

ترجمة الإمام القدوري

٤٢٨ - ٣٦٢ من الهجرة

(۱) قال قاضي القضاة أبو العباس شمَسُ الدين أحمد بن أبي بكر بن حلّكان. (١٠٩ .. ١٨٦ هـ) في كتاب ووفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان؛ (الترجمة ٢٩): أبو الحسين أحمد بن أحمد بن جعفر بن حُمْدَان، الفقيه الحنفي، المعروف بالقُدُوري: انتَهَتْ إليه رياسة الحنفية بالعراق؛ وكان حسن العبارة في النظر. وسمع الحديث، وروى عنه أبو بكر الحطيب التاريخ (يريد الخطيب البندادي صاحب تاريخ بغداد) وصنّف في بكر الحطيب أبي حنيفة المختصر المشهور وغيره، وكان يناظر الشيخ أبا حامد الإسفرائني الفقيه الشافعي.

وكانت ولادته سنة اثنتين وستين وثلاثمائة. وتوفي يوم الأحد الخامس من رجب سنة ممان وعشرين وأربعمائة ببغداد، ودُفن من يومه بداره في دَرْب أبي خلف، ثم نقل إلى تربة في شارع المنصور، ودفن هناك بجانب أبي بكر الخوارَزْمي الفقيه الحنفي، رحمهما الله تعالى!

ونسبته بضم القاف والدال المهملة وسكون الواو، وبعدها راء مهملة ـ إلى القدور التي هي جمع قِـدْر، ولا أعلم سبب نسبته إليها، بـل هكـذا ذكـره السمـانـي في كتـاب الأنساب. اهـ.

(٢) وقال الحافظ ابن كثير في حوادث سنة ثمان عشرة وأربعمائة (١):

القُدُوري، صاحبُ الكتاب المشهور في مذهب أبي حنيفة، أحمد بن محمد بن جعفر حَمْدَانِ، أبو العسين، القُدُوري، الحنفي، صاحب المصنف المختصر الذي يحفظ، كان إماماً بارعاً عالماً، وثبتاً مناظراً، وهو الذي تولى مناظرة الشيخ أبي حامد الإسفرانني من الحنفية، وكان القُدُوري يُطريه ويقول: هو أعلم من الشافعي، وأنظر منه، توفي يوم الأحد

 ⁽١) ذكره الحافظ ابن كثير مرة أُخرى في وفيات سنة ٤٢٨ وقال (وقد تقدمت وفاته؛ فدل ذلك على أن في
 وفاته خلافاً، وقد وقع هنده (أبو الحسن؛ والمشهور (أبو الحسين؛ كما ذكرنا.

الخامس من رجب منها عن ست وخمسين سنة، ودُفن إلى جانب الفقيه أبي بكر الخوارزمي، الحنفي.

(٣) وقال أبو المحاسن ابن تغري بردى في النجوم الزاهرة (٥/ ٢٤): •وفيها (سنة ٤٢٨) توفي أحمد بن محمد بن جعفر بن حمدان، الإمام، العلامة، أبو الحسين، الحنفى، الفقيه، البغدادي، المشهور بالقُدُوري، قال أبو بكر الخطيب: لم يحدث إلا شيئاً يسيراً، كتبت عنه، وكان صدوقاً، انتهت إليه بالعراق رياسة أصحاب أبي حنيفة، وعظم عندهم قدره، وارتفع جاهه، وكان حسن العبارة في النظر، جريء اللسان، مُدِيماً للتلاوة. قلت: والفضل ما شهدت به الأعداء، ولولا أن شأن هذا الرجل كان قد تجاوز الحدُّ في العلم والزهد ما سَلِم من لسان الخطيب، بل مدحه مع عظيم تعصبه على السادة الحنفية وغيرهم، فإن حادته ثَلَمُ أعراض العلماء والزهاد بالأقوال الواهية والروايات المنقطعة، حتى أَشْخُنَّ تاريخه من هذه القبائح. وصاحب الترجمة هو مصنف مختصر القُدُوري في فقه الحنفية، وشرح مختصر الكرخي في عدة مجلدات، وأملى «التجريد» في الخلافيات، أملاه في سنة خمس وأربعمائة، وأبَّانُ فيه عن حفظه لما عند الدارقطني من أحاديث الأحكام رعللها، وصنف كتاب التقريب الأول؛ في الفقه، في خلاف أبي حنيفة وأصحابه، في مجلد، و التقريب الثاني، في عدة مجلدات، وكانت وفاته في منتصف رجب من السنة، ومولده سنة اثنتين وستين وثلاثمالة، وقد روينا جزأه المشهور عن الشيخ رضوان بن محمد العقبي عن أبي الطاهر بن الكريك عن محمد بن البِّلُوى: أنا عبد الله بن عبد الواحد بن عُلاَّق، أنا فاطمة بنت سعد الخير الأنصارية، أنا أبو بكر بن أبي طاهر، أنا العلامة أبو الحسين القدوري رحمه الله تعالى، اهـ.

(٤) وقال أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، المعروف بابن الجوزي (٩٧ هـ) في كتاب «المنتظم»:

أحمد بن محمد بن جعفر، أبو الحسين (١)، القدوري، الفقيه الحنفي، ولد سنة اثنتين وستين وثلاثمائة. أخبرنا القزاز، أخبرنا أبو بكر الخطيب، قال: سمع القُدُوري من عبد الله بن محمد الحوشبي، ولم يحدث إلا بشيء يسير، كتبت عنه، وكان صَدُوقاً، وكان ممن أنجب في الفقه لذكائه، وانتهت إليه بالعراق رياسة أصحاب أبي حنيفة، وارتفع جاهه، وكان حسن العبارة في النظر، مُديماً لتلاوة القرآن، وتوفي بوم الأحد الخامِس من رجب هذه السنة، ودُفِن من يومه في داره بدرب «أبي خلف) اه..

⁽١) وقع في نسخته «أبو الحسن» وقد أشرنا إلى ذلك وقع في نسخة البداية والنهاية لابن كثير أيضاً.

(٥) وقال أبو الحسنات محمد بن عبد الحي اللكنوي، في كتابه «الفوائد البهية، في تراجم الحنفية» (ص ٣٠):

أحمد بن محمد بن أحمد، أبو الحسين، القدوري ـ بالضم، قيل: إنه نسبة إلى قرية من قرى بغداد يقال لها قُدُورة، وقيل: نسبة إلى بيع القدور ـ وهو صاحب المختصر المبارك المتداول بين أيدي الطلبة، أخذ الفقه عن أبي عبد الله محمد بن يحيى الجرجاني عن أحمد الجصاص عن عبيد الله أبي الحسن الكرخي عن أبي سعيد البردّعي عن موسى الرازي عن محمد (بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة) كان ثقة، صدوقاً، انتهت إليه رياسة الحنفية في زمانه، صنف المختصر، وشرّح مختصر الكرخي، وكتابه «التجريد» مشتمل على الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي مجرداً عن الدلائل، مات سنة ثمان وعشرين وأربعمائة، ببغداد.

قلت: وقد طالعت مختصرة وانتفعت به مع شرحه للزاهدي المسمى بالمجتنى، وشرحه للصوفي يوسف بن حمر المسمى بجامع المضمرات، وقد ذكره ابن خلكان في تاريخه المسمى بوفيات الأحيان، فقال (وساق نص ابن خلكان الذي أثرناه أولاً بحروفه) وفي «مدينة العلوم»: من كتب الحنفية مختصر القدوري، وهو أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر، أبو الحسين، القدوري، البغدادي، تفقه على أبي عبد الله بن يحيى الجرجاني. وروى الحديث، وكان صَدُوقاً، انتهت إليه رياسة الحنفية بالعراق، وشرح مختصر الكرخي، وصنف «التجريد» في سبع أسفار، يشتمل على الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة، شرع في إملائه سنة خمس وأربعمائة، وله كتاب «التقريب» في المسائل الخلافية بين أبي حنيفة وأصحابه مجرداً عن الدلائل ثم صنف «التقريب الثاني» فذكر المسائل بأدلتها، توفي ببغداد يوم الأحد منتصف رجب، أو خامس رجب، سنة ٤٢٨، وروى عنه الخطيب وقال: كان يوم الأحد منتصف رجب، أو خامس رجب، سنة ٤٢٨، وروى عنه الخطيب وقال: كان يعها، أو هي اسم قرية. انتهى.

وفي أنساب السمعاني: القدوري - بضم القاف والدال المهملة - هذه النسبة إلى القدور، واشتهر بها أبو الحسين أحمد بن محمد بن جعفر بن حمدان الفقيه المعروف بالقدوري من أهل بغداد، كان فقيها صَدُوقاً، انتهت إليه رياسة أصحاب أبي حنيفة بالعراق، وعز عندهم قدره، وارتفع جاهُه، وكان حَسن العبارة في النظر، مديماً لتلاوة القرآن، رَوَى عنه أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب الحافظ، وكانت ولادته سنة اثنتين وستين وثلاثمائة، ومات في رجب سنة ٤٢٨ اهد كلام أبي المحاسن اللكنوي.

(٦) وقال حاجي خليفة في اكشف الطنون؛ (ص ١٦٣١): المختصر القدوري في فروع الحنفية للإمام أبي الحسين أحمد بن محمد القدوري البغدادي الحنفي المتوفى سنة ٤٢٨ أوله

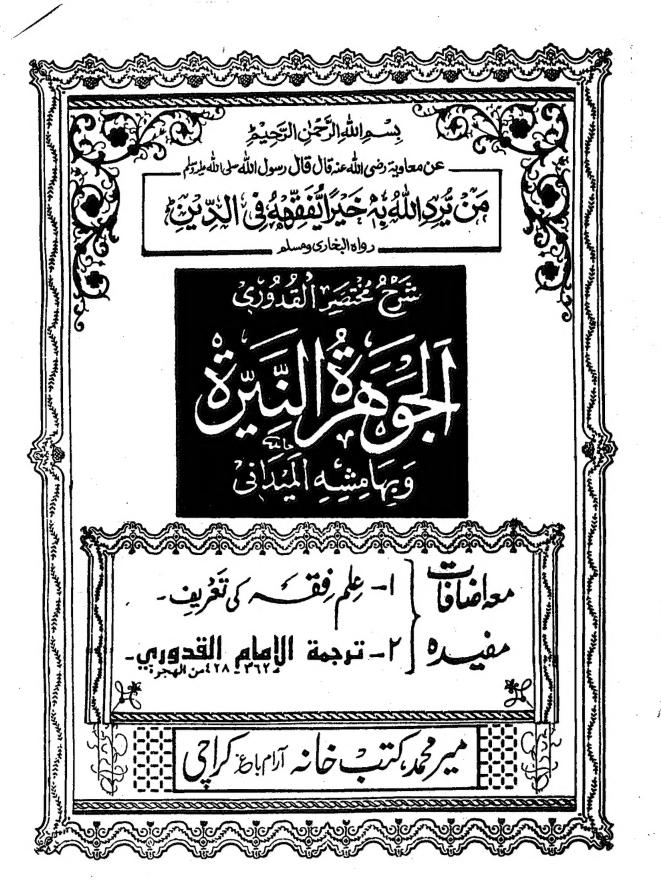
الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة على رسوله محمد وآله أجمعين، وهو الذي يطلق عليه لفظ الكتاب في المذهب، وهو متن متين معتبر متداول بين الأئمة والأعيان وشهرته تغني عن البَيّان، قال صاحب مصباح أنوار الأدعية: إن الحنفية يتبَرَّكون بقراءته في أيام الوباء، وهو كتاب مبارك، مَنْ حفظه يكون في مأمّن من الفقر، حتى قيل: إن مَنْ قرأه على أستاذ صالح ودَعًا له عند خَتْم الكتاب بالبركة؛ فإنه يكون مالكاً لدراهم على عدد مسائله، وفي بعض شروح المجمّع أنه مشتمل على اثني عشر ألف مسألة، انتهى كلامه.

وقد عَلَّد حاجي خليفة شروحَه وذكر مؤلفيها، وعَدَّد مختصراته، ومَنْ تصدى لنظم مسائله، وهذه الشروح والمختصرات والمنظومات مما يضيق عنها الحَصْر.

نفعنا الله تعالى ببركة صاحبِه وبركة إخوانِه من العلماء العاملين، والحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامُه على إمام المتقين، وعلى آله وصحبه أجمعين!!







علم فقت

لغوى في المارة الفقر حقيقة النق والفح والفعير إلى الم الذي يتن الاحكام وتعين من حقائقي ويفح التنق منها و فقر المنوي كو الفعير الم الذي يتن الاحكام وتعير و واضح كراب و نقيراس عالم كو كيت بس جواحكام شرويركو واضح كرك اوران كى حقائين كامراغ لكا ك أورشل ويجيد ه ما لمن خو واضح كرك (فائن الزنخشرى) الفقر و نفر النفر و الفق و الفقر و الفقر

اصطلاح معنی ۱- اصطلاح ابل شرعین نفزی شهر تعربی برید، هو العدی بالاحکام الشرعید تعربی اسلام کو کیتے بیں جواحکا الشرعید تا اسلام کو کیتے بیں جواحکا کی ا درمنعید سے ماصل ہو، احکا فری دہ ، بیں جن کا تعلق عمل سے ہوتا ہے اورا حکام اصلی وہ بیں جن کا تعلق اعتمال سے ہوتا ہے اورا حکام اصلی وہ بیں جن کا تعلق اعتمال ہے اورا حکام اصلی وہ بیں جن کا تعلق اعتمال ہے اورا حکام اصلی وہ بیں جن کا تعلق اعتمال کی اور مفصلہ جار بیں فرآن باک ، مدمیث ، اجاع ، فیاس ،

توریف مذکور دو جزؤں پر شمل ہے ایک "العلم بالا مکام الشرعیۃ الفرعیۃ "اس جرور کے پیش نظرامکام اعتمادیۃ بھے و حداثیت خدا و تد تعالی ، رسالت رشل اور علم یوم آخرت وغیرہ المور فقہ ہے اصطلاحی معنمون سے خارج رہیں گے ، جزو دوم "العلم بالا دلة التفصیلة" ، کامطلب یہ ہے کہ تعنایا فرعیملیہ میں سے برتفید کی تفصیلی اور کاعلم بو منلا جب یہ کہا جائے کی سے سلم میں بوقت عقد راس المال کی تنیا و تعنویض صروری ہے تو کتاب الله باست رہول یا فتادی قعاب سے اس پر دلیل قائم ہوگی ، ای طرح جب یہ کہا جائے کہ موجب یہ کہا جائے کہ درجہ بیں ہے تو کتاب الله باست و دون اور جب یہ کہا جائے کہ دام ہوگی ، اور جب یہ کہا جائے کہ دام ہوگی آن و دی رہائے درجہ بیں ہے تو آئیت ، و دی ایک کہ دو کہا اور مب یہ کہا جائے کہ تو کتاب الله الموال مول طرح بیا کہا جائے گا ، میں کہ موجب یہ کہا ہوگی ، برکیف علم نفذی وضع اعلیٰ ناس کے مرم جزئیہ پر حلت دور مت ، کراہت و دوج ب فی و میں کی جائے گا نا دران ہی سے ہرایک کی دیل بیان کرنا ہے ،

آم الرجيف رحمة الترعلير فوات بين مد الفقة معن فية النفس ما دما عليها ، لين علم فف لفس اوراسير لحاركا

ہوت دالی کیفیات کے معلوم کرے کا ام ہے "

ابل مقیقت اورصونیا می کرام می بهان نظام عمل کی جامعیت لانا ہے، ایک عارف وقت لاقول می در الفقیدی عندا بل دخت می الدین الدین مولاد ولا بیل قب الا ابا ولایلت فت الی ماسوا که ولا بیل قب الا ابنا ولایلت فت الی ماسوا که ولا بیل قب الدین جوال جبرمن الفیر و یطیر فی طلبه طیری ال الطبری، کرائی الفرک نزویک فیرن فیتم و وابع جوا بین مولی کے موالی کی واس کے موالی کی وصن نه بوز اسکے موالی کی طرف می وادراس کے بوادراس کے بوادراس کی والی الدین می وادراس کی والی کی طرف می وادراس کے بوادراس کی فیرن می وادراس کے بوادراس کی برند کی طرح افراد دائی می موادراس کی می برند کی طرح افراد دائی و دائی می الدین می برند کی طرح افراد دائی دائی میں برند کی طرح افراد دائی د

حفرت من البرگا فرنا سنة بس كرنفهم و كونت كونوالا اور آپ ذا فاعيوب كا دانا بينام و اين عارف نفتهر كاعبا دت بهى نفط خدا كيك مهو في سے زود زخ ك خون سے موفی ہے اور دبہت كی طبع سے ايہ لوك جو برہشت مانكے بنب وہ سلا ذكر كيك نہيں بكه برورد كا ك ديرار كے لئے قال العارف سے

فیس قسمت می الجنان نعما عد غیس ای ارب ها الراک می سای الموالی در الراک می ساید طوی در الرف الراک می ساید طوی در الف المان دوست می مید فنم حسرف دار با دنداد اشا دم می سوداگری نبیس عب دن خیار نداد اشا دم می سوداگری نبیس عب دن خیار ک تمامی حیوارد می می سوداگری نبیس عب دن خیار ک تمامی حیوارد می سوداگری نبیس عب دن خیار ک

علی فور کا موصوع ملف اوی کا نعل و کل سے جس کے احوال سے اس علم میں بحث ہوتی ہے مثل اس کا جو کی ہے مثل اس کا جو ہونا جو مر ہونا، فرض ہونا، فرض نز ہونا، فلال یا توام ہونا کا توام ہ

الدین بنی دین کی فقامت اور میم مطافرات بین ، بزاب خدادشا دفرایا فعیرها واحده اشد علی الدین بنی دین کی فقامی واحده اشده بین ، بزاب خدادشا دفرایا فعیره واحده اشد علی الشیطان من الف عابد ، کرایک نعید شیمان بر مزار عابدوں سے زیادہ تجاری ہے مکون کو عابدی عبادت براہم میں دعکیل کے عبادت بلا بھیرت ہوتی ہے اسلے شیطان پر بہت اسان ہے کردہ اسکو گرای کا کردھ میں دھکیل کے ادر سے کوری کا میں بھندا دے ۔ ادر سے کوری دشیمات کے جال میں بھندا دے ۔

الله نتائنی رجمة الشرعديد ك اس تول كاسطلب بيب كريد دوهم عزورى بن دان كي تحصيل سرخص كيك درم

ي سود يين قال الشاعر س

به الى البروالتقوى دا عدل قاصد به هوالحصن بنجى من جميع الشدائد به الشده على المنسطان من الف عاب به بركه خواند عنسك سراد براكرد رخيت

Y

تفقهٔ نان الفقهٔ افضل قائد هوالعلم الهادی الی سنن الهادی نان فقیها و احد امتور عا سه علم دین فقیست ولفیسر و صدر مینشد

عدہ نقہ مزدر عاصل کر کیونوائس سے اعال مالی کی تونیق ادر تقوی کی سادت عاصل ہونی ہے ،اور نفز سے ہوا یت کی دہمین نعتب برکھیل جاتی ہیں اور یہ ایک ایس معنوط الد سے معنوط الد میں نعتب برکھیل جاتی ہیں اور یہ ایک ایس معنوط الد میں نعتب کی باہ میں نعتب المحال ہے ، ا ہے ، ب شک ایک نقد تناطان ہر ہزار طابعد ں سے زیاد ہ معامل ہے ،،

فقها اسبوب اسبوب اسب دبل معنوات بین ۱۱) سعید بن المبیب احضرت عرصی الدیند اور صفرت می الدیند اور صفرت می این ا دفات پائی، (۱۷) عروبین الزبیر بن العوام ۱۱ بن والد ماجد اور حفرت علی سے روایت کرتے بین اوران می انگی اولا دا در ام) زمری اور ایک علقت نے روایت کی ہے ، انفوں نے سی فی جس وفات پائی ۔ (۱۳) قاسم بن عمر بن ابی بخرصد بن محضرت ابو مریز اس مروایت کرتے بین اور ال سے الم زمری ، انفول نے مناب وین وفات پائی ۔ دم ، خارج بن زید بن تابت ، اپنے والد ناجد اور مفرت اسامہ بن زید سے روایت مرتے بین اور ان سے ان سے صاح زاد سے بیان ، انفول نے ساجہ والد ناجد اور مفرت اسامہ بن زید سے روایت کرتے بین اور ان سے ان سے صاح زاد سے بیان ، انفول نے اسامہ بن زید سے روایت کو بین ونان پائی اسامہ بن زید سے روایت کرتے بین اور ان سے ان سے صاح زاد سے بیان ، انفول نے ساجہ والد ناجد اور مفرت اسامہ بن زید سے روایت کرتے بین اور ان سے ان سے صاح زاد ہے بیان ، انفول نے ساجہ والد ناجد اور مفرت اسامہ بن زید سے دوا

(۵) عبدالله بن عبدالله بن عبر بن منور من مورد عائف الدر مطرت الوهر يراه سف دوايت كرت بي اوران سعدا مي دري ادر ابوالزناد ، آيب ف سف عند مي ذفات ياني-

١٧٠ سيمان بن بساره ام الموننين حفرت مبمونه من آزا دكرده غلام من ام المؤمنين ادر حضرت الومرورة مع ذواً كرنة بين ادران سن يمي بن سبد اور رميد ، الفول ف مشارع بين وفات بإني .

ساتو بن ی بین بن تین تول بین ر الف ، ابوسلم بن عبدالرخی ب موف ، حاکم ابو میدانشر نه اکثر علما مجاز کا به بن کا بول بن کا تول ہے دجی الو کر بن کا بیان میارک کا تول ہے دجی الو کر بن میدار من میدار من بن میدار من میدار من میدار من بن میدار من بن میدار من میدار می

مبی تفی متونی سائد شاعرے نقم اسبر کو قطود بل بس مع کبا ہے۔ م

الاادمى لايفتى بالسهة ، نقسمة ضيرى من الحق خارجة فخذ معرعبيد الله عروة قاسم ، سعبد، أبو بكري سليان ، خارجة

ابو بحربن عبدالرئن بن مضام، معزت ابومر برزه اورمضرت عائت من سه دوابت كرية بي اوران سه ان كادلا داورام زمرى المفول في معرف بل في ال

مدون و واصنع علم فقر اسلامی علیم کی ابتدار اگر چراسلام کے ساتھ ساتھ ہوئی اور بردل وی کے زبانہ ہی سے مدون و واصنع علم فقر اعتقائد ، تغییر و مدیث اور نظر کی تعلیم شروع ہوجی تھی گرچو بی ایک خاص تر تنب و انداز کے ساتھ زبانہ بنوت و دور خلافت بیں یہ علیم مدون شہو کے نظے اور شانکوفن کی حیثیت ماضل تھی اسلے دو کسی خاص خوب و تربیب شروع بیسے دو سری مسدی بجری بیس تدوین و تربیب شروع بوئی توجن معزات ندین و تربیب شروع با تا کہ انداز فکر کے ساتھ تربیب کی دہ ان کے مدون و باتی کہ لائے انداز فکر کے ساتھ تربیب کی دہ ان کے مدون و باتی کہ ہوئے اور شام بیا تا ہے ،

مندخوارزی بین ہے کرام صاحب نے سب سے پہلے علی تربیت کورون کیا اکبو بخصیاب و تا بین نے علم فربیت ابورون کیا اکبو بخصیاب و تا بین نے علم فربیت ابوری یا دیرا طبنان تھا ۔ بین ایم تھا نے صحابہ و تا بین کے بلا داسلامیہ بین منتشر ہونے کی وجہ سے علم شربیت کو منتشر یا با اور منافرن کے مود مفط کا خیا ل کرکے تدوین فربیت کی صرورت قسوس کی ۔ جنا بخد اب نے ابین ابک بنرار شاگردوں میں سے جالیس کو تدوین فرن کے ایم منتقب کیا جو سب اپنے دنت کے بڑے بڑے جمہد اور بعد کے اجاب میں ایم وسی کے بڑے بڑے جمہد اور بعد کے اجاب میں اینور تا ہے۔

اور برمالبس معزات - کو وہ مقے جو ہا قاعدہ تدوین نفو کے کام بیں ذمہ دارانہ مصر لیے تنے ان کے مطاور دوران مصر لیے تنے ان کے مطاور و دوران بیں اپنے اپنے علم وصوابر مع مطاور دورسرے محدثین دفقہا دمی اکثر ادفات حربتی دفقہی بمثوں کو سننے اور ان بیں اپنے اپنے علم وصوابر مع

ے موافیٰ کہنے سنے کابرابرخی رکھتے تھے۔ اناما مب نے میں فرز بر تدوین ففہ کا کام کہا ہے ایسا عظیمالٹ ن تاری کار نامر تھام کی نظیر بزار سال می تاریخوں

بربی بنیں ملی اور اس کا و قبید مین ہے کہی کو بہ انسکال ہو کہ جب ابھی نک اصول نفز مذون ی بنیں ہوا ایک خلحان اور اس کا و قبید کا تھاد جیسا کہ آئے گئی نو فروع نفز سے بحث اور اس کا دون کیے ہوئی گر یہ کوئی اشکال کی بات بنیں امواسطے کہ عمر اصول نفذ خبط استنباط دمونت خطاء از صواب کی ایک تراز د ب سے اس طاعول نفذ علم ضابط ہوا اور علی ضابط کا یہ مال ہے کہ انتی تدوین بعدی کوئل میں آئی جیے علم عود من ہے کہ انتی تدوین بعدی کوئل میں آئی جیے علم عود من ہے کہ انتی تدوین بعدی کوئل میں آئی جیے علم عود من اسلام کے نظ

اسی طرح ارسطوے علم منفن کو مدّون کیا حالانکہ لوگ اس سے پہلے ی فکر دنظر اور بی دارسے کام کینے سے و بخداعلم النی فانہ شاخر رض انشطق بالعصی ا

تعنیفات اما افعاد البراد دورعبای مین دوسری صدی بجری بن سب سے پہلے اما افع ابر مینفرون تعنیف است میں بہن مؤلفات اقد بن البری بن البن مؤلفات اقد بن البری بہت می نصنیفات کا مجوعہ کو اسوفت موجود نہیں بہن مؤلفات اقد بن البری بہت می نصنیفات کا در ملتا ہے ملامر کو شری نے بنوغ الدا فی نے حاست بد میں گیارہ مصنفات کی تعریف دا، کتا ب الراق (۱۱، کتاب افعال العمال المام دا النظم (۱۱) کتاب الرو السیسر (۱۵) الکتاب الادسط (۱۷) الفق الابط (۱۸) کتاب العالم دا النظم (۱۹) کتاب الرو علی القدر بد (۱۱) دسال المام المان ا

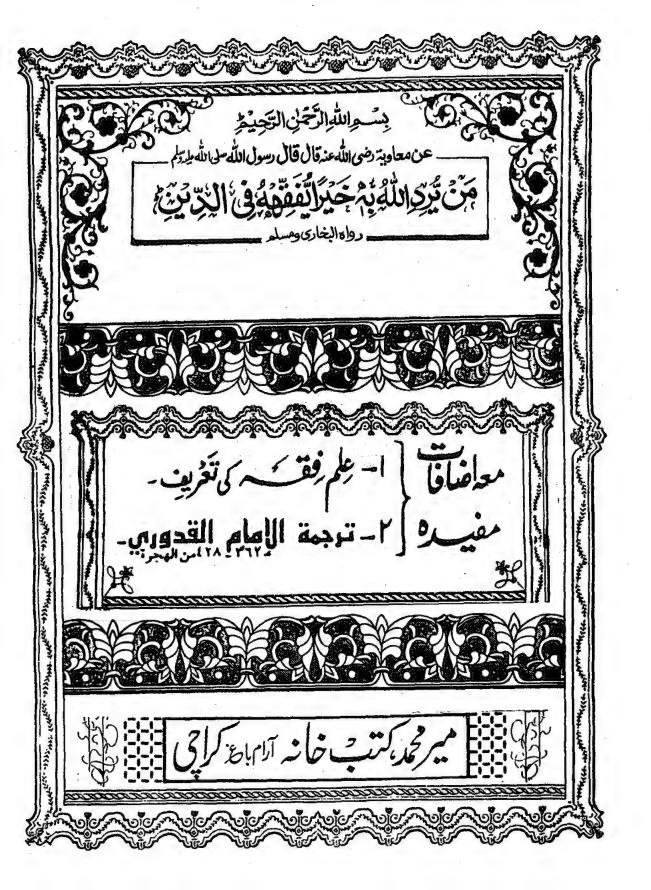
آپ کے بعد دوسرے ایکر نے بھی اپنے اپنے اصول ونظر بات پر علم نقرئی ندوب کی اور دوسری مدلا سے میکرساتو س صدی تک علم نفذ بس تصنیبفات کا سعد جاری رہا نداہب اربعہ کی چندسمبور ومعتمد

كتب يهويس ا-

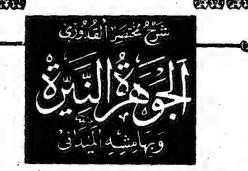
رد) جامع صغیر ۔ اسمیں آب نے ام) ابو بوسف کی روابت سے ام) عظم کے تما اقوال قام بند کے بیں من کی تعداد بقول علام بزدوک دسم ای بیمن میں سے و ادار سائل میں اختلاف رائے ہی کی ہے ، اور مراکی لی برے کہ بورک کمتاب میں بحر دوسماوں کے اور کہیں قیاس واسمت ن کو ذکر منہیں کیا ،

رس ، جا مع برر - اس بین امام صاحب کا قوال کی سائق ایم زفر کا اقوال بی درخ کے بین اسبی برسط کا دیں جا میں اسبی برسط کا دیں ہی مکتی ہیں۔ اسبی برسط کا دیں بی مکتی ہیں ۔ یہ کہ برطون روایات ومتون وروایات پرشتمل ا ورجا مع صفیرسے میں زیادہ وضوارہے ۔ میں از عبوہ کا توہی توہی نوست نز زبلیل بشانو ایم از ما و اس کا تب برگی تعین کے بعد جو فروع یا دی تے رہے وہ اس کتاب ہیں ور جا کے بیرا اس کے ایم اس کا اسکو زیادہ تا ہے ہیں ور جا کے بیرا وانسید سے اس کے انداز اسبی سے اسکو زیادہ تا ہے ہیں وانسید سے

از ممدین تنبیاع نکی حنفی متونی سنطنده ١٧١ كافي از عاكم شهيد مد بن محد متو في سيسد دو - ام محر ك بسوط ، جامع صغر اورجا مع كبر كمسائل كوج كي مع زنفل ندميب كمسلسلمين بدكتاب نهابت معتمداسي . له) مختنصي از الوالمن عبيد الله بن حبب بن دلال بن ولهم الكر جي متوني متوني منسمره ١٠١١ عامع كبير - ازالوالحسن كرفي ذكور الله عصرالسائل - از الواللبث نفر بن فهد من فحد مرقندي سيم مو (١١) عيون المسائل - ازالواللبث فكور (١١١) مسوط - از الوالليث فكور ا الانتسرار - از شيخ ابوز بدعب الشرب عمرالد بوی متونی سام ده و فی مجلد جمير -(١١) الا بناس - ازسيم ابوالعباس احدين محد ف عران اللي متونى منهم و يحيال على الترتيب. ادبيع ابوالعباس نذكوراسيس سائل كو اتفائيس بالول من ترتب كسائة مع مى ك ١٥١) الاحكام -ردا) روضه -ا ز مضیع ابوالعباس مذکور، اسمیل فروع مزیسر کو جمع کمبا شیم مسفر الحم بونیکے با وجو و كتيسرالغوائد ہے۔ ا، المسترانة الواتعات ار الشيخ الوالعباس غركور و 19 مبتوط النشيخ شمس الافرمبد العزيز بن احدمواني مؤتى مممر رون مبتوط - يزشيخ الاسلام محدين مبن بن وكامورف بخوابرادا ده متونى سيم مي اب بندره مبلدول من ا ١١٩ مبتوط - التيمس الائر محد بن احد بن اليهل مرى متونى مسلم عربي بندره ملدون مي سي-١٢٠١ الحاقى - انتيخ ممدين الرابيم بن انوب الحجيدي تلييذ شمس الانمر سرمي متوفى سنصيع يدكت كنتب منفر بین اصل الاصول ہے ۔اس میں شائے کے بہت سے نتا دی نزکور میں ۔ نہامیت قابل اعماد کتاب ہی دالا منية الواقعات. الزنيخ طابر بن احدب عبد الرشد بخارى متو في سم عام باسمى بدي د ۱۷۷) مخفیز الفغیت ا و - از یکن علاد آلدین ابو نم فهرین احدا بی احد سم محسرتندی -(١٣١) بدأت العنافي في ترتيب السنسرائي - ارتبخ ابوبجر بن منود كاشان متونى مخش هرم عميذ ينخ علا الدين تخفر الفقها، كى نهايت ى جبب وغرب شرح سے اور ترتيب و تهذيب مي لاجواب كماب ہے ۔ (١٢٠) زمدة الاحكام في اختلاف ملابب الائمة الاربغ الاعلام راز تبيخ سراح الدين ابوحفص عمرين اسحان سندی غزنوی متونی سلی عربی اختلاف ملاسب بر بهت عمده کناب ہے ، ra) دررابحار - از تیخ شمک الدین الوعبدالله عمد من لوسف بن الباس قو نوی و متق متو فی منطق مشهرمتن معسدتاليف (٩٩م) مع اور مرت تاليف مرف ديره ما ٥٠





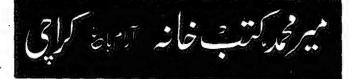


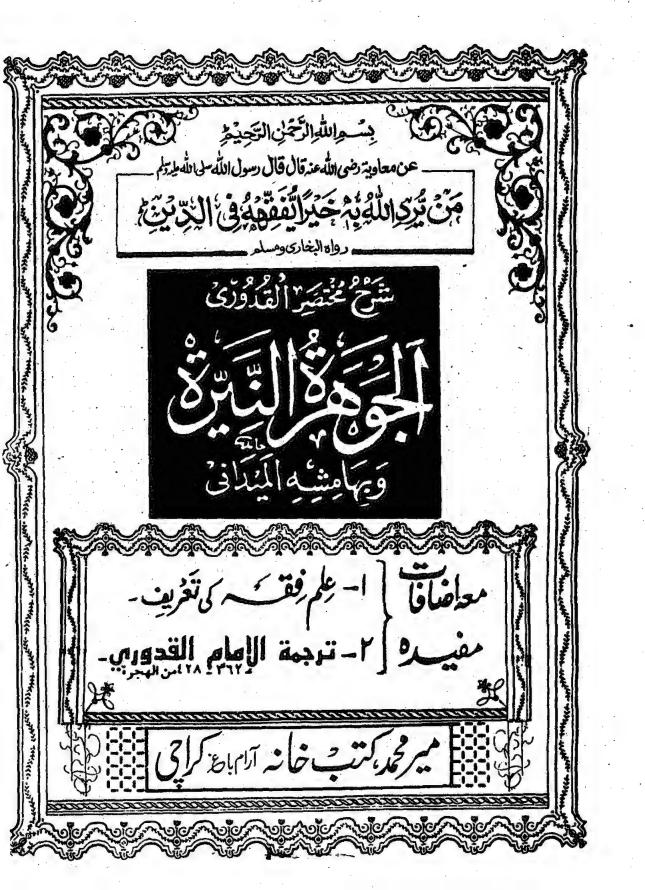
من الحبوهرةالنيرة على مختصر القدوري للامامالملامة والنحرير الفهامة فقيه عصره ووحيد دهره محرر المذهب النعماني وابي حنيفة الثاني الشيخ ابي الحسن احمد من مجد القدوري البغدادي المتوفى سنة (٤٢٨) وهوالذي يطَّلق عليه لفظالكتاب في المذهب كيف لاوهو متن متين معتبر بينالائمة الاعبان وشهرته نغني عن البيان حتى قال صاحب المصباح ان الحنفية شركون به في الجم الموباء وهو كتاب مبارك من حفظه یکون امینا من الفقر حتی قبل آن من قرأه علی استاذ صالح و دعاله عند ختم الكتاب بالبركة فانه يكون مالكا لدارهم على عدد مسائله وقال شراح الجمع انه مشتمل على اثنى الف مسألة وشروحه كثيرة جدا واندم شروحه شرحان احدهما « الجوهرة النيرة » للامام ابي بكر بن على المعروف بالحدادي العبادي المنوفي سنة (٨٠٠) وثانيهما • الباب ، لحاتمة المحقفين ونخبة العلماء العاملين العلامة الفاضل والاستاذ الكامل السيد عبدالغني الشهير ! • النُّنجي الميداني • الذي هو تلميذ أين العابدين صاحب ردالحناز وهو شرح مختصر مفيد موجز كاصله ولعمرى لمبشرحه احد مثله ولورأ. شراح الكتاب لم يتحرك قلهم ولوعلم مساحب المتن لتأليف هذا الشرح لانتخر والفه رحمه الله في سنة (١٢٦٨) وقدالهم الله نمالي • مجمد عارف افندى الشهير عزلف احد افندى زاد. • زاد هما الله تمالى بالحسنى والزياده لطبع هَدُنُ الشرحينُ مَعَافَى [مطبَّمته] فيعصر سلطاننا الاعظم والخاقان المعظم

السلطان ان السلطان السلطان الفازى « عدا لمد » خان

ادامالله ايام دولته الى آخرالايام

ناشر







﴿ شرح القدوري ﴾ ﴿ المسى ﴿ المباب ﴾ ﴿ الميداني ﴾

بسمالة الرحن الرحيم

الحدية الذي وفق من

اراده خراهنته فالدن

ه و هدى بغضله من شأه الي

سبيل المهندين • والصلاة والسيلام على سيديا مجد

الامين والبعوث رجسة

المالمين و على سائر الانساء

والمرسلين • والعصابة و الغرابة والنابدن • والعلماء

الماملين • و الأعداليندين •

الحدقة و لاحولولانوة الآباقة و وماتوفيق الاباقة و والصلاة والسلام على رسول اقة و سيدنا مجد بن عبدالله و على جميع البياء الله و ملائكة الله و رضى الله عن المحابة اولياء الله و وعن النابعين لهم في دين الله (وبعد) فهذا شرح لهنتصر القدوري جمته بالفاظ مختصرة و وعبارات ظاهرة و تشتمل على كثير من الماني بي المذاكرة و اوضعته لذوى الافهام القاصرة و والهم المتقاصرة و وسميته و الجوهر النيرة و واستسنت في ذلك عن له الحد في الاولى و الآخرة و سميانه هو اهل التقوى و اهل المنفرة و قال الشيح الامام ابو الحسن رجه الله تعالى

مع كاب الطهارة كا

الكتباب قالفة هوالجمع يقال كتبتالتي اى جعنه ومنه الكتبابة وهي جعما لحروف

وشرعا النظافة عن الجماسة حقيقيمة كانت وهي الخبث او حکمیــة وهی الحــدث وتنقسم بالاعتبسارالثاني الى الحكيري واسمها الحساس النسل والوجيه الحدث الاحكير والى السنري وامها الخاس الوضوء والموجب له الحدث الاسغر وبتى نوع آخر وهو التيم فانه طميارة حكمية تخلفهما مما وعناف كلامنهما منفردا عن الآخر وقدمت العبادات على غرها احتاما ما لان الجن والانس لم تخاسق الالها وقدمت الصلاة من بينما لانبا عادها وقدمت الطمارة عام! لانهامنتاحها وقدمت طمارة الوضوء لكثرة تكراره (قال الله سالي بالما الذين آمنوا اذا قتم الى العسلاة فاغسلوا وجوهكم والديكم المالرانق وامتصوا رؤسكم وارجلكم الماأكمبين افتنع رجدالة نسالي كناله بآية من الفرآن على وجهه الرهان استزالا لركته وتينبا تتلاوته والافذكر الدايل خصوصا صلى وجه

بعضها الى بعض * فقوله حكتاب الطهارة اي جميع مسائل الطهارة • وفي الشرع عبسارة عن الثبل والاحاطة وهما لفظان مترادفان عمني واحد • وقبل هما متضاران وهوالعجم • فالاحاطة اع منالشمــل لان الشمل هو جمــم المتفرق بقــال جعالقة شمله اى ما نفرق من امره والاحاطة ما احاط بالشي بعد جعمه فهي جامعة الشمل محيطة به فشال الثمل ماقالوا فكلة الجم انها توجب الاجماع دون الانفرادكما اذا قال الامير البند جيم من دخل هذا الحصن فله عشر من الابل فدخل منم عشرا فانالهم عشرا من الابل لاغير بينهم جيب و مثال الاحاطة اذا قال كل من دخل هذا الحسن فبله عشر من الابل فدخــل منهم عشرة فان لكل واحد منهم على الانفراد عشرا من الابل فيكون لهم مائة فبسان إن كلسة الجبيع الشمل دون الاحاطة وكلسة كل الشمل والاحاطسة • والطهارة فالغة هيالنظافة وعكسها الدنس • وفالشرع عبارة من فسل اعشاء مخسوصة ومكسمها الجدث ويقال ايضا عبارة عن رفع حدث او ازالة نجس حتى يسمى الدباغ والتيم طهارة واعم من هذا ان يقال حبارة عن ايعمال مطهر الى محل يجب تطهيره او بندب اليه والمطهر هوالماء عند وجوده والصعيد عند عدمه • والطهارة على ضربين حقيقية وهي الطهبارة بالمساء وحكمية وهيالتيم والطهارة بالمساء على ضربين خفيفة كالوضوء وخليظة كا لغسسل منالجنابة والحيض والنفاس وانما بدأ الشيخ بالحفيفة لانها اعم واغلب (فوله رحمالة قال الله تمالى باابها الذين آمنوا اذا قتم الى الصلاة) الآبة بدأبها تبركا ودليلا على وجونه • ومن اسرارها انهما تشتمل على سبعة فصول كلهما مثنى » طهــارثان الوضو، والغسـل » ومطهرانالــا، والصعيد » وحكمان الغســل » المسع ، وموجبان الحدث و الجنابة ، و مبصان المرض و السنفر ، وكذا أنسان العالم والملامسة • وكرامتان تطييرالذنوب واتمام النعمة واتمامها •وته شهيدا قال عليه العسلاة والسلام • من داوم على الوضوء مات شهيدا • وق الآية اضمار الحدث اي اذا قتم إلى الصلاة وانتم محدثون • وانما قال فيالوضوء اذا فتم وفي الجنسابة وال كنتم لان • أذا • تدخل على امركائن او منتظر لامحالة و ه ان ه تدخل على امر رعاكان و رعما لايكون والغيام الىالصلاة ملازم والجنابة ليست علازمة فانها قد توجد وقد لاتوجد (قوله فاغسلوا وجوهكم) النسل هوالاسالة ، وحد الوجه ،ن قساص الشعر الى أسفل الذفن طولا وبهن جمعة الاذن الى عمية الاذن عرضا حتى اله يجب غسل البياض الذي بينالمذار والاذن حندهما وحند ابي يوسف لايجب وان غسسل وجهه ولم يصل الماء الى ماتحت حاجبيه اجزئه كذا في البنسابيع • ولو رمدت هينه واجتمع رمضها فبانب العين والمحظ وجب عليه ابصال الماء الىالماق كذا فىالذخيرة • الرمض وسخالمين وموق العين طرفها عا يلى الانف وجمه أماق • والسط بغيم اللام طرفها عما بل الاذن (قول و أدبكم ال المرافق) اى مع المرافق وواحدها مرفق بكسر الم وفتح النساء ومكسه المفصل بفتح الم وكدرالصاد • والسنة ال بدأ في فسسل

الذارمين من الاصابع المالمرافق فان عكس جاز كذا في الحجندي وبجب غسل ما كان مركب على اعضاء الوضوء من الامسابع الزائدة والكف الزائد فان تلف النضو غسل ماعاذي محل الفرض ولايلزمه غسل مافوقه كذا في البنابيع * و في الفتوى الجمين في الظفر عنع تمام الطهارة والوسخ والدرن لاعنع وكذا النزاب والطين فيه لاعنع والحضاب اذا تجسيد عنم كذا فالذخيرة وقشرةالقرحة اذا ارتفعت ولم يصلالماء الى مأتحتهما لايمنع (قولُه والسفوا برؤسكم) المسيح هو الاصابة فلوكان شسره طويلا فيسمح عليه ان كان من تحت اذنه لايجوز و ان كان من فوقها جازوان كان بعض رأسه محلوقاً فمنع على غير المحلوق جاز وان اصاب رأسه ماه المطر اجزته عن المنح سواه منصه اولاً وان مسم رأسه ثم حلقه لم يجب عليه اعادة المسمح وان مسم رأسه عاء اخذه من لحيت لم بجز لانه مستعمل وان محمه بلل ف كفه لم يستعمله ساز كذا ف الفتساوى (قول وارجلكم الى الكعبين) قرى وارجلكم بالنصب عطفا عملى الوجه والاندى تندره فاغسلوا وجوهكم وادبكم وارجلكم وقرى وارجلكم بالحنش علىالجساورة ومذهب الروافش ال الارجل عسوحة الخباجا بقرائة الحفض عطف علىالرؤس قانا الحفض اتما هو على الحجاورة و الاتباع لفظا لامعنا و مثله قرائة حزة و الكسائي « وحور مين ، بالحنض على المجاورة كقوله تمالى • وقاكمة نما يتخيرون و لم طير ، وق الكشاف لماكانت الارجل تنسل بصب المساء وذلك مظنة الاسراف المذموم عطف على الممسوح لالتمام ولكن لتنبيه على وجوبالاقتصار • وانما ذكرالرافق بلفطالجم والكبين بلفظ الثثنية لان ماكان واحدا من واجد فتثنينه بلفظ الجم ولكل بد مرفق واحد غلدت جم ومنه قوله تعالى • فقد صفت فلوبكما ، ولم يقل قلباكما وماكان اثنين من و احد فتثنيته بلفظ التثنية فلما قال الى الكعبين علم ان المراد من كل رجل كعبان (قوله فغرض الطهارة) الفرض قاهمة هوالقطع والنقدر قال الله تعالى و سورة الزلناها و فرضناها ، اى قدر ناها وقطعنا الاحكام فيها قطعا * وقي الشرع عبارة عن حكم مقدر لايحتمل زيادة ولانقصانا ثبت بدليل قطعي لاشية فيه كالكتاب والخسرالمتوائر حتى انه يكفر جاحده ومقبال فرض القياضي النفقة أي قدرها (قول غيسل الاعضاء الثلاثة) بيني الوجه واليدن والقدمين سماها ثلاثة وهيخسة لاناليدن والرجلين جعلا فهالحكم بمزلة عضو واحدكا في الدية (فولد وسم الرأس) انما خره لانه ممسوح والاعضاء مفسولة فلماكانت متفقة فالغسل جمع بينهمسا فالذكر (قوله والمرفقان والكعبان مخلان فالنسل) قال زفر رحمالة تعالى لامخلان لان النعاية لاتدخل تحتُّ المنياكافيل قالصوم • قلنا نم لكنالرافق والكعبان فابة استفاط فلا مخلان في الاستقاط لان قبوله و والمبكم، متناول كل الامن الي المناكب فلما قال المالمرافق خرج من ان يكون المرفق داخلا تحث السقوط لان الحد لامخل فالمحدود فبق الفسل المسا فالبد معالمرفق وفياب الصوم استالفاية فابة اسقاط

وسماها ثلاثة وهي خبسة لان البدين و الرجلين جعلا فالحكم عزة عضبون كما فالآية جوهرة (ومسمع الرأس) بهذا النص عداله والفرض لفسة التقسد ر وشرعا مائت لزومه مدليل قطعي لا شهة فيه كامسل النسل والمسخ فاحضاء الوضوء وهو الفرض على وعسلا ويسي القسرض القطعي ومنه قول المسنف ففرض الطبارة فسل الاغضا الثلاثة ومسحالرأس وكثيرا مابطلق الفرض على مانفوت الجيواز نفوته كغمال ومسمح مقدار معين فها وهو الغرض علا لاعلما وبسمي الفرض الاجتهادي ومنبه قوله والمفروض في مع الرأس مقدار السامية وحبد الوجبه من مبيداً سطم الجيهسة الى اسسفل ااذنن طولا وماين شعمتي الاذنين عرضا (والمرفقان) تنيه مرفق بكسر الميم وفتح الغاء وعكسه مفصل الندرام ف النصد (و الكمبان) تثنية كعب والمراد له هنا هو العظم الناتي التصل بعظم السباق وهو العيم هذاله (دخيلان فالفسل) على سبيل الفرضية

ادَّاسَالَ عَلَى الْمَصْوَ وَانْ لَمْ يَقَطَرُ فَتَمْ وَقَالَغَيْضَ اللَّهِ قَطَرُ مَانَ قَالَاصِمَ الْمَ وَفَدخُولَ المَرْفَتِينَ وَالْكَبِينُ خَلَافَ زَفْرُواْلَمِثُ قَدْلُكُ وَفَ القَرَائِينَ فَي ارْجِلَكُمْ قَالَ ﴿ وَ ﴾ فَي الْعِرْ لَاطَائِلُ تَعْنَدُ بِلَدَ الْتَجْسَاعِ عَلَى ذَلْكُ ﴿ وَالْمُمْرُوضَ فَي مَسْمِ

الرأس مقدار السامية) أى مقدم الرأس وهوالربع و دلك (أسا روى المعرة ان شعبة) رضي الله تعالى منه (ان الني سليالة عليه وسيل ال سياطة) بالضم اي كناسة (قوم فبال وتوسأ ومنع على اميته و خفيه) و الكتاب مجل ف حق القدارةالفق بسانا به و ق بمش الروايات قدره اصاما بالات اصابع من اصادم البد لأنها أكثر مأهو الاصل ق آلة المح هداية قال في الفخع واما رواية جواز قدرالثلاثة الاساءم وأن محمها بعض المسايخ نظرالي اذالواجب الصاق البد والأسابع اصلها ولذا بلزم مقطعها دية كل اليد والثلث اكثرها وللاكثر حكم الكل وهو المذكور في الامسل فعمل على اله قول مجد لما ذكر الكرخي واللمساوى عن أحمانسا انه مقداز الناصية وروأه المسن عنابي حنيفة ويفيد انها غير المنصورة رواية قول الماف يني صاحب الهداية وق بعض الروابات ف وسن الطهارة) السن جم سنة وهيالمة الطريقة

و أعا هي غاية امتداد الحكم الرا لأن الصوم بطلق على الامساك ساعة فهي غاية البات لافاية اسقاط • وأعلم أنَّ العُسَابَات أربع غاية مكانَّ وغاية زمانٌ وغاية عدد وغاية فعلَّ • نفاية الكان مِن هذا الحائط الى هذا الحائط • وفاية الزمان • ثم أتموالصيام الى البل • وكلاهما لايدخلان في المنيا • وغاية العددله على من درهم الى عشرة وانت طالق من واحدة الى ثلاث وهي لا تدخل عند أبي حنيفة وزفر وعندهما تدخل • وغاية الفعل أكلت السمكة حتى رأسها الناصبت السين دخلت وتكون حتى على الواد والخفضها لم يدخل وتكون حتى عمني الى و انما قال مدخلان في القســل ولم مقل بفرض غسلهما لانهما انمــا مدخلان علا لا اعتفادا حتى لايكفر جاحد فرضية غسسلهما (فولد والفروض في صحح الراس مقدار الناصية) وهو ربع الرأس والناصية هي الشعر المائل الى ناحية الجبهة والرأس اردمقطم الناصية والقذال والفودان • فقوله مقدار الناصية اشارة الى أنه مجوز ان يمسيح اي الجوانب شيئا من الرأس عقدارها و انما قال والمفروض ولمبقل والفرض لأن المراد كونه منسدارا لا مقطعوها به لان الفرض هو القطع حتى أنه لايكفر جاحد هذا المقدار والتقدر مقدار الناصية هواختيارالشيخ وقررواية مقدارثلاثة أصادم ولوادخل المعدث رأسته فالآناء ريد مسهد اجزئه من المسيح ولاينسد المساء عند ابي يوسف وقال محد يسير المناء مستملا ولا يجزئه من المسم وكذا الحنف على هذا الاختمالاف (قوله لماروى المنبرة بن شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم أنى ســباطة قوم الى آخره) في هذا الحديث ست فوائد ، احدها جواز دخول ملك النير الحراب بغير اذنه لانه قال سجاطة قوم والسباطة قبل هي الدار الحرّاب وقبل هي الكناسسة بضم الكاف وهي القسامة والراد هنا موضع القائمـ ا واما الكناسة بالكسر فهي المكنسسة • والثانية جواز البول فدار غيره الحراب دون الغائط لان البول تنشقه الارض غلا بيق له اثر • والثالثة ان البول ينقش الوضوء و الرابعة ال الوضوء بعده مستقب • والخامسة تغدير مسيح الرأس بالناصية • والسادسة ثبوت مسجم الحفين بالسنة • وانما أوردا لحديث هكذا مطولاًو الحاجة انما هي ال صح النماسية ليكون ادل على صدق الراوي وانتماله الحديث (قوله وسنن الطهاري) السنة في الهند هي الطريقة سبواء كانت مرضية اوغير مرضية قال عليه الصلاة والسلام ومنسن سنة حسنة كانله ثوابها وثواب منعل بهـــا الى بومالقيامة ومن سنسنة سيئة كان عليه وزرها ووزرمن عل بها الى يوم القيامة ، وهي في الشرع صارة عا واظب عليه النيمطيانة عليه وسالم اواحد من اسحمانه ويؤجرالمبد على البانهما ويلام على تركها وهي تناول القولي والفعل • قال الفقيه الواقيث السنة مايكون الركما فاسفا وحاحدهما مبتدعا والنفل مالا بكون اركه فاسمقا ولا جاحده مبتدعا (قوله غسل البدين ثلاثًا) بعني الى الرسمخ وهو منهي الكف عند الفصل ويغسمهما قبل الاستنجاء وبعدم هوالتحيم وهو سنة تنوب عن الفرض حتى أنه لوغسل دراعيه من

مرضية كانت اوغير مرضية وفالثريمة ماواطب عليه النبي صلىانة عليه وسلم معالمَك احيانًا • فتح • واللام فالطهارة العهد اى الطهـارة المذكورة • و تعقيه الفرض بالســن بغيد ال لا واجب الوضــو، والالقدمه (غـــل البدين)

الرسفين لوقوع الكفياية به في التنظيف وقوله (قبلادغالهما الآناء) قبد انتساق و الانبسن غسيلهما وأنّ لم يُحتج ال ادخالهما الانا، وكذا قوله (اذا استبغظ المتوضى من نومه) على ماهو المختار من عدم اختصاص سنية البدائة بالمستبغظ فالالعلامة قاسمق تصعيد الاصبح انه سنة مطلقا نص عليه في شرح الهداية وفالجوهرة هذا شرط وقع انتساقا لانه اذا لم يكن استيقظ واراد الوضوء السنة عسلاليدين وقال تجنم الائمة فالشرح قال فالهيط والمحقة وجبيع الائمة المخاربين انه سنة على الاطلاق اه و في الفتح و هو الاولى لان من حكى وضوئه ﴿ ٦ ﴾ صلى الله عليه وسلم قدمه و انما يحكي ما كان

غير أن يسيد غسل كنيه اجزئه (قوله قبل ادخالهما الآناء) أي ادخال احدهمها وبسن هذا الفسسل مرتبن قبل لاستنجاء وبعده (قوله اذا استبقط المتوضى من نومه) هذا شرط و فاق لاقصد حتى أنه سنة المستيقظ وغيره وسمى متوضئا لان الثبي أذا قرب من الذي سمى باسمه كاقال عليه الصلاة والسلام • لفنوا موتاكم لاله الاالله • سماهم موتى لفريم منهم و سنواء استيقظ من نوم الميل والنهار و قال الامام احمد ان استيفط من نوم النهار فمستهب وان استيفظ من نوم اليل فواجب (قوله وتسمية الله تعالى في النداء الوضوء) الكلام فها في ثلاثة مواضع كيفيتها وصفتها ووقتها ﴿ أَمَّا كبنيتهما بسمالة المنظيم والجدلة على دين الاسملام وأن قال بسمالة الرحن الرحيم اجزه لان المراد من التسمية هنا مجرد ذكر اسم اقة فسال لا السمية على النميين • واما صنتها فذكر الشيم انها سنة واختار صاحب المداية انهامستمية وقال هوالعميم * وأما وقيًّا فقبل الاستنجَّاء وبعد، هوالصيح فإن ازادان يسمى قبل الاستنجَّاء سمى قبلم كشيف المبورة فان كشيف قبل النسمية سمى بقلبه ولا يحرك بها لسياته لان ذكرافة عال الانكشاف غير مستمب تعظيما لامهم الله تسال فان نبي السيمة في اول الطهارة اتى بهامي ذكرها قبل الفراغ حتى لايخلو الوضوء منها (قول والسواك) هو سنة مؤكدة ووقته عند المضعضة وفي المداية الاصيم آنه مستعب ويستناك اعالي الاستنان واسافلها ويستاك عرض اسنانه و مندى من الجانب الاعن فال لم بجد سسواكا استعمل خرقة خشنة اواصبعد السبابة من عينه • ثم السواك عندنا من سنن الوضوء وعند الشافعي من سنن الصلاة وفائدته اذا وضأ الطهر بسواك وبق على وضوئه الى العصر أو المغرب كان السواك الاول ضنة فكل هندنا وهنده يسن ان يستلك لكل صلاة وأما أذا نسئ السواك الخلهر ثم ذكر بعد ذاك فانه بستمبله ان يستنك حتى بدرك فضيلته وتكون صلاته بسواك اجماعاً (قوله والمضمضة والاستنشاق) هما سنتان مؤكدتان عندنا وقال مالك فرضمان وكيفيتهما أن يمضمض فاه ثلاثًا يأخذ لكل مرة ماه جدها ثم يستنشق كذلك فلو تمضمض ثلاثًا من غرفة وأحده قبل لابصير آئيـًا بالسنة وقال الصير في بصيرًا آتياما قال واختلفوا في الاستنشاق ثلابًا من خرفة و احدة قبل لا يصير آتيا بالسنة السَّيمَة وغسل السِّدِينَ عَلَافَ المُضَّمَةُ لَانَ فَي الاسْتَشَاقَ ثَلاثًا بِعُود بِعِضَ المَّاءُ الْمُسْتَمِلُ الى الكفُّ وفي؛

دأه و فادته لا خصوص وضوية الذي هو عن نوم ليوم الظماهر أن اطلاعهم على وضوية عن غير النوم نم مع الاستيقاظ وتوهم العاسة السنة آكد اه (و تربية الله تعالى في النداء الوضوء) ولفظما المنقول عن السلف وقبل عن النبي صلىالله عليه وسلم بسمالله المظيم والجدلة على دئ الاسبلام • و قبل الافضل بسمالة الرجن الرحيم بعسد النموذ و في الجنبي بجمع بنهما وفي العيط لو قال لاله الاالله أو الجدية أو اشهد ان لا اله الاالة يصبر مقيما للسنة وهو شباء على أن لفظ يسمى أم مما ذكر ال فقع و في التعيم قال ف الهداية الاصم انها مسفية ويسمى فبل الاستنجاء و بعده هو العميم و قال الزاهدي والاكثر على ان

(والمسواك) اي الاستياك عندالمضمضة وقيل قبلها وهو الوضوء عندنا الا أذا نسيه فيندب المسلاة وفي (المضمضة) ع التصميح قال فالمداية والمشكلات والاصمح انه مستصباء (والمضمضة) عياء ثلاثًا (والاستنشاف) كذلك ظو تمضمش تُلاّيأ من غرفة واحدة لم يصر آ تيـا بالسنة وقال الصير في يكونآ تيا بالسنة قال واختلفوا في الاستنشاق ثلاثًا من غرفة واحدة قبل لا يصبير آنيا بالسنة مخلاف المضمنة لان في الاستنشاق يعود بعض الماء المستمل الى انى الكف وق المضمنة لابعدود لانه يقدر على امساكه كذا في الجوهرة (ومسح الادنين) وهو سنة بحداه الرأس مندنا وهداية و التاثار غائبة وشرح الحدم وشرح الدرر الشيخ اسماعيل ويؤيده تقييد سائر المتون بقولهم بحداد الرأس قال في الفتح واما ماروى انه صلى الله عليه وسلم احد لاذنيه ما تحديدا فيجب حمله عدلي انه لفناه البلة قبل الاستيماب توفيقا بينه وبين ماذكرنا واذا اقتدمت البلة لم يحكن بدمن الاخذ كالو انعدمته ﴿ ٧ ﴾ في بنس عضو واحدا ه اذا علت ذاك ظهراك ان

مامش عليه العلاني فالدرر والثبر ليبلالي وصاحب النو والص تبسا لظلاسة ومنلا مسكين من أنه أو اخبذ للاذنين ماء جديدا فهو حسن مخالف للرواية الشهورة التي مثني عاسا امحاب المشوق والثبروح الوضوعة لغل الذهب وتمام ذاك فيحاشية شفينا رد المختار رجه الله تسالي (وتخليل اللحة) وقيل هو سنة عند أبي وست مارٌ عند ابي حنيفة ومحمد لان السنة أكال الفرض فرمحله والداخل ليس عمله و عدامه و فالتعيم وتخليل العبد هو قول ابي يوسف ورجمه في البسوط (والاصابع) لانه اكال الفرش فعسله وهددا اذا كان الماء واصلا الى خلالها يدون الخليسل والاغهسو فرض (وتكرار الغمل) المستوهب في الأعشباء الفسولة (الى السلات)

المضحضة لابصود لانه لانقدر على امساكه والمسالفة فيحسا سنة اذا كان غسير سائم واختلفوا فيصفة المبالغة قال شمس الائمة هي فيالمضمضة ان مدير الساء في فيه من جانب الم جانب وقال الامام خواهر زاده هي فالمضمنة النرغرة وفالاستنشاق أن يجذب المساد نفسه الى مااسسته منانفه ولوتمضمن وابتلع الساء ولم يمجه اجزئه والافضل ال بلقيه لانه ماه مستعمل (قولد و مسمح الاذنين) هو سنة مؤكدة و يمسيم بالمنهما و ظاهرهما وهموان بدخل سبابته فيصماخيه وهما ثنبا الاذنين ويدبرهما فيزوايا اذنيه ويدبر ابهامیه عل ظاهر اذنیه • و نسيح اگرفیة قبل سسنة و هو اختیار الطعاوی وقبل مستمب وهو اختيار الصدر الشهيد ويمحهما عاء جديد وق المرابة يمحهما بظاهر الكفين ومسم الحلفوم دعة (قوله وتخليسل العبة والاصابع) اما تخليسل العمية فتستقب عندهما وقال ابو يوسف سنة وهو اختيا والشبخ وكيفية تخليلها من اسمل الى فوق . المعية مكسورة اللام وجعها لحاولحسا بضم اللام وكسرها • والحسى بنتح اللام عظم الفك وهو منبث البعية وجعمه لحى و لحى بضم اللام وكسرها • و اما تخليـل الاصابع فسنة اجماعا وتخليلها من اسفل الى فوق عماء متقاطر وينبغي ال تخلل رجليه يختصريه اليسرى وأنمسا يكون التخليلسنة بعد وصول الماء اما اذالم يسل الماء فهو وأجب وكيفية الفليل أن بدأ مخنصر رجه البني وبخشه بإبهامها وبدأ بإبهام رجله البسرى ويخفه مختصرها والفرق للمسابين تخليل السية والاصابع آن المقصود بالتخليل استيفاء الفرض فيصه وذهك انميا يكون فبالاصابع واما اللحيدة فداخل الشـــ ليس بمحل الفرض بل الغرض امرار المساء على ظاهرها ولوتوشأ فيالمساء الجارى اوفيالنسدير العظم وغس رجليه أجزتُه وأنَّ لم يخلل الاصابع كذا فالفناوي (قوله و تحكرار النسل الى الثلاث) الاولى فرض والثنتان سنتان مؤحكدًا على العميم وان اكتنى بفسلة واحدة اثم لانه ترك المشهورة وقبل لابأتم لانه قداتي عنا أمر دهمه والسنة تكرار الغسلات لاالنرفات (قُولِه وبنصب للتوضي أن ننوى الطهـارة) المستحب ما كان مدعوا البــه على طريق. الاستعباب دون الحتم والايجباب وفائبنانه ثواب وليس فأثركه عضاب والمكلام فالنية فاربعة مواضع فسفاتهما وحجيفيتها ووقتهما ومحلهما ه اما صفتهما فذكر الشيخ انها مستمية والصميم انها سنة مؤكدة • واما كيفيتها نانه بقسول نويت

مرات ولو زاد الممانينة القلب لابأس به قيدت بالمستوعب لانه اذا لم يسستوعب في كل مرة لايكون آنيا بسسنة التثليث وقيدت بالاحشاء المنسولة لان المسوحة يكره تكرار مسيمها ﴿ ويسقب المسوّن ﴾ المسقب لغة هو الثي "عبوب وحرفا قيسل هو ماضله التي صلى الله عليه ومسئم مرة وتركه اخرى والمندوب ماضله مرة اومرتين وقيل هما سسواء وطيه الاصوليون قال في الفرير ومالم يواظب عليه مندوب ومسقب و أن لم يغمله بعد مارخب فيسه ا ه (أن بنوى الطهارة)

اتوضاً الصلاة تقربا الى الله تعمالي او نويت رفع الحدث او نويت استباحة الصلاة او نويت الطهارة واما وقنها فعند غسل الوجه * واما محلها فالقلب والتلفظ بهما مستحب ثم النية انما هي فرض العبادات قال الله تعوالي * وما أمروا الالبعبدا الله مخلصين له الدين * والاخلاص هو النية والوضوء نفسه ليس بعبادة وانما هو شرط العبادة الاترى اله لوكرره مررا فيجلس واحدكان مكروها لما فيه من الاسراف المذموم فبالماء وأعما كانت النية فرضا فىالتيم لان التراب لم بعقل مطهرا فلا يكون مزبلا للحدث فلم سق فيه الامهني التعبد ومن شرط العبادة النية واما المناء المطهر بطيعه فلامحتاج الى النية الاانه لالقع قربة بدون النية لكنه يقع مفتاحا الصلاة اوقوعه طهارة باستعمال الماء المطهره غلاف النيم لان الثراب غير مطهر الافرحالة ارادة الصلاة حتى انه لو وقسع التراب على اعضاله من غسير قصد او علم انسانا التيم لميكن مفتاحا الصلاة (قوله ويستوعب رأسه بالمسيح) الاستيماب هو الاستيصال مقال استوعب كذا اذا لم يترك منه شيشا والاستيماب سنة مؤكدة على الصيح وصورته ان يضع من كل واحدة من البدين ثلاث اصابع على مقدم رأسه ولايضع الآمام ولاالسبابة وبجافى بين كفيه وعدهما الى الففا ثم بضع كفيه على مؤخر رأسه وعدهما الى مقدم رأسه ثم يمسح ظاهر اذنيه بابهامية وباطنهما بمسجنيه كذا ڧالمستصنى ويمسح رقبتيه بظماهر البدين (قول ويرتب الوضوء) الترتيب عندنا سنة مؤكدة على العميم ويدى بتركه والبدأة بالميا من فضيلة وسواء عندنا الوضوء والتيم في كون الترتيب فيهما سنة (قولد فيبدأ عابداً الله تعسال نذكره) وهو عند غدل الوجه والموالاة سنة سندنا وقال مالك فرض والموالاة هي التتابع وحده ال لابجف المساء عن العضو قبل ان يفسل مابعده في زمان معتدل و لااعتبار بشدة الحر والرياح فانالجفاف يسرع فيهما ولابشدة البردقان الجفاف سطى فيه ويعتبر ابضا استواء حالة المتوضى فان المحموم بسارع الجفاف اليه لاجل الحمى واعما يكره التغربق فالوضوء اذا كان لغير عذر واما اذا كان لعذر بان فرغ ماء الوضوء أو انقلب الآباء فذهب لطلب المساء وما اشبه ذلك فلا بأس بالتفريق عسلي العميم وهكذا اذا فرق فالنسل والنبم (قوله وبالمسامن) اى بعدأ باليد البني قبل البسرى وبالرجل اليني نبسل اليسرى وهو فضيلة على السحيح لان النبي صلىالله عليه وسسلم كان يحب ان بِدأ باليامن في كل شيء حتى في لبس نعليه صلى الله عليه وســـلم وفي هذأ اشارة الى انه حكان ينبغي ان يقدم مسم الاذن البني على اليسرى كافاليدين والرجلين لكنما نقول اليدان والرجلان بفسملان بدواحدة فيبدأ فبهمما بالميمامن واما الاذنان فبمحان بالبدن جيعا لكون ذلك اسهل حتى لولم يكن له الابد واحمدة اوباحدى دمه علة و لا عكنه معهما معا فانه بدأ بالاذن اليني ثم البسرى كافى البدين والرجلين وألحق بعشهم الحدين بالاذنين فيالحكم وليس في اعضاء الطهـارة عضوان لايستمب تقديم الايمن منهما الا الاذنين (فوله والمسانى الناقضة الوضوء) لما فرغ

في الله الميا (ويستوعب رأسه بالحج) عرقواحدة مَا يَدَأُ اللهِ تَعَالَىٰهِ ﴾ ويختم عا ختمه قال ف التعميم قال نحر الانمــة فيشرحه وقد مدالثلاثة فالحبط والصفة منجلة السنن وهو الاصح ا ﴿ وَقَالَ فَى الْفَتِحُ لَاسْـُنَّدُ فقدورى فيالرواية ولا فالدرابة فجعل النيمة والاستيعاب والدرتبب مستعبا غيرسنة اما الرواية فنصوص المشائخ متظاهرة على السنة ولذا خالف المسنف فيالشبلانة وحكم بسنتها متسوله فالنيسة في الوضوء سنة ونحدوه ق الاخبيرين واما الدراية فسنذكره أن شاءالله تعالى وفيسل اراد بيستحب فعل هذه الدينة العروج من الجلاف فان الحروج عنه مستحب ا ه و عامه فيه (و) البداية (بالمامن) فضيلة ه هداية وجوهرة و اي مستحب ﴿ والمساني) جعم معنى وهو الصورة الذهنية من حيث أنه وضع بازائها اللفظ فان الصورة الحاصلة فالنقبل منحبث انها تغصد بالفظ تسي معنى كذا في تعريف السيد (النماقضة الوضوء) اي المخرجةله عنافادة المقصود

4 لان النقض في الاجسام ابطال تركيبًا وفي المعاني اخراجها عن أفادة ماهو المقصود بها (كلما) اي شي (خرج من السيلين) اى مملكي البول والغائط اع من ان يكون معتادا اولاغسا اولا الاريح القبل لائه اختلاج لاريخ والمراد بالخروج من السبيلين مجرد الظهور لان دلك الموضع ليس بوشع النجاسة فيستدل بالظمور على الانتفسال نخلاف الحزوج في غيرهما فاله مقيد بالسيلان كا صرح به مقوله (والدم والقيم) وهو دم نضبع حثى ابسس وخثر (والصديد) و هو أيم ازداد نضماً حيى رق (اذا خرجا من البدن فتحاوز) عن موضعه (الى موضم

من بسال فرض الوضوء وسنته ومستعباته شرع الآن في بسال ما يقضه • والنقض مي أضيف الى الاجسام واد به ابطال تأليفها ومي اضيف الى غيرها يواد به اخراجه عما هو المطلوب منه والمتوضى هينا كان قادرا على العملاة ومس المعمف فلما بطل ذلك بالحدث انتفضت صفته و خرج عا كان عليمه (فوله كل ماخرج من السبيلين) وهما الفرجان ومن دأب الشيخ رحدالة ان سِداً بالنفق فيه ثم بالمختلف فيه والخسارج من السبيلين متفق فيد على أنه ينفض الوضوء فقدمه لذاك ثم عقبه بالمختلف فيد وهو خروج الدم والنبح والقُ وغير ذلك • واعلم ان كُلَّة كُلُّ وضعت لعموم الافراد فتتناول المعتساد وغير المعتساد كدم الاستماضة والمذى والودى والدود والحصى وغير ذبك و مفهوم كلام الشيخ أن كل ما خرج ينقض الوضيوء فهل هو كذبك • قلنها نم الا الريح الحسارج من الذكر وفرج الرأة فانهما لا تقض على الصحيح الا ان تكون المرأة منشساة وهي التي مسار مسلك بولهسا و غائطها وأحدا فيحرج منهسا ريح منتنة نانه يستحب لها الوضوء ولا يجب لانها محتمل ابرا خرجت من الدر فتنقض ويحتمل اندا خرجت من الفرج فلا تنقش والاصل تبغن الطبيسارة والناقش مشكوك فيه فلا ينتفن وضوئهما بالشك احكن يستحب لهما الوضوء لازالة الشبك واما الدودة الحسارجة من الذحكر والفرج فناقضة بالاجساع (قوله والدم والقبح اذا خرجا من البدن) وكذبك الصديد وهو ماء الخيارج المختلط بالدم قبيل أن تغلظ في المدة فبكون فيسه صفرة وقيد بالبدن لان الخسارج من السبيلين لابشترط فيه النجساوز وقال زفر الدم والغيم يتغضان الوضوء وان لم يتجاوزا وقال الشافعي رضيالله عنه لابتنسان وال تجاوزا ، وقيد بقوله خرجا احترازا عما اذا خرجا ، بالسالجة فانه لانقض الوضوء وهو اختيار صباحب الهداية واختيار السرخبي النقضء وقيد بالدم والنج احبرزازا من العرق المدى اذا خرج من السدن قائه لا نقض لانه خيط لامايع واما الذي يسميل منه أن كان صافيا لا نقض * قال في اليناسِم الماء الصافي اذا خَرَج من النفطة لا ينقش وان ادخل اصبعه في انف ه فدميت اصبعه ان نزل الدم من قصبة الانف نغض والكان لم ينزل منها لم ينقش ولو عض شيئا فوجد فيه اثر الدم اواستاك فوجد فيالسواك اثرالدم لا مقضمالم يتمغق السيلان ولوتخلل بعود فخرج الدم على العود لانقض الا ان يسيل بعد ذلك محيث بغلب على الربق و لو استنثر فسقط من أنفه كنالة دم لاينتش وان قطر قطرة دم انتقش وخسوته (قوله فتصاوز الى موخسم) حد الْعِسَاورُ إِنْ يَصْدَرُ مِنْ رأْسُ الْجَرْحِ وَامَا اذَا عَلَا وَلَمْ يُصَدِّرُ لَاسْتَفَسَّ وَعَنْ يَحْد وحدالله اذا انتفخ على رأس الجرح ومسار اكثر من رأس الجرح نفض والعميم الاول ولو التي عليه ترابا اورمادا فتشرب منه ثم خرج فجمل عليه ترابا ولولاء ليمسأوز نقض وكذا لوكان كل خرج معه او اخذه مغطنة مرارا وكان محبث لو تركه لسال نقض واو سال الدم الى مالان من الانف والانف مسدودة نقض ولو ربط الجرح قاتل

السيلان وهو أن يكون الرباط أن نقذ البلل الى الحارج نقض والافلا وأن كان الرباط ذا طاقين فنفذ البعض الى البعض نفض والا فلا فان خرج من اذَّنِه قَيْمِ او صنديد انتوجع عند خروجه نغض والا فلا وان خرج من بين اسـنانه دم وآختلط بالربق ان كانت الغلبـــة لدم اوكانا مسواء غض واذكان الربق فالبسا لانقش وعلى هذا اذا ابتلع العسائم الربق وفيسه الدم أن حسكان الدم فالب اوكان سبواء افطر المسائم والافلا ولو مص القراد عضو انسان نامتلاً الركان صغيرا لا نقض والركان حكبيرا نقض وال سقط من جرحه دودة لا نقض وهي طاهرة وان سقطت من السبيلين فهي تجسسة وينتس الوضوء و اذا خرج الدم من الجرح ولم يتباوز لا ينتس وهل هو طاهر او نجس قال في الهداية الا بكون حدثًا لا بكون نجساً دوى ذلك عن إلى يوسف وهو الصميم وعند مجد نجس والفتوى على قول ابي يوسف فيا اذا اصباب الجامدات كالثيباب والابدان والحصير و على قول مجد فيما اذا امساب المايمات كالمساء وغيره وكذا النَّ اذا كان اقل من مل النم على هذا الحلاف (قوله الحقه حكم النطهير) يني بجب تطهيره في الحدث او الجنابة حتى لو سال الدم الى مالان من الانف نقض الوضوء مخلاف ما اذا نزل البول الى قصبة الذكر لانه لا يلحقه حكم التطهير ه واحزز يقوله حكم التطهير عن داخــل العينين و باطن الجرح وقصبة الآنف وانمــا لم يقل بلحف التطور لانه لو قال ذلك دخل تحت باطن العين و باطن الجرح لانه لا يستميل تطهيره لان حقيقة التطهير فيمه ممكنة وأما حصكمه فقد رضه الشمارع الضرورة (قوله والق الذا ملا النم) و هو مالا يمكن ضبطه الا بسكاف هو العميم وقيلما هذم الكلام وقال الشافعي لا نقض ولوملا ُ الفم)وقال زفر ينفض قليله وكثيره • والق خسمة انواع ما، وطمام ودم ومرة و بلغ فق الشلانة الاول ينقض اذا ملاً النم ولا نقض اذا كان اقل من ذلك • واما البلغ فنير ناقض عندهما وان ملا * اللم وعند ابي يوسـف يقض اذا «لا ُ اللم • والحلاف في المسـاعد من الجوف اما النــازل من الرأس فنير نافض اجساما لانه عناط • واما الدم اذا كان غليظا جامدا غير سمائل لا يقض اذا كان اقل من مل الغم فان كان ذاب انفض قليله وكثيره عندهما وقال محد لا نفض حتى علا ُ النم اعتبارا بسار انواع الق وصحيح في الوجيز قول محمد والحلاف ف المرنق من الجوف أما النسازل من الرأس فناقض قليله وكثيره بالانفساق ولو شرب ماء فقــائه صافيا نفض و ضموته كذا في الفتوى وان قاء متفرقا بحيث لوجم لملاً الفم فالمتبر أتعباد المجلس مند ابى وسف وهند مجد أتحباد السبب وهو النئيسان وتنسير أتحاد السبب اذا قاء ثانيا قبل سكون النفس من الفشيان فهو متحد وان قاء ثانيا بعد سكون النفس فهو عنتلف وق النشاوي السغرى مسئلة على عكس هذا فعسد اهتبر المجلس والو توسيف أتحاد السبب وهي اذا نزع خاتما من أصبع النبائم ثم أعاده فالو لوسيف العتبر في نني الضميان النوبة الاولى حتى أنه لو استيقظ بعد ذلك ثم نام في موضعه فاعاده في اصبعه لم يبرأ من الضمال عند ابي يوسيف وعند مجد بعثر الجلس

الحسارج محيث يحنن فيه قوة أن يسيل نفسه عن المخرج ال لم عنم منه مانع سواه وجد السيلان بالفعل اولم وجد كم اذا مه بخرقة كاخرج ثم وثم وقيد بالدم والغيم احترازا من سفوط لحم من غير سيلان دم حكالمرق المدنى قالة لا مقض واما الذي يسميل منه الكان ماء صافي لا يقض * قال في اليسابيع الماء المساق اذا خرج من النفطية لا ينفض و ان ادخيل اصعه في انفيه فدميت اصبعه ال تزل الدم من قصية الانف يقض والالم نقض ولو عض شيئا فوجد فيه اثرالدم اواستاك فوجد في السواك اثر الدم لا سنفض مالم يتعقبق السيلان ولو تخلل بود فغرج الدم على المبود لا نقض الا أن يسميل بعد ذاك عيث يغلب على الربق اه جوهرة (والق) سبواء كان طعماما اوماء او علق او مرة تخلاف البلغ فائه لا سنةض خلافا لابي بوسف في المساهد من الحيوف واما النازل من الرأس نعي ناقش اتفاقا (اذا ملاء الفم) قال في التصميم قال في البناسِع و تتكاموا في تقدير ملُّ الغم والعميم ادّاكان لايقدر عنى امساكه • قال الزاهدي والاصح مالاً يمكنه • لامساك الابكافة اه ولوقاء متغرة عميث لوجهم على الغم ضند أبي يوســف ﴿ ١١ ﴾ يعتبر انحسادالمجلس وعند محمد انحساد الســبب اى الغشيان وهو الأصح

لان الاحكام نضاف الي اسباباكا بسطه فالكافي ولما ذكر الناقض الحقيق عقبه بالناقش الحكمي فقال ﴿ والنوم) سواء كان النائم (مضطيعها) وهو وشدم الجنب على الارش (او منكاء) وهو الاعتماد على احد وركيه (او مستندا الى شيء) اى معقدا عليه لكنه محيث (او ازيل) ذك الثي المستند اليه (لسنط) النائم لان الاسترغاء بلغ نهانته بهذا النـوع من الاسـتناد غير الالسند عنع من السقوط بخلاف حالة القيام والقمود والركوع والبجود وفالصلاة وغيرها هوالعميم لان يمن الاستساك باق اد لو زال لسقط فلا يتم الاستزغاء هدايه وفىالفتح وتمكن المفددة ممم غاية الاسترخاء لاعنع الحروج اذ قد يكون الدا فــم قو يا خصوصا فهزمانها لكثرة الاكل فلا عنمه الامسكة اليفظة أه (والغلبة على العقل بالاغماد) وهو آفة نعترى المقل و تفليه (والحِنُون) وهو آفة تستري العقبل

حتى أنه لايضين مادام في مجلسه • قال في الواقعيات رجل نزع خاتما من أصباع نائم ثم ا اعاده فيذلك النوم يبرأ اجماعا وان استيقظ قبل ان يعيده ثم نام في موضعه فاعاده في النومة الشائية لابيراً عند ابي ومسف لانه لما الله وجب رده اليه فلما لم رده حتى نام لم يبرأ بالرد اليمه وهو نائم مخلاف الاولى لانه هنماك وجب الرد الىالنسائم وقد وجدد وهنا لما استيغظ وجب رده الى مستيقظ فلا يرأ بالرد الى نامُ وعنه محمد بيرأ لانه مادام في مجلسه ذبك لاضمان عليمه ولو تكرر نومه ومقطته فان قام عن مجلسه ذلك ولم وده البه ثم نام في موضع آخر فرده وهمو نائم لم يبرأ من الضمان اجماعاً لاختلاف المجلس والسبب (قوله والنوم •ضطجماً) الذي تقدم هو الناقش الحقيق وهذا الناقض الحكمي وهل النوم حدث ام لاالحميم انه ليس محــدث الانه لوكان حدثا استوى وجوده فىالصلاة وغيرها ولكنا نقول الحـدث مالا مخلو عند النبائم • وقوله والنوم مصطعما هذا اذاكان خارج الصلاة واما اذاكان فيهـــا كالمريض اذا صلى مضطعما فيه اختبارف والصيم آنه ينتقض ابضا وبه نأخبذ و قال بعضهم لا ينتفض (قوله او ،تكئا) اى عسلى أحسدى وركبه فهسو كالمنسلم (قوله او مستندا) الى شي لو ازيل عنه لسفط الاستناد وهو الاعتماد عمل الثي ولو وضع رأسه على ركبتيه ونام لم ينتفض وضوئه اذاكان مثبت مقعمده على الارض وأنَّ كان محتبيا ورأسه على ركبتيه لانتقض ابضا (قوله والغلبة على العفل بالاغباء) و الاغباء آفة تسترى العقل وتغلبه والجنسون آفة نعترى العفسال وتسابه ومثال الاغماء آفة تضعف الغوى ولاتزيل الجي وهوالعقل والجنسون آفة الجي ولا تزيل القوى وهما حدثان فالصلاة وغيرها فل ذبك اوكثر وكذا السكر يقفي الوضوء ايضا في الاحوال كلها في الصلاة وغيرها و السحكران هو الذي تختل مُشْيِتِهُ وَلَا يُعْرِفُ المُرَأَةُ مِنَ الرِّجِـلُ (قُولِهُ وَالْجِنُونُ) بَالرُّفَعُ وَلَا يَجُوزُ فَهِ خَفْضُهُ بالسطف على الاغماء لانه عكسمه ويجوز خفضه على المجماورة (قوله والفهقهة فكل صلاة ذات ركوع وسجود) سنوا، بدت اسنانه اولمبَّد وسنوا، قهفه عامدا او مناهبا متوضئا او متيمنا ولاسطل طهارة الفسيل ، والفيفهة ماتكون معوعاله ولجياره * والخفك مايكون معوماً له دون جاره وهو يفسند الصلاة ولا ينقض الوضوء • والنبسم مالايكون مسموعاته وهو لايفســدهما جيما وقهقهة النــائم فىالصلاة لاخفض الوضوء وتنسد الصلاة ولونسي كونه فالصلاة ففيف انتفض وضوئه وقمفهذ الصي لانفس الوضوء اجماعا ونفسد صلاته كذا في المستصنى • والباني فالحدث اذا جاء متوضئا وفعضه فىالطريق تغسيد صلاته ولاينتفض وضوئه واذا اغتسل الجنب وصلى وقمقه لابطل الغسل وانعا تبطل طمهارة اعضاء الوضوء حتى

وتسلبه وهو مرفوع بالعطف علىالغلبة ولا بجـوز خفضه بالعطف على الاغـاء لانه عكسـه (والقهقهة) وهى شدة الضحك بحبث يكون • يحوط له و لجاره سواء بدت اسناله او لا اذا كانت من بالغ يقظان (فيكل صلاة) فريضة او نافلة لكن (ذات ر كوع و سجود) بخلاف صلاة الجنـازة و سجدة التـلاوة فانه لا ينقض و ضـوثه و تبطل صلاته و سجـدته وكذا الصبي والنائم ﴿ وفرض الفسل ﴾ اراد بالفرض مايم الهملى • والفسل بالضم تمام غسل الجلدكله والمصدر الغسل بالفتح كما في التهذب • وقال في السراج مقسال غسسل الجمعة وغسل ﴿ ١٢ ﴾ الجنابة بضم الفين وغسل الميت وغسل

اله لابحوزله أن يصل من غير تجــديد وضوء • وقوله ذات ركوع ومجود يحترز من صلاة الجنسازة وسجدة التسلاوة فانه اذا فهقسه فيلمسا لانتفض وضوئه وتبطل مسلاته وسجدته لان صلاة الجنسازة ليسبت بصلاة مطلقة حتى لوحلف لايصل فصل صلاة الجنازة لا محنث (قوله وفرض الفسل المضمضة والاستبشاق) يعني النسل من الجنابة والحيض والنفاس وعندالشافعي رمني الله عنه سنتان (قوله وغسل سسارُالبدن) السارُ الباق ومنه السؤرالذي بغيه الشسارب ولوانغمن الجنب فالعر اوالغدرالعظم اوالمساء الجارى انغمساسة واحدة ووصل المساء الى جميع بدنه وتمضمض واستنشق اجزأه وكذا اذا اصانه المطر ووصلالماء الى جميع بدنه ولو اغتسل الاقلف ولم يصل المساء الى ماتحت القلفة اجزأه لانهما خلقة ولو اغتسات المرأة وتحت اظفارها هِمِنْ قَدْ مُسْ وَجَفٍّ وَلَمْ بَصَلَالُماءُ إِلَى مَاتَّحَتْهُ وَجَبِّ عَامِهَا ابْصَالَ الْمَاءُ الْ مَاتَّحَتْهُ وَأَمَا اذاكان تحت اظفارها وسخ فانه بجزيها من غير ازالته ولوكان علىبدته قشر سمك اوخر ممضوغ ملتبد وجب ازالته وكذا الحضاب المجمعة والخنساء • واعلم ان الغمسـل على احد عثر وجها اربعة فريضة • وهوالنسل منالايلاج فيقبل اوهير اذا غابت الحشفة على الِفاعل والمفعول 4 انزل اولم ينزل • والثاني النسل من الانزال عن شهوة باي وجه كان من اتيان يمجية اومعالجة الذكر بالبد اوبالاحتلام اوبالقبلة اوباللمس لشهوة والرجل والمرأة فيذلك سواه * والثالث الفسل من الحيض * والرابع الفسل من النفاس * واربعة منه سنة غسل الجمعة وغسل العيدى وغسل الاحرام سواء كان احرام جهة اوعرة وغسل وم عرفة الوقوف * وغملان واجب ان غمل الموتى وغمل النجاسة اذا كانت اكثر من تدر الدرهم فالغلظة وربع التوب فالحفقة • وغسل مستحب وهو كثير من ذلك غسل الكافر اذا اسلم والصبي والصبية اذا ادركا بالسن وحكذا المجنون اذا افاق (قوله وسنة الغسل ان يدأ المفتسل بديه وفرجه) سماه مفتسلا لانه قرب من الاغتسال كما قانا انا استيفظ المتوضى من نومه والسنة ان يبدأ بالنية بقلبه ويقول بلسسال نوبت الفسل لرفع ألجنابة ، ثم يسمى الله تعالى عند غسل اليدين ثم يستنجى ثم يفسل مااصا به من النجاسة ويستحب ان يبدأ بشفه الايمن (قوله ويزبل نجاسة ان كانت على بدنه) وفيهض النسخ ويزيل النجاسة معرفا بالالف واللام الا ال النكرة احسن وإنما قال ان كانت على بدنه و لم يقل اذا كانت لان «ان، تدخل على خطر الوجود و «اذا، تدخل على امركائن اومنتظر لامحالة والنجاسية قد توجد وقد لاتوجيد (قو لَهُ ثم يتوضأ وضوئه المصلاة الارجليه) فيه اشسارة الى انه يمسم رأسه وهو ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لايم-هـ لانه لافائدة فيه لان الاسالة تعدم المسيح والصحيح انه يمسحه • وقوله الا رجليه هذا اذا كان في مستنقم الماء اما اذا كان على لوح اوقبقاب او عجر لا بؤخر غسلهما (قول ثم يغيض الماء على رأسه وسنائر جسده ثلاثًا) الاولى فرض والثنتان

الثوب بفتحها وضابطه آلك اذًا اضبفت إلى المنسبول متحت و الى غيره صمعت اه (المضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن) اى باقبه مما يمكن غسله من غير حرج كأذن وسرة وشارب وحاجب وداخل لحية وشعر رأس وغارج فبرج لامافيه حبرج كداخل مين وثقب الغم وكذا داخل قلفة بل ندب على الاصيح قاله الكمال ﴿ وسنة الفسل أن متدى المنسل) ای مرد الاغتسال (فيغسل) اولا (بديه) الى الرسفين كما تقدم في الوضوء (وفرجه) وان لم يحكن به خبث (وزبل النجاسة) وق بعن النهن العاسد بالتعسريف والاولى اولي (ان كانت على مدنه) لئلا تشيع (مم يتوضأ وضوئه) ای کوضوئه (اصلاة) فيسم رأسه واذنيه ورقبته (الارجلية) فلا بغيلهما بل يؤخر غسلهما الى عمام النسل وهذا اذا كان في مستنقع الماء اما اذا كان على لوح اوقبقاب

او عبر فلايؤخر غسلهما جوهرة + وق التصميم الاصمح انه اذا لم يكن في مستنقع الماء بقدم غسل رجليه اهـ (سنتان) (ثم بغيغر المساء على رأسسه وسسائر جسده ثلاثًا) مستوعبًا في كل مرة باديا بعد الرأس بشسته الايمن ثم الابسر وقيل قال وبه يشتف تعيم الدرد (ثم يتمي عن ذاك الكان) في مستنقع الماء (فيفسل رجليمه) من او المساء المستعمل والافلايسن اعادة فسلهما (وليس) بلازم (على الرأة ال تغن) ای تحسل ضفر (ضمارها في الغسل) حيث كانت مضفورة وان لم بلغ المـا. دأخل الضفائر قال في البنابسم وهوالاصعومته فالبدايم وق البداية وليس عليها بل دوائما وهو العيم وق الجاسع الحسامي وهو المتنار وهذا (ادابلغ الماء اصول الشعر) اي منابته قيد بالمرأة لان الرجسل يلزمه نفض ضفائره وان وصل الماء الى اصول الشعر وبالضفائر لان المنقوض يلزم خسل كله وعا اذا بلغ الماء اصول الشعر لانه اذا لم يلغ بجب النقض ﴿ والعاني الموجبة الفسل الزال) اي القسال (المني) وهوماء ايض خاثر ينكسر منه الذكر عنسد خروجه تشبه راعشه راعمة الطلع رطبا وراعمة البض ابسا (على وجمه الدنق) اى الدنــم

سنتان على العميم وبجب ان يوصل المساء الى جبسع شعره وبشره ومعاطف بدنه فان بتي منه شي لم يصبه الماء فهو على جنائه حتى يفسل ذلك الموضع فان كان في اصبعه خانم ضيق حركه حتى بصل الماء الى ماتحته ويخلل اصابعه اذاكان المماء قدوصل الى مابينهما واما اذا لمبصل فالتخليل فرض (قوله ثم يتنمى عن ذاك المكان فيفسل رجايه) هذا اذا كان ف مستنقع الماء اما اذا كان على جر اوغيره وقد غسلهما عقيب منح رأسه فلايلزمه اعادة غسلهما وان تفاطر المساء فيوقت الغسل فيالآناء ان كان قليلاً لانفسد المساء وال كان كثيرا افسده وحد الفليل مالانفرج ماء الاناء عند وقوعه ولايستبين وعند مجدان كان مثل رؤس الار فهو قليل والافهو كثير كذا فى الفوائد (قولِه وليس على المرأة ان تنفض ضفائرها فالغسال اذا بلغ الماء اصول الشعر) وقال الامام أحد يجب على الحائض النفض ولابجب علما في الجنسابة • وفي تخصيص الرأة اشارة الى أنه عب على الرجل النقش لعدم الضرورة فيحقمه ولوالزقت المرأة رأسها بالطبب يحيث لايصل المناء الى اصول الشمر وجب عليها ازالته ليصل المناء الى اصوله فان أحتاجت المرأة الى شراء المساء للاغتسال من الجنسابة الركانت غنية فتمنه علمها وال كانت فقيرة ضلى الزوج وقيل بقساله اما ان تدعها تذهب الى المساء او تقله انتالها ه وقال ابو البث يجب على الزوج كايجب عليه اشرب واما ثمن ماء الوضوء نعسل الزوج اجساعا وثمن ماء الاغتسال من الحبض ان انقطع لاقل من عشرة ايام فعسلي الزوج وان انقطع لعشرة فعليها لانه مقدر على وطئها دون الاغتسال فكانت هي المحتاجة اليه لاداء الصَّلاة (قُولُه والمساني الوجبة المسلل الزال التي على وجه الدفق والشـهوة الى آخره) هذه العماني موجبة الجنابة لالفسل على العميم لانها تنقضه فحكيف توجبه واتمَـا سبب وجوب الغسـل ارادة الصلاة اوارادة مالاعل فعله مع الجنابة واما هذه التي ذحكرها الشيخ فشروط وليس باسباب والمني خائر ايش ينكسر منه الذكر حند خروجه ومخلق منه الولد ورامحت عنبد خروجه كرايحة الطلع وعند ببسمه كرابحة البيض (قوله عل وجه الدفق والشهوة) هذا باطلاقه لايستقيم الاعلى قول أبي يوسنف لانه بشترط لوجوب الفسال ذلك واما على قولهما فلا يستقيم لانهما جملا سبب النسل خروجه عنشهوة ولم محملا الدفق شرطا حتى أنه أذا انفصل عن مكانه بشهوة وخرج منغير دفق وشهوة وجب الفسل عندهما وعنده بشترط الشهوة ايضا عند خروجه * ومعنى قوله على وجه الدفق اى نزل متتابعا ولواحتلم اونظر الى امرأة بشهوة فانفصل المني منه بشهوة فلما قارب الظهور شد على ذكره انكسرت شهوته ثم تركه فيسال بغير شهوة وجب الغسسل عندهما وعنده لايجب وكذا أذا اغتسل المجامع قبل أن ببول أوينام ثم خرج بأق الني بسد النسال وجب عليه اهادة الغسال عندهما وعشده لايجب وال خرج بعسد البول والنسوم لابعيد اجساعا ولو استيقظ لموجد على فخذه اودكره بللاولم يذكر (والثبوة) اى المذة عند انفصاله عن مقره وان لم يخرج كذاك وشرطه ابو يوسـت فلو احتلم وانفصل منسه يشهوة

فلا قاربالظهور شد علىذكره حتى انكسرت شهوته ثم تركه فسال بغير شهوة وجب الفسل عندهما خلافاله وكذا اذا اغتسل المجامع قبل ان يبول او ينام ثم خرج بأقى منيه بعدالفسل وجب عليه اعادة الفسل عندهما خلافاله وان خرج بعدالبول او النوم لابعيد اجماعا (من الرجل والمرأة) حالة النوم والميقظة (والنقاء ﴿ ١٤ ﴾ الحتانين) تتنية خشان و هو موضع القطع

الاحتلام فان كان ذكره منتشرا قبلالنوم فلا غمل عليه الا أن يتيفن آنه مني وان كان ساكنا قبل النوم ضليه الفسل * و في الخجند أن كان منيا وجب الفسل بالانفساق و أن كان مذيا وجبالفسل عندهما سبواء تذكر الاحتسلام اولا وقال ابوبوست لابجب الااذا تيقن الاحتسلام (قو له و التفساء الخنانين من غير الزال) اى مع توارى الحشيفة قالراد بالتفائيها محازاتهما وهو عبسارة عن ابلاج الحشفة كلها ه وفيقوله والتقساء الحتانين نظر فانه لو قال وبغيبوبة الحشفة كما قاله حافظ الدين فالكنز كان أحسن واعم لان الايلاج فىالدبر يوجب الفسل وليس هناك ختانان يلتقيان ولوكان مقطوع الحشفة يجب الغمل بالايلاج مقدارها من الذحكر قوله والحيض والنفساس) اى الخروج منهما لانفيا ماداما باقيين لابجب الفيل لمدم الفائدة • واختلف المشايخ هل بجب الغسل بالانقطسام ووجوب الصلاة اوبالانفطساع لاغير فعندا لكرخى وعامة المرافيه بالانقطاع وهو اختيار الشيخ وعندالبخاريين بوجوب الصلاة وهوالمختار • وفائدته اذا انقطع بعسد طلسوع الثمس واخرت الفسل الى وقت الظهر كفسند العراقبين تأثم وعندالضاربين لاتأثم والنفساس كالحيض ولو اجنبت المرأة ثم حاضت فاغتسسات فعند ابي يوسف النسسل من الاول وهو الجنابة وعند مجمد هو منهما جيعا وفائدته انها لو حلفت لا تغلسل من هذه الجنابة ثم حاضت فاغتسلت بعد الطهر حنثت عند ابي توسيف وعند مجد لاتحنت وان اغتسبات قبل ان تعليو من الحيض حنثت اجاءا (قول ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم الغسل للجمعة والعيدين والاحرام) سواء كان احرام هج اوعرة وكذا يوم عرفة الوقوف • واختلف اصمانا هل غسل الجمعة المصلاة اواليوم قال أبوبوسف الصلاة وقال الحسن اليوم • وقائدته اذا اغتسل قبل طلوع الغير ولم محدث حتى صلى الجمة يكون آتيا بالسنة عند الى يوسف وعندالحسن لا وكذا اذا اغتسل بعد صلاة الجمة قبل الفروب يكون آتبابها عند الحسن خلافا لابي يُوسف ولواغتسلت المرأة لاتنال فضيلةالغسسل الجمعة عندابي بوسف لانه لاجمعة عليها وعند الحسن تنالها والنسل للعيدين عنزلة الغسل للجمعة • وأعلم أنه بقال غسل الجمعة وغسل الجابة بضمالغين وغسلاليت وغسلالتوب بفقها وشابطه الك ان اضفت الىالمغسول قهت واناضفت الم غير م ضمعت (قولِه وليس في المذى والودى غسل و فيهما الوشوء) المذي ماء ايض رقيق بخرج عندالملاعبة • الودى ماء اصفر غليظ يخرج بعدالبول وكلاهما بمفيف الباء * وقوله و فيهما الوضوء * فان قبل قد استفيد وجوب الوضوء مقوله • كما خرج من السبيلين، فإ اهادهما ، قلنا عادخلاه ناك ضمنالا قصدا و من الاشياء ما يدخل ضمناو لا يدخل قسدا كبيع الشرب والطربق وربما يتوهم انهما يدخلان ضمنا لانصدا • فان قلت وكيف

من الذكر والغرج اي محازاتهما بغيبوبة الحشسفة قال في الجسوعرة ولو قال بغيبوبة الحشفة في قبل او در كما قاله في الكنز أبكان احسن واع لأن الايلاج في المدر بوجب الفسل وليس خنانان بلنقيان ولو كان مقطوع الحشيفة بجب الفسل بايلاج مقدارها من الذكر اه ولو (من غير انزال) لانه سبب للانزال وهو منغيب عن البصر فقد يخنى عليمه لقلته فقيسام مقامة لكحمال السبيبة (والحيض والنفاس) اي الخروج منهما قسا داما باقيمين لايصم الغسل (وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم الفسال ألجمعة والعيدين والاحترام) بحبح او عرة وحكذا يوم عرضة الوقوف • قال في الهداية وقيل هذه الاربعة مستعبة وقال ثم هذا الغسل الملاة عند الىوسف وهو العميم لزيادة فضيلتها على الوقت واختصاص الطهارة بها وفيه خبلاف الحسن ا ه (وليس في المــذي)

وهو ماء ایض ورقیق بخرج عندالملاحبة • فیه ثلاث لفات • الاولی سکونالذال • والثائیة کسرها (بتصور) معالنتقیل • والثالثةالکسر معالخفیف و پسرب فیالثلاثة اعرابالمنقوس مصباح (والودی) و هو ماء اصفر فلیظ بخرج حقیبالبول وقد پسبقه یخفف و نقل مصباح (غسل و) لکن (فیلما الوشوء)

كالبول (والطيارة منالاحداث) ال فيه لمعهد اىالاحداث الى سبق ذكرها منالاصغر والاكبر وكذا الانجاس بالاولى فقيدالاحداث اتفاق وليس الخصيص الا انه لما ذكر الطهارتين احتاج الى بيان الآلة التي يحصلان بها (جائزة بما السماء) من مطر وثلح و برد مذابين (والاودية) جمع وادى وهوكل منفرج بين جبــال أو آكام يجتمع فيــه السيل (والعيون) بيم هين وهو لفظ مشسترك بين حاسة البصر والبنبوع وغيرهمــا والمراد هنا الينيوع الجسارى على وجدالارش (والآبار) يهم برَّ وهوالينبوع الجتمع تحتالارش (والعِمَار) يجع بحر قال فيالعِماح الْهِر خلاف البر مبي بحرا لعمقه واتساعه والجمع ﴿ ١٥ ﴾ ابحر وعسار ويحور وكل نهر عظيم بحر ا ه وُلمل المسنف يجمسه

لیشمیل ذات و لکن اذا. اطلقائص برادبه العرالمخ (ولانحسوز) ای لاتصم المامارة (عدا اعتصر) بقصر ماعل أنهبا موصولة قال الاكل مكذا المهوع (من النهر والمر) وفي تبسره بالاعتصبار اعساء يفهومه الىالجواز بالخارج من غر مصر كالمنقاطر من شجر العنب وعليمه جرى فالهداية قال لانه خرج بدر علاج ذكره فيجوامع ابي وسنف وفي الكشاب أشارة اليمه حيث شرط الاعتصاراه • واراد بالكناب هذا الهنصر لكن صرح ف الحيط بعدمه و ٥ خزم قاشمنان وسوه في الكا في بعد ذكر الاول بغيسل و قال الحلسي انه الأوجمه وفالشر لبلالية عن الرهان وهو الاظير

يتصورالوضوء من الودى و هو قد وجب بالبول السابق ٥ قلت يتصور فين به ســلس البول اذا اودى متوضأ ويكون وضوئه من الودى خاصة ويتصور أيضًا فين بال وتوسَّأ ثم اودى قائه سوسًا من الودى (قوله والعلمارة من الاحداث الى آخره) طهارة الاحداث هيالوضوء والفسل والالف واللام عمهد ايالاحداث التي سيق ذكرها من البول والنسائط والحيض والنفساس وغيرها ﴿ قُولُهُ جَائزَةُ عَاءُ الْسَمَاءُ ﴾ ولم مقل وأجبة لان ممنساه أذا الجممت هذه الميساء أوانفرد أحدها ولم يخنيق ألوقت والا فهي واجبعة ه وقوله من الاحداث ليس هو على التمضيص لانه لمساكان مزيلا للاحداث كان مزبلا للانجاس الطربق الاولى (فوله وماء البحــار) انمــا قال وماء العمار ولم يقل والعمار ردا لفول من يقمول اله ليس عماء حتى حكى جابر عن ان عر رضيالله عنهما انه قال التيم احب الى منه (قوله ولا يجوز بما اعتصر من الثجر والثمر } بالقصر عـل ان ماعنى الذي وان كان يصم عمني المهدود ولان المنقول هوالموصول ه واعدا قيد بالاعتصار لانه لوسال نفسه جاز الوضومة الا أن الحلواني اختمار انه لايجوز لانه يطلق عليه ماء الثجر (قول ولا عماء غلب عليه غيره) إختلفوا فيه هلالغابسة بالاجزاء او بالاوساف فني الهسداية بالاجزاء هواللحميم و في النشاوي الظهرية محمد اعتبر الون و الويوسف اعتبر الاجزاء واشبار الشيخ الى ان المتبر بالاوصاف والاصح ان المعتبر بالاجزاء وهو ان المخـالط اذاكان مابعـًا قا دون النصف جائز فان كان النصف اواكثر لايجوز ومحمد اعتبر الاومساف ان غير الثلاثة لامجوز وان غير واحد جاز وان غيراثنين فكذا لامجوز • والنوفيق بينهما ان كان مايما جنسه جنس الماء كاء الديا فالمرة للاجزاء كما قال ابو بوسف وان كان جنسه غير جنس الماء كالمين فالمرة للاوصاف كما قال محمد والشيخ اختسار قول محمد حيث قال فغير احد او صافه (فو له فاخرجه من طبح الماء) وطبعه الرقة و السيلان و نسكين المطش (فو له كالاشربة) اى المتفذة من الفيار كشراب الرمان • ثم الأاشيخ راط ق هذا صنيعة اللف والنشر • فقوله اعتصر من الشجر لف وكذا بما غلب عليه غيره الوعده المتهستاني (ولا

عاءً) يلد (غلب عليه غيره) من الجامدات الطاهرة (فاخرجه) ذلك المخالط (عن طبع الماء) وهوالرقة والسيلان او احدث له اسما على حدة . و انما قيدت المخالط بالجاء لان المخالط اذا كان مائما فالمرة في الغلبة إن كان موافقًا في اوصافه الثلاثة كالماء المستعمل فبالاجزاء وان كان مخالفا فيساكالخل فبظهور اكثرها وفي بعضها فبظهور وصف كالمين يخالف في المون و الطم فان فلمرا او احدهما منع و الالا • و زدت او احدث له اسما على حدة لاخراج نبيذالتم و تحوه فانه لانجوز الطهارةبه ولموكان رقيقا مع الالخالط جامد فاحرس على هذا الضابط فانه يجهم ماتفرق من فروعهم • وقد مثل المسنف للاصلين الاذين ذكرهما على الذنب فغال (كالاشربة) أى المُصَدَّة من الانتجار والثمار كثير بالرباس والرمان وهو مشال لما اعتصر وقوله (والحلل) صالح للاصلين لانه ال كان خالصا فهو بما اعتصر من الثمر وال كان مخلوطا فهو بمسا غلب عليه غيره بحدوث اسمله على حسدة (وماء البقلاء) تشسدد فتقصر و تخفف فقد وهى الفول أى اذا طخت بالمساء حتى صار بحيث اذا برد تحن (والمرق) لحسدوث اسم له على حسدة (وماء الزردج) بزاى مجمدة وراء ودال مهملتين وجسيم وهو ما يخرج من العصفر المنفوع فيطرح والابصسيغية مغرب قال فى التحميم و المحميم انه عنزلة ماء الزعفران نص عليه فى الهداية وهو اختيار الناطني والسرخسي اه ﴿ ١٦ ﴾ (و يجوز الطهارة بماء خالطة شيء) جامد

لف ابضاه وقوله كالاشربة تنسر لما اعتصر من النَّجر والثمر ه وقوله كالحل أنَّ كَانَ المخلوط بالمساء فهو عمدا غلب عليه غره وال كان خالصا فهو عا اعتصر من الثمر • وقوله والمرق تقسير لما غلب عليه غره ونظر هذا قوله تسالي ﴿ وَمَنْ رَحِمْمُهُ جَمُّ لَكُمْ الميل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ﴾ فقوله لتسكنو فيه راجع الماليل ولتبتغوا من فضله راجع المالنهـار (قوله وماً البـاقلاء) المراد المطبوخ تحيث اذا رد تَحْنُ وَانَ لِمُ يَطْبِعُ فَهُو مِن قَبِلُ وَتَجُوزُ الطَّمِـارَةُ عَاءُ خَالِطُهُ شَيُّ طَاهِرُ والباقلاء هوالفول اذا شددتاالام قصرت واذا خففتها مددت الواحدة بأقلاة وبأقلاة بالتشديد والفنيف (قول وما الزردج) ذكره من قسيمالمرق والصميح انه قسم منه ويجوز الطبهارة عماء خالطه شيء طهاهر وماء الزردج هو ماء العصفر المنقبوع فيطرح ولابصبغه (قوله وتجوز الطهرارة عماء غالطه شي طاهر ففير احمد اوصافه) الاوصاف ثلاثة العلم والهون والرابحسة فان غير وصفين فعلى اشسارة الشيخ لايجوز الوضوء ولكن العجيج انه بجوز كذا فالمستصنى فان تغيرت اومسافه الثلاثة بوقوع أوراق الأعجار فيه فوقت الخريف بجنوز الوضوء له عنند عامة اصحاسًا * وقال المسداني بجموز شرمه لانه طاهر ولا مجموز الوضوء لانه لمما صار مفاويا كان مقيدا (قوله كما ، المد) هوالسيل و اعما خصه بالذكر لانه بأتى بنتا ، واشجمار واوراق ولو تغير المناء بطنول الزمان او بالطحلب كان حكمته حكم المناء المطلق (قُولَهُ والماء الذي مختلط به الاشتيان والصابون والزغفران) لان اسم الماء باق فيه صلى الاطلاق واختـالاط الفليل من هذه الاشـياء لامحكن الاحتراز عنه وكذا اذا اختلط الزاج بالماء حتى السود فهو على هذا (قو له وكل ماء وقعت فيه تجلفه لم بجز الوضو، به) وكذا اذا غلب على ظنه ذلك واراده غير الجارى او ما هو في معناه كالغدير العظيم (فولد قليلا كان الماء او كثيرا) اى قليــلا كَلَّا إِرْ وَالاَّ وَانِي اوْكَثْمُوا كَالْغُدُرُ فَيْجُسِ مُوسَعُ الْوَقُوعُ وَانْكَانُ كُثُمُوا (قُولُهُ لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بحفظ الماء من الجاسسة لهقال لايبولن احدكم فالمساء الدائم) اى الراكد (ولا ينتسلن فيه من الجنابة) انما قال امر وهو نمي لان النمي عن

(طاهر فغير احد اوصافه) الثلاثة ولم تخرجه عن طبع الماء قال فالدراية فقوله فغراحد اوصافه اشارة الى أنه أذا غرائنين أو ثلاثة لابجوز التوضوء والكان المفررطاهرا لكن محت الرواية مخسلافه كذا من الكردي اه + وق الجوهرة فان غر وصفين فعلى اشارة الشيخ لا مجسوز الوضوء لكن العميم اله بجبوز كذا فالمستمق ودلك (كاء المد) اى السيل فانه مختلط بالزاب والاوراق و الأشيار فا دامت رقة الماء فالبة محوزه الطهارة وان تغرت اوصافه كلب وان صار الطين فالب لأنجوز (والماء الذي مختلطه الاشتان والصابون والزعفران) مادام باقيــا عملى رفته وسميلاته لان امنم الماء باق فيه و اختلاط

هذه الاشباء لا عكن الاجتراز عنه فلو خرج عن طبعه او حدثه اسم على حدة كأن صار ماه الصابون (الشيء) او الاشتان نحينا او صار ماه الزغفران صبغا لا تجوز به الطهارة (وكل ماوقعت فيه نجاسة لم يجز الوضوء به) لتجسه (قليلاكان) الماه (اوكثيرا) تغيرت اوصافه او لا وهذا في غير الجارى وما في حكمه كالفدير العظيم بدليل المقابل (لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بحفظ الماه من النجاسة) شهيه عن ضده لان النبي عن الذي امر بضده (فقال لا بولي احدام في الماء المنابق فيه من الجنابة) وقد استدل القائلون بنجاسة الماء المستعمل مهذا الحديث حيث قرن الاغتسال بالول و واجب بان الجنب لماكان بفل عليه نجاسة الني عادة جمل كالمنيقن

(وقال صلىافة عليه وسلم) ابضا (اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يغمسن يده فىالماء حتى يفسلها ثلاثًا قانه لايدرى ابن بانت بده ، بعني لافت محلا طاهرا او نجساً ولولا ان الماء بنجس بملاقات البد النجسة لم تظهر النبي فائدة ﴿ وأما الماء الجارى) وهو مالاینكرر استعماله * وقیل مایذهب بتبنة هدایة • وقیل مایمده الباس جاریا قبل هوالاصح فتح • وفیه و الحقوا بالجارى حوض الحمام اذا كان المــاء ينزل من اعلاء والناس بفترفون منه حتى لو ادخلت القصمة او البند النجسة فيه لا ينجس أه (أذا وفقت فيه ﴿ ١٧ ﴾ نجاسة جاز الوضوء منها إذا لم يرلها) أي المجاسة (أثر) من

طم اولون او ریح (لانہا لا تُستقر مع جريان الماء) قال في الجوهرة وهذا اذا كانت النجاسة مائعة اما اذا كانت دابة ميشة ان كان الماء مجرى عليها او على احكارها أوانسقها لابجوز استعماله وان كان مجرى على اقلما و اكثره بجرى على موضع طاهر و الماء قوة فانه مجـوز استعماله اذا لم يوجد المجاسة اثر اه (والغدر). قال في المختبار هو القطعة من الماء يفادرها السيل اه ومثله الحوض (العظيم) ای الکبیر و هو (الذی لايفرك احد طرقيه بتحريك الطرف الآخر) وهوقول الراقين وفي ظاهر الرواية يعتبر فيه اكر رأى المشلى قال الزاهدي واصم حده مالا بخلص بعضه الى بعض ا في رأى البئل و اجتهاد.

الثي أمر بنسده عند عامة المساخ • ويستدل بهذا الحديث لمن يقول بنجاسة المساء المستعمل لانه قرن المستعمل بالبول فدل على أن الاغتسال فيه كالبول فيه * فيحماب عنه ان صاحب الجنابة لايخلو بدئه من نجاسة المني عادة والعسادة كالمنبغن (قوله و قال عليه السلام اذا استيقظ احدكم من مسامه فلا ينمسسن بدء في الاناء حتى يفلسها الزامًا فاله لا دري ان بات بده) يمني في مكان طاهر او نجس (قوله واما الماء الجاري اذا وقعت فيه تجاسمة جاز الوضوء 4) حد الجاري مالا ينكرر المتعماله ، وقبل مايذهب بتبنة ولو جلس النباس صفوة على شبط نهر وتوشؤا منيه جاز هو العميم • وعن ابي يوسف قال سألت ابا حنيفة رجدالله عن الماء الجارى بنتسل فيه رجل من جنابة هل يتونساً رجل اسفل منه قال نم (قوله اذا لم ير لها اثر) لانها لانستقر مع جريان الماء الاثر هو الهون والعلم والرابحة وهذا اذا كانت النجاسة مابعة اما أذا كانت دابة مينة أن كان الماء بحرى عام او على اكثرهما او نصفها لا يجوز استعماله والكان يجرى على اقلهما و اكثره يجرى على مكان طاهر والمساء قوة فانه يجوز استعماله أذا لم يوجد المجاسة أثر • وف شرح ان ابي عوف اذا كانت النجاسة مرئية كدابة ميتة لم نجز الوضوء بمــا قرب منهمــا وبجوز بمنا بمدوهذا انمنا هوقول ابى يوسف خاسة واما عندهما فلا بجوز الوضوء من اسفلها اصلاه و في هذه المسئلة تفصيل ان كانت الميتة شساغلة لبعض النمر جاز الوضوء عا بمد ولابجوز مما قرب ويعرف الفرب والبعد بالربجعل في المساء صبغ قا بلغ الصبغ منجرية الماء فلا تصح منه الطهارة ويصح مما وراء ذلك وال كانت شاغلة لكل النهر اولا كثره لم بجز الوضوء مما سغل منها اسلا ويصح من أعلاهــا وأن شفلت نصف النهر فالتميع انه لايموز به الطهارة (قوله والغدير العظيم الذي لا يتموك احد طرفيــه الى آخره) الهريك عند ابي حنيفة بعتبر بالاغتسال من غير عنف لابالتوضي لان الحاجة الى الافتسال في الغدير اشد من الحاجة الى التوضي لأن الوضوء بكون في البيوت غالبا و عند ابي يوسف يعتبر بالبد لان هذا ادني مانوسل به الي معرفة الحركة وعند مجمد بالنوضي وصحح في الوجيز قول محمد ووجهه ان الاحتيساج الى النوضي اكثر

ولا بناظر المجهد فيه وهوالاصم عند الكرخي وصاحب الغاية ج ل (٢) والبنايع وجاعة اهوق التعميم قال الحاكم فالمختصر قال ابو عصمة كان مجمد بن الحسن بوقت في ذلك بعشر ثم رجع الى قول ابى حنيفة قال و لا اوقت فيه شبيئًا فظاهر الرواية أولى أه ومثله في أنح القندر واليمر قائلًا أنه المذهب وبه يعمل وأن التقدير بعشر لارجع الماصل يعقد عليه لكن فالهداية وبعضهم قدر بالماحة عشرا في عشر بدراع الكرباس توسعة للام على الناس وعليه الفتوى اه ومثله في فتساوى قاضمان وفتساوى العتابي وفي الجوهرة وهو اختيسار المفاريين وفي التحييم و 4 ا خذ ابو سليمان بسي الجور جاني قال في النهر و انت خبير بان اعتبار العشر اضبط و لاسما في حق من لا رأى أو من العوام فلذا افتى به المتأخرون الاحلام اه • قال شيخنارجة الله تعالى ولا يخنى ان المتأخرين الذين افتوا بالعشر كصاحب الهداية وقاضيخان وغيرهما من اهل الترجيع هم اعلم بالمذهب منافعاينا اتباع ما رجسوه وما صحوه كالوافتونا في حياتهم اه • وفي الهداية والمعتبر في العمق ان يكون بحال لا يتحصر ﴿ ١٨ ﴾ بالاغتراف هو الصحيح اه (اذا وقعت نجاسة في احد حانبه حاز المستبر في العمق المستبد المست

الوضوء من الجانب الآخر)

الذي لم تقع فيه النجاسة

(لان الطاهر أن المناسة

لا تصل اليه) اي الجانب

الآخر لان اثر العربك

فالسراية فوق اثر النجاسة

قال في التعيم وقوله جاز

الوضوء من الجانب الآخر

اشارةال انه يتنجس موضع

الوقوم • وعن اييوسف

لا يُصِينُ الايظهور النَّماسة

فيه كالماء الجاى ، وقال

الزاهدى و اختلف

الروايات والشاع في

الوضوء من جانب الوقوع

والفتوى الجواز منجميع

الجوانب اه (و موت

ماليس 4 نفس سائلة)

ای دم سائل (فالماء)

ومثله المائع وكذا لو مات

غارجته والق فيته (لا

ينجسه) لأن المجس

اختلاط المدم المسفوح

باجزالة عنماذ الموت حتى

حلاالزكي وطهر لانعدام

الدم فيه هندانه وذاك

(كالبق والزباب والزنابير

من الاحتياج الى الاغتسال فكان الاعتبار به اولى وهذا التقدير في الفدير قول المراقبين بان يكون محيث لا يتحرك احد طرفيه بتحرك الآخر وبعضهم قدره بالمساحة بان يكون عشرة اذرع طولا في عشرة اذرع عرضا ذراع الكرباس توسعة فالام على الناس * قال في الهداية و عليه الفتوى و هو اختبار الضاربين و ذر اع الكرباس سبع قبضات وهو اقصر من ذراع الحديد بقبضة فان كانالندير مثلثا فانه بعتبران يكونكل جانب خمسة عشر ذراعاً و خس ذراع ومساحته ان تضرب جوانبه في نفســه يكون ذلك مأتين واجد وثلاثين وجزء من خسسة وعشرين جزأ من درام وتأخسد ثلث ذلك وعشره فهو المناحة فثلثه في هذه العبورة على النفريب سنبعة وسبعين وعشره على التغريب ثلاثة يهشرين فذلك مائة وشئ قلبل لا بلغ عشر ذراع وان كان مدورا اعتبر إن يكون قطره احد عبر ذراعاً وخس ذراع ودوره سئة وثلاثين ذراعاً فاحته أن يضرب نصف القطر وهو خسة ونصف عشر في نصف الدور وهو عالبة عشر يكون مائة درام واربعة الحاس درام • واما حدالمي فالاصم أن يكون محال لا يُصْمِرُ الارض بالاغْرَافُ وعليـه المنتوى وقبل مقدار دُراع وقبل مقدار شبر (قُولِه جاز الوضوء من الجسانب الآخر) فيه اشسارة الى نُجْس ،وضع الوقوع سـوا. كانت الجاسة مرئية او غير موئية وهو اختيارالمراقبين وعندالخراسانبين والبلخبين ان كانت مريد فكما قال العراقيون وان كانت غير مريد بجوز الوضى من موضع الوقوع وهـ و الاصح كما ق الوجيز (فو له لاز الظـ اهر ان النجاسة لا تسـل البه) لانساعه وتباعد اطرافه (قوله و ووت ماليس له نفس سائلة) اى دم سائل والدليل على انالدم يسمى نفسا قول الشاعر

تسيل على حدالسيوف تفوسا و وليس على غير السيوف تسيل (فولد اذا مات فالماء لا بنجسه) تغييسده بالماء ليس بشرط بل يطرد فالماء وغيره لان عدمالتنجس فيه لبدم الدم لا المسدن وكذا اذا مات خارج الماء ثم الق فيه لا ينجسه ايضا (فولد كالبق والزباب والزبابير والمغارب) البق كبار البعوش وقبل الكنان و وانما ذكر الزباب بلفظ الواحد والزبابير بانظ الجمع لان الزباب كله جنس واحد والزبابير اجناس شي وسمى الزباب زبابا لانه كا زب آب اى كلما طرد رجع (فولد و ووت ما بعيش في الناء كا المات في الماء لا يفسده وهوالذي يكون توالده و شواه فيه سواء كان لهدم سائل او لا في ظاهر الرواية وعند ابي يوسف اذا كان له دم سائل اوجب النبيس و واحترز بقوله و يعيش فيه و عما يتعيش فيه ولا يتنفس فيه كما يتعيش فيه ولا يتنفس فيه ولا يتنفس فيه والمنار الشبخ وقبل لا يفسده و هوالاسم (فولد كالمنك والضفدع والسرطان) قدم المنك لانه وقبل لا يفسده و هوالاسم (فولد كالمنك والضفدع والسرطان) قدم المنك لانه

والعقدارب) و نحوها كطيرالما، فأنه ينجسه ، وقيدبالما، اذابهات في غيره افسده عند بعضهم والهاشارالشيخ (ومسوت ما) يولمد و وقبل لا ينسده وهوالاصم (قوله كالمنك والضفدع والسرطان) قدم المنك لانه الماء وكذا لما مات غارجه والتي (بجم) فيه في الاصم درر (لا ينسده) وذك (كالمنك والضفدع) الما في وقبل مطلقا هدايه (والسرطان)

و بحوها و وقيدت و مايميش في الماء و بيولد لاخراج مائى المعاشى دون المولد كالبط و غيره من الطيور قائما تفسداتها قا فو الماء المستعمل لا يجوز استعماله فى طهدارة الاحداث) قيد بالاحداث للاشدارة الى جواز استعماله فى طهارة الانجاس كاهو المحجم و قال المصدر على المناء المستعمل طاهر و هو قوله و هو المحجم اله و قال المسدر حسام الدين فى الكبرى و عليه الفنوى ﴿ ١٩ ﴾ وقال فحنر الاسلام فى شرح الجدامع اله ظاهر الرواية هو المختار

وق الجوهرة قداختاف في صفته فروى الحسسن عن ابي حنيفة اله نجس بجاسة غليظة وهذا بعيد جدا وروی او وست عند أنه بحس بحاسة خفيفة و 4 اخذ مشایخ بلخ وروی محد عنه أنه طاهر غر مطهر للاحداث كالخيل وهو العميم وبه اخسذ مشاع العراق اه (والسعمل كلماازيل محدث) وان لم يكن بنية الغربة (اواستعمل ف البدن) قيد 4 لان غسالة الجامدات كالقدور والثباب لانكون مستعملة (على وجه القربة) وان لم رله حدث قال ف الهداية هــذا قول: ابي بوسيف وقبل هو قول ابي حنيفة أيشا وقال مخد لايصار مستعملا الا باقامة القربة لان الاستعمال بالانتقسال تحاسة الالمماليه واعائزال بالقرب و ابو بوسف مقول اسفاط الفرض مؤثر ايضا فيثبت الفساد بالامرين جما اه و قال او نصر مستعملا العميم انه كا ازبل

مجمع عليه والبـاق فيه خلاف الشـافعي فان عنده مفــــده الا السمك • والـــرطــان هو النشام والصندع بكسر الدال و ناس بفقونها والكسر انصم (فوله واما الماء المستعمل فلا بجوز استعماله في طهارة الاحداث) قيد بالاحداث لانه لازبل الانجاس وسواء توضأ به واغتسل به نمن جنابة فانه مستعمل ويكرء شربه • و اختلف في صفته فروى الحسـن عن ابي حنيفة أنه نجس نجاسـة غليظة حـتى لو امسـاب الثوب منه اكثر من قدر الدرهم منع من العسلاة و هذا بعيد جدا لان الثيساب لامكن حفظها من بسيره ولاعكن النحرز عنـه وروى ابو بوسـف عن ابى حنيفة أنه نجس نجاسية مخففة كبدول مايؤكل لحمه و به اخذ مشابخ بلخ و روى محمد عن ابي حنبفة انه طاهر غير مطهر للاحداث كالحل واللبن و هذا هو الصميم ومه اخذ مشابخ العراق و سنوا، في ذلك كان المتوضى طناهرا أو محدثًا في كونه مستعملا (فولد والمستعمل كل ما ازبل به حدث او استعمل في البـدن على وجــه الغربة) هذا نول ابي بوسيف و قبل هو قول أبي حنيفة ايضا وقال مجد لا يسدر مستعملاً الابنية القربة لاغر * فقوله * ازيل به حدث ؛ بان توضأ متردا او علم انسانا الوضوء او غسل اعضاله من وسمخ او تراب وهو في هذا كله محدث ، و أوله ، على وجه الغربة ، بان توضأ و هو ماآهر نبية الطهارة و ينفرع من هذا اربع مسائل اذا توضأ المحدث ونوى الغربة مسار مستعملا اجماعا واذا توضأ الطاهر ولم بنوها لابصير مستعملا اجاعا واذا توضأ الطاهر وتواها صار مستعملا اجاعا لان عند ابي بوسف بصر مستعملا باحد شرطين اما ان يستعمله منية القربة او رفع به الحدث والرابعة وهي مسئلة الخلاف وهي اذا توضي المحدث ولم موهما فقد ابي نوسف بكون استعملا وعند مجد لايصر مستعملا ولوكان جنبا واغتسل لاثرد صار مستعملا عند ابي حنيفة وابي يوسيف خلافا لحمد • وقوله • قالبدن • قيده لانه ماكان من فسالة الحادات كالقدورو القسام والجارة لايكون مستعملا وكذا اذا غسل ثوباً من الوسم من غير نجاســـة لا بكون مستعملا واذا غسل مده العلمام أو من العلمام كان مستعملا لائه تقرب قاله عليه السلام ، الوضوء قبل العلمام بنق الفقر وبعده نني اللم ، يعني الجنون وقبل للطعمام يصر مستعملا و منه لابصر مستعملا (فول وكل اهاب دبغ فقد طهر) الاهاب الجلد الذي لم يدبغ فاذا دبغ سمى اديما وكل جلد بعلم بالدباغ فانه يطهر بالزكوة ومالا فلا • وفي الهداية مامَّهر بالدباغ طهر بالزكوة وكذا لجدني الصميم وان مالم يكن مأكولا • و في الفتاوي الصميم انه لا يطهر لحمد • و في النهاية أعايطهر الانطع وهذا الذي ذكره هو الصحيح من مذهب ابي حنيفة و محمد و في المداية و متى بصمير

العضو صار مستعملا لان سفوط الاستعمال قبل الانفصسال المضرورة ولا مشرورة بعده اه (وكل اهساب) وهو الجلا قبل المدباخة فاذا دبنغ صار اديما (دبغ) بما يمنع النثن والفسساد ولو دباغة محكمية كالترتيب والتشميسي لحصول المقصود

ما (فقد طير) وما يطير بالدباغة يعلمر

لحمد اذا لم يكن نجس السدؤر ثم على قول مساحب الهداية انمــا يطهر لحمه و جلده بالركوة اذا وجدت الركوة الشرعيسة بان كان المزكى من اهل الزكوة بالتعمية اما اذا كان مجوسيا فلالد فيالجلد من الدباغ لان فعله الماتة لازكوة فيشترط ابضا ان تكون الزكوة في عاميًا و هو مابن البة واللحين . و فيمن الحية طاهركذا في الحلواني وجلدهـــا نجس لا يطهر بالدباغة لانه لا محتملها ﴿ وقوله • دبغ • فيه اشمارة الى انه بسمتوى ان يكون الدباغ مسلما او كافرا اوصبيا او مجنونا او امرأة وجلد الكلب بطهر بالدباغ عندنا وقال الشَّافعي لا يطهر وفي رواية ايضًا عندالحسن بن زياد • والدباغ نومان حقبق كالثث والقرط و قشبور الرمان واشباء ذلك • و حكمي كالثمن والتراب فان منه الاجلد الحنزير) فلا | عاود الديوغ بالحكمي المنا. فيه روايشان في رواية يبود نجسنا و في رواية لا يعود بطهر المجاسة العبنية (و) | نجسا قال الحجندي وهو الاظهر (قوله وجازت الصلاة عليه والوضوء منه) وكذا جلد (الآدى) الكرامة | تجوز الصلاة فيه بان يلبسه ، فان قبل ليس هذا موضع تطهير الاعيان النجسة الله ذكره الشيخ هنا قبل لا على قوله • والوضوء منه • (قوله الا جلد الحتزير وَالاَّدَى ﴾ في هذا الاستثناء دلالة على طهارة جلد الكاب بالدباغ وقد بيناه وكما بطهر جلده بالدباغ فكذا بالزكوة واتما قدم ذكر الحنزير على الآدى لانه موضع الهانة وفي موضع الاهانة نقدم المهال كقوله تعالى ﴿ لهدمت صوامع وبيع و صلوات ومساجد ﴾ فقدم الصوامع والبيع على المساجد لا ُجل ذكر الهدم لانه اهــانة • البيع جعم بعد بكسر الباء وهي النصاري • والصوامع الصبابين • والسلات كنائس المهود وكانوا يسمونهـا بالمرانية الصلوات • والفيل كالحنزير عند محمد لايطهر جلده بالدباغ و عظمامه نجسة لا مجوز بيعها ولا الانتفاع بهما وعند ابي حنيفة وابي يوسمف لا بأس مايع عظما، و يطهر جلده بالدباغة كذا في الخجندي (قوله و شحر الميثة وعظمها طــاهران) اراد ماســوی الخنز ر ولم یکن علیه رطوبة ورخص فی شــعره الخرازين الضرورة لان غيره لانتوم مقامه عندهم وعن ابي يوسف أنه كرهه أيضا لهر ولابجوز ببعه فيالروايات كلما • والريش والصوف والوبروالفرن والحنف والغللف والحافر كل هذه طاهرته من المبتة سوى الحنز روهذا اذا كان الشعر محلوقا اومجزوزا فهو طاهر وان صحكان منتونا فهو نجس وعن مجد في نجاسـة شعر الآدمي وظفره وعظم روايتان فبجاسته اخذالما تريدى وبطهارته اخذابوالقساسم الصفار واعتمدهسا الكرخي وهو الصيح • و عند الشانعي شمر المبتد و عظمها نجس • و مند مالك عظمها نجس و شعرها طماهر • وكم يذكر الشيخ بيض الميتة ولبنهما فنقول الدجاجة اذا ماتت و خرجت منها بيضة بعد موتهـا فهي طاهرة يحل اكلهـا عندنا سواء اشتد قشرهــا املا لانه لاعلها الموت • وقال الشافع أن اشتد قدرها فكذك وأن لم يشتد فهي نجسة لاعل اكابا • وأن مانت شاة فغرج من ضرعها لين • قال أبو حنيفة هو طاهر محل شربه ويتنجس بنجاسة الوعاء وعندهمها هو طاهر في نفسه لانه لاعمله المو ت الاانه يتَجِس بُجِاسة الوماء فلا محل شره * و مندالشافهي هو تُجِس فلا عمل شره * و ان مات

بالذكوة هداله (و) اذا طهر (جازت الصلاة) مستترا (فسه) وكذا السارة عليه (والوضوء الالهيسة والحبقوا للمسأ مالا محنمل الدباغة كفارة صفرة وافاد كلامه طهارة جلد الكاب والفيل و هو المتد (و شعر الميثة) المجزوز واراد غيير الحنزير لنجاسة جيع اجزاله ورخص في شعره المخرازين الضرورة لانه لانقوم غيره مقامه عندهم وعن ابي بوسف اله كرهه لهرايضا (وعظاءا) الخال من الدسوسة وكذاكل مالا تحله الحياة منها كحافر هاو عصماعلى المثمور (طاهر) و كذا شعر الانسال وعظمه هداله

(واذا وقعت في البئر) الصغيرة (نجاسمة) مائعة مطلق او جامدة غليظة بخلاف الحقيقة كالبعر والروث فقد جسل القايل منهـا هفوا هضرورة فلا تنسد ﴿ ٢١ ﴾ الا اذا كثر وهو ما يستكثر، النــاظر في الروى من ابي حنيفة

وعليه الاعتماد ولافرق بنن الرطب والسابس والعميم والمنكسر لان الضرورة تشمل الكل كما في الهداية (نزحت) اى اابر والراد ماؤها من ذكر العمل وارادة الحال (و كان نزح مافها من الله طهارة) اي مطهرا (الما) باجاع البلف ومسائل الابار مبنية على أتباع الأثار دون القياس هداه و رقى الجوهرة وفي قوله طهارة لها اشارة الى أنه يطهر الوحسل والاجار والدلو والرشاء ويدالنازح اهوهذا اذا كانت النجاسة غير حيوان • واما حصكم الحيوان فذكره مغوله (فان مانت فها) او خارجها والفيت أنها (فأرة او عصفورة اوصبوة) كنرة عصنورة مفرة حراء الرأس مصباح (او سودانية) طورة طولة الذنب على قبدر قبضة مغرب (اوسام) بتشدد الم (ارس) اى الوزغ والعوام تقوله ا ر ربس او ماقار ما في الجند (نزح منها بعد اخراج) الواقع فيها (من عشرين دلوا الى ثلاثين دلوا) العشرين بطريق الايجـاب والثلاثين بطريق الاستحباب هدايه • و في الجوهرة وهذا اذا

جدى فانفشته طاهرة بجوز اكل ماق جوفها سواءكان مائما او جامدا عند ابي حنيفة وهندهما الأكان مائسا لامجوز والزكان جامدا وغسل جازا كله وعند الشيافعي لا يجوز اكله • الانغشة بكسر الهمزه و قنع النساء محفقة كرش الجسدى مالم بؤكل (قوله واذا وقع في البئر نجاسـة) اى مائسة كالبول والدم والجر (فو له نزحت) يمني البئر والمراد ماؤها ذكر ألهل واراده الحال كا شال و جرى النهر وسال المزاب ، ومنه قوله نسالي ﴿ واسئل القربة ﴾ (قوله وكان نزح مافيها من الماء طيارة لها) فيم أشارة إلى أنه يطهر الوحل والاجبار والد لو والرشاويد النازح (قوله فان مانت فيها فأرة او عصفور اوصعوة او سوداية الي آخره) انما يكون الزح بعد اخراج الفارة اما مادامت فيها فلا بعند بشي من الزح (قوله او سام ابرس) بتشديد الم الوزغ الكبير وهما اتمان جعلا اتما واحدا فان شـئت امر بت الاول واضفت الى الشَّاني وان شـئت نيت الاول على اللَّمَ وأعربت الثناني بإعراب مالا مصرف وأن شئت بنيتهما جيما على الفتح مشل خمــة عشر (قوله نزح منهـا ما بين غشرين دلوا الالتبلائين) العشرون بطريق ابحـاب والعشر بطريق الاستحبـاب وهذا اذا لم تكن الفـأرة هاربة من الهرة ولا مجروحة اما اذاكان كذك ينزح جميعالما. وان خرجت حية لانهما تبول اذاكانت هاربة وكذا الهرة اذا كانت هاربة من الكلب او مجروحة بنزح كل الماء لان البول والدم نجاسة ماثمة وحكم الفأرتين والثلاث والاربع كالواحدة والخس كالهرة الى التسم والعشر كالكلب وهذا هند ابي يوسف وقال مجد الثلاث كالهرة والست كالكلب الى التسم وكذاك العصفور وما في بعنماه واما فأرثان فكفارة واحدة بالاجماع وفي الهرتين ينزح جميم المساء اجماعا وما كان بين الفسأرة والهرة فحكمه حكم الفارة ومابين الهرة والكابكالهرة وهكذا ابدا يكون حكمه حكم الاصغر ولوان هرة اخذت فأرة فوقمتا جميما في البئر الكانت الهرة حية والفأرة ميتة نزح عشرون وان كانسا ميتين اجزأهم نزح اربمين ويدخل الانل في الاكثر وان كانسا حينين اخرجنا ولاينزح شيء وإنَّ كانت الفأرة مجروحة او بالت نزح جميم الماء وهل تطهر البئر بالدلو الاخير اذا انفصلا عن الماء اوحتى يتفي من رأس البئر فعند الي وسف حتى يتنهى عن رأس البئر و هند مجمد بالانفصال عن الماء وفائدته فيما اذا اخذ من ماء البئر بعد الانفصال من الماء قبل ال يتنحى عن رأس البئر فعند ابي بوسف نجس وعاد محمد طاهر ولونضب ماء البئر وجفت بعد وقوع الفأرة او غيرها قبل النزح ثم عاد لم تعلمير الا بالنزح عند ابي بوسف و عند مجد تطهر بالجفاف حتى اوصلي رجل في تعرها جازت سلانه هند مجمد خلافا لابي نوسف ولو نضب الماء ولم بجف أسفلها حتى عاودها الماء اختلف المشايخ فيه على قول مجمد والعميم انه لابد منالنزح قال في العماح نضب الماء

لم تكن الفارة هاربة من الهرة ولامجروحة والا ينزح جميع الماء وان خرجت

حية لانها تبول اذا كانت هاربة وكذا الهرة اذا كانت هاربة من المكلب او مجروحة لان البول والدم نجاسة مائمة اه باختصار ،ثم قال و حكم الفارتين والثلاث والاربع كالواحدة والحس كالهرة الى النسم والعشر كالمكلب وهذاهند إلى يوسف وقال محد الثلاث كالهرة والست كالكلب اه (محسب كبرالداو وصغرها) الكبرو العشر بضم الاول واسكان الشاتي المجنة وهوالمراد هنا وبكسر الاول وفتح الثاني السن + قال في الجوهرة و ومنى المسئلة اذا كان الواقع كبيرا والبركيرة فالمشر مستمية وخس مستمية ورخس مستمية ورخس مستمية ورخس

شمب ای فار فی الارض ولو و جب فی البر ترح عشرین فترح عشر و نقد المساء و نبع غيره بعد ذلك لزمهم عشرا اخرى غيما الوظيفة عند ابي يوسف وقال مجد لاعتاج الى نزح شيء آخر لانه يكون اشد حالا من الكلب كذا في الفناوي وهل تشترط المنسابعة فالزح ام لاعندنا لايشرط وعندالحسن ن زياد بشرط (قوله بحسب كبر الحبوان وصغره الى آخره) الكبر بضم الكاف واسكان البـاء الجثة وكذا الصغر بضم الصاد وتسكين الغين واما بكمر الكاف وفتح الباء وبكمر الصاد وفتح الغين فالسن • ومعنى المسئلة اذا كان الواقع كبيرا والبؤكبرة فالمشرة وسفية وانكانا صغيرين فالاستعباب دون ذاك وان كان احدهما صفرا والآخر كبرا فغنمس مستمية وخس دونها ف الاستمباب (قوله فان مانت فيهيل جامة او دجاجة او منور نزح منها مابين أربمين دلوا الى ستين) اضمافا هوجوب والاستعباب فالفارة وفي الجامع الصغر خسون دلوا وهو الاظهر اضعافا الوجوب دون الاستعباب ، الدجاجة المتح الدال على الانصح وبجوز كدبرها وهو شاذ واما ضمها فغطاء وفي السنورين والدباجنين والحامتين ينزح كل الماء (قُولُه فان مانت فيها كلب اوشاة او دابة او آدمى تنزح جميع ملئهـــا) موت الكلب ليس بشرط حتى لوخرج حيدا ينزح جيم الماء وكذا كل من سؤره نجس اومشكوك نيه بجب نزح الكل وان خرج حيا ومن سؤره مكروه اذا خرج حيا فالماء مكروه ينزح منه عثمر دلاء والشباة اذا خرجت حية ولمتكن هاربة من السبع فالمساء طاهر وان كانت هاربة ينزح كل الماء عندهما خلافا لمحمد (قوله وعدد الدلاء بعتبر بالدلو الوسط المستمل للآبار) المعتبر في كل بررداوهما فان لم يكن لها داو يتخذلهما دلو يسم صاعا (قوله نان نزح منها بدلو عظيم قدر مايسم فيه من المؤلد او الوسط و احتسبه جاز) لحصول المقصود مع قلة التقاطر • و قال زفر و الحسن بن زياد لايجوز لان عند تكرار النزح ينبع الماء من المفالها ويؤخذ من اعلاها فيكون في حكم الجارى وهذا لاعصل بزح الدلو المعلم مرة اومرتين • قانا معنى الجريان ساقط لانه يحصل بدون الذح (فولد وان انتفخ الحيوان فيها او تفسخ نزح جميع مائها صغيرا كان الحيوان اوكبرا (وكذا اذا تمعط شمعره الانفاخ ان تناشب اعضاؤه والتفهيخ ان تنفرق غضوا عضوا ولو قطع ذنب الفارة والق في البر نزح جيم الماء لانه لايخلو من رطوبة فان

دونها في الاستعباب الم (وان مانت فيه حمامة اود چاجهٔ اوسنور) ای هرة (نزح منها) بعد اخراج الواقم (مابين اربمین دلوا ایی ستین) . دلوا وفي الجامع السغير اربعون اوخسون وهو الاظهر هداية وق الجوهرة و في السنور بنو الدجاجتين والحامتين ينزح المساءكله ا ه (فارمات فيها كلب او شاة او آدمی نزح جمیع مافیها) قيد عوت الكلب لانه اذا خرج حيا ولم يصب فه الماء لايجي الماء شريلالي واذا وصل لعاب الواقع الى الماء اخذ حكمه من نجاسة وشك وكراهة و طهارة (وان انتفخ الحيوان) الواقع (فيها او تصبخ) ولو خارجها ثم وقع فيها ذكره الواني وكذا اذ تمط شمره جدوهرة (نزح جيع مافيها) من المناه (صنعر الحيوال)

الواقع (او كبر) بلا فرق منهما لا نتشار البلة في اجزاء الماء هداية (وعدد الدلاء يستبر بالدلو (جمل) الوسط) وهو (المستعمل للابار) اى اكثرها (في) اكثر (البلدان) لان الاخبار وردت مطلقة فيممل على الاغلب الكن قال في المهداية ثم المعتبر في كل بئر دلوها التي يستق بها منها وقيل دلو يسعها صماع اله واختاره غير واحد (فان نزح منها بدلو عظيم) مرة واحدة (قدر مايسم) عشرين دلوا مثلا (من الدلو الوسط احتسب به) اى بذك الغدد وقام مقامه لحصول المفسود مع قلة

التفاطر (وان كانت البئر معينا) اى ينبع الماء من اسفلها محيث (لاتنزح) اى لايفنى ماؤها بل كما نزح من اعلاها نبع من اسفلها (و) قد (وجب نزح) جميع (مافيا) بوجه من الوجوء المارة (الحرجوا مقدار ماكان فيا من الأه) وقت ابتداء النزح نقله الحايي عن المكانى و وطريق معرفته ان يحفر حفيرة عثل موضع الماء فى البئر و ينسب فيا ماينزح من البئر. الى ان تمثل وله طرق اخرى و هذا قول ابي بوسف (وقد روى عن محمد بن الحسن رجمالة) تعسال (اله قال ينزح منها مائسا داو الى ثلاثمائة) مدال فى المراج وفى قوله منها مجمورتها الدجلة كذا فى المراج وفى قوله المناسبات المناسبات الناسبات وفى قوله المناسبات الم

جعل على موضع الفطع شعة لم تجب الا فى الفارة (قوله و ان كانت البر معينا لا تنزح وقد وجب زح مافيا اخرجوا مقدار ماكان فيها من الماء) وفى مرفة ذلك سنة اوجه وجهان عند اي حنيفة و احدهما يؤخذ بغول اصحاب البر اذاقالوا بعدالنزح ماكان فى بريًا اكثر من هذا و النانى بنزل البر رجلان لهما معرفة بامر الماء و بقولان بعد النزح ماكان فيها اكثر من هذا وهذا اشبه بالفقه لانالقة تعالى اعتبر قول رجلين فقال في يحكم بهذوى عدل منكم كه وعندابي يوسف وجهان ابضا و احدهما عفر حفيرة بقدر طول الماء و عرضه وعقه و يجسم محيث لا ينشف و يسب فيها ما يزح منها عمرون و منها معرون و منه و النابي ما ينزح الكل قدر من ذلك هشرون و عند مجد وجهان و احدهما مافي المن و و والنابي ما ين و و حسين الى المثمنة و كانه في جواله على ماشاهد في آبار بلده و و فائدة الحلاف بين مافي المن و الوجه الثانى اله يكنني بزح مأدين و عشرين على مافي المن و الوجه الثانى اله يكنني بزح مأدين و عشرين الى مافي المن و المنابي و المنهنات و المنابي و النابي بالقفيف و اذا و جدوا فى البر فأرة ميسة و على مافي المن و النابي مافي المن بالتفنيف و قال الشاعى من ستوت و ما قدمات بقال له ويت بالقفيف و قال الشاعى

ومن مك ذا روح فذاك ميت ، وما الميت الا من الى القريمل ولا يدرون متى وقعت ولم تنفخ ولم تنفيخ اعادوا صلاة يوم ولية وان كانت قد انتفخت او تفسخت اعادوا صلاة ثلاثة الهم ولياليها في قول ابى حنيفة (فوله اذا كاوا توضؤا منهها) اى وهم محدثون (فوله وغساوا كل شي اصله ماؤها) اى غسلوا ثيابهم من نجاسة اما اذا توضؤا منهها وهم متوضؤن او غسلوا ثيابهم من غير نجاسة فانهم لايميدون اجماعا كذا افاد شيخها موفق الدين رحمه الله ، والمعنى فيه ان الماء سار مشكوكا في طههارته و نجاسته فاذا كانوا محدثين بيقين لم يزل حدثهم عساء ، شكوك فيه واذا كانوا متوضئين لا يرتفع بالشك واذا كانوا متوضئين لا يتفع بالشك وان وجد في ثوبه نجاسة مغلطة اكثر من قدر الدرهم ولم يدلم بالاصابة لم يعد شيئا بالاجماع وهو الاصح لان الثوب عراق بصرة فلا بد ان يطلع عليه هواو غيره فاذا لم يطلع عليه عليه المال مخلاف البر لا فها غائبة هن بصره واو وجد في ثوبه منيا اعاد الصلاة من آخر نومة نامها فيه (فوله و قال الو يوسف و مجد ايس عليهم اعادة شي حتى يصفقوا من آخر نومة نامها فيه (فوله و قال الو يوسف و عجد ايس عليهم اعادة شي حتى يصفقوا

مائنادلو الى ثلاثمالة اشارة الى أن المائة الثالثة مندوبة ويؤنده ماقي المبسوط وعن محد في النوادر ترح الاعالة داو او مائناداو اه وجعله في العنداية رواية عن الامام ونفو الخشار والا يسركا في الاختيار وكان المشابخ أعا اختاروا قول محمد لانمسياطه كالعثر تيسرانير باختصار (وادًا وجد في البرُّ فأرة او غيرها) غا شدد الماء و (ولادرون) ولاغلب على طنهم قهستاني (مي وتمت ولم سفخ ولم تنفسخ أعادوا مسلاة بوم وليسلة ادًا كانوا توضؤا منها) عن حدث (و غماوا) الثاب عن خبث والابأن توضؤا من غير حدث او غسلوا ثياب صلاتهم عن غير خيث غملوا التيابو (كل شي اصانه ماؤها) ولا يلزمهم اعادة الصلاة أجاعا جوهرة ﴿ وَأَنَّ النَّفَعَٰتُ أُو نَفْ هُتُ اعادو اصلاة ثلاثة ايام وايالما)

وذلك (فيقول الى حنيفة رجمه الله) لان للوت سببا ظاهر او هو الوقوع في الماء فيمال عليه الاان الانفاخ دليل النفادم فيتقدر بالثلاث و عدمه دايل قرب المهد نقدر بسوم وليلة لان مادون ذلك ساعات لا يمكن ضبطها هداية (وقال الووسف ومحد رجهما الله تسالى ليس عليهم المآدة شي حتى يتحققوا متى وقعت) لان البقين لا زال بالشك وصار كن رأى في ثوبه نجاسة لا يدرى متى

بتي وقعت) وكان ابو يوسيف اولا يغول بقول ابي حنيفة حتى رأى طارًا في منقساره فأرة ميتة القاهسا في برُ فرجع الى قول مجهد لا نهم على يقين من طمسارة البرُ فيها مضى وفي شك في تجاستها الآن فلا يزول البقين بالثوك والو حنيفة يقول قد زال هذا الشبك يقين النجاسة فوجب اعتباره و لان للوت سببا ظاهرا وهو الوقوم في المناء فيمال بالوث عليه و عدم الانتفاخ في الماء دليل قرب العمد فقدر بيوم وأيلة والانتفاح دليل التقادم فقدر بالثلاث الا ثرى أن من دفن قبل أن يصلى عليه فانه بصلى على قبره الى ثلاثة المام ولا يصلى عليه بعد ذلك لانه ينفح (قوله وسؤر الآدئي وما يؤكل) السؤر على خسية انواع سؤر طاهر بالانفساق وسؤر نجس بالانفاق وسؤر مختلف فبه وسؤر مكروه وسؤر مشكوك فبه • اما الطاهر فسؤر الآدى وما يؤكل لحمه ويدخل فيه الجنب والحائن والنفساء والكافر الاسؤر شارب الخرومن دمي فوه اذا شربا على فورهما فانه نجس فان ابتلع ريقه مرارا طهر قه على السحيح وكذا سؤر وأكول اللحم طاهركابنه الاالابل الجلالة وهيالتي تأكل العذرة فان سؤرها مكروه وان كانت تعلف واكثر علنها علف الدواب لايكره • واما الجس المنبؤر الكلب والجنرير الاان في سؤر الكلب خلاف مالك فالد عنده طساهر ويغسل ا الاناه منه سبعا عنده على طريق العبادة لاعلى سبيل النجاسة (**فوله** وسؤر الكاب والحنزير وسباع البهايم نجس) قدم الكلب والحنزير لموافقة الشيافعي لنا فيهما واخر السباع لمخالفته انه فيحمسا واسباع البهسايم مايصطاد ينائه كالاسسه والذئب والفهد والنمر والثعلب والفيل والضبع واشبآه ذلك ، والسؤر المختلف فيه هوسؤر السباع فعندنا هو نجس وعندالشافعي طاهرلنا انها محرمة الالبان واللحم ويمكن الاحتراز منسؤرها فكان سؤرها نجسا كسؤر الكلاب والحنسازير واما قوله عليه السملام حين سئل عن الماء في الفلوات وما ينوب من السباع والكلاب فقال • لها ما اخذت في بطونها ومابتي فهوانا شراب وطهور ، فهو محول على الماء الكثير الاثراء ذكر الكلاب وسؤرها نجس بالاتعاق قال ق النهاية ذكر مجمد نجاسة سؤر السماع ولم بين انهما نجاسة غليظة او خفيفة وقدروى عن ابي حنيفة انها غليظة وعن ابي توسف خنيفة كبول مابؤكل لحم + واما السؤر المكروء فهو ســـؤر الهرة والدجاجة المخلاة وسواكن البيوت كالفــأرة والحية وسباع الطيروهي التي لايؤكل لحمها كالصقر والباز والمغاب والغراب والحداة واشسباه ا ذلك (فوله وسؤر الهرة) الما كراهة سؤرها فهو قولهما وعند ابي يوسف ليس بمكروه وهل كراهيته عندهما كراهة أنه يماو نزيه السميح الماكراهة نزيه * وق الهداية ا كراهيته لحرمة لحمهما وهوقول الطعاوى وهذا يشير آلي القرب من كراهية النَّصريم وقيل لعدم تحاميما النجاسة وهوقول الكرخى وهوالصميح وهذا يشير الم كراهة التنزيه وانما يكره الوضوء بسؤرها عندهما اذا وجد غيره اماآذا لم يوجد لايكره وكان الفياس ان يكون سؤرها نجسـا نظرا الى اللحم الا انالضرورة بالطواف اسقطت ذلك واليه الاشارة بقوله عليه السلام ، انها من الطوافين عليكم والطوافات ، فإن لحست البرة عضو

امانه هداله وفي التحييم قال ق فتاوى العتابي قولهما هوالمختار • قلت و لم يوافق على ذلك فقد اعتد قول الامام. البرهاني والنصني والموصلي وصدر الشريعة و رجم دلسله في جميع المسنفات و صرح في البدايم أن قولهما قياس وقوله هوالاستحسان وهو الاحوط في الميادات اه (وسـؤر الآدمي) اي لقية شربه لقال أذأ شربت فاسرر أي ابق شيئا من الشراب (وما يؤكل لحه طاهر) ومنه الفرس قال في الهداية وسؤر الفرس طاهر عندهما لأن لجه وأكول وكذا عنده على العجيم لان الكرامية لاظهار شرفه اه ثمالمؤر الطاهر عنزلة الماء المطلق (وسؤر الكلب والحنزير وسباع البرائم) وهوكل دی ناب بستاد به و منه الهرة البرية (نجس) غلاف الاعلية لباة الطواف كانس عايه مقوله (وسؤرالمرة) اى الاهلية

(والدجاجة) المخلاة) لمخالطة منقارها النجساسة ومشله ابل ومقر جالالة (وسباع الطير) وهي کل دی مخلب یصید به (وما بسكن البيوت مثل الحيــة والفأرة) طــاهر مطهر لكنه (مكروه) استعماله تنزيها فيالاصح ان وجد غيره والالم يكره اسلاكاكله لفقير درر (وسؤر الجمار واليغل) الذي امه حمارة (مشكوك) فهما) ای فی طهورید سؤرهما لافي طهارته فالاصم مداية (فانلم بعد غرهما) توضأه او يغتسل (توضأ بهما) او اغتسل (و يم وباجما بدأ جاز) فالاصيح

انسان يكره أن بصلى من غير غسله عندهماو كذا أذا أكلت من شيء يكره أكل بأقيه * قال في الكامل أنمــا يكر. ذلك في حق النبي لانه يقــدر عــلي بدله أما في حق الفقير" لا يكره المصرورة * فان اكات الهرة فأرة وشربت على فورهما تنجس المناء الا اذا مكنت ساعة لغسل فهما بلعابها (قوله والدجاجة المخلاة) لانها تخالط النجاسات اذ لو كانت محبوسة بحبث لا بصل منقارها الى ما نحت قدمها لا يكره لأن الاصل فيها الطهارة نظرا الىاللجم بخلافالهرة فانها ولو حبست لاتزول الكراهة لانها غير مأكولة اللحم واماكراهة سدؤر سباع الطير فسلانها تأكل البنساة عادة فاشهت الدماجة المخلاة فلو حبست زالت الكراهمة لانها تشرب عنقارهما وهوعظم مخلاف الهرة فانها تشرب بلسانها وهو لحم والعظم طاهر يخسلاف الخم • فان قيسل بنبغي ان يكون سؤرها نجسا نظرا المالخم كسباع البائم • قيل انها تشرب بمنافيرها والسباع بألسنتها وهي رطبسة بلعابها ولان سباع الطير يتحقق فيهما الضرورة فانها تنقض من الهواء فتشرب فلا عكن صون الا واني عنها (قوله وسؤر البغل والحار مشكوك فهما) وهذا هوالنوع الحامس من الاسئار وهل الشك في طهارته او في طهوريته * قال بمضم في طهارته لانه لو كان طاهرا لكان طهورا وبهذا قطغالصيرفي وتفريعه على هذاالغول ازالعرق والعاب يعني عنه ڧالابدان والثيباب مالم يفحش الضرورة وان لبنه نجس حتى لو اصاب الثوب منه اكثر من قدرالدرهم منم الصلاة ولا يجوز شربه وقال بمضهم الشك في طهوريته ولا شك في كونه طاهرا وهو اختيار صاحبالهداية وصاحبالوجيز وقال فالهداية وهو الاصح وتغريمه عندهم انالبنه وعرقه طاهر وأو وقع في الماء بحبور الوضوء به مالم يغلب على الماء نص عمل همذا في الوجير و وحل يطهر النجاسة على هــذا القول قال بعضهم نم وقال بعضهم حكمته انه لا يطهر النجس ولا ينجس الطاهر كذا في ابضاح الصيرف وفي الهداية ابن الحسار طاهر وكذا عرقه طاهر قال في النهاية اما عرقه فعجم واما لبنمه فنير صحيح بل الرواية فيالكنب المتبرة نجاسته او تسوية النجاسية والطهارة فيه ولم ترجح جانب الطهارة احد الا في رواية غير طاهرة عن مجد و في الهيط ابن الاتان نجس في ظاهر الرواية وروى عن محد اله طاهر و لا بؤكل قال الترناشي وعن البزدوى اله يعتبرنيه الكثير الفاحش وهوالعميم وءن شمس الأئمة العميم انه نجس نجاسة غليظة لانه حرام بالاجماع وعرق الحسار طآهر فءالرواياة المثهورة وسؤر البغل مثل سسؤرالحمار لانة من نسل الحمار فيكون بمنز لتدلان امه من الحبل و اباه من الحبر فكان كسؤر فوس خلط بسؤر حمار (فول فانلم بجد غيرهما توسأ جما وتيم وبالبهما بدأ جاز) وقال زفر لا يجور الا أن يقدم الوضوء على التيم لانه ما، و اجب الاستعمال فأشبه الماء المطلق؛ ولنا ان الماء المطهر احدهما فيفيدالجمع دون الترتيب إي لا تخلو الصدلة الواجيدة عنمي وانهم يوجدالجم في حالة واحدة حتى انه لو توضأ بسؤرالحمار وصلى ثم احدث وتيم وصلى الله السلاء ايشاجاز لانه جم الوضوء والتيم في حق صلاة و احدة كذا في النهاية و عن

نصير بن يحيى قرحل لم يحد الا سؤر الجارقال يهريقه حتى يصير عادما للماء ثم ينيم فعرض قوله على أبي قاسم الصفار فقال هو قول جبده و فى النوادر توضأ بسؤر الجار و يم ثم اصاب ماه طاهرا ولم يتوضأ به حتى ذهب الماء ومعه سؤر الجار فدليه النيم وليس عليه اعادة الوضو، بسؤر الجسار لانه ان كان معلمرا فقد توضأ به وان كان نجسا فليس عليه ان يتوضأ به لا فى المرة الاولى ولا فى المرة النسائية وسؤر الفرس طاهر عندهما لانه مأكول اللحم عندهما وكذا عند ابى حنيفة ابضا طاهر فى العجيج لان كراهة لحمه لاظمار شرفه لا لنجاسته و اما سؤر الفيل فنجس لانه سبع ذو ناب وكذا سؤر الفردة نجس ايضا لانه سبع وعرق كل شئ مثل سؤرة وعرق البغل و الجار و لعا للما اذا وقع فى الماء يجوز شربه و لكن اذا اراد الوضوء به و لم يجد غيره فانه يتوضأ به ويتيم و ان في المادر الواية اساب الثوب شئ من لعالمها او عرقه ما فانه لا يمنع الصلاة و ان فيس في ظاهر الواية وعن ابي يرسف يمنع اذا في كذا فى الحجد دى وعرق الجنب و الحائض و النفساء طاهر و التقاعل وعن ابي يرسف يمنع اذا في كذا فى الخبيدى وعرق الجنب و الحائض و النفساء طاهر و التقاعل

مر بابالتيم كان

لما بين الشيخ الطهارة بالمساء بجميع انواعها من الصغرى والكبرى وما ينقضهما حقبها يخلفها وهـو التيم لان الخلف آبدا يقفو الاصـل اى لا يكون الا بعـده • والنيم ثابت بالكتاب والسنة • أما الكتاب فقوله تمالى ﴿ فَلْمُ تَجَـدُوا مَا، فَتَهُمُوا ﴾ وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم • التيم طهور المسلم مالم يجدالماء ، والنيم فى اللغة هو القسد قال الله تسالى ﴿ وَلا تَبْمُوا الْحَبَيْثُ مَنْهُ تَنْفَقُونُ ﴾ أي لا تقصدوا * و في الشرع عبارة عن استعمال جزء من الارض طاهر في محل التهم • وقيل عبارة عن القصد الى الصعيد النظمر وهذه العبارة أصبح لان في العبارةالاولى اشترط استعمال جزء من الارض والتيم بالحر بجوز وانالم يوجد استعمال جزء (قوله و من لم بحد الما، و هو مسافر) الراد من الوجود القدرة على الاستعمال حتى انه لو كان مريضا او على رأس بئر بغير دلو او كان قريبا من عينوعليها عدو أو سبع أو حية لايستطيم الوصول اليه لايكون واجدا • والمراد ايضا من الوجّود · ما يكني لرفع حدثه وما دونه كالمدوم ويشترط ايضا اذا وجدالماء آنلا يكون ••مقملــا بشي آخركما اذا خافالعطش على نفسه او رفيقه او داينه او كلامه اا شيته او مسيده في الحال او في ثاني الحال فانه بجوز لها ^{لا}يم وكذا اذاكان محتاجا اليه للجز دون اتخساد المرقة وسواء كان رفيقه المخالط له او آخر من اهل الفافلة • فان قبل لم قدم المسافر على المريض وفي الفرآن قدم المريض قال الله تمالي ﴿ وَانْ كُنَّمُ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفْر ﴾ قيل لانالحاجة الى ذكرالمسافر امس لانه اع واغلب لانالمسافرين اكثر من المرضى وأنما قسدم في ا قرآن المريض لان الآية نزلت لبيسان الرخصية وشرع الرخصة مرجمة العباد والريض احق بالرحمة (قوله او خارج المصر) نصب على الظرف تقديره او في خارج المصر اي في مكان خارج المصر وسواء في كونه خارج المصر المجارة او الزراعة او للاحتطاب او للاحتشاش او غير ذاك • وفيه اشارة الى انه لايجوزالتيم

﴿ باب التيم ﴾

هـو لغة القصـد وشرعاً قصد صعيدمطهر واستعماله بعصـفة مخصـوصة لاقامة القربة • ولما بين الطهارة التيم لان الحلف ابدا يقفو الاصـل فقال (ومن لم يحد المـاء وهو مسـافر او كان (خارج المصر)

و (بينه وبينالمصر) الذى فيه الماء (نحول الميل) هو المختار في المقدار هداية واختيار • ومثله لوكان في المصر وبيئه وبين الماء هذه المقدار لان الشرط هو العسدم فائما تحقق جاز التيم محر عن الاسرار • واعسا قال خارج المصر لان المصر لا مخلو عن الماء • و الميل في المنة منتهي ﴿ ٢٧ ﴾ مد البصر وقبل للاعلام المبنية في طريق مكة اميال لانها بنيت كذك

كما في العماح والمراد هنا اربعة آلاف خطوة العبر عنها شلث فرسم قال بعضهم ان بكون محيث لا يسمع الاذان وقيل ال كان الماء امامه فیلان و آن کان خلفه او عينه او بساره قبل وقال زفر ان كان محال يصل الى الماء قبل خروج الوقت لا بحبوز لهالتيمم والانجوزوانترب وعن ابی بوسف ان کان بخیث اذا ذهب اليه وتوضا تذهب القسافلة وتغيب عن بصره بحوز له التيمم جوهرة واعاقال (او اكثر لان المافة الذكورة انما تعرف بالتمزر والظن فلسو كان في ظنه نحو الميل أو اقل لا بحوز وان كان محو الميل او اکثر ماز حتی لو تیفن انه ميسل جاز جسوهرة (او كان بحدالاه الاله مريض) بضره استعسال الماء (فعنداف) بغلبة الظن اوقول حاذق مسلم (ان استعمل الماء اشتد) أو امتد (مرضه او خاف الجنب ان اغتسل بالمام) السارد (ان مقتله البرد او عرضه

لعدم الماء فيالمصر سنوى المواضع المستثناة وهي ثلاثة خوف فوت صلاة الجنازة او صلاةالعيد او خوف الجنب من البرد وعن السلمي جواز ذلك والصحيح عـدم الجواز لانالصر لا مخلو عن الما، (قوله و بينه و بين المصر محواليل أو أكثر) النفيد بالصر غير لازم والمراد بينه وبين الماء والتقييد بالميل هو المثهور وعليه اكثرالعلماء * وقال بعضهم أن يكون بحيث لا يسمع الاذان وقيل أن كان الماء فيلان وأن كان خلفه او عينه او بساره قبل وقال زفر ال كان محال بعسل المالماء قبسل خروج الوقت لا بجوز لهالنبم والا فيجوز وان قرب وعن ابي يوسف ان كان محيث اذا ذهب اليسه وتوضأ تذهبالقافلة وتثنيب عن بصره يجوز لهالتيم قال فىالذخيرة وهذا احسن جداه والميل الف خطوط البميروهو اربعة آلاف دْراع، فان قيلماالحاجة الىقوله ﴿وَاكْثُرُهُ وقد علم جوازه مع قدرالميل • قيل لانالمسافة انما تعرف بالتمزر والظن غلوكان في ظنه تحوالیل او اقل لا بحوز وان کان فی ظنه تحوالمیل او اکثر جاز حتی لو ثیفن آنه میل ماز (قو له او كان بجدالماء الا انه مريض الى آخره) الريض له ثلاث عالات. احديما اذا كان يستضر باستعمال الماء كن به جدرى او جي او جراحة بضره الاستعمال فهذا يجوز لهائتيم اجماعا • والثانية الكال لا يضره الاالحركة اليه ولا يضره الماكالمبطول وصاحب العرق المدبى فان كان لا يجد من يستمين به جاز له النيمم ايضا اجماعا و ان وجد فعند ابي حنيقة بجوز له التيم ايضا سواء كان المتيم به من اهل طاعته او لا و اهل طاعته عبده او ولده او اجبره و هندهما لا بجوز لهالشيم كذا في النَّاسيس • و في المحبط اذا كان من اهل طاعته لا بجوز اجماعا • و الثالثة اذاكان لا يقدر علىالوضوء لا يفسه ولابغيره ولا على التيمم لا نفسه ولا بفره قال بعضهم لا يصلى على قياس قول أبي حنيفة حتى يقدر على احدهما وقال ابو يوسف يصلي تشها وبعيد وقول محمد مضطرب في روايات الزيادات مع ابي حنيفة وفي رواية ابي سليمان مع ابي يوسف وأو حبس في المصر ولم بجدماء ووجدالزاب الطاهر صلى بالتيمم عندنا واعاد اذا خلص وعنذ زفر لايصلى وقال محمد فالفضيل أن كان مقطوع البدين والرجابين أو كأن يوجهه جراحمة يصلى بغير طهارة (قوله أو خاف أن اغتسل بالماء أن يقتله البرد أو عرضه نانه يتيم) هذا اذاكان خارج المصر اجماعا وكذا في المصر ايضا عند ابي حنيفة خلافا لهما وقيده بالفسل لان الحدث في المصر أذا خاف من التوضي الهلك من البرد لا يجوز له التيمم أجماعا على الصحيح كذا في السندقي (فولد والثيم ضربان) و على الضربان من التيمم قال ان شجاع نم واليه اشار الشيخ وقال الاسبيمايي لا وفائدته فيما اذا ضرب ثم احدث قبل مع الوجه او نوى بعد الضرب فعند ابن شجاع لا مجوز لانه الى بعض التيمم مماحدث

قائه يسيم بالصعيد) قال في الجوهرة هذا اذا كان خارج المصر البيمان وكذا في المصر ايضا عند ابى حنيفة خلافالهما ه وقيده بالغسل لاز المحدث في المصر اذا خاف من التوضى الهلاك من البرد لا يجوز له التيم اجماعاً على الصميح كـذا في المستعنى اه والصعيد اسم اوجه الارض يسمى به لمعموده (والتيم ضربتان) وهما ركناه فينتفض وعندالاسبيجابي بجوزكن ملئ كفه ماه الوضوء ثم احد ثم استعمله فيالوجه فانه بجوز (قوله بمحم باحدهما وجهه وبالاخرى ذراعيه الىالمرففين) ولا بشترط تكراره الى الثلاثة كما في الوضوء لان الرّاب ملوثو ليس بطهارة في الحقيقة واتعاعرف مطهرا شرعافلا عاجة إلى كثرة التلويث اذا كان المراد قد حصل عرة * وقوله * باحداهما * أشارة الى سقوط الترتيب • وقوله • يمنه • أشارة إلى أنه أو ذرالتراب على وجهه و لم يمحه لم بجز وقد نص عليه فالابضاح انه لا بجوز وبشرط الاستيماب هوالعجمولا بجب عليه محواللمية ولا محوالجبيرة واو مح باحدى بدبه وجهه وبالاخرى بدبه اجزئه في الوجه والبدالاولي وبعيدالضرب البد الاخرى (قولِه الي المرفقين) احتراز عن قول الزهرى فانه بشترط المسح الل المنكبين وعن قول مانك حيث يكتني به الل نصف الذراعين وفيه تصريح باشراط الاستيماب هوالصميم • وروى الحسن عن الى حنيفة اله ليس يشرط حتى او محوالاكثر جاز فاذا قلنا بالاستيعاب وجب نزع الجنائم وتخليل الاصابع و في الهداية لا مد من الاستيعاب في ظاهر الرواية لقيامه مقام الوضو، • وسنة النهيم الابسمي الله تعالى قبل الضرب ومقبل يديه و بدير ثم بنفضهما عندالوذم نفضة واحدة في ظاهر الرواية وأعن ابى يوسف نفضتين ويغمل في الضربةالثانية كذئك وليس عليه ال يتلطخ وترفعهما وينغضهما حتى متناثرالتراب ويمحم جما وجهه ثم يضرب اخرى وينفضهما ويمسح باطن اربع اصابع مده اليسرى ظاهر كفه اليني من رؤس الاصابع الى الرفق ثم باطن كنه اليسرى باطن ذراعه البني الىالرسغ ويمر باطن ابهامه اليسرى علىظاهر المامه اليني ثميغمل بيده اليسرى كذلك • فان قبل لم كان التيم في الوجه و الدين خاصة قيل لانه بدل عنالاصلوهوالغسلوالرأس بمسوح والرجلان فرضهما متردد بينالمسح والنسل (فَوْلِهِ والنَّهُم مِن الجنابة والحدث سواء) يَنَّى فَعَلَا وَنَيْدٌ وَعَنْـُدُ الَّهِ بَكُر الرازي لا مد من نيةالتمنز ان كان للحدّث نوى رفع الحدث وان كان الجنابة نوى رفع الجنابة والصحيحانه لا محتاج الى نية التمز بل اذا نوى الطهارة او استباحة السلاة اجزئه وكذا النبيم للحيض والنفاس (قوله و بجوزالتيم هند ابي حنيفة و محمد بكل ماكان من جنس الارض) وهو ما اذا طبع لا يطبع ولا يابين واذا احرق لا يصير رمادا (فَوْلِهُ كَالْرَابِ وَالرَّمَلُ اللَّ آخره) قدم النَّرابِ لانه مجمَّع عليه وكذا يجوز النَّيْم بالحصا والآجر المدقوق والخرف المدفوق كذا فيالخجندى يبني اذاكان من طين خالص واما أذا خالطه ماليس من جنس الارض وكان المخالط أكثر منه لا بجوز به النيم (قولِه وقال ابو بوسف لا يجوز الا بالتراب خاسة) وله في الرمل رواشان أصمهما عدم الجواز والحلاف مع وجود التراب اما اذا عدم فقوله كقولهما واو تيم على حجر املس لاغبار عليه او على حائط او على موضع ندى من الارض اجزئه عند ابي حنيفة وزفر وعند محمد روايتان وان تيم بالملح ان كان مائيا لا يجوز وان كان جبلبا جاز كذا في الخمندي والفتاوي وقال شمس الأئمة الاصبح عندي لا يجوز ولو

الاستيعاب في ظاهر الرو أية لقيامه مقام الوضوء ولهذا قالوا يخلل الاصابع وينزع الحياتم لبتم المسم اه (والتيم في الجنابة) و الحيض و النفاس (و الحدث سواء) فعلا وتبة جنوهرة (ومجنوز التيم عندابي حنيفةو مجمد رجهساالله (بكل ماكان من جنس الارض) غير منطبع و لامر مد (كالتراب قدمه لأنه مجسم عليه (والرمل والجر والجس) بكسرالجيم وفتعها مابيني به و هو معرب صحاح ای الكاس (والنورة) بضم النــون ≠ر الكلس ثم غلبت على اختلاط تضاف الى الكلس من زرنيخ وغيره ويستعمل لازالة الشعر مصباح (والكمل والزريخ) ولا يشترطان يكون علمها غبهار وكذا بجوز بالغبار معالقدرة على الصعد عند ابي حنيفة ومجد رجهماالله تعالى هدایه (وقال ابو بوسف رجمه الله تمالي (لا بحوز الابالتراب والرول خاصة) وعنه لا مجوز الا بالتراب فقطوق الجوهرة والخلاف مع وجمود التراب اماادًا عدم فنسوله كفولها

﴿ وَالنَّهُ فَرَضَ فَالنَّهِمِ ﴾ لان الزاب ملوث فلا يكون مطهرا الا بالنسة (استحدة في الوضوء) لأن الماء معامو تقسيه فلا محتاج الى نية النطمير (و يفض النبيم كل شي ينفض الوضوء) لانه خلف عنه فاخذ حڪمه (و نقشه ابضا رؤية الماء اذا قدر على استعمالة) لأن القدرة هي المراد بالوجود الذي هو غايد لطهورية التراب وغائف العدو والسبهم والعطش فأجز حكما والنبائم عند ابى حنيفه قادر تفديرا حتى لو مر النام النيم على الله بطل عسه والراد ماء يكني الوضوء لاله لامعتبر عيا دونه الداه فكذا التهاه هداية

لم يجدد الا الطين فانه يلطخ به طرف ثوبه او غيره حتى بجفِثم يتيمهه وان لم يمكنه ذلك قال في الخجندي لا يصلي مالم بجمد الماء والتراب اليمابس أو الاشمياء التي يجوز بها النيم و في الكرخي بجوز النيم بالطين الرطب وان لم يعلق بعديه والتحبيم جواز التيم بالطين عنــد ابي حنيفــة وزفر ولو اختلط مالا يجوز به النيم بالتراب كالدقيق والرماد أن كان التراب هو الاكثر باز التيم به وأن كان التراب اتل لايجوز واو حبس في السجن ولم بجد فيمه ماء ولا ترابا طماهرا قال الو حنيفة لا يصلى لقوله عليه الصلاة والسلام « لا صلاة الا يطهور » والطهور هو الماء عند وجوده والتراب عند عدمه وقال الو يوسف يصلي ثم أذا خرج من الحبس يلزمه الاعادة وان لم مجد الما، و وجد التراب الطاهر يتيم و يصلي عند اصحاب الشهلانة خلافا لزفر و مل يلزمه الاعادة ذكر محمد في الزيادات انه يميد استحسانا لان العذر حصل من جهة آدمي وذلك لا بؤثر في وجوب الاعادة كن قيــد رجلا حتى صلى قاعدا ثم ازال ذلك عنه فانه بلزمه الاعادة اجماعاً وذكر ابو بوسف انه اذا يَم في الحبس بالتراب الطاهر أم خرج لا يلزمه الاعادة لانه قد جوز له الصلاة بالتيم لاجل العذر فتسار كالمُسافر (قوله والنية فرض في النيم مستمبة في الوضيوني) و قال زفر ليست بفرض فيــه لانه خلف عن الوضوء فلايخــا لفه في وصفه ولنا أن النهم هوالقصد والقصد هو الإرادة وهي النية فلا عكن فصل التيمم عنما يخلاف الوضوء ناله اسم لغسال ومسيح فافترقا وان شئت قلت إن الحاء مطهر بنفسه فلا يحتساج الى نية النطهير والتراب ملوث فلم يكن طمهارة الابالنية قال الخبندى اذا يم لسلاة الجنازة او اجمدة النلاوة او النافلة اولفرائة القرآن جاز ان يصلي به سائر الصلوات لان سجود الثلاوة والقرائة بعض من ابعاض الصلاة الا ترى. انه لابد انه الصلاة من الفرائة وفالفتوى الصحيح انه اذا يم لفرائة الفرآن لابجوز بهالصلاة ولويتيم لمس المعمف اولدخول المسجد اولزيارة القبور او لعيمادة المريض أو للاذان لم يجز أن يصلى به اجماعا ولو تيم كافر يريد به الاسلام ثم اسلم لم يكن متيما عندهما لانه ليس باهل للنبة وقال ابو يوسف هو متيم لانه نوى قربة مقصودة فلنا هو قربة مقصودة تصبح بدون الطهارة بخلاف سجدة التلاوة فانهما قربة مقصودة لا تصبح بدون الطهارة وأو يم هذا الكافر يربد الصلاة ثم اسلم بعد التيم لا يكون •تيما آجهاعاً لان النسالاة لا تصح منه فكان وجود النية كمدمها والاسلام بصح منه ولو يم المسلم ثم ارتد والعلِّاذ بالله ثم اسلم فهو على يمه ولو توضأ الكافر لابريد الاسلام تماسلم فهو متوضى عندنا خلافا للشَّافعي بناء على اشتراط النية عند. فالوضوء وعندنا الوضوء لا يفتقر الى النية فسار كازالة النجاسة (قولد وينفض النيمم كل شيُّ نقض الوضوء) لانه في حكمه وخلف عنه (قوله و نقضه ابضا رؤية الماء اذا قدر على استعماله) رؤية الماء غير ناقشة لا نهدا ليست بخارج نجس ظم يكن حدثًا وانمــا الناقض الحدث الســابق و انما انســاف الانتقاض المـــا لأن عل

الناقش السابق يظهر عندهما فاضيف الهما مجازا والمراد رؤبة مايكني لرفع الحدث اما لو رأى مالا يحكفيه او يكفيه الا انه محتماج اليه العطش او النجن لم ينتفض تيمه ه و انميا قال اذا قدر على استعماله لان القيدرة هي المراد بالوجود وخائف العدو والسبع عاجز غير قادر حڪما ولو م على الماء وهو لا يعلم به ان کان نائحًا لم ينتفض تبعه وان مر عليـه وهو في موضع لايسـتطيع الزول اليه لحوف عدو او سبع لم ينتفض اينسا وفي الفشاوي اذا مر على الماء وهو نائم اولا يعلم به لا يبطل عمسه وهذا انعبأ يتصبور فيمن تيم الجنسابة ومر و هو نائم في الصبلاة راكب او ماش و هو نائم و الا فقد انتفض تجمه بالنسوم * و قال بعنسهم اذا مر بالماء و هو نائم فمندابي يوسيف لا ينتفض بممه و عنيد محد ينتفض و عنيد ابي حنيفة مثل قول محمد • و في المهداية والنبائم عند ابي حنيفية قادر تفيديرا و خائف السبع عاجز حكمها والفرق بين النهائم والخيائف ان النيوم في حالة السيفر على وجه لايشــعر بالمــا. نادر خصوصًا على وجه لا يُخلله اليفظة المشعرة بالمــا. فلم يعتبر نومه فجمل كاليفظان حكما (قو له ولا يجوز النيم الا بالصعيد الطاهر) والصعيد وجه الارش وقوله تعالى ﴿ صعيدا طيبا ﴾ اى طاهرا ولو تيم رجل من موسم وثيم آخر بعده منه جاز لان التيم لايكسب النزاب الاستعمال (فولد ويستحب لن لم بجد الما، وهو رجو ان بجد، في آخر الوقت ان يؤخر الصلاة الي آخر الوقت) و هل يؤخر الى آخر وقت الجواز او الى آخر وقت الاستمباب قال الجندي الى آخر وقت الجواز و قال غيره الى آخر وقت الاستحبساب وهو الصحيح وقيل ان كان على ثقة فالى آخر وقت الجواز وانكان على طمع فالى آخر وقت الاستحباب وان لم يكن على طمع من المساء لم بؤخر ويتيم في اول الوقت ويصل * قوله ﴿ وهو يرجو › اي يطمع قال الامام الحافظ الدين هذه المسئلة تدل على أن الصلاة في أول الوقت عندنا افضل الا اذا تضمن الشأخير فضيلة تكثير الجماعة وانكر ذاك بعض المنأخرين ويقال قمد ثبث بصريح اقوال علمائسا ان الافضل الاستفار بالفجر مطلقها والابراد بالظهر ف الصيف و تأخير العصر مالم تنغير الشمس من غير اشتراط جماعة فكيف يترك هذا الصريح بالمفهوم و مجساب لحافظ الدين ان الصريح محمول علىما اذا نضمن ذلك فضيلة لتكثير الجساعة لانه اذا لم ينضمن ذلك لم يكن للنسأخير فائدة (فولد وبصلي بتيمه ماشاء من الفرائض والنوافل) و عند الشافعي بتيم لكل فرض لانها طهارة ضرورية فلا يصلي 4 اكثر من فريضة واحدة وما شاء من النوافل مادام في الوقت ولنا قولة تعالى ﴿ فَلِمْ يَجِدُوا مَاءُ فَتَيْمُوا ﴾ وقوله عليه السلام « الصعيدوضوء المسلم مالم بجدالماء » فجمل الطهــارة محدة الى غاية وجود المــاء ولو يم للنافلة جاز ان يؤدي به الغرينــــة وعند الشانعي لابجوز ولو تيم إصلاة قبل دخول وقتها جاز وعند الشبانعي لا بجوز (قوله و بجوز التيم الصميح في الصر اذا حضرت جسازة والولى غير. فغساف ان بشتغل بالطهـارة انه تغوته الصلاة فانه يتيم و بصل) قيد بالتحييم لان في المربض

كالماء اهمداية ولايستعمل التراب بالاستعمال فلو تيم واحد من موضع و تيم آخر بعده منه جاز (ويسمب لمن لم مجدد الماء وهو ترجوان مجده في آخر الوقت ان يؤخر الصلاة الى آخر الوقت) المستعب على العميع (فان وجد الماء توضأو صلى) ليقع الاداء باكل الطمارتين (والانيم) ولولم يؤخر و بيم وصلي جاز لو بينــه وبين المهاء ميل والا لادر قال الامام حافظ الدين هذه المسئلة تدل على أن الصلاة في اول الوقت عندنا افضل الااذا تضمن النأخير فضيلة كتكثير الجامة اه (ويصلي) المتيم (بنيمه ماشاء من الفرائش والنسوافل}الانه طهمور حال عدم الماء فيعمل عله مايق شرطه (وبجوز التيمم الصحيح) قيد 4 لان المريش لا تقيد عضور الجنازة (فالمر) قيد لان الفلوات يفلب فرا عدم الماء فلا تقيد محضور الجنازة (اذا حضرت جنازة والولى ضره) قيد 4 لاله اذا كان الولى لا مجوزله على العجيم لانله حق الاعادة للا قوات في حقه كما ف الهداية (فيخاف أن اشتغل بالطهارة) بالماء (ان تفوته الصلاة فانه يتيم ويصل) لانها لاتقضى (لاية)

لا تقضى ايضا (وان غاف من شهد الجعة أن أشتغل بالطمهارة) بالماء (ان تفوته صلاة الجمد لم يتيم) لانها لها خلف (و لکنه سوضأ فان ادرك الجمة سلاها والا) ای لم درك الجمة (صلى الظهر اربعاً) قيد به لازالة الشهة حيث كانت الجعة خلفاعن الظهر عندنا فرعا رد الشية على السامع انه يصلي ركعتين (وكذاك اذا ضاق الوقت فغشىان توضأ فات الوقت لم يتيم) لانه يقضى (ولکنه توضا و بصل) ان فات الوقت (فاشمة) اي قضاء (والسيافر أذا نبي الماء في رحله فنيم و مسل ثم ذكر الماء) بعد ذلك في الوقت أو بعدم جوهره (لم يعد صيلاته عند ان حنف ومجد رجمهاالله) لانه الاقدرة بدون الملم و هي الراد بالوجود هـدايه (و قال ابو بوسف يعيدها) لان رحل المسافر معدل الماء عادة فبنترض الفلب عليه والخلاف فيما اذا وضعه ينفسه او غيره بامره والا فلا اعادة اتفاقا قيد الذكر عما بعد الملاة حيث قال اثم ذكر الماء الانه اذا ذكر وهو في الصلاة مقطع ويعيد اجماعاً قيد بالنسبان احترازا نما اذا شك أوظن ان مائه فيي فصلي بالتيم ثم وجده

لانفيد محضور الجنازة وقيد بالمصر لان الفاحر في المسازة عدم الماء • و قوله د والولى غيره ، فيه اشارة الى انه لا يجوز الول لان له الاعادة وقال في السداية لا يجوز الولى و هو العميم وفي النسوادر لا يجوز الولى ابضاً وكذا اذا كال اماما لايجوز له النيم لانه لا يخشى فوانهما قال اذن الولى لغيره ان يصل فصلي لا بجوز له الاهادة فعلى هــذا بجوز له النبيم اذا أذن لغيره و لا فرق في جواز هــذا النبيم المحمدث والجنب والحسائض اذا انقطع دمهسا لعشرة ايام في المصر وغيره و لو تجم لمسلاة الجنازة لخوف الفوات فعسل علمها ثم حضرت اخرى جاز ان بعسل علما بذك النيم مندهما و قال محد يتيم ثانيا والخلاف فيما اذا لم يمكن من التوضى بينهما أما اذا تمكن بان كان الماء قربا منه ثم فات النمكن فانه بعيد التيم اجماعاً (قو له و كذك من حضر صادة العبيد فخشي أن اشتغل بالطهمارة أن تفوته مسلاة العبد) يعني جميعها اما اذا كان يدرك بعضها لم يتيم والاصل ان كل موضع منوت فيه الاداء لا الى خلف فائه بجوز له التيم كصلاة الجنازة والعيد وما يغوت الى خلف لا يجوز له التيم كالجمعة و خشبة فوات الصلاة (قولد وان خاف من شهد الجمة اذا اشتغل بالطبارة فائنه فانه لا يتيم (لان ليها خلفًا وهو الظهر (قوله و لكنه تونسأ فان ادرك الجمعة صلاهـاً والاصلى الظهر اربعـاً) انما قيد مقوله • اربعا ، وإن كان الظهر لا محالة اربعاً لازالة الشبهة أذ الجمعة خلف من الظهر مندنا فترد الشبهة على السامع أن يصلى ركمتين فازالت الشهة بقوله ٥ اربسا ، وكذا لايتبم المجود التلاوة لانهماً لانسـفط عضى الوقت (قوله وكذلك اذا ضاق الوقت فخاف ان توضأ فات الوقت لم يتبع ولكنه خوضاً ويصلهما فائمة) لان الفوات الى خلف وهو الفضاء (قوله والمسافر اذا نسى الماء في رحله فنيم وصل ثم ذكر الماء بعد ذاك لم يعد صلاته عندهما و قال ابو بوسف يعيد) قيد بالمسافر وإن كان غير كذلك لان النسالب ان حمل الماء لايكون الا المسافر وقيد بالنسيان احترازا عما اذا شبك او ظن ان مله قدفني فصلي ثم وجده فانه يعيمه اجمأعا وقيد بقوله و في رحله ، لانه لو كان على ظهره او معلقا في عنقه او موضوعا بين ديه فنسيه وتبم لابجوز اجماعا لانه نسى مالا ينسى فلا تعتبر لنسيانه وكذا لوكان فيمؤخر الدابة و هو يسوقها او في مقدمهـ وهو للدهـ او راكمـا لا مجوز تيمه الجساما (قوله و مسلى ثم ذكر محترز عن ما اذا ذكر و هو في الصلاة نانه مقطم ويعبد اجماعاً وسنوا، ذكر في الوقت او بعده و وضع في كتباب الصلاة اذا صلى ومعه ماء فىرحله لايعلمبه فذكر بلفظ العلم وهنا ذكربلفظ النسيان وقائدة الحلاف بين الموضعين فيما اذا وضع المساء غيره في رحله فيتم و صلى ثم وجده فعلى وضرع الشيخ بجوز اجماعاً لانه لم يوجد منه نسسيان وعلى وضع كتاب الصلاة على الحلاف وقيد بنسسيان الماء احترازا عن ما اذا نبي ثوبه وصلى عربانا فانه بعيد اجماعا على التعيم وقيل على الحلاف ايضا وأوكان على الانفاق انه يعبد ففرض السنز بغوت لاال خلف والطهارة

قانه يميد اجماعاً وقيد بقوله في رحله لانه لوكان على فهره او معلقا في عنقه او موضوعاً بين يديه فنسيه و يم لا بحوز اجماعاً لانه ندى مالا ينسى فلا يعتبر نسيانه وكذا لوكان في مؤخر الدابة ﴿ ٣٢ ﴾ وهو سائمتها اوفي مقدمها وهوقائدها

الى خلف و هو المتيم (قوله و ليس على المنيم اذا لم يغلب على ظنمه أن بقربه ما، أن يطلب الماء) هذا في الفلوات أما في العمران بجب الطلب لان العادة عدم المناء في الفيلوات و هيذا القول يتضمن ما إذا شبك وما اذا لم يشبك لحكن خترقان فيما اذا شبك يستحب له الطلب مقدار الفاوة و مقدارهما مابين ثلاثممالة ذراع الى ارجميانة و ان لم يشبك يتيم و عنيد ابى حنيفة اذا شبك وجب عليمه الطلب * وقوله * مقربه ، حد القرب مادون الميل وعن ابي يوسف قال سألت ابا حنيفة من المسافر لابحد المناء ابطلب عن عين الطربق و بسناره قال أن طمع فيمه فليفعل ولا بعد فيضر باصحابه إن النظروه و ينفسه أن انقطع عنهم و قيسل بطلب المدار ما يسم صوت اصحابه و يسمنون صوته (فولد فان غلب على ظنه ان بقربه ماء لم بحز تبمسه حتى بطلبه) و يحكون طلبه مقدار الفسلوة و نحوهـا ولا بسلغ ميلا ولو بعث من يطلبه كفاء عن الطلب نفســه وأو يتيم ف هذه المسئلة من غير طلب وصلى ثم طلبه بعد ذلك فلم بجده وجب عليـــه الاعادة عندهما خلافا لابي توسيف (فولد فان كان مع رفيف ماء طلب منه قبل ان يتيم) اما وجوب الطلب فقولهما و عنــد ابي حنيفة لابجب لان ســؤال ملك الغير ذُلُ عَنْدُ المَنْعُ وَتَحْمُلُ مُنَةً عَنْدُ الدُّفْعِ وَعَنْدُهُمَا انْ غُلْبِ عَلَى ظُنَّهُ انَّهُ لايسطيه لايجب عليه الطلب ابضا وان شــك وجب عليه الطلب و تغريم قول ابي حنيفة أذًّا لم يجب الطلب ويم قبله اجزئه ولو وهب له او ابيح له اوبذل له الشيوب * قال بعضهم يأخذ فىالمسئلتين فان لم يأخذ وصلى لانجوز وهو اختيار ابن علىالنسني وقال بعضهم تفسسه صلاته فىفصل الماء دون الثوب والصميح وجوب استعمال الماء والستر لان الملك أيس عقصود والما المقصود القدرة على الاستعمال الاثرى انه اوكان معمه أوب عارية فتركه وصلى عربانا بانه لا تجوز صلاته فهذا بدل على ال اللك غير مشروط ولو ملك عمن الشوب هل يكلف شرائه قال بمضهم لا وأن الله عمن المساء يكلف شرائه وقال ابو على النسلي وعبدالله بن الفضل بجب الأيكونا سلواء ويكلف شراء الثوب كما يكلف شراء الماء و تغريع قولهمـا في وجوب الطلب أذا شـك فيالاعطاء وصل ثم سأله واعطاه وجب عليه الاعادة بالاتفاقعما وان منمه فمند ابي توسيف صلانه جائزة وعند محمد يميد وان غلب على ظنه انه عنمه فصلى ثم اعطاء توضأ واعاد وان غلب على ملته الدفع اليه فصلى ثم سأله فنمه اعاد عند محمد و عند ابي يوسف لابسد واو رآى رجلا معه ماء فلم يسأله فصلي ثم اعطاه بعد فراغه من غير ســـؤال توضأ به واعاد وان لم يعطه فصلانه ثام ولو سـأله فنعه فصلى ثم سـأله بعد صلاته فاعطاه فلا اعادة عليه واكن ينتفض تيمه (قول، فان منعه منه تيم) المحقق العجز واو أبي ان يعطيه

اورا كها لا بحوز اجماعا جوهره (وليس) بلازم (على المنهم اذا لم يغلب على ظنه أن نقرته ماء ان يطلب الماه) قال في الجوهرة هذا في الفلوات اماق العمران فبحب الطلب لأن العادة عدم الماء في الفلوات وهذا القول ينضمن ما اذا شك و ما اذا لم يشك لكن مفرقان فيااذا شك يستمرل الطلب مقيدار الفلوة ومقدارها مابين ثلاثمسائة دراع الى اراهمائة وان لم يشك يتيم اه (فان غلب على ظنه أن هناك ماء) بامارة او اخبار عُدل (لم يجزله ال يتيم حتى يطلبه) مقدار الفلوة ولابساغ ميلاكيلا منقطع عن رفيقه هداله وأوبعث من يطلبه كفاه عن الطلب غسبه وان تيم من غير طلب و مسلی ثم طلبه فلم يجد وجب ملية الاعادة عندهما خلافا لابي بوسف جوهره (وان کان مع رفيقه ما، طلبه منه قبل ال يتيم) لعدم المنع غالب (فان منعه منه بيم وصلي)

لتمقق المجز ولو تيم قبل الطلب اجزئه عند ابى حنيفة لانه لايلزمه الطلب من الك الفيروقالا لايجزيه (الا) لان المساء مبذول عادة واختاره فى المهداية ولو ابى ان يعطيه الاغن المثل وعنده ثمنه لايجزيه التيم لتحفق القدرة ولايلزمه تحمل الفين الفاحش لان الضرر مسقط هداية

﴿ بَابِ الْمَسِيعُ عَلَى الْحَفَيْنِ ﴾ عقبه التيم. لأن كلامهـ مسمح ولأن كلامنهـ بدل عن الفسـل وقدم التيم لانه بدل عن الكل وهذا بدل عن البعض (المسم ﴿ ٣٣ ﴾ على الحنفين جار بالسنة) والاخبار فيه مستفيضة حتى قبل ان

> الاغن ان كان عنــد. ثمنه لايجزيه الثيم ولايلزم تحمل النــبن الفاحش وهوالنصف وقبل الضعف وقبل مالايدخل بين تقويم المقومين

-عﷺ باب المسح على الحفين ﷺ--

المسيح فىاللمة موالاصابة • و فىالشرع عبارة عن رخصة مقدرة جملت للغيم يوما وليلة وللسافر ثلاثة ايام و لياليها وعقبه بالتيم لان كلامنهما طهارة مسح اولان كلامنهما بدل عن النسل وكان ينبني ان يغدم على التيم لانه طهارة غسل الآله قدم النيم لانه بوضع الله وهذا باختيار العبد وكان التيم أقوى اولان التيم بدل عن الكل وهذأ بدل من غسل الرجلين لاغير اولان التيم أبت بالكتاب والسنة وهذا بالسنة لأغير (فولد المسم على الحنين باز بالسنة) أما قال باز ولم يقسل واجب لان العبد مخير بين فعله و تركه * ولم يقل مستحب لان من اعتقد جوازه ولم يفعله كان أفضل * ثم قال بالسنة ولم يقل بالحديث لان السنة تشتمل على الفول والفعل وهو ثابت المما * وف قوله • بالسنة ، رد لقول من قال ثبوته بالقرآن على قرائة الحفس وقولهم هذا فاسد واتما ثبت بالسنة المشهورة (قول من كل حدث، وجبه الوضوء) محترزيه ١٤ يوجب الفسل (قوله اذا لبس الحنين على طهارة ثم احدث) وفيمض النَّحَ • على طهارة كاملة • وكلاهما غير شرط لانه لابشترط ألكمال وقت البس بل وقت الحدث حتى لوغسل رجليمه ولبس خفيه ثم اكل بقيمة الوضوء ثم احدث يجزيه المسمح وانما الشرط ان بصادف الحدث طهارة كاملة (قوله فان كان مقيمًا مسح بوماً وليلة وان كان منافرا منح ثلاثة ايام ولياليها) لقوله صلى الله عليه وسلم و عميح المقيم بوما وليسلة والمنافر الائة ابام ولبالبهما ، (فول انداؤها عقب الحدث) يعني منوقت الحدث ال مشله للغيم بوما وليسلة والى مشله فىالثلاث للمسافر والرجل والرأة فبسه سواء (قوله والمسيح على ظاهرهما خطوطا بالاصابع) هذا هو المسنون ولو مسيح براحنة جاز • وقوله • خطوطا • اشارة الى انه لايشـــرّط النكرار لان بالنكـــرار · يعدم الحطوط * وصورة الحج ال يضم اصابع بدء اليني على مقدم خفه الابمن واصابع هده البسرى على مقدم خفه الايسر وعدهما جميعا الى الساق فوق الكمبين ويغرج بين اصابعه هذا هو المسنول * واما الفروض فقدار ثلاث اصابع سواء * ع بالاصابع اوخاض فيالمناء اواصاب خفيه ماء المطر مقدار ثلاث اصابع وكذا لو مسيح بعسوم اومن قبل الساق الى الاصابع اومسم عليهما عرضا أجزئه الااله غير مسنون وكذا اذا محم شلات اصابع موضوعة غير عدودة يجزيه ولومثي على الحشيش المبتل بالمباء أوبالمطر اجزئه ولوسيح باصبع واحدة أوباصبعين لابجزيه والمستحب ان يمسح بباطن الكف و لومسح بظاهر كفه اجزئه ولومسح على باطن خفيــه او

من لم ره كان مبندعا لكن مزرأه ثم لم يمسيح اخسذا بالمزعة كان وأجورا هداية و في قوله و بالسند ، اشارة الى رد القول بان ثبوته بالكتباب علىقرائذ الحنس (من كل حدث موجه الوضوء) احتراز عما موجبه الغسمل لان الرخصة الحرج فبماشكرر ولاحرج فالجنابة ونحوها (اذا لبس الخفين على طهارة كاله ثم احدث) اى بعد أكال الطهارة وأل لمتكن كاملة عنداللبس كان غسل رجليــه وابس خفيه ثم اكل الطهارة بعده محيث سلم عدث الابعد اكال الطهارة جازله المح (فان كان مقيما مسم بوسا وليلة وان كان مسافرا صحح ثلاثة ايام وليالما اشداؤها عقب الحدث) لأن الحف مانع سراية الحدث فتعتبر المبدة من وقت المنع (والحم) على الحفين محمله (على ظاهر هما) فلابحوز على باطن الحف وعقبه وساقه لانه معدول عن القياس فيراعي فيه جيعماوردبه الشروع هداية + والمئة الْيَكُونُ

قبــل العقب أو من جوانبهمــا لا بجز» (قوله مندى من الاصابع الى الســاق) هذا هوالمسنون ويكفيه المح مرة واحدة واوبدأ منالماق الى الاصابع جاز (قوله و فرض ذلك ثلاث اصابع من اصابع اليد) وقال الحكر غي من اصابع الرجل والاول اصع اعتبارا لآلة السع لان المسع بها بنع (قولد ولا يحدوز المسع عَلَى خَفَ فَبِهُ خَرِقَ كِبِيرٍ ﴾ روى بالباء الموحدة وبالشاء المثائنة فالاول في موضع والشانى وفيه اشبارة الى ان الحروق تجمع فىخف واحبد ولاتجمع فىخفين بخلاف المجادة المتفرقية لانه حامل للحكال وانكشاف العورة نظير النجاسة ه وعتبد زفر والشانعي الخرق الينير يمتمع المسيح وان قل لانه لمنا وجب فسسل البادى بجب غسل الباق ، قلنا الحناف لانخار عن بسير خرق عادة فيلحف الحرج في النزع وتخلو عن الحكبير فلاحرج والكبير ان ينكشف منه مقدار ثلاث اصابع الرجل (فولد يتبين منه مقدار الاث اصابع من اصابع الرجل) يعني اصغرها هو العميم لان الاصل فالقدم هو الاصابع باعتبار انها اصل الرجل وإلفدم تسملها ولهذا قالوا ان منقطع اصابع رجل أنسان فانه يلزمه جميع الدية والثلاث اكثرها ففامت مقمام الكل والاعتبار الاصغر للاحتباط وفي المحبط اذاكان بدو قدر ثلاث آناءل واستافلها مستورة قال إلبنرخسي يمتسع وقال الحلواني لايمتسع حتى بهدو قدر ثلاث اصابع بكمالها وهو الاصبح والأنامل هي رؤس الاصابع فان ظهرت الابهام والاخرى معها منعشا الحسح لانفما يساويان الثلاث وفي مشكملات القدورى اذاكانت الابهام مقدار ثلاث اصابع وظهرت لاتمنسع واذاكان مقطوع الاصابع يعتبر بإصابع غيره وكبر القدم دليل على كبرها وصفره دليل على صغرهـــا (قُولُهُ وَانْ كَانَ أَقُلَ مَنْ ذَكَ جَازٍ) وأوكانت الاصابِ عَبِدُو مِنْ الْحَرْقَ حَالَةُ المشي ولاتبدو حال وضع الفدم على الارض لم بجز المحم عليه و ان كان على العكس جاز كذا في منبة المصلى وهذاكاه اذاكان الخرق اسفل من الكعب اما اذاكان فوقه يجوز المح عليه وان كبر وشرائط الحنف الذي يجوز المحج عليه ان يكون ساتر القدم مع الكتب احترازا عن المتحرق وان يكون مشغولا بالرجل احترارا عن مقطوع الاصابع اذا ابسه وصار بعض الحف غالبا عن قدمه فسح على الحال لابجوز وان عَكَن متابعةً المثبى فيه اجترازا ممااذا جعلله خفا منحديد أوزجاج اوخشب وان يقطعه مسافة السفر احترازا ١٤ اذالف على رجايــه خرقة لايحوز الحيح عليــا كذا والايشاح (فوله ولا بحسوز المحم بن وجب عليه الغسل) لان الجنابة لانتكرر عادة فلاحرج فالنزع بخلاف الحدث فانه شكرر (فولد وينفض المسج كل شيء ينفض الوضوء) لانه بعض الوضوء (قوله و يقضه ابضا نزع الخف) اى بعد انتقاض الطهارة الاولى المراية الحدث الى القدم لزوال المسانع وهو الحف وحكم النزع يثبت مخروج القسدم الى السياق وكذا باكثر القدم هوالعجم وعن مجد اذا بني قدر ثلاث اصابع من ظهر القدم في محل المسم بق حكم المسم لبقاء محل الفرض في مستفره (قوله و مضى المدة)

(مقدار ثلاث اصابع من اصغر اصابع اليد) ماولاوعرضا وقال الكرخي مناصابع الرجل والاول اسع اعتبارا الآلة المسع هــداية (ولايجوز السيم عدل خف فیله خرق كبير) عوجبدة اومثلثة وهوما (متبين منه مقدار ثلاث اصابع من) اصغر (اصابع الرجل) وهذا اوالخرق على غير اصابعه وعقبه فاوعلى الاصابع أعتبرنفسها وأوكبارا ولو على المقباء بريدو اكثره واولم والقدر المانع عند المثنى لصلاته لم عنع و ال كثر كالوانفنقت الظهارة دون البطانة در (وان كان) الخرق (اقل من دَه) القدر الذكور (باز) المسم عليها لان الاخفاف لانخلو عن قليل الخرقعادة فيلحقهم الحرج فاانزع وتخاو عن الكثير فلاحرج هدابه (ولانجوز المسمع على الحفين ان وجب عليه الغسل) والمندقي لايلزم تصويره فالاشتقال له اشتفال عالابلزم تحصيله (و ينفض الحج على الحفين مانفض الوضوء) لانه بعضه (و نفضه ايضا نزع الحنف) لمراية الحدث

فى وظيفة واحدة (و) يتقضه ابينا (مضى المدة) الموقنة له (فاذا مضت المدة نزع خفيه وغسل رجليه) فقط (وصلى وَلَبِس عليه إعادة بقية الوضوء) وكذا اذا نزع قبل المدة لانه عندالنزع ومضى المدة يسرى الحدث السابق الى القدمين فصار كأنه لم يفسلهما و حكم النزع بثبت ﴿ ٣٥ ﴾ يخروج الفسدم الى السساق لانه لا معتبريه فى حق المسحوكذا باكثر

القدم هو العيم هدايه (ومن اندأ الحج و هو مقر فسافر قبل أتمام يوم و ليلة مسمع ثلاثة المام ليالما) لانه حكم متعلق بالوقت فيعتبر فيسه آخره مخلاف ما اذا استكمل المسدة مم سافر لان الحدث قدسرى الى القــدم والحنف ليس بدافع هدانه (ومن الله أ المسهم و هو مسافر ثمانام) بان دخل مصره اونوی الاقامة في غيره (قانكان) استكمل مدة الاقامة بان كان (•-ىم بوما و ليلة او اکثر لزمه نزع خفیه و غسل رجله) لان رخصة السفرلاتيق بدوته (وان کان) لم بستکمل مدة الاقامة بان كان (مسيح اقل من يوم و ليسلة تمم مع يوم و ليلة) لانها مدة الاقامة و هسو مقبم (و من ابس الجرموق) و هو مايلبس فوق الخف والجم الجراميق مشل عصفور وعصافير مصباح و مقمال له الموق (فوق الحف مع عليه) بشرط لبسه على طهارة وكونه لو

المراية الحدث الى القدم وكذا نزع اجد الحُفين (قوله ومضى المدة) هذا اذا وجد الما. اما اذا لم يجده لم ينغض محمه بل يجوزله الصلاة حتى اذا نقضت وهو في السلاة و لم بحد ما فانه بمضى على مسلاته لان حاجته هنا الى غسسل رجليه فاو قطم الصلاة فانه يتيم ولاحظ للرجلين في التيم فالهذا كان المضي على صلاته اولي و من المشايخ من قال تفسيد صلاته والاول اصح و كذبك اذا مضت المدة وكان مخاف الضرر من البرد اذا تزعمها جازله ان يصلى كذا في الذخيرة ولوكان الحف ذا طامين فسيم عليه ثم نزع احد طاقه فاله لايجب عليه اعادة المنح على ماظهر تعتبه (قوله فاذا تمت المدة نزع خفيه و غسل رجليه وصلى) وكذا اذا زع قبل مضى المدة لان عند الزع يسرى الحدث السابق الى الفدمين كأنه لم بنسلمه (قوله و ايس عليمه اعادة بنية الوضوء) هذا احتراز عن قول الشافعي فانه مقول عليه الهادة الوضوء و قال أن أبي أيلي لايميد شيئًا من الوضوء (قول فاذا تمت المدة نزع خفيه و غسل رجليه) و قال الحسن و طاووس بصلى ولا يفسل قدميه (قوله من اشداء المسمح و هو مقيم فسافر قبل تمام يوم و لبلة مسمح تمام ثلاثة الم و لبالها) و قال الشافعي لايجوز ان يمسيح مسحم المسافر والاصال في هذا أن الممتبر عندنا في الاحكام المنعلقة بالوقت آخره كالصلاة أذا سافر في آخر الوقت يصير فرضمه ركعتين وان اقام فيمه ينغلب فرضه اربعها وكذا الصبي اذا بلغ في آخر الوقت او اسـلم الكافر بحب ^{عاي}اهـا الصلاة (**قول**ه و من ابنداء المحم و هو مسافر ثم اقام) بعني دخل مصره اونوى الاقامة فان كان منح يوما وليلة او اكثر لزمه نزع خنیه و غسل رجایه حتی او کان ذلك و هو فی الصلاة فسندت (قولد وال كان منهم افل من يوم و ليسلة اتم مسمح يوم و ليلة كما لوكان. مُقْبِكَ في الانسداء و هذا الحالات فيه (قوله ومن لبس الجرموق فوق الحن مسم عايسه) الجرموق خُف فوق خَفَ الا أن ساقه اقتصر منه * وأنما يُجوز المُنتخ عليه بشرطين * احدهما ان لا يتملل بينه وبين الحف حدث كما اذا لبس الحنين على طمارة ولم يمنهم عليمما حتى أبس الجرمونين قبل أن ينتفض الطهارة التي أبس عليها الحف فحيناذ بجوز المحم على الجرموةين و اما أذا أحدث بعد لبس الحنين و مسم عليهما ثم لبس الجرموةين بعد ذلك لابجوزله المسح على الجرءوقين لان حكم المسخ قد استقر على الحف وكذا اواحدث بعدابس الخفيم ابس الجروق قبل ال يمسم على آلحف لا يمسم عليه ابضاو الشرط الثانى ان يكون الجرءوق لو انفرد جاز المسمع عليه حتى لوكان به خرق كبير لايجوز المنح عايه (فوله ولايجوز المسم على الجوربين عندان حنيفة الا ان يكو ناجلدين او منعلين)

آنفرد جازالسيم عليه بخلاف مااذا لبسه بعدما احدث اوكان من كرباس اوفيه خرق مانع فلا يصبح المسيح (ولا يجوز المسيم على الجور بين) رقيقين كانا او عنينين (عند ابى حنيفة) رضى الله عنه (الا ان يكونا مجلدين) اى جمل الجاد على مايستر القدم منهما الى الكعب (او منملين) اى جمل الجلد على مابلى الارض المجماع خاصة كالنعل للرجل (وقال ابويوسف و مجمد) رجمه االله (يجوز المسيح على الجوربين) سواء كانا مجلدين او منعاين او لا (اذا كانا تُغينين) بحيث يستمسكان على الرجل من غير شد (ولا يشغان الماء) اذا مسيح عليه مااى لا يجذ بانه و ينفذ انه الى القدمين و هو تاكيد الشخانة قال فى التصحيح و عنه انه رجع الى قو الهما و عليه الفتوى هدا به اه و حاصله كافى شرح الجام لقاضيحان و نصه و او مسيح على الجور بين فان كانا ﴿ ٣٣ ﴾ تُحينين منعلين جاز بالانفساق و ان

لانه لايكون-المشي فيهما فيالمادة فاشبها اللفافة • واما اذاكانا مجلدين أو منعلين امكن ذلك فعاز المسيم عليهما كالحفين • والمجلد هو أن يوضع الجلد على أعلاه وأسفله • والمنعل هو الذي يوضع على اسفله جلدة كالنعل لاقدم (فو لد وقال ابو يوسف و محمد بجوز المسح على الجور بين اذا كانا تُحينين لايشقان) حد الثخانة ان يقوم على الساق من غير ان يربط بشيء • وقوله • لا بشفان • اىلايرى ماتحتهما من بشرة الرجل من خلاله و بشفان خطا قال في الذخيرة رجع أو حنيفة الى قولهما في آخر عمره قبل ونه بسبعة ابام وقبل ثلاثة ابام وعليه الفتوني (قوله ولابجوز المح على العمامة والفلنسوة والرقع والقفازين) لانه لاحرج في نزع هذه الاشياء والرخصة انمسا هي لرفع الحرج * الفلنسـوة شيء تجعله الاعاجم على رؤسهم اكبر من الكوفية * والبرقع شيء تجعله المرأة على وجهما سدو منه العينان • والقفازين شي مجمل على الذراعين يخثى قطناً له ازار بر يلبسان من شدة البرد (قوله و بجوز المح على الجبسائر) الجبائر عبدان بجبر بها الكدر واجرى الحكم فيما اذا شدها بخرقة او انكسر ظفره فجمل عابــه العلك او الدواء مجرى ذلك والمحدث والجنب في مــــم الجبيرة سواء (قولد و كن شدها على غير وضوء) اعلم انها تخالف المحم على الحفين باربعة اشياء • احدها انهـا اذا سبقطت عن بر. يَكْمَنِّي بنسـل ذلك الوضع مخلاف الحُفَينُ فَا نُ احدهما أذا سنقط مجب غسل الرجلين • والشاني أذا سنقطت على غير بره شدها مرة اخرى ولايجب عليه اعادة المسيح • والشالث أن مسحها لايتوقف • والرابع اذا شدها على طمهارة او على غير طههارة مجوز المح علما بخلاف الحنين قال أبو على النســني إنمــا بجوز المحم على الجبيرة أذا كانّ المحم على الجراحة يضره والا فلا بجوز وبجوز المسح على الجبرة وانكان بعضها على الصميم وبكون تبعاً للمجروح لانه لا يمكن شـد الجبرة على الجرح خاصة و على هذا عصـابة المنتسدلة الأيمسيم على جَميم العصابة مالم ننسد فم العرق (قوله فان سقطت عن غر ر. لم يبطل المسمع) لان العذر قائم (قو لد وان سفطت عن يرء بطل) لزوال العذر فلو سنقطت عن برء وهو في الصلاة غسل ذلك الموضع واستقبل الصلاة لانه قدر على الاصل قبل حسول المقسود بالبدل كالمنيم أذا وجد المباء في خلال صلاته وان كان سفوطها عن غير بر، وهو في الصلاة مضي على صلاته لان حكم الحج

لا يكونا خينين منعلين لا بجوز بالانفاق وال كانا تخينين غير منعلين لاتجوز في قول الامام خالافا لساحبيه وروى ازالامام رجع الى قولهما في المرض الذيمات فيه اه (ولا بجوز المسيح على ألعمامة و الفلنسوة) بنتح الغاف وضم السين وهي في الاصل مابحمله الاعاجم على رؤسهم اكبر من الكونية ثم اطلق على مالدار عليه العمامة (والبرقم) مأتجمله المرأة على وجهها (والقنازين) لتنية قفاز كمكاز ما مجعل على البدئ له ازرار تزر على الذراعين بابسان من شدة الرد ويتخذه الصاد من جلد او لبد يغطى مه الكف والاصابع إتفاء مخااب السقر و ذلك لان المسمع على الحنف ثبت بخلاف القياس فلايلحق به غيره (و يجوز المسح على الجبار) جم جبرة وهي عبدان تلف غرق

اوورق وتربط على العضو المنكسر (وان شدها على عير وضوء) اوجنبا لان فى اشتراط الطهارة فى (باق) ثلث الحالة حربا وهو مدفوع ولان غسل انحتما قد سقط و انتقل اليما مخلاف الحنف (فان سقطت عن غير برم لم ببطل المسح) لان العذر قائم والمسح عليها كالفسل لما تحتها مادام العذر باقيا (وان سقطت عن برم بطل المسح) لزوال العذر. وان كان فى العملاة استقبل لانه قدر على الاصل قبل حضوال المقصود بالبدل هدا»

باق لبغاءالملة و ان سقطت عن غير بره و هو فى غير الصلاة شدها مرة اخرى و يصلى و لا يجب عليه اعادةالمسح سواء شدها بناك الحبائر او بغيرها و ان سقطت عن بره فانه يغسل ذلك الموضع و لا يجوز له ان يصلى مالم يفسله

حري بابالحيض ١٤٥٠

اا قدم ذكرالاحداث التي يكثر وقوعها من الاصفر والاكبر والاحكام المتعلقمة بهما اصلا وخلفا ذكر عقيبه حكمالاحسدات التي بقل وجودهسا وهوالحيش والنفساس ولهذااله في قدم ذكر الحيض على النفاس لان الحيض اكثر وقوعها منه • والجيض فالفة اسم لخروج الدم و الفرج على اى صفة كان من آدمية او غيرها قالوا • حاضت الارنب ، اذا خرج من فرجهاالدم ، وفي الشرح عبارة عن دم مخصوص أي دم نات آدم من مخرج مخصوص وهو موضع المولادة من شخص مخصوص احراز عن الصغيرة والآبسة في وقت مخصوص وهمو ان يكون في اواله عند مدة مخصوصة اى لا زيد على العشر ولا مقض عن الثلاث، ويقال في تفسيره شرعاً ايضا هوالدم الخارج من رجم امرأة سليمة من الدآه والعسفر فقولهم سليمة من الدآه احتراز من المستماضة (قوله رحمالله السلالمين ثلاثة ايام وليالهـــا) يجوز في ثلاثة الرفع والنصب؛ فالرفع خبرالمبتدأ فعلى هـذا لابد من اضمـار تقديره اقل مـدةالحيض لانَّ الحيض دم لا ابام • والنصب على الغارف • وقوله • وليالما • لا يشترط ثلاث ليال بل اذا رأته ثلاثة الم وللنمن كان حيضاً لان المرة للايام دون الليالي ومحمل كلام الشبخ على ما اذرأته في بعض النار فلا بد حيث ذ من تسلانة ابام وثلاث لبال لان اليوم السالث لا يكمل الا الى مثله من الرابع فيدخل ثلاث ايسال وأما أو رأته قبل طلوع المفجر ثم طهرت عندالغروب من اليوم الثالث كان حيضًا وذلك ثلاثة ايام وليلنان * وقال او وسف اقله ومان واكثر اليوم الثالث اعتبارا للاكثر بالكل لازالا كثر من اليوم الثالث منوم ، قام كله منى اذ الدم لا يسيل على الولاء (فولد أا نقض عن ذلك فليس عيض وهو استحاضة) لقوله عليه السسلام • المل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام (قوله واكثره عشرة ايام) لما رويساه (قوله وما تراه الرأة من الحرة والصفرة والكدرة في مدةالحيض فهو حيض) سواء رأتالكدرة في اول الإمها او في آخرها فهــو حيض عندهمــا تقدمت او تأخرت وقال او توسـف أن رأتما في اول ايامهـــا لم تكن حيضا وان رأتها في آخر الإمهاكانت حيضا فهي عنده لا تكون حيضا الا اذا تأخرت لان خروج الكدرة ينأخر عن الصافى فاذا تقدمها دم امكن جعلها حيضا تبعا واما اذا لم يتقدمها دم فلو جعلناها حيضاكانت متبوعة لاتبعاءوهما مقولان.ماكان حيضا في آخر الممهاكان حيضا في اول المامهاكالحرة لان جيم مدة الحيض في حكم واحد وما قاله ابو يوسف ان خروج الكدرة تناخُرُ عن الصاني انمــا هو فيما اذاكانُ مخرجه من اعلاه اما اذاكان من اسفله فالكدرة نخرج قبل العساقي وهنـــاالخرج

﴿ باب الحيض ﴾ لما ذكر الاحداثالي بكثرو قوعها عفها بذكرما مقل وعنون بالحيض لكثرته واصالته والا فني ثلاثة حيض ونضاس واسمانه وفالحين لفية السيلان ه وشرط دم أن رجم امرأة سليمة عن داه (اقبل الحيض تبلائة الم وليالها) الثلاث فالاضافة البيان المدد الماء والساعات الفاكية لا للاختصاص فلا يازم كونها ليالي ثلث الايام فلبو رأته في اول النمار تكمل كل يوم بالبلة المستقبلة (وما نقص من ذاك فليس محيض و) انما (هو استماضة) لقوله صلى الله عليه وسلم • اقل الحيض البحارية البكر والثيب ثلاثة ايام وليالها واكثر معشرة إيام ، وعن ابی بوسف بومان و اکثر الثالث اقامة للاتكثر مقام الكل تلنا هذا نقس عن تتدر الثرع حدابه (واكثرالحيض عشرةابام و) عشر (ليالها ومازاد على ذاك فهو استعاضة) لان تقدر الشرع بمنع الحاق غيره له (وما تراه المرأة من الجرة (والسواد اجماعا (و الصفرة و الكدرة) والنربة على الاصم (في ايام الحين فهمو حيض

من اسفل لان قم الرحم منكوس فتخرج الكدرة اولا كالجرة اذا ثفب اسفلها (قولد حتى ترى البياض خالصا) قبل هو شي بشبه المخاط بخرج عند انتها. الحيض وقيـل هو الفطن التي تخشـر 4 المرأة نفسـها اذا خرج اين ففـد طهرت (قوله والحيض بسفط عن الحائض الصلاة) فيه اشارة الى انهما وجبت عليهما الصلاة ثم سفطت * وهذه المسئلة اختلف فيهما الاصوليونُ وهي أنِّ الاحكام هل هي ثايسة على الصبى والمجنون والحسايض ام لا • فاختسار ابو زيد الدبوسي انها ثابتة والسنقوط بهذر الحرج قال لان الآدي اهـل لوجوب الحقوق عليـه الا ترى ان عليـه عشر ارضه وخراجها بالاجماع وعليه الزكاة عندالشافعي وكلام الشيخ بناء على هذا • وقال الزدوى كنا على هـذا مدة ثم تركناه وقائباً بعدم الوجوب (قوله ومحرم عليهـا الصوم) انما قال فالعسوم محرم وفالصلاة بسقط لان القضاء فالصدوم واجب فلايليق ذكر السقوط فيه والسلاة لاتفضى فحسن ذكر السفوط فيهما (قو له وتغضى الصوم ولا تغضى الصلاة) لان في قضاء العلاة مشعقة لان فيكل يوم وليلة خمن صلوات فيكون في مدة الحيض خسون صلاة وهكذا في كل شهر * واما الصوم فلا يكون في السنة الامرة فلا يلحقها في قضائه مشبقة (قو له ولا تدخيل المبجد) وكذا الجنب ايضا وسلم المجمدله حكم المسجمد حتى لامحل لمحائض والجنب الوقوف عايه لانه في حكمه (قو له ولا يطوف بالبيت) فان قبل الطواف لا يكون الا دخول المجد وقد عرف منعها منه فا الفائدة فيذكر الطواف • قيل مصور ذلك فيما اذا عِائمِـا الحيض بعدما دخلت المجهد وقد شرعت في الطواف اونغول لما كان العائض ان تصنع مايصنعه الحاج من الوقوف وغيره رعا بظن ظلمان اله بجوزلها الطواف ابضا كا جازلها الوقوف وهو اقوى منه فازال هذا الوهم ندبك (قو له ولايأنبها زوجها) ذكره بلفظ الكنابة تأدبا وتخلف واقتدى مقوله تعمالي ﴿ فاذا تطهرن فأتوهن ﴾ وان اتاها مستمــلا كـنر وان اتاهــا غــير مستمل تعليــه التوبة و الاســتغفار • و قبل بسمب أن يتسدق بدينار وقبل نصف دينار ، و التوفيق بينهما ان كان فياوله فدنيار و ان كان في آخره او وسيطه فنصف دنيار . و هيل ذلك على الرجل وحده او عليهمًا جميعًا الطــاهر أنه عليه دونها ومصرفه مصرف الزكاة وله ان يقبلهما ويضاجعها ويستمنع بجميع بدنها ماخلا مابين السرة والركبة عندهما وقال مجمد يستمتع بجميع مدنها ومجتنب شمارالدم لاغسير وهو موضع خروجه ولاعمل لهما ان تكتم الحيض على زوجهــا لبحاسها بغير عــلم منه وكذا لاعلى لهــا ان نظهر انهــا حائض من غير حيض لتمنعه مجامعتما لقوله عليه السلام « لعن الله الفائصة والمغوصة » • فالفائصة التي لانعلم زوجها انهــا حائض فيحاسهــا بنير عـــلم * والمنوصــة هي التي تقول لزوجهــا أنا حَائض وهي طاهرة حتى لابجامعهــا • واماً الوطي فيالدبر فحرام ف مالة الحبض والطهر لقوله تعمالي ﴿ فأتوهن من حيث امركم الله ﴾ اي من حيث امركمالله بنجنبه قالحيض وهوالفرج وقال عليه السلام • اثبان النسباء في اعجازهن

حي ترى البياض الخالص) قبل هو شي يتسبه المخاط مخرج عنداننها الحيض وقيل هو الفطن الذي تخسيريه المرأة نفسها اذا خرج ابيض فندطهر تجوهرة (والحيض بسقط عن الحائض السلاة) لائرق قضائما حرخالتضاعفها (و يحرُّمُ علمها الصوم) لانه نافيه ولايسقطه لعدم الحرج فى فضائه ولذا قال (و تغتضى) اى الحائض والنفسا، (الصوم و لاتفتضى السلاة و لالدخل) الحائض وكذا النفساء والجنب (المجدو لانطوف بالبيتولا يأتبها زوجها) لحرمة ذلك

كله (ولا بجوز لحائض) ولاتفساء (ولاجنب قرائة الغرآن) وهو باطلاقه بم الآية ومادونهاو ظل الطعاوي بحبوزاهم مادون الآية والاول اصم قالوا الا إن منصد عادونالآ يذالفرائد مثل أن منول الحدقة ريد التكراوبسمالة عندالاكل أوغره فانه لابأسيه لانتما لا عنمان من ذكر الله جو هرة (و) كذا (لابحوز) لهم ولا (لحدث من المعمل) ولاحمله (الا ان يأخسد. بفلافه) المجال كالجراب والحريطة نخبلاف المنسل به كالجلا المشرز جوالمميح وكذالا بجوزاه وشع الاصابع على الورق المكتوب فيه لانه تبعله وكذا مسشى مكتوب فيه شي من الفرآن من اوح اودرهماوغرنك اذاكان أبة مامة الابصرته واماكتب النفسير فلابجوزله مس وضع القرآن منها وله ان عس غره يخلاف المحف لانجع ذاك تبريه والكل من

حرام ، وقال • ملمون من الى امرأة في ديرها ، • واما قوله تمالي ﴿ فأتو حرثكم الى شَلْم ﴾ ای کیف شتم و متی شتم مقبلات و مدبرات و مستلفیات و بارکات بعد آن یکون فی الفرج ولانافة تعيالي سمى الزوحة حرئا كانها للولد كالارض فزرع وهذا دليل على تحويم الوملى قالدر لانه موضع الفرت لاموضع الحرث (قوله ولايجوز لحائض ولاجنب قرائة الفرآن) لفوله عليه السلام • لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا من الفرآن • ولانه ساشر الفرآن بعضو بجب غسله فلانجوز وحكذا لابجدوزه الفرائة حالة الوطئ والنفساء كالحائض وظاهر هذا انالآية وما دونها سبواء فالتحريم • وقال الطماوي بجوزلهم مادون الآية والاول اصبح قالوا الا ان لايقصد بما دون الآية الفرائة مثل ان يقول و الحديد ، ريد الشكر أو و بسمالله ، عند الأكل أو غيره فاله لا بأس به لا نهما لاعتمان من ذكرالله ، وهل بجوز الجنب كتبابة القرآن قال في منية المصلي لايحسوز وق الخيندي بكره البنب والحائض كشابة القرآن اذاكان مباشر الوح والبياض وان وضعما على الارض وكتبه من غير ان يضع يده على المكتوب لابأسبه • ولما التهجي بالفرآن فلا بأس، وقال بعض النــأخرين اذا كانت الحائض او الـفــــا ، معلمة بازلها أن تلفن الصبيان كالة كأن وتقطع بين الكلمتين ولاتلقنهم آية كاملة لانها مضطرة الىالتعليم وهي لاتقدر على رفع حدثها فعلى هذا لايجوز البنب ذلك لانه شدر على رنع حدثه ولابأس الجنب والحائض والنفساء ان يسموا الله وبهاو. (فوله ولايجوز لهدت مسالمحمف) وانما لم يذكر الحائض والنفساء والجنب لانه يعلم ال حكمها بطريق الاولى لان حكم الفرائة اخفُ من حكم المس فاذا لم تجرلهم الفرائة فلان لا بجــوزلهم المس اولى • والفرق فالحدث بينالمس والقرائة النالحدث حلاليد دونالفم والجنابة حات اليد والغم الاثرى ان غســلاليد والغم في الجنابة فرضان وفي الحدث أنما يغرض غسل البد دون الفم (قوله الا ان يأخذه بفلافه او بعلاقته) وغلافه مايكون مُصافيا عنـه اى متبـاعدا بأن يكون شـيتا ثالثا بين المـاس والممــوح كالجراب والحزيطة دون ماهو متعدل به كالجلسة المشرز هو العميم وعند الاسبيماني الغلاف هو الجلسد المتصلبه والصميحالاول وعليه الغنوى لانالجلد تبع للمعمف واذا لم يجز للمعدث المس وكذا لايجوزله وضع اسابعه على الورق المكتوب فيه عند التغليب لانه تبعله وكذا لايجموزله من شي مكتوب فيه شي من القرآن من لوح او درهم او غمير ذاك اذا حكان آية أمسة وكذا كتب التفسير لايحبوز من موضع القرآن منها وله ان عس غيره بخيلاف المعف لان جيع ذاك تبعله و ماصله أن الاحداث ثلاثة حدث مقير وحدث وسبط وحدث كبير ه فالصغير ما يوجب الونسوء لاغير كالبول والفائط والتي أذا مل الفسم وخروج السدم والفيح من البسدن أذا تجساوز الى موضع يلحقه حكم النظير • والحدث الوسيط هوالجنبابة • والحدث الكبير الحيش والنفآس فتأثير الحدث المسغير تحريم البسلاة وسجدة السلاوة ومس المحمف وجكراهة الطواف والحبدث الاوسط تحريم هذه الاشياء المذكورة ويزبد

عليها بمرتم قرائةالغرآن ودخول المسجد والحسدث الكبير تأثيره تحريم هذه الانسياء كلهما ويزيد عليهما بتحريم الصوم وتحريم الوطئ وكراهة الطلاق ولا يكره للجنب والحيائض والنفساء النظر المالمعمف لان الجنابة لاتحل العين الاثرى انه لامغرض ابصال الماء اليها • فان قلت فلو تمضمن الجنب فقد ارتفع حدث الغم فينبغي أن تجوزله التلاوة فهل هو كذبك * قال بعضهم يجوز والصيمانه لايجوزلان بذبك لاترفع جناشه * وكذا اذا غسل المعدث بديه هل يجوزله المن العميم انه لايجوز لما فلنساكذا ف ايضاح الصربق (قوله واذا انقطع دم الحائن لاقل من عشرة الم لم بجز وطنها حتى تفنسل او عضى عليها وقت صلاة كاملة) لان السدم بدور تارة و نقطع تارة فلابد من الاغتسال ليترجح جانب الانقطاع * وقوله • كا.ل • تحرز عما اذا انقطع قووتت مسلاة ناقصة كصلاة الضمي والعبيد نانه لابجوزالوطئ حتى تغتسل اوبمضي وقت صلاة الظهر وهذا اذاكان الانقطاع لعادتها اما اذاكان لدونها غانه لابجوز وطنهما وان اغنسلت حتى تمضى عادتها لان العود فالعادة غالب فكان الاحتياط في الاجتناب وق الخجندى اذًا القطم دون عادنها فانها تنتسل وتصلى وتصوم ولا يطاؤها زوجمها حتى تمضى عادتها احتيهاطا ولوكان هذا في آخر حيضة من عدتهها بطلت الرجعة وليسلهما ان تنزوج غيره حتى تمضى عادنها فيؤخذلها فيذلك كله بالاحتياط و في النهاية اذا كان عادتهما دون العشرة وانقطع السدم على العمادة الحرت الغسمال الى الوقت وتأخيره هنا استحباب لا ابجــاب وان كان\الانقطـاع دون|العــادة فتأخير النسل الىالوقت انجاب واذا انقطع دم المسافرة ولم تجد الماء فتيمت حكم وطهارتها حتى ان لزوجها ان يطأها ولكن ف انقطاع الرجعة خلاف فعندهما لاتنظع مالم تصل بالتيم وعند محمد وزفر تنقطع بالنيم كما او اغتسلت كذا في الحجندي وفي شرحمه اذا تيمت لم بحز وطأبها حتى تصلى بالنيم عند ابي حنيفة وابي بوسف واو ماضت المرأة فيوقت الصلاة لابجب عليهما قضاؤها بعمد الظهر واو كانت طاهرة في اول الوقت سنواه ادركها الحين بعض ما شرعت في الصلاة أو قبل الشروع وسدواء بق من الوقت مفدار مايسم لاداء الفرض ام لا وقال زفران بق من الوقت مقدار ما يسم لادا، الفرض لابجب عليهما قضاء بعد الطهر وأن بق اقل وجب واجمعوا انهما آذا عاضت بعد خروج الوقت ولم تعسل فعليهما قضاؤها واو شرعت في صلاة النفل ثم ماضت وجب عليهـا الفضاء (قوله وان انقطم دمهما لعشرة ايام جاز وطَمُما قبل النسل) لانه لا مزيدله عملي العشرة الا انه لا يُستَمِدُ قِبِلُ الاغتبسالِ للنهي في قرائة التشديد وقال زفر والشيافي لايطؤهما حتى تنتسل وكذا الانقطاع والنفاس على الاربدين حكمه على هدذا ثم الانقطاع عــلى الشر ليس بشرط فانه مجــوز وطنهــا وان لم نقطم وانمــا ذكره عقــابلة قوله واذا انفط لاقل من عشرة ابام (قوله والطهر اذا تخال بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم الجباري) هذا قول ابي يوسنف ووجهه ان استيماب الذم مدة

الجوهرة (واذا القطع دم الحيض لاقل من عشرة ايام) و لو أتمام عادتها (لم بحز) اي لم محل (وطلمًا حتى تعتسل) او تتيم بشرطه و ال لم تصل به فالاصح جوهرة (او عضي علما وقت صلاة كامل) بان تجد من الوقت زمنا يسم الغدل ولبس الثياب والنحرعة وخرج الوقت ولم تصللان السلاة صارت دينا في دمتما مطهرت حكماو لوانقطع الدم لدون عادتها فوق الثلاث لم مقرما حتى تمضى عادتما واناغتسلت لانالعود في العادة غالب فكان الاحتياط فالاجتناب هداية (فان القطع دمها لمشرقايام جاز و مانما قبل الغسل) لأن الحيض لامزيدله على العشرة الاانه لابسعب قبل الغسل الني فالفرائة بالتشديد هداية (والطهر اذا تخليل بين الدمين فيمدة الحيض فهو كالدم الجباري) المتوالي و هذا احدىالروايات عن ابي حنيف له و و جهــه ان استيماب الدم مدة الحيض ليس بشرط بالاجماع فيعتبر اوله وآخر مكالنصاب في الزكاة وعن ابی یوسف وهو روایة عن ابی حنیفة وقبل هو آخر اقواله آن الطهراذا كاناقل من خسة عشر یوما لایفصل وهو كله كالدم التوالی لانه طهر فاسد فیكون عزلةالدم والاخذ بهذا القول ایسر هدایة فلل فی السراج و كثیر من المتأخرین افتوایه لانه اسل علی المفتی والمستفتی و هو الاولی

الحيض ليس بشرط فيعتبر اوله وآخره كالنصباب في الزكاة ومن اصبله انه سِـدأ الحيض بالطهر ويختمديه بشرط ان يكون قبله وبعده دم والاصل عند مجد ان الطهر المتخلل اذا انتقص عن ثلاثة ايام و لو بساعة فانه لايفصيل وهوكدم مستمر وان كان ثلاثة ايام فصاعدا نظرت ان كان الطهر مثل الدمين اوالدمان اكثر منه بمد ان يكون الدمان في المشرة فانه لانفصل اينما وهو كدم مستمر وان كان اكثر من الدمين او جب الفضل ثم ننظر ان كان في احد الجانبين ما يمكن ان مجمل حيضًا جمل حيضًا والآخر استحماضة و أن كان في كلاهما ما لاعكن أن مجمل حضاكان كله استخاصة ومن اصله اله لا بتدئ الجيض بالطهر ولا يختمه مه سواه كان قبله دم اوبعده دم اولم يكن قال في الهداية والاخذ تقول الى يوسف ايسر وفي الوجيز الاصرقول مجدوعليه الفتوى وفي الفتاوى الفتوى على قول أبي وسف تسهيلاعلى النساء والاصل عندزفر أما اذارأت من الدم في أكثر مدة الحيض مثل اقله فالطهر المتخلل لا يوحب الفصل وهوكدم مستمر واذا لم تر في اكثر مدة الحيض مثل اقله فأنه لايكون شيُّ من ذلك حيضا والاصل عند الحسن بن زياد أن الطهر المتخلل اذانقص عن ثلاثة ايام لايوجب الفصل كاقال مجد وان كان ثلاثًا فصاعدا فصل فيجيع الاحوال سواءكان مثل الدمين اوالدمإن اكثر منه ثم سنظر بعد ذلك كانظر مجدمتان هذهالاصول امرأة رأت نوما دما وتمانية الإمطهرا ونومادما اورأتساعة دماوعشرةايامغيرساعتين طهرا ثمساعة دما فهوحيض كلهعندابي يوسف ويكون الطهر المتملل كدمستمر وعندمجد وزفر والحسن لأيكون شئ منه حيضا الماعند زفر فلانها لمترفى اكثر مدة الحيض مثل اقله وعند مجد الطهر أكثر من الدمين وليس في احد الجيانبين مايصلح ان يكون حيضا وكذا عند الحسسن واورأت نومين دما وسبعة طهرا ويومادمااويوما دماوسبعةطهرا اويومين دمافتند ابى يوسف وزفرالمشرة كابما حيض اماعند ابي يوسىف فظاهر واماعند زفر فلانها رأت فيمدة اكثر الحيض مثل اقله وعند مجد والحسن لايكون شي منذلك حيضًا لأن الطهر اكثر من ثلاثة ايام وهو اكثر من الدمين وليس في احــد الجــانبين ما عكن ان بجــل حيضا ولو رأت ثلاثة ايام دما وستة ايام طهرا ويوما دما اورأت يوما دماوستة طهرا وثلاثة دما فعند ابي يوسدف وزفر العشرة كلها حيض وعند محد والحسن الثلاثة تكونحىضامن اولالمشرفي الفصل الاولومن آخرهافي الفصل الثاني ومايق اشماضة ولو رأت اربعة ايام دما وخسةايام طهرا وبومادماان بوما دماو خسة طهرا واربعة دما فعندابي يوسف ومجدوزفر العشرة كلها حيض اماعلي بتول ابي يوسف ورفر فقد بيناه و اما على أول مجد فلان الطهر مثل الدمين فلا نفصل وعنمد الحسن يفصم للأنه أكثر من ثلاثة ايام فجملت الاربعة حيضا تقدمت اوتأخرت والساقي المجماضة ولورأت نوما دما ونومين طهرا ويوما دما فالأربعة

(واقل الطهر) الفاصل بين الحيضتين او النفاس و الحيض (خسة عشريوما) وخس عشرة ليلة • و اما الفاصل بين النفاسين فهو نصف حول فلوكان اقل من ذاك كانا توأمين و النفاس من الاول (ولا غايّة لاكثره) وان استغرق العمر قهستاني (ودم الاستحاضة) و (هوم إتراه المراة اقل من ثلاثة المام اكثر من عشرة المم) في الحيض او اكثر من اربعين في النفاس وكذا مازاد على العادة وجاوز اكثر هما كايأتي بعده وماتراه صغيرة وحامل وآيسة مخالفا لعادتها قبل الاياس (فحكمه حكم الرعاف) الدائم (لا يمنع الصوم و لا الصلاة و لا الوطئ) لحديث ﴿ 12 ﴾ • توضى وصلى وان قطر الدم على الحسيره

كلها حيض فىولمهم جميعا لان الطهر اةل منثلاثة ايام ولورأت ثلاثة دما وسنة طهرا وثلاثة دما فذلك كله اثنا عشر نوما فعند ابي نوسف وزفر كلهــا عشرة ابام من اولها حيض ويومان استماضةو عندمجد والحسن الثلاثة الاول حيض والباقى استماضة لان الطهر اكثر من الدمين المذين رأتهما في العشرة لان الدمين في العشرة اربعة ايام والطهر ستة المم وهذا معنى قولنك في الاصل بعد ان كأن الدمان في العشرة وصورة انتداء الحيض بالطهر و خمَّه به عند ابي يوسنف هو بما اذا كان عادتهما عشرة من اول كل شهر فرأت مدة قبل عشرتها يوما دما وطهرت عشرتها كلها ثم رأت بعدهما يوما دما فايامها العشرة حيض كلمها و الدم الذي رأته في البوءين استماضة (قو له و اقل الطهر خمة عشر يوما) ينني الطهر الذي يكون كل واحد من طرفيه حيضا بالفراده • وقال عطا ويحى بن اكثم الله تسسمة عُشر لاشقال الشهر على الحيض والعاجر عادة وقد يكون الثهر تسمة وعشرن بوما واكثر الحيض عشرة ايام فبق الطهر تسمة عشر * قلنا مدة الطهر نظيرمدة الاقامة من حيثانه بعود بها ما كان يسقط من الصلاة والصوم و لمذا قدرنا اقل الحيض شلائة ايام اعتبسارا باقل السفر (فوله ولا غاية لاكثره) اى مادامت طماهرة فانها تصوم وتصلى وان استغرق ذلك جميع عرهما (قوله و دم الاستماضة هو ما تراه المرأة اقل من ثلاثة ايام) ليس هذا حصر الدم الاستحاضة بل لبيان بعضه فإن الحامل او رأت الدم ثلاثًا او عثيرا أوزاد الدم على السادة حتى جاوز المشرة اوزاد النفاس على الاربمين فكل ذلك دم الاستحاضة • والفرق بينــه و بين دم الحيض ان دم الاستماضــة احمر رقبق ليس له رايحــة و دم الحيض منفير الدون تخين نتن الراعــة (قوله و حكمه حكم الرعاف لا عنــم الصلاة ولا الصوم ولا الوطى) و اذا لم عنم الصلاة فلان لاعنع الصوم أولى لان الصلاة احوج الى الطمارة منه (قول واذا زاد الدم على عشرة ايام والمرأة عادة معروفة ردت الحاليم عادتها ومازاد على ذلك فهو استحاضة) فائدة ردهـــا انها تؤمر بقضاء ما تركت من العسلاة بعد العادة (فو له فان السدأت مَّم البلوغ مستماضة فيضها عشرة ايام من كل شهر والباقي استماضة) بريد عشرة مناول مارأت و بجمل نفاسها اربمين لانه ليس لها عادة ترد البها وهذا باطلاقه قوالهما وقال ابو يوسف بؤخذلهـا في الصلاة والصوم والرجعة بالاقل وفي الازواج بالاكثر ولا يطاؤهــا

واذا عرف حكم الصلاة عرف حكم الصوم و الوطيء بالاولى لان الصلاة احوج الى الطهارة (واذا زاد الدم على عشرة المم والمراة مادة معروفة ردت الى عاد ثما) المعرو فة (و ماز اد على ذلك فهو استماضة) فنفضى ماتركت من الصلاة بعد المادة قيد بالزيادة على المشرة لانه اذا لم يتجاوز العشرة يكون المرثى كله حيضا و يُنقل العادة اليه (و ان الدات) المرأة (مع البلوغ مستماضة) واستمر ماالدم (فيضها عشرةايام من كل شهر) من او لدمار أت (والباقي) ايعشروزيوما (استحاضة) وهكذا دأما عثرة حيض و عشرون الشماضية واربعون نفاس حتى تطهر اوتموت قال المرخمي في المبسوط المبتدأة حيضها من اول مارأت عشرة وطهرها عشرون الى ان تموت او تطهر اه و مثله في عامة

المتبرات ونقلالعلامة نوح افندى الاتفاق عليه قا نقله الشرئبلالى فى شرح مختصره خلاف الصحيح (روجها) فنفيه وان كانت الجمتدة الدم بستادة ردت لعادتها حيضا وطهرا الا اذا كانت عاتما فى الطهر ستة اشهر فاكثر فتردد الى ستة اشهر الاساعة فرقابين الطهرو الحبل وان نسيت عادتها فهى الحيرة والكلام عليها مستوفى فى المطولات وقد استوفينا الكلام علمها في رسالتنا في الدهاء المحاة بالمطالب المستطابة في الحيض والنفاس والاستماضة في رام استيفاء الكلام

وشفاء الاوام فعلبه بها فانها وافية بالمرام (والمستحاضة ومن) عمناها كن (به سلس البول والرعاف الدائموالجرح الذي لايرقاء) دمه اى لابسكن واستطلاق البطن وانغلات الريح ودمع العين اذاكان بخرج عنءاة وكذا كل ما يخرج عن عاة واومن اذن او بدى اوسرة (بنوضون اوقت كل صلاة) مفروضة حتى لوتوضأ المعذور لصلاة العبدله ان يسلى الظهربه عندهما وهو الصميح هدابه (فيضلون بذك الوضوء فى الوقت ماشاؤا من الفرائض) والواجبات اداء وفضاه (والنوافل فاذا خرج الوقت فو ١٣) بطل وضوئم) اى ظهر الحدث السابق (وكان عليم استيناف الوضوء

لسلاة اخرى) ولا بطل وضومم قبلخروج الوقت الااذاطر أحدث آخر مخالف لمذر هم و أعاقلنا فلهر الحدث المابق لأن خروج الوقت اليس ساقش لكن لما كان الوقت مانعيا من ظهيور الحدث دفعا المحرج فاذا خرج زال المائع فغاير الحدث السابق حتى اوتوضأ المذور علىانقطاع ودام الى خروج الوقت لمبطل لمدم حدث سابق تميشترط لنبوت العذر ان يستوعبه العذر تمام وقت صلاة مفروضة وذلك بأن لابجد فيجيسم وقتها زمنا توضأ وبصلي فيه خاليا من العددر وأو بالاقتصار على المفروض وهذا شرط ثبوت العذر فالاشداء وبكني فبالبقياء وجوده في كل ونت ولومرة وفي الزوال بشمرط استيعاب الانفطاع وقتــا كاملا بان لابوجد فيجرء منه اصلا الوانسية فه لايجب على

زوجهما حتى تمضي العشر وقال زفر بؤخذالهما بالاقل فيجيم الاحموال (قوله والمستماضة ومنه سملس البول والرعاف السدائم الى آخِره) وكذا من به الفسالات. ريح واستطلاق بطن (قولد فيصاون بذاك الوضوء ماشاؤا من الفرائض والنوانل) وكذا الدنور والواجبات مادام الوقت باقيا واذا كان رجله جرح اذا قام سمال واذا قعمد لم بسمل اوكان اذا قام سملس بوله واذا قعمد استحسك اوكان شخب كبيرا اذا قام مجز عن القرائة واذا قسد قرأ جاز ان بسلى قاعدا في جهم هدده المسائل وكذا المرأة اذا كان معها ثوب صغير لايستر جيسع بدنها فأتمدة ويسسرها قاعدة حازلها ان نصلي قاعدة واذا كان جرحه اذا قام اوقصد سال واذا استلق على قفساء لمبسل فانه بصلى قائمنا يركع واجهد ولوكان جرحه بسيل على ثوبه قال السرخسي ال كان يصيبه "انها و النها وكل غسله عاد فانه بجوزله ان يسلى بيمه لان في فسله مشافة عظيمة فجازله ان يسلى فيمه من غير ان يفسله وقال ابن منانل عليه ان يغسله لكل صلاة ولابجوز الربصلي من له الفلات ريخ خلف من به سلس البول لان الامام معه حدث ونجاسة فكان الامام صاحب عذرين والمؤتم صاحب عذر واحدد وكذا لابصلي من به سماس البول خلف من به انصلات ربح وجرح لابرنأ لان الامام صاحب عذرين والؤتم صاحب عذر واحـــد (قوله فان خرج الوقت بطل وضومُم) هذا قولهما وقال ابو توسيف سطل بالدخسول وقال زفر بالدخول لاغير وفائدته اذا وضأ المذور بعدد طاوع الفجر ثم طلعت النمس النقش وضوئه عنبد الثلاثة لان الوقت قدخزج وعند زفر لاينتقش لانه اردخيل وقت الزوال وكذا اذا توضأ بعد طلوع الثمس جاز ان يصلي به الظهر ولاختفض وضوئه بزوال الثمس عنمد ابي حنيفة ومجمد لان ذلك دخول ونتت لاخروج ونت وعند ابي توسيف وزفر منتقض زوال الثمن (قول وكان علم استباف الوضوء لملاة اخرى) • فان قبل ماالفائدة فيذكر الاستيناف وبطلان الوضوء مستلزمه لامحالة • قلنا لابجوز أن بطل الوضوء لحقالصلاة ولا بطل لحق صلاة أخرى ولابجب عليم الاستنباف لنلك الاخرى كاقال الشافعي بطلان طهارة المستحاضة للكنوبة بعــد اداء المكنتوبة وبغاء طهــارتها لمنوافل وكماقان. اصحابُــا فيالنيم لصلاة الجنــازة فالمصر أبضاء تيمه فيحق جنسازة اخرى اوحضرت هنساك على وجه لوائستغل

كان يسيل بالبلاز لان ترك المجهود اهون من الصلاة مع الحدث اله

المهذور غمل الثوب ونحوه اذا كان بحال اوغمله تنجس قبل الفراغ من الصلاة ﴿ خَاتُمَةٌ ﴾ بجب رد عذر المسذور ان كان يرتد وتغلبله بقدر الامكان ان كان لا يرتد قال في البحر و متى قدر المسذور على رد السبلان برباط او حشواوكان لو جلس لايسيل واوقام سال وجب رده و خرج عن ان يكون صاحب عذر و يجب عليه ان يصلى حالسا بالا عاء ان

بالوصوء تفويّه صلاة الجنــازة وتبطل اذا تمكن من الوصوء بان كان الماء قريسًا منه (فو له والنفاس هو الدم الحارج عقب الولادة) واشتقاقه من تنفسالرحم بالدم اوخروج النفس وهوالولد تقال فيه نفست ونفست بضم النون وفتحها اذاولدت واما في الحيض فلا يقال الانفست بفتم النون لاغير (فولد والدم الذي تراه الحامل وماتراه المرأة في حال ولادتها قبل خروج الولد استمامنة) وان بلغ نصاب الحيض لان الحيامل لأتحيض لان فم الرحم منسد بالولد والحيض والنفاس أنما مخرجان من الرجم نخلاف دم الاستجامة فانه بخرج من الفرج لامن الرحم ولانا لوجملنا دم الحامل حيضا ادى الى اجتماع دم الحيض والنفاس فانها اذا رأت دماقبل الولادة وجمل حيضا فولدت ورأت الدم صارت نفساء فتكون حائضا ونفساء في حالة واحدة وهذا لايحوز ، توله «وماتراه في حال ولادتها قبل خروج الوله يمني قبل خروج اكثره استمامنة حتى أنه تجب عليها الصلاة ولولم تصل كانت عاصية وصورة صلاتها ان تعفر لها حفيرة تقدعلها وتصلى حتى لايضر بالولد (قو له واقل النفاس لاحدله) والفرق بينمه وبين الحيض ان الحيض لابعل كونه من الرجم الابا لامتــداد ثلاثا و في النفاس تقدم الولد دليل على كونه من الرجم فاغني عن الامتداد موقوله ولاحدامه يعني في حق الصلاة والصوم أما أذا احتج البه لانقضاء العدة فله حدمقدربان يقول لامرأنه اذا ولدت فانت مالق فقالت بعد مدة قدانقضت عدتى فعند الى حنيفة اقلة خسة وعشرون بوها أذلوكان أقل الطهر خسة عشر بوما لم تخرج من مدة النفاس فيكون الدم بعده نفاساوعند ابي بوسف اقله احد عشر ديما لان اكثر الحيض عشرة المام والنفاس في العادة اكثر من الحيض فزاد عليه نوما وعند عجد اقلهساعة لان اقل النفاس لاحدله فعلى هذا لاتصدق في اقل من خسة وعانين وماعندابي حنيفة في رواية مجدعنه وفي رواية الحسن عنه لاتصدق في اقل من ماثة وم وقال الولوسف تصدق في خســة وستين يوما وقال مجمد في اربعة وخسين يوما وسساعة ووحه التخريج على رواية مجمد عن الىحنيفة الانقول حسة وعشرون نفاس وخسة عشر طهر فذلك اربون ثم ثلاث حيضكل حيض خسة ايام فدلك خسة عشر وطهران ثلاثون بوما فذلك خس وتمانون وعلى رواية الجسن ثلاث حيض كل حيس عشرة ايام وطهران ثلاثون مع اربعين فذلك مائة يوم وانما اخذلها باكثر الحيض لانه قد اخذلها باقل الطهر وفي رواية محد اخذلها في الحن بخسسة ايام لانه الوسط وتخريج قول ابي توسف إن النفاس عنده احد عشر ثم بعده خسمة عشر طهرا فذلك ستة وعشرون ثم ثلاث حبض تسمعة ايام وطهران ثلاثون فذلك خسةوستون وتخريج قول مجمد انالنفاس عندمساعة ثم خسة عشر طهراثم ثلاث حيض تسمة آيام ثم طهران (قو له واكثره اربعون نوما) وقال الشيافعي ستون يوماه والمنى فيه ازالرجم يكون مسدودا بالولد فينع خروج دم الحيض ويحتم الدم

(و النفاس هو الدم الخارج عقب الولادة) ولومخروج اكثر الولد ولو متقطعا عضوا عضوا (والدم الذي تراه) المرأة (الحامل وماتراء المرأة في حال ولادتها قبل خروج الولد)اواكثره (استعامنة) فتوسأ انقدرت اوتتيم وتؤمى بسلاة ولاتؤخر أ عذر الصيم القادر در (واقل النفاس لاحد له) لأن تقدم الولد علامة الخروج منالرحم فاغنى عن امتداد عمل علما عليه مخلاف الحيض (وأكثره اربسون نوما) لحديث الترمذي وغيره (ومازاد على ذلك قيرو استعاصة) لومتمدأة برواما المتادة فحكمها كاذكره نقوله

عادتها) فنقضى ماتركت من العملات بعد العادة كامر في لحيض (وان لمتكن لها عادة) معروفة (فاشداء تقاسما اربعاول وما) لانه ليس لها عادة ترد المها فأخذلها بالاكثرلانه المتيقن (ومن وليدت ولدين) او اکثر (ف بطن) ای حل (واحد) وذلك بان يكون بدنهما اقل من ستة اثبو ولو ولمدت اولادا بين كل والدن اقل من سنة اشهر وبين الاول والثالث اكثر جعله بعضهم من بطن واحد منهم الوعلى الدقاق قهستاني قال في الدر وهو الاصم (فنفاسها ماخرج من الدم مقيب الولد الاول عندابي حنينة وابي يوسف) لانه طهر انفتاح الرحم فكال المرئى عقيبه نفاسا ثم ماتراه عقيب الثاني ان كان قبل الاربعين فهو تغاس للاول لتمامها واستعاضه بعدها فتفتدل وتصلي وهو الصحيح محر عن النهاية (و قال مجد وزفر) رحهما الله (عقب الوادالثاني) لان حكم النفاس عندهما تعلق بالولادة كانقضاه المدةوهي بالاخيرائفاقا قال فالنصيح والعميم هو القول الاول واعتده الأغمة المصنون

اربعسة اشهر ثم بعسد ذهك ينفخ الروح ف الولد ويتغدى بدم الحيض الى ال تلده امه واذا خرج ذلك الدم المجتمع فيالاربعة الاشهر وغالب سأنحيض المرأة فيكل شهر مرة واكثره عشرة المام فيكون ذلك اربع مرات اربعين وعند الشافعي لماكان اكثر الحيس خسمة عشر كان الدمالذي في الاربعة الاشهر سنين (فوله واذا جاوز الدم الاربعين وقد كانت هذه المرأة ولدت ولها عادة معروفة في النفاس رأدت الى اليام عادتها) مسواه كان ختم معروفها بالدم اوبالطهر عند ابي يوسىف كما اذا كانت عادتها الاثين فرأت عشرين وما دما وطهرت عشرا ثم رأت بعد ذلك دما حمي جاوز الاربمين غانهما ترد الى معروفهما ثلاثين عند ابى يوسف وان حسل ختمهما بالطهر وعند محمد تقاسمها عشرون لاته لايختمه بالطمر ثم الطمر المخلل بين دى النفساس لانفسل وال كثر عند الى حنيف في عو ما اذا ولدت فرأت ساعة دما ثم طهرت سبيعة وثلاثين ثم رأت على تمام الاربعين دما فالاربعون كلها نغاس عند ابي حنيفة وعندهما أن كان الطبر المقال اقل من خسمة عشر بوما لم نفسل وأن كان خسة عشر فساعدا فصل فيكون الاول نفاسا والآخر حيضا ان كان ثلاثة ابام فصاعدا وان كان إقل فهو استماضة ولو ولدت ولم ترد ما فعنــد إلى حنيفة وزفر عليهــا النسل اجتياطا وسطل صومها الكانت صائمة لال خروج الولد لامحلو عن قليل دم فىالنسالب والغالب كالمعاوم وعند ابي يوسسف لاغسل عليهما ولا يبطل صومهما واكثر المشايخ على قول ابي حنيفة وزفرويه كان يفي الصدر الشهيد وفي الفتلوى التحييم وجوب النسل عايهما واما الوضوء فيجب اجماعاً لأن كل ماخرج من السبياين ينفض الوضوء وهدذا خارج من احد السبيلين (قوله و ان لم تكن لها عادة فاشداه نفاسهما اربعون بوما) لانه ليسلهما عادة ترد اليهما فاخذلهما بالاكثر لانه المتيقن (فولد و من ولدت ولدين في بطن و احد فنفاسها ما خرج من الــدم عقيب الواد الاول عند ابي حتيفة واني يوسـف) واوكان يينهمــا اربعون يوما ه وحكى ان الم يوسيف قال لابي حنيفة ارأيت لوكان بين الولدين اربعسون يوما هل يكون بمدالشاني نفاس قال هذا لايكون قال فان كان قال لانفاح الها من الشاني وإن رغم انف ابي يوسـف ولكنهـا تغتــل وتت ان تضع الثـاني وتعــلي لان اكثر مدة النفياس اربعون وقد مضت فلا بحب عليهما نفاس بعدها (قوله وقال مجمد وزفر نفاسها ما خرج من الدم عقيب الولد الثــاني) لانها عامل بعد وضــم الاول فلا تكون نفساءكما لاتحيض والمزّا لاتنفضي العدة الا بالاخبر اجماعاً • قانسا المددة متعلقة بوضع حمل مضاف اليهما فيتعلق بالجيع وقائدة الحملاف اذاكان ينهما اربعون يوما فالاول نفاس والثماني استماضة عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال مجمد وزفر الاول استماضة ومن فوالمده ايضا اذا كان مادئهما عشرين فرأت بعد الاول عشرين وبعد الثاني احدا وعشرين فعند ابي حنيفة وابي يوسف العشرون الاولى نفاس وما بعد الشاني استماضة وعند مجد وزفر العشرون الاولى استماضة

﴿ أَبِ الانجاس ﴾ لما فرغ من بيان النجاسة الحكمية والطهارة عنها شرع في بيان الحقيقية و مزيلها و تقسيمها و مقدار المعفو عنه منها وكيفية تعامير محلها وقدمت الاولى لانها اقوى ﴿ ٤٦ ﴾ اذ بقاء القليل منها بمنع جوازالصلاة

نسوم و تسلى ممها وما بعدالتانى نفاش ولو رأت بعدالاول عشرين و بعدالثانى عشرين وعادتها عشرون فالذى بعد الشانى نفاس اجساعا والذى قبله نفاس عند ابى حنيفة وابى يوسف ايضا وعند محمد وزفرالاولى استماضة

- پر باب الحیض کے-

الانجاس جمع نجس بفتحتين وهو كلا استقذرته • ثم ان الشيخ لما فرغ من تطهير النجاســة الحكمية شرع فيسان تطهير الحقيفية وانا فدم الحكمية لأنها اقوى لان فليلها عنع جواز المسالة بالاتفاق ولا يسقط الما بالاعذار اما اصلا اوخلف (قو لد رجمالله تطهير النجاسة واجب من بدنم العسلي وثوه) اعلم ان عين النجاسة لانطهر اكن معناه تطمير محل النجاسة كما فيقوله تعمالي ﴿ وَاسْتُلْ الْقُرِيةُ ﴾ اي اهل القرية و بحوز ان يكون معنى تطهرها ازالتها • وانما قال • واجب • ولم قبل فرنس كما قال في تطهير النِّجاســة الحُكمية و فنرض الطهارة غســل الاعضاء الثلاثة و لأن هناك ثبتت الطهارة نص الكشاب حتى انه بكفر جاحدها وهذه الطمهارة لايكفر جاهدها لانهما مَا بِسَـوعَ فَيِهَا الاجْمَـاد لأنْ ماليكا رحمـه الله يقول هي مستحبَّدة (فَوْ لُهُ والمُكَانُ الذي يصلي عليمه) يعني موضع قدميه وسمجوده وجلوسمه فان كانت النجاسمة تحت يديه وركبتيمه في مالة أأجمسود لاتفسيد صلاته في ظاهر الرواية واختيبار ابوالليث انها تنسيد وصحمه فيالعيمون وفي الذخيرة اذا كان موضع احمدي رجليه طاهرا والاخرى نجسنا نوضع قده سه فالاصح اله لاتجنوز فال رفع القندم الي موضعهما نجس وحسلي جاز و لوكان تحتكل قدّم من النجاســة المغلظة آفل من قـــدر الدرهم واو جمعا زاد على قدر الدرهم منع العبلاة (قوله و يجوز تطوير النجامية بالمياء وبكل مايع طاعيه) وَقال محمد وزفر والشافعي لابجوز الا بالما الطلق لان المجلسة مَعْنَى تَمْنَعُ جَوَازَ الصَّلَاةَ فَلَا تَجُوزَ الْا بِالمَاءُ قَيَاسًا عَلَى آنْجَاسَةَ الحَكَيْةَ وَهَيَ الحَدَثُ * قَلْنَا النجاسة الحكمية انيس فيها عين تزال فبكان الاستعمال فيها عبادة محضة والحقيقية لهما عمن فكان المنسود مهما ازالة العين باى شي طاهر كان مدايل أنه لو قطع موضع النجاســـة بالسكين جاز وعن ابى يوســف انه فرق بين الثوب والبدن ففـــال لاتزول المجانب في البدن الا بالمنا. المطلق اعتبسارا بالحدث مخلاف الزوب فانهما تزول عنه بكل مابع طاهر (قو له عكن ازالتهاه) اى شعصر بالعصر واحترز بذلك عن الادهان والعبسل وهل مجسوز بالابن قال في الخجندي يجسوز وفي النهساية لايجسوز (قوله والمياء المستمل) انميا خصور هـذا على رواية محمد عن ابي حنيفــة واما على رواية ابى يوسف فهو نجس فلا يزبل النجاسة (قوله واذا اساب الخف تجاسمة الها جرم) أي أون وأثر بمدالجفان كالروث والمرقين والعدرة والسدم

بالانشاق + والانجاس جهم نبس بكسر الجسم كا ذكره ثاج الشريعة لاجم نجس بفتمدين كا وقسم لكثير لاله لاجمع قال في العباب أنجس ضد الطاهر والنجاسة شدالطهارة وقد نجس ينجس كسم يعم وكرم بكرم واذاقات رجل نجس بكسر الجسيم ثنيت وجمعت وبأعها لمنتن ولم تجمع وتفول رجــل ورجلان ورجال وأمرأة ونساه نجس اه وتمانه في شرح المداية العيني (نظهير المُحاسمة) اي محلها (واجب) ای لازم (من بدن المصلي وثوبه و الكان الذي يسلى عليه) لفوله تمالي فؤ وتيالك فطهر ﴾ واذا و جب تطهير الشوب وجب في البدن والمكان لان الاستعمال في عالة السلاة يشمل الكل (وبحوز تطهر البجاسة بالما ، و بكل مائه م) اي سائل (طاعر) قالع المجاسة كما عبر عنه مغولة (عكن ازالتما به) بان نعصر بالعصر وذاب (كالخيل وماه الورد) والماء المبتعمل ونحو ذلك كالمستمرخ من

البقول لانه قالع ومزل والطهورية بالغام والازالة البجاسة المجاورة فاذا النهت اجزاء البجاسة (والمني) يبق طاهرا بخلاف نحو ابن وزيت لانه غير قالع (واذا اصابت الحف) ونحوه كندل (نجاسة الها جرّم) بالكسرالجسد

والمني (قولد فجنت وداحكت بالارض جازت الصلاة ممها) وكذَّا كل ما هــو فيسي الحف كالنصل ونسبهه وهبذا عندهما وهو استحسبان وقال محبد وزفر لايجزيه فيما سدوى المني الاالنسل وروى عن محمد آنه رجم عن قوله بالرى لما رأى من كثرة السرقين في طرقهم واعما خص الخف لان البدن اذا اصابه شيء من ذلك لم يجزيه الا الفسل وكذا الثواب ايضًا لايجزى فيه الاالفسل لان الثوب يتداخل فيه حكثير من النجاسة فلا مخرجها الا النسل الا في الى عامسة فانه يطير بالفرك واما الحنف فانه جلد لا تتداخل فيه النجاســة ، قوله ، وجازت الصــلاة ممه ه انحما قال هكذا ولم يصرح بالطهارة لان في ذلك خملانا منهم من قال لايطهر حقيقة وأنمياً زول عنه معظم النجاسة ولهذا لوعاوده المنا. يمود نجسنا على الصحيح وكذا اذاً وقم في ماء تجسمه والى هذا القول ذهب الشيخ وصباحب الوجز ومنهم من قال بطمارته مطلف وهو اختيار الاسبجاني (قو له والني نجس) وقال الشافعي طاهر لقوله عليه السلام لان عباس و الني كالمخاط فامطه عنك ولوبا. دخرة ولانه اصل خلقة الآدمي ، فكان طاهرا كالرّاب ولنا قوله عليه السلام لعمار وقد رأه يفسل ثوبه من نخامة ه انما يفسل الثوب من خس من البلول و الفائط و الدم و المني والق ، فقرنالمني بالاشباء التي هي نجسة بالاجاع فكان حكمه كحكم ماقرن. • واما حديث ابن عبــاس فهو مجمدانــا لانه امره بالاماطة والامر هوجوب كذا ق النهــابـة ولانه غارج شلق مخروجه نفض الطهارة كالبول ثم نجاسة التي هندنا مفاطة (قو له عب غسل رطبه فاذا جف على النوب اجزأ فيه الغرك) قيد بالنوب لانه اذا جف على البدن ففيه اختلاف المشايخ قال بعضهم لابطنهر الا بالفسل لاز البدن لا يمكن فركه وفىالهداية قال مشسامخنا يطهر بالغرككما فىالثوب وانمسا يطهر بالفرك اذاكان وثت خروجه رأس الذكر طاهرا بان بال واستنجاء بالماء والا فلا يطهر الابالغسل وقيل انما بطهر بالفرك اذا خرج قبل الذي اما اذا امذي قبل خروجه لا يعلم الا بانفسل وهذا كله في منى الرجل + اما منى المرأة فلا يطهر بالفرك لا نه رقبق واو نفذ الني ال البطانة يكشى بالفرك هوا محيج وعن مجمد لايطهر الا بالفسال لانه أعما يصيبه البلل والبلل لايطمر بالفرك ثم اذا آجزأ فيسه الفرك وعاودهالمساء فيه روايتان والصحيح انه بعود نجسا و في الحجندي لا بعود نجسا (فو له و البحاسة اذا اصاب المرآه او السيف اكتنى بمحهماً) لعندم تداخل النجاسة فيهما وما على ظاهرهما يزول بالمسم والمديم بجنف ولايطهر ولهذا قال اكنتي بمسهما ولم يقل طهرا بالسح وقال محد آلمج مطهر وفائدة الخلاف فيما اذا استنجما بالجرثم نزل البئر عربانا فعدهما نجس ما البر وعند مجد لا يجس و في الهبط السيف والسكين اذا اسالهما بول اودم لابطهران الا بالفسل و أن اصاالهما عذرة أن كان رطبا فكذلك وأن كان بابسا طهر الملك عندهما وقال مجد لابطهران الأبانسل وسئل الوالقام السفار عن من ذبح شاة ثم صحالسكين على صوفها اومالمذهب، اثرالدم قال يطير كذا فيالنهاية وانحاقال

والمرادة كل ماري بعد الجفاف كالروث والعذرة والني ولو من غيرها كغمر وبول اماله ترابه منى در (فند المحاسة (فدلكه) اى الخف و نحوه (بالارض) ونحوها (ساز) لان الجلد لملاته لاتداخله اجزاء النجاسة الاقليل ثم بجنده الجرم اذا جف فاذا زال زال ماقام 4 وفي الرطب لاعوزحى بفسله لازالم بالارض يكثره ولا يعامره هداية (والني نجس) نجاسة مَعْلَظُةً (بجب غدل رطبه واذاجف على الثوب) ولو جديدا مبطنا وكذا اابدن في ظاهر الرواية ﴿ (اجزا فيه الفرك) لفوله صلى الله عليه وسلم العائشة ، فاغسليه ان كان رطباء وافركيه الكان بابداه (و التجاسة إذا اصابت للمراة اوالسيف اكتني عمهما) عاروله ارها ومثلى اكل صقيل لامسامله كزعاج وعظم وآبيتمدهونة وظفر لانه لأبدأ خله النجاسة وماعلى

اكنني بسحهما ولم يصرح بالطمهارة لان في ذلك خبلانا بين المشبايخ اذا طودهمها الماء فاختار الشيخ ان النجاســة تعود واختــار الاسبجابي انهــا لاتعود (قو له واذا اصابت الارض نجاسة فجئت بالنَّمس وذهب الرها جازت الصالة على مكانها) وقال زفر والشبافعي لاتجوز لانه لم توجيد المزيل ولهذا لم يجز التيم منهما • ولنها قوله عليه السلام • ذكاة الارض علما ، وقيد بالارض احترازا عن الثوب والحصير وغير ذئك فانه لايطهر بالجنساف باكتعن ويشسارك الارض فيحكمها كل ماكان نماشسا فيها كالحيطان والاشجار والكلاء والقصب مادام قائما عليهما فانه يطهر بالجفاف فاذا قطع الحشب والغصب واصانه تجابسة لايطهر الابالغسل واما الحجر نذكر الحجندى آله لايطهر بالجناف وقال الصربني اذاكان اماس فلاند من الغسسل وأنكان يشرب النماســة فهو كالارش والحمســا عزلة الارش • قواه • لجفت بالنمس • التقييد بالشمس ايس بشرط بل او جنت بالظل فحكمه كذ إلى ، قبوله ، وذهب اثرها ، الاثر اللون والرامحية والطم واذا ثبت انهيا تطهر بالجفياف وعاودها المياء وفعن ابي حنيفية روانان احدها تود نحسة وهو اختيار القدوري والسرخسي وفيالرواية الاخرى لانعود تجسسة وهو اختيسارالاسبيمايي وعلى هذا الخسلاف اذا وقع من ترابهسا شيء في الماء فعندالاولين بنجس وعلى الشاني لابنجس (فولد ولم يجز التيم منها) لان طهارة السعيد ثبت شرطها بنص القرآن فلا سأدى عا ثبت بالحديث وهو قوله عليه السلام و ذ كاةالارش بيسما ، ولان الصلاة تجوز مع بسير النجاسـة ولانجوز الوضوء عـا فيه بسيرا المجاسة والتيم قائم مفسام الوضوء ولان الطمور صفة زائدة على الطمارة فال الحل طاهر وابس بطهور فكذا هذه الارض طاهرة غمير طهور (قوله و من اصابه من النجاســـة الفاظـــة كالدم والغــائط الى آخره) المفاظة ماورد انجاســّما نص ولم يرد بطارتها نس عند ابى حنيفة سواء اختلف فيها النقهاء ام لا وعندهما ماساغ الاجتهاد في طبهارته فهو مختف وفائدته في الارواث فان قدوله عليه السمالام في الروث ه انه رجس ، لم يعـــارضه نص آخر فيكون عنده ،فلظا وقالا هو مخفف لانه طـــاهر عند مالك وائن ابي لبلي وما اختلف فيه خنف حكمه • قوله • كالدم • يعني المفسوخ اما الذي يق في العم بعد الذكاة فهو طاهر وعن ابي برسف انه معفو هنه في الاكل ولو احرت منمه القدر وليس عمقو عنه في الثيباب والابدان لانه لاعكن الاحمتراز منه فالاكل و مكن في غسيرة وكذلك دم الكبد والعجال طاهر حتى لو طليه الحف لا عنم السلاة وانكثر وكذا دم البراغيث والكنان والقمل والبق طاعر وان كثر لانه غير مستنوخ ودم العنك طاهر عند ابى حنيفة ومجمد لانه ابيح اكله بدمه لانه لابذكا وأوكان نجسا لما ابيح اكله الابعد سفخه وقد قبل أنه أيس بدم على الحفيفة لانه ببيض بالثمس والدماء تسبوديها وعندابي يوسف والشبانعي نجس واما دم الحلم والاوزاع فهو نحس اجاعاً ودم الشهيد طاهر في حق نفسه نجس في حق غيره اما مادام عليه فهو طاهر والمذا لايفسيل عام فاذا الفصل كان نجسا حتى اذا اصاب ثوب انسيان نجسه

ناهره نزول با^{لم} (واذا اصابت الارس تجاسة فحفت مالتعس) او تحوهما قال الجوهر ةالتقبيد بالثعس ليس بشرط بل لوجنت بالظل ما لحکم کذات اله (و ذهب أرها) الأراللون والعلم والرائعة (جازت السلاة على مكانها و) لكن (لانحوز أَآتِيمِ مَهَا ﴾ لأنَّ المُشروط للمسادة الطمهارة وللتيم المامهور وحكم آجر مفروش و جورو كالا، قائمين في الأرنس كذلك فبطهر بالخفاف (و من اسالته من الجاسة المغاظة كالدم والبول) من غــير ماكول اللحم ولو منسفير

الوزن وهوالدرهمالكير المئقال وقيل فيالتوفيق ينهما ان الاولى في الرقيق والثانية في الكثيف، وفي . اليناسع وهذا القول اصم وفي الزاهدي قيل هو لاصم واختاره جاعة وهو اولى لمافيه مناعال الروايت بن مناسبة النوزيم (وان اصابته نجالة محففة كول ما يؤكل لجمه) ومندالفرس وقيد بالبول لان نجاسية الير والروث والخثى غلظةعند الدحنيفة وقال الوسف وعجد خفيفة قال الشرنبلالي وهو الاظهر العموم البلوى بامتلاء الطرق بها وطهرها مجد آخرا وقال لاعنم الروث وان فحش لمارأي من بلوي الناس من امتلاء الطرق والخانات بالمادخل الري معالخليفة وقاس المتسايخ عليه طين بخارى لان ممشى الناس والدواب واحداه (حازت الصلاة معه مالم بلغربع) جيع (الثوب) بروى ذلك عن الى حنيفة

والدودة الخارجة من السبيلين نجسة لانها متولدة من النجاسة والخارجة من الجرح طاهرة لانهامتولده من اللحم وهوطاهر (فو له والنائط والبول) قال ابوالحسن كلاخرج من بدن الانسان ممايوجب خروجه الوضوء والاغتسال فهو نجس فعلى هذا الغائط والبول والمني والودى والمذي والدموالقيم والصديد نجس وكذا التي اذاكان مل الفم نجس وامارطوبة الفرج فهي طماهرة عند الىحنيفة كسائر رطوبات البدن وعندهمنا نجسة لانها متولدة فىمحل النجاسة وومنالمغلظة أيضا خزء الكلب ونولد وخزه جيع السباع وابوالها وخزء السنور وبوله وخزء الفأرة وبوله وخزء الدجاج والبط . واختلفوا في خزء سباع الطير كالغراب والحداة والبازي واشباء ذلك قال ابوحنيفة لايمنم الصلاة مالميكن كثيرا فاحشا وقال محدهومفلظ اذاكان اكثر من قدر الدرهم منع الصلاة وقول الى وسف مضطرب فني الهداية هو مم ابي حنيفة وقال المندواني هومع محده واماخزه مايؤكل لحمه من الطيور فطاهر عندنا كالحام والمصافير لان المسلين لايتجنبون ذلك في مساجد هم وفي المسجد الحرام من لدين رسسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومناهذا ولوكان نجسًا لجنبوه المساجد كسبائر النجاســات كذافي الكرخي (فُولِيه مقدار الدرهم) يمني المثقال الذي وزنه عشرون قيراطا ثم قيل المتبر بسط الدرهم من حيث المساحة وقيل وزنه والتوفيق بينهما ان البسط فى الرقيق والوزن فى النمنين (في إله جازت الصلاة معه) وهل يكرم انكانت قدر الدر هم يكره اجاءاوانكانتاقل وقددخل في الصلاة انكان في الوقت سعة فالافضل ان يقطعها ويفسل ثو مدويستقبل الصلاة وانكان تفوته الجاعة ان كان بجد الماء وبجد جاعة اخرى في موضع آخر فكذلك ايضا وانكان فىآخر الوقت اولا مجد جماعة فىموضم آخر مضى على صلاته ولايقطمها (فو إله وان اصابه نجاسة مخففة كبول مايؤكل لحمه) المحففة ماورد بنجاسها نص وبطهارتها نص كبول مايؤكل لحمه ورد بنجاسته قوله عليه السلام «استنزهوا الانوال» وهوعام فيمايؤكل وفيا لايؤكل والاستنزاء هوالتباعد عن الشيُّ وورد اينسافي طهارتها نص وهوانه عليه السلام رخص للعربين في شرب ابوال الابل والمانها وقال عجد نول مايؤكل لحمه طاهر لحديث العرنيين ولوكان نجسالما اس هم بشريد لان النجس حرام قال عليه السلام هلم يجمل الله شفاء كم فيما حرم عليكم، ولهما أن النبي صلىالله عليموسلم عرف شفاؤهم فيموحيا ولم يجد مثلة اليوم والمحرم يباح تناوله اذا علم حصول الشفاء به يقينا الاترى ان اكل الميتة عند الاصطرارمباح بقدر سدالرمق لعلمه يقينا بحصول ذلك (فواي جازت الصلاة معه مالم يبلغ ربع

لان التقدير فيــد بالكثير (٧) (ل) (جوهرة) الفــاحش والربع ملحق بالكل فى حق بعض الاحكام المحام ملحق المبـــوط وهو ظاهرمامشى عليدا صحاب المتون

جواز الصلاة وان كان النوب علوا منه * و اختلف في ربع الشوب على قولهمـــا فقبل ربع جميع الشوب اى ثوب اصابه و كذا البدن المعتبر فيسه ربع جميعه قال بعضهم ربع أدنى ثوب تجوز فيمه الصلا و قيل ربع الموضع الذي اصابه كالكم والدخريس والنحذ او الفاهر ان كان في البدن و عن ابي يوسف انه قال شبر فی شبر و روی عنــه دراع فی زراع وان اصابه بول الفرس لم یمنع حتی یفحش عنــد ابی حنیفة و ابی یوســف اما علی قول ابی یوسـف فلانه مأکول عنــده و اما الو حنيفة فقيال لم احرم لحمه لنجاسته بل القياء لعلهره تحامياً عن تقليل الحيل لان في تقليلها قطع مادة الجهاد فكان طاهر اللم حتى أن سؤره طاهر بالاتفاق فخفف حكم بوله وقال محمد هو طاهر لا عنم وان فعش على اصله في المأكول وان اصاب الثوب من السؤر الكروم او المشكوك لا عنم وان فحش وان اصابه من السور النجس عنم اذا زاد على قدر الدرهم * وان أصاله من لساب البقل او الجمار لا يُجسم لأنه مشكوك فلا ينجس الطباهر • و لم بذكر الشيخ حكم الارواث وقد اختلفوا فيها فمند ابي حنيفة كلها مفلظة ساواء كانت روث مابؤكل لحمه اوروث مالا يؤكل لحمه و عندهما كلها مخففة روث المـأكول و غير المأكول و عنما زفر روث ما كول محنف و روث غير المأكول مغلظ (قول و تعلمير النجاسة الى بجب غسلها على وجهين فان كان لها عين مرئبة فطهارتها زوال عينها) فيه اشارة الى الله لا يشترط النسل بعد زوال العين و لو زالت عرة و اشارة الى انها اذا لم تزل غلاث مرات لا تطهر بل لابد من الزوال و في ذلك خلاف فمن ابى حفص انها اذا زالت عرة تفسل بعد الزوال مرتين الحاقا لهما بشر المرثية وقال بعضهم هو كما اشمار الشبخ وقال بعضهم بعد مازالت العين تفسل ثلاثا قال الصريق والظاهر انه اذا زالت المين والرائحة باقل من ثلاث طهرت وأن زالت المين ومقيت الرامحة يغسل حتى تزول الرامحة و لانزلد على الثلاث ولا يضر الاثر الذي يشتق ازالته * قان قبل لم قال فطهارتها زوال عينها ولم يقل فطهارتها ان تفسيل حتى تزول عينهما * قيل في قوله * زوال * عينهما فوائد لا تدخل تحت قوله فعلهارتما ال تغسل ودلك في طهدارة الحف فانه يطهر بالدلك ولم يحتبح الى الغسل وكذلك المرآة والسيف بكنني بمحهما ولا محتساج الى الغسسل وكذلك النجاسة أذا احرقيها النار وصارت رمادا وكذا الارض اذا جفت بالثمس فني هذاكله لا محتساج الى انفسسل بل يكني فيه زوال العين * فان قيل رد عليمه ما اذا جفت على البدن او الثوب وذهب اثرها فقد زالت عينها ومع ذلك لانطهر • قبل قد اشار الشبخ الى

بان الفتوى عليه وهو الاحوط فتنبه قال فى الفتح وقوله يعني صاحب الهداية لان التقدر فيه بالكثير الفاحش نفيد أن أصل المروى عن ابي حنيفة ذلك على ماهو دأيه في مثله من عدم التقدر فاعد فاحشا متم و مالا فلا اله و انحسا عدلوا عن التعبير بالكثير الفاحش الى التقدير بالربع تيسيرا على الناس سيا من لارأىله من العوام كامر على نظيره الكلام و به ظهر الجواب عما اذا اصاب الثوب او البدن من النجس المخفف المجسد مقدار كشر الاانه الزاكه لابلغ الربع فهل عنم وما القدر المانع و لا شك انه ادًا كان كثيرا فاحشا عنعوان لمبلغ الربع لتراكه لما علت اله اصل الروى عن الامام و محدد القدر المائع فيه ابسيرا بانه ان كان محيث لوكان مائما بلغ الربع منع والا فلا (و تطهر) محل (النجاسة التي بحب غبيلها على وجهين) لأن النحاسة اما أن تكون لها مين

مرثبة اولا (فا كان له عين مرثبة) كالدم (فطهارتهـا) اى النجاسة والمراد محلهــا (زوال (اشتراط) عبنها) ولو برة على التحييم و عن الفقيه ابى جعفر انه يفسل مرتين بمد زوال العين الحاقا لها بغير مرثبة

يصفو الماء على الراحم والمشقة محتاج فياز التدالي غير الماء الفراح كحرض ا اوصابون اوماه حار (وما ليس له عين مرية) كالبول (فطهارتها ال يفسل) اي محل إنجاسة (حتى يغلب على ظن الغاسل انه) اى الحل (قدماير) لان التكرار لابدونه للاستخراج ولا يقطم زواله فاعتبر غالب الظن كافي امر القباة وأعا قدروا بالتلاث لأن غالب الغلن محمل عنده فاقيم السبب الطاهر مقامه تيسرا وتأبد ذلك محديث المنتبغظ من منامه ثم لابد من العصر في كل مرة في ظاهر الرواية لانه هو المستفرج هدا 4 (و الاستنجاء سنة) ، وكدة إرجال و النساء (جزى فيه) لاقامة السنة (الجر وما قام مقامه) من كل عين طاهرة قالمة غر محرمة ولا متقومة كدر (عمد) اى المخرج (حتى نفيه) لان المفصود هو الانقاء فيعتبز ماهو المفصود (وليس فيه) اي الاستنجاء (عدد مسنون) بل مستمد فيستعب الثلاث ان حصل التنظيف عا دونها والاجملها وترا (وغسله) ای الخرج ﴿ بِالمَّاءِ ﴾ بعد الانقاء بالحجر اولا (افضل) اذا كان بلا كشف عورة عند من براء اما معه فيتركه لانه حرام

اشمر اط المطهر بقوله و فطهارتها ، فقهم من ذلك أنه لابد من مطهر (قوله الا أن بق من اثرها مابشق ازالته) تفسير المشفة ان محتاج الى شيء غيرالماء كالصابون والاشنان والماء المغلى بالنار فلابجب عليه ذلك قان غسات المفاظة بالمحففة وهي مرئية زول حكم المناظة وبتي محكمالمخنفة وذكر الصربني أن المختبار لازول حكمهما وفي النشاوى اذا غسل التجاسمة ببول مابؤكل لحمد الصميم انها لانطهر وفي شرحه منقل الحكم الى المخففة (قوله وماليس لها عين مريَّة فطهارتها ان تفسل حتى يغاب على ظن الغاسل انها قد طهرت) لأن التحكرار لابد منه للاستخراج ولالمطم زواله فاعتبر غلبة العلن فان غسلها مرة وغلب على ظنه انها قد زالت اجزئه لانيها اذا لمتكن مرئبة فالمعتبر غلبسة الظن ولواصاب الثوب نجاسمة وخني مكانها فانه ينسسل جميع الثوب وكذا اذا اصباب احمد الكمين نجاسمة ولالمدرى ايما هو غسلهما جميعًا احتياطًا (قوله والاستنجاء سنة) انما لمذكره مع سنن الطهارة لانه ازالة نجاسة حفيقية وسبائر السنن مشروعة لازالة نجاسة حكمية (قوله بجزى فيمه الجروما قام مقامه) يمني من التراب وغره وهذا اذا كان الخارج معنادا اما اذا كان الخارج قيصا اودمالم يجز فيه الا الماء وال كان مذيا عِزَى فَيهِ الْجَرِ ايضًا وقيل اتما يجزى فيــه الجر اذاكان النَّــالط لم يجفُّ ولم يتم من موضعه اما اذا اقام اوجُنف الفائط فلا يجزيه الاالماء لانه يقيامه قبل ان يستنجى بالجر زول الغائط عن موضعه ويتجاوز مخرجه وبجفافه لازله الجر والمستماضة لابجب عليها الاستنجاء لوقت كل مسلاة اذا لمبكن غائط ولابول لانه قد سنقط اعتبار نجاسمة دمها كذا في الواقعات (قوله بمحمه حتى نفيه) صورته ان مجلس محرقا عن القبلة وعن الشمس والقمر ومعه ثلاثه اجمار فيبدأ بالحجر الاول من مقدم الصفحة البمني وبدر حتى رجم الىالموضع الذي بدأ منه ثم بالثاني من مقدم البسري وبدره كذلك ثم عر الثالث على الصفحتين وقال بعضهم يقبل بالاول ويدبر بالثاني ويدبرا لثالث وقال ابوحفص انكان بالشتاءاقبل بالاول وادبربالثاني وادارالنائث وانكان في الصيف ادبر بالاول واقبل بالثاني وادار الثالث لان خصيتيه فيالعسيف مندليان وفيالشمتاء مرنفعان وقال المرخسي لاكيفيةله والغصد الانقماء والرأة تقمل كإلهعمل الرجل فالشناء فكالاوقات ويستمب انتكون الاجار الطاهرة عن عينه ويضع ماأستجابها عن بساره و بجعل وجه اليسرى الى تحت (قوله وايس فيه عدد مسنون) وقال الثانعي لابد من ثلاثة اجار او جرله ثلاثة احرف له قوله عليه السلام • من استجمر فليوتر من فعل فحسسن ومن لافلاح حرج ، (قوله وغسله بالما، افضل) بعني بعد الحجارة واختلف فيه فقيل مستقب وقيل سنة في زماننا وقيل سنة علىالاطلاق وهو العميم وعليه الفتوى وقال شيح الاسسلام الاستنجساء نوعان بالجر والمساء فبسالحر سنة واتباع الماء ادب وفضيلة وقبل مستحب لانه روى عن العماية انه كانوا بستنجون بالمساء مرة ويتركونه اخرى وهمذا حدالفضيلة والادب وقال بعض المشمايخ

أنماكان أثباع الماء مستهبا فالزمان الاول اما فرزماننا فهو سينة قيلله كيف بكون سنة والحيار منالصحابة تركوه فغال انهم كانوا ببعرون بعرا وانتم تتلطون ثلطا وكان فرزماننا سنة كالاستنجاء بالجر فرزمانهم كذا فالنهاية ، يتلطون بكسر اللام تلط بكوناللام وهو اخراجالفائط رقيقا وهل يشترها ذهابالزامحة قبل نع وقال بمضهر لابل بستمل حتى بفلب على ظنه انه قدطهر (قولِه فان تجــاوزت النجاســة محرجها لم بحز الاالماء) و في بعض النَّاحَ • الاالمايع • وذلك لايستقيم الاعلى قولهما اماعند مجمد فلاعزه الاالماء ثم أن كأن المُجَاوز أكثر من قدرالدرهم وجب أزالته بالماء اجماعا وأن كان اقل فمندهما لايجب بالماء ويجزيه الجر وعند محمد لايجزيه الجر وفي الفشاوى اذا تجاوزت النجاسة مخرجها وهي اكثر من قدرالدرهم يجب ازالتها وال كانت اقل ولكن اذا ضم مع موضعالاستنجاء يصير اكثر من قدرالدرهم لايضم عندهما وقال مجمد بضم نعلى هذا أذًا لم يستنج بحجر و لاغير. وكانت لم يَجِــاوز مخرجهــا جازت مـــلاته اذا لمبكن على بدنه نجاسة بالاجماع وان كان على بدنه نجاسة قدرالدرهم لاغير ان لم يستنج لاتجوز مسلاته لان على بدنه اكثر من قدرالدرهم وان استنجا جازت صلاته مسوآء استنجا بالجر اوبالمساء ولوام يستنبع ولكن مسمع ماعلى بدنه بالجنارة المبجز لان النجاسة على البدن لابجوز ازالتها بالجارة هذا حكم الغائط • واما البول اذا تجاوز عن رأس الاحليل اكثر من قدرالدرهم فالظاهر انه يجزى فيهالجر عند ابى حنيفة وعند مجمد لايجزيه الجر الا اذا كان اقل من قدر الدرمم (فوله ولا يستنجى بعظم ولا بوت ولابرجيع ولابطعام ولايمينه) يكره الاستنجاء بثلاثة عثير شيئا بالعظم والروثوالرجيع والطعام والغم والزجاج والورق والحزف والقصب والشمر والقطن والحرقة وعلف الحيوان مثل الحشيش و غره فان استجابها اجزته معالكر اهة لحصول المقسود • اماالمطم والروث فلقوله عليه السلام • من استنجا بعظم اوروث فقد برئت منه دْمة محمد صلىاللهُ عليه وسلم ، ولان العظم زادا لجن و الروث عاف دو ايم + و يروى انه عليه السلام «قال الماني و فدجن نصيبين و هم نمالجن فسألونى الزاد فدعوت الله لهم ان لايمروا بعظم ولا روثة الاوجدوا عليه طمام ، وقال ، انهم لابحدون عظمًا الاوجدوا عليه لحمه بوماكل ولارونة الا وفيها حما يوم اكات ه وروى اليم سألوم المناع فتعهم بكل عظم وروثة وبعرة فغالوا بقذرها علينا الناس فني عليه السلام عن الاستنجاء بذاك * واماالورق فقيل انه ورقالكتابة وقيل ورقالشجر واي ذلك كان فهوه مكروه وامابالطعام فهواسراف وأهانة • وأما بالحزف والزجاج والمحم قاله يضر بالقعد • وأما الرجيع قاله نجس وهي العذرة اليابسة وقبل الحجر الذي قداستجيء • واما باليمين فلان النبي سَلَىالله عليه وسلم نمي عنه * واما باقي هذه الاشياء فقيل انها تورث الفقر والله أعلم

-م المالة المالة المالة المالة

الصلاة في للفقة هي الدعاء قال الله تمالي ﴿ وصل عليم ﴾ أي ادع لهم ﴿ أَنْ صَلُونُكُ

يفسق به فلابرتكبه لاقامة الفضيلة (فان تحاور تالنجاسة مخرجها) وكان التماوز بانفراده لسقوط اعتسار ذاك الموضع اكثر من الدرمم (الم عز فه) اى ف طهارته (الاالماء) او المائم ولايطهر بالحجر لانه من باب أزالة النجاسة الحلفيقة عن البــدن (ولا يستنجى بعظم ولا بروث) لورود النهي عنــه (ولا ا بطمام) لآدمی اوجیمة لانه أناذ فواهانة (ولاعينه) لورود النبي عنه ابضا (الامن عذر) اليسرى عنم الاستماء ما

و كتاب الصلاة كه

شروع فالمقصود بعد بان الوسيلة والصلاة لفة الدما قال الله تعالى و وصل عليم ﴾ اى ادع لهم * وشرعا الافعال المخصوصة المنتمة بالتكبير المختمة بالتسايم وهي قرض عين على كل مكلف والكن تؤمر برـا الاولاد لسبخ سنين وتضرب عليها لعشر بيد لابخشبة ويكفر جاحدها وتاركهما عدا كسسلا يحبس ويضرب ختى يعسل (اول وقتالفجر) قدمه لعدم الحلاف في طرفيسه يخلاف غيره كاستغف عليه (اذا طلع الفجر الثناني) المسمى بالصنادق (وهو البينان المسترض في الافق) يخدلاف الاول المسمى بالكاذب نانه بخرج مستطيلا في الانق ثم تعتبــه ظلمة • و الانق و احــد الآفاق و هي أطراف العمــا. ﴿ و آخر وقتها مالم تطلع الثمس) اى قبيـل طارعهـا (واول وقت الظاهر ادا زالت الثمس) عن حكبد السمـاء (وآخر ومها عنــد ابى حنيفــة) رجمــه الله (أذًا صــار فلــل كلِّ شيءُ مثليــه ســوى فبي الزوال) اى الذي الذي يحكون وقت ﴿ ٥٣ ﴾ الزوال هـذا ظاهر الرواية عن الامام نهاية وهي رواية مجمد

فالاسل وهو المحيم كا فالينابح والبدايم والغاية والمنية والهيط واختساره يرهمال الشريعة المحبوبي ومول عليه النشق ووافقه صدرالشريعة ورجح دايله وفي الفائية وهو المختبار واختياره امحياب المنون وارتضاء الشارحون وقد بعطدايله في معر اج الدراية ثم قال والاخذ بالاختياط في باب المبادات اولي اذهو وقثالهمر بالاتفاق فيكون اجود في الدين لثبوت رائة الذمة بقين و بجوز النـأخير وان ﴿ وَقُدْتُ قَضًّا وَ أَوْ وَقَالَ

سكن لهم ﴾ اى ان دعاؤك و استنفارك لهم طمانية لهم فى ان الله نمالى قبل توبثهم ، و في الشرع عبارة عن أفعال وأقوال متنابرة بنلو بعضها بعضا (فولد رجمالله اول وقت الغبر اذا طلع الفبر الثاني) بدأ بالغبر لانه وقت لم يختلف في اوله ولاق آخره * وسمى النجر لانه ينجر الغلام (قو له وهو البياض المعرَّض فالافق) قيد • بالمسترض ، احسترازا من المستطيل وهوالفير الاول بندو طولا ويسمى الفير الكاذب ه والانق واحد الآفاق وهي اطراف السماء (قوله وآخر وقتها مالمنطلع الثمن) اى قبل طاوعها (قوله و اول و قنالظهر اذا زالت الثمن) اى زالت من الاستواء الى الانحطاط وسمى ظهرا لانه اول وقت ظهر فىالاسلام ولاخلاف فاول و قاعه (قوله و آخر وقتها عند ابي حنبضة اذا صار ظلل كل شيء مثلبته سنوى في الزوال) الق في الهفية اسم الفطيل بعيد الزوال سمى فيناً لانه فاء من جهة المغرب الى جهة المشرق اى رجع ولايقيان لمناقبل الزوال في وانميا متالله ظل لاغير وقد بسمى مابعددالزوال ظللا (قوله وقال ابو بوسنف و مجد اذًا صَارَ ظُـلُ كُلُ شَيُّ مُسُلِّهِ ﴾ وهي رواية عن ابي حنيفية والاحتياط أنَّ لايؤخر الظهر الى المشال وان لابصلي العصر حتى بناغ المثلين ليكون مؤديا لهما ن وقتهما بالاجماع كذا قاله شيخ الاسلام (قوله واول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر على القولين) اى على اختسلاف القولين عند أبي حنيفة الذكتدم الصلاة على بعد الثلين وعندهما بعد المثل (فولد وآخر وقتها مالم نغرب الثمن) [الوقت لابجوز بالاجماع وقال الثورى مِالم تنغسير (قولد واول وقت المغرب اذا غربت النَّعس) وهــذا لاخلاف فيه (فوله وآخر وقتها مالم بغب الشفق) واختلفوا في الشفق كا في

ابو يوسف ومجد) رجهمــا الله تمالي آخر وقتهـا (اذا صــار ظل كل شيء مثله ســوى في الزوال فانه مســتثني على الروايتين جيمًا وهو رواية عنــه ايضًا وبه قال زفر والائمة السَّــلانة قال الطحــاوي وبه نأخذ وفي غرور الاذكار وهو المأخوذيه وقالبرهان وهوالاظهر لبيان امامة جبريل وهو نس قالباب وقالفيض وعليه علالناس اليوم وبه يتني كذا قاالدر وتعقبه شيخنا في حاشيته فراجعه قال شيخنــا والاحســن ناق المبراج عن شيخ الاســـلام ان الاحتياط ان لايؤخر الظهر المالئل ولايصلي المصر حتى بلغ المثلين ليكون وديا الصلاتين فوقتهما بالاجماع انه (واول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر على) اختــلاف (القولين) من المثلين او المـــل (وآخر وقتما مالم تغرب الثمين) اى قبيسل غروبها (وأول وحت المغرب اذا عربت الثمين وآخر وقتها مالم ينب الشفق و هو) اى الشفق

الموقت به (البياض الذى) يستمر (ق الافق بعد) غيبة (الحرة) شلاث درج كابين الفجرين كماحققه العلامة الشيخ خليل الكاملي في حاشيته على رسالة الاسطر لاب حيث قال التفاوت بين الفجرين وكذا بين الشفقين الاحمر و الابيض الما هو شلاث درج و هذا (عندابي حنيفة) رجمه الله تعالى (و قال ابويوسف و محمد هو ﴿ ٤٥ ﴾ الحرة) و هورو اية عنه ايضاو عليم الفتوى

ا • قوله وهوالبياض الذي في الافق بعد الجرة عند أبي حنيفة ، لأن الشفق عبارة عن الرقة ومنه الشفقة وهي رقةالقلب • والبياض ارق منالجرة وهو مذهب ابيبكر الصديق رضي الله عنــه واختيــار المبرد من اهلاللهــــة ولانه أحوط من الحمرة لان الاصل في الصلاة ان لايثبت منها شيء الابينين (قوله وقال أبو يوسنف وجمد وهو الجرة) وهو مذهب على كرمائلة وجهــه وهي رواية عن ابي حنيفة وهو اختيــار الاصمعي والحذيل من الهلائلة ولان الغوارب ثلاثة الثمس والشففان وكذا الطوالع ثلاثة ابضًا الفجران والثمس ثم المتعلق بالطوالع من دخول الوقت وخروجه هو اوسبط الطوالع فكذا الغوارب يجب ان يتعلق دخول الوقت وخروجه باوسطها وهي الجرة فقولهما اوسم للناس وقوله احوط (قوله واول وقت العشاء اذا غاب الشفق على الغولين) اي على اختلاف القولين عنده اذا غاب البياض وعندهما اذا غابت الحرة (فولد و آخر وفتها مالم بطلع الفجر الثاني) وقد ذكرالله تمالي اوقات الصاوت كلها فالقرآن مجلة فقال ثمالي ﴿ وَالْمُ الصلاة طرق النَّهَارِ ﴾ بعني الحصر والفجر ﴿ وَزَلْهَا مِنَ اللَّيْلِ ﴾ يعنى المغرب و العشاء * وقال تعالى ﴿ الْمَالَطُونَا السَّمَسُ ﴾ اي زوالها وهوالظهر ، وقال في موضع آخر ﴿ فَسَجَانَ اللَّهَ حَيْنَ تُمْسُونَ ﴾ اي فصلوالله حين تمسون يعنى المغرب والعشاء ﴿ وحَيْنِ تُصْحِونَ ﴾ بعنى الفجر ﴿ وعشمها ﴾ يعنى العصر ﴿ وحين تظهرون ﴾ بعني الظهر • وقوله تعالى ﴿ فَسَحِ محمدٌ بِكُ قِبَلُ طَاوِعِ النَّمِينَ ﴾ يمنى الفجر (وقبل الغروب ﴾ يمنى العصر ﴿ و من اللَّهِ فَسَهُ ﴾ يعنى المغرب والعشاء وسميت الصلاة تسبيحا لمافيها من التسبيم و سحان ربي العظيم و سجان ربي الاعلى سيحانك اللهم و محمدك ، وقوله تعالى ﴿ و ادبار النجوم ﴾ يعني ركمتي الفجر * وقوله ﴿ و ادبار السجود ﴾ بعنى ركمتى المغرب وقبل الوتر (فولد واول وقت الوتر بعد العشاء وآخر وقتها مالم يطلع الغبر) هذا عندهماوقال ابوحنيفة وقته وقتالعشاء بشياذا غابالشفقالأان فعلهام تبعلىفسل المشـا، فلانقدم عاما عندالنذكر * والاختلاف في وقيًّا فرع الاختلاف في صفتها فمنده الوتر واجب فاذاكا ن واجبا صار مع العشاء كسلاة الوقت والفائنة وعندهما سنة وذكدة وإذا كان سنة شرع بعد العشاء كركمتي العشاء وفائدة الخلاف إذا صلى العشاء بغير وضوء لاسبيا وصلى الوتر وضبوء ثم تذكر اوصلى العشباء في ثوب والوتر في ثوب آخر فتبين ان الذي صلى فيه العشاء نجس فانه يعيد العشاء دون الوتر عنده إلان من اصله انهما صــــلاتان واجبتـــان جمهما وقت واحد كالمغرب والعشـــاء يمزدلفة وكالفائنة مع الوفنية اذا صلى الفائنة على غير وضوء ناسيائم الوقنية بوضوء فانه ببيد الفائنة ولابعيد الوقنية كذلك الوتر معالمشناه ووعندهمنا يعيدالعشناء والوتر لان من اصلحما انه سنة لانه مفعل بمدالعشاء على طريق التبع فلا ثنبت حكمه قبل العشماء

كافي الدراية ومجمع الروايات وشروح المجمع ونه قالت النلاثة وفي شرح النظومة وقدماء عن ابي حنيفة اله رجم عن قوله وقال انه الجرة لمائنت عنده من جل عامة العماية الشفق على الجرة وعايسه الفتوى اه وتبعبه المحبوبي وصدر الشريعة لكن تنقبه العلامة قاسم في تعييمسه وسبقه شيخه الكمال في الفتح فصفيحا قول الامام ومثبي عليه في الحر قال شخنا لكن تعامل النماس اليوم في عامة البلاد على قو^الما وقد الدم في النهر تبعيا لانقباية والوقاية والدر والاصلاح ودرر البحسار والامدادو المواهب وشرح البرهان وغيرهم مصرحين بان علمه الفتوى اه (و اول وقت العشاء اذا غاب الشفق وآخر وقتما مالم يطلع الفجر) اى قبيل طلوعه (و اول و قت ااو تر بمدالعشاء) عندهما وعند الامام وقنه وقت العشباء الاانفعاء مرتب على قال المشاء فلانقدم علما عند النذكر والاختلاف في

ونتها فرع الاختلاف في صنفتها جوهرة (و آخر وفتها مالم بطلع الفجر) وفاقد وقتمها غسير مكلف (فاذا) بهما كاجزم به في الكنز و الملتقي والدرر و به افتي البفالي وغيره

(ويستعب الاسفار بالفجر) لقوله صلى الله عليه وسلم السفروا بالفجر فأنه اعظم للاجر "قال الترمذي حديث حسن "عجيج والاستقارالامنائة يقال اسفرالفجراذا امناء واسفر الرجل بالصلاة اذا صلاها فيالاستنقار معسباح. وجد الاسقار المستمب ان يكون بحيث يؤديها بترتيل نحوستين اواربعين آية ثم يعيدها بطهارة لوفسدت وهذا في حق الرجال، واما النساء فالافضل لهن الغلس لانداسترو في غير ﴿ ٥٥ ﴾ الفجر يتنظرن فراغالرجال مناجماعة كذا في المبتنى

ومعراج الدراية (و) يستعب (الابراد بالظهر في الصيف) بحيث عشى في الظل لقوله مسلى الله عليه وساها بردوا بالظهر فانشدة الحرمن فعجهم رواء المارى وسواء فيه مبلاته منفردا أو مجماعة والبلاد الحارة وغيرها في شهدة الحرّ وغيره كذا في سراج الدراية (و) يستمب (تقدعها في الشتاه) والربيع والخريف كافى الامداد عنجم الروايات (و) يستمب (تأخير المصر) مطلقا توسمه للنوافل (مالم تنفيراكمي) بذهاب منو تهافلا يتعيرفيها الصرموالصيح مدايد (و) يستعب (تبحيل المغرب) مطلقا فلا نفسل بين الاذان والاقامة الاشدر ثلاث آیات او جلسة خففة (و) يستمب (تأخر المشاء اليماقيل ثلث الليل) الأول في غير وةت الهيم فيندب تجله قه (ويستعب في الوثر

فاذااعاد العشاء اعادما هوتبع لهاكالركتين بعدالنشاء وفى الهاية لواوتر قبل العشاء متعمدا اعادها بلاخلاف وان اوتر ناساللمشاء اوصلي المشاءعلى غيروضو. ثم نام وقام وتوسّأ واوتر ثَمُّ تَذَكَّر فَمَندُ. لايميد الوتر وعندهما يعيدها في الحالتين لانهما سنة من سنن المشاء كركمتها ولوصلي المشاء وركمتها ثم تبين له فساد في المشساء وحدها أعادها وأعاد الركمتين اجاعاً لأنها بني عليها (فولد ويستحب الاسفار بالفجر) الذي تقدم من الاوقات هو اوقات الجواز والآن شرع في اوقات الاستمباب وحد الاسفار ان يدخل مثلسا ويطول القرائة ويختم بالاسفار وقال الحلوانى يبدأ بالاسفان ويختم به وهو الظاهر وقيل حد الاسفار أن يصلي في النسف الثاني وقيل هو أن يصلي فى وقت لوصلى بقرائة مسنونة مرتاة فاذا فرغ لوظهرله فسباد في طهارته امكنه الوصوء والاعادة قبل طلوع الشمس وهذاكله في النفر والحضر في الازمنة كلها الى يوم النمر بالمزدلفة الحاج (فوله والابراد بالظهر في الصيف)وحده ان يصلها قبل المثل وانما يستعب الابراد بثلاث شرائط . احدما ان يصلي الصلاة بجماعة في مسجد جاعة ، والثاني ان يكون في البلاد الحارة ، والثالث ،ن يكون ذلك في شدة الحر وقال الشافني أن صلى في يته قدمها (فو لد وتقديمها في الشتاء) لأن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا فعل (فو له وتأخير العصر مالم تبغير الشمس) هذا في الازمنة كلها ، واختلفوا فىالتغير قال بمضهم هوان تنغير الشماع على الحيطان وقبل هوان تنغير القرص ويصير بحال لاتحار فيهالاعين وهو الصحيح فان صلى فيالوتت المكروء عصر يومه جاز مع الكراهة (قوله وتبحيل المغرب) يَسَى في الازمنة كلها الى في يومالنيم فانه يستمبالتأخير حتى يتيقن الغروب بغالب الظن (فوار وتأخير العشاء الى آخره) والتأخير الى نصف الليل مباح والى مابعد النصف مكروه وهذاكله في الشــتاء اما في الصف فيستمب تعيلها لاحل قصر الدل (فو لد ويستمب في الوتر الي آخره) لقوله عليه السلام ممن طمع أن يقوم آخر الليل فايوتر آخره فان صلاة الليل محضورة (قوله فان لم يثق الى آخره) لما روى ابو هريرة قال اوسماني خليل ان لا المام حتى او تر وهو محول على اندكان لايثق من نفسه بالانداه وذلت عائشة رضي الله عنها من كل الليل قد اوثر رسول الله صلى الله عليه وسلم اوثر اواد وأوسطه وآخره وانتهى واستمر وثره الى السعر وقبض وهو يوثر بسعر واذاكان يوم غيم فالمستحب في الفير والظهر والمغرب النَّاخير وفي العصر والمشاء التجيل لما في العشاء من تقليل لمن يألِف صلاة الليل) ويثق بالانتباه (إن يؤخر الوتر الى آخر الايـل)ايكون آخر صلاته فية (فان لم يثق)

من نقسمه (بالانتباء اوتر قبلالنوم) لقوله صلى الله عليه وسلم «منخاف ان لايقوم آخرالِيلفليوتر اوله ومنظم

ان تقوم آخر الليل فليوجر آخره فان صلالا الليـل •شهودة» رواه مسلم

الجماعة لاجل الظلام وما في تأخير العصر من توهم الوقوع في الوقت المكروه وضابطه انك تقابل العين بالعين فتقابل التجيل بالعصر والعشاء وتؤخر الباقي

مع باب الاذان كه و-

الاذان في اللغة هو الاعلام و في الشرع عبارة عن اعلام مخصوص في او قات مخصوصة بالفاظ مخسوصة جملت علما للصلاة . وانما قدم ذكر الاوقات على الاذان لانها اسباب والسبب مقدم على اعلام اذالاعلام اخبارعن وجود المعلم به فلابد للاخبار من سابقة وجود الخبر به ولان اثر الاوقات فيحق الخواص وهم العلماء والاذان اعلامفيحق الموام والخاص مقدم على العام ولزيادة مرتبة العلماء قال الامام الكردي حقيق للمسلم ان ينتبه بالوقت فاذا لم ينهه الوقت فلينهه الاذان (قو له رجه الله الاذان سنة للصاوات الخمس والجمة دون ماسواها) الاصل في ثبوت الاذان الكتابوالسنة اما الكتاب فقوله تعالى ﴿ وَإِذَا نَادِيتُمُ الْيُ الصَّلامُ ﴾ وقوله تعالى ﴿ إِذَا نُو دَى الصَّلامُ ﴾ وواما السنة فعديث عبدالله بنزيد الانصاري وهو مروف وهلالاذان افضل ام الامامة قال بعضهم هو أفضل من الامامة لقوله عليه السلام «الأعَّة ضمناء والمؤدُّون امناء فارشد الله الأئمة وغفر للمؤذنين، والامين احسن حالا من الضمين ولانه عليه السلام دعا للائمة بالرشد ودعا للمؤذنين بالمنفرة • والنفرانافضل من الرشد • ومعنى قوله امناء اى على المواقيت فلا يؤذنون قبل دخول الوقت وقبل لانهم مشرفون معلى مواضع عالية فيكونون امناه على المورات. وقال بعضهم الامامة افضل لان النبي صلى الله عليه وسلم والحلفاء من بعده كانوا ائمة ولم يكونوا مؤذنين وهم لايختارون من الأمور الا افسلهاه تولد هسنة للصلوات الحس، اى سنة مؤكدة مقوله «والجمة» و فان قبل هي داخلة في الحس فلم افردها وحصها بالذكر. قيل خصها بالذكر لان لها اذانين ولتميز عن صلاة السدين لانها تشبدالميد من حيث اشتراط الاماموالمصر فريما يظن ظان الها كالعيد • وله «دون ماسواها» كالوتروالتراويجوصلاة الجنازة والسدوالكسوف(ڤولدوصفة الاذان الله اكبر الله اكبر الى آخره) اى اكبر مما اشتغلتم به وطاعت اوجب فاشتغلوا بطاعته واتركوا اعمال الدنيا وكان السلف اذا سمموا الاذان تركوا كل شيءُ كانوا فيده قوله هاشهد ان لااله الا الله، اى اعلموا انى غيرمخالف فيمادعو تكم اليده ومنه قوله تعالى جاكيا عن شميب عليه السالام هووما اريد ان اخالفكم الي ماانها كم عنه كه قوله «اشهد أن مجدا رسول الله» مجد اسم عربي اىمستفرق لجيم المحامد والرسول عو الذي ينابع اخبار الذي بعثه مأخوذ من قولهم جائت الابل رســــلا اي متتابعة واعلم انذكر الله تعالى يليه ذكر نبيه عليهالسلام قال الله تعالى ﴿ ورفعنالك ذكرك ﴾ أي لااذكر الاوتذكر مني فهو بذكر في الشهادتين وفي الاذان والاقامة والخطبة والتشهد . قال حمان بن أابت الانساري عدم النبي صلى الله عليه ولم

﴿ باب الاذان ﴾

هولفةالاعلام وشرعااعلام مخسوص على وحد مخصوص بالفاظ مخصوصة وقدمذكر الاوقات على الاذانلانها اسباب والسبب مقدم على المسيب (الإذان سنة) مؤكدة للرحال (للصلوات الخس والجمة) خسمها الذكر مع أنها داخلة في الخس لدفع توهم انها كالمسد منحيث الاذان ايشا فالا يسن لها اولان لهااذانين (دون ماسواها) كالمد والكسوف والوتر والنراويح وصلاة الجنازة فالا يسن لها (ومسفة الاذان) سروفة وهي (ان قول)المؤدن(الله اكر الله أكر إلى آخره) اي آخر الفياظه المروفة بترسم تكبير اوله وتثنية

وضم الاله اسمالنبي مع اسمه • اذا قال المؤذَّن في الحنس اشهد و شــق له من اسمه لجمله • فذوا المرش مجود وهذا مجد

قوله • حي على الصلاة ، أي هلوا البها • قوله • حي على الفلاح • أي هلوا الى مافيه فلا حصكم و نجسانكم • والفلاح هو النجساة والبقاء والمفلحون هم النساجون (قوله ولا ترجيع فيه) وقال الشافعي يرجع وهو برجع المؤذن بعد قوله في الرة الشائية اشهد أن مجدا رسول الله سرا إلى قوله في المرة الأولى أشبهد أن لااله الاالله رانعا صوته (قو له و نرد في اذان الفجربمد الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين) لما روى ان بلالا رضىالله عنه اذن الغبر ثم جاء الى رسولالله صلىالله عليه وسلم بؤدنه بالسلاة غنيلة أنه نائم فقال بلال • الصلاة خير من النوم • فسمعه النبي صلى الله عليه وسلم ففسال « ما احسسن هذا اجعله في اذائك الفجر » * فابْ قيــل ينبغي ان يقسال هذا أيضاً في اذان العشباء لان النوم موجود فيها أذا لسنة تأخيرها الى ما قبل ثلث الميل و من النساس من ينام قبلها • قبل المعنى الذي في الفجر معدوم في العشاء لان النباس لا نامون قبل اذان العشاء في الغالب و انميا علمون بعده بخلاف النجر فان النوم فها قبل الاذان ولان النوم قبل العشاء مكروء مخلاف الفجر (فَو لَه والاقامة مثل الاذان) احترز بذك عن قول الشافعي رجمالة (قو له الا أنه يزيد فيها بعد الفلاح قد قامت الصلاة مرتين) و قال ماف مرة و احدة و يستحب مسابعة المؤذن فيما يقول الا في الحيطتين فانه يقول و لا حول و لا قوة الا بالله المل المظيم ، اي لا حول عن معصية الله ولا قوة على طاعة الله الا بالله • و قبل مناه لاحول عن معصية الا بعصمة الله ولا قوة على طاعة الله الابعون الله • و في قوله الصلاة • خير من النوم • ماشــا، الله لاقوة الا بالله وقبل نقول صــدقت وبررت فان كان في قرائة الفرآن يسابع و في قرائة الفقه لا يسابع لان في الاول لا مغوت ه و قال بعضهم الاجابة بالقدم لا بالسمان حتى لو اجاب باللسمان و لم عش الى المسجد لا يكون مجيباً ولوكان في المسجد حيث يسم المؤذن ليس عليه أيابة وفي الفوائد لو سمم المؤذن و هو في المجد بقرأ فائه عضي على قرائب و ينبغي لسمام الاذان ان لا سَكُلم في حال الاذان والاقامة و لا يشتغل بثي سوى الاجابة (قوله و بترسل في الاذان) و هو ان شمسل بين كلمات الاذان من غير نفن و لا تطريب من قولهم على رساك اى على رفقك (قولد و عدر ف الاقامة) الحدر الوصل والسرعة والجمع بين كل كلتين فان ترسل فيهما أو حدر فيهما اوترسل في الاقامة وحدر في الاذان اجزئه ويكره التنبي في الاذان والتطريب • و روى ان رجلا قال لان عمر والله اني لاحبك في الله ففسالله واني والله لابغضك في الله قال ولم قال لا لك تنغى باذائك • وروى ان مؤذنا اذن فطرب في اذانه فقسالله عمر ان عبد المزر اذن ادامًا سما والا فاعترانها (قوله و يستقبل عما القبلة) اى بالاذان والاقامة وأن ترك الاستقبال حاز و يكره لان المقصود منه الاعلام و ذبك

باق الفاظه (ولا ترجيع فيه) و هو ان برفع صوته بالشهادتين بعد ما خفض بهما و هو مکروه ملتق (و زند في اذان الفجر بعد) قوله على على (الفلاح) الثانية (الصلاة خير من النَّوم) و يقولها (مرتين) لانه وقت نوم (والاقامة مثل الاذان) فيمامر من تربيع تكبير اوله و تثنية باق الغاظه (الاانه يزيد فيها بعد) قوله عي على (الفلاح) الثانية (قد قامت الصلاة) و مقولها (مرتبن ويترسل) اى عَبِل ندا (ف الاذان) بسكنة بين كل كلين (وعدر) ای پسرم (ف الاقامة) بان بجمع بين کل کلنین (ویستقبل للما

وجد و أن استدير الفبلة (قوله فاذا بلغ الى الصلاة والفلاح حول وجهه عيسه وشمالاً) يعنى الصلاة في اليمين والفلاح في الشمال و هل محول قدميه قال الكرخي لاالا اذا كان على منسارة غاراد ان يخرج رأسه من نواحيها لا بأس ان يحول قدميه فيها الا انه لا يسستدبر القبلة والمبنى بالتمويل اعلام النساس و هم في الاربع الجهات فكان ينبغي ان يحول قدامه و ورائه لكن ترك التحويل الى ورائه لما فيه من استدبار القبلة ومن قدامه قد حصل الاعلام بالتكبير والشهادتين * و هل يحول في الاقامة قبل لا لانها اعلام الحاضرين بخلاف الاذان فاله اعلام المعائبين وقياما يحول اذا كان الموضع متسما و بحمل المؤذن احبميه في اذنيه في الاذان والاقامة لان بلالا فعله بين بدى رسبول الله صلى الله عليه وسلم و هو ينظر فان تركه لا يضره و بؤذن قائمنا مان اذن قاعدا اجزئه مع الكراهة يعني اذا كان لجماعة اما اذا اذن لنفسه قاعدا فلا بأس به لا نه ليس القصود به الاعلام و اعما القصود به سنة الصلاة فلو اذن المسافر راكبا فلا بأس و ينزل للاقامة • و يكر. للؤذن طلب الاجرة على الاذان فان عرف القوم حاجت فاعطوه شيئاً بغير طلب عِانَ و يَكُرُهُ انْ يَكُونُ المؤذِّنُ فاستَقا فانْ صلوا بأذانه اجزئهم وليس على النَّساء اذان ولا اقامة لان من سنة الاذان رفع العبوت وهي منية عن ذلك ويساد اذان اربعة المجنون والجنب والسحكران والمرأة ولو ارتد المؤذن بعد الاذان لا يعــاد اذانه ذان اعيد فهو افضل و يصبح الاذان بالفارسية اذا علم انه اذان واشار في شرحه الكرخى الى انه لايصم وهوالاظهر والاصم (فوله ويؤذَّن الفائنة ويقيم) لان ألنبي صلى الله عليه وسلم المهو و اصحابه بالوادى الى ان ابغظهم حراك عس فلما انتبه صلى الله عليه وسلم قال قوموا ثم امر بلالا رضي الله عنه فاذن فصلى ركمتي الفجر (فوله فان فاتنه صلوات اذن للاولى واقام وكان مخيرا ڧالثانية ان شاء اذن واقام وان شاء اقتصرعلى (الاقامة) لان الاذان لاستحضار الغائبين والرفقة حاضرون والاقامة للاعلام افتتاح الصلاة وهم اليه محتاجون و هذا اذا قضاها في مجلس واحد اما اذا تضاها في مجالش بشرط كلاهما كذا في المستصفى (قو له و بنبغي إن يؤذن و متم على وضوء) فان ترك الوضوء في الاذان جاز و هو التخيج لانه ذكر و ليس بصلاة فلا يضره تركه (قولِه فان اذن على غير وضوء جاز) لآن قرائة القرآن افضل منه و هي تجوز مع الحدث قالاذان اولى لكن الوضوء فيه مستحب كا في القرائة (فوله ويكره ان يقيم على غير وضوء) لما فيه من الفصل بين الاقامة والصلاة (فوله ولايؤذن وهو جنب) فان اذن أهيد أذاته لان النقص بالجنابة نقص كبير والان الاذان أخذ شمها من الصلاة من حيث تعلقه بالوقت و استقبال القبلة فيشترط فيه الطهـــارة عن اغلظ الحدثين دون اخفهما و يغارق الصلاة من حيث انه يلتفت فيه بمينا وشمالا ولا تحريمة فيه ولا قرائة فلهذا لايكر. مع الحدث الاصغر (قول ولابؤذن لصلاة قبل دخول وفتها) فان فعل اهاد في الوقت لآن الاذان للاعلام وهو قبل دخول الوقت تجهيل واما في النجر فعند

فيدمناجاة ومناداة فيتوجه في الناجاة الى القبلة و في المناداةالي منءن عينه وشماله ويستدر في الصومعة ادا لم يتم الاعملام بمجرد تحويل الوجه لنحصل عام الاعلام (و يؤذن) الرجل (للفائنة و يقيم) لانها عنزلة الحاضرة فأن فاته صلواة) متعددة واراد مضائن في مجلس واحد (اذن للاولي واقام و كان مخبرا في الباقية) ابعدها (ان شاه اذن و اقام) لكل واحدة كالاولى وهو اولى (وان شاء اقتصر) فيما بعدالاولى (على الاقامة) و ال قضاهن فى محالس فان صلى فى مجلس اكثر من واحدة فكمامر و الا اذن و اقام لما (و نبغي) للؤدن (ان يؤدَّنْ و يقيم على طهر) ليكون متهأ لاجابة ماهاعو اليه (فان اذن على غير وضوء حاز) لانه ذكر وليس بسلاة فكان الوضوء استحبابا هداية (ويكرهه ان مم على غير و ضوم) لمافيه من الفصل بين الاقامة والعسلاة (او يؤذن) او يقم بالاولى (و. هو جب رواية واحدةهذاله و بعاد اذانه (ولا يؤذن لسلاة قبل دخول وقتيا) فان فعل اعاد

ف بجوز الغير فالنصف الاخير من اليسل لتوارث اهل الحرمين هدابه

﴿ باب شروط الصلاة ﴾

الثروط جم شرط وهو لفة العلامة ومنه اشراط الساعة اي علاماتها وشرعا ماشوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا عن ماهيته ولايكون مؤثرا فرجوده وأحترز بقوله (التي تنقدمها) عن الي لانتقدمها كالمسارنة والتأخرة عنها وهي التي تأتى فيباب صفة الصلاة كالنحر غذوو ترتيب الاركان والحزوج بصنمه كاسيأتى والشروط التي تنقدمهما على ماذكره المصنف سنة ذكر متها هنا خسة وتقدم ذكر الوقت اول كتاب الصلاة قال الشرابلالي وكان نبغي ذكره منالبته المتعلم لكونه منالشروط كافى مقدمة ابى البث و منية المل + الاول والشائي من الشروط لاعبر عنما يقوله (يجب على المعلى) ای پلزمه (ان بقدم الطهارة من الاحداث والأنجاس على مأ) اى الوجه الذي (قدمناه) فالطهارة ، والشالث قوله (ويستر عورته)ولو خاليا او في بيت مظلم و لو عا

ابى يوسف بجوز فى النصف الاخير من اليل و عندهما لا بجوز ويستحب المؤذن ان يرفع صوته لقوله عليه السلام ه يشهد المؤذن كما يسم صوته و لا بجهد نفسه ، لماروى ان عرر رضى الله عنه سمع مؤذنا بجمد نفسه فقال اما خشيت ان يقطع مربطاؤك وهو عرف بين السرة والعسانة * والنثويب فى الفجر حسس لانه وقت نوم وغفلة ويكره في سائر الصلوات لانه وقت اجتماع ويقفلة والمتأخرون استحسنوه فى العملوات كلها الطهوره النوانى فى الامور الدينية وصفته فى كل بلد على ما يتعارفونه أما مقوله الصلاة

حَيْرُ بَابِ شروطِ الْعِيلاةُ الَّتِي تَتَقَدِمُهَا ﷺ

الشرط فاللغة هو العلامة ومنه اشراط الساعة الى علاماتها • وفالشرخ عبارة عن ماتقدم الثيُّ ولا محقله الانه ويشرِّط استدامته «ثم الشروط ثلاثة انواع شرط الانعقاد لاغبير كالنية والتحريمة والوقت والخطبة • وشرط الدوام كالطهبارة وستر العوزة واستقبال القبلة * والثالث ماشرط وجوده حالة البقاء ولايشترط فيه التقدم ولاالمقارنة وهو الفرائة (قول رحه الله يجب على المصلى المعدم الطهارة من الاحداث والانجاس على ماقدمناه) اى من بدان الطهدار تين (قوله و بستر عورته) اى شوب ضيق لاري مأنحته المااذا رأى مأنحته لايجزيه • وهل الستر شرط ف-ق نفسه اوف-ق غيره قال عامة المشايخ فيحق غيره وبعضهم اوجبوه فيحق نفسمه وغيره وقائمته اذا صلى فيقيص بنبير ازار وكان لونظر عورته منزيقه وهو مااحاط بالعنق فعند منقال فءق نفسه تنسد وعند عامة المشايخ لاتفسد وهو السميح ولوصل فيبيت مظلم عريانا وله ثوب طاهر لاتجوز صلاته بالاجماع وفي منية المصلي على قول منجعل الستر شرطًا فيحق ننسبه لوكان كثيف اللعية جاز وان كان خنيف اللحية لاتجدوز وأن صل فالما. أن كان كدرا محت صلاته وأن كان صافيا يمكن رؤية عورته لابصح ويكره الصلاة فالثوب الحبرير وعليه لانه محرم عليه لبسه فىغير الصلاة ففيها اولى فأن صلا فبسه صحت صلاته لان النبي لايختص بالصلاة وان صلى فيثوب مفصوب اوتوضأ بمساء منسوب اوصل فارض منصوبة فصلاته فذك كله صحة (قوله والعورة من الرجل ماتحت السرة الى الركبة) ، الى ، ههنا عمني د مع ، ثم المورة على نوعين غليظة كالقبل والدبر وخفيفة وهي ماعداهما وقليل انكتاف العورة لاعنع الصلاة وكثيرها يمنسع وحد المانم ربيم عشو فازاد عند ابي حنيفة ومجمد فان انكشف أقل من الربع لاعنع وكذا اذاكان في اعضاء منفرقة فان كان كاسه لوجع يبلغ ربع عضو منسع وأن كان اقل لا يمنع و عندابي يوسف المانع النصف فازاد فان كان اقل من النصف لأ يمنع وقبله ن النصف روايسان في رواية جعمله في حد الشلة وفيرواية في حد الكثرة والعضو كالبطن والغخذ والساق والرأس والشعر النسازل منالرأس فيالمرأة حتى لوانكشف ربع كل واحد من هــذه الاشياء على الانفراد منــع منجواز الصلاة والذكر بانفراده

لايمل لبسه كنوب حرير وان اثم يلا عذر (والعورة منالرجل تحت السرة الى الركبة)

والانثيان بانفرادهما والدبر بانفراده والاليتسان بانفرادهما والركبة قال بعضهم هي تَبِعِ الْخَنْدُ فَهِي مَعْمَهُ عَضُو وَاحْدُ وَقَالَ 'بِمِضْهِمْ هِي عَضُو عَلَى حَمَدَةُ وَلَدَى المرأةُ الْ كآنت ناهدة تبع الصدر وال نزلاكان بانفراده ثم لافرق بين العورة الفليظة والحنفيفة في اعتبار الربع على الصبح خلافا فمكرخي ومن ابسته فانهم يقدولون اذا انكشف من الفليظة اكتر من قدر الدرهم منسع الصلاة و اعتبروهــا بالنجــاسة المغلظة والسحيم ان الاختــلاف فيهمــا واحــد وماذحكره الكرخي وهم لانه قصد بهـذا التغليظ فالعسورة الغليظة وهو فالحفيفة تخفيف لانه اعتسبر فالدبر قدر الدرهم وهو لايكون اكثر منه فهذا يقتضي جمواز الصلاة وان كان جيممه مكشموفا (فوله والركبة من المورة) وقال الشافعي ليست بعورة والسرة عندنا ليست بعورة وعنسده عورة (قوله و بدن المرأة الحرة كله عورة الاوجهها وكفيهـــا) فيه اشمارة الى ان القدم عورة وفيمه خلاف فني الهمداية الاصم أنه ليس بعمورة وفيال العميم انه صورة فيحق النظر والمس وليس بعاورة فيحق الصلاة والمثي والمراد من الحكشف باطنه اما ظاهره فعمورة ولوانكشف ربع قدمهما على قول منجمله عورة منبع اداء الصلاة وان صلت وربع ساقها مكشوف يعيد الصلاة عندهما وان كان اقل لانسد وعند ابي يوسف لانعيد اذاكان اقل من النصف وفالنصف عنه رواينان في رواية الجامع الصغير جسله في حد القليل وفي رواية الاصل جعله في حد الكثير ، والحكم في الشعر والبطن والغلير والفنذ على هذا الاختلاف والمراد بالشعر النازل من ألرأس هو السميم واختسار الصدر الشهيد انه همو ما على الرأس • واما المسترسل ففيه رواشان والاحوط أنه عورة وأو انكشف ربع اذنها لاتجوز صلاتها هو العميع قال التمر تاشي كل عضو هو عورة من الرأة أذا انفصل عنها هل مجوز النظر البه فغيه روانسان احدهما بجوز كابجوز النظر الى ريغهما ودمهما والشائبة لابجوز وهو الاصح وكذا الذكر المقطوع مزالرجل وشعر عانته اذا حلق ففيه الروانسان والاصم آنه لايجوز النظر اليهما والثانية بجوز لانه اذا انغصل سفطت حرمته (قولد وماكآن عورة منالرجل فهو عورة من الامة وبطنها وظهرها عورة) وكذا المدرة والمكاتهة وام الولدومن فيرقبتها شيء مزالرق عمني الامة والمستسعاة كالمكاتبة عنمد أبي حنيفة وانما جعل بطنها وظهرها عورة لانهما محلان محل الفرج بدليل ان الرجل اذا شبه امرأته بظهر ذوات محارمه اوبطنهاكان مظاهرا كالو شبهها نفرجهما والظهر هو ماقابل البطن من تحت الصدر الى السرة (فو له وماسوى ذلك من بدنها فليس بعبورة) ولانها كارقت الحرة منحيث انها مال تباع وتشمترى فغارقتها فيالستر حتى أن الامة اذا صلت ورأسها مكثوف جازت صلائها فان اعتقت وهي في الصلاة لزمها ان تأخذ الفناع وهي في الصلاة ولا يطل ذلك صلائها لأن الفرض انما لزمها الآن بخلاف العربان اذا وجد ثوبا وهو . فالصلاة فان صلاته تنسد لانه توجه عليه الحطاب قبل

المرأة الحرقكة كلهاعورة الا وجهها وكفيا) باطنهما وظامرهما على الاصم كما في شرح المنية وفي الهدالة وهذا تنصيص على ان القدم عورة و يروى انما ليست بعورة وهو الاصم اه و قال في الجوهرة وقبل العميم انها عورة في حق النظر والمسوليس بعورة فيحن الصلاة ومثله فالاختيار ومثى عليمه في النبور ، وقال الملائي على المعند لكن في اليعميم خلافه حيث قال قلت تنصيص الكتباب اولي بالصواب لقول مجد فى كتباب الاستمسان وماسوى دلك عورةوقال قاضفان وفي قدمها رو أنسان والصحيح ان انكشاف ربع القدم عنع الصلاة وكذا فينصباب الفقهاء وتمامه فيه فتنبه (وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الامة) ولو مديرة اومكائبة اوام ولد (وبطنها وظهرها عورة) أيضا وجالباهما تبسم للما (وماسوى ذلك من دنها فليس بعبورة) وكشف ربع عضو من اعضاء العورة كبطن وفعذ وشعر تزل من رأسها ودبروذكر

طاهرا بصلى فيه لزوما فلو صلى عربانا لا بجزيه وان كان الطاهر اقل من الربع يَعْبِر بِينِ أَنْ يَصِلَى عَرِيانًا والصلاة فيه افضل لعدم اختصاص السئر بالصلاة واختصاص الطمهارة بها (ومن لم بحد ثوباً) ولو باباحة على الاصم (صلى عربانا قاعدا) مادا رجليه الىالقبلة لكؤنه استروقيل كالمتشهد (بؤى اعاء بالركوع والسجود فان صلى قائما (ركع وبسجد اوقاعدا كذك (اجزئه) لانقالقعود سر العورة الغليظة وقىالقيام ادا، هذه الاركان فيل الى اليما شاء (و) لكن (الاول افضل) لان المتر وجب لحق الصلاة وحق الناس ولاخلفله والأعاء خلف عن الاركان + و الرابع من الشروط قوله (ونسوى الصلاة التي يدخل فها بنية لانفصل بينها وبين النحرعة بمل) اجنى عن الصلاة وهو ماعتع البناء وشدب اقترانهاخروجا مزالخلاف قال ف التحيم قات و لانتأحر عنها فالصبح قال الاسبيمابي لابصيم تأخيرالنية عنوقت الشروع فيظاهر الرواية اه ثم أن كانت الصلاة نفلا بكفيه مطلق

ذلك ثم اذا كان مشيها ثلاث خطوات فما دوَّن ذلك لاتفسد صلائبًا وأن كان اكثر فسيدت وال لم تستر رأسها او سيرته وقد ادت ركنا فسيدت والخنثي حكمه حكم المرأة فان كان رقبقا فكالامة (قوله ومن لم يجد ما زبل به النجاسة صلى معها ولم بعد) هــذا على وجهين ان كان ربع الثوب فصاعدا طاهرا يصلى فيــه فان صلى عربانا لأعوز صلاته لان ربيم الشي يغوم مقام كله وان كان الطاهر اقل من الربيع فكذا عند محمد يسل فيه ولابجوز ان يصلى عربانا وعندهما يخير بين ان يسل مقصـورة اى من اى مادِع طاهر وهو باطلاقة قولهمـا خلافا لمحمدِ عــلى ماعرف * وحد عدمااوجمود ان يكون بينه وبين الماء ميل فصاعدا (قوله ومن لم بجد ثوبا صل عربانا قاعدا يؤى بالركوع والسجود) المراد بالوجدود القدرة فان ابيم له هل يلزمه استعماله الاصبح بجب عليه استعماله وقد بيناء قيالتيم • قوله • ثوبا • فيه أشــارة الى اله من اى ثوب كان من حرير او غيره • قوله • قاعدا • صفة المقود أن مقصد مادا رجليه الى القبلة ليكون استرله • وقوله • يؤمى • خلافا لزفر فانه يقول لا يحزيه الا ان يصلي فيه تركم ويسجد (قوله فان صل قائمًا اجزهُ) بعني بركوع وسجود لان فالنعود سـتر العورة النبليظة وفالقيام اداء الركوع والسجود فيميل الى ايهمـــا شا. (قُولُه والاول افضل) يعنى صلائه قاعدا يؤى وانماكان افضل لانالنستر واجب محقالصلاة وحقالناس ولانه لاخلف له والإبماء خلف عن الاركان ولان الستر فرض والقيمام فرض وقد اضطر الى ترك احدهمما فوجب عليه اكثرهما وهوالستر لانه لابسقط في حال من احوال الصلاة معالفدرة عليه والفيام يسقط فالنافلة مع القدرة عليه فكان الستر اولى وفعله على ماذكرنا استرله فكان اولى ولان النافلة نجوز على الدابة بالإعاء ولاتجوز بدون الستر حال القدرة وعن مجمد في المريان يعدم صاحبه انه يعطيه الثواب اذا صلى فانه منظره ولا يصلى عربانا وان غاف نوت الوقت كذا فىالفتساوى ولو صلى رجلان فى ثوب واحمد واستتركل واحد بطرف منه اجزئه وكذا لو التي احد طرفيه على نائم اجزئه (قوله و نوى الصلاة التي مدخل فيهما ينية لانفصل بينهما وبين التحريمة بسمل ولا غميره) والنية هي العلم السابق بالعمل السابق بالعمل اللاحق ويجوز تقديمها على التكبيرة أذا لم يوجيد مايغطعهما وهو على لايليق بالصلاة ولا معتبير بالناخرة عن التحريمية لان مامضي لانتم عبادة لعدم النية وعندالكرخي بجنوز بنية متأخرة عن التحريمة • واختلفوا الى متى قال بمضم إلى منهى الثناء وقبل إلى التعود ولا يعتبر بقول الكرخى لانالنيسة بعدالثروع تؤدى الى وقوعالثروع خاليا عنهسا • فان قبلالصوم يجسود بنيـة منأخرة عن وقت الشروع • قبل وقت الشروع فيــه طلوع الفجر وقت نوم وغفاة فلو شرطت النية حيثة لضاق الامر * واما وقت الشروع في الصلاة فهو وقت حضـور وتقطة فيكن تحصيلهــا بلا مشــقة • وقوله • لانفصل بينها وبين النحرعة

التية وكذلك الكائت سمنة في الصحيح هدايه والتعيين افضل واحوط والابد من التعيين في الفرض كظهر و عصر مثلا وان لم يقرئه باليوم او الوقت لو اداء فلو، قضاء لزم الثميين وسيجيء ومثله الواجب كوثر و نذر وسجود تلاوة ولا يلزم تعيين عدد الركمات لحصولها ضمنا فلا يضر الحطاء في ﴿ ٦٢ ﴾ عددها والمعتبر في النية عل القلب لافها

بعمل ، يعني عما لايليق بالصلاة والشرط فيها ان يعلم بقلبه اى صلاة يصلى فان كانت فرضا فلالد من الثمين ولا يكمفيسه منية الفرض لأن الفرض أنواع واذا نوى فرض الوقت بياز الا في الجمة لأن العلماء اختلفوا في فرض الوقت في يوم الجمعية ولو لم نو فرض الوقت في غير الجمعة لحكن نوى الفاهر لا مجوز لان هذا الوقت كما يقيل ظهر اليوم نقبل ظهرا آخر لانه رعباً بكون عليه ظهر فاثنة وقبل بجوز وهوالصحيح كذا في الفتـاوي قال لان الوقت متعين له و في النهـاية انمـا بجزيه ال ينوى فرض الوقت الذا كان يصلي في الوقت اما بعد خروج الوقت اذا صلى و هو لابعلم بخروجه فنوى فرض الوقت ثانه لا بجوز لان بعد خروج وقت الظهر فرض الوقت هو المصر و اذا نوى فرض الوقت كان ناويا للمصر و صلاة الظهر لا تجوز بنية العصر وان نوى ظهر اليوم جاز وان خرج الوقت. • واعلم ان النية لا تتأدى بالمسان لانما ارادة والارادة على القلب لاعل السبان لان على السبان يسمى كلاما لا ارادة الا ان الذكر بالمسان مع على الغلب سنة فالاولى أن يشغل قلبه ولنه ولسانه بالذكر و بده بالرفع واما اذ كانت الصلاة نفلا فا نه يكفيه مطلق بنة الصلاة ، واختلفوا في الزاويح والاصم أنه لا تجوز الا ينية النزاويح و قال المسأخرون تجوز النزاويح والسين نية الصَّلاة المطلقة الا أن الاختيار في النراويج أن سُوبي النراويج أو قيام الليل وفي السنة أن موى السنة وفي الوتر أن منوى الوتر وكذا في صلاة الميدين (فو لد و بستقبل الفيلة) * اعلم انه لابجوز لاحداداً فريضة ولا نافلة ولا سجدة تلاوة ولا صلاة جنازة الا متوجها الى القبلة فان صلى الى غير القبلة متعمدا من غير هذر كفرتم من كان ممكة ففرضه اصابة هيما ومن كان نابيًا عنها ففرضه اصابة جهتها هوالعميم وقال الجرجاني فرضه امسابة عيمًا ابضيا * وفائدة الحلاف اشتراط نية عينالكعبة للنائي ضلى قول الجربياني بشرط وعلى العميع لابشـرط وان صلى الى الحطيم او نوى مضام الراهيم و لم ينو الحجيمة لم يجز وكذا او نوى السجد الحرام و من كان بالدينة ففرضه المين لانه يقدر على اصابتها يغين لان قبلة المدينة ثبت من خيث النص و سائر البقاع بالاجتهاد (قوله الاان بكون خائف فيصلي الى اى جهة قدر) سواء كان الخوف من عدو اوسبم اوقاطم طربق اوكان على خشبة فالحر مخاف ان انحرف الى القبلة ان يغرق او المربض لابجد من محوله الى القبلة او بعد الا انه ينضرر بالتمويل (فولد فان اشتبت عليه القبلة وليس محضرته من يسأله عنها اجتهدو صلى) الاجتهاد بذل المجهود لنيل المقصدود فان لمهقع اجتهاده على شيء من الجهات قيل بؤخر الصلاة وقبل يصلى الى الجهات الاربع • والمسئلة على ثلاثة

الارادة السابقة أعمل اللاحق فلا عبرة للذكر بالمسال الا اذا عز من احشار القلب لهموم اصانه فكفيه المسال مجتبي وعمل الفاب أن يعلم بداهد من غير تأمل اي صلاة يصل والتلفظ مرا مستعب اعاند الغلب والخيامس من الشروط قوله (و يستقبل القبلة) ثمانكان عكة فقرضه اصانه عينها وأثكان غائبا ففرضه اصابة جهتها هو العجيج لان التكليف محسب الوسم هداية وفي معراج الدراية ومن كان عكة ومينه و بين الكعبة حائل عنع الشاهدة كالانبة فالاصم ان حكمه تعكم الغائب آه اعلم أنه لايجوز لاحد أداء فريضة ولانافلة ولامجدة تلاوة ولاصلاة جنازة الامتوجه الىالقبلة فانصلي الى غير جهة القبلة متعمدا من غير مذر كفر ثم من كان عكة ففرضه امسابة هينها ومن غائبا هنها ففرضه اصابة جهتما هو العميم جوهره (الاان يكون خاشا)

من هدو او سبع او كان على خشبة فى العمر مخاف الغرق ان انحرف او مريضا لابحد من يحوله (اوجه) او يجد الا انه يتضرر (فيصلى الى اى جهة قدر) لتحقق العذر (نان اشتبت عليه القبلة و ليس محضرته من يسسأله عنها اجتهدو عمل) الى جهة اجتهاده و والاجتهاد يذل الجهبود ليل المقصود قيد بما اذا لمبكن بحضرته من بسأله لانه اذا وجد من بسأله وجب عليه سؤاله والاخذ بقوله ولو غالف رأيه اذا كان الحفير من الهل الموضع ﴿ ٣٣ ﴾ ومقبول الشهادة وقيد بالحضرة لانه لابجب عليه طلب من بسأله ولو

> اوجه • اما ان لايشك ولايصرى وجوابه ان صلاته على الجواز الا الى منهن له الحطأ • والثاني أن يشك ولا يُعرى وجواله أن صلاته على الفساد الا أن تبين له الصواب فأن تبينه الصواب ان علم بعد الفراغ انه اصاب القبلة لابعيد وان علم ف الصلاة انه اصاب القبلة؛ استأنف ولايجوزله البناء * والثالث ان بشك وبحرى وهي مسئلة الكتاب وجواله ال الصلاة على الجواز ولو تبين له الحطأ وهذا اذا كانت السماء منفيد اجماعا فان كانت معمية • قال بعضهم بجسوز ولا فرق بينالغيم والعمو وظاهر كلام الشيخ بشسير البه وقال بعضم انمــا بجوز اذاكانت الـعا. منغية اما اذاكانت محية لابجــوز لانه بجب عليه معرفة القبسلة بالدلائل فاذا فرط لم يكن إلجهل هذرا ومن الدلائل الشمس والقمر والقطب ، وقوله « محضرته ، حدالحضرة ان يكون محيث لوصاح به سمنه وفيسه اشارة الى أنه لايجب هايه طلب من يسأله و اشارة الى انه أذا وجد من يسأله وجب عليه سؤاله والاخذ مقوله ولو غالف رأيه اذاكان المخبر من اهل ذلك الموضع وكان مقبول التهادة وكذا الاعمى اذا لم بجد وقت الشروع من بسأله واخطأ جاز وان وجد من بسأله ولم بسأله لانجوز صلاته كذا في الذخيرة ولو اجتبد ومحضرته من بسسأله فاصاب الفبلة نبغي ان لابجوز على قولهمـا خلافا لابي توسـف وفي الخبندي بجوز اذا اصاب القبلة (فَوَ لَدَ فَانَ عَلَمَ أَنَّهُ اخْطأُ بَعْدُ مَاصلُ فَلا أَعَادَةَ عَلَيْهِ ﴾ لانه ليس في وسعه الا التوجه الى جهة المنحرى و النكايف مقيد بالوسام (قوله و ان علم ذلك و هو فى العنلاة استدار الى القبلة و بنى عليها) لان فرضه تعين عليه حين علم فلزمه الاستدارة ولو سال قوما عضرته فلم عبروه حي صلى بالتمرى ثماخبروه بعد فراغه انه لمبصل الى القبلة فلااعادة عليه ولو رُك من بسأله بحضرته فصل بالتمرى واصاب النبلة لم بجز مسلاته وقال الووسف تجوز اذا أصاب القبلة واذا إداه اجتهاده الى جهة ثم صلى الى غيرها فصلاته فاخدة ولواصاب الغبلة عندهما وقال أوبوسف مجوز اذا أصاب الغبلة والله أعلم

مرور باب صفة الملاة كالله منه

هذا من باب اضافة التي الى نفسه + اعلم البالوصف كلام الواصف والصفة هي المني النسائم بذات الموسوف ظول القائل د زيد عالم ، وصف لزيد لاصفة له والعلم الفسائم سفته لا وصفه و حاصله ال قيام الوصف بالمواصف وقيسام الصفة بالموسوف (فو له رحمدالله فرائض السلاة ستة) لهي فرائض نفس الصلاة والقياس • ست ، بدون الهاء لان الفرائض جم فريضة لكنه قال هالي تأويل الفروض • والالف واللام في قوله و الصلاة ، المعهود اي الصلاة المقروضة لان القيام في النافلة ليس بفرض (فو له التحريمة) بعني تكبيرة الاحرام عدها من الفروض لا تصالها بالصلاة لانها منها بمنزلة الباب المدار فان الباب وان كان غيرها فهو بعد منها وسميت تحريمة لانها تجرم الاشياء المباحة قبلها من الكلام والالتفات و الاكل والشرب وغير ذلك • وهي شرط عندهما وفرض عند

سأل قوما محضرته فإنخبره حتى صلى بالقوى ثم اخبروه بعد فراغه انه لم يصل الى القبلة فلااعادة عليه جوهره (فان علم انداخطاً) باخبار او تبدل اجتهاد (بعد ماصل فلااعادة عليه) لاتبانه عانى وسعه (و ان علم ذلك و هو فالصلاة استدار الىالفيلة و ني علما) اي على الصلاة وكذا اذا تحول رأيه الي جهة آخرى توجه الما لوجوب العمل بالاجتباد فيما يستقبل من غير نفض الؤدي قبله ومزامةوما فيليلة مظلة فقرى القبلة ومسلى الى المشرق وتحرى من خلفه وصلي كل واحد مهم الي جهسة وكلهم خلف الامام ولا يعلون مامسع الامام اجزئم لوجودالتوجه الى جهة المحرى وحذمالحالفة غيرمانعة كاف جوف الكعبة ومن علم منهم بحال امامه تنسيد صلاته لانه اعتقد امامه على الحطأ وكذا لو كان متقدما عليه لتركه فرض المقام هدايه

و باب صنة المثلاة ﴾ شروع في المشروط بعد سان الشرط (فرائش) نفس (العسلاة سنة) الاول (الصرعة) قائماً وانكان عيرها فهو يعد منها وسميت تحريمة لانهاتحرم الاشياء المباحة قبلها المباينة للصلاة (و) الثانى (القيام) بحيث لومديديد لاينال ركبتيـه وذلك فى فرض وملحق بدلقادر عليه وعلى السنجود فلرقدر عليه دون السنجود ندب إعاق، قاعدا كافى الدر (و) الثالث (القرائة) لقادر عليها كاسيأتى (و) الرابع (الركوع) ﴿ ٦٤ ﴾ يحيث لومديديه بال ركبتيه (و) الخامس

مجده وفائدته فيمااذافسدت الفرضية فتقلب فلاعندهما وعنده لاوفيما اذاشرع في الظهر قبل الزوال فلمافرغ من التمرعة زالت الشمس فمندهما بجوز وعند. لا وفان قلت فقد صارت الشروط سبعة والفروض خسة وهوخلاف ماذكرتم منالعدد وفالجواب ان نقول الطهارة بأنواعها واحدة والسادس التحريمة والفروش الخمسة المذكورة والمادس الخروج من الصلاة عند الى حنيفة والطمانينة على قول الى توسف والانتقال من ركن الى ركن عندهما (فنو لد والقيام) يمنى في صلاة الفرض والوثر وحدالقيام انيكون محيث اذا مد بيديه لاينال ركبتيه ويكره القيام على احد القدمين في الصلاة من غير وتجوز السلاة وللمذر لاتكره كذا في الفتاوي (قو اله والقرائة) لقوله تمالى وفاقرؤا ماتيسر من القرآن والاس للوجوب والقرائة لاتجب في غير السلاة بالاجاء فثبت انها فيالصلاة (فوأ والركوع والسجود) لقوله تعالى ﴿ أَرْكُمُوا وَاسْجِدُوا ﴾ فالركوعهو الانحناء والسجود هوالانحفاض (قوله والقعدة في آخر الصلاة مقدار التشهد) اىمن قوله التحيات الى عبده ورسوله هوالصحيح حتى لوفرغ المقتدى قبل فراغ الامام فتكلم فصلاته تامة قال في المحيط لوفرغ المقتدى قبل فراغ الامهام فسلم أوتكلم فصلاته تامة (فوله وامازادعلىذلكفهوسنة) اطلقاسم السنةوفيهاو اجبات كقرائة الفاتحة وضم السورة الهاومهاعات الترتيب فياشرع مكررا في ركمة واحدة كالسجود حتى لوترك السجدة الثانية من الركمة الاولى ساهيا وقام وصلى عام صلاته ثم تذكر هافعليه ان يسمِدالمتروكة ويسمجد للسهو لترك الترتيب فيما شرع مكررا ومن الواجبات أيضا القدةالاولى وقرائة التشهد فىالقدة الاخيرة والقنوت وتكبيرات العيد والجهر قبما بجهرفيه والمخافتة فيمايخافت فيه ولهذا وجبالسهو بتركها وآنما سماها سنةلانها ثبت وجوبها بالسنة (فوايه واذا دخلالرجل في صلاته كبر) اى اذا اراد الدخول التولدتمالي ﴿ فَاذَا قُرْ أَتَ القر آن فاستعذبالله ﴾ اى اذاار دت قرائة القرآن وقوله حكر، اى عظم والمرادمه التحريمة (فو إلى ورفع يديه معالتكبيرة) الرفع سنةوليس بواجب،وقوله همالتكبيرة اشارة الى اشتراط المقارنة والاصم اله يرفع اولا فاظ استقرالفي موصع المحاذاة كبر لانالرفع بمنزلةالنفي كاندنبذماسوى الله تعالى وراء ظهره فاليدالمبنى كالآخرة واليسرى كالدنيا ولاندفي الرفع نني الكبرياء عن غيرالله ، وقوله «الله أكبر» عنزلة اثبات الكبرياء الله تعالى والنني مقدم على اثباتكما فى كلة الشهادة «لااله الاالله» ولا تصم تكبيرة الاحرام الا في حال القيام اما اذا حناظهره ثم كبران كان الى القيام اقرب يصم وانكان الىالركوغ اقرب لايصيم (فؤلد حتى يحاذى بابهاميه شحمتى اذئيه) و عندالشافى

(السيجود) يوضع الجبهة واحدى البدين واحدى الركتين وشي من اطراف اسابع احدى القدمين على على مامحد عمه والالم تنعقق السميدة . وكاله بوضع جيم اليدين والركبتين والقدمين والجيةم الانف كاذكره المحقق ان الهمام وغيره ومن اقصر عملي بعض عبارات اعتشا عافية غالفة لماقاله الفقيدا يواللث والمحققون فقدقصر وتمامه في الامداد (و) السادس (المقدة الاخيرة مقدار التشهد) الى قوله عبده ورسوله هو الصحيم حتى لوفرغ المقتدىقبل فراغ الامام فتكلم او اكل فصلاته تامة حوهرة (وما زاد على ذلك) المذكور (فهوسنة) قال في الهداية. اطلق اسم السنة وفيهــا واجبات كقرائة الفاتحة وضم السورة اليها ومهاعات الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال والقددة الاولى وقرائة

التسهد فى الاخيرة والقنوت فى الومروتكبرات السدين والجهر فيمايجهرفيه والمخافتة فيمايخافت فيه (حذا،) ولهذا بجب عبدتا السهوبتركها هو الصحيم لماانه ثبت وجوبها بالسنة اه (فاذا دخل الرجل) اى ارادالدخول (فى الصلاة كبر)اى قال وجوباً لمنه اكبر(ورفع بديه مما الكبير حتى يحاذى) وعس (بابهاميه شحمتى اذنيه) لانه من تمام المحاذات ويستقبل بكيفيه القبلة وقبل خديه قال في الهداية والاصح انه يرفع اولا ثم يكبر وقال الزاهدى وعليه عامة المشايخ (فان قال بدلا من التكبير ﴿ ٦٥ ﴾ الله اجل او اعفلم او الرحمن اكبر) او اجل او اعفلم او لاالله

او غر ذاك من كل ذكر خالص لله تعالى (اجزله) مع كراحة الفريم و ذلك (عند ابي حنيفة ومجد) رحهماالله تمالي (وقال ابو بوسف) رجه الله تعالى ان كان يحسن النكبير (لايجوز) الشروع (الا بلفظ التكبر) كا كيروكبر معرفا و منحكرا مقدما و مؤخرا قال فى التصيح قال الاسبهابي والعميم قول^هما وقال الزاهدي هو الفحيح واعتده البرهاني والنسن اه (و بعقد) الرجل (يسده اليني على اليسرى) آخذا رسفها مختصره والهامه باسطا اصابعه الثلاث على المصم (و يضمهما) كما فرغ من التكبير (تحت سرته) و تضم المرأة الحكف على الكف عن الندى قال في الهداية ثم الاعتاد سنة القيام عند ابي حنيفة وابي يوسف رجمه الله حتى لارسل عالة الثنا والاصل ان كل قيام فيه ذكر مسئون يعتند فينه و مالا فلا هو العميم فيعتمد فءالة الفنوت ومنسلاة الجنبازة و و رسل في قومة وبين تكبرات الاعباد ا ه (نم

حذاه منكبيه وعند مالك حذاه رأسه و قال طاوس فوق رأسـه واجموا كابم على ان المرأة ترفع حذاء منكبيسا لانه استرالها و على هذا الخلاف النكبير في الفنسوت والاعياد والجنَّازة و اما الامة فذكر في الفتَّاوي انها في الرفع كالرجل (فوله فان قال مدلا من التكبير الله اجل او اعظم او الرحمن اكبر اجزئه عنــد ابي حنيفة ومجد) وهل يكره الدخول بغير لفظ التكبير عندهما قال السر خسى لا وفالذخيرة الاصم أنه يكره لقوله عليه السلام • وتحريمها التكبير • • وقوله • بدلا •ن النكبير • فيه أشارة الى ان الاصل الله اكبر و غيره بدل منه و أن قال الله اجل او اعظم ساهيا لم بجب عليه سمهو الا في افتتاح صلاة العبد وانه اذا قالسناهيا وجب عليه السهو كذا في المستسق و أوله و اجزئه ، هذا اذا قرن اسمالله بهذه الصنف اما اذا قال ابتداء اجل أو اعظم أو أكبر ولم يزد عليه لايصير شبارعاً بالاجماع لان الاقتصار على الصغة دون الاسم لم يكمل به التعظيم والثناء واذا ذكر اسمالله من غير صفة فضال الله او الرجن او الرب صح دخوله عنمد ابى حنيفة لان في هذا معنى التعظم و قال محمد لابد من ذكر الصفة مع الاسم لان تمام النمظيم بذكر الاسم والصفة ولو ا فَنْحُ بِلا الهِ الااللهِ و بالحدللهِ او بسحانُ اللهِ او تباركُ الله بصير شارعًا عندهما سواء كان محسن النكبير اولا وقال ابو بوسيف أذا كان محسن النكبير لم يجز الابارعة الفاظ. الله اكبر. الله اكبر. الله كبير. الله الكبير لقوله عليه السلام و مفتاح الصلاة العليور و تحريمها التكبير ، فعلم انه لاتحريم بغيره و لهما قوله بعال ﴿ وَذَكَرَ اسْمِرَ بِهُ فَصَّلَى ﴾ ولوقال الرحيم اكبر جاز عندهما خلافا لابي يوسف ولوقال الرحن جاز ولو قال الرحيم لا يسير شارعاً لانه من الاسماء المشتركة ولو قال بسم الله الرجن الرحيم لا يصير شارعاً لانه التبرك كأنه قال الام باركل في هذا ولوقال الام ولم يزد عليه الاصع انه لايصر شارها اوقال الهم اغفرلي واستنفرالله او حولق لايصير شارعا اجماعا لانه دعاء ولو افتنح بالفارسية وهو بحسن العربية اجزئه عند ابى حنيفة ويكره وعندهما لايجزيه الا اذاكان لامحسن العربة (قو له ويعمّد بده البني على البسرى) وقال ماك رسل بديدلنا النالنبي صل الله عليه وسلم والحلب عليه • وقال على رضى الله عنه من السنة ال يضع المصلى بمينه على شماله تحت السرة في الصلاة ، و اما كيفيته فعند مجديضم باطن كفه اليني على ظاهر كفه اليسرى وعند ابي يوسف يأخذ بمينه رسغة البسرى واستحسن كثير من المشايخ الجم بينهمسا بان يشع باطن كفه اليمي على ظاهر كفه اليسرى ويحلق بالخنصر والايمام على الرسغ ووقنه حين شرع في التكبير عندهما وقال مجد لايضع مالم يشرع في القرائة فالاعتماد سنة القيام عندهما حي لا رسل حالة الثناء وعند محدسنة الفرائة الثناء حي انه رسل حالة قرائة الثناء قال فالهداية الاصل الكلقيام فيدذكر مسنول يعقه فيه ومالا فلاهوا ألصحيح فيعتمدنى حالة بالفنوت و صلاة الجنازة و يرسل ف القومة من الركوع و بين تكبيرات العيد (فَوْ لَدُ ثُم يَعُولُ سِمَانُكُ الهم و بحدك) لفوله تمالي ﴿ وسبع بحمد ربك حين تقوم ﴾ (فو له و تبارك اسمك) اى

دام خيرك موالبركة الخيرالكثيره قالصاحب الجواشي من بركة اسمه تعالى أنه اذاجاور جلدامها مالايمس ذلك الجلد الاالمطهرون (قوكه تعالى جدك) اى عظمتك والجد هوالعظمة والجلال (قوله ولااله غيرك) المشهور في الدالفتم واعلانه إذا انتم المؤتم الصلاة بعدما شرع الامام فيالقرائةلايآتي بالثناء بل يحمع وينعست لقوله تعالى ﴿ وَاذَا قَرَى ۚ القَرْآنَانَا سَمَّمُوا لَهُ وَانْصَتُوا ﴾ وقيل يأتى بالثناء بين سكتات الامام كلة كلة (قو له ويستميذبالله من الشيطان الرجيم) اى مجأً الى الله تمالى يقال عذت بفلان اى الله وسمى الشيطان لشاونته عن الخيراي لبعد عنه و والشطن البعد والرجيم عمني المرجوم والاولى ان يقول استعيذبالله ليوافقالقرآن ويقرب منه اعوذبالله ثمّ انالثوذتهم للقرائة عندهما لانه شرغ لافتتام القرائة وقال أبو يوسف تبعللتاء لانه دعاء فكان من جنسه و فائدة الخلاف اله لا يأتي به المقتدى عندهما لانه لاقرائة عليه وعند ابي يوسف يأتى موكذا في صلاة العيد يأتى بدعند ابي يوسف عقيب الثناء قبل التكبيرات وعندهما بعدالتكيرات وكذا المسيوق اذاقام الى القضاء لايأتي نه عند ابي نوسف لانه قدائي به عقيب الثناء وعندهما يأتى بد لائديقرأ الآن واختار صدر الاسلام قول ابي يوسف (قوله ويقرأ بسمالله الرجن الرحيم) لما قال يقرأ و فصلها عن التناء دل على أنها من القر آن واس والمخافعة بها في صلاة الجهر والل على الهاليست من الكاتحة بل هي آية الزلت م للفصل بين السورتين ولهذا كتب في المحف بخط على حدة ولا يتأدى به افرض القر الدلانها بمضرآ يةوليست بآية تامة وقال الشافع هي آية من اول الفائحة قولاو احداوله في اوائل السور قولان وفي تكرارها ثلاث روايات عن ابي حنيقة روى الويوسف عندانه بقرؤها في أول كل ركمة مرة ولا يميد في تلك الركمة ورموى الحسن عنه أله يقرئها في أول كل ركمة عندابتداء القرائة ولانقرالها بمدذلك الحانيسلم وروى محدعنه الدنقرئها قبل الفاتحة وبعدها للسورة وهذا فىصلاة المخافتة امافى الجهرية فلايميدها فهاوالصميم اله يؤتى بها فى كل ركمة مرة ولايؤتى بها بينَّ السبورة والفاتحة الاعند محدفائه يؤتَّى بها في صلاة المخافة (فوله ويسرها) وقال الشَّافيي بجهربها في ملاة الجهر وقال مالك لايقرئها لاسرا ولاجهرا الافيالتراويج يُفَجِّع بها السورة دونُ الفائحة (قولِد ثم يقرأ فاتحة الكتاب) سميت فاتحة لاندينت عبها القرائة اى يبذأ وتسمى الوافية لإنها لاتتنصف فى السلاة وثنهى السبع المثانى لآنها تثنى فى كل ركعة ثم قرائها لاتنمين ركنا عندنا وكذاضم السورة اليا خلافا للشافعي فيالفاتحة ولمالك فهمالنا قولهتمالى ﴿ فَاقْرُواْ مَا يُسْرَمُنَ الْقُرْآنَ ﴾ والتمين ينفي التيسير (فحوله فاذاقال الامام ولاالضالين قال آمين) اىقال الامام آمين خفية والضالون همالنصارى والمنضوب عليهم الهود (قُو أَنَّهُ ويقولها المؤتم ويخفيها) لقوله عليه السلام واذا سمع المقتدى منالامام ولاالضالين في صلاة المخافتة هل يؤمن قال بعضهم نع لظاهر قوله عليه السلام «اذا فال الأمام ولا الضالين فقولوا آمين» ولم يفصل وقال بمضم لايؤمن

وتسالى جدك ولااله غيرك و) كافرغ من الاستفتاح (يستعيذ بالله من الشيطان الرجيم) قل في الهداية الأولى أن مقول استعد بالله ليوافق القرآنومترب منه اعود ثم النموة تبع للقرائة دون حرن الثناء عند ابي حنيفة رجمه الله لما تلونا حتى يأتى مه المسموق دون المقتدى اه (و) كافرغ (يَقُرأُ بِسِمِ اللهِ الرحِينِ الرعيم ويسر جما) اي الاستعاذة والبسملة واو الصلاة جهرية (ثم) كما سمی (مقرأ) و جدوبا (فاتحة الكتاب وسورة سها) اى مضمومة الها كائنة بعدها (اوثلاث آیات من ای سورة شاه) فقرائة الفاتحة لاتتمين ركنا عنندنا وكذا ضم السورة الهاهداية (واذا قال الامام ولا السالين قال) بدها (آمین) عد اوقصر (ويقولها المؤتم) ايضا معة (وتخفونها) ســواء كانت سرية او حهرية

وسلم كان يكبر عندكل خفض ورفع وبحذف التكبير حذفا لان المدفى اوله خطأ من حيث الدين لكونداستفهاما وفى آخره لحن منحيث اللنة هدايه (ويتمد ببديد على كبتيه ويفرج امسابعه) ولا شدب إلى التغريج الا في هذه الحالة ليكون امكن من الاحَّدُ والا إلى الضم. الأفى خالة السبجود وفيما وراء ذلك تترك على المادة (و بسط ظهره)و بسوى رأسة بعزه (ولايرفع رأسه) عن ظهره (ولا نكسه) عند (ونقول فی رکوعه سیمیان ربی العظم) ويكررها (ثلاثا وذلك ادناه) اى ادنى كال السنة قال في المينة ادنام ثلاث والاوسط خس والاكل سبع اه (ثم يرفع رأسه ويقول) مع الرفع (سمم الله لمن جده) ويكتني بدالامام عندالامام وعندالامامين يضم الحميد وهــو رواية عن الامام أيضا واليه مال الفضلي والطعاوي وجاعة من المتأخر بن معراج عن الظهيرية ومثى عليه في تورا لايضاح لكن المتون على خلافه (ويقول

لانذلك الجهر لغو فلايتبع وفى صلاة الجمة والعيدين اذاسم المقتدى من المقتدئ التأمين قال الامام ظهير الدين يؤمن كذافي الفتاوى قال في المسوط بخني الامام التعوذ والتشهد والتسمية وآمين (فو له ثم يكبر ويركم) وفي الجامع الصغير يكبر مم الانحطاط فني الاول يكبر فيمحض القيــام وفي الشــاني يقتضي مقــارنة التكبير مم الانحطاط ويحذرمن المد فىالتكبير ولايطوله لان المد في اوله خطأ من حيث الدين لكونه استفهاما وهوكفر وفى آخر ملحن منحيث اللغة وفى الهاية هذا لايخلو اماان يكون مفسدا واما ان يكون خطأ فان قال الله عد الهمزة فهذا يفسد الصلاة وان تعمد يكفر لانه شك وامااذاخلل الالف بيناللام والهاء فهذا لايضره لانماشباع ولكن الحذف اولى واما اذامذ الهمزة مناكبر تفسد ايضا لمكان الشك وانمد مايين الباء والراء بانوسط الفا يينهما قال بعضى تفسد وقال بعضهم لاتفسد وتجزم الراء من اكبر وان كان اصله الرفع بالخبرية لاندروى عزابراهيم النمني موقوفا عليه ومرفوعا الىالني صلىالله عليه وسلم انه قال «الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم» (قو اله ويعمد بيدمه على ركبتيه ويفرج بين اصابعه) ولايندب الىالتفريج الافى هذه الحالة لاندامكن ولاالى الضم الافي فيحالة السجود ليقعرؤس الاسابع مواجبة للقبلة وماسوى ذلك يترك على عادته فلايتكلف لأللضم ولاللتفريج (قوله ويبسط ظهر. ولايرفع رأسه ولاينكسه) روى أنه عليه السلام كان يعتدل في ركوعه محيث لوومنع على ظهره قدم فيه ماهلم حرق ولوانتمي الى الامام وهو راكم فكبر للاحرام قائمًا فرفع الامام رأسه قبل ان يركم لايصير مدركالهده الركعة ولوانعلمااتهي الىالامام كبر للاحرام منحنياانكانالى الركوع اقرب فصلاته فاسدة لانتكيرة الاحرام لاتهم الافي حالة القيام ولوان الرجل اذاركم فطأ طأ رأسه قليلا ان كانالى القيام اقرب منه الى عام الركوع لا يجوزوانكان الى تمـام الركوع اقرب اجزئه كذا في الكرخي ولوكان احدب تبلغ حدويت الى الركوع بجب عنيه أن يخفض رأسمه لاركوع أكثر من حدوبته عن الركوع لانه كالقائم ولابجوز للقائم الاقتداء به على ألحبع كذا في الفتـاوى و ذكر التمرَّاشي أنه على الاختلاف في اقتداء القائم بالقاعد (فولد وبقول في ركوعه سيمان ربى العظيم ثلاثًاوذلك ادناه) اى ادناكال الجمع اوادنى كال لسنة والكمال ان يقولهاعشرا وفي منية المصلى ادناه ثلاث والاوسط خس والاكل سبع ولوكان الامام في الركوع فسمع من خلفه خفق النمال قال ابو حنيفة لا ينتظر هم خشية الرياء وعن محد كذلك ايضا أجرا لهم عن التأخيرعن الجاعة وقال بمضهمان كان الداخل غنيالم ينظر وانكان فقيرا جاز انتظاره وقال الوالليث انعرفه لايتنظره ونلم يعرفه لابأس بانتظاره وقال بمضهم انكان عادته حضور المسجد وملازمة الجاعة جاز انتظاره والافلا (فولدثم برفعر أسدويقول سمع الله لمن حدم). هذه القومة ليست غرض عندهما وقال الولوسف فرض وقوله هسمالله لمنجده اى اجاب الله لمن دعاء يقال سمع القاضي البينة اذا قبلها (فوام ويقول المؤتم ربنا

لك الحد) وفي مذهب احد ربنا ولك الحمد ولا يقولها الامام عندا بي حنيفة وعندهما بقولها سرأ بعد ان يقول سمم الله لمن جدد لانه حرض غيره فلا ينسى نفس. يمنى لما قال سمم الله لمن حده صار محنا على التعميد فكان عليه الامتثال فيأتى بد مم التسميم كالمنفر د مقلنا المنفر د لمساحث عليه ولم يكن معه من يمثل تعين عليه الامتثال وله قوله عليه هالسلام اذاقال الامام سمع الله لمن جده فقولوا ربنا لك الحمده وهذه: قسمة والقسمية تنافى الشركة والهذا ليأتي المؤتم بالتسميع ولانه لوكان الامام يقولهما لوقع تحميده بعد تحميد المأموم وهذا خلاف موضع الامامة واما المنفرد فانه يحبم يينهماً على الاصم كذا في الهداية (فوله فاذا استوى فأعًا كبر وسمجد ولم يرفع مدمه) اما الاستواء قائمًا فليس نفرض عندهما وقال أبو يوسف فرض وقد بيناه (فولِه ويعتمد سيديد على الارض) يعني في حالة سجوده (فو أيه ووضع وجهه بين كفيه ويدا.حذاء اذنيه) لانآخرالركمة معتبر باولهافكمايجملرأسه بين يديه فياول.الركمة عندالتحرعة فكذافى آخرها كذا فى النهاية ويوجدا مابع يديه نحوالقبلة في سنجوده وروى عن انعر أند رأى حلا ساجد قدعدل سديد عن القبلة فقال استقبل مما القبلة فانهما يسجدان مم الوجه (غو اريسجدعل انفه وجهة) هذا هو السنة و ان وضع جهته وجدها دون الانف جازوكذا لووضمانفه وبالجبهة عذر فانه يجوز ولايكره لاحل المذر وان لم يكن بالجيهة عذر حازعنداني حنيفة ويكره وعندهما لابجوز وان سجدعلي خده لابجؤز لافي حال المذرولا في غيره الانه في حال المذر يومي لان وضم الحدلات أي الابالانحراف عن القبلة ثم السجود على اليدن والركتين ليس بواجب عند ماخلافا لوفر وقال ابواليث السجودعلى الركتين فرض وعلى اليدين ليس بفرض و قولة صوسيدهلى الفدو جبه عادا و كرالانف ولانه يوضم اولاما كان اقرب الى الارض عندالسعبود وهواقرب اليامن الجيهة ومن شرط جواز السَّجود ان لايرفع قدميه فان رفعهما في حال سعوده لايجزيه السَّجدة وإن رفع احدهما قال في المرتبة تجزيه مم الكراهة ولوصل صلى الدكان وادلى رجليه عن الدكان عندالسجود لايجوز وكذا علىالسرير اذا ادلى رجليه عما لابجـوز ولوكان مومنع السجود ارفع من موضم القدمين قال الحلواني أن كان النفاوت مقدار اللبنة أن اللبنين بجوز وانكان اكثر لابجوز واراد اللبنة النصوبة لا المفروشة وحد اللبنة ربم ذراع (قو له فان اتتصر على احدهما مبان عند ابي خيفة) أعا بجوز الاقتصار على الآنف اذا سجد على ماصلب منه اما اذا سجد على ما لان منه وهو الارتبة لايجوز (فَوْ لِهِ وَقَالَ آنُو نُوسِفِ وَمُحَدُّ لَا يُحِوزُ الاقتصَارِ عَلَى الْأَنْفُ الا مِنْ عَذْرٌ ﴾ وهو رواية عن ابي حنيفة وعليه الفتوى (فوله فان سجد على كور عامته او فامنل ثوبه اجزئه) وكورها دورها يقال فكور عامته إذا ادارهما على رأسه وأبما مجوز اذا وجد صلابة الارض ولير صلى على القطن المحلوج ان وجد صلابة الارض اجزئه والافلا وكذاعلي الحشيش الموضوع والتبن فان سجد علىالحنطة والشعير جازوعلى

المؤتم رسالك الجد) ويكتني بد وانضله اللهم ربنا ولك الحدثم حذف الواو ثم حــٰذف اللهم فقط والمنفرد بجمع بينهما فىالاصم مــداية وملتق (فاذا استوى قائما كبر) مع الخرور (وسعمد) واضاركته اولا (واعتمد سديد على الارض) بعدهما (ووضع وجهه بين كفيه) اعتبار الآخر الركمة باولهما ويوجه امسابع يديد نحسو القبلة (ويسبمد) وجوباً (على انفه وحبته فان اقتصر على احددهما جاز عند الىحنىفة) رجدالله فان كان على الانف كره وأن كان عـلى الجبة لايكر. كما في الفتم عن التمضة والبدائم (وقال ابويوسف وعد لا بحوز الاقتصار على الانف الا منعـذر) وهو رواية عن الى حنيفة وعليه الفتــاري جــوهر. وفي التمحيم نقبلا عنالعيون ورونى عند مثل قولهما وعليه الفتوى واعتمده المحبوبي وصدر الشريعة (وانسجمه على كور عامته)اذا كان على جهته (او فانسل) ای طرف (ثويه حاز) ويكره الا

في غير زحمة (و بحافي) اي باعد (بطنه من فعندیه وبوجه اصادم رجليه نحو الفيلة)و الرأة تخفض و تلزق بطنها بفخذما لان ذلك استرابها مدایة (و شول فی سعوده (سمانري الأعلى) ويكررها (ثلاثًا وذلك ادناه) ای ادنی کال السنه کا مر نم رفع رأسه ويكر) معالرفع الى ان بستوى جالسا ولو لمبستو جالسا وسجسد اخرى اجزله عندابي حنيفة ومجد رحمهما الله تعالى وتكاموا ق مقدار الرفع والاصم انه اذا كان الى السجود أقرب لا يجوز لانه يمد ساجدا والكان الي الجلوس اقرب جاز لانه بعد بالسنا فتعفق الثانية هدایه (فاذا اطمأن) ای سكن (بالسا) كجلسة المنشهد (كبر) مع عوده (وسمِد) سمِدة ثانسة كالاولى فاذا الحمأن ساجدا کر) معالنیوض (واستوی قائمًا على صدور قدميـــه) وذلك بان مغوم واصابع القدمين على هبئتها في المجود (ولايقيد) للاستراحة (ولايستديديه على الارض) ويكره فعلهما تنزيها لمن اليس، هذرحليه (ويفعل

الذرة والدخن لابجوز فانكانت هذه الاشمياء في الجوالن جاز في جمعهما كذا في منية المصلى وان وضع كفيه وسجد عليهما جاز وهوالاصح وعند بمضم لايجوز وان بسط كه على النجاسـة وسجد عليه لايجوز وهو الصبح وآما اذا سجد عـلى فاضل ثوبه فانه يجسوز ولابكر. اذا كان لدفع الاذي وان لم بكن لدفع الاذي بكر. بالاجماع (قوله وبدى ضبعيه) اى يظهر هماً ، والضبع بالسكون العضد وهذا اذا لم يؤذ أحدا اما اذا كان فيالصف لانفعيل وإما المرأة فلاتفعيل وتلصق بطنهما بتخذها في الحجسود والامة كالحرة فالركوع والحود والفعود واما رفعاليدين عندالهمرعة فهي كالرجل كذا فالنشاوي (قوله وبجاف بطنه عن فغذيه) اي ساعده واما الرأة فضفض وتلصق بطلهما بنمنذها والمرأة تخالف الرجل عشرة مواضع ترفع بديهما عند التحريمة الى منكبيها وتضع بمنها على شمالهـا تحت ثديهـا ولا تجانى بطنها عن فعنديها ولا تبدى ضبعيهما وتجلس متوركة فبالتثهد ولاتفرج اصابعها فبالركوع ولانؤم الرجال وتكره جماعتين ونقف الامامة وسلطهن ولانجهر فيءوضع الجبر والامة كالحرة فيجيع ذلك الا فورفع البدين عندالافتتاح فانها فيه كالرجل (قو له وبوجه اصابع رجليمه نحو النبلة) وكذلك اصابع بديه و يعتمدل فسيحوده ولا يغترش زراعيمه ويضم فمنذبه لفوله عليه السلام و اعتدلوا في المجود ولايفترش احدكم زراعيه افتراش الكلب وليضم فعنديه (قول وبغول ف سجوده سجان ربى الاعلى ثلاثًا وذلك ادناه) لانه لما نزل قوله تمالي ﴿ سِمِ اسم ربك الاعلى ﴾ قال عليه السلام ﴿ اجعلوها ق مجودكم ، ولما زل قوله تسألي ﴿ فسيح باسم ربك النظيم ﴾ قال ، اجملوها في ركوعكم ، وقوله ، وذك ادناه ، اى ادنى نساعات السجود وادنى كال الجمع اوادنى كالاالسنة والاوسط حس والاكمل سبع قال الثورى يستحب ان يقولها الامآم خسا ليتمكن المتسدى من ثلاث فان نفس عن الثلاث او تركه اصلا عباز وبكره (قوله ثم يرفع رأسه ويكبر) والسنة فيه ان يرفع حتى بستوى جالسا وتكلموا مقداره فروى الحسن عن ابى حنيفة اذا رفع مقدار ماتمر الربح اجزئه وقالهداية الاصح انه اذا كان الى مال البجود إقرب لايجوز لانه بعد ساجدًا وأن كان الى الجلوس أقرب جاز لانه بعد جالســا وليس في هذا الجلوس ذكر مسنون عندنا (قوله فاذا اطمأن بالساكر وسجد ﴾ الطمائينة فيسائر الاركان واجبة عندهما وقال ابويوسنف فرض وبوجوبها قال الكرخي وعن الجرجاني انها سنة وفائدة الحسلاف بينهما ان على قول الكرخي اذا تركها سباهيا بجب عليه سجودالسهو وعلى رواية الجرجاتي لايجب (قُولِه قادًا اطمأن ساجدا كر واستوى قائمًا على صدور قدميــه) معتمدا يديه على ركبتيه (قولد ولا يتعد ولا يعتد بيديه على الارض) وبه قال ماك واحمد والشانعي يجلس جلسة خفيفة ويعتمد يمديه على اوض (قوله ويفعل في الركسة الثباتية مثل مافسل في الاولى) اى من القيام و الفرائة و الركوع والجمهود (قوله الا انه لايسنغم ولا يتبوذ) لان ذلك لم يشرع الام، (قوله والركمة الشانية مثل مافعل في) الركمة (الاولى) لانه تكرار الاركان الا انه لا يستفيح ولا يتعوذ) لانهما لم بشرعاالامرة (ولا برفع مديدالافي التكبيرة الاولى) فقط (فاذار فع رأسة من السجدة الثانية في الركمة الثانية افترش) الرجل (رجله اليسرى فبلس عليه) اي على قدمها بان مجملها بحت اليني لانه استراله ين نصباو و حداصا بعد نحوانقيلة) بدبا والمرأة تجلس على البها اليسرى ويجر برجلها اليسرى من تحت اليني لانه استرالها (ووضع بديد على فقد يدو بسط اصابعه) مفرجة قليلا حاعلاا طرافها عند ركبته (ويشهد) اى قرأ تشهدا بن مسود بلاا شارة بسبا بنه عند الشهادة في ظاهر الرواية وعن ابى بوسف في الامالي انديمة دا لخنه مر والبنصر و بحلق الوسطى والابهام من من من المسابة و نقل مناه عن محدو الامام عنه المناخ و دالته به

ولابرهم يديه الافئالتكبير الاول) وقال الشافعي برفع عندالركوع وعند الرفع منه لنا قوله عليدالسلام ولاتر فع الاندى الافي عالية مواطن عند افتام الصلاة واستقبال البيت والصفا والمرؤة والموقفين والجرتين والقنوت والعبدن، كذا في الكرخي (فو إله ذاذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركمة الشانية افترش رجله اليسرى فعِلس علمًا ونصب البني) وقال مالك في التعدتين حيمًا المسنون فهما التووُّك وقال الشافعي في القمدة الاولى مثل قولنا وفي الثانية مثل قول مالك وان كات امرأة جلست على اليَّها اليسرى واخرجت رجلها سنالجانب الاين لانه لشَّرلها وتضم فَعَدْيها وتجمل الساق البيني على الساق اليسرى (فولد ووجه اصابعها نحو القبلة) يسي اصبابع رجله اليني ووضع يديد على فحديد لانه الم من العبث في العسادة (فو ل. وبسط اصابعها نحو القبلة) ويفرق بين اصابعه ثم هذه التقاء سنة لوتركها جازت ملانه ويكر. از يتركما متمدا مان تركها ساهيا وجب عليه شجود السهو (فو له وتشهد) هذا من قبيل اطلاق اسم البعض على الكل واختلفوا في هنتا التشهد فقيل انه واجب كالقمدة وهو السميم وقيل سنة ولاخلاف فيالتشهد السالة يأنه واجب وفى شرحه التشهد مسنون وآلمقدة الاولى والشائية (فؤ له والتشهد النحيات لله الى آخره) هذا تُشهد اين مسعود فانه قال اخذرسول الله عليه وسلم سدى وعلى التشهد كايعاني سورة من القرآن وقال «قل التميات لله والصلوات والطبيات الى آخره ووممني «التحيات» الملك الله والبقاء لله دو الصلوات " يمنى الصلوات الخس دو الطبيات " قيل شهادة ان لااله الانته يمني الوحدانية لله وقيل الزكاة ، وهل يشير . بالمسحة من مشامخنا من قالى لالأن مبني الصلا: على السكينة وقال بعضهم نعم لان الني صلى الله عليه وسلم كان بفعله، وكيفيته أن يَسْبَنَ اصِمِهُ الخنصروالتي تليها وبحلق الوسطى بالامام ويشير بحسمته (فَوْلِهُ المالاء عليك الها الني ورحة الله وبركاته) ائ ذلك السلام الذي الله الله عليك ليلة المراء فهذا حكاية عن ذلك السلام لااسداء السلام ومعنى السلامة من الآفات (فولد وعلى عبادالله الصالحين) الهمالح هوالثائم محقوق الله وحقوق العبادو الصلاح مند

واعتمده المتأخرون لثبوته عنالني صلى الله عليه وسل بالاحاديث التحمعة ولصمة نقله عنا تُتناالثارثة ولذا قال في الفتم أن الأول خلاف الدراية والرواية ولشيخنا رجه الله تسألي رسالة فىالتشهد حرر فها صحة هذبن القولين ونني ماعداهما حيث قال أنه ليس لنا سوى قولن الأول وهو المشبهور فى المذيب بسط الاسابع مدون اشارة ، الشاني بسط الاصابع الى حين الشهادة فيمقد عندها وبرفع السبابة عندالنني ويضعها عندالا ثبات وهذا مااعتمده المتأحرون واما والما ماعليــه الناس من الأشارة مع البسط مدون بدون عقد فلم ار احدا قال به اه ثم ذيل رسالته باخرى حقق فهما صحة

الرواية عا عليه النساس فن رام استيفاء الكنام فليرجع اليما يظفر بالمرام (والتشهد ان يقبول (الفساد) الحيات لله والصلوات والبطيات السلام عليك إبالنبي ورجة الله وبركاته السلام علينا وعلى عبادالله الصالحين المثهد الاالله الاالله واشهد ان بحدا عدء ورفدوله) وحذا تشهد أن مسود رضى الله عنه فانه قال اخد رسول الله صلى الله عليه وسلم سدى وعلى النشهد كاكان يعلى سورة من القرآن وقال قل التحيات لله الح هداية ويقصد بالفائد التشهد ما يها مرادتاه على وجه الانشاء كانه يحى الله تعالى ويسلم على بيه وعلى نفسه واول الله در

(ولا يزيد على هذا فالقعدة الاولى) فانزاد عامداكره وان ساهيا سجد للسهو انكانت الزيادة بمقدار اللهم صل على محمد على المذهب تنوير (ويقرأ في الركمتين الاخربين الفاتحة خاصة) وهذا بنان الافضل هوالصحيح هداية فلوسيح ثلاثا او وقف سناكتا بقدرها صح ولا ﴿ ٧١ ﴾ بأس به على الذهب تنوير (فاذا جاس في آخر الصلاة جلس) مفترشا

ايسًا (كا) جلس (ق) القمدة (الأولى و تنهد) اينسا (وصل على التي صل الله غلیه وسلم) ولومسیوقاکا رجد فالسوط لعكن رج عشمطل العائم المسال ن التشهد قال في العن ر بُرِي الأطاب أم يوطال الامام مجد من كيليتهما فنال مقول ، اللهم صل على عجده الخ السلاة المثمورة (و دعا عا شباه عا بشبه الفاظ القرآن) لفظا و معنى بكونه فيه محوه رّبنا آنا في الدنيا حسنة بز في الأخرة حسنة ، وليس منه لانداعا إراديه الدماء لأالفرائد نهر (والادعيد) بالنسب عطنا على الغاظ و الجر عطفا على القرآن (المأثورة) اي الروية نحو ماق مداره الهم ال اعوديك من عذاب جهتم و من عذاب القبر و من فننة المجاوالماة ومن فتنة المسجم الدليان فأنو مثمًا ما مروى ال ابا بكر الصديق رضيالله دنه سأل الني سليانة عليه وسلم الإهله دعاء مدعو به في صلاة فقال

النساد (فِولَٰهِ وَلا يُزيِّد عَلَى هَذَا فَى النَّمَدَّةِ الأولَى) فَانْ زَادَانَ كَانَ عَامَدًا كره وَ انْ كان سناهيا فعليه السهو • واختلفوا فبالزيادة الموجبة السمهو فرّوى هن أبي حنيفة اذا زاد حُرِفا واحداً و قبل اذا زاد اللهم صل على محمد و قبل لا يجلبُ حتى يقسول وُ عِلَى آلَ مُحِدُ * وَ اخْتَلَقُوا فَيَ المُسْبَوقِ اذَا قَعْدُ مَمَ الامَامِ فِي الْقَعْدَةُ الاخْرِنَةُ قال بعضهم لا زيد على هذا و قبل بدعو و قبل بكرر التشهد الى عبد، و رسوله و في بالنساية الحنار أنه بأتى بالتشهد وبالسلاة على النبي والدعرات وأذاكان على المصلى سجدنا السمهو و بالم الى عبده و رسوله مل بسلى على النبي و مدعو قال الكرخي لابزيد على عبده ورسوله وبسلم وبأتى بالصلاة على النبي والدعوات في تشهد سجود السبهو وعلى قباس قول الطحاوى يأتي به قبل سجود السبهو (فولد و مقرأ في الركمتين الاخربين فاتحة الكشاب خاصة) وتكره الزيادة على ذلك و ذلك سنة على الظاهر وفي الهداية هو بنان الانشل هوالصحيح وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه واجب حتى أو تركه سناهيا وجب عابسه سجود السهو والتحيج آنه لا يلزمه السهو (قُولِه فاذا جلس في آخر صلاته جلس كما مجلس في الاولى) هذا احتراز عن أول الشانعي رجه الله فانه بحلس عنبده في هذه الفسدة منوركا (قو له و تشهد) وهو واجب اعني انتشهد واما القعدة فهي فرض (فولد وبصلي على النبي صلى الله عليه و سلم) و لا تبطل الصالاة بتركها عندنا و قال الشانعي قرائة النشهد والعسلاة على النبي فرضان حتى لوتركما لاتجوز الصلاة (قو له و دعا عا بشابه الفاظ القرآن) لم يرد به حقيقة النشبيه لان كلام العباد لابشبه كلام الله واكنه اراد الدموات المذكورة في الفرآن و ربنا آتنا في الدنبا حسنة ، إلى آخر، أو يأتي بمناه مثل والهم عانى واعف عنى واصلح امرى واصرف عنى كل شرالهم استعماني بطاعتك وطاعة رسولك وارحني باارج الراحين ، (قو له والاذعية المأثورة) بجوز نسب الادعية عطفًا على الفاظ وحجوز خفضها على أقر آن * والمأثورة المروبة عن النبي عليه السمالام و الهم النَّالْجُد كله و النَّاللَاكُ كله و بدك الحركاه و اليك برجم الامر كله اسألك من الحير كله واعود مك من الشركاء بإذا الجلال والامكرام ، وعن الى بكرر ضي الله عنه قال بارسول الله على دعاً ادعو به في صلاتي فقيال • قل اللهم إلى ظلمت نفيني ظلما كثيرًا و لايغفر الذنوب الاانت فاغترلي مغفرة من عندك و ارجمني الك انت الغفور الرحيم » (فول و لايدعو عايشية كلام الناس) وكلامهم « مالا يستحيل سؤاله منم مثل « اللهم اكسني اللهم زوجني فلانة ، قان دعايه بعد الفراغ من التشهد لا تفسد صلائه لان حقيقة كلام النباس بعد التثمرد لانفساما قاولي و اخرى ان لانفساها عا يشهه و هذان عندهما ظاهر وكذا عند ابي

• قلالهم انى فلمت نفسى فلما كثيراً ولاينفرالذنوب الا انت فاغفر لى مففرة من عندك و ارجمى انك انت الفئورالرحم. (ولايدعو عايشيه كلام الناس). تحرزا عن الفساد وقد اضطرب فيه كلامهم والمختساركا قاله الحلبي النما في المفرآن و الحديث لا نغسد مطلقاً وما ليس في احدهما ان استحال طلبه من الحاق لايفسد والا افسد أو قبل اللعود قدر التشهيد والاخرج به من الصلاة مع كراهة المُعريم (ثم يسسلم عن يمينه) حتى يرى بياض حدّه فيقول السلام عليكم ورجةائله) ولايقول و بركاته لعدم توارثه و صرح الحدادى بكراهته (و) يسلم بعدها (عن يسأر منثل ذلك) السلام المذكور ويسن خفضه عن الأول و ينوى من عن يمينه الرجال والنساء والحفظة وكذلك في الثانية لأن الاعسال بالنيات هداية و في التصميح واختلفوا في تسليم المقتدى فعن ابى يوسف و محمد يسلم بعد ﴿ ٧٢ ﴾ الامام و عن ابى حنيفة فيه روايتان قال

حنيفة لان كلام الناس صنع منه فيتم به صلاته لوجود الصنع فكان بهذا الدعاء خارجا لا مفسداً لهما (قُولُه ثم بسلم عن يمينه فيقول الســـلام عليكم ورجمةالله) ولا يقول و بركائه كذا في المحيط (قوله ويسلم عن يساره مثل ذك) والسنة ال تكون التابية اخفض من الاولى فان قال ، السلام ، ولم يزد عليه اجزه وأن قال ، السلام ، ولم يقل • عليكم • لم يصر آئيا بالسنة وان قال • سلام عليكم • او عليكم السلام • لم يكن آئيـًا ما ويكره ذلك والمني بالسلام أن من أحرم بالصلاة فكانه غاب عن الناس لايكلمهم ولا يكلمونه وهند الفراغ كانه رجع اليم فيسلم ولوسلم اولا عن بساره ناسبا اوذاكرا يسلم عن عينه وليس عليه ان بعيده عن بساره وايس عليه سهو اذا فعله ناسيا والتسليمة الاولى الخروج من الصلاة والشائبة المسسوية وترك الجفء وينوى بالسمالام من عن ممينه من الرجال والنسماء والحفظة كذا في التسليمة الشانية قال في المبسموط يقدم في النية الحفظة لفضياتهم و في الجامع الصغير يقدم بني آدم لمشاهدتهم ولا ينوى الملائكة هددا محصورا لانه اختلف في عددهم قال ابن عباس مع كل مؤمن خسسة من الحفظة واحد عن عينه يكتب الحسنات و واحد عن بساره يكتب السيئات وواحد عن امامه يلفنه الخيرات وواحد ورائه يدفع عنه المكاره وواحد عند ناصيته يكانب مايصلي علىالنبي صلىالله عليه وسلم ويبلغه البه وفي بمض الاخبار ، وكل بالعبد ستون ملكا ، وقبل اكثر من ذلك ، يذبون عنه و لووكل العبد الىندسه طرفة عين لاختطفته الشياطين ، ﴿ قُولِه وَجُهُرُ بِالْفُرَائَةُ فَالْغَبِرُ وَفَالرَّكُمَّينَ الاوليين من المغرب والعشاء وان كان اماما) هذا هو المأثور المتواتر (قوله وان كان منفردا فهؤ عِجْبِر أن شاء جهر وأسم نفسه) لانه أمام في حق نفسه (قوله وأن شاء غافت) لانه ليس خلفه من يسممه و الافضل الجهر ليكون الاداء على هيئة الجماعة • وقوله ه واسم نفسه ٥ ظـاهره ان حد الجهران يسم نفسه ويكون حد المخافتة تصميح الحروف وهذا قُول ابي الحسن الكرخي فان ادني الجهر منده ان يسمع نفسه واقصاه ان يسمع غيره وحدالخانتة تصيم الحروف ووجهه الالقرائة فيلالهمان دولا الصماخ وقال الهندواني الجهر أن يسمم غيره والمخافنة أن يسمم نفسمه و هو الصحيح لأن مجرد حركة الاسان لاتسمى فرائة دون المسوت وعلى هذا الحلافكل ماشلق بالنطق كالطلاق والعشاق و الاستثناء * وقوله • والنشاء خافت ه لانه ليس معه من يسمعه و اما الصلاة التي لا يجهر فيما فان المنفرد لايخير فيها بل يخافت حتى لو زاد على قدر مايسمم اذبيه فقد اسما (قوله و يخني الامام الفرائة في الظهر و المصر ﴾ و ان كان بعرفة لقوله عايه السلام • صلاة النهار

الفقيه ابو جعفر المحتاران منظراذا سلم الامام عن عينه يسلم المقتدى عن عينه واذا فرغ من يساره يسلم عن يساره اله (و يجهر) المسلى وجوبا محسب الجماعة و أن زاد أساء (بالقرائة في) ركعتي (الفيروال كعتين الاولين من المغرب والعشاء) اداء وقضاء وجعة وعبدين وتراويح ووتر فيرمضان (ان كان) المعلى (اماما و نخني الفراثة فيما بعد الاوليين) هذاهوالمتوارث هداية قال في التصييخ و المخافثة تصميح الحروف وهذا هو مختبار الكرخي وابي بكر البليني و عن الشيخ ابي الفاسم الصفار وابي جمغر الهند و انی و محد س النشل المخارى ال ادبي المخافتة ال يسمم لغسه الا لمائم وفي زاد الفقها وهو السميم و قال الحلواني لاعِزه الا أن يحم نفسه ومن يقربه وفي البدائع ما غاله الكرخي انيس واصحع وفي كتاب المالة اشارة

اليه فانه قال و النشاء قر أفى نفسه سرا و النشاء جهر و اسم نفسه و قد صرح فى الآثار بذلك و تمامه فيه (و الكان) (عجما) المصلى (منفر دا فهو مخير النشاء جهر و اسمع نفسه) لانه المامنفسه (و النشاء خافت) لانه ايس خانه من يسمعه و الافضل هو الجهر ليكون الاداء على هيئة الجماعة هداية (و تنفى الامام)وكذا المنفر در الفرائة) وجوبا (في) جميم ركعات (الظهر و العصر)

أغوله صلى الله تعالى عليه وسلم و صلاة النارعما ، أي ليس فها قرائة معومة هداية (والوتر) واجب عنداني حنيفة رجهالله تمالي وهذا آخراقواله وهوالظاهر من مذهبه وهوالاصحوعنهانه سنةو بداخذا بوبوسف ومحد وعنه انه فريضة و به اخذ زفره وقبل بالنوفيق فرس ايعلا وواجباي اعتقادا وسنذاى ثبونا واجهوا على انه لايكفر جاحده وانه لابجوز مدون نية الوتر وان الفرائة تحب فيكل ركماته وان لابجوز اداؤه قاعدا اوعلى الدابة بلا عذركا في الحيط اهنهر وهو (ثلاث ركعات لانفصل مينين بسلام) كصلات المغرب حق لونسي القمود لايعود اليه ولوماد لمبغى الفساد كما فىالدر (وبقنت في الشالثة قبل الركوع فيجيم السنة).

عجماء وقبل صما اى ليس قيها قرائة مسموعة وبجهر فيالجعة والعبدين لورود النقل المستفيد فبخمسا ومن فاتنه العشاء فصلاها بعد طلوع الشمس أن أم فيها جهر وأن صلى وحده خافت حمَّا ولا يتخير هو الصحيح لان الجمير يختص اما بالجاعة حمَّـا اوبالوقت في حق المنفرد على وجه التمنير ولم يوجد واحد منهما (قوله والوثر ثلاث ركسات لانفصل بينهن بسملام) و4 قال الأمام احد الوتر واجب عند ابي حنيفة دُونُ الفرض وفوق السينة وعندهما سنة مؤكدة لظهور آثار السينن فهما من حيث آنه لايكفر جاحده ولابؤذناه وتجب الغرائة فالركعة الثالثة منه قال يوسف بن خالد السمبئي هي واجبة حتى أوتركها لاشيا اوعامدا بجب قضاؤها وان طالت المدة وانهـــا لانؤدى على الراحلة من غير هذر وانهما لاتجوز الانبية الوثر ولوكانت سمنة لما احتج الى هذه الدرائط ، والدليل على وجوبها قوله عليه السلام ، ان الله زادكم صلاة الى صلاتكم الا وهي الوتر فصلوها مابين العشاء الى طلوع الفجر ، والامر الوجوب ولهذا يحب قضاؤها بالاجساع ولان النبي صلىالله عليه وسلم اضاف الزيادة الىاللة لاالى نفسسه والسنن تضاف آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وْانْعَا لَمْ يَؤْذُنْ لَهَا لَانْهَا تَؤْذَى فَوْمَتَ المشاء فاكتفيت باذانه و اقامته ، وقوله ، لانفصل بينهن بسلام ، احترز بهذا عن قول الشافعي رحمالة (فولد ويتنت فالشالثة قبل الركوع) الفنوت وأجب على الصبح حتى اله بجب المهو بتركه ساهيا * وهل يجهريه او يُخافَت قال في النهاية المختار فيه الآخفا. لانه دعا. ومن سنة الادعية الاخفاء ولا اشكال فيالمنفرد انه يخافت واسا اذاكان اماما فقد اختلف المشباع فيه قال بعضهم بخافت واليه مال محمد بن الفضل وابوحفص الكبير ومنهم من قال بحمير لانله شبما بالقرائة وفي المسوط الاختيار الاخفاء فيحق الامام والقوم لقوله عليه السلام • خيرالذكر الحنى • • وهل برسل بديه أو يعتمد قال الكرخي والطحاوي يرسل وقال ابوبكرالاسكاف يعتمد وهو قول ابي حنيفة و يخد ه وهل يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فيه قال الواقيث نم لاله دعا، فالأفضل ال بكون فيه المسلاة على النبي وقال الوالقاسم الصفار اعما موضع العسلاة على النبي فالفعدة الاخيرة كذا فالفتساوي ه واما صورة القنوث نقد بيناه فيالسراج الوهاج (فَوْلِهُ فَي جَدِيمِ السَّنَةِ) وقال الشَّافِي فِي النَّصَفِ الآخرِ مِن رَّفَانَ * وقولُهُ • ويقنت فيالثالثة قبل الركوع ، وقال الشنافعي بعند، وأو أنه في الركمة الشالثة قنت ونسىالقرائة حتى ركمع ثم تذكر فبالركوع فانه يرضع رأسه ويقرأ وبعيسد القنوت والركوع ويسجد لمسهو فان قرأ الفائحة ونسى السورة فانه يرفع رأسه ويقرأ السورة وبسدالفنوت والركوع ويسجد لمسهو وكذا اذا قرأ السسورة ونسى الضأيحة فانه يقرأ الفسأتحة ويعيد السسورة والقنوت ويعيسد إلركوع ولوانه لم يعسد الركوع اجزئه لانه حصل بعدالقرائة وقال زفر لايجزبه ولو قرأ السائحة والسورة ونسى القنوت فركع ان تذكر بعد رفع رأسه عضى على صلاته ولا يعود ويسجد المهو وان تذكر فيالركوع فمن ابي حنيفة روايتان المجمعة منهما لابعود ولكن يسجد السهو

ادا، وقضا، (ويقرأ) وجوبا (فكل ركعة من الوثر فاتحة الكتاب وسورة معها) اوثلاث آبات (فاذا اراد ان يقتت كبر ورفع بديه) كرفعه عندالافتتاح (ثم قنت) ويسن الدعا، المشهور وهو ، الهم آنا فستعينك ونستهديك ونستففرك وتنوب البك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثنى عليك الحيركله ونشكرك ولانكفرك ونخلع ونترك من يفجرك ، المهم اياك نعبد ولك نصلى ونسجد والبك فسمى وتحفد ترجو رحتك وتخشى هذابك ان عذابك الحبد بالكفار محتى ، قال في النهر وتحفد بدال ململة اى نسرع ولواتى بما مجمعة فسدت ﴿ ٧٤ ﴾ كما في الحسائية قبل ولايقول الجد لكنه

فَالُوجِمِينَ وَالْمُسْبُوقِ بِقَنْتُ مَمَالَامَامُ وَلَا يَقَنْتُ بَعْدُ ذَلِكُ فَيَا يَقْتَضَى ﴿ فَوَ لَهِ وَنَقُرأُ فكل ركمة من الوتر فاتحة الكتاب وسبورة) اما عندهما فظاهر لانه سبنة عندهما أنجب القرائة في جميعه وكذا على قول الى حنيفة رحمه الله لانه محتمل ال يكون سينة فكان الاحتيماط فيها وجوبالقرائة فان ترك الفرائة فيالركمة النانية فسمدت اجماعا (قُولِهِ فَاذَا اراد أَنْ يَفْنَتَ كَبُرُ وَرَفْعَ يُدِيهُ ثُمَّ يَفْنَتُ) اما التَّكبيرِ فَلانُ الحسالة قد اختلفت فيحقيقة القرائة الى سننها وأما رفع البدئ فلا علام الاصم (قو له ولا نقنت في صلاة غيرها) وقال الشافعي نقنت في النجر قال الطحاوي لانقنت في النجر عندمًا في غير بلية فان وقعت البلية فلا بأس به كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم فانه فنت فيهما شهرا مدعو عسلي رعل وذكوان و في لحيسان ثم تركه كذا في المنقط (فو له وليس في شيء من الصلاة قرائة سورة بعينها لانجزى غيرها) بعني ال الصلاة لانغف صحتها على سورة مخصوصة بل نقرأ ماتيسر من الفرآن (قولد وبكره ال يُخذ سورة بعينها الصلاة لانقرأ غيرها) لما فيه من هجران الباق والهمام التفضيل وبعني لدلك ماسموى الفاتحة وذلك بأن بعين سورة السجدة وهل اتى ليوم الجمة وهذا أذا رأى ذلك حمّا واجبا لايجوز غيره اما اذا علم بانه بجوز باى سورة قرئها ولكن يفرأ هاتين السورتين تبركا بقرائة رسبولالله صلىأللة عليه وسبلم فلا بكره لكن بشرط ان بقرأ غبرهما احبياناكي لا يظن جاهل آنه لا بجيوز غرهما (قو له وادني ما بجزي من القرائة في الصلاة ما منساله اسم الفرائة عند الى حنيفة) ربد مادون الآبة مثل قوله تسالى لم يلد ، ومثل قوله ، ولم بولد ، ولو هجا آية من القرآن لم بجزه عن القرائق ، وفي المحيط القرائة فيالصلاة على خسبة أوجه فرض وواجب وسنة ومستقب ومكروه * فالفرض مانتعلق، الجواز وهو آية نامة عند ابي حنيفة فال كانت الآية كَانِينَ مُجُوزَ كَفُولُهُ تَمَالُي ﴿ ثُمُ نَظُرُ ﴾ وإنَّ كانتُ كَانْ واحــدة مثل ﴿ مدهامتــانُ ﴿ او حرفا واحدا مثل • ص . ونون • ففيــه اختلاف المشــايح والاصح انه لابجوز والحبندي بجوز يقوله مدهامتان ، لانها آية قصرة والواجب قرائةالفاتحة والسورة • والمسنون أن يقرأ في الفجر والظهر بطول المفصل وهــو من الجرات إلى البروج وقيل فيالظهر دون الفجر لانه وقت شغل تحرزا عن الملال وفي العصر و العشاء باوساطه

ثت فرمراسیل ای داود وملحق بكمر الحاء وفقعها والكمر افصيح كذاني الدراية ويصل فيه على الني صلى الله عليه و سلم و قبل لا استفناه عا في آخر التشهد وبالاول نفتي • واختلف أيجن لامحسنه بالعربية اولا نحفظه هل مقدول يارب يو اللهم أغفر لي ثلاثًا أو رينا آننا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة والحلاف في الأفضية والاخبرة افضل اه باختصار وسكت عن صفته من الجيس والاخفاء لانه لم يذكر ق الرواية وقد قال ان الفضل يخفيه الامام والمفتدي وفي الهداية تعا للسرخني انه المختبأر (ولامتنت في صلاة غلوها) الالنازلة فيالجمرية وقيل فيالكل (وايس في شي من الصلوات قرائة سووة بعينها) على طريق الفرضية بحيث (لابحزي غيرها) وانما

تمين الفاتحة على طريقالوجوب (ويكره) للصلى (ان يتخذ سورة) غيرالفاتحة (بعيها لصلات) (وهو) محيث (لايقرأ غيرها) لما فيه من هجران الباق و ايهام التفضيل وذلك كفرائة سورة السجدة وهل اتى النجر كل جمعة وهذا اذا رأى ذلك حمّا و اجبا لايجوز غيره اما اذا علم انه بجوز اى سورة قرئها ولكن مقرأ هاتين السورتين تبركا مقرانة النبى سلى الله عليه و سلم فلايكره بل مندب لكن بشرط ان يقرأ غيرهما احيانا كلايطان باهل انه لا يجوز غيرهما (و ادنى من القرائة في الصلاة ما يقاوله المراقد أن وادون الآية (عندا بي حنيفة) و اختار ها المصنف و رجمها في البدائم

كذا في التعيم (وقال ابو بوسف وهجد لابجوز اقل من ثلاث آبات قصار او آية طويلة) قال في لجوهرة وقولهما فبالقرائة احتياط والاقتباط فالعبادات امر حسن ا ه (ولامقرأ المؤتم خلف الامام) مطلقا وما نسب الي محد شعيف كا بسطه الكمال والعلامة قاسم في النصيح فان قرأ كره تحريما وتصمحى الاصعدر (ومن اراد الدخيول في في صلاة غيره تجناج الى نبتين ليز) نفس (الصلاة و نية المنابعة) للامام وكيفية نبته كما في المحيط ال سوى فرض الوقت والاقتمداء بالامامفيه او سوى الشروع ف صلاة الامام او نسوى الافتداء بالامام فيصلاته ولونوى الافتدامه لاغير قيل لاعزبه والاصع انه عوزله لاله جعل نفسته تبما للامام مطلقا والنبعية من كل وجه أنما أنفق اذا مار مصلیا ماصلاه الامام كذا فالذراية (و الجاعة) الرجال (سنة مؤكدة) وفيل واجبه وعايه العامة نوراي عامة مشانخناوبه جزم فيالنحفة وغرها قال في النحر وهو الراجح عنداهل المذهباء در واقلها اثنان واحدمم الامامولوعيزا في مسجداو غيره ويكره تكرارها باذان واقامة في مسجد علة لآفي مسجد ماريق او ف

وهو من البروج الي لمبحكن وفي المغرب بقصاره وهمنو من أذا زلزلت الى آخره • والمستحب أن مترأ فالفجر أذا كان مقيا فيالركمة الاولى قدر ثلاثين آية أواربسين ســوى الفـاتحة وفيالتــا نية قدر عشرين الى ثلاثين سوى الفــاتحة • والمكرو، ال مقرأ الفائحة وحدها اوالفائحة ومعها آية وآسان اومقرأ الصورة بغير الفائحة ولوقرأ فيالركعية الاولى سورة وقي الاخرى سورة فوقها يكره واذا قرأ في الاولى • قل اعوذ رب النباس • مقرأ ف الثبائية • قل اعوذ رب النباس • ايضا وعلى هذا قرائة الآبات اذا قرأ فيالاولي آية فيانه يكره ان بقرأ فيالاخرى آية من-ورة فوقها (قو له وقال او توسف و محمد لابجزي اقل من ثلاث آیات قسار او آید طولة) كما يَه الكرسي وآبة الدن وقولهما فيالفرائة احتياط والاحتياط فيالعبادات امر حسين * وفي السفر يقرأ يفائحة الكتاب واي سورة شاءلان السفر اثرا في اسقاط شرط الصلاة فلان يؤثر ف تحفيف القرائة اولى وهذا اذا كان على عجلة من السير فان كان فيامنة وقرار يترأ فيالغبر نحو البروج وانشيقت لانه مكنه مرامات السينة معالْضَفَيف ثم على قولُهما لوقرأ آية قصيرة ثلاث مرات قال بعضهم لامجموز وقال بعضهم بجوز وفالفشاوى اذا فرأ نصف آية مرتبن او كرركلمة واحدة منآية مراراً حتى بلغ آية نامة لابجوزه واعبار انه يستمب فالصلوات كابها ماخلا الفجر التسبوية بين الركمتين في القرائة عندهما وقال مجداحب الى ان يطول الاولى على الثانية فالصلوات كلها * واما فالغبر فيسقب تطبويل الاولى عبلي الثانية بالاجماع ليدركها المتأخر وفيه اعانةله لانها وقت نوم وغفلة نخلاف سائر الاوقات لانها وقت علم ويقفلة فلو تفافلوا فيغير الغبر الهما يتفافلون باشتغال دلياهم وذلك مضاف الى تقصيرهم • واما غفلتهم بالنوم فليس باختيارهم فيستحب فيها تطويل الاولى على الثانية بالاجمياع فيالصلوات كلمها وهذا فيالفرض • واما فيالسينن والنوافل فلايكره كذا ف الفتاوى ولوكرر آية ف التطوع لايكره والفرائض بكره كذا ف الفتاوى (فولد ولايقرأ المؤتم خلف الامام) وعن مجد انه قال استحسسن له قرائة الفيائحة في صلاة المخافنة (قول ومناراد الدخول ف صلاة غيره احتماج الى نينين نبسة الصلاة ولية المنابعة) والافضل أن ينوى المنابعة بعبد قول الامام أت أكر حتى بصير مفتديا ولو نوى حين وقف الامام موقف الامامة جاز عنــد عامة العلماء وقال ابوســهل لايجوز ولونوى الافتداء بالامام ولمبط منهو صح الاقتسداء ولونوى الافتسدامه يظنه زيدا فاذا هو عرو صمم ايضا واذا نوى الاقتداء يزيد فاذا هو عرو لايصم لانه اقتداء برجل ليس هو فالصلاة (قول والجاعة سنة مؤكدة) اى قربة من الواجب • وف التمنة واجبة لقوله ثمالي ﴿ وَارْكُمُوا مُعَالِرًا كُمِّينَ ﴾ وهذا بدل على وجو بها • وأعاقلنا انها سنة لفوله عليه السلام ، الجاهد من سنن الهدى لا يُخلف عنما الامنافق ، و قال عليه السلام • مامن ثلاثة في قربة لايؤذن فيم والانتسام فيم الصلاة الاقدا سعود عليهم الشيطان علك بالجاعة قاعا يأخذ الذئب الفأرة ، اسموذ اي استولى عليهم وتمكن منهم واذاثت

مبعد لاامامله ولامؤذن در وفي شرح المنية اذا لم تكن الجاعة على الهيئة الاولى لا تكره والا تكره وهو السحيح و بالبول عن المحراب نختاف الهيئة كذا في البزازية ا ه (واولى الناس ﴿ ٧٦ ﴾ بالامامة) اذا لم يكن صاحب منزل ولا ذو سلطان (اعلم بالسنة) [المنافقة عند عندان ترافي النافقة عند المالية عند المالية المنافقة المن

انهاسنة مؤكدة فانها تسقط فيحال العذر مثل المطر والريح فىالميلة المظلة واما بالنمار فليست الريح عذرا وكذا مدافعة الاخبثين اواحدهمااوكان اذا خرج يخاف ان يحبسه غربمه فيالدين اوكان مخاف الظلمة اويريدسفرا واقيمت الصلاة فيخشى ان تغوته القافلة اوكان قيما بمريض اويخاف ضياع مالهاوحضر العشاء واقيمت صلاة العشاء ونغسه تنوق اليه وكذا اذا حضر الطعام في غير وقت العثاء ونفسه تنوق اليه وكذا الاعمى لابجب عليه حضور الجماعة عند ابى حنيفة وان وجد قائدا وعندهما بجب اذا وجد قائدا ولابجب على مقعد ومقطموع البد والرجل منخلاف ولامقطموع الرجل ولاالشيخ الكبير الذى لايستطيع المثنى وافل الجاءة اثنان واوصل معه صي يعقل الصلاة كانت جماعة حتى لوخلف لابصل بجماعة وام صبيبا يمثل حنث كذا فىالفتاوى ولوصل فينه نزوجته اوجارته او ولده فقد اتى بغضيلة الجماعة ولونام اوسمى اوشمال عن الجاعة فالمسقب ان يجمع اهله ف منزله فيصلى بهم وقد قال عليه السلام و من صلى اربسين وما في جماعة مدرك التكبيرة الاولى كتب الله براثين برائة من النار وبرائة من النفاق ، (فولد و اولى الناس بالناس بالامامة اعلم بالسنة) اي عما يصلح الصلاة ويفسدها والمراد بالسنة هنا الشريعة (قوله نان تساووا ناقرؤهم لكتابالله تعالى) يعنى اذا استووا في العلم واحدهم قارى قدم القارى لان فيه زيادة (قوله فان تساووا فاورعهم) لان معه زيادة الورع وهو درجة فوق التقوى لان التقوى اجتناب المحارم والورع اجتناب الثبهات (قول فان تساووا فاستهم) اى اكرهم سنا لان في تفسديم الاسن تكثير الجاعة لانه اخشع من غيره فان تساووا في السن فاحسنهم خلفا فان ساووا فاحسنهم وجها (قوله ويكره تفديم العبد و الاعرابي) لان العبد مستحف و ينر الناس عنه والاعرابي هوالذي يسكن البوادي والجهل فىالاعراب غالب قال الله تعالى فيم ﴿ وَاجِدُرُ أَنْ لَا يُعْلُمُوا حَدُودُ مَا أَزُلُ اللَّهُ عَلَى رَسُولُهُ ﴾ قُولِهُ وَالْفَـاسَ) لانه لايهتم بامر دنمه (قوله وولد الزما) لانه ليسله اب مفهه فيفلب عليه الجمل (قوله والاعمى) لانه لايتجنب البحاسـة ولا يهندى الى الفبلة الابنسير. و ف الحبط اذا لمبكن غيره من البصر افضل منه فهو اولى (قولد فان تقدموا باز) لقوله عليه السلام • صلوا خلف كل روفاجر • ولان انعر وانس بن ملك وغرهما من العماية والتابسين كانوا بسلون خلف الحجاج مع انه كان افسق اهل زمانه حتى قال عربن عبدالعزيز لوجاءت كل امة بجناتها وجئنًا بلى محمد لفلبناهم يعني الحجاج • فان قلت قساالافضل ان يَصْلَى خَلْفَ هُؤُلاء اوالانفراد • قبل اماق حق الفاسق فالصلاة خلفه او لى لماذكر ناه من صلاة العمابة خلف الحباج و اما الآخرون فيكن ان يكون الانفراد اولي لجهلهم بشروط وط الصلاةوالافضل ان بصل خلف غيرهملان الناس تكره امامتهم وقدقال عليه السلام • من ام قوما و هم كارهون فلاصلاقه ، و تكره الصلاة خلف شارب الخر وآكل الربا لانه كاســق (فوله وينبغي للامام ان لايطول بهم الصلاة) يعني بمــد

اى الشريعة والمراد احكام الصلاة صمة و فسادا (فان نساووا) علما (فاقرتهم) لكتاب الله تعالى اى احسنهم تلاوة (فان تساو و افاو رعهم) ای ا كثر مم القاء بشهات (فان تساو و الماسنيم) اي اكرهم سنالانه اكثرخشو ماثم الاحسن خلفائم الاحسن وجهاثم الاشرف نسبائم الانظف ثوبا فان استوو القرع بينهما او الخيار الىالقوم وان اختلفوا اعتبر الاكثروف الامدادو امااذا اجتموا فالسلطان مقدم ثم الاميرثم الفاضيثم صاحب المنزل ولومستأجرا وكذابقدم الفاضي على امام المجد ا ه (ويكره) تنزيها (تقديم العبد) لغلبة جهله لانه لايتفرغ فاشلم (والاعرابي) وهومن يسكن البوادى لان الجهل فمرغاب قال تعالى ﴿ وَاجِدُرُ الْ لَا يُعْلُوا حدو دماا نزل الله على رسوله كه (و الفاسق) لانه شهر بامرد منه (و الاعمى) لانه لا سوق المجاسد (وولدالزنا)لانه لاابله مفقهه فيغلب عليه الجهل ولان فالقديم هؤلاء تغير الجاعة فكر معداية (فان تقدموا جاز ﴾ التسول صلى الله عليه وسلم ٥ صلوا خلف كل روفاجر ، (وينبغي للامام ال لايطول بم الصلاة)

عن القدر المسئون قرائة واذكارا تال فىالفتم وقد محثنا ال التطويل هو الزيادة على القرائة المستونة فاله سلمالة عليه وسلم نهى عنه وقرائته هيالمسونة فلابد من کون مانهی عنه غیر ماكان دأبه الالضرورة اه (ویکره انساه) تحر عا فنم (ان بصلين و حدهن) يمني بغير رجال (جماعة) و سواء في ذلك الفرائني والنوافل الاصلاة الجنازة (فان فعلن و قفت) المرأة (الامام وسطهن) فلو تفدمت صحت و اثمت اثما آخر (و من صلى مع و احد) ولو صبيا (اقامه عن عينه محاذیا له و عن مجد يضع اسابعه عند مغب الامام والاول هوالظاهروانكان وقوفه مساويا للامام واجوده تقدمعليه لايضر لان العبرة لموضع القيام ولوصل خلفه او على يساره جاز الا انه یکون مسیئا جوهره (فانكانا النين مدم عليما) وعن ابي يوسف بتوسطهما هدایة و شفدم الا کثر اتفاقا فلوقامو بجنبه اوقام واحد مجنبه وخلقه صف كره اجماعادر (ولا مجوز

القدر المسنون كما روى ان معاذا رضىافة عنسه صلى بقوم فاطسال بهم القيسام. فشكوا الى رســول الله صلى الله عليه و ســلم فقال له • افتــان انت يا معــاذ قالهــا ثلاثًا إنَّ انت من والسمساء والطارق والنَّمس وضعيها ٥ وروى انه قال • صل يهم صلاة اضعفهم قان فيم المريش والكبير وذا الحساجة ، و ذكر في المصابيح ان معاذاً صلى بقومه صلاة العشباء فافتَّصها بسبورة البقرة فانحرف رجل منهم فسلم ثم صل وحده فقيال معاذ ائه منافق فذهب الرجل الى رسيول افله صلى الله عليه و سلم نقال بإرسولءالله أنا قوم نعمل بايديت ونستى بنواضحنا وأن معــاذا صلى بنـــا البارحة ففرأ البقرة فتجوزت فزع اني منسافق فقال صلى الله عليه وسلم • يا معاد أفتسان انت قالما ثلاثًا افرؤا والثمن وضعيها وسبح اسم ربك الاحل ونحوهمـنا • وقال انس ماصليت خلف احداثم واخف مما صليت خلف رسولالله صلىالله عليه وسلم وروى الدالنبي عليه السلام قوأ بالموذتين في صلاة الفجر فل فرغ قالوا او جزت يا رسول الله قال سمت بكا، صبى فغشيت على أمه فدل على الاالامام ينبغي له ال يراعي حال الجاعة (قوله و بكر. النساء ان يصل وحدهن جماعة) بغير رجال و سوا. في ذاك الفرائض والنوافل والتراويح و اما في صلاة الجنازة فذكر في النواية انه لايكره ابن ان يصلينها بجماعة وتغف الامامة وسطهن لانهن اذا صلينها فرادى ادى ذلك الى فوات العسلاة على البعض لان الفرض بسقط باداء الواحدة فتكون الصلاة من الباقيات نفلا والتنفل بصلاة الجنازة غير مشروع (قوله فان ضلن وقفت الامامة وسطهن) و بغيامها وسطهن لا تزول الكراهة لان في التوسيط ترك مقام الامام وانما ارشد أَلْشِيخُ اللَّ ذَلِكَ لا نَهُ اللَّهُ كَرَاهَةً مَنَ التقدم اذْ هُو اسْتَرَلُهَا وَلاَنَ الاحترازُ عن ترك الستر فرض والاحتراز عن ترك مقام الامام سنة فكان مراعاة الستر اولى فاذا صلين بجماعة صلين بلا اذان ولا اقامة وان تقدمت علين امامين لم تفسد صلاتين + وقوله و سطهن ، هوباسكان السين و لا يجوز فهما و الاسل فيه ان كل وضع بصلح فيه ، بين ، فهو وسط باسكان السين ويكون وسط ظرفا كفواك ٥ جلست وسط الفوم ٥ اى ينهم وكل موضع لايصلح فيه ، بين ، فهو وسط بُصريك السين ويكون وُسط اسما لا ظرة كَفُولِكُ ، جلست وسط الدار ، ولوان قوما عرامًا ارادوا الصلاة فالافضل الريصلوا وحدانا نسودا بالاعا، و يتباعد بعضهم عن بعض فان صلوا بجماعية وقف الامام وسطهم كالنسا. وصلاتهم بجماعة مكروهة (قوله ومن صلى سه واحد اقامه عن يمينه) ان كان قبل الشروع نظاهر و ان كان بعده اشسار اليه بيده وعن مجد يصنع اصابعه عند منتب الامام والاول هو الظاهر وان كان وقوفه مساويًا للامام و سجوده مقدم عليه لايضر. لان العبرة لموضع القيام ولو صِلى خلفه او على يساره جاز لان الجواز متعلق بالاركان و قد وجدت الا انه يكون مسيئًا (قوله ناز كا نا اثنين تقدم عليهما) و عن ابي يوسف يتوسطهما لان ابن مسعود صلى بعلقمة والاسود نقام وسلما قلنا قال اراهم الضي كان ذك لنسبق البيت (قوله و لا بحوز الرجال

للرجالان يقتدوا بامرأة) او خنثى(اوصبي) مطلقا ولوق جنازة او نقل قىالاصبح (ويصف) الامام (الرجال ثم الصبيان) ان تعددوا فلوو احد دخل قى الصف و لايقوم و حده ثم الحناثا ولومنفردة (ثم النساء) كذلك قال الشمنى وينبغى اللامام ان يأمرهم بان يتراصوا ويسدوا الحلل ويسووا مناكيم ويقف وسطا ﴿ ٧٨ ﴾ اه (فان قامت امرأة) مشتماة. واو

ان مقتدو ٩ بامرأة ولا بصبي) اما المرأة فلقوله عليه السبلام • اخروهن من حيث اخر هن الله ، اى كما اخر هن الله في الهـمادات والارث و جميع الولايات ، و هـل تنقد النجرعة اذا اقتدى بها انها إمرأة لا تنقد رواية واحدة وال لم يطر ففيه اختلاف المشايخ وفي الاقتداء بالعربان لا تنعفد اصلا • واما الصبي فلا نجوز أمامتــه للبالغين لانه متنفل وفي التراويح جوزه مشايخ بلخ و كذا في صلاة العيدن والكسوف والمختبار أنه لا بجوز في الصبلوات كلها) قولد و بصبف الرجال ثم الصبيان ثم النساء) لقوله عليه السلام ، ليلبني منكم اولوا الاحلام والنبي ، اي اى السالغون اولى العقول • والحالم هو السالغ سواء احتلم اولم يحتلم فان كان معهم خنانًا وقفوا بين الصبيان والنساء احتياطا (فوله فأن قامت امرأة ألى جانب رجل و هما مشتركان في صلاة واحدة افسدت عليه صلاته) والحسارم كالاجانب وهذا اذًا نوى الامام امامتها اما أذًا لم نو امامتها لم يضره محاذًا ثمها ولا تجوز صلاتها لان الاشــتراك لا يثبت بدون النية عندنا خلافا لزفر ولانا لو صححنا اقتدائهـــا بغير نية قدرت كل امرأة على فساد صلاته مني شائت بان نفف الي جنبه فنفتدي له ومن شر نط المحاذات المسدة ان تحكون الصادة مشتركة تحرعة و اداء احتراز عن المسبوق وان تكون مطلقة اى ذات ركوع وسجود و ان تكون المرأة من ذات الشهوة حالا اوماضيا وان لا يكون مينهما حائل و لافرجة و ادناه قدر مؤخرة الرجل وغلظه غاظ الاصبع والفرجة تقوم مقام الحائل وهو قدر مايقوم فيه الرجل وان متنفق الجهة حتى لو اختلف لا تفسد وهذا انما يكون في الكعبة وان سوى الامام المامتين الا في الجمعة والعيدين وقدر بعضهم سن المرأة بسبع سنين وقبل يتسع والصحيح ان لانقدر بشئ والمجنونة اذا حاذت لا نفسد ولو كانت بالغة مشتهاة لعدم صحة الصلاة منها والصبية اذا كانت تعفل الصلاة وهي لا تشتبي لا تفسد ولا يشترط في حكم المحاذت ان تدرك اول الصلاة بل لوسبقها ركمه او ركعتين فحاذته فيما ادركت تفسدعليه وال كانا مسبوقين فحاذته فيما مقضيان لا تفسد عليه لا نهما منفردان (قو له و يكره النساء حضور الجامات) يعني الشواب منهن لمافيه من خوف الفتنة (قوله ولابأس ان تخرج العجوز فيالغير والمغرب والعشاء) والجمعة والعيدين وهذا عند ابي حنيفة اما عندهما فنخرج في الصلوات كلها. لا نه لافتنة لقلة الرغبة فيهن وله ان شدة الغلمة حاملة على الارتكاب ولكل ساقطة لاقط غير ان الفساق انتشارهم فىالغاير والعصراما فىالغجر والعشباء فهم نائمون وفي المغرب بالطعام مشغولون وفي العيد الجبانة متسعة فيمكنها الاعتزال عن الرجان فلا يكره • والفتوى النوم على الكراهة فيالصلاة كلها لفاور الفسق في هذا الزمان ولا يباح لهن الحروج الى الجمعة عند ابى حنيفة كذا في المحيط فجملها كالظهر

ماضيا اوامة اوزوجة او محرما (الى جنب رجل) ركناكاهلا (وهمامشركان في صلاة واحد) ذات ركوع وسجود ولا عائل بينهما ولم يشر اليها لتأخر عنه و نوى الامام امامتها (فيدت صلاته) لاصلاتها والءاشارالها فلمتأخراولم نو الامام امامم ا فسدت صلاتها لاصلاته والألم تدم المحاذات ركنا كاملا اولم يكونا في صلاة واحدة اوفي ملاة غير ذات ركوع و مجود و بينهمسا حائل امثل ووخرة الرحل في الطول والاصيم في الغلظ لم تضرهما المحاذات و الفرجة تقوم مقام الحائل وادناها قدر ما مقوم فيه المصلي و عامه في الفهستاني (ويكره النبا) الشواب (حضور الجاعة) مطلقا لمافيه من خوف الفتنة (ولا بأس بان مخرج العجوز فبالفير والمغرب والعشاء) وهذا عند ابي حنيفة اما عندهما فَعُرِج فِي الصلوات كلما لانه لافتنة لقلة الرغبــة فين وله أن فرط الشبق حامل فنقم الفتنة غير ال

الفساق انتشارهم في الظهر والعصر والجمعة اما في الفجر والعشاء فا نهم نائمون وفي المغرب بالعلمام (وفي) مشتغلون هذاية و في الجوهر تبييهالفتوى اليوم على الكراهة في الساوات كامسا لظهور الفسسق في هذا الزمان اه

(ولايصل الطاهر خلف من به سلس البول ولا الطاهرات خلف المستماضات) لما فيه من شاء القوى على الضعيف ويصلي من به سلس البول خلف مثله وخلف من عذره اخف من عدره (و) كذا (X) يسل (الفارى) وهو من محفظ من القرآن ماتصح به الصلاة (خلف الاي) هو عكس القارى (ولا المكتبي خلف العربان) لفوة حالهما (وبجسوز ان بؤم المنيم المنوضئين) لانه طهارة مطلقة ولمذا لانقدر متسدر الحساجة (و الماسم على المنفين الفاسلين) لان الخف مانع سراية الحدث الى القدم وماحل بالحف زله المسم (ويعبل القائم خلف انقاعد) وقال محد لابوز وهو الفياس لفوة مال الفسائم ونحن تركناه بالنص وهو و هو ماروی انه صلی الله عليه وسلمصلى آخرصلاته قاعدا والقوم خلفه قيام هداية (ولابسل الذي ركم ويستجدخلف المؤمي) لان حال المقندي أقوى

و في المبسوط جعلها كالعيدين حتى انه بساح لهن الحزوج اليما بالأجماع (قوله ولايصل الطاهر خلف منه سلس البول ولاالظا هات خلف المستماضة) لما فيمه من بناء القوى على الضعيف ويصلى من به سلس البسول خلف مثسله ولأنجوز ان يصلى خلف من به سلس وانفلات ريح لان الامام صاحب هذرين والمأموم صاحب عذر واحد (قوله ولاالفارى خلف الامي) ولابصير شارعاً على الاصم حتى لوقهقه لاينتفض وضوئه والامى هو مثلابعرف مثالقرآن ماتصحبه الصلاة وان ام الامی امیین جاز وان ام قارئین فسدت صلاته وصلاتهم وقال الجر جانی انما تفسد صلاته اذا علم ان خلف قارنًا وفي ظاهر الروابة لافرق وفي البكرخي انميا تفسيد صلاته بالنية لامامة القارئ اما اذا لم ينو امامته لاتفســد كالمرأة واوافتتم الامى ثم اتى القــارى تفسد صلاته وقال الكرخي لاتقســد لانه انمــا بكون قادرا على ان بجعل صلاته بقرائة قبل الافتشاح ولوحضر الامى والقسارى يصلى فلم يقتدبه وصلى وحده فالاصح انها لانفسد وان ام قارئين واميين فصلاة الكل فأسدة عند ابي حنيفة لان الاميين قادرون على ان مجملوا صلائم بقرائة بان يفتدوا بفارى وعندهما صلاته وصلاة من هو مشباء جائزة ولوصلي الامي وحده القياري وحبده جاز هو العميم ولايجوز اقتداءالاى بالاخرس لانالاخرس لابأني بالفرعة (قوله ولاالمكتسى خلف العربان) ولاتنقد التحريمة اصلاحي لوقيقه لاينتقض وضوئه ولوكان في تطوع لابجب قضاؤه واثوام العبارى عراة ولابسين فصلاة العبارى ومنهو مشبله جائزة بالاجياع وكذا صاحب الجرح السائل عن هو مثله والفرق بينــه وبينالامي اذا أم قارئين واميين على قول ابى حنيفة ان العبارى والمجروح لاعكنم ان يجعبلوا صلائم بثياب ولابانفطاع الدم وان اقتدوا بصيح ولابس والامي عكنه ان بجمل صلاته بقرائة بان يقتدى بقيارى لان قرائة الاماملة قرائة (فولد و بجوز أن بؤم المتيم المتوضئين) وهذا عندهما لانهما طهمارة مطلقة غير موقتمة بوقت مخلاف طهارة المستماضة وقال مجمد لابجوز لانها ظهارة ضرورية من حيث انه لايصار اليها الاهند اليمز من الما، (فولد والما سم على الحنين الناسلين) وهذا بالاجماع لان المحم طهارة كاملة لاتقف علىالضرورة ولان الخف مانع مرابة الحدث الى القدم وماحل بالحنف زيد الحج (فولد و بسلى الفائم خاف القائد) بسى اذا كان القاعد ركع ويسجد فاقتدى به قائم بركع ويسجد وقال محمد لابجوز لانه اقتدى غير معذور عمذور اللايصه قال في جامع الفتاوي والنفل والفرض في ذلك سوا، عند مجمد و لهما ال آخر ملاة صلاها النبي عليه السلام باصمابه كان فيها قاعدا وهم قائمون ولانه ليس من شرط حمة الاقتداء مشاركة المأموم للامام فالقيسام بدلالة أنه أوادرك الامام فالركوع كبر قائما وركم واهتد نلك الركمة ولميشاركه فىالفيسام (قوله ولابسلى الذي بركع ويسجد خَلْف المزى) وهدذا قول اصمانا جيما الأزفر فاله بحدوز ذاك قال لانَّ الإعماء بدل منالركوع والسجود كما ان النيم بدل عنالوضوء والنسل فكمسا بجوز

الدوضيء خلف المثيم فحكذا هذا قانبا الاعباء ليس ببدل هن الركوع والسجودلانه بعضه وبعض الذي لايكون بدلا عنه فاوجاز الاقتداءبه كل مقتديا فيبعض السلاة دون البسن وذلك لابجوز ويصلى المؤمى خلف المؤمى لاستوائهما الاان بؤمى المؤتم قاعدا والامام مضطجعا فلابجوز واذا كان الامام يصلي قاعدا بالابماء والمفتدى قائمًا بالايمــا، جاز لان هذا القيــام غير مشبر لانه ليس بركن حتى حجان الاولى ركه (قوله ولابصل الفترش خلف المتنفل) لان الاقتمداء شاء ووصف الفرضية معمدوم فيحق الامام فلايتحفق البنساء على المعمدرم ويجوز اقتداء المتنفل بالفترش لان صلاة الامام أشمل على صلاة المفتىدي وزيادة فصح اقتيداؤه نخلاف المغرض بالتنفل لانه بناء قوى على ضعيف فلا يجوز ، فإن قيسل اذا جوز صلاة المتنفل خلف المفترض فالقرائة فرض على المقتدى في الآخرين لان القرائة فرض في جميم ركمات النفل وهي على الامام نفل فكان فيمه اقتداء المفترض بالمتنفل ، قانا لما انتبدىبه لم بق عليمه قرائة لافريضة ولانافلة (قوله ولامن يصلى فرضا خلف من يسل فرضا آخر) لان الاقتماء شركة وموافقة فلا مدمن الأنحماد وسواء نغمار الفرضان اسمما اوصفة كن صلى ظهرامس خلف من بصلى ظهر البسوم فانه لايجوز بخسلاف مااذا فاتنهم صلاة واحسدة منهوم واحسد فانه بجوز واذا لمهجز اقتـداه المقتـدي هل يحكون شارعا في صلاة نفسـه ويكون تطوعا فني الحجندي نم وفي الزيادات والنسوادر لايكون تطوعا ومن صلى ركعتين من العصر فغر بثنالثمس فجاء انسان واقتدى به في الآخرين بجوز وان كان هذا قضاء المفتــدى لان الصلاة واحدة (فولد ويصل المتنفل خلف المفرض) لأن فيه ساء الضعيف على القوى فجاز واذا كان بين الامام والمقندي حائط منع الاقتداء الاان تكون الحائط قصيرامقدايد الزراع او الزراعين و اما اذا كان اكثر من ذاك فان كان فيه باب مفتوح او تقب لوار اد ان يسلى الى الامام امكنه ذلك صح الاقتدا، وأن كان فيه باب يغلق او ثغب صغير لواراد الوصول الى الامام لا عكنه قال الحلواني اذا لمبشبه عليه حال امامه صح اقتداؤه والا فلا و اواقتـدى بالامام في اقصى المحجد و الامام في المحراب جاز لان الجبجد و ان انسع فحكمه واحدوان كان في الصح إه ان كان بينمه وبين امامه اقل من ثلاثة اذرع صح الاقتداء والافلا (فول ومن اقتدى بامام ثم علم انه على غير طمارة اعاد الصلاة) والعلم لذلك من وجهين المايشهادة العدول يشهدون انه احدث ثم صلى فان العلاة تفسيد والثاني ان يخبر الامام بذلك من نفسه بان يقوله صليت بك وانا محدث ويقبل قوله أن كان عدلا وان لميكن عدلا لمبقبل الاانه يسقب الاعادة ولوصلي على لمن انه محدث اوجنب ثم تبن له انه على ملهـ ارة لاتجزيه صلاته و مخشى عليــه الكفر (قوله و بكره المصلى ان يمبث شوبه اوسيحسده) العبث هو كل لعب لابذة فيه فاما الذي فيه لذة فمو لعب وكل عل مفيد لابأسبه في الصلاة لان النبي صلى الله عليه وسلم عرق في صلاته فسلت العرق ِ هِنْ جَبَهَتُهُ لَانَهُ كَانَ يَزَدْيُهِ وَامَا مَا لِيسَ يَغْيَدُ فَيَكُرُهُ وَالْعَبِثُ مَكُرُوهُ غَرِ مُفَسِدُ قَالَ عَلَيْهِ

على المدوم (ولا) خلف (من يصلي فرضما خلف من يسلى فرضا آخر) لان الافتداء شركة ومؤافقة فلابد من الأنحساد ومي فسيد الاقتداء لفقد شرط كطاهر عمذور المتعقد اصلا والاختلاف الصلاتين تنعقد نفلا غير •ضمون كذا في الزيلعي وتمرته الانتفاض بالقيمتية اذا انمقدت والالا (ويصلى المنفل خلف المفترض) لانه فيه ساء الضعيف على القوى و هو جائز (ومن اقتدى بامام ثم علم) ای المقتدی (انه) اي الأمام (على غيروضوم) في زعم ا (اعاد السلاة) انفاقا لظمور بطلانها وكذا لوكانت صحصة فرزع الامام فاسدة فيزعم المقتدى لبنائه على الفاسيد في زعم فلايصم ونيه خلاف وصحح كل اما لوفسدت في زع الامام وهو لايطربه وعله المنشدي صحت في قول الاكثر وهو الاصنح لان المتدى برى جواز صلاة امامه والمتبرق حقه رأى نفسه فوجب القول بجوازها كذا في حاشيد شبخ مشامخنا الرحتي (ویکره المسلی آن بعبث شوبه او مجسده) والعبث

السلاة (ولا يقلب الحصى) لانه نوع ﴿ ٨١ ﴾ عبث (الا الله عكنه المجود عليه الا بمشقة (فيسويه مرة و احدة) و تركه

افضل لانه اقرب المخشوع (ولا يفرقع اصابعه) يغمزها او مدها حتى نصوت (ولا ينخصر) و هو ان يضع بده على خاصرته قاله این سیرین وهو اشهر تأويلاته لما فيه من تفويت منة اخذ اليد ن و لائه من فعل الجارة وقبل ان خکی علی الحسر (ولايستدل ثو 4) نكبرا او تهدأونا وهو ان بجعل الثوب على رأسه وكنفيه و رسل جوانبه من غیر ال يصمها قال صدر الشريعة هذا في الطياسان اما فىالقباء ونحوء فهوان يلقيه على كتفيه من غير ان بدخل بدنه في كيه اه (ولايعقم شعره) و هو ان مجمعه و يعقده في مؤخر رأسه والسنة الأبدعه على ماله يعجد نعيه (ولايكف ثوبه) و هو رفعه من بين يديه او من خلفه اذا اراد السجود و قبل ان بجمع ثوبه و بشده في و سطه الما فيه من التجبر المنافي لوضع الصلاة و هوالحشوع (و لا يلتفت) اى بعنقه محيث بخرج وجهه عن القباة فاما النظر بطرف عينيه من غیر آن یاوی عنصه فغلاف الاولى (ولايقمي)

أ السلام • اذالله كرملكم ثلاثًا اله ث في الصلاة والرفث في الصوم والصحك في المقاره ورى آنه عليه السلام رأى رجلا يعبث بلحيته في الصلاة فقال و لوخشم قلبه لحشمت جوارحه ، وقال عليه السلام ، أن في الصلاة لشفلا ، أي شغلا للمصلي بأعمال العسلاة فلا ينبغي ال يشتغل بغيرها قال فيالذخيرة اذا حك جمده لا تنسد صلائه يسى أذا فعله مرة أومرتين أومرار وبين كل مرتين فرجة أما أذا فعله ثلاث مرات متواليات تفسد ملاته كا لو ننف شعره مرتين لا تفسد و ثلاث مرات نفسد و في الفتاوي اذا حك جسده ثلاثًا تفسد صلاته اذا كان بدفعة واحدة و اختلفوا في الحك هل الذهاب والرجوع مرة او الذهباب مرة والرجوع مرة آخرى (فوله ولا مثلب الحصا الا أن لا مكنه المجود عليه فيسبونه مرة واحدة) وتركه أفنسل وأقرب أَلَى الْحَنْسُومُ عَلِنَ ذَلِكَ نُوعَ عَبِثُ وَقَالَ عَلِيهِ السِّلَامِ لَاقَ ذَرَ * مَهُمْ يَا اباذر والافذر * وقال بعضم فيه سجما وهو سنأل ابو ذر خير البشر عن تسوية الجر ففنال • بااباذر مرة والافذر ، (قوله ولا يغرقع اصابعه) وهو أن ينمزها أوعدها حتى تصوت لغوله عليه السلام لعلى رضى الله عنه • انى احب لك مااحب لنفسى لا تقرقع اصابعك و انت تصلى • وقال عليه السلام • الضاحك في الصلاة والمنتفت والمفرقع اصابعه عنزلة واحدة ، (قول ولا يُغصر) اي لا بضع بده على خاصرته لانه عل البود ولان فيه ترك الوضع المسنون وقيل لان هذا فعل المصاب وحالة الصلاة عالة شاجى فيها العبد ربه فهي حالة الأفتحسار لاحالة اظهسار المصيبة (قو له ولا يسمدل ثوم) وهوان يلقبه من رأسه الى قدميه او يضم الرداء على كنفيه ولم يعطفه على بعضه (فو له ولاينقس شعره) وهو ان مجمعه ويعقده في مؤخر رأسه وهو مكروه وعن عر رضي الله عنه آنه من برجل سناجد عالمن شعره فحله حلا عنيفا و قال اذا طول احدكم شعره فليرسله يسجد معه (قو له ولا يكف ثوبه) و هو ان رفعه من بين بديه او من خلفه اذا اراد السجود قال عليه السلام و امرتان اسجد على سبعة اعظم لا اكف و با ولا عنص شعراً ٥ (قُولُه ولا يلنفت) لقوله عليه السلام ، اياكم و الالنفات في السلاة فاله هلكة ، والالتفسات المكروه ان يلوى عنقه حتى تخرج وجهه عن جهة القبلة واما اذا النفت بصدره فسدت صلائه ولو نظر عؤخر عينه عنة اويسرة من غيران يلوى عنقه لايكره لان النبي صلى الله عليه و سلم كان يلاحظ اصحابه في صلاته عوق عينيه • موق العين طرفها عايل الانف * والخاط طرفها عايلي الاذن * و مؤخر عينيه بضم المم وكسر الحمَّاء محفَّفًا طرفها الذي يلي الصدع ويكرم ان يرفع رأسه الى السماء لانه كالانتضات وان يطاطئ رأسه لان النبي صلى الله عليه وسلم نهي ان يدبح الرجل في صلاته تدبيج الحار ويكره ان تمايل على عناه وبسراه (قوله ولانتمي) وهو ان نصب عقبيه و بجلس علمها وقبل هو أن يُصب ركبته ويضع بديه على الارض كالكلب الا أن أقساء الكلب في نصب البدين واقعاء الآدي في نصب الركبتين الى صدره و في النهاية هو ان بضم البتيه على الارض و نسب ركبتيه نصبا وهذا اصح لان اتعاء الكلب عِدْه الصفة ويكره أن يغرش

دُراهِيه لقول الهادُر رضي الله هنه نهاني خلبلي عليه السلام عن ثلاث أن القررنقر الدبك و الناقعي اقساء الكلب و النا افترش افتراش التعلب ويكره الناغطي او مثناوب فان غلبه شيء من ذلك كظم و جمل مده على فيسه لانه لا يأمن ان يدخل في خاقه شيء من ألهوام و يكره أن بندض عينيه في الصلاة و أن يفعلي فأه لانه يشبه فعل المجوس الا اذا تشاوب فله ذاك لما ذكرناه آنسا (قو له و لارد السلام بلسانه ولا يده) فان رده بلسانه بطلت صلانه و كذا اذا صافح نمية السلام تفسد أيضا وان اشار برد الملام برأسه او بده او باصبعه لا تغمد الا انه بكره ويكره السلام على النساري والمصلى والجسالس على البول والفائط (قوله و لا يتربع الا من عذر) لان فيه ترك القبود فان كان به عذر باز لان الاعذار تؤثر فيفرض الصلاة فكذا في هيئتها (قوله ولا بأكل و لا بشرب) قان فعل ذلك بطلت صلا ته سواء أكل عامدا أو ناسيا لانه معنى نا في الصلاة وحال الصلاة مذكرة قال في النهابة ما افسد الصوم افسد الصلاة ومالا فلا حتى اذا كان بين استنانه شي من طعام فاتلمه ال كان دون الحصة لم تفيسد صلاته لانه تبع لريقه الا انه يكره و ال كان قدر الحجصة فصاعدا افسد الصلاة والصوم ولو التلع دما بين استانه لم تفسد صلاته اذا كانت الغلبة للربق وانابتلع سمسمة افسسدت علىالمتهور وعن ابى حنيفة لا تفسد (قو له فان سبقه الحدث اوغلبه انصرف) السبق بغير علمه وقصده والغلبة بعلمه لكن لم بقدر على ضبطه ولوعطس فسبقه الحدث او تنمخ اوسعل فغرج بقوته ريح فانه لابني هوالعميم • وقوله • انصرف • اى من ساعته من غير توقف فال لبث ساعة قدر مابؤدى بطلت صلاته واذا انصرف بساحله المثبي والاغتراف من الاناء والانحراف عن القبلة وغسل النجاسة والاستنجاء اذا امكنه من غير كشف عورته بال يكون من تحت الفسيس ولو وجدماه في كان وجاوزه الي مكان آخر نفسيد صلاته لان هذا مثى من غير حاجته (قُولُه فَانْ كَانَ اماما اسْفُلْفُ وتُومْسِأُ و فَي على صلاته) كَيْفِيةُ الاسْفَلافُ انْ يجرِ مَ شوبه الى المحراب تم المصلى لا مخلواما ان يكون منفرا او فمنديا او اماما اما اذا كان منفردا وسبق الحدث فانصرف وتوضأ فهو بالحيار ان شساء اثم صلاته في الموضع الذي توضأ فيه وان شباء عاد الى مصلاه والافضل العود و هو اختيبار الدر خبي ليكون،ؤديا جميها ف مكان واحد وقبل الافضل في الموضم الذي توضأ فيه لانه من تغليل المشي واما اذا كان مفنديا فانصرف وتوضأ فانه يعود الى مكانه الا ان يكون امامه قدفرغ من صلاته اولا يكون بينهما حائل فجوزه الاقتداء به وهو في موضعه الذي توضياً فيه و أن كان الامام قدفرغ جازلهان يبنى على صلاته فى الموضع الذي توضأ فيه و اما اذا كان اماما فانصرف وتوضأ وعادالي مصلاه صار مأموما والامام هوالثاني لانه لماخرج من المجدخرج من الامامة وصار مؤتما ولو أن الامام افسد صلاته قبل أن مقوم الثماني مكانه فسدت صلاتهم جميما • وقوله • وغي • من شرط جواز البناء أن لانفعل فعلا بناق الصلاة من الاكل الشرب والاستفاء من البئر وفي المرغبنانيله ان بستق من البئر اذا لم يكن عند، ما، آخر وقال

تفسيد صلاته (ولا يتربع الامروهدر) لأنَّ فيه ترك سنة القعود (ولا يأكل و لا يشرب) لانه ليس من اعال الصلاة قال فعل شيئا من ذاك بطلت صلاته بسواء کان عامدا او ماسيا (فان سبقه الحدث) في سلاته (انصرف) من ساعته من غير مهلة حتى لووقف قدر اداء ركن بطلت صلاته و بساح له المثي والاغتراف من الاتاء والانعراف من الفيلة وغسل النماسة والاستنماء اذا امكنه من غير كشف عورته و ان تجاوز الماء الغريب الى غير. تغسد صلاته لمشيد من غير حاجة فان كان اماما استخلف) بان بجره بنويه إلى الحراب و ذهب المبيوق (وتوشأ و نی عل صلاته) ثمان کان منفردا فهو بالخيار ان شاء عاد الى مصلاه واتم سلاته و هو الافضال ليكون مؤديا صلاته في مكان و احد و الرشاء اتم في وضع وضوئه لما فيه من تقليل المثي وانكان مقنديا فانه يعود الى مكانه الا ان پکون امامه قد فرغ من صلاته فضر كالنفرد وانكان اماماعاذ اليمصلاء

(و الاستيناف) فحق الكل (افضل) خروجاً من الخلاف وقيسل ال المنفرد يستقبل والامام والمقتدى بنى صيانة لفضيلة الجماعة (فان الم) المصلى في صلاته (فاحتل او جن او اغي عليه او قهقهه استأنف الوضوء والصلاة) جميعًا لأنه عدر وجود هذه العوارش فلم يكن في منى ماورد 4 النص هدایه (وان تکام) المصلی (في صلانه)كلاما يعرف في تفاهم الناس و لو من غر حروف كالذي يستاقبه الحمار (عامدا اوساهیابطلت صلاته) وكذا لوان او تأوه او ارتمع بكاؤه من وجم او مصيبة فانكانت من ذكر رد كر جنة او او لا تبطل. لدلالتها على زيادة الخشوع (و ان سبقه الحدث بعد التشهد توضأ وسلم) لان التسليم واجب فلالد من التوضى لیأتی به (وان سمدالحدث تعمدا لمدث فهذه الحالة) يعني بعد التشهد (او تكام اوعل علا فهنافي الصلاة تمت صلاته) لتعذر البنياء بوجودالقاطع ولم ببقطيه

الكرخى لايني مع الاستقاء من البئر ولو بال او تقوط لايني لان هذا حدث عد وهو عنمالبناه وان مل الاناه وحله بدن لامني وان حله بيد واحدة جازله البناء لان الحل بِدِينَ عَلَ كَثِيرِ (فَوْلِهُ وَالاسْتَيْنَافُ الْفَصْلُ) تَحْرِزًا مِن شَهِ الْحَلَافُ وَهَذَا في حن الكل عند بعض المشايخ وقبل هذا في حق المنفرد قطعًا واما الامام والمأموم ان كانا بجد ان جماعة فالاستيناف افضل ابضا وان كانا لابحدان فالبناء افضل صيانة لفضيلة الجماعة وصمح هذا فالفتماوى وقال بعضهم انكان فيالوقت سمعة فالافضل الاستيناف وفي الكرخي الافضل ال يتوضأ وينكلم ويستأنف لاله يؤدي فرضه من غير منى ولا اختسلاف فهو اولى (قول الله الله المرأة الزل اوجن اواغي عليه اوقهقه استأنف الوضوء والصلاة جمعًا) لان هذه العوارض يندر وجودها فبالمسلاة فلم يكن فيمعى ماورديه النس وكذا الفهقهة لافهسا بمنزلة الكلام قال في المبسوط هي افحش من الكلام عند المناجاة حتى نقصت الوضوء ثم سوى بين النسبان و العمد في الحكلام فني الفهفهة أولى (قو له فان تكلم في مسلاته عامدا اوساهبا بطلت صلاته) بعني كلاما بعرف في متفاهم الناس سبوا، حصلت به حروف ام لا حتى لوقال مايساق، الحار فسدت صلاته فان أن في صلاته أو تأوم أو بكا فارتقع بكاؤه اى حصل به حروف ان كان من ذكر الجنة اوالنار لم يضره لانه بدل على زيادة الحنشــوع فكان في منى النسبيح وان كان من وجع او مصيبة قطع الصلاة لان فيه اظهار الجزع والتأسف فكان من كلامالناس وعن ابي وسف في الانين من الوجع ان كان عكنه الامتنباع منه قطم الصلاة والا فلا وعن محمد أن كان المرض خفيفًا يقطم الصلاة والافلا وان نفخ التراب عن موضع مجوده ال كان غير مسموع لانفسد أجاها وأنكان منموط فسد عندهما وقال أنوبوسف لأنفسد ونن تنميح لفير عذر بأن لم يكن مضطرا البه وحصل به حروف نحو ٥ اخ اح ٥ بالغنَّم او الضم ينبغي ان تفسد صلاته عنمد ابي حنيفة ومجمد وان كأن مضطرا بان اجتماليانم في حلف فهو عفو كالمطاس لانفسد الشلاة وقيالمبسوط اذا تنمخع لاصلاح الغراثة لاتفسند لانه حينئذ لاعكنه الاحتراز عنه • وان قبلت المصلى امرأته ولم بقبلها هو لانفسيد صلاته وان قبلها هو نسدت وكذا لوكانت هي تصل فقبلهما لاتفسد صلاتها (فوله ولوسيقه الحدث بعد التشبهد توضأ وسلم) لان التسمليم واجب فلابد من النوضي لبأتي به (قوله وان اعتد الحدث ف هذه الحالة) اى بعد انتهد (قوله او تكلم او عل علا سَاقِ الصلاة تمت صلاته) لانه تعذر البناء لوجود الفاطع ولم بق عليه شيُّ من الاركان قال الخبندي الامام اذا قهقهه بعمدما قعد قدر التشهد او احدث متعمدا وخلفه لاحقون ومسبوقون فهذا على خسسة اوجه القيقية والحدث العمد والسلام والكلام والقيام فني ثلاثة منهما صلاة الكيل نامة فيالسلام والقيام والكلام بالاتفاق واما الفهقهة والحدث العمد فصلاة الامام ومن هو عثل عاله آمامة واما صلاة السبوقين ففاسدة عند ابى حنيفة لان القهقهة مفسدة الجزء الذي تلاقيه من صلاة الاسام

فيفسد مثله من صلاة المقندى غير الاالامام لابحتــاج الىالبنا. والمســبوق محتاج اليه والبنساء علىالفاسد يخلاف السسلام لائه منه والكلام فءمنساء وينتفض وضوء الامام لوجود القهقهة فيحرمه الصلاة وعندهما لانفسيد صلاة المسبوقين لان صلاة المقتدى يناء على صلاة الأمام جوازا وفسادا ولم تفسيد صلاة الامام فكذا صلاتهم فصيار كالسلام والكلام ولوان الامام قهقه بعد ماقدر قدر التشهد او احدث متعمدا فان القوم يذهبسون من غير مسلام وان سملم اوتكام كان عليهم ان بسلوا لان السلام والكلام منهيان والفهفرة والحدث مفسدان (قوله واذا رأى التيم الماء في صلاته بطلت صلاته) وكذا إذا علم بان اخبره عدل بقربالما. وهذا اذا لم يسبقه الحدث اما ادا سبقه فانصرف ليتوضأ فوجدالماء فانه يتوضأ ويبنى وتبطل صلاته كذا فيالنماية وقال فيالاملاء بمستقبل ولايبني • وقوله • بطات ه هذا اذا كان المساء مساحا اوكان مع اخيسه اوصديقه اما لورأه مع اجني لاتبطل وعضى على صلاته فاذا فرغ وطلبه منه فاعطاه توضأيه واستأنف وال لم بعطه فهو على تجمه (قوله فان رأه بعد ماقعد قدر التثهد اوكان ما عما فانقضت مدة صحه الى آخره) الاصل في هذه المسائل ان الحزوج بصنعه فرض عند ابي حنيفة فاعتراض هذه الاشياء في هذه الحسالة كاعتراضها في خلال الصلاة عند. و هندهما الخروج ليس بفرض فاعتراض هذه الانسياء كاعتراضها بعدالسلام لازالحروج لوكان فرضا لكان لاينادى الابغعل هو قربة كسائرالاركان من الركوع والجود ولانه اوكان فرضا لما تأدى بالحدث العمد لاستمالة ان مقسال ان فروض الصلاة تنسأدي بالحدث العمد والقهقهة ولابي حنيفة ال هذه عيسادةلها نحريم وتحليل فلا يخرج منها على وجه ألتمام الابصنعه كالحج ولانه بعدانتشهد لواراد استدامة القرعة الى خروج الوقت او دخول وقت سلاة اخرى منع من ذلك بالانفساق فلو لم بنق عليه شيء من الصلاة لما منع من البقاء على القمود و لانه لا يمكنه ادا، صلاة اخرى الابالخروج من هذه • وقوله • أوكان ما عما فانفضت مدة • عمه ، حتى لوسبقه الحَدث فى الصلاة وهو ما مع فذهب ليتوضأ فانقضت مدة معهه فانه يتوضأ وينسل رجليه ويستأنف الصلاة ولأبجوزله البناء على العجج لان عند انقضاء المدة يظهر الحدث السابق على الشروع فيصـير كائه شرع في الصلاة من غير غسلهمــا • وقوله • فانقضــت •دة محمه ، هذا اذا وجد الماء اما اذا لم يجده « وكان يحال اذا نزع خفيه خاف التلف على رجليه لم تفسد اجماعا (قو في او خلم خفيه جمل رفيق) محترز عا اذا كان جمل كثير فان صلاته تصم اجماعاً و انما يتصور خلمه بعمل رفيق بان يكون الحنف والسما لاعتاج في زعه الى المسالجة (قوله اوكان اما فتعلم سمورة) اى تذكرها اوسمع من بقرأ سمورة او آية فحفظها اما اذا قبلم متلقف من غيره فهو عمل كثير فتصح اجماعاً وتعذا أيضًا أذا كان أماما أو منفرذًا أما أذا كان مأمومًا لأتبطل أجماعاً ولونطها وهو فيوسيط الصلاة لانه لاقرائة عليه (قوله اوعربانا فوجد ثوبا) بني بالمك اما بالاجابة فهو على الخلاف المتفدم فالتيم (قوله او تذكر أن عليه صلاة

شي من الاركان (و انرأي المتيم الماء) الكاف (ف صلانه) قبل القمو دالاخير قدر التشهد (بطلت صلاته) اتفاقا (و ان رأه) الماء (بعد ماضد قدر التشهد اوكان ماسيما) على الخفين (فانقضت مدةمسه او خلع خفیه جمل رفیق) اى قليل فلو بسمل كشر تمت صلاته اتفاقا (او كان اما فتعلم سورة) بتذكر اوعل قلبل بان قری عنده آید فنظها (او) كان يصلي (عربانا) لفقدالسائر (فوجد ثوبا او) کان بصلی (مومیا) اجزمعن الركوع والسجود (فقدر على الركوعو البحود 5 3 9

ان عليه صلاة قبل هذه) الصلاة وكان ذا ترتيب و في الوقت سعة (او احدث الامام الفاري فاستخاف اميــا او طلمت الشمس في صلاة الفجر او دخل ﴿ ٨٥ ﴾ وقت العصر في) صلاة (الجمعة اوكان ماسما على الجبيرة فسفطت

عن بر، او کان صاحب عدر فانقطع عدره) كالمسعاضة ومنهوعداها بان توضأت مع السيلان وشرعت فبالظهر وتعدت قدر التثهد فانقطع الدم ودام الانقطاع الىغروب الثمن فانهبا غيد الظير مندوكا لواقطم فيخلال الصلاة (بطلت صلاته في قول ابي حنيقة) وذلك لأن الحروج بصنعه فرض عنسده فأعتراس هدده الاشياء في هذه الحالة كاعتراضها فيخلال الصلاة (و قال ابو بوسف و محد تمت صلاته) لأنَّ الحروج بضعدليس بغرض فاعتراض هذمالاشياء كأعتر امنها بعد السلام قال فن التصبيح و رسم داله في الأروح وعامة المسنفات وأعتدء النسنق وغيره أاه

قبل هذه) ولوكانت وترا وهذا ادّاكان في الوقت سعة وهي في حيز التربيب لم تبطل (قُو لَه او احدث الفارئ فاستَملف اميا) وقيل ان الصلاة تصمح في هذه المسئلة اجماعا لان الاستخلاف عل كثير وقبل لا تفسد لانه عل غير مفسد (فَوْ لَم او طلعت الشمس وهو في صلاة النجر) ليس المراد ان شغر المالقرس بل اذا رأى الشيعاع الذي لولم يكن ممه جبل عنمه لرأى القرس كما في بلادنا فانها تبطل صلاته (فخوله او دخل وفت المصر وهوق الجمعة) هذا على اختلاف الغولين عندهما اذا صار ظل كل شيُّ مثله وعند الىحنيفة مثليه (قوله او كان ماسما على الجبيرة فسقطت عن ره) وكذا أذا كانت امد فاعتقت وهي مكشوفه الرأس اوكان صاحب العذر فانقطع عذره كالمستحاضة ومن في مناها ولو عرض هذا كله بسدما هاد الى سجدتي السهو فهو على هذا الحلاف كذا في الحجندي فيمتمل الريكون قوله على الحلاف بعني النصند ابي حنيفة الكان بعدما قىد قدر التميد فصلائه فاسدة و عندهما صححة و أن كان قبل قعوده قدر القميد فهي فاسدة اجماعا و محتمل ان يكون عندهما صحيحة واو لم يقعد قدر التشهد بعد سجود السهو وعنده فاسدة لان سجود السهو يرفع التثهد وان أعرضه شي من هذا بعدما سل قبل أن يسجد السهو فصلاته تامة أجاعا أما عندهما فظاهر وأما عنده فلاته بالسلام بخرج من الصرعة ولهذا لاينفير فرض المسافر بنية الاقامة في هذه الحالة وكذا أذا سلم احدى النسليمين لان انفطاع القريمة يحصل بتسليمة واحدة (قول بطات صلاته عند ابي حنيفة) ولا تنقلب نفلا الا في ثلاث مسائل وهواذا تذكر فاثنة طلعت الشمس أو خرج وقت الظهر في الجمة و فياعداها لا نقلب نفلا (قو له وقال الو يوسف و محد تمت صلاته) لقوله عليه السلام • اذا قلت هذا او ضلت هذا فقد عمت صلائك • قلنا مساوقاريت التمام كاقال عليه السلام و من و قف بعر فة فقد تم جه ، اى قارب التمام وله اله لا عكنه اداء صلاة اخرى الابالخروج من هذه الصلاة ومالانتوسل المالفرض الانه يكون فرضا والقنشال اعلم

- اب تضاء الفوائث

لما فرغ من بيان احكام الاداء وما يتعلق به وهو الاصل شرع في القضاء وهو خلفه اذالاداء عبارة عن تسلم نفس الواجب والقضاء عبارة عن تسلم مثل الواجب والقسلم لمثل الواجب انما يكون فند النجز عن تسلم نفصه كافي المضمورات من حقوق العباد والاداء بجوز بلفظ القضاء اجماعاً وفي القضاء بلفظ الاداء خلاف والنحيج انه بجوز وانما قال وقضاء الفوائت ، ولم يقل قضاء المتروكات لان الظاهر من حال المسلم انه لايترك الصلاة عدا بل تفوته باعتبار غفلة أونوم أونسيان ، وأنما ذكر الفوائت بلفظ الجمع وقالد في الحجم و باب الفوات ، بلفظ الواحد لان الحج لا يجب في النمرة واحدة (فق لد رحدالة ومن قائد صلاة قضاها أذا ذكرها) وكذا أذا تركها عدا أو بجسانة أي قلة

﴿ بَابِ فَضَاء الْفُوالْتُ ﴾

لما فرغ من سال احكام الادا، وما نعلق به الذي هو الاسل شرع في باز، احكام الفضاء الذي هو الحكام القضاء الذي هو خلفه و عبر بالقوائت دون مسلات عن عنفاة اه نده و حبر بالقوائت دون مسلات عن عنفاة اه نده و حبر بالقوائت دون مسلات عن عنفاة اه نده و حبر بالقوائت دون مسلات عن عنفاة اه نده و المسلوب عن عنفاة اه نده و المسلوب عن عنفاة اه نده و المسلوب عن عنفاة المسلوب المسلوب

المتروكات تحسينا فالحل لان الطاهر من حال المسلم اللايترك الصلاة عدا والذا قال (ومن فائنه صلاة) بعنى عن غفلة اونوم او نسيان (فضاها اذا ذكرها) وكذا اذا تركها عدا لكن للمسلم عقل ودين يمنمان عن

مبالات يجب الفضاء ايضا لكن للمسلم عقلا و دينا لا يرد عليه التفويت قصدا ضبر عنه بالتفويت لحســن فلنه به و حلا لأمره على الصلاح (قوله و قدمهــا على صلاة الوقت الا ان يخاف فوت صلاة الوقت فيقدم صلاة الوقت على الف تة ثم يقضيها) الترتيب بينالفوائث وفرض الوقت عندنا شرط مستمق و يسقطه ثلاثة أشسياء ضيق الوقت والنسيان ودخول الفوائت في حيز النكرار • وقوله • الا ان يخساف فوت صلاة الوقت فيقدم صلاة الوقت على الفائنة ، فلو قدم الفائنة لجاز لان النهى عن تقديمها لمني في غير المنهي عنمه وهو صون الوقتية عن الغوات بخلاف ما اذا كان في الوقت سعة و قدم الوقتية جيث لا مجوز لا نه اداهـا قبل وفتهــا الثابت لهــا بالحديث و هو قوله عليه السلام « من تام عن صلاة او نسميا فليصلها اذا ذكرها » فان ذلك وقتهما فيه لان النهي عن صلاة الوقت اذا كان الوقت ،تسما لهما لحني يختص بها الا ترى انه لو تنفل في ذلك الحيال لم نه هنه و انعيا نهى عن صلاة الرقت غامسه والنهي اذا اختص بالمنهي عنسه اقتضى الفسساد و اما في حال ضيق الوقت فالنهى عن تقديم الفائنة لا يختص مِها و آنما منع منهاكي لايؤدي الى تأخير الوقتية بدليل آنه لوتقل اوعل ١٨٤ من الاعال نهى عنه لاجل ذاك والنهى أذا لم يكن لمعنى في نفس المنهى عنه لم مقتض ففساد وانما كان الاولى في حال ضبق الوقت ال يقدم الوقنية لانه لو مدأ بالفائنة فاتنه الوقنية فيصيران جميعا فانتنبن فاذا بدأ بالوقنية كانت احداهما فائد فلان بصل احداهما اولى من ان يصلهما فائتين قال الخبندي اذا افتتح المصرفاول الوقت وهولايعلم آن عليه الفلهر واطال آنيام والفرائة حتىدخل وقت الكراهة ثم ذكر النهليه الظاهرفله ال مضى على صلاته وال افتح العصرف ال ضيق الوقت فلما صلى منهـا ركمة اوركمتين غربت الثمس فالقياس ان تفســد المصـر والاستمسان ان عضى فما ثم مفضى الظهر ثم بصلى المغرب ولو تذكر أن عليه الظهر بعدما اجرت الشمس فانه يصلي العصر ولو صلى الغاير لم بجز واو افتتم العصر في أول الوقت و هو ذاكر أن عليه الظهر وأطال القيام والقرائة حتى دخل الوقت المكروء لاتجوز صلاته وعليه النيفطع العصر ثم يغتثم العصرثانيا ثم يصلى الظهر بعد الغروب واو افتيم المصر في اول الوقت وهو لايعلم ان عليه الغلهر و اطالها حتى دخل وقت الكراهة ثم تذكر أن عليه الظهر فله أن عضى على صلاته (قو له فان فاته صلوات رَبُها فِالنَّضَاءُ كَمَّا وَجِبْتَ فِي الأصل) اي عند قلة الفوائت دليل قوله فيما بعدد الاان رُّد الفوائث على ست صلوات ، والدليل على وجوب الترتيب أن النبي صلى الله عليه وسلم شغل يوم الحندق عن اربع صلوات فقضاهن مرتبا ممقال « صلوا كار أينموني اصل » وهذا امر بالترتيب وانعالم بقل صلوا كما اصلى او كما صليت لانه ليس في وسم احد ال يصلى كما ملى في الخشــوع • والاربع الصلوات التي شــفل عنها يوم الحندق الظهر والمصر والمغرب والعشاء فقضاهن بعد هوى من الليل اى طــائغة من الليل و هي نحو من ثلثة أوربعه فامر بلالا فاذل ثم أقام فصلى الفلهر ثم أقام فصلى المصر ثم أقام فصلى المغرب ثم

التقويت قصدا (وقدمها) لزوما (على صلاة الوقت) فلو عكس لم تجز الوقنية ولزومه اعادتها (الاان) بنسي الفائنة ولم بذكرها حيى سلى الوقتية ان يكون ماعليه من الفوائت اكثر من ست صلوات او بضيق وقت الحاضرة و (بخاف فوت صلاة الوقت) ال اشتغل مقضاء الفائنة (فيقدم صلاة الوقت) حينذ (ثم مفضما) يعني الفائنة (و أن فاتنه صاوات رتبها) لزوما (في الغضاء کا وجبت) علیه (فی الاصل) اى قبل الفوات وهذا حيث كانت الفوائت قليلة دون سبت صلوات و اما اذا صارت ستانا كثر فلا بازمه الترتب لما فيه

اقام فصل المشاه (قول الا ال تربد الفوائث على ست صلوات) مراده أن بصر الفوائث ستا ودخل وقت السَّابِعة فانه يجوز اداء السابعة * وفيه اشكال وهو أن يدخول|لسابعة لازيدالفوائث على ست وانما ذلك يخروج وقتالسابعة • والجواب إلى ال هذا منهاب أطلاق اسمالاغلب علىالسكل فاثالاغلب ان خروج السادسة لايكون الا مدخول السابعة وعند دخولاالسابعة تحقق فواتالست والسابعة بعرضية ال تفوت وقبل معناه الاال بصرالفوائت سنا وتحمل الزيادة على الست بالوثر ومتى قضي الفوائت أن قضاها بجماعة وكانت بجهر فيهسا جهرالامام فهسا بالفرائة وال فضاها وحده ينحير والجهر افضل كما في الوقت و لو قضى بعض الفوائت حتى قل مابق عادالترتيب عندالبعض وهو الاظهر وقال بعضهم لايعسود وهو اختيار ابي حفص لان الساقط لاتصبور عوده قال صاحب الحواشي وهوالاصح والتوفيق بينهما آنه أذا قضاها مرتبا عاد الترتيب وأن لم منضها مرتبا لم يعد بيانه اذاءترك صلاة شهر و قضاها الاصلاة أوصلاتين ثم صلى وقنية وهو ذاكر للبساق قال بمضهم لايجوز واليه مال ابوجعفر وقال بعضهم يجوز واليه مال الوحفص الكبير وعليه الفتوى وفى الهداية عود الترتيب هو الاظهر ولوادى بعض المصر فيالوقت ثم غربت ألثمس وعليه صلاة أوصلانان فبلهما وهو ذاكرلهما قال السرخسي غهسا وطنن عيسي بن ابان فهذا وقال العجيم انه يقطعها بعد الغروب ثم بدأ بالفائنة لازالوقت قابل للفضاء والمسقط للرتيب من الضيق قد انعدم بالفروب وصار الوقت واسعا لان المشرض فيخلال الصلاة كالموجود عند افتتاحها كالمتيم اذا وجدالماء والعارى اذا وجدالثوب وماذكره عيسي هوالقيساس لكن مجدا استفسن فقال لوقطع بمدالغروب كان مؤديا جميعالمصر فرغير وفتها ولواعما كان وؤديالها فووفتها فكان اولا ولان عندالضيق قد سقط عنه الرئيب فهذهالصلاة ومئى ستقط في صلاة لايعود في لك الصلاة مخلاف النسبيان فهناك التركيب غير سناقط لكن تعذر الجهل فاذا زال المذر قبل الفراغ من الصلاة بق عليه مراعاة الترتيب كما كان لانه لما زال المذر في خلال الصلاة صاركان لم يكن ولو فائنه صلاة من نوم وليلة لا لمدرى أي صلاة هي فانه بعيد صلاة يوم وليلة احتساطا اذا لم يكن له رأى قان كان له رأى على عالب رأيه وقال الثورى يصلى المغرب والغير ثم يعسلى ادبع ركعات ينوى بيا الظهر والعصر والسشاء لان هذه الصلوات الثلاث عددها منفق وقال بشر الربعي يصلي اربع ركسات معد فالثانبة والثالثة والرابعة ينوى بها ماعليه لانهما ان كانت الفجر ادى ماعليه ركمتين وخرج منها الى صلاة اخرى بانتساله وكذا فبالمغرب وشيةالصلوات ولو صلىالفير وهو ذاكر انه لم يوثر فصلاةالفجر فاسدة عند ابىحنيفة الا انبكون صلىالفجر فيآخِر وقنها وعندهما صلاةالفجر تامة وهذا مبنى على اختلافهم في لوتر فعنده لما كان واجبا كان الترتيب شرطا وجندهما لماكان سنة فلا ترتيب بين الفرائض والسنين ثم عند الىحنيفة اذا فسند فرش الفير عل تنسد سنته قال في المصنى لاتفسند وقد صرح. فالمظومة فقال

من الحروج ولذا قال (الا ان تزيدالفوائت على ست صلوات) وكذا لوكانت ستا والمتبرخروج وتسالسادسة في العميم المداد (فيسقط الترتيب فيما) اى بينها كا سقط فيما بينها وبين الوقتية ولا يعود الترتيب بعودها المالفلة على المفتار كمافي العميم

﴿ بَابِالْاوَ فَاتَ الَّّنِي تَكُرُهُ فَمِا الصَّلَاةِ ﴾

والاوقات التي لأنجوز فما وعنون بالاول لانه الاغلب واعاذكر معنالان الكراهة من العو ارض فاشبه الغوالت جوهرة (الأنجوز الصارة) اى المفرو ضة و الواجبة التي رجيب قبل دخول الاو قات الآنية وهي (عند طلوع الثمس الحال ترتفع وتعيض قال في الاصل اذا ارتفعت الثمس قدر رع او رمحين تباح الصلاة وقال الفضل مادام الانسار بقدر على النظر الى قرس الثمس فالثمس في طاوعها فلاتباح فيه المسلاة فاذا عمر عن النظر تباح اه (و لاعند قيامها في الظهيرة) الى أن تزول (ولا عند) قرب (عروما) عيث نصفر ونضعف حي تقدر المين على مقابلتها إلى أن تغرب ركذا (لايسل) اي لانجوز ال يسلى (على جنازة) حضرت قبل دخول احد الاو قات المذكورة والحرت اليه (ولا يسجد للتلاوة) لآبة تلبت قبله لانها في الهني ٢ (فوله و الور) كذاف النسيم الى قالدسا لعل العبوات اسفاطه مصححه

والوثر فرض وترى بذكره * فى فجره فساد فرض فجره فقيد بفسادالفرض خاصة والله اعلم بالصواب

- الاوقات التي تكره فيها الصلاة كالح

كان الاولى ان مذكر هذا الباب في باب الموافيت كما في الهداية و انما ذكره هنا لان الكراهة من العوارض فاشبه الفوات فتجانس البابان وحجة صاحب الهداية أنه كما ذكر الاوقات التي يستحب فيهما الصلاة عفيه لذكر مالصالمه من الاوقات التي تكره فها السلاة التمكن المسلى من صلاته بغير كراهة تقع في صلاته من جانب الوقت وانما لقدالباب بالكراهة ثم بدأ بعدم الجواز لانه اعترالاغاب والمكروم اكثر من عدم الجواز ولان الكراهة اعم من عدم الجواز لان كل مالا بجوز فالكراهة فيه حاصلة ابضًا كما هي ثانة في المكروء ولا يلزم من كل مكروء أنه لابجبوز فالكراهه ثابنة فالسورتين وليس عدم الجواز ثاتا فالكراهة وهذه التسمية مثل نسمية البيع الفاسد وان انخرط فيه البيع الباطل (فؤلد رحمالله لانجوز الصلاة عنـد طلوع الثمى ولا عند قيامها فيالظهيرة ولا عند غرومها) بعني قضاء الفرائض والواجبات الفائنة عن وقتهـا كسجدة التلاوة التي وجبت بالنلاوة فيوقت غير مكروه ٢ والوثر واعما لأنجوز الفرائض فيهما لانهما وجبت كاءلة فلا تتأدى بالنماقص حتى انه مجوز عصر ومه لاله وجب ناقصا لنقصان سببه • فقوله • لاتجوزالسلاة عند طلوعالشمس • اراد ماسوى النفل * و في المشكل قوله • لا تجوز الصلاة • ذكره • مرفا بالالف و اللام و هما لاستغراق الجنس فينبني ان لامجوز التطوع وليس كذلك فانه مجسوز معالكراهة الا ان وجهمه ان الالف واللام للمهود وهو الفرض فينصرف عمدم الجواز البه فقط فنقول أن كان المراد مقوله و لأنجوز الصلاة ، النقل فمنساه لابجوز فعلها شرعا أما لوشرع فيها وضلها جاز وال شرع فيها وقطعها بجب عليه قضاؤها والأكان المراد الفرض لابحـوز اصلا • وقوله • عنـد طلوع الثمس • حدالطلوع قد رمح او رمحين و في المصنى مادام مقدر على النظر الى قرص الثمن فهي في الطلوع لاتساح المسلاة فاذا عجز من النظر ساح (قو له ولا يعسل على جنازة ولا إ-جد الثلاوة) هذا اذا وجبتا فيوقت مباح واخرنا الى هذا الوقت فانه لانجوز قطما اما لووجبتا فيهذا الوقت وادنا فيه جاز لانها اديت القصة كا وجيت ناقصة اذالوجوب محضور الجنازة و التلاة • فأن قلت ما الافضل الاداء او التأخير الى وقت مباح • قلت اما في الجنازة فالافضل الاداء لقوله عليه السلام • مجلوا عونًاكم ، وقال • ثلات لايؤخرون جنازة انت ودين وجدت ماتفضيه وبكر وجدلها كفوا ، واما في مجدة الثلاوة فالافضل الناخير لان وجومها على التراخي و في الهداية المراد بالنهي المذكور في صلاة الجنبازة وسجدةالثلاوة الكراهة حتى لوصلاها فيه اوتلا سجدة فيه وسجدها حاز لانها ادبت نا صَمْ كَاوَجِبَتُ ﴿ وَقُولُهُ ﴿ وَلا يَسْجِدُ لِنَالُومْ ؛ لانْهَا فَمَعْنَى الصَّلَامْ ﴿ فَانْ قَلْتُ لَمُ الْحَفْتُ

الصلاة (الاعصر يومه) فانه بجوز اداؤه (عند غروبالشمس) لبقاهسبه وهو الجزء المتصل يه كا وجبت بخلاف غيرها من الوقت فاديت من الصلوات فانهاوجبت كاملة فلا تنادى بالناقص غيره لا يضع في حال تغير الشعى لاضافة السبب غيره جاوقت الى جيمه وليس مكروه فلا يتأدى واليس مكروه فلا يتأدى

هنا بالصلاة ولم يلحق بها في القهقهة مع ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والضلاة».قلتعدم الالحلق هنا باعتبارإن|لالف واللام فيقوله فليمد السلاة للمهد وانما الصلاة الممهودة هي ذات التحريمة والركوع والسجود فلا تناول السجود عجزدا منغيرتحر عة واما هنا النهى عن الصلاة في هذه الاوقاتكي لايقع التشبه بالصلاة عن يعبدالشمس وبالسمود يحسل النشبه بهم ايضا فكره (فوله الاعصر ومعندغ وبالشمس) لان السب حوا لجزء القائم من الوقت وذلك الجزء القائم من الوقت ناقص لائد آخر وقت العصر فقداداها كاوجب يخلاف غيرها من الصلوات لابا وحبت كاملة فلاتتأدى بالناقص ولوطلمت عليدالشمس وهوفي صلاة الفجر فسدت بخلاف ما اذا غربت على مصلى العصر حيث لاتفسـد . والفرقانهـــا اذاغربت فقد دخل وقت المفرب فكون مؤديا في وقت واما اذا طلمتُ فقد خرج لا الى وقت بل هو وقت مكرو. ففسدت ولو شرع في النطوع في الاوقات الثلاثة قال فىالنهاية يجب قطمها وقضاؤها فى وقت مباح فىظاهز الرواية وقيلالافضل قطمها ولو مضى فيها خرج عما وجب عليه بالشروع ولايجب سمواه فان قطعها واداها في وقت مكرو. اجزئه عندنا خلافا لزفركا اذا دخل في النطوع عند قيام الظهيرة ثم انسده وقنساه عند النروب قال الخبندى اذا شرع فىالتطبوع فىالاوقات الثلاثة فالافضل إن يقطع ويقضى في وقت مباح فان لم يقطع ومضى عليه فقد اساء ولاشئ عليه ولوشرع في الصوم في الايام المنهية كيوم الفطر ويوم النمر وايام التشريق ثم افطر لايازمه القشاء عند الىحنيفة وعند هما يلزمه فهما سويا بين الصوم والصلاة والوحنيفة فرق بينهما فقال الصلاة تقم اولا بالتحريمة وهي ليست من الصلاة عنــدنا فانتقد في غير نهى والدخول في الصوم يقع على وجه منهى عنــه اذالجز. الاول من العسوم صوم فوقع منهيا عنــه فلم يتملق به الوجوب . وقوله «ولاعند غروبها يمنى اذا اجرت ولو اوجبعلى نفسه صلاة في هــذه الاوقات فالافضل ان يصلي مافي وقت مبـاح ولو ضـالاها فيهـا خرج عن نذره وسـقطت عنه وكذا لو اوجب على نفسه صوما في الايام المنهية عالافضل ان يصومها في وقت آخر ولوصامها فيه خرج عن نذره وعند زفر لايجزيه وفىالهداية اذا قال لله على سوم يومالنحرافطر وفمضا فهذا النذر صحيم عندنا خلافالزفر والشافعي همايقولان نذر عاهوممصة لورود النهى عنصوم هذه الايام ولنا انالنهي لنيره وهو ترك اجابة دعوة الله فنصح نذره لكنه يفظر احترازا عن المصية المجاورة ثم يقضى اسقاطا للواجب وان صام فيه يخرج عن نذره لانه اداء كما النزمه وفي فتاوي صاعديقال الويوسف من شرع في التطوع بمد المصر يؤمر بانقطع ثم بالقضاء امالو دخل فيها على ان العصر عليه ثم تبين الهاليست عليه يؤس بالاعام ولوشرع في صلاة اوصوم على ظن الدعلية تم سين داندلاشي عليه فافسده لايلزمه القضاء عندنا وقال زفر يلزمه ولو افتيم الظهر على ظن أنها عليه فاقتدى به

ق مكروه (ويكره ال يتنفل) قصدا ولولها سبب (بعد صلاة الفجر حتى تطلع الثمس) وترفع (وبعد صـــلاة العصر) ولولم تنفيرالشمس (حتىتفرب ولاباس بال بصلى ق هذين الوقتين) ﴿ ٩٠ ﴾ المذكورين (الفوائت و يسجد المثلاوة

رجل بذية التطوع ثم ذكرائه قد صلاها ففطعها فلا قضاء عليه ولا علىالذي أة:بيء ذكره الخجندي في باب السهو و في النهاية بجب على المفندي الفضاء عند بعض المشابخ (فولد و يكره ان يتفل بعد مسلاة النجر حتى أطلع النمس وبعد مسلاة العصر حتى تغرب الشمس) يعني قصدا اما لوقام في العصر بعد الاربع ساهيا او في الفجر لا يكره و يتم لانه من غير قسد وفي الخجندي لايضيف ركمة آخري في الفجر والنصر لان النطوع بعدهما مكروه ولو انسدها ولم يضف الهما آخرى لا يلزمه قضاؤها وعند زفر يلزمه قضما وكتين (فولد ولابأس أن يصلي في هذبن الوقنين الفوالت ويحجد فتلاوم و يضلى على الجنازة) ولا يسل فيهما المنذور ولا ركمتي الطواف ولا ماشرع فيه ثم افسده (قوله ولا بصلى ركمتي الطواف) • فان قلت هما واجبتان من جهته الشرع كوجوب سجدة النلاوة فينبغي ان يؤتى بهما في هذين الوقتين كبيمدة التلاوة • قلت انا عرضا كراهتها بالاثر وهو ماروى ان عررضي الله عنه طلباف بالبيت بعد صدلاة الفير ثم خرج من مكم حتى اذا كان بذي طوى بعد ملاوع الثمين صلى ركمتين وقال ركمتسان مفام ركنين ففد اخرهما الي مابعد طلوع الشمس والاصل أن ما وجب بانجابالله فأنه نجوز في هذين الوقتين وما وجب مضافا الى العبــد لا مجوز كالمنذور والنفل الذي يفســده و ركعتي الطوأف لان وجو بهمــا نفعله وهو شروعه في الطواف • فان قات وجوب سجدة التــــلاوة نفعله وهو تلاوة • قلت الوجوب فيهما لعينه وفي ركعتي الطواف الوجوب فيهما لفيره اي لغير الوقت و هو ختم العلواف وصيانة المؤدى عن الكراهة (قوله ويكره ال بننفل بعد طلوع النجر باكثر من ركمتي الفجر) لان النبي عليه السلام لم يزد عليما قال شيخ الاسلام النبي عن ما سمواهما لحق ركمتي الفجر لا لحلل في الوقت منعين لهمــا حتى او نوى تطوعا كان عنهما فقد منع عن تطوع آخر ليبق جميع الوقت كالمشغول المما اكن محلاة فرض آخر فوق ركمتي الفعر فجاز أن بصرف الوقت البه وفي التجنيس من صلى تطوعا في آخراهيل فلما صلى ركمة طلع النجركان الاتمام افضلان وقوعه في النطوع بعد طلوع الفجر لامن قصد قال في الفتاوي لاينوبان من سنة الفجر على الاصمح والوصلي ركمتين وهو يغلن ان الغجر لم يطلع ثم تبين انه قد طلع فا نه بجزيه عن ركمتي الفجر ولا نبغي أن يعيد (قو له و لا تنفل قبل المفرب) أَمَا فيه من تأخير المفرب فان المسادرة الى اداء المغرب مستحب فكان النبي لئلا يكون النفل شاغلا عن اداء المغرب لا لمعنى في الوقت وكذا النفل بعد خروج الامام للخطبة يكره لئلا بتشاغل عن سماعها لألمني في الوقت والله أعلم

حکی باب النوافل کی⊸۔

النفل في الهفة هو الزيادة ومنه سميت الفنيمة نفلالانها زيادة على ما وضع له الجهاد وهو

وبصل على الجنازة (لان النبي لمني في غير الوقت وهوكون الوقت كالمثغول مغرض الوقت حكسا و هو افضيل من النفل فلا يظهر في حق فرض آخر مثله فلم يظهر تأثيره الافكرامة النافلة تخلاف ماورد النبي عن الصلاة فيه لمني فيه و هو الطلوع والاستوى والغروب فيؤثر في ابطال غر النافلة وفكراهة النافلة لاابطالها (ولا يصلي) في الوقنين المذحكورين (ركعتي الطواف) لان وجوبه لغيره وهوختم الطواف وكذا المنذور لتعلق وجومه بسبب من جهته وماشرع فينه ثم افسده الصانة المؤدي (ويكره ان منفل بعد طلوع الغجر باكثرين ركمتي الفير) قبل فرضه قال شيخ الاسلام النبي عاسواهما لحقهما لأزالوقت متمين لهما حتى اونوى تطوعاً كان عنهمااه وفالتجنيس المتنفل اذا سلى ركعة فطلع الفحر كان الاعام افضل لآنه وقع لاعن قصد اله (ولا يقفل قبل المغرب) لما فيه من تأخر الغرب المستعب تعجيله ﴿ وَآبِ النَّوافِلِ ﴾ جم مافلة

اعلاء كمانالله وسمى ولد الولد نافلة لانه زيادة على الولد قال الله تعمال ﴿ ووهبناله اسمق ويعقوب الغلة كه وق الشرع عبارة عن فعل ليس مغرض ولا واجب ولامسنون وكل سانة نافلة وابس كل ناطة سانة فلهذا لقبه بالنوافل لانها مشتمل على السابئ وفي النهساية لفيسه بألنوافل وفيه ذكر السمئن لكون النسوافل اعمكما لقب الاوقات التي تكره فيها المسلاة قال الامام الوزيد النفل شرع لجير نفصيان عكن فالفرض لان العبيد وأن علت مرتبته لا غلو من تفصير حتى أن أحيدا لوقدر أن يصل الفرض من غير تقصير لايلام على ترك السسن (فوله رجمالة السنة فالصلاة ان يصل ركمتين بعد طلوع النجر) بدأ بسـنة النجر لانها آكد من سـارالــنن ولهذا قبل انها قرية من الواجب والايجوز الله يصابها قاعدا مع القدرة على القيام والايجوز اداؤها راكبا من غير مذر ولان النبي عليه السلام لم يدعها في سفر ولا حضر وقال فركمتي أنغير ه هما خبر من الدنيما ومافيها ، وقال ، مسلوها وأو طرقتكم الحيل ، وقدم قالبسسوط سسنة الغاير لانهما تبع للظهر والغاير اول صَلاة فرضت وقد قبل أن سنة النجر وأجبة حتى لوانتهى الىالامام وهو فى صلاة النجر وخشى ان تغوته ركمه فانه يصلما بمدالصف وتدخل معالامام بعد فراغه مها وعن ابي جعفر ائه اذا خشى ان تفوته الركمت ان من الفرض و هدرك الامام في التشهد فانه يصل السنة عند ابي حنيفة وابي بوسـف بعد الصف او في الصف ان لم بحـد موضعا غيره واشـد الكراهة أن يصابها مخالطا الصف أذاكان مجمد موضعا غره والسنة فهما الاداء في البيت وكذا سار السنن الا الرّاويح على مابأتي من بانها أن شاءالله تعالى ثم أذا فاتت سنة القبر على الانفراد عندهما وقال مجمد احب الى ان تفضى اذا ارتفعت الشمس الى قبل قيام الظهرة واما عندهما الا تقضى الااذا فانت مع الفرض تبعا الفرض سمواء قضا الفرض بجماعة اووحده الىالزوال وفيما بعده اختلف المسماخ فيه قبل يقضى الفرش وحبده وقبل يقضى السبئة ممه واما سائر السبئن سواها الاتفضى بعد خروج الوقت وحدها واختلفوا فيقضاها تبعما للفرض على ماتبين بممده (قُولُه واربعـا قبلالظهر) بعني بتسليمة واحسدة وهن مؤكدات قال فيالمجرد عَرَأُ فَيْكُلُ رَكُّمَةٌ نَحُوا مِنْ عَشَرَ آيَاتُ وَكَذَا فِي الأربع بعدالشَّاءُ وَإِنَّ ادَاهِنَ بِتَسْلِمَةُ لم يعتديهن من السنة لان النفسل تبع للفرض والفرض اربع فكذا النفسل الا ترى انالفبر لما كانت ركعتين كان نفله مثله وأما بعد الفلمر شرع ركعتين تيسيرا والجمعة اصلها اربع وبسبب الخطبة عادت الى ركمتين فكان النفل اربعا على اصل الفياس فان ترك سنة الظهرالاولى خشية فوت الجاعة فالتحييم أنه مفضيها بعد الفرض ويقضيها قبل الركعتين عند محد وعند ابي وسنف غدم الركعتين على الاردم وينوى القضياء عند ابي يوسمف و في النوادر بدأ بالكمنين مندهما وقال مجد بالاربع ثم ينوى القضاء عندهما ،و مند محمد لا ينوى القضاء ويكون تطوعا مبتدأ ألا منتقر آلى نبة الفضاء وفي الحقسابق مقدمال كعتين هندهسا وقال محد مقدم الاربع وعليه أنفتوي وفيالمنظومة

مشروع ليس بفرض ولا واجب ولامسنون جوهرة قال في انهاية لقبه بالنو افل وفيه ذكرالسنن لكون النوافل اع اله وقدم بان السنة لانها أقوى فقيال (السنة) وهي لفة الطريقة مرضية اوغر مرضية وشرعا الطريقة المسلوكة في الدين من غيرا فتراض ولاو جوب (فى الصلاة ال يصلى ركعتين) بعد طلوع الغير) بدأ بها لانما آكد من سارالسين ولهذا قبل انها قربة من الواجب (واربعا قبل) صلاة (الطهر) بتسليمة وإحدة ويقتصرني الجلوس الاول على التشهد ولايأتي في اسداء الشائلة بدعاء الاستفتاح وكذاكل باعية مؤكدة مخلاف المستعبة فانه بأنى الملاذعلى الني صلى الله عليه وسلم ويستفتح ويتعوذ لكن قال فيشرح المنية مسئلة الاستفتاح وبحوه ليست عروبة من المنقدمين من الائمة و انما هي اختيار بمض المتأخرين اه (وركمتين بعدها واربعا قبل) صلاة (العصر) بتسليمة ايضا وهي •ستحية (وانشاء ركمتين) والاربع افضل (وركمتين بعد) صلاة (انفزب) وهما مؤكدتان (واربعاقبل) صلاة (العشاء) بتسليمة ايضا (واربعا بعدها) بتسليمة ايضا وهما مستحبتان ايضا فان اراد الاكمل فعلهما (وان شاء) اقتصر على صلاة ﴿ ٩٢ ﴾ (ركمتين) المؤكدتين بعدهما قال في الهداية

ف مقالة ابي يوســف على خلاف مقالات محمد والســنةالاولى من الظهر أذا فاتت فقبل شفههالها الغضاء اى قبلالركمتين الاخربين وفالصني اختلفوا فيقضاء الاربع هل هو نقل مبتدأ اوسنة فعلى قول من مقول نقل مبتدأ مقضيها بعد الركمتين وعلى قول من يقول انها سنة يقضيها قبل الركمتين لان كل واحدة منفحاً سنة الا ان احداهما فائسة فيدأ بالفَائنة كما في الفرائن (فوله وركمت بي بعدها) وهما مؤكدتان ه من صلى اربعا قبلالعصر لم تمسه النار ه ولان العصر لما كانت اربعا قدرت البافلة ما (قو له وركمتين بعد المغرب) وهما مؤكدتان ويستحب ان يطيل فيهمـا القرائة فقد روى ن النبي عليه السلام كان مترأ في الاولى منهما ه الم تزيل ، وفي التائية ، أبارك الذي بدءاللك ، (فَوْ لَهُ وَارْبُمَا قَبْلُ الْعَشَّاءُ) وَ هَنْ مُسْتَعِبَاتُ (فَوْ لَهُ وَارْبُمَا بَعْدُهَا وان شا، ركمتين) قبل ان هدذا النخبر اذا صلى العشاء في الوقت المستحب اما اذا ملاها فءنر الوقت المستعب فانه بؤدىالاربع كلها جرا لذاك النقس ولايتمر واربعا قبل الجمسة واربعا بعدها وهذا عندهما ومال الويوسف اربعا قبلها وسنتا بعدها وق الكرخي مجمد مع ابي يوسف وق النظومة مع ابي حنيفة ثم عند ابي يوسف يصلي اربسائم اثنتين قال الحلواني اقوى السنين ركعنا الفجر ثم ركعنا المغرب ثم التي يعد الظهر ثم التي بمدالعشاء ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وقال بعضهم الاصنع أن أقواها ركعتها النجر ثم الاربع التي قبهل الظهر وألتي بعدالظهر بعد المغرب سنواء * فان قيل لك لما شرع بعض النوافل قبل الفرض وبعضها بعده * فالجواب الثالذي بعد الفرض شرح لجبرالنقسان والذي قبله قطما لطممالشسيطان فائه يقدول من لم يطعني في رُك مالم يكن عليمه كيف يطعني في رُك ما كتب عليمه ويكره الاسام ال يقفيل ف مكانه الذي صلى فيه الفرض ولا يكره الأموم ذاك لقوله عليه السدلام ، البجز احدكم اذا صلى ان يتقدم او يتسأخر ، ولانه اذا تنفل من مكانه ظن الداخل انه فيالفرض فيقندي و ووى ايضا ان ذلك يستحب للمأموم حتى تتشهوش العسفوف حسكذا في الكرخي (قولد و نوافل النهار أن شاء صلى ركمتسين بتسليمة واجدة وان شاء اربعا) وتكره الزيادة على ذلك يعني بتسليمة واحسدة (قو له واما نافلة الليل فقال الوحنيفة ان صلى عماني ركمات بتسمايمة واحدة جاز و تكره الزيادة على ذلك) يعني و ان شـاء صلى بالبيل اربعا بتسايمة و احدة و ان شاء سستا بتسليمة وتكرمالزيادة على ذلك ولكن الافضل اربعا اربعا بتسليمة لبلا ونهسارا (فوله وقال اوبوسف ومحمد لا زيد بالليل على ركمتين بتسليمة واحدة) اي

والاصل فيه قوله سلى الله عليه و علم ومن الرعلي اللهي عشرة ركعه في اليوم والله عي الله المنافي الجنة ، و فسر على نحو ماذكر في الكتاب غير اله لم لذكر الاربع قبل المصر فلهذاتاه فبالاصل حسنا ولم ذكر الاربع قبل العشاء والهذا كان مسعبا لعدم الواظبة وذكر فيسه ركعتين بعد المشاء في غيره ذكر الاربع فلهذا خبير الاان الاربع افضل اه و آکد السمن سنة الفجر ثم الاربع قبل الظير ثم الكل سواء ولا مغضى شيء منها اذا خرج الوقت سوى سنةالفجر اذا فانت معه وقضاء من نومه قبل الزوال (وتوافيل النمار) مخير فيها (ان شاه مل) کل (رکشین بتسليمة (وان شاء) صلى (اربعا) بتسليمة (ونكره الزيادة على ذلك) اي على اربع بتسليمة (فاما مافسلة الليسل ففسال الوحنيفة) رجمالله تعالى (ان مل) ار بعر کعات او ستر کعات او ('ممان رکعات بنسلیمه و احده

جاز) من غير كراهة (وتكر مالزيادة على ذلك) اى على عمان بتسليمة والافضل عنده اربعا اربعا ليلا ونهارا (من) (و مال ابويوسف و مجد) الافضل بالنمار كما قال الاسام (ولا يزيد بالابل على ركمتين بتسليمة و احدة) قال فى الدراية و فى العيون و به يفتى اتباعا العديث وتعقبه الملامة قاسم فى تصحيحه ثم قال وقد اعمّد الامام البرهاني و النسفى و صدر الشريعة وغيرهم نحيث الافضلية قال في الهداية الافضل في الليل عندا بي يوسف و تتدمثني مثني وفي الهار اربع اربع وعندالثافي فيهما مثني مثني وعندابي حنيفة فيهما اربع اربع لهما الاعتبار بالتراويم ولان فيه زياده تحرعة وتسليمة ودعاه ولابي حنيفة اله ادوم تحرعة فيكون اكثر مشقة وازمدفضيلة ولهذا لونذر انبسلي اربعا تسليمة لانخرج عنه تسليمتين وعلى المكس بخرج كذا في اللهاية وامافي التروايج فأنهاتؤدي بجماعة فيراعي فهااليسير و وقوله فان ملى بالليل صلى عانى ركمات يمنى اقل ما نبنى ان منفل عمانى ركمات واعلان صلاة الليل افضل من صلاة النهار لقوله تمالى فو تجافا جنوبهم عن المضاجع كه ثم قال فو فلا تمل نفس مااخذ لهم من قرة اعين كو وقال عليه السالام همن اطال قيام الليل خفف الله عنه يوم القيامة موهقوله وتمكر والزيادة على ذلك اي على ثماني ركمات في صلاة اللل تسلسة والزيادة في صلاة البار عن اربع تسليمة وموجب القعدة في التطوع ركتان واعابلز مدالشفع النانى القيام اليه في الثالثة لان كل شفع من النطوع كصلاة على حدة الارى الديقرأ في كل ركمة منه الفابحة وسورة واذاقام في الثالثة استغم كايستفتم عقب العريمة ملى هذااذا افتع العلوع منية الاربعاوالستاوالثمان ثم افسده لميلزمه الاقضاء ركتين فيظاهر الرواية وعن ابي يوسف روايتان فيرواية يلزمدار بموفى رواية يلزمدانوي ولوقال للهعلى اناصلى ركمة لزمه ركمتأن وانقال ثلاث ركمات يلزمه اربع لان التطوع لابحوزان يكون وترا وانقال نصف ركمة لزمه ركعة لأنها لاتبعض واذالزمه ركمة وجب عليه ركمتان لان التطوع لايكون وترا ولو قال ركمتين بنير وضوء لايلزمه شئُّ عند مجمد وقال ابو بوسنب يلزمه ركمتان بومنوء تصحيحًا للنذر ولو قال ركمتين بنير قرائة لزمه ركمتان بقرائة إحاما لانالصلاة بنير طهارة ليست بمادة واما بنير قرائة فهي عبادة كصلاة الاي والاخرس (فو له والقرائة في الفرائض واجبة في الركتين الاوليين) اى فرض قطى في حق العمل وقال الشانعي فرض في الركمات كلها لقوله على الدام والمسلاة الانقرائة وكل ركمة صلاة وقال مالك فرض في ثلاث أقامة للاكثر مقامالكل تيسيرا ولنا قوله تعالى فؤفاقرؤا مآيسر من القرأن كا والاس بالفعل لانتضى الكرار وأعا اوحناها فيالثانية استدلالا بالاولى لأنهما نشا كلان من كل وجه واما الاخريان ففيارقائهما فيحق السقوط بالسفر وصفة القرائة في الجهر والاخفاء وفي قدر القرائة فلا الحقان بعما واما قوله علمه السيلام «لاصلاة الايقرائة فهوشاهدلنا لانه ذكرالصلاة مطلقا والصلاة متىذكرت مطلقا لاتنصرف الى ركمة وأنما تنصرف إلى صلاة كاملة وهي ركمتان عرفاكن حلف لايصلي صلاة فأنه لاتحنث حتى يصلى ركمتين مخلاف ما اذاجلف لايصلى ولم نقل صلاة فانه يحنث اذا صلى ركمة (قوله وهو عنير في الاخريين ان شاء قرأ وان شاء سبم وانشاه سكت) يمنى مقدار ماعكن ان يقول فيدثلاث تسبيحات ولهذا لابجب السهو بترك الترائة فيمما في ظاهر الرواية كذا في الهداية الا أن الافضل أن شرأفيهما الفاتحة قال في لنهاية أن شاء قرأً يعني الفاتحةوانشاء سبم يعني ثلاث نسبيمات وأنشاء حكت

قولالامام اله (والقرائة في الفرض) في ركت بن مطلقا فرض و (واحدً) من حيث تسيها (في الركمتين الاواين) (وهو) حيث قرأ في الاولين (مخير في الاخرين ان شاء قرأ) الفاتحة (وانشاء سبم)ثلاثما (وانشاءكت)مقدارثلاث تسبهات قال في الهداية كذا روى عن ابي حنفة وهو المأثور عن على وان مسود وعائشة رضيالله عهما الاان الافتسل ان يقرأ لاله على الصلاة والسلام دوام على ذلك والهسدّا لابحب السهو بتركها في ظاهر الرواية اله

بعني مقدار ماعكن ان مقول فيسه ثلاث تسبحسات فان لم مقرأ ولم يسبح كان مسيئا ان تعمد السكوت وان كان ساهيا فالاصم ان لايجب عليه سهو ، وقوله ، وال شاء سكت هذا عند ابي نوسف فان السكوت عنده لبس باسائة وعندهما اسائة وعند بعضهم كراهة والكراهة افحش من الاسالة فالفرااة سنة وأتسبيح مباح والسكوت اسائة (فُولِد والفرائة واجبـة فيجيع ركمـات النفـل وفي جميع الوتر) اما النفل فلان كل شعم منه صلاة على حدة والفيام الى الشائنة كَفَرِعَمة مبتدأة والهسذا بستفخع فيهسا وشهوذ والها الوتر فللاحتيساط لانه متردد بين الفرض والنفل لوحود علامة الامرين فاحتاطواله بابجساب الفرائة لإحمقال أن يكون نفلا ولا يستفنيح فالسَّالنة منه ولانتعوذ ولا يكمل تِشهده الاول اشبهه بالفرض (قو له ومن دخلُّ فى صلاة نفل ثم افسدها قضاها) هذا اذا دخل فيها قسدا اما ساهيا كما اذا قام الى الحامسة ناسيا ثم افسدها لانفضيها ثم ابضا لايلزمه آلا ركمتسان وان نوى مائة ركمة عندهما خلافا لابي نوسف * وقوله « افسدها ه سموا، فمدت بفعله أو بغير فعله كالمنيم رى الماء وما اشمه وكالمرأة اذا حاضت فيالتطوع بجب الغضاء مخلاف المفرض (فولد فان صلى اربع ركسات وقعد فالاو آيين ثم افسد الاخربين قضى ركمتين) لان الشفع الاول قد تم والفيام الى الثالثة عزلة تحرعة مبندأة فكون ملزما وهذا اذا افسد الاخربين بعد الشروع فيهما بان تام الى الشالنة ثم افسدها اما اذا افسدها قبل القيام لابجب عليه قضاء الاخربين لانه افسد قبل الشروع في الشبغم الثاني وعن ابي يوسيف يقضي اعتبارا الشروع بالذر * وقيد بقوله • وقعد • لانه أو لم يقعد وأفسند الآخريين لزمه قضاء أربع أجماعا (قوله وقال ابويوسف نفضي اربما) وهو احتباط لانمها عنزلة صلاة واحدة حتى الـ الزوج لوخير امرأنه وهي الشيفم الاول او اخبرت بشفعة لها غاتمت اربعا لانبطل شفستما ولاخيارها كذا فيالنهاية وفي الخجندى والكرخي ان سلت على زكمنين فهی علی خیارها وان اتمتالاربع بطل خیارها لان مازاد علی رکمتین صلاة اخری واذا كانت قاربع الظهر الاولى لم جلل خيـارها بانقالهــا الىالشــفع الشــانى وان صلى اربعاً ولم نقرأ فيهن شبيئا أعاد ركعتين عندهما وقال أبو نوسف أربحاً وهذه المسئلة مبنية على اصلين احدهما أن فسساد الشفع الاول بترك القرائة لا يرفع النحر ، عة ولاءنم الدخول فيالشفع الثاني عندهما وقال مجمد برفع التحريمة ويوجب فسناد الشغم الثاني واصل آخر ان الشغم الاول اذا فسد بترك الفرائه فالشسغم الثاني لايلزمه بمجردالفيسام حتى يأتى فىالشسفم الثانى تركمة كاملة بقرائة عند ابى حنيفة وقال ابو وسف يلزمه بمجردالقيام واجموا انالشفع الاول اذا صمم يلزمه الشفع الناني بمجرد القيام قادًا ثبت هذا فالتفريع عليه ثمان مسائل * احدها ادًا صلى اربعا ولم يقرأ فيهن شيئا فعليه قضاة ركعتين عندهما وقال ابويوسنف يغضى اربعا فانغق ابوحنيفة ومجمد من اصلين مخلفين اما عند مجد لما فسد الشفمالاول بترك الفرائة ارتفعت النحرعة

(الوتر) قال فى الهداية اما النفل فلان كل شفع منه صلاة على حدة والقيام الى الثلاثة كمعرعة مبتدأة ولهذا لاعب بالتحريمية اماولى الاركعتان في المتمور عن اصمانا ولهذا قالوا يستفنح فيالنالثة واماااوتر فللاحتياط اه (و من دخل ف صلاة النفل) قصدا (ثم افسدها) نفعله و يغير بفعله كرؤية المنيم المناء ونحوه (قشاها) و ربا و مقضى ركمتين وازنوى اكثر خلافا لان يوسدف قيدنا بالقصد لانه أدًّا دخسل فيالنفل اهياكا اذا قام المخامسة ناسيا ثم افسد ها لا يقضما (فان صلی اربح ر نعات و نعد في) رأس الركمتين (الاولين) مقدار التشهد (ثم افسدالاخريين) بعد الشروع فيهما باذ قام لي الثالثة ثم افسدها (قضى ركمتين) فقط لان الشفع الاول قدتم والفيام الى الثائثة عنزلة تحرعة مبتدأة فيكون ملزما قيدنا بالقمود لانه او لم يقميد وافسيد الاخريين لزمه قضاء الاربع اجاعا وقيدنا عابعدالشروع لانه لوافسد قبل الشروع فالشفع الثاني لايقضى شبئا خازفا

لان نوسف (ويعسلي النافلة) مطلقا راتبة او مستعبة (قاعدامم القدرة على القيام) وقد حكى فيد الاجاع ولابرد علياسنة الفعر لأبد منيء القول توحونها ولذا قال الزيلعي وأماال نالرواتب فنوافل حتى نجوزعلى الدابة وعن ابي حنفة الديارل السنة الفعرلابا آكدعن غرما وروى عنه الها واحة وعلى هذا الحلاف اداؤها قاعدا اله وفي الهداية واختلفوا فيكفة القمود والمختارانه بقمدكافي حالة التشهد لأنه عهدمشروعا

ولم يصم الشروع في الثاني وعند أبي حنيفة لم تفسد التمرعة الا أنه لما أفسد الشفع الاول بترك القرائة فالثانى لايلزمه بمجرد القيام مالم يأت بركمة ممالقرائة ولم يوجد وعند أبي يوسف يلزمه بحجرد القيام موالشانية أذاقرأ فيالاولين لاغير فعليه قضاء الاخريين بالاجاع لانالشفع الاول قدتم فلزمه الثاني بمجردالقيام وافسده بترك القرائة والثالثة اذا قرأ في الاخريين لاغير فطيه قضاء الاوليين بالاجاع وهل يكون الاخريان صلاة عندهما نع وعند محد لا حتى لو اقتدى بد انسان في الشفع الثاني لايصم اقتداؤه ولو قهقه لا يتقض وضوئه موالرابعة اذا قرأ في احدى الاوليين واحدى الاخريين فعليه قصاء اربع عندهما وقال محد ركتين اما أبو يوسف فيقول فسدالشفع الاول والثاني يلزمه تحجرد القيام وعند ابي حنيفة وجد منه ركمة بقرائة ثم نسدت بعد مواغامسة اذاترأ فيالاوليين واحدى الاخريين لزمه قضاء الاخريين بالإجاع لان الشفم الاول قد صح والثاني يلزمه عجرد القيام • والسادسة اذا قرُّأ في الاخريين واحدى الاولين فالاوليان فسدنا يلزمه قضياؤها بالاجاع والاخريان صلاة عندهما خلافا لمحمد والسابعة اذا قرأ في احدى الاوليين لاغير فعليه فضاء ركمتين عندهما وقال ابو يوسف اربع والثامنة اذا قرأ في احدى الاخريين لاغيرفطيه قضاء اربع عندهما وقال محدركمتين ولو لم يقرأ في الاوليين وقرأ في الاخربين ونوى به قضاء عن الاولين لايكون قضاه بالاجاع لانها صلاة واحدة عقدت بتحريمة واحدة فلا يكون بعضها قضاه وبعضها اداه قال في النهاية اذا قرأ في الاولين لاغير فعليه قضاء الاخريين بالاجاع لان التمرعة لم تبطل فصيم الشروع فىالشفع الثانى ثم فيساده بترك القرائة لايفسد الشفع الاول قال وهذا اذاقعد بينهما امااذالم يقعد فعليه قضاءار بعملان الفساد في الثاني يسرى الى الاول ادالم يقعد فباناك من هذه الثمان المسائل واناربها مهاجم علبها وهناذا قرأ فىالاولىين لاغير اوفىالاوليين واحدى الاخرييناوفىالاخريين لاغير اوفي احدى الاوليس والاخريين فني هذه الاربع يقضى ركمتين احماعا واربع مختلف فهااذا قرأ في احدى الاخريين لاغير اوفي احدى الاوليين واحدى الاخريين تقضى اربعا عندهما وعند محد ركمتين ولوقرأ فىاحدى الاوليين اولم يقرأ فىالكل تقضى ركمتين عندهما وعند الى بوسف اربعا (فو لد ويصلي النافلة قاعدام القدرة على القيام) لقوله عليه السالام دصلاة القاعد على النصف من صلاة القائم، أي في حق الاجر مغان قيل هذاا لحديث لم سعرض لصالاة الفرض والالسلاة التطوع ولالحالة المذر والالحالة غيرالمذر فاوجد الاحتجاجه على ماادعيتموه منجواز صلاة النافلة قاعدامم القدرة على القيام. قيل الاجاع منعقد على ان صلاة الفرض قاعدا مع القدرة على القيام لا بجوز وكذا الاجاع منعقد على ان صلاة المريض الماجز عن القيام قاعدا مساوية لسلاة الفائم فىالفضيلة والاجر فلمسق حينئذ الاصلاة النطوع قاعدا بدون المذرفهوعلى مفالا جرمن صلاة القائم واعاجازت النافلة قاعدامم القدرة على القيام لان الصلات

خير موسوع وريما يشق عليه القيام فجازله تركدكي لاينقطم عن هذه الخيرالموسوع وقيدبالنافلة احترازا عزالفرض والوتر قال فيالهداية والسنن الرواتب نوافل يسنى بجوز ازيصليها فاعدا مع القدرة على القيام. واختلفوا في كيفية القمود قيل كيف شاء والمُختار انديتمند كايقمد في النشهد (فو له وان افتيمها قاعًا ثم تمد من غير عذر جاز عندالى حنيفة) هذا استحسان (وعندهما لانجوز الامن عذر) وهو القباس لان الشروع متبر بالنذر منحيث انكل واحد منهما ملزم ثممن نذر ان يسلي ركمتين قائما لم بجزله ان تعمد فهما من غير عذر فكذا اذاشرع قائما لم بجزله ان تقمد فهامن غير عذر ولدانه اذا افتع التطوع قاعدا مم القدرة على القيام جاز فالبقياء اولى بخلاف الندر فانه النزمه نصاحتي لولمنص على القيام لايلزمه القيام عند بعض المشايخ على مانبين انشاءالله، والدليل على النفرقة بين الشرو عوالنذر اندلونذر ان يصوم متنابعا فصام البمض ومرض اوافطر يلزمه الاستيناف وفي الشروع لايلزمه الاستيناف وكذا اذاندر أن يحج ماشيا لزمه ماشيا ولوشر عفيه ماشيا لم يلزمه المشي كذا هناه فان قبل اذا انتَّجها قائمًا هلله ان تقمد عند الى حنيفة في الركعة الاولى بعد شروعه قائمًا كماله أن يقمد في الثانية قيل نعم لان اطلاق وضمه بدل على الجواز ولونذر. صلاة ولم يقل قائمًا اوقاعدا قال يعضهم هوبالخيار بين القمود والقيام وقال بمضهم يلزمه قائمًا لان انجاب المبدّ معتبر بانجاب الله وكل مااوجيه الله من الصلوات اوجيه فأنما ولو انتخ التطوع قاعدا ثم بداله ان يقوم فقام وصلى ما يتي جازعندهم حيما (فنو له ومن كان قارج المصر تنفل على داسه إلى ايجهة توجهت، ومي اعاء) لان النافلة خيز موضوع مشروع على حسب النشاط غير مختصة بوقت فلوالزمناه النزول واستقبال القبلة بنقطع عندالقافلة اوينقطع هوعن القافلة وكالاهما ضرر قال في المبسوط لولم يكن له فيالتنفل على الدابة من المنفعة الاحفظ اللسان من فضول الكلام لكان كافساه وقيد بالنافلة لان المكتوبة لاتجوز على الدابة الامنعذر وهوان يخاف من النزول على نسمه اودائه منسبع اولص اوكان في طين اوردغة لابجد على الارض مكانا حافااوكانت الدابة جوحا لونزل لا عكنه الركوب الاعمين اوكان شخساكيرا لونزل لاعكنه الركوب ولابجد من يمينه تتجوز صلاة الفرض في هذه الاجوال كلهـا على الدابة ولايلزمه الاعادة وكمايسقط الاركان عن الراكب يسقط عنه استقسال القبلة كذا في الفتياوي الردغة بالنحريك والذين المجمة الماء والطين والوحل الشيديد وكذا الردغة بالتسكين ايضا والجم ردغ ورداغ والوحل بفتها لحاء الطين الرقيق ويتسكين الحاء لفةردية كذا فيالصحاح والسنن الرواتب نوافل وعنابي حنيفة ينزل لسنةالفجر لانها آكد منسائرها والتقيد مخسارج المصر شني اشتراط السفر وبنني الجواز في المصر وحد خارج المصر قدير الميل فان كان اقل منذلك لابجوز وقيل قدروه عصلي العيد والاسم الدمقدر عامجوز المسافر القصر فيه ولوكان في المصر لامجوزله

في السلاة (ران انتمها) اى النافلة (قامًا ثم قد) وأتمها فاعدا (حاز عبد الى حنيفة) رجدالله تعالى لانالقيام ايس بركن في النفل فجياز تركه ابتداء فيقاء اولى (وقالالانجوز الامنءذر) لانالشروع ملزم كالنذرقال في الهداية قولد استحبسان وقولهما قياس وقال الملامة قاسم فيالتعيم واختار المحبوبي والنسبني وغيرهما أول الامام (ومنكان خارج المصر) اى العمران و هو الموضع الذيبجوز للمافر فيه قصر الصالة (متفل) ای مجوزله التنفل (علی دائه) سواه کان مافرا اومقيما (الى اي حبة) متعلق سومی (توحمت) داته (يوى الماء) اى يشير الحالركوع والسجود بالاعاء رأسه وبجدل السيجود اخفش من الركوع قد نخارج المصر لاندلانجوز التنفل على الدابة في المصر خلافالاني بوسف وقيد بكونه علىالدابة لمدم جواز التفل للماشىوقىد وقند بجهة توحه الدابة لأنه لو صلى الى غرما توجهت به وكان لفير القباة لايجوز لمدم النسرورة التنفل على الدابة عندهما وقال ابو بوسنف بجوزلهما ان المتنفل أنمنا جوزله دَّك لان بالزول ينطع عن القاطة وهذا المني مدوم في المصر • وقوله • ينفل • تحرز عن الفرض والوثر وانما يجوزله التنفل علىالدابة ادًا كانت سائرة اما ادًا كانت واقفة فلا ولوصل الفرض على بعير قائم لا يسير لا بجوز ولو صلى على عمل قائم لا بسسير جاز ولا يشبه الحيوان العيدان كذا فاستنتى والذخيرة اذا صلى الغرض فاشق محمل على دابة وركنز تحت المحمل خشبة حتى صار قرار الهل علما جاز ولو افتنح التعلوع خارج المصر راكبا ثم دخل المصر راكب بطلت تحريمته حتى لو قه<u>قه</u> لا وضوء عليه وهذا عند ابي حنيفة وفي المرغبناني تمها على الدابة مالم ببلغ منزله وقبل ينزل و نمها نازلا ولو افتح النطوع راكبا ثم نزل بني وان صلى ركمة كازلا ثم ركب يستأنف لان الركوب على كثير وعند زفر عني في الوجهين • وقوله • الى أي جهة توجهت به • فاناصلي اليغير ماتوجهت به الدابة لايجوز لعدم الضرورة كذا في الفتاوي • وقوله • يوجي أعاء • ويجمل السجود الخفش من الركوع ولا يجوز للماشي ان يعسلي ابن كان وجهه هندهم جميها لانه فاعل لما ينا في الصلاة ينفسه فصار كالكلام والاكل والشرب وكذا لا يجوز في عالة السباحة لانه كالمشي وإذا كان على سرج الدابة نجاسمة اكثر من قدر الدرهم لابأس، على ظاهر الرواية قال في الفتاوي يعني اذا كان من لعاب الحمار اما اذا كان ديا او عذرة او بولا لم يجز وهو قول مجمد بن مقاتل واما في ظاهر الرواية لم يفصل بينهما وجوز ذلك لان ننائه على التخفيف وفي شرحه لا نفسند صلاته لانه غير منصرف فالسرج فاشبه اذا كان على الدابة نجاسة فابه لايؤمر بغسلها كذلك هذا

-م ﴿ باب سجود السهو ﴾

لما انهى ذكر الاداء من الفرائض والنوافل والفضاء شرع فى جبر نقصان ما يمكن في الفرائض فيها جيما كما ذكر النوافل بعد اداء الفرائض لكونها جبرا لنقصان تمكن فى الفرائض فلهذا ذكر السهو عقيب النوافل لكونه جبرا النقصان المحكن فى الاداء والفضاء والفرائض والنوافل وكان بعد الجميع وهو من باب انسافة الثى الى سببه والسهو والنسيان ضد الذكر الا ان بين السهو والنسيان فرقا وهو ان النسيان غروب الثى عن النفس بعد حضوره والسهو قد يكون عن ماكان الانسان به عالما وعن مالا يكون عالما به (فوله رجمه الله سجود السهو فى الزيادة والنقصان) سواء (بعد السلام) وقال الشافعي قبل السلام فيضا وقال مائك ان كان النقصان فقبل السلام وان كان الزيادة فيمد السلام وان كان الزيادة فيمد السلام وان كان الزيادة اولى (فوله يسجد سجدتين ثم يتشهد و بسلم) فيسه اشارة الى ان سجود السهو يرفع التشهد والسلام و لكن لا يرفع القعدة لان الاقوى لا يرتفع بالادنى محلاف السجدة الصلية لانها اقوى من القعدة فترفعها و وقوله ه يسلم ، اى يأى بالتسليم ين القبلة و هذا خلاف وقال فحر الاسلام بسلم تسليمة واحدة تلقساء وجهه ولا ينحرف عن القبلة و هذا خلاف

في الزيادة والنفطال) والاولى حكون السجود (بمدالسلام) حتى لوسجد قبل السلام جاز الا ان الاولاولي جوهره ويكتني بسلام واحد عن عينه لانه المهودونه محصل التخليل وهو الاصم كما في المر من المجنى و في الدراية عن المحيط وعلى قول عامة المثايخ يكنني بتسليمة واحدة و هو الاضمن للاحتياط ا ه و في الاختيار و هو الاحسن وقال الشرئبلالي في الامداد بمدال نقل عن الهداية أن العيم أن يأتي بالتسليمنين ولكن قد علت أنه بعد الأول أحوط وقد منع شيخ الاسلام خواهر زاده المجود الممو بعد السليتين فالبعنا الاصم والاحتياط آهثم بعبد السلام (يجد مجدتين ثم متشرد) قال في الهداية و يأتى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم و الدعاء في قندة المهو هو العميم لان الدعاء موضعه آخر الصلاة اه وقال الطحاوى مدعو فالفعدتين جيعاوف الخانية ومن عليه البهو يصل على التي صلى الله عليدوسلم فالغدة الأولى عند الى حنيفة والى وسف

المشبهور ومن عليه سجدتا السبهو في الغجر اذا لم يسجد حتى طلعت الشمس بعندما قىد قدر النشهد سنقطنا عنه وكذا اذا سنهى في قنساء الفائنة فلم يسجد حتى احمرت التمس وق الجمعة اذا خرج وفتها كذا ف الفتساوى وبأتى بالعسلاة علىالني والدعاء ف فعدة المسهو يعني بعد سجود المسهو هوالصيح لان الدعاء موضعه آخر المسلاة و قال الطحماوي بدعو في الفعدتين جيما و يصل على النبي فيهمما و منهم من قال مند ابي حنيفة و ابي توسيف يصلي على النبي في القصدة الاولى و عند مجد في الاخيرة و لو سلم و عليه سجدتا السنهو يخرج من العسلاة قال ابو حنيفة و ابو يوسنف يخرج خروبها موقوفا ثم اذا سجد السبهو عاد الى حرمة الصلاة و فال مجد وزفر سلام من عليه السهو لا عرجه من حرمة الصلاة و فأمَّه اذا سلم وعليه سبهو فاقتداله رجل فاقتبداؤه موقوف عندهما أن عاد إلى مجود السبهو صع اقتداؤه و الا فلا وعند مجد و زفر بصح اقتداؤه عاد اولم بعد ولو قهفهه بعد السلام قبل أن يسجد السبهو فصلاته تامة و سقط عنه السبهو أجماعا و لا نجب عليمه الوضوء لصلاة اخرى هندهما و قال مجمد بجب لان الفهفهة حصلت هنده في حرمة السلاة واجمعوا أنه أذا عاد الى مجدتي السهوثم افتدى. رجل صحم افتداؤه وكذا أذا قهقه عب عليه الوضوء قال في الفشاوي القعدة بعد سجدتي السهو ايست نفرض وانما امريها ليقع ختم الصلاة بها حتى لوقام وتركها لا تفسد صلاته كذا قال الحلواني (قَوْ لِهِ وَالسَّمُو بَارْمُهُ اذًا زَادُ فَي صَّلاتُهُ فَعَلا مِنْ جَنْسُهَا لِيسَ مَمًّا) في قوله • بلزه • تصريح بانه واجب وهو التحييم لانه شرع لجبر النفصان فكان واجب كالدماء فيالحج وإذاكان واجبا لابجب الابترك وآجب او تأخيره او تغيير ركن سناهيا ٠ وقوله • من جنسها • احترز من غير جنسها كنقليب الحجر ونحوه فانه انمسا يكون مكروها او مفسدا • فان قلت ما الفائدة في قوله • ليس،ثما • اذالعلوم أنه أذا زاد في صلاته علم أنَّ المراد ليس منها • قات احترز بذلك عنما اذا طال انقيام او القعود فانه راد فيها فعلا من جنسها وهو لا بحب عليه السهو لانه منها بدليل أن جيم ذلك فرض • فأن قلت لم وجب السهو عند الزياده وانما هو لحبر النقصان والزيادة ضد النقصان • قلت لان الزيادة ف غیر موضعها نقصان الاتری ان من اشتری عبدا وله ست اصابع کان ۱ رده کا لوکان له اربع اصابع و واعلم ان مجدى السهو يجبر ان النقصان و يرضيان الرحمان و يرغمان الشيطان ظهذا هما واجبتُـان (قُولُه او ترك فعلا مسنونا) اى واجبًا عرف وجوبه بالسنة كالقعدة الاولى اوقام في موضع القعود اوترك سجدة الثلاوة عن موضعها • وقيد نقوله ، فعلا ، لانه اذا سنها عن الاذكار لابجب السهوكما اذا سها عن الثناء والتعوذ و تكبيرات الركوع والجود وتسيماتهما الا في خسة مواضع تكبيرات العبد والقنوت والتشهد والقرائة وتأخير السلام عن موضعه (قوله او ترك قرائة فاتحة الكشاب) لانها واجبة وكذا اذا ترك اكثرها لان للاكثر حكم الكل (فولد او الغنوت) لانه واجب و كذا اذا ترك نكبرة الفنسوت (قوله او الشهد) لانه واجب

والمهو يازم) اي بجب قال في الهداية وهذا عدل على أن معدة المهو واجبة وهو العجم اه (اذا زاد في صلاته فعلا من جلسها لیس منها) کا اذا رکع ركومين فانه زاد فعلامن جنس الصلاة من حيث انه رکوع و لکنه لیس منها لكونه زائدا قال في الهداية واعاوجب بالزيادة لانبالانعرى عن تأخير ركن او ترك و اجداه (او ترك فعلا مستويًا) اي واجيا عرف وجوبه بالسنة كالقميدة الاولى او قام في موضع القعود أو ترك سجدة التلاوة عن موضعها جوهرة (او ترك قرائة الفاعد) او اكثرها (او الفنوت) او تكبيرته (أو التشيد) اى ف القمدتين

او القمود الاول (أو تكبيرات العيدين) أو بعضها أو تكبيرة الركمة الشائية منهما (أو جهر الامام فيما يخافت) فيه (وخافت فيما بحبير) فيه قال في المهداية واختلفت الرواية في المقدار والاصبح قدر ما نجوز الصلاة في الفصلين لان اليسير من الجبير والاخفاء لا نمكن الاحتراز هنه والكثير نمكن وماتصبح به الصلاة فهو كثير أه قيد بالامام لان المنفرد أذا خافت فيما يجبير فيه لامهو عليه أجاماً لانه مخبر فيه وأن جبر فيما يخافت فيه اختلاف المشايخ فغال الكرخي لامهو عليه وهو مفهوم كلام ﴿ ٩٩ ﴾ المصنف ومثى عليمه في الهداية حيث قال وهذا في حق الامام

دون المنفرد لان الجهر والمخافنة من خصائص الجاعة قال شارحها العيني و هذا الجواب ظاهر الرواية واما جواب رواية النوادر فاله مجب عليمه سجدة المهوكذا ذكره النباطق في وانسانه اله (و سهو الامام بوجب على المؤتم المجود) ان مجد الامام ولو اقتداؤه بعد سهو الامام لان متابعته لازمذابكن اذاكان مسبوقا انما يتابع الامام في السجود دون السلام لانه للخروج من السلاة وقد بق عليه من اركانها كا في البدائم (فان لم يحمد الامام) لسموه (لم يسجد المؤتم) لانه يصر مخالفا (فان سها المؤتم) عالة اقتداله (لم يلزم الامام ولا المؤتم المجود) لانه أن سجد وحدمكان مخالفالامامه وان تابعه الامام مقلب الاصل أنما قدنا عمالة الافتداء

(قوله او تكبيرات العبـدين) او البعض لانه واجب و كذا اذا ترك تحكبيرة الركوع من مسلاة العبد بجب السيهو ولو قرأ الفائحة مرتين في الاوليين ضليمه السمهو لانه آخر السمورة ولو قرأ فيهما الفائحة ثم السمورة ثم الفائحة ساهيا ع بجب عليه سمهو و سمار كأنه قرأ سمورة طولة ولو قرأ الفاتجة في الاخريين مرتين لا سنهو هليه ولو قرأ في الاخربين الفنائحة والسورة سناهيا لا سنهو عليه ولو لم يقرأ الفائحة في الشيفع الثماني لا سبهو عليه لانه مخبر فيه ان شباء قرأً وان شاء سبح وان شاء سكت و لو صلى بسبورة السجدة فلما سجد قام فقرأ النمائحة ساميا ثم قرأ • تَجما في جنوبِم • لا سهو عليه حكذا في الواقسات (قولد او جهر الامام فيما يخافت فيمه او غافتٍ فيما بجهر فيمه) لان الجهر ف موضمه والمخافة في موضعهما من الواجبات • وانما قيمد بالامام لأن المنفرد أذا غافت فيما يجهر فيه لا سهو عليه اجماعا لانه مخير وان جهر فيما يخافت فيمه نفيه اختلاف المشايخ وق الكرخي لامهو عليه واختلف في المغدار والاصم قدر ما نجوز به الصلاة في الفصلين لان اليسمير من الجهر والاخفاء لا يمكن الاحترار هنـ و عكن عن الكثير ومانصهم به الصلاة كثير غير ان ذلك عندابي حنيفة آية و احدة وعندهما ثلاث آیات وفی النوادر اذا جهر المنفرد فیما مخافت فیه وجب علیه السهو (قوله و سبهو الامام توجب على المؤتم النجود) لان مشابعة الامام لازمة (قوله نان لم يسجد الامام لم يسجد المؤتم) لائه اذا سجد يسير مخالف للامام و ما النزم الاداء الا متابعًا (قو له وان سها المؤتم لم بلزم الامام ولا المؤتم الجهود) لانه اذا سجد وحده كان مخالف لامامه و ان البسه الامام ينقلب الاصل نبسا (قوله و من سمها عن القدة الاولى ثم ذكر وهو الى حال القعود اقرب) يعنى بان لم يرفع ركبتيه من الازش وق المبسوط مالم يستتم قائما بعود والناسئتم لايعود وصحح هذا ساحب الحواشى (قوله عاد فقعد و تشهد) لان ما قرب الى الثين بأخذ حَكَمَه كفناه المصر يأخذ حكم المصر في حق صلاة العيد والجمعة ولم يذكر الشيخ سجود السهوههنا وفيالهداية الاصمح أنه لايسجدكما أذًا لم يتم وفي النهاية المختارانه يسجد ووجد بخط المكي رحمالة انه يَـَجِد (قُولِهِ وان كان ال القيـام اقرب لم يعد) لا نه كالقائم منى (و يسجد

لان المسبوق اذا مها فيما يقضيه يسجده وإن كان سبق له سجود مع الامام لان صلاة المسبوق كملاتين حكما لانه منفرد فيما يقضيه (ومن مها عن القعدة الاولى) من الفرض واو عليها (ثم تذكر وهو الى مال القعود اقرب) كأن رفع اليتيه عن الارض وركبتاه بعد عليها لم يرضهما (عاد قبلس و تشهد) ولا سجود عليه فى الاصح هدا له (وان كان الى حال القيام أقرب) كأن استوى النصف الاسفل و ظهره بعد منحن فتح عن الكافى (لم بعد) لانه كالقائم معنى لان ماقارب الشي يعطى حكمه (ويسجد

السهو) لانه ترك الواجب فلو عاد هنا بطلت سالاته كما اذا عاد بعدما استتم قائمًا لان القيام فرض والقعدة الاولى واجبة فلا يترك الفرض لاجل الواجب • فان قيدل يشكل على هذا عا اذا تالا آية سجدة فانه يترك النبام و هو فرض و يسجمه التلاوة و هي واجبة فقــد ترك الفرض لاجل الواجب • قيل كان القيــاس هناك ايضا ال لا يترك القيسام الا الله ترك القيسام بالاثر فاله عليه السسلام واصحابه كانوا يسجدون و يتركون النسام لاجامها والمعنى فيمه ان المقعسود من سجدة التلاوة اظهمار التواضع و مخمالفة الكفمار فافهم كانوا يستكبرون من السجود جُورَ ترك القيام تحقيقا لمخالفتهم و هذا في صالاة الفرض اما في النقل اذا قام الى الشالئة من غير قعدة ناله يعود و لو استتم قاعمًا مالم يقيدهما بسجدة كذا في الذخرة (فولد وان سنها عن القعدة الاخرة نقام ال الحامسة رجم الى القعدة مالم يحمد والني الحامسة) اي تركها لان في رجوعه الى الفعدة اصلاح صلاته و ذاك عكن مالم يسجد لان مادون الركسة محل المرس (فو له، و يسجد السهو) لانه آخر وأجبًا وُمُنْ النَّمَدة (قُولُه و أن قيد الخامسة بسجدة بطل فرضه) بطل بوضاع الجبهة عنده ابي يوسف لانه سجود كامل وعند مجمد برفعها لان تمام الثي بآخره و هو الرفع و نالمته فيما اذا سيقه الحدث في السجود فرفع رأسه ليتوضأ فانه بجوزله البناء عند محد لانه لم يؤد جزأ من الصلاة معالحدث و عند ابي يوسف لا يجوزنه البناء لانه قد حصل جزء من الصادة مع الحدث و هؤ السبود فلا بحوزله البنساء والمحتسار قول محمد (قول و تحولت صلاته نفلا) هذا عندهمها و قال محمد لا تفول نفلا بل تبطل قطعها لان الفرضية اذا فسهدت بطلت التحريمة واذا بطلت عنده لايضم اليرسا اخرى قال لانهسا لولم تبطل تصمير تطوعا وترك القندة على رأس الركمتين في النطوع مفسند عنده و اماعندهمنا فترك الفَمَّدُةُ عَلَى رَأْسَ الرَّكُمَّيْنِ فَي النَّطُوعِ لا يُفْسِدُ فَبَقَيْتِ الْصَرِيمَةُ فَيْضِيفُ الْهِمَا الْحَرَى حتى بعنسير متنفلا بست (فولد وكان عليه ان يضم البها ركمة سادسة) فيه اشمارة الى الوجوب وفي البسموط قال واحب الى ان بشمة الحامسة لان النفل أشرع شغما لاوترا وهذا في سائر الصاوات الا في العصر ناله لايضم البها لانه يكون تظوعا قبل المغرب وذلك مكروه وفي قاضخان الا النجر فانه لايضيف العيا لان التنفل قبلها وبعدها مكروه فالافتدى به انسان في هاتين الركعتين اعنى الحامسة والسادسسة بيلزمه ست ركمات عندهما لان المكل صار نقلا وعند مجد لايلزمه شي لانه قدانقطم الاحرام حين فسدت الفرض ولولم بضم الهما ركمة سادسة لاشيء عليه لانه مظنون والظنون غير عضمون ولكن الافضل الطم ثم أذا ضمعل بسجد للسهو عندهما الاصبح لا يسجد لان النقصان بالفساد لا يجبر بالسجود كذا ذكره التمر ناشي (فوله وان قمد فالرابعة قدر التشهر ثم قام الى الحامسة ولم يسلم يظلمها القعدة الاولى عاد الى القعود مال يسبد في الحامسة وبسلم ويسجد للسمو) لأن النسليم في حالة الفسام غير مشروع

مخارى اما ظاهر المذهب فيما لم يستو قائمها بدود قبل وهو الاصم أه قبندنا القمدة من الفرض لان المتنفل يعود مالم نقيد بسجدة (ومن سما عن القمدة الاخرة فقام الى ألحامسة رجع الى القعدة مالم يسجد) لارقه اصلاح صلاته و امکنه داک لان مادون الركعة بمعلى الرفض هداية (والني الحامنة) لانه رجع الى شي محله قلبها فترتفض هداية (ويسمد السهو) لائة اخر واجبا وهو القمدة (قال قيد الحامسة بسيرة بطل فرضه) اي ومنه (وتحولت صلاته نفلا) عند ابي حنيفة وابي بوسف (وكان عليه) تذبا (أن يضم اليها ركعة سادسة) ولو قي العصر ويضم رابعة فالفيز كيلا لنفل بالوثر ولولم يضم لاثي عليه لانه لم يشرع فيه قصدا فلا بازمه اعامه ولكنه ندب ولأ يسمد المروعلي الاصم لان النقصال بالفساد لاينعير (و أن تعد في الرابعة) مثلا (قدر التشهد ثم قام) الى الحامسة (ولم يسلم) لاته (بظلم القمدة الأولى عاد) التثهد ولوسلم قائمًا لمتقسد صلاته وكان تاركا اسنة لانالسنة التسلم جالسا امداد (وان قيدالحناسة) مثلا (يسجدة منم البها ركمة اخرى) استحبابا لكراهة التنفل بالوتر (وقدتمت صلاته) لوجودالجلوس الاخير في محله (والركمتان) الزائدتان (له ناملة) ولكن لا نوبان عن سنة ﴿ ١٠١ ﴾ الفرض على العصيح وسجد للسمو لتأخير السلام وتمكن النقسان في الفرض

> أ فالصلاة المطلقة فان سَـلم قائمًا لاتفسـد صلاته ولو هاد لابعبد التشهد (قول فان قيد الحامسة بجدة ضم الما وكمة آخرى وقد تمت صلاته) • فان قات هل ضم الاخرى على الاعجاب أم على الاستقباب • قات ذكر في الاصل ما دل على الوجوب فانه قال وعليه ان بضر وكملة • على • للابجاب ثم اذا اضاف اليه آخرى فانه تشهد وبسلم ويسجد السهو لانه ترك لفظة السلام وكان القيماس ان لابحب عليه سجود المهو لأن سهوه وقع في الغرض وقد انتقل منه الى النفل ومن سها في صلاة لم بجب عليه ال إجمد في صلاة اخرى الا اذالاول استحسان ووجهه أنَّ انتقاله الى النقل سناء على التحريمة الاولى فجمل فيحقالمهو كانهم في صلاة واحدة فإن المتدى به احد في هانين الركة بين لزمه أن مقضى سنا عند محمد قال فالوجيز وهوالاصح لأن أحرام الفرس لما لم ينقطع عنده صار المفندي شارعا في الحكل فلزمه ماادي الامام مِذْهُ الْحَرِ عَدْ وقد أدى سنا و عندهما يلزمه ركمتان لانه اقتدى به فىالنفل بمد خروجه من الفرض فان افسد المفتدى لانضاء عليه عند مجد اعتبارا بالامام و عندهما يقضى ركمتين و هوالصيح و عليه الفتوى • وقوله ه ويسجد قدمو » وهذا السجود فنقص المتمكن فيالنفل عند أبي توسيف لدخوله فيه لاعلى الوجه المشروع وعند محمد فنقص المتمكن ففرش وهو خروجه منه على غير الوجه الشروع وفائدته فمين اقندى. فعند ابى نوسف علىالمقندى قضاء ركعتين لانه قد استمكم مخروجه عن الفرض وانما النفصان فىالنفل وعند محمد مقضى سـتا لانه المؤدى عنده النمر عد * وقوله * وقد تمت صلاته * والركمتانلة نافلة ولا نويان عن سنة الظهر على التخييم لانعما مظنونسان والظون ناقس (قوله ومن شبك في صلاته فل درأ الاما صلى ام اربعا وكان ذلك اول ماعرضه استأنف السلاة وان كان الشك يرض له كثيرًا في عملي غالب ظنه أن كان له ظن فان لم بكنه على في على اليفين) • الشك تساوىالامرين لامرية لاحدهما على الآخر • والفلن تساوى الامرين وجهة الصواب ارجح والوهم تساوىالامرين وجهة الخطأ ارجع • وقوله • أول ماعرضله • قبل فعره وقبل فالمسلاة وقال شمس الأعد مشاه مالم يكن السهو من عادته وغائدته اذا سها في صلاته اول مرة واستقبل ثم وقف سنين ثم سها على قول شمس الأنمة يستأنف لاته لم يكن من عادته واتما حصل عليه مرة واحدة والعادة انما هي من العاودة وعلى المبارتين الاوليين بحمَّد في ذك ، وقوله ، في على البقين ، وهوالاقل والله تمالي أعلم

بالجروج لاعلى الوجمه الواجث امداد (و من شك في صلاله) أي تردد في قدر ماصلي (فلم بدرا ثلاثًا صل ام اربما و) كان (داك او ك ماعرضه) من الشك بعد بلوغه فيصلاة وهذا قول الاكثر وقال فسرالاسلام اول ماعرض إن في هذه السلاة واختارها فاغضل وذهب السرخسي الى الالعني ال النبرو ليسرله بعادتك لاانه لم يسه قط و اليه بشير قول المسنف بعدميس شاله كثيرا (استأنف المالاة) الملمناف وبالسلام قاعدًا أولى ثم المراد عنا من الثك مطلق الزدد الشاءل عشك الذي هو تساوي الطرفين و للظن الذي هو ترجيم احدهما بدايل قوله في مقاطه في على غالس فانه قيد بكونه في صلاته لاتهلوشك بمدالفر اغاو بمد ماتعد قدرالتشبهد لايعتبر شكه الاان منيةن بالرك (قال كان الشك برسله) في صلاله (كثيرا عي على قالب خله) لان في الاستبناف مع كثرة عروضه حربيا وهذا (از کا ل له ظن) رجع

-معلا باب ملاة الريف الم

انما ذكره عقيب السهو لان كلا منهما من الموارض الا أن السهو اكثر فكان اهم

احدالطرفين (فان لم يكن له خلن) يرجح احدهما (يبنى على اليفين) اى على الاقل لانه المتينن وقعد فيكل موضع ظهر موضع قعوده و لو و اجب الثلا يصير ثاركا فرض القعود او و اجبه هم تيد بر الوصول اليه ﴿ باب صلاة المريض ﴾ عقبه السهو لاشتراكهما في العارضية وكون الاول اهم (اذا تعذر على المريض الفيام) كله بان لا يمكنه اصلا بحيث لوقام استفط وهذا التعذر الحقيق ومثاء في الحكم التعذر الحكمى المعبر عنه بالتعسر بوجود الم شديد فائه عنزلة التعذر الحقيق دف الحرج اما اذ الحقه نوع مشتقة لم يجزله ترك القيام كا في الحسائية و الفتح قيدنا بحل الفيام لانه اذا قدر صلى بعضه لزمه القيام بقدره حتى لوكان انما بقدر على قدر التحريمة لزمه ان مجرم قائما ثم فو ١٠٢ كه يقعد كما في الفتح وكذا لو قدر على الفيام متكنا او معتداً على عصا المنات المداهدة المداهد

لانه يتناول صلاة الصيح والمريض فقدمه عليه لشدة مساس الحاجة الى بيانه ثم اضافته اضافة النمل الى فاعله كفيام زند (فولد رجه الله اذا نعذر على الريض الفيام صلى قاعدا يركع و يحجد) اختلفوا فُحــد المرض الذي يبيح الصلاة قاعدا فقيل ان يكون بحال اذا قام سقط من ضمف اودوران الرأس والاصح ان يكون مجيث يلحقه بالفيام ضرر واذا كان قادرا على بعض الفيام دون عامه امر بان يقوم مقدار مايقدر فاذا عجز قمد حتى لوقدر أن يكبر قائمنا التحرعة ولم يقدر على القيمام بعني الفرالة أوكان تقدر على القيام لبعض القرائة دون عمامها فاله يؤمل ال يكبر قاعًا وبقرأ مابقدر عليه قاعًا ثم نَعَمَدُ اذَا عِزْ * فَقُولُهُ * اذَا تُعَذَّرُ عَلَيْهِ القَبَامِ * يعني جَمِعُهُ وَانْ قَدْرُ عَلَيْهُ مَتَكُنَّا لايجزيه غيره فيقوم متكثاء وقوله « صلى قاعدا » يسنى بقمد كيف تيسر عليه وال قدر على القدود مستندا الى حائط او الى انسان فانه بجب عليه ذلك ولابجزيه مضطيما كذا ف النهابة (فَوَ لَهُ فَانَ لَمْ يَسْتَطَعُ الرَّكُوعُ وَالْحَجُودُ أَوْمَا أَعَاءُ) اوْمَا بَالْعُزَّةُ (قُولُهُ وجعل السَّجُودُ اخفش من الركوع) لان الاعاء قام مقامهما فاخذ حكمها (قولد ولا رفع الى وجهه شيئا يسجد عليه) قانر فع ان وجدالا عاء جاز ويكون مسيئا والا الا واوكان بجميته قروح لابستطيم السبود عليها لم يجز والاعاء وعليه ان يسجد على انفه لا يجزيه غيرذك (قوله فان لم يستطع الفعود استثلق على ظهره) بعني بعد ان توضع وسادة نحت رأسه حتى يتمكن من الاعاء لان الاستلقاء عنم الاعاء من الاصماء فكيف من المرضى فان صلى اضطجما فنام فها انتفن وضوله كذا في الوجير (قوله وان استلق على جنبه وجهه الى القبلة واو مأ جاز) بعني على جنبه الايمن ويجمل رأسـه من قبل الشرق الا اذالاول اولى نان لم يستطم الاستلقاء على جنبه الا من فعلى جنبه الايسر (قو له فان لم يستطم الاعاء رأسه اخرالملاة) فيه اشارة الى انها لانسقط اذا بلغ الى هذه الحالة وان كان اكثر من يوم ولبلة اذا كان مفيف وهوالصحيح لانه يفهم مضمون الخطاب بخلاف المنمي علبه كذا فيالهداية قال فيقاضحان فيظهرالرواية تسقط اذاكان اكثرمن وم وليلة لان بجردالعقل لابكيني لتوجه الخطاب لان محمدا ذكر فيالنوادر من قطعت مداء من المرفقين وقدماه منالساقين لاصلاة عليه فثبت ان مجردالعفل لابكني وقيل ان هذه المسئلة على اربعة اوجه اذا دامهالمرض اكثر منءم والبلة وهو لابعقل لانقضى اجماعاً والكاناقل من يوم واليلة وهويعقل قضى اجماعا والكان اكثر وهو يعقل اواقل وهو لايعقل ففيه اختلاف المسابخ منهم من قال بلزمه القضاء وهو اختيار صاحب الهداية ومنهم من قال

متكئا اومعتمدا على عصا او ما نط لا بحز به الا كذاك كا فالمجتى (صلى قاعدا) ڪف بدرله (رکع و يحجد) ان استطاع (فان لم يستطع الركوع والسجود) اوالسبحـود فقط (اومي اعاء رأسه) لاله وسم مثله (وجعل المجود) اي اعاله اليه (اخفض من) اعا، (الركوع) فرقا بينهما ولايلزمه أن بالغ فالانحناء اقصى ما عكنه بل يكفيه ادنىالاعنا، فيهما بعد تحقق انخفاض السجود من الركوع و الا **بان كانا** سواء لايصيح كما في الامداد وحفيضة الاعباء طأطأة الراس كاف العر (ولا رفع الىوجهه شيئا يسجد عليه) لنهد صلى الله عليه وسلم عن ذلك كذا في المحيط و هذا بؤذن بان الكراهة أخر عية نهر فان فعل و هو يخفش عن الركوع اجزأه اوجود الاعاء وكره والا فالا (فال لم يستطع القعود استلق على ظهره وجمل رجليه الى القبلة) ونصب

ركبنيه استحبابا ان قدر تحاميا عن مد رجليه الى القباة (واوى) برأسه (بالركوع والسجود (لايلزمه) (وان استاقى) اى اضطبع (على جنبه) الاعن اوالايسر (ووجهه الى القبلة وآوى) برأسه (جاز) ولكن الاستاقاء اولى من الاستاقاء اولى من الاستاقاء اولى من الابسر (فان لم بستطع الايماء براسمه اخرالعلاة

ولايوى بعينيه ولايقلبه ولايحاجبيه) لانه لامبرة به و فقوله اخرالصلاة اعاء المائها لاتعقط عنه و يجب عليه القضاء ولوكثرت اذاكان ينهم مضمون الحنطاب قال في المهداية و هو الصحيح قال في المنهر لكن صحح قاضمان و صاحب البدائع عدم لزو مه اذاكثرت و ان كان ينهم و في الحناد و جعله في الفلهرية ظاهر الرواية قال و عليه الفتوى اله و في البنايد عوالصبح و جزم به الولوا لجي و صاحب الهداية في الفينيس ﴿ ١٠٢ ﴾ وصحعه في يخارات النوازل و في النزغانية عن شرح الطعاوى لو عجز المعادي الولوا لم يكان النوازل و في النزغانية عن شرح الطعاوى لو عجز المعادي الولوا المعادية في النوازل و في النزغانية عن شرح المعادي الولوا المعادية في النوازل و النوازل و في النوازل و النوازل و النوازل و النوازل و النوازل و في النوازل و النو

عن الاعاء وتحربك الرأس سقطت عنه الصلاة اه (فال قدر على الفيام والمقدر على الكوع والسجود لميلزمه القيام) لأن ركبتيه النوسل 4 الى الركوع والسيود فكان تبعالها فاذا لمعدر عاميما لايكون القيام ركناه (و جاز) له (ال يعسلي قاعدا) اوقائما (بومي) يرأسه (اعام) والافدل الاعباء قاعدا ألانه اشبه بالسمود لحكون رأسه اخنض واقرب الىالارض زيلمي (فان مدلي العميم بعش مسلالة قائماً) يركع ويسجد (ثم حدث له مرض) في حالاته عددر مه القيام (أعها قاعدا ركم ويسجد) الااستطاع (اورى) اعاء (انلم بستطم الركوع والبجود او مستلقيا اللم يستعلم القمود) لان في ذلك بناء الادون على الأعلى وشاء الشميف على القوى أولى من الاتبان بالكل سعيفا (ومن صل قاعدا بركم

لايلزمه وهو اختيسار البزدوى العسمير وقاضيمسان فولد ولاوى بسينيسه ولامثلبه ولايحاجبيه) وقال زفر يومي مقلبه فاذا صبح اعاده وقال الحسسن يومي بحاجبيه وقلبه وبعيد وقال الشنافعي نوى بعينيه فاذا زال العذر اعاد (قوله فان قدر على القيسام ولمشدر على الركوع والمجود لميازمه القيام ويصلى قاهدا بومي اعداء) فان أومي قائمًا حاز كذا فالحيط وفي النشاوي اذا أراد أن يوي الركوع أوي قائمًا ويوي الحجود قاعدا والانضال هوالاعاء قاعدا بالكل وفيااواتعات اذا اومي فسيهود قائسا لابجزيه والركوع بجزيه (قوله فاذا صل السيم بمض مسلانه قائمنا وحدثه عذر يمنعه القيسام اتمهسا قاصدا يرحكم ويسجد اويومي ان لمبستطع الركوع والسبود اومستلفيا أن البستطم الفعود) لأن في ذاك شام الادون على الاعلى (قول ومن صبل قاعدا يركع ويسبد لمرضيه ثم صح بني على صلاته قائمنا) وهــذا عند ابي حنيفة وابي توسيف لان من اصابهما أن القياعد يؤم الفيائم فكذا يجوز ان يني الانسان فيحق نفسه صلاة القيائم على تحرعة القياهد وقال محمد بستقبل لان من امسله الاالنسائم لابصل خلف القاعد فكذا لا مني فيحق نفسه (قوله وان مسلى بنس مسلاته باعباه ثم قدر على الركوع والسبود استأنف المملاة) هذا اذا قدر على ذلك بعد ماركع وسجد اما اذا قدر بعدالافتتاح قبل الاداء صحمله البناء كذا في جوام الفقه وقال زفر مبنى في الوجهين على اصله في الافتداء لان عنده بجوز آن یفندی الراکع بالمومی (قوله و من انجی علیه خس صاوات فا دونها فنساها أذا صحم) وأن فاته بالاغداء أكثر من ذلك لمنفض الاعذار أنواع عند جدا كالصبا وتسقط به العبادات كلها وقاصر جدا كالنوم لايسقطه شيء من العبادات المزدد ونهما وهوالانماء فان امتدالحق بالممتد جداوان لم عندالحق بالفساصر جدا حتى نوجب الفضاء وامتداده ان يزيد على يوم واليلة لأنه عند ذلك تدخل الفائنة في حيزالتكرار و في انجاب قشاء ذلك حرج و هو مرفوع مقوله تعالى هو وماجعل عليكم في الدين من حرج ﴾ والجنون كالاغاء على الاظهر ولوشرب الحر فذهب عقله اكثر من يوم وليلة لايسقط القضاء وأن أكل ألبج فاغي عليه قال محد يسقط عنه القضاء مني كثر وقال الوحنيفة يلزمه المقنسساء فعمدد اعتبرآليج بالاغساء وابو سنيف ذ احتبره بالحز وال اغى عليه بسسبب الغزع من آدى اوسببع الكر من يوم وليلة لانفساء عليه بالاجساع (قولد وان فاته بالاغماء الحكثر من ذلك لميقض) المشهر عندهما في الزيادة على اليوم و البهاة

ويسبدار ضيه تم صحم) في خلالها (في على صلاته قاعًا) لان البناء كالاقتداء والفائم يقتدى بالقاعد ولذا قال محد بستقبل لان من اصله ان الفائم لا يقتدى بالقاعد (وان) كان (صلى بعس صلاته باعاء ثم قدر) في خلالها (على الركوع و المجود استأنف السلان) لا تلا يجوز اقتداء الراكم بالموى فكذا البناء (ومن الحي عليه) أي غطى عليه عقله او جن بسليه (حس صلوات فادونها قضاها اذات عمى) امدم الحرج (فان فاكله بالاغاء) او الجنون صلوات (اكثر من ذاك) بان خرج وقت السادسة (لم يقض) ما قاته

بالساعات وعند مجمد بالاوقات اى من حيث السلوات قالم تصر السلاة ستا لايدقط النشاء عنده و قائدته اذا الحى عليه عند الضحوة ثم افاق من الفد قبل الزوال بساعة فهذا اكثر من يوم وليلة من حيث الساعات فلا قضاء عليه عندهما وعند مجمد عليه القضاء لان الصلوات لم تزد على خس والله تمالى اعلم

-ه ﴿ باب سجو دالتلاوة ﴿ ~-

هذا من باب اضافة الثبي الى سببه ويقال اضافة الحكم الى السبب فالتلاوة سبب بلا خلاف ووجه المناسبة الالمربض اذا صلى فقد القاد لامرالله وفيالنلاوة اذا سجمد فقد انقاد ايضا لامرانة وفي اضافة ألبجود الى التلاوة اشسارة الى أنه أذا كتيرا أوهجاها لابجب عليه المجود (فولد رحمالله مجودالتلاوة في الفرآن اربعة عشر سجدة الى آخره) * اعلم أن بالقرآن اربعة عشر سجدة سبعة منها فريضة وثلاث منها واجب واربع منها سنة + فآخرالاعراف فرض + والرعد فرض + والصل فرض + و تحاسرائيل فرش، ومريم فرض ، والاولى في الحيج فرض ، والفرقال واجبة ، والنال سنة ، والم نزيل واجبة ، و مَن فرض ؛ وحم النجدة و الجبة ، والنجم سنة ، وإذا السماء انشقت سنة ، والرأ سنة قوضع المجود من ص • وحسن مأب، وفي ثم المجدة • لايسأمون • وهل تجب النجيدة بشرط قرائة جيمالاً ية ام بمضها الصحيح انه اذا قرأ حرف الحجيدة وقبله كلة وبعده كلة وجب المجود والافلا وقبل لا يجب الا أن يقرأ اكثر آية السجدة ولو قرأ آية السجدة كلهما الا الحرف الذي في آخرها لا بجب عليه السجود والسخم الجهر با ية السبحدة اذا كانت الجماعة منهيئين العملاة والا فالاخفء أفضل وان تلا بالفارسي لزم السامع وان لم يفهم عند ابي حنيفة وعندهما لايلزمه الا اذا فهم وروى أنه رجع الى قولهما وعليه الاعتاد وأن قرئها بالعربية وجب على السامع فهم أولم نفهم اجماعاً وقالحج سجدة واحدة عندنا وهي اولي وعند الشنافعي سجدتان وسجدة ص عندنا سميدة تلاوة وعنده سجدة شكر فلا إحمدها عنده اذا تلاها في الصيلاة اما السجدة الثانية من الحج فليسـت عندنا سجدة تلاوة لانهــا مفرونة بالركوع وذلك ام بالسلاة دونِ المُجَدِّدة (قوله والجود واجب في هذه اأواضع) بعني عمالا لااغتقادا وتجب على التراخي لاعلى الغور وقال مالك والشافعي سنة (قول على النال والسامم) سواءكان الثالي طاهرا اومحدثا اوجنبا اوحائضا اونفساء اوكافرا اوصبيا اوسكران فذاك كله توجب على السامع المجود وقيل بشمرط أن يكون العسى ينقل ولوسمها من نائم اومنمي عليه اومجنون ففيه رواشان اصحهما لابجب وفي الفشاوي اذًا سمعها من مجنون تجب وكذا من النائم الاصح الوجوب ايضا و هل تجب علىالنائم فيه روانان ولوكان السامع عن لاتجب عليه الصلاة كالحائض والنفسا. والصبي والمجنون والكافر لايجبعليهم سواء تلوا اوسمعوا ولوتلاها وهواصم يجبعليه ولوتلاها ثم مها من آخر او سمها مم تلاها و هوفي محلس و احد لم بحب عليه الاسجدة و احدة اذا لم ينغير

من الساوات لان المدة اذا فحصرت لا يخرج فى الفضاء فيمبكالنائم قال اطالت تخرج فيسقط كالحائض ثم الكثرة عند حتى لايسقط القضاء ما الميتوجب ست صاوات حيث الساعات و هو رواية عن الميتوفة و الاول اصح لان الكثرة بالدخول فى حد التكرار زبلعى

﴿ باب سجود التلاوة ﴾ من اندافة الحكم الى سببه لان سبيه الثلاوة على التالى انفاقا وعلى السامع في الصحيح (مجود النلاوة في الفرآن اربعة عشر) مجودا اربع في النصف الأول وهي (في آخر الاعراف وقالرعد و النعل و بني اسرائيــل) وعشرة ق الثاني (و) هي في (مريم والاولي في الحيم) عفلاف الثانية فانها للامر بالمسلاة بدليل افترانها بالركوع (والفرقان والفل والمتئزيل وصوحمالهجدة والنجم واذا السماء انشنت واقرأ باسم ربك والهجود واجب) على التراخي ال لمنكن في الصلاة (في هذه المواضع) المذكورة (كلها على التالي والسامع) اذا

كان الهلا الوجوب (سوا، قصد سماع القرآن اولم يقصد) بشرط كون المبموع منه آرميــا عاقلاً يقظان واو جنبــا او سائضها اونفسا، اوكافرا اوصبيا ﴿ ١٠٥﴾ اسـكران فلو سمها من طبر او صداء لايجب عليــه وق الجوهرة

ولو سمعها من نائم او مغمى عليه او مجنون ففيه روا بتان اصمها لانجب الملكن صمح في الحلاصة والحانية وجوبها بالسماغ من النائم ولا تجب الاعلى من علم انها آية مجدة ولو بالاخبار فلولم يسمع بسبب النوم او التساغل بامر الم تجب على الاصم فهستاني عن المحبط (و اذا تلا الامام آبة سجدة سجدها) اي الامام وجوبا في الصلاة (و حجد ع ما (المأموم مه (لالتزامه منابسه (وال تلا المأموم لم إجهد الامام ولا المأموم) لاق الصلاة ولا غارجها لان المفتدى محجور عن القرائة لنفاذ تصرف الامام عليه وتصرف المبود لاحكمه و لوسمعهار جلخار ج المصلاة سجدها هوالعميم لازالحو ثبت فيحقهم فلا يعدوهم هدایة (و ان سموا و هم في الصلاة آية مجدة من رجل ليسمعهم في الصلاة) واو مصلبا (لم بجدوها في الصلاة) لانها ليست بصلاتية لان سماعهم ليس من افعال الصلاة (و مجدو ها بعدالصلاة (أهفق سبيها (١٤) فلا تأدى 4 الكامل و بحداعادما

المجلس وان سممها من الصداء لم يجب عليسه شي (فولد واذا نلا الامام آية سجدة سبدها وسبد المـأموم معه) سـواه سمعها منه ام لا وسـواه كان في صلاة الجهر او الخيافتة الا انه يستحب ان لا يقرئهـا في صلاة المحافتة فان سممها رجل خارج الصلاة ثم دخل مع الامام في تلك الركمة بعد سجود الامام لها لم بجب عليمه سجود و ان ادركه في الركمة الشائبة أو الشاللة لم يجب عليه أبضًا عدد أبي يوسف خلافا لمحمد و نظيره لو ادرك الامام في الركعة النالثة من الوثر في الركوع في رمضان يصر مدركا فقنوت حتى لايأتي به في الركعة الاخيرة ولو محمها من الامام اجني ليس معهم في الصلاة ولم يدخل معهم في الصلاة لزمه الجود لانه قد صحله السماع و هو بمن يصبح منه السجود كذا في شرحه (قوله وان الا المأموم لم يلزم الامام ولا المؤتم السَّعُود) يعني لافي العسلاة ولا بعد الفراغ منهما عندهما و قال مجمد بازمهم بعدد الفراغ لان السبب قد تقرر ولا ماذع بخلاف حالة العسلاة لانه يؤدى الى خلاف موضوع الامامة او التـــلاوة لان النـــالى كالامام قســـامع في سجود التلاوة . و منى قولنا . خلاف مونسوع الامامة ، و ذلك على تقدير ان يحجد التمالي اولا فيتمايمه الامام فينقلب التمابغ منبوعا والمتبوع تبعا وان لم تسابعه الامام كان مخالف الامامه ايضًا • و متى قولنا • او التلاوة • اى عل تقدر ان يجمد الامام اولا فيتسابعه التسالي و هذا خلاف موضوع سجدة التلاوة فان النسالي امام السامعين فينبغي ال يتقدم سجود التالي قال عليه السلام للتالي ه كنت امامنا او سجمدت لجدنًا ، قاله لرجل تلاهند. آية سجدة فلم يُسجِد و لهما أن المقندى يحجور عليه عن القرائة لنفاذ تصرف الامام عليه لان قرأته الامامله قرائة لقوله عايه السلام • من كانه امام فقرائة الامام له قرائة ، و ذلك دليل الولاية عليمه والولاية دليل الحجر عليه ولان الشارع منمه عن القرائة والحجور لاحكم لتصرفه بخلاف ما اذا سمعها من الجنب والحائض لانعما ليسا بمحجورين بل منهيين والتصرفات المهي عنهما يعتديهما ويعتبر حكمها (فوله و ان سموا و هم ف الصلاة آية سجدة ،ن رجل ايس مهم ف الصلاة الم يسجدوها في الصلاة) لانها ليست بصلا تبة فيكون ادخالها فما منها عنه و هي وجبت كا الة فلا تنادى بالنبي (قو له وسجدوها بعد الصلاة) لعمة النلاوة من غير جر (قو له نان مجدوها في الدلاة لم تجزهم) لنقصائها يعني انها ناقصة الكان النبي الا سادي بها الكامل و لانما ليست بصلاتية وغير الصلائية لاتؤدى في الصلاة فتمكن النقصــان بادائها في الصلاة وما وجب بصفة الكمال لآنادي بالناقس (قوله ولم تفسيد عليم الصلاة) لانها من اضال الصلاة و في النوادر تفسد وهو قول محمد والاول قولهما وهو الاصح ولوقرأ الامام آية السجدة التي سمعها منالاجنبي في العسلاة قبل فراغه أنهسا مجدها في الصدلاة و اجزأته عنهمنا جميعا وأو قرأ الامام آية مجدة فتعميسا

(فان سجدوها فىالصلاة لم بجزهم) لانه نافس لمكان النمى لنقرر سبيما (ولم تفسد صلاتهم) لان مجرد السجدة لاينافى

رجل ليس معهر في الصلاة فدخل معه بعدما سجدها الامام لم يحكن عليه ان يجدها لانه صار مدركا لها بادراك الركمة قال في النهاية هذا اذا ادرك الامام ف آخر تلك الركمة التي تلافها الجدة اما اذا ادركه في الركمة الشائية لم بصر مدركا الركمة قبلها ولا ماتعلَق بها من الفرائة والجهدة فيلزمه ان يسجدها خارج الصلاة و قبل تصير صلاتية فلا تلزمه غارج الصلاة ولما اذا لم هـخل معه في السلاة فاله بجب عليه أن يجدها لفنق السبب (فولد و من تلا آية سجدة فلر يسجدهما حتى دخل في الصلاة فالاهما وسجد اجزأته الحجدة عن التسلاوتين) لأن الثانية اقوى لكونها صلائية فاستتبعت الاولى وكونها سامقا لاسا في التبعية كسنة الظهر الاولى الظهر و في النوادر بحجد آخرى بعد الفراغ لان الاولى فوة السبق فاستوياً • قلنا للاسانية فوة الصال المجده بالتلاوة فترجعت على الاولى ا فاستشمتها و هذا أذا دخل في الصلاة قبل أن يتبدل المجلس أما أذا تبدل لم بجزم سجدة الصدلاة عن التلاوتين و هذا الذي ذكره الشيخ هو رواية كشاب الصدلاة و في النوادر لا يسقط ما وجب غارج الصلاة بل يسجدهما بعد العلاة لانه حين اشتفل بالصلاة تبدل المجلس كما لو اشتفل بالاكل ولا يمكن جمل الاولى تبعما لان ثم دخل في الصلاة) وأو | السابق لا يكون تبعا الاحق و لا محكن جمل الثانية تبعا لانها اقوى فوجب اعتباركل واحد سيبا فالصلاتية تؤدي فها والاولى تؤدي بعد الفراغ من المدلاة الا أن الاول هو الطاهر لان المتلو آبة واحدة والمكان واحد والثانية اكل لان لهـا حرمتين حرمة التلاوة و حرمة العسلاة ثم على رواية كنساب العسلاة ف قوله اجزاله الجدة عن التلاوتين فلولم بجدها في الصلاة حتى فرغ منها سقطت عنه السجدتان جميما وفي رواية النوادر ماوجبخارج العلاة لا بسقط (قو له وان تلاهما في غير الملاة فعجدهما ثم دخل في الصلاة فنلاها سجدلها ولم تجزيه المجدة الاولى) لانالصلاة اقوى لا تنوب الاولى عنها و او تلا آية سجدة في الصلاة ثم سطم واغاد تلك الآية فعليه ان يسجد اخرى وفي نوادر الصلاة لابجب عليه اخرى ووفق ابو الدِّث بينها فقيال أذا تكلم بعد السيلام تجب سجدة أخرى لأن الكلام يقع حكم المجلس وال لم شكام لابجب عليه اخرى وهذا هوالصميم وارقرأ آية سجدة في الركعة الاولى فمجد ثم قام فاعادها. في ثلك الركعة ثانيا لم يلزمه اخرى بالاجماع وال أعادها في الركمة الثانية بلزمه اخرى عندمجد وهو استحسان وعند ابي يوسيف تكفيه الاولى وهو القياس لان القرعة تجمع الهال الصلاة فيصيركلها كالمحل الواحد ولمحمد الناليجود من موجب الثلاوة وكل ركعة شعلق ما نلاوة ولا ننوب عنها نلاوة في غيرها فكذا تعلق ما مجود ولا نوب عنه مجود في غيرها قال في الفناوي هذا الاختلاف أذا كانت العلاة ركوع وسجود اما اذا صلى بالاعاء لابجب اخرى وكذا لواعادها في الشبالنة والرابعة (قُولَه و من كرر تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد اجزأته سجدة واحدة) والاسل ان مبنى المجدة على النداخل دفعاللحرج قاذا تلاآية سجدة فحجد ثمقرأ ثلث الآبة في ذلك

احرام الصلاة (ومن الا آية مجدة) غارج الملاة (فلم بمرها حتى دخل في الملاة) في ذلك المجلس (فنلاها وسجدالها اجزأته الجهدة) الواحدة (عن النلاوتين) لأتحاد المجلس و قوة الصلائية فجملت الاولى تمالها (وأن تلاها في غير السلاة فيهدلها في ذلك المجلس (فالاها سجدلیا) سجدة اخرى ولم تجزه المجدة الاولى) لان الملائية اقوى فلا نصر تبعیا (و من کرر تلاوة آية سجدة واحدة في مجلس واحد اجزأته سجدة واحدة) و نسلهسا بعد الاولى اولىقنية وفي العرالتأخيرا حوطوالاصل ان مبناها على النداخل دفعا للحرج بشرط أنحاد الآية والحاسدر

المجلس مرارا يكفيه تلك الحجرة عن التلاو ات الموجودة بعد السجدة • وقوله • ف مجلس واحد ، احتراز عن ما اذا تبدل المجلس والتبدل يكون حقيقة ويكون حكما فالحقيقة ظاهرة والحكم كما اذاكان فبجلس بسع فانتقل الى مجلس نكاح اواكل كثير اوشرب كثيرا او هو فيمكانه اوارضعت المرأة ولدها اوامتشيطت او اشتغل بالحديث اوعمل علا يعلم انه قاطع لما قبله فانه يقطع حكم المجلس واما اذا كان العمل قليلاكما اذا اكل لقمة اولقمتين اوشرب اوجرعة اوجرعتين اوتكام كلة اوكلتين او خطا خطوة او خطوتين فانه لانقطع المجلس واعما نختلف المجلس بالاكل حتى بشبع اوبالشرب حتى روى اوبالعمل والكلام حتى يكثر كذا قال ألتمرناشي وان اشتقل بالتسبيح اوالتمليل او القراءة لايقطع حكم المجلس ولو قرأها وهو قاعد ففسام او قائم فقعد او ام قاعدا لامقطع المجلس ولو قرأها ثم ركب علىالدابة ثم ننزل قبلالسمير لم تنقطع ايضا ولو قرأها فشجد ثم قرأ الفرأن بعد ذلك طويلا ثم اهاد تلك النجدة لا بجب عليه اخرى ولو قرأها مرارا في الدرس او تسدية الثوب اودوران الرما شكرر الوجوب وهو العميم للاحتياط وكذا المتقل من غصن الى غصن يحكرريه الوجوب فيالاصح ولوقرأهما فيالمسجد الجهامع فيزاوية ثم تلاها فيزاوية اخرى منسه كفته سجدة واحدة لان المسجد مع باعد اطرافه بجمل كبقعة واحدة في حق الصلاة فاولى ان يكون كذبك فيحق أنسجدة لانها دونها ولوتلاها فيالسباحة شكرر الوجوب وقيل ان كان فيحوض صغير لا تكور وان فرأها وهو ماش يلزمه لكل قرأة سجدة لان المكان قد اختلف وال قرأها في البيت اوفي السفينة سائرة كانت او واقفة كفنة حبدة واحدة مخلاف الدابة اذاكررها علها وهي نسير ان كان فيالصلاة كفته سجدة واحدة وان كان في غيرالصلاة تكرر عليه الوجوب ولوقرأها في مكان ثم قام فركب الدابة ثم قرأها مرة اخرى قبل ان بسير فعليه واحدة بجدها على الارض ولو سارت ثم تلاها يلزمه سجدنان وكذا اذا فرأها راكب ثم ترك قبل ان يسسر فقرأها فعله سهدة واحيدة يجهدها صلى الارش واوقرأ آية سجدة فيالصلاة فبجدلها ثم فسدت صلاته وجب عليه قضاؤها ولا يجب عليه اعادة الجدة والمرأة اذا قرأت آية السجدة في ملائها فلم تسجدلها حتى حاضت سفطت عنها ولوسم سَجِدة مِن رَجِلُ وَسَعِمُهَا مِن آخَرُ فَيَذَلِكَ الْكَانُ ثُمَّ قَرَأُهَا هُوَ اجْزَأَتُهُ سَجِدة واحدة لأنحاد الآية والمكان ولوقرأه آبة حجدة ومعه رجل يسمها ثم قام الشاني وذهب ثم عاد فقرأ تلك ا لا بي ثانيا ثم قام فذهب هكذا مرارا قانه يجب على النالي بكل مرة سجدة على حدة واما السامع فتكفيه سجدة واحدة لانه اختلف مجلسالتالي ولم مختلف مجلس السامع وكذا الجواب أذا كان التالي مكانه والسامع يذهب ويجئ ويسيم يجب على النالي سجدة واحدة وعلى السامع بكل مرة مجدة ولوقرأ آبة سجدة فبجد ثم نام مضطبعا انقطع حكم المجلس وان نام قاعدا لم ينقطع ولوقرأ آية سجدة على الدابة فسجدها عليها باز قال الحلواني هذا في راكب خارج المصر و اما اذا كان في المصر لا يجزيه عند ابي

حنيفة ولو قرأ آية سجدة راكب فلم بحجدهـــا حتى ترك ثم ركب بعد ذلك فسجدهــا على الدابة اجزأه منـدنا و قال زفر لا يجزيه لانه لمـا نزل وجبت عليه بثير أعــان فعساركما اذا تلاهما على الارض فلم يحجدهما حتى ركب لا يجزيه ان سجدها على الدابة كذا هذا ولساانها وجبت عليه بالاعماء ناذا اداهما على الوجه الذي وجبت اجزأ، وكذا على هـذا الاختلاف اذا قرأهما عند طلوع الثمن و لم يسجدها حتى اداهما عند الغروب و لو قرأ القرأن كله في مجلس واحدد لزمه اربع عشرة سجرة لاختلاف الآيات (قو له و من اراد السجود كبر ولم رفع بدنه و سجد) اعتبسارا ا جدة الصلاة كذا في الهداية وفيه اشبارة الى أن التكبير سبنة وليس تواجب لانه اعتبره المجدة العلاة والتكبير فما ليس تواجب ويقول في سجوده و سحال رى الأعلى، ثلاثًا هو المختبار وبعض المتساّخوين استحسنوا ان يقول فيهما • سيمان ربنها ان كان وعدر بنا لمفعولاً ، وأن لم يذكر فيما شيئا اجزأه وأوثرك النكبيرة التي يحرم مما اجزأه عندنا خلافا الشبافعي ولا تجوز حجدة النلاوة الاعبا تجوز به الصدلاة من الشرائط من الطهارة من الحدث والنجس وستر العورة واستقبال القبلة اذا تلاهما على الارض ولا عُبرِلها الا اللا نجد الماء اويكون مربضًا فإن تكلم فمسًا اوقعهُم أو أحدث متعمدًا او اخطأ فعالمه اعادتها و الأسحدت امرأة الىجنب رجل اقتدية ال تفسد عليه و النوى المامتهـا (فخوله ولا تثهد عابه ولاسـلام) لان ذلك بالنحليل و هو بسـتدعى سبق التحريمة وهي منعدمة لانه لااحرامالها • فان قلت كيف نكون التحريمة منعدمة وقدقال ومن أراد المجود كبر والتكبير التحريمة * قات ليس التحريمة بل هي لمساجمًا المجدة الصلاة والتكبير في سجدة الصلاة انما هو الانتقال فكذا هذا انتقال من التادوة الى السجود مسئلة مجدة الشكر لاعبرةالها عند ابي حنيفة وهي مكروهة عنده لاشاب علما و تركها اولى و 4 قال مالك و عندهما مجدة الشكر قربة ثاب علما وبه قال الشافعي و احمد وصورتها عندهم ان من تجددت عنده نعمة ظاهرة اورزقه الله مالا اووادا او وجد خالة او الدفعت عنه نقمة اوشنيله مربض اوقدمله غائب يستحبله أن المجدلة شكرا مستقبل القبلة محمد الله فيمسا وإجمعه ثم يكبر آخرى فيرفع رأسسه كافي سجدة التلاوة وظلمة الحالاف بينهر في انتقاض الطهـــارة اذا نام فيها وفيما اذ أثيم هل بجوز 4 الصلاة عندابي حنيفة بأنقض وشوءه بالنوم فهاو لامجوز عندمان يصلى بتيممه لها وهندابي بوسف ومحمد لا ينتقش وضوء بالنوم فما و بجوز الابصلى بالتيم لها كافى بجدة النلاوة لائما معتبرة عندهما

حَجَيْرُ بَابِ صَلَاةَ الْمُسَافَرِ ﴾ ﴿ وَالْمُ

هذا من باب اضافة الشيء الى شرطه او الفعل الى فاعله ووجه المناسبة بينه و بين "بجدة النالاوة ال النالاوة سبب المجود والسفر سبب المصر الصلاة + و أنما قدم "بجود النالاوة عليه لان سبب السبحود النالاوة و هي عبادة و سبب قصر الصلاة السفر وليس هو بعبادة بل هو مبادة بلاه ومباح والعبادة مقدمة على المباحات (قول رجه الله السفر الذي يتغير به الاحكام)

(و من اراد البجود كر) الوضع (والم يرفع يديه) اعتبارا ببجدة المسلاة (و سجد) بين كفيسه (أم كبر) ارفع وهما سنتان (ورفع رأسه لان ذلك التحليل و هو منعدمة قال الاسليماني والم يذكر ما يقول في سجوده والاصح ان يقول في سجوده يقول في سجود الصلاة

من اضافة الشيء الى شرطه او محله (السغر الذي ينفير به الاحكام) كقصر العسلاة و اباحة الفطر وامتدادمدة المسيحوسقوط الجمة والعبدين والاضحية

مَوْ باب صلاة المافر كِ

بغير محرم (أن يقليد الانسان موضعا بينة) أي بين النساسد (وبين مصره مسايرة الالة أيام وأياليهما) من اقصر ايام السينة (بسير الابل ومثى الاقدام) لانه الوسط ولا يشترط سنفر كل يوم الى الايسل بل الى الزوال فلوابكر فالبومالاول ومشى ﴿ ١٠٩ ﴾ الىالزوال ونزل للاستراحة وبات ثم فىالبوم الثاني والثالث

اومااف الدنيا من غير قصد الى قطع مسيرة ثلاثة المام لايترخص الما في الرجوع فال كانت مدة سفر قصر فتع وعير بقوله مسيرة ثلاثة الم لأن المراد التحديد لا أنه يسير بالفعل حتى لوكانت المسافة ثلاثا بالسدر الوسط فقطعها في نومين او اقسل قصر (ولا يعتبر في ذاك) اي السير فالبر (السير) نائب فاعل يعتبر (فالماء) كما لايمتبر السدر فيالماء بالسير فرالبر وأعا يعتبر فى كل موضع مابليق محاله حتى لوكان موضع طريقيان الحدهما في البر وهو مقطم في ثلاثة ايام والشاني في البحر وهــر مقطع في يومين اذا كانت الرياح مستوبة فاله أذا ذهب في طريق السر بقصر وقائاتي لايقصر وكذا العكس وكذا الجبل يعتبر فيه ١٤٦٤ ايام و ال كان في المهل يغطم في اقل منها (وفرنس المسافر عندنا في كل مسلاة رباعية) على المقيم (ركشان لا يجوزله الزبادة عليهما) عدا لتأخير السلام

اى الاحكام الواجية عليه وتغرها قصر الصارة واباحة الفطر واستداد مدة المسيم كذلك يصير مسافرا الى ثلاثة وسقوطا لجمة والميدين والاضمية وحرمة خروج المرأة بغير محرم (فولَّه ان يفصد الانسان موضعا بينه وبين مصره مسيرة ثلاثة إيام قصاعدا) القصد هوالارادة لما عزم عليه وانما شرط القصد فقال ان يقصد ولم يقل ان يسير لانه لوطاف جميع الدنيا ولم يقصد مكانا بعينه يبنه وبينه مسيرة ثلاثة ابام لابصير مسافرا وكذا القصد نفسمه من غير سسر لاعبرة 4 وانما الاعتبيار باجمّاعهما فلا مشر بالقصد المجرد عن السير المجرد عن الفصد بل المعتر اجتماعهما ، وقوله ه مسمرة ثلاثة ايام ، يعني تمارا دون لبالما لان الليل للاستراحة ويعني ثلاثة ايام اقصر الإمالسنة وذلك أن حاساً التمس البلدة وهل يشترط سفركل يوم الى الايل السحيح انه لايشسترط حتى أو ابكر في اليوم الاول ومثى المالزوال وبلغالرحلة ونزل للاستراحة وبات فيها ثم ابكر فياليوم الناني كذلك الى الزوال ثم ق اليوم الثالث كذهك يصير مسافرا كذا ق الفتاوى لائه لابدله من النزول الاستراحة نفسه ودانته لانه لايطلق السفر من النجر الى الفسر وكذا الدابة لانطيق ذلك فالحقت مدة الاسمار أحمة عدة المسفر فلضرورة والفقه في تقدير المدة شالاثة أيام ال الرخصة شرعت لازالة مشيقة الوحدة وكمال المشيقة وهو الارتحال من عند الاهل والنزول في غيرهم و ذلك في البيوم الثنائي لأن في البيوم الارتحيال من الاهيل والزول فاغرهم وفاليومالثاني الارتحال من غرهم والزول فيهم وهذا انمأ يتصور اذا كانه اهل فالموضع الذي قسد (قول بسيرالابل) بعني الفسائلة دون الريد (فوله ولامنتر في ذهك بالسر في الماء) اي لابعتر السر في البر بالسير في البحر ولا المسير في البحر بالسير في المبر و انما يعتبر في كل موضع مثلهما مايليق بحاله حتى لوكان موضمله طريقان احدهما فيالساء وهي تقطع فيثلاثة الما اذاكانت الرياح مستوية والثاني في الروهي تقطع في يومين فانه اذا ذهب في طريق الماء مقصر وفي البرلايقصر ولوكان اذا سار في البر وصل في الاثة ايام واذا سار في اليمر وصل في ومين قصر فيالىر ولانقصر فيالبحر والمشر فيالبحر الاثة ايام فيرريح مستوية كا فيالجبل يعتبر فيه تلاثة المام وان كان في السهل يقطع في اقل منها ولو كانت المسافة ثلاثًا بالسير المعتاد فسأر اليهسا علىالفرس اوالبربذ جريا حثيثا فوصل فيعومين او اقل قصر قال ابو حنيفة في.مصرله طريقان أحدهما يقطم فيثلاثة أيام وأخرى في.ومين أن أختار ألا بعد قصر وان اختيار الاقرب لايقصر (قوله وفرض المسافر عنيدنا فيكل صادة رباعيــة زكمتــان) قيد بالرباعية احترازا عن الفجر والمغرب فانه لاقصر فيهــا وقيد بالفرش احترارًا عن السين فأنها لانفصر (فولد لانجوزله الزيادة عليهما) أنما قال هكذا

وترك واجب المفضر وبجب سجمود المهو انكان سهوا قيمنا بالفرش لانه لاقصر فيالوثر والنفل واختلف

فها هو الاولى

ولم يكتف بقوله ٥ فرض المسافر ركمتان ٥ ليطم انه اذا زاد صار عاصيا عندنا (فوله نان صلى اربعاً وقعد في الشائبة مقدار النَّثيمِد اجزأته ركتسان عن فرضه وكانت الاخريا: ! نافلة) ويصير مسايئا تأخر المهلام وهذا اذا احرم ركمتين أما اذا نوى اربعا فانه منوى على الخلاف فيما اذا احرم بالظهر سبت ركعات منوى الظهر وركمتين تطوعا فغسال ابو توسسف بجزيه عن الفرض خاصمة و جلل التطوع وقال محمد لأنجزيه العسلاة ولايكون داخيلا فيهما لافرضا ولانطوعا لان افتتماح كل واحدة من الصلاتين نوجب الحروج من الاخرى فهكذا هنــا عند محمــد تغســد ولا تكون فرضا ولانفلا وقال بمضم تقلب كلها نفلا (قول وان لم يفعد فى الثالية قدر الثنهد بطلت صلاته) لاختلاط النافلة ب قبل اكمال اركانها كما ق الفجر ولوانه لمساترك القعدة هنسا وقام الىالشبائية فنوى الاقامة وأتمها اربعسا فانه تجوز صلاته ويتمول فرضه اربساً (قُولُه ومن خرج مسافرا مسلي ركمتين اذا نارق بيوت المصر) بعني من الجانب الذي خرج منه لاجوانب كلاالبلد حتى لوكان قد خاف الانتية التي فالطربق الذي خرج منه قصر وان كان محذاته المية اخرى من جانب آخر من المصر (قوله ولا زال عسل حكم السنفر حتى ننوى الاقامة فىبلد يعسلم اللاقامة خسة عشر نوما فصاعدا فيلزمه الاتمسام وان نوىالاقامة اقل من ذلك لم ينم) لان الاقامة اصل كالطهر والسفر عارض كالحيض وقد ثبت أن اقل الطهر خمسة عشر وما فكذا الاقامة وانمنا اعتبرناه بذلك لانهمنا مدتان موجبتسان اى مندة الاقاسة تُوجب الاتمـام و مدة الطهر توجب على المرأة الصوم والصــلاة * وقوله • حتى ينوى الاقامة ٥ اشمرًاط النية انما هو فيحق من هو اصل نفسه اما فيحق من هو تبع لغيره كالعبد فانه بصر مقيها لمبية المولى والمرأة لمنية الزوج اذاكانت قد قبضت المهر المجسل وكذا الجنسدي مع السسلطان وهذا اذا علم التبع نية الاصسل اما أذا لم يعلم فالاصح انه لابصر مقيما كذا فيالوجيز واذا نوى المسافرالاقامة فيالصلاة اتمها سواء كان منفردا او مفتديا مسبوقا كان او مدركا ، وقيد بقوله ، في بلد ، اشارة الى أنه لا يصبح نية الاقامة في المفازة وهوالظهاهر من الرواية وعن ابي يوسسف أن الرعاة أذا تزلوا موضعا كشرالكلاء والماء ونووا اقامة خمسة عشر بوما والماد والكلاء يكفيهم لتلك المدة صاروا مغيمن لكن ظاهرالرواية ان نية الاقامة لاتصح الا فالعمران والبيوت المُخذة من الحجر والمدر والخشب لا الحبام والاخبية والوبر واو صالى الظهر فيمنزله ثم سافر قبل خروج الوقت فلما دخل وقت العصر صلى صلاة المسافر ثم بداله فترك السسفر قبسل الفروب وتبين له انه صلاهما بفير وضوء فانه مقضى الظهر ركعتسين والعصر اربعا وكذا لوصلاهما وهو مفيم وسبافر قبل الغروب ونبينه فساد فيعمسا فانه يصلى الظهر اربعيا والعصر ركعتين لانالوجوب متعلق بآخر الوقت ولو سلخر فيآخر الوقت يفصر عندنا وال لم بق من الوقت الامقدار ألقر عة وقال زفر ال بق من الوقت قدر مايصلي ركمتين قصر والا فلا والناقام في آخر الوقت ال كال قد صلي في حال

المسافر (اربعا وقعد في الثانية مقدار التشيداجزأته الركمتان عن فرضه وكانت) الركمتان (الاخريان له مافلة) و بكون مسيئا كم مر (وان لمسمد) في الثانية (مقدار النشرد في الركعتين الأولين بطات صلاته) لاختلاط النافلة بها قبل كالها (و من خرج مسافرا صلى ركعتين اذافارق) ای جاوز (بوت المصر) من الجانب الذي خرج منه وال لم مجاوزها من حانب آخر لان الاقامة تعلق دخولها فيتعلق السفر بالخروج عنها (ولازال) المسافر (على حكم السفر حتى موى الاقامة) حقيقة اوحكماكا لودخل الحاج الشامفيل دخول شوال واراد الخروج مع القافلة في نصف شوال أتم لانه فاو حكما (ف يلد) واحدا وما فيحكمها عا يسلم للاقامة من مصر او قریة او محرا ، دار ما و هو من اهل الاخبية (خسة عشر بومافصاعداً) او بدخل مقامه (فيازمه الاتمام)و هذا حيث سار مدةالسفر والا فيتيم بمجرد ليةالمود لعدم احكام السفرقيد نابلد واحد لانه لو ترى الاقامة في مو شمين مستفلين كمكة ومنى لمنصيح منه كايأني (و النوى الاقامة اقل من ذلك لم يتم) لانه لم يزل

عن حكم السنفر (وان دخل بلدا ولم ينو ان يقيم فيه خمسة عشر يوما وانما) يترقبالسفر و (يقول غدا اخرج او بعد غــد اخرج) مثــلا (حتى بق ﴿ ١١١ ﴾ عــلى ذلك) النرقب (ســنين صــلى ركعتين) للاثر المروى

عن ابن عباس وابن عر ولانه لم يزل عن حكم السفركا مر (واذا دخل العسكر أرش الحرب فنووا الاقامة) بها (خسة عشر يوما لم غنوا الصلاة) العدم صحة النية المضالفة العزم ! ن الداخــل بين ان مزم فيقرأ ومزم فيقر (وأذا دخل المسافر) مفتديا (في صبلاة المقم) ولوق آخرها (مع نقباء الوقت) قدر ما يسم الصلاة) اربعا لانه إلتزم متابعة الامام فيتغير فرضه الى الارب ع كما نغير ننية الاقامة لاتصال المغير بالسبب وهو الوقت لكن أذا فسدت تعود ركعتين لانها صارت اربعا فيضمن الاقتمداء فاذا فات يعود الامرالاول (وان دخل معه) مقتديا (فاشة) ر باعية (لم بحر صلاته خلفه) لان فرضه لانتغير بعدد الوقت لانقضاء السبب كا لا تفير بنيدة الاقاءة فيلزم منمه ساء الفرض على غير الفرض فحق القمدة لواقتدى في الاوليين او الفرائة لو فيالاخريين در (واذا صلى) الامام (المسافر بالقيمين ركمتين سلم) لتمام صلاته (ثم اتمالقيمين صلاتهم) منفردين لانهم النزموا

السفر جَاز والاصلى اربِما بالاتفاق سواء قل مابق منالوقت اواكثر (فولد وان دخل بلدا ولم ينو ان يقيم فيه خمسة عشر يوما وانما يقول غدا اخرج او بمد غد اخرج حتى بتى على ذلك سنين صلى ركمنين) لان ابن عر اقام بازر بجاز. سنة اشهر وكان يقصر وعنانس آنه اقام بنيسا بور سنة يقصر (قوله واذا دخلالمسكر ارض الحرب فنووا اقامة خسة عشر بوما لم عموا) ظاهرهذا واوكانت الشــوكة لهم لان حالهم مبطل عن يمتم لانهم بين ان يغلبو فيفروا اوبين ان يغلبوا فيفروا فلم يكن دار اقامة كالمفازة * العبُّد ادَّاكانُ مع مولاء او المرأة مع زوجهــا فالعبد مقيم باقامة مولاه والمرأة مقيمة باقامة زوجهما ومسافرين بسفرهمما لان اقامتهمما لاتفف على اختيبارهما والعبدين الموليين فيالسفر اذا نوى احدهما الاقامة دون الآخر قال ق الفشاوي لا يصير العبد مقيمًا لأن أقامة أحدهمًا أوجبت أقامته فسأفرة الآخر تمنعه فبق على ماكان وقال بمضم يصير مفياً لانه وقعالتمارض بين الاقامة والسفر فترجح الاقامة احتياطا لامرالعبادة واذا نوى المولى الاقامة ولم يعلم العبــد حتى صلى وما صلاة مسافر ثم اخبره مذلك كان عليه اعادة تلكالصلاة وكذا المرأة اذا اخبرها زوجهـا بنية الاقامة يلزمهـا الاعادة وعن ابي يوسـف ومحمـد اذا ام العبـد مولاه فىالسنفر ونوى المولى الاقامة صحت بنيته حتى لوسنلم العبد على ركعتين كان عليهمنا اعادة تلك الصلاة وكذا لوكان العبد مع مولاه في السفر فباعه من مقم والعبد ق الصلاة تقلب فرضه اربعا (قو له واذا دخل المسافر في صلاة المقم مع نقاء الوقت اثم الصلاة) ســواء ادرك او لهــا او آخرها لانه النزم منــابعة الامام بالاقتداء اثم انه لو افسد صلاته تعود ركعتين لانها انما صارت اربعا في ضن الافتداء فعند فوائه يعود الامر الاول + وقوله • مع بقياء الوقت ، بقياؤه ان يكون قدر مايسم التحرعة وكذا اذا اقتدى مسافرون عسافر فنوى الامام الاقامة لزمه واياهم جميعا الاتمـام (قوله و ان دخل معه فى نائنة لم تجز صلاته خلفه) يمنى نائنة فى حق الامام والمأموم وهي رباعيــة اما اذا كانت ثلاثيــة او ثنائية اوكانت فانْــة في-ق الامام مؤداة في حق المأموم كما اذا كان المأموم برى قول ابي حنيف في الظهر والمأموم برى قولهما فانه بجوز دخوله منه في الظهر بعدالمثل قبل المثلين * وقوله * لم تجز صلاته خلفه * هذا اذًا دخل معه بعد خروج الوقت اما اذا دخل معه في الوقت ثم خرج الوقت وهم في الصلاة لم تفسيد لان الاتمام لزمه بالشروع معه في الوقت فالحق بغيره من المقيمين كما اذا اقتدىبه فىالعصر فلما فرغ من التحريمة غربت الشمس فانه يتم اربعــا و او صلى مقيم ركعة من العصر ثم غربت الثمس فجاء مسافر واقتدى به في العصر لم يكن داخل صلاته (قوله واذا صلى المسافر بالفيين صلى بم ركمتين ثم اثم الفيون صلاتم) بنى وحمداناً ولا يقرؤن فيمما يقضون لانهم لاحقون والاصل ان اقتمداء المقيم

الموافقة فيالركمتين فينفردون فيالباق كالمشبوق الاانه لايقرأ فيما يقضى فيالاصح

المسافر يصيح في الوقت وبعد خروجه لان فرضه لانتغير بخلاف المسافر اذا اقتدى بالمتم فانه لآيصيم الا مع بقياء الوقت (فولد و بشقب له اذا سلم أن يقول أتموا صلاتكم فانا قوم سفر) اى مسافرون • وسفر جم مسافر كركب جمع راكب وصحب مجم صاحب ، وقوله ، اذا سلم ، بعني التسليمين هوالصيح (قوله وأذا دخل المسافر مصره اتمالصلاة والله بنو المفام فيه) سواء دخله بنية الاجتياز اودخله لفضاء ماجمة لان مصره متمين الاقامة فلا يحتماج الى نيمة (قوله ومن كان له وطن فائتقل عنه واستوطن غيره ثم سبافر فدخل وطنه الاول لم يتمالصدالة) وان استحدث وطنا اهليا واهله الاولون باقون فيالوطن الاول فكل واحمد منهما وطن اهليله • واهم إن الاوطان ثلاثة وطن اهلي ووطن اقامة ووُطن سمكني • فالاهلي ماكان منأهلة فيه لاسطل الاعتله • ووطن الاقامة ما نوى أن يقيم فيه خسة عشر يوما فصناعدا بطل بالاهلى وعمله وبانشاء سفر اللائة ايام + ووطن السكنى مانوى أن يقيم فيمه أقل من خسمة عشر يوما وهو أضعف الاوطان يبطل بالبكل وهل من شرط وطن الاقامة تقدم سفر عليه فيه رواشان احدهما لايكون بمد سفر اللائة ايام والشاني يكون وطا وان لم تقدمه سنةر ولم يكن بينه و بين اهمله ثلاثة ايام و من حكم وطن الاقامة الله لمنتقض بالاهملي لاله فرقه و يوطن الاقامة لانه مثسله وبانشاء السفر لانه ضده ولا ينتفض بوطن السكني لانه دونه * بيمان هذا زيدي خرج الى المعجم فاستوطنها ونقله اهله المهاشم سافر منها الى عدل قر يزيد فانه نبصلي فمها ركمتين لانه وطنه الاول قد بطل بالتحــداث هذا الثــانى فان كان الحــدث بالمهجم العلا واهله الاولون باقون بزيد فسافر من المهجم الى عدن فر بزيد صلى بهـــا اربعـــا لان كلاهما وطنساله فان كان وطنه النداء نزيد فخرج الى مكة فنوى المقسام بالمهجم خمسة عشر بوما فصاعدا فانه يتم مادام بها فاذا خرج منها الى مكمة ثم عاد ال المجيم صلى مها ركمتين حتى يأتى الى زبيد لانه قد بطل بانشاء السفر الى مكة فسنقط حكمه وكدا اذا خرج من المهجم الى حرض فنوى المقسام بها خسسة عشهر يوما فصاعدا ثم رجع الى زبيد صلى بالمهجم ركمتين لانه قد بطل بوطن اقاءة مثسله فان كان خرج من المهجم بعد اقامته ميا الى مور ثم رجع الى المهجم صلى مِـا اراحــا لان وطنه برما لم ببطل لانه لم يوجد منه انشاء سفر صحيح فعماز كانه خرج الى المصلى (قوله واذا توى المسافر ان يقيم بمكة ومنى خسة مشهر يوما لم يتم الصلاة) لان اعتبسار النية في،وضعين يقتضي اعتبارها في،واضع وهو عتنع الا اذا نوى ان يقيم بالليل في احدهما قانه يصير فقيما يدخوله فيه لان اقامة الانسان تضاف ال موضع مبيته ولان ثية الاقامة ماكانت في موضع واحمد لانها ضد السمفر والانتقمال من موضع الى موضع بكون ضربا في الارضُ ولا يكونُ اقامة (قوله ومن فاتــه ا صلاة فيالسفر قضاعا فيالحضر ركمتين ومن فاتنه فيالحضر فيحال الاقامة قضاها في السيفر اربعاً) لان القضاء نحسب الاداء، وقيه بقوله ، في عالة الاقامة ، لانه

كركب ومعب جعم راكب وصاحب ای مسافرون و ينبغي ال بقول دَلك قبل شروعه في الصلاة لدفع الاشتباه (واذا دخل المافر مصرم اتمالمالاة وأنام بنوالاقامة فيه) كأن دخله لفضاء حاجد لانه متعين الاقامة والمرخص هوالمفر وقدزال (ومن كانه وطن فانتفل عنه) بكل اهله (واستوطّن غیره ثم سافر فدخل وطنه الاول) الذي كان انتفل عنه (لم يتم الصلاة) من غير نية اقامة لانه لم بق وطاله والاصل في ذلك أن الوطن الاصلى بطل عثله دون السفر عنه ووطن الاقامة جلل عثله وبالسفر عنه فيدنا الانتقال بكل الاهل لانه أذا بق له فيه اهل لم بطل ويصير دًا و طنين (و ادَّانوي المسافر ان مقم عُكَمَةً وَ مَنِي خِسَمَةً عشريوما لميثم العلاة) لأن اعتبار النبة في موضعين مقتضي اعتبارها في مواضع و هو عنم لان السفر لا يعرى عنه الآآذا نوى ال يتم بالابل في احدهما فيمسير فعيا بدخوله فيمه لان المامة المرء تضاف الى مبيته هدایه (و من قائنه صلانه في السفر قضاها في الحضر ركمتين) كما فاتنه في السفر

ليس بمصية وأنما المصية مايكون بعدهاو يجاور مو^{الق}بع المجاور لابعدم المشروعية

﴿ باب صلاة الحمد ﴾

متلث الم وسكونها (لا تصنع الجدا الاق مصر جامع) وهو كل موضع له امير وقاض ينفسذ الاحكام ويقيم الحدود هذا عن ابي يوسف وعندائهم اذا اجتموا قاكبر مداجدهم لميسعهم والاول اختيــار الكرخي وهوالظاهروالثاني اختيار الثلجي هداية (او في مصلي المصر)لانه من توابعه والحكم ليس مقسورا على المسلى بل بجوز قجيع افنيةالمصر لائها ممتزلته فيحوائج اهله هدایة ثم من کان محله من توابع المصر فحكمه حكم اهل المصر فيوجوب الجمدعليه واختلفوا فيهفين ابي يوسف ان كان الموضع يستم فيه النداء من المصر فهو من توابعه والافلا وعنه كل قرية منصلة بربض المصرفيح وصمح هذا الثانى في مواهب الرجن وعلله فيشرحه بان وجوبها مختص باهلالمصر والحارجءنهذا الحدايس من اهله اه قال شخنا و هو ظاهرالمتون وفالمراجاته اصمع ماقبل وفى الناثار غانية ثم ظاهر رواية امحانا

قد يكون في الحضر وهو مسافر كن صلى الظهر ثم سافر في الوقت ثم دخل وقت المصر وهو مسافر فصل العصر ركتين ثم رجع الى وطنع ثم غربت الثمس ثم تبين له انه صلاهما على غير وضوه فانه بقضى الظهر ركعتين والعصر اربعا (قوله والعاصى والمطيع في سفر هما في الرخصة سبواه) وقال الشافعي سفر المعسية لايفيد الرخصة كن سافر بنية قطع الطريق اوالبني اوجهت الرأة من غير محرم اوابق العبد وعندنا يترخص هؤلاء برخصة المسافر من الفصر والفطر وجواز العسلاة المكتوبة على الراحلة اذا غافوا واستكمال مدة المسح لاطلاق النصوص وهو قوله تعالى مؤ قن كان منكم مريضا اوعلى سفر فعدة من ايام اخر كه على رخصة الافطار بنفس السفر وكذا قوله عليه السلام ويسم المقبر بوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام وليالها ، كل هذا من غير قيد وكذا من غصب خفا وليسمة ترخص بالمسح وكذا تجوز العلاة في الارض المنصوبة وكذا من غصب خفا وليسمة ترخص بالمسح وكذا تجوز العلاة في الارض المنصوبة ولم يذكر الشيخ حكم السمن قال في الفتاوي لاقصر فيها وهل الافضل فعلها اوتركها ناطواب ان كانت الفافلة نازلة فالفعل افضل وان كانت سائرة فالمزك افضل لئلا بضر نفسه و وفقته

~ ﴿ باب ملاة الحمة ﴾ ~

مناسبتها للسفر من حيث أنكل وأحد منهما منسف للصلاة بواسطة فالسفر بواسطة السفر وهذا بواسطة الخطبة الا ازالاول شامل فكل ذوات الاربع وهذا فالظهر خاصة والحناس بعدالصام • والجمة مشائقة منالاجماع وهي فريضة محكمة لايسم تركها وبكفر جاحدها (قوله رحمالله لاتصح الجمة الا ف.صر جامع) لقوله عليه السلام و لاجعة ولاتشريق ولا اضهى الا ف مصر جامع ، (فو لد او ف مصل المصر) لائه حكم المصر وليس الحكم مقصبورا على المعسل بل تجوز في جميع افتيسة المصر وقدرووه بمنتهي حد الصوت والاذال ه ثم شرائط لزوم الجمعة اثنا عشر سبعة فينفس المصلى وهمالحربة والذكورة والبلوغ والاقامة والعمة وسلامة الرجلين وسلامة العينين • وخسة ق غيرالمصلى المصر والسلطان والجاهة والحطبة والوقت • واختلفوا في صفة المصر قال بعضهم هو كل بلد فيها اسواق ووال ينصف المظلوم من الغالم وعالم يرجع البه فيالحوادث وقال بعضهم هو ان يوجد فيه حوائج الدين وعامة حواجج الدنيا فجوابج الدبن الفاضي والمغتى وحواج المدنيا ان يعيش فيهاكل صانع بصناعته مناالمسنة المالسينة وفي الهداية هوكل موضع له امير وقاض ينفذ الاحكام ويتيم الحسدود وهن ابي يوسف اذا اجتموا قاكبر مساجدهم لم يسعهم ومن كان خارجالمصر لابجب عليه دخول المصر الجمعة لانفصاله عن المصر الاترى انه لوخرج مسافرا وبلغ ذاك المكان قصر لانقطاع حكمالمصر وقال الشافعي بجب حليه اذا سمع النداء والغروى اذا دخل المصر يومالجامة ال نوى ال يمكث يومه ذلك لزمته الجعة و أنَّ نوى الْ يخرج قبل دخول

الوقت اوبعده فلا جعة عليه كذا فالوجز ولابأس أن مجموالناس فالمصر ف موضعين ولايجموز في اكثر من ذلك وعن ابي يوسف لايجوز في موضعين الا ان يكون بينالجامعين نهر عظيم وان لم يكن فالجمعة لمن سبق وعلىالآخرين اعادة النظير وان مسلوا مما ولا بدري من سبق لا تجوز صلاتهم جميما وعند محمد تجوز في موضيعين وتلاتة وعن ابي حنيفة لانجوز الافي وضع واحبد ولايكره الخروج الى السفر يوم الجمسة قبل الزوال وبعده وقال مالك يكره اذا زالت الثمن (قوله ولا تجوز في القرى) • فان قات قد عرض هذا يقوله • لا تجوز الى في مصر جامع • الماجة الى ماذكره • قيل هذا تأكيد وقد جاء التأكيد في القرآن قال الله تبالى ﴿ وَاقْبُوا الْوَزْنُ بِالنِّسَطُ ﴾ ثم قال ﴿ وَلاَنْحُسَرُوا الْمِزَانُ ﴾ وقد عسلم هذا بقوله واقيموا الوزن بالقسط (قوله ولا تجوز اقامتها الابالسلطان) لانها تقام بجمع عظيم وقد تفع المنسازعة في التقدم والتقسدم وغير ذاك أي في التقدم بين الاسامين والتفسدم بينالجامة وخير دِّك اي فالموضعالذي يصلى فيه والاداء فاولاالونت وآخره وفي نسب الخطيب ولانه قد سبق بعض النساس الى الجامع فيقيونها لفرض الهم وتفوت على غرهم بخمل امرها الى السلطان لانه اقرب الى تسكين الفتنة و التسوية بينم (قوله او من امر، السلطان) بعني الامير اوالفاضي (فوله ومن شرائطها الوقت وتصح فوقت الظهر ولانصح بعده) حتى لوخرج الوقت و هو فيها استقبل الظهر ولايني الظهر على الجمة لأنهما مختلفان وعند مافك منيلنا أنهما صلانان بجهر فياحدهما بالقرائة ولا يحيد فيالاخرى فلا مجموز شا، احدهما على الآخر كالنجر والظهر (قوله ومن شرائطها الخطية قبل الصلاة) ثم العظية شرطان احداهما ان تكون بعد الزوال والثاني محضرة الرجال ولو خطب بعدالسلاة اوقبل الزوال لاتجوز الجمسة (قو له عَطب خطبتين يفصل منهما بقعدة) ومقدارهما مقدار سمورة من طوال الفصل ومقيدار ماهراً فيهما من القرأن ثلات آيات فصيار او آية طيولة وقرائة الهرأن فالخطبة سنة عندنا وقال الشافعي واجبة ومقدارالجلوس ينهمنا عند الطعباوي مقدار مامجسن موشع جلوسه من المتر وفي ظاهر الرواية مقدار اللات آيات كذا في الفتاوى قال فيالنماية وهذهالفعدة عندنا للاستراحة وليست بشرط وعند الشنافعي شرط حتى لابكتني هنده بالخطبة الواحدة وان طالت قال الخبندى السنة في الخطبة ان محمداللة وبثني عليمه وبصلى علىالنبي صلىاللة عليه وسملم وبعظ النماس ونفرأ الفرأن و هامو المؤمنين والمؤمنات وبحكون الجمر فالخطبة الثنائية دون الاولى (قو له و تخطب قائمًا على طمارة) لان القيام فيها متوارث + روى ان ان مسعود رضى الله عنه سئل عن ذلك فقال إسائل الست تناو قوله تسالى ﴿ و تركوك فاتُّما كُمُّ (قو له نان انتصر على ذكرالة تسال جاز عند الى حنيفة) لقوله نمالي ﴿ فاسعوا الى ذكرالله كه ولم نفصل وهذا اذاكان على قصد الخطية اما اذا عطي فحدالله أو بَجُّم او هلل منهب من شيء فانه لا نوب عن الخطبة اجهاعا (قو له وقال الولوسف

ولاتجوز في الغرى) تأكيد لماقبله وتصريح مفهومه (ولا تعوز اقامتم االالاسلطان او من امر والسلطان) باقامتها لانباتنام يجهم مظيم وقدتتم النازعة فيالتقدم والتقدم وقدتهم فيعيره فلابد منه تحيما لامره هداية (وبن شرائطها الونت فتصيح في وقت الفلهر و لا تصيح بعده) فلو خرج الوقث وهو فها استقبل الظهر ولايني على الجمة لانهما مختلفان (و من شرائطها) ايضا (الخطية) مصدهاو كونها (قبل الدالة) محصرة جاعة تعقدير الجمة ولوصما اونياما فلوصدرت من غر قصد أو بعدالصلاة أوينير حضور جاعة لايعتدما لكن جزم ف الحلاسة باله يكنى حضورو احدو المنة فالخطبة اله (عنطب الامام خطبتين) خفيفتين مدر مسورة من طوال المفصل (شصل بينهما بقعدة) قدر قراءة ثلاث آيات وتخفض جهره بالتمانية عن الاولى (و تخطب قائما) مستقبل الناس (على طهارة) من الحدثين (فان اقتصر على ذكرالله تعالى) كتمسيدة اوتبليلة او تسبعة (سازعند الى حنيفة) مع الكراهة (e # Yt.)

العيما (من ذكر طويل يسمى خطبة) واقله قدر الشيد (و ان خطب قاعدا او على غر طهارة) اولم معد بين الخطبتين اواستدير الناس (جاز ویکره) لخالفته المتوارث (ومنشرائطها) أيضا (الجاعة) لان الجمة مشتقة منها (واقلهم عنداني حنيفة ثلاثة) رجال (-وي الامام و قالا اثنان سوى الامام) قال فىالتعميع ورجح فى الشروع دليله واختساره الحبوبى والنسق اه ويشترط بقاؤهم حتى بمدالمدة الاولىفلونفروا بعدهااتمها وحده جمة (و تجهر الامام بالقراءة فيالركمتين إلانه المنوارث (وليس فيهماقراءة سورة بعينها) قال في شرح الطساوى ومفرأفي الركمتين رورة الجمدو المنافقين ولايكر غرهما اهوذكر الزاهدي أنه مقرأ فيهما سورةالاعلى و الغاشية قال في الحرو الكن لانواظب أصلي ذلك كياد بؤدى الى مبر الباق و لئلا تطنه الدامة حمّا اه (رلا تجدا الجمة على مسافر)

وعجد لابد من ذكر طويل بسمى خطبة) وادناه من قوله ، الصبحات لله ، الى قوله · عبده ورسوله ، لانالحطبة هي الواجبة والنسبيع لايسي خطبة (قوله وان خطب قاعدا اوعلى غير طهارة جاز) لحصول المقسود وهو الذكر والوعظ الا انه يكرم لا فيه من الفصل بينهسا وبين العسلاة وعند ابي يوسسف لاتجوز الحطبة يدون الطميارة لانها عنزلة الصلاة حتى لاتجوز قبل الوقت • قلنها ليست كالعسلاة لانها تؤدى مستدير القبلة ولايفسدها الكلام وكذا لوخطب منطبعا اجزأه لحسول المقصود ولو خطب صبي يعقل قال بعضهم لايجوز لانالهما شبيها بالصملاة وقال بعضم بجوز لانها ذكر وليست بصلاة ولو الالخطيب لما فرغ من الخطب سبقه الحدث فذهب الى بيته وتوشأ و جاء فصلى بم جاز ولو تقدى فيبيته و جاء لم يجز ان يصلي بهم مالم بعد الخطبة واو سبغه الحدث بعد الثيروع فيالصلاة فقدم رجلا عن شهد الخطبة أو لم يشهدها جاز ولو أن الخطيب سبقه الحدث قبل الشروع ف الصلاة فامر رجلا يصل بم ان كان المأمور شهد الخطبة جاز والا فلا نخسلاف الاول والفرق ان فيالاول قد انعقدت الصلاء فلا محتساج الى الخطبة في حال مقامًّا وهنا لم تنعقد فصار كالامام نفسه يصلي بشير خطبة (قوله و من شرائطها الجساعة) وهي شرط الانعقاد البتدأ عندهما وعند ابي حنيفة شرط الانعقاد المؤكد وذلك بالركمة وعند زفر شرط الدوام وفائمته فيما اذا نفروا هنه بعد الثبروع قبل التقييد بالجدة فنندهما جمعة ومند ابي حنيفة يستقبل الغامر ولو نفروا عنه بمد الجهود ائمها جمعة خسلاةا لزفر ولوكبر الامام وتنسافل الفوم ولم يكروا حتى فرغ منالثناء واخذ فيالقراءة مقدار آية قصيرة ثم كبروا فسدت الجمعة الامام والغوم جميما اما لوكروا قبل ان يأخذ فيالقراءة تجوز الجمة وقال الولوسنف ان كبروا قبل ان يقرأ ثلاث آيات قصمار او آية طويلة صحت الجمية والأفلا وقال محمد ان شرعوا قبل ان يرفع رأسـه منالركوع صحت الجمعة والا فلا ولو خطب ونغر عنه النــاس ولم بق معه الا النساء او الصبيان لم بصل مم الجعد لانهم ليسوا من اهلها اي لايجوز ان يكونوا ائمة فيهما بحال وان بق معه عبد او مسافرون اومرضي صلى بيم الجمة ولو فرغ من الحملية فذهبوا كلهم وجاء آخرون لم يشهدوا الخطبة فصل بهم الجمسة اجزأهم (قوله واقلهم عند ابى حنيفة ومحمد ثلاثة سوى الامام) والشرط فيهم ان يكونوا صالحين للامامة اله اذا كانوا لا يصلحون لهما كالنسماء والصبيان لانصح الجمعة (قوله وقال ابويوسف اثنان سوىالامام) لان المنى حكم الجمَّاعة حتى ان الامام ينقدم عليهما والهما قوله تعالى ﴿ اذَا نُودَى الصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكرافة ﴾ فهذا ينتضى منساديا وهو المؤذن وذاكراً وهوالامام • وقوله • فاسموا • خطساب جمع واقل الجمع ثلاثة (قوله و يحمر الامام بالغراءة فيالركمتين) لان النبي عليه السلام جهر فيهما (قوله وليس فيهما قراءة سورة بعينه) وقال الشبافعي بستميب ان يِتْرَأُ فَيَالَاوِلَى سُورَةُ الجُمَّةُ وَفَيَالِثَانِيةُ سُورَةَالْمُنَافِقِينُ ﴿ قُولُهُ وِلاَنْجِبِ الجَمَّةُ صلى مسافر) لانه تلحقه المشبقة بادائها لانه ينقطع بانتظار ألامام عن سنفره فسقطت عنه كالعسوم (قوله ولا امرأة) لانها منهية عن الحروج ومشغولة بخدمة الزوج (قوله ولا مريض) المجزء عن ذلك واما المرض فالاصم أنه أن بق المريض ضايمًا غروجه لم تجب عليه (قو له ولا عبد) لانه مشغول مخدمة مولاه فاذا اذنه مولاه وجبت عليه وقال بعضهم يخير وهل تجب على المكاتب قال بعضهم نم وقال بعضهم لا والاصح الوجسوب وكذا معتق البعض في حال سماته كالمكاتب واما المأذون فلا نجب عليـه كذا فيالفتــاوى ﴿ قُو لَهُ وَلَا عَلَى اعَى ﴾ ولو وجد قائدًا عنــد ابي حنيفة وعندهمـا إذا وجــد قاعدًا وجبت عليــه لانه قادر على المتى وانما لامندى ولابي حنيفة اله بشق عليه السمى فاشبه الزمن وكذا الاجر لاندهب المالجمة والجماعة الاباذن المستأجر وقال ابوعلي الدقاق ليسرله منعه لكن يسفط من الاجرة بقسطه وحكذا لابجب على المختني من الظالم وتسقط ابضا بعدر المطر والوحل (قو له فان حضروا وصلوا معالناس اجزأهم عن فرض الونت) لانهم تحملوه فساروا كالمسافر اذا صام (قوله ويجوز للسافر والعبد والمريض أن يؤموا في الجمسة) وقال زفر لا يجسوز لانهم لا فرض لهسم فاشسبهوا الصى والمرأة ولنسا ال الخطاب يتنساولهم الا انهم عذروا دفعسا لمحرج فلو لم يسقط عنهم فرض الوقت بادائهم الجمعة كان فيه فساد الوضع لان الاستقاط عنهم لدفع الحرج والغول بعدم الجواز يؤدى الى الحرج واما الصبى فلا نقع فعله فرضا فيكون فيه سَـا ، الفرض على النفل فلذلك لابجوز واما المرأة فلا تصلح لامامة الرجال واذا ثبت انعقباد الجعمة بائتمامهم اعتديم فيصدد المؤتمين كالحرالمقيم وقال الشبافعي يجوز ان بكونوا ائمة ولابعتديم فالعبدد (قوله ومن صلى الظير فيمنزله يوم الجمعة قبل سلاة الامام ولاهذره كرمله ذلك وجازت مسلاته) وقال زفر لابجزه الظهر الا بسيد فراغ الا مام من الجمعة لان من اصله أن الجمعة هي الفريضة أصلا والظهر كالبدل ولايمسار الى البدل مع القدرة على الامسل ولنا أن أصل الفرض هو الظير فيحق البكافة وهمذا هو الظماهر من الدليل قال عليه السمالام • أول وقت الظهر حين نزول الثمس، ولم فصل بين هـذا اليوم وغيره الا أنه مأمور باسفاطه باداه الجمع لان مبنى التكليف على التمكن وهو متمكن من اداء الظهر بنفسه دون الجمسة لتوقفها على شرائط لايتم به وحسده وعلى التمكن بدون التكليف ولانه اذًا فات الوقت قضى الطُّهر دون الجمعة فاذا ثبت عندنا أن أصبل الفرض هو الظير وقد اداه فيوقته اجزأه وحاصله ال فرض الوقت عند الى حنيفة والى توسيف الظهر وقد امر باسفاطه بالجمة وقال محمد لا ادرى ما اصل فرض الوقت ف همذا اليوم ولكن يسقط عنه الفرض باداء الظهر او الجمعة يدنى أن أصل الفرض احدهما لابعينه وشمن معمله وفائدته اذا احرم للجمعة لمية فرضالوقت لامجموز عنمدنا لان فرضااوقت هوالظهر ولاتتأدى الجمة بنية الظهر وعندزفر بجوز لان فرض الوقت

السوق المشفة بإدائها (ولا امرأة) لانها منية عن الخروج (ولامريض) ليحزه لمن ذلك وكذا المرض ال يق المريض ضائما (ولاعبد) لانه مشغول غدمة مولاء ولازمن ولااعي ولاغائف ولامذور عشقة مطرووحل و ثلجو لاقروى (فان حضروا وصلوا معالناس اجز أهم) ذلك (عن فرض الوقت) لاتهرتحملوا المشقة فصاروا كالمسافر اذا صام (وبجور للسافر والمبد والمريش) ونحوهم) خلا امرأة (ال يؤم ف الحمد) لأن عدم وجوبها عليهم رخصة لهم دفعا ألخرج فاذا حضروا تقع فرضا (و من سلى الغلير. فيمنزله ومالجمة قبلسلاة الامام و لاعذر له كره فذهت) تحرعا بل حرم لانه ترك الفرض القطعي باتفاقهم فتح (و جازت صلانه) جواز ا، وقو فا

فان داله) اى لمن صلى الظهر ولو معذورا على المذهب (ان محضر الجعة فتوجه الما) و الامام فيهاو لم تغم بعد (بطلت صلاة الظهر) اي وصف الفرضية و صارت (نفلا (عند ابي حنيفة بالسمي) وانامدركها (وقال لاتبطل حتى يدخيل مع الامام) قال فىالتعميم ورجح دليل الامام فالهداية واختاره البرهاني والنسني اه قيديا بكوث الامامانها لانالسعي اذا كان بعد مافرغ منها لم بطل ظهر دانفاة (و يكره ان يصلى المعذور الظهر بجماعة ومالجعة فالمصر لما فيه من الاخلال بالجمة تغليل الجاعة وصورة المعارضة قيدنا بالمصر لانه لا جمة فيغيرها فلانفضى المذاك (و كذاك اهل السمن) ای بکر دلهم ذاك ال فه من صورة العارضة واعاافرده بالذكر لما شوهم من عدم الكراهة عنمه منالخروج (و من ادرك الامام يوم الجمة) أي في صلامها (سل معه ماادرك و عي علما الجمة) و هذا أن أدرك

الجمعة عنده و قد نواهــا ﴿ و قوله ﴿ قبل صـلاة الامام » قبد بذلك احترازا عن قول زفر فان عند. لا يجزيه الفلهر الا بعد فراغ الامام من صلاة الجعم كذا في النهاية * و قوله • ولا عذر 4 ، فلوكان 4 هذر من الاعذار التي ذكرناها فصلى الظهر ثم شبهد الجمة كانت الجمة فرضه عندنا و القلب ظهره نفلا لانه اذا شبهدنا فهو والتحيح سنواء وقال زفر فرضه الغلهر ولم ينفحخ لان الجمة غير وأجبسة علينه فوقعت الظهر موقع الفرض من غير مراعاة و فائدته اذا صدلى المدور او العبد الظهر في منزله ثم دخل في الجمعة مع الامام فقيسل أن يتم الامام الجمعية خرج وقت الغلهر فعنسدنا يلزمه اعادة الظهر لان ظهره الاول انقلبت نفلا و عنسد زفر لا يلزمه الاهادة لان هذا اليسوم في حقه كسائر الايام و في سائرها لو صلى الظهر في بيت ثم صلاهما مع الجماعة كان فرضه ما اداه في بيشه كذا هذا لكنا نقول الجمة اقوى من الظهر لانه بشرط لها مالا بشمرط الظهر ولا يظهر الضعيف في مَصَالِمَةُ القوى (قُولُهُ قال بداله ان محضر الحمة فتوجه السَّا بطلت صلاة الظهر عنــد ابي حنيفة بالــــعي) فان صل الجمعة اجزأته وان لم يُصلها اعاد الظهر والعبد والربش والمسافر وغيرهم سنواء في الانتقاش بالسنعي كذا في المصنى و هذا اذا سعى البيا والامام في الصلاة او قبل ان يصل اما اذا سعى اليا وقد صلاحًا الامام لا بِطَلَ ظَهْرِهُ وَ فَي النَّهَايَةُ أَذًا سَعَى قَبَلُ أَنْ يَصَّلُّهَا الْآمَامُ اللَّا أَنَّهُ لارجو أدراكها ابعد المسافة لم بطلطهره عندالعراقيين وقبلو ببطل عند البلخيين وهوالصميح واوتوجه اليا قبل إن يصليا الامام ثم ان الامام لم يصليها لعذر او لغير عذر اختلفوا في بطلان ظهره والصميم انه لا بطلكذا فالنهاية ولوكان خروجه وفراغ الامام معالم ببطل ظهره ولوكان قد صلى الظهر بجماعة وتوجه البها بطات الظهر في حقه ولم تبطل في حقهم (قو له و قال ابو بوسف و محمد لا تبطل حتى بدخسل مع الامام) فيسه. اشارة إلى أن الاثنام ليس بشرط لارتفاض الفاهر مندهما وذكر شيخ الاسلام أن على قولهما لا ترنفض ظهره ما لم يؤد الجمعة كلهما و هذا خملاف ما في القدوري والهداية حيث قالا لا تبطل حتى يدخل مع الامام ولم يقولا حتى يكملهـا مع الامام قال فيالفناوى الرستاني إذا سعى يوم الجمعة اليالمصر بريد أقامة الجمعة وأقامة حوابجه و معظم مقصوده اقامة الجمة سال ثواب السعى المها وان كان معظم قصده أقامة حواجه لا نال ثواب السيم إلى الجمعة (قو له و بكر وان بصلى المعذورون الظهر في جماعة يوم الجمة) لما فيه من الاخلال بالجمة لانه قد يفتــدى بيم غيرهم (قوله وكذا اهل السجن) قال الترثاثي مربض صلى الفاهر في منزله نوم الجمة باذان و اقامة قال مجد هو حسن وكذا جماعة المرضى بخلاف إهل السجن فأنهم لاباح لهم ذاك لان المرضى عاجزون مخلاف الحجونين لانهم اذاكاوا ظلمة قدروا على ارضاء الحصوم وانكانوا مظلومين امكنهم الاستفائة وكان عليم حضور الجمعة (قول، و من ادرك الامام يوم الجمة على معه ما ادرك وفي علما الجمة) فاذا قام هذا السبوق الى قضا له

كان عنيرا في الغرامة ان شـا، جهر و ان شـا، خافت (قوله و ان ادركه في التشهد أو في مجود السبهو في عليها الجمة) و هذا عند أبي حنيفة و أبي يوسط و ظاهر هذا ان يجد السهو في مسلاة الجمة والخشار عند المسأخرين انه لا يحد في الجمعة والعبدين لتوهم الزيادة من الجمهال (قوله وقال محد أن أدرك مه اكثر الركمة الثانية في عليها الجمة) بعني أذا أدركه قبل أن يركم أو في الركوع (قوله و ان ادرك اقلها) بان ادركه و قد رفع رأسه من الركوع (بني عليها الظهر) الا آنه ينسوى الجمعة اجماعاً (قُولُه و اذًّا خرج الامام يوم الجمة) يعنى من المفسورة و ظهر عليهم فان لم يحكن هنــاك مقســورة بخرج منها لم يترك الفراءة والذكر الا اذا قام الى الحطية (قو له ترك ألساس الصلاة والكلام حتى يغرغ من خطبته) و كذا القراءة وهذا عنمه ابي حنيفة وقالا لابأس بالكلام قبل أن مخطب و أذا نزل قبل أن يكبر للاحرام لأن الحكراهة للاخلال يغرض الاستماع ولا استماع في هذين الحمالين بخلاف الصلاة لانها قد تمتد ولابي حنيفة أن الكلام أبضًا قد يمند طبعًا فأشبه الصلاة والمراد مطلق الكلام سواء كان كلام الناس او النسبيح او تشميت الساطس او رد السلام وفي الميون المراد به اجابة لمؤذن اما غيره من الكلام يكره بالاجماع لقوله عليه السلام • اذا قلت لصاحبك والامام مخطب انصبت نقد لفوت و وروى عن عبدالله بن عر رضي الله عنهما انه سمم رجلا يقول لصاحبه والامام يخطب متى تخرج القافلة فقسال له صاحبه انصت فلمأ فرغ قال الذي قال انصت اما انت فلا صلاة اك و اما صاحبك فحمار و قبل الحلاف في كلام شلق بالآخرة اما المتعلق بامور الدنب فكروء اجماعا و هذا كلمه قبل الخطبة وبعدها اما فها أللا بجؤز شيء من الكلام والقراءة والذكر اصلا لانه عنم الاحتماع والمراد من الصلاة النطوع اما قضاء الفائنة فتجوز وقت الخطبة من غير كراهة ولا يأكل ولا يثرب والامام يخطب وكذا اذا ذكر الحنطيب النىعليهالسلام استموا وصلوا عليه في انفسم ولم ينطفوا به لانها تدرك في غير هذا الحال والسماع يغوت فان رأى رجلا مند بر فغاف وقوعه نها اورأى عقربا تدب على انسان جازله ال يحذره لان ذلك بجب لحق آدمي و هو محتاج اليه والانصات لحقالله تعمالي ومبناء على المسامحة لانالله غني هنه ولوكان المصلي بعيدا لا يسم الخطبة فقد قيل الافضل له قراءة القرأن سرا وقيل ينظر في الفقه وقيل الانضل الآنصات و هو اختيار محمد من سلمة ثم عند ابى حنيفة خروج الامام يقطع الصلاة والكلام و غندهما خروجه يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام وفائدته فيما اذا ترك عن الخطبة بجوز الكلام هندهما لمدم الكلام وعند لايجوز لوجود الحروج واذا صعد الامام المنبر هل بسيلم قال ابو حنيفة خروجه يقطم الكلام و هذا هل على أنه لابسلم و تروى أنه لابأس له لانه استديرهم في صعوده (قوله و اذا اذن المؤذن يوم الجمة الاذان الاول ترك الناس البيع والشراء وتوجهوا اليالجمة) قدم ذكرالبيع علىذكر الشراء لان الايجاب مقدم على

وقال مجدان ادر ك معه اكثر الركعة الثانية) بإن ادرك ركوعها (في علما الجمد و ان ادر ك اظلها) بان ادركه بعدمار فعمن الركوع (في علماالظهر)اربعاالاله سوى الجمة اجاماجوهرة وعليه ان مقال ادى خلاف مانوى (و اذاخر جالامام على المنبر يوم الجمد) من جرية الكان والافيقيامه الصمود (ترك الناس الصلاقة والكلام) خلا قضاء فائنة لذى ترتبب ضرورة محت الجمة وصلاة شرع فما لازومها (حتى يغرغ منخطبته) وصلاته بلا فرق بين قريب وبعيد فالاصم عيط (واذا اذن المؤذن وم الجمة الاذان الاول) لحصول الاعلام به (ترك الناس)و جوبا (البيع والثراء و توجهوا الى) صارة (الجمة) عبر يقوله توجهوا للاشارة بان المراد بالسعى المأمورية هوالتوجه معرااسكينة والوقار لاالهرولة (فاداصعدالامام المنرجلس) عليه (واذن المؤذن بين دى آلئر) ذاكجرى التوارث ولم يكن على عهدر سول الله صلى الله عليه وسلم الاهذا الأذان ولهذا قيل هوالمشر في وجوب المعي وحرمة البيع والاصيح الالمشرهو

ر احطیب و بنوه السشفر بعد الزوال قبل ان بصلیا و لایکر مقبله کذافی شرح المشیة

﴿ باب صلاة العيدين ﴾

مناسبتما للجمعة ظاعرة حتى أشرط لها ما اشرط للممعة خلا الخطية وعب على من نجب عليه الجمد وقدمت الجعة لفرضيتها وكثرة وقوعها وسي به لانقة فهموالد الاحسان وهي وأجب في الاصم كما في الحباية والهداية والبدائم والمحيط والمختار والكاف والنسق وفالحلاسة وهوالخناز لإنه صلى القعليه وسلمواظب عليها ومعاهاتي الجامع سنةلان وجوبهائبت بالسنة أه وقبل أنها سنة وصحمها النسني فيالمنسافع (يستصبق يوم القطر أن يطم الانسان قبل الحروج الي المصلى) مبادرة الى فيافة ربه وامتثال امره وان یکون حلوا وتنرا ووترا ليكون اعظم اجرا (و بغنسل و تطيب) ويستاك و يابس اخسن ثباء و بصلى في منجد حيه ويؤدى صدقة فطره (و نوجه الى المصالي) ماشيا اقتداء لنبيه صلى الله الميه وسلم (ولا يكبر في طريق السل عندان حنيفة) يعنى جهرا الماشرا فيستحب

انفبول والمراد من البيع والشراء مايشفلهم هن السعى حتى انه اذا اشتقل بممل آخر سواه يكره ايضا ولايكره البيعو الشراء في حالة السعى اذا لم يشغل ه و قوله و توجهوا الى الجمعة ويستحب ان يقول هند التوجه ه الهم اجعلنى من اوجه من توجه اليك و اقرب من تغرب اليك و انحج من دعاك وطلب اليك ه و ينبنى لمن ارادان بتوجه الى الجمعة ان يفقسل و يمس طيبا ان كان هنده ويلبس احسن ثيبانه لانه يوم اجتماع فرعا يتأذى بعضم بروايح بعض فيستحب التنظيف و الطيب (فتو له فاذا فرغ من خطبة اقاءوا) لانه يشوجه عليم فل الصلاة و تعلوع بعد الجمعة باربع ركمات وقبلها باربع ركمات لايسلم للا في آخرهن ومن اليهوسف بعدها بست يصل اربعا ثمر كمتين وقبل ركمتين ثم اربعا و يقول في الاربع ومن اليهوسف بعدها ابضا كا التي قبل المنابعة الخدة و لا يقول اصل سنة الظهر وكذا الاربع التي بغدها ابضا كا يقول في الفرن المنابعة الفرائس والله اعلم يقول في الفرن المنابعة المنابعة و لا يقول فرض الظهر لان المنابعة الفرائس والله اعلم

مرور باب ملاة العدن كام

مناسبته للجمعة ظساهرة ؤهو الهما يؤديان بجسع عظيم وبجهر فيعمسا بالغراءة ويشسترط لاحداهما مايشترط للاخرى سوى الحطبة وتجب على من تجب عليه الجمة وقدمت الجمة لمغرضية وكثرة وقوحها ومنتجب عليه الجعث لانجب عليه سلاة ألعند الاالمملوك فانها تجب حليه اذا اذنه مولاه ولانجب عليه الجمة فان الجمة لها دل و هو الظهر و الظهر نقوم مقامها فجفه وليس كذبك الميد فانه لابدله وينبغي ايضا ال لايجب عليه السيدكما لا تجب الجمة لان مناضه لا نصير علوكاته بالاذن فحاله بعد الاذن كحاله قبل الا ترى انه او حجم بالاذن المول لا تسقط حجة الاسلام لهذا المني وسمىالمبد عبدا لان قد تعالى فبه عوائد الاحسان الى المباد وقيل لان المرور يعود بعوده وقيل لان الناس بعودون فيه الى الاكل مرارا وارك صلاة العيد ضلالة وبدعة ، واختلفوا فهما فقيل سنة ،ؤكدة و قبل انها واجبة وهوالجميم لقوله تعالى ﴿ وَلَنكِرُو اللَّهِ عَلَى مَاهِدَاكُم ﴾ قبل المراد 4 صلاة عبدالفطر فقد امروالام الوجوب وقوله تعالى ﴿ فسلل مِكْ وانحر ﴾ بني ملاة عبدالاضعى كذا ف النماية وفي البسوط الاظهر انها سنة ، وكدة (قو له رحدالله ويسمب وم الفطر ان يعلم الافسسان قبل الحروج الى المصلى وبغنسل و شطيب) قال في الفنية المستحبات اثنا عِشر ثلاث منها في المتن و تسم اخرى وهي السواك و اخراج صدقة الفطر وبلبس احسن ثياه المباحة وينمتم والتكبير وهو الانتباء والابكار وهو المسارعة إلى المطل وصلاة الغبر في منجد حبه والحروج ماشبا والرجوع في طربق اخرى لان مكان القربة تشهد لصاحبًا و ف هذا تكثير الشهود وتكثير الثواب (قو له و بنوجه الى الصلى) المستعب أن يتوجه ماشيا لأن الني عليه السلام ماركب في عيد ولاجنازة ولابأس أن تركب ف الرجوع لانه غير قاصد الى قربة (قو له ولايكبر ف طريق المصلى عندابي حنيفة) بنىجهرا اماسرا فمستحب وهذا فيحيد الفطر لان الاصل فيالثناء الاخفاء قالبالله تمالي ﴿ وَاذْ كُرُوبِكُ قُنْفُسِكُ بَصْرُ مَا وَخَيْفَةً وَدُونَ الْجِهْرِ ﴾ قال عليه السلام • خير الذكر الحنى •

(قوله و يكبر في طريق المسلى مندهما) يني جهرا و ينم النكبير اذا انهي الي المسل في رواية وفي رواية حتى ينتخم (قولد ولا يتنفل في العسل قبل مسالة العبيد) والمعنى أنه ليس بمسينون لا أنه بكره و أشيار الشيخ الى أنه لا بأس به في البيت لانه قبد بالمصلى و روى ان علب رضيالله صنمه رأى قوما بصلون قبلها في الجبانة فقبال انا صليت مع النبي مسلىالله عليه و سلم هذه الصلاة فلم يتنفل قبلها فنسأل واحد منهمانا اعلم أن الله تسالي لا يعذبني على الصلاة نقال على رضي الله عنه و أنا أعلم أنَّ الله تسالي لا يُتبِكُ على مخالفة الرسبول سلي الله عليه و سلم وفي الكرخي روى ان عليــا رضي الله عنه خرج الى المصـــلي فرأى قوما بصلون فقــال ما هذه العسلاة التي لم نكن نعرفها على عهد رسـول الله صلى الله عليه وسلم فقيل له افلا تنهاهم فقسال اني اكره ان اكون الذي نهي عبدا اذا صلى و لكنما نجبرهم بما رأيناً من رســول الله صلى الله عليه وســلم كان لا يصلى قبلهــا ولا بعدها • ولان صلاة العيد لم بجمل لها اذان ولا اقامة فان هذأ بالنافلة جاز ان لم هخل الامام ف العيـد فاما أن يقطم النــافلة أو يترك بعض صــلاة العيد و هذا لا بجوز (قو لهـ فاذا حلت الصلاة بالارتفاع النَّعس دخل وقتها الى الزوال) اى حل وقتها من الحلول و في النهاية من الحل لان الصلاة قبل ارتفاع النمس كانت حراما • وقوله • الى الزوال • اى قبل نصف النهاروكان عليه السلام بصلى العبدو الشمس على قدر رمح او رمحين و خروج الوقت في اثناء الصلاة يغسدها كالجمة (قوله ويصلي الامام بالنـاس ركمتين يكبر في الاولى يتكبيرة الاحرام) انما خصها بالذكر مع انه معلوم لانه لابد منها لان مراعاة لفظالتكبير فالميد واجب حتى لوقال الله اجل او أعظم ساهيا وجب عليه مجود السهو (قوله وثلاثًا بعدها ﴾ والمستحب أن يقف بين كل تكبيرتين من الزوائد مقدار ثلاث تسبحات ويأتى بالاستفساح هفيب تكبيرة الاحرام قبل التكبيرات وكذا المقود عند ابي يوسف وعند محمد يتموذ بعد التكبيرات قبل القراءة وقال مالك والشافعي يكبر فيالاولى سبعا و فى الثانية خما بعني سبعا ماخلا تكبرة الاحرام و في الثانية خمسا ماخلا نكبيرة الركوع وهو مذهب ابن عباس وقولنا مذهب ابن مسعود (قول ثم يقرأ فاتحة الكتباب وسورة) یعنی ای سورة شاء وروی انه علیه السلام قرأ فیصا سبح والغاشیة وروی ق واقتربت الساعة (قوله ويكبر تكبيرة يركم فيها) اعلم أن تكبيرتي الركوع في صلاة العيد من الواجبات حتى بجب السهو بتركها ساهيا ولوانتهي رجل الى الامام في الركوع في العيد فانه يكبر للافتتاح فائما فان امكنه ان يأتي بالتكبيرات ويدرك الركوع ضل ويكبر على رأى نفسه وان لم يمكنه ركع واشتغل بتسبيحات الركوع عند ابى يوسف وعندهما بشتغل بالتكبيرات فاذا قلنا يكبر فآلركوع هل رفع يديه قال الخجندى لايرفع وقيل يرفع ولوزفع الامام رأسه بعدما ادى بعض التكبرات فانه يرفع رأسه ويتسابع الامام وتسقط عنه باق التكبيرات لان متسابعة الامام واجبة (قولُه و برفع بديه في تكبيرات العيد) ربد ماسوى تكبيرة الركوعوعن ابى بوسف لايرنع (فولد و بحمر بالقراءة في صلاة

جوهرة قال ف التصميم قال الاسبيماني في زاد النقهاء والعلامة في النحفة العجيم قول ای حنیفة قلت و هو المعتمد مند النسني و برهان الشريعة وصدر هااه (ولا (مَنفل في المصلى قبل صلاة الميد) ثمقيل الكراهة في المال خاصة وقبل فيه وقي غرمعامة لانه صلى الله عليه و سلم شعاه هداية (فاذا حلت السلاة بارتفاع الثمس) قدر رع (دخلوةتما) فلاتصم قبله عيدابل تكون نفلا محرما و عندو فتهامن الارتفاع (الي الزوال فاذا زالت الثمس خرج و قتما) فلوخرج في اثناء الصلاة فدت كامر (ويصل الامام بالناس كمتين يكبرن الاولى تكبرة الافتتاح) ويأتي عقبها بالاستفتاح (و) يكبر ثلاثابمدها) وبعدالاستفتاح ويستعبله ان مقف بين كل تكبرتين مقدار ثلاث تسبهات وايس مينهما ذكر مسنون و شودُو بسمي سرا (ثم مقرأ فأتحة الكتاب وسورة معها) ای سورهٔ شاء و آن تحری المأثوركان اولى (ثم يكبر تكبيرة ركع ما)وغمركمته بعدتها (عم) اذاقام (متدى في الركمة الثانية بالقراءة) اولا (فادافرغ من القراءة كبرثلاث تكبيرات) كاتقدم

العيدين) الزوائد (تم انخطب بعد المسلاة خطبتین) و هی سنة قلو تركهما او قدمها حازت مع الاسامة (يعلم الناس قيرا صدقة الفطر و احكامها) ليؤدما من لم يؤدها لائما شرعت لذاك و بستحب ان يستفتع الحظيمة الاولى بنسم تكبيرات متوالية والثائية بسبع (وَمَن فاتنه صلاة العيد مع الامام) ولو بالافساد (لم مقضها) وحده لائها لم تعرف قربة ألا بشرائط لانتم بالمنفرد هداية فلو امكنه الذماب لامام آخر فعل لانها تؤدى عواضم اتفاقا تنوير (فان غم الهلال على الناس فشهدوا عند الامام رؤية الهلال بمدالزوال او حدث عذرمانع كطرو نحوه (صلى الميد من الفد) لانه تأخر بعذر وقدورد فيه النس هداله ووقيها فيه

العيدين) لانه عليه السلام جهر بهما (قوله ثم يخطب بعد الصلاة خطَّتين) لذبك ورد النقل المستفيض والخطبة ليسلت يواجبة لان الصلاة تنقدم عليها ولو كانت شرطال لتقدمت على صلاة كالجمة وهي سنة فان تركها كان مسيئا وان خطب قبل الصلاة اجزأه مع الاساءة ولانعاد بعد الصلاة كذا في النماية (قوله بعلم النباس فيها صدقة الفطر و احكامكا) وهي خسسة على من تجب ولمن تجب ومني تجب وكم تجب و مما تجب * اما على من تجب فعلى الحر المسلم المالك للنصاب * واما إن تجب فلانقراء والمساكين * و اما متى تجب فبطلوع الفجر من يوم الفطر * و اماكم نجب فنصف صناع من بر اوصناع من تمر اوصناع من شمير + و اما بم تجب فن اربعة اشبهاء من الحنطة والشمير والتمر والزبيب وما سبوى هذه الاشبياء نلا يجوز الا بالقيمة (قوله و من فاتنه صلاة العبد مع الامام لم يقضما) كلمة « مع » متعلفة بصلاة لالمائنة اي فانت هنه الصلاة بالجاعة وليس معناه فانت عنه وعن الأمام بل المني صلى الامام العيد و قاتت هي على هذا قاله لايقضي (قو له قال عم الهلال على النياس الى آخره) التقييد بالهلال ايس بشرط بل او حصال عذر مانع كالمطر وشهه نانه يصلمها من الفد لانه تأخر المذر (قو له نان حدث عذر عنم النهاس من الصلاة في اليوم الثاني لم بصلما بعدم) وان تركها في اليوم الاول بغير عدّر عني زالت الثمس لم يصام ا في المدكذا في الكرخي (قوله ويستعب في يوم الاضمي ان ينتسل وينطيب و بزخر الاكل حتى يفرغ من العدالة) لتخالف الايام التي قبله فان اكل قبل الحزوج هل يكره فيه رواينان والمختار انه لايكره لكن يستحب ان لاياً كل اقتداء رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه كان لاياً كل حتى يرجع (فؤ له و توجه الى المدلى وهو يكر) بمني جهراً وبجهر بالنكبير الى أنْ بأنَّى المصلِّي في قولهم جيماً وتجوز صلاة العبد في المصر في موضعين و مجوز ان يضمي بعدما صلى في احد الوضعين استحسسانا والغبــاس ان لا بحوز حتى يغرغ من العســلاة في الموضعين كذا في الخجندي (قو له و يصلي الاضمى ركعتين كصلاة الفطر) لانهـا مثلها (قو له و مخطب بعدها خطبتين بِعَلِمُ النَّاسُ فَمِمَا ٱلاَضِّعِيةَ وَتَكْبِرُ النَّشْرِيقِ ﴾ لأنَّ الحَطِّبةُ مَا شرعت الالذك لانها بعد الصلاة وقال شمس الائمة هذه الاضافة في تكبير التشريق لا يستقم الاعلى قوالهما لان بعنن النكبير يقع في ايام التشربق و اما على قول ابي حنيفة فلا يقع شي منه فيما فلا يستقيم الاضافة وكيف ينفُع النعام في شئ قد فرغ لكن قد قبل النشريق اسم اصلاة الميد وفجرعرفة قريب منه وماقارب الشئ سمى باسمه وانمسا سميت صلاة العيد تشريقًا لا نهما تؤدي بعد تشريق النَّمس وارتفاعهما ومنه قوله عليه السلام • لا جعمة ولا تشريق الا في مصرحام ، وإذا أدرك الأمام في ملاة العيد بعدما تشهد قبل الربسلم أوبعدما مجد للسمو فانه يقوم ويقضى صلاة العبد فن المشمايخ من قال هذا قولهما فامأ على قول مجد لا يصــر مدركا كالجمة و منم من قال هذا بلا خلاف وهو الصحيح اله يصر مدركا لان صلاة العبد لا بدل لها مخلاف صلاة الجمعة والسمو في الجمعة والعبدين

كالاول (فان حدث عذر منع الناس من الصلاة فى اليوم الثانى) ايضا (لم يسلها بعده) لان الاصل فيما ان لا تغضى كالجمعة الا نا تركناه بالحديث وقدورد بالتأخير الى اليوم الثانى عند العذر هدايه (و يستحب فى يوم) عيد (الاضمى ان يغنسل و ينطيب) كما مرفى الفطر (و) لكنه (يؤخر الاكل) فى الاضمى (حتى يغرغ من العملاة) وان لم بصمح فى الاصمح و او اكل لم يكره (و يتوجه الى المعلى و هو يكبر) جهرا (و يصلى ﴿ ١٢٢ ﴾ الاضمى ركمتين كملاة) هيد (الفطر) فعاد الدر منا در منا در در الدر الدر الفطر)

والمكنوبةواحمد معنى قانه اجمد فيهما الدمو والمشائخ لل قال لا المجد الامام السهو ف الجمعة والعيدين كى لا يقع الانسانياء على من بعند من الامام (قوله قان حدث مذر عنم النساس من الصلاة في يوم الاضعى صلاها من الغد وبعد الغد والإبصارا بعد ذك) لانها موقنة بوقت الاضعية فتقيد بايامها لكنه يسى في السأخر بفر عذر لمخالفته المنقول قال في الكرخي اذا تركوها لغير عذر صلوها في اليوم الثاني واسماؤا قال لم يساوها قاليوم الثاني صلوها في اليوم الثالث فال لم يساوها فيه سقطت سواء كان لمذر اولفر هذر الا أنه مبي في التأخر بغير هذر (فوله و تكبير التشريق اوله هفيب صلاة الفيو من يوم عرفة) لاخلاف بين اصحاب البداية أنسا هقيب صالة النجر من يوم عرفة و إنما الحلاف بينهم في النسابة فعند ابي حنيفة آخره عقب صلاة المصر من يوم الفر و عندهما عقب صدالة العصر من آخر ايام التشريق نعنىده يكمر عقيب عماني صلوات و عندهمما عقيب ثلاث و عشرين صلاة و اختلفوا في تحكير التشريق هل هو سنة او واجب قال التمر ثاشي سنة و في الابضاح واجب و اسله قوله تمالى ﴿ و اذكروا الله في ايام معدودات ﴾ قيل هي ايام المثمريق و اما الايام المعلومات فهي عشر ذي الجمة (قوله و آخره عقيب علاة العصر من يوم النحر عند ابي حنيقة و قال ابو بوسنف و محمد عقبت صدلاة المصر من آخر ايام التشريق) والفتوى على فولهما كذا في المصنى • قان قبسل التكبير على قول الى حنيفة بترقبل الم التشريق فكيف بكون تكبير التشريق عنده * قبل سمى مذلك لقرمه من ايام التشريق والذي اذا قرب من الثي سمى باسمه و ابام التشريق ثلاثة و أيام الحر ثلاثة و عضى الكل عضى اربعة أيام فالعاشر نحر لاغر والثالث عشر تشريق لاغر واليومان مينهما نحر و تشريق (قوله والنكبير عقيب الصلوات المفروضات) هـذا على الاطلاق اعما هو قولهما لأن النكبر تبـم للكنوبة فيأتيه كل من يصلي المكتوبة واما عند ابي حنيفة لا نكبر الا على الرجال الاحرار المكانين المفيين في الامصار اذا صلوا مكتوبة بجماعة من صلاة هذه الايام و على من يصلى مهم بطريق التبعية ، و قوله ، المفرو ضات ، معترز من الورو صلاة العيدو يكبر عُقيب صلاة الجمعة لانها مفروضة وفي الحجندي النكبر انميا يؤدي بشرائط خسة على قول ابي حنيفة يجب على أهل الامصار دون الرسائيق وعلى المنجين دون المسافرين الا اذا اقتدوا بالمقبم المصر وجب عليم على سمبيل المتابعة و على من صلى بجماعة لامن صلى وحده وعلى الرجال دون النساء و أن صلين مجماعة الا أذا أقندن برجل

فياتقدم (و مخطب بعدها) ابنيا (خطبتین به الناس فأنا الاضعية وتكبيرات النشريق) لانها شرعت لذاك (فان حدث عذر) من الاعدار المارة (منع العاس من الصلاة في اول (توام الاضحى سلاحاهن الغدوبعد القدو لابصام ابعددات) لانما موقشة بونت الاطعية فتقد بايامها لكنه مني بالناخير بنير عذر والا فلافالدرهنا لنق الكراهة وق الفطر المحمة (وتكبير التشريق اوله عقيب صلاة العجر من وم عرفة) انفاقاً (و آخره عقيب صلاة العصر من) يوم (اأعر عند ابي حنينة (فهي عان صلوات (وقالا) آخره (الى صلاة العصر من آخر المام النشريق) بادخال الغماية فهي ثلاث و عشرون صلاة قال في التصيح قال وهان الشريعة وصدر الشريمة ومقولهما بعمل وفي الاجتيار وقبل الفتوى على قولهما و قال فالجامع الكبر للاسبجان

النتوى على قولهما وفى مختاراً النوازل وقولهما الاحتياط فىالعبادات والفتوى على قرائهما أه (وتومن) (رالنكبير) واجب فىالاصم مرة (عقيب الصاوات المفروضات) على المفهين فى الامصار فى الجماعات المستمية عند ابى حنيفة وقالا على كل من على المكتوبة لا نه تبع لها وقد سبق انه المفتى به للاحتياط ونوبن الماء تمن وفي الصلوات الجنس دون النواهل والسنن والوتر والسيد واختافوا على قول ابي حنيفة في العبيد اذا صلوا خلف عبد والاصح الوجوب واذا المالعبد قوما في هذه الايام فعلى قول من لم بشرطها يكبرون والمسافرون اذا صلوا بجماعة في مصر فيه روايتان عن ابي حنيفة في رواية لاتكبير عليم وفي رواية يكبرون وقال ابوبوسف ومحد التكبير يتبع الفريضة فكل من ادى فريضة فعلم النكبير والفتوى على قولهما حتى يكبر المسافر واهل الفرى ومن صلى وحده ولو ترك صلاة قبل الم التشريق و تذكرها بعدها او تركها في ايام التشريق في المام الماضى وتذكرها في ايام التشريق في المام الماضى وتذكرها في ايام التشريق في هذا المسام وجب عليه الفضاء وجميع ذلك بغير تكبير ولو تركها في اول ايام التشريق في هذا المسام وجب عليه القشاء وجميع ذلك بغير تكبير ولو تركها في اول ايام التشريق فن سنبه ناك فائه بقضيها مع التكبير (فوله الله اكبر الله الااللة والله اكبر الله الاللة والله اكبر الله الكبر وله الحدد)

- پر باب ملاة الكسوف كده

هذا من بأب اضافة الذي الى سببه ومناسبتها للميد من حيثالاداء بالنهار في الجماعة بنير اذان ولا اقامة الا ان العبد لما تأكد في أوة السنة قدمت عايها والكسوف أعس والمنسوف اقبر وهما فاللغة النقصان وقيل الكسوف ذهاب الضوء والحسوف دُهاب الدارُة (قو له رجه الله و اذا كسفت الثمن صلى الامام بالناس ركعتين) في ذكر الامام اشارة إلى انه لابد من شرائط الجمعة وهو كذبك الاالخطبة فانه لاخطبة في صلاة الكسوف عندنا (قول كهيئة الناطة) اي بلا آذان ولا اقامة ولا تكرار ركوع (قو له فكل ركمة ركوع واحد) احزاز عن قول الشافعي فأنه مقول فكل ركمة ركوعان (فو له و بطول القراءة فيهما) أي في الركمتين لانه عايه السيلام قام في الالى مدراليفرة وفيالنانية غدر آل عران والمني انه منرأ فيالاولى الفائحة وسورة البقرة ان كان محفظها او مابعدلها من غيرها ان لم محفظها وق الثانية بآل عران او مابعدلها وبجبوز تطوبل القراءة وتخفيف الدعاء وتحفيف الفراءة فاذا خفف احدهما طول الآخر لانالمسقب أن بق على لمشوع والحزف إلى أنجلاء ألثمن فأي ذك فعل فقد وجد (قول و مخنى الامام القراءة عند الى حنيفة) لانها صلاة نهــار ليس من شرطها الجماعة كالفاهر (قوله و قال ابويوسف و محمد يجهن فيها بالغراءة) لانه يجمع لها الجماعات كالميد وعن محمد روانان احداهما مثل قول الى حنيفة والثانية مثل قول الى وسبف (فولد ويدمو بعدما حتى نجل النمس) المراد كال الانجلا ، لا انداؤه ثم الامام فالدعاء بالحيار انشاء جلس ممنقبل الغبلة ودعا وان شاء قام ودعا وان شاء استقبل الناس توجهه ودعا ويزمن القوم قال الحُلواني وهذا احسن كذا فيالنهاية (قو له والذي يصلى بالناس الامام الذي يصلىهم الجمعة فإن لم يحضر صلاها النساس فرادي) لانها نافلة والاصل في النوافل الانفراد قان لم بعسل حتى تجلت لم بعسل بعد ذلك

(و) صفة التكبير (ال يقول الله اكبرالله الالله الالله والله اكبرالله اكبروقة الحد) هذا هوالمأثور عن الحليل صلوات الله عليه هذا به

﴿ باب صلاة الكسوف ﴾

من اضافة الثي الى سبه (اذا انكسفت الثمن صل الامام) أو نائبه (بالناس ركمتين كهيئة النافلة) اي بالاخطبة ولاآذان ولااقامة ولاتكرار ركوع بل (ف کلرکمهٔ رکوع و احد و) لكنه بطول القراءة فيهما) وكذا الكوع والبعسود والادمية الواردة في النافاة (و يحق) الفراءة (عدايي حنيفة وقالانجنهر) قال في التعيم قال الاسبعابي في زاد الفقها ، والعلامة في الصفة والصبح قول الوحنيفة قلت و هو الذي عول عليه النسق والحبوبي وصدر الشريعة اه (ثم دعو بعدها) سالسا مستقبل القبلة او قاعامستقبل الناس والقوم يؤمنون على دعاله (حتى تنجلي الثمس) كلها (ويصلى بالناس الامام يصلى بم الجمعة فال لم محمم) ای لم محضرالامام (صلاها النــاس فرادى) ركعتين اواربعا فيمنازلهم

كما ف شرح الطحاوى (وليس ف خسوف القبر جماعة) لانه يكون ليلا و في الاجتماع فيه مشقة جوهرة (وانما يسلى كل واحد بنفسه) لفوله صلى الله عليه وسلم « اذا رأيتم شيئا من هذه الاهوال فافز عوا الى الصلاة » (وليس في الكسوف خطبة) لانه لم ينفل هدا به موفو باب الاستسقائه (قال الوحنيفة ليس في الاستسقاء صلاة موفو ١٢٤ كه مسنونة في جماعة) و هو خاهر الرواية

وان تجلى بعضها جاز ان بدأ الصلاة فان سترها سحاب او مائل و هي كاسفة حلى لان الاصل بقاؤه وان غربت كاسفة املك عن الدعاء واشتغل بدلاة المغرب وان المجقم الكسوف والجنازة بدئ بالجنازة لانهما قرض وقد يخثى على المبت النفر وان كسفت في الارقات المنهي عن الصلاة فهما لم يصل لان النوافل لاتصلى فيها و هذه نائلة (فو له وليس ف خسوف القمر جماعة) لانها تكون ليلا و في الاجتماع فيه مشافة (فو له و انما يصلى كل و احد لنفسه) لقوله عليه السلام ه اذا رأيتم شيئا من هذه الاحوال فافز عوا المي الله المنافذ المنافذ

-م ﴿ باب صلاة الاستاء ﴿ ب

وهو طلبالسقيا يقال سقاءالله واسقاء وقد جاء ذلك فىالفرآن قالىالله تعالى ﴿ وسقاهم ريم شراياً طهوراً ﴾ وقال تصالى ﴿ واسفيناكم ماء فرانًا ﴾ ومناسبته فمكسوف الهمــا تضرع يؤديان في مال الحزن والاصل فيه قوله تمــا لي ﴿ واســتغفروا رَبُّكُمُ اله كان غفارا رسل المناء عليكم مدرارا ﴾ فعلق نزول الغيث بالاستغنار (قولد رجمه الله قال ابوحنيفة ليس فىالاستسفاء صلاة مسنونة بجماعة وانما الاستسفاء الدعاء والاستغفار) لما ذكرنا من الآية (قوله نان صلى النـاس وحدانا جاز) ولا يكره (فوله وقال ابو يوسف و محمد يصلى الامام بالناس ركمتين وهما سينة عندهما وفالمبسوط قول ابى يوسف مع ابى حنيفة وفي الخبندى مع محدد (فولد و بحبر فيهما بالقراءة) اعتبارا بصلاة العبد الااله ليس فيها تكبيرات كتكبيرات العبد قال الحلواني بخرج النباس الى الاستسفاء مشاة لا على ظهور الدواب فيثباب خلق اوغسيلة او مرقعة منذلاين خاضمين ناكمي فكل يوم يقدمون الصدقة قبل الخروج (قوله ثم يخطب) يني بعدالصلاة قال ابر يوسـف خطبة واحدة وقال مجمد خطبتين ولا خطبية يمنذ ابى حنيفة لانهما تبم للجماعة ولاجماءة فيهما عنده وتكون معظم الخطبة عندهما الاستغفار (قوله ويستقبل القبلة بالدعاء) فعند ابي حنيفة يصلي ثم يدمو وعندهما يصلي ثم يخطب فاذا مضي صدر من الخطبة قلب رداءه ويدعو قائمًا مستقبل القبلة (قوله ويقلب رداءه) بالتحقيف بني اذا مضى صدر من الخطية (قوله ولا يقلب القوم ارديهم) بالتشديد كا يقسال أنحت

أ_م ينقل آنه أمرهم بذلك هداية ويستحب الحروج له الم^التحراء الا فى مكة وبيت المفدس فيخرجون (الباب) الم^{المة ال}د ثلاثة ايام مشاة فى ثباب خلفة غسيلة متذل*فين متواضعين خاشعين لله تع*الى ناكبين رؤسهم متدمين الصدقة كل يوم نبل خروجهم ومجددون التوبة ويستسقون بالضعفة

كاف البدادم (فان صلى الناس و حدانا جاز) من غير كراهد جوهرة لانها نفل مطلق (وانما الاستسقاء الدعاء والاستغفار) لقوله تعمالي ﴿ استغفروا ربكم اله كان غنارا كه الآيد ورسول الله صلىالله عليه وسلم استسق ولم برو عنه الصلاة هدانه وفالتصميم قال في المحقد هذا ظاهر الرواية وهو العميم قلت وهوالمعمد عند النسني والحبوبي وصدرانشريمةاه (وقالا يصلى الامام بالناس ركمتين بجهر فيهما بالقراءة) اعتبارا بصارة العيد) ثم الخطب عند مجد وخطبة واحمدة عند ابي بوسف ويكون معظم الحطبة الاستغفار (ويستقبل القبلة بالدعاء و مقلب الامام رداءه) لماروى الدحلي الله عليه وسلم لما استسق حول ظهره الي الناس واستقبل القباة وحول رداءه هداله وصقةالقلب ان كان مربعا جعل اعلا. اسنله و آن کان مدور آ كالجبة جعل الجانب الاءن على الايسر جوهرة (ولا يقلب القوم ارديم) لانه

الباب محنفا و فتحت الابواب مشددا و هذا عندهما وقال ابوحنيفة لايقلب رداء و صفته عندهما ان كان مربعا جعل اعلاه اسفله وان كان مدورا كالجبة جعل الجانب الا عن على الايدر (فولد ولا يحضر اهل الذمة الاستسقاء) لان الناس بخرجون الدعاء وما دعاء الكافرين الا في ضلال وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم تبيدهم فقال و انا برى من كل مسلم مع مشرك و ولان المجتاعهم مع الكفر بوجب تزول المسنة عليم فلا بجوز اخراجهم عند طلب الرحة

۔ ﷺ باب قیام شہر رمضان ﷺ۔

انما افرد هذا البــاب على حدة ولم يذكره فىالنوافل لانه نوافل اختصـت بخصائس ليس هي في مطاق النوافل من الجماعة وتقدير الركمات وسسنة الحتم وعقبه بالاستسقاء لان الاستشفاء من نوافل النهار وهذا من نوافل الليل واطلق عليه اسم الفيهام لقوله عليه السلام ه أن الله فرش عليكم صيام رمضان وسننت لكم قيامه ٥ وسي رمضان لانه يرمض الذنوب اي بحرقها (قوله رحه لله و بستحب الناس ان جمعوا في شهر رمضان بعدالمشاء فيصلى ميم الامام خس ترويحات) ذكره بلفظ الاستحبساب والاصمح ان التروايح سنة ،ؤكدة لقوله عليه السلام ، وسنت لكم قياءه ، واراد الشبخ أن اداءها بالجماعة •-ثعب ولذك قال بـ-ثعب لمناس أن يجتمعوا ولم يقل بستعب التراويح وانمسا قال يجتمع الناس بعد العشاء وهم مجتمون لصادة العشاء لان بعد العملاة تفرقون عن هيئه األصفوف فالهذا قال بجتمعون أى يرجعون صفوفا ومن كان يحسسن القراءة فالافضسل ان بسليها في بينه عند ابي حنينة وعند عبد فالمجد انشل وعن ابي بوسف ان قدر ان يصابهـ في بيته كما يصليها مع الامام في المجرد فالافضل ان يصليهـ في بيته و اما ذا كان عن مقتدى به وتكثر الجماعة محضوره وتغل عند غبيته فانه لالمبغى له ترك الجماعة * وقوله * فيصلى بهم الامام خس ترو بحات » في كل تزويحة تسليمتان الترويحة اسم لاردم ركمات سميات بذبك لانه منمد عفيها للاستزاحة (قوله ويجلس بين كل ترويحنين مقدار روعية) وذاك مستعب وهو بالخيار فاذاك الجاوس ال شاؤا بسعون او ملاون او منظرون سكونا وهل بساون اختلف فيه المشايخ منهم منكرهه ومنهم من استحسنه و هل مجلس بين الترويحة الخامسية والوتر روى الحسن عن ابي حنيفة انه بجلس وكذا فالهداية وف الينساس العميم انه لايستعب ذلك عند عامة المشابخ ولو صلى النزاويح كل اربع بأسليمة اوكل ست أوكل عمان اوكل عدر بنسليمة وقعد على رأس كل ركمتين قيسل لا يجوز الا عن ركمتين وقيسل بجزيه عن السكل وهمو البحيح وفي الفناوي اذا صلى اربعــا بتسليمة ولم يقمد في النائية فالقياس أن تفسيد وهو قول تحمد وزفر وقيالاستحسان لانفسد وهو اظهرالروانين عن الى حنيفة وابي يوسف واذا لم نفسد قال ابوالميث ينوب عن تسليمتين وقال محمد بن الفضل عن تسليمة واحسدة قال وهوالتعجم وعن ابي بكرالاسكاف انه سيئل عن رجل قام الىالثالثة ق التراويح

والشيوخ والجائز والاطفال ويستعب اخراج الدواب واولادها ويشتنون فيابينها المحصل المحنن ويظهر الضجيج بالحاجات (و) لكن (لاعمضر المحالدمة لان (الاستسقاء) الحروج للدعاء وقد قال الله تمالي فو وما دعاء الكافرين الاق ضلال كه و لانه لاستنزال الرحمة و انمائزل عام اللمنة هداية

﴿ بابقيام) شور (رمضان ﴾ افرده ساب على حدة لأختسامه باحكام ليست فى مطلق النوافل (يستمحب ال يجتمع الناس في شهر ر مضان) كل ليلة (بعد) صلاة (العشاء) ويعتمب تأخير هاالى ثلث الإيل او نصفه (فيصلى بهم الماديم خس ترو محات كل ترو محدار بع ركعات سميت ذاك لانه مقعد عنيها للاستراحة (و كل ترو محد تسليمنان (و بحلس) ندبا (بین کل ترو محتین) وكذا بينالخامسة والوتر (مقدار ترو محة) و مخيرون فيابين تسبيع وقراءة وسكوت

ولم يتمد في الشائية قال ان تذكر في الفيسام ينبني ان يمود و يتعد و يتشهد و بسلم و أن قيد الشالثة بجدة فان أضاف اليها آخرى كانت هذه الاربع عن تسليمة واحدة هذا أذا أتى الاربم ولم يقمد في الشائية فان قعد فنها قدر انتشاهد قال بعضهم لا مجوز الا عن تسليمة أيضاً وعلى قول العامة مجوز عن تسليمتين وأو صلى ثلث ركمات متسايمة واحدة ان قعد في الشائبة جاز من تسليمة و بجب عليه قضاء ركمتين لانه شرع في الشفع الشاني بعد أكبال الشفع الاول فاذا افسد الثفع الشاني لزمه القضاء قال في الفتاوي والعميم انه لا يلزمه الفضاء لانه ظلان انها 'انبعة و أن لم يغمد في الثنائية عامدًا أو سناهياً تفسيد صلاته عند مجد و زفر و بلزمه قضاء ركعتين و هذا هو الغيساس وفي الاستعسسان هل نفسد قال أبو حنيفة و أبو يوسف نم تفسد ولا تجزئ من شيء و أن شكوا أنهم هل صلوا عشر تسلیمات او تسع تسلیمات قال بعضهم بصلون تسلیمة اخری فرادی و هو الصميم احتباط وقال بعضهم يوترون ولا يأتون بتسليمة اخرى و لو تذكروا بعــد الوثر أنهم وكوا تسليمة قال عجد بن الغضل بصاونها فرادى وقال الصدر الشهيد بجوز ال يصاوها بجماعة ولو صلى الامام التراويح في منجدين في كل منجد على الكرال قال ابو بكر الاسكاف لايجوز و قال ابو نصر بجوز لاهل المجدين و اختار ابو الميث قول الاسكاف وهو العميم واذا فسند الشفع وقد قرأ فيه لابعتد عنا قرأه فيه ويعيد الغراءة لحصل الحتم في الصلاة الجائزة و قال بعضم يعديها لان المفصود هو الفراءة ولانسماد فيما و أذا خلط فترك سبورة أو آية و قرأ مابعدهما فالمستمعميله أن يقرأ المتروكة ثم المفروءة لتكون قراءته على النزئيب كذا في الفشاوي ولم لذكر الشيخ رحمالة قدر الفراءة وقد اختلف المشابخ فيها قال بمضم بقرأ في كل ركعة عشر آيات لان فيه تخفيف على القوم و له محصل العتم مرة وهذا هو الصحيم لان عدد الركعات في ثانين ليلة سمَّائة ركمة وعدد أيات الفرأن العظم الكريم سنة الاف آبة وشيء وفيالفتاوي الغتم فيالتراويخ مرة سنة والعتم مرتبن فضيلة والعتم ثلث مرات فيكل عشر لبال مرة افضل فالحتم مرة يقع بقراءة عشرآبات فيكل ركعة والعتم مرتين يقع بقراءة عشرين آية والمنتم ثلاثًا يقع بقراءة ثلثين آية فان ارادوا المنتم مرة واحدة فبنبئ البكون ليلة سبع وحشرين لكثرة ماماء فىالاخبارانها ليلةالقدر ولايترك المغترفى رمضًان لكسل القوم بعني لاغرأ اقل ما محصل به العنم مخلاف مابعد التهمد من الدموات حتى بتركها أذا علم أنه ينفل على الفوم الا أنه لا يترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لانها فرض عندالشافعي فيمتاط فهاكذا في النماية ولو حصل العثم بليلة الناسم عشر او الحادئ والعشرش لايترك التراويح في بقية الشهر لانها سنة في جميع الشهر قال عليه السلام ، وسننت لكم قيامه ، ولهذا قبل اذا عجل المغتم فالمستحب ان مندأ من اول القرآن في يقية الشهر والافضل ان يصلي التراويح بامام واحد لان عر رضيالله عنه جم الناس على قارى و احدو هو ابى ن كعب رضى الله عنه فان صلوهـــا بامامين

فالمنقب أن يكون انصراف كل وأحد على كال الزوعدة فأن إنصرف على تسلية لابسقب ذئك وكان عر رضيافة عنه بؤمهم فىالفريضة والوثر وكان ابى رضيافة عنه يؤمهم في الزاويج وسـ ثل نصير بن يحيى عن امامة الصبيــان في الراويح فقــال يجوز اذاكان ابن عشر سنين وقال السرخسي الصيح انه لايجوز لانه غير مخاطب كالجنون وان ام الصبي الصبيسان جاز لانهم على مشال حاله وعن محمد بن مقاتل ان المامة الصي فالتراويج نجوز لانالحسس بن على رضيافة عنه يؤم عائشة رضيافة عنها ف الرَّاوع وكان صبيا كذا فالفناوي وفالهداية المامة المسبى في الرَّاويح والسمن المطلقة جوزه مشايخ بلخ ولم بجوزه مشايخنا لان نفل الصي دون البالغ حبث لا يلزمه الفضاء بالافساد بالاجماع ولا بني القوى على الضميف واما ادا. التراويح قاعدا معالفدرة علىالقيام فاتمق العلماء على أنه لابستحب لغير عذر واختلفوا فالجواز قال بعضم لا يجوز من غير عذر اعتبارا بسنة النجر اذكل واحد منهسا سنة وكدة وقال بعضهم بجوز وهوالعميم مخلاف سنة الفجر ظانه قد قيل الها واجبة ولو صلى الامام التراويح قاهدا لغير هذر فاقتدىء قوم قياما قال مجمد لامجوز على اصله أن أننداء القبائم بالقاهد لا مجوز وهندهما بجوز وقيــل بجوز هند التكل وهو التحييم كذا فيالفناوى واذا صبح اقتداء الفائم بالفاعد فيهما أأ الافضمال المفندين قال بعضم الافضل ان مقمدوا احترازا عن صورة المخسالفة وقال ابوعلى النسن الانضل اغيسام عندهما وقال محمد الفعود لموانقة الامام ويكره الرجل تأخسير ألتحر عة بعسد تحرعة الامام فبكون قاعدا حتى اذا اراد الامام الركوم نهض للركوع مبادرًا خوفًا من أن تفوته الركمة لما فيه من النواني في عبادة الله قال الله تمالي ﴿ وَإِذَا قَامُوا الْهِ الصَّلَامُ قَامُوا كَمَالُ ﴾ وهل محتاج لسكل شفع من التراويح ان ينوى انتراويح قال بعضم نم لان كل شفع منها صلاة على حدة كما في صوم رمضان عتاج فيكل وم الى نية قال في الفتاري اذا نوى التراويح اوسنة الوقت اوقيسام اليل في الشهر بجوز وان نوى صلاة مطلقة ارتطوعا ذكر بعض المتقدمين انه لابجزته واكثر المتأخرين على أن التراويح وسمائر السنن تنادى عطلق النية والاحتياط أن ينوى التراويح اوسسنة الوقت اوقياماليل وفيءنية المصلى اذا نوى فيالتراويح صلاة مطلقة الاصيح انه لايجزيه واختلفوا فىوقت التراويح قال مشايخ بلخ الميل كله إلى طاوع ألفير وقتالها قبل العشماء وبعده وقال عامة مشايخ يخارى وقنها مابين العشماء والوثر فان ملاها قبل العشاء لم يؤدها في وقتها واكثر المشايخ على أن وقتها مابين العشاء إلى طلوع الغير حتى لو صلاها قبل العشساء لاتجوز ولو صلاها بعدالوتر جاز وهذا هو الاصح وعليه عملالساف ويستحب تأخير التراويح الى ثلثاليل وان اخروها الى نصف اليل لاب هب وقال بعضم لا بأس به و هـ و العيم فاذا فانت التراويح من وقترا لا تفضى بجماعة وهل نفضي بغير جاءة قال بعضهم تفضى مالح ءنن شهر رمضان وقال بعضهم لاتقضى وهوالتميم وقال بعضهم تفضى مالم بأت وقتها فهاقيلة المستنبلة ولوصلى العشاء

والاصمحان وقتها بعدالعشاء الى آخر الايل قبل الوثر وبعده لانها نوافل سنة بعدالعثاء هداية (ولايصل الورر) والاالتطوع (بحماعة فی غیر شہر رمضان) ای بكره ذاك لوعلى سبيل التداعي در وعليه اجماع المسلمن مداية

﴿ باب صلاة الحوف ﴾

من اضافة الشيء الى شرطه وهي جائزة بعده صلىالله عليه وسلم عند الطرفين خلافا لاثاني (! دا اشتد الخوف) محضور عدو نقينا قال فالفيح اشتداده ايس بشرط بل الشرط خدور عدو اوسبع اهوق العنابة الاشتداد ايس بشرط عند عامة مشائحنا اهو مثله خوف غرق اوحرق قيدنا باليدين لانه لوصلوا على ظنه فبان خلافه اعادوا ثمالافضلكا في الفتح أن مجعلهم الامام طائمتين وبصلى باحداهما عام الصلاة ويصلى بالاخرى امام آخر فال تنازعوا بالعلاة خلفه (جمل الامام الناس طائفتين) مقم (طائفة في وجه العدو) المراسة (وطائمة خلفه) يصلي بهم (فيصلى مذه الطاخة ركعة ومجدتين) من العسلاة الثنائية كالسبح والمقصورة والجمعة والميدين (فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائمة) التي

بامام وصلىالتراويح بامام آخر ثم علم ان امامانشا مكان على غير وضوء فانه يعيدالعشاء والتراويح ولوفاته ترويحة اوترو بحتان قال بمضم يوترمع الامام ثم يقضى مافاته من التراويح بعد ذات وقال سطيم يصلى التراويج ثم يوتر كذا فى الذخيرة (فولد ثم يوتر بم) اشارة الى أن وقت التراويح بعد المشاء قبل الوتر وبه قال عامة المشايخ و الاصم أن وقتها بعد المشاء الى آخرائيل قبلالوتر وبعده لانها نوافل سنة بعدالعشاء كذا فىالهداية وقال ابوعلى النسفى الصحيح انه ليو صلى التراويح قبل المشاء لانكون تراويح ولو صلاها بعد العشاء والوتر باز وتكون تراويح (قوله ولا بصلى الوتر في جماعة في غير شهر رَّ مَشَالُ ﴾ لانه لم يفعله الصحابة رضى الله عنهم بجماعة في غير شهر رَّ مَشَانُ وَأَمَا فيرَّ مَشَانُ فهي مجماعة افضل من ادائها في منزله لان عر رضي الله عنــه كان بؤمهم في الوثر وفيالنوازل مجوز الوتر مجماعة فيغير رمضان ومعني قول الشيخ ولايصل الوتر في جماعة يهني 4 الكراهة لانفي الجواز وفي الينــاسِع اذا صلى الوتر مع الامام في غير رمضان بجزبه ولايسقب ذلك والله اعلم

- مر باب صلاة الحوف كد-

هذا من باب اضافة الثبي الى شرطه و مناسبته لما قبله لما كانت الصالاة بجماعة في النقل غير مشروعة الا في رمضال وكان عارضا فكذا صلاة الخوف شرعت بمارض الخوف معالعمل الكثير فالنأم البسابان لكنه قدم التراويح الكثرة تكراره والخدوف نادر (قوله رحمالله اذا اشتدالحوف) صورة اشتداده أن محضرالعدو محبث بروله فخافوا ان اشتفاوا جميما بالممالاة محمل عليه ولو رأوا سنوادا فظنوه سنوادالعدو لم بجز ان يصلوا ملاة الخوف وسمواء كان الحوف من عدو اوسبع او ار اوغرق (فَوْ لَهُ جَعَلَ الامام النَّـاسُ مَالَهُمْتِينَ طَالْهُمْ اللَّهِ وَجَـهُ الْعَدُو وَطَالْهُمْ خُلفُهُ) قال في النهاية هنا قيد والنباس عنه غافلون وهو أن هذا الفعل أنما محتساج اليه أن لو تنازع الغوم في العسلاة خلف أمام واحد اما اذا لم بتنازعوا فان الافضل الامام ان مجعلهم طائمتين فيأمر طائفة تقوم بازاءالمدو وبسلي بالطائفة التي معه تمام العلاة وتقف الطائمة التي قد صلت بازاء العدو وانما ذكر أنشيخ ذاك لانهم قد لاردون كلهم الااماما واحدا ويكونالوقت قدضاق وانكر ايوبوسـف شرعبة صلاة الجوف فيزماننا وقال لمتكن مشروعة بعد رسولالله صلىالله عليه وسلم لانالله تسال شرط كونه فهم فقال تعالى هو اذا كنت فهم كا لانهم كانوا يرغبون في الصلاة خلفه مالا يرغبون خلف غره ولما الالعمابة رضيالله عنم اقاءوها بعده ومعنى الآية واذاكنت انت او من يقوم مقامك كقوله تصالى ﴿ خَذَ مَن اووالهم صدقة تطهرهم ﴾ (قوله فيصلى مِذَهُ الطَّالُّمَةُ رَكُّمَةً وسَجَدَتِينَ ﴾ بجوز عطف الشي على ماتضمنه كفوله تعالى ﴿ و الالكنه ورسله وجبريل ومكال که وقوله تعالى ﴿ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ﴾ وقد دخلت في الصاوات (قوله فاذا رفع رأمه من النجدة الثانية مضت هذه الطائمة

مابق من صلاته (ركعة ومجدتين وتشهد وسلم) وحده لتمسام صلاته (ولم يسلوا) لائهم مسبوقون (وذهبوا) مشاة ابضا (الى وجه المدو وجاءت الطائمة الاولى) الى مكانهم الاول أن شاؤا أن غوا ســـالاتهم في مكان و احـــد وان شاؤا انموا في مكانهم تغابــالا للثني (فصــاوا) مافاتهم (وحدانا ركعة و مجدتين بفرقراءة) لائهم لاحقون (وتشهدو اوسلوا لائهم فرغوا (ومضوا الي الى وجهالمندو وعاءت الطالفة الاخرى) ان شاؤا ابضا او أنموا في مكائرم (فصارا) ماسبةواله (ركعة و مجدتين مفراءة) لائهم مسبوقون (وتشهدوا وسلوا) لائم فرغوا قيدنا عضى المصابن مشاة لان الركوب بطلها كدكل عمل كشرغر المثني لطرورة الفيام بازاءالمدو (فال كال الامام مفيما سلى بالطائمة الاولى ركمتين من الرباعية ركمتين (و به) الطائمة (الثانية ركمتين) نسوية يديهما (ويسلى بالطائفة الاولى ركمتين من المغرب وبالثانية ركمة) وأعلم أنه وردق صلاة الخوف روايات

عايه و سلم اربعًا وعشرين

الى وجه العدو) يعني مشاة فاذا ركبوا ق.ضيهم بطات صلاتهم لان الركوب عمل كثير (فولد وجاءت تلك الطائمة الاخرى فيصلى بهم ركعمة وسجدتين ونشهد وسلم ولم السلوا) لان مسارة الامام قد كملت (قوله وذهبوا الى وجه البدو وعاءت الطَّـانَفة الاولى فيصلون وحداثا ركعة وسجدتين بغير قراءة) لانهم لاحقون ولوحاذتهم امرأة صلت معهم فسدت صلائم (فول و تشهدوا وسلوا لان صلائم قد كملت ومضوا الى وجه المدو وجاءت الطائفة الاخرى فيصلون ركمة وسجدتين بقراءة) لانهم مسبوقون ولو عادْتُم امرأة صات معهم لاتفسيد علاتهم (وتشهدوا وسلوا) وَهَــَدَا اذَاكَانَ الامام والقوم مسافرين فاذاكان الامام مسافرا وهم مقيمون صالى بالطائمة الاولى ركمة وسجدتين وينصرفون والثائية كذلك ثم يسلم ثم تجئ الطائمة الاولى فنصلى ثلاث ركمات بغير قراءة لانهم لاحفون فالركعةالاولى فأداشكال لانهم فيماكن هو خلفالامام وكذا الاخريين لاز الصريمة انعندت وهي غير موجبة للقراءة واما السهو فيما يقضون اذًا سهوا فيه فانهم كالمسبوق يعنى انهم يسجدون ثم تجيء الطائفة الاخرى فيصلونَ ثلاث ركمات بقراءة لانهم مسبوقون يقرؤن فىالاولى الفائحة والسسورة وفىالاخربين الفائحة لاغير وقال مالك كيفية صلاة الحوف ان يسلى بالطائفة الاولى ركعة وسجدتين ثم ينتظرهم الامام حتى يعسناوا ركعمة ويسلوا وينصرفوا الى وجمه العمدو وتأتى الطائمة الاخرى فيصل بهم ركمة وسجدتين ويسلم ثم يقومون فيتمون وقال الشافعي كذلك الا أنه قال لايسـلم الامام و اكمنه يتنظرهم حتى يتموا ويسلم بهم (قوله قان كان الامام مُقَوًّا صلى بالطائمة الاولى ركعتين وبالشائية ركعتين) لانه اذا كان مُقيمًا تصير صلاة من افتدى به اربعا للتبعيد فالرصلي بالاولى ركعة فانصر فوا ثم بالثانية ركعتين فانصر فوا ثم بالاولى ركعة فانصرفوا تمبالنا يتركعة فانصرفوا فصلاةالكل فاسدةاماالاولى فظاهرواما الثانية فانهانستمق كعتين لاإنصراف فيلما وهي هنا انصرفت بعدركمة واصله ان الانحراف في غير اواله منسد وتركه في اواله غير منسد فعلى هذا او جعلهم اربع طوائف وصلى بكل طائمة ركعة فعسلاة الاولى والثانية فاسبدة وصلاة الثالثة والرابعة صحيمة ويقرأ كل طائفة أيما سبقت ولانقرأ فيما لحقت فان عادت الطائعة الثانية صلوا الركعة التسالثة والرابعة بغير قراءة لانهم فيهما فيحكم من هو خلفالامام لانه ماسبقهم الا بالركعة الاولى ثم يفضون الركمة الاولى بقراءة لانهم فيها مسبوقون ثم تأتى الطائفة الرابعة فتصلى ثلاثًا بقراءة لانهم فين مسبوقون فيصلون ركمة بالفائحة وسورة وتقعدون ثم يقومون فيساون اخرى بالفاتحة وسورة ولايقعدون ثم يصلون ركعة ثائتة بالفاتحة لاغير و مقمدون و يساون (قو له و يصلي بالطائفة الاولى من المغرب ركمتين و بالساية ركمة) لان الطائمة الاولى تستمق نصف الصلاة وتنصيف الركعة غير ممكن فحملها في الاولى أولى محكم السبق فاواخطأ وصلى بالاولى ركعة فانصرفوا وبالثالية ركعتين فسدت صلاتم جميعا الا ان الطائفة الاولى فسيادها ظاهر وكذا الثانية لائم من الاولى عقيقة وقد أنحرقوا بعدالنعدة في الشائية ولو صلى بالاولى ركعة فانصرفوا ثم بالشائية ركعة كالعصرفوا ثم

مرة كذا فيشرح المقدمي وقرالمستعنى عن شرح ابي نصر ﴿ ١٣٠ ﴾ البقداديانكل ذك جائز والكلام فيالاولى

بالاولى الشالئة فسلاة الاولى فاسدة لانها انصرفت في غير اوانه وصلاة الثانية جائرة لانهم من الاولى وقعد انحرفوا في اوانه و بقنسون ركمتين احداهما بغير قراءة والشائية بقراءة ولو جعلهم في المغرب ثلاث طوائف فسلى بكل طائفة ركمة فسلاة الاولى فاسدة وصلاة الشائية والثالثة جائزة وتفضى الشائية ركمتين الركمة الثانية بغير قراءة لانها فيها لاحقة والطائفة الثالثة تقضى ركمتين بقراءة (فوله ولايقانلون في حال العسلاة فان قائلوا بطلت صلائهم) لان الفتال على كثير ايس من اعمال العسلاة وكذا من ركب حال انصرافه لان الركوب على كثير شدادف المثنى فانه لابد منه (فوله وان اشتدالحوف صلوا ركبانا وحدانا يومون بالركوع والمجود) وان الفولة تمال فو قان خفتم فرجالا اوركبانا مجمونه وجالا اى قياما على ارجاكم واشتداد لموا الخوف هنما ان لابدهم المدو بصلون نازلين بل يجمونهم بالمحاربة ولبسالهم ان بسلوا جاعة ركبانا لانعدام الاتحاد في الميكان وكا تسقط الاركان عن الواكب بسقط دو ع

-مع باب الجنائز کیم-

هذا من باب اضانة الشيء الى سببه اذااوجوب بمحضورالجنازة • وَالْجِنَائِز جَمَّ جَنَازَةُ وهو بفتح الحبم اسم للميت وبكسرها اسم فمنش اوالدبربر ووجه المناسبة الزالخوف قد مَعْنَى الىالموت بأن مقرع عند النفياء السفين فيموت فزعا الاتراهم مقولون ومن وجد في المركة مينا ليس به إثر غسل لان الظاهر انه مات فزعاً • اونقول لما فرغ •ن بان الصلاة في مال الحيساة شرع في بان الصلاة في مال المسات (فو له رجمه الله واذا الجنضر الرجل) اي حضرته الوفاة اوحضرته ملائكة الموت وعلامة الاحتضار أن تسترجي قدماه وخوج الغه ولنخسف صدغاه وتمتد جادة وجهه فلا ترى فيها تعطف (قو له وجه وجهه الى الفبلة على شفه الاعن) هذا هوالسنة والمختار انه نوض مستلقيا على قناه تحوالقبلة لانه ايسر محروج روحه (فو له ولقن الشمادتين) لذوله عايه السلام • لقنوا مومًا كم شهادة أنَّ لاله الالله ، والمرادالذي قرب من الموت وصورة التلفين أنَّ بقال عنده في حالة النزع جهرا و هو إ-عم اشهد ان لااله الاالله واشهد ان مجمدا رسول الله سميا شهادتين لانهما شهادة توحدانيةالله وشهادة برسالة مجمد صلىالله عليه وسالم ولايقال له قل ويلفن قبل الفرغرة ولا يلح عايه في قولها مخافة أن يضجر فاذا قالها مرة لايثيدها عليه الملفن الا أن شكام بكلام غيرها قل عليه السلام ، من كان آخر كلامه لااله الاالله دخل الجنبة ، واما تلفين الميت في الفير فشروع عند اهل السنة لان الله نمالي بحبيه في الغبر وصورته ان يقال با فلان بن فلان او باعبدالله بن عبدالله اذ كرد منك الذي كنت عايه و قدر ضيت بالله ربا وبالاسلام دينا و بمسمد نبيا • قان قبل اذا مات منى بسئل اختلفوا فيه • قال بحضهم حتى يدفن وقال بمضهر قربيته ينضى عليهالارش وينعابق عليه كالقبر والقول الاول

والاقرب من ظاهر الفرآن الذي ذكرناه اه امداد (و لامقاتلون في حال الصلاة) لعدم الضرورة اليه (فان فعلوا ذك) وكان كثيرا (اِطلت صلاتهم) لمنافاته الصلاة من غير ضرورة اليه يخلاف المشى فانه منروري لاجل الاصطفاف (وان اشتدالحوف) محيث لا مدعهم المدو بصاون ناز لين! بمجومهم عليم (صلواركباناو حدانا) لانه لايصيم الافتداء لاختلاف المكان (يومون بالركوع والهجود المايجهة شاؤا اذا لم مقدر و اعلى النوجه الي القبلة) لانه كالمقطت الاركان الضرورة سقط التوجه

﴿ بابالجنارُ ﴾

من اضافة الذي الى سببه
والجنائز جبح جنازة بالفتح
اسم لليت و امابالكر فاسم
المنصر اذااحتضر الرجل
الموت و علامته استرخاه
قدميه و اهوجاج مخره
وانخساف صدفيه (وجه
عذا هوالسنة و الحتار ان
المالنبة على شقد الايمن)
وضع مستلفيا على قفاه نحو
بوضع مستلفيا على قفاه نحو
روحه جوهر موان شق عليه
رك ما الاولفن الثماد تين)

مِمَا لئلا يَضْهِمُ وَأَذَا قَالَهَا مرة كفاء ولايميدها الملقن الا أن شكام بكلام غرها انڪون آخر کلامه و اما تلقينه فيالقر فشروع عند اهل السينة لأنالله تعالى محبيمه في القدر جوهرة وقبل لايلفن وقبل لايؤ مربه ولايني عنمه (فاذا مأت شدوا لحبيه) بعصابة من اسفاهما وتربط فوق رأمه (وغنتوا مينية) تحسينا له و منبغي ان حول دلك ارفق اهاده و نقول بسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم يدر عليه امره وسلمل علينه مابعبده وأستعده بلقبائك. واجمل ماخرج اليه خرا ماخرج عنه ومحضر عنده الطيب ومخرج من عنده الحائض والنفساه والجنب ويستمب ان يسارع الى قضاء دونه او ابرائه منها لان نفس البت مطف بديسه حتى منطى عنه وبسرع في جهازه (وادا ارادوا غسله و شعوه على سرير) اينصب

اشهر لان الآثار وردته * فان قبل هل بسئل الطفل الرضيام * فالجواب إن كل ذى روح من بني آدم فانه يسئل في الفير باجماع الجل السنة لكن يلفنه الملك فيقول له من ربك ثم بقول له قل الله ربي ثم يقول له مادينك ثم يقول له قل ديني الاسلام ثم يقوله من نبيك ثم يقوله قل نبيي محمد صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم لايلانه بل يلهمه الله حتى بحيب كما الهم عيمي عليه السلام في المهد (فوله فاذا مات شدوا لحييه وغمنوا عينيه) لازالنبي صلىالله عليه وسلم دخل على ابي سلم وقدشق بصره فأغمنه ثم قال اذالروح اذا قبش البعد البصر ولانه اذا لميتمش ولمبشد لحياه يصميركريه المنظر ورعا تدخل الهوام عينيه وفاه اذا لمخطيه ذلك وصورته ال ينولي ارفق أهله الماولده اووالده اغاضه بالمل مالقدر هايه ويشد لحياه بمصابة عريضة بشدها من لحيه الاسفل ويربطها فوق رأسه ويلين مفاسله ويرد ذراعيه الى عشديه ثم عدهما ويرد اصابع بديه ثم كنه ثم عدها ويرد فعنذيه الى بطنة وساقيه الى فعذيه ثم عدهما ويستحب أن يعلم جيرانه واسدقاءه عوته حتى يؤدوا حقه بالصلاة عليمه والدعاله وبكره النداء فأالثوارع والاسواق وقال فالمحبط لابأسه علىالاصح لان فيه تكثير الجماعة من السلمن عليه والمستغار بناه وأخريض الناس على الطهارة والاعتبار ويستعب ابضا أن بسارع ال قضاء ديونه وأبرائه منه لأن نفس الميت معلقة بدينه حتى يقضى عنه ويبادر الى جُهيره ولايؤخر لفوله عليه السلام • مجلوا عوناكم فان لك خبرا قد عَوْهِمُ الله وَالَا بِكُ شَرًّا فَبَعْدًا لَاهُلَّ النَّسَارِ ﴾ فإن مات فجاءة ترك حتى تبقن موته بضم الناء والمد ويكره تني الموت لقوله عليه السالام • لا يمنين احدكم الموت النسيق تزليه فان كان لابد ممتنيا فليقل اللهم احيني مادامت الحباة خرا لي وتوقني اذا كانت الوفاة خبرا لي . (قوله فاذا ارادوا غسمه وضعوه على سريره) لينصب الماء عنه ولانه إذا وضم علىالارش يتلطخ بالطين وصورة الوضع مستلقيا على قفاه والاصمح آنه يوضع كيف تيسر عايم ويستعب أن يكون الفاسل ثقة ايستوفى الفسل ويكتم مارى من قبيح ويظهر مايرى من جميل قان رأى ماليجمه منتملل وجهه وطيب ريحه واشباه ذلك أَشْعُبِلُهِ أَنْ يَحِدْثُ بِهِ النَّاسِ وَأَنْ رَأْي مَايِكُرُهُ مِنْ أَسُودَادُ وَجِهِهِ وَنَبَّنَ رَاعِتُهُ والغلاب رايحتمه وغمير ذلك لم يحزله ان عدثه احدا لقوله عليه المسلام ، اذكروا محاسن وترناكم وكنواعن مساويهم ويستحبان يكون بقرب الفاسل مجرة فهما بحور لئلايفاور من الميت رائعة كرمة فتضعف نفس الفاسل ومن بعينه ويستحب أن بستر الموضع الذي يغسل فيهالميت الاتراء الاغاسباء اومن يعينه ويفشون ابسيارهم الافيما لاعكن لانه قديكون فيه عيب يكتمه وغمل الميت واجب لان الملائكة غملت آدم عليه السلام وقالت اولده هذه سنة موثاكم وغسل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمين وغسساه السلون حين مات ه و اختلف المشمايخ لاى علة وجب غمل الميت قال بعضهم لاجل الحدث لاانجاسة ثننت بالموت لان النجاسة الني ثنت بالموت لاتزول بالفسسل كافىسسائر الحيوانات والحدث عمايزول بالفسسل حال الحيساة فكذا بعد الوفاة والآدمي لاينجس

بالموت كرامة له ولكن يعسير محدثا لان الموت سبب لاسترخاء المفاصل وزوال المقل قبل الموت وهو الحدث وكان يجب ان يكون مقصورا على اعضاء الوضوء كما في حال الحياة الا الالفياس ف مال الحياة غسل جيم البدن ف الحدث كما ف الجنابة لكن اكتف بغسل الاعضاء الاربعة نغبا الحرج لانه شكرر فكل يوم والجنابة لما لم شكرر لم يكنف بنسلُ الاعضاء الاربعة فكذا الحدث بسبب الموت لاشكرو فلا يؤدى غسل جميع البدن ال المرج فاخدنًا فيه بالقياس وكان اوعبدالله الجرباني وغيره من مشايخ العراق خُولُونَ بَانَ غَمَالُهُ وَجِبُ بُجَاسَةُ المُوتُ لابسببِ الحُدثُ لانَ الآدَى لا مَا اللَّهُ فَيَنْضِ بالموت قياسا على سائر الحيوانات التي لها دم والدليل على انه يتنجس بالموت ان المسلم اذا مات في البئر ينزح جميع مائهـا وكذا لو جل ميتــا قبل النسل وصلى معه لاتجوزًا الصلاة ولوكان الفسل وآجبا لازالة المدث لاغير اكان تجوزالمسلاة مع حمل الميت قبل الغسل كما لو حل محدثًا فعلى معه والدلبل عليه ابضًا أنه لايمنع وأسنه ولو كان العدث لكان بحسم رأسه كما فالحدث ثم الموتى على مراتب منهم من يصل عليه ولاينسل وهوالثميد ومنهم من يغسل ويصلي عليه وهوالمسلم غيرالشهيد ومنهم من بغسل ولايعمل عليه وهو الباغي وقامام الطربق والحكافر الذي له ولي مسلم ومنهم من لابشمسل ولا بعسلي عليه وهوالكافر الذي ايسله ولي من المسلمين (فوله وجعلوا على هورته خرقة) لان سيترالعورة واجب على كل حال والآدمي محسترم حيا وميتا الاثرى اله لابجوز قرجال غسل النساء ولا قنساء غسل الرجال الاجانب بمدالوقاة وقال عليه المبلام لعلى رضي الله عنه ٥ لاتنظر الى فعنذ حي ولاميت ٥ وبجمل الحرقة من سرته الى ركبته وڧالهداية يكنني بسيترالعورة الغليظة يسىالقبل والدبر تبسيرا (قوله و نزعوا ثبايه) لان النسل بعد الموت كالنسل في الدالمياة فكما أن الحي بتجرد عن شباء فحكذا البت وهل يستجي المبت قال أبو حنيفة ومجمد نع لان موضع الاستنجاء لا يخلو عن نجاسة فيهب ازالتها وقال أبو يوسف لا يستنجى لان المفاصل ترتخى بالموت فرعما يزداد الاسترخاء بالاستنجاء فنفرج من ماطنه نجاسة وصورة استنجائه أن يلف الغاسمال على لماء خرقة ويغمل السموءة لان مس العورة حرام كالنظر اليهـا (قوله ووضأوه) لان الغســل في الحياة يقدم عليه الوضوء فكذا بعد الموت ولا يمنح رأسه لان المقصود من غساله النظافة والمنح لايوجد فيه ذلك ولايؤخر غسل رجليه فيوضوئه لانهما انما اخرنا فيغسسل الجنابة لان المـاء المستمل يجتمع تحتهما وهذا لايوجد هنا ويوشأ كل ميت بفســل الا الصبي الذي لايمقل لاز الوئسو. لا ثبت في حقه في حال الحيوة فكذا بعيد الموت ولامحتساج ف غلل الميت الى النية (قو له ولا يمضعضوه ولا منشقوه) لا نهما لا تأنيان من الميت لان المضمضة ان بديرالماء في فيه ثم بمجه والاستنشاق ان بجذب الماء ينفسه الى خياشيمه ثم يرسله وقال بمضهم مجمل الفاسل على أصبعه خرقة رقيقة ويدخل أصبعه فأماليت ويمسم بهسا استانه ولهائه وشفتيه قال الحلوانى وحليه عل الناس اليوم وكا

الماء عنه (و جعلو اعلى هورته خرفة) اقامة لواجب الستر ويكتنى بستر المورة الفليظة هو السميح تيسيرا هداية (و ترعوا ثباه) ليتمكن من التنظيف (ووضأوه) ان كان عن بؤمر بالصلاة (و) لكن (ولا يمضمن ولا يستنشق) للحرج وقبل بفعلان بخرقة و جليه العمل ولوكان جنب او حائضا او نفساء فعلا انفاقا تميما العلهارة وتعظيما للميت (ويغلى الماء الدر) وهو ورقالنين (اوبالحرض) بضم فسكون الاشمال أن توسر داك (قال للم يكن) منيسرا (ظلاء الغراج) اي الخالص كاف وبسخل الاتبسر لانه ابلغ في التنظيف (ويغيبل رأسه ولحياء بالخطمي) بكهرالحاه وتفتع وتشديد الساء ثبت بالعراق طيب الراعمة يعمل عل الصابون لانهاباغ فياسفر اج الوسخ فان لم مسر فالمسابون وتحوء وهدذا اذاكان له شمر والالم محجم اليه در (ثميضهم على شفه الايسر) لبندأ عينه (فيفسل بالماء والسدر حتى رى ان الماء قد وصل الى مايل^{ال}غث) بالجمة (منه) اى اابت. وهذه غملة (ثم بضهم على شقه الاعن فيغسل بالماء والمدر) كذاك حتى رى ازالماء قدوصل الى مايل الفنتمنه) وهذه ثانية (ثم مجلمه ويستده اليه) لئلا يسقط (ويمسح بطنه معماً رقيفا) أتفرج فنسلاته (فان خرج منه شي غسله) لازالة الجاسة عنه (ولايميد غمله) ولاوضوه لانهليس بناقض في حقه وقد حصل المنامور به ثم يضعم على

يفسل يداليت قبل غسله الى الرسغ كايدا بهما الملى في غساه (قولد ثم ينيشون الماء على رأسيه وسبار جسده) ظاهر هذا أنه يسبب الماء عليه صبا بعدالوضوء و في الحجندي اله نوضياً اولا وضوءه للصلاة فاذا فرغ منه يغسل رأسه. ولحيشه بالخطى فان لميكن فالصابون فان لميكن فالحرض فان لمبكن فيكفيه الماء الفراح وهذا كله قبل غسله ثم يضجمه على شقه الابسر فيغسل الاعن ثم على الاعن فيغسل الابسر (فوله ويجمر سريره وترا) اي يُجِره بالجبرة اذا ارادوا غسله ولايزاد على الحس (قوله وبغلي الماء بالسندر) يعني الورق (او بالحرض) وهو الاشتنان قبل البلحن لان المناء الحنار ابنغ في أزالة الدرن وغسل المبت شرع التنظيف وهذا ابلغ فالنظافة (قوله فان لم يكن قاله الفراح) وهوالذي لم مخسالطه شي (فولد وبنسل رأسه ولميته بالخطمي) وهو نت بالعراق طب الراعدة وهذا اذا كانه شعر على رأسيه اما اذا لمبكن لم يُعتِم إلى ذاك (قوله ثم يضجعه على شقه الايسر) لانه اذا اضجمه عليه بدائسته الاين (قولد فيفسل) شقه الاعن (بالماء) القراح (حتى) ينفيه و (برى النالماء قد وصل الى مايلي النحت منه ثم يضعمه على شقه الاعن فيفسل) شقه الايسر بالماء المغلى بالسندر (حتى) سفيه و (يرى ان الماء قد وصل الى مابلي النخت منه) وغســل المرأة كغــل الرجل لان غسايما في حال الحياة واحد فكذا بعدالوت (قولد ثم يجلسه وبسينده اليه ويمسيح بطنه مسما رقيقا فان خرج منه شي فسسله) تحرزا عن تلويث الاكفان (فَوَلَّهُ ولايميد غسما، ولا وضوئه) وقال ان سيرين يعيدون غمله وقال الشمانعي يعيدون وضوئه • وأعلم أنه يغسل الرجال الرجال والنسباء النساء ولايغسسل أحدهما الآخر فان كان المبت صغيرا لابشتي جاز أن يفسله النساء وكذا أذا كانت صغيرة لانشتي الرجال غسلها والجبوب والخصى فاذاك كالفحل ويجوز للمرأة ان تغسسل زوجهما اذا المحدث بعد موته مايوجب البينونة من تغبيل ابن زوجها اوابيه فان حدث ذلك بعبد موته لمريجز لهما غسبيه خلافا لزفر وأما هو فلا بغسلما أذا مانت عنبدنا وقال الشافعي يغسلها فان طلقهما رجميها ومات وهي في العدة بجوز لهما أن تغسماه لان الرجعي لايزبل الزوجية الاترى أحمسا يتوارثان ماداما فيالعسدة وتجب علمسا عدة الوقاة وتبطل عندة الطلاق وان مات على الزوجيسة ثم ارتدت اوقبلت ابن زوجها اواباء لشمهوة لم يحز لهما ان تغسمه عنمية وقال زفر ان كان لها ان تفسله عالة الوقة ألم بطلل ذلك يعنى بعبده وبان لمبكن لها عال الوقاة أن تفسله لمبكن لهما بعمد ذلك ان تغسماه لحدوث معنى آخر واصحابتها الاسلاءة اعتبروا وقت النسال فان كان لها أن تغسسانه وقت الوقاة ببطل ذلك محدوث معنى بمده ويجوز ان لايحكون لها أن تفسله وقت الوفاة ثم بمودامًا حق الفسل كمعوسى تزوج مجوسسية واپلم وهي مجوسسية ليسلها ان تغسله فان اسملت فالهسا ذلك خلافا لزفر وكذا اذا تزوجت وهي في نكاح الاول ودخل بها الثاني وفرق بينهمها ثم مات

شفه الايسر فيصب الماء عليه تثليثا المسلات المستوعبات جمده اقامة لسانة التثليث أمداد ويصبب عليه الماء عند

الاول وهي في العدة لم تفسيله فإن انقضيت عديًّما بعدالوفاة فلهما ان تفسيله خلافا لزفر واذا مات عن ام ولده فوجب عليها عدة العتماق ثلاث حيض لميكن لهما ال تنسله وعند زفر لها ان تفسيله لانها معندة منه كالزوجة ولومات عن أمنه او مدىرته اومكانيت لم تفسله بالاجماع لان الامة مسارت لفرره والمدرة عنفت من كل مله ان خرجت من الثلث وان لم تخرج من الثلث عنق ثلثهـا وصــارت كالمكاتبــة ولوماتت زوجته لم يغسسلها لان علقبة النكاح القطعت لان له ان يتزوج اختما واربعا سنواها وكذا اذا مانت ام ولده ايس له ان يغسلها ويكره العائض والننساء والجنب غسل الوتي فان فعلوا اجزأهم لحصول المقصود الا ان غرهم اولي منم واذا مات الحنثي ينيم وقيـل يفــل في با وقال شمس الائمه يفــل في كوارة (فولد ثم بنشف فأوب) لشلا بال اكفاله (فولد و بحمل الحنوط ف لجنه ورأسه وسائر جسده) وان لمبكن حنوط لابضره ولا بأس بسائر الطيب غر الزعفران والورس نانه لايقرب الرجالكانىالحيوة ونجعسل المسسك والعنبر فىالحنوط وقال طاووس وعطاء لايطيب الرجل بالمسك ولابأس ان محنط النسماء بالزعفران اعتبسارا تحال الحبيباة (قو لد والكانور على مساجده) يعنى جبهته وآنهه وكفيه وركبيه وقدميه لفضياتها لانه كان إجمد ما لله نسالي فاختصت زبادة الكرامة والرجل والمرأة فيذلك سنواء (قو له والسنة ان يكفن الرجل في ثلانة اثواب) اطلق السنة وهو واجب لان معناه كيفية الكفن لااسله واما هو فينفسمه فواجب والكفن والحنوط من رأس المال ومقدم على الدين ثم الدين بعده ثم الوصية بعد الدين ثم المراث بعد الكل ومن لم يكنه مال فكنف على من تجب عليه نفقت في حياته فان لم يكن له من تجـب عليـه نفنته في حيـاته اوكان الا أنه مهـــر فكفنه من بيت المال فال لم بكن هناك بيت مال يفرض عمل الناس ال بكفنوه فاذلم يقدروا سألوا غيرهم فرقا بينالحي والميت فاذالحي اذا لم يجد ثوبا بصلي فيه ليس على الناس ان يمألوا له والفرق ان الحي مقدر على السمؤال ينفسه والميت لانقدر وإن ماتت المرأة ولامال لهما قعند ابي توسيف تجب كفتها على زوجهاكما تجب كسبوتها فيحياتها وعند محمد لابجب عنيه لان الزوجية قد انفطعت بالموت واما اذا كان لها مال فان كفنها في مالها بالاجماع ولا يجب على الزوج ثم التكفين على ثلاثة اقسام كفن السنة وكنفن الكفاية وكفن الضرورة فكفن السنة ثلاثة إثواب وهو (قوله إزار وقيص ولغافة) الازار من الغرن الى القدم والقميص من اصل العنق الى الفدم وليسله كمو الفافة من القرن الى القدم وليس في الكنفن عامة في ظاهر الرواية و في الفتاوي استحسامًا المتأخرون لمن كان عالما وبجعل ذنها على وجهه مخلاف الحياة فان فرالحياة بجعل ذنبها على فغام عنى الزبنة وبالوت قدانقطع عن الزبنة كذافي النهاية والحلق والجدند فيالتكفين سواء والكتان والقطن سواء لان ماجازلبسه في عال الحياة حاز التكفين فيه والجوز ان تكفن الرأة في الحرير والمصغر اعتبارا بالحياة واجب

كل النصاع ثلاث مرات تنور (ثم نشفه في ثوب) لالاتمثل الاكفان (و بحمله) اى بصنع الميت (ف اكفاله) بان تبسط المتلفة ثم الازار فوقها ثم توضع الميت مقمصاتم بمطف عليه الازار ثمالمفافة (و بجعل الجنوط) المتح الحاء عطر مركب من الاشباء الطيبة ولابأس بسائر انواعه غرالزعفران والورس الرحال (في رأسه ولحيته) ندبا (والتكافور على مساجده) لازالطيب سنة والساجد اولى زيادة الكرامة هداية وسواه فيه الحرم وغره فيطيب ويقطى رأسه تنار خانية (والسنة ال يكفن الرجل فاثلاثة اثواب ازار) وهو آليت مقداره من الفرق الى القدم محالاف ازار الحي فاله من السرة إلى الركبة (وقيص) من اصل العنق الى القدمين بلاد خريس ولاكبن (ولفافة) تزيد عملي ما فوق الفرن و الغدم لياف فهما وتربط من الأعلى و الأسفل و محسن الكفن ولا نفالي فسيه وبكون غايلسه في حماته فيالجمه والعيدين وفضل

البياض، والفعلن (فال افتصروا عنى ثوبين) ازار ولفافة (جاز) وهذا كفن الكفاية و اماالثوب الواحد فكر. الاف حالة الضرورة (فاذا ارادوا لف الله الفيافة ﴿ ١٣٥ ﴾ هايه ابتدؤا بالجانب الا يسر فاللوم عليه ثم الايمن) كما في حالة

ألحياة (فأن خافوا أن منتشر الحكفن هامه عقدوم) صيانة عن الكشف (و تكه فن المرأة) السنة (في خسة اثواب ازار و قيس) كما تقدم في الرجل (وخار) الوجهها ورأسها (وخرقة ربظ ما تداها) وعرضها من اللدى إلى السرة وقبل الى الركبان (والفافة فان اقتصرواهل الاثم اثواب) ازارو خار ولفافة (جاز) و هذا كنفن الكفاية في حقها و بكره في اقل من ذتك الافيحالة الضرورة (ويكون الخيار فون الغميمي محت) الازارو (لِمَانَة) فنبسط المنافة ثم الخرقة فوقها ثم الازار الوقهمما ثم توضع المرأة مقمصة (و مجمل شمرها) ضفير تين (على صدر ها) فوق القييس ثم تخمر بالجار ثم يمعلف علما بالازار ثم تربط الخرقة فوق ذلك تحت الصدر فوق الثربين مم اللفافة و في الدير اج قال ألخعندى تربط الخرقة على الثديين فوق ألا كفان قال وقوله فوق الاكفان محتمل الأبكون المرادنحت المفافة وقوق ألاز ارالقميص

الاكفان وانضاها البيض لقوله عليه السلام واحب الثباب الياقة البيض فابليمها احياكم وكفنوا فيها موناكم • وسواء كان جديدا اوغسيلا • وروى ان ابابكر رضي الله عنه قال اغسلوا ثوبي هذين و كفنوني فيهما فقبلة الانكفنك من الجديد فقسال ان الحي احوج المالجديد من الميت والميت الماهو يوضع إبلا والمهل والسديد والتراب والمهل بضم الممالق والمسديد وف رواية ادفنوني في ثوبي هذين كانسا هما المهل والتراب (فو له كان اقتصروا على ثوبين جاز) وهماالفافة والازار وهذا كنن الكفاية وأما الثوب الواحد فَبَكُرِهِ الاَفْحَالَةُ الصَّرُورَةُ فَأَنَّهُ لَا يَكُرُهُ لَمَا رُوَى اَنْ حَزَّةٌ رَضَى اللَّهُ عنه استشهر و عليه تمرة وهي القطعة من الكساء فكان اذاغطي بها رأسه بدت رجلاه واذا غطيها قدماه يدا رأسه ينفطي بها رأسه وجمل على رجليه الاذخر ولا بأس ان يكلفن الصغير في ثوب تكفته في ثوبين وقال بعضهم في ثلاثة كفن في ثلاثة لانه المسنون وقبل الاكتفاء بكفن الكفاية عند قلة المال وكثرة الورثة اولى نان كان ق لمال كثرة وق الورثة ثلة وكفن المسينة اولى (فُولِد قادًا ارادوا لف التنافة عايه ابتدؤا بالجانب الابسر فالقوم عليه ثم بالاعن) لان الإنسان في حياته اذا ارتدى بدأ بالجانب الابسرثم يثني بالاعن فكذا بعدالموت وكيفية تكفين الرجل الأنبسط اللفافة طولا ثم بعمط عليها الازار ثم يغمص الميت ويوضع على الازار مقمصا ثم بعطف الازار من شقه الايسر على رأسه و سائر جده ثم بعطف من قبل شقه الاين كذبت ثم الفافة يعطف بعد ذلك (فوله و تكفن المرأة في خسسة اثواب ازار و تميس وخسار وخرنة تربط بهما تدياها والنافة) كذا كنن السنة فيحقها والاولى ان تكون الحرقة منائديين الىالفطد وفي المستصفي من المسدر الى الركبتين قال الخبيندي تربط الخرقة على النديين فوق الاكفان وفي الجامع العشيرفوق تديرا و البطن و هوالتنجيج • وقوله • فوق الاكفان • محتمل ال يكون الرادية تحت اللفانة وفوق الازاروالفيس وهوالظاهر والحثثي يكنن كانكفن المرأة احتياطا وتجتنب عن الحرير والمصفر والمزمنر وكيفية تكفين المرأة ان تابس الدرع اولا وهو القميس ويجعل شعرها ضفيرتين على صدرها فوق الدرع ثم الخار فوق ذلك ثم الازار ثم المفافة وتربط الحرقة فوق الاكفان عندالصدر فوقالثديين ويكون القميس تحت النياب كلها (قُولَه فان اقتصروا على ثلاثة اثواب جاز) يعنى الازار والحار والنافذ وبنزك القميص والحرقة وهذا كـنن الكفاية في حقها و يكره ان تكـنن في ثوبين والمراهقة كالبالغة (فولد و بجمل شعرها على صدرها) يفني ضفيرتين فون الدرع لانه اجمه و آمن من الانتشار وقال الشافعي مجمل على ظهرها أعتبارا بالحياة قلنا ذاك يفمل الزينة وهذه حالة حسرة و ندامة الاترى ان من قال الميث بعم انه يجعل دُنب العمامة على وجهه لائما على التفازينة وبالموت الغطامت الزينة (قوله ولا يدرح شعر الميت ولا لحيته)

وهو الظاهر وفي الكرخي قوله فوق الكنفن يعني به الكفان التي تحت الهنافة أنه ومثله في الجوهرة (ولا يدبرح

لان ذلك زينة والمبت متنقل الى البلاد والمهل و لانه اذا سرح شسير. انفصل منسه شيء فاحتج الى دفتــه معه فلا معنى لفصــله عنه و قد روى ان ذلك ذكر لعائشــة رضي الله عنها فغالت النصون موناكم بالتخفيف اى السرحون شمرهم بقسال نصاه اذا مد ناصينه كأنها كرهت ذك (قوله ولا يقص ظفره ولا شعره) فيمه قطع جز، منسه فلم بسسن بعد مونه كالخشان (فو له و تجمر الاكفسان قبل ان يدرج فيها و ترا) لان النبي عليه السلام امر.باجهار اكفان ابنه (قوله نان غانوا ان تنشر الاكفان عنه عقدوها) صيانة له عن الكشف (قوله فاذا فرغوا منه صاوا عليه) ألصلاة على البت ثابت عفهوم الفرآن قال الله تسالى ﴿ و لا فصاءعنه(وتحمر الاكفان السل على احد مهم مات ابدا ﴾ والنهي عن العسلاة على المسافةين بشعر بأبوتها على المسلمين الموافقين و ثانة بالسـ: لم ابضًا قال عليه الســــلام • صـــلوا على من قال لاله الالله ، ولا خلاف في ذلك وهي فرض على الكفاية ويسقط فرضها بالواحد و بالنساء منفردات و اذا لم يحضر البت الا واحد تعينت العسلاة عليه كتكمنيسه و دفنه (فولد و اولى الناس بالصلاة عليه السلطان اذا حضر) الا ان الحق في ذلك الاوليا. لانهم اقرب الى الميت الا أن السلطان أذا حضر كان أولى منهم بمارض الساطنة و حصول الازدرا، بالنقدم عليه (فوله فان لم محضر فيستحب تقديم المام الحيي) و لم يقل فالمام الحي ليعرف انه ليس كتقديم المساطان لان تقديم السلطان واجب و هذا مستحب قال مجد ينبغي لاولي أن يقسدم أمام الحي ولا يجبر على ذلك (فَوْلِه تُم الولى) اجمع اصحاب بعد امام الحي ان الاقرب فالاقرب من عصبات الميت أولى و لا حق للنساء في الصدلاة على الميت ولا للصفار و الافرب أن بقدم دلى الا بعد من شباء لا نه لا ولاية الا بعد معه فان غاب الأفرب ف. كان تغوت الصلاة محضوره فالا بعد اولى وهو ان يكون خارج البلد فان قدم الفائب غيره بكتاب كان الابعد أن عنمه والمربض في المصر عنزلة الصحيح بقدم من شاء وأيس الابعد ان عنمه فان تساوى وليان في درجة فاكبرهم سنا اولي وليس لاحدهما ان مقدم غير شربكه الاباذنه فان قدم كل واحد منحما رجلا كان انذى قدمه الاكبر اولى وان اوصى الميت أن يصلي عليه رجل لم يقدم على الولى وقال احمد الوصى أولى وقال مالك أن كان الوصى عن برجى دعاؤه قدم على الولى وان مانت الرأة والهــا زوج وابن بالغ فالولاية للان لان الزوج صار كالاجنى الا ان هذا الابن ان كان من هــذا الزوج لمبغىله ان يقدم اباء تعظيماله و يكره ان يتقدم على ابيه و كذا لو لم يكن لها ابن فعصبتها اولى من الزوج وال بَعدو ا ركذا مولى المتاقة ومولى الموالاة اولى من الزوج لان سببه القطع بالوت واوكان لها اب وا بن وزوج و انها من هذا الزوج فالابن اولي و يذبني ان يقدم جده ابا امه الميتة ولا يقدم اباه الا برضاء الجد ولو مات ولدالمكاتب او عبده و وولاه حاضر فالولاية أنكانب واكن ينبغي ان يقدم المولى واذا مات المكانب من غير وفاء فالمولى احق بالصلاة عليه والدثرك وفاء ان اديت كتابته اوكانالمال حاضرا لامخاف

شمر المت ولا لحيته) لانه لهزينة والميت منتقل الى البلا (ولانتس نافره ولاشعره) لما فيه من قطع جزء منه محتاج الى دفنه فلا ينبغي قبل ال درج فها و را) فالراضع التي بندب فهما التجمير ثلاثة عند خروج روحه وعند غدله وعند تكفينه ولانجمر خلفه لانبي عن اتساع الجنازة بصوت او نار (فاذا فرغوا منه صلوا عليه (لانها فريضة (و اولى الناس بالسلاة عليه السلطان ان حضر) الا ان الحق فذلك للاولياء لانهم اقرب الى المت الا أن السلطان أذا حضر ڪاڻ اولي مني يعارض السلطنة وحصول الازدراء بالتقدم عليه جوهره (فال لم محضر) السلطان فنائه فان لم محضر (فيستعب تقديم الما الحي) لانه رضيه في حياته فكان اولى بالصلاة عايه في عالم (ثم الولى) بترتاب مصوبة النكاح الاالاب

شاه لاجل حقه لا لاسفاط الفرضو لذاقلناايس لن صلي علما اليميد مع الاولى لان تكرار هاغر مشروعدر (وان يصلى الولى لم بُحِز لاحد إن يصل عليه (بعده) لأن الفرض بنأدى الاولو التنفل ماغر مشروع واوصلى عليه الولى وللبت اولياءاخر عنزلته ليس لهمان يعبدوا لانولايةمن مل عليمه كاءلة جوهرة (فان دفن ولم يسل عليه صلى على قره) مالم يغلب على الظن تفحمه هو الصحيح لاختلاف الحال والزمان و المكان هداية (و السلاة) عليه اربع تكبرات كل تكبرة قاعة مقام ركمة وكيفيتما (ان یکرتکبرة) و رفده فها فغط و بعدها و (محمدالله تعالى عقيها) اى مقول سحالك المهم و عمدك الخ (ثم بكرنكبرة) ثانة (وبسلى على النبي صلى الله عليه و سلم) كافى الشهد (عميكير تكبيرة) كالثة (بدعوفها) اى بعدها بادور الآخرة (لنفسيه ولليت وللسلمين) قال فيالفنع ولاتوقيت فيالدعاء سوى أنه بامور الآخرة وان دعا بالمأثور فا احسنه وماابلغه ومن المأثور حديث عوف بن مالك أنه صلى مع رسول الله عليه وسلم

عليه التلف فائن الكاتب احق من المولى وأن كان المبال غائبًا فالمولى احق بالصلاة عليه و اذا مات العبـد فولاه احق بالصـلاة عليه من وابــه كذا في العبــون و في الواقعات اذا مات العبد وله اب حرواخ حر فنم من قال الاب والاخ اولى من المولى لان الملك قد انقطع و منهم من قال المولى او ل لا نه مات على حجكم ملكه و عسليه الفتوى (فولد فان صلى عليه غسر الول او الامام اعاد الولى الصلاة) بعتى اذا اراد الاعادة و قيد بغير الامام لانه اذا صلى عمليه الامام فالا اعادة لاحد لانه مفسدم على الولى (قو له و أن صلى عليه الولى لم بجز أن بعسل أحد بعده) لَانَ الفرض شأدى بالاولى والنفل بها غير مشروع و او صلى عليه الولى و لمبت اوليـا. آخرون عنزلتــه ليس لهم ان بعبــدوا لان ولاية الذي صلى متكاملة ولو صلى عليه المونى واراد الامام ان يعسلي عليه فله ذلك لا له مقدم في حق صلاة الجنازة على الولى و لهذا لابجوز الامام ان يسلى على الجنارة بالتيم في المصر خوف الغوات لان الولاية اليه ولاضرورة به الى التيم كذا فى النماية (قوله فان دفن ولم يسل عليه صلى على قِرم) مالم عمض ثلاثة أيام وفي الهداية مالم يتفسخ ولم يقدره بثلاثة ايام بل قال المشر في ذلك اكبر الرأى و هو الصميح لاختلاف الحـال والزمان والمكان يعني ان تفريق الاجزاء مختلف باختــلاف. حال الميت في الســمن والهزال وباختلاف الزمان من الحر والرد وباختلاف المكان من السلابة والرغاوة في الارض حتى انه لوكان في رأيم انه قد نفحخ قبل ثلاثة ايام لايسلون عليه و لودفنوه بعد الصلاة عليه ثمذكروا انهرلم ينسلوه فانالم يهيلوا عليه التراب اخرجوه وغسلوه وصلوا عليه ثانيا وان إهالوا عليه التراب لم مخرجوه ويعبدون الصلاة عليه ثانيا على الفراستحسانا لان نلك الصلاة لم يعنديها لترك الطهارة مع الامكان والآن زال الامكان و سفطت فريشة الفسل (قو له والعلاة الأبكر تكبيرة محمدالله تعالى علمها) اى مقول سحالك المهم و محمدك الى آخره ومن شرط محة صلاة الجنسازة الطهارة والستر واستقبال الفبلة والقيسام حتى لا تجوز قاعدا ممالفدرة علىالقيام لانه ايس فمها اكبر من الفيام فاذا تركه فكأنه لم يصلها و أن كان ولي الميت مربضا صلى قاعدا وصلى الناس خلفه قياما اجزأهم عندهما وقال مجمد بجزى الامام ولابجزى المأمومين على اصله و بسقط فرض الصلاة بصلاته اجماعاً وأنَّ كان في ثوب المصلى نجاسـة أكثر من قدر الدرهم لم نجز الصلاة وكذا اذا افتَّصها علىموضع نجسلم تجزوان قامت امرأة الىجانب رجل لم تفسد عليه صلاته ومن قهفهه فها اعادالصلاة ولم بعد الوضوء (قوله ثم بكير نكبيرة) ثانية (ويصلي على الني صلى الله عليه و سلم) لأن الثناء على الله نعالى بليه الصلاة على النبي صلى الله عليه و سلم كما في الحطب وانتشرد فيقول الهم صل على سنيدنا محمد وعلي آل مجمد كماصليت على ابراهم وعلى آل ابراهم الك حيدمجيد قال عليه السلام و الاعال موقوفة والدعوات محبوسة حتى بصلى على او لا و آخرا ه (قو له ثم يكر نكبرة) ثالتة (يدعو فيها لنفسه والميت والمسلمين) معناه بدعو لنفسمه لكي يغفرله فيستجاب دعاؤه في حق غيره ولان

من سنة الادعية ان ببدأ فيها ينفسه قالـالله تعالى (يقولون ربَّت اغفرلنا ولاخواننا. ر نسا اغفرلي و لوالدي و للمؤمنين . رب اغفرلي واوالدي ولمن دخل ميتي .ؤمنا . رب اغفرلی و لاخی) و ایس فیسه دعا. موقت و ان ترك بالمنفول فحسس وقدروی ان النبي صلى الله عليه و سُسلم كان يقول (الهم اغفر لحينما ومينَّنا وشــاهدنا وغائبنا و صغيرنا وكبيرنا و ذكرنا والشانا الهم من احبيته منــا فاحيه هلى الاســــلام ومن توفيته منــا فتوفه على الاعــان وقد روى فيــه زيادة (اللهم ان كان زحــحيا فزكه وال كان خاطب فاغفرله و ارجمه و اجمله في خير مما كان فيسه و اجمله خير يوم عاء عليه) هذا أذا كان بالف عاقلا أما أذا كان صغيرا أو مجنونا فليقل (الهم أجعله لنا فرطـاً و اجمله لنــا ذخراً و اجملهانا شــافعاً مشــفعاً (فرطاً اىسابغاً مهيئالنا مصالحناً في الجنة و ذخراً) أي خبراً باقباً (و اجعاد لذا شافعاً مشفعاً) أي نهبولا شفاعته غان كان لا يحسن شبيئًا من هذه الادعيسة قال (اللهم اغترانا و لوالدسا وله و المؤمنين والمؤسَّات) ولا يُدنِي ان يجهر بثي من ذلك لان منسنة الدعاء المحافنة (قوله ثم يكبرتكبيرة رابعة ويسلم) ولايدهو بعدهما بشيُّ ويسلم تسليمين ولا ينوى الميت فهما بلينوى بالاولى من عن يمينه وبالنانية من عن شماله كذا في الفتاري وبعض المشايخ استحسن أن مقال بعد التكبيرة الرابعة « رينا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذابالناره واستحسن بعضهم و رينالاترغ قلوينا بعدادُهديتنا • الآية و بعضهم • سحان ربك رب العزة عايصفون ، الى آخر السورة الا أن ظاهر الذهب أن لانقول بعدها شيئا الا السلام ونقوم الامام محذاء صدر الميت رجلا كان او امرأة وعن ابي حنيفة نقوم من الزجل محذاء رأسه ومن المرأة محذاء وسلطها لمتسكين السمين واذا اجمئم جنسائز فالامام بالخبار انشاء صلى علماكلها صلاة واحدة وان شاء صلى على كل ببت على حدة وان اجتمت جنائز رجال ونسماء وصبيان وضعت جنائز الرجال ممايلي الامام ثم الصبيان بمدهم ثمالنماء وآن كان حر وعبد فكيف وضعت اجزأك وآن كان عبد وأمرأة حرة وضع العبد بما بل الامام والمرأة خلفه قال ابو توسيف اذا اجتمعت جنائز وضم رجل خلف رجل و رأس رجل اســفل من رأس الآخر هكذا درجا و قال ابو حنيفــة ان وضعوهم هكذا فحسن وان وضعوا رأس كل واحد محذاء رأس صباحبه فحسن و هذا اولى حتى يصير الامام بازاء الكل يجعل الرجال عمايلي الامام والصبيان بمدهم والخنانا بعدهم والنساء بعدهم عايلي (قوله ولا رفع بديه الا في التكبيرة الاولى) لان كل تكبرة قائمة مقام ركمة والركمة النائبة والثالثة والرابعة لاترفع فما الايدى فكذا تكبرات الجنازة (قو له ولايصلي على ميت في مسجد جماعة) لقوله عليه السلام ٥ من صلى على ميث في محمِد جهاعة فلا اجراه ، محتمل أن تكون في ظرفا الصلاة و محتمل ان تكون ظرفا للميت واختلفوا في العلة في ذلك فقبل آنه لايؤمن من تلويث الحجد فعلى هذا يكون التقدير ولا يصلى على ميث موضوع في مسجمد جماعة ويكون في ظرفا لليت فعلى هذا لوكانت الجاهة في المجهد والميت في غيره لم تكره وقبل على ميت ويكون

على جنازة فحفظ من دعاله والهماغفرله وارجه وعأفه واعف هنه و اكرم نزله ووسم مدخله وأغسله بالماء والثلج والبرد وننته من الحطايا كما ننق النوب الأيض من الدئس وأبدله دارا خيرا من داره و اهلا خبرا من اهله وزوجاخيرا من زوجه و ادخله الجمة و اعده من حداب القبر وعذاب الاره قال عوف حى عنيت أن أكون ذلك الميت رواءمسلم والترمذي والنسائياء (ثم يكبرتكبيرة رابعة ويسلم) بعدها بن غير دعاء والمحسن بعض المشايخ ان مقول بعدها ، رينا آثنا في الدنيا حسمة ، الآية جوهرة ولا قراءة و لا تثهد فها ولو كبر امامه اكثر لاتابعه وعكث حي يسلم معه اذا سلم هو المختار هدایة (ولا يصلی) ای بكره محر عا و قبل تنزمها ورجم ازبصل (على ميت ن -جد جاعد ای -جد الجامع و مسجد المحلة فهستاني وكما يكره الصلاة يكر وادخالها فيه كانفله العلامة قاسم وفىمختاراتالنوازل سواء كان الميت فيه او خارجه هوظاهرالرواية وفيرواية لايكر ، اذا كان المن خارج

المنجد (فذا جاوه على سريره اخذوا بقوائم الاربع) لما فيه من زيادة الاكرام ويضع مقدمها على يساده كذاك ثم مقدمها على يساده كذاك ثم مقدمها على يساده كذاك مدر عين دون الحبب) اى بانوا الل قبره كره الناس ال الميازة (عن اعناق الربال الله قد تقع المساجة الله النعاون و القيام امكن منه المناون و القيام امكن منه

في ظرفا الصلاة فعلى هذا يكون التقدير ولا يصلى في مجد جماعة على ميت ويكون في ظرفا للصلاة فعلى هذا لوكان الميت موضوعا في المجد والناس خارج المسجد لايكره وبالعكس يكره والكراهة قيل كراهة نحرتم وقيسل كراهة تنزيه وقيد بقوله مسجسد جاعة اذ لوكان مجدا اعد لذك فلا بأس (قول فاذا جلوه على سرره اخذوا مقوائمه الاربع) له وردت السنة قال عليه السلام • من حمل جنازة بقوائمها الاربع عَفرالله مَنفرة حمًّا ، وحمل الجنازة عبادة فينبغي لكل احد ان ببادر فىالعبسادة ففد حمل الجنازة سيدالمرسلين فانه حمل جنازة سعد بن معاذ (قو له و عشون به مسرعين شرا الفيقوم عن اعنافكم ، اوقال ، فبعدا لاهل النار ، الخبب ضرب من العدو دون المنق والعنق خطو فسيح والمثبى امام الجنسازة لابأسء والمثبى خلفهما أفضل عندنا وقال الشافعي امامها افضل وعلى متبعى الجنازة الصعت ويكرماهم رفع العسوت بالذكر والفراءة (قُولُه فاذا بلغوا الى قبره كره للنساس الفعود قبل أن يوضع عن اعتساق الرجال) لانه قد يقع الحاجة الىالتماون والقيام امكن فيه ويكره نَقَلَ الموتى من بلد الى بلد لفوله عليه السلام • عجلوا عوثًاكم • وفي نقله تأخير دفنه قوم غربت الشمس وهم ريدون الصلاة على الجندازة فالافضل أن يبدؤا بالمنرب ثم يصلون بعد ذلك على الحِنَازَةُ لانه يكره تأخير المغرب وهي آكد من صلاة الجنازة ولا بأس ان تذهب الى الجنازة راكبا غير انه يكرمله التقدم امامها بخلاف للاشي لانه اذا تقدم راكبا تأدّي حاملوها و من هو معهما • و في المصابح ما بدل على كراهية الركوب قال فيه عن ثوبان قال خرجنا مع رسـولالله صلىالله عليه وسـلم في جنــازة فرأى قوما ركبانا فقــال الا تستميون أن ملائكة الله على أفدامهم وأنتم على ظهور الدواب ، ولان الركوب تنع وتلذذ وذلك لايلبق فءثل هذه الحسالة لان هذه حسرة وندامة وعظة واعتسار ولا يُنبَى للنساء الْ يَخْرَجْنُ مَعَالَجِنَازَةُ لَمَا رُوَى الْالَّذِي عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَا رُأَى النَّسَاء في الجنازة قال لهن و أتحملن مع من محملن الدلين فين بدلى انسماين فين بصلى قلن لامًا ل فانصر فن مأزورات غسير مأجورات ، ولانهن لايحملن ولايدفن ولايضمعن فالقبر فلامتى لحضورهن واذاكان معالجنازة نائحة تزجر وتمنع لقوله عليهالسلام ه النائحة و من حولها من مستميها فعليم لعنةالله والملائكة والناس الجمين ، وأجمت الامة على تحريم النوح والدعاء بالويل والثبور ولطم الخدود وشــق الجيوب وخس الوجوء لان هــذا فعل الجاهلية قال عليه الســـلام • أنا برى • من العــــالقة والحالقة والشافة ، فالصالفة التي ترفع صوئهـا بالنياحة والحالقة التي تحلق رأسها عند المصيبة والشَّافة التي تشق قبيهما اوثو بما عند المصيبة • وعن ام اعطية قالت اخذ علينًا رسولالله صلىالله عليه وسلم فيالبيعة ان لاتنوح والنياحة هي رفع الصوت بالندب والندب تعديد النائحة بصوتهما محاسن الميت ويكره ابضا الافراط فررفع العسوت بالبكاء واما البكاء فلا بأسبه اذا لم يكن فيه ندب ولانوح ولاافراط فورفع العسوت

لان الذي عليه السلام بكي على ولده ابراهيم وقال ه العين تدمع والقلب يخشع ولانقول مايسخط الرب وانا عليك با ابراهيم لحزونون اولا انه قول حق ووعد صدق وطريق بين لحزنا اكثر من هذا ثم فاضت عيناه ، فقالله سعد ماهذا يارسـولالله قال « أنها رحمة يضعها الله في قلب من بشاء و انما برحم الله من عبداده الرحماء ، فقال يارسول الله الست قد نبيت عن البكاء قال • لاانما نبيت عن النوح • (فولد و محفر الفبر ويلحد) أنما اخرالشيخ ذكر الفر لانه آخر جهازالميت وينبغي أن يكون مقدار عقه الى صدر رجل وسط الفامة وكل مازاد فهو افضل لان فيه صيانة الميت عن المضباع ولو حفروا قبرا فوجــدوا فيه ميتا او عظاما قبل يحفرون غيره ويدفنون هــذا الا ان يكون قد: فرغ منه وظهر فيه عظمام فانهم مجملون العظام فيجانب القبر ويدفنون الميت معهما (قُولُهُ ويدخل المبت عما بل القبلة) وهذا اذا لم يخش على الغبر أن ينهمار أما أذا خثى ذلك فانه يسل من قبل رأسه لاجل الضرورة وذووا الرحم والحرم اولى بادخال المرأة القبر من غسيرهم واسجى قبرها بثوب الى ان يسموى المهن عليهما لان لان بدنها عورة فلا يؤمن ال ينكشف شي منه حال الزالها في القبر ولانها نغطى بالنعش لهذه العلة ولا يسجى قبرالرجل كما لايتملى سريره بالنيش (فولد فاذا وضع في لحده قال الذي بضمه بسمالله وعلى ملة رسول الله) اي بسمالله وضعناك وعلى ملة رسول الله الحناك اي على شريعته ولابأس ان بدخله قبره من الرجال شفع او وتر لان الني سليالله عليه وسلم ادخمله قبره على والعباس والفضل ابن العباس وصيب (قوله ويوجه الى القبلة) بذاك امر رسول الله صلى الله وسلم ، حين مات رجل من ني عبد المطلب فقال « ياعلي استقبل» القبلة استقبالا وقولوا جما يسمالله وعلى الله رسول الله وضعوم لجنبه ولاتكبوه اوجهه ولاتلقوه الخابير. • (قول: وتحل المقد) عنه لانهمنا أنما فعلت لئلا ينتشر الاكفان وقد أمن من ذلك وأن دفئت معه الإ بأس به (قوله و يسموى الابن عليه) لان الني عليه السلام جمل على لحده الابن وفي الفتــاوي وضع حزمة من قصب والقصب في معنى اللبن في قرمه من البــــلا (قو له وبكره الآجر والحَشب) لانهما لاحكام البناء وهو لابليق بالميت لان الغبر موضع البلا فعلى هذا تكره الاجسار وقيل انما يكره الآجر لانه مسته النسار فلا تفأل به نعلى هذا لايكره الحجر والخشب وقال فيالنهاية هذا التعليل ليس بصحيح فان مساس النار في الآجر لايصلح علة المكراهة وان السينة ان يفسل الميث بالماء الحار وقد مسه ادار قال السرخسي والاوجه في التعابل ان يقال لان فيه احكام البنساء لانه جم بين الآجر والخشب والخشب لا يوجد فيه اثار النار وقال مشايخ بخارى لأيكره الآجر في بلادنا لمساس الحاجة البء لضعف الاراضي حتى قال مجمد بن الفضمل لو أنخذ تابوتا من حديد لم ارته بأسا في هذه الديار لكن ينبغي ان بوضع مما يل الميت اللبن وقال التمرياشي أعما يكره الآجر اذاكان عما يلي الميت أما أذاكان من فوق اللبن لايكر. لانه يكون عصمة من السبء وصيانة عن النبش قال في الفتاوي على قول

صلبة وهوان محفر في جانب الدبلة من القبر حفيرة فيوضع وما الميت ويشق ال كانت الارش رخوة وهوال محفر حفيرة فيوسطالقبر فيوضع فها (و بدخلاليت عا يلي الفيلة) أنَّ أمكن و هو أنَّ توضع الجنازة في جانب القبلة من الفير و محمل الميت فيوضع ق اللحد فيكون الاخـــذله مدتقبل القبلة وهذا اذا لم مخش على القبر ال شهار والافيسل مزنبل رأسه اورجايه (قادًا وضع في لحده قال الذي يضمه) فيه (بسم الله وعلى ملة رسول الله) صلى الله عليه و سلم (و يوجه الى الفيلة) على جنبه الاعن (و محل العقدة) لا نما كانت لخوف الانتشار (و يسوى اللبن) بكسر الباء جم لبنة وزن كلة الطوب الني (عليه) اى العد بان يسد من جهة القر ويقام اللين فيه القاء لوجهه عن التراب (ويكره الآجر) بالدالطوب الحرق (والحشب) لانهما لاحكام البناء و دولايليق بالميت لان القرموضع البلاوق الامداد وقال بعض مشائحنا انمايكره الآجر اذا اربديه الزينة اما اذا ار ۱۹ دفع ادى الساع اوشي آخر لايكره

مجمد من الفضل اذا انخذ التسانوت من الحديد يُدبني أن يفرش فيه التراب (فو له ولا بأس بالقصب) يعني غير المنسوج اما المنسوج فيكره عند بعضهم والمنسوج هو المحبوك (قولد ثم مهال التراب عليه) ولا بأس بأن مبلوا بادمم وبالمساحي وبكل ما امكن خال هات الزاب اذا صببته وارسلبه وكذلك بغال حثا النزاب ابضا اذا صبه الا ان الحيني لايكون الا مع دفع التراب والهيل الارسال من غير دفع ويقال هلت الدقيق في الجراب اذا صببته من غير كبل وبستهب لمن شهد دفن ميت ان يحثوا في قبره ثلاث حثيبات من الثراب بده جميعيا ويكون من قبيل رأس الميت ومقول قَ الحَتْيَةَ الاولَى ﴿ مَنْهَا خَلَقْنَاكُمْ ﴾ وقَ النَّالِيَةَ ﴿ وَفَيْهَا نَعِيدُكُمْ ﴾ وقَ النَّالثة ﴿ وَمَمْا نَخْرِجُكُمُ مَارَةَ اخْرَى ﴾ وقبل يقول في الأولى • المهم جاف الارض عن جنبيـه ، وقالتانية ، الهم افتح ابواب السماء لروحـه ، وق الشالثة ، الهم زوجه الحور السين ، وان كانت امرأة قال فيالشائة ، الهم ادخلها الجنة رحتك ، (قوله وبسم الغبر ولا يسطم) اى ولا ربع لما روى عن ابراهم النمعي قال اخرني من شاهد قبر رساول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه وهي مسنمة علمها فاق من مدر ويكره تطبين الفبور وتجصيصها والبنباء عليها والكنب هاميا لقوله عليه السلام • لانجصصوا القبور ولا تعنوا عاميا ولا تعمدوا علما • ولا بأس رش الما ، عليها لانه يفعل السوية الراب وعن ابي يوسف انه كره الرش ابضا لانه بجرى مجرى التطبين ولا بأس بالدفن باقبل ولكنه بالمهار امكن لاثالنبي عليه السلام دفن لبلة الاربعاء وكذبك عثمان رضي الله عنه دفن لبلا ودفنت عائشة وفاطمة رضىالله عنهما ليلا والافضلالدفن فبالمفرة التي فعها قبورالصالحين ويستمي اذا دفن الميث أن تجلسوا ساعة عند القبر بعد الفراغ بقيدر مايحر جزور ويقسم لحمهما خاون القرآن و هدعون المميث فان في سمن ابي داوو دكان النبي عليه السلام اذا فرغ من دفن الميت وقف على قبره وقال ه استففروا الله لِاخيكم واسألوا الله له النَّبيتُ فانه الآن يسأل ، وكان ان عر يسفُّ أن مرأ على الفر بعد الدفن اول سبورة البقرة وخاتمها وروى ال عرو تالساس رضيالله عنه قال وهو في سياق الموت أذا أنامت فلا تصحبني نائحة ولا نار فاذا دفنتموني فشبنوا على الرّاب شا ثم اقیموا حول قبری فدر ما یخر جزور و بقسم لحمها حتی استأنس:کم وانظر ماذا اراجع رسال ربي قوله و فشانوا على الراب و بالشين المجمد اى صبوه قايلا قليلا ويستحب التعزية لقوله عليه السسلام ٥ من عزى مصالم فله مثل أجره ومن عنى ألكلاء كبي برداء من الجنة ومن عنى مصابا كسامالله من حلل الكرامة يوم الفية ا ووقتها من حين عوت الى ثلاثة ايام ونكره بعد ذلك لانها تحدد الحزن الا ان بكون المعزى او المعزى غائبًا فلا بأس مها وهي بعد الدفن افضل منها قباء لا ن اهل الميت مشمغولون قبل الدفن بتجهيز الميت ولان وحشمم بعد الدفن لفراقه اكثر وهمذا اذالم ر منمه جزع شديد فان رأوا ذبك قدمت التعزية لتسكينهم

اه (ولابأس بالقصب) مع الان قال في الحليه وتسد الفرج التي بين البن بالمدر والقصب كيلا ينزل التراب منها على الميت ونصوا على استعباب القصب فها كالمين اه (ثمهال الراب عليه) ستراله وصيانة (ويستم القر) ای مجعل تراه مرتفعا عليه مثال سنام البعير مقدار شر ونحوه وتكره الزيادة على التراب الذي خرج منه (ولايسطح) لائمي عنه ولا بحصص ولايطين ولارقم عليه شاء وقيل لابأسه وهوالمخنار تنوبر ولابأس بالكتابة ال احتيم الماحي لأندهب الأثر ولاعرا

سراجیة (ومن استمل) بالبناء ففاعل ای وجد منه مایدل علی حیاته ﴿ ۱۱۲ ﴾ من صراح اوعطاس او تـــاوب ارتم خان مارا ما الحات

او تعوذلك عابدل على الحياة المستقرة (بعد الولادة) المستقرة (بعد الولادة) المخروج اكثره والعبرة وبسرته ان نزل منتفيا برأسه عليه) و يرثو يورث (والله يستمل) غسل في المختار هدا به عليه) و كذا يفسل السقط (ادرج في خرفة و لم يسل المنقط والدراية ويسمى كاف الفتح والدراية ويسمى اليوسف كذا في التبين

﴿ بابالثبيد ﴾

فعيال ععنى مقعدول لأثه مثمودله بالجنة اوتشهدموته الملائكة او فاعل لانه جي عند ربه فهو شاهد (التعيد) الذي له الاحكام الآبية (من قتله المشركون) باى آلة كأنت مباشرةاو تسببامنهركالواظر وهم حتى القوهم في نار او ماء اونفروا دابة فصدمت مسلما اور موانيرا كافذ هبت ماالريح الى المسلمين او ارسلوا ماء فغرقوا 4 لائه مضاف الى العدو فتح (او وجدف المركة)سواء كآنت معركة اهل الحرب اوقطاع الطريق (و به اثر الجراحة) كجرح وكسر وحرق وخروج دم من ا ذُنْ او مين لا فم وانف

ولفظ التعزية أعظمالله أجرك وأحسن عزاك وغفر لميتك وألعاك صبرا وأجزلانها ولك بالصر اجرا وأحسن ذلك تعزية رسولالله صلىالله عليه وسلم لاحدى بناته كان قد مات لها ولد فقــال ه ان لله ما اخذوله ما اعطى وكل شي عنده باجل معمى ه ومعنى قوله أن فله ما أخذ أي العمالم كله ملك فله فلم يأخسد ماهواكم بل أخذ ملكه وهو عندكم عارية ومعنى قوله وله ما اعطى اى ما وهبه لكم ليس هو خارج عن ملكه بل هوله وقوله وكل شي عنده باجل مين اي من قبضه نقد انقضي اجدله المين فلا تجزعوا واصروا واحتسبوا (قوله ومن استمل بعد الولادة سمى وغسل وصلى عليه) قال في النهاية المهل بفتح الناء على شاء الفياعل لأن لمراد به رفع المدوت واستهلال السبي ال يرفع صوته بالبكاء عند ولادته او يوجد منه ما بدل على الحيساة من تحريك عصبو او صراخ او عطاس او تناوب او غير ذلك عا بدل عملي حيماة مستقرة ولا عيرة بالانتفاض وبسبط البد وقبضها لان هذه الاشسياء حركة المذبوح ولا عبرة بها حتى أو ذيح رجل فــات أبوه وهو يُحرك لم يرثه المذبوح لان إه في هذه الحالة حكم الميت وبشسترط الحياة عند تمنام الانفصال حتى لو حرج رأسنه ثم صاح وخرج باقبه ميت لايحكم بحبباته وقال ابوالفياسم الصفار آنما يكون الاستملال اذا صاح بعد خروج اكثره (قوله وان لم يستمل ادرج ف خرقة و لم يصل عليه) وفي الغمل روايتان الصحيح انه لايغسل وقال الطحاوى يغسل وفي الهداية يغسسل في غير الظاهر مزالواية وهو المختبار ولوشهدت الفالمة باستملاله قبلت فيحق الصيلاة عليه وكذا الام وامأ في حق الميرات فلا مقبل قول الام بالاجماع لانها متهمة واما الفالمة فلا تقبل ابيشا في حق الميراث عند ابي حنيفة وعندهما تقبل اذا كانت عدلة كذا في الخيندي والله اعلم

- النهد كاب النهد

سى شيدا لان الملائكة بشهدون موته وقبل لا نه مشهودله بالجنه وقبل لانه مى عندالله ماضرو مناسبته لماقبلة لانه ميت باجله (قوله رجه الله الشهيد من قتله المشركون) سواء كان مباشرة او تسبيه محديد وغيره وق منى المشركين قطاع الطريق و البفاة وكذا أذا اوطأته دو اب الدو و همراكبوها اوسائلوها او قالدوها و اما اذا نفر فرس المسلم من دابة العدو من غير تنفر منهم او من رايات العدو او من سوادهم حتى التي راكبه فات لايكون شهيدا وكذا ألمحلون اذا انهزه وا قالفوا المسهم في الخندق او من السدور فاتوا لم يكونوا شهدا الا ان يكون العدوهم الذين القوا بالطمن او الدفع و الكر عليم (فوله او وجد في المركة و به اثر) المركة موضع الفتال و الاثر (الجراحة) وخروج الدم من موضع غير معناد كالعين و الاذن و ان خرج من نفه او ديره او ذكره غمل لائه قد يرعف و يول دما و ان خرج من فه او ديره او ذكره غمل لائه قد يرعف و يول دما و ان خرج من فه ان كان من جهة رأسه غمل و ان كان من جهة رأسه غمل و ان كان من الجوف على و او انفانت دابة المثرك و ليس عليها فالنازل من الرأس صاف و المرتق من الجوف على و او انفانت دابة المثرك و ليس عليها فالنازل من الرأس صاف و المرتق من الجوف على و او انفانت دابة المثرك و ليس عليها فالنازل من الرأس صاف و المرتق من الجوف على و او انفانت دابة المثرك و ليس عليها فالزال من الرأس صاف و المرتق من الجوف على و او انفانت دابة المثرك و ليس عليها

احد ولا الها سائق ولا قائد فأوطأت مسلما في الفتسال ففتلنه غسل عند أبي حنيفة و مجد لان قتله غير مضاف الى العدو بل بمجرد فعل العجماء و فعلهما غير موضوف بالغلم و عند ابي يوسف لا يغسبل لانه صار قتيلا في نشال الهل الحرب (قوله او قُتُلُهُ السَّلُونَ ظُلَّكَ ﴾ قيد بالظلم احرّازا عن الرجم في الزّناء والقصباس والهدم والغرق و افتراس السميع والتردي من الجبل و اشمياء ذلك (فوله ولم يجب بغنله دية) يعنى مبتدأة لئلا بلزم هليــه ما اذا قتل الاب ولده فانه تجب الدية وهو شــهيد لانها ليست مبتدأة بل الواجب اولا القصابس ثم سقط بالشبهة و وجب الدية بعد ذلك و تحرز ايضًا مما اذا فتل ظلمًا و وجب بقتله الدية كالمقتول خطأ او قتل ولم يعلم قائله في المحلة فائه ليس بشمهد و أن قتمله المسلون عما لا يقتل غالب ليس بشهيد بالاجماع و أن قتاوه بالمسقل فكذا عنمد أبي حنيفة و عندهما هو شهيد (قولد فبكفن) اى باف ق ثبابه (قولد وبسل عليه ولا يفسل) وقال الشافعي لا بسلى عليه لان الله تمال وصف الشهداء بانهم احياء والصلاة اعا هي على الموتى و لان السيف محسا. لانتوب لاغني عن الشمناعة له والصلاة هي شمناعة ولما ماروی از النبی عایه السلام صلی علی شهدا، احد و قال صلی الله علیه و سلم • صلوا على من قال لااله الاالله ، ولان الدلاة على البيت لاظمار كرامته والشهيد اولى بها والطاهر عن الذنوب لا يستغنى عن الدعاء كالنبي والصبي و اما قوله ال الشهيد عن قلمنا هو حي في احكام الآخرة كما قال الله تمالي ﴿ بل احباء عنسد رب م که و اما فی احکام الدیا فهو میت حتی آنه بورث ماله ونتزوج امرأته (قوله و اذا استشهد الجنب غسل عند ابي حنيفة) و يعلم كونه جنيا يقوله قبل الفتل أوَ بقوله أمرأته لأن الشبهادة عرفت مانعة لا رافعة فلا ترفع الجنبابة الا ترى انه لوكان في ثوب الشهيد نجاسة غيرالدم تغبيل تلك النجاسة و لا بغسل الدم لما ذكرنا ومعناه انها منعت دمه من كونه نجسا ولم ترفع المجاسة التي هي غير الدم (فول وكذا الصبي) يعني اذا استثمد الصي غسل حنده ايضا وكذا الجنون لان السسيف محاء الذنوب وليس عليما ذنوب فكان الذنل فيهمــا كالموت حتف انفهما ﴿ فَوْ لِهُ وَ قَالَ الْوَ يُوسَفُ وَ مُحْمَدُ لا ينسسلان) لان ما وجُب بالجابة سقط بالموت اى ان السبب الموجب الوضوء و الفسل السلاة و قد سقطت بالوت فسقطت وجوب الفسل لسسقوط الموجب وهو الصلاة والفسل الثبائي الذي الوتي سقط بالشهادة ولان الاستشهاد اقيم مفسام الفسل كالذكاة فيالشاة اقبمتمقام الدباغ فيطهارة الجلد وكذا العبي والمجنون لايغسلان عندهما ابضا لان الشهيد انما لابغسل لابقساء اثر الظلم في حقيما والظلم في حقيما اشد (فَوَلَّهُ ولانفسل عن الشهيد دمه) لقوله عليه السلام في شهداء احد ، زماوهم بدمائهم وكلومهم ، ودم الشهيد مااهر في حق نفسه تجس في حق غيره حتى انه اذا صلى عاملا أشهيد تجوز ملائه وان وقع دمه في ثوب انسان لا تجوز الصلاة فيه (قوله ولا تنزع عنه ثباء وبنزع عنه الفرو والحنف والحشو والسلاخ) الفرو والمصنوع من جاود الفرا والحشو

ومخرج (او قتله المسلمون ظلما و لم بجب ختله دید) ای انداء حتى لو وجبت بعارض كالصلح وفتل الاب انه لانسقط الثمادة اذا عرف ذلك و اربد تجهزه (فيكفن) بثياله (ويسلى عليه و لا يفسل) اذاكان مكاغاطا عرا اتفاقا (و) اما (اذالمتمردجنب)وكذا الحائن والنساء (غسل عند ابي حنينه وكذلك الىسى) والمجنون (و قالا لابفسلالُ) قار في التصميم و رجع دلبله في شروح وعوالمول عليه عندالنسق والفتي به عند المحبوبي اه (ولا يفدل عن الشهيد دمه ولا يزع عنه تباه) لحديث وزملوهم بدمائهم (و) لكن (ينزع عنه الغرو والخفوالعشووالسلاح) و كل مالا يصلح الكفن و زندون و ينقصون في ثيامه أتماما لكفن

الثوب المحشوقطنا لانه اتمالبس هذه الاشباء لدفع بأس العدو وقد استغنى عن ذلك (قوله ومن ارتث غسمل) ارتث على مالم يسم فاعله اى حمل من المعركة رثيثا اى جريحا وله روق والرث الثيُّ الحلق وهذا صار خلفا في حكم الشهادة لنيل مرافق الحياة لان بذبك يخف اثر الغلم وتحقيق هذا انالله تعالى قال ﴿ انالله اشترى من المؤمنين انتسهر واموالهم بإذلهم ألجنة ﴾ وقد تقرر فالشرع اذالدان اذا ملك العبد المديون سقط عنه الدين لان الولى لايثبت له على عبده دين و هنا قدسلم نفسه المبيقة و عليما ديون بمنى الذنوب فتسقط و هو معنى قوله عليه السيلام ، السيف محاء فلذنوب ، ثم البيع انمسا بصيح من العباقل المميز ولهذا بغسسل الصبي والمجنون لانه لايصيم بعهما و كذا اذا ارتث لان الارتباث عزلة السابع عن نسليم المبيع (قولد والارتباث ان يأكل او بشرب او شداوى) لانه نال بعض مرافق الحباة وشهداء احد مانوا عطاشا والكأس بدار عليهم خوفا من نقصان الشهادة يروى انهم طلبوا ماء فكان الساق يطوف عليهم وكان اذا عرض الماء على انسان منهم اشسار إلى صاحبه حتى مانوا كلهم عطاشي فان اوصى ان كان بامور الآخرة لم بكن مرشا عند مجد و هو الاصبح لاله من احكام الاموات وعند ابي يوسف يكون مرشاً لاله ارتفاق فان كان بامور الدنبا فهومرنث اجماعاً وجه قول محمد ماروى انسمد بنالربع اصبب يوم أحد فلما فرغ من القتال سئال عنه النبي صلى الله عليه و سلم فقال • من يأتيني تخبر سعد بن الربيم ، فقال رجل أما بارسول الله ثم جعل بسئال عنه فوجده في بعض الشعاب وبه رمق فقال له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأك السلام ففنح عينيه ثم قال اقرأ رسول الله مني السلام واخبره ان بي كذا وكذا طمنة كلهــا اصابت مفاتلي واقرأ الهاجرين والانسار مني السلام وقل لهم أن بي جرامات كلها أصابت مقانلي نلا عذر لكم عندالله أن قنل رسول الله صلى الله عليه وسلم و فيكم عين تطرف ثم مات فكان من جملة الشهدا، فلم يفسل و صلى عليه (قوله او يق حيا حي تمضى عليـه وقت صلاة و هو يعقل) لان تلك الصلاة تصير دنــا في ذمته و ذلك من أحكام الاحياء و عن ابي بوسف أنه شرط أن سبق ثاغي نهار قال في المنظومة في مقالات ابي نوسف

ويفسل المفتول الناوصي بشي * او انفضي تائي نهار و هو حي و من تحسد يو ما و ليسلة وقنوادر بشرعنابي يوسفاذا مكث في المركة اكثر من يوم وليلة جيا والفوم في الفتال وهو يعفل فهو شهيد والارتناث لابعتبر الابعد تصرم الفتال (فو له او ينفل من المعركة) وهو يعقل لانه نال به بعض مرافق الحياة الا اذاحل من مصرعه كي لانطأه الحيول لانه مالال شيئا من الراحة و هذه الاحكام كلها في شهيد الكامل وهو الذي لا يغسل و الافالمرتث شهيد الا انه غير كامل في الشهادة حتى انه يفسل (فو له و من قتل في حد او قساس غسل و سل عليه) لانه لم يفتل ظلما (فو له و من قتل في حد او قساس غسل و سل عليه) لانه لم يفتل ظلما (فو له و من قتل علما في المدرس عليه)

المنة (ومن ارتث) بالبناء المجهول اى ابطاء موته عن جرحه (غسل) لانقطاع حكم شهادة الدنيا عنه وان كان من شودا، الآخرة (والارتباث) الفاطع لحكم الثهادة (ان يأكل او پشرب)او منام (او مداوی او بنق حتى بمضى عليه وقت صلاة و هو يعقل) و مقدر على ادامًا (أو نقل من المركة) و هو يعقل الالخوف و ملى الحبال (و من قنل في حداد قصاص غسل) و كفن (و صلى عليه) لانه لم مقتل فللما و انما قتل محق (و من فتل من البغاة) وهم الخارجون عن طاعة الامام كايأتي (او قطماع الطريق) حالة المحسارية (لم يصل عليه) ولم يغسل و قبل بغسل ولم بعسل عایه کفرق بیشه و بین الشهيد قيدنا محالة المحاربة لانه اذا قتل بعد أبوت بد الامام فائه يغسسل ويصلى عليه وهذا تفصيل حسن اخذ 4 الكبار من المثايخ زيلعي

قوله ومن نمام اليوم الح هكذا فىالنسخ التىڧابدينا طبيحتم عن المنظونة (مضح) ﴿ بَابِ الصلاة قَالَكُمية ﴾ وحولها (الصلاة قالكية جائزة فرضها ونفلها فان صلى الامام) فيها (بجماعة) معه (فجمل بعضهم ظهره الى ظهر الامام اوجنبه أوجمل جنبه الى وجه الامام

ولم يغتسل عقوبة له يروى ذاك عن إبي يوسف و عن محمد يفسل ولا يعسلى عليه واما أذا أخذ الباغي وأمر يفسل و يعلى عليه و أنما لم يعمل عليه اذا قنل في المركة و من قتل نفسه خطأ بان اراد ضرب العدو فاصاب نفسه يفسل ويعلى عليه و أما أذا قتل نفسه عدا قال بعضم لا يعلى عليه و قال الحواني الاصح عندى أنه يعسلى عليه و قال الحواني الاصح عندى انه يعسلى عليه و قال الامام أبو على السمدى الاصح أنه لا يعسلى عليه لا نه بأغ على نفسه والباغي لا يعلى عليه وفي فشاوى قاضخان يفسل ويعلى عليه عندهما لانه من أهل الكبائر ولم محارب المعلمين وعن أبي يوسف لا يعمل عليه لما روى أن رجلا نحر نفسه نام يعمل عليه النبي صلى الله عليه و سلم و هو محول عند أبي حنيدة على أنه أمر غيره بالعدلاة عليه و أما من قتله السمع أو مات تحت أهدم قاله بغيل ويعمل عليه والله أعلى

- الملاة في الكمية كان

هذا من باب اضافة الثبيُّ الى ظرفه ووجه المناسبة أن قتل الشهيد امانله من العذاب وكذا الكعبة امان ابينا لقوله تعالى ﴿ و من دخله كان آمنا ﴾ (قوله رحه الله العملاة في الكعبة جَارَة فرضها ونفلها) و قال مالك بجوز فيما النفل ولا يجوز قيما الفرض و سميت الكعبة بها لارتفاعها وثبوتها ومنه الكعب في رجل وكعوب الرخ وجارية كاعب (قوله فان صلى الامام مجماعة فجمل بعضهم ظهره الى ظهر الامام ساز الى آخره) هذرا على اربعة اوجه انجمل وجهه الىظهرالامام جارٌ وانجمل ظهره الى ظهره جاز أيضاً وأنّ جمل وجهه الى وجهه جار ايضا الإ آنه يكره اذا لم يكن بينهما سترة وان جمل إلهوره الى وجدالامام لم بجز لتقدمه على امامه (قو له واذا صل الامام في المجد الحرام تحلق الناس حول الكعبة الح.) و الكان • تحلق ، بالواو فهو من صورة المسئلة وجوابيا • فن كان • وان كان بدون الواوفهوجواب • اذا ، ويكون هنا يانا للجوازويكون قوله • فن كان • للاستيناف قال في البدايم أذا صلى في جوف الكعبة وتوجه الى ناحية منها ليس! التوجه. الى ناحية اخرى حتى بسلم (فوله فن كان منم اقرب الى الكعبة من الامام جازت صلاته اذا لم يكن ف جانب الامام) لان النقدم والتأخر انما يظهر عند أتحاد الجالانب (قو له ومن صلى على ظهر الكعبة جازت صلاته) الا أنه بكره لمافيه من ترك التمظيم وقد ورد النبي عند وهوماروي الوهريرة ال النبي صلى الله عليه وسلم نبي عن المسلاة في سبع مواضع المجزرة والمزيلة والمقبرة والحام وقوارع الطريق ومعاطن الابل وقوق ظهر بيثالله وزاد في خزانة ابي البيث وبطن الوآدى والاصطبل والطاحون بركل ذلك تجوز السلاة فيه وتكره المقبرة بضم الباء و فقمها وكذلك الزبلة • والمزبلة • رضع طرح السرجين والزبل والارواث والله اهلم

او جنبه متوجها الى غير جهتداو جعل وجهدالي وجد الامام (عاز) الاقتدا في العبور السبع الذكورة الا انه يكر. ان مقابل وجه الامام بلاحائل وكل جانب قبلة والتقدم والتأخر انما يظهر عنبد أتحباد الجهة ولذا قال (ومن جمل منهم ظهره الى وجمه الامام لم بحرّ صلاته) ای لتقدمه على الام (فان صلى الأمام) خارجها (في) داخيل (المجدالحرام تعلق) دون الواو على ما في اكثر النحضجوابان وفيعضها و تحلق (النباس خول الكمية) قال في الجوهرة الأكان بالواوفهو من صورة المسئلة و جواماً فن كان وال كان بدون الواوفهو جواب آن و یکون قوله (و نسلوا بصلاة الامام) بياما للجنوازوقوله فن كان اللاستئناف اه (أن كان منهم اقرب المالكعبة من الامام جازت صلاته اذا لم

يكن في جانب الامام) لان

التقدم والتأخر آعا يظهر

مند انحاد الجانب و في

الدرواو وقف مسامتا لركن

في حانب الامام و كان

و اقرب لم اره و ينبغى الفساد احتياطا لترجيح جهة الامام اه ج ل (١٩) (و مَن صلى على ظهر الكعبة) ولوبلا سترة (جازت صلاته) الاانه يكره لمافيه من ترك التمثليم ولورود النهى هنه هن النبي صلى الله عليه يوسلم هدا به

۔ کاب الزکاہ کھ۔

المشروطات خس • اعتفادات وعبادات ومعاملات وعقوبات و كفارات • فالاعتقادات خسالا عانباته وملتكته وكتبه ورساء واليوم الآخر • والعبادات خساله لاتو الصوم والزكاة والحج والجهاد • والمعاملات خس المعاوضات والمناكحات والمخاصمات والامانات والشركات • والعقوبات خس مزاجر مزجرة قتل النفس كالقصاص و مزجرة الجذ المال كالقطع فبالسرقة ومزجرة هتك السستر كالجلد والرجم ومزجرة سسب المعرض كحدالغذف وكرفع التصنية مزجرة رفع البيضة كالفتل على الردة • والكفار ات خس كفارة القتل و كنارة الفلهار و كفارة الإفطار و كفارة البين و كفارة جنايات الحج و ترجع العبادات الجسالي ثلاثة انواع بدنى عن كالصلاة والصوم والجهاد ومالي محض كالزكاة و مركب منهمًا كالحج فكان يُجنى ان يكون الصوم قبل الزكاة الا اندائبم المترأن قال الله نسال ﴿ اقْيُوا الملاة وآنوا الزكوة ﴾ ثم تفسير الزكاة يرجع الى وصفين مجودين الطهارة والخاء قال الله تمال ﴿ خَذَ مَنَ أَمُوالُهُمُ صَدَقَةَ تَطْهُرُهُمْ وَ تُرْكُمُمْ مِنا ﴾ وقال تعالى ﴿ وَمَا انْفَعْتُمْ مَن شيءُ فهو يخانه ﴾ فيمتمع للزك الطهارة من دنس الذنوب والحلف فالدنيا والثواب فالآخرة (اقوله رحمالة آزكاة واجبة) اى فريشة محكمة "منت فرضيتها بالكتباب والسنة المتواترة والابعاع المتواتراما الكتاب فقوله ثمالي ﴿ وَ آثُوا الزَّكُوهُ ﴾ و اماااسنة فقوله عليه المملام • فِي الاسلام على خَس ، وذكر منها الزكاة والاجماع منعقد على فرضيتها من لدن رسول!لله صلىالله عليه وسلم الى يومنا هذا • والزكاة في المفة هيالنماء وهيسبب الخاء؛ في المال بالحلف في الدنيا والتواب في الآخرة وقيل هيءبارة عن النطهير قال الله تعالى ﴿ قد افلح من تُزَى ﴾ اى تطهر من الذنوب » و في الشرع عبارة عن ايناء مال معلوم في سقدار عنسوس وهيعبارة عنفشل المزكى دونالمال المؤدى عندالحفقين مناهلالاصول الانها وصفت بالوجوب والوجوب انما هو من صفات الافصال لامن صفات الاهيان و عند بعضم عي اسم المال المؤدى لقوله تمالي ﴿ و آ تُو الرَّكُوة ﴾ و على وجوبرا على اللقوارم على المراخي قال في الوجيز على الفور عند مجد حتى لايجوز التراخي من غير عذر فافلم بؤد لانفيل شهادته لانها حقافقراء وف تأخير الاداء عليهاضرار عليم نخلاف الحج فالدهدد على النزاخي لانه حقافة تعالى وقال ابو يوسف وجوب الزكاة على التراخي والحج على الغور لان الحج اداء سلوم في وقت مطوم والموت فيما بين الوقتين لا يؤءن فكان على الفور والزكاة خدر على ادائها في كل وقت (فولد على الحر المسلم العاقل البالغ) اعلم الاشرائط الزكاة تُعانية خسة فالمالك وَهُو انْ يَكُونُ حَرًّا بِالنَّا مُسْلًا عاقلا وان لایکون لاحد عایه دین وثلاثة فی المملوك و هوان یکون نصابا کا ۱۸ وحولا کاملا وكون المال أما سائمًا الوالمجارة (قو له اذا ملك نساباً) لان الزكاة وجبت لمواسساة الفقر ومادون النصاب مال قليل لاعتمل المواساة ولان من لم علك نصابا نفر والفقر عناج الى المواسسة (قو له ماكانا ما) محترز من ملك المكانب والمديون والبيع قبل

﴿ كتاب الزكاة ﴾

قرنها بالمدلاة افتدامالقرآن المنكم والاساديثالواردة عن النبي عليه المسلاة والتسلم (الزكاة) لغة الطهسارة والخساء وشرعا تمليك جزء مخصوص من مال مخصوص لتخص محصوص الله تعالى و هي (واجية)والمراد بالوجوب الفرض لانه لاشموة فيه مداله (على الحر المسلم السالغ الساقل أذا ملك نسابا) فارغا عن دين له مطالب و عن حاجته الاصلية كاميا ادلو تقدرا LIKL)

القبض لان المك النام هو ما اجتم فيه الملك والبد واما اذا وجدالمك دون البدكمك

إلمبيع قبلالقبض والصداق قبلالقبض اووجمداليد دون الملك كلك المكاتب والمدبون لانجب فيه الزكاة (قو له وحال عليه الحول) انما شرط ذلك ليتكن فيه من النفية وهل تمسام الحول من شرائط الوجوب او من شرائط الاداء فعندهمسا من شرائط الادا، وهوالعميم يؤيده جواز تعبل الزكاة وعند محد من شرائط الوجوب (فولًا واپس على صبى ولا مجنون ولا مكاتب زكاة) فان قبل لم ذكر الصبى والمجنون وقد مرة مقوله على البالغ العاقل • قلنا ذكره البيان من جهة النني والاثبات كما في قوله تعالى ﴿ فَاعْتُرَاوِا النَّمَاءُ فَالْحَبِينُ وَلَاتَقُرُ وَهُنَّ حَتَّى بِطَهْرُنْ ﴾ وأنما لم تجب على الصي لأنه غير مخاطب بإداءالعبادة ولهذا لأنجب عليه البدنية كالهلاة والصوم والجهاد ولامايشوسها المال كالحيم مخسلاف العشر فانه مؤنة الارض ولهذا تجب قيارض الوقف وتجب على المكاتب فوجب على الصبي لانه بمن تجب عليه المؤنة كالنفقات وكذا المجنون لازكاة عليه هندنا اذا وجد منه الجنون فالسنة كلها نان وجد منه اناقة فبمض الحول ففيه اختلاف والعميم عن ابي حنيفة انه بشترط الافاقة في اول السنة و آخرها وان قل بشرط فاولها لانعناد الحول وفرآخرها ليتوجه عليه خطاب الاداء وعن ابي توست تعتبر الافاقة فياكثر الحول لان للاكثر حكم السكل وهند مجمد اذا وجدت الافاقة فيجزء من السينة قل اوكثر وجبت الزكاة سواء كانت من اولها او وسطها او آخرها كما في البسوم فانه اذا أفاق فيبعض شهر رمضان لزمه صوم الشهركله وأن قلت الافاقة وأما المكانب فلا زكاة عليه لانه ايس مالكا من كل وجه لوجود المنافي وهوالرق ولان المال الذي في ده دائر مينه و بين المولى أن أدى مال الكتابة سارله وأنْ عجز سار لمولاه فكما لابحب على الول فيه شي فكذا لابحب على الكانب (قو له ومن كان عليه دين عيط عاله فلا زكاة عليه) لان ملكه فيه كانس لاستمقائه بالدين ولائه مشغول عاجته الاصلية فاعتبر معدوما كالماء المستحق بالعطش لاجل نفسمه اولاجل دائه ومعني قولنا محوانجه الاصلية ال المطالبة به منوجهة عليه بحيث لوامتنع من الاداء بضرب ويحبس فصار في صونه ازالة الضرر عن نفسه فصار كعبد الخدمة ودارالسكني بل اولي فنقض ملك النصاب والمدمالفناه قال في الماية كل دنه مطالب من جهة العباد فأنه عنم وجوب الزكاة سواء كان الدين العباد او الله تمالي كدين الزكاة فالذي له مطالب من جهة العباد كالقرض وثمن المبيع وضمان المنلف وارش الجراحة والمهر سسواءكان الدين من النقود اوالمكيل اوالموزون اوالثياب اوالحيوان وسواه وجب بنكاح أوخلم أوصلح عن دم عد وهو حال اومؤجل والنفقة اذا قضي ما منعت الزكاة وأن لم بقض ما لاتمنع وهذا كله اذاكان الدن فوذمته قبل وجوب الزكاة اما اذا لحقه الدين بعسد وجوب الزكاة لمتسقط الزكاة لانها قد ثنت فردمته واستقرت فلا يسقطها مالحق منالدين بعد ببوتهما قال الصير في رحمه الله و اجمعوا ال الدين لا عنم وجوب العشر • وقوله «محيط عالم» الاحاطة ت بشرط حتى اوكان لانحيطه لاتجبَ ابضا وأنما معناه عامه أن بلغ نصابا حتى لوكان

وحال حليه الحول) ثما خذ يصرح يمفهوم الفيود المذكورة بقوله (وليس حلى سبى ولا بجنون) لانهما غير مخاطبين باداء العبادة كالصلاو الصوم (ولا مكاتب زكاة) لعدم الملك انتام (ومن كان حليه دين انتام (فلاز كاة عليه) لانه تصاب (فلاز كاة عليه) لانه معنول بحاجته الاصلية فاعتر معدوما كالماء المسحق بالعطش

الدين درهمـا واحدا في المـاثـين منم الوجوب واو كان له اربعون منفـــالا و عليه احداً و عشرونُ مثقبالًا لا نجب عليمه الزكاة و أنَّ لم يعكن محبطناً لكن لما لم يق الباق نصابا جمل كأنه مدوم لان المديون ماكمه في النصاب ناقس لا نفيده مُلكه له فان كان لصباحب الدين أن يأخبذه من غير قضباء ولارضي و ذلك آية هدم الملك كما في الوديمــة والمنصــوب و دين الزكاة والعشر والحراج يمنــع الزكاة بقدره لان له مطالب من جهة الآدى و سواء في ذلك زكاة الاموال الظاهرة والباطنة خلاة لزفر في الباطنة هو مقول ايس الامام حق المطالبة في الباطنة فهو دن لا مطالب له من الآدمين ولنا بل للامام حق المطالبة اذا عملم من اصحاب الاموال عدم الاخراج فإنه يأخذه المنهم و يسلمها الى الفقراء و سواء كانت الزكاة عليمه في مال قائم او زكاة مال قد استهاكه و من ابي يوسف أنه يفرق بين دين زكاة المسال المستماك وبين المين وهذاكما اذاكانه مانًا درهم حال عليها الحول فوجب منها خسة دراهم فلم يخرجها حتى عال حول آخر لم يجب لثاني شيء ومنعت الزكاة الواجبة لخول الاول ولوكازاا حال الحول ملها استماك المال وبقيت الزكاة فدمته ثم انه استفاد ما في درهم آخر و حال عليها الحول نجب الزكاة عنده وعندهما لا تجب والفرقلة الدين المين استحقيه جزء من المال ومافى الذمة ليس بمستحق به جزء منه فبق دنا لامطالب، من العباد وفي هذا اشارة الى أنه لايطالب، الامام عنده بعدما يصر دنا و هندهما يطالب 4 ولا تجب الزكاة لان له مطالبا قال في النهاية و دين الزكاة مانم حال بقاء النصاب لانه ينتفض به النصاب وكذا بعد الاستهلاك خلافا لزفر فيهما ولابي وسف في الثاني * فقوله * خلافا لزفر فيهما ، أي في النصاب الذي وجب فيهدين الزكاة وفي النصاب الذي وجب فيه دن الاستهلاك فانه لم بجعل هذين الدينين مانعين لازكاة لانه لامطالب للما من جهة العباد فصار كدين المنذور في الكفارات و همــا لا عنمان الوجوب بالاجماع (قوله وان كان ماله اكثر من الدين زك الفاضل اذا بلغ نصابا) لفراغه عن الحاجة والرُّحمَّته في وسط الحولدين يستغرق النصاب ثم يرى منه قبل تمام الحول قانه تجب عايه الزكاة عند ابي توسف لانه جمل الدين بمنزلة نقصان النساب وقال عجد لابجب لانه بجمل ذلك بمنزلة الاستحقاق وان كان الدين لايستغرق النصاب ثم برى منه قبل تمام الحول فانه تجب الزكاة مندهم جيما الازفرقانه يقول لا تجب • رجل وهب لرجل الف درهم فحال عليها الحول عند الموهوبله ثم رجع فيسا الواهب فلا زكاة على الموهوب لانه استفق عليه عن النصاب (قو له وليس في دور السكني وثباب البدن واثماث المنسازل ودواب الركوب وعبيد الحبدمة وسلاح الاستعمال زكاة) لانها مشغولة بحوايجه الاصلية لانه لابدله من دار يسكنها وثيساب يابسها وكذا كتب العلم ان كان من اها، وأذلم يكن من أهله لابجوز صرف الزكاة أليه أذا كانت نساوى مانتي درهم و سنواه كانت الكتب فقهما او حديثا او بحوا وفي الخبندي اذا كان له محمف تيمند مانًا درهم لا نجوزله الزكاة لانه قد بجد معمقًا بقرأ فيه (قوله ولا بجوز ادا. الزكاة

هداية (وال كان ماله ا كثر من الدنزكي الفاضل ادًا بلغ نصابا) لغراغه من الحساجة (وايس ق دور السحكني و ثباب البدن و اثاث المزل ودواب الركوب و عبيد الحدمة وسلاح الاستعمال زكاة) لانهامشفولة بالحاجة الاصلة و ليست نامية اصلاو على هذا كتب العلم لاهلهاو آلات المحرفين لما قلنا هداية اقول وكذا لغير اهلها اذا لم نوبها النجارة لانها غير نامية غير ان الاهل له اخد الزكاة وان ساوت نصابا وغيره لا كافي الدر (ولا يجوز اداء الزكاة الانابسة الابنية مقارنة للاداء او مقارنة لعزل مقدار الواجب) لان الزكاة عبادة فكانت من شرطها النية كالصلاة والصوم والاصل قىالنية الاقتران الا ان الدفع نفرق فاكتفي وجودها حالة العزل تبسير اكتقديم النية في الصوم * وقوله * مقارنة للادا. • * يهي الي الفقير او الى الوكيل فانه إذا وكل في إداء الزكاة اجزأته النيسة عندالدفع الى الوكيسل فان لم نو عندالتوكيسل ونوى عند دفع الوكيل جاز و يجسوز الوكيل باداء الزكاة ال يدفع لابه وزوجته أذا كانوا فقراء كذا ڧالايضاح وڧالفناوى أذا دفعها الى ولده الصغير اوالكبير وهم محتاجون جاز ولايجوز ان يأخذ لنفسه منها شيئا وان قال صاحب المال ضمها حيث شأت له أن يأخذ لنفسه (قوله و من تصدق بحميم ماله لا نوى الزكاة سقط عنه فرضما) يعني اذا تصدقه على نفير وكذا اذا نوى تطوعاً وأن نوى عن واجب آخر مقم عما نوى ويضمن الزكاة واو تصدق بعض النصاب سمقط هنه زكاة المؤدى هند محمد لانالواجب شايع فىكل النصابكم ان وجوب الزكاة لشكر نعمة المال والكل نعمة فبجب في المكل شبايعا فاذا خرج البعض سقط عنه ماكان فيم اعتبارا البعض بالكل وعند ابى يوسف لايسقط لان البعض غير متعين لكون البساق محلا فمواجب واذاكان غير متمين لانسقط زكاة المؤدى كالانسقط زكاة الباقي اوجود المزاجة لازالمؤدى محل الواجب وكذا البساق ايضا محلا الواجب ومقسدار الواجب في الوَّدى بجورُ إنَّ يَعْمُ مِن الوَّدَى فَصِورُ إنَّ يَعْمُ مِن البَّاقُ فَلا يَعْمُ مِن واحد مُنَّهُما لمدم الاولوية ووجـود الزاحة وعدم قاطع الزاحمة وهو النية المبينة لذتك تخـلاف ما إذا تصدق بالبكل فان المزاجمة العدات هناك فسقط عنه الواجب ضرورة لعمدم المزاحة ولواتصدق بخمسة دراهم ينوى بها الزكاة والتعاوع قال ابويوسنف يقع عن الزكاة لان الفرض اقوى منالنفل فانتني الاضعف بالاقوى وقال محمد يقع عن التطوع لانه لا عكن الايفاع منهما لننافيهما فاغت النبة فلا يقع عن الزكاة,

مري باب زكاة الابل كه⊸

الابل اسم جنس لا واحدله من لفظه كفوم ونساء وسميت ابلا لانها نبول على افخاذها وقدم الشيخ زكاة المواشى على النقدين لان شريعة الزكاة الولاكانت من العرب وهم اصحاب المواشى وقدم الابل على البقر لان العرب كثيرة الاستعمال للابل اكثر من استعمال البقر (قوله رحمه الله ليس في اقل من خس ذود صدقة) ويقيال من خس ذود بالاضافة كما في قوله تعالى في تسعة رهط في والذود من الابل من الثلاث الى التسم (قوله قان كانت خسا سائمة وحال عليها الحول قفيها شاة) السائمة هى التى ترسسل هرعى في البرارى ولاتعاف في المزل وسيوا، كانت ذكورا منفردة او المائمة من المناه من النام من النام من النام من النام المائمة وطعنت في الثانية قال الخجندى لا يجوز في الزالة الا الثنى من الغنم من النام هو ما اتى عابه الحول ولا يؤخذ الجذع وهو الذى الى عليه سنة اشهر والما فساء وهو ما اتى عابه الحول ولا يؤخذ الجذع وهو الذى الى عابه سنة اشهر والما

بلانية در (او مقارنة لمزل مقدر الواجب) لان الكاة و كان من شرطها النية و الاسل فيها لاقتران الاان الدفع تقرق قاكن وجوم المانة و الدوم هدا له (و من تسدق في الدوم هدا له (و من تسدق بحميم ماله) و (لا ينوي) به السمانا لان الواجب جزء منه فكان متمينا فيه فلا عاجة منه فكان متمينا فيه فلا عاجة الى التميين عداية

الله باب زكاة الابل في

مدأ زكاة الواشي وبالابل ميا اقتداء بكتبرسول الله سلىالله عايه و الم (ايس في اقل من خس) بالثنوين و (دُود من الأبل) بدل منه و مقال خس ذو دبالا ضافة كا في قوله تسمة رهط و هو من الابل من الثلاث الى التسم (سدقة) لعدم بلوغ النصاب (فادابافت خساساعة)و هي الكنيفة بالرعى اكثرالعام لفصد الدرو النسل (و حال علما الحول فقما شاة) شي ذكراواثي والثبي ناانم ماتمه حولولا بحوزا لجذع فيالزكاة وجوزق الاضعبة (الى تسع فإذا كانت عشرا فغيها شاتان الى اربع عشرة فاذا كانت خسءشرة نفيها ثلاث شاة إلى تسع عشرة فاذا كانت مشرىن *

الجذع منالضأن فلا يجوز فىالزكاة ويجوز فىالاضعية وادنى السن الذى تعلق براكم الزكاة فالابل بنت مخاض عند ابي حنينة ومحمد * فان قبل لم وجبت الشاة فالابل مع أن الاصل قالزكاة أن يجب فكل نوع من جنسه * قيل لاز الابل أذا بلغت خيساً كانت مالا كثيرًا لا مكن اخبلاؤه عن الوجوب ولا عكن ابجباب وأحدة منها لما فيه من الاجماف وفي إمجاب الشقص ضرر عيب الشركة فلهذا وجبت الشساة وقيل لان الشباة كانت تغوم في ذاك الوقت بخمسية دراهم وبنت الخياض باربعين درهميا فإيجاب الشباة في الحس من الابل كايجاب الحسة في المائين من الدراهم ثم الواجب هنا المين وله نغلهــا الى القيمة وقت الاداء والهــذا اوكانت قيمة خس من الابل اقل من مائتي درهم وجبت الشباة ولو اناله ابلا سبائمة باعها في وسبط الحول أو قبله بيوم لسائمة اخرى من غير جنسها استقبل لها حولا آخر اجماعا كالابل اذا باعها باليقر وكاليقر اذا باعها بالغنم او باعها مدراهم أو مدانير أو بعروش ونوى بما التجارة فانه تبطل الحسول الاول ويستأنف حولا على الشانى فان فعـل ذلك قرارا من الزكاة فائه يكره عند مجد خلافا لابي يوسف و اما اذا باعهما بجنهما فذتك ببطل الحول ابينسا ويستأنف الحسول علىالشاني عنسدنا وقال زفر لابطل الحول الاول وأن باعهما بعد الحول بجنسها أو بخلافها كانت زكاتهما ديما عليه ولا يتحون زكاتها الى بدلهــا محيث تبق بقائهـا وتغوت بغواتهــا وأن بإعالسائمة قبل تمام حولهما ثم ردت عايد بعيب في الحول ان كانت بغضاء قاض لم ينقطع حكم الحول وكان غليه زكائمها وان ردها بغير أضاء لم يلزمه زكوتهما الابحول جمديد وكذا لو وهيمًا فيالحول ثم استرجعها فيه لم ينقطع حكم الحول لان الرجوع في الهية يوجب فعنها سنواء كان الرجوع بقضاء او بغير قضاء كذا في شرحــه (قوله فاذا بلغت خسما وعشرين فغيما ينت مخاض) وهي التيلها سنة وطعنت في الثانية سبيت بذلك لان امهما ماخض بغيرها في العمادة اي عامل بغيرها وفي الغرب مخضت الحامل مخضا اي اخذها وجم الولادة ومنه قوله تعمالي ﴿ فَأَمَّا مِهَا الْحَمَاسُ الى جدَّع النَّفَلَة ﴾ اى الجبأما قال لم يكن ممه ابنة مُخاض فالقيمة ولا يجوز هنا الاالانات خاصة ولا بجوز الذكور الاعلى وجه القيمة واما في البقر فلمسا سواء وق النم ايضًا بجوز الذكر والا ثى (قوله ناذًا بلغت سا وثلاثين نفرًا نت لبون الى خس واربعين) وهي مالهــا ســنتان وطعنت فيالثالثة ففهــا بنت لبون الى خس واربعين) وهي مالها سنتان وطعنت في الثالثة سميت بذلك لان امهـــا ذات لين بولادة خيرها في المسادة (قوله فاذا بلغت مسئا واربعين نفيها حقة الى سـتين) وهي مالهـا ثلاث سنين وطمنت في الرابعة سميت بذلك لانه حقالها ان تركب ومحمل عليها (قو له واذا كانت احدى وسيتين نفيها جذمة الى الم خسوسبعين) وهي مالها اربع سنين وطعنت في الحامسة ولااشتقاق لاسمها وهي اعلى سن بجب فيما الزكاة في السنة كلها (فو لد فاذا بانت سنا وسبعين ففيما بنتا لبون

فغيرا اربع شياء الى اربع وعشرين فاذاكانت خسا وعشرين ففيها بنت مخاض) وهي التي طمنت فيالسنة الثانية (ألى خس و ثلاثين قادًا كانت ستا و ثلاثين نفها منتلبون) وهي الي طعنت في الثالثة (اليخرواربعان فاذا كانت منا واربعين فغما حقة) و هيالتي طمنت في الرابعة (الىستين فاذا كانت احدى وستين فنها جذعة) وهىالتي طنعت في الحامسة (الى خس وسبعين فادًا كانت ستا وسجين ففرا بنتا لبون الى تسمين فاذا

احدى وتسمين فغيها حقنان الى مائة وعشرين) مذا اشترت كتبالصدقات من رسولالله سلى الله عليه وسلم مدايه (ثم) اذا زادت على ذلك ﴿ ١٥١ ﴾ (نستانف الفريضة فيكون في الحس شاة مع الحقنين وفي العشر شسانان

> الى نسسين فاذا بلنت احدى وتسسين فليها حقتان الى مائة وعشرين) ولاخلاف فهذه الجلة (قُولُه ثم بستأنف الغريشة فني الجنس شباه وفي العشر شاكان ال آخره) الى أن قال فاذا بلغت مائة وستا وتسمين ففيها اربم حقاق الى مائنين لو خس بنات البون • وقوله • ثم يستأنف الفريضة ، الداكما تستأنف في الجسمين التي يعد المسائة والخسين بيني أني خس و عشرين منت مخاض الى ست وَثلاثين ثم بنت لبون الى حت واربعين ثم حقة الى خسين هكذا ابدا من بنت المخاض الى بنت الجون الى لحقة فهذا معنى قوله كما يستأنف ق الحسين التي بعدالمائة والحسين احترز بهذا عن استُناف الاول وهوالذي بعد المائة والعشرين فأنه ليس فيه أثباب لمت لبون لانعدام وجوب نصابها لانه لما زاد خسا وغشرين وعلىالمائة والعشرين صارجيمالنصاب مائة وخما واربمين فهو نعساب لمشالمخاض ممالحقتين فلما زاد هلمها خسا صار مائة وخمسين فوجب ثلاث حفاق لان فكل خسين حقة (قوله وأاغت والعراب سواء) البخت. جع بخني وهوالمتولد من العرب والجم منسوب الى بخت نصر والعراب جع جسل عربي والمرب جمع رجل عربي ففرقوا بين الألمى والمسائم كما فرقوا بين حمسان وحصان فالعراب منسوبة الىالعرب وألفت البجم • وقوله • سسواء • يعني في وجوب الزكاة واعتبــار الربا وجواز الاضعية اما نوحلف لايأكل لحم البحت الم يحنث باكل لحم العراب لازالا عان مجمولة علىالعرف والعادة وليس فيسوائم الوقف والخيل المسبلة زكاة لمدمالمك ولا فبالمواشي العمي ولا المقطوعة الفوائم لانيا ليست بساءة واذاكان الرجل سائمة فجاءه المصدق لاخذالزكاة فغال ليست هيلي أولم محل عديا الحول أوعلى دين محيط بقيمتها فالقول قوله مع عيسه لانه انكرالوجوب وان قال قد ادتهما الى مسدق غيرك ان كان هناك مصدق غيره صدق مع عينه سواء اتى بالبراءة املا في ظاهر الرواية وروى اله لايصدق حتى بأني بها وان لم يكن هناك مصدق لم يُصدق وأن قال قد ادشها الى الفقراء لم يصدق وتؤخذ منه ثمانيا وكذلك هذا الحسلاف في العشر وان كان المال دراهم او دنانير او اموال النجارة فغال قد ادينها الى القراء صدق لان دفع ذكاة قهده الاموال مفوضة الى ارباعا

- اب مدقة البقر كاب

قدمها على النم لان البقر تحصلها مصلحة الزراعة واللحم والغنم لابحصل بها الا اللحم ومناسبتها للابل من حيث الضخامة والقيمة حتى ان اسم البدنة تشملهما وسميت البقر لانما تبقر الارض بحوافرها اى تشفها والبقر هوالشق (فتو له رحمة الله ليس فياقلُّ من الاثن من البقر صدقة فاذا كانت ثلاثين سباعة وحال عليها الحول ففيها تبيع او عوالذى له سنة وطعن في الثانية سمى تبيعا لانه الى الآئ يتبع امه ثم الاتى

وفي خيل عشيرة ثلاث شياه و في عشرين لوبع شياه وقی خین وعشرین بلت الله عالم المقتين (الى مائة رخمان فكون فيها ثلاث حقاق تم) أذا زادت (تستأنف الفريضة) اسبا (فيكون في الحس شماة) ممثلات حقاق (وق العشر شانازوقى خسمسرة ثلاث شیاه و فی عشر بن اربعشیاه وفي جنس و عشرين بند عنانس وفي ست وثلاثمن مات لبون فاذا بلغت مائة وستا وتسمعن فقها اربع حداق الى وأنين ثم تستأنف الفريضة الهاكما تستأنف ف الجسسان الي بدالمانة والحسين) حتى بجب في كل خدسين حفة ولا تجزى ذكور الال الا بالقيمة الانات تخسارف اليفر والنئم فان الممااك عذر كا يأن (والفت) جع العنى وهو التسولد بين العربي والجمي منسوب الى غت نصر (والعراب) بالكررجم عربي (سواء) فالنصاب والوجوب لان أثمالابل لمتناولهما

﴿ باب صدقة البقر ﴾

(أيس في اقل من ثلاثين

من البقر صدقة) لعدم بلوغ النصاب (فاذا كانت ثلاثين سائمة) كا تقدم (وحال هابيا الحوّل ففيما تبرع) وهو ذُو سنة كاملة (او تبيعه) وسمن تبيعا لانه يثبع امه (وق اربسين مسنة اومسن) وهو ذو ستين كاملتين (فاذا زادت علىالأربسين وجب ڨالزيادة بقدر د الى ستين) وذلك (هند ابى حنيفة انى) الواحدة ربع عشر مسنة وق الاثنين نصف عشر مسنة وق الثلاثة ثلاثة ارباع عشر مسنة وفى الأربع عشر مسنة قال ق التصميم هذه رواية الاصل ﴿ ١٥٢ ﴾ ورجح صاحب الهداية وجهها

لازيد على الذكر في هذا الباب وكذا في النتم بخلاف الابل حيث لابجوز الذكر فيها الاعلى طربق ألفية وادنى سسن يتعلق به الزكاة فىالبقر ثبيام عندهما وقال ابويوسف تعلق ايضا بالتجاجيل (قُو لَه وقياربعين مسن اومسنة) وهي مالها سننان وطعنت في الثالثة فأن اعظى تبيعين جاز لانهما بجزيان على المسنتين فلاني بجزيان عما دونها أولى (قوله فاذا زدت على الاربعين وجب في الزيادة بقدر ذبك الى سنين عند ابي حنيفة) فني الواحدة ربع عشر مسئة وقي الاثنين نسف عشر مسئة وفي الثلاث ثلاثة ارباع عشر مسنة وقىالاربع عشر مسنة وهذه رواية الاصل وروى الحسن عن ابي حنيفة آله لا يجب في الزيادة شيء حتى مبلغ خمسين فيكون فيهما مسنة وربع مسنة او ثلاثة تسم لان الاوقاس في البقر نسم تسم (قول وقال الولوسيف و محمد لاشي في الزيادة حتى بِلغ الستين ففيها تبيعان) ولاخلاف بينهم فيما دون الاربمين ولاق.ماورا، السستين (قُولِ وَفُسِيمِينَ مُسِنَةً وَتَبِيعَ وَقُ ثَمَانِينَ مُسْتَانَ وَقُ تَسْمِينُ ثَلاثَةَ اتَّبِعَةً وَقُ مَاثَةً تبيعان ومسنة) وفي بالة وعشر مستنان وتبيع وفي مائة وعشرين اربعة البعة ارتلاث و مسنتان وعلى هذا فنس (قو له وعلى هذا تغير الفرض في كل عشر من تبيع الى مسنة) وهذا بالاجماع (قوله والجواميس والبفر سواء) يعني قيالزكاة والاضمية واعتبارالربا اما فىالاعان اذا حلف لاياً كل لحم البفر لم محنث بالجاموس لعدم العرف وقلته في بلادنا فلم يتساوله اليمين حتى لوكثر في موضع ينبغي ان يحنت كذا في الهماية ولوحلف لايشترى البقر لالمناول الجواميس وآن حلف لايشترى لغرا تناولها فبحنث بشرائها لان الالف واللام للمعهود

-مر باب زكات النم كه-

قدم الغنم عن الحبل لكثرته وكون زكاة الغنم منه فيا وزكاة الحبل محتلفا فيا ثم الغنم يقع على الذكور والانات وعليهما جيما (قوله رحم الله ليس في اقل من اربه بن شاة صدقة) ادنى السن التي تجب فيه الزكاة الذي فعساعدا وهوالذي التي عليه حول عندهما وما دونه حلان لاشي فيها وعند ابي يوسف تجب فيها الزكاة (قوله فاذا كانت اربه بن سائمة وحال عليها الحول ففيها شاة) وصفتها الذي فصاعدا وهي مالها سنة وطعنت في الشائية ولا يؤخذ الجذع والعسأن والمز في ذلك سدواه وهن ابي حنيفة ان الجذع من العنان يجوز وهو ما اتى عليه اكثر السنة لانه يجوز في الاضعية وهي اضيق من الزكاة الاثرى ان النبيع لا يجوز فيها و يجوز في الزكاة والاول هو الفلاه

واعتده النساني والمحبوبي تبعا لصاحب الهداية (و قالا لاشي في الزيادة) عملي الاربعين (حتى تبلغ) الى (ستين فيكون فيها تعيماان او تبيئان) قال في التعييم وروی اسد ین عرو عن ابي حنيفة مثل قولهما قال فالتمفة وهدنه الرواية اعدل وقال الاسبجابي وهذا امددل الاقاويل وعليه الفتوى اله ومثله **ق**ى^{ال}ھر عن البنابيع و في جوامع الفقه قولهما هوالمختار (و في سبعين مسنة وتبيع وفي عانین مسنتان و ق تسمین ثلاثة أتبعة وقيمائة تبيعان و مسنة و على هذا) المنوال (تنفير الفرض فيكل عشرة من تبيع الى مسنة) بهذا المثال (والجواميسوالبقر سواء) لاتحاد الجنسية اذ هو نوع منه و أنما لم محنث ، بأكل الجاموس اذا حلف لابأ كالحمالبقر لعدم العرف

﴿ باب صدقة الغنم ﴾

(ايس فى اقل من اربسين شــاة صدقة) لمدم بلوغ النصاب (فاذا كانت اربسين

سائمة) كما تقدم (وحال عليها الحول ففيها شاة) شى ذكرا واشى (الى مائة وعشرين فاذا زادت) (ويؤخذ) المائة والعشرون (واحدة ففيها ثلاث شياه) الى ثلاثمانة وتسعية وتسعين (فاذا بلغت ارجمانة ففيها الربع شياه ثم فيكل مائة شاة

ويؤخذ في زكاة الغنم الذكور والانات وقال الشافعي لايؤخذ الذكر الا اذاكانت كلها ذكورا ثم السنة ان النصاب اذاكان ضأنا يؤخذ من الضبأن وانكان معزا فن المعز وانكان منهما فن المغالب وانكانا سواء فن الجما شاء (قول والضأن والمعز سواء) يعنى. في وجوب الزكاة واعتبار الرباء وجواز الاضحية اما لوحلف لايأكل لحم الضأن فاكل لحم المعز لا يحنث

م ﴿ باب زكاة الحيل ﴾ و

اشتفاقه من الحيلاء وهو التمايل وانما اخرها لفلة وجودها وقلة استامها والاختلاف في وجوب الزكاة فها واقل سن بجب الزكاة فها ان ينزى اذا كان ذكرا اوينزى عليه ان كان اثنى (قو له رحمه الله اذا كانت الحيل سائمة ذكورا و آنانًا و عال عليها الحول فصاحبها بالخيــار أن شــا. أعطى عن كل فرس دنــارا وأن شــا. قومها وأعطى من كل ما ين درهم خمسة دراهم) انحا شرط الاختلاظ لان في الذكور المنفردة رواشان العميم منهما عدم الوجوب لعدم التناسل بخلاف غيرها من السوائم حيث بجب في ذكورها منفردة لانه وان لم يحصل منها التناسـل حصل منها الاكل وفيالاناث المنفردة ريهاشان الاصح الوجوب لانها تتناسسل بالفعل المستعار والناس لأغانعون منه فيالعــادة وذكر في الاصل انه لاشئ فيهــا حتى تكون ذكورا واناثا ولا تجب فالذكور اتنفردة ولا فالاناث المنفردة لان تمساءها بالتوالد لانهسا غير مأكولة عند ابي حنيفة وبكون النصاب اثنين ذكرا واثى على هذه الرواية وروى أنها تجب فىالذكران ضلى هذا النصاب واحد والعييج لابد من الاختلاط ثم وجوب الزكاة في الخيل انميا هو قول ابي حنيفة وزفر وقال ابو توسيف ومجمد لاشئ فيهما وهذا اذا كانت لغيرالغزو اما اذا كانت للغزو فلا شيء فيها بالاجماع ثم عند ابي حنيفة وزفر الوجوب في عينها وبؤخذ من قبمتها حتى لولم تبلغ الفرسمان على الرواية التي اشـــترط فيها الاختلاط والفرس على الثـــانية مائتى درهم اخذ بقدر ذلك ولهذا قال وان شاء قومها • وقوله فصاحما بالخيار • احترز عذا عن قول الطحاوى نانه يقول الحيار على العبامل والاول هو الظاهر * وقوله وأن شاء قومها هذا الحيار فيأفراس البهرب لتفاربهما فىالقيمة اما فىافراس البجم فيقومها حممًا بغير خيمار لتفاوتهما وانمما لم يؤخد زكاتها من عينها لان مقسود الفقراء لم يحصل به لان عينها غير مأكول هند ابي حنيفة وكمان ينبغي عنده ان لاتجب الزكاة في الحيل لانهما غير مأكولة عنده وانمسا المقصود منها الركوب ولهذا قرنها الله تعسالي بالبغال والجمر الاائه ترك القياس ومن اصله أن النبياس يترك بخبر الواحد (قوله وقال الويوسف ومجد لا زكاة في الخيل) ونه قال الشبافيم قال في فناوى قاضيحان والفنوى على قولهمنا ونه قطع في الكنز أيضًا وقال السرخسي قول أبي حنيفة أولى قال في النهاية وأجمعوا على ال الامام

للقدورى والمبسوط للسرخسي وشرح شخنا الهداية

﴿ باب زكاة الحيل ﴾ انما اخرها للاختلاف فيوجوب الزكاة فهاقال الوحنيفة (اذا كانت الحيل ساعة) كالتدم وكانت (ذكورا واناثا) او آنا افقط (فصاحماً بالحيار انشاء اعظى عن كلفرس دندارا وان شاء قومها و اعطی من کل مأتی در هم خسددراهم) بمنزلة عروض المارة (وليس ف ذكورها منفردة زكاة) اتفاقا و لمبقيد منصاب اشارة الىان الاصيم انها لانصابالها لعدم النقل (وقالا لازكاة في الحيل) قال فالتعميم قال الطعاوى هدذا احبالقولين الينا ورجعه الفاضي ابوزيد في الاسرار وقال فياليناسع وعليه الفتسوى وقال في الجواهر والفتوى على قولهما وقال فىالكانى هوالمختمار للفتوى وتبعه شارحالكنز والنزازية فيفتاواه تبسا لصاحب الخلاصــة و قال قاضمخان قالوا الفتوى على قولهماو قال الامام أبو منصور في النمفذ العجيج قول ابي حنيفة ورجحه الآمام الدرخسي في المبسوط والقدوري في التجريد واجاب عما عسي بورد على دليله وصاحب الهداية وهذا أقوى جهة عدلي ما يشهدنه المجريد

(ل) والله أعلم اه

 $(r \cdot)$

(÷)

لايأخذ صدقة الخيل من صاحبها جبرا لان زكاتها لاتجب في عينها بخلاف السائمة فانها جزء من عينها والامام فيه حق الاخذ ولان الخبل مطمع لكل طامع فلو ولى السعاة اخذ الزَّكَاةَ فَمَا لَمْ يَرْكُوهَا لَصَاحِمًا وَكَانَ القِبَاسِ عَنْدُ الى وَسَفَّ وَمَحْدُ أَنْ يَجِبُ الزَّكَاة فيها لانها مأكولة عندهما وأنما تركوا القياس لقوله عليه السلام • عفوت لكم عن صدقة الحيل والرقيق الا أن قالرقيق صدقة الفطر ، وقال عليه السلام • ليس على المسلم ف فرسمه وعبده صدقة ، الا أن ابا جنيفة حمل ماروياه على فرس الركوب يدليل قوله والرقيق الا أن قيالرقيق صدقة الفطر والفطرة أنميا تجب في عبد الحدمة (قول ولا في شي من البفسال والجير الا ان تنكون انجسارة) لقوله عليه السسلام ه ليس في الكسمة شيُّ ، و هي الجير و البغال ملحقة ما ، وقوله • الا أن تكون للتجارة ، لان الزكاة حيننذ تدلق بالمالية كسائر اموال التجارة (قول وايس فالفصلان والمحاجيل والحلان صدقة عند ابي حنيفة ومحمد الا ان يكون فيماكبار) الفصلان جم فصيل وهو اولاد الابل * والحسلان بضمالحساء وكسرها يتمم الحل وهم اولاد الغنم * والمجاجيل اولادالبقر * فان قيل ليست هذهالمسئلة من جنسالحيل فلم اوردها فما • قبل لان زكاة الحيـل مختلف فيهـا و الزكاة في هذه الاشــياء مختلف فيهــا أبضا فاوردها فيهما (قو له وقال الولوسـف تجب فهما واحدة منها) وقال زفر فيهما مانى الكبار وبه قال مالك وكان ابوحنيفة اولايقول تجب فيها ماتجب فى الكبار وبه اخذ زفر ومالك ثم رجع فغال تجب فيها واحدة منها وبه أخذ ابو بوسف والشافعي ثم رجم وقال لأنجب فما شيء وله الخذ مجد وإذا كان فها واحدة من المسئات جعل الكل تبعالها في انعفادها نصابا دون تأدية الزكاة حتى لابجزيه اخذ واحدة من الصغار وصورة المسئلة اذا اشترى خسة وعشرين فصيلا اواربعين حملا اوثلاثين عجلا اووهبله ذلك هل سنقد علمها الحول فعند الىحتيفة ومجمد لا وعند الى توسيف ينتقد حتى لوحال الحُول من حين ماكمه تجبالزكاة وصورة اخرى اذا كانله نصاب سائمة فحال علمها ستة اشهر فنوالدت مثل عددهما ثم هكت الاصول وبقيت الاولاد هل بتي حول الاصول على الاولاد فمندهما لا وقال الولوسف سبق (قو له و من وجب عليه مسن فلر يوجد ممه اخــذ المصدق اعلى منهـا ورد الفضل اواخذ دونهـا واخذ الفضــل ﴾ طَاهر هذا إن الخيار الىالصدق وهو قول الاسبهجابي والصواب ان الخيار الى صاحب المال قال الصِيرِق الصحيح اللالخيسار إلى المصدق اذا كان فيه دفع زيادة لانه في مقدار الزيادة شراء والى صاحب الممال اذا اراد ان يدفسم الادنى والزيادة لائه دفع بالقيمة و في دفع الخيسار الى صاحب المال بالاجماع فان وجب نت لبون واراد ان مدفع بعض حقة فالحبار الىالمصدق لما في التشقيص من ضرر والتفاوت بين لبت المخاض و لنت اللبون شاتان اوعشرون درهما وبين نت اللبون والحقة كذلك وبين الحفة والجذعة كذلك وبين بنت المخاض والحقة اربع شياه اواربعون درهما وبين بنت المخاض والجذمة ست شياه اوستون درهماً (قوله وبجوز دفع القيمة فىالزكاة) وكذا

بضم الفاء جمع فصيل و هو ولدالناقة اذا فصل من امه ولم سلم الحول (والحلات) بضم الحاء جم حل بفيمتين وهو ولد الشأن فىالسنة الاولى (والثجاجيل) جمع عول وزنسنور ولدالبقر (صدقة عندابي حنيفة ومجمد الااز بكون معها كبار) و لو واجدا ومجب ذلك الواحد كما في الدر (وقال الويوسف) عب (فها واحدة منها) ورجم الاول (ومن وجب عليه مسن فلم توجد) عنده (اخذالصدق) ای العامل (اعلى منها ورد الفضل اواخذ دونها واخذ الفضل) الا أن في الوجه الاولله أن يأخذ ويطالب بسين الواجب او بقيمته لانه شراء وفي الوجد الثباني يجبر لانه لاسع فيه بل هو اهطاء بالقيمة (و بجوز دفع القيم في الزكاة) وكذا في فيالعشروالخراج والفطرة والنذر والكفارة غير الاعتباق تعتبر القيمة يوم الوجوب عندالامام وقالا ومالاداء اجماعاً ومقوم في البلد الذي المال فيه و لو فيمفازة فني اقرب

يعلفها ساجها نصف حول فاكثر ولو قدر والنسل (صدقة) لان الوجوب النمو وهو بالاسامة او الاعداد المارة ولم يوجد (ولا يا خذ المصدق خيار المال ولا ردالته) ای ردینه (و) اعا (يأخذ الوسط منه) نظرا للجانين لان فياخذ الخيار امترارا بامحاب الاموال وفورزالته اضرار ابالفقراء (و من كان له نصاب استعاد ق اثناء الحول من جنسه) سواه كان من عاله او لا كهبة وارث (ضمه اليه) اى الى النصاب (و زكامه) اى مه واللمبكن منجنسه لايضم اثفاقا(والسائمة) التي نجب فهاالزكاة (هي الي تكنف بالرعى) بكسر الرا. الكلاء (في اكثر حولها) لان اماب السوام قد لابجدون مرامن ان يعلفوا سوائمهم في بعض الاوقات فعل الاقل باللاكثر (فان علفها نصف السول او اكثر فلازكاة فها) لزيادة المؤنة فينمدم الخارفيراسني (و الزكاة عندابي حنيفة و ابي وسف) تجب (في النصاب دون العفو) و هومابين الفريضتين (و قال محمد) وزفر (فهما) وفائدة فيما اذا هلك العفو وبقي النساب فيق كل الواجب

ف النذور والكضارات والعشر و صدقة الفطر ولا يجوز ف الهدايا والضمسايا و قال الشافعي لا مجوز (قولد و ليس في العوامل والحوامل والعلوفة صدقة) يعنى بالموامل ولو اسميت و بالعلوفة و لو لم يعمل عليها لأن السبب هو المال النبامي و دليله الاسامة او الاعداد النجارة ولم يوجد و لان في العلوفة تترك المؤنة فينعدم النماء فيهما معنى (قولد ولا يأخذ المصدق خيمار المال ولا رزالته) اى ولا ردية (قوله و يأخذ الوسط منه) لأن فيه نظرا من الجسابين لان ق اخذ خياره اضرارا باحماب الاموال و في اخمد ردالته اضرارا بالفقراء فيقسمه ثلاثة اقسام جيد و ردى و وسط و يأخذ من الوسط ولا يأخذ الرباء و هي التي تربي ولدهما ولا الاحكولة و هي التي تسمن للا حكل ولا الغمل ولا الحسامل و يحسب عليه في سنائمة العميساء والجفساء والصغيرة ولا يأخذ منهسا شيئا لقول عر رضيافة منه لساعيه عد عليهم السخلة و لو آناك بهـــا الراعي كنه ولا تأخذها (قوله و من حكان له نصاب فاستفاد في اثناء الحول مالا من جنسه ضمه الى ماله و زحكاه) سواء كان المستفاد من نمائه اولا وبأى وجه استفاده ضمه سنوا، كان عيراث او هبنة او غير ذلك و شرط كونه من جنسه اذ لوكان من غير جنسه من حكل وجمه كالنئم مع الابل فانه لا يضم ولوكان معه نصاب من السائمة حال عليها الحول فرصكاها ثم باعهها مدراهم و معه نصاب من الدراهم قد مضى عليها نصف الحول فعند ابى حنيفة لا يضم اليه عمن السائمة بل يستأنف له حولا جديدا و عندهمـا يضمه و تركبهما جميعا و هذا اذا كان عن الساعة بلع نصابا بانفراده اما اذا كان لا بلغ نصابا ضمه بالاجماع واما ثمن الطعمام المشور وثمن العبد الذي ادى صدقة فطره فانه بضم اجماعا ولو باع الماشية قبل الحول بدراهم او بماشية ضمالتن الى جنسه بالاجماع اى بضم الدراهم الى الدراهم والماشية الى المائسية وان جمل الماشية بعدما زكاها طوفة ثم بأعها ضم ثمنها اجاماً لانها خرجت من حكم مال الزكاة فلم بيق نصابًا (قُولُه والسائمة هي التي تكتني بالرعى في اكثر حولها) لان اصحاب السيوائم قد لاعدون بدا من ان يطفوا سوائمهم في بمض الاوقات فيمل الاقل ثابسا للاكثر ثم هذا الذي ذكره من الاسامة في حق انجاب زكاة السوام انما نصيح أن لوكانت الاسامة الدر والنسل أما اذا كانت الجمارة او الهمل والركوب فلا تجب فيما الزكاة اصلا (قوله فان علفها نصف السول او اكثر خلا زكاة فيها) قال قيل اذا علفها نصف السول و ساءت نصفه استوى الوجوب وعدمه فينبني ان يرجح جانب الوجوب احتياطا لانه عبادة ومبناها على الاحتياط * قيل أما لا ثبت الزكاة لانه وقع الشك في ثبوت خبب الإيجاب والترجيم انما يكون بعد ثبوت السبب (قوله والزكاة عند ابي حنيفة و ابي يوسف واجبة في النصاب دون العفو وقال مجد وزفر يتعلق بالنصاب والعفو) و قائدته فيما اذا هلك العفو وبق النصاب ببق كل الوجوب صدهما وقال محد و زفر يسقط مدر الهالك كما

أذا كان له تسم من الابل عال عليها الحول ثم هلك منها اربع فعليه في البساق شاة مندهما و قال مجد و زفر عليمه في البساقي خسبة انساع شساة وكذا اذا كان معد ثمانون من الغنم حال عليها الحول فهائ منها اربعون ضليمه في الباق شاة و عند مجمد و زفر نصف شاة و ان هلك سنتون فنصف شاة و عنمد مجمد و زفر ربع شناة و لهذا قال ابو حنيفة بصرف الهلاك بعد العفو الى النصاب الاخير ثم الذي يلب الى أن ينهي لان الاصل هو النصاب الاول وما زاد عليه البع له و قال ابو يوسف بصرف الهـ لاك الى العنو اولا ثم الى النصاب شابعا ، بانه اربعون من الابل حال علمها الحول فهلك منهها عشرون فني البساقي اربع شياه عند ابي حنيفة و قال ابو يوسـف فيهـا عشرون جزء من ســتة و ثلاثين جزَّ، من نت. ليون وقال مجد وزفر نصف بنت ليون (فو لد واذا هلك المال بعد وجوب الزكاة سفطت عنه) قيد بالهلاك لان الاستهلاك لايسقطها لان الزكاة تجب عليه بعد الحول وهو بمسكها غلى طريق الامانة فاذا استهلكها ضعنها كالوديعة ثم الهلاك انمسا يسقطها اذا كان بيل مطالبة الساعيما اما اذا طلبا ولم يسلما اليه معالفدرة فقد قال الكرخي عب عليه الضمان * وهو قول العراقيين لانها أمانة طالبه مهما من علك الطالبة فصار كالودع اذا طاب منه الوديمة فلم يدفعها اليه مع الامكان حي هلكتو قال ابوطاهر الدباس والوسيل لا يضمن قال في النهاية و هذا المرب الى الفقه لان وجوب الضمان يستدعى تغوشا ولم يوجد فاما في منع الوديعة فقد بدل البد فصار مفومًا لبد المالك فيضمن وفي البدايع كافة مشايخ ما وراء النهر قالوا لايضمن ولو طلب الساعي لان المالك مخير ان شاء اعطاء المين اوقيتها فلم يلزمه نسايم المين فصار كما قبل المطالبة قال في النهاية والاصم عدم الضمان (قوله فان قدم الزكاة على الحول وهو مالك انصاب عاز) لانه ادى بعد سبب الوجوب قال في النهاية لكن بين الاداء مجملا وبين الاداء في آخر الحول فرق وهو النالجل بشرط فيه ال لا منتفس النصاب في آخر الحول وفي الاداء في آخر الحول لايشترط • بيانه اذًا عبل شاة عن اربعين غال الحور وعنده نسع وثلاثون فلا زكاة عليه حتى انه اذا كان صرفها اني الفقراء وقمت تطوعاً و ان كانت قاعمة بينها فيدالامام اوالسامي ستردها وامااذا كان اداؤه في آخر الحول وقعت عن الزكاة وان انتمس النصاب بادائه قال الحبندي انميا بجوز التجيل بشرائط ثلاث احدمها ان يكون الحول منعقدا وقت التجيل والثاني أن يكون النصاب الذي عبل منه كاملا فآخر الحول والثالث أن لامنوت أصله فيما بين ذلك مشالة أذا كان له أقل من ماثق درهم او اربع من الابل فهذا مال لا ينعد عليه الحول فاذا عبل الزكاة ثم كل النصاب بعد التعيل لا يكون ماعبل زكاة ويكون نطوعاً وكذا اذا كان له مائسا درهم فنصدق مخسمة على فقر منية الزكاة و انتفس النصاب مقدار مأعجل و لم يستفد شيئا حتى حال الحول والنصاب 'اقس كان ماعجل تطوط وان استفاد شيئًا حتى كمل 4 النصاب قبل الحول ثمال الحول والنصاب كاملصع التعبيل عن الزكاة واما اذا كان استفاد مايكمل

التليذين (واذا هلك المال بعد وجوب الزكاة) ولو بعد منع الساعي في الاستح الزكاة لتعلقها بالدين دون الذمة و اذا هلك بعضه لانما بعد الوجوب عزلة لامانة فاذا استهلكها الزكاة على الحول وهومالك لانتها بعد إوان قدم للتحاب باز) و باز ايضا للكر من سنة او جوب السبب وهو ملك النصاب وهو ملك النصاب

به النصاب بعد الحول ثم حال الحول الشائى وجبت الزكاة فيما عبل لا توب عنها لان التعبيل حصل للحول الاول ولم يجب عليه زكاة الحول الاول و يجوز التعبيل لنصب كثيرة اذا كان في ملكه نصاب واحد وقال زفر لا يجوز الا عن النصاب الموجود في ملكه حتى أنه إذا كان معه خس من الابل فعل اربع شياه ثم ثم الحول وفي ملكه عشرون من الابل فعندنا يجوز عن الكل وعنده لا يجوز الا عن الحس قال لان كل نصاب اصل نفسه ولنا أن النصاب الاول هو الاصل في السبية والزوائد عليه تابعة له ولو عجل اداء الزكاة الى فقير ثم ايسر قبل الحول اومات اوارتد جازما دفسه عن الزكاة لان الدفع صادف الفقر قا يحدث بعده من الفناء والموت لا يؤثر فيه ولو عجل الذا الدفع صادف الفقر قا يحدث بعده من الفناء والموت لا يؤثر فيه ولو عجل المنابع واماتجيل المشران كان قبل الزراعة لايجوز وان كان بعدالزراعة وبعدالنيات جاز قان كان بعد الزراعة قبل النبات جاز عند أبي يوسف و عند محمد لايجوز وهو الاظهر وان عجل عشر ثمر الفيل ان كان بعد طلوعها جاز وان كان قبله لايجوز

- ﴿ باب زكاة الففة ﴾

قدمها على الذهب لانها اكثر تداولا فيما بين الناس الا ترى ان المهر ونصاب السرقة وتم المتلفات يتدرلها ثم الغضة تناول المضروب وغيرالمضروب والورق والورقة تختص بالمضروب وجمها رقوق بضم الراء (فوله رجه الله ليس في اقل من ما تي در هم صدقة فاذا كانت ما تى درهم) اى موزونة زنة كل درهم منها اربعة عشر قيراطا فغيا خسة دراهم وزنكل درهماربعة عشرقيراطا يبنى علهذا احكام الزكوة ونصاب السرقات وتقدير الديات والمهر والحراج سواء كانت الفضة مضروبة اوغير مضروبة اوحليا فجمع جميع مانى ملكه منها من الدراهم والحواتين وحلية السيف واللجام والسرج والكُواكب في المعمف والاواني والمسامر المركبة في السكاكين والاسورة والدماليم والحلاخيل وغر ذبك فان بلغت كلها وزن مائبي درهم فها خسة دراهم والا فلا ولا خفد علصا العول حتى تبلغ مائنين فان كان وزنها دون المسائنين وفيتها لجودتها وصيافتها نساوى مائين فلا شي فها واصل هذا ان الاوزان كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه و ـ لم مختلفة فنما ما كان وزن الدرهم عشرين فيراطا وهوالذي يسمى وزن عشرة ومنها ماكان وزنه عشرة قراربط وهوالذى يسمىوزن خسة ومنها ماكان وزن اٹنی عشر قراطا و هو الذی یسمی وزن ستة فکانوا شمارفون ما الی زمان عمر رضى الله هنه فاراد ان يستو في منهم الحزاج فطالبهم بالاكثر فشق عليم فالتمسوا منه الففيف فجمع حساب زمانه ليتوسسطوا بينهم فاستخرجوا له وزن السبمة فجمعوا ثلاثة دراهم وزنها اثنان واربعون قراطا فقسموها اثلانا فكانكل درهم اربعة عشر قراطا وائما كانت السبعة وزن عشرة مشاقبل لانك اذا جعث من كل صنف عشرة دراهم صار الكل احدى وعشرين مثقالا فاذا اخذت ثلث ذلك كان سبعة مثاقبل • وصورته

و باب زكاة الفضة كه قدمها على الذهب لانوا المسكر تداولا فيما بين الناس (ليس فيا دون مأتى درهم صدقة) لعدم مأتى درهم) شرى زنة كل درهم اربعة عشر قيراطا و الفيراط خس الشرى سيمين شمرة الشرى سيمين شمرة (و حال عليا العول فنيا) ربع العشر (خمة دراهم

ولا شيء في الزيادة) على المائين (حتى تباغ) الزيادة (اربعين درهما فيكون فيها درهم ثم في كل اربعين درهما درهم) ولا شيء فيما بونهما وهذا عند ابي حنيفة (وقالا مازاد على المائين فزكاته بحسابها) قال في التعليم قال في النحفة وزاد النقهساء التعليم قول ابي حنيفة ومثى عليه النسني و برهان ﴿ ١٥٨ ﴾ الشربعة اه (واذا كان الغالب على الورق)

انك تضرب كل واحد منها في عشرة و تجمعه يكون اراجمانة و عشر بن شنالا ثم نفسهها على عشر بن نصيح من النسمة احد و عشرون مثقالا فنلته سبعة و قال محمد بن الفضل المتبر في كل زمان بدرهمه و به انتى جعاعة من المتأخر بن الا ان الاول هو المهتبر و هوار بعد عشر قبراطا و عليه اطباق كتب النقد مين و المتأخر بن و هو الإظهر * و اعلم انك مى زدت على الدرهم ثلاثة اسباعه و هى سنة كان مثقالا و لان الثقال عشرون فيراطا و مى نقست من المتقال ثلاثة الماشة و هوستة كان درهما لان الدرهم اربعة عشر قبراطا (فقو له ولاشي في الزيادة حتى اعشاره و هوستة كان درهما لان الدرهم مع الحسة ثم في كل اربعين درهما درهم) و هذا عند المحتبفة (فوله و قال ابويوسف و محد ما زاد على الماشين فزكاته بحسابه) فلت الزيادة القسم حتى او كانت الزيادة درهما فقيه جزا من اربعين جزأ من درهم و هو ربع عشره (فوله و اذا كان الفش مسته لمكا فلا اعتبار به و هو ان تكون الفضة زائدة على النصف (فوله و اذا كان هو النالب عليها الفش فهى في حكم المروض) لان غلبته عليها بخرجها عن حكم الفضة بدايل جواز سِمها بالفضة متفاضلا و انما تكون في حكم العروض قال بعض العملاء في ذاك نظما و الذر و من فالمو و من قال بعض العملاء في ذاك نظما و الفرو من في عشر به نصف من المثقال في الحول و جب

والدروس في عدر في مقال دهب بالصف بالمحلف في الواحر و به الداكان بخاص منها نصاب و جب زكاة الحالم واذ استوى الحالم والنش قال فاليناسم اختلف فيه المناخرون على ثلاثة اقوال قال بعضهم بجب خسة احتياطا و قال بعضهم درهمان و نسف وقال بعضهم لا مجب شيء (قوله و بعتبر ان تبلغ قيمها نسابا) و لابد قبه من نبذ المجارة كسار العروش

۔ ﷺ باب زکاۃ الذهب ﷺ۔۔

(فول و رحمه الله اليس فيما دون عشرين مثقالا من الذهب صدقة ناذا كانت عشرين مثقالا) زنة كل مثقال منها عشرون قيراطا (وحال عليها الحول نقيها نصف مثقالا) ولا شيء في الزيادة حتى ببلغ اربعة مشاقيل فيكون فيهما قيراطان لان الواجب ربع العشر والاربعة المشاقيل نمانون قيراطا وربع عشرها قيراطان وقد اعتبر الشرع كل ديمار بعشرة دراهم فيكون اربعة مشاقيل كاربسين درهما وهذلي قول ابي حنينة وعندهما تجب في الزيادة بحساب ذلك (فقوله وفي تبر الذهب والنضة وحليهما والآنية منهما الزكاة) النبر القطمة التي اخرجت من المعدن وهو غير المضروب ، وقوله و وحليهما ه وقال الشافعي كل حلى مد لاباس المباح لا تجب فيه الزكاة أنا ما روى عن النبي عليه السلام رأى امرأتان بطوفان و عليهما سواران من ذهب فقال

وهى الدراهم المضروبة وكبذا الورقة بالتخفيف معام (النشة فهي في حكم النشة) الخالصة لانُ الدراهم لا تُخاو عن فليل غش لانها لا تنطبع الابه وتخاو عن الكثير لجملنا الغلبة فاصلة وهو ال تريد عدلي النصف امتبارا للعقيقة هداية ومثله ف الابتناح عن الجامع الكبير (و اذا كان الغالب عليها الغش فهن في حكم العروش يعتبر أن تبلغ قيممًا نصاباً) ولابد فيما من نية النجارة كسائر العروض الااذاكان مخلص منها فضة تبلغ نصابا لانه لاتعتبر فيعين الفضسة القيمة ولانبذالتجارة هداية واختلف فبالمساوي والمختار لزومهما احتياطا غانيمة

و باب زكاة الذهب كه

(لیس فیادون عشرین مثقالا من الذهب صدقة) لانمدام النصاب (ناذا كانت عشرین مثقالا) شرعیازنه كل مثقال عشرون قیراطافیكون المثقال الشرعی مائة شسیرة فهو درهم و ثلاثة اسباع درهم (و حال علما الحال ففعا

(وحال عليها الحول نفيها) ربع العشر وهو (نصف ثقال ثم في كل اربعة مثاقيل قيراطان وليس (انؤديان) فيما دون اربعة مثاقيل صدقة عند ابى حنيفة) خلافالهما كما تقدم (وفي تيرالذهب والفضة) وهو غيرالمضروب منهما معرب (وحليهما) سواء كان مباح الاستعمال او لا (والا نية منهما الزكاة) لانهما خلقا انمانا فتجب زكانهما كيف كانا

 اتؤدیان زکانهما ، قالتا لاقال ، اتحیان آن بسمور کماانه بسوارین من نار جهنم » فقالتا لاقل ه فاديا زُكاتِمُما ، واما اليواقيت واللاكل والجواهر فلا زكاة فيها وأن كانت حليا الا ان تكون الجمارة واما الآنية المخذة من الذهب والفضمة والالجمة وغيرها فالزكاة فها واجبة بلاخلاف ولكن يختلفالحكم فيها بينالاداء من هينهها والاداء من قيميًا قائه اذا كانه أناء فضة وزنه مائنان وقيمته ثلاثمائة فان أدى من عينه تصدق يربع عشره على الفقراء فيشاركه فيه وان ادى من قيمته فعند محمد بعدل الى خلاف الجنس وهو الذهب لان الجودة عنده ستبرة وعند الى حنيفة أذا أدى خبسة دراهم باز لان الحكم عنده مقصور على الوزن وان ادى من الذهب مايلغ فيشه خسة دراهم لم بجز اجساعاً لان الجودة متقومة عند المقساطة مخلاف الجنس • والاصل فهذا الهالهالذي تجب فيه الزكاة الركان عما بجرى فيه الرباء فعند ابي حنيفة وأبي وسف يستبر فيه القدر دون القيمة وعند زغر القيمة دون القدر وعند محمد الفع الوجهين المفقرا. يسانه اذا كانه مائنا قفز حنطة المجارة فيميسا مائنا درهم حال عليها الحول وقيتها كذلك ضليه خممة أتفزة جيدة فالااستفرض خممة الفزة ردية فيتها أربعة دراهم فاداها من هذه اجزآه وسقطت عنه الزكاة عندهما ولا بجب عليه شي غير ذلك لان الزيادة رباً ، وقال مجمد وزفر عليه ان يؤدي الفضل الى تمــام قيمة الواجب ولو كان له مائسًا قفيز ردية فيتما مائسان فأدى اربعة اقفزة جيسدة قيمتها خمسة دراهم فاداها من خسسة افغزة ردية لايجسوز الا من اربعة منها وعليه قفيز آخر فيقول اصمان الثلاثة وقال زفر لاشيء عليسه غير ذلك لانه بستبر الفية دون القدر ومجمسة بعثبر انفعهما الفقراء وهنا اعتبار الفدر انفع ولوكاناه مأشبا درهم زيوف أو تبهرجة النالب عليها النضة فأدى عنها اربعة جيدة تبلغ قيمها خسسة ردية لابجوز الا عن اربعة وعليه درهم آخر عندالثلاثة وقال زفر لاشئ عليه غيرها ولوكانت الدراهم جيدة فأدى منها خسة زيونا فيتها اربعة جيدة سقطت عنه الزكاة عندهما لان الجودة سياقطة المرة عندهميا وقال مجد وزفر عليمه أن يؤدى الغضيل وكذا أذا كان له قلب فضة جيدة وزنه مائسان وقيمته لجودته وصناعته ثلاثمائة فعليه ربع عشره فان ادى خسمة زبونا اجزأه عندهمما وقال محد وزفر عليه ان يؤدى الفضمل واجموا على انه اذا ادى من الذهب او من غيره نما ســوى الفضــة ضليه قيمة الواجب بالفــا مابلغ وهي سبعة ونصف وكذا الحكم فيالنذر اذا أوجب على نفسمه صدقة قفيز حنطة جيدة فأدى قفزا رديا خرج من نذره عندهما وقال محمد وزفر عليه الفضل فلو اوجب قفزا رديا فادى نصف قفز جيد تبلغ قيمته قيمة قفز ردى لابحدوز الاعن النصف عند الثلاثة وقال زفر لاشئ عليه غيره ولو وجب شمانين فتصدق بشاة سمينة تبلغ فيتهسا قيمة شاتين باز لانه لايؤدى الى الربوا وكذا فى الزكاة اذا وجب عليه شاة وسط فأدى شباة سمينة تبلغ قيمتها قيمة شبانين وسطين اجزأه وكذا اذاكان الواجب بنت مخاض فأدى بمض منت لبون اجزأه

- وكاة المروض كان

آخره من النقدين لانه يقوم بهما و العروض ماسوى النقدين (قوله رجمه الله الزكاة و اجبة ف عروض النجارة كائنة ماكانت) اى سواء كانت من جنس مأبجب فيه الزَّكاة كالسوائم اومن غيره كالتياب والحير (قوله يقومها عا هو انفع الفقراء والمساكين) تفسيرالانفع ان يقومها بما ببلغ نصابا هند ابي حنيفة وهند ابي يوسف بما اشتراء ان كان الثمن من النقود وان اشتراه بغيرالنقود قومها بالنقدالغالب وعند مجمد بالنفدالغالب على كل حال سواء اشتراها بإحدالنقدين اوبغيره والحلاف فيما اذاكانت تبلغ بكلاالنقدين نصابا اما اذا بلغت باحدهما قومها بالبالغاجاعا • بيائه اذا قومها بالدراهر تبلغمائين وازبعين درهما وان قومها بالدنانير تبلغ ثلاثة وعشرين دينارا فانه يقومها بالدراهم عند الىحنيفة لانه تجب عليه ستة دراهم ولوقومها بالدنانر بجب نصف مثقال وهولايساوى ستة دراهم لان فية المثقال عندهم عشرة دراهم فانكان لوقومها بالدنانير تبلغ اربعة وعشرين ولوقومها بالدراهم تبلغ مائتين وستة وثلاثين فانه مقومها بالدنانر لانه انفع للفقراء ثمالمتبر فىألقيمة حندابى حنيفة ومالحول ولايلتفت بعد ذلك الى زيادة الفيمة ونفصانها وعندهما يومالاداء الىالفقراء كما اذا كان معه مائنًا قفر حنطة حال علمها الحول وهي تساوي مائنين فلم بؤد زكاتها حتى نفصت قيمًا فصارت تساوى مائة فان ادى من الطعام ادى ربع عشره خسة افغزة اجماعاً وانادى من القيد ادى خسة دراهم عندانى حنيفة وعندهما درهمين ونصفا وانكان هذا الطمام زاد بعدالحول في السعر حتى صار يساوى اربعمائك فان ادى من عينه ادى ربع حشره ابيماماً والَّ ادى من القيمة ادى خسة دراهم عنده وعندهما عشرة دراهم وهذا اذا كانت الزيادة والنقصال من حيث السعر اما اذا كانت من حيث الذات. واسلطة الجنساف اوالبلل او اكل الســوس بعضه فنقس كما اذا الخلت الحنطة بعدالحــول حتى صارت قيمًا مائة وقد كانت قيمها بعد الحول مائين او اكل الـــوس بعضها حتى صارت تساوی مائة فان ادی من هینما فخسه افغزه و آن ادی من قیمها فدرهمان ونصف اجماعاً وإن كان التغير إلى زيادة بإن كانت يوم الحول مبثلة وقيمًا مائسان فيبست حتى صار تساوى ارجمائة فال ادى من العين فخمسة اقفزة وال ادى من الفية فخمسة دراهم اجماعا لان المستفاد بعد الحول لايضم ونقصان النصاب يسقط قدره من الزكاة (قو له واذا كان النساب كاللا في طرفي الحسول فنقصانه فيما بين ذلك لايد غط الزكاة) لانه يشق اعتبار الكمال في اثنائه اما في اموال التجارة فظاهر لان التناجر دائمنا تصرف في المنال وتصرفه قد يكون رابحنا وقد لايكون بازدياد السعر وغلائه واما فيالسبوائم فانهما لانخلو عن موت وولادة ورعا تعيب بعضها اما فياشداء الحيول وانهائه فلابد من كال النصاب اما فياشداله فالانعقاد واما في انتهائه فللوجوب وقيد بالنقصان احترازا عما اذا هلك كل النصاب فانه يتملع الحولبه بالاتفاق وقال زفر لايلزمه الزكاة الا ان يكون النصاب كاملا من اول

﴿ باب زكاة العروض ﴾

وهو ماسيوى النقدئ و اخرها عنهما لائها تقومهما (الزكاة واجمة فيعروض التمارة كائنة ما كانت) اي كاثنةاى شيء بعني سواء كانت من جنس ما بحب فيه الزكاة كالسوائم اوغرها كالثياب (ادابلغت فيمانصابا من الورق اوالذهب بقومها) صاحبا (عاهواتمع الفقراء والساكين منهما) اى النصابين احتياطا لحقالفقراء حتى لووجبت الركاة أن قومت باحدهما دون الأخر قومت عاتجب فيه دو ٽالآخر (واڏا کان النصاب كاملا (ق طرق الحول) قالانداء للانعاد ونحفق الفناء وفى الانتهاء الوجوب (فنقصانه) مالة البقاء (فيابن ذك لابسقط الركاة) قيد بالنقصان لابه لو هلك

كله بطلالحول (وتضم قية العروض) التي التجارة (الىالذهب والغضة) المجانسة من حيث النمنية لان الفية من جنس الدراهم والدنانير (وكذبك يضم الذهب الى الغضة) لجامع الثمنية (بالقيمة حتى يتم النصباب عند الى حنيفة) لان الضم لما كان والجباكان اعتبار ﴿ ١٩١ ﴾ القيمة أولى كما في عروض النجارة (وقالا لايضم الذهب الى

> الحول الى آخره • وقوله • فنقصانه فيما بين ذلك لايسقطالزكاة • معناه انتقس وبثي البعض اما اذا هلك كله واستفاد نصابا آخر انقطع حكم النصباب الاول ولو مات الرجل فوسط الحول انقطع حكم الجول ولم يبن الوارث على ذلك الحول (قوله وتضم قيمة العروض الى الذهب والفضة) وكذا يضم بعضها الى بعض وان اختلف اجساسها (قُولُه وكذلك يضمالذهب الىالفضة بالفيمة حتى يتمالنصاب هند ابي-نيفة) كما اذاً كان معه مائة درهم وخسة مثاقيل قيمتها مائة درهم ضليهالزكاة عند ابىحنيفة خلافالهما (قُولُهُ وَقَالَ الرِّيوسَفُ وَمُحَدُّ لَايضُمُ الذَّهِبِ الىالِفَضَةُ بِالفِّيمَةُ وَيَضُمُ بِالْآجِزَاءُ ﴾ كما اذاكان معه عشرة دنانير قيمتها خمسون درهما ومعه أيضا مائة درهم وجبت عليه الزكاة عندهما لكمال النصاب بالاجزاء وكذا عنده ايضا احتياطا لجهة الفقراء

-مع باب زكاة الرروع والثمار كهم

المراد بالزكاة ههنا العشر وتسميته زكاة خرجت على قولهما لانهما يشسترطان النصاب والبقاء فكان نوع زكاة وكذا عند ابي حنيفة لمماكان مصرفه مصرف الزكاة سمى زكاة (فو لد رجمه الله قال انو حنيفة فىقليسل ما اخرجته الارض وكشره العشر) حد القليل النساع وما دونه لا شيُّ فيه وقبل جده نصف صاع والمراد بالارض هنـــا المشرية رفيه اشارة الى أنه لايلنفت الىالمائك سواء كان بالفا أوصبيا أومجنؤنا أوعبدا اوكانت الارض وقفا على الرباطات او المساجد او المدارس (قو له سواء سق سيما) السبح الماء الجارى (قوله اوسفته السماء) يعنى المطر قال الله تسالي ﴿ وَارْسَلْنَا السَّمَاءُ عليهم مدرارا كو وقال الشاعر

اذًا وقع السماء بارض قوم * رحيناها و ال كانوا غضابا

(قو له الا الحطب والقصب والحشيش) لأن هذه الاشياء لاتستنب عادة بل تبق على الارش وكذا السعف لا شي فيسه لائه من اغصان الثجر والثجر لاعتبر فيه وكذا النين لاشئ فيه ايضا لانه ساق الحبوب كالثجر الثمار ولان المصود غرهما وهوالثمر والحب واما اذا قصد بالثجر الاستغلال كشجر الضرخ نانه بجب فيه العشر والما القصب فهو ثلاثة الواع قصب المسكر وقصب الذريرة وقصب الفارسي فقصب البكر وتصب الذريرة فيثما العشر والذريرة هو قصب السسنبل واما قصب الغارسي فلاشئ فيه لانه لابستنبت وهذا اذاكان ف اطراف الارض اما اذا انخمذ أرضه مقصبة اومنجرة او منبتا الحشيش وساق اليه الماء ومنع الناس منه بجب فيه العشر (قول وقال اوبوسـك ومحد لا يجب العشر الا فيماله عمرة باقية) اى تبــق عبته

الفضة بالفيمة و) انما (يضم) احدهما للا خر (بالاجزاء) لان المعتبر فيهما القدر دون الفيمة حتى لأثب الزكاة في مصدوغ وزنه اقل من مائتين وقيمته فوقهما قال في التصحيح و رجع فول الامام الاسبهابي والزوزي وعليه مثى النسني ورهان الشريعة وصدر الشريعة وقال في التحفية وقبوله المم للفقراء احوط فرباب السادات ام

وبابز كاةالزروع والثماري

المراد بالزكاة هنا العصر وتسمته زكاة باعتبار مصرفه (قال الوحنيفة فيقلبل مااخرجته الارض وكثره العثير سبواء سق سيما) وهو الماء الجاري كنوروعين (اوسقنه السماه) اى المطر (الا الحطيب والقصب) الفارسي (والحشيش) وكل مالا نقصد به. استغلال الارض ويكون في اطرافها اما اذا أتخذارضه مقصبةاو مشجرة اومنبتا الحشيش وساقاليه الماء ومتعرالناس منه نجب

اشتراط الحول لاته فيه معنى الؤنة فيه العشرجوهرة واطلق الوجوب فيما الجرجته الارض لعدم ج ل ولذا كان للامام اخذه جبرًا ويؤخذ من التركة ويجب مع الدين و في ارض الصة رو الجنون و المكانب و المأذون و الوقف (و فالا لابحب البشر الا فيماله عرة باقية) اى

حولا من غبير تكلف ولا تشميس بمبا مثنات كالحنطة والشبعير والذربرة والبدخن والارز والجاروس والعدس والماش والهويسا وهي الدخن والجمس والرعى والهندبا والتمر والزبيب وما اشبه ذلك مما منصده الاكل وهو بيق سنة او منتفره انتفاعا عاما كالزغفران والعصغر والغلقبل والكمون والحزدل والحكزيرة فقيمه العشر وفي السميم العشر قال عصر قبل ان يؤخذ منه العشر اخذ من دهنه ولم يؤخذ من الْهِرِهُ شَيْ وَكَذَا الرِّنُونَ عَمِلَ هَذَا وَيُجِبِ النُّشْرِ فِالْجِوزِ وَالْبُوبِ وَالنَّوْمِ فالصميم ولا عشر في الادوية كالسمتر والشبونيز والحلف والحلبة وقيل بجب في الشونز العشر وهو حبة السبوداء ولاشئ فيالخطمي والوسمة ويزره ولا فيالاشنان ولا فيما غرج من الخشب كالقطران والسلت والقث والصمغ ولا شي في زر الباذنجان والجزر ولا في زرالقشاء والبطيخ والدباء والحنيار كان هذه الاشهاء لاتصلح الا الزرامة دون الاكل (قوله أذًا بلغ خسم أوسق سنتون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسملم) قال في العماح الوسق بكسر الواو والوسق مائسان واربعون منا وهو عبارة من حل جل و جلة • الاوساق خســـة ثلاثمائة صاع قال العسر في رحمه الله الصاع اربعة ازبد زيد السنفرى فيكون الوسق اربعة وعشر فن منا فالخسسة الاوسق على هذا اربعة امداد الاربع وعلى تخريج ان المساع خسة ارطال وثلث مدان ونصف بالسنفرى ولان نسبة خسة ارطال وثلث من عانية ارطال ثلثاها فنذ ثلثي ارجمة امداد بجده مدن ونصيفا (قو له وليس في الخضروات مندهما مشر) فال كانت انجبارة بجب فهما زُّكَّاة المجارة بالانساق. اذا بلغت قيمُها ماثني درهم والخضراوات ماليسله ثمرة باقيدة كالبقول والرطهاب فالبقول كالكراث والبقل والسلق ونحو ذلك والرطاب كالقشاء والبطيخ والباذنجان والسفرجل والرمان والتفاح واشباه ذاك واما البصل فروى محمد ان فيه العشر لانه بتي فيالمي النياس ولمتفعه النفياها عاما وبدخل تحت الكيل والعنب ال كان بجني منه الزبيب مقدار خسسة اوستق ففيه العشر وذلك بأن محرص حافا فان بلغ مقدار ذَلَكُ فَعَيْهِ العَسْرِ أَوْ نَصْفَهِ أَنْ كَانَ بِسَاقَ بَعْرِبِ أَوْ دَالِيةً وَأَنْ لِمُ بِلَغُ ذَلِكَ فَلا شيَّ فَيْهِ وعن محمد أذا كان العنب رقيقًا لايصلح ألا للماء ولا يجني منه الزبيب لاشي فيه وأن كثر (قو لد وما سبق بنرب او دالية او سبانية نفيه نصف العشر) الدالية الدولاب والسانية البعر الذي يستقيه الماء (قو له على الفولين) اي على اختلاف القولين عندابي حنيفة لابشرط النصاب والبقاء وعندهما بشرط ولوسق الزرع فيبض السنة سما وق بمضها بالنرب فالمعتبر الاخلب من ذلك كما في السسوائم اذا علفها صاحبها فالحلول واختبلغوا فوقت العثبر فبالثميار والزرع فقبال الوحنيفية وزفر بجب هند ظهور الثمرة والامن هليها منالفساد وان لم يستفق الحصاد اذا بلغت حدا ينتفع بها وقال ابو يوسف عند استحقاق الحصاد وقال محمد اذا حصدت ومسارت فَالْجُرِينَ وَفَائَدُتُهُ فَيِمَا اذَا أَكُلُّ مَنْهُ شَيْئًا بَعْدُ مَاصَارَ حَبًّا جَرِيشًا أَوَاطْمِغْرَهُ مَنْهُ بِالمَسْرُوفَ

اوسق)جم وسق (والوسق) مقدار مخصوص وهو (متون صاعا بصاع النبي مسلى الله عليه وسلم) وهو مايسع الفاواربسين درهمامن ماش او عدس كا بأني تحقيف في مددة الفطر (وليس ق المضراوات) بنتم الحاء لاغر الفواكه كالتفاح و الكمثري وغيرهما او البقول كالكراث والكرنس وتحوها مغرب (عندهما عشر) لعدم الثمرة الباقية فالحلاف بين الامام وصاحبيه في موضعين في اشتراط النصاب والثمرة الباقية مندهما وهدم اشتراطهمامنده قالق الصفة الصميع ماقاله الامام ورجع الكل دليله واعتده النسق وسدر الشريعة اله تعميع (ومانىتى بغرب) اى دلو (او ذالية) اي دولاب (او سانیة) ای بعیریسنی عليه اي يستق من البرر مصباح (فيه نصف عشر فالفولين) اي على اختلاف القولين المار بن بين الامام وصاحبيه فاشتراط النصاب والثمرة الباقية وعدمهما قال فالدروق كتب الشافعية او سقاه عاء اشتراه و قو اعدنا لاتأباء ولوستي سنما اوبآلة امتر الغالب ولو استويا فنسفه وقبل ثلاثة اربامه

إه لمماكان اشتراط النصباب قول الامامين و قد رأه فيما نوسق يخمسة اوسق و اختلف في تقدير مالا يوسق بينه بقوله (و قال ابو توسيف قيما ﴿ ١٦٣ ﴾ لا توسيق كالزعفران والقطن) انما (بجب فيه العشر اذا

بلفت قيمته) قيمة (خسة. اوسیق من ادی ما) ای شی (بدخیل تحت الوسق) كالذرة فرزماننا لانهلاعكن التقدرالشرعي فيه فاعتبرت القيمة كما في عروض التجارة هداية (و قال مجد بجب العشر اذا بلغ الحارج خمسة امثال من اعلى ما مقدريه نوعبه فاعتبر في القطن خسة اجمال) كل حمل ثلاثمائة من (وفي الزغفران خسمة امنان) لانه اعلى مالغدريه والتقدر بالوسق فيماوسق آنماكن لانه أعلى مابقدر به (و في العسل العشر اذااخذمن ارض العشرقل) العمل المأخوذ (اوكثر) عنبد ابي حنيفة (وقال الو وسف لاشيء فيه حتى بلغ) نصابا (عشرة ازقاق) جميم زق بالكدر ظرف يسم حسين منا (و قال محمد خيسة افراق) جم فرق بفتحتين (والفرق ستة و ثلاثون رمالا) قوله رطلا بالكسر وهو مائة و ثلاثون درهمها وهكذا نقله في المغرب عن نوادر هشام عن محدقال و لم أجده فيما عندى من اصول اللغة

غانه يضمن عشر ما أكل واطم عند ان حنيفة و زفر وقال ابو بوسف ومجمد لا يضمن ويحتسبه فانتميل الاوسق ولايحتسب به فيالوجوب يعنى اذا بلغ الماكول مع الباق خسة اوسق وجب العشر فالباق لاغير وان اكل منها بعدما بلغت الحصاد قبل ان تحصد ضمن عنداً بي حنيفة و ابي توسف و زفرولم يضمن عند محمد و ان اكل منها بعدما صارت في الجرين خنمن اجماعاً وماتلف بغيرصنعه بعد حصاده اوسرق وجب العشر فيالباق لاغير فلا عشر في الذاهب بالاجماع وبجسب عليه في عمام الاوسق مندهما ان كان بعدالوجوب حتى انالباقي لوكان معالذاهب خمسة اوسق بجبالعشر فيالباق لاغيروعن الي وسف لابعثبر الذاهب ويتبرق الباق خسة اوسقان اخذفن متلفه ضمائه ادى عشره وعشر مابق (قو له وقال الوبوسف فيما لابوسق) اىلايكال (كالزغفران والقطن بجب فيه المشراذا بلفت قيمه خسة اوسق مزادني ما مدخل تحت الوسق) قال صاحب الهداية كالذرة في زماننا ونحن نفول كالخرو الدخن ف بلادنا (فولدو قال محمد بجب العشر اذا بلغ الحارج خسة امثال من اعلى مانقدر به نوعه فاعتبر في القطن خسة احال) كل حل ثلاثمائة من (وفي الزعفران حسة امنان) والمن سنة وعشرون اوقية والاوقية سبعة مثاقيل وهي عشرة دراهم (قو لد و في العسل العشر قل او كثراذا اخذ من ارض العشر) لماروى أن في شبابة بفتح الشين قوم من ختم بالطائف كانت لهم نحل و كانوا يؤدون من عملها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل عشرقرب قربة وكان محمى لهم واديم فلاكان في زمن عررضي الله عنه استعمل هليم سفيان بن عبدالله الثقني و ابوا ال يعطوه شيئا من العمل فكتب الى عرر سي الله عنه بذلك فكنب اليه عران النحل ذباب عنب بسوقه الله تعالى الى من يشاء من عباده فان ادوا البك ماكانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحملهم واديم والافخل بيتهم وبين الناس فدفعوا البه حينئذ العشرمنه كذا فيالنهاية وألمعني فيه ان النحل تأكل من انوار الشجر و من عمارها كماقال ألله نعالي ﴿ ثُم كُلِّي مِن كُلُّ الثُّر الَّهُ ﴾ والعسل متولد من الثمار و في الثمار أذا كانت فيالارض العشرية العشر فكذا ماشولد منها وأما أذا كانت الارض خراجية لم بجب فها شي ْ لان عمارها لم بجب فها عشر وبهذا فارق دود الفزفانه باكل الوزق دون الثمار وليس فيالاهراق شئ فكذا ماشولد منها والذي شولد من دود الغزهو الا ريسم ولاعشرفيه لما ذكرنائم عنداى حنيفة بجب العشر في العمل قل اوكثر لانه بجرى مجرى الثمار والعشر عند. بجب في قليلاالثمار وكشرها لانه لا يعتبر فها النصاب (قو لد وقال الويوسف لاشي فيه حتى بلغ عشرة ازقاق)كل زق خسون منا و مجوعه خسمائة من (قوله و قال محمد خسة افراق و الفرق ستة و ثلاثون ر طلا) الفرق بنتحتين الماء يأخذ سنة عشررطلاكذا في المستصفى والمحدثوث يسكنون الراء وانما اعتبره يخمسة افراق على اصله في اعتبار خسة امثال اعلى مالقدريه نوعه (قو له وليس في الحارج من ارض الخراج عشر) يحتمل أن يرجع الى مايخرج منها من العمل ويحتمل من الحبوب و الثمارو الله اعلم اه قال فى التحييم ورجح قول الامام و دليله المصنفون واعتمده النسنى و صدر الشريعة اه (وليس فى الخسارج من

ارض الحراج) عسل اوغيره (عشر) لثلا بجنم

-حﷺ باب من بجوز دفع الصدقة اليه ومن لامجوز ﷺ-

لما ذكر الزكاة على تعدادهما وكانت لابد لهما من المصارف و ارباب المصارف اورد باب المصارف (قول رجه الله قال الله تعالى انما الصدقات الفقرا. والمساكين الآية) اللام في هذالباب لبيان جهة المستمنى لا الشهرمك والفسسمة بلكل صنف عـا ذكرهمالله بجوز للانسـان دفع صدقته كلهـا البه دون بفية الاصناف و بجوز الى واحد من الصنف لان كل صنف منهم لا محصى والانسافة الى من لا محصى لا يكون الخليك و أعما هو لبيسان الجهة فيه فيتساول الجنس و هو الواحد الاترى أنَّ من حلف لايشرب ماه الدجلة فشرب منه جرعة وأحدة حنث لانه لانقدر على شربه كله فعلم أن هذه الاسناف الثمانية بجملتهم ازكاة مثل الحكمية العسلاة وكل صنف منهم مثل جزء من الكعبة واستقبال جزء من الكعبة كاف وقوله تعسالي • انما ه لاثبـات المذكور و نتى ماهداه وهو حصر لجنس الصدقات علىهذه الاصناف المعدودة وانها مختصة بهم مخصرة عليم كانه قال أنما هي لهم وأيست لغيرهم * قوله • الآية ، بالرفع والنصب فالرفع على تغدير الآية عمامها والنصب على تقدير اتم الآية و عدل من اللام الى في في الأربعة الاخيرة ليؤذن باغم ارسخ في استعفاق التسدق عليم عن سبق ذكره لان في الدعاء و نكر ر • في • في قوله وفي سبيل الله و ابن السبيل بؤذن بترجيح هذين على الرقاب والغمارمين (قول فهذه تمانية اصناف قد سفط منها المؤلفة) وهم ثلاثة اصناف صنف كان بؤلفهم النبي صلىالله عليه و سلم ليسلموا و يسلم قومهم باسلامهم وصنف منهم اسلوا ولكن على ضعف فبرى تقريرهم عليمه وصنف يعطيم لدفع شرهم مثل عباس بن مرداس السلمي وعبينة بن حصن الفزارى وصفو أن ابن امية الفرشي والاقرع بن حابس التميمي و ابي سفيان بن حرب الاموى ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمطيم خوفا منهم لان الانبياء صلوات الله عليم لا يخافون الاالله تعالى و أعما بعطيم خشية أن يكم الله على وجوههم في الرجهام • قال قبل كيف جاز ان يصرف اليم وهم كفار • قبل لان الجهاد فرض على فقراء المسلمين و اغنيائم فكان الدفع الميم من مال الفقراء قائمًا مقام جهادهم في ذلك الوقت فكأنه دفعه اليم ثم سقط هذا السهم بوفاة رسولالله صلىالله عليه وسلم فلما مات رسولالله صلىالله عليه وسلم جاءت المؤلفة الى ابى بكر رضي الله عنه وطلبوا منه أن يكتب لهم بعادتهم فكتب لهم فذهبوا بالكناب الى عمر رضي الله ليأخذوا خطه على الصحيفة فزقها ففسال لا حاجة لنسا بكم فقد اعزاقة الاسلام واعني عنكم اما اسلتم والا فالسيف بيننا وبينكم فرجعوا الى ابىبكر فقالواله انت الحُليفة ام هو فقال هو ان شاءالله و امضى مافعاه عر ﴿ وقولُه ﴿ قَدْ سَقَطُ مُمَا الْمُؤْلِفَة ﴾ لان الاجماع انعقد على ذلك (فَوْ لَه فالفقير من له ادني شي والمسكين من لاشي له) قال في البنابع الفقير هوالذي لا بسئل الناس ولا يطوف على الانواب والمسكين هو الذي يسئل ويطوف على الابواب و فان قبل البداية بالفقراء دليل على انهم احوج

تأخذاه اقول لكن الفتوى على قول الامام و له اقتى الخيرالرملي والشيخ اسماعيل الحائك و حامد افندى السمادي عليه العمل لانه ظاهر الرواية وباب ون بجوز دفع الصدقة اليدو من لا مجوز كلا انهى الكلام في احكام الزكاة عقما عيان مصرفها مستولا بالآية الجامعة لاصناف المستمقين فغال (قال الله تحسالي اعا الصدقات الفقراء والمساكين الآية الى آخرها (فهذه) الاصناف المجتوبة علم االآية (عانية اصناف قدسقط منها) صنف وهم (المؤلفة قلومهم) و هر الانداسناف سنف كأن يؤلفهم الني صلى الله عليه وسلم ليسلموا ويسلم قومهم باستلامهم وصنف اسلوا و لكن على ضعف نير بد تقريرهم عليبه وصنف يعطيم لدفع شرهمو المسلوت الان ولله الحد في غنية عن ذلك (لان الله تمالي أعن الاسلام واغني عنرم) وعلى هذا انمقد الاجماع هداية (والفقير من له ادبي شي) ای دون النصاب (والمسكين) ادنى حالا من الفقير و هو (من لاشي و له) و هـ ذا مروى عن ابي حنيفة وقدقيل على العكس و لکل وجه هداية (والعامل يدفع اليه الامام بقدر عله) اى مايسعه واهوانه بالوسط لأن استحقاقه بطريق الكفاية ولهذا يأخز وان كان غنيا الا ان فيه شهة ﴿ ١٦٥ ﴾ الصدقة فلا يأخذها العامل الهاشمي تنزيها لمقوابة انني سلى الله عليه وسلم

والغني لانواز 4 قي استعفاق الكرامة فلم تعتبر الشهة في حقه هداية و هذا (ان عل) وبق المال حتى لو ادى ارباب الاموال المالامام اوهلك المال في ده لم يستعق شيئا وسقطت عن ارباب الاموال (وق الرقاب يعان المكاتبون) ولولغني لالهاشمي (ڧ فك رقايم) ولوعز المكانب و في د الزكاة تطيب اولاه الغني كالودفعت الى فقير ثم استغنى والزكاة فى ده بطيب له اكلها (والغارم من لزمه دين) ولاعلك ذابا فاضلا عن دنه (وقى سبيل الله منقطع الغزاة) قال الاسبعالي هذا قول ابی وسف و حو^{العم}یم وعند محمد منقطع الحاج وقيسل طلبة العلم وفسره فالبدايع بحميم الغرب ونمرة الحسلاف فيالوصية والاوقاف اله تعييم (وابن المبيل من كانله مال في وطانه وهو في مكان لاشي له فيه) وانما بأخذ مايكفيه الى وطنه لاغر حي لوكان معه ما وصله الى بلده من زاد و حمولة لم بجزله (فهذه جهان) مصرف (الزكاة والمالك ال يدفع الى كل وأحد منهم وله أن يقتصر

لابظهر له فائدة فيالزكاة لانه لانجموز الدفع الى جميعهم وانميا يظهر في الومسايا والاوقاف وهل الفقراء والمساكين صنف واحمد اوصنفان قال قاضيخسان صنفان عند ابي حنيفية وقال الولوسيف صنف واحبد وقائدته اذا أوسى ثلث ماله لفلان والغفراء والمساكين فعلى قول ابى حنيفة الثلث بينم ثلاثا وعلى قول ابى يوسف نصفان نصفه لفلان ونصفه الفقراء والمساكين (قولد والعمامل مدنع اليه الامام ان على مقدر عله) اى يعطيه مايكفيه واعوانه بالمروف غير مقدر بالثمن والعامل هو الساعي الذي نصبه الامام على اخبذ الصدقات ولو هلك المال في مد العباءل اوضاع سقط حقه واجزأ عن الزكاة عن المؤدين ولا يجدوز ان بعطى العمامل الهاشمي من الزكاة شيئا تنزيها لقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شبهة الوسخ و بحوز لغير الهماشمي ذاك وال كان غنيها لان الغني لابوازي الهماشمي فاستحقىاق الكرامة فان جمل الهاشي عاملا واعطى من غير الزكاة فلا بأس له ثم الذي يأخذه العمامل اجرة من وجمه حتى بجوزله مم الغني وصدقة من وجه حتى لابحوز العامل الهاشي تنزيها له عنما (قو له وق الرقاب بعني المكاتبون ف فك رقامهم) الا مكانب الهساشي قائه لا يعطى منها شبيئا عسلاف مكانب الفني اذا كان كبيرا واما اذا كان صغرا فلا بجوز قان عجز المكاتب وقد دفع اليـه الزكاة يطيب لمولاه الغني اكله وكذا اذا دفعت الزكاة الى الفقر ثم استغنى والزكاة بانسة فيده يطيب له اكلها (قولد والنارم من لزمه دين) اى محيط عماله اولا علك نسمابا فاضلا عن دننه وكذا اذا كان له دن عملي غره لم يكن 4 غنيا سواء كان نصابا او اكثر لانه لم يكن بذك غنيا (قولد و ف سبيلالله منقطع الغزاة) هذا عند الى يوسف وعند محمد منقطع الحاج وفائدة الخلاف فالوصية (قوله وانالسبيل من كانه مال فوطنه وهو فرمكان لانه له فيه) ولابجد من بدخه فيعطى من الزكاة لحاجته وآنما يأخذ مايكفيه الى وطنه لاغر وسمى ابن السبيل لانه ١٠لازم السفر والسبيل العربق فنسب اليه ولوكان معه ما وصله الي بلده من زاد وحلوة لم يجز أن يعطى من الزكاة لانه غير محتاج (قو له والمالك أن يدفع الى كلواحد منم وله الايقتصر على صنف واحد) وقال الشافعي لايجوز الايصرف الا الى كل ثلاثة من كل صنف (قو له ولا بجوز ال مدفع الى ذى) و بجوز دفع صدقة النطوع اليه اجماعا واختلفوا قصدقة الفطر والنذور والكفارات فمندهما بجوز دفعها المالذي الا ازالصرف الى فقراءالمسلين اقضل وعند ابى وسف لابجوز اعتبارا الزكاة واما الحربي المستأمن فلا بجوز صرف الزكاة والصدقة الواجبة اليه بالاجماع ويجوز صرف صدقة النطوع البه (قوله ولابني بهـا منجد ولا يكفن بها ميت)

على صنف واحد) منهم ولو واحدا لان • ان • الجنسية تبطل الجمية (ولا يجوز ان يدفع الزكاة الى ذَى) لام الشارع ردها في فتراء السلين (ولا يني بها مسجد ولا يكفن بها

لانعدام التمليك منه وهوالركن والدليل على الألتمليك لابتحقق ف تكفين الميت النالذئب لو اكاراليت يكون الكفن المكفن لا للوارث كذا في النهماية وكذا لايقضي بهما دين مبت ولايني بها السفايات ولا محفرتها الآبار ولا نجوز الا أن تقبضها غفيرا وتقبضهاله ولى او وكيل لانها تمليك ولابد فيهما من القيض ولهذا لا يجوزله اطعامهما بطريق الاباحة وأن قضي بهــا دن حي أن كان بغير أمره لابحــوز وأن كان بامره جاز أذا كان نقيراً وكأنه نصدق بها عليه وبكون الفيابض كالوكيلة في قبض الصدقة (قو لد ولابشــترى يها رفية نعنق) لان العنق اســفاط الملك وليس عُليك (قوله ولا ندفع الى غنى) لقوله عليه السلام • لا على الصدقة لغنى • • وأعلم أنه لا بجوز دفعها الى عمانية الغنى وولد النني الصغير وزوجة الغنى اذا كانالهــا مهر عليه وعبد الغني القن ودفعه الى ولده وولد ولده وابونه واجداده واحد الزجين الى الآخر وغي هساشم والكافر سنواءكان دْميا اوحربا • فقوله • الى غنى • بعنى غنيا مكنه الانتفاع ماله حيى لا يدخــل عليه ابن الســبيل والغني هو من علك نصــابا من النقدين او مافيمنه نصاب فاضلا عن حوائجه الاصلية من ثبيابه ودار سكمناه وآثائه وعبيد خدمتــه ودواب ركوبه وسملاح استعماله ثم الغنباء على ضربين غنساء بحرم طلب الصدقة وقبولها وغناء بحرم السؤال ولا بحرم الاخذ من غير سؤال فالاول ان يكون محلا أوجوب الفطرة والاضعية وكما محرم عليسه القبول كذلك محرم على المنصدق الاعطاء اذاكان عالما بحيله مقينا اوباكثر رأمه ولاتسقط عنه الزكاة بالتصدق عليه ومحل اللاغنياء صدقة الوقف اذا سماهم الوافف ولو دفع الى الغني صدقة التطوع جازله اخذها واما الفناء الذي محرم السؤال فهو ال يكونله قوت بومه فصاعدا ومن كاله دن حال على موسر مقر ببلغ نصابا لامجوزله اخذ الصدقة وانكان منكرا وله مينة عادلة فكذلك أبضا وأن لميكن له بينة أوكانت الا أنها غبر عادلة لم بجزله اخذالزكاة حتى محلفه واما اذاكان مؤجلا حللهالاخذ الى ان محلالدين فلا بأخذ الا قدرالكفاية الى وقت الحلول (قوله ولاندنم الزكي زكانه الى ابه وجد. وان ملا) سنوا كان من جهة الآباء اوالامهات لان منافع الاملاك بينهما متعملة فلا يتحقق التمليك علىالكمال ولان نفقته عليه مستحقة ومواساتهم ومؤنتهم عليه واجبة منطريقالصلة فلابجوزان يستحفوها ومالك لايك ، وكذا دفع عشر، وسائر واجباته لاتجوز اليهم بخلاف الزكاة اذا اصابهله ان يعطيهم من خمسه من كان منهم محتاجا لانله ان يمسك منه لنفسمه اذا كان محتاجا فكذاله أن يعطيهم منه (قو له و لا الى ولده وولد واده و أن سفل) ســوا • كانوا من جهة الذكور اوالانات وسواءكانوا صفارا اوكبارا لانه انكان صفرا فنفقته على ابيه واجبة وان كان كبرا فلا بجوز ابضا لعدم خلوس الخروج عن ياك الاب لان للوالد شهة في ملك انه فكان ما دفعه الى ولده كالباقي على ملكه من وجه وكذا المخلوق من مائه من الزناء لابعطيه زكاته وكذا اذا نفي ولده ابضا واوتزوجت امرأة الغائب

میت) لعدم التملیك (ولا بشتری بها رقبة نعتق) لانه اسفاط ولیس بملیك (ولا تدفع ال غنی) بملك قدر النصاب من ای مال كان فارغ عن حاجته (ولایدفع المزک ز كانه الی ابه و جده و ان علا و لا الی و لده و و لدو لده و ان سفل) لان منافع الاملاك بذیم متصلة فلایتحقق التملیك علی

الكمال (ولا إلى امرأته) للاشتراك في المنسافع مادة (ولاتدفع المرأة الىزوجها عند ابي حنيفة و قالا تدفع اليه (لقوله صلى الله عليه سإءك اجران اجرالسدقة وأجرالصانه قاله لامرأنان مبعود و قد ساألته عن التصدق عليه قلنا هومحمول على النافلة هداية قال في التعيم ورجم صاحب المداية وغيره قول الامام و اعتدة النسق و برهان الشريمة اه (ولايد فع) الزك زكاته (الى مكاتبه ولا) الى (علوك) لفقدال التمليك اذكسب المملوك لسيده وله حق في كسب مكاتبه فلريتم التلك (ولا) الى (علوك غنى) لأن الماك واقعلولا (ولا الى ولدغني اذا كان صغرا) لانه بعد غنيا

فولدت قال ابو حنيفة الولد من الاول و مع هـذا يجوز الاول دفع زكاته اليهم و بجوز شهادتم له كذا ذكره التمر تاشي كذا في النهاية و في الواقسات روى من ابي حنيفة أن الاولاد من الشاني رجع الي هــذا القول و عليــه الفتوى (فو له ولا الى امرأته لان بينهما اشتراكا في المنافع و اختلاطًا في اموالهمًا قال الله تمالي ﴿ و وجدك عائلا فاغني ﴾ قبل بمال خدمجة رضي الله عنها كذا في النهاية (قو له ولا تدفع الرأة الى زوجها عند الى حنيفة) لما ذكرنا (قو له و قال ابو پوسف و محمد تدفع الیه) لما روی آن زینب امرأة ابن میبیعود سألت النبي صـلىالله عليه و سـلم عن دفع الصـدقة الى زوجها فقـال لك اَجران اجر الصدقة و اجر العسلة و هو مجول عند ابي حنيفة على صدقة النطوع لانهما كانت صنادِم السِدين تعمل للنباس فتسأخذ منهم لانها كانت موسرة (قولد ولا يدفع الى مكاتبه ولا الى علوكه) وكذا لايدفع الى مديره و امهات اولاده لعدم التمليك اذكسب المملوك لسيده وله حق فيكسب مكاتبه والمكاتب عبد مابقي عليه درهم وربما بهجز فيكون الكسب للمولى قال في النهاية وله حتى في كسب مكاتبه حتى انه لو تزوج جارية مكاتبة لم يجزكا لو تزوج جارية نفسه (قو له ولا الي علوك غني) لان الملك واقع لمولاه و مدير الغني وام ولده عنزلة القن وما دون الغني ان كان مدنونا ودنه مستفرق لرقبته وكسبه حاز الدفع عنسد ابي حنيفة لان المولى لاعلك مافي بده وعندهما لابحوز واما اذا لم بكن عليه دئ لابحوز الدفع اليه اجمساعاً و مكانب الغني بجوز الدنم اليه لغوله نمالي فو و في الرقاب ﴾ (قو لد ولا الي ولد غني اذا كان صغيرا لانه بعد غنيا عال ابيه بخلاف ما اذ كان كبيرا فقيرا فانه بجوز الدفع البعه لانه لابعد غنيا بيسار ابيه ولوكانت نفقته عليه بالكان زمنــا و قبل ان كان زمنا يجوز الدفع اليه قبل ان يغرض نفقته على ابيه بالاجماع وبعد الفرض بجوز عند محمد لانه لا يصير غنيا مقدار النفقة وقال انو نوسف لا مجوز بعد الفرض و هكذا حكم البنت الكبيرة وفي الفتاوي اذا دفع الى ابنة الغني الكبيرة قال بمضهم يجوز لانها لاتعد غنية بفنـــاء ابها و زوجها و قال بعضم لا بجوز وهو الاصح و أما ابو الغني فبجوز دفع الزكاة البعه اذا كان فقيرا واما زوجة الغني اذا لم بكن لهما على زوجهما مهر قال بعضهم تعطى وقال في المنتني لانعطى عند ابي توسيف و تعطى عنيد مجمد وفي الكرخي تعطى عندهما وقال ابويوسف لاتعطى والاصيح قولهما وأن كان لهما مهر ببلغ مائتي درهم ان كان معمرًا بجوزلها الآخذ و الدافع الاعطاء وان كان موسرًا فكذلك بجوز ابضًا عند ابي حنيفة و مندهما لابجوز نناء على أن المهر في الذمة ليس نصاب عند، وعندهما نصاب وجميع ما ذكرنا في المسارف حكمهم سواء في الزكاة و صدقة الفطر والنذور والكفارات والمشور الانى الكنوز والمادن خاسة فان خس ذبك بجوز صرفه الىالوالدين والزوج والزوجة لانه يجوز ان بحبسه لنفسه اذاكانت الاربعة الاخاس لا تكفيه فاذا حاز لنفسه فغيره اولى قال فىالفشارى رجل له اخ قضى القامني علبه

نفقته فكسباه واطعمه ينوى به الزكاة فعند ابى يوسيف بجوز فيهما وعند محمد بجوز في الكسوة ولا نجوز في الاطمام ومن عال يتيما يكسوه و يفقه من الزكاة جاز في الكسيوة دون الاطمام لان في الاطمام اباحة الا أن بدفع إلى بده و عن ابي وسف بجوز فیجما رجل اعطی ففیرا من زکاته او من عشر ارضه او من فطرته ثم ان الفقر اطعم المعلى لا مجوز ذاك الاعلى سبيل التمليك ولا مجوز على سبيل الاباحة وكذا لا مجوز لغني آخر او هـاشي او لابي المعلى اولانــه اذا كان على سبيل الاباحة و يجوز على سبيل التمليك فان تبدلت العين المعطساة بان باعها الفقير بمين اخرى بان كان تمرا فبساعه بزبيب او بخلطة اوما اشبه ذلك جاز فيها الاباحة و تبدل المين كتبدل اللك (قوله ولا يدفع الى بني هاشم) يمني الاجنبي لا يدفع اليم بالاجماع وهل بجوز أن يدفع بعضهم الىبعض عندهمما لا بجوز وقال ابوبوسف بجوز و اما صدقة النطوع فيجوز صرفه اليم لان المال في الزكاة كالمياء تندنس باستقاط الفرض والتطوع بمنزلة التبرد بالميا. وكذا بجوز صرف صدقة الاوقاف البهم اذا سماهم الواقف في الوقف لانها ليست بنسالة اذلم يسقط بها فرض و اما اذا لم يسميم الواقف فلا يجوز لانه اذا سماهم كان حكم ذبك حكم النطوع بدلالة انه بجوز للواقف ان يشترطه للاغنياء فكذا ابني هاشم كذا في الكرخي اما اذا اطلق الواقف لم يجز لانهـا تكون صِدقة واجبة ويجوز صرف خس الركاز والمعدن الى فقراء بني هـاشم ولانجوز لهم النذور والكفارات ولاصدقة الفطر ولاجزاء الصيد لانها صدقة واجبة كذا عن ابي يوسنف ولا مجوز لبني هاشم أن يعملوا علىالصدقة لانما والكانت اجرة من وجه فهي صدقة من وجه و استوى الحطر والاباحة فغلب الحطر قال ابر يوسف الا ان يكون رزقهم على العمل من غيرها فيجوز (قول وهم آل على و آل عباس الي آخره) لان هؤلاء كام منسبون الى هماشم بن عبد مناف و فالدة النحصيص بهؤلاء انه بجوز الدفع الى من عداهم من في هـاشم كذرية ابى لعب لانم لم ناصروا النبي صلى الله عليه وسلم (فولد ومواليم) اى عبيدهم لان مواليم تشرفوا بشرفهم والما مكاتبوهم فذكرنى الوجيز خلافا والظماهر منه انه لايجوز (قُولِهِ وَ قَالَ ابْوَ حَنْبُغَةُ وَ مُحَدَّ اذَا دَفَعَ الزُّكَاةُ الى رَجِّلَ بَطَانِــهُ فَشَرًا ثُم بَانَ أَنَّهُ غَنَى او هاشمي او كافر او دفع في ظلمة الي فقر ثم بان انه ابوه او السه فلا اعادة عليه) هـنَّا اذا تحرى و دفع و اكثر رأعه انه مصرف اما اذا شبك ولم يتمر او دفع و في اكثر رأيه انه ليس عصرف لا يجزبه الا اذا علم انه نفير هو العجيم و روى ان شجاع عن ابي حنيفة أنه لا بحوز في الوالدين والولد والزوجة كذا في البنايع (قوله او كافر) بمنى الذمي اما الحربي فلا بجوز (قوله وقال ابو بوسف لابجوزو عليه الاعادة) الظهور خطـاله يفين و امكان الوقوف على هذه الاشـباء والعمـا ما روى أن زيد بن معن دفع صدقته الى رجل و امره أن شصدق مهما فدفعها الى أبه ليلا فلما اصبح رآها معه في بده فاختصما الى رسولالله صلىالله عليه وسلم فقال • با يزيد لك

الى نى ھائىم) لان الله تعالى حرم عليم اوساخ الناس و عوضهم بخس خس الغنيمة ولما كان المراد من ئى ھاشمالذىن لىم الحكم المذكور ليس كلهم بين المراد منهم بعددهم فقال (وهم آل على و آل عباس وآل جعفر وآل عقيل و آل عارث معبدالطلب) فغرج ابو لهب مذاك حيى يجوز الدفع الى من اسلم من بذيه لان حرمة الصدقة على بى هاشم كر امة من الله تعالى لهم و لذريتهم حيث نصروه صلى الله عليه وسلم فى جاهليتهم و اسسلامهم و او لهب کان حریصا على اذى الني صلى الله عليه وسلم فلم يستعقها شوه (و) لا تدفع أيضًا إلى (موالمم) أي عتفائم فار قاؤهم بالاولى لحديث مولى القوم منهم (و قال ابوحنيفة ومجمداد ادفع الزكاة الى رجل يظنه فقرا فبان انه غنى او هاشمي او كافر او دفع في ظلمة الى فقرتم بازانه الوه او أنه) او امراته) فلا اعادة عليه) لان الوقوف على هذه الاشياء بالاجتماد دون القطع فيبنى الامر فيها على مايقع عنده (وقال آبوبوسف عليه الاعادة)لظيرور خطائه يغين مع أمكان الوقف على ذلك قال في المحفد

والاول جبواب ظاهر الروابةومثى عليه المحبوبي والنسق وغيرهما اهتصيم (ولو دفع الى شفس) بعله مصرفا (ثم علم انه عبده او مكاتبه لم بحز في قولهم جيما) لانعدام التمليك (ولا بجوز دفع الزكاة إلى من علك نصاباً من اى مال ١١ن) لان الفنى الشرعي مقدرته والشرط ان يكون فاخلا عن الحاجة الاصلية (وبجوز دفعها الى من علك اقل من ذلك وان كان صما مكتسبا) لانه فتسر والفقراءهم المسارف ولان حقيقمة الحاجة لايوقف عليها فادير الحكم على دليلها وهوفقد النصاب (ويكره نقل الزكاة من بلدالي بلد اخر و اعاتفر ق مدقة كل قوم فيم) لحديث مصادّ و اا فيه من رعاية حق الجوار (الا ان مقلها الانسان الي قرائه) لمافيه من الصلة بل في الظهرية التقبل مندقة الرجل وقراشه محاویج حی بدأ مم نید حاجتهم (او) ينقلها (الي قوم هم احوج من اهل بلده) لمافيه من زيادة دفع الحاجة ولونقلها الىغرهم اجزأه و ان كان مكروهـا لان

مانويت ولك يا معن ما اخسذت ، ﴿ قُولِهِ وَلُو دَفَعَ الْيُ شَخْصَ بِطَلْسُهُ فَقَسِيرًا ثُمَّ عَلَمْ أنه عبـــده اومكاتبه لم يجز) ف قولهم جميعــا لانهمــا مَلْكُه فلابْحُقق التمليك لعدم اهليةً الملك وحكذا اذا كان مدر. او ام ولده لايحزبه وبازمه الاعادة (قوله ولايجوز دفع الزكاة الى من علث نصابا من اى مال كان) ســوا. كان النصــاب ناميا اوغير نام حتى لوكان له بيت لايسكنه يساوى ما في درهم لايجوز صرف الزكاة اليه وهذا النصاب المتبر في وجوب الفطرة والاضعية قال في المرغبناني اذا كانله خس من الابل قيتها اقل من ما تى درهم بحلله الزكاة وتجب عليه ولهذا بظهر الاالمعتبر نصاب النقد من اى مال كان بلغ نصابا من جنسه اولم يبلغ • وقوله • الى •ن يملك نصابا • بشرط أن يكون النصاب فاضلا عن حوابجه الاصلية (قوله وبجوز دفعها الى من علك اقل من ذك وان كان صحيما مكتسبا) لانه فغير الا انه يحرم عليه السوال ويكره ان يدفع الى فقير واحد مائني درهم فصاعدا فان دفع جاز وقال زفر لايحوز لان الفناء قارن الادا. فحصل الادا. الى الغنى ولنا ان الغنى حكم الادا. فيتعبه لان الحكم لايكون الابعد تقدم العلة لكنه يكره لفرب الغناء منه كن صلى وبشربه نجاســـة فانه يكره قال هشمام سألت ابا يوسف عن رجل له مائة وتسعة وتسمون درهما فتصدق عليه بدرهمين فقيال يأخذ واحدا وبرد واحداكذا فيالفشياوي وهذاكله اذاكان المدفوع اليه غير مديون و لاله عيال اما اذا كان مديونا اوله عيال فلا بأس ان يعطيه مقدار مالو وزعه على عياله اصاب كل واحد منهم دون المائين لان التصدق عليه فالمني تصدق على عياله كذا قال المرخبي وحكذا في الدين لابأس ال بعطيه مقدار دينه ومايغضل عنه دون المائنين ولودفع زكاته الى من نخدمه ويقضى حوائجه او الى من بشره ببشارة او الى من اهدى له هدية باز الا ال يص على التعويض كذا في ابضاح الصير في ولو تصدق بالزكاة على صدى أو مجنون فقبضه له وليه او من يعوله جاز وان كان العسى بعقبل فقيض لنفسم جاز والقيط يقبض له الملتقط (قوله و بكره نقل الزكاة من بلد الى بلد وانما بغرق صدقة كل قوم فيم) لان فيم رعاية حق الجوار فمهما كانت الجماورة اقرب كان رعايتها اوجب فان نقلهــا الى غرهم اجزأه وال كان مكروها لان المصرف مطلق الفقراء بالنص وأنما بكره نقلها اذاكان ف حبنها بان اخرجها بعد الحيول اما اذا كان الاخراج قبــل حينهـا فلابأس بالنقل وڧالفتــاوى رجلله مال ڧيد شريڪه ڧغير مصــره فانه بصرف الزكاة الى فغراء الموضع الذي فيه المال دون المصر الذي هو فيسه ولوكان مكان المال وصية للفغراء فانها نصرف الى فقراء البلد الذي فيه الموصى والاسل ان فيالزكاة بعتر مكانالمال وفيالفطرة عن نفسه مكانه بالاجماع وعن عبيده واولاده مكان العبيد والاولاد عنـد ابي يوســف وقال مجد مكان الاب والمولى وهو العميم (قو لد الا أن علها الانسان الى فراته أو الى قوم هم أحوج الما من أهل بلد.) لمافيه من الصلة وزيادة دفع الحساجة • واعلم أن الافضيل في الزكاة والفطرة

والنذور الصرف اولا الى الاخوة والاخوات ثم الى اولادهم ثم الى ذوى الاعام والعمات ثم الى اولادهم ثمالى الاخوال والحالات ثم الى اولادهم ثم الى ذوىالارسام من بمدهم ثم الى الجيران ثم الى اهل حرفته ثم الى اهل مصره او قريته ولاينقلهسا الى بلد اخرى الا اذاكانوا احوج البها من اهل بلده اوفريته والله اعلم

-ه ﴿ باب مدقة الفطر كان

هذا من باب اضافة الشيء الى شرطه كما في حجة الاسلام وقيل من باب اضافة الشيء الى سبيه كماق حجالبيت وصلاة الظهر ومناسبتها فمزكاة لانها من الوظسائف المالية الا أن الزكاة أرفع درجة منها لتبوتها بالقرآن فقدمت علمها وذكر في المبسوط هذا الباب عقيب المسوم على اعتبار التربيب الطبيعي اذ هي بعد المسوم طبسا وذكر الشيخ هنــا لانهــا عبــادة مااية كالزكاة ولان تفدعهــا على الصــوم جائز على بمن الاقوال ثم هي من حقوق الله عنــد محمد حتى لاتجب في مال الصـــي والمجنون عنده وهي عندهما من حقوق العباد يعني انها حق الفقراء حتى انها تجب في مال الصدى والمجنون مثل حفوق الآدميين (قو له رجه الله صدقة الفطر واجبة) اى Kr لااعتقادا ذكر الوجوب هنا اربده كونه بين الفرض والسنة قال الامام المحبوبي واجبات الاسلام سبعة صدقة الفطر ونفضة ذوى الارحام والوتر والاضحيسة والعمرة وخدمة الوالدين وخدمة المرأة لزوجها (قوله على الحر المسلم) احترازا عن العبد والكافر اما العبد فلانجب عليه بل على سيده لاجله واما الكافر فلانه ليس من اهل العبــادة وانما لم يشــــــرط البلوغ والعقل لانجما ليــــــا بشرط عندهمــا خلافا لمحسد حتى ان عندهما تجب على الصبي والمجنون اذا كان لهمــا مال وعنــد مجمد لأتجب عليمنا ثم اله محتباج الى معرفة احبد عشر شبيئا سببها وهي رأس عوله وبلي عليه وصنفتها وهي واجبة ثبت وجومها بالاحاديث المشهورة وهو قوله عليمه السلام • ادوا عن كل حر وعبد صغير اوكبير نصف صاع من بر اوصاع من شمير ، وقال ابن عمر فرض رســول الله عليه وســلم زكاة الفطر على الذكر والاثى والحروالعبد نصف صاع مزتمر اوصاعا منشعبر وشرطها وهيالانسان والحرية والاسلام والغناء في وقت طلوع ألفجر من يوم الفطر وفي الواجب أن لاتنقس من نصيف صاع وركنها وهو ادا. قدرالواجب الى من يستمقه وحكمها وهوالحروج من مهدة الواجب فىالدنيا ونيلالئواب فىالآخرة ومن تجب عليه وهوالحر المسلم الغني وقدر الواجب وهو نصف ساع من بر اوصاع من شميرا اوتمرُ ونما يتأدى الواجب وهو من اربعةالحنطة والشعر وألتمر والزبيب ووقت الوجوب وهو طلوع الغبر من يوم الفطر ووقت الاستحباب وهو قبلءالحزوج الى المصلي ومكانالاداء وهو مكان من نجب عليه لامكان من وجبت عليم لاجله من الاولاد والعبيـد تخلاف الزكاة فان هنــاك المعتبر مكان المسال لان الوجوب في صدقة الفطر متعلق لذمتمه وفي الركاة الواجب جزء من المال حتى الدالزكاة تسقط بهلاك المال وصدقة الفطر لانستقط بهلاك العبد بمد

المصرف مطلق الفقير بالنص هداية

﴿ باب صدقة الفطر ﴾ من إذافة إلا ما السيه

من اضافة الشيء الى سبيه ومناســـبتما للزكاة ظـــاهرة (صدقةالفطر واجبة على الحر المســلم) ولو صفيرا

البيت (وفرسه وسلاحه و عبيند الخدمة) لانها مستعقة بالحاجة الاصلية والسفق بالحاجة الاصلية كالمدوم ولا يشترط فيه ألنموو نعلق مهذا النصباب حرمان الصدقة و وجوب الاضعية والفطرة هداية (مخرج ذاك) اى الذي وجيت عليه الصدقة (من نفسه و من اولاده السفار) والمجانين الفقراء (و من مماليكه) للخدمة التمقق السبب وهو رأس عونه و یلی علیمه قیدنا الصغار والمجانين بالفقراء لان الاغنياء تجب في مالهم قال في الهداية هذا ادًا كأنوا لامال لهم فان كان لهم مال يؤدى من مالهم عند ابي حنيفة وابى بوسف خلافا لمحمد ورجم صاحب الهداية قولهمثا وأاجاب ۱۶ غمك به لمحمد و مثي هل قولهما الحبوبي والنسق وصدر الثبريعة اله تعميم و احرز بعيد الحدمة من عبد المسارة كا بأني (ولا يؤدي) اي لاعب عليه ان يؤدى (من زوجته ولاعن اولاده الكباروان كانواق عياله) لانعدام الولاية ولواديءتهم بغر امرهم اجزأهم استصالا لثبوت

الوجوب على المولى فاعتبر مكان المولى (قو له اذا كان مالكا لمقدار النصاب) و عند الشَّانِعِي تَجِبِ على الْفَقِيرِ اذَا كَانَ له زيادة على قوت نومه لنفسه و عيَّانه و شرط ألشيخ الحربة بتمخق الخليك والاسلام لنقع العسدقة قربة وشرط اليسار لغوله عليه السلام • لا صدَّة الا عن ظهر غناء ، و قدر اليسار بالنصاب لتقدر الفناء في الشرع و سواء ملك نصابا اوما قيمته نصاب من العروض او غيرها فضلا هن كفيانه ولا يكون عليمه دن (قوله ناخلا عن ممكنه و ثبيابه وفرسه و سلاحه و عبيده المخدمة) لأن هذه الاشياء مستحقة بالمواج الاصلية والستحق ما كالمعدوم وكذا كتب العلم ان كان من اهله و يعني له في كتب الفقه عن نعطة من كل مصنف لا غير و في الحديث نسختين ولو كان له دار واحدة يسكنها و منضل عن سكناه منها ما يساري نصابا وجبت عليـه الفطرة وكذا في النيـاب والآثاث (قو له عرج ذلك من نفسه و من اولاده الصفار و من الكه) لان السبب رأس عونه وبل هليه و يعني مماليكه الخدمة و بؤدى من مديره و امهات الاولاد و عن عبده المودع والمرهون اذا كان له مايوني الدين و زيادة نصاب و يخرج عن عبده الموجر والمعار والمأذون وان كان مستغرقا بالدىزلانه يلىعليه وعونهولا تجب عن مماليك هذا المأذون سواء كان عليه دن اولا لانهم عبيد التجارة وتجب على العبد الذي في رقبته جناية عدا اوخطأ لان الجناية لاتزيل الملك عنه واما العبد المجمول مهرا ان كان بعينه تجب على المرأة فطرته سواء قبضته اولا لائها ملكته عفس العقد والهذا جار تصرفها فيه قبل القبض ولا يؤدى عن الآبق والمفصوب والمجور ولا عن المأسسور ولا عن الستسمى لانه عزلة المكاتب عند ابي حنيفة والعبد المعلق عثقه بمجئ ومالفطر اداعتق تجب فطرته على المولى و أن أوضى مخدمة عبده لرجل و ترقبته لآخر ففطرته على الموصى له بالرقبتة ونفقته على الموصى له بالحدمة (قوله و لابؤدى عن زوجته) لقسور الولاية والمؤنة فانه لايلها في غير معقوق النكاح ولاعونها في غرالرو اتب كالمداواة وشيهها (فوله ولاهن او لاده الكباروان كانوا في هياله) بان كانوا زمنا لانمدام الولاية فان ادى عنهماوعن زوجته بفيرامرهم اجزأهما شحسانا لثبوتالاذن مادة ثماذا كالبالولد الصفير والمجنَّدُونَ مَالَ فَانَ الآبِ عَرْجِ صَدَّقَةً فَطَرُّهُمَا مِنْ مَالِهُمَا عَنْدُهُمَا وَقَالَ مُحِدُ وَ زَفْر لايخرج من مالهما ويخرج من مال نفسه لانها قربة ومن شرطها النية فلا نجب في مال الصبي والمجنون كسمائر العبادات فاذا ثبت آنه لانخرجها من مالهمما صارا كالففرين فيخرج الاب عنهما من ماله واللما ان الفطر تجرى مجرى المؤنة مدليل ان الادب يُصلها عن النه الفقر فاذاكان غنيساكانت في ماله كنفقته ونفقة ختانه فيخرج الوهما او وصيه اوجدهما اووصيه فطرة الفسهما و رقيقهما من مالهما وكذا الاضحية على هذا الحلاف و قال مجمد وزفر اذا اخرجها الاب من مال الصغير اوالمجنون لزمه الضمان ولا نجب على الاب صدقة الفطر عن مماليكهما من مال نفسه بالاجهاع كالنفقة ويؤدى عنهر من مال انه واما الولد الكبر المجنون اذاكان فقرا انبلغ مجنونا ففطرته علىابيه وانبلغ مفيقا

تمجن فلا فطرة على أبيه لانهاذا بلغ مجنونا فقداستمرت الولاية عليمه و أذا أفاق ففد انقلبت الولاية اليه ولانجب على الجد فطرة فيانه اذاكان ابوهم فقيرا اوءينا في ظاهر الرواية وروى الحسـن عن ابي حنيفة انهـا تجب على الاب و في قاضحان لا يؤدى عزاولاد المدالمصر اذاكان حيا بإنفاق الروايات وكذا اذاكان مينا في ظاهر الرواية ولايؤدي عن الجنين لانه لانعرف حياته ولايلزم الرجل الفطرة عن اليه و أمه و أن كان ف عياله لانه و لا بدله عليهما كاولاده الكباروقيل اذا كان الاب فقرا او مجنوبا نجب على انه فطرته لوجود الولاية والمؤنة (قو له ولانخرج عن مكاتبه) لفصور الملك فيه ولعدم الولاية عليه لانه خارج عن يده و تصرفه مخلاف المدير وام الولد فان ملكه كامل فيهما لدليل حل الوطن في المديرة وام الولد ولا كذلك المكاتبة فانه لا محل له و طنهما ولانخرج المكانب ايضا عزنفسه لفقره و قال مالك يؤدى المكانب عن نفسسه و رقيقه (فَوْلِهُ وَلَامَنَ عَالِيكُهُ أَجَارَةً) لانه يؤدى الى الثناء لان زكاة النجارة واجبة فيم فاذا قلنا بوجوب الفطرة فيم كان فيه تثنية الصدقة على المولى في سنة واحدة بسبب مال واحد وقد قال النبي عليه السلام • لاثناء في الصدقة • اىلائؤ خذ في السنة مرتين (قو له والعبد بين شريكين لانظرة على واحد منهما) لقصور الولاية والمؤنة في حق كل واحد منهما بدليل انه لاعلك تزويجه ولان كل واحد منهما لاعلكرقبة كاملة ولوكان جاهة عبيدا او اماء بينهما فلاشي علمها عند ابي حنيفة وقال ابو بوسف ومحمد على كل واحد منهما ما يخصه من الرؤس دون الاشقاص كما اذا كان بينهما خسة اعبد بحب على كل واحد منهما صدقة الفطر عن عبدين ولا بجب عليهما في الخامس شي ولوكان ينهما حارية فجاءت نولد فادعياه معاكان ولدهما والجارية ام ولدهما ولا بجب علمهما فطرة الجاربة اجماعاً وتجب عند ابي نوسف في الولد على كل واحد منهما فطرة كاملة لان السبب لا يتبغض فهو ان كل و احد منهمــا على الكمال ولهذا رث من كل و احد منهما على الكمال و قال مجمد علمهما جميعا فطرة واحدة بينهما لانها ،ؤنة كالنفقة فان مات احدهما او اعسر فهي على الآخر عامها (قو له و يؤدي المسلم الفطرة عن عبده الكافر) لاذالسبب قد تحقق وهورأس عونه ويلي عليه والمولي منأهله ولو كان علىالعكس الا وجوب اذا كان العبد الحل والمولى كافرا لان المولى ليس من الهلها (قو له و الفطرة نصف صاع من بر اوصاع من تمر او شمر) وقال الشيافعي لابجزي من البر الاصاع كامل ودقيق الحنطة و سويقها مثلها في الجواز بجزى منها نصف صاع وكذا دقبق الشمير مثله لابجزى منه الاصاع كامل واما الزبيب فعند ابى حنيفة مجزى منه نصف صاع لانالبر والزبيب متفاربان في المعنى لانه بؤكل كل واحد منهما مجميع اجزائه مخلاف الشعر والتمر فاله يلتي منهما النوى والنحالة و بهذا ظهر التفاوت وقال ابو بوسف ومجد لابجوز في الزبيب الاصاع كامل كالشعير وهي رواية الحسن ايضيا عن ابي حنيفة و يعتبر نصف صباع من روزنا وروى ذلك عن ابي نوسف وعن ابي حنيفة و مجمد كيلا ثم الدقيق اولى من البر والدراهم اولى من الدقيق لدفع الحساجة

الاذن عادة هداله (ولا يخرج عن مكاتبه) لعدم الولاية ولاالمكانب عزنفسه لنفره و في المدر و ام الولد ولاية المولى ثاشة فنخرج عنهما (ولا عن مماليكه للجارة) لوجوب الزكاة فها ولاتجتمع الزكاة والفطرة (والعبـد بين الشريكين لافطرة على واحد منهما) لقصور الولاية والمؤنة فكل منهما وكذا البعدبين الانتن عند الى حنيفة وقالا علىكل واحد مانخصه من الرؤس دون الاشقاس هدایة (و یؤدی) المولی (المسلم الفطرة عن عيده الكافر) لأن السبب قد تحقق والمولى من أهمل الوجوب (والفطرة نصف صاع من ر) او دقیقه او سويقه او زبيب هدانه (او صاع من تمر أو زبيب أو شعير) و قال ابو بوسنف و محمد الزبيب عنزلة الشمير وهو رواية عن ابي حنيفــة والاول رواية الجامع الصغير هداية و مثله في اليعيم عن الاسبعال

(والصاع عند ابى حنيفة ومحمد تمانية ارطال بالعراق) وتقدم ال الرطل مائة وتمانية وعشرول درهما (قال ابو يوسف) الصاع (خسسة ارطال وثلث رطل) قال الاسبجابي الصيح قول ابى حنيفة ومحمد و مثى عليه الحبوب والنسس وصدر الشريسة لكن فى الزيلجي والفتح اختلف فى الصاع فقال العارقال ثمانية ارطال بالعراق وقال النانى خسسة ارطال وثلث قبل لاخلاف لان الثانى قدره برطل المدينة لانه ثلاثون استارا والعراق عشرون واذا قابلت ثمانية بالعراق بخمسة وثلث بالمدتى وجدتهما سنواه وهذا هوالاشبه لان مجدا لم يذكر خلاف ابى يوسنف ولوكان لذكره لانه اهرف بمذهبه اه وتمامه فى الفتى قال شيمنا ثم اعلم ال الدرهم الشرعى اربعة عشر قبراطا والمتعارف آلان سنة عشر فاذاكان الصاع ﴿ ١٧٣ ﴾ الفيا واربعين درهما شرعيا يكون بالدرهم المتعارف تسميانة

وعشرة وقدصرح العلائي فيشرحه على الملتق في باب زكاة الحارج بان الرطل الشامي ستمائد تدرهم و ان المد الشامي صاعأن وعليه فالصباع بالرطل الشبامي رطل ونصف والمد ثلاثة ارطال ويكون نصف الصاع من البرربع مدشامي فالمدالشامي بجزى عن اربع وهكذا رأته محررا نخط شيخ مشايخنا اراهيم السامحاني وشيخ مشابخنا ملا على التركما ني وكني بهما قدوة لكني حررت نصف الصاع في عام ست وعشرن بعبد المأتين فوجدته تمنيسة ونحو ثاثي تمنية فهو تقريباً ربع مد عسوح من غير تكويم ولا تخالف ذلك مام لان المد في زماننا أكبر من المد السابق وهذا على تفسدر

وعن ابي بكر الاعش تغضل الحنطمة لانه ابعد من خلاف الشانعي فان عنده لايجوز الدقيق ولاالسويق ولاالدراهم وعندنا يجوز أن يعطى عن جميع ذاك بالقيمة دراهم وفلوسا وعروضا لقوله عليه السلام • اغنوهم من المسئلة في مثل هذا اليوم • ولانه اذا اخرج الدقيق ففذ اسقط عثهما المؤنة وعجللهما المنفعة وماسسوى ماذكرناه من الحبوب لابجوز الا بالقية * قال قلت قاالافضال اخراج القيمة او مين المنصوص * قلت ذكر فىالفتاوى ان اداء الغيمة اغضل وعليهالفتوى لانه ادفع لحاجة الفقير وقيل المنصوص افضل لانه ابعد من الحلاف واساالخيز فيعتبر فيهالقية هوالصميم كذافي الهداية احترز بالتحييم عن قول بعض المشاخرين انه اذا ادى منوين من خبر المنطسة يجوز لانه لماجاز من الدقيق والسويق باعتبار العين فن الخبز اجوز لانه النم ففقرا. ولوادى نصف صاع من تمر ببلغ قيمته نصف صاع من بر اواكثر لايجوز لان في اعتبار القيمة هنا ابطال النفدر المنصوص عليه في الحير (قو له والصاع عند ابي حنيفة ومحمد عانية ارطال بالعراق وقال ابو توسف خسة ارطال وثلث) بالعراق ابضا قال الصير في المساع اربعة ازند بزندي السنقرى على قول من قال عمانية ارطال وعلى قول من قال خسمة ارطال وثلث زهان ونصف بالسنفرى (قو له ووجوب الفطرة يتعلق بطلوع الفير من يوم الفطر) وقال الشنافعي بفروب الثمن في اليوم الاخسير من رمضان حتى ان من اسلم اوولد ليلة الفطر نجب فطرته عندنا وعنده لانجب وعلى عكسه من مات فها من مماليكه او ولده نجب فطرته عنده لانه مات بعدالوجوب وعندنا لاتجب لعدم تجفق شرط وجوب الاداء وهو طاوع الفجر من يوم الفطر ثم مسدقة الفطر بدخل وقت وجوبهما بطلوع الفجر ويخرج وقت الوجوب بطلوعه ايضًا ولاخوت اداؤها بعد ذلك بل في اى وقت اداها كان اداء لاقضاء فيان لك انها لدخيل ثم تخرج على الفور من غير استقرار (قوله فن مات قبيل ذلك لم تجب فطرته) لان وقت الوجوب وجد واپس هو من اهـل السـدقة فلم يلزمه

الصاع بالان او العدس اما على تقديره بالحنطة او الشعير وهو الاحوط فيزيد نصف الصاع على ذاك فالاحوط اخراج ربع مد شباى على الخام من الحنطة الحبيدة اه اقول و الآن وهي سبنة احدى وستين بعد الماشين قد زاد المد الشباى على الخام شخسا لانه بعد ذهباب الدولة المصرية من البلاد الشبامية التي ابطلت المد الشباى استعملت الربع المصرى جعلوا كل ربعين مد اوقد ذكر انطحطاوى ان بعض مشباخه قدر نصف الصباع بثاث الربع وعليسه فلد الشاى الآن يكني عن سبتة و القد اعلم (ووجوب القطيرة بتعلق بطلوع الغير) الثاني (من يوم الفطر فن ماس) او افتقر (قبل ذك) اى طلوع الغير (لم تجب

وان مات بعد طلوع الفجر فهي واجبة عليه لانه ادرك وقت الوجوب وهو من اهله (قُولُه ومن اسلم اوولد بعد طلوع الغبر لم يجب فطرته) على ماذكرنا ومنكان كافرا فاسبلم قبل طلوع الفجر اوكان فقيرا فاستغنى حينئذ وطلع الفجر وهو مسلم غنى تجب فطرته ولوقال لعبده اذا جاء بومالفطر فانت حر فجاء بومالفطر عنق وبجب على المولى فطرته قبل العتق بلا فعسل واذا مات من عليه زكاة او فطرة اوكفارة اونذر اوحج اوصيام اوصلوات ولم يوص بذلك لم يؤخبذ من تركته عندمًا الا أن تبرع ورثته لذلك وهم من أهل التبرع فإن امتنعوا لم بجبروا عليه وأن أوصى بذلك بجوز و نغذ من ثلث ماله و ان مات قبل اداءالعشر من غر وصية نانه يؤخذ العشر (قو لد والمسعب النماس أن يخرجوا الفطرة بعد طلوع الفجر يوم الفطر قبسل الحروج الى المصلى) لقوله عليه السلام ، اغنوهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم ، والامر بالاغناءكي لا تشاغل الفقر بالمسئلة عن الصلاة فذك بالتقديم قبل الحروج الىالمصلى وكان هليه السلام مخرجها قبل أن مخرج الى المصلى (قو لد فان قدموها قبل يوم الفطر حاز) لانه بعد اداء تقرر السبب فاشبه التجيل فالزكاة قال فالفشارى بجوز تعبيلها قبل وم الفطر بيوم او ومين وقال خلف من ابوب بجــوز ادًا دخــل شهر رمضــان ولابجوز قبله وقال نوح من ابي مرىم بجوز ڧالنصف الاخر من رمضان ولا بجوز قبله والعميم انه بجوز اذا دخـل شهر رمضـان وهو اختيــار محمد بن الفضل وعليه الفتوى (قو له و ان اخروها عن نومالفطر لم تسقط وكان عليهم اخراجهـــا) لان وجه الغربة فيها معقول وهو ال التصدق بالمال قربة فيكل وقت فلا شعذر وقت الاداء فيهما مخلاف الاضهية فان الغربة فيهما وهو ارافة الدم غر معقمولة فلا يكون قرية الا في وقت مخصوص فالفطرة لا نسقط بالتأخر وان طالت المدة وتباعدت وكذا بالافتقار اذا افتقر بعد نوم الفطر لان وجوما لم تعلق بالمال وانما شعلق بالذمة والمــال شرط فىالوجوب فهلاكه بعد الوجوب لا يسقطها كالحيم مخلاف الزكاة فانها نسقط بهلاك المال لانها متعلقة بالمال ولانقول الرالاصية تسقط عضى ايام النحر واكن لمنقل الوجوب انىالتصدق بالغيمة لان الاراقة لانكون قربة الافروقت مخصوص واما التصدق بالمال فقربة في كل وقت ومن سنقط عنه صوم رمضان الكبر او مرض فصدقة الفطر لازمةله لاتسقط عنه لانها تجب على الصغار وغيرهم مع عدم الصوم منهم فكذا لاتسقط بمدالصوم عن البالغ والله اعلم

مر كتاب العموم كه

ائما اخره مع آنه عبادة بدئية كالصلاة وقدم الزكاة عليه اقتدا، بالفرآن قال الله تعمالي فواقيموا الصلاة وآتوا الزكوة في وكذا في الحديث وبنى الاسلام على جس شهادة الله الااله الاالله الاالله الله وال محدا عبده ورسوله واقام الصلاة واينا الزكاة وصوم رمضان و حج البيت من استطاع اليه سبيلا ، والصوم في المفة هو الامساك على اى شي كان في اى وقت كان قال الله تعالى

فطرته و) كذا (من اسلم اووند) او اغنی (بعد طلوع الغير لم بحب فطرته) لعدم وجود السبب فيكل منهما (ويستعب الناس ال مخرجوا الفطرة يوم الفعار قبل الخروج ال المصل) ليتفرغ بال المسكين الصلاة (فان قدموها) اي الفطرة (قبل يوم الفطر جاز) ولوقبل دخول رمضان كما فهامه النون والشروح وصمحه غيرواحد ورجمه غبرواحد ورجحه فبالنهر ونفلءن الوالولجي انه ظاهر الرواية (والداخروها عن ومالفطر لمتسقط) عنهم (وكان) واجبا (هلمهم اخراجها) لانها قربة مالية معقولة المعنى فلا تسقط بعد الوجوب الابالاداء كالزكاة

﴿ كتاب الصوم ﴾

هقب الزكاة بالصوم اقتداء

بالحديث كم مر (السوم) لغة الامساك مطلقا وشرعا الامساك عن المفطرات حقيقة اوحكما في وقت مخصوص منية من اهلها و هو (ضربان واجب ونفل) قد يطلق الواجب ويراديه مايقابل النفل كاهناو قديطلق وراديه مالقابل الفرض والنفل معا فيكون واسطة بينهما كايأتي فى قوله صوم رمضان فريضة وصنوم المنذرور واجب (فالواجب ضربان منه ما تعلق رمان بعینه) و ذاك (كسوم ر مضان والنذر المين) زمانه (فبحوز صومه شدة من الايل) وهوالافضل فلإتصح قبل الغروب ولاعنده (فان لم سو حتى اصبح اجز أته النية مابينه) اى الفير (وبين الزوال) وفي الجامع الصغر قبل نصف النمار وهوالاصيح لانه لاندر من وجوب النية في اكثر النمار ونصفه من وقت طلوع الفجر إلى وقت الضيحوة الكبرى تبشرطالنية قبلها لتتعفق فيالاكثر ولافرق بين المسافر والمفم خلافا

﴿ فَعُولُ انْيَ لَذُرِتُ الرَّحِنِّ صَوْمًا ﴾ اى امساكا عن الكلام * و في الشرع عبارة عن امساك مخصوص وهوالكف عن قضاء الشهونين شهوة البطن وشهوة الفرج من شخص مخصوص وهو أن يكون طاهرا من الحيض والنفساس فاوقت مخصوص وهو مابعد طلوع الفجر الى الغروب بسفة مخصوصة وهي ان تكون على قصد التقرب * ثم المصوم ثلاث درجات صوم العموم وصوم الخصيوس وصوم خصوص الحصوص فصوم العموم كف البطن والفرج عن قضاء الشهوتين وصوم الخصوص كفالسمع والبصر والمسان والبد والرجل وسنائر الجوارح عزالآثام وصوم خصوص الخصوص صوم القلب من الهموم الدلمية والافكار الدنبوية وكفه من ماسوىالله تعمال بالكلية (قو له رجمه الله تعالى الصوم ضربان واجب ونغل) وفي شرحه الصوم ثلاثة أضرب مسوم مسمق العين كصوم رمضان والنذرالمعين وصوم فىالذمة كالنذور المطلقة والكفارات وقضاء رمضان وصوم هو نفل (قو له فالواجب منه ضربان منه ما تعلق نزمان بعينه كسوم رمضان والنذرالمين فبجوز صوءه ينية منااليل وآن لم ينو حتى أصبح أجزآله النية فيما بينه وبين الزوال) و في الجامع السغير قبل نصف النهـار و هو الاصح لانه لابد من وجدود النبة في كثرالنهار ونعسفه من وقت طلوع الفجر إلى وقت الضحدوة الكبرى لاوقت الزوال وقال الشافعي لايجوز الابنبة من الايل ثم النية وقتها مع طلوع الغجر ويجوز تقديمهما مزاقبسل للضرورة لان وقت الطلوع وقت نوم وغفسلة وقد لابتبينه الغجر ومن النساس من لابعرف الفجر فلهذا جاز التقديم وكما جاز التقديم جاز التآخير ايضا فيماكان هينا من العسام دون ماكان دنا والمستحب ان نوى من الليسل خروخًا عن الحَلاف ولو نوى من اللبل ثم اصبح مغمى هليه ثم الناق بعد ايام جاز صومه الميوم الاول الذي نواء في لبلته ولم بجز فيما بعد ذلك ولو نوى قبل غروب الشمس صوم الغد لم يجز واذا نوى من النهار ينوى أنه صائم من أوله حتى أنه لو نوى أنه صائم من حين نوى لامن اول النهار لايصير صائحًا ثم النبة هي معرفته يقابعه أي صوم يصوم والسبنة أن تلفظ ما بلسانه فيقول أذا نوى من اليل ﴿ نُويِتَ أَنْ أَصُومَ غَدَاللَّهُ تعالى من فرض رمضان ، و أن نوى من المُهار عقول ، نويت أن أصوم هذا اليوم لله نمالي من فرض رمضال ٥ ولوقال ٥ نويت ان اصوم غدا انشاءالله تعمالي ٥ اونويت • أن أصوم اليوم أن شاءالله تعالى • فني الفياس لا يصير صاعًا لان الاستثناء بطل الكلام كما فيالبيع والطلاق والعتاق ونحو ذلك وقيالاستمان بصير صائمنا لان الاستثناء هذا ليس على حقيقة الاستثناء وانما هو على الاستعانة وطلب التوفيق من الله فلا يصر مبطلا لمنية مخلاف الطلاق ونحوه والفرق الالاستثناء علىالمسان فبطل ماشلق بالمسان من الاحكام كالطلاق والعتاق ونحوهما • واما النية ضملالفلب لانطقولها بالاسان فلاتبطل بالاستثناءالذي هو عمل السان كذا في الذخيرة ولونوى الفطر لم يكن مفطرا حتى يأكل او بشرب وكذا اذا نوى النكلم في الصلاة ولم شكلم لم تغسد صلائه وعندالشنافعي تبطل صومه وصلاته كذا قالفتاوى ولونوى ليلائم اكل لم تغسد نيته ولونوت المرأة فىالحيض

ليلا ثم طهرت قبل الفجر صح صومها ثم انميا تجوز النية قبل الزوال اذا لم يوجد منه بعدالفجر مايضادالصوم واما اذا وجدكالاكل والشرب اوالجماع ناسيا لم تجزالنيه بعد ذلك فالسمور فيشهر رمضان نبة ذكره نجم الدين النسق وكذا اذا تسحر لصوم آخر كان نية له وان نحمر على انه لايصبح ضائما لايكون نية ومحتاج الى تجديد النية لكل وم عندنا وقال مالك تكفيه نية وأحدة لجميع الشهر ثم صوم رمضان يتأدى بمطلق ألنية ولية النفل وبنية واجب آخر (قو له والضرب الثاني ماثبت في الذمة كفضاء رمضان والنذر المطلق والكفارات فلا مجوز صومه الانمية من الليل) يعني من غروبه الثمين وجزآء الصيد وفدية الحلق وصوم المتعة والقرآن ملحقة بالكفارات (قوله والنفل كله) يمنى مستحبه ومكروهه (بجوز نبية قبل الزوال) اى قبل نصف النهار (قَوْ لَهُ وَ نَبْغِي قِنَاسَ أَنْ يَلْتُمُوا الْهَلَالُ فَالْبُومُ النَّاسِمُ وَالْمُثْرِينَ مِنْ شِيعِبَالُ) أي بجب وكذا نبغى ان يلتمسوا هلال شعبان ابضا فيحق اتمــام المعدة (فان رأوه صامو وان غ عليهم اكملوا عدة شـعبان ثلاثين يوما ثم صاموا) لان الاصل بِمَّاء الشهر فلا ينتفل عنه الابدليل ولم يوجد ولابصام يوم الشبك وهو يوم الثلاثين من شعبان لقوله عليه السلام و من صام وم الشك فقد عصى اما القاسم ، فإن صامه بنية رمضال ألا خلاف بينالعلماء انه لابجوز نان صامه نمية واجب آخر من ندر اوكفارة او قضاء رمضان فكذلك ابضا لابجوز ولابسقط الوجوب عن ذمته لجواز ان يكون منرمضان للا يكون قضاً، بالشك و اما صومه نبية النطوع ان كان عادته ان خطوع كما اذا كان من عادته أن يصوم الاثمين والخيس فوافق ذلك اليوم بوم الشك فلا بأس أن يصومه بنية النطوع وأن لم يكن عادته ذلك يكره له أن يسومه وذهب بعضهم إلى أنه لابأس أن يصومه الخواص والمفتون ويامرون العوام بالثلوم الى نصف النهار ثم بالافطار قالوا وهذا هو المختبار وذهب مجد بن سلة الى انالافضيل الافطار لميا روى ان عليا كرماللة وجهه كان يضع كوزا فيه ماء بين يديه يوم الشك فاذا استفتَّاه مستفت شرب منه بین بدی المستفتی و روی ان عائشیة کانت تصنومه تطوعاً وقال علیه السلام • لا بصام اليوم الذي يشبك فيه الا تطوعاً • (فولد ومن رأى هملال رمضان وحده صام وان لم يقبل الامام شهادته) لانه متعبد عما في علمه فان افطر فعليه القضاء دون الكفارة وقال زفر عليه الكفارة وهذا اذا رد الامام شهادته اما اذا لم يشهد عندالامام وصام ثم افطر فقد اختلفوا في وجوب الكفسارة والاولى ان لايجب لاحمَّال الحَطأ في رؤيشه الا ترى انه لوا كل ثلاثين يوما ولم ير الهـــلال لم يغطر لفلية الخطاء واما القضاء فيجب فان اكل هذا الرجال ثلاثين لم يغطر الا مع الامام لجواز ان يكون اشبه عليه فرأى ماليس علال فظنه هلالا فان افطر فعليه الفضاء دونالكفارة اعتبارا العقيقةالتي عنده واما القضاء فللاحتياط (فوله فان كان بالسماء يهلة) اى غبار اوسماب (قبل الامام شهادة الواحد العدل في رؤية الهلال رجلاكان اوامرأة حراكان اوعبداً) واطلاق هذا الكلام يتناول المحدود فيالفذف

من نفل (و النذر المطلق و) صوم الكفارات (فلامحوز) صوم ذلك (الانفية) معينة (من الایل) لعدم تعیین الوقت والشرط أن يعلم بقلبه أي صوم يصومه ثم رمضان فأدى عطلق النية وينية النفل وواجب آخر (والنفلكله مستعبه ومكروهه (محوز منية قبل الزوال) اي قبل تصف النهار كم من (و منبغي لئاس) ای بجب جوهرة (ان بلتماوا الهلال في اليوم التاسع والعشر بن من شعبان) وكذا هلال شعبان لاجل اكال المدة (فان رأو مصاموا وان فم عليم اكلوا عدة شعبان ثلاثين وما تمصاموا) لان الاصل بقاء الثمر فلا لتقلعنه الإبدليل ولموجد (ومن رأى هلال رمضان وحدمصام وان لم يقبل الامام شهادته) لانه متغید عا عله و ال اقطر قعليه القضاء دون الكفارة لشمة الرد (وادا كاز بالسماءعلة) من غيم او غبار ونحوه (قبل الامام شهادة الواحدالعدل) و هوالذي غلبت حسناته سيئاته والمستور في العميم كما في البجنيس و النزازية قال الكمال و ١٠ اخذ ويس الاعد الحلواني (و وبدالهلال رجلا كان او امرأة حراكان اوعبدا)

لانه امر دبنى فاشبه روايةالاخبار ولهذا لايختص بلفظ الشهادة وتشترط المدالة لان قول الفاسق فى الديانات غير مقبول وتأويل قول الطحاوى عدلا اوغير عدل ان يكون مستورا وفى اطلاق جواب الكتاب يدخل المحدود فى القذف بعد ما تاب وهو ظاهر الرواية لانه خبر دنى ﴿ ١٧٧ ﴾ وعن ابى حنيفة انه لاتقبل لانه شهادة من وجه اه هداية (فان لم يكن

بالسماء علة لم تقبل الشمادة حي راه) وبشهدیه (جمکثیر متم العلم) الشرعي و هو غلبة الغان (يخبرهم) لان المطلع متحد فرذاك المحل والموانع منتفية والابصار سليمة وألهم طلب الهلال مستقيمة فالتفرد بالرؤ يةبين الجم الغفير مع ذلك ظاهر ف غلط الرأى قال ف العيم لم عدر الجعالكثير فيظاهر الرواية واختلف فيه قال بمضهم ذاك مفوض الى رأى الامام و القاضي و في زادالففها اللاسبجابي العجيم ال يكونوا من نواحي شتياه وذكر الشرئبلالي وغيره تبعاللواهبان الاصبحرواية تغويضه الى رأى الامام وروى الحسن بن زياد عن الى حنيفة إنه تقبل فيه شوادة رجلين اورجل وامرأنين والالمبكن في العاء علة قال في البعرولم ارمن رجيح هذه الرواية وينبغي العمل علما فرزماننا لان الناس تكاسلوا عن ثرائي الاهلة فكان التفرد غير ظاهر فيالفلط اه (و وقت الصوم من حين طلوع ألفجر الثاني) الذي مقال له الصادق (الي غروب

اذًا نَابٍ وَهُو ظَاهُرَالُرُوايَةَ لَانَهُ خَـبِرُ وَعَنَ أَبِي حَنْيَفَةً لَا تَتْبَلُ لَانَهُ شَهِـادة من وجه بدليل آنه يشسترط حضوره الى القساضي وفي الخجندي شهسادة المحدود في الغذف مقبل في هلال رمضان ولا نقبل في هلال الفيطر والاضمى ولا يشسترط في هذه الشهادة لفظ النهادة ولاحكم الحاكم بل المدالة لاغير لانه ام ديني فاشبه الاخبار حتى لوشهد عند الحساكم وسمع رجل شهادته عند الحاكم وظاهره العدالة وجب على السمامع ان يصوم لانه قد وجد الحبر الصبح و هل يستفسره قال ابوبكر الاسكاف انما يقبل اذا فسر بأن قال رأشه خارج المصر فالعمراء او فالبلد بين خلل الحساب اما بدون التفسير لانقبل كذا فىالذخيرة وفىظاهر الروابة نقبل ندون هذا ولو انفرد واحد برؤية الهملال في قرية ليسلهما قاض ولم بأت مصرا ليشهد وهوَ ثقمة فان النماس يصومون مقوله ولو رأه الامام وحده اوالقساضي فهو بالخيار بين ان خصب من بشهد عنده وبين ان يأمر النــاس بالصوم بخلاف ما اذا رأى الامام وحده اوالقاضي وحنده هلال شنوال فانه لايخرج الى المصلى ولايأم النباس بالحروج ولايغطر لاسرا اولا جمسرا وقال بعضهم أن تبقن افطر سرا وكذا غير الفاضي اذا رأى هلال شــوال فهو على هذا فان افطر كان عليه الفضاء دون الكفــارة واذ ثبت ان شهادة الواحد مقبولة في هلال رمضان مع الغيم وصاموا شهادته ثلاثين يوما ولم يروا الهلال عل يغطرون فسندهما لايفطرون ويصومون يوما آخر وقال محمد منطرون قال ابن سماعة قلت لمحمد نقد افطروا اذا بشهادة واحمد قال انى لا اتهم المسلم ولو صاموا بشهادة شاهدين افطروا عند اكمال العدة بالاجماع (قو له وان لم يكن بالسماء علة لم تقبل حتى يراه جم كثير يقم العملم مخبرهم) لان النفرد بالرؤية في مثل هذه الحالة يوهم الغلط مخلاف ما اذا كان غيم لانه قد ينشـق النبم عن موضمالهلال فيتفق للواحد النظر * وقوله • جم كثير » قال في ظاهرا (وابة لم مقدر فيه بغدر وعن ابي توسف خسون رجلا مثلاالفسامة وقيل اكثر اهلاالمحلة وقيل في كل مسجد واحد أواثان والتحيج انه مغوض الى رأى الامام وسسواء في ذلك هلال رمضان اوشوال اوذي الجمة (فو له ووقت الصوم من حين طلوع النجر الشاني الى غروب الثمس) لقوله تمالي ﴿ وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الحيط الاين من الحيط الاسود من النجر ثم اتموا الصيام الى الليل ﴾ (قوله والصوم هوالامساك عن الاكل الى آخره) هذا هو حد الصموم * فان قلت الحد ينتفض طردا وعكسما اما طردا فني اكل الناسي وجماعه فان صومه باق والامساك فائت واما عكسا فهو في الحائض والنفساء فان الامساك موجود والصوم فائت * قلنا لانسلم بان الامساك معدوم ف النامي فان الامساك

الله التمس الموله تعالى ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَى يَتَبِينُكُم ﴿ جَ ﴾ (ل) (٣٣) الحيط الابيض من الحيط الاسود من الفجر ﴾ الى ان قال ﴿ ثم أتموا الصيام الى اللهل ﴾ والحيطان بياض النهار وسموا دالميل (والصوم) شرعاً (هو الامساك) حقيقة او حكما (عن) المفطرات (الاكل والشرب

الشرعي موجود في اكل الناس لان الشارع اضاف الفعل ألى الله حيث قال • فان الله الحمه وسنقاه ، فيكون الفعل معدوما من العبد وهوالا كل فلا خدم الامسناك واما الجواب في الحيائض فقد قالوا نبغي أن زاد في الحد بأن مقيال بأذن الشرع (فو له مع النبة) لان الصوم ف-فيقة اللغة هو الامساك الا أنه زيد عليه النبة فالشرع لِتَمْوَ بِهِا الْعِبَادَةُ مِن الصَّادَةُ قال عليه السَّلامِ • الاعسال بالنَّبَاتُ • (قُولُهُ فان أكل الصائم اوشرب او جامع ناسـيا لم مغطر) والقياس ال بغطر وهو قول مالك لانه قد وجد مايضاد المعوم فصار كالكلام فإبسيا فيالضلاة وانسا قوله عليه السنلام فمذى اكل وشرب ناسياً • تم على صومك فانما اطعمكالله وسنقاك • مخلاف الكلام ناسيا فالصلاة لأن هيئة الصلاة مذَّكرة فلا يُعتبر النسيان فيها ولامذكر فالصوم • وقيد يقوله فان اكل الصبائم اذ لو اكل قبل أن ينوى المسبوم ناسيا ثم نوى المسبوم لم بجزه ه وقيد بقوله ناسبها أذ لو أكل مكرهما أو جوست الرأة مكرهة أو نائسة أو صب المناء فيحلق النسائم فسند صومه خلافا لزفر فيالمكره وللشنافعي فيلعمنا قال فالهداية وآناكل مخطئا اومكرها ضليهالقضاء هندنا فالمخطئ هو أن يكون ذاكرا المصوم غير قاصد الشربكما اذا تمضمض وهو ذاكر المصوم فسبق الماء الى حلقه وان اكل ناسيا فذكره انسان فقال له انك صائم اوهذا رمضان فلم شذكر ثم تذكر بعد ذلك فسند سومه عند ابي نوست لان النسيان ارتفع حين ذكر وعند زفر والحسن بن زباد لانفسند صومه لان نسبياته على حاله مالم تذكر وان رأى صائما يأكل ناسيا هل يسمه أن لانذكره أن رأى فيه قوة عكنه أن يتم العسيام الماليل ذكره والافلا والمختبار انه ذكره كذا فيالواقعبات وان سبق الذباب الى حلقه لم يفسد صومه وان تناوب فرفع رآســه فوقع ڧحلفه قطرة من المطر فســد صومه وان دخلَ حلقه غبارالطاحونة اوغبارالحدس واشباهه اوالدخان اوماسطع من غبار التراب بالريح او محوافر الدواب لم نفسد صومه لان هذا لاعكن الاحتراز منه ولو رمى الى صائم يحبة حنب او غيرها فوقعت في حلقه افطركذا في ايضاح الصيرف و قوله «او عامم ناسيا لم مغطر ه قان ذكر فنزع من ساعته لم مغطر وكذا او جامع قبل الفجر فلما طلع ألغجر نزع مني ساهته والوجامع ناسبا فنذكر فبتي ولم ينزع فعلبهالفضاء دون|الكمفارة واو خثى المجامع طلوح الفبر فتزع فأمتى بعسد الفبر لم يغطر وفي الخبندى ادا جامع ناسبا فتذكر فنزع من سساءته اوطلع ألفجر وهو مخالط فنزع قال محمد فبهمسا لايفطر وقال زفر فيهمسا نفطر وقال ابوبومسف فبالنساسي لانفطر وفيالآخر نفطر والغرق لابي توسيف أن آخر الفعل بعتر باوله وفالفجر أوله عد فيفسيد صومه وفالنسيان اوله ممالنسيان فلانفسد ومجمد يقول هذا يسير لاعكن الاحترازعنه فيستثني كانتزاع ألناسي بعدمانذكر (قول ه فان نام فاحتلم) لم يفطر لقوله عليه السلام ثلاث لايفطرن الصائم الق والجامة والاحتلام ولانه لم يوجد صورة الجماع ولامضاء فصاركالمتفكر اذا اءنى فأنزل من شهوة بالمساشرة (قوله اونظر إلى امرأة فأنزل لم نعطر) سنواء نظر الىالوجه

والجاع بهارا مم النية) من المها كامر (فان اكل السائم او شرب او شامع ناسبا لم ينطل) لانه عسك حكما لان الشارع اضاف الفمل الى الله على صومك فانما الفمل معه معدوما من العبد فلا ينطل الى امرأة) او فلا الماد العما وان ادا الهما (فان ل

او الىالفرج اوالى غيرهما لما بينا اله لم يوجد صورة الجاع ولا معناه فصار كالمنفكر اذا انتي وأو اصبح فير،ضان جنبا فصومه نام (قوله او ادمن) لم نفطر ســوا. وجدد طم الدهن في حلقه اولا (قوله او احتجم او اكتصل) ســوا. وجــد طم الكحمل اولا فانه لا يفطر (قوله أو قبل لم يغطر) يني اذا لم ينزل لعدم المناق صورة ومنى بعنى بالمنى الا تزال (قو له فان الزل منسلة او لمس ضايه القضاء دون الكفارة) لوجود معنى الجماع وهو الانزال عن شهوة بالباشرة واما الكفارة فنفتصر الى كال الجنساية لانها عقوبة فلا يعاقب مها الا بعد بلوغ الجنساية فهاتهها ولم بلغ نهاشها لأن مهايتها الجماع فيالفرج وان لمس من وراء حائل ان وجمد حرارة البعدل والزل افطر وال لم يوجه حرارة البدل لا يفطر وال الزل اذا كال الحائل ضعيفا وعلى هذا حرمة المساهرة ولو قبلت الصسائمة زوجها فالزلت افطرت وكــذا اذا نزل هو وان امذى اوامذت لانفســد الصوم وان عــل امرأتان بالـحق ان الزلنب افطرنا وعليهما الفسل والافلا وان عالج ذكره بيد امرأته فانزل افطر وال نظر الى فرج امرأة فانزل لم مغطر مالم عسمها وان استني بكفه افطر اذا انزل وان الى الجيمة فانزل افطر وان لم ينزل لم نقطر وان مس فرج ميمة فانزل لانقطر كذا في الذخيرة (قوله ولا بأس بالقبلة اذا ابن على نفسمه) اي من الجماع أو الانزال (قوله وبكره ان لم يأمن) وعن سعيد بن جبير ان القبلة تفسد الصوم وان لم ينزل قاسه على حرمة المصاهرة ولنا قول عائشة رضى الله عنهـــا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغبل وهو صائم وعن انس قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القبلة الصائم ففال «كريحانة احدكم بشمها ، واما القبلة الفاحشة فتكرم علىالاطلاق بان عضم شنتيها والجاع فيا دونالغرج كالقبلة وقيلان المباشرة تكره وانامن على الصيح و هو ان يمس فرجه فرجها (قوله وان ذرعه الني لم منطر) اي سببقه بنير صنعه سواء كان مل الفم أو اكثر بالاجماع ثم أذا عاد الى جوفه أو شي منه بسد ماخرج بفسمه فابوبوسف بعتبر مل الفم ومحمد يعتبر الصنع ثم مل الفمله حكم الحسارج وما دونه ليس مخارج لائه عكن ضبطه وفائدته في اربع مسائل احدها اذا كان اقل من مل الفم وأعاده أوشي منه لانفطر أجاما أما هند الى وسف فلاله ليس بخارج لانه أقل من مل الغم وعند مجمد لاصنع له فىالادخال والثانية ان كان مل الغم واعاده اوشيئا منه افطر اجماعا اما عند أبي يوسف فلان مل الفم بعد خارجا وماكان خارجا اذا دخيله جوفه افطر ومحميد بقول قد وجد منه الصنع والثمالثة أذاكان اقل من مل الغم وأعاده أوشيئا منه أفطر عند مجمد أوجود الصنع وهوالادخال وعند أنونوسف لايقطر لحمدم الملُّ والرابِعمة ادَّاكانُ ملُّ القم وعاد ينفسه او شيُّ منه افطر عنمه ابي يوسمن أوجود أأل وعند مجمد لايقطر لعمدم الصنع وهوالصحيح لانه لم يوجد صدورة النظر وهو الانتلاع بعسنمه ولا منساء لانه لانتذىبه ولانه كا لابحكين الاحتراز من خروجه فكذا لاعكن الاحتراز من موده فجعل مفوا قال فخرالاسلام

او ادهن او احجم او اکفل) و از و جدملهمه في حلقه (او قبل) ولم ينزل (لمضطر) لعدم المنافي صورة و معنى (قان انزل متبلة أو لمس فعليمه القضاء (لوجودالنافي معني وهوالا تزال بالماشرة دون الكفارة لقصور الجناية ووجوب الكفارة بكمال الجناية لانما تندرى بالشمة كالحدود (ولابأس بالقبلة اذا أمن على نفسه) الجاع والانزال (ويكر واللميأون) لان مينه ايس بغطر ورعا بصير فطرا بعاقبته فان امن أعتبر هيته وأبيحه وأثالم يأمن تعتبر طاقبته وكره هداية (وان دُرعه) ای سبقه و غلبه (الق) بلاصنعه و لو مل فيه (لمضطر) وكذا لو عاد مقمه و کان دو ن مل^ه الغراتفاقا وكذامل الغممند مجد وصمعه في الخانية خلافا لابى بوسف وان اماده وكان مل الغمد الفاقا وكذا دونه مند مجد خلافا لابي يوسف والعميم فهذاقول ابي يوسف

قول مجمد اصح فيما اذا قاء مل الفم ثم عاد ينفسه ان صومه لايفسد وقول ابي يوسف اصم اذا كان اقل من مل الغم ثم اعاده انه لايفسد وان ذرعه الق اقل من مل الفرثم عاد نفسه لانفطر اجماعا فعند مجمد لعدم الصنع وعند ابي يوسف لعدم المل وان اعاده لم يفعل عند ابي يوسف ويفطر عنده محمد (قوله وان استقاء عامدا مل قد افطر فعليه القضاء وان كان اقل لم نفطر عند ابي توسيف لانه بعد داخلا ولهذا: لانقش الوشوء وعند مجمد مغطر لوجود الصنع فان عاد لايفطر عند ابي يوسيف لمدم سبق الخروج ولا شأتي على قول محمد ههنا لانه قد افطر بخروجه (قوله ولا كفارة عليه) لعدم صورة الفطر وان استقاء عامدا اقل من مل الغم افعلر عند محد وقال ابو يوسف لايغطر لعدم الحروج حكما (قولد ومن ابنام الحصا اوالحديد افطر ولا كفارة عليه) ذكره بلفظ الابلام لان المضغ لايناني فيه وانحا افطر لوجود صدورة الفطر ولاكفارة عليه لعدم المني وهو قضاء شهوة البطن وقال مائك عليمه الكفارة لانه مفطر غير معذور فكانت جنائه ههنا اظهر اذلا غرضله فهذا الفعل سوى الجناية على الصوم يخلاف ماشغذي به قلنا عدم دعاء الطبع أ البه يغني عن انجاب الكفارة فيه زاجرا كالابجب الحد في شرب الدم والبول مخلاف الحر ولو انتلم نواة يابسة اوقشر الجوز لاكفارة عليمه وال ابتلع جوزة بابسة لاكفارة ابضا الا ان عضفها حتى بسل الى لبنها فيننذ تجب الكفارة وان اكل قشر البطيخ البسابس لا كفسارة عليه وان اكل رطبسا طريا فقد قيل فيه الكفارة وان اكل ورق الثجر ان كان مما يؤكل ففيه الكفارة والا فلا وان النام حبة عنب من غير مضغ ان لم يكن معها تغروقها فعليه الكفارة وان كان معها اختلفوا فيه قال بعضهم لأنجب لانها لانؤكل معها وقال بعضهم تجب وينبغي أن يفال ان وصل ثفروقها الى الجوف اولا فلا كفارة وان وصل اللب اولا وجبت الكفارة وان التلع حبة حنطة فعايه الكفارة وان مضغها فلاكفارة كذا ڨالفشاوى (قوله و من جامع عامدا في احد السبيلين او اكل او شرب ماينغذي به او نسداوي به فعليه القضاء والكفارة) لان الجناية متكاملة لقضاء الشبهوة ولا بشرط الانزال اعتبارا بالاغتسال لان قضاء الشهوة يتمفق دونه وانما هو شبهم والشبع لابشيرط كن أكل لقمة أوتمرة نجب الكفارة وأن لم يوجد الشبع كذلك هذا وان عامع مبتة اوميمة فلاكفارة الزل اولم بنزل وان اكرهت المرأة زوجها على الجاع بحبث لابستطيع دفعها عن ذلك فجامعها مكرها ذكر ف فشاوى سمرقند ان عليه وعليها الكفارة لان الجماع منه لايتصور الابعد الانتشار واللذة وذلك دليل الاختيار وعنده يزول الاكراه والاصح آنه لانجب عليه الكفارة لانه محكوه والانتشار مما لاعلكه وعليه الفتوى وأنَّ اكرهها هو على الجماء فلا كفارة علما اجماعا لان الكفارة تجب بالجناية الكاملة وهذه ايست بجناية لان الاكراه برفع المأثم والكفارة نجب لرفع المأثم ولا اثم ههنا وهذا حكله اذا الندأ الجماع وقدنوى

خانية (وان استقاءعامدا) ای تعمد خروج الق وكان (مل فيسه فعليسه الفضاء) دون الكفارة قال في التعميم قيد عل الفرلانه اداكان اقل لانفطر عند ابي بوسنف واعتمده الحبوق وقال في الاختيار وهو العجيم وهو رواية الحسن عن ابي حنيفه وان كان في ظاهر الرواية لم يفصل لان مادون مل الغم تبع للربق كالوتجشي اه وكذا اوعادالي جوفه لان مادون مل الغم ليس مضارج حكما وأن أعاده عن ابي وسنف فيه روانان في رواية لانفسد لانه لا يومسف بالخروج فبالا يوصف بالدخول وفي رواية شمد لان فعله في في الآخراج والاعادة قد كثر فصار ملحفا عل الغم خانبـة (ومن التلع الحصاة او الحدد) او نحوهما عالايأكله الانسان او بستقذره (افطر) اوجود مسورة المفطر و لأكفارة عليه لعبدم المهني (و منجامع) ادمياحيا (عامدا في احد السبيلين) الزلاولا (اواكلاوشرب مانتغذی 4 او تداوی 4 نمايه القضاء والكفارة)

الصوم لبلا اما اذا طلع الغبر قبل ان ينوى ثم نوى بعد ذاك و جامع لم يلزمه الكفارة عند ابى حنيفة وهو الراد عا ذكره صاحب المنظومة

لا يجب التكفير بالافطار • اذا نوى الصوم من النهار لا نهم اختلفوا في صحة • الصوم بنية •ن النهار

والاختلاف نوزث شبهة والكفارة نسقط بالشبهة ولوجام أمرأته مكرهة لاكفسارة عليها فان طاوعته في وسبط الجماع لاكفسارة ابضا لانهما طاوعت بعدما صبارت مفطرة ولو طباوعت زوجهها او غیره فی رمضان ثم حاضت فی ذاك اليوم سقطت الكفارة على الاصح وكذا اذا مرضت و قال زفر لا تسقط عنها وكذا اذا بهامع الرجل امرأنه ثم مرض في ذلك اليوم سنقطت عنه الكفارة وال سافر لا تسقط لان السفر باختيساره وان جوح نفسمه فرض منه حتى مسار لا يقدر على العموم لا تسبقط عنه * و قوله ه ما تغذى به ه اختلفوا في معنى التغذى قال بعضهم هو أن يميسل الطبع إلى أكله و تنفضي به شهوة البطلن وقال بعضهم هو ما يعود نعمه الى مسلاح البدن و فائدته فيما اذا مضغ لقمة ثم اخرجها ثم التلعهما ضلى النول الشائي تجب الكضارة و على الاول لا تجب وعلى هذا الوُرق الحبشي والحشيشة والقطاط اذاكاء فعلىالقول الشباني لا تجب الكيفارة لائه لانفع فيه البدن ورعا يضره ونقس عقله وعلىالغول الاول نجب لان الطبع عيل البــهُ و تنقضي به شهوة البطن ولو اكل قوائم الذرة الذي يسمونه المضار قال الزندوسي ارى ان عليه الكفارة لان فيه حلاوة و يلتذذ 4 كذا قال الصيرفي في ابضاحه وإن أكل الطين ضليه الفضاء دون الكفارة الااذا اكل الطين الارمني ضليه الكفارة كذا فالعبونوان آكل الملح انكان قلبلا وجبت الكفارة وانكان كثيرا فلاكفارة وان اكالحم الميتة انكان قدصار فيه الدود وانتن فلاكفارة وانالم يدود ولم يكن منتنا يكن ففيه الكفارة لانما انما حرمت وكرهت لاجل الشرع لا لاجل الطبع فصارت كاكل الطعمام المغصوب والمثرود عرقة تجسسة وان شرب دما فلا كفيارة و ان اكل لحمانياً الا كفارة وان خرج من بين اسنانه دم فاشلعه ان كان الدم غالميــا على الريق اوكانا سواء افطر ولا كفارة عليه وان كانت الفلية لمريق لانفطر وأن كان لجما بين اسنانه فاكله انكان قليلا لانفطر وانكان كثيرا افطرولا كفارة عليه وقال زفرنفطر ف الوجهين لان الفم حكم الظاهر حتى لا يفســد صوءه بالمضمضة ولنا أن الفليل عنزلة رمه و امااذا اخرجه بيده ثم اشلمه افطر اجاعا والقاصل بين القليل و الكثيران كان مقدار الحصة فا دونها قليل ومافوقها كثير ولو التلم سمسمة بين اسنانه لاخطر وان تناولهما من الحارج والتلمها من غير مضغ افطر واختلفوا فيوجوب الكفارة والمختار انها تجب وان مضفها لم يفطر لانبا خلاشا ولا نصل ال حلقه وان النام لحما مربوطا مخيط ثم انزع الحيط منساعته لم نفطر لانه مادام في ده فله حكم الحسارج وان الفصل الحيط افطر وان قتل الحياط الحيط وله برمته ثم امره ثانيا وثالثا في فيــه وابتلع ذلك الربق لكمال الجناية بقضاء شهوة الفرج او البطن (مثلكفارة الظهار) وستاتى فى بابه (ومن جامع فيما دون الفرج) كتفعيد وتبطين و قبلة ولمس او جامع ميتة او 19ية (فانزل فعليه القضاء) لوجود معنى الجماع (ولاكفارة عليه) لانعدام صورته (وليس فى افساد صوم فى غير رمضان كفارة) لانها ﴿ ١٨٢ ﴾ وردت فى هتك حرمة رمضان فلا

فسد صومه وصاركما اذا اخرج ريقه ثم اتلمه واوسال لعاب العمائم الى ذقنه و هو نائم او غير نائم فابتلمه قبل ان ينقطع لايفطر (فوله والكفارة مثل كفارة الظهار) احال رجمه الله على الغلهار ولم بدينه لان كفارة الفلهار منصوص علمًا في القرآن فان . افطر في رمضان مرارا الكان في نوم واحدكمته كفارة واحدة بالإجام والكان في رمضانين لزمه لكل نوم كفارة بالاجساع وان لم يكفر للاول في الصميم واذكان في رمضان واحد فافطر في وم واحدِثم في وم آخرفان كفر الاول لزمه كفارة الثاني بالاجماع وان لم يكفر للاول كفته كفارة واحدة هندنا و قال الشافعي لكل يوم كفارة على حدة كفر اولم يكفر بيانه اذا جامع في يوم من رمضان فلم يكفر حتى جامع في يوم آخر من ذلك الشهر فعليه كفارة واحدة لان الكفارة عقوبة تؤثر فيها الشبرة فجاز ان تتداخل كالحدود وان جامع فكفر ثم جامع فعليه الجماع الثماني كفارة اخرى لان الجناية الاولى أنجبرت بالكاف أرة الاولى فسأدف جاهه الثاني حرمة اخرى كاملة فلزمه لاجلها الكفارة و اما اذا جامع في رمضان في سنة فلم يكفر حتى جامع في رمضان آخر فعليه لنكل جماع كفسارة في المشهور لان لكل شهر حرمة على حدة وذكر محد أنه تجز 4 كفارة واحدة واو وجب على الصائم الكفارة فسافر بعد وجويها لم تسقط لان هذا العذر من قبله (قو لد و من جامع فعادون الفرج فاترل فعليه الفضاء و لا كفارة عليه) الماالقضاء فلوجود الجماع معنى و هو الانزال و لاكفارة لانعدامه سورة و هو الايلاج (قوله وليس في انسباد صوم غير شهر رحضان كفيارة) لانه في رمضان ابلغ في الجناية لانه جناية على الصوم والشهر وفي غيره جناية على الصوم لا غير (قولد و من اوجر اواحتقن اواستعط اواقطر في اذنبه) انظر • الوجور صبالماء اواللبن اوالدواء في الفيم • وقوله • احتفزه بفتح التاء والفاف وهوصب الدواء في الدير فان أوجر مكرها اوناعًا انظر ولاكفارة عليه وان كان طابعًا نعليه الكفارة وان استبط قال الو يوسف تجب الكفارة وقال الطحاوى لاكفسارة عليه بالاجماع كذا في البنساس قال في الهداية لاكفار عليه لانمدام الصورة يعني في الحفنة و السعوط • وقوله • او افعار في اذَّبِه • يعني الدوا، واما المنا، فانه لايقطر لعدم الصورة والمني مخلاف الدهن (قو له او داوى حائمة او آمة بدوا. رطب فوصل) الدوا. (الي جونه او دماغه افطر) و لزمه الفضاء دونالكفارة الجائفة الجرح في الجوف و الآمة الجرح في ام الرأس وهو الدماغ « وقوله « بدواء رطب » مخلافالبابسوقالمصنى الاعتبار بالوصول، طباكان اويابسا فان لم يتمنق وصول الرطب لايغطر واو علم وصول البــابس افطر وهذ هو الصميم (قوله وان افطر في احليله لم مفطر عند الى حنيفة و قال الو توسف مفطر) أذا وصل المناه الى المنانة اما اذا بتي في القصية لا يفطر اجماعاً وأو افطر في قبل المرأة تفطر اجماعاً (قوله

يلمق به غيره (و من احتفن) وهو صب الدواء قالدير (او استعط) و هو سب الدواء في الانف (او اقطر في اذايه) دهنا مخلاف الماء فلا بفطر على ما اختاره في الهداية والنبين وصمعه في المحيط و قال في الولوا لجية انه المختمار لكن فعمل في الحائية بانهان دخل لانفسد وان ادخله نفسد فيالسحيم لانه و صل الى الجوف تقمله اله و مثله في النزازية و استظهر مقالفته و البرهان والحاصل الأتفاق على القطر بصب الدهن وعلى عدمه مدخول الماءو اختلاف التعميم في ادخاله مراج (او داوي جائفة) جراحة ق البطن بالفت الجوف (او آمة) جراحة في الرأس بلغت ام الدماغ (مدوا، فوصل) الدوا، (الى جونه) في الجائفة (او دماغه) في الآمة (افطر) عندان حنيفة وقالا لانفطر لعبدم التيفن بالوصبول هدابة و قال في النحيم لاخلاف في هذه المسئلة على هذه العبارة اما لو

داوی بدوا، رطب ولم نتیقن بالوسول نقال ابوحنیفة بفطر وقالاً لا بفطر اه (وان اقطری احلیله) (ومن) ما، او دهنا (لم بغظر عند این حنیفة وقال ابو بوسف نقطر) قال فی اختیار هذا بناء على أنه بينه وبين الجوف منفذ والاصح أنه ليس بينهما منف قال ف الفضة وروى الحسسن عن أبى حنيفة مثل توليما وهوالصبح لكن اعتد الاول المحبوبي والنسسني ومسدر الشريعة وابوالفضيل المومسل وهو الاولى لان المستف في التغريب ﴿ ١٨٣ ﴾ حتق أنه ظاهر الرواية في مقابلة قول أبي يوسف وحده

اه تعميم (ومن داق شيا بمه لم نعطر .) لعدم ومنول المقطر الي جوفه (ویکرمله ذات) لمافيه من تعريض الصسوم على الغساد (ويكره المرأة ان عضم لصبها الطمام) لمامر وهذا (أن كان لها منه بد) ای محید بان تجد من عضغ لصبيها كفطرة لحيض اوتفساس اوضفر اما اذا لم تجد بدا منه فلها المضغ لصيانة الولد (ومضغ الملك) الذي لا يصل منه : شي الى الجوف مع الربق (لانقطر الصائم) لعدم وصول شي منه الىالجوف (ويكره) ذلك لانه يتهم بالافطار (ومن كان مريضا فيرمضان فغاف) الخوف المتبر شرعا وهو ماكان ممتندالغلبة الغلن بجربة أو اخبار مسلم عدل او مستور حادق بانه (ان صام ازداد مرضه) اوابطها برؤه (انظر وقضي) لان زيادته والمتبدادة قد نفضي الي الهلاك فضرر عنه (و الكان المسافرا) وهو (الاستضر بالصوم فصدومه افضل)

و من ذاق شبيئًا بممه غيفطر) لعدم المفطر صورة ومعنى (قول ويكرمه ذك) لما فيه من تعربض الصوم على الفساد وقال فالنباية هذا الذي ذكره من كراهة الذوق في . صوم المنرض الماق صوم النطوع فلابأس به لان الافطار ق صوم التطوع ساح العذر بالاثغاق وهذا اعاهو تتربض على الانطار فاذا كان الانطارنيه مجوز المذر فالاولى ال لايكون هذا مكروها وبكره للمسائم الترشق بالماء والاستنقاع فيه ومسبه على الرأس والالتحاف بالثوب المبلول لمانيه من اظهار الضجر بالمعسوم ومن ابي يوسف لابأس بدائ وكذا يكرمه المضمضة لنير الوضوء والمبالفة ف الاستنجاء والمضمضة والاستنشاق ولا بأس إلىواك فمسائم بكرة وعشيا لفوله عليه السلام • خير خلال الصائم السواك، وقال الشافعي يكره بالمثى وسواء كان السواك رطبا اويابسا اومبلولا وعن ابي يوسف يكره المبلول (قوله ويكره المرأة ان تمضغ لصديها الطعام اذا كاذلها منه بد) بان يكون عندها منير او حائض او طعام لا محتاج الى المضغ (قوله ولابأس اذالم بكن لها منه بد) صيانة الواد الاثرى انها تفطر اذا خات عليه (قُولُه ومضغ العلك لايفطر العسائم الاله يكره) لمافيه من التعريض على الفساد وهذا أذا كان أيض ملتئما لانفصل منه شيُّ أما لذا كان اسـود نفـــد صومه وإن كان ملئمًا لانه نفتت • والعلك هوالمصطكى وقبل المبان الذي مقالله الكندر (قول ومن كان مربضا فيشهر رمضان فعاف ان صام ازداد مرضه افطر وقضى) المريض الذي يباحله الافطار أن تزداد جاء شدة بالصوم اوعيناه وجما اورأسنه صداع اوبطنه استطلاقا وعن ابى حنيفة اذا كان بباحله الصلاة قاعدا جازله ان منظر وكذا اذا كان اذا صام تأخر هنه البر، مجوزله ان منطر وان رأ من المرض وبقيه ضنف من اثر فخاف ان صام يعود عليه المرض لاباحه الفطر لان الخوف لاعبرته لانه موهوم وان كان يه ضعف ان سام صلى قاعدا وان انطر صلى قائما فانه يسوم ويصلي قاعدا جما بينالمبادتين. (قو له وان كان مسافرا لايستضر بالصوم فصدومه افضل) هدذا اذا لم تكن رفقته او عامتهم مقطرين اما اذا كانوا مقطرين اوحكانت الفنقة مشركة بينهم فالافطار افضل لموافقته الجاعة كذا في الفتاري (فَوْ لَهُ قَالَ الْعَلَرُ وَتَضَى جَازَ) لان السفر لايعرى من المشقة فجسل نفسه عذرا غلاف المرض فانه قديخف بالسوم فشرط كونه مفضيا الى المشقة ثم السفر أيس بعذر في البوم الذي انشأ السفر فيه حتى اذا انشأ السفر بعد مااصبيم صاعا لايحله الافطار يخلاف مااذا مرض بعد مااسمتم مسائما لانالسنفر حصل باختياره والرض عذر من قبل من العالمة (قولد قان مات المريض او المسافر وهما على عالهما لمبلز مهما القضاء) لانمما لم يدر كاعدة من ايام اخر وكذا من افطر بالعذر كالحيض والنفساس

اقوله تعالى فو وان تصنوموا خيرلكم كه (وان افطر وقضى جاز) لان الدغر لايمرى عن المشدقة فيحل نفسته عذرا مخلاف المرض لانه قد محف بالصدوم فشرط كونه مفضيا الى الحرج (وان مات المريض او المسافر وهما على حالهما) من المرض و السفر (كمها القضاد) لهدم ادرا كهما

(فَوْلَهُ فَانَ صَحْ المَريشِ أَوَانَامُ المُسَافَرُ وَمَانًا لزَّمُهُمَا الْقَصَاءُ بِقَدْرِ السَّحَةُ وَالْآمَةُ) وهذا قواهم جميمًا من غير خلاف وانمما الخلاف فيالنذر وهو الدالمريض اذا قال لله على ال أصوم شهرا قات في مرضه قبل أن يصيح منه لايلزمه شيء بالاجماع فان صحيوما وأحدا لزمه أن يوصى بجميع أأثهر عندهما وقال مجد يلزمه بقدر ماصيح وأما أذا قال السحيح لله على صوم شهر قات يلزمه ان نوصي بجميعه لاناالكل قد وجب في ذمت فوجب عليه تعويضها بالحلف وهوالفدية مخلاف المربض فاما فيرمضان فنفسالوجوب وؤجل الى حين القدرة فيقدر مابقدره يظهر الوجوب ، وقوله ، لزمهما القضاء بقدر الصمة والاقامة ، هذا اذا صحالرين ولمبصم منصلا اجمته اما لوصام منصلا بسحته ثم مات لايلزمه الفضاء لعدم التغريط (قوله وتضاء شهر رمضان ان شاء فرقه وان شاء تابعه) لاطلاق النص و هو قوله تعالى ﴿ فعدة من ابام اخر ﴾ لكن المتابعة مستحبة مسارعة الى استفاط الواجب عن ذمته • واعلم ان جنس الصبامات كلها احد عشر نوها * ثمانية منها في القرآن أربعة متنابعة وأربعة أن شاء تابعها وأن شاء فرقها * وثلاثة لاذكرلها في القرآن و انما ثبتت بالسنة * فالاربعة المتتابعة صوم رمضان وصوم كفارة الظهار وصوم كغارة اليمين وصوم كفارة الفتل * واما الاربعة التي هوفها بالخيار قضاء رمضان وصوم فدية الحلف و هو قوله تعالى ﴿ ففدية من صيام ﴾ وصوم المتنة وصوم جزاء الصيد * واما الثلاثة التي غير مذكورة في القرآن صوم كفارة الفطر في رمضان وصوم النطوع وصوم النذر وجب يقوله عليه السلام • من نذر أن يطبع الله فليطعه ، وهو على وجهين معين ومطلق بالمين ان نقول لله على صوم شهر كذا وبعينه اوصدوم ايام بميما فيلزمه التتابع سواء ذكر التتابع اولا فان افطر بوما منه قضاه ولا يستقبل واما المطلق ان ذكر التنابع فيه لزمه وكذا اذا نواه حتى اواقطر يوما منه استقبل و ان لم يذكر التنابع ولم ينوه فهو بالخيار ان شاء مابع وان شاء فرق (قو لد فان اخره حتى دخل شهر رمضان آخر صام رمضام الثاني) لانه لابصيم الصوم فيه عن غير. (فو له وقضاء الاول بعده ولإفدية عليــه) لان وجوب القضاء على التراخي حتى كانله ان خطوع (قوله ولا ندية عليه) وقال الشافعي ان آخره من غير عذركان عليه الفدية لسكل يومطعام مسكين فولد والحامل والمرضع الاخافتا علىانفسهما اوولدابمما افطرنا وقضتا ولافدية عليمًا) والمراد من المرضع الظئر لائما لاتَّمكن من الامتناع على الارضاع لوجوبه علما بعقد الاجارة فاما الام فليس علمها الارضاع لانها اذا امتنعت فعلىالاب ان يستأجر آخرى وأنشيح الغانى الذى لانقدر علىالعسوم يغطر وبطم أيكل يوم مسكينا نصف صاع من بر اوصاعاً من تمر اوصاعاً من شمير كابطم في الكنفارات الغاني الذي قرب الى الفناء اوفنيت قوته وكذا العجوز مناه * نان قات ماالحاجة الى قوله • كما يطم في الكفارات ، وقد ذكر قدر الاطمام ، قلت نفيد أن الاباحة في الفذية والتعشبية والقيمة في ذلك جائز (فولد ومن مات وعليـه قضاء شهر رمضان فان اوصىبه اطم

الادراك بهنذا القندار وفائدته وجوب الوصية بالاطعام (وقضاء رمضان) عنر فيه (ان شاءفرقه و ان شاء تابعه) لاطلاق النص لكن المسمب المتابعة مسارعة الى اسقاط الواجب (و ان اخره حتى دخل رمضان آخر صام الثاني) لانه وقته حتى لونواه عن القضاء لابقم الا عن الاداء كما تقدم (وقضى الاول بعده) لانه وقت القضاء (ولا فدية عليه) لان وجوْب القضاء على التراخي حتى كانله ان نطوع هدایة (و الحامل والرضع اذا خافشا على ولدهما) نسبااور ضاعااو على انفسهما (افطرنا و قضتا) دفسا للسويع ﴿ وَلَا فَدَيَّةَ علمها) لانه اقطار بسبب العجز فيكتني بالفضاء اعتبارا بالمريش والمسافر هدانه (والشيخ الفاني الذي لانقدر على الصيام) لقربه الى الفناء او لفناء قوته (مفطر ويطم لكل يوم مسكيناكما يعام) المكفر (و الكفارات) وكذا العجوز الفانية والاصل فيه قوله تمالي فو على الذين يطيقونه فدية طعام مسكين كه ممناه لابطيقونه ولوقدر بعبد

مل الصوم بطل حكم الفداء لان شرطا لخليفة استمر ار البجز هداية (و من مات و عليه قضاء رمضان فاوصى به اطم (عنه)

هنه و ایه)و جو باان خر جت من ثلث ماله و الا فبقدر الثلث (ایکل دوم مسکینانسف ضاع من راوصاعاً من تمر اوصاعاً من شعر) لانه عجز عن الاداء في آخر عره فصار كالشيخ الفاني ثم لا مدمن الايساء عندنا حتى ان من مات و لم يوس بالاطعام عنه لابلزم على ورثته ذاك ولوترءواعنه من غير وصية جاز وعلى هذا الزكاة هداله (و من دخل ق صوم النطوع أو)ف (صلاة النطوع (تم افدد مقضاه) و جو بالان المؤدى قربة وعل فتجب صياته بالضي عن الابطال واذا وجب المضي وجب الفضاء بتركه ثم عندنا لاباح الافطار فيه بغرعذر في احد الرواتين لما بينا. وساح بعذر والضيافة عذر لفوله عليه الصلاة والسلام وافطرو اقض ومامكانه وهداية وفيرواية عن الى وسف مجوز بلاعذر وهى رواية المنتق قال الكما' و اعتقادی آن رو ایه النتنی او چه (وادًا بلزالصي او اسلم السكافر فى) نهار (رمضان امسكا بقية نومهما)

عنه وليه لكل نوم مسكينا نصف صاع من بر او مساعاً من "بمر او مساعاً من شمير) وهذه الوصية انما تكون من الثلث والتقييد بقضاء شهر رمضان غير شرط بل يشاركه كل صوم بجب قضاؤه كالنذر وغيره ولابد من الابصاء الوجوب على الولى ان يطم فان ترع الولى به من غير ايصاء فانه يصبح والصلاة حكمها حكم السيام على اختيار المتأخرين وكل صلاة بالفرادها معترة بصوم يوم هو الصحيح احترازا عما قال مجد ان مقائل انه يطم لصلوات كل وم نصف صاع على قياس الصوم ثم رجع عن هذا القول وقال كل صلاة فرض على حدة عنزلة صوم يوم هو العميم والوثر مسلاة على اصل ابي حنيفة وعندهما هو مثل السمان لابجب الوصية به قال فالفتاوي اذا مات وعليه صلوات واوصى ال يطعموا عندلها فاعطوا فقرا واحمدا جلة ذلك جاز نخسلاف كمفارة البين (فولد ومن دخل في صوم النطوع او (في) صلاة النطوع ثم افسيدهما قضاهما) سيواء حصل الافسياد. بصنعه او بفر صنعه حتى اذا حاضت الصائمة تطوعا بجب عليهـا القضـا، وكـذا افتخع الضلاة بالتيم ثم ابصراله، فعليه الفضاء ثم عندنا لابساح الافطار في صوم التطوع لغير عذِر في احدى الروايتين وباح للمذر والضيافة عذر قبل الزوال وكذا بمده فيحق الوالدين الى العصر واما لغير الوالدين فليسبث المضانة بعد الزوال عذرا واو افطر المتطوع لغر عذر وكان من نيته ان يقضيه فعند اليهوسـف يحلله ذلك وقال ابو بكر الرازى لانحلله ذلك لانه افطر لشهوة نفسمه وهو منهي عنمه قال عليه السلام ، أن أخوف ما أخاف على أمنى الرياء والشهوة الخفية ، وهو أن يسبح الرجل صائما ثم يفطر على طمام بشستهه قال في الابتساح اذا صام تطوعاً ودعاء بعض احــواله انه الى طعامه وســأله ان نفطر لقوله عليهالســـلام • من افطر لحق اخيه كتب له بُواب صيام الف يوم و متى قضى يوما كمانه كتب له ثواب صيام الني يوم ، وقال الحُلواني احسـن ماقيل فيهـذا انه ان كان يثق من نفســه بالفضـاء يفطر والا فلا وهذا كله إذا كان قبل الزوال اما بعده فلا يفطر الا اذا كان في رك الافطار عقوق الوالدين او احدهما وهذاكله فيصوم النطوع اما اذاكان صائماً ه عن قضاء رمضان ودعاء بمش اخوانه يكربه ان بغطر ويكره ان تصوم المرأة تطوعا بغير اذن زوجها الا ان يكون مربضا او صائبًا اومحرما بحج اوعرة وليس للعبد والامة ان بصوما نطوعا الا باذن المولى كيف ماكان وكذا المدير والمديرة وامالولد فان صام احد من هؤلاء فللزوج ان يفطر المرأة والعمولي ان يفطر العبــد والامة وتقضى المرأة اذا اذن لها الزوج او مات ويغضى العبــد اذا أذنله المولى اواعتق وَّاما لذَّا كَانَ الزوج مريضا اوصائما اومحرما لمبكنله منعالزوجة من ذلك ولها ان تسوم والنها ها لانه انما يمنمها لاستيفاء حقه من الوطئ ولاحقله في هذه الاحوال وليس كذلك العبد والامة فان المولى منعهما على كل حال لان منافعهمــا ملكه ﴿ قُولِهِ وَاذَا بِلْغُ السَّى اواجلم الكافر في شهر رمضان امسكا بقية يومهما) وهل الامساك واجب اومستحب قضاء لحق الوقت بالتشبه بالصائمين (وصاما) ما (بعده) لتحقق السببية والاهلية (ولم يقضيا) يومهما الذي تأهلا فيه ولا (مامضي) قبله لعدم الخطاب بعد الاهلية له (ومن اغمي عليه فيرمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه الانجاء) او في ليلته لوجود الصوم وهو الامساك المقرون بالنية اذالظاهر وجودها منه (وقضي مابعده) لانسدام المنية وان اغمي عليه اول ليلة قضاء كله غير يوم تلك الميلة لما قلناه ومن اغمي عليه رمضان كله قضاء لائه نوح مرض بضعف المقوى ولا يزبل الجمي فيصد عدرا في التأخدير ﴿ ١٨٦ ﴾ لا في الاستقاط هداية (واذا افاق

قال ابن شهداع مستعب وقال الامام الصفار العميم آنه واجب واو افطرا فيه لافضاء عليهما لانالصوم غير وأجب فيمه (قو له وصابا بعده) لنحفق السبب والاهلية (قو له ولم مفضيا مامضي منه ولا تومهمــا) لمدم الحطاب ثم قوله ، امســكا مفية ومهما ، أن كان بعدالزوال أوقبله بعد الاكل فالاسساك لاغر وأن كان قبل الروال والاكل فني الصبي اذا نوى النطوع كان تعاوعًا على الصحيح والكافر اذا نوى لم بكن تطوها لان الصبي من اهل العبادات (فو له و من اغي عليه في شهر رمينان) يعني بالنهــار (لم يقض اليوم الذي حدث فيه الاغاء) لوجود السوم فيه وهو الامـــاك المقرولًا بالنية اذالظاهر وجودها منه (قول وقضى مابعده) لانعمدام النية فيه وان اغمى عليه من اول ليلة منه الى آخره قضاه كله الا يوم ثلك الليسلة لانه نوع مرض ومن جن في شهر رمصان كله لم يقضه (قولد واذا الماق المجنون في بعض شهر رمضان قضي مامضي منه) لان السبب قد وجد وهو الثمر والاهلية فلزمه القضاء (قُولُه واذا حاضت المرأة افطرت وقضت) وكذا اذا نفست وهل تأكل سرا او جهرا قبل سرا وقبل جهرا ولابجب عليها النشبه (فؤ له واذا تدمالمافر اوطهرت الحائض في بعض النهار امسكا نقية نومهما) هذا اذا قدم المسافر بعد الزوال او قبله بعد الاكل اما اذاكات قبل الزوال والاكل فعليه الصوم فان افطر بعد ما نوى لا يلزمه الكفارة الشبرة واما الحائض اذا طهرت قبل الزوال والاكل ونوت لم يكن صوما لافرضا ولا تطوعا اوجود المناقي في اول النهار والصوم لا يتجزأ * وقوله • امسكا • اى على الابحاب هو الصحيح قضاء لحق الوقت لانه وقت معظم وانما لم تشبه الحائض ف مال الحيض لتمقق المانع من النشبه (قو له و من تسمر و هو بظن ال النجر لم يطلع او انظر وهو يرى ان الثمن قد غربت ثم تبين ان الفجر قد طلع او ان الثمس لم تغرب قضا ذلك اليوم و لا كفارة عليه) فقوله ﴿ رَى * بضم الياء من الرأى لامن الرؤية اى بِطْن مْلِمَا غَالِبًا قَرْبًا مْنِ الْبِقِينِ حَتَّى لُوكَانَ شَاكِمًا اوْاكْثُرُ رَأْمُهُ أَنَّهُ لم تَقْرِبِ النَّهُسِ تجب الكفارة ثم اذا تحجر وهو بظن ان الفجر لم يطلع فاذا هو قد طلع او افطر وهو رى أن الثمس قد غربت ثم تبين أنها لم تغرب أمسك مقية يومه قضاء لحق الوقت فقد تضمنت هذه المسئلة خمسة احكام احدها آنه نعسد صومه والثاني أن عليه الفضاء لانه فوت الادا، والثالث انه لا كفارة والرابع انه يمسك بقية يومه والحامس انه لا اثم عليه

المجنون في بعض رمضان قضي مأ مضي منه) لان السبب وهو الثهر قند وجدو اهليةنفسالوجوب بالذمة وهي مصففة بلا مانع تمسين القضاء درر واستوعب لجيع مأعكنه فيه انشاء الصوم على مامر لانقضى للحرج بخبلاف الاغاءكا مرلائه لايستوعب عادة واستداده نادر ولا حرج في ترتيب الحسكم عمل ما هو من النموادر (وادًا حاضت المرأة) أو ننست (افطرت وقضت) وليس عليها ان تشبه عال العذر لأن صومها حرام والتشبه بالحرام حرام (واذا قدم المسافر) او بری المریش او الخاق المجنمون (او طهرت الحائض) اوالنفساء (في بعضالمار اسكا) وجوبا هوالعميم جوهرة (عن) المفطرات من (الطعمام والشراب) وغرهما

(بقية يومهما) قضاء لجن الوقت كامر (ومن تحصر وهو يطن ان) الليل باق و (الفجر لم يطلع او (لقوله) افطر وهو يرى) بضم المياء اى يظن (ان الشمس قد غربت ثم تبين ان الفجر كان) حين ماتسمر (قد طلع اوان الشمس) حين ما افطر (لم تغرب) امسك بقية يومه قضاء لحق الوقت بالفعاد الممكن ودفعا الشمة و (قضى ذلك الميوم) لانه حق صفون بالمثل (ولا كفارة عليه) لقصور

الجناية بعدم القصد (ومن رأى هلال ﴿ ١٨٧ ﴾ الفطر وحده لم يفطر و يجب عليه الصوم احتياطــا لاحتمــال

لقوله تمالي ﴿ وليس هليكم جناح فيما اخطأتم له ﴾ و هذا اذا افطر و هو بقان ظناغاليا ان الشمس قد غربت اما اذا كان شاكا في الغروب فافطر فعليه الكافارة لان الاصل بقاء النمار بخلاف ما اذا شك في طلوع الفجر فاكل حبث لابلزمه الكفارة لان الاصل بفاء اللبل واليقين لايزول بالشك فلم يكن قاصدا للفطر مخلاف مااذا كان شاكا في الفروب فافطر فان انطاره على سبيل التمدي لان الاصل بقاء النوار فكان متبقنا فانوار شاكا في الليل والبقين لايزول بالشك فافترقا وقال ابو الحسسن الكرخي لا تجب الكفسارة لانه قصد بذلك اقامة السنة لان نجل الافطار سنة • واعلم الالسخور مستحب لقوله عليه السلام • تحروا فان في الحور ركة • المحور اسم لما يؤكل في وقت الحر وهو المدس الاخير من الديل وفي الحديث اضمار تقديره فان في اكل السحور بركة والمراد بالبركة زيادة الفوة في اداء الصوم و بجوز ان يكون المراد به نبل الثواب لاستنانه بأكل الحمور بسنن المرسلين وعله عا هو مخصوص باهل الاسلام قال عليه السلام • فرق مابين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكل السمور ، (قو له ومن رأى هلال الفطر وحده لمنفطر) فان الفطر فعليه القصاء ولاكفارة عليه وقال بمضهم مغطرسرا (قو له وان كان بالحاء علة لم بقبل في هلال الفطر الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين) لانه تعلق به نفع العبد و هو الفطر فاشبه سائر حقوقهم والاضحى كالفطر لانه تعلق به نفع العباد وهو النوسع الحوم الاضاحي ولابد أن يكونوا عد ولاغير محدودين في الفذف لانه خروج من عبادة فعماط فماوهل بشترط لفظ الشهادة قال في الفتاوي بشترط لامًا عنزلة الشهادة على الحقوق و قال بعضم لابشرط لانها عنزلة الحبر الديني (قوله و ان لم يكن بالعام هلة لم يقبل) في حلال الفطر (الاشهادة جم كثير يقع العلم يخبرهم) وقد بينا ذلك في هلال رمضان والله تمالي اعلم

مريز باب الاعتكاف كيد-

احرب عن الصوم لان الصوم شرطه والشرط مقدم طبعاً فكدلك وضعاكا قدمت الطهارة على الصلاة ومحاسن الاعتكاف خاهرة فان فيه تسايم المتكف كليته ال طاعة الله لطلب الزاني وتبعد النفس عن شفل الدئبا التي هي مانعة عا يسنوجبه العبد من القربي ولهذا كره احضار السسلمة في المسجد ومن محاسنه ابينا اشتراط الصوم في حقه والصائم ضيفالله فالاليق به ان يكون في بيتالله و والاعتكاف في الهنة مشتق من المكوف وهو الملازمة والحبس والمنع ومنه قوله تعالى فو والهدى ممكوفا ان سلخ من المكوف وهو الملازمة والحبس والمنع ومنه قوله تعالى فو الهدى ممكوفا ان سلخ محله في المتحله في المتحد مع نبسة الاعتكاف (قوله رحدالله الاعتكاف النبي عام الله والحب الازمان اما في المشرالا واخر من ومضان فهوسنة مؤكدة لان النبي عام السلم واطب عليه في المشتر الاواخر من ومضان والواظمة دابل المنية و قال الزهرى باعجا الناس عليه في المنتر الاواخر من ومضان والواظمة دابل المنية وقال الزهرى باعجا الناس توفاء الله عليه وسلم مذدخل المدينة الى ان توفاء الله تركوا الاعتكاف وما تركه النبي صلى الله عليه وسلم مذدخل المدينة الى ان توفاء الله

القاط فال اقطر قمليه القضاء. ولا كنارة علية الشيهة واذا كان بالسماء علة لم تقبل في هلال الفطر الاشهادة رجلين او رجلوامرأنين) لانه تعلق به تفع العبدو هو القطر فاشبه سبائر حقوقه والاضمى كالفطر في مذا في ظاهر الرواية وهوالاصم خلافا اا روى عن ابي حنيفة اله كهلال رمضان لائه تعلقه نفع العبادو هو التوسع بلحوم الاضاخي هداية (و ال لم يكن بالسماء علة لم مقبل في هلال الفطر الاشبهادة جم كثريقم العلم بخبرهم) کا تقدم

﴿ باب الاعتكاف ﴾

وجه المناسبة والتعقبب اشراط الصوم فيه وطلبه في المثير الاخر قال رجه الله نساني (الاعتكاف مسمس قال في الهداية والصحيح انه سنة مؤكدة لان الني سالي الله عليه وسلم والهابعليه فيالعشر الاواخر من رمضال والمواظبة دليل السنية اه قال الزباعي والحق أنه مقسم الى ثلاثة اقسمام واجب وهوالنذور وسنة وهو في المشر الاخر من ر مضال و مشقب و هو في غيره اه

وهو اشرف الاعمال لانه جمع بين عبـادتين العسـوم والجلوس فيالمـجد وفيه تفريغ الفلب وتسلم النفس الى بارثها والتحصين بحصين حصين (قوله وهو اتبث فالمجد) بعني مسجد الجاهد * واللبث المح اللام المكث (قوله مع الصوم ونبة الاعتكاف) اما الابث فركنسه لان وجودمه واما الصموم فشرطمه والنيسة شرط في سائر العبادات والصنوم شرط للحمة الواجب منه رواية واحدة وللحمة النطوع فيما روى الحسـن عن ابي حنيفة الهوله عليه الســــلام « لا اعتكاف الابصـــوم » فعلى هذه الرواية لايكون اقل من نوم و في رواية الاصل وهو قول مجمد اقله ساعة فيكه ﴿ من غير صوم لان مبنى النفل على المساهلة الاثرى انه نفعد في صلاة النفل مع القدره على الفيام وراكبا مه القدرة على النزول ولوشرع فيه ثم قطعه لابلز مه القضاء في رواية الاصل لانه غير مقدر وفي رواية الحسسن يلزمه لانه مقدر باليوم كالصوم ولايصح الاغتكاف الافي مسجد جماعة بسلى فيه الصلوات الحس كلها بامامو وؤذن معلوم وافضل الاهتكاف في المجد الحرام لانه مأمن الخلق ومهبط الوحى ومنزل الرحمة ثم مجمد رسولالله صلىالله عليه وسلم لانه افضل المساجد بعدالمجد الحرام ثم مجد بيت المقدس ثم المساجد التي كثر جاعمًا فكل مجد كثرث جاعته فهو افضل * والاعتكاف ضربان واجب ونقل فالنفل بجوز بغير صوم وهو ان بدخل المسجد لمبية الاعتكاف من غير ان توجبه على نفســه فبكون معتكمةا نقدر مااقام فاذا خرج انتهى اعتكافه والواجب منه لايصح الا ممااصــرم (قو له و محرم على المتكف الوطني) لقوله نســالي فو ولا "تباشروهن وانتم عا كفون في المساجد ﴾ فان قبل كيف بستفيم ذكر الوطى في المساجد وهو حرام في المنبعد لفر المتكف ابضًا • قبل لانه لماقال ولا نخرج من المعجد الالحاجة الانسمان فريما شوهم آنه من حاجة الانسمان فلهذا قال ومحرم على المتكف الوطئ (قوله والنمس والقبسلة) لانهمسا من دواعي الجماع فحرما عليمه اذا اوط محظور الاعتبكاف كافي حالة الاحرام • فان قبل لم حرمت القباة على المتكف دونُ الصائم • قبل لان الجماع في الاعتكاف منضوص على تحرعه في الفرآن صرمحا فحرمت دواعيه قال الله تعالى ﴿ وَلَاتِبَاشِرُوهُنَّ وَانْتُمْ عَاكَنُونٌ فِي المُسَاجِدُ ﴾ بخلاف الصوم فانه انما شبت تحرم الجماع فيه دلالة بقوله تعمالي ﴿ احل الكم ليلة الصبام الرفث الى نسائكم ﴾ لماخس الديل بالحل دل على انه حرام بالنمار قال في النهاية التقبيل واللمس لاعرم بالعسوم وتحرم بالاعتكاف لان الجاع ايس محرام فيأب الصوم لانه مباح لبلا واوضيح من هذا كله ان حرمة الوطُّ اذا ثبتت بالنبي تعدت الحرمة الىالدواعي كرمة الوطُّ في حق المحرم والمعتكف ومشـــترى الجـــارية فان الحرمة ثبتت في هـــذه المواضع بقوله تعالى ﴿ فَلارَفْتُ وَلَافْسَمُونَ ﴾ ويقوله تعالى ﴿ وَلاتْبَاشْرُوهُنَّ وَانْتُمْ عَا كَفُونَ فِي السَّاجِدِ ﴾ ويقوله عايه السَّــلام و ألا لا تُوطأ حامل حتى تضم ولاحامل حتى تستبرى محبضة ، وإذا ثنت حرمة الوط بالامر لانعدى الحرمة الى الدواعى كما في حالة الحيض و حالة الصوم فان الحرمة ثبتت فيهما بالامر بقوله تعالى ﴿ فَاعْتَرَلُوا النَّسَاءُ

فركنمه لان وجوده له وأما الصوم فشرط لجمة الواجب واختلفت الروايات في النفل روى[.] الحسـن عن ابي حنيفة اله شرط لصحته وفيظاهر الرواية ليس بشرط ذخيره والنية شرط في سائر العبادات والراد بالمجد مجد الجناعة وهـو ماله امام و مؤدن ادیت فیه الحس اولاكما فبالعناية والفيض والنه وخزانة الاكل والخلاصة والبزازية وق الهداية عن ابي حنيفة انه لايصم الا في مجد يصلي فيه الصاوات الجس لانه ميادة التظهار العسلاة فنختص عكان تؤدى فيمه وصحعه الكمال وعن الاماءين بصمح فيكل م-جد وتعمسه السروجي وهو اختيار الطعاوى وقال الخسير الرملي وهو ايسر خصوصا فهزماننا فينبغي ان يعول عليه اله والمرأة تعتكف في صبحد بيتها وهو الذي عينته لصلاتها اتحقق انتظارها فيه (و محرم على المتكنف الوط) الفوله تعالى فوولا تباشروهن وانتم عاكفون في الساجد ﴾ (و) كذا (اللمن والفيلة

ق المين ﴾ و مقوله تمالي ﴿ ثم اتموا الصيام الى اليل ﴾ بعمد ذكر المفطرات الثلاث فان قبل المتكف او لمس ولم بنزل لم يفسمد اعتكافه و ان أنزل فسمد و ان نظر الى امرأة فانزل لم منسد اعتكانه لانه انزال من غير مباشرة فاشبه احتلام (قوله و لا يخرج من المجد الا الحاجة الانسان) و هي الغائط والبيول لانه معلوم وقوعهـا فلابد من الحروج لاجلهـا ولا يمحـكث بعــد فراغب من الطهور فان محكث فسيد اعتكافه عنيد ابي حنيفية وعندهما لا ينسم حتى يكون المكث اكثر من نصف يوم و فى نصف يوم روايتمان وكذا اذا خرج من المجهد ساعة لنبر عذر فسد اعتكافه عند ابي حنيفة الوجود النافي و عندهما لا نفسد حتى يكون اكثر من نصف وم لان اليسير من الخروج عفو للضرورة الا أن أبا حنيفة مقول ركن الاعتكاف هو المقدام في الحجد والخروج شده فيكون مفونًا ركن العبارة فالكثير فيه والقليل سواء كالأكل في الصوم والحدث فالطهارة (قو له او الجمة) لانها من اهم حوانجه وهي معلوم وقوعها وقال الشانعي الحروج الما منسد لانه عكمته الاعتكاف في المجد الجامع • قلنا الاعتكاف في كل محمد مشروع • فان قبل الجمع تسقط باعذار كثيرة من السفر والرق وغير ذلك فجاز ان يسقط بهذا العذر • قلنا لايجوز ان تسقط الجمعة لصيانة الاعتكاف لانه دونها وجوبا لانه وجب بالنذر والجمعة وجبت بانجابالله ثعالى وما وجب بانجابالله نعيالي ليس للعبد أن يسقطه بابجابه منذره * وقوله * أو الجمة ، مخرج المها في وقت عكمنه أنّ بصلى فيه اربع ركمات اوست ركمات فالاربع سنة والركمات تحية المنجد و عكث بعدها مقدار ما يصلي اربعا فان مكث نوماً و ليلة او اتم اعتكافه فيه لا يفســد و يكره و أنما لا يغسسه لانه موضع الاعتكاف الا أنه يكر. لانه الزم ادائه في معجمه واحد فلا غه في مجدين من غير ضرورة و يخرج لصلاة العبدين ابضا ولا يخرج لعبادة الريض ولا لمصلاة الجنازة اذا كان معهما غيره فان لم يكن جاز الخروج عقدار الدفن و على هذا اذا دعى لادا. شـهادة ان لم يكن مع المدعى من يفع الحكم بشـهادة غير. عازله الحروج عقدار اداء الشمهادة و ان كان معمه غيره لا يخرج فان خرج فسمد اعتكافه ولو كان المؤذن هو المتكف فصهد المنارة الاذان لانفسد اعتكافه واوكان بابها غارج المجد ولو انهدم المحجد فغرج الى محجد آخر من سَّاعته او اخرجه السلطان كرها فدخل معجدا آخر لم نفسيد اعتكافه لا له مضطر في الخروج فسيار عفوا و ذلك لان المجد بعد الانهدام خرج من أن يكون معتكفا أذ المنكف يُصلى فيه بالجماعة الصلوات الحنس ولا شأتى ذاك في المهدوم فكان عذرا في التحول الى منجد آخر ولو كان يقرب المنجد بيت صديق له لم يلزمه قضاء الحاجة فيــه و ان كان له بينان قربب و بعيد قال بعضهم لا يجوز ان يمضى الى البعيــد فان مضى بطل اعتكافه و قال بعضهم بجوز و يأكل المتكف و شام في معتكفه لانه مكنسه ذلك في المجمد الا ضرورة الى الحروج (قوله ولابأس ان سيم و مناع في المجمد من غير

لانهما من دواهيه (ولا عرج) المشكف (من المعد الالحاجة الانسان) الطبيعية كالبول والغائط وازالة بحاسداو الضروربه كانهدام المجد وتغرق اهله واخراج ظالم كرها وخوفا على نفسه او متاعه فيدخل معجدا غره من ساعته (او) الشرعية مثل صلاة (الجمعة) و العيد ولا عكث بعد فراغه عا خرج البه لان ما ثبت ضرورة تقدر مقدرهما (ولابأسبان بيم) المتكف (و متاع في المسجد) مالاند منه كالطمام ونحوه لضرورة الاعتكاف لائه لوخرج اليها فسد اعتكافه اكمن (من غير

ان محضره السلمة) يعني مالاند منه كالعلمام والكسوة لانه قديمتاج الى ذلك بان لابحد من نقوم محاجته الا انه بكره احضار السلمة لان المجد منزه عن حقوق العباد واما البيع والشراء المجارة فكروه الممتكف وغيره الا ان المتكف اشد فالكراهة وكذلك يكره اشغال الدنيا في المساجد كنمبيل العفائد والخباطة والنساجة والتعليم ان كان يعمله باجرة وان كان بغسير اجرة اويعمله لنفسمه لايكره ادا لميضر بالمحد وبجوز المعتكف ان يتزوج وبراجع (قوله ولا يتكلم الانخير) هذا يثناول المتكف وغيره الا انه فالمنتكف اشــد (قولد وبكرماه ألصمت) بعني صمتــا بعنقده عبــادة كم كانت تفعله الام المتقدمة فانه ليس نقربة في شريعتنا اما الصعت عن مساصى المسان فن اعظم المبادات (فولد فان جامع المتكف لبلا اونهارا عامدا اوناسيا بطل اغتكافه) آثرًا أولم ينزل لانالايسل محل للاعتكاف ولكن لايفسند صومه أذا كان ناسيا • والغرق ان حالة الاعتكاف مذكرة وهوكونه في المجهد فلايعذر بالنسيان فيه قياسًا على الاحرام فان هيئة المحرمين مذكرة واوجامع فيما دون الفرج او قبسل اولمس فانزل بطسل اعتكافه لانه في معنى الجماع حتى انه يفسد به العسوم فان لم ينزل لم يفسيد وان كان محرما لانه ايس في معنى الجاع والهذا لا نفسيديه الصوم (قوله ومن اوجب على نفســه اهتكاف ابام لزمه اهتكافها بلياليما) لان ذكرالابام على سبيل الجمع متناول مابازامًا من الليالي وذلك بأن مقول لله على أن اعتكف ثلاثين وما اوشهرا • وقيد نقوله • الم • المحترز بمـااذا نذر اعتكاف نوم فان الليلة لاتدخل فانه اذا نذر اعتكاف يوم يدخل المنجد قبل طلوع الفجر فيعتكف يومه ويصبومه ونخرج بعبد الغروب وان اوجب اعتكاف بومين يلزمانه بلياتهما ومدخبل قبسل غروب الثمس فان غربت من اليوم الشاني فقد وفي بنذره وقال ابو يوسيف لايدخل الليلة الاولى لان المثنى غيرالجم وفي دخول الايلة المتوسيطة ضرورة الانصال ووجه الظاهر ان في المتنى معنى الجمَّع فيلحق به احتياطا لامر العبادة والدليل على ان الممثنى حكم الجمع قوله عليه السلام ، الاثنان الفافرة بما جماعة ، وهذا اذا لم يكن له نية اما اذا نوى اهتكاف يومين دون ليلتيمما صحت نيته ويلزمه اعتكاف بومين بغير ليسلة وهو بالحيسار ان شماء تابع وان شماء فرق ويدخل المسجد في كل يوم قبــل طلوع الفجر ونخرج بعبدالغروب ولواوجب اعتكاف لبنلة لابلزمه شيء لان الاعتكاف الواجب لايسم الابالصوم وان أوجب اعتكاف ليلتين ولم يكنله نبة لزمه اعتكافهما ونوماهما وكذا أذا اوجب اعتكاف ثلاث لبال اواكثر فاذا اراد ان يؤدى دخــل المحبد قبل الغروب فان قال نويت الميسل دون النهار صحت نيسه ولايلزمه شي لانه نوى حقيقة لفظه (قو له وكانت متنسابعة و ان لم بشترط التنابع) فما لان مبنى الاعتكاف على التنابع لان الاوقات كلما قابلةله بخلاف الصوم فان مبناه علىالنفريق لان الليسالي غير قاللة للعسوم فيجب على النفريق حتى ينص على التنسابع وأن نوى الايام خاصمة في الاعتكاف صحت نيته لانه نوى حقيقة لفظه واذا اوجب اعتكاف شهر بغير عبسه

لفر المتكنف مطلقا (ولا شكام (المنكف (الانخر) وكذا غر. الا أن المتكف مه احری (و بحکره له الصمت) ال اعتقده قربة لانه ليس قربة في شريعتنا اما حفظ السان عما لايعني الانسان فانه من حسن · الاعال (قال جامع المستكف ليلااونهارا) عامدا او ناسيا انزل او لا (بطل اعتكافه) لان حالة الممتكف مذكرة فلايعذر بالنسيان ولوجامع فيما دون الفرج او قبل اولمسفائرل بطل اعتكافه لاله في منى الجاع حتى بغسد بهالصوم ولولم يتزل لا نفسد و ان كان محرما لانه ليس في معنى الجاع ولهذا لا يفسد به الصوم هدایة (و من او جب علی نفسه اعتكاف ايام) بومين فاكثر (لزمه اعتكافها بليالها) لان ذكر الايام على سبيل الجع متناول ما بازائها من الليالي (وكانت متنابعة وال لم يشترط التنابع) لان مبنى الامتكاف على التتابع لان الاوقات كلها قالة له مخلاف الصوم لان مبناء على التفرق لان البسالي خبر قابلة المسوم فبجب على التفرق حتى نص على

لزمه اهتكاف شهر بصوم متنابع ســوا ، ذكر التنابع في ايجابه اولا وتبعين ذلك الشهر اليه فاذا اراد ان بؤدى نذر. دخل قبل الغروب فيمتكف ثلاثين بوما وثلاثين ليــلة ومخرج بعد استكمالها بعدالغروب مخلاف ما اذا اوجب صوم شهر بغير عبنه ولجمذكر التابع ولا نواه فانه أن شاء ثابغ وأن شاء فرق ولو نوى عند النذرالايام دون اليالي لم يصدق فيه وبلزمه شهر باليالي والايام لازالشهر مقم على ثلاثين بوما وعلى ثلاثين ليلة الا اذا قال مندالنذر لله على اعتكاف شم بالنهار دون الله فيننذ يازمه الايام خاصة انشاء تابع وانشاء فرق لانه ذكر لفظ النهاز دون البيل وأن قال لله على اعتكاف ثلاثين وما وقال تويت النهار دون الايل صدق وله أن نفرق أنشاء ولم يلزمه التنابع الابالشرط و ان قال نویت اللیل دون النمار لم بسدق ولزمه اللیل و النمار و آن قال لله علی آن اعتکف ثلاثين لبلة وغال نويت الليل خاصة صدق ولم بلزمه شي والله اعلم

-ه کتاب الحج کیده-

الحج في اللغة عبارة من القصد • وفي الشرع عبارة من قصد البيت على وجه التملم لاداء ركن من الدين عظيم • والعبادات ثلاث بدني محض كالصلاة والصوم ومالي محض كالزكاة ومركب منهما وهوالحج ، فلما فرغ من البدني والمالي شرع في المركب (فولد رحماللة الحج واجب) اي فرض محكم وانما ذكره بلفظالوجوب لانالواجب اعم لان كل فرض واجب وليسكل واجب فرضاه والمشروعات اربعة فرض وواجب وسنة ونافلة فالغريضة ماثبث بدليل قطعي لاشيمة فبه كالكتاب والحبرالمتواتر والواجب ماثبت بدليل فيه شهرة كغيرالواحد والسنة هي طريقةالنبي صلىالله عليه وسلم امرنا باحياتها والنافلة هي ماشرعت لنحصيلاالثواب والابلحق تاركها مأثم ولاعقاب • فالحج فرض محكم قال الله تمالي ﴿ وَلِلَّهُ عَلَّى النَّاسِ حَجِ البِّيتَ ﴾ الآية ، وهل وجوبه على الفور ام على التراخي فمندايي بوسف على الفور لانه مختمن بوقت خاص و الموت في سنة و احدة غير نادر و هند محمد على الفرز من مخصوص نفعل مخصوص التراخي لانه وظيفة العمر • والحلاف فيما إذا كان غالب ظه السلامة أما إذا كان غالب ثلثه الموت اما بسبب المرش اوالهرم فانه نتضيق عليه الوجوب اجماعا فعند ابي توسيف زاد اوراحلة تبلغه الى بيت الحرام فلم يحج فلا عليه ان يموت يهوديا او نصرانيا * وحجة مجمد الالله تعالى فرضه سنة ست وحمج رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة عشر ولو كان وجوبه علىالغور لم يؤخره * والجواب لابي وسف ان النبي صلى ألله عليه وسلم قد علم بطريقة الوحى أنه بسبش الى أن يؤديه فكان آمنا من فواته (قوله على الاحرار) أنما ذكره بلفظ الجم لانه لايؤدى. منفردا بل بقام بجمع عظم والبه الاشسارة بقوله تمالي ﴿ وَلَلَّهُ عَلَى النَّاسُ خَجِالَبِيتَ ﴾ وانما شرط الحربة لازالعبد أيس من أهله قال هليه السلام و إنما عبد حج و لومشر حجب ثم اعنق فعليه جمة الاسلام ، فان قبل ماالفرق بينالصلاة والصوم وبين الحج فىحق العبد حتى وجبا عليه دون الحج • قبل لان الحمج

التتابع واننولى الايام عاصة صيح لانهنوىالحقيقةعدابه ﴿ كناب الحج ﴾

ختمه المسادات الخالصة افتداء محديث منى الأسلام على خس و (الجم) بفتح الحاء وكسرها لفة القصد مطلقا كما فيالجوهرة وغيرها تبعا لاطلاق كثير من كتب اللغة ونقل في الفتح عن إن السكت تقييده بالمظم ولذا قيدمه السد الشريف فيسرهانه وشرعاز بارة مكان مخصوص وهو (واجب) ای فرض فالعمر مرة (على الأحرار

لاتأتي الا بالمال غالبًا والعبد لاعلك شيئًا قال الله نعالي ﴿ عبدا مملوكا لانفدر على ميي ﴾ ولان حق المولى في ألحج يفوت في مدة طويلة فقدم حق العبد على حق الله لافتقار العبد وغناءالله مخلاف الصلاة والصوم فانجما يؤديان بغيرالمال ولالنقطع خدمة المولى بهما (قو له البالغين) احترازا عن الصبيان لان العبادات موضوعة عنهم لانهم غير مكلفين (قو (دالمقلاء) محرز من المجانين قال عليه السلام و رفع الفلم عن ثلاتة عن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يفيق وعن النائم حتى بستيقظ ، (فو لد الاصحاء) اى اصحاء البَـدُنْ والجوارح حتى لابجب على المريض والمقعـد والمقطوع البد والرجل والزمن لان العمز عن العبادة يؤثر في سفوطها مادام العجز باقيا واختلفوا في الاعمى فعند الى حنيفة لاحج عليه وأن وجد قائدا ونجب فيهاله وعندهما يجب عليه أذا وجد قائدا وزادا وراحلة ومن يكفيه مؤنة سفره في خدمت لابجزيه أن يُعج عنه غيره وأما البحز بالمرض الكان مرضا ترجى زواله لزمه ألحج بعد ارتفاعه ولا بجزيه حج غيره عنه ويتوجه عليمه ان يحج ينفسه بعد البر، (قُولُه اذا قدروا على الزاد والراحلة) يعني بطريق الملك لابطريق الاباحــة والعــارية ســوا ، كانت الاباحــة من جهة من لامنفله عليمه كالوالدين والمولودين او من غيرهم وانما يشمترط الراحلة في حق من بينه وبين مكة ثلاثة اليام فصاءدا اما فيدونها لايشترط اذاكان قادرا علىالمشي ولكن لايد أن يكون لهم من الطعمام مقدار ما يكفهم وعيمالهم بالعروف الى عودهم • نان قبل ما الافضل ان يحج ماشيا اوراكبا • قبل روى الحسن عن ابى حنيفة ان الحج راكب افضل لان المثنى يسيء خلف وروى ان الحج ماشيا افضل لان الله نسالي قدمالمشاة فقال تعمالي ﴿ يَأْتُوكَ رَجَالًا وَعَلَى كُلُّ صَمَّامُرٌ ﴾ وقى الحديث • من حج ماشيا كتب اللهله بكل خطوة حدثة من حدثات الحرم ، قبل يازسول الله وماحسنات الحرم قال و الواحدة بسبهمائة و وعن ان عبساس انه قال بعد ماكف بصره ماناً سفت على شي كناً سـ في على ان احج ماشــبا وروى ان الحــن ابن على رضي الله عُنهُمَا كَانَ عَثَى في حِمْهُ وَالْجِنَائِبِ تَقَادُ الْ جَنِيهُ قَالَ فِالْهَدَايَةُ وَمَنْ جَمَّلُ عَلَى نفسه ال بحج ماشيا فانه لا ركب حتى يطوف طواف الزيارة وفي الاصل خبره بين الركوب والمثبى فقالاول اشبارة الى الوجوب لانه الزم القربة بصفة الكمال فلزمه علك الصفة كما اذا لذرالصوغ متنابعًا فإن ركب اراق دما لانه ادخل نقصا فيه (قو له فاضلا) النصب على الحــال من الزاد و الراحلة (قو له عن مسكنه و مالاند منه) كالحادم والاثاث وْتبابه وفرسه وسلاحه وقضاء ديونه وقبل فاضلا عن اصدقة النساء وقبل لايشترط ذاك (قوله و عن نفقة عياله الى حين عود.) بعني نغفة وسط لانفقة اسراف ولانقتر وكذا عن نفقة خدمه وعن ابي بوسنف ننبغي ال بكون فاضلا عن نفقة شهر بعد رجوعه لانه لانقدر على الكسب باعتبار الشعف في البدفر ومن مشامخنا من لم يعتبر ذلك كسذا فيالوجيز (قو له وكون الطربق آمنــا) بعني وقت خروج اهمل بلده واختلفوا فراءن الطريق هل هو من شرائط الوجموب او من

البالنين المقلاء الاصماء اذا قدرواعل الزاد) دُهاباو ابابا (و الراحلة) من زاملة اوشق محل (فاضلا) ای زائدا دلك (عن مسكنه و مالا مد) له (منه) كالثياب واثاث المنزل والخادم ونحو ذاك لانها مشغولة بالجاجة الاصلية (و) زائدا ايسًا (من نفقة عياله) عن تلزمه نفقته (الي حين عوده) لنقدم حق العبد لحساجته (وكان الطريق آمنا) بغلبة البالامة لان الاستطاعة لاتثبت دونه ثم فيل هو شرط الوجوب حي لابحب عليه الابساء وهومروى عن ابي

الوجوب هداية (ويعتبر فالرأة) واوعجوزا (ان بكون لهامحرم) بالغ عاقل غير فاسق برجم او صهر بذ (بحجم ا أوزوج ولابجوزاها) اي يكره محر عا على المرأة (ال شحیح بغیرهما) ای المحرم و الزوج (اذا كان بينهاو بين مكة) مدة بيني و تجوز جها و هي (مسرة ثلاثة ايام و ليالما)فصاعدا و قداختلفوا فى ان المحرّ م شرط الوجوب اوشرط الاداء على حسب اختلافهم في امن العاربق و اذ بلغ الصي بعدماأحر ماو اعتو العبدقضياعل احرامهماذات لم يحزهما عن جدالاسلام لأناحر امهاا نعقد لاداء النفل فلاتقلب الاداء الفرش ولو جدد الصى الاحرام قبل الوقوف ونوى جدالاسلام جاز و العبد اوضل ذاك لم بجز لان احرام الصي غير لازم لعدم الاهلية امااجرام العبدفلازم فلاعكنه الخروب منه بالشروع في غيره هدايه (والواقيت) اىالمواضع (التي لا يجوز أن يجاوزها الانسال) مردا مكة (الا محرما) باحدالنسكين (لاهل الدينة دُو الحايقة) بضم ففتح موضع على سنة اميال من المدينة وعشر مراحل من مكة و نعرف الآن بابار على (و لا عل العراق ذات عرق)

شرائطالادا، قال بعضهم من شرائط الوجوب حتى أنه أذا مات قبل أن بحج لا يجب عليه الابصامه وقيل من شرائط الاداء حتى أنه اذا مات قبل أن يحج بجب عليه الابصاء قال ف النهابة و هو اللهميم (قوله و بعتبر في المرأة ان يكون لها بحرم بحج بها او زوج) سواء كانت عبوزا او شابة وهوكل من لابجوزله مناكخها علىالتأبيد سمواءكان بالرحم اوبالطهورية او بالرضماع وسواءكان حرا اوعبدا او ذميسا واما المجرسي فليس بمحرم والصبي والمجنون ايست بمحرم • والمراهق كالبالغ وعبدالمرأة ليس بمحرملها لان تحريم نكاحها عليه ليس على التأبد بدليل آنها اذا اعتقه جازله نكاحها والسبيةالتي تشتمي كالبالفة والامة والمدبرة وامالولد والمكائبة يجوز لهنالسفر بغير محرم والحرم انما يعتبر اذاكان بينها وبين مكة ثلاثة ايام فصاعدا واما اذاكان اقل فعليها ان تخرج ألحج بغير محرم ولازوج الاان تكون معتدة فلاتخرج حتى تنقضي عدتها واما اذالم يكن المرأة محرم ولا زوج لم بجب علما ان تزوج عن يحبها كما لابجب عليها اكست الراحلة ثم اذا كان لهما محرم يحج بحجة الفرض وان لم يأذن لهـا زوجهـا لان جن الزوج لايظهر في حق الفرائض واما فيالنطوع والمنذور فله منعها وبجب عنيها نغقة المحرم هو الصميم لانها لاتنوصل المالحج الانه كما يلزمهما شراء الراحلة التي لاتنوصل الابيا وفيالخجندي لابجب طيهما ذلك والتوفيق بينهما الءالمحرم اذا قال لا اخرج الا بالنفقة وجب عليهما وال خرج من غير اشتراط ذلك لم يجب عليها (قوله ولأيجوزاها ان تعج بفيرهما اذا كان بينها وبين مكة مسرة ثلاثة ايام فساعدا) لقوله عليه السلام • لا يحجن آمرأة الا ومعها محرم • ولاتها بدونالمحرم مخاف هايها الفتنة ويزدادبانضمام غيرها اليها ونهذا تحرم الحلوة بالاجنبية وانكان معها غرها هكذا في الهداية لكن وجد في بعض الحواشي الأخلوة الرجل مع الاجنبية حرام و ان کان معه غرها سواه کانت امرأة الرجل او محرم اخرى له فصاعدا فال حجت بفر محرم اوزوج جاز حجها معالكراهة وهلالمحرم منشرالطالوجوب ام منشرالطالاداء على الحلاف في امن الطريق (فوله و اذا بلغ السبي بعد مااحر م او اعتق العبد فضيا على جهما ذلك لم بجزهما عن جدة الاسلام) لان احرامها انسقد لاداء النفل فلا ينقلب لاداء الفرض فان جددالصي الاحرام قبل الوقوف فنوى حجة الاسلام جاز والعبد لوفعل ذلك لم بجز لان احرام الصبي غرلازم لعدمالاهلية ولهذا لواحصر فتحلل لايلزمه القضاء والأتناول شيئا من محظورات الاحرام لايلزمه الجزاء والعبد بلزمه القضاء والجزاء فاذا جددالصبي ينفسخ الاول بالثانى والعبد اذا جدد لاينفح الاول فلا يتعد الثانى ولان احرام العبد لازم فلا عكنه الحروج هنه وإذا حجالفقر اجزأه عن حجةالاسلام حتى لو استغنى بعد ذلك لايلزمه حجة اخرى لان اشتراطالزاد والراحلة فىحقه للنيسير لالاثبات اهلية الوجوب فكان سقوط الحج عنه نظير سقوط اداءالصوم وصلاة الجمعة عنالمسافر ولهذا يجب الحج على الغفير عكمة ولا يجب على العبيد بهما لانهم ليســوا من اهل الوجوب (قو له والواقيت التي لا يجوز أن يُجاوزها الانسان الا محرماً) بعني لا يُجاوزها ال مكم أما الى الحل فانه بجوز بغير احرام (فولد لاهلالمدينة ذو الحليفة ولاهل العراق ذات عرق بكسر فسكون على مرحلتين من مكة (و لاهل الشام الجفة) على ثلاث مراحل من مكة بقرب رابع (و لاهل النجدةَ وَّن) المنازل بسكون الراء مفربُّ على مرحلتين من مكة (و لاهل النين تللم) جبل على مرحلتين ايضا وكذا لمن مربما عن غير اهلها كاهل الشام الآن فائهم عرون عيفات اهل المدينة فهى ميفاتهم لكنهم عرون بالميفات الآخر ﴿ ١٩٤ ﴾ فيخيرون بالاحرام منه مالان الواجب

ولاهلالشــام الجعفة ولاهل نجد قرن) باســكان الراء هوالعميم كذا في شمن العلوم (قول ولاهل^{الي}ن بللم) وقد نظع فيه بعضهم بيتين وهما

عرق المراق كُلُمُ البي ، وبذي الحليفة بحرم المدنى قشام جمعفة الأمررتجا ، ولاهل تجد قرل فاستين

ومن حج في البحر فوقته اذا حاذي موضعا من البر لا يتجاوزه الا محرما وكذا اذا سافر فالبر من طريق غير مسلوك احرم اذا حاذى ميقانًا من هذه المواقيت ولاهل مصر محاذات الجيحفة و من جاوز مبقساته غير محرم ثم اتى مبقامًا غير محرم ثم اتى مبقسامًا آخر فاحرم منه أجزأه الا أن أحرامه من ميفاته أفضل (قُولُه فان قدمالاحرام على هذه الواقيت جاز) وهوالافصل اذا امن مواقعة المحظورات والا فالتأحير الىالميقات افضل (قو له و من كان بعدالوانيت فوقنه الحل) يمني في الحج و العمرة و يجوز الهم دخول مكة بغير احرام اذا كان لحساجة لآنَّه يكثر منهم دخول مَكَمَّة وقَالْبُعَـابِ الاحرام فَكُلُّ دخله حرج ظاهر مخلاف ماأذا ارادوا النسك فانه لاباحلهم دخولها الابالاحرام لانه يَفْقَ احيسانا فلا حرج (فوله ومن كان عَكَمْ فَيَقَسَاتُهُ فَيَالِمُ وَفَالْعُمْرَةُ الحل) لان اداءالحج في عرفة وعرفة في العل فيكون الاحرام من العرم يتحقق نوع سفر من الحرم اليالحل واداء العمرة في الحرم وهو الطواف والسمعي فيكون الاحرام لها من العل ليَحقق نوع سفر وهوالاحرام من العل المالحرم والافضل من التنميم واتما سمي اتنهيم لان من عينه جبلا يسمى نعيم وعن يساره جبل يسمى ناعم والوادى نعمـــان ولو ترك المكن ميفاته واحرم للعج فالحل وللعمرة في الحرم بجب عايه دم (فوله واذا ارادالاحرام اغتسل اوتوضأ والفسل افضل) سواء اراد الحرام بالحج او بالعمرة اوللمسا والفسال هنا للنظافة لاللطهارة حتى انه تؤمريه الحائض والنفساء وسمى الاحرام لانه يحرم المباحات قبله من الطيب والمس المخيط وغير ذلك (فَوَالَّهُ وَالْمِسَ ثوبين جديدين اوغسيلين) والجديد افضل لانه افرب الى الطهارة من الآثام ولهذا قدمه الشجخ على الغسل و ان لبس ثوبا و احدا اجزأه لان المنصود سـتر الغورة من غير المخبِط والمما ذكر ثوبين لان المحرم عنوع من ابس المخبط ولابدله من سـتر المورة ودفع الحر والبرد وذلك انما يحسل بالازار والرداء (قُولُه ومس طيبا أن كان له) هذا بدل على ال الطبب من سنن الزوائد وليس من سنن الهدى ولايضر اثر الطبب بعدالاحرام وعن مجمد يكره ان تطيب عا بق عينه بعدالاحرام قلنها اعداء الطبب حسل من وجه مباح فالبقساء عليه لايضره كالحاق ولان الممنوع منسه التطبيب بعد الاحرام ومجمد يقول للبقاء حكم الابتداء كما في لبس القميس اذا لبسمه قبل الاحرام

على مرعيقاتين اللايجاوز آخرهماالا محرماو من الاول افضلوان لم عرعيقات تحرى واحرماذا اذاه احدهاوان لميكن بحيث محاذى احدما فعلى مرحلتين (فان قدم الاحرام على هذهالمواقيت حاز) وهو افضل أن امن مواقعة المحظورات (ومن كان بعد المواقيت) اى داخلها وخارج الحرم (فوقته) للحج والعمرة (الحل) ويجوزلهم دخول مكة لحاجة من غير احرام (و من كان عكد فيفاته فيالحج الحرم وفي العمرة الحل) ليتحفق وقوعالمفز لان اداءالحج في عرفة وهي في الحل فيكون الاحرام من الحرم واداءالعمرة فالحرم فيكون الاحرام من الحل الا ان التنعيم افضل لورو دالاثر مه هداية (وادااراد)الرجل (الاحرام) شعبر او عرة (اغتسل او توضأ والغسل انعنل) لانه اتم نظافة وهولانظافة لالاطمارة ولذا تؤمره الحايض والنفساء (ولبس ثوبين جــديدين او عسلين) طاهر ن انضين ككفن الميت (ازارا) من

السرة الى تحتّ الركبتين (ورداء) على ظهره لانه بمنوع عن لبسالمخيط ولابد من سترالعورة ودفع الحر (ولم) والبرد وذلك فيما عيناه والجديد افضل لانه اقرب الىالطمارة هداية (و مس طيبا) استحبّــابا (الكان) اى وجد (له طيب) وقص الخفاره وشارمه وازال عانته وحال رأسه ان

اعتاده والاسرحه (و صلى ركمتين) في غير وقت مكروه (و قال الهم اني اربد الحج فيسرملي و تقبله مني) لان اداء في ازمنة متفرقة و اماكن متباضة فلا يعرى عن المشقة فيسسأل الله تعسالي التيسر مخلاف الصسلاة لان مدتها بسرة و اداؤها عادة ميسر ﴿ ١٩٥ ﴾ (ثم باي عنب الصلاة) لما روى ان النبي صلى الله عليه

وسلمل في دير صلاته و ان لبي بعدما استوت له راحلتمه حاز ولكن الاول افضل هداله (فان كان مفردا) الاحرام (بالحج نوى شلبيته الحج) لانه عبادة والاعال بالنيات (والتلبية ان مقول لبيك اللهم لبيك لبيك لا شربك اك لبيك أن الحد) بكسر الهمزة و تفتح (و النعمة اك و الملك لاشر مك اك) و هي المنفولة عن رسـول الله صلى الله عليه و سلم (ولا منبغي ان تخل بشي من هذه الكلمات) لانه هو المنقول باتفاق الرواة فلا نقص عنه (فان زاد فيها) اى علما بعد الانبان ما (عاز) بلا كراهة اما في خلالها فيكره كا في الدر وغره (واذلي) ناويا (دفد احرم) ولا يدسر شارعا في الاحرام بمجرد النيدة مالم يأت بالتلبية (فالينق ما نهي الله تعالى عنه من الرفث) وهو الحاء او الكلام الفاحش او ذكر الجماع محضرة النساء (والفسوق) ای الماصي و هي في حال الاحرام اشد حرمة (والجدال) اى الحدام مع الرفقة او الحدم والمكارين محر (ولا يقتبل سيدا) ربا

ولم بخامه بمده (فوله وصلى كعتبن) يغرأ فىالاولى • الفائحة • وقال بالهاالكافرون • و في الثانية ، الفائحة * وقل هو الله احد ، و المعنى بذلك الاشارة الى قوله تمالى ﴿ و استمينوا الصابر والصلاة ﴾ ويسمئالالله الاعانة والتوفيق في جميع امور. (قولد وقال اللهم انى ارىد الحج فيسرولي و تقبله مني) و انميا لم بذكر مثل هذا الدعاء في الصلاة والصوم لان الحج يؤدى في ازمنة متفرقة واماكن متبانية فلا يعرىءن المشقة فيسأل الله التبسير (قولد ثم يلبي عقيب صلانه) فان لبي بعدما استوت به راحلته جاز و لكن الاول افضل (قوله فان كان مفردا بالحج نوى تلبية الحج) لانها عبادة والاعمال بالنيسات (قو له والتلبية لبيك اللهم لبيك لبيسك لاشربك لك لبيك أن الحد والنعمة لك والملك لاشريك إك) و هذه تلبية رئسولالله صلى الله عليه و سلم وهي واجبة هندنا او ماقام مفامهما من سوق الهدى ولوكان مكان التلبية تسبيح أو تهليل اوما الشبه من ذكرالله ونوى به الاحرام صار محرما (قوله ولا ينبغي ان يخل بشيءُ من هذه الكامات) لانها تلبية رسول الله صلى الله عايه و لم بانفاق الرواة فلا ينقس منها (قُو لَهُ فَانَ زَادَ فَمَا جَازَ) يَعْنَى بِعِدَالاَتِيانَ بِهِمَا أَمَا فَي خَلاَلُهَا فَلا وكان ان عر ز د في تابيته ابيك و سعدتك والحيركله في بدلك والرغب. اليك لبيك ابيك و زاد بعضهم اببك حقا حقما تعبدا وريّا (قولد فاذا لي فقد احرم) بني لي ونوى لان العبادة لا تنأدى ألا بالنبة فلا يصير شارعاً بجرد النبة مالم يأث بالنابية اوما مقوم مقامها من الذكر (فولد فلينق مانهي الله هنه من الرفث و انفسوق و الجدال) الرفث الجماع قال الله تمالي ﴿ احمل الكم ليلة الصيام الرفث الى نسائيكم ﴾ و قبل هو الكلام الذاحش بحضرة النساء واصل الرفث الغيض والقول النبيج • والفسوق جميع المعاصي وهي في حالة الاحرام اشد حرمة * والجدال ان تجادل رفيقك حتى تفضيه اويقضيك (قُولُهُ وَلا يَقْتُلُ صَيْدًا) لقوله تعمالي ﴿ لا تَقْتُلُوا الصَّيْدُ وَ انتُمْ حَرَّم ﴾ اي و انتم محرمون • وحرم جمَّم حرام • والصيد هو كل حيوان متنع متوحش اصل خلقته مأكولا كان او غير مأكول (قوله ولا بشير البه) اى بده (قوله ولا مل عليه) اى السانه لا يقول في موضع فلان صيد فالاشارة تختص بالحضرة والدلالة بالغيبة ولو قال محرم لحلال خلف هذا الحسائط صيد فاذا هي صيود كشرة فاخذهما وقنلهـا فعلى الدال في ذلك كل الجزاء مخلاف ما اذا رأى من الصيد واحــدا فدله عليه فاذا عنده صيود غير ه فقتله المداول عليه فايس على الدال الاجزاء الصيد الذي دل عليه ثم الدلالة آنما تعمل أذا أنصلت بها القبض و الكايكون المداول علما تمكان الصيد وأن يصدقه في دلالته ويتبعه في اثره اما اذا كذبه في الدلالة ولم يتبع اثره حتى دله آخر فسدقه واتبعُ اثره فقتله فلا جزاء على الدال الاول واو رأى المحرم صيدا في موضع لا يقدر

(ولا بشير اليه) حاضرا (ولا بدل عليه) غائبا

(ولا يلبس قبصا ولا سراوبل) يعنى اللبس المتساد اما اذا انزر بالقميص او ارتدى بالسراويل فسلا شيء عليسه جوهرة (ولا) يلبس (عامة ولا قلنسوة) بفتح القاف ماندار عليها العمامة (ولا قباء) بالفتح و المدكساء منفرج من امام يلبس فوق الثيساب ولملواد اللبس المتبادكما تقدم حتى ﴿ ١٩٦ ﴾ لو انزر او ارتد ، بعمامته و الق القباء

عليه الا أن رميه بشي فدله محرم آخر على قوس ونشاب أو دفع اليه ذلك فرماه فقتله فعلى كل واحد منهما الجزاء ولو استمار محرم من محرم سكينا المرمجيها صيدا معه فاعاده فذبح الصهيد فلا جزاء على صاحب السكين وقبل عليه الجزاء فالاول مجمول على ما اذا كان المستمر مقدر على ذمحه والثاني مجمول على ما اذا كان لامقدر (قو له ولا يابس قيما ولا سراويل) يمني اللبس المتساد إما اذا أزر بالقيس او ارتدى بالمراويل لاشي عليه واما المرأة فلهما ان نلبس ماشمات من المخيط والحفين الا انها لاتفطى وجهها لقولة عليه السبلام ، أحرام المرأة في وجهها ، ولان لدنها عورة وسمرة عا ليس بمغيط تعذر فلذاك جوزالهما لبس المحيط (قو له ولا عامة ولا قلنسوة ولا قباء ولا خفين الا أن لا بحد النعلين فليقطعهما اسمقل الكعبين) لبس الفياء على وجهين انادخل هـ فكيه لم بجز وان لم دخلهما جاز والكعب هنا هوالناتي فيوسيط القدم عند مقعد الشراك (قولد ولا يفعلي رأسه ولا وجهه) يعني التغطية المهودة اما لوحمل على رأسمه عدل بر وشميه فلا شيء عليمه لان دلك لاعصله المفسود من الارتفاق (قوله ولا عس مليسا) وكذا لا دهن ولا بأس ان يلبس النوب المخر لانه غــر مستعمل لجزء من الطيب وانمــا بحصاله نجرد الرامحة وذلك لايكون طبها ويكرمله شم الرمحسان والطيب وايس عليمه فردَك شيرُ لانه غير مستمل لجزء منه ولا بأس ان يكتمل اذا لم يكن المكمل مطبب ولا بأس ان يحجم ويفتصد و يجبر الكدر ولبس له ان يختضب بالحناء لانه طبب ويكرمله ان يغبل امرأته او بضاجمها (قولد ولا محساق رأسه ولا شعر پدنه) لقوله تعمالي ﴿ وَلا تَحَلَّقُوا رؤسُكُم حَتَّى بِلغَالَهُدَى مُحْلَّهُ ﴾ اى حتى بلغ الهدى الحرم ويعلم أن هديه قد ذيح في الحرم ويستوى فيذلك الحلق بالوسى والنَّورة والنَّف والقلم بالاسنان (قوله ولا مِنْس مَن لحبته) لانه في معنى الحلق ولان فيه ازالة الشعث وقضاء النفث قال الكرخي قضاء النفث هو قص الشمعر وحاق الرأس وتقايم الاظفار وننف الابط وحلق العانة وقيل النفث الوسيخ من طول الشمر والاظفار وقضاؤه ازالته (قو لد ولايلبس ثوبا مصبوعًا بورس ولا يزعفران ولابعصفر) ولا نغيراه ال توسده ولاينام عليه وهل يكره لبسه لغرالمحرم من الرجال قال في الذخرة نع لما روى ان ان عر قال نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرة وقال • اياكم والحرة فانهازي الشيطان • ونجوز للمحرمة أن تلبس الحرير والحلى كذا ڧالكرخي (قول الا از بكون غسيلا لاينفن) اي لانفوح رانحته وهوالاصح وقيل لايتناثر صبغه (قوله ولابأس ان ينتسل ويدخل الحمام) ولان الغسل طمارة

على كنفيه من غير ادخال ده فی کیه ولا زره جاز ولاش عليه غيرانهم قالوا الاالقاءالقبار العبا ونحوهما على الكتفين مكرو. قال شيخنا ولمل وجهله أن كثير المايليس كذاك تأمل اه (ولا) يليس (خفين الا أن لا محد النعلين فيقطعهما) اى الحفين (المفل الكعين) الكعب هنا المصل الدي في وسبط القدم عنبد معقد الشراك همداية (ولا ينطى رأسه ولا وجهه) يعنى النفطية المهسودة اما لو حل على رأسه عدل روشهه فلاشيء عليه لان ذلك لابحصله المقصود من الارتفاق جوهرة (ولا عس طبها) محيث يلزق شیء منبه شبوبه او بدئه كاستعمال ماءالورد والمسك وغيرهما (ولايحلق رأسه ولا شعر مدنه) ويستوى في د ال از النبه بالموسى وغير. (ولا نفس) الشيا (من لحبته) لانه في سنى الحلق (ولا من ظفره) لما فيه من ازالة الشمث

(ولايليس ثوبا مصبوغا بورس) بززن فاس نات اصفر يزرع فى الين ويصبخ به مصباح (ولا (فلا يمنع) وعفران ولا مصفور) لانولها رائحة طيبة (الاان يكون) ماصبغ بها (غيسبلا لانفض) اى لانفوح رائحته وهو الاصح جوهرة لانالم الطيب لااون هذا به (ولابأس ان ينتسل) المحرم (ويدخل الحام) لائه طهارة فلا يمنع منها

وهو مانجعل فيه الدراهم وبشد على الوسيط ومثله المنطفة (ولايفسل رأسه ولا لحيته بالخطري) بكسر الحاولانه نوع طيبر لانه بفتل هوام الرأس هداية (ويكثر من التابية) لدبا رافعاماصوته من غير مبالفة (عقيب الصاورات) و او تفلا (وكما علاشرفا.) ای مکانا مرتفعا (او هبط وادبا أو لق ركبانا) اى جاعة و لومشاة (وبالاسمار) لان اسماب رسول الله صلى الله عليه وسل كانوايليون في هده الاحوال والتلبية في الاحرام على مثال التكبير في الصلاة فَوْتِي مِا عند الانتقال من حال الى حال هداية (فاذا دخل مكة اشدأ بالمجد الحرام) بعدماياً من على امتعته داخلا مزباب السلام غاشعا متواضعا والإحظاء ظمة البيت وشرفه (فاذا عان البيت كر) الله تعالى اكبر من كل كبير ثلاثًا (وهلل) كذلك ثلاكا ومعناه التبرى من عبادة غير مثعالي و يلزمه البرى من عبادة البيت المثاهد و دعى عا احب فانه من ارجی مواضع الاحابة ثم اخذ بالطواف لانه تحية البيت مالم يخف فوت مكتوبة أو الجباعة (ثم الندأ بالجر الاسود

الله عنم منها (قوله و بستظل بالبيت والمحمل) لان المحل لا يمين بدنه فإشبه البيت (فوله و بشد في وسطه الهميان) بالكدر و هو شي مجمل فيسه الدراهم و بشـد على الحقو وكذاله ان بشـد النطقة و عن ابي يوسـف كراهتهـا اذا شدها بادم لانه بشبه المخيط كن ابس الطبلسان وزره علبه (قوله و لا يفسيل رأسه ولا لحيشه بالخطمي) فان فعل فعايمه دم عند ابي حنيفية لان الحملمي له رائحة مسئلة فهو كالجناء و لا به يزبل النفث و يغتسل الهوام و قال ابو توسيف و محد عايمه صدقة لانه نزيل الوسيم و بفتل الهوام و اجتموا على انه اذا غسله بالسدر او بالصانون لاشي عايسه والربيال والنساء في اجتنباب الطبب سواء و اتما مختلفان في لبس المخبط و تغطيسة الرأس فان المرأة تفعلهما دون الرجل لانها عورة (قوله و يكثر من التلبية عقب الصاوات) والمستحب ان رفع بها مدورته لفوله عِلِيه السلام • افضل الحج العج والنبح • فالعج رفع الصُّوتُ بالتَّلِيةِ وَالْجُو هُو ثُغُ ٱلَّذُّمَّاءُ بِالذَّبَائِخُ أَى أَسَالُمًا قَالَ الْمُجنِّدَى بِكُثَّرُ التَّلَبِيةِ في ادبار الصلوات تُفلا كانت او فرضا و قال الطحباوي في ادبار المكتوبات دون الفائسات والنوافل جعلهما عنزلة تحكير أنتشريق اما في ظماهر الرواية في ادباز الصاوات من غير تفصيل (قو له وكل علا شرفا) اى صعد مكانا مرتفعا (قو له او هبط واديا او آتي ركبانا) لان التلبية في الاحرام على مشال الكبير في الصاوات للا نتقال فيؤتى مِما عند الانتقمال من حال الى حال وكذا عند الا يتباء من النوم كذا ف البناسِع (قوله وبالاسمار) خصه لانه وقت اجابة الدعاء (فوله ناذا دخل مكة الندأ بالمجد الحرام) سميت مكة لانها نمك الذنوب اى نذهها و. تسمى ابضا بكة لان الناس لمبّاكون فها اى زدحون في الطواف و قيل بكة اسم للمحجد ومكة اسم للبلد والمستحب اذا دخل مكة ان مقول • الايم انت ربي وأنا عبدك و البلد بلدك جئتك هاربا منك البك لاؤدى فرائضك واطلب رحتك والخس رضوانك اسمأنك مسئلة الضطرين اليك الحائمين عقوتك اسأك ان تستقبلني اليوم بعفوك و تدخلني في رحمتك وتجماوز عنى مغفرتك وتعينني على اداء فرائضك الهم نجني من عذالك و افتحل ابواب رحمتك و ادخلني فيها و اعذني من الشيطان الرجيم ، • وقوله انتدأ بالمجدا لحرام ، بعني بعدما حط اثقاله ليكون قلبه فارغا ولا يضره لبلا دخول مكة اونهارا فأذادخل المبجد قال • اللهم هذا البيت بينك والحرم حرمك والعبد عبدك وهذا مقام العــائذ المستجير لك من النار فوفغني لما نحب و ترضى ، (فو له فاذا عائن البيت هلل وكبر) اى مقول ، لااله الاالله والله اكر المهم انت السلام ومنك السلام والبك بعود السهلام فحينا رينا بالسلام اللهم اعالماك وتصديقاً بكتابك و وفاء بعهدك و اتباع لسنة لهبك محمد عليه السلام ، والدها، عند رؤية البيت مستجاب (فو له ثم اندأ بالحجر الاسود فاستقبله و كر وهلل) و يقول عند مشيه من البساب الى الجر • لاله الاالله وحدم لا شربك له صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ، ونيه ادعية غير هذه (فولد ورنع بديه) الرفع

الصلاة (واسئله) باطن كفيه (وقبله) بينهما (أن استطاع من غير أن بؤذى مسلماً) لانه سنة وترك الايذاء وأجب فأن لم يقدر يضعهما ثم يقبلهما أو أحداهما وألا عكنه عسه شبيئا ﴿ ١٩٨ ﴾ في بده ثم يقبله و ألا أشار البسه

هنا من السبع المواطن و بسستقبل باطن كفيه الى الجز (قول ر استامه) صورة الاستلام ان يضع كفيه على الجمر ويضع فه بين كفيه ويقله ان ال طاع فان لم يسبطع جمل كفيه نحوه و قبل كمفيه قال في النهاية استلام الجر الطواف عادلة التكبير العلاة يبتدى فيه الرجل طوافه قال عليه السلام ه ليبعثن هذا الجر يوم القيمة وله عينان ينظر ألهما ولسان منطقه يشهد لمن استلمه و استقباء بالحق ه (قو له ان استطاع ن غيران بؤذى مسلماً ﴾ لأن التحرز عن ايذاء المسلم و اجب فان لم يستطع تقبيله ولا يمسه بيده امس الجر شيئا في بده من عرجون اوغيره ثم نقبل ذلك الشيُّ فان لم يستطع شيئا من ذلك استقبله وكبر وهلل وهذا الاستقبال مستعب وليس بواجب بدل علبه قوله. ان استطاع كا في قوله • ومس طيبا انكالله ، (فو لد تم بأخذ عن عينه عابل الباب) اى عن عين الطائف لاعن عين الجر فان اخذ عن يساره اجزأه وعليه دم و هو الطواف المنكوس وقال الشافعي لإيسد بطوافه (قوله وقد اضطبع قبل ذاك) اى اضطبع بداله وهو ان بحمل رداله تحت البطَّهُ آلَاعِنَ ويلقيه على كتفه الابسر وبيدى منكبه الابن و يفطى الابسر وهوسنة وسمى اضطباعالانداه ضبعه و هو عضده (قول فبطوف بالبيت سبعة اشواط) بدأ بالشوط مِن الجر الى الجر (قوله و بجمل طوافه من وراء الحطيم) لانه من البيت وهو موضع بنصب فيه الميزاب سمى به لائه حطم من البيت اى كسر وسمى الحجر ابضا لانه حجر من البيت اى منع و يسمى حظيرة اسماهيل وفي الحديث • من دعا علىمن ظلمه فيه حملمه الله ، (قو له و رمل في الاشــواط الثلاث الاول) الرمل بشَّمتين سرعة المثنى مع تقارب الخطىوهز الكتفين مع الاضطباع وهو السنة قال في الهداية كان سببه اظهار الجلد للشركين حين قالوا اضنتم. حي يثرب ثم بق الحكم بعد زوال السبب كالاخفاء في صلاة الطهر والعصر كان لتشويش الكفرة واذا هم للسلمين عند قرائهم الفرآن في صلائهم (قُولُه و عِشي فيما بني على هيئته) اي على السكينة و الوقار على رمله والرمل من الجر الى الجر هو المنقول من رمل رسمول الله صلى الله عليه وسلم فان تزاحت الناس فيالرمل فام فاذا وجد مسلكا رمل ولايطوف بدون الرمل في ثلث الللاثة لانه لابدله فيقف حتى يقيمه على وجه السنة مخلاف الاستلام لان الاستقبال بدله (قوله و بسالم الحر الاسود كما مربه ان استطاع) لان اشواط الطواف كركمات الدلاة فكما يفتح كل ركمة بالتكبير يفتنح كلشوط باستلام الجر وان لم يستطع الاستلام استقبل وكبر وهلل وبسئلم الركن البمان وهو مستحب فيظاهر الرواية وعن محمد سنة ولابستلم غيرهمامن الاركان لان النبي عليه الداام كان بسئلم هذين الركنين وهما ركن الجانى و ركن الحجر الاسود ولا يسئلم غرهما لانهما ايسا على قواعد الراهيم عليه السلام والفواعد هن اساس البيت ولأ بسن تقبيل الركن اليماني لان النبي عليه السلام استلمه ولم يقبله (فوله و بختم الطواف بالاسـ: لام) يعنى اسـ: لام الحجر الاســود

باطن كفيه كأنه وضعهما عليه و قبلهما (ثم اخذ) يطوف (عن عينه) اى جهد عين الطائف وهي (عايل) الملتزم و (الباب و قد اعلم رداله) بان بجعله تحت ابطه الاعن ويلفيه على كنفه الايسر (قبل ذلك) اى قبل الشروعو هوسنة (فيطوف بالبيت سبعة اشواط) كل واحد من الجر الى الجر (و بجعل طوافه من وراه الحملم) وجوباً ونقال له الجر ابتدا لانه حطم من البیت و جر عنه ای منع لأن سئة اذرع منه من البيت فلو طاف من الفرجة التي بينه و بين البيت لا بجوز احتياط و یأتی (و تُرمل) بان يبرع مشيه مع تقدارب الخطا و هز الكنفين (في الاشواط الثلاثة الاول) من الحر الى الحر فاذا زجمه الناس قام فادًا وجد مسلكا رمل لانه لابدل له فيفف حتى يقيمه على وجه المندهداله (وعشى فيابق) من الاشراط (على هبنته) بسكينة وو قار (ويسالم الحجر كامر4)لازاشو اطالطواف

كركمات الصلاة فكمًا بَنْتُم كل ركمة بالتكبر بفتُنم كل شــوط باــتادم الجر جوهرة (أنَّ (قوله) الـــتطاع) كامر و يــتلم الركن البحـانى ابضا (وبختم الطواف بالاستلام)

كالتدأله (تمياني مقام اراهم) عليه السلام وهو عجركان مقوم عليه عند مناء البيت ظاهر فيه اثر قدمه الشريف (فيصلى عندر كمتين او حيث تبسر من المنهد)وهي واجية لكل اسبوم والاتصل الاق وقتمياح (وهذاالطواف) مقالله (طواف القدوم) وطواف النمية (وهو سنة) الافاق (وليس بواجب وليس على اهل مكة طواف القدوم) لانعدام لقدوم فحقهم (ثم) يمودالي الجز فيستله و (بخرج) ندبا مزباب نی مخزوم المنمي باب الصفا اقتداه مخروج سيد باللصطني (الى السفافيسعدعليه) محيث ىرىالكعبة مزالباب (و يستعبل البيت ويكبر ولملل ويسلى على النبي صلى الله عليه والمرو يدعوالله نعالى محاجنه رافعالديه نحوالسما واثم ينعط نحوالمروة وعثى على هيئنه) بالمكنية والوقار (فادابلغ الى بطن الوادى) قد عا اما الآن فقدار تدم من السيول حتى استوى مع اعلاه (سعى) اى عدا قى مشيه (بين الميلين الاخضرين (المُخذِن في جدار المجدعلالموضع بطن الوادي أوضمو الليلين علامة لموضع الهرولة فيسعى (سميا) من اول بطن الوادي عند اول ميل الى منتهي بطن الوادي عنداليل الثاني

(قُولُه ثُمْ يَأْتَى المَعَامِ) يَسَى مَنَامَ ابراهيم وهو مَاظَهِرَ فِيهِ اثْرَ قَدْمَيْهِ حَيَى كَانَ يَقُوم عليه حين نزوله وركويه حين يأتي الى زيارة هاجر وولده اسماعيل • والمقــام بفنيم الم موضع الفيام و بضمها موضع الاقامة (قوله فيصلي عند ركمتين) اى عند المقسام (اوحيث تيسر من المجد) وهما واجبتان عندنا فان تركهما ذكر في بعض المناسك ان عليه دما وأن صلاهما في غير المجد وهما وأجبتان عندنا فان تركما ذكر في بعض الماسك أن عليه دما وأن صلاهما في غير المجمَّه اوفي مكة عاز لانه روى أن عمر رضىالله عنه نسيلمسا وصلاهسا يذى طوى ذكره فىالكرخى • وقد روى ال النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من الطواف صلى في المغام ركمتين و تلا قوله تعالى ﴿ وَاعْذُوا من مقام الراهيم مصلي ﴾ وقال عليه السلام و من صلى خلف المقسام ركمتين غفر الله له ماتقدم من ذنبه وما تأخر وحشر يوم القيمة من الآمنين ه كذا في الشفاء و المستحب ان مقرأ فيهما • قل ياامها الكافرون • وقل هوافة احد • فاذا فرغ بدعوا لنفسه والوالدية وللسلمين ولا يصليهما الا فيوقت مباح ثم بعود اليالجر فيستله لان العلواف لماكان يفتخع بالاستلام فكذنك السمى يغتنحيه بخسلاف مااذا لم يكن بمد الطواف سمعي فانه لايسود الى الجر فيه هذا اذا كان بسده اما اذا لم يكن سمى فلا بمود اليه حدادى (قَوْ لِهُ وَهَذَا الطَّوَافِ طُوافِ القدوم) ويسمى طواف النُّمية وطواف المقام وطواف اول عهد بالبيت (قولد و هو سنة وليس بواجب) حتى لوتركه لم يكن عليه شي كذا في الخبندي (قو له وليس على أهل مكة طواف القدوم) لانمدام الفدوم منهم وكذا من كان من أهل المواقيت ومن دونها الى مكة لانهم في حكم أهل مكة (قوله ثم يخرج الىالصفا) والانضل ال يخرج من باب الصفا وهو باب بني محزوم وليس ذلك سنة عندنا ولو خرج من غيره جاز وسمى الصفا لان آدم عليه السلام لما اناه قال ارجب ياصني الله (قوله فيصعد عليها) اي يصعد بحبث برى البيت لان الاستقبال هو المقصود بالصعود (قو له و بستفيل البيت و يحكير و ملل و يصلي على الذي صلالة عليه وسلم ويدهوالله بحاجته) ويرفع بديه عند الدعاء نحو السحنا. • وقوله • و بدغوالله محاجته » أنما ذكر الدعاء هنا و لم بذكره عند استلام الحجر لان الاســـتلام حالة انتداء العبسادة وهذا خال ختمها فان ختم الطواف بالسمعي والدعاء انما يكون هند الفراغ من العبادة لاعند التدامُ اكما في الصلاة * قال الحسن البصرى الدعاء مستجاب فخسة عشر موضعا فالطواف وعند الملزم وتحت الميزاب وفالبيت وعند زمزم وعلى الصنفاء وعلى المروة وفي السمي وخلف المنسام وفي عرفات وفي الزدافة وفي مي وعند الجرات الثلاث فمعروم من لايجرد فيالدعاء في هذه المواضع وا-تحب أن مقرأ فالبام الموسم خمَّمة في الطواف (قوله ويُعط نحو المروة وعشي عملي هيشة) اي على السكينة والوقار ويقول في سعيه ٥ رب اغفر وارحم وتجاوز عن مانيا الك انت الاعز الاكرم واهدني اتى هي أقوم فالك نظر ولا أعلم ، ﴿ قُولُهِ فَاذَا بِلَّمْ إِلَّى إِطْنَ الوادى سـمى بينالميلين الاخضرين) وهما علامتــان لموضع الهرولة وهما شــيئان مُعُومًانَ مِن جِدَارِ السَّجِمَدِ الحَرَامِ لانَّهُمَا مَنْفَصَلانَ عَنَاجِدَارِ وَسَمَاهُمُ الْحَضَرِ بنُ عَل

طريق الاغلب والا فاحدهما اخضر والآخر احر ولم يكن البوم بطن الوادى لانه قد كبسمة السيول فجمل هناك ميلان علامة الوضع الهرولة ليصلم انه بطن الوادى (قولد حتى يأتي المروة) باسكان الباء لانه أو نصب لا فهم أنَّ السمعي الى أنَّ نانهي المروة وليس هو كذاك (قوله ويفعل كا يفعل على العسفا) يعني من اَلْتَكَبِرِ وَالْمَلِيلِ وَالصَّلَاةَ عَلِي النَّبِي وَالدَّعَاءُ وَالرَّفَعِ (فَوْلِدُ وَهَذَا شَــُو ۗ) وهو السحيح (قوله فيطوف سبعة اشواط ببندئ بالصفا ويختم بالمروة) احترازا عن قول الطحاوى فانه قال يبتدئ بالصفا ويختم بالصفا فيكون على قوله اربعة عشر مرة وهو غير صبح (قوله ثم بنيم عكمة حراما بعاوف بالبيث كل بدأله) لانه يشبه السلاة قال عليه السلام ، الطواف بالبيت صلاة ، والصلاة خير موضوع فكذا الطواف الاانه لايسعى عقيب هذه الاطوفة لان السعى لا بجب الامرة والتنفل فيه غير مشروع وانما قال يطوف بالبيت كأبا بدأله لينبه بهذا على ان الطواف فلغرباء افضل مزالصلاة ولاهل مكة الصلاة افضل منه لان الغرباء يغوتمم الطواف أذا رجعوا الى بالادهم ولاتفوتهم العسلاة وأهل مكة لايفوتهم الامر أن وعند اجتماعهما فالسلاة افضل (قو له وبسلي لسكل استبوع ركمتين) وهما ركمنا العلواف ويكره الجمع بين استبوعين او اكثر من غير صلاة بينهما هند ابي حنيفة ومحمد سواء انصرف عن وتر اوشفع لانهالركمتين مرتبتان علىالطواف وقال الولوسف لايكر. اذا انصرف عن وتر نحو ان ينصرف على ثلاثة أساسِم أو خسة اوسيمة وهذا الخلاف اذا لم يكن في وقت مكروه اما في الوقت المكروه فانه لايكره اجماعا ويؤخر ركمتي الطواف الى وقت مباح (فولد فاذا كان قبل يوم التروية بيوم خطب الامام النـاس خطبة) بعني يوم السـابـع بعد صلاة الظهر وفيالنهـاية قبل صلاة الظهر ويوم التروية هو يوم الثامن (قوله يعلم الناس فيها الحروج الى مى والرقوف بعرفات والافاضة) وانما جم عرفات على جُهةالتمظيم وبين مكمة ومعرفات اللائمة فراسخ وقبل اربعة وهي من الحل وسمى مني لما يتني فيه من الدماء اي تراق وهي قرية فيها ثلاثة سكك بينهما وبين مكة فرسح وهي من الحرم والمستحب ان يصلى بما الصاوات الحمس و المبيت بما سنة و في الحج ثلاث خطب او لها هذه و الثانية بمرفة يوم عرفة خطبتين قبل صلاة الظهر بجلس بينهماكما فىالجمة والشالثة بمنى يوم الحادى عشر خطبة واحدة بعد صلاةاالابهر نفصل بين كل خطبتين بيوم وقال زفر يخطب فىثلاثة ايام متواليات يوم التروية ويوم عرفة ويوماأنحر وكل هذه الخطب بمدالزوال بعد صلاة الظهر الايوم عرفة فان الخطبتين فيه قبل الصلاة واوخطب قبل الزوال حاز ويكره مخلاف الجمعة فانه اذا ترك الخطبة فيها أوخطب قبل الزوال لايجوز (قو لد فاذا صلى الفجر عكمة نوم التروية خرج الى منى فاقام مِـا حتى يصلى الفجر من يوم عرفة) والمستحب ان يكون خروجه بعد طلوعالشمس لانالنبي عليه السلام خرج الى منى بعمد طلوع ^{الث}من فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء

ثم عثى على هنيته (حقى يأتى المروة فيسعد علمما و نفعل كما فعل على الصفا) من استقبال البيت و النكبير والتهليل والصلاة علىالنبي صلى الله عليه و سلم (و هذا شوط و احد فيطوف) سنة اشواطآخر مثله حيىتصير (سبعة اشواط متدابالصفا) و جوبا (و پختم بالمروة) و بسعى في بطن الوادى في كل شوط قال فى التصييح المدعى بين الصفا والمروة واجب مانفاقهم اله (ثم يقيم عكمة حراما) إلى عام نسكه (بطوف بالبيت) نطوعا (كلا مدأله) وهوافشل من تطوع الصلاة الافاقي (فادًا كان قبل نوم التروية يوم) و هو سابع ذى الجه (خطب الامام) بعد الزوال و صلاة الظهر (خطية يعلم الناس فعاالخروج اليامني و الملاة بعر فات و الوقوف) م ا (و الأفاضة) منها (فاذا صلى الفجريوم التروية) و هو ثان دی الجمه (عکمه خرج الى منى قرية من الحل على فرسمخ من مكمة و فرسمخين او اكثر من عرفات (فاقام ہما) وبات (حی بسلی) برا (الفجر نوم غرفة

من يوم عرفة صلى الأمام بالنياس الظهر و العصر) و ذلك بعدما (مندى) الامام (فخطب خطبة قبل السلاة بعلم الناس فيما الصلاة والوقوف بسر فذو) الوقوف (بالمردلفة ورمى الجارو العرو طواف الزبازة) و نحو ذاك (ويصلي مم الطهر و العصر في وقت الظهر باذان) واحد (و اقامتين) لان العصر بؤدى قبل وقنمه المهود فيفرد بالاقاسة اعلاما الناس ولا تطوع بين المسلانين تحصيلا المقصود الوقوف والهذا قدم العصر على وقته هداية (و من صلى في رحله و حده) او مع جاعة بغير الامام الاعظم (صلى كل واحدة منهما في وقتهـا) المهود (عند الى حنيفة) لإن المحافظة على الوقت فرض بالنصوص فلا مجوز تراء الافياورد الثرع به وهو الجم بالجاعة مع الامام هدایة (و قال ابو پوسف ومجد بجمع بينهما المنفرد) ابضا لان جوازء الحاجة الى امتيداد الوقوف والمنفرد محتساج اليه قال الاسبهال العميم قول ابي حنيفية واعتمده برهيان الشربعة والنساق تصميم

ثم راح ال عرفات ولو بات بمكة ليسلة عرفة و صلى بيسًا الغبر ثم غدا الى عرفات و مر بني اجزأ. و يحكون مسيئا (قولد ثم شوجه الى عرفات فيقم براً) والمستحب أن يكون توجهه بعد طلوع الشمن فأذا بلغ الى عرفات أقام بهما حيث احب الا بطن عرنة و بكره ان بنزل في موضع وحده (قول اذا زالت الثمن من يوم عرفة صلى الامام بالنباس الظهر والعصر باذان واحد و اقامتين ولا عِهر فيهما بالقراءة لانهما صلانًا نهار كسائر الايام (قوله يتعدى فضلب خطبتين بعلم النباس فيها الصلاة والوقوف بعرفة والمزدلفة ورى الجبار والفز) قائمًا وينصل بينهما بجلسة خفيفة كا في الجمعة فاذا فرغ من الخطبة اقام المؤذن و ان خطب قاعدا اجزأه الا ان القيام أفضل لان المقطود تعليم النباس و تبليغهم والقيام امكن في ذلك و ان ترك الخطبة او خطب قبل الزوال اجزأه و قــد اساء ثم اذا فرغ من مسلاة الظهر اقام المؤذن العصر لانها تؤدى قبل وقتها المهود فيفرد لهما أقامة أعلاما للنماس مما ولا ينطوع بين العسلاتين فان تعلوع بغير سنة الظهر او اشتقل العمل آخر من اكل او شرب ادعاد الاذان المصر و من محمد لا بعيد. و تجزبه الاقائد قال في الوجز اما سنة الظهر الراتبـة اذا صلاها لا تفصل ولا يعشاد الاذان اذا اشتغل بها * ثم اعلم أن شرائط جواز الجمع عند ابي حنيفية خبسية الوقت والمكان والاحرام والامام والجماعة وعندهما الامام والجاهة لبسا بشرط ثم لابد من الاحرام قبل الزوال تقديما للاحرام على وقت الجم فان احرم بعد الزوال فيه روايتان عن ابي حنيفة احداهما لا يجوزله الجم حتى الوسلي الغاهر معالامام قبل ال يحرم بالحج ثم احرم بالحج قبلالعصر لم يجزله الجمع و أنما بجوز ادًا صلى الصلاتين جميعًا و هو محرم بالحج وفي الرواية الشائية ادًا كان محرمًا قبل المصر اجزأه وهو قول ابي يوسف و محدّ لان الظهر لايقف نطها في وقهما على شرائط الاحرام و أنما محتاج الى ذلك لتقدم العصر على وقتهـا فأن صلى الظهر وحدم ثم صلى العصر مع الامام لم يجزه ذلك هند ابي حنيفه لان الامام عنده شرط في الصلاتين جيماً قال ادرك مع الامام ركعة من كل واحدة من العسلاتين او شيئًا من الصلاتين جاز الجمع اجماعاً ولوصلي الامام بالنساس في يوم غم ثم استبان آنه صلى الظهر قبسل الزوال والعصر بغند الزوال فانه يعيسد الحنابة والصلاتين جيمًا ﴿ قُولُهُ وَمِنْ صَلَّى فَي رَحَلُهُ وَحَدُهُ صَلَّى كُلُّ وَأَحَدُهُ مَهُمًا فَي رَقَّهَا عَنْدُ الى حنيفة) لان المحافظة على الوقت فرض بالنص قال الله تسال هو أن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقونًا ﴾ اى فرضا موقنا فلم يجزئركه الا فيما ورد به الشرع وهو الجمع بالجماعة مع الامام بعني الامام الاكبر فان من صلى الفاهر بجماعة لكن لامع الامام الاكبر لا يجوزله الجمع عند ابي حنيفة كالمنفرد (فولد و قال ابو يوسف و محمد بجمع ينهما المنفرد) لان حواز الجم الجمع الحاجة الى استداد الوقوف والمنفرد بحتاج اليه فانه او مسل كل واحدة منهما في وقنهـا يختل امتــداد الوقوف لان المشروع ان يقع

الوقوف من اوله الى آخره متصلا غير منقطع ليكون افسل قاسا تقديم العصر على وقته هو لصيانة الجماعة لا لاجل رعاية امتداد الوقوف لانه يعسر عليم الاجتماع للمصر بعد ما تقرقوا في الموقف اذلا منافاة بين العسلاة والوقوف فان المصلى واقف (قو له ثم شوجه الى الموقف) يعني الامام والفوم معه عنيب المصرافه من الصلاة (قوله فيقف شرب الجبسل) و هو يسمى جبل الرحمة و هو عن عين الموقف و عليه وقف آدم عليه السلام والمعنى انهم اذا فرغوا من الصلاتين التشروا و وقف كل واحد منهم حيث شـا، و يكبرون و بهلاون و يسيمون بخشــوع و تذلل و يصلون على النبي عليه السيلام و ندعون محوائجهم الى غروب النمس و يستحب ان مغف الامام منوجها الى الحجكمبة (فولد و عرفات كلمها موقف الا بطن عرنة) و هو واد باسفل عرفة وقف فيه الشيطان و عرفة غير منصرف اشأنيث والعليمة (فوله و ينبغي الامام ان بقف بعرفة على راحلته) لانه بدعو وبدعوا النباس بدعائه فاذا كان على راحلته كان ابلغ في مشاهدتهمله ولو وقف على قدميه جاز الا أنَّ الاول أفضل والرقرف قامًا أفضل من الوقوف قاعدا ﴿ قُولُهُ وَ يُدُّعُو و بعلم النباس المناسك) و برفع بديه نحو السمياء لان النبي عليه السيلام كان يدمو نوم غرفة مادا همه اليالسمياء كالمستطيم المسكين فيقفون الى الغروب يكبرون ومرالون و يدمون و بنضرعون و بصاون على النبي صلىالله عليه و سلم و بسأاون الله حوائجهم فانه وقت مرجو فب الاجابة و يكثر الواقف من التمليل والاستغفار والصلاة على الني صلى الله عليه و سالم والدعاء بقلب حاضر فهذا البوم افضل ايام السنة وهو معقام الحج ومقصوده ويلبي في موقفه ذلك ساعة بعد ساعة ولا مذخي ان ان مقطع التلبية حتى رمى جمرة المقبة وقال مالك اذا وقف بغرفة قطع التلبية قاللان الاجابة باللسان انماهي قبلالاشتغال بالاركان ولنان ان النلبية في الحج كالتكبير في الصلاة فيأتي مها الي آخر جزء من الاحرام وذلك يكون عنمد الري (قو له و يستمب له ينتسل قبل الوقوف) لانه وم اجمماع كالجمة والعبدين قال في الهداية و هذا الاغتسال سنة ولواكنني بالوضوء جازكما في الجمعة والعيدين والاحرام فان وقف على غير و ضوء أوجنبا جاز وكذا الو وقف الحائض والنفساء اجزأهما (قو له و بحتهد في الدعاء) والسند ان يخني صوته بالدعاء قال الله نمالي ﴿ ادعوا ربكم نضرها و خفيه ﴾ و او التبس على الناس هلال ذي الجُمَّ فوتفوا على ظن آنه يوم عرفة فتبين آنه يوم التروية لم يجزهم لانه عكمهم الوقوف يوم عرفة ولانه ادى العبادة قبل وقتها ظم يجزكن صلى قبل الوقت وان تبين انه يوم النمر اجزأهم وجهم نام لفوله عليه السلام ، حجكم يوم تَصْرُونَ ، (قُو لَهُ فَاذَا غَرَبَتُ النَّمُسُ افَاضَ الأَمَامِ وَالنَّسَاسُ مِعْهُ عَلَى هَيْتُم حَي يأتُوا المزدلفة) ولا مدفع احد قبل الغروب فان دفع احد قبل الغروب ان جاوز حد عرفة بعد الغروب فلاشي عليه وان جاوزها قبلها فعليه دم ويسقط عنه ذلك الدم اذا عاد ال عرفة قبل الغروب ثم دفع هنها بعد الغروب معالام وقال زفر لا بسفط وهذا كما قال

(ثم ينسوجه الى الموقف فيقف مرب الجيسل) المروف بجبسل الرجمة (وغرفات كلها موفف الابطن عرنة) كرطبة و بضمتين لفة واد محذا. عرفات (وينبغي للامام ان مقف برفة) عندالهم ات الكبار (على راحلته)مستفبل الفبلة (و مدهو ً) عا شاء وانتبرك بالمأثوركان حسنا (و يعلم الناس المناسك) و ينبغي للناس ان مقفوا مقرب الامام ليأمنو اهلى دعائه ويتعلوا تبتعليم ومقفون ورائه لبكونوا مستقبلين الفيلة (ويستحب ال يغتسل قبل الوقوف) لانه وم اجتماع كالجمة والعيدين (وبحيد في الدعاء) لانه من ارجى مواضع الاجابة (فاذا عربت الشمس افاض الامام والناس معه على هينتم) على طريق المازمين (حيى ياتوا المزدلفة فينزلوا مسا) وحدها من مازمی عرفة الى مازمى محدر

مقال لها كانون آدم و (مقال له) اىلذات الجبل (مزح) بضم ففتح وهوالمشعرا لحرام على الاصم نهر (ويصلى الامام بالناس المغرب و العشاء) ق و قت العشاء (باذان) و احد (و اقامة) و احدة لأن العشاء ف و قنها فلم يحبج الاعلام كما لااحتياج هنا للامام (و من صلى المغرب في الطريق لم بجز عندای حنیفدو محد) و عایه اعادتها مالم يطلع الفير هداية فال في النصيح و اعتمد فو لهما المحبوبي والنسني وتثال ابو بوسف بجزنه وقد اساء اه (فاذا اطلم الفجر) يوم النمو (صلى الامام بالناس النجر بفلس) لاجل الوقوف (ثم وقف) عزدلفة ووقفه من طلوع الغبر اليطلوع الثمس ولو لحظة كا مر في عرفة. (ووقف الناس معه فدعا) وكبر وهلل وأي وصلي على الني صلى الله عليه و سلم (والمزدلفة كلها موقف الأ بطن محمر) و هو و اد بين. و من دلفة (ثم) اذا اسفر جدا (اقاض الناس و الامام ومه قبل طلوع الشمس) مهلاين مكر ن ملبين (حتى بأنواهني فبيتدى مجمرة العقبة فيرمها من بطن الوادي) جاعلا مكة عن يساره و مني عر عینه (بسبع حصبات

ف،مجاوزة الميقات آنه بجب عايه الدم ولا يستقط عنه بالعود الى الميقسات وعندالثلاثة يسقط ولوطد الى عرفة بمدالغروب لايستقط عنه الدم بالاجماع ولو الأالامام ابطأه بالدفع وتبين للنساس الليل دفعوا قبله لان وقت الدفع قد حصل فاذا تأخر الامام فقد ترك السينة فلا يجوزلهم تركهـا + وقوله + حتى يأتوا المزدلفة • وهو المشــهر الحرام فيزاون مِمَا وسميت مزدافة لان آدم عليهالسبلام الجمَّم مم حوافيه وازدلف المهما أى دنا منهما (فو له والمستقب أن ينزاوا مغرب الجبل الذي عليه المبقدة) أي توقد عليه الحلفاء النسار (قو له مقالله قزح) سمى بذلك لارتفاعه وهو لانصرف للعلمية والعمدل من قزح اذا ارتفع ومحترز عن النزول فيالطربق كبلا بضر بالمحارّ ويكثر من الاستغفار في المزدافة لفوله تسالي ﴿ فَاذَا افْضَاتُم مَنْ عَرَفَاتُ فَاذَكُرُوا اللَّهُ عَنْدُ المتمر الخرام ﴾ الى أن قال ﴿ واستغفروا الله أن الله غفور رحم ﴾ (قوله وبصل الامام بالناس المغرب والعشباء باذان واقامة واحدة) لان العشباء فيوقته فلا نفردله اقامة مخلاف العصر بعرفة فانه مفدم على وقته فافرد بالاقامة لزيادة الاعلام ومنوى المغرب هنا إداء لاقضاء وصفته أنه أذًا غاب الشيفق أذَّن المؤذِّن وأقام فيصلي الامام بالنباس المغرب ثم يتبعها العشباء بذلك الاذان والاقامة ولا ينطوع بينهما فان تطوع او نشاغل بشي اعاد الاقامة ولا تشترط الجماعة لهذا الجمع عند الى حنيفة لان المغرب مؤخرة عن وقتما بخلاف الجمع بعرفة لان العصر مقدم على وقته (قوله ومن صلى المفرب في الطريق وحده لم جزه عند ابي حنيفة و مجد) وعليه اعادتها مالم يطلع النجر وقال الولوسف بجزمه وقد اساء ولو خشى ان يطلع النجر قبل ان يسلى الى مزدلفة صلى المغرب لانه اذا طلم الفجر فات وقت الجم فكان عليه أن بقدم الصلاة قبل الفوات * وقوله * لم بحزه عند ابي حنيفة ، يعني أنها موفوفة فان أعادها بالزدلفة قبل طاوع الفجركانت المعادة هي الفرض والقلبت المفرب الاولى ناملة وال لم بعدها حتى طلم الفجر القلبت الى الجواز فان صلى المغرب والعشاء وحده اجزأه والسنة ان بسليهما معالامام (فولد فاذا طلع الغير صلى الأمام بالنياس الفير بغلس) انمياً قسدم صلاة الفجر هنا لاجل الاشاخال بالوقوف كتقدم العصر بعرفة (قو له ثم وقف ووقفالناس ممه) الى أن يسفروا جدا وتنضرعون فيالدعاء كما قلت في عرفة وهذا الوقوف عنسدنا واجب وليس ركن حتى لو تركه بغير هذر يلزمه دم (قو لد والزدلفة كلها موقف الابطن محسر) وهو واد باسفل من مزدلفة عن يسارها وقف فيه ابليس مُفسرا (فولد ثم افاضالامام والناس بعه قبل طلوع الثمس حتى يأتوا مني) الافاضة مع الامام سنة وأو أفاض قبله لايلزمه شي مخلاف الافاضية من عرفة كذا في الوجيز ويقول • اللهم البك افضت ومن عذابك اشفقت والبك رغبت ومنك رهبتُ ناقبل نسكي وعظم اجرى وارحم تضرعي واقبل توتي واستجب دعوتي ، ويلبي فياثناء دعاته (قوله فبدا من جمرة العقبة فيرميما من بطن الوادى بسبع حصيات) ويستحب ان بغسل الحصاكذا في المستصنى و يجعل مكمة عن يساره و منى عن يمينه و يرمى من اسفل الى اعلى ويسعب ال يأخذ حصى الجار من المزدلفة او من الطربق ولا رى بحصاة اخذها من عند الجرة لما روى في الحديث ان ماقبل من الحسب يرفع ولانها حصاة من لم منبل جه فينشأنه ولو رمي ما جاز وقد اسا، ووقت الرمي في هذا اليوم بعد طلوع الثميس وعندالى الغروب عند ابي حنيفة وقال الولوسف الى الزوال ومابعده قضاء والأاخره المالال في هذا اليوم رمي و لاشيم عليه و إن اخره الى الغد رمي و عليه دم و لور مي جرة المقبة بعد طلوعالغير آبل طلوعالثمس يومالفر جاز عندنا والافضل بعد طلو عالثمس وبجوز ان يرمى بكل ماكان من جنسالارض بشرط وجود الاستهانة حتى لايجوز بالفيروزج والساقوت ولهذا أو اخذكفا من تراب ورىيه مكان حصاة جاز عندنا وكذا بجوز ان يرمى بالعلين وقال الشافعي لايجوز الابالحر • وقوله • من بطن الوادي • يعني من أسفله الى اعلاه و نابغي ان تقمالحصي عندالجرة او قربا منها حتى لو وقع بعيدا لم بجز وحد القرب والبعد أن يكون ثلاثة أذرع في حد البعيد وما دونه قريب وفي الهداية مقدار الرمى ان يكون بينالرامي وبين موضع السفوط خسمة اذرع لان مادون ذلك يكون طرحا لو طرحها طرحا اجزأه لانه رمى الى قدميه وفيه ادنى رمى الا انه مسى لمخالفة. السنة ولووضعها وضعا لم بحزه لانه ليس برمى ولورمىبالذهب والفضة اوالبعر لابجوز لانه ليس من جنس الارض وأو رمى بسبع حصيات دفعة واحدة اجزأه عن حصاة واحدة لاغير (قوله مثل حصى الحذف) الجندف صفار الحصى قيسلاله مقدار الحصة وقبل مقدار النواة وقبل مفهدار الانملة ولو رمي باكر من حصى الحهذف اواصغر منه اجزأه الاانه لارى بالكبار خشية ال تأذىء غيره ولورى فوقعت الحساة على رأس رجل او على ظهر بعير ثم وقعت هي ينفسها على الجرة اجزأه وان اخذها الرجل ووضعها لم بحز وكيفية الرمى ان يأخذ الحصاة بطرف انهامه ومسحته و رمى به و فالهداية يضم الحصاة على ظهر ابرامه البني ويستمين بالمسبحة وصمح فى النهاية الوجه الاول (قوله بكبر مع كل حصاة) ولوسبح مكان النكبير اجزأه لحصول الذكر و روى عن سال بن عبدالله انه رمى الحرة بسبع حصبات من بطن الوادى بحكر مع كل حصاة • الله اكبر الله اكبر اللهماجمله حجا مرورا ودُبًّا مَفُورًا وعَمَلًا مَشَكُورًا • وقال حدثى ابى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرمى جمرة العقبة من هذا المكان ويقول كما رمى محصاة مثل ماقات (قو له ولا مقف عندها) والاصل ان كل رمى بعده رمى فاله مقف عنده وكل رمي ليس بعده رمي فاله لايقف عنده ولابري من الجار يوم النصر الا جمرة المفيسة لاغير (قوله ويقطع النابية مع أول حصاة) فان حلق قبل ان رمى جرة العقبة قطع الثلبية لانه قد حل من الاحرام والتلبية لاتثبت عنــد العملل وانمأ بؤنى مها في مطلق الاحرام ولهذا قلنا الالمحصر يقطع النابية اذا ذبح هديه لانه قد ابيحه التملل كما بعدالرمي فان زارالبيث قبلالرى والحلق والذبح قطعالتلبية عند ابي حنيفة ومجمد لان التلبيسة يؤتى مهما ف مطلق الاحرام ولم بق الاحرام الا من النساء فبكون عنزلة المعتمر والمعتمر يقطعهما اذا استلم الجر وعن ابى يوسف انه يلبي مالم

مثل حصى الحذف) بوزن فلس مغار الحصى قيل مفدار الجسة وقبل النواة وقبل الاعلة ولورمي باكبراو اصغر اجزأه الاالهلارى بالكيار خشية أن يؤذي أحدا ولو رمى من فوق العقبة اجزأه لان ماحولها موضم النسك والافضلان يكون من بعلن الوادي هدانة ولو وقعت على ظهر رجل او جمل ان وقعت غسها بقرب الجرة جاز والالاو ثلاثة اذرع بميدوما دو نه قریب جوهر. (یکر مع كل حصاة) ولو سبح اجزأه لحصولالذكروهو من آداب الرمي هداية (ولا بغف عندها) لانه لاري بعدها والاصل الكارمي بعده رمی بنت عنده و بدعو وماليس بعده رمي لابقف عنده والاصل فيذبك نعل النبي صلى الله عليه وسلم (ويقطع النلبية مم اول حصاة) أنّ رمي قبل الحُلق وان حلق قبل الرمي قطم التلبية لانهالا بآبت مع الصلل

(ثم مذيم) الملوعا (ان احب) لانه مفرد (ثم يحلق) جيم رأسه وبكني ربعه (او نقصر)بان بأخدمنه مقدار الأعلة ويكني التقصير من ربعه أيضا (والحلق انضل) من التقسير لانالحلق اكل في تنساء النفث وهــو المقصود فاشبه الاغتسال ممااومنوء (وقدحلله) اى بعد الحلق ارالتقصير (كلشي) من محظورات الاحرام (الاالناء) اي حاءهن و دراعید (ثمیأنی مكة من يومه ذلك) اي أول أيام المحر (أومن الله اومن بعد الغد) وافضلها اولها (فيطوف بالبيت طواف الزيارة) ويسمى طواف الاناضة وطواف الفرض (سبعة اشواط) وجوباوالفرض مهااربمة

يحلق او تزول الشمس من يومالنحر لان احرامه تحاله بدليل عدماباحةالنسساء واما اذا ذبح قبل ان يرى قطع التلبية لانه تحلل بالذبح فهوكا او تحللبالحلق (فو لدثم يذبح أن احب) هذا دليل عدم الوجسوب فاذا اراد ان يذبح قدم الذبح على الحلسق (قَوْلُهُ ثُمْ يَحْلَقَ اوْيَقْصِرُ وَالْحَلَقَ افْضُلُ ﴾ لأنالنبي صلىالله عليهوسلم دعا للمحلقين ثلاثاوللقصرين مرة ولانالقهذكرالمحلقين فيالقرآن قبل المقصرين ولان الحلق اكل كما في قضاءالتفث وفي التقصير بعض تقصير فاشبه الاغتسال ممالوضوء وبكني في الحلق ربع الرأس اعتبارا بالمسم وحلق الكل افضـل والنقصير ان يأخذ من رؤس شعره مُقدار الا عملة فانكان برأسه قروح اوعلة لايستطيم ان بمر الموسى ولايصل الى تقصير. فقد حل بمنزلة من حلق ولا شيء عليه ولو لم يكن على رأسه شعر اسرالموسى على رأسه وهل هو مستمب او واچب قال بمشهم مستمب وقال بمشهم واجب ولو قلم اناغاره قبل الحلق فعليه دم وروى الطحاوى أنه لادم عليه عندابي يوسف ومجد لاند قد ابيم لد التعللكذا في الوجيز (قو الد وقد حل لدكل شي الا النساء) وكذا توابع الوطي كاللمس والقبلة لايحل له وقال مالك الا النسباء والطيبولو طاف للزيارة قبل الحلق لم يحل له الطب والنساء ومسار بمنزلة من لم يطف كذا في الكرخي (فو ار ثم يأتي مكة من يومه ذلك او من الفيد او من بعدالند فيطوف بالبيت طواف الزيارة سسيعة اشواط) ويسمى طدواف الاناصنة وطواف يومالنحر والطواف المفروض ووقته ايام النمر واول وقتالطواف بمد طلوع الفجرمن يوم النحر لان ماتبله منالليـل وقت للوقوف بعرفة والطواف مرتب عليه واول هـذه الايام افضلهاكما فيالتضحية ولا بد منالنسة فيالطواف ولا ينتقر الى النمين حتى او طاف حاربا من عدو او سبع او طـالبا لنريم لولا ينــوى الطوافــلا يجزيه عن طوافه مخلاف الوقوف بمرفة حيث يصم من غير نية والفرق انالوقوف ركن عبادة وليس بعبادة مقصودة والطواف عبادة مقصودة والهذا متقل به فلابد مناشتراط النية فيه لانجهةالنيةلتمينه حتى او طاف يومالنحر طوافاكان اوجبعلى نفسه كان عن طواف الزيارة كما في صوم رمضان وان شئت قلت لان الوقوف ركن يقم في نفس الاحرام فنيةالحج يشتمل عليه وطواف الزيارة يؤدى بدائتملل بوجود النية في الاحرام لاينني عنالنية في الطواف لانها لاتشتمل عليه قال في النهاية الامور الاربعة وهي الرمى والذع والحدق والطواف تفعل في اول الام النهر على الترتيب وضابطه «ر ذم طه فالرأ االرمي. والذال الذي والحاء الحلق والطاء اللواف تعقل في ايام النحرو يجب على الطائب ان يكون ساترالمورة طاهرا منالحدث والنجس لقوله عليهالسلام الطواف بالبيت صلاتفاتلوا فيد من الكلام عنان احل بالطهارة كان طوافه جائزا عندنا وقال الشافي لإيسد بطوافه وتكلم اسماينا المتأخرون في انالطهارة هل هي واجبة اوسنة فقال ابن شجاع سنة وقال أبو بكرالرازي واحبة والدليل على أما ليست بشرط في الطواف ان الطواف

ركن من اركان الحج فلم تكن الطهارة من شرطه كالوقوف و أن طاف و في ثوبه نجاســـة اكثر من قيدرالدرهم كرمله ذلك ولا شي عليه وان طباف وقد انكشيف من عورته قدر مالا نجوز منه الصلاة اجزأه الطواف وعليه دم والفرق ان العِماسة لم عنع منها لمعنى تختص بالطواف واأعنا منم منسه لانه تلويث للمعجميد ولاكذلك الكشف لانه ممنوع منه لمني مختص بالطواف مدليل قوله عليه السلام والايطوفن بالبيت مشرك ولا عربان ، وإذا اختص النبي كسه بالطواف أوجب نقصائه فكان عليه جبر أنه ولو طاف زحفا على در. أن كان غير قادر على المشي أجزأ. ولا شيءُ عليه وان كان قادرا فعليه الاعادة مادام ممكة وان رجع الى بلده فعليه دم وكذا اذا طيف 4 مجمولا أن كان لمالة أجزأ. وأن كان لغير عالة نجب الاعادة أو الدم وهل بجزى الحامل عن طوافه قال الخيندي بجوز ذلك عن الحامل والمحمول جيما وسواء نوى الحسامل الطواف من نفسه ومن المحمول او لم ينو ولو اوجب على نفسه الطواف زحفا بسليه ان يطوف ماشيا فان طاف زحف كما اوجبه اجزأه واذا اقميت العسلاة وهو بطوف او بسمي يتركه ويصلي ثم بيني عليه بعد الفراغ من العسلاة (قو له قان كان سعى بين الصفا والمروة وعنيب طواف القدوم ولم رمل ف هذا الطؤاف ولا سعى عليه وال لم يكن قدم السعى رمل في هذا الطواف وسعى بمده على ماقدمنا) لانالسعي لم بشرع الا مرة واحدة وكذا الرمل ماشرع الا مرة في طواف بعده سمى ولو طاف تطوعاً في احرام الحج وسعى بعده لم يجب عليه السمعي في طواف الزيارة • واعلم الاالسعي كما هو بعد هذا الطواف لانه واجب والواجب يترتب بعــد الفرض لكن لماكان هذا وم فيه جم من المناسك خص في تقديمه بعد طواف القدوم تيسيرًا ومن شرط تقدعه مع طواف القدوم ان يكون في اشهرا لحج (قوله وقد حلله النساء) وكذا اذا طاف اكثره حلله النساء لأن للاكثر حكم الكل (قو له وهذا الطواف هوالمفروض في الحج) اذ هوالمأموريه في قوله تعالى ﴿ وَلَيْطُوفُوا بِالبِّيثِ الْعُنْيَقِ ﴾ والركن فيهذا الطواف اربعة اشواط ومازاد عليها واجب لتخةالركن هوالصحيح لان الشوط الواحد مفروض بالكتاب والسنة الباقية احتمل اذالنبي عليه السلام فعلها بيانا للكتاب واحملن اله فعلها انداء فجعلناه فيالنصف بإنا للكتاب وجعلنا النصف واجب Kr بالاحتمالين كذا فيالوجز (**قوله** وبكره تأخيره عن هذه الابام) بعني ايام النحر لانه موقت منا وافضلها اولها (قوله فان اخره عنها لزمه دم عند الى حنيفة) قال فيالبناسِع الا ان تكون امرأة حائضا او نفســا، فنؤخر الطواف حتى تمضى ايام النحر ثم تطوف بعد ذاك لابجب علما شي (قو له وكذلك ان اخرالحاق) بعني اذا اخره عن ايام النحر يلزمه دم ايضا عند الى حنيفة والاصل هند الى حنيفة ال الحلق مخنص ترمال وهو ايام الفر وعكان وهو الحرم فان فقد منهمنا شئ لزمه دم وعنسد ابي بوسنف لايختس للمسا وعند محمد يختص بمكان وهوالحرم ولا يختص بزمان وعنسد زفر بختص نرمان ولا يختص عكان وهذا الحـٰــلاف فيحق التضمين بالدم اما فيحق التحلــل فلا

(فان كال سعى بين الصفا والمروة) سامنًا (عقيب طواف القدوم لم يرمل في هذا الطواف) لان الرمل ق طواف بعدمسمي (و لاسمي عليه) لان تكراره غير مشروع (فال لم يكن قدم السمى) بعد طواف القدوم (رمل فه هذا الطواف) استنانا (و سع بعده)و جوبا على ماقدمناه وقد حلله النساء) ايضا ولكن بالحلق المابق اذهو الملل لامالطواف الااله آخرعله في حق النساء هدانه (وهذا الطواف هو المفروض في الحج)و هو دكن فيه اذهو المأموريه في قوله تعالى ﴿ و ليطو فو ابالمت المنيق ﴾ (و بكره) نحريما (تأخيره عن هذه الايام (الثلاثة (فال اخر معنها لزمه دم عند ابى حنيفه) قال قى النحيم وهوالمولعليه عندالنسق والمحبوبي

(ثم بعود الى منى) من ومه (فيقمها) لاجل الرمي (فادا زالت الثمس فاليوم الثاني من) المم (النمر رمي الجمار الثلاث) و السنة آنه (مندي بالتي تل المجد) معدالحيف فيرمها بسبع حصياة) ويسن اله يكبر معكل حصاة ويقف عندها و بدعو) لان بعد مرحى (ثم رمى الى تلما مثل داك) الرمى الذي ذكر في الاولى من کونه بسبع حصیات یکبر مع كل حصاة (ويقف عندها) و بدعو (ثم برمی جمر ةالعقبة كذلك و) لكنه (لانقف عندها) لانه لیس بسده رمی (فاذا كان من الغد)و هو الثالث من ايام النحر (رمي الجار الثلاث بعد زوال الثمس) ايضا (كذبك) اى مثل الرمى في اليوم الثاني (فاذا ار اد ان يتجل النفر) في اليوم التالث (نفر الي مكة) قبل طلوع فجر الرابع لابعده لدخول وقت الزي (واذا اراد ال منم) الى الرابع وهو الافتسال (رمى الجار الثلاث موم الرابع بعد زوال الثمين) ايضا

نوفت بالانساق اي اله محصله التملل اغاكان (قولد ثم بعود الى مني فيفيم ما) بعني بعد طواف الزيارة اذا فرغ منه يرجع من سَـاعته الى مني ويبيت بمــا قان بات عَكَمَةُ فقد اساً. ولا شي عليه (قوله فان زالت الثمن من اليوم الشاني من الفر رمي الحسار الثلاث) وأو رماهن قبسل الزوال لايجوز (قوله يندى بالى تلى المجمد) يهني • جدالخيف الحيف ما أنحدر من الجبل وارتفع عن مسيل الماء كذا كذا في الصحاح (فولد فيرميها بسيم حصيات يكبر مع كل حصاة) وذلك بعد أن يصل الظهر • وقوله ، بكبر مع كل حَصاة ، اى يقول بسمالله واللهُ اكبر ويرفسم يديه عقيب كل حساة ويدعوالله محاجته وبجمل باطن بدبه نحو السماءكما فيسائر الادعية وبلم بلمما حذاء منكبيه وهذا قول ابى يوسف وفي ظاهرالرواية بجعل باطن كفيه نحو الكعبسة ذكره الخميندي فيهاب صفة الصلاة (قو له ومقف عندها) اي عندالجرة (فيدعو) لانه رمی بعید رمی فکان من سینته الوقوف بعده و بستحب آن برمی هیذه الجمرة والثانية ماشيا (قوله ثم يرى التي تليها مثل ذلك ويقف عنسدها) لما تقدم (فَوْ لَهُ ثُمَّ رَى جَرَمُ العَبْدَ كَذَ إِنَّ وَلَا نَعْفُ عَنْدُهَا) لا نَهُ رَمَى لَيْسَ بَعْدُهُ رمي والاصل ان كل رفي بعده رمي فاله يقف بعده وكل رمي أيس بعده رمي فاله لايقف بعده لان العبادة قد النهت (قو له فاذا كان من الغد رمي الجمار الثلاث بعد الزوال كذلك) أي نعمل كما فعل بالامس فيقف عند الاوليين ولا يقف عنــد جمرة العقبــة ، اوقات الرمى ايام نوم النَّمَر وثلاثة ايام بعــد، فني الاول وقت مكروه وهمو مابعب طلوع الفجر الى طلوع الثمس ومستنون وهو مابعب طلوع الثمس الى الزوال ومباح وهو مابعد الزوال الى الغروب وما بعد ذلك الى طلوع الفجر مكروه و في اليوم الشاني و الثالث من طلوع الفجر الى الزوال لابجوز وما بعده الى الغروب مستنون ومن بعد الغروب الى طلوع الغجر مكروم قان رمى بالبيدل قبل طاوع الفجر جاز ولا شي عليمه واما اليوم الرابع فعنمد ابي حنيفة من طلوع النجر الى الغروب الا أن ماقبل الزوال مكروه وما بعده مسنون وعندهما وقته مابعــد الروال ولا بجــوز قبله قياســا على اليوم الشــاني والشــالث والوحنيفة قاســه على اليوم الاول فاذا غربت الثمن يوم الرابع لا يجوز أن يرمى بالليسل لانه قد مضى وقت الرى فسيقط فعله و بجب عليه دم السيقوط ذكره الخبيندي (فو له فاذا اراد ان يُتجِــل النفر نفر الى مكمة وان اراد ان مقم رمى الجـــار الثلاث فياليـــوم الرابع بعد زوال الثمن) النفر بسكول الفياء وهو الرجبوع فالبوم الاول يسمى يوم إلنحر والشاني نوم القر بالقناف لان النباس تقرون فيه والبوم الثالث النفر الاول وانما يجوز النفر فيه قبل طلوع الفجر من يوم الرابع اما اذا طام أمين عليـــه الرمى ويوم الرابع يسمى يوم النفر الشباني ويوم الرابع هو يوم الشالث عشر في طلع الفير فيه و هو عنى لزمه الوقوف للرمي لدخول وقت الرمي والافضال أن نقيم لأن النبي عليه السلام وقف حتى رمى الجار قاليوم الراجع وإما قوله تسالي ﴿ فَن تَجِلُ فَي

﴿ فَانَ قَدَمَ الرَّمِي فَيْهَـذَا اليَّوْمِ قَبْلِ الزَّوَالَ بِعَـدَ طَلُوعِ الْفَجْرِ جَازَ عَنْدَ أَبِي حَيْفَـةَ قَالَ فَالْهَدَايَةَ وَهَذَا اسْتُحْسَـالُ واختــار برهان الشريعة والنســـق وصدر الشريعة تصحيح ﴿ ٢٠٨ ﴾ ﴿ وَيَكُرُهُ أَنْ يَقْدَمُ الْانْسَـانَ تَعْلَةً ﴾ بشختين

ومين فلا اثم عليه ﴾ وهما اليوم الثاني والثالث من المم أأنحر وقوله نعــالي ﴿ وَمَن تأخر فلا اثم عليه ﴾ اي تأخر الىاليوم الرابم (قوله فان قدم الري في هذا اليوم) بعني يومالرابيم (قولد قبل الزوال بعد طاو عالفجر جاز عند ابي حنيفة) وهواستعبسان لانه لما ظهر اثر التخفيف في هذا اليوم في حق النزك فلان يَظهر في جوازه في الاوقات كلها اولى (قو له و قال الو لوسدف و مجمد لا يجوز) الرمى فيه الا بعد الزوال ويكره ان ميت ليالي مني الا عني وكان عر رضي الله عنه يؤدب على ترك المقيام بها كذا فىالهداية فان بات فيغيرها متعمدا لايلزمه شيء عنــدنا لانه وجب ليسهل عليه الرمى فايامه فلم يكن من افسال الحج فتركه لايوجب الجبر كذا فىالنماية (قوله وبكره ان مقدمالانسان ثقله الى مكة ومقم حتى برمى) ثقله بفتح الشاء والفساف وهو متناهه وخدمه وقد روى ان عر رضي الله عنمه كان عنم من ذلك ويؤدب عليمه ولانه نوجب شــفل قلبه فيتمه من اتمام ســنة الرمى وكذا يكره للانســان ان مجمل شيئا من حواثبعه خلفه ويصلى مثل النمل وشهنه لانه يشغل قلبه فلا ينفرغ للعبادة على وجهها لان قلبه حيث رحله ومناعه (قو له فاذا نفر ال مكة نزل بالمحصب) وهو الابلح بعني اذا فرغ من رمي الجمار ومضى الى مكة اتى وادى الابلح ووقف فيه ساعة على راحلته يدعو ويقالله خيف ني كنسانة والنزول به ســنة عندنا لان النبي عليه السلام نزل به قصدا (قو لد نم بدخل مكمة فيطوف بالبيت سبعة اشواط لا يرمل فيها) لائه لاسمى بعد، وزخص للنساء الحيض قى تركه ولا يسسمى بعده لان السعى لاشكرر وبصل ركمتي الطراف بعده لانه ختم كل طواف وكمثين ســوا، كان الطواف فرضا او نفلا كذا فى النهاية (قوله و هــذا الطواف طواف العـــدر) ويسمى طواف الوداع بثئم الواو وطواف آخر عهد بالبيت لانه يودع البيت ويسدر عنه ويدخيل وقته اذا حلله النفر الاول (قولد وهو واجب الاعلى اهل مكة) لانه يجب بمفارقة البيت وتوديمه وهم لايغارقونه ولا يصدرون عنه وكذا من كان فيحكم أهل مكة من أهلاالمواقيت ومن دونما إلى مكة لانهم فيحكم أهل مكة بدليل جواز دخولهم مكة بغير احرام وانماكان طواف الصدر واجب لقوله عليه السلام و من حج هذا البيث فليكن آخر ههدمه الطواف ، والامر للوجوب فان تشاغل بمكة بعد طواف الصدر فليس عليه طواف آخر وعن إبي حنيفة انه اذا اقام بعده الى العشاء استحماله ان بطوف طوافا آخر ليكون ،ودما للبيت من غير فاصلة ومن نفر ولم يطف اللصدر فاله يرجع مالم يتجاوز المقات فان ذكر بعد مجاوزة الميقبات لم يرجع ويلزمه دم فان رجع رجع الممرة ويبتدئ بطوافها لانه تمين عليه بالاحرام فاذا فرغ من عمرته طاف الصدر وسقط عنه الدم (قو لد ثم بمود الى اهله) فهذا اشارة آلى كراهة المجاورة وقد صرح به فالمصنى فقال يكره المجـاورة يمكة عند إلى حنيفة لحوف الملل وقلة الحرمة وسنقوط الهيبة وخوف الوقوع فالذنب فان الذنب فبهما عظيم ألقبح

متاهه و خدمه (الي مكة ويقيم) بمني (حتى رمى) لانه نوجب شـفل قلبه (فَاذَا نَفْرِ الى مَكَةَ زل) دبا (بالحصب) بضم ففتمتين الابطح ويقال له البطعناء وخيف بي كنسانة قال فىالفتع وهو فناه مكة حده مابين الجبلين المنصلين بالفار الى الحبال المفاطة ذلك مصعدا في الثقالايسر وانت ذاهب الى منى مرتفعا عن بطن الوادى (ثم) اذا اراد المفر (طاف بالبيت سبمة اشواط لارمل فيها وهذا) مقالله (طواف الصدر) وطواف الودام وطواف آخر عهد بالبيت لاته بودم البيت ويصدر له (وهو واجب الاعلى اهل مكة) ومن في حكمهم من كان داخل المفات لائم لا بصدرون ولا ودعول ويعسل بعده ركعتي الطواف ويأتى زمرم فيشرب من مائسا ثم يأتى الملتزم فيضع صدره ووجهمه عليه والتشبث بالاستار وبدعو عااحب و رجع فهفری حتی بخرج من المجد وبصره ملاحظ لبيت منباكبا متحسرا على اقبع منه فيغيرها وعندهما لانكره الماورة بل هي افضل (قوله فان لم يدخل المحرم مكة وتوجه الى عرفات ووقف ما على ماقدمناه فقد سقط عنه طواف القدوم) لانه انما يلزم لدخول مكة ولم بدخله كما لابلزمه نحية ألمسجد اذا لم بدخله (قو له ولا شيء عايه اتركه) لانه سنة وبترك السنن لابجرالجار (قوله ومن ادرك الوقوف بعرفة مابين زوال الثمن من يوم عرفة الى طلوع الغبر من يوم النمر فقد ادرك الحج) ســوا. كان عالم ما او جاهلا واو وقف قبل الزوال لم يعنديه وقال ماك وقت الوقوف من طلوع الشمس من نوم عرفة قال في الهداية أذا وقف بعد الزوال فأفاض من ساعته اجزأه عندنا لفوله عليه السلام ه من وقف بعرفة ساعة من ليل او نهسار فقد ثم ججه ه الا انه اذا وقف من النمار وجب عليه ان عد الوقوف الى بعد الغروب فان لم خعل نسليه دم وان وقف بمدالغروب لم يجب عليه امتداد (قول ومن اجتاز بعرفة وهو نائم أو منمى عليمه أو لم يعلم أنها عرفة أجزأه ذلك عن الوقوف) وهمذا أذا أحرم و هو مفيق ثم المي عليه حال الوقوف فانه بحزيه الوقوف اجمياعا لان ماهو الركن قد وجد وهوالوقوف فلا عنمه الائماء والنوم كركن الصوم وانميا اختل منه النية وهي ايست بشرط لكل ركن وان انمي عليــه قبلالاحرام فاهل عنه احــد من رفقته او غيرهم ووقفه بالمناسك كابها اجزأه عند ابى حنيفة خلافالهمــاكذا فىالوجيز ولوضاق على المحرم وقت العشباء بحيث لايتسم لاربع ركعات ولم بصل العشباء وكان يخشى اذا اشتغل بالسلاة فاته اتبيان عرفة الوقوف فانه يترك الصلاة وبذهب الى عرفة لان اداء فرض الصلاة وان كان آكد فني فوات الحج مشفة عظيمة لانه بحتاج فيقضائه الى مال كثير خطير وسنفر بعيد وعام قابل مخلاف فوتالصلاة فان قضاءها يسيروالله نسالي يقول ﴿ يُرِيدَاللَّهُ بِكُمُ البِسْرُ وَلَا يُرِيدُبُكُمُ السَّرِ ﴾ ﴿ قُولِهُ وَالمِرْأَةُ فَ جَمِيعٌ ذَلك كالرجل) لانها مخاطبة كالرحال (فو له غيرانها لانكشف رأسها) لانها عورة والاحرام لايبيم كشف المورات ولهذا قالوا اللها ال نلبس المخبط والجبار والحف (قوله وتكشف وجهها) لفوله عليه السلام ، احرامالمرأة في وجهها ، ولو سندلت شيئا على وجهها وجافته جازلانه عنزلة الاستظلال بالمحمل (قو لدولاتر فع صوتها بالتلبية) لأن صوتها عورة (قوله ولا ترمل في الطواف) لانه لايؤمن ال شكشف ذلك شي من بدنها (قول ولاتسعى بين المبلين الاخضرين) اى لا ترمل في بطن الوادى لان ذلك لاظمار الجلد والمرأة لبست مناهله (قوله ولانحلق رأسها ولكن تنصر) لانالحلق فالنساء مثلة كحلق أللحية في الرجال ولانستلم الجر بحضرة الرجال لانها نمنوعة من مماستم و الله أعلم

-ه ﴿ باب القرال ﴿ وَمَ

هو مشتق من اقتران الشيء بالشيء في اللغة وفي الشرع عبارة عن الجمع بين احرام العمرة وألحج وانعالهما فسفر واحد وكان لنبغى الالغدمالقران لانه انفشل الاانه قدمالافراد من حَيث النرق من الواحد الى الاثنين والواحد فبل الاثنين (قوله رحه الله الفران

لانه تحية البيت ولم مدخل (ولا شي عليه لزكه) لانه سنة ولاشئ بتركها (ومن ادرك الوقدوف بعرفة) ولزلحظة ڧوقته و هو (مابين زو الأاشمس من وم عرفة الى طاوع الغبر من يوم النصر فقد ادرك الحج) اى امن من فساده وآلا فقد بق عليه الركن الثاني وهو طواف الزبارة (ومن اجتاز) ای مر (بسرفة و هو نائم او معمى عليه اولم بعلم انها عرف له اجزأه دلك عن الوقوف) لان الركن وهو الوقوف قد وجد والجهل مخل بالنبة وهي ليست بشرط فيه (والرأة في جيم ذلك) المار (كالرجل) لعموم الخطاب (غيرانها لاتكشف رأيها)لانه عورة (وتكشف وجهها) ولوسدلت شياعليه وجافته هنه حاز لانه عنزلا الاستظلال بالمحمل (و لا ترفع صوتما بالتلبية) بل نسم نفسها دنما الفتنة (ولاترال ق الطواق ولانطبام) ولانسعي بتناليلين ولاخلق رأسها واكن تفصر) من ربع شعرها كإمرو تابس المخبط والحنفين والحشى المشكل كالم أة فيما ذكر احتياطا ﴿ بابالقرال ﴾

مصدر قرق من ماب ضرب ونصر (القرال) المة الجمع بين الشيئين مطلقاً وشرعاً الجمع بين احرام العمرة والحبج فىسفر واحد وهو (عندنا الهضل من من التمنع والافراد) لان فيه استدامة الاحرام للمسا من الميضات الى ان يغرغ منصا ولاكذبك المتمتع فكان القران اولى من هدايه (وسنفة القرآن ان يهل بالعمرة والحجج معا من الميضات ﴿ ٢١٠ ﴾ حقيقة او حكما بان احرم بالعمرة

عندمًا افضل من التمتع والافراد) وقال الشافعي الافراد افضل وقال ملك المتم افضل من المفرال لنا ماروى انس من مالك قال كنت آخــذ نرمام ناقة رســول الله صلى الله عليه وسلم و هي تفصم منحز ما ولعامها بسيل على كنني وهو مقول ه لبيك بحجة وعرة مما ، كذا في النهابة ولان في القرآن زيادة نسبك وهو أراقة الدم قال عليه السلام و افضل الحج العج والبُّع ، ولان ثمة استدامة الاحرام بينهما من المبقــات الى ان مفرغ منهما ولا كذِّك المتمَّم والمراد من قوله افضل من افراد اى من افراد كل واحد منهما باحرام على حدة لا أن يكون المراد أن يأتي باحدهما لاغير لانه أذًا لم يأت الا باحدهما فالقرآن افضل بلا خبلاف اذ لايشبك احد ان الحج وحده او العمرة وحدها لايكون افضل منهما جيما وهذا كما يقال ق صلاة النقل ان آربما افضل من أثنين عند ابي حنيفة يفهم من هذا مان الاتبان باردم بتسليمة واحدة افضل مزالاتبان من بتسليمنين اما اذا اقتصر على النابين لاغير فلا خلاف لاحد ال الاربام افشل فسلم مِذا ال قولة القرال افضل من الأفراد اى من افرد الحج والعمرة بعد الآنياز بهمــا جُمِّيعًا اما أذا لم يأت الا باحدهما اللا خلاف حينئذ في القرآن أن يكون أفضل (قول، وصفة الفرآن أن يهل والعمرة والحج مما من الميفات) قدم العمرة لان الله تعالى قدمها يقوله ﴿ قَنْ يَمْتُمُ بِالْعَمْرَةُ الى الحج ﴾ ولأنَّ انعالها مقدمة على انعال الحج (قوله ويقول عقيب الصلاة اللهم الى اديد التمرة والحج فيسرهمالي) اى اقطع موانعكما عنى ﴿ فَوَ لَهُ وَتَعْبِلُهِما مَنَى ﴾ وفي بنس النسيخ المهم ابى اربدالحج والعبرة يتقديم ذكرالحج تبركا بقوله تسال ﴿ واتموا الحج والعبرة الله ﴾ فن مال الى الاول قال لان افعال العمرة مقدمة على اضال الحج (قو له قادًا دخل مكة اشدأ فطاف بالبيت سبعة اشواط رمل فيالثلاث الأول) لانه طواف بعده سمى وبصل ركمتي الطواف (قو له وبسمى بعدها بين الصفا والروة وهذه افعال الممرة ثم يطوف بعدها طواف القدوم وبسعي) كما قلنا في المغرد ولا يحلق بين العمرة والحج لان ذلك جناية على احرام الحج فان حلق بعد طواف الممرة وصعبها وبين طواف القدوم فعليه دمان ولامحل من عرته وفي هــذا تصريح بانه مقم جناية على الأحرامين جيما فان طاف القارن وسعى اولا للسبح ثم طاف وسعى للعمرة فالأول للعمرة والشسانى الحسيم فان طاف طوافين مصا لجمنه وعرته ثم سعى بعده سسميين اجزأه لانه آي بالمستفق عليه وقد اساء يتأخير سعى العمرة وتقديم طواف القدوم عليه ولادم عليه اجماعا اما اعندهما فظاهر لازالتقدم والتأخير فيالمناسك عندهما لانوجب الدم وابا عند ابي أحنيفة فطواف القدوم سنة وتركه قطعا لابوجب الدم فتقدعه اولى كذا فالهمدابة ﴿ قُولُه فَاذَا رَى جَرَةَ الْعَقِيدَ يَوْمُ الْحَرِ ذَجَ شَاءً أَوْ بَدُنَةً أَوْ بَعْرَةً أُوسِبِع بدنة أوسبع

اولا ثم بالحج قبل ان يطوف لها اكثر الطواف لان الجسع قد نحقق لان الاكثر مها قام وكمذا عكسه لكنه مكروه واذا من على ادائها يسن سؤال التيسر فيلمسا ومقدم ذكر العمرة على الحبج فيه ولذا قال (ومغول عقيب المسلاة المهم أني إرد العبرة والحج فيسرهمالى وتقبلهما مني) و في بمض النسخ تقدم ذكر الجيع على العمرة والاولى اولى " وكذلك مدمهما في التلبية الانه سيدأ بانسال العموة فكذاك بدأ ذكرها هداله (فاذا دخيل مكة إشدا) بافعمال العمرة (نطاف بالبيت سبعة اشواط) وجوبا والفرض و منها اكثرها ويس اله (رمل فالتبلاث الاول منها وسمعي بعدها بين الصفا والمروة) وجوبا (وهذه انسال المرة) ولا محلق لإنه بق عليــه انسال الحج ولوحلق لم تعسل من جرته ولزمه ودمان (ثم) بشرع بافعال

الحج كالمفرد (يطوف بعد) فراغه من (السبم) المعرة (طواف الفدوم) و يرمل ف الثلاث الاول (يقرة) (ويسمى بين الصفا والمروة كا بدئا) ذلك (ف المفرد) آنفا (واذا رمى الجرة) الاولى (يوم الفر ذبح) وجوبا (شأة أومتية أو بدنة اوسهم بدنة

فهذا دم القران) و هودم شكر فيا كل منه (فال لم يكن له ماذيح صام ثلاثة المم في الحج)ولومتفرقة (اخرها وم عرفة فال فاله الصوم) اى صوم الثلاثة الآيام في ایام الحج (حتی اتی نوم التحر لم مجزء الا الدم) فلولم بقدر تحلل و عليه دمان دم القرال و دم التعلل قبل الذبح (ثم يصوم سبعة ايام اذا رجع الى اهله وان صامها عكمة بعد فراغه من) افعال (الحج جاز) لان الرادمن الرجوع الفراغ من اعمال الحج (وان ا، دخل القارن مكة وتوجد الى عرفات) ووقف ما في وقته والافلا عبرة ه (فقدصار رافضا لعمرته بالوقوف) لانه تعذر عله اداؤها لانه يسر بانيا اضال العمرة على اضال المجودنك خلاف المشروع ولايصير رافضا مجرد

بقرة و هذا دم القرآن) فأن قيل قبل الافضل سبع بدنة أو شباة قبل ايهما كان اكثر لحماً فهو افضل لان بالكثرة بكثر منفعة المساكين فلو ان القبارل حلق اولا ثم ذيح فعليه دم عند ابي حنيفة دن عليه أن ديح ثم محلق و قال أبو بوسيف و محمد لا شيء عليسه لان التقديم والتــأخير عندهمــا لا توجب الدم وكذا لو ذيح. قبــل الرمى نبعب عايــه دم عنــد ابي حنينــة كذا في الخمِنــدى • و • قوله وهذا دم القرآن و هو دم نسك عندنا شكرالله نصال على نوفيق الجم بين العبادتين لادم جبر حتى لا تجوز الاكل منــه عندنا لانه وجب لا لارتكاب محظور كالاضحية و عند الشافعي دم جبر حتى لا بجوز اكل منه عنــده (فولد نان لم يكن له ماذبح صَّام ثلثة أيام في الحج آخرها بوم عرفة) ولاتجوز صومها الآلمية من الليل كسائر ا الكفارات و هو مخير في الصوم ان شاه ثابعه و ان شـا، فرقه و مجوز ان بصـوم الثلاث الايام قبل يوم السابع من ذي الحجة اذا كان قد احرم بالعمرة ولا يجوز قبل احرام العمرة ولا بعد اوم عرافة والافضل ال يصوم قبل اوم التروية و اوم عرافة لان الصوم بدل عن الهدى فيستحب تأخيره الى آخر وقتمه رجاء ان نفيدر على الهدى كما يستحب تأخير النبم الى آخر الوقت رجاء ان مقدر على الماء (قوله فان نائه الصوم) اى صوم الذلات الايام (قو له حتى دخل يوم النحر لم بجزيه الاالدم) ای دم القرآن فان لم مقدر علی الهدی و تحلل فمایه دمان دم للفرآن و دم التحلل قبل الهسدى و أن قدر على الهدى في خلال صوم الثلاث أو بعدهــا قبل نوم النحر لزمه الهدى و سفط حكم العسوم و ان وجد الهدى بعدما حلق قبل ان بصوم السبعة في ايام الذبح او بعدها فلا هدى عليمه لأن التحلل بعد حمسول المقصود بالحلف لا بغير حكم الحلف (قولد ثم يصوم سبعة ايام اذا رجع الى اهله) يعني بعدما مضت ابام التشريق لان الصوم فيها منهى عنه وليس صوم السبع بدلا عن الهدى فانه بجوز صومهما مع وجود الهدى كذا قال الجرجاني و أن حل حتى منت ايام النمر ثم وجد الهدى فصسومه ثام ولا هدى عليه لان الذبح موقت بايام النحر فاذا مضت فقد حصـل المفصود و هو اباحة النحلل فصـار كأنه تحلل ثم وجد الهدى (قُولِه وان صامها بمكة بعد فراغه من الحج جاز عندنا) يعنى بعد مضى ايام التشريق و عند الشنافعي لايجوز الا بعد الرجوع والصوصول الىالوطن لانه معلق بالرجوع ولنا ان مغنى رجعتم اى فرغتم من اعمال الحج لان الفراغ سبب الرجوع الى اهله فجاز الاداء بعد وجود السبب (قو له فان لم بدخل القارن مكمة وتوجه الى عرفات نقد صار رافضًا لعمرته بالوقوف) هذا اذًا توجه قبل أن يطوف لها أربعة أشــواطـ اما اذا طاف لها اربعة اشواط اوطاف لها ولم يسم بين الصفا والمروة فانه لا يكون رافضًا و يكون قارنا ودم القرآن على وأجب و عليـه أن يقضى ما بتي من طواف العمرة بعبد طواف الزيارة ويستعي ثم انه لا يصير رافضًا بمجرد التوجه هو العميم من مذهب ابي حنيفة والفرق له بين مصلي الظهر نوم الجممة اذا توجه اليهما و بين

النية هو الصحيح هدايه (و) اذا ارتفضت عمرته (بطل) اى سقط (عنه دم القرآن) لانه لم يوفق لاداء النسكين (و) وجب (عليه دم لرفض عمرته) و هودم جبر لا يجوز اكله منه (و) وجب (عليه قضاؤها) ﴿ ٣١٣ ﴾ لا نه بشرو عه فيما او جباعل نفسه و لم يوحدمنه الاداء فازمه الفضاء المنطقة المنطقة عند المنطقة المنط

﴿ باب التمنع ﴾

مناسبته القران أن في كل منهما جعا بين النسكين وقدم الفران لمزيد فضيله نهر (التمنع) الله الانتفاع و شرعا الجم بين احرام العمرة وافعالها او اكثرها واحرام الحج وافعناله ق اشهر الحج من غير المسام معجع باهله جوهرة و هو (انضل من الافراد عنديا) لان فيه جما بين المبادتين فاشبه القرال ثم فيه زيادة نبكو هواراقة الدمهداية (و التمنع على و جهين معنم بسوق الهدى) معه (و متمنع لا بدوق الهدى) وحكمها مختلف کا علیه سیتفف (وصفة المتمنع) الذي لم يسق معه الهدى (ان متدى) بالاحرام (من الميفات فيحرم بعمرة) فقط (و دحـل مكة فيطوف لها) اي الممرة و رمل في النلاث الأول (و بسمي و محلق او مقصر وقد حل من عرته) وهذا تقسير العمرة وكذلك اذا اراد ان نفرد بالعمرة فعل ماذكر هداية وايس عليه طواف قدوم المكنه مقدوم

هذا التوجه ان الامر هناك بالتوجه و هو متوجه بعد اداء الظهر والتوجه هنا منهى عنه قبل اداء العمرة فافترة (فوله و بطل عنه دم القران) لانه لما ارتفضت العمرة صدار كافرد والمفرد لادم عليه (قوله و عليه دم لرفض العمرة) وهو دم جبر لا يجوز الاكل منه (قوله و عليه قضاؤها) يمنى بعد ايام التشريق لا نه بشروعه فيا اوجها على نفسه فقد وجد منه الوجوب ولم يوجد منه الاداء فلزمه القضاء واقد اعلم

-مر باب التمتع كه-

قدم الفران على التمتم لانه افضـل منه والتمتم في اللفة الترفق و في الشرع عبــارة عن الجمع بين احرام العمرة و افعالهما او أكثر افعالهما و احراء الحج افعماله في اشهر الحج من غير المام سميم باهله (فوله رجه الله التمتم مندنا افضل من الافراد) ِ هذا هو التحميم و عن ابي حنيفة ان الافراد افضال لان المتمتع سندره واقع لعمرته بدليل أنه أذًا فرغ من الهمرة صار مكبًا في حق البقيات لانه يقيم عكمة حلالا ثم يحرم للحبج من المسجد الحرام والمفرد سنفره واقع لحجشه وألحج فربضة والعمرة سنة والسنفر الواقع ففرض افضال من السنفر الواقع فلسنة وجه القول الاول ان في التمتع جمعًا بين العبيا تبين فاشبه القرآن ثم فينه زيادة نسبك و هو اراقه الدم و سنفره واقع لحجته و أن تحلت العمرة لانها تبع للحج كمنحال السنة بين الجمة والسمى البها (قوله والختم على وجهين "تمنع بسوق الهدى و"تمنع لا بسوق باهله بينهممنا المساما تحميما بحترز عن الالمسام الفاسند فاله لا تنسع صحة التمتع عنسد ابي حنيقة والالمام هو النزول باهله والالمام السحيح آما يكون في المتأم الذي لا يسبوق الهدى اما اذا سباق الهدى فالمامه فاسبد لا يمنع صحة التمتسع خلافا لمحمد ﴿ ﴿ قُولُهُ وَسَفَةَ الْحَتُمُ الذِّي لابِسُوقَ الهدى بانَ يَبْدَى مِنَ الْمِفَاتَ فَيْحِرِمُ بِعُمْرَةُ وَ يَدْخُلُ مكة ويطوف ويسمى و محلق او نقصر وقدحل من الرته) وهذا هوتفسير العمرة فال قلت لم لا يكون في العمرة طواف القدوم ولا يكون طواف الصدر قلت اما طواف القدوم اللان المعتر عند قدومه إلى البيت عكن من اداء الطواف الذي هو ركن في هذا النسك فلا يشتغل بغيره مخلاف الحج فانه عند قدومه لا عُكن من الطواف الذي هو ركن الحج فائي بالعلواف المساون الى ان مجيء وقت العلواف الذي هو ركن واما طواف الصدر فان معظم الركن في العمرة الطواف وهو معظم ركن في النسك لا يُنكرر عند الصدر كالوقوف في الحج لان في الثبيُّ الواحد لا يجوز ان بكون ممظم الركن فالنسك و هو بعينه غير ركن في ذهك النسك كذا في النماية (قو له و يقطع

من الطواف الذي هوركن في نسكه ١٠٠ يشتقل عنه بفيره مخلاف الحج فانه عند قدومه لا يمكن من (التلبية)

الطواف الذي هو ركن الحج فيأتى بالمسنون تحية ابيت الى ان يجي وقت الذي هو ركن (و يقطع

وم التروية) وقبله افضل وجاز بعده والوبوم عرفة (احرم بالحجمن المعد) نديا والشرطان بحرم من الحرم لانه في منى المكى و ميفات المكى في الحج الحرم كما تفدم (و معل مالهمله الحاج المفرد) لانه مؤد الحج الاانه رمل في طواف الزيارة ويسمى بعده لان هذا اول ماواف له في الخيم بخلاف المفرد لانه قد سعي مرة و اوكان هذا المتمتع بعد مااحرم بالحج طاف وسعي قبلان روح الى في لم ومل فطواف الزيارة ولايسعي بعده لانه قد اتى بذاك مرة هداله (و) و جب (عليه دم النمتم) و هودم شكر فيأكل منه (فان لم بحد) الدم (صام تلانةايام فءالحج وسبعةاذا رجع) ای فرغ من اداه نسکه ولوقيل وصوله الى اهله (و ان ار ادالمتم ان بسوق الهدى) معه و هو افضل (احرم وساق هده فان كانت بدنة) وهي من الابل خاصمة وتقع على الذكر والاش والجماليدن مغرب (قلدها عزادة) بالقنع الراوية والراد ان بعلق في عنقهــــا قطعة من ادم من مزادة وغرها (او نمل) وهو اولى مناأتجليل (واشعر البدنة عندابي وسف ومجد

التلبية اذا اشدأ بالطواف) يعني عنــد اســتلام الحبر لان المقصــود من العمرة هو الطواف فيقطمها عند افتتناحه (قولد ثم يقيم عكة حالالا) الى وقت احرام الحج لانه لم بن عليمه من افعالهما شي (فوله فاذا كان يوم التروية أحرم بالحج من المجد) همذا الوقت ليس بلازم بل ان شاء احرم بالحج قبسل يوم التروية وما تقدم احرامه بالحج قبل يوم التروية فهو افضل لان فيه اظهار المسارعة والرغبة في العبادة كذاً في النهاية • وقوله من الحجد • التقييد بالحجد للافتساية واما الجواز فجميع الحرم ميضات (قوله وفعل مايفعله الحساج المفرد) الا انه لايطوف طواف طواف النهيـة لانه لمـا حل صـار هو والمكي سـوا. ولا تحيــة المكي كذك هذا و رمل في طواف الزبارة وبسمى بعده لانه اول طواف له فالحج بخسلاف المفرد لانه قد طاف المدوم وسسى ولوكان هددا المختع بعدهما احرم بالحج طاف تطوما وسمى قبل ال روح الى منى لم يرمل في طواف الزيارة ولا بسمى بعد الله قد الى ذك مرة (قوله وعليه م) اى دم النم (فوله فان لم يجد صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله) ويجوز أن يصوم هذه الثلاثة بعد احرام العمرة قبل آخرام الحج بشرط أن يكون في أشهر الحج ولا يجسوز ان يصومها قبل احرام العمرة فان صامها بعد احرام الممرة قبل أن يعاوف لها جاز (قولد نان اراد المتمنع ان يسموق الهدى احرم وسماق هديه) وهذا هو الوجه أنساني من المتمتم وهو أفضل من الاول الذي لم بسبق وانما قدم اأوجه الاول على هذا مع أن هذا افتل لأن هذا وصف زالد وتقديم الذات أولى من تقديم العسفات قال في النهاية أذا ساق المتمنع الهدى ففيه قيد لابد من معرفته وهو أنه في هـدى المنعة انمىا يصير محرما بالنفليد والتوجه اذا حصلا فياشهر الحج اما اذا لم يحصلا فيهما لا بصمير محرما ماا يدرك الهدى وبسمير معه لان نقليد هدى المتمة في غمير الاشهر لابمندنه وبكون نطوعا وهدى النطوع مالم بدركه وبسير معه لابصير محرما (قو له واذا كانت دنة قدها عزادة) اى قطعة من ادم او نعل او شيء من لحاه الشجر والتقليد اولي من التجليل لان النقلد ذكر فى القرأن قال الله تعالى ﴿ وَلَا اللَّهُ عَالَى ﴿ وَلَا اللَّهُ عَالَ ولا القلائد ﴾ فتبنت شرعيسة التقليد بالكتاب والسانة والتجليل ماثبت الا بالسانة وهو غير منصود للاعلام خاصة بل بشاركه فيذاك مصال اخر وهي دفع النباب ودفع الحر والبرد والنقليد للاعلام خاصة من غير عشباركة وصورة التقليد ال يربط على عنق بدنته قطعة من ادم او نمل والمنيء ان هذا اعد لاراقة الدم فيصير جليدة عن قريب مثل هذه القطعة من الجلد حتى لا يمنع من الماء و العاف أذا علم أنه هدى وهذا انما يحكون فيما يغيب عن صماحبه كالابز والبقر اما الغنم فانه يضميع اذا لم يكن ممه مساحبه فلهذا لا يقلد والاولى ان يلبي ثم يقله لانه يصدر محرما بالنفليد والتوجه معه فكان تقدم التلبية اولي ليكون شروعه فالاحرام بها بالتقليد (قوله وبشعر البدنة عند ابي توسف و محمد) و لا يسن الاشسمار في غير الابل وصفته أن يطعن

وهو) إى الاشعار (أن يشق سنامها من الجانب الاعن) وفي الهداية قالوا والاشبه الايدر لان النبي صلى الله عليه وسلم طن في جانب البسار مفصوداً وفي جانب البين الفاقا (ولايشهر عند الي حقيقة) ويكره قال في الهداية وقبل ان اجتيفة كره اشعار اهل زمانه البالغيم فيه على وجه مخاف منه السراية وقال في الشرح وعلى هذا حله الطساوى هواولي تتحييج (فاذا دخل مكة طاف وسعى) كا تقدم (ولم يتحمل) من عرته حتى يجر هديه وذلك يوم النحر في حراماً (حتى يحرم بالحج يوم التروية) كا سبق فين لم يسق (وان قدم الإحرام قبله) اى قبل في ٢١٤ كه يوم التروية (جاز) وتقدم انه افضل

إلى السفل البنسنام من الجانب الاعن بارة او سنان حتى يخرج منه الدم ثم يلطح السنام بذلك أعلاما للنباس إنه قربة لله بمبالي (فَوْرُلِدُ و هُو أَنْ يُشْتَقُ سِنَامُهَا من الجنانب، الاعن) و في الهداية ، الإشهاد الا يسر إي الاشبه إلى العسواب في الروابة لان الهبرايا كانت مقبلة المهر سيول الله صيلي الله عليه و سلم و كان بدخل الهيرين أمن قبل الرؤس وكان الرخ عيسه لا محالة فكان بقع طعنه أولا على يسار البعير فان كانت البدينة صعبة جاز إن يشق من أي الجانبين شباء على حسب أ قدرته (قول و لا يشخر عند إلى حنيفة) انما ذكر قولهما قبل قوله لانه كان رِرِيُ الفتوى على قولهمنا ذكر في الهنداية ال الاشتمار بكروه عند ابي حنيضة و عندهما حسبن و عند الشبانعي سنة لانه مروى عن الني عليه السلام و الهما إن المفصود من التقليم إن لا مِمَاج ولايؤذى اذا ورد ماء او كلاء و برد اذا ضل و انه في الاشعار اتم لإنه الزم لان القلادة قد تحل او تسقط و الانسعار لا يفارقها فكان الزم لها من التقليد ولان التقليد مباين لهما محتمل الزابلة والاشمار متصل مما لا محتمل الانفسال فن هذا الوجه بنبغيان يكون سنة الاانه عارضه كونه مثلة فقالا محسنه ولايي حنيفة إنه مثلة و المثلة منهي عنها و لووقع التعارض بكونه مثلة وكونه سنة قال فالترجيح الجنورة لان النبي عليه المسلام شي عن ايلام الحيوان الا لمسأكلة و هذا إيلام الهير المأكلة ولان الاخرام يحزم ماكان مباحا فاما ان يبيح ماكان محظورا فلا والاشتحار مكرون قبل الاحران فكذا بمده (قوله ناذا دخل مَكَة طاف وسعى) اولا وطوافه و بسعبه هذا العمرة (فوله و لم يتحلل حتى بحرم بالحج يوم التروية) هذا اليس بلازم حتى أو أحزم يوم عرفة جاز (قولد نان قدم الاحرام قبله جاز) و كلب عِبْكَ أَمْهُوْ الْجُشْلِ: لِشَا فَيْهُ أَمْنَ المَسَارِجَةُ ﴿ فَوْ لَهُ وَعَلَيْهِ دَمَّهِ ﴾ و هو دم التمتع وقد يُعله بالهدئ الذي سُسته (فَقُولُه فاذا حاق يوم النَّص فقد جل من الاحرامين جيسا) المهن الخرام العمرة والجنة جميما (قول، و ليس لاهل مكة تمتع ولاقرال) و كذا اهل المواقبيت وامن دونترا الى مكة و من فعل ذلك منهم كان مسيئا وعليه لاجل اسائته دم. والهاردم جبزالاجواز الإكل منه والابجزيه الصوم منه والكال مجسرا لابجد ممن الهدى (فَوَلَهُ وَ إِعَالُهُمُ الْافْرَادُمُا سَمْ) ولوخرج المكي الى الكوفة وقرن صبح قرائه لأن عرته

لماقيه من المسارعة وزيادة الشقة وكذا باز بعدمكا امر (و) وجب (عليه دم) المنتم كا ذكر (فاذا جلق بوم الخمر فقد إحل من الإسرامين) جمعا لان الحاق محلل في الحج كالسلام في السلاة فيخلل به عنهما إهداه (واليس لاهل مكف) و من في حكمهم عن كان داخل المقاب (عشم الإفران) مشروع (وانما) الشروع (إليم الافراد ماسد) مر ان عمر عر متصور للا صراحوا به من الله عدم الأثلام شرط لعملا التمتع دون القراق وال الإلمام العميع مبطل للمتع دون المران قال شعنا ف بأشينه خلق الدن و مفتضي هذا ال عنم المكي باطل او جود الالمام العميس بين احراميه منواه سيناق الهدي اولا لان الافترة العالج عن المائية ُ اذًا لم يسق الهدي وحلق لابة الإسق العورد الى مكام

والمراج من المحيط البالالم النحيج الرجع المراه المون فيما كاصرح به في العناية وغيرها و في النهاية (ميفاتيال) والمراج من المحيط البالالم النحيج الرجع المراه بعد العمرة ولا يكون النود المراه مستحقا عليه و من هذا قلنا لا تمتع لا على المراه بعد العمل المراه والما الواقيت إلى المحتج المراف القران فانه بتصور منهم لان عدم الالمام فيه ليس شرط و اما قوله في الشر بالالية المدين و حاق دول من ساقة أولم بسقة ولم محاق لان المامه عبر صحيح الله الهدى و حاق دول من ساقة أولم المتون ولا تمتع ولاقران لمكي معناه أبي المشروعية و الحل التصرخ بان المامه صحيح ساق الهدى اولا وعلى هذا فقول المتون ولا تمتع ولاقران لمكي معناه أبي المشروعية و الحل

ولا شاق هدمالتصور في احدهما دون الاخر اه باختصار وتمامه فيها (واذا علا المتمع الى بلدء بعــد فراغه من العمرة) وحلق (ولم يكن سباق الهدى بطل تقعه) لانه الم باهسله بين النسكين الماما صحيحيا وبه سطل التمنع واذا كان سباق الهدى قالامه ﴿ ٢١٥ ﴾ لايكون صحفا ولاسطل عمه هندهما وقال محمد سِطل تممه لانه اداهماً

وللمسا أن العدود مسقق عليمه لأجمل الحلق لأنه موقت بالحرم وجوبا عند ابى حنيفة واستعبابا عند ابى بوسىف والعود عنع محدّالالمام جوهرة ثم قال وقيد بالمتم اذ القيارلُ لا سطل قرانه بالعدود الى باده في قولهم جيما (و من احرم بالعمرة قبسل اشهر الحج فطاف الما) أي لعمرته (اقل من اربعة انسواط ثم) لم تمواحي (دخلت اشهر الحج فَتَمَّهُمَّ) في أشهره (واحرم بالحج كان مختما) لان الاحرام عندنا شرط فيصمع تقدعه على اثمر الحج وآنما بعتبر ادامالانعال فيها وقد وجد الاكثر والاكثر حكم السكل هدايه (وان) كان (طاف لعمرته قبــل اشهر الحج اربعة اشتواط فصاعدا ثم حميم من عامه دلك لم يكن مقتمسا) لانه ادى الاكثر قبل أشهر الحج فصاركا اذا تحلل منها قبل اشهر الحج والامسل في المناسبة أن الاكثراء

مقانيان والالمام لايؤثر فيه ولو احرم بعد ماخرج الىالكوفة بحمرة ثم دخـل مكة المسفرين ولانه الم باهـله فع لم يكن متمما لان الالمام باهله يطل تمتعه فعسار كالكوف اذا رجم الى أهله (قوله واذاعاد المتمنع الى بلده بعد فراهه من العمرة ولم يكن ساق الهدى بطل تمتمه) لانه الم باهله بين النسكين الماما صحب وبه بطل المتنع واذا ساق الهدى فالمسامد لايكون صحيب ولا يبطل تمتمه عندهما وقال محسد ببطل تمتمه لانه اداهما بسفر أن ولانه الم بأهله والهب ال العود مستمق عليه لاجل الحلق لان الحلق موقت بالحرم وجوبا عند ابى حنيفة واستجبابا عند ابى يوسنف والعود عنع صمةالالمام وقيد بالمختم اذالقسارن لابطل قرائه بالصود الى بلده والتقييد بسلده قواهم جميما اما اذا رجم الى غير بلده كان مختما عند ابى حنيفة ويكون كأنه لم يخرج من مكة وعندهما لايكون مختصاً ويكون كأنه رجع الى بلده ولا فرق عندهما بين ان ينوى الاقامة ف غير بلده خسبة عشر بوما او لم ينو ، وقوله بسد فراغه من العمرة ، اى بعد ماحلق اما قبل ان محلق فان تمنمه لا بطل عندهما وقال محمد ببطل (قوله ومن احرم بالعمرة قبل اشهر الحج فطاف لها اقل من اربعة اشدواط ثم دخلت اشهر الحج فتممها واحرم بالحج كان مقتصاً) لأن الاحرام عندنا شرط فيصح تقدمه على أشهر الحج وأنمنا يعتبر أداء الاضال فيهنا وقد وجد الاكثر وللاكثر حصكم الكل (فَوَلِدٌ وَانْ طَافَ لَمُرتَهُ قِبِلُ اثْهِرُ الْحَجِ اربَعَدُ السَّوَاطُ فَصَاعِدًا ثُمْ عَجِ مَن عامه ذلك لم يكن متنعما) لانه ادى الاكثر قبل الاشهر فصار كما اذا تحلل منهما قبل الاشهر والاصل في المناسك ان الاكثراء حكم الكل والاقلاه حكم العدم فاذا حصل الاكثر قبل الاشهر فكأنما حصلت كلها قبل الاشهر وقد ذكرنا ان المتمنع هو البذى يم العمرة والحج ف الاشهر (فولد واشهر الحج شبوال وذو القعيدة وعشر من ذى الجهة) فان قيسل كيف يكون شهران وبسن الشالث اشهرا قيسل أقامة لاكثر الشائنة مقام كلهما وهو يوم النصر من الاشهر قال فىالوجيز نم وقول الشيخ ايضًا على عليمه وقال أبو بوسف ليس هو منها لأن الحج بفوت بطلوع الغبر بوم النمر والمبادة لانكون فائتة مع بغاء وفتهما وليما أنالله تعمالي قال ﴿ وَمِ اللَّمِ اللَّهِ وَيَسْفِيلُ هُو يُومَ عَرَفَةً وَقَيْلُ وَمِ الْفُورُ وَيُسْفِيلُ أَنْ يُعْمَ يوم الحج الاكبر وليس منهما ولانه اول وقت لركن من اركان الحج وهمو طواف الزبارة وركن المبادة لا بحكون في غير وقنها و فالدته في من حلف لايكاميه فاشهر الحج فكلمه يوم النمر فنشد ابى يوسيف لايحنث وعندهميا بحنث (قولد نان قدم الاحرام بالحج عليهـا جاز احرامه) والكنه بكره وبكون مسـينا

حكم الكل قاذا حصل الاكثر قبل اشهر الحج فكانما حصلت كلها وقد ذكرنا الأالمتنع هوالذي يتم العمرة والحج ف اشهر الحج جوهرة (واشيرالحج شوال وذوالقعدة) بفتح الفاف وتكسر (وعشر من ذكَّ الحجة) بكـر الحا، وتفتَّح (فان قدمالاحرام بالحج علما) اىالاثهرالمذكورة (جاز احرامه) لانه شرط وكره

مند الاحرام اغتسلت) [للاحرام وهنوأ للنظنافة (و احر مت و صنعت) اذا باه وقت الافعال (كايسنمه الحاج) من الموقفين و دمى الجمار وغيرها (غير انها لاتطوف بالبيت حتى تطهر) لانهامنية عندخول المجرر (واذا حاضت بعدالوقوف وطواف الزيارة) وارادت الانصراف (انصرفت من مكة ولاشي عامها الرك طواف الصدر) لائه صلى الله عليمه وسلم رخص النساء الحيض في ترك طواف الصدر فان طهرت قبل ان تخرج من مكة لزمها طواف

﴿ باب الجنايات ﴾

لما فرغ من بسال احكام الحرمين شرع في بيان حكم مايدتريهم من العوارض من الجنايات والاحسار والفوات وقدم الجنايات لما أن الأداء القيامسر خير من العدم والجنايات جمع جنباية والمرادبهما هنبا ارتكاب محظور في الاحرام (اذا تطيب المحرم فعليه الكفارة) لااطلق في الطيب اجل فالكفارة ثم شرع في بيان مااجمله مقوله (فان طبب عضوا ١٤٠٤) كالرأس والبيد والرجل (فا زاد) مع انجادالحجلس (فعليه دم) لانالجناية تشكامل شكامل

(فَوْلِهُ وَالْمُقَدَ عِنَّا) وقال الشَّافِي يَنْقُدُ عَرْمَ ثُمَّ اذًا جَازَ عَنْدُمَ الأحرامُ عَلَى الاشهر لايجوز شيء من افعــال الحج الا في الانتهر واصل الحــلاف ان الاحرام عنده ركان وعندنا شرط كالطهارة والطهآرة بجوز تقديمهما علىالوقت ولو اعتمر في الاشهر وفرغ منهـا وحل ثم رجـع الى اهـله والمهم حــلالا ثم عاد وحج من عامــه ذلك لایکون متمنما ولو آنه لمما حل من عرته لم مخرج من الحرم حتی احرم بالحج او خرج الا أنه لم يجاوزالميفات حتى حج من عامه كان متمنما ولوعاد بعد ماحــل من عرثه الى غمير اهله في موضع لاهله آلتمنع والفران وحمج من عامه ذلك كان متمنعا صد ابى حنيفة وصار كأنه لم يخرج من مُكمة وعندهما لايكون متمنعا ويكون لحوقه بهذا الموضع كلموقه باهله ولو اعتمر في الإشهر ثم افسيدها واتمها على الفسياد ثم حج من عامة ذلك لم يكن متمنعا فان قضاعا و حج من عامه ذلك فهو على ثلثة اوجه في وجه يكون متمنعا اجماعا وهو أنه لما فرغ من عربّه الفاسدة رجم الى أهله ثم عاد وقضاها او حج من عامه ذلك يكون متمتماً بالاجماع و في وجه لايكون متمتمــا اجماعاً و هو انه لما فرغ منها لم بخرج من الحرم اوخوج منها ولم يتجاوز المقسات حتى فضاها وحمج من عامه ذلك لم يكن مختما بالاجماع لانه لما حل من عرته الفاسـدة صار كواحد من اهل مكة ولاتمتع لاهل مكة وفيوجه اختلفوا فيه وهو اله لما حل منها عاد الى غير اهله خارج الميقيات ثم رجع وقنداها وحج من عامه لم يكن متمتعا عند ابى حنيفة كأنه لم يخرج من مكة وعندهما يكون مختما لان لحوقه بهذا الموضع كلحوقه باهله (فوله و اذا حاضت المرأة عند الاحرام اغتسات واحرمت وصنعت مابصنعه الحساج غير انهما لانطوف بالبيت حتى تطهر) لانها منهية عن دخول المنجد والطواف والغسال هنا للاحرام لا للصلاة وفائدته النظافة (قوله فان حاصت بعبد الوقوف وطلواف الزبارة انصرفت من مكذ ولا شئ عليها لرك طواف الصدر) فان طهرت قبل ان تخرج من مكة لزمها طواف الصدر فلان جاوزت بيوت مكة ثم طهرت فليس عليها أن تمود والله أعلم

-مركز بابالجنايات في الحج كا

لما فرغ من بيان احكام المحرمين بدأ بما يعربهم من العوارض من الجنايات والاحصار والفران والجناية اسم لفعل محرم شرعا سواءكان فيمال اونفس لكن فىالشرع يراد باطلان اسم الجنباية الفصل فىالنفوس والاطراف فانهم خصوا الفعل فىالمبال باسم وهو الغصب والجنباية في هذا الباب عبارة عن ارتكاب محظورات الاحرام (قوله رجماللة أذا تطيب المحرم فعليه الكفارة) ذكر الكفارة مجلا حيث ذكر الطيب مطلقًا مَنْ غَيْرِ تَقْيِيدُ بَعْضُو دُونَ عَضُو ثُمَّ شَرَعَ فَيَبِّأَنَّ هَذَا الْحِمْلُ فَقَالَ (وَانْ طبب عضوا كاملا فا زاد فعليه دم) العضو الكامل مثل الرأس والفحذ والساق

الارتفاق وذلك في العصو الكامل فيرتب عليه كال الموجب (و از. ظیم اقل من هضو) كربعة ونحوه (فمليه صدقه) في ظاهر الروابة لنسور الجنابذ وقال محمد بحب تغديرته من الدم اعتبارا للجزء بالكل قال الاستعبابي العميح جواب ظاهرالرواية تصحيح (وان ابس ثوبا مخيطها) اللبس المنادحتي لوارتدى بالقميص او انشع داو ازر بالسراويل فالابأس لاله لمبليسه ليس المخيط وكذالوادخل منكبيه في الفيا ولم يدخل بدنه في الكمين خلافا لزفر لانه لم يلبسه لبس الذباو الهذا شكلف ق حفظه هدایة (او غطی رأسه) معتاد مخلاف محو المانة و عدل ر (بوما كاملا) اولیلة کاملة (نملیــه دم

وما اشبه ذلك (قو له وان عايب اقل من عضو فعليه صدقة) لَفسور الحِناية وقاله محمد بجب بقدره من الدم اعتبدارا للجزء بالكل وفي المنتق اذا طيب ربيم عضو فعليه دم اعتبارا بالحلق ثم واجب الدم عادى بالشباذ في جيم المواضم الا في موضعين ب كرهما فيما بسد أن شاءالله ثمالي وكل صدقة في الاحرام غرر مندرة فهي نبسف مساع من بر لا مأتجب بفنسل القملة والجرادة فان كان الطيب في اعتشاء متفرقة جم ذلك كله فان لملغ عشوا كاملا وجب عليه دم وان كان اقل وجبت عليه سبدقة والرطيب اعضائه كالها كفته شاه واحدة والرطيب كل عضو في جلس على حدة فعندهما عليه لكل عضو كفارة وعند محمد اذا كفر الاول فعليه دم آخر للثاني وان لم يكفر الاول كفاء دم واحد قال في الغوائد اذا كان الطيب كثيرا فاحشا فعليه الدم وأنكان قليلا فصيدقة واختلفوا فبالحد الفاصل بينهما فاعتبر الفتيه الوجعفر الكثرة فانسى العليب فقال أن كان العليب فانفسه كثيرا بستكثره النافار مثل كفين من ماءالورد وما اشهه فهو كثير وما دونه قليل وقال الامام خواهر زاده اذاكان الطيب قليــلا الا أنه طيب عندوا كاءلا فهو كثير ويكون العبرة للعندو لا للطيب وأو مس لهيب فلزق يده مقدار عضوكامل وجب عليه الدم وانكان اقل فصدقة والطيب هوكل شير له وائحه مستلذة كالزعفران والورس والكافور والعنبر والمسك واشبهاه ذاك والخطئ طب عند الى حنيفة وكذا الزبت والشيرج طيب عند الى حنيفة يلزمه باستعماله الدم لاناله رائحة طببة ولقتل الهوام ولزبل الشاءث وبدين الشامر فتنكامل جناية مرذه الجلة أبجب الدم وقال ايوبوسف ومحد ليس بطيب لانه من الاطممة الا أن فيه ارتفياقا وهو قتل الهوام وازالة الشبعث وهو جنباية قاصرة فيلزمه فيه صدقة وقال الشافعي أن أستعمله في شعر رأسه فعليه دم لازالة الشمعث وأن استعمله فيدنه فلا شيء عليه لانعدامه والفرق بين النفث والشعث أن النفث هو الوصيخ والشعث انتشار الشعر لغلة التعهد وهذا الخلاف فبالزبت الحالص والشبيرج ألبحت اما المطيب فيجب فيه الدم بالاتفاق ويكره للحجرم ان يشم الريحان والطيب فان خضب رأمه بالحناء فعليه دم لانه طبب قان عليه الصلاة والسلام • الحناء طبب • والأصار ملبدأ فعايه دمان دم للطيب و دم لافطية و ذلك بان يكون جامدا غبر مابع و هذا اذا غطاه نوما الى الليل فالأكان اقل فصدقة وكذا اذا غطى ربع رأسه بجب الدم والكان و في اقل فصدقة و في الخجندي اذا خضبت المرأة كفها بالحناء وهي محرمة وجب علما دم هذا بدل علم إن الكف عضو كامل لانه او جب ف تطيبه الدم (فو له وال لبس ثوبا مخيطا او غطى رأسه وما كاملا فعليه دم) المخيط اسم اثلاثة اشياءالفعيس والسراويل والقبأء وهذا إذا ابسه اللبس المتاد اما اذا اتزر بالقميص فلا شي عليه و إن البسالخيط اقل من وم فعليه صدقة و عن الى وسف اذا لبعد اكثر اليوم فعليه دم اقامة للاكثر مقام الكل وعن محد بحسامه من الدم ولو ليس اللب اس كله القميص والقباء والسراويل والحفين وما كاملا فعليمه دم واحد وان ابس اياما ان نم ينزعه ابلا وتمار اكفاء دم بالاجماع نان دعمالدم ثم دام

على لبعه برماكا ملا فعليه دم آخر بالاجماع لان الدوام عليه كلبسه مبتدأ وان تزعه وعزم على تركه ثم لبس بعد ذلك فان كفر للاول فعايه كفارة اخرى بالاجماع والابكفر اللاول فعليه كفارتان عنذهما وقال مجمد كفارة واحدة واوكان يلبسه بالنهار وينزعه بالليل للنوم من غير أن يعزم على تركه لم يلزمه الادم وأحدة • وقوله بالاجماع ولواضطر الى لبس تبم فابس تيمسين لم بحب الاكفارة و احدة (فولد او عطى رأسه وساكاملا فعليه دم) وكذا غطاءالية كاملة كذا ف النهاية وشواء غطاء عامدا او ناسبا او نائمًا ومعناه اذا غطاه النفطية المتادة اما اذا حل عليه اجانة اوعدل برا وجوالق اوما اشبه ذلك فلا شيء عليه ولوغطى بعض رأسه فالمروى من الى حنيفة اله احتبراله بم احتبارا بالحلق و عن الى وسف انه يمتبر اكثر الرأس قال في تاضيخان ولايغطى ناء ولاذنته ولاعارضه قال في الوجيز وان غطى ربم وجهه عامدا او ناسيا او ناءًا فعليه دم وفي الاقل صدقة وليس المرأة ان تنتقب وتغطى وجهها نان فعلت ذلك توماكا الله فعليها دم و لايأس المحرم ان يلبس الحاتم وكذا لنصرمة لايأس ان تلبس الحرير والحسل (قولد وان كان اقل من ذلك فعليه صدفة) وعن ابي يوسيف اذا ابس اكثر من نسبت يوم فعليه دم وهند مجمد بقدره أنَّ لبس نصف بوم فعليه نصف شباة وأن كان أكثر فبقدر. من الدم (قوله وان حلق ربع رأسه فصاعدا فعليه دم) وكذا اذا حلق ربع لحيته فصاعدا فعليه دم (و ان كان اتل فصدقة) ولوحلق رأسـه ڧضرورة فعليه كفارة انشاء و؈اليناسِع قال الونوسـف ومحمد قيالرأس ان حلق اكثره نسليه دم والا فصـدقة ولو حلق عانته او ابطيه او ننهما ار احدهما فعليه دم وإن حلق من احد الابطين اكثره فصدقة ولا فرق بين أن يحلق الفسه أو يحلقله غرم بامره أو بفر أمره طابعا أو مكرها وأن حلق شاربه اوقصه قبليه صدقة لانه قليل ومن حلق العانة فدم انكان الشمركثيرا وقال قاضخان وهوتبع للحبة وروى عن ابى ح ان فيه الدم وان حلق بمش عائنه فعليه صدقة وان حلق صدره أوساقه فعليه صدقة وأنحلق رأس غره اوقس اظافر غيره فعليه صدقة والحلوق انكان محرما فعليه دم سواءكان طابعا او مكرها او نائما و لا يرجع به على الحالق لانه قد نال به الراحة والزنسة وان البسالموم حلالا مخيطا اوطبسه فلاشئ عليه بالاجماع وكذا اذا قتل قلا على غيره كذا فالنشاوي قال في الكرخي اذا حلق المحرم رأس حملال فعليه صدقة لانه استمناع خطره الاحرام من جميم الوجوه فاذا فعل المحرم بالحلال لزمه الكفارة فقوله من جميع الوجوء محترز من المحرم أذا ليس محرما فيصا لانه غبر محظور من جميع الوجوء فلا شيء على الملبس الا ترى انه لو ليسه على غير الوجه المتساد لم يلزمه شي (قولد وإن حلق مواضع الحاجم من الرقبة فعليه دم هنـد ابي حنيفة وقال الوبوسف وعمد صدقة) وهو صفحنا المنق وما بينالكاهلين من الرقبة ولو حلق الرقبة كلهسا فعليه دم بالاجساع لانهسا عضو كامل مقصديه الحلق الجعمة بالكسر قارورة ألجام وكذا الحجم بغيرالحاء والحجم بفتحاليم والحبم موضع الحدسة منالمنق كذا فالنهاية (قوله وان فس اظافير بديه ورجليه فعليمه دم) وان كان

و ال كان اقل من ذلك فمليه صدقة) لماتقدم (و ال حلق) ای از ال (ربم) شعر (رأسه) اوربم لحينه (فساعدا شليه دم و أن حلق أقل من الربع فعليه صدقة) لان حلق بعض الرأس ارتفاق كامل لانه ممناد فتتكامل 4 الجناية وتقاصر فيمادونه وكذاحلن بعض المحنية ممتاد بالعراق و أرش العرب وكذا لوحلق ابطله او احدهما او عائد اورقبته كلها هداية (وان حلق مواضع المحاجم فعليه دم عند ابي حنينة) قال في التعميم واعتد قوله المبوي والنسق (وقال ابربوسف: و محدهله صدقة) لانه غير مقضود فردَّاته (وان قس اظامر ده ورجليه) ق مجلس واحد (نملية دم) و احد لانه از الةالاذي من نوع واحد وقيدنا

بالمجلس الواحد لانه إذا تغددالمجلس تعددالدم (وأن قص بدأ أورجلا فعليه دم) لإن باريع حكم الكل (وأن قس أقل من يحسم الطافير ضليه) لكل فافر (صدقة) الا إن تبلغ دما فينتفس نصف صاع (و ان قس خسة اطافير متفرقة من يدية و رجليه فعليه) لكل ظفر ﴿ ١١٨ ﴾ (صدقة عندهما) إي إن حنينة و إن يوسف قال في التجيع واعتد

(وقال محد عليه دم) اعتبار ا عا لوقسها من كف واحد وعا ادًا خلق ربع الرأس من مواشع منقرقة هذاية (وان تطبب أو حلق او لبس من مذر فهو محسر أن شاء ذيح شاة وأن شاء تسدق على سنة مساكين شلاند اسوع) بوزن افلس جم مساع فالفاة وفي الكثرة على مسيعان ونقل الطرزي عن الفارسي اله يجمع ابضا على اسع مالنلب كا قبل ادور وادر بالغلب وبهذا الذي نقله • جياة إبو يعانم من خطأ الموام مصناح (من طعام) على كل مسكين سب باع (وانشاء مام ثلاثة الم) الموله تعالى ﴿ فقدية المن سام او شدفة او نتك رسول الدشل الدهلة وسلم عاد كرنا والآية تركت في المدور ممالسوم بجرته في ای بوشع شام لانه عباده فكل مكان وكذا الصدقة

دلك في مجالس فكذا عند مجد عليه دم واحد الا اذا تخللت الكفارة وعندهما بحب الحبوق والنسق اربعة دماء أن ألم في كل مجلس بدأ أو رجــالا وأما أذا حلق رأـــــــ فاربعة مجالس فكل مجلس الربع لم يجب الادم واحد بالاجهاع لان الرأس مُعد (قول وان نس يدا اورجيلا فعليمه دم) أقامة الربع مقيام الكل كا فالحلسق (قو له وأن قملُ اقل من خسة اطافير فعليه صدقة) اى لنكل طفر صدقة نسف صباع من حنطة الإ أن يلغ دما فينفس نصف مساع وقال محد بجب و بحساء من الدم وقال وزر فيليُّ الدُّمْ يَقْصُ ثَلَائِةُ اطْلَاقِرَ مَمُوا لَانْ فِي اطْلَاقِرَ اللَّهِ الواحدة دما و الثلاثة اكثرُها واللاكثرُ حكم الكل ولنسأ أنالدم فيالاصل آنما وجب بقس البدن والرجلين والبد الواحدة ربع ذاك فيمثل منزة الكمال كربع الرأس فالملق فلا مكن ال منهام الاكثر فيه مَقَامُ الْكُلُّ (قُولُهُ وَانْ مَعَنْ خَسَّةَ اطْافِرِ مَنْدِمَةً مِنْ يَدِيهِ وَرَجَعْلِهِ مُطْلِعًا سُدُمَّةً وهذا عندهماً وقال مجدُّ عليه الدم) كما أوحلق ربتُعالرأس من مواشع متفرقة والعمَّا ان كالالجنَّاية مثلَّالرَّاحة والرِّينة والتقليم على هـُـذا الوجه يشـُّينه ولا راحة فيه وُّانَ مُقَاصِرُتَ الْجُنَّابِينَ وجبت الصَّدَّقَة ثم ادًّا وجبت الصَّدَّة عندهما قذت قاكل طَعْرَ طَمَامَ مَسَكِينَ أَلَا أَنْ يَلِغَ دُمَا قَيْقُمَنَ حَيْثَةُ مَاشَاءً وِلُو انْكُسِرَ ظُفْرَهُ فَعَمَاقًى تُقلعه فلا شيء عليه لآنه بالانكسار خرج عن جدالتما. والزبادة فاتسه البابس مَنْ شَمِرًا لَمْ مَ حَتَّى لَوَكَانَ يَحِيثُ لَوْ تَرَكُهُ بِنُو فَعَلَيْهِ صَدَّقَةً وَلَوْقِطُعَ كُفَّهُ وَفِيهِ اطْلَفَارُهُ. الوحلم جلدة عن رأمه بشمرها فلا شي عليه (قولد وأن تطب أو لبس أو حلق من عَذْر. وبو عَمْر إنْ شَاهُ دُبح شَاهُ وإنْ شاه تصدق على سنة مساكين شلانة اصواع من الطمام وأنَّ شَاء صَامِ اللَّهُ أيام) لقوله نسال عو فن كان منكم مريضًا أو به أذى من ، أسه فقدية من صِّبام أوصدقة أونسك ﴾ فالصوم بجزيه في أي موضع شاء و يجزيه أنْ شَـا : تابعه وأن شـا . فرقه وكذا الصدقة نجزيه عندنا حبث احب الا أنه يعنــدنا بسحب على مساكين الحرم وبجوز فيها التمليك والاباحة اعنى التغسفية والعشبة عندهما وقال محمَّــد لايجزبه التليك واما النســك وهو الذبح فلا يحزبه الا في الحرم الوكلة او التظيير وقد قسيرها بالاتماق لان الاراقة لم تمون قربة الا في زمان مخضوص كالتضمية او مكان مخصوص وهو الحرم • قوله أن شاء ذبح شاة ، فيه أشارة إلى الدالواجب عليه الذبح لإغر حيى لو سرقت المديوجة وقد دُعت في الحرم او هلكت بآفة بعيد الذبح لابجب عليه شي: (قولد فان قبيل او لمن يثيرة فعليه دم) قال الخينيدي سواء انزل ولم ينزل وفي قامني خان اشترط الانزال لوجسوب الدم بالمس قال وحدو العليج وان تظر الى فرج امرأة بشموة فأنى لاشي عليه كا او تفكر فأشى وكذا الاحتىالاً الله بنا واما النسك فيختص

بالحريم بالاتفاق لان الاراقة لم بعرف قرية الا فرزمان او مكان و هذا لم يختص نريان فتمين اختصاصه بالمكان جداية (و ان قبل او لمس شهوة) الزل او لم ينزل هداية (فعليه دم) وكدا اطلق ف المبسوط والكاف و ف الهدائع وشرح الجميع بعا اللاسل ورجسه نمالهمر بانالدواعى محرمة لاجل الاحرام مطلقا أيجب الدم مطلقا واشترط فيالجامعالصفير الانزال وصحمه ناضيمان في شرحه (ومن جامع في احدالسبيلين) من آدى (قبل الوقوف بعرفة فسد جمه و) وجب (هليه شاة) او سبع بدنة (و يمضى) وجوبا (فى) فاســـد (ألحج كما يمضى من لم ينســـدالحج و) وجب (عليه الفضاء) فورا ولو جمه نفلا لوجوبه بالشروع و لم يقع موقعه فبقى الوجوب ﴿ ٢٢٠ ﴾ بحــاله (وليس) بواجب (عليـــه

والرجل والمرأة فيذك سبوا. لان الاستمناع بحسللها كما بحصله وان استمي بكفه فائزل فعليه دم عند الىحنيفة وان اولج فيميمة فائزل قعليه دم ولايفسد جمه ولاعرته وان لم ينزل لادم عليه وقال الشانعي نفسد جه وعرته (قو له ومن جامع في احدى السبيلين عامدًا أو ناسيًا قبل الوقوف بعرفة فسد جه وعليه شاة) وقال الشافعي بدنة أعلم اذالشيم سوى بينالسبيلين وعن ابي حنيفة في غيرالقبل رواينان احديما انه كالفرج لانه وطا توجب الفسيل من غير الزال والثانية لانفسيد عبه ولا عرته لتقاصر معنى الوط ولهـذا لم بحب الحـد عنـدم لانه وط في موضع لايتعلق به وجـوب المهر فلا يتملق به فسنادأ لحج وعندهما هوكالفرج لاز فيه الحد عندهمنا ولو عامع المحربسة وهي نائمة اومكرهة اوكانالجامع صبيا اومجنونا فهو سواء فيجوبالدم وفساد الحج (قوله و بمضى ف الحج كا بمضى من لم ينسد جه) لان احرام الحج لايجوز الفلل منه الاباداء انساله او بالاحصار (فوله وعليه الحج من قابل) لان الاحرام الاول لم يقم موقع الواجب فبق الوجوب بحاله فان جامع جماعاً آخر قبلالوقوف بعرفة فعليه شأة اخرى مندهما وقال مجمد لاشي عليه الا ان يكون كفر علي الوط الاول (قوله وليس عليه أن يغارق أمرأته أذا حج بها ق القضاء) وقال زفر أذا أحرما أفترقا وقال مالك اذا خرجا مزيلدهما افترقا وقالالشافعياذا انتهيا الىالمكان الذي جامعها فيه افترقا والمراد بالفرقة ان يأخذ كل واحد منهما طريفا غير طريقالاً خر (قولد وان جامع بمدالوقوف بعرفة لمنشد جه) لقوله عليه السلام • من وقف ببرفة فقد تم جه • (قوله وعليه بدنة) لانه اعلى انواع الجناية فيتغلظ موجبها فان جامع ناسيا فعليه شاة لانه وقع ف حر مداحرام مهدوك فيكفيه شاة لبقاءاحرامه كذا في النهاية (فو له وال جامع بعدالحلق ضله شاة) لبقاء احرامه في حق النسساء دون لبس المخيط و الطبب فعفت الجناية فاكتني بالشاة وكذا بعد الطواف قبل الحلق لانه مالم محلق او منصر باق على الاحرام (قوله ومناجم فالعمرة قبل الابطوفالها اربعة اشواط انسدها ومضي فنا وقضاها وعليه شاة وان جامع بعدما طافألها اربعة اشواط فعليه شاة ولانفسد عرته وقال الشافعي تفسد فالرجمين وعليه بدنة اعتبارا بالحج اذهى فرض عنده كالحج ولنا انها سنة فكانت احط رنبذ فبجب فيها إلشاة (قول و من جامع ناسبا كن جامع عامدا) لان حالة الحج مذكرة وله امارات ظاهرة وهوالشعث والبعد عنالوطن فلم يعتبر نسيانه ولهذا قلنا أنما تفسد المملاة يستوى فيه النسيان والعمد لان حالتها مذكرة وسواء كانت المرأة صغيرة اوكبيرة او مجنونة (قوله و من طاف طواف القدوم محدثًا نسليه صدقة و ان كان جنبا نسليه شاة)

ان بفارق امرأته اذا حج مهما فيالقضاء) وتدبيله ذلك أن خاف الوقاع (و من جامع بعدالوقوف بعرفة) قبل الحلق (لم نفسد جه و) وجب (عليه مدنة) لانه اعلى انواع الجناية فغلظ موجيها وان جامع ثانيا فعليه شباة لانه وقع ق احرام مهتوك نهاله (و ال كان (جامع بعد) الوقوف ر (الحلق فعليه شاة) لبقاء احرامه فيحق النساء فغط فخفت الجنابة فاكتنى بالشاء (ومن جامع في العمرة قبل أن يطوف) لها (اربعة اشواط افعدها) لازالطواف فيالعمرة عنزة الوقوف فيالحج (ومضى فہا) کا عشی فیصمیسا (وقضاها) فورا (و) وجب (عليه شاة) لانها سنة فكانت احط رتبة من الحج فاكنني بالشباة (و ان و طی بعد ماطاف) لها (أربعة اشواط فعليه شاة) لكن بشرط كونه قبل الحلق وتركه العسلم 4 لانه بالحملق عرج من

احرامها بالكلية بخلاف احرام ألج كما مر (ومن جامع ناسياً) اوجاهلا اوناعًا اومكرها (كن جامع (قال) عامداً) لاستواء الكل فى الارتفاق نهر (ومن طاف طواف القدوم فعليه صدقة) وكذا فى كل طواف تعلوع جبراً لما دخله من النقس بترك الطهارة وهو ان وجب بالشروع اكتنى بالسدقة اظهاراً لدون رتبته ١٤ وجب بايجاب الله تعالى (والل) كان (طاف جنبا فعليه شاة)

لفاظ الجناية (ومن طاف طواف الزيارة او اكثره (عدناضله شاة) لانه اخل النفس فالركن فكاذاغش من الاول فيجب بالدم (و أن) كان طافه او اكثره (جنبا فعليه بدنة) لفلظ الجناية فتجر بالبدنة اظهمارا التفاوت بين الركن وغيره (والافضلان بعدالطواف) طاهرا لكون آيابه على وجمه الكمال (مادام عكمة) لامكانه من غير عسر قال في الهداية و في بعض النحخ و عليه ان امد والاصم أنه يؤمر بالاعادة في الملدث استعبابا و في الجنابة ابجابا لفعش النقصان بسبب الجناية و قصوره بسبب الحدث اه (ولا ذع عليه) اي اعاده للحدث ولو بعد ايام المروكذا الجناية الأكان فيايام الفروان بعده لزمه

قال الخبندى حكم الحائض والنفساء كحكم الجنب و في المبسوط لو طاف للقدوم محدثًا أو جنبًا لا شي عليه لا نه لو تركه اصلا لم يكن عليمه شي فكذا أذا ترك الطهارة فيه و عن مجد يلزمه صدقة كذا في النسابة ثم الطهارة ليست بشرط في الطواف عندنا و اختلف المسايخ هل هي سنة او واجبــة ففــال ان شجاع سنة لان الطواف يصح من غير وجودها و قال ابو بكر الرازى واجبة وهوالاصح لانه بجب بتركهــا الجار و في الهــدابة اذا شرع في هذا الطواف وهو ســنة يصير واجبا بالشروع ويدخله نغس بترك الطهمارة فجير بالصدقة اظهمارالدنو رتشمه عن الواجب بابحــاب الله تعــالى و هو طواف الزيارة وكذلك الحكم فيكل طواف هو تعلوع • قوله فعليه صدقة • بعني لكل شــوط الا أن بِلغ دما فينقص نصف صاع (فَوْ لِهُ وَ مَنْ طَافَ طُوافَ الزَّبَارَةُ مُحَدًّا فَعَلَيْهِ شَامً) لا له ادخل النفس فالركن فكان افحش من الاول و هو طواف القندوم فجير بالدم وكذا او طناف اكثره عدمًا لأن للاكثر حكم الكل (قوله و أن كان جنبًا نعابه بدنة) لأن الجنابة اغلط من الحدث فيمير بالبدنة الخلهار اللنفاوت و لان المنع في الجنابة من وجهين الطواف ودخول المجدو في الحدث من وجبه واحد فالتفاحش والقصبان اوجبا البدنة و كذا اذا طاف اكثره جنب لان الاكثر حكم الكل فان قبل من انوقم الفرق بين هذا و بين الصلاة والصوم حيث لا نقام اكثر ركمات الصلاة مقام كلهـــا ولا صوم اكثر الهمار مقام كله و هنا مقمام الاكثر مقمام الكل قبل لان الصملاة والصوم لا يُجِزُأُ ولا تعدد بل هي عبادة واحدة تؤدي في مكان واحد والمشقة فها يسيرة فلم نقم اكثر منها مقام الكل والحج افعال متعددة و يؤدّى في امكنة مختلفة فاقم الاكثر فيه مفام الحكل صيانة له عن الفساد و امنا من الفوات قال عليه السلام • من ومَنْ بِعرِفَة فقد تم جِه ، وكذا اذا حلق اكثر الرأس صار مُصَالا كما اذا حلق كله و على هذا الطواف كيف وقد اتم ابضا في الصلاة والصوم الاكثر مقام الكل في مواضع ليترجح جانب الوجود على جانب العدم كن ادرك الامام في الركوع بجمل اقتداء، في أكثر الرَّكمة كالاقتداء في جيمها في الاعتداد 4 وكذا المقطوع في الصوم اذا نوى قبل الزوال بجعل وجود النيسة في اكثر الهار كوجودهما في جميعه وكذا ف صوم رمضان عندنا كذا ف النهاية (قو له و الافضل أن يعيد الطواف مادام عكة ولا ذبح عليه) وفي بعض النَّحَ و عليه أن يعبد الطواف والتوفيق بنهما أنه يؤمر والاعادة في الجنابة ابجابا لغمش النقصان بسبب الجنابة وفي الحدث استحبابا لقصسوره بسبب الحدث ثم اذا اعاده وقد طافه محدثًا لاذبح عليه و ال اعاده بعد ايام النَّفر لأنَّ بعد الاعادة لا سِق شهة النقضال كذا في الهداية وفي الخجندي والوجير اذا أعاده وقد طابه محدثًا بعد أبام النصر ضايه دم عند ابي حنيفة والعميم مافى الهداية واما اذا اعاده وقد طافه جنبا ان اعاده في ابام النحر لا شي عليه وان آعاده بعدها لزمه دم بالتأخير عند ابي حنيفة وتسقط عنه البدنة وأن رجم الى أهله وقد طاف جنبا ضابه أن يمود

دم بالتأخير (ومن طاف طواف الصدر محد العلمه صدقة) لانه دون طواف الزيارة وان كان واجب اللابد من اظهار التفاوت وعن ابي حنيفة الد مجب شباة الا ان الاول اصم هداية (وان) كان (طاف حنب العلمه شباة) لانه نقص كثير ثم هو دون طواف الزيارة فكتني بالشاة هدامه وفي التصيم قال الاسبيم ابي وهذا في رواية ابي سليمان وفي رواية ابي حفص اوجب الدم فيهما والاصم الاول ومن ترك ﴿ ٢٢٢ ﴾ من طواف الزيارة ثلائة اشواط

لأن النقص كثير ويعسود باحرام جديد وان لم يمد وبمث سِدنة او بقرة اجزأه الأ أن الأفضل المود وأن رجم إلى أهله وقد طاف محدثًا أن أعاده فطاف جاز وأن بث بالثاة فهوافضل لازالنقصان يسير وفيه تفعللفقراء وانالم يطف للزيارة اصلا حتى رجم الى أهله فعليه إن يعود بذلك الاحرام لانعدام التحلل منه اذ هو محرم من النساء الدامتي يطوف، وقوله «والافضل ان يعيد الطواف» ثماذا إعاده هل المتبر الاول ويكون الثاني حايرا له او المتبر الثاني والاول ينفسخ قال ابوالحسن الكرخي المتبرالأول والثاني حامر له وقال الو بكرالرازي الممتبر الثاني ويكون فحفا للاول وفائدته في اعادة السبي فعلى قول الكرخي لإنجب اعادته وعلى قدُول الرازي بجب لإن الطبواف الاول قد انفسخ فكا نه لم يكن واتفقوا في المحدث انه اذا أعاده ان المتبر هوالاول والناني جابر له (فو له ومن طاف طواف الصدر محدثًا فعليه صدفة) هذا هو الاصم لاندُ دون طواف الزيارة وعن ابي حنيفة عليه شاة وان طاف اقله عِدْنَا فَمَلِيهِ صَدَقَةَ فِي الرَّوَايَاتَ كَامِهَا (قُولُهُ وَانْ كَانْ جَنَّا فَمَلِيهُ شَاةً)ركذا اذا طاف اكثره جنبا فانكان عكمة اعاده وسقط عنه الدم ولايجب عليه شيُّ بالتأخير الناقا (فو له ومن ترك ثلثة اشواط من طواف الزيارة فا دونها فعليه شاة) هذا الم يفده أما أذا أعاده في أيام النحر فالا شيُّ عليه وأن أعاده بعدها فعليه صدقة وأن عاد الى اهله قبل ان يُطوفها قاله سِمت شاة ويجزيه ذلك ولا يلزمذالرجوع (فولهوان ترك منه اربعة اشواط فصاعدا بق محرما ابدا حَتَّى يطوفها) يَعَيْ مَنَ النَّسَاءُ لاغْيْر قان رجم الى أهله لزمه أن يبود وبجزيه أن يبود بذلكالاحرام ولا يحتساج الى تجدده ومن ترك ثلثة اشواط من طواف الصدر فمامه صدقة يعني لكل شهوط صدقة الا أنَّ سِلمْ دما فينقص نصف صاع (فو لد وأن ترك منه أربعة أشواط فليداة) وكذا اذا تركه كله ومادام عكة يؤم بالاعادة (قو له ومن ترك السمي بين الصفا والمروة فمليه دم) لان دمالسي من الواجبات عندنا فيلزمه بتركه الدم فان سمى جنبا اوسمت المرأة حائضا او نفساء فالسمى صحيم لانه عبادة تؤدى في غير السجد كالوقوف وكذا لو سبى بىدىما حل وجامع وكذا بىد الاشهر (فو إله وحجه تام) احترز مذا عن قول الشانعي فان السبعي عنده فرض كلواف الزيارة (فو اله ومن افاضمن عرفات قبل الامام فعليه دم) يعنى قبل الامام وقبل الغروب اما بعد الغروب فلا شي عليه فان عاد قبل الغروب سقط عنه الدم على الصيم وان غاد بعد الغروب

غاده لها) ولم يطف بعده غيره (فعليه شياة) لان. النقصان بترك الاقليسر فاشبه القمسان بسبب الحدث فانطاف بهده انتقل الحالف ص مايكمله فان كان مابعده للصدر وكان الساقي بلد "اكال الفرئس هو أكثره فعلمه صدقة والافدم (وانترك اربعة اشواط بق محرما الدا)ق حق النا، (حتى يطوفها) فكلماحاسم لزمة دم اداتمدد المعلس الاان يقصد الرفض فتم اى فالا يلزمه بالشاني شي وان تندد المجلس مم أن ثبة الرقض باطاة لأنه لابحرج عند الابالاعمال لكن لما كانت الخظورات مستندة الى تصد واحدوه و تعل الاحالال كانت معدة فكفاه دم واحد محر (ومن ترك ثاد تداشواط) فادونها (من طواف الصدر فيليه) لكل شوط (صدقة) الا انتبلغ الدم كا تقدم (وان ترك طواف الصدر اواربعة اشواط منهفعلمه

شاة) لانه ترك الواجب اوالاكثر منه ومادام بمكة يؤمر بالاعادة اقامة للواجب فىوقته هداية (لايسقط) (ومن ترك السدى بين الصفا والمروة) اواكثره اوركب فيسه بلا عذر او ابتدأه من المروة (نعليه شاة وجه تام) لانهــا واجبات فيلزم بتركها الدم دون الفساد (ومن افاض منعرفة قبل الامام) والغروب (فعليــه دم)

ويسقط بالمودقبل النروب لابعده في ظاهر الرواية وروى ابن شجاع عن ابى حنيفة انه يسقط وصحمها القدورى بهر عن الدراية وشاه في الحر در لكن في البدائع مانصه ولو عاد الم عرفة قبل غروب الشمس وقبسل ان بدفع الامام ثم دفع منها بعد الدروب مع الامام سقط عنه الدم لانه استدرك المتروك وان عاد قبل الفروب بعد ما خرج الامام من عرفة ذكر الكرخي أنه يسقط عند الدم اينتا وحكذا روى ابن شجاع عن ابن حنيفة أنه يسقط عند الدم اينتا لانه استدرك المتروك المتروك هو الدفع بعد النروب وقد استدركه والقدوري اعتمد هذه الرواية وقال هي العجمة والمذكورة والمدارة والوعاد المرعمة في حرب بدألنروب لا يسقط عنه الدم بلا خلاف لانه لما غربت

الشمس تبدل الدود فقد تقرر علنه الدم الواجب ولاتحتل النقوطبالبود أنهى وتسدنا توله قبل الامام مقولنا و النروب لانه المراد حتى لواناض بعد الغروب قبل الأمام والأعب عليه شي وعبريد لاله يستارمه (ومن ترك الوقوف بالمزدلفة) من عبرعدر (فعلمدم) لابد من الواحيات (ومن ترك رى الحار في الايام كلها فعليه دم) واحد لان الحنس مصد والترك أعايتمقق بنروب الشمس من آخر اليام الري وهدو الينوم الرابع وتادات باقية فالاعادة عملنة فيرميا على التربيب ثم بالتأخير بجب الدم عندالامام خالفالهما

لايسقط فيظاهر الرواية ولا فرق بين أن يفيض باختياره أو ندمه بعيره ﴿ قُولُهُ وَمَنْ ثُرُكُ الوقوف عردَلفة فعليه دم ﴾ لأنه من الواجبات ايمني إذا كان قادرًا اما اذا كان بد صف او عله او اسرأة تخاف الزحام فلا عي عليه (قو له ومن ترك رى ألجار في الإيام كلها فعليه دم) ويكفيه دم واحد لان الجنس متحد والذك أنما يتمتق بنروبالشمس من آخر المامالري وهو اليوم الرابع وهو اليوم الثالث عشر وما دامت الايام باقية فالاعادة بمكنة فيرسها على التربيب ثم بتأخيرها بجب الدم عند أن حتيفة خبلانا لهما (قو أله وأن ترك ربي يوم واحد نعليه دم ﴾ لانه نسك نام فان اعادها بالليل عقيبه فلا شي عليه وان اعاده من الند فعليه دَم عند ابى حنيفة وعندهما لاشي عليه ﴿ قُولُه وَانْ تُرْكُ رَمَي أَحَدُ الْجَارُ النَّكُ فىلىد صدقة) يىنى لكل حصاة صدقة الا أن سِلمْ دمَّا فيتقص نصف صاغ وأمَّا لم بحب دم لانالكل في هذا اليوم نسك واحد (قول وان ترك جرة النقية من يرم النحر فعليه دم) لأن كل وظيفة هذا اليوم رمى ركدًا أذا ترك الاكثر منها وان ترك منها حصاة او حصاتين او ثلاثًا تصدق لكل حصاة بنعف صاعالا أن تبلغ دما فينقص ماشياء وان ترك رمى جرةالبقبة في غير ايام النمر لم يكن عليه الا مدقة ولواخر رى جرة النقبة من يوم النمر الحاليوم الناني نسليه دم (فولدوان اخراطلق حتى معنت ايام النمر فعليد دم عند ابي حنيفية وكذا اذا اخر طواف الزيارة) وعنبدهما لاشي عليه في الوجهين والخلاف في تأخير الرى وفي تقديم فسلك على نسلك كالحلق قبل الرمى والحلق قبل الذبح وهذا في المتمم والقارن لانالذع وأحب عليما ولا كذلك المفرد فأنه لا دُبُع عليه وهذا أذا كان لذير عبدر في تأخير طواف الزيارة اما اذا كانت الرأة حالضًا أو نُفساء فطهرت بعد مشي

(وانترك ري م واحد فعليه دم) لانه نسك نام (وانترك ري احدى الجار الثلاث) في غيراليوم الاول (فعليه) لكل حساة (صدقة) لان الكل في مذا اليوم نسك واحد والمتروك الاقل حق أوكال الاكثر وجبالدم (وانترك ري جرة العقبة) الذي مو (في وم النحر) اواكثره (فعليه دم) لانه نسك نام اذه ووظفة ذلك اليوم (ومن اخرالحلق) عن وقت (حق منت ايام النحر فعليه دم عندابي حنيفة وكذلك ان اخرطوا ف الزيارة عندم عنه وكذلك الحلاف في تأخير الري وفي تقدم نسك على تسلك كالحلق قبل الري ونحر القارن قبل الري والحلق قبل الذي عداية وفي التحديم قال الاستجابي الصميم قول ابي حنيفة ومدى عليه برهان الشريعة ومدر الشريعة والنسني

الم العر فلا لمي علما و هذا اذا حاضت من قبل الم العر اما اذا حاضت في اثنائها وجب الدم بالتفريط فيها تقدم كذا في الوجنز (قو له و ان قتل المحرم سُيدا اودل عليه من قتله فعليه الجزاء كاملا) انما قال قتل و لم مقل ذبح لانه لو ذبح فهو ميشة والميتة لانسي ذبحسا والعسيد هو الحيوان الممتنع مقوائمه او بجنساحه المتوحش في اصل خلفته البرى مأكولا كان او غير مأكول فقولنا المننع احتراز من الكاب والسنور و قولنا منواعه او بجناحه احترازا من الحبية والعترب و جهبم الهوام و قولنها المتوحش احترازا من الدجاج والبط و قولنها في أصل خلقت احرازا عنا توحش من النم الاهليمة و قولنا البرى احرازا من صبود العر و علوك العبد و مباحه سواء والسباع كلها سيود و في شرحه الاسد حيوان ممتنع متوحش فيمنع المحرم من قنله كالضبع و في الفضاوى الاسد بمنزلة الكلب العقور والذئب وفي السنور الوحثى رواشان واختلفوا في القرد والخنزر فقسال أنو توسيف فيهما الجزاء و قال زفر لاجزاء في الحنز ر لا له مندوب قتله و في الضب واليربوع والبوم الجزاره وقوله « اودل « عليه من قتله ضليه الجزار » هذا اذا كان المدلول على العسيد لا يراء ولم يعلم به حتى دله عليمه لانه لم يستفد علم العبيد الا بدلالتمه اما اذا كان يراء قبل دلالته او بعلم به فلا شيء على الدال و من شرطه ايضا ان سبق الدال على احرامه الى ان منتسلة المدلول اما لو تحلل فنتله المدلول قبسل ذلك لا شيء على الدال و من شرطه ابضا ان يأخذه المدلول قبل ان يخلت عن مكانه اما اذا انفلت عن مكانه ثم اخذه بعد ذلك فقتله فلا شيء على الدال (قو لد بسنوى في ذلك العامد والناسي) اى الناسي لاحرامه وكذا الحساطي مثل الناسي (قوله والمبتدئ والعائد) اى المبتدئ منتل الصيد والعائد الى قتل مسبد آخر و قال ابن عباس لاضمان على العائد و لكن يقال له اذهب فينتتم الله منك والحنيم بقوله تمال ﴿ وَمَنْ عَادُ فَيْنَقُرَافَةُ مَهُ ﴾ ذكر الانتقام وسكت عن الجزاء وبحاب عنه فيقال أنما سكت عن الجزاء لانه مستفاد باول الآبة قال ابن عبساس • اذا قنل المحرم صيدا عمدا سئل هل قتلت قبله شيئا من الصيد فان قال نم لم يحكم عليه بشي و بفسال له اذهب فينتفراقة منك و أن قال لم اقتل شيئا عكم عليه بالجزاء قان عاد بعد ذلك الى قتل الصيد ثائيا و هو عرم لم يحكم عليه ثانيسا بالجزاء و علا ً بطنه و ظهره ضربا و جهما و عندنا محكم عليه بالجزاء ثانيا وثالثا (قوله والجزاء عند ابي حنيفة و أبي يوسف انْ مِنْوَمُ الصيد في المكان الذي قتله فيه او في اقرب المواضع اليه ان كان في برية) لاختلاف القيم باختلاف الاماكن و بعتبر قبيشه لحمسا ولا يعتبر صناعة و هذا يتصور فالبازى والجام الذي يجي من المواضع البعيدة (قوله منوكه ذوا عدل) الواحد يكن والاثنان احوط و قبل لابد من المنني بالنس (قولد ثم هو محير في الغيد) ان شاء اهدى و ان شاء اطم و ان شاء صام و قال مجمد الحبيار الى الحكمين فان حكما بالهدى يجب النظير (قوله ان شــاه ابتاع بها هديا) بُنيا من المنز او جذما من النشــأن

(واذا قتل المحرم صيدا) ای حیوانا بریا متوحشا باصل خلفته مباحا او مملوكا (او دل عليه من قتله) و هو غير عالم به (فعليه الجزاء و بستوى ف ذاك العامد) و المخطى (و الناسي) لاحرامه (والبشدى) منتل الصيد (والعالد) اليه اىتكررمنه لائه شمال اثلاف فاشبه غرامات الاموال (والجزاء) الواجب (مندابي حنيفة واليهوسف ان مقوم الصيد في الكان الذي قتله المحرم فيه) ال كان في مكان مغوم فتنة (او في اقرب المواضع منه ان كان في ريد) لاختلاف القم بالحالاف الاماكن (مقومه دُوا عدل) لهما. بصارة في تدويم الصيدوفي الهداية قالوا والواحيد يكنى والاثنان اولى لانه احوط و ابعد من الغلط كا في حقوق العبادة وقيل يمتبر المتى ههنا بالنص اه (ثم هو) ای الحکوم عليه بالقيمة (عنير في) تلك (الفيد ان شاء اشام) ای اشتری (بها هدیا فذبح) عكة (ان بلغت) الغيد (هديا) عزى في الاضعية من ابل أو بقر او غنم لانه المهود ق

اطلاقه (و ان شاه اشترى بها طماما فنصدق به) ان شاه على كل مسكين نصف صاع من بر (او) دقيقه (صاعاً سن بمر او شمير) ولايجوزان يطم المسكين اقل من نصف صاع لان الطعام الذكور بنصرف الى ماهو المعهود ف الشرع هداية وتكني الاباحة كدفع القيمة در (وانشاه صام عن كل نصف ﴿ ٢٥٥ ﴾ صاع من ربوما) لان تقدر الصيام بالمقتول غير ممكن الألاقيمة الصيام فقدرناه

بالطعام والنقدر على هذا الوجه المهود في الشرع كما فبإبالفدية هداية (فان فضل من الطمام اقل من نصف صاع) من ر اواقل من صاعمن تمر او شعير (فهو مخر ان شاء تصدق، و ان شاه صام عنه يوما كا الان الصدوم اقل من يوم غير مشروع وكذنك ان كان الواجب دون طمام مسكين يطيرالواجب اويصوم بوما كالالما قانا هداية (وقال عد بحب في الصيد النظر) سواء كانت قيمته اقل او اكثر وهذا (فيماله نظر) و اما ماليس له نظار كالعصفور والحمامة ففيه ألفيمة اجماعا جوهرة (فقى الظبي شاة) ايضًا (وفي ألارنب عناق) بالغتم و هي الانتي من و لد المعز لم بلغ الحول (و في النصامة بدنة وقىآلىربوع جفرة) وفي التعميم قال الاسبجابي العميم قول ابي حنيفة والى يوست وهو القول العميم المول عليه عند النسني وهو اصحرالاقاويل عندالحبوبياء (ومنجرح صيدا او تنف شعره او قطع

ولابحسوز ان يذبح ادنى من ذلك بل يتعسدق بفيته او بعسوم والهسدى هو الذي لابجوز فالاضعية ولابجوز ذعه الافالحرم ويجوز الاطسام فاغير الحرم والصوم بجسوز فيغسير مكة لانه قربة فيكل مكان ويجسوز الصوم متنابسا ومنفرقا ويجسوز فالاطعام التغذية والتعشية (قوله وان شاء اشترى ما طماما فتصدق به على كل مسكين بنصف صاع من بر أو صاع من تمر اوشعير وان شاء صام عن كل نصف صاع من بر يوما وعن كل صاع من تمر او شعير يوما ﴾ و هل يجوز في هذه الصدقة ان يتصدق بها على قرابة الاولاد قال السرخسي فيالوجيز لايجوز كالزكاة ولا يجوز ان يتصدق بالكل على مسكين واحد ولابجوز ان بعطى مسكبنا افل من نصف صاع (قو له نان فضل من العلمام اقل من نصف صاع فهو محر أن شاء تصدق به وأن شاء صام هنه يوما كاملا) لان صوم يعض يوم لايجوز وكذا اذا كان الواجب دون طعمام مسكين بان قتل عصفورا او يربوعا ولم يبلغ قيمته نصف مصاع فانه يطم الواجب فيه اوبسوم يوما كاملا قال فالنهاية بحوز للمعرم ان مختار الصوم معالقدرة على الهدى والاطمام عندنا لقوله تعمالي ﴿ اوعدل ذلك صياما ﴾ وحرف اوالتَّخير وعنسد زفر لايجوزة السيام مع القدرة على التكفير بالمال (قوله وقال محمد بجب ف الصيد النظير فياله نظير) ولا يشمرط فالنظير الغيمة بل بجوز سواء كانت فيمة نظيره افل أو اكثر وعندهما لابجوز النظر الا ان يكون قيمته مساويا لقيمة المفتول كذا فىاليناسِع واما ماليس، نظير مثل العصيفور والحيامة فعليمه قيمته اجماعاً (قوله في الظبي شباة وقالصبع شباة وقى الارنب عنباق وفى النسامة بدنة وفي البربوع جفرة وفي جمار الوحش بقرة) العنماق الانثى من اولاد المنز وهي مألهما سمئة أشهر وهي اكبر منالجفرة دون الجبذع والجفرة ماتملها اربسة اشهر وهي من اولاد المعز اينسا والربوع دوسية اكبر من الفارة له كواء اذا سدوا عليه احدهما خرج من الاخرى (قوله و من جرح مسيدا او ننف شمره او قطع عضوا منه ضمن مانقص من فيمنه) هذا اذا لم عت اما اذا مات من الجرح نجب فيمنه كاملة و هذا ايضًا اذا بق الجرح اثر ابًا اذا لم يبقله اثر لم يجب شي وهــذا ابضًا اذا لم ينبت المسعر اما اذا تبت او قبلع جن ظبي فبنت او ابيضت عيشه ثم زال البياض لم يجب شي * وقوله اوقطع عضوا منه ، يعني ولم يخرجه من حير الامتناع اما اذا اخرجه ضمن قبيمه كاملة كما لو نشله ولو لم بسلم أنه مات أو يرى، بضمن جيم القيمة استمسانا كذا فالحيط (قوله وان نف ريش طار او قطع قواتم صيد فمنرج من حيز الامتناع فعليه فيتسه كاملة) لانه فوت عليمه الا من

منه اعتبارا للبعض بالكل كا 10 عضوا منه) ولم يخرج به من حز الامتناع (ضمن مانقس) ج ل (٢٩) ف حقوق العباد (وان ننف ريش طائر او قطع قوائم صيد فغرج) بذك (من حيرًا لامتناع قبليه ڤيمذ كاملة) لانه فوت عليه الا من تفويت آلة الامتناع فيغرم جزاؤه

(ومن كسر بيض صيد) غير مذرا وشواه (فعليه قيمته) لانه اصل الصيد وله عربضة ان بصير صيدا فنزل منزلة الصيد احتياط (فان خرج من البيض) الذى كسره (فعليه قيمته حيا)

ينفويت الة الامتنباع والحيز بشدد و يخفف و هو الجهسة فان قتل العسيد بعدما اخرجه من حيز الامتناع هل يجب عليه جزاء آخر قال في الوجيز لا يجب عليه اذا كان قبل أن يؤدي الجزاء (قو له و من كسر بيض صيد فعليــه قيمه) وكذا اذا شواه و هذا اذا لم يكن مذرا اما اذا كان مذرا لا شي عليه و كذا اذا كسر يض نعامة فعليه قيمه و لو حلب فلبية او غيرهـا من الصيد فعليــه قيمه الهبن لا نه من اجزاء الصيد وكذا اذا جزصوف الصيد فعليه قيمته ولو ضرب بطن غلبية فالقت جنينا ميتا فعليه قيمته حيا لانه مجوز ال يكون مات من ضربه ولو الفته ميتا ثم مانت فعليه قيمتها ولو قتلها حاملا فعليه قيمتها حاملا ولو ادى جزاه الصيد ثم اكل منه وجب عليه ايضا قيمة ما اكل عند ابي حنيفه وعندهما لأشئ عليه لان ذبحة المحرم ميتة و اكل المبتة لانعلق ما الجزاء ولانه اذا اطعمه كلاه لم يضمن فكذا اذا اكله وله قوله تعالى ﴿ لِذُوقَ وبال امر. ﴾ فلو اسقطنا هنه الضمان لم يكن دائقا وبال امر. لا نه قد سايله بازا. ما اخرجه وان اكل منه محرم آخر فلا جزاء عليه لان المنع في حق غيره لايمود ألى حرمة الاحرام واعا منع منه لكونه مينة والمحرم اذا اكل المينة لم نجب عليه شيء واما البيضاذا شواه بضمن قيمته ثم أكل منه لم يلزمه لاجل الاكل شي لان البيض أنما لزمه ضمانه لانه ابطل منفعته باتلاف المدى الذي محدث منه في الشاني بدليل ان البيض لوكان مما ليس فيه منفعة بان كان مذراً لم بجب باتلافه شيُّ و اذا كان البيض انمـا بجب ضمـانه باتلاف منفعة ما محدث منه في الثاني وبالنَّني و قد بطل ذلك المعنى فصار عنزلة من اتلف بيضا لا منفعة فيه وأمااذا اكل من المذبوح قبل ادا. الجزاء فانه مدخل ضمان ما اكل في ضمان الجزاء اجماعا كذا في المصنى وقيل هو على الحلاف ايضا (قو له فان خرج من البيضة فرخ ميت نعليه قيمته حيا) هذا استحسان لانه بحوز ان يكون حيا فات من ضربه (قوله وليس في فنل الغراب والحدامة والكلب والذئب والحية والعقرب والفأرة جزا.) المراد من الغراب الذي يأكل الجيف اما المقعق و غراب الزرع ففهما الجزا. و كذا لا شي في القنافذ والحنافس والجعلان لانما هوام لاسيؤد والما القرد والفيل والضب فهم الجزاء (قو له وليس في قتل البعوض والنمل و البراغيث والفرادشي) لانما ليست بصيود و في البوم الجزاء (قو له و من قتل قلة نصدق عاشاء) مثل كف من طمام اوكسرة من خبر هذا اذا اخذها من بدنه أورأسه أوثوبه إما اذا اخذها من الارض فقتلها فلاشيء عليه وسواء قتل القملة او القاها علىالارض وان قتل قلتين اوثلانًا تصدق بكف من طعام وق الزيارة على ذلك نصف صام من خنطة وفي الفناوي اذا قتل عشرا نصدق سطف صاع و كما لا مجوز ان مننل الغمل لابجوز ان مدفعه الي غيرم فيقتله فان فعل ذلك ضمن وكذا لابجوز أن يشير الى الغمل ولا بجوز النبلق ثبابه فىالشمس ليموت الغمل او يفسل ثبابه لبموت القمل ولو التي ثبابه فيالنمس ليموت الغمل فات الغمل فعليه نصف صاع اذا كان كشرا و لو

لانه معدلخرج منه الفرخ الحني والكسر قبل او اله سبب لموثه فعمال عليه احتياطا وعلى هذا اذا ضرب بطن ظبية فالفت جنينا ميتا ومانت عليه قيم هداية (و ليس) على المحرم (ف قنل الغراب) هو الذي يأكل الجيف غلاف غراب الزرع الذي يأكل لحب والعفعق الذي تجمع بينهما لانهما لاستدآن بالاذي (والحداءة) الطائر المروف وجمها حدا كننية و عنب صماح (والذنب والحية والعقرب والفاَّرة) والمكلب العقور (جزاء) قال في الهداية وعن الىحنيفة ان الكلب المقبور وغير المقور والمستأنس والمتوحش منهما سواء لان المعتبر في ذاك الجنس وكذا الفأرة الاهلية والوحشية اه (و ليس في قتل البعوض والبراغيث والقراد) والفراش والذباب والوزع والزنبور والمنانس والسلحفات والقنف والصرسر وجيع هوام الارض (شيء) من الجزء لانها ليست بصيودولا

متولدة من البدن (ومن قتل قلة) او النتين او ثلاث من ثوبه اوبدنه او القاها (تصدق عاشاء) ككف (التي) طمام لانها متولدة من النفث الذي على البدن وقيدنا بكونها من بدنه او ثوبه لانه اووجدها على الارض فقتلها لم يكن علم شى (ومن قتل جرادة تصدق عاشاء) لان الجراد من صيد البر قال فى البحر ولم ارمن فرق بين الفليل و الكثير و ينبغى ان يكون كالفسلاه (وتمرة خير ﴿ ٢٢٧ ﴾ من جرادة) كذا روى عن سيدنا عمر رضى الله عنه (ومن قتل مالاياً كل

لجه من الصبيد) البرى (كالسباع) من البائم (ونحوها) من سباع الطير (نعليه الجزاء ولا يجاوز بقیمهما شاه) لان قتله . انماكان حراما موجيسا للجزاء باعتبار اراقة الدم لا ياعتبار افساد اللم لائه غر مأكول وباراقة الدم لا بجب الادم واحد اما في مأكول اللجم ففيــه فساد اللم ابضا قبب قيمته بالغة مابلغت قاضيخان نی شرح الجامع (و ان صال السبع على محرم) ولا عكنه دفعه الاعتله فقتله فلا شي عليه) لا له عنوع من التمرش لا من دفع الاذي و لهذا كان مأذونا فدفع متوهم الاذى كما في الفواسق فلان بكون مأذونا في دفع المُصنق اولي و مع وجود الأذن من الشارع لا بجب الجزاء هدانه (وال اضطر المحرم : الى اكل لحم الصيد فقتله فعليه الجزاء) لأن الأذن مفيد بالكفارة بالنس هداية (ولابأس ان نذبح المحرم الشاة والبقر والبسر والدجاج والبط) بفتَّح الباء (الكسكرى) بفنح

التي ثبابه لا ليجوت القمل بل لتجفيف او لغير. فات الغمل لا شيء عليه واودفع ثويه الى حلال ليقتل قلة فقتله فعلى الدافع الجزاء واو اشار الى قلة فغتلهما المدلول كان عليه جزاءهما و لو قتل قلة على غير. لا شيء علبــه كذا في الخجندي و اعما لزمه الجراء ق القمل و أن لم يكن صيدا لا نه حادث من البدن كالشعر فني أزالته أزالة الشعث فازمه لاجل ذلك الصدقة لانه منهي عن ازالة الشعث (قولد و من قتل جرادة أصدق عاشاء) لان الجراد من صيد البر (فولد و تمرة خير من جرادة) انما قال هذا تبركا يقول عمر رضي الله عنه فانه روى ان قوما من اهل حمّ اصابوا جرادا وكانوا محرمين فسألوا كعب الاحبــار فاوجب هلمه في كل جرادة درهما فذكروا ذلك لغمر فقال ما اكثر دراهمكم يا اهل جمس تمرة خير من جرادة (قوله و من قتل مالا بؤكل لجمه من الصيد.كالــــباع و نحوها فعليه الجزاء) كالاسد والفهد والنمر والضبع • و قوله • و نحوها • بنى سباع العاير كالبــازى والصفر و شبهها (قوله لا يتجساوز بقيمتها شساة) و يقص من ذلك و لا يبسلغ فوق شساة و قال زفر بجب قيمت بالغة ما بلغت و أن كان قارنا فعليه جزاء أن لا يتجاوز بهما شانان عندنا و ان قتله محرمان فعلى كل واحد منهمـــا الجزاء لا يتجاوز به شـــاة + وقوله • لا يتجاوز به شاة ، بالرفع كما في قولهم سير بزيد فرسخا كذا في النهاية (قولد وان مسال السبيع على محرم فقتله فلا شي عليه) وكذا اذا صال الصيد وقال زفر يجب الجزاء اعتباراً بالحل الصائل قلنا هو مأذوناه في قتل المتوهم منه الاذي كما في الفواسق فلان يكون مأذونا في دفع المحقق اولى و مع وجود الاذن من الشارع لا يجب الجزاء حقاله بخلاف الجمل الصائل فانه بجب عليه قيمه مندهما خلافا لابي بوسف (قوله فان اضطر المحرم الى اكل لحم صيد فقتله ضليه الجزاء) ثم اذا لم بؤد الجزاء حتى اكل فعليه جزاه واحد و تداخلان اجماعاً وان ادى الجزاء ثم أكل وجب ابضا قيمة ما أكل عند ابى حنيفة وقال ابو يوسىف ومحمد لاشي عليه وان اضطر الى اكل مينة و صيد يأكل الميتة و يترك الصيد عندهما و قال ابو يوسـف يأكِل الصيد ويكفر وان اضطر الى مينة والى صيد ذبحه المحرم يأكل الصيد ولا يأكل المينة وان وجد صيد او مال مسلم ذبح الصيد ولا يأخذ مال المسلم وكذا اذا وجد صيدا ولحم انسان بذبح الصيد ولا يتناول لحم الانسان فان وجد صيداً ولحم كلب يأكل الكلب و يدع الصيد وفي الكرخي اذا اضطر الى مال مسلم ومينة يأكل مال المسلم ويترك المينة لا نه يباح اخذ مال الغير عند الضرورة بشرط ألضمان وبباح الميتة عند الضرورة ايضا ومال الغير مباح في الاصل لولاحق مالكه فاذا اباحته اليضرورة كان تناوله اولىمن تناول المحظور في الاصل (قوله و لا بأس ان يذبح المحرم الثاة والبقرة والبعير وألدجاج والبط الكسكرى) لان هذه الاشياء ليست بصيود والمراد بالبط الكبار التي تكون فيالمنازل لانه غير ممتنع اما الذي

الكافين نسبة الى كسكر قال فىالمغرب ناحية من نواحى بغداد واليها بنسب البط الكسكرى وهو بمسا يستأنس به قى المنازل و طيرانه كالدّجاج اه لان هذه الاشياء ليست بصيود

بطیر فانه ممتنع متوحش و قید بالکسکری و هو کبار الاوز احترازا عن بط غیر الكسكرى و هو الذي يطير فانه صيد * وكسكر ناحيـة من نواحي بفـداد (قَوَلُهُ فَانَ قَتَلَ جَامًا مُسْرُولًا أَوْ طَيْرًا مُسْتَأْنُسَا فَعَلَيْهِ الْجَزَّاءُ) لانهما متوحشان في اصل الحلفة والاستيناس عارض والمسرولة في رجلها ربش كأنه سراويل (قوله و اذا ذبح المحرم صيدا فذبيحته ميتة لا يحل اكلهـــا) و كذا ما ذبحه الحلال من صيد الحرم و انميا قال لا محل اكلهما و قد ذكر انه ميتة لا نه ربميا يتوهم انه ميتة بحل اكلها كالسمك فازال الوهم بذك او يحتمل انه ميتة على المحرمين دون الحلال فزاده بيانا مغوله لا عمل اكلهما لاحد (قو له ولا بأس ان بأكل المحرم لحم صيد اصطاده حلال) اي في الحل اما اذا اسطاده من الحرم لا محل اكلها (قو له و ذعمه) اى ذعمه الحلال (قو لد اذا لم مله الحرم ولا امره بصيده) و لو لم يأمره بصيده و اكن الحلال اصطاده المحرم قصدا فهو حلال المحرم و سنواه اصطاده الحلال لنفسم أو المحرم فانه بجوز المحرم أن يأكله أذا لم يكن المحرم فيه صنع (قوله و في صيد الحرم اذا ذبحمه الحلال الجزاء) الا ما استثناه الشرع اى بجب عليه قبمنه مصدق مها على الفقراء ولا مجزبه الصوم لانهها غرامة و ليست بكفارة فاشبه ضمان الاموال يني اذا فتل الحلال صيد الحرم اما اذا قتله المحرم في الحرم فائه تأدى كفيارته بالصوم لانه في حق المحرم لا يظهر حرمة الحرم فوجبت عليه الكفارة وتأدى بالصوم وهل بجزيه الهدىفيه رواتنان احدهما لاتأدى الواجب بارافة الدم بل بالتصدق باللحم حتى يشمرط ان يكون فيمة اللحم بعد الذبح مثل فيمة الصيد فان كانت دون ذلك لا بجزيه وكذا اذا سرق المذوح لانه لا مدخل للدم في الغرامات و انما المعتبر فيه التمليك من المحتاج وفي الرواية الاخرى تأدى الواجب باراقة الدم حتى اذا سرق المذبوح لا يلزمه شئ غيره كذا في النهاية ولو ذيح الحلال صدا في الحرم وادى جزائه لا محل له اكله (قو له و ان قطع حشيش الحرم او. شجره الذي ليس بمملوك و لا هو ما نبته النباس فعليه قيمته) أعلم أن شجر الحرم اربعة انواع ثلاثة منها محل قطعها والانتفاع بها وواحد لامحل قطعه وعليه قيمته فالثلاثة كل شجر نبته النباس و هو من جنس ما نبتونه و كل شجر نبت نفسه و هو مما نابتونه وكل شجر النته النباس وهو عما لا نابتونه والواحدكل شجر نابت نفسمه وهو نما لا نتبتونه فيستوى فيه ان يكون نملوكا لانسيان اولم يكن حتى قالوا لو نبتت ام غيلان خسها في ارض رجل فقطعها قاطع فعليه قيمتسان قيمة لمالكهما و قيمة اخرى الحق الشرع وحاصله انه لا يجب الجزاء فالشجر الا اذا اجتمع فيه شرطان ان ينبت ينفسه و أنْ يكون مما لا ينبته النساس وقول الشيخ الذي ليس بمملوك فيه أشكال من حيث انه قد بحكون مملوكا و بجب به الجزاء كما اذا قلع شجرا نبت في ارض غيره وهو مما لا نبته الناس فانه نجب فيه قيبان قيمة للسائك وقيمة لحقاللة و نهذا قال المالكي رجمالله صوابه الذي ليس عنبت ليحزز عا اذا اندت ماليس غنبت فانه لا شيء

بطئ النهوض الطيران (اوظابيا مستأنسا فعليه الجزاء) لانها صود في الاصل متوحشمة باصل الخلفة فلابطل بالاستيناس المارض كالبسر أذاله فاله لا يأخذ حكم العسيد ق الحرمة على المحرم (و ان ذع المحرم صيدا) مطلقا او الحلال صديد الحرم (فذبحت مينة لا محل اكلياً) لاحد من محرم او حلال (ولا بأس ان يأكل المحرم لحم منيذ اصطاده حلال) من حل (وذعه اذا لم بدله المحرم عليه ولا امره بصيده) سواء اصطاده لنفسه او المعرم حيث لم يكن له فيه صنم (وفي صيد الحرم اذاذ عدا لحلال نسليد الجزاء) شدر قیمت مصدق به على الففراء ولا مجزمه هنا الصوم لانماغ امةوليت بكفارة فاشبه ضمان الاموال هدایة (وان نطع حشیش الحرم) محرم أو حالال (اوشجره) الرطب (الذي ليس بملوك إقيد فيهما وكذا قوله (ولا هو عما بنبته الناس) كالثجر ونحوه (نمایه نیمه) کما تقدم قبله و قيدنا بالرطب لانه لا شي مقطع اليابس

ای القارن (دمان) لجنانه على الحج والعمرة فبجب عليه (دم لجنه و دم معرته) وكذا السدقة (الا ان يُجاوز الميقات من غير احرام ثم عوم)داخل المقات (والعمرة والحج) معا (فبلزَّنه دم و احد) لكونه عندالمجاوزة غير قارن والواجب عليه احرام واحدو بتأخير واجب واحد لأعب الاجزاء واحدهدانه وقيد تاالاحرام ماخل المقات لانه أذا عاد اليه قبل الطواف وجدد الاحرام مقطعته الدم (واذا اشرك المحرمان في قتل صيد) في حرم أو حل (فعلي كل واحد منهما الجزاء كاملا) لان كلو احدمنهما جني على احرام كامل (واذا اشترك العلالان فيقتل صيدالسرم فعلمهما جزاء واحد) لان الطمان هنا لعرمة العرم فيرى محرى ضمان الأموال فبعد ماعاد المحل كرجلين قنلا رجلا خطأ بجب عليهما دية واحدة وعلى كلواحد منهما كفارة هدايه وإذا اشترك محرم وحلال فملي الحرم الجزاء الكامل وعلى العلال النصف جوهرة (واذا باع المحرم صيدا او اتاعه) ای اشراه (فالبیع باطل) لانه لا علات بالاصطناد

فيه * وقوله ه وان قطع حشيش الحرام اوشجره ، يعني الرطب منــه اما اذا قطع اليابس فلا شيُّ نيــه والمحرم والحلال في ذلك ســوا، ولا يكون للصوم في هذه القيمة مدخل و تصدق بقيمته على الغفراء واذا ادى الفيمة ملكه كما في حذوق العباد ويكره يعه بعد ذلك لانه ملكه بسبب محظور الا إنه بجوز بعه مع الكراهة بخلاف الصيد ای لایجسوز پیم صید اصطاده محرم ولا پیم صید الحرم اصلا ولو ادی جزائه والفرق أن بيعه حيث تعرض للعسيد الآمن ينفويت الا من وبيعه بعمد ماقشله بيع ميشة وليسرله أن رعى حشيش الحرم دواله مندهمها وقال أو توسيف لابأس به لان منه الدواب منه متعذر ولهما ان القطع بالسيار كالقطغ بالمنساجل ويجهوز اخذ الورق من شجر الحرم ولا شي فيسه اذا كان لابضر بالثجر (قوله وكل شي فعله القيارن عا ذكرنا ان فيه على المفرد دما فعلى القيارن فيه دمان دم لجنسه ودم العمرته) وكذا الصدقة وهذا انما يعني ما الجنايات التي لااختصاص لها بأحد النسكين كلبس المخبط والتعلب والحسلق والنعرض للعسبد اما ما يختص باحدهما فسلا كنزك الرى وطواف الصدر (فولد الا ان يُصاور المقات غير محرم ثم يحرم بالمسرة والحيم فيلزمه وأحمد) خلافا لزفر وهمذا أذا مضي على أحرامه ولم يعمد أما اذًا عاد الى المقمات قبل الطواف وجدد التلبية والاحرام سنقط عنه الدم خملانا إزفر (قو له واذا اشترك محرمان في قتسل صبيد فعلي كل واحد منهما الجزام كاملا) سـوا ، كان صيد الحرم اوالحل ولوكانوا عشرة او اكثر نسـلي كل واحمد منهم جزاء كامل (قوله واذا اشترك حبلالان في قتل صيد الحرم فعليهما جزاء واحد) لان الضمان بجرى مجرى ضمان الاموال واذا اشترك بمحرم وحسلال في قنل صبيد الحرم فعسلي المحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصفها واذا اشترك حلال ومفرد وقارن في تشل صيد الحرم فعلى الحلال النصف وعلى الفيارن جزاآن واذا اشترك حلال ومفرد وقارن فعسلي الحملال الثلث وعلى المفرد جزاء واحد كامل وعلى الفيارن جزا آن ولو اجتموا على قنسل صيد الحرم وهم غير محرمين فعليهم قيمة واحسدة ولا يجزى عنه العسوم والصيد ميتة لا يحل اكلمه (قولد واذا باع المحرم صيدا او ابتاعه نالبيع باطل) وعلى البابع والمسترى جزاؤه اذا كانا محرمين وهذا اذا اصطاده وهمو محرم وباصه وهو محرم اما اذا اصطاده وهو حملال وباعه وهو محرم فالبيع فاسمد والفرق بين البياطل والفاسد يأتبك في البيوع ان شياء الله تعمالي ولو اصطاده وهو محرم وباهمه وهو حملال جاز البيع ولو اشترى حلال من حلال صيدا بلم يقبضه حتى احرم احدهما بطل البيم واو احرم وفي ده صيد فعليه ان رسله فان ارسله ثم وجده بعد ما وجد في د غـيره فهو اولي به لان ملكه لايزول بالارسال وأن أرسله من يده أنسان ضمن قيمته عند أبي حنيفة وعندهما لاضمان عليه وان احرم و في بيته او ف قفص معه صيد فليس عليه إن ترسله وان اصطاد صيدا

جارٌ جوهرة ﴿بابالاحصار﴾ هولفة المنع وشرعا منع المحرم عن ﴿ ٢٣٠ ﴾ اداءالركتين(أذًا أحصر المحرم بعدو اواصابه

و هو محرم لم يملكه بالاخذ وان ارسله بنفسه ثم وجده بعد ماحل فيد رجل بالحل فايسله ان يترده منه والله اعلم

مى بابالاحصار كة٥٠٠

الاحصار فاللغة المنع قال حصره العدو واحصره المرض • وفالشرع عبارة عن منع المحرم عن الوقوف و الطواف بعذر شرعي بساح له التحلل بالدم بشرط القضاء عند الأمكان (قو لد رحمه الله أذا أحصر المحرم بعدو وأسماله مرش عنعمه من المضى حَلُّهُ النَّمَالُ ﴾ ذكر العدو ينتظم المسلم والكافر والسبيع وكذا اذا احضر مجلسا لايقدر على الحروج منه الا بعد فوات الحج فانه جوزله التحال وكدا اذا مات محرم المرأة وبينها وبين مكذ ثلاثة ايام فصاعدا فانها عنزلةالمحصر لانه ليسالها ان تخرج بغير محرم وكذا اذا سرةت نفقته او مانت راحلته وهو عاجز عن المشي فهو محصر وال كال قادرا عـلى المشى فليس بمحصر (قوله وقبلله ابنث بشاة نذبح بالحرم) او بقيمها ولايجوز التملل الا بعد الذبح وتقييده بالحرم اشمارة الى انه فيالحل فال كان فيالحرم وذبح فكأنه حل وذبح عنـه في غير الحرام او لم يذبح في اليوم الذي واعدهم فيه فحل وهو لابط فعليه دم لاحلاله وهو على احرامه كما اذا ذبح عنــه فان بعث بهذين فانه يحل بذبح الاول منهما والآخر يكون تطوعا الا ان يكون قارنا فانه لا محل الا بذبح الآخر (فولد وواعدهما من محملهما اليوم بعينه) انما يواعدهم عمل قول الى حنيفة لال دم الاحصار عنده لانتوقت بوم النحر وعندهما هو موقت بيوم النحر فلا محتاج الى الواعدة (فولد ثم تعلل) اى على الاستعباب يتعلل بالحلق عندهما وعند ابي وسـن قبل الحلق واجب وقبل مستحب ايضـا والتحلل مقم بالذبح عنــدنا وهذا اذا احصر فيالحل اما اذا احصر فيالحرم فالحلق واجب كـذا في شرحه ثم اذا كان في الحل ولم يجب عليه الحلق واراد ان يُصلل فعل ادنى ما يحصره الا حرام التفرجه من العبادة (قوله فان كان قارنا بعث بدمين) لانه محتاج الى التحلل عن احرامين فان بعث بهدى واحد ليتحلسل به عن احرام الحج وبيق في احرام العمرة لم يتملل عن واحد منهما لان التملل منه. لا شرع في حالة واحدة فان لم جد المحصر الهدى فهو محرم الى ان مجده ان بطوف ويسمى و عانى وعن ابي يوسف اذا لم لم بجد الهدى يقوم الهدى بالطمام ويتصدق به فال لم يجد ذلك صبام عن كل نصف صاع بوما فان ادرك المحصر هدبه بعد مابعث به صنع ماشاً ، من بيع أو هبة أو غير ذلك وان بعث هديه وإراد ان يرجع الى اهله فله ذلك سواء ذبح عنه او لم يذبح كذا فياليناسِم (فوله ولايجوز ذبح دم الاحصار الا في الحرم وبجوز قبل يوم النحر أعند ابي حنيفة) وكذا بعـده (قو له وقال ابو بوسـف و محمد لابحوز الذبح لمحضر بالحج الا في وم النحر) اعتبارا بهدى المتمة و القرآن وله قوله تعالى ﴿ وَلاَ تَعَلَقُواْ رَوْسُكُمْ

مرس منعه من المضي) او هلكت نفقته (حله العلل) لئلا عنداحرامه فيشقءلهم (وقيل له ابعث شاة) او قيمًا (تذبح في الحرم) فان لم يجد بق محرما حي بحد او يتعلل بطواف (و و اعد من محملها نوما بغينه) ليعلم متى يتحلل (مذعها فيه) اي فيذلك اليوم (ثم) اذاجاء ذلك اليوم (تحلل) ای حلله ما کان محظورا وفيه أعاء إلى أنه لاحلق عليه ولكنه حسن لان التملل حصل بالذبح وهذا اذا كان الاحسار في الحل اما اذا كان فالحرم فالحلق واجب جيوهرة (و ان کان قار نا بعث مدمین) لاحتساجه الى العلل عن احرامين ولامحتاج الى التميين كان بعث مدى و احدايتحلل عن احدهما لم يُعال عن والحدمنهما لاز التملل منهما شرع في حالة و احدة و في ذلك تغيير المشروع (ولا بجوز ذع دم الاحصار) مطلقا (الا فىالحرم ونجوز ذيحه قبل يوم النحر عد ابي حنينة) لاطلاقالنس ولانه لتعميل التعلل(و قالا) لابجوز الذبح المعصر بالحج الافي وم النحر) اعتبارا بدمالمتمة والفران قال فىاليصميم و رجح دليل الامام في الشروح وهوالمختار عند ابىالفضل الموصلى وبرهان الشريعة وصدر الشريعة والنسنى أه (ويجبوز للمحصر بالعمرة أن يذبح متى شاء) أنفأنا لأنها غير غتصة بوقت فكذا التحلل منها (والمحصر بالحج) ولونفلا (إذا تحلل) ولم يحج من عامه (فعليه حجة) قضاء عماماته (وعرة) لانه في معنى فائت الحج معرفي المرابع على العمل بانعال العمرة فان لم يأت بها قضاها وقيدنا بكونه لم يحج

منعامه لائه لوحيج منسه لاعرة عليه لانه ليس في معنى فائت الحبح جوهرة (وعمل) المحصر بالعمرة القضاء) لما شرع فيه (وعلى) المحصر (القارن حِمْةً وعرثان) اما الحج واحداهما فلمابينا والثانية لانه خرج منها بعد صحة الشروع فياهداية (واذا بث المحصر هدياو واعدهم ان نذبحوه في يوم بيينه ثمزال الأحصار فانقدر على ادراك الهدى والجع) معا لم يحزله التعلل ولزمه المضى) لزوال العجز قبل حصول المقصود بالحلف واذا ادرك هديه صنعيه ماشاء لأنه ملكه وقدكان ع لقصود استنى عنه هدانه والا (فانقدر على ادراك الهدى دون الحبح تعلل) لعجزه عن الاصل (وانقدر على ادراك الحج دون الهدى جازله التعال استعبانا) للايضيعليه ماله عانًا الأ انالافضل الوجه (ومناحصر عكة وهوممنوع من) الركنين (الطواف والوقوف كان.

حتى سِلغ الهدى محله في فخصه بمكان ولم يخصه بزمان ولانهدم كفارة حتىلابجوز الاكل منه فيختص بالمكان دونالزمان كدماء الكفارات يخلاف دم المتمة والقران لانه دم نسك (فولد وبجوز المحصر بالميرة الذبح متيشاء) يمنى بالاجاع لان الممرة لايختص العلل مها بيوم الفرفلا يختص هدى الاحصار فيابيوم النحر (فولدو الحصر بالحج اذا تحلل فعليه حجة وعرة) هذا اذا قضى الحج من قابل اما اذا قضاه من عامه لم يلزمه العمرة لانه ليس فى منى فالت الحج (فولَه وعلى المحصر بالعمرة القضاء) لانالاحصار منها متحقق وقال مالك لايتحقق لانها لانتوقت ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه احصروا بالحديبية وكانوا عارا فحلق النبي صلىالله عليه وسلم وامر اسمام بذلك ووان قلت قد ذكرتم ان المحصر لايحتاج الى الحلق عند ابى حنيفة وعجد والنبي على السلام حلق بالحديثة . قلت ذكر ابو بكرالرازي ان المحصر المالايحت اج الى الحلق اذا احصر في الحل اما اذا احصر في الحرم فانه يحلق لان الحلق عندهما موقت بالحرم ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان محصرا بالحديبية وبمضهامن الحرم (فنو لذ وعلى القارن حجة وعر تان) اما الحجواحديهما فلما ذكرنا في المفرد والثانية لانه خرج مها بعد صحة الشروع فيها وهذا اذا لم يقرن من عامه ذلك اما اذا قرن من عامه ذلك سقطت عنه العمرة الثانية كما في المفرد اذا حج من عامه ذلك (فو له واذا بعث المحصر هديا وواعدهم ان يذبحوه في يوم بعينه ثم زالالأحصار فان قدر على ادزاك الهدى والحجلم يجز له التجلل ولزمةالمضي)لزوال البجزفاذا ادرك هديه صنع به ماشاء (فوله وأن قدر على ادراك الهدى دون الحبح تحلل) بذبح الهدى لعِزْهُ عن الاصل (قوله وان قدر على ادراك الحج دون الهدى جازله المملل استمباباً) وهذا التقسيم لايستقيم على قولهمالان دم الاحصار عندهما موقت بيوم النمر فَنْ يَدَرُكُ الْحَجِ فَانْهُ يَدَرُكُ الْهَـدَى وَانَّا يَسْتَقْيَمُ عَلَى قُولُ أَنِّي حَنْيَفَةً لَعْدُم تُوقَّيْتُ الدَّم بيوم النمو عنده وذكر المكي انهذا التقسيم يتصورايضا علىالاجاع كما اذا احصر فى عرفة وامرهم بالذبح عند طلوع الفجريوم النحرفزال الاحصار قبل الفجر بحيث يدرك الحج دونالهدى لانالذبج بمنى ولو ان المحصر ذهب الىالقضاء في عامه ذلك بعد ما تحلل بالذبح عنه فانه يقضى باحرام جديد وعليه قضاءالحج لاغير لانه كم يفت عليه الحج فيذلك المام (فو ال ومن احصر بمكة وهوممنوع من الوتوف والطواف كان محصراً) لانه تعذر عليه الاعام وكذا اذا احصر في الحرم ايضا فعكمه كذلك (غُولِه فان قدر على احدهما فليس تمحصر) اما اذاقدر علىالطواف دون الوقوف فلالان فائت الحج يتحلل به والدم بدل عنه في التحلل واما اذا قدر على الوقوف فقد تم

تحصراً) لانه تمذَّرعليدالاتمام. فصار كمااذا احصر في الحل (وانقدر على احدهما فليس بمعصر) لانه انقدر على الطواف تُحلل به وان قدر على الوقوف فقد تمجه فليس بمعصر

﴿ باب النوات ﴾ عقبه الاحصار لان كلامنهما من العنوارض والاحصار منه عنزلة المفرد من المركب وذلك لان الاحمار احرام بلا اداء والفوات احرام ﴿ ٢٣٢﴾ واداء نهر (ومن احرم بالحج)

جه ولايكون محصرا واذا لم يكن محصرا هل يحال قبل لا لانه او تحلل في مكانه يتم النحال في غير الحرم وهوا ما شرع في الحرم ولو اخر التحلل حتى يحلق في الحرم يقع في غير زمان الحلق والتأخير عن الزمان اهون من التأخير عن المكان فيؤخر الحلق حتى يحلق في الحرم وقبل يتحلل لانه لو لم مجلق في الحل ربما يمتد الإحصار فيمتاج الما الحلق في غير الحرم فيفوت عنه الزمان والمكان جيما فتحمل احدهما اولى والله اعلم

-مركل باب الفوات كا⊸-

الفواتعدمالشي بلذ وجوده وانما قال هنا الفوات مفردا وَفيالصلاة الفوائت جيما لانالسلوات جم والحجواحد لايجب في العمر الاسرة واحدة (فولد رحدالله ومن احرم بالحج ففائد الوقوف بمرفة حتى طلعالفجر من يومالنمونقدفاتدالحج)لانالحج عرفة (فولد وعليه ان يطوف ويسى ويتعلل ويقضى الحبح منقابل ولادم عليه) لان التحال وقم بافعال العمرة فكانت في حق فائت الحج عنزلة الدم في حق المحصر فلايجمع بينهما كذا في الهداية ، وقوله «وعليه ان يطوف وبسعي» هذا الطواف والسيع ل عرة مؤداة باحرام الحجءندهما وقال ابو يوسف ينقلب احرامه عرة وفائدته لو احرم بمحجة اخرى تلزمه ويؤديها عند ابى يوسفلاندضم حجة الىعرة وعندهما ضمحجة المحجة فيلزمه رفضها ثم يقضيها وفائدة اخرى ان هذه العمرة تسقط عنه العمرة التي تلزمه في جبع عمره عند أبي يوسف وعند هما لانسقط فان كان قارنا ادى العمرة اولالانها لاتفوت فاذًا أتى بها فقد أتى بها في وقتها وأما الحج فائه يفوت فاذا فات لم يكن بدم الى ان يُحلل مندبطوافوسي وبطلعنه دم القران وعليه قشاء حجه ويقطم التلبية اذا ابتدأ بالطواف وقد قالوا ان من فاتدالحج فهو باقءلي احرامه الى ان يتحلل منه بعمل عرة فان جامع في احرامه قبل ان يتملل فعليه دم لاند باق على احرامه وكذا اذا قتل صيدا فعليه جزاؤه (فو لد والعمرة لاتفوت وهي جائزة في جيم السنة)العمرة اربعة اشياء احرأم وطواف وسنى وحلق او تقصيرا ثنان منها ركنان الاحرام والطواف واثنان منهاو اجبان السمى والحلق والركن لابجوز عنه البدل والواجب بجوز عند البدل اذا تركه وما ــوى هذه الاربعة سنن و آداب فاذاتركها كان مسيئا ولاشئ عليه (فولد الاخسة ا يام بكر منه لها فيها توم عرفة ويوم النحر وايام التشريق) يدى يكن انشاؤها بالاحرام اما اذا اداها بإحرام سابق كما أذا كان قارنا ففاته الحبح وادى العمرة في هذه الايام لايكره وأنماكرهت في هذه الخمسة الايام لان هذه الايام للعج فكانت متعينة له وعن ابي يوسف أبها لاتكره في يوم عرفة قبل الزوال لان دخول وقت ركن الحبح بعد الزوال لاقبله والاظهر ماذكرياء ولكن مع هذا اواداها فيهذه الايام صحت لان الكراعة لغيرها

فرمنااو نفلاصح بمااو فاسدا (ففاتدالوتوف بعرفةحتي طلع الفجر منبوم النحر فقد فالد الحبح) لما تقدم انوت الوقوف عداليه وان الحج عرفة (و). بحب (عليه) اذا اراد التعلل (ان) يتعلل بافعال العمرة بإن (يطوف ويسعى) من غير احرام حديد لها (ويتحلل) بالحلق او التقصير قال الاسبيمايي ثم عنبد الى حنيفة ومجد اصل احرامه بالحج باق ويتحلل بعمل عرة وعندابي وسف يسير احرامه احرام عرة والصيم قولهما أصيم (ويتضى الجمع من قابل ولادم عليد) لانالتمال ` وقع بافعال العمرة فكانت في حق فائت الحبح بمنزلة الدم في حق المحصر فال يجمع بينهما (والعمرة لاتفوت) لانهاغير موقتة وقت (وهي حائزة في جيم المنة الاخمة ايام يكره) كراهدتمرم (فعلها فها) اى انشار هابالا حرام امااذا اداها باحرامسابق كا اذا كان قارنا ففاته الحج وأدى العمرة فيحذه

الایام لا یکره جوهره وانداکرهت فی هذه الایام لانها ایام الحج فکانت متمینة له و هی (یوم عرفة (وهو) و بوم النحر و ایام النشریق) الثلاث (والعمرة سنة) مؤكدة ق الصحيح ﴿ ٣٣٣ ﴾ وقبل واجبة نمر ﴿ وَهَىالاحرام والطواف والسسى ﴾ والحلق

والتقسير فالاحرام شرط واكثر الطواف ركن و غيرهما واجب وانمالهيذكر الحلق لانه مخرج منها

وهو تعظيم امرالحج وتخليص وفته له كذا فى الهداية (قول و السرة سنة) هذا اختيار الشيخ والعجيم المها واجبة كالوتر وقال الشافعي فريضة انا انها غر موقة بوقت وتنادى بنية غيرها كما فى فاشت الحج وهذه آية النفلية (قول وهي الاحرام و الطواف والسعى) و الحلق الاحرام شرطها و العلواف ركنها و السعى و الحلق و اجبان فيها وليس فيها طواف الصدر و الله اعلم

﴿ باب الهدى ﴾

۔ ﷺ باب الدی کے۔۔

الهدى اسم لمسا يهدئ الى مكان وهو الحرم وهو مختص بالابل والبقر والفنم (فولد رجمه الله الهدى ادناه شاة وهو من ثلاثة انواع الابل والبقر والغنم يجزى فدلك كله الثني فضاهدا الا الصأن فان الجددع منه بحزى) والنبي من المنز والضأن ماله سنة. وطمن فيالثانية والذكر والائي فيه سمواء ومن البقر ماله سنتان وطعن في الثالثة ومن الايل مَالَهُ خَس سَــتين وطعن في السادســـة و الجدع من الضأن و المعز ما له ســتة اشهر وقيسل اكثر السنة وانما بجزى الجزع من الضائن اذا كان بحيث لو اختاط بالتنايا اشتبه على النماظر انه منهم والذكر من الضأن افضل منالاتى اذا استويا والائي من البغر افضل من الذكر اذا استويا والجواميس كالبفر (قو له ولا جزى ا فىالهـدى مقطـوع الاذن ولا اكثرها) ولا من لااذن لهــا خلقــة واما اذا كانت صغيرة جاز ثم الذاهب من الاذن ان كان الثلث او اقل اجزأه عند ابي حنيفة ومجد فعلى هذا الثلث فيحكم القليل وعند ابي يوسف ايضا اذاكان الذاهب انثلث ف زاد لم بجز وان كان اقل ماز فعملي هذه الرواية الثلث في حمدالكمتر وقال ابو توسيف أن كان الباق من الاذن أكثرها جاز وأن ذهب النصف وبقي النصف لم بجز لان فيالنصف استوى الحظر والاباحة فكان الحكم فيالحظر ولابجوز فيالهدايا الا مانجوز في الضَّمايا (قو له ولا مقطوعة الذنب ولا البد ولا الرجل) ويعتبر فيه من الكثرة والقلة ماينتير في الاذن وكذا الانف والالية مثله (قو له ولا الذاهبة المين) اى الذاهبة احدىالمبنين لان النبي عليه السلام نهى ان يضيحى بالعور آء البين عورها فان كان الذاهب قليلا حاز وان كان كثيرا لابحوز ومعرفة ذلك ان تشدالمين المعينة بعد ان لاتعلف الشباة يوما او يومين ثم يقرب العلف اليهما قليلا قليلا حتى اذا رأته من مكان اعلم ذلك المكان ثم يشد عينها الصحة ويقرب العلف اليها قليلا عني اذا رأته من مكان اعلم عليه ثم ينظر الى تفارب ما ينهما فانكان ثلثا فالذاهب الثلث وان كان نصفا فالذاهب النصف (قو له ولا ألجفاء) وهي الهزمة (قو له ولا العرباء) التي لاتمثى الىالنسك وهوالمذَّح فان كان عرجها لاعتما عن المثني جاز وهذا أذا كانت العيوب موجودة مها قبل الذبح اما اذا اصابها ذلك في حالة الذبح بالاضطراب وانفلات السكين فاصابت هيئا اوكسرت رجلها جاز لان مثل هذا لاعكن الاحترازعنه والخصى بائز فيالهدى لان ذلك يسمنة وبطيب لحمه والقرن اذا كان مكسورا لاعنم الجواز

لما دار ذكر الهدى فيماتقدم من المماثل اختيج الى باله ومانعاقه انكال وبقال فيه هدى بالتشديد على فعيل الواحدة هدية كطية ومطي و مطايا مغرب (الهدى) لغة وشرعا مامدى الى الحرم من النع التقرب (و ادناه شاة وهو) اى الهدى (من ثلاثة انواع الابل و البقر و الغنم) لان المادة عارية باهدى هذه الانواع (بجزئ فيذلك) مانجرى فيالاضعية وهو (الثني فصاعداً) وهو من الابل ماتم له خسسنين و من البقر سنتان ومن الغنم سنة (الا من الضأن فان الجزع منه بحزى)والحزع بفيحتين مادون الثني (ولانجوز في الهدى مقطوع الاذن او اكثرها ولامقطوع الذنب ولا اليد ولا الرجل ولا الذاهبد المين والا المجفاء) كشرة الهزال (ولا العرجاء التي لاعشى الى النسك) بفتح السين وكسرها الموضع الذي تذبحه النسائك محاس لانها عبوب بينة وهذا اذا كانت العبوب موجودة ما قبل الذبح امااذًا اصابها ذلك حالة الذبح بالاضطراب وانفلات السكين جاز لان مثل هذا لا يمكن الاحتراز عنه (والشاة جائزة) في الحج (في كل شي) جناه في احرامه (الاف موضعين) وهو (من طاف طواف الزبارة جنبا) او حائضا او نفساه (ومن جامع بعد الوقوف بعرفة) وقبل الحلق كامر (فانه لا يجوز) فيهما في هذين الموضعين (الابدنة) كاتفدم (والبدنة والبغرة شجزى كل واحدة منهما عن سبعة) ومادونها بالاولى (اذا كان كل واحد من الشركاء بريد القربة) و لواختلف وجه القربة بان اراد احدهم ﴿ ٢٣٤ ﴾ المتمة والآخر القران والآخر التطوع

لانه ليس عاً كول وبجوز النولاء وهي المجنونة لان العقبل غير مقصود في البيائم وبجوز العتماء اذاكانت نعتلف وهي ذاهبة الاستنان ولا بجوز الرينسة (فولد والشاة جائزة فيكل شيء الا في موضعين من طاف للزيارة جب ومن جامع بعمد الوقوف بعرفة) قبل الحلق وقبل طواف الزيارة (فانه لامجموز الا بدنة) او بقرة (قو له والبدنة والبقرة بجزى كل واحد منهما عن سبعة) من الغنم وكذا عن اثنين او ثلاثة او اربعة هو الصميم كذا فالوجيز (فولد اذا كان كل واحد من الشركاء يربد القربة) ولو اختلف وجدوه الفرب وعند زفر لابد من اتغاق القرب واختلافهما بان يريد احمدهم المتعمة والآخر القران والشالث التطوع لان المقسود بالفرب و احدد و هوالله عن وجل + فان قلت قا الافضل سبع لمانة أوالشاء و قلت ما كان اكثرهما لحما فهو افضل (قو له وال كان احدهم ربد ينصيبه اللحم لم يجز البانين) وكذا اذا كان سعم ذى (قوله و يجدوز الاكل من هدى النطوع والمتمة والقؤان) يعني بالنطوع اذا بلغ محمله وكذاله أن يطم النبي (فوله ولابجوز الاكل من بقية الهدايا) كدماء الكمفارات والنذور وهدي الاحصار والنطوع اذا لم بلغ محله (قول ولا بجدوز ذبح صدى النطوع والمتعة والقران الا يومالنحر ويجوز ذبح بقية الهدايا اى وقت شـــا،) الدماء ڧالمناســك على ثلاثة اوجه فيوجه بجوز تقديمه على يومالنحر بالاجماع بعد ان حصلالذيح في الحرم وهو دم الكفارات والنذر وهدى التطوع وفيوجه لابجوز ذبحه قبسل يوم النمر اجماعا وهو دمالتمتم والغران والاضحية والنذور وهدى التطوع وفىوجمه إختلفوا فيه وهو دم الاحصار فعند ابي حنيفة بجوز تقديمه وعندهما لابجوز وقىالمبسوط بجوز ذبح هدى النطوع قبل يومالنحر الا ان ذبحمه يوم النحر افضل قال في الهمداية وهوالسميح بعني انه يجوز ذبحه قبل يوم النحر ويجوز ذبح بغية الهدايا في اي وقت شاء وقال الشانعي لايجوز الا فيوم المحر (فوله ولا يحسوز ذيح الهدايا الا في الحرم) قال الله تمسالي ﴿ ثم محلهما الى البيت العتبق ﴾ وقال في جزاء الصديد ﴿ هَدَيَا بَالْغَ الكعبة ﴾ فصار اصلا في كل دم هو كفارة ولان الهدى اسم لما يبدى الى الحرم (قوله و بحوز ان ينصدق برا على مساكين الحرم وغيرهم) الا ان مســاكينالسرم

لان المقصود بهما واحدد و هوالله تمالي (فان ار اد احدهم نصيبه اللحم) اوكان دُميا (لم بحزى عن الباقين) لاثمالم نخلص لله تعالى (و بجوز الاكل) لساحب الهدى بل ندب (من هدى التطوع والمنعة والقران) اذابلغ الهدى محله لانه دم نسك فبحوز الاكل منمه عنزلة الاصعية وما جاز الاكل منه اصاحبه جاز الغني و قيدنا بلوغ الحل لانه أذا لم بلغ الحرم لامحل الانتفاع منه لفر الفقير كما يأني في آخر الباب (ولا بجوز الاكلّ من نفية الهداياً) كدماء الكفارات والنذوروهدي الاحصار والنطوع اذا نم سلم محله (ولا بحوز دبح هدى التطوع والمتعة والقراب الاف وم النحر) و في الاصل بجوز ذبح دم النطوع قبل يوم النحر ودعه يوم النحز افضل وهذا هو الصميح لان الفرية فيالتطموعات

باعتبار انها هدایا و ذُلِک یتحقق بلوغها الی الحرم فاذا وجد ذلك جاز ذبحها فی غیر یوم النحر و فی ایام النحر (افضل) افضل لان معنی القربة فی اراقة الدم فیه اظهر هدایة (ویجوز ذبح بقیة الهدایا ای وقت شدا م) لا بها دما ، كفارات فلا تختص بیوم النحر لانها لما و جبت لجیرالنقصان كان النجیل بها اولی لارتفاع النقصان من غیر تأخیر بخلاف دم المتعة و الفران لانه دم نسك هدایة (ولایجوز ذبح الهدایا) مطلقا (الافی الحرم) لان الهدی اسم لما بهدی الی مكان و مكانه الحرم و بحوز ان یصدی بها علی تمساكین آلحرم و غیرهم) لان الصدقة فربة معقولة و المسدقة علی كل فغیر قربة

وعلى مساكين الحرم افضل الا ان يكون غيرهم احوج جوهرة (ولا يجب التعريف بالهدايا) وهو احضارها مرفة فال حرف بهندى المنعة والقرال والتطوع فحسسن لانه يتوقت يوم النحر فنسى لايجد من يمسكه فجشاج الى أن بعرف و لانه دم نسبك ومبناه على التشمير بخلاف دماء الكفارات نانه بجوز ذبحهــا قبــل نوم ألفحر وسبيها الجناية فالسرّ بها اليق (والافضل فيالبدن النحر) قياما وان شاء اضجعُها (وفيالبقر والغنم الذيح) مضعمة ولا تذبح قياما لان المذبح ﴿ ٢٣٥ ﴾ فاحال الاضجاع ابين فيكون الدبح ابسر (والاولى ان تولى

الانسان دعها نفسه ان كان عسن ذلك) لانه قربة والنبولي فيالقربات اولى لما فيه من زيادة الخشوع الا أن الانسان قدلامتدى لذاك ولأعسنه فجوزنا توليته غيره هدانه والاولى أن يقف عند الذبح اذا لم يذبح نفسه (و تصدق بجلالها) جم جل وهو كالكساء بق الحيسوال الحر والبود جنوهرة (وخطامهما) يعني زبامها (ولا يعطى اجرة الجزار منها) لقوله صلىالله عليه وسلم لعلى رضي الله عنه و تصدق بجلالها وخطمها ولاتمط الجزار منها ، (ومنساق بدنة فاضطر الى ركوبها) او حمل مناعه علما (ركما) و حملها (وان استغنی عن ذاك لم ركبا) لانه خالصا لله جعلها فلا نبغي ان يصرف لنفسه شيأ من عينها او منافعها الى ال تبلغ محلهما واذا ركيا او حلهما فانقصت فعليه ضمان ما انتقس منهما (وان كان لها لبن لم محلمها) لان اللبن متولد

الفضل الا ان يكون غيرهم أحوج منهم (قُولُه ولا يجب التعريف بالهـدايا) وهو حل الهدايا الى عرفة وقيل هو أن يعرفها بعلامة مثل التقليد وأن عرف هدى التفة والقران والتطوع فحسن لانه يتوقت بيوم الفر فسي ال لايجد من عسكه فعتاج الى ان يعرفه ولائه دم نسك فيكون مبناه على الشهرة مخلاف دماء الكفارات لانه بجوز ذبحها قبل يومالخر ولان سببها الجناية فيلبق بها السنز (فوله والانضل في البدن النُّمر) فإن شاء نحرها قياما وإن شاء اضجعها والافضل إن ينحرها قيساما معقولة اليد البسرى ولانذ بحالبقر والغنم قياما لان في حالة الاضجاع الذبح ابين فبكون الذبح ابسر (قوله وقالبقر و الغنم الذبح) لقوله تعالى ﴿ انْ اللَّهُ يَأْمُرُكُمُ انْ تَدْعُوا بِفْرة ﴾ وقال تصالى ﴿ وفديناه بذبح عظيم ﴾ والذبح مااعد الذبح وارادبه الغنم فلو ذبح الابل ونحرالبفر والغنم اجزأه اذا استوق العروق ويكره (قوله والاولى ان شولى الانسان دعها بده ان كان عسس ذلك) لان توليته بغسه افضل من تولية غيره كسائر العبادات وال كال لاعسسن ولاه غيره ويغف عند الذبح وروى ان النبي صلى الله عليه و ســـلم ســـاق مائنة بدنة في جمة الوداع فنحر منهــا ثيغا و ســـتين نفسه وولى البـاق عليا كرمالة وجهه (قو له و نسدق بجلالها وخطامها) الجلال جم جل وهو كالكساء ثني الحيوان من الحر والبرد (قو له ولا بعطي اجر الجزار منهما) وكذا لا يبع جلدها فإن عمل الجلد شيئًا ينتفع به في منزله كالفراش والنربال والجراب واشباء ذلك فلا بأس وان باع الجلد اواللم بدراهم اوفلوس اوحنطة تصدق بذف وليس له ان يشتري ما ملحا ولا ازارا (قو لد ومن ساق بدنة فاضطر الى ركوبها ركبها) فان ركبها أو حل عليها مشاعه ونقص منها شيُّ ضمن النفصان ونصدق له (قو له وان استغنى عنها لم ركبها) لانه قد اوجبها بالسنوق وبالركوب بصير كالرنجع لها (قوله وان كاذلها لبن لم علمها) فان حلمها تصدق به او ُبقيته ان كان قد استهلكه (قوله وينضيم ضرعها بالماء البارد حتى ينقطع الهبن) ينضع بكثير الضاد والنضيح هوالرش وهذا اذا كان فريب من وقت الذبح قان كان بعيدًا محلمها ويتصدق به كى لايضر ذلك بالبعية (قوله ومن ساق هديا فسطبق الطريق فان كان تطوعاً فليس عليه غيره مفامه)

تعلقته وقد فات ولم يكن سوقه متعلقا

منها وقد مر أنه لا يصرف لنفسه شيئًا من عينها قبل محلها (وينضيم ضرعَهـا بالماء الهـارد حتى نقطع اللبن) عنها وهذا أذا قرب محلهما والا حلها وتصدق بلبنها كبلا يضر ذلك مها وأن صرفه لنفسمه تصدق عثله او مُبِنه لانه بضمون عليه (ومن ساق هديا ضعلب) اي هلك (فان كان تطوعا فليس عليمه غيره) لان القربة بذمته (و ان كان عنواجب نعليه ان يقيم غيره مقامه) لان الوجوب باق بدمته حيث لم مقع موقعه فصار كهلاك الدراهم المعدة لازكاة قبل ادائها (و أن أصابه هيب كبير) بحيث أخرجه إلى الرداءة (أقام غيره مقامه) لبقناه الواجب في ذمنه (وصنع بالميب ماشا.) لانه النَّمق بسمائر املاكه (و اذا عطبت البدنة في الطربق) اي قاربت المعلب بدليل قوله نحرها لان النحر بعد حقيقة العطب لا نصور ﴿ ٢٣٩ ﴾ (فان كانت) البيدنة (تطوعا

لانه لم يكن سوفه متملقاً بذمته (قوله و أن كان وأجبا فعليه أن يقيم غيره مقامه) لان الوجوب باق في ذمته (قول و ان اصابه عيب كبير) و هو ان يخرجه من الوسـط ال الردائة (قو له اقام غيره مقـامه لان الوجوب باق في دمتــه و مسنم بالعبب ماشــا،) و هذا اذا كان موسرًا اما اذا كان مصرا اجزأه ذلك المعب (قوله و اذا عطبت البدنة في الطربق فان كان تطوعاً نحرهنا) معنى عِطبت قربت من العطب لدليسل قوله نحرها ، فان قلت هذا تكرار فائه قد قال و من سباق هديا فعطب ثم قال و اذا عطبت البدنة • قلت الاولى في الهدّى مطلقــا و هذا في البدنة خصها بالذكر بمد ما دخلت في ذلك العموم او مقــال ذكر في الاول هل بجب عليــه غيره ولم بين ما نغمل بالعدامات فاعاد ذكره لبيسان ما نغمل له او نقدال الاولى في العاطب. الذي لم يتهيأله ذبح و هنا الذي قارب العطف بدليل قوله نحرها والبحر ابما يكون في الحيي (قولد و صبغ نعله يدمها) المراد بالنعل تلادتها و على هذا رواية تعلهما فان كان نعله فيحتمل ايضا ان رجع الضمر الى الهدى و محتمل ان يحكون نعل الهدى و أنما يفعل ذلك لبعلم الميسا هدى لم يبلغ مجله فيأكل منه الفقراء دون الاغتياء لانها لم تباغ محلها فان اكل منها او الهم غنيا فعليه ان يتصدق بقيمته (قوله فان كانتو اجبة اقام غيرها مقامها وصنع براماشا. لانه لم تباغ محلها (قو له وضرب به صفحتما) اى بانب عنفها و في الهداية صفحتما سنامها (قولد ولم بأكل منها هوو لاغره من الاغنياه) لانما لم تباغ محلها فان اكل منها او اطع غنيا فعليه ان شصدق مقيمته (قو له فإن كانت واجبة اقام غيرها مقامها وَصنع ما ماشاه) لانما لمرتبق صالحة لما عينه وهوملكه كسائر املاكه (قول ويقادهدى النطوع والمتعدّو القرآن) وكذا الهدى الذي اوجبه على نفسه بالنذر والمراد منالهدى الابل والبقراما الغنم فلا مقلد وكلما مقلد نخرج به الى عرفات و مالا فلا (قو له ولا نقال دم الاحتمار ولادم الجنايات) لانه دم جبر فيستحب اخفاؤه يخلاف الاول نانه دم نسك فيستحب الحلهار، فلو قلد دمالاحصار ودم الجنسايات حاز و لا بأس به والله اعلم ﴿ مَسَائِلٌ ﴾ خَسَمَ الفَاظُ تُوجِبِ الوصول الى مَكَمَّ والاحرام بحجة اوعرة * احدها اذا قالله على جمة اوعرة * الشاني لله على المشي الى بيتالله * الثالث لله على المني الرمكة * الرابع لله على المني الى الكعبة * الحامس لله على المني الى مقام الراهيم فهذه الالفاظ الخمسة توجب عليه حجة اوعرة بالاجماع • و سنة الفسلط لا توجب عليه شيئا بالاجماع • الاوللة على الحروج الى بيث الله • الناني لله على الذهاب الى بيت الله + النالث لله على السير الى بيت الله + الرابع لله على الاتيان الى مكة + الحامس لله

الاحصار) لانه لرفع الاحرام (ولا دم الجنايات) لانه دم جبر فالاولى الخفاؤها وعدم اشهارها

نحرها و صبغ نمایها) ای قلادتها هداية (بدمها وضرب ما) ای بقلادتها المصبوغة بدمها (صغيتما) اى احد جنبها (و لميأكل منها هو) ای صاحبا (ولا غيره من الاغنياه) و مائدة ذلك أن يعلم الناس أنه هدى فيأكل منه الفقراء دون الاغنياء و هذا لان الاذن بتناوله معلق بشرط بلوغه بحله فينبني ان لامحل قبل دلك اصلا الا ال التصدق على الفقراء افضل من أن بترك جزرا للسباع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود هداية (و أن كانت) البدنة (و اجبة اقام غير جامقامها) لانمالم تبق صالحة لما هينه (و صنع مرا) ای التی عطبت (ماشاه) لانها ملكه كيار اوالاكه (والقلد) لدبار هدى التطوع) والنذر (والمتمة والقرآن) لأنه دم نسك فيليق له الاظهار والثهرة تعظيما الشامائر الاسالام والمزاد من الهدى الابل والبقر و اما الغنم فلا يقلد و كل مايقلد يخرج به الى عرفات ومالا فلا جوهرة (ولا يقلد دم ﴿ على ﴾

﴿ كَتَابِالبِيوعَ ﴾ عقبالبيع للعبادات والجرالكاح لانالاحتياجالىالبيع اع لانه يطمالصغير والكبير ربه قيام المعيشة التي هي قوامالاجسام وبمضالصنفين قدمالنكاح لانه عبادة تمالبيم مصدر وقد يرادبه المفعول فبجمع باعتبار كايجمع المبيع وقد براديه المعنى و هو الاصل ﴿ ٣٣٧ ﴾ فجمعه باعتبار انواعه فتح (البيع) الله مبادلة شيُّ بشيُّ مالا

> على المشي الى الصفا و المروة + السادس لله على المشي الى عرفات فهذه الالفاظ لا توجب عليه شيئًا بالاجماع * ولفظان لانوجبان عليه شيئًا عند أبي حنيفة رحمه الله + أحدهما لله على المشي الى المسجد الحرام • الثاني لله على المشي الى الحرم و في هذين الله خلين لا بلزمه شي عند ابى حنبفة وعندهما بلزمه حجة اوعرة والله اعلم بالصواب

م البيوع المجد

لمَعًا عَقَبِ الشَّيْخُ بِالعِبَادَاتِ وَاخْرِ النَّكَاحِ لأَنَّ احْتِياجِ النَّاسِ الى البِّيعِ الم من احتياجهم الى النكاح لانه بمالصفر والكبر والذكر والاثى والبقاء بالبيع أقوى مزالبقاء بالنكاح لازبه تقوم المعيشة التي هي قوام الاجسام وبعض المصنفين قدم الذكاح على البيع كصاحب الهداية وغره لازالنكاح عبادة بل هو افضل من الاشتفال نفل العبادة لانه سبب الى التوحيد واسطة الولد الموحد وكل منهم مسبب في مفصده * و البيم في اللغة عبارة عن تمليك مال عال آخر وكذا في الشرع لكن زيد فيه فيدالراضي لما في النفالب من الفساد والله لابحب الفساد ويقال هو فىالشرع عبارة عن ابجاب وقبول فىمالين ابس فيهما معنىالتبرع وهذا قول العراقيين كالشيخ واصحابه وقيل هوعبارة عنءبادلة مال عال لاعلى وجه التبرع وهو قول الخراسانيين كساحب المداية واصحابه وفائدته انعقاده بالتعاطي في النفيس فعند الخراسانيين بنعفد وعندالعراقيين لاننفد واما فيالحسيس فينعقد بالتعاطي اجماعا مثل شراءالبقلوالحنز وأثباه ذلك والصميم قول الحراساليين لان العبرة للتراضي (فو لد رجمه الله البهم سفقد بالابجاب والغبول) الانففاد عبارة عن انضمام كلام احدالمتعاقدين اليالآخر والبيم عبارة عن أثر شرعي يظهر في الحل عندالا تعاب والقبول حتى بكون المساقد قادرا على النصرف والبه اشاراك يخ بقوله ينعقد ولم يقل البياع هذان اللفظان والاجاب الاثبات لانه ماكان ثابتا للمشرّى وقد نثبت الآن نقوله بعث والقبول هو اللفظ النساني الذي هو جواب الاول فالانجاب مثل قوله بعث اواعطيت او هذائك وما اشبه ذلك والفبول مثل اشتريت اوقبلت اواخذت اواجزت اورضيت اوقبضت وما اشبه ذلك ولافرق بين ان يكون البادى البابع أوالمشرى كما أذا فالبالمشرى أولا أشريت منك هذا العبد عائة فغال البابع بعث اوهواك فانه يتمالبينع وهذا معنى قوله واذا اوجب احد المتعاقدين البيع فالآخر بالحيار ولم يعين آنه البابع اوالمشرى (فولد اذا كانا بلفظالماضي) اما اذا كان بلفظ الامر فلابد من ثلاثة الفاظ كما ادًا قال البابيع اشتر منى فقال اشستريت فلا يتعقد مالم يقل البابع بعث اويغول المشرى بع منى فيقول بعثت فلابد من ان بقول ثانيسا اشريت واما النكاح فينعقد بلفظين احدهما ماض والآخر مستقبل (قو له واذا اوجب احسد المتفاعدين البيع فالآخر بالخِيار النشاء قبله في المجلس وان شا، رده) وهذا يسمى خيسار

فالا خربالخيار انشاء قبل)كل المبيدة بكل الثمن (في المجلس) لان خيار الفبول مفيديه (و انشاء رده) لانه أولم ثبت

اولادليل فوان الله اشرى من المؤمنين الفسيم 🏈 وهو من الاشداد ويستعمل متعديا لمفسولين نقال بعثك الشيء وقد تدخسل د من ، على المنسول الاول على وجه التأكيد فيقال م بعت من زيد الدار ، ورعا دخلت ه اللام ، فيقال ، بمت لك الثبيء فهي زائدة واناع الدار عمني اشتراهاو باعمليه الفاضي اي من غير رضاه نحز عن ابن القطاع وشرعا مبادلة مال بمال بالتراضي و (شقد بالانجاب) و هو ما بذكر اولا من كــــلام احدالماقدين (والفيول) وهو ماذكر ثانيــا (اذا كانا بافظ الماضي (كبعث واشتريت لانءالبيع انشاء تصرف والانشباء يعرف بالشرع وهو قد استعمل الموضوع الاخبار فىالانشاء فينعقديه ولا نعقد بلفظين احدهما مبتقبل نخلاف النكاح كما سيأتى وقوله رضيت او اعطيتك بكذا اوَ اخدنته في معنى قسوله بعت واشتريت لانه بؤدى معناه والمعنى هو المعتبر في هذه العقبود ولهذا خعقد بالتماطي في النفس والحسيس هوالصحيح المحقق المراضاة هداية (واذا او جب احدالمتماقدين) بائما كان او مشتريا (البيع له الخيار بازمه حكم المقــد من غير رضاء والموجب الرجوع مالم يقبل الآخر لحلوء من ابطــال حقالفير وانمــا عتمد الى آخر الحجلس لانه جاءم للنفرقات فاعتبرت سناهاته سناعة واحدة دفعنا للعمر وتحقيف للبسر والكشباب كالخطاب وكذا الارسال حتى اعتبر تجلس بلوغ الكتباب ﴿ ٣٣٨ ﴾ واداء الرسالة وقيدنا القبول

لكل المبيع بكل الثمن لانه الفبول و هوغير موروث فان او جب احدهما البيع وهما يمثيان او بسير ان مل دابة في محمل ا او على داشين ان اخرج المخاطب جوابه متدلا بخطاب صاحبه تم العقد و ان فصله عنه لا سَفَلَد بمضه ببمض الثمن لمسدم أ وأن قل والسير من احدهما كالسير منهما وأن اوجب احدهما وهما واقفان فسارا أوسار رضاً الآخر باقل مما احدهما بمد خطاب صاحبه قبل الفبول بطل ولا ينعقد بقوله بعد ذلك ولو تبايعاً في السفينة وهي تسر فوجدت سكتة بين الخطابين لاعنع ذلك الانعقاد وهي عنزلة البيت لانهما لاعلكان القافها بخلاف الدابة فانهما علكان القافها ولوقال بمت منك هذا العبد بكذا فقال لانه صفقات معنى (والهما موحر فهو قبول ويعتق العبد و اما اذا قال و هوحر بالواو او هوحر بغيرالواو لم يكن قبولا قام من المجلس؛ وأن لم الولم يُجز البيع • وأعلم النالبيع عقد على الابهام والتوقيت ببطله بخلاف الابهارة فانها عقد ا على التوقيت و الابرام ببطلها ثم لابد ف البيع من ذكر الثمن و تعيين المبيع و الا فلايكون بِما وان حسل الابجاب والفبول (قول والهما قام من المجلس قبل الفبول بطل الابجاب) لان القيام دليل الاعراض وكذا أو لم يقم لكن تشاغل في المجلس بشي غرالبيع بطل الايجاب فان كان قائمًا فقمد ثم قبل فانه يصح الفبول لائه بالقمود لم يكن معرضا (قو لد فاذا حصب لا الابجاب والقبول لزمالبيم) ولابد من تقدر الثمن وتعين المثمن قال في العيون عن ابي توسف أذا قال بمتك هذا العبد بالف فلا ارادالمشترى النقول فبلت قال البايع رجعت وخرج الكالامان معا فالقسيخ اولى لانه لم يتم البيع واذا قال بعتك. الهذين التوبين بكذا فقبل في احدهما لابجوز كما لابجوز اذا قال بعتك هذا العبد بالف فقال قبلت يخسمانة وكذا لوقال بمنك هذا العبد ففال قبلت فيبمضه لابجوزكما اذا قال بعتك لما فيه من تغريق الصفقة على البادِم و او فرق الانجاب فقال اسِمك هذين العبدين بمنك هذا عائة وهذا عائنين فللمشترى ان مقبل في الجما شــا، لانه لم يكن في القبول تغريق الصفقة نخلاف المسئلة الاولى فان هناك انجاب فيهمما بلفظ واحد (قو له ولاخيمار لواحد منهما الا من عبب اوعدم رؤية) وقال الشـافعي لـكل واحد منهما الخيار ماداما في المجلس يسنى لكل واحد منهما فمحمد رضي الآخر بالفسيخ اولم برض • وقوله • الا •ن عبب اوعدم رؤية ، وكذا خيار الشرط وانما خص العيب وعدم الرؤية مع أن خيار الشرط مانع لزوم البيع ايضا لانهما فكل بع يؤجدان اما خيــارااشرط فعارض مبني على الشرط (قولد والاعواض المشار اليها لامحتاج الى معرفة مقدارها فيجواز البيم) لان بالاشارة كفاية في التفريق سواء كان المشار اليه ثمنا او مثمنا بعد أن لم بكن في الاموال الربوية اما في الربوية أذا بيعت بجنسها فلا بجوز البيع مع جهالة مقدارها و أن أشير اليها لاحتمال الرباءكما اذا باع حنطة بمنطة اوشعيرا بشمير فلابد أن يملم تساويهما • وقوله • في جوازالبيع ، احترازا عن السلم فان رأس المال فيه اذا كان مكيلا او موزو نا يشترط

ليس له إن يقبل المبيع او اوجب اوغفرق الصنفة الا اذا بين ثمن كل واحد بذهب عنه نهر وابن كمال (قبل الفبول) من الآخر (بطل الابحاب) لان الفيام دليل الاعراض والرجوع وتقدم آناله ذلك وكذلك كل مادل على الاعراض من الاشتغال بعمل آخر فنع (واذا حصل الابجاب والقبول لزم البيع) واذ لم يقبض (ولا خيار لواحد منهما) لان في الفسيخ ابطال حق الآخر فلا يجوز والجديث محمول على خيارالقبول وفالحديث اشارة اليه فانهما متبايعان حفيفة حالة المياشرة لابعده وان احتمله باعتبار ماكان غسله عبل حالة مباشرته اولى عملا بالحقيقة والتفرق مجمول على تفرق

الاقوال (الا من عبب) او شرط (او عـدم زؤية) كا يأتي (والاعواض المسار الما) من (نمرفة) مبيع او ثمن (لايحتاج الى معرضة مقدارها في جنواز البيع) لننق الجمالة بالاشارة مالم يكن زبويا قوبل

والصفة) لأن التسليم و اجب العقد و هذه الجهالة . مفضية الى المنازعة فيستم النسلم والنسل وكلجهالة هذه صفتها عنم ألجواز وهذا هوالاصل هدامه و هذاحيث اختلف نقد البلد ماليت واستوى رواجا دليل مابعده (وبجوز البيع بثن مال) و هو الاصل (و مؤجا اذا كان الاجل معلوما) لللانفضى الى المنازعة وهذا اذا يع بخلاف جنسه و لم أشمهما قدر لمافيه من ربا النساء كاسجى والنداء الاجلمن وقت التسليم ولوفيه خيار أفذ سقوطه عنده غانبة و سطل الاجل عوت المدون لاا لدان (و من اطلق الثمن في البيم) عن النفيد بالوصف بان ذكر القدردون الصفة (كان) الثمن المقدر مجمولا (على غالب نقد البلد) لانه المتعارف وفيسه الثمرى الجواز فيصرف اليه هداية (فان كانت النقود مختلفة) النقدو المالية (فالبيم فاسد) المجهالة (الا أن سين احدها) في المجلس لارتفاع الجهالة قبل تقرر الفساد و هذا اذا استوت رواما اما اذا اختلفت فيالرواج ولومع الاختلاف في المالية وذلك

معرفة مقداره عند ابي حنيفة ولا يكتني بالاشارة • وقوله • والاعواض • سماهــا اعواضا قبل المقد والالم تصر عوضا باعتبار المال لانها تسير عوضا بعدكما قال تعالى ﴿ واستشهدوا شهيدن ﴾ و انما يسير أن شاهدين بعد الاشهاد (قو له وانمان الطلقة لا نصح الا ان تحكون سروفة القدر والصفة) صبورة الطلقة ان يقول اشتريت منك بغضة او بجنطة اوبذرة ولم بعين لاقدرا ولا صفة وفي البنايع صورته ال مقول بعت هذا منك عُن أو عبا يسباوي فيقول اشتريت فهذا لا بجوز حتى بين قدر الثمن و سفته فالقدر مثل عشرة او عشرين والصفة مثل نخسارى او سمرقندی اوجید او وسط اوردی . و قوله . مطلقة ، احتراز عن کونها مشارا البها (قوله و بجوز البيع غن مال او مؤجل اذا كان الاجل معلوما) انما قيد بالثمن لان البيع اذا كان معينا لا يجوز تاجيله فان شرط فيه الاجل فالبيع فاسد لان التأجيل في الاعيان لا يصمح لانه لا منفعة البابع في تأجيلها لانه موجودة في الحالين على صفة وأحدة والمقدر توجب تسليمها فلا فائدة في تأخيرهــا ولا كذلك الثن لان شرط الاجل في الديون فيه فائدة وهو انساع المدة التي يُمكن المشتري من تحصيل الثمن فيها فلذلك جاز * وقوله • اذا كان الاجل معلوما • لا نه اذا كان مجهولا اثر في التسليم فيطالبه البايع بالثمن في قريب المدة والمشترى في بعيدها وان اختلفا فيالاجل فالقول قول من سفيه لان الاصل عدمه وكذا لو اختلفا في قدره فالفول لمدعى الاقل والبينة بينة المشترى في الوجهين واناتفقا على قدره واختلفا في مضيه فالقول المشترى لانه لم يمض والبينة بينته ايضاً لان البينة مقدمة على الدعوى (قو له ومن اطلق التمن في البيع كان على غالب نقد البلد) معناه ذكر قدر الثمن ولم ذكر صفته مثل أن مقول بعث مبنك بعشرة دراهم و في البلد دراهم مختلفة فاذا كان كذلك جاز البيع و شعين الدراهم التي تمامل الناسم؛ في البلد غالبًا فيكون معنى قوله و من اطلق الثمن أى اطلقه على ذكر الصفة واما القدر فقد ذكر. لانه لولم يكن كذلك كانت هذه المسئلة عين تلك الاولى فبلزم التكرار فبان لك ان قوله والاممان المطلقة انها مطلقة عن ذكر الفدر والوصف جميعا و أن قوله و من أطلق الثمنُّ مطلق عن ذكر الصفة لاغير وذلك بأن مقول أشتريت بعشرة دراهم ولم يقل مخارية او غطريقية او غير ذلك • واعلم ان حكم المبيع والثمن مختلفان في احكام منها آنه لا يجوز التصرف في المبيع المنقول قبل قبضه و بجوز في الثمن قبل قبضه و منها أن هلاك المبيع قبل القبض توجب فسيخ المقد و هلاك الثمن لاتوجيه لان المقد لايقع على عينه وأنما يقع علىما في الذمة فاذا هلك ما اشاراليه بني مافي الذمة بحاله (قُولُه فَانَ كَانَتَ النَّقُودِ مُحْلَفَةُ بِالبِيمِ قالبِيمِ قاســد الا انْ بِينِ احدِها) بتي مختلفة المالية جازالبيم لأن التعامل بهاسواء لان الجهالة تغضى الى المنازعة واما اذا كانت سواء جاز البيع ف المالية اذا الحلق اسم الدراهم ويصرف الى ماقدر به من اى نوع كان لائه منسازعة ولا اختلاف في الماليــة كالذهب التركي والحليفتي نان الحليفتي كان افضــل في المالية من التركى • وقوله • اذا كانت سواء ڧالمالية • معناه كالثنائي و الثلاثي والثنائي ماكان اثنان الغازى والعدلى فى زماننا فيصح وينصرف الى الاروج و كذا يصمح اواستوت مالية ورواجا ومخيرالمشترى بين ان يؤدى ايما شماء قال فى البحر فلو طلب البائع احدها المشترى دفع غيره لان امتناع البائع من قبول مادفعه ولافضل تمنت اه قال شمننا يدلم من قولهم يصمح لو استوت مالية ورواجا حكم ما تمورف فى زمانا من الشراء بالقروش فانها فى حكم المستوية فى المالية فان القرش فى الاصل قطعة مضروبة من الفضة تقوم باربعين قطعة من القطع المصرية الحماء فى مصر نعفا ثم أن انواع العملة المضروبة تقوم بالقرش فنها ما يساوى عشرة ومنها اقل و منها اكثر و اذا اشترى عائمة قرش فالعمادة انه يدفع ما اراد من القروش او مما يساويها من ﴿ ٢٤٠ ﴾ بقيدة انواع العملة و لا يفهم احد

منه دانق والثلاثي ماكان الثلاثة منه دانف فني هذه الصورة بجوز البيم اذا اطلق اسم الدراهم لانه لا منازعة ولا اختلاف في الماليــة (قوله و يجوز يبــع الطمام والحبوب كلهما مكايلة و مجازفة) يسنى اذا باقهما مخلاف جنسها اما مجنسها مجمازفة فلا مجوز لمما فيه من احتمال الرباء والمجمازفة هي اخذ الثبي بلا كيسل ولا وزن وكذا القسمة ادًا وقعت فيما يثبت فيه الرباء لا تجوز مجازفة ابضا لانها كالبيم • و قوله • بيع الطعمام • اسم الطعمام في العرف يقع على الحنطة و دقيقهما فلي هذا لا بكون ذكر الجيوب بعد الطعام تكرارا و يكون المراد من الحيوب ما ســوى الحنطة كالذرة والعدس والحمن و غر ذلك (قوله و بانا، بعينه لا يعرف مقداره) هنذا اذا كان الاناء من حذف او حديد او خشب وما اشبه ذلك مما لا يحتمل الزيادة والنقصان مثل ان يقول بعت منك ملاً هذا الطشت أو ملاً هذه القعمة فانه بجوز لان الجهالة فيه لانفضى الى المنازعة لما انه يتجل فيه التسليم لانه سِم عبن حاضرة فيندر هلاكه قبله بخلاف التسليم لان التسمايم فيه متأخر والهلاك ليس نادرقبله فيتحقق المنازعة فيه فلا بجوز واما اذاكان الآناء ممامحتمل الزيادة والنقصان كالزندل والجراب والغرائر والجوالق لانجوز لان هذه الاشسياء تنقبض وتنبسمط الا اثابا بوسف استمسن في قرب الماء و اختاره و انكان محتمل الزيادة و النقصان و هوان بشترى من هذا الماء كذا قربة بهذه القربة و عينها فانه بجوز عنده (قو له و يوزن جر لايعرف منداره) هذا اذا كان الاناء والجر محالهما اما لو تلفا قبل ان يسلم ذلك فعد البيع لانه لايملم مبلغ ماباعه منه وال قال بوزن هذه البُطيخة او هذا الطين وما اشبهه لم يجز لانه بزيد و نقس (قوله و من باع صبرة طمام كل تغيز بدرهم بار الليم في قفر واحد عند الىحنيفة الا ان يسمى جملة قفزانها ﴾ وعندهما لا مجوز في الوجهين ا سمى جملة قفزانها اولم يسمرلاني حنيفة انه شعذر الصرف الى اأكل لحِهالة المبيع والثمن فيضرف الى الاقل وهو معلوم الا ال تزول الجهالة بتسمية جميع القفران او بالكيل فالمجلس ولانه لايمل قدر القفزان فجهل الثمن عند المتماقدين وتسميته أكل قفيز درهما لاتوجب معرفته فيالحال و انما يعرف في الثاني و ذلك عنم صحة العند ولمهمـــا أن هذه

ان رالشراء وقع ينفس القطعة المحاة قرشا وقدمنا الالشرى غرفيا تساوى مالية ورواجا فيدفع الهما شاء ثم قال بق سا اذا اشترى بالقروش المذكورة ثم رخس بنش انواعها او كاپا و اختلفت في الرخس كما وقع دُلك في زمانها مرارا و كثر السؤال عنه والذي تحرر اله يؤمر المشترى بدفع المتوسيط رخصا حتى لايلزم الضرر لهما وهذا اذا رخص الجميع امالوبق مترا نوع على حاله فيذبني أن يلزم المشترى بالدفع منه لان اختياره دفع غيره يكون تمنتا وقصدالاضرار البايع مع المكان غيره و عامه دْلك في رسالته (و مجوز بيع الطعام) و هي الحنطة و دقيقها خاصة في العرف الماضي فتع (و) جميع (الحبوب) كالشمير و الذرة و نحوها

(مكايلة) عكبال معروف (ومجازفة) وهيكما في المغرب البيع والشرى بلاكيل ولاوزن (وباناء (الجهالة) بعينه لا بعرف مقداره و بوزن حجر بعينه لا يعرف مقداره) والظاهر انه من المجازفة وعطفه علما لا نه صورة كيل ووزن وليس به حقيقة و هذا اذا كان مخلاف جنسه ولم يكن رأس مال سلم لشرطية معرفته كما سجى و و من باع صبرة طعمام كل قفيز درهم جاز البيم في قفيز واحد عند ابي حنيفة) لتعذر المصرف الي كلهما لجهالة المبيع والثمن فيصرف الي الاقل وهو معلوم (الا ان) تزول الجهالة بان (يسمى جعلة قفزانها) او بالكيل في المجلس ثم اذا

جاز فيقفر المشترى الحيار انفرق الصفقة هليه وقالابجوز في الوجهين وبه يغنى شرنبلالية عن البرهان وفي النهر عن عيون المذاهب وبه يغتى تيسيرا وفىالبحر وظاهرالهداية ترجيح قولهما لتأخير دليلهما كاهوعادته اه قال شيخنا لكن رجح فىالفتح قوله وقوى دليله على دليلهما ونقل ﴿ ٢٤١ ﴾ ترجيمه العلامة قاسم عنالكافي والمحبوبي والنسقي وصدر الشريعة

و لعله من حيث قوة الدليل فبالا ينافى ترجيع قولهميا من حيث النيسير ثم رأيته في شرح المنتق افاد ذلك الم والفتوى عملي قوله (ومن ماع قطيع غنم بكل شأة لدرهم فالبيع فاسد في جيمها) و أن علم عددها بمدالمقد و لوفي المجلس على الاصم سراج عن الحلواني للجهدالة وقت العقد وكذا في الواحد لان يدم شاة من قطيم لايصيح للنفاوت بين الشياء مخلاف سِم قفيز من مسرة فاله يصيم لعدم النفاوت (وكذاك من باع ثوبا) يضر والتبعيش (مذارعة كلدراع بدرهم ولم يسم جمثلة الذرعان) وكذاك كل معدود متفاوت كابل وعبيند وتحوهمنا (ومن اتباع) ای اشتری (صرةطعام على انهاما تدقفز عائدرهم) مثلا (فوجدها اقل) من ذلك عاسميله (كان المشترى بالخيار الاشاء اخذ الموجود محصته من الثمن وان شاء فح البيع) لتفرق الصفقة عليم وكذا کل مکیل و موزون لیس

الجهالة بيدهما ازالتها ومثلها غير مانع ثم اذا جاز فقفيز واحد عند ابى حنيفة للمشترى الحنيار فالقفيزان شاءاخذه وان شاء تركه لنفرق الصفقة عليه وكذا اذاكيل الطعام في المجلس وهرف مبلغه بالشترى بالخيار ان شاء اخذه محساب ذلك وان شاء تركه لانه انما علم ذلك الآن فله الحيار اما اذا امرةا قبلالكيل وكيل بعد ذلك فان الفساد قد تقرر فلا يصح الا باستيناف العقد عليه قال في البسوط الاصل عند ابي حنيفة انه مني اضاف كأن كل الى مالابطم منتهاء يتناولالادنى وهوالواحدكا اذا قال لفلان على كل درهم يلزمه درهم واحد وقأل ابو يوسف ومحمد هو كذلك فيما لايكون منتماه معلوما بالاشــارة اليه وامأ مايعلم جملته بالاشارة اليه فالعقد يتناول الكل لان الإشارة ابلغ فىالتعريف من البسحية والو حنيفة لقول ان كانت المبرة للاشبارة فثمن جميع ما اشار اليه عند العقد مجمول وجميسالة مقدارالثمن تمنع صحة المقد (فولد ومن باع قطبع غنم كل شلة بدرهم فالبسع فاسد في جيمها) عند ابي حنيفة وقالا هو جائز في الجيم وكذا كل عدد متفاوت هما قاساه على القفر من الصرة و هو يصرف العقد الى الواحد على اصله الا أن يبيع شاة من قطيع لايصيح للفتاوت بين الشياء وبيرع قفيز من الصبرة يجوز لعدم النفاوت فلا تفضى الجمالة الى المنازعة فيه وتغضى اليما فىالاول ولوقال بعنك هذا القطيع كل شانين منه بعشرين درهما وسمى جملته مانة لابجوزالبيم فىالكل بالاجماع وأن وحده كما سمى يعنى وأن علم ان الجلة في المجلس و اختار البيع قانه لا بجوز لان ثمن كلو احدة منها مجهول لان حصة كل واحدة من الثمن انما تعرف اذا ضمت اليما اخرى ولايدرى أى شاة بضم اليما فاذا ضم اليما اردى منها يكون حصنها اكثر وان ضم البرلما اجود منها تكون حسنها اقل فلمذا لا يجوز وان قال بعثكما على انها مائغ شاة عائة ديسار فان وجدها مائة فالبيع جائز فيجيمها وأن وجدها القصمة لزمه كل شاة بديسار وإله الخيسار زائدة فمسد البياع فى الكل (قول وكذلك من باع ثوبا مذارعة كل ذراع بدرهم ولم يسم جلة الذرعان) فهو على هذا الاختلاف لايصنع في فراع عند ابي حنيفة لوجهين احدُهما ال الذراع من الثوب مختلف والثاني انه لا عكن تسليم الا بضرر على البادم (فولد ومن باع صرة طمام على انها مائدٌ قفيز عائدٌ درهم فوجدها اقل فالمشرى بالخيار ان شاء الحذ الموجود بحصته والنشاء فسخ البيم) لتفرق الصفقة عليه ولم يتم رضاه بالموجود (قوله وال وجدها اكثر من ذلك فالزيادة البايع) لان المقد وقع على مقدار ممين و القدر ليس بوصف بل هو اصل بنفسه (قوله و من اشرى ثوبا على انه جشرة اذرع بعشرة دراهم او ارضا على انها مائة دُراع عائمة درهم فوجدهما اقل من ذلك فالمشرى بالخيار أن شاء احذها عِملة الثمن وانشاء ترك) لان الذراع وصف في الثوب لانه عبارة عن الطول و العرض

 لام في تبعيضه ضرر (وان وجدها اكثر منذك فالزيادة البايع) ج ل (٣١) لان البيع و قع على مقدار ممين (ومناشتري ثوبا على انه عشرة اذرع بعشرة دراهم) مثلا (اوارضا على انها مائة ذراع عائة دِرهم فوجدها اقل من ذلك) عا سمىله (فالمشترى بالخيار ان شاء اخذها مجملة النبن) المسمى (وان شاء تركها) لإن الذرع

وصف فىالتوب عُملافالاول فانه مقدار يقابله التمن والوصف لايقابله شى من الثمن الا آنه بحثير لفوات الوصف المذكور (وان وجدها اكثر من الذراع الذى سماه) البائع (فهو) إى الزائد (المشترى ولا خيار البايع) لما ذكرنا أنه صفة فكان بمنزلة ما اذا باصه ممينا فاذا هو سليم وهذا حيث لم يكن الذرع ﴿ ٢٤٢ ﴾ مقصوداً كما أفاده بقوله (و أن قال

والوصف لا منساله شيء من ألتن كالاطراف فالحيسوان بخسلاف القدر فالعسيرة لان المقدار يقسابله شيء من الثمن الا أنه ينضير هنا لغوات الوصيف المذكور (فوله وان وجدها اكثر من الذراع الذي سماء فهو المشترى ولا خيسار البايع) لان الذرع صفة فيه مثل اطراف العبدكما لو اشترى عبدا عمل انه اهور او مقطوع اليسد فوجده صحاكان المتشرى من غير زيادة فىالثمن ولاخيـار البايع وان اشتراء على اله محبع فوجده اهور فالمشترى بالخيار ان شاء اخذه بكل الثمن وان شاء تركه وكذا اذا اشترى جارية على انها بكر فوجدها ثيبا فهو بالخيار ان شاء اخذها بكل الثمن وان شاء تركها وان اشتراها على انها ثيب فوجدها بكرا فهيله ولاخيار البايم (قوله وان قال بشكهـا على انهـا مااه ذراع عائة درهم كل ذراع بدرهم فوجدها ناقصة فهو بالخيار ان شاه اخذها محستها من آلتن وان شـاه تركها) لان الوصف هنا صــار اصلا باغراده بذكر الثمن منزل كل ذراع عزلة ثوب وهذا لاته لو اخسذه بكل الثمن لم يكن آخذاكل ذراع بدرهم وانما قال بشكها وانثالضمير وقد ذكر لفظالثوب علىتأويل الثياب او المزروعات (فخو له و ان وجدها زائدة فهو بالخيار ان شــاء اخذ الجيـم كل ذراع بدرهم وان شاء فسخالبيع) واذا اشترى عشرة اذرع من مائة ذراع من دار فالبيع فاسد عند ابي حنيفة لان ذلك مجمهول وعندهما يجوز وان اشترى عشرة اسهم من مائة سهم جار اجاماً لان ذلك معلوم وان اشـــترى ثوماً على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم فاذا هو عشرة ونصف او تسعة ونصف قال الوحنيفة فالوجمه الاول بأخــذه بعشرة من غر خيــار وڧالئانية بأخــذه بتســمة ان شــاء وهند ابي يوسف بأخذه في الاول باحدى عشر ان شاء وفي الشائية بعشرة ان شاء وعنبد مجد في الاول بعشرة ونعسف أن شباء وفي الثانية بتسمة ونعسف أن شاء كذا فالهدابة وفالخجندى جل قول ابي توسف لمحمد وقول محسد لابي يوسف (قوله ومن ياع دارا دخل شاؤها في البيم وان لم يسمه) لان اسم الدار يتناول العرصية والبناء فالعرف لانه متصبل بهنا المصال قرار ولان البناء في البدار من صفاتها وصفات المبيع كابعداها ثم أذا باع البدار دخمل في البيع جميع ما كان فيها من بيوت ومنسازل وعلو وسسل ومعلج وبر وكنيف وجميع مايشتمل عليها حدودها الاربعة (قوله ومن باع ارضا دخل مافيها من النفل والنجر فيالبيع وال لم يسمه) لائه متصل بهما للقرار فاشبه البنماء ولانه بيق فالارض على الدوام ولا فاية له فان كانت الفل مثرة وقت العقد و شرط ألثمر المشترى فله حصمة من الثمن فال كانت قيمة الارض خسمائة وقيمة الفخل كذلك وقيمة أ

بعثكها) اىالارضالمتقدم ذكرها (على انهما مائة دراع عائد درهم) مثلا (حسكل زراع بدرهم فوجدها ناقصة فهو بالخيار ان شاء اخذها عصب من التن) لان الومسف وأنكان تابعا لكنه سار اصلا باغراده بذكر التمن فيستزل كل زراع مزلة ثوب وهدا لانه لو اخده بكل الثمن لم یکن آخدا کل ذراع ندرهم هدانه (وانشاء تركها) لتفرق المسففة (وان وجدها زائدة كان المشترى بالحيار النشاء اخذ الجيع كل ذراع بدرهم وان شاء فسخ البيع) لدفع صرر الزام الزائد (ومن باع دار ادخل شاؤها في البيع وال لم يعمه) اي البناء ف مقد البيع لان اسم الدار يتناول العَرَصِة والبناء فالعرف وهو متصله الصال قرار فيدخل تبصاله والاصل فيجنس هذا الكلما كان اسم المبيع متناولاله عرفا اوكان متصلاله انصال قرار

وهو ماوضع لاليفصل دخل من غير ذكر (ومن باع ارضا) ذات نخل وشجر (دخل مافيا من الفل (المثمر) وانشجر في البيع) ابضا (وان لم يسمه) لانه متصل به انصال قرار فاشبه البناسة ال قاضيفان هذا في المثمرة و اختلفوا في غير المثمرة والصبح انها تدخل صغيراكان اوكبيرا تصبح

باع نفلا اوشجرا فيه عمرة) سواكان وفيداو لافي العبع هداه (فقرته البادم) لأن الاتصال وانكان خلقة فهو فقطم لاقبقاء فاشبه الزرع (الاانبشرطها) اي الخرة (المبتاع) اى المشرى لانه حينذ بكون من المبيع و عبر هنا بالشرط وثمة بالتسمية اشارة لعدم الفرق بينهما وال هذا الشرط غيرمفسد (ويقال البادع اقطعها) أي الثمرة وان لميظهر صلاحها (وسلم المبيع) وكذا اذا كان فالأرض زرع لال ملك المشرى مشغول علاالبابع فكان عليه تفريفه وتسليمه كم اذا كان فيه مناع (ومن باع عمرة) بارزة (الم بد صلاحها او قديدا جاز البيع) لانه مال متقوم اما لكونه منتفعابه فالحال او فالثاني وقدقيل لابجوز قبل الأبدو ملاحهاؤ الاول اصح هدايه وقيدنا الثمرة بكونها بارزة لان يعهاقبل الظهور لايصم اتفاقا واوبرز بعضها دون بمن لايصمح ف ظاهر المذهب ومحسه البرغي وانتي الحلواني بالجواز لوالحارج اكثر وبجعل العدوم تبعا الموجود استصاكا لتعامل الماس بمضرورة ذياعي وظاهر الغنم الميل الى هذا وقواء

المثمر كذلك فائه يقسم الثمن اثلاثًا اجماعًا فلو نه ، الثمرة بآفة سماوية او اكلما البايع قبل الغبض فانه يطرح عن المشترى ثلث النمن وله الحيّار ان شساء اخذالارض والنمل بثاثى الثمن وان شاء ترك في قولهم جميما لان الثمن معقود علبها فبفوائها تفرقت الصفقة على المشترى قبل الخيام فله الحبار وإن لم نكن الثمرة موجودة وقت العضد وأثمرت بعده قبل القبض فان الثمرة المششرى لانها نماء ملكه وبكون الثمرة زيادة عـل الارض والفيل عندهما وقال ابو وسنف على الفيل غاسة . بسانه اذا كانت قيمة الارش خسمائة وقيمة الفل كذبك والثمرة كذبك فاكل البابع الثمرة قبل الفبض طرح عن المتستري تلث الثمن عندهما وبأخذ الارض والفسل شلقي الثمن ولا خيبارله عنسد ابي حنيفة خاصة وعند محدله الحنيار وقال ليوسنف بطرح عنمه ربع الثمن وله الحيار ان شاء اخذالارض والفل علائة ارباع الثمن وان شاء ترك لان الثمن متسم عسلى الارض والفل نصفين فا امساب الفل قسم عليه وعلى الثمر تعسفين فكان حصة الربع ولو قات الثمرة بآفة سماوية لابطرح شيء من الثمن ولاخيـار المشترى فيقولهم جيما ولوكان سماء فأغلل خسمائة وللارض كذلك فالنائمرة فهذا الفصل زيادة على الفل خاصة اجماعا فاذا اكله البابع طرح من الثمن ربعه ولاخيـار المشـــترى عند ابى حنيفة وعندهمــاله الحيّار (قوله ولا يدخل الزرع في بيع الارض الا بالتعبة) لانه متصل بها الفصل فاشسبه المتاع الذي فيها ولان له غاية ينتي البها بخلاف النخسل والكرم • فان قبل بشكل على هــذا بيع جارية لها حل فيطنها اوخرة اوشاة لهما حل فيطوفهما غانه بدخل فيالبيع وانكان انساله بالام فمفسل لامحالة وله فابة ينثيي الهسا وبينه وبين الزرع فيالارض مناسسة لفوله نسالي ﴿ فَأَنُوا حَرْثُكُمُ انْيُ شُـنَّتُم ﴾ فكيف دخل الولد ولم يدخــل الذرع * قلنا لما لم مقدر احمد غيرالله على فصل الولد من امه ووجدت المجانسة بينه وبين أمه نزل منزلة الجازء منها فلم يعتبر الفصاله في الحسال لوجود معنى الجزيسة ولمسدم امكان البسايع من فعسله واما الزرع فليس من جنس الارض فيمتكن من فصله كل احد (فَتُولُّهُ ومن باع نخلا اوشجرا فيه عمرة فَتْرَنَّه البادِع الا انْ بشــترطها المبتاع) بان يقول اشتربت هذا الثجر مع ثمرة سسواء كانت مؤرَّة اولا وفَّ كُونُهَا لمبادِع حندنا والتأبير هوالتلقيع (قوله ويقاله اقطعها وسلم المبيع) وكذا اذا كان فيها زرع لان ملك المشترى مشغول بملك البابع فكان عليه تغريفه وتسليم وكذا اذا اوسى بخلة لرجمل وعليهما عمر ثم مات الموسى اجبر الورثة عمل قطع الثمرة هو المختسار ولوباع عبدا دخل فالبيع ثبسابه إلى لممهنة ولايدخسل فالبيع الثيساب النفيسة التي لبسها لمعرض وكذا اذا باع دابة لايدخل سرجها ولجامها (قوله ومن باع ثمرة لم يد صلاحهما او قد بدأ جاز البيع) سنواء بدأت ام لا وبدوا العسلاح صيرورته صالحا لتناول في آدم اولعلف الدواب وسواءكان منتفعابه فبالحسال اوفى ثانى الحال نانه يجوز هندنا وصاركا لواشترى ولد جارية مولودا نانه يجوز وان لمبكن

شيمنا (ووجب على المشترى تطعها في الحال) بطاب البايع تغريبًا لماكه وهذا اشتراها مطلقا او بشرط القطع (فان) كان ﴿ شرط تركها علىالفل ﴾ حتى تتناهى ﴿ فسدالبيع ﴾ لانه شرط لايفتضيه المقد وهو شغل مال الغير ولو اشتراها مطلقا اوثركها باذن ألبايع طاب له الفضل وان تركهـاً بغير اذنه تصدق ﴿ ٢٤٤ ﴾ عِـا زاد ف ذاته لحصوله بجمة

منظورة هدايه (ولايجوز منتفعايه في الحال (فولد ووجب على المشرّى قطعها في الحال) تغريبها لمك البادع فهذا اشتراها مطلقا او بشرط القطع ادًا اشترط تركها على رؤس النَّفل فسند البيع لانه شرط لايتنضيه العقد و هو شرط شغل ملك النير و هو صفقتان فيصفقة و هو اعارة او اجارة في يم وفيه منفعة لاحد المتساقدين كأن المسترى شرط لنفسه زيادة مال عصله مسوى ماحصل تحت البيع من مال البسايع وكذا بيع الزرع بشرط الزك لما قلنا واذا اشترى الثمرة مطلفا من غير شرط الترك وتركها باذن البايع طاب له الفضل وال تركها بغر اذته نصدق ما زاد فرداته بان تغوم قبل الإدراك ويقوم بعدم فيتصدق عازاد من قيمته الى وقت الادراك لحسوله بجهة محظورة وال تركها بعد ما يتناها عظمها لم يتصدق بشي لان هذا نفير حالة لايفعنق زيادة اي نفير حالة من الشي الى نضيم لا تحفق زيادة فيالجيم وان اشترى الثمرة واستأجر النفل الى وقت الادراك طاب له الفضل لحصول الاذن ولا نجب الاجرة لان هذه الجارة باطلة لانعاءل فيها فكأنها لمتكن وابق الاذن معتبرا فيطيبه الغضل وهذا يخلاف مااذا اشترى الزرع وهويقل واستأجر من البابع الارض الى ان يدرك وتركه حيث لايطيب له الفضل لان الأجارة فاسدة للجهالة لانها الى وقت الحمساد وذلك مجهول ويكون عليه اجرة مثل الارض لايتجاوز برا المسمى ويطيب له من الخسارج قدر ماضمن من الثمن واجرة المثل ويتصدق بالفضل (فَوَ لَهُ وَلا بِحُورُ انْ بِسِمَ الثمرة ويستشي منها ارطالا معلومة) هذا اذا بأعها على رؤس النَّجِرُ اذَا كَانَ مُجِدُودًا فَبِـامُ الْكُلُّ الاصاعا مَهَا فَانَّهُ بَحُوزُ كَــذَا فَالْخُجِنْدَى • وقوله • ارطالا معاومة ، فيه اشارة الى الـ المستثنى لوكان رطلا واحدًا بجوز كذا في النهاية اذا قال بعث منك هذا القطيع من الغنم كله الاهذمالشاة بعينها عائة درهم جاز فجاسوىالشاة و لو قال بعث منك هذا الفطيع من الغنم كله على أن لى منه هذه الشاة بعينها جائه درهم لايجوز البيام والغرق بينهما ان الاستثناء هوالتكلم بالباقي بعدالثنيا فكانت الشباة التي عَيْمًا قَالاستَتَنَاء الْحَقِيق غير داخلة فالبيع من الابتداء يخلاف قوله على الله هذه الشباة المبينة فانها دخات اولا فى الجملة ثم خرجت بحصتها من ألثن وتلك الحصة مجهولة فيفسدالبهم فبالكل ونظير هذا ما اذا قال بست منك هذا العبد الا عشره انه يصم في نسعة احتساره ولوقال بعثه بكذا على ادّل عشره لم يصم الهذا المني (قو له ويجوز بيم المنطة فيستبلها والباقلاء فيقشرها) وكذبك السميم والارز وهذا اذا باعه يخلاف جنسه اما يجنسه فلا بجوز لاحمال الرباء لانه لابدرى قدر مافي السنيل ودق السنبل على البابع لانه ضل يتوصل به البابع الى الاقباض المسقق عليه بني اذا باعه مكالجة ولوباع تبن الحنطة لايجوز لانه في الحال ليس نبن وانما بصير ثبنا بالدق فقد باع ماأيس منده (قوله و من باع دارا دخل في البيع مفاتيم اغلانها) بعني مفاتيع الاغلاق

ان بيسم عرة و بستني منها ارطالا معلومة) لأن الباق بعد الاستثنا مجهول مخلاف ما اذا استنى نخلا معينما لأن البداقي معلوم بالشاهدة هدانه ومشيعليه فالمختار وبرحان الشريعة وصيدر الشريعة وقال في الاختيسار وهو العميم وقيل بجوز وخالفه النسني أيما للهداية حيث قال بعد ماذكر فالكشاب قالوا هذا رواية الحبسن وهو قول الطيعاوى اماعلى ظاهر الرواية فينبغي ال بجوز لان الاسل ان ما مجوز أبراد المقد عليه بأغراد مجوز استثناؤه من المقد وبيع قفيز من صبرة جائز فكذا استثناؤه اه تعميم قال في المنه وعدم الجواز اقيس عبدهب الامام اها (وبجــوز بيم الحنطة) بانفرادها حالة كونما (في سنبلها و الباقلاء في قشرها) وكذا الارز والعسم ونعوهما وعلى السابع اخراجه وللمشترى الحيار فتح وهذا اذا باع يخلاف جنسه والآلا لاحتمال الرباء

(الركية) وائمًا بطل بيم مافي تمر وقطن وضرع وما على حنطة من نوي وحب وابن ونين لانه معدوم عرة ا (و من باع دارا دخل ف البيم مناتع اغلاقها) لانه يدخل فيه الاغلاق لانها مركبة فيها قبقاء

والمفتاح يدخل فى بيع الفلقلائه بمنزلة بعضه اذلا ينتفع به بدونه (واجرة الكيال) والوزان والعداد والذراع للبيع (وناقد التمن على البايع) أما الكيل والوزن ﴿ ٣٤٥ ﴾ والعدد والذرع فلابد منه يتسلم وهو على البايع و اما النقد فالمذكور دو اية

ان رسم من مجد لان النقد بكون بمدالنسلم وفرواية ان سماعه على المشترى لا ته معتاج المتسلم الجيد المقدر والجودة تعرف بالنقبدكا بمرف القدر بالوزن فيكون عليه هداله و في التجيع قال في المحيط و اجرة الناقد ووزن النمن على المشرى وهو العميم وقال قاسيمان والبحيعانة بكون على المشترء على كل حال و اعتده الديني اه (واجرة اوران الثن على المشرى) لما بينا انه هو الحشاح الى تسليم النمن وبالوزن أنحنق التسليم (و من باع سلسة) حاضرة غير مشغولة (غن) سال (قبل للشرى ادنم الثمن اولا) لان حق المشرى تمين في البيم فيتقدم دفع التمن لبتمين حق البايم بالنيس لاز التن لاينمين بالتميين قبل الفبض قيدنا الملعة بالحاضرة وغير مشغولة لانهاذا كانت فائبة اومثغولة لابؤمريدنع النمن حتى يعضر السلمة او مفرخها كما في القبض و قيد الثمن بالحال لانداذاكان مؤجلا لإيثاث البايع منع السلمة لغيضه لان اندامالاجل من قيض السلعة

المركبة على الابواب لان الاخلاق تدخل في بيسع الدار لائهـا مركبة فيهـا البقـاء والمفتماح بدخل في بسم الغلق بغير تسميــة لانه بمنزلة بعضــه اذلا ينتفع به دونه (قوله و اجرة الكيال و الله الثمن على البيايم) لإن الكيل لابد منه انسلم و هو على السايع و هذا اذا باعبه مكابلة اما اذا باعه مجازفة فلا يجب عل السايم اجرة الكيال لانه لا بجب عليه الحكيل فلا نجب عليه اجرته و كذا اجرة الوزان والذراع والصداد بعني اذا كان المبسع موزونا او مذروط او معدودا فباعه موازنة او دراعا او عدا قال في العيون الحكيل على البابع و ليس عليه ال يعسبه في وما. المسترى و اذا السَّنرى حنطة في جراب فعل البابع إنَّ يَهُمُ الجَرَابِ فَاذًا فَقُمُهُ فَعَلِ المُشْتَرَى اخْرَاجِمُهُ وَ أَمَا نَاقَدُ النَّهُنَّ فَذَكُمُ الشَّيْخُ ان اجرته على البايم و هي رواية ابن رسم من محمد لان النقـد يكون بعــه التسكيم لانه بعد الوزن والبابع هو المحتياج الينه ليعرف المبينع معيب فيرده و روى ان سماعة عن محمد آنه على الشمرى لانه حق البمادم عليه الجيماد و عليه تسليمها اليه فلزمته اجرته و هذا اذا كان قبل القبض و هو الصميم اما بعده فعل البابع فلانه ادًا قبضه دخل في ضمانه بالقبض فادًا ادعى انه خلاف حقه فال النافد انما يمرِّ ملكه ليستوف بذلك حقا فالاجرة عليه (قوله واجرة اوزان الثمن عل المشترى) لان على المشترى تميين النمناء وتنقيده قبايع وذفك لا يجمل الابالوزن فكان علمله فالاجرة عليه (قول ومن باع سلمة عُن قبل المشترى سلم النمن اولا) لان حق المشرى قدتمين في المبيع فيدفع الثن ابتمين حق البابع بالقبض تحفيفا المساواة ولا يجب على المشترى تسليم التمن حتى محضر البابع البيع (قوله فاذا دفع الثمن قبل البابع سلم المبيع) لا نه قد ملك النمن بالقبض فازمه تسايم المبيع قال سلم البابع المبيع قبل قبض المَنْ ليس له ال يسترده و اذا ثبت على ال المشترى يسلم المن الولا فليابع ال يحبس البيع حتى بستوفى الثمن الا ان يكون مؤجلا واذاكان بنضه حالا وبعضه مؤجلا فله حبس المبيع حتى يتبض الحال ولو ارأ المشرى من بسن الثن كان له الحبس حتى بستوفى الباق لان البراءة كالاستيفا، وأو استؤنى البمض كان الحبس عا بني ولودهم بالتمن رهنا او تكفل به كفيلا لم يسقط الحبس ولواحال البدايع رجلا على المسترى بالثن سقط الحبس اجماعاً وكذا أذا مال المشرى البابع على رجل بالثمن سقط الحبس ابضاً عند ابي يوسف لان المشترى اذا احال بالثمن فقد يرثت ذمته بالحوالة فصار كالبراءة بالابضاء اوَ بَارِاء البادِع وقال محد لا يستقط الحبس لأن مطالبة البادِع بالثمن لم أسقط و ليس كذاك اذا امال البادع على المشترى لان مطالبته سقطت كما لو استوفى ولو اجله بالثمن سنة غير معينة فلم يقبض المشرى البيام حتى مضت سنة فالاجل سنة ، من حين يفهض عند أبي حنبفة وأن كانت منة بعينها ومضت صار حالا وعندهما الثمن حال في الوجهين

كا مر (فادا دفيع) المتسترى (التمن قبل البابع سلم المبيع) لا نه ملك النمن بالفيض فلزمه تسسليم البابع المبيع قبل أيض التمن ليس له أن بسترده (ومن باع سيامة بسلمة أو نمنا بمن قبل لهما سلا مما) ﴿ ٢٤٦ ﴾ لاستوائمها في التعبين ثم النسليم يكمون

بالتملية على وجه عمكن من القبض بلامانع و لاحائل لان التملية قبض حكما أومع القدرة عليه بلاكلفة و عامه في حاشية شخنا

(قوله و من باع سلمة بسلمة او ثمنسا بثن قبل للمساسل مما) لاستوائها ق التعيين و بع المسلمة بالمسلمة يسمى بسع المقابضة و بسع الثمن بالثمن يسمى بسع المصرف والله اعلم

۔۔ ﴿ باب خیار الشرط ﷺ۔۔

خيسار الشرط عنع ابتداء حكم المبيع وهو الملك وهو وضع للفسخ لا الاجازة عندنا حتى اذا نات وقت النسخ عضى وقتسه تم العقد وقال مالك وضع للاجازة لاللفسخ فاذا منست الدة فاتت الاجازة وانفسخ العقد (قوله رحمالله خيسار الشرط جائز في البيع البايع والمشترى و لهما الحيار ثلاثة ايام فادونها) قيد بالبيع احترازا من الطلاق والمتاق * وقوله د والهما ، يحتمل أن يكون معطوفا على ماتقدم أي خيار الشرط جائز لكل واحد مهما بانفراده ولهما معا ومحتمل ان يكون انداء كلام لبيان مدة الحيسار * وقوله • ثلاثة ايام ، بالرفع على الابتداء او بالنصب على الجر بالظرف اى فى ثلاثة ايام (قوله · ولا يجوز اكثر منها عند ابى حنيفة) و به قال زفر (فولد وقال ابو يوسف ومحمد بجوز اذا سميا مدة معلومة) فان شرط اكثر من ثلاثة ايام بطل البيع عند ابي حنيفة وزفر فان الجاز الذي له الخيار فيالثلاث اومات صاحب الخيار فيالثلاث اومات العبد المبيع او اعتقه المشترى فالبيع جائز عند ابى حنيفة و لزم المشترى الثمن وقال زفر اذا فسيد المقد بوجبه من الوجوء لم يصيح أبدا لانه انمقد فاسيدا فلا ينقلب جائزا ولو اشـــترى شـــينا على آنه أن لم نقد الثمن إلى ثلاثة أبام فلا بيع بينهما جاز وألى أربعة ايام لا يجُوز مندهمما و قال مجمد يجوز الى اربعة ايام و اكثر فان نقد في الثلاثة جاز اجماعاً وإنَّ لم ينقد الفُّسخ إذا لم يُوجِد ماعِنع الفَّحِغُ من زيادة أو نقصان قال الخجندي اذًا لم يوقت النخيار وقتا فالبيع فاسـد بالاجماع فان ابطل مساحب الخيــار خياره بعد القبض قبل مضى الشلاث و قبل ان يفسخ المقد بينهما لاجل الفساد القلب جائزًا هند اصمابت الثلاثة و قال زفر لا يسقلب جائزًا و أن أبطل صماحب الحبار خيـار. بسد مضى الثلاث لا يتقلب جائزًا هنــد ابى حنيفة و زفر و عندهمــا يتقلب عائزًا ولو شرط خيسار الابد ينسد العقد اجماعاً فلو اسقط خيسار. في الثلاث يجوز عندنا خلانا لزفر واو استقطه بعد الشلاث فكذلك يجوز ابضا عندهما و قال ابو حنيفة لا نقلب عائزا واو شرط خيار ثلاثة ايام ثم اسقط منهما يوما اويومين سقط منها ما اسقطه وصار كأنه لم يشترط الا يوما و او اشترى شيئا على أن له الحيار ثلاثا بعد شهر كان له الخيار شهرا كاملا و ثلاثة ابام عند محمد و قال ابو يوسف لاخيارله بعد الشهر ولو شرط الخيار الى اللها الله الفداء اوالى الظهر فله الخيار في الليل كله والغداء كله ووقت الظهركله وهذا عند ابى حنيفة و قال ابو يوسف ومحمدله الحبارق الليل اليغروبالثمن وفي الظهر الي الزوال وفي الفداء الي طلوع الفجر وأو اشترى ثوبا او عبدا على الله الخيار في نصفه و نصفه بات فهو يائز لان النصف معلوم و ممنه معاوم

المتروى لبندفع به النبن وقد تمس الحاجة الى الاكثر فصار كالتأجيل فى الثمن قال فى النصفة والسحيح قول (قوله)

﴿ باب خيار الشرط ﴾ قدمه على بانى الحيسارات لانه عنماشداء الحسكم وعقبه بخيار الرؤية لانه عنع عامه وآخر خيار العيب لانه عنع اللزوم و تمام الكلام عليه مبين في الدرر (خيار الشرط باز) في صلب المقد اوبعده ولوبايام محر اما قبله علا شبت تنار خانية (فالبيع) اىالمبيع كله او بعضه (البائم) وحده (والمشترى)وحده (ولهما) مما و لغيرهما (والحيار) مدته (ثلاثة أيام فادونها) و نسد عند اطلاق او تأبید وفي سيامع الفتاوى ولوقال بعت ان رضى فلان حاز ان بين وقت الرضا اهو به ظهر جواب مادئة الفتوى وهي باع الرضى شفيعها من غير بانوقت (ولا بجوز) الخبار (اكثر من ذلك عند الى حنيفة) لانه ثبت على خلاف النياس بالنس فيبق الباق على الاسل (وقال الوبوسف ومجمد بجوز ادًا سمى مدة معلومة) لانه شرع للحاجة

الى حنيفة و مشى عليمه المحبوبي وصدر الشريسة والنسن والوالفنسل الموسيلي ورحوا دليله وأحابوا عاتمسك بدلهما تعصيم (وخيار البايع) واوس خيار المشترى (عنم خروج الميم من ملكه) اتفاقا (فان قبضه المشترى فهلك في مدة الخيار (ضمنه بالقيمة) لوقيسا وبالمثل لومثليالان البيع ينف م بالهادك لأنه كان موقوفاولانفاذ مدون المحل فيق مقبو صافى بدءعلى سوم الشراءوف القيمة فيالقيي والمثل في المثلي فنم واو هاك فى بد البائم انفسم البيم ولاشي على المشترى اعتبارا بالمطلق هدايد (وخيار المشترئ لاعنم خروج المبيم من ملك السايع)

(فولدوخيارالبايع يمنحروج المبيع من ملكه) حتى الدلو اعتقد عتق ولا علك المشترى النصرف فيدوان قبضه باذن البايع والتمن يخرج من ملك المشترى اجاعا وهل يدخل في ماك البايع عند الى حنيفة لايدخل لان ذلك يؤدى الى اجتماع البدلين في ملك واحد وعندهما يدخلحتي لايؤدي الى أن الثمن لاملك لدولوتصرفالبايع في المبيم البيم أوبالمتق او بالوطئ اوبالقبلة بشهوة اوبالهبة اوغيرة لك من التصرفات الفعلية نفذ تصرفه وأنفسخ المقد سواءكان المشتري حاضرا اوغائبا وان فسخ بالقول ان علم المشترى بذلك في مدة الخيار صبح الفسخ اجاعاوان لم يمل حتى مفت المدة بطل الفسخ ولزم البيع عندهما وقال ابويوسف صبح الفخ ولو تصرف المشترى في مدة الخيار في المبيم لم بجز لانه لم يخرج من ملك البايم وان تصرف في الثمن وهوعين في يديد لابجوزايضا لأنه قد خرج من ملكه بالاجاع ولو هلك المبيم في د إليابم انفسخ البيع ولاشي على المُسترى (فُولِد قانا قبضه المُسترى وهلك في مدة الخيار ضمنه بالقيمة) يمنى اذا لم يكن مثليا اما اذا كان مثليافسليه مثله (فولد وخيارالمشترى لاعتم خروج المبيع من ملك إلبايع بالاجاع) وهل يدخل في ملك المشترى و عند ابى حنيفة لايدخل وعندهما يدخلوبجب نفقته على المشترى بالاجاع اذاكان الخيارله لانه قدخرج من ملك البايع والتمن لايخرج من ملك المشترى بالاجاعوا عا لم يدخل المبيع في ملك المشترى عند ابي حنيفة لان الثمن باق على ملكه فلو ملك المبيم لاجتم في ملكه الدومنان وهذا لاينسيم وهما يقولان المبيماناقد خرج من ملك البايع فلو لم يملكهالمشترى فيمدة الخيار والخيار له حاز تصرفه احماعا ويكون اجازة منه ثم اذاكان الخيار المشترى فنفوذ البيم باربعة معان احدها ان يقول اجزت سواء كان البايع حاضرا اوغائبا والثاني أن عوت المشترى في مدة الخيار فيبطل خياره عوله وينفذ عقده ولايقوم الورثة مقامه ولا يكون موروثًا عنَّد والثالث أن تُعني مدة الخيار من غير فسخ من له الخيار والرابع ان يصير المبيع في بد المشترى الى حال لا علك المشترى فسخه مثل أن يهلك الميماوينتفص فيد المشترى نقصانا يسيدا أو فاحشا بفيل المشترى اويغمل البايع اوبآفة سماوية اويفمل الاجنى اويفمل المقود عليه فآله سطل خياره وينفذ البيم واذا زاد آلميم في مدة الخيار في قبض المسترى زيادة متصلة متولدة من الاصل كالسمن والبره من المرض منعت الرد والفضخ وبطل خياره ونفذ البيع عندهما كالنقصان وعند محد لا يمنع الرد وهو على خياره وان كانت متصلة غير متولدة منه كالصبغ والخياطة ولت السويق اوكانت ارضا فبني فيها اوغرس منمت الرد اجاعا وينفذ البيع فان كانت متصلة غيرمتو لدةمنها كالولدواللين والتمروالارش والمقر منمت الرد ايضا وبطل خياره ونفذ البيع وانكانت منفصلة غير متولدة منه كالكسب والهبة والغلة لاعنع الرد وهو على خيساره الا أنه أذا اختسار البيع فالزيادة لممم

الاصل اجماعاً وأنَّ اخطار الفسخ يرد الاصل مع الزيادة عند أبي حنيفة وقال أبو يوسنف ومجد يرد الاصل لاغير والزيادة للمشترى لان مذهبهما أن المبيم يدخل ق، لكه وعند ابي حنيفة لايدخل في ملكه فتكون الزوائد حاصلة ، من الله البادم فلزمه ردها اليه واما فحفه اذا كان الخيار المشترى فهو باحد امرين اما بالفول اوبالفعل فبالقول لايصيح الابحضرة البابع عندهما وقال ابوبوسف يصيح بغير حضوره واما فحف بالفعل بان يكون الثمن عينا فينصرف فيها تصرف الملاك فينفسخ العقد ســواء كانه البايع حاضرا او غائبًا واما اذا كان الحبيار للبايح فجواز البيع باحد ثلاثة مصان احدها ان بجيز بالقول في المدة فيقول اجزت فيجوز سنواء كان المشترى حاضرا او غائبًا والثاني ان عوت البابع في المدة فيبطل خياره وبنفذ عقده ولايقوم الورثة مقيامه في الفيخ والاجازة والشيالث أن تمضى المدة من غير فسخ ولا اجازة و فسخه باحد امرين اما بالقول او بالفسل نالقول ان منول فالمدة أخفت فانكان أخفه بحضيرة المشترى انتسخ ولا يحشاج الى قضاء ولارضى والكان بغير حضرته ان علم المشترى فىالمدة انفسخ وال لم يعلم حتى مضت جاز المقد عندهما وقال ابويوسلف يصبح الفسخ علم المسترى بذلك او لم بعلم واجمعوا ان اجازته بفسير حضرته بجوز واما الفسخ بالفعل فهو ان يتصرف البايع في المسدة في المبيع بالبيع او العنق او الوطي او النروج او الفيسلة بشموة فانه ينفيخ سواء كان المشرى عاضها اوفائبا (فولد الا ان المشترى لاعلكه عند ابي حنيفة) لانه لما لم يخرج الثمن من ملكه فاو قلنما بان المبيع يدخسل ق، الكه لاجتم البد لان في ال رجل واحد ولا اصله في الشرع لان المعاوضة تفتضي المساوات (فو له وقال الولوسيف و محمد علكه) لانه لما خرج عن ملك البابع دخل في ملك المشترى فلو لم يدخل في ملك المشترى يكون زائلا لاالي مالك وهذا لايجوز وفائدة الحلاف في مسائل احدها إذا اشترى ذا رحم محرم منه على أنه بالحيار ثلاثًا لابعثني عند ابي حنيفة لانه لم يدخل في ملكه وخياره على حاله وعندهما عتق حين اشتراه ولزمه أثمن لانه دخــل في ملكه واجمعوا انه أذًا قال لعبد الغير أذا أشــتر تتك فانت حرفا شتراء على انه بالخيـــار عتق وبطل خيـــاره ولزمه الثمن ابنا عندهمـــا فلا يشكل واما عند ابي حنيفة فلان الملق بالشرط كالمرسل عند وجود الشرط ولو ارسل المتق بعد شرائه بشرطالعبار نفذ والثانية اذا اشترى زوجته على أنه بالخيار لانفسد النكاح عنده لانه لم علكهما وعندهما نفسه لانه قد ملكهما قان وطمُّها في المدة قبل الاختيار ان كانت بكرا سقطالخيار اجماعا لانه اتلف جزأ منها كفطع بدها وان كانت ثبيا لم يسقط خيساره وله ردها لانه وطأمها بالنكاح وعندهما بصر مختسارا لان وطئه حصل علك البمين والنكاح قد ارتفع واجمعوا على انها لو لم تمكن زوجته فوطمُا فانه يسر مختارا ســواء كانت ثيبا اوبكرا لان وطئه حصل علك اليمين والثالثة اذا اشترى حارية بشرط الخيار وقبضها فحاضت عنده فيالمدة فاختبارها لايكتني غلك الحيضية

بالاجماع جوهرة (الا ان الشزى لاعلكه عند ابي حنينة وقالا علكه) لأنه لما خرج من ملك البائع فلو لم يدخل في ملك المشترى بكون زائلا لا الى ماك ولا عهدلنا له في الدرع ولالىحنيفة أله لما لم مخرج الئمن عن ماكه فلو قلنا بانه مدخل المبيع في ملكه اجتمع البد لار قي ملك رجل واحد حكما المماوضة ولااصلاله ف الشرع لان الماوضة تقتضى المساواة هداله قال في التحفة والعميم قول الىحنينة و اعتده برهال الشريعة وصدر الشريعة والنسق والموصلي

تصيح (نان هلك فيد هلك بالنمن) المهى لانه عزع عزر ده فازمه شمنه (وكذلك ان دخله عيب) لازم سواء كان شما ويذ او فعل المييم واما الميب العير اللازم كرض فان والا لزمه المقد لتمذر الرد أبيع و عن من ملك مالكه اذا كان الميار لهما اتفاقا والهما فسخ في المدة انفسخ والهما والهما المناور بطل خياره والهما فسخ في المدة انفسخ الميمير والهما المناور بطل خياره الميمير والهما المناور بطل خياره والهما فسخ في المدة انفسخ الميمير والهما المناور بطل خياره الميمير والهما فسخ في المدة انفسخ الميمير والهما المناور بطل خياره الميمير والهما الميمير والهما والمما والهما والمما والمما والمما والهما والمما والما والما والمما والمما والما والمما والما وا

فالاستبراء هنده وهندهما يكتني بما واو اختار ألفحخ وعادت الىالبسايع لابحب هليه الاستيراء عند ابي حنيفة سواء كان الفسخ قبل الغبض او بعده لانه لم علكها على البابع وعندهما ان كان قبل القبض فلا استبراء على البابيع استحسانا وال كان بعدء بجب قياساً واستحسانا لانه ملكها عندهما واجموا علىانالعقد لوكانبائنا ثمقسخ العقد باقالة اوغيرها ان كان قبل الغبض لايجب على البايع الاستبراء و انكان بعد. وجب و ان كان الخيار البايع فقد لإيجب الاستبراء لانها على ملكه فال اجاز البايع فعلى الشترى ال يستبر ثما بعد جواز بالبيع والقبض محيضة مستأنفة اجماعا والرابعة اذا اشترى جارية قدولدت منه بشرط العبّار نمند. لانصير ام ولدله منفس الشراء وخياره على حاله الا اذا اختارها صارت ام ولدله وعندهما تصير ام ولدله عنس الشراء ويبطل خياره ويلزمه ألثمن وهذا على ماييناه (قُولَه قان هلك فيد. هلك بالنمن) بعني اذا هلك في دالمشترى و الخيارله لانه عجز عن رد. فلزمه تمنه والفرق بين الثمن والقيمة ال الثمن ماتراضيا هليه المتبايمان سواء زاد على القيمة اونقص والقيمة ماقوم به الشيء عزلة المسار من غير زيادة ولا نفصان واما اذا هلك فيدالبابع قبل ان يقبضه المشترى بطل البيم (فولد وكذلك ان دخله حيب) لانه بوجودالميب عمك لبعضه فلو قلنا الله الرد لتضرراليايم وهذا اذا كان عيبا لارتدم كما اذا قطمت يدم اما اذا كان عيب يرتفع كالمرض فهو على خيساره فاذا زال المرض فالايام الثلاثة فله أن يفحظ بعد ما ارتفع المرض فالايام الثلاثة وأما أذا مضت الثلاثة والمرض قائم لزم العقد لتعذَّر الردكذا في النهاية * واعلم أن من أشرى شيئا بشرط العنيار فقمل بالمبيع فعلا بدل عدل الرضى فهو أجازة للبيح مثل أن يطأ الجارية أو يقبلها بشهوة اوينظر الى فرجما بشهوة وحدالشهوة ال ينتشر آلته او تزداد انتشارا وقيل أن يشتمي يقلبه ولايشترط الانتشار وأن نظر الى فرجها بغير شهوة لم يكن أجازة وان قبلته الامة بشهوة اولمسته بشنهوة اونظرت الى فرجه بشهوة واقرانها فعلت ذلك بشهوة فهورضي وقال محمد لايكون فعلها الجازة للبياع لانه لمهوجد منه رطني ولوباضمها اوشاجعهما او باشرها وهي فعلته ذلك بطل خياره سنواءكان طابعنا اومكرها في قُول ابي حنيفة لانه اكبر من النبلة فاذا بطل النيار بالقبلة فبالوطيُّ اول ولوقبلها وقال قبلتها بغير شهوة أن كان فيالفم لايصدق وأن كان فيسمار البدن صدق وهو على خيار. وان اعنق عبدالمبيع او'دير. اوكاتبه او زوجالامة اوالعبد اوعرضه على البيع فهو رضى وان كان المبيع دابة فركبها لينظر الى سيرها اوقوتها اوكان ثوبا فلبسه لينظر الى مقداره اوامة فاستخدمها لينظر ذلك منها فهو على خياره فان زاد ق الركوب على مايعرف به فهورضي وان ركب لحاجة اوسفر اوجمل عليها اواجرها اوكانت ارضا فسقاهااوحرثها اوكان زرعا فحصده اوفصل منه شيئا لدوابه فهورضي وانركها ليسقيها اوليردها على صاحبها فالقياس انه رضى لانه يقدر على قودها والاستمسان ليس يرضى لان الدواب بمد تمنع ولايمكن سيرها الابالركوب وان كان المبيع بنزا فاستق منها الوضوء او وقلت فيرا فأرة فنزحهما لم يطل خياره مخلاف ما اذا استى منهما زرعه

فقط (ومن شرطله الحيار) من بائع اومشترى اواجنبي (فله ان يفسيخ في مدة العيار وله ان يجيزه) لان هذا فائمة العنيار (فان اجازه بغير حضرة صاحبه جاز) اجماعاً لانه اسفاط لحقه فلا يتوقف على حضور الآخر كالطلاق والعناق الا اذا كان العنيار لهما و فسيخ احدهما فابس الآخر الاجازة لان المفسوخ لا يلحقه الاجازة (وان فسيخ لم يجز الا ان يكون الآخر حاضرا) والشرط العلم وكنى بالحضرة عنه لانما سببه حتى لوكان حاضرا ولم يعلم لم يجوز وان لم يكن الآخر حاضرا قال في التصبيح ﴿ ٢٥٠ كه و مشى على قولهما النسني و برهان

فانه رضي وان كان عبدا ففصده فهو رضا وان حلق شعر رأسه فهو. على خيــاره وان كانت دجاجــة فباضت في مدة الخيــاز "بطل خيــار. الا ان بكون مذرا وكذا اذا كانت شاة فولدت ان كان الولد حيماً يطل خياره وان كان ميما لم بطل وان كان المبيع دارا فبيعت دارًا الى جنبهـا فاخـذها بالشـفعة فهو رضى (قو لد و من شرط العنبار فله ان يفح في مدة العنبار وله ان يجيزه فإن اختبار الاجازة بنسير حضرة صاحبه جاز وان فسيخ لم يجز الا ان يكون الآخر ماضرا) وهذا عندهما وقال ابوبوسـف وزفر بجوز والمثلاف فيما اذا كان ألفسخ بالقول اما بالفعل فيمــوز مم غيبت اجمناها كما اذا باع او اعتق او وطي او قبل او لمن * وقوله * الا ان بكون الآخر حاضرا ، نفس الحضور ليس بشرط وانعبا الشرط علم بالفحخ فبالمدة وان لم يعلم الا بعدها فقد تم البيع (قوله واذا مات من له الغيسار بطل خيساره) وتم البيع من قبله الجمساكان لان بالموت ينقطم العيسار وقطعه توجب تمسام البيم كما لو انفضت المدة قال كانا جميعا بالخيار فات احدهما تم البيع من قبله والآخر على خياره فان مات جاز عليمه وكذا اذا اشترى المكانب شيئا بشرط العنيار وعجز في الثلاث تم البيم لان عجزه كوته (قوله ولم ينتقبل الى ورثنه) وانحا لم يورث لانه ليس الا مشبه وارادة ولا نصور انتقاله والارث انما يكون فيما منبسل الانتقال (فولد ومن باع عبدا على انه خباز او كاتب فكان مخلاف ذلك فالمشرى بالخيار ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء تركه) فان قبل لم جازالبيع مع هذا الشرط مع ان الشرط تصدا أبيع كن ماع شهاة على انها عامل او على انها تحلب كذا فان البيع فيه فاسد * قبل الفرق ان الحبل في البرائم زيادة وهي مجهولة لايدرى انه حبل او انتفاخ وان الولد حي او ميت فالمجهول اذا ضم الىالملوم بصيرالسكل مجهولا وكذا اذا شرط انها تحلب كذا لانه لايدرى مقداره وليس في وسعه تحصيله فسكان مفسدا فان مات في دالمسترى قبل إن يرده رجع الى البسابع بغضل ما بينهما كذا في الزيادات وفي اليناسِع ليسله ذلك وان تعذر الرد بغير الموت رجع بالارش وصورته ان يقوم خباز اوغير خباز ويضمن مايينهما وال جامه ليرده فقال لم اجد. كاتبا ولاخبازا فقال البايع قد سلته اليك على هذه الصفة ولكنه نسى عندك وذلك في مدة ينسي مثلها

الشريمة وصدر الشريمة اه ولو شرط المسترى اوالباثم الغيار لاجنبي صبح وثبت للامسل مع النائب فان أحاز احدهما او فسخ صع وان اباز احدهما وعكس الآخر اعتبرالامبق لثبوت حكمه قبل المتأخر فلم يعسارضه ولو صدرا معنا او لم يعلم السابق فالفسخ احقزيلعي (واذا مات منلة الحيــار بطل خيـاره) وتم البيم من جهته (ولم ينفل الى ورثنه) لانه ليس له ألامشيئة وارادة. فلا تصور التقاله والارث فيما لقبل الانتقال مخلاف خيار العيب لان المؤرث استحق المبيع سليما فكذا الوارث فاما تنس الحيار فلا بورث هداله (ومن باع عبدا على انه خباز او کانب فکان مخلاف ذلك) بان لم بوجد معة ادنى ما يطلق عليه اسم الكانب والحيسار فنع

(فألمشرى بالخيار انشاء الحذه بجميع الثمن) لان الاوصاف لايقابلها شي من الثمن لكونها تابعة (فالقول) في العقد (وان شاء ترك) لفوات الوصف المرغوب فيسة المستحق في العقد بالشرط وفواته يوجب التحيير لانه مارضي به يدونه وهذا مخلاف شرائه شاة على انها عامل او تحلب كذا رطلا او يخبر كذا ساعا او يكتب كذا قدرا فانه بنسد البيع لانه شرط زيادة مجهولة لفدم العلم بها فتح اى والسابق وصف مرغوب فيه كوصف السلامة ولذا لو شرط أنها علوب اولبون جاز

﴿ بِابِخِيارِ الرَّوِيةُ ﴾ قدمنا وجه تقديمه على خيار العب وهو من اطافة المسبب الى السبب (ومن اشترى شيا لم يره فالسيم عبائز) لكن بشرط. الاشارة اليه أو بالى مكانه فدو لم يشر لذلك لم يجز بالاجاع كما فى المبسوط وما فى حاشية الحى زاده من ان الاسم الجواز مبنى على ما فهم من اطلاق الكتاب قال فى الفتح والظاهر ان المراد بالاطلاق ما ذكره شمس الاعمد وغيره كساحب الاسرار ﴿ ٢٥١ ﴾ والذخيرة من ان الاشارة اليه اوالى مكانم شرط الجواز حتى لولم يشر

فالقول قول المشترى لازالبايع مدعى تسليم على ماذكر والمشترى منكر فالقول قول المنكر مع يمينه واللهاعلم

م ﴿ باب خيار الرؤية ، ﴿

حيار الرؤية يمنع تمام الحكم وهوالملك فهنو خياز ثبت حكما لابالضرط ولايتوقت ولاعنع وقوع الملك المشترى حتى الدلوصرف فيه جاز تصرفه وبطل غيارهولزمه الثن (فوله رحمالله ومناشتي مالم رم فالبيع جائز ولمالخيار اداراً، انشاء اخذ. وانشاء رده) ثماند خيار لايورث حتى الدلومات المشترى قبل الرؤية ليسلورثنه الرد واوقال المشترى قبل الرَّؤية رضيت ثم رأمله ان يرد. لان الحيار معلق بالرؤية فلا تُمنِت قبله ولورد. قبل الرؤية صم رد. وذلك لأنه لما اشترى مالم ير. فهوعلى خيار. الى أن يراه فيرضى به او يتصرف فيه تصرفا لا عكنه دفعه كالمتق والتدبير وان وكل وكيلا بقبضه فقبضه الوكيل ورأء ورشى بهجاز ولزم الموكل وسقط خياره عندابي حنيفة الا ان يكون به عب وعندهما لايسقط خيار الموكل برؤية وكيل القبض واجموا اندؤية الوكيل بالشراء كرؤية الموكل يسقط خياره واجموا الالشترى لوارسل رسولا فاخذ المبيع ورضىء لم يسقط خيار المرسل لانالرسول لايتعلق بد الحقوق وقد ارسل فيشئ فلايتداه واذا تصرف المشترى فيالمبيع تصرفا لاعكمنه دفعه كالمتق والتدبير والاستبلاد بطل خياره وكذا اذا اوجب فيد حتما لغيره مثل أن يبيمه اوبوجره اوبرهنه فان عاد الى ملكه بعدما باعه اورهنه اواجره لم يعد خياره سواء كان فسخ المقد بقضاء اورمناه وكذا لوخرج بعض المبيع منيده اونقص اوزاد زيادة متسلة أومنفصلة فاند يبطل خياره على ماذكرنا في خيار الشرط (فولد ومن باع مالم يره فلاخيارله) بانورث شيئا فإبره حتى باعه هذا اذاباع عينا ثمن امااذا باع عينابين ولم يركل وأحد مهما ماعصلله منالموض كان لبكل واحد مهما الحيار لان كل واحد مهما مشتر لاموض الذي يحصل له (فولد ومن نظر الى وجه الصدة اوالى ظاهر النوب مطويا اوالى وجد الجارية اوالى وجد الدابة وكفايها فلاخيار له) هذا اذا كانت الصبرة لاتنفاوت واماالنظر الى الثوب فعلى وجهين ان كان يستدل بظاهرة على باطنه فالدخيارله فان لم بكن كذلك كالذاكان في طيه علمن حرير لايسقط خيــاره حتى يراه ولواشترۍ ثيابا كثيرة فرأى بمضها دون بعض لم يــقط خيــاره

الدولاالي مكانه لابجوز بالاجاع اه (ولداغيار اذاراً م) وكذا قبل الرؤية فيالاسم بحر لمدم لزوم البيع (أنشاء أخذه وأن شاء رده)وانقال رمنيت قبلها لان الرضى بالشي قبلالم بارسافه لاينمقق وهوغيرموتت بلستي الى ان و جدما سطله و يشترط لقبيعد علم البايم (ومن باع مالم ره قادخارله) لانه مملق بالشراء بالنص فلا يثبت لغيره (ومن نظر) قبلالشراء (الى وجمه الصبرة اوالىظاهرالوب مطویا) وکان نما یستدل بظاهره علىباطنه مخلاف مااذاكان فىطيه مايكون مقصودا كوضم العلم (او الى وحد الحارية) لأنه المقصود في الآدى (اوالي وحد الدابة وكفلها) لابها المقسودق الدواب (فلا خيارله) والاصل فيهذا انرؤية جيم المبم غيرمشروط لتعذره فيكتني برؤية مابدل عـلى العلم

بالمتمسود ولودخل في المبيع اشياء قان كان لاتنفاوت احاده كالمكيل والوزون وعلامته ان يسرض بالنموزج يكتفي برؤية واحد مهاالااذا كان الباقي اردى ممارأى فحينت كون لهالحيار اى خسار السبلاخيار الرؤية وان كان تتفاوت احاده كالثيناب والدواب لابد من رؤية كل واحد هدايه قال شيخنا وبق شي لم ار من به عليه وهو مالوكان المبيع اثوابا متعددة وهي من عط واحد لاتختلف طدة بحيث باع كل واحد منها ثمن محمد وبظهرلي انه يكني رؤية ثوب منها الا اذا ظهرالباق اردى وذلك لانها تباع بالنوزج في عادة النجار فاذا كانت الوانا مختلفة بنظرون من كل لون الى ثوب اهوهذا اذا كان في وعاء واحدواما اذا كان في وعائين اواكثر ورأى احدها فشايخ العراق على انها كرؤية الكل ومشايخ بلخ على انه لابد من رؤية الكل و السميم انه يبطل برؤية المنس كما في الفيض والفيم والبحر وغيرها (وان ﴿ ٢٥٢ ﴾ رأى محن الدار) اى ساحتما

ولابد من النظر الى ظاهركل ثوب لان الثباب تنفاوت واما اذا نظر الى وجه الحبارية اوالعبد فالمفصود من نِي آدم الوجه فرؤيته كرؤية الجميع وكذا اذا فظر الى اكثر الوجه فهو كرؤية جميعه و لو نظر من في آدم الى جميع الاهضاء من غير الوجه فغياره باق ولو رأى وجهه لاغير بطل خياره كذا في البنايح واما اذا نظر الى وجه الدابة وكفلها فهو المفصود منها وشرط بمضهم رؤبة القوائم والمراد من الدابة الفرس والحمار والبغل واما الشباة فلا بسقط خياره فها بالنظر الي وجهها وكفلها وكفل الدابة عجزها ومؤخرها ولو اشترى شائا للدر اوللنسل فلابد من النظر الى ضرعها وال كانت شاة لجم فلابد من الجس حتى بعرف الهزال من السمن ولو اشترى بفرة حلوبا فرأى كلهـا ونم ير ضرعها فله الغيـار لان الضرع هو المقصود (فوله فان رأى صمن الدار فلا خيــارله و إن لم يشــاهد يوتما) صمن الدار وسـطها وقال زفر لابد من رؤية داخيل البيوت وهو الصميم وعليسه الفتوى لال الدور مختلفية وكلام الشيخ خرج عسل دورهم بالكوفة لان داخلهما وغارجها سمواء ولو رأى ما اشراء من وراه زجاجة او فرمرأة اوكان المبيع على شفا حوض فرأه في الماء الميس ذلك رؤية وهو على خياره لانه لاراه على حقيقته وهيئته ومخالف هذا النظر الى الفرج بشهوة من وراء زجاجة فانه خلقه حرمة المصاهرة ونوافقه فيما عدا الزجاج ولوكانت فيوسط الماء فرأى فرجها عن شهوة وهي فيه ثبنت حرمة المساهرة كذا فالفتـاوى (قوله وبيع الاعي وشراه جائز وله الخيــار اذا اشتری) ولا خیارله فیما باع کالبصیر اذا باع مالم بره (قوله ویسقط خیاره بان بجس المبيع اذا كان يعرف بالجس او شمه اذا كان يعرف مالشم او بذوقه اذا كان بعرف بالسذوق) وان كان ثوبا فلابد من صفة طوله وعرضه ورقشه أمالجس وفالحنطة لابد مزألمس والصنفة وفالادهبان لابد مزالتم وفالتبرة على رؤس النمل والنهم يشبر الصفة (فوله ولا يسفط خياره فالمقار حتى بوصف له) لان الوصف يقوم مقام الرؤية كما فيالسلم وكذا الدابة والعبد والاشجمار وجيع مالا يعرف بالجس والشم والذوق فانه يغف على الصنفة والصنفة فيه عنزلة الرؤبة فاذا وصفله واشتراه وكانكما وصفله بطل خياره يعنى آذا اشترى ماوصفله

(فلا خيارله و أن لم يشاهد بوتها) ای داخلها مند أبي حنيف لا ف رؤية ساحتها وظاهر بيوتها بوقع العلم بالداخل لعدم تغاوت البيوت بالنفعة وعند زفر لاحمن رؤية داخل البيوت قال الوتصر الاقطع وهو العميم وفالجوهرة وعليه الفتوى وفي الهداية والاصح ال جو اب الكتاب على و فاق عادتم فالاثبة فالدورهم لم تكن متفاوتة يومئذ فاما اليوم فلابد من الدخول في داخل الدار انفاوت و النظر الى الظاهر لايوقع السلم بالداخل اه ومثله في الفيح وغيره ونظر وكيله بالقبض والشراء كنظره بخلاف رسوله (ويم الاعلى وشراؤه) و اولغیره (جائز) لانه مکلف محتاج (ولاالمنيار ادااشتري) لانه اشترى مالم وه (ويسغط خياره) عما نفيده العملم بالمنصود و ذك (بان بحس المبيع اذاكان يعرفبالجس

اويشمه اذا كان يعرف مالشم اويدوقه اذا كان يعرف بالذوق) لان هذه الاشباء تعيداله لم بالمقصود فكانت (ثم) في حقه عنزلة الرؤية (ولايسقط حباره قى المقار) ونحوه عا لايدرك بالحواس المذكورة (حتى يوصف) لان الوصف بقام مقام الرؤية كما فى السلم قال فى المحفظ مذا هو الاصح من الروايات وقال ابونصر الاقطع هذا هو الصحيح من المذهب تتحيح وهن ابويوسف اذا وقف فى كان اوكان بصنيرا لرأه فقال قد رضيت يسقط خياره وقال الحسسن يؤكل وكيلا بقبضه وهو براه وهذا اشبه يقول ابي حنيفة لان رؤية الوكيل كرؤية المؤكل

على مامر آنفا هدايه (ومن باع ملك عيره) بغير امره (فالملك بالحيار ان شداء البازالبينع وان شاء فسيح و) لكن اثما (له الالبازة اذاكان المعقود عليه باقيا) وكذا الملك (والمتعاقدان مجالها) فاذا حصات الالبازة مع فيسام الاربعة الباز البيع وتكون الالبازة الملاحقة ﴿ ٢٥٣ ﴾ عنزلة الوكالة السابقة ويكون البابع كالوكيل والثمن العجيز انكان

قائما وان هلك في دالبابع امانة ولكل من المسترى هلك والفضولي ان يقمض العقدقبل المتجز المالك وان مات المالك قبل الاجازة انفحخ البيم ولا بحوز بابازة ورثنه جوهره (ومن رأى احمد ثوبين فاشتراهما ثم رای الآخر حازله أن تردهما) مما لان رؤية احدفما لاتكون رؤية الآخر التفاوت في الثياب فيبق الحيارله فيما لم ره فله رده محكم الغيسار ولا يمكن من رده وحده فردهما ان شاه كبلا يكون تغريفا الصفقة على البايع قبلالتمام وحذا لان الصفقة لاغم مم خبار الرؤية قبل الفيض وبعده كمنيار الشرط مدليل ان له ال يفتحه بقر مُضاء ولارضاء فنح (و من مات وله خيار الرؤية بطل خياره) ولم ينتقل الىورية كغياد الشرط كامر (ومن رأى شيأ ثم اشتراه بعدمدة) وهو يعلم أنه مريه (فأن كان) إنبا (على الصفة الي راه فلا خيارله) لأن العلم باوسافه حامسله بالرؤية السابقة وبفواته نثبت له

ثم ابصره فلا خيارة واو اشترى البصير مالم برء ثم على انتقل الىالصفة وأو اشترى البسير مارصف له لم يسقط خيار. لانه قادر على النظر والسفة قائمة ، فام الرؤية عندالمجز ولو قال الاعمى قبل الوصف رضيت لم يسقط خياره ولو اشسترى البصير مالم يره وفسيخ قبل الرؤية صحر فسخه (قولِه و من ماع ملك غيره بغير امره فالمالك بالخيار ال شاء اجاز البيع وان شاء فحم) ولايجوز المشترى التصرف فيه قبلالاجازة سنواء قبضه اولم منبضه و قبض المائث الثمن دلبل على الجازته و لورأى رجلا بيبعله شيئا بغير امره نسكت عنه لم يكن سكوته اذنا فااجازة ببعه كذا في شرحمه فكتماب المأذون (قوله وله الاجازة اذا كان الممقود عليه باقيا والمتماقدان محالهمها) واعلم ان قيام الاربعة شرط للحقوق ازجاة المسالك مع قيسام هذه الأربسة جاز وتكونُ الاجازة اللاحفية عنزلة الوكالة السابغة ويكون البادم كالوكيل والنمن للحبيز انكان قاتما وان هلك في دالبادم هلك المانة ثم لهذا الفضولي قبل ان يحيز المالك ان يفسخ المقد وكذا لو نسخه المشرى ينفسخ وان لم يجزالمانك البيم و فحف الفحم و يرجع المشترى على البابع بالثمن فان مات البابع قبل الاجازة انفح البيع ولا يجوز باجازة ورثبه ، وقوله ، اذا كان المعود عليه باقياً والمتعافدان بحالهما ، وأن لم يعلم بحال المبيع باق هو ام هالك صحت الاجازة لان الامسل بقساؤه وهذا قول محمد وقال ابو بوسيف لابصيح حتى يبلم قيسامه وقت الاجازة لان الشك ومَع ف شرط الاجازة الا يثبت مع الشك (قولد ومن رأى احد الثوبين فاشتراهما مما ثم رأى الآخر جازله ان بردهما) لان رؤية احدهما لايكون رؤية للآخر النفاوت فالثباب فيبق الحيار فيما لم ره ثم لا رده وحده بل ردهماك لايفرق الصففة على الباهم قبل التمام لان الصفقة لايتم مع خيسار الرؤية قبل القبض وبعده ولهذا يمكن من الردمن غير قضاء فيكون فه عنا من الاصل و لواشرى حدل برولم بره فباحمنه ثوبا او وهبه وسلم لم ردشيثا منها الا من حبب وكذا في خيار الشرط لانه تعذر الرد فيما خرج عن ملكه و فيرد مابق تفريق الصففة قبل أتمام لان خيار الرؤية والشرط عنمان تمامهـــا (قو له و من مات وله خيار رؤية مقط خياره) ولم ينتفل الى ورثنه كمنيار الشرط (فو له و من رأى شيئا ثم اشراء بعد مدة فان كان علىالصفةالتي رأها فلا خيارله و ان وجده منفيراً فله الحُنيـار) فان اختلف في التغيير فالقولد للبـابـم مع يمينــه لان النغير حادث وسبب الزوم ظاهر وهو رؤية المعقود عليه الااذا بعدت المدة فحينتذ يكون القول قول المسترى لان الطاهر يشهدله لان الشي ينغير بطول الزمان ارأبت جاربة شابة رأها فاشراها بعد ذلك بعشرين سنة وزعمالبابع انها لم تنفيراً كان يصدق على ذلك قال في الهداية اذا بعدت المدة على ماقالوا ولم رد على هذا فقيل البعيد الشهر قا فوقه والقريب دون الشهر واذا اختلفا فيالرؤية فقال المشرى لم اره حال العقد ولا بعده

العنيار وكذا اذا لم يعلم أنه مرئية لعدمالرضامه (وأن وجده متغيرا فلهالحنيار) لانه بالنفير صاركاته لم يره والناختلفا فالتغيير فالقول فبابع لانالتغيير حادث وسبافازوم ظاهر بخلاف ماأذا اختلفا فالرؤية لائما أمر حادث والمشترى ينكره فالقول له هدايه ﴿ باب خيار العب ﴾ من اضافة الذي الى سببه والعبب لغة ما يخلو عنه اصل الفطرة السلمية عمايد ما على المسترى على عبب في المبيع كان عند المناه المشترى على عبب في المبيع كان عند البايع ولم يره المشترى عندالبه ولاعند القبض لان ذلك ﴿ ٢٥٤ ﴾ رضاء به هدايه (فهوبالحيار ان شاء عند البايع ولم يره المشترى عندالبه ولاعند القبض لان ذلك ﴿ ٢٥٤ ﴾ رضاء به هدايه (فهوبالحيار ان شاء

وقال البايع بل رأيته فالقول قول المشترى مع يمينه لان البايع يدعى عليه الرؤية وهى حادثة فلا يقبل قوله الا يمينه والله اعلى

۔مر باب خیار السب ہے۔

السيب هو مايخلو عنه اصل الفطرة السلمية ومناسبته لماقبله انخيار الرؤية يمنع تمام الملك وخيسار العيب يمنع لزوم الملك بعد التمام وخيسار العيب يثبت منغير شرط ولاخوقت ولانورث (فو له رجدالله اذا اطلع المشترى على عيب بالمبيع فهو بالخيار انشاء اخذه بجميع الثمن وانشاء رده) يعنى عيباكان عند البايع ولم يره المشترى عندالبيم ولاعندالقبض لانذلك يكون رضىبه ثمينظر أنكان قبل القبض فللمشترى انبرده عليه وينفسخ البيع بقوله رددت ولابحتاج الى رضى البابم ولاالى قضاء القاضى وان كانبعدالقبض لاينفسخ الابرمناء اوقضاء ثماذارده برصاءالبايع يكون فسخافي حقهمابيم فىحق غيرهماوان رده بقضاء ثماذارده برساءالبايع يكون فسفافى حقهماوفى حق غيرهما (فواد وليس لدان عسكه وبأخذ النقصان) لان الاوصاف لا يقابلها شي من الثمن ولان البايم كم رض بخروج المبيع من ملكه الابجملة سماها من الثمن فلا يجوز ان يخرج ببعضها الابرضاء (فولدوكلمااوجب نقصان الثمن في عادة النجار فهوعيب) قال الخجندي السيب مانقص الثمن عند النجار واخرج السلمة عنحال السمة والاعتدال سواءكان يورث نقصانا فاحشا منالثمن اونقصانا يسيرا بعد ان كان ممايعده اهل تلك الصناعة عيبا فيه فاذا وجد بالمبيع عيباكانبه قبل العقد اوحدث بمدالعقد قبلالقبض فله ردميسيراكان الميب ام كثيرا (فو له والاباق عيب) يمني اباق الصغير الذي يعقل اما الذي لا يعقل فهو صال لاآبق فلايكون عيبا قال في الذخيرة الاباق مادون السفر عيب بلاخلاف وهل يشترط الخروج منالبلد فيه اختلاف المشايخ (فو له والبول فيالفراش عيب) هـذا على الوجهين انكان صفيرا لاينكرعليهذلك لصفره فليس بعيب وانكان ينكر عليه فهوعيب لانه يضرب عليه مثله من الصنار قال في الذخيرة قدره بخمس سنين فافوقهما ومادون ابن خس لايكون ذلك منه عيبًا (فول، والسرقة عيب في الصغير مالم سِلغ) يعنى اذا كان صغيرا يعقل امااذا كان لايعقل بان لايأكل وحده ولايلبس وحده لايكون عيسا سواء كانت السرقة عشرة دراهم اوانل وقيلمادون المشرة نحوالفلسين ونحوهما لايكون عيبا والبيب فىالسرقة لايخلف بين انبكون منالمولى ارغيره الافيالمأكول فانسرقته لاجل الاكل من بيت المولى لبس بسبب ومن بيت غيزه عيب فان كانت سرقتمه للبيع لاللاكل فهو عيب منالمولى وغيره (عُمِ لَمْ فَاذَا بَلَغَ فَلَيْسَ ذَلَكَ بَسِبِ حَتَى يَعَاوَدُهُ بَعْدُ الْبِلُوغُ) مَنَاهُ أَذَا ظهرت هذه

اخذه بحبيم الثن وان شاءردم) لاز مطلق المقد يتتضى ومنب السلامة فنند فواله يخمير كيلا متذثرر بازوم مالأبرطي بد (وليس له ان عسكه ويأخذالنقسان) لمامران الا رصاف لا نقابلها شي من الثمن والبايع لم يرض بزواله باقــل من المسنمي فيتضررودنم الشررعن المشترى ممكن بالرد(وكل مااوجب نقصان الثمن في فادة التجار فهوعيب)لان النضرر لنقصان المالية وذلك بالنقياس التمية والمرجع فيمعرفة اهمله سوأمكان فاحشا اوبسيرا بد ان يكون عايمده اهل تلك المسناعة غيا فيه حوهره (والاباق) الى غير سيده الأول (والبول في الفراش والسرقة) من ااولى وغيره (عيب في الصغير) المميزالذي ينكر عليه مثل ذلك (مالم يباغ) عند المشترى فأنوجد شي ميا بعد مابام عنده لم يرده لانه عيب حدث عند، لأن هذه الأشياء تعتلف صغرا وكرا(فاذا

بلغ فليسوذلك بعيب حتى بعاوده بعد البلوغ) نال فى الهداية ومناه اذاظهرت عنداً المحق صفره ثم حدثت ﴿ (الاشياء) عند عند المشترى فى صفره برد، لاند عين ذلك وان حدثت بعد بلوغه لم برده لاندغير، وهذا لانسبب هذه الاشياء يختلف بالسفر والكبر فالبول فىالغراش فىالصغر لضعف المثانة وبعد الكبر لداء فىالباطن والآباق فى الصغر لحب العب والسرقة لفلة البلاة وهما بعد الكبر لحبث فىالباطن ﴿ ٢٥٥ ﴾ اله قال فىالغيم فاذا اختلف سبيها بعد البلوغ وقبله كان الموجود منها

بعده غير الموجود منها قبله واذا كان غير مظلا رد 4 لانه عيب حادث عنده مخلافهما اذاظهر مندالبائم والمشرى ف الصغر اوظهرت عندهما بعد البلوغ فائله ال يرده بها واذاعرف المكروجب ان بقرر اللفظ المذكور فالمنتصر وهوتوة • ناذا بلغ فليس ذلك الذي كان قبله عند البائم و بعيب ه اذا وجدبعده عند المشترى ه حتى بعاوده بعد البلوغ ٥ عند المشترى بعد ما وجد بعده عنده البابع واكنق بلفظ الماودة لأن المعاودة لا تكون حنيفة الا اذا اتحد الامراه (والفر) نتن الفم (والدفر) الدال الممله نتن الابط وكذا الانف در عن الزازية (ميدفي الجارية) مطلقالات المفسود منها قد بكون الاستفراش وهما علان 4 (وليس بعيب في الغلام لان القصود هوالاستفدام ولا يفلان به (الاان يكون من داه) او بغسش محبث عنم القربس المول (و الزيا وولدالز ناعيب في الجارية) لانه مخل بالقصود و هو الاستفراش وطلب الولد

الاشياء هند البايع من العبد في صغره ثم حدثت هند المشترى في صغره يرده لانه عين ذلك البيب والناحدث عندالمشترى بعدبلوخد لم يردء لاته غيره لافالبول فىالفراش من الصغير لضعف الثانة و بعد الكبر لداء في البساءلن والاباق في الصغر لحب المعب و في الكبر لحبَّث في الفلب والسرقة لفلة المبالاة و هما بعدالبلوغ لحبَّث فيالباطن فكان الثاني غير الاول وسواء فيذلك الجاربة والغلام ه بيانه اذا وجد ذلك منهما في عال الصغر عندالبابع ثم وجد منهما في حالة الكبر هند المشــترى فله ردهما وان وجد عند المشترى بعد البلوغ ليسة أن يردهما لان الذي كان حند البابع في سالة الصغر زال بالبلوغ وما وجد هند المشرى بعد البلوغ عبب حادث وانوجد ذاك منهما عندالادراك عندالسايع ثموجه ذلك صند المشترى فله ردهما قال لم يوجد ذلك صد المشترى فليسله ال برد بالعبسب الموجود عندالسايع • وقوله • حتى بماوده بعدالبلوغ ، معناه اذا بأل وهو بالغ فيد البابع ثم باعه و طوده في يد المشترى فله رده لان العيب واحد والجنون فيالصغر حيب ابدأ فاذا جن قالصغر في بد البابع ثم ماوده في بد المشرى في الصغر او الكبر يرده لانه عين الاول اذا لسسبب فالحالين متمد (فَوْلُه والْجَرُ والدَّمْرُ حَيْبُ فَي الْحِارِيةُ وَلِيسَ بَسِب فالثلام) لان المقصود من الجارية الافتراش وهما عظلان بيا و المقصود من البيد الاستخدام فلا عنلان به (فول الا ان يكون منداه) لان الداء مب وهو ان يكون عيث عنه من قربان سيده ثم المحر في الجارية عيب سواء كان فاحشا اوغير فاحش من دا، اوغير داء و في الفلام ال كان من دا، فكذك و ان لم يكن من داء ان كان فاحشا فهو عبب والا فلا والفاحش مالم يكن فيالناس مئه (قوله والزنا وولد الزناعيب في الجارية) لانه عنل بالمتسود منها و هو الاستبلاد ﴿ قُولُهُ وَلِينَ بِسِبِ فَي النَّلَامِ ﴾ لانه لا يمل بالقصود منه وهو الاستخدام الا أن يكون الزنا عادة له بأن زنا اكثر من أثبين لان أتباع النساء عنل بالحندمة ولان كون الجارية من الزنا يغيربه ولده منها والحبل عيب في منات آدم وليس بعيب في المائم لان الجارية تراد الوطئ أو الزوج والحبل عنم من ذاك واما البسام فهو زيادة فيما وليس بسبب وازتتاع الحيش في الجارية البالغة حيب وهي التي بلغت سيم عشرة سنة لانها لا تلد معه وكذا اذا كانت مستماضة فهو عيب لان ارتماع الدم وأستراره علامة الداء والسمال القديم عيب لانه مرض يخلاف الزكام كانه ليسبعيب والجنون والجذام واليرص عيب وكنفكالعمى والمود والحول لائما تنغش الثمن والصم والحزس والامسبع الزيادة والناقصية والمغروح والامراش حيوب والادر وهو انتفاخ الائتيين والمنين والحتصى عبوب واذا اشترى عبدا عل انه خصى فوجده فمثلا فلا خيسارله وترك العسلاة والنميمة والكذب عيب في العبيد والامأه و عَلَةَ الاكل حيب في البايم وليس بعيب في بني آدم والفنيث في المتلام حيب (قوله واذا حدث هند المشترى حيب ثم اطلع على حيب كان عند الهايم فله ان يرجع بالنقصان

(دون الثلام) لا نه لايمل بالمقسود و هو الاستخدام الا ان يكون مادة له لا نه عنل بالحدمة (واذا حدث عند المشرى عبب) في مشربه (ثم اطلع على عبب كان عند البائع فله ان يرجع بقصان العيب

ولا يرد المبيع) لان ق الرد انسرار بالبايع لانه خرج من ملكه سالما وصار معينا فاستع ولكن لابد من دفع الضرر عنه فتسين الرجوع بالنقصان (الا ان يرضى البايع ان يأخذه بعيبه) لانه ﴿ ٢٥٦ ﴾ استقط حقه (و ان قطع المشسرى

ولا يرد المبيع) لان في الرد اضرار بالبابع لانه خرج من ملكه سالما و بعود مصبها و صورة الرجوع بالتفصان ان يقوم المبيع وليس به العبب القديم و يقوم به ذَك فلينظر الى ما نغم من فيمت لاجل العيب و ينسب من الفيمة السليمة فان كانت النسبة العشر رجع بعشر الثمن و ان كانت النصف فبنصفه • بيانه اذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم و قيمت مائة درهم و اطلع عل حيب ينقصنه عشرة دراهم و قد حدث به صب آخر فانه برجع على السابع بعشر الثمن و ذلك درهم و ان كان غص من فيشه لاجل العيب عشرين رجع بخمس الثمن و هو درهمان و لو اشتراء بمأتين و قيمتمه مائة و ينفس من قيمتمه لاجل العيب عشرة فانه يرجع بعشر النمن و ذلك عشرون و لو كان ألعب يقصمه عشرين رجع بخس التمن و ذلك اربعون (فوله الا أن رضى البابع أن يأخذه منه بعيه فله ذك) لانه رضى باستفاط حقه و الزام الضرر فان رضي الهمايع بذاك واراد المسترى حبس البيع والرجوع عصمة العيب ليس له ذك بل ان شاء المشترى اسكه ولا رجع بحصة العيب وان شاه رده (قوله وان قبلع المشرى الثوب او خاطه قيصا او صيفه اولت السبويق بسمن ثم اطلع على ميب رجع بقصانه وليس قبايع ان يأخذه) لانه احدث فيه زيادة بذل علما المال فلم يكن له ان يأخذه سها و اذا تعذر الرجوع وجب الارش • و قوله ه اوسيفه ، يعني أجر فان سبغه اسود فكذا عندهما لان السواد عندهما زيادة وعند ابي حنيفة نقصان و أن قطعه ولم نخطه ثم اطلع على عبب فتصرف فيه و هو عالم بالعبب فلا رجوع له غصال العبب لان من جمة البابع ال يقول ولولم تخطه و رددته نافسا كنت اقبله مخلاف الاول لانه لم يكن له اخذ ولو باع المشترى الثوب بعــد ما قطمه و خاطه قيصـا او صيغه ثم اطلع على عيب رجع بالارش و ان قطعـه و لم يخطه ثم الحلم على حبب نباعد في هذه الحالة قبل ان يخيطه لم يرجع بالارش لاذ البايع ازيقول انا المبضد ناقصاً (قوله و من اشتری عبدا فاهنفه او مات ثم اطلع عل عيب رجع مقصانه) وكذا اذا ديره او استولدالامة و الراد بالمتقاذا احتقه مجانا اما أذا اعتقه على مال او كاتبه فادى بدل الكتابة وعنق ثم اطلع على عبب لم يرجع عقصانه اما الموت اللان الملك منتهي به والامتناع حكمي لا يغمله فلا يمنع الرجوع بالارش وأما الاعتلق فالقياش فيه ان لارجع بالارش لان الاستناع بقمله فصار كالقتل و في الاستحسان يرجع لان المتق انتهاء الملك فصار كالموت و اما اذا اعتقه على مال لم يرجع بشئ لانه حبس بدلة وحبس البدل كحبس الميدل و لو اشترى دارا فيناها مسجدا ثم اطلع على عيب لم يرجع بارشها (قَوْ لَهُ فَانْ فَتَلَ المُشْرَى العبد أو كان طَعَاماً فاكله ثم اطلع على عبب لم يرجع عليه بشيءُ في فول ابي حنيفة) قيد مقوله فاكله اذلو مامه او وهبه ثم اطلع على عبب لم يرجم بشيء اجماما وتخصيص المشترى بالقثل احترازا عما اذا فتله غيره فان فتله موجب للقيمة واخذ القيمة

الثوب) فوجد به عيبا رجم بالعيب لامتناع الرد بالقطع الاان مبله البايع كذاك كامر (و) ال (خاجه او صيغه) باى صبغ كان (اولت السوبق جمنتم اطلع على عيب رجع عماله) لامتنام الرد بالزيادة (وليس البايم ان يأخمذه إلانه لاوجمه ففسخ بدونها لانها لاتفك عنه ولا منها لحمسول الرباء لانها زيادة بلا مقابل ثم الاصل ان كل موضع لمبايع اخذه مسيا لايرجع باخراجه عن ملكه و الارجع اختیار (و من اشتری عبدا فاعتقه) مجانا (اومات) عنده (ثم اطلع على عيب رجع خصانه) أما الموت فلان الملك نتمي به والامتناع منه حکمی لا نفسله و اما الامتاق فالقياس فيه ال لارجع لان الامتناع بفعله فسار كالقتل وفى الاستمسان رجم لان العنق انتهاء الملك فكال كالموت و هذا لان الشيء ينقرر بانتهسائه فجمل كان الملك باق و الرد متعذر هدان وقيدنا العثق بكونه مجانا لانه لو اعتقه على مال لم يرجم بشي و فان قتل المشرى العبد] المشرى

(او كان طعاماً فاكله) او ثوباً فلبسه حتى تنفرق ثم الطلع على عيب ل لم يرجع عليه بشئ في قول أبي (من) حنيفة) لتمذر الرد بفعل مضمول منه في المبيع فاشهه البيع

والفتل (و قال ابو يوسف و محمد يرجم) استحسامًا وعليه الفتوى بحر ومثله في النهـاية وفي الجوهرة والحلاف انما هو في الاكل لاغير اما الفتل فلا خلاف أنه لا رجم الا في رواية عن إلى توسف أه قان أكل بمدالطمام ثم علم بالعبب فكذا الجواب عنده و عندهما يرجع بنقصان العيب في البكل وعنهما انه يرد ما بتي و يرجع ينقصان ما اكل ونقل الرواشين عنهما المصنف في التغريب و مثله في الهداية وذكر في شرح الطماوى ان الاولى قول ابي يوسف والثانية قول مجمد كما في الغنيم والغنوى على قول محمدكما فيالبحر عن الاختيسار والخلاصة ومثله فيالنهاية وغاية البيان والمجنبي والحمانية و جامع الفصولين و ان باع بعض ﴿ ٢٥٧ ﴾ الطعمام فتي الذخيرة ان عندهمما لا يرد مابق ولا يرجع بشيُّ و هن

مجد رد ما بق ولا رجع عصال ما ماع كذا في الاصل اه قال في التعميم وكان الفقيه الوجمفر والو البث غيان ف هذه السائل بقول مجد رفغا بالنباس و اختاره الصدر الشهيد اه و في جامع الفصولين عن الحانية وعن محدلا رجع يقصان ما باع ويرد الباق بحصته من الثمن وعليه الفتــوى اله و مثله في الولوالجية والمجنى والمواهب والحاصل أن المقيم له أنه لو يام البعض او اكله ود الباق و رجع خص ما اكل لا ما ماع + فان قبل ان المصرح به في المتون أنه لو وجد بعض المكيل او الموزون مياله رده كله او اخذه و مفهومه انه لیس لهرد المعيب وحده ، اجيب مان ذاك حيث كان كله ماقيا في ملكه بقرينة قولهمله رد كله او هو مبنى على قول غير

من الفاتل بمنزلة بيعه منه فلم يرجع بالنقصان اجماعاً في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف له الرجوع بالنقصان ولابطل بأخذ الفيمة (ننو له وقال او يوسف و محمد يرجع خساله) قال في النَّهاية والفتوى على قولهما والخلاف انما هو في الاكل لاغر اما في القتل فلا خلاف لا له لا ترجع بشي الا في رواية عن ابي نوسف لابي حَنْيَفَة اله امتنع الرَّد يَفْعُلُ مضمون منه في المبيع فصاركما او باعه ارفتاء والهما ان الاكل تصرف من المشمري في المبيع فاشبه الاعناق فان اكل بعد الطعمام لم برد البماقي ولم برجع بالارش فيما اكل ولا فيما بتي عند ابي حنيفة لان الطعام كالثبي الواحد واختلف الرواية عنهمــا فروی عنهما آنه برد مابق و برجم بازش ما اکل وروی عنهما آنه لابرد مابق و برجع بارش الجيم ولو اشترى دقيقا فخنز بعضه فوجده مرا قال ابو جعفرله ان رد الباقي بحصة من الثمن وبرجم بنفصان ماخره و هو قول محمد وقال ابو اللبث وبه نأخذ كذا في البنساسِيع فان باع بعض الطعام ثم علم بالعبب لم يرجع بارش ماباع ولا بارش مابق عندهما لانه تعذر الرد بالعيب وهو فعل مضمون واختلف الرواية عن ابي توسيف قروى هشسام هنه آنه نرد مابق ولابرجم بارش ما باع وروى ابن سماهة عنه لابرد الباقي ولا يرجم مالارش وهو الاصبح هنه و لو اشترى جارية فوطايًا ثم اطلم على عيب بها فليس له ردها الا ان يرضى البادع سواء كانت بكرا نفصها الوطى و ثيبا لم بنفسها واذا امتنع الرد وجبالنفسان (فوله ومن باع عبدا فباعه المشترى ثم رد عليه بعيب فان قبله بقضاء قاض فله إن ره على البسايع الأول) لأنه فسخ من الاصل فيمل البيم كأن لم يكن (قو لد فان قبله بغير قضاء قاض فليس له ان يرده) لا نه سم جديد فَ حَقَّ الثَّالَثُ أَنْ كَانَ فَعَمَّا فَحَقَّهِمَا وَالأُولَ ثَالَتُهُمَا وَلاَنَّهُ دَخُلُ فَمَلَكُهُ بَرضاهُ ﴿ فَوَلَّهُ و من اشترى عبدا وشرط البراءة من كل عبب فليس له أن برده بعبب و أن لم بسم العيوب ولم بعدها) و يدخل في هذه البراعة العيب الموجود والحادث قبل القبض وما بهلم به البابع ومالم بعلم به وما وقف المشرى عليه ومالم يفف عند ابى يوسـف و قال محمد لا بدخل الحادث لان البراءة تتناول الثابت فعلى هذا اذا اشــترى عبدا و شرط البراءة من كل عبب فلم يقبضه المشرى حتى اعور عند البابع قال أبا يوسف يقول يلزمه

محد رومن باع عبدا) اوغيره (فباعه المشرى ثم رد ج ل (٣٣) عليه بعيب فان قبله مفضا القاضي) منبينة اواماء او اقرار هدانه (فله) اي البابع الثاني (ان رده على بايعه) الاول لانه فحخ من الاصل فجل البيع كأن لم يكن (وان قبله بغير قضاء القاضي فليس! أن يرده) لا نه بيع جديد في حقَّ الثَّ وأنَّ كان فسخا في حقهما والاول كم " ثالثهما هدامه (ومن اشترى عبدا) مثلا (وشرط البراءة من كل عيب فليسله ان برده بعيب) مطلقا موجود وقت العقد او حادث قبل القبض (و ان لم بسم العبوبولم بعدها) لان البراءة عن الحقوق المجهولة صميح لعدم افضائها الى المنازعة

﴿ باب البيع الفاسد ﴾ المراد بالفاسد المنوع مجازا عرفيها فيم الباطل والمكروه وقد يذكر فيه بمن العميم تبعا در ثم هـذا البهاب يشقل على ثلاثة انواع باطل وفاسد ومكروه ﴿ ٢٥٨ ﴾ فالساطل مالا يكون مشروعا بامسله

المشترى والبراءة واقعة عليه وقال مجد لايبرأ منه وله الرده لانه اراء من حق لم بجب وال قال البايع على الى برى من كل عيب له يدخل الحادث بعد البيع قبل القبض اجماعا لانه لم يم البراءة وانما خصها بالموجود دون غيره قال فى اليناسع هذه المسئلة على وجهين اما ان يقول من كل عيب فى الاول بيرأ من كل عيب عند المقد وما محدث قبل التسليم عندهما وقال محد لايبرأ من الحادث بعد المقد فى الوجه الثانى لايبرأ من الحادث بعد المقد قبل القبض اجماعا ولوقال على الى برى من كل داء فندا بى حنيفة الداء ما كان فى الحيوف من الطمال او فساد حيض وما سواء يسمى مرضا وقال ابويوسف يتناول الكل ولوقال من كل غائمة قالمائلة السرقة و الاباق والقبور والله اعلم

-: ﴿ باب بيم الفاسد ﴾ --

اعلم الالبيع على اربعة اوجه بيع جائز وبيع فاحد وبيع باطل وبيع موقوف على الاجارة عَالْجَازُ يُومُعِالُمُكُ بَجِرِدُ الْمُقَدُّ اذَا كَانَ خَالِبًا مِن شَرَطُ الْحَيَارُ وَالْفَاسِدُ لايُومُعُ المُك بمجردالمقد مالم تصلءالفبض باذن البابع والباطل لايوقعه وآن قبض بالاذن والموقوف لابوقمه وإن قبض لا باجازة مالكه * وأنما لفب الباب بالفاسد دون|الباطل مع أنه أشدأً بالباطل بقوله كالبيع بالميتة والدم لان الفاسند اع من الباطل لان الفاسند موجود في الباطل والفاسد يخلاف الباطل فانه ليس بموجود فىالفاسد لان الادنى بوجد فىالاعلى لاعلى العكس اذكل باطل فاحد وليس كل فاحد ماطل والفاحد ادنى الحرمتين فسكان موجودا في الصورتين (قُولُه رحمالله اذا كان احد العوضين محرما اوكلاهمـا محرما فالبيع فاسد) اى ماطل (كالبيع بالميتة او بالدم او بالخنز بر او بالخر وكذاك اذا كان احدهما غير مملوك كالحر) هذه فصول جمعها و فيها تفصيل فنقول البيام بالميثة والدم باطل وكذا بالحر لانمدام ركن البيام وهو مبادلة المال بالمال فان هذه الانسياء لاثمد مالا عند احد والبيع يالخر والخزير فاسـد لوجود حقيقة البيع وهو مبادلة المال بالمـال فانه مال عنداليمض كذا في الهداية والبياطل لايفيد ملك النصرف وان هلك في د المشرى بكون امانة عند بمضالمشايخ يعنى ان الباطل لايفيد الملك ولو وجد القبض بالاذن حتى لوكان عبدا فاعتقه لايعتق وعنداليعض يكون مضمونا فالاول قول ابي حنيفة والثاني قولهما وكذا بيع الميتة والدم والحنزير باطل لانها ليسست اموالا فلا تكون محلا للبيع وكذا ماذبجالمحرم منالصيد وما ذبحالحسلال فءالحرم منااصيد لان ذبحته ميئة واما ببعالخروالحنزير انكان بالدراهم والدنانير فالبيع باطل وانكان بغيرالدراهم والدناشر فالبيع فاسد حتى مملك مايقابلهما وان كان لاعلك غيرالحر والحنزير ، وقوله ، وكذلك اذا كان غير مملوك كالحر ، يعني أنه باطل لانه لايدخل تحت العقد ولا يقدر على تسليم (فؤلد وبيع امالولد والمدر والمكاتب فاسد) معناه باطل والمراد بالمدير المطلق قال

ووصفه والفأسد مايكون مشروطا باصله دون وصفه والمكروه مشروع باسله ووسفه لحكن جاوره شيء آخر منبي عنه وقد يطلق المسنف الفاسد على الساطل لانه اعم اذ كل باطل فاسد والاعكس ومنه قوله (اذا كان احد الموضين) اى المبيع او النن (اوكلاهما محرّما) الانتفاع 4 (فالبيع فاحد) اى باطل وذلك (كالبيع بالمينة او بالدم اوبالخر اوبالحنزر) قال فالهداية هذه فصول جيمها اي ق حكم واحد و هو الفساد و فها تفسيل نْعَيْنُهُ أَنْ شَاءَاللَّهُ فَنَفُدُولُ البيح بالميتة والدم بأطل لانعدام ركن البيم وهو مبادلة المال بالمال فان هذه الأشياء لاتعد مالا عند احد والبيع بالجروالحنزر فاسد لوجود حقيقة البيع وهو مبادلة المال بالمال فانه ما ل مند البعض اه (وكذاك اذا كان) احد العوضين او کلاهما (غیر ملوك) لاحد (كالحر) فالبيع باطل (وسمام الولدو المدر) الطلق (والمكاتب فاسد) اى باطل لان استعضاف

الحرية بالعنق ثابت لكل منهم بجهسة لازمة علىالمولى فنح قال فىالهداية ولو رضى المكانب بالبيح فنيه (فى) رواينان والاظهر الجواز اه اى اذا بيع برضاء لتضمن رضاء

لائه بيع ماليس عنده او صيد ثم التي فيه ولايؤخذ منه الا بحيلة المجز. عن التسليم و ان اخذ بدونها صح وله الحيــار لتفاوتهــا في الماء غارجه (و لا بيع الطير في الهوى) قبل صيده اوبسده ولا يرجع بسد ارساله لما تقدم و ان كان يطير ويرجم صحح وقبللا (ولا مجوز بيسع الحمل) اى الجنين في بطن الرأة (ولاالنتاج) اى نتاج الحل و هو حبل الحيلة و جزم في العر بطلانه لعدم تحقق و جوده (و لا يع اللبن في الضرع) وهو الذات الظاف والحاف كالشدى المرأة الغرر فعساء النفاح ولانه ينازع فى كيفية الحلب وربما يزداد فيختلط المبيع بغره (و) لا (الصوفعلى ظهر الغنم) لان موضع القطم منه غير متعين فيقع التنازع في موضع القطع ولو سلم البابع البن او الصفوف بالمقد لأبجوز و لا ينقلب صحيحا جوهره (و) لا يم (دراع من ثوب) يضره التهعيض (و جذع) ممين (في سقف) لانه لا عكن تسليمه الابضرر فلوقطع الذراع من الثوب او قلع الجرع من المسقف وسلم قبل نسيخ المشترى عاد صميحاولولم يضره القطع كذراع من ثوب كرباس او دراهم معينة من نقرة فضة جاز لانتفاءالمانع

في الهمداية وأو رضي المكاتب بالبيع ففيه روايشان والاظهر الجواز يعني أذا بيسع برضاه اما اذا بيدغ بغير رضاه ثم اجاز فان التقد لا بجوز رواية واحدة والفرق أنه أذًا بيع رضاء تضمن رضاء فسخ الكتابة سابقًا على العقبد فوجد شرط صحة العقد اما اذا جاز بعد العقد لم يتضمن رضاء فسخ الكشابة قبل العقد فلم يصح العقد وكذا الذي اعنق بمضــه لا يصحح بيم باقبــه وكذا ولد ام الولد لا يجوز بيمه وكذا ولد المديرة لانه مدير وكذا ولد المكاتبة لانه داخل في كشابة امه فازمانت ام الولد والمديرة في بد المشترى فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة و عندهما عليه قيمتها و قيمة المدبر ثلث قيمته قنها على الاصبح و عليمه الفتوى و قيمة ام الولد ثلث فَيْمُهَا فَنَهُ لَانَ البِّيعِ وَالْاسْتُسْعَاهُ قَدْ انْنَفِيا عَنْهَا وَ بَقَّ وَلَكُ الْاعْتَاقُ (قُولُهُ وَلَا يجوز بسع المعك في الماء قبل ان يصطاده ولا بسع الطير في الهوى). اعلم انه اذا باع سمكا في حوض ان كان لم يأخذه قط لا بجوز بيعه لانه باع مالا علك و أن اخذه ثم ارسله جاز البيم ان كان يقدر على اخذه من غير صيد والمشترى خيــار الرؤية و ان كان لا يمكن اخذه الا بحيلة و اصطباد لا يجوز البيــم الا اذا قدر على التســليم و هذا قول العراقيين اما عنــد اهل بلخ فلا يجوز و ان قدر على التســليم واما يبع الطير في الهوى فلانه غير علوك قبل الاخذ و ان ارسال من بده فقير مقدار التسليم و لو باع طـائراً يذهب و يجيءُ فالفاـاهر آنه لا يجوز و في قاضيحان أن كان راجياً يعود الى بيت و بقدر على الحده من غر تكلف جاز و الا فلا و اما يسع الآبق ال كان المسترى يقدر على اخذه او كان عنده في منزله جاز و ان كان لا يقدر على اخذه الابخصومة عند الحاكم لا يجوز بيعه وفي الكرخي بيعه فاسد لان البابع لا يقدر تسليمه عقيب العقد فهو كالطبر في الهوى وفي الخجندي آنما لابجوز بيعه على حال اباقه لعدم القدرة على تسليمه فان ظهرو سلم جاز واليمما امتنع اما البايع عن النسليم او المشترى عن القبض أجبر على ذلك و لا يحتاج الى بيم جديد وقال اهل بلخ يحتاج الى بيم جديد (قوله ولا يجوز بيم الحل ولا النتاج) النتاج ماستعمله الجبن ثم بع الحل لايجوز دون امه ولا الام دونه لان الحل لا بدرى أموجود هو ام معدوم فلو باعه ووادته قبل الافتراق وسلمه لابجوز (فولد ولابيم اللبن فالضرع) لانه غرر فعساء انتفاخ ورعا يزداد فنختاط المبيع منه بغير. (فولد ولا الصوف علىظهر الغنم) لان موضع القطع عنه غير متمين فيقع التنازع في موضع القطع فاذا ثبت ان بيم اللبن في الضرع والصوف على الظهر لايجوز فلوسلم ذلك البادع بعدالعقد لايجوز فيهما جميعا ولا ينقلب صميما وكذا لابحوز ببع اللؤلؤ فىالصدف ولو اشترى دبياجة فوجد في بطنها اؤاؤة فهي للبايع ولو انشانا مذبوحة لم تسلخ باع كرشها جاز ويكون اخراجه على الهــابـم ويكون المشترى بالخيار اذا رأم كذا في العيون (قوله وذراع من ثوب و جذع من سقف) لانه لايمكن التسليم الابضرر فلوقطع البابع الذراع اوقطع الجذع قبلان بفسيخ المشترى بعود محمصاً لزوال المفسـد بخلاف ما اذا باغ النوى في الثمر والبزر في البطيخ حيث

لانه لاضرر في تبعيضه وقيدنا الجذع بالمعين لان غير المعين لا يقلب صحيحا وان قلعه و سلمه للجمالة (و) لا (ضربة القائش) و هو ما غير من الصيد بضرب الشبك لانه مجمول (و) لا (يع الزاينة و هو يبع الخمر) بالمثلثة لان ما على رؤس النحل لا يسمى تمرا الا الحجزوز بعد الجفاف (على الصل تحرصه) اى مقداره حذرا و تخمينا (تمرا) لنميه صلى الله عليه وسلم عن المزاينة و المحافلة فالمزاينة ماذكرناه و المحافلة بيع الحنطة في سنبلها بحنطة مثل كيلها خرصا ولانه باع مكيلا يمكيل من جنسه فلا مجوز بطريق الحرص كما اذاكانا موضوعين على الارض وكذا العنب بالزبيب على هذا هدا به (ولا يجوز البيع بالقاء ألجر) من المتسترى على السلمة ﴿ ٢٩٠ ﴾ المساومة (والملامسة) لها منه ايضا

لايثلب صحيحا و أن شبقهما و آخرج المبيع لان في وجودهمــا احتمالا اما الجذع غير موجودة بخلاف الصوف فانه لاينقلب صحيحا بالتسليم ايضا لانه لايخلو اما ان يكون تسليمه بالنتف او بالجز فبالنتف لا بجوز لان فبسه ضررا على الحبوان و بالجز لا عكن استينؤه وقد بقمنه شيء فيمناج الماننف وفيه منهرر بالحبوان (قوله ومنه بة الفانس) وهو مايخرج من الصيد بضرب الشبكة مرة لانه مجهول وفيسه غدر لانه لا يدرى أمحصله شيء املا وصورته ان بايعه على ان يضربه ضربة في الماء بالشبكة فاخرج فيها من الصيد فهوله بكذا فهذا لا يجوز لما ذكرنا • والغايس صياد البحر • والغائس صياد البر (فولد ولا يجوز بيع المزاينة وهو بيع الثمر على رؤس النخل بخرصه يمرا) المزابنة المدانمة من الزبن وهو الدفع و سمى هذا بها لانه بؤدى الى النزاع والدفاع • وقوله • و هو بيم المثر • بثلاث نفط من فوق • وقوله • بخرصه بمرا • بنقطتين لان مأعلى رؤس النمل لايسمى تمرا بل يسمى رطبا وبسرا وانما يسمى تمرا اذا كان يخرصه مجذوذا بعد الجفاف وانمنا لابجوز هذا البيع لنهيه عليه السنلام عن المزاينة والمحناقلة فالمزاينة ما ذكرناه والهماقلة بيع الحنطة في سنبلها بحنطة مثل كبالها خرصا ولائه باع مكيلا عكيل من جنسه بطريق الحرس ألا بجوز لشمه الربا والشميمة في باب الربا محمقة بالحقيقة في التمريم وكذاك العنب بالزبيب على هذا ﴿ قُولُهُ وَلا يَحُورُ البِّيمُ بِالْقَـاءُ الْجُنَّرُ وَالملامسة والمنابذة) هذه بيوع كانت في الجاهلية وقد نهى الشنارع عنها اما البينع بالقناء الجر وبسمى بِم الحصاة فكان الرجلان بتساويان في السلعة فاذا وضع الطالب عليهـ حجرا اوحصاة تمالبيع وال لم يرض صاحبها و اما بيع الملاءسة فكانا يتراضيان على السلمة فاذا لمسها المشترى كان ذلك المتباعأ لها رضى مالكهــا اولم برض و اما النــالمــة فكا نا بتراضيان على السلمة فان احب مالكها ان يلزم المشرى البيع نبذ السلمة اليه فيلزمه البيم رضي اولم رض (قوله ولا بجوزيم ثوب من بين) وكذا لا بجوز يم ثوب من ثلاثة اثواب لان المبيع مجهول وكذا بيع عبد من عبدين او من ثلانة اعبد وكذا في الاشياء المفاوتة كالابل و البقر و المخنف و الخمال وما اشبه ذلك (قولد و من باع عبدا على ان يستفه المشترى او يدره او يكانبه او امة على ان يستولدها المشترى قالبيع قاسد)

و المناذة أما من البايع أي طرحها المشتري و هذه بوع كانت في الجاهلية وهوان يتراوض الرجلان على سلعة اى بنسا و مان فاذا لمها المثرى او تبذها اليه البايع اووضع عليه المشترى حصاة لزم البيم فالأول يم الملامة والشاني المنالمة والثالث القاء الجر وقد نهي النبي سلي الله عليه وسلم عن بيع الملامسة والمنابذة و لان فيه تعليقا بالخطر هداله ای لانه عنزلة ما اذا قال اى وب لمسته او الفيت هليه حجرا او نبذته لك فقد بعته فاشبه الغمار (ولانجوز بيع ثوب من ثوبين) لجهالة البيع و لو قال على آنه بالخيار ان يأخذالهما شاء جازالبيم استحسانا هدابه (ومن باع عبدا علىان يعتقه المشرى او بدره او بكائبه) اولا مخرجه من المكه (او باعامة

على ال يستولدها فالبينم فاسد) لأن هذا بيام وشرط وقد نمى النبى سلى الله عليه وسلم عن بينم وشرط ثم (لأن) جملة المذهب فيه أن يقسال كل شرط يقتضيه المقدكشرط المك للمشترى لا يفسد العقد البوئه يدون الشرط وكل شرط لايفتضيه العقد و فيه منفعة لاحد المتعاقدين اوللمقود عليه وهو من أهل الاستحقاق يفسده كشرط أن لا يبينع المشترى العبد المبينع لأن فيه زيادة عارية عن العوض فيؤدى الى الرباء اولائه يقع بسببه المنازعة فيعرى العقد عن مقصوده والوكان لا يفتضيه التقد ولا منفعة فيه لاحد لا يفسده هو المظاهر من المذهب كشرط أن لا يبينع المشترى الدابة المبيعة لا نه انعدمت لان هذا بيع وشرط وقدنهى النبي صلىالة تعالى عليه وسلم عن بيع وشرط ثم هذا

على ثلاثة اوجه في وجه البيع والشرط كلاهما جائز أن وفي وجه كالاهما فاستدان وفي وجه البيم عائز وانشرط باطل فالاول ان يكون الشرط نما يرجع اليهان صفة الثمن اوالمبيع فصفة الثمن ال يبيع عبده بالف على أنها نقد بيت المال أو مؤجلة و أما صفة المبيع فهو ان يبيع جارية على انها طباخة اوخيازة اوبكر اوثيب اوعبد على انه كاتب لان هذه شروط يفتضها العقد واما الوجه الذي كلاهما فاسدان فهو ان يكون الشرط عا لانتنضيه العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين اوللمقود عليــه وهو من اهل الخصومة وليس فناس فيه تعامل نحو أن بشترى ثوبا بشرط الحياطة أو حنطة بشرط الجل الى مزله اوتمرة بشرط الجذاذ على البايع او رطبة بشرط الجذاذ فالبيع فاسمد لان هذا شرط لايقتضيه العقد وفيه منفعة للمشدترى وكذا اذاكان الشرط فيه منفعة للبايع مثل ان بشترى دارا بشرط ان يسكنها البادع شهرا او ارضا بشرط ان يزرعها البابع سنة أودابة بشرط أن رِكبا اوثوبا شرط أن ينبسه شهرا أوبشرط أن تقرضه المشرى دراهم وكذا اذاكان في الشرط منفعة للمقود عليه و هو من اهل الخصومة نحو ان سيم عبدا بشرط العنق أو الندبير او جارية بشرط الاستبلاد وقال الكرخى اذا اشترى عبدا بشرط العتق فالبيع فاضد فاذا قبضه و اعتقه وجب عليــه المعبى عند ابى حنيفة استحسانا و عندهما عليه القيمة لانه يسم فاسندكالبينع بشرط التدبير ولابي حنيفة آنه ينعقد علىالفساد ثم ينقاب الى الجواز بالعتق واما الوجه الذي يجوز فيه البيع والشرط باطل فهوان يبيع طعاماعلىانلايأ كله المشترى اوالدابة علىان لايبيعها فالبيع جائز والشرط باطل لان هذا شرط لا منفعة فيه ولو شرط المضرة مثل أن ينبع ثوبا على ان يخرقه او جارية على اللا بطأها او دارا على ان يهدمها فعند ابي يوسيف البيم فاسد و قال مجمد البيع ماز والشرط باطل و أو باع مارية بشرط أن يطأهما قالبيع جائز اجماعاً لان هذا شرط يفتضيه العقد قال الخجندى ومن ابى حنيفة آنه اذا اشتراها على ان بطأها اولا يطأها فالبيع فاسـد فيما وعند مجد جائز فيما وابو يوسـف فرق ينهما فقال اذا باعها بشرط الوطئ بجوز لانه شرط مقتضيه المقد وبشرط ان لايطأها فالمد (قوله وكذبك لو باع عبدا على ان يستخدمه اابابيم شهرا اودارا علىان يسكنها شهرا او على ان يفرضه الشترى دراهم او على ان يهدى له هدية) قالبيم فاسد لانه شرط لا نفتضيه العقد و فيه منفعة لاجد المتعاقدين ولائه اوكان الحدمة والسكني يقابلهما شيء من الثمن تكون اجارة في بيع واوكان لا يقابلهمما شيء يكون اعادة و قد نهى رسولالله صلىالله عليه وسلم عن صُنفتين في صفقة ونهى عن بيع وشرط وعن شرطين في بيع وعن بيع و سلف وعن ربح مالم يضمن وعن بيع مالم يغبض وعن بيع ماليس عند الانسان اماييم وشرط فهوان يبييم بشرط فيه منفعة لاحد المتعاقدين وامانهيه عن شرطين في بيم فهو أن يدبيع عبدا بالف الى سنة أو بالف و خسمائة الىسنتين و لم يثبت المقدعلي

احدهما اويغول على أن أعطيتني الثن حالا فيألف وأن أخرته إلى شهر فيألفين أو أبعك

المطالبة فلا يؤدى المالرياه و لا الى المسازعة هدايه (وكذلك) اى البيم فاسد (لوباع مبدا على ان يستخدمه البابع شهرا) مثلا (او دار اعلى ان يسكنها) كذلك (او على ان يردى له درهما او على ان يردى له هدية) لائه شرط لايقتضيه المقد وفيه منفعة لاحد

المتعاقدين (و من باع حيث على أن لا يسلمها إلى رأس الشهر فالبيم فاسد) لما فيه من شرط في التسليم المستمق بالعقد ﴿ وَ مِنْ بِأَعْ جَارِيةُ الاجلها فسندِ البِّيعِ ﴾ والاصل أنُّ ما لا يصيح أفراده بالعقد لايصيح استثناؤه من العقد والحمل من هذا الفبيل وهذا لانه بمنزلة اطراف الحيوان تصاله به خلقة ﴿ ٢٩٢ ﴾ و بيع الاصل يتناولها فاستثناء يكون

علىخلافالموجب فإيصح العفيز حنطة أو بغفيزين شمير فهذا لا يجوز لان الثمن مجهول عنــد العقد ولا يدرى البايم اى الثمين بلزم المشترى و اما صنفتان في صفقة ان مقول ايعك هذا العبعد إ بألف على ان تبيعني هذا الفرس بألف و قيــل هو ان مبيع ثوبا بشرط الحيــاطة او حنطة بشرط الحمل الى منزلة فقد جمل المشترى الثمن بدلا العين والعمل فحا حاذى المين يحكون بما وما ماذي العمل يكون اجارة فقيد جم صففتين في صنفة و اما نهيه عن بيم وسلف فهو ان بيسم بشرط الفرض او الهبــة و اما ربح مالم يضمن فهو أن يشترى عبدا فيوهب له هبة قبل القبض أو احكتسب كسبا قبل القبض من جنس الثمن او من خلافه فقبض العبــد مع هذا الزوائد لا يطيبله الزوائد لانه ربح مالم بضمن و اما نهيسه عن بسم ما لم يغبض بعني في المنقولات و اما نهيسه عن بيع ماليس عنده فهو ان يبيع ما ايس في ملحكه ثم ملكه بوجه من الوجوء نائه لا مجوز الا في السلم نانه رخص فيه (قوله ومن باع عينــا على ان لا بسلما الىشهر اوالى رأسالشهر فالبيع فاسد) لا نه لافائدة البايع في تأجيل المبيع وفيه شرطنني النسايم المستمق بالعند (قوله و من باع جارية الا حملها فالبيع فاســـد) الاســثنناء لما في البطول على ثلاثة مراتب في وجه العقد فاسند والاستثناء فاسد و في وجه العقد جائز والاستثناء فاسد وفي وجه كلاهما جائزان اما الذي كلاهمـــا فاسدان فهو البيح والاجارة والكنابة والبدل والرهن لانهذه العقود جطلها الشروط الفاسدة واستثناء مافي البطن عنزلة شرط فاسمد و اما الذي نجوز العقد فيمه و جلل الاستثناء فالعبة والصدقة والنكاح والحلم والصلح عن دم العمد لان هذه العقود لا يطلها الشروط الفاسدة فيصيم المقد و جلل الاستثناء وبدخل في المقد الام والولد جميعا وكذا المعتق اذا اعتق الجارية واستثنى ماني بطانها صحم العتق ولم يصحم الاستثناء يعني انها تعتق هي و حملها واما الوجه الذي كلاهما جائزان فالوصية اذا اوصى لرجل بجارية و استثنى مانى بطنها فانه يصح الاســتثناء و تكون الجارية الموصىلة وما في بطها قاورثة (فو له و من اشترى ثوباً على ان نقطته البادم ومخبطه قبصًا اوقباء او له لا على ان محذوها او يشركهـا فالبيع فاسند) معنى محذوهـا يقطعها من الجلد و ليحملها لان هذا شرط لا منتضيه العقد و فيه منفعة لاحدهما (قو له والبيام الى النيروز والمهرجان و صوم النسارى و قطر. اليهود اذا لم يعرف المتبايعان ذلك فاسد) النيروز اول يوم من الصيف وهو أول نوم نحل الشمس فيه الجل والمهرجان أول نوم من الشناء وهو أول نوم محل فيه الشمس المزان * فان قبل لم خص الصوم بالنصاري والفطر بالمود قبل لان صوم النصارى غير معلوم وفطرهم معاوم والمهود بعكسه (قوله ولابجوز البيع الىالحصاد والدياس والفطاف و قدوم الحساج) لان هذه آجال تنقدم و تسأخر فتصير مجهولة.

فيصير شرطافاسداو البيع بطل به هدانه (ومن اشترى توبا مل ال مقطعه البادم و بخيطه قبصا اوقباء) بفنح الفاف فالبيع قاسد لانه شرط لانقتضيه المقدوفيه منفعة لاحد المتماقدين و لانه يصير صفقة فيصفقة هدابه (او نعلا) اى صرمائىية له باسم مايؤل اليه (على ان محذوها او بشركها فالبيع فاحد) . ای بضع علیا الشراك و هو السير قال فى الهداية وماذكر وجواب الفياس ووجهه مابينا وفي الاستعسان بجوز التعامل وفيه فصار كصبغ الثوب وللتعامل جوزنا الاستصناع اه (والبيع الىالنيرور) و هو اول يوم من الربيع (و المهر جان) او ل يوم من الخريف (وصوم النصاري و فطر المهود اذا لم يعرف المتبايعان ذلك فاسد) لجهالة الاجل وهي مفضية الى النازعة لا يتناله على المماسكة الااذا كانابعرفانه لكونه معلوما عندهما اوكان الناجيل الى فطر النصاري بعدما شرعوا في صومهم

لان مدة صومهم بالايام معلومة دلا جهالة هدايه (ولا يجوز البيم الى الحصاد والدياس والقطاف (ولوكفل) و قدوم الحاج) لانها

تنقدم و تناخر (فان تراضيا) بعده ولو بعد الافتراق خلافالما في التنوير (باسقاط الاجل ثبل) حلوله و هو (ان يأخذ الناس في الحساد والنباس و قبل قدوم الحاج) و قبل فسيخ العقد (جازالبيم) وانقلب صما خلافا لزفر واومضت المدة قبل ابطال الاجل تأكد الفـــاد ولا خلب جائزا اجاعاكان الحقابق ولمو باع مطلقا ثم أجل البرا صح التأجيل كما لو كفل الى هذه الاوقات كما في التنوير وقوله وتراضياه خرجوفاقا لان من له الاجل يستبد ماسقاطه لائه غالس حقه هداله (وادًا قبض المشرى المبيع في البيع الفاسد) خرج الباطل (مامر البادم) صريحا او دلالة مان قبضه في مجلس العقد محصرة (وفي العقد عوضان كل واحبد منهما مال ملك المبيع) بقيمته انكان قيميا (ولزائه قيمنه) نوم قبضه عندهما لدخوله في ضمانه بومشد و قال مجد بوم الاستهلاك كما في مختلف الرواية لابي اللبث و عثله ان مثليا و هذا حبث كان هسالكا اوتعذر رذه والا

ولو كفل الى هـذه الاوقات حاز لان الجهالة اليسيرة محنملة في الكفالة و هذه الجهالة بسيرة عكن استدراكها بازالة جهائما ثم الجهالة البسيرة هي ماكان الاختلاف نمهـا في النقدم والنأخر اما اذا اختلف في وجودهـاكهبوب الرباح كانت فاحشمة و لان الكفالة تحتمل الجهالة في اصل الدين بأن يكفل عاداب على الان اى وجب فني الوصف اولي بخلاف البيع فانه لا يحتمل الجهالة في امسل الثمن فحكذا في وصفه و ان باع مطلق ثم اجل الثن آلي هذه الاوتات جاز لان هذا تأجيل الدين و هذه الجهالة فيه محتملة عنزلة الكفالة ولاكذاك اشتراطه تى اصل المقد لانه بينظل بالشروط الفاسدة (قو له نان تراضيا باستقاط الاجل قبسل أن بأُخذ النباس في الحصاد والدياس والقطبان و قدوم الحباج جاز) و قال زفر لا يجوز لانه وقع فاسدا فلا ينقلب جائزا ولنا ال الفساد المنازعة و قد ارتفعت قبل تقرره و هذه الجهالة في شرط زائد لا في صاب العقد فيمكن استقاطه (فولد و اذا قبض المشترى المبيع في البيع الفاسد باذن البابع وفي المقد عوضان كلرواحد منهما مال ملك المبيع و لزمته قيمته) يعني اذا كان العوض عاله قيمة قال ابن سمساعة عن محمد اذا قال ابعث عا ترى ابلى في ارضك او بما تشرب منما، بثرك انه علك المبيع بالقبض لائه سمى في مقابلته بمالا الا ترى انه أو قطع الجشيش أواستق الماء في آناه جازيمه فاشتمل العقد على عوضين قال الو توسف وكذا اذا باعه وسكت عن الثمن لان المبيع مقتضى الموض فاذا سكت عنه ثبتت القيمة وهي مال وليس كذلك اذا قال البعك بفير عمن لا نه نني الموض والبيع بغير موض لبس بيع * و قول • ملك المبيع » قال بمضيم المشرى لا علك المين لكن يملك التصرف وهو قول اهلالعراق وقال مشايخ بلخ يملك العين والمختار ماذكره مشايخ بلخ لان محدا نس على انه علك الرقبة بدل عليه ان المسترى اذا اعتقه ثمت الولاء منه دون البايع ولوباعه المشترى فالثمزله وعليه القيمة لبابعه واذاكان المشترى دارا فبيعت دارا الى جنها ثبتت الشفعة المشترى ولوكان عبدا فاعتقه البابع لم يعتق وان فحخ البينع بعد ذلك ورد عليه العبد و هذا بدل على أنَّ المشرَّى قدماك العين و وجه قول العرافيين ان المشترى لوكان طعاماً لاعمل اكله ولوكانت جاربة لا محل وطهرًا ولو استبرأها محيضة ولو كانت دارا لابجب فيها شفعة الشفيع قال الخجندى ولا جمة لاهل العراق فيها ذكروه لان الحل والحرمة ليسا من الملك في شي الا ترى ان رج مالم يضمن مملوك لمن استفاده ومع ذلك لامحل له الا ترى أن من ملك جارية وهي اخته من الرضاعة او بينهما مصاهرة فانه علكها ومع ذلك لا يحل له الاستمناع برا واعالم تجب الشفعة الشفيع لأن حق البادع لم ينقطع عنما والشفعة انما تجب بانقطاع حق البادع لا بثبوت ملك المشترى الا ترى ان من اقر ببياع دار. يجب الشفعة فيها و أن كان المشترى عاحدا ومن فوائد قوله ملك المبيع انه لوسرقه البابيع من المشترى بعد الفيض قطع * وقول ه و لزمته قيمته ، يمني يوم الفبض و هذا اذا كان من ذو ات الفيم اما اذا كان من ذو ات الامثال يلزمه مثاه لانه مضمون مفسه بالقبض فتشسامه الغصب والقول بالقيمة والمثل قول

المشترى مع عينه لانه هو الذي يلزمه الضمان و البينة بينة البسايع لانها تثبت الزيادة * وقوله • باذن البابع • هذا اذا كان قبل قبض البابع الثمن الما اذا قبض الثمن فلا عاجة الىالاذن (قُولُه واكل واحد من المتعاقدين فعفه) هـذا اذا لم زدد البيع اما اذا ازداد وكانت الزبادة متصلة غير حادثة منه انقطع حق الفحخ مشل الصبخ والخيساطة ولمت السبوبق بالسمن اوجارية علقت منه اوقطنا ففزله والكانت متصلة متولدة منمه لاينقطع حق الفحخ وكذا منفصلة متولدة كالولد والعقر والارش ولو هلكت هذه الزوائد في د المشــترى لاضمان عليه وان اســــــهاكما ضمن فان هلك المبيع والزوائد قائمة فللبايع ان يسترد الزوائد ويأخذ من المشترى فيمة المبيع يوم الغبض وال كانت الزيادة منفصلة غير حادثة منه كالكسب والهبة فللبابع ان بسترد البيع مع الزيادة ولا يطيب له و تصدق ما وان هلكت في د المشترى لاضمان هايه وان استهلكها لم يضمنها ابضا عند ابى حنيفة وعندهما يضمنها وان استهلك المبيع والزوائد قائمة فيده تغرر عليه ضمان للبيع والزوائدله لتغرر ضمان الاصل واما اذا انتقس المبيع في بد المشترى ان كان بآفة سماوية فللبابع ان يأخذ البيع مع ارش النقصان لان المبيع صار مضمونا عليه بالقبض بجميع اجزأته وكذا اذاكان النقصان بغمل المشترى أوبغمل المبيع وانكان بغملاالبايع صار مستردا وبطل عن المشرى الضمان اذا هلك فيده ولم يوجد منه حبس عن البابع (فوله وان باعه المشترى نفذ بعه) بعني انه لاخفض لانه قد ملكه فلك التصرف فيه وسقط حقالاسترداد لتعلق حقالعبد بالبيع الثانى ونفض الاول محق الشرع وحق العبد مقدم على حقالشرع لحاجته البه وان اجر الشترى صحت الاجارة غير ان البابع ان يطلها ويسترددالمبيع لان الاجارة تفسخ بالاهذار وفساد البيع مسار هذرا في فسخ الاجارة ولوكان المبيح جارية فزوجها المشترى فان ذلك لايمنع الفسخ والنكاح على ماله لايف حز لان النكاح عقد على المنافع فلا عنم الفسخ كالاجارة الا ان النكاح عما لابضيخ بالاعذار فبتي بحاله لان المشترى عقده وهو على ملكه ولواوصي بالعبد ومات سقط الفسيخ لان المبيع انتقل من ملكه الى ملكُ الموصىلة وهو ملك مبندأ فصــاركما لوباعه وأو ورث المبيع من المشرى لم يسقط الفسخ لان الوارث مقوم مضام المورث ولهذا يثبتله ألفسيخ بالعيب وكذا يفسيخ عليه لاجل الفساد واو وهب المشترى العبد اوالثوب سـقط حق الفحخ لاله خرج عن ملكه وتملقه حق الغير فتمذر الفحخ كما لوباعه فانرجع في الهبة أورد عليه المبيع بعيب بقضاء قاض كان فبايع أن يسترد المبيع لانه اذا رجع فالهمة انفهم العقد من اصله وكذا اذا قضى عليه القامني لاجل العبب انفسخ البيع من اصله وصاركان لمبكن ولو اشترى جارية شراء فاسد اوقبضيا وبإعها وربح فيها تصدق بالربح فان اشرى بثمها شبيئا آخر فربح فيه طاب لهالربح وكذا اذا ادعى عليه رجل مالا وقضاء اياه ثم تصادقا انه لم يكن له عليه شي وقد ربح المدعى فالدراهم بطيبه الريح كذا فالهداية (قولدو منجع بين حر وعبدا وبين شاة زكية

فالواجب ردهینه (ولکل و احد من المتعاقدین فسخه) قبل القبض و بعده مادم محاله جوهرة و لابشترط فیه قاض (فان باعه المشتری نفذیسه) و امتنع الفسخ لتعلق حق الغیزیه (و من جع بین حر و عهد او شاة ذکیة وميثة بطل البيع فيرما) قال في اليناسع هذا على وجهين ان كان قد سمى لهما ثمنا و احدا فالبيع باطل بالاجماع و ان سمى لكل و احدمتهما ثمنا هلى حدة فكذلك عند ابى حنيفة و قالا جاز البيع في العبدو الذكية و بطل في الحرو الميثة قال في التصميح و على قوله اعتمد المحبوبي و المنسف في العبد المحبوبي و النسفي و الموسلي (و ان جمع بين عبد و مدر) او مكانب او امولد (او) جمع بين (عبده و عبد غيره صح في العبد من الثمن) لان المدر محل للبيد على البيد على المبيد عند البعض فيدخل في العقد ثم بخرج فيكون البيم بالحنصة في البقاء

دون الابتداء و فابدة ذلك تصيخ كلامالعانل مع رعاية حق المدير ان كال (ونهي رسولالله صلى الله عليه و-لم عن النجش) و هو ان يزيد في الثمن و لا يريدالشراء ليرغب غيره (وعن الـوم على سوم غيره) وعن الخطية على خطبة غيره اا في ذلك من الايخاش والاضرار وهذا اذا تراضي المتعاقدان على مبلغ المساومة فاذا لم ركن احدهما الى الآخر و هو بيم من يزيد فلابأس 4 على مانذكره وماذكرنا هو مجمل النهي في النكاح هداه (وعن تلق الجلب) اى المجلوب او الجالب وهذا اذاكان يضر باهل البلد قال كان لايضر فلا بأس به الا اذا ليسالسس هذا قال في المجنى هــذا على الوالدين لما فيه من الغرور والضرر (و پسم الحاضر) و هو المفم في المصر والقرى (البادي) وهو المفيم في البادية لان فيه اضرار باهل البلد

و ميثة بطل البيع فيمما جميعاً) و هذا عنــد إبى حنيفة ســوا، ســمى لـكل واحد مَهْمًا ثَمْنًا عَلَى حَدَّةَ أُولِمْ بِهُمُ لَأَنَّ الصَّفَةُ تَضْمَنْتُ صَحِيْحًا وَ فَاسْدًا وَالفَسَادُ فَي نَفْس العقد فوجب ان بطل في الجميع كما لواشر اهما ثمن واحد و قال ابو يوسف و محمد اذا سمى لكل واحد منهنا ثمنا جاز في العبــد والذكبة و بطل في الحر والميثة و أن لم يسم لكل واجد منهما ثمنا فكما قال ابو حنيفة (فولد و. أن جم بين عبــد و مديرًا وبين عبده و عبد غيره صبح في العبد محصته من الثمن) و بطلُّ في الآخر و هذا قول اصحان الثلاثة و قال زفر نفسر فيما اذا جم بين عبد ومدير لأن بيم المدير لا بجوز فصبار كالحر ولنبا ان المدير مدخل تحت العقبد و تلحقه الاجارة لوبر حكم ماكم بجوازه والمكانب و ام الولد مثل المدير اذا ضم اليــه العبد الفن و اذباع عبدين فسات احدهما قبل التسليم او استحق او وجد مديرا او مكاتبا صح البيم ف الباقى بحصيَّه من النمن (قولد ونهى رسولالله صلىالله عليه وسلم عن النجش و عن السنوم على سنوم اخبه) النجش بفتحتين و يروى بالسنكون ايضًا وهو ان يزيد في ثمن المبيع ولارغبة لهفيه ولكنه محمل الراغب على أن يزيد في الثن وهذا النمي مجهول على مااذ اطلبه المشترى عنل قيمته او اكثراما اذا طلبه بعقل من قيمته فلابأس ال زيد ف عنه المان يبلغ قيمة المبيع وانهم يكنه رغبة فيه • واما السوم على وم اخيه فهو ان يتساوم الرجلان في السلمة و يطمئن قلب كل واحد منهما على ماسمي من الثمن ولم بيق الا المقد فعارضه شخص آخر فاشترى اما اذاكان قلب البابيع غيرمستقر بماسمى من الثمن ولم يحتبح البه ولم يرضه فلابأس بذلك لان هذا بع من يزيد (قوله وعن تاقي الجابو من يع الحاضر البادى) وصورة تلق الجلب ان الرجل من أهل المصر اذا سمع بمبى قافلة معهم طعاما واهل المصر في قحط وغلاء فخرج يتلقاهم ويشسترى منهم جميع طعسامهم ويدُخل به المصر وبيمه على ما ريد من الثمن ولو تركهم حتى دخلوا باعوا على اهل المصر متفرقا توسيع اهل المصر بذبك و اما اذاكان اهل المصر لا يتضرعون بذبك فانه لا يكره و قال بعضهم صمورته ان تلقاهم رجل من اهل المصر فيشسرى منهم بارخص من سمر المصر و هم لا يطون بسمر اهل المصر فالشراء جائز في الحكم و لكنه مكروه لانه غرهم سواء تضرر به اهل المصر اولا واما بيع الحاضر البادي فهو انه اذا وصل الجالب بالطمام لفيه الحاضروقال له سلم الى طعامك لاتوثق لك في بيعه فيتوفر عليك تمنه وقيل معناه بيع الحاضر من البادى و هو ان الرجل من اهل المصر

وفى الهداية بيما لشرح البلحاوى وصورته ان تكون اهل البلد ج ل (٣٤) في تعطو هو بييع من اهل البدو طمعا فى النمال اه و على هذا اللام بمنى من اى من البادى و قال الحلوانى صورته ان بجئ البادى بالطعام الى المصر فلا يتركه السمسار الحاضر بيمه بنفسه بل يتوكل عنه و بيمه ويغلى على الناس و الوتركة لرخص على الناس و على هذا قال فى الجبنى هذا التفسير اصيم كذا فى الغيض

(و عن البيع عند اذان الجمعة) الاول و قد خص منه من لا جمعة عليه منح (وكل ذلك) المذكور من قوله و نمي رسول الله صلى الله عليه وسلم الى هنا (يكرة) نحر عا لصريح النهى (و لا بفسد به العقد) فبجب الثمن لا القيمة ويثبت الملك قبل القبض لان النبى ورد لمعنى خارج عن صلب العقد مجاورله لا لعنى في صلب العقد ولا في شرائط المحمة فارجب الكراهة لا الفساد والمراد من صلب العقد البدل والمبدل كذا في غاية البيان (ومن ملك) بلى سبب كان (علوكين صغيرين احدهما ذو رحم محرم من الآخر) من الرحم ﴿ ٢٦٦ ﴾ و به خرج المحرم من الرضاع اذا كان

اذا كان له بلسام او علف و اهل المصر في قعط و هو لا يبيعهما من أهل المصر و اكن يبعمه من اهل البادية عُن غال فهذا مكروه واما اذا كان اهل المصر في سيمة ولا يتضررون بذلك فلا بأس به (قوله و من البيع عنسد اذان الجمة) بعني الاذان الاول بعد الزوال (قوله وكل ذلك مكروه) اى المذكور من قوله و نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن النجش الى هنا (فولد و لا ينسد به البيع) حتى انه بجب الثمن دون القيمة و يثبت به الملك قبل القبض (قوله و من ملك عملوكين صغيرين احدهما ذو رحم مخرم من الآخر لم يفرق بينهماً) وكذلك لوكان احدهما كبرا والآخر صفرا لم غرق بإنهما الى أن سِلغ الغلام و تحيض الجارية و انما ذكر لفظ الله ليتناول وجوء اللك من الهبية والشراء والارث والوصية و غر ذلك و لان الصغير يستأنس بالصغير والكبير شعاهده فكان في بِمَ احدهما قطع الاستيناس والمنع من التماهد و فيه. ترك الرحمة على الصغار ثم المنم معلول بالقرابة المحرمة النكاح حتى لايدخل فيه محرم غير قربب ولاقريب غير محرم ولا يدخل فيه الزوجان حتى جاز التفريق بينهما وكلما يكره من التفريق في البيع فكذا يكره فىالقحة فى الميراث والغنسائم ولو اجتمع فىملكه صغير وكبيران وكل واحدمنهما ذورحم محرم من الصغير ان كانت قرابة احدهما اقرب الى الصغير من الآخر نحوان بكون احدهما أبا والآخرجدا أو أحدهما أما والآخر جدة أو أحدهما اغالاب لمولام فلا بأس أن يبيع الابعدمنهما أويبيع الصغيرمع الاقرب وأما أذا كانت قرابتهما الىالصغير سواء نحو ان بكون كلاهما اخوىن لاب و ام او كلاهما اخوىن لاب اوكلاهما اخوين لام اوعمين او غالبن فالقياس ان لابيبع احدهما لان حق كل واحد منهما سواء و في الاستحسسان لابأسان يبيع احد الكبيرين ولو كانت قرابة الكبيرين الى الصغير من الجانبين وقرابتهما اليه سوا. نحو أن يكون له أب وأم أو أخ لاب و أخ لام أو خال أوع فالذي يدل بقرأبة الام قام مقام الام والذي يدل بالاب كالاب واذا كان للفصيراب واجتموا في ملك واحد فليسله ان يفرق بين احد منهم فكذا هنا وكذا اذاكان له عة و خالة و اماب او امام لم يفرق ينه وبين احد منهما (قو له فان فرق بينهما كره له ذلك و جاز البيع) و يأثم فان كان كبرين فلا بأس بالتفريق بينهما و قال ابو يوسـف البيـم باطل في الولدين وجائز في الاخوين ثم التفريق ادًا كان المعنى فيهما فلابأس مثل ان يجني احدهما جناية في ني آدم فلابأس ان يدفع

مبالغة في المنع عنه (وكذلك انكان احدهما كبيرا) لان الصغير يستأنس بالصغير والكبروالكبر تعاهده فكان في بيم احدمما قطع الاستيناس والمناع من التعاهد وفيه ترك المرجمة على الصغار و قد او عد عليه ثم المنع معلول بالقرابة المحرمة لمنكاح حيىلا دخل فيه محرم غير قريب ولا قريب غير محرم و لاالزو جان حتى جاز التفريق بدنهما لان النس ورد عملاف القياس فيقتصر على مورده ولابد من اجتماعهما في ملكه حتى لوكان احدهماله والآخر لفيره لا بأس يبيع واحد منهما ولوكان النفريق بحق مستعن فلا بأس به كدفع احدهما بالجناية وبيعه بالدن ورده بالعيب لان المنظور البعد فع الضرر عن غره لا الاضرار

رحما كابن الم هواخ

رضاعا (لم نفرق بينهما)

ببيع و تحوه و عبر بالنق

به كذا في الهداية (قان فرق بينهما كره له ذلك) لما قلنا (و جاز البيع) لان ركن البيع (الجاني) صدر من اهله في محله و الما الكرهة لمنى مجاور فشابه كراهة الاستيام هدايه (و ان كانا كبيرين الا بأس بالنفريق بينهما) لا نه ليس في معنى ما ورد به النص و قد صحح انه عليه الصلاة والسلام فرق بين مارية و سيرتين و كانسا امتين اختين هدايه

﴿ باب الاقالة ﴾ (الاقالة) مصدر اقاله وربما قالوا قاله البيىع بغيرالف وهي لفة قليلة مختاروهي لفة الرفع وشرعا رفع المقد جوهرة و هي (جائزة في البيع) ﴿ ٢٦٧ ﴾ بلفظين ماضبين او احدهما مستقيل كما اوقال اقلني فقيال الهلئك لان

الجانى منهما و يمسك الآخر وان حصل فيه التفريق وكذا لواستملك واحدمنهما مالالانسان فا نه بباح فيه وان كان يؤدى الى التفريق وكذا اذا اشتراهما فوجد باحدهما عيبا فله ان يرد المعيب خاصة و عن ابى يوسف يردهما جيعا او يمسكهما جيما ولا يرد المعيب خاصة ولا بأس ان يكاتب احدهما و يعتقه على مال او على غير مال لانه لا تفرق فيه لان المكاتب او المعتق يعمير احق بنفسه فيدور حيث مادار صاحه

- م إلى الاقالة كان

الاقالة في اللغة هي الرفع و في الشرع عبسارة عن رفع المقد (فوله رحمالله الاقالة جائزة في البيع عثل الثمن الاول) لان المقد حقهما فيملكان رفصه وخص البيع لان النكاح والطلاق والعتاق لاعتبلها ويصح بلفظين بعبر باحدهما عن الماضي والآخر عن المستقبل مثل النكاح لانه لايحضرهما المساومة كالنكاح و هذا قولهما و قال مجمد لا يصمح الا بلفظين ماضيين كالبيء ولا تصمح الابلفظ الاقالة حتى لوقال البايع للشترى بعني ما اشتريت مني بكذا فقال بعث فهو سِم بالاجماع فيراعي فيه شرائط البيم ولايصح قبول الاقالة الا في المجلس كما في البيع (قوله نان شرط اكثر منه أو أقل فالشرط باطل) هذا اذا لم يدخله عيب اما اذا نعيب جازت الإقالة بافل من الثمن و يكون ذلك عضالة العيب ولا مجور باكثر من الثمن فان أقال باكثر من الثمن فهي بالثمن لا غير (قوله و مي فسيخ في حق المتعاقدين بيع جديد في حق غيرهما في قول ابي حنيفة) في هذا تغصيل ان كانت قبل القبض فهي فسيخ اجماعاً وان كانت بعد القبض فهي فحيخ عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف هي سِع وقال مجمد ان كانت بالثمن الاول او بافل فهي فحيخ وان كانت باكثر او بجنس آخر فهي بيع ولا خلاف بينيم انها بيع في حق الغير ســواء كانت قبــل القبض او بعده و قال زفر هي فسيخ في حقهمــا و حق الغير ولا مقال كيف تكون فحمًا في حقهــا سِما في حق غيرهمــا و هي عقد واحد فنقول لا متنع مثل ذلك في اصول الشرع الا ترى ان الهية بشرط العوض في حكم البيع في حق الغير و لهذا نثبت فها الشفعة.و هي معنى الهبة في حق المتعاقدين من اعتبار القبض فها كما يعتبر في الهبة فكذا الاقالة و يقال انما جعلت فسمحًا في حق المتساقدين عملا بلفظ الاقالة لان لفظها ينبي عن الفسيخ والرفع و انما جعلت بيما في حق غيرهما علا يمني الاقالة لا بلفظها لانما في المعنى مبادلة المسال بالمال بالتراضي و هذا احد البيم فاعتبرنا اللفظ في حق المتعاقدين و اعتبرنا المعنى في حق غيرهما عملا بالشــمهين و أنمــا لم يعكس بان يعتبر الففظ في حق غيرهما والعمل بالمني في حقهما لان الففظ قائم بالمتعاقد بن والهفظ لفظ الفحخ فاعترنا جانب الهفظ في حق المتعاقدين لقبام اللفظ عهما و اذا اعترنا لفظ الفح بهما تمين العمل بالمنى فى حق غيرهما لامحــالة العمل بالشـــبين و فائدة قوله

المساومة لأتجرى فيالاقالة فكانت كالنكاح ولا يتمين مادة ، قافلام ، بل لوقال تركت البيع و قال الآخر رِ ضبیت او اجزت تمت و بجوز قبول الاقلة دلالة بالفعل كما إذا قطعه قيصا في فورقول المشترى اقلتك و تنقد مفاسختك و اركتك قم (عثل الثن الاول) جنسا وقدرا (قانشرط) احدهما (اقل منه) ای الثمن الاول الا إذا حدث فىالمبيع عيب عند المشترى فانها تصيم بالاقل (او اكثر) او شيئا آخر او اجلا (فالشرط ماطل) والاقالة ماقية (وبرد مثل الثمن الاول) تحقيقا لمعنى الاقالة (وهي) اي الاقالة (فسنخ في حق المتعاقد ين) حيث امكن جعله فخسا و الا فيطل (سِم جديد في حق غيرهما) لو بعد القبض بلفظ الاقالة وهذا (في أول ابي حنيفة) و عند ابى يوسف بيع الاان لا عكن جعله بعسا فيعمل فسحا الا اللاعكن فبطل وعند مجده وفسخ الااذا تعذر جعله فاغنا فجمل بما الا ان لا عكن فيبطل هداله وفي

التحييم قال الاسبيمابي والصميم قول ابي حنيفة قلت واختار- البرهاني والنسني وابو الفضل الموسلي وصدر الشريعة اه و قلنا لوبعد النبض بلفظ الاقالة لانها اذاكانت قبل النبض كانت فسخا في حق الكل في غير العقار

فسيخ في حق المتعاقدين يظهر في خس مسائل • احديها أنه بجب على البادم ردالثمن الأول وما سيما عندالاقالة مخلافه بأطل * والثانية ازالاقالة لاسطابهـــا الشروط الفاســـدة ولو كانت بِمَا لفَسَدَت * والنَّالِثَةُ أَذًا تَعَالِدُ وَلَمْ يَسَرَّدُ الْمُبْتِعُ مِنْ الْمُثْرَى حَي بأعه منه ثانيا جاز السِم وأوكانت بِعْمَا لَكَانَ لايجوز أنْ يَبِعُهُ مَنْهُ قَبِلَ القَيْضُ وأو باعبُهُ مَنْ غَيْرُهُ لايجوز لانما فيحق غيرهما سِم جديد واوكان البيم غير منقول كالعقار بجوز بيعه من غير المشترى ابضًا عندهمُمَّا خلافًا لمحمد • و الرابعة الَّا و هب البابع البينع • ن المُسترَّى بعد الاقالة قبلالفيض والاستنزداد فالهبة جائزة وصارائبيسم المشترى بالهبة ولا تبطل الاقالة فلوكانت بيما فوهبه المشترى من البابع فقبله البابع ينفسخ البيع بعني اذا وهب المشترى المبيع قبل القبض للبادع فقبله البادع انفسخ اذبيع بينهما * والحامسة لوكان كيليا اووزنيا وقد باعه مكايلة اوموازنة فتقابلا واسترداابابيعالمبيع من غيركبل ولا وزن صح قبضه و لو كان بيما لما صح قبضه بغير كبل و لا و زن بل كان يلزمه اعادتها و نائدة قوله سم في حق غيرهما لوكان المبيم عقارا فسلم الشفيم الشفعة في اصل العقد ثم تقابلا وعاد المبيع الى الله الله البادم فطلب الشفيع الشفعة في الاقالة فله ذلك لكونها بعا جديدا في حق غير هما وكذا اوكانالمبيه صرفا فالتقابض من كلا الجانبين شرط لصحة الاقالة فيجل فىحق الشرط كبيم جدد وكذا لوو هبالرجل شيئا وقبضه ولم يعوضه حتى باعه الموهوبله من آخر ثم تقابلا ليس للواهب انبيرجع في هيته على البايع و صار كأن البايع اشتراها في عنى الواهب (فولد و هلاك التن لا عنع صمة الاقالة و هلاك المبيع عنع منها) لان رفع البيع بسندعى قيامه وهوقائم بالمبيم دون الثمن * وقوله * وهلاك المبيح عنع منها لانه اذا هلك المبيع ، بق الثمن والثمن لاشمين بالعقد واذا بتي مالاشعين بالعقد وهلك ماشعين بالعقد لم بق هناك عقد فلا مسى لرفعه واذا تبايما عينا بدين بما تعين كل واحد منهمـــا بالمقد وتعابضا ثم هلك احدهما في مشرعه ثم تقابلا فالاقالة صححة وعلى مشمترى الهالك قيمنه او مثله ال كان مثليا ويسلم الى صاحبه ويسستردالعين منه وكذا أو تقابلا والمعقود عليهما قاعُمــان ثم هلك احدهما (قو لد و ان هلك بعض المبيم جازت الاقالة فيافيه) لقيام البيم فيه واوكان المبيع عبدا قطمت كمة عندالمشترى وأخذ ارشها ثم تقابلا ردالثمن كله وأخسذ العبد ولاشئ للبادم منارشاليد ويطيب للمشترى

-مى باب المرابحة والتولية كه⊸

البيع على ضربين بيع مساومة وبيع ضمان فبيع المساومة هو ماتقدم من البياعات وبيع المضمان ثلاثة اضرب بيم المرابحة وبيم المواضعة وبيع التولية والتولية على ضربين تولية الكل وتولية البعض فتولية الكل تواية وتولية البعض اشتراك (فو له رجمه الله المرابحة نقل ماملكه بالمفدالاول بالثمن الاول مع زيادة ربح) اعلم ان في كل قيد من هذه الفيود اعتراض * وقوله * نقل ماملكه ، ينبغي ان يقال من المدوض لانه اذا اشترى الدنانير بالدنانير الدراهم من ابحة * وقوله • بالمفدالاول ، من حقه اوالدراهم بالده الداهم بالمفدالاول ، من حقه

ولوبلفظ المفاسخة او المتاركة أوالنزاد لم تكن بيعا الفاقا واو بلفظ البيع فبيع اتفاقا (و ولاك الثن لاعنم صحة الاقالة) كا لاعنم صدالبيم (و هلاك المبيع عنع منها) لانه محل البيع و الفسيخ (فال هلك بعض المبيع جازت الاقالة فياقيه) لقيام المبيم فيه و لو تمابضا تجوز الاقالة بمدهلاك احدهما ولاتبطل ملاك احدهما لإنكلو احد منهما بيع فكان البيع باقيا هدايه ﴿ بابالمرابحة والتولية ﴾ ئروع في بال أاغن بعديال لمن (الرائحة) مصدر راع شرها (نقل ماملكه بالعقد لاول با^{لث}ن الاول) و او حكما كالقيم وعبريه لانه

لغالب (مع زيادة ريح

والتولية) مصدر ولى غيره جمله واليا و شرها (نقل ماملكه بالعقد الاول) واو حكماكام (من غير زيادة ريح) ولانقصان (ولاتصح المرابحة و) لا (التولية حتى بكون الموض مماله مثل) لا نه اذا لم يكن له مثل فلوملكه ملكه بالقيمة و هى مجهولة و لوكان المشترى باع مرابحة ﴿ ٢٦٩ ﴾ بمن عاك ذلك البدل وقه باعه بريح در اهم اوشى من المكيل موصوف جاز

لانه مقدر على الوفاء عا الترم هداله (و بجوز ان بضيف الهرأس المال اجرة القصار والصباغو الطراز) بالكهرعلم الثوب (والفتل واجرة حمل الطعام) لان العرف حار بالحساق هذه الاشياء وأس المال في عرف التجار ولان كل مازند في المبيع اوفي قبمته يلحق به هذا هو الإسل وماعددنا بهذه الصفة لان الصبغ و احوائه بزيد في المين والجل نزيد فيالقيمة اذالقيمة تختلف باختلاف المكان هدايه ولكن نقول قام على بكذا و لا مقول اشتر شه بكذا) كيلا يكون كذباوسوق الغنم عنزلة الحل مخلاف اجرة الراعي وكرا بت الحفظ لانه لا تربد في العين و لا القيمة فتح (فاز اطام المشرى على خيانة فالرابحة) باقرار البايم او برهان او نکول (فهو) ای الشتری (مالحیار عنا الى حنيقة أن شاء أخذ بجميع الثمن والأشاء فسيخ لغوات الرضى (و ال اطلا على خيانة ق النولية اسقط

أن ايمال نقل ماملكه من السلع عا ملكه لانه لايشترط العقد فيما ملكه الاترى ان من قصب عبدا و آبق من بد الفاصب و قضى القماضي عليه بالقيمة ثم عاد العبد فللغاصب ان يبيع المبد مراجعة على القيمة التي اداها ولم يكن هناك عقد ، وقوله ، بالتن الاول ، من حقه ان يقال يما قام عاميد لا نه لوضم اجرة القصار والصباغ والطراز جاز و هذا اذا جمع كان اكثر من التمن الاول (فولد والتولية نقل ماملكه بالعقد الاول بالثمن الاول من غير زيادة ربح) لماروى ان ابابكر رضي الله عنه اشترى بمبرين فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ولني احدهما فقال هو لك بشر عمن فقال اما بشير عمن فلا (فولد ولايصح الرابحة ولا التولية حتى يكون الدوض عاله مثل كالمكيل والموزون) لانه اذا كان له مثل قدر المشترى على تسليمه (فُولَة و بجوز أن بضيف ألى رأس المال اجرة القصار والصباغ والطراز والفتال واجرة حمل الطعام) الفتل هو مانصنعونه في أطراف النباب بحريراوكمان ويجوز ازيضيف ايضا اجرة الحياط والغسال والممسار وهوغير الدلال واجرة سائق الغنم من مكان الى مكان ولا يضيف اجرة راعى الغنم ويضم نفقة الرقيق وكسوتهم وعلف الحيوان بالمعروف فان اسرف فيه بضم قدر المعروف دون الزيادة ولا تضم لفقته على نفسه في سفر. ولا ما الفق على الرقبق في تعلم عمل أو في تعليم الفرآلُ ولا اجرة البيطار والخنسان والرابض ونجعل الابق والفداء في الجنساية واجرة البيت الذي يحفظ فيه و لو اشترى دجاجة فباضت عنده ثلاثين يضة فباع البيض بدرهم ثم اراد أن يبيع الدجاجة مرائحة أن كان أنفق علما مثل ثمن البيض جازله أن بضيف ما النفق علمها لا يُه جمل ثمن البيض عوضًا عمَّا النَّق و أنَّ لم ينفق علمها لا يجوز بعها مرابحة (قو له و مفول قام على بكذا و لا مقول اشتريته بكذا) لئلا بكون كاذبا و لو اشترى سلعة بدارهم جياد فرضي البايع باخذ الزيوف علمها جازله أن يبعها مرايحة على الجياد (قوله و أذا أطلع المسترى على خبيانة في المرابحة فهو بالخبيار عنب ابي حنيفة أن شباء اخذه بجميع الثمن وأن شاه رده) يعني اذا كان بحال يحتمل الفسيخ والاطلاع على الخيانة اما بافرار البابع او بالبينة او بنكوُّ له عن البين و انما اخذه بجميِّم الثمن لان الحبَّانة في المرابحة لا تخرج العقد عن موضوعه ولم يرض البادع بخروج المبسع من يده الا بجملة سمىهـا من الثمن فلا بخرج باقل منهـا (قوله و أن أطلع على خبـانة في النولية اسقطها من الثمن) لان الخيانة في التولية نخرج العقد عن موضوعه لانها دخلا في عقد التولية فلو نفينا الخيانة كان عقد مراعة و ذلك ضد ما نصداء و لانه لولم محط الحيانة في التولية لا تبقي تولية وفي المرامحة اذا لم تحط تبق مرامحة وان كان خاوت

المرى (من الثمن) عند ابى حنيفة ايضا لانه لولم بحط فى التولية لا ببق توليدة لانه يزيد على الثمن الاول فيتغير المصرف فينسين الحط و فى المرابحة لولم بحط متى مرابحة و أن كان يتفارت الرسح فلا يتغير التصرف فامكن الفول بالتحدير فلو هلا قبل أن يرده أو حدث فيه ما يمنع الفعم بلزمه جميع الثمن فى الروابات

الربح فلاينفير عن موضعه فلوهلك المبيع قبل ال يرده او حدث فيمه ماعنم الفسيح بازمه جميع الثمن (قوله و قال ابو يوسف يحط فيهما) قياسًا على التولية (قوله و قال مجدً لا محط فهما وله الحيــار) لا له لم برض مخروج المبيَّع من ملكه الا مجملة سميها فلا مخرج باقل منها فان شـــا، اخذ وان شـــا، ترك وصورة الحبانة في المراجحة والتولية ـ انه اذا اشترى ثوبا بنسمة و قبضه ثم قال لآخر اشترانه بعشرة فوليتك بما اشترانه او باعه مرابحة عشرة باحد عشر قال ابو بوسف فيهما ليس للمشترى خيار ويلزمه البيع ولكن يرجع في الثولية بالخيبانة وهي درهم وفي المرابحة بالخيانة و حسمًا من الريح وهي درهم وعشر درهم و قال محد فيهما جميعاً المشرى بالخيار از شاء رضى به بجميع الثمن وان شاء رده و هذا اذا كان المعقود عليه محلا الفسيخ والابطل خياره ولزمه جميع الثمن و ابو حنيفة فرق بينهما فقال في المرابحة مثل قول محمّد و في التولية مثل قول ابي يوسف و يبان الحط في المرابحة اذا باع ثوبا بعشرة على رج خسة ثم ظهرانه اشتراً عُمَانِية فانه عط قدر الخيانة من الاصل و هو الجس وذلك درهما وما قاله من الربح و هو درهم فيأخذ النوب باثني عشر درهما و لو اشــرّى سلعة بمن لا تجوز شهادته من الوالدين والمولودين والزوجة لم بجزله ان بيمه مرابحة عنــد ابي حنيفــة حتى بين لانه يلحقه تهمة في ذلك لانه قد جعل مال كل واحد منهما كمال صاحبه و لانه محايهم فهسار كالشراء من عنده وقال ابو نوسف و محمد له ذلك من غير ببان واجمعوا انه لو اشــترى من مكاتبه اومدىره او عبده المأذون سـواه كان عليه دين اولا او مماليكه اشتروا منه نانه لالديمه مرابحة حتى بين وان اشــترى من مصاربه او اشــترى مضاربه منه فانه يديعه مرائحة على اقل الثمنين و حصة المضارب من الربح نحو ان يكون من المضارب عشرة دراهم بالنصف فاشترى مها ثوما بعشرة و باعه من رب الممال بخمسة عشر فالله يبيعه مرابحة باثني عشر ونصف اي بانل الثمن وهو عشرة و حسته من الربح وذلك درهمان ونصف و او اشتری نسب: له این له آن سیمه مرابحهٔ حتی بین (فولد و من اشتری شيئًا مَا يَعْلُ وَ يُحُولُ لَمْ بِحَوْلُهُ بِيعِهِ حَتَّى يَقْبِضُهِ ﴾ مناسبة هذه المسئلة بالرابحة والتوليه إن المرابحة انما تصبح بعد القبض ولا تصبح قبله و قيد يقوله لم يجز بيعه ولم يقل لم يجز ان شصرف فيه ليفع المسئلة على الانفساق فان عند مجمد بجوز الهبة والعسدقة والرهن قبل القبض فيما ننفل و محول فكان عدم جواز البيع على الاتفاق كذا فىالنهاية والاجارة والمرامحة والتولية لاتجوز بالاتفاق واما الوصية والعتق والتدبر واقراره باتها ام واده بجوز قبل القبض الانفاق وفي الكتابة وبحثمل أن يقال لاتجوز لانها عقد مبادلة كالبيع و يحتمل أن يقال تجوز لانها أوسع من البيم جوازا وأن زوج جاريته قبل القبض جاز ولو جعل المنقول اجرة فنصرف الموجر فهـا قبل القبض لا بجوز قال الخجندي أذا اشــترى منقولا لا يجوز بيعه قبل القبضلامن بابعه ولا من غيره فان باعه فالسيع الثانى باطل والبيع الاول على حاله جائز ولو باعه من البسايع فقبله لا يصحح البيع ولا ببطل البيم الاول ولووهيه من البايع فقبله بطلالبيع ويكون بمنزلة الاقالة وأن لم يقبل الهبة

الظاهرة هدانه (وقال ابو وسف محط فيهما) لان الاصل كونه تولية ومراعمة و لهذا تنعقد مقوله وليتك بالثمن الاول او بستاك , مرامحة على الثمن الاول ادًا كان معلوما فلاند من البناء على الاول و ذلك بالحط غير اله محط في التولية قدرالخيانة من رأس الميال وفي المرابحة منيه ومن الربح (و قال مجمد لاعط فيمنا) لان الاعتبار النسمية اكمونه معلوما والتولية والمرائحة ترويج و ترغيب فيكون وصفا مرغوبا فيه كوصف الملامة فيغير بفواته قال في التعجيم واعتدةول الأمام النسني والبرهاني و صدر الشريعة (ومن اشترى شيئا عامقل و بحول لم بجزله بعه حي بقبضه) لان فيه غرر انفساخ العقد على

اعتبار الهلاك (وبجوز بيع المقبار قبل القبض عند ابى حنيفة وابى يوسيف) لأن ركن البيع صدر من اهله في محسله ولأغرر فينه لأن الهلاك في العقبار نادر بخيلاف المنقول والغرر المهى عنه غرر انفسياخ العقد والحديث معلل بهذا هدايه (وقال ﴿ ٢٧١ ﴾ محمد لا يجوز) رجوعا لاطلاق الحديث وأعتبارا بالمنقول

هداله قال فيالتصميح و اختار قول الامام من ذكر قبله (و من اشـــترى مكيلا مكاللة او موزونا موازنة) يعني بشرط الكيل والوزن (فاكتاله المشترى (او اتزنه ثم باعسه مكابلة او موازنة لم بجز المشترى منه) ای المشتری الثانی من المشترى الاول (ان سمه ولا) ان (يأكله حى بعدالكيل و الوزن) لاحتمال الزيادة صلى المشروط وذلك للبابع والتصرف في مال الغمير حرام فبجب التحرز عنسه بخلاف مااذا ماعه مجازفة لازالزبادةله هداله ويكني كيله من البابع بحضرة المشترى بعد البيع لاقبله فلوكيل بحضرة رجمل فشراه فساعه قبل كيله لم بجز وان اكتاله الثاني لعدم كيل الاول فلم يكن قابضًا فنح (والتصرف في النمن) ولو مكيلا او ورزونا فهستانی (قبل القبض جائز) لقيام الملك وايس فيه غرر الانفساخ بالهلاك لعدم بعيثها بالتميين

بطلت والبيع صميم على ماله (فولد وبخوز بيعالعقــار قبلالقبض عنــد ابى حنيفة و ابى يوسف) لان المقار فى محل قبضه فلم يحبِّج الى تجديد قبض كما لواشترى شـيئا في يد نفسه وكان مقبوضا في دم على وجه مضمون كالفصب ونحوه اما اذاكان مقبوضا على وجه الامانة كالمارية ونحوها فلابد من نجديد القبض (قوله وقال محمد لابجوز يع العقار قبل القبض ﴾ اعتبارا بالمنقول وصار كالاجارة والاجارة لانجوز قبل القبض اعتبارا بالمنقول وصار كالاجارة والاجارة لاتجوز قبلاالقبض اجماعاً على الصحيح (قو لد ومن اشترى مكيلا مكايلة اوموزونا موازنة فاكتاله اواتزنه ثم باعه مكايلة اوموازنة لم بجز المشترى منه ان ميمه ولانتصرف فيه ولاياً كله حتى بعيدالكبل والوزن فيه 'انيا) لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن سِم الطعام ختى يجرى فيه الصاعان صاع البابع وضاع المشترى ولاله بحتمل أن زيد على الشرط وذاك البسابع والتصرف في مال الغير حرام بخلاف ما اذا باعه مجازفة لان الزيادة له ولا بعتبر بكيل البايع قبل البيع وان كان بحضرةالمشترى لانه ليس صاعالبابه والمشترى وهوشرط ولايكيله بعدالبهم بغيبة المشترى لانالكيل من باب التسليم ولاتسليم الا بحضرته وان كانله البابع بمد البيع بحضرة المشرى فقد قبل لابكتني له لظاهر الحديث لانه اعتبر صاعين وألسميم أنه يكنني، لان البيع صار معلوما بكيل واحد قال في النهاية. في هذه الممثلة قبود نقم بها الاحتراز عن مسائل آخر قيد بالشراء لانه اذا ملك مكيلا او موزونا بالهية اوبالميراث اوبالوصية جازله ان يتصرف فيه قبلالقبض وقبل الكيل والوزن وقيد بكون المكيل والموزون مبيعا لانه اذا كان ثمنـما بجوز النصرف فيه وقيد بكونه مكايلة حتى لوباعه مجازفة جازالتصرف فيه قبلالكيل • وقوله • ظكناله او انزنه ، اى كاله لنفسه اووزن لنفسه ثم ماعه مكايلة أى ثم باع المشرى بشرط الكيل ابضا ما اشتراء بشرطالكيل * وقوله • لم يجز للشرى منه • اى لم يجز للشرى الثانى من المشرى الاول ان يبيمه حتى بعيدالمكيل لنفسه كماكان ذلك الحكم فىحق المشترى الاول فان كاله لنفسه حين اشتراء لم يكف ذلك للششرى الثاني و أن كان محضرة المششرى الزاني لانه لابد من كيلين (قوله والتصرف في الثن قبل القبض جائز) وكذا بجوز التصرف في المر وبدل الخلع وبدل العتق على مال وبدل الصلح عن دم العمد قبل قبضه وقد قال الطعاوى اذالفرش لأبجوز النصرف نيه قبل قبضه وهو ليس سحيح (قوله وبجوز الشترى ان يزيدللبايع في الثمن و يجوز البايع ان يزيد المشترى في البيع) وقال زفر لايلحق ذلك المقد ويكون هبة مبتدأة ان قبضها صحت وان لم يقبضها بطلت لنا ان المقد في ما كمهما يدليل جواز الفسخ فيه فجاز الحساق الزيادة به كال العقد ولان البيع قد يقغ على جارية فتلد

مخسلاف المبيع هدايه وهدذا في غير صرف وسلم (ويجوز المشترى ان يزيد للبابع في الثمن) وأو من غير جنسة في المجلس وبعده خلاصة بشرط قبول البابع وكون المبيع قائما (ويجوز البابع ان يزيد في المبيع) ويلزمه دفعها أن قبلها المشترى

(ويجوز) له ايضا (ان يحط من الثمن) ولو بعد قبضه وهلاك إلمبيع (و شعلق الاستحقاق بجميع ذلك) لانما تلتحق باصل العقد وهند زفر تكون هبة مبتدأة ان قبضها صحت والابطلت (ومن باع غن حال نم اجله اجلا معاوماً) او مجهولا جهالة منقاربة كالحساد والدياس ونحو ذلك كامر وقبسل المديون ﴿ ٢٧٣ ﴾ (صار) الثمن (مؤجلا) وان

قبل القبض فيدخل ولدها فالبيع واذا بإز الحاق الزيادة بغير تراض من طربق الحكم فيجوز مع التراضي اولى فان زيد في المبيع مالا يجـوز بيعه ولا يجوز الشراءية فقبلالآخر انفضخ المقد عند ابى حنيفة وقالا الزيادة باطلة والمقد بحساله وال زاد فالثمن بعد هلاك المبيع او بعد عنقه او تدبيره او استبلاد الامة جاز عند ابي حنيفة. وعندهما لايجوز الزيادة وعلى هذا الخسلاف اذا زاد فيمهر اسرأته بمد موتهما عنده يجوز وعندهما لايجـوز وق الهـداية لاتصح الزيادة بعـد هلاك المبيح فاظـاهر الرواية لان البيع لم بيق على ماله يصبح الاعتباض عنه يمنى بذلك الزيادة في الثمن اما الزيادة في المبيع بعد هلاك المبيع فني البقيالي بجوز مخلاف الزيادة في الثمن (فولد وبجـوز أن يحط من النمن) ولو حط بعــد هلاك المقود عليه باز اجمــاعا (قوله ويتعلق الاستحفاق بجميع ذاك) بعني الاالزيادة تلحق بالزيد عليه فيصير مع المزيد عليه عوضًا لما يقابلهما من العقود عليه فجمل كأنَّ العقد من الانسدا، ورد عليهما ف وبِسانه في مسائل * مَهُمَا أَذَا أَشْرَى عَشْرَة أَثُوابٍ بِمَائِلًا دَرَهُمْ فَرَادُ البَسَائِمُ بعد المف ثوبا آخر ثم اطلع المسترى على عبيب في احدى الثيباب ان كان قبل الغبض فالمشترى بالخيار ان شباء فسيخ البيع فيجميهما وان شباء رضي ما وان كان بعد القيض فله رد المعيب بحمسته من الثمن وان كانت الزيادة هي المعيسة وكذا المسترى او زاد البادم عشرة دراهم فاستحق كلهـ فللمشرى أن يرجم عليه عالة وعشرة كذا فيالينابيع • ومنها أن الشيفيع يستحق الشينمة عا بق بعد الحط وكذا المرابحة والنولية علىالكل فيالزيادة وعلىالبَّاق في الحط • ومنها أذا أشــترى عبدا عائة ثم زأده المشرى رطلا من خير فقبله البابع صحت الزيادة ويلتمق باصل العقد فيفسد البيع عند ابي حنيفة و عندهما لايصيم الزيادة ولايفسند البيم (فو لد ومن باع عُن حال ثم اجله أجلا معلوما صار ووجلا) لان الثمن حقه فله ان يؤخره تيسيرا على من هو عليه الاثرى آنه علك الراءم مطلفا فكذا موتنا وهذا كثمن البيساعات وهل المستهلكات لان هذه الدون بجوز أن ثبت مؤجلة النداء فجاز أن بطرأ عليهما الاجل مخلاف القرض وان اجلها الى اجل مجهول ان كانت الجهالة متفاحشمة كهبوب الرياح ونزول المطر وقدوم فلان من سفره والى المبسرة فالتأجيل باطل والثمن حال وان كانت متقداربة كالحصاد والدياس والنيروز والمهرجان وقدوم الحاج صحالتأجيل عنزلة الكفالة ومن مات وعليه سلم أودن سواه الماجل حل ماعليه والاصل أنَّ موت من عليه الدين سطل الأجل لان الاجل من حقه وقد بطل حقه عوثه وموت منه الدين لاسطل الاجل لان الاجل من حق المطاوب و هو حي و ليس اور ته ان يطالبوه قبل الاجــل (قو له وكل د ن حال اذا اجله صاحبه صمار ،ؤجلا الاالقرض نان تأجيله لايصيح) لانه اصطناع معروف

اجله الى مجمول جمالة فاحشة كهبوب الريح وتزول الطروالي المسرة فالنأجيل باطل والثمن حال (وكل دين عال) كنفن البياعات و بدل المتملكات (ادًا اجله ساحبه) وقبل المديون (مسار مؤجلا) لانه حقمه فله أن يؤخره تسيرا على من عليه الاري انه علك ابراءه مطافيا فكذا موقتا ولان هذه الدون بجوز أن تبت ورجلة النداء فجاز ان يطرأ علمها الاجل بخلاف الغرش ولذلك استثناه فقال (الاالقرض فان تأجيله لا يصح) لانه اعارة وصلة في الاشداء حتى يصح بلفظ الامارة ولا علكه من لاعلان النبرع كالوصى والصبي ومبارضة في الانتهاء فعلى اعتبار الاشداء لابلزم التأجيل فيه كا فالاهارة اذ لاجبر في النبرع وعــلي اعتبار الانتهاء لايصيح ابضا لانه يسير يسم الدرهم بالدرهم نسبئة وهو ربا وهذا مخلاف ما ادًا اوصى ال مقرض من ماله الف

وفى جواز تأجيله جبر على اصطناع المعروف ولانه اعارة وصلة فى الابتداء حتى تصح بلغظ الاعارة ولا علكه من لا علث التبرع كالصبي والوصى و معاوضة فى الانتهاء فعلى اعتبار الابتداء لايلزم التأجيل فيه اىلن اجله ابطاله كما فى الاعارة اذلا اجبار فى التبرع وعلى اعتبار الانتهاء لإيصح تأجيله لانه يصير بيع الدراهم بالدراهم نسيئة و هو ربوا

و باب الربوا ك

بكسر الراء مقصبور على الاشهر ويثنى بوان بالواو على الاصل وقد مثال ريان على التحقيف كما في المصاح واللسبة البهربوى بالكسر و الفيم خطأمغرب (الربوا) لفة مطلق الزيادة و شرعا فشل حال من عوض عميار شرعى مشروط لاحد المتماقدين في المعاوضة كما اشار الى ذلك مقوله هو (محرم في كل مكيل او موزون) واوغير مطموم ومقتات و مدخر اذ بيع بحنسه متغاضلا فالعلةفيه الكيل مع الجنس او الوزن مع الجنس) قال في الهداية وبقال القدر مع الجنس و هو اشعل اه يتني بشمل الكيل والوزن معا (فاذا سِع الكيل او الموزون مجنسه مثلا عثل جازاابياع) لوجود شرط الجواز و هو المسائلة في المعار (وان تفاضلا) او كان فيه نسآه (لم بحز)

سمي باب الربوا كا⊸

الربرا قي اللهذ هو الزيادة وفي الشرع عبارة عن عقد فاسد بصفة سواء كان هناك زيادة اولى الاثرى ان يتم الدراهم بالدراهم نسيئة ربوا وليس فيه زيادة والربوا حرام بالكتاب و السنة ، اماالكتاب فقوله تعالى فو وحرم الربوا كه و اماالسنة فقوله صلى الله عليه و سلم اكل ورهم واحد من ربوا اشد من ثلاث وثلاثين زينة بزينها الرجل ومن ثبت لحمه من حرام قالنار اولي به ، وقال ابن مسعود ، آكل الربوا و موكانه وكاتبه وشاهده اذا عموا به ملعونون على لسان محد صلى الله عليه و سلم الى يوم القيمة ، كذا فى النهاية (قو لد رحم الله الربوا محرم فى كل مكيل وموزون ادًا يسم بجنسه متفاضلا) سواء كان مأكولا او غيرما كول (قولد غالملة فيه الكيل مع الجنس والوزن مع الجنس) ويقال القدر مع الجنس وهو اشمل لا نه يتناول الكيل والوزن معا بخلاف لفظ الكيلفانه لايتناول الوزن ولفظالوزن لايتناول الكيل و اما لفظ الغدر فيشملها معا و قال الشافعي العلة الطم منالجنس في المطمومات والثنية فيالا عان وقال مالك العلة الاقتيات والادخار مع الجنس وفائدته فيمن باع قفيز نورة بِعَفِرْينَ نُورَةً لَا يَجُورُ عَنْدُنَا لُوجُودُ الْكَيْلُ مِعَ الْجُنْسُ وَ عَنْدُ الشَّافِي يَجُوزُ لَعْدَمُ الْطَمِ وكذا بجوز بيع بطنحة ببطختين وبيضة مبيضتين وحفنة محفنتين عنسدنا لمدم الكيل ولا بجوز عنده اوجود الطم قال في الهداية ومادون نسف صاع في حكم الحفتة لانه لا تقدير في الشرع بمنا دونه حتى لو باع خس حفنات من الحنطة بست حفنات منهما و هما لا بلغان حد نصف صاع جاز البيع و لو باع حقنة بقفيز لا يجوز كذا في النهاية قال لانه اذا كان احد البداين لابلغ حد نصف صاع والآخر بلغه او يزيد عليه فبيع احدهما بالآخر لا يجوز وكذا مايدخل تحت الوزن كالحديد والرصاص فان الربوا يثبت فيدعندنا لوجود القدر وهوالوزن والجنس وعنده لانتبت فيه لعدماأ طم والثمنية والجنس بانفزاده يحرم النسآء عندنا وقال الشافعي لايحرم النسساء * بيانه اذا باع هرويا جروى او مريا عروى نسيئة لابجوزعندنا وعنده بجوزوكذا اذاباع شاة بشاة نسينة لابجوز عندما وعنده بجوز وكذا اذا باع عبدا بعبد الى اجل لا يجوز لوجود الجنسية و هي بانفرادها تحرم النساء واجموا على أن التفاضل محل (قو له واذابع المكيل او المورون بجنسه مثلا عثل جاز البيع. و أن تقاضلا لم يجز) لأن الفضل ربوا لقوله عليه السلام • الحنطة مثلا عثل والفضل روا والشعربالشيرمثلا عثلواللح بالملح مثلاعثلوالتم بالتر مثلا عثلاوالفضل ربوا والذهب بالذهب مثلا عثل بدا يدو الفضل ربوا والفضة بالفضة مثل عثل بدا يد والفضل لتُصفق الربوا (ولا بجوز بيع الجيد بالردى عا) ثبت (فيه الربوا الامثلا عنل) لان الجودة اذا لاقت جنسـها فيما ثبت فيه الربوا لاقيمة لها جوهرة وقيد عا ثبت فيه الربوا لاخراج مالايدخل تحت القدر كحفة بحفتين وتفاحة تفاحنين وفلس بفلسين وذرة من ذهب وفضة عا لايدخل تحت الوزن بمثليا ﴿ ٢٧٤ ﴾ باعيانهما فانه بجوز التفاضل لفقد القدر

و محرم النسآ ، اوجود الجنس فلو انتق الجنس ابضا حل مطلقا لمدم العلة (فاذا عدم الوصفال) اى (الجنس والمني المضموم اليه) من الكيل او الوزن (خل النفاضل والنسآم) بالمدلاغير التأخير مغرب لعدم العلة المحرمة والاصل فيه الاباحة هدانه (و ادًا وجدا حرم التفاضل و النسآء) لوجود العلة (وانوجد احدهما) اى القدر وحده او الجنس وحده (وعدم الآخرحل الثفاضل و حرم النسآء) ولومع التساوى واستثنى ق الجيم والدرر اسلام النفود في موزون لئلا بنسدًا اكثر ابواب السلم وحرز شخنا تبعما لغيره ان المراد بالقيدر المحرم القدر المثفق مخلاف النقود المقدرة بالسجات مع المقدرة بالامنان والارطال (وكل شي نص رسول الله صلى الله عليه و سلم على تحريم التفاضل فيه كيلا فهومكيل ابدا) اي (وان ترك الناس الكيل فيه مثل) الاشياء الاربعة المنصوس علما (الحنطة والشمير والتمر

ربوا ، و يروى • مثل بمثل ، بالرفع على معنى بيع التمر بالتمر مثل بمثل و بالنصب غلى معنى بيموا التمر بالتمر مثلا عثل و لو تبابسا صبرة طعمام بصبرة طعمام محازفة ثم كيلنا بعد ذلك فكانت متساويتين لم مجز العقد و قال زفر بجوز لانه قد وجدت المماثلة ولنا ان المعتبر لجواز العقد العلم بالمساواة هند العقد فاذا لم يعلم ذلك كان النساوى معدوما او موهوما فيما بني امره على الاحتيال فلا يجوز (قوله و لا يجوز بيع الجيد بالردى بمنا فيه الربوا الا مثلا بمثل) لان الجودة أذا لاقت جنسها فيما لمُبتّ فيـه الربوا لا قيمة لهـا (قوله و اذا عدم الوصفان الجنس والمني المضموم البه حل التفاضل والنساء) لعدم العلة المجرمة والمراد بالمني المضموم اليــه هو الكيــل ق الحنطة والوزن في الفضة بعني القـدر اما الكيل او الوزن و هذا كالهروي جلروي والجوز بالبيض لعـدم العلتين • والنسآ. بالمد التأخير (قو له و اذا و جــدا حرم النفاضل والنساء) لوجود العلة مثل الحنطة بالحنطة والفضة بالفضمة لانه وجد الجنس والمني المضموم البيه (قو له واذا و جد احدهما وعدم الآخر حل النفاضل وحرم النسآء) مثل الحنطة بالشعير والفضة بالذهب لقوله عليه السلام • اذا اختلف النومان فبيعوا كيف شئتم يدا بيد و لا خير فيــه نســيثة ، و اعلم ان الحنطة والشمير جنسان بجوز ببع احدهما بالآخر متفاضلا وقال مالكهما جنس وأحد و ثمسار النحيل كالها جنس واحد و ان اختلف الوانهـا و اسماؤها كالمبرني والمعاني والدقل فلا مجوز التفاضل فما لقوله عايم السلام • التمر بالتمرمثلا عنل ، وهوعام وعمار الكروم كالهاجنس واحد و ان اختلف اوصافها لان اسم العنب بقع عليها والزبيب جنس واحد و ان اختلف او مسافه و بلدانه والحنطة كلها جنس واحد و ان اختلفت اومسافها و اذا يع التمر بالزبيب والزبيب بالحنطة اوالتمر بالذرة بجوز متفاضلا بعد ان يكون حينا بسين ولا بجوز نسيئة لان الكبل جمهما ولحوم الغنم كلها جنس واحد ضأثها ومعزها والنجمةبعنز والنيس فلو ماع لجم الشاة بشصمها او البتما او بسوفها بجوز متفاضلا ولا بجوز نسيئة لان الوزن جمهما ولا يجوز بيم غزل القطن بالقطن متساويان لان الغطن ينقس ادًا غزل نهو كالدقيق بالحنطة (قولد وكل شي نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم النفاضل فيه كبلا فهو مكيل الما وان ترك الناس الكبل فيه مثل الحنطة والشمر والتمر وألملح) لان النس اقوى من العرف والاقوى لايترك بالادنى فعلى هذا اذا ياع الحنطة بجنسها متساوية وزنا او الفضة بجنسمها مخاثلا كيلا لا يجوز عنسد ابى حنيفة و مجد وان تعارفوا ذلك لنوهم الفضل على ما هو المناد فيه كما اذا باعه مجازفة الا انه يجوز السلم في الحنطة وتحوها وزنا لوجود السلم في معلوم ولان المسلم فيه لايعتبر فيه المماثلة وانما يعتبر فيه الاعلام على وجه لا يبق بأيهما منازعة في التسليم و ذلك محصل

وألملح) لان النس اقوى من العرف والاقوى لايترك بالادنى فلو باع شيئا من هذه الاربعة بجنسها متساويا (بذكر) وزنا لا بجوز وان نعورف ذلك لعدم تحقق المساواة فيما هو مقدر فيه (وكل مانس على تحريم التفاضل فيه وزنا فهو موزون ابدا) اى وان ترك النساس الوزن فيه (مثل) الاثنين الآخرين (الذهب والفضة) فلو باع احدهما بجنسه متساويا كبلا لا يجوز وان تعورف كما مر (وما لم ينص عليه) كغير الاشبياء السنة المذكورة (فهو محمول على عادات الناس) لانها دلالة ظاهرة وعن النباني اعتبار العرف مطلقاً لأن النس على ذلك لمكان النسادة وكانت هي المنظور الب وقد تبدلت وخرج عليه سعدى أفندي استقراض الدراهم صددا وكذا قال العلامة ﴿ ٢٧٥ ﴾ البركوي في او اخر الطريقية انه لاحييلة فيه الا التمسيك بالرواية

يذكر الوزن كما محمسل بذكر الكيل (قولد وكل شي أمن على تحر عه وزاً أماو موزؤن ابدا وان ترك الناس الوزن فيه مثل الذهب والفضة) حتى لوباع الفضة والذهب بامثالهما كيلا لا بجوز وعنـد ابي يوسـف انه بجوز (قولد وما لم ينس عليه فهو مجمول على عادات النباس) لانها دلالة ظاهرة (قوله وعقد الصرف ماوقع على جنس الاممان بعبر قبضه وقبض عوضه في المجلس) لعوله عليه السلام « الفضية بالفضية ها ، وها ، ، و ومنياه بدا بيد اي خيذ » والفصر فيه خطياء (قُولِه وما ســوا. بما فيه الروا يشر فيه التعيين ولا يشر فيه التقــابش) وهذا كن باع حنطة بحنطة باعيانهما او شميرا بشمير فان التقابض في المجلس لابسر فهما ولا يضرهما الافتراق من المجلس قبـل التفـابض ويقبض كل واحـد منهمـا ما اشتراء في اي وقت شاء مخلاف الصرف وهمذا اذا كانا عينين اما اذا كان احدهما دنا والآخر عينا ان كان المدين هو المبيع جاز ولابد من احضار الدين والقبض في المجلس قبل الافتراق بالدانهما لأن ماكان دسا لانعمين الا بالقبض ولوقبض الدين منهما ثم تفرقا جاز سمواء قبض العين اولا وال كان الدين هو المبيع لم بجز وان احضره في المجلس كما اذا قال اشتريت منك قفز حنطة جيدة بهذا القفيز قانه لا يجوز وان قبض الدين فىالمجلس لانه جعل الدين مبيعا فصار بايعا ماليس عنده ومعرفة الثمن من المبيع بدخول حرف الباء فيه (قوله ولا بجوز بيع الحنطة بالدقيق ولابالسويق) يعني لامتفاضلا ولا متساويا لان الحنطة دقيقها وسمويقها جنس واحد فاذا باع الحنطة بالدقيق صاركاته باع دقيق بدقيق وزيادة لان الدقيق فَ الحَمْطَةُ مَجْمُمُ فَاذًّا فَرَقْتُ اجْزَأُهُ بِالطَّحْنُ زَادُ وَعَـلَى هَذَا لَا بَجُوزَ بِيعِ الحَنطَةُ مُجْمَع المقلوة بغير المقلوة يقال مفلوة ومفلية لفتان فصيمتان ويجوز ببع الدقيق بالدقيق اذا تساويا فىالنعومة ولايجوز بمالدقيق بالسويق عند ابي حنيفة لامتفاضلا ولامتسساويا لانه لايجوز ببع الحنطة المقلوة بالحنطة غيرالمقلوة ولا ببع السموبق بالحنطة فكذا ببع اجزائهما لقيامالمجانسة من وجه بعني آنه لامجانسة بين الحنطة والسوبق صورة فعرفنا المجانسة باعتب ر مانى الضمن والذى فيضمن الحنطة دقيق فثبنت المجانسة بين الدقيق والسوبق والحنطة باعتبار مانىالخين قبلالطين وقال ابويوسيف ومحد بجوز بيع

الضعيفة عن ابي بوسف الكن ذكرشارحها المارف سيدى عبدالغني ماحاصله ان الممل بالنسعيف مع وجبود العيج لابجبوز ولكن نقول اذا كان الذهب و الفضة مضر وبينوذكر العدد كنابة عن الوزن امسطلاما لاذلهما وزنا مخصوصا ولذانقش وضبط والنقصان الحاصل بالقطع امر جزئي لابلغ المنار الشرعي اله وتمنامه هناك (وعقد الصرف) وهو (ماوقع على جنس الاعمال) من ذهب و فضة (يعتبر) ای بشرط (نیه) ای محمد (قبض عوضيه في المجلس) اى قبل الافتراق بالابدان وان اختلف المجلس حتى لو متبد اعتبد المبرق ومشيا فرسخا ثم تقابضا وافترقا صيح فتع (وماسواه) اي سوى جنس الأعمال (عما) شبت (فيه الربوا بيشر فيه التعيين ولابيشر)

اى لايشترط (فيه النقابض) لتعينه لان غيرالا ممان يتعين بالتعبين (ولا يجوز بيع حنطة بالدقبق) من الحنطة (ولا بالسويق) منهـا وهو المجروش ولا بيم الدقيق بالســويق ولا الحنطة المقلية بشرها نوجه من الوجوء لعدم التسوية لان الميار فكل من الحنطة والدقيق والسوبق الكيل وهو لايوجب التسوية بينهما لانها بمارض النكسير صارت اجزاؤها متكثرة فىالكيل والقمح ليسكذنك فلا يتحفق المساواة فنصر كبيع الجزاف ويجوز بيع الدقيق بالدقيق والسويق بالسويق اذا تساويا نعومة

الدقيق بالسويق لانهما جنسيان باختلاف القصد لانه يقصد بالدقيق انخاذالخبز والمصائد ولا يحصل شيء من ذلك بالسمويق وانما هو تثبت بالحمن والعسل فيؤكل كذلك قلنـــا معظم المقصود وهو النفدى بشملهما فلا ببالي بفوات البعض كالمقلوة مع غسير الفلوة والعلكة بالمسوسة بكسرالواو والعلكة الجيدة مقال حنطة علكة اى جيدة تتمدد كالعلك من غير القطاع من جودتهــا وليها والمــوسة التي اكلها السوس لاتصلح للزراعة ولا وجب ذلك اختلاف الجنس فكذا الدقيق معالسويق ونجوز بيعالحنطة الثقيلة بالحنطة الخفيفة لان المقود عليه حنطة دون الدقيق وهما على اصل خلفتهما وقد استويا في الكبل فلهذا جاز (قوله وبجوز بيماللحم بالحبوان هند ابي حنيفة وابي يوسـف وقال مجمد لابجوز الاعلى وجه الاعتبار) وهذا اذا كان اللجم والحبوان من جنس واحمد كما اذا باع لجمالشاة بالشاة اما اذا كانا جنسين مختلفين بان باح لجم البقر بالشباة وما أشهه بجوز بالاتفاق كيف ماكان من غير اعتبار الكثرة والغلة ومعنىالاعتبار هو ان يكون أللهم اكثر من اللحم الذي في الشباة البكون اللحم بجنسه من لجم الشباة و الباقي عقابلة الرأس والجلد والاكارع وال لم يكن كذلك يُتحقق الربوا من حيث زيادة الاكارع والرأس والجلد ومن حيث زيادة اللحم وجه قولهما آنه باع الموزون عا ليس عوزون لان الحيوان لايوزن عادة واما اذاكانت الشاة مذبوحة غير مسلوخة واشستراها بلحم شاه فانه لايجوز الاعلى وجهالاعتبار في قولهم جميمًا بأن يكون اللحم المقصول اكثر واراد بفر المسلوخة غر مفصولة عن المفط وان اشرى شناة حية بشناة مذبوحة بجوز اجماها اما هندهما فلا يشكل لانها او اشتراها بلحم بجوز كيف ماكان فكذا اذا اشتراها بشاة مذوحية واما عند محمد انما بجوز لانه لح بلحم وزبادة اللحم في احدهما مع سقطها بازاء سنفط الآخرى فلا بؤدى الى الربوا (قوله و يحدوز سم الرطب بالتمرُّ مثلا عثل عند الى حنيفة) لان الرطب تمر لان النبي صلى الله عليه وسلم قال حين اهدى اليــه رطب من خير ، اوكل تمر خير هكذا ، شمــاه تمرا وسِم التمرُّ عُنَّلُهُ المتساويا جائز وعندهما لايجوز لانالنبي عليه السلام سئل عن سِمَالرطب بالتَّمر فقـال • اينفس اذا جف نقبل نم قال فلا اذا • قال في النهابة تأويل الحديث انه قبل ان السائل كان وصيا ليتيم فلم ير النبي صلىالله عليه وسلم فيذلك التصرف منفعة البتيم باعتبار النقصان عندالجفاف فنع الوصى منه على طريق الأشفاق لاعلى طريق فسادالمقد * فان قبل لوكان الرطب تمرا نبغي ان يحنث فيما اذا حلف لاياً كل رطبها فاكل تمرا • قلنا مبنى الايمان على العرف والعادة وفي العرف الرطب غير التمر وبيم الرطب بالرطب بائز بالاجماع ممتاثلا كذا فىالخجندى وفىشرحه انميا بجوز عند ابىحنيفة اما عندهميا فلانجوز وكذا بيعالبسر بالرطب يجوز عنده وعندهما لايجوز عندابى حنيفة اماعندهما متفاضلا لايجوز لان البسر تمر (قوله وكذلك المنب بالزبيب) يعني انه يجوز بيمه مثلا عثل على الحلاف بجوز عند ابى حنيفة وعندهما لابجوز وقبل لابجوز بالانفاق اعتبارا بالحنطة القابية بفرالمفلية كذا فىالهداية والفرق لابى حنيفة بينالتمر بالرطب وبين سم

وكيلا (وبجوز سِع اللحم بالحيوان) ولو من جنسه (عندالى حنيفة والى وسف) لانه سِم الموزون عا ايس غوزون فبموزكف كان بشرطالتعين لأمحادالجنس وشرط محدزيادة اللحمرا يكون الزائد عفاملة المقط كالزيت بالز مون قال ف التصيم قال الاسبعابي الصيح فولها ومشيعليه النسق والمحبوبي وضدر الشريعة (ويجوز بع الرطب بالتر) و بالرطب (مثلا عثل) كبلا عند ابي حنيفة لانالرطب تمروبيع الغر عثله جائز قال في التعميم قال الاسبيماني وقالا لابحوز والعميم قول ابي حنيفة واعتده النسيني والمحبوبي وصدر الشريعة (و) بجوز بيع (العنب بالزبيب) وكذا كل ثمرة تجف كنين ونحوه باع رطها وطها وبايما قال في المنابة كل تفاوت خاق كالرطب والنمر والجيد الردى فهو ساقط الاعتبار وكل تغاوت بصنع العباد كالحنطمة بالدقيق والحنطة

(المختلفة بعضها بعض متفاضلا) والمراد لم البقر والابل والغثم فانما البغر والجدواءيس فجنس واحد وكذا المز والضأن والراب والبمسائي هداه (وكذاك البان البقر و الغنم وخل الدقل) بفيمتين ردى التمر (مخل العنب) الاختيالاف في الاصبول وكذا فيالاجزاء باختلاف الاسماء والمقاصد (وبجوز بيع الخبز) ولو من البر (بالحنطة والدقيق متفاضلا) لان الحنز سار عددیا او موزونا والحنطمة مكيلة وعن ابي حنيفة لاخبر فيه والفتوىءلى الأول ولاخير فياستقراضه عددا اووزنا عند الىحنيفة لانه تفاوت بالخز والحباز والتنور والتقمدم والتأخر وعند مجد بجوز الهما للتصامل وعند ابي نوسف بجوز وزنا ولا بجنوز عددا النفساوت في احاده هدامه قال فيالدر والفتوي على قول مجد ان ملك و اختاره في الاختيار والشحسنه ألكمال واختساره المصنف

المنب بالزبيب على هذه الرواية أن النص ورد باطلاق لفظ التمر عسلي الرطب في قوله عليه السلام ، اوكل تمر خبير مكذا ، ولم يرد باطلاق اسم الزبيب على العنب فافترقا كذا فالنهاية (قولد ولا يجسوز بيم الزينون بالزيت والسمم بالشيرج حتى يكون الزيت والشبيرج اكثر مما فالزينسون والسمسم فبكون الدهن بمشله والزيادة بالمجيرة) ولا خمير في ذلك نسيئة النسيرج السليط والبجيرة العصمارة وان لم يعلم مقيدار مافيه لانجوز لاحتسال الربوا وكذا الجبوز بدهنه والبين بسمنه والعنب بعصيره والتمر لدبيسه واختلفوا فيالفطن بغزله فذكر فيالذخسيرة لابجوز سع غزل الفطن بالقطن متساويا لان القطن شقص بالغزل وهو نظر الحنطة ممالدقيق وفي فتاوى قاضيضان لايجوز ببع الغزل بالقطن الامتساويا لان اصلهما وآحد وكلاهما ووزون كدا فالنماية وبيع الغزل بالثوب جائز عمليكل عال قال في الهداية والكرباس بالفطن بجوز كيف ما كان بالاجماع (قولد وبجوز سِع العمان المختلفة بعضًا جعض متفاضلًا) يمني لحم البقر للحم الابل أو للحم الغنم أما لحم البقر والجواميس جنس واحد وكذا المرز مع الضـأن والنحت مع العرات لايجوز فيه النفاضـل لانه جنس واحمد وان اختلفت الوانهما (فولد وكذلك البمان البقر والغنم) لانهما هروع مناصول هي اجناس فكانت اجناسا والالية واللحم جنسان وشيم البطن والالية جنسان (قُولِه وخِل الدَّقُل نخل المنب) للاختلاف بين اصلمِما فجاز سِم احدهما بالآخر متفاضلا ولايجوز نسيئة لانه قد جمعهما قدر واحد وهوالكيل والوزن كذا فيالنهاية (قوله و بجوز سِمَالحنز بالحنطة و الدقيق منفاضلا) لان الحنز بالصنعة خرج من اصله لانه دخل فيالمد والوزن والحنطة مكيلة وهذا اذا كانا نقدن اوكانت الحنطة نسيئة اما اذاكان الخيز نسيئة قال ابوبوسيف بجوز ابعثا وعليه الفتوى ولاخر فياستقراض الخبز هددا هند ابي حنيفة لانه يتفياوت بالخبز والخبياز والننور والنقيدم والتأخر يتى في اول التنور وآخره وعند محمد بجوز بهميا لتمامل النياسلة وعند ابي وسيف بجوز وزنا ولا بحوز هددا للنفاوت في آماده وقال محمد ثلاث من الدياءة اقتراض الحير وزنا والجلوس على باب الحيام والنظر ف مرآة الجيام (قولد ولا ربوا بين المولى وعبده) لان العبد وما في ده ولك المولى ومعناه اذا كان وأذونا ولم يكن مدنونا فان كان مديونا لابحدوز لان مافي ده ليس علك للمولى عند ابي حنيفة وعندهما تعلق به حق الغرماء فصار كالاجنبي فبتحقق الربوا كما يتحقق بينه وبين مكاتبه (قولد ولا بين المسلم والحربي في دارالحرب) هذا قولهما وقال الوبوسيف يثبت بينهما الربوا فدارالحرب لانه معنى محظور فدار الاسلام فنكان محظورا فدار الحرب كالزناء

تيسيرا أَهُ بَاخْتَصَارُ (وَلَارِبُوا بَيْنَالُولَى وَعَبِدُهُ) لَانَّالَعَبِدُ وَمَا فَيَدُهُ مَلْكُ لُولَاهُ فَلَا يَتَحَقَّقَ الْرِبُوا (وَلَابِينَالُمُمْ وَالْحَرِقِ قدارالحَرب) لان مالهم مباح فدارهم فبأى طريق اخذهالمسلم أخذ مالا مباحا أذا لم يكن فيه عذر يخلافالمستأمن منهم لان ماله صار محظورا يعقدالامان هدانه والسرقة ولهما ان المسلم اذا دخل اليهم بغير امان بجوزله اخذ مال الحربي بغير طيبة نفسه فاذا اخذه على هذا الوجه بطيبة نفسه كان اولى بالجواز واذا دخل اليهم بامان فاموالهم مباحة فى الاصل الا ماخطره الامان وقد خطر عليه الامان ان لا يأخذ ماله الا بطيبة نفسه واذا اسلم اليه ماله على هذا الوجه فقد طابت نفسه فوجب ان بجوز وكذا اذا دخل اليهم محتسيلم بامان فباع من مسلم اسلم في دار الحرب ولم بهاجر البناجاز الربوا معه عند ابي حنيفة وقال ابوبوسف ومجد لا يجوز لا فهما مسلمان فلا يجوز بينهما الربوا كما لوكانا في دارنا ولابي حنيفة ان مال المسلم في دار الحرب اذا لم بهاجر البنا باق على حكم مالهم الاترى انه اذا اتلفه متلف لم يضمن واما اذا هاجر البنا م عاد الى دارهم لم يجزال بوا معه لانه قد احرز ماله بدارنا فصار كاهل دار الاسلام

-ه إب الاستبراء كه⊸

هذا باب لم يذكره الشيخ وهو لايستغنى عنه فنقول الاستبراء على وجهين مستحب وواجب فالمستعب استرآء البابع والواجب استبراء المشترى اما استبراء البابع فنقول اذا كان للرجل جارية يطاؤها واراد ان يخرجها من ملكه و علكها غيره فالمستحبلة الالغمل ذلك حتى بستبرمًا محيضة بعد وطئه حتى يطم فراغ رحمها من الولد وكذا اذا اراد ان زوجها وهي امد او مديرة اوام ولد فالمستحب ان لايفعل حتى يستبرنها بحيضة بعد وطئه فان زوجها بعد ذلكالاستبراء اوقبلالاستبراء فللزوج ان يطأها بلا استبراء واما استبراء المُسترى فالاصل في وجوبه قوله عليه السلام فيسبايا أوطاس • لاتوطأ عامل حتى تضع ولاحائل حتى تستبرى محيضة ، فوجب علىكل من ملك جارية الا ان يقربها حتى يستبرئماً بحيضة سواء ملكها بالبيع اوبالهبة اوبالصدقة اوبالوصية اوبالميراث او بالخلع اوبالحلم او بالكتابة او دفستاليه بجنابة جنتها وسواء حسلله الملك من امرأة او من صغير باعها عليه ابوء اوجده اووصيه اواشتراها عن لايحلله وطئها وكذا اذا كانت بكرا لم توطأ قط فهو سواء في وجوب الاستبراء لان سبيه استحداث الملك وقد حصلله فال كانتِ الامة عمن تحيض استبرأها بحيضة والكانت عن لاتحيض استبرأها بشهر وال كانت حاملا فبوضع الحل ولا بجترى بالحيضة التي استرأها في أثنائها ولا بالحيضة التي حاضمًا بعد الشرآء اوغره قبل القيض ولامالولادة الحاصلة قبل القبض لان السبب استعداث الملك واليد والحكم لابسبق السبب وقال ابوبوست تجزيه الحيضة قبلالقبض فيالشراء والمراث والوصية وليسله فيمدةالاستنراء ان بقبلها ولابمسها بشهوة ولاينظر الى فرجها بشهوة ولايعانقهـا حتى يستبرئهـا لان هذه الاشياء من دواعي الجمـاع والشيء اذا حرم حرم مدواعيه الاثرى الالمظاهر تحرم عليه امرأته وطئا واستمناها ولان الاستبراء لما لم يكن من اذي حرمالوطي ودواعيمه كالمدة وليس كذلك الحيض لانه يمنع الوطي لاجل الاذي وذلك لانوجد في القبلة واللمس ولو ملك من الجارية نصفها وحاضت ثم ملك

النصف البساق لا يجترى بنك الحيضة و عليه ان يستبرئها بحيضة اخرى و اذا كان الاستبراء بوضع الحل فوضعت حله ان يستمتع منها بما سوى الجاع مادامت في النفاس كأقلنا في الحائض و اذا انسترى جاربة شراء فاسدا و فبضها لم يطأهــا و ان حاضت فان اشرّاها بعد ذلك شراء محما وقد كانت حاضت منه لم بعند بنلك الحيضة فال ضخخ القاضي البيع بينهما في البيع الفاسد وردها علىالبابع وجب على البابع الاستبراء لأنَّ البيع الفاسد علك به اذا اتصل به الفيض و يحرم الوطئ على المشترى لحقالة تعسالي فاذا عادت الى البايع وجب عليه الاستبراء كمن باع جارية على رجل هي اخته من الرضاحة ثم عادت الى البايع فانه يجب عليه استبراءها كذبك هذا ولو انسترى حاربة و هي من ذوات الحيض فلم تحض فعند ابي حنيفة و ابي يوسف لا بطأها حتى تمضى عليها مدة لوكانت حاملا لغلهر الحل و ذلك ثلاثة اشهر قازاد لان الحامل اذا مضت علمًا مدة ظهرت علامات حلمها بانتفاخ جوفها أو بزول لبنها فأذًا مضت هذه المدة ولم تبين بها حل فالظاهر انها غير حامل فصار كما لو استبرأها بحيضة وقال محمد لا بطأها حتى عضى علما شهران و خسة ايام و قال زفر حتى تمضى علما سنتان ولو اشترى عارية لها زوج فقبضها وطلقها وزوجها قبل الدخول بهافلا استبراء عليه واذا حاضت الجارية عند المشرى ثم وجد بها عبا فردها على البادع لم يقربها البادع حتى تحيض حبضة سواءكان الرد بغضاء اورضاء لان الرد بالعبب في حكم بيع ثان كالاقالة ولواقاله نم بجزله ان يطأها حتى يستبرأها كذاك هذا ولا بأس بالاختيار لاسفاط الاستبراء عند الى وسف وقال مجد يكره والمأخوذ به قول ابي وسف فيا اذا علم ان البابع لم مقرما في طهرهـا ذلك و قال محمد فيمـا اذا قربها والحيلة فيما اذا لم يكن تحت المشترى حرة والحيلة ان يتزوجها قبل الشراء ثم بشتريها قال الامام ظهير الدين يتزوجها و بدخل بها ثم بشرّما اما اذا اشرّاها قبل الدخول فلا وأن كان تحته حرة فالحيلة أن يزوجها البابع قبل الشراء والمشترى قبل القبض بمن يوثق يه ثم يشتريها و يقبضها ثم بطلق الزوج لان عندوجود السبب وهو استمداث الملك المؤكد بالقبض اذا لم يكن فرجها حلالاله لم بجب الاستيراء وان حل بعد ذلك لان المتبر آو ان وجود السبب وهو استحداث الملك كذأ في الهداية وفي الخبندي الحيلة الله يزوجها البابع قبل المبيع من رجل ليس تحته حرة ثم ببعها وبسلما الى المشترى ثم يطلقهاالزوج قبل الدخول بها فتحل للشترى بغير استبراء وان طلقها الزوج قبل القبض ثم قبضها المشترى لا تحل له حتى يسترثها

﴿ إِبِ السلم ﴾

حور باب السلم كه~

لما ذكر اواع البيوع التي لايشرط فيها قبض الموضين او احدهما في المجلس بق منها النسوطان المذان احدهما بشــرط فيــه قبض احد الموضين في المجلس و هو السلم والثاني بشرط فيه قبض الموضين جيما في المجلس و هو الصرف فشرع في بانهما ثم قدم المقد الذي يشــرط فيه قبض البدلين على الذي يشــرط فيه قبض البدلين

لان الترقى انميا يكون من الأقل الى الاكثر فان الواحيد قبل الاثنين (قو له رجه الله السلم جائز فالمكيلات والموزونات والمعدودات التي لا تنفياوت كالجوز والبيض) المراد بالموزونات غير النقدين لانعما أعان والمسلم فيه لايكون الا مثمنا والمكيلات مثل الحنطة والشمير والذرة والدخن والارز وغمير ذلك فان اعملم قدره بالوزن جاز والموزونات كالحمديد والصفر والزعفران وغير ذلك والمعدودات اأتى لاتفاوت فب كالجوز والبيض بجوز السلم فهـا عندنا والصغير والكبير فهـا سـوا. باصطلاح النباس على اهدار التفياوت فيما بخلاف البطيخ والفشاء والرمان لتفياوت آحاده الاترى انه لانقبال هذه البيضية بكذا وكذا الجوز وقال زفر لامجسوز السلم فىالبيض والجوز واما بضالنعام فقد روى عن ابى حنيفة اله لابجوز السلم فيه لانه لاغاوت (قوله والمذروعات) لانه عكن ضبطهــا بذكر الذراع وهو النيــاب فلاد من ذكر صفة الثوب وطوله وعرضه وذرعه وال كان بما جرث العادة سعه وزنا كالحرير فلايد من ذكر وزنه مع ذلك (قوله ولايجوز السلم في الحيسوان ولا في اطراف) بعني الرؤس والاكارع للنفاوت لانه صددي متفاوت لامقدارلة ولاينضبط بالصنفة وينفساوت بالسمن والهزال والسسن والنوع وشبدة العبدو والعلجة وهو سمر سهل للبرادين وقد تجد فرسمين مستويين فالسمن والصفة ثم بشترى احدهما باضعاف مايشــترى له الآخر فتفاوت بينهما في المعاني البــاطنة وهذا ابضا فى بنى آدم لابحنى فان العبدين والامتين يتساويان سنا وصفة وبختلفان فىالعقل والاخلاق والمرؤة (قول ولا فيالجلود عددا) لانها لاتنضبط بالصفة ولا توزن عادة ولكنها تباع هددا وهي عددي متفاوت لان فهما الصغير والكبير فان سمي منها شيئا بسلح للمحمف معلومة وذكر طوله وعرضه وجودته جاز وكذا لايجوز السلم فالورق الاان يشترط ضربا منه معلوم الطول والعرض والجودة فحبننذ يجوز السملم فيه (قو له ولا في الحطب حزماً) لانه متفاوت مجهول الا اذا عرف ذلك بان بينُ طول الحبل الذي بشدمه الحزمة انه زراع اوزراعان فينئذ بجوز (قولد ولا ف الرطبة جرزا) هو تقديم الراء المهملة عسلي الزاء المجمنة جمع جرزة بضمالجيم واسكان الراء وهي الفيضة من الغث ونحوه (فوله ولا يجوز السلم حتى يكون المسلم فيه موجودا من حين العقد الى حين المحل) المحل بكسر الحاء مصدر عمني الحلول وحدالوجود اللاسقطم من السوق وحدالانفطاع اللايوجد في السوق والكان يوجد في البيوت قال في الهداية ولوكان المسلم فيه منقطعا عندالعقد موجودا عندالمحل وعلىالعكس اومنقطعا فيما بين ذلك لا بجوز وقال الشنافعي بجوز اذاكان موجودا وقت المحل لوجود الفدرة على التسليم حال وجوبه ولنا الالقدرة على التسليم بالقصيل فلابد من استمرار الوجود في مدة الاجل ليمكن من العصيل ولان كل حال من احوال المدة بجوز ان يكون تحلا للمدة بان يموت المسلم اليه فاعتبر ان يكون موجودا فيه ولو اسملم فيما هو موجود

والآخرالمسلم اليه والمبيع المسلم فيه وهو (جائز ف) الذي عكن ضبط صفته كجودته وردائته وسرفة مقداره وذلك بالكيل في (المكيلات و) الوزن في (الموزو نات و) المد في (المدودات التي لاتفاوت) آمادها (كالجوزوالبيض) ونحوهما (و) كذا بجوز (في المذروعات) لامكان سبطها ذكر الذراع والسفة والصنعة ولابد منها لترتفع الجهالة فيتحفق شرط محمة السلم هدايه (ولا بجوز السلم في الحيوان) للتغاوت فالمالية باعتبار المعانى الباطنة (ولا في اطرافه) كالرؤس والإكارع (ولا في الجاود صددا) لاتها لاتنضبط بالصفة ولاتوزن عادة ولكنها تباع عددا وهی صددی متفاوت (ولا في الحطب حَزَما ولا في الرَّطبة جرزا) للتفاوت الا اذاعرف ذلك بان بين طول مايشده الحزمة اله شبر اوزراع فحينئذ يجوز اذا كان على وجه لانتفاوت هدايه (ولا محوز السلم حتى بكون المسلم فيه موجودا من حمن المفعد الى حين المحل) حتى لوكان منفطما عند العقد موجسودا عند

من حين المقد الى حين ألحل فحل السلم فلم مقبضه حتى انقطع فالسلم صحيح على حالة ورب السلم بالخيار ان شاء فسخ السلم واخد رأس ماله وان شاء انتظر الى حال وجوده ولحول ولو اسلم فيما يجوز ان ينقطع عن ايدى الناس كالرطب ان اسسلم في حال وجوده وجعل المحل قبل انقطاعه جاز و ان جعل المحل بعد انقطاعه لا يجوز و يجوز السلم في السمك الملط وزنا معلوما و ضربا معلوما لانه معلوم القدر معنوط الوصف مقدور المنسلم اذهو غير منقطع ولا يجوز السلم فيه عددا لانه متفاوت والمالح هوالذي شق مطله و جعل فقه الملح ولا خير في السلم في السمك الطرى الافي حينه وزنا معلوما و ضربا معاوما لانه سقطع في زمان الشناء حتى او كان في باده لا يقطع تجوز مطاقا و انما يجوز وزنا لاعددا وعن ابي حنيفة انه لا يجوز في لخم الكبار منها و هي التي تقطع اعتبارا بالسلم في الخم عند ابي حنيفة لاطرية ولا عنده كذا في الهداية و في الكرخي لا يجوز السلم في السمك عند ابي حنيفة لاطرية ولا عنده كذا في المهداية وفي المراكبة وقال ابو يوسيف يجوز في المالح اذا سمي وزنا معلوما والافصيح ان يقال سمك مليح او علوح ولا يقدال مالح الا في لغة ردية احتجوا لها يقول الشاعي

بصرية تزوجت بصريا ه الحمها المالح والطربا

والجحة اللغة الفصيمة قوله تعالى ﴿ وَمَا يَسْتُونَ الْحِرَانَ هَذَا عَذَبٌ قَرَاتُ سَسَاتُغُ شَرَّابُهُ و هذا ملح اجاج ﴾ اىشديد الماوحة ولم يقل مالح واما السمك الصفار اذا كان بكال فالصبح اله يجوزالسلم فيه كبلا ووزنا ولايجوزالسلم فياللح عند ابي حنيفة وان بين موضعا من الشاة لانه يختلف بالسمن والهزال وقلة الدخالة وكثرتها وعندهما ويجوز السلم فىاللحم اذا سمى مكانا معلوما منالشاة لاندموزون مضبوط الوصف وابهذا يضمن بالمثل ونجوز استفراضه وزنا ولابجوز السلم في لحم الطبور اجماعاً لانه لايمكن وصف موضع منه وبجوز السلم في الالية وشمم البطن وزنا لانه لا يختلف (قولد ولا يصبح السلم الا مؤجلا) نان اللَّماما لاثم ادخلا الاجل قبل الافتراق وقبل الاستملاك رأس المال جاز (فولد ولا بجوز الا باجل معلوم) واختلفوا في اداء ففيل شهرو قبل ثلاثة ايام والاول اصبح كذا في الهداية (فو له ولا يصيح السلم بمكيال رجل بمينه) هذا اذا لم بعرف مقداره لانه ربما يضيع فيؤدى الى المنازعة والابد ان يكون المكيال مما لا ينقبض ولا ينبسط كالقصاع فان كان بمــا ينقبض و ينبسط لا يجوز (قوله ولابدراع رجل بسينه) هذا اذا لم يسرف مقداره ايضا لانه قد يموت قبل حلول اجل السلم (فوله ولا في طعام قرية بسينها ولا في تمرنخلة بسينها) لانه قدينعدم و أو أسلم في خنطة جديدة أو في درة جديدة لم يجز لانه لايدري أيكون ف تلك السنة منها شي أم لا (قوله ولا يصمح السلم الا بسبع شرائطه تذكر في المقد حنس معلوم) مثل حنطة او شعير او درة او تمر (فقو له و نوع معلوم) مثل تمر رني او معقلي او درة بيضاء او حراء (قول وصفة معاومة) مثل جيد او وسط (قوله ومقدار مماوم) كفوله نفيز او مد او رحال او من (قوله و اجل معلوم) مثل شهر

المفاليس ولوكان قادرا على التسلم لم نوجد المرخص و الاجل ادناه شهر و قبل ثلاثة ايام وقيل اكثر من نسف يوم والاول اصفهداه (ولا يصيح الا باجل معلوم) لان الجهالة فيه مفضية الى المنازعة كا ڧالبيم (ولايصم السلم عكيال رجل بعينه و لابذراع ر جل بعينه) اذالم بعرف مقدار لانه تتأخرفيه التسلم فرعا يسيم فيؤدى الى المنازعة و لا من أن يكون المكيال عما لابتيش ولا بأبسط كالصاع مثلافان كاندعا فكبس بالكبس كالزنبيل والجراب لا بجوز للنازعة الافرقرب الماءللتعامل فيه كذاعن الى يوسف هدايه (ولاف طعام قرية بمينها او عرة نخلة بعينها) لانهر عايمتر به آفة فتنتني قدرة النسمايم الا أن تكون النسبة لمبان الصفة لالتعيين الحارج فنذه (ولايصيح الملم عند إبى حنيفة الابسيع شرائط يذكر في العقد) و هي (جنس معلوم) كخطة اوشعیر (و نوع معلوم) کخورانی او بلدی (و صفة معلومة) کجید اوردی (و مقدار معلوم) ککذا كالااووز نا (و اجل معلوم) و تقدم ان ادناه شهر (ومعرفة مقدار رأس المـال اذا كان) رأس المال (نما يتملق العقد على) معرفة (قدره) وذلك (كالمكيل والموزون والمعدود) بخـلاف النوب والحيوان فانه بصير معلوما بالاشـارة انفاقا (و) المــابع (تسعية المـكان الذي يوفيه فيه اذا كان له) اى المـلم فيه (حمل ومؤنة) واما ﴿ ٢٨٢ ﴾ مالاحمل له ولا مؤنة فلا ويسلم حيث الترويد في السابع المرابع المحمد المرابع المحمد المحمد

او ـــنة (فو له ومعرفة مقدار رأس المــال اذا كان ممــا يتعلق العقد على قدره كالمكبل والموزون والمصدود) واحسرز بذلك من التيباب والحيوان وهذا انميا بشترط عند ابي حنيفة وقال ابي توسيف ومحمد اذا كان رأس المال هينا اشبيار البه لم يخبج الى معرفة قدره لان المقصود محصل بالاشارة فاشبه الثمن والاجرة ولابي حنيفة أن جميالة ذلك تؤدى إلى جميالة المنبوض في الشاني لانه أذا أسلم كف فوجد في بعضها زيونا وانفسخ العقبد فيه ولم يعلم مقداره من رأس المال ولا بشبه هذا اذا كان رأس المال ثوبا لان قدره ليس بمعقود عليمه (قولد وتسمية المكان الذي توفيه فيه اذا كان له حل ومؤنة) هذا عند ابي حنيفة وقال الولوسيف ومحمد ليس بشرط واما مالاحمياله ولامؤنة فان يسلم اليمه حيث لقيه عند ابن حنيفة وعندهما بسلم في كان المقد وهذا كالمسك ونحوه (قو لد وقال ابو بوسف ومجمد لا تحتياج الى تسمية رأس المبال اذا كان معينا ولا الى مكان النسلم ويسلم في مكان العقد) لا نه ملك في هــذا المكان فيسلم (قولد ولا يصيح السلم حتى يقبض رأس المال قبل ان يضارقه) قان دخيل احدهما في الماء ان كأن صافيا لايبطل السلم وان كان كدرا بطل وان ناما في مجلسهما او اغى عليما اوقاما يمشيان معالم يبطل والصرف على هذا ولا يصح السلم اذاكان فيه خيـار الشرط لهمـا اولاحدهمـا لانه عنع تمـام القيض فان اسـقط الاختيــار قبل الافتراق ورأس المــال قائم جاز خلافا لزفر واو افترقا فيالســلم بمد القبض ثم وجد المسلم البه رأس المال زيونا او ينهرجــة فان تجوز بهــا صح السلم وأن استبدلها صح السلم عند أبي حنيفة وقال أبو يوسيف و محمد أن استبداها في مجلس الرد لا سطل واما اذا وجدد بعضيا زبوفا فاستبدله ان كان يسيرا لابطل واختلف فىقدره فذكر مجمد انه يستبدل اقل من النصف فان كانت الزُّوفُ النَّصَفُ بِطُلُ العَمْدُ فَهِمَا وَرُوى الوَّ يُوسَـفُنَّا عَنِ ابِي حَنْفُـةُ اللَّه بستبدل ما ينه وبين الثلث نان زاد على الثلث انتقض العقد فسا فان وجمله رأس المال سنوقا او رصاصا بعد الافتراق بطل المقد اجماعاً لان السنوق والرصاص ابسا من جنس حقه فصار كانهما افترقا من غير قبض (فو له ولا مجوز التصرف فيرأس المال ولا في المسلِّم فيه قبل قبضه) اما رأس المال فان فبضه في المجلس واجب لحقاللة تعالى فبالتصرف فيه بسقط ذلك ولا يجوز للمسلم اليه اى يبرى رب السلم من رأس المال لان قبضه في المجلس واجب فاذا ابرأ منه سقط القبض وبطل المقد وهذا اذا قبل رب السلم البراءة فان ردها لم يبطل السلم ولا يجوز ان يأخذ

لقیه (و قال ابو نوسف و محمد لانحناج الى تسعية رأس المال ادًا كان معينا) بالاشارة اليه لان المقصود محصل بالاشارة فاشبه الثمن والاجرة وصار كالنوب (ولا) محتاج ايضا (الى) نعيين (مكان التسلم) وان كان له حمــل و وؤنة (ويسلم في موضع العقد) لتمينه للانفاء لونجودالعقد فيه الموجب للتسيم فيه مالم يصرفاه باشتراط مكان غيره فنع قال في التصميم واعتمد قول الامام النسق و برهان الشريعة والمحبوبي وصدر الشريعة والوالفضل الموصلي اه قال الاسبيجابي في شرحه وههنا شروط آخر اغش عنما صاحب الكتاب وهو ان لايشقل البدلان على احد وصفي علة الربوا لانه ينضمن ربوا النسآء فيكون فاسدا وان يكون المبلم فيه عايندين بالتعبين حتى لأبجوز السلم في الدراهم والدَّائير وانَّ يكون المقدباتا أيس فيه خبار شرط لهما اولاحدهما اه وتقدم فيالربوا اذالقدر المحرم انما هو القدر المتفق عليه فتنبه (ولايصيحالمالم

حتى يقيض) المسلم اليه (رأس المال قبل ان يفارقه) رب السلم ببدنه وان باما فى مجاسهما اواغى عليهما (عوض) او سارا زمانا لم يبطل كما يأتى فى الصرف (و لا يجوز التصرف فى رأس المال و لا فى المسلم فيه قبل قبضه) اما الاول فلما فيه من تفويت القبض المستحق بالعقد و اما الثانى فلان المسلم فيه مبيع و التصرف فيه قبل القبض لا يُخِوُز هدايه (ولا تُجدوز الشركة ولا النولية) ولا المرابحة ولا الوضيمة (في المسلم فيه) قبل فيفسه لانه تصرف فيه قبل قبضه (ويجوز السلم ﴿ ٢٨٣ ﴾ في الثياب) و البسط ونحوهما (اذا سمى طولا وعرضا ورقمة)

بالفاف كبفعة وزنا ومعنى قال في المغرب مقال رقعة هذا الثوب جيده براد فاظنه وتخانته مجازا اه الاله اسلم في معلوم مقدور التملم هدانه (ولايجوز المنلم في الجواهر ولا في الحرز) لازامادها تتفاوت فاحشا حتى لوكانت اللا ل معارا تباع بالوزن يضيح الملم فما (ولا بأس فالدّلم فاللهبن) بكسر الباء الطوب الغير المحرق (والآجر) الطوب المحرق (اذا سمى إملينسا) بكسر الباء (خولموما) لانه عددى عكن ضبطه واتما يصر معاوما ادًا دُكر طوله وعرضه وسعکه (و) الاصل فاذلك اله (كل ماامكن ضبط صفته و معرفة مقداره) بکیل اووزن او عدد ف متحد الاحاد (جاز السلم فيسه) لانه لايفضى الىالمازعة (وما لابشبط سنفته ولايعرف مقداره) لكونه غرامكيل وموزون واحاده متفاوتة (لا بحوز السلم فيه) لانه مجهول مفضى الى المنازعة (و بجوز بع الكلب) و او مقورا (والفهد) والقرد

عوض رأس المال شيئا من غير جنسه لانه يسقط القبض واما المسلم فيه فلقوله عليه السلام • من اسلم في شي فلا يصرفه الى غيره ، و لانه ميم و التصرف في البيع قبل القبض لايجوز ولهذا لأيجوز ان يأخذ عوضالمسلم فيه شيئا من غير جنسه ولو تمايلا السلم لم يجز ان يأخذ برأس المال شيئًا من غير جنسه قال عليه السلام ، ايس لك الا سمك اورأس مالك ، اراد بالسلم المسلم فيه فصار تقديره لايأخذ الى المسلم فيه حال بقاء السلم او رأسالمال حين انفساخ العقد أم اذا تقايلا السلم لم يجز لرب المسال ان بشسترى من المسلم اليه برأس المال شيئا حتى يغيض كله ويجوز تأجيل رأس المال بمد الاقالة لانه دين لايجب قبضه في المجلس كسائر الديون (فولد ولا يجوز الشركة ولا النوابة في المسلم فيه قبل قبضه) لانه تصرف فيه قبل القبض (قولد و بجوز السلم فىالثياب اذا سمى طولاً وعرضاً ورقة) بالقاف اى غلظاً وتخانة لانه اسلم في مقدور التسليم وان كان ف ثوب حرير فلابد من بيان وزنه ايضا لانه مقصود فيه (قوله ولا بجوز السلم ق الجواهر ولا في الخرز) لانها تنفاوت تفاوتًا فاحشا واما السلم في الحبر ففيه خلاف قال في الهداية السلم فيه جائز في الصبح احترز بقوله في الصبح عن ماروى عن ابي حنيفة انه لابحوز ذكره فيالمبسوط فقال واما السلم في الخبر فلا بحوز عند ابى حنيفة لانه يتغاوت بالنضيح وعدمه وفىالذخيرة عنالامام خواهرزاده لايجوزالسلم فىالحبز عندابى حنيفة لاوزنا و لاعددا وعند ابي بوسف بجوز وزنا واختار الشايخ أول ابي بوسف اذا اتى بشرائط السلم لحاجة الناس البه كذا فالنماية وفي صغار الاؤلؤ الذي باع وزنا بجوزااسلم فيه لأنه عابطم بالوزن ولايجوزالسلم فبالرمان والبطيخ والفثاء والثفرجل لاختلاف العسفر و الكبر فيـه (قوله ولا بأس بالسلم فالمبن والآجر اذا سمى ملبنا معلوماً) لانه عددي عكن ضبطه وانحيا بسير معلوماً اذا ذكره طوله وعرضه وسمكه (قوله وكل ما امكن ضبط صفته و معرفة مقداره جاز السلم فيه) لانه لايفضي الى المنازعة (قُولِه ومالايمكن ضبطه ولا معرفة مقداره لايجوز السلم فيه) لانه مجهول يغضى الى المنازعة (قول و بحوز بيع الفهد و الكلب و السباع) و المعلم و غير المعلم ف ذلك سوا. وعن ابي بوست لابجوز بيع الاسد ولا الكلب العقور لانه لاينتقع العمــأ وبجوز بيعالهرة بالاجماع ويجوز بيعالفيل لانه ينتفع بالحمل عليه وبعظمه وفىالهداية الفيل كالخنزير عند محد نجس العين حتى لابعاهر جلده بالدباغة وعظامه نجسة لابجوز بيعهما والانتفاع بها وعن ابي حنيفة وابي يوسف هو عنزلةالسبباع باع عظمه و منتفعه وبطهر جلده بالدباغة واما القرد فروى الحسن عن ابى حنيفة ان سعه جائز لانه عكن الانتفاع بجلده كالسباع وعن ابي يوسف لابجوز سعه لانه في الفسالب مناع لللاهي واما لحوم السباع فعن أبى حنيفة في بعها روايت ان فيرواية لا يجوز واوكانت مذكاة وهوالصميح لانه لاينتفع به ولا عبرة باطعام الكلاب وفيرواية يجوز اذاكانت مذكاة لانه طاهر

(و) سسائر (السباع) ســوى الحنزير للانفاع بها و بجلدها و النَّسخر بالفرد و ان كان حراما لا يمنع بيعه بل يكرهه كبيع العصيردر عن شرح الوهبائية (ولایجوز بیم الحمر و الحنزیر) لبجاستهما و عدم حل الانفاع الهما (ولایجـوز بیم دو دالفز الا آن یکمون مع الفز) قال فی الینابیم المذکور آنک هو قول این حثیفة و این پوسف وقوله الا آن یکمون مع الفز یرید آن بطمر فیه الفز وقال محمد بجوز کیف کان اه قال فی الحلاصة و فی بیم دو دالفز الفتوی ﴿ ۲۸٤ ﴾ علی قول محمد آنه بجوز و اماییم بزر الفز فجائز عندهما و علیه الفتوی السال الله می میسال ما دارات تبایاد افر ۷ مین می میاد المن میداد کان

على ماقبل ولا بجوز سع جاود الميتات قبل الدباغ ولا بجوز سع جلد الحنزير واو كان مديوغا لانه لا يطهر بالدباغ واجاز اسمانا سع السرجين والبعر وشراه والانتفاع به الوقود لابجوز سع ابن بنات آدم (فو له ولا بجوز سع الحر والحنزير) لا لهما حرام (فو له ولا بجوز سع حود دالفز الا ان يكون مع الفز) وهذا عندهما وقال محمد بجوز وان لم بظهر فبه الفز (فو له ولا ال الا ان يكون مع الكوارات) وقال محمد بجوز وان انفرد اذا كان مجندها محرزا ولا بجوز سع الهوام كالاحناش والحيات والعقارب والفأرة والبوم والضفدع وغير ذلك (فو له و اهل الذمة في البياعات كالمسلمين سواء الا في الحر و الخزير ناصة نان عقدهم على الحرك (فو له و اهل الذمة في البياعات كالمسلمين سواء الا في الحرا المسلم على الشاة) لا نها اموال في اعتقادهم و محن امر نا ان نتركهم وما يعتقدون واذا باع ذمي من ذمي خرا او خزيرا ثم اسلما او احدهما قبل القبض بطل البيم وان كان بعد القبض جزز البيم سدواء قبض التن او لم يقبضه نان صارت خلا قبل القبض نالمشترى بالحيار ان شاء اخذه وان شاء تركه عندهما وقال محد المقد باطل لانه قد بطل بالاسلام فلابصح الا بالاستيناف و او اشترى الذمي عبدا مسلما جاز و اجبر على بعمه اثلا يستبدله بالحدمة وكذا اذا اسلم عبدالذمي اجبر على بعمه وكذا اذا اشترى العما اجبر على بعمه اثلا بستبدله بالحدمة وكذا اذا اسلم عبدالذمي اجبر على بعمه وكذا اذا اشترى العجر على بعمه اثلا بعدم على بعمه الما در على بعمه اثلا بعدم على بعمه المحدمة وكذا اذا السلم عبدالذمي اجبر على بعمه وكذا اذا اشترى المحدمة الحرور على بعمه المداه على بعمه وكذا اذا المناء عبدا العرور على بعمه وكذا اذا الشرو على بعمه وكذا اذا المترور على بعمه وكذا اذا المناء عبدا على بعمه وكذا اذا المناء على بعمه وكذا اذا المترور على بعمه وكذا اذا المترور على بعمه وكذا اذا المناء عبدا المياء والمي بعمه وكذا اذا المترور على بعم المياء على بعمه وكذا المناء المياء ال

-ه ﴿ باب الصرف ﴾-

الصرف في اللغة هو الزيادة و منه سميت العبادة النافلة صرفا و الفرض عدلا و منه الحديث و من المحمى الله غير اليه لايقبل الله منه صرفا و لا عدلا ، المدل هو الفرض و الصرف هو النفل و سمى الفرض عدلا لانه ادا. الحلى الى الستحق كذا في النهاية و في الشرع عبدارة عن النقل و الرد في بدليه بصفة مخصوصة (فو له رحمه الله العشرف هو البيم) لا نه ايجاب وقبول في ما اين ليس فيه مهنى التبرع و هذا مهنى البيم الا انه لما انفرد عمان عن البيم اختص باسم كالسلم (فو له اذا كان كل و احد من عوضيه من جنس الا عمان) الصرف اختص باسم لمقود ثلاثة بسم الذهب و الفضة بالفضة و احدهما بالآخر و اذا اختص باسم المقود ثلاثة بسم الذهب و الفضة بالفضة و احدهما بالآخر و اذا اختص باسم بالابدان و الثاني ان يكون بانا لاخيار فيه عان ابطل صاحب الحيار خياره قبل النفرق و رأس المال قائم انقلب جائزا خلافا لزفر و النالث ان لايكون بدل الصرف ، وجلا عن ابطل صاحب الاجل الجله قبل النفرق و تقدما عليه ثم تفرقا عن قبض من الجانبين ان ابطل صاحب الاجل الجله قبل النفرق و تقدما عليه ثم تفرقا عن قبض من الجانبين انقلب جائزا خلافا لزفر رجل له جارية في عنه عليه ثم تفرقا عن قبض من الجانبين انقلب جائزا خلافا لزفر رجل له جارية في عنه الموق فضة و زنه مائة درهم باعهما انقلب جائزا خدا البيس في الجارية و الطوق ويكون الطوق عمائة من الااف جميعا بالف درهم حالة جاز البيس في الجارية و الطوق و يكون الطوق عمائة من الااف

وكذا قال العددر الثميد في والعالم وتبعه النسسق وكذا في الهبط كذا في النصيم (ولاسِم) (الحل) الا مع الكوارات) قال الاسببجابي و من مجــد آنه بحذوز اذاكان مجملوعا والصحيح جسواب ظاهر الرواية لانه من الهدوام وغال فىالبنابيع ولإيجوز بيم النحل وعن محمد انه مجاوز بشرط ان بكون محرزاو الكائم أالكوارات اومع العسل جاز بالاجماع ويقولهما اخذ قاضحان والحبوبي والنساني تصحيح (و اهل الذمة في البياعات كالمسلين لانهم مكافون محتاجون (كالسلين الا في الجر والخنزير خاصة) ومثله المتسة بخنق او ذبح نحو مجوسی (فان عقدهم عدلي الحمر كعقد المسلم على المصير وعقدهم عـلى الخـنزر) والميتة (كعقد المسلم على الشاة) لانها أصوال فىاعتقسادهم ونحن امرنا بتركهنم ومالدلنون هداله

و كتاب الصرف كه لما كان البيدع بالنظر الى المبيدع اربعة انواع سع الدين والدين والدين والدين والدين و الدين بالدين و الدين بالدين و بين الثلاثة الاول شرع في بيان الرابع فقال (الصرف هو البيد اذا كان كل و احد من الموضيه من نس الاثمان)

الذعب والفضة (قان باع فضة نفضة او دهبا ندهب لم بحز الامثلا عثل) اي متساويا وزناز وان اختلفا ف الجودة والصاغة) لما مرفى الربوا من أن الجودة أذا لاقت جنسها فيما بثبت فيه الربوا لاقيمة لها ﴿ وَلاَ د) أيفاله على الصفة (من قبض الوضيين قبل الافراق) بالابدان حتى او ذهبا عن الجلس عشيان مما في جهة واحدة او إلما في المجلس او اغمي علبهما لا بطل الصرف عداله (وال باع الذهب بالفضة حاز التفاف ل الختلاف المنس (روجب النقابس) لحرمة النسآء (وان افترقا في الصرف فبل فيض العوضين أو احدهما بطل العقد) لفوات شرط العجة و هو القبض قبل الافتراق ولهذا لابصيح شرطالخيار فيدلانه لاسق الفيض مستحقا ولا الاجل لفوات القبض بنان اسقط الخيار او الاجل أمن هوا. قبل الافتراق عاد إِنَّا لَارْتُفَاعِهِ قُبُلُ تَقْرُرُ الفساد مخلافه بعد الافتراق

حرفا والجبارية بتسعمانة بيعا فلو افترقا عن غير قبض من الجبابين بطل الصرف و بيم الجبارية صحيح بتسعمائة مخلاف ما اذا باعهما بالف الى اجل فالصرف بأمال اجماعاً و يبطل بيم الجارية ايضا عند الى حنيفة و عندهما لا ببطل في الجارية قانو حنيفة فرق بينهما فقيال في الاولى لا بطل في الجيارية لان العقد فهمما العقد على العجة و انحا بطل الصرف لفوات شرط من شرائطه فلم توجب ذلك ابطال البيع في الجارية و في الثنائية انما بطل بنع الجنارية لان الصرف العقيد على الفساد ناوجب ذلك فساد بيم الجارية (قوله نان باع فضة بفضة او ذهب بذهب لم بجرُ الا مثلا عثل) لان المساواة شرط في ذلك حتى أو باع أناء فضه بأناء فضة لا مجوز متفاضلا مخلاف ما أذا ياع أنا، مصنوعًا من تحسل بانا، من محسل حبث نجوز متفاضلاً مم أن النحساس بالنحاس متفاضلاً لا بجوز لان الوزن منصدوس عليه في الفضة و الذهب فلا ينفير فيه بالصناعة ولا نخرج من ان يكون مورونا بالعادة لأن العادة لا تعارض النص و اما المحاس و الصفر فيتغير بالصناعة و كذا الحديد حَكُمُهُ حَكُمُ الْعَاسُ لانْ الوزنُ ثَابِتُ فَمِمَا بِالعَرْفُ فَخْرَجُ مِنْ أَنْ بِكُونَ مُوزُونًا بِالصَّعَة لتعارف النياس في سِع المُصَوعُ * أما عددا كذا في الهماية (فو له و ان اختلف في لجودة والصناعة ﴾ لان الجودة إذا لاقت جنسها فيما ندَّت فيه الربوا لا قَيمَالها ولهذا قالوا فين نفصب ڤلب فضة فكدره فالمنصوب منه بالخيار أن شناء اخذ قيمنه مصدوغا من الذهب وأنَّ شباء الحدُّ القلب مكسورًا ولاشي له وأذا تبايسًا فَضَمْ مَضَمَّ ووزنَّ احدهما اكثر و مع الاقل منهما شيء آخر من خلاف جنسه فالبيع حاز فال كانت قَيْمَةُ الْحَلَافُ تُبَاغُ قَيْمَةُ الزيادةُ أو أَوْلُ مَا يَهَاسُ فَيْهِ مُجُوزُ مِنْ غَيْرِ كَرَاهُمْ وَأَنْ كَانْتُ قَدْيَلَةً كالفلس والجوزة والبيضة وأعبا ادخلاه أهوز المفد قأن المقد جائز من طربق الحكم ولكنه مكروه هكذا روى عن محمد آنه كرهه نقيل له كيف تجده في قلبك قال اجده مثل الحيل و أنَّ لم يكن العالات قيمة ككف من تراب ونحوه فان البيم لا مجوز لأنَّ الزيادة لايكمون بازامًا بدل فيكون ربوا (فو له ولابد من قبض الموضين قبل الافتراق) القولة عليه السلام و بذا يدوها، وها، و وقال لابن عرجين ذكرله اله يبع الذهب بالفضة لا تفارقه و بينكما لبس وفي بعض الاخبار وان و ثب من سطح فثب معه ولا تفارقه حي تستوفي وقال عر وال استنظرك ال مدخل مينه الا تنظره اي ال مدخل مينه لاخراج مدل الصرف أو غيره فلا تمهله و سواء كان شيئان كالمصوع أولا شمينان كالمضروب أو تعين أحدهما دون الآخر والراد الافتراق بالابدال حيى او ذهبا عشبان مما في جهة واحدة فرسخًا أو أكثر أو ناماً في المجلس أو أغمى عليهما لا بطل الصرف لانهما أيسنا عَمْرَاتِينَ (قُو لِهِ و اذا با ع الذهب بالفضة حاز التفاضل و وجب التقابض) اما التفاضل فلاختلاف الجنس وإما النقابض فلقوله عليه السلام (الذهب بالورق ر توالاها، وها، ، (قُهِ إِنَّ وَأَنْ الْمُرْقَا فِي الصَّرِفِ قِبَلِ قَبِضِ العَوْضَينِ أَوَ أَحَدُهُمُ الطُّلُ العَقد ﴾ و فائدته انه لو قبض بعد ذلك لا نقاب جائزًا و بدل هذا القول أن النَّفُ ابض في الصرف شرط

لتقرره (ولا يجوز التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه) لما من الفبض شرط لمفائه على السحة و في جواز التصرف فيه قبل قبض فواته (ويجوز سع الذهب بالفضة مجازفة) لان المساواة فيه غير مشروطة لكن بشرط التقسابض في المجلس (و من باع سيفا محلا) بفضة (بمائة درهم) فضة (وحليته خسون درهما فدفع) المشترى (من ثمنه خسين) درهما (جازالبيع وكان المقبوض من حصة الفضة) التي هي الحلية (وان لم سين) المشترى (ذلك) لان قبض حصمًا في المجلس واجب لكونه بدل الصرف والظاهر من حاله انه يأتي بالواحب ﴿ ٢٨٦ ﴾ (وكذلك ان قان خذ هذه الحسين من

الجواز لا شرط الانمقاد قال في النهاية التقابض في الصرف شرط لبقاء العقد لا لانمقاده و صحته لا نه قال في الكشاب بطل المقد ولا بطلان الا بعد الانعقاد والسمة (فولد ولا بجوز النصرف في ثمن الصرف قبل قبضه) حتى لو باع دىنارا بعشرة دراهم فقبل قبض العشرة اشــرى ثوبا أو مكيلا او موزونا فالبيع فاســد وممن الصرف على حاله يقبضه و يتم الصرف بينهما وكذا ذا إبرأه من ممن الصرف قبل قبضه او وهبه له لم يجز لانه تصرف فيه قبل قبضه * فان قبل البراءة او الهبة بطل الصرف و أن لم نقبلها لم ببطل • قال في الكرخي أذا وهب له ممن الصرف فلم يقبل الهبة عابي الواهب ان يأخذ ما وهب اجبر على الفبض لانه يريد فحخ العقد بالامتناع من القبض فجر على ما يتم به العقــد لان في تمــامه حق الآخر (فَرْلُهُ و بجوز بيع الذهب بالفضد مجازفة) لانه ليس في المجازفة اكثر من التفاضل والتفاضل بين الذهب والفضة حائز فكذا الحجازفة الاانه يشرط القبض فيالمجلس قوله و من باع سيفا محلا عائة درهم حليته خمسون درهما فدفع من مُعنه خمسين درهما جاز البيام ركان المقبوض حصة الفضاة و أن لم سين ذلك) لان حصاة النضة يستمق قبضها في المجلس و حصة السبيف لا يستمق قبضها في المجلس فاذا نقد مقدار الحلية وقع مانقد عن المستحق (قو له وكذلك اذا قال خذ هذه الخسين من تمنهما) لان امور المسلمين مجمولة على الصمة ما امكن و عكن ذلك بان يصرف المقبوض الى مايستهنق قبضه و لان الاثنين قد يعبر الهما عن الواحد وعن الجماعة • قال الله تمالي ﴿ يَخْرِج منهما الاؤاؤو المرجان كو وانما يخرجا من المالح وانعاقال منهمامم أن الخروج من احدهما لان المالح والعذب يلتقيان فيكون العذب كاللقاح المالح كما يقال مخرج الولدمن الذكرو الاثي (قو لد فان لم تقابضًا حتى افتر قا بطل العقد في الحلية) لانها صرف وكذا السيف إن كان لا يُخلس الا بضرر لا نه لإعكن تسليمه بدون الضرر ولهذا لابجوز افراده بالبيع كالجذع فىالسقف (قُولُه وان كانت تُحلص بغير ضررجاز البيع في السيف و بطل في الحلية) لانه امكن افراده بالبيع و هذا اذا كانت الفضة المفردة از بد من الحلية فان كانت مثلها او اقل او لا بدرى لا يجوز البيم (قولد و من باع اناء فضة ثم افترقا و قد قبض بعض ممنه بطل البيام فيما لم ينبض وصيح فيما قبض) لا نه صرف كله فصيح فيما وجد شرطه وبطل فيما لم يوجد والفساد طار لانه يصح ثم يبطل بالافتراق فلا يشسيع بخلاف مسئلة السيف و معنى

عُنيها) تحريا للجواز لانه بذكر الاثنيان وبرام به الواحد كما في قوله تعمالي ﴿ يَخْرِج ﴿ مِنْهِمَا الْأُوْلُو والمرجان كو وكذالو قال هذا المجل حصة السيف لانه اسم للحلية ايضا لدخولها ف بعه تبعا و اوزاد ځاسة فسد البيع لازالته الاحتمال كافى الهدابة (فاللم فقابضا حتى افترقا بطل العقد في الحلية) لانه صرف و شرطه التفايض قبل الافتراق (و) كذا في (السيف ال كان لا يتخلص الا بضرر) لاله لا عكن تسليمه بدون الضرر ولهذا لا مجوز افراده بالمقد كالجذع في السغف (وان كان يتخلص بدون ضرر جاز البيم فالسيف) لانه امكن افراده بالبيع فصار كالطوق والجارية وهذا اذا كانت الفضة المفروزة ازيد من الحلية فان كانت مثلها او اقل او لا مدرى لا بجوز البيع (وبطل في

الحلية) لعدم التقابض الواجب و الاصل في ذلك انه متى بياع نقد كمفضض و مزركش بنقد من جنسه يشترط (الشيوع) زيادة ^{الثم}ن و التقابض و ان بغير جنسه شرط التقابض فقط-مع غيره (ومن باع انا، فضة ثم افترقا وقد قبض) البايع (بعض ثمنه بطل العقد فيما مقبض) فقط (وصيم فيما فيض

وكانالاناء مشتركة بينهما) لان الاناء كله صرف قصيح فيما وجد شرطةً وبطل فيما لم يوجد والفسساد طار لانه يصبح ثم ببطل بالافتراق فلايشميع هدايه ﴿ ٣٨٧ ﴾ (وآناستحق بمضالانا،) بالبرهان (كانالمشترى بالخياران شاءاخذالباقي

بحصته وان شاه رده) لتعيب بغير مستعه لان الشركة عيب والفرق بين هذه والتي نبلها ال الشركة فى الاولى من جهة المشرى وهذا كانت موجودة مقارنة المقد عيني (و أن باع قطعة نقرة) اي فضة غير مضروبة (فاستحق بعضها اختذ مابق محصته ولا خيسارله) لانما لايضرها التبعيتين (ومن باع درهمين ودينارا بدينارين ودرهم (او کریر و کر شعیر بکری بروکری شعیر (جاز البيع وجعمل كل واحد من الجنسين بالجنس الآخر) لانه طريق متمين الميمة فيحمل عليه صمعا لتصرفه والاصل انالعقد اذا كانله وجهان احدهما يعمصه والآخر نفسده جل على ما يسمعه جوهرة (ومن باع احد عشر درهما) نضة (بعشر دراهم) فضة (وديار) ذهبا) جاز البيم وكانت العشرة عثلهسا والدنسار درهم) لأن شرط البيع فالدارمم التماثل فالطامر انه اراد 4 ذاك فيق الدرهم بالدشار وهمسا جنسان لايعتبر القساوى فيمسا ولوتبايعا فضمة يفضة اوذهبا بذهب واحدهما اقل ومع اقلهمما شيء آخر

الشبوع ان بكون لكل واحد من البدلين حط من جملة الآخر (فولد وكان الاناه شركة بينهمما) ولاخيمار لكل واحد منهما ولم ثبت الحيمار مع ان العسفقة تفرقت عليمة لان ذلك جاء من قبله وهو الافتراق من غير قبض فكأنه رضي نذلك (قو له وان استحق بمضالاناء) بعني بمنسا شعدي الى نصبيب المشتري اولاسمدي (كان المشترى بالخيار ان شباء اخذ الباقي بحصته وان شباء ترك) لان الصففة ِ تَمُرِقَتُ عَلَيْهِ وَفَي قَطْعُ الآنَاءُ صَرَرَ وَلَمِيَاتُ التَفْرِيقِ مِن قَبَلُهُ فَانَ اجَازَ الْمُسْتَعَقَّ قَبَلُ انْ عكمه بالاستمفاق بأز المقد وكان الثمنله بأخذه البابع من المسترى ويسلم البه اذا كانا لمغترقا بعبد الاجازة ويصمير العماقد وكبلا للمجنز فيتعلق حقوق العقمد بالوكيل دون المجيز حتى لوافترَق المتصاقد ان فبـل اجازة المستحق بطـل المقـد وان فارقه المستمق فبدل الاجازة والمنعماندان باقيمان في المجلس صح العقد (قو له و من باع نقرة فضة فاستحق بعضها اخذ مانق محصته ولاخيــارله) لانه بقدر على أن بقطم النفرة ويسلم اليه حصته وفىالمسئلة الاولى فىقطع الانا. ضرر فلاعكن التسليم والدينسار والدرهم نظير المقرته لان الشركة في ذلك لانسد عبيها كذا في الكرخي (قو له ومن ا باع درهمین و دیسارا بدینارین و درهم جاز البیع و جعل لکل و احد من الجنسین بالجنس الآخر) لان العقد اذا كانله وجهـان احدهمـا بنصعه والآخر نفســده حمل على ما يصحه وقال زفرلايجوز هـذا البيع ولوباع مائة درهم ودينسارا بالف درهم جاز ولابأسبه لان مائة تجعل عائة منالالف وجعلالدينار يتسممائة درهم ولواشترى عشرة دراهم ودنسارا باثني عشر درهما وتقابضا جاز وتكون العشرة عنلهما والدنار بالفضل وهذه تسمى قسمة الاعتبار واذا اشترى دينارا ودرهمين بدينارين ودرهمين وتغابضا بإز ويكون الدنسار بدرهمين ودنسار أن بدرهمين وهذه تسمى قَّعَةُ الْحَالَفَةُ بِينَ البِدلَينِ لانَ القَّعَةِ فَيَا فِيهِ الرَّبُوا عَلَى قَّعَينِ احدهُمَا قَعَةُ الاعتبار وهو أنَّ بيبع الجنس بجنسه وغمير جنسه لابجوز فيمه العقد حتى يكون الجنس المنفرد أكثر يما يقدايله حتى بجعل عثمله والفضمل بالجنس الآخر وهذا كبيع عشرة دراهم يخمسة دراهم وديسارا والشاني قعمة المخالفة وهو ان يديم جنسين فهما الربوا بجنسهما وهناك تفاضل مشل درهمين ودنار بدنارين ودرهم ومشل صاعين حنطة وصاع شسير بصاعين شسيرا وصاع حنطة فهو جائز عندنا وبجعل كل جنس في مقابلة الجنس الآخر قال في الاصل اذا اشترى مثقالين فضد ومثقالا من نحاس بمثقال فضــة وثلاثة مثاقبل حديد جاز ويكون الفضة بمثلها ومابق من الفضــة والنحساس بذبك الحديد وكذبك مثقال صفر ومثقال حديد عثقسال صفر ومثقسال رصاص فالصفر بمثله والرصاص بمابق (قولد ومن باع احد عشر درهما بمشرة درهم وديسارا جاز وكانت العشرة عثلها والدينار بالدرهم) واواشــترى عشرة

تبلغ قبيته قيمة باق الفضمة جاز البيع من غير كراهة وان لم تبلغ فم الكراهة وان لم تكن له قيمة كالتراب لايجوز البيع

دراهم بعشرة دراهم فتوازنا فزادت احمدى العشرتين دانقما فوهيمه له ولم يدخمله فالبيع الكانت الدراهم صحاحا جاز البيع وصحف الهبة لانه باعه العشرة عثلها ووهب لهالدانق وهو هبة مشاع فيما لايحتمل القحمة فصحت وان كانت الدراهم مكسرة لم تجز الهبة لان الدائق غير من الدراهم اذا كانت مكسرة فهي هبة مشاع فيها محتمل القعمة فلم تصمح ولابجوز البيام (فولد و بجوز بسم درهمين صحيمين بدرهمين غلة ودرهم تخبح بدرهم غلة) صــوابه وبجوز برح درهم صحيح ودرهمين غــلة بدرهمين صحيمين ودرهم غلة والغلة هي المكسرة قطعنا وقبل هي مايرده بيتالمسال ويأخذه النجار وانما جاز ذلك أنحقق المساواة في الوزن ولابأس بالاحتيال في الصرز عن الدخول في الحرام (فَوَلَّهُ وَاذَا كَانَ الفَالِبُ عَلَى الدِّرَاهُمُ الْفِضَةُ فَهَى فَضَـةً وَانْ كَانَ الفَالَبِ عَلَى الدَّنانِير الذهب فهي ذهب ويعتبر فيهما من تحريم التفاضــل مايعتبر فيالجيــاد) حتى لإيجوز بيع الحالص برا ولابدع بعضما ببعض الامتسساويا فىالوزن وكذا لايجوز اسستفراضها الاوزنا لاعددا (قوله و ان كان النالب عليما النش فايسا في حكم الدراهم و الدنانير وكانا في حكم العروض) لان الحكم للغالب وهذا اذا كانت لانخلص من الغش لانها صدارت مستملكة اما اذا كانت تخلص منه فايست عستمالكة فاذا بعت فضة غالصة فهي كبيع نحاس و فضة بفضة فيجوز على وجه الاعتبار (فوله ناذا بيمت بجنسها متفاضلا جاز) يعنى الدراهم المنشوشــة لاتما خرجت من حكم الذهب والفضة وهي معدودة فصارت ف حكم الفاوس و في الهداية و أن يعت بحنسها متفاضلًا عاز صرفا للجنس وهي في حكم شيئين فضمة وصفر واكمنه صرف حتى يشائرط النقابض فيالمجلس اوجود الفضمة من الجانبين واذا شرط القبض في الفندة شرط في السفر لانه لاغز عنها الابضرر وال كانت الفضة والغش سواء لم يجز بيمها بالفضة الاوزنا لانه اذا باع ذلك وزنا صار بابعًا للفنسة بمثل وزنمًا ومابق من الفش عثل وزنه فضة كذا في شرحه (فَو لَهُ وَاذَا اشترى بها سلمة ثم كسدت وترك الناس المعاملة بها قبل ان يسلمها الى البابع بطل البيم عند ابي حنيفة وقال أبو يوسف عليه قيمًا يوم البيم) قال في النساية وعليه الفتوى (فَوْ لَهِ وَقَالَ مَحْدَ عَلَيْهِ قَيْمًا آخر ماتمامل الناس بِما) ومعنى قوله كُسدت اى في جميع البلدان اما اذا كانت تروج فهذا البلد ولاتروج فىغيره لايفسند البيع لانها لم تهلك

وحيث كان كذاك ائتبر النالب لا المغاوب في حكم المستملك (وان كان الغالب عليهما الغش فليسا في حكم الدراهم و الدنائير) احتبارا للمالب (فأذا) اشرى بها فضة خالصة فهي على الوجوء التي ذكرت في حليمة السبيف واذا (يمت بجندها متفاضلا باز) بصرف الجنس لخلافه لان الفش الذي ما معتبر لكونه غالبا والذهب والفضة معتبر ابضا فكان لكل واحد منهما حكم نفسه بشرط التقابض لوجود القبدر (واذا اشترى ما) اى الدراهم الغالبة الغش وهى نافقة (سلعة ثم كسدت) تلك الدراهم قبل التسلم الى البابع (قرك الناس الماملة) بهُ في جميع البسلاد فلو راجت في بسطها لمبطل البيم ولكن يخبر البسابع لنعيما اوانقطعت عزادى الناس (بطل البيع عند

ابی حنیفیة) لان آثنییة باصطلاح و لم بن فبق البیع بلاثمن فیبطیل و اذا بطل و جب ردالمبیع (ولکنما) ان کان قائما وقیمه ان کان هالکاکافی البیع الفاسد فیض (وقال ابو بوسف علیه قیمًا یوم البیع) لان العقد قدصیح الاانه تعذر النسایم بالکساد و هو لایوجب الفساد و ذا بق العقد تجب القیم یوم البیع لان الضمان به (وقال محمد علیه قیمًا آخر ماتعامل الناس بها) لانه او ان الانتقال الی القیمة و به بفتی کافی الحانبة و الحلاصة والفناوی الصفری و الکبری

والحقائق عن المحيط والتقمه وعناه فى الذخيرة الى الصدر الشهيد وكثير من المشايخ قيد بالكساد لانها اذا غلت او رخصت قبل الفيض كان البيع على حاله اجهاعا ولا خيار لواحد منهما ويطالب سنقد ذلك الميسار الذى كان وقت البيع كما فى الفيح (ويحوز البيع بالفلوس) مطلقا لانهما مال معلوم لكن (النافقة) يجوز البيع بها البيع بها (وان لم تعين) لانها اتمان بالاصطلاح فلا فأئدة فى تعينها (وان كانت كاسدة لم يجز البيع بها حتى يعينها) بالاشارة البها لانها سلع فلايد من تعينها (واذا باع بالفلوس النافقة ثم كسدت) او انقطت (بطل البيع عند ابي حنيفة) خلافالهما وهو نظير الخلاف الذي بيناء هدايه وفيها ولو استقرض فلوسا فكسدت عند ابي حنيفة عليه مثلها لانه الحارة وموجها رد العين معنى أو الثمنية فضل فيه اذ القرض فكسدت عند ابي حنيفة عليه مثلها لانه لما بطل وصيف الثمنية تعدد ردها كما قبض فيمب رد القيمة كما اذا استقرض مثلها فانقطع لكن عند هو ٢٨٩ كه ابي بوسيف يوم القبض وعند مجمد يوم الكسياد على مام

أ من قبل أه قال شيخنا في رسالته اعلم أن الظاهر من كلامهم ان جمع مامر انسا هو في الفلوس والدراهم التي غلب غثما كا يظهر بالتأمل و دل عليه انتسارهم فيبسن الواضع على الفلوس و في بعضها ذكر العبدالي ممها فال المدالي كما في المحر الدراهم المنسوبة الي العدل و كانه اسم الك لنسب اله درهم فه غش ولم يظهر حكم النفود الخااصة او المفلوبة الغش وكأنهم لم شعرضوا لهما لندرة القطاعها اوكسادها لكن يكثر فيزماننا غلاؤها ورخصها فبحتاج الي بيان

ولكنها تعيبت فكل البايع بالخيار ان شاء قال اعطني مثل النقد الذي وقع عليه العقد وان شاء اخذ قيمة ِ ذلك دنانير وقيد بالكساد لانها اذا غلت او رخصت كان عليه رد المثل بالانتساق كذا فىالنساية (فوله وبجوز البيع بالفلوس) لانها مل معلوم (قول فان كانت نافقة جاز البيع بما وان لم تعين) لانه لافائدة في تسيّما واذا لم شعين فالساقد بالخيار ان شاء سلم ما اشار اليه منها وان شاء سلم غيره وأن هلكت لم ينفسخ المقـد بهلاكهـا (قولد وان كانت كاسـدة لم يجزُّ البيع بها حتى بعينهما) لانهما خرجت من ان تكون ممنا وما ليس بمن لابد من تعيينه في مالة المقد كالثياب وقيد بالكساد لانها اذا غلت أو رخصت كان عليه رد المثل بالاتفاق كذا في النهاية (قوله واذا باع بالفلوس النافقة ثم كسبدت بطل البيع عند ابي حنيفة) والكلام فيهما كالكلام في الدراهم المنشوشية اذا كمدت ولو استقرض فاوسا فكسدت قال ابو حنيفة عليه مثلهما لأن القرض أعارة موجبة رد المين معنى وقال ابو يوسىف ومحمد عليه قيتما لكن عند ا في يوسف قيمتها يوم القبض وعند محمد يوم الكساد (قوله ومن اشترى شيشا بنصف درهم فلوسا جاز البيع وعايه ما ساع بنصف درهم من الفلوس) وكذا اذا قال بدائق فلوسا او نقيرا فلوسا وقال زفر لا محسوز لان الفلوس تفلو وترخص. فيصمر الثمن مجمولا ولنا ان هذه عبارة معلومة عن مقدار معلوم من الفلوس فقد باع معلوما عملوم فجاز وقيد بنصف درهم فلوسا لانه لو قال بدرهم فلوسا او بدرهمين فلوسا لايحوز عند مجد وانما يحوز عنده فيما دون الدرهم

الحكم فيها ولم الر من به عليها نم يفهم من التقييد ان الخالصة ج ل (٢٧) او المفلوبة ليس حكمها كذاك والذي يفلب على الفلن و عبل اليه القلب ان الدراهم المفلوبة الغش او الخالصة اذا غلت او رخصت لا يفسد البيع قطعا ولا يجب الا ماوقع عليه السفد من النوع الذكور فيه فانها انحان عرفا و خلفة و الغش المغلوب كالمدم ولا يجرى في ذلك خلاف ابي يوسف انما هو في الفلوس فقط و اما الدراهم التي غلب غشها فلا خلاف ابي يوسف انما هو في الفلوس فقط و اما الدراهم التي غلب غشها فلا خلاف له فيا و بهذا يحصل التوفيق بين حكاية الخلاف ثارة و الاجماع ثارة اخرى كما تدل عليه عباراتهم فحيث كان الواجب ماوقع عليه المقد في الدراهم التي غلب غشما اجماعا فق الخالصة و الحوها اولى و تماسه فيها (ومن اشترى شيئا الواجب ماوقع عليه المقد في الدراهم التي غلب غشما اجماعا فق الخالصة و الحوها اولى و تماسه فيها (ومن اشترى شيئا لائه عبارة عن مقدار معلوم منها

(ومن اعطى الصير في درهما فقال اعطني شصفه فلوسأ و نفصه) الآخر (نصــفا الاحبة فسدالبيم في الجيم مندان حنيفة) لأن الصفقة متعدة فيشيع الفساد (وقالا جازالبيم فىالغلوس وبطل فيابق) لان سِم نصف در هم بالفلوس حائز ويسمالنصف خصف الاحبة ربوا فلابجوز واوكرر لفظ الاعطاء كان جوابه كجوالهما هو الصحيح لانهما يعان هدايه (و لوقال اعطنی) به (نسف درهم فلوسا ونصف الاحبة جاز وكانت الفلوس والنصف الاحية بدرهم) لانه قابل الدرهم عايباع من الفلوس بنصف درهم وينصف درهم الاحبة عثله وماوراءه بازاء

﴿ كتاب الرهن ﴾

القلوس هدانه

مناسبته البيع ظاهرة لان الغالب انه يكون بعده (الرهن) لغدة الحبس وشرعا حبس شيء بحسق مكن استفاؤه منه و (ينعقد بالايجاب والغبول) اعتبارا

(قول و و و اعطى الصير في درهما فقال اعطنى بنصفه فلوسا و بنصفه فسفا الاحبة فيدالبيع في الجيع عند ابى حنيفة وقالا جاز البيع في الفلوس وبطل فيا بتى ولو قال اعطنى درهما صغيرا و زنه نسف درهم الاحبة والباقى فلوسا جاز البيع وكانت الفلوس والنصف الاحبة بدرهم) و ذلك لانه جمل الفلوس و نصفا الاحبة في مقابلة الدرهم اذا كان لم يضف كل واحد من النصفين الى الدرهم فسار كما لو قال اعطنى درهما و نصفا الاحبة و ذلك جائز وكذلك لو قال اعطنى بنصفه كذا فلوسا واعطنى درهما صغيرا و زنه نصف درهم في مقابلة الفلوس والنصف الباقى في مقابلة الدرهم الذي و زنه نصف درهم ولما اذا قال اعطنى بنصفه كذا فلوسا و بنصفه الباقى في مقابلة الدرهم الذي و زنه نصف درهم الاحبة فتى قياس قول ابى حنيفة بنسد المقد في الجيم و عندهما يجوز في حصة الفلوس و بطل في الدرهم لان من اصلهما ان نفسيل أثمن و تفسيره بجمل المقد الواحد كمقد من فيطلان المقد في احدم المقد الواحد عقد من و ان كان عقدا و احدا فيبع نصف درهم بنصف درهم الاحبة لا يجوز في جمل المقد الواحد عقد من و ان كان عقدا و احدا فيبع نصف درهم بنصف درهم الاحبة لا يجوز في طلان في الجيم المقد الواحد و عبد و الله سمانه و تمال في الباقي من الدرهم فيطل في الجيم لا جم بين حر و عبد و الله سمانه و تمالى اعلى

-م ﴿ كتاب الرهن ﴿ حَابِ

الرهن فاللفة هو الحبس اي حبس الشي باي سبب كان مالا اوغير مال قال الله تمالي وكل نفس عاكسبت رهينة ﴾ اي محبوسة بوبال ما اكتسبت من الماصي + وفي الشرع عبارة عن عقد وثيقة علل احترازا عن الكفالة فانها عقد وثيقة في الذمة واحترازا ايضا عن المبيع في يداليا بنع قانه وثيقة وليس بعقد على وثيقة ويقال هو في الشرع جمل الثيء محبوسا بحق عكن استيفاؤه من الرهن كالديون حتى انه لابجوزالرهن بالحدود والقصاص ولا رهن المدير ومن محاسسن الرهن ان فيه النظر من الجانبين لجبانب الراهن وجانب المرتمن اما جانب الراعن فان المرتمن قد يكون الد الخصام خصوصا اذا وجد رخصة من جانب الشمارع بصريح البيان وهو قوله عليه الملام لصاحب اليد الحق والمسان فرعا زبد في تشدده بحبث لايدع الراهن بقتات ولا يتركه ببات فالله تعالى رحمه وشرع الرهن ليسمل امره وينفسخ به صدره الى ان مقدر على تحصيل ما يؤدىبه دسه في أسهنه وبصور به عرضه في مهلته و اما جانب المرتهن فان دسه على عرضة التوى والتلف لما عبى ان يذهبالراهن ماله بالتبذير والسرف اويقومونله غرماء يسستوفون ماله او يحبد وليس للمرتهن بينسة اوعوت مفاسا بغير كفالة متعينة فنظر الشارع للمرتمن فشرع الرهن ابصل الى ديسه بأكد الامور واوثق الانسياء حتى لو لم يتر مدنه كان فائزًا بمنا بعادله من رهنه (قول رحمه الله الرهن ينعقد بالايجباب والفبول الايجاب ركن الراهن بمجرده وهو أن يقول الراهن رهنتك هذا الثبيء بدينك الذي

بسار العقود غير أنه لايتم بمبرد ذلك (و) أنما (يتم) ويلزم (بالقبض) وهدذا اشارة الى ان القبض شرط لزومه كما فى الهبسة وهو خلاف ماصحمه فى الجتي من أنه شرط الجواز قال فى الهداية ثم يكتنى فيسه بالتعلية فى ظاهر الرواية وعن إلى يوسف اله لا بثبت فى المقدول الا بالنقسل

هك على واعا جمل الركن مجرد الابجاب من غير قبول لان الرهن عقد تبرع لان الراهن لما اثبت المرتبن من البند على الرهن لم بسنوجب بازاه ذلك شبينا على الرتبن فكان تبرها من هذا الوجه وماهذا سبيله لابصير لازما الا بالتسليم كالهبة فكاالرن ك بجرد الابجاب من غير قبول كالهبة والصدقة والحكم فهما كذك حتى لوحلف لابهب او تصدق فوهب او تصدق ، لم يقبل الآخر حنث في عينه بخلاف البيع لانه معاوضة وتمليك وتملك من الجبانبين فكان الركن فيالبيع الابجباب والقبول ولهـذا لوحلف لاسيم فبام ولم تقبل المشترى لامحنث في عبنه وأعاكان الابجساب ركنا لان الرهن له توجد وركن الثبيُّ ماتوجد به الثبيُّ والاصل في شرعية جواز الرهن قوله تعالى ﴿ فرهان مقبوضة ﴾ وروى الالنبي صلى الله عليه و سلم اشترى من يبودي طعاماو رهنه له درمه قالت اسما بنت زيد توفي رسول الله سلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة عند بهودى بوسق من شمير • الرهان جم رهن كالعباد والجيَّال وألحَّبات جم عبد وجبل وخبت ، ثم أن المشايخ استخرجوا من هذا لحديث احكاما فقالوا فيه دليل جواز الرهن فكل ماهو متقوم سواء كان المال معدا الطاعة اولا فان درعه عليه السلام كان معدا السهاد فيكون دايلا لنا على جواز رهن المعف بخلاف ماشوله المتقشفة أن مايكون معدا فطاعة لانجوز رهنه لان في صبورة جنسه عن الطاعة وفيه دليل ايضا على جواز الرهن فيالحضر والسفر فانه رهنه عليهالسلام كان بالمدنيسة فيحال اقامتسه ما مخلاف مامقول اصحاب الغلواهر أن الرهن لانجوز الا في السفر لغاهر قوله نعالي ﴿ وَانْ كُنَّمَ عَلَى مَفْرُ وَلَمْ يُجُدُوا كَاتِّبا فَرَهَانَ مَقْبُوضَةً ﴾ والتعليق بالشرط يقتضي الفصل بين الوجود والعدم ولكنا نقول ليس المراد به الشرط حقيقة بل ذكر مابعتاده الناس في معاملاتهم فاخم فالفسالب عيلون الى الرهن عند تعذر امكان التوثق بالكتاب والثمود والغالب أن ذلك يكون فيالسفر والمعاملة الظاهرة من لدن رسول الله سليانة عليه ونسلم الى يومنا هذا بالرهن فيالحضر والسنفر دليل جوازه بكل مال (قوله ويتم بالفيض) بني قبضا مسترا الى فكاكه وهذا دل على ان الفيض ليس بشرط فيانعقاده وانما هو شرط فيازومه كنني الخيسار فيالبيم شرط في لزوم البيم وليس بشرط في العضاده لان البيم ينعقد مع شرط الخيبار فكذا هن الغيض شرط المزوم لاشرط الجواز فان الرهن جائز قبسل القبض الا آنه فسير لازم وانحب يمسير لازما بالتسلم كالهبة حتى لومات الراهن قبل إن نقبض المرتبن الرهن لمجبر عليه فلاخلق 4 الاستمقاق الا بالقبض كالمهة فما لم مقبضه لايحكون لازما و في الذخيرة ان محدا رجه الله قال لابجوز الرهن الا مقبوضا فقد اشار الى ان القبض شرط جواز الرهن ثم قال في الذخيرة ابضا قال شيخ الاسلام خواهر زاده الرهن قبسل القبض جائز الا آنه غير لازم وانمسا بصمير لازما فيحق الراهن بالقيض فكان الفبض شرط المزوم لاشرط الجوازكما في الهبة ثم يكنني في القبض بالفليــة وهي عبــارة عن رفع المانع قبل القيش وهذا هو ظاهر الرواية لانه قيض محكم عقد مشروع فاشبه قبض

المبيع وعن ابي يوسف انه لايثبت في المنفول الا بالنقسل والاول اصبح واستدامة القبض واجبة عنسدنا خبلافا فلشافعي حتى ان عنمده فاراهن ان ينتفع بالرهن ولافرق بين ان يقبضـه المرتمن اووكيـله ولو ان الراهن والمرتمن تراضياً عِلى ان يكون الرهن في يد صاحبه لابصح ولا بسقط شي من الدين بهلاكه وبصد التراضي او اراد الرتين ال مقبضه لعبسه رهنا ليسله ذاك لان الرهن المصم (قوله فاذا قبض المرتبن الرهن مجوزًا مفرغًا عمرًا تم العقد فيسه) في هذا السيارة إلى أن انسسافه بهذه الصفة عند العقد ليس بلازم بعني لولم يكن موصوفا بها عندالعقد واتصف بها عند القبض يتم فيه وفيه اشارة الى انه لولميكن موصوفا بها عندالقبض يكون فاسدا لاباطلا اذلو قال باطلا لقال صح فلما قال ثم دل على أنه يكون بدونها ناقصا والبساطل فائت الاصل والوصف والفاسـد موجود الاصل كاثت الوصف • وقوله • محوزا • احترازا عن رهن الثرة على رؤس الفسل بدون الفسل والزرع في الارض بدون الارض * وقوله و مفرغا ، احترازا عن رهن الفل بدون الثرة ورهن الارض بدون الزرع . وقوله • عيزا ، احتراز. من رهن المساع بان رهن نصف عبد اوثلثه (قوله و مالم يقبضــه فالراهن بالخيار ان شــاء سلم وان شاء رجع عنالرهن) لان الجزوم انما هو بالقبض اذا المفصود وهو الوثيقة لايخصل قبلالقبض لانالرهن استيفاء الدين حكما وقبضه دخل في ضمانه) و قال الشافعي هو امانة و لابسقط شيء من الدين بملاكه (قو له ولا يصم الرهن الابدن مضمون) قوله • مضمون • وقع تأكيدا والا فجميم الديون مضمونة وقد احترز عن ضمان الدرك مثل ان بقول مابابست فلانا فعلى عمنه فاخذ من القائل رهنا بذلك قبل المسابعة لم يجز قال فالهداية الرهن بالدرك باطل والهكمالة بالدرك جائز كما اذا كفسل بما دابله على فلان لان الكفالة بجوز تعليقها بالخطر لان فنساس بذيك تعساءلا ولا كذبك الرهن لان فيالرهن الغساء وفي الارتبان استيفاء فيحصل فيمه معنى المبادلة كالبيع اما الكفالة لالتزام المطالبة والنزام الافصال تصيم مضافا الى المسال كما في الصَّوم والصَّلاة فان اخذ رهنا بالدرك وقبضه فهلك عنــده مملك امانة لانه لاعقــد حيث وقع باطلا يخلاف الرهن بالدين وهو ان مقول رهنشك هَمْرًا الذي ليقرضني كذا فهلك الرهن في بدء قبل أن يقرضه هلك بالاقل من قيمته و نما سمىله من القرض مقابلته لان الموعود جعل كالموجود بأعتبسار الحاجة لانه قبضه بسوم الرهن فكان مضمونا كالمقبوض بسوم البيع قال فالنهاية رجل باع شبيئا وسلم الى المشترى فخاف المشرى الاستمفاق فأخذ من البالع رهنا بالثمن ان ادركه فيه درك كان باطلاحتي لاعلك حبس الرهن سواء استحق المبيع أملا وان هلك يهلك امانة لان عقد الرهن عقد استيفاء ولهذا لايصح رهن مالا بتصور منه الاستيفاء كالمدير وام الولد والاستيفاء لايسبق الوجوب وليس هناك دين و اجب ولاعلى شرف الوجوب فلساهرا لان الظناهر عدم الاستمفياق مختلاف مالوقيض

والاول اصحاه (فاذاقيش المرتمن الرهن) حال كوله (عوزا) ای مجموعاً احرز به عن المتفرق كالثمر على دؤس الغيل والزرع في الارض دون الخلو الارض كافي المجتبي (مفرغا) اي غير مشغول محتق الراهن احترازا عن النخل المشغول بالثمرة والارض المشمغولة بالزرع مدون ألثمر والزرع (عمرًا) ای غیر مشاع كافى المجثني وغابة البيان و هده المعانى هي الماسية لهذه الالماظ لاما قيل ان الاول احمراز عن المشاع والثالث عن ألثمر على الشجر دون الشجر كالانخني على اهمل النظر كذا فى الدرر (تم العفد فيه) ولزم لحصول الشرط (ومالم نقبضه) المرتمن (فالراهن بالخيار ان شاء سلم و إن شباء رجع عن الرهن) كافي الهبد (فاذا سله اليه) اى الى المرتهن (فقبضه دخل في ضمائه) لتمسامه بالقبض (ولايصح الرهن الابدين مضمون) لانه شرع استيثاقا للدىن

الرهن ليقرضه عشرة دراهم فقبض الرهن منه و هلك في يده قبل أن يقرضه فانه يهلك مضمونًا على المرتهن حتى بجب على المرتهن تسلم العشرة الى الراهن

بعد هلاك الرهن لان هلاك حصل بعد القرض حكما لماذكرنا أن الدين الموعود جبل كالموجود في اعتبار الضمــان الاثرى ان المقبوض على ســـوم الشراء مضمون على القابض لاند مضمون على وجه الشراء فيجمل كالمقبوض على حقيقته في ايجاب الضمان كذلك هنا • وقوله « ولايصم الرهن الا بدين مضمون» وهو الذي لايسقط الا بالاداء وبالابراء واحترز بذلك عن بدل الكتابة فانه يسقط بدونهما فان للمكاتب اسقاطه عن نفسه بتجيزه لنفسه شاه المولى او ابي لكونه غير منأ كد وفي النهاية اذا اخذ المولى من مكاتبه رهنا سدل الكتابة جازوان كان لايجوز اخذ الكفيل سدل الكتابة وقد اخذ على الشيخ رجه الله في قوله ولا يصم الرهن الابدين مضمون فأنه يصيم ايضا بالاعيان المضمونة منفسها كالمهر وبدل الخلع والمفسوب ولادين فيها ويجاب عنه ان الاصل في هذه الاشياء ماهو قبل فيه اختلاف المشايخ ومذهب الشيخ ان الواجب القيمة ورد المين مخلص وعلى هذا القول أكثر المشايخ فعلى هذا هي ديون ولان موجب النصب رد المين المفصوبة ان امكن اورد قيمته عند تمذر رد المين وذلك دين عكن استيفاؤه من مالية الرهن وقال بمضهم رد المين اصل والقيمة مخلص فعلى هذا يصيم الرهن بالدين والعين وفى شرحه ماكان من الاعيان مضمونا بنفسه جاز الرهن به وماكان مضمونا بنيره لم بجزا خذالرهن به فالمضمون بنفسه مايجب بهلاكدمثله انكان مثليااو قيتدان لم يكن مثلياو اماماكان مضمونا بغيره كالمبيع في يد البايملانه لايجوز الرهن به لانه غيرمضمون ضمانا صحيحاالاترى انهلا كهلابجب مثله ولا قيمته وانما يبطل البيع بهلاكه فيسقط الثمن فيصيركما ليس بمضمون فاناعطا رهنا بالمبيع فالرهن باطل فان هلك في يدالمشترى هلك بغير شي والبيع على حاله وأن أعطى الموجر رهنا بمقد الاجارة فالرهن باطل لانه ليس مضمون عليه الاترى انداذا هلك انفسخت الاجارة (فولد وهو منسمون بالاقل من قيمته ومن الدين) لان المضمون بقدر مايقع به الاستيفاء وذلك يقدر الدين وقال زفر الرهن مضمون بالقيمة حتى لوهلك وقيمة يوم رهن الفوخسمائة والدين الفرجم الراهن على المرتهن بخسمائة وقال الشافى رجدالله الرهن امانة لايسقط بهلاكه شي من الدين وقال القاسى شريح يسقط جيعالدين بهلاكه سواءقلت قميتهاوكثرة وانكانالرهن خانما منحدمد والدينالفا سقط جيمالدين وانمايكون مضمونا عندنا بالاقلمن قيمته ومن الدين اذا هلك بغير فعل الراهن والمرتهن فان استهلكه المرتهن نعمن قيمته كلها واناستهلكه الراهن ضمن قيمته وكانت رهنا في يدالمرتهن كما كان الرهن حتى يستوفى الدين وكذا اذا استهلكه اجنبي ضمن قبمته وكانت رهنا مكانه ﴿ مسئلة ﴾ اذاقال الرتهن للراهن

عند تسليم الرهن اليه أنا اخذه رهنا فان صاع عندى صاع بغير شي فقال له الراهن

والاستشاق فيما ليس عضمون لنو (وهو) اى الرهن الذى دخل في ضمانه (مضمون بالاقسل) اى عاهواقل (من قيته ومن الدين) فان كان الدين بالدين وان كانت القيمة الله من الدين فهو مضمون بالقيمة فتكون من لبيان الأقل الذى هو القيمة مارة والدين اخرى سدر والدين اخرى سدر

نم فالرمن جاز والشرط باطل فانه ضاع ضاع بالسال (قوله فاذا هلك في د الرتين وقيمته والدين مسوا، صار مستوفيا لدينه حكما) حتى اوكان الرهن عبدا فات كان كفنه على الراهن والمشر في الغيمة قبمته يوم الرهن وانما يكون مستوفيا اذا رهن بدش اما اذا رهن بالاعيبان المضمونة بنفسوا كالمهر فيبد الزوج او الحلع فيد المرأة او المفصوب فانه اذا هلك لابصير مستوفيا للمين بل بجب على المرتهن عنم الاقل من قيمة الرهن ومن العين التي رهن بها ويسترد العين ولو هلكت الهين قبل الرد فله أن يحبس الرهن بضمان المين فاذا هلك الرهن قبل استيفاء الضمان صار مستوفيا الضمان اذا كان في فيمنه وفاء (قو له وان كانت قيمة الرهن اكثر فالفاضل امانة) لان المضمون مقدر مامقم به الاستيفاء وذلك مقدر الدين (قو له و أن كانت قيمة الرهن أقل من الدين سنفط من الدين يقدرها ورجم المرتهن بالفضل) لان الاستيفاء بقدر المسالية ولو ابر، المرهن الراهن من الدين او وهبه له ولم رد عليه الرهن حتى هلك في د المرتبن من غير أن عنمه أياه هلك امانة استحسانا وقال زفر بهلك مضمونا وهو القباس لان هملاك الرهن يوجب استيفاء الدين فكائه ابرأه ثم استوفى وجه الاستمسان انالهبة والبرأة لابجوز ان وجب ضمانًا عسلي الواهب والمبرى لاجلهب الاترى الهم قالوا لو استحقت المين الموهوبة وقد هلكت في د الموهوب له ضن قيمتها ولم ترجيع على الواهب بثي ولو وهب البابع الثن المشرى ثم هلك المبيع لم يضن (فو له ولا يجوز رهن الشاع) سواء كان فيما محتمل القسمة اولا وسبوا، رهنه من اجنبي او من شريكه لان الاشاعة عنم استدامة القبض لانه لابد فها من المهاياة وعندالشافعي بجوز رهن المشاع كما في المبيع ولنا أن موجب الرهن هو الحبس الدائم لانه لم بشرع الا مقيوضًا بالنص فلو جاز في المشاع بفوت الدوام لانه لابد من المهاياة فيصبر كما اذا قال رهنتك يوما ويوما لا ولهذا لابجوز فيما محتمل القسمة وما لاعتملها وكذا ماكان فيخلةالمشسام مثل ما اذا كان الرهن متصلا بنيره كرهن النفل دون الثمرة والارض دون النفل والزرع ثم. اذا فيضالهن على الفسياد فهلك قال الكرخي بهلك المانة ولا يذهب من الدين شيءُ و في الجامع الكبير مايدل على انه بهاك بالاقل من قيمته ومن الدين لانه قال كل مال هو محل الرهن الصحيح اذا رهنه رهنا فاسدا فهلك في د المرتبن بهلك بالاقل من قيته ومن الدين فسكل ماليس بمسل للرهن المحييم اذا رهن رهنا فاسدا الايكون مضمونا كالمدر وامالولد ولافرق بينالاشاعة الطارية والاسلبة فيمنع سمة الرهن وهو السميم وذاك مثل ال يرهن جيم العين ثم تفاسخا فيالبعض او يبيع الراهن او وكيله نصف الرهن باذن المرتين اويسمق نصفه فيبطل الرهن في البساق وعن ابي يوسسف ان الطاري لايؤثر في الرهن لان حكم البقاء اسهل من حكم الانداء الا ترى ان ممتدة النمر لا نجوز ان تكون محــلا إنكاح النداء وابق النكاح فيحقها بان وطئت امرأة الرجل بشهة تعتد لذلك الوطئ ولابطل النكاح وكالشيوع الطبارى فىالهبة

شريعة (فاذا هلك) الرهن (في د الرئين و فيته) يوم الرهن (والدين سبواه صار المرتين مستوفيا لدشه حكما) لتعلق فيمة الرهن لذمته وهي مثل دخه الذي على الراهن فتقاصا (و) كـذك (ان كانت نبيـة الرهن اكثر فالفضل أمانة في ٥٠٠) اي غير مضمون مالم نعد فيه (وال كانت) القيمة (اقل سقط من الدين لقدرهما ورجع ألرتهن بالفضل) على الراهن لان الاستيفاء بقيدر المالية (ولا بحوز رهن الشاع) سواه كان محتمل القسمة او لا من شربكه او غيره مم الصحيح انه فاسد يضمن بالقبض

لا يمنع محمًّا بغماء و يمنع محمّها ابتداء ولنما أن الانساعة انحما أثرت في الابتداء لانمها منم استدامة القبض على وجه الرهن و هـذا المني موجود في الطــارية مخلاف الهيمة لان المشاع مقبل حكمهما و هو الملك نان موجب العقد فرسا الملك والقبض شرط تمسام ذلك العقد والملك مقبل الشميوع و لهذا يصمح الرجوع ف بعض الهبسة و لا يجوز فسمخ العقبد في بعض الرهن (فوله و لا رهن ثمرة على رؤس الْمُعْلُ وَ لَا زُرَعَ فِي الأَرْضُ دُونَ الأَرْضُ وَلا رَمْنَ الأَرْضُ وَالْمُطُلُ دُونُهُمَا ﴾ لأن الرهون منصل عما ليس عرهون خلفة فكان في معنى الشابع فصار الاصل ان المرهون اذا كان متصلا عما ليس عرهون لم بجز لانه لا محكن قبض المرهون وحده ولو رهن الفيل عواضمهما جاز لان هذه مجماورة و هي لاتمنسم السمة وأو كان فيها تمر يدخل في الرهن لانه تابع لاتصاله به فيدخل تبما تصفيها المقد لانه لولم مدخل التمر في رهن النمل كان في معنى رهن المساع مع أن دخسول الثمر في الرهن لا يكون على الراهن فيه ضرر لان ملكه لا زول عنيه مخلاف البيع حبث لا يدخل الثمر هناك في بيع النفل الا بالنسمية لان تعميم عقد البيع في النفل بدون الثمار ممكن لان الشبيوع الطارى والمفارن غير مانع لعمة البيع قال الخبندى اذا رهن ارضا وفيها ذرع اونخل اوشجر وعلى الاشجسار عمر و قال رهنتك هـذه الارض واطلق ولم مخص شـبـنا وسلمهـا الى الرتمن فالرهن صحيح و بدخل في الرهن الزرع والنحل والحكرم والرطبة والتمر وكل ماكان متصلا بالارض لانهما قصدا العمد ولا محمد له الا بدخول المتصل مِما مخلاف البيم فان الزرع والثمر لا يدخل فيمه الا بالشرط لان البيع يصح بدونه ثم للرتين ان يبيع من الثمار مايخاف علما الفساد بامر الحاكم نان باعها بغير امره ضمن و لو رهن الارض دون مافيها من الزرع او النَّفِل او النَّهِر او النَّفِل دون مافيه من الثمر او الثمر دون النَّهِر او الزرع دون الارض فالرهن باطل و لو رهن دارا فيها متاع دون المتاع و سلم الدار الى الموتمن مع المتاع او بدون المتاع فانه لابصيح وكذا اذا رهنه الحانوت وفيه المتاع دورُما ما فيه من الماع أو رهنه الجوالق دون ما فيها لم يصمح الرهن و أن رهنه المناع الذي في الدار دون الدار او المتساع الذي في الجوالق دون الجوالق و خلا بينــه و بين المرتمن صح الرهن والتسمليم لان المناع لا يحسكون مشمغولا بالدار والوعاء و منع تسليم الدابة والرهونة بالجل عليا فلا يتم التسليم حتى يلتي الجل عنها لانه شاخل لها مخلاف ما اذا رهن الحل دونها حيث يكون رهنا اذا دفعها اليه لان الدابة غير مشغولة به ولو رهن سرجا على دابة او لجاما فى رأسها ودفع الدابة مع السرج واللجام لا يكون رهنا حتى ينزعه منها و يسلم اليه لانه من توابع الدابة عنزلة الثمرة ألنفل حتى قالوا بدخل فيه من غير ذكر قال في الهداية و عنم التسليم كون الراهن اومتاعه في الدار الرهونة روى الحسن عن أبي خيفة أنه أذا رهن دارا وهما في جوفها وقال الراهن

المرتهن اسلَّمَا اليك لم يتم الرهن حتى يقول بعدما يخرج من الدار سلتها اليك لان الراهن

كا في الدر (ولا) يجوز (رهن غرة على رؤس المغل دون الفلولا) دهن (زرع في ارض دون الارض) المرمن الله غير محوز ولان المرهون متصل عما ليس عرهون خلقة فكان بمنى المشاع (و) كذا (لايجوز) المكس وهو (رهن الفل والارض دونهما) اى الثرة والذرع لان الاتصال

اذا كان نيا فليس عسلم قاذا خرج يحتاج الى تسليم جديد لانه شاغل لها كذا في النهاية (قولد و لا يصم الرهن بالامانات كالودايع والعبوارى والمضاربات و مال الشركة) فان رهن بها فالرهن باطل لا يتعلَّق به ضَّمَّان كالرهن بالميتة والدم فان اخذ بهـا رهنا فهلك في يده قبل الحبس هلك امانة و ان هلك بعد الحبس ضمنه ضمان الغصب و حاصله ان الرهن عندنا على ثلاثة أضرب رهن صميح و هو الرهن بالدين والاعيسان المضمونة بالفسسها ورهن فاسسد كالرهن بالجر والحنزير ويرهن باطل كالرهن بالامانات والاعيسان المضمونة بغيرهسا وبالدرك فالصميح والفاسد يتعلق بهمها الضمان كما يتعلق بالبيهم العميم والفاسد والبساطل لا يتملق به ضمان كالبيـم بالمينة والدم و لو اسـنأجر مفنية او نايحة و اعطاهــا بالاجر رهنا فهو باطل فان ضاع في بدها لم يكن عليها فيه ضمان لان الاجارة باطلة والاجر غير مضمون والرهن اذا لم يكن في مقابلته شيء مضمون كان باطلا و او تزوج امرأة ولم يسم لهــا مهرا فاعطاهــا رهــُــا مثلهــا جاز فان طلقهـا قبل الدخول يبقى رهنـا بالمتعة عندهمـا و قال ابو يوسـف لا يكون رهنـا بالمنعة (قوله و يصح الرهن برأس مال السلم و ثمن الصرف والمسلم فيه) قان رهن برأس ما ل السلم و هلك الرهن في المجلسُ صار الرتمن مستوفياً لرأس ماله اذًا كان به و فا، والسَّلْم جَائز بحباله و ان كان اكثر فالفاضـل امانة وان كان اقل كان مســوفيا بقدر. و برجع على رب الســلم بالبــاق و ان لم تهلك حتى افترقا بطل السلم و عليه رد الرهن فان هاك في بده قبل الرد هلك برأس المال لا له صار مستوفيا لرأس الممال ملاك الرهن بعمد بطلان عقد السملم و لا ينقلب المسلم جائزًا وان اخذ بالسلم فيه رهنــا ثم هلك في المجلس صــار مستوفياً للسلم فيه ويكونُ فىالزيادة امينا وانكانت قيمته اقل صار مستوفيا بقدرها ورجع بالباق وأوتغاسخا السلم وبالسلم فيه رهن يكون ذلك رهنا برأس المال حتى انله ان يحبسه لانه بدله وان هلك الزهن بعد التفاسخ بملك بالطمام السلم فيه ولا يخوز رهن المكاتب والمدبر وام الولد لانه لايتُعلق الاستيفاء من هؤلاء (فولد و اذا اتفقا على وضع الرهن على بدى عدل جاز) لان القبض من حقوق المرتمن قلك ان يستوفيه ينفســـه وبغيره كـــــائر حقوقه وانما اعتبررضي الراهن لانله فيه حق الملك فلا يقبض الا برضاء (قوله وليس المرتمن ولا للراهن اخذه من يده) لتعلق حق الراهن في الحفظ يـــده و امانه و تعلق حق المرتمن به استنفاء فلا علك احدهما ابطال بحقالاً خر ولهذا لوسلم العدل الى احدهما ضمن لانه مودع الراهن في حق السين و مودع المرتبن في حق المالية واحدهما اجنبي عن الآخر والمودع بضمن بالدنع الى الاجنبي (قوله فاذا هلك في يده هلك من ضمان المرتمن) لأن يد العدل يد المرتمن لفيامه مقامه وليس العدل سع الرهن الا أن يكون مسلطا على بيمه و التسليط على وجهين تسليط مشروط في عقد الرهن و تسسليط بعده فان كان مشروطًا في عقد. فلا علك الراهن ولا المرتمن عزله ولا ينزل ابضا عوت

فللراهن ال يأخذه ولوهلكن في دالمرتمن قبل الطلب هلك بلاشي كافى صدر الشريعة (ويصم الرهن برأسمال السلم وممن الصرف والسلم فيه) لان القصود ضمان المال والمجانسة ثائد في المالية فيثبت الاستيفاء (فان هاك) اى الرهن عن الصرف والسلم (في مجلس العقد) اى قبل الافتراق (تم الصرف والساروصار الرتهن مسنوفيا لدنه (حكما لتعقق القبض وانافزتا قبل ملاك الرهن بطلا لفوات الفبض حقيفة وحكمها وأن هلك الرهن بالمسلم فيه بطل السلم بملاكه لانه يصير مستوفيا المبلم فيه فلم ببق السلم والو تفأسخا السلمو بالسلم فيه رهن يكون دلك رهنا رأس المال لانه بدله (و ادااتفقا) اى الراهن والمرتين على وضع الرهن على دعدل) سمى 4 لعدالته فيزعهما (جاز) لان الرتمن رضي باسقاط حقه (و ايس للرئين ولالاراهن اخذه من مده) لتعلق حق الرهن في الحفظ بيده وامانته وتعلق حق الرتين واستيفاه فلا علك احدهما ابطال حقالآ خر (فان حلك) إلرهن (فيده) أى العدل (هلك من شمال الرتهن) لان يده في حق الماليه يد المرتبن و هن

آلِ اهن ولا عوت المرتمن وقعدل ان بيعة بغير محضر من ورثة الراهن كا بيعة في حال حياته بنير محضر منه وان مات المرتمن فالعبدل على وكالته لان عقده الرهن لابيطل يموقعم ولا يموت احدهما واذا مات العمدل انقضت الوكالة ولا يقوم وأرثه ولا وصيه مقامه لان الموكل رضى برأبه لابرأى غيره وعن ابي يوسف ان وصيه علك بيعه كـذا في الهداية و أو امتنع العـدل من بعه اجبر عليه فاذا مات العـدل بطل التسليط وليس لومسيه ولا أوارثه بيعه وأن كان التسليط بمدعقد الرهن غلراهن عزله وينعزل بموته وللعمدل ان تمتنع عن البيع ولا يجبر عليه كما فوسائر الوكالات واذاكان مسلطا على البيع وابقاء الدين منه يجوز بعمه عند ابي حنيفة ونما عن وهان وباى ثمن كان كالوكيل بالبيع المطلق فان باعد بجنس الدين فانه يقضى ثمنه عن الدين وإن باعه مخلاف جنسمه فانه يبيعه أيضًا بجنس الدين ويوفى الدين لانه مسلط على ذلك وقال ابوبوسيف ومحد يبعه بالنقد عثل قيمته اواقل بقدر ماينغان فيه ولو قبض العبدل الثمن فهلك فيده كان من ضمان المرتبن لانه بدل عن الرهن فكان هلاكه كهلاك الرهن واذا اقر المدل أنه قبض الثمن وسلمه الى المرتهن وانكر المرتمن ذلك فالقول قول العدل وبطل دينالمرتمن لأن العدل امين فيما فيده فالقول قوله في راءة نفسه و لا يقبل قوله في ايجاب الضمان على غيره و لا يعسدق ف نسلم الدين الى الرتمن ويصير كأن الرهن فيده فيسقطبه الدين من طريق الحكم (فولد وبحبوز رهن الدراهم والدنانير والمكيل والموزون) لانه يتمنق الاستيفاء منها (قولد فان رهنت مجنسها وهلكت هلكت عثلها) من الدين (و ان اختلف في الحودة والصناعة) لانه لامتبر بالجبودة عند القيامة مجنسها وهذا عند ابي حنيفة لأن عنده بصير مستوفيا باعتبار الوزن دون القيمة لان اعتبار القيمة يؤدى الى الرنوا وعندهما يضمن القيمة من خلاف الجنس نملي هذا قالوا إذا رهن قلب فضمة فغند الهلاك يعتبر الوزن دون الجودة عنمد ابى حنيفة يعني أنه بجبال مستوفيا دنه مقدر وزنه لان عنده حالة الهلاك حالة الاستيفاء لاحالة التضمين بالقيمة والاستيفاء انمايكون بالوزن دون الجودة لان اعتبار الجودة نؤدى الى الربوا وقال ابوبوسف ومجد حالة الهلاك ايضا حالة الاستيفاء كما قال الوحنيفة اذا لم يكن فيه ضرر بالراهن أو المرتمن أذا كان ضررا لايمتير الاستيفاء هذا في حالة الهلاك أما في حالة الانكسار فعند ابى حنيفة وابى يوسن هي مالة التضمين بالقيمة من خملاف الجنس لامالة التضمين بالدين حتى لايكون للراهن ان يتركه بدينه ولاعكن ان بجعل مستوفيا شيئا من دخه بقدر مانات من الجودة لانه ربوا فست الضرورة الى ضمان الفيمة من خلاف الجنس ومجد يعتبر حالة الانكسار محالة الهلاك فانكان مضمونا بالقيمة حالة الهلاك فكذا حالة الانكسار وأن كان مضمونًا بالدين حالة الهلاك فكذا حالة الانكسمار * بيانه رهن قلب فضة وزنه عشرة بعشرة وقيمنه عشرةفهلك في دالمرتمن صار مستوفيا لانه من جنس حقه ومثل وزنه ولان الاستيفاء عند اني حنيفة باعتبار الوزن ووزنه مثل

المضمونة هدايه (ويجون رهن الدراهم والدنانير والمكيل والمورون) لانها عمل للاستيفاء (فانرهنت) المذكورات (بعنسهاو هلكت ملكت عثلها من الدين وان اختلفا) اى الرهن والدين لاعبرة بالجودة عندالمقائة لاعبرة بالجودة عندالمقائة يضمن القية من خلاف جنسها وان رهنت عشلاف جنسها هلكت بقيتها كسائر

دينه وعندهما الاستيفاء باعتبار القيمة وهي مثل الدين وان انكسر فصار تبرأ يساوى ثمانية فمندابي حنيفة وابي يوسف الراهن بالخيار ان شاء افتكه بجميع الدين وانشاء ضمنه قيمته ذهبا فيكون رهنا مقسامه فيكون المكسور ملكا المرتهن عاضمن وقال مجد لايضمن المرتين شيئا ويكون الراهن بالخيار ان شاء سلمه الى المرتين مدينه وان شاء افتكه بجميم الدين لانضمان الرهن لايقتضى التمليك بدليل انه لوكان عدا فات كان كفنه على الراهن وخما يقولان القلب مسار مضمونا عليــه فاذا انكــمر ضمن قيمته كالقلب المفصوب اذاأنكسر في يدالفاصب وانكانت قيمته ثمانية ووزنه عصرة وهو رهن بعشرة فهلك ذهب بالدين عند إبي حنيفة لان عنده الاستيفاء بالوزن وفيه وفاء وعندهما ينرم قيته ذهبا ويرجع بدينه لان الاستيفاء بالوزن فيه ضرو بالمرتهن ولايمكن إيضا اعتبار الاستيفاء بالقيمة لما فيه من الربوا فمر ناالي التضمن بخلاف الجنس وان انكسر ضمن فمتدذها اجاعا لانجمعه مضمون والانكسار لنقصه ولايستدرك حقالراهنالا بالتضمين بالقيمة ولاعكن على قول مجند هنا انجمله بالدن لآناء انجملناه نوزندتضرر المرتهن ولاعكن انتجمله بقيمته لما فيه الربوا مخلاف الاولى وانكان وزنه ثمانية وقيمته ستة وهورهن بمشرة فان هلك فبثمانية عنداني حنفية اعتبارا للوزن وعندهماينرم قيمته ذهبا ويرجع بدينه لما فيه من الضرر للمرتمن وان انكسر ضمن قيته عند الى حنيفة وابي يوسف لإن الكبر ينقصه وكذا عند مجد ايضا لاند لا عكن أن مجدو. في التملك لانه لا بحوز ان علك المرتمن بدينه ادون منه الابرصاء وان كان قيمته عمانية ووزند كذلك فهلك هلك بوزند اجاعا وان انكسر ضمن قيته عندهما وقال مجدله ان علكه المرتهن ثمانية من الدين لانه مثلها وزنا وحودة وانكان قيمته تسمة اكثر من وزنه فهلك هلك ثمانية عندابي حنيفة اعتبارا لاوزن ولاعبرة للجودة وعندهما يضمن قيته محق الراهن حتى لايستوفي المرتبن احود من حقد وإن انكسر ضمن قيمته اجاعالان جمعه مضمون الإان مرضي الراهن ان علكه ايا، ثمانية فيجوز عند مجد وانكانت قيمته اثني عشر ووزنه عشرة وهو رهن بعشرةفان هلك ذهب بالدين كله عند ابى حنيفة والجودة الزائدة امانة لاقيمة لهاعنده وكذا عند مجد لااعتبار بها هنا لانها فاضلة عن الدين وأما أبو يوسف فروى عنه أن الجودة مضمونة كالوزن وقيل على قوله ملك خسة اسداسه بالدين وسدسه على الامانة كذا في الكرخي وان انكسر في مد المرتهن فانتقص فعلى قول ابي حنيفة الراهن بالخيار انشاء افتكه ناقصا ولاشئ لدغيره وانشاه ضنه قيمته بالغة مابلغت من خلاف خنسه ويكون رهنا مكانه وقال ابويوسف انشاء افتكه بجميع الدين وان شاه ضمنه قيمة خسة اسداسه من خلاف حنسه فيكون خسة اسداس المنكسر ملكا للمرتهن بالضمان ويكون ماضمن مع سدس المنكسر ملكا للمرتهن بالضمان لان عند ابي يوسف يشيم الامانة والضمان والمضمون من وزن القلب قدر ما بلغ قيمة جيم الدين وخسة اسداس القلب سلغ قيمة عشرة لإن الوزن اذا كان عشرة والقيمة اثني عشر كانت المشرة التي هي الدين خسة اسداس

الاموال (ومنكانلددين على غيره فاخدٌ منه مثل دينه كانفقه) على زعمانه جياد (شُمَّعُم) بعدما انفقه (آنه كان زيوقاً فلاشي له عندا بي حنيفة)لانه وصل الميه مثل حقه قدرا والدراهم لاتخلوا عن زيف و الجودة لاقيمة لها (وقال أبو يوسف و يحد يرد مثل الزيوف و يرجع مرحم (١٩٩٧) عبارا المعادلة قال الاسبيمابي و ذكر في الجامع

الصنير قول عمدهم الى حنيفة وهو العميم واعتمده النسن لكن قال فغرالاسلام تولهماتياس وقول الى وسف استحسان وقال في الميــون ما قاله الولوسف حسن وادقع للضرر فاخترناه للفتوى آميم (ومنرمنعبدين) جلة (بالف درمم) مثلا ولميسم لكل واحدقدرا من المال (فقضى حصة احدهمالم يكناد ان يقبضه حتى يؤدى باقى الدين) لان الرهن عبوس بكل الدن فيكون محبوسايكل جزء مزاجزائه مبالغة فيجله على قضائد فانسمى لكل واحد مهما شيئا وتضاه كانادان قبضه على الاسم كما في الدر (واذا وكل الراهن الرئهن اوالمدل) الذى ومنعالرهن علىيده (اوغیرهما)کالاجنی (ببيع الرهن عندحلول الدن فالوكالة جائزة) لانه تو كيـل بيـم ماله (فان شرطت) الوكالة (في عقد الرهن فليس. للراهن عزله عبافان عزله

اثنى عشر لان قيمة كل سدس اثنان فيكون خسة اسداس القلب عشرة من حيث القيمة وطريق معرفة ذلك انستقص من الوزن وهو عشرة سدسه وذلك درهم وثلثا درهم مبتى تمانية وثلث وذلك خسة اسداس عشرة يكون ملكاً للمرتبن بالضمان ويمزالسدس ويكون رهنا مع الضمان مقام الاول واعا منزكى لاتمكن الشيوع وهذا على الرواية التي سوى فيها بين الاشاعة الطاريةوالاسليةوفي رواية انالطارية لاتبطل ولايحتاج اليتميز وقال عد الامانة من الجودة والنقصان مها فان كان النقصان درهمين اواقل اجبرالراهن على الفكاك مجميع الدين لان التقصان عنده يصرف الى الجودة والامانة وان زادالنقصان على الدرهمين فالراهن بالخيار انشاء افتكه بجميع الدين وان شاء جعله بالدين اعتبارا عالة الانكسار بحالة الهلاك عنده (قو له ومن كأن له دين على غيره فاغذمنه مثل دينه فانفقه ثم علم اندكان زيوفا فلاشي له عند ابي حنفية) يمنى علم بعد امالوعلم حالة القبض ولم يرد لم يثبت لمالرد بالاجاع ثم اذا علم قبل ان ينفقها فطالب الجيادوا خذهافان الجياد امانة في يدممالم بر دالزيوف و مجدد القبض كذا في الهداية ، وقوله «فلاشي له عينى اذا كان ماقبضه مثل وزند ومناسبة هذه المسئلة بماقبلها ظاهر على قول أبي حنيفة لأنه أذا أنفق الزيوف مكان الجياد فكا مداستو فالجياد من الزيوف فيكون كالرهن (فو لدوقال ابويوسف وعجد يرد مثل الزيوف ويرجع بالجياد) والمشهور ان عجدا مع ابي حَنْفية ومن كان له على رجل درهم فاعطاه درهمين صغيرين وزنهما درهم جازو يجبرعلى قبض ذلك ولوكان له دينار فاعطاه دينارين صنيرين وزنهما دينار فأباً لم بجبر على ذلك (فولد ومن رهن عبدين بالف فقط حسة احدهما لم يكن لد ان يقبضه حتى يؤدى باقى الدين) لان الرهن عبوس بكل الدين فيكون عبوسا بكل جزء من اجزاله مبالنة في جله على قضاء الدين فانسمى لكل واحدمنهما شيئامن المال مثل أن يقول رهنتهما بالف كل واحد منهما بخمسماثة فكذلك الجواب فىرواية الاسلوهوالمبسوط وفىالزبإدات لهان يقبضه اذاادى خسمائة وجدالاول انالمقد متمد لايتفرق بتفريق التسمية وجدالثاني اند لاحاجة الى الاتحاد لأن احد المقدين لايمير مشروطا في الآخر الاثرى أنه لوقبل الراهن في احدهما جاز (فوله فاذا وكل الراهن المرتهن اوالعدل اوغيرهما ببيم الرهن عند حلول الاجل فالوكالة جائزة) لانه توكيل سيم ماله (فولد فان شرط الوكالة في عقد الرهن فليس الراهن عزله عنها فان عزله لم ينعزل) لانه لما شرطت في شمن العقدصار وصفامن اوصافه وحقا من حقوقه الانرى الدلزيادة الوثيقة فيازم بازوم اصله ولالدتماق بدحق المرتهن وفي عناله امقاط حقه وصار كالوكيل بالخصومة يطلب المدعى واووكله بالبيع مطلقاحتي ملك البيع بالنقد والنسيئة ثم نهاء عنالبيم نسيئة لم يعمل نميه لانه لازمباصله فكذابو صفه عاذكرنا

لم ينعزل) لانهالماشرطت في ضمن عقدالر هن صارت وصفامن اوصافه وحقاً من حقوقه وان وكله بالبيع مطلقائم نهاه عن البيم نـــ تنتم يسمل نهيه لاند لازم باصله فكذا بوصفه وكذا اذاعن لهالمرتهن لم ينعزل لانه لم يوكله وانعاو كله غيره هدایه (و) كذا (انمات الراهن) اوالمرتهن (لمینه زل) فهی تخالف الوكالة المفردة من وجود منهاماتقدم و منهاان الوكيل هنابجبر على البيع عند الامتناع و منهاانه علك بسيم الولد و الارش و منهااذا باع بخلاف جنس الدین

وكذا اذا عزله المرتهن لاينمزل لانه لم يوكله وأنما وكله غيره (قوله وانمات الراهن لم ينعزل) لان الراهن لم يبطل عوته لاندلو بطل عايبطل بحق الورثة وحق المرتهن مقدم (فو لد والمرتمن انبطالب الزاهن بدينه ويحبسه به) لان حقه باق بعدالرهن والحبس جزاء الظلم فاذا ظهر مطله عندالقاضي يحبسه واذاطلب المرتهن دينه يؤس باحضار الرهن فاذا احضره امرالراهن تسليم الدين اولاليتمين حقه كاتمين حق الراهن تحقيقا للتبوية وان طالبه بالدين فيغير البلد الذي وقع المقد فيه ان كانالرهن ممالا جل له ولامؤنة امر باحضاره ايضا وان كان له حل ومؤنة يستني دينه ولايكلف احضارالرهن لان هذا نقل والواجب عايه التسليم يمني التخلية لاالنقل من مكان الى مكان لانه يتضرربه زيادة ضرر (قو الدوانكان الرهن في بده فليس عليه ان يمكنه من سعه حتى بقبضه الدين من تمند) لان حكم الرهن الحبس الدائم الى ان يقضى الدين وان قضاء البعض فلمان يحبس كل الرهن حتى يستو في البقية اعتبارا بحبس المبيع حتى يستوفي الثمن (قوله فاذا قضاء الدين قيل له سلم الرهن اليه) لانه زال آلمال من التسليم لوصول الحق الى مستحقه ثم اذا استوفى المرتهن دينه بإيفاء الراهن او بإيفاء متطوع شم هلك الرهن في يده قبل أن يرده الحالراهن ملك بالدين وبجب على المرتهن ردمااستوفى من الدين الح من استوفى منهوهو الراهن اوالمتطوع لانه صارمتوفيا عند الهلاك بالقبض السابق فكان الثاني استيغاه بمد الاستيفاء فبجب وه وهذا يخلاف مااذا ابرأ المرتهن الراهن من الدين ولم يردعليه الرهن حتى هلك في يدالمرتهن من غير ان عنمه اياه فانه يهلك امانة الشحسانا وقال زفر يهلك مضمونا وليس للمرتهن أنتنفع بالرهن لاباستخدام ولاسكني ولالبس الاباذن المالك وكذا اذاكان معمقا ليس له أن يقرأ فيه الابادن الراهن لاندله حق الحبس دون الانتفاع وليس له أن يوجر وبمير فان فعل كان متمديا ولاسطل عقد الرهن بالتمدى (فولد واذا باع الراهن الرهن بذير اذن المرتهن فالبيع موقوف) لأن الراهن عاجز عن التسليم فان حق المرتهن فيالحبس لازم واعاكان موقوفالحق المرتهن فيتوقف على اجازته وانكان الراهن يتصرف في ملكه كن اوصى بجميع ماله يقف على اجازة الورثة فيمازاد على الثلث لتعلق حقهم به (فو اله فان اجازه المرتمن جاز) لان التوقف لحقه وقدرضي بسقوطه (فولدوان قضاه الراهن دينه جازايضا) لانه زال المانعمن النفوذ وتصرفه صدر من الاهل في المحل واذا نفذ البيع باجازة المرتهن ينتقل حقه الىبدله وهو الثمنلان حقدتملق بالمالية والبدل لدحكم المبدل فصار كالمبد المديون اذابيع برضاء الغرماء ينتقل حقهم الى البدل لأنهر منوا بالانتقال دون السقوط رأسا فكذاهذا وان لم يجز المرتهن البيعوفسخه انفسخ فىرواية حتى لو افتكه المرتهن لاسبيل المشترى عليه لان الحق الثابت المرتهن عنزلة الملك فصار كالمالك له ان مجوزله ان لايفسخ وهي الصحيمة فان فسنمه لاينفسخ فانشاء المشترى

كانله ازيصرفداليجنسه (و المرتبن ان يطالب الرامن بدسته) اذا حل الاحل لانالرهن وثقة قاذ غنم المطالبة كالكفالة (وتحديد) اذا مطله نظله لان الحبس جزاء الظلم فاذاظهر ظلمحبسه القاضي ندوان كان مدرهن (وان كان الرهن في مده) اى دالمرتهن (فليس عليه ان عکنه مرسیمه) ای الرهن (حتى) اىلاجل ان (مقضيدالدىن من عند) لان حكم الرهن الحبس الدايم الى قضاء الدين لاحل الوثيقة وهذا يؤدى الى ابطاله (فاذا قضاء الدىنقىلله) اىللمرتهن (سلم الرهن اليه) اى الى الراهن لزوال المانع من التسليم وهوالدين فان هلك فيده قبل انبرده هلك بالدىن لانه صار مستوفيا عندالهالاك بالقبض السابق . فيكون الثاني استيفاء ثانيا فيجبرده جوهره (واذا باعالراهن الرهن بغيراذن المرتهن فالبيع موقوف) لتملق حق الفيرمه (فان اجازه المرسن جاز اليم)

وَصَارَ تَمْتَهِ بِهِ هَاكُمُ الْمُعَلِّلُهِ عَلَمُ الْمُبَدِّلُ (وَانْ قَضَاهُ الرَّاهُنَّ دَيْنُهُ جَازُ البَيْعُ) ايضا لزوال المانع (صبر) من النفوذ والابق موقوفاوكان المشترى بالخيار انشاء صبرالى فك الرهن اورفع الام الى القاضى

ليفسخ البيع (واناعتق الراهن عد الرهن نفذ عقه) وخرج من الرهن لاند صارحرا (فان كان الدين حالاً) والراهن مو سرا (طو لب باداء الدين) لانه اوطولب باداء القيمة تقع المقاسة بقدر الدىن فلا تحضيل فائدة (وان كان مؤجلاً اخذ مندقية السدفيطة، رهنا مكانه حتى محل الدين) وذلك لانه لما بطل حق المرتهن من الوثيقية ولا عكن استدراك حقه الا بالتضمين لزمت قيمته فكانت رهنامكانه فاذاحل الدين اقتضاه محقه إذا كان من حنس حقه ورد الفضل (وان كان الراهن مسرا استسعى) بالبناء للمفعول (المبد في) الاقل من (قيمت) و من الدين (فقضى مد دنمه) لانه لماتنذر الوصول الىحقه منجهة المعتق برجمالي مزيئتهم بمتقه وهوالعبد لان الحراج بالضمان ثم برجم عاسمي على مولاه اذا ايسر لانه قضا دنه وهومضطر فيه هدا به

صبرحتي يفتك الراهن الراهن اذالعجز على شرف الزوال فاذا افتكدالراهن كان لدان يأخذه وانشاء رفع الامهالي القاضي وللقاضي ان يفسيخ لفوات القدرة على التسليم وولاية الفسخ الى القاضي لاالى المرزين ولوباعه الراهن من رجل ثم باعد بيما كائبا من غيره قبل ان تجيز المرتهن فالثاني موقوف ايضا على اجازته لان الاول لم ينعقد والموقوف لا عنع توقف الثاني فان اجاز المرتهن البيه، الثاني جازالتاني وان باعالراهن ثم آجرا ورهن اووهبه من غيره واجاز المرتهن حذءالمة ودجاز البيع الاولوا افرق ان المرتبن لدحظ في البيع لا نديتملق حقه ببدله فيصع اجازنه لاملق فائدته اماهد والمقود فالهبة لأبدلها وكذا الرهن ايضالابدله والذى في الاجازة بدل المنفعة لابدل المين وحقه في مالية المين لا في عين المنفعة فكانت اجازته اسقاطا سلقه فزال المائع فنفذ البيع الاول ولوباع الراحن الرحن من المرتهن ثم تفاسخا البيع لايمودالرهن الابعقد جديد بخلاف مالورهن عصيرا فتخمر ثم تخلل عادالرهن لانه لم برض بزوال حقه فلم يزل حكم الرهن وهنا رضي الرتهن بزوال الملك والرهن وقد تحقق زوال ملكالراهن كالواذن له في بيمه من غيره فباعه زال حقه من الرهن فاذا فسخ لايعودوان باع منه اومن اجنبي بشرط الحيار ثم فسخ بحكم الحيار فالرهن بحاله (فراه وان اعتق الراهن عبدالرهن نفذ عتقه) وخرج من الرهن بالمتق لانه صار حرا وعند الشافعي لاينتق وهورهن علىحاله اذاكان المنتق مسرا لان فى تنفيذه ابطال حق المرتهن بخلاف مااذاكان موسرا فانه ينفذ عنده ايضاويسلم قيمته رهنا مكاند ولنا انه اعتق ملك نفسه فلايلغو تصرفه كما اذا اعتق العبد المشترى قبل القبض ولان الرهن عقد لايزيل الملكءن الرقبة فلايمنع نفاذ المتقكالنكاح والكتابية والاجارة يعنى اذا زرج عبده اوامته اوكاتبهما اوآجرهما لم يمنع ذلك من عقتهما لان المبد المستأجراذ اعتقدمولا ميتق وتبق الاجارة على حاله الان الحريقبلها اما الرهن فلايقبله الحرفلا يبقى ثم اذا زال ملك الراهن عن الرقبة باعتاقه يزول ملك المرتبن في اليذ بناء عليه كاعتاق العبد المشترك بل اولى لان ملك الرقبة اقوى من ملك اليد فلما لم عنم الاعلى لا عنم الدني بطريق الاولى وامتناع النفاذ في المبيم والهبة لانعدام القدرة على التسيم (فوله فاذا كان الراهن موسرا والدين حالاطولب باداء الدين) لانعليه اقامة غيرالرهن مقام ولامعني لالزامه ذلك معحلول الدين فطولب بالدين ولاسعاية على المبد اذا كان الراهن موسرا (قوله واذا كان الدين مؤجلا اخذمنه قيمةالمبد فبجملت رهنا مكانه - بتي يحل الدين) لانه ابطلحقه من الوشيقة فصار كمالو اتلفه فاذا حل الدين اقتضاه بحقه اذا كان منجنس حقه ورد الفضل (نخوله وانكان ممسرا سعى العبد في) الاقلمن (قيته) ومن الدين (فقضى بدالدين) هذا اذااعتقه بغير اذن المرتبن اما اذا اعتقه باذنه فلاسماية على العبدكذا في اليناسيم وأعالزمه السماية لان الدين متعلق يرقبته وقدسلت له فاذا تعذر استيفاء الضمان من الرهن لزم ااميد ماسلم له وانما يسى في المقل من قيمة، ومن الدين لأن الدين اذا كان اقل لم يازم المولى ان يسلم أكثر منه

فكذا العبد و ال كان الدين اكثر من القيمة فلم يسلم 4 أكثر من رقبة فكان عليه قيمة ما سلم له و حاصله انه يسمى في الاقل من تلانة أشبياء سبواء كان الدين حالا او مؤجلاً فينظر ال قيمنــه نوم الرهن و الى قيمنــه وقت العنق و الى الدين فيسعى في الاقل من هذه الثلاثة الاشـياء ثم يرجع على الرهن أذا ايسر بمــا سـمي و ليس يثبت قعبد رجوع على سبيده بما بسمى الا في هذه الصورة و اذا سمعي فحكمه في سيمانه حكم الحر و انميا بلزمه السعابة اذاكان المعنق مصيرا حال العنق اما اذا كان موسرا حال المتق ثم اصر بعد ذلك قبل اداء الدين فلا سعاية على العبد لان العتق وقع غير موجب المسحاية فلا بجب علبه في الثاني و تعتبر قيمته يوم العتق قال الخجندى آذا رهن عبدا قيعته مائة ثم ازدادت في د المرتمن ثم اعتفه الراهن وهو مدسر سعى في مائة قدر قيمته وقت الرهن وان كانت قينه وقت الرهن مائة ثم انتفصت في السعر حتى صار خسين ثم اعتقه سعى في خسين قيمته نوم المتق لانه انمــا حبس في مالينه بالمثاق هذا القدر فلا يضمن اكثرنما حبس ولوكان الدين خسين وقيمة العبد مائة في الحالين سمى ق الدن خاصة و لولم بكن الراهن اعتق العبد و لكن ديره صبح تدبيره و بطل الرهن وخزج من الرهن كما يخرج العنق وليس المرتهن حبسه بعد الندبير مم اذا صبح الندبيركان للرتمن إن يأخذ بدينه ان شاء العبد وان شاء الراهن سواءكان الراهن موسرا اومصرا ويأخذ العبد بجميع دينه بالغا مابلغ بخلاف العنقلان اكسامه لمولاه وله أن يطالب المولى بجميع دسه فكذا المدر و انماكان له ان يأخذ ابهما شماء لان الراهن مطالب بالدن و احكساب المدر من امواله فلا تختص المسالبة بعض امواله دون بعض و له ان فالرتمن هوالحُصم ف تضمينه ﴾ يطالب ايهما شــاء و لهذا يستوى فيه حال اليسار والاعــار ولا يرجع المدبر عا سعى على مولاه لان كسيه له مخلاف المنق لان كسيه لنفسه فوقع الفرق بين الندبير والمنق في موضعين احدهما ان في العبق اذا كان الراهن مصرا بجب السعاية في العقل من ثلاثة اشياء على ماذكرناه و في الندبير بجب في جبع الدين بالغا مابلغ والثاني أن في العني يرجع العبد عاسعي على الراهن وفي الندبير لا رجع لانه بالندبير لم يخرج من أن يكون سعانه الراهن و لو كان الرهن امد فاستولدها الراهن صحم الاستيلاد و بطل الرهن و تسعى في جيم المدن كالدر لان اكساما لمولاها ولا ترجع عا سعت على المولى لان كسيا مال للولي (قو له و كذاك اذا استهك الراهن الرهن) ضمنه اى بجب عليه ان منبح غيره منامه فيكون رهنا (قو له و استهلكه اجنبي فالرتمن هو الخصم في نضمنه و يأخذ القيمة فتحكون رهنا في ده) والواجب على هذا المستملك قيمته يوم هلك فان كانت قيمته يوم استملكه خبسمائة ويوم الرهن الفاغرم خسمائة وكانت رهنا و يسقط من الدين خسمائة ويكون الحكم في الخسمائة الزيادة كانها هلكت بآفة والمعتبر في ضمان القيمة وم القبض لا وم الفكاك لان القبض السابق مضمون عليه لا نه قبض استيفاء الا انه تقرر عليه هند الهلاك فاذا ضمن الاجنبي القيمة وكان الدين مؤجلا كانت المفيمة رهنها مكانه و ان كان حالا وكان الضمان من جنس حفه اقتضى منه

(وكذاك) الحكم (ال استها الراهن الرهن) اي كالمكرالمار فاحتاق الراهن العيدالم هون الافي السعاية لاستمالة سعاية المستملك (و ان استهلکه اجنی لا نه احق بعين الرهن حال فيامه فكذا فاسترداد ماقام مقامه والواجب على هذا المستهلك. فيته يوم هلك (فيأخذ) المرتهن (القيمة فتكون رهنا فيده) لانها

يجعل المالك كالاجنى فيحق الضمان (وحناية المرتهن عليه) اى الرهن (تسقط من الدس بقدرها) اى الجناية لانداتلف ملك غير وفلزمه ضمائه واذالزمه وقد حل الدين سقط تقدره وهذا اذاكان الدين من جنس الضمان والا لم يسقط منه شيُّ والجناية على المرتهن وللمرتهن ان يستوفى دينه (وجناية الرهن على الراهن وعلى المرتهن وعلى مالهما هدر) اماكون جنائه على الراهن هدرا فلانها حناية المملوك على مالكه وهي فيمايوجب المال هدر لانه المستحق واماكون جنانته على المرتبن هدرا فلان هذه الجناية لواعتبرناهاللرتهن كان علمه نظيرها لانها حصلت في ضمانه فلا نصد وجوب الضمان معوجوب التخلص عليه درر والمراد بالجناية على النفس ما يوجب المال واماما وحب القصاص فهو معتبر بالاجاع نهايه (واحرة البيت الذي محفظ فيدالرهن)واجرة حافظه (على المرتين) لانه مؤنة الحفظ وهوعلمه (واجرة الراعي) لوالرهن حيوانا (ونفقة الرهن)لوانساناو عشرماو خراجه لومنياعا (على الراهن)والاصل فيه انكل مايحتاج

فان بقي شي كان للراهن وان لم يكن من جنس حقه طالب بدينه او ببيم القيمة (فو له وجناية الراهن على الزهن مضمونة) لانه بجنائته مزيل ليد المرتهن عن ماجني عليه (فولد وجناية الرتهن عليه يسقط من دينه بقدرها) يمني اذا كان الضمان على صفة الدين امااذا كان من خلافه فلابد من التراضي ولانه بالجناية عليه غاصب فيضمن قيمته بالغة مابلغت فاذا ضمن جيم القيمة كان له المقاصة منذلك بقدر دينه ويردالفضل على الراهن (فوله وجناية الرهن على الراهن والمرتهن وعلى اموالهماهدر) اماعلى الراهن في نفسه وماله اذا كانت توجب المال فهدر اجاعالان المولى لا يُتبت له على عبده مال وانكانت توجب القود اخذ بها العبد لأنه مم مولاه فيما يوجب القود كالاجنى واما اذا جَنَّا على المرتمن في نفسه جناية توجب المال فان لم يكن في قيمته فضل عن الدين فهي هدر عند ابي حنيفة لانا لو أبتناها احتجنا الى القاطها لان حاصل الضمان على المرتمن وعندهما تثبت الجناية في رقبة العبد سواء كان فيه فضل ام لا فان شاءالراهن ابطل الرهن ودفع المد بالجناية الى المرتهن وانشاء المرتهن قال لاابني الجناية وهو رهن على حاله واما اذا كان في الرهن فضل عن الدين فعن إلى حنفة روايتان في رواية ثبت حكم الجناية في قدر الامانة لان مازاد على قدر الدين ليس في ضمانه فيصير كمبد الوديعة اذا جنى على المودع وفى رواية لايثبت حكمها لان مقدار الامانة فى يده على طريق الرهن واما اذا جنى في مال المرتهن جناية توجب المال ولم يكن فيه فضل عن الدين فهي هدر لان الضمان لولحقه لرجع به على المرتهن فلا معنى لاشبات شيُّ يعود علمه وأن كان فيه فضل فإن الجناية تثبت في مقدار الامانة فعلى هذا أذا فسد الرهن متاعا للمرتهن قيمته الفان وقيمةالرهن الفانوهو رهن بالف فطلب المرتهن ان يأخذه بقيمة المتاع فان شاه الراهن قضى عنه نصف ذلك وكان نصفه على المرتهن وان كره سم المبد في ذلك كله فان بقي شي مد فكاك الرهن اخذ المرتهن نصفه والرهن نصفه وان اختار المولى قضاء قيمة المتاع قيل له اقض نصفه لان حصة الامانة تامة وحصة المضمون ناقصه فان قضي المولى النصف زال حكم الجناية ويق العبد رهنا محاله وان كانت الجناية توجب القود فان القصاص شت للمرتهن ويسقط دسه لان الرهن تلف بسبب في مده (فولد واجرة البيت الذي محفظ فيه الرهن على المرتمن) وكذلك اجرة الحافظ لان الرهن فيضمانه فان شرط الراهن للمرتهن احرا على حفظ الرهن لايستحق المرتمن شيئا لان الحفظ عليه بخلاف الوديمة اذاشرط المودع للمودع اجرافي حفظها فله الاجر لأن الحفظ ليس بواجب عليه قال في الكرخي الحفظ واجب على المرتهن ما كان مضمونًا عليه ومالم يكن لان له حبس ذلك كله (فو له واجرة الراعى على الراهن) لان الرعى بحتاج اليه لزيادة الحيوان وتمائه فصار كنفقته وامااجرةالمأوى والمريض وأجرة الحارس فعلى المرتهن (فولد ونفقة الرهن على الراهن) بخلاف المبيع قبل القبض فان نفقته على البايع قال في الواقعات رجل باع عبدا برغيف بعيد، فلم يتقابضا حتى

اكل العبد الرغيف صار البادم مستوفيا الثمن بخلاف ما اذا رهن دابه مغفيز شمير فاكلت الدابة الشعير لم يصير المرتمن مستوفيا لثى من الدين والفرق ال نفقة المبيع عسل البابع مادام فيده فصار مستوفيا ونفقة المرهون علىالراهن فلا يصير مستوفيا وانميا كانت نفقته على الراهن لقوله عليه السلام • له غنه وعليه غرمه ، يعني الراهن غنه منسافعه وغرمه نفقته وكسسوته ولانه ملكه فكانت نفقته عليه كالموجر وكذا اذا مات كان كفنه على الراهن وكذا اذا كان الرهن حيوايا فعلفه على الراهن ولوكان امة فولدت فاجرة الظئر علىالراهن وكذا ستى الثجر وتلقيخ النفل وجزازه والفيام بمسالحه على الراهن سمواء كان فيه فضل عن الدين ام لا فان الفق الرئين على الرهن بشر اذن الرهن والرهن غائب فنطوع فان امره القاضي ذلك فهو دمن على الراهن لان القاضية ولاية على الغبائب ولا يصدق المرتمن على النفقة الا بينة او تصديق الراهن وان ابق العبــد المرهون ان كانت قيمه و الدين ســوا، فالجمل عــل المرتين وال كانت قيمة الرهن اكثر كال على المرتمن بقدر المضمون وعملي الراهن بقدر الامانة وان اصاب الرقيق جراحة او دبرت الدابة ناصــلاح ذلك ودواه عــلى المرتمن اذا لم يكن فالرهن فضل عن الدين فان كان فيه فضل فعليهم جيعا بالحساب (قو لد ونماؤه للراهن يكون رهنا مع الاصل) بعني ان شــاء المرتمن اخذه وان شــاء تركه عند الراهن والنماء مثلالين والولد والصوف وثممار الشجر والنحيل فاما غلة الدار واجرة العبد فلا يدخل فيالرهن لانه ليس من نفس الرهن فلا يدخسل تحت عقده كما لو اكتسب العبد كسبا او وهب له هبة فان اجره المرتمن بغير اذن الراهن كانت الاجرة المرتهن و عليه أن متصدق ما لانها حصلتله من وجه محظور (قو له قان هلك هلك بغير شيم) بعني النماء (قو له و أن هلك الاصل و بق النماء افتكه الراهن بحسبته مقسم الدين على قيمة الرهن وم الفيض وعلى قيمة الناء وم الفكاك فا اصاب الاصل سفط من الدين وما اصاب الخاه افتكه الراهن به) وانعا قسم على قيمة الاصل بوم القيض لان الرهن دخل في ضمانه بالقيض فاعتبرت قيمته عنده و أنما اعتبرت قيمة النماء سرم الفكاك لان النماء قبل الفكاك غير مضمون عليه وبالفكاك يضمن فاعتبرت قيمته يوم دخوله في الضمان فان لم نفتكه الراهن بعد هلاك الام حتى مات ذهب بغير شئ وصار الولدكأن لم يكن وسنقط الدىن بهلاك الام لانه لاحصة للولد قبلالفكاك وصورة الممثلة رجل رهن شاة تساوى عشرة بعشرة فولدت ثم هلكتِ قسم الدين على قيمة الشاة يوم رهنت وعلى قيمة الولد في الحال فان كانت قيمته في الحال مشرة هلكت الشاة عصتها وهو نصف الدين خسة در اهم قال ازدادت قيمة الولد بعد هلاك الام حتى صارت نساوى مشر بن بطلت تلك القسمة وتبين أن حصدًا لام كانت ثلاثة وثلثا ولو صارت قيمة الولد ثلثين تبين أن حصة الام الرابع ولو انقصت قيمة الولد بعد ذلك حتى صارت خمية تبين أن حصة الام ثلثا الدين وهي سنَّة وثلثان ولو رهن جارية فولدت عند المرتمن من غر مولاها ثم مانت وبق الولد واراد الراهن افتكاكه فان كان الدين مائة وقيمة الام خسين وقيمة اأولد عشرين

(و عاؤه) اى الرهن كالولد والثمر والبن والعسوف (قراهن) لانه نماء ملكه (فيكون رهنا مم الاصل) لانه تبعله لكونه متولدا منه مخلاف ماهويدل عن المنفعة كالكسب والاجرة وكذا الهبة والصدقة فانهاضر داخلة في الرهن وتكون قراهن والاصل الكلمانولد من مين الرهن بسرى اليه حكم الرهن و مالا فلامجم الفتاوي (فان هلك) أنفاء (هلك بغير شي لأن الاتباع لاقسطالها عامقابل بالاصل لانمالم تدخل تحت المقد مقصو دا اذا للفظ لا بتناو لها (و أن هلك الاصل وبق ألتماء افتكه الراهن محصته) من الدين لانه صار مقصودا بالفكاك والتبع مقاله حصة اذاكان مقصودا وحيئذ (منسم الدين على فيدالرهن ومالقبض) لانه بصير مضمونا بالقبض (وقيمة ألنما، ومالفكاك) لانها تصير مقصودة بالفكاك اذا بق إلى وقنه (فا اصاب الاصل سقط من الدين) مقدر ما لانه مقابله الاصل مقصودا (وما اصاب الخادافتكه الراهن 4) اي عا اصاهكا لوكان الدين عشرة وقيمة الاصل ومالقيض عشرة

الزيادة في الرهن) كائن يرهن ثوبا بمشرة ثميزيد الراهن ثوبا آخر لکون مع الاوليرهنــا بالعشرة وتعتبر قيمها يومالقبض ايضا (ولانجوز) الزيادة (في الدين عند الى حنيفة ومحد) كائن هول اقرضني خمة اخرى على ان يكون الثوب الذي عندك رهنا بخمسة عشر فلايلنحق باصل العقد (ولا يصير الرهن رهنا عما) لان الزيادة في الدين توجب الشيوع فيالرهن وهوغيرمشروع عنــدنا والزيادة فىالرهن توجب الشيوع في الدين وهو غير مانع من صحة الرهن هــدايه وقال ابو بوسنف تجدوز الزيادة فى الدين ايضاقال فى التصيم واعتمد قولهما النسني وبرهمان الائمة المحبوبى كاهو الرسم (واذا رهن عيناواحدة عندر حلين) ولوغير شربكين (مدىن لكل واحد مهما حاز وجعها رهن عدكل واحدمهما) لأن الرهن اضيفِ الى جبع العين سر بصفقة واحدة ولاشيوع فدوموجيدالحيس بالدن وهمو لايتجزى فصار

فانك نقسم الدين عليهما فما اصاب الام سقط من الدين وذلك خسة اسباعه اى خسة اسباع المائة وهو احد وسبعون وثلاثة اسباع ومااصاب النماء وهوسبعان وهوثمانية وعشرون واربمة اسباع افتكه الراهن يه ولوكان الدين عشرةوقيمة الزيادة يومالفكاك خسة وقيمة الاصل عشرة فهلك الاصل يفتك الزيادة بثلث العشرة وهوثلاثة وثلث ولوكانت قيمة الزيادة يومالفكاك عشرين وقيمة الاصل عشرة والدين عشرة فهلك الاصل يفتك الزيادة بثلثي العشرة وهو ستة وثلثان ولونقصها الولادة جبرالنقصان بالولد حتى لونقصت من قيتها عشرة والولد يساوى عشرة لايسقط من الدين شئ (فولم ويجوز الزيادة في الرهن) وهذا عندنا وقال زفر لايجوزفاذا صحت الزيادة في الرهن يقسم الدين على قيمة الاولى يوم القبض وعلى قيمة الزيادة يوم قبضت حتى لوكانت قيمة الزيادة يوم قبضها خسمائة وقيمة الاولى يوم القبض الفاو الدين الف يقسم الدين اثلاثًا يكون في الزيادة ثلث الدين وفي الاصل ثلثاء وانكانت قيمة الزيادة ما تُنين ففيا سدس الدين ولايعتبر نقصان قيمة الاولى فى السعر لان الضمان يتعلق بالقبض فالمعتبر بالقيمة يوم القبض وان نقص الاصل في يده ذهب من الدين بقدر النقصان فان زاده الراهن بعد نقصان الاصل رهنا اخر قسمت مابتي منالدين فيالاول على قيمة الباقي منه وعلى قيمة الزيادة يوم قبضت وكان الدين فيهما على قدر ذلك كرجل رهن جارية تساوى الفا بألف ثم اعووت فزاده عبدا يساوى الفافقد ذهب باعوارها نصف الدين وبق فيها خسمائة مقسومة على قيمتها عورآء وعلى قيمة المبد الزيادة يوم قبض فيكون في العبد ثلثا خسمائة وهوثلث الالف أن هلك هلك ثلث الالف وأن هلكت الموراء ذهب بهلا كهائلث خسمائة وقد ذهب بالموراء خسمائة (فوله ولايجوز في الدين) هذا (عند ابي حنيفة ومجد وزفر ولايصيرالرهن رهنا بها وقال ابويوسف هوجائز) فابو يوسف سوى بين المسئلتين فقال تجوز الزيادة فىالرهن والزيادة فىالدين وزفر سوى بينهما ايضاوقال لابجوز كالاهماوهمافرقا بينهمافقالازيادة الرهن على الرهن جائزة والزيادة فيالدين لايجوز لان الزيادة فيالرهن تؤدى الى شيوع الدين وذلك لايمنع صحة الرهن لاندلورهن بنصف الدين رهنا جازوشيوع الرهن عنع صحة الرهن فافترقا وصورة الزيادة في الدين اذار هن عبدايساوي الفين بالم ثم استقرض الراهن من المرتبن الغا اخرى على ان يكون العبدرهنا بهماجيما فاند يكون رهنا بالالف خاصة ولوهلك يهلك بالالف الاول ولايهلك بالفين وكذا اذا رهن عبدا عائة وقيمته مائتان ثماخذ الراهن من المرتبن مائة إخرى على ان يكون المبد رهنا بالدين ثم مات المبد فانه يسقط الدين الاول والفضل من العبد امانة وستى الدين الشانى بلا رهن وهذا معنى قوله ولايصير الرهن رهنايها وقال الويوسف الزيادة في الدين حائزة ويسقط عو تدالدينان جيعًا (فوله واذارهن عينا واحدة عندر حلين بدين لكل وأحدمنهما جازوجيمها رهن عندكل واحد منهما) لان الرهن اضيف الى جيم العين في صفقة واحدة المعبوسا بكل منهما بخلاف الهبة تمن رجلين (٣٩)(ل)(جوهرة) حيث لاتجوز عندابي حنيفذلان المقصود منها الملك والمين الواحدة لايتصور كونهاملكالكل مهماكلا فلابد من الانقسام وهو ينافى فى المقصود درر ثمان تهايئا فكل واحد مهما فى نوبته كالعدل فى حق الآخر وهذا اذا كان ممالا يجزى و الا فعلى كل حبس النصف فلو دفع لدكله ضمنه عنده خلافالهما واصله مسئلة الوديسة درعن الزبلمي (والمضمون على كل ﴿ ٣٠٣ ﴾ واحد مهما) اى المرتهنين (حصة دينه

ولاشوع فمه وهـ ذا مخلاف الهية من رجلين حيث لانجوز عند الى حنيفــة لان المقصود بالهبة الملك ويستحل انتكون الهبة ملكالهذا وملكالهذا فلامدان يكون كل واحدمنهما مالكا لانصف فعصل قيضه فيمشاع فلاتصيم الهبة واماالرهن فالقصود منه الوثيقة لاالملك ويمكن ان يجمل جيم الرهن وثبقة لهذا وجيعه وثبقة لهذا فلا يؤدي الى الاشباعة (فو له والمضمون على كل واحد منهما حصة دينه منها) اي من المين لان عندالهلاك يصير كل واحد منهما مستوفيا حصته اذالاستيفاء مما يتجزى فكان المضمون عليه مقدار ذلك (فو له فان قضى احدهما دسه كانت كلها رهنا في مد الآخر حتى يستوفى) لانها فى ايديهما رهن واحد فانهلك الرهن عنده بعد قضاء دن صاحبه استرد من الدين قضاء مااعطاه لانه مادام في يد الآخر فحكم الرهن باق عليه فصار كالرهن من واحد اذا استوفى دينه ثم هلك الرهن في بده بعدذلك (عو ايد ومناع عبدا على ان يرهنه المشترى بالثمن شيئا بعينه فامتنع المشترى من تسليم الرهن لم بجبر عليه وكان البايم بالخيار انشاء رضى بترك الرهن وانشاء فسخ البيم الاان يدفع المشترى النمن حالا اويدفع قيمة الرهن رهنا) اماجواز شرط الرهن في البيع فهو استحسان والقيباس ازيفسد البيع لانه شرط فيالعقد منفعة للبايع لايقتضيها العقد وجه الا شمسان انالتمن الذي به رهن اوثق من الثمن الذي لارهن به فصار ذكر ذلك صفة في الثمن وشرط صفات الثمن لانفسد العقد وهذا أذا كان معينا أمااذا لم يعين الرهن فالبيع فاسد ولهذا شرط الشيخ بقوله بعينه ولوشرط في البيع رهنا مجهولا والفقيا على تمين الرهن فى المحلس جاز العقد .وقوله هنامتنع المشترى من تسليم الرهن لم بجبر عليه، هذا قوانا وقال زفر يجبرلان الرهن اذا شرط في البيه صارحقامن حقوقه وانا انالرهن عقد تبرع من جانب الراهن ولا اجبار على التبرعات ولكن البايم بالخيار على ماذكر الشيخ لانه مارضي الابه فيجبر لفوائد الاان يدفع الثمن حالالحصول المقصود ومن اشترى شيئا بدراهم فقال للبايع امسك هذا الثوب حتى أعطيك الثمن فالثوب رهن عند الى حنيفة لانه اتى عالمي عن منى الرهن وهو الحبس الى وقت الاعطاء والبرة في المقود للماني وقال أبويوسف وزفر لايكون رهنا بليكون وديمةلان قوله امسك يحتمل الرهن ومحتمل الامداع فيقضى باقلهما ثبوتا وهي الوديعة مخلاف مااذا قال امسكه بدينك او بمالك غانه لماقابله بالدين فقد عين جهة الرهن قلنا لمامده الى الاعطاء علم ان مراده الرهن (نُولد وللرمن ان يحفظ الرهن تنفسدوز وحتدوولده وخادمه الذي في عياله) يمني ولده الكبر الذي في عياله والمراد بخادمه هوالحر الذي

منها) اي المين لاندعند الهلاك يصير كل منهما مستوفيا خصته لان الاستيفاء ينجزي (فان قضى) الراهن (احدهما) اى الرتهنين (دنه كانت) المين (كلها رهنا في بدالآخر حتى يستوفى دنه) لمامران العين كلها رهمن في بدكل منهما بلا تفرق (ومن باع عبداعلي ان رهنه المشترى بالثمن شيئابمينه) اوبعطى كفيلا كذلك حاضرا فيالجلس جازلانه شرط ملام للعقد لان الكفيالة والرهن الاستيشاق وهو يلابم الوجوب لكنازم الوفاءية لمدملزومة (فان امتنع)المشترى (من تسليم الرهن)المشروط (لم مجير عليد)اىعلى تسليدلعدم عام الرهن لمام من انتمامه بالقبض (وكان البايع بالخار انشاء رضي بترك الرهن وانشاء في خاليم) لفوات الوصف المرغوب فيه (الاان يدفع المشترى الثمن حالا) لحصول

المقصود (اويدفع قيمة الرهن رهنا) مكانه لان بدالاستيفاء ثبتت على المهنى وهوالقيمة قيد بالمعين لانه (اجر) اذالم يكن المشروط رهنه اوكفالته ومينا يفسدالبيع وقيدنا بحضور الكفيل بالمجلس لانه اذا كان فائباحتى افترقافسدالبيع و تمامه فى البحر (وللرتهن ان يحفظ الرهن بنفسيه وزوجته وولد،) الكبير الذى فى عياله (وخادمه الذى فى عياله) لانه انما يحفظ فى البحر (وللرتهن ان يحفظ الرهن بنفسيه وزوجته وولد،) الكبير الذى فى عياله (وخادمه الذى فى عياله) لانه انما يحفظ

عادة مؤلاء وهذا لانعشه امانة في مده فصار كالوديعة هدانه (وانحفظه بغير من في عساله) واو اشه اواحيره (اواودعه) اواعاره او آجره (ضمن) لانده غير الديهم فكان بالدفع اليهم متعديا (واذا تعدى المرتهن فيالرهن فنمند ضمان الغصب بجميع قاته) لانه بالتعدي صار غاصبا (واذااعار المرتهن الرهن للراهن فقيضه) الراهن (خرج) الرهن (من ضمان المرتبن) لانه باستمارته وقيضه انتقض القيض الموجب للضمان (فان هلك) الرهن (في يد الراهن هلك بغير شي) لتلفد في مدمالكه (وللمرتبن ان يسترجعدالي مده) لان المرتهين عنزلة المالك في حق الحبس ولومات الراهن والرهن في بده عارية فالمرتهن احق مه من سائر الفرماء (فاذا اخده) المرتهن (عاد الشمان) لمودسبيه وهو

احر نفسه (عو به وانحفظه بغیر منفی عیاله اواو دعه ضمن) لان بد المرتمن غیر أيديهم فصار بالدفع متعديا وهل للمرتهن انيضمن المودع قال أبوحنيفة لاوعندهما انشاء ضمنه فانضمنه رجع على المودع (فوله واذا تعدى المرتهن في الرهن ضمنه ضمان النصب بجميع قيمتُه) لانه بالتعدى خرج منانيكون بمسكاله بالاذن وصار كا ند اخذه بغيراذنه فيصير غاصب ولان الزيادة على مقدار الدين امانة والامانات تضمن بالتمدى فانرهند خانما فجعله فيحنصره فهو ضامن لأنه متمد بالاستعمال لانه غيرمأذون فيه وانماالاذن بالحفظ وهذا لبس واليمنى واليسرى فىذلك سواءوان جمله فى بقية الاصابع كان رهنا عافيه لانه لايلبس كذلك عادة فكان حفظا لالبسا وكذا الئوب ان لبسه لبســا معتادا ضمن وانجعله على عاتقه لم يضمن وان ابس خاتما فوق خاتم ان كان بمن عادته يحتمل بلبس خاتمين ضمن وان كان لايحتمل به فهو حافظ فلايضمن (فوله واذا اعاد المرتهن الراهن الرهن فقبضه خرج من ضمانه) لانه باستمارته وقبضه منالمرتهن ازال القبض الموجب للضمان (قوله فانحلك فى يد الراهن هلك بغير شي) لفوات القبض المضمون (قو الدوالمر تهن ان يسترجعه الى مده فاذا اخذه عاد الضمان) يعنى بغير استيناف عقدلان قبض العارية لايتعلق به الاستحقاق فبتي الرهن على ماهوعليه ولومات الراهن والرهن فى يده عارية فالمرتهن احقيه منسائر الغرماء ولواعاره احدهمااجنبيا باذن الآخر سقط حكم ضمان الرهن فيحاله ولكل واحدمنهما أنبرده رهناكاكان وهذابخلاف الاجارة والهبة من اجنبي اذا باشره احدهمـا باذن الآخر بحيث يخرج من الرهن ولايعود اليــه الابرهن مستأنف ولومات الراهن قبل الرهن الىالمرتهن كان المرتهن اسوةالفرماء فيهلانه قدتملق بالرهن حق لازم بهذه التصرفات فببطلبه حقالرهن امابالعارية فإيتملق به حق لازم فافترقا واناستماره المرتمن منالراهن فهلك قبلان يأخذ في العمل هلك على ضمان اارهن لبقاء يدالرهن وكذا اذا هلك بعد الفراغ منالعمل لارتفـاع يد المارية وبقاء يد الرهن فعاد ضمانه وانحلك فيحالة العمل هلك بغير ضمان لان يد المارية امانة وهي حادثة بعد زوال قبض ألرهن وكذا اذا اذن الراهن للمرتهن بالاستعمال ومن استمار شيئا ليرهنه فمارهنهبه منقليل اوكثير فهو جائزوهذا اذا لم يسم له ما يرهنه به فان سمى له قدرا من الدين فليس له ان يرهنه باقل منه ولا اكثر وكذا اذاسميله صنفا منالدين ليسله انيرهنه بصنف غيرهوا نالم بجزان يرهنه باقل مما سمى لان الممير رضي ان بجمله مضمونا بذلك القدر حتى اذا هلك رجع به فاذا جعله مضمونًا باقل منه لم بحصل الفرض من الضمان وأنما لم يجز أن يرهنه باكثر مما سمى له لاند لم يرض ان يستوفى من ماله الاذلك القدر ولان الممير يتوصل الى احَّدْ عاريته بقضاء دين المرتهن فاذا اذن في مقدار يتمكن من ادائه لم يجز ان يرهنه باكثر منه فيعجز عن ادائه فان رهنه بغيرماسمي له من القدر اوالنصف فهو مخالف

فيضمن قيمة الرهن ان هلك في يد المرتهن لانه تصرف في ملكه على وجه لم يأذناله فيه فصار غاصبا وللمعير أن يأخذه من المرتهن ويفسخ الرهن وكذا أذا استعاره ليرهنه عند رجل بسينه فرهنه عند غيره لان المالك رضي سيد مخصوصة ولم يرض بغيرها وكذا اذا قال له ارهنه بالكوفة فرهنه بالبصرة كان ضامنا لانه متعد ثم انشاء المعير ضمن المستعير ويتم عدالرهن بينه وبين المرتهن لانه ملكه باداء الضمان فتبين انه ملك رهن نفســـه وأن شـــاء ضمن المرتهن ويرجع المرتهن عا ضمن وبالدين على الراهن فان هلك فيد المرتمن وقد رهنه على الوجه الذي استعاره غير مخالف ضمن الراهن للمعير قدر ماسقط عنه بهلاك الرهن من الدين لانه وفي دينه منه بامره فكان له الرجوع عليه عا وفي ولايلزمه اكثر من ذلك والمعير متطوع في الزيادة ولو عجز المستمر عن فكاك الرهن فافتكه مالكه رجع عاكان الرهن بهلك به ولا يرجع باكثر من ذلك سيانه اذا اعاره عبدا قيمته مائة واذن له أن يرهنه عمائين فافتكه الممير بمائتين رجع بمائة لان العبد لوهلك في يد المرتهن صار مستوفيا لهذا القدر ولم يكن للمعير أن يرجع باكثر منه فكذا أذا قضا بنفسه لم يرجع باكثر منه (int)

القاضي لدو صياوا مره ببيعه) الله في الكرخي اذا آجر الراهن الرهن من المرتهن خرج من الرهن ولايعود الله الا بالاستناف وكذا اذا آجِره الراهن من غير المرتهن فاجازه المرتهن او آجره المرتهن من غيره فاجازه الراهن جازت الاجارة وخرج المرهـون من الرهن ولم يعد اليه لان الاجارة عقد يتعلق بها الاستحقاق فاذا تراضيا عليها كان ابطالا لارهن لانها لاتصم معيقاء الرهن فكانهما تفاسخا وفي الخجندي ليس للمرتهن ان يؤجر الرهنفان آجره بغير اذن الراهنوسله الى المستأجروهاك في يدالمستأجر كان الراهن بالخيار ان شاء ضمن المرتهن قيته وقت التسليم الى المستأجر ويكون رهنا مكانه وان شاء ضمن المستأجر فان ضمن المستأجر رجم عا ضمن على المرتهن لاند غره ولا بحن عليه الاحرة وان ضمن المرتهن لا يرجع عاضمن على المستأجر ولكن يرجع عليه بما استوفى من المنافع الى وقت الهلاك ولايطيب له ولو لم يهلك الرهن واسترده المرتهن عاد رهنا كاكان وان آجره الرتهن باذن الراهن او الراهن باذن المرتهن او آجر صاحبهما بغير اذن صاحبه ثم اجازها صحت الاجازة وبطل الرهن وتكون الاجرة للراهن وولاية قبضها الى العاقد ولايعود رهنا أذا أنقضت مدة الاحارة الا بالاستيناف وليس للراهن أن برهن الرهن فأن رهنه فأجأز المرتهن بطل الرهن الأول (فولد واذا مات الراهن باع وصيه الرهن وقضيي الدين) لان وصد قائم مقامه (قوله فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا وامره ببيعه) هذا اذاكان ورثه صفارا اما اذاكانواكبارا فهم يخلفون الميت في المال فكان عليهم تخلىصه والله اعلم

القيض(وإذا مات الراهن باع وصيه الرهن)لقيامه مقامه(وقضى)به(الدين فانلم يكن له ودى نصب لان القاضي نصب ناظرا لحقوق المسلمين اذاعجزوا ءن النظر لانفسهم والنظر في نصب الوصى ليؤدي ماعلىه ويستوفى مالدهدانه

﴿ كَتَابِ الْحَجِرِ ﴾ هولفة المنعوشرعا منع من نفاذ تصرف قولى و(الاسباب الموجبة للعجر ثلاثة الصغر) لانهانكان غير عيز كان عديم العقل وانكان عيز افعقه ناقص (والرق) لانه وانكان فيه اهلية لكنه يحجر عليه رعاية لحق المولى كلاتبطل منافع عبده بايجارة نفسد (والجنون)لاندان ﴿ ٣٠٩ ﴾ كان عديم الافاقة كان عديم المقل كالصبى الغير المميزوان وجدت

- J - I > -

الحجر في اللغة المنع ومنه سمى الحجر لصلابته لانه يمنع العين عن ان تؤثر فيه ومنه سمى الحطيم حجراً لانه منع من البيت • وفي الشرع عبارة عن المنع عن التصرفات على وجد يقوم النير فيدمقام المحجور عليه (فولهر حدالله الاسباب الموجبة للعجر ثلاثة) اراد بالموجبة المثبتة (فوله الصـغر والرق والجنون ولايجوز تصرف الصــي الا باذن وليه) المراد الصبي الذي يعقل اما غيره فلايجــوز ولو اذن له وليه وتفــــير العاقل ان يعلم ان البيع سالب والشراء حالب ويعلم أنه لايحبتم الثمن والمثمن في ملك واحدقال فيشاهان ومن علامة كونه غير عاقل أذا اعطى الحلواني فلوسا فأخذ الحلوى وجمل ببكي ويقدول اعطني فلوسي فهذا علامة كونه غيرعاقل وان اخذ الحلوى وذهب ولم يسترد الفلوس فهو عاقل (قوله ولايجوز تصرف العبد الا باذن سيده)كى لاتملك رقبته بتملق الدين به وبالاذن رضى بفوات حقه (فولم ولايجوز تصرف المجنون المفلوب على عقله بحال) اى سواء اذنله فيمام لا والمراد بِهِ الذي لايفيق اصلا اما اذا كان يفيق ويعقل في حال افانته فتصرفه في حال افانته جائز (فوله ومن باع من هؤلاء شيئااو اشتراه) المراد الصبي والرقيق اطلق لفظ الجم على الاثنين وهوجائز كافي قوله تمالي ﴿ فان كان له اخوة ﴾ والمراد الاخوان وقيل اراد مه العبد والصي والمجنون الذي لانفيق (فو أبه وهو ينقل العقد ويقصده) اى ليس بهازل ولا خاطئ فانبيع الهازل لايصم وان اجازه الولى (فوله فالولى بالخيار ان شاه اجاز. اذا كان فيه مصلحة وان شاء فسنفه) يحترز من الغبن الفاحش فانه لابجوز وان احازه الولى بخلاف النين اليسير منان قيل التوقف عندكم في البيع اما الشراء فانه لايتوقف فان الاصل فيه النفاذ على المباشر. قلنا نيم اذا وجد نفاذا على الماقد كمافى شراء الفضولى وهنا لم يوجد النفاذ لعدم الاهلية او لضرر الولى فاوقفنا، (قُولِه وهذه المساني الثلاثة توجب الحجر في الاقوال) يريد في الصبي الذى لايعقل والمأذون الذى لايعقل البيع والشراء اما اذاكان ااصبي المأذون يعقل البيع والشراء فانه يؤاخذ باقواله في الاموال كما يؤ اخذ في الافعـال حتى لو افران لمفلان عليه مائة درهم لزمه وكذا العبد المأذون يؤاخذ باقواله كا يؤاخذ بافساله فان كان للعبدكسب سلم منه للمقرله فان لم يف سم العبد فيه والصبي ينتظرحتي يستغنى (غوايم دون الافعال) لان الافعال لامرد لها لوجودها حسا ومشاهدة يخلاف الاقوال لان اعتبارها بالشرع والقصد من شرطه الا اذاكان فعلا يتعلق

الحير في الاقوال دون الافعال) لانها لامردلها

فيبمض الاوقات كان ناقص العقل (ولانجوزتصرف الصبي) الغيرالميز مطلقا ولاالميز (الاباذن وليه) فاناذن لدوليه جازتصرفه لاناذن المولى آية اهليته اذلولا اهليتــه لم يأذن له (ولا) بجوز (تصرف العبد الاباذنسيده)لازمنعه لحق المولى فاذا اذن لدفقدرضي باسقاط حقه فيتصرف باهلته انكان بالغا عاقلا وانكان صغيراكان عنزلة الحر الصفير(ولانجوز تصرف المجنون المنلوب على عقله (بحال) اى فى جيم الاحوال سواء كان باذن الولى اولى وارادبالمغلوب الذي لايفيق واما الذي بجن وغيق فحكمه كميز نهایه (ومنباع من هؤلاء شيئا) الاشارة الى السي والمد بطريق اطالاق الجمع علىمافوق الواحد او الى الثــلاث ويرأ د المجنون الذيبجن ونفيق بدال قوله وهويمقل البيع فاندكالممز كامر(اواشتراه وهويمقل البيع) بان يعلم انالييم سالب والشرآه حالب (ويقصـــده) بانيكون غيرهازل (فالولى بالخيار انشاء اجازء اذاكان فيه مصلحة وان شاءفسخد)لانعقدهم ينمقدموقوفا لإحتمال الضررفاذا اجازمن له الاجازة فقدتمينت جهة المصلحة فنفذ (وهذ، المماني الثلاثة) المذكورة انما (توجب

به حكم عدري والشيمات كالحدود والقصاص فجعل عدم القصد في ذلك شيمة في حق الصبي والمجنون و أنما لم توجب هذه المساني الحجر في الافسال لان الافعال تصيح منهم كما تصيح من غيرهم و لهــذا قالوا ان اســتبلاد المجنون صحيح لان الفشــل يصح منمه و او اقر بالاستبلاد لم يصمح منمه لان افراره ناقص و او ملك العسمي والحِنونُ ذَا رَحَمُ مُحْرِمُ مُنْهِمًا عَنْقُ عَلَيْهِمًا لأنَّ الماك يُصْبِحُ مُنْهِمًا وَ أَوْ اعْتَقَهُ بِالْقُولُ لم يصمح الما ذكرنا و صورة استبلاد المجنون ان بدخل في ملكه جاربة قد والدتُّ منه بنكاح (قوله والصبي والمجنون لا بصح عفودهما و لا افرارهما) لانه لا قول لعما اما النفع المحض فيصيح منهما مباشرته مثل قبول الهبة والصدقة و كذا اذا آجر السبي نفسـه و مضى على ذلك العمل وجبت الاجرة الحمـانا و يصح قبدول بدل المخلع من العبد المجور بغير اذن المولى لانه نفع محض و يصم عبارة السبى في مال غيره و طلاق غيره و عناق غيره اذا كان وكيـــلا (قولد ولا يقع طلاقهما ولا عثماقهما) لقوله عليه السملام ، كل طلاق واقع الاطلاق السبي والمشوم ، والعتماق يتحمض مضرة لأن الطلاق والعشاق استقاط حق الا يصيح من الصبي والمجنون كالهبءة والبرأة و لا وقوف للسبي على المصلحة في الطلاق بحال لعدم الشهوة ولا وقوف للولى على عدم التوافق لاحمقال وجود النوافق على اعتبار بلوغه حد الشهوة فلهذا لا يتوقفان على اجازته ولا ينهذان عباشرته بخلاف سائر المقود و يمنى بالطلاق طلاق امرأته اما اذا وكل الرجل صيبا بطلاق امرأته فطلقها طلقت امرأة الموكل ويعنى بالمناق ابضا اذا كان بالقول اما اذا ملك ذا رحم محرم منه عنق عليمه (قوله و ان اتلف شيئا لزممم ضمانه) لان الافعال تصبح منهما و لان الاتلاف موجب الضمان و لا يشوقف على الفسد كما في مال ناف بانقلاب النائم عليه والحائط المائل بعد الاشهاد (قُولُه فاما العبــد فاقواله نافذة في حق نفســه غير نافذة في حق مولاه) اما نفوذها فى حق نفسه فلقيام اهلينه و اما عدم نفوذها في حق مولاه فرعاية لجانب الولى لان نفاذه لابعرى عن تعلق الدين برقبته او كسبه وكل ذلك مال المولى (قول فان اقر عال لزمه بعد الحرية) لوجود الاهلية وزوال المانع (قوله ولم يلزمه في الحسال) لقيام المانع * واعلم ان العبد لا يخلو اما ان يكون مأذونا او محبورا فان كان محبورا نائه يؤاخذ بافعــأله دون اقواله الافيما يرجع الى نفسه مثل القصــاص وحد الزناء وشرب الخر وحد القذف فانه يصبح اقراره فيها وحضرة الولى ليس بشرط و هذا اذا اقر و اما اذا اقيم عليه البينة فضرة الولى شرط عندهما وقال ابو يوسف ليس بشرط و لو استملك العبد مالا فانه يؤخذ منه واما الاقرار بالجناية التي توجب الدفع او الفداء فانما لا تصبح منه محجورا كان او مأذو نا و اما المأذون فاقراره بالديون والغصوب و أستملاك الودايع والعواري والجنايات في الاموال جائز وان اقر عهر امرأة و صدقته المرأة فانه لا يصبح في حق المولى ولا يؤاخذ به الا بعد الحرية و ان

اوجودها حسا و مشاهدة مخالف الاقرال لان اعتبارها موجودة بالشرع والتمد من شرطه الااذا كان فعلا شملق به حكم يندرىء بالشمات كالحدود والقصاس فبمعل عدم القصد في ذلك شهمة في حق الصبي والمجنون هدایه (فالسی و المجنون لايصيح عقو دهماو لااقرارهما و لا يقدم طلاقهما ولا عتافهما) لعدم اعتبار اقوالهما (و أن أتلفا شيئا لزمها ضمانه) لوجود الاتلاف حقيقة و عــدم افتقاره الى القصد كما في النائم اذا القلب على مال فاتلفه لزمه الشمان (و اما العبد فاقواله المفذة في حق نفسه) لقيام اهليته (غير نافذة في حق مولاه) رعابة البه لان تفاذه لا يسرى من تعلق الدين برقبته اوكىبە و فى ذلك انلاف لمال المولى (فأن اقر عال لزمه بعدالحرية) اوجود الاهلية والتفاء المانع (و لم يلزمه في الحال (لوجود

المانع (وان اقر) العبد (عدد او قساس لزمه أ في الحال) لانه مبقى على اصل الحرية في حق الدم حتى لايصم انرار الولى عليه بذلك (و نقد طلاقه) لانه اهمل له وليس فيمه ابطال ماك المولى ولا تقويت منافعه فينفذ (وقال الو حنيفة لايحجر على السفيه) اي الخفيف المقل المتلف لماله فيمالاغرس له فيه ولا مصلحة (اذا كان) غالبا عما توجب الجر مان كان (مالغا عاقلا حرا و اصرفه في ماله حارز) اوجود الاهلية (و أن كان مبذرا مفسدا تلف ماله فيما لاغرس له فيه ولامصاحة) لأن في ساب ولاشه اهدار آدمشه والحاقه بالهائم وهو اشد ضررا من التبدر فلا بتعمل الاعلى لدنم الادنى حتى لوكان في الحر دفع ضرر عام كالحبر على الطبيب الجاهل والمفتي الماجن والمكارى الفلس از اد هو دفع الاعلى

اقر باقتصاص امرأة بالاصبع فعندهما هذا افرار بالجنابة فلا يصم الا يتصديق الولى و عند ابي توسيف هذا افرار بالمال فيضم (فؤله وان افر بحد او قصاص لرمه فالحال) لان هذا اقرار على تفسسه وهو غير متم فيه * واعلم ال المبسد أذا قتل رجلا عمدا وجب عليه القصاص وان كان خطأ اوكان فيما دون النفس عمدا اوخطأ نانه عجب على المولى اما دفعه واما فداؤه بارش الجناية فان اختار الفداء وجبالارش حالاً وكذا أذًا اختبار دفع العبد دفعه حالاً أيشناً وأو أنه أبناً قتل رجلاً عداً وجب عليه الفصاص اعتقه مولاه فان الولى لايلزمه شيء لان المبد مسار حرا وهو محل فمقصاص وأوكان فلقتيل وأبيان فمفأ أحدهما بطل حقه وانقلب نصيب الآخر مالاً وله أن يستسمى العبد في نصف قيمت ولانجب على المولى شيء لانه انقلب مالا بعد الحرية وبحب نعسف ألقيمة لان اصل الجنساية كان في حال الرق وأواقر العبد مقتل الخطأ لم يلزم المولى شيء وكان في ذمة العبد يؤخذيه بعد الحرية كذا في الخجندي و في الكرخي اذا اقر العبــد بجنــاية الخطــأ وهو مأذون او محجور ناقراره باطل فان اعتق بعد ذلك لم يتبع شيء من الجناية اما الحجور فانه اقرار عمال فلاسلق باقرار. حكم كاقراره بالدين واما المأذون فافراره جائز بالديون التي تلزمه بسبب النجسارة 🎚 لانها هي المــأذون فيهــا فاما الجنــاية فلم يأذن فيمــا ااول فالمــأذون فيمــاكالحجور (فولد و منه ف طـ الاقه) لفوله عليه السـ الام • كل طلاق واقع الاطـ الاق السـبى والمعتوه ، وقال عليه السلام ، لاعلك العبد و المكاتب شيئًا الا الطلاق ، ولانه غير متم فيذك وليس فيمه ابطال ملك المولى ولاتفويت مسافعه فنفذ قال في النوازل والمعتوه من كان مختلط الكلام فاسد الندبير لكنه لايضرب ولابشتم كايفعله الجنون (فولد ولايم طلاق مولاه على امرأته) لقوله عليه السلام • الطلاق بيد من ملك الساق ، ولان الحل حصال العبد فكان الرفع اليه دون الولى (قو له وقال الوحنيفة لااحِر على السفيه اذا كان حرا بالفا عاقلا) السفيه خفيف العقل الجساهل بالامور الذي لاتميزله العساءل بخلاف موجب الشرغ وانمسا لميمحجر عليسه عند ابي حنيفة لانه مخساطب عائل ولان فيسسلب ولاشه أهدار آدميته والحسانه ماليسائم وذلك اشد عليمه من النبيذير فلامحتمل الاعلى لدفغ الادني الا ان بكون في الجر عليه دفع ضرر عام كالجر على الطبيب الجاهل والفتي الماجن والكارى المفلس فان هؤلاء يحجر عليم فيما يروى عن ابي حنيفة وهو دفع الاعلى بالادنى * المنتى الماجن هوالذي يعلم الناس حيلا باطلة كار تداد المرأة لتفارق زوجها أوالرجل لتستط الزكاة ولايسالي أن يحلل حراما أو محرم حلالا * والطبيب الجساهل هو أن بسمق الناس دواء مهاكما * والمكارئ المفلس ان يكرى ابلا وليست له ابل ولامال بشتريها به واذا جاء آوان الخروج يخني نفسه (فوله و نصرفه في ماله جائز) لانه مخاطب عاقل (فو له و ان كان مبذرا مفسدا) فقوله • مفسدا ، تفسير لقوله • مبذرا ، وسوا. كان بذر ماله في الخير او الشر (قو له نلف ماله فيما لاغرضه فيه ولامعلحة) بان

بالادنى هدايه (الاانه قال) الامام (اذابلغ الغلام غير رشيد) لاصلاح ماله (لم يسلم اليه ماله) او اثل بلوغه بل (حتى ببلغ خسا و عشر ين سنة) لان المنع باعتبار اثر العسبا و هو فى او اثل البلوغ و سقطع شطاول الزمان و هذا بالا جماع كما فى الكفاية و انما الحلاف فى تسليمه له بعد خس و عشر ين كما يأتى فلو بلغ مفسدا و حجر عليه او لا فسلم اليه فضاع ضمنه الوصى و او دفعه اليه و هو سيح و اذن له قى المجارة فضاع فى يده لم يضمن كما فى المنح عن الحسانية و فى الواو الجية و كما يضمن بالدفع اليه و هو مفسد فكذا قبل ظهور رشده بعد الادر اك اه و فى فناوى عنو ٣١٢ كه ابن الشامى و خير الدين الرملى لا يثبت

بالفيه في البحر أو في الماء أو يحرقه (فو له الا أنه قال أذا بلغ الغلام غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خسا وعشرين سنة فان تصرف قبل ذلك نفذ تصرفه) ولا يقال كيف بجوز تصرفه فيه وهو عنوع عن قبضه لان مثل ذلك لاعتنع الاترى الاالمبيع فيدالبابيع عنع المسترى من قبضه قبل تسليم الثمن و لواعتقه جاز (قُولِه فاذا بلغ خمسا وعشرين سنة سلم اليه ماله و أن لم يونس منه الرشمد) لأن منم المال عنه بطريق التأديب ولاتأديب بعد هذه المدة غالبا الاترى انه قد يصير جدا في هذا السـن • قال في البناسِم انما قدره الوحنيفة مخمسة وعشرين سنة لانه قد بعسير جدا في هــذا الســن ووكده قاضيا وفي جر ولده ولد مع كونه حرا بالف فيؤدى الجر عليه الى امر قبيح ويباله ان ادنى مدة بلغ فيها الغلام الننا عشرة سنة بتزوج وتحبل له فتلد امرأته لستة اشهر فيكمر ولده وببلغ لاثاتي عشرة سنة ثم يتزوج وتحبلله قتلد امرأته لسستة اشهر فذلك خس وعشرون سنة ومحال ان يكون جدا ولم يبلغ اشده (فولد وقال ابويوسف ومحمد يحجر على السفيه و يمنع من التصرف في ماله) ثم اختلفا فيما بينهما فقال الونوسنف لابصير محجورا عليه الابحجر الحاكم ولابصير مطلق بعدالجر حتى بطلقه الحاكم وقال محمد فساده فيماله يحجره وصلاحه فبه يطلقه بمني آله يحجر شفسالسفه ويذهب عنه الحجر بنفس الاصلاح فىماله وفائدة الحلاف فمِما باعه قبل حجرالقماضى فمند الى وسف تجوز وعند محمد لابجوز ثم اذا صار بحجورا عايه عندهمــا يسير حممه حكم الصبي الذي لم ببلغ الا في اشياء معدودة فان حكمه فيها كحكم البالغ العــاقل وهي انه أذا نُزوج امرأة باز نكاحه وان اءنق باز عتقه ولكنه ليسمى العبد في قيمته ويصيح تدبيره واستبلاده وطلانه وبجب في اله الزكاة وبجب عليه الحج اذا كان قادرا على الزَّاد والراحلة وتنفذ وصيته في الثلث ويجوز اقراره على نفسه عبا يوجب العقوبة كما اذا اقر نوجوب الفصاص في النفس و فيما دونها قال في البناس، اذا صار محجورا فهو عنزلة الصفر الا فياربعة اشياء لانجوز نصرف وصيالاب عليه ونجوز وصينه بالثلث وترويجة بمقدار مهرالمثل واقراره عائز والما يبعد وشراؤه وهبته وصدقته واقراره بالمال واجارته فلا تجوز منه كما لاتجوز من السبي والمجنون (قوله فان كان فيه مصلحة اجازه الحاكم) يعنى اذا كان النمن قائما فيدالسفيه وفيه رجح اومثل القيمة فاما اذا ضاع

الرشد الابحجة شرعية اه (وان تصرف فیه) ای في ماله (قبل ذلك) المقدار المذكور منالمدة (نفذ تصرفه) لوجود الاهلية (وادًا بلغ خسا وعشرين سنة سلم اليه ماله وان لم بونس مندالرشد) لان المنع عنه إطريق الشأديب ولا تأدب بعد هذا غالب الا رى انه قد يصير جدا في هذا السن فلافائدة في المنع فازم الدفع قال فالتعميم واعتد تولهالمحبوبي وصدر الشريعة وغيرهم (وقالا بحجر اعلى السفيه و عنم من التصرف في ماله) نظرا اليه اعتبارا بالصبابل اولى لان الثابت فحق الصي احتمال التبذيرو فيحقه حقيقته والهذا منعءته المال ثم هو لانفيد بدون آلحر لانه يثلف بلسانه مامنع من مدامه قال القاضي فى كتاب الحبطان والفنوى عَلَى قُولُهُمَا قُلْتُ هَذَا صَرَحُ وهو اقوى من الالتزام اه

تصحیح قال شخنا و مراده ان ماوقع فی المنون من القول بعدم الجر تصمیح بالا انزام و ما وقع فی قاضحان من (الثن) المنصر بح بان الفتوی علی قولهما تصریح بالتصحیح فیکون هوالمحقد اه و فی حاشید الشیخ صالح مانسه وقد صرح فیکشر من المعتبرات بان الفتوی علی قولهما اه و فی الفهستانی عن النوضیح انه المحقنار قال فی المنح و افتی به البخی و ابوالفاسم و جعل علیه الفتوی مولانا فی بحره اه (قان باع) بعد الجر (لم ينفذ بيمه) لوجد و د الجر (و ان کان فيه) ای بسمه (مصلحة البازه الحاکم) نظر اله

(و أن أعتق) المعبور عليه (عبدا) له (نفذعتفه) لان الاسل عندهما ان كل تصرف وثر فيه الهزل يوثر فيسه الجر و مالا فلا والمتقعالا يؤثرفيه الهزل فيصم منه (وكان عليه ان يسعى في قيمته) لان الحجر لاجل النظر و ذلك في رد العتق الا أنه متعذر فجب رده رد قیمته (وان تزوج امرأة جاز نكاحه) لانه لا يوثر فيمه الهؤل ولانه منحوائجه الاصلية (فأن سمى لها مهرا باز منه مقدار مهر مثلها) لا نه من ضرورات النكاح (و بطل الفضل) لا له لاضرورة فيه ولوطافها قبل الذخول وجب لها النصف لان النبية معمد الى مقدار مهر المثل وكذا اذا زوج اربعنسوة هدايه

الثمن في يد السفيه لا مجبره القياضي كذا في المستوط و أنميا قيد بالحياصكم لان تصرف وصى ابعه عليه لا بجوز (قولد و ان اعتق عبدا نفذ عنفه) لان العنق لا يلحقه الفسخ بعد وقوعه و قال الشيافيي لا ينقذ والاصل عند ابي يوسيف و مجد أنْ كُلُّ تَصْرَفُ لَا يُؤثُّر فيه الهزل بؤثر فيه الجر و مالا فلا لأن السفيه في منى الهازل من حبث الهازل مخرج كلامه لا على نهج كلام المقلاء لا ساع هواه والمتق عما لابؤثر فيسه الهزل فيصنع منسه والاسسل عند الشنافعي ان الجرّ بسبب السفه منزلة الجر بسبب الرق حتى لانقذ عنده من تصرفاته شي الا الطلاق كالرقوق والاعتمال لا يصم من الرقبق فكذا من السفيه (قوله و كان على العبد ان بسمى في قيمته) لان الحجر لمني النظر و ذلك في ابطمال المتني الا أنه متعذر فيجب رده برد القيمة وكذا أو دبر عبسده صبح تدبيره لان التسدير لا يلحقه الفسيخ كالعتني الا انه لا تجب السحاية مادام المؤلى حيبًا لانه باق على ملكه فاذا مات وكم يونس منه الرشد سمعي في قيمته مديرا لانه عنق أعوته و هو مدير فصمار كما اذا اهتقه بعد التدبير و قيمة الدر ثائب قيمه قب و قبل نسف قيمه قنا و عليه الفتوى لان قبل الندير كان فيمه نوعا منفعة و هما البيع والاجارة و قد بطل احدهما وهو البيع وقيمة ام الولد ثلث قيمًا ننا لان البيع والاستسماء قد انتفيا وبق ملك الاعتاق و قيمة المكانب نصف فيمه قنا لانه حريدا لا رقبة والفن مملوك بدا ورقبه فكان المكاتب نصفه و أن جائت جاريته بولد فادعاء ثبث نسبه منسه و كانت أم ولده لان فى الاستيلاد ايجاب الحرية فصار كالمتق فان مات كانت حرة لاسعاية عليها لان الاستيلاد قعل منسه والجحر لا يتماق بالافعال و لهذا سـفطت السـعابة عليـــا لهذا المعنى بخلاف التدبير فان المنق ثبت فيه من طريق الفول فعلى هذا لولم يكن معها ولد فقال هذه ام ولدى كانت ام ولد و لزمتها السماية عوته لان هذا حق حرية ثبت من طريق القول فصار كالتدبير (فولد فان تزوج امرأة جاز نكاحه) و له ان بتزوج اربعا مجتمات ومتغرقات قال في الهداية لانه لايؤثر فيه الهزل و لانه من حوابحه الاصلية قال محمد الحجور يزوج نفسه ولا يزوج المنه ولا اخته لانه محبور عليه في حق غير. (فول وان سمى لها مهرا جاز منه مقدار مهر مثلها و بطل الفضل) و هذا قولهما لان دخول البضم في ملك الزوج متقوم وقدر مهرالمثل قد حصل له بازائه بدل و هو ملك البضم قان طلقها قبل الدخول وجب لها نصف المسمى من ماله لان التعيمة صححة الى مقدار مهر المثل وكذا يجوز له ان يتزوج باربم نسوة وكل يوم واحدة كذا في الهــداية ولو ان امرأة مفسدة تزوجت كفوأ عهر مثلها او باقل بما نفان فيه جاز لان النكاح يصيم مم الجر و أن كان المهر أقل من مهر مثلها عا لابنغان فيه فان كان لم يدخل بهــا قيل له ان شئت فتم لها مهر مثلها والافرق بينكما وان كان قد دخل بهــا فعليه ان يتم لها مهر مثلها فان كان زوجها محبورا مثلهـا فان كان سمى اكثر من مهر مثلهـا بطل عنه الفضل وان كان الملخوطب بالاتمام او الفرقة واما اذا تزوجت بغير كفؤ فللقاضي

ان يفرق بينهـا لانهـا ادخلت الشـين على اوليائهـا فيفـخ النكاح لاجلهم ولو انها ابارثت من زوجهما عال جاز المبار، ولم يلزمهما الممال لان خروج البضع من ملك الزوج لا قيمة له فنسارت بذل المبال متبرعة و تبرعهما لا بجوز واما جواز المبارئة فلائن الزوج علق الطلاق منبولها و قد وجد فصار كا او علقه مدخول الدار ُ فدخلت فان كان طلاقهـا بلفظ الطلاق تطليقة واحدة على ذلك المــال فهو رجعي لان المال الما بطل بق مجرد لفظ الطلاق و ذلك بحكون رجعيا اذا كان دون الثلاث وان كان ذكره بلفظ المبارثة كان بانا لان المال اذا لم ثابت بق الفظ المبارثة وذلك أذا أربد به الطلاق كان بإنا ولا يشبه هذا الامة التي يطلقها زوجهـا نطليقة على مال و قد دخل بهـا ان ذلك بكون بانـا و ان كان بلفظ. الطلاق لان الامة انما محجر عليها لحق المولى والهذا يلزمهها ما مذلته له في مبارءتها اذا اعتقت فنؤخذ به وان كان ما بذلت ثانان الطلاق باننا (قو له وقالا فين بلغ غير رشيد لم دفع اليمه ماله ابدا حتى نونس منمه الرشد و لا مجوز تصرفه فيمه) و قد بينا ذلك (قوله و بخرج الزكاة من مال السفيه) لانها وجبت بايجاب الله تسالي كالصلاة والصنوم وتخرج باذنه وقيل في السنائمة بغير اذنه وفي المداية بدفع الفاضي قدر الزكاة البه ليفرقها الى مضرفها لانها عبادة ولابد فها من نبنه و لکن بعث معه امیناکی لایصرف فی غیر وجهه (قولد و نفق علی او لاده و زوجته و من نجب عليــه للنفته من ذوى أرحامه) لأن هذه حلوق واجبــة علـه والسفه لاسطل حقوق الناس ويدفع القساضي النفقة الى امينه لانها ليست بعبسادة فلا محتماج الى نيته و هذا مخلاف ما اذا حاف او نذر او ماماهر حيث لايازمه المال فَيَكُفَرُ عَيْنِهِ وَ ظُمِّارِهِ بِالصَّوْمِ لَا نَهُ مَا وَجِّبِ بَفَعَلُهُ فَلُو فَتَحْسًا هَذَا البابِ لبذر امواله بهذا الطربق ولاكذلك ما بجب ابتـداء بغير فعله و يصـدق الهجور عليــه في اقراره بالوالد والوالد و تصدق في غيرهما من الفرابة الا سينة و مقبل اقراره بالزوجية لا نه لو الندأ النزويج يصم فكذا بجوز ان مغربه (قو لد فان اراد جمد الاسلام لم عنم منها) لائمِـا واجبة عليه بابجاب الله تعـالي من غر صنعه و أن اراد أن يعتمر عرة وأحدة لم يمنع منها استحسسا نا ولا يمنع من القرآن لا نه لا يمنع من أفراد السنفر لكل وأحد منهما فلا يمنع من الجمع بينهمـــا (قوله ولا يســلم القــاضي النفقة اليه)كى لا يتلفهــا ف غير هذه الوجه (قوله وبسلمها الى تنذ من الحساج بنغتما عليه في طربق الحج) لانه لايؤمن منه اتلاف ما دفع اليه فتحتاط الحساكم في ذلك مدفعها الى ثفة مقوم مذلك فان افسد هذا المحبور الحج بان جامع قبل الوقوف فعليه القضاء و بدفع الفياضي نفقة الرجوع لان الفضاء توجه عليه فصار كالانتداء ولا يلزمه الكفسارة لانه لانقدر على ادائها في حال الحجر فيتأخر عنه الوجوب الى وقت الامكان و ذلك بعــد زوال الحجر كالعبد والمعسر و اما العمرة اذا افســدها لا يلزمه قنبــاؤها الا بعد زوال الجمر لانه ارتكما وهو لانقدر على ادائها و أنما جوزناها لاختلاف العلماء في وجوبها فان أحصر

منه الرشد) لأن علة المنم المفه فيبق ما نقيت العلة كالصي (ولابجوز تصرفه فيه) اى ق ماله توفيرا لفائدة الجر عليه الا ال يكون فيسه مصلحة له فبمزه الحاكم (و نخرج الزكاة من مال السفيه) لانها واجية بانجاب الله تعالى كالصلاة والصوم الا ال القاضي بدفع قدر الزكاة اليه ليصرفها الى مصرفها لائه لابد من نبتد لكونها. عبارة لكن بعث معه امينا كيلا يصرفه في غير وجهد هـدانه (و منفق) منه (على او لاده وزوجته)كل (من نجب علیم نفقته من دوی ارحامه) لان احياء ولده و زوجته من حوابحه والانتماق. على ذوى الرحم واجب عليه حقا لقرابته والمسقه لاجلل حقوق الحلق (فإن ار اد) ان يحج (جنة الاسلام لم عنم منها) لائه واجب عليه بابجاب الله تعالى من غير صنعه (و) لكن (لا يسلم القاضي النفقة اليدولكن) أنما (يسلما ال ثقة من الحاج ينفقها عليه في طريق الحج) كيــلا تلفهما في غير هذا الوجه

(فان مرض واوصى بومسايا فى الفرب وابواب الحسير جاز ذلك فى ثلث ماله) لان الومسية مامور بهما فلا يمنع منها ولان الجركان نظراله حال ﴿ ٣١٥ ﴾ حياته والنظر فى اعتبار وصينه وفاته (وبلوغ الفلام بالاحتلام) فى النوم

مع رؤية الماء (والاحيال والاتزل) في الغضة (اذا وطي) والاصل هوالانزال والاحبال دليله (فان لم يوجد ذاك) المذكور (فحتى يتمله بمان مشرة سنة) ويعلمن فالتاسعة عشر (عند ابي حنيفة وبلوغ الجبارية بالحيض والاحتبلام والحبسل) والانزال ولم يذكره صريحا لانه قل مايعلم منها والاصل هو الاتزال والحيض والحبل دليلهما (فان لم يوجد داك) الذكور (في يتملها سبع عشرة سنة) وتطعن فيالشامنة عشر عند الى حنيفة إيضا (وقال الولوسف ومجد أذاتم انسلام والجمارية خمس مشرة سنة فقد بلغا) لان العادة الفاشية أن البلوغ لانتأخر عن هذه المدة قال الامام رهان الأتمسة الرهباني والامام النسق ومدر الشريعة وبه نغي وقال الأمام أبو العياس اجد بن صلى البعلبكي فيشرحه وقولهما رواية عن ابي حنيفة وعليه الفنوي تصيح (واذا راهنالغلام

ف جته فاله نبغي لاذي اعطى تفقه ان بعث بدي فعليه لان الاحصار ايس من فعمله وقد اختماج الى تخليص نفسمه كما لو مرض فاحتماج الى السدواء وال اصطاد في احرامه او حلق من اذي او صنع شيئا من ذلك لزمه وكان فرضه الصوم لانه عاجز عن اداء المال كالمسر وال ظماهر صح ظهاره لانه لاعكن فهضه وبجزيه العسوم لانه بمنوع من ماله ولانه لواعتق عن فلهاره سعى المنق في قيمته فلا يجزيه العنق فان صام شهرا ثم صار مصلحاً لم يجزء الا العنق لانه زال المعنى العسارض فصار كالمصر آذا صسام شهرا ثم وجد مايعتق وهمذا التفريع كله انمسا. هو على قولهما قاما عند ابى حنيفة فهو كغيرالهمبور (فولد فان مرض فأوصى وصايا من القرب والواب الحير حاز ذلك في ثلث ماله) لان الوصيه مأمور بهـا من قبلالله تسالي فلا عنم منها ولانها تقرب اليالله فكانله ذلك ^{مصلح}ة • والفرق بين القرب وابواب الخمير ان القربة هي ماتصير عبادة واسطة كبناء السقاية والمساجد والفناطر والرباطات وانواب الحير عام نتساول الفربة وغيرها كالكفالة والضمان فكان ابواب الحير اع من الفرب وقبل الغربة هي الوسيلة الى العبادة وابواب الخمير يتناول العبادة والوسيلة والفرق بين الكفاية والضمان ان من الضمان مالا يكون كفالة بان قال اجنبي خالع امرأنك عـلى الف على انى ضامن او بم عبدك من فلان على الى ضامن لك خسمائة من الثن فان الضمان هنا على الضَّامن لاعلى المسترى والمرأة (فولد وبلوغ النسلام بالاحتسلام والانزال والاحبــال اذا وطئ) نقوله • بالاحتلام ، اى مم روية المــا، والاحتـــلام يكون في النوم فاذا احتلم والزل عن شهوة حكم بلوغه والانزال يكون في اليقظة والنوم وهذا الباوغ الاعلى واما الادنى فاقل مابصدق فيه الغلام اثنتا عشرة سنة والاشى تسم. (قوله نان لم يوجد ذاك في يتمله عاني عشرة سنة عند ابي حنيفة) لغوله تعمالي ﴿ حتى بِلغ اشده ﴾ واشد السبي مماني عشرة سنة كذا قال ابن عباس وهو ادّل ماقيل قالاشد نيني الحكم عليه النبقن له (قولد وبلوغ الجارية بالحيس والاحتمالام والحبل فان لم يوجمد ذلك فحتى يتملهما سبعة عشر مسنة) لان الانات نشوهن وادراكهن اسرع من ادراك الذكور فنقصنا منه سنة (فو لد وقال ابو وسف ومحمد أذا تم للفلام والجارية خس عشرة سنة فقد بلف) ولامعتبر منبات العانة وعن ابي يوسف انه اعتبر نباتهـا الحشن بلوغا وهو الذي محتــاج في ازالته الى حلق والما نمود الثدى فلا محكمه بلوغا فى ظاهر الرواية وقال بمضهم محكمه كذا فالخبندى واما شعر الابط والشارب فقيل على الحلاف في شعر العانة وقيل لاعبرة به واما الزغب وهو الشعر الضعيف وثقل الصوت فلا اعتباريه (قو لد واذا راهق الغلام والجارية واشكل امرهما فيالباوغ ففالا قد بلغنا فالفول قولهما

و الجارية) اى قاربا البلوغ (و اشكل امرهما فى البلوغ) و عدمه (فقالا قد بلفنا فالقول قوَّلهما) لانه معنى لابعرف الا من جهتهما فاذا ليخبرابه و لم يكذ بهما الظاهر قبل قولهما فيه كا يقبل قول المرأة ق الحيض هدايه (واحكامهما) بعد اترارهما بالبلوغ (احكام البالغين) قال ابوالفضل الموصل وادتى مدة يصدق فيها الغلام علىالبلوغ اثنا عشر سنة والجارية تسع سنين وقيل غير ذلك وهذا هوالمختسار تصحيح (وقال ابوحنيفة لااحجر) علىالمفلس (فيالدين) اى بسبب الدين (واذا وجبت الديون ﴿ ٣١٣ ﴾ على رجل وطلب غرماؤه حبسه)

واحكامها احكام البالغين) المراحقة مقاربة الاحتلام وانماكان القول قولهما لانه منى لايدرف الامن جهتهما فقبل قولهما كما مقبل قول المرأة في الحيض ﴿ مسئلة ﴾ صبى باع واشترى وقال انا بالغ ثم قال بعد ذلك انا غير بالغ فان كان قوله الاول فيوقت يمكن البلوغ فيه لم بانفت الى جمعوده بعد ذاك ووقت امكانه اثننا عشرة سنة ولو أقرانه اللفّ مالا في صباح لزمه الآن كا أو قامت به بينة (فو له وقال ابو حنيفة لا اجر في الدين) اى لا اجر بسبب الدين فاذا لم يحبر عليه جاز تصرفه واقراره لانه بالغ عافل (فولد واذا وجبت الدنون على رجل وطلب غرماؤه حبسه والحجر عليه م احجر عليه) وهــذا انداء كلام (قو له وال كالله مال لم شصرف فيه الحاكم) يعنى عند ابى حنيفة وهذا في حال قيام الديون اما اذا مات وعليه ديون قد ثبتت عند الفساضي بالبينة او باقراره فالاالفساضي ببيع جميع امواله منفولا. كان اوعفارا ويقضي به ديونه ويكون عهدة ماباع على الغرماء دون الفاضي وامينه وكذا اذا باع الفاضي التركة لاجل الوصيله نكون العهدة عليه دون الفساضي اوباع لاجل الصغير تجمل المهدة على الصغير وكذا امين القاضي (قوله ولكن يحبيسه ابدا حتى ببيعه) ايضاء لحق الغرماء ودفعها اظله * اعلم الدالجيس ثابت بالكتباب والسينة والاجمياع * اما الكتياب فقوله تعيالي ﴿ أَوْ يَنْفُوا مِنَ الارْضَ ﴾ اي يحبسون لان نقيم من جميع الارض لايتصور واما السنة فان النبي عليه السلام حبس رجلا اعتق شفصاله من عبـد حتى باع غنيمة له فى ذلك واما الاجمـام فان عليها رضىالله عنمه نبي حبسها بالكوفة وسحماء نافعا فهرب النماس منمه فبني حبسا اوثق منه وسماه محبسا وقال اما ترانى كيسا مكيسا بنبت بعد نافع محبسا وذلك بحضرة السمابة من غير خلاف يقال محبس بكسر الباء و فتحها اى مذال مقال حبسبه اى ادَّله * وقوله • ابدا حتى ببيعه ، ويبيع العروض تم العدار (فو لد فان كان دينه دراهم وله دراهم قضاها القاضي بغير امره) وهذا بالاجمام لأن من الدالدين اذا وجد جنس حقه جازله اخذه بغير رضاه فدفع الفاضي اولي (قولد و ان كان دشه دراهم وله دنانير او على ضد ذلك باعها الفاضي في دنه) وهذا عند الى حنيفة استحسانا لان الدراهم والدنانر قد اجرنا في بعض الاحكام مجرى الجنس ااواحد والقياس ان لابيعه كما في المروض ولهذا لم يكن لصاحب الدن ان يأخذه جبرا (قولد وقال ابويوسف ومحمد اذا طلب غرماء الفلس الجر عليـه حجر القـاضي عليه ومنمه من التصرف والبيم والاقرار خيى لايضره بالغرماء) بعني اذاكان باقل من عن المثل اما عن المثل فلا عنيه (فو لد وباع ماله أن أمننع من بيمه) وباع

اى حبس المديون (والجر عليه) عن البيع والشراء (لما يجر عليه) لأن في الجر عليه اهداراهليته فلانجوز لدنم ضرر خاص اعنى منر دالدائن و اعترض بالجر على العبيد لاجيل المولى واجيب بان العبد اهدرت آدميته بسبب الكفر (وان كازله مال لم يتصرف فيه الحاكم) لانه نوع عرولانه تجارة لاعن تراض فيكون ا باطلا بالنص (ولكن محبسه) الحاكم (ابدا حتى ببيعه) شفسه في دشه اي لاجل قضاء دنه لان قضاء الدين واجب عليه والمماطلة ظلم فيحبسه الحاكم دنسا كظله وابسالا للحق الى مستمقه (فان كانله دراهم ودئه دراهم نضاها القاضي بغير امره) لان منه دين اذا وجد جنس حقهله اخذه من غير رضاء فدفع القاضي اولی (وانکاندینه دراهم وله دنائير) او بالمكس (باعها الفاضي في) اي لاجل تشاء (دنه) وقضاها بغرام، لان البدراهم والبدنانير محسدان جنسا فيالثنية

والمالية حتى يضم احدهما الآخر فىالزكاة (وقالاً) اى الويوسفو مجمد (اذا طلب غرماً المفلس الجر عليه جرالقاضى ومنعه من البيع) اى باقل من نمن المثل (والتصرف) بما له (والاقرار حتى لايضر بالغرماً وباع) القاضى (ما له ان امتنع المفلس من يعه) ينفسه (وقعه بين غرمائه بالحصص) على قدر ديونهم وبياع فىالدين النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ بالايسر فالايسر لما فيه من المسارعة الى قضاءالدين وبترك ﴿ ٣١٧ ﴾ عايه دست من ثباب بدنه و باعالباق لان به كفاية وقيل دستان

فالدين المروض اولا ثمالمفار ويترك عليه دست من ثياب بدئه وبباع المهافي وفي الذخرة اذا كان له ثياب يابيها و عكنه ان بجتزى مدونها فانه يبيع ثبابه ويقضي الدين بِمِض ثُمَنِهَا ويشَـرَى عَا بَقَ ثُوبًا يَابِسـه لأن لبس ذَلِكُ الْبَعِمل وَقَضًّا وَالدَّنِ فَرَضَ عليه وكذا اذا كانله مسكن وعكن ان يجزى بدون ذلك فانه بييع ذلك المسكن وبصرف بعض ثمنه الى قضاء الدين وبشترى بالباق مسكنا يبيت فيه وقبل يبيع مالا بمناج البه العمال حتى انه ببيع الجبة والبد فالصبف والنَّطع فالشناء (قوله وقعه بين غرمانه بالحسم) اى على فعدر ديونهم (فولد فان اقر في حال الجر باقرار لزمه ذلك بعد قبساء الدين) هذا قولهما لأنه قد تماق بهذا المال حق الاولين فلا يَحْكن من ابطال حقهم بالاقرار النيرهم بخلاف الاستمالك لانه مشاهد لامردله وإنَّ استفاد مالا بعد الحجر نفذ اقراره فيه لأنَّ حقهم لم شماقيه (قوله و نفق على المفاس من ماله) المراد بالفلس هذا المدنون المحبور (فوله وعلى زوجته واولاده الصنفار وذوى ارحامه) اى ذوى الرحم الحرم لان حاجتهم الاصلية مقدمة عـلى حق الغرماء كنفقة نفسـه (قوله فان لم بعرف المفلس مال وطلب غرماؤه حبسه وهو مغول لامال لى حبسه الحاكم فكل دن الترمه بدلا عن مال حصل فيد. كنمن المبيع وبدل الفرض) قال في النهاية يحبس في الدرهم وفي افل منه و في الحجن عبس في قليل الدين وكثيره اذا ظهر منه المطل (فوله وفي كل دين الزمه بعقد كالمهر والكفالة) المراد بالمهر المجل دون الؤجل فان في الؤجل القول قوله بالاجساع اما اذا كان الدين بدلا عن مال حصل في ده لم بصدق على الاعسار لانا قد عرفنا غناميه فدعواه الاعسار دعوى زوال مأفى ده وهو معنى الحادث فلا يصدق وكذا اذاكان النزمه بعفدكالمهر المجل لابصدق في دغوى الاعسار فيه لانه ريد يدعواه ان يسقط ما التزمه فلا يقبل وذكر الحصاف انه لايكون بالترو بج موسرا لانه لم محصل له شي و ما سبوى ذلك فالقول قبوله في الاعسار لان الاصل النفر (فوله و لم عبسه فيما سوى ذلك كموض المفصوب وارش المنايات) اذا قال الما فقير لان الاصل الفقر فن ادعى الفناء مدعى مدي حادثًا فلا يقبل الا بدينة (قوله الا أن يقيم غريمه بينة أن له مالا) فينتذ يحبسه لان البينة اولى من دعواه الففر ثم المحبوس في الدن لأيخرج لمجي شهر رمضان ولا للعيدين ولا الجمعة ولا لصلاة مكتوبة ولالجحة فربضة ولالحضوره جنازة بمض اهله وإو اعطى كفيلا ينفسه وعن محد اذا مات له والد او ولد لاغرج الا ان لاتوجمه من يغسمه ويكفنه فخرج حيثمة واما اذاكان هنماك من يقوم بذاك فلا بخرج وقبل بخرج بكفيل لجنازة الوالدين والاجداد والجدات والاولاد و في غيرهم لا يخرج وعليسه الفتوى وينبغي ان يحبس في موضع خشن لايبسط

لانه اذا غبل ثبابه لالمله من مبلس هدایه (قان اقر في ما ل الحجر باقرار) لاحد (لزمه ذلك) الاقرار (بعد قضاء الديون) لانه تماق مدا المال حق الاولين فلاغكن من ابطاله بالاقرار لغيرهم واناستفاد مالابسدالجرنفذ اقراره فيسه لان حقهم لم شعاق به جو هر ه (و نفق علی المفلس وزماله وعلىزوجته واولاده الصفار وذوى ارحامه) لانحاجه الاصلة مقدمة على حتى النبر ماء (و اذا لم يعرف المفلس مال و طلب غرماؤه حبسه وهو) ای المفاسر (مقسول لاماللي حسه الحاكم) ولم يصدقه في قوله ذلك (في كل دين التزمه بدلا عن مال حصل فيده) وذلك (كثن مبيع و مدل القرض) لأن حصول ذاك فيده بدل على غناه فكان ظالمًا بالمطل (و) كذلك (في كل دن النزمه بعقد كالمهر و الكفالة) لأن النزام ذلك دايل على روته وقدرته على ادامه (ولم محبسه) و بصدقه في دعوى النفر (فيما سروى ذاك) وذك (كموض المصوب وارش الجنايات) لان الاصل

هوالاعسار قالم يثبت خلافه لم يثبت ظلمه وما لم يثبت ظلمه لايجوز حبسه ولذا قال (الا ان تقوم البينة ان له مالا) فحينئذ عبسه لاثبات إلبينة خلاف مأادعاه

له فيمه فراش و لا وطاء ولا يدخل عليه احد يستأنس له لان الحبس انما شرع ليضجر فيسارع بالقضاء و اذا مرض و اضناه المرض ان كان له خادم لا يخرج لزداد ضجرا فيسارع بالقضاء ولا مخرج بالمداواة و مداوى في الحجن و ان لم يكن له خادم و خشى عليمه الموت نا له يخرج لا له اذا خشى على نفسمه الموت من الجوع كان له ان يدفعه بمـال الغير فكيف يجوز اهلاكه لاجل مال الغير وان احتاج الى الجماع فلا بأس ان تدخل عليه امرأته او جارشه فيطأهما حيث لا بطلع عليه احد و في النهابة اذا طلب المحبوس امرأته او امنه الى فراشه في الحبس لم يمنع أن كان في الحبس موضع حال فان امتنعت الزوجة لم تجبر وأن امتنعت الامة اجبرت وانماكان لازوجة الحرة ان تمتنع لانه لا يصلح الســـكني والزوجة الامة بُجر اذا رضي ـــيدها ولا عنم من دخول اهله و جيرانه عليــه. لانه مختاج الى ذلك ايشاورهم في قضاء الدين و لا عكثون بان عكثوا مده طويلا والمحترف لا محكن في الحبس من الاشتقال بحرفت ليضجر فيسارع بالقضاء و يحبس الرجل في نفقة زوجتمه و لا يحبس والد في الدين ولده و يحبس اذا امتنع من الانفساق عليه و لا محبس المكاتب اولاء بدين الكتابة لا نه لا يصير ظالبًا بذلك والحبس جزاء الفلم و او كان المدنون صفرا وله ولى مجوز له نضاء دنونه و الصغير مال حبس الفاضي وليه اذا امتنع عن قضا، دبوله (فوله فاذا حبسه القساطي شهرين او ثلاثة سمأل عن ماله فان لم يكشف له مال خلي سمبيله) و في بسض الرواية ما بين اربعة اشهر الى سنة اشهر و هذا ليس تقدر و انحا هو على حال المحبوس فن النماس من يضجره الحبس الفليل و منم من لا يضجره الكثر فوقف ذلك على رأى الحاكم فيمه فاذا لم تتبين الحاكم أن له مالا بأن قامت البينة او سـأل جبرانه المارفين به فلم يوجدله شي اخرجه و لا يقبل قول البينة إنه لا مال له قبل حبسه لان البينة لا تطلم على اعساره ولا يساره لجواز ان يكون لهمال مخبو. لابطلم عليه فلابد من سجنه ليضجر بذلك (قو لد وكذلك اذا قام البينة اله لامال له) يعني خلا سـبيله أوجوب النظرة الى الميسرة * فان قبل هذه شهادة على النبي والشـهادة على النفي لا تقبل وهذه قبات • قلنــا هذه شهادة بنــا، على الدليل وهو انه اذا حبس فالحبس بدل على أنه لا مال له أما أذا قام البينة قبل الحبس على أفلاسه ففيه رواشات احدهما تقبل وفيالرواية الاخرى لاتقبل وعلىالثانية عامة المشايخ كذا فيالهداية و اما بعد الحبس فهي تقبل رواية واحدة قال ابو الفياسم الصفار كيفية الشيهادة ان مقول الشاهد انه مفلس معدم لاندلم له مالاسوى كسوته التي عليه * و قوله « قال لم يظهر له مال خلى سديله ، يعني بعد مضيّ المدة لانه استحق النظرة الى الميسرة فيكون حبسه بعد ذلك ظلما (قوله و لا يحول مينه و بين غرمائه بمد خروجه من الحجن و يلازمونه ولا يمنعونه من التصرف والسفر) و يدورون معه حيث دار ولا يحبسونه في موضع واحمد و ان دخل بينه لحماجة لا يتبعونه بل ينتظرونه حتى يخرج و ان كان الدين

(و اذا حبسه القاضي شهر من او ثلاثة) أو أقل أو أكثر عسب ماراه الحاكم قالبني التصيح وفيالهدايه والحيط والجواهروالاختياروغيرها الصحيح ان النقدير مفوض إلى رأى الفاضي لاختلاف احوال الناس فيه (سأل القاضي عن حالة) من جيرانه العارفين مه (فان لم نکشف) ای يظهر (لا) أي المعوس (مال) و غلب على ظن القاضي الهلوكان مال الظهر (خلى سبيله) لوجوب النظرة الى ميسرة (وكذلك اذا اقام) المفلس (البينة) بعد حيسه (انه لامال له) قبلت بينته رواية واحدة وخلي سبيله و ان اقامها قبل الحبس ففها رواشان وطامة المشايخ على عدم الفيول جوهره (ولا محول) القاضي اذا خلي سبيل المديون (بينه و بين غرمائه بعمد خروجمه من الحبس و بلازمونه) کیلا مخنق (و) ایکن (الاعتبولة من التصرف) فى البيع و الشراء (و السفر) ولاندخلون معه اذا دخل داره لحاجته بل مجلسون على بايه حتى يخرج و او اختبار المطلوب الحبس والطالب الملازمة فالخيار

الطالب هدایه (ویأخذون لرجل على امرأة لايلزمهــا لما فيه من الحاوة بالاجنبيــة ولكن بعث امرأة امينة فضل كسبه ويقسم بينهم تلازمهما * وقوله « ويلازمونه ، لقوله عايه السلام « لصاحب الحق بد ولسان » المراد بالبعد الملازمة وباللسان النفاضي ولم رديه الضرب والشمتم (فولد ويأخذون فضل كسبه فيقسم بينهم بالحصص اى يأخذون ما زاد على نفقت و محد (اذافلسه الحاكم حال ونفقة عيباله ولو اختبار المطلوب الحبس والطالب الملازمة فالخيبار الىالطبالب بدنه) ای بین الدون (و بین لانه ابلغ في حصول المفصود لاختباره الاضيق عليه أذا علم الفياضي آنه مدخمال عليه بالملازمة ضرر بين بان لاعكمته من دخول داره فينئذ عبسه دفعا المضرر عنه (قولد وقال الولوسيف ومجد اذا فلسنه الحاكم حال بينه وبين غرماله) ويستمق النظرة وعده لان القضاء بالافلاس عندهما يصح فتثبت المسرة فيستحق الانظمار الي اليسرة لا يتحقق القضاء الافلاس لان وعند ابي حنيفة لا يُحقق الافلاس لان رزقالله غاد ورابح ولان وقوف الشهود المال غاد ورايح ولان وقوف على مدم المال لا يتحقق الا ظاهرا فيصلح للدفع لا لابطال الحق في اللازمة (فو لد الثمود على المال لا يُعقق الا الا أن يقيموا البينة أنه قد حصال له مال) فيه أشارة إلى أن بينة البسار ترجح على بينة الاحسار لانها أكثر اثبانا اذ الاصل هو المسرة قال في المتعسق انما تقبل الحق ق الملازمة (الا ان بينة الإنحسار اذا قالوا انه كثير العيال ضيق الحال اما اذا قالوا لامالله لاتقبل بقيم البناسِع قال الوحنيفة أذا كان الرجل معروفا بالاعسار لم محبسه الفاضي حتى وفي انه قد حصل له مال) لان خصمه بينة ازله مالا وان لم يكن معروفا خلك لم تغبل بينته على اعساره و يحبسه شهر بن او ثلاثين ثم بسأل عن حاله (قوله و لا يحجر على الفاسق اذا كان مصلحا الله) و قال الشافعي يحجر عليه زجراله و عفوية (قو له و الفسق الاصلي و الطاري سواء) یعنی اذا بلغ ناسقا او طری علیه ذلك (قو له و من افلس و عنده متساع لرجل بعینه ابناعه منه فصاحب المناع اسوة الغرماء فيه) وقال الشافعي صاحب المناع اولى عناعه وصورته اشترى سلعة وقبضها باذن البايع ثم مات المشترى او افلس قبل ان بدفع الثن اوبعد مادفع طائفة منه وعليه دين لاناس شي فالغرماء جميما في الثمن السوة وليس بابعها احق برا منهم عندنا لاذ البابع لما سلمها الى الشترى فقد رضى باسفاط حقه من عينه ورضى به في ذمته فصار كغيره من سائر الغرماء ولوكان البابيم لم يسلمها الي المشترى فانه خلر ان كان الثمن مؤجلا فكذلك الجواب وقد حلالاجل عوت المشتري وان كان حالا فالبايع احق بالثمن من سسائر الغرماء اجماعاً * وقوله • اسوة الفرماء ، هذا اذا قبضه المسترى باذن البايع امااذا لميقبض المناع باذن البايع ثم افلس فصاحب المناع اولى غنه من الغرماء لانله حق الحبس لاستيفاء الثن فيكون كالمرتمن في عن المرهون واذا مات الرجــل وعليه ديون مؤجلة حلت عوته لانالدين كان متعلفــا بذمته وقد حربت فلم ببقله محل معلوم فتعلق بالتركة ومقتضاها الحلول ﴿ مسئلة ﴾ في قسمة الدين بين النرماء بالحصم رجـل مات ولرجـل عليه مائة درهم وعليــه لآخر ثلاثون ولآخر عشرون ولآخر عشرة فحلف اربعين درهما فنقول بجو عالدين مائة وستون فيضرب لصاحب المائة فياربعين ونقسمه على مائة وسنتين يصح خسسة وعشرون

بالحصم) لاستواء حقوقهم فى الفوة (وقالا) اى ابوبوسف غرمائه) لان الفضاء بالافلاس عندهما يصيح فتثبث العسرة ظاهرا فيصلح لدفع لالابطال يقيموا) اى الغرماء (البينة بينة البسار نترحج على بينة الاحسار لانها اكثراثبانا اذ الاصل العسرة (ولايحبر على الفاسق اذا كان مصلحا اله) لازالجر شرع لدنع الاسراف والنبذيرو المفروض انه مصلح لماله (والفسنق الاملى) بان بلغ فاسقا (و الطارى) بعد البلوغ (سواه) في عدم جو از الجر (ومن افلس) او مات (و عنده مناع لرجل بمينه) كان (اناعه) وتسلمه (منه فصاحب المناع اسوة) لبقية (الفرماء فيه) لأن عقد في ذمته كسائر الغرماء وانكان قبل قبضه كان

فهوالذى يخصه منالتركة لانالاصلفيه ان تقول كل منله شئ منالدين مضروب في التركة مقسوم على مجوع الديون فاخرج فهو نصيبه وتضرب لمساحب الثلاثين في اربعين ونقسمه على مائة وستين يخرج القسم سبعة ونصف ولصاحب المشرين خسة ولصاحب المشرة اثنان ونصف فذلك كله اربعون وان شئت فانسب المائة من مجوع الديون تجدها خسة اثمانها فيعطى صاحب المائة خسسة اثمان الاربعين وذلك خسة وعشرون وتنسب الثلاثين ايضا من بجوع الديون تجده ثمنا ونصف عن فيعطى صاحب الثلاثين عن الاربعين ونصف ثمنا وهوسبعة ونصف ونسبة المشرين فيعطى صاحبه ثمن الاربعين وهو شدة ونسبة المشرين من فيعطى نصف عن الاربعين وهو اثنان ونصف وعلى هذا فقس

الاقرار في اللفة مشتق من قر الثنيُّ اذا ثبت وفي الشرع عبارة عن احبار عن كائن سابق واظهار لماوجب بالمعاملة السابقة لاابجاب وتمليك مبتدأ ومناقر لغيره عال كاذبا والمقر له يملم انه كاذب لايحل له ديانة الااذاسلمه بطيب نفسمه فانه بحل قال فى شاهان اذااقر عافى يد زيد انه لعمرو صمح الاقرار فى حق المقر حتى لوملكه يوما من الدهر يؤمر بتسليم الى المقر له وهذا يدل على ان من حكم الإقرار انه اخسار عن شي سابق لاأنه تمليك مبتدأ وكذا من اقر بحرية عبد في يد غيره يصم الاقرار في حق نفسمه حتى اواشتراه يحكم بحريته ومن شرائط الافرار الرضاء والطوع حتى لايصيم اقرار المكره ومن شرائطه ايضا العقل والبلوغ واماالحرية فشرط في بمض الاشمياء دون بمض ولوقال الرجل جميع مالي اوجميع ما الملكه لفلان فهذا اقرار بالهبة لابجوز الامقبوضة وانامتنع منالتسليم لمربجبر عليه (فو إل رجدالله اذااقر الحر البالغ العاقل على نفسه بحق لزمه اقراره) وشرط الحرية اليصم اقراره مطلقاً لأن العبد أذا أقر بمال لم يلزمه في الحال لاجل الضرر على مولا.وأنما ينزمه بعد المرية ويصم اقرار المبد المأذون بالمال لانه مسلط عليه من جهة المولى وشرط البلوغ والمقسل لان الصي والمجنون لايصم اقوالهما قلل في الهداية الا ان يكون الصبي مأذونا فانه ملحق بالبالغ بحكم الاذن •وقوله «بحق» اىاذاقال لفلان على حق لزمه ان سِبن ماله قيمة فان قال عنيت حق الاسلام لم يصدق على ذلك (فوايه مجهـولاكان ما اقربه اومعلوماً) جهـالة المقربه لا يمنع صحة الاترار لان الحق قد يلز. ٨ مجهـ ولا بان اتلف مالا لايدرى قيمته اويجر ح جراحة لا يعلم ارشها اويهقي عليه باقية حساب لايحيط به علمه والاقرار اخبار عن شبوت الحتى فيصم به مخلاف جهالة المقر له فانها تمنع صحة الاقرار كما اذا قال لرجلين لاحدكما عــلى مائة درهم لان المجهول لايصلح مستمتما وكذلك جهالة المقر تمنع سحة الافراركما اذا قال رجلان

ماحبه احقبه وحبسه

م كتاب الاقرار ﴾ بعولنة الاعتراف وشرعا الاخبار بحق عليهوهو حجة قاصرة على المقر (اذا اقرالحر)قديد ليصم اقراره مطلقا فان المد المحجورعليه سأخراقراره بالمال الى ما بعد المتق وكذا المأذون فيما ليس منباب التجارة (البالغ الماقل) لاناقرار الصىوالمحنون غير لازم لانعدام اهلية الالتزام الااذا كانالصي مأذونا لاند ملحق بالسالغ محكم الأذن (محق لزمه اقراره) لئبوت ولالته (محهـولا كان مااقرمه اومعلوما) لان جهالة المقرمه لاتمنع محمة الاقرار لانالحق قديازمه محهولا بان اتلف مالا لامدري قيته اوبجرح جراحة لايع ارشها اوستي عليه بقية حساب لامحيط به علمه والاقرار اخبار عن شروت الحق فيصيم بد

مخلاف الجهالة في المقرلة لان المجهول لايسلح مستعفسا (ومقالله) ای للفر (بین) ذاك (الجهول) ليتكن من استيفائه فان لم سبن اجبره القاضي على البيان لانه لزمه الحزوج تمالزمه بصحيح اقرأره وذاك بالبيان (فان قال لفلان على شير) او حق (لزمه ان سين ماله قيمة) لانه اخبر عن الوجوب في دمته و مالا قيمة له لا يحب في الذمة فان بين غير ذلك يكون رجوعا وليسله ذاك (والقول فيه) اى فى البيان (قولدم عينه أن ادعى المقرلة اكثر من دُلكُ) الذي بينه لانكاره الزائد (واذا قالله على مال فالمرجع في باله اليه } لانه هوالجمل (وغبل قواه). فالبيان (فالفليلو الكشر) لان اسمالمال خطلق عليهما فانه اسم لما عُول الا انه لايصدق في اقل من درهم لانه لايعد مالا عرفا (فان قال) في اقراره (له على مال عظم لم يصدق في اقل من مأتى درهم) لانه اقر عال موصوف فلا مجوز الغاء الوصف والنصباب

لرجل على احدثا مائة درهم لان المقضى عليه مجمول (قو له ويقال له بين الجهول) لان النجهيل من جهته فصاركا اذا اعتق احد عبديه فان لم يبين اجبره الفاضي على البيان (قول الله الله الله على شي الرمه ال يبن ماله قيمة) لانه اخبر عن الوجوب فيذمته ومالا قيمة له لابجب فلهما ويقبل قوله فيالفلس فسا زاد (قو لد والقول قوله فيه مع بمينه أن أدعى المقرله أكثر من ذلك) لأنه هوالمنكر وكذا أذا قال لنلان على حق وبشـــرَط لعمة الاقرار تصديق المفرلة حتى لوكـــذبه في الاقرار فان عاد بعد الى التصديق لم يصبح الا باقرار جمديد وان رجع المقر ف عال انكاره صم رجسوعه ولوقال شرقت من هذا عشرة دراهم لابل سرقت من هدا عشرة درآهم قال الوحنيفة اضمنه للاول عشرة واقطعه الشاني لان قوله • لابل • رجوع ورجوعه مقبول فيالحد غير مقبول فيالمال فيضمن للاول ولايقطع ثم استدرك على نعسمه الاقرار بالسرقة اشاني وذاك مقبول فيقطع (قوله وال قالله على مال غالرجم فيه الى بيانه إليه) لان اقراره وقع على مال مجهول (فَو له ويقبل قوله في العلب لل والكثير) لان العليل بدخل محت المالية كما بدخل الكثير لان كل ذلك مال الا انه لا بصدق في اقل من درهم لان ذلك لا يعدمالا عرفا وان قالله على مال حقير أو قلبل أو خسيس أو نافة أو نذر يقبل تفسيره في القلبل والكثير (قُولِد نان قال مال عظم لم يصدق فاقل من مائني درهم) لانه اقرارا عال موصوف فلا بجوز النباء الوصف والنصاب عظم حتى اعتبر صاحبه عنسانه والغي عظم عندالناس وهذا اذا قال مال عظم من الدراهم اما اذا قال من الدنانير فالتقدير بشرين مثقالا وقالابل بخمس وعشرين لانه ادنى نصاب بجب فيسه الزكاة من جنسه وفيغير مال الزكاة يقدر بقيمة النصاب وكذا اذا قال مالكثير اوجليل فهو كفوله عظم وعن ابي حنيفة يصدق في عشرة دراهم اذا قال من الدراهم لاله نصباب السرقة فهو عظيم حيث يقطع به البد المحترمة قال السرخبي والاصبح اله يني على عال المفر في الفقر والفف، فإن الفليسل عند الفقير عظم وكما الدائمين عظيم فيحكم الزكاة فالعشرة عظيم في قطع بد السيارق وتقيدر المهر فيتسارس وبكون المرجمع فيه الى مال الرجمل وان قال مال نفيس او خطر او كثير لزمه عشرة دراهم عند ابى حنيف ولوقال غصبته ابلا عظيمة اوبقرا عظيمة اوشاء عظيمة لزمه من الابل خس وعشرون ومن البقر ثلاثون ومن الخستم اربعون فاما الجس من الابل و ان كانت نصابا فانها لم تجمل في حمد الكثرة لانهما لا تجب فيهما الزكاة من جنسها وانما تجب من الغنم وذلك بشمر ينقصانها وقلتها وان قال حنطة كشرة نعند ابي يوسمف يلزمه خسمة اوسق على اصله في النصاب واما على قول ابي حنيفة فلا نصابلها فيرجع الى بان المقر الا أنه لابد أن بين زيادة على مانغبال سِمانه فيه اوقال على حنطة حتى لاتلف الصنفة ولوقال عظمام فهي ثلاثة اموال فلا يصدق في اقل من ستمائة درهم فضة او سنتين مثقالا ان قال من الدنانير لان قوله

اموال جيع مال واقل الجمع ثلاثة (فوايه فانقال له على درهم كثيرة لم يصدق في اقل من عشرة دراهم) وهذا عند ابي حنيفة وعندهما لايصدق في اقل من ما تتى درهم لان الكثير في العادة هو مايخرج به الانسسان من حد الفقر الى حد الفناء وذلك مائنا درهم وله ان العشرة اقصى ما ينهى اليــه اسم الجمع يقال عشرة دراهم ثم يقال احد عشر درهما فيكون هـذا الاكثر من حيث اللفظ وان فسر ذلك باكثر من العشرة اوباكثر من حيث اللفظ وان فسر ذلك باكثر من العشرة او باكثر من المائتين لزمه ذلك في قولهم جيما لانه النزم ذلك فلزمه (قوله فان قال دراهم فهي ثلاثة) لانها اقل الجمع الصحيم (قوله الا ان بين اكثر منها) فانبين اكثر لزمه مابين لان اللفظ يحتمله وينصرف الى الوزن المعتاد في البلد فان ادعى المقر اقل من ذلك الوزن لم يصدق فان كانوا في بلد اوزائها مختلفة نهي على اقلهالان الاقل متيقن دخوله تحتالاقرار ومازاد عليه مشكوك فيه فلا يستمق وان قال له على درهموزنه نصف درهم فهو مصدق اذا وصل واذا لم يصل وسماً درهما فهو درهم وزنسبمة وان قال درهم اودينار فعليسه درهم تام ودينار تام وان قالله على شئ من دراهم اوشى من الدراهم فعليه ثلاثة دراهم وان قال دراهم مضاعفة فعليه ستة دراهم وان قال دراهم اضعافا مضاعفة لزمه ثمانيــة عشر درهما لان قوله دراهم اسم جمع واقله ثلاثة موقوله هاضمافا» جِم اخر اقله ثلاثة فاذا ضرب ثلاثة في ثلاثة كانت تسمة • وقوله «مضاعفة» يقتضي ضعف ذلك وضعف التسعة كمانية عشر وان قال دراهم اضعاف فهي تسمة لان اضمافا جم فاذا ضوعفت الثلاثة ثلاث مرات كانت تسمة وان قال عشرة دراهم واضعافها مضاعفة فعليه تمانون لان اضعاف العشرة ثلاثون فاذا ضمت الى المشرة كانت اربين وقد اوجها مضاعفة فتكون ثمانين كذا في الكرخي ولوقال دراهم مضاعفة اضمانا فهي تمانية عشرلان الدراهم المضاعفة ستة فاذا اوجهااضعافا اقتضى بذلك ثلاث مرات فيكون ثمانية عشر وان قال له على غير درهم فله درهمان وان قال غيرالف فعايم الفان وان قال غيرالفين فله اربعة آلاف لان الغيرماقابل الشيء على طريق المماثلة (فو أبه وأن قال كذا كذا درهما لم يصدق في أقل من أحد عشر درهما) لانه ذكر عددين مهمين ليس بينهما حرف العطف واقل ذلك من المددين المفسرين احد عشر درهما واكثره تسمة عشرفلزمه الاقل وان قال كذا درهمالزمه عشرون وان قال كذا درهم بالخفض لزمه مائة درهم وان قال كذا درهم بالرفسع اوبالكون لزمه درهمواحد لانه تفسير المبهم وان قال كذا درهم لزمه ثلاثةدراهم واوثلث كذا بغير واو لزمه احد عشر لانه لانظيرله سواه كذا في الهداية ولوقال له على الف درهم برفعهما وتنوينهما فسر الالف بما لاينقص قيمته عن درهم كا ندقال الف عا قيمة الالف منه درهم (فوله وان قال كذا وكذا درهما لم يصدق في اقل من احد وعشر بن درهما) لانه ذكر جلتين وعطف احدهما على الاخرى بالواو

ظیم حتی اعتبر صاحبه غنيا حدايه (وانقال) له على (دراهم كثيرة لم يصدق في اقل من عشرة دراهم) لانها اقصى مايتهى اليه اسم الجمع بقال عشرة دراهم ثم يقال احد عشر درهمــا فیکون هو الاكثر من حيث اللفظ فيصرف اليه وهذا عند ابي حنفة وعندهما لم يصدق في اقل من مأتين قال في التصيم واعتمدقول الامام النسبني والمحبوبي وصدر الشريعة (وانقال) له على (دراهم فهي ثلاثة) اعتبارا لادني الجمع (الا ازسين اكثرمها) لأن اللفد محتمله (وانقال) له على كذا كذا درهما المصدق في اقل من احد عشر درهما) لذكره عددين مجهولين ليس بيهما حرف عطف واقل ذلك من المفسر احدعشر (وانقالكذا وكذادرهما لم يصدق في اقل من احد وعشر بن درهما) لذكره عددين مجهواين بيهما حرف العطف واقل ذلك منالمفسر احدوعشرون فهمل كلوحه على نظيره ولوقال كذا درهميا فهو درهم لاندنفسير للممولو ثلث كذا بغيرالواو فأحد

وفسره نقوله درهما منصوبا واقل ذلك أحد وعشرين وأكثره تسعة وتسمون فلزمه الاقل لانه المتيقن وان قال كذا وكذا وكذا درهما لزمه مائة واحد عشر درهما وان قال كذا وكذا دينارا ودرهما لزمه احد عشر منهما من كل واحد النصف وان قالله على درهم فوق درهم لزمه درهمان لأن فوق تستعمل للزيادة بدليل قولك مال فلان فوق مائة وان قال درهم تحت درهم لزمه درهم واحد لان تحت تذكر على طريق النقصان فلزمه ماتلفظ به وهو درهم لاينقص منــه كذا في القاعي وان قال درهم مع درهم اودرهم ودرهم اودرهم فدرهم اودرهم ثم درهم لزمه في جيع ذلك درهمان لأن المعطوف غير المعطوف عليه (فُولِه فان قال له على أوقبــلى فقد اقر مدين) لان على صيغة انجاب وكذا قبلي بني عن الضمان لان القبالة اسم للضمان كالكفالة فان قال المقرهي وديمة ان وصل صدق لان اللفظ بحتمله مجازا وأنفصل لم يصدق\ان ظـاهر قوله «على» نفيد الدين ولانه اذا وصل فالكلام لم يستقر فكا" نه وصل مه استثناء فيقبل ويصير قوله «على» ايعلى حفظهاو تسليمها (فو لد وان قالله عنىدى اومعي فهو اقرار بامانة في يدم) وكذا اذا قال له في يتى اوفى صندوقى اوفى كيسي لأن ذلك أقرار يكون الثيُّ في يده وذلك ينسوع الى مضمون وأمانة فيثبت اقلهما وهي الوديمة فان قال الطالب هي قرض لم يصدق الا ببينة وأن قال له على من مالى الف درهم فهده هبة مبتدأة ان سلمها السه جازت وان لم يقبضها لم يجز لان هذا ابتـداء تمليك لان همن» للابتداء والتمليك من غير عوض هبــة ومن شرط الهية القيض وان قال له من مالي الف درهم لاحق لي فيها فهذا اقرار لان بالهبة لاينقطع عليها الا بالتسليم وان قالله في دراهمي هذه الف فهو اقرار بالشركة وان قال له عندى الف درهم عادية فهي قرض وكذاكل ما يكال ويوزن واذا قال لرجل أخذت منـك الفائم قال هي وديمة فقـال بل أخذتها غصبا كانت غصبا والآخذ ضامن لانه اقر بالاخذ وهو موجب للضمان وادعى الاذن فيه فلا يصدق كمن أكل طمام غيره اوهدم دار غيره اوذع شاة غيره وادعى الاذن في ذلك فالد لايصدق وكذا لوقال اخذت لك الفين احدهما وديهة والآخر غصا فضاعت الوديمة وهذه الغصب فقال صاحب المال بل الغصب الذي ضاع وهذه الوديعة فالقول قول صاحب المال (فوله وان قال له رجل لي عليك الف درهم فقال الزنهااو انتقدها او اجلى بها او قد قضيتكها فهو اقرار) وكذا اذا قال خذها او تناولها او استوفها واما أذا قال خَذَ أَوَ اتَّزَنَ أَوَ انْتَقَدَ أَوَ اسْتَوْفَ أَوْ تَنَاوِلُ أَوْ أَنَّامُ كَيْسُكُ أُوهَاتُ مَيْزَانُكُ فَلْيُس باقرار لأن هذا بذكر الاستهزاء وان قال هلهي جياد اوزيوف قال بعضهم هواقرار وقال بعضهم ليس باقرار وان قال في حوابه نعم اوصدقت او آنا مقر اولست بمنكر مبتدأ فهذا اقرار وان قال لااقر ولا انكر فانه يجمل منكرا ويعرض عليه اليمين وان قال ابرأتني منها اوقد قبضتها مني فهمو اقرار وعليه بينة القضاء او الابراء وان قال عب

هدانه (وأن قال) المقر (لدعلي اوقبلي فقداقر ىدىن) لان «على» مسفة ابحابو «قبلي» بني عن الضمان وبصدقانوصل نه هو وديمة لانه تحتمله محازا وان فصل لايصدق لتقرر مبالسكوت (وانقال) له (عندي او معي) او في يتي اوفى كسى اوفى سندوقى (فهواقرار بامانة في مدم) لان كل ذلك اقرار بكون الشيُّ في مده و ذلك يَنوع الى مضمون وامانة نشت اقلهما وهوالامانة (واذا قال اور حل لي على المال درهم مثلا (فقال) الخاطب (اتزنها اوانتقدها اواجلنيها اوقدقضيتكها فهواقرار) لديها لرجوع الضمير البافكائد قال أتؤن الالف التي لك على وكذا انتقدهما واجلني سها وقضيتكها لان التأجيل أنمايكون فيحق وأجب والقضاء لتاو الوجوب ولولم مذكر الضمير لايكون اقرارا لمدم انصرافه الى المذكور فكان كلاما

لها صرة قال في شرحه هو أقرار لان الهاء راجعة الى الالف وكذا أذا قال وهبها لى اوقد احلتك ما على فلان اولست ا قدر على قَضَّاها اليوم فهذا كله اقرار وان قال له رجل اقتضی الالف التی لی علیك فقال غدا او ابعث لها من یقبضها اوامهانی ایاما او انت کثیرا لمطالبة فهذا کله اقرار وگذا اذا قال لی علیك الف فقال والله لانقيت استقرض منك غيرها اوكم تمن على مها فهو اقرار وان قال تحساسب فليس باقرار وان قال اليس لى عليك الف فقال بلي فهو اقرار وان قال نعم فليس باقرار وقال بمنهم هو اقرار لان الاقرار يحمل على المرف لا على دقايق العرسة (فو له ومن اقر بدين مؤجل فصدقه المقر له في الدين وكذبه في الاجل لزمه الدين حلا ويستحلف المقر له في الاجل) قال في الواقعات هذا اذا لم يصل الاجل بكلامه اما اذا وصله صدق (فو له ومن اقر بدين واستثنى متصلا باقراره صم الاستثناء ولزمه الباقى) الاستثناء على ضربين استشاء تعطيل واستثناء تحصيل وكلاهما لايصم مفصولا ويصبح موصولا فالتعطيل تعطيل جيع الكلام ويصير كأنه لم يتلفظ به وهو أن تقول أن شماء الله أوماشاء الله أو أن لم يشماء الله و وأما استثناء التحسيل فالفاظه ثلاثة هالا. وغير. وسوى، واعايصم هذا الاستثناء بشرطان يتحصل من اقراره شي بعد الاستشاء مثل ان يقول له على عشرة الا تسعة يلزمه درهم وإن قال عشرة الاعشرة فالاستثناء باطل ويلزمه عشرة لان هذا رجوع وليس باستثاء والرجوع عن الاقرار باطل وهذا اذاكان الاستثناء من جنس المستثنى منيه اما اذاكان من خِلافه صم الاستثناء وان اتى على جيم المسمى نحو ان بقول تسـأوى طوالق الا هؤلاء وليس له نسباء غيرهن صح الاستثناء ولا تطلق واحدة مهن واو قال نسائى طوالق الا نسائ لم يصم الاستثناء وطلقن كلهن وكذا اذا قال عبيدى احرار الا هؤلاء لم يعتق احد منهم وان قال عبيدى احرار الا عبيدى لم يصم الاستثناء وغنقوا حيما وعلى هذا الاعتبار (فو له وسواء استثنى الاقل اوالا كثر) وهذا قولهما وقال الويوسف ان استثنى الاكثر بطل استشاؤه ولزمه حيم مااقربه كذا في اليناسع (فوله وان استثنى الجميع لزمه الاقرار وبطل الاستشاء) لان استشاء الجميع رجوع فلانقبل منه وقد بينا ذلك وان استثنى بعدالاستثناء فالاستثناء الاول نفي والثاني انجاب مثل قوله لفلان على عشرة الاتسعة الاعانية فانه يازمه تسمة لان الاستثناء الاول نني فكأنه نني به الاقرار بنسعة ستى واحد والاستثناه الشانى انجاب فكأنه اوجب الثمانية مع الدوهم الثاني من العشرة ولو قال عشرة الاثلاثة الادرهما لزمه ثمانية وفيه وجه آخر وهو انتأخذ مااقربه عينك والاستثناء الاول بيسارك والاستثناء الثاني عينك وعلى هذا الى آخر الاستثناء فما اجتمع في يسارك اسقطه مما في عينك فا بق فهو المقربه (فو له وان استثنى الجميع لزمه الاقرار وبطل الاستثناء) هذا اذا كان المستثنى من جنس المستثنى منه اما اذا كان من خلاف جنسه كا اذا استثنى

سيه المساء صا

كافي الهـدانه (ومن اقر بدين مؤجل فصدقه المقرله في الدن وكذبه في) دعوى (التأجيل لزمه الدين) الذي اقريه (حالا) ولم يسدق في دعوى التأجيل (و) لڪن (يستخلف المقرله في الاحل) لاندمنكر حقا عليه واليمن على المنكر (و من اقر) بشي ً (واستثنى) منه بعضمه (متصلا باقراره صم الاستثناءولزمهالياقي)لان الاستثناء تكلم بالباقى بعد الثنيا واكن لامد من الاتصال لكونه مغارا (وسدواء استثنى الاقل اوالاكثر)قال في اليناسيع والمذكور هوقول الامام وعندهماان استثنى الاكثر بطل استشاؤه ولزمه جيم ما اقر به و قال في المحيط هو رواية عن ابي بوسيف ولذلك كان المعتمد مافي الكتباب عند الكل تصويم (فاناستثني الجيع نزمدالاقراروبطل الاستشاء)لاناستشاءا لجيع رجوع فلانقبل مندبعد

الاقرار (وان قاللهعلى مائة درهم الاديشارا اوالاقفيز حنطة لزمهمائة درهم الاقيمة) مااستثناه من (الدينار اوالقفر) قل الاسبجابي وهـذا استمسان اخذمه الوحنيفة والوبوسف والقياس انلايصم الاستثناء وهو قول عجد وزفر والصحيم جواب الاستحسان واعتمده المحبوبي والنسبق كذا في التصيم (وان قال له على مائة و درهم فالمائة كلها دراهم) لانالدرهمسان للمائة عادة لأن النماس استثقلوا تكرار الدرهم واكتفوالذكر ممةوهدا فما يكثر استعماله بكثرة اسمانه وذا فيالمقدرات كالمكلات والموزونات لانها ثنت دينا فيالذمة سلاوقرضا وتمسانحلاف الثياب وما لا يكال ولابوزن ولذاقال (وأن قال له على مائة وثوب لزمدتوب واحدو المرجم في تفسير المائد اليه) لمطفه مفسرا على مهم والعطف لم يوضع لليال فيقت المائة مهمة فيرجع في البيان اليه

من مائة درهم قفيز اودنانير وقيمة ذلك يأتي على المائة صم ولم يلزمه شيُّ (فو له فان قال له على مائة درهم الادنسارا او الا قفنر حنطة لزمه المائة الدرهم الاقيمة الدينار اوالقفيز) وهذا عندهماولو قال مائة درهمالاتوبالم يصبح الاستثناء وقال مجد لايصم الاستثناء فيهما جيما وقال الشانعي يصم فيهما جيما والاسل فيه أن الاستثناء اذا كان من غير جنس المستثنى منه فان كان استثنى مالا تتبت في الذمة منفسه كالثوب والشباة لم يُصم عندنا وقال الشافعي يجوز وعليه قيمة المستثنى وان كان مما ثبت في الذمة منفسه كالكيلي والوزني والعددي المتقارب حاز عند هما ولو كان من غير حنسمه وقال محد وزفر لامجوز فاذا صممذا فقوله الادينارا اوالاقفيز حنطة استثناء مايثبت في الذَّمة بنفسه فصم فيطرح عنه مما اقربه قيمة ذلك المستثنى وانكان قيمة المستنى يأتى على جيع مااقربه فلايلزمـه شيُّ واختلفوا في من قال لفلان على كرحنطة وكرشمير الاكرحنطة وقفيز شمير قال انوحنيفة الاستثناء باطل ويلزمه الاقرار ان جيما لانه لماقل الاكر حنطة لم يصمح الاستثناء لانه استثنى الجملة فصارلنوا فاذا قال بعد ذلك الاقفىز شعير فقد ادخل بين الكر المستثنى منه وبين القفيز الشعير مالايتعلق به حكم فانقطع الاستثناء فصاركالو سكت ثم استثنى وقال ابويوسف ومحمد لايصم الاستثناء من التسمير ولايصم من الحنطــة فيلزمه كرحنطة وثلاثون قفيزا من الشمير لأن الكلام متصل وقداستثني منه فصار كما لوقال لفلان على عشرة يافلان الاتسمة دراهم وعمَّنا عند ابي حنيفة على وجهين ان كان المنادي به هوالمقرله صم لان الخطاب متوجه اليه وان كان غير المقرله لم يصم الاستثناء ولوقالله على الف الاشيئا قليلا لزمه الالف الاالثيُّ القليل وتفسير ذلك الثيُّ القليل اليه (فولم ولو قال له علىمائة درهم فالمائة دراهم) يمنى يلزمه (كلها دراهم) وكذا الدنانير والمكيل والموزون وان قالله على ثلاثة وعشرة دراهم لزمدثلاثة عشر درهما قال الخبندى اذا قال له على عشرة ودرهم كان عليه احد عشردرهماوان قال عشرة ودرهمان كان عليه التي عشر درهما وهذا استحسان وفي القياس يلزمه في الاول درهم وفي الثاني درهمان وتفسير العشرة في الموضمين اليه وان قال عشرة وثلاثة دراهم لزمه ثلاثة عشر درهما قياسا واستحساناوان قالعشرة وديناراوعشرة وديناران فهي على هذا التفصيل(فوله وان قالله على مائة وثوب لزمه ثوب واحد) والمرجم في تِفسير المائة اليه وكذا اذا فال مائة وثوبان ويرجع في تفسير المائةاليه وان قال مائة وثلاثة أثواب فالجيم اثواب وكذا اذا قال مائة وشانان يلزمه شامان وتفسير المآلة وان قالوثلاث شياه فالكل شياه وان قال عشرة وعبدازمه العبدو تفسير المشرة اليه وان قال له على عشرة فالبيان اليه فانقال دراهم اودنانير اوفلوس اوجوزكان القول قوله كما أذا قال على شيُّ فالبيان اليه وان قال اله على عشرة آلاف در همو سفا وعشرة دراهم ونيف فالقول فى النيف ماقال اما درهم او اكثر ولدان يجعله اتل من درهم لان نيف

لانه المبم (ومن اقر بحق وقال ان شـاه الله متصلا باقراره لم يلزمه الاقرار) لان التعليق بمشيئة الله تعـالى ابطال عند مجمد وتعليق بشرط لايوقف عليه عند ابي يوسـف فكان اعداما من الاصل (ومن اقر بشرط الخيـار لزمه الاقرار) لسمة اقراره (وبطل الخيار) لانه الفسخ والاقرار ﴿ ٣٢٣ ﴾ لايقبله (ومن أقر بدار واستثنى نـاها

ا مازاد واناف قل او كثر وان قال بضع وخمسون درهما فالبضع اللاثة دراهم فصاعداً وليُسله أن ينقص من الثلاثة وأن قالله عسلي قرب من الفّ أوجل الفُّ اوزها الف اوعظم الف فعليه خسمانة وشي والقول قوله فيالزيادة ولا بصدق في النصف وما دونه (قوله ومن اقر بشي وقال ان شاءالله منصلا باقراره لم يلزمه الافرار) لان هذا الاستثناء برفع الكلام من اسله فكا نه لم يكن ولان الاستثناء عشية الله اما ابطال لوتعليق فان كان ابطالا فقد بطل وان كان تعليف فكذبك لان الاقرار لابحتمل التعليق بالشرط او لانه شرط لابوقف عليه مخلاف مااذا قال لفلان على الف درهم أذا من أو أذا جاء رأس الشهر أو أذا أفطرالنماس لأنه في يسان معنى المدة فيكون تأجيلا لاتعليف حتى لوكذه المفرله فيالاجل يكون المال عالا كذا في الهداية واو قال لفلان على الف درهم ان شا. فلان كان باطلا وان قال فلان شئت لانه اقرار معلق بخطر فلا يصح كا لو علقه دخول الدار او جبوب الريح وان قال لفلان على الف ان مت فالآلف لازمة ان عاش او مات لانه اقر و ذكر ا جــلا مجهولا فيصح اقراره و يبطل الاجــل (قوله ومن افر و شرط الخيــار لنفسه لزم الاقرار وبطل الخيسار) وصورته اذا اقر بقرض اوغصسب اووديسة او مارية على انه بالخيار ثلث ا وسواء صدقه المقرله في الحيار اوكذبه لان الحيار الفسخ والاقرار لانقبل الفسخ (قوله ومن اقر بدار و استثنى شاها لنفسه فالمقرله الدار والبناء) لانه لما اعترف بالدار دخـل البناء تبمـا (قو لد وان قال شاء هذه الدارلي والعرصة لفلان فهو كما قال) لان العرصة عبدارة عن البقعة دون البناء ولانالبناء عا يصمح افرازه من الدار وان قال شاء هذه الدارلي والارض لفلان يكون السكل للمقرله لان الارض اسم للمجموع ويكون الاقرار بالارض اقرارا بالبناء كالاقرار بالدار (قوله ومن افر غر في قوصرة لزمه الخر والفوصرة) هـذا على وجهين ان اضاف ما افرمه الى فعل بان قال غصبت منه تمرا في قوصرة لزمه الممر والقوصرة وال لم يضفه الى فعل بل ذكره ابتداء فقالله على تمر فيقوصرة فعليه التمر ُدونَ القوصرة لان الاقرار قول والفول غَرْبِه البعض دونَ البعض كما لوقال بعث له زعفراً، في سلة وكذا اذا قال غصبت طعاماً في جوالق لزماه جميعًا مخلاف مااذا قال غسبته تمرا من فوصرة لان كلة ، من ، للانتزاع فبكون افرارًا بنصب المنزوع ، والقوصرة تروى متشديدالراء وتخفيفها وهيوعاء التمر متحد من قصب نيري وانما تسمي قوصرة مادام فما التمر والا فهي زنبيل قال الشاعر

افلح من كانت له قوضرة * يأكل منها كل يوم مرة

ثمرا في قوصرة ووجهه ان القوصرة وعاء له وظرف له وغصب الشيء وهو مظروف لا يتحقق بدون الظرف (قوله) فيلزمانه وكذا الطعام في السفينة والحنطة في الجوالق مخلاف ما اذا قال غصبت ثمرا من قوصرة لان كلة « من ، للانتزاع فيكون اقرارا بغصب المنزوع هدايه

لنفسه فالمغرله البدار والبناء) جيما لازالبناه داخيل فيه منى لالفظ والاستثناء أنما يكون عا بتناوله الكلام نصا لانه تصرف لغظى والفس فيالحاتم والنخلة فيالبستان نظير البناء في الدار لانه بدخل تبعيا لالفظا مخلاف ما أذا قال الاثاثبا أو الامتا منها لائه داخل فيه لفظا هدانه (وان قال ناه هذه الدارلي والعرصية لفلان فهو كما قال) لان العرصة عبارة من البقعة دو ١ البناء فكائه قال ساش هذه الارض دون البناء لفلان نخلاف ما اذا قال مكان العرصة ارضا حيث يكون البناء للغرله لان الاقرار بالارض اقرار بالبناء كالاقرار بالدار لان البناء تبع للارض (ومن اقر غر في فوصر ١٥) بتشديد الراء وتخفيفهما وعاء التمر بنخذ من الفسب و انما يسمى قوصرة مادام فها ألتمرو الا فهي زنبيل (لزمه التمر والقبوصرة) وفيره فالاصل مقوله غسبت

(ومن اقربدابة في اصطبل لزمه الدابة خاصة) لان الاصطبل غير مضمون بالنصب عندا بي حنيفة وابي يوسف وعلى قياس قول محديث منه بالمنه الطوام في البيت هدايه (وان قال غصبت ثوباً في منديل لزماه جيماً) لانه ظرف له لان الثوب يلف بعوكذا لوقال ثوب في ثوب في ثوب في ثوب في ثوب في ثوب في توب في ثوب في ثوب في توب في تابيد ما توب في تابيد ما توب في توب ف

عجد يلزمداحدعشر ثوبا) لانالنفيس منالثاب قد يلف فىءشرة فامكن جعله ظرفااويحمل على التقديم والتأخيرفكا نه قالعشرة ائواب فىثوب والنوب الواحديكون وعاءللمشرة والصحيح تولهماو حوالمدول عليه عندالنسني والمحبوبى و غـيرهمـاكافي التعييم (ومن اقر بنصب ثوب وجاءشوب مبيب) تقول الدالذي غسبته (فالقول قوله فيه مم يمنسه)لان النصب لايختص بالسليم (و كذلك) القول قوله (او اقر بدراهم) اله اغتصمااواودعها (وقال) متعساد اومنفساد (هي زيوف) لان الانسان ينصب مامجلد وبودع ماعلك فالامقتضى لدالجياد ولاتمامل فيكون سأناللنوع وعن الى يوسىف اله لايصدق مفصولا اعتبارا بالثمن كايأتي قريبا (وان

(فولد ومن اقر بدابة في اصطبل لزمه الدابة خاصة) لان المقار لايتأتي فيه الفضب لاسيما عند ابي حنيفة والى نوسف وكذا أذا فالغصبته مائة كر حنطة في بيت لزمه الحنطة دون البيت في قولهما وقال محمد يلزمه البيت والحنطة لأن المقمار ينسمن بالنصب عنده (فوله وان قال غصبته ثوبا في منديل لزماه جيما) لانه جمل المنديل ظرفاله وهولا يتوصل الى اخذ الثوب الابالا يقاع في المنديل (فوله وان قال الدعلي ثوب في عشرة اثواب لم يلزمد عند الى حنىفة والى بوسف الاثوب واحد) لان عشرة اثواب لاتكون ظرفا لئوب واحد في المادة كا لو قال غسبته ثوبا في درهم (فو له وقال مجد يلزمه احدعشر ثوبا) لانه قد بجوز ان يلف الثوب النفيس في عشرة أثواب الا ان ابا يوسـف يقول ان حرف « في » قديستعمل في البين والوسـط قال الله تعالى و فادخلي في عبادي كه اي بين عبادي فوقع الشك والاصل برا ، قالديم (فقوله ومن اقر بنصب ثوب وجاء شوب معيب فالقول قوله مع عينه) لان النسب لايختص بالسليم (فُوالِد وكذا لو اقر بدراهم وقالهي زيوف) فانه يصدق وصل اوفصل وكذا اذا اقرانها غصب ولم ينسب ذلك الى ثمن مبيم ولاقرض وقيل ان وصل صدق وان فصل لم يُصدق أما أذا نسب ذلك الى بيع أوقرض لم يُصدقوصل أوفصل عند أبي حنيفة لان اطلاق عقدالبيم يقتضى صحة الثمن وكونها زيوفاعيب فيها فقد ادعى رخى البايع بالبيب فلا يصدق وعندهما ان وصل صدق وان فصل لم يصدق(فول وان قال له. على خسة في خسة يريد الضرب والحساب لزمه خسة واحدة) لان الضرب لايكثر الاعيان ولان الضرب لايصم الافياله مساحة وقال زفر والحسن يازمه خسة وعشرون (فو الدفان قال اردت خسة مرخسة لزمه عشرة) لان اللفظ يحتمله (فو لدوان قال الدعل من درهم الى عشرة لزمه تسمة عند ابى حنيفة يازمه الالتداء وما بعده وتسقط الفاية وقال أبو يوسف ومجد يلزمه المشرة كالها) فيدخل الابتداء والناية وقال زفريلزمه عمانية ولايدخل الغايثان وكذا اذا قال مابين درهم الى عشرة ولو قال مابين هذين الحائطين فالحائطان لايدخلان فىالاقرار اجاعا وكذا اذا وضمبين يديه عشرةدراهم مرتبة وقال لفلان على مابين هذا الدرهم الى هذا الدرهم واشار الى الدرهمين من الجانبين فللمقر له عمانية اجانا وعلى هذا الخلاف اذا قال لامرأ به انت طالق مابين واحدة الى ثلاث ومنواحدة الى ثلاث يقع طلقتان عندابي حنيفة وقال ابويوسف

قالله على خسة فى خسة يريد الضرب والحسابلزمد خسة واحدة) لان النسرب لايكثر المال وانما يكثر الاجزاء (وان قاداردت خسة مع خسة لزمه عشرة) لان اللفظ يحتملدلان كلة « فى » تستعمل بمنى «مم» (وان قالله على من درهم الى عشرة)او مابين درهم الى عشرة (لزما تسمة عندابي حنيفة فيلزمه الابتداء ومابعد وتسقط الفاية) و هذا اصم الاقاويل عند المحبوبي والنسنى تعميم (وقالا يلزمه العشرة كلها) لدخول الفاية وقال زفر تازمه ثمانية ولاتدخل الفايتان

و محمد ثلاث و أن قال من وأحدة إلى وأحدة يقع وأحدة عنسدهم على الاصم وأو قال له على من درهم الى عشرة دانير او من دنار الى عشرة دراهم فاو حنيفة بجمل الحد الذي لا مدخل من افضلهما و مقول عليه اربعة دنانير و خمسة دراهم و عندهما يازمه خسمة دنانير و خسمة دراهم و قال زفر يازمه من كل جنس اربعة و لو قال من عشرة دراهم الى عشرة دانير بلزمه عشرة دراهم و تسمة دنانير و كذا اذا قال من عشرة دنانير الى مشرة دراهم و عندهما يلزمه كله و لو قال له على كر حنطة و شـعبر فعليسه من كل واحد منهمـــاكر و لو قال لفلان و فلان على مائة درهم كانت بينهما على السدوا، كذا في الحكرخي و لو قال له على ما بين مائة الى مائين فسيد الى حنيفة عليه مائة و تسمون لان من اصله أن الفاية لا تدخل فاذا جمل الفاية جلة أسقط منها العدد الذي يحكمل له الجلة و معلوم أن المائة تركب من العشرات فسقطت العشرة التي يحكمل بها المائة و عندهما يلزمه المائسان (قو له و أن قال له على الف من ثمن عبد اشـــترنه منه ولم اقبضه فان ذكر عبدا بعينه قبل للغرله ان شئت فــــــلم العبد وخذ الالف والا فلا شي الك) لا نه احترف بالالف في مقالمة مبيع يلزمه محنه فكان القول قوله أنَّ لم تقبضه و أذا لم تقبضه لم يلزمه الالف و أن قال المقر له العبد عبدك إ ما بعتكه و انميا بعتك غيره فالمال لازم للمفر لاقراره به هند سلامة العبد و قد سلم له و أن قال العبد عبدى مابعتكه لايلزم المقر شيء لا له ما أقر بالمال ألا عوضما عن العبد فلا يلزمه بدونه (قوله وان قال من عن عبد لم يعينه الا اني لم اقبضه لزمه الالف في قول ابي حنيفة) ولا يصدق في قوله ماقبضت و صل او فبسل لا نه رجوع فا نه افر توجوب المال لانه قال على وإن كاره الفيض في غير المعين منا في الوجوب اصلا و قال ابو يوسف و محمد أن وصل صدق ولايلزمه شي وأن فسل لم يسدق أذا أنكر المفرلة ان يكون ذك من عمن مبيع (قوله وان قال له على الف درهم من عمن خر او خزر لزمه الالف و لم يقبل تفسيره) لان قوله على الف يقنضي ثبوته في ذمتــه و قوله • من ثمن خمر • رجوم ١٤ اقربه لان ثمن الجر والحنز ر لا يلزمه وفي الهداية لم نقبل تفسيره عند ابي حنيفة وصل او فسل لانه رجوع و هندهما اذا وصل لم يلزمه شيُّ و لو قال لفلان على الف او على هذا الحائط لزنه الالف عند اني حنيفة لان حرف الشك لا يستممل في هذا الموضع لان احدا لابدخله الشك في ذلك فيلغو ذلك الحائط وقال ابو بوسف و مجد لا يلزمه شي ولو قال هذا العبد عندى و دبعة لفلان ثم قال هو هندی و دیعة لفلان آخر فهو للاول دون الثانی هند ایی بوسف و لا بضمن للناني شيئًا لان اقرار. للناني حصل في ملك الفير و قال مجمد هو للاول وبضمن للشاني قيمته ولوقال مائك على اكثر من مائة و لا اقل لايكون افرارا وصاركاً نه قال مائك على قلبل ولاكثير ولوقال اقررت بك وانا صي عائة درهم فقال بل اقررتلي وانك بالغ فالقول قول المفرمع عينه ولاشي له عليه وكذا اذا قال اقررت لك وانا نائم فهو كذلك وان قال

(واذا قالله على الف در هم من ممن عبد اشترته منه ولم اقبضه) موصولا باقراره کافی الحاوی (فان ذكر عبدا بعينه) و هو بيد المقرله (قبل للقرله ان شئت فسلم العبد) الى المقر (وخذ الالف)التي اقربها لتصادفهما ملى البيع و الثابت بالتصادق كالثابت بالمعاينة (و الافلاشي؛ 44) لانه ما أقر بالمال الاعوضا عن البعد فلا باز مه دو نه (و أن قال في ثمن عبد ولم يعبنه الزندالالف في قول الى حنيفة) ولايصدق فيقوله ماقبضت وصل ام فصل لانه رجوع ولا علكه وقالا أن وصل صدق وان فسل لم يصدق واغتدقوله البرهاني والنسق و صدر الشريعية و ابو الغضل الموصلي تصييح (ولوقال له على الف من مُمن خر او خنز ر) او حر او میثهٔ او مال قار (لزمه الالف) المفرما (ولم مقبل تفسيره) عند الى حنيفة وصل ام فصل لا له رجوع لان ثمن الجر وما عطف عليه لايكون واجبا واول كلامه الوجوب وقالا اذا وصل لايلزمه شي لانه بين مالآخر كلامه أنه ما اراد الاعداب قال في التصيح و اعتد قوله المذكورون

قبله (واو قالله على الف من نمن مناع) او قرض (وهيزيوف وقالُ المقرله جباد لزمه الجياد في قول ابي حنيفة) لأن هذا رجوع لان مطلق المقدنقتضي ﴿ ٣٢٩ ﴾ السلامة عن العيب والزيافة عيب و دعوى العيب رجوع عن بعض

وجبه وصاركا اذا قال بعنكه معيبا وقال المشمري بسليما فالفول للشترى وقالا ان قال موصولا صدق وان مفصولا لايصدق قال . في التعميم و اعتمد فوله المذكورون قبله (ومن اقر الدره بخياتم فله الحلقة والفس) بالفنح و يكدر لان اسم الحاتم بتناولهمها (و أن أفراله بسيف فله النصل) ای حدده (و الجفن) أأقراب (والحمائل) جمع حمالة بالكسر الملاقة لان اسم الميف نطوى على المكل (وآن افر) له (بخبلة) بحساء فجيم مفتوحتين بيت مبنى للعروس زن بالثباب والاسرة والستور (فله) اى المفرله (العبدان) التي تنبي ما الجلة ﴿ و الكسوة } التي تونم على العيدان لان اسم الحملة بشاولهما (وال قال لحل فلانة على الف) در هم (فان) بين سببا صالحًا بان (قال اوصي له ه فالان او مات انوه فورثه) منه (فالاقرار صحيح) الفاقا ثم ان جاءت في مدة بعلم انه كان قاعار فت الاقرار لزمه قال جاءت مه

المررث اك و آنا ذاهب المقل من جنون او برسام فان كان بعرف ان ذاك قد اصابه كان القول قولة و أن لم يعرف ذلك لزمه لان الاصل سلامته و أن قال اخذت منك الف و آنا صنى او مجنون كان ضامنًا لان فعلهما بصبح (فوَلَه و ان قال له على الف من عن مشاع و هي زيوف و قال المفر له جياد لزمه الجياد في قول ابي حنيفة و قال ابو بوسف و محد ان قال ذلك موسمولا صدق وان قاله منصولًا لا يصدق) و على هذا الحلاف أذا قال سنوقة أورصاس وكذا أذا قال اقرضـني الفـائم قال هي زيوف او مهرجة و لولم لذكر المنـاع ففـاله على الف درهم زنوف و لولم يذكر البيسم والنرض قبل بمسدق اجساعا لان اسم الدراهم بتناولها وقيل لا يصدق لان مطلق الافرار بنصرف الى العفود لا الى الاستهلاك المحرم و أن قال غصبته الفيا أو أودعني الفيائم قال هي زبوف أو منهرجة صدق وصل او فسل لان الانسان قد ينصب ما بجد و بودع ما غلك فلا مفتضىله فيالجياد ولا تعامل فيصيح وال فعمل ومن ابي يوسسف لايصدق فيه مفصولا اعتبارا بالقرض ولوظل هي ستوقه او رصاص بعدما اقر بالغصب والوديمة و وصل صدق و أن فصل لم يصدق وأن قال في هذا كله الف أنها تنفس لم يسدق الا أذا وصل و اما اذا فعل لا يصدق لان هذا استثناء المقدار والاستثناء لا يصيح مفسولا بخلاف الزيافة لانها وصف فان كان الفصل ضرورة انقطاع الكملام فهو وأصل لعدم المكان الاحتراز عنه و من قال لآخر اخذت منك الفيا وديعة فهاكمت فقال الآخر اخذتها غصبا فهو ضامن و أن قال اعطيتنها وديعة فقال غصبتها لم بضمن والفرق ان في الاول اقربسبب الضمان و هو الاخذ ثم ادعى ما مايير 4 و هو الاذن و الآخر خكره فيكون القول قول المنكر مع عينه و في الثاني اضاف الفعل الى غيره وذاك مدعى عليه سبب الضمان و هو النصب قكان الفول لمنكره مع اليمين والفيض في هذا كالاخذ والدنع كالاصطاء كذا في المداية (قوله و من اقر لغيره بخائم فله الحلقة والفس) لان اسم الحنَّا ثم يشمل السكل وكذا لو استثنى الفس فقيال الحنا تماه والفس لي كان الجميم المفرلة (قوله و أن اقرله بسميف فله النصل والجفن والجابل) الجفن النمد و ذهك ان الاسم ينطوى على السكل (قوله و من افر بحجلة. فله العبدان والكسوة) الحبلة خيمة مسترة (قو له و أن قال لجل فلانة على الف درهم فأن قال أوصى به له فلان أو مات أبوء فورثه فالاقرار صميم) لا نه أقر بسبب يصلح لنبسوت الملك له و صورته أن يقول لما في بطن فلانة على الف من جمة سرات ورثه من أبسه استملكتها وفي الوصية يقول اوصى مما فلان غر ابه فاستملكتها و مسار ذاك دسا المجنين اوكان ذلك دنسا لابه مات وانتقل البسه فان جاءت بولدين جنينين فهو يينهمسا نسفان في الوصية ذكورهم و الماثم فيه ســوا، و في المراث يكون بينم اذكر مثل

مينا فالمسال للموسى والمورث لانه اقرار في الحقيقة أمما وانما ج ل (٤٢) ينتقل الى الجنين بعد الولادة ولم ينتقل ولو جالت بولدين حيين فالمال بينهما وان بين سببا مستحبلا بان قال باعنى اوافر شي فالاقرار باطل انفاقا ابضا (و ان ابهم الاقرار) ولم يبين سببه (لم يصبح عند ابي يوسف) و في تسخة ابي حنيفة بدل ابي يوسف و قال مجمد يصبح لان الاقرار من الجمع فيجب اعاله و قد امكن بالحل على السبب الصالح ولابي يوسف ان الاقرار مطلقه ينصرف الى الاقرار بسبب التجارة فيصير كأنه صرح به هدا به قال في التصبيح وفي الهداية والاسرار وشرح الاسبجابي والاختيار والتقريب ونظم الحلاف بين ابي حنيفة و ابي يوسف و مجمد وذكر في النسافع الحلاف بين ابي حنيفة و ابي يوسف وذكر في النسافع الحلاف بين ابي حنيفة و ابي يوسف وذكر في النابع قول ابي حنيفة م ابي يوسف فغال قال ابو حنيفة وابو يوسف في هذه المسئلة ان بين المقرجهة صالحة كالارث والوصية رجح اقراره ولزمه والا فلا وقال مجد صبح اقراره في ١٣٠٠ كي سواء بين جهة صالحة اوابهم و يحمل

حظ الانتبين و ان قال المقر باعني او اقرضيني لم يلزمه شيء لانه مستحيل ثم اذا ا جات به لاقل من سنة السهر من وقت الاقرار لزمه ذلك و في الوصية من وقت موت الموصى و الا فلا و قال الطحساوى من وقت الوسية و يعتب في جل الدابة سنة اشهركما في حمل الجبارية و أن جاءت له ميتبا فالمبال للموسى نفسم بين و رشه (فولد وان ایم الاقرار لم یصیم) و هذا (عند ای توسف) و قال مجمد يصنع و محمل على آنه أوصى له رجل أومات مورثه والامهام أن نقول لجمل فلانة على الف درهم و لم زد عليه (فوله و أن أقر بحمل جارية أو بحمل شاة لرجل صح الاقرار و لزمه) لانه ليس فيسه اكثر من الجمهالة والاقرار بالمجهول يصمح و هذا اذا علم وجوده في البطن فكذا الوصية للحمل و بالحل جائزة اذا علم موت الموصى و ذحكر الطحباوي أن المدة تعتبر من وقت الوصية و أن ولد استة أشهر فعساهدا بعد الموت فالوصية باطلة لجواز أن يكون حدث بعدها الا اذا كانت الجارية في العدة حينئذ لاجل ثبوت النسب يعتبر الى سنتين وكذا في جواز الوصية يعتبر الى سنتين قال الخجنسدي الوصية بالحل جائزة اذا لم بكن من المولى وكذا مافى بطن دابشه اذا علم وجوده فى البطن و اقل مدة عمل الدواب سوى الشباة ستة اشهر و اقل مدة حمل الشباة اربعة اشهر (قو له واذا اقرالرجل في مرض موته بدنون و عليمه دنون لزمتمه في مرضه باسبباب معلومة فدي العجة والدين المروف بالاستباب متدمة) لانه لا تهمة في ثبوت المروف بالاستباب اذالمساین لا مرد له مثل بدل ما عاکمه او استملکه و علم وجوبه بغیر افراره او تزوج امرأة عهر مثلمها و هذا الدين مثل دين العجة لا نفدمُ احدهما على الآخر و ليس المريض ان مقضى بعض غرمائه دون بعض لان حقهم تعلق بالمال على وجه واحد ولا يفرد بمضم بالفضاء دون بمض كما بعد موته ولان في اشار البعض ابطال حق الباقين و غرماء العجة والمرض في ذلك سواء الا اذا قضا ما استقرضه في مرضه

اقراره على أنه أوضى به رجل او مات مورثه و ترکه سرانا و اعتمد قول ابي بوسف الامام البرهاني والنسني وأبو الفضل الموصلي وغرهم وعلل الكل لحمد بالجل على سبب صمیح و ان لم پذکره فالمنظ هذا فاله يقع أفرارات مطلقة عن السبب لاخصور ان يكون لها سبب صميم شرعا اله (ولو افر بحمل جارية اوجل شاة لرجل صم الاقرار ولزمه) المقربه سواء بين سببا صالحا او ابهم لانه وجها صحيحا وهو الوسية من جهد غره فمل عليه وهذا اذاعلم وجوده وقت الوصية جوهره (و ادًا اقر الرجل في مرض موته بدنون) و حده سیأتی في الوصايا (وعليه ديون) ازمته (في صحته) سبواه

علم سببه او باقراره (و) عليه ايضاً (ديون لزمته في مرضه) لكن (باسباب معلومة) كبدل ماملكه (او نقد) او اهلكه او مهر مثل امرأة نكحها (فدين السحة والدين المعروف بالاسباب مقدم) على ما اقربه في مرضه لان الاقرار لا يعتبر دليلا اذا كان فيه ابطال حق الفير وفي اقرار المريض ذلك لان حق غرماه السحة تعلق بهذا المال استيفاه و لهذا منع من التبرع والمحاباة الا بقدر الثلث و انحا تقدم المعروفة الاسسباب لانه لا تهمة في ثبوتها لان المعابن لامردله ولا يجوز المريض ان بقضى دين بعض الفرماه دون البعض لان في اثبار البعض ابطال حق الباقين الا اذا قضى ما استقرضه في مرضه

شي) منها (كان) ذلك الفاضل مصروفا (فيماأقر 4 حال المرش) لأن الاقرار ني ذاته صحيح وانما رد فيحق غرماه العجمة فاذا المبقالهم حق ظهرت صحنه (و ان لم پکن علیه دنون في صنه باز افراره) لانه لم ينضمن ابطال حق الغر (وحكان المقرله اولي من الورثة) لأن قضاء الدين من الحوائج الاصلية وحيق الورثة تعليق بالتركة بشرط الفراغ (واقرار الريش لوارثه) بدئ او عين (باطل) لتعلق حق الورثة عاله في مرضه وفي تخصيص البعض به ابطال حق الباقين (الا ان بصدقه فيه ميذالورثة) لان المانع تملق خقهم في التركة فاذا صدقوه زال المانع (و من اقر لاجني في مرضد ثم قال هو اني) وصدقه المقرله وحكان محیث بولد لمثله کایاتی قربا (ثمت نسيه) منه (وبطل اقراره له) لأن دصوة النبب نستند الى وقت الملوق فتبين آله أقر لأنه فلايصم (وأواقر لاجنبية تم تزوجها لم بطل اقراره لها) لان الزوجية تقتصر على زمان النزوج

اونف د عن مااشترى في مرضه وقد علم بالبينة ، وقوله ، ودون لزمته باسباب معلُّومة ، مثل ثمن الادوية والنفقة وغير ذلك وقد لزمته بالبينة دون الافرار فهذه الدنون ودنون العمة سواه (قوله ناذا نسبت) يسى الديون المقدمة (ونصل شي يصرف الى ماافريه في حال الرش وال لم يكن عليه ديون لزمشه ف محسه جاز الزاره وكان المفر له اولى من الورثة) قال الخيسدى ومن افر بدين في مرض موته لاجنى جاز اقراره وان اتى ذلك على جميع ماله وهو مقدم على الميرات والوصنية الا أنه لانفسدم على دين العمة ثم اختلفوا في حد المرض قال بعضهم هو أن لايقدر صاحبه أن يقوم الا أن يقيمه انسان وقيسل أن يكون صاحب فراش وأن كان مقوم نفسه وقبل هو أن لانقدر على المشي الا أن مهادي بين أثنين وقال أبوالبث هو أن لامدر أن يصلي قائمًا وهذا أحب وبه نأخذ وفي الخبيدي هو أن لايطيق الفيئام الى حاجته وبجوزله الصلاة قاهدا اوبخت عليه الموت فهذا هو إلمرض المغوف الذي يكون تبرعات مساحبه من الثلث وقال بعضهم المرض المخوف كالطاعون والمقولنج وذات الجنب والرعاف الدائم والحمى المطبقة والاسسهال المتواتر وقيسلاالدم والسلم في انتهائه وغير المخوف حسكالجرب ووجع الضرس والرمد والعرق المدنى واشمباه ذلك (فَوْ لِهِ واقرار المربض لوارثه باطل الا أن بصدق مقيمة الورثة) وكذا هبته له ووصيته له لانجوز الا أن تجزء بقية الورثة وهذا أذا أنصل المرض بالوت فانه جلل بالوت لفوله عليه السنلام • لاومسية لوارث ولا افرار له بالدين • كذا فيالهداية ويعتبر كونه وارثا عند الاقرار لاعنبد الموت وفي الومسية عكسبه ولو اقر لامرأته في مرضه عهر بثلها اواقل صدق ولايصدق في الزيادة على مهر المثل وان اقر لوارثه بوديعة مستهلكة جاز ومسورته ان بغول كانت عندى وديعة لهذا ااوارث فاستهلكتها ولو وهب لوارثه عبدا فاعتقسه الوارث ثم مات الواهب ضمن ااوارث قيمت يكون ميراثا ولابجوز بيم الريض على الوارث اصلا عند ابي حنيفة ولوكان باكثر من قيمته حتى بجنره سائر الورثة وليس عليه دين وعندهما بجوز اذا كان غن المثل فان حايا فيه لابجوز وان فلت الحساباة ويخير المشترى وان اقر المريض لاجنبي عَاز وان اخاط عاله كذا في الهداية واوقال المريض قد كنت ابرأت فلانا من الدين الذي عليه ف صحى لم يجز لانه لاعلات البراثة في الحال فاذا استدها الى زمان متفدم ولابط ذلك الابقولة حكمنــا بوجودها في الحــال فكانت من الثلث واعلم ان مرعات المربض نستر من الثلث كالهبة والعنق والتدبير والمحابات عا لانغمان فيه والاراء من الديون وأشباه ذلك (قو له ومن افر لاجني في مرض مونه ثم قال هو اني ثلث نسبه منه وبطل اقراره له) لانه اذا ثبت نسبه بطل اقراره لان اقرار المربض او ار"، باطمل (قوله و من اقر لاجنبيسة ثم تزوجها لم بطمل اقرار ملها) والغرق بن هذا وبين المسئلة قبلها الله دعوة النسب تستند الى وقت الماوق نبين إنه اقر لانه فلابصم ولاكذاك الزوجية لانها تغتصر على زمان النزويج

فبق اقراره لاجنبية يعني أن النزو بح آعا النزمه بالعقد وهو مستأخر عن الاقرار فلا عنم صمته (قو له ومن طاق زوجته ثلاثًا في مرضه ثم اقرلها بدين فات قلها الاقل من الدين و من مراثما منه) لانهما متهمان في ذلك لجواز أن يكون توصلا بالطلاق الى تعييم الاقرار لها زيادة على ميراثها ولائهنة فياقل الامرين فتعطى الاقل من الامرين لشرط التهمة وهذا اذا طلقها برضاها مثل ان تساله الطلاق في مرضه واما اذا طلقا بغير رضاها نائها تستمتي الميراث بالغا مابلغ والاقرار والوصية باطلان وال كانت ممن لارث بان كانت ذمية صح اقراره لها من جميم المال ووصيته من الثاث كذا في البناسِم (قوله و من افر بغلام بولد ، شبله لمشله وليس له نبسب معروف انه اينه و مسدقه الفلام ثانت نصبه و أن كان مربضا ويشمارك الورثة في المراث) لان اقراره بالبنوة معنى لزمه نفسم ولم محمله على غرم الزمه • وقوله • صيدته الغلام • هذا إذا كان يمرعن نفسه وكان عاقلا اما الصغير فلاعتساج الى تعسديقه وسمواه صدقه في حياة المقر اوبعد موته ثم المقر ان كان امرأة لابد ان يكون سـزا اكر منه بتسـم سنان ونصف وان كان رجلا فلاند ان يكون سنه اكر منه يامي عشرة سنة ونصف و ووله و وليس له نسب معروف ، لان من له نسب معروف قد تعلق. حق من ثبت نسبه منه فلاعلك نفله عنـه وشرطه أن بولد مثمله لمثله لكي لايكون مكذبا فالظاهر واو ال الثلام اعا صدته بعد موله صح تصديقه وثبت نسبه منه لان النسب لاسطل بالموت وكذا او افر زوجه ثم مات فصدقته بعد موثه جاز لاف حقوق الكاح باقيمة بعد الوت وهي العدة ولو كانت هي المفرة بالزوج ثم ماتت فصدقها بعد مونها لم بصح تصديقه عند ابي حنيفة لان النكاح زال بالوث وزالت احكامه فلم بجز التصديق وقال ابو بوسف ومجد يصيم تصديقه لأن المراث أابت وهو من أحكام النكاح ولوكان في بده عبيد صفير له لايسر عن نفسيه فادعى أنه انه وايس له نسب معروف. فإنه بصدق واذا كان العبيد بسير عن نفسه ومشأله ولد لمشله ثبت النسب ايضا من المولى ويعنق وان كالله نسب معروف لايثبت النسب وبعتق وال اقر الولى اله الله العالم فقبال هذا الى و مثبيله يولد لمثله وليس المولى نسب معروف فان هنا تحتاج الى تصديق العبد ان صدقه ثات النسب ويعنق العبد وأن لم يصدفه لائبت النسب ويعنق العبد علاف ماأذا أدعاه المولى آنه انه فان هنـاك لامتــاج الى تصــدبق العبد والفرق آنه لمــا ادعى أن العبد انته فقد ادعى مافى هـ لنفسه ولا منسازعه فيصدق واما في دعواه الانوة فاله تحسيسل النسب على العبد قالم بصدقه لانتبل (فول وبجوز اقرار الرجل بالواادين والولد والزوجة والمولى) لانه ليس فيه تحمل النسب على الفر ويعتبر تصديق كل واحد منهر مذلك وان كان الولد لابولد مثله لمشله لا يصح دعواه سيواه صيدته الابن أم لم يصدقه أقام البيت، أولم يتم لاسمنالة ذلك (قول وتقبيل أقرار الرأة بالوالدين والزوج والمولى) لان ذلك مبنى تلزمه نفسها ولا تحمله على ضرما (قو له ولايقبل

الاقل من الدين) الذي اقربه (ومن ميراثها منه) لانهما مترمان فيذلك لجواز ان يكون توصلا بالطلاق الى تعميم الاقرار غيابت اقل الامرين قيدنا بسوالها ودوام عدتها لانه بغير سنوالها يكون فارا فلها الميراث بالغا مابلغ وبطل الاقرارواذا انقضت مدتها قبل موته ثنت اقراره ولا ميراث الها (و من اقريفلام) مير عن نفسه (بولد مثله لمله وليس إلى المالغلام (نسب معروف الدالته وصدقه الغلام) في دعواه (ثبت نسبه منه و ان کان) المقر (مريضا ريشارك) الملام المقرلة (الورثة في الميراث) لائه ثبوت نسبه سار كالمروف النبب فيشار كهم وشرط كوته بولد مثله لمثله كيلابكون مكذبا ظاهرا وان لا يحكون معروف النسب لأن مروف النسب عنه مبوته من غيره وشرط تصديقه لاله فيد نفسه اذا المسئلة في غلام يبر من نفسه حتى لوكان مشرا لايس عن نفسه لم يعتبر تصديقه (ونجوز اقرار الرجل بالوالدين والولد والزوجة والولى) لانه اقرار عا بلزمه وليس

فيه تحسيل النسب على الغير (ويقبل اقرار المراة بالوالدين والزوج والمولى) لما بينا (و لايقبل) افرارها (اقرار)

اذًا كانت ذات زوج او معندة منه (بالولد) لان فيه تحميل النسب على الغيرو هو الزوج لان النسب منه (الا انّ بصدقها الزوج لان الحقه (او تشهد بولاد تها) ﴿ ١٣٣٩ ﴾ امرأة (قابلة) او خيرها لان قول المرأة الواحدة في الولادة مقيول

قال الاقطع فتثبت الولادة بشهادتها ويلتحق النسب بالفراش اه قيدنا بذات الزوج اوالمئدة منه لانها اذالم تكن كذاك مع مطلقا و كذا اذا كانت كذاك و ادعت أنه من غيره قال فالمدابة ولابدمن تسديق هـؤلا، يعنى الوالدين والولد والزوج والزوجة والمولى لما مرائيم في أيدي الفسمم فيتوقف نفاذ الاقرار على تصديقهم و قدمنا ان هذا في غير الولد الذي لايسر عن نفسه لائه عنزلة أنتاع فلا يعتبر تصديقه (و من اقر نسب من غير) هؤلاء المذكورين (الوالدين والولد) والزوج والزوجة والمولى (مثل الاخ والِم) والجِد و ابن الابن (لم مقبل اقراره في النسب) و ان صدقه المقرله لأن فيه حمل النسب على الغير (قان كان له) اى المفر (و ارث معروف) نسبه (قریب او بعيد فيو اولي بالمراث من القرلة) لانه لمالم شبت أشبه منه لم تراجم الوارث العروف السب (والله یکن 4 وارث) سروف

اقرارها بالواد الا أن يسدقها الزوج أو يشهد بولادتها قالة) برد به أذا كانت مزوجة او في عدة من زوج اما اذا لم يعرف لها زوج ثبت نسبه منها و انما لم يقبل اقرارهما بالولد لانهما تحمله على خيرهما الا تصدق كان صدقهما الزوج قبل افزارهما وكذا اذا شهدت ولادتهما قالحة لان الولادة تتبت بشمهادة امرأة واحدة مندنا واذا ثبتت الولادة منها يثبت نسبه فالحاصل انه بجوز اقرار للرأة علائة لزوج والمولى والأب لا غير فيظهر بهدذا أن قوله • بالوالدن، و قم سهوا لانه منم التناقش لانه لوصم الاقرار بالام و ذلك يتوقف على تصديقها فبحسكون تصديقها عنزلة أقرارهما بالولد و قد ذكر بعد هذا أن أقرار المرأة بالولد لاشبل و يصم على الرواية التي تقول انها تسدق في حق نفسها كما أذا لم يكن لها زوج و یکون کولد الزناء فیثبت نسبه من امه فلا اشکال حینئذ و لوادعی الولد اثنان و اقام كل واحد البيئة انه انه كان انهما قان مات الولد لا برث الابوان منه الا ميراث واحد وهو السدس اذا كان الولد خلف اولادا و اذا مات احد الابون ورث الاب الباق المدس كاملا وان ادعى ثلاثة ولدا قال ابو بوسف لا نثبت النسب من اللائة وقال مجديثبت من ثلاثة ولا يثبت من اكثر من ذلك وروى الحسن من الى حنيفة اله نثبت من خسة ولايثبت من اكثر من ذلك وان ادعاه امرأنان واقامت كل واحدة منهما البينة فهو النهما جيعا عند ابي حنيفة وكذا نثبت من خس عند ابي حنيفة كما نثبت من خسة رجال وقال ابو بوسف و مجمد لا مقتضي به من امرأتين و لا يكون ابن و احده منهما لانه يستحيل ان تلدامراً نان ابنا و احدا و ان تنازع فيه رجل و امرأ نان يقضى به بينهم عندابي حنيفة و عندهما مقضى 4 الرجل و لا مقضى 4 المرأتين و ان تنازع فيه رجلان و امرأكان كلو احد بدعيانه اله من هذه المرأة والمرأة تصدقه على ذلك قال أبو حنيفه نقضي له بين الرجاين والمرأتين و قال ابو بوسف ومحمد مقضى به بين الرجاين و اذا زنا الرجل بامرأ غِائث بولدفادعاه الزاني لم ثبت نسبه منه و اما امام فالنسب منها بالولادة (قوله و من اقر ينسب من غير الوالدين والولد مثل الاخ والم لم يقبل افراره في النسب) لأن فيه حل النسب على الغير (قو له قال كال له وارث معروف قريب اوبعيد فهو اولى باليراث من المقرلة) لا نه لما لم يثبتُ نسبه لا زاحم الوارث المروف و على هذا لوكانله عدَّ أو خالة نهو اولى منه (قو له قال لم يكن له وارثاب هم المفرلة ميراثه) لان له ولاية التصرف ف ماله عند عدم الوارث الا ترى الله ان يوصى بجميعه فيستمق جيم المال وان لم ثبت نسبه وليست هذه وصية حقيقة حتى من اقر في مرضه باخ ثم اوصى لآخر بحميع مله كان لأوصىله ثلث المال ولوكان الاول وصية لاشتركا نصابين قال فىالينابيع ومن اقرباخ اوخال اوع وليشه وارثتم رجم عن افراره وقال ليس يني وبينك قرابة صح رجومه ويكون مله لبيث المال (قوله و من مات ابوه فافر الخ لم يثبت نسب اخبه وبشاركه

(اسحق المفرله ميرائه) لافله ولاية التصرف في مال نصه عند عدم الوارث فيستحق جيم المال واف لم يثبت نسبه (و مَن مات ابوه فاقرباخ لم يثبت نسب اخيه) وان صدقه (و)

لكنه (يشاركه في الميراث) لان افراره تضمن شيئين حمل النسب على الغير ولا ولاية له عليه فلا يثبت والاشتراك في المال وله فيه ولاية فيثبت

﴿ كتاب الاجارة ﴾

الاجارة لغة اسم للاجرة وهي كراء الاجير وقد آجرهاذا اعطاه اجرته مزبابي طلب و ضرب فهو آجر و ذاك مأجور و تمامه في المغرب و اصطلاحا (عف على المنافع بعوض) وتنعقد ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعمة و اقيمت المين مقام المنفعة في حق اضافة العقد الها ليرتبط الابحــاب بالقبول ثم عله يظهر في حق المنفعمة (ولا تصم) الاجارة (حتى تكون المنافع معلومة و الاجرة) ايضا (معاومة) لأن الجهالة في المعقود عليه و عدله نفضى الى المنازعة كجهالة التمن والمثن ف المبيع

فى الميرات) لان اقرار، قضمن شيئين حلى النسب على الغير ولا ولايقة عليه والاشراك فى المسال وله فيه ولاية فيبت كالمشرى اذا اقر على البايع بالعنق لم يقبل اقراره عليه حتى لا يرجع عليه بالثن ولكنه بقبل فى حق المئق و قال الضمى يثبت نسبه و يشاركه و من فوائد قوله و بشاركه اذا اقر الابن المروف باخ له اخذ نصف ما فى يده و ان اقرباخت اخذت المئت مافى يده وان اقرباخت اخذت المئت مافى يده فهذا معنى قوله و بشاركه فى الميرات قال الحميندى اقر بزوجة لابيه اخذت المن مافى يده فهذا معنى قوله و بشاركه فى الميرات قال الحميندى رجل مات و ترك المين فالمسال بينهما فعلن فال احدهما لامرأة هذه امرأة ابى ان صدقه الآخر جاز و يكون لها الثمن والباقى بينهما و هو منكر عليهما فاضهب النين فى الميقين قسمة ظاهرة وهوان بقسم المال بينهما فسمين فا حصل المقر جمل على تسعة المرأة المال والمال مينهما و بين المرأة على سنة عشرالا الدالمنكر المناز والمان والمين المنه والمرأة على مقادير سهامها بعنى المرازة المنهمان وله سبعة فلما صار هذ االنصف على تسعة صار المنكل محائية عشر المرأة و سهمان المرأة و سبعة المقر لان اقراره على نفسه فيكون في نصيه والمئة تسمه المناز المرازة و سهمان المرأة و سبعة المقر لان اقراره على نفسه فيكون في نصيه والمئة و المال على المرازة و معان في في نفسه فيكون في نصيه والمئة تسمه المنان المرأة و سبعة المقر لان اقراره على نفسه فيكون في نصيه والمئة تسمه المن المرأة و المهال المرازة و المهال الم

-مر كتاب الاجارة كا

الاجارة عقد على المنافع بموض مالى يجدد انعقاده بحسب حدوث المنافع ساعة فساعة وكان الفياس فيها ان لا بجوز لا نها عقد على مالم مخلق وعلى ماليس في ملك الانسان وانما جوزت لقوله عليه السلام • اعط الاجير اجره قبل ان يجف عرقه • وقال عليه السلام ه ثلاثة الاخصمهم يوم القيمة ومن كانت خدمه خدمته رجل اعطابي ثم غدراي اعطاني الذمام ورجل باع حرا و اكل ثمنه و رجل استأجر اجيرا و استوفى منه عمله ولم نوفه اجره ه (قول رحمه الله الاجارة عقد على المناهم بموض) حتى لوحال بينه وبين تسليم المنافع حائل او منعه ماثم او انهدمت الدار لم يلزمه العوض لان المنسافع لم تحصل له فدل على أنها معقودة على المنفعة مخلاف النكاح فانه عقد على الاستباحة حتى أو تزوج امرأة فالمهر لازم له و أن حال بين ه و بين نسليمها حائل او مانت عقيب العقد ثم التمليكات نوعان تمليك عين وتمليك منفعة فتمليك العين نوطان بمؤض كالبيع وبغير عوض كالمبية و تمليك النفعة نوطان ايضا بموض كالاجارة و بغر عوض كالعبارية والوصية بالمنافع (قو له ولا يصبح حتى تكون المنافع معلومة والاجرة معاومة) لان الجهالة في المعنود عليه وبدله يفضي الى المسازعة كجهالة الثمن والمبيع ثم الاجرة اذا كانت دراهم شرط بسان المقدار ويقع على نقد البلد فان كاثت النفود مختلفة المسالية فسدت الاجارة و في الينابيع بقع على الغالب منها و ان اختلفت الغلبة نسدت الاجارة | الا أن بين احدها وانكانت كيلية اووزنيا او عدديا منقاربا بشترط فبه سِان الفدر |

والصفة و أن كان لجله مؤنة بشرط فيه بهان موضع الانضاء عند أبي حنيفة و عندهما لا بشنترط و يسلمه عنىد الارض المستأجرة و لا بحشاج الى سِان الاجل فان بين الاجل صار وحلا كالثمن في البيع و ان كان عروضًا أوثبابا يشترط فها يان القدر والصفة والاجل لانها لا تثبت في الذمة الا علمًا فيراعاً فها شرائط السلم و ال كانت من العبيد والجواري وسائر الحيوان فلابد فيها من ال تكون معينة مشارا المها و ان كانت منفعة فعلى وجهمين ان كانت من خلاف الجنس كالسكني بالركوب او الزراهــة بالبس و نحو ذلك حاز وكذا من استأجر دارا بخدمة عبد جاز و اما اذا قوبلت بجنسها كما اذا استأجر دارا اسكني دار اخرى او رکوب دابة برکوب دابة اخری او زراعة ارض بزراعة ازض اخری فالاجارة فاسدة لان الجنس بانفراده يجرم النساء كذا في البنابيم وقال الشافعي مجوز اجارة المنسافع بالمنافع سواء كانت مجسسها او مخلاف جنسها ولو استأجر عبدا مخدمه شهرا مخدمة امته فهو فاســد عندمًا لمــا بينا الدالنسأ لا مجوز في الجنس فال خدم احدهما ولم عندم الآخر قال محمد بحب اجرة الثل وهو الظاهر و من ابي يوسىف لااجرة عليه و لو كان عبد بين اثنين فآجر احدهما نصيبه من صاحبه تحيط معه شهرا على ان بصوغ نصيبه معه في البشــهر الداخل لم بجز من جهة ان النصيبين في العبد الواحد منفقان فيالصفة وانما بجوز فيالعملين الختلفين اذا كان ذلك في عيدين كذا في الكرخي (قوله وما جاز ان يكون ثمنا في البيع جاز ان يكون اجرة في الاجارة) لان الاجرة ثمن المنفعة فيعتبر بثمن المبيع ومالا يصلح ممنا في البيع بجوز ان يكون اجرة كالحيوان فدين ان هذا غير منكس وكذا استجار الظئر بطعامها وكسوتها مجوز عندابي حنيفة استحسانا و ان لم بجد ذلك ممنها في البيع (قوله والمنسافع تصير الرة معلومة بالمدة كاستجار الدور السكني والارض للزراعة فيصح العقد على مدة معلومة) لان منافع الدور والارض لاتكون مغلومة الانتقدر المدة لان المدة أذا لم تكن معلومة اختلف انتماقدان فيها فيقول احدهما شهر والآخر اكثر فيقع التسازع (فو له اي مدة كانت) بعني ملىالت او قصرت لكونها معلومة و هذا اذا كانت مملوكة اما اذا كانت الارض موقوفة استأجرها من المتولى الى طويل المدة فانه خطران كال السعر محاله لم زد ولم ينتفس فانه بجوز و ان على اجر مثلها فانه بفسخ ذلك و بحدد العقد ثانيــا و فيما مضى من المدة بجب بقدره من المحمى و ان كانت الارض محال لا عكن فعضها بان كانت مرروهة فانها الى وقت الزيادة بجب فهما من المهي مقدره و بعد الزيادة الى تمام السنة بجب اجر مثلها و اما اذا انتقصت اجرتهــا اى رخصت فان الاجارة لاتنفسخ لان المستأجر قد رضي ذلك وفي الهداية الاجارة في الاوقاف لا تحوز اكثر من ثلاث سنين وهو المختاركي لا يمعي المستأجر ملكهما فان اجر الوقف باجر المثل ولم تُزدد الرغبات ولاغلي السمر لم تنفحخ الاجارة اما اذا ازدادت الرغبساب و غلي السعر فعفت و بجدد العقد بالزائد و يؤخذ فيما مضى بقدر المسمى وعلى هذا ارض

(و)كل (ماجاز ان يكون أعنا) اي بدلا (في البيع جاز ان یکون اجره فی الأجارة) لأن الأجرة ثمن النفعة فيعتبر بثن البيع ولاينعكس لجواز اجارة المنفعة بالمنفعة اذا اختلفا كا يأتى(والمنافع لمارة نصير معلومة بالمدة) اى بيان مدة الاستجار (كاستجار الدور) مدة معلومة (السكني و) استجار (الارضين لازراعة فيصح المقدعلى مدة معلومة اى مدة كآنت) اى طالت او قصرت لأن المدة اذا كانت معلومة كان قدر المنفعة فها معلوما الافي الاوقاف فلانجوز الاجارة الطولة في المختاركيلا معي المستأجر ملكها و هيمازاد , على ثلاث سنين في الضيام وعلى سنة في غيرها وعلى هذا ارض

اليم جوهره (و مارة تصير) النفعة (معلومة بالعمل) اي ميان العمل المقود عليمه (والتسمية كن استأجر رجلا على صبغ ثوب اوخياطة) وبين الثوب ولون الصبغ وجنس الخياطة (او استأجر دابة لحمل علما مقدارا معلوما) قدر و جنسه (او ركما مسافة سماها) بدان الوقت او الموضع فاو خلا عنهمافهي فاسدة يزاز به (و تارة تصبر) المنفعة (معاومة بالتعيين) المعفود عليه (والاشمارة) اليه (كن استأجر رجلا لينقل له هذا الطمام الى موضع معاوم) لانهادًا اراه ما ينفله والموضع الذي عمل اليه كانت المنفسة معلومة (وبجوز استجار الدور) جعم دار و هي معلومة (والحواليت) جمع حانوت و هي الدكان المدة (اسکنی و ان لم بین ما يعمل فما) لأن العمل المتعارف فها السكني فينصرف اليه (وله ان يعمل كل شي) ١٤ لا يضر بالبناء كم اشار اليه مقوله (الا الحدادو القصارو الطحان) لان في ذلك مشررا ظاهرا لانه يوهن البناء و يذهر به فلا علكه الا بالنمية

البتم ثم المتبر بالزيادة عنمه الكل اما اذا زاد واحد في اجرتها مضارة فلا يعتبر ذك وكذا الحجكم في الحوانيث الوقوفة (قوله و نارة نصير معلومة بالسيمة كن استأجر رجلا على صبغ ثوب او خياطته او استأجر داية ليحمل عليها مقدارا معلوما الى موضع معلوم أو يركب مسافة سماها) لانه اذا بين الشوب انه من الفطن او الكتبان او الصوف او الحرر و بين لون الصبخ و قدره و جنس الخياطة انها فارسية او رومية و بين الغصارة انها مع النشأ او دونه و بين القدر المحمول على الدابة و جنسه والمسافة صارت المنفعة معلومة فيصح العقمد و لو استأجر دابة ليشبيع علما رجلا او شلقاه فهو قاسد الا از يسمى موضعا ماوما لان النشيع يختلف بالنرب والبعمد و او استأجر دابة الى الكوفة فله ان بلغ علمًا منزله استحسانا والقباس ال تنضى الاجارة باوغه الى ادنى الحكوفة و عطف الدابة المستأجرة و سنة با على الموجر لانها ملكه فان علقها المستأجر بفير اذنه فهو متطوع لا يرجع به على الموجر قان شرط علقها على المستأجر لم بحز المقد لان قدر ذلك مجهول والبعدل المجهول لا يحوز العقد به و كذا أذا آجر دائه بملفها لم يجز لجهالة الاجرة ومن شرطها ان تكون معاومة وكذا اذا احتأجر عبدا او امة الهٰدمة او الطبخ فنففته على المالك لما ذكرنا (قوله و نارة تصير معلومة بالنمبين و الاشارة كن استأجر رجلا لينقل له هذا الطعمام الى موضع معلوم) قال في الكرخي ومالم محط الطعام من رأسه لا تجب له الاجرة لان الحط من تمام العملي قال الخجندي اذا استأجر دارا شهرا فان كان المقد حصال في غرة الشهر بقع على البلال فاذا انسلخ انقضت المدة وان كان حصل في بعض الشهر مقع على ثلاثين بوما و ان استأجرها سنة أنَّ وقع في غرة الشهر يقع على أثنى عشر شهرًا بالإهلة انفاقًا و أنَّ وقع في بعض الشهر وقم على تلك السنة كلها بالايام ثلاثعاثة وستين بوما عندابي حنيفة وعندهما احد عشرشهرا بالاهلة والشهر الواحد بالايام محسب ما بق من اول الشهر فيكمل في آخر الشهر و لو استأجر اثوارا المحرث فلابد من تقديرها بالهمل بان يستأجره ليمرث له ارضا معلومة بعينها او يقدرهما بالمدة بان استأجره ليحرث عليه يوما او يومين او شهرا وشرط بعضهم مع هذا معرفة الارض لانهما مختلف بالعسلابة والرخاوة ﴿ مَانَةً ﴾ ثم اختلف المشايخ العيون الذي سِنْه القاضي مع المدعى الى خصمه قال بمضهم يحب في بيت المال وقال بمضهم على المترد وكذا السارق اذا قطعت بده فأجرة القاطع وثمن الدهن الذي محسم به العروق على السمارق لا نه تقدم منه سبب و جوبها وهو السرفة (قوله و بجوز استجار الدور والحوانيت السكني وال لم بين ما يعمل م فها الحوانيت هي الدكاكين و ذلك لان العمل المتعارف فيها السكني فيصرف اليه وهو لا نفاوت اذا لم يكن فيه ما يوهن البناء فصارت المنافع معلومة الا محتساج الى نسمية ومها (فتو له و له ان يعمل فيساكل شي الا الحداد والفصار والعلمان) لان ذلك يوهن البناء فلا يدخل تحت العقد الا ان يشـــرَّطه قادًا رضي 4 صـــاحب

(ويجوز أستجارالاراض الزرامة) لانها منفسة مقصودة سقودة فها (و) لكن (لايصم المقد حتى يسمى مازرع فيا) لان مارزرع فيها بتفاوت ويعضه يضر بالارض ملاد من النعبين كبلا تفع المنازمة (اوشول على ان يزرع فهاماشاء) لائه بالتفويض البه ارتفعت الجهالة المفسية الى المنازعة(وبجوزان يستأجر الساحنك ولياء المملة وهي الاض الحالية من البناء والغرس (ليبني فها) بناه (او يعرس فها تخلا اوشجرا) لانهامنغمة تغصد بالاراشي كالزراعة (فاذا انقضت مدة الاجارة ازمه) ای المتأجر (ان هلم البناء) الذي مناه (والغرس) الذي غرسه ان لم برض المؤجر بنز كما (ويسلهما) لصاحبا (فارغة) لا ته لانباية للما و في القبائيسا المترار بمساحب الارش عنلاف مااذاانقضت المدة والزرع مقل حيث يترك باجرالمثل الى ادراكه لائله نماية معلومة فامكن رعاية

الدار جاز ويني باللمان الرحى رحىالما، ورحاه الثور لارجى اليد وقال بعشهم يمنع من الكل وقيلان كانرحىاليد يضر بالبنساء منع منهوالافلا وبهذا كان ينتى الحلواني واماكمر الحطب فلاعنع كمر المشاد منه وقبل عنع منه حكذا في الغوائد وله ان بسكن بنسه الدار وبسكن غيره قال الخمندي اذا استأجر دارا ايس له ان وجرما حي بقبضها فاذ اقبضها ثم اجرها فاله يجوز اذا اجرها عثل ما استأجرها او الله وان اجرها باكثر ما استأجرها جاز الا انه اذا كانت الاجرة السانية من جنس الاولى لابطيب له الزيادة و مسدق ما وان كانت من خلاف جنسها طابت له الزيادة فان كان زاد في الدار شيئاكما لوحفر فما بثرا اوطينهما اواصلح الواما اوشيئا من حيطانها طابت له الزيادة و اما الكنس فانه لايكون زيادة وله بوجرها من شاء الا الحدادوالقصار والطمان وما اشبهذك عابضر بالنباء • واعلمانه لايخلو اماأن يستأجر منقولا او غیرمنقول قان استأجر منقولا لمجز قلستأجر ان بوحره قبل قبضه کا فيالبيم وانكان غيرمنقول وارادان يوجره قبل القبض فانه يجوز عندهما خلافا لمحمد كاختلاف فيالبيع وقبل لانجوز الاجارة بالانفساق بخلاف البيع وقد تقدم ذك في باب المرابحــة واذا أجر المستأجر الدار اوالارض بمن آجره أن كان قبــل اللبض لم يجز اجماها وكذا بمدالمبض عندنا خلاة الشاني ثم اذا كان لايصح عندنا هل يكون ذك نفضا بمقد الاول فيه اختلاف المثابخ والاصم ان المقد ينفسم (قو لدو بجوز استجار الاراضي هزراهة وهمستأجر الثهرب والطربق) لان الاجارة تعقد للانتضاع ولاانتفاع الا بالشرب والسلوك الهـ إ نصـار ذاك من مقتضـاها ولا يدخلان في البيع الا بذكر الحقوق او المرافق لان المقسسود منه ملك الرقبة لاالانتضاع في الحال ولا بأس باستجاد الارض الزراهة قبل ربها اذا كانت معادة الرى في مثل هذه المدة التي هذد الاجارة عليه وان جاء من الماء ما زرع به بعضها فالمستأجر بالخيار ان شاء نغص الاجارة كلها وان شباء لم ينفسها وكان هلبه منالاجر محساب ماروى منها كذا في الحجندي (قو له ولابجوز العقد حتى تبين ما يزرع فيها اويقول على أن ازرع فيها ماشاء) يعني أن لكل واحد من المتعافدين أن يفسخ العقد مالم يزرعها ومضت الاجارة صحت ولزمه المعمى بخلاف سبائر الاجارات الفاسيدة وكذا لواستأجر دابة الى موضع معلوم ولم يسم مايحمل عليها وحل عليها حملا متصارفا فبلغ ذاك الموضع فانه المي وان عطبت في الطريق فلا ضمان عليه وان اختصما قبل ان محمل علبها شيئ انفضت الاجارة لفسلد العفد في الابنداء كذا في البناج ولو لمبين ما يزرع فيهما ولاقال على أن أزرع فيهما ماأشماء فان الاجارة فاسدة فان اختصما قبل الزراعة فلحكل واحد منهما ان يضمع كان زرع المستأجر شيئها قبل الفسم نمبن ذلك بالمقمد الموجر المسمى من الاجرة ولو قال على ان ازرع فيها مااشاء فهو جازوله ان يزرع فيها مابشاء (قوله ونجوز ان بستأجر الساحة ليبني نبها اويغرض فيها تمثلا أوشجرا فاذا انقضت المدانزمه قلع ذلك ويسلمها فارغة)

الجانبين (الا ان يختار صاحب الارض ان يغرمه) اى البانى و الغارس (قيدَذك) البناء و الغراس (مقلوط فيلكه) و هذا رضا صاحب البناء و الغرس الااذا كانت تقس الارض بالقلع فمينئذ يخلكها بغير رضاء هدا به (او يرضى بتركه على حاله فيكون البناء لهذا و الارض لهذا) لان الحق له فله ان لايستوفيه و الرطبة كالشجر لانها لانهاية لها (و يجوز استجار الدواب الركوب بان قال يركب من شاء) و هو المراد الدواب الركوب بان قال يركب من شاء) و هو المراد الدواب الركوب بان قال يركب من شاء) و هو المراد الدواب الركوب بان قال يركب من شاء) و هو المراد الدواب الركوب بان قال يركب من شاء) و هو المراد الدواب الركوب بان قال يركب من شاء)

لانه لانهاية لذلك وليس هذا استأجرها للزرع فانفضت المدة وفيها زرع فانهاتبق باجرة المثل الى وقت الادراك لان الزرع نهاية معلومة فيكن توفية الجفين ونظره من الغرس والشجر اذا انقضت المدة فيهاممرنانه بؤخر الى ادراكه بالاجرة لهذا المني كذا فيالفاضي وان انفضت الاجارة و في الارس رمطيـة فإنها نقلم لان الرطاب لانهاية لهـا فاشبهت الشجرة (قو له الاان مختار مساحب الارض ان يغرمه قيمة ذلك مفلوعاً ويكونه) انمايكون الخيار لعساحب الارض اذا كانتالارض تنقس بالغلع فعينئذ يتملكه بالقيسة مقلوعاً وأنَّالُم برض المستأجر بذلك وأما أذا كانت الأرض لاتنقص بالقلع فليسله عملكه بِالْغَيْمَ الا أنْ رَضَى المُسْتَأْجِرُ بِذَلِكَ ﴿ قُولُكُمْ أُو رَضَى بِزَكُهُ عَلَى حَالَهُ فَيَكُونُ البِناءُ لَهُذَا والارض لهذا) لان الحقلة فله اللايستوفيه ويكون لكل واحد ماهوله (قو له وبجوز أستجار الدواب لمر كوب والحل) لانها منفعة معلومة (قو له فالناطلق الركوب جازله أن ركبهامن شاه) عملا مالاطلاق لكن أذا ركب نفسه أوركب وأحد ليسله أن يركب غيره لانه يعين مرادا من الاصل والناس شفاوتون في الركوب فصاركاته نس على ركوبه فان ركبها المستأجر اوغره بعدماهين راكبها فعطبت ضمن فينهاوعل هذا اذااستمار دابة الركوب كذاق البنابيم (قول وكذا اذا استأجر ثو البس و اطلق) لماذكرنا من تفاوت الناس في الهبس (قوله فان قال على اذير كبها فلان اويلبس الثوب فلان فاركبها غره اوالبس الثوب غره كان ضامنا ان عطبت) لان الناس منساوتون فذك فصح النعين فليسله ان سمداه (قو له و حكفك كل ما عنلف باختلاف المستعمل فاماالمفار ومالايختلف باختلاف المستعمل فاذا شرط فبه سماكنافله الريسكن غيره) لعدم التفارت (فقو له فانسمي قدرا اونو فايحمله على الدابة مثل انبغول خسسة افغزة حنطة فله ان محمل ماهو مثل الحطنة فيالضرر اواقل كالشمير والسمسم) لعدم النفاوت اولكونه خيرا من الاول وذكر بعض المشايخ ان له ان يحمل مثل كبل الحنطة شمرا لاوزنا وبمضهم سموى بين الكبل والوزن ولواستأجر دابة لهمل هلها عشرة اقفزة شميرا فحمل علبهما غشرة اقفزة حنطة فعطبت ضمن لان الجنطسة الفسل من المسمر قال في النابع اذا استاجرها لهمل عليها شمرا فحمل عليهما في احد الجوالةين حنطمة وفي الآخر شمعرا فعطبت فعليمه نصمف الضمان ونعسف الاجرة (قوله وليسه ان يحسل ماهو اضر من الحنطمة

بالاطلاق لانه يستأجر الدابة الركوب ويطلقه فاله لابجوز كاف مسكين نقلامن الذخرة والمغنى وشرح الطعاوى (جازله ان بركيها من شاء) علا بالاطلاق ولكن اذا ركب نفسه او اركب و احدا ليس4 ان ركب غره لانه تبين مرادا من الامسل والناس شفاو تون في الركوب فصار کأنه نس علی رکونه (وكذاك) الحكم (ان استأجر ثوبالبس واطلق) لتفات الناس في البس ايضا (فان) قيدبان (قال على ان يركبها فلان اويلبس التوب فلان) فمنسالف (قاركما غره أو النسه غره) اى غير المشروط (كان ضامنا ال عطبت) لان الناس يتفاوتون في الركوب والبس فصم التعيين وليسله ال معمداه ولا اجر بازمه لائه لاعتمم مع الضمال (وكذاك كل ما يختلف الحتلاف المستعمل) لماتقدم واما العقبار وما

لايختلف باختلاف المستمل فلايمتبر تقييده (فاذا شرط) في العقار (سكنى واحد) بعينه (فله أن يسكن (كالمح) عبره) لان النقييد غير مفيد لعدم التفساوت والذى يضر بالبناء غارج على (ماتقدم وان سمى) المستأجر (نوعاو قدرا يحمله على الدابة مثل ان يقول) لاحمل عليها (خسسة أقفزة حنطة فلهان يحمل ماهو مثل الحنطة في المضرر) كالمسدس والمساش لعدم التفساوت (او اقل) ضررا (كالمسدس والمساش لعدم التفساوت (او اقل) ضررا (كالمسدس والمساش لعدم التفساوت (او اقل) ضررا (كالمسدس والمساش لعدم التفساوت (او اقل) ضررا (كالمسدس والمساش لعدم التفاوت (او اقل) ضررا (كالمسدس والمساش لعدم التفساوت (او اقل) ضررا (كالمسدس والمساش لعدم التفاوت (او اقل) ضررا (كالمسدس والمساش لعدم التفاوت (او اقل) ضروا (كالمسدس والمساش لعدم التفاوت (او اقل) ضروا (والمساش لعدم التفاوت (او اقل) كالمسدس والمساش لعدم التفاوت (المساش المساش لعدم التفاوت (او اقل) كالمسدس والمساش كالمساش لعدم التفاوت (او اقل) كالمسدس والمساش كالمساش ك

ان يحمل ماهواضر من الحنطة كالملح و الحديد) لانعدام الرضاية والاصل ان من استحق منفعة مقدرة بالعقدة استوقاها او مثلها او دونها باز ادخوله تحت الاذن ولواكثر عم يجزلهدم دخوله تحته (وان استأجرها) اى الدابة (الحمل عليا قطنا سماه) اى سمى قدره (فليس له ان يحمل مثل وزنه حديدا) ونحوه لانه ربما يكون اضرحل الدابة فان الحديد بجشع فى موضع فى ظهره والقطن ينبسط عليه (وان استأجرها) اى الدابة (ليكبا فاردف معه رجلا) بحيث يستحسك بخسه والدابة تطبق ذلك (فسطيت) الدابة (ضمن فصف قيتها) لانها تلف بركوبهما واحدهما مأذون له دون الآخر (ولا يعتبر عاد بالثقل) لان الرجال لا توزن والدابة ربحا ينقرها جهل الراكب الحقيف و يخف عليها ركوب الثقيل فاعتبر عدد الراكب ولم يعين الماها من الراكب فلا رجوع له على الراكب ولم يعين المناه المناه على المناه على المناه على المناه على الراكب فلا رجوع له على الراكب ولم يعين المناه على المناه

الرديف وان ضمن الرديف كالملح والحديد والرصياس) لان ضرر ذبك اكثر من ضرر الحنطة و هو لم برض رجع عاضمن علىالراكب بذك (قوله و أن استأجرها لبحمل علمها قطنا سماء فليس له أن بحمل مشل ان كان مستأجرا منه والا وزنه حديدا) لانه اضر بالدابة فان الجديد يقع من الدابة على موضع واحد من لاولم شعرض لوجوب ظهرها والفطن ينبسط على ظهرها فكان اخف على الدابة و ايسر فان هلكت الاجر والمنقول في النهاية ضمن فينها ولا اجرة عليه لانه بحمله مخالف فصاركالفاصب كذا في القياضي والمحيط انه بجب جميم و اما اذا سلت ضليمه الاجرة قال في شرح الارشياد وكذا اذا استأجرها ليممل الاجر اذا هلكت بمدبلوغ الحديد لم يحكن له ان يحمل عليها مثل وزنه نطف (قو له و اذا استأجرها المقصد مع تضمين النصف ليركب فاردف معه رجلا آخر فعطبت ضمن نصف قيمًا) بعني مع الاجرة وهذا لان الضمان لركوب ضره اذا كانت الدابة تطيق حلهما اما اذا كانت لا تطيق ضمن كل القيمة كذا في المستصفى والاجر لرحكوب وقيد و قيمد مقوله فاردف رجلا لائه أن أردف صبياً لا تخسك ضمن مازاد الثقل و أن بكونها عطبت لانها لوسلت كان بمسك نهوكالرجل و انميا ضمن نصف قيمهما. ولم يعتسر الثقل لان الدابة لايلزمه غرالميكا فيفاية قد بضرها حل الراكب الحنيف و نخف علمها ركوب الثقيل لعلم بالفروسة البيان و فيد بالأرادف (قوله و ان استأجرها ليحمل عليها مقدارا من الحنطة فحمل عليها اكثرمنه فعطبت ليكون كالنابع لانه لواقعده ضمن مازاد) الثقل لانها عطبت عاهو مأذون وغير مأذون والسببالثقل فانقسم عليهما في السرج مساد غاميا الا اذا كان حلا لا يطيفه مثل ثلث الدابة فحيننذ يضمن كل قيتها لعدم الاذن فيه اصلا و لم بجب عليه شيء من لحَرُوجِه مِن عَادة طاقة الدابة قال في شرحه لا اجرة عليه في قدر الزيادة لا نه استوفى الاجر لانه ولا عمامع منفعتها فيه من غيرمقد ه وقوله • الثفل • بكسر الثاء وتحريك الفاف ولو استأجر دابة ال الضمان حكما في فاية ر مكان فجاوز ذلك المكان فانه بصر مخالفا و بالحلاف صار ضامنا ثم اذا عاد وسلم الدابة البيان وكذا لوحله

الى صاحبا ظانه تجب الاجرة الذهاب ولا يجب عليه شي المجيئ اذا كان قد استأجرها في على عافقه لكونه بجنم ذاهبا وجائيا لاته لمساجاوز المكان صار مخالفا فيجب عليه الضمان والاجرة والضمان في محل واحد فيشق على لا يجتمان عندنا قال في الهداية اذا استأجر دابة الى الحيرة فجاوز بها الى القادسية تمردها الدابة وان كانت تعليق على الماية وقيد بالرجل لانه لو ركبا وحل عليها شيئا ضمن قدر الزيادة وهذا اذا لم ركب فوق الحل اما ركب فوق الحل المن بعيم القيمة كما ذكره خواهر زاده و قيدنا بكونه يستملك خسمه لان مالا يستملك بقسه ممثولة المتساع يضمن بغير شفله كما في لزيامي وبكونها نطليق ذات لانها اذا لم نطق يضمن جيم القيمة كما في كافي النسق (وان استأجرها المحمل عليها مقدارا من الحنطة) الدابة (ضمن مازاد الثقل) لانها عطبت عما هو مأذون فيه و السبب الثقل ظانقهم عليهما الا اذا كان حلالا تعليقه مثل تك الدابة غينئذ يضمن كل قينها لعدم الاذن فها اصلا لحروجه عن المعتاد هدايه قيدنا بانها من جنس المسمى لانه لو حل جنسا غير المسمى ضمن جيم القيمة كما في الصر

الى الحيرة فنفقت فهو ضامن وكذا العارية فقيل تأويل هذه المسئلة اذااستأجرها ذاهب لاجائبا لينتمي المقـد بالوصول الى الحيرة فلا يصير بالمود مردودا الى يد المالك منى اما اذا استأجرها ذاهبا وجائبًا يكون عِنْزَلَة المودع اذا خالف ثم عاد إلى الوفاق فانه يرتفع عنـــــــ الضمـــان وقيل الجواب عجرى عـــلى الاطلاق وهـــو الاصم واو استأجر دابة الى مكان معلوم فلم يذهب بهـا و جاس فى داره حتى مضت المدة فعطبت مجب عليه الضمان محبسدلها ولااجرة عليمه لأنه حبسهمه في مونوع غيرمأذون فيه وكذا اذا استأجرهاالى موضع معلوم فركبها الى موضع آخر فانه يضمن اذا هلكت وان كان اقرب منــه لانه صار مخالفا ولا اجرة عليــه وان استأجرها الى مكان معاوم فذهب من غير الطريق العام ان كان الناس يسلكونه لايصير مخالفا وان سلك طريقا لايسلكهالناس فانه يضمن اذا هلكت واذا لم تهلك وبلغ الموضع المعاوم ثم رجع وسلم الدابة الى صاحبها فانه يجب عليه الاجرة المسماة ولو استأجرها ألى مكان معلوم ليركبها فذهب بها ولم يركبها ولم يحمل عليها شيئا فانه يجب عليه الاجرة وكذا اذا استأجر دارا ليسكنها فسلم المفاتيع اليه ومضت المدة فانه يجب عليه الاجرة سواء سكنها اولم يسكن الا اذا منعه مانم من سلطان اوغيره واذا عطتالدابة المستأجرة اوالعبد المستأجر منغير تعد ولا خلاف ولاجناية فلاضمان عليه لان المين المستأجرة امانة في مدالمستأجر سواه كانت المين المستأجرة في الاجارة الصححة اوالفاسدة فأنها امانة ولو استأجر وابة ليركبها عريا فليسرله اذبركبها الاعريا ولو استأجرها ليركبها بسرج لم يركبها عربا وان استأجرها للحمل لم بجز ان يركبها واناستأجرها للركوب لم مجز ان محمل علمها مناعا ولايجوز ان يستلتي علمها ولاسكي على ظهرها بل يكون راكبا على العرف والعادة فان انقضت الاجارة هل مجب على المستأجر ردالدابة من غير طلب من صاحبها قال بعضم لايلومه من غير مطالبة لانها امانة كالوديمة وقال بعضهم يلزمه ذلك لانه بمد الفراغ غير مأذون له في امســـاكها فلزمه الرد فان حبسها في يته بعد استيفاه منفقها حتى تلفت ان كان حبسها لعذر لم يضمن والاضمن (فو له فان كبم الدابة بلجامهما) اى جدَّمًا الى نفســـه بعنف بشرط السيلامة (وقال أبو بوسف ومجد لايضمن) أذا فعل منه فعلا متعارفا وأما اذا ضربها ضربا غير معتاد اوكهها كها غير معتاد فعطبت ضمن اجاعا وهذا عندهما بخلاف المملم اذا ضرب الصبي بدون الاذن فانه يضمن لامكان التمليم بلاضرب لائه من اهل الفهم والتمييز بحلاف الدابة قال فىالكرخى قال اسحابنا جيماً فى المماوالاستاذ الذي مِسلم اليه الصبي في صناعة اذا ضرباء بغير اذن ابيه اووسيه فمات ضمناً واما اذا ضرباه باذن الاب اوالوصى لم يضمنا وهذا اذا ضرباه ضربا معتادا يضربه مشله اما اذا لم يكن كذلك ضمنا على كل حال واما اذا ضرب الاب الله فات ضمن وكذا الوصى

(واذاكيم الدابة) اي جذبها اليه (بلجامها اوضرها) كما وضربا متمارفا (فعطبت ضمن عند الىحنيفة) لأن الأذن مقيد بشرط السلامة اذ يتمقق السوق بدونهما وانماهما للمبالغة فيتقيد يوصف السلامة هدابه وفيالجو هرة وعليه الفتوى وقالالا يضمن إذا فعل فعلا متعمارفا لان المتعمارف عامدخل تحت مطلق العقد فكان حاسلا بادنه فلا يضمنه قال في التصحيم واعتمد قول الامام الحبـوبى والنسني لكن صرح الاسبيمايي والزوزني انقوله قساس وقولهما استحسان اء قيد بالكبي والضرب لائه لايضمن بالسوق اتفاقاو قبدنابكوند متعارفا لآله بغير المتمارف

يضمن انتساقاً (والاجراء على ضربين) أى نوعين (أجير مشترك وأجير غاس فالمشترك من) بعمل الأواحدا أولو أحمد من غمير توفيت من ﴿ ٣٤١ ﴾ أحصكاًمه أنه (الايسقىق الاجرة حتى بعمل) المعود عليمه

ودلك (كالصباغو القصار) ونحوهما (والمتساع امانة فده المهاء المعن شيئا عندابي حنيفة) والأشرط عليه الضمان لان شرط الضمان في الامانة عضالف الفضية الشرع فيكون باطلا كاف الذخرة نفيلا عن الطماوي (وقالا بضمنه) الامنشى فالب كالحريق النسالب والعبد والكابر وتنسل فالتصيح الاونن بشول الامام عن عاسة المتبرات قال واعتمده المحبوبي والنبيق ويعجزم امحاب النورن فكان هو المذهب اعلكن قال في الدر وانتي المناخرون بالصلح على نصف الفيدة وقبل ان كان الاجر مصلحا لايضي وان مخلافه يضمن وان مستور الحسال يؤمر بالصلح عاده قلت وهل عبر عليه حرر في تنور البصائر نعم كن تمت مدنه فى وسط العمر او البرية "بق الاعارة بالجراء (وماثلف بعمله كغريق النوب من دقه وزلق الحال والقطاع الحبل الذي بشكه الكارى الحسل وغرق السفينة من مدهما) اي

اذا ضرب الصي التأديب أسات ضمن ولا رثان وعلمها الكفارة وهذا عند أبي حنيف وقال ابو بوسنف وعجد لايضمنسان ورئان وعليمسا الكفارة واما اذا ضرب الزوج أمرأة لنشوز أونحوه فاتت فهوضاءن أجماعا ولارث ولووطايًا فانت من وطئه لاشي عليمه عنمد ابي حنيضة و محمد وكذا اذا افضاها لانه مأذون له في الوطئ فلايضمن مامحدث منمه وقال ابو بوسيف ان مانت من وطئه فيل فافلته الدية و ان انضاهـا والبول لابستمسك فالدية في ماله وان كان بستمسك فثلث الدية في ماله وأما اذا كسر فعندها في حالة الوطئ فانه يضمن اجهاما لان كسر الفعند غير مأذون فيه وهو غير حادث من الوطئ المأذون فيه (فتو له والاجراء على ضربين اجير مشرك واجير خاس فالمشرك كل من لايستفق الاجرة حتى يعمل كالفصار والصباغ) لان المشترك من يعمل للمستأجر ولغيره فلا يكون مختصا يعمله وكذبك الخيباط والصائم (قوله والمتاع امانة في ده ال هلك لم يضمن شيئنا عند ابي حنيفة وزفر وقال أبو وسنف و محمد هو مضمون) عليمه بالفيض فيضمنمه اذا تلف في ده الا ان يكون تلف منشئ فالب لايستطاع الامتناع منه كالحربق النسالب وهو ان بأخذ بحميم حوانيت والصد والمكابر وهو ان يكون مع المنصة موت الشباة ثم عند هما أنميا يضين أذا كان المتباع المستأجر عليه عدثًا فيه عل أما لو أعطاء مصف ليعمل له فلاقا اوسيف ليعمل له جهازا اوسكيف ليعمل له نصابا فضام المحمف اوالسيف اوالسكين قانه لايضمن اجمالها لانه لم يستأجره على غيره وانماكان المنساع امانة عند الىحنيفة لان القبض حصل باذن صاحبه وهما خولان هو مضمون احتياطا لاموال النباس لان الاجراء اذ علموا انهم يضمنون اجتهدوا في الحفظ واختبار المنأخرون عند الفتوى في الاجير المشرك السلح على النصف وذكر أبو اقبث أن الفتوى على قول ابى حنيفة ثم اذ اوجب الضمان عليه مندهما اذا هلك بعدالعمل ا فصاحبه الخيار ان شا. ضمنه قيشه معمولا وبعطيه الاجرة وان شا.ضمنه قينمه غير معمول ولم يكن عليمه اجرة ولو ادعى الاجير الرد على صاحبه وهو نكر فالفول قول الاجر عند ابي حنيفة لانه ابين ولكن لايصدق في دعوى الاجرة وعندهما الفول قول صاحب النوب لان النوب مضمون عنمد الاجبر ملا يصدق على الرد الالبيامة (قو له ومانلف من عله كنفريق الثوب مندقه وزاق الحمال وانقطاع الحبل الذي يشد بمالكاري الحل وغرق السنفينة من مدها مضمون) لأن هذه الاشياء حصلت بفعله وإن جفف الفصار ثوبا على جبسل قرت حولة في الطريق فخرنسه فلا ضمان عليمه لانه لا محكنه تجفيف الاعلى جبل اوحائط مزا جرت المادة فصار ذاك مأذونا فيه فلم

اجرائها (مضمون) عليه لان المأذون فيه ماهوداخل تحت العقد وهوالعمل الصبالح فلم يكن اللفهد مأذونا فيه فيكون مضمونا عليه (الا الله لايضمن به بنى آدم ممن غرق في السفينة اوسقط من الدابة) وانكان بسوقه اوقوده فلان شمان الآدمى لا يجب بالمقد بل بالجنساية وهذاليس بجناية لكونه مأذونا فيه (واذافسد الفصاد) باذن المفصود (او بزغ البزاغ) اى البيطار باذن رب الدابة (ولم يتجساوز الموضع المعتاد فلاضمان عليه فيماعطب من ذلك) لانه لا يحكن الاحتراز عن السراية لانه ببتنى عسلى قوة الطباع و ضعفه اولا يعرف ذلك بنفسه فلا يمكن تقييده بالسلامة فسقط اعتباره الااذا جاوز الممتاد فيضمن الزائد كله اذا لم يملك واذا هلك ضمن نصف الدية لانه هلك بأذون فيه وغير مأذون فيه فيضمن محسابه وهوالنصف حتى ان الحتسان وقطع الحشفة و برئ المقطوع تجب عليه دية كاملة لان الرائد هوالحشفة وهو عضو كامل فتجب دية كاملة وان مات بجب عليه نعسف الدية وهي من من المواثب حيث بجب الاكثر

الشرط فصار جانيا بسوقه فلهذا لزمه الصِّجان (فوله الا أنه لايضمن في آدم من غرق منهم في السفينة اوسقط من الدابة لم يضمنه) وان كان بسوقه وقوده وهذا لم يتعمد ذلك اما اذا تعمده ضمنم واعا لم يضمن بي آدم لانه لوضمنم لكان موجب ضماند على العاقلة والعاقلة لاتضمن بالاقوال وعقد باالأجارة أول ولان مي آدم في الديهمانفسهم (فنو أله واذا فصد الفصاد أويزغ البزاغ ولم ينجاوز الموضع المتاد فلا ضمان عليــه فيما عطب من ذلك وان تجاوزه ضمن) لانه لم يؤذن له في ذلك وهــذا اذا كان النزغ باذن صــاحب الدابة اما اذاكان بنير اذنه فهو منامن سواء تجاوز الموضم المتاد ام لا ولو قطم الختان حشفة العسي فات منسه بجب عليه نصف الدية وان برء منها يجبكل الدية لانداذامات حصل موتد بفعلين احدهما مأذون فيدوهوقطم الجلدة والثاني غيرمأذون فيدوهوقطم الحشفة وامااذابري جمل قطم الجلدة كا نعلم يكن وقطع الحشفة غيرمأذون فيه فوجب ضمأن الحشفة كاملا وهو الدية كذا في شاهان (فو له والاجير الخاص هو الذي يستمق الاجرة بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كن استأجر رجلاشهرا للخدمة اولرعي الغنم) وانماسمي خاصاً لانه يختص بعلمه دون غيره لانه لا يصمح أن يعمل لفيره في المدة (هو الدولا ضمان على الاجيرالخاص فيمانلف في يدم) بإن سرق منه اوغسب (فوايد ولاماتلف من عله) بان انكسر القدر من عله اوتحرق الثوب من دقه وهذا اذا كان من عمل متادىتمارف امااذا ضرب شاةنفقا عينها اوكسر رجلها كان متعديا صنامنا واذا مات شيء من الننم او اكله الذئب لم يضمن والنمول قوله في ذلك مع بمينه لانه امين وكذا اذا سقاها من نهر فغر قت منها شاة لم يضمن لانه غير متمد في ذلك وان هلك في المدة نصف الغنم اواكثر فلمالاجرة كاملة مادام برعى منها شيئا لان المعقود عليه هوتسليم نفسه

بالبرء واقل بالهلاك درر عن الزيلى قدمًا القصد والنزغ بالاذن لأنه لوبغير الاذن ضمين مطلقا (والاحيرالخاص)ويسمي اجير وحده ايضا هو (الذي) يعمل لواحــد علا موقتابالغصيصومن احكامه أنه (يستمق الاجرة بتسليم نفسه في المدة) المعقود علمها (وانلم يممل) وذلك (کن استوجر شهرا للغدمة اولرعي الننم) لان المتنود عليمه تسليم نفسيه لاعمله كالدار المتأحرة للمكني والاحر مقابل ما في محقد مالم عنم من العمل مانع كرض ومطر ونحو همسا ممايمتع التمكن من العمل ثم الاجير

للخدمة اولرعى الذيما عليكون خاصا اذا شرط عليه ان لا يخدم غيره ولا يرعى لفيره اوذكر المدة اولاكان (في) يستأجره شهر اليرعى له غنما مسماة باجره ملوم فانه اجير خاص بالاول الكلام وتمامه في الدرر وليس ان يعمل لفسيره واو عمل نقص من اجرته بقدر ماعل فتاوى النوازل (ولا شمان على الاجير الخاص فيما تلف في بده) بان سرق منه او غصب لانه امانة في بده لانه قبضه باذنه (ولاما تلف من عله) العمل المساد كتفويق الثوب من دقه لان منافعه صارت مملوكة المستأه جر فاذا امره بالصرف الى ملكه صع وصار نائبا منابه فصار فعله منقولا اليه كا نه فعله بنفسه قيدنا العمل بالمساد لانه لوكان غير ممتاد بان تعمد الفساد ضمن كالمودع

(والأمارة تفسدها الشروط) المالغة لمنضى العد (كا تعد البيم) خلك لان الاجارة عزلة البيع لانها بع المسافع (و من استأجر عبدا الفدمة) و هو مقم و لم يصحن معروفا بالسفر (فليس له أن يسافر 4 الا ان يشرط ذاك) في عقد الأعارة لأن خدمة السفر اشق فلا تلزم الا بالترامه قيدنابكونه مقيما لانهادا كان منافراله السفر 4 كافي الجوهرة وابكوته غسير معروف بالسفر لاته اذا كان مروفا بالسفرله البسفر 4 لأن العروف كالمشروط (ومن استأجر جلا لعمل عليه عملا) ولوغيرمسين (وراكبين) معينين او يغول على ان اركب من اشاء (الى مكة بإز) النف استمسانا (وله الحمل المتاد) لأن المتصود هو الراكب وهو معلوم والمحل تابع و ماقيه من الجهالة ترشع بالصرف الى العناد و بجمل العفود مليه جلا في دُمة المكارى والابل آلة و جيالة الآلة

ق المدة و قد وجد و ايس الراعي أن ينزي على شيء سنهنا بغير أذن مساحبها لان الانزاء حل علمياً فلا مجوز بغير اذن صاحبها فان فضل فعطبت ضمن و ان كان الفحل نزى علمها ضطبت فلا ضمان عليه لانه بغير فعله و أن ندت واحدة فمثاف ان تبعها ضماع البياقي فاله لا متبعها ولا ضمان عليه فهما عند ابي حنيفية لان التدليس من فسله و عندهما هوضا من للسذى ندت (قو له والاجارة مسدها الشروط كما منسد البيع) يمني الشروط التي لا يغتضها العقبد كما اذا شرط على الاجير الحساس ضمان ما تلف نعله او بضير فعله او على الاجير المشعرك ضمان ما تُلف بفسير فعله على قول ابي حنيفة أما أذا شرط شرط منتضيه العقد كما أذا شرط على الاجير المتسترك ضمان ما تلف مغمله لا منسمد العقد و مجوز شرط الحيار ق عقد الابارة عندنا لائه عقد معاوضة يصم فهفه بالاقالة كالبيع و عند الشافعي لا بحوز (قوله ومن استأجر عبدا للخدمة غليس له ان بسافر به آلا ان يشترط ذلك في العد) لأن خدمة السفر اشق و هذا اذا استأجره في المصر ولم يكن عليه هيئة السفر اما اذاكان على هيئة السفر غفيه اختلافالمشايخ واما اذاكان مسافرا واستأجره فله أن يسافر له فاذا استأجره في المصر المخدمة و سافر له من غير شرط فتلف في بده ضمنه ولا اجرة عليه لا له خالف فخرج عن العقد فعسـار مستخدما لعبد غيره بغير عفدو انما لمهلزمه الاجرة لان الاجرة والضمان لابحتمان فان استأجره لتحدمه نوما فله ان يستخدمه من طلوع الفجر الى ان شام الناس بعد العشماء الآخرة وله ان يكلفه كل شيء من خدمة البيت مثل غسل ثوبه و طَخِ لجه وعِن دقيف و علف داشه وحلبها ال كان محسنه و استقاء ألمـاء من البير و الزال متاعه من السطح و رضه الى السلح و خدمة اضبافه لان هذه الاشهاء من الخدمة كذا في شرحه و يكره ان بستأجر امرأة او امة المخدمة ويخلو بها لانه لا يؤمن على نفسه الفتنة واذا آجرعبده سنة فلما مضت سنة أشهر اعتقه جازعته ويكون العبد بالخيار أن شاء مضى على الاحارة وان شاء فنحما لانه ملك نفسه بالحرية فان مضى عليها و اجازها فليس له بعد ذاك ان خفضها و يكون اجرة بق من السنة للعبد واجرة مامضي الحولي وان كان المولي قد قبض اجرة السنة كلمها سلفائم اعتق العبد فاختار المضي على الاجارة فالاجرة كلمها للولى لانه قد ملحكما بالنجيل و يثبت حق الفسخ العبـد فاذا لم يفسخ استحقت الاجرة على الوجه الذي اقتضاء القبض كذا في الكرخي ولو آجر ام ولده فسات في المدة عنفت ولمها الحياركما في العبد اذا اهنق لا نها عنفت عوته (قوله و من استأجز جملا لصل عليه محلا وراكبين الممكة جاز) وهو على الذهاب خاصة وفي الفاية على الذهاب والجين (قو له وله المحمل المنساد) و لانه من نمين الراكبين او مغول على ان ارك من اشاء اما أذا قال استأجرت على الركوب فالاجارة فاسدة و على المكرى تسسليم الحزام والغثب والسرج والبرة التي في انف البعير واللجسام لمفرس والبردعة الحسار فان تلف منه شيء في بد المكترى لم يضمنه كالدابة و اما المحمل والفطاء

فهو على المكترىوعلى المكرى اشالة المحمل و حطهوسوق الدابة وقودها وعليه النعظ الراكبين للطهارة وصلاة الفرض ولابجب للاكل وصلاة النفل لاندعكنهم فعلهما على الظهر وعليه أن يبرك الجل للمرأة والمريض والشيخ الضيف (تولدوان شاهد الجال المحمل فهو اجود) لان الجهالة تتني عشاهدة المحمل وهو الهودج يقال فيه محل بكسر الميم الاولى وفتم الثائبة ويقال فيه بالعكس ايضا (فوله وان استأحر بسرا ليحمل عليه مقدارا من الزاد فاكل منه في الطريق جازان يرد عوض مااكل) وكذا اذا سرق الزاد أوشي منه جاز أن برد عوضه قال في الهداية وكذا غير الزاد من المكيل والموزون (قو له والاجرة لابجب بالمقد) اىلابجب اداؤهالان المقد نمقد شيئا فشيئا على حسب حدوث المنافع والمقدمعاوضة ومن قضية المعاومنة المساواة و اذا استوفى المنفعة ثبت الملك فىالاجرة. لنحقق النسوية وكذا اذا شرط التعجيل اوعجل من غيرشرط ولو استأجر داراسنة بمبدمعين ولم يقبضه الموجر فاعتقد المستأجر قبل مضى المدة صععتقه وعليه قيمته ولواعتقد الموجر لايصع لانه لاعلكه بمجرد المقدولو قبضه الموجر فاعتقه نفذعته (فو ر ويسحق باحد مان ثلاثة اما أن يشترط التعجيل أوبالتعجيل من غيرشرط أوباستيفاء المقودعليه) وقال الشافى يملك ينفس المقدوفائدة الخلاف فيما اذا كانت الاجرة عبدابسينة قاعتقه الموحر بعد المقد قبل استيفاء المنفعة فمندنا لايعتق وعنده يعتق ثم الموجر اذاشرط تعميل الاجرة في المقدكان له حبس الدار حتى يستوفي الاجرة لان المنافع كالمبيم والاجرة كالثمن فكماوجب حبس المبيع الى ان يستوفى الثمن فكذا بجب حبس المنافع حتى يستوفى الاجرة المعجلة . وقوله « أوبالتجيل من غيرشرط » فاذا عجلثم انفخت الاحارة له ان محبس المين المستأجرة بالاجرة الاانه لايضمنها اذاهلك قال في شرحه اذا عِلى المستأجر الاجرة ملكها الموجر كالدين المؤجل اذا عجله فعلى هذا اذا استأجر دارا بمبدبميندودفعه الى صاحب الدارفاعتقه صاحب الدار نفذ عتقه لانه ملكه بالتجيل فان انهدمت الدار قبل قبضها اواستحقت اومات احدهما فعلى المعتق قيمة العبد لانه فات تسليم الدار فيلزمه رد الموض الا ارذلك تعذر بالعتق فرجم الىقيمته ولو اعتقه المستأجر بمد تسليمهم يصمع عتقه لانالموجر قد ملكه وزالملك المستأجرعنه موقوله «اوباستىفاءالمقودعليه» لأنه اذااستوفى المقودعليه فقدمك المنفعة فاستحق ملك العوض فى مقابلته فان شرط ان لايسلم الاجرة الا فى آخر المدة اوبعد استيفاء العمل فذلك حائز لاند شرط مقتضي العقد واختلف اصحابنا في الاحِرة اذا لم يشترط تعجيلهما في المقد متى تجب فروى عن ابي حنيفة اله كان نقول اولا لا يطالبه مالم يستوف المنفعة كلها اوبعد مضى المدة في الاجارة التي تقع على المدة وهو قول زفر ثم رجع وقال بطالبه عند مضي كل نوم يمني انها تجب حالا فحالا وهو قول ابي نوســفــ و مجد قال في الكرخي اذا وقع عقد الاجارة ولم يشترط تبعيل الاجرة ولم يتسلم ماوقع

لانفسد (وانشاهدا لحال المحمل فهواجود) لأنه انفى للعهالة (واناستأجر بسرا لعمل عله مقدارا من الزاد فاكل منه في الطريق جازله ان يرد عوض مااكل) من زاد ونحوه لاند يستمق عليه حداد مسمى في جيم الطريق فله انيستوفي (والاجرة لاتجب بالمقد) فلا بحب تسليهامه (و) اعا (تستحق باحدممان ثلاثة امابشرطالتعمل) وقت المتد لانه شرط لازم (اوبالتعيل من غبرشرط) بان يعطيه حالا فاله يكون هوالواحب حتى لايكون له الاسترداد (اوباستفاء المقودعليه) لانها عقد معاوضة غاذاا ـــتوفى المنفعة

استحق عليه البدل (ومن استأجر ,دارا) سنة مثلا بقدر معلوم من غير سان وقت الاستحقاق (فللمؤجر ان يطالبه باجرة كل يوم) لانهامنف مقصودة (الا ان ﴿ ٣٤٥ ﴿ سِينَ وقت الاستحقاق بالعقد) لانه عنزلة التأجيل (و) كذا

(من استأجر بعيراالي مكة) تقدر معلوم (فالتعمال ان ان يطالبه باجرة كل مرحلة) لان سيركل مرحلة منفئة مقصودة وكان الامام اولانقول لابحب الاجر الابعد انقضاء المدةوانهاء السفر لان المقود عليه حاة المنافع في المدة فالاستوزع الاجر على اجزائها كااذاكان المعقود عليه العملووجه المرجوع البه ان القياس مقتضى الشمقاق الاحرة ساعة فساعة ليحقس المساواة الا انالطالسة في كل ساعة تفضى الى انلامتفرع لنيره فيتضرر به فقدر عا ذكر ناهدانه (وليس للقصار والخياط) ومحوهما (انطال بالاجرة) اوبعضها (حتى يفرغ من العمل) المقود عليه لان العمل في اليعض غير منتفعه فلايستوجب مه الاجر (الا ان يشترط التعيل) لمامران الشرط فيه لازم (ومن استأجر خبازا لنفزله في يته) اي يت المستأجر (قفيز دقيق) مشلا (بدرهم المستعق الاجرة حتى يخرج الخادمن

عليمالمتدحتي ابرأ لماوجر المستأجر من الاجرة او وهبهاله فان ذلك لابجوز عندابي يوسف عينا كانت الاجرة اودينا ولايكون ذلك نقضا للاجارة لانالاجرة لاعاك بالمقد فاذاار أمنها او وهبهافقد ارأمن حق لم بجب وذلك لايصم وليس كذلك الدين المؤجل لاندقد ملكه والتأجيل عاهولتأخير المطالبةواعالم تبطل الاجارة بقبول البراءة لانها لم تصم فوجودهاوعدمهاسواء وقال مجد اذا كانت الاجرة ديناجاز ذلك واما اذا كانت عنامن الاعيان فوهبها الموجر للمستأجر قبل استيفاء المنافع ان قبل الهبة بطلت الاجارة وانردهالم تبطل لانالهبة لايتم الابالقبول فاذار دهافكا نهالم تكن (قو لهومن استأجر دارا فللموجران يطالبه بالاجرة كل يوم الا ان ببين وقت الاستحقاق في المقد)وقال زفر لايجب الا بعد مضى المدة (فو له ومن استأجر بعيرا الى مكة فللجمـــال ان يطالبه كل مرحلة) لان السيركل مرحلة مقصود وكان أبو حنيفة يقول اولالاتجب الاجرة الابعد انقضاء المدة وانتهاءالسفر وهو قول زفر وعن أبي يوسف لايجب عليه أن يسلم الاجرة حتى ببلغ ثلث الطريق أو نصفه (فوله وليس للقصار والخياط ان يطالبا بالاحرة حتى يفرغا من العمل) قال في المستصنى هــذا أذا لم يكن الحيــاط فييت المستأجر اما اذاكان في بيته فاله يستحق يقدر ماخاط وفي الهداية وكذا اذا عل في بيت المستأجر لايستوجب الاجرة ايضا قبل الفراغ لان العمل في البعض غيرمنتفع مفلايستوجباالاجر (غولمالا ان يشترط التجيل)لان الشرط لازم وفي ألكرخي اذا خاطه في منزل صاحب الثوب لم يكن له اجرة حتى يفرغ فاذا فرغ ثم هلك الثوب فله الاجرة عندابي حنيفة لانه صارمسلما للعمليسي اذا خاطه في منزل صاحب الثوب وعندهما الثوب مضمون عليه لايبرأ من ضمائه الابتسليم الى صاحبه فان شاه صاحب الثوب ضمد قيمته غير مخيط ولا اجرة له وان شـاء مخيطا وله الاجرة (قوله وان استأجر خبازا ليميزله في بيته تفيز دقيق بدرهم لم يستمق الاجرة حتى يخرج الخبز من التنور) لان تمام العمل باخراجه ولائه لاينتفم به الا بعد اخراجه فان احترق الخبز قبل اخراجه فهو منامن فان ضمنه قيته مخبوزا اعطاء الاجرة وان ضمنه دقيقا لم يكن لد اجرة ولايضمن الخطب والملح لأن ذلك صار مستهلكا قبلوجوب الضمان وان سرق الخبز بعد مااخرجه فانكان يخنز في بيت صاحب الطعام فله الاجرة لان عِله وقع مسلمًا وبيتُه ببده فاستمن البدل بتسليم المنفعة وان كان يخبز في بيت الخباز ُ لاتجبالاجرة اذا هلك قبل التسليم . وقوله« لم يستمق الاجرة حتى بخرج الخبز من التنور»يني لايستمق جيم الاجرة المااذا خرج بعض الحبر استمق من الآجر بحسابد (فو إلى ومناستاً جر طباخا ليطبخ له طماماً للوليمة فالفرف عليه) لانه من تمام العمل وان فسد الطمام اواخرتمه اولم ينضجه فهو منامن. وقيد بقوله للوليمة أذاوكان لاحل

اى على الاجير لجريان العرف بذلك (ومن استأجر رجلاليضربله لبنا) بكسر الباء (استمق الاجرة اذاا قامه) اى صار لبنا (عند ابي حنيفة) لان العمل قدتم والتشريج على الدكالنقل الايرى الله ينتفع به قبل التشريج بالنقل الى وضع العمل مخلاف ماقبل الاقامة لائه طين منتشر هدايه (وقالا لايستحقها) اى الاجرة (حتى يشرجه) اى بركب بعضه على بعض لائه من عام عله اذلاية من الفسادة بله فصار كاخراج الخبر من 257 كم من التنور ولان الاجير هوالذي يتولاه

بيته فلا غرف عليـه فاذا دخل الخباز او الطباخ بنسار ايخبز اوليطبخ بها فوقعت منه شررة فاحترق بها البيت فلاضمان عايه لائه لم يصل الى العمل الا بادخال الناروهو مأذون له في ذلك ولاضمان على صاحب المكان اذا احترق شيُّ من السكان في الدار لاند لم يكن متعديا في هذا السبب كن حفر بثرًا في ملكه وان كان صاحب الدار اشترى راوية ودخل بها رجل على دابة فنفرت الدابة فخرت على القدور فكسرتها او وقم الماء على الطمام فافسده فلا ضمان على صاحب الدابة لانه ادخلها باذن صاحب الدار ولا على الطباخ والخباز لانه حصل بغير فعلهما (فولد واذا استأجر رجلا ليضرب له لبنا استحق الاجرة اذا اقامه عند ابي حنيفة) لأن العمل قدتم بالاقامة والتشريج عـل زائد كالنقل الى بيته والاقامة هي النصب بعد الجفاف (قُولِه وقال ابويوسف وعدلايستمق الاجرة حتى يشرجه) لانالتشريج من تمامالعمل والتشريج هوان يركب بمضه على بمض بمدالجفاف وفائدة الخلاف اذاتلف اللبن قبل التشريج فعند ابي حنيفة تلف من مال المستأجر وعندهما من مال الاجير واما اذا تلف قبل الاقامة فلا احرة له اجاعا لانه طنن منبسط وفي المصنى اذا استأجره ليعمل له لبنا في ملكه فعمله فافسده المطر قبل ان يرفعه فلا اجرة له لمدم التسليم فان اقامه ولم يشرجه قال أبو حنيفة هو تسليم وقال أبو يو سـف ومجد التشريج من تمام التسليم وأما أذا عله في غير ملكه فالم يشرجه ويسلمالي المستأجر لايخرج عنضمانه حتى أنهاذا فسد قبل تسليم لااجرة له الا عند زفر (فولم واذا قال ان خطت هذا الثوب فارسيا فبدرهم وان خطته روميا فبدرهمين جاز واى العملين عمله استمق الاجرة) وقال زفرالمقدفاسد لانالممقودعليه مجهول لانه شرط علين مختلفين فلا يصيم ولنا انهخيره بين منفمتين مملومتين والاجرة لاتجب بالمقد وآنما تجب بالعمل وبأخذه فىالعمل يتعين ماوقع عليه المقدفكان المقدوقع على منفمة واحدة وكذا اذا قاله انصبغته بعصفر فبدرهم وان صبغته زعفران فبدرهمين على هذا ثم اذا خاطه فارسيا وقد شرط عليه روميا لم يستمق شسيئا من الاجرة (قو اله وأن قال ان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غدا فبنصف درهم فان خاطه اليوم فله درهم وان خاطه غدا فله اجرة مثله عندابى حنيفة لايتجاوز به المسمى وهو نصف درهم) وفي الجامع الصغير لاينقص من نصف درهم ولا يزاد على درهم و قال أبو يوسف و محد الشرطان جما جائز أن وقال زفر كلاهما فاسدان وان خاطه في البوم الثالث لابجاوز به نصف درهم عند ابي

عرفاوهوالمتبرفيالمهنص عليه قال فىالتصيم وقد اعتمد قول الامام المحبوبي والنسني وقال فيالعيسون والفتوى على قولهما قلت كالمندلاتحادالمرف فيراعى ان اتحد اه (واذاقال النحياط ان خطت هدذا الثوب فارسيافيدرهم وانخطته رومیا فبدرهمین جاز) الشرطان (واى العملين عدل اسمق الاجرة) المشروطة وكذا اذاخره ين ثلاثة اشاء وانخيره بين اربعة لمبجز اعتبارا بالسعفانه اذااشترى ثوبين على ان يأخذ ايهماشاء جاز وكذا اذاخيره بين ثلاثة أتواب ولابجوز في الاربعة فكذا في الاحارة نهساله (وانقال انخطته اليوم فبدرهم وان خطته غدا فبنصف درهم فانخاطه اليومفله درهم وانخاطه غدا) اوبعده (فله اجر مثله عندایی حنیفة) لان ذكراليوم للتجيل تخلاف الفد فاندلاتملىق حقيقية

واذا كان كذلك يجتمع فى الله تسميتان الوقت والعمل دون اليوم فيصيح الاول ويجب المسمى فى اليوم (حنيفة) ويفسد الثانى و يجب اجر المشلكا فى الهدايه (ولا يتجب اوز به نصف درهم) لانه هو المسمى فى اليوم الثانى وقدر ضى به وهذا عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف و مجد الشرطان جائز أن وقال زفر الشرطان فاسدان قال فى التصميم واعتمد قول الامام فى الحلا فيات المذكورة المحبوبي والنسنى وصدر الشريمة وابوالفضل والموصلى (وان قل ان سكنت في هذه الدكان عملارا فبدرهم في الشهر وان سكنت حداد لفيدرهمين جاز) الشرطان (واى الامرين فعل استحق المسمى فيدعندا بي حنيفة) لانه خيره بين عقدين صحيحين مختلفين فيصع كما في مسئلة الرومية والفارسية (وقالا الإجارة فاسدة) لجهالة الاجرة لانه لايمالى العملين يعمل وتقدم في التصحيح ان المتمدفي الحالافيات المذكورة قول الامام (ومن استأجر داراكل شهر يدرهم فالمقد سحيح في شهر واحد) لكونه معلوما (فاسد في بقية الشهور) لجها الموالاصل ان كلة هكل اذا دخلت في الانهاية له ينصرف الى الواحد لتعذر العمل العموم فكان الشهر الواحد معلوما فصح المقد فيدفاذا تم كان لكل واحد منهما ان ينقض الاجارة لانهاء مدة المقد الصحيح (الاان من ١٤٤٣) في يسمى جلة الشهور) جلة (معلومة) فيجوز لزوال المانع لان المدة

صارت معلومة (فانسكن ساعةمن الشهر الثانى صع المقد فيد) اي الشهر النــانى (ولم يكن للؤجر ان تخرجه) منها (الى ان ينقضى)الشهر (وكذلك) حکم (کل شہر یسکن في اوله)ساعة لأندتم العقد بتراضهما بالسكنى فى الشهر الثاني الأانالذي ذكره فى الكتاب موالقياس وقد مال اليه بعض المشايخ وظاهر الرواية أن ستى الحار لكل واحدمهما فيالليلة الاولى منالشهر ويومهالان في اعتبار الأول بعش الحرج هدابدوفي التصميم قال في الجـوهرة والتبين هذاقول البعض اما ظماهر الرواية لكل

حنيفة وهو التحييم وقال ابويوسف وعجدله اجر مثله لايجاوز بهما درهمان وانقال ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلا شيُّ لك وقال محمد ان خاطه اليوم فله درهم وان خاطه في اليوم الثاني فله اجر مثله لايزاد على درهم (فوله وانقال ان سكنت هذا الدكان عطارا فبدرهم وان سكنته حدادا فبدر همين جاز واى الامرين عمل استمق المسمى) وهذا عند أبى حنيفة وعندهما الاجارة فاسدة (قوله ومن استأجردارا كل شهر بدرهم فالمقد صحيح فىشهر واحد فاسد فىبقية الشهور الا أن يسمى جلة شهور معلومة) وأنما صمح في الشهر الواحد وهو الاول لاندمعاوم لانه عقيب المقد واجرته معلومة والثهر لايختلف وانما فسدت فيبقية الشهورلان الاجارة فيها مجهولة والاصل ان كلة دكل »اذا دخلت فيمالانها يتله ينصر ف الى الواحد لتمذر العمل بالعموم واما اذاسمي جلة شهور معلومة جازلان المدة صارت معلومة (فوله فان سكن ساعة من الشهر الثاني صم المقد فيه ولم يكن للموجر أن يخرجه الى ان عضى الشهر وكذلك كل شهر سكن في اوله بوما اوساعة)لانه تم العقد بتراضيهما بالسكنى فى الشهرالثاني (فولدوان استأجر دارا سنة بشرة دراهم جازوان لم يسم قسط كل شهر من الاجرة) لان الحصة معلومة بدون النقسيم ثم أن كان المقد حين بهل الهلال فشهورالسنة كلهابالاهلة لانهاهي الاصل وانكان فياثناء الشهر فالكل بالايام عندابي حنيفة وقال مجد الشهر الاول بالايام والباقى بالاهلة وعنابي يوسف روايتان احدهما مثل قول عجد والثانية مثل قول ابي حنيفة (فولد ويجوز اخذ اجرة الحام والحجام) لأن النبي علىهالسلاة احتجم واعطى الحجام اجرته فان شرط الحجامشيئا على الحجامة فانه يكره لان قدر الحجامة مجهول (فو له ولايجوز اخذ اجرة عـب النيس)و هو

واحدمنهما الخيار فى الديلة الاولى من الشهرويومها وبدينتى قال القاضى والداشار فى ظاهر الرواية وعليد الفتوى اه (واذا استأجر داراسنة بعشرة دراهم) مثلا (جاز) وتقسط على الاشهر بالسوية (وان لم يسم قسط كل شهر من الاجرة) لان المدة معلومة بدون القسيم بم بسترابنداء المدة مماسمى وان لم يسم فن وقت العقد ثم ان كان العقد حين بهل الهلال فشهور السنة كلها بالاهلة لانها الاصل وان كان فى اثناء الشهر فالكل بالايام عند الامام وقال مجد الشهر الاول بالايام والباقى بالاهلة وعن ابي وسف روايتان (ويجوز اخذ اجرة الحجام) لتعارف الناس و لم يعتبر الجهالة لا جاع المسلمين وقال النبي صلى الله عليه و ساهماراه المسلمون حسن الفهوعند الله حسن هدايه (والحجام) لماروى الدعلية الصلاة والسلام احتجم واعطى الحجام الاجر ولانه استثمار على على معلوم هدايه (ولا يجوز اخذا جرة عسب النبس) اى

ضرابه (ولابجوزالاستجارعلى)الطاعات مثل (الاذان والاقامة الحج) والامامة وتدليم القرآن والفقه قال في التصيم وهذا جواب المتقدمين واجازه المتأخرون فقال في المهداية وبعض مشايخنا استحسنوا الاستبجار على تعليم القرآن وعليه الفتوى واعتمده النسنى وقال في الحيط ولا يجوز الاستبجار على الطاعات كتعليم القرآن والفقه والامامة والحج عنه وبعض اسحابنا المتأخرين جوزوا ذلك لكسل الناس ولحاجهم وفي الذخيرة ومشايخ الح جوزوا الاستبجار لتعليم القرآن اذا ضرب لذلك مدة وافتوا بوجوب الجرائل وكذا بفتي بجواز

ان يوجر فحلا لينزو علىالاناث والمسب هوالاجرة التي تؤخذ على ضرب الفحل (فُوابِر ولابجوز الاستجار على الاذان والاقامة والحج) وكذا الامامة وتعليم القرآن والفقد لان هذا الاشياء قربة لفاعلها فلا يجوز آخذ الاجرة عليها كالصلاة والصوم فاذا استوجر على الحج عن الميت جاز عن الميت وله من الاجرة مقدار نفقته فيالطريق ذاهبا وجائبا وبرد الفضل على الورئة لانه لايجوز الاستيجار عليه قال في الهداية وبعض مشامخنا الشحسنوا الاستعبار على تعليم القرآن اليوم لانه ظهر التوانى فىالامور الدينية فبتى الامتنباع تضيع حفظ القرآن قال وعليه الفتوى واما تمايم الفقد فلا يجوز الاستيمبار عليه بالاجاع لانه يقــدر على الوفاء به ويجوز على تمليم الانة والادب بالاجاع ولابجوز اخذ الاجرة علىالجهاد لانالاجير اذا حضر الوقمة تمين عليه الفعل فلزمه ذلك ولايجوز الاستيجار على غــل الميت ويجوز على حفر القبر واما حل الميت قال في الدون بجوز الاستيمار عليه وفي الفتاري أن لم يوجد غيرهم لايجوز لان ذلك واجب عليهم وان وجد غيرهم جاز واختلفوا فى الاستهجار على قراءة القرآن على القبر مدة معاومة قال بعضهم لايجوز وهو المخشار (فَوْلِم وَلا بَحُورُ الاستنجار على الناء والنوم) وكذا سبائر الملاهي لانها معصية واماالا تتجار على القصاص فيما دون النفس فيجوز اجاعا لان المقصود منه أبانة العضو وذلك يقدرعليه بخلاف القصاص في النفسلان المقصود منهافاتة الرؤح وهولايقدر عليه لانه ليس من فعله وبجوزالاستيجار على الذكاة لان المقصود منها قطم الاوداج دون افاتة الروح وذلك يقدر عايد فاشبه القصاص فيا دون النفس قال أبو يوسف لابأسان يستأجر القاضي رجلا مشاهرة على أن يضرب الحدود بين يديه فان كان غير مشاهرة فالاحارة فاسدة لاند اذا استأجره مشاهرة فالمقد نقع على المدة عل اولم يعمل والمدة معاومة وان استأجره على الضرب فذلك مجهول فلا مجدوز (قوله ولابجوز اجارة المشاع عندابن حنيفة الا من الشريك) سواء كان مما يقسم او ممالا يقسم لانه اجرمالايقدر على تسليمه لان تسليم المشاع وحده لايتصور (غو له وقال ابويوسف و محمداجارة المشاع حائزة) لانالتسليم ممكن بالتخلية اوبالهابي فصاركا اذا آجره من

استجار على تمليم الفقه وقال صهدر الشريسة ولم يضم للمبارات كالاذان والافامة وتعمايم القرآن ونفتي اليوم بصحبااه (و) لاعلى الماسى مثل (الفناء والنوح) وكذا سائر الملاهي لانه استعار على المصية والمضية لايستحق بالعقد (ولانجوز احارة المشاع) الاملى وادكان قبل القمة اولا (عند الىحنينة) لعدم القدرة على التسليم لأن تسليم الشايع وحده لابتصور (الامن الشريك) لحدوث المنفعة كلها على ولكه فلا شيوع والاختلاف في النسبة لايضر هدايد وفي جامع الكرخي نص الوحنيفة أنه أذا آجر بعش ملكه او آجر احد الشريكين نصيبه من اجني فهو فالمد سواء فيما يقسم ومالا يقسم اله وكذا من

احد الشريكين كما فى العماديه (وقالا اجارة المساع جائزة) لان له منفعة و لهدذا بجب اجر المثل (شريكه) و التسليم ممكن بالتخلية او بالتهائمي فصار كما اذا آجر من شريكه اومن رجلين قال فى التصحيم وفى الفتاوى السغرى وتخمة الفتاوى والحجوبي وصدر الشريعة قال فى شرح الكنز وفى المفتوى والحقائق الفتوى على قول ابى حنيفة و اعتمد النائل والمحبوبي وصدر الشريعة قال فى شرح الكنز وفى المفتى الفتوى فى اجارة المشاع على قولهما قلت هوشاذ مجهول القائل فلا يعارض ماذكرنا اه قيدنا الشيوع بالإسلى لان الشيوع الطارى لايفسد اتفاقا و ذلك كان آجر الكل ثم فسخ فى البعض اواجر الواحد فات احدهمة ا

اوبالعكس(وبجوزاستجار الظئر) بالكسر والهمز المرضعة (باجرة معلومة) لتعامل الناس بخلاف بقية الحيوانات لمدم التمارف (وبجوز)ايضا (بطمامها وكدونها) استحسانا عند ابىحنىفىة وقالا لابجوز لان الاجرة مجهولة وله ان الجهالة لاتفضى الى المنازعة لان العادة التوسعة على الاظئارشفقة على الاولاد(وليسللستأجر ان يمنع زوجهامن وطنها) لان ذلك حقه (فان حبلت كان لهم)اي لاولياءالصفير (ان يف نحوا الاجارة اذا خافواعلى الصيمن ابنها) لأن لبن الحامل نفسد الصى ولهــذا كان لهم الفسخ اذامهمنت ايضا

شريكه وصار كالبيع واما رهنالمشاع فلا تجوز من الشريك وغيره فيما يحتملالقسمة وفيمالا يحتمله عندناو قال الشافعي يجوزه وهبة المشاع فيما لايحتمل القسمة جائز وفيما يحتملها لايجوزعندناوقال الشافيي بجوز ووقف المشاع جائزعند ابى يوسف ولايجوزعندمجد ثم الاجارة متى حصلت في غير المشاع وطرى الشيوع بعد ذلك فانه لاسطلهاكما اذا استأجر دارا من رجلين ومات احد الموجرين لاتنقض الاجارة في حصة الحيي وان كان مشاعاوكذا اذا آجر داره من رجلين صفقة واحدة جاز ثم اذا مات احد المستأجرين انتقضت الاجارة في حقه وبق في حـق الحي جائزا (فوله وبجــوز استجار الظئر باجرة معلومة) لقوله تعالى ﴿ فان ارضعن لكم فأتوهن اجورهن ﴾ واختلف المتأخرون فيحكم هذا العقد فمنهم من قال ان العقد يقع على المنافع وهو خـدمة الصبي والقيام به واللبن على طريق التبع لان اللبن عين من الاعيان لايستمق بالاجارة الاعلى طريق النبع كالصبغ فىالثوب ومنهم من قالاان العقد يقع على اللبن والخدمة تبع بدليل انهالو ارسمته في المدة بلبن شاة لم تستمق الاجرة والاول اصم ولايجوز استيجار الزوجة على ارضاع ولدهما وكذا المطلقه الرجمية واما المبتونة فيجوز على الاصح وبجوز استيجار الزوجة لترضع ولد. من غيرها وان استأجرها لترضم اسها من مال الولد وللولد مال جاز لان المانع من استيجارها انها مستحقة للنفقة على الزوج واجرة الرمناع تجرى مجرى النفقة فلاتستحقها من وجهين واذاكان المقد يقع للصغير فلا نفقة لها عليه فجازا ستيجارها كالاجنبية (فو له ويجوز بطمامها وكسوتها عند ایرحنیفة) وان لم یوصف من ذلك شي ویكون لها الوسط وهي تجري محري النفقة منوجه وهذا استحسان والقياس أله لايجوز وهوقول ابى يوسف ومحدلان ذلك مجهول والاجرة اذاكانت مجهولة لمرتصع الاجارة كالواستأجرهما للطبخ والخلز ولابيحنيفة قولهتمالي ﴿ وعلى المولودله رزقهن وكسوتهن بالمروف﴾ وهذامذكور فىالمطلقات وذلك لايكون الاعلى وجه الاجرة ولان الجهالة في هذا لاتفضى الى المنازعة لان فىالعادة التوسعة على الاظهار شفقة على الاولاد بخلاف الخبز والطبخ فانالجهالة فيها يفضى الى المنسازعة فانسمى الاجرة دراهم ووصف جنس الكموة واجلها وذرعها فهو جائز بالاجاع وليس للظئر انتوجر نفسسها منغيرهم لانها فيحكم الاجير الخياص (فوله وليس للستأجر ان يمنع زوجهما منوطئها) مخافة الحبل لان الوطئ حقله الاترى انله ان يفخ الاجارة اذا لم يعابه صيانة لحقه الا انالمستأجران يمنعه منغشسيانها فيءنزله لان المنزل حقه وليسلهم ان يحبسوا الظئر فىمنزلهم اذا لم يشرطوا ذلك عابرا ولها انتأخذ الصبي الىمنزلها لانهم استحتوا عليها العمل ولم يستحقوه في مكان مخصوص وهي مؤتمنة عليه وعلى كسوته وحلمه فانسرق منذلك شي ميازمها ضمانه لانها اجير خاص (فو ل. فانحبات كان لهم ان يف عنوا الاجارة) اذا خافوا على الصبي من لبنها لان لبن الحامل يضر بالصبي فكان ذلك عذرا

﴿ وعليها ﴾ اى الظئر (ان تصلح طمام الصبي) لأنالهمل علمها والحامــل الديتير فيما لاينص عليــه العرف في مثل هذا الباب فياجري عليه المرف منغسل ثباب الصبي ﴿ ٣٥٠﴾ واصلاح الطعمام وغير ذلك على الظئر

فىالفسخ وكذا اذا مرضت لهم ان يفسخوا الاجارة لان لبن المريضة يضر بالصبي ولها ايضا اريفسنم لانالمرض عذر وللزوج ان يخرجها منالرمناع ان لم يكن تسلم الاجرة وقدقالوا فىالظئر أذاكانت عن يشيئها الارمناع فلاهلها ان يفسفوا ذلك لانهم يعيرون بدالاترى انديقال تموت الحرة ولاتأكل شدما وكذلك اذا امتنعت من الارضاع فلها ذلك اذا كان يشيئها فان كانت النلئر سارقة وخافواعلى متاع الصبي منها فلهمان يفسخوا وان كانوا يؤذونها بالسنتم امروا بالكف عنها فانفعلوا والاكانالها الفسخ (قولِه وعليها ان تصلح طمام المسي) بان عضم له الطمام ولاتأكل شيئا يفسد لبها ويضر الصبي وعلمها طبخ طعمامه وغسل ثبابه ومايعمالجبه الاطفال منالدهن والريحان وغير ذلك واماطعامه فعلى اهله قال فىالهداية ماذكره مجد منالدهن والريحان آنه على الظئر فذلك منءادة اهل الكوفة وفىشرحه انجرت العادة باندعليها فهو عليها وانالمتجر بذلك فهو على اهله (فوله فانارضته في المدة بلبن شاة فلااجرالها) لان هذاابجار وليس بارضاع فإن استأجرت الظئرله ظئرا اخرى فارضمته فلها الاجرا ستحسانا لان ارضاع الثانية نقماللاولى فكأنها ارضته ينفسها وفيالقياس لااجرلها لانالمقدوقع على علمــا قال فيالكرخي اذاكان الصبي لايرضع لبنها اوتقيا منه اوتكون ســارقة اوزائمة تتشاغل بالزناء عن حفظ الصبي فلاهله ان يفسنحوا الاجارة وان ضاع الصبي من بيتها اوسقط فمات اوسرق شئ منشابه لاضمان عليها لانها مؤتمنة عليه وقد الخذته باذن اهله (فو له وكل صائم لعمله اثر فله ان يحبس المين بعد الفراغ من عمله حتى يستوفى الاحِرة كالصباغ والقصار) وكذا الخياط فلوحبس فضاع فلاضمان عليه عند الىحنفة لاندغير متعد فيالحبس ولااجرةله لهلاك المعقود عليه قبل التسليم وعندهما يضمن لان الشي في مده مضمون قبل الحبس فاذا حبسه اولى ان يضمن لكنه عندهما بالحبار انشاء ضمنه قيمتدغيرمعمول ولااجرةله وانشاء معمولاولهالاجرة وفىالذخيرة ان كان القصار يقصر بالنشاء والبيض فله حق الحبس وان كان يبيض الثوب لاغير فليسيله حق الحبس (فو لد ومن ليس العمسله اثر في المين فليس له ان يحبس المين كالحال والملاح) لانالممقود عليه نفس العمل وهوغير قائم فيالمين فلايتصور حبسه و غــل الثوب تطير الحل وهذا بخلاف الآبق حيث يكون المراد حبسه لاستيفاء الجمل ولااثر لعمله لاندكان على شرف الهلاك وقد احياه فكائنه باعه منه فله حق الحبس فانحبس الحمال المتاع فهو غاصب لانه لا اثر لعمله والعين امانة في يده فاذا حبسها بدينه صار غاصبا كالوديمة فانها لأتحبس لاجل الدين ثم اذاحبس الدين ضمها ضمان النصب وصاحبها بالخيار انشاء ضمنه قيمها محولة ولدالاجر وانشاء غير محولة بلااجر قال الويوسُفُ في الحال اذابلغ المنزل يطلب الاجرة قبل ان يضم الشي من رقبته لم يكن له ذلك حتى يضعه لان الانزال من تمام العمل (فو ل. واذا شرط على العمانع

هــدانه (وان ارضعتــه في المدة بلين شاة فلا احرابا) لانها لم تأت بالعمل المستحق علماوهو الارمناع لازارمناعه بلين الشاة امجاروليس بارضاع فاختلف العمل فلم يجب الاحركافي الهدايه (وكل صانع(مملدائر) محيث برى ويماين (فيالمين) وذلك (كالقصار والصباغ فله ان محبس المين بعد الفراغ من عله حتى بستوفي الاجرة) المشروطة لان المقودعليه وصف قائم فيالثوب فله حق الحبس لاستيفاء البدل كافى البعولوحسدنضاع لاشمان عليه عند الامام الاندغير متعدفي الحبس فيتي امانه كاكان عنده ولا اجرله لهلاك المقودعليه قبل التسليم (و من ايس احماء اثر) في العدين (فليس له ان يحبس المدين) لاجل الاجرة وذلك (كالحال) علىظهراودابة (والمالاح) صاحب السفينة لان المتمود عليه نفس العمل وهو غمير قائم فيالممين فالايتصور حبسدفليساله ولاية الحبس وغسل الثوب نظير الحال هداله قال في الجتي اي لتطهيره . لا اتحسنيه فليحفظ (واذا شرط) المستأجر (على العسانم

ان يعمل بنفسه فليسله) اى الصانع (ان يستعمل غيره) لانه لم يرض بعمل غيره (وان اطلق له العمل فله ان يستأجر من يعمله) لان المستحق على في ذمته و يمكن ايفاؤه مجتنفسه وبالاستعانه بغيره عفرلة ايفاء الدين والعادة جارية ان الصناع يعملون بانفسهم وباجرائم (و اذا اختلف الحياط وصاحب الثوب) في صفة الصنعة المستأجر عليهااو في قدر الاجرة (فقال صاحب الثوب امرتك ان تعمله ﴿ ٣٥١ ﴾ قباء) بالفتح (وقال الحياط) امرتنى ان اعمله (قيصا) مثلا (اوقال

مساحب الثوب للصباع امرتك ان تصبغه احر فصينته اصفر) وهــو خلاف ماامرتك وقال المساع بل امرتى بهذا الاصفر اوقال مساحب الثوب الاجرة عشرة وقال الاجير عشرون (فالقول قول صاحب الثوب مع عينه) لانالاذن مستفاد من جهتم الابرى اله اوانكر اصل الاذن كان القول قوله فكذأ اذاانكر مفتدلكن يحلف لاندانكر شيئا لواقربه لزمه هدايه (واذا حلف فالخياط صامن) لنصرفه في ملك النير بغيراذنه لكن صاحب الثوب بالخمار انشاه ضمنه وانشاءاخذه واعطاه اجر مثله (واذاقال صاحب الثوب عاتملي بغيراجرة وقال الصائع) علته (باحرة فالة ول قول صاحب الثوب) ايضا (عند ابي حنيفة مع عند) لانه شكر الضمان والصائع مدعيه والقول قول المنڪر (وقال

ان يمل بنفسه فليس له ان يستعمل غيره) بانقال على ان تعمل بنفسك او سدك امااذا قال على ان تحيطه فهو مطلق كذا فى المستصنى (فو إله فان اطلق له العمل فلمان يستأجر من يعمله) لان المستمق عليه عل في ذمته و مكنه ايفاؤ. ينفسه وبالاستمانة بغيره عنزلة ألفاء الدِّن (فو له واذا اختلف الخياط وصاحب الثوب نقيال صاحب الثوب امرتك انتمله قياء وقال الخياط قيصا اوقال صاصب الثوب للصباغ امرتك انتصبغه احر فصبنته اصفر فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه ﴾ لانالاذن مستفاد منجهة مساحب الثوب فكان القول قوله ولانه لوقال لماذن لك فيالعمل كان القول قوله فكذلك هذا لكنه يحلف لانه انكر شيئا اواقربه لزمه (قو له فانحلف فالخياط صَّامَن ﴾ يمنى انشاء صاحب الثوب ضمنه قيمة ثويه وانشاء اخذه واعطاه اجر مثله وكذا فىمسئلة الصبغ انشاء ضمنه قيمة ثوبه اسض وانشاء اخذ الثوب واعطاءاجر مثله لاتجاوزيه المسمى كذا فيالمستصني ولوجاء الىخياط شوب فقالله انظر الىهذا الثوب ان كفاني قيصا فاقطعه وخطه بدرهم فقال نع يكفيك ثم قال بعد ان قطعه لايكفيك ضمن قيمة الثوب لانه لمادخل عليه حرف شركاً وهي هان»فقد امر. نقطم موصوف بشرط الكفاية فاذا لميكف لم وجد الصفة المشروطة فضمن وانقال انظر أيكفيني قيصا قال نعم قال اقطعه فاذا هولايكفيه لايضمن لانه امره يقطع مطلق عار عن الوصف والشرط حيما وقد فعل ماامره فلهذا لميضمن ولودفع الى قصار ثوبا لقصره باجرة معاومة فلاكان فياليوم الثاني حاءه صاحب الثوب يطلبه منه نجعده اياه شمجاءه في اليوم الثالث فسلم اليه مقصورا وطلب الاجرة ان كان قصره قبل ان يحجده فله الاجرة لأنه قصره له على موجب المقد وجحده مقسورا فله الاجرةوان قصره بعد ماجعده فلا أجرةله لاندقصره لنفسه (فو له وازقال صاحب ألثوب علته لى بغير أجرة وقال الصانع بأجرة فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه عندابي حنيفة) لان المنافع لاقيمة لها الامنجهة العقد والاصل اندلم بجز بينهما عقد فالقول قول صاحب الثوب لانمينكر تقوم عمله والصانع يدعيه فكان القول للمنكر مع يمينه (فَوْ لَهُ وَقَالُ الْوَنُوسُفُ انْ كَانَ حَرِيفًالُهُ) أي معاملاته (فله الاجرة وازلم يكن حريفاله فلا اجرةله) لانداذا كان حريفا فقد حرت عادته انه مخيط له باجرة فصار المتساد كالمنطوق به وان لم يكن حريفا فلاعادة فالقول اصاحب الثوب لان الظاهر معه (فو أبه وقال محمد أن كان الصانع معروفا بهذه الصنعة بالأحرة فالقول قوله أنه عله باجرة) لانه لمافتم الحانوت لاجل ذلك ونصب نفسه للخياطله جرى ذلك مجرى

ابو يوسف ان كان) صاحب الثوب (حريفا) اى معاملا (له) اى للصانع بان كان بينهما معامله من اخذ واعطاء (فلهالاجرة)لانسبق ما بينهما من المعاملة يمين جهة الطلب اجرجريا على معتادهما هدايه (وان لم يكن حريفا له فلا اجرة له وقال مجد ان كان الصانع معروفا بهذه الصنعة بالاجرة) وقيام حاله بها (فالقول قوله بانه عله باجرة) عاد بشهادة

الظاهر قال فى التصبح ورجح دليل الامام فى الهداية واجاب عن دليلهما واعتمده الامامالمجبوبى والنسنى وصدر النهريعة وجمل خواهرزاده الفتوى على قول مجد اه ونقله فى الدر عن الزيلى (والواجب فى الاجارة الفاسدة اجر الشل لا يتجاوز به المسمى) لرضاهما به وينقص عند فقساد التسمية وهذا لوالفساد لشرط فاسد اوشيوع مع العلم بالمسمى وان لجهالة المسمى اوعدم التسمية اصلا او تسمية خر او خنزير وجب اجرالمثل بالغما ما بلغ لعدم ما يرجع اليه (وان قبض المستأجر الدار فعليه الاجرة من عن المنفعة المسمار جع اليه (وان قبض المستأجر الدار فعليه الاجرة من عن المنفعة

التنصيص على الاجر اعتسارا للظاهر والقياس ماقاله ابو حنيفة وقولهما التحسسان والفتوى على قول مجمد (غُول و والواجب في الاجارة الفاسدة اجرة المثل لا يتجاوزها المسمى) وقال زفر اجرة المثل بالغة مابلغت وهذا اذا كان المسمى معلوما امااذا كان محهولا كماذا استأجر على دابة اوثوب اواستأجر دارا على ان يعمرها فانه بجب اجر المثل بالغا مابلغ اجاعا وكذا اذا استأجر اجيرا ولم يسممله اجرا يجبله اجرالمثل بالغا مابلغ ثمالاجرة لاتجب فيالاجارة الفاسدة بالتخلية بل اعاتجب بحقيقة الانتفاع بخلاف الاجارة الصحيحة حيث يجب الاجرة بالتملية انتفعبها ام لم ينتفع اذا خلا بينه وبينهما (فو له واذا قبض المستأجر الدار فعليـه الاجرة وان لم يسكنهــا) لانه تمكن من الاستيفاء فاوجب ذلك استقرار البدل (فو له ان غصبها غاصب من يده سقط الاحرة) هذااذا غصبها قبل ان يسكنها امااذا غصبها بعد ماسكن فيها مدة سقط عند من الاجر محساب ذلك ولزمه اجرة ماسكن (فو لد وان وجديها عيبا يضر بالسكني فلدالفسخ) لانه لا يمكنه الانتفاع بها الابضر روله ان ينفرد بالفسخ ولايحتاج الىالقضباء واو استأجر دارين فسقطت احديهما اومنعه مانع مناحدهما اوحدث في احدهما عيب ينقص السكني فله ان يتركهما جيما اذا كان عقدعا بهماصفقة واحدة . ثم حدوث السيب بالمين الستأجرة على وجهين احدهما لايؤثر في المنافع فلا نثبت الخيار كالعبد المستأجر اذا ذهبت احدى عينيه وذلك لايضره بالخدمة وكالدار اذاسقط منها حائط لا ينتفعرنه في سكناها فهذا لايثبت الخياروان كان النقص يؤثر في المنافع كالعبداداس ص والدابة اذادبرت اوالدار اذاانهدم بعض بنائها فللمستأجر الخيار فانبى الموجر ماسقط فلاخبار للمستأجر لان الميبزال وتطيين الدار واصلاحمياز سها وماوهن من بنامًا على مالكها دونالمستأجر ولابجبر علىذلك لانالمالك لابجبر على اصلاح ملكه والمستأجر ان يخرج اذا لم يصلح الموجر ذلك وكذا اصلاح بئر الماء والبالوعة وبئر المخرج على المالك أيضا ولايجبر عليداذاكان امتلاء منفىلالمستأجر واذاانقضت المدة وفىالدار تراب منكنس المستأجر اورماد فعليه ان يرفعه لانه حدث بفعله فصاركتاع وضعه فها واناصلح المستأجر شيئا من خلل الدار فهو متطوع لايحتسبله (فوله واذا خربت الدار اوانقطع شرب النسيمــة اوانقطع المــاء عنالرحي انفسخت الاجارة)

لايتصور فاقيم تسليمالمحل مقامه اذالقكن من الأنتفاع ثبتنه وهذا اوالاجارة صحيحة اما في الفاسدة فلا تجب الاجرة الابحقيقة الانتفياع كافي السمياديه (فان غصبها غامب من يده سقطت الاجرة)لان تسليم المحل أعااقيم مقام تسليم المنفعة للتمكن منالانتفاع فاذا فات التحكن فات التسليم وانفسخ العقد فيسقط الاجر وانوجد الفصب في بعض المدة يسقط بقدره اذالانفساخ في بسفها هدامه (وان وحد) المستأجر (ما)اي الدار المستأحرة (عسا يضر بالدكني) بحث لاتفوت به المنفعة كترك تطبيهها واصلاح منافعها (فلدالفسيخ) لأن المقود عليه المنافع وأنها توجد شا فشأ فكان هذا عيبا حادثا قبل القبض فيوجب الحياركا في البيم ثم

المستأجر اذااستوفى المنفعة فقدر ضى بالعيب فاز مدجيم البدل كافى البيم وان ازال المؤجر العيب بطل خيار (يعنى) المستأجر لزوال سببه (فان) فانت المنفعة بالكلية بان (خربت الدار) كلها (اوانقطع شرب الضيعة) اى الارض كله (اوانقطع المله) جيمه (عن الرحى انف خت الاجارة) لان المعقق دعليه قدفات قبل القبض فشابه فوت المبيع قبل القبض وموت العبد المستأجر ومن اسحابنا من قال ان العقد لاينف في لان المنافع فانت على وجه يتصور عود ها فاسبه الاباق

فى البيسع هدايه ومثله فى شرح ألاقطع شم قال والصبح هوالاول وتبعد فى الجوهرة لكن عامة المشايخ على الشائى وهوالعجم كما فى الذخيرة والتنار غانية والاختيار و غيرهم وفى الفاية الانقانى نفلا عن اجار التشمس الاتمة اذا المدمت الدار كلها فالصبح انه لاتنفسخ لكن سقط الاجر فسمخ اولا (واذامات أحد المتعاقد أن عقد الاجارة (وقد) كان (عقد المارة لنفست الفسطت الاجارة) ﴿ ٣٥٣ ﴾ لانها لويقيت تعسير المنفسة المملوكة او الاجرة الملوسكة الهير

العاقد مستمفء بالمقد لائتقالها الى الوارث وهو لابجوز درر (وان) کان (عفدها لنبره) بان كان وكيلا او وصبيا اومتوليا (لم تنفيخ) الاجارة لبقاء المستمسق حتى لو مات المعقودله بطلت وتنفسخ عوت احد الستأجرين اوالموجرين فيحصته ففط و تبقى في حصد اللي (ويصهم شرطالخيسار فالامارة) لانه عقد معاوضة لأيلزم فيه القبض في المجلس فجاز اشتراط الحيباد كالبيع (وتنفيخ الاجارة بالاعذار) الموجبة ضررا لم يسمق بالعقد وذاك (كن استأجر دكانا في سوق ليُجر فيمه فذهب ماله) اوطباخا لبطبخ الوليمة فاختلعت منه الزوجة لان في المضى عليه الزام ضرر زائدلم يستمق بالعقد (وكن آجر دارا او دکانا نمافلس ولزمته دون) بعيان او بر هان وكان (لانقدر على قضيامًا الامن عن

بعنيله فعضها وفيه اشارة الى اله لايحساج الى الفسيخ وهو الصميح ومن اصحابنا من قال ان العقد لاينفسخ و عن نحد ان الموجر اذا بناها ايس المستأجر ان عنع ولاللوجرو هــذا تُجمِيم على انها لم تنفسخ فيكون معنى قول الشبخ الفسخت اى للستأجر ان يفسخ و اذا آجر دار. ثم باعهاقبل انقضاء المندة فالبيام جَائز حتى ان المهدة اذا انقضت كان البيع لازما المشترى وايساه ان عننع عن الاخــذ واو ان المستأجر اجاز البيع جاز البيع وبطلت الاجارة فيما بق ثن المدة ولو فسخ فانه ينفسخ البيع فان كان المشترى طلاوقت الشراء بعسقد الاجارة فليسله ان بطالب البابع بالنسيم الى ان تمضى الاجارة وان لم يكن عالما وقت الشراء فله الحيسار ان شاء نقضه للعيب وان شاء امضاء (قو له واذا مات احد المتماقدن وقد عقد الاجارة لنفسه أنفسخ العقد) اما موت المستأجر فلان العقد اقتضى استمفاق الاجرة من ماله فلونقبنا الآجرة بعد موته استحقت الاجرة من ملك الغير وان كان الموجر هوالذي مات فلوبقينا الاجارة بعد موته استوفیت المنا فع من ملك غره وهــذا لایجوز (قو له و ان كان عندهـَا لغيره لم تنفسخ) مثل إلو كيل والوصى والاب اذا آجر لابنه الصــفير والمتولى في الوقف اذا عقد ثم مات وليس هذا كن زوج امنه ثم مات فان النكاح لابطل بخدلاف الاجارة لان عقد النكاح لايقع على المنافع وانحا يقع على ملك الاستباحة وذلك علك بالعفسد واومات احد المتعاقدين وفيالارض زرع كم يستحصد فالمستأجر اوورثته ان بدعو ذلك في الارض ويكون علم ماسمي من الاجرة ولايشبه هـذا اذا انفضت المـدة وفي الارض زرع لم يستمسـد فان الزرع يترك وبجب اجرة المثل لان البدل لماوجب ولاتسميـة في هذه المـدة لم بكن الا اجرة المثل (قولِه وبصح شرط الحبار في الاجارة) وبعبر انداء مدة الحبار من وقت الاجارة (قُوْ لَهُ وَنَنْفُحُ الاعارة بالاعذار كن استأجر دكانا في السوق ليجر فيه فذهب ماله وكن آجر دارا اود كانا فافلس ولزمنه دون لانف در على قضائها الامن ثمن ماآجر فسمخ القباطي العقد وباعها فيالدين) وهذا اشبارة الى أنه نفتقر الى قضباء الفاضي في النفض و هكذا ذكر في الزيادات و في الجسامع الصنفير وكما ذكرنا انه عذر فالاجارة فيه تنتفش وهــذا بدل على انه لامحناج الى الفضــا، وطريق الفضــا، ان يبيع الوجر الدار اولا فاذا باع وهو لايف در على التسليم أنعلق حق المستأجر فالمشترى وفع الامر الى القامني ويلتمن منه فسيخ البيع او تسليم الدار اليه فالقامني

ماآجز في خالفاضى العقد) بينها (وباعها في الدين) اى لاجل جلل (10) قضائه وفي قوله فسخ القاضى اشارة الى انه يغتفر الى قضاء الفاضى في النقس وهكذا ذكر في الزيادات في عذر الدين وقال في الجمام الصغير وكل ما ذكرنا أنه عذر فإن الاجارة فيه تنقض وهذا بدل على انه لا يحتاج فيه الى قضاء القاضى ومنهم من الصغير وفق فقال اذا كان ظاهرا لا يحتاج الى القضاء الظهور الحدر وان كان غير ظاهر كالدين يحتاج الى القضا الظهور

موجب أأمقد بلزمه عامرر وَالَّهُ لانه وَعَلَّ وَلِهُ الْحُجِ فيفوت و أنه او طلب غريم فبمضر او التجارة فيفتقر (وأن مدا للكارى أن السفر فليس ذلك بعذر) لان خروجه غیر متحق عليه و عڪنه ال شد ويبعث الدواب على يد أجيره ونو مرض الموجر فغيد مكذا الجواب على رواية الاسمل زروى الكرخي أنه عددر لأنه لابعرى عن مشرر فيدفع عند الضرورة دول الاختبار هدامه قال في الدر و بالاولى شي

كتابالشفعة

(الشفعة) لفة الضم و شرها تملك المقار جبرا على الشيرى عاقام عليه وهي (واجبة) أي المنزل (في نفس المبيع تم) اذا المخليط في حق المبيع من الماء (والعاريق) الماء المخاصين (تم) اذا لم يكونا وسلم تثبت المخاصين (تم) اذا لم يكونا وسلم تثبت (المبار) المخاصين (تم) اذا لم يكونا المخاصين ولوابه في المكرسة ولوابه في المكرسة والمبار) في المطريق و الشرب المخارة شفية معاطلها)

عضي البيع فينفذ الببع وتنقش الاجارة والفاضي لانقش الاجارة مقصودا لابه لو تقضهـا مقصوداً ربحًا لاينفق البيع فبكون النقض ابطـالا لحق المستأجر مقصوداً ودُّنْ لابجوز كذا في الفوائد واواراد المستأجر ان منتفل عن البلد فله ان تنقض الاجارة في العنسار وغيره وكذا إذا أفلس بعدما استأجر دكامًا ليبيع فيمه لانه اذا افلس لاينتفع بالدكان ولواستأجر عبدالعندمة فوجده سمارقا فهو عذر في ألف يخ لائه لاعكنه استيف المنافع الابضرر (قوله ومن استأجر دابة اليسافر علمها ثم بداله من السفر فهو عذر) ولا بجبر على السفر لائه في ذلك ضهوا عايمه وكذا اذا مرش المكرى لانه لاعكنه السفر الابضرر وكذا اذا ترك المكترى المنفر لعذر يلحقه مثل أن يعزم على ترك السفر في هذا السنة أو اكترى دارا في بلد ثم نوى السفر وترك القبام فله النسيخ والمكترى ان يستفانه عنبد الحباكم لانه بجوز ال بريدانسيخ لمني آخر غيرما اظهره وال كان وجدجالا ارخس من جمله اودارا ارخض من دارمام يكنله الايفسخولانه قدرضي بالمقدار المذكور وكذليس للموجران يفسخ اذا وجدزيادة على الاجرالذي آجرهامه لانه قدرضي بالقدار المذكور (قو له وأن بدا المكاري من السفر فليس بعذر) لانه عكنه ان بقعد وبعث بالدواب مع اجبره اوغلامه ولو مرض الموجر فكذا الجواب على رواية الاصل وفي الكرخي هو هذر و هو الاظهر لانه لايعري عن ضرولانه قدلا رضي مخروج غره في دوابه وال مرش ألجمال فظاهر رواية الاصل تنتضي الاليكون عذراوقال ابو الحسن هو عذر و هن ابي يوسف في امرأة ولدت يوم النحر قبل ان تطوف الزيارة غابي الجمال أن تقبر معهاقال هذا عذر ونقض الاجارة لائها لانقدر على الحروج قبل الطواف ولا يمكن أن تلزم الجمال أن يتميم مدة لنفاس فضحت الاجارة لدفع الضرر عهماو أنكانت ولدت قبل ذلك ولم بنى من مدة النفاس الاحكمدة الحيض او اقل اجبر الجمال على الشام معهالان هذه المدة قدجرت العادة عقام الحاج فيها بعد الفراغ من الحج

-م كتاب الشفعة كالله

هى مأخوذة من الشفع وهو الضم الذي هو بخلاف الوتر لانه ضم شي الى شي وسمى الشفاهة بذك لابها تضم المشفوع الى اهل الثواب فلاكان الشفيع يضم الشي المشفوع الى الملكه سمى ذلك شفعة (قوله رحمه الله الشفعة واجبة المخليط فى نفس المبيع) اى تابتة اذلا يأتم بتر كهالانها واجبة له لاعليه ولانه يلحقه بدخول غيره عليه التأدى على وجه الدوام (قوله ثم الحليط فى حق المبيع كالشرب والطريق) وقال الشافعى لاشفعة له (قوله ثم الجار) وقال الشافعى لاشفعة بالجوار ثم الحبار الذى يستخق الشفعة عندنا هو الملاصق الذى الى ظهر الدار المشفوعة وبابه من سكة اخرى دون المحاذى امااذا كان محاذيا وبينها طريق تافذ فلاشفعة له وان قرنت الابواب لان الطريق الفارقة بينها تزيل الضرر (قوله وليس للشريك فى الطريق و الشرب و الحبار شعمة مع الحليط)

(Kis)

جز، (فانسلم الحليط) في نفس المبيع (فالشفعة فشريك في) حق المبيع من (الطريق) و الشرب وليس للجارشفعة معه لا نه شريك في المرافق (فان سلم) الشريك في حق المبيع (اخذها الحجار) تقد عاللاخس فلا خص قيدنا الشرب و الطريق بالحاصين المفالهداية ثم لا بد ان يكون الطريق (٥٠٥) او الشرب غاصاحتي يستمق الشفعة بالشركة فالطريق الحاص ان لا يكون

كافذا والثرب الحاص ان لا يكون تجرى فيه السفن وما بجرى فيه السغن فهو عام و هذا هند ابی حنیفة ومجد و عن ابي يوسف الخاص ان یکون مریسق منيه قراحان او ثلاثة ومازاد على ذلك فهو عام فان كانت كة غير نافذة بتشعب منها سكة غير الفذة و هي مستطيلة فيعت دار في المقل فلاهلها الساهد. خامسة دون اهل العليسا وان يعت فالعليا فلاهل السكتين ولوكان نهرصفير بأخذ منه تهر اصغر منيه فهو على قياس الطريق اه لكن قال شخنسا و عامة المشايخ على ال الشركاء في النهر ان كانوا مخصون فصفر والا فكبركا في الكفاية (والشفعة تجب بعقد البيع) اى بعده لانه هو السبب (و تستقر بالاشهاد) والابد من طلب المواثبة لائها حق ضعيف بطل بالاعراض والابد من الاشهاد والطلب ليعلم بذك رخشه فينه دون اعراضه عنه ولانه محتائج

لانه اخس بالضرر منه (قوله نان سلم نالشفه الشريك في الطريق) لانه اخص بالضرر من الجار (قوله نان سلم اخدما الجار) لان الرجيع يتمنن بغوة السبب (قَوْلُه والشفعة تجب بعقد البيع) بعنى و لوسلم الشفيع شفعته قبل عند البيع فتسليمه باطل و هو في شفعته بعد العقد و أن سلمها بعد العقد بطلت و ان لم يعلم بالبيع عند التسليم لمصادقة الاستقاط حقا واجب و في البسوط ان الشغمة تبت بالبيع قبل ملك المشرى الا ترى اله لو قال بمت هذه الدار من فلان و قال فلان ما اشـــزيت كان الشــغيــع ان يأخذهـــا بالشفعة لثبوت البيــع باقرار البسايع و ان لم يثبت ملك المشسرى لانكاره و على هذا اذا اشسرى داراً بشرط الحيار تجب الشفعة مخلاف ما اذا كان الحبـار البابع (قوله و تسـتفر بالاشهاد) اى بالطلب الثانى وهو طلب النقرير والمعنى آنه اذا اشهد عليها لا تبطل بعد ذلك بالسكون الا أنَّ يسقطها بلسانه او يجز عن الغاء الثمن فيبطل القاضي شفعته و لالد من طلب المواثبة لانه حق ضعيف بطل بالاعراض فلاند من الطلب والاشهاد (قو له و تملك بالاخذ) هذا مشكل فقد ذكر الامام خواهر زاده أنه أذا حكم بها حاكم يثبت الملك وأنَّ لم يأخذ الدار فعتمل أن يكون المراد و علك بالاخذ و عا هوفي معناه كحكم الحاكم وفائدة قوله و يملك بالاخذ تظهر فيها اذا مات الشفيع بعد الطلبين قبل حكم الحاكم َّاو قبلالنسسايم البه بالرّاضي لا تورث عنه وفيما اذ باع داره المستحق بها ذلك الشفعة قبل ذلك ابضا بطل شفعته وفيما اذا بِعت دار بجنب الدار المشفوعة قبل ذلك لا يستحق شنفعتها لعدم الملك و فبما اذا كان كرما فاثمر في بد المشترى سنين فاكله ثم حضر الشفيم لابسقط شي من النمن لعدم الاخذوهو مخير ان شاء اخذه بجميعالثمن وان شاء ترك وكذا لوباعه المشترى من آخر فببعه حائز والشفيع بالخيار ان شاء اخذه بالعقد الاول بالثمن الاول وان شاء بالعقــد الثانى بالثمن الثانى قال فى الكرخى اذا اشترى دار اوقبضها ولهاشنيع فهى فى ملك المشترى بجوز تصرفه فها كما بجوز في سائر املاكه ولاعتمه وجوب الشفعة من التصرف فها الا ان يحكم الشفيع بها وله ان بهدم ويوجر و يطب له الاجرة (قو له اذا سلما المشترى او حكم بها حاكم) لان الملك للمشترى قد تم فلا ينتفل الى الشفيع الا بالترامني او قضاء الفاضي وتشقيم أن تمتنع من الحذالمبيع بالشفعة وأن بدله المشترى حتى نقضيله الفاضي لأن في قضاء القاضي زيادة منفعة و هي معرفة الفاضي بسبب ملكه وعلم الفاضي بمنزلة شهادة شاهدين فهذا احوط 4 من الاخذ غبرقضا، كذا في الحجندي (قو له و اذا اعلم الشفيع بالبيع اشهد في محلسه ذلك على المطالبة)مو هذا يسمى طلب المواثبة والاشهاد فيه غير لازم وانما هولنق التجاحدثم طلب الشفمة طلبان طلب مواثبة و طلب استحقاق فطلب المواثبة عند سماعه

الى اثبات طلبه عند القامنى ولا يمكنه الا بالاشهاد هدايه (وتملك) بالاخذ اذا سلمها المشــترى) بالترامنى (او حكم بها ساكم) لان الملك للمشترى قد تم فلا تنتقل الىالشفيع الا بالتوامنى او قضاء القامنى (واذا علم الشفيع بالبيع) من المشترى اورسوله او حدل اوحدد (اشهد فى مجلسه ذلك على المطالبة) وهو طلب المواثبة والاشهاد فيه ليس بلازم واتما هو لنق

بالبيع بشمهد على طلبها لا يمكث حتى يذهب الى المشترى اوالى السابع الكانت الدار في يده او الى الدار المبيمة و يطلب عنـ د واحد من هؤلاء طلبــا آخر و هو طلب الاستمقياق و بشبهد عليه شهودا فاذا اثبت شبغته بطلبين فهو على شبغمة ابدا و لا تبطل بعــد ذلك بنزك الطلب في ظــاهر الرواية و عن مجمد أذا مضى شهر و لم يطلب مرة اخرى بطلب و بقيال طلب الشيفية طلبيان طلب المواثبة و طلب التفرير فطلب المواثبة ان يطلب على فور العلم بالشراء حتىلو سكت هنيمة ولمبطلب بطلت لقوله عليه السلام ، الشفعة لمن والبها ، و عن محمد أنه يتوقف بمجلس علم الشفيع و هو اختيبار الحكرخي و طلب التقرير هو قول الشيخ ثم ينهض منــه اى من المجلس فبشمهد على البـابـم ان كان المبيـم في يــه و تغييد الشيخ بقوله بشهد في مجلسه اشارة اليـه اي الي اختيـار العكرخي و لا بطل بالسكوت الا ان توجد منه ما بدل على الاعراض و حكيفية الطلب أن مقول طلبت أو أنا أطلب او أنا طالبًا و أن قال لي فيما اشتريت شفعة بطلت و في الهنداية يصم الطلب بكل لفظ خهر منه طلب الشفعة كما أو قال طلبت التسفعة أو أطلبها أو أنا طالب لان الاعتبار للمني واما طلب التقرر والاشهاد فهو البريقول ان فلانا اشترى هذه الدار وانا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة واطلبها الآن كاشبهدوا على ذلك و في الكرخي طلب الشفعة على الغور عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد انها على المجلس كمنيار القبول و خيار المخبرة و لهما قوله عليه السلام • الشفعة كنشطة عقال • قادًا ثبت انها على المجلس مند مجمد كان على شفعة مالم يتم او يتشاغل بغير الطلب وكان ابو بكر الرازى يقول اذا بلغه البيع وليس بحضرته من يشهده قال الى مطالب بالشفعة حتى لابسقط فيما بينه و بين الله تعالى ثم ضمض الى من يشهد لا نه لا بصدق الاببينة ولوسال بينه وبين الاشهاد عائل فلم يستطع ان يصل اليه فهو على شفعته وان كان الشفيع حين علم بالبيم عَائبًا مِن البلد فانَ اشهد حينَ علم او وكل من يأخذُه الشفعة فهو على الشفعة وان لم يشهد ولم يوكل حين بلغه ذلك مع قدرته عليه وسكت ساهة بطلت شفسته لان الغائب مقدر على الطلبكا مندر عليه الجاضر وان اخبرني كتاب والشفعة في اوله او وسطه وقرأ الكتاب الى آخره قبل الطلب بطلت شفعته على هذا طامة المشايخ و هذا على اعتبار الفور وعن مجدله مجلس العلم ولو قال بعد مابلغه البيع من اشتراها او بكم ببعث ثم طلبها فهو عل شغمته ثم اذا بلغه العلم لم يجبِّ عليه الاشهاد حتى نخر. رجلان او رجل وامرأثان او واحد عدل و هذا عند ابي حنيفة لا نه يعتبر في الحبراحد شرطي الشهادة إما العدد او العدالة وقال زفر حتى يخبره رجلان عدلان اورجل وامرأتان عدول كالشهادة وقال ابو وسف و مجمد بجب عليه الاشهاد اذا اخبره واحد سنواء كان حرا او عبدا صبياكان او امرأة عدلاكان او غير عدل اذاكان الخبرحقا قان لم يشهد عندذلك بطلت شنعته واما في المخيرة اذا بلغها النحير لم يعتبر في المحير احد شرطي الشهادة اجماها وكذا المشترى اذا قال الشفيع قد اشتربت فسكت بطلت شفعته اجماعاً وان لم يكن في المشترى)

الهجاحد والتقييد بالمجلس اشارة الى ما اختار الكرخى قال فى الهداية اعلى الالطلب على ثلاثة أوجه طلب المواتبة وهو النيطلبها كاعلم حتى اوبلغه البيع ولم يطلب بطلت شفعته حتى لواخبر بكتاب والشفعة فى ادله اوفى وعلمه فقرأ الكتاب الى آخره بطلت شفعته وعلى هذا عامة المشاغ وهو رواية عن محد وعنه ان له مجلس العلم والروايان فى النوادر وبالثانية اخذ الكرخى لانه لما ثبت له خيار التملك لابد من زمان الأمل كافى المخيرة اه قال فى الحقائق والطلب على الفور حكذاروى عن ابى حنيفة وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح تصحيح لكن ظاهر المتون وكافى الحاكم له مجلس العلم ولذا قال فى الايضاح انه الاصح فتنه (ثم يهض منه) اى مجلسه بند طلب المواتبة (فيشهد على الباين ان كان المبيع في يده) اى لم يسلم الى المشترى (او) يشهد (اوعند العقار) لان الحق متبلق بدقيد الشهادة على البايع في الما المقار في يده في الما يكن ذا يد لانه مالك (اوعند العقار) لان الحق متبلق بدقيد الشهاد على المارون في المارون في المارون في المناز في المارون في الله المارون في المارون ف

خصما اذلاندله ولاملك فصاركالاجني وصورة حذا الطلب ان تقبول انفلانا اشترى منمالدار والاشفيها وقدكنت طلبت الشفية واطلباالآن ناشهدوا على ذلك (فاذا فعل دلك) المذكور (استقرت شفعته ولم تسقط) بعده (بالتأخير عند ابي حنيفة) وهو رواية عن ابي وسف لانالحق مي ثبت واستقر لايسقط الا بالاستقاط وهو التصريح بلسانه كافي سائر الحقوق وحوظاهر المذهب وعليه الفتسوى هدايه قال فىالعزمية وقمد رأيت فتوى المولى الىالسمود

احد شرطى الشهادة (عوله ثميمض منه) اىمن المحلس (فيشهد على السايع انكان المبيمُ في ده) اىلم يسلمه الى المشترى (اوعلى المبتاع اوعند المقار) وهذا طلب التقرير والاشهاد وحامسه اذاكان المبيع لم يقبض فالشميع بالخيار أن شاء أشهد على البايع لانالبايع فيه حقا مادام في يده وانشاء اشهد عند المشترى لانالملك له وانشاء عند المقار لانه عين المبيم وحقه متملق به فان كان البايم قدســــــم المبيـم فلامـــنى للاشهادُ عليه لانه بالتسليم خرج منالخصومة وصاركالاجنبي لمدمالملك واليد ويصحمالا شهاد على المشترى وان لم يكن في يده وفي الكتاب اشارة اليه حيث قال اوعلى المبتاع مطلقا ولم يقيد يقولهان كان الميم في مده ، وقوله «اوعندالمقار» هذا اذاجمهم موضع واحد بان كانوا في مصر واحد اما اذا كان الثفيع مع المسترى في المصر فذهب آلى البايع أوالى المقار بطلت شفعته وكذا لوكان البايع والمشترى منا فذهب الى العقار بطلت الشفعة ايضا وانكان الشفيع عندالبايع وآلدار فى بد المشترى فذهب الى المسترى واشهد عليه لاتبطل قال الخجندي اذاكانت الدار في مِد البايع لم يقض للشفيع بهـا حتى يكون البايم والمشترى حاضرين اماحضور البايم فلاناليد له واما حضور المسترى فلان الملك له فاذا تضى له محضرتهما نقد الشفيع الثمن الى البايع ويكون عهدته عليه ويبطل البيع اللذى جرى بينه وبين المشترى وانكانت الدار مسلة الحالمشترى فعضرة البايم هنا ليس بشرط لائه لايدله ولاملك وانما يشترط شعضور المشترى خاصة فاذاتضي لد بالشفعة نقد الثمن الى المشترى ويكون عهدته عليه ولا يبطلَ البيع بين البايع والمشترى (فواء وذال سجد ان تركها شهراً بعد الأشهاد

على هذا التول (وقال عد ان تركها شهرا بعدالاشهاد) من غير عذر (بطلت فقته) لا بدلولم تسقط سأخير الخصومة ابدا بتضرر به المشترى لانه لا يمكنه التصرف حذر نقضد من جهة الشفيع فقدر ناه بشهر لانه آجل و مادونه عاجل هدايه قال في التصبح بعدما نقل عبارة الهداية من ان قول ابي حنيفة هو ظاهر المذهب وعليه الفتوى قلت واعتمده النسفي كذلك لكن صاحب الهذاية خالف هذا في مختارات النوازل فقال وعن مجداذا تركها شهر ابعد الاشهاد بطلت شفعته و هو قول زفر والفتوى على قولها ه قلت وقدوقع نظير ذلك الحسام الشهيد فقال في الواقعات لا تبطل ابدا و به نأخذ وقال في السفرى والفتوى اليوم على قولهما فيحمل على الرجوع الى هذا والله اعلم ثم نقل الافتى به عن قاصيمان والذخيرة وشيخ الاسلام و الخلاصة و ألمحيط والاختيار والتمة والتحقية والمحبوبي و صدر الشريعة اهو في الجوهره قال في المستصفى والفتوى على قول عبداه و في الشر نباذا ية عن البرهان انه اصم ما فتى به ثم قال يمني انه اصم من تصم الهداية والكافى و عامه فها وعزاه

فى القهستانى الى المشاهير كالمحيط والخلاصة والمضمرات وغيرها ثم قال نقداشكل ما فى الهداية والكافى اه وقال فى شرح المجمع وفى الجمع وفى الجمع الخانى والفتوى اليوم على قول مجد لنغيرا حرال الماس فى قصد الاضرار اه وقد سممت ماس عن الحسام الشهيد من قوله والفتوى اليوم على قولهما وقال العلامة قاسم فيحمل على الرجوع الى هذا وبه ظهر ان افتى هم مضلانى ظاهر الرواية وانكان المجمعة اليضاكاهو مقرر (والشفعة واجبة فى العقار) وما فى حكمه كالعلو وان لم بكن طريقه فى الدني المناسخة والمبتر في العقار) وما فى حكمه كالعلو وان لم بكن طريقه فى الدني لانه التحق بالعقار / في المحكمة كالعلو وان لم بكن طريقه فى الدني المناسخة بالعقار / في المحكمة كالعلو وان لم بكن طريقة والمبتر في المحكمة كالعلو والم بكن طريقه في المناسخة والمبتر في المحكمة كالعلو وان لم بكن طريقه في المناسخة والمبتر في المحكمة كالعلو والم بكن طريقه في المناسخة والمبتر في المحكمة كالعلو والم بكن طريقه في المناسخة والمبتر في المحكمة كالعلو والم بكن طريقه في المناسخة والمبتر في المحكمة كالعلو والم بكن طريقة في المناسخة والمبتر كالمبتر كله والمبتر كالمبتر كالمبتر كالمبتر كالمبتر كالمبتر كالمبتر كالمبتركين كالمبتركين المبتركين المبتركين كالمبتركين المبتركين كالمبتركين المبتركين كالمبتركين كالمبتركين كالمبتركين المبتركين كالمبتركين كالمبتركين كالمبتركين كالمبتركين المبتركين كالمبتركين كالمبترك

ا بطلت) يعني اذاتركها من غير عذر اما اذاكان لعذر لم تسقط لان ذلك ليس يتفريط قال في المستصفى والنتوى على قول مجد وفي الهداية على تولهما وهو ظاهر المذهب لانالحق متى ثبت واستقر لم بسقط الاباسقاطه بالنصريح كما في سائر الحقوق (عُولِه والشفعة واجبة في العقبار وانكان مما لايقسم)كالحمام والبئر والبيت الصغير سواء كان سفاد اوعلوا ولاشفعة في البناء والنخل اذابيع دون العرصة لانه منقول لافرارله وهذا بخلاف الماو حيث بستمق بالشفعة ويستمق مالشفعة في السفل اذالم بكن طريق ألعاو فيه فامااذا كانطريق الملوفية كان استحقاق الشفعة بالشركة في الطريق لابالمجاورة فإيكن تطيرالبناء والخل لانالملو عالممن القرار النجق بالمقار (فحو لدولاشفعة في العروض ولافي السفن) وقال مالك تجتُّ الشفعة في السفن لانها تسكن كالعقار ولنا قوله عليه الــــلام هِلاشفعة الا في ربم او حائط» ولان السفن منقولة كالعروض ولاشفعة في المنقول لانالملك فيه لايدوم كدوامه في المقار (غُولِه والمسلم والذمي في الشفعة سواء) وكذا المكانبوالمأذون والباغى والعادل والذكر والاثى والصغير والكبير والذى يأخذها للصغير أبوء أووصيه أوجده أووصيه أوالقاضي أومن نصبه القاغي لأنها تتبتازوال الضرر ورفعالضرر عنالصغيرواجب فانلم يطلبوها للصغير اوسلوها بالقول سقطت ولاتجبلهاذا بلغ عندهما وقال مجدوزفر لاتسقط ولهالمطالبتها بمدباوغه لان في اسقاطها ضررا بالصغير فلابجوز كالبراءة منالدين والمفو عنالنصاص والهما انملك الاخذيها ملك تسليمها ولان الولى اواخذها بالشفعة ثمهاعها بمثل الثمن جاز فاذا سلمها فقدبتي الثمن على ملك الصغير واسقط عند ضمان الدرك فكان اولى بالجواز والجواب عن قولهم كالبراءة منالد بنوالمفوعن القصاص ان هناك استماط للحق من غير عوض وهناحصل لدعوض وهوتبقية التمن على ملكه فافترقا وانلم يكن للم نيراب ولاوصى ولاجد ولانصب القاضى له وليا فهو على شفعته الى أن يبلغ (فؤله واذا ملك العقمار بعوض هو مال وجبت فيه الشفعة) أنما قال ملك ولم يقل اشترى لانه تجب الشفعة في الهبة بشرط الموض ولم يكن هناك شراء (فو له ولا شفعة فى الدار يتزوج الرجل عليها اوتخالم امرأته مها) لان الشفعة انما تجب في مبادلة المال بالمال وهذه الاعواض ليست بمال وان

المقار (ممالا بقـم) لوجود سدياوه والاتصال في الماك والحكمة دفع ضهرر سوء الجوار وهوينظم القسمين (ولاشـفعدقي) المنةول مثل (العروض والسفن) لانهااعاوجبت لدفع ضرر سوءالجوار وهوعلىالدوام والملك المنقسول لأيدوم حسب دوامه فيالمقار فلايطمق به هدايه ثمقال وفي بعض نسخ المختصر ولاشنمة فىالبناء والنحل اذابيمت دون المرصة وهو صحيم مذكور فيالاصل لائه لافرارله فكان نقليا وهذا نخلاف العلوحيث يستحق بالشفعة ويستحق م الشفعة في السفل اذا لم بكن طريق العلوفيه لأنه عاله من حـق القرار التحق بالمقار الم قيد عا اذالم يكن طريق العلوفيه لأنه اذاكان طريق العلوفيمه يكون شربكا في الطريق (والمم

والذمى فى) استحقاق (الشفية سواء) لانهما مستويان فى السبب والحكمة فيستويا فى الاستحقاق (تزوجها) (واذاملك العقار بيوض هو مال وجبت فيه الشفية)لانه امكن مراعات شرط الشرع فيه وهو القلك عثل ما تملك المشترى صورة اوقية هدايه وعبر بالماك دون البيع ليم الهبة بشرط الموض لانهام بادلة مال ولما كان التمير بالملك يم الاعواض المالية وغيرها احترز عن الاعواض التى ليست عال فقال (ولا شفعة في الدار التى يتزوج الرجل عليه الو) الدار التى (كالم المرأة عا

اويَستأجر بها دارا) اوغيرها (اوبصالح بها من دم عد اويعتق عليها عبدا) لأن الشيفعة انما جب في مهادلة المال بالمال وهذه الاهواض ليسبت عال فابحاب الشيفعة فيها خلاف المشررع وقلب الرضوع قيد السلح من الدم باسمد لان الحطاء هوضية مال فجب فيه ﴿ ٣٥٩ ﴾ الشيفعة (الهيجة الح عليها بانكار اوسكوت) قال و الهنداية

ملدا ذكر في اكثر أسور المنعم والعمج عنها كال علم لا ادا سالم علما بانكار يزم الما المركالم ول عن ملكه و أنما افتدم، عينه (فال صالح اللها باقراد وجبت الشعمة) لأله مسرف بالنك أسعى وأعا استفاده بالترئح وهو مبادلة مالية أما أذا صرالم عليا بأقرار اوسكوت اوانكار رجبت الشفعه في جميم دُلك لائه احدَها عوضا عن حمه فرعه اذا لمبكن من جنب فيعامل ترجه عدایه (وادا تقدمالشفیم الى القاضى) ليأخذ بالشغمة (فادعى التمراء) المدار المنفوعة (رطلب الشفعة) اى اخذها بالثقية (سلل القاشي المدى عليه) من مالكية الشفيع لمايشفع به (فَأَنَّ سَرَّفُ عَلَكُهُ ٱلَّذِي يشنع به) نيها (والا) ای و آن لم بعرف او تلکه الذي بسفع به (كلفه) القاشي (الأمة البينة) على ملكه لأنَّ ظاهر أليد لايكن لاتبات الاستمقاق (قان عجز عن البينة

رُوجِها على دار على ان رُد عليه الغا فلاشتفعة فيجيم الدار هند ان حنيفة لان معنى البيع فيه تابع ولاشفعة في الاصل فكذا في الثبع وعندهما نجب في حصة الالت لانه مسادلة مالية فيحقه (قو له او يستأجر بهما دارا او بصمالح بهما عن دم عد) لان مدلها ليس بعين مال (قو له او بعنق علمها عبدا) صورته أن عنول لعبده احتفك بدار فلان فوهما صاحها قعبد فيدفيها المسد الى السيد فلاتسفعة فها لانها عوض عن المتق وهو ليس بمال (قوله اوبصالح مها بانكار اوسكوت) لان المدعى عليه يزع انها لم تزل عن ملكه واله لم علكن بالسلح وانسا دفع العوش لافتــداه البمين وقطع الحمـــومة واما اذا مسالح غلب وجبت الشــفمة لاز. في زعم المدعى ان مايأخذه عوض عن حقه ومن ملك دارا على رجه الماوضـــة وجبت فيها الشيفعة (فَوْ لِهُ فَانْ مَسَالَجُ مَهُمَا بَاقْرَارُ وَجِبِتُ فَهِمَا الشَّيْفِيةِ) لانه 'مِمْرَف بالملك المدعى وانما استفادها بالصلم فكان مبادلة (قوله واذا تنسدم أنشفيع الى القياضي فادعى الشراء وطلب الشيفعة سيئل القاضي المدعى عليه فان اعترف علكه الذي يشمع به والاكلف اقامة البيشة) الهم المدى عليمه لأنه متردد بين البابع والمشترى اذ البسايع هوالحُمم أذا كان المبيع في بدء أوالمشسترى أذا قبض وأنطاهر ان المراد منه المشترى بدليل قوله بعد هذا استحلف المسترى ، و و قوله سنتل القاضي المدعى هليه ، أي سئله عن الدار التي تشفع بها لجواز ان يكون قدخرجت من ملك الشمنيع وهو يقدر على أقامة البيئية بذلك فان أعرف الدعى عليه أنها في ملكه ثبتته الشفعة لأنه اعترف عايستمق عليه به الشيفعة وأن أنكر كلف المدى اقامة البيئة الاالدار التي يشفع ما في ملكه يوم البيع قال قال المدعى عليه هذه الدار التي ذكرها فيده ولكنها ليسبت ملكه فان اباحنيفة ومجدا قالا لانقض له بالشيفية حتى يقيم البينة انها ملكه وعن ابى يوسف انه اذا افرله بالبد كان الفول قول الشفيح آنها ملكه فان باع الشفيع داره الى يشسفع بها بعد شراء المشترى وهو بعلم بالشراء اولابعلم بطلت شفعته فال رجعت اليه بال ردت عليه بعيب نفضاء اوبفير فضاء اوعميار رؤية لم نعد الشغمة لانها قديطلت واذا باع الدار على أنه بالخيار ثلثا ثم اختار الفحخ فهو على شفعته لان ملكه لم يزل عنها فان طلب الشفعة في مدة الخيار فذلك منه نغض ابيع وله الشفعة • وقوله • والاكلفه اقامة البيئة • لبس معناء انه يلزمه ذلك لان اقامة البينية من حِفوقه وذلك موقوف على اختيساره وانما ممناه الله يسئله هالله يننة أملا ومساء كلفه اقامة البينة ان الدار الى يشفع مِما ملكه (قُولُه فان نكل اوقامت الشفيع بينة) ثبت ملك الدار الى يشفع بها (قوله سئله الفاضي) اى سئل المدعى

استهلف المسترى بالله ماتملم انه مالك الذي ذكره عما لسفع به) لانه ادعى عليمه معنى نو اقربه لزمه ثم هو استهلاف على مانى بد ضيره فيحلف على العملم هدايه (قان نكل) المسترى عن أنجين (اوقامت الشفيع بينة) ثبت ملكه الدار التى بشفع بها وثبت حق الشفعة قبعد ذلك (سناه القماضي) اى سئل المدمى

عليه ايضا (هل ابتاع) اى هل اشترى الدار المشفوعة (ام لا فان)اقر فبها وان (انكر الابتياع قيل الشفيع الم البينة) على شرائه لان الشفية لاتبت الا إسد ثبوت البيع و ثبوته بالحجة (فان محجز عنها استحلف المشترى بالله ما ابتاع) هذه الدار (او بانه ما يستحق على في هذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره) فيحلف على البتات لانه استحلاف على فدل نفسه وما في يده اصالة وفي شله يحلف على البتات المتحدد على فدل نفسه وما في يده اصالة وفي شله يحلف على البتات المتحدد على فدل نفسه وما في يده اصالة وفي شله يحلف على البتات المتحدد على المتحدد المتحدد على المتحدد المت

عليه (هل اتباع املا فان انكر الابتياع قيل الشفيع الم البينة) لان الشفعة لإتجب الابعد ثبوت البيم (فول فانعجز عنها استحلف المشترى بالله ماابتاع اوبالله مايستحق عليك في هذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره) فاذاقر استحتت عليه الشفعة والاجود اذاكانت الشفعة بالحلطة انلايستعلف بالله ماابتاع لجوار انيكون قدابتاع وسلم الشفيع الشفمة وانكانت بالجوار ان يستحلف على نفس الايتلام لثلابتأول عليه اله بمن لايستحق عليه الشفعة بالجوار (فواله من الوجه الذي ذكره) اي من الوجه الذي قاله الشفيع الى اعتريت اوحصلت لى بالهبة والموض ويحتمل ان تكون «الها.» فيذكره راجعة الىالسبب اىلايستمق علىالشفعة بالسبب الذي ذكره وهوالخلطة فيهض المبيع اوفى حق المبيع اوبالجوار وانقل المشترى فاقاضي حلف الشفيه أنه يطلب طلبا محيما واند طلبها ساعة علمه بالشراء منغيرتأخير فاندا عاطلبها بعد سكوته اوتيامه منالجلس فانه يحلفه (فول وتجوز المنازعة فيالشفعة وانالم يحضر الشفيع التمن الى محلس القاضي) لان الثمن أنما نجب بعد انتقال الثمن وهذا ظاهر رواية الاصل وعن محد اله لايقضى حتى تحضر الشفيع الثمن لانالشفيع قديكون مفلسا فيتجل ملك المشترى ويتأخر عنه الثمن واذاقضي القاضي بالدار للشفيع فللمشترى ان يحبسها حتى يستوفى النمن من الشفيع وان طلب الشفيع اجلا في تسليم الثمن أجل يومين أو ثلاثة فانسلم والاحبسه التآضى فىالسبجن حتى بدفع الثمن ولأبنقض الاخذ بالشفعة لانذلك عنزلة البيم والشراء فلايف هنه بمد نفوذ حكمه بذلك (فو أبه وللشفيم ازيرد الدار بخيار العيب والرؤية) لانه بمنزلة المشترى فانكان المشترى قدرآما وابرأ البايم من العيب لاببطل خيار الشفيم في الرد بالعبب (فولد واذا احضر الشقيم البايم والمبيم فيده فله أن يخاصمه في الشفعة) لأن البعد له ولا يسمع القاضي البينة حتى يحضر المشترى فيفسخ البيع بمشهد منه ويقضى بالشفعة على البايع وتجول المهدة عليــه لان المبيع اذا كمان في يد البــايع فحقه متعلق به لان له حبسد حتى يستوفي الثمن وأنما لم يسمم البينة حتى يحضرالمشترى لأن الملك له وأن كانت الدار قدقبضت لم يعتبر حضور البايع لانه قدصار اجنبيا لايد له ولا ملك (فُولِد فَيفَسِمُ البِيم بمشهد منه) سورة الفسخ أن يقول فسنحت شراء المُسترى [خاصة ولا يقول فسنحت البيم لئلا يبطل حق الشفعة لأنها بناء على البيم فتحول

وبرهن الشقيم قضى بالثفعة انلم ينكر المشترى طلب الشفيم الشفعة فان انكر فالقول له جيسه در عن ابن الكمال (وتجوز المنازعة في الشيفسة وأن لم محضر الشفيع الثمن الى مجلس القاعي) لانه لأعن الم عليه قبل القضاء ولهذا لايشترط تسايه فكذا لايشترط احضاره (واذا قضى القاضي له بالشفعة لزمه احضار الثمن) وهذاظاهررواية الاصل وعن عجد أنه لانقضى حتى يحضر الشنيع الثمن وهو رواية الحسن عن الى حنفة هدابه قال فىالتصحيم واعتمد ظـاهر الروايةالمصنفون واختاروه للة وى(وللشفيع انبرد الدار) المأخوذة بالشفعة (بخيار العبو) خيار (الرؤية) لأن الاخمذ بالشفعة عنزلة الشراء فيثيت فيها الخياران كافي الشراء (وان احضر الشفيع

البايع والمبيع فى يده) لم يسلمه للمشترى (فله) اى الشفيع (ان يخاصمه) اى البايع (فى الشفعة) (الصفقة) لان البد له (و) لكن (لا يسمع القاضى البينة حتى يحضر المشترى فيفسخ البيع بمشهد منه) اى المشترى لانه المالك (و يقضى بالشفعة على البايع) حتى يجب عليه تسليم الدار (و يجعل المهدة عليه) اى على البايع عند الاستحقاق وحدًا بخلاف ما اذا قبض المشترى المبيع فاخذه الشفيع من يده حيث تكون المهدة عليه لانه تم ملكه بالقبض

هدايه (واذا ترك الشفيع الاشهاد حين علم) بالبيع (وهو يقدر على ذلك)الاشهاد بخلاف مااذا اخذعلى فمه اوكان في صلاة (بطلت شفعته) لاعراضه عن الطلب وهو انما يتحقق حالة الاختيار وهو عندالقدرة (وكذلك اناشهد في المجلس ولم يشهد على احد المتبايمين ولا عند من (٣٦١) ولم يشهد على احد المتبايمين ولا عند من (٣٦١) ولم يشهد على احد المتبايمين ولا عند من (٣٦١)

ا اوباعدایاه (بطلت شفعته) اوجود الاعراض (ويرد الوض) ليطلان العلم والبيع لانها مجرد حق التماك فلايصم الاعتياض عنه لاله رشــوة (وادًا مات الشفيم) بعد بيم المشفوع قبل القضاء بالشفعة (بطلت شفته) لانه بالموت يزول ملكـه عن داره و شت الملك للوارث بعد البيع وقيام الملكمن وقتالبيعالى وقتالقضاه شرط فتبطل مدومه قيدنا موتد عا بعد البيعوقبـل الفضاء لأن البيع أذاكان بعد الموت ثبتت الشفعة لاوارث ابتداء و ان کان الموت بعبد القضاء ولو قبل نقد الثمن فالبيعلازم لورثند (وانمات المشترى لم تـــقط) الشفعة لان الحق لابطل عوت من عليد كالاجبل (فان باع الشفيع ما) اى ملكدالذى (يشفع به) منغير خيار له (قبل أن تقضى له بالشفعة بطلت شفعته)لأن سبب الاخذ بها وهو الجوار قد زال قيدنابعدم الحيارله لانه لوباع بشرط الخيار له لا تبطل لبقاء السبب

الصفقة اليه ويصيركأنه المشترى منــه وهذا يرجع بالمهــدة عليه اى على البايع بخلاف ما اذا كان قدقبضه المشترى واخذه منيده حيث تكون العهدة على المشترى والمهدة هي ضمان الثمن عند استحقاق المبيع (قولد واذا ترك الشغيع الاشهاد حين علم وهو يقدر على ذلك بطلت شفعته) يمنى بهذا طلب المواتبة وانما قال وهو يقدر على ذلك لانه لوحال بينه وبين الاشهاد حائل فهو على شفعته (فو لد فان صالح منشفعته على عوض) من دراهم اوعوض (اخذه بطلت شفعته ورد العوض) لانه يصير بقبول العوض معرضها عنها ولا يكون له من العوض شي وكذا اذا قال المشترى للشفيع اشتر مني ولا تخاصمني فيها فقال آشتريت بطلت شفيته وكذا اذاقال اوجرك مائة سنة بدرهم اواعيرك جيع عرك فطلب الشفيع ذلك بطلت شفعته وهذه كلها حيل في ابطال الشفعة (فوله وأذا مات الشفيع بطلت شفعه)ولم تورث عنه لان الوارث لم يكن له ملك عند عقد البيع ومعناه اذا مات الشفيع بعد البيع قبل القضاء بالشيفية اما اذا مات بعد القضاء قبل نقد الثمن وقبضه فالبيع لازم أورثته (فولم واذا مات المشترى لم تسقط) لان المستمق لها باق ولا تباع في دين المشترى. ووصيته فان باعها القاضي او الوصى او اوصى بها المشترى فللشفيع إن يبطـل ذلك كله ويأخذ الدار لتقدم حقه (فولد واذا باع الشفيع مايشفع به قبل ان يقضى له بالشفمة بطلت) هذا اذاكان البيع بانما لزوال سبب الاستحقىاق قبل التملك وهو الاتصال بملكه وسدواء باع وهو عالم بشراء المشفوعة اولم يعلم فانكان سممه بشرط الحيار له قبل ان يقضى له بالشفعة لم سطل شفعته لان خياره عنع زوال ملكه فييقى الاتصال وهذا اذا اختار فسخ البيع وكذا اذا طلب الشفعة في مدة الخيار فذلك منه نقض للبيم وله الشفعة (فوله ووكيل البايع اذا باع وهو شفيع فلا شفعة له) لان عقد البيع يوجب عليه تسليم المبيع الى المشترى فاذا كان التسليم لازما له كان ذلك مبطلا لشفيته (فو له وكذلك اذا ضمن الدرك عن البايع للمشترى) لان ضمان الدرك تعميم للبيع وفى المطالبة بالشفعة فسمخ لذلك فلا يصم ﴿ قُو لَمْ وَوَكُيْلُ الْمُسْتَرَى اذَا ابتاع وهو شفيع فله الشفعة) لأن البيع يحصل للموكل بعقد البيع والشفعة تجب بعده فلا تبطل الا بتسليم اوسكوت ولم يوجد واحد منهما ولان أخذه بالشفعة تمميم المقد فلذلك صحت له . فان قلت كف مقضى له بها . قلت أن كان الآ مرحاضرا قضى له بالشفعة على الآمر ويؤمر المشترى وهو الشفيع يقبضها لنفسه وعهدته على البايع وانكان الآس غائبا قبضها اولا للآس والعهدة عليه وكذا اذا اشترى وشرط الحيار لنيره وذلك النيرشفيع واختار البيع فله الشفعة ، وقوله هالوكيل بطلب الشفعة»

(ووكيل البايع اذاباعو) كان (٤٦)(ل)(جوهرة) (هوالشفيع فلاشفعة لدوكذلك ان ضمن الدرك عن البايع الشفيع) لانه يسمى في نقض ماتم من جهته (ووكيل المشترى اذا ابتاع)اى اشترى اوكله (فله الشفعة) لاندلا بنتقض شراؤه بالاخذ بها لانها

مثل الشراء (ومن باع بشرط الخيار) له (فلاشفعة للشفيع) لائه يمنع زوال الملك (فان اسقط) البايع (الخياروجبت الشفعة) ازوال المانع عنالزوال ويشترط الطلب عند سقوط الخيار في الصحيح لان البيع يصير سسببا لزوال الملك عند ذلك هدايه (واذا اشترى بشرط الخيار) له (وجبت الشفعة) لانه لا يمنع زوال الملك عن البايع بالاتفاق والشنعة تبتى عليه كامر (ومن ابناع) اى اشترى (دارا شراء فاسدا فلا شفعة فيها) اما قبل القبض فلعدم زوال ملك البايع وبعد القبض لاحتمال الفسخ وحق الفسخ ثابت بالشعرع لدفع الفساد ﴿ ٣٦٢ ﴾ وفي اثبات حق الشفعة تقرير الفساد

اذا سلم الشفعة جاز التسليم عندهما وهو الصحيح وقال مجد هو على شفعته (فو له ومن بأع بشرط الخيار فلا شفعة للشفيع) لانه عنم زوال المبيغ عن ملك البايع فصار كالمبع (فو له فان اسقط الخيار وجبت الشفعة) لانه زال المانع عن الزوال ويشترط الطلب عند سقوط الخيار في العجيم لانه اذا اسقط الخيار لزمه البيع (فوله ومن اشترى بشرط الحيار وجبت الشفعة) لأنه لا يمنع زوال الملك عن المبيع اجماعا واذا اخذها الشفيع فيالثلاث وجب البيع لعجز المشترى عن الرد ولا خيارالشفيع لانه ثبت بالشرط وهو للشترى دونه (فو له ومن ابناع دارا شراه فاسدا فلأشفعة فيها) اما قبل القبض فلعدم زوال الله البايع واما بعد القبض فلاحتمال الفسخ وفي اثبات الشفعة تقدير للفساد فلا مجوز (فو له فان اسقط الفسخ وجبت الشفعة لزوال المانع) لأن البيع الفاسد قديملك به عندنا اذا اتصل به القبض وانما منم من. الشفعة لثبوت حق البايع فىالفسخ فاذا سقط حقه من الفسخ زال المانع فلهذا وجبت (فو له واذا اشتری ذی من ذی دارا بخسر او خذیر وشفیمها ذی اخذها عثل الحر) لانها منذوات الامثال وقيمة الخنزير لانه ليس عثلي كالواشتراها بشاة اوعبد فاناسلم الذمي قبل ان يأخذها بالشفعة فله ان يأخذها بقيمة الخر لعجزه عن سليم الخر (فَوْ لَهِ وَانَكَانَ شَفِيمِهَا مُسلَّا اخْدُهَا بَقِيمَةَ الْخُرُ وَالْخُنْرُ لَى وَانْكَانَ شَفِيمِهَا مُسلَّ وذميا اخذ المسلم نصفها منصف قيمة الحمر والذمي نصفها عنل نصف الحمر (فو لد ولاشفعة في الهبة الاان تكون بموضَ مشروط) بان يقول وهبت لك هذه الدار على كذا مزالدراهم اوعلىشئ آخر هومال وتقابضا بالاذن صرىحا اودلالة فانلم يتقابضا اوقبض احدهما دون الآخر فلاشفعة فيها ثمني الهبة بشرط العوض يشترط الطلب وقت القبض حتى لوسلم الشفعة قبل قبض البدلين فتسليمه باطل كذا في المستصنى وان وهب له عقار على شرطُ الموض ثم عوضه بعد ذلك فلاشفية فيه ولا فيماعوضه (فو إلم واذااختلف الشفيع والمشترى في الثمن فالقول قول المشترى) مع يمينه والشفيع بالخيار انشاه اخذ بالثمن الذي قاله المشترى وانشاء ترك هذا اذا لمريقم الشفيع بينة فاناقام الشفيع بينة قضى بها (فو لدفان اقاما بينة فالبينة بينة الشفيع عندهما) وقال أبويوسف

فلا بجوز (فان سقط القسيم بوجه منالوجوه (وجبت الشفعة) لزوال المانع (واذااشترىدى) من ذمی (دارا بخمر اوخنزير وشفيمهما ذمي اخذها) الشفيع (عثل الخروقيمة الخنزير) لعمة هذا البيع فيما بيهم وحق الشنفعة يتم المسلم والذمى والخر لهم كالخيل لنا والخنزر كالشباة قيبدنا الشراء بكونه منذى لانه لوكان من مسلم كان البيع فاسدا فلاتثبت به الشفعة (وان كان شفيهها مسلما اخذها بقيمة الجر والخازير) اماالخنزير فظاهرواماالخر فلنع المسلم عن التصرف فده فالتحق بندير المشلي (ولاشفعة في الهية)لانها ليست عماومنة مال خال (الا ان تكون بعدوض مشروط) لانه بيم انهاء ولابد من القبـض من الجانبين وان لايكون

الموهوب ولاعوضه شايعا لانه هبة ابتداء كماسيمي (واذا اختلف الشفيع والمشترى في)متدار (الثمن (بينة) فالقول قول المشترى) لان الشفيع يدعى استحقاق الدارعليه عند نقدالاقل وهوينكر والقول قول المنكر مع يمينه ثم الشفيع بالخيار انشاء اخذ بما قال المشترى وان شاء ترك وهذا اذا لم تقم للشفيع بينة قان اقام بينة قضى لهبها (فان اقاما) اىكل من الشفيع والمشترى (البينة) على دعواء (فالبينة) المقبولة (بينة الشفيع) ايضا (عند ابى حنيفة و محد) لان بينته

ملزمة وبينة المشترى غير ملزمة والبينات للألزام وقال آبو يوسف البينة للمشترى لانها آكثر اثبانا قال في التصميم ورجيح دليلهما في الشروح واعتمده المحبوبي والنسنى وابو فضل الموصلى وصدر الشريمة (واذا ادعى المشترى بمناكثر وادعى البايم) لان عنا (اقل منه) اى من الثمن الذى ادعاه المشترى (و) كان البايم (لم يقبض الثمن اخذها الشفيم بما قال البايم) لان القول قوله في مقدار الثمن ما يقيت مطالبته (وكان ذلك حطا عن المشترى) وهو يظهر في حق الشفيم كا يأتى قرببا (وان كان) البايم (قبض الثمن اخذها) الشفيم (بما قال المشترى) او ترك (ولم يلتفت الى قول البايم) لانه لما الستوفى الثمن انتهى حكم المقد وخرج هو من البين وصار كالاجنى و يق الاختلاف بين

الشغيع والمشسترى وقد س (واذا حط البــايــم عن المسترى بيض الثمن سقط ذلك) المحطوط (عن الشفيع) لان حط البعض يلتحق باسل المقد فيظهرفيحق الشفيعلان الثمن مابقي وكذا اذا حط بعدماأخذها الشفيع بالثمن يحط عن الشيفيع حتى يرجع عليه بذلك القدر هدايه (وانحط)البايع عن المشترى (جيم الثمن لم يسقط عن الشفيع) منه شي لان حط الكل لايلتمق باسل المقد لعدم بقاء مایکون ممنا کامر في البيع (واذاز ادالمشترى البايع في الثمن لم تلزم) تلك (الزيادة الشفيم) لأن فياعتسار الزيادة ضررا بالشفيع لاستعقاقه الاخذ عادونها يخلاف الحط لان فيه منفعةله ونظير الزيادة اذا جدد العقد باكثر من الثمن

بينة المشترى لانها اكثر اثباتا (عوله واذاادعى المشترى ثمنا وادعى البسايع اقل منه ولم نقبض الثمن اخذها الشفيع عاقال البايع) سواء كانت الدار في يد البايع اوفي يد المشترى وكان ذلك حطا عن المشــترى (هو له وانكان قبض الثمن اخذهــا عاقال المشترى انشاء ولم يلتفت الى قول البايع) لانه لمااستوفى الثمن انهى حكم العقد وصار هو كالاجنبي (فوله واذاحط البايع عن المشترى بعض الثمن سقط ذلك عن الشفيع) وكذا اذاحط بعدمااخذها الشفيع بالثمن يحط عن الشفيع حتى أنه يرجع عليه بدلك القدر وكذا اذا ابرأه من بعض الثمن اووهبه له فحكمه حكم الحط (عواله وان حط عنه جيع الثمن لم يسقط عن الشفيع) وهذا اذاحط الكل بكلمة واحدة اما اذاكان بكلمات يأخذه بالاخيرة (فو الدوانزاد المشترى البايع في الثمن لم يلزم الزيادة الشفيع) حتى انه يأخذها بالتمن الاول لان الشفيع قد ثبتله حق الاخذ بالقدر المذكور في حال المقد والزيادة أعاهي بتراضيهما وتراضيهما لايجوز في اسقاط حق الغير (عواله وأذا اجتمع الشفعاء فالشفعة بينهم على قدر رؤسهم بالسوية ولايعتبر اختلاف الاملاك) وقال الشافعي على مقادير الانصباء وصورته دار بين ثلاثة لاحدهم نصفها وللآخر ثلثها وللآخر سندسها فباع صاحب النصف جيع نصيبه وطلب الشريكان الشفاة قضى بها بينهما نصفين عندنا وقال الشافعي اثلاثا ثلثاها لصاحب الثلث وثلثها لصاحب السدس ولوحضر واحد من الشفعاء اولا وآثبت شفعته فان القاضي يقضيله بجميعها ثماذاحضر شفيع آخر واثبت الشفعة قضىله بنصف الدار واوانرجلا اشترىدارا وهو شفيعها ثمجاء شفيع مثله قضىله بنصفها وانجاء شفيع اولى مند قضىله بحبيمها وانجاء شفيم دونه فلاشفعة له كذا في الخجندي قال في شرحه اذاكان للدار شفعاء فعضر بعضهم وغاب بعضهم فطالب الحاضر ثبت له حق الشفمة فى الجميع لان الغائب يجوز انيطالب وبجوز انلايطالب فلايسقطحق الحاضر بالشك فانحاء الفائب وطلب حقه شاركه وانكان الحاضر قال فيغيبة الغائب المآخذ النصف اوالئلث وهومقدار حقه لمريكن له ذلك بل يأخذ الجيم ان شــاء او يدع وفى اليناسِيع اذاطاب الحــاضر

الاول لم يلزم الشفيع حتى كان له أن يأخذها بالثمن الاول هدايه (واذا اجتمع الشفعاء) وتساووا فى سبب الاستحقاق (فالشفعة بينهم على عدد رؤسهم) لاستوائهم فى سبب الاستحقاق فيستون فى الاستحقاق ولذا لوانفرد واحد منهم استحق كل الشفعة (ولا يعتبر اختلاف الاملاك) بالزيادة والنقصان ولوا - تمط البعض حقد ولوللبعض فهى للباتين ولوكان البعض غائبا يقضى به بين الحضور لان الفائب لعله لا يطلب وان قضى للعاضر ثم حضر الغائب يقضى له باستحقاقه فلوسل الحاضر بعد ماقضى له بالجميع لا يأخذ القادم الا النصف لان قضاء القاضى بالكل للحاضر قطع حق الغائب عن النصف

بحُلاَف ماقبل القضاء هدایه (ومن اشتری دارا بعرض)ای بشی من ذوات القیم (اخذها الشفیع بقیته) لانه من ذوات القیم (وان اشتراها بمکیل اوموزون) اوعددی متقارب (اخذها عثله) لانها من ذوات الامثال (وان باع عقارا بعقار) و کان شفیمهما واحدا (اخذالشفیم کل واحد منهما) ای المقارین رفیم ۱۳۲۶ کی رز بقیمة الآخر) لانه بدله و هو من

نصف الدار بطلت شفعته سواء ظن آنه لايستحق سوى ذلك اولم يظن فان قال الحاضر لماجاء الغائب يطلب الشفعة اماان تأخذ الكل وتدع فقال الغائب لاآخذ الاالنصف فله انيأخذ النصف ولايلزمه أكثر منه فانجمل بعض الشفعاء حقه لبهض لميكن له ذلك ويسقط حق الجاعل وتقسم علىعدد من بقى فاذاكان للدار شفيمان فسلماحدهما لم يكن للآخر الاان يأخذالكل اوبدع (غوار ومن اشترى دارا بعرض اخذ هاالشفيع بقيمته) لانه من ذوات القيم (فوله واناشتراها بمكيل اوموزون اخذها بمثله) لانه منذوات الامشال (فوله واذاباع عقارا بعقار اخذ الشفيع كل واحد منهما بقيمة الآخر) هذا اذا كان شفيما لهما جيما امااذا كان شفيما لواحد منهما اخذه بقميمة الآخر (غُولِه و اذا بلغ الشفيع انها بيت بالف فسلم شفته ثم علم انها بيت باقل او بحنطة اوبشمير قيمته الف او آكثر فتسليم باطل وله الشفعة) لأن فىالتبليغ غرورا ولائه يقدر على دفع مادون الاانب ولايقدر علىالالف وقديقدر على دفع الحنطة والشمير ولايقدر على دفع الالف (نحو ابر وازبان انها بيمت بدنانيرقيتها النساوا كثر فلاشفعة له) يمنى اذاسلم وانكان قيمتها اقل من الن فله الشفعة وقال زفر له المشفعة ثم فيالوجهين لأنهما جنسان مختلفان (فنوليه واذاقيل له انالمشترى فلان فسلم الشفعة ثمع انه غيره فله الشفعة) لانالانسان قديم لحله مجاورة زيد ولايصلحله مجاورة عمرو فاذاسلم لمن يرضى بجواره لم يكن ذلك تسليما في حق غيره واذاقيل له آن المشــترى زيد فسلم ثم علم أنه زيد وعرو صح تسليمه لزيد وكان له انيأخذ نصيب عرو لانالتسليم لمروجد فىحقه وانبلغهائه آشترى نصفالدار فسلم ثمعلمانها اشتريت كلها فلهالشفعة وانبلغه انهابيمت كلها فسلم ثمبان انالذى بيعنصفها فلأشفعة له لانه اذاسلمفي جيمها كان مسلما في جزء منها فيضيم تسليمه في القليل والكثير قال في الذخيرة هذا مجول على مااذا كان عن النصف مثل عن الكل بان اخبرانه اشترى الكل بالف فسلم شم ظهر انه اشترى النصف بالالف امااذاا خبراندا شترى الكل بالف ثم بانانه اشترى النصف بخمسمائة فانه على شفعته (فول ومن اشترى دارا لغيره فهوالخصم فى الشفعة)لانه هوالعاقد والشفيع انيأخذها منيد الوكيل ويسلم اليه الثمن ويكون المهدة عليه (فوله الاان يسلمها الى الموكل) لاند اذا سلمها لم يبق له يد فيكون لخصم هو الموكل ولوقال للشفيع اجنبي سلم الشفعة للمشترى فقال سلمتهالك اووهبتها اواعرضت عنهاكان تسليما في الاستحسان لأنالاجني اذاخاطبه لزيد فقال سلتهما لك فكائد قال الحتما له من اجلك وان قال الشفيع لما خاطبه الاجنى قد المت لك شفعة هذه الدار او وهبت لك شفعها لم يكن

يأخذ شفيع كل منهم اماله فيه ذوات القيم فيأخذه بقيمته واناختلف شفيعهما الشنه بقيمة الآخر (واذا بلغ الشفيع انها)اي الدار سعت بالف) مثلا (فسيم علانها بعت باقل) عابلغه (او محنطة اوشعير) اونحوهما من المثليات واو (قيمًا)اى الحنطة او الشمير (الف اواكثر فتسليمه باطل وله الشفعة) لانه انحاسم لاستكثار الثمن اولتعذر الجنس الذيبلغه بخلاف مااذاعلم انهابيعت بعرض قيمته الف اواكثر لأن الواجب فيمه القيمة وهي دراهم او دنانير هدایه (وانبان انهاست مدنانير قيماالف) اواكثر (فلاشفعةله)لان الجنس مُعد فيحقالثمنية (واذا قيل لدان المشترى فالان فسل ثم علم الدغيره فله الشفعة) لتفاوت الجوار ولوعإان المشترى هوممغيره فلدان يأخذنصيبغيره لانالتسليم لم نوجد في حقه ولوبلغه شراء النصف فسلم ثمظهر

شراء الجميع فله الشفعة لأن التسليم لضرر الشركة ولاشركة وفى عكمه لاشفعة فى ظاهر الرواية لان (ذلك) التسليم في الكل تسليم في ابعاضه هدايه (ومن اشترى دارا لغيره فهوالخصم) للشفيع (في الشفعة) لانه هوالماقد والاخذ بالشفعة عن حقوق المقد فيتوجه عليه (الا ان يسلمها الى الوكل) لاندلم ببق له يد ولاملك فيكون الخصم هو الموكل

(واذاباع دارا الا مقدار ذراع) مثلا (في طول الحد الذي يل الشفيع فلا شفية له) في المبيع لانقطاع الجوار وهذه حيلة وكذا قوله (وان ابتاع) اى اشترى (منها سهما ثمن ثم ابتاع بقيتها فالشفعة للجار في السهم الاول) فقط (دون الثاني) لان المشترى صار شريكا في السهم الثاني فكان اولى من الجار وكذا قوله (واذا ابتاعها ثمن) صفف قيتها مثلا (ثم دفع اليه ثوبا) عومنا (عنه) بقدر قيتها (فالشفعة) موسى المتحدد المتحدد على المتحدد عنها الشفعة) المتحدد ال

عومنا عنه لانه عقدآخر قال في الهداية وهذه الحيلة تعرالجوار والشركة فيباع باضعاف قيمته ويعطبي سها ثوب مقدر قيمت الأانه اذا استمقت المشفوعة يبتي كل الثن على مشترى الثوب لقيام البيع الثانى فيتضرر مه والاوجه ان بباع بالدراهمالثمن دىنار حتى اذا استعق المشغوع ببطل الصرف فيجب الدشار لاغراء (ولاتكره الحلة في اسقاط المشفعة) قبل شوتها (عند ابي يوسف) لاند منع عن أثبات الحق فلايسد ضررا وقيده في السراجية عا اذا كان الجار غيرمحتاج اليد (وتكر ،عند عد) لانها انا وجيت لدفع الضرر واو ابحنا الحيلة مادفيناه وقيدنا عا قبل شوتها لانه بعد شوتها مكرو. اتفاقا كافي الواقعات وفىالتصيم قبل الاختلاف قبل البيع المابعده فهو مكروه بالاجاع وظاهر

ذلك تسليما لانه كلام مبتدأ (فوله واذاباع داره الامقدار ذراع في طول الحد الذي يلى الشفيع فلاشفعة له) لانقطاع الجوار لانالجوار أعاحصل له بالذراع الذي يليه فاذا استثناه حصلالبيع فيمالاجوارلهوهذه حيلة لاسقاط الشفعة وكذا اذاوهب منه هذا القدر وسلماليه (يوله وانباع سهمامنها ثمن ثمباع بقيها فالشفعة المجار في السهم الاول دونالثاني) وهذه ايضاحيلةاخرىوانماكان كذلك لانالشفيع جارفيه والجار يستمق ببيع بمضالدار كايستمق بيع جيمها وصورتها رجل له دارتساوىالفا فاراد بيعهاعلى وجهلا يأخذها الشفيع فانه يبيع العشر منهامبتاعا بتسعمائة ثم يبيع تسعداعشارها عائة فالشفعة اعاتثبت فيعشرها خاصة ثمنه ولاتنبتله الشفعة فيالتسعة الاعشار لان المشترى حين اشترى تسمة اعشارها صار شريكا فيها بالمشر (فو له وانابتاع بمنهم دفع اليه ثوبا فالشفعة بالثمن دونالثوب) لانالشفعة انماتجببالموضالذي وقع عليه العقد وهوالثمن والثوب لم يقع عليه المقد وأعاملكه بمقد ثان فلا يؤخذ به (فوله ولاتكره الحيلة في اسقاط الشفعة عند أبي يوسف) لأنه امتناع عن ايجاب حق عليه فلانكر. (فولم ويكره عند ثجد) لان الشنعة نجب لدفع الضرر عن الشفيع وفي اباحة الحيلة تبقية الضرر عليه فلم يجز والفتوى على قول أبي وسف قبل الوجوب وعلى قول مجد بعد الوجوب يمنى أذاكانت الحيلة بعد السع يكون الفتوى على قول مجمد وأنكانت قبله فعلى قول ابي يوسف وعلى هذا اختلفوا في الحيلة لاسقاط الزكاة فاجازهما ابويوسف وكرهها مجد والفتوى على قول مجد وكذا هذا الاختلاف في الحيلة لاسقاط الحج واجعوا انه اذاترك آيةااستجدة وتعدىالىغيرها لكيلانجب عليدالسجدة انه يكرمكذا في الخمعندي (فخو إنه واذا بنا المشترى اوغرس ثمقضي للشفيم بالشفعة فهو بالحيسار انشاء اخذها بالثمن وقيمة البناء والفرس مقلوعا وانشاء كلف المشترى قلمه) وهذا قول ابى حنيفة ومجد وزفر وعنابي يوسف يقال الشفيع اما ان تأخذ الارض والبناء بقيمته قائما اوتدع لانالمشترى محق فيالبناء لانه بناء على انالارض ملكه فلايكلف قلمه ولنا أنه بني في محل يتعلق به حق متأكد للنيرعنغيرتسليط منجهة من له الحق ولانحق الشفيع اقوى منحق المشترى لانه يتقدم عليه والهذا ينقض بيمه وهبته ولواشترى ارضآ فبناهام يجدا فللشفيع ازيأ خذها ويأس بهدمالسبجد وعنابي يوسف ليس له ان يأخذها لاند قداحدث فيها معنى لا يلحقد الفسخ فاشبدا اشترى شراء فاسدا

الهدايد اختيار قول ابى يوسف و قد صرح به قاضيمان فقال و المشايخ فى حيلة الاستبراء والزكاة الحذوا بقول عجد وفى الشفعة بقول ابى يوسف اه (واذا بنى المشترى) فيما اشتراء (اوغرس ثم قضى الشفيع بالشفعة فهو) اى الشفيع (بالخيار ان شاء اخذها بالثمن وقيمة البناء والفرس مقاوعا) اى مستحق القلع (وان شاء كلف المشترى قلمه) لاند وضعه فى محل تدلق بدحق مشأكد للغير من غير تسليط من جهته

(وادًا اخدَها الشفيع) بالشفعة (فبنى) بها (اوغرس تُماستحقت رجع) الشقيع على المشترى ان اخدَ منه اوالبايع على مامر (بالثمن) لانه تبين انداخذه بغير حق (ولا يرجع بقيمة البناء والفرس) على احد بخلاف المشترى فانه مغرور منجهة البايع ومسلط عليه ولا غرور ولا تسليط فى حق الشفيع من المشترى لانه مجبور عليه هدايه (واذا الهدمت الدار) فى يد المشترى (او احترق بناؤها او جف شجر البستان) وكان ذلك ﴿ ٣٦٦ ﴾ (بغير فعل احد فالشفيع بالخيار

اذا اعتق العبد المشترى ولنا انحق الشفيع سابق لحق المشترى لان حقه ثبت برغبة البايع عن المبيع قبل دخوله في ملك المشترى بدايل انه لوقال بعت هذه الدار من فلان وانكر فلان الشراء يثبت للشفيع الشفعة وان لم يملكها المشترى (فخوايه واذا اخذها الشفيع فبنا فيها وغرس ثماستحقت رجع بالثمن ولايرجع بقيمة البناء والغرس) اما الرجوع بالثمن فانالمبيع لما لم يسلم له رجع ثمنه وأعالم يرجع بقيمة البناء والنرس لانالرجوع أنما يجب لاجلاالغرور ولم يوجد منالمشترى غرور وكذا لواخذها من البايع لانكل واحد منهما لم يوجب له الملك في هذه الدار واعاهوالذي اخذها بغيراختيارهماواجموا علىان من اشترى دارا فبنا فيها اوغرس ثماستحقت ان المشترى برجع بقيمة البنماء والغرس على البايع لائه غره بالبيع وتسلمها البه وله ان يرجع بقيمة البناء مبنيا ويسلم اليه النقض وان لم يسلم اليه النقض رجع بالثمن لاغيركذا في اليناسِم (فوله واذاانهدمت الدار اواحترق بناؤها اوجف شجر البستان بغير فعل احد فالشفيع بالخيار انشاء اخذه بجميع الثمن وانشاء ترك) لانالبناء والرسمابع حتى دخلا في البيع من غير ذكر فلايقابلهما شيُّ من الثمن مالم بصر مقصودا ولهذا بيمها مرابحة بكل الثمن في هذه الصورة (فو له وان نقض المشترى البناء قيل للشفيم ان شئت فغذ المرصة بحصتها وان شئت فدع وليسله ان يأخذ النقض) لانه صار مقصودا بالاتلاف فلم يبق تبعا وكذا اذا هدم البناء اجنى لانالموض يسلم للشترى فكانه باعه وكذا اذا أنهدم ينفسه لانالشفمة سقطت عنه وهو عين قائمة ولابجوز ان يسلم للمشترى بغير شي وكذا لو نزع المشترى بابالدار وباعه بسقط عن الشفيع حصته (فولد ومن اتناع ارصا وفي نخلها ثمر اخذها الشفيع ثمرها) ومعناه اذا ذكرالثمر فيالمبيع لانه لايدخل من غير ذكر وكذا اذا ابتاءها وليس فيالنخل ثمر فأعر في يدالمسترى فان الشفيع يأخذه لانه مبيع تبعا لان البيع سرى اليه (فولد فان اخذهالمشترى يسقط عن الشفيع حصته) هذا جواب الفصل الاول لانه دخل في البيع مقصودا فيقابله شئ من الثمن اما في الفصل الثاني فالله يأخذ ماسوى الثمن بجميم التمن لم يكن موجودا عندالعقد فلا يكون مبيعا لاتبعا فلا تقابله شي من الثمن كذا في الهدايه (غو له واذا قضى الناخي للشفيع بالدار ولم يكن رآها فله خيار الرؤبة) لانَّالشفيعُ عَنْزَلَةُ المُشــترى فَكُمَا يجوزُ للمُشــترى أنْ يردها بخيار الرؤية

ان شاء اخذها بجميع الثمن) لإن البناء والفرس تابعحتى دخـلا فيالبيع من غير ذكر فلا تقابلهما شيٌّ من الثمن ما لم يصر مقصودا ولهدأ ببعها مرهاعة بكل النمن في هذه الصورة مخللاف ماأذا غرق نصف الارض حث يأخذالباقي محسته لان الفائت بعض الامل حدایه (وان شاء ترك) لانله ان عن التملك (وان نقض المشترى الناء قيل للشفيع) انت بالخيار ان شئت فغذ المرصة) المحارض الدار (خصتها) من الثمن (وان شيئت فدع) لاندصار مفصولا بالاتلاف فقابلهاشي ونالثمن بخلاف الاول لان الهلاك بآفة سماوية (وليس له) اي الشفيم (ان يأخذالنقض) بالكسر اى المنقوض لانه صار مفصولاً فلم يبق تبعا (ومن ابتاع) ای اشتری (ارضا و على نخلها ثمر اخذها الشفيع عمرها)

قال فى الهداية ومعناه اذا ذكر الثمر فى البيع لانه لايدخل من غير ذكروهذا الذى ذكره استحسان (والميب) وفى القياس لايأخذه لاندليس بتبع الايرى انه لايدخل فى البيع من غير ذكر فاشبه المتاع فى الدار وجه الاستحسان انه باعتبار الاتصال صار تبعالله قار كالبنافى الداروماكان مركبا فيه فيأخذه الشفيع (فان اخذه المشترى سقط عن الشفيع حصته) لدخوله فى البيع مقسودا (واذا تفى للشفيع بالدارولم يكن رآها) قبل (فله خيار الرؤية) وان كان المشترى قدر آها (و)كذا

(ان وجد بها عيبا) لم يطلع عليه (فله ان يردها به وان كان المشترى شرط البرأة منه) لان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراه فيثبت به الخياران كما في الشراء ولا يسقط بشرط البرأة من المشترى ولا برؤيته لانه ليس بنائب عنه فلا يملك اسقاطه مدايه (واذا بناع) المشترى (ثمن مؤجل فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها ثمن حال وان شاء صبر) عن الاخذ بعداستقرارها بالاشهاد (حتى ينقضى الاجل ثم يأخذها) وليس له ان يأخذها في الحال ثمن مؤجل لانه انما ثبت بالشرط ولا شرط منه وليس الرضابه في حق الشفيع لتفاوت الناس (واذا قسم الشركاء

والسب فكذا الشفيع (فوله وان وجد بها عيبا فله ان يردها وان كان المسترى شرط البرأة منه) لان المشنري ليس بنائب عنه فلا علك القاطحق الشفيم (فو له واذا ابتاع بمن مؤجل فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها بمن حال وان شاء صبر حتى ينقضى الاجل ثم يأخذها) وليس لد ان يأخذها في الحال ثن ، وجل ثم اذا اخذها عن حال من البايع سقط الثمن عن المشترى وان اخذها من المشترى كان الثمن للبايع على المسترى الى اجله كاكان قوله وان شاء صبر حتى ينقضي الاجل مراده الصبر عن الاخذ اما الطلب عليد في الحال حتى أو سكت عنه بطلت شيفته عنيدهما خالفا لأبي توسف (فوارد واذا قسم الشركاء العقار فلا شفعة لجارهم بالقسمة) لان القسمة ليست تمليك وانما هي تميز الحقوق وذلك لايستحق به الشفية (فو له واذا اشترى دارا فسلم الشفيع الشفية ثم ردها المشترى بخيار رؤية او بشرط او بعيب بقضاء قاض) فاراد الشفيم أن يأخذها بالشفية (فلا شفية له) وأن ردها بيب بعدالقبض بذير قشاء قاض آخدُها بالشفعة (فو أبه وأن ردها بغير قضاء قاض أو تقايلا فالشفيع الشفعة) لانالاقالة فسيخ في حقهما بيع في حقالشفيع اوجودالبيع وهو مبادلة المال بالمال بالتراضى. وقوله «اوتقايلا» قال في الكرخي سوا، تقايلا قبل القبض اوبعد. فان للشفيم الشفعة لانها عادت الىالبايع على حكم ملك مبتدأ الا ترى انها دخلت فى ملكه بقبوله ورمناه فصار ذلك كالشرآء منه قال فىالهداية اذا اشترى دارا فسلم الشفيع الشـفمة ثم ردها المشترى بخيار رؤية او شرط او عيب بقضاء قاض فلا شفعة لاشفيم لانه فسخ من كل وجه ولا فرق فى هذا بين القبض وعدمه وان ردها بغير قضاء او تقايلا فلآتفيم الشفعة ومراده الرد بالعيب بمدالقبض لان قبله فسيخ منالاصل وانكان بغير قضاء

→後ンジーに分

الشركة فىاللغة هوالخلطة وفى الشرع عبارة عن عقد بين المتشاركين فى الاصل والربح (فنوا له رجمه الله الشركة على ضربين شركة الملاك وشركة عقود فشركة الاملاك الدين يرثها إنرجلان او يشتريا نها) لان هذه اسباب الملك وكذا ما وهب للمما او اوسى للمما به فقبلاه وكذا اذا اختلط مالكل واحد منهما بمال صاحبه خلط الاتميز

العقار) المسترك بيهم (فالشفعة لجارهم بالقسمة) لانهاليست عناوسة مطلقا ولان الشريك أولى من الجار (وماذا اشترى دارا فسرالشفيمالشفعة ثمردها المشترى عسار رؤية او با عيار (شرط) مطلقا خلافالمافى الدرر (اوبعيب بقضاء قاض فالاشفعة للشفيع) لاندفسيم من كل وجمم ملكه والشنفمة فيانشاء العقد ولافرق في هذا بين القبض وعدمدهدايد (وانردها) بألميب هدامه (بغيرقضا ارتقايلا) البيع (فللشفيع الشفعة)لاندفسخ فيحقهما لولايتهما على انفسهماوقد قصيدا الفائغ وهواسع جدد في حتق أاك اوجود حق اليم وهو مبادلة المال بالمتراضى والشفيع ثالث ومهادمالرد بالعب بعدالقبض لأندقبله فسيخ من الاصل وان كان بغير قضاء على ماعرف هدايد

معلى كتاب الشركة

(الشركة)المة الحلطة وشرعاكما فى القهستانى عن المضمرات اختصاص اثنين اواكبتر بمحل واحد وهى (على ضربين شركة املاك وشركة عقود فشركة الاملاك) هى (الدين)التى (يرثها رجلان) فاكثر (اويشتريانها)اواتسل اليهما باىسبب كان جبرياكان او اختيارياكما اذا اتهب الرجلان عينا او ملكاها بالاستئلاء او اختلط عالهما من غير صنع او بخلطهما خلطا عنع التمييز رأسا اولاً بحرج و حكمها ان كلا منهما اجنبى فى حصة الآخر (فلا يجوز لاحدهما ان ينصر ف فى نصيب الآخر الا باذنه) كا فى الاجانب كاصر ح بذلك بقوله (وكل واحد منهما فى نصيب الآخر كالاجنبى) فى الامتناع عن التصرف الابوكالة او ولاية لمدم تضمها الوكالة (والضرب الثانى شركة المقود) وهى الحاصلة بسبب المقد و ركنها الابجاب والقبول و شرطها ان يكون التصرف المعقود عليه قابلا للوكالة ليكون ما يستفاد بالتصرف مشتركا بيهما (وهى) اى شركة المقود (على اربعة اوجه مفاوضة وعنان) بالكسر و تفتح (وشركة و وشركة المفاوضة فهى ان في شركة المفاوضة فهى ان مناد (فيستويان و شركة المفاوضة فهى ان مناد المستويان عناما) الاولى وهى (شركة المفاوضة فهى ان مناد المستويان عناما) الاولى وهى (شركة المفاوضة فهى ان مناد المستويان عناما) الاولى وهى (شركة المفاوضة فهى ان مناد المستويان المس

(فنو الد ولايجوز لاحدهما ان ينصرف في نصيبالآخر الا باذنه وكل واحدمنهما في نصيب صاحبه كالاجنبي) لان تصرف الانسان في مال غيره ما يجوز الا باذن او ولاية (فولد والضرب الثاني شركةالعقود) وركنها الايجاب والقبول وهو ان يقول احدهما شاركتك فى كذا و يقــولالآخر قبلت (فو له وهي على اربعة اوجه مفاوضة وعنان وشركةالصنايع وشركةالوجوه) وفي الخجندي الشركة على ثلاثة اوجه شركة بالاموال وشركة بالاعال وشركة بالوجوه وكلواحدة مهاعل وجهين مفاوضة وعنــان (نخوله فاما شركة المفــاوصة فهو ان يشترط الرجلان وتساويا فيمالهما وتصرفهما ودينهما فتجوز بين الحربن المسلمين البالغمين العاقلين ولابجوز بينالحر والمملوك ولا بينالصي والبالغ ولا بينالمسلم والكافر) لان مقتضاها التساوى في المال الذي يصم عقد الشركة عليه كالاثمان فاما مالايصم عقد الشركة عليه كالمروض و العقار فلا يتغير التفاصل فيه لان مالا ينعقد الشركة عليــه فالنفاصل فيــه لايمنع صحتها كالتفامنــل في الزوجات و الاولاد وكذا اذا كان مال احدهما يفضل على مال الا خر بدين له على انسان آخر لم يؤثر ذلك لان الدين لايصم عقد الشركة عليـه كذا في الباقي ولا يصيم المفاومنة الا بلفظ المفاومنة لان العامة لايقفون عل شروطها فاذا لم يتلقطوا بها لم تصح لمدم ممناها فاما اذاكان العاقد لها يعرف ممانيها صحت وان لم يذكر لفظ المفاوصة لان المقـود لامعتبر بالفاظها وأبما يعتبر معانيها و يشترط تساويهما فيالتصرف حتى لايجوز بين الحر و العبد لان الحر اعم تصرفا منه لانه علك التبرع والعبد لاعلكه ولانالحر يتصرف بنير اذنوالعبد لايتصرف الاباذن فلمتوجد المساواة وكذا لايجوز بين الحر والمكاتب ولابين حر بالغ وصبي لانها تنتضى الكفالة وكفالة هؤلاء لاتصع واذا لم تصبح كانت عنانا واما تساويهما فىالدين فلاتصم عند ابىحنيفة ومجد المفاوضة بين المسلم والذمى وقال ابويوسف تصح لانهما حران بجوز كفالهما ووكالهما الااله يكره عنده لانالذى لايهتدى الى الجبائز منالعقود ويخاف منه ان يطعمه الرباء ولهما ان المسلم والذى

في مالهما وتصرفهما ودينهما) لانهاشركة عامة فىجيع التجمارات نفوض كل منهما امر الشركة الى صاحبه على الاطلاق اؤهى من المساواة قال قائلهم لايسلح الناس فوضى لاسراة لهم اي متساوبين ولابدمن تحقيق المساواة ابتداء وانهاء وذلك فيالمال والمرادمه ما يصيم الشركة فيسه ولايعتبر التفياضل فيميا لايصم فيه الشركة وكذا فيالتصرف لانه لوملك احدهما تصرفا لاعلكه الآخر فات التساوي وكذا فيالدىن لفوات التساوى في التصر ف شواته (فتجوز بين الحرين المسلين) اوالذميين (البالذين الماقلين) أيحق التساوي (ولا بجـوز بين الحر والمملوك) ولو مكاتب

اومأذونا (ولابين الصبى والبالغ) لمدم التساوى لان الحر البالغ علك التصرف والكفالة (لايتساويان) والمملوك لا علك واحدا منهما الا باذن المولى والصبى لا علك الكفالة مطلقا ولا التصرف الا باذن الولى (ولابين المسلم والكافر) وهذا عند ابى حنيفة ومحد لان الذي علك من التصرف مالا علكه المسلم وقال ابو يوسف بجوز التساوى بينهما فى الوكالة والكفالة ولامتبر بزيادة علىكها احدهما كالمفاوضة بين شافى المذهب والحنى فانها جائزة ويتفاونان فى التصرف فى متروك التسمية الا انه يكره لان الذي لايهتدى الى الجائز من المقودقال فى التصيم والمعتمدة ولهما عندالكل كما نطفت به

المسنفات للفتوى وغيرها اه ولاتجوز بين العبدين ولا العسبين ولا المكاتبين لانمدام الكفالة وفى كل موضع لم تضم المفاوضة لفتد شرطه ولايشترط ذلك فى العنان كان عنانا لاستجماع شرائط العنان هدايه (وتنعقد على الوكالة والكفالة) فالوكالة المحقق المساواة فيما هو من موجبات التجارة وهو توجه المطالبة نحوهما ولاتصم الابلفظ المفاوضة وان لم يعرفا معناها سراج اوسان جسم متنضيا بهالان المدير هوالمدى (وما يشترى كل واحد منها الى المتفاوضين (يكون على الشركة) في المساواة وكل واحد منهما قائم مقام صاحبه

فىالتصرف فكان شراء احدهما كشرائهما الاما المتثناء بقوله (الاطمام اهله وكـوتهم) وطمامه وكسوته ونحو ذلك من حوانجه الاصلية استعسانا لاند مستثنى بدلالة الحال للضرورة فان الحماجمة الرائبة مطومة الوقوع ولاعكن انجامه على صاحبه ولاالصرف من ماله ولإبد من الشراع فيختص به ضرورة وللبايع مطسالبة الهماشاء بمن ذلك فالمشترى بالاصالة والآخربالكفالة وبرجم الكفيل على المشترى (ومايلزم كل واحد منهما منالديون بدلاعايسميد الاشتراك) كالبيع والشراء والاستيجار والاستقراض (فالآخر منامن له) تحقيقا للساواة قيد عايسم فيه الاشتراك لاخراج نحودين الجناية والنكاح والخلم والنفقة

لايتساويان فىالنصرف بدليل انالذى يتصرف فىالخير والخنزير دون المسلم وتكون عنانا لانالمنان تجوز ينهما اجانا وانتفاوض الذميان جازت مفاوضتهما وان اختلف ذيهما لانهما متساويان في التصرف قال فيالهداية وانكان احدهماكتابيا والآخر مجوسيا يجوز اينسا ولاتجوز المفاوضة بين العبدين ولابينالمسبيين ولابينالمكاتبين لانمدام صحة الكفالة منهم (غوابر وينمقد على الوكالة والكفالة ومايشترى به كل واحد منهما يكون على الشركة الاطمام اهله وكسوتهم) وكذا طمام نفسه وكسوته لانهذا لابد منه فعمار مستشى من المفاوضة (والبايع ان يطالب ابهما شاء) بمن ذلك لان كل واحد مهما كفيل عنصاحبه فيطلب ايهما شاء المشترى بالاصالة وساحبه بالكفالة وللكفيل ان يرجع على المشترى محصته تما ادى لانه قضاء دينا عليه من مال مشترك بنهما (قو له ومايلزم كل واحد منهما منالديون بدلا عمايسيم فيدالاشتراك فالآخر صَـامن له) لانها منمقدة على الكفالة فكا نه كذل عنه ببدل ذلك فطالب به والمراد بعل الدى الذي يسم الاشتراك فيد حتى اذا اشترى المقار بطلت شركته والذي يسم فيه الاشتراك البيم والشراء والاجارة والذى لايصيم فيه النكاح والخلع والجناية والعلج عندم العمد فعلى هذا اذاتزوج احدالشريكين فذلك لازملد خاصة لأفه لايصم عقد الشركة عليه وليس المرأة إن تأخذ شربكه بالمهر لانه بدل عن ما لايسم فيه الاشتراك وكذا لوحني احدهما على آدى فهو لازم له خامسة لان الجناية ليست من التجارة وانجى على دابة اوثوب لزم شريكه عندهما لأنه علك المجنى عليه بالضمان وذلك ممايسيم فيد الاشتراك وقال ابويوسف لايلزمه كالجنساية على الآدى وليس، لاحد الشربكين أن يشتري جارية للوطئ أوالمخدمة الاباذن شريكه لان الجارية مما يصيح فيها الاشتراك فاناذناله فاشتراها ليطأها فهى له خاسة وللبايم ان يطالب ايهما شاء بالثمن وحلله ان يرجع على شريكه بشيٌّ من الثمن فعند ابى حنيفة لا ويصير كأن شريكه وهبله ذلك وعندهما يرجععليه بنصف الثمن (فو له واذاورث احدهما) مالاتصيم به الشركة اووهب له هبة فوصل الىيده بطلتالمفاوضة وصارت الشركة عنامًا) لقوات المُصَّاواة فيمايسلخ رأس المال اذهى شرط فيه ابتداء اوبقاء وامااذاورث مالايصم فيه الاشتراك كالمقار اوالمروض اووهب له ذلك فوصل الى يده لم تبطل

فان الآخر فيد ليس بنامن (٤٧) (ل) (جوهرة) (فان ورث احدهما مالا) بما (تصبح فيد الشركة) بما يأتى (اووهب له ووصل الى يده) اى الوارث والموهوب له وانما لم يثن الفصل لأنه معطوف باو فيشترط قبض كل كما في شرح الطحاوى والنظم وقاسيمان و المستصنى والنتف وغيرها قهستانى (بطلت المفاضة) لفوات المساواة بقاء محمم وهي شرط كالاعداء (وصارت الشركة عناما) للامكان فان المساواة ليست بشرط فيها

(ولا تنقد الشركة) اع من ان تكول مفاوضة او هنانا (الابالدراهم) اى الفضة المضروبة (والدنانير) اى الذهب المضروب لانها اثنان الاشباء ولا تنعين بالمفود فيصير المشترى مشتريا بامثالهما فى الذمة والمشترى ضدامن لما فى ذمته فيصير الربح المقسود له لانه ربح ماضحته كما فى الجوهر، والشربك بشترى الدسركة فالضمان عليها والربح لها فابستحقه كل واحد منهما من الربح ربح ماضمن مخلاف العروض فانها مثنات فاذا بعث وتفاضل أثمنان فا يستحقه احدهما من الزبادة فى مال صحاحبه ربح مالم بملك ولم يضمن (والفلوس النافقة) لانها تروج رواج الانمان فالتحقق بها قال فى الشميد في الكافى وذكر الكرخى الجواز

المفاوضة لانه لايصيم به الشركة فلاتأثرته (قوله ولاينعقد الشركة الا بالدارهم والدَّانير والفلوس النافقة) اما الدارهم والدَّانير فلا نَهَا اتَّمَانَ الاشتياء ويقوم بمنا المستملكات ولانهما لانتمين بالعقود فبصر المشترى مشتريا مثلهما في الزمة والمشرى ضامن لمافى ذمته فيصح الربح المقصسود لاله ربح ماضمنسه واما الفلوس النسافقة فانها ثروج رواج الاتمان فالتحقت مها قالوا وهدذا قول محسد لانها المحقسة بالنقود عنده حتى لاخمين بالتعبين ولانجوز سِم اثنين منها بواحدة باعبا نهما على ماعرف اما هندهما فلا بجوز الشركة والمضاربة مها لأن مُمنها للبدل سناهة فساهة وبصر مساعة سلعة ولانه لاهوم مهما المستهلكات ولانقدر بها اروش الجنايات فصارت كالعروض ولا اعتبار بكيجونها نافضة لانها تنق في موضع دون موضع وانماتجوز الشركة بالعروض لان التوكيل فبها على الوجمه الذي تضمنمه الشركة لاتصبح الاترى ان من قال لغر بع عرضك على ان تمنه ميننا لايسمع واذا لم تجز الوكالة لم تنعد الشركة بخلاف الدارهم والدنانير نان التوكيل فيها على الوجه الذي تضمنه الشركة بصم الاثرى أنه لوقال له الرجل اشتر بالف من مالك على أن مانشيتر به بيننا وان اشتريا بالف من مالي على ان مااشرته بيننا لانه بجوز ذلك ولان النصرف الاول في العروض البيح وفي النقود الشراء وبيع احدهما ماله على ان بكون الآخر شريكاً في ثمنه لايجوز وشراء احدهما شيئا عاله على أن يكون المبيم ببنه وبين غيره جَائَزُ ﴿ قُولِكُ وَلَا يُجُوزُ عِاسُوى ذَكَ الآالَ يَعَامَلُ النَّاسُ بِالنَّبْرِ وَالنَّفَرَةُ فَنصح الشركة جِماً ﴾ لان التبر والنفرة تشبيه البروض من وجمه لانها ليست نمنــا اللشياء وتشبه الدراهم والدنانير من وجه لان العقد عليه صرف فاعطيت الشبه من كل واحد مهما فاعتبرت فنها عادة النساس في التصامل فاذا تعاملوا بها الحقت بالدارهم وال لم ويتساملوا بها الحفت بثير الدراهم (قو له فان اراد الشركة بالعروض باعكل واحد منها نصف مله ينصف مال الآخر ثم عضدا الشركة) صوابه باع احدهما وصورته رجلان لهما مال لايصلح للشركة كالعروض والحيوان ونحوء اراد الشركة

على قولهما وقال في الينابيع واما الفلوس ال كانت نافقة فكذلك عند محمد وقال أبو حنيفة لاتصم الشركة بالفلوس وهو المشهور وروي الحسن عن الى حنيفة و الى بوسف ان الشركة بالفلوس بائزة والولوسف مع الى حنيقة في بعض النسيخ و في بعضها مع محد و قال الاستيماني في مبسوطه العجيم أن عفد الشركة بجوز علىقول الكل لانها صارت ثمنا بالاصطلاح واعتمد المحبوبي و النسق والو الغضل الموصل وصندر الشريعة (ولانجوز) الشركة (عا سوى ذاك) المذكور (الا ان تعامل الناس بها كالتبر) اى الذهب الغير المضروب (والنفرة) اى الفضة الغيرالمضروبة (فنصيح الشركة فيهما)

لتمامل فنى كل بلدة جرى التمامل بالمبايعة بالتبر والنقرة فهى كالنقود لاتنمين بالعقو دوتصح (فالطريق) الشركة فيه و نزول التمامل باستعماله عمنا منزلة الضرب المخصوص وفى كل بلدة لم بجر التصامل با فهى كالعروض تنمين فى العقود ولاتصبح به الشركة درر عن الكافى (واذا اراداً) اى الشريكان (الشركة بالمروض باع كل واحد منهما) قال فى الجوهرة صوابه احدهما (نصف ماله بنصف مال الآخر) فيصبر أن شريكي ماك حتى لا يجوز لاحدهما أن يتصرف فى نصيب الآخر (ثم) أذا (عقد الشركة) صار شريكي عقد حتى جاز لكل منهما أن يتصرف فى نصيب مناحبه وهذا أن تساويا قية وأن تفاوتا باع صاحب الاقل بقدر ما تثبت به الشركة

(و اما شركة العنان فتنعقد على الوكالة لانها من ضروريات التصرف (دون الكفالة) لانها ليست من ضرورياته والعقادها فى المفاوضة لاقتضا الففظ التساوى بخلاف العنان (ويصح التفاضل فى المال) مع التساوى فى الربح لانها تقتضى المساو أة (و) كذا (يصح) العكس وهو (أن يتساويا ﴿ ٣٧١ ﴾ فى المال ويتفاضلافى الربح) لان الربح كايستمى بالمال يستمى بالعمل

كا في المضاربة وقد يكون احدهما احدق والهدى او اکثر علا و اقوی فلا رمني بالمساواة فست الحاجة الى النفاضل (و بحوز ان يعقدها كل واحد منهما) ای شریکی المنان (بعض ماله دون بعض) لأن الساواة في المال ليست بشرط فها (ولاتصم) شركة العنان (الا عا بينا) قربا (ان الفاوضة تصح به) وهي الاعان (و بحوزان يشركا) مع اختلاف جنس ماليما (و) ذلك بان يكون (من جهة احدهما ديانير و من: جهـة الآخر دراهم) وكذا مماختلاف الوصف بان بکو ن من احد^همادر اهم بيض ومن الآخر سود لانهما وأن كانا جنسين فقد اجرى علهما التعامل حكم الجنس الواحد كما في كثير من الاحكام فكان المقذ عامما كالمقد على الجنس الواحمد (و ما اشراه كل واحد منهما الشركة طولب عمه دون الآخر) لما مر انها تنضمن الوكالةدون الكفالة والوكيل

فالطريق فيه أن بيع احدهما نصف ماله مشاعا نصف مال الآخر مشاعا أيضا فاذا فعلا ذلك صارالمال شركة املاك بينهما شركة ثم يعقدان بعده عقد الشركة لبكون كل واحد منهما وكيلا عن صاحبه * فان قيل لامحتاج الى قوله ثم عقدا لان مقوله باع كل واحد تثبت الشركة بالخلط * قلنامحتاج الى ذنك لأن بالبيم. انماهو شركة ملك ويقول ثم هندا تثبت شركة المقد وفي الهداية تأويل المسئلة اذا كان قيمة متاعهما على السواء فان كان بينهما تفاوت بيبع صاحب الاقل بقدر ماثبت به الشركة بان كان قيمة عرض احدهما أربتماثة وقيمة عرض الآخر ماثة يببع صاحب الاقل اربعة اخاس عرضه نخمس عرض الآخر والحاجة المالمقد بعد شركة الملك ليثبت توكيله كل وإجد منهما يكونوكيلا لساحبه فيا هومن شركتهما ولذلك جازت عنهو اهلاتوكيل وليس هومن اهل الكفالة حتى أن أحدهما لوكان صبيا مأذوناً له أو كلاهما كذلك أو عبدا مأذونا له او كلاهما كذلك فانه نجوز شركة العنــان بينهما (قو له و يصح النفاضل في المال) لانها لاتفتضي التساوى (فولد ويصمح ان يتساويا في المال و ينفاضلافي الربح) وقال زفر والشافعي لا يجوز أن يشرط لاحدهما اكثر من ربح ماله لنا أنالربح تارة يستمق بالمال وتارة بالعمل بدلالة المضاربة فاذا جاز أن يستحق كل واحد مهما جاز أن يستحق الما جيما ولانه قد يكون احدهما احدق و اهدى او اكثر عملا فلا برضي بالمساواة وان علا احدهما في المالين ولم يعمل الآخر لِعذر او لغير عذر صار كأنهما علا جميعا والربح بينهما على شرط (قوله و بجوز أن بمقدها كل واحد منهما بعض ماله دون بمض) لأن المساواة في الحال ليس بشرط فهما (قو لد ولا يصبح الا عا بين ان المفاوضة تصم به) بعني انما لاتصم الا بالنقدن ولا تصم بالعروض (قوله وبجوز ان بشركا ومن جهة احدهما دنانير والآخر دراهم) و قال زفر لا نجوز لنا ان الدراهم والدنانير قد اجريا مجرى الجنس الواحد في كثير من الاحكام بدليل انه يضم بعضها الى بعض في الزكات فصار المقد عليهما كالمقد على الجنس الواحد فان كانت قيمة الدنانير تزيد على الدراهم كما اذا كان لاحدهمــا الف درهم وللآخر مائة ديـــار قيتها الف درهم و مائة لم تصيح المفاوضة وكانت عنانا لان المفاوضة تقتضي المساواة والعنسان لا تغتضيها (فولد وما اشــتراه كل واحد منهما للشركة طواب ثنه دون الآخر) لما بينا انها تنضمن الوكالة دون الكفالة والوكيل هو الاصل في الحفوق ثم وجع على شريكه محصته منه بعني أن أدى من مال نفسه أما أذًا نفد من مأل الشركة لا ترجم كذا في المستصفى فان كان لا يعرف انه ادى من مال نفسه الا بقوله فعليه البينة لائه هدمى وجوب المال في ذمة الآخر وهو منكر فيكون الفول قول المنكر مع يمينة (قو له و اذا هلك مال الشركة او احد المالين قبل ان يشريا شبئا بطلت الشركة)

هوالاصل فى الحفوق (ثم يرجع) الشريك (على شريكه بحصته منه) أن ادى من ماله لا نه وكيل من جهنه فى حصته فاذا نقد من ماله رجع عليه (واذا هلك مال الشركة) جميعه (او احد المالين أن يشتريا شيئا بطلت الشركة لا نهبًا ثمينت بهذين المالين فاذا هلكا فات المحل و بهلاك احدهما بطل فىالهالك لمدمه وفى الآخر لان صاحبه لم يرض ان يعطيه شيئا من ربح ماله (وان اشترى احدهما عاله وهاك) بعده (مال الآخر قبل الشراء فالمشـترى) بالفتح (بينهما على ماشرطا) لان الملك حين وقع وقع مشتركا بينهما لقيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم بهلاك المال الآخر بعد ذلك قال فى التصيم و الشركة شركة عقد حتى ان ﴿ ٣٧٢﴾ ايهما باع جاز بيعه و قال الحسن

لآنها قد تمينت بهذين المالين فاذا هلك احدهما بطلت في الهالك لمدمه وبطلت في الآخر لان صاحبه لم يرض ان يعطيه شيئا من ربح ماله (فو له وان اشترى احدهما عاله وهلك مالالآخر بعدالشراء فالمشترى بينهما على ما شرطا) لانالملك حين وقع وتعمشتركا كقيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم بهلاك المال بعد ذلك ثم الشركة شركة عقد عند محد حتى أن الغما باع جاز بيعه لأن الشركة قد تمت في المشترى فلا ينتقض بمدتمامها وعند الحسن بنزياد شركة ملك حتى لايجوز لاحدهما ان يتصرف فى نصيب الآخر الا باذنه (قُولُه ويرجع على شريكه بحصته من ثمنه) لانه اشترى نصفه بو كالتد ونقد الثمن من مال نفسه (قوله وتجوزالشركة وان لم يخلطا المال) والهما هلك قبل الحلط بعد الشركة هلك من مال صاحبه (فحو له ولاتجوز الشركة اذا شرط لاحدهما دراهم مسماة من الربح) لان هذا يخرجهما من عقد الشركة وبجملها اجارة ولاندشرط يوجب انقطاع الشركة لانه قد لايحصل الاقدرالسمي للاجر (عوله ولكل واحد منالمتفاوضين وشريكي العنان ان يبضع المال ويدفعه مضاربة و يوكل من يتصرف في المال يد امانة) وله ان يودع لان ذلك من عادة التجار وليس له ان يدفع المال شركة عنسان الا ان يأذن له شريكه لانه لايملك بالعقد مثله وليس لشريك المنان ان يكاتب لان الكتابة ليست من التجارة ولكل واحد منهما ان يبيع بالنقد والنسيئة وكذا يجوز عاعن وهان عند ابىحنيفة وعندهما لابجوز الا عثل قيمته او بنقصان يتنابن فيه وان باع احدهما حالا واجله الآخر لم يصمم تأجيله فى النصيبين عند ابى حنيفة وعندهما يصم فى نصيبه وان اجله الذى ولى المقد جاز فى النصيبين اجاعا وايس لاحدهما ان يقرض لان القرض تبرع واذا أقال احدهما فيما باعد الآخر جازت الاقالة لانه عملك الشراء على الشركة والاقالة فيها معنى الشراء وليسكذلك الوكيل بالبيع فانه لاعلك الاقالة (قوله واما شركةالصنايم) وتسمى شركة الابدان وشركة الآعال وشركةالتقبل (قُولِه فالخياطان والصباغان يشتركان على ان يتقبلا الاعال ويكون الكسب بينهما فيجوز ذلك) وسواء اتفقت اعالهم او اختلف فالشركة جائزة كالخياطين والاسكافين واحدهما خياط والآخر اسكاف اوصباغ وقال زفر لايصم اذا اختلفت الاعمال وقديكون هذه الشركة مفاومنة وتد تكون عنانا اما المفاوضة فينبغي ان يكونا حيما من اهل الكفالة وانيشترطا ان

ان زياد شركة اسلاك والمتمدقول مجدعلي مامشي عليه في المبسوط! ه (ويرجم) الشريك (على شريكه محصته من عند) لانداشتري حصته بالوكالة ونقدالمال منمال نفسم (وتجوز الشركة وان لم يخلطا المالين) لان الشركة مستندة الى العقد دون المال فإيكن الخلط شرطا هدامه لكن الهالك قبل الخلط بعد المقدعلي صاحبه سواء هلك في مده اويد الآخر وبعدالخلط عليما (ولاتصم الشركة اذاشرطا لاحدهمادراهم مسماة من الرع) لانه شرط توجب القطاع الشركة فمسى لانخرجالا قدر المسمى واذالم تصمكان الربج بقدر الملك حتى لوكان المال نصفين وشرط الرع اثلاثا فالشرطباطل و يكو ن الرع نصفين (ولكل واحد من المتفاومين وشريكي العنان ان يبضم المال) اى يدفعه بضاعة وهوان بدفع المتاع

الى النبر ليبيعة ويرد تمندور بحد لاند معتاد فى عقدالشركة (ويدفعه مضاربة) لانهادون الشركة فتضمها (مارزق) وعن ابى حنيفة اندليس لدذلك لاند نوع شركة والاول اصم وهو رواية الاصل هدايه (ويوكل من يتصرف فيه) لان التوكيل بالبيع والشراء من توابع النجارة والشركة انعقدت للمجارة وكذاله ان يودع ويمير لانه معتادو لا بدله منه و ببيع بالنقد والنسيئة الا ان يها عنها (ويده) اى الشريك (فى المال يد امانة) فلوهاك بلاتعد لم يضمنه (واماشركة الصنايع) وتسمى

التقبل والاعال ولابدان (فالحياطان والصباً فان) مثلا او خياط وصباع (بشركان على ان يتقبلا الاعال ويكون الكسب) الحاصل (بينهما فيجوز ذلك) لان المقصود منه المحصيل وهو يمكن بالتوكيل لانه لما كان وكيلا في النصف اصيلافي النصف تحققت الشركة في ألمال المستفاد ولا بشرط فيه اتحاد أعمل والمكان ولوشرطا السمل نسفين والمال اثلاثا جازلان ما يأخذه ليس بربح بل بدل على فصبح تقويمه وتجامه في الهدايه (وما يتقبله كل واحد منهما من السمل يلزمه ويلزم شريكه من ان كل واحد منهما من السمل يلزمه ويلزم شريكه من ان كل واحد منهما بطالب بالعمل ﴿ ٣٧٣ كِي وَبِطَالْبَ بِالأَجْرُ وَيَرْمُ الدافع الذافع اليه وهذا طاهر في المفاوضة

وفيغيرها أستمسان هدانه (فان عل احدهما دون ت الآخر فالكسب بينهما نسفان) أن كان الشرط كذبك والافكما شرطسا (واماشركة الوجوه) حيث بذك لاله لابشترى الامن له وجاهمة عنسد الناس (فالرجلان بشركان و لامال أقما على البشريا) نوعا او اكثر (بوجو علما) نسيئة (و ميما) فاحصــل بالبيع بدفعان منه عن مااشتريا ومانق بإنهما (فتصم الشركة على هذا) المنوال (وكل واحدمنهما وكيل الآخر فيمايشره) لان التصرف على النسير لابحوز الالوكالة اوولاية ولا ولاية فتتعين الاولى (فان شرطاان يكون المشترى بينهما نصفال فالر يح كذلك) محسب الملك (ولانجوز ان شفاضلافیه) ای الربح مع النباوى في الملكلات الريح في شركة الوجوء بالضمان والمضمان بتدرالك

ما رزقالة بكن يتنجما نصفان وان ينافظا بلفظ المفاوضة واما العنان فجوز سـواءكانا من اهل الكفالة أو لم بكونا فاذا تقبل أحدهما فلا بؤاخذ به شريك وبجوز اشتراط الربح بينهما سبواء وعلى التفاضل فان اطلقها الشركة فهي عنان فان عل احدهما دون الآخر والشركة عنان اومفاوضة فالاجر ينهما على ماشرطا فان خبت بد احدهما فالضمان عليهما جيما يأخذ صاحب الممل أبهما شاء بجميع ذلك سسواه كانت عنانا او مفاوضة (قوله وما يتقبله كل واحد منهما من العمل بلزمه ويلزم شريكه) لانه سلطه على ان نقبل له ولنفسه وقائدته انه بطالب كل واحد منهما بالعمل ويطالب احدهما بالاجرة وبيرأ الدافع بالدفع اليه وهـذا إذاكانت مَاوضة اما اذا كانت عنامًا قائمًا بطالب من باشر السبب دون صاحبه (قولهان عل احدهما دون الآخر فالكسب بينهما نصفان) سواه كانت عنامًا أو مفاوضة فان شرطا النفاضل والربح حال ماتقبلا جاز وان كان احدهما اكثر NF من الآخر لانهما يستحقان الربح بالضمان قا حصل من احدهما من زيادة عل فهواعانة لصاحبه (قو له واما شركة الوجوه فالرجلان بشركان ولامال لهما على أن بشــرًا وجوههما وبيما فتصم الشركة بينهما على ذلك) وقد تكون هذه مفاوضة وهنامًا فالفاوضة أن يكونا من أهل الكفالة وخلفظًا بلفظها ويكون المشيري بينهما وكذا ثمنه واما العنان فيتفاضلان فيثمن المشيري ويكون الربح ينهما على قدر الضمان فاذا اطلقت تكون صنانا (قو له وكل واحدمنهما وكيل للآخر فيما بشتره فان شرطا المشترى بينهما نصفان فالزريح كذلك ولابجوز ان نفاضلا فيه وانشرطا ان يكون بينها اثلاً فالربح كذك لان هذه شركة منعقدة على الضمان والضمان يستمق هالريح عقدار ماضمن كل وأحد منهما بالعقد فان شرط له اكثر من نصببه لمبجز لانه ربح شرط له من تُغير مال ولا عل فلابجوز ولان استمغاق الربح في شركة الوجوء بالضمان والضمان على قدر الملك ف المشترى فكان الربح الزائد عليه ربح مالم يضمن ظم بصم اشتراطه (قوله ولانجوز النركة في الاحتطاب والاصطباد والاختشاش) لان الشركة متضمنة معنى الوكالة و التوكيل في اخذ البــاح باطل لان امر الموكل به غير صحيح والوكيل بملكه بدون امره فلابصلح نائبا عنه لان كل واحد منهما يملك مااخــذه بالآخذ فلا يكون لصاحبه عليه سبيل (قوله وماأصطاده كل واحد منهما اواحتطبه

فى المشترى فحكان الربح الزائد عليه ربح مالم يضمن فلابصع اشراطه (وان شرطا ان يكون المشترى ينهما اثلاثا فالرمح كذبك) لما قلناه (ولانجوز الشركة فى) تحصيل الاشياء المباحة مثل (الاحتطاب والاحتشاش والاصطياد) وكل مياح لان الشركة متضمنة منى الوكالة والتوكيل فى اخذ المباح باطل لان امرالموكل به غير صميح والوكيل علكه بغير امره فلا يصلح نائبا عنه (وما اصطاده كل واحد منهمنا اواحتطبه) او احتشسه

(فهوله دون صاحبه) لتُوت الملك فى المباح بالاخذ فان اخذاه معا فهو بينهما تصفان لاستوائهما فى سبب الا تحقاق وان الحذه احدهما ولم يعمل الآخر شيئا فهو للعامل وان عمل احدهما واعانة الآخر بان جهله معه او حرسه له فللمين اجرمثله لا يجاوز به نصف عن ذلك عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند محد بالناما بلغ (واذا اشتركا ولاحدهما بغل) مثلا (وللا خر راوية) وهى المزادة من ثلاثة جلود و اصلها بعير ﴿ وَلا عَمْلُهُ مِنْ اللهُ عَمْلُهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَمْلُهُ اللهُ عَمْلُهُ اللهُ ال

أفهو له دونالآخر) هذا اذا لم مخلطاه اما اذاخلطاه فهو ينهما على مااتفقا عليه وان لم يتفقا علىشي فالقول قول كل واحد منهما مع بمينه على دعوى الآخر الى تمام النصف وانخلطاه وباعاه فانكان ممايكال ويؤذن قسم الثمن علىقدر الكيل الذي اكملواحد منهما وانكان منغيرهما قسم على قيمة كل واحد منهما وان لم يعرف واحد منهما صدق كل واحد مهما في النصف فان ادعى اكثر من النصف لم يقبل الأبية لان البد تقضى التساوي فازعل احدهما واعانه الآخر بانحطب احدهما وشده الآخر حزما اوحمه فله احر مثله لابجاوزيه نصف ثمن ذلك عند ابي وسف وقال مجد له اجر مثله بالغا مابلغ واناعانه بنصيب الشباك ونحوه فلإيصيبا شيئا له قيمة كان له اجر مثله بالفا مابلغ اجاعا وانكان معهماكلب فأرسلاه جيعا على صيدكان مااصاب الكلب لصاحبه خاصة لانارسال غيرالمالك لايعتد به معارسال المالك وانكان لكل واحد مهاكل فأرسل كل واحد مهما كليه فأصابا صيداكان بيهما نصفين وان اصاب كلبكل واحد منهما صيدا على حدة كان له خاصة (فؤله وان اشتركا ولاحدهما. بغل والآخر راوية ليستقيا عليهما الماء علىانالكسب ينهما لم يصمحالشركةوالكسب كله للذي استقى وعليه اجر مثل الراوية انكان صاحب البغل وانكان صاحب الرواية فعليه اجرة مثل البغل) امافساد الشركة فلا نعقادها على احراز المباح وهو الماء واماوجوب الاُحِرة فلانالمباح اذاصار ملكا للمستقى فقداستوفى ملكالنير وهو منفعة البغل والراوية بمقد فاسمد فيلزمه اجرته (قو له وكل شركة فاسدة فالربح ينهما على قدر المال وسطل شرط التفاضل) لان الربح فيه تابع المال فيقدر بقدره (فوء واذامات احد الشريكين اوارتد ولحق بدار الحرب بطلت الشركة) لانها تضمن الوكالة والوكالة سطل بالموت وكذا باللحساق مدار الحرب مرتدا اذاقضي القاضي بلحاقه لانه عنزلة الموت ولازكل واحد من الشريكين نتصرف بالاذن والموت يقطع الاذن ولافرق بينمااذاعم الشريك بموت صاحبه اولم يعلم لانه عنل حكمي فانرجع المرتد مسلما بعد لحاقه قبل ان يقضى القاضي بلحاقه لم سبطل الشركة وانكان رجوعه بعد ماقضي بلحاقه فلاشركة ينهما لاندلماقضي بلحاقه زالتاملاكه فانف بنحت الشركة فلاتمود الا بمقد جديد (فو اله وليس لكل واحد من الشريكين ان يؤدى زكاة مال الآخر الاباذنه) لان ذلك ايس من جنس العجارة فلا علك التصرف فيها (قو له فاناذن كلواحد مهما لصاحبه ان يؤدي زكاته فاداها كلواحد مهما

مغرب (يستق علما الماء والكب بينهما لمتصع الشركة) لانعقادها على احراز المام وهو الماء (والكب) الحاصل (كله للذي استقى) لانه مدل ما ملكه بالاحراز (وعليه مثل اجرالراويه ان كان) المستق (صاحب البغل وان كان) المستقي (صاحب الراوية فعليه اجرمثل البغل) لاستيفائه منافع ملكالغير وهواليفل اوالراوية بعقمد فاسمد فيلزمه اجره (وكل شركة فاسدة فالرع فيهاعلى قدر المال و سطدل شرط التفاصل) لازالرع تابع للمال كالربع ولم يعدل عنه الاعند صحة التسمية ولم تصيم الشركة فلم تصبح التسمية (واذامات احد الشريكين اوارتد ولحق بدار الحرب) وحكم بلحقاقه لانه غنزلة الموت (بطات الشركة) لانها تتضمن الوكالة ولابدمنها لنمتق الشركة والوكالة

تبطل بالموت وكذا بالالتحاق مرتدا واذا بطلت الوكاة بطلت الشركة ولا فرق بين مااذا علم الشريك (فالثاني) عوته وردته اولم بعلم لانه عزل حكمي بخالف مااذا فسيخ احد الشريكين الشركة حيث يتوقف على علم الآخر لانه عزل قصدى قيدنا بالحكم بلحقاقه لأنه اذا رجيع مسلما قبل ان يقفى بلحاقه لم تبطل الشركة (وليس اواحد من الشريكين ان يؤدى زكاة مال الآخر الاباذنه) لانه ليس من جنس التجارة (فان اذن كل واحد ممالصا حبه ان يؤدى) عنه (زكاته فادى كل

و، مد مثما) هلى التعاقب (ظالتانى ضامن) لادائه غير المأمور به لانه مأمور باداء الزكاة والمؤدى لم يشع زكاة فصار عنالفا فيضمن سواه (علم بالاداء الاول او لم يعلم) لانه معزول حكمًا لفوات المحلودًا لا يختلف بالعلم والحيل كالوكيل ببيع العبد اذا اعتقه الموكل هذا عند ابي حنيفه وقالا لا يضمن اذا لم يعلم قالتصميح ورجم فى الاسرار دليل الامام واعتمده المحبوى والنسنى و غيرهما اه قيدنا ﴿ ٣٤٥ ﴾ بان الاداء على التعاقب لانه لواديا معا او حهل ضمن كل قصيب

صاحبه و تفاصا او رجع بازیاده

﴿ كتاب المناربة ﴾

او ردها بعد الشركة لانها كالمقدمة للمضاربة لاشتمالها علما (المضاربة) لغة مشتقة من الضرب في الارش سي به لان المضارب يسقق الريح بسعه وعله وشرطا (عقد) بابحياب و قبول (صلي الشركة) فالرع (عال من احد الشربكين و عل من الآخر) كما في بعض النسخ ولا مضاربة بدون ذاك لانها بشرط الربح لربالمال بضاءة وللضارب قرضا وإذا كان المال منهما نكون شركة عقدوهي مشروعة للمباجة البها فان الناس بين غني بالمال غي عن النصرف فيه وبين مهند في التصرف صغر اليد عنه نست الحاجد الى شرع هذا النبوع من التصرف لينظم مصلحة النبي والزكي والفقيرو الغني و بعث النبي صلى الله عليه

فالثانى شامن علم باداء الاول اولم بعلم) وهذا هند ابى حنيفة وقالا لايضمن اذا لم يعلم وهذا اذا اديا على التعاقب اما اذا اديا معاضين كل واحدمنهما قصيب الآخر وعلى هذا الحلاف المأمور باداء الزكاة اذا قصدق على الفقير بعدما ادى الآمر بنفسه للما أنه مأمور بالتمليك من الفقير و قد اتى به فلا يضمن للموكل و هذا لان في وسعه التمليك لا وقوهه زكاة لتعلقه بنية الموكل وانحا بطلب منه ما في وسعه وصار كالمأمور بذبح دم الاحصار اذا ذبح بعد ما زال الاحصار وحج الآمر لم يضمن المأمور علم اولم يعلم ولابى حنيفة انه مأمور باداء الزكاة والمؤدى لم يقع زكاة فصار مخالف وهذا لان مقصود الآمر اخراج نفسه كن عهدة الواجب لان الظاهر انه لا يلتزم الضرر و هذا المقصود حصل بادائه و عرى اداء المأمور هنه فعار معزولا علم اولم يعلم و هذا المقصود حصل بادائه و عرى اداء المأمور هنه فعار معزولا علم اولم يعلم كن حكمى

مروكتاب المفاربة كه⊸

المضاربة في اللغة مشتقة من المضرب في الارض وهو السفر قال الله تعالى ﴿ و آخرون بضربون في الارض يبتغون من فضلالة ﴾ اى يسافرون لطلب رزقالة + وفي الشرع عبارة عن مقد بين اثنين يكون من احدهما المال و من الآخر التجارة فيه ويكون الربح مينهما وركنها الابحاب والغبول وهوان يقول دفعت البك هذا المال مضاربة أو معاملة اوخذ هذا المال واعل فيه مضاربة على أن ما رزقالله من شي فهو بينت أنسفان فيقول المضارب قبلت او اخذت او رضيت (قول ورحه الله المضاربة عقد على الشركة عال من احد الشريكين وعل من الآخر) مراده الشركة في الربح ثم المضاربة تشمّل على أحكام مختلفة فاذا دفع الممال فهو امانة كالوديسة الى أن يعمل فيه لأن قبضه بامر مالكه فاذا اشترى 4 فهو وكالة لانه تصرف في مال الغير بامره فاذا ربح صار شريكا فاذا فسدت صارت اجارة لان الواجب فها اجر المثل فاذا غالف المضارب شرط رب المال فهو عزلة الغاصب فيكون المال مضمونا عليه و يكون الريح المشارب ولكنه لابطيب له عندهما وقال اي يوسف بطيب له فاذا اراد رب المال أن بجمل المال مضمونًا على المنسارب فالحيلة في ذلك أن يقرضه المنسارب ويسلمه البه ويشسهد عليه ثم يأخذه منه مضاربة بالنصف او الشلاث ثم يدفعه الى المستقرض و يستمين به في العمل حتى!نه لوهلك في بده في القرض عليه واذا ربح ولم يهلك يكون الربح بينهما على الشرط كذًا في الخيندي فصارت للضارب خس مراتب هو في الانداء امين فاذا

وسلم والناس بباشرونه فقررهم هايه وتعاملت به السحابة رمنىالله تعالى عنم هدايه وركنما العقد وحكمها ابداع اولا وتوكيل عند عمله وعصب ان خالف واجارة فاسدة ان فسدت فله اجر عمله بلا زيادة على المشروط وشرط صحمًا غير واحد منها ما عبر عنه يتوله—

تصرف فهو وكبل فاذا ربح فهو شربك فاذا فسدت فهو اجير فاذا غالف فهو فاصب (قول ولا يصم المنسارية الا بالمال الذي بينا ان الشركة تعمم به) يسى انها لا تصبح الا بالدرام والدنانير فاما الفلوس فعسل الحلاف الذي بيناه في الشركة و هو ان عند محمد نجوز المضاربة بها و عندهما لا نجوز و ان قال اقبض مالي على فلان من الدين واعل به مضاربة بإز اذا قبضه وعليه لانه اضاف المنسارية الى المتبوض و ذك أمانة في يده وهو مقتضى المنساريين و أن قال أعل عالى عليك من الدين مضاربة لم يجز عند ابي حنيفة و ما اشتراه المضارب بذبك يحكون له ربحمه و هليه خسارته ولا ببرأ من دين الطالب لان المديون لا يرأ من الدين الا يقبض الطالب او وكيله او باراته عن ذلك ولم يوجد واحد من هذه الوجوء فبتي الدين بحاله و لان عقد المضاربة يغتضي أن يكون رأس المال امانة في مده والدين يكون مضمونا عليه و ذلك منافهـا قال ابو بوسـف ومجمد تجوز المضاربة و بيرأ المضارب من الدين (فوله و من شرطها ان يكون الربح بينها مشاط لا يستمن احدهما منه دراهم مسماة) لان شرط ذلك يقطع الشركة لجواز ان لا يحصيل من الربح الا تلك الدراهم المسماة قال في شرحه أذا دفع الى رجل مالا مضاربة على أن مارزق الله فالمضارب مالة درهم فالمضاربة فاسدة فال عل في هذا فربح اولم يربح فله اجرمثله وليسله منالربح شي لانه استوفى عله عند عقد فاسد بدل فاذا لم يسلم البه المدل رجع الى اجرة المثل كما في الاجارة قال أبو يوسف له أجر مثله لا بجاوز به المسمى و قال محدله الاجر بالفا ما بلغ ومن ابي يوسف آنه اذا لم يربح لااجرله لان المشاربة الفاسدة لانكون اقوى من الصحية ومعلوم أن المضارب في التحجية اذا لم ربح لم يستمق شيئا فني الفاسدة اولي و قال محمد له الاجر ربح اولم يربح لانها اذا فسدت صارت اجارة والاجارة بجب فيم ا الاجر رخ اولم يربح والمال في المضاربة الفاسدة غير مضون بالهلاك اعتبارا بالمضاربة العجمة كذا في الهداية و في الكرخي لا يضمن عند ابي حنيفة على اصله أن الاجير المشترك لا يضمن وعلى قولهما هوّ مضمون على اصلهما في تضمين الاجير المشترك والمضاربة الفاسدة فدصارت اجارة بدلالة وجوب الاجر فها والمضارب في حكم الاجير المشترك لانه لايستمني الاجر الا بالعمل (فولد ولابد أن يكون المال مسلما الى المضارب لابدارب المال فيه) أي لا بجوز أن يشترط العمل على رب المال فان شرط عل رب المال فسدت المشاربة لا نه عنم خلوص هـ المضارب ولا يمكن من التصرف وهذا يخلاف الاب او الوصى اذا دفسا مال اليتم مضاربة وشرط علها حيث بجوز لانهما ليسبا عالكين للمال فصارا كالاجنبين لان لكل واحد منيسا أن يأخذ مال الصغير مضاربة فان شرطا عل الصغير فسدت لانه هو الماك الحال والمكاتب اذا شرط عل مولاه لم تنسبد المنسارية لأن المولى لا علك اكساب مكاتبه فهو فيا كالاجنبي (قوله فاذا صحت الضاربة مطلقة) اىغير مقيدة بالزمان والمكان والسلعة (فَوْلَه جاز للمنسارب ان يشزى و ببيع و يسسافر و ببضع

وقال بعه واعل مضاربة غنه او اقبض مالي على فلان و اعل مه مضاربة جاز لائه عقد سيل الاضافة من حيث انه توكيسل ولامانع من العمد بخلاف مااذا قال اعل بالدس ألذى عندك حيث لايصح وتمامه في الهداله و منها قوله (ومن شرطها أن يكون الرجح) المشروط (يينهما مذاعا) عبث (لا يستمق احدهما منه) ای ال ع (دراهم معاة) لان ذلك بغطع الثركة بإنهما لاحمال أن لا محسل من الربح الاقدرما شرطه له كا مرومنها قوله (ولاله ان يكون الملك مسلما الى المضارب) لينكن من التصرف (و)مؤاان يكون (الادارب المال فيه) بان لابشرط عل رب المال لائه يمنع خلوص يد المشارب و منما كون رأس المال معلوما بالتسمية او الاشاوة اليه (فاذا محت المضاربة) باستيفاء شرائطها وكانت (مطلقة) غيرمقيدة نزمان او مکان او نوع (جاز المنارب البشرى وبيع) ننقد و نسارقة (ويسافر) را و عرا (و بيشم

منه الاسترباح ولايتحصل الابالنجارة فينتظم العقد صنوف التجمارة وماهو من صنيع التجار والمذكور كلمه من صنيع التجار (وليسله) اى المضارب (انبدفع المالمضاربة) لانالشي لايتضمن مثله (الا) بالتنصيص عليه مثل (ان يأذن له رب المال في ذلك) مه او النفويض المطلق اليه بان نقول له اعل برأنك ولا علك الاقراض رلا الاستدانة وانقيل لداعل وأنك مالم منص عليهما (وان خصاله رب المال التصرف فيبلدبعينه اوفي سلعة بعينها لم بحزله) اي المضارب (ان يجماور ذلك) المين لان المضاربة تقبل التقييد لانها توكل وفي التخصيص فألدة فيتخصص فاناشتري غير الممين اوفى غيرالبلد المعين كان ضامنا للمال وكان المشترىله وله رمحه وان خرج بالمال لبلد غير الممين ثمرده الحالبلد المعين قبل ان يشترى برى من الضمان ورجع المال مضاربةعلى حاله لقائه في بده بالعقد السابق وكذا لوعاد فيالعض اعتبارا للعزء

ويودع ويوكل) لاطلاق العقد ولان المقصود منها الاسترباح وهولا يحصل الابالتجارة فينتظم ماهو منصنع التجار والتوكيل والابضاع وألا يداع من صنعهم وعادتهم ولان له ان يستأجر في المال بموض فاذا ابضع حصل المال بغير عوض فهو اولى وله ان يستأجر من يعمل معه من الاجر لانه قد لايقدر على العمل بنفسه وله ان يستأجر بيتا يحفظ فيه المتاع لانه لايتوصل الى حفظه الابذلك وله ان يستأجر الدواب لحمله لانالريح محصل بنقل المتاع منموضعالى موضع واماالمسافرة بالمال في المضاربة المطلقة فان المشهور ان له ذلك في بر اوبحر وله ان يَجْر في جيع التجاراتوعن ابي يوسف ليس لد أن يسافر بالمـال في المضاربة المطلقة في بر أوبحر الاباذن صاحب المالوأكمن له ان يخرج به الى موضع بقسدر على الرجوع منه الى اهله فى ليلته فيبيت معهم لان السفر بالمال فيدخطر فلآيجوز الاباذن المالك • و«قوله ويسافر بالمال» وقدييناء وينفق على نفسه في السفر دون الحضر من رأس المال فان اتفق من المال في الحضر ضمن ونفقة طمامه وشرابه وكسوته وركوبه وعلف الدواب التي يركبها فىسفره ويتصرف عليها في حوايجهوغسل الثياب ودهن السراج وفراش ننام عليه وشراء دابة للركوب واستيجارها لان هذه الاشسياء لابد منها وأما الدواء والحجامة والفصد والادهان والاحتضاب ومايرجم الى اصلاح إلبدن فهو فيماله دون مال المضاربة وفي الكرخي الدهن فيمال نفسد عندهما وقال مجد في مال المضاربة كالطعام والشراب واماالفاكهة فالمعاد منها يجرى مجرى الطعمام والادام واما اللحم فقال ابويوسسف له ان يأكل منــه كماكان يأكل في العــادة و اذا رجع المسافر الى مصره ومعه من الثياب الذي اكتساها ومن الطعام الذي اشتراه النفقة شيُّ رده في مال المضاربة (فوله وليس أن مدفع المال مضار بة الا أن يأذن له رب المال في ذلك) أو يقول له أعمل برأيك لان الشيُّ لا يتضمن مثله لتساويهما في القوة فلابد من التنصيف عليه او التفويض المطلق اليه كما في التوكيل فان الوكيل ليس له ان يوكل غيره الا اذا قيسل له اعمل برأيك بخلاف الايداع والابضاع لاندونه فيتضمنه وبخلاف الاقراض حيث لاعلكه وان قيل له اعمل بوأيك لانه ليس من صنيع النجار بلءو تبرع كالعبة والصدقة اما الدفع مضاربة في قوله اعمل برأيك فهو من صنيع النجار (فوالد وان خص له رب المال التصرف في بلد بمينه اوفى سلمة بمينها لم يجز له ان يتجاوز ذلك) لانه توكيــل فيخصص وكذا ليس له أن يدفعه بضاعة الى من يخرجها من تلك البلد لانه لا علك الاخراج بنفسه فلايملك تفويضه الى غيره فان خرج الى غير البلد ودفع المال الى من اخرحه لايكون مضمونا عليه عجرد الاخراج حتى يشتري به خارج البلد فان هلك المال قيل التصرف فلاضمان عليه وكذا لواعاده الى البلد عادة المضاربة كماكانت على شرطها واناشتري به قبل الموض صارمخالفاضامنا وبكون ذلك له لانه تصرف بغير اذن صاحب المال فيكون له ربحه وعليه وضيعته ولايطيب لهالرج عندهماخلافا

لابي بوسف وان اشترى ببعضة واعاد بقيته الىالبلد ضمن تدر مااشترى بدولايضمن قدر مالحاد والفاظ التخصيص والتقييد ان يقول خذ هذا مضاربة بالنصف على ان تعمل بد في الكوفة او فاعل بد في الكوفة اما اذا قال واعل بد في الكوفة بالواو لايكون تقيدا ولد أن يعمل فيها وفي غيرها لان الواو حرف عطف ومشورة وليس من حروف الشرط (فو له وكذلك اذا وقت المضاربة مدة معاومة بعينها جاز وبطل العقد عضيها) لانهـا توكيل فتــوقت عا وقته واذا اختلفـا فيالعموم والخصوص فالقدول قول من يدعى العموم ولو قال اعل به في سوق الكوفة فعمل في الكوفة فيغير سوقها جاز وان قال لاتعمل الا في سوق الكوفة فعمل في غير ســوقها فهو مخالف ویکون ما اشتراء لنفسه وان قال علی ان تشتری من قلان او تبیع منه صم التقييد وليس له ان يتعداء لان في هــذا التقييد فائدة وهو الثقة بفلان في معاملة (فوله وليس للمنسارب ان يشترى اب رب المال ولا ابنه ولا منيستق عليه) بقرابة او غيرهما مثل ان محلف ربالمال على عبد لانالمضاربة اذن في التصرف الذي يحصل به الربح وذلك بالتصرف فيسه مرة بعد اخرى و بدخولهم في ملك ربالمال يستقون فلا يصم تصرفه فيهم وكذا ليس له أن يشترى من قد ولدت من رب المال لانها تصير أم ولد لرب المال فلا يقدر على سعها وكذا ليس له أن يشتري خرا ولا جلودالميتة فان فعل ضمن (فوالد فان اشتراهم كان مشتريا لنفسه دون المضاربة) لانالشراء من وجد نفاذا علىالمشترى نفذ عليه ولو اشترى شيئا شراء فاسدا بما يملك اذا قبض فليس بمخالف لانالاذن فيالشراء عام في الصميم والفاسد وذلك ماعكن سعه بعدقيضه (فو له فان كان المال رع فليس له أن يشترى من يعتق علىنفسه) لانه يعتق عليه نصيبه ويفسدنصيب ربالمال ويعتق على الخلاف المعروف فيمنع التصرف (قو الد قان اشتراهم ضمن مال المضاربة) لأنه يصير مشتريا لنفسه فيضمن بالنقد من مال المضاربة (فو له فان لم يكن في المال ربح جاز أن يشتريم) لاند لا مانع من التصرف اذلا شركة فيه ولانه يقدر على بيمهم بحكم المغسارية (فو إله فأن زادت قيمتهم عتق نصيبه منهم ولم يضمن ربالمال شيئا) لانه لاصنع من جهته في زيادة القيمة ولا في تملكه الزيادة لان هذا شيُّ ثبت من طريق الحكم فمساركا اذا ورثه مع غيره ويكون ولاؤه بينهما على قدر الملك عند ابى حنيفة وعندهماعتق كله وولاؤه للمضارب ويسى فىرأسالمال وحصة رب المال منالرع (فَوْ لِهِ وَيُسْمِى المُتَقَ فِي قَدْرُ نَصِيبُهُ مَنْهُ) لأن ذلك القدر قد سلم له بالعتق فوجب علمه ضمان قيمته وانكان الذي دفعالمال امرأة فاشترىبه المضارب زوجها صمالشراء وبطل الشكاح لانه قد دخل في ملكها بالشراء ولو اشترى المضارب عبدا وفيه فضل على رأس المال نحو ان يكون رأس المال الفا فاشترى به عبدا يسساوى الفين ظهر للمضارب فيه نصيب وهو ربم العبد وذلك نصف الربح حتى ان المضارب لو اعتقه

مذهبي عضى الوقت (وليس للمضارب ان بشترى اب رب المال ولاابنه ولامن يستق علمه) ايعلي رب المال لأن عقد المضاربة ومنع لتمصيل الرع وهو اعايكون بشراء ماعكن سعه وهذا ليسكفلك (فأن اشتراهم كان مشتريا لانهسه دون المضاربة) لان الشراء متى وجد نفساذا على المشترى نفذ عله كالوكل بالشراء اذاخالف (وان كان في المال رع قليس له) اي المسارب لأنه يمتق عليه نصيبه ونفسد نصيب رب المال (فان اشتراهم ضمن مال المضاربة) لأنه يصير مشتريا لنفسه فيضمن بالنقد منمال المضاربة (وان لم يكن في المال ر ع جاز ان يشتريهم) لائه لامانم من التصرف اذلا شركة فه لمتق علمه (فان زادت قيمتهم) بعدالشراء (عنق نميده منه) لملكه بعض قرب (ولم يضمن لرب المال شيئا) لانه لاصنع من حهته فيزيادة القيمة ولا فيملكه الزيادة لان هذاشي شبت منطريق الحكم فصار كااذا ورثه مع غيره (ويسى المعتق لرب المال في قيمة نصيبه) اى رب المال (منه) اى المعتق لاحتباس ماليته (نفذ)

عنده (واذادفع المضارب المال) لآخر (مضاربة ولم يأذن لهرب المال في ذلك لم يضمن) المضارب الاول (بالدفع) الى المضارب الناني (ولا يتصرف المضارب في ١٧٦ ﴾ الثاني) من غيران يرع بل (حقى يرع)لانه مالم يرع بمنزلة الوكيل

وللمضارب التوكيل (فاذا رع) المضارب الشاني (ضمن المضارب الاول المال لرب المال) قال في الهداية وهنذا رواية الحسن عن ابي حنيفة وقالا اذاعل به ضمن رع اولم برع وهو ظاهر الرواية قال الاسبعابي قال صاحب الكتاب ضمن المضارب الاول والمشهور من المذهب ان رب المال بالخيار انشاء ضمن الاول و أن شباء ضمن الشاني في تولهم جيما الم تعجيم (واذا دفع) رب الماله (اليه) المال (مضاربة بالنسف و اذن له ان مدفعها) الى غيره (مضاربة فدفعها) المضارب الىغيره (بالثلث) جاز لوجـود الاذن من المالك (فانكان رب المال قال له) في اشتراط الرع (على انمارزق الله تعالى) أوماكان من فضل فهو (بيننا نصفان فارب المال نصف الرع) علابشرطه (وللمضارب الشاني ثلث الرع) لانه المشروط له وللمسارب (وللاول) الباقي وهو

نفذ عتقه في ربعه وان اعتقه ربالمال نفذ عتقه في ثلاثة ارباعه ولو لم يكن في قيمة العبد فضل على رأسالمال فليس للمضارب فيهنصيب حتى او اعتقهلايمتق واناعتقه ربالمال عتق وصار مستوفيا لرأسماله وان اشترى المضارب عال المضاربة عبدين قيمة كل واحد منهما مثل رأس المال فانكل واحد منهما يكون مشغولا برأس المال ولا يظهر المضارب فيـــه نصيب حتى ان المضارب لو اعتقهما معا او متفرقا لاسفذ عتقه في واحد منهما وان اعتقهما ربالمال نظرت ان اعتقهما مما عتقا حيما ويضمن للمضارب خسمائة موسراكان او معسرا وولاؤهما جيما لربالمال لانه اتلف على المضارب نصيبه منالرع وهو خسمائة فكان ذلك ضمان الاتلاف فيضمن موسرا كان او مسرا وان اعتقهما متفرقا فانالعبد الاول يعتق كله وبصير مستوفيا لرأس المال ويتمين العبد الآخر للرع فاذا اعتقمه نفذ عتقه فينصفه وبكون حكمه كحكم عبد بين شريكين اعتقه احدهما (فو اله واذا دفع المضارب المال مضاربة ولم يأذن له ربالمال) فذتك اى لم يقل له اعل برأيك (لم يضمن بالدفع ولا يتصرف المضارب الثاني حتى يربح فاذا ربح ضمن المضارب الاول لرب المال) وهذه رواية الحسن عن الى حنيفة وقال ابو بوسف ومجد اذا عل به ضمن رع اولم يرع وهو ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وقال زفر يضمن بالدفع عمل او لم يعمل ثم ذكر في الكتباب يضمن الاول ولم يذكر الثاني فقيل ينبني ان لايضمن الثاني عند أبي حنيفة وعندهما يضمن بناء على اختلافهم في مودع المودع وقيل ربالمبال بالخيار انشاء ضمن الاول او الثاني اجاعا وهو المشهور وهذا ظاهر عنسدهما وكذا عنده والفرق له بين هذه وبين مودعالمودع انالمودع الثانى يقبض لمنفعة الاول فلا يكون صامنا وهنسا يعمل المضارب الثاني لنفع نفسه فجاز أن يكون صامنا ثم أن ضمن الاول صحت المضاربة بينالاول والثاني لأنه ملكه بالضمان من حين خالف بالدفع الى غير. فعسار كما اذا دفع مال نفسه وان ضمن الناني رجم علىالاول عا ضمن لانه عامل له ويصم المضاربة والرع بينهما علىماشرطا لانقرار الضمان على الاول فكائه ضمنه ابتداء وبطيب الربح للثاني ولايطيب للاول لانالثاني يستمقد بممله ولإ خبث فيالعمل والاول بستعقه بملكه المستند باداء الضمان وهو لايعرى عن نوع خبث (نخو له فاذا دفعاليه المال مضاربة بالنصف وقد اذن له ان مدفعه مضاربة فدفعه بالثلث فان كان رب المال قال له على أن مارزق الله بيننا نصفان فلرب المال نصف الربح وللمضارب الثاني ثلث الربح وللمضارب الاول السدس) لان الدفع الى الثانى مضاربة قد صمح اوجود الاس به من جهة المالك وربالمال شرط لنفسه نصن جيع ما رزقالله فلم يبق للاول الا النصف وقد جمل من ذلك بقدر ثلث الجيم للثاني فلم يبق له الا السدس (قوله وانكان

(السدس)لانربالمال شرط لنفسه نصف جيع مارزق الله تعالى فلم ببق للاول الاالنصف فينصرف تصرفه الى نصيبه وتدجيل منذلك بقدر ثلث الجميع للثانى فيأخذ، فلم يبق للاول الا السدس (وان كان قال) رب المال للمضارب الاول

قال على ان مارزقكالله بيننا نصفان فللمضارب الثانى الثاث وما بق بين رب المال والمضارب الاول نصفان) لانه فوض اليه التصرف وجعل لنفسه نصف مارزق الله الاول وقدرزقه الله الثلثين فيكون بينهما مخلاف الاول الدجمل لنفسه هناك نصف جيم الربح فافترقا واوكان قالله فما ربحت منشي فييني وبينك نصفان وقددفع الىغيره بالنصف وللثانى النصف والساقي بينالاول وربالمال لان الاول شرط للشائي نصف الربح وذلك مفوض اليد من جهة رب المال فيستمقد وقد جمل رب المال لنفسه نصف مارع الاول ولم يربح الاالنصف فيكون بينهما (فوله وان قال لهعلى ان مارزق الله من شيُّ فلي نصفه و دفع المال مضاربة بالنصف فللثاني نصف الربح ولرب المال نصف الربح ولاشي ملمضارب الاول) وكذا اذا قال له فاكان من فضل فبيني وبينك نصفان وذلك لانه حمل لنفسمه مطلق الفضل فيكون للثاني النمسف بالشرط ويخرج الاول بنير شي (فوله فان شرط المضارب الاول للشاني ثلثي الرع فلرب المال النصف وللمضارب الشاني النصف ويضمن المضارب الاول للثانى سدس الربح في ماله) لانه شرط للشاني شيشًا هومستمق لرب المال فلم ينفذ في حقه لكن التسمية في نفسها محيمة لكون السمى صحيحا في عقد علك فيلزمه الوفاء مه واو قال رب المال المضارب اعل بهــذا المال على أن مارزق الله من شيُّ فلك ثلثه ولميدى ثلثه فهمو حائز والثلثمان لرب المال سواء كان على العبد دين اولا اذا لم يشترط على العبد وأن شرط عمله كان ماشرط للعبدان كان عليه دين عند ابي حنفة لان من اصله أنه أذاكان على العبد دين لم يستحق المولى كسبه وقال ابويوسف ومجد ماشرط له فهو لمولاه سواء كان عايه دين اولم يكن وان قال له اعل بهذا المال على أن مارزق الله من شيٌّ فلك ثلثه ولمبدك ثلثه ولى ثلثه فهو جائز والثلثان للمضارب والثلث لرب المال وهذا على وجهين ان لم يكن على العبد دين فالمشروط له مشروط للمضارب وان كان مديونا ان شرط عمله جاز عند ابي حنفة ويكون ذلك للعد لان المضارب لا علك كسبه اذاكان مدسونا عندا بي حنيفة وان لم يشترط عله فهو لرب المال لان الربح لايستمق الا بالعمل وذلك غيرمشروط عليه فلا يكون له منه شي ويكون لرب المال لانه كالمسكوت عنه فيستحقه برأس مالهوقال الولوسف ومجد يكون للمضارب لأنه علك كسب عبده وأن كان مدلومًا يمني فيما اذا شرط عله وان شرط الثلث لان المضارب اولزوجته فالمضاربة جائزة وماشرط لهما فهو لرب المال لان ابن المضارب وزوجته لايستمقسان الربح من غير عمل ولا مال فصار المشروط لهما كالمسكوت عند وما سكت عند من الربح استحقد رب المال برأس ماله وان اعطاه المال على ان الرع كله للمضارب فهوقرض فيكون للمضارب ربحه وانقال على أن ربحه لى فهو بضاعة وأن قال خدهدا المال على أن لك نصف الرع اوثلثه ولم يزد على هذا فالمضاربة جائزة وللمضارب ماشرط له والباقى لرب

(ومايتي) وهو الثلثان (بين رب المال والمضارب الأول نصفان) لأنه فوض المه التصرف وجمل لنفسه نصف مارزق الاول وقد رزق الاول النائين فيكون بيهما (فان) كان (قال على انمارزق الله تعالى فلى نصفه) اوماكان من فضل فيني و بينك نعسفان (فدفع المال الى آخر مضاربة بالنصف فلاثاني نسف الرع) لاند المشروطلة (ولرب المال النصف ولاشي للضارب الاول) لانه شرط للثاني النصف فيستمقه وقد جمل رب المال لنفسه نصف مطاق الرع فليق للاول شئ (فان)كان (شرط)المضارب الاول (للمشاربالثاني ثلثى الربع فارب المال نصف الرع) لمام (وللضارب الثاني) الباقى وهو (نصف الربح ويضمن المضارب الاول للضارب الشاني سدس الربح) اى مثله (في ماله) لانه شرط للثاني شيئا هو مستمق لرب المال فإينفذ فيحقه لمافيه من الابطال والشمية فيانسها صحعة فيلزم الوفاء باداء المشل

المضاربة) لانها توكيل على مامر وموت الموكل اوالوكل سطل الوكالة (وان ارتد رب المال عن الاسلام) والعياذ بالله تمالى (ولحق مدار الحرب) وحكم بلحـوقه (بطلت المضاربة) ايضا لزوال ملكه وانتقاله اورثته فكان كالموت ومالم يحكم بلحوقه فهى موقوفة فان رجع مسليا لم تبطل قيد برب المال لانه لوكان المضارب هو المرتد فالمضاربة على حالها لانعسارته صحيحه ولا توقف في ملك رب المال (وانعزل رب المال المضارب) عن المضاربة (ولم يعلم) المضارب (بعزله) ای عن ل نفسه (حتى اشترى وباع فتصرفه) الصادرقبل الم (جائز) لاندوكل من جهتدوعن ل الوكل قصدا يتوتفعلي علمه (وانعلم بعزله والمال عروض) هوهنا ماكان خلاف جنس رأسالمال فالدراهم والدنانير هنا حنسان (فله ان بيمها ولاعنمه العزل من ذلك) اليم لازله حقا في الربح ولايظهر ذلك الابالنق فيثبتله حقالبهم ليظهر

المال وان قال خذه على ان لى نصف الربح ولم يزد على هذا فالاستحسان انها جائزة ويكون للمضارب النصف وان قال على أن نصف الريح لى ولك ثلثه ولم يزد على هذا فالثلث للمضارب والباقى لرب المال وان قال على أن مارزق الله بيننا فهوجائز لان البين كلة للقسمة وهو يقتضي المساواة فيكون الرع بينهما نصفين وان قال على اننا شريكان فيالربح جاز ويكون بينهما نصفين لآن الشركة تقتضي المساواة قالىالله تمالى ﴿ فَهُم شَرَكَاء فِي الثَّلْثُ ﴾ وان قال المضارب على ان لك شركاء في الربح جاز عند ابي يوسف والريح بينهما نصفان لان الشرك مشتق من الشركة والشركة تقتضى المساواة وقال مجد المضاربة فاسدة لان الشرك عبارة عن النصيب وهومجهول مسئلة ﴾ اذا اشترى المضارب جارية من مال المضاربة فليس لرب المال ان يطأها سواءكان فىالمال ريح املا لانه اذاكان فيه ريح فهىمشتركة ووط المشتركة لايجوز وان لم يكن فيه ربح فللمضارب حق يشبه الملك الاترى ان رب المال اومات كان للمضاربان ببيعهافاشبهت الجارية المشتركة (فوله واذا مات رب المال اوالمضارب بطلت المضاربة) اما عوت المضارب فلان عقد المضاربة عقد له دون غيره فاشب الوكالة وموت الوكيل يبطل الوكالة واما موت رب المال فلان المضاربة تصرف بالاذن و الموت يزيل الاذن ولان المضاربة توكيــل و موت الموكل سطل الوكالة (فوله فان ارتد رب المال عن الاسلام اولحق مدار الحرب بطلت المضاربة) هذا على وجهين ان حكم الحاكم بلحاقه بطلت من يوم ارتد لانه بذلك تزول املاكه وتنتقل الى ورثته فصار كوته وان لم محكم بلحاقه فهي موقوفة ان رجع الى دار الاسلام مسلما جازت المضاربة ولم تبطل وان كان المضارب قد اشترى بالمال عرضا فارتد رب المال بعد ذلك ولحق بدار الحرب فبيع المضارب لذلك العرض جائز لانه لومات في هذه الحالة لم ينعزل فلا ينعزل بردنه قبل الحكم بلحاقه و الاصل ان ملك المرتد موقوف عند ابي حنفة فتصرفه كذلك وعندهما الردة لاتؤثر في حكم الاملاك فتصرف المضارب في حال ردة رب المال جائز فان مات رب المال اوقتل اولحق وحكم بلحاقه بطلت ايضا عندهما لان هذه الاسباب تزيل الاملاك عندهما ايضاوان كان المضارب هو المرتد فالمضاربة على حالها في قولهم جيما فان مات المضارب اوقتل اولحق بدارالحرب وحكم بلحاقه بطلت المضاربة لانهذه الاشياء كالموت واماالمرأة فارتدادها وغيرار تداها سواء اجاءاسواء كانتهى صاحبةالمال اوالمضاربة الاان تموت اوتلحق بدارالحرب فيمكم بلحاقهالانردتها لاتؤثر فياملاكها فكذا لاتؤثر فيتصرفها (فو له واذا عن ل رب المال المضارب فلم يعلم بعزله حتى اشترى وباع فتصرفه جائز) لانه وكيل من جهته وعزل الوكيل قصدا شوقف على علمه (فوله وان علم بدزله والمال عروض فلمان يبيعها ولايمنعه المزل عنذلك) لان المضاربة قد تمت بالشراء وصحت فلا مجوز له العزل بعد ذلك لانحقه قدثبت فيالربح وأعايظهربالقسمة وهي

بدلك (ثملا بحوز) له (ان يشترى تمنها شيئا آخر)لان العزل العالم يعمل والمال عروض ضرورة معرفة رأس المال وقد الدفعت بصيرورته نقدا فعمل العزل (وان عزله ورأس المال دراهم او دنانير قدنضت) اى تحولت عينا بعد ان كانت متاعا صحاح (فليس الدان يتصرف فيها) لما قال في الهداية وهذا الذي ذكره اذا كان من جنس رأس المال فان لم يكن بان كان دراهم ورأس المال دنانير او على المكس له ان يبيها بجنس رأس المال استحسانا لان الربح لا يظهر الابه وصار كالمروض اه وقد اشرنا اليه (واذا افترقا وفي المال ديون و) كان (قدر ع المضارب فيه) ﴿ ١٣٨٢ ﴾ إلى المال (اجبره الحاكم على اقتضاه

تبتني على رأس المال واتما ينض بالبيع (فولد ثم لايجوز ان يشترى ثمنها شيئا آخر) يهني العروض اذا باعها لانها قد صارت نقدا (قوله وانعَزَّلَهُ وَرَأْس المال دراهم او دنانير قدنضت فليس له ان متصرف فيهما) هذا اذاكان من جنس رأس المال اما اذا كان رأس المال دنانير والذي نض له دراهم أو على العكس فله أن يبيعها بجنس رأس المال استحسانًا لأن الربح لايظهر الابه كذا في الهداية (قوله واذا افترقا وفى المال ديون وقد ربح المضارب فيه اجبره الحاكم على قضاء الديون) لانه عنزلة الاحير لان الربح له كالاجرة ولان عمله حصل بعوض فيجبرعلي أتمامه كالاجير (فو ابر وان لم يكن في المال ربح لم يلزمه الاقتضاء) لانه وكيل محض وهو متبرع والمتبرع لامجـبر على ايفـاء ماتبرع به ولان الديون ملك لرب المـال ولاحظ له فيهما فلا يجبر (فو له ويقال له وكل رب المال في الاقتضاء) لان حقوق المقد الى العاقد فلابد من توكيله كى لايضيع حقه وفي الجامع الصغير يقسال له احل مكان قوله وكل والمراد منـــه الوكالة للناسبة بين الوكالة والحوالة فان معنى الحوالة نقل الدىن من ذمة الى ذمة وممنى الوكالة نقل ولاية التصرف فاستعار لفظ الحوالة للوكالة والذى يبيع بالاجركالسمسار والبياع بالاجر يجبران على الاقتضاء لانهما يمملان بالاجر فكان الاجر لهما مدلعلهما (فوله وماهلك منمال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال) لان الربع تبع لرأس المال وصرف الهلاك الى ماهو التبع اولى كما يصرف الهلاك الىالمفو في الزكاة (فو له وان زاد الهالك على الربح فلا ضمان على المضارب) لأن مال المضاربة مقبوض على وجه الامانة فعسار كالوديمة ويقبل قوله في هلاكه و ان لم يعلم ذلك كايقبل في الوديمة وسواء كانت المضاربة صحيحة اوفاسدة فهي امانة عند الىحنيفة وعندهما كانت فاسدة فالمال مضمون (فو له فان كانا اقتسما الربح والمضاربة بحالها ثم هلك المال اوبعضه تراد الربح حتى يستوفى رب المال رأس ماله) لان قسمة الرع لاتصيم قبل استيفاء رأس المال لانه هو الاصل وهذا بناء عليه وتبم له (قوله فان فضل شي م) اى عن رأس المال (كان بينهما) لانه ربح (فو له وان نقص عنرأس المال فلا ضمان على المضارب) لانه امين (قو له وانكانا اقتسما الربح) الاول و (فسخا المضاربة ثم عقداهـــا وهلك المال) اوبعضه (لم يترادا الربح الاول) لانالمضاربة الاولى قد تمت وانفصلت والثانية عقد جديد فهـلاك المال في الثاني لايوجب انتفاض الاول كما اذا دنع اليــه

الديون)لانه عنزادالاحير فان الرع كالاجرله (وان لم يكن له) في المال (رع لم يلزمه الاقتضاء) لأنه وكيل محض وهونتبرع والمتبرع لابجبر على ابفاء ماتبرع به) (و) لكن (مقالله) ای للمنارب (وكلرب المال في الاقتضاء) لإن حقوق المقد تتعلق بالماقد والمالك ليسبعاقد فلا يتمكن من الطاب الا بتوكيله فيؤمر بالتوكيل كيلاينسيعحقه (وماهلك من مال المضاربة فهو من الرع دون رأس المال) لان الرع اسم للزيادة على رأس المال فلايد من تعيين رأس المال حتى تظهر الزيادة (واذازاد الهالك على الربح فلا شمان على المضارب فيه) لانه امين (وان كامًا) اى المضاربان (قداقتعما الرع و) بقيت (المضاربة محالها) اي لم تفسخ (ثم هلك المال) كله (اوبعضه ترادا الرع حتى يستوفى رب المال

رأس المال) لان قسمة الربح قبل استيفاه رأس المال لا يصمح لا نه هو الاصل فاذا هلك ما في يد المتضارب امانة (مال) شين ان ما اخذاه من رأس المال فوجب رده (فان نفضل شئ) بعد استيفاه رأس المال (كان بينهما) لانه ربح (وان عجز) الربح المردود اى نقص (عن) اكمال (رأس المال لم يضمن المضارب) لمام من انه امين (وانكانا قد اقد عا الربح وضما المضاربة) الاولى والمال في يد المضارب (ثم عقداها) ثانيا (فهلك المال لم يترادا الربح الاولى) لان الاولى

مال آخر (هو ايه و بجوز للمضارب ان يبيع بالنقد والنسيئة) لانه من صنع النجسار وهذا اذا باع الم الم متاد اما اذا كان الى اجل لا ببيم التجار اليه ولا هو معاد لم يجز لان الامر العام ينصرف الى المعروف بين النـاس والهذا كان له ان يشــترى دابة للركوب وليسله ان يشترى سفينة للركوب وله ان يستكريها اعتبارا لعادةالنجار وله ان يأذن لعبد المضاربة في التجارة في الرواية المشهورة لأنه من صنع التجار ولوباع آخر الثمن جاز بالاجاع اما عنــدهما فلان الوكيل يملك ذلك فالمضــارب اولى لانه أقوى منه تصرفا وأما عند أبي وسف فانه يملك الأقالة ثم البيع بالنسأ بخلاف الوكيل فانه لاعلك الاقالة بمعنى ان الوكيل عندهما علك الاقالة وتأخير الثمن الا أنهمما قالا في الوكيل اذا آخر الثمن ضمن والمضارب لايضمن لان المضارب علك أن يستقيل ثم ببيع بنسيئة فكذلك يملك ان يؤخذ ابتداء ولا يضمن و الوكيل لايملك ان يقايل ثم يبيع بالنسأ فاذا آخرضمن واما ابو يوسف فقال لايجوز تأخيرالوكيل ويجوزنأخير المضارب لماذكرنا وان احتال المضارب بالثمن على رجل والمحال عليه ايسر اواعسر فهو جائز لان الحوالة منءادة النجار لانيم ربما تمكنوا من الاقتضاء من المحال عليـــه آكثر مما تمكنون مناقتضاء المحيل وليس هذا كالوصى اذا احتال بمال اليتيم فانهيمتبر فيه الاصلح لان تصرفه مقيد بشرط النظر فان كان ذلك اصلح جاز والا لم يجز لان الومى يتصرف لليتيم على وجه الاحتياط فالا احتياط فيمه لايجوز وتصرف المضارب على عادة التجار فا اعتادوه جاز وان قال رب المال للمضارب لأتبع الا بالنقد لم يكن له ان يبيع الا بالنقد لان المضاربة يدخلها النممسيص وله فىذلك منفمة وهو تجيل الملل فان أمره ان ببيع بالنسيئة فله ان ببيع بالنقد والنسيئة لان بالنقسد خيرا له وان نهاه عنه كالو وكل رجلا ان بيم له عبداً بالف ولا تبيمه باكثر من ذلك كان له أن يبيعه بالف و ما زاد عليه (فو له ولا يزوج عبدا ولا امة منمال المضاربة) اما العبد فأنه يلزمه دين متعلق بالمضاربة من غير عوض واما الامة فقال ابوحنيفة ومحمد لايزوجهما لان النكاح ليس من النجارة بدليل ان المأذونة لاتملك تزويج نفسها وقال ابوبوسف له ان يزوج الامة لان في تزوجها تحصيل عوض وهو المهر فصار كالبيع ولان في تزوجهـا سقوط نفقتها عن المولى وليس للمضارب ان يكاتب لان الكتابة ليست من التجارة

一一後にして

الوكالة فى اللغة هى الحفظ ومندةولهم «حسبنا الله ونع الوكيل» اى ونع الحافظ ، وفى الشرع عبارة عن اقامة الذير مقامه فى تصرف معلوم (فو له رحدالله كل عقدجاز ان يعقده الانسان لنفسه جاز ان يوكل به) لان الانسان قديجز عن المباشرة بنفسه فيمتاج الى توكيل غيره ومدى قوله جاز ان يعقده لنفسد اى باهلية نفسه مستبدا به

لانهامن صنيع التجار قيدنا بالمتمارفة لانه اذا باع الى اجل غير متعارف لايصيم لان له الامراامام المروف بين النساس (ولايزوج عدا) اتفاقا (ولاامة) عندابي حنيفة ومجد (من مال المضاربة) لانه ليس بتجارة والمقمد لايتضمن الاالتوكل بالتحارة اوماهو من ضرورياتها والنزويج لبس كذلك وقاس ابو يوسف تزويج الامة على أحارتها بأنه من باب الاكتساب لأنه ليستفيد به المهر وسقوط النفقية قال فى التصميم والمعتمد قولهما عند الكل كااعتمده المحبوبي والنسني والموصلي وغيرهماه فوتقد كاذاعل المضارب في المصر فنفقته في ماله وان سافر فطمامه وشرابه وكسوته وركوبه في مال المضاربة هدايه

﴿ كتاب الوكالة ﴾

وجه المناسبة بينها وبين المضاربة ظاهرلان الوكالة من احكامهاوهي لغة اسم منالتوكيل وهو التويض وشرعا اقامة الغير مقام نفسه في تصرف معلوم جوهره وقد صد المصنف بضابط ما صحفيه التوكيل فقال (كل عقد حاذ ان

يمقده الانسان بنفسه جازان يوكل به غيره) لانه ربما قد يجيز عن المباشرة بنفسه على اعتبار به نن الاحوال فيحتاح ان يوكل

غيره فيكون بسبيل منه دفعا لحاجته (وبجوز التو ديل بالخصومة) من غيراستيفاه (في سائر الحقوق و)كذا (باثباتها) اى اثبات سائر الحقوق تمكينا لدمن استيفاه حقوقه قال الاسبيجابي وهذا قول ابي حنيفة وقال ابويوسف لابجوز في اثبات الحد والقصاص والخصومة فيه وقول مجد مضطرب والاظهرانه مع ابي حنيفة والصحيح قولهما تصحيح (ويجوز التوكيل) ايضا (بالاستيفاء) و الايفاء لسائر الحقوق (الافي الحدود والقصاص فان الوكالة من المراكلة المراكبة الوكل

و هذا لدفع نقص الوكيل لانه لاعلك التوكيل وأعالم يقل كل فعل جاز أن يفعله احترازا عن مالا يدخل تحت العقود وهو مايفعله مثل استيفاء القصاص فانه بجوز ان يفعله بنفســـه ولايجوز ان يوكل به مع غيبته ثم الوكالة لاتصم الا باللفظ الذي يثبت به الوكالة من قوله وكلتك ببيع عبـدى هذا أوبشراء كذا وعن إلى يوسف اذا قال احببت ان تبيع عبدى هذا اورضيت اوشئت او اردت فهو توكيل واو قال لا أنهاك عن طلاق أمرأني لايكون هذا توكيلا حتى لوطلقها لايقع كذا في النهاية (فوله وبجوز التوكيل بالحصومة) اي بالدعوىالصحيحة اوبالجواب الصريح (فولد في سائر الحقوق واثباتها) اى فى جيمها وهذا باطلاقه انماهو قولهما وقال ابويوسف هوكذلك الافى الحدود والقصاص والامان فانعنده لابجون التوكيل بالخصومة فيها ولافى اثباتها باقامة البينة (فو أبه و بجوز بالاستيفاء الافي الحدود والقصاص فان الوكالة لاتصم باستيفائها مع غيبة الموكل عن المجلس) يسى المقذوف والمسروق منه وولى القصاص (فوايد وقال ابوحنيفة لابجوزالتوكيل بالخصومة الابرضاء الخصم الاانيكون الموكل مريضا اوغائبامسيرة ثلاثة ايام فصاعدا) سواء كان وكيل المدعى او المدعى عليه ووقوله «الاان يكون مريضا» يعنى مرضا يمنعه من الخصومة اما اذا كان لا يمنعه فهو كالصحيح لايجوز توكيله عندابي حنيفة الابرضاء الخصم . وقوله «اوغائبامسيرة ثلاثة ايام» امادونها فهو كالحاضر واما المرأة ان كانت محضرة حازلها ان توكل بغير رضى الخصم لأنها لم تألب خطاب الرحال فاذا حضرت مجلس الحاكم انقبضت فلم تنطق محجتها لحيائها وربما يكون ذلك سببا لفوات حقها وهذا شئ استحسنه المتأخرون وجعلوها كالمريض واما اذاكان عادتها تحضر مجالس الرجال فهي كالرجل لايجوز لها التوكيل الا يرضى الخصم ومن الاعذار التي توجب لزوم التوكيل بغير رضى الخصم عند ابي حنيفة الحيض اذاكانالقانبي يقضى في المسجد وهي على وجهين انكانت هي طالبة قبل منها النوكيل بغير رضاء الخصم وان كانت مطلوبة ان اخرها الطالب حتى يخرج القاضي من المسجد لايقبل منها التوكيل بغير رضى الخصم الطالب لانه لاعذر بها الى التوكيل (غوله وقال ابو يوسف ومجد بجوز التوكيل بغير رضي الخصم) قال في الهداية لا خلاف في الجواز أنما الخلاف في اللزوم يعني هل ترتد الوكالة برد الخصم عند ابي حنيفة نم وعندهما لا ويجبر واختار ابو الليث الفتوى على قولهما وقال السرخسي الصحيم أن

عن المحلس) لانها تندري بالشبهات وشبهة العفوثانة حال غيبه بخلاف حالة الحضرة لانتفاء الشهة (وقال ابوحنيفة لابجوز) اى لايلزم (التوكيل بالخصومة) سواء كان من قبل الطالب او المطلوب (الا برضى الخصم) وبستوى فيه الشريف والوضيع والرجل والمرأة والبكر والثيب (الاان يكون الموكل مريضًا) لاعكشه حضور مجلس الحكم بقدمية ان كال (اوغائبا مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا) أومريدا سفرا او مخدرة لم تجر عادتها بالبروز وحضور مجلس الحكم هدايه قال في التصيم واختبار قوله المحببوبي والنسني وصدر الشريعة وابو النضل والموصلي ورجم دليله في ڪل مصنف اھ (وقالا بجوز التوكيل بغير رضي الخصم)وبداخذ ابوالقاسم

الصفار وابوالليث وفي فناوى المتابى انه المختار وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية والمختار في هذه (القاضى) المسئلة ان القاضى اذا علم النعنت من الابي يقبل توكيله من غير رضاه واذا علم ان الموكل قصد اضرار خصمه لايقبل اهو مثله في قاضيمان عن شمس الائمة السرخسي وشمس الائمة الحلواني وفي الحقائق واليه مال الاوز جندي كذا في التصحيم مختصا وفي الدرر وعليه فتوى المتأخرين

(ومن شرط) صحة (الوكالة ان يكون الموكل بمن علك النصرف) لانالوكيل أما علك النصرف من جهتد فلابد من كونه ما لكالما علكه لغيره (وتلزمه الاحكام) قال في العناية يحتمل احكام ذلك التصرف وجنس الاحكام فالاول احتراز عن الوكيل أذا وكل فأنه علك ذلك التصرف دون التوكيل به لانه لم تلزمه الاحكام وهي الملك وعلى هذا يكون في الكلام شرطان والثاني إحتراز عن الصبي والمجنون من هم هم ويكون ملك التصرف ولزوم الاحكام شرطاو احدا وهذا اصبح لان

الوكل اذا اذن له بالتوكل صيم ولم تلزمـه احكام ذلك التصرف (و) ان يكون (الوكيل ممن يعقل العقد) ای یعقل معناه من اله سالب بالنسبة الى كل من المتعاقدين وجالب له فيسلب عن البايع ملك المبيع وبجلب لهملك البدل وفي المشترى العكس (و) ان يكون محيث (تقصده) لفائدته من السلب والجلب حتى لوكان صبيا لايعقل او مجنونًا كان التوكيــل باطلا وماقبل من ان قوله ويقصده احتراز عن الهازل رده ابن الهمام ثم فرع على مااصله بقوله (واذا وكل الحر البالغ) او المأ ذون) عبدا كان اوصفيرا (مثلهما حاز) لان الموكل مالك للتصرف والوكيل مناهل المبارة (وان وكلا) اى الحر البالغ اوالمأذون (صبيا محجورا) وهويعقل البيع والشراء اوعدا محورا حاز) ایضا لما قلنا (و) لكن (لا تتعلق بهمها

القاضى اذا علم منالموكل القصد بالاضرار الىالمدعى بالوكيل بحيله واباطيله لايقبل منه التوكيل الى برضى خصمه والا فيقبـله وقيد بالخصومة لان النـوكيل بقبض الدين والتقاضى والقضاء بغير رضىالخصم جائز اجاعا ولو وكله يقبضالعين لأيكون وكيلا بالخصومة اجاءا ثم الوكيل بقبض الدين اذا أقام الذي هـو في يده البينــة أن الموكل باعد اياها سممت البينة في منع الوكيل منالقبض ولايثبت بها البيع (فمو لد ومن شرط الوكالة ان يكون الموكل بمن علك التصرف) لان الوكيل آنا علك التصرف منجهة الموكل فلا يد ان يكون الموكل مالكا لتملكه من غيره فعلى هذا بجوز توكيل العب المأذون والمكاتب لانهما يصع منهما التصرف ولايجوز توكيل العبد المحجور عليه ولا الصبى المحجور عليه وليس المعتبر ان يكونالموكل مالكا للتصرف فيما وكل به وانما المعتبر ان يكون بمن يصم منالتصرف في الجلة لائم قالوا لايجوز بيع الآبق فانالوكيل بمن لا يثبت له حكم تصرفه وهو الملك فانالوكيل بالشرى لاعلك المشترى والوكيل بالبيعلايملك الثمن فلذلك لايصم توكيل الوكيل لغيره وقيل احتراز عن العبد والصبي المحجورين فانهما لو اشتريا شيئا لاعلكانه فلا يصبح توكيلهما بذلك لان الوكيل علك التصرف منجهة الموكل فلا هـ ان يكون الموكل مالكا لتملكه من غيره وانعا شرط ان يكون الموكل ممن يلزمه الاحكام لان مايلزم الوكيل يرجع به على الموكل فاذا كان الموكل بمن لا يلزمهالاحكام ثم وجد ذلك فلا يسمى (قو له والوكيل عن يمقل المقد و يقصده) لأنه يقوم مقام الموكل في العبارة فلا بد ان يكون من اهل العبارة حتى لوكان مبيا لايمقل البيع او محنو اكان التوكيل باطلا. وقوله «ويقصده» احتراز عن سِم الهازل والمكر. حتى لو تصرف هازلا لابقع عنالامر(فوله واذا وكل الحر البالغ أوالمأذونله مثلهما جاز) لانالموكل من اهل التصرف والوكيل من اهل العبارة وانما شرط مثلغما لانهما اذا وكلا مثلهما تعلقت حقوق العقد بالوكيل وأن وكلا دونهما حاز ايضا ولا تتعلق حقوقالعقد بالوكيل وفىالنهاية قوله مثلهما غير منحصر على المثلية والحرية والرقية بل مجوز ان يوكل من فوقه كتــوكيل المأذون حرا او دونه كتوكيل الحر مأذونا (فوله وان وكل صبيا محجورا عليه يعقل البيع والشراء) اى يعرف انالشراء جالب والبيع سالب ويعرف الذبن اليسير والفاحش (او عبدا محجورا عليه جاز ولايتعلق بهما الحقوق ويتعلق بموكليهما) لازالصىمناهلالعبارة

الحقوق) لأند لايصم منهماالتزام (٤٩)(ل)(جوهرة) الدهدة لقصور اهاية الصبى وحق سيد العبد (و) أنما (تتعلق عوكلهما) لإنه لما تعذر رجوعها الى العاقد رجعت الى اقرب الناس الى هذا النصرف وهو الموكل الاان الحقوق تلزم البعد عوكلهما) لإنه لما تعذر رجوعها الى العاقد رجعت الى اقرب الناس الى هذا النصرف وهو الموكل الاان الحقوق تلزم البعد المحتمد وحق الصبى لا يعلل بالبلوغ كذا فى الفيض بعد العنون المحتمد وحق الصبى لا يعلل بالبلوغ كذا فى الفيض

(والعقودالتي بعقدها الوكلاء على ضربين) وفي بعض النسخ والعقدالذي يعقد الوكلاء اي جنس العقد كذافي فايةالبيان لان الوكيل بضيف بعض العقود الى نفسمه و بعضها الى موكله ﴿ ٣٨٦ ﴾ (فكل عقديضيفه الوكيل الى نفسمه)

﴿ الاترى انه ينفذ تصرفه باذن وليه والعبد من اهل التصرف على نفسه مالك له وانما لاعلك في حق المولى والتوكيل ايس خصرف في حقه الاثرى انه لايصبح منهما التزام العهدة الصي لقصور اهليته والعبد لحق سيده فلزم الموكل وعن ابي يوسف ان المشترى اذا لم يعلم بحال البايع ثم علم انه صبى له خيار الفسيخ لانه دخل في المقد على ان حقوقه عَلَقَ بِالْعَاقِدُ فَاذَا ظُهُرَ خَلَافَهُ يَضِيرُ كَمَا اذَا عَثْرُ عَلَى عَبِ كَذَا فِي الهِدَانِهِ وَذَكَّرُ فِي قَاضَعَانَ فرقا بين الصبي و المبد الهجورين في حق لزوم العهدة فالعبد أذا عنق يلزمه تلك العهدة لان المائم من لزومها حق المولى وقمد زال حقه بالعنق والصبي لاجل حقه و حقه لا يزول بالبلوغ (قُولُه والعقود التي بعقدها الوكلا، على ضربين كل عقد بضيفه الوكيل ال نفسه مثل البيع والاجارة فعقوق ذلك العقد عملق بالوكيل دون الموكل) حتى او حلف المسترى ماللوكل عليمه شيُّ كان بارا في عنه ولو خلف ما الوكيل عليـه شي كان خانناكذا في النهاية وقال الشـافعي تنعاق بالموكل دون الوكيل (قول فيسلم المبيم ويقبض الثمن ويطالب بالثمن اذا اشترى ويقبض المبيع ويخاصم في العبب) لان كل ذلك من الحفوق والملك ينبت للموكل خلافة عنه اعتبارا للتوكيل السابق كالعبد نهب و بسطاد و معنى قولهم خلافة عنسه اى ثبت الملك اولا الوكيل ولا يستقر بل ننقل الى الوكل ساعته ولهذا لايغلهر في عنق قريب الوكيل ولا فساد نكاحه على ما يأتى بيانه ان شماءالله ولو وكل رجلا بالبيع والشراء على ان لا يتعلق به الحقوق فلا يصيم هذا الشرط وحقوق العقسد هو قبض الثمن وتسليم المبيع فالكان العساقد صبيا محبورا او عبدا محبورا لانخاطبان بالنسلم وآنا ذلك الى الموكل فاذا كانا مأذونين تعلفت بهما الحقوق فيخا طبان بتسليم المبيع واو ان الموكل طالب المشترى بالثمن ليس له ذلك ولو أمر الوصكيل الموكل بقبض الثمن فاجما طالبه أجبر المشترى على تسلم الثمن اليه ولو نهى الوكبل الموكل عن قبض الثمن صح نميه وان نهى الموكل إلوكبل عن فَبَضُ الثَّمَنُ لَايُصِحُ نُهِيهِ غَيْرِ أَنَّ المُشْرَى لُونَقَدَ الثَّنَ إِلَى المُوكِلِ يَبِرأُ عنه أستحسانا وأو الوكيل للوكل ذلك وهذه عندهما وقال ابو يوسف لايصيم إيراؤه ولا هيته ولا حطه وكذا او آخر هنه ألثمن فهو على هــذا الخلاف ولو ضل ذلك الموحكل صم بالاجاع الى الحسن الكرحي والعميم أن الملك مثبت للموكل خلافة عن الوكيل أندا. واليه ذهب ابو طاهر الدباس لان الملك لو انتفل الى الوكيل لمنق عليمه محسارمه اذا اشتراهم بالوكالة وبجساب المكرخي العما لابعتقون لان ملك الوكيل لايستقر (قو له وكل عقم بضيفه الى موكله كالنكاح والخلم والصلح من دم العمسد فان حقوقه تنعلق بالموكل دون الوكبل فلا بطالب وكيل الزوج بالصداق ولا يئزم وكيل المرأة تسليمها) لان

اي بصيم اضافته الي نفسه ويستغنى عن اضافته الى المو ڪل (مثل البيع والابارة) ونحو هما (فحفوق ذلك العقد تتعلق بالوكيل دون الموكل) لان الوكيل في هذا الضرب هوالماقد حقيقة لانالمقد يقوم بكلامه وحمكما لانه يستغنى عن اضافة العقدالي موكله وحبث كان ذلك كان اصبلا في الحقوق فتعلق به (فيسلم المبيع و مقبض الثمن) أذا باع (و بطالب بالثمن ادااشترى ويقبض المبيع) لأن ذلك من الحقوق والملك بثبت للوكل خلافة عنه اعتبارا لاتوكيل السابق (و) كذا (مخاصم بالعيب) ال كان المبيع في الما المد التسلم الى الموكل فلاعلك رده الاباذله (وكل مقديشيفه) الوكيل (الى موكله) اى لايستغنى عن الاضافة الى موكله حتى لواضافه الى نفسه لايصيم كذاني المجتى وذلك (كالنكام والحلم والصلح من دم العمد) ونحو ذلك (فان حقوقه تنعلق بالموكل إ لاضافة المقداليه (دون الوكيل)

لانه في هذا المضرب سفير محض ولذا لايستنني من اضافةالعقد إلى الموكل فكان كالرسول وفرع على (الوكيل) كونه سسفيراً محضّاً بقوله (فلايطالب وكيل الزوج بالمهر ولايلزم وكيل المرأة تسليمها) الزوج لماقلنسا من انه سسفير (و اذا طالب الموكل) بالبيع (المسترى بالثن فله) ای المشری (ان عنمه اياه) لانه اجني عن المقد و حقوقه لان الحقوق الى العاقد (قان دنسه) ای د نم المتری الثمن (البه) اى الموكل (حاز) لان تفس الثمن المقبوض حقه (ولم يكن الوكيل البطالبه) 4 (ثانيا) لمدم الفائدة لانه لو اخذ منه لوجب الاعادة (و من وكل رجلا بشراء شيء فلابه) لصمة وكالنه (من تسمة جنسه) ای جنس ماوكاه 4كالجارية والعبد (وصفته) ای نوعه کالترکی والحيثي (اوجنسه ومبلغ عنه) ليصر الفعل الموكل به معلوما فيمكنه الاتقار

الوكيل فيها سفير محض الاترى انه لايستغنى عن اضافة العقد الى الموكل واو اضافه الى نفسه صار النكاح له فصمار كالرسول مخلاف الاب اذا زوج اشه الصغير و قال ابو الصغيرة زوَّجت ابنتي من ابنك قال الاب قبلت ولم يقل لابني جاز النكاح للابن كذا في الفتاوي لان المزوج اضاف الايجاب الى الابن وقول الاب جواب له والجواب مفيد بالاول فصاركا أو قال قبلت لإنى وأو قال أبو الصنيرة لاب الصغير زوجت ابنتي ولم يزد عليه شيئا فقال ابو الصنير قبلت النكاح يقع النكاح الاب هو العميم ويجب أن يحتاط فيه فيقول قبلت لاني و منبغي الوكيل بالنكاح أن مقول قبلت النكاح لاجلى فلان والوكيل بالخلع ان كان وكيل الزوج فليس له قبض بدل الحلع وان كان وكيل المرأة فلا يؤاخذ بدل الخلع الا اذا ضمن فيؤاخذ بالضمان لا بالمقد وكذا الوكيل بالكنابة ليس له قبض مدل الكنابة (قو له و اذا طالب الموكل المشرى بالثن فله ان يمنعه اياه) لا نه اجنبي عن المقد وحقوقه لما أن الحقوق الى العاقد (قو لد فان دفعه اليسه جاز ولم يكن الوكيل أن يطالب به ثانيا) لان نفس الثمن المنبوض حقه وقد وصل اليه ولا فائدة في الاخذ منه ثم الدفع اليه ولهذا لوكان للشترى على الموكل دين يقع المقاصة بدين الموكل ولوكان له عليمسا دين يقع المقاصة بدين الموكل ابتضا دون دينالوكيل ويدينالوكيل اذاكان وحده يقع المقاصة عند ابي حنيفة ومحمد لما اله علك الابراء عندهما ولكنه يضمنه الموكل في الفصلين اي في الابراء والمقاصة * وقوله فلهان عنمه اياه ، فان وكله الوكيل جاز وليس له منعه فان نهاه الوكيل بعد ذلك فله منعمه (قوله ومن وكل رجلا ليشترى له شبيئا فلابد من تسمية جنسمه وصفته او جنسه ومبلغ ممنه) ليصرير الفعل معلوما فيمكنه الاعمار اما تسمية جنسم فقوله عبدا و جارية و أما صفته فقوله حبشي او تركي او مولد المراد بالصفة ههنـــا النوع ولو لم يذكر النوع وذكر الثمن ففال اشترلي عبدأ بمائة درهم جاز وهو معني قوله اوجنسه و مبلغ ثمنه و أن كان لفظا تجمع اجناســا كدأبة أو ثوب أورقيق فانه لانصح الوكالة و أن مين الثمن حتى ببين النــوع مع الثمن وكذا ماكان في معنى الاجنــاس كالدار لايصح فيمه السوكيل وأن بين الثمن لأن نذلك الثمان يؤخذ من كل جنس فملا يدرى مراد الآمر لتفاحش الجهالة بل لايد أن يبن الجنس والعسفة أو الجنس ومقدار الثمن و ان كان الاسم يجمع انواها لا اجناسا كالعبد وإلجارية نانه يصبح ببيان الثمن او النسوع لان بتقدير الثمن يعسير النوع معلوما وبذكر النوع تفل الجهالة مثل أن يوكله بشراء عبـد او جارية واو لم يذكر نوعاً ولا تمنــا لم يصحح لا نه يشمل انواها فان بين النوع كالمركى او الحبشي او الهنسدي حاز وكذا اذا بين الثمن وهذا اذا لم يوجمه بهذا الثمن من كل نوع اما اذا وجد لا يجوز عند بيضِ المشمايخ و او قال اشترلي ثوبا او دابة او دارا فالوكالة باطلة للجهالة الفاحشــة فان الدابة في حقيقة اللغة اشملا يدب على وجه الارض ﴿ قال الله نعالى ومامن دابة في الارض الاعلى الله رزقها ﴾

(الا ان يوكله وكالة عامة فيقول ابتع لى مارأيت) لانه فوض الامر الى رأيّه فاى شى يشستريه بكون بمثلا والاصل ان الجهالة اليسيرة تنحمل فىالوكالة كجهالة الوصف استحسانا لان مبنى النوكيل على النوسعة لانه استعانة فتتحمل الجهالة اليسيرة هدايه ثم الجهالة فى النوكيل ثلاثة انواع فاحشسة وهى جهالة الجنس ﴿ ٣٨٨ ﴾ كالنوب والدابة والرقبق وهى تمنع

و في العرف يطلق على الخيل والبغال والحنير فقد جمع انواعا وكذا الثوب يتناول الفطن والكشان والحرير والصنوف ولهذا لايصم أسميته مهرا وكذأ الدار في معنى الا جناس لانها يختلف اختالانا فاحشاً باختلاف الاغراض والحال والجيران والبلدان ولهــذا لو تزوج عــل دار لم تكن تسميــة صحيحة فان سمى جنس الـدار وثمنهـا و نوع الدابة و ثمنهـا بان قال حمارا ونوع الثوب بان قال هروی او مروی ماز استمسانا لان النبی علیه السلام اعطی عروة دینارا وامره ان بشترى له شاة فذكر الجنس و الثمن و الحجت عن ذكر الصفة وأن قال اشترلي شاة او عبدا ولم يذكر ممنا ولا صفة فالوكالة باطلة واما اشتراه اأو حكيل فهو لنفسم ولو قال اشترلي ثوبا بعشرة دراهم لم بحز حتى يسمى نوعه فيفول هرويا او مرويا لان الثوب يقع على اجنباس مختلفة كالقطن والعسوف والكنان فلا يصير ذلك معاوما بقدر الثمن لانه ف يوجد في كل اجناس الثياب ما يتقسدر بذلك النمن (قوله الا ان يوكله وكالة عامسة فيقول له ابنع لي ما رأيت) لانه فوض الامر الى رأمه فأى شيء بشترمه بكون ممثلاكم اذا قال له اشترلي اى ثوب شأت او اى دابة اردت او ما تيسر عليك منها فانه بصح وبصير حكمه حكم البضاعة والمنساربة ولو وكله بشراء جاربة سمى جنسها وثمنها فاشترى له عميسا او مقطوعة اليدين او مقمدة فذلك جائز على الموكل عند ابي حنيفة وعندهما لانجوز على الموكل لان من العادة ان الناس لابشترون ذلك ولا بي حنيفة ان اسم الجارية موجودف السمحة والمبية فان اشتر له عورا، او مقطوعة احدى اليدين او أحسدى الرجلين حاز على الموكل اجماعا لانها مسببة وقد بشترون المعيب وان قال اشترلي حارية تخدمني اوالعندمة اوللخز فاشرى عيا اومقطوعة اليدين لم يلزم الموكل اجماعاً لانها لاتصلح للعمل وال قال اشترلى رقبة لم يجز شراء العمياء ولامفطوعة البدين اجماعا فان اشترى عوراء او مفطوعة احدى البدن لزمت الموكل اجماعاً لأن تنصيصه على الرقبة يقتضي مامجوز عتفهما في الكفارة وأن قال اشترلي حارية اطأها او استولدها فاشترى له رتقا او اخته من الرضاعة او ذات رحم محرم منه أو محبوسية لم يلزم الموكل ونذذ الشراء على الوكيل لائه خالف الفيد (فوله فاذا اشترى الوكيل وقبض الثمن اطلع على عيب فله ان رده بالسب مادام المبيع في مده) لانه من حقوق العقد وهي كلها اليه (قو له فان سله الي الموكل لم رده الاباذنه) لانه قد أنهى حكم الوكالة ولان فيه ابطال بده الحقيقية فلا تمكن منه الا باذنه ولان احد الآمر الجيع من يده حجر عليه في الوكالة (قو له و بحوز النوكيل بعقد الصرف والسلم) لانه عقد علكه يفسه فيماك التوكيل به ومراده النوكيل بالاسلام و ذلك من قبل رب السلم اما التوكيل من قبل المسلم اليه بان وكله يقبل له السلم فانه لا يجوز

صمة الوكالة و أن بين الثمن لان الوكيل لابقدر على الامتثال لان بذبك الثن بوجد من كل جنس وجُهالة يسيرة وهي جهالة النوع كالجمار والفرس والثوب الهروى وهي لاتمنع صحة الوكالة وان لم بين الثمن وجهالة متوسطة بين الجنس والنوع كالعبد والامسة والحدار فان بين الثمن او النوع تصم و تلحق بحمالة النوع وان لم بين واحدا منهما لاتصم وتلعق بجهالة الجنس فيض عن الكافي ويؤخذ من كلام المصنف (وادًا اشترى الوكيل) ما وكل بشرائه (وقيض المبيع) ای المشتری (ثم اطلع علی عبب) فيه (فله) اي الوكيل (ان رده بالعيب مادام المبيع في مدم) لتعلق الحقوق به (فان سله الي الموكل لم يرده الابادنه) لانتهاء حكم الوكالة بالتسلم (و بجوز التوكيل بعقــد الصرف والسلم) لانه عقد علكه مفسمه فيناك النوكيل به على مام

و مراده التوكيل بالاسلام دون قبول السلم فان ذلك لايجوز فان الوكيل بيم طماما (فانه) ف ذمته على ان يكون الثمن لغير وهذا لايجوز هدايه ثم العبرة لمفارقة الوكيل (فان غارق الوكيل صاحبه قبل القبض) لبدلة (بطل العقد) اوجود الا فتراق من غيرقبض (ولابعتبر مفارقة الموكل) و او ماضراكما في البحر خلافاللميني ﴿ ٣٨٩ ﴾ لانه ايس بماقد (وادًا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله) من غير

صريح اذن الوكل (وقبض المبيم فله أن رجع مه على الموكل) لوجوالاذن دلالة لان الحقوق لما كانت الى العباقد وقد علمه الموكل یکون راضیا بدفعه (فان هلك البيع فيده) اي الوكيل (قبل حبسه هلك من مال الموكل ولم يسقط الثن) لأن دوكيد الوكل (و) اى الوكيل بالتراء (ان عبسه) ای البيم (حتى يستوفي الثمن) وإن لم يكن دفعه لائه مع الموكل عنزلة البابع (فان حبسه) لاستيفاء التين (فهلك) في مده (كان مضمونا) عليه (ضمان الرهن عند ابى وسف) فيضمن الاقل من قيمته ومن الثمن وضمان الغمس عندزؤ فبجب مثله او قيمت بالفة مابلغت (وضمان المبيم عند محمد) و هو قول ابي حنيفة ايضا . فيسقط الثن قليلا كان او كثيرا قال في التصيم ورجح دليلهما في الهداية وأعتمده المحبوبي والنسني والموسلي وصدر الشريعة. (واذا وكل) موكل (رجلين) مما بان قال وكالمنكما سواءكان الثمن

ا فانه توكيل ببيع طعام في ذمته على ان يكون الثمن لغير. وهذا لابصح (قوله قان قارق الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العفـد) لوجود الا فتراق من غير قبض (قوله ولا يستبر مضارفة الموكل) لانه ليس بساقد و المستصق بالسفد قبض العاقد وهو الوكيل فيصح قبضه وان كان لايتعلق به الحقوق كالصي والعبد الهمجور عليه بخلاف الرسمول لان الرسمالة في العقمد لافي القبض وينتقل كالامه الى المرسل فصار قبض الرسول قبض غير العاقد فلم يصبح قال في شرحه لابصيم الصرف بالرسالة لان حقوق العقد لانتعلق بالرسول وأنما تتعلق بالرسل وهما مفرقان في حال العقد فلهذا لم يجز قال في المستصفى قوله ولايعتبر مدارقة الموكل انما لايستير اذا باء بعسد البيع قبسل الفيض اما اذا باء في مجلس عقد الوكيل فانه منتقل العقد الى الموكل وبعتر مفارقة الموكل لانه اذا كان حاضرا في المجلس يصير كأنه مسارف نفسه فلا يعتبر مفارقة الوكيل بعد ذلك (قولد واذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله وقبض المبيع فله ان يرجع به على الموكل) وانما كانله ان يدفع الثمن من لله لان الثمن متعلق بدَّمته فكان له أن يخلص نفسه منه وأنما رجع به على الموكل لانه هوالذي ادخله في ذلك (فولد نان هلك المبيع في بده قبل حبسه هلك من مال الوكل ولم يسقط الثمن) لان مده كبد الموكل فاذا لم محبس يسير الموكل قابضايده (قول وله ان يحبسه حتى يستوفى الثمن) سواء كان نقد الثمن اولم يتقده وقال زفر ليس له ان محبسه لنا الوكيل عنزلة البادم من الموكل فكان حبسه لاستَبقاء الثمن فكما ان البابع ان يحبس المبيع حتى يستوفى الثمن من المشترى فكذا الوكيل ان يحبس المبيع حتى يستوف النمن من الموكل (قو لد نان حبسه فهاك في يدم كان مضمونًا ضَمَانُ الرهن عند ابي يوسف وضمانُ المبيم عند مجمد) وهو قول ابي حنيفة وضمان القصب عند زفر لانه منع بغير حق على اصله انه ليس له ان محبسه فهو محبسه متعد فكان عليه ضمان التعدى والهما انه عنزلة البابع منه فكان حبسه منه لاستيفاءالثمن فيسقط بهلاكه ولابي يوسف أنه مضمون عليه بالحبس مع ثبوت حق الحبس له فاشبه الرهن ومعنى قوله ضمان الرهن عند ابي يوسف اي بعتبر الاقل من فيمته ومن الثمن كا اذاكان ألثمن خسة عشر وقيمة المبيع عشرة يرجع الوكيل بخسة علىالموكلوصورة ضمان البيع أن يسقط الثمن اقل اواكثر وذلك أن الوكيل بجمل كالبايع والموحكل كالمشترى منه ويجعل المبيع كأنه هلك فيدالبابع قبل التسليم الى المشترى فيفسخ البيع بين الوكيل والموكل ولايكون لاحدهما على الآخر شي كاني البابع والمشترى وصورة ضمان الغصب هو ان يحسب قيمته بالغة مابلغت فيرجع الوكيل على الموكل ان كان ممنه اكثر و برجم الموكل على الوكيل ال كانث أيته اكثر (فيو له و اذا وكال جل بمامن ِ فليس لاحدهما أن يتصرف فيما وكلا فيه دون الآخر) هذا أذا وكلهما بكلام واحد

مسمى اولا (فليس لاحدهما ان شصرف فيا وكلا فيه دون الآخر) قال في الهـداية وهذا في تصرف عتاج فيه الىالرأى كالبيع والجلع وغيرهما لان الموكل رضى برأيهما لابرأى احدهما والبدل وان كان مقدرا ولكن التقدير

لا يمنع استعمال الرأى ق الزيادة و اختبار المشترى اه و اشارت الصنف الى ذلك بقوله (الا ان يوكلهما بالحسومة) لان الاجتماع فها معتذر الافضاء الى الشغب في مجاس القضاء و الرأى بحتاج ﴿ ٣٩٠ ﴾ اليه سابقاً لتقويم الحسومة (او بطلا)

بان قال وكاتهما يبيع عبدى هذا اما اذا وكلهما بكلامين ان وكل احدهما ببيعه ثم وكل الآخر أيضًا أن بيعه فابهما باع جاز بخلاف الوصيين أذا أوصى الهماكل واحد على الانفراد حبث لابجوز أن نفرد ككل واحد مها بالتصرف على الاصح لان وجوب الوصية بالمنوث وعنند الموت صنارا وصبيين جملة واحدة فان وكلهما فبساع احدهمنا وانسترى والآخر حاضر لابجوز الا انجز وقال في المنشقي بجوز وان حكان غائبًا فاجاز لم بجز عند ابي حنبضة كذا في الوجنز ولو وكلهما احدهما عبدا محبور اوسى محبور لم بجز للآخر ان ينفرد بيمه لمدم رضاه رأى واحد فان ما ت احدا لوكيلين او ذهب عقله لم يكن للآخر ان ميمه لاملة التي ذكرنا ها للصي والعبـدكذا في النهاية (قو له الا ان وكلمهما بالخصومة اوبطلاق زوجته بغير عوض اوبعنق عبده بغير عرض اوبرد ودبعه عنده او طرية او غصب او بقضاء دين) فانه بجوزان بغرديه احدهما لمدم الفائدة في اجتماعهما على ذلك لاز الاجتماع في الخصومة متعذر للافضاء إلى الشغب في مجلس الفضاء ولانهما اذا اشتركا في الخصومة لم نفهما فيقوم احدهما فها مقام الآخر الا اذا انتهيا الى قبض المال فلانجوز الفبض حتى مجتمعا عليه واما طلاق زوجتمه بغير عوض وعتق عبده بغير عوض ورد الوديعة وقضاء الدين فاشياء لاتحتاج الى الرأى بل هي تعتبر محض فعبارة الاثنين والواحد فيه سواء مخلاف مااذا قال لهما طلقاها ان شئتما اوامرها بالديكمـــا فان احدهما اذا طلق وابي الآخر لم يقع حتى بجشما على الطلاق لانه تفويض الى رأمهما ولانه علق الطلاق نفعلهما فاعتبر بدخو لهما الدار ولو قال طلقها جميعا ثلاثا فطلفها احدهما واحدة ثم طلفها الآخر طلفين لم يقع شيء حتى يجتمعا على ثلاث كذا ق النهابة * و قوله • او رد و ديمة • قيدبالرد لانه اذا وكلهما مقبضها ليس لاحدهما ال مفرد بالفبض كذا فالذخيرة قال مجد في الاصل اذا فبضها احدهما بغير اذن صاحبه ضمن لانه شرط اجتماعهما وهو ممكن وله فيه فائدة لان حفظ اثنينانفع فاذا قبض احدهما صارقابضًا بغير اذن المالك فيضمن واما اذا قبض باذن صاحبه لايضمن * وقوله • أو بطلاق زوجته اوبعثق عبسده ، يعني زوجة بعينها اوهبد بعينه لان ذلك لامحتساج الى الرأى اما اذا وكلهما بطلاق زوجته بغير عينها او بعتق عبد بغير عينه لم يجز حتى بجتمعا على ذلك لان هذا يرجع فيه الى الرأى لانله غرضا في اخراج زوجة دون زوجة وعبد دون عبد فلم يكن لاحدهما ان نفرد يذلك دون صاحبه وكذا اذا وكلهمابعثق عبد بعينه على مال او خلع زوجته لان ماطريقه العوض محتاج فيه الى الرأى والكالله على رجل دين فوكل رجلين بقبضه فليس لاحدهمــا أن بقبضه دون الآخر لانه رضي رأمما ولم رض رأى احدهما والذي مختلف باختلاف الا مدى (قوله وايس الوكيل أن وكل عا وكل ١٤ الاان بأذن له الوكل) لانه فوض البه التصرف دون التوكيل م ولانه لايستفاد يمقتضى العقد مثله ولانه رضى برأيه والناس متفاوتون فىالآراء وامااذا

زوجته بغير عوضاو بمتق عده بغیر عوض او رد ودبعة عنده او بقضاءدين عليه) لأن هذه الأشياء لايحتاج فيها الى الرأى بل هو تمير محض وعبارة المثنى والواحدسواء هدابه قيدنا بالمبية لانه لوو كلهما على التعاقب جاز لكل منما الانفراد لانه رضي رأى كل واحد منهما على الانفراد وقت توكيله فلانتغير بعد ذلك منح وقيد الطلاق والعتق بغير عوض لانه لوڪان بعوض لانفرد احدهما به لانه محتاج الى الرأى درروقيد رد الوديعة لانه لوشيضها لاخرد كافي الذخرة لان حفظ الاثنين انفع فلوقبض احدهما مدوناذن الآخر ضمن وقيد بقضاء الدين لانه باقتضاله لانفرد كافي الجوهرهلا حتياج الاستيفاء الى الرأى (وليس للوكيل ان بوكل) غير. (أيا وكل 4) لانه فوض البه التصرف دون التوكيلء لانه انمارضي ترأبهوالناس شفاوتون في الآراء فلا يكون راضيا بفير. (الان بأذن له الموكل (بالتوكيل

هذا الوجه يعنى الذي ماز النوكيل نبه يكون الثاني وكيلا هن الموكل حتى لا علك الاول عزله ولا بنعزل عوته والنعز لان عولت الاول هدایه (فان وکل بغير اذن وكلمه فعقم ركبله) اى وكبل الوكيل (محضرته) ای الوکیل الاول (حاز) لا نعقباده رأيه (و) كذا (ان عقد بغرحت تدفاجاز والوكيل الاول جاز) ايضا لنفوذه رأيه (واللوكل أن يعزل الوكيسل عن الوكالة) متى شاء لان الوكالة حقه فله أن سطله الاأذا تعلق به حق الغبر بان كان وكبلا بالخصومة بطلب من جهة الطالب لما فيه من ابطال حق الدر هدايه ثم اعما خزل الوكيل اذا بلغه ذلك (فان لم بلغه العزل فهو) ای ااوکبل (علی وکالته و تصرفه حار حي بدلم) لان في العزل اضرارا به من حيث ابطال ولاشه او منحیث رجوع الحق اليه فيتضرر به ويستوى الوكيل بالنكاح وغره الوجه الاول وقد ذكرنا اشتراط العدد او العدالة في المخر فلا نعيده هدايد

اذنه جاز لانه رضي بذلك (فولد او مقوله اعمل برألك) لاطلاق النفويض الى رأمه مماذا اذنه ألموكل أوقاله أعل رأمك فوكل وكبلا كان الركبل الثاني وكبلا عن الموكل حتى لا علك الوكيــل الاول عزله وكذا لا نعزل عوث الوكيل و نعزلان جيما عوت الموكل الأول كذا في الهداية وفي الفتاوي اذا وكل رجلا وفوض اليه الام فوكل الوكيل وجلا صح توكيله ولاعزله المالوقالله الموكل كل وكل فلانا فوكله الوكيل لاعلك عزله الا رضاء الموكل الاول (قو له فان وكل بفراذن موكل فعقد وكباه بحضر ته ماز) لان المقصود حضور رأى الاول وقد حصل رأبه وتكلموا في المهدة وحقوق العقد على من هي قال البقالي على الاول وفي العيون وقاضعان على الثاني قال في الحيط وعل يشترط أجازة الوكيل الاول ماعقد الثاني محضرته املاقال فالاصل لابشترط وعامة المشابخ مقولون يشترط والمطاق محمول على مااذا احازه * وقوله • فعقد وكبله ، قبــد بالعقد حتى أو وكله بالطلاق او بالمتاق ولم يأذنه فوكل الوكيل غره بذلك فطلن الوكيل الثماني اواعتق محضرة الوكيسل الاول لامنع الطلاق والعتساق لان توكيله للاول كالشرط فكأنه علق الطلاق بطليق الاول فلا يقع بدون الشرط لان الطلاق والعتــاق معلقــان بالشروط بخلاف البيع و نحوه فانه من الاثبانات فلا يحتمل النعليق بالشرط (فولد وان عقد بغير حضرته فاجازه الوكيل جاز) انما ذلك في البيع اما لو اشترى فالشراء نفذ على الوكيل و في الهداية اذا عقد في حال غيبته لم يجز لانه فاته رأبه الا ان بلف. فبحيره وكذا لو باع غير الوكيل فاجازه جاز لانه حضره رأيه (قو له و للوكل ان يعزل الوكيل عن الوكالة مني شاء) لان الوكالة حف فله ان يبطله الا اذا تعلق به حق الغير قائه لا علك عزله بغير رضى من له الحق كما لو وضع الرهن عند عدل و سلطه على بعه عنمد محل الاجل ثم عزله الراهن لم يصم عزله اذا كانت الوكالة مشروطة في الرهن ولوكان الوكيل غائبا فكتب اليه كتابا بالعزل فبلغه الكتاب و علم مافيه العزل وكذاذا ارسل اليه رسولا كائسًا من كان الرسول عدلا كان اوغر عدل حراكان او عبدا صغراكان اوكبرا بعد ان بلغ الرسالة و مقول ان فلانا ارساني البك سُولُ الى عزلتك عن الوكالة فانه شغولُ ولو لم بكُرتب اليه ولا ارسـل اليه ولكنــه عزله واشهد على عزله والوكيل غائب نانه لا شعزل نان اخبر. بالمزل رجلان عدلان اوغر هدلين اورجل واحد عدل انعزل أجماعاً سـواء صدقه الوكيل اولم يصدقه اذا ظهر صدق الخر و أن كان الذي أخبره وأحد غر عدل فان صدقه أنمزل أجماعاً وأن كذبه لم خزل عنسد ابي حنيفة و عندهمما خزل اذا ظهر صدق الخبر و ان كذبه والما العزل الحكمي فانه لايحتاج فيه الى علم الوكيل وينعزل ســوا علم اولم بعلم نحو ان يموت الموكل او يوكل ببيع عبده ثم انه أخرج العبد عن ملكه قبل ان ببيعه الوكيل او دبره او كاتبه او و هبــه أنعزل علم او لم بعلم فان عاد العبد الى ملك المولى ان عاد فحفا عادت الوكالة و أن عاد بحكم ملك جديد لم تسد (قوله و أن لم بلغه العزل (فهو على وكالتــه و تصرفه جائز حتى يعلم) لان العزل نهى والا وامر والنواهي

لا ثبت حكمها الابعد الملم بها فعلى هذا اذا وكله ببيع عبد ثم عزله وهو لايعلم فباع الوكيل السبد وقبض الثمن فهلك في يد الوكيل اومات العبد في يد الوكيل قبل ان يسلمه الى المُشترى فانه ترجع بالثمن على الوكيل ويرجع الوكيل على مولى العبد لانه لم ينعزل فما تصرف فهو على موكله ومالزمه من الضمان رجم به عليه وكذا لو لم عت السبد ولكن المولى باعه ولم يعلم الوكيل لان البيع وان زال به ملك الموكل فقد عن الوكيل وغره حين لم يعلمه بالمزل فرجع عليه بحكم الغرور حتى لو رجع العبد الى ملك الموكل على حكم الملك الاول مثل ان يرد عليه بعيب بقضاء جاز للوكيل بيعه عند محمد لان الوكالة لم يبطل وان رجع اليه على حكم ملك مستأنف مثل ان يرد عليه بغير قضاء اوباقالة بطلت الوكالة لانه دخل دخولا مستأنف كما لو اشتراه شراء مستقبلا ﴿ فرع ﴾ رجل وكل رجلا ببيع عبده غداكان وكيلا في الغدو فيما بعده ويكون وكيلا قبل الند والاصل في هذا ان تمليق الاطلاقات بالخطر حائز كالتوكيل وهو ان يقول اذا جاء غد فقد وكلتك واذا دخلت الدار فقد وكلتك وكالاذن للمبد فىالتجارة والطلاق والمتاق واما تعليق التمليكات والتقييدات بالخطر فلا مجوز كالبيع والهبة والصدقة والابراء من الديون وعزل الوكيل والحجر على العبد المَّاذُون والرجعة وما اشبه ذلك فاذا قال للوكيل اذا جاء غد فقد عزلتك لاسعزل (فوله وتبطل الوكالة عوت الموكل وبجنونه جنونا مطبقــا وبلحــاقه بدار الحرب سرندا) هذا انما يكون في موضع علك الموكل عناله اما في الموضع الذي لا علك عناله لابنعزل بالجنون كما اذا جعل امر امرأته اليهما في الطلاق ثم جن وكذا العدل اذا سلط على سِم الرهن كذا في الهداية وانما بطلت بموت الموكل وجنونه لان الوكيل يتصرف من طريق الآمر وعوته وجنونه يبطل امره فيمصل تصرفه بغير امر فلا يجوز فان افاق من جنونه تمود الوكالة كذا ذكر الخجندي في باب المأذون وانما شرط كونه مطبقا لان قليله عنزلة الاغاء والاغاء مرض والمرض لاسطل الوكالة وحدالمطبق شهر عند ابي يوسف اعتبارا بما يسقط به الصوم عنه وعند اكثر من يوم وليلة لانه يسقط مهالصلوات الخس وقال مجمد حول كامل لانه يسقط مه جيع العبادات فقدر مه احتياطاكذا فيالهداية وفي الكرخي حد المطبق عند ابي حنيفة شهركما قال الو وسف وعندمجد حول وحكى عن مجد ايضا اكثر الحول لاناللاكثر حكم الكل. وقوله هو بلحاقه بدارالحرب مرتدا» هذا قول ابي حنيفة لان تصرف المرتد موقوف عنده وكذا وكالته فان الم فهو على وكالنه وان قتل والحق بدار الحرب بطلت واما عندهما فتصرفاته لانذة فلاتبطل وكالته الاان يموت اويقتل على ردته اويحكم بلحاقه وان كان الموكل امرأة فارتدت فالوكيل على وكالنه حتى تموت او^{تيل}حق ويحكم بلحاقها لان ردتها لاتؤثر في عقودها ولا تزيل الملاكها وان جاء المرتد من دار الحرب سلماقيل الحكم بلحاقد فكأندلم يزل كذلك ويكون الوكدل على وكالندوان حاءمسلما بعدالحكم

(و تبطل الوكالة بموت الموكل و جنسونه جنونا مطقبا) بضم المم وكسر الباء وقيمها (ولحقا بدار الحرب مرتدا)اذاحكم أبد (و) كذا (اذا وكل المكانب ثم عجز) وعاد الى رقه (اوالمأذون) عبدا كاناوصفيرا (لحجر عليهاوالشريكان فافترقا) الى تفاسخا الشركة (فهذه الوجوه) المذكورة (تبطل الوكالة) سواه (علم الوكيل) بذلك (اولم يعلم) لانه عزل حكمى لان بقاء الوكالة يعتمد قيام الاسر وقد بطل بهذه العوارض قيد الجنون بالمطبق لان قليله عنزلة الاغاء وحد المطبق شهر عند ابى يوسف اعتبارا عايسة على جميم من العدوم قال في المدر نبلالية معزيا الى المضمرات وبد يفق ومثله

في القيستاني والباناني وجمله قاضنخان فيفصل مانقضي به في المحتهدات قول ابي حنيفة وان عليه الفتوى فليحفظ كذا في الدرر وقال عجد حوللانه يسقط به جيم المبادات قال في التعيم قال في الاختيار وهو ألحيم اه و قيد باللحاق لانه قبله لاسطال توكله انفياقا وقيدنا اللحوق بالحكم مد لانه لاشت الامه كافي الفيض وغيره ثم هذا كله فيا اذا كانت الوكالة غير لازمة محيث علك عزله مخلاف اللازمة فانهما لاتبطل بهذه الموارض كالوكالة ببيع الرهن والام باليد (واذا مات الوكيل اوجن جنونا مظبقابطلت وكالته) ليطلان اهلته (وان لحق بدار الحرب مرتدالم بجزله التصرف) لسقوط اهليته (الا أن يعود مسلما) قبل الحكم بلحقاقه لمود الاجلية قال في النهاية نقلا عن مبسوط شيخ

بلحاقه لم يعد الوكيل في الوكالة الاولى وان اربد الوكيل ولحق بدار الحرب انقطمت وكالته وانعادلم تعد عندابي وسف وعندمجد تعود كذافي الكرخي واذالحق المرتد بدار الحرب فأخذالورثة مالهبنير امرالقاض فاكلوه ثم رجع مسلماكان له ان يضمنم ولوان القاضى حكم بلحاقه وقضى بمالدللورثة ثم رجم مسلما فوجه جارية في يدالوارث فابى الوارثان يردها عليه واعتقها الوارث اوباعها اووههاكان ماصنعه حائزا ولاشئ المرتد (فنو له واذا وكل المكانب ثم عجز اوالمأذوناله لحجر عليه اوالشريكان فافترقا فهذه الوجوء تبطل الوكالة علم الوكيل اولم يعلم) لان عجز المكانب يبطل اذنه كوته وكذا الحجر على المأذون وافتراق الشريكين سطل اذنكل واحدمنهما فيماشتركا فيه ولان يقاءالوكالة يعتمد يقاء الامروقدبطل بالبجز والحجر والانتراق ولافرق بينالم وعدمه لازهذا عزل حكمي فلاسوقف علىالعلم كالموت . وتوله « اوالشريكان فافترة » سواه اشتركا عنانا اومفاوضة ثموكل احد الشريكين ثالثا (فو له واذامات الوكيل اوجن جنوا مطبقاً بطلت وكالنه) لانه لايصيم فعله بعد جنونه وموته (فواله فان لحق بدار الحرب مرتدا لم بجزله التصرف الاان يبود مسلما) قبل الحكم بلحساقه هذا اذا لم يقض القاضي بلحقاقه حتى عادمسلما فانديمود وكيلا اجاعا وان قضا القاضي بلحافه ثم عاد مسلما فمند ابي بوسف لايمود وعند مجد يمود (فَوْ إِبَّ وَمِنْ وَكُلُّ بَشَّيُّ ثم تصرف فيماوكل مبطلت الوكالة) لانداذا تصرف فيماوكل به تمذر تصرف الوكيل فيه بمد ذلك قال فالهداية وهذا اللفظ منتظم وجوها مثل أن يوكله باعتــاق عبده اوبكتابته فأعتقه اوكاتبه الموكل سفسمه اويوكله بتزويج امرأة اوبشراه شئ فيفعله بنفسه اوبوكله بطلاق امرأته فيطلقها الزوج ثلاثا او واحدة وانقضت عدتها لانها اذالم تنقض بجوز للوكيل ان يطلقها ايضا امااذا انقضت فلابجوزله ذلك وكذااذاوكا بالخلم فخالع بنفسه فانااركيل ينعزل في هده الصوركلها لتعذر التصرف بمدتصرف الموكل وكذا أذاوكله بييم عيده فباعه بنفسه فلورد عليه بسبب بقضاء فمن إلى يوسف ليس للوكيل أن بيعه لان بعه بنفسه منعله من التصرف فصار كالعزل وقال محدله ان بيعه مرة اخرى بخالاف مااذا وكله بالهبة فوهب بنفسه ثم رجم في الهبة لمبكن للوكيل ان يب لأنه مختار في الرجوع فكان دليل عدم الحاجة الماالرد بقضاء قاض فهوبنير اختياره فإيكن دليل روال الحاجة فاذا عاداليه ثمملكه كانله ان ببيعهوان رد

الاسلام وان لحق الوكيل بدار الحرب (٥٠) ل) (جوهرة) مرتدا فالدلايخرج عن الوكالة عندهم جيما مالم يقض القاضى بلحاقه اه قال فى التصحيح قالوا هذا قول ابى حنيفة واعتمده النسنى والحجوبي اه وعندابى يوسف لاتمود بموده لانه باللحاق التحق بالاموات فبطلت ولايتمولاتمود بموده (ومن وكل) غيره (بشئ)من شراء اوسيع اوطلاق اوعتق (ثم تصرف) الموكل (فيما وكل به) بنفسه او وكيل آخر (بطلت الوكالة) لانه لما تصرف فيه تعذر على الوكيل التصرف فبطلت

وكالته (والوكيل بالبيع والشراء لايجوز)لهاى لايصم (ان يعقد عندابى حنيفة مع) من ترد شهادته له مثل (ابيه) وامه (وجده) وجدته وان عليا (وولده وولد ولده)وان سفل (وزوجته وعبده ومكاتبه) للتهمة ولذا ترد شهادتهم له ولان المنافع بينهم متصلة فصار بيمامن نفسه من وجه (وقالا يجوز بيعه ﴿ ٣٩٤ ﴾ منهم بمثل القيمة) لان التوكيل مطلق

عليه بغير قضاء قاض فليس لاوكيل ان بييعه فان بيع الموكل اخراج لاوكيل من الوكالة (فوله والوكيل بالبيع والشراء لابجوز ان يبقد عندا بي حنيفة معابيه وجد. وولد. وولد ولد. وزوجته وعبد. ومكاتبه) وكذا منلابجوز شهادته له لانالوكيل مؤتمن فاذا باع من هؤلاء لحقته تهمة لانالمنافع بينه وبين هؤلاء متصلة والاجارة والصرف على هذا الخلاف (فولد وقال ابويوسف وعجد بجوز سعد منهم عثل القيمةالافي عبد. ومكاتبه) لأن التوكيل مطلق ولاتهمة لأن الأملاك متباينة بخلاف العبد لأنه سبع من نفسه لان مافي مد العبد للمولي وكذا للمولى حق فيكسب الكاتب وينقلب حقيقة بالبجز وفي قوله عثل القيمة اشارة الى انه لايجوز عندهما ايضا في النبن اليســير والا لم يكن للتخصيص فائدة كذا فى النهاية لكن ذكر فى الذخيرة ان البيم منهم بالفبن اليسير بجوز عندهما قال فىالذخيرة الوكيل بالبيع اذاباع ممنلانقبل شهادتدله ان كان باكثر من القيمة مجوز بلاخلاف وان كان باقل بنبن فاحش لامجوز بلاخلاف وازكان بنبن يسير لايجوز عندابى حنيفة وعندهما بجوز وانكان بمثل القيمة فعن ابى حنيفة روايتان ولوامره الموكل بالبيم من هؤلاء اوقال له بع من شئت فانه يجور سمه من هؤلاء بالاجاع الاانبيعه من نفسه اومن ولده الصغير اومن عبده ولادين عليه فانه لايجوز ذلك قطعا وانصرح الموكلله بذلك وقيد في المبسوط بالمبدالذي لادين عليه كائن فيداشارة الى انه اذاكان مديونا يجوز بيعه منه عند تعميم المشية وكذلك حكم الوكيل بالشراء اذا اشترى من هؤلاء ولووكله ان يزوجه امرأة فزوجه الوكيل المنته لنكانت صغيرة لايجوز بالاجاع وانكانت بالنة فكذا ايضا لايجوز عند ابىحنيفا وعنسدهما يجوز وكذا اذازوجه الوكيل امة اومن لابجوز شهادته لها فهوعلى هذا الخلاف وان زوجه اخته اومن بجوز شهادته لهـا جاز اجاعا (قو له والوكيل بالبيع بجوز سعه بالقليل والكثير) وكذا بالعروض لانامره بالبيع عام ومنحكم اللفظ ان يحمل على غومه وهذا عندابى حنيفة والخلاف فرالوكالة المطلقة امااذا قال بعه بمائة اوبالف لاينقض بالاجاع (قوله وقالا لايجوز بيعه بنقصان لايتغابن الناس في مثله) ولايجوز الا بالدراهم والدنانير لانمطلق الاس يتعلق بالتصارف وهى لبيع بثمن المثل اوبالنقود ولان البيع بغبن فاحش هبة مزوجه لانهاذا حصل مزالريض كان معتبرا منثلثه الااناباحنيفة يقول هومأمور بمطلق البيموقد اتى ببيع طلق لان البيع اسم لمبادلة مال بمال وذلك يوجد بالبيع بالعروض كآيوجد في البيع بالنقود وكذا أبيع بالمحساباة سيع لان منحلف لايبيع فباع محاباة حنث ثم مطلق الآس ينتظم نقدا ونسئة الى اى اجلكان عند ابي حنيفة وقالا ينقيد باحل متعارف فازختلف الامر والوكيل فقال

والاملاك متباينة (الا في عبده ومكاتبه) لانه بسع من نفسه لان مافي بدالميد الممولي وكذا له حق في كسب المكاتب و منقلب حقيقة بالعجز قال في التصحيم وقدر جعوا دلله واعتمده المحبوبي والنسني (والوكيل باليع بجوز بيعه بالقليل والكثير)والعرضوالنقد (عند الى حنيفة) لاطلاق الامر (وقالا لا بجوزسمه) ای ااوکیل (بنقصان) فاحش بحيث (لانتفاين الناس) ای لایتحماون الذبن (في مثله) اي مثل هذا النقصان ولابالعرض لان مطلق الامر يتقيد بالمتمارف والمتعارف البيع ثمن المثل والنقد قال في النزازية وعليه الفتوى لكن قال في التصحيح ورجح قول الامام وهو المعول عليه عند النسني و هو أصم الاقاويل والاختيار عند المحبوبي ووانقبه الوصلي وصدر الشريعة اله وعليه اصحاب المتون المومنوعة لنقل المذهب عاهو ظاهر الرواية وفى التصحيم ايضا

قال القاضى واختلف الروايات في الاجل والتعميم بجوز على كل حال وعن ابي يوسف انكان التوكيل (الآمر) بالبيم للحاجة الى النفقة وقضاء الدين ليس له ان يبيع بالنسيئة وعليه الفتوى اه

(والوكل بالشراء بجوز عقد عثل القية وزيادة) يسيرة محيث (متفان الناس في مثلها) اذا لم يكن له قمةممرفة كالدار والفرس ونحوهمااما مالدقية معرفة وسعر مخصوص كالخبرواللعم ونحوهما فزادفيه الوكيل لاننفذ على الموكل وان كانت الزيادة شيئا قليلا كالفلس ونحوم نهامه (ولانجوز عالانتفا بنالناس فيمثله) اتفاقا (والذي لانتفان فيه) هو (مالا مدخل تحت تقويم) جلة (المقومين) ومقابله وهو مامدخل تحت تقويم البعض ستفاس فمه قال في الذخيرة وتكلموا في الحد الفاصل بين الغبن اليسيرو الفاحش والصحيح ماروي عن الأمام محد في النوادر ان كل غين مدخل تحت تقويم المقومين فهويسير ومالا بدخل تحت تقويم المقومين فهوفاحش ثمقال واليداشار في الجامع اه

الآمر امرتك ازتبيع بنقد فبعت بنسئة وقال الوكيل امرتني ببيعه ولم تقل شديئا فالقول قول الآمر وجائز لمن وكل ببيع شئ ولم يسمله نقدا ولانسئة جاز ان يبيعه نسنة اجاعاً (فخو ابر والوكيل بالشراء يجوز ان يشــترى عثل القيمة وزيادة تنعــان الناس في مثلها) قال الامام خواهر زاده هذا فياليست له قيمة معلومة عنداهل ذلك البلد واماله قية معلومة عندهم كالخنزواللحلم اذازادلايلزم الآمرقلت الزيادة اوكثرت كذا فيشاهان (فنو إله ولايجوز فيمالايتغابن الناس فيمثله) ثمالوكيل بالشراءلايجوز ان يشترى بمن لايجوز شهادته له عند ابي حنيفة وعندهما يجوز ثمن المثل وعايتنا بن فيه ولايجوز ان يشتري من عبده ومكاتبه اجاعا فانامره الموكل ان يشتري من هؤلاء حاز بالاجاع الا انيشتري منولده الصغير اومنعبده اومكاتبه قال الحجندي حلة من تصرف بالنسليط حكمهم على خسة اوجه منهم من بجوز بيعه وشراؤه على المعروف وهوالاب والجدوالوصي وقدر مانتنان فيدبجعل عفواومنهم منبجوز سيدوشراؤه على الممروف وعلى خلافه وهوالمكانب والمأذون بجوز لهم عند ابى حنيفة ان بيعوا مايساوى الفا بدرهم ويشتروا مايساوى درهما بالف وعندهما لايجوزالاعلى المعروف واماألحرالبالغ العاقل بجورٌ سيعكيف ماكان وكذلك شراؤه اجماعا ومنهم من مجوز سعمكيف ماكان وشراؤه على المعروف وهوالمضارب والشريك شركة عنمان اومفاوضة والوكيل بالبيع المطلق بجوز بيع هؤلاء عند ابى حنيفة بما عزوهان وباى ثمن كان وعندهمــا لابجوز الا بالمعروف واما شراؤهم فلا بجــوز الا على المعروف اجاعا فان اشتروا بخلاف العرف والعادة اوبغيرالنقود نفذ شراؤهم على انفسهم وضمنوا مانفذوا فيه منمال غيرهم اجاعا ومنهم من لايجعل قدر ما يتغابن فيه عفوا وهو المريض اذاباع ماله فى مرض موته وحابا فيه قليلا وعليه دبن مستغرق فانه لابجوز محاباته وان قلت والمشترى بالخيار انشاء زاد فيالثمن الم تمام القيمة وان شاء فسيخ واما وصيته بعدمونه اذا باع تركته لقضاء ديونه وحابا فيه قدر مايتفساين فيه صم سِمه وبجمل عفوا وكذا لوباع ماله من بعض ورثته وان حابا فيه وان قل لابحِمل عفوا ومخير المشترى في قولهما واما على قول اليحنيفة فلا مجوز البيع وان كان باكثر من قيمته حتى يجنرسائر ورثته وليس عليه دين ولوباع الوصى منهم عثل قيمته جاز كذافى الينابيع ولو باع المضارب مال المضاربة بمن لابجوز شهادته له وحابا فيه قليلاً لايجوز وكذا الوصى اذا باع من هؤلاء وحاباً فيه قليلا ومنهم من لا يجوز بيعه ولا شراؤه مالم يكن خيرا وهوالوصي اذا باع ماله مناليتيم اواشتري فمندمجد لايجوز بحال وعندهما ان كان خيرا لليتيم جاز والا فلا (فولد والذي لايتغابن الناس في مثله مالا مدخل تحت تقوم المقومين) لأن مايدخل تحت تقو عهم زيادةً غير متحققة لاند قد نقــومه انســان منلك الزيادة وان لم تكن متحققة عنى عنهــا قال الخجندي الذي يتفان النــاس في مثله نصف العشر او اقل منه وان كان آكثر من

نصف المشر فهو عا لايتغابن الناس فيه وقال نصير بن يحيي قدر ماينغابن الناس فيه في الدروض «ده نيم» وهو نصف العشر و في الحيوان «ده ياز ده» وهو العشر وفي العقار «:وازده» وهوالخس ومعناه ان في العروض في عشرة دراهم نصف درهم و في الحيوان فيالمشرة درهم وفيالمقار في لغشر درهمان وما خرج منهذا فهو مما لا يتفاين فيه ووجدذلك انالتصرف يكثر وجوده فيالعروض ويقلفيالمقار ويتوسط فيالحيوان وكثرة النبن لقلة التصرف (قوله واذا ضمن الوكيل بالبيم الثمن عن المبتاع فضمانه باطل) لان حكم الوكيل اذا باع ان يكون امينا فيما يقبضه من الثمن فلم يجز نني موجب القبض من كوند امينا فيه فصار كمالو شرط على المودع ضمان الوديمة لم يصم كذا هذا وكذا لوكان الآمر احتال بالثمن على الوكيل على ان يبرى المشترى منه كانت الحوالة باطلة والمال على حاله على المشترى (فو له واذا وكله ببيع عبد فباع نصفه جاز عندابي حنيفة) وكذا اذا باع جزأ منه معلوما غير النصف مثل الثلث اوالربع فانه يجوز عند ابي حنيفة سواء باع الباقي منه اولم سِمه لان اللفظ مطلق عن قيد الافتراق والاجتماع الاترى انه اوباع الكل بنصف الثمن حاز عقده فاذا باع النصف بداولي وقال الولوسف وعجد لايجوز لما فيه من ضرر الشركة الآان بيم النصف الآخر قبل ان مختصما او بجيزه الآمر وكذلك هذا الاختلاف في كل شي في تبعيضه ضرر كالامة والدابة والثوب وما اشبهه وانما قيد بالعبد لانه اذا باع نصف ما وكل مه وليس في تفريقه ضرر كالكيلي والوزني والمددي المتقبارب جاز اجاعا (فو له وان وكله بشراء عبد فاشترى نصفه فالشراء موقوف) يعنى بالاجاع وكذا أذا اشترى جزأ من اجزائه غير النصف فهو مثل النصف والفرق لاى حنيفة أن الشراء يتمتق فعه التهمة فلمله اشترى النصف لنفسه ولأنه وكله بشراء عبد ونصف العبد ليس بعبد . وقوله و فالشراء موقوف اىعلى احازة الموكل وهذا قول الى وسف حتى لو اعتقه الوكيل لاننفذ عتقه وان اعتقه الموكل نفذ عتقه ويكون المتق اجازة وقال مجديكون الوكيل مشتريا لنفسه لان الشراء بغير الاذن لانتوقف اذاوجد نفساذا على العاقد حتى لو اعتقه الوكيل سنفذ ستقه الا ان يشترى الباقي قبل المتق فعينئذ يتحول الى الآمر (فنو أيه فان اشترى باقيه لزمهالموكل) لان شراء البعض قد يقم وسيلة الى الامتثال بان يكون موروثا بين جاعة فيمتاج الى شرائه شقصا شقصا فاذا اشترى الباقي قبل ردالآم البيع تبينانه وسيلة فينفذ على الام بالانفاق وفي الخجندي اذا اشترى باقيه قبل الخصومة لزم الموكل عند علماننا الثلاثة وقال زفريلزم الوكيل واذا اختصم الوكيل والموكل الى القاضي قبل ان يشتري الوكيل الباقي والزمه القاضي الوكيل ثم أن الوكيل أشتري الباقي بعد ذلك لزم الوكيل أجاعا وكذلك هذا الحكم في جيع مافي تبعيضه ضرر فانوكله بشراء مالم يكن في تبعيضه ضرر فاشترى بعضه لزم الآمر سواء اشترى الباقي اولم يشترنحو ان يوكله بشراءكر حنطة عائة

(و اذا ضمن الوكيـل بالبيع الثمن عن المبتاع) المشترى (فضمانه باطل) لان حكم الوكيلان يكون النمن في يده امانة فلابجوز نني موجبه بجمله صامنا له فضار كالوشرط على المودع ضمان الوديعة فلا مجوز (واذاوكله ببيع عبده فباع نصفه حازعند الىحنيفة) لاملاق التوكيل وقالا لابجوز لانه غير متعارف لمافيه من ضرر الشركة الاان بيم النصف الآخر قبل ان مختصما قال في التصيم واختار قول الامام الامام البرهاني والنسني و صدر الشريعة (وان وكله بشراء عد فاشترى نصفه فالشراء موقوف) اتفاقا (فان اشترى باقيه) قبل الخمسومة (لزم الموكل) لانشراء البعض قديقع وسيلة الىالامتثال بان كان موروثا بين جاعة فمتاج الىشرائد شقصا شقصا فاذا اشترى الباقئ قبل ردالآمراليم تعين انه وسلة فنفذ على الآمر وهذا بالاتفاق هدايه

(واذا وكله بشراء عشرة ارطال لحم) مثلا (بدرهم واحدفاشترى عشرين رطلاً بدرهمن لحمياع مثله عشرة بدرهم لزم الموكل منه عشرة ارطال بنصف درهم ﴿ ﴿ ١٤٩٣ ﴾ عند ابى حنيفة) لأندام، بشراء العشرة ولم يأمره بالزيادة فينفذ

شراؤهاعايدوشر أءالشرة على الموكل (وقالاً يلزمه المشرون) لانه امره بصرف الدرهم وظن ان سعره عشرة ارطال فاذا اشترى عشرين فقد زاد خيرا قال في التصيم قال في الهـداية و ذكر في بعض النسخ قدول مجد مع ابي حنيفة ومجد لم يذكرا الخلاف في الأصل وقدمشي على قول الامام النسني والبرهانىوغيرهما (واذا وكله بشراءشي بعينه فليس له) اى الوكيل (ان يشتريه لنفسه) لابه يؤدي الى تغرير الامر حث اعتر عليه ولان فنه عزل نفسه ولاعلكه على ما قيسل الاعمضر من الموكل فلوكان الثمن مسمى فاشترى مخلاف جنسه او لم یکن مسمی فاشتری بغير النقود اووكل وكلا بشرائه فاشترى الثاني بنسة الاول ثبت الملك الوكيل الأول في هذه الوجوه لائه خالف امر الآمرفنفذعليه ولواشترى الثاني محضرة الاول نفذ على الموكل الاول لانه حضره رأيه فلم يكن مخالفا هدايه (وان وكله بشراء عبد بغير عينه فاشترى) الوكيل (عبدا)

فاشترى نصف كر مخمسين لزم الآمر وكذا أو وكله بشراء عبدين فاشترى واحدا منهما لزم الآمر اجماعا وكذا أذا وكله بشراء جاعة من العددي المتفاوت فاشترى واحداً منها لزم الآمر (فو له واذا وكله بشراء عشرة ارطسال لحم بدرهم فاشترى عشرين رطلا بدرهم من لح يباع مثله عشرة ارطسال بدرهم لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم عند ابي حنيفة) لان الوكيل يتصرف من جهة الآمر وهو انما امره بمشرة ومازاد علما غيرمأمور مهفلا يلزم الموكل ويلزم الوكيل ومعناه اذاكانت عشرة ارطال من ذلك اللحم تساوى قيمته درهماوا نما قيديه لانه اذا كانت عشرة منه لاتساوى ذلك نفذ الكل على الوكيل أجاعا ، فان قبل بنبني أن لإيازم الموكل ذلك على قول أبي حنيفة لان هذه الشرة "ثبت ضمنا فيالشرين لاقصدا وهذا قد وكلــه بشراء عشرة قصدا ومثل هذا لامجـوز عنـدابي حنيفـة كما اذا قال طلق امرأتي واحدة فطلقها ثلاثا لاتقع الواحدة لثبوتها فيضمن الثلاث والمتضمن لائتبت لمدم التوكيل به • قلنا ذاك مسلم في الطلاق لان المتضمن لا ثبت اصلاً لامن الموكل لعدم التوكيل، ولا من الوكيل لمدم شرطه لان المرأة امرأة الموكل وهنا اذا لم يثبت الشراء من الوكل ثبت من الوكيل (فو له وقال ابو بوسف و يحد يلزمه المشرون) وفي بعض النسخ قول مجد مم ابي حنيفـــة كذا في الهداية وفي شرحـــه ابو بوســف مم ابي حنيفـــة وعجد وحده واما اذا اشترى مما يساوى عشرين رطلا بدرهم فان الوكيل يكون مشتريا لنفسه بالاجاع لان المأمور به السمين وهذا مهزول فلم يحصل مقصود الآس (فو له واذا وكله بشراء شيُّ بمينه فليس له ان يشتربه لنفسه) لانه لما قبل الوكالة تمينت ففعل مايتدين يقع لمستحقه سواء نوى عند العقدالشراء للموكل اوصرح بدلنفسه بان قال اشتريت لنفسي فهو الموكل الا اذا خالف في الثمن الى شراه والى جنس آخر غير الذي سمساه الموكل وهذا اذاكان الموكل غائبا اما اذاكان حاضرا وصرح الوكيل لنفسه يصير لنفسه لأنه عن نفسه بالاقدام على الشراء لنفسه وله ان يعزل نفسه بحضرة الموكل دون غيبته فاما اذا كان الثمن مسمى فاشترى مخلاف جنسه اولم یکن مسمی فاشتری بغیر النقود او وکل وکیلا بشرائه فاشــتری الثانی وهو غائب ثبت الملك للوكيل الاول في هذه الوجوه وان اشترى الثاني بحضرة الوكيل الاول نفذ على الموكل الاول لانه حضره رأيه فلم يكن مخـالف وهذا ايضا اذا لم يسين الثمن اما اذا عينه فاشترى باكثر مماسميله لزم الوكيل لانه خالف الى شراء (قوابه وان وكله بشراء عبد بغير عينه فاشترى عبدا فهو للوكيل الا أن نقول نويت الشراء للموكل او يشتريه بمال الموكل) هذه المسئلة على وجوه ان اصاف المقد الى للحاؤاهم الآمركان للآمر وهو المراد بقوله اويشتريه بمالالموكل وهذا بالاجاع وان اضافه

من غير نية الشراء للموكل ولااصافت. ألى دراهمه (فهو للوكيل) لائه الاصل (الا أن يقول نويت الشراء للموكل

اويشترنه عال الموكل)قال في الهداية وهذه المسئلة على وجوه ان اضاف العقدالي دراهم الامركان للآمر وهو المراد عندي نقوله اويشتريه عال الموكل وهذا بالاجاع وان اصافهالى دراهم نفسه كان لنفسه وان اصافه الى دراهم مطلقة فان نواها للآم فهو للآم وان نواهالنسفه فلنسفه وانتكاذبا فيالنية بحكم النقدبالاجاع لانه دلالة ظاهرة وانتوافقا على اله لم تحضره النية قال مجمد هو للعاقد لان الاصل ان كل احديثمل ﴿ ٣٩٨ ﴾ انفسه الااذا ثبت جِمله لفيره ولم يثبت

وعندابي يوسف يحكم النقد اللي دراهم نفسه كان لنفسه واناصافه الى دراهم مطلقة ان نواه للآمر فللآمر وان نواه لنفسه فلنفسه وان تكاذبا في النية يحكم النقد بالاجاع لأنه دلالة ظاهرة وان توافقا على الله لم محضره نبة قال مجد هو للماقد لأن الأصل ان كل واحد يعمل لنفسه وعند ابي بوسف محكم النقد لان ما او قعه مطلقـًا محتمل الوجهين موقوفا فاى المالين نقد فقد فعل المحتمل لصاحبه (فو له او يشتر مه عال الموكل) اراد به اضاف العقد الى دراهم الموكل ولم يرد به النقد من ماله اى ليس المراد إن يشتريه بدراهم مطلقة ثم نقدالمدفوعة ألى الوكيل فان في هذه العسورة تفصيلا وفيما اذا اضاف العقد الى دراهم الموكل اجاع على أنه للآس سواء نقد من مال الموكل بعدما اضاف اليه المقد او نقد من مال نفسه كذا فيشاهان ومن قال لرجل يعني هذا العبـد لفلان فبـاعه ثم انكر ان يكون فلان امره فان فلامًا يأخذه لان قوله السابق اقرار منه بالوكالة عنه فلا ينفعه الانكار اللاحق فان قال فلان لم آمره لم يكن له لانالاقرارا رتد الا إن يسلمه المشترى اليه فيكون سِما بالتعاطى وعليه العهدة ودلت هذ. المسئلة على ان التسمليم على وجه البيع يكفي المتعاطى وان لم يوجد نقد الثمن وهو يتحقق فىالنفيس والخسيس كذا فىالهداية وفىالواقعات لابد فى بيع التعاطى من نقد الثمن والتسليم على وجه البيع (فوله والوكيل بالخصومة وكيل بالقبض عند ابي حنيفة وابي يوسف ومجمد) خلافا لزفر هو يقول آنه رضي يخصو متدوالقبض غير الخصومة ولم يرضبه ولنا أن من علكشيئا علك أتمامه وتمام الخصومةوانهاؤها بالقبض ولانالوكيل بالخصومة مأمور بقطعها وهى لاننقطع الإبالقبض والفتوى اليوم على قول زفر لظهور الخيانة في الوكلاء وقد يؤتمن على الخصومة من لايؤتمن على المال قال في اليناسِع وصورته رجل وكل رجلا بان يدعى على فلان الف درهمله عليه بينة ولم يزد على هذا فاثبت الوكيل بالبينة او بالاقرار فان له ان نقيضه منه وان لم يأمره الموكل بالقبض واختار المتأخرون انه لاعلك القبض الا بالنص عليه وهو قول زفر قال الفقيه ابوالليث وبه نأخذ لانالموكل لوكان واثقا يقبضه لنص عليه وانكانا وكيلين بالخصومة لانقبضان الامعا لانه رضي باماتهما لا بامانة احدهما (فو له والوكيل نقبضالدين وكيل بالخصومة عند ابي حنيفة) حتى لو اقيمت عليه , البينة على استيفاء الموكل او ابرائه يقبل عنده خلافا لهما وعنــدهما لايكون وكيلا

لانما اوقعه مطلقا محتمل وجهين فيبتى موقوفا فمن اى المالين نقد فقد فعل ذلك المحتمل لصاحبه اه باختصار (و الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض عند) ائتنا الثلاثة (ابي حنيفية وابى توسيف ومجد)خلافا لزفر تقول هورضي مخصومته والقبض غير الخصومة ولم برض مه ولنا أن من ملك شيئا ملك أتمامه وتمام الخصومة بالقبض والفتوى البوم على قول زفر لظهور الحيانة في الوكلاء وقديؤ تمن على الخصومة من لايؤتن على المال ونظيره الوكيل بالتقاضي علك القبض على اصل الرواية لأندفي معناه وضعا الاازالمرف مخلافه وهو قاض على الوضع و الفتوى على أن لا علك هدايه ونقل في التصحيم نحوه عن الاسبيما بي والينابيع والذحيرة

والواقعات وغيرهائم قال وفي الصغر في التوكيل بالتقاضي يتمد المرف ان كان في بلدة العرف بين التجار (بالخصومة) انالمتقاضي هوالذي يقبض الدين كان التوكيل بالقاضي توكيلا بالقبض والافلا وهذا اللفظ في التمة ونقل مثله عن مجد بن الفضل اه (والوكيل بقبض الدين وكيل بالخصومة عند الى حنيفة) حتى او اقيت عليه البينة على استىفا، الموكل او الرائه نقيل لانه وكله بالتملك لان الديون تقضي بإمثالها وهويقتضيحقوقاوهواصيل فها فيكون خصما وقالا لايكون خصماوهو رواية الحسن عن ابى حنيفة لان ليس كل من يؤتمن على المال متدى للخصومة فلم يكن الرضى بالقبض رصا بالخصومة قال في التصحيح وعلى قول الامام مثى المحبوبي في اصم الاقاويل والاختيارات والنسنى والموصلي وصدر الشريمة ثم قال وقيد بقبض الدين لان الوكيل بقبض الدين لايكون وكيلا بالحصومة فها بالاجاع قاله في الاختيار وغيره اه (واذا اقرالوكيل بالحصومة) سواء كان وكيل المدعى من و ٣٩٩٠ او المدعى عليه (على موكله عند القاضى جاز اقراره) لاندمأ مور

بالجواب والاقرار احد نوعي الجواب (ولابجوز اقراره عليه عندغير القاضي عندابي حنيفة ومجد) لأن الاقرارا نمايكون جواباعند القياضي لانه في متسابلة الخصومة فننتص به فلو اقيمت البينة على اقراره في غير محلس القضاء لابنفذ اقراره على الموكل (الاأنه بخرج) المقر بذلك (من الخصومة)اى الوكالة حتى لايدفع اليدالمال ولوادغي بعدذلك الوكالة واقام بينة لم تسمع لاندزعم انده بطل في دعواه (وقال ابويوسف بجوزاقراره عليه)و لو (عند غيرالقاضي) لاند قائم مقام الموكل واقراره لامختص بمجلس القضاء فكذا اقرار ناشد قال في التجييم قال الاسبيجاب والصيم قولهما (ومن ادعی آنه وکیل) فلان (الفائب في قبض دينه فصدقد الغريم) بدعواه (ام بتسليم الدين اليه) لاقراره باستحقاق القبض

بالخصومة لانه قد يصلح للقبض من لا يسلح للخصومة فلم يكن رضاه بقبضه رضى تخصومته وليسكل مؤتمن على القبض يهتدى للخصومة ولابى حنيفة ان قبض الدين لانتصور الاعطالبة ومخاصمة كالوكيل باخذ الشفمة والرجوع فيالهبة والردبالعيب واما ااوكيل بقبض المين لايكون وكيلا بالخصومة فيها اجاعا لأنه وكيل بالنقل فصار كالوكيل بنقل الزوجة والنقل ليس عبادلة فاشبه الرسول (فو له واذا اقر الوكيل لخصومة عند القاضي حاز اقراره) صورته ان يوكله بان مدعى على رجل شيئا فاقر عندالقاضي سطلان دعواه اوكان وكيل المدعى عليه فاقر على موكله بلزوم ذلك الشيء ولانجوز أقرار الوصى على الصنير (فم له ولانجوز أقرار. عليه عندالقاضي عند الى حنيفة ومحد) استحسانا الا انه يخرج من الوكالة لان في زعمه ان الموكل ظالم له عطالبته واله لايسمحق عليه شيئا فلا تصم الحصومة في ذلك (فوله وقال ابو يوسف يجوز اقراره عليه عند غير القاضي) لانه اقامة مقام نفسه وقال زفر لايصم اقراره لا في مجلس القاضي ولا في غير مجلسه وهو القياس لانه مأمور بالخصومة وهي منازعة والاقرار تضاده لانه مسالمة والامربالثيُّ لا تناول ضده ولهذا لا علك الصلح والابراء ثم الوكيل يقبل شهادته على موكله وهل يقبل له انكان في غير ما وكل به قبلت وان كان فيا وكل مد انشهد قبل العزل اوبمده وقدخاصم فيه لايقبل للتهمة وانكان بعده ولم بخاصم قبلت على الاصم قال في المصنى اذا عزل الوكيل بالخصومة قبل ان يخاصم لايقبل شهادته عند ابى يوسف خلافا لهما وان خاصم لايقبل اجاءاوفي اليناسع اذا وكلدبالخصومة فخاصم ثم عزله فشهد الوكيل على ذلك الحق فان كانت الخصومة عند القاضي لا يقبل شهادته وان كان عند غير القاضي قبلت عندهما وقال ابو بوسف لايقبل شهاديد بعد الوكالة خاصم او لم يخاصم (فو لد ومن ادعى أنه وكيل الغائب فى قبض دينه فصدقه الفريم امر بتسايم الدين اليه) اى اجبر على ذلك لان الوكالة قد ظهرت بالتصديق ولان تصديقه اقرار على نفسه ثم اذا دفع اليه ليس له ان يسترده بعد ذلك وقيد بالتصديق لانه اذا سكت اوكذبه لابجبر على دفعه اليه ولكن لو دفع لم يكن له أن يسترده (فوله نان حضر الفائب فصدقه والا دفع الغريم اليه الدين ثانيا) لأنه لم يُنبِت الاستيفاء حيث انكر الوكالة والقدول في ذلك قوله مع عينه (قُولُه و يرجم به على الوكيل ان كان باقيا في يده) قيد سِقالُه لانه اذا مناع في يده

له من غير اسقاط حق الغائب (فان حضر الغائب فصدقه) فيها (والا) اى وان لم يصدقه (دفع اليدالغريم الدين ثانيا) لانه لم يثبت الاستيناء حيث انكرالوكالة والقول فى ذلك مع يمينه فيف الاداء (ورجع به) اى بما دفعه ثانيا (على الوكيل) اى الذى ادعى الوكالة وهذا (ان كان) المال (باقيافي يده) واو حكما بان استهلكه فانه يضمن مثله خلاصه وان صاع فى يده لم يرجع عليه الاان يكون ضمنه عند الدفع ولولم يصدقه ودفع اليه على ادعائه فان رجع صاحب المال على الغربم

او هلك من غير تعــد لا يرجع عليــه لانه بتصديقه اعترف انه محق في القبض وهو مظلوم في هذا الاخذ والمظلوم ليس له ان يظلم غيره وان كان الغريم لم يصدقه على الوكالة وأغا دفعه اليه على ادعائه فان رجع صاحبالمال علىالغريم رجع الغريم على الوكيل لانه لم يصدقه على الوكالة وانما دفعه اليه على رجاء الاجازة فاذا انقطع رجاؤه رجع عليه وفي الوجوء كلها ليس له ان يسترد المدفوع حتى يحضر الفائب لان المؤدى صار حقا للغائب اما ظاهرا او محتملا قال الخجندى اذا جاء الموكل ان اقر بالوكالة مضىالامر على وجهه وان انكرها اخذ دينه منالفريم ثانيا والفريم يرجع على الوكيل ان كان باقى فى يد. وان استهلكه ضمنه مثله وان هلك فى يد. من غير تمد انكان صدقه لايرجم عليه وانصدقه وشرط عليهالضمان اوكذبه او سكت رجع عليه ثم أذا رجع الموكل على الغريم واراد الغريم أن يحلفه ما وكلت كان له ذلك أن كان دفع الى الوكيل عن تصديق وان كان عن سكوت ليس له ان يحلفه الا اذا عاد الى التصديق وان كان دفع عن جعود فليس له ان يحلفه وان عاد الى التصديق ولكنه يرجم على الوكيل (فو له وان قال أني وكيل الفائب يقبض الوديمة وصدقه المودع ثم لم يؤمر بالتسليم اليه) لانه اقر له عال الغير بخلاف الدين لان الدين محله الذمة واقراره بما فىذمته ينزل منزلة ما فىملكه واما الوديمة فهى عين،مال الغير والاقرار في ملك الغير لاينفذ ومن دفع الى رجل عشرة دراهم ينفقها على اهله كانفق عشرة عنده فالعشرة بالعثمرة لانالوكيل بالانفاق وكيل بالشراء وهذا استحسان والقياس انه متبرع وفي الكرخي اذا دفع الى رجل الفا ليتمضى بها دينه فدفع الوكيل الى الغريم الفا من ماله واقتضى الالف التي دفعت اليه جازكا لو وكله بالشراء بهذه الالمفاشتري بالف من مال نفسه ثم اخذها عوضا فانه بجوز والله سبحانه وتعالى اعلم

حر كتاب الكفالة كاب

الكفالة فى اللغة هى الضم قال الله تعالى ﴿ وكفلها زكريا ﴾ اى ضمها الى نفسه القيام بأمرها واعاسميت الكفالة بذلك لا باضم احدى الذمتين الى الاخرى و وى الشرع عبارة عن ضم ذمة الى ذمة فى المطالبة دون الدين بل اصل الدين فى ذمة الاصيل على حاله (فو اله رجه الله الكفالة على ضربين كفالة بالنفس وكفالة بالمال فالكفالة بالنفس حائزة) سواه كان بامرا الكفول عنه او بغير امره كما يجوز فى المال و فان قيل اذا تكفل بغير امره لم يقدر على احضاره لان المطلوب ان تمتنع عليه و قلنا يقدر على احضاره وجواز الكفالة موقوف على امكان الاداء دون استحقاقه (فو اله وعلى المضمون بها احضار المكفول به) لان الحضور هو الذى لزم المكفول به وقد الترمه الكفيل وان لم يحضره وهو يقدر على احضاره الزمه الماكم ذلك فان احضره والاحبسه لان الحضور توجه عليه (فو له و تنعقد اذا

رجع عليه هدايه (وان قال) المدعى (انى وكيل) فلان الغائب (بقبض الوديعة) التى عندك (فصدقه المودع) في دعواه (لم يؤمر بالتسليم اليه) لانه اقرله عال الغير مخلاف الدين ولوادعي الهمات الوه وترك الوديعة ميراثا لدولا وارثلهغيره وصدقدالمودع امهبالدفع اليه لانه لايبتي ماله بعد موته فقــد اتنقا على انه مال الوارث ولوادعي اله اشترى الوديعة من صاحها وصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه لانهمادام حيا كان اقرار اعلاك الغير حدايه

﴿ كتاب الكفالة ﴾

وجه المناسبة بينها وبين الوكالة ان كلا منهما استمانة بالفير (الكفالة) لغة الخم في المطالبة وهي (ضربان في المطالبة وهي (ضربان وتكون بهما مماكا يأتي (فالكفالة بالنفس جائزة) لاطلاق قوله عليه الصلاة و المسلام «الزغيم غارم » لا والمضمون بها احضار والمضمون بها احضار المكفول به)لان الحضور لازم على الاصل فجاز ان يلتزم الكفيل احضاره

قال تكفلت بنفس فلان او برقبته او بروحه او بجسده او برأسه) او بيده او بوجهه او خو ذلك مما يه بر به عن الكل حقيقة او عرفا على مامر فى الطلاق هدا به (او)قال كفلت (بنصفه او بثلثه)او بجزء شايع منه لان النفس الواحدة فى حق الكفالة لا تنجزى فكان ذكر بعضها شايعا كذكر كلها (وكذلك ان قال ضمته او هو على اوالي)ا وعندى لانها سيخ النزام (اوانابه زعيم) اى كفيل (اوقبيل) هو بمنى الزعيم بخلاف ما اذا قال انا صامن بمرفته لانه النزم المعرفة دون المطالبة هدا به فى وقت بعينه لزمه) اى لزم الكفيل (احتساره) اى احتسار فان شرط) الاصيل (فى الكفول به فى وقت بعينه لزمه) اى لزم الكفيل (احتساره) اى احتساره) المكفول به (اذا طالبه به) الاصيل فى الكفول به (فاذلك الوقت) وفاء عا النزمه كالدين الموجل اذا حل (فان

احضره) فيها لأنه وفي ماعلیه (والا) ای وان لايحضره (حبسه الحاكم) لامتناء عن ايفاء حق مستمق ولكن لانحبسه اول مرة لعله لم يدر لماذا دعى ولو غاب المكفول سفسه امهله الحاكم مدة ذهابه وايابه فان مضت ولم بحضره حبسه لتمقق الامتناع عن إلفاء الحق هداد (وان احضر موسله في مكان نقدر المكفولله على محاكشه)كالمصر سواء قبله اولم نقبله (برئ الكفيل من الكفالة) لابد أتى عاالتزمه أذلم يلتزم التسليم الامرة واحدة (و اذا تکفل به علی ان يساء في محلس القياضي فسله في السوق بري) ايضا لحصول المقصود لان المقصود من شرط

قال تکفلت بنفس فلان او برقبته او بروحه او بجسده او برأسه) او بوجهه اوببدنه لان هذه الالفاظ يعبر بها عنجيع البدن (فولد اوبنصفه او بثلثه) وكذا بای جزء منه لانالنفس الواحدة لاتنجزی فکان ذکر بعضها شــالماکذکر کلها بخلاف ما اذا قال تكفلت سد فلان أو برجله لانه لايعبر بحما عن جيع البدن وأما أذا اضاف الجزء الى الكفيل بان قال الكفيل كفل لك نصني او ثلثي فانه لايجوز كذا في الكرخي ذكر. في إب الرهن (فو له وكذلك اذا قال ضمنته لك اوهو على او الى او ال زعيم به او كفيل به اوقبيل به) او آنا ضامن بوجهه اما اذا قال آنا ضامن بمرفته فهو باطل وان قال تكفلت به ثلاثة ايام روى عن محمد الدكفيل ابدا الا ان يقول فان مضت فانا برئ فيكون الاس على ما شرط كذا في الينسابيع (فو إيه فان شرط في الكفالة تسليم المكفول به في وقت بعينه لزمه احضاره اذا طالبه به في ذلك الوقت فإن احضره والا حبسه الحاكم واذا احضره وسلم في مكان يقدرالمكفول له على عاكته برى الكفيل من الكفالة) فإن كان المكفول به غائبًا عن البلد امهله الحاكم مدة المسافة ذاهبا وجائبًا فان مضت ولم يحضره حبسه وهذا اذا علمالكفيل مكانه اما اذا لم يعرف مكانه سقطت المطالبة الى أن يعرف مكانه وأن سلم المكفول به بالنفس نفسه الىالمكفول لدبجهة الكفالة بجبر على قبوله حتى انه يبرأ الكفيل وهذا اذا كانت الكفالة بالامرامااذا كانت بغيرالامر لايبرأ كذافي الفوائد واوان ثلاثة كفلوا ينفس رجل كفالة واحدة فاحضره احدهم برؤا جيعا وانكانت الكفالة متفرقة لم يبرأ الباقون لانكل عقد اوجب اخسارا علىحدة وانتكفل ثلاثة بمالكفالة واحدة اومتفرقة فادى احدهم جيع المال برى (فنو ا، وان تكفل به على ان يسلم في مجلس القاضي فسلمه في السوق برئ) لحصول المقصود و قيسل في زماننا لايبرأ لان الظاهر الماونة على الامتناع لاعلىالاحضار وكذا اذا سلمه في نواحي البلد الذي ضمن له فيه وهوعلى هذا (غو لَه وان سلمه في برية لم يبرأ) لانه لا يقدر على المحاكة فيها ولا على احضاره الى القاضي

التسليم فى مجلس القاضى امكان الخصومة (٥١)(ل) (جوهرة) واثبات الحق وهذا حاصل متى سلمه فى المصر لان الناس يعاونونه على احضاره الى القاضى فلا فائدة فى التقييد وقبل لا يبرأ فى زماننا لان الظاهر المعاونة على الامتناع لا على الاحضار فكان تقييده منيدا هدايه وفى در عن ابن ملك وبد يفتى فى زماننا لهاون الناس اه (وان سلم فى برية لم يبرأ) لا له لا يقدر على المحاصمة فيما فا محصل المقصود وكذا اذا سلم فى سواد لمدم قاض يفصل الحكم فيه واوسلم فى مصر آخر غير المصر الذي كفل فيه برى عند ابى حنيفة للقدرة على المخاصمة فيه وعندهما لا يبرأ لانه قد يكون شهوده فيها غيبة ولوسلم فى السمن وقد حبسه غير الطالب لا يبرأ لانه لا يقدر على المحاكة فيه هدايه

(و اذا مات المكفول به برى الكفيل بالنفس من الكفالة) لانه سقط الحضور عن الاصبل فيسقط الاحضار عن الكفيل وكذا اذا مات الكفيل لانه لم ببق قادرا على تسليم المكفؤل به شفسه وماله لايسلح لايفاء هذا الواجب بخلاف الكفيل بالمال ولومات المكفول له فالوصى ان يطالب الكفيل وان لم يكن فلوارثه لقيامه مقام الميت هدايه (وان تكفل بنفسه على الدان لم يواف به في وقت كذا فهو ضاءن لماعليه وهواام) و منا المرابع المناز فلم يحضره في ذلك (الوقت)

وكذا اذا الله في السواد لعدم قاض يفصل إلحكم به وأن سلم في مصر آخر غير المصر الذي كفل فيه فاله يبرأ عند أبي حنيفة للقدرة على اتحاصمة فيه وعندهما لاببرأ لاله قد يكون شهوده فيما عينه قلنا والمل شهوده في هذا المصرى ايضا فتمار سنت الموهمات ولوسلم في اسمين وقد حبسه غير الطالب لايبرأ لانه لانقدر على المحاكمة فيه (غو له واذامات المكفول به برئ الكفيل بالنفس من الكفالة واذامات المُكفولله لم يبرأ) لبحزه عن احضاره وكذا اذا مات الكفيل لانه لم يبق فادرا على تسايم المكفول به بنفسه وماله لايصلح لايفاء هذا الواجب بخلاف الكفيل بالمال واما اذامات المكفولله فعلى الكفيلان يسلمه الى ورثته فان لممهالى بعضهم برئ من الكفالة لهخاصة و للباقين ان يطالبوه باحضاره فان كانواصفارا فلوصيم ان يطالبه باحضاره فانسله الى احد الوصيين برئ في حقه واللاّ خر ان يطالبه كذا في اليناسيم (قو له واذا تكفل بنفسه على اندان لم يواف به فيوقت كذا فهوصامن لماعليه وهوالف فان لم يحضره في الوقت لزمه ضمان المال ولمرببرأ من الكفالة بالنفس) وعلى هذا اذاكفل لامرأة بنفس زوجها ان لم يواف به غدا فعليه صداقهافهوجاً ثر فان لم يواف به لزمه الصداق ولم يبرأ من الكفالة بالنفس لانهضم الى الكفالة بالمال الكفالة بالنفس فاذا وفي احدهما يق عليه الآخره وقوله هولم يبرأ من الكفالة بالنفس، فان الفائدة في ذلك وقد حصل المقصود وهوضمان الالف قلنا لجواز ان يكون عليه دين آخر (فو له ولاتجوز الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص عندا ي حنيفة) لان الكفالة للتوثق وهومأمور مدرئ الحدود ويرك التوثق وقال ابوبوسف ومحد مجوز وفي الهداية ممناه لامجير على الكفالة عند الىحنيفة وعندهما مجبر في حدالقذف لان فيه حق العبد وفي القصاص لانه خالص حق العبد فيليق جما الاستيثاق بخلاف الحدود الخالصةللةتمالى كحد الزنا والشرب ولوسمعت نفسه باعطاء الكفيل يصيم بالاجاع وصورته ادعى علىرجل حقا فىتمذف فانكره فسأل المدعى القانني|نيأخذ مندله كفيلا ننفسه فمند الىحنيفة لانجيبه الىذلك ولكن نقولله لازمه مابيني وبين قيامى فاناحضر شهوده قبل قيـام القاضى والاخلا سبيله وعندهما يأسره بان يقيمله كفيلا بنفسه لان الحضور مستحق عليه لسماع البينة والكفيل أعايضمن الاحضار وامانفس الحدود والقصاص فلابجوز الكفالةها فيقولهم جيما لاندلا يمكن استيفاؤها من الكفيل (فو إنه واما الكفالة بالمال فجائزة معلوما كان المال المكفول بد او مجهولا اذا كان دينا صحيحا مثل ان تقول تكفلت عند بالف او عالك عليه او عامدركك من شي

المعين (لزمه ضمان المال) لانه علق الكفالة بالملا بشرط متارف فصيم (و لم يبرأ من الكفالة بالنفس) لمدم التسافي (ولانجوز الكفالة بالنفس في الحدود والقمساص عند ابي حنيفة) قال في الهداية معناه لابحبرعليها عنده وقالا بجبر في حد القذف لأن فيدحق اأميد يخلاف الحدود الخالصة لله تعالى أه قال في التصحيم . بعد ماذكر عبارة الهداية فسروشك لان الاسبعابي قال المشهور من قول علائنا ان الكفالة بالنفس في الحدود والقصياص حائزة فياختيار المطلوب اماالقاضى لابجيره على اعطاء الكفيل وقال ابو يوسف ومجد يوخذ منه الكفل التدا، واختار قول الامام النسق والمحبوبي وغيرهما اه (واما الكفالة بالمال فجائزة معلوما كان المال الكفول ماو محهولا)لان

مبنى الكفالة على التوسع فتتحمل فيها الجهالة (اذاكان) المكفول به (دينا صححا) وهو الذي (في هذا) لايسقط الا بالاداء اوالابراء و احترز به عن بدل الكتا بة وسيأتى وذلك (مثل ان يقول تكفلت عنه بالف) مثال المعلوم ومثبال المجهول قوله (او بما لك عليه او عا يدركك ق هذا البيع) ويسمى هذا ضمان الدرك (والمكفول له بالخيار)فى المطالبة (ان شاء طالب الذي عليه الاصل) ويسمى الاصيل (وان شاء طالب كفيله) لان الكفالة ضم ذمة الى ذمة فى المطالبة كمام، وذلك يقتضى قيام الاول لا البراءة عنه الااذا شرط فيه البراءة فحين ندينمقد حوالة اعتبار اللمنى كما ان الحوالة بشرط ان لا يبرأ بها المحيل تكون كفالة ولوطالب احدهما له ان يطالب الآخروله ان يطالبهما هدايه (ويجوز تعليق الكفالة بالشرط) الملايم لها وذلك بان يكون سببا لشبوت الحق (هيل ان يقول ما) الملايم لها وذلك بان يكون سببا لشبوت الحق (هيل ان يقول ما) الملايم لها والذي بايت به (فلا العلى اوما

ذأب) اى بت (لك عليه) اوغصبك (فعلى) وكذا قوله لا مرأة الغير كفلت لك بالنفقة الدا مادمت الزوجية خانيه اويكون شرطا لامكان الاستيفاء مثل ان قدم فلان فعلى ماعليه مزالدين اوشرطا لتعذره نحو ان غاب عن المصر فهذه جلة الشروط التي مجوز تعليق الكفالة بها ولايصيم تعليقها يغير الملايم نحو انحبتالريح اوجاء المطر فتبطيل الكفالة به لانه تعدق بالخطر ومافى الجوهي تبعا للهداية من أنه تصر الكفالة وبجب المال حالا قال الزيلمي هذا سهو فان الحكم فيه أن التعليق لايصع ولايلزمه لان الشرط غير ملايم فصار كا او علقه مدخول الدار ونعوه عاليس علام ذكره قاضفان وغيره اهوكذا

في هذا البيع) لان معنى الكفالة على التوسع فيحتمل الجمالة . و « أولداذا كان دينا صحيحاته مثل اثمان البياعات واروش الجايات وقيم المستهلكات والقرض والمسداق واحترز مدلك عن مدل الكفالة فالدلامجوز الكفالة بد لأبديؤدي الحان يُبت المال في دمد الكفيل يخلاف مافى دمة المكفول عنه لان للعبد ازالته عن نفسه بالعجز من غير ادا، والكفيل لايبرأ الابالادا. (قو لد والمكفولله بالخيارانشاء طالب الذي عليه الاصل وانشاء طالب كفيله) لانالكذالة ضم الذمة الىالذمة فىالمطالبة وكذلك يقتضى قيام الاول لاالبراءة عنه وله ان يطالبهما حيما لازمقتضاها الضم (فوله ويجوز تعليق الكفالة بالشرط) يعنى أذا كان الشرط سبباله وملايماله مثل أنيكون شرطا لوجوب ألحق كقوله مابايعت فلانااو داينته اوما بتلك عليه فاناضامن به امااذا كان شرطا ليس له تعلق بذلك لم يجز كقوله ان دخلت الدار فاناصامن لك مالك على فلان لم بجز الشرط واما المال فيلزم الكفيل حالا وانتكفل الى اجل انكان اجلا معينا يتعارفه النجار حاز والافلا وانتكفل الى الحصاد اوالدياس اوالقطاف جاز وان قال الى ان تمطر السماء فالكفالة جائزة والتأجيل باطل وبجب الملاحالا (فولد مثل ان يقول مابايت فلانا فعلى اوماذأ بالك عليه) اى تقرر (فعلى) انحاقال فلانا ليعلم المكفول عنه لان جهالته حتمنع صحة الكفالة حتى لوقال مابايعت من الناس فالماضامن له نجز لجهالة المكفول عنه فتفاحث الجهالة مخلاف الاول كذا فيشاجان وان قالماداب لكعلى احد من الناس فهو على لم تصم لجهالة المكفول عنه وكذا اذا قال ماداب عليك لاحد من الناس فهوعلى لم تصم لجهالة المكفول له (فو له واداقال تكفلت عالك عليه فقامت البينة عليه بالف ضها الكفيل) عاصمت الكفالة بالمجهول لتوله تعالى ﴿ وَانْ جَاهُ بِهِ حَلَّى الْهِ مِنْ وَانَّابِهِ رَعيم ﴾ وحل البعير مجهول قديريد وقد ينقص (فولد وان لم نقم البينة فالقول قول الكفيل مع عينه في مقدار مايسترف به) لأنه الملنزملة وهومنكر للزيادة والقول قول المنكر مع عينه (فول وادااعترف المكفول عنه باكثر من ذلك لم يصدق على كفيله) لانه اقرار على النير ولا ولايةله عليه ويصدق في حق نفسه لولايته عليها (فولم وتجوز الكفالة باس المكفول عنه وبنير اس،) لأنه النم المطالبة وهو تصرف

حقق المحقق ابن الهمام (واذا قال) الكفيل (تكفلت عالك عليه فقامت البينة بالف عليه ضمنه الكفيل) لان الثابت بالبينة كالثابت معاينة فيتمقق ما عليه فصم الضمان به (وان لم تقم البينة كالقول قول الكفيل مع عينه في مقدار ما يسترف به) لانه منكر لازيادة والقول قول المنكر جمينه (فان اعترف المكفول عنه باكثر من ذلك) الذي اعترف به الكفيل (لم يصدق على كفيله) لانه اقرار على الفير ولا ولاية له عليه ويصدق في حق نفسه لولايته عليها (وتجوز الكفالة بامر المكفول عنه وفيه نفع الطالب ولا ضرر فيه على المطلوب بثبوت عنه و وفيه نفع الطالب ولا ضرر فيه على المطلوب بثبوت

الرجوع اذهو عنسد امره (فان) كان (كفل بادره رجع) الكنفيل (بمسا بؤدى علسيه) اى الاحسيل لاته قضى دنته بامره وهسذا اذا ادى مثل الذى ضمنسه قدرا وصنفة ﴿ ١٠٤ ﴾ اما اذا ادى خلافسه رجع بمساضمن

نى حق نفسمه و فيمه متع الطمالب ولاضرر فيه على المطلوب بثبوت الرجوع اذهو عندامره (قو له فان كفل بامره رجع عابؤدى عليه) هذا اذا كان الامر عن يجوز اقراره على نفسمه بالديون وعلك التبرع حثى اوكان صبيسا محجورا امر رجلا بان يكفل عنمه فالكفالة صححة ولكن اذا ادى لا رجع عليه ومسورة المثلة ان مقول الرجل فرجل ضمن لفلان عني بالف له على اما أذا قال ضمن الالف الذي لفلان على ولم يقل عنى لا يرجع عايه عندهما وقال ابو يوسف ان كان حريفاله فله ان يرجع عليمه وروى هنه انه لابرجع عليه سبواء كان حريفاله اولم يكن وانكان المأمور خليطاله رجع عليه اجماعا أستحسانا والخليط هوالذي في عيله كالوالد الذي هو في هاله وولده وزوجة ومن في عبساله من الاجراء والشريك شركة عنان وقبل الحليط الذي يأخذ منه وبعطيه وبدانيه وبعشع عنسده المال ولوتنكفل العبسد عن مولاه بامره نستق ثم ادى لم يرجع به عندنا خلاة لزفر + و قوله • رجع بما يؤدى عليه ، هذا اذا ادى مثل الدين الذي ضمنه قدرا و صبغة اما اذا ادى خلافه رجم عما ضمن لا عا ادى كما اذا تكفل بعماح اوجياد فادى مكسرة اوزنوفا وتجوز بها الطالب او اعطاه دنانير او ميكلا اوموزونا رجع عاضمن اي بالعماح والجباد ولا ترجع عا ادى لانه ملك الدين الادا، مخلاف المأمور بقضاء الدين من حبث برجع عا ادى لانه لم بجب عليه شي حتى على بالاداء (قوله و أن كفل هنسه بغير أمره لم يرجع بمنا يؤديه عليه) لانه متبرع ادائه وعلى هذا قالوا فين كفل الرجل مالف بغير أدره ومات الطالب والكفيل وارثه رى الكفيل لان مافي ذمته انتقل البيه بالارث وماكمه وان كفل عنسه يامره فالمال لازم الكفول عنمه على ماله لانه لما كفل مامره لم يكن متبرها ولهمذا لو دفع المال عنه رجع عليه ولو وهب له الطالب المال يرجع بذلك عليسه اذا كانت الكفالة بامره والْ كَفَلَ عَنْمُ بَغِيرُ امْرُهُ فَلَاشَى عَلَيْمُ لَانَهُ تَرْعَ عَلَيْهُ بَالْكَفَالَةُ وَلَهِـذَا لُوادى عنه لم يرجع عليه كذا في شرحه (قوله وليس الكفيل ان بطالب المكفول عنه بالمال قبل ان بؤدى عنه) لائه لا علكه قبل الاداء ولان الكفيل في حكم المفرض ومن سأل رجلا ان يترسه فلم ينعل لم يرجع عليه (قوله فان اوزم بالمال كان له ان بلازم المكفل عنه حتى مخلصه) يعني من المطالبة والحبس و كذا اذ حبس كان له ان محبسمه لانه هوالذي ادخله في ذلك وما لحقه ذلك الامن جهنه فيصامله عثله وهـذا اذا كاتب الكفالة مامره ثم اذا كان له عليـه دين مثله ليس له أن يلازمه (قو له واذا رأ الطالب الكفول عنمه اواستسونا منه برى الكفيل) سموا. شمن بامره او بغير امره لان براءة الاصب توجب براءة الكفيل لان الكفيل انما ضمن ماني دُمة الاصيال فاذا ادى ماني دُمته او ابرأه منه لم بق في دُمته شيء تعود الكفالة اليه ويشترط قبول المكفول عنه الراءة فان ردها ارتدت وهل بعود الدين على الكفيل قال بعضهم بعود وقال بعضهم لابعود ولومات المكفول عنه

لا عدا ادى كا اذا تكفل بعماح اوجيادفادىمكسرة اوزيرفا وتجوزيها الطااب او اعطاء دنائير او مكيلا اوموزؤنا رجم عاضين ای بالعصاح او الجیاد لانه ملك الدين بالاداء عفلاف المأمور بقضاء الدنن حيث رجم عا ادى لانه لم بحب عليه شي حتى علك الدئ بالاداء جوهره (و آن) کان (کفل بغیر امره لم برجم عا يؤده) لانه متبرع بادائه (وليس الحكفيل أن يمالي المكفول عنه بالمال) الذي كفله عنه (قبل أن يؤده عنمه) لانه لاعلكه قبل الاداء مخالاف الوكيل بالشراء حيث رجع قبل الاداء كمامر (فان لزوم) الكفيل (بالمال) الكفول له (كان له ان بلازم الكفول عنه) و أن حبس مه کان له ان محبسه (حتی يخلصه) لانه لم يلحقه مالحقه الا من جهسته فبمسازى عثله (وادًا ا رأ الطالب الكفول عنه او استوق مشه وی ا الكفيل) لان وانقالاصيل توجب راءة الكفيل

(و ان ارأ) الطالب (الكفيل لم يرأ المكفول عنه) لبقاء الدين عليه و كذا اذا اخر الطالب عن الاصبل تأخر عن الكفيل و الخر عن الكفيل لم يتأخر عن الاصبل هدايه (ولايجوز تعليق البراءة من الكفالة بشرط) كاذا جاء غد فانت برى منها لان في الابراء منى التمليك ﴿ ٤٠٥ ﴾ كالابراء عن الدين قال في الهداية ويروى انه يصبح لان عليه المطالبة

دون الدن فالعميم فكان استفاطا محضا كالطلاق ولهذا لارتد الابراء من الكفيل بالرد مخلاف راءة الاصل اه (وكل حق لا عكن استيفاؤه من الكفيل لاتصيح الكفالة به كالحدود والفصاص) قال في الهداية معناء بنفس الحد لا نفس من عليمه الحد لانه شذر ابحابه عليه لان العذوبة لا نجرى فها النيابة اله (و اذا تكفل عن الشرى بالثن ماز) لانه دین کسائر الدون (و اذا تكفل عن البايع بالبيع لم يصيع) لانه مضاون بغيره و هو الثمن والكفيالة بالاعيان المضمونة انما تصمع اذا كان مضمونة خسسها كالمبيع فاسدا والمقبوض على سوم الشراء والمنصوب (ومن استأجر دابة لحمل علما) او عبدا للخدمة (فانكانت) الاحارة لدابة (بعينها) او عبد بعينه (لم تصيح الكفالة بالحل) علما والحدمة نقسمه لان الكفيل بعز عن ذلك عند

قبل الغبول بقوم ذلك مقام الغبول (قوله و اذا ابرأ الحكفيل لم يبرأ الاصيل) و كذا اذا اخر الطالب عن الاصيل فهو تأخير عن كفيله وأن اخر عن الكفيل لم يكن تأخيرا عن الاصيل لان التأخير ابراء موقت فيعبر بالابراء المؤيد قال الحجندى راءة الاصيل توجب براءة الكفيل و براءة الحكفيل لا توجب براءة الاصيل الا انه اذا ايراً الاصيل بشمرط قبوله البراء او عوت قبل القبدول والرد فيقوم ذلك مقمام القبحول وأو رده ارتد و دين الطالب على ماله و أن ابرأ الكفيل صمح الاراء سنواء قبل البراءة اولم يقبل ولا يرجع على الاصيل بشيء وأن وهبه الدين او تصدق به عليمه فلابد من القبول فاذا قبل حكان له ان برجم على الاسميل كما اذا ادى ولو قال الطالب احكفيل برئت الى مساركانه اقر باستيفاء الدين و أن قال ارأتك ري الحكفيل ولا يبرأ الاصيل و أن قال رنت ولم مثل اليقال ابو نوسف هو حكفوله ترثت الى يرأ الكفيل والاصيل جيما و ترجم على الاصيل وقال مجمد هو كفوله ابرأتك بيرأ الحكفيل خاصة دون الاصيل (قو له ولا بجوز تعليق البراءة من الكفالة بشرط) لما فيه من معنى القليك كسارً البراءة و روى انه اصح لانه عليمه الملالبة دون البذل فكان استقاماً محضبا كالطلاق والعناق ولهذا لا رئد الا راء عن الحكنيل بالرد مخلاف اراء الاصيل و اما راءة الاميل فلا بحوز تعليقها بالشرط اصالا لان فيها معنى التمليك لانه علكه ما في دُمشه والتمليك لا نعلق بالشروط (قو له وكل حق لا محكن استيفاؤ. من الكفيــل لا تصبح الكفالة به كالحدود والقصاص) مناه منفس الحد لابنفس من عليه الحد لانه يَعَذُرُ ايجابِهِ عايه اذ العقوبة لاتجرى فيها النيابة (قولِه واذا تكفل عن المشترى بالتمن جاذ) لانه دين كسائر الديون (قوله وان تكفل عن البايع بالبيم لم بصح) لان المبيح عين مضمون بقيره وهو الثمن وهذا لانه لو هلك المبيع قبلالقبض في يد البايع لا يجب على البابع شئ وبسفط حقه من الثمن واذا سفط حقه من الثمن لا عكن تحقيق منى الكفالة اذهى ضم الذمة الى الذمة ولا يتمنق الضم بين المختلفين (قولد و من استأجر دابة للحمل فان كانت بعبنها لم نصيح الكفالة بالجل) لانه عاجز عنه لان بهلاك الدابة ينفسح العقد فلا ببقءم اجارة عكن الاستبقاء بها و لهذا لم يصبح الضمان (قُولُهُ وَانْ كَانَتُ بَغِيرُ عَبِنُهَا جَازَتُ الْكَفَالَةِ) لأنَّ الْمُسْمَقُ عَلَيْهِ الْجُلُّ و مُكَّمَّهُ الوفاء بذاك بان يحمله على دابة نفسه (قول والا تصم الكفسالة الابتبول المكفول له في مجلس العقد) و كذا الحوالة ابضا وهذا نولهما و قال ابو يوسف لابعتبر ذلك في المجلس بل اذا بلغه فاجازه ورضى به جاز وفي بعض النسخ لم بشــترط الاجازة عنــده وتجوز

تمذره بالموت ونحوه (وان كانت) لدابة (بغير عينها) وعبد بغير عينه (حازت الكفالة) لان المستمق حينئذ مقدور الكفيل (ولا تصبح الكفالة) بتوعيها (الابتبول المكفول له فى مجلس العقد) قال فى انتصبح و هذا عند ابى حنيفة ومحدوقال آبو يوسف يجوز اذا بانمه فاجاز والمختار قولهما عند المحبوبي والنستى و غيرهما (الا في مسئلة واحدة وهي ان يقول المريض)المليّ (لوارثه تكفّل عني عاعل من الدين فتكفّل به) الوارث (مع غيبة الغرماء جاز) نانديسيم اتفاقا استمسانا لان ذلك في الحقيقة وصية ولذا يسيم ﴿ ٢٠٤ ﴾ وان لم يسم المكفول لهم وشرط

من غير احازة والخلاف في الكفالة في النفس والمال جيما وجه قولهما أن في الكفالة معنى التمليك وهو تمليك المطالبة مند فيقوم بهما جيعا أى بالايجابوالقبول والايجاب شطرالمقد فلا تتوقف على ماوراه المجلس ولان الكفالة عقد يتعلق به حق المكفول له فوقف على رضاه وقبوله كالبيع واما ابو يوسف فقد روى عنه لايحتاج الى الاجازة لان الكفالة امجاب مال في الذمة بالقول فصار كالاقرار وروى عنه أيضا أنه يحتاج الى الاجازة لان قوله تكفلت لفلان كل العقد على اصله فيقف على غائب عن المجلس كما قال في المرأة اذا قالت زوجت نفسي من فسلان وهــو غائب أن ذلك يقف على احازته عنده وصورة مسئلة الكتاب اذا قال الذي عليه الدين لرجل أن لفلان على كذا من الدين فاكفل له به عنى اواحتل له به فقــال كفلت اوضمنت او احتلت ثم بلغ الطالب ذلك فاجازه فانه لامجوز عند هما وقال ابو يوسف بجوز وكذا لوان فضوليا قال ضمنت مالفلان على فلان وهمــا غائبان فبلفهما فاجازا فعند هما لايجوز وعند ابي يوسف بجوز واذا قبل من الغائب احدفانه يتوقف في قولهم جيما (غو له الا في مسئلة واحدة وهو أن يقول المريض لوارثه تكفل عني عا على من الدين فتكفل به مع غيبة الغرماء فانه بجوز) يعنى اذا اجازت الطالب بعــد ذلك و ذلك لأن هذه وصية في الحقيقة ولهذا يصبح وان لم يسم المكفول لهم ولهذا قالوا انما يصبح اذا كان له مال او يقال الله قام مقام الطالب لحاجته الى ذلك تفريقا لذمته وفيه نفع الطالب كما اذا حضر ننفسه ولانه لما مرض مرض الموت صبار كالاجنبي في الدين لان ذمته اشرفت على الهملاك وصار كائن الدين انتقل من ذهتمه الى تركة فصمار خطابه كخطاب الاجنى وقد ذكرنا ان المخاطب اذاكان اجنبيا فان الضمان يتوقف (فولم واذا كان الدين على اثنين وكل واحد منهما كفيل صامن عن الآخر)كما اذا اشتريا عبدا بالف وكفل كل واحد منهما عن صاحبه (فما ادى احدهما لم يرجع مه على شربكه حتى يزيد مايؤديه على النصف فيرجع بالزيادة) لأن المال على كل واحد منهما نسفان نصف من جهة المداينــة ونصف من جهة الكفالة فاذا ادى النصف اواقل وقع عن نفسه بسبب المداينة ومازاد على ذلك يلزمه بسبب الكفالة فان كفل بامره واداه رجع عليه لأنه ادخله في الضمان وان كفل بغير امره لم يرجع عليه (فوله واذا تكفل اثنان عن رجل بالف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فما اداه احدهما رجع بنصفه على شريكه قليلاكان اوكثيرا) يعني اذا تكفل كل واحد منهما مجميع المال وهو الف على الانفراد ثم تكفل كل واحد منهماءن صاحبه بجميع المال أيضا واما اذا تكفلاله بالف معا وتكفلكل واحد منهما عن الآخر مثل مسئلة المداينة فا اداه احدهما لا يرجع على صاحبه بنصفه حتى يزيد مااداه على النصف فاذا اراد رجع عليه بجميع الزيادة (فوله ولا تجـوز الكفالة

ان يكون مليا قال في الهداية و لو قال المريض ذلك لاجنبي اختلف المشايخ فيداء قال فيالفتم والصحة اوجه (واذاكان الدين على اثنين وكل واحمد منهما كفيل منامن عن الآخر) باس، (فاادي احدهما) من الدين الذي عليهما (لم يرجع به على شريكه حتى بزيدمايؤديه على النصف التحقق النيابة (فيرجع بالزيادة) لان الاداء إلى النصف قد تعارض فيه جهة الاصالة وجهة الكفالة والانقاع عن الاصالة اولى لما فيه من اسقاط الدين والمطالبة حيما تخلاف الكفالة فانه لادن على الكفيل (واذا تكفل اثنان عن رجل بالف على أن كل وأحد منهما كفيل عن صاحبه) الآخر (فااداه احدهما مرجم منصفه على شريكه قليلاكان)مااداه (اوكثيرا) قال في الهداية ومعنى المسئلة فيالصحيم انتكون كفالة بالكل عن الاصل وبالكل عن الشريك لأن مااداه احدهما وقع شايعا عنهما إذ الكل كفالة فلا

يسقط الابالاداءاوالاراء عال الكتابة حر تكفل بها اوعبد) لانه ليس بدين صحيم بدليل ان للعبد ازالته عن و المكاتب لو عجز سقط نفسه بالعِيز من غير اداه والكفل لايبرأ الا بالاداه ومن شرط الكفالة الاتحاد بين دىنە (واذا مات الرجل ثبوت المال في ذمة الاصيل و ذمة الكفيل • فان قلت اذا لم تصيم كفالة الحر لاتصم وعليه ديون ولم يترك كفالة العبـد فلاى معنى ذكر العبد ، قلت لان الحر اشرف من العبد والكفيل تبغ شيئا فتكفل رجل)واركا للاصل فرعا يقال عدم الجواز باعتبار ان الحر يصير تبعا لوصحت الكفالة فقال حر كان اوغيره (عنه للفرماء) اوعبدلدفع ذلك الظنفدم صحتها باعتبار ان بدل الكتابة ليس مدين مضمون لاباعتبار عاعليد من الديون (لم عــدم تبعية الحر للعبد كذا في المشكل وقيد عال الكتابة لانه اذاكان على المكاتب تصم الكفالة عند ابي دين لرجل فكفل مه انسان عنه جاز واذا كوتب المبدان كتابة واحدة وكل واحد حنفة) لأن الدن سقط منهما كفيل عن صاحبه فكل شي اداه احدهما رجع على صاحبه سصفه لاستوائهما عوته مفلسافصار كالودفع ولولم يؤديا شبيئا حتى اعتق احدهما جاز العتق وبرئ عن النصف وبق النصف المال ثم كفل به انسان على الآخر وللمولى ان يأخذ بحصتهالذي لم يعتق الهماشاء المعتق بالكفالة اوصاحبه (و قالا تصم) الكفالة بالاصالة فان اخذ الذي اعتق رجع على صاحبه بما ادى لائه مؤد عنه بامر. وان لانه كفل مدين ثابت ولم اخذ الآخر لم يرجع على المتق بشئ لانه ادى عن نفسه (قوله واذا مات وجدالمقطوالهذاستيفي الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا فتكفل عنه رجل للفرماء لم تصم الكفالة عندابي الآخرة ولوتبرع مدانسان حنيفة) سواء كان امنه اواجنبيا لانه قد سقط حق الفرماء من المطالبة والملازمة يصيم قال في التجيم واعتمد فصاركا لودفع المال ثم كفل عنه انسان وقال ابو بوسف ومجد بجوز الكفالة بعد قول الامام المحسوبي الموت لما روى أن رجلا مات فقام الني صلى الله عليه وسلم ليصلي عليه فقال « على والنسني وصدر الشريعة صاحبكم من دين، قالوا نع عليه ديناران فقال عليه السلام • صلوا على صاحبكم ، فقال وأبو الفضل المومسلي أبوقتاده هما الى يارسولالله فصلى عليه حينئذ وقال «الآن بردت عليه مضجعه» قلنا وغيرهماه قدبكونه لم يترك يحتمل ان يكون قد تكفل بهما قبل الموت فاخبر بذلك والله سبحانه وتعالى اعلم شيئا لانه اوترك مايتي سمض الدين مع بقدره

بالديون) دون الاعيان\انها تني عن النقل والتحويل والتحويل في الدين لافي الدين هدايه

مروالة الحوالة الحوالة

الحوالة في اللغة مشتقة من التمويل والنقل وهو نقل الثبيُّ من محل الى محل . وفي الشرع عبارة عن تحويل الدين من ذمة الاسيل الى ذمة المحال عليه على سبيل التوثق به ويحتاج الى معرفة اسماء اربعة المحيل وهو الذي عليه دين الاصلى والمحال له هو الطالب والمحال عليه وهو الذي قبل الحوالة والمحال مه وهو المال (فو له رجهالله الحوالة جائزة بالديون) قيد بالديون احترازا عن الاعيان والحقوق فان الحوالة جا لاتصبح وآنما اختصت بالدنون لان الديون تنتقل من ذمة الى ذمة فكل دين تجوز به الكفالة فالحوالة به جائزة وقد تجوز الحوالة بدين لاتجوزيد الكفالة كمال الكتابة فان الجوالة تجوز به ولاتجوزيه الكفالة والحوالة على ضربين مطلقة ومقيدة فالمطلقة ان يقول لرجل احتل لهذا عني بالف درهم فيقول احتلت والمقيدة ان بقول إحتل بالالف التي لى عليك فيقول احتلت وكلاهما جائزان وفي كليهما يبرأ المحيل من

كافيان ملك ﴿ كتاب الحوالة ﴾

مناسبها للكفالة منحث ان كلامتهما التزام عاعلي الامسل ويستعمل كل منهماموضع الآخركاس (الحوالة) لفة النقل وشرعا نقل الدين من ذمة المحسل الى ذمة المحال علمه و هي (حائزة

دين المحال له وليس له بعد الحوالة على المحيل سبيل الا أن يتوى ماعلى المحال عليه لكن بين المطلقة والمقيدة فرق وهو انها اذا كانت مقيدة انقطمت مطالبة المحيل من المحال عليه فان بطل الدين في المقيدة اوتبين براءة المحال عليه من الدين الذي قيدت بهالحوالة بطلت الحوالة مثل ان يشترى من رجل شيئا بالف ولم يؤد الالف حتى احال بها لرجل عليه فقبل ثماستحق المبيع اوكان المبيع عبدا فظهر حرا فان الحوالة في هذين الوجهـين تبطل وكان للمحال عليه ان يرجع على المحيل بدينه وكذا لوقيد الحوالة بالف درهم عند رجل وديمة فهلكت الالف عند المودع قبل تسليمها الى المحال له فان الحوالة تبطيل و اما اذا سقط الدين الذي قيدت به الحوالة باس عارض ولم تبين براءته من الاصيل لاتبطل الحوالة مثل ان يحتال بالف من عمن مبيع فهلك المبيع قبل تسليمه الى المشترى سقط الثمن عنه ولاتبطل الحوالة ولكنه أذا أدى رجع على المحيل بما ادى لانه قضى دينه بامره واما اذاكانت مطلقة فانهـــا لاتبطل بحال من الاحوال ولا ينقطع فيها مطالبة المحيل على المحال عليه الى ان يؤدى فاذا ادى سقط ماعليه قصاصا ولم تبين براءة المحال عليه من دين المحيل لاتبطل ايضا واو ان المحال له ابرأ المحال عليه من الدين صم الابراء سـواء قبل المحال عليه اولم يقبل ولم يرجع المحال عليه على المحيل بشيُّ لان لبراءة اسقاط وليست تمليك فلهذا لم يرجع وان وهبه له يحتاج الى القبول وله ان يرجع على المحيل كما لو ادى لانه ملك مافى ذمته بالهبة فصار كالوملكه بالاداء وكذا لومات المحالله وورثه المحال عليه ان يرجع على المحيل لانه ملكه بالارث فصاركا لوملكه بالاداء ولورضي المحال له من المحال عليه بدون حقه وابرأ. عن الباقي نحو ان يصالحه على بعض حقه وابرأ. عن الباقي فائد يرجع عن المحيل بذلك القدر لاغير و ان صالح على خلاف جنس حقدكا اذا صالح على الدارهم عن الدنانير اوعلى العكس اوعلى العروض فانه يرجع بجميع الدين لانماادي يصلح أن يكون عوضا عن جيع الدين (قو ، ويصم برضى المحيل و المحتال و المحال عليه) اما المحال له فلان الدين حقه والذيم متفاوتة فلابد من رضاء واما المحـال عليه فانه يلزمه الدين ولالزوم بدون التزامـــه واما المحيل فالحوالة تصم بدون رضاء لان النزام الدين من المحال عليه تصرف في حق نفســـه وهو لايتضرر به بل فيه نفعه لانه لا يرجع عليه اذا لم يكن بامره كذا في الهداية وكذا قال فىالنهاية رضى من عليه الدين وأمره ليس بشرط حتى ان من قال لفيره ان لك على فلان كذا من الدين فاحتل به على ورضى بذلك مساحب الدين صحت الحوالة فان ادى المسال لايرجع على الذي عليه الدين وقد برئ الذي عليه الاصل (فَوَاهِ فَاذَا تَمْتَ الْحُوالَةُ بِرَى ۖ الْمُحِيلُ مِنَ الدِّينَ) بالقبولُ وقالُ زَفَرُ لَا يَبرأُ اعتبارا بالكفالة ولهذا يجبر على القبول اذا نقل المحيل ولايكون متبرعا ولنا ان الحوالة للنقل والدين متى انتقل منذمة لاببتي فيها اما الكفالة فللضم والاحكام الشرعية علىوفاق

(وتصيم) الحوالة (برضي المحسل) وهو المدنون لان ذوى المروات قــد يستنكفون عن محمل ما عليهم من الدين (والمحتالله) وهوالدائن لأن فيها انتقال حقه الى ذمة اخرى والذمم متفاوتة (والمحال عليه) وهومن نقبل الحوالة لأن فيها الزام الدين ولا الزام بلا التزام ولا خلاف الا في الاول قال في الزيادات الحوالة تصم بلا رضى المحيل لان التزام الدين من المحتال عليه تصرف في حق نفسه والمحل لانتضرر بلفه منفعة لان المحتال عليه لاترجع اذا لم يكن مامره درر (واذا تمت الحوالة) باستيفاء ماذكر (برى المحسل من الدين) على المختــار وقال زفر لاببرأ اعتبارا بالكفالة لانكل واحد منهما عقد توثق ولا تمنا ان الحوالة للنقال لغة والدىن متى انتقىل من الذمة لاستي فيها مخلاف الكفالة فانها للضم

والاحكام الشرعية وفاق المعانى اللغوية والتوثق باختيار الاملى والاحسن قضاء (ولم يرجع المحتال على الهجيل الا ان يتوى) بالقصر يهلك (حقه)لان برأته مقيدة بسلامة حقه اذهو المقصود (والتوى عند ابى حنيفة احد أمرين) فقط (اما ان مجحد) المحتال عليه (الحوالة ومحلف) على ذلك (ولابينة) للمحتال ولاللمحيل لاثباتها (عليه او) بان (عوت مفلسا) لان العجز عن الوصول الم حقه يتحقق ﴿ ٤٠٩﴾ بكل منهما وهو التوى حقيقة (وقالا هذين) الامرين (ووجها

كالثا وهو ان يحكم الحاكم بافلاسه حال حياته) لعِزه عن الأحد هنه وقطعه عنملازمته ولأبي حنيفة ان الدين ثابت فى ذمته وتعذر الاستيفاء لايوجب الرجوع كالو تمذر بفيته مخلاف ونه الدمة قال في التعميم ومشى على قوله النسني ورجح دليله اه قالشيمنا وظاهر كلامهم متونا وشروحا تصيم قول الامام ولم ارمن صحيح قولهما اه (واذا طالب المحال عليه المحيل عثل مال الحوالة) الذي أحال به عليه و دفعه الى المحتال (نقال المحيل) أعا (احلت بدين)كان (لى عدك لم يقبل قوله) اي قول المحيل في دعوى الدىن السابق (وكان عليه مثل الدين) الذي کان احال به لان سبب الرحوع قبدتحقق وهو قضاء دنه بامره والحوالة ليست باقرار بالدين

الممانى اللغوية وآنا يجبر علىالقبول اذا نقدالحيل لآنه يحتمل عود المطالبة اليعبالتوى فإيكن متبرعا فالالخجندى الحوالة مبرئة والكفالة غيرمبرئة ويكونالطالب فيالكفالة بالخيار انشاء طالب الاصيل اوالكفيل الاان يكون الكفالة بشرط براءة الاصيل فحينتذ تكون حوالة وقال زفر الحوالة والكفالة سواء وكلاهما غير مبرئة وقال مالك كلاهما مبرئة لان الحق واحــد فلو لم يبرأ الاصيل لصــار حقين قلنــا الحوالة مشتقة من التمويل والحق اذا تحول من ذمة الى ذمة تبق ذمة الاول فارغة لانك اذا حولت الشيُّ الى موضع آخر بتي مكان الاول فارغا والكفالة مشتقة منالكفيل وهو الضم وضم الثم الى الثي لايوجب فراغ الاول (فوله ولم يرجع المحتال على المحيل الا ان يتوى حقه) وعندالشانمي لايرجع وان توى (فولد والتوى عندابي حنيفة باحد امرين اما ان مجحد الحوالة ومحلف ولابينة عليهاويموت مفلساً) اي ولابينة للمعال له على المحال عليه بقبوله الحوالة وقال التمر تاشى ولابينة للمعيل ولاللمعال له • وقوله « او عوت مفلسله اى لم يترك عينا ولا كنال على المحال عليه للمحال له فان مات المحال عليه فقال المحتال مات مفلسا وقال المحيل خلاف ذلك قال في المبسوط القول قول المحتال مع عينه على العلم لائه تمسك بالاصل وهوالعشرة وفىغير المبسوط قول المحيل مع عينه على العلم كذا في النهاية (فولِه وقال أبو يوسف ومحد وجها الشا و هو ان محكم الحاكم نفلســه في حال حياته) هذا على اصلهما لان القضــاء بالافلاس صحيم واما على اصل ابى حنيفة فلا يتعقق الافلاس بحكم القاضي لان رزق الله تعالى غاد و زاع (فولد واذا طالب المحال عليـه المحيل عثل مال الحوالة فقال احلت بدين لي عليك لم يقبل قوله وكان عليه مثل الدين) لان سبب الرجوع قد تحقق وهو قضاء دينه باس، الا ان المحيل يدعى عليه دينـا وهو ينكر والقول قول المنكر ولاتكون الحوالة اقرارا منه بالدين عليه لانهما قد تكون بدونه (قوله وان طالب المحيل المحتال عا أحاله مه وقال آنما أحلتك لتقبضه لى وقال المحتال أحلتني بدين لى عليك فالقول قول المحيل مع عينه) لان المحتال يدعى عليه الدين وهومنكر ولفظة الحوالة مستعملة في الوكالة فيكون القول قوله مع عينه فاذا حلف الحذ الالف المقبوضة ولا يصدق المحتال على ماادى من الدين الإبينة لانه قد يحيله ليستوفى له المال (فوله ويكره السفانج وهو قرض استفاد به المقرض امن خطر الطريق) |

لمحتها بدونه غيران المحيل بدعى عليد دينا (٥٢)(ل)(جوهرة) وهو منكروالقول قول المنكر (وان طالب المحيل المحتال عا)كان (احاله به) مدعيا وكالته بقبضه (فقال انما احلتك) اى وكلتك بالدين الذي عليه (لتقبضه لى وقال المحتال بل احلتى بدين)كان (لى عليك فالقول قول المحيل) لان المحتال يدعى عليه الدين وهو ينكر ولفظ الحوالة مستعمل في الوكالة فيكون القول قوله بجبنه هدايه (ويكره السفانج وهو قرض استفاد به المقرض امن خطر الطريق) وصورته

كما فى الدار ان يدفع الى "اجر مهلفا قرضا ليدفعه الى صديقه فى بلد آخر ليستفيد به سقوط خطر الطريق اه قال فى الهداية وهذا نوع نفع استفيد به وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قرض جرنفا اهـ ﴿ كتاب الصلح ﴾ وجه المناسبة لما قبله هوان فى كل من الوكالة والكفالة والحوالة ﴿ ٤١٠ ﴾ مساعدة لقضاء الحاجة وكذا الصلح فناسا (الصلح) اخذا مد السلم المناسل المناسل المناسل المناسل المناسل المناسلة الم

مناسبة هذه المسئلة بالحوالة ان الحوالة هى النقل وفى هذه المسئلة نقل حالة التوى من ماله الى المستقرض لانه لو لم يقرض لكان النوى فى ماله فبالقرض بحبل النوى الى مال المستقرض كذا فى المشكل ، وااسفانج بجسع سفجة بضم السمين وفتح الناء وهو الورقة وصورته ان يقول الناجر اقر ضنك هذه الدراهم بشرط آن تكتب الى كتابا الى وكيك بلد كذا فيجيب الى ذلك واما اذا اعطاء من غير شرط وسأله ذلك فمل فلا بأس وانما يكر اذا كان امن خطر الطربق مشروطا لانه نوع نفع استفيد بالمقرض وقد نمى النبى صلى الله عليه وسلم عن قرض يجر منفسة والله اعلم

مريز كتاب الصلح كا

هو مشتق،ن المصالحة وهي المسالمة بعد المخالفة • وفي الشرع عبارة عن عقد وضم بين المنصالحين لدفع المنازغة بالتراضي يحمل على عفود التصرفات وركنده الابجاب والغبول الموضوعان قصلح وشرطه ان يكون المصالح عنه مالا اوحضا بجوز الاعتياض عنه كالقصاص مخلاف ما اذاكان حقى لابجوز الاعتياض عنه كحق الشفعة والكفالة بالنفس والدليل على جواز الصلح الكتاب والسنة والاجماع. اما الكتاب فقوله نعالي ﴿ فلا جناح علمما ان يصالحًا بنهما صلحا والصلح خير ﴾ واما السنة ففول عيه السلام • الصلح جائز بين المسلمين الاصلحـــا احل حراما اوحرم حلالاً ، واجمعت الامة عملي جواز، وقال عمر رضى الله صنه رددوا الخصوم لكي يصطلعوا فان فصل القضاء بورث الضفائ ومعنى قوله عليه السلام و الاصلحا احل حراماً ، هو الصلح على الجر وقوله ، اوحرم حلالا ، هوالصلح على عبــد على ان لايبيته ولا يستخدمه وفي الهداية الحرام المذكور هو الحرام لعينه كالحر والحلال المذكور هو الحلال لعينه كالصلح على أن لابطأ الضرة (قوله رحمه الله الصلح على الانة اضرب صلح مع اقرار و صلح مع سكوت وهو ال لايقر المدعى عليه ولانكر وصلح مع انكار وكل ذلك عاز) امامع الاقرار فلا خلافيه فيــه لا طلاق قوله تعمالي ﴿ والصَّلِح خَير ﴾ واما مع السكوت فهو جائز عنديًا لان الساكت بجوز أن يكون مقرا وبجوز أن يكون منكرا فاذا صالح جلنا ذاك على السحة دون النساد وامامع الانكار فهو جائز ايضا عندنا لانه موضوع لقطع الدعوى والمخاصمة وذلك جائز (فولم فان وقع الصلح على الاقرار اعتبر فيــه مايعتبر في البيــاعات ان وقع عن مال عال) لوجود معنى البيع وهو مبادلة المال في حتى المتعاقدين بتراضيهما فبجرى فيه الشفعة اذاكان عقارا ويرد بالعبب ويثبت فيه خيار الرؤية والشرط ويتسده

فتناميا (الصلح) لغة اسم المسالحة عمى السالمة بعد المخالفة وشرط عقد وفع النزاع يغطع الحصومة وركنه الابجاب والقبول شرطه العفل وكذا البلوغ والحرية الامع الاذن والفع وكون المصالح عليه معلوما انكان محناج الى قبضــه وكون المسالح عنبه حقا بجوز الاعتباض عنه مالا كان او غيره معلوما كان او مجهولا وهو (على الانة اضرب) ای انواع لانه اما (صلحمماقرار) المدعى عليه (و) اما (صلح مع سكوت) منبه (وهبو ان لانقسر الدعى عليه) بالدعى 4 (ولا نكرو) اما (صلح مع انكار) له (**و ك**ان دلك) المذكور (جاز) بحيث نثبت الملك المسدعي في بدل الصلح و نقطع حق الاستزداد المدعى عليه لائه سبب لرفع التنازع المعظور قال تمالي فوولا تنازعو 🌢 فكان مشروعا (فان وقع الصلح عن اقرار) من الدعى عليه (اغترفيه)

اى الصلح (مايستر فى البياعات الله وقع) الصلح (عن مال عمال) لوجود منى البيع وهو (جهمالة) مبادلة الممازيا لمال فى حقه المتعاقدين بتراضيها فتجرى فيد الشفعة اذا كان عقارا أورد بالعيب ويثبت فيه خيار الشرط ونفسده جهالة البدل لانها هى المفضية الى المنازعة دون جهالة المصالح عنه لانه يسقط ويشرط القدرة على

بعهالة البدل وبشرط القدرة على تسليم البدل قال الخجندى الصلح على عين مأيدميه قبض واستبغاء وعل غير مايدعيه بيع وشراء وعل افل ما يدهيه حط وابراء وعلى اكثر بما يدعيه فضل و دبائم الصلح على شيء بجهول عن معلوم أو بجهول لايصيح و على شيء معلوم عن معلوم او مجهول يصبح • وقوله • اعتبر فيــه مانعتبر في البياعات • حتى لوكان المدعى ذهبا او فضة بدل الصلح من جنسه لايجوز الا مثلا بمثل وبشــــــرطــــ التقابض في المجلس (قُولُه وان وقع عن مال بمنافع اعتبر بالاجارات) لوجود،مناها فيتسترط التوقيت فيسا ويبطل الصلح بموت احمدهما في المسدة لانه اجارة فان كان موته قبل الانتفاع عا وقع عليه الصلح رجع المدعى عل دعواء وان كان قد انتفع نصف المدة او ثائمًا بطل من دعواه مقدر ذلك ورجع على دعواه فيها بتي وهدا قول محمد جعله كالا جارة وقال ابو يوسف الصلح مخسَّالف للاجَّارة فاذا امات المدعى عليه لابطل الصلح وللدعى انبستوفى في الذمة بعد موته وكذا اذا مات المدعى لابطل الصلح ابضا في خدمة العبـد وسكني الدار وزراعة الارض ومقوم ورثته مقامسه في الاستنبقا وبطل في ركوب الدابة وأبس الثوب ولايقوم ورثنه مقامه في الاستيفاء لان الناس يتفاوتون فيه قال صاحب المنظومة في مقالات ابي يوسف على خلاف قول مجد

> و قال في الصلح على المنسافع * هلاك رب المين غير قاطع كذاك موت المدعى في الدار * و العبــد لافي الثوب والجار

وإن هلك الشيء الذي وقع الصلح على منفعه او استحق بطل السلح بالاجماع (قو له والصلح عن السكوت والانكار في حق المدعى عليه لافتداء الجين وقطم الخصومة و في حتى المدى عنى المعاوضة) لان المدعى عليه نرع أن الثبي المدعى عليه ملكه فلا يكون المدنوع عوضاعته وقد لزمة الخصومة فجازله الافتداء منها واما المدعى مني زعه الالذي ادعاء حق وان الذي يأخذه عوض حف (قوله واذا مسالح من دار لم يجب فيما الشفيعة) بعني اذا كان انكار اوسكوت وصورته ادعى عبليه دار اوعقبارا فانكر او سكت ثم مسالحه على دار لم بجب فيها شفعة لان المدعى عليه نزع ان الدار لم تزل على ملكه وانه يملكها بالصلح و آنما دفع العوض لافتداء اليمين وقطع الحصومة وله ذلك وزع المدعى لايلزمه لائه لايصدق عليه فلهذا لم تجب الشفعة ولهذا لوظهر بالدار عيب لابرجع بارشه ولا بردها لان في زعه انه علكها من جهته (قوله واذا مسالح على دار وجبت فيها الشفعة) لأن المدعى بأخذها عوضا عن حقه و من ملك داراعلى وجه المعاوضة وجبت فيها الشفعة ويأخذها الشفيع بقيمة الحق المدعا لان المصالح اخذها عوضا عن ذلك الحق ولواقر المدعى هليه والمسئلة محالها وجبت الشفعة فهما جيما ويأخذ الشفيم كل واحدة منهما بقيمة الاخرى (قول واذا كان السلح عن اقرار فاستحق بعض المسالح عنه رجع المدعى عليه محصة ذلك من العوض) لان الصلح اذا كان عن اقرار كان مصاوضة كالبيم (قوله وان وقع عن سكوت او انكار

او عنفمة عن جنس آخر (فيعتر) فيمه مايعتبر ﴿ بِالاَحِارِ اتُّ ﴾ لوجود معنى الاجارة وهو عليك المنافع عبال والامتبيار فالمقود لعانها فيشترط التوقيت فما وتبطل عوت احدهما في المدة لانه اجارة هداه (و) اما (الصلح) الواقع (من السكوت و الانكار) نهـو (في حق المـدعي عليه لافت داء البين وقطع المصومة) لانه في زعدانه مانك لما في هـ. (وفي حق المدعى عمني الماوضة) لانه في زعمه بأخذ عوضيا من حنه فيعامل كل على ممتقده وبجوز ان مختلف المقد بالنسبة كا ف الاقالة وقدم (اذاصالح) المدعى عليه (عن دار) بانكار اوسكوت (لم نجب فيا شِفعةِ) لانه يزعم انه لم علكها بالصلح وقول المدعى لا تقد عليه (وإذا صالح) ١٤ ادعى عليه به (على دار) له (وجبت فيها الشفعة) لأن الآخذ بزعم انه ملكها بعوش فتلزمه الشفعة باقراره وان كان المدعى عليه يكذبه (وان كان السلم عن اقرار فاستمق بعض) المدعى به (المسالح عنه رجع المدعى عليه عصة ذلك) المستمق (من الموش) المصابح به لما مر من ان الصلح مع الافو از كالبيع وسكم الاستعقاق في البيع كذه (وان و فع المصلح عن سكوت او از كاد فاسصَّق للتنازع فيه)كله (رجع المدعىبالخصومة على المسصَّق (ورد العوض)المصالح به لان المدعى عليه مابذل العوض المدعى الاليدفع خصومته عن نفسه فاذا ظهر الاستَّمقاق"بينانه لاخصومة ﴿ ٤١٢ ﴾ له فيبق العوض في يده غير مشتمل

فاستمق المتنازع فيه رجع المسدمي بالخمسومة) اي مع المستمق (ورد العوض) لان الدعى عليه مالذل العوض الالدفع خصومته عنه فاذا ظهر الاستعقاق تبين انه لاخصومة له فقيد اخذ موضا عن غير شي (قو له وان استمق بنس ذك ردحسته ورجع بالخصومة) اى فى ذبك القدر (قو له وان ادمى حفا فى دار لم بينه فصولح عنه على شيء ثم استمق بسن الدار لم يرد شبيئا من العوض لان دعواه بجواز ان بكون فيما بق مخلاف ما اذا استحق كله لانه بسرى العوض عند ذلك عن شيء يقابله فيرجع بكله • و • قوله حقا في دار • بني حقا في عين الدار لاحقاله بسبب الشفعة لان الصلح على الشفعة لانجوز * و • قوله لم يبينه • اى لم نسبه الى جزء معلوم كالنصف او الثلث ولا الى جانب معلوم كالثير في و الغربي او القبل فالنسبه الى جز، شابع ثم استحق بمض الدار نظر ان بني من الدار مقدار المشاع او اكثر فلا رجوع للدمي هليمه بشيء من العوض وان بتي اقل منه قسم العوض على جميع المنازع فيه قا اصاب المستمق رده على المدعى عليه وما بق قهوله • وقوله • لم بينه • فيه اشارة ودليل على ان الصلح عن المجهول على معلوم جائز عنــدنا خلاة الشــافعي (قو له والسلح بائز في دعوى الاموال والمنافع) صورة دعوى المنافعان يدعى على الورثة ان المبت اوصى له مخدمة هذا العبد وانكر الورثة لان الرواية محفوظة على انه ارادعي استجدار عين والمسالك ينكر ثم تصالحًا لم يجز كذا في المستصني (قوله وجناية الىمدوالخطأ) الا انه لاتصم الزيادة على قدر الدية فىالخطأ لانها مقدرة شرطا فلابجوز ابطال ذلك بخلاف الصلح من القصاص حيث بجوز الزيادة على قدر الدية لان القصاص ليس عال و اتمانقوم بالمقد وهذا اذاصالح على احد مقاد برالدية مااذاصالح على غير ذلك بازت الزباده على قدر الدية لانه مبادلة بما الا انه بشترط الفبض في المجلس كى لابحكون افتراقا عن دين بدين ولوقضا الفاضي باحد مفادير الدية فصالح على جنس آخر منها بالزيادة جاز لانه تمبين الحق بالفضاء فكان مبادلة مخلاف الصلح التداء قال في الكرخي اذا فضي الفاضي بالمدية مائة بعير فصالح الف تل الولى عن المائة البعير على ا حكثر من ماثني بقرة وهي عنده ودفع ذلك جاز لان قنساء القياضي عين الوجوب في الابل فاذا صالح على البقر فالبقر الآن ليست بمستحقة وبهم الابل بالبفر جائز وان صالح عن الابل بشي من المكيل اوالموزون ،ؤجسل فقيد عاوض دنــا بدن فلابحوز وان صــالح من الابل على مثل قيمـة الابل او احــكثر عا نتان فيـه جاز لان الزبادة غير متيفنــة وان كانت باكثر ممــا تنمــان فيــه لم مجز لانه صالح على أكثر من المستمن فلابجوز (قوله ولابجوز في دعوى حد) لانه حق الله لاحقه ولابحوز الاعتباض عن حق غيره ولهذا لابحوز الاعتباض اذا ادعت المرأة نسب ولدهما لانه حق الولد لاحقهما وسموا، كان الحمد

على غرضه فيسترده (وان اسمق بسن ذك) التنازع نيه (رد حصـنه ورجم بالخصومة فيه) على المستمق اعتبارا البسض بالكل (وان ادعى) المدمى (حفاق دار لم سينه (لنسبة الى جزء شايع اوالي جهة مخصوصة او محکان ممین منها (فصولح من ذاك) اى من ذاك الحق (على شي ثم اسمن بسن الدار) المدمى فما الحق (لم ود شيئاً من العوض) المصالحة (لان دعواه مجوز ان بكون فيما بني) بخلاف ما اذا احق كلمه لانه يمرى الموض عا مقابلة (والصلح جائز من دعوى الاموال) لائه في معن البيع كما مر (والمنافع) لانيا علك بالاجارة فكذا بالصلح (و جناية العمــد والحَطأ) في النفس وما دونها اما الاول فلانه حق ثابت في المحل فجاز اخذ العوش عنه واما الثاتى فلان موجبه المال فيصير عنزلة البيع الااله لايصم الزيادة على قدر الدية لانه مقبدر شرما فلانجوز

ابطاله فترد الزيادة عنلاف الاول حيث بجوز الزيادة على قدّر الدية لان القصاص ليس (في سرقة) عال وانما يتقوم بالمقد (ولايجوز) الصلح (من دهوى حد) لانه حق الله ثمالي ولايجوز الاعتباض عن حق فيره (واذا ادى رجل على امراة نكاما وهى محجد) دعواه (فصالحته على مال بذلته) له (حتى يترك الدعوى جاز) الصلح (وكان) ذك (في منى الحلم) في جانبه لزعه ان النكاح قائم ولدفع الحنسومة في جانبها (وان ادعت امرأة نكاما على رجل) هو يحجد (فسالحها على مال ﴿ ٤١٣ ﴾ بذله لهما لم يجز) الصلح لانه بذل لهما المسال لتترك الدعوى قان

جمل فرقة قالزوج لابسلي الموض في الفرقة وال لم بحمل فرقة فالحال على ما كان قبل الدعوى وعلى كل لا شيُّ يضالِه العوض نلم يصنح و في بسنن النسخ جازو وجهه ان محمل زيادة في مهرها كذا في الهداية قال في التحييم نقلاً عن الاختيار الاول اصم (وأن ادمي على رجيل انه عبده فسالمه) الدعي عليه (على مال اعطاء) اياه (حاز و کان) ذاک السلم (في حق المدعى في مسى العنق على مال) لزعمه انه ماکمه و گذا فی حق المدعى عليه ان كان الصلح عن اقرار و بثبت الولاء والاكان لدفع الحصومة أزعمه الحربة ولايثبت الولاء الا أن يقيم المدعى البينة فتقبل ويثبت الولاء (وكل شي وقع عليه) ای عنه (السلم و هومسعق بعقد الدائة) الى دعما المدعى وكان بدل الصلح من جنس ما بدعيمه (لم عمل) فيه الصلح (على الماوضة) لافضائه اليالربا

ف مىرنة او قذف اوزنا اما الزله والسرقة فلا ن الحد فيه حقاقة تسالى بلا خلاف و أما حد الفذف فانه أيضًا حق فقه تصالى عندنا والمغلب فيمه حق الشرع فالروقع الصلح في حد الفندف قبل ان يرفع الى النسامني لا يجب بدل الصلح ويستقط الحد لانه احرض عن الدعوى و ان مسالح فيه بعد المرّافع لا يحب البـدل ولا بسـقط الحد كذا في المشكل (قوله و اذا ادمى رجل على امرأة نكاما و هي بحجد فصالحته على مال بذلتمه له حتى يترك الدعوى حاز وكان في معنى الخلع) لان امور المؤمنين مجمولة على العمد اذا امكن حلها وقد امكن حلهـًا على هذا الوجه • و قوله و جاز ، يمنى ف الفضاء اما فيما بينه و بين الله تمالى فلا محل له ان بأخذه اذا كان كاذبا (قوله نان ادعت امرأة نكاما على رجل فصالحها على مال ذله لهما لم بجز) لانه مذل لها المال الرك الدموى قان جمل ترك الدموى منها فرقة قالزوج لابعطى الموض في الفرقة و. أن لم يجعمل فرقة فلا شيء في مقماطة العوض الذي عدله لهما فلا يصح و في بمش النسخ بجوز وبجمل المال الذي بدله لها زيادة في مهرها (قو لد و اذا ادعى على رجل انه عبده فصالحه على مال اعطاء اياء جاز) يعني اذا كان المدعى مليمه مجهول النسب حكذا فالبناسيم (قوله وكان في حق المدى فيمنى المتق على مال) لا نه امكن تعميمه على هذا الوجه في حفه لان فيزعمه أنه يأخذ المال لاسقاط حقه من الرق وذلك جائز و في زع المدعى عابه انه يسقط به عن نفسه الخصومة وذلك جازُ لانه يزع انه حرالاصل قال في الهداية يكون في حق المدعى عَزَلَةَ الاعتساقَ عَلَ مَالَ وَ لَهَذَا يُصِيحُ عَلَى حَيُوانَ فِي الذَّمَدُ إِلَى أَجِلُ وَفَي حَق المدعى عليه لدفع الخصومة الا انه لاولاء عليه لانكار العبـد الا ان يقيم البينة انه عبـده فبقبل ويثبت الولاء (قو له وكل شي وقع عليه عند الصلح وهو مستمق بعد الداينة لم يحمل على المعاوضة) لما فيه من الرباء (و انما يحمل على انه استوفى بعض حفه واسقط باقیه) وان صالحه على مين من الاعبان اوادمى عينا فصالحه منها على دراهم جاز و محمل على العماوضة لا به لا يؤدى الى الرباه ، وقوله ، بعقد الدائة ، يعنى ال بدل السلم أن كان من جنس ما يستمقه المدعى على المدعى عليمه بالمقد الذي جرى بيهما فان الصلح لا يحمل على المصاوضة والمداينة البيع بالدين وانما وضع المسئلة في المداينة و أن كان في النصب كذاك لان النصب غير مشروع (قوله كن له على رجل الف درهم جياد فصالحه على خسمائة زيوف جاز وكانه ايرأه من بعض حقه) و قبض الخسمائة التي وقع عليها الصلح قبل التفرق ليس بشرط وكذا لو قال حططت عنك خسمائة على أن تعطين خسمائة فالجلط با زُ ولو مسالحه على اقل من

الموجب لنساد الصلح (و انما محمل على انه استوقى بعض حقه واسقط باقيه) تحريا لتصحيحه مقدر الامكان وذلك (كمن له على حلم على خسسمائة زبوق جاز) الصلح (و) صار (كأنه ابرأ معن بعض حقه) واستوفى بعضه و تجوز في قبض

حقه من جهة القدر والحكنه ازيد من جهة الوصفكا اذا كان له الف ينبهرجة فسالحه على خسمائة جيدة لم يجز و عليمه رد ما قبض وله الرجوع بجميم حفه لان فيه معاوضة لمجلودة عما حط فيكون اصطناع المعروف من الجمانين و ان كان المروف من جانب واحد جاز الصلح (فوله و لو صالحه على الف مؤجلة عاز وكأنه الجل نفس الحق) لانه ليس فيمه الا تأخير المطالبة و قد اخذ مثل حقه فصاركمن اجل دنه الحال و لذا جل على أنه أجل نفس الحق لانه لا يمكن جعله معاوضة لان برع الدراهم بمثلها نسئة لا بجوز فحمانساه على الناخير (قوله ولو مسالحه على دنانير الى شهر لم بجز) لان الدنانير غير مستمنة بعقد المدائسة فلا مكن جلها على التأخير ولا وجه له سنوى المعاوهة وسيم الدراهم بالدنانير نسئة لا يجوز فكذا لا بصح الصلح (قوله و لو كان له الف مؤجلة جيساد فصالحه على خسمائة مالة لم بجز) لان المجل خير من المؤجل وهو غر مستمق فيكون بازاء ماحط عنه و ذلك اعتياض عن الاجل و هو حرام و اذا لم يجز كان عليه ردما قبض و له الرجوع برأس المال بعد حلول الاجل ولوكان له عليه الف فقيال متى اديت الى خسيمائة فانت برى من البياق فادى خسمائه فابي الطالب أن بنيله مذاك فان أبا حنيفة قال له ذات و لاببرأ بمنا بقي لان هذه أ راءة معلقة بشرط و راءة صاحب الاصل لا بجوز تعليقها بالشرط لان فها معنى التمليك كذا في الكرخي وكذا المرأة بقول هذه المقالة لزوجها في مهرها والرجل يقول هذه المقالة لمكاتبه اذا ادبت الى خسمائة فانت رى من مكاتبتك ثم ابا ان بني أ بعدما ادى فذلك له و لا تجوز البراءة و في الهــداية من له على رجل الف فضال له ادالي غدا منها خسمائة على الك رى من النشال فهو رى فان لم يدفع اليه الجسمائة غدا عاد عليه الااف و هذا قوالهما و قال او توسيف لا يعود عليه لا له ارا، معلق الا ترى اله جمل اداء الخسمائة عوضا حيث ذكره بكلمة ، على ، و هي للماوضة والاداء لا يصلح عوضا لكونه مستمقا عليمه فجرى وجوده مجرى عدمه فق الاراء مطلقا فلا يمودكا لو بدأ بالاداء ولهما ان هذا اراء مقيد بالشرط فيفوت مفواته لانه مدأ باداء الجسما ثة في الفد وانه يصلح عوضا له حذار افلاسه اوتوسلا الى نجارة اربح منه وكلة ، على ، و أن كانت المعاوضة محمَّلة اشرط و أما أذا بدأ بالراءة ففسال الرأمك من خسمائة من الالف على ان تعطيني الجسمائة غدا فالاراء فيه واقع اعط الخسمائة او لم يعط لانه اطلق الاراء اولا واداء الخسمائة لا يصلح عوضا مطلقا و الكنه يصلح شرطا فوقع الشك في تقبيده بالشرط يتهيد به (قوله و او حكان له الف سود فسالحه على خسمانة بيض لم بجز) لان البيض غير مستحقة بعقد الدائمة و هي زيادة وصف فتكون معاوضة الالف مخسيمائة و زيادة وصف و هو ربا، مخلاف ما اذا صالح من الالف البيض على خسمانة سود لانه اسفاط حسكله قدرا ووصفا و مخلاف ما اذا صالح على قدر الدن و هو اجود

الزوف عن الجياد (و) كذاك (لو مسالحه على الف مؤجلة ماز) ايضا (و صار کا نه اجل نفس الحنى) لإنه لا عكن جمله معاوضة الآن بيع الدراهم عثلها نسيئة لابجوز فحملناه على الثأخير (ولو صالحه على ديانير) مؤخرة (الى شهر لم بحز) لان الديانير غير مسمقة بعد الدائد فلا عكن حله على التأخير ولاوجدله سوى المعاوضة وبيع الدراهم بالدنانير نسيئة لا مجوز و الما خص المدانة مع ال الحكم في النمسب كذاك حلا لام المسلم على الصلاح (و لو كان له الف مؤجلة فسالحه) عنها (على خسمائة مالة لم بجز) لان المجل خير من المؤجل و هو غير مستفق بالعقبد فبكون التجيل بازاه ماحط عنه وذلك اعتباض عن الاجل فلم يجز (و)كذا (لو كان له الف سود فصالحه) عنها (على خسمانة يض لم بحز) أيضًا لما من أنه معاوضة يخلاف المكىلانه اسقاط

قدرا ووصفا (ومن وكل رجلا بالسلح عنه) عن دم العمد اوعن دين على بعضه ليكون اسقاطا (فصالحه) اى صالح الوكيل المدعم كذلك (لم يلزم الوكيل ماصالح عليه) لان السلح اذاكان اسقاطاكان الوكيل فيه سفيرا ومعبرا والسفير لاضمان عليه كامر (الاان يضمنه) لانه حيننذمؤا خذ بعقد الضمان لابعقد السلح (والمال) المصالح عليه (لازم الموكل لان العقد يضاف اليه تمدنا السلح بدم العمد اودين ببعضه منزلة البيع فترجع الحقوق

الى الوكيل فيكون الطالب بالمال هو الوكيل دون الموكل هدامه (فان صالح عنه)اى عن المدعى عليه فضولي (علىشي بغيرام، فهر) قم (على اربمداوجه) يتم فىثلاثة منهاويتوقف على اجازة الاميل في واحد وقد بين ذلك يقوله (انسالح عال وضمنه تم الصلح) لأن الحاصل المدعى عليه ليس الاالبراءة ويكون الفضولى متبرعا على المدعى عليـه كما لو تبرع بقشاء الدين (وكذلك ان قال مالحته) عنه (على الني هذه تم الصلح و لزمد تسليمها) لابد لما امنيافه إلى مال نفسيه فقد التزم تسليد فصيم السلم (وكذلك لوقال مالحتك) عند (على الف من غير نسبة (وسلمها) اله لان القصود وهو سلامة الدل قد حصل فصم السلم (و ان قال مالحتك)عند (على الالف) من غير نسبة ولا تسليم

لانه معاومنة المثسل بالمثل ولا معتسبر بالصفة الا انه ينسترط القبض فىالمجلس قبل الافنزاق كما اذاكان له الف درهم بنهرجة فصالحه منها على الف درهم جيدة جاز و يكون القبض قبل الافتراق شرطا لائه استبدال فيكون صرفا (فو له ومن وكل رجلا ليصالح عندلم يلزم الوكيل ماصالح عليهالاان يضمنه والمال لازم الموكل) ر مد مه اذا كان الصلح عن دم العمد اوكان الصلح عن بعض ما مدعيه من الدين لانه اسقاط عمض فكان الوكيل فيه سفيرا ومعبرا فلا ضمان عليه كالوكيل بالنكاح لايلزمه المهر اما اذا وكله بالصلح عنمال عال بان ادعى رجل عليه عرومنا اوعقارا اونحوهما فوكله بالصلح عنه على مال فان المال لازم للوكيل لان حقوق العقد هنا على الوكيل دون الموكل ويرجع عاضمن على الموكل قال الخجندي الوكيل بالصلح اذا ضمن المال رجع على الموكل سواء امره بالضمان اولم يأمره وجعل الامر بالعسلم امرا بالضمان وكذا اذا امرته المرأة بان يخالمها من زوجها فغمل يدود عليها ويكون الامر بالخلم امرا بالضمان بخلاف الوكيل بالنكاح اذا ضمن المهر المرأة فانه لايرجع به على الزوج الا انبكون امره بالضمان والفرق انالخلم بجوز عليها بنير امرها الاترى انفضوليا لوقال للزوج اخام امرأنك على مائة من مالى فخلمها جاز فلما كان بجوز ففائدة امرها الرجوع عليها بالضمان وكذا الاس بالصلح اس بالضمان لهذا المنى والنكاح لايجوز على الرجل بغيرام، ففائدة امره جواز النكاح لاثبوت الرجوع فلذلك افترقاه وقوله «الاان يضمنه» لانه حيننذ مؤاخذ بعدالضمان لابعقدالصرف (قوله والرسالح عنه على شيَّ بنير امره فهو على اربعة اوجه ان صالح بمال وضمنه تم الصلح ولزمه المال ﴾ يريد به ان يقول صالحني من دعواك مع فلان على الف على أني منامن بها أو قال بالف من مالى اوبالف على اوعلى الني هذه فاذا فعل فالمال لازم للوكيــل لانه متبرع ولايكون له شيُّ من المدعا وأنما هو للذي هو في بده (فولد وكذلك أذا قال صالحتك على الني هذه اوعلى عبدى هذا تم الصلح ولزمه تسليمها) لأنه لما اصافه الى مال نفسه فقد النزم تسليمه وهذا وجه مان (فولم وكذلك لوقال صالحتك على المسوسلها) و هذا وجه ثالث لان التسليم يوجب سلامت الموض له فيتم المقد (فوله وان قال صالحتك على الف ولم يسلمها فالمقد موقوف فان اجازه المدعى عليه جاز ولزمه الف وان لم يجزه بطل) وهذا وجه رابع واعا وقف لان العائد تبرع بالعقد وا يتبرع بالمال لانه لم يضف المال الى نفسه فلم يلزمه فان اجازه المطلوب لزمه المالوان

(ولم يسلمها فالمقد موقوف) على الأجارة لأنه عقد فضولى (فان اجازه) الاصيل وهو (المدعى عليه جاز ولزمه الالف) المصالح بها (وان لم بجزه بطل) لان السلح حاصل له الا ان الفضولى يصير اصلا تواسطة اضافة الضمان الى نفسه فاذا لم يضفه بتى عاقدا عن الاصيل فيتوقف على اجازته (واذا كان الدين بين شريكين) بسبب متحد كثمن مبيع صفقة واحدة وثمن المال المشترك الموروث بينهما وقيمة المستهلك المشترك هدايه (فصالح احدهما من نصيبه على ثوب فشريكه) الساكت ﴿ ١١٩ ﴾ (بالحياران شاء اتبع الذي جليه الدين

لم بجزء بطل وذكر الخجندي وجها خاسا و هو ان يقول صالحني من دعواك على ا فلان بإضافة الصلح الى نفسه كما إذا إضافه إلى المسال فجوز وبدل الصلح على المسالح سواه کان بامر المدعى عليه اوبغير امره و ليس للدعى على المدعى عليه سبيل و يرجع المصالح عا ضمن على المدمى عليه ان كان الصلح بامره سوا. امره بالضمان اولم بأمره وان كان بغير امره نانه متبرع ولايرجم عليه قال في الهداية ووجه آخر وهو ان يقول صالحتك على هذا الالف اوعلى هذا العبد ولم ينسبه الى نفسمه لانه لما عينه التسليم صار شــارطا سلامته فيتم بقوله فلو استحق العهد اووجد به عيبا فرده فلا سببل له على المصالح لا نه النزم الايفاء من محل بعينه ولم يلتزم شبيئًا سواه فان سلم المحل تم الصلح و أن لم يسلم لم رجع بثي (قوله و أذا كان الدين بين فصالح احدهما عن نصيبه على ثوب فشريكه بالخيار ان شاء البم الذي عليه الدين سَعفه) الاصل ان الدين المشترك بين اثنين اذا كان بسـبب واحد فني قبض احدهما شـيئا منه فان المقبوض من النصيبين جميعا فلصاحبه أن بشاركه في المقبوض ولكنه قبل المشاركة باق على ملك الفبض حتى ينفذ نصرفه فيه ويضمن لشريكه حصته وانما كان المقبوض من النصيبين جميعاً لانا لوجعلناه من احدهمًا قسمنا الدين حال كونه في الذمة وذلك لا يجوز لان القبيمة تميز الحقوق وذك لايناً تى في ماق الذمة و ان لم تجز القبيمة صار المنبوض من الحقين والدين المشرك ان يكون واجبا بسبب مفع كثمن المبيع اذاكان صفقة واحدة وثمن المال المشرك والموروث بينهما و قيمة المستهلك المشرك فاذا عراضا هذا نقول في مسئلة الكتاب له أن يتبع الذي عليه الاصل لانه نصيبه بأنى في دُمنه لان النابض قبض نصيبه لكن له حق المشاركة لانه قبل ان بشاركه فيه باق على ملك القابض (قوله و أن شاء أخذ نصف النوب) لان له حق المساركة فيه (قوله الا ان يضمن له شريكه ربع الدين) لان حقه في ذلك فان لم يأخذ نصف الثوب واراد الرجوع على غرعه فتوى المال عليه فله ال ترجع على شريكه خصف الثوب لان المفهوض انما وقع في الاصل مشــتركا فان اخر احدهمــا نصيمه ولم بؤخر الآخر لم بجز عند ابي حنيفة وعندهما بجوز كذا في شرحه وفي الهداية يصمح عند ابي يوسف احتبارا بالابراء المطلق وعندهما لايصح لانه يؤدى الى قعمة الدين قبلالقبض لان نصيب احدهما يصير مؤجلا و.نصبيب الآخر مجلا فيتمز نصيب احدهما من نصيب الآخر وقسمة الدين مال كونه في الذمة لا بجوز وابو يوسف يقول في تأخير احدهما لنصيبه اسفاط حقه في المطالبة فصاركالبرأة والهبة (قوله و لو استوفي نصف نصيبه من الدين كان لشريكه ان بشاركه فيما قبض م يرجعان على الغريم بالباق) لان المقبوض صار مشتركا فهو من الحقين جيما (قو له وان اشترى احدهما لنفسه بنصيبه من الدين سلمة كان لشربكه ان يضمنه ربع الدين) لانه صار قابضًا حقه بالمقاسة كملا لان

ينسفه) الباق عنده لأن نصيبه باق في ذمشه لان القابض قبض نصيبه لكن له حق المشاركة (و أن شاء اخذ نصف الثوب) المصالح به لان الصلح وقع على نصف الدن و هو مشاع لان قيمة الدن حالة كونه في الذمة لايصيم وحبق الشربك متعلبق بحكل جزء من الدين فيتوقف على إجازته واخذه النصف دليل على المازته المقد (الا ان يضمن 4) اى اشراك الساكت (شريكه) المصالح (ربع الدين لان حقه في ذلك (ولو استوفی) احمد الشريكين (نصف نصيه من الدين كان لشريكه الساكت (ان بشركه فيما قبض) لانه لما قبضه ملكه مثاعاً كاصله فلصاحبه ان يشاركه فيه و لكنه قبل المشاركة بأق على ملك القابض لان المين غير الدن حقيقة وقد قبضيه بدلا عن حقه فيملكه حتى غذ تصرفه فيهويضمن اشريكه حصته (ثم برجمان) جيما (على الغرم بالباق) لانهما لما اشتركا في

 صار قابضا حقه بالمقاصة كملالان مبنى البيع على المماسكة بخلاف الصلح لان مبناه على الاغاض والحطيطة فلوالزمناه دفع ربعالدين يتضرربه فيميرالقابض كامر (واذا كان السلم بين شريكين فصالح احدهما من نصيبه على)مادفع من (رأس المال) فان اجازه الآخر جاز اتفاقا وكان المقبوض من رأس المال مشتركا بينهما ومايق من السلم كذلك وان لم يجزه (لم يجز) السلح (عندابي حنيفة ومجد) لانه لوجاز في نصيب احدهما خاصة يكون قسمة الدين قبل القبض ولوجاز في نصيبه الابد من اجازة الآخر لان فيه قسط المقد على شريكه بنير اذبه وهو لا يملك ذلك (وقال ابو يوسف بجوز الصلح) اعتبارا بسائر الهيون قال في التصيم ومكذا ذكر الحاكم قول من المناه على مناه حنيفة وهكذا في الهداية وفي الاسبيم إلى وقالا يجوز قال في التصيم ومكذا ذكر الحاكم قول من في المناه المناه المناه المناه وقالا يجوز على الناه المناه المنا

الصلح وقولابي حنيفة هو اصم الاقاويل عندالمحبوبي وهو المختار للفتوى على ماهمو رسم المفتى عنمد القاضى وصاحب المحيط وهو المسول عليه عند النسني (واذاكانتالتركة بين ورثة فاخرجوا احدهم منها عال اعطو ماياه والتركة عقبار اوعروض حاز) ذلك (قليلاكانمااعطوه اوكثيرا) لانه امكن تصحيمه سعا وفده اثرعمان رضي الله عنه فانه صالح عاضر الاشعمة امرأة عيد الرحن بنعوف رضى الله عنه عن ربع عنها على عانين الف دشار هدامه (وان كانت الزكة فضة فاعطوه ذهبااو)بالمكسبان (كانت ذهبها فاعطوم فضة فهو كذلك) حائز سواء كان ما اعطوه قداد او كثيرا

مبنى البيع على المماكسة بخلاف الصلح فإن مبناه على الاغاض والحطيطة فلو الزمناه دفع ربع الدين في الصلح يتضرر به فيتخير القابض في الصلح • و توله • كان اشريكه ان يضمنه ربعالدين ٥ هذا اذا كان عمنالسلمة مثلنصف الدين ولاسبيل للشريك على الثوب فى البيع لانه ملكه بعقده والاستيفاء بالمقاصة بين ثمنه وبين الدين وللشربك ان يتبع الغريم في جيم ما ذكرنا لان حقه في ذمته باق لان القابض استوفى نصيبه حقيقة لكن له حق المشاركة وله ان لا يشاركه (فو له واذا كان السلم بين شريكين) اى السلم فيه (فصالح احدهما من نصيبه على رأس المال لم يجزعندهما وقال الويوسف يجوز الصلح) اعتبارا بسائر الديون وبما اذا اشتريا عبداً فاقال احدهمافي نصيبه خاصة والمما أنه او جاز في نصيبه خاصة يكون قسم الدين في الذَّه ق ولو جاز في نصيبهما لابد من اجازةالآخر لانفيه فسخ المقدعلى شريكه بغير اذنه وهو لاعلك ذلك وقول محدفي نسخة مع ابي يوسف وفي نسخة مع ابي حنيفة (قو له واذا كانت التركة بين ورثة فاخرجوا احدهم عنها بمال اعطوه اياه فانكانت التركة عقارا او عروضا جاز قليلاكان ما اعطوه اوكثيراً ﴾ لانه امكن تصحيحه بيما وفيه اثر عثمان رضي الله عنه فانه صالح تماضر امرأة عَبْـدالرحن بِن عوف من ربع ثمنها على ثمانين العب دينار (غُو اِيهِ فان كانت النركة فضة فاعطوه ذهبا أو ذهبا فاعطوه فضة فهو جائز) ويعتبر التقابض في المجلس لانه معتبر بالصرف وان افترقا قبل القبض بطل (فخو له وان كانت الشركة ذهبا وفضة وغير ذلك فصالحوه على فضة او ذهب فلا بد أن يكون ما أعطوه أكثر من نصيبه من ذلك الجنس حتى يكون نصيبه عشله والزيادة محقه من بقية الميراث) احترازا عن الرباء ولابد من التقابض فيما نقابل نصيبه من الذهب والفضة لانه صرف في هذا القدر وان كان مدل الصرف عرضا جاز مطلقا لمدمالرباء . وقوله «فلا بد أن يكون اكثر من نصيبه " أنا يبطل السلح عن مثل نصيبه أو أتل حال النصادف أما أذا كانوا حاهدين انها امرأة الميت فا^{لسلح} جائز لان المعطاة انما هو لقطع المنازعة لا للمعاوضة

لانه بيع الجنس مخلاف الجنس فلا (٥٣) (ل) (جوهرة) يعتبر النساوى ولكن يعتبر النقابض في المجلس لانه صرف (وان كانت التركة ذهبا وفضة وغير ذلك) من عروض وعقار (فصالحوه على فضة اوذهب فلاند) من (ان يكون ما اعطوه) من الذهب والفضة (اكثر من نصيبه) من التركة (من ذلك الجنس) المدفوع اليه (حتى يكون نصيبه عثله) من المدفوع اليه (والزيادة بحقه) اى عقابلة حقه (من بقية الميراث) احترازا عن الرباء ولا بد من التقابض في عذا القدر

(واذا كان فى التركة دين على الناس فادخاوه) اى الدين (فى الصلح على ان يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين) كله كفية التركة (لهم فالصلح باطل) فى الدين والدين معا لان فيه تمليك ألدين من غير من عليه الدين وهو باطل واذا بطل فى حصته الدين بطل فى الكل لان الصفقة واحدة وقد ذكر لصحة حيلة فقال (فان شرطوا) يعنى المصالحين (ان يبرأً) المخرج (الفرماه منه) اى من حصته من الدين (ولا يرجع) بالبناء للمجهول (عليهم) اى على الفرماه (بنصيب المصالح فالصلح جائز) لانه اسقاط او هو تمليك الدين عن عليه الدين وهو في المراكم في حائز هدايه ثم قال وهذه حيلة المجواز و الا خرى ان المناف الدين عن عليه الدين وهو المدين المناف الدين عن عليه الدين وهو المدين المناف المناف المدين و المدين المناف المدين و ال

حتى لوكان ذهبا فصالحوا عنه بذهب اتل منه جاز (فو له وان كان فى التركة دين على الناس فادخلوه فى السلح على ان يخرجوا المصالح عنيه ويكون الدين لهم فالسلح باطل) المصالح بكسراللام والضمير فى دعنه» راجع الى الدين لان فيه تمليك الدين لفير منهو عليه وهو حصة المصالح ، وقوله « فالسلح باطل» اى فى المين والدين (فو ابر و ان شرطوا ان ببرأ الفرماء منه ولا يرجع عليم بنصيب السلح فالصلح جائز) لانه اسقاط اوهو تمليك الدين عمن هوعليه وذلك جائز وهذه حيلة الجواز وحيلة اخرى ان يجلوا قضاء نصيبه متبرعين وفى الوجهين ضرر بهم والاوجه ان يقرمنوا المصالح مقدار نصيبه ويصالحوه عا وراء الدين ويحيلهم على استيفاء نصيبه من الفرماء

﴿ كتاب الهبة ﴾

بمجلوا قضاء نصيبه متبر

عين وفي الوجهين ضرر

سقية الورثة فالاوجه ان

نقر صنوا المصالح مقدار

تسيبه ويصالحوا عاوراء

الدين وبحيلهم على استيفاء

تصيبه من الفرماء اه

وجه المناسبة لماقبله مامر من أن في السلح مساعدة لقضاء الحاجة وكذا في الهبة فتناسبا (الهبة)الهة التبرع والتفضل بما ينفع الموهوب مطلقا وشرعا تمليك عین بلا عوض و (تصم بالانجاب والقبول) لانها عقد كمائر العقود الاان الابجاب من الواهب ركن والقبول ليس بركن استحسانا خادفا لزفركا في الفيض وفي الدررقال الامام حيدالدين ركن الهبة الايجاب في هق الواهب لانه تبرع فيتم من جهة

الهبة فى اللغة هى التبرع ، وفى الشرع عبارة عن عليك الاعيان بغير عوض وهى حائزة بالكتاب وهو قوله تعالى وفان طبن لكم عن شى منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا والكتاب وهو قوله تعلق المائة فيه و قبل الهنى الطيب المساغ الذى لا ينفصه شى والمرى المحمود العاقبة الذى لايفسر ولا يؤذى وبالسنة وهو قوله عليه السلام « تهادوا تحابوا » (فو لهر حدالله الهبة تصع بالايجاب والقبول) انما قال تصع وفى البيع ينعقد لانالهبة تنم بالايجاب وحده ولهذا لوحلف لا يهب فوهب ولم يقبل الموهوب له حنث الما البيع فلا يتم الا بهما جيعا حتى لوحلف لا يبيع فباع و لم يقبل الآخر لا يحنث فلهذا استعمل لفظ ينعقد فى البيع (فوله و تنم بالقبض) قال فى الهداية القبض لا بد منه لثبوت الملك لان الهبة عقد تبرع وفى اثبات الملك قبل القبض الزام المتبرع شيئا اذا قال له وهبت الك عدى هذا والسد حاضر فقبضه جاز وان لم يقل قبلت وكذا الوكان المبد غائبا فقال وهبته منك فاذهب فاقبضه ولم يقل قبلت فذهب وقبضه حاز البرد وقال زفر يقف على القبول فان وهب لرجل دينا على آخر واذن له فى قبضه بالرد وقال زفر يقف على القبول فن شرحه اذا كان له على رجل دينا على آخر واذن له فى قبضه منه فقبضه جاز استحسانا وفى شرحه اذا كان له على رجل دينا على آخر واذن له فى قبضه منه فقبضه جاز استحسانا وفى شرحه اذا كان له على رجل دين فوهبدله لم يكن له منه فقبضه جاز استحسانا وفى شرحه اذا كان له على رجل دين فوهبدله لم يكن له منه فقبضه جاز استحسانا وفى شرحه اذا كان له على رجل دين فوهبدله لم يكن له

المتبرع اما فى حق الموهب له فلائتم الا بالقبول اه وفى الجوهره و الحاعبر هنا بتصع وفى البيع بينمقد (ان) لان الهبة تتم بالايجاب وحده ولهذا لوحلف لايهب فوهب و لم يقبل الموهوب له حنث اما البيع فلا يتم الا بهما جيما اه ثم لاينفذ ماك الموهوب له (وتتم) الهبة له (بالقبض) الكامل لممكن فى الموهوب فالقبض الكامل فى المنقول ما يناسبه وكذا المقاركة بض المفتاح او التخلية وفيا مجتمل القسمة بالقسمة وفيا لا يحتملها بتبعة الكل وتمامه فى الدر

(فان قبض الموهوب له) الهبة (في المجلس بغيرام الواهب) ولم ينهه (جاز) استحسانا لان الايجاب اذن له بالقبض دلالة (وان قبض بعدالافتراق لم تصمع) من (13) من (14 ع) من الهبة الن القبض في الهبة منزل منزلة التبول والقبول مختص بالمجلس

فكذا ماهو عنزلته بالاولى (الاان يأذن له الواهب في القبض) لانه عنزلة عقد مستأنف قيدنا بعدم نهيد لأندلو نهاءعن القبض لم يصيم قبضه سواء كان في المجلس اوبعد. لأن الصريح اقوى من الدلالة (وتنعقد الهبية بقوله وهبت ونحلت واعطبت) لان الاول صريح في ذلك والثانى وإلثالث مستعملان فيه (و)كذا (اطعمنك هذا الطمام) لأن الأطمام اذا امنيف الى مايطعم عنه براد عليك المين يخلاف مااذا قال اطعمتك هذه الارض حيث تكون عارية لان عينها لاتطعم (وجعلت هذا النوب لك) لأن اللام للتملك (واعرتك هذا الشي) وكذا حملت هذا الشي لك عرى وسيأني سانه (وحلتك على هذه الدابة اذا نوی بالحلان) علیها (الهبة) لأنه ليس بصريح فيها اذهوالاركاب حققة فيكون عارية لكنه محتمل الهية فعمل عليه عنديته (ولاتجوز الهبة فيمانقسم)

ان يرجع فيه لان هبة الدين بمن هو عليه اسقاط له وبراءة منــه فلم يبق هناك عين يمكن الرجوع فيها وان قال له الموهوب له مجيبا له لااقبلها فالدين محاله لانه رد للهبة وانكان الموهوب له غائبًا فلم يعلم بالهبة حتى مات جازت الهبة و برئ عن ماكان عليه لان الهبسة تنفرد بالواحد فتتم بالايجاب وأنما تبطل بالرد وقد فات الرد فبقيت (فَوْ لَهِ فَانَ قَبِضُهُ المُوهُوبِ لَهُ فِي الْمُحَلِّسِ بِغَيْرِ أَمْ الوَاهِبِ جَازَ ﴾ وهذا استحسان لان عام الهبة بالقبض كما ان عام البيع بالقبــول والقبــول لايحتاج الى اذن الموجب الايجاب فكذا الهبة (فو له وان قبض بعدالافتراق لم يصم الا ان يأذنله الواهب في القيض) اما اذا لم يأذن له فلان القبض في الهبة كالقبول وذلك مختص بالمجلس لا بعده فاذا قبض بعد ذلك لم بجزكا لوقبل بعدالمجلس واما اذا اذن له فالاذن تسليط منه على القيض والتسليط سبقي بعدالمجلس كالتوكيل فان كان الموهوب موجودا في المجلس فقال له قد خلت بينك وبيندفاقيض وانصرف الواهب وقبضه بعده حاز لان التسليط لاسطل بعبدالافتراق وان اذن له بعد الافتراق فلم يقبضه حتى عزله لم يصيم قبضه بعد ذلك فان ماث الواهب قبل القبض بطلت الهبة وكذا اذا مات الموهوب له اما اذا ماتالواهب فلان عونه زال ملكه وفات تسليطه كالموكل واما اذا مات الموهوب له فلائه لما مات قبل قبضه لم يكن مالكاله فلم يكن موروثًا عنه ولهذا قالوا ان الهبة مالم نقبض فهي على ملك الواهب حتى أنه لو رجع فيها قبل قبضها صم رجوعه ولو وهب للمبد هبة فالقبول الىالعبـد ولايجوز قبول المولى له ولا قبضه له ثم بعد ذلك علكه المولى وللواهب أن يرجع ولا يكون هذا كالخروج لانالملك للمبد لا يستقر فصار كالوكيل ولوقبل العبد الهبة ولم يقبلها المولى محت ولوردها العبدوتباها المولى لم تصم ولانجوز قبض المولى ولافبوله لما وهب للعبد سواء كان على العبد دين اولم يكن (فو له وتنعقد الهبة بقوله وهبتك ونحلتك واعطيتك واطعمتك هذا الطعام وجعلت هذا الشي الك) قال في الهداية الاطعام اذا اصيف الى مايطع عينه فانه يراد به تعليك المين مخلاف ما اذا قال اطمتك هذه الارض حيث تكون عارية لان عيبًا لاتطع (فو لد واعرتك هذا الثيُّ و حلسك على هذه الدابة أذا نوى بالحلان الهبة) وأن نوى المارية كانت عارية لانها تحتملهما وانقال كسوتك هذا الثوب كان هبة لانه براد به التمايك قال الله تعالى ﴿ أُو كَسُوتِم ﴾ وأوقال منحتك هذه الجارية كانت عارية قال فىالكرخى اذامحه بعيرا اوشاة اوثوبا اودارا فهىعارية وانمنحه طعاما اولبنا اودراهم ففيه روابتان احدهما هية والاخرى قرض والاصل فيه انكل ما نتفع به للسكني او للبس اوللركوب فهوعارية وكل مالايتهم بعمالابا كله واستهلا كدففيه روايتان(فو له ولاتجوزالهبة فيما يقسم الامحوزة مقسومة) وكذا الصدقة ويجوز فيمالايقسم ولافرق

اى يمكن قسمه ويهتى منتفعابه بعدالقسمة منجنس الانتفاع الذىكان قبلالقسمة ولومنالشريك (الامحوزة) اى مجموعة مفرغة عنملك الواهب وحقوقه واحترز بهءا اذاوهب الثمر علىالنحل دونه والزرع فىالارض دونها (مقسومة) لان

فىذلك بين الشريك وغيره يعني اذا وهب من شريكه لا يجوز ، ومعنى قوله «لا يجوز» اى لايثبت الملك فهالانها فينفسها وقعت جائزة لكن غير مثبتة للملك قبل تسليمها محوزة فانه لوقسمها وسلمها مقسومة صحت (فنو له وهبة المشاع في مالايقسم جائزة)كالعبد والثوب واشاه ذلك لان الاشاعة فيمالا يحتمل القسمة غير مؤثرة في الهبة بخلاف الرهن فانه لورهن مشاعا لايجوز فيما محتمل القسمة وفيما لا محتملها (قو له ومنوهب شقصا مشاعا فالهبة فاسدة) اعلم أنه بحتاج في هذه المسئلة الى أصول ثلاثة أحدها الفرق فيما يحتمل القسمة وبين مالا يحتملها والثاني الشيوع المفسد هل موالمقارن اوالطاري والثالث سان العبرة فيالشيوع هل هواوقت القبض لمولوقت الهبة اماالاول اذاوهب له نصف درهم معيم اونصف متقال معيم بجوز وهو العجيم وجمل هذا بمزلة مشاع لايحتمل التسمة لانتبعيضه بوجب نقصانا فيماليته واماالتاني فالمفسد هوالشيوع المقارن دون الطارى حتى ازمنوهب هبة ثمرجع في بعضها لا عنع صحباً كذا في شاهان وفي اليناسيع اذاوهب له دارا فقبضها ثم استمق بعضها بطلت الهبة والثالث انالعبرة فيالشبيوع لوقت ألقبض حتى لووهبله نصف دار ولم يسلم حتى وهبله النصف الاسخروسلم جاز واعالم تجز هبة المشاع فيمايقهم لانالقبض منصوص عليه فىالهبة قال عليهالسلام « لاتجوز الهبة الامقبومنة » فيشترط كال القبض والمشاع لاتقبله الابضم غيره اليه وذلك غير موهوب ولان في تجويزه الزامه شيئًا لم يلتزمه وهوالقسمة . وقوله « فالهبة " فاسدة» اىلايثبت الملك فلو آنه وهب مشاعا فيمايقسم وسلمه علىالفساد هل يثبت الملك ويقع مضمونا كافيالبيع الفاسد املا فيه اختلاف المشابخ والمحتار العلايتبت الملك وبجب الضمان (فَو إِنَّهُ فَانْقُسِمُهُ وَسَلَّمُهُ حَالًا ﴾ لأن تمامه بالقيض وعنسده لاشيوع ولووهب شبيئا متصلا بغيره لايصح الااذا وقع عليه الفصل والتمييز والقبض باذن الواهب حينئذ يجوز استحسانا مثل ان يهب تمرأ على رؤس النمل والشعبر وخلابينه وبينها منغير فصل فالهبة باطلة فان ميزه وفصله واقبضه جاز استحسنا والقياس لانجوز وهو قول زفر فانفصله الموهوبله وقبضه بنير اذن الواهب لميصيم قباسا واستمسانا سواءكان الفصل والقبض بحضرته اوبنير حضرته وكذا اذاوهب الاشميار دون الارض اوالزرع دون الارض ولووهب دارا فيها متاع للواهب وسلم الدار اليه وسلمها مع المتاع لم يصمح لان الدار مشغولة بالمتاع والفراغ شرط لصحة التسليم والحيلة فيه اذبودع المتاع اولا عند الموهوب له ويخلى بينه وبينه ثم يسلم الدار اليه فيصيم لانها مشغولة عتساع هوفىيده وبعكسه لووهب المتاع دون الدار وخلا بينه وبينه صمح لان المتاع لايكون مشغولا وان وهبله الدار والمتاع حيصا وخلابينه وبينهما صح فيهما جيما وانوهب احدهما وسلم ثم وهب الآخر وسلم انقدم هبة الدار فالهبة فيهما لاتصم وفي المتاع يصم وان قدم حبة المتاع صم فيهما لان الدار

القيض الكامل عكن فيه بالقسمة فلايكنن بالقاصر (وهيةالمشاع فيما لانقسم) ای لاستی منتفعا به بعمد القسمة اصلاكميد وداية اولايبتي منتفعا بدمن جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة كالحمام الصغير والرحى (حائزة) لان القيض القاصر هوالمكن فیکتنی به (ومن وهب شقصا) ای جزأ (مشاعا) فيما محتمل القسمة (فالهبة فاسدة) لمامر (فانقسمه) اىقىم الشقص الموهوب (وسلم) إلى الموهوبله (حاز) ذلك لأن عامه بالقبض وعنده لاشيوع

(ولووهب دقيقا في حنطة او دهنا في سميم) اوسمنا في لبن (قالهبة فاسسدة) اي باطلة والذا قال (فان طمين) الحنطة (وسلم) الدقيق او اخرج الدهن من السميم او السمن من الهبن وسلم الموهوب لا لم يَهز) ذلك لان الموهوب معدوم والمعدوم ليس محلا الملك فوقع المقد باطلا فلا ينعقد الا بالمجدد بمفلاف ما تشدم لان المساع محل المفليك و همية الهبن في المضرع والصوف على ظهر الغنم والزرع ﴿ ٤٢١ ﴾ والفنل في الارض والتمر في الفيل عزلة المساع لان امتناع

الجواز للانصال وذلك عنم القيض كالعايم هداه (واذا كانت المين) الوهوبة (فيدالوهوبه ماكما بالهبد) اى معبولها (وان لم بجدد فيها قبضا) جديدا لأن المين في فبضته والقبض همو الثهرط مخلاف مااذا باعد منه لأن القبض في البيم اضمون فلا ينوب عنه قبض الامانة اما قبض الهبة غير • ضمون فينوب عنه هدايه قال فی الیناجع برید به اذا كانت العين في بده و دبعة او عارية او مقصدوبة اومقبوشة بالعقد الفاسيد اما لو كانت في مده رهنا محتاج الى تجدد القبض قال الاسبيمايي بان يرجع الى الموضع الذى فيه العين و عضى وقت عَكن فيه من قبضها كذا في النعميم (و اذا وهب الآب لامه الصنير هبة) معلومة (ملكها الان) الموهوباله (بالمقد) لانه في قبض الاب فيندوب عن قبض الهبة ولا فرق بينمااذا كان

وقت تسليمها كانت مشغولة عتماع الوهوب له فلا يمتنع القيش (قوله ولوهب دقيف في حنطة او دهنا في سميم فالهبية فاسيدة فان طبين و سيلم لم يجز ﴾ لان الموهوب معدوم والمعدوم ليس بمحل فاملك فوقع العقدد باطلا فلأ تشمقد الا بالتجديد غلاف الشاع لان الشاع محل الممليك و لهدذا يجوز بيع المساع و بيع الدقيق في الحنطة والدهن في السمسم لا يجوز بيعه فكذا هبشه قال في الهداية و هبسة المين في الضرع والعسوف على ظهر النتم والزرع والنمل في الارض والثمر ف النخل بمنزلة المشاع لإن امتشاع الجواز للانسسال و ذلك بمنع القبض كالشسايع فان اذن الموهوب له في القطع والقبض جاز و جمل في العكرخي اللبن في الضرع عَزلة هبدة الدهن في السميم قال و او وهب ما في بطن جارشه اوما في بطون غفيه او ما في ضروعها من المبن او دهنا في سيميم و سلطه على قبضه عنيد الولادة او منسد استفراجه لم يجز لان الموهوب لم يصنع العقد عليمه فلا تجوز هبته كما لا يجوز بِسعه قال و ليس حكفك هية المشاع اذا قسم لانه يجوز العقد عليسه حتى بجوز بيمه (قوله و ان كانت العين الموهوبة في يد الموهوب له ملكهـا بالهبة و أن لم يجدد فيما قبضاً ﴾ لانها في قبضه والقبض هو الشرط والاصل أنه مثى تجانس القبضان ثاب احدهما عن الآخر و اذا اختلفا ناب المضمون عن غير المضمون ولا نوب غير المضمون عن المضمون بانه اذا كان الثيُّ مفصوباً في هـ، أو مقبوسًا بالبيم الفاسد ثم باعد منه بعا صمحا جاز ولا محناج الى قبض آخر لا تفاق الفبضين وكذا اذا كان طرية او وديعة فوهبهله لامحتاج الى قبض آخر لا تفاقهمــا لان كلاهما امانة و لو كان مفصوبا في ده او مقبوضا بالمقد الفاســد فو هيه من صاحب البد لامحتاج الى قبض آخر وان كان وديعة او عارية فباعه منه فانه لا محتاج الى قبض جدد لأن قَبْضَ الْأَمَانَةُ لَا يُنُوبُ مِنَ الْمُضْتُونَ ﴿ وَقُولُه ﴿ أَنْ لَمْ بَجُدُدُ فَمَا قَبْضًا ﴿ يُعنى اذَا كَانَتُ فَي يُدُهُ ودبعة او عارية او مفصوبة او مقبوضة بالعقد الفاسد اما اذا كانت رهنا قانه محتساج الى تجديد الفيض وروى أنه لا عشاج (قو له وأذا وهب الأب لانه المستغير هبة مَاكِمُهَا الَّابِنُ بِالْعَقِدِ ﴾ لا نمِنَا في قبض اللَّابِ فينوب عن قبض الهبة ولا فرق بينُما أذًا كانت في بده او بد مودعه لان بده كينده نخلاف ما اذا كان مرهونا او مفصنوبا او مبيعاً بِعا فاسـدا لا له في بد غيره او في ملك غيره و كذا اذا وهبت له امه و هو ف عيالها و الاب ميت و لا وصى له وكذا كل من بعوله وينبغي اللب ان بطم انه و هب له او يشرد عليمه كى لا يحمد هو او غيره انه لا يعلم زوال ملكه الا بذلك (قول فان

فى يده او يد مودعه لان يده كيده بخلاف ما اذا كان مرهونا اومفصوبا اومبيعا بيعا فاسدا لانه فى يد غيره اوفى ملك غيره والصدقة فى هذا مثل الهبة وكذا اذا وهبت له امه وهو فى عيالهما والاب ميت ولا وصى له وكذلك كل من يعوله هداله (فان (وهب له) اى قصغير (اجنى هيد تمت بقيض الا ب) لا نه علك عليه الدائر مين النفع والضرر فلكه النافع اولى (واذاوهب) بالبناء للمجهول (اليتم هبة فغيضها وليه) وهو احد اربعة الاب ثم وصيه ثم الجدثم وصيه (له) اى الصنة (جاز) الفبض و تمت العبة وان لم يكن البتيم في خرهم و مند عدم هؤلاء تتم يقبض من هو في حجره كما ذكره يقوله (فان كان) البقيم (في جِبْرُ امه) او اخبه او عمه (فقبضها) ﴿ ٤٣٢ ﴾ اى الام و نحوهـــا (له جا ز) لان

الهؤلاء الولاية فيما رجع وهب له اجنبي هبـة ثمت بقبض الاب) لان له عليـه ولاية فان لم يكن الاب حيـا فقبضه له لجنبي ان كان يعوله جاز والا فلا وكذا اذا كان القابضله الحا او عما اوخالا فالقبض لمن يعوله دون غره و ان دفعها الواهب الى الصبى ان كان يعفل جاز و الا فلا وان وهب للصفرة هبة ولها زوج ان كانت قد زفت اليه جازقبضهالها وان كانت لم تزف لم بجز لان الاب اذا نقلها منه الى منزله فقد اقامه مقام نفسه في حفظها وحفظ مالهـا وقبض الهبة من باب الحفظ ولكن مهذا لا تنعدم ولابت الاب حتى اذا قبسَ لها الاب صح وان قبضت هي لنفسها صح اذا كانت تعقل و علك الزوج القبض لها مع حضرت الاب بخلاف الام وكل من بعولها غير الزوج فافهم لا علكونه الا بعد موت الاب او هبيته هيبة منقطعة في الصميم لان تصرف هؤلاء الضرورة لا نفويش الاب ومع حصول الاب لا ضرورة و ان ادر كت لم بحز قبض الاب ولا الزوج عليما الاباذنها لانها صَارَتُ وَلَيْهُ نَفُسُهَا ﴿ فَوَلَهُ وَاذًا وَهُبُ لِلَّهُمْ هَبَّةٌ مُعْبَضُهَا له وَليه جاز) و هو وصى ابه اوجده او وصى جده او الفاضي او من نصبه الفاضي قال في النهاية لا يجوز قبض الهية الصغير الا لاربعة وهم هؤلاء المذكور اما من ســواهم من الاقارب لا يجوز الا اذا كان يعوله كالاجنبي (قو لد و ان كان في حجر امه ففيضهاله بائز) لانالها الولاية فيما ترجع الى حفظه و حفظ ماله وهذا من بانه و هذا اذاكان الاب مبنا او فائبًا غبية منقطمة (فو له وكذلك اذا كان في حجر اجنبي ربه) لان له عليه بدا معتبرة الاترى انه لا تمكن اجنبي آخر ان نتزعه من بده و هذا مع عدم الاربعة الذين دُكرناهم و هذا اذا كان الاجنى هو الواهب فاعلمها وابانها جاز (قُولُه وَانْ قَبْضُ الصَّبِي الهَبَّةُ لَنفُسُمُ جَازٌ) يَمْنِي اذَا كَانَ يَعْفُلُ لَا نَهُ نَفْم في حقه (قوله و اذا وهب اثبان لواحد دارا جاز) لانهمـا طاها جملة واحدة وهو فبضها جملة وأحدة فلا شــيوع (قول وان وهبها واحد من اثنين لم بجز عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يصبح) لان هذه هبذ الجلة منهمــا اذ التمليك واحد فلا يُحقق الشيوع كما اذا رهن من رَجلين وله ان هذه هبة النصف من كل واحد ولهذا لوكانت فيما لانفسم كالعبد والجارية فقبل احدهما بصيح ولان الملك نثبت لكل واحد منهما في النصف فبكون التمليك كذلك لان حكمه تخلاف الرهن لان حكمه الحبس و هو يثبت لحكل واحد منهما كاملا والهذا لوقضي دين احدهمت الابسرد شبيئا من الرهن ثم اذا كانت لا تجوز ولو قسم و الم الى كل واحد منهما حصته جاز وقال زفر لا يجوز

الى حفظه و خفظ ماله و هذا من باب الحفظ لانه لا بن الا بالمال (و كذلك ان کان) الیتم نی جر اجنبي ربه) و او مانقطا (فقينسه له حائز) لان له عليه بدا مشرة الا ري اله لا تمكن اجنى آخر ان ينزهه من ده فيلك ما يتحض نفعما في حقه (و أن قيض الصبي البيد نفسه جاز) اذا کان عزا لانه في النافع المحض كالبالغ قال في الهداية و علكه مع حشرة الاب مخلاف الامونحوهاحيثلا علكونه الا بعد مدوت الاب أو غيبته غيبة منقطمة في السميم لان تصرف هؤلاء للضرورة و مع حضرة الاب لا ضرورة اه (و ان و هب اثنان من واحد دارا) او تحویهایما يقسم (جاز) لانهما سلاه جملة و هو قبضها جملة فلا شــبوع (و ان وهب واحد من اثناث

لم يصنح عنــد ابى حنيفة) لانهــا هية النصــف من كل واحد منهمــا فيلزم الشــيوع (و قالا (لانه) يصح) لانهما هبة الجلة منهما اذالتمليك واحد فلا يتحفق الشميوع قال في التصميح وقد المفؤوا على ترجيح دليل الامام واخشار قوله ابو الفضل الموصلي و برهبان الأنمة والمجبوبي و ابو البركات والنسيق اله قيسد بالعبة لان الاجادة والرعن والمبدكة

للاثنين تصم اتفاقا (واذا و هب هيــة لاجني) وقيضهاالموهوبله (فله) اى للواهب (الرجوع فيها) لأن المقصود بهما التعويض للمادة فيثبت ولاية الفسم عند فواته اذا المقد يقبله هدايه ثم قال وقوله فله الرجوع لبيان الحكم اما الكراهة فلازمة لقوله عليه الصلاة والسلام « العائد في هبته كالمائد في قيئه اله ثم ذكر المصنف للرجوع موانع فقال (الاانيموضه) الموهوب له (عنهها) وتقبضه الواهب لحصول المقصود لكن بشرط ان مذكر لفظايط الواهب أنعوض عن كل هبة كما يأتى قرسا

لانه وقع في الابتداء فاســدا فلا ينقلب جائزا الا بالاســتيناف وان قال وحبتها لكما لاحدكما ثلثاها والآخر ثلثها لم يصمع عندهما وقال محد يصمع وان قال وهيتها مكما لكل واحد نصفها لم يصم عند الى حنيفة وقال مجد يصم وعن إلى يوسف روايتان أحدهما مثل قول الى جنيفة والثانية مثل قول مجد واما اذا وهب واحد من اثنين شيئا لاينقسم كالعبد ونحوه فانه يجوز اجاعا هذاكله حكم العبة واما الصدقة قال فى الجسام الصفير اذا تصدق على فقيرين بشرة دراهم أو وهبها لهما جاز وأن تصدق بهما على غنين او وهبها لهما لم يجز وعند إلى يوسف ومجد يجوز للننيين ايضا لان الصدنة والهبة كلاهما تمليك بغير بدل وابو حنيفة فرق بينهما فيالحكم فقال الصدقة يرادبها وجه الله تعالى وهو واحد لاشريائله والهبة يرادبها وجدالغى وهما آثنان وهذا هوالعميم لانالصدقة على الذنى هبة والهبة للفقير صدقة قال الخجندى اذا وهب من اثنين انكانا فقيرين حاز بالاجاع كالصدقة والصدقة تقع لواحد وهوالله سجانه وان كانا غنيين لاتجوز عند ابىحنيفة وعندهما تجوز وامآ الصدقة علىالفنيين فالهالاتجوز لانالصدقة على الذي هبة (فو له واذا وهب هبة لاجنبي فله الرجوع فيهما الا انه يكرم) لقولةعليه السلام « العائد في هيته كالكلب يمود في قيئه » وأهذا لاستقباحه (قو له الا انبعوضه عنها) فاذا عوضه سقط الرجوع لقوله عليه السلام « الواهب احق بهبته مالم يثب عنها » اى مالم يعوض عنها ولانه اذا قبضالعوض فقد سلم له بدلها فلا يرجع كالبيم ويعتبر في العوض ما يعتبر في الهبة من اشتراط التبض وعدم الاشاعة وسواء كان العوض قليلا اوكثيرا من جنس الهبة او من غير جنسها وسواء دفع الموض في المقد او بعده وصورته ان يذكر لفظما يعلم الواهب أنه عومنه هبته بان يقول خُذُ هَذَا عُومُنا عَنْ هَبَتُكُ أُومُكَانَاةً عَنْهَا أُو بِدَلْهَا أَوْ فَيَ مَقَابِلَتُهَا او مجازاة عليها او ثوايها او ما شبه ذلك فأنه عوض في هــذا كله اذا سلم وقبضه الواهب اما لو وهب له هبة ولم يقل له شيئا من هذه الالفاظ ولم يعلم أنها عوض عن هبته كان لكل واحد منهما ان يرجع في هبته اذا لم يحدث في الموهوب ما يمنع الرجوع وليس للموض ان يرجم في الموض لانه سلم له ما في مقابلته وهو سقوط الرجوع وانءوضه عن نصف الهبة كان له ان يرجع في النصف الآخر ولايرجع فىالذىءوصه عنه وانءوصه بعض ماوهبهله عنهاقيها لم يكنله عوصاكما اذا وهبله مائة درهم فعوضه درهما منها لم يكن عوضا وكان للواهب الرجوع فىالمائة وكذا الم وهبه دارا وعوضه شيئا منها وقال زفر يكون عوضا لان ملك الموهوب له قد تم فىالهبة والنحق بسائر امواله وسمائر امواله تصبم عوضما فكذا هذا الا انا نقول مقصود الواهب بهمذا لم يحصل لاما نعلم أنه لم يهب مائة في تحصيل درهم منها الا ترى أنها كانت كلها في يده قال في شرحه اذا وهبله جاربتين فولدت احدهما في يد الموهوبله فعوضه الولد عنها لم يكنله ان يرجع فيهما لانه عوضه ماليسله

حق الرجوع فيه فصار ذلك عوضا فنع الرجوع (فولد او يزيد زيادة منصلة) بان كانت جارية هزيلة فسمنت او دارا فبني فهما او حفر فهما بثرا او ثوبا فصيفه بعسفر او قطعه و خاطه قیصا فان فی جمیــم ذلك لا رجــو ع له لانه لا وجه الا الرجوع في الهبة دون الزيادة لعدم الامكان ولا مع الزيادة لعدم دخولهـــا تحت العقد ولو وهب له جارية فحبلت في يد الموهوب له لم يكن له ان يرجع فيهــا قبل انفصــال الولد لانها منصلة بزيادة لم يكن موهوبة و أن وهب له جاربة حاملا أو المجية حاملا فرجع فيها قبل الوضع ال كان رجوعه قبل ال تمضى مدة يعلم فيمـــا زيادة الحمل جاز و الا فلا وان وهب له بيضا فصار فروخا ليس له ان يرجع في ذلك و ان وهب له جارية فوطئهما الموهوب له قال بعضهم له ان يرجع فيهما مالم تحبل و قال بعضهم لا رجوع له لانه قد تعلق بوطئه حكم الا ترى ان الواهب له لوكان ابا الموهوب له من الرضاعة حرم عليه وطؤها والاصبح الله الرجوع و قبــد بالزيادة لانما اذ النفصت يفعل الموهوب له أو بغير فعله لا يمنع الرجوع و أيس على الموهوب له أرش النقصان وقيد بالمتصلة لان في المنفصلة علك الرجوع في الاصل دون الزيادة كما اذا وهب جارية فولدت في يد المرهوب له فان للواهب ان يرجع في الجارية دون الولد لان العقــد في الام لا يستتهم الولد بدليل انه لو وهب له جارية فولدت قبل الفبض فان الولد لا يلحق بالعقد فلهذا كان له الرجوع فيها دون الولد ولانه حدث على الله الموهوب له وكذا في جميع الحيوانات والثمار و قال ابو نوسف وآنا ترجع في الام اذا استنهى الولد عنما وكذا اذا وهب عبدا فاكتسب كسباكان له الرجوع فىالعبد دون الكسب وكذا اذا وهب له جارية فقطعت بدها و اخذ ارشها فله ان ترجع في الجــارية دون الارش لان الارش منفصل عنهما لم يقع عليمه عقد الهبسة ولو وهب له جارية عجمية فعلهما الكلام والكشابة والفرآن فله الرجوع فيها خلافا لمحدكذا في النهاية و في قاضحان لا رجم لحدوث الزيادة في المين واو وهب له عبدا كافرا فاسلم فلا رجوع له لان الاسلام زيادة فيه و لووهبله وصيفا وكبر ثم صار شخنا فلا رجوع له لانه حين زاد سنقط الرجوع فلا يعود بعند ذلك ولو زاد الموهوب زيادة في نفسته تورث نقصانا فيه فانه لا منع الرجوع كما ادًا طال طولا فاحشا نقصه في ثمنه لا نه ليس بزيادة في الحقيقة ولو وهب له سويقاً فبله بالماء فله الرجوع لان هذا نقصــان كما أذا وهب له حنطة فبلها بالماء مخلاف ما اذا وهبله ترابا فبله بالماء حيث لا ترجم لان اسم التراب لا يبقي بعد اليل لانه يسمى طينا بخلاف السويق والهطة كذا فيالوانسات وان كانت الزيادة في سعر لم يمنع الرجوع قال في الهداية فان وهب لآخر ارضا بيضا فانبت في ناحية منهــا نخلا او بني فيهــا بنــا. فليس له ان برجع في شيء منهــا لان هذه زيادة متصلة و أن باع نصفها غير مفسوم رحم في الباق و أن لم جم شبيئا منها له أن يرجم في نصفها لان له أن يرجع في كلهما فكذا في نصفها بطريق الاولى (قو لد أو عوت احد المتصافدين) لأن عوت الموهوب له ينتقل اللك الى الورثة فصار كما أذ انتقل

(او بزيد) العين الموهبة مفسمها (زيادة متصلة) موجبة لزيادة القيمة كالبناء والغرس والسمن ونحو ذلك لانه لا وجه لارجوع فهما دون الزيادة لعدم الامكان ولا معهما أمدم دخولها تحت العقد قيد بالزيادة لان النفصان لاعتم بالنسلة لان المنفسلة كالولد والارش لاتمنع فيرجم بالاصل دون الزيادة و قيدنا الزيادة نفسها لانها لوكانت بالقيمة لاتمنع لانها للرغبة اذ العين محالها وبالموجبة لزيادة القيمة لانه لوكانت غير موجبة لزيادة الغيمة لاتمنع لائما قدتوجب نقضًا (او عوث احــد المتماقدين) لأن عوت الموهوب له منتقل الماك الى الورثة فساركا اذا انتقل في حال حياته و ادًا مال الواهب فوارثه اجنبي عن العقد أذ هو ما أو جبه هداله (او عُرَج البية من ملك الموجوبة) لائه سعمل بتسليط الواهب فلا يكون له نقضه لال تقض الانسال مائم من جهته مردود ولان تبدل الملك كتبدل المين وقد تبدل الملك بتجدد السبب وفى الحيط لوردم المشترى بعيب الى الموهوب لهليس المواهب الرجوع ولو وهيه لاَ خرثم ﴿ 100 ﴾ رجع فللاول الرجوع ولووهب دارا فقيضها الموهوب له ثم باع تصفها

فللواهب الرجوع فالباق لخلوه من ماذم الرجوع كذا في الفيض (وأن وهب هبدً لذي رحم محرم منه) نسبا (فلا رجوع فيها) لان المقصود فها صلة الرحم وقد حصل قيدنا بالمحرم نسب الانه لوكان محرما من الرضاع كاخيه رضاعا او المساهرة كربيته وام امرأته كان له الرجوع (وكذلك) حكم (ماوهب احمد الزوجين للآخر) لان القصود فها الصلة كما في الفرابة وانما ينظر الى هذا وقت العقد حتى لو تزوجها بسند ماوهب الهسافله الرجوع واواباتها بعد ماوهب لها فلا رجوع هدایه (واذا قال الموهوب له الواهب خذ هذا) الثي سواء كان قلبلا او كثيرامن جنس الوهوب اولالانها لبست ععاوضة محضة (موسًا عن هيتك او بدلا عما اوق مقابلتها) اونحو ذلك بما هو صرع في انه عوض عن جيم هبشه (نقبضه الواهب سقط الرجوع) لحصول

في حبائه وان مات الواهب فوارثه اجنبي عن العقد لانه ما اوجبه (قوله او تخرج الهبة من ملك الموهوب 4) لان الحروج حصل بتسليط وسمواء اخرجت بيبع او هبة اوغير ذلك واو خرج بمضها عن ملكه فله الرجوع فيما بق دون الزائل واو وهيها الموهوب له لا خر ثم رجع فيها كان الاول ان يرجع فيها (فو له و ان وهب هبة لذى رحم محرم منه فلا رجوع فيا) هــذا اذاكان قد سلما اليه اما قبل ذلك فله الرجوع وهـذا ايضاً أذا كان حرا أما أذا وهب لأخيـه وهو عبـد فقبضهـا فله الرجوع لان الهبة لم تحصل صلة الرحم لانه لاينتفع بها ولايجوز تصرفه فها وان وهب لعبد اخيه وقبضها فله الرجوع عضد ابي حنيقة لانها حصلت العبد وعندهما لا رجوع له لان العبــدُ وما في يده لمولاه فصــار بالرجوع يفسخ ملك اخيه وهــذا لايصـّع ولايي حنيفة أن الهبة حصلت قعبد والمولى لا على شيئا منها بالعبد و أنما علكها من جهة العبد بدليل أن الشيء ينتفل الى العبد أولا ثم علكه المولى من جهشه بدل عليه أن العبد لو قبلها ولم مقبلهاالمولى محت ولورد ها العبد وقبلها المولى لم تصيح ولو كان على العبددن بعت في دنه (قو له وكذاك ماوهبه أحد الزوجين للآخر) لان المفسود مهما مسلة الرحم لان الزوجيــة اجريت مجرى الفرابة بدليل انه محصــل بـِــا الارث في جيــم الاحوالوامما ينظرالي هذا وقت الهبة حتى لو تزوجها بعدما وهب لها فله الرجوع لان العقبد اوجب له الرجوع قبل النزويج فكذا بعده وان ابانها بعد ما وهب لها والمين باقية فيدها فلارجوعه لان العقد وقع غيرموجب للرجوع وأن وهب لذى رحم غير رحم بازله الرجوع فيما وعب (قول واذا قال الموهوب له الواهب خذ هذا عوضا عن هبنك او مدلا منها او في مقابلتها فقبضه الواهب سقط الرجوع) وله أن يرجع في العوض قبل أن يقبضه الواهب لانه لايتم الا بالقبض (قوله وان عوضه اجنى عن الموهوب له متبرعا فقبض الموض سقط الرجواع) لان العوض لاستفاط الحق فيصبح من الاجنبي كجدل المخلع والسلح وايس المتبرع ان رجم على الواهب فيا تبرع به من العوض اذا قبضه الواهب لانه قد حصل له في مقابلته السقاط حق الواهب من الرجوع فصار كالهبة بعوض * فان قبل ما الفائدة في قواء متبرعاً والحكم في غير المنبرع يبطسل الرجوع بأن أمره الموهوب له بالتعويض فعوضه يشمرط ان يضمنه الموهوب له • قلنا الحكم في ذلك بطريق الاولى فانه لما بطل شويض المبرع فاولى أن سطل شويض غير المبرع قال في النسابة هنا مسئلة لاند من معرفتها وهي ان الاجنبي اذا عوض الواهب عن هبته لا يرجع على الموهوب له ســوا. كان بامر. او بغير امر. مالم يضمن له صريحا

المفسود ولو لم يذكر انه عوض كان هبته مبتدأة جم ل (٥٤) ولكل منهما الرجوع بيبته ولهدا بشرط فيما شرائط الهبة من القبض والافراز وعدم الشيوع (وان عوضه اجنبي عن المؤهوبله متبرعاً) وكذا بامر الموهوب له بالاول (فغبض الواهب الموض سقط الرجوع) لان الموض لاسقاط الحق فيصيح من الاجنبي كبدل

بان يقول عوضه عنى على الى ضامن بخلاف قضاء الدين قاله اذا امر انسانا بقضاء ديه فضاء قاله يرجع عليه من غير شرط ضمان الامر والفرق ان هنا التعويض لم يكن مستحقا على الموعوب له والما الدين فهو مطالب به فقد امره ان بسقط عنه المطالبة على مستحق عليه (قوله و اذا استحق نصف الهبة رجع بنصف الموض) لانه لم يسلم له ما ينبل نصف الموض و هذا في الاعتمل الفحمة اما في ما يحتملها اذا استحق بعض الهبة بطل في الباق و يرجع بالموض (قوله و ان استحق نصف الموض لم يرجع في الهبة الا ان يردما بق من الموض لم يرجع في الهبة الا ان يردما بق من الموض لم يرجع في زفر يرجع بالنصف احتبارا بالموض الآخر ولنا ان ما بق من الموض يصلح ان يكون زفر يرجع بالنصف احتبارا بالموض الآخر ولنا ان ما بق من الموض يصلح ان يكون وضا الكل من الابتداء الا انه يتغير لانه ما اسقط حقه في الرجوع الا ليسلم له كل الموض قاذا لم يسلم له فله ان يرده و يرجع فيا و هب وان و هب له دارا فموضه من نصفها رجع في النصف الذي لم يعوض عنه وقد جع بعض المشايخ الموانع في قوله

ومانع عن الرجوع في الهبه • بإصاحتي حروف دمع خزقه

قالمدال الزيادة • والم موتهما • والعين العوض • والحناء الحروج من ملك الموهوب له • و الزاء الزوجيسة • والفساف القرابة • و الهساء هلاك الموهوب له ﴿ •سُنَّاةً ﴾ رجل وهب لرجل تمرأ بغداد فحمله الموهوب له الى بلخ فلا رجو ع الواهب فيسه فيما كذا في الواقعات ولو ان مربضا وهب لرجل جارية فوطئها الموهوب له ثم مات الواهب وعليه دين مستغرق يرد العبة ويجب على الموهوب له العفر هــذا هوالمختار ذكره في الواتعات ايضا (قوله ولا يصم الرجوع الا بنزا ضيما او محكم الحاكم) لانه مختلف فيه بين العلماء فلا بد من الرضاء او الفضاء حتى لوكانت الهية عبدا فاعتقه الموهب له قبل قبض الراجم في الهبة نفدذ عنفه ولو منعمه فهلك لم يضمن لقيام ملكه فيه وهذا أذا هلك في هـ. بعد الفضاء الا أن عنمه بعدما طلبه لائه تعدى وأذا لم مقبل الواهب الهبة بعد الفسخ حتى هلكت في بدء الموهوب له هلكت امانة لان القبض للهبة لا يتملق به ضمان فادًا الفسيخ عقدها بتي العقــد على ما اقتضاء العقــد غير موجب الضمان ولاتضمن الا بما يضمن به الا مانات من التعدى و لو ان العبد الموهوب نفس او جني عليه فيما دول النفس فاخذ الموهوب له ارشه فليس الواهب ال برجم عليه بالارش ولا ال يضمنه شيئًا من النقصان وانما له ان يرجم في العبد خاصة ناقصاً لان الارش زيادة لم يقع علمًا العقد فلا مجوز أن يقع علمًا الفحَّم • وقوله • الا بتراضهما • حتى أو وهب له ثوبًا فقبضه الموهوب له ثم اختلسه منه الواهب واستهلكه ضمن قينه للوهوب له لان الرجوع لايعلم الابتراضهما أو يحكم الحاكم ولم توجدو احدمتهما كذا في الينابيع • والفاظ الرجو ع رجعت في هبتي اورددتها الى ملكي او ابطلتها او نقضتها فان لم تنافظ بذلك لكنه باعهما

الحُلم والمصلح (و اذا استحق نصف الهبة) العوض عنها (رجع) الموض (نصف الموض) لانه لم يسلم 4 ما يقابل نمسفه (وأن استحق نصف العوض لم رجم) الواهب (في الهبة) بشي منهالان الباق بصلح عوضا اسكل في الاشداء وبالاستمقاق ظهراته لاعوض الاهو (الا) انه يخير لانه ما اسقط حقه ف الرجوع الا ليسلم له كل الموش ولم يسلم له فكاناله (ان يردما بني من العوض ثم يرجع) في هبته لبقائها ينير عوش (ولا يصع الرجوع) في الهيسة (الآ برانسهما او محكم الحاكم) للاختلاف فيسه فيضمن عمنه بعد القضاء لاقيله

(واذا تلقت الدين) الموهوبة في يدالموهوب له (فاستحقها مستحق فضمن) المستحق (الموهوبله لم يرجع) الموهوب له (على الواهب بشئ) لانه عقد تبرع في (٢٧٤ على فلايستحق فيدالسلامة (واذا وهب بشرط العوض) المدين (اعتبر)

فيه شروط الهية و هي (النقابض في العومنين) والتميزوعدمالشيوعلانها هية ابتداء باعتبار التسمية (فاذا تقابضا) العومنين (صم العقد وكان في حكم البيع) انتهماء لوجود الماومنةفهو (بردبالعيب وخيار الرؤية وتجبفيه الشفعة) وهذا اذا قال وهبتك على أن تعومنني كذا اما لوقال وهتك وكذا بالباءكان سعاابتداء وانتهاء كمافي الدروالدرر قدنا العوض بالمين لانه لوكان مجهولا سطل اشتراطه فيكون هيةابنداء والتهاء (والعمري)وهي. ان بحمل داره لهعر مواذا مات ردعليه وهي (سائرة للمعمر) له (حال حياته ولورثنه من بعدم) لسجة التمليك وبطلان الشرطلان الهبة لا تبطل بالشرط الفاسد(والرقى)وهيان يقول له ارقبتك هذه الدار اوهــذه الدار لك رقى ومعناه أن مت قبلك فهي لك وأن مت قبل عادت الى وهي (باطلة عندابي حنيفة وعجد) لأنه تطبق

اورهنها اواعتق المبدالموهوب او دبرم لم بكن ذلك رجوعاوكذا لوصبغ الثوب اوخلط الطمام بطعام نفسه لم بكن رجوعا ولوقال اذاجاء رأس الشهر فقد ارتجعتها لم يصح لأن الفسوخ لانقبل النعليق اذاكان فيهامني التمليك واذا اتفقا على الرجوع في موضع لايصح الرجوع فيدكالهبة للارحام وشبه جازثماذا انف ختالهبة بحكم الحاكم اوبالتراضى عادت إلى ملك الواهب والقبض لايمتبر في انتقال الملك كمالايمتبر في البيم (قُولُه واذاتلفت العين الموهوبة اواستمتهما مستمِق فضمن الموهوبله لم برجع على الواهب بشيُّ ﴾ لانالواهب لم يوجب للموهوبله سلامة المين الموهوبة ولانه حصلله ملكهما بغير عوض فاذا استحتت لم يرجع على من ملكه كما لوورثها فاستحتت لم يرجم في مال الوارث بقيمتها كذا هذا وكذا المستمير لابرجم على المغير بشي لاندعقد تبرع فلا يستمق فيه السلامة (فو له واذا وهب بشرط العوض اعتبرالتقابض في العوضين) لانالموض هية مبتدأة ومالم نقابضا لكل واحد منهما ان عنع صاحبه وببطل بالشيوع ولايصم منالاب فيمال ابنه الصغير يعني اذا وهب للصغير هبة فدوض الاب عنها منمال الصفير لمبجز تعوضه وانكانت الهبة بشرط العوض لانه يصير مذلك متبرعا ودفع مال الصغير على وجه النبرع لايجوز قال الخجندى الهبة بشرط العوض هبة في الانسداء بيع في الانتهاء فاللفظ لفظ الهبة والممنى مسى البيع فقوله هبة في الابتداء يعنى اذاكان مشاعا لابجوز ولايقع الملك فيهما الابالقبض بخلاف البيع وقوله سيع فيالانتهاء وهوانهما اذا تقابضا كان لكل واحد منهما الرد بالعيب وخيــار الرؤية وبجب فيها الشفعة وقال زفر الهبة بشرط الموض كالبيع اشداء وانتهاء (فو له فاذا تقابضا صم العقد وصبار فىحكم ألبيع يرد بالعيب وخيار الرؤية ويجب فيها الشفعة) وكذا يرجع عند الاستحقاق لانه بيع انتهاء وقال زفر هوبيعا بتداءوانتهاء قال في الهداية والخلاف فيماذا ذكر العوض فيه بكلمة «على» المابحرف «الباء» بان قال وهبت منك هذا العبد بثوبك هذا اوبالف وقبل الآخر فانهيكون بيعاابتداء وانتهاء اجاعا (فوله والعمري جا ُنرة للممر في حال حياته ولورثته من بعد موته) ومعناه ان يجمل دارمله عره واذامات يرد بهما عليه فيصم التمليك ويبطل الشرط والهبة لاتبطل بالشرط الفاحدة وفي الينابيع صورة العمرى ان يقول جملت دارى هذه لك عرى اوجعلتهالك عرك اوهى لك حياتك اذاءت فهي رد على فهذه الالفاظ كلهاهمة وهىله ونورثنه منبعده والشرط باطل واذاكانت هبة اعتبر فيها مايعتبر فىالهبة ويبطلها مايبطل الهبة (فنواله والرقبي باطلة عندابي حنيفة ومحد) وصورتهاارقبتك هذه الدار وهي منالمراقبة وهي الانتظار ومعناها انءت قبلك فهي لك وأن مت قبل عادت الى فاذا سلمها اليه على هذا تكون عارية عندهما يجوزله اخذها متى شاء وقال

التمليك بالخطر فاذا سلمها اليه على هذا تكون عارية له اخذها متى شاء (و قال ابو يوسف) هى (جائزة) لان قوله دارى لك تمليك و قوله رقبي شرط فاسد فيبطل كالعمرى قال فى^{التص}يع قال الاسبيمابي و^{الصح}يم قولهما (ومنوهب جارية الاجلما) اوعلى ان يردها عليه اويستقلها اويستولدها (صحت المهبة) لانهالا تبطل بالشروط الفاسدة (وبطل الاستثناء) في الحل لا تداعا يعمل في الحل الذي يعمل فية المقد على الحروب المتناؤه المتناؤه المناطقة المقد على المناطقة المقد المناطقة المقد المناطقة المناطق

ابو بوسف هي هية صحيحة لان قوله داري لك تمليك وقوله رقبي شرط فاسد ولوقال داري رقيملك اوحبيس لك كانت عارية اجاعا واذا وهب هبة وشرط فيها شرطا فاسدا فالهبة جائزة والشرط باطل كنوهب لرجل جارية واشترط عليه انلايبيعها اوان يتخذها امولد او بردها عليه بصدشهر فالهبة جائزة وهذه الشروط باطلة لانه لانقتضيها العقد والاصل في هذا ان كل عقد من شرطه القبض فان الشرط لايفسده كالهبة والرهن وفي الهداية الرهن سطل بالشرط والذي يفسده الشرط البيع والاحارة والرجمة والابراء عنالدين والحجر على المأذون وعزل الوكيل فيرواية الخجندي والذي لاسطل بالشرط الطلاق وألمتاق والخلم والرهن فيرواية والهبة والوصاية والوصية والكفالة والحوالة والاقالة واذن العبد فىالتجارة (فوند ومن وهب جارية الاجلها صحت الهبة وبطل الاستثناء) اى صحت في الجارية والولد وان اعتق ما في بطنها ثم وهبها جازت الهبة في الام واو ديره ثم وهبها لم نجز لان الحل باق على ملكه ولا يمكن تنفيذ الهبة فيا لمكان الندبير فيقم هبة المشاع اوهبة شي مشغول علك الواهب وامافى البيع والاجارة والرهن اذا عقد فيـه على الام دون الحمل فانه يبطل المقد والاستشاء جيما وصورته فىالاجارة اذا استأجر الام الاولدها لمتصم ومنله على آخر الف درهم فقال اذاجاء غدافهي لك اوانت برى منهااواذا اديت الى النصف فانت برئ من النصف الباقي فهذا كله باطل لان الابراء تمليك والتعليق بالشرط يختص بالاسقاطات المحضة كالطلاق والعطاق فلا يتعداها (فو له والصدقة كالهبة لاتصم الا بالقبض) لانها تبرع كالهبة (فو إله ولا تجوز في مشاع بحتمل القسمة) لأنها كالهبية وصورته اذا تصدق على غنيين بشيُّ محتمل القسمة لم يجز اما اذا تصدق على فقيرين جاز بخلاف الهبة وقد بينــا ذلك (فو له ولا يصم الرجوع في الصدقة بمدالقبض) لانه قد كل فيها الثواب من الله تمالي وكذا اذا وهبالفقير لانالثواب قد حصل واما اذا تصدق على غنى في القياس ازله الرجوع لانالمقصود بها الدوض كالهبة الا انهم استحسنوا فقالوا ولا رجوع فيها لانه عبر عنها بالصدقة واو اراد الهيئة الهير لفظها ولان الثواب قد يطلب بالصدقة على الاغنياء الاترى ان من له نصاب وله عيال لايكفيه ذلك فني الصدقة عليه ثواب فلهذا لم يرجع فيهـا (فو له ومن نذر ان يتصدق عاله لزمه ان يتصدق بجنس ما تجب فيه الزكاة) والقياس ان يلزمه التصدق بجميع ماله لانالمال عبارة عا يمول كما انالملك عبارة عما يتملك ولو نذر ان يتصدق بملكه لزمه ان يتصدق مجميع ماعلك فكذا هذا وجه الاستحسان ان النذور محولة على اصولها فى الفروض والمال الذي نعلق به فرض الصدقة هو بعض مأعلكه بدلالة الزكاة فعلى هـذا مجب ان يتصدق بالذهب والفضة وعروض التجارة والسوائم ولا فرق بين مقدار النصاب

وكذا ببطل الثرط لمخالفته مقتضى العقمد وهوشوت الملك مطلقا (والصدقة) على الفقير (كالهبة) لجامع التبرع ولذ ا(لاتصم الابالقبض) لانها تبرع كالهية (ولا تجوز في مشاع بحتبل القسمة) لماس (و) لكن (اذا تصدق على فقيرين بشي) محتمل القسمة (حاز) لأن المقسود في الصدقة هوالله تعالى وهو واحد والفقير نائب عنه في القيض كالساعى في الزكاة (ولايصم الرجوع في الصدقة) واوعلى غنى استعسانا هدانه (بعد القبض) لان المقصود هو الثواب وقد حصل (ومن نذر ان يتصدق عالم تصدق) ای لزمه ان يتصدق بجنس ماتجب فيه الزكاة) استمسانا والقياس ان يلزمه التصدق بحميم ماله لان المال اسم لما يتمول وهو شامل لماتجب فيه الزكاة وغيره وجه الاستحسان أن انجاب العبد يعتبر بابجاب الله تعالى فينصرف انجابه الى ما اوجب

(و من نذر ان يتصدق علكه لزمه ان تصدق بالجيم) لانه اعم من لفظ المال لان المال مقيد بابجاب الشارع ولا تخصيص في لفظ الماك فبق على العموم والعميم انهسا سواء لان المزم بالنظين الفاضل عن الحاجة على مامر هدايه (و) اذا لم يكن له مال سوی ما دخیل نحت انجاب (مقال له اسبك منه) ای من المال الذی وجب التصدق 4 (ما) اىشيئا (تنفقه على نفسك و مياك الى ان تكتيب مالا) غيره (فاذا اكتسبت مالانصدق عثلما امسكت) لان حاجته مقدمة لئلا مقع فالضرولم تقدر لاختلاف احبوال النباس وقيل المحترف عسسك قوته ليوم و مساحب الغلة لشهر وصاحب الضياع لسنة على حسب النفاوت في مدة وصولهم الى المال وعلى هذا صاحب التجارة عسك بقدرمار جع اليه ماله هدايه

وما دونه لان ذهك بمنا يتعلق به الزكاة اذا انضم البيه غيره فكأثهم اعتبروا الجنس دون المندر ولهذا قالوا اذا نذر ان خصدق عاله وعليه دين محيط به لزمه ان خصدق به فان قضى به ديد لزمه ان تصدق عثله لان المثبر جنس ما تجب فيه الزكاة وان تكن واجبة ولايلزمه ان يتصدق بدور السكنى وثيساب البدن وحبيد الحندمة والاثاث والعوامل والعروض الى ليسست الجارة لان هذه الانسباء لازكاة فيسا والدثوى بهذا النذر جميع ما علك دخل جميع ذلك في نذره لا نه شدد على نفســـه ولوكان له تمرة عشرية اوغلة عشرية تصدقها اجاما (فولد ومرطفر ان تصدق علكه لزمه ان تصدق بالجيم) لان الملك عبسارة 1 يملك وذلك يتساول بعيم ما علكه و يروى انه والاول ســوا. كذا في الهداية ومن قال مالي في المســاكين صدقة فهو على مافيه الزكاة و ان اوسى شلث ماله فهو على كل شي والقياس في مسئلة الصدقة أن يلزم التصدق بالمكل و هو قول زفر لعموم اسم المالكما فيالوصية وجدالاستحسان ان ايجاب العبد معتر بامجاب الله فينصرف امحماله الى مااوجب الشارع فيه الصدقة من الممال اما الوصية فهي اخت المراث علا يختص عال دون مال ولوقال ما املكه صدقة في المساكين خدقيل يتناول السكل لانه اع من لف المال والصمح الهما سواء ذكره ف الهداية ف مسائل القضاء (قولد و يقال له امسك ما تنفقه على نفستك وعيالك الى أن تكتسب مالا فاذا اكتسب مالا قبل له تصدق عنل ما امسكت) لا نا لو الزمناه ان يتعسدق بجميع ماله في الحال اضرر ناله لانه محتاج الى ان يتصدق عليها و يمكننا ان يتوصل الى ايفاء الحفين من غير اضرار عا ذكر في الكشاب وانما لم يقدر الذي عسكه قدرا معلوما لاختلاف احوال النماس في ذلك و في الجامع الكبير اذا كان ذا حرفة امسمك قوت بومه و ان کان ذا غلة امسك فوت شهر و ان کان صاحب ضیعة امسـك قوت سـنــــ و ان كان تاجرا امسك الى حين يرجع البيه ماله ﴿ مسئلة ﴾ رجل قال لآخر على وجه المراح هب لي هذا الثبي فقال وهبته في فقسال قبلت وسلم الهبة جاز لما روى ان عبدالله من المبارك من على قوم بضريون في طنبور فقال ألم هبوا لي هذا حتى ترواكيف اضرب فدفعوه اليه فضرب 4 الارض وكسره و قال ارأيتم كيف ضربت قال خدمتنا ابها الشبخ وانما قال ذلك تحرزا من قول ابى حنيفة في وجوب الضَّمَانُ ﴿ مَسَائِلٌ ﴾ من الواقعات وغيرها * رجل بعث اليه جِدية في آناء او في ظرف هل بساح له أن يأكلها في ذاك الآناء أن كان ثريدًا أو نحوه بساح له لانه مأذون له في ذلك دلالة لا له اذا حوله الى انا، آخر ذهبت لذته و ان كان لا كهة او نحوها ان كان مينهما المساط ماح له ايضا والا فلا وقبل اذا بعث ما في ظرف او الاه من العادة ردهما لم علكهما كالقصاع والجراب وشبه ذلك فلا بسمه ازيأكلها فيهوانكان من العادة ان لا رد الظرف كقواصر التمر ملك الظرف ولا يلزمه رده * رجل كتب الى آخر كتاباً و ذكر فيه اكتب الجواب على ظهره لزمه رده وليس له النصرف فيــه و الا ملكه المكتوب البه حرقاء رجل دمى قوما على طعام وفرقهم على خوانه ليس لاهل

﴿ كتاب الوقف ﴾ مناسبته للهبة من حيث ان كلامنهما تبرع بالملك وقدمت الهبة لانها تبرع بالدين والمنفمة جيما وهو لنمة الحبس وشرعا حبس الدين على ملك الواقف واللصدق بالمنفمة عندالامام وعندهما هو حبسها على حكم ملك الله تعالى هدايه (لا يزول ملك الواقف عن الوقف عند ابى حنيفة) اى لا يلزم فيصع الرجوع عنه و بجوز سعه كافى التصبيع عن الجواهر (الا) باحدام بن (ان محكم به الحاكم) المولى لانه مجتهد فيد وصورة ﴿ ٣٠٤ ﴾ والحكم ان يسلم الواقف وقفه الى المتولى ثم يرد ان يرجع النفاذ المنازع المن

خوان ان يتناولوا من خوان آخر لانه انحا اباح ابم خوائم دون غيره وكذا ليس لاهل خوان ان يناولوا اهل خوان آخر من طعامهم لا انه انحا ابيج لهم خاصة فان ناولوهم لم يجزلهم ان يأكلوه و رجل كان صفا عند انسان لا بجوز له ان يعطى سائلا لانه لم يؤذن له في ذلك ولا ان يعطى بعض الخدم الذي هو قائم على رأس المائدة ولا هزة لغير صاحب البيت فان كانت هرة صاحب البيت جاز استحسانا وان كان عنده كلب لصاحب البيت لا يجوز ان يعطيه لانه لا اذن له فيه عادة فان ناوله الخبزالمحترق وسعه ذلك لان فيه الاذن عادة و رجل مات فبعث رجل الى ابنه بثوب المكفنه في غيره و عسكه لنفسه ان كانت الميت عن سبرك بتكفينه لفقه او ورع فان الابن لا يملكه وان كفنه في غيره و جب عليه رده على صاحبه وان لم يكن كذلك جاز اللابن ان يصرفه الى حيث احب الابراء عليه رده على صاحبه وان لم يكن كذلك جاز اللابن ان يصرفه الى حيث احب الابراء من الدين اذا سكت جاز وان قال لا اقبل بطل والله سبحانه و تعالى اعل

~ ﴿ كتاب الرقت ﴾ ~

الوقف في اللغة هو الحبس بقال وقفت الدابة واوقفها اى حبستها ، و في الشرع عبارة عن حبس الدين على حكم ملك الواقف و النصدق بالمنفعة عنزلة العارية وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف و محد هو عبارة عن حبس الدين على حكم ملك الله تعالى على وجه تصل المنفعة الى العباد فيزول ملك الواقف عنه الى الله تعالى فيلزم ولا يباع ولا يرهن ولا يورث (فوله رجه الله لا يزول ملك الواقف عن الوقف عندا بي حنيفة الاان يحكم به حاكم) يعنى المولى الما لمحكم ففيه خلاف المشايخ والاصع انه لا يصيح وطريق الحكم فيذلك ان يسلم الواقف ماوقفه الى المتولى ثم يرجع محتجا بعدم اللزوم فيتماصمان الى القاضى فيقضى بلزومه وكذا اذا اجاره الورثة جاز لان الملك الهم فاذا رصوا بزوال ملكهم جاز كالواوصى بحميع ماله (فوله او يعلقه عوته فيقول اذامت فقدوقفت دارى على كذا) لا نه اذا علقه عوته فكان من الثلث كالهمة و الوصية في المريض (فوله وقال ابويوسف يزول مجرد القول) لانه عنزلة الاعتباق عنده وعليه الفتوى وقال ابويوسف يزول الملك حتى يجمل للوقف وليا يسلم اليه) لان من شرط (فوله وقال عدد لا يزول الملك حتى يجمل للوقف وليا يسلم اليه) لان من شرط (فوله وقال عدد الديرول الملك حتى يجمل للوقف وليا يسلم اليه) لان من شرط (فوله وقال عدد لا يزول الملك حتى يجمل للوقف وليا يسلم اليه) لان من شرط (فوله وقال عدد لا يزول الملك حتى يجمل للوقف وليا يسلم اليه) لان من شرط الوقف عنده والميد والمناس المالة واذا عنده القبض المالة في المالة واذا عنده القبض المالة المالة واذا عنده القبض المالة والمالة المناس المالة واذا عنده القبض المالة المالة واذا عنده القبض المالة والمالة واذا عنده المع المالية واذا عنده المالة والمالة والمالة والمالة والمالة وقالة والميدة والمالة والمالة والمالة والمالة وقالة وقالة وقالة والمالة وقالة والمالة والمال

كا في الفيض قيدنا بالمولى لان المحكم بتعكيم الخصمين لايرفع الخلاف على الصحيم (أويعلقه عوته فيقول اذامت فقدوقفت داری) مثلا (على كذا) فالصحيم اله كوصية يلزم من الثلث بالموت لاقبله كما في الدر (وقال ابويوسف يزول الملك عجر د القول) في المشاع و غيره سيا التولى اولاذكر جهة لاتنقطم اولاكا في التصحيم عن الجواهر (وقال محد لا يزول الملك حتى) يستوفى اربعة شرائط وهي ان (بجال للوقف وليا) اي متوليا (ويسلم اليه) وان يكون مفرزا وان لايشترط لنفسه شيئا من منافع الوقف وان يكون مؤمدا بان بجعمل آخره للفقراء كما في التعميم عن المحفة والاختيار ثم قال قلت الثالث ليس فيهرواية

بعاةعدم اللزوم فيختصمان

الى القاضىفيقضىباللزوم

ظاهرة عنه وســيأتى اه ثم نقل ان الفتوى على قولهما فى جواز الوقف عن الفتاوى الصغرى (يتولى) والحقائق والتمة والعيون و مختارات النوازل و الخلاصة ومنية المفتى وغيرها ثم قال ثم ان مشايخ بلخ اختاروا قول ابى يوسف ومشايخ بخارى اختاروا قول مجدوقد صحح كلا القولين وافتى به طائفة بمن يعول على تصحيحهم وافتائهم

(و اذا اسحق) بالبناء المسهول اى ثبت وفى بعض النسخ طم (الوقف على اختلافهم) الملافى محمته (خرج) الموقف (من ملك الواقف) وصار حبيسا على حكم ملك الله تعالى (ولم يدخل فى ملك الموقوف عليه) لا نه لوملكه لما التقل عنه بشرط الواقف كسائر املاكه مع الله ينتقل بالاجاع قال فى الهداية وقوله خرج من ملك الواقف بجب ان يكون قولهما على الوجه الذى سبق تقريره اه (ووقف المشاع) القابل القسمة (بائز عند ابى يوسف) لان القسمة من تمام القبض والفبض عنده شرط فكذا

ما يتم به قيدنا بالفابل الفسمة لان مالا عنمل القيمة بجوز مع الشيوع عند مجد ايضا لانه يعشره بالهبة قال فالتصبح و اكثر المشايخ اخذوا بقول مجمد وفىالفنع عنالمنية الفتوى على قول ابي يوسف وفيه من المبسوط وكان القاضي ابر مامم يقول قول أبي يوسف من حيث المني اقوى الا أن قول محمد اقرب الى موافقة الآثار اه ولما كثر المصح من الطرفين وكان قول ابي وسف فيه ترغيب النساس ني الوقف و هو جهة بر اطبق المتأخرون من اهل المذهب على ال الغاضي الحنق المفلد غير بين ان يحكم بعمته وبطلانه و آن کان الاكثر على ترجيح قول محدو بايما حصكم صع حكمه ونفذ فلا بسوغ له ولالقاض غيره ان محكم بخلافه کا صرح به غیر

يتولى ذلك ليصم ثم اذا جعل له وليسا وسلم اليسم على له ان يعزل له بعسد ذلك ان كان شرط في الوقف عزل القوام والاستبدال بهم فله ذلك و ان لم يشرط لا يصح منه محمد و عليه الفتوى و عند ابي يوسف اذا عنه في حياته يصم وكذا اذا مات الوائف بطلت ولاية الفوام لان الفوم عنزلة الوكيل الا اذا جمله فيما في حياته و بعد وفاته فحبننذ بعسير و صيا كذا في الفتاوي ثم اذا صم الوقف عندهما وكان ذلك في صحت كان من جميع المال و ان وقفه في مرض موته كان من الثلث كالهبسة (قُولُه واذا استَّمَق الوقف على اختلافهم خرج من ملك الواقف) حتى لو كانوا صبيدا فاعتقهم لا بعنقون (قوله ولم يدخل في ملك الموقوف عليه) لانه لو دخل في ملحكه نفذ بِعه فيـه كسـا ثر املاكه و معنى قوله اذا استمن الوقف اى ثبت على قول ابى حنيفة بالحكم او بالتعليق بالموت وعلى قولهما بالوقف والتسليم ﴿ مسئلة ﴾ رجل باع ارضا و ادعى بعد ذلك انه اوقفها قبل البيع فهذا على وجهين ان اقام البينــة على ذاك قبلت و بطل البيم و از لم يتم البينــة لم يقبل قوله النساقش ثم اذا عجز عناقامة البينة واراد تحليف المدعى عليمه ليس له ذاك لان التحليف بناء على صحة الدعوى والدعوى لم تصبح التنافس وان ادعى مشترى الارض انها وقف فاسال البايع الك بعتني هذه الارض و هي موقوفة فليسبث هذه المخاصمة الىالبايع وانماهي الىالمتولى للوقف فان لم يكن متول فان الغاضي بنصب متوليا فيخاصمه فان اثبت الوقف بالبينة بطل البيع و بسترد التن من البايع (فوله وونف المشاع با ثر عند ابي يوسف) بني فيما يحتمل القسمة (وقال محمد لا يجوز) اما في مالم يحتملها فَجُوزَ مَمَ الشَّيْوِعُ ابْضًا عَنْدَ مُجَدُّ الَّا فِي الْمُجْدُ وَالْمُبْرَةُ فَا لَهُ لَا يُتَّمَّ مَمَ الشَّيْوِعُ فَيَّا لا محتمل القسمة ابضا هند ابي نوسف لان بقاء الشركة عنم الحلوس لله تعسالي ولان المهاياة في ذلك في غاية القبم بان يستبر فيها الموتى سسنة و تزرع سنة ويعسلي في المسجد في وقت وبنحذ اصطبلا في وقت غلاف ماهدا المغيرة والحسجد لامكان الاشتغال و قسمة الملة • وقوله • وقال محد لايجوز • يعنى فيما لايحتمل القسمة لاناصل القبض عندمشرط ولانه نوع تبرع فلا يصح فيمشاع يحتمل القسمة كالهبة ولو وقف السكل ثم استحق جزء منه بطل في الباق عند مجمد لان الشبوع مقارن وان استحق جزء منه بميز بعينه لم يبطل

واحد قال فىالبحر وصبح وقف المشاع اذا قضى بسمته لا نه قضاء فى مجهّد فيه ثم قال اطلق القاضى فشمل الحننى و غيره فان للحننى المعنى المسلم المعنى و غيره فان للحننى المسلم المعنى المسلم الموقف المسلم الموقف المسلم الموقف المسلم المعنى المسلم وقف المشاع

فيالباقي لمدم الشيوع ولووقف ارضاوفيها زرع لم يدخل الزرع فيالوقف لانه لايدخل فيالبيم الابالشرط فكذا لايدخل فيالوقف الابالشرط كذا فيالواقعات (فَوْ لِهِ وَلَا يَمْ الوَّقِفِ عَنْدَ الِي حَنْيَفَةً وَمُحَدَّ حَتَّى بِجُمِّلُ آخَرُهُ لَجِهَةً لَا يَنْقَطُّمُ إِبَّدًا ﴾ لانالمقصود من الوقف التأسد كالمتق وهذا كقوله جعلت ارضى هذه صدقة موقوفة على اولاد فلان ماتنامسلوا فاذا انقرضوا كانت غلبًا للساكين لان اثر الساكين لاتنقطع أبدا واذا لم يقل ذلك لم يصم ولا يجوز الوقف على من لا علك كالسيدوا لحل وانوقف على ذمى جاز لانه موضع للقربة ولهذا يجوز التصدق عليه قال الله تعالى ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبدوهم ﴾ ولا بجوز الوقف على البيع والكنائس ولاعلى قطاع الطريق لأندلاقربة فيدويجوز الوقف على المساحد والقناطر ولووقف على معدوم كالوقف على ولد. ولاولدله لم يجزه وانوقف وتفا مطلقا ولم يذكر سببا جازعلى الاصم والفاظ الوتف ستة وتغت وحبست وسبلت وتصدقت وأبدت وحرمت فالثلاثة الاولى صريم فيه وبأقيمه كناية لاتصم الابالنية (فو له وقال ابويوسف اذاسمي جهة تنقطع جازوصار بمدها للفقراء وان لم يسمهم) وذلك هنل ان تقول جملتها صدقة موقوفة للدتمالي ابدا على ولد فلان وولد ولده ولم بذكر الفقراه ولاالمساكين وذلك لأنه اذا جعلهالله فقد ابدها لان مایکون لله فهو ینصرف الیالمساکین فصار کااوذ کرهم وقیل انالتأمید شرط بالاجاع الاعند ابي يوسف لايشترط ذكر التأبيد لان لفظ الوقف ببني عليه لاندازالة الملك مدون التمليك كالمتق والهذا ذكر فيالكتاب في بيان قول الى توسف وصار بمدها للفقراء وانالم يسمهم وهذا هوالصحيم وعند عجد ذكرالتأبيد شرطلان هذا صدقة بالمنفعة اوالغلة وذلك قديكون موقتا وقديكون مؤمدا فمطلقه لالنصرف الى التأسد فلابد من التنصيص عليه قال في شرحه أذا قال جعلت أرضى هذه صدقة لله تمالى ابدا على ولدى فاذا انقرضوا فهى على المساكين فان غلتهـا تكون لولده من صلبه الذكور والآناث والخنثي قال في خزانة الاكل الذكر والانثى فيه سواه وانمايكون ذلك على الاولاد الموجودين يوم الوقف ولكل ولد محدث بعد ذلك قبل حدوث الغلة لانالمتبر بمنيكونله منالاولاد يومتأتى الفلةفاذاوجدذلك دخلوا فىالوقف فانولدله ولدبعد الفلة انكان هذا الولدولد لاقل منستة اشهر من يوم طلمت الفلة دخل في الوقف لان العلم محيط بانه محلوق قبلها فلهذا دخل معهم فاذامات احد من اولاده قبل ان تأتى الغلة لم بكن له حق فيهاو من مات بمد عبينه الجعمته لدنقضي منها دبونه وتنفذمها وصاياه ومابق لورثته واذا قال وتفت هذه الارض على اولادي لاندخل فيه ولد الولد وان وقف على اولاد اولاد، دخل فيه اولاد البنين واولاد البنات لان الجيم اولاد اولاده وان وقف على نسله او عقبه او ذريته دخل فيماولاد البنين واولاد البنات قربوا او بمدوا لان الجيع من نسله وذرينه

(ولايتم الوقف عند ابي حنيفةو مجدحتي بجعل آخره لجهة لاتنقطم ابدا) بان بجمل آخره للفقراء لان شرط جوازه عندهما ان يكون مؤيدا فاذا عين حهة تنقطع صار موقت ا معنى فلابحوز (وقال الوبوسف اذا سمى فيه جهة تنقطم جاز ومار) وقفا مؤبدا وان لم مذكر التأسد لان لفظ ااوقف والصدقة مني عند فيصرف الي الجهة التي سماها مدة دوامهاوبصرف (بعدها للفقراء وان لم يسمهم) ولذا قال في الهداية وقيل ان التأسد شرط بالاجاع الا ان عند ابي بوسف لايشترط ذكر التأسدلان لفظة الصدقة والوقف منبئة عند ثم قال ولهذا قال في الكتاب في سان قوله وسار بمدها للفقراء وان لم يسمهم وهذا هو العجيم وعند عمد ذكر التأسد شرط اه

(ويصح وقف المقار) اتفاقا لانه متأند (ولابحوز وقف ماينقل و يحول) لا نه لا يبتى فكان توقيتا معنى وقد ذكرنا ان شرط صحنه التأبيد قال في الهداية وهذا على الارسال اى الاطلاق قول ايي حنيفة (وقال انو بوسف اذا وقف ضيعة ببغرها واكرتما) جم اكار بانشديد النلاح اى عالمها (وهم) اى الاكرة (عبيده جاز) وكذا سائر آلات الحراسة لا نه تبع للارض في تحصيل ماهو المقصود وقد يثبت من ﴿ ٤٣٣ ﴾ الحكم تبعا ما يثبت مقصودا كالشرب في البيام والينابيع في الوقف

و محمد معدفيه لا نه لما جاز افراد بعش المنقول عنــده بالوقف فلان بجوز الوقف فيه بما أولى هدايه (وقال محد بحوز حبس الكراع) اى الخبل كا في الغاية عن ديوان الادب (و السلاح) قال في الهداية وابو بوسف معه فيه على ماقالوا و هذا استحسان ووجهه الآثار المشهورة فيه اه قال في الجواهر تخسيس ابي توسف في الضيعة ببقرهما و محمد في الكراع باعتبار ان الرواية جاءت عن ابي بوسنف في الضيعة و عن مجد في الكراع نصالا ان ذكر ابي يوسف لاجل خلاف محمد و ذکر محمد لاجل خلاف ابی توسیف اه (و اذا صم الوقف لم مجز بعه ولا تمليكه) لخروجه عن ملكه (الا ان بكون) الوقف (مشاعاً) لجوازه (عند ابى وسف) كامر (فيطلب الشريك) فيه (القيمة فنصيم مقاسمته) لانها تميز

أ قال الله تعالى ﴿ وَمَن ذُريتُه داود وسليمان ﴾ فجملهم كلهم على البعد من ذريته وجمل عيسي منذريته وهو ينسب اليه بالام وأن وقف علىمن ينسب اليه لم يدخل فيه أولاد البنات لائم لاينســبون اليه وان وقف على البنين لم يدخل فيه الحنبي وكذا اذا وقف على البنات لم يدَّخل فيه الحنثي ايضاً لا لا لا لملم ماهو وان وقف علىالبنين والبنــات دخل الحنثي لانه لا يخلو اما ان يكون ابنا او بنتا وقيل لا يدخل لانه ايس من البنين ولا من البنات ولو وقف على بني زيد لا يدخل فيه بناته ﴿ مسئلة ﴾ قال في الواقعات رجل قال ان مت من مرضى هذا فقد وقفت ارضى لا يُصح بر. اومات لا له علقه بشرط و تعليق الوقف بالشرط لا يصمح و أن قال أن مت من مرضى هذا فاجعلوا ارضى وقفا جاز والفرق ان هذا تعليق التوكيل بالشرط وذلك يجوز (قو لدويصم وقف المقار) لانه عما نأمه والوقف مفتضاء التأبيد (فَوْ لِهُ وَلا بَحُورُ وقف ما نقلُّ ويحول) لانه لا بيق على التأبيد فلا يصبح وقفه قال الخجندى لايجوز وقف المنقول الا ان يكون تبعا لغيره وهو ان مقف ارضا فهما آثوار وعبيد لمصالحها فيكونون وقفامعها تبعا او جرت المسادة يوقفه كالمر لحفر القبور او الجنبازة وثيباب الجنازة واو وقف الاشهار القائمة لا بحوز قباسا و بحوز استحسانا و ينتفع غارها دون اغصانها الا فيما يعتاد قطعه ليبتي به كشمِر الحلاف وهوالضرح قال في الواقعات اذا وقف ثورا على أهل قرية للانزاء على بقرهم لا يصبح لان وقفالنقول لا يصبح الافيا فيه تعارفولا تعارف في هذا وهند الشافعي بجوز ثم اذا جازهنده الوقف على الانزاء لابجوز استعماله في الحرث لا نه لم يوقف لذاك (قوله و قال ابو بوسنف إذا وقف ضيعة بقرها واكرتما و هم عبيده جاز) وكذا سائر آلات الحراثة لانه تبع للارض في تحصيل ما هو المقصود ولا مجوز الواقف عثقهم لائم قد خرجوا عن ملكه فان اعتقهم لم يمتفوا و نفقة العبيد والبمائم منحيث شرط الواقف فان كم يشرط شيئا فني اكتسابهم فان لم يكن العبد كاسبا او تعطل كسبه لمرض أولم يف كسبه بنفقته في بيت المالكم اذا اعتق مالاكسب له وقبل نفقته على الواقف مادام حبا فان مات فني بيت المال لان التركة انتقلت الى الورثة ولم ينتقل العبد اليهم فلا يلزمهم نفقته فالمات العبد فكفنه و نجهيزه على من علب نفقته (قوله و قال محمد بجوز حبس الكراع والسلاح) في سبيل الله الكراع هوالخيل وابو يوسف معه على ما قالوا وهو استحسان عنده ويدخل في ذلك الابل لان العرب يجاهدون عليها و يحملون عليها السلاح قال

وافراز غاية الامران الغالب في غير المكيل والموزون ج ل (٥٥) معنى المبادلة الآ ان في الوقف جعلنا الغالب معنى الافراز نظرا الوقف فلم يكن بيعًا ولا تمليكا ثم ان وقف نصيبه من عقار مشترك فهو الذي مقاسم شريكه لان الولاية الى الواقف و بعد الموت الى وصيه و ان وقف نصف عقار خالص له فالذى يقساسمه الفساخي او يبسع ۲۸ نصيبه الباق من رجل ثم بقاسم المشترى ثم يشترى ذلك منه لان الواحد لا يجوز ان يكون مقاسما ومقاسما ولوكان فى القسمة فضل دراهم ان اعطى الواقف لا يجوز لامتناع بسع الوقف وان اعطى جاز وركون بقدر الدراهم شراً، هدايه (والواجب ان يبدأ من ارتماع الوقف) اى غلته (بسمارته) بقدر ما يتى على الصفة التى وقف عليها و ان خرب يبنى على ذلك سواه (شرط الواقف ذلك اولم بشرط) لان قصد الوقف صرف الغلة مؤبدا ولا تبقى دائمة الا بالعمارة فيثبت شرط العمارة اقتضاء (واذا وقف دارا عا سكنى ولده فالعمارة على من له السكنى) ﴿ ١٣٤ ﴾ من ماله لان الغرم باانتم (كان امتنع)

مجد و بجوز وقف ما فيه تعمامل من المنقولات كالفساس والمرو والقدوم والمنشسار والجنبازة وئيابها والقدور والمصاحف والكنب وعند ابي توسيف لا مجوز فاكثر فقها. الامسيار عل قوله مجد و اذا صح الوقف لم بجز بيمه ولا تمليكه الا إن يكون مشناها عند ابى يوسف فبطلب الشريك الفحمة فتصع مقاسمته اما امتناع البيع والتمليك فلانه قد زال ملكه عنه واما الفسمة فلانب ليست تمليك من جهنه و انميا هي تمييز الحفوق و تعديل الأنصباء و انما خص ابو يوسـف لان عنــده بجوز وقف المشـاع ثم أن وقف نصيبه من عضار مشترك فهو الذي يقاسم شريكه وأن وقف نصف عقار غالس له فالذي يقاسمه القياضي او يبع البياق من نصيبه على رجل ثم يقاسم الشترى ثم بشترى ذلك منه لان الواحد لا مجوز أن يكون مقاسما و مقاسما واذا كان في القسمة فنسل دراهم أن أعطى الواقف لا يجوز لانه بيم الوقف و أن أعطى جاز و يكون مندر الدراهم شراء كذا في الهداية (قوله و الواجب ان منتدى من ارتفاع الوقف بمارته شرط ذلك اولم يشرط) لانه عارته من مصالحه و في البدأة نذلك تبقية له (قُولِه وان وقف دارا على سكني ولده فالعمارة على من له السكني) بعني المطالبة بالعمارة لا أن بجبر على فعلها و أنما كانت العمارة على من له السكني لأن الحراج بالضمان فصــار كنفقة البعد الموسى بخدمته (قوله فان امتنع من ذلك او كان فقيرا آجرها الحاكم وعرها باجرتها فاذا عرت ردها الى من له السكني) لان في ذلك رعاية الحفين حق الوقف وحق صاحب السكني و لانه اذا آجرها وعرها باجرتهما غوت حق صاحب السكني في وقت دون وقت وان لم يعمرها بفوت السكني اصلا فكان فلاول أولى ولا يجبر المتنع عن العمارة لما فيه من اتلاف ماله فاشبه امتناع مساحب البذر في المزارعة ولايكون امتنساعه رضيمنه بطلان حقه ولا تصيم اجارة من له السكني لانه غير مالك (قو له و ما انهدم من شاء الوقف و آلتـه صرفه الحاكم في عمارة الوقف ان احتساج اليه و ان استغنى عنه امسكه حتى محتاج الى عمارته فيصرفه فيها) وان تعذر اطادة عينه إلى موضعه بيع و صرف عمنه الى الاصلاح (قُولِهِ وَلا يَجُوزُ أَنْ يَقْسِمُهُ بَيْنُ مُسْمَقُ الوقفُ) يَعْنَى النَّفْسُ لا له جزء من المين ولاحق للموقوف عليم فيه وانما حقهم فىالمنافع (فخوار واذا جمل الواقف غلة الوقف

من له السكني (من ذلك او) عجز بان (کان فقیرا اجرها الحاكم) من الموقوف عليه أو غيره (وعرها باجرتها) كعمارة الواقف ولم يزد في الاصبح الا رمني من له السكني زيلمي ولا بجبر الآن على العمارة ولاتصح اجارة من له السكني بل المتولى او القامني كم في الدر (فاذا عرت) و انقضت مدة اجارتها (ردها الي من4 السكني) لان في ذلك رعاية الحقين حق الواقف بدوام صدقته وصاحب الممكني بدوام سكناه لانه لولم يعمرها تقوت السحكني امسلا و بالاحارة تتأخر و تأخبر ألحق اولى من فسواله (وما انهدم من شاء الوقف وآلته) وهي الاداة التي بعمل بها كاكة المراثة في ضبعة الواقف (صرفه الحاكم) اى الحده (في

عمارة الوقف ان احتاج) الوقف اليه (و ان استغنى عنه استكه حتى بحتاج الى (لنفسه) عمارته فيصرفه فيها) حتى لا يتعذر عليه ذلك اوان الحاجة فيبطل المقصود و ان نعذراعادة عينه بيع وصرف ثمنه الى المرمة صرفا البدل الى مصرف المبدل (ولا يجوز ان يقسمه) اى المهدم وكذا بدله (بين سسمتى الوقف) لا نه جزء من العمين ولا حق لهم فيها انحاحتهم في المنفسة فلا يصرف لهم فير حقهم (واذا جعمل الواقف غلة الوقف) او بعضها

(لنفسه او جعل الولاية) على الوقف (اليه) اى الى تفسه (جاز هند ابى بوسسف) اما الاول فهو جائز هند ابى بوسسف ولا بحوز على قياس قول محد وهو قول هلال الرازى قال الامام قاضخان نقلا عن الفقيه ابى جعفر وليس قى هذا عن محد رواية ظلاهرة ثم قال و مشايخ بلخ اخذوا بقول ابى بوسف وقالوا بحوز الوقف والشرط جيما و ذكر الصدر الشهيد ان الفتوى عليه ترغيبا الناس فى الوقف ومثله فى الفتاوى الصغرى نقلا عن شيخ الاسلام واعتده النسق وابو الفضل الموصل و اما الشائى فقال فى الهداية هو قول هلال ابيضا و هو ظاهر الذهب و استدل له دون مقاله و كذالولم يشسترط الولاية لاحد قالو ﴿ ١٣٥٤ ﴾ لاية له عند ابى بوسسف ثم لوصيه ان كان والا فللحاكم كما فى

فناوى قارى الهداية تعميم ملخصا (و اذا بی مسجدا لم زل ملكه عنه حتى يغرزه) الواقف ای عزه (عن ملحکه بطريقية) لانه لا يخلص ية نسالي الا به (ويأذن الناس الصلاة فيه) لا نه لابد من التسليم عند ابي حنيفة ومجمد وتسلم كل شيء محسبه وذلك في المهد بالصلاة فيه لتعذر الغبض فيه فقسام تحقق القصود مقامه (فاداصليفيه واحد زال ملكه عند الى حنيفة) و مجمد فی روایة و فی الاخرى و هي الاشهر يشترط الصلاة بالجماعة لان المسجد متى لذلك وقال الامام قاضيخان وعن ابی حنیفة فیسه رواشان فيرواية الحسن عنه بشترط اداء الصلاة بالجاعة ائسان فصاعدا كما قال مجدو في رواية عنه اذا صلىواحد

لنفسه او جل الولاية اليه جاز عند ابي يوسىف) ولا يجوز عند محمد لإن عنسده ان من شرط الوقف القبض فاذا شرط ذهك لنفسه لم توجد القبض فعسار كن شرط معد من الارض لنفسه ولابي يوسيف أن النبي عليه السيلام كان يا كل من صدقة الموقوفة ولا عل الاكل منه الا بشرط ولو شرط الخيسار في الوقف لنفسمه ثلاثة الم جاز الوقف والشرط عند ابي يوسف وقال محد الوقف بأطل كذا في الهداية ولو ان الواقف شرط الولاية لنفسه وكان غير مأمون فلقاضي ان ينزعه من يده نظراً المفتراء كما له ان يخرج الوصى اذا كان غير مأمون نظرا الصفار (قو له واذا في مسجدا لم يزل ملكه عنه حتى مفرزه عن ملكه بطر فقه و يأذن لهناس الصلاة فيه) الماالافراد فلانه لا يخلص لله تحالي الابه و اما الصلاة فيه فلانه لابد من التسلم عند ابي حنيفة ومجد و تسليمه أن يأذن النساس بالصلاة فيه فيكون ذلك عنزلة الفيض فاذا متسلوا فيه فكانهم قبضوه (قوله فاذا صل فيه واحد زال ملككه عند ابي حنيفة و عمد) لان فل كل النباس متعذر فيشترط ادناهم و عن محمد بشترط الصلاة فيه بالجماعة لان الحجد بني لهـا في الغالب (قُولُه و قال ابو بوسـف زول ملكه بغوله جعلته معهدا) لأن التسليم عنده ليس بشرط لانه اسفاط الملك كالاعتمال و ان أنخذ في وسط داره مسجدا و اذن الناس بالدخول فيه ولم يفرزه عن داره كان على ملكه وله أن يبيعه ويورث عنه بعد موته لان ملكه محيط به وله حق المنم منه و لا به لم يخلص لله لا نه ابق الطربق لنفسه ولم مجمل المسجد طريقا على حدّة و أما أذا أظهره النساس وافرزله طريقا وميزه صار مسجدًا خالصا وان بني على سطح منزله مسجدًا وسكن اسفله فهو میراث عندهما و قال او نوسف یکون مسجدا و آن جمل اسفله مسجدا و فوقه مسكنا وافرزله طريقا جاز اجماط لان المسجد ما شأند وذلك يتحقق في السنفل دون العلو وعن محمد آنه لا مجوز لان المسجد معظر فاذاكان فوقه مسكن لم يكن تعظيما وعن ابي يوسىف انه جوزه في الوجهين حين دخل بغداد ورأى ضيق المنسازل فكأ نه اعتبر الضرورة و عن محمد انه اجاز ذلك ابضا حين دخل الرى قال في البناجم اذا غصب ارضا فبني هما مسجدا أو حماما فلا بأس مدخول المهجد المصلاة ودخول الحمام للاغتسال

باذنه بصير مسجدا الا أن بعضم قال اذا صلى فيه واحد باذان و اقامة وفى ظاهر الرواية لم يذكر هذه الزيادة والصحيح رواية الحسن هنه لان قبض كل شى و تسليمه يكون بحسب مايليق به وذلك فى المسجد باداء الصلاة بالجساعة اما الواحد بعمل فى كل مكان اه قال فى التصحيح واستفدنا منه أن ما هن محد هو رواية عن ابى حنيفة و هو الصحيح اه (وقال ابو يوسف يزول ملكه هنه) اى المسجد (بقوله جعلته مسجدا) لان النسايم هنده ليس بشرط لانه اسقاط لملكه فيصير غالما فة تعالى بسقوط حقه

(و من بنى سفاية للسلمين او خانا يتمكنه بنوا النبيل) اى المسافرون (اورباطا) بسكنه الفقراء (اوجعل ارضه مقبرة) لدفن الموتى (لم يزل ماكمه عن ذلك عند أبى حنيفة حتى يحكم به عاكم) ﴿ ١٣٦٤ ﴾ لانه لم يقطع عن حق العبد الا يرى

وان غصب دارا فبني ها مسجداً لا محل لاحد أن يصلي فيه ولا أن يدخله وأن جمل عامماً لا مجمع فيه و أن جعلها طريف لا يحل لاحد أن عرهما ذكره في باب الحطر والاباحة وأو خرب ماحول الحجد ولمهق هنده احدبتي معجدا ابدا عندابي حنيفة الى يوم القيمة لانه قد يصل فيه المارة والمسافرون وقال محمد يعود ملك الباني أوالي ورثنه بعد موته لا نه عينه لنوع قربة و قد انقطعت وان استغنى عن حصر المجمد وخشبه وخشيشه نغل الى منجد آخر عند ابى يوسف وقال بمضهم يبناع و يضرف في مصالح المساجد ولانجوز صرف نقضه الى عسارة البئر لانما ليست من جنس المسجد وكذا البرُ لا بصرف نقضها الى منجد بل يصرف الى برُ اخرى ولو وقف علىدهن السراج السجد لا يجوز وضعه يلمينع الميل بل بقدر حاجة الصلين و يجوز الى اللث الميل او نصفه اذا احتيج اليه الصلاة فيه وهل مجوز ان يدرس الكتاب على سراج المجد ينظر ان كان وضّع لاجل الصلاة الا بأس بذلك الى ان يغرغوا من الصلاة (قو له و من ني سقاية اللسلمين او خانا بسكنه بنوا السبيل او رباطا اوجمل ارضه ا مقبرة لم نزل ملكه عن ذلك عند الى حنيفة الا ان محكم به حاكم وقال ابو يوسف بزول ملكه بالقول و قال محمد اذا استقا الناس من السقاية وسكنوا الرباط والحان و دفنوا في المقبرة زال الملك) لابي حنيفة أنه لم يقطع حقالمبد عنه الا ترى أنَّه أن ينتقع به فيسكن في الحان وينزل في الرباط ويشرب من السقاية ويدفن في المفيرة فيتسترط حكم الحاكم اوالاضافة الى مابعد الموتكما ق الوقف على الفقراء بخلاف الحجيد لانه لم يبق له نيه حق الانتفاع فخلص لله نسالي من غير حكم الحاكم ولابي يوسف أن من أصله ان التسليم ليس بشرط لازم فكان كالعنق ولمحمد ان التسليم عنده شرط وفلك عاذكر فالكتاب ويكتني فيه بالواحد لتعذر فعل الجنس كله و على هذا الخلاف البئر ولانهم اذا دفتوا فيالمقبرة كان ذلك قبضا فصار كالمسجد اذا صلى فيسه واما اذا لم يدفن فيسأ احد لم محمل فها قبض فبفيت في يد صاحبها فله الرجوع فيها و يشترك الاختياء والغفرا. في الدفن في المغبرة والصلاة في المسجد والشهرب من السبقاية لان ذلك اباحة و ما كان اباحــة لا يختص به الفقير دون النبي يخلاف غلة العـــدئة لان مقتضاهـــا التمليك فلا مجوز للغني ولوتلفت الكزان المسبلة على السفاية لاضمان على من تلفت في هـ. بلا تمد نان تمدى ضمن و مسفة التمدى ان بستعملها في غير ماوففت له والله سيمانه و تمالي اعلم

حر كتاب النصب كا

هو افى إنفة اخذ الشيء من الغير على سببل النغلب سوأه كان مالا او غير مال * و في الشرع

السقاية والحسان فيصع التسليم الى المتولى لا نه لو نصب المتولى سمع و ان كان مخلاف العادة (عيارة) عدايه ﴿ كِتَابِ النَّصِبِ ﴾

ان له ان ينتفع به فيسكن وينزل في الرباط ويشرب من السقاية و بدفن في المقبرة فيشترط حكم الحاكم أوالاضافة الىمابعد الموت كم في الوقف على الفقراء مخلاف المسجد لانهلم بقله حق الانتفاع به فعلص لله تعالى من غير حكم الحاكم هدانه (و قال ابوبوسف رول ملكه بالقول)كما هو اصله أذ التسليم عنده ليس بشرط (و قال محمد أذا أستقي الناس من السفاية وسكنوا الحال والرباط و دفنوا في المغيرة (الالملك) لان التسليم عنده شرطو الشرط تسليم نوعه و ذاك عبا ذكرناه ويكنني بالواحد لتعذر فعل الجنس كله وعلى هذا البر والحوض ولوسلمالمالمتولى صع التسليم ف هذه الوجوه لانه نائب عن الموقوف عليه وغيل النائب كفعل المنوب منه و اما ق المجد فقد قبل لایکون تسلیما لانه لا تدبیر للتولى فيدوقيل يكون تسليما لانه بحتاج الى من يكنسه وبعلق باله فاذا المصمح تسليه اليه والمقبرة في هذا عنزلة المجدعلى ماقيل لانه لامتولي له عرفا وقد قبل هي عزلة

شرعىفاخر وهولفةاخذ الشي من الذير على سبيل التغلب وشرعا اخذ مال متقوم محترم بغيراذن المالك على وجه يزبل يده حتى كان المعدام المبد وحل الدابة عصادون الجلوس على البسائل هدانه (ومن غصب شيئا عاله مثل فهلك في مده فدليه ضمان مثله) لما في د من مراعاة الصورة بالجنس والمني بالمالية فكان ادفع للضرر وان انقطع المشل بان لايوجد في السوق الذي بباع فيسه فعليه قيمته يوم الخصومة عند الامام ونوم الغصب عنبدايي بوسف وبوم الانقطاع عند مجد والاصم قول الامام لأن النقل لا ثبت بمجرد الانقطباع ولذا لوصير الى أن يوجد جنسه له ذلك وانما يتقل بقضاء القاضي فتمتبر قيته حينشذ (وانكان) المفضوب (مما لامثل له فعليه قيمته) يوم الغصب اتفاقا لانه لما تمدر مراعاة الصورة تتفاوت الاحاد وجب مراعاة الممني فقط وهو المالية دفعا للضرر بقدر الامكان والمشلي المخلوط بخلاف جنسه كبر مخلوط بشمير قبمي لانه لا مثل له (و) الواجب (على الفاصب رد المين

عبارة عن اخذ مال متقوم محترم يغير اذن المالك على وجه بزيل يدء سه حتى كان استخدام العبد والحل على الدابة غصبا دون الجلوس على السرير والبساط وأعايكون الاستخدام غصبا اذا استخدمه الفاصب لنفسه كااذا غصبه ليركب له نخلا وبجنىله ثمرته امااذا قال لتأكل انت ابها العبد فقبل لايضمن ثم الغصب عندنا ازالة اليدالحقة قصداواثمات الدالمطلة ضمنا وقال الشافعي رجدالله اثبات البطلة قصداوازالة البد المحقة ضمنا وفائدته فيالزيادة الحادثة في يد الفاصب فعنده كلاهما مضمون لانه قدوجد عنده آثبات البدعلي الولد وعندنا لمهوجد ازالة البدالمحقة والغصب على وجهين ان كان مع العلم فحكمه الماء ثموالمغرم وان كان بدونه كن انلف مال غيره يظنه ماله فحكمه الضمان لاند حق العبد فلا سوقف على قصد. ولا أثم علمة لان الخطأ مومنوع والنصب محرم لقوله تعالى ﴿ وَلا تَا كُلُوا امْوَالُكُمْ بِيْنِكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ الآية وقال تعالى ﴿ انالذ من يأكلون اموال اليتامي ظلما ﴾ الآية وقال عليه السلام « حرمة مال المسلم كرمة دمه ومن غصب شبرا من ارض طوقه الله به من سبع ارضين » (فو له رجهالله ومنغصب شيئا مماله مثل فهإك في يده فعليه ضمان مثله أن كانله مثل) وهذا فيالكلات والموزونات والمعدودات التي لانتفاوت فانكان موجوداوجب عليهرده بمينه وانكان هالكا وجب رديدله لانالبدل يقوم مقام المبدل فانغصب مثليها فيحينه واوانه وانقطع عنامدى الناس ولم يقدر على مشله فعليه قيمته يوم مختصمون عندابى حنيفة وقال الولوسف لومالغصب وقال مجدوزفر آخرماانقطم عنايدى الناس لانالمثل كان فى ذمته الى ان ينقطم فلما انقطم سقطت المطالبة بالمثل وصاركا له غصب في ذلك الوقت مالامثلله ولا بي يوسف الله لما القطع اليحق عالا ، مثلله فيمتبر قيمته يوم انعقباد السبب اذهو الموجب أصله أذا غصب مالا مثلله ولا يحنفة ان المثل ثابت في ذمته بعدا نقطاعه مدلالة الدلولم يطالبه حتى وجدالمثل كانله انبطالبه واعاينتقل مزالمثل الى القية يوم الخصومة فوجب انبيتبر قيمته يومئذ قال فىالكرخى اذااحضر الغاصب المثل فيحال الانقطاع وتكلف ذلك اجبر المالك على اخذه واما اذا غصب مالامثلله فعليه قيمته يوم الغصب اجاعا (قو له وان كان نما لا مثل له فعليمه قيمته) يعني يوم الغصب وذلك مثل العددي المتفاوت والثباب والعبيد والدواب واشبه ذلك بمالايكال ولابوزن وفيالبر المخلوط بالشعير القيمة لانه لامثلاله والمايضين المثل اوالقيمة اذا لم نقدر على رد المفصوب بمينه لانه حق المالك في عين ماله فاذا قدر على ذلك لم يحز الرجوع الى بدله الا برمناه ولان المقصود ازالة الظلامة وذلك يكون بردالمين مادامت باقية فامادفع بدلها معالقدرة علمها فهي ظلامة اخرى الاترى الدلايجوز في ملك غيره الأباختياره ثم اذاوجب رد القيمة فعلمه التيمة تومقيض ولاينظر الحازيادة قيمة المفصوب بمدالقبض فيالسمر ولا الى نقصانها لانالقيض هوالسبب الموجب للضمان (فو لد وعلى الناصب ردالمين

المنصومة) في مكان غصبها مادامت قائمة سواء كانت مثلية او قبية (فان ادعى) الفاصب (هلاكها) اى العين المنصوبة لم يصدق بمجرد قوله بل (حبسه الحاكم حتى يعلم) صدقه و يغلب على ظنه (انها ﴿ ٤٣٨ ﴾ لوكانت باقيه) عنده (١) كان (اظهر ها)

مبالغة في الاحتيال اليابصال المغصوبة يعنى مادامت قائمة وهو الموجب الاصلى على ماقالوا ورد القيمة مخلص المنا وقبل الموجب الاصلى القيمة ورد السين مخلص وفائدته في البراءة والرهن و الكفالة بالمنصوب حال قيام العين يعني اذا ابرأ المفصوب منه الفاسب من ضمان العين وهي قائمة في مده فعند من قال الواجب القيمة تصيم الراءة ويسقط ضمان المين وكذا الرهن والكفالة يعمان على اعتبار وجوب الفية وعلى اعتبار وجوب رد العين لايصح وفائدته ايضا فين غصب جارية قيتها الف وله الف حال قدحال علمها الحول فانه لانجب الزكاة في هــذا الالفلانه مدنون والواجب الرد في المكان الذي غصبه فيه لتفاوت القيمة بنفاوت الاما حسكن (فولد وان ادعى هلاكها حبســه الحــاكم حتى بعلم انها لوكانت باقة لاظهرها ثم مقضى عليه بدلها) وانما حبسه لان حق مساحها متعلق بالمين والاصل مقاؤها وهو رند أن يسقط حقه من المين الى القيمة فلا يصدق فأن نصادقا على هلا كها اوقامت بينة ذلك قضى عليه بالثل ان كان مشلبا اوبالقيمة ان لم يكن مثليا فان كانت زائدة في بدنها يوم غصبها فردها ناقسية ضمن النقصيان وان كانت وم غصمها زائدة في السعر مثل ان يكون فيهما وم غصها ما ثنين فردهما وهي نساوي مائة لم يضمن الزيادة لان الزيادة في السمر غير متحققة و انمها شيء يلقبه الله في انفس الناس من الرغبة في العين و النقصان في السعر كذبك لانه فنور بلقيه الله في انفس الناس فنزهدون في شرا. السين والسين في الحالين جميعًا على ماهو عليه فلهذا لم يضمن الزيادة فان غصها وهي تساوي مائة فزادت في بدنها حتى صارت نساوى مائين ثم نفصت في البدن حتى صارت تساوى مائذ يضمن الزيادة عندنا لانها زيادة لم يقع علما القبض فلا تكون مضمونة كزيادة السعر ولانها زيادة حصلت في يده بغير فعله وهلكت بغير فعله فان طلبها صــاحبها والزياده باقية فامتنع من ردها حتى نقصت ضمن الزيادة لانه لما امتنع من الرد صار ضامنا كالمودع اذا جحد الوديمة (قو له والغصب فيما خل و محول) لان ضمان الغصب بتعلق بالنقل والنحويل والدليل على ذهك ان من حال بين رجل وبين مناعه او غصب مالكه ومنــه من حفظ ماله حتى تلف لم يضمنه كذا في البنساس ولو حول المناع ونقله فهاك ضمنسه والنقل والتمويل واحد وقبل التحويل النقل من مكان واثباته في مكان آخر والنقل يستمل مدون الاثبات في مكان آخر (قو له واذا غصب منسارا فهاك في مده لم يضمنه عند ابي حنيفة وابي يوسمف وقال محمد يضمنه) وهلاكه انما يكون بانهـدامه با فذ سماوية او بذهاب ترانه او بغلبة السيل على الارض فبذهب باشجاره وترابه فاذاكان مثل هــذا فلا ضمان عليسه عندهما وقال محمـد يضمن فا ن حــدثت هذه الاشياء نفعل أحد من الناس فضمانه على المثلف عندهما وقال محمد هو مخير أن شا. ضمن الفاصب و ان شا. ضمن المنلف فان ضمن الفاصب رجم على المتلف و اجمعوا على ائما لوتلف من سكناه ضمن لانه تلف نفعله وقول الشــافعي في غصبالعفار

الحق الى المنصق (ثم) بعد ذلك (قضى عليه بدلها) من مثل او نمية لتعذر ردالعن (والغصب) انما ينحق (فيما نفل ويحول) لان الغصب أنمايتحقق فيمه دون غيره. لان ازالة البعد بالنقل (وادًا غصب مقارا فهلك في مده) با فق سماوية كفلية سيل (لم يضمنه عندابي حنيفة وابي وسف) لعدم محقق الغصب بازالة اليد لان المقار في محله بلا نقل والتبعيد للمالك منه فعل فيه لا في العقار فكان كما أذا بعد المالك عن المواشق (وقال محمد يضمنه) المحقق اثبات البد ومن ضرورته زوال د المالك لاستمالة اجتماع اليدين على محل واحد في حالة واحدة قال في التعيع والعيع قولهما واعتده النسق و المحبوبي وصدر الشريعه والموصلي اء لحكن في القيستاني و العميم الاول في غير الوقف والثاني في الوقف كا في العمادي وغيره ر في الدرو 4 ينتي في الوقف ذ كر العيني اله قيديًا كون "

(وما نقش منه) اى العقار (بفطه) اى الناصب كهدمه لبنائه (وسكناه) الموهنة لبنائه (شمنه فى قولهم جيما) لانه اتلاف والعقار يضمن به كما اذا نقل ترابه لانه فعل فى العبن ويدخل فيما قاله اذا الهدم الدار بسكنا. وعله هدا به (واذا هك المنصوب) النقل إفيد ﴿ ٣٤٤ ﴾ القاصب بفيله او يقير فعله فعال صحاته) لد خوله فى ضحاته بالنصب السيابق

وعندالهم عن رده نجب قيته ثمان كاز شعل غيره رجع عليه عاضمن لاتهقرر عليمه معاناكان عكنه ان يخلص منه برد السين جوهره (وان نقس في المد فعليه ضمان النقصان) لدخوله في ضمانه بحسيم أجزائه أا تعذر رد عينه منها نجب رد قبته فيسد بالنقصان لانه لو تراجع السير لايضمن لانه صارة هن فتور الرفيات دون فوت الجزء و اذا وجب ضمان النقصان قومت المين معنصة يوم غيسها مم تقوم فاقصة فيغرم مابيتهما قال في الهنداية ومراده غر الربوى اماق الربويات لاعكنه تضمين النقصان مع استرداد الأسل لانه يؤدي إلى الربا اه (أو من ذبح شاة غيره) أو مفرته وتحوها من حكل دابة ما كولة السم (قالكها بالحرار أن شاه ضمنه قيمنها وسلها اليه) لأن ذلك اتلاف من وجه باعتبارا فوت بعيض الاغراض من الحل والدار والنسل (وانشباء ضمنه نقصانها)"

مثل قول محمد لصَّقق اثبات اليد الفاصية و من صرورة ذلك رَوال بد المالك لاستمالة اجهاع البدئ على محل واحدد وحالة واحدة ولهما أن النصب بازالة بدالماك معل في المين وهذا لانصور في النقار لان بد المائك لاتزول بأخراجه عنها وهو فيل فيه لافي العِقار فصاركما أذا بعد المائك ماشيته ولان العقار في المكان الذي كانت يد مساحبه 'ابتذ عليه فلايضمن والغصب انما ينمغق بالنفل والتحويل (قو له وما نقس منعله وسكناه ضمنه في قولهم جيعاً) لانه أتلاف (قو إله واذا هلك المنصرب في بد الفاسب مفعله أو بشير ضله ضمنه هــذا أذا كان منقولًا كان كان الهلاك بذمل غيره رجم عليه عاضمن لانه قدر عليه ضمانا كان عكنه ان يتجلس منه برد المين (فَوَ لِه فَانَ نَمْسِ فِي هِ، فعليه ضمان النقصان) بعني النقصان من حبث فوات الجزء لامن حبث السعر ومراده غير الروى اما في الروى لا عكن ضمان النفعان مع أسترداد الاصل لانه يؤدى الى الرباء و اذا وجب ضمان النفصان قومت العين صحيحة يوم غصبها وتقوم كلقصة فيفرم ما بينهما وال خصب عبيدا فابق من هده ولم يكن ابق قبل ذلك اوكانت امة فزنت في هه ولم تكن زنت قبل ذلك او سرقت فعلى الغماسب ضمان ما نقص من العبد والجمارية من السرقة والاباق والزناء وان أصبابها حيى في مد الفاصب فردها محمومة فانت عنمد صاحبها ضمن الفاصب مانقصتها الجي دون قيمها لان الموت ليس من الجي التي حدثت في مد الفاصب والماهو من الحي التي حدثت في مد صاحبًا لأن الحي محصل منها الألم جزًّا فجزًّا ثم تتكامل بمسابيجدد من الجمي من بعده فتموت من ذلك وان غصها محمومة قانت في لد الغاصب ضمن فينها مجمومة يوم غصها فان حكانت زنت في بد المولي او سرفت ثم غصب فاخذت بحد الزناء والسرقة فاتت من ذلك فلا ضمان عليه لانها تلف بسبب كان في يد المولى وكذا لو حبلت في بد العباصب من زوج كان لها في بد المولى فانت من ذلك فلا ضمان على الفاصب وكذا لوكان المولى احبلها ثم غسمها فاتت في بد الغاصب من الحبل لاضمان على الغاصب لأن التاف حصل بسبب كان في مد المولى فهوكا لو قتلها المولى في مَد المولى فان كان الفاصب غصمًا وهي حبلي من غير احبال من المولى ولا من زوج حكان لها في بد المولى فسانت في بد الناصب من ذلك ضمن قيمتها لانها تلف في له الفاصب بغير فعل المولى ولا بسبب كان في هده فان قَالَ زَنْتُ أُوسَرَقْتُ فِي بِدُ أَخُاصِبُ فَرِدُهَا عَلَى الْمُؤْلِ فَأَخَذُتُ مُذَلِكُ فِي بِدِهُ فَعَلَى الْفَاصِبِ قَيْمُهَا لانهَا تَلْفُتُ بَسِبُ حَكَانُ فَي يَدُهُ ﴿ فَوَ لَهُ وَمَنْ ذَبِحُ شَاهُ غَيْرُهُ قَالَكُهَا بِالْحَيَارُ ان شـاء ضمنه قيمًا وسلمها اليه وان شـاء ضمنه نقصائها ﴾ وهذا ظاهر الرواية وهو قول محمد و كذا لوسلخها وقطع لحمها ولم يقسوه وفي رواية بضمنه نقصنانها

لبقاء بعضها وهو اللسم و لو كانت الدابة غير مأكولة اللسم فذبحها الفاسب اوقطع طرفها ضمن جيع قيتها لوجود الاستملاك من كل وجه يخلاف قطع طرف المملوك حيث يأخذه مع الاش لان الآدمي بيق منتفعابه بمدالقطع

(ومن خرق ثوب غيره خرقايسيرا ضمن نقصائه) والثوب لمالكه لقيام المين من كل وجه وانما دخله عيب فيضمنه (وان خرق)الثوب (خرقاكثيرا) بحيث (يبطل عامة منفعته فلمالكه ان يضمنه جيع قيمته) لانه استمالاً في من هذا الوجه وله اخذه و تضمينه النقصان لانه تعيب من وجه لبقاء المين و بعض المنافع قال ﴿ وَعَلَيْهِ مَا لَهُ اللَّهُ عَلَيْهُ الْهُ ال

وانكانت الدابة غير مأكولة اللحرفقطع طرفها فللمالك ان يضمنه جيع قيمتها لوجود الاستهلاك من كل وجه بخلاف المأكولة (فو لد ومن خرق ثوب غيره خرقا يسيرا ضمن نقصانه) والنوب لمالكه لان العين قائمة من كل وجه وانمادخله غيب فيضمن العيب (فولد وان خرقه خرقا كبيرا يبطل عامة منافعه فلمالكه ان يضمنه جيع قيمة) لانه استهلاك له واذا ضمن قيمته ملكه لان صاحبه لما ملك القيمة ملك الغاصب بدلها حتى لايحبمم في ملك المفصوب منه البدلان وان شاء صاحب الثوب ضمنه النقصان لانه لم يُستهلكه استهلاكا تاما ولااتصل بزيادة والمماثلة فيه غيرستبرة فلهذا حاز ان يضمنه النقصان ويأ خذ كذا في شرحه فقوله لم يستهلكه استهالاكا ناما يحترز ممالو احرقه وقوله ولااتصل بزيادة يحترز مما لوصيغه وقوله المماثلة غير منتبرة يحترز من المكيل والموزون وقوله خرق هو بالتحفيف مدليل قوله خرقا ولم يقل تخريقا وقوله كثيرا هو بالثاء المثلثة لانه ذكر في مقابلة قوله يسيرا واوكان بالياء الموحدة لقال في الاول خرقا صغيرا كذا في المستصنى واختلف المتأخرون في ألخرق الفاحش قال بعضهم هو مااوجب نقصان ربع القيمة وما دونه يسير وقال بعضهم ما اوجب نقصان نصف القيمة وقيل مالايصلح آلباقى بعده لثوب وفىالهداية اشارة الكتاب الى أن الفاحش مايطل به عامة بالمنافع والصحيح أنه مايفوت به بعض المين وبعضالمنفعة وانما يدخل فيه النقصان وفىالمحيط الفاحش مايستنكف اوساط الناس من لبسه مع ذلك ولوقال لرجل خرق ثوبي هذا ففمل يأثم ولايضمن وان خرق صك غير. يضمن قيمة مكتوبا عند اكثر المشايخ ولايضمن المال لان الاتلاف صادف الصك ولم يصادف المال (فو له واذا تغيرت العين المنصوبة بفعل العاصب حتى زال اسمها وعظم منافعها زال ملك المفصوب منه عنها وملكها الغاصب وضمنها الى آخره) وعند الشافعي/لاينقطع حقاً اللك عنها . وقوله «ملكها الفاصب» قال نجم الدين النسني السحيم عندالمحققين من اصحابنا ان الغاصب لاعملك المفصوب الاعند اداءالصمان او القضاء بالضمان اوبتراضي الخصمين على الضمان فاذا وجدشي منهذه الثلاثة ثبت الملك والا فلا وبعدوجود شئ منهذه الثلاثة اذائبت الملك لايحل للناصب تناوله الاان يجعله صاحبه في حل وقوله هولم بحلله الانتفاع بهاحتى يؤدى بدلها هفيه اشارة الى أنه اذاقضي القاضي بالضمان لايحلله الانتفاع مالم يؤدالضمان وليس كذلك فقد نص في المبسوط الد محل له الانتفاع الما قضى القانبي بالضمان ثم اذا ادى البدل محل له الانتفاع لان حق المالك صارمستوفابالبدل فجمل مبادلة بالتراضى وكذا اذا ابرأه لسقوط حقدوكذا اذاضمنه

الفاحش ماسطل به عامة المنافع والصحان الفاحش ما نفوت بعض العين وجنس المنفعت ويبتى بعضالمين وبمضالمنفعة والبسيرمالا يفوت به شي منالمنفعة وأعا يدخل فيه النقصان لان محدا جعل في الاصل قطم الثوب نقصانا فاحشا والفاثت بعضالمنافع اه (واذاتفيرتالمين المفصوبة فعل الغاصب) احترزيه عا اذا تغيرت خفسها كان العنب زبيبا ننفسه او الرطب تمرا فان المالك فيه بالخار انشاء اخذه وان شاء ترکہ وضمنہ (حتی زال اسمها واعظم منافعها) ای اکثر مقاصدهااحترز عن الدراهم اذا سبكها بلا ضربفائه وانزال اسمها لكن يتى اعظم منافعها ولذا لابنقطع حقالمالك عنها كا في المحيط (زال ملك المفصوب منه عنها) اىالمين لمفصوبة (وملكها الفامس وضميًا) المي ضمن مدلها لمالكها (و) لكن (لم محل له الانتفاع بها

حتى يؤدى بدلها) استحسانا لان في اباحة الانتفاع قبل اداء البدل فتخ باب الفسب فيحرم الانتفاع قبل (الحاكم) . ارصاء المالك باداء البدل او ابرائد حسما لمادة الفساد (وهذا) اى زوال اسمها واعظم منافها مثاله (كن غصب شاة فذبحها وشواها اوطبخها او.) غصب (حنطة فطحنها او)غصب (حديدافاتخذه سيفا او)غصب (صفرا) بالضم ما مملم لمنه الاواني

(ضملة آنية) لمدوث صنعة متقومة صيرت حق المالك هالكا من وجه بحيث تبدل الاسم وقات معظم المقاصد وحق الفاصب في الصنعة قائم من كل وجه فيترجم على الاصل الذي هو قائت من وجه ولا نجعله سببا للملك من حيث انه محفلور بل من حيث انه احداث صنعة بخلاف الشاء لان اسمها باق بعد الذيح والسلخ هدابه (وان غصب فضة) نفرة (او ذهبا) تبرا (فضر بها دراهم او دنانير او) علها (آنية لم تزل ملك مالكها عند ابي حنيفة) قال في الهداية فيأخذها ولا شي الفاصب وقال علكها الفاصب وقال علكها الفاصب وقليه مثلها و آخر دليل الامام وضنه جواب دليلهما و اختاره المحبوبي والفسيقي وابو الفضل الموصلي وصدر الشربعة كذا ﴿ 151 ﴾ في التصميح (و من غصب ساجة) بالحيم شجر صفليم جدا ولا

نبت الا بلاد الهند (فبني علما) مناء فيمنه اكثر من قَيْمًا ﴿ زَالَ مَلْكُ مَالَكُهُمَا عنها و لزم الفاسب فينها) لصيرورتهما شبيئا آخر وفي الفلم ضرر ظاهر اصاحب البناء من غير فائدة تعود المائك و مشرز المسالك يجبر بالمضمان قال في الهداية ثم قال الكرخي والفقيمه الوجعفر أتما لا يقش اذا في حيوالي الساجة اما اذا في على نفس الساجة نقش و جواب الكناب رد ذلك و هو الاصبح اھ (و من غصب ارشا نغرس فيها او ني قيل ١٠) اى القاصب (اقلع الغرس والبناء وردها) الى مساحها (فارغة) كما كانت لان الارش لاتنصب حقيفسة فيبق فمهاحق المالك كما كان والغاصب جعلها مشغولة فؤمر تفريفها درر وقيد ذاك

الحاكم او ضمنــه المالك لوجود الرضى منــه لانه لا يقضى الحــاكم الا بطلبــه (قوله و ان غصب فنه او ذهب فضربها دراهم او دنانیر او آنبـة لم بزل ملك مالحكها عنهما عند ابي حنيفة) فأخذهما ولا شيء الماصب ولا يعطيه لحمله شبيئا لان العين باقية من كل وجه لان الاسم باق وكونه موزونا باق ابضا وكذا جريان الرباء فيه موجود (قوله و قال ابو يوسف و محد لا سبيل المغصوب منسه على الدراهم والدنانير المنصوبة و عليـ. مثل الفضة التي غصبها وملكهــا الفاصب) لانه احدث فيها صنمة معتبرة و اما اذا سبك الفضة او الذهب ولم يصغمها ولم بضربهما دراهم ولا دنانير بل جعلها صفارع مطلوة لم تنقطع بد صاحبا عنها ابعاما ولو غصبه دراهم فخلطها بدراهمه حتى مسارت لا يتميز نقليه مثلها ولا شركة بنهما فهما عند ابي حنيفة وقالا هو بالخيار ان شاء ضمنه مثلها وان شاء شاركه بقدرها يني اذا صافها حليا او آنية قال في الكرخي اذا غصبه طعاما فزرعه كان عليه مثله عند ابي حنيفة ويتصدق بالفضل و عندهما لايتصدق بالفضل و هذا أذا ضمن بعد انعقساد الحب لتمكن الحبث اما لو ضمن قبل انعقاد الحب له الفضل بالاجماع وكذا كل نوع غرسه فنبت ضن قيمه يعني اذا غصب فغرسه لانه اذا نبت صار مستملكا فهو كالحب اذًا نبت وكذا اذا غصب دقيقًا فغيره أو بيضًا فصيار فروعًا ملكه لزوال أسمه أو رابًا فِمله لبنا او آنية او قطناً فنزله او خشبا فعمله صفينة فني هذا كله يزول ملك مالكه عنه (قُولِه و من غصب ساجة فبني عليها زال الله مالكها عنها و لزم الغاصب قيتها) وقال زفر والشنافعي ينقش البنساء ويردها على صاحبها قال الهند وانى أنما لاينقش البناء عندنا اذا بني حواليها اما اذا بني على نفسها ينفس واطلاق الكشاب يرد ذاك وهو الاصح بعني أنه لا يقض سواء في علمها أو حواليا لقوله عليه السلام • لاضرر ولا اضرار في الاسلام • وفي قلع البناء ضرر و عكننا توفية الحقين من غير ضرر بان يلزم الفاصب فيتما اذهى تقوم مقامها (قوله ومن غصب ارضا فغرس فيها او بى قبل له اقلم البناء والغرس وردها إلى مالكها) لقوله عليه السلام • ليس لعرق ظالم حق ، و لان ملك صاحب الارض باق فان الارض لم تصر مستملكة والنصب لا يتحقق

فى المنع بما اذا كان قيمة الارض اكثرتم قال وان كانت قيمة ج ل (٥٦) البناء اكثر فلغاصب ان يضمن له قيمة الارض ويأخذها ذكره فى النهاية وفى الفهستانى هند قول المائن امر بالقلع والرد مانصه اى رد الارض فارغة المائلات ولوكانت القيمة اكثر من قيمة الارض وقال الكرخى انه لابؤ مر حبنتذ ويضمن القيمة وهذا اوفق لمسائل البابكا فى النهايه وبه افتى بعض المنسأخرين كسدر الاسلام و انه حسن ولكن نحن نفتى بجواب الكتاب اتباعا لاشيا خساكا فى العمادى اه

فها فيؤمر الفاصب عفريفها كما اذا الشغل ظفر غيره بطمام و معنى قوله عليمه السلام • ايس لعرق ظلم حق • اى ليس لذي مرق ظلم و هو الذي يغرس في الارض غصبًا و وصف العرق بالظلم والمراد صاحبه و في بعض الروايات • ايس لرق ظلم ، على الانسافة الم العرق (قوله فان كان الارض تنفس مغلم ذلك فلاسائك ان يضمن له قيمة البناء والغرس مفلوط و يحكون المقلوع له) لاز فيه نظرا لهما ودفع الضرر عنهما ويضمن قيمته مقلوعا لانهما الحمالة التي بحب فهما ردها فيقوم الارض هون الشجر والبناء و مقوم و همسا بها والكن لصاحبها ال يأمر بقلمه فيضمن فضل ماينهما واو غصب فسيلا وادخله بيثه فكبر حنى صار لامخرج الا عِدم الدار وقلع الباب فان كانت قيمة الفصيل اكثر من قيمة الداروجب عليه هدم البناء وردالفصيل وآن كانت قيمة البناء والهدم أكثر غرم قيمة الفصيل لانه يأخذحه من القيمة من غير ضرروكذا اذا اينلعت الدجاجة لؤلؤة لغيرصاحيا لم بجبرصاحيا على ذبحها لانه لم يكن ضمل حصل منه فيقال لصاحب المؤارة إن شئت فخذ الفية وإن شــثت فاصبر حتى تدرقها الدجاجة او ذبحها مالكها باختياره و روى عن محمد آنه نقسال لساحب الثؤاؤة اعط صاحب الدجاجة قيمة الدجاجة وخذ الدجاجة وفي روابة خطرا عهسا اكثرقيمة فصاحبه بالخياركذا فيالعيون ولووقع درهماولؤلؤة فيمجرة وكان لا عمرج الا بكسرها انكان ذلك نفعل صاحب المجبرة وكان اكثرقيمة من المحبرة كسرت ولاغرم على صاحب الشيء الواقع فيما وان وقع بفعل صاحب الشيء اوبغير فعلى احد كسرت ايضا وعلى صاحب الشيء قيمة المحرة ان شـاء والاصر حتى تنكسر ولو ادخلت بهمة رأسها فىقدر اوبرمة ولم تخرج الا بكسرها فهو على مسئلة الفصيل ولو غصب خيطا فخاط به ثوبا فعليه قيمته ولا ينزع ومن ركب دار غيره لاطفاء حربقوقع في البلد فانهدم جدارا منها يركونه لم يضمن فيمة الجدار لان ضرر الحربق عام على المسلمين فكان لعامة المسلمين دفع ذلك عنبركما اذا حل العدو على المسلمين فدفع عنبررجل ذلك العدو بآلة غيره حتى تلفت الآلة لم يضمن من قيتها شيئا كذلك هذا ﴿ قُو لِهِ وَ مَن غَصِبِ ثُوبًا فَسَبْغُهُ احر اوسومةا فلته بسمن فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ابيض و مثل السموبق وسلم ذلك للغاصب وان شاه اخذهما وغرم مازاد الصبغ والسمن فهما) لان فيه رعاية الحقين من الجانين والحرة لصاحب الثوب لكونه صاحب الاصل لان ماله منبوع ومال الفاصب تبع واما اذا غصب ثوبا فقصره فان لصاحبه ان يأخذه بغير شي لان النسارة ليست زيادة عين في الثوب وما استعمله فيه من السابون وغيره ينلف ولم بني له حين وكذا اذا غسله بالصانون والماء وقيد بقوله فصبغه اذلو الفته الربح فيصبغ انسان فانصبغ به قان صاحب الثوب بؤم بتسلم قيمة الصبغ لانه لاجناية من صاحب الصبغ او يكون الثوب مشتركا بينهما على قدر حقيهما وانما ذكر في الثوب الفيمة وفي السويق المثل لان السوبق مثلي وقال في الاصل يضمن فيمة السوبق لانه تفاوت بالغلي فلم يبق مثليا وهذا اذا كان الصبغ يزيد في النوب في العادة كالعصفر والزعفران اما إذا كان

(فانكانت الارض تفصيقلع دِّك) منها (فللمالك ال يضم له) اى الفاصب (قيمة البناء و الفرس مقلو ما فيكون ذلك مم الارض(4)اى للماكلات فيذلك نظرا لهماو دفع الضرر مناقال في الهداية وقوله فينه مقلوط ممثاه فيمذيناه اوشجر يؤمر مقلمه لأن حقه فيه أذ لاقرارله فتقوم الارضدون الثيمر والبناء وتقوم وبها شجرو ناء لصاحب الارض ازيأمره مقلعه فيضمن فضل ماينهمااه (ومن غصب ثوبا فصيفه اخر) او غيره عائز د مه قيمة الثوب فلاعبر ة للالوان بل لمفيفة الزيادة والنفصال (او) غصب (سومقا) ای دفيقها (فائه) اي خلطه (بسين فصاحبه بالخيار انشاء ضمنه) ای ضمن الغاصب (فيمد ثوب ايض) لان الثوب فيي (ومثل السويق) لا نه مثل (وسلهما) ای الثوب والسويق (الفاصب و ال شاء اخذهما) المالك (وضمن) للغاصب (مازاد الصبغ والسمن فيهما) لان في ذاك رعاية للحانبين والحيرة لصاحب النوب لكونه صاحب الاصل بخلاف الساجة ينبي فسها لان النقش له بعد النقش الم الصبغ اللاشي هداه

(ومن غصب عينا فقيبها) بالمجمة الى اخفاها (فضمند المالك قيمتها ملكها الناصب) لان المالك ملك البدل بحماله والمبدل قابل للنقل فيلكد الناصب للا يحتم البدلان في ملك شخص واحد (والقول في القيمة) اذا اختلفا فيها (قول المناصب) لانكاره الزيادة والقول قول المنكر (مع عينه) كامر (إلا أن يقيم المالك البينة باكثر من ذلك) لاثباته بالحجمة (فان ظهرت المين) بعد ذلك (وقيمها كثر عا) كان (ضمن وقد) في كان (ضمنها بقول المالك او بيئة اقامها) المالك (او بنكول القاصب

عن الين فلاخيار المالك) وهي للفاصب لاندتم له الملك بسبب اتصل بهرمناء المالك حيث ادعى هذا المقدار (وانكان ضمنها بقول النامب مع عيشه فالمالك بالخيسار ان شساء امضي الضمان) ولا خيار للغاصب ولوقيمتـــه اقل لازومدباقراره (وان شاءً اخذ المين وردالموض) المقدار حيث يدعى الزيادة واخذه دونهما لدمالحجة ولوظهر السين وقيمتها مثل ماضمنه او دوندفي هذا الفصل الاخبير فكذا الجواب في ظاهر الرواية وهوالاسم خلافا لما قال الكرخي لانه لم يتم رمناه حيث لم يعط ماندعيه والخيار لفوت الرمناء هدايه (وولد) العين (المفصوبة و عاؤها) المتصل كالسمن والحسن والمتفصل كالدر (و عرة البستان المفصوب) قبل بدو الثمرة (امانة ق بدالغاصب)لان الغصب

ينقصه فصاحبه بالخيار انشاء ضمنه قمية ثوبه ابيض وسلمه للغاسب وانشاء اخذه ولا شيُّ للغاسب والصفرة في الصبغ كالحرة وقيل بقوله فصبغه احر احترازا عن السواد فانفيه خلافافمند ابىحنيفة هونقصان وعندهما زيادة كالحمرة فاذاصبغه اسود كان صاحبه بالخيار عندابي حنيفة انشاء ضمنه قية ثوب اسيض وتركداء وانشاء اخذه اسودولاشئ للناصب لائد ادخل فيه نقصا وقال ابوبوسف ومجدهو كالمصفر فيعطيه مازادالصبغفيه وانشاء ضمنه قية ثوبه ابيض ومناصحابنامن قال لاخلاف ينهم في الحقيقة الاان اباحنيفة اجاب على ماشاهد في زمانه فانهم كانوا لايلبسون السوادوكان نقصا فاعندهم وهما اجابا على ما في زمانهما فانهم كانوا يلبسون السواد وكان زيادة عندهم فعلى هذا هو اختلاف عصر وزمان وان كان صاحب النوب هوالذي غصب المصفر فصبغ به ثوبه كأن الثوبله وعليه ضمان مثل المصفر أن كان يكال فثل كيله وأن كان يوزن فئل وزنه وانكان مما لايكال ولابوزن فقيته بوماخذه وليس لصاحب العصفر انجبس الثوب لانالثوب متبوع وليس بتابع (فخوار ومنءُصب عينا فغيبهافضمنه المالك قيمهاملكها الغاسب بالقيمة والقول في القيمة قول الغاسب مع يمينه)لان المالك يدعى زيادة وهوينكر فالقول قول المنكر مع بمينه(فحو إله الاان يقيم المالك البينة باكثر من ذلك) لان البينة اولى من اليمين (فو أوقان ظهر ت الدين وقيمًا أكثر مماضمن وقد ضمنها بقول المالك اوبينة اقامها او شكول الفاصب عن اليمين فلاخيار للمالك) وهي للفاصب لانه ملكها برضي المالك حيث ادعىهذا القدار (فخو اله وانكان ضمنهابقول الغاسب مع بمينه فالمالك بالخياران شاءامضي الضمان وانشاه اخذاله ين وردالموض) لانه لم يتم رضاه بهذا المقدار ولوظهرت المينوقيمهامثل ماضمن اودونه في هذا الفصل الآخر فكذا الجواب في ظاهر الرواية يمنى انالمالك بالخيار لانه لم يتم رصاه حيث لم يمط مايدعيه وهذا هو الاصم خلافا لمايقوله الكرخي آنه لاخيــارله (فو له وولد المفسوبة وتمارها وثمر البستان المنصوب امانة فى د الفاصب ان هلك فلاشمان عليه الاان يتعدى فيها او يطلبها مالكها فيمنعه اياها) وقال الشانبي رجه الله زوائد الفصب مضمونة متصلة كانت او منفصلة والخلاف راجع الى اصل وهوانالفصب عندنا ازالة البد المحقة قصدا واثبات اليد المبطلة ضمنسا وعنده الفصب اثبات البد المبطلة قصدا وازالة البد المحقة ضمنا وفائدة ذلك فيالزيادة الحادثة فيمد الفياسب وهي نوعان منفصلة كالولد والتمر ومتصلة كالسمن وكلاهما امانة فى د الفاصب عنــدنا وعنده كلاهما مضمون لانه وجد عنده

اثبات اليد على مال الذير على وجه يزبل يد المالك كمامر ويدالمالك ماكانت ثابتة على هذه الزيادة حتى يزيلها الغاصب (فان هلك) اى الولد وماعطف عليه (فاد ضمان عليه) اى الغاصب(الا ان يتعدى فيها) اى الزيادة بان اتلفها إواكلها اوباعها (او) ان (يطلبها) اى الزيادة (مالكها فيمنعها اياه) لانه بالمنع والتعدى صار غاسبا اثبات اليد على الولد وعندنا لم يوجد ازالة اليد المحقة ويد المالك ان لم تكن تامة على هذه الزيادة حتى يزيلها الفاصب ثم حدوث الولد على وجهين انحدث في يده بعد النصب فهوامانة الاان يتعدى فيه او عنمه منه ولافرق بين ان يغصبها حاملا اوحاثلا فيانالولد امانة لان الحل لاقيمتله والوجه الثانى ازينصبها والولد ممها فانه يضمن الولد لانه قد وقع عليه القبض الموجب للضمان (فولد ومانقصت الجارية بالولادة في ضمان الفاصب) صورته اذا حبلت عند الفاصب اوزنت بعبد الفاصب امااذا كان الحبل من الزوج اوالمولى فلاضمان عليه (قولد فان كان قيمة الولدوفاءبه جبرالنقصان بالولد وسقط ضمانه عن الغاصب) وقال زفر لا يجبر بالولدلان الولدملكه فلا يصلح جابرا لملكه ولنا انالولادة فوتت جزأوافادت مالافوجب ازبجبرالفائت بالفائدة كمن قطعيد المنصوبة فاخذالفاصب ارشهاوفيه وفاءوكن قلعسنها فنبتت وانالم يكن فى الولدوفا وفاء نقوم مقاممابازائه ويغرمالغاصب فضل النقصان وكذااذامات الولدفعليه ضمان النقصان لانه لما مات صاركتلف الارش في يده ولوتلف الارش في يده كان عليه الاتبان بغيره فكذلك اذاتلف الولد ومن غصب جارية فزنابها ثمردها فعبلت وماتت في نفاسها ضمن قيتها يوم علقت وهذ اعندابي حنيفة وعندهما لاضمان عليه لان الردقد صم والهلاك بعده بسبب حدث في مد المالك وهي الولادة فلم يضمن الفاصب كما اذا حت في مد الفاصب ثم ردها فهلكت او زنت فى بدء ثم ردها فجلدت فهلكت منه ولابى حنيفة اله غصها وما انعقد فيا سبب التلف وردها وفيما ذلك فلم يوجد الرد على الوجه الذي اخذ. فلم يصم الرد (فولد ولا يضمن الفاصب منافعه ماغصبه الآن ينقص باستعماله فيغرم النقصان) صورته اذا غصب عبداخبازا فامسكه شهرا ولم يستعمل ثم رده الى المالك لايجب حليــه ضمان منافع الشهر عنــدنا و صورة اتلاف المنافع ان يستعمل العبــد اياما ثم يرده على مولاه فعندنا لايضمن قال الخجندى ولا اجرة على الفساصب في استخدامه عند الفصب ولا في سكني دارغصها وفي الكرخي اذا آجر العبدالمفصوب فالاجرة للغاصب ويتصدق بها لوغصب طعاما فاكله المالك وهو يعرفه اولا يعرفه او اطمه اياه الغاصب وهو لايعرفه أو كان ثوبا فالبسمه اياه وهو لايعرفه فقد نبرئ منه الناصب لانه قدسيرٌ له بالاكل واللبس فلوضمن الفاصب لسلم له العوض والمعوض وهذا لايصلح وينبنى على قول ابي يوسف و محد أنداذا غصب حنطة فطعنها و اطعمها المفصوب منه ان لا يبرأ لانه قد ملكها بالطحن فبان انه اطع ملك نفســه متسبرعا نذلك وفي النزدوي الكبسير من غصب طعاما فاطعمه المالك من غير ان يعلمه ىرى منه عندنا لانه اداء حقيقة فان عين ،اله وصل اليه فجهله مد لاسطل قيضه له اى جهله بان ملكه لاسطل حكما شرعيا الا ترى ان من اشترى عبدا فقال البايم للمشترى اعتق عبدى هذا واشار الى المبيع فاعتق المشترى ولم يعلم انه عبد، صم اعتماقه وبجعل قبضا ويلزم الثمن لانه اعتقق ملكه وجهله بانه ملكه لاعنسع صحة

وهو هنا لازم كا في ابن ملك(بالولادة) فهو (في ضمان الغاصب) لانه حصل في ضمانه (فان كان في قيمة الولدوفاء مد)اى بالنقصان (جبر النقصان بالولد وسقط ضمائد عن الغاصب) لان سبب الزيادة والنقصان واحد وهو الولادة وان لم يكن فيه وفاءسقط بحسابه واوماتت و با لو إد و فاء كني هو الصحيم اختيار (ولايضمن الغاصب منافع ماغصبه) من ركوب الدابة وسكني الدار وخدمة العيد لانها حصلت على ملك الفاصب لحدوثها في مده والانسان لايضمن ماحدث في ملكه سواء استوفاها اوعطلها وهذا فيما عدااثلاثة مواضع فيجب فيها اجر المشل على اختيار المتأخرين و عليه الفتوى و هي ان ان يكون وقفااو ليتيم او معدا للاستغلال بإن مناه او اشتراه لذلك الا اذا سكن المعد للاستغلال متأويل الك كسكني أحد الشريكين او عقد كسكني المرتبن (الاانينقض) المغصوب (باستعماله) ای الفاسب

ماوجد منه كذا هذا وقلرالشافعي لايبرأ لانه ليس باداء مأمور بهلانه غروروالشرع لم يأمر بالغرور فبطل الاداء نفيا للغرور (قوله و اذا استهاك المسلم خر الذى اوخنزير. ضمن قبتهما) لان الخر معهم كالخل لنا والخنزير في حقهم كالشــاة لنا ونحن امرنا ان نتركهم وما يندينون والسيف موضوع فتعذر الالزام الا أنه يجب قيمة الخر وانكان مثليا لان المسلم بمنوع من تمليكه وتملكه بخلاف ما اذا اتلفه ذمى لذى فانه يجب مثله لان الذي غير بمنوع من تمليكه وتملكه (فو إ و وان استهلكهما مسلم لمسلم لم يضمن) وكذا اذا استهلكهما ذي لمسلم لاضمان عليــه ايضا ولوغصب مسلم خرا لمسلم تتحللت عنده اوخللها الغاصب كان للمغصوب منه ان يستردها فان هلكت عند الغاسب بعد مامارت خلا فلاضمان عليه لان الغسب لم يوجب عليه الضمان فلا يجب عليه بعد ذلك وان استهلكها الناصب ضمن مثلها خلالان الاستهلاك سبب آخر وهو يوجب الضمان وان غصب جلد ميتة فدبغه بماله قيمة واستهلكه لايضمنه عند ابى حنيفة لأن التقويم أنما حصل بفعله وعندهما يضمن الجلد مدبوغا ويعطيه مازاد الدباغ فيسه و ان هلك لاضمان عليسه اجاعا لان الدباغ ليس باتلاف والنعسب المتقدم لايتملق به ضمان لان الجلد لاقية له واما اذا دبنه عالاقية له فهلك بعدالدباغ لاضمان عليه لان الدباع ليس باستهلاك وان استهلكه ضمن اجاعا لان الجلدصار مالا وهو على ملك صاحبه فاذا اتلفه الغاصب ضمنه بالاتلاف هذاكله في حالة هلاك الجلد اما حال وجوده فنقول اذا غصب جلد ميتة فديغه عا لاقيته له فلصاحبه ان يأخذه منه بنير شي لانه استمال مالا على حكم ملكه من غير زيادة لانه انما استمال بالشمس والتراب وان دبغه عاله قيمة فلصاحبه ان يأخذه ويغرم مازاد الدباغ فيه لان الجلد صار مالا عال الفياصب وصورة ذلك أن ينظر الى قيمته ذكيا غير مدبوغ والى قيمته مدبوغا فيضمن فضل مابينهما وللغاصب ان يحبسمه حتى يستوفى حقه وهذاكله اذا اخذ جلد الميتة من منزل صاحبها اما اذا القاها المالك في الطريق فاخذه انسان فدبغه فقد قيل لاسبيلله عليه لان القاء الميتة في الطريق اباحة لاخذها فلم يُبتله الرجوع وقيل له ان يرجع ﴿ مسائل ﴾ قال في الهذاية ومن عصب الفا فاشترى بهاجارية فباعها بالفين ثم استرى بالالفين جارية فباعها بثلاثة آلاف فانه ينصدق بحبيع الرج وهذا عنىدهما خلافا لابي يوسف وكذا المودع على هذا ومن كسر لمسلم بربطا او طبلا او منهارا او دفا فهو صامن و بيع هذه الاشياء جائز وهذا عند ابي حنيفة وعندهما لايضمن ولايجوز بيعها لان هذه الاشياء اعدت للمعصية فبطل تقوعها كالخر ولابي حنيفة انها اموال لانها تصلح لما يحل من وجوه الانتفاع وان صلحت لما لايحل فصار كالامة المفنية و يجب قيمة هذه الاشياء غير صالحة للهو ومن غصب ام ولد او مدبرة فاتت في يده ضمن قيمة المدبرة ولم يضمن قيمة ام الولد بعنـــد ابي حنيفة وعنسدهما يضمن قيمتهما جيما لان مالية المدبرة متقومة بالاتفاق بدليل أنها

(واذا استهلك المسْلِمُ خُر الذي او حنزيره ضمين قيمتهما) لابمامال في حقه اذا الخرعند اهل الذمة كالحل عندنا والخنزير عندهم كالشاة عندناونعن امرنا بتركهم ومايدينون ولهذا اقروا على سمهاالا انه بجب قيمة الخروان كان من ذوات الامثال لان المسلم ممنوع من تعلكه (وان استهلکهما) ای الخر والخنزيروهما (مسلم لمسلم) بإن اسلم وهما في يد. (لم يضمن) المستهلك سواء كان مسلما اوذميا لانهما ليسا عال في حقه وهو مأمور باتلافهما وبمنسوع عن عليكهماو تحب في كسر المارف قيميا لغير لهوكا في المختسار

تسميم للغرماء و الورثة و ام الولد في معناهـا لان الشابت لها حق الحرية كالمدرة ولابي حنيفة أن المولى لا علك منها الا المنسافع لا غير بدلالة أنهسا لا تسسمي بعد موته بحال و المها حرة من جميع المال والنسافع اذا تلفت لا قيمسة لهما ولو غصب صبيا قرض قمات في يده فنسد ابي حنيفة لاضمان عليه و ال لم عرض ولم عت و لحكن عفره سبع ففتله او نهشته حبة فسات فعلى عافلة الفاصب الدبة و أن قتله رجل في الغاصب خطأ قان للاولياء أن يتبعوا أيهما شاؤا بالدية قان اتبعوا الغاصب رجع على الفـاتل و أن أتبعوا الفـاتل لم يرجع على الفـاصب وكل هذا الضمان على العبائلة و أن قتبله عدا كان أوليباؤه بالخيبار أن شباؤا قتلوا الفائل و رى الغاصب و أن شاؤا أبعوا الغاصب بالدية على عافسة الغاصب في مال القياتل ولو أن الصبي هو الذي قتيل رجلا في بد الفاصب فردة على ابيه فضمن عاقلة الصبي الدية لم بكن لهم ال برجموا على الفاصب بشي لان الصي لا يضمن بالبـد فلا يضمن جنــابته و انمــا يضمن الغاصــب الجنــاية عليه ولو قنـــل الصبي نفسه او طرح نفسه من دابة لاضما على الفاصب لانه هو الجاني على نفسه قال ابو بوسف قان اصابته صاعفة ضمن الغاصب و ان فقم رجل باب قفص فطار منه طبائر لم يضمن الا اذا نفره وكذا اذا فتح بابدار فهرب منه العبد اوحل قيد العبد فهرب لايضمن الا ان يكون العيد مجنونا و عن محمد في دابة مربوطة في مربض فنحها رجل اوكانت في بيت فغنم الباب فذهبت الدابة قال هو ضامن فان حل رباطها رجل وفتح الباب آخر فالضمان على فاتح الباب و قال في العبد اذا حل فيسده او فنح الباب عليه فهرب لا يضمن لان له اختيارا في نفسه الا ان يكون مجنونا وقال ابو حنيفة لاضمان في جميع ذاك و قال الشـافعي ان طار الطائر من فوره ضمن وان طار بعد مهلة لا يضمن وان حل رباط الرزق فان كان السمن الذي فيسه ذائبًا ضمن وان كان عامدًا فذاب بالشمس لم يضمن لا نه سال شعل الشمس لا نعمله قال في الواقعات اذا استملك الرجل ثوبا فجاء اليه بقيمته ففسال لا آخذها ولا اجملك في حل برفع الامر الى الحاكم حتى بجبره على القبول لان في ذلك حق المستملك وهو براءة ذه: ﴿ وَ انْ لَمْ رفعه الى الحاكم ولكن وضعه في حجر صاحبه رى و ان وضعه بين بده لايبرآ مخلاف الوديعة فانه ببرأ اذا و ضعها بين بدى صاحمًا وكذلك عين المفصَّوب ببرأ بوضمه بين يديه والفرق ان الواجب في قبض الدين حقيقة القبض ليتحقق المساوضة و في الوديمة و الغصب يُتَّمَقَقُ الرَّدُ بِالْتَخْلِيةُ لَمَدُمُ الْمُعَاوِضَةُ • طَابَةُ الْعَلِمُ اذَا كَانُوا في مجلس ومعهم محماير فكتب واحد منهم من محرة غيره بفير اذنه لابأس له لانه مأذون فيسه دلالة الا اذا علم انه لا رضى ﴿ مسئلة ﴾ روى على بن الجمد قال سمعت على بزماصم قال سأات اباحنیفة عن درهم لرجل و درهمین لآخر اختلطوا فضاع درهمان و بق درهم من الثلاثة لابعرف من أمها هو فقال الدرهم الباقي مينهما اثلاثًا فلقيت أن شرمة فسأ لنه عنها أسأات عنها احدا قلت نع سأات اباحنيفة ففال انه قال الك الدرهم

الباقى بينهما اثلاثا قلت نع قال اخطأ أبو حنيفة لآنا نقول درهم من الدرهمين المنائمين لساحب الدرهمين بلا شك والدرهم الثانى من الضائمين بحتمل أنه الثانى من الدرهمين ويحتمل أنه الدرهم الواحد فالدرهم الباقى بينهما نصفان فاستحسنت جوابه جدا وعدت الى ابى حنيفة وقلت له خولفت فى المسئلة فقال القيك ابن شبرمة وقال لك كذا وكذا وذكر جوابه بعينه قلت نع قال أن الثلاثة لما اختلطت صارت شركة بينهما محيث لا تميز فلصاحب الدرهمين ثلثا كل درهم ولمساحب الدرهم ثلث كل درهم ولمساحب الدرهم ثلث كل درهم فاى درهم ذهب خصته فالدرهم الباقى بينهما اثلاثا والله سجانه وتعالى أعلم

- ماراد به المورية

هي مشتقة من الودع وهو الترك قال الشاعر هسئل اميري ما الذي غيره عن وصالى اليوم حتى ودعه اى تركه ، وفي الشرع عبارة عن ترك الاعيان معمن هواهل التصرف فىالحفظ مع بقائمًا على حكم ملك المالك والفرق بين الوديعة والامانة أن الوديدة هي الاستمفاظ قصدًا والامانة هي الشيُّ الذي وقع في يده من غير قصد بأن القت الريح ثوبا في جره والحكم في الوديدة اله يبرأ من الضمان اذا عاد الى الوفاق وفي الامانة لايبرأ الا بالاداء الى صاحبا (فو له رجه الله الوديمة امانة في يد المودع فاذا هلك لم يضمنها) لان بالناس حاجة اليها فلو كانت مضمونة امتنع الناس من قبولها فتتعطل مصالحهم (قوله وللودع ان محفظها بنفسه وبمن في عاله) لانه لا تمكن من الحفظ الالم ولانه لابجد بدأ من دفعها الهرلانه لاعكنه ملازمة بيته ولا استعماب الوديمة في خروجه والذي في عياله هو الذي يسكن معه وتجري عليه نفقته من امرأته وولده واجیره وعبده وفیالفتاوی هو من یساکنه سواءکان فینفقته لولا ویشترط فىالاجير ان يكون اجيرا مشاهدة وطعامه وكسوته علىالمستأجر فاما اذاكان اجيرا مياومة ويمطيه نفقته دراهم فليس هو في عياله فيضمن بالدفع اليه اذا هلكت في يده وان دفعها الىشريكه شركة عنان او مفاومنة او الى عبدله مأذون فضاعت لم يضمن لان هؤ لاء محفظون امواله فيــدهم كيده (فخو له فان حفظها بغيرهم او او دعهــا ضمن) لانه رضى سده لاسد غيره والالدى مختلف في الامانة ولان الشيء لا يضمن مثله كالوكيل لايوكل غيره والومنع فيحرزغيره ايداع الااذا استأجرالحرز فيكون افظا بحرز نفسه ، وقوله «حفظها بغيرهم» يعنى باجرة ، وقوله «اواودعها» يعنى بغير اجرة فان أو دعها فضاعت في بد الثاني في الضمان على الاول وليس لصاحبًا أن يضمن الثاني عندابى حنيفة وعندهما هو بالحاران شاء ضمن الاول وانشاء ضمن الثاني فانضمن الاول لايرجم على الثانى لانه ملكه بالضمان وظهر آنه اودع ملك نفسه وان ضمن الثانى رجم علىالاول لانه عامل له فيرجع عليه بما لحقه من المهدة الهما أن المالك لم يرض بامانة

مناسبتهاللغصب أنها تنقلب اليهعند المخالفة والتمدى وهي لنسة النزك وشرعا تسليط الغير على حفظ ماله وهي اسمايضاً لما محفظه المودع كاعبر بذلك المصنف ىقولە (الودىسة) فعيلة عمني مفعولة ساء النقل الى الاسمة كا في ساية ابن الاسير (امانة في مدالمودع) بالغم (اذا هلكت) من غيرتمد (لم يضمنها)لان بالناس حاحة الى الاستنداع فلو ضمناه يمتنع الناس من قبول الودايع فتتعطل مصالحهم هدايه (والمودع ان محفظها) اي الوديسة (سفسه ومن في عياله) لانالظاهرانه يلتزمحفظ مال غيره على الوجه الذي محفظ به مال نفسه ولانه لايجد بدا من الدفع الى عياله لاندلاعكنه ملازمة ببته ولااستعمابالوديمة في خروجه والذي في عياله هوالذي بسكن معه وتجرى عليمه نفقته من امرأته وولدهواجيره وعبدهوفي الفتاوي هو من يساكنه سسواءكان في نفقته اولا جوهره (فان حفظهـا بنیرهم) ای غیر من فی عاله (اواودعها) غيرهم (ضمن) لانالمالكرضي

سده لاسد غيره والاندى تختلف في الامانة ولان الشي لا يتضمن مثله كا اوكل لانوكل غيره

فيسلها الى جار ماويكون) المودع (في سفينة) و هاچت الرع و صار محيث (نخساف الغرق فيلقيها الىسفينة اخرى) لانه تمين طريقها للحفظ في هذه الخالة فيرتضيه االمالك ولا يعسدق على ذلك الأبينة لأنه بدعى ضرورة مسقطة للضمان بعدتحقق السبب فصاركااو ادعى الادن في الايداع هدايد قال في المنتق هـ ذا اذا لم يكن الحريق عامامشهورا عند الناس حتى لوكان مشهورا لابحتام الىالبينة اه (وان خلطها المودع عالدحتی) مارت عیث (لا بخيز ضينها) ولاسبيل المودع عليهاعندا بيحنيفة لاستلاكها منكل وحه لتمذر الوصول الى عن حقه وقالا اذا خلطها عجنسها شركه ان شاءلانه وان لم عكنه الومسول الى عين حقه صورة عكنه معنى بالقسمة فكان استلاكا من وجه دون وجه فيللل الهما شاء هدامه قال فى التجميم واختار قول الامام المحبوبى والنســنى وابوالفضل الموصلي وصدر

الشريعة

غيره فيكون متمديا بالتسايم والثاني متمديا بالقبض فتمنير بينهما ولابى حنيفة ان قبض الثاني قبض للاول واذا تعلق الضمان على الاول عبذا القبض لم بحب به ضمان على الثاني لان قبض الواحد لايوجب الضمان على أثنين وان استهلكها الثاني ضمن اجاعا ويكون صاحبها بالخيار انشاء ضمن الاول اوالثاني فان ضمن الاول رجع علىالثاني وانضمن الثانى لا يرجع علىالاول واجموا ان مودع الغاصب يضمن اذا هَلَكَتُ الوديسة في بدء لان هناك قبضان مضمونان والمنصوب منه بالخيان ان شاء ضمن الغاصب ولايرجع على المودع وانشاء ضمن المودع ويرجع على الغاصب وكذا اذا غصب من الغاصب غاصب آخرفهلكت عند الثانى فالمالك بالخيار أن شاء ضمن الاول وهو يرجع على الثانى وانشاء ضمن الثاني وهو لايرجع علىالاول وأنما يستقر حاصل الضمان علىالثاني وكذا اذا وهب المودع الوديمة أو أعارها فهلكت عند الثاني لان هناك قبضان لان الموهوبله والمستمير يقبضان لانفسهما فهو مخالف للقبض الاول فيكون المالك بالخيار في تضمين المهما شاء ومن اودع صبيا وديعة فهلكت في يده لاضمان عليه بالاجاع فان استهلكها ان كان مأذونا له في التجارة ضمنها اجاءا وان كان محجورا عليه ان قبضها باذن وليه ضمن ايضا أجاعا وان قبضها بغير اذن وليه لاضمان عليه عنـــدهما لا في الحال ولا بعد الادراك وقال ابو يوسف يضمن في الحسال وان او دعمه عبدا فقتله ضمن اجماعا والفرق ان الصبي من عادته تضييع الاموال فاذا سلم اليه مع علمه بهمذه العمادة مكانه رضى باتلافه فلم يكن له تضمينه وليس كذلك القتــل لانه ليس من عادة الصبيان فيضمن ويكون قيمته على عاقلته وان جنى عليه فيما دون النفس كان ارشــه في مال العسبي و ان او دع عنــد عبد وديمــة فهلكت عنـــد. لاضمان عليــه وان استهلكها انكان مأذونا اومحجورا قبضها باذن مولاء ضمنها اجاعا وتكون دينا عليه الى بعد العتــق و ان كان محجورا او قبضها بنير اذن مولاء لم يضمنها في الحال ويضمنها بعد العتق اذاكان بالغا عاقلا عندهما وقال أبو يوسف يضمنها فىالحال وساع فيها (قوله الا ان يقع في داره حريق فيسلمها الى جاره او يكون في سفينة فخاف الغرق فينقلها الىسفينة آخرى لم يضمن) لان ذلك يسين طريقا للسفظ في هذه الحالة ويرتضيه المالك ولايصدق على ذلك الإبينة لانهيدعي ضرورة مسقطة للضمان فصار كااذا ادعى الاذن فىالابداع قال الحلواني اذاوقع فىداره حريق فانامكنه ان بدفعها الىبيض عياله فدفعها الىاجنبي ضمن وشرط الامام خواهر زاده فىالحريق الغالب ان يحيط بالوديمة فان لم يكن بهذه الصفة ضمن كذا في المستصنى (فوله فان خلطهما المودع عاله حتى صار لا تتميز ضمنها) لانه استهلاك ثم لاسبيل للمودع عليها عند ابى حنيفة وعندهما اذاخلطها بجنسها شركة انشاء مثل ان يخلط الدراهم البيض باليض اوالسود بالسود اوالحنطة بالحنطة اوالشمير بالشمير لعما أندلا عكنه الوصول الىغيرحقه صورة و امكند معنى بالقسمة فكان استهلاك من وجه دون وجه فيل الى أيهما شاء

(فان طلباصاحبا) بنفسه اووكيله (فحبسها عدهوهو يقدرعلى تسليمها) ثم هلكت (ضمنها) لتعديه بالمنع فيصيرغاصباقيد بكونه قادرا على تسليمها لانه او حبسها عجزا او خوفا على نفسه اوماله لم يضمن وفى القهستانى عن المحيط لوطلبها فقال لم اقدر ان احضرها تلك الساعة : ﴿ وَقُوْلُ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَل

اطلبا غدا فلماكان القد قال هلکت لم يضمن ولو قال له في السرمن اخبرك بعلامة كذا فادفعها البه ثمجاءرجل بتلك العلامة ولم بدفعها اليدحتي هلكت لم يضمن اه (وان اختلطت) الوديعة (عاله من غير فعله) كان انشق الظرفان وانسب اجدهماعل الآخر (فهو) اى المودع (شريك لصاحها) اتفاقا لاختلا طهما منغير جناية (وان انفق المودع بعضها) اي الوديمة (ثمردمثله)اى مثل ماانفقه (فغلطه)اي المر دود (بالباق) ثم هلکت (ضمن الجيم)اي جيع الوديعة من الذي كان يق مها والذي رده الها عومناعا انفقه لخلطه الوديمة عاله فسكون استهلاكا على الوجه الذي تقدم (واذا تمدى المودع في الوديعــة بان كانت دابة فركها أوثوبافليسه اوعيدا فاستخدمه اواودعها عند غيره) عن ليس في عياله (ثم ازال التعدى وردها الى مده زال الضمان)

وله أنه استهلاك من كل وجه لانه تتعذر الوصول اليغير حقه ولواتراً الخالط لاسبيل له على المخلوط عند الى حنيفة لأنه لاحق له الافيالدين وقد سقط وعندهما بالابراء سقط خيرة الضمان فتمين الشركة في المخلوط وخلط الحل بالزيت وكل ماثع بغير جنسه توجب انقطاع حق المالك الى الضمان بالاجاع وكذا خلط الحنطة بالشعير في الصميم لان احدهما لايخلوا من حبات الآخر فيتعذر التميز والقسمة ولواخلط المائم بجنسه سقطم حق المالك الى الضمان عندا لى حنيفة وعند ألى يوسف بجعل الاقل سعاللاكثر وعند مجد شركة بكل حالوقد قالوا لايسع الخالط اكله حتى يؤدى مثله الىصاحبه اماعند الىحنىفة فلانه ملكه منوجه مخطور واماعندهما فلان المين باقية على ملك صاحبًا (قوله فانطلها صاحبًا فعيسها عنه وهويقدر على تسليمًا ضمن) لأنه اذا طلبها فقد عزله عن الحفظ فاذا استهلكها بعد ذلك كان غاصبا مانعاله فيضمها لكونه متمديا بالمنع وامااذا لمريقدر على تسليمها بازيكون فىمومنع ناءاى بعيد لايقدر فى الحبال على ردها لايضمها لانهغير قادر على الرد (فو أبه وان اختلطت بماله منغيرفعله فهو شريك لصــاحيماً) كااذا انشق الكيسان فاختلط لعدم الصنع فيشتر كان فيه وهذا ﴿ الْاَتَّفَاقُ ﴿ فَوَ لِلَّهُ فَانَانَفُقُ المُودَعُ بَعْضُهَا ثُمْرِدُ مِنْهُ فَخَلَطُهُ بِالْبَاقَ ضَمَن الجُمِيعُ ﴾ لانه حِمل متلفالها بإنفاق بعضها وخلط باقهها عمله لان المثل الذي دفعه هوماله والخلط بمعنى الاستملاك وأناخذ بعضها لنفقته ثميداله فرده ووضعه فيموضعه فضاع لميضمن لانالنية من فيرضل لايوجب الضمان . وقوله « فخلطه بالباق » اعاد كر الخلط احترازا عا اذا هلك الباقي قبل الخلط فانه يهلك امانة امااذا خلطه بالباقي مسار متعدياكذا في اليناسيع (قوله واذاتمدي المودع في الوديمة بان كانت دابة فركبا اوثوبا فلبسه اوعبدا فاستخدمه اواودعها عند غيره ثمازال التعدى وردها الى بده زال الشمان) وقال الشافي لايبرأ لان عقدالوديمة ارتفع حين سار منامنا فلايبرأ الابالرد على المالك ولنا انامره بالحفظ عام في سائر الاوقات والامر لاسطل بالتعدى بدلالة ان من وكل رجلا ببيغ عيده فشجه الوكيل شجة اوضربه ضربة ثمباعه صح ببعه بالاس التقدم وهذا اذاكان الركوب والاستمدام واللبس لم ينقصها امااذا نقصها ضمنها واماالمستمير اذا تمدى لا يبرأ من الضمان الا بالرد على المالك (فو له وان طلبها صاحبًا فجعده اياها ضمنها) لأنه لماطاليه بالرد فقد عزله عن الحفظ فمند ذلك هو بالامساك غاصب مانم فيضمن وفيه اشبارة الى انه لوجحدها عند غير المالك لم يضمن وان جحدها بحضرة المودع اوبحضرة وكيله ضمنها وانجعدها عند غيرهما لم يضمن عندابي يوسف وقال زفر يضمن قال فياليساسيع وبقول ابي يوسف نأخذ لان الانسمان قد بخني وديمته

و وال سببه وهوالتمدى وبقاء الاس (٥٧) (ل) (جوهرة) بالحفظ فكانت بده كيد المالك حكمالانه عامل له بالحفظ فبازالة الم المناسب المن

الحفظ فيبق بعده بالامساك فاصبا فيضمن (قان عاد) بعد جمعوده (الى الاعتراف) بها (لم يبرأ من الضمان) لارتماع المقدلان المطالبة بالرد رفع من جهة المالية بالرد رفع من جهة المودع فتم رفع المقد منهما واذا ارتمع لا يعود الابالتجديد فلم يوجد الرد الى نائبه عملاف المطالفة ثم المود الى الوقاق لبقاء الامر فكان الرد الى نائبه كما فى الهدايه (و للمودع ان يسافر بالوديسة و ان كان لها حل) اى تمثل (ومؤنة) اى اجرة عند ابى حنيفة ﴿ ١٥٥ ﴾ لاطلاق الأمر و قالا ليس له ذلك اذا كان العدام مؤنة لان الماك المسلمة ال

بسوده في هذا الموضع من باب الحفظ لان فيه قطع طمع الطامعين (قوله قان عاد الى الاعتراف لم يهرأ من الضحان) لا نه لما جمدها حكم له فعا بالملك لثبوت بده عليا لان كل من في بده شيء قالظاهر اله له قاد اعترف به لغيره بعد هلاكه لزمه ضحانه و أن طلب الوديعة صاحبا فقال الودع قت فنسيتها فضاعت ضمن و أن قال سقطت منى لا يضمن و أن قال اسقطتها ضمن (قوله و للودع أن يسافر بالوديعة و أن كان الها حل ومؤنة عند ابى حنيقة) هذا اذا كان العلم بق أمنا الما اذا كان محنوفا بضمن اجاما وكذا اذا كان العلم بق أمنا و نهاه صاحبها من السفر بها فسافر بها بضمن لان التقييد مفيد لان الحفظ في المصر المناخ الا أن بعنطر الى ذلك بان قصد السلطان اخذها و قال او يوسف و محد اذا كان لها و النظماهر انه لا يرضى بذلك و لا يى حنيفة اطلاق الامر و المفازة عمل الحفظ اذا كان و العلم بقا و السفر من اشفاله فلا تمنعه الوديعة من ذلك قال صاحب المنظومة البرك المغالة و السفر من اشفاله فلا تمنعه الوديعة من ذلك قال صاحب المنظومة المورك المغالة و السفر من اشفاله فلا تمنعه الوديعة من ذلك قال صاحب المنظومة المؤكلة المؤلفة المنافرة على المنطوعة المؤلفة المنافرة على المنطقة المؤلفة المؤلفة المؤلفة و السفر من اشفاله فلا تمنعه الوديعة من ذلك قال صاحب المنظومة المؤلفة و المنافرة و السفر من اشفاله فلا تمنعه الوديعة من ذلك قال صاحب المنظومة المؤلفة و المنفرة من اشفاله فلا تمنعه المودية من ذلك قال صاحب المنظومة المؤلفة المؤ

لا يضمن المودع بالمسافر. • عند انعدام النهى في المخاطر. و يجعلان هذه مضمونه • في كل ما لحمله مؤنه

قيد بانسدام النهى والمضاطرة لانه اذا نهاه نمنرج بهما بضمن اجماعاً وكذا اذا كان الطريق مخوفاً واما اذا لم يكن لهما حمل ولا مؤنة لابضمن بالمسافرة اجماعاً والذى له حل و مؤنة هو ما كان محتاج في حمله الى ظهر او اجرة جمال (قوله واذا اودع رجلان عند رجل ودبعة ثم حضر احدهما يطب نصيبه منها لم يدفع البه شيء منها حتى محضر الآخر جند ابى حنيفة وقال ابو بوسف ومجد يدفع البه نسيبه) والحلاف في المكيل والوزون لهما انه طالبه يدفع نصيبه فيؤهم بالدفع البه كما في الدين المشرك ولا نه يطالبه بدفع في المدن والمفائل على المفين ولا يمن الفائب لا نه يطالبه بالمفرز وحقه في المشاع والمفرز المدني بشغل على الحقين ولا يمن حقه الا بالقسمة و لبس المودع ولاية القسمة بمخلف الدين المشرك لا نه يطالبه بتسليم حقه اله لان الديون تقضى بامثالها (قوله و ان اودع رجل عند رجلين شيئا عما يقسم لم يجز ان يدفعه احدهما الى الآخر و لكنهما يقتسمانه و محفظ كل واحد منهما في المنهم جاز ان محفظه احدهما باذن صاحبه) وهذا قول ابى حنيفة فسفه وان كان عا لا يقسم جاز ان محفظه احدهما باذن صاحبه) وهذا قول ابى حنيفة

شيئاً عا يتسم) مثلياً كان أو قبياً (لم يجز أن يدفعه اخدهما الى الآخر) لأن المالك لم يرض (وعندهما) يحفظ أحدهما لتكله (ولكنهما يقتحانه فيحفظ كل واحد منهما قصفه) لانه لما أو دههما مع عمله أنعب لا يقدران على ترك أعالهما و اجملاعهما أبدا في مكان واحد الحفظ كان راضيا بقسمتهما وحفظ كل واحد النصف دلالة والنساب والنمل (وأن حكان عما لا يقسم جاز أن يحفظ احدهما باذن الآخر) لان الممالك

له حل و مؤنة لأن الماك تازمه مؤنة الرد في ذاك فالظماهر أله لا يرضي به فتقيد و للماهر الهداية ترجيم قوللما شأخير دليلها (والااودعرجلان عند رجل) وديمة من دُوات الامثال (ثم حضر احدهما) دون ساحبه (فطلب نصيبه منها لم ندفع اليه) اي الى الحامشر (شيم) منها (سني عضر) مساحبه (الآخر عنسد الى حنيفة) لائه بطالبه عفرز وحقه ق مشام ولاشرز الابالقيمة وليس للمودع ولانتها (و قالا دنم اليه نسبيه) لانه بطالبه بدنع نصيبه الذي سلد اليد قال في التعييم واعتده تول الأمام العيوي والنسق والوالغضل الموصل و سدر الشريعة اه قيدنا بذوات الاشبال لانهسا لوكانت من الغيبات لا دفع اليد انسامًا على العيم كما في الهداية والفيض (وان اودع رجل هند رجلين

زوجتك فسلمها) المودع (اليها) اى الى زوجته وهلكت (لم يضمن) لا نه لابجد بدا من ذلك فانه اذا خرج كان البيت و مافيه مسلما اليهافلاعكنه اقامة العمل مع مراعاة هذا الشرطوان كان مفيدالكن فشرح الاسبيجابي وهذا اذا كان لا بحد بدا مزدك لان الشرط وان كان مفيدا لكن العمل به خير بمكن امااذا كان بجديدا منه بلزمه مراعاة شرطه مقدر الامكان لتمكنه منحفظها على الوجه المأموربه فاذا خالف ضمز إه و لخصا (و أن قالله احفظها في هذا البيت) لبيت معين من الدار (فحفظها في بيت آخر من) تلك (الدار) وهلكت (لم يضمن) لأن الشرط غير مفيد فان البيتين في دار واحدة لا غناوتان في الحرز (وان حفظها في) بیت من (دار اخری ضمن) لان الدارين منفاو مان في الحرز فكان مغيدا فيصيح التقييدو لوكان التفاوت بين البيتين ظاهرا بال كانت الدار الى فها البيتان عظيمة و قبیت الذی نها. من المفظ فيه مورة ظاهرة صيح الفرط مدايد

ومندهما لاحدهما ان محفظ بائن الآخر في الوجهين جميعا لانه رضي بامانتهما فكان لكل واحد منهما ان يسلم الى الآخركا في مالا يقسم ولابي حنيفة أنه رضي بحفظهما ولم يرض بحفظ احدهما فوقع التسليم الى الآخر بغير رضى المالك فيضمن الدافع ولايضين القابض لان موضع المودع هنده لا يضمن (قوله واذا قال صاحب الوديمة لا تسلمها الى زوجتك فسلمها الميالم يصمن) لانه لابد من التسليم الميا فنهيه لابؤثر كما اذا قال لاتحفظها بنفسك ولافي صندوقك وهذا اذا لم يكنه امرأة سوىالتي نهاه عن الدفع الها والوديعة عا نحفظ على الدى النساء كذا في الستصني (قولد و أن قاله احفظها فهذا البيت غنظها في بيت آخر من تلك الدَّار لم يضمن) لان البيتين في دار واحدة لاخفاوتان في الجواز و هذا اذا لم يكن البيت الذي حفظها فيه انفس حرزا من البيت الذي امر بالحفظ فيه اما اذا كان البيت الثاني احرز ضمن كذا في البنساسيم (قوله وان حفظها فيدار اخرى ضن) لان حكم الدارين مختلف في الحرز والحفظواما اذا تساويا في الحرز اوكانت الثانية احرز لا يضمن ﴿ مسائل ﴾ المودع اذا وضع الوديمة فيالدار فغرج والباب مفتوح فجاء سارق فاخذها ان لم يكن فيالدار احد ضمن لان هذا تضييع الدابة الوديعة اذا اصابها مرض او جرح نام الودع انسانا يعالجها فعطبت فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن المودع او المصالج فان ضمن المودع لايرجع على احد وان ضمن المالج ان علم انها ليست لا لا رجع عليه وان لمبطم انها لغيره او ظهالارجع عليه المودع اذا خاف على الوديمة الفساد ال كان في بلد قاض دفع أمرها اليه واستأذنه في بِمها وان لم يكن في البلد قاض باعها وضمن ثمنها لصاحبها وعلى هذا القطة • رجل غاب عن منزله و رك امرأته فيه وفيه وديمة فلا رجع لمبحد الوديمة الكانت امرأته امينة لم يضمن وان كانت غير امينة ضمن قال في الواقعـات سوقى قام من حاوته الى الصلاة وفيه ودايع لناس فضياعت لاضمان عليه لانه غير مضيع لمنا في عانوته لان جيرانه يحفظونه • رجل دفع الى آخر شيئا لينزه في حرس ان كان دراهم ليسله ان عبس منها شيئا لنفسه ولاله ان هضه الم غيره لينثره ولونثر خسه ليس له ان بلنقط منه وال كان سكراله ال دفع اليغيره لينثره وله ال يلتقط منه وليس له ال محبس منه شيئا لنفسه كذا في الواقعـات * رجل اودع رجلا زنبيلا فيه آلات النجارين ثم جاء يسترده وادعى أن فيه قدوما فذهبت منه و قال المودع قبضت منك الزنبيل ولا ادرى مافيه لاضمال عليه و هل بحب عليه اليمين قالوا لابحب عليه لا نه لم يدع عليه صنيما وكذا اذا اودع دراهم في كيس ولم يزنها على المودع ثم ادمى انها كانت اكثر من ذاك فلا يمين عليه الا ان يدعى عليه الفيل وهو التضييع او الحيانة المودع أذا قال ذهبت الوديعة من منزلى ولم يذهب من مالى شيئا يقبل قوله مع بمينه خلافا لماك لانه امين * غربب مات في دار رجل وليسله وارث معروف وخلف شيئا يسيرا يساوى خسة دراهم ونحوها وصاحب الدار فقير فله ان يأخذها لنفسمه لانه في معني اللفطة والله سمانه و تعالى اعلم

- من كتاب المارة كا

هي مثقة من العربة وهي العطية و قبل منسوبة الىالعار لان طلبها عار وشنار فعل هذا مثال العارية بالتشديد لان ياء النسب مشددة • والعارة لغة فالعارية قال الحروى حتى أن نرتى هذه طاره ، و بيتى لا بطوف به فاره

اى لا تدور • و في الشرح عبارة من عليك المنافع بشيرعوض وسميت مأرية لتعربها من العوض و من شرطها ان انكون العين قالمة للا نتفاع بهما مع بقاء عينها حتى لا تكون عارية الدراهم والدنانير والفلوس الاقرضا والعارية غيرلازمة حيىان فلعير الأبرجع فها متى شا، و تبطل عوت احدهما (قولد رحماقة العارية سائزة) اى مقيدة لمك النفية لانها نوع احسان وضل خير (قوله وعي عليك الماضع بني جوش) و هذا قول ابى بكر الرازى وطمة اصمامنا وقال الكرخى هيءاباحة المنافع علك الغير والاول اصم ووجهه ان المستمير علك ان بعير ولو كانت اباحة لم يجزله ان بعيرها كن ابيح له طمام لم يجزله ان يبحد لفروجه قول الكرخي انها لوكانت تعليكا لجازله الديوجرها كا قلنا في الاجارة لما كانت تمليكا للمنافع جاز للمستأجر ان يوجرها قلنسا امتناع اجارة المارية ليس لانه لا على المنفعة لكن المني ان المعر ملكه المنافع على وجه لا يقطع حقد عنها منى شاء فلو جازله ان يوجد لتملق بالاجارة الاستحقساق فقطع حق المستدر منها فلهذا المني لم بجز اجارتها (قوله وتصم بقوله احرتك والحسنك هذه الارض ومُفتك هذا الشوب وحلتك على هذه الدابة اذا لم يرد به الهبة واخدمتك مذا العبد و داری نات سکنی و داری نات عری سسکنی) اما قوله • احرنگ • فهو صريح المارية و اطمئتك هذا الارض طارية ابضا لانها لا تطم ضلم انه اراد المنفعة ولهذا لو قال اطمئك هذا الطعام كان اباحة السين • وقوله • مُضَّلُكُ هذا الثوب • عبارة من العارية قال عليه السلام • المُعدّ مردودة • ولو كانت تُعتضى ملك العين لم تجبردها • المُصدّ بكسرالم العطية يقال مفه يمضه بكسرالنون وفضها اذاعطاه شيئا كذا في العمام ه وقوله و عرى ، بيان للنفعة توقيتها بعمر. لا نه جعل له سكناها مدة عره • و قوله • اذا لم يرد به الهبة • راجع الى مُعتِك وحلتك ناذا كان كذلك نَبْغِي أَنْ مُولِ بِهِمَا اللَّهُ أَرَادُ كُلُّ وَأَحَدُ مُنْهِمًا كُمَّا فِي قُولُهُ تَصَالَى ﴿ عَنُوالَ بِين نه كه و لم مثل بين ذالكمــا • و قوله • و اخدمتك هذا العبد • صريح في تمليك المناسسة لانه ذن له في استخدامه ، و قوله ، و دارى لك سكني ، اي سكناها لك (قُولُه و للمير ان يرجع في الصارية متى شباء) لانهـا تمليك المنسافع و هي تحدث مالا فحالا فمالم وجد منها لم تصل 4 قبض فالمتبرع ان رحم فيه (قوله والمارية امانة أن هلكت من غر تبد لميضمن) قال عليه السملام « ليس على المستعير غر المثل ضمان ، فإن شرط فيها الضمان كانت مضمونة بالشرط لقوله عليه المسلام لصفوان بن امية احين استار منه ادرها قال 4 صفوان أغصبا تأخذها يامجد فقال و بل طرية

(حائزة) لانها نوع احسان وقد استعار النبي صلى الله عليه و الم در عا من صفوان هدانه (ومي) لغة اعارة الشي كافي القاموس وشرط (تمليك المنافع بغير عوض) اقاد بالتمليك لزرم الابجاب والنبول واونعلا (وتصم مقوله اعراك) لانه صريح فها(و اطعمتك هذه الارش) اي غائبًا لازالار ضلائعكم فينصرف الى مابؤخذ مها علىسبيل المجاز من اطلاق اسم المحل على الحال (و مفنك) اى اعطيتك (هذاالتوب) اوهذا العبد (وحلاً على هذا الدابةاذا لم رده) ای مقوله اعطينك وحلشك (الهبة) لأن المفط سالح لقليك المين والمنفعة والمنفعة أدنى فعمل علها عند عدم النية (و اخدمتك هذا العبد) لانه اذن له في الاستخدام (ودارى اكسكنى)لان معناء سكناها ك (ودارى ك عرى سكني) لان اللام و ان كان المقايك لكن لما اردفه بالتميز بلفظ السكني المحكم في ارادة النفعة انصرف منه افادة الملك (والمعيران رجع في المارية ميشاه) لانهامقد تبرع (والعارية) اي حكمها انها (امانة) في بدالمستعبر (ان هلكت من غير نمد لم يضين

ولويشرط الضمان قهستاني (وليس المستعير ان يؤجر مااستماره) ولاان برهنه لان الشي لايتضمن مافوقه (وله ان يعيره ان كان مالا يختلف باختلاف المستعلى المنافع ومن ملك شيئا جاز لهان علكه على حسب ما ملك ولذ اشرط ان لا يختلف باختلاف المستعمل فلوكان يختلف في المستعمل فلوكان يختلف المستعمل فلوكان يوني المستعمل فلوكان يختلف في المستعمل فلوكان يختلف في المستعمل فلوكان يوني المستعمل فلوكان يختلف المستعمل فلوكان يختلف ألم المستعمل فلوكان يختلف المستعمل فلوكان يستعمل فلوكان يختلف المستعمل فلوكان يختلف المستعمل فلوكان يختلف المستعمل فلوكان يولي المستعمل فلوكان يختلف المستعمل فلوكان يضائل المستعمل فلوكان يولي المستعمل فلوكان يستعمل فلوكان المستعمل فلوكان

فى الهداية وهذا اذاكانت الاعارة مطلقة وهي على اربعة اوجه احدها ان تكون مطلقة فيالوقت والانتفاع وللمستميرفيدان ينتفع بد فیای نوع شیاه وفی ای وقت شاء علا بالاطلاق والثاني ان تكون مقيدة فيهما وليس له أن مجاوز ماسماء علا بالتقب الااذا كان خلافا الى مثل ذلك اوخير منه والثالث ان تكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في حق الانتفاع والرابع عكسه وليسله ان شعدی ماسماء اه (وعارية الدراهم و الديانير والمكيل و الموزون) والمدود المتقارب عنبد اطلاق (قرض) لان الاعارة عليك المنافع ولا عكن الانتفاع بها الاباستهلاك عينهافاقتضى تملك العبين ضرورة وذلك بالهبة اوالقرض والقرض ادنا هما فشبت ولان من قضية الاعارة الانتفاع ورد الدين فاقيم ردالمثل مقامه هدابه وأنما قلت عند الإطلاق لانه

مضمونة ، فاخذها بشرط الضمانُ وفي الينابيع لوقال اعربي دابتك او ثوبك فان مناع فانا منامن له فالشرط لنو ولايضمن وأما الوديمة والاجارة لايضمنان أبدا ولوشرط فيهما الضمان والما يضمان بالتمدي كذا في الكرخي . وقوله همن غير تمد » أما قال ذلك لاند اذا تعدى ضمن لان للتمدى تأثيرا بدلسل أنه لوحصل في الوديمة ضميا فَعَلَ هَذَا اذَا آسَتُنَارَ عَلَمَةَ الى موسَعَ سماء فَجَاوِزَ مِمَا ذَلِكَ المُوسَعُ فَعَلَبَتَ ضَمَنَ قَيمًا لان الاذن لم يتناول ذلك الموضع قصار بركو به فيه غاصبا فلوذًا ضمن قان رجم بها ألى الموضع الذي استفارها اليه فعطبت لم يبرأ من الضمان وقال زفر يبرأ اعتبارا بالوديعة أذا تعدى فيها المودع ثم أزال التعدى ولنا أنه قد لزمه الضمان بالتعدى فلا يعرأ من ذلك الا بالرد على صاحبها كالفيامب (فق له وليس المستعبر أن توجر ما استماره) فان آجر فعطب ضمن لان الاعارة دون الاحارة والثيُّ لا يتضمن مافوقه ولانمقتضي العارية الرجوع وتعلق حق المستأجر بهايمنم ذلك فلهذا لمربحز فان آجرها ضمن حين الحمها وان شاء المعير ضمن المستأجر لانه قبضها بغيراذن المالك ثم ان ضمن المستمير لايرجع على المستأجر لانه ظهر اله آجر ملكه وان ضمن المستأجر رجع على المؤجر آذا لم يعلم انه عارية في بده دفعها لضرر الغرور بخلاف مااذا علم (قوله وله ان يعيره اذاكان لايختلف باختلاف المستعمل) لان العارية تمليك المنافع وإذا كانت عليكا فمن ملك شيئا جازله أن علكه على حسب ماماك وأعا شرط انلاعتلف باختلاف المستعمل دفعا لمزمد الضرر عنالمير لآنه رضىباستعماله لا باستعمال غير. وأنما مجوزله أن يعير أذا صدرت مطلقة بأن استعار دابة ولم يسمله شيئًا فان له ان يحمل ويمير غيره للحمل وله ان تركب و يركب غيره لانه لما اطلق فله ان پییر حتی لو رکب بنفسه لیس له ان برکب غیر. لانه تمین رکوبه ولوارکب غيره ليسله ان بركب شفسه حتى لوفعله ضمن لانه قد تعين الاركاب فاما اذا استعار لركها هو اواستعار ثوبا للبسه هو فاركبها غيره اوالبسه غيره فتاف ضمن لانها مقيدة هنا بركوبه ولبسه وان استمار دارا ليسكنا هو فاعارها غيره فسكنها لم يضمن لان الدور لاتختلف باختلاف المستعمل (في لم وعارية الدراهم والدنانير والمكبل والموزون قرض) لان ألاعارة تعليك المنافع وهذه الأشياء لا متفع بها الا باســـتهلاك اعيامًا وكذ المدود الذي لانتفاوت كالجوز والبيض لانه لا نتفع به الا باستهلاك عينه وأنما يكون عاريةالدراهم والدنانير قرضا اذا اطلق المارية اما اذااستمارها ليماس بها ميزانا او يزبن بها دكانا كانت عارية لاقرمنا فان هلكت من غير تمد لاضمان عليه (فُولُه واذا استمار ارضا لببني فيها او يغرس نخلا جاز والممير ان يرجم فيها

لوعين الجهة بان استمار دراهم ليماير بها ميزانااو بزين بها دكانا لم يكن قرىناولايكون له الاالمنفعة السماة كافى الهدايه (واذا استعار ارصا ليبنى فيها اويفرس نخلاجاز)لانهانوع منفعة كالسكنى علك بالاجارة فكذا بالاعارة (وللممير ان يرجم فيها) متى شاءلمامر انها عقد غير لازم (ويكلفه قلع البناء والغرس) لشغله ارضه فيكلفه تغريفها وهذا حيث لم يكن أقى القلع مضرة بالارض والا فيتركان بالقيمة مفلوعين لئلا تنلف ارضه ثم (فان لم يكن وقت العاربة فلاضمان عليه) اى على المعير فيما نقص البناء والقرس بالفلع لان المستعير مفتر غير مغرور ﴿ ١٥٤ ﴾ حيث أعمد اطلاق العقد من غير

ويكلف قلع البناء والغرس) لان العبارية توجب الاسترجاع فيكلف تغريفهما ﴿ قُولِهِ فَانَ لَمْ وَقَتْ السَّارِيةِ فَلا ضَمَانَ عَايِهِ ﴾ بعني في نفسان البناء والغرس لان المستمير مغتر غير مغرور حيث اغتر باطلاق العقد من غير أن يستوسسق منه بالوعد لانه رضي بالعارية من غير توقيت فلم يحكن مفرورا والرجوع انما مجب بالغرور (قُولِه و أنَّ وقت العارية فرجع قبل الوقت ضمن المعبر مانغض البناءوالغرس بالفلع) لاَنه غره توفيت المسدة قال في الهسداية اذا وقت العسارية ورجم قبل الوقت صمح رجوعه ولكنه بكره لما فيه من خلف الوعد ويضمن المير مانقض البنــاء والغرس بالقلع لانه غره حيث وقت له والظاهر هوالوفاء بالوهد فيرجع عليــه وقال الحــاكم الشهيد أنه يضمن صباحب الارض المستمر فيمة غرسه وبنائه يكونان له الا أن بشباء المستعير ال رفيهما ولا يضمنم قيمهما فيكون ذلك له لانه ملكه وقالوا اذا كان في القلع ضرر بالارض فالحيار الى صاحب الارض لانه صاحب اصل والمستمير صاحب تبع والنزجيم بالاصل وان استعارها لنزرعها لم تؤخذ منه حتى محصد الزرع وقت اولم يوقت لأن الزرع نهاية معلومة فيترك إلى أن يستحصد وأعا يترك باجرة المثل حمي لانتضرر المعير مراعاة الحفين وليس كذاك الغرس لانه لانماية له (قو له واجرة رد العارية على المستعير) لان الرد واجب عليه لانه قبضه لمنفعة نفسمه وفي الوديمة ونة الرد على صاحب وفي الرهن وؤنة رد الرهن على المرتمن ونفقة المتعمار على المستعير وعلف الدابة المستعبارة على المستعير والكسوة على المعير وأو استعبار عبدًا للحدمة فعليه نفقته وإن إعاره مولاه فنفقته على الولى فالاستمبارة إن يفول اعربي عبدك والاعارة ان يقول المولى خــ ذ عبــ دى وأستخــ دمه من غير طلب من المستمير (قو له واجرة رد العين المستأجر على الموجر) لان الواجب على المستأجر التمكين والتخليمة دون الرد فان منفعة فبضمه شاملة الموجر معنى (قو له ً واجرة رد العين المفصوبة على الفاصب) لان الواجب عليه الرد والاعادة الى بد المالك لانه نقلها من مالكها غصبا (قو له واذا استعار دابة فردها الى اصطبل صاحبا فهلمحت لم يضمن) وهذا استحسسان لان اصطبله بدء ولو ردها الى المالك فالمالك يردهـا الى الاصـطبل ولانه اتى بالتسـايم المنصارف وفي الفيـاس يضمن لانه لم ردها الى مالكهـا ولا الى و كيــاه فكان مضــيما لها ومن اســتمار دابة فردهــا مع عبــده اواجــيره لم يضمن والمراد بالاجــير ان يكون مشــاهرة بخــلاف الاجير مياومة لانه ليس في عياله وكذا اذا ردها مع عبد صاحب الرابة او اجبره لان المنالك رضي به الا ترى انه اذا ردهما البه فهو يردهما الى

ان يسبق منه الوعدهدانه (وان كان وقت العارية) وقت (فرجم قبل الوقت ضمن المعر) المستعبر (مانقس البناء والغرس بالقلع) لانه مغرور من جهتمه حبث وقت له والظاهر هوالوفاء بالمهمد فيرجع دفعا الضرز هداله ثم قال وذحكم الحاكم الشهيد أنه يضمن رب. الارض للستعير قيمة غرسه و منانه و يحكو نانله الاان يشاء المستمير ان وضهما ولايضمنه فستهما فكوناله ذلك لانه ملكه قالوا اذا كان بالنلع ضرر بالارض فالحيار الى رب الارض لانه صاحب اصلو المبتمير صاحب تبع والترجيم بالاصل اه قيد بالبنياء والغرس لانه او استعارها لز رعها لم تؤخذ منه حتى محمد الزرع سيواه وقدام لالانهاه نهاية معلومة فيترك باجر المئل مراعاة للحفين كما في الهداية وغرها. (واجرة رد العاربة على المستعر) لأن الردواجب عليه لأنه قبضها لمنفعه

نفسه والاجرة مؤنة الرد فتكون عليمه (واجرة رد المين المستأجر على الموجر) لان الواجب (عبده) على المستأجر التمكين والتحلية دون الرد (واجرة رد المين المفصوبة على الفاصب لان الرد واجب عليه دفعا عضرر عن المائلة فتكون ، و نه عليه (و اذا استمار دابة فردها الى اصطبل مالكها فهلكت الميضمن) وهذا استمسال لانه

هيده وقبل هذا في العبد الذي يقوم على الدواب وقبل فيسه وفي غيره وهو الاصح فان ردها مع اجنبي ضمن وهذا دليل على أن المستمير لا علك الا بداع وقال بعضهم علك الانداع لانه دون الاعارة (قوله وان استمار هينا فردها الى دار المالك ولم يسلمها البسه ضمن) وفي نسخة لم يضمن وحكَّدًا هو في شرحه لم يضمن غير انه بعد ذلك اشار الى انه في آلات المزل وفي الهداية ان استمار عبدا ورده الى دار ُ المالك ولم يسلمه لم يضمن فإن كانت العارية عفدا او ثوبا لايبرأ حتى برده الى الممير وهو معنى مافى متن الكتاب (فو له وان رد الوديمـــة الى دار المــالك ولم يسلمـــا اليه ضمن) وكذا المفصوب لأن الواجب على الفاصب فسمخ فعله وذلك بالرد الى المالك دِونَ غَيرِهُ وَالْوِدِيمَةُ لَا يُرْضَى المَائِكُ بِرَدُهَا إِلَى الدَّارِ وَلَا إِلَى بَدُّ مِنْ فَي الْعِبَالِ لَانِهُ لُو ارتضى ذلك لما أو دعهما بخلاف العوارى لأن فيها عرفا حتى لو حكانت العمارية هند جوهر لم يردها الا الى المير لعدم العرف فيه و من اعار ارضا الزراعة يكتب المار الك قد اطعمتي عند ابي حنيفة وعندهما بكتب الك قد اعرتني لان الفظــة الاعارة موضوعة له والكنابة بالموضوع اولى كما في اعارة الدار وله أن لفظ الاطمام ادل على المراد لانها يُعْس الزراعة تنظم الزراعة وغيرها كالبناء وتحوه فكانت الكتابة ما أولى مخلاف الدار فانها لا تمار الا لمسكني ﴿ مَمَاثُلُ ﴾ قال في الواقعات .رجل استعار دابة فنام المستندر في المفازة ومقودها في بدء فجاء انسبان فقطع المفود .وذهب برَّمَا لا ضَمَانَ عليه ولو مد المقود فانتزعه من بده ولم بشعر بذلك ضمن لانه ف الوجمه الاول غير مضيع وههنا مضيع وهذا اذا نام مضطبعًا اما اذا نام قاعدًا. لايضمن ولوكان المفود ليس في يدء لانه غير مضيع لان المودع اذا نام قاعدا فسرقت الوديمة لا ضَانَ عليمه والمودع والمستعبر في هذا سنواء نس على اللسنوية بينهما المرخسي • رجل استعار كـ اباً ليقرأ فيه فوجد فيه خطأ ان علم ان صاحب الكتاب بكره اصلاحه ينبغي ان لايصلحه لانه تصرف في مال الغير بدر اذنه وان لم يعلم انه لايكره اصلاحه جاز لانه مأذون له دلالة و لو لم نفعل لا اثم عليه لان الاصلاح غير واجب عليه • رَّجل استعار تورا فاستعمله ثم تركه في المرعى فضاع ان علم ان المسر رضي بكوته هنــاك برعي وحده كا هوالســادة لايضمن والا ضمن لانه تركه بغير اذنه • رجل طلب من آخر ثورا عارية فقال له غدا اعطيك فلا كان من الغد اخذه المستسر بغير اذن صماحبه واستعمله ومات في يده ضمن لانه اخسده بغير اذنه وان رده فات عند صاحبه لا ضمان عليه • امرأة عارت شبيئا يغير اذن الزوج ان اعارت من مناع البيت كما يكون على ابدى النساء عادة فضاع لايضمن وأوزلق مستمير السراويل فتحرق لايضمن • رجل دخل الحمام فاستعمل آنية الحمام فانكمرت لا ضمان عليه و كذا إذا اعطماء صاحب الفقاع كوز الفقاع ليشر به فسنقط من بده وانكدير لاضمان عليمه لانه اخسذه باذنه ولو اتى الى ســوق ببيـع الآنية واخذ انا، بغير اذنه لينظر أليه فسنقط من يده فانحكسر ضمن لانه غير مأذون فيه والله سمانه ونعالي أعلم

أتى بالتسلم المتعاد المتعارف لانه او ردها الى المالك لردها الى المربط كا في الهدايه (و أن استمار عينا) نفيسة (فردهما الى دار المالك ولم يسلما اليه ضمن) قال فالجوهرة وفي نسخة لم بضمن وكذاهوق شرحه غرانه بعد ذلك اشار الى انه في آلات المزل اه اى مخلاف الاعيان النفيسة فلا تردالا إلى المسر وتعامه في الهدايه (والرد الوديمة) او العين المنصوبة (الى دار المالك ولم يسلمها اليه ضمن) لان الواجب على الغاصب نحخ فعله وذلك بالرد الى المالك دون غره والوديعة لابرضي المالك بالردالي الدارولا الي مدمن في العيال لانه لوارتضاء لما اودعها هدايه

- اللقيط كاب اللقيط

اللقيط اسم لمنبوذ من في آدم نيهذ خوفا من العيلة او فرارا من التهمة مضبعه آثم ومحرزه غانم واخذه انضل من تركه وسمى لقيطا باعتبار ما كه لما آنه يلفط والالتقاط مندوب اليه فيما اذا كان في المصر وواجب اذا كان في ربة لما فيه من احياتُه (قُولُه رجهالله الفيط حر) اى في جميع احكامه حتى ان قاذفه محد لان الاصل في ني آدم الحرية والدار دار الاسلام وهي دار الاحرار وان ادعى الملتقط أو غيره آنه عبده لايسيم الا بالبينة وبجوز شهادته بعد البلوغ اذاكان مدلا ويصمح منه العنق والندبر والكنابة والجنايه عليه ومنه كالجناية على الاحرار ومحكم له بالاسلام لانه وجد بين المسلمين فكان من اولادهم وروى ان زجلا النقط لفيطـا فجـا، به الى على كرم الله وجهه فقال هو حر (قوله ونفقته من بيتالمال) اذا لم بكن له ما ل ولا قرابة لان ميراثه للمسلمين وعقله عليه فكانت نفقته في بيت مالهموروى ان رجلا جاء الى عر رضي الله عنمه عنبوذ فقال وجدته على بابى فقال عر صبى الغوير أبوسا نفقته علينا وهو حر فقوله عمى الفوير ابوسيا يدل على عر اتهمه أن يكون أبنه وأن البأس جاه من دينا عليه ليموم ولايته (فان العبله و الغوير بلد واليوس القصط والمنبوذ الطفل المرمى فان انفق عليه الملتفط من ماله أ فهو متطوع ولا بر جم به على الانبط لعدم ولانته عليه الا أن يأمره الفاضي ليكون اوامرأة (لم يكن لغير مان الله دينا عليـه ولا يكني مجرد الامر من الفاضي في الاصع لان مطلفـه قد يكون المث والترغيب وانما يزول هذا الاحتمال اذا شرط ان يكون دينا عليه ولو لم يأمره الفاضي ولكن صدقه اللقيط بعد البلوغ فله الرجوع فان ابا الملتقط ان ينفق عليــه وســأل القياضي أن نقله عنه فالقاضي أن نقله عنه إلى بد على أذا أقام البينية أنه لقيط واتما شرطت البينة لجواز ان يكون عن تلزمه نفقته كانه وعبده فان رجع بعد دف الى القاضي بطل برده الى هده فالقياضي بالخيار ان شياء رده اليه وان شاه ابتساء على يد العسدل (قو لد فان النقطه رجل لم يكن لفره ان يأخذه من مده) لان يره قد سبقت اليـه فلم بكن لاحد ان بزعه الابيد هي اولي من يده (قو له فان ادعى مدع انه اسه فالقول قوله) معناه اذا لم يدع المنقط نسبه اما اذا ادعاه فهو اولي به وان ادعاه غر الملتفط انه ائمه فهو الحدى صدقه الملتفط او كذبه لانه أقر الصبي عما عمه لانه بشرف بالنسب وبمر بعمدمه (قو له فان ادعاه اثنان ووصف احدهما غلامة في جسده فهو اولي به) لأن العلامــة تدل على سبق البعد لان الظاهر ان الانسان يعرف علامة ولسده وان لم يصنف احدهما علامة فهو أنهما لابستو أثمما في النسب وأن سبقت دعوة أحدهما فهو أين لانه ثبت حقه في زمان لا منازع له فيه الا اذا اقام الآخر البينة لان البينة اقوى قال الخسندى اذا ارعاه رجلان احدهما مسلم والآخر ذى قضى به للسلم وان كانا مسلمين قضىبه لمن أقام البينة وأن أقاماها جميعًا قضي به للما ولوكان المدعى أكثر من أثنين فعن أبي

اى برقع من الارش قعبل عمني مقعول ثم غاب على الصى المنبود باعتبار مأله لانه يلقط وشرعا مولود طرحه اهله خوفا من العيلة او فرارا من التهمة وهو (حر مسلم) تبعا للدار (ونفقته من بيت المال) لانه مسلم عاجز عن النكسب ولا مال له و لا قرابة و لان ميراثه ابيتالمال والحزاج بالضمان والملتقط متبرع فىالانفاق عليه لعدم الولاية الاان بأمر والقاضي وليكون التقطم) ملتقط (رجل يأخذ من مده) لثبوت حق الحفظ له بسبق ده (فان ادی مدع) مسلم او دمی انه اسه فالقول قوله) استحسانا لانه اقرار له عا غمه لانه لمتشرف بالنسب ويعتبر بعدمه وهذأ أذالم مدع الملتقط نسبه والافهو اولى من الخارج ولوذميا مع مسلم (وان ادعاء اثنان ووصف احدهما علامة في جسده فهو اولي 4) لان الظاهر شاهد لهلوافقة الدلامة كلامه وأن لم يصف أحدهما علامة فهو انهما لاستوائمتها في السبب والي سبقت

دعوى أحدهما فهو أبنه لانه ثبت حقه في زمان لاينازع فيه الااذا اقام الآخر البينةلان البينة اقوى هدايه (حنفة)

(واذا وجد) اللقيط (في مصر من امصار المسلمين أوفي قرية من قراهم) قرى المسلمين (فادعى ذى اله ابنه ثبت نسبه منه و كان مسلما) تبعا للدار و هذا من (٤٥٧ ﴾ في استحسان لان دعواه تضمن النسب وابطال الاسلام الثابت بالدار

> حنيفة انه جوزه الى خسة وقال ابويوسف يثبت مناشنين ولايثبت مناكثر منذلك و عند عجد يثبت من ثلاثة ولا يثبت من اكثر منذلك وأن ادعته اسرأة لايصم الا بتصديق الزوج اوباقامة البينة لان فيه حل النسب على النير وان ادعاء امرأ نان واقامت كل واحدة منهما البينة قال ابوحنيفة يجعل ابنهما وعندهما لايكون ابنواحدة منهما لاستمالة ان تلد امرأ تان ولدا واحدا ولابي حنيفة ان اثبات النسب لايقتضى اثبات الولادة وأعاشلقه احكاماخر منتحريم المصاهرة وحق الحضانة ووجوبالارث (فَوْ لِهُ وَاذَاوِجِدُ فِي مُصْرُ مِنَامِصَارُ الْمُسْلِينِ اوْفَقَرِيةٌ مِنْقِرَاهُمْ فَادْعِي ذَمِي الْهَابِنَهُ ثبت نسبه منه وكان مسلما) لان في اثبات نسبه نفعله واعاجملناه مسلمالان الكفر الحاق ضرربه فايكسه الضرر لابجوز عليه ومامحصلله فيه النفع فهوجائز فصحت دعوته فيما ينفعه دون مايضره (فوله وان وجد في قرية من قرى اهل الذمة اوفي سِعــة اوكنيسة كان ذمياً) البيعة لليود والكنيسة للنصارى وهذا الجواب فيما اذا كان الواجد ذميا رواية واحدة وان كان الواجد ملما في هذا المكان اوذميا في مكان المسلين اختلفت فيه الرواية فني رواية كتساب اللقيط اعتبر المكان وفىرواية كتاب الدعوى اعتبر الاسلام ايهماكان الواجد وفيرواية ابن سماعة عن عجد لقوة اليد (قو لد ومن ادعى ان اللقيط عبده لم يقبل منه) لانا قد بيناانه حر بالظاهر فلا ينقل عنه ينفس الدعوى الا ان يقيم البينة أنه عبد، وفي اليناسِيع أذا أدعى رجل أنه عبد، وصدقه بمدالادراك ينظران حرى عليه احكام الاحرار من قبول شهادته اوحد قاذفه وما اشبه ذلك من الاحكام لايصير عبدا بتصديقه اياه وان لم بجر عليه شي من احكام الاحرار فهوعبد للذي ادعاه (فوله وان ادعى عبدا آنه ابنه ثبت نسبه منه و كان حراً ﴾ لانا نراعي حصور المنفعةله وثبوت النسب أنفع له وكونه رقيقا ضررا عليــه فصيم مافيه نفعه وبطل مافيه ضرره ولان المملوك قدتلدله الحرة فلاتبطل الحرية الظاهرة بالشك وأن أدعاه مملوكان فهو أينهما ويكون عبدا عند أبيحنيفة وقال مجد هو ابنهما و یکون حرا و لو قال المسلم هو عبدی و قال النصرانی هو ابنی فهو ابن النصراني ويكون حرا (فولد وانوجد مع اللقيط مالمشدود عليه فهوله) اعتبارا للظاهر وكذا اذاكان مشدودا على دابة وهوعلها واما اذاكان مومنوعا يقربه لمريحكم له به ويكون لقطة وانوجد اللقيط علىدابة فهي له وحكى انالقيطة وجدت ببغداد وعند صدرها رق منشور فيه

> > هذه بنت شقی و شقیة ، بنت الطبا هجة والقلیة و مها الف دینار جعفریة ، یشتری بها جاریة هندیة ، و هذا جزاء من لم ی ، زوج بنته و هی کبنیرة

والاول الفعلمسفيروالثاني منار فعجت دعواه فيما شفعه دون مایشره (وان وجد) اللقيط (في قرية من قرى اهل الدُّمَة اوفي سعة) بالكسر معيد الهود (اوكنيسة) معبدالنصارى (كاندميا)وهذا الجواب فيا اذا كان الواجد ذميا رواية واحدة قالىڧالدر والمشلة رباعية لأنداماان بجد مسلم في مكاننا فسلم اوكافر فى مكانهم فكافر أوكافر في مكاننا اوعكسه فظاهر الرواية اعتبار المكان لبسيقه اختيارا اه (ومنادعيان اللقيط عبده لم يقبل منه الامالينة لأنه حرظاهرا) (فان ادعى عبد اله الله ئبت نسبه منه) لاندينفعه (وكان حرا)لاز المملوك قدتلدله الحرة فلا تبطل الحرية الظهاهرة بالشك والحرفى دعوته اللقيط اولى من العبد والمسلم من الذي ترجيما لما هو الانظر فيحقه هدامه (وان وجد مع اللقيط مال مشدود عليه فهوله) اعتبارا للظاهر وكذا اذا كان مشدودا على دابة هوعليهالماذكر نائم يصرفه

(٨٥)(ل) (جوهرة) الواجد له باس القاضي لانه مال صائع وللقاضي ولاية صرف مثله اليه وقيل

بصرفه بغير امر القامني لانه للقبط ظاهرا وله ولاية الانفاق وشراء مالابد منه كالطعام والكسوة لانه من الانفاق هدابه (ولايجوز تزويج الملتفط) لانعدام سبب الولاية (ولاتصرفه فيمال الفيط) لاجل تخبته لان ولابته ضعيفة عنزلة ولاية الام (ويجوز ان يقبض له الهبة) لانه نفع محض ولهذا علكه الصقير بنفسه اذا كان طائلا و تملكه الام ووصيها هدايه (ويسلم في صناعة) لانه من باب تأديه وحفظ ﴿ ٤٥٨ ﴾ حاله (و يواحره) قال في الهداية

وفي الجامع الصغير لا يجوزان يواجره ذكره في الكراهية وهوالاصح اهوفي التحييج قال الجبوبي لا علك انجاره في الاصيح و مثني عليسه النسسني و صدر الشريسة

﴿ كتاب القطة ﴾

مناسبتها للفيط ظاهرة لوجود معنى المقطة فياما الا ان الفيط اختص بالآدمي واللفطة بالمال (اللفطة) بفتح الفياف و تسكن اسم للمال الملنقط و هي (امانة) في بد الملتفط (اذا اشهد المنقط اله بأخذها لحنظها وبردها على صاحبها) ويكفيه ال بقول من جمعتموه بنشد ضالة فداوه على قال في الهداية لان الاخذ على هذا الوجه مأذون فيــه شرط بل هو الافضل مند عامة العلماء وهو الواجب اذاخاف الضباع علىماقالوا واذا كان كذك لانكون مضمونة عليه وكذلك اذا تصادقا أنه اخذها للمالك لان نصادقهما جد ف حقهما

وفي رواية وهي صفرة (قوله ولا يجوز تزويج الملتقط الغيط) لا نه لاولاية له عليه من الملك والقرابة والسلطنة والنصرف على الصفراعا هوبالولاية ولا زوجه الا الجاكم (قوله ولا نصرفه في مال المقيط) اعتبارا بالام (قوله و يجوز ان يقبضه الهبة) لا نه نفع محض (قوله و يسلم في صناعة) لا نه من باب تنقيفه و استجلاب المنافع له (قوله و يواجره) هذه رواية القدوري وفي الجامع الصغير لا يجوز ان يوجره وهو الاصح لا نه لا يمك اللاف منافعه فاشبه الم مخلاف الام فانها تملكها وجناية المقبط في بيت المال و ميراثه لبيت المال لالذي النقطه فاذا قال المقبط خطأ فالدية على فاقلة القاتل لبيت المال و ايما وجبت الدية لا نه حر و ايما كان لبيت المال لا نه لاوارث له القاتل و ان قتل عدا فالامام بالحبار ان شاء قتل المقاتل و ان شاه صالحه الى الدية عندهما و قال ابو يوسسف لبس له ان يقتله و لمصحى يأخذ منسه الدية لان ولاية الامام تبت بالمقد فهو كالوصى والوصى لبس له ان يقتل و ليس للامام ان يشو في قولهم جيما لان في ذلك استقاط حق المسلمين من غير بدل والله سمانه و تمالي اعلم

- اللقطة الله

هى بآسكان الفاف و تحريكها وهى اسم لما ياتفط من المال و اخذها افضل من تركها وهذا فى غر الابل و البقرلان ماسواهما مجاف عليه الضباع و الثلف فنى اخذه صيانة له (قولد رجماقة الهفطة امانة اذا اشهد الملتقط انه يأخذها المحفظها و يردها على صاحبا لان الاخذ على هذا الوجه مأذون فيه شرعا بل هو الافضل عندعامة العلماء وهو و اجب اذا خاف الضياع و اذا كان كذلك لاتكون مضونة عليه و كذا اذا تصادقا انه اخذها المالك لان تصادقهما كالبيئة و ان اقرانه اخذه لنفسه و جب عليه ضمانها وان اخذها و لا فضلت فى يده ضمنها عندهما وقال اخذ تما المالك فتلفت فى يده ضمنها عندهما وقال ابو يوسف لا يضمنها و القول قوله لان ساحب المقطة يدى عليه اخذا مضونا وهو ينكر فكان القول قوله ولهما انه اقر بسبب الضمان و هو الاخذ وادى مايبريه وهو الاخذ الملكه فلا يبرأ و لواخذ لفطة ليا كلها او ليسكها لنفسه لم يبرأ من ضمانها حتى بؤديها الى يد صاحبا وقال زفر اذا ردها الى الموضع الذى اخذها منه برى لانه قد ردها الى الموضع الذى اخذها منه ناشبه ما اذا اخذها ليردها على صاحبا ثم ردها الى ذك الموضع ولنا ان الاخذ وقع لنفسه فصار غاصبا و الناصب لايبرأ الا بالرد الى الم ذك المناس ولنا ان الاخذ وقع لنفسه فصار غاصبا والناصب لايبرأ الا بالرد الى الم ذك المناس ولنا ان الاخذ وقع لنفسه فصار غاصبا و الناصب لايبرأ الا بالرد الى الم ذك

وصار كالبينة ولو اقرائه اخذها لنفسه يضمن بالايتناع وال لم يثمد و قال اخذتها كلائك و كذبه (المائك) المائك يضمن حند ابى حنيفة وعجد و قال ابو يوسسف لا يضمن والقول قوله اه باختصسار وفى التصميح قال الاسبيمابى والصميم قول ابى حنيفة واعتمده البرهانى والنسنى و صدر الشريعة اه (قان كانت) اللقطة (اقل من عشرة دراهم عرفها) اى نادى علياحيث وجدها وفى الجامع (الماها) على حسب أرى الملتقط بحبث يغلب على ظنه ان صاحباً ﴿ أَهُ هُ مُ ﴾ [لا يطلبها بعدها (وان كانت عشرة فصاعدا عرفهاحولا) قال

في الهداية وهذه رواية عن الى حنفة وقدره مجد في الاصل بالحول من غير تفصيل بين القليل والكثير ثم قال وقبل في العجيم ان شيئا من هذه المقادير ليس بلازم ويغوض إلى رأى الملتقط يعرفها الىان يغلب على ظنه أن مساحها لإيطلبابعد ذلك أهومثله فيشر مالاقطع قائلا وهذا اختيار شمس الأعة وفي اليناسعوعليهالفتوى ومثله في الجواهر وعتمارات النوازل والمضمرات كافي التصحيم وانكانت اللقطة شيئا لاسق عرفه الى أن يخاف عليه الفساد وان كانت شيئا يعلم انساجيها لايطلبا كالنواة وقشور الرمان جاز الانتفياع به من غير تعريف ولكنه مبتى على ملك مالكهلان التمليك من المجهول لا يصيح كذافي الهدايدوفي الجوهرة قال بعض المشايخ التقاط السنابل فيليام الحصادان كان قليلا يغلب على الظن اله لايشق على صاحبه لابأس باخـــدُه من غير تعريف والافسلا اھ (فان جاء صاحما) ردهااليه (والا

[المانك اوالى وكيله وكذا الناصب اذا ركب الدابة ليردها الى صاحبها فتلفت فيذلك الركوب فهومنامن لان الاخذ مضمون عليه فلابيرأ الابالرد الى يد صاحبها إوالى يد وكله فاناخذ اللقطة ليردها على صاحبها واشهدعلىذاك ثمردها الى موضعها انكان لم تبرح من مكانه حتى ردها فيه لم يضمن وأن ذهب بها ثم رجع إليه فردها ضمن وبكني فيالاشبهاد النيقول منسمتموه ينشد لقطة فدلوه على سنواء كانت اللقطة واحدة اواكثر يعني سواءكانت جنسا واحدا اواجناسـا مختلفة ثماذا اشهد فجاء صاحبها يطلبها فقال قد هلكت فهومصدق لأندامين حين اشهد والامين لايضمن من غيرتمد و وقوله و اذا اشهد الاشهاد حتم عندهما وقال أبو يوسف لايشترط الاشهاد والخلاف فيما اذا امكنه انيشهد امااذالم بجد من يشهد اوخاف اذا اشهدان يأخذه الظلمة فترك الاشهاد لم يضمن إجاعا (فو له فان كانت اقل من عشرة دراهم عرفها اياما وان كانت عشرة فصاعدا عرفها حولا كاملا) وهذه رواية عن ابي حنيفة • وقوله « اياما » مناه على حسب ما برى وقدره محدفي الاصل بالحول من غير تفصيل بين القليل والكثير وهو قول مالك وروى الحسن عن الى حنيفة ان التعريف على قدر خطر المال ان كان مائة درهم فصاعدا عرفها حولا وأنكانت عشرة دراهم فشهر وأنكانت ثلاثة دراهم فثلاثة ايام وانكانت دانقا فيومايسي اذاكان الدانق فضةامااذاكان ذهبا فثلاثة ايام وان کانت کسرۃ او تمرۃ ونحوہا تصدق ہا مکانہا وان کان محتاجا اکلھا وقیل ان هذه المقادير كلها ليست بلازمة وانما يعرفها مدة نقع بها التعريف وعليه الفتوى ثم التعريف آنايكون جهرا فيالاسواق وابواب المساجد وفي الموضع الذي وجدفيه وفي الجامع وان وجد اللقطة رجلان عرفها جيعا واشتركا في حكمها ولو مناعت اللقطَّة من يد ملتقطها فوجدها في يد آخر فلا خصومة بينه وبينه لانالاول قد ارتفعت يده ولوكانا يمشيان فرأى احدهما لقطة فقال لصاحبه هلتهافاخذها لنفسه فهي للآخذ دون الآمر واذاكانت اللقطة شيئا يعلم ان صاحبها لا يطلبها كالنوى المبدد فاله يكون اباحة بجوز اخذه من غير تعريف ولكنه ستى على ملك مالكه قال بعض المشاع التقاط السنابل فيايام الحصاد اذاكان قليلا يغلب على الظن اله لايشق على صاحبه لا بأس ان يأخذه من غير تعريف والافلا يأخذه (فو له فانجاء صاحبا والا تصدق بها) اما اذا جاء صاحها واقام البينة سلمها أليه ايصالا للحق الى مستمقه وذلك وأجب وأما أذا لم بجي متصدق بها ليصل خلفها اليه وهو الثواب على اعتبار اجازته التعدق بها وان شاء امسكها رجاء الظفر بصاحبها (فَوْ الد فان جاء صاحبها) يعنى بعد التصدق بها (فهو بالخيار ان شاء اجاز الصدقة) وله ثوابها (وان شاء ضمن الملتقط) فانضمنه لم يرجع بها على المسكين لانه باتضمين ملكها فظهر انه تصدق

تصدق بها) على الفقراء (فان جاء صاحبها) بعد النصدق بها (فهو بالخيار ان شاه امضى الصدقة) وله ثوابها وتصير اجازته اللاحقة بمنزلة الاذن السابق (وانشاء ضمن الملتقط) لانه سلم ماله الى غيره بغيراذِنه وانشاء ضمن المسكين أن هلك في يد لانه قيض ماله بغير اذنه وال كان قاعًا اخذه لانه وجد عين ماله كما في الهدايه و أيها ضمن لا يرجع به على الآخر (ويجوز الالتفاط في الشاة) اتفاقا (والبقر والبعير) خلاقا للائمة الثلاثة ثم قبل الحلاف في الاولؤية فعندهم التراك اولى لا نما تدفع السباع عن نفسها فلا يحتى علما وفيه احمال عدم رضى الملك فكر هالاخذو لذا انه ادالم يحش علما من السباع لم يؤمن علما من يدخانة فندب اخذها صيانة لها ومالهامن القوة ربما يكون سببا للضباع كما هو سبب الصيانة عن السباع فتمارضا فالصفحة بالشاة كذا في الفيض فان قبل قدجاء في الصحيح ان رسول الله صلى تقطيه وسلم لماسئل عن ضالة الابل قال ماك ولها معهاسفاؤها وخذاؤها دعها حتى بجدها ربها ، قبل في ١٤٦٠ كمه في الحديث اشارة المائه بجوز التفاطها

علك نفسمه فله ثوابهما وان ضمن المنصدق عليمه لم يرجع به ايضا على الملتفط لان المسدقة عقد نرع فاذا ضغفها الذي نرع عليه لم رجع به على المتبرع (قو له وبجوز النفاط الشــاة والبغرة والبعير) هــذا اذا خاف عليم التلفوالضباع مثل أن يحكون البلد فها الاسد والصوص أما أذا كانت مأمونت التلف لايأخذها اما الشاة فلقوله عليه المسلام و خذهما فاعاهى لك اولا خيك اولاذئب ، واماالابل فلقول عليه السسلام • مالك ولهـا معها خـذاؤها وسـقاؤها ترد المـاء وترعىالثجر حتى يأتها صاحبًا فيأخذها ، (قوله نان النق المتقلط عليها بغير اذن الحاكم فهو متبرع) لقصــور ولاشــه (قُو لِه وان انفق بأمر. كان ذلك على صاحبيا) لان الفاضي ولاية في مال الفائب نظرا له وقد يكون النظر في الانفاق (قو لدو اذا رفع ذلك الى الحاكم نظر فيــه نان كان العبمة منفعـة آجرهـا والفق علمـا من اجرتها) لان فيه القياء المين على ملكه من غير الزام الدين عليه (قوله وان لم يكن لها منفسة وخاف ان تستغرق النفقه فيمها باعها وامر بحفظ ممنها) لان الفاضي ناظر محساط فله ان يختبار اصلح الإمرين (فو له وان كان الا صلح الانفاق عليها اذن الحاكم في ذلك وجعل النفقية دنيا على مالكهما) لانه نصب ناظراً وفي هــذا نظر من الجبانبين وانمـا بأمره بالانفــاق يومين او ثلاثة على قدر ماري رجاء أن يظهر مالكها فاذا لم يظهر يأم سيمها لان استدامة النفقسة مسأصلة فلا نظر في الانفساق مددة مددة قال في الهداية شرط في الاصل اقامة البينة وهو العميم لانه محتمل أن يحكون غصبًا في ده فلا يؤمر فيمه بالأنفاق واتما يؤم في الوديعية فلا بد من البينية لكشيف الحال وان قال بينية لي مقول له القياضي انفق علما أن كنت مسادقا فيا قلت حتى ترجع على المالك أن كان مادة ولا يرجع ان كان فاصب (قوله فاذا حضر المالك فلملتقط ان عنمه منها حتى يأخبذ النفقية منه) لا له احساء ملك بنفقته فصبار كأنه استفاد الملك من جهشه فاشبه المبيع ثم لابسقط دين النفقة برالاكه في يد الملتقط قبل الحبس ويستقط إذا هلك بعسد الحبس لانه يصمير بالحبس بشبسه الزهن

وان لم يكن لهما منفسة المستامة فلا نظر في الانفساق مدة مددة قال في الهمداية شرط في الاصل اقامة وغلم النبينة وهو العميم لانه محتمل ان يحكون غصبا في ده فلا يؤمر فيه بالا نفاق المينا والمره محفظ المينا والمالة المناف المالة المناف المالة المناف المنا

اذا خيف علما (فان

انفق الملتقط علما بقير اذن

الحاكم فهومتبرع) لقصور

ولانه (وان انفق بامر.

كان ذاك دينا على صاحبا)

لان لمقاضي ولاية في مال

الغاثب نظراله (وادًا رفع

الملتقط (ذلك) اى الذى

النفطه (الى الحاكم)ليأمره

بالاتماق عليه (نظر فيه)

اى في المرفوع اليه (فان

كان البيمة منقعة آجرها

وانفق علما من اجرتها)

لأن فيه أشاء العين على

ملكه من غير الزام الدس عليه

وكذلك نغمل بالعبدالآبق

(ولقطة الحل والحرم سواء) لانها لقطة وفى التصديق بعد مدة التعريف ابقاء ملك المالك من وجه فيملكه كما في سائرها وتأويل ماروى الله لايحل الالتقاط الا للتعريف والتخصيص بالحرم لبياناله لا يسقط التعريف فيه لمكان الله لغرباء ظاهرا هدايه (واذا حضرر جل فادعى أن اللقطة له لم تدفع اليه) بمجرد دعواء بل (حتى يقيم البيئة) اعتبارا بسائر الدعاوى (فان اعطى علامتها حل للملتقط ان يدفعها اليه) لان الظاهر انهاله (ولا يجبر على ذلك في القضاء) لان غير المالك تديسرف وصفها (ولا يتصدق) الملتقط (باللقطة على من الحرف على غنى) لان الما مور به هو التصدق والصدقة لاتكون على غنى

(وان كان المنتقط غنيا لم يجزله ان يتنفع بها) لانه ليس بحمل الصدقة ان يتنفعها) في حاجة نفسه لانه عمل لها ولان نفسه لانه عمل لها ولان مرفها الى فقير آخر كان للتواب وهو مثله وفيه نظر المجانبين (ويجوز) للتقط (ان يتصدق بها اذا كان غنيا على ايه وابنه وزوجته اذا كانوافقراه) للرائهم عمل الصدقة وفيه نظر المجانبين

(فو له ولقطة الحل والحرم سواه) هذا احتراز عن قول الشافى رجه الله فان عنده ما يلتقط فى الحرم بعرفه ابدا الى ان بجى صاحبه (فو له واذا حضر رجل وادى ان اللقطة له لم تدفع اليه حتى يقيم البينة) لانه مدع فلا يصدق بنير بينة الا انه اذا دفعها اليه جاز لقوله على السلام و فان جاه صاحبافه وفعاه على فوله فان اعطى علامها حل للمتقط ان يدفعها اليه ولا يجبر على ذلك فى القضاه) وقال مالك والشافى يجبر والملامة ان يسمى وزن الدراهم وعددها ووكاها ووعاها ولو صدقه قبل لا يجبر على الدفع كالوكيل بقيض الوديمة وقبل يجبر لان الملك ههنا غير ظاهر والمودع مالك ظاهرا و قوله ولا يتصدق باللقطة على غنى) لان الاغنياء ليسوا بحل للصدقة (قوله وان كان المتقير افوله وان كان المتقير افراك ان يتنفع بها) لانه مال النير فلا بأس ان يتنفع بها القوله عليه السلام والإعمالة وقوله وانكان فقيرا فلا بأس ان يتنفع بها القوله عليه السلام دولا تحل اللقطة» (قوله و بحوز ان يتصدق بها اذا كان فقيرا جاز ان يتصدق بها على هؤلاء والله سمانه وتعالى اعلم هؤلاء والله حوالة سمانه وتعالى اعلم هؤلاء والله سمانه وتعالى اعلم هؤلاء والله سمانه وتعالى اعلم هؤلاء والله المناس الله وتعالى الع

مر كتاب الحتى

هولمسم لمولود له فرج وذكر يورث من حيث مباله فاذا اشتبه حاله ورث بالاحوط حقى ينكشف حاله وكذا اذا لم يكن له فرج ولا ذكر ويخرج الحدث من دبره او من سرته كذا فى الينابيع (فوله رجهالله اذاكان للولودفرج وذكر فهوخنى فان كان سول من الذكر فهو غلام وان كان يبول من الفرج فهو انثى وان كان يبول منهما والبول يسبق من احدهما ينسب الى الاسبق) لان السبق من احد الموضين يدل على انه هو الاصل وانه عدل الى المجرى الآخر لماة او عارض (فوله وان كاما فى السبق سواء فلا معتبر بالكثرة عند الى حنيفة) لان البول يقل ويكثر لا جل منيق المخرج وسعته فلاد لالة لقلته ولا لكثرته (فوله وقال ابو يوسف و مجد ينسب الى اكثرهما) بولا لان كثرته

﴿ كتاب الخنثي ﴾

مناسبته للقطة انه تتوقف بعض احكامه حتى يتضع حاله و اللقطـة بتو قف عن التصرف بها حتى يغلب على الظن ترك طلبها (اذا كان للمولود فرج وذكر) اوكان عاريا عنهما بان كان له ثقبة لاتشبهها (فهو خثى فان كان سول

من الذكر وهوغلام وان كان ببول من الفرج فهوانئ) لان البول من اى عضو كان فهودلالة على أنه هوالمنه والأصل الصحيح والآخر عنزلة العيب هدايه (وان كان ببول منهما والبول يسبق من احدهما نسب) الحكم (الى الاسبق) لان السبق يدل على أنه المجرى الاصلى وغيره عارض (وان كامًا فى السبق سواه فلا عبرة بالكثرة عند ابى حنيفة) لانه قديكون لاتساع احدهما وصنيق الآخر (وقال ابو بوسف و مجدينسب) الحكم (الى اكثرهما) بولالانها علامة قوة ذلك العضو ولان للاكثر حكم التكل فى كثير من الاحكام قال فى التحقيق و رجح دليل الامام فى الهداية والشروح واعتمد المحبوبي والنسنى وصدر الشريعة اه

تدل على أنه هوالمجرى في الاسل لان للاكثرجكم الكل فينز حج بالكثرة نان اسنوبا ف الكثرة قالوا جيمالاعلم لنما بذك وهومشكل ينتظر به ال أنَّ بِلغ (قو له فاذا بلغ الحنيقي وخرج له لحية اووصل الى النساء فهو رجل) و كذا اذا احتام كما يحتام الرجال او کان له ندی مستوی (قوله و ان ظهر له ندی کندی المرأة و نزل له این في ثده او حاض اوحبل او امكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة) لان هـذا من علامات النساء و اما خروج المني فلا اعتبار به لانه مخرج من المرأة كما يخرج من الرجل كذا في شرحــه وصورة الحبل بان يتمسح بخرقة فيها مني • قان قبل ظهور الثديين علامة مستقلة فلا حاجة الى ذكر الهن • قبل لان الهن قد بزل ولائدى او يظهر له ثدى محبث لاغيز من ثدى الرجل فاذا نزل المبن وقع التمز (قوله فان لم بظهرله احدى هذه العلاما فهو خنثي مشكل) انما قال فهو ولم غل فهي لانه لوائثه بكون تميينا لاحد الامر ف وقيل اعما ذكره لان التذكير هوالاصل لاعلى التمبين (قَوْ لَهُ فَاذًا وَقَفَ خَلْفَ الامام قام بين صف الرجال والنساء) والاصل في ذلك أن الخنثي المشكل بؤخذله في جميع اموره بالاحوط في امور الدن فاذا ثبت هـــذا قلنا مَف بين صف الرجال والنساء لانه محتمل ان يكون امرأة فاذا وقف في صف الرجال افسد علم و محمّل أن يكون رجلا فاذا وقف في صنف النساء افسد عليهم قامر بالوقوف بين ذفك ليأمن الامرين فان وقف في صف النساء أعادصلاته لاحتمل الهرجل وان قام في مسف الرجال فصدلاته ثامة ويعيد الذي عن عينه والذي عن يسار والذى خلفه محذائه صلاتم احتياطا لاحتمال آنه امرأة واجب الينا ان بصلى بقناع ونجلس في مسلانه كما تجلس المرأة فان مسلى مفسير قنساع امر بالاعادة لاحتمال انه امرأة قال في الهنداية وهو على الاستحباب وال لم يعند آجزأ ويكره له لبس الحرر والحلى وأن شكشف قيدام الرجال والنبصاء ويكره أن مخلوبه غير محرم من رجل اواءرأة وان بسافر بغير محرم من الرجال وان احرم محج وقد راهق قال ابويوسف لا علم لي بلباســـه لا نه ان كان ذكرا بكرماه لبس المخبط وان كان اني بكرله تركه وقال محمد يلبس لباس المرأة لان ترك لبس المخيط وهو امرأة فحش من لبسمه وهو رجل ولا شي طيه لانه لم يلغ وفي شرحه اذا احرم بعد مابلع تحب او عرة قال ابو يوسف لاعلم لى بلباسه وقال عجد بلبس لباس امرأة ولا ني عليه لانه لا يؤمن ان يكون امرأة فستره اولى من كشفه و نبغي عند محمد انه بجب عليه الدم احتياطها لاحتمال ان بحكون ذكرا وان مات قبل ان بستبين امره لم يفسله رجل ولا امرأة بل عم كان عمله اجنى عمد مخرقة وال كال دراح محرم منـه عمـه غرقة * ولا مقال هلا يشــترى له جارية نفسله كما قلتم في الحتان • قانا الميت لاعلك فالجبارية بعد مونه تكون اجنبيــة وقال شمس الا مُمــة بجعل في دوائرة ويغسل وهذا كله اذا كان يشني اما اذا كان طنلا فلا بأس ان يغسله رجل او امرأة ويسمى قرم وتحكفن كا تكفن المرأة في حسمة اثواب قال في الباجع

واذا بلغ الحنثى وخرجت له لحيمة أو وصبل الى النساء) او احتلم كما يحتلم الرجال او حکان له ندی مستوی عبداله (فهو رجل) لانها علامات الرحال (وأن ظهرله تدي كندى المرأة او تزلله لبن في شده او حاض او حبل او امكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة) لانها علامات النباء (فان لم يظهر له احدى هذه العلامات) اوتعارضت فیله (فهو خنی مشکل) له احکام مخصوصة قال في الهداية والاصل فيه أن يؤخذ فينه بالاحوط والاوثق في امور الدين وان لاعكم نبوت حكم وقع الشك في ثبوته اله وهــذا اجال ماقال المس يقوله (واذا وقف) الحنثي (خلف الامام) لصلاة الجامة (قامة بين مسف الرجال و) صف (النساء

و) اذا يلغ حد الشهوة (تبتاع له امة تختنه) لاباحة فظر مملوكته الى عورته رجلاكان اومرأة (انكان له مال فان لم يكن له مال انتاع) اى اشترى (له الامام) امة (من) مال (بيت المال) لانه اعد لنواب المسلمين (فاذا ختته إعها) الامام (ورد تمنها الى بيت المال واذا مات ابوه و خلف ابنا و خنتى فالمال بينهما عند ابى حنيفة على تلاثة اسهم للابن سممان و لله فى سهم و هو) فى هذا المثال المذكور (النى عنده فى الميراث) لان ذلك ثابت بيتين و الزيادة مشكوك فها فلا يحكم بالشك (الا ان بثبت غيرذلك فيتبع) و الاسل عنده ان له اسوأ الحالين من الذكورة و الانوثة و يتصور فى ذلك اربع صور + الاولى ان يكون ارثه فى حال في حال الذكورة الله يمنون فى حال الذكورة و الانوث المنابع الم

اقل کزوج وام و خنیی شفيق اولاب فينزل ذكرا الثالثة أن يكون محروما في حال الانوثة كشيقيتين وخنق لاب فصرم • الرابعة ان يكون محروما في حال الذكورة كزوج وشقيقة وخنثى لاب فيمرم ابعنسا (و قالا للخنى نسف میراث الذکر و نصف مرات الاتی) ای مجمع بين نصيبه على تندر انوشه وذكورته ويعطى تصف الميموع) وهو قول الامام) عامر (الشعبي واختلفا) اىالاملمان (ق قياس) اي ف عربج (فولا قال او يوسف المال جنها عل سبعة اسهم) لان الحنق يتقدار ذكورشه له سهم ويتقدير انوشه نصف ومجوعيسا مهر وتعسف و نصف مجوعمها ثلاثة ارباع وللائن سير كامل فنصم من سبعة (للابن

لا يقتسل الحشي بالردة و بحد في الغذف و يقطع في السرقة أذا كان قد بلغ ولا يحد ظذفه لانه عنزلة المجسوب و قاذف المجسوب لاحد هليسه ولا قصماس في اطرافه و بحب فيه دية الا ثن اذا قتل خطأ (قوله و تناع له امة تختنه ان كان له مأل) لانه ساح لمملوكت. النظر البعه لانه اذا كان رجلا نامة الرجل تنظر البع و أن كان امرأة ظارأة تنظر الى المرأة و هذا اذا كان يشتى اما اذا كان لا يشتى باز الرجال والنساء ان مختنوه (قوله نان لم بكن له مال اشاع له الامام من بيث المال امة نختنه فاذا خننته باهها الامام ورد ثمنها في ميت المهال) لان شرائها انمها هو الحاجة و بعد فرافهـا زالت الحـاجة (قوله نان مات ابو. وخلف انا وخنق فالمسال بينهما عند ابي حنيفة على ثلاثة أسسهم للان سلمان و للخنثي سهر وهو أبنة عنده في الميرات الا ان يتبين غير ذك) يسى الا ان يتبين ان نصيب الاشي اكثر من نصيب الذكر فبطي حينتذ نصيب ذكر و فلك في مسائل منهما اذا مانت المرأة عن زوج وابرين وولد خنى فالمسال بينم على أنى عشرالزوج ثلاثة وللابوين اربعة و الخنثي خسمة اذ لوكان اشى لكان له مستة وكانت تعول المسئلة الى ثلاثة عشر و منها اذا ماتت عن زوج و اخ لام و خنثی لاب و ام من سنة الزوج ثلاثة وللاخ للام سم والبــاق للخثى و هو سمــان ولوكان اشى لـكان لهــا ثلاثة ومنها اذا ماتت من زوج واخت لاب وام وخنثي لاب من اثنين الزوج النصف سيم وللاخت النصف سيم ولاشيء الخنثي بالاجماع لان الحنثي متى ورث في عال دون عال لارث بالشك (قو له وقال او وسنف وعمد للمنهي نعسف ميراث رجل و نعسف ميراث ا تى وهو قول الشمى) و اسم عامر بن شراحيل (قول واختلفا في قياس قوله) يني قول الشعبي فقال ابو يوسف المال بينهما على سبعة للابن اربعة و المنهى ثلاثة و وجهه ان الابن يستحق الكل اذا انفرد والحنثى ثلاثة ارباع فعند الاجتمام يقسم بينها على قدر حقيهما هذا يضرب بثلاثة و ذاك باربعة لان نصيب الابن اربعة ارباع و نسبب الخنفي ثلاثة ارباع (قوله و قال محد المراث بينها عل اني عشر اللان سبعة واللخنثي خسة) ووجهه ان يقول لو كان ذكرا لكان له النصف ولوكان

اربعة والمفنى ثلاثة وقال عجد المال بينها على ائنى عشر سلما) لان الحني يسقق النصف ان كان ذكرا والثلث أن كان اثنى والنصف والثلث خسة من سنة فله نصف ذلك وهو انسان ونسف من سنة ووقع الكسر بالنصف فضربت السنة فى انبين صارت اثنى عشر فكان (لملان سبعة) قائمة من ضرب ثلاثة و نصف فى الاثنين (والحنى خسة) قائمة من ضرب اثنين ونصف فى الاثنين قال فى التصبح قال الاسبعابى وقول عجد مطرب والاظهر انهم ابى حنيفة والصبح قول ابى حنيفة ومثى عليه برهان الشريعة والنسنى وصدر الشهيعة اه

اثى كان له الثلث فعطى نصف النصف ونصف الثلث فعتام الى حساب لنصفه نصف ولثلثه نصف واقله اثني عشرفيطيه نصف النصف وهوثلاثة ونصف الثلث وهو سممان فذلك خسة وللابن سبعة وطريق اخرى ان تقول لوكان ذكراكانت من اثنين و لو كان إشى كانت من ثلاثة فاضرب احدهما في الاخرى يكون تستة فالنصف بينهما للذكر مثل حظ الانتبين فيكون للخنثى سهمان وللابن اربعة ثم اقسم النصف الثاني بينهما نصفين فتحصل للخنثي ثلاثة الى هذن السهمين يكون خِسةً وان شئت قلت لوكان الخنثي ذكراكان المال بينهما نصفين وانكان انتي فهواثلاث فاحجت الى شي لد نصف وثلث وذلك ستة فني حال المال بينهما نصفان للخنثي ثلاثة وللابن ثلاثة وفي حال اثلاث للخنثي سلمان وللابن اربعة فسلمان للخنثي ثاننان سقين ووقم الشك فيالسهم الزائد فيتنصف فيكون له سحمان ونصف فانكسر فاضعفه على ماتقدم فثلاثة من سبعة أكثر من خسة من اثنى عشر لانك لوزدت نصف السبع على ثلاثة اسساع يسير نصف المال والخسة لاتصير نصف المال الا بزيادة سهم من أثني عشر و ذلك نصف السدس وهو أكثر من نصف السبع فثبت أن ماقاله ابو يوسف انفع للخنثي والطريق الواضم ان يضرب السبعة في الأثني عشر حيث لاموافقة بينهما يكون اربعة وثمانين ثم اضرب من له شيٌّ في اتَّى عشر فيكون للخنثي ستة وثلاثون واضرب منله شيُّ مناثني عشر فيسبعة وللخنثي خسة مناثني عشر مضروبة فيسبعة يكون خسة وثلاثين فظهر أن التفاوت سهم من اربعة وتمانين وهو نصف سدس سبع والله سيمانه وتعالى اعلم

-مراكا المقروكا

هوالذى يحرج في جهة فيفقد ولايعرف جهته ولاموضه ولايستبين امره ولاحياته ولا موته اوياسره العدو ولا يستبين موته ولا تتله ولا حياته (فو له رجه الله اذا غاب الرجل ولم يعرف له موضع ولم يعلم أحى هوأ وميت نصب القاضى من يحفظ ماله ويقوم عليه ويستوفى حقوقه) لا نه نصب ناظرا لكل عاجز عن النظر لنفسه والمفقود بهذه الصفة لا نه عاجز عن حفظ ماله فصار كالصبى والمجنون و وقوله «ويستوفى حقوقه» يعنى الديون التى اقربها غربم من غرماته ويستوفى غلاته ويتقامناها ويخاصم في دين وجب بعقده ولا يخاصم في الذي تولاه المفقود ولا في نصيب له في عقار او عروض في مد رجل لا نه ليس عالك ولا نائب عنه وا عاهو و كيل بالقبض من جهة القاضى وانه لا علك الخصومة بلا خلاف و اغالم المفقود امر القاضى بيعه كالثمار و نحوها و مالا يحاف عليه كاف عليه الفساد من مال المفقود امر القاضى بيعه كالثمار و نحوها و مالا يحاف عليه و مالا يخاف عليه الفساد عنو ظ بنفسه قال الحجندى المفقود ميت في حق نفسه جى و مالا يخاف عليه المناد عنو ظ بنفسه قال الحجندى المفقود ميت في حق نفسه جى

﴿ كتاب المفقود ﴾

مناسبته للخنثى ظاهرة من حث توقف الاحكام الىالبياق وهولفة المعدوم وشرعا غائب القطغ خبرء ولا يعلم حيسانه ولا مونه كما اشار الى ذلك بقوله (اذا غاب الرجل ولم يعرف لهموضع) ليستطلع عليمه (و لا يعلم أحى هـوأم ميت نصب القاضي من محفظ ماله ويقوم عليه) ايعلى ماله بالحفظمن عقاره ومناعه وجع عارهو يبيع مايخاف فساده (ويستوفى حقوقه) كقبض غلاته والدين الذي اقربه غريم من غرمالدلان القاضى نصب ناظرا لكل عاجز عن النظر لنفسه والمفقود بهذه الصفةوفي نسب الحافظ لمالدوالقائم عليه نظر له هدايد

(و يقق على زوجته واولاده) وأن سفلوا ووالده وأن علوا قال في الهداية والاصل أن كل من بستمق النفقة في ماله حال حضرته بغير قضاء القاضي ينفق عليه من ماله عند غببته لان القضاء حيئذ بكون اعانة وكل من لاي صفها في حضرته الابالقضاء لاختى عليه من ماله في غيبته لان النفقة حيثة: تجب بالفضاء والقضاءعلى الفائب متنع فن الاول الاولاد السغار والآنات من الكبار والزمنا من الذكور ﴿ ٤٦٥ ﴾ الكبار ومن الشانى الاخ والاخت والحال والحالة اله (من ماله)

ان کان ماله در اهم او دنانیر او تبرا و كان في بدالقاضي او پدمودف او مندبون مقرین جما و بالنصحاح او القرابة اذا لم يكونا ظاهرين عند القاضي فان كانا ظـاهر بن عندالقاضي لاحاجمة ألى الاقرار وأن دفع المودع ينفسه أو المدنون بغير امر القيامني يضمن المودع ولايبرأ المدون كذافي الهدانه (ولانفرق مينه) اي بين المفقود (وبين امرأته) لان الغيبة لاتوجب الفرقة (فاذا تم له مائة وعشرون سنة من يوم ولدحكمنا عوته) لان الظاهر انه لابعيش اكثر منها قال في التحميح قال الامام الاستيماني و هذه رواية الحسنءن ابى حنيفة وذكر مجدني الاصلموت الاقران وهوظاهر المذهب وهكذا في الهداية قال في الذخرة وبشنزط جميع الاقران قسا بق واحدمن اقرانه لاعمكم عوته ثم ان يعض مشايخنا قالوا

ف حق غيره ومعنى قوله ميث في نفسه لانه لا رث من غيره لجواز انه قدمات قبل موت مورثه فلا يرث بالشبك وحيّ في حق غيره حتى أنه لايورث منه ولايقهم ماله بين ورثشه لاناعرفنا المسأل له بيقين فلا يزول عنه بالشسك وكذا لانبين منه امرأته لانا عرفنــا النكاح قائمًا بينهما فلا نزول بالشـك وقد قبل أنّ المفقود عي حق نفســه ميت في حق غره على عكس الاول اما كونه حيثًا في حق نفسه فانا لانزيل املاكه عنمه لاستعماب الحياة فيمه وميت في حق غره حتى لانورثه من غره لانا لانتيفن حباته فلا نورثه بالشبك (قو له و ينفق على زوجشه واولاده من ماله) يعنى اولاده الصفار وكذا خفق على الونه من ماله وعلى جميع قرابة الولاء والاصل أن كل من يسمق النفقة في مأله حال حضرته بغير قضاء الفاضي خفق عليمه من مأله عند غيبته لان الفضاء حينتذ يكون اعانة وكل من لايستهها حال حضرته الا بالفضاء لا منق عليمه من ماله في غيبته لان النفقة حينئذ تجب بالقضاء والقضاء على الغائب لابحوز فن الاول الادلاد الصغار والانات من اولاده الكبار والزمنا من الذكور الكبار ومن الثاني الاخ و الاخت والحال والحالة * وقوله • من ماله ، يعني الدراهم والدمانير والكسوة والمأكول فاما ماسبوى ذاك من الدور والعضار والحيوان والعبيسد فلاياع الاالاب فائه بيبع المنقول في النفقية عنبد ابي حنيفية ولايبع غير المنقول و صندهما لابيع شيئًا (قول ولايغرق بينه وبين امرأته) وقال مالك اذا مضت اربع سنين بفرق القــاضي بينهمنا وتشــد هــدة الوفاة ثم تزوج من شــاءت لان عر رضى الله عنــه هكذا قضي في الذي استهوته الجن في المدينة و كني به اماماوقدوة ولانه منع حقها بالغيبة فيفرق بينهما بعد مضي مدة اعتبارا بالايلاء والعنة وبعد هذا اعتبار اخر المقدار منهما الاربع من الايلاء والسنين من العنمة علا بالشهين كذا في النهايه ولنسا قوله عليمه السملام في امرأة المفقود « انها امرأته حتى يأنيها البيان) وقوله على رضى الله عنمه هي امرأته النابث فلنصبر حتى بستبين موت اوطلاق خرج بيانا للبيان المذكور في المرفوع وعمر رضى الله عنمه رجع الى قول على ولو قضى في امرأة المفقود على قول عر لانفذ لانه قدصهم رجوم عر الى قول على رضي الله عنهما وكان الامام السمرةندي بذي بانه ينف ذكذا في الفتــاوي الظهيرية (قول هاذاتم له مائة وعشرون سنة من يوم ولد حكمنا بموته واعتدت امرأته) هـذه رواية الحسـن ابي حنيفــة وفي ظــاهر الرواية بقــدر عوت الاقران و في المروى عن ابي يوسف عائة سنة وقدره بعضهم بتسمين سنة فاذا حكم بموته وجب

يمتبر موت اقرائه من جميع البلدان وقال بعضهم اقرائه من اهل ج ل (٥٩) بلده قال شيخ الاسلام خواهر زاده وهذا القول اصبح قال الثيخ محدين سامد قدره يتسعين سنة وعليسه الفتوى قلت وعلى هسذا مثى الاكمام برهان • ٣٠ المحبوبي والنسمني وصدر الشريعة اه (و) اذا حكم عوت المفقود (اعتدت امرأته) عدة الوفاة (وقسم ماله بين ورشه الموجود في ذلك الوقت) اي وقت الحكم عوته ﴿ ١٦٦ ﴾ (ومن مات منهم) اي من ورشه

(قبل ذلك) الوقت (لم رث منه) اى من المفقود لمدم تحقق موته (ولارث المفقود من احدمات في حال فقده) لمدم تحقق حياته ومن شرط الارث تحقق موت المورث وحياة الوارث

على امرأته عدة الوقاة من وقت الحكم عوته (قوله وقسم ماله بين ورشه الموجودين في ذلك الوقت) كأنه مات في ذلك الوقت معاينة (قوله ومن مات قبل ذلك لم يرث منه لانه قبل الحكم عوته مبقا على الحياة (قوله ولا يرث المنقود من احدمات في حال فقده) لما بيناه انه ميت في حق غيره فلا يرث في كونه مبتا في حق غيره بل يوقف نصيبه ولايصرف لما عليمه من الحقوق و كذا اذا اوصى له يوصية كانت موقوفة لانه يحتمل ان يحكون مبتا فلا يصبح و يحتمل ان يحكون حيا فلا يصبح و يحتمل ان يكون حيا فيصح فلهذا وقفت و الله سحمانه وتعالى اعلم

مرور كتاب الاباق كهم

الاباق هو الترد والانطلاق وهو من سبوء الاحلاق ورداءة الاعراق ورده الى مولاً. احسان وهل جزاء الاحسان الا الاحسان واخذ الا بق افضـل من تركه في حق من يغوى عليمه لمافيه من احياله قال التعالى الآبق الهمارب من غير ظلم السيدله فان هرب من الظلم لايسمى آبشابل يسمى هاربا فعل هذا الاباق حبب والهرب ليس بيب (قوله رحمه الله اذا آبق المملوك فرده رجل على مولاه من مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا فله عليه جمل اربعون درهما) هذا استحسان والقيساس آنه لابجب شئ الا بالشرط واما رد العبيد الضبان والشباة والسيرة فلا شي فيم (قو له وان كان رده من اقل من ذبك فيحسانه) و في الهداية بقدر الرضيم في الرد من مادون الثلاث باصطلاحهما اومغوض الى رأى القياضي وقيل نقسم الاربعين على الشبلائة الايام و أن جاه بالآبق رجل الى مولاه فانكر مولاه أن يعكون آمضًا فالقول قول المولى لائه بدمي رده وجوب حق على المولي وهو خَكَره فان أقام بينــة أنه آبق من مولاه أو أن مولاه أقر بذلك قبلت بينتــه وبجب الجمل في رد المدر وام الولد اذا كان في حياة المولى فان مات المولى قبل ان بصل مها فلا شي له لا نهما عنف عونه او بجب الجعل في رد المأذون لانه عبيد واباقمه جر عليمه وان ابق المكانب فرده رجل على مولاه فلا شي له المكاتب في بد نفسمه فلم بستفد المولى ملكا زال عنمه بالاباق فان كان الراد اثنين والعبعد واحد فجمل الواحد بينهما وكذاكان السيد اثنين والعبد واحدا فالجعل ينهما على قدر الملك وال كان لعبد اثنين والسيد واحمدا فعليه جعلان ولمن عاء ُ بِالاَ بِاقِ انْ عَسَكُهُ بِالْجِمَلِ فانْ هَلِكُ فِي هُمْ فَلا ضَمَّانُ عَلَيْهُ كَانَ عَسَكُهُ بِالْجِمَل وكذا لاجمل له لان الجمل سقط بالمهلاك وان ياء بالآباق فوجد السيد قدمات فالجمل في تركت فانكان على المولى دين محبط عماله فله الجمل وهو احق بالعبد حتى يسلى الجمل وان لم يحكن له مال غيره بهم العبـد وبدئ بالجمل ثم قسم البـاق بين الفرماء وان كان الراد ذارح محرم من المولى كالاخ والع والحـال وسائر ذوى الارحام ان كان في حياله فلا جعل له وان لم يكن في عيساله فله الجعل

﴿ كتاب الاماق ﴾

مناسبته المفقود ان كلا منها ترك الاصل والوطن وصارق عرضية التلف والمحن قال في الجوهرة هوا^لترد والانطلاق وهو من سوء الاخلاق ورداءة الاعراق ورده الى مولاه احسان وهل جزاء الاحسان الا الاحسان اه (اذا ابق علوك فرده رجل على مولاه من) مدة سفر (مسيرة ثلاثة الم فصاعدا) ای فاکثر (فله عليمه الجمل) تماما وهو (اربعون درهما وان رده لاقل من ذلك) المقدار (فصاله) اعتبارا للاقل بالا كثر فجب في رده من نومين ثلثاها ومن وم ثلثها ومن اقل منه أووجده في المسر يرطمخ له وعن ابي حنيــفة لاشي له في المصر كذا في اليغش عن الامسل

الا درهما) ليسلم للملك شي تحقيقا الفائدة قال في التعميم قال الاسبيمابي وهذا قول ای حتیفیة و محمد و اعتده المبوبي والنسني وصدر الشريعة اه (وان ابق من) مد (الذي رده فلاشي عليه) قال في الهداية لكن هذا أذا أشهد وقد ذكرناه في اللقطة ثم قال وفي بعض النحيخ لاشي له و هومعيم ابضا لا نه في معنىالبايع منالمانك ولهذا كان له ان يحبس الآبق حتى يستوفى الجعل عنزلة البادم محبس المبيع لاستيفاء الثمن اه (و ينبغي) للراد اللا بق (ان بشهد اذا اخذه انه يأخذه ليرده) على مالكه قال في الهداية والاشهاد ختم على قول ابي حنيفة و مجد حتى لورده من لم يشهد وقت الاخذ لاجملله عندهما لان ترك الاشهاد امارة على انه اخذم لنفسه اه (فان كان العبدالاً بق رحناةً لجسل على الرتين) لان البداء هذااذا كانت قيمته مثل الدين أو أقل فان كانت اكثر فحصة الدين عليه والباق على الراهن لان حقه بالقدر المضمون كما في الفيض

و ان وجد الرجل عبد اسه فرده فلا جعل له سنواه كان في عباله اولم يحكن و كذا المرأة والزوج و ان وجد الاب عبد انــه ان لم يكن في عبــاله فله الجمل و ان كان في عيماله فلا جعل له قال في الهمداية اذا كان الراد ابا للمولى او اسه و هو في عباله اورده احد الزوجين على الآخر فلا جعل له لان هؤلا. يبرعون بالرد عادة و ان آبق عبد العسبي فرده انسان فالجعل في مال الصبي واما اذا رده وصيه فلا جعل له لانه رده الى بد نفسه و أن رد الامام آشا على مولاه فلا جمل له لا له فعل ما هو واجب عليه كالوصي كذا في الينايم (قو له و ان كان قيمت اقل من اربعين درهما قضي له بقيمت الا درهما) هذا قولهما و قال الو وسنف بجب له اربعون درهما و ان كانت قيمت درهما واحدا لان التقيدر بالاربعين ثبت بالنص فلا عنص عنها لان العجابة حين اوجيوا لم مفصلوا بين قليل القيمة وكثيرهـا ولهمـا ان المفصـود حمل الغير على الرد ليحي مال المــاك فينقس درهما ليسلم للمانك شيء تحفيضا للفائدة (قوله و أن أبق من الذي رده فلا شيءُ عليه) لانه أمانة في بده لكن هذا اذا اشهد حين اخذه وفي بمض النحخ فلا شي له وهو صحيح لانه في معنى البابع من الماك و لهذا كان له ان يحبس الآبق حتى يستوفي الجبل بمنزلة الببايع بحبس المبيع لاستيفاء الثمن و لهذا اذا مات في يده لاشي له وان اعتقه المولى في حال اباقه و جاء به رجل لم يستُحق شبيثًا من الجمل لان اللك زال بالمتق فصماركاً نه رد حرا و ان اعتقمه حين اداء فله الجممل لا نه بالمثق قابض له فصاركا لو قبضه ثم اعتقه وكذا اذا باعد من الرادكان له الجل لانه لا عُكن من بعد الا بعبد قبضه و مقبضه يستمق الجمل و لائه قد سبار له البيدل ولو مات العبد قبل ان رده فلا شي له ثم ان كان اشهد عليه حين اخذه فلا ضمان عليه لانه لما اشهد صبار اخذه على وجه الامانة فلا بضمن الا بالتعـدى و ان لم بشهد ضمن عندهما وقال الو توسف لا ضمان عليمه (قوله و بنبي ان بشمه اذا اخذه انه يأخذه ليرده على مولاه) لانه بجوز ان يكون اخذه لنفسه فاشرطت الشهادة لتزول التهمة قال في الهداية الاشهاد حتم في قول ابي حنيفة و محمد حتى لورده أمن لم يشهد وقت الأخذ لاجعل له عندهما لان ترك الاشهاد امارة انه اخذه لنفسه واذا عاء بالآبق الى مولاه فوهبه له قبل ان مقبضه فلا جعل له و ان قبضه ثم وهبه فله الجِمل وان ادخله مصر مولاه فابق قبل أن يصل، الى مولاه فلاجعل له فانجاء به رجل بسد ذلك فلاذي جاء به الجمل اذارده من مسيرة ثلاثة ايام ولا شيء اللاول قال في شرحه وبجوز متن الآبق من ظهاره إذا كان حيا لانه باق على ملكه ولا يجوز بيمه الا عن هو في يده لانه غير مقدور على تسليم وانما جاز بيمه على من هو في ده لانه قادر على قبضه (قوله و ان كان الآبق رهنا فالجمل على الرتمن) واباقه لا يخرجه مزالهمن والرد في حياة الراهن و بعده سنواء لأن الرهن لا يبطل بالموت و هذا اذا كانت قيمت مثل الدين او اقل منه فان كانت اكثر فبقدر الدين

﴿ كتاب احياء الموات ﴾ مناسبته للآبق من حيث الإحياء في كل منهما لمامر من أن رد الآبق احياء له و الاحياء لفة جمل الشيُّ حيا ايذا قوة حساسه اونامية وشرعااسلام الارض المواتبالبناه اوالغرس اوالكراب اوغيردلك كافي القهستاني و (الموات) كحاب وغراب مالاروح فيداوارض لامالك لها قاموس وفي المغرب هوالارض الخراب وخلافه العاس اه وشرعا(مالايتنفع به منالارض لانقطاع الماءعنه) بارتفاعه عنه اوارتدام مجراه اوغير ذلك (اولفلبة الماء عليه اوما اشبدذلك مما عنم الزراعة)كفلبة الرمال اوالاحجار اوصيرورتها سبحة سميت به تشبيها بالحيوان اذامات ولم يبق منتفعا به (فاكان مها) اى الارض (عاديا) اى قديم الحراب يحيث لم علك في الاسلام كما اشاراليه بقوله (لامالك له) اى في الاسلام فكانها خربت من عهدعاد بدليل المقابلة يقوله (اوكان مملوكا في الاسلام) ولكن الطول تركه وعدم الانتفاع به (لايعرف له مالك بينه وهو بعيد من القرية بحيث اذا وقف انسان) جهورى ﴿ ٤٦٨ ﴾ الصوت (في اقصى الدام) من

عن التجنيس (فصاح)

باعلی صوته (لم سمع

الصوت فيمه) اي في المكان الذير المنتفع به (فهو

موات) عند ابي بوسف

وعند عجد ان ملکت فی

الاللام لاتكون مواثا

واذالم يعرف مالكها

تكون لجاعة المسلين واعتبر

في غير المملوكة عيدم

الار تفاق سواء قربت

اوبسدت وهي ظاهر

الرواية وبها يفتى كافى

القهستاني عن الكبرى

والبرجندي عن المنصورية

عن قاصنحان كذا في الدرر

دورالقرية كافي القهستاني العلمة والباقى على الراهن لانحقه تعلق بالقدر المضمون ثمان كانت قيمته والدين سواء وادى الراهن الجعل حسب قضاء من دين المرتهن ولوكان الآبق امة ومعهما ولد رضيم فالجمل واحد ولاعبرة بالولدكذا فىاليناسع والله بمحانه وتعالى اعلم

- المارالمرات كاب إحاء المرات

ارض الموات هي التي لم تكن ملكا لاحد ولم تكن من مرافق البلد و كانت خارج البلد قربت من البلد اوبعمدت (فولد رحمه الله الموات مالا يتنفع به من الارض لانقطاع الما، عنه اولغلبة الما، عايه اومااشبه ذلك ممايمتم الزراعة) بان صارت سيخة اوبرية لان الانتفاع يدل على الحياة (فحو له فاكان منها عاديا لامالكله اوكان مملوكا في الاسلام ولايمرف له مالك بهينه وهو بعيد من القرية أذا وقف أنسان في اقصى الماس فصام لم يسمم الصوت منه فهو موات) العادى هو مانقدم خرابه لا مكان لماد لان جيع الموات لم يكن لماد . وقوله • اذا وقف انسان في اقصى الماس ، يعني انسانا جهوري الصوت وهذا الذي اختاره الشيخ آول الي يوسف وذكر الطحاوي ان ماليست ملكا لاحد ولا هي من مرافق البلد وكانت خارجة البلد سواه قربت اوبعدت فهوموات وهوقول عجد فايويوسف اشترط البعد لانالظاهر انمايكون قربا من القرية لاينقطع ارتفاق اهلها عنه وعجد اعتبر انقطاع ارتفاق اهل القرية عنها حقيقة (فَو لِي من احياء باذن الامام ملكه وان احياء بغير اذن الامام لم علكه عند

وقال الزيلبي وجمل ا بى حنيفة وقال ابويوسف و محمد علكه) لقوله عليه السلام « من احيا ارضاميّة فهي له » القدورى المملوك في الاسلام اذا لم يعرف مالكه من الموات لان حكمه كالموات حيث يتصرف فيه الامام كا يتصرف في الموات لاانه موات حقيقة اه وظاهره عدم الخلاف في الحقيقة تأمل ثم (من احياه) اى الموات (باذن الامام ملكه) اتفاقا (وان احياه بغير اذن لم علكه عندابيحنيفة) لانهمفنوم للمسلمين لوصوله الى يدهم بايجاف الخيل والركاب فليس لاحد ان يختص به دونادنه الامام كافى سائر الننائم (وقالا علكه) ولو بدؤن اذن الامام لانه مباح سبقت اليه يده فيملكه كافى الحطب والصيد قال فى التصحيم واختار قولالامام البرهاني والنسنى وغيرهمااه وفى الجوهرة ثم اذا لم يملكهاعندا بي حنيفة بالاحياء وملكه اياها الامام تصيرملكاله والاولى للامامان مجملها لهولا يستردهامنه وهذا اذاترك الاستيذان حهلااما اذاتركه تهاونا بالامام كان له ان يستردهاز جرا له اه وفي الهداية وبجب فيدا له شر لان ابتدا، توظيف الخراج على المسلم لا يجوز الااذا ـقا. عاء الخراج لانه حينئذ يكون ابقاء الخراج على المسلم على اعتبار الماء فاو احياها ثم تركها فزرعها غيره فقد قيل الثاني احق بهالان الاول ملك

استفلالها رقبتها فاذا تركهاكان الثانى احق بهاو الاصح ان الاول ينزعها من الثانى لانه ملكها بالاحباء كانطق به الحديث اه (و يملك الذمى) الموات (بالاحباء كما يملك المسلم) لان الاحباء سبب الملك فيستويان فيه كسائر الاسباب الاانه لا يملكه بدون اذن الامام انفاقاكما في الفهستاني قيد بالذي لان المستأمن لا يملكه مطلقا اتفاقاكما في المنظم (و من حبر ارضا) اى علمها بوضع الاحبار حولها او منع غيره منها بوضع علامة من حبر او غيره (و لم يسمرها) اى لم يحيها (ثلاث سنين اخذها الامام) من الهجر (ودفعها الى غيره) لان التعبير ليس ﴿ ٤٦٩ ﴾ باحباء ولان الامام انما دفعها له تحصل المنفعة المسملين من حبث

العشر او الحراج فاذا لم محصل دفعها الى غيره تحصيلاللمفصود (ولانجوز احياء ماقرب من العامر) الندتيم لانه من مرافقه كما صرح 4 نقوله (ويتزك مرعى لاهلالقربة ومطرحا لحصائدهم المحفق) حاجتهم الما فلا يكون موانا لتعلق حقهم بها عنزلة الطريق والنهر وعلى هــذ قالوا لايجوز ان يقطع الامام مالاغني المسلمين عنه كالملح وقالابار التي يسنق الناس منها لما ذكرنا هدابه واذا احاط الاحياء بجوانب مااحياء الاربعة على المعاقب فطريقه في الرابعة كافي الدرر وغرها (ومن حفر برًا في ريد) باذن الامام عنده ومطلقا عندهما على مامر لان حفر البئر احباء (فله حر ممها) من جوانيها الاربع لان تمام الانتفاع لایکون الامه (فان کانت) البئر (المطن) اى مناخ " الابل وهي التي ساخ

ولابي حنيفة قوله عليه السلام ، ليس الثمر، الاما طابت به نفس أمامه ، ولانه حق السلمين فليس لاحد ان يختص به بدون اذن الامام كال بيت المال ثم عند ابي حنيفة اذا لم علكها بالاحيــا، وملكه اياها الامام بعد الاحياء تصير ملكاله والاولى للامام ان بجعلهاله اذا احياها ولا يستردها منه وهذا اذا تركةالاستيذان جهلا امااذا تركه تهاونا بالامام كان له ان يسمتردها زجرا له فاذا تركهماله الامام تركها بعشر اوخراج وفي الهداية بجب فها العشر لان ابتداء توظيف الحراج على المسلم لابجوز الا اذا اسقاها عماء الحرج حينة يكون ابغاء الحراج على اعتبار المماء (قولُه و عاك الذي بالاحباء كما علك المسلم) لان الاحباء سبب الملك عند الى حنبفة اذن الامام من شرطه (قوله ومن حجر أرضاً ولم يتمرها ثلاث سنمين اخذهــا الامام منــه ودفعهــا الى غيره) حمير بالتشديد ويروى بالتخفيف ابضا لانه اذا ترك عمارتها تلاث سين فقد اهملها والمقصدود من دار الاسلام اظهار عارة اراضها تحصيلا لمنفعة المعلمين من حيث العشر او الحزاج ولان التعجير ليس باحب، على به وانما الاحياء هو العمارة والتحمير انميا هو للاعلام سمى به لانهم كانوا يطونه بوضم الحجارة حوله او يعلونه محبر غيرهم عن احيـائه وانمـا قدر غلاث سنين. لان الغالب ان الاراضي تزرع في السنسة مرة و اكثر ماجعل الارتبا في حبس مايستدل به على الرغبة والاختبار الثلاث وهي الثلاث من ذلك النوع فاذا تركها هذا القدر فالطاهر انه قصد اتلافها وموتها فوجب على الامام ازالة يده عنهـا وهذاكله ديانة اما اذا احيــاها غيره قبل مضى هذه المدة ملكها وانما هذا الاستيام فيكره ولوضله جاز المقد (قو له ولامجوز احيا. مافرب من العسامر ويترك مرعى لاهل الفرية ومطرحا لحصادهم) ولحنطتهم المحق حاجتم الها الا تكون مومًا لتعنق حقهم مها (قولد ومن حفر بثرًا في ربة فله حرعها) معناه اذا حفر في ارْض موات باذن الامام عند ابي حنيفة وباذنه وغير اذنه عندهما لان حفر البير احياء ولان حرى البير كفناء الدار وصاحب الدار احق بغناء دائر، فحكذا حريم البئر (قوله نان كان المعلن ضريمها اربعون دراعا) يبني من كل جانب اربعون هو العميم عطنا لما شديته فان كان الحيل الذي ينزع به بجاوز الا ربعين فله منهي الحبل لأن الحاجة داعيمة الى ذلك كذا في شرحمه

حوالها الابل ويستق لها بايد (فرعها اربعون ذراعا) ثم قبل الاربعون من كل الجوانب والصبح آنه من كل جانب لان في الارامني رخوة يتحول الماء الى ماحفر دونها هدايه (وان كانت) البر (١١١ضيح) وهي التي يتضرج ماؤها بسير الابل وتحوها (نستون ذراعا) وهذا عندهما وعند أبي حنيفة اربعون ايضاور جمع دليله اعتمده واختاره الحبوبي والنسق وغيرهما كذا في التصبح وفيه من مختارات التوازل من حدر بثرا في ربة موات فله حريمها على تدرالحاجة

من كل الجوانب وهو العميم اه (وانكانت) المتفزجة بالحفر (حينا) جارية (غريمها ثلاثمائة ذراع) من كل جانب قال في اليناجع و ذكر الطحاوى خسمائة دراع وهذا التقديرايس بلازم بل هو موكول الى رأى النوس واجتمادهم أه و في المداية والاصح أنه خسمائة ذراع من كل جانب أه ثم قال وقبل إن التقدير في العين و البرُّ عا ذكر ما في اراضيم لمسلابتها و في اراضينا رخاوة فنزداد كيلا يتحول الماء الى الثاني فيتعمل الاول اله ثم المراد بالذراع ذراع العامة وهي ست قبضات وبسر عنها بالمكسرة لان ذراع الملك كان سبع قبضات فكسر منه قبضة (فن اراد ان يحفر في حريمها) اي حريم المذكورات (منع منه)كبلا بؤدى الى تفويت حقه او الاخلال به لائه بالحفر ملك ﴿ ٤٧٠ ﴾ الحريم ضرورة تمكنه من الانتفاع

جانب ذكر الخجندى والذراع المثبر نزيد على ذراع العامة يقبضية والنساضيح البعير الذي يستقي عليه المساء (قو له وان كانت عبنا فحر ممها بثلاثمائة زراع) وفي الهداية خسمائة ذراع لان المين بستخرج الزراعة غلا بد من موضع بجرى فيه الماء ومن حوض يجتمع فبه المساء ومن نهر يجرى فيسه الى المزرعة فلهذا قدر بالزيادة والتقدير نخسمانة من كل جانب (قوله ومن اراد ان يحفر في حريمهـا برّا منع منــه)ك لايؤدى الى تفويت حفمه والاخلال به فان حفر فللاول ان يكبسها تبرها فان اراد ان بأخذه الشاني بكبسها قبل له ذلك لان حفره جناية منه كما في الكناسة يلقيها في دار غيره فاله يؤخمذ تر فعها وقيل متضمنه النقسمان ثم يكبسهما لنفسمه وهو العميم وان حفر الثناني بئزا وراء حرم الاولى فذهب ما، البئز الاولى الاشيء عليه لانه غير متعبد في الحفر فلثاني الحريم من الجوانب الثلاثة دون الاولِّ لسميق ملك الحافر الاول فينه والشجرة تغرس في ارض موات لها حريم ايضا حتى لم يكن النبره ان يغرس شجرا في حرعمه لاله محشاج الى حريم له يجمد فيمه عمره ويضعمه نيه وهو مقدر بخسسة اذرع كذا في الهدايه (قوله وما ترك الفرات اوالدجلة وعدل عنمه الماء فاز كان بجوز عوده اليمه لم بجز احيدؤه) لحماجة العمامة الى كونه نهرا (قو له وان كان لابجوز ان بعود اليمه فهو كالموات اذا لم بكن حرعاً لعام علكه من أحياه باذن الامام) أشتراط أذن الامام أنما هو فول ابي حنيفية (قو له ومن كان له نهرا في ارض غيره فليس له حريم عنسد ابي حنيف ذ الا ان يقيم بين ذ على ذلك وقال ابو بوسف ومحمدله مسناة يمثى عليها طينة) لان البر لاينتهم به الايحريم باق عليـه طينه ويجتساز عليـه الى الهر لينظر مصالحه فكان الظماهر أن الحرم له ولائه محتماج الى المثنى النسيل الحماء عنمه ولاعكنمه المشي عادة في بعلن النير ولاعكنه القماء الطين الى مكان بعيمد الايحرج فيكون له الحريم اعتبارا بالبئر ولابي حنيفة ان الحريم في البئر عرفناه بالاثر ولان الانتفاع بالماء في النهر عكن بدون الحرم ولا يمكن في البئر الا بالاستيفاء الستيفاء

في ملكه فان احتفر آخر بثرافي حريم الاولى فالاول كبسه او نضمنه وتمامه في الهدالة (وماترك الفراة او الدحلة وعدل) مَنْؤُهُ(عنه) او عن المؤوك (و)لكن (مجوز عوده) اى الماء (اليه) اى الى ذاك المكان الذي تركه (لم بجز احباؤه) و او بأذن الامام لحاجمة العامة الى کونه نیرا (وان کان لا مُوز) ای غیر محمّل (ان يمود اليــه فهو كالموات) لائه ليس في ملك احدو هذا (اذا لم يحكن حر عا) لحل (لمامر) فاذكان حريما لمام كان تبعاله لانه من مرافقيه واذا لم يكن حربما لعامر فاله (علكه من احياه) ال كال (بأذن الامام) عند الامام والافلا خلا فالهماكما تقدم (و من کان له نهر) بجری

(في ارض غيره فايس له) اى لساحب النهر (حربمه) مجرد دعواه انه له (عنمد ابى حنيفة) لأن (الا) الظاهر لايشهدله بل لصاحب الارض لانه من جنس ارضه والفول لمن بشهدله الظاهر (الا أن يقيم البينسة على ذلك) لائما لاثبات خلاف الظاهر (وقالا له مستساة عشى عليها وباقي عليها طينة) لان الثهر لا بدله من ذلك فكان الظاهر انه له قال في التصميح واختار قول الامام المحبوبي والنســني قال وهذا اذا لم تكن مشمقولة بغرس لاحدهما اوطين فان كان فهي لصاحب الشغل بالاتفاق اه وفي الهداية ولو كان عليه غرس لايدرى من عرسه فهو من مواضع ارولاية النرس لصاحب الارض عنده وعندهما لصاحب النهر اه

﴿ كتاب المأذون ﴾

مناسبته لاحباء الموات ان في الاذن للمبدو الصمير احياءله ممنى وهولفة الأعلام وشرعافك الحيير واسقاط الحق كافي الهدامه (اذا اذن المولى لمده في التجارة اذنا عاما)كائن مقولله اذنتلك في النجارة من غير تقييد بنوع مخصوص (جاز تصرفه فیسائر التجارات) اتفاقالان اسم التجارة عام متناول الجنس واذاحاز تصرفه (يشترى) مااراد (وببيع) لانهما اصل التجارة (ويرهن ويسترهن) ورؤ جر ويستأجر لانها منصنيع التجمار (و)كذا (اذا اذناه) المولى (في نوع منها)اىمنانواع النجارة (دونغيره) اىغيرذلك النـوع كائن يقول له اذنتلك فيالتجارة فيالير فقط (فهـو مأ ذون في جمعها) لماتقدم انداسقاط الحقوفك الحجر فتظهر مالكة البد فالانفسس بنوع دون نوع

الابالحريم و وولد «مسناة » وهوالطريق وقيل هوالزبير بلغتنا فعند الى يوسف له قدر نصف نظير الهر من كل جانب وعند محد قدر جيعه من كل جانب وعمرة الحلاف انولاية الغرس لصاحب الارض عند ابي حنيفة وعندهما اصاحب الهر واما القاطين الهر عند ابي حنيفة فاختلف فيه المشايخ قال بعضهم بنقله الى موضع غير مملوك لاحد وقال بعضهم له ان يلقيه على المسناة مالم يفعش واما المرور فقد قيل عنم مندعنده وقيل لا يمنع المسنورة وقال ابو جعفر نأخذ بقوله في الغرس وبقولهما في القاء الطيز والله اعلم

سو كتاب المازون كا

الاذن عبــارة عنفك الحجر واسقاط الحق عندنا والعبد بعد ذلك يتصرف لنفسه بإهليته لانه بعد الاذن بقي اهلا للتصرف بلسانه الناطق وعقله الممنز وانحجازه عن التصرف لحق المولى كى لايتملق الدين برقبته اوكسبه وذلك مال المولى فلابدمن اذنه كى لا يبطل حقه من غير رضاه (فو له رجه الله اذا اذن المولى لعبد. في التجارة اذاً عاما جازتصرفه في سائر التجارات) بان يقول له اذنت الله في التجارة ولا يقيده (فولد يبيم ويشترى) يمنى بمثل القيمة وينقصان لايتغاين فيه عندابي حنيفة وينقصان يسير اجاعا ولايجوز عندهما بالنبن الفاحش لانه عنزلة التبرع فلامتظمه الاذن يخلاف اليسير لانه لايمكنه الاحتراز عنه ولايرحنيفة اندمتصرف باهلية نفسه فصار كالحر وعلى هذا الصبي المأذونله فانحابا العبد المأذون في مرض موته يتبر من جيع المال اذا لم يكن عليه دينفان كانفن جيم مايق لان الاقتصار في الحرعلي الثلث لحق الورثة ولاوارث للعبد وانكانالدين محيطا عافىيده يقال للمشترى ادجيع المحاباة والافاردد المبيع كافى الحروله أنيسلم ويقبل السلم لانه تجارة وله ان يوكل بالبيم والشراء لانه قد لايتفرغ نفسه (قولد ويرهن ويسترهن) لانهما من تو ابع التجارة فانها القاء واستيفاء و علك أن يستأجر الاجزاء والبيوت لانه من منبع التجار ويأخذ الارض منارعة لانفيه تحصيل الربح وله أن يشارك شركة عنان ويدفع المال مضاربة ويأخذها لانه من عادة التجار وله ان يوجر نفسه عندنا خلافا للشافعي وليس له ان ببيع نفسه لانه ينمجرولا ان يرهن نفسه لانه يحبس فلايحصل مقصود المولى اما الاجارة فلا ينحيمر بها و يحصــل بها المقصود وهو الرع (فولد وانكان اذناه في نوع بينه دون غير، فهو مأذون له في جيمها) مثل ان يأذن له في البرقاند مجوز فيه وفي غير. وقال زفر لايكون مأذونا له الا فيذلك النوع لان الاذن توكيل وانابة من المولى ولنا انداسقاط الحق وفك الحجر وعند ذلك يظهر مالكية العبد فلايختص بنوع دون نوع بخلافالوكيل فاندبتصرف في مال غير. وان وقت له الاذن مثل ان هول اذ نتلك شهرًا في التجارة فهو مأذون له أبداحتي يحجرعليه لان اذنهاطلاق منجر فلايتوقف التصرف فيه كالباوغ والمتق وكذا اذا رأه المولى يبيع ويشترى فإينهه وسكت عنذلك كان اذنا لانه يتصرف لنفسه

وللولى حق في تصرفه فسار حكوته رضي به كما ان المشترى لمساكان متصرفا لنفسه و للشغيع حق في تصرفه كان سكوته عن الطلب استقاطا لحقه كذا هذا ولا يشبه هذا اذا رأى رجلا ببيع له شيئا فسكت عنه لم يكن سكوته اذنا في جواز بيمه لان بابع عبد غيره انما يصمح تصرفه بالتوكيل فاذا لم يوجد منه الرضى بالنوكيل لم يصمح يِمه و ان قال له اجر نفسـك او اقمد قصارا او صباغًا فهو ادّن له في التِّصــارة وله ان يُصرف في ذلك وفي غيره لان الاجارة من النجارة و ذكر بسن النجارة اذن له في جيمها (قُولِه و ان اذن له في شي بسينــه نليس عاذون له) لانه استخدام مثل ان يأمره بشراء ثوب الكسوة و طعام لإهله و هذا لائه لو صار مأذونا بهذا بنســد عند باب الاستخدام ولو قال له اذا جاء غد فقد اذنت لك في النجارة صار مأذونًا له اذًا جا. غد وكذا اذا قال لرجل اذا جاء هذ فانت وكيلي فجماء هٰد فانه يكون وكيلا ولو قال لوكيله اذا جاء غد فقد عزلتك او قال لعبده المأذون اذا جاء غد فقد حجرت عليك او قال المطلقة الرجعية اذا جاء عدفقد راجعتك فانه لا يصبح هذا كله ولابصير الوكيل معزولا ولا العبيد محجورا ولا المطلفة مزوجة ثم العبيد لا يصير مأذونا الا بالم حتى لو قال المولى ادّنت لعبدى في النِّصارة و هو لا يعلم لايصير مأدُّونًا لَجَّارة كالوكالة و لو قال بابعوا عبدى فقد اذنت له في التمارة فبابعوه والعبد لا يعلم بان المولى يصدر مأذونا في رواية كناب المأذون و من اصحانا من قال بكون مأذونا من غير خلاف والجر عليه لا يصمح الا اذا علم فاما اذا لم يعلم لايصبر محبورا وان جر عليه في سوقه و هو لا يعلم ان اخبره رجلان اورجل وامرأانان عدلين كا نا او غير عدلين او وجد عدل وامرأة عدلة صار محبور! بالاجهاع و ان كان الخبر واحدا غير عدل لا يسر محجورا الا اذا صدقه و عندهما يتعجر سبوا، صدقه او كذبه اذا ظهر صدق الحنر و ان كان الهنر رسولا صبار محبورا بالاجمياع صدفه او كذبه (قوله واقرار المأذون بالديون والغصوب بائز) وكذا بالودايم اذا اقر باستملاكها لان الاقرار من توابع الجمارة اذ لولم يصيح لاجننب النماس مبايعته و مصاملته و هذا أذًا كانت الديون ديون النِّجارة أما المهر والجناية فائه متملق برقبته يستوفي منه بعد الحرية ولا يستوفي من رقبته والمراد من الرهن ما كان من النزويج بفر اذن المولى ولو اقر عمر امرأة وصدقته نانه لا يصبح في حق المولى ولا يؤاخذه الا بعد الحرية وان اقرائه افتض حرة او امة بكرا باصبعه فعندهمسا لا يلزمه في الحسال الا بتصديق المولى و هذا اقرار مجنأية و قال ابو توسيف هو اقرار بالمال و يؤخذ 4 الحال قال في المنظومة في مقالات ابي يوسف رجمه الله

لوقال مأذون ازالت اصبعى ، عذرتها يؤخذ الحال اسمع اجنبية ولم يصرح بما ذابجب عليه قال فالمستصلى يحتمل ان يكون بالمهركم اذا دفع اجنبية فسقطت فذهبت عذرتها يجب عليه مهرمتاها (قول وليسله ان يتزوج ولاان يزوج عاليكه) لان التزويج ليس من المجارة و الاذن انما يتصرف الى المجارة و اذا لم يصبح

(و اذا اذن له في شه." بعیده) کشراء ثوب فكسوة وطعام للاكل (فايس مأذون) لانه استخدام فلو صاربه مأذونا بنسد عليه باب الاستخدام (و اقرار المأذون بالدون والغصوب جائز) و كذا بالودايع لان الاقرار من توابع التجارة اذلولم يصم لاجتنب الناس مبايمته ومعاملته ولا فرق بين ما اذا كان عليه دين اولم يكن اذا كان الاقرار في صحنه فان كان في مرخه مندم دين الصحة كما في الحر هداه (وليس له) اي الماذون (ان يتزوج) لانه ليس بتجسارة (ولا ال زوج عاليكه) قال فالتسميم هذا على اطلاقه قول ابىحنيفة ومجمدوقال ابو توسف له ان يزوج امته واخبار قوله المحبوبي والنبني والموصلي وصدر الشريعة ورحج دليلهما اه

ولم بجز الولى فعد فاذا دخل بها فالمهر عليه بعد الحرية لانا لزمه بعسب غير ثابت في حق المولى واما تزوجه لحماليكه فان زوج عبده لم بجزاجاها لان فيه ضررا بدلالة اله يستحق رقبته بالمهر والنفقة والزوج امته فكذبك لابجوز ابضا عندهما وقال ابو يوسف بجوز لانه محصل المال منافعها فاشبه اجارتها وللهما ان النزوج ليس من الاجارة وعلى هذا الحلاف المضارب والشريك شركة عنان قال في المنظومة في مفالات ابي يوسف رحماللة

وعلك المأذون تزويج الامة + وصاحب العنمان والمضاربة

قيد بالمأذون لان المكانب علك ذلك اجماعا وقيد بالامة لانه بجوز لهم تزوج العبد اجماعا وقيد بالمنان لان المفاوض علك ذلك اجماعاً (قوله ولايكاتب) لا نه ليس من الجمارة لان الجمارة مبادلة المال بالمال والبدل في الكتابة متابل منك الحجر فلم تكن تجارة الا ان يجيز المولى ولادين عليه لان المولى قدملكه وبصيرالعبد نائبًا عنه ولاترجم الحقوق الى المولى لان الوكيل في الكتابة سنفير هنه فاذا كاتب ولا دين عايه فابازه المولى جاز فاذا أجاز قال الكتابة للمولى لاسبيل للعبد على قبضه لأن حقوق عقد الكشابة لا تتعلق بالعاقد وقبض مال الكتابة من حقوق العقد فالددفع المكاتب الى العبد لايبرأ الا ان يوكله المولى يغبضها فحيننذ يجوز ويعنق المكانب قان لحق المأذون دين بعد بما اجاز المولى فالكنابة المولى ايس الفرماء فيها شيء لان الكشابة لما صحت بالاجازة خرج العبد من كسب المأذون وصار في بد المولى وما اخذه المولى منكسب العبد قبلالدين لا تعلق 4 حق الغرماء و ان كان المأذون كاتب و عليه دئ قليل او كثير فالكتابة فاسدة و أن أحازها المولى لان المولى لا علك التصرف في كسب العبد مع وجود الدين فلا علك الجازة الكتابة (قوله و لا بعنق على مال) لانه لا يملك الكنابة فالمتق اولي لان المتق تبرع ولا يفرض لانه تبرع كالهبة قال عليه السلام « قرض مرتين صدقة مرة ، (قوله ولا به بعوض ولا بغير عوض) ولا يتصدق لان ذهك تبرع وايس له إن يكفل بالنفس ولا بالمال الاباذن المولى قان اذن له المولى جاز اذا لم يكن عليــه دين اما اذكان ودونا فلا بجوز و اما المكاتب فلا بجوز كــفــالته ولو ادَّنْ له المولى ذان كفل لابؤخذ بها في الحال وبؤخذ بهما بعد الحرية والمأذون ان يمير الدابة والنوب لانه من عادة النجارة وله أن بدفع المــال مضاربة وأن يأخذ المال مضاربة و مجوز أن يشارك شركة هنان لانها تنقد على الوكالة دون الكفالة و هو علك ان يوكل و ينوكل و لا يجوز ان يشارك شركة مفاوضة لانهـــا تنفد على الكنالة وهو لا علكها وبجوز النباذن لعبده في النجارة (قوله الا ان مدى اليسمر من الطعام اوبضيف من يصله) لانه من عادة الجمار مخلاف الهجور عليــه لانه لا اذن له و عن ابي بوسيف ان الحجور عليمه اذا اعطماه المولي قوت بومه فدعا بعض رفقائه على ذلك الطعمام لابأس به مخلاف ما اذا اعطماء قوت شهر لانهم لو اكاوره

(ولایکانب)عبدا (ولایستی
علی مال) وعلی غیر مال
بالاولی (ولایسب بسوض
ولا بغیر عوض) لان کل
ذلک تبرع ابتداء وانتهاء
الاذن بالبجارة هدایه (الا
ان بهدی الیسیر من الطمام
ان بهدی الیسیر من الطمام
ای بضیفه و کذا من لم
یطمه کما فی القهستانی
عن الذخیرة لان ذلك
من ضروریات البحارة

واهل حرفته (وديونه) اىالمأذون (متملقة برقبته بباع) فيما (فغرما.) اى لاجلهم اى بببع الفاضي المأذون في ذلك الدين بطلب الغرماء و هذا اذا كان السيد حاضرا نان ﴿ ٤٧٤ ﴾ غاب لا يبيعه لان الخصم في رقبتـــه هو

السيد و بعد ليس يحتم علم الشهر بتضرر به المولى قالوا ولا بأس ان تنصدق المرأة من بيت زوجها بالشيء اليسير كالرغيف ونحوءلان ذلك غير ممنوع منه فىالعادة ولا يجوز بالدراهم والتيساب والآثاث (قُولُه وديونه متعلقَة برقبته بساع فيها للفرما، الا أن يفديه المولى) والمراد دين التجارة اوما في معناهما كابيع والشراء والاجارة والاستيجار و ضمان النصوب والوديم اذا جمعدها وما يجب من العفر بوطئ المشتراة بمد الاستحقاق او عفر دابة اوخرق ثوبا اما الدمن الثسابت بغير ذلك كالمهر والجنساية فهو متعلق بذمته يسستوفى منه بعد الحرية ولا تعلق برقبته • وفوله • بناع فيما • يعني بنيمه الحاكم وابس للولي أن بيمه لان الملك المولى والغرماء فيه حق وفى بيمه اسقاط حقهم لانهم قد يختارون ترك البيم ايسنوفوا من كسبه فلم يكن له بيمه بفير اذنهم فاذا باع بغير اذنهم وقف على اجازتهم كما في الرهن وان اجاز بعضهم وابي بعضم لم بجز الا ان ينفغوا علىذلك • وقوله • الا الْبَغْدِيهِ المولى ، يعني نغديه يُجميع الدين لانه اذا فداه لم بق في رقبته المرماء شيء بباع لاجله (قوله ويقسم محنه بينهم بالحصص) سواء ثبت الدبن باقرار العبد او بالبينة فان بق لهم دين لايطلب به المولى ولكن يتبعون به العبد بعد العتق وهذا اذا باعه القاضي اما اذا باعه المولى بغيراذنهم فلهم حق الفسيخ الا اذا كان في الثمن وفاء بديونهم او قضى المولى دينهم او ابرؤا العبيد من الدين فانه يبطل حتى الفسيخ وليس هذا كالوصى اذا باع التركة في الدين ايس للفرماء حق الفحخ والفرق ان هنا الغرماء استسعاء العبد فلهم ان يضخوا البيع و بستسعوه في دينهم و هناك ليس لهم استسماء التركة لان فيه تأخير قضاء دين الميت ﴿ مسئلة ﴾ اذا كان لرجل على عبد دين فوهبه المولى من صاحب الدين فقبله ستقط الدين الذي عليمه لأن الانسان لا يثبت له على عبده دبن فان رجع المولى في هبته لم بعد الدين عند ابي حنيفة ومجمد لانه لما ملكه سقطت المطالبة عنه قصاركا لو ارأه فهو كالدكاح ومعلوم ان رجلا او وهب امة لزوجها انفسخ النكاح ولورجع في الهبة لم يعد النكاح لهذا المعني وقال ابو يوسف بمودالدين على العبد وعن محمد رواية اخرى الاالمولى ليس له ال يرجم في العبد لأن كون الدين على العبد نقص فيه فزواله عنه زيادة حسلت والسين الموهوبة مى حصلت فيمنا زيادة في ملك الموهوب له منمت الرجوع (قو له و ان فضل شيء من ديونه طولب به بمد الحرية) لنقرر الدين في ذمته وعدم وناء الرقبة به (فولد فان حجر عليه لم يصر محجورا عليه حتى بظهر الجر بين اهل سوقه) لانهم صاروا. متقدين جواز التصرف معه والمداينة له الابرتذع ذلك الا بالملم وبشترط علم اكثر اهل سوقه لانهم حتى لو حجر عليه في السوق وايس فيه الارجل أو رجلان لا يُضمِر لان المفسود خروجه من الاذن بالثمرة وبالواحد والاثنين لا بشــتهر (قو له نان مات المولى أوجن أو لحق بدار الحرب مرتدا صار المأذون محبورا) لان بالموت

فان لهم استسعاء كما في الذخيرة (الا ان نصده المولى) بذائع ما عليمه من الدين لانه لا سيق في رئيسه شيء (و يقسم ثمنه) أذا سع (يونهم) اى الغرماء (بالحصص) لتعلق حقهم بالرقب قصار كتملفها بالتركة (فاز فضل من دنونه شي^ه طواب به بعد الحرية) لتقور الدش فيدُّمنه وعدم وفاء الرقبة به ولا سام ثانیا دفعا الضرر عن المشرى (وان جرعليه) المولى (لم يصر محبوراعليه) مجرد جره بل (حتى) بدار المأذون 4 و (يظهر الجر بين) اكثر (اهل سوقه) حتى لو جر عليه في السبوق و ايس فيه الارجل او رجلان لا يُصعِر اذا المشبر اشتهار الجر وشيوعه ففام ذلك مفام الظهور عنمد الكل هذا اذا كان الاذن شائما اما اذا كان لم يعلم الا العبد ثم جر عله عرفته بعبر لانفاء الضرر كذاف الدرر و هـذا في الجر القصدى اما اذا ثبت

الحر ضمنا فلا يشسرط العلم كما صرح بذلك بقوله ﴿ فَانْ مَاتَ المُولُ اوْجِنْ أَوْ لَحْقَ بِدَارَ (Lini) الحرب مرتدا) وحكم بلحافة (صار المأذون محبورا عليه)

ولولم بعلم الماذون ولا اهلسوقه لان الأذن غير لازم و مالا يكون لازما من التصرف يعطى لدوامه حكم الابتداء فلابده ن قيام اهلية الاذن في حالة البقاء وهي تعدم بالموت و الجنون وكذا باللحوق لا نه موت حكما حتى قسم ما له بين ورثته هدا به (و ان ابق العبد) المأذون (صار محبور ا) عليه دلالة لان الولى لا يرضى باسفاط حقه حال تمرده (واذا جر) بالبناء المجهول (عليه) الى المأذون (فافر اره) بعده (جائز فيما في بده من المال) لا نه امانة لغيره او غصب منه اوله عليه دين و عند ابي حنيفة) لان بده باقية حقيقة و شرط بطلانها بالجر حكما فراغها عن حاجته و افر اره دليل تحققها و قالا لا يجوز افراره بعده لان المعتم لا ترامه الله الذي يدا المحبور المرام المعتمد و الرابطالها لان يد المحبور

غير معتبرة وصنيم الهداية صريح في ترجيم الاول ' (واذا لزمته) اىالمأذون (دنون تحيط عاله ورقبته لم علك المولى ما في بده) من اكسابه لنعاق حق الغرماء فيها و حق الغرماء مقدم على حق المولى و لذا كان لهم بيعه فصار كالنزكة المستغرقة بالدين (فان اعتق) المولى (عبيده) اى عبيد المأذون (لم يعتقوا عند ابي حنيقة) لصدوره من غير مانك (وقالا علك) المولى (ما في بدم) من اكساله فينفذ اعتاقه لعبيده ويغرم ألقيمة لوجود سبب الملك في كسبه وهو ملك رقبته و لهذا علك اعتاقه قال في البنسابيع يريد به لم يعتقوا في حق الغرماء فلهم أن يبيعوهم ويستوفوا دبونهم اما في حق المولى فهماحرار بالاجاع اهقالق العميم واختار قول الامام

إيسقط الاذن وكذا بالجنون اذا كان مطبقا اما اذا كان غير مطبق فالاذن على عاله و اما اللحساق ان حكم به فهو كالدوت و ان لم يحكم به حتى رجع مسل فتصرفه عِائزُ و ان جن العبــد جنونا مطبقا صــار محجورا قان افاق بــــد ذَلِث لا يعود اذنه و أن جن جنونا غير مطبق لا يُعجر و أن أرتد المأذون ولحق بدار الحرب صار محجورا عنمد الارتداد في أول ابي حنيفة و عندهما باللحاق (قُولِه قان ابقالعبد صار محجوراً) فان عاد من الآباق لم يعد الآذن على السحيم كذا في الذخيرة (فو له فاذا حجر عليه فاقراره جائز فيما في بده من المال عند ابي حنيفة) معنماه أن يقر عما في هذه أنه وديمة عندى لنلان أو غصبته منه أو نقر بدئ عليه فيقول على الف درهم نسنند ابي حديدة يصمح اقراره بالدين والوديعية فيقضى بميا في بده و قال أبو يوسنف و محمد لا يصمح اقراره و في شرحه اذا كان عليه دين محبط عنا في يده لم مجز افراره اجماعاً لان حق الغرماء قد تعلق بالمسال الذي في يده عنسد الحجر (فولد و اذا لزمه ديون تحيط بماله و رقبتـه لم علك المولى ما في يده و ان اعتق عبيــده لم يعتقوا عنــد ابي حنيفة و قال ابو بوســف و مجمد علك ما في بده) و يعتق من امتفه و عليمه قينه و ان لم يكن الدين محيطا عماله جاز منفه اجماعا (قوله واذا باع من المولى شيئًا بمثل فيمنه او اكثر جاز) هذا اذا كان على العبد دين لانه كالاجنبي عن كسبه اذا كان عايه دين و ان لم يكن عليه دين فلا بيع بينهمــا لان العبد ومافي يده للولي (قوله وان باعه ينقصان لم يجز) لانه منم في حقمه و هذا عند ابي حنيفة و عندهما اذا باعه سفسان بجوز و غير الولى ان شاء ازال الخاباة وان شــا، فحخ و هذا مخلاف مااذا حابا الاجنبي اذا كان عليه دين هنــد ابى حنيفة لانه لا تهمة و بخلاف ما باع المربض من الوارث عثل قيمت. حيث لا مجوز عنده لان حق نقية الورثة تعلق بعينه اما حق الغرماء تعلق بالماليسة لا غير (قو له و أن باعه المولى شيئًا بمثل القيمة أو اقل جاز) لا نه لا يلحقه بذلك أنهمة (فوله فان سلم البــه قبل قبض التمن بطل الثمن) لانه اذا سلم المبيع قبل قبض الثمن حصل الثمن ديا للمولى على عبده والمولى لا يثبت له على عبده دين و اذا بطل الثمن صار كأنه باع عليه

المحبوبي والنسني والموصلي وصدر الشريمه (واذا باع) المسأذون المديون (من المولى شسيئا بمثل قيمته) او إكثر (باز) البيع لعدم التمهة (وان باعه بقصان) واو يسرا (لم يجز) البيع لتمكن التمهة (وان باعه المولى شسيئا بمثل القيمة اوانل باز البيع) العدم التمهة وظهور النفم (فان سلم) اى سسلم المولى المبيع (اليه) اى المسأذون (قبل قبض الثمن) منه والثمن دين (بطل الثمن) لائه بانتسسايم بعالمت بد المولى في العين ولا يجب المولى على عبده دين قيدنا بهكون الثمن دين لائه الوكان مرضا لا بطل وكان المولى احق يه من الغرماء لتعلق حقمه بالمين

بغير ثمن فلابجوز البيع ومراده يعالان الثمن بطلان تسليم والمطنالبدة به وللمولى السنرجاع المبيغ وان باع باكثر من قيمته بؤمر بازالة المحاباة او نقض البيم (فو لد وان المسكه في ده حتى بستوفي الثمن جاز) لان البابع له حق في المبيع (قو لد واذا اعتق المولى العبد وعليه دنون فعنقه جائز) لان ملكه فيه باق والولى ضامن لفيمنه الفرماء لانه اناف ما تعلق به حقهم وهي رقبشه فكان عليمه ضمانها ولانه لم يلف اكثر من القيمة فلا بلزمه غبر ذلك وان كانت قيمت اكثر من الدين ضمن قدر الدن لاغير ومهـذا تبين أن قوله والمولى ضامن لفينه محمول على ما أذا كانت الفيمة مثل الدين او اقل وقوله ضمامن لقيمنه سموا. في ذلك علم بالدين او لم يعلم لانه ضمان استهلاك فاستوى فيسه العلم والجهل (قوله وما بق من ألدين يطالب به ألمعتق بعسد العنق) لان الدين متعلق ندمتــه ورقبته وقــد ضمن المولى ما اللف عليم من رقبته وبق فاضل دخهر في ذمته وهــذا تخلاف ما اذا اعتق المــدبر وام الولد المــأذون الهمـا وقــد لزمتمــا دنون فانه لايضمن المولى شيئا لان حق انفرماء لم تعلق بر قبتمها استيفا. بالبيع فلم يكن المولى متلف حفهم فلم يضمن شيئا (قو لد واذا والمدت المبأذونة من مولاها فذنك حجر علمها) خلافاً لزفر هو بعتبر البقياء بالانتداء ونحن نقول الظناهر اله محضهنا بعد الولادة فيكون دلالة على الحبر مخلاف الاشندا، لان الصريح قاض على دلالة ويضمن قيمًا ان ركبتما دبون لانلافه محلا تعلق به حق الغرماء اذبه يمننع البيع وان ولدت من غير مولاهــا لا يُعجِر ثم ينظر ان انغصــل الولد منها واپس عامها دئ فااواد العمولي حتى او لحفها دن بعد ذلك فلاحق للفرماء فيمه وال ولدت بعد ثبوت الدين فانه بساع في دين الغرماء السذين ثبت حقهم قبل قل الولادة دون الذين ثبت حقهم بعدالولادة وهـذا بخلاف واد الجـائية فالهلالمتبع امه وان انفصل بعد الجناية ويكون المولى ومخاطب المولى في الامة بين الدفع او الفداء والفرق أن في الاولى الدين ثابت رقبتها فيسرى الى ولدها وأما الجانية لم نتبت في رقبتها وانمها يطالب المولى بالدفع او الفهداء والولد المولود قبل الدين لاندخل في الدين مخلاف الكسب والهبة والصدقة اذا كان قبل لحوق الدين اذا لم يأخذه المولى حتى لحق الدين فان ذلك يكون الغرماء والمفرق ان الكسب في مدها بدلالة أنه بجوز تصرفها فيه قبل أن يأخذه الولى وأما الولد فايس هو في بدها لانه لابجوز تصرفها فيه فصار كالكسب المأخوذ منها (قو لد واذا اذن ولم الصي ف التجارة فهو في الشراء والبيع كالعبد المأذون اذاكان يعفل البيع والشراء) حتى ينف ذ تصرفه ذكر الولى ينتظم الاب والحبد عند عدمه والوصى والقاضى ومن شرطمه أن يكون يعقل أن البيع سالبا للملك جالبا للربح والقشبيه بالعبد المَّذُونَ مَنْهِ انْ مَا شَبِتُ فِي العَبِدِ مِنْ الاحْكَامِ ثَبْتُ فِي الصِّي فَيُصِّيرِ مَأْذُونًا مالسكوت كما في العبد ويصلح اقراره بما في يده من كسبه ولايملك نزوج عبده ولا كتابشه كما في العبد ﴿ مسائل ﴾ قال الخجندي إذا قال لعبده إذا ادبت إلى الف درهم قانت حر

(کان)

في المبيع وجاز ان يكون المولى حق في الدين اذا كانت شلق بالمين هداله (وأن اعتقالولي) العبد (المأذورو)كان (عليه) ای المأذون (دیون) ولو محملاً رقبته (نعنقه جاز) لان ملكه فيه باق (والمولى ضامن لقيمنه للغرماء) لانه أتلف ماتعلق به حقم بيعا واستيفاه من ممنه (ومانق من الدون يطالب 4) المأذون (المتق) لان الدن في ذمته ومالزم المولى الانقبدر ما اتلف ضمانا فبق الباق عليه كاكان فان كان الدين اقل من نيمته ضمن الدين لاغير لان حقيم بقدره (واذا ولدت) الامة (المأذونة من مولاهما فمذلك حر ملها) دلالة الطاهرلان الظاهراته عصنها بعند الولادةولا رضي يروزها ومخالطتها الرجال بخلاف اعداء الاذن لان الدلالة لامعتبر نها عنبد وجود التصريح مخلافها (و اذا اذن ولي الصيي) وهو الاب ثم وصية ثم الجد ثم وصيمه ثم القاضيكاسيأتي (الصى في المجارة فهوف) الدائر بين النفع والضر مثل (الشراءة البيكالمبد المأذون اذا كان يعقل البيع) لان السهى العاقل يشبه البالغ من حيث انه عاقل عرز ويشبه العلفل

الذى لامقل له من حيث انه لم يتوجه عليه الخطاب وفى مقله قصور والغير عليه ولاية ظلحق بالبالغ فى النافع المحض وبالطفل في الطفل عند عدم الاذن وبالبالغ عندالاذن لرجمان جهة النفع على الضرر بدلالة الاذن و لكن قبل الاذن يكون متعقدا موقوظ على الجازة المولى لان فيسه منفعة اصيرورته مهتديا الى وجوم النجارات كذا في الدرر (127)

كان بهذا القول مأذونا له في الجمارة لانه لا علك ادا، الالف الا باكتساب فصار مأذونا دلالة وبعنق بالادا، ولا يعتق بالقبسول و كذا اذا قال مني اذبت الى او مني ما ادبت الى او حين ادبت الى او اذا ما ادبت الى فهذا لا يغتصر على المجلس و كذا اذا قال ادالى الفا وانت حرفانه لا يعتق حتى بؤدى لانه عتق معلق بشرط وان قال ادالى الفا فانت حر قال في الكرخي يعتق في الحال وقيل لا يعتق الا بالادا، وان قال ادالى الفا انت حر عتق في الحال ادى اولم بؤد وان قال انت حر وهليك الف يعتق ولا يلزمه شيء هند ابي حنيفة وهندهما مالم يقبل لا يعتق فاذا قيل عتق ولزمه المال واما اذا قال ان اديت الى الفا فانت حر فهذا يغتصر على المجلس فإن ادى في المجلس بيته وبين المال عتق سواء ريعتق وان لم يقبل المولى الالف مجبر على القبول ومنى خلا بينه وبين المال عتق سواء اخذ المال ادام بأخذه والله اعلم

۔ ﴿ كتاب المزارعة ﴿ حَابِ

المزارعة في الافة مضاعلة من الزرع ، و في الشرع عبارة عن العقد على الزرع بعض الحسارج و يسمى محسارة لان الزارع خبير وقبل مستقة من عقد النبي صلى الله عليه وسلم مع اهل خبير (قوله رجه الله قال ابو حنيفة المزارعة بالثلث والربع باطلة) انحا ذكر الثلث والربع بريكا بلفظ النبي صلى الله عليه وسلم حين نبى عن الحسارة فقال له زيد بن ثابت و ما المخارة با رسول الله قال ه ان تأخذ ارضا بلث اوربع ، و الا ظاريادة والمقصال في ذلك سواء و قبل انحا قبد بالثلث والربع باعتبار عادة الناس في ذلك ظائم يتزارعون هكذا ، و قوله ، باطلة ، اى فاسدة باعتبار عادة الناس في ذلك ظائم يتزارعون هكذا ، و قوله ، باطلة ، اى فاسدة اجر مثل الارض و كربها ولم يخرج شي فله الحر مثله لا نه في معني الجارة فاسدة وكذا اذا كان البذر من قبل صاحب الارض والحارج لمساحب الارض لا نه انحا ملكه والدليل على انها فاسدة انه استيمار بعض الحارج فيكون في معني قفز الحان ولان فالديل على انها فاسدة انه استيمار بعض الحارج فيكون في معني قفز الحان ولان وقال ابو يوسف و مجد هي بائزة) وعليه الفترى خاجة الناس اليا لان صاحب الارض قد لا يحد اجرة يستعمل بها وما دعت الضرورة اليسه فهو بائز و من جهة الارض قد لا يحد اجرة يستعمل بها وما دعت الضرورة اليسه فهو بائز و من جهة الارض قد لا يحد اجرة يستعمل بها وما دعت الضرورة اليسه فهو بائز و من جهة الهران قد النابي عليه السدلام نهى عن المحاقلة والمزائة فالحاقلة مفاعلة من الحقل المحافية من الحقالة والمنات النبي عليه السدلام نهى عن المحافلة والمزائة فالحاقلة مفاعلة من الحقل الحقول الحقو

﴿ كتاب الزارعة ﴾

مناسبته للأذون ال كلامن العبد المأذون والزارع عامل في ملك الفرو المزارعة تسمى المخارة والمحاقلة لغة مفاعلة من الزرع و فالشربعة مقدمهلي الزرع بمن الخارج كا في الهداله (قال) الامام (ابو حنيفة الزارعة بالثلث والربع) والاقل والاكثر (باطلة) لماروى اله عليه الصلاة و السالام نهى عنه المخارة ولانها استجار بسن الخنارج فيكون في معنى قفيز الطعان ولان الاجر مجهول أو معدوم وكل ذاك مفسد ومعاملة النبي صلى الله عليه وسلم اهلخبير كانخراج منياسة كا في الهدايه و تقبيد المسنف بالثلث والربع باعتبار العادة في ذلك (وقال أبو يوسف ر محد) هي (جائزة) ال زوى أنه صلى الله عليه و سلم عامل اهل خبر على نصف ما مخرج من ممر

اوزرع ولا نه مقدشركة بين المال والعمل أجوز اعتبارا بالمضاربة والفتوى على قولهما كما في فاضيمان والحلاصة و يخارات النوازل والحقائق والدخرى والنداية والمحبوب وشى عليه النسق كما فى التحجيج و فى الهداية والفتوى على قولهما لحاجة الناس اليها ولفاءور تعامل الامة بها والقياس يترك بالنعامل كما فى الاستصناع اله ولما كان العمل والفتوى على قولهما. فرع عليه المصنف فقال

(وهى عندهما على اربعة اوجه) تصمح فى ثلاثة منها وتبطل فى واحد لائه (اذا كانت الارض والبدر لواحدوالعمل والبقر لواحد) جازت المزارعة وصار صاحب الارض والبدر مستأجرا للعامل والبقر تبعاله لان البقر آلة العمل (و) كذا (ان كانت الارض لواحد والعمل والبقر والبدر اواحد جاز) ايضاوصار العامل مستأجرا للارض ببعض الخارج (و) كذا (اذا كانت الارض والبقر والبدر لواحد والعمل لواحد جاز) ايضاو صادر بالارض من واحد ذى ثلاث كلها قبلت الخارج وقد نقل شخنا هذه الثلاث الجائزة فى بيت فقال وارض وبدر كذا ارض كذا على من واحد ذى ثلاث كلها قبلت (و اذا كانت الارض والبقر لواحد والبذر والعمل لا خرفهى باطلة) لانه لوقدر اجارة للارض فاشتراط البقر على صاحبها مفسد للاجارة اذلا يمكن جمل البقر تبعا للارض هي على الحتلاف المنفعة لان الارض للانبات

وهو الزرع فيمتمل انه بيع الزرع بالزرع ويحتمل انهالمزارعة واما المزابنة فهو بيع الرطب على رؤس النخل بخرصه تمرا (قو الد وهي عندهما على اربعــة اوجه اذا كانت الارض والبذر لواحد والعمل والبقر لواحد جازت) لانه استبجار للعامل سمض الخارج وهو اصل المزارعة ولا بقال هلا بطلت لدخول البقر معه في العمل فنقول البقر غير مستأجرة وانما هي تابعة لعمل العامل لانها آلة العمل كما اذا استأجر خياطا ليخيط له بايرة الخياط فان ذلك جائز ولان من استأجر خياطا كانت الابرة تابعة المماه وليس في مقابلتها أحرة كذلك هذا (فو له وانكانت الارض لواحدوالعمل والبقر والبذر لواحدجازت ايضا)وهذا الوجهالثاني ووجهه ان العامل مستأجر للارض ببعض معلوم من الخارج فيجوز كا اذا استأجر بدراهم معلومة (فخو له وانكانت الارض والبذر والبقر لواحد والعمل من آخرجازت ايضا) وهذا الوجهالثالث ووجههانه اذا استأجره للمل بآلة المستأجر فصار كا اذا استأجر خياطا ليفيط ثوبه بابرته (فولد وان كانتالارض والبقر لواحد والبذر والعمل لواحد فهي إطلة) وهذا الوجه الرابع وهو باطل فيظاهرالرواية لانالبقر ههناستأجرة سمضالخار جلانها لاتصير تابعة الممل لانها لم تشرط على العامل واستيجار البقر سمض ألخارج لايجوز (قوله ولا تصم المزراعة الاعلى مدة معلومة) لان جهالتهاتؤدى الىالاختلاف فربمايدعى احدهماً مدة تزيد على مدة الآخر قال في اليناسيم هذا عند علماننا بالكوفة فان مدة الزرع عندهم متفاوتة فابتداؤها وانتهاؤها مجهول آما فى بلادنا فوقت الزراعة مملوم فيجوز قال ابوالليث وبه نأخذ (فو ﴿ وان يكون الخارج بينهما مشاعاً) تحقيقاللمشاركة (فُو لَه فَان شرط لاحدهما قفزانا مسماة فهي باطلة) لان به تنقطم الشركة لجواز ان لاتخرج الارض الا ذلك القــدر فيستمقه احدهما دون الآخر وكذا اذا شرط

والبقر للشبق ولو قدر اجارة للمامل فاشتراط البذر عليه مفسد لأنه ليس تبما وبتي ثلاثة اوجه لم يذكر هاالمصنف وهى باطلة ايضااحدهاان يكونالقر والذرلاحدهما والآخران للآخرلانها استيجآر الارض وشرط العمل الثاني أن يكون لاحدهماالقر والباقى للآخر لانه استجار لليقر سعض الخارج الثالث أن يكون لاحد همآ البذر والباقي للآخر لانه شراء البذر ببعض الخارج وقد نظم شيخناهذ والثلاث مع مسئلة المتنفقال، والذر مع نقر ولاكذا بقر . لا غيرا ومع ارض اربع بطلت ه (ولاتصم المزارعة)عند

من يجيزها (الا) بشروط صرح المصنف سعضها وهي ان تكون (على مدة معلومة) متارفة لانها عقد على (صاحب) منافع الارض او منافع العامل والمنفعة لا يعرف مقدارها الا ببيان المدة قيدنا المدة بالمتعارفة لانها اولم تكن متعارفة بان كانت لا يمكن فيها من المزاعة او مدة لا يعيش الى مثلها فسدت كافى الذخيرة قال فى الدر وقيل فى بلادنا تصح بلا سان مدة وبقع على اول زرع واحد وعليه الفتوى مجتبى و بزازية ه قال فى البزازية واخذ بما لفقيه لكن فى الخانية والفتوى على جواب الكتاب قال فى الشركة ثم فرع على هذا الشرط فقال (ومن شرائطها ان يكون الخارج) بالمزارعة (مشايعا بينهما) تحقيمًا الشركة ثم فرع على هذا الشرط فقال (فان شرط الاحدهما قفزانا) بالضم جم قفيز (مسماة) اى معينة او شرط صاحب البذر ان يرفع بقدر بذره (فهى) اى المزارعة (باطلة) لانه يؤدى الى انقطاع الشركة لجواز ان لا يخرج الاذلك القدر

(وكذك ال شرطا ما على الماذيانات) بفتح الميموسكون الذال جع ماذيان و هو اصغر من النمر واعظم من الجدول فارسى معرب وقيل ما مجتمع فيه ماءالسيل ثم يستى منه الارض مغرب (والسواق) جم سساقية وهيالنبر الصغير لافضائه الى قطعااشركة لاحتمال ان لا بخرج ﴿ ٤٧٩ ﴾ الا من ذلك الموضع وكذا اذاً شرط لاحدهم. ا التبن وللآخر

ولا يخرج الاالتين وكذا اذا شرط الثبن نعسفين والحب لاحبدهما لاله يؤدى الى قطم الشركة فيما همو المقضمود ولو شرط الحب تصنعين ولم خوضا لاتبن صحت لائتراطهما الشركة فيما هو القسوديم النبن ينكون لمساحب البذر الانه عاء بذره وقال مشاخ بلخ النبن بيرسا ابضا اعتبارا للعرف فيمالم أ ينص عليه المتعاقدان ولانه تبع للعب والتبع يقسوم بشرط الاصل وأن شرط التين لغير رب البيدر فسدت لا نشاله الى قطع الشركة بان لا مخرج الاالتمان ومن شروط محتما ان تكون الارض مسالحة فازراعة والنخابة بين الارش والعامل وتمامه في البدام (واذا معت المزارعة) على ما نقدم (فالحارج) ما مشترك (بينهما عملي الشرط) السابق منهسا المحدة الزامهما (فازلم

ماحب البذر أن رفع مدر بذره و يكون الباق بينهما فهو فاسد لانه يؤدى الى المد لانه على تصديبه قطع الشركة في بعض معين او في جبعه بال لا غرج الا قدر البذر (قوله وكذلك اذا شرطًا ما على الماذيانات والسواق) بعني شرطًاه لاحدهما فهو فاســـد والمــاذيانات اسم عجمي وهي التي تحكون اصفر من البر واعظم من الجدول وهمو الشرب الصغير الذي يستى بعض الارض * والسسواق جم سافية وكا نها التي يسسق بها كل الارض وهو فوق الجدول وقبل الماذيانات العتوم وهي لغة فارسمية وكذا اذا شرط لاحدهما ذرع موضع معين اوما يخرج من ناحية معينة لا مجوز لانه بغضي الى قطم الشركة لجواز الهلا نخرج الامن ذاك الموضع وكذا اذا شرط لاحدهما النبن وللآخر الحب نهو فاسد لانه قد تصيبه آفة فلا شقدًا لحب ولا يخرج الاالنبن وكذا اذا شرط التبن نصفين والحب لاحدهما لانه بؤدى الى قطعالشركة فيما هو المقصود وهو الحب وان شرطاالحب نصفين ولم يتعرضا لاتبن صحت المزارعة لاشتراطهما الشركة فيما هو المفصود ثمالتين يكون لصاحب البذر لانه عاء بذره وقال مشاخ بلخ النين بينهما ابضا اعتبسارا العرف فيما لم ينص علبسه المتعاقدان ولائه تبع للحب والتبرم يقوم بشرط الاصل ولو شرط الحب نسفين والنبن لصاحب البذر صحت لانه حكم العقد وقـد قالوا ازالشرط انمـا بعتبر في حق من ليس من قبـله البذر اما صـاحب البذر فيستمق الخارج بذره فعلى هذا اذا دفع ارضا وبذرا صلى أن يعمل فيما العامل وله ثلث ما يخرج او نصفه ولم يسم غير ذاك جاز لان الذي محتساج الى الشرط هـوالذي لا زر منمه وقـد وجد الشرط واما اذا سمى لصاحب البذر ولم يسم للمامل شيئا فالقيماس أن لا مجوز لانه لمما شرط لنفسمه نصف الحارج صار مستحفلا بالشرط والباق اذالم بشرطه للزارع فيستمغه بذره فلهذالم بصيم وفي الاستحسان مجوز لانه اذا قال على ان لي النصف او الثلث فقل مذل الباق العامل لان من شان الخيارج ان يكون بينمما (قو له وان لم تخرج الارض شيسًا فلا شي العباءل) هذا في المزارعة السحيحة اذا كان البذر من قبل صباحب الارض او العباءل لان العقد الصحيح بجب نيمه المسمى ولم يوجد المسمى فلم يستفق شيئا وأما أذا كانت فاسدة ولم تخرج الارض شيئا وجب اجر المثل على الذي من قبله البذر فان كان البدر من قبل العامل فهو مستأجر للارض وان كان من قبل صاحب الارض فهو مستأجر المعامل فاذا فسدت بجب اجر المثل لانه استوفى المنفعة عن عف فاسد (فو له واذا فسدت المزارعـة فالحارج كله لصاحب البذر) لانه نما ملحكه فان كان البـذر من قبل ساحب الارض فللماءل اجر مثله لا يزاد على ما شرط له من الخماري لانه رضى بسنقوط الزيادة وهـذا عندهما وقال محمد له اجر مثله بالنا

تخرج الارض شيئا الا شئ العسامل لانه مستأجر ببعض الخارج ولم يوجد (واذا فسسدت المزارعة فالحسارج لصاحب البذر) لانه عاء ملكه (فان كان البدر من قبل رب الارض فللمامل اجر مثله) لان رب الارض استوفى منفته بعقد فاسد ولكن (لا يزاد على مقدار ماشرط له من الخارج) لرمنا له بسقوط الزيادة وهذا عندا بي حنيفة وابي بوسف (وقال محدله اجر مثله بالغا مابلغ) لائه استوفى منافعه بعقد فاسد فيجب عليه قيم اذلا مثل لها هدايه قال في التصحيح ومشى على قولهما المحبوبي والنسنى اه (وان كان البدر من قبل العامل فلصاحب الارض اجر مثلها) لاستيفاه العامل منفعة ارضه بعقد فاسد (واذاعقد ت المزارعة) ومروطها المتقدمة (فامتنع مباحب البدر من العمل) قبل القاء بذره في ١٨٨ كم (لم يجبر عليه) لانه لا يمكنه المنفى

مابلغ (فَوُلْه و ان كان البذر من قبل العامل فلصاحب الارض اجرمثل ارصه) لانه استوفى منافعها بعقد فاسد وهل يزاد علىماشرطله منالخارج علىالخلافالذى ذكرناه ولوجع بين الارض والبقرحتي فسدت المزارعة فعلى العامل اجر مثل الارض والبقر هوالعميم (فو لد واذا عقد المزارعة فامتنع صاحب البذر من العمل لم مجبر عليدً) لانه لا عَكُنه المضيُّ في العقد الا بالاتلاف ماله وهو البذر وفيه ضرر عليه فصار كما اذا استأجر اجيرا لهدم داره ثم بدا لصاحب الدار لم يجبر على ذلك (فو له وان امتنع الذي ليس من قبله البذر اجبره الحاكم على العمل) لأنه لاضرر عليه في الوفاء بالمقد الا اذا كان عذرا يفخ به الاجارة فيفخ به المزارعة (فو له وإذا مات احد المتعاقدين بطلت المزارعة اعتبار بالإجارة) يعني مات قيــل الزراعة اما اذكان بعدها فانمات صاحب الارض تركت في يدالعامل حتى يستمصد ويقسم على الشرط و اذا كان الميت هوالعامل فقال ورثته نحن نعمل في الزرع الى ان يستمصد وابى صاحب الارض لم يكنله ذلك لانه لاضرر عليه وأنما الضرر عليهم في قلم الزرع فوجب تبقيته ولا اجرابهم فيما علوا وان ارادوا قلم الزرع لم يجبروا على العمل وقيل لصاحب الارض اقلعه فيكون بينكم اواعطهم قيمة حصتهم والزرع كله لك او انفق على حصتهم وتمود بنفقتك فى حصتهم (فولد واذا انقضت مدة المزارعة والزرع لم يدرك كان على المزارع اجر مثل نصيبه من الارض الى أن يستحصد والنفقة على الزرع عليهما على مقدار حقوقهما) لان في تبقية المقد إيفاء الحقين وفي فسنخه الحاق ضرر باحدهما فكان تبقيته إلى الحصاد اولى ويكون العمل عليهما جيما لان العقد قد انتهى بانتهاء المدة وهذا عمل في المال المشترك وهذا محالاف ما اذامات رب الارض والزرع بقل حيث يكون العمل فيه على العامل لان حباك مقينا لعمل فى مدته والمقد يستدعى العمل على المامل اماهنا المقد قدانتهى فلم يكن هذا ابقاء ذلك العقد فإيختص العامل بوجوب العمل فيه • وقوله « والنفقة على الزرع عليهما على قدر حقوقهماه وذلك مثل اجرستي الماء وغيره وهذا اعايكون بعدانقضاء المدة امااذا لم تنقض فهو على العامل خاصة (فو له واجرة الحصاد والدياس والتذرية عليما بالحصص)

الأبضرر يلزمه وهو اسبلاك البدر فصاركا اذا استأجر اجيرا ليدم داره ثم بداله لم بجبر على ذلك قدنا بكوندقيل القآء البذر لانه لوابى بعدالقائد بجبر لانتفاء العلة كما في الكفانه (وانامتنع الذي ليس من قبله البذر اجبره الحاكم على العميل) لانه لايلحقه لوفاء بالمقد ضرر والمقد لازم عنزلة الاحارة الا اذا كانعذرا تفسخ به الاجارة فنفسخ بدالمزارعة هدایه و فیها وان استع رب الارض والبذر من قبله وقدكرب المزارع الارض فلاشي له في عل الكراب قسل هذا في الحكم اما فيما بينه وبين الله تعالى يلزمه استرمناء المامل اه (واذا مات احد المتاقدين بطلت المزارعة)اعتبار ابالاجارة (واذا انقضت مدة

المزارعة والزرع لم يدرك) بعد (كان على المزارع اجر مثل نصيبه من الارض الم ان يستمصد) الزرع (وكذا) رعلية المجانبين بقدر الامكان كافى الاجارة (والنفقة على الزرع) بعدائقضاء مدة المزارعة (عليما) اى المتعاقدين (على مقدار حقوقهما) لانتهاء المقد بانقضاء المدة وهذا على فى المال المشترك قدمًا بانقضاء المدة لاندقبل انقضائها على العامل خاصه (واجرة الحصاد) اى قطع الزرع وجمه (والرفاع) اى نقله الى البيدر (والدياس) اى تنعيد (والذرية) اى تميز حبه من تبنه وكذا اجرة الحفظ ونحوه (عليهما بالحصص) سواء انقضت المدة اولا لان المقد تناهى الزرع لحصول

المقصود وصارمالامشتركا بيهما فيجب المؤنة عليهما (فان شرطاه) اى العمل المذكور الذي يكون بعد أنتهاء الزرع من الحصاد ونحوه (على العامل) وحده (فسدت) المزارعة لانه شرط لايقتضيه الميقد وفيه منفعة لاحدهما قال في المحيم وهذا ظاهر الرواية وافتى به الحسام الشهيد في الكبرى وقال وعن الحسن عن ابي حنيفة انه جائز وهكذا عن ابي يوسف قال في الهداية وعن ابد يوسف انه يحوز اذا شرط ذلك على العامل التعامل اعتباراً بالاستصناع وهوا ختيار مشام يلخ قال شمس الاعة السرخسى هذا هوالاسم في ديار ما قال الحاصى ومثله عن الفضلي وفي اليناسيم وهوا ختيار مشامخ خراسان قال الفقيه وبه نأخذو قال الاسبيما بي وهوا ختيار في هو اختيار وهو اختيار

مشایخ بلخ وبخاری للعرف بینیم اه

وكتاب المساقة

الناسة بيهما ظاهرة وتسمى الماءلة وهي لغة مفاعلة منالستي وشرعا دفع الشيمر الى من يصلحه مجمزه من ثمره و هي كالمزارعة حكما وخلافا وشروطا كااشار الىذلك المصنف تقوله (قال الوحنيفة المساقاة بجزءمن الثمرة باطلة وقالا حائزة) والفتوى على قولهما كالقدم في المزارعة (اذا ذكر) في المقد (مدة معلومة) متمارفة قال في الهداية وشرط المدة قياس فيه لانه احارة معنى كافى المزارعة وفي الا تحسان اذالم نبين المدة بجوزوبقع على أول عرة يخرج لان الثرة لادرا كرا وقت معلوم وقل مايتفاوت اه

وكذا اذااراذا ان يأخذاه فضيلا و بيماه فالحصادعليهما على قدر حقيفهما (فو له فان شرطاه في المزارعة على العامل فسدت) يمنى الحصاد والدياس لانهما لم يلزما المزارع وانما عليه ان يقوم على الزرع الى ان يدرك وعن ابى يوسف انه بجوز شرط ذلك على العامل التعامل وهو اختيار مشايخ بلخ قال السرخسى وهو الاصمى في ديارنا و الحاصل ان ما كان من عمل قبل الادراك مثل السبق و الحفظ فهو على المامل وما كان بعدالادراك قبل القسمة فهو عليهما في ظاهر الرواية كالحساد والدياس واشباهه وماكان بعدالقسمة فهو عليهما نحو الحل والحفظ والمساقاة على هذا القياس فاكان قبل ادراك الثمر من السنى والتلقيم والحفظ فعلى العامل وماكان بعده كالجداد والحفظ فهو عليهما فان شرطا الجداد على العامل لايجوز بالاتفاق لانه بعده كالجداد والحفظ فهو عليهما فان شرطا الجداد على العامل لايجوز بالاتفاق لانه العرف والله سيمانه وتعالى اعلى

-08:6611 _ IJ 80-

المساقاة دفع النحل والكرم والاشجار المثمرة معاملة بالنصف اوبالثلث او بالربع قل او اكثر و اهل المدينة يسمونها المعاملة (فو له رجدالله قال ابو حنيفة المساقاة مجزه من الثمرة مشاعا باطلة) لانه استجار بجزء من المعمول فيه كقفيز الطحان (فو له و قال ابو يوسف و مجد هي جائزة اذا ذكرا مدة معلومة وسميا جزء من الثمرة مشاعا) لان الحاجة داعية الى ذلك فسوم في جوازها للضرورة فاذا لم يذكر المدة جاز ويقع على اول ثمرة تخرج في اول، سنة (فو له وتجوز المساقاة في النحل والشجر والكرم والرطاب واصول الباذنجان) الرطاب جم كالقصعة والقصامج والجفة والجفان والبقول الرطاب فالبقول مثل الكرات والبقل والساتي ونحو ذلك والرطاب كالقثاء و البطيخ والرمان والعنب والسفرجل والباذنجان واشباه ذلك (فو إد فاذا دفع فيلا فيه ثمرة مساقاة والثمرة تزيد بالعمل جاز وان كانت قد انتهت لم بجز) لان

قيدنا بالمتعارفة لما مرفي المزارعة (وسمى جزء) (٦١) (ل) (جوهرة) معلوم (من النمرة مشاعا) تحقيقاً للشركة اذ شرط جزء مدن يقطع الشركة (وتجوز المساقاة في النخل والشجر والكرم والرطاب) بكسر الراء كقصاع جع رطبة بالفتح كقصعة القضيب ما دام رطبا كافي السحاح وهي المسماة في بلاه با بالقصة والمرادهنا جيم البقول كافي الدر (واصول الباذنجان) لان الجواز للحاجة وهي تعم الجيم (فان دفع) المالك (نخلا فيه ثمرة مساقاة و) كانت (الثرة) بحيث (تزيد بالعمل) اوزرعا وهو بقل (جاز) لاحتياجه للعمل (وان كانت) الثمرة (قدانتهت) والزرع قد استحصد (لم يجز) لان العامل انما

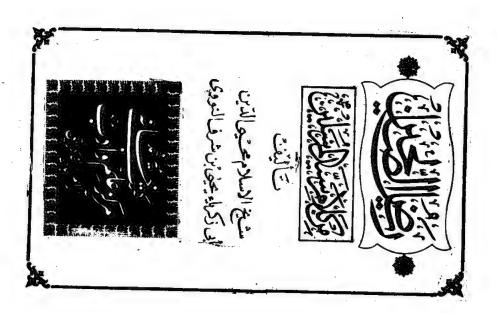
المامل انما يستحق بالعمل ولا اثر للعمل بعدالتناهي والأدراك (فو له واذا فسدت المساقاة فللعامل اجرمثله) لانه في معنى الاجارة الفاسَّدة وصاركالمزارعة اذا فسدت ثم عند ابي حنيفة له اجر مثله لايزاد على ماشرطه له وعند مجد له اجر مثله بالفــا ما بلغ (فَوْا ير و تبطل المساقاة بالموت) اما موت صاحب النخل فلان النخل انتقل الى غيره واما موت السامل فلتنذر العمل من جهته فان مات صاحب النحل والثمرة بسر اخضر فللعامل ان يقوم عليه كماكان يقوم قبل ذلك الى ان يدرك ولوكره ذلك ورثته لان في ذلك دفع الضرر على العامل من غير اضرار بالورثة قان رضى العامل بالضرر بان قال انا آخذ نصيبي بسرا فالورثة بالخيار بين ثلاثة اشياء ان شاؤا صرموه وقسموه وان شاؤا اعطوه قيمة نصيبه وان شاؤاً انفقوا على البسر حتى ببلغ ويرجعون عا انفقواً في حصة العامل وازمات العامل فلورثته أن يقوموا عليه وان كره صاحب النخل لان فيه النظر من الجانبين وان ارادوا ان يصرموه بسرا كان صاحب النحل بين الخيارات الشلاثة التي ذكرناها وان مانا جيما فالخيار لورثة العامل لتيامهم مقامه فان ابي ورئة العامل ان يقوموا عليه كان الخياير لورثة صاحب النمل على مابينا واذا انقضت مدة المعاملة وهو بسر اخضر فللمسامل ان يقوم عليه حتى بدرك لكن بغير اجر لانالشجر لابجـوز استيمِـار. بخلاف المزارعة في هـذا لانالارض يجـوز استيجارها وكذلك العــل على العامل ههنا وفي المزارعة عليهما

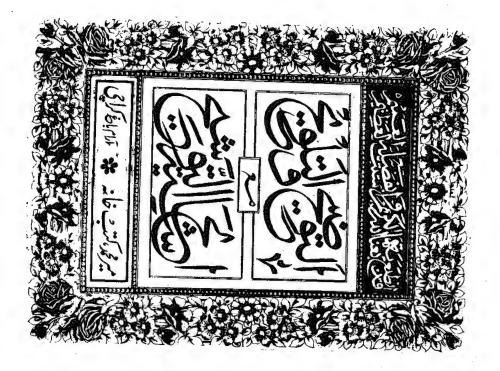
(فو إله وتفسخ بالاعذار كما تفسخ الاجارة) ومنالاعزار فيها ان يكون العامل سارقا يخاف منه سرقة السعف والثمر لأن فيه ضررا على صاحب النحل ومن ذلك أيضًا مرض العامل اذا كان يضعفه عن العمل فان اراد المامل ترك العمل عل يكون عذرا فيه روايتان اجداهما لاوالنائية نع والله سمانه

وتعالى اعلم

﴿ تُمَا لَجُلُّهُ الأُولُولِيلِهِ انشاءالله الجزء الناني واوله كتاب النكاح

فيممني الاجارة الفاسدة (وتبطل المساقاة بالموت) احد المتماقدين لانها منى الاحارة ثم ان مات صاحب الأرض فللعامل القام عليه وأن أبي ورثة صاحب الارض وأن مأت المامل فلورثته القيام علية وان الى ماحب الارض و أن مامًا فالخيار لورثته المامل لقنامهم مقامه و عامه في الدرر (و تفحم) المساقاة والمزارعة (بالاعددار) المارة في الاجارة (كاتفهم الالحارة) قال في الهداية مناجلتها الايكون العامل سرة بخاف عليه سرقة المسعف والثمر قبل الادراك لانديلزم صاحب الارض ضرر لم يلتزمه فيفسخ فيدومنهامرض المامل اذاكان يضعف عن العمل لان في الرّاميه المتجار الاجراء زيادة ضرر عليه ولميلتزمه فيجمل عبذرا وفيهما ومن دفع ارمنا بيضاء إلى رجل سنين معاومة يغرس فهما شجرا عملي ان يكون الارض والشمير بين رب الارض والغارس نصفين لم مجز ذلك لاشتراطه الشركة فياكان حاصلا قبل الشركة لابعمله وحيع الئر والغرس لرب الارض وللغارس قيمة غرسه واجرة مثله فيما عل اه





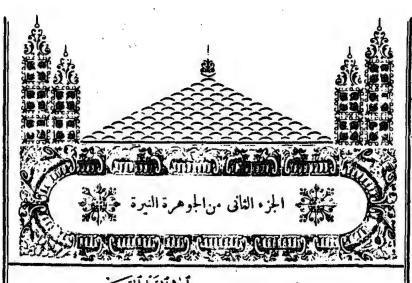




من الجوهرةالنيرة على مختصر القدورى للامامالعلامة والنحرير الفهامة فقيه عصره ووحيد دهره محرر المذهب النعماني وابي حنيفة الثاني الشيخ ابي الحسن أحمد بن مجمد القدوري البغدادي المنوفي سنة (٤٢٨) وهوالذي يطلق عليه لفظ الكتاب في المذهب كيف لاوهو مثن منين معتبر بينالائمة الاعبان وشهرته نغني عن البيان حتى قال صاحب المصباح الالحنفية تبركون به في الم الوباء وهو كتاب مبارك من حفظه بكون امينا من الففر حتى قبل ان من قرأه على استاذ صالح ودعاله عند ختم الكتاب بالبركة فائه يكون مالكا لدارهم على عدد مسائله وقال شراح المجمع انه مشتمل على اثنى الف مسألة وشروحه كثيرة جدا وانقع شروحه شرحان احدهما الجوهرة النبرة ، للامام ابي بكر بن على المعروف بالحدادى العبادى المتوفى سنة (٨٠٠) وثانهما • الباب ، لحاتمة المحقفين ونخبة العلم العاملين العلامة الفاضل والاستاذ الكامل السيد عبدالغني الشهير بد النبيي البداني ، الذي هو تليذ ان العابدين صاحب ردالمخنار وهو شرح مختصر مفيد موجز كاسله ولعمرى لمبشرحه احد مثله و لورأ. شراح الكتاب لم يُصرك قلهم و لوعلم صاحب المثن لتأليف هذا الشرح لانتخر والغه رحمالله في سنة (١٢٦٨) وقدالهم الله تعالى • مجذَّهارف أفندى الشهير عزلف احمد افندى زاده ، زادهما الله تعالى بالحسني والزبادة لطبع هذين الشرحين معافى [مطبعته] في عصر سلطاننا الاعظم والحاقان المعظم السلطان ابن السلطان السلطان الغازى « عبدا لحميد » خان

ادامالله الم دولته الى آخرالالمم كالمسمح

مير فحر كتب خانه آنه ه كرايي



-- النكاح بي مناب النكاح

النكاح فى للغة حقيقة فى الوطى هو السحيح وهو مجاز فى العند لان العقد يتوصل به الى الوطى فعمى نكاما كماسما الكأس خرا والدلبل على اذ الحقيقة فيدالوطى قوله ثمالي ﴿ وَلا تَنْكُمُوا مَا نَكُمُ الْمُؤْكُمُ مِنَ النِّسَاءُ ﴾ و الراد به الوطاي الأز الامة اذا وطامًا الاب حروت على الابن وكذلك قوله زمالي ﴿ الزاني لا يُنكِّم الازائية ﴾ والمراديه الوطي وكذا قوله عليه السلام ، امن الله ناكم البيمة ، (فو له رجه الله النكاح ينعقد بالانجاب والقبول) لانه عقد فافتفر ألى الامجــاب والقبول كمقد البيم لان البضــع على ماك المرأة والمال يثبت في مقابلته فلم يكنُّ بد من الجاب من المرأة أو ممن بلي عليما وقبول من الزوج (قو له بلفظين) وقد سفد بلفظ و احد مثل ان الم روج أسمة عه من نفسه فانه یکنفیه آن مقول محضرة شاهدىن آنى تزوجت مُذه وَكُذَا آذَا كَانَ وَلَى صغیرین او وکیلامن الجانبین گفاه آن یقول زوجت هذه من هذا و لا بحثاج الی قبول عندنا خلافا لزفر وكذا أذا زوج امته من عبده يعني الصغير (فوله بعبر جمسا عن الماضي) اي سين جماو التعبير هو البيان قال الله تمالي ﴿ انْ كُنْتُمْ الرَّوْيَا تَعْبِرُونَ ﴾ اي تبينون (قو لداو بسرباحدهما عن الماضي والآخر عن المستقبل مثل أن نقول زوجني وتقول زوجتك) وهذا استحسان والقياس ان لا نجوز لان المستقبل استفهام وعدة فلا ينعقد وجه الاستحسان ان النكاح لايقع فيه المساومة فكان القصد بلفظة الابجاب فصار عَزْلَةَالْمَاضَى * وقوله * والآخر عن المستقبل * تربد بالمستقبل لفظة الامر مثل زوجني (قوله ولا نعقد نكاح المسلمين الا محضرة شـاهدين حرين الملين بالنمين عالملين) و يشرط خصورهما عندالعقد لا عند الاجازة وقيد بالحر لان العبد لا شمادة له لانه لانجوز أن نقبل النكاح لنفسه نفسمه وقيد بالبلوغ والعقل لانه لاولاية بدوعهما

﴿ شرح القدوري ﴾ ﴿ السمى و و المباب ﴾ ﴿ الميدائي ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ كتاب النكاح ﴾

مناسبة النكاح المساقاة ال الطلوب في كل منها الثمرة (النكاح) لغة الضم والجمكا اختاره مساحب المحبط وتبعبه صاحب الكافي وسائر المحفض كافي الدرر وشرعا عقد نفيد ملك المتعة قصدا وهو (نعقد بالانجــاب) من احد المتعاقد من (والقبول) من الآخر (بلفظین یسبر مما عن الماضي) مثل أن تقول زوجنتك فيقول الآخر نزوجت لان الصفة وان مسكانت للاخبار وضاحا فقد جملت للانشاء شرط دفعا العاجة (او) بلفظين (يمبر باحدهما من الماضي و) يعبر بر الآخر عن المستقبل) وذلك (مثل ان يقول) الزوج لمخاماب (زوجنی) انته مثلا (فيغول زوجتك) لان هذاتوكيل بالنكاح والواحد نتولى طرفي النكاح على مانينه هدانه ولانعقدنكاح السلمين) بصيغة المنبي (الا عضور شاهدين حرين بالغين عافلين مسلمين) ساممين معاقولهما فاهمين اللامهما على المذهب كافي الصر (ومدلا)

(او رجل و امرأتين عدولا كانوا) اى الثمود (اوغر عدول او محدودين في قذف) او اعين او اي الزوجين او اني احدهما لان كلا منهم أهل الولاية فيكون اهل الشهادة تحملا واعسا الفائت عمرة الاداء فلا بالى شوائه (فان تزوج مسلم ذمية بشهادة ذميين باز مند ایی حنیفه و ایی وسف) ولكن لاثبت عند جوده (وقال محد لا بجوز) امسلا قال الاسبهان التحيح فولهما و مثى عليه العينوني والنسق والموصل وصدر الثتريمة كذا في النعميم (ولا محل الرجل أن بنزوج بامه ولا بجدانه) مطلقا (من قبل الرجال و النساء) و ان عاون (ولا بنشه ولا بنت ولده) مطلقــا (وان سفلت ولا باخته) مطلقاً (ولا بنات اخته) مطلقا (وان سنفلن ولا ببنات اخیه) مطلقا) و لا بعمته ولا محالته) مطلقــا

و بدلا من اعتبار الاسلام في الكسمة المسلمين لانه لا شهادة الكافر على المسلم لان الكافر لايل النكاح على المنه المسلمة فلا يكون شاهدا في مثله (قوله او رجل وامرأتين) وقال الشافعي لاتفيل شهادة النساء في النكاح والطلاق والعناق والوكالة (قو له عدو لا كانوا او غير عدول او محنو دين في قذف) و لا يثبت عندالحاكم الا بالمدول حتى او تجاحدا اوتراضا الى الحاكم او اختلفا في المهر فائه لامقبل الا المدل ولان السكاح له حكمان حكم الانمقاد وحكم الاظهمار فحكم الانمقاد أن كل من ملك القبول لنفسه انعقد النكاح بحنسوره و من لا فلا فعلى هذا خمقد بشهادة الاعي والاخرس والمحدود في الغذف وبشادة ابنيه وابنها ولا ينعقد بشهادة العبد والمكاتب وان كان ألمكاتب الذروج امنه لان ولانته اليست بولاية نفسه وانما هيمستفادة من جهة المولى وأما حكم الاظهار وهو عند التجاحد فلا يقبل فيه الا العدول كما في سائر الاحكام ومن شرط الشهادة في المقاد النكاح ال يسم الشهود كلامهما جيما في حالة وأحدة حتى لوكان احد الشياهدين اصم فعنم الآخر ثم خرج واسمع صاحبه لم بحز وكذا إذا سم الشاهدان كالرماحد العاقدين ولم يستما كلام الآخر لم يصبح النكاح وهل بشترط فهم الشاهد في العقد قال في الفتاوي المعتبر السماع دون الفهم حتى لو زوج بشمادة اعجمبين جاز وقال في الظهيرية بشـــترط الفهم ايضاً وهو الصحيح (قولد فان تزوج مسلم ذمية بشمادة ذميين جاز عند ابي حنيفة و ابي يوسف) يمني في حق الانعقاد لافي حقُّ الاظهار (وقال محمد وزفر لا يجوز) فان وتم التجاحد في النكاح لان شهادة الذي على المسلم لائقبل وأن كان الزوج هي المدعى وهي تنكره قبلت شهادتهما على كل حال في قوالهما وقال مجدادًا قالا كان عندالعقد معنا السلمان غيرنا بقبل في صحة الكاح دون المهر و أن لم يقولا ذلك لم تقبل هذا أذا كانا وقت الآداء كَافر من أما أذا كانَّا وقت التحمل كافر ن و وقت الاداء مسلمين فعندهمــا شهادتهما مقبولة على كل حال وعندمجمد ان قالا كان عندنا •سلمان غيرنا يقبل والا فلا ثم اذا تزوج ذمية فله منعها من الحروج الى البيع والكنائس ولا يجرها على الغسل من الحيض والنفساس قال في الهداية ومن امررجلا النزوج اينته الصغيرة فزوجها والادب عاضر بشهادة رجل واحد سواهما جاز النكاح لآنالاب جعل مباشرا لاتحاد المجلس ويكون الوكيل سفيرا ومعبرا فببق الزوج شاهدا وأن كان الاب غائبا لم بجزلان المجلس مختلف فلا مكن ان بجعلالاب مباشراو على هذا اذا زوج الاب اغتمالبالغة محضرة شاهدو احدان كانت حاضرة جاز و انكانت غائبة لايجوز لانها اذاكانت حأضرة تجمل كأنها التي باشرت المقد وكان الاب،م ذلك الرجل شاهدين (قو لد ولا عل الرجل أن يتزوج بامه ولا بجدائه) صوابه ان يقول امه بفرباء لان الفعل شدى بنفسه قال الله تعالى ﴿ زُوجِنَا كُهَا ﴾ ولم يقل زوجناك بما فإن قبل قدقال الله تعالى ﴿ ورُوجِنَاهُم يحورُ هَيْنَ ﴾ قلنا مراده قرناهم عورعين لأن الجنة ليس فها عند نكاح ﴿ فَوَ لَهُ وَلَا بَايْنَهُ وَلَا بَايْنَهُ وَلَاهُ وَانَّ سفلت ولا باخته ولا بينات اخيه ولا بنات اخته وان سفلن ولا بسمته ولا بحالته)

وكذبك عة الاب والجد وخالة الاب والجد حرام وان علون والحكمة في نحر ممها ولا. نَسْطُمُ النَّرَائبِ وَصُونَهُنَّ عَنِ الْاسْتَحْفَافَ وَفِي النَّرَاشِ اسْتَفَقَافَ مِنْ ﴿ قُو لَهُ وَلَا بامام أنه دخل بالمتمااو لمدخل) لقوله تعالى ﴿ وامهات نسائكم ﴾ من غير قيد الدخول وانما عرم بمبرد العقد اذا تزوجها تزويجا صميما اما اذا تزوجها تزويجا فاسدا فلا نحرم امها الا اذا اتصل الدخول والنظر الىالفرج بشهوة اواللس لشهوة (قو له ولا منت امرأته التي دخل بامها سواء كانت في جرء او في جر غيره (وكذلك نت الربية واولادها وانسفلن لانجدتين قددخل ما فحرمن عليه كاولادها منه وسارت كام زوجته فانها نحرم عليه هي وامهاتها وجدائها وان علون وامهات ابائها وان علون ثم اذا لم يدخل بالام حل له تزويج البنت في الفرقة والموت لان الدخول الحكمي لاتوجب القريم (قوله ولابام أن ابيه واجداده) لفوله تعالى ﴿ ولاتنكموا مانكم اباؤكم ﴾ وهو متناول العقد والوطئ فكل من عقدها با الابعقد النكاح جائزا فهي حرام على الابن بمجرد العقد اما اذا كان النكاح فاسدا فانها لاتحرم بمجرد العقد الا اذا اتصل به الوطئ او النظر الى الفرج لشهوة او اللس لشهوة قال في شرحه سوا. وطلهـا الاب حراما اوحلالا لان اسم النكاح يقم على العقد والوطئ جميعا وسواه كان الاب من النسب او الرشاع في تحرم منكوحته وموطوبته ومن مسما او قبلها اونظر الى فرجمها لشهوة وكذاك نساء اجداده حرام عليه (تقوله ولا بامرأة انه و في اولاده) ولابشرط الدخول في امرأة الانوالاب اذا كان النكاح صحما اما اذا كان ناسدا بجوز قبل الدخول وسواء في ذهك ابنه من الرضاع او النسب وكذا امرأة ابن الابن وان سغل حرام على الاب واما اذا كان للابن امة لاتحرم على الاب مالم بطأها الائ لانما لا تسمى خليلة والتمريم مقيد بقوله تسالي ﴿ وحلائل النائكم ﴾ ولاباس ال بتزوج الرجل ربيبة ابه وام زوجة ابه وكذا بجوز اللاب الْ يَنْزُوج المحليلة الله ويأتها (قُولُه ولا بامه من الرضاعة ولاباخته من الرضاعة) وكذبك امهات التيارضعنه ونائها واخوائها وننات اخبه وننات اخته من الرضاعة لغوله عليه السلام و محرم من الرضاع مامحرم من النسب ، (فول و ولا يجمع بين اختين شكاح ولا علك عين) ممناه لا يجمع بين اختين بنكاح بسي عقدا ولا علك عين يسى وطئا اما في المك من غير وطم * فله ال يجمع ماشساء وسواء كا ننا اختيه من النسب اوالرضاع وان تزوج اخت امة له قدوطتها صمح النكاح ولا بطأ الامة وان كان لم بطي المنكوحة لان المنكوحة موطوئة حكمًا ولابطي المنكوحة الا اذا حرما الموطوءة علىنفسه بسبب من اسباب الملك ببيع او تزويج اوهبة اوعنق اومكاتبة وعن ابى يوسف ان الكتابة لاتبيعه ذاك ولو تزوج جارية الم بطأها حتى اشترى اختيا فليسه ازيستمنع بالمشتراة لان الغرآش ثبت لاختها بنفس النكاح فلو وطي الذي اشتراهاصار جامعا بينهما بالفراش ولوكانتهامة ظم بطأها حتى تزوج اختراحله البطى المنكوحة

وان سفلن (ولابام امرأته) وجدتها مطلقا وان علت (دخل منتهااولم دخل) لما تفرران وطئ الامهات محرم البنات ونكاح البنات محرم الامهات (ولا منت امرأته التي دخل سا) و ان سفات سواء کانت نی جره) ای ماثلت (اوق جرغيره) لان ذكر الجر خرج مخرج المادة لا مخرج الشرط (ولا بامرأة ابه) سواه دخل ما اولا (و اجداده) مطلقا و ان علون (ولا بامرأة الله وفي اولاده) مطلف وان تزان (ولا بامه من الرضاعة ولاباخته من الرضاعة) وكذا جيم من ذكر نصبا و مضاهرة الاما استشيكا يأتي في باله وانما خص الام والاخت اقتداء بقوله تعالى وامهاتكم اللائى ارضعنكم واخواتكم من الرضاعة ﴾ (ولا يجمع بين اختين) مطلفا سو امكاننا حرتين او امتين او مختلفتين (شكاح ولا علك عين وطئا) قيد 4 لانه لاعرم الجمملكا فان تزوج اخت امته الموطوءة صيح النكاح ولم يطأ واحدة منهما حتى عرم الموطوءة على نفسه

الرأة على عنها ولاعلى خانتها ولاعلى ابنة اخميا ولاعلى إبنة اختها ، وهذا مشهور بجوز الزيادة على الكتاب عثله هدايه (ولا بجمع بين امر شين لوكانت) ای او فرضت (کلو احدة منهما رجلا لم مجزله ان يتزوج بالاخرى) لان الجم بينهما مفضى الى الفطيعة ثم فرغ على مفهوم الاسدل المبذكور مقوله (ولا بأس ان بجمع) الرجل (بين امرأة و النة زوج كا ذلها من قبل) لانامرأة الاب لوصورت ذكرا جازله التزوج بهذه البنت (ومن زني إمراة) اوممها اومسته اونظر الي فرجا اونظرت الىفرجه بشهوة (حرمت عليمه أميا والمثها) وأنَّه بعدنًا وحرمت على ابه وانه وان بعدا وحد الثموة في الشياب التشار الآلة اوزيادته وفالشيخ والعنين ميل القلب اوزيادته على ماحكي عن اصاناكا في الحيط ثم الثهوة من احدهما كافية اذاكان الآخر محل اشيوة كا في المضمرات

لعدم الجم وطنا اذاكرقوقة ليست موطوءة حكما وان تزوج اختين في عقد واحديفرق بينه و بينهما فان كان قبل الدخول فلاشيء الهماوان كان بعده فلكل واحدة الاقل من مهر مثلهاو من المهمي ثم لاجوز تزوج واحدة منهما حتى تنقضي عدة الاخرى وان تزوجهما ف عقدين فنكاح الاولى جائز ونكاح الاخرى باطل و نفرق مينه و بين الاخرى فان كانت غير مدخولة فلاشيء ألهما و أن دخل بها فالها الاقل من مهر مثلها و من الحسمي ولايفسد نكاح الاولى الا انه لايطأ الاولى مالم تنفضي عدة الاخرى وان تزوجهما في عقدين ولايدرى ايتهما اولافاته لايقرى فى ذلك ولكن يفرق بينهما وبينه لان نكاح احدهما باطل يقين ولاوجه الى النعيين لعدم الاولوية ولاالى الننقيد مع التجهيل فيتمين النفريق وبلزمه نصف الصداق فيكون بينهما يعنى نصف المحاء لانه وجب للاولي وانعدمت الاولوية فبصرف المِما جمِما (قوله ولا محمم بين الرأة وعمَّا ولا غالبًا ولا بنت اختماو لا بنت اخيها * فان قلت لم قال ولا بنت اخيها وقد علم بقوله و لا يجمع بين المرأة وعتباً • فلت لاز الة الاشكال لا نه رعا بغلن ان نكاح الله الاخ على العمة لابجوزو نكاح العمة عليابجوز لتفضل العمة عليها كما لابجوز نكاح الامة على الحرة وبجوز نكاح الحرة على الامة نتبين أن ذك لابجوز من الجانبين (قوله ولابحم بين أمرأنين لوکانٹ کل وحدہ منہما رجلالج مجز ان بزوج بالاخرى) سواہ کان آنھر ممبالرضاع اوبالنسب (قوله ولا بأس ان يجمع بين امرأة وابنة زوج كا ذلها من قبله) لا له لاقرابة بينهما ولارضاع قال زفر لابجوز لان النة الزوج لوقدرتها ذكرا لابجوزله ان يتزوج امرأة ابيه قلنا امرأة الاب لو صورتها رجلا جازله تزويج هذه فالشرط ان يتصور التمريم من الجانبين وحاصله ان المانع من النكاح خسة اوجه النسب والسبب والجع وحق الغير الدين فالنسب الآمهات والبنات والاخوات والعمات والحالات والسبب الرضاع والصهوريةوالجم هو الجم بين الاختين ومن فيمسناهما والجم بين اكثر من اربع والمحريم لحق الغير زوجة غيره ومندته والعريم لاجل الدين المجوسيات والوثنات سواء كان شكاح او علك عين (قو له و من زني بامرأة حرمت عليه امها والمنها) و كذا ادامس امرأة بشهوة حرمت عليه امها والمنها وكذا اذا مسته هي اشهوة والمشهاة ان تكون بيت تسم سنين فصاعدا وبنت خس قا دو نبا لاتكون مشتهاة ومافوقها الى الثمان ال كانت سمينة فهي مشتهاة والافلاو في العبون ان لم تكن سمينة قالى عشرة وان كا ن مجامع مثاما فهي مشتماة ويكنني بالمس بشهوة أحدهما ولايشرطانشار الآلة وفي الهداية يشترطاو زداد انتشاراوهوالعميم فان كا ن عنينا او مجبوبا فهو ان يُصرك قلبه بالاشتها، و ان مسها من وراء ثوب ان كا ن صفيفا عنع وصول حرارة بدنها الى هـ، لا تثبت الحرمة وال كان رقيقا لاعتمامتت وامامس شعرها لثموة أن مس ما أنصل به رأسها ثبتت الحرمة وأن مس المسترسل لا تثبت وانعايمرم المس اذا لم ينزل اما اذا انزل بالمس فالعميم انه لايوجب الحرمسة

لانه بالانزال تبين انه غير مغض الى الوطائ وان مس امرأة وقال لم اشته اوقبلها وقال ذلك فانه بصدق اذاكان اللمس على غير الفرج والفبلة في غيرالهم اما اذاكان كذلك لايصدق لان الظاهر بكذبه وكذا اذا نظر الى فرج امرأة لشهوة حرمت عايه امها والمنتها وتحكموا في النظر الى الفرج قال الولوسف النظر الى منبت الشمر يكني وقال مجمد لا تأبت الحرمة حتى نظر الى الشق وقال المرخسي لاتثبت حتى خَلَرُ الى الفرج الداخل والاصمح أنَّ المعتبر هوالنظر الى داخل الفرج لاالى جوائبه وذلك لا يتحقق الاهند انكباما أما اذا كانت قاهدة مستوبة أوقائمة فنظر اليه لا تثبت الحرمة ولا يشترط في النظر الى الفرج تحربك الآلة هو الصحيح وعليه الفتوى وفي الفتاوي بشترط ذلك وأن نظر إلى درها لشهوة لم تحرم عليه امها والمتهاكذا في الواقعات وان نظرت المرأة الى ذكر رجل لشهوة اولمسته اوقبلته لشهوة تعلقت. حرمة المصاهرة كما لووجـد منه قال في البنابع النظر الى الفرج لشهوة يوجب الحرمة سواءكان بينهما حائل كالنظر من وراء الزجاج ومن وراء السدر اولم يكن حائل ولاهرة بالنظر في المرأة لانه خياله الاترى انه تراها من وراء ظهر وكذا اذا كانت على شــفاه الحوض فنظر فرجها في الماء لا تثبت الحرمة وان كانت في الماء فرأى فرجها وهي فيه تثبت الحرمة هذاكله اذاكانت حية اما الميتة فلا شعاق للمما ولانوطهُما ولانفبيلها حرمة المصاهرة (فو له واذا طلق امرأته طلاقاباً تا اورجميا لم بجز ان ينزوج باختها حتى نفضي عدنها) وكذاكل من كانت في علة الاخت كالعمد والحالة وكذا ايس له ان يتروج اربعا سواها وان اعنق ام ولده ووجبت عاما العبدة ثلاث حيض فتزوج اختما في عدتما او اربعا من الاجانب قال زفر لابجوز لكلاهما وقال انونوسف وعجد بجوز كلاهما وانوحنيفة فرق بايهما فقال نكاح الاخت لايجوز ونكاح الاربع بجوز اما زوج الاربع سـواها في عدتما فهو جائز عنــد اصحاباالالاثة وقال زفر لابجوزلائها معندة كالحرة ولانالعدةاذاحرمت نكاح الاخت حرمت نكاح الاربع كعدة الحرة ولناان المنع من جهة العدد يجب تحريمه بعدالنكاح وهدة ام الولد لم يجب بعقد النكاح فلم يحرم الجمع و ايس كذاك تحريم الاخت لان تحريم الجمر بين الاختين لاعتص بالنكاح بدليل آنه لابجوز الجمع بينهما في الوطيء علك العين وبجوز أن يتزو ج المرأة واختما تحته بطأها علك العين لان الامة لافراش لها وكذا اخت ام ولده بجوزلهان يُزوجها واذا جاز النكاح لمبجزلهان يطأها الزوجة حتى محرم المته بأن ميمها اوبعثقها او نزوجها وكذا ام ولده بعثقها او نزوجها وكذا لايطأ الامة حتى يطلق الزوجــة وان تزوج امة في عــدة حرة من طلاق رجعي لابجوز اجماما والكان الطلاق باثنا فكذا عند ابى جنيفة لابجوز وعندهما بجوز وان نزوج حاملا من الزنا جاز عندهما ولا يطأها حتى نضع حلما وقال الويوسف وزفر لابجوز النكاح وان جاءت امرأة مطـة البنــا من دارالحرب مهــاجرة

قهستانی (وادا طاق الرجل امرأنه طلاقا باننا لم بحزله ان بتزوج باختها) ونحوها عما لابحوز الجم بینهما (حتی تنقضی عدتها) لبقاء اثر النکاح المانع من المقد قید بالبائنلا نه مجل الحلاف بخسلاف الرجمی نانه لارفع النکاح الفانا ولابجوز أن ينزوج المولى امته ولاالمرأة عبدما) الاجماع على بطلانهما ثم لو ضله المولى احتياطاكان حسنا (وبجوز تزوج المجوسيات) عبساد النار تزوج الكشبابات) مطلقا اسرائبلية ﴿ ٧ ﴾ او لا حرة او امة (و لا يجوز تزوج المجوسيات) عبساد النار

(ولا الوثنيات) عباد الاصنام لانه لاكتاب لهم وقال صلى الله عليه وسلم ه فی مجوس هجر سنوا مم سنة اهل الكتباب غر ناكمي نسائم ولا آكلي ذبائحهم ٥ (ويجوز تزوج المسايئيات اذا كانوا يؤمنــون بنبي ويقرون بكشاب) لانم من اهل الكتاب (وال كانوا يعبدون الكواكب ولا كناب لهم لم تجزمنا كحتم) لانهرمشر حكون قال في الفاية وهذاالذي ذكره هـ و الجميع من المدهب اما رواية الخيلاف بين الامام وصاحبيه فنذاك بناء على اشتباء حال الصابثة فوقع عندالامام انهم من اهل الكتاب مقرؤن الزبور ولا يعبدون الكواك ولكنهم يعظمونها تعظينا لفيلة فالاستقبال الما ووقع عندهماائهم يعبدون الكواكب ولاكتاب لهم فصاروا كعبدة الاوثان ولا خلاف فالحقيقة بينهم لانهران كانوا كافال الامام بجوز مناكمتم اتفاقا وان كانواكما قالا فالابجوز اثفاقا

جاز ان يتزوج ولا عدة علما عند ابى حنيفة وقالا علمها العدة وهذا اداكانت عائلًا اما اذا كانت عاملًا لم يجز حتى تضع حملهما لانها عامل بولد ثابت النسب (قوله ولا مجوز ان يتزوج المولى امنه ولاامرأة عبدها) تربد بذلك في حتى احكام الازواج من ثبوت!لهر في ذمة المولى ومقاءالنكاح بمدالاعتاق ووقوع العلاق علما و غير ذلك اما اذا تزوحها متنزها عن وطأما حراما على سبيل الاحتمال فهو حسن لاحمًا ل ان تكون حرمًاو معتقة لفر أو محلوفا بعثقها وقد حنث الحالف وكثير مايقع ولا سيمًا أذا تداولتها الايادي وكذا لا بجوز للرجل أن يتزوج من علك منها شمقصا ُ ولاالمرأة ان تنزوج من علك شــُقصا منه وكذا اذا ملك احدهما صاحبه او بعضه بعدالنكاح فسد النكاح وكذا اذا تزوج امة ثم اشراها فسد النكاح واما المأذون والمدير اذا اشتريا زوجتهما لم يفسسد النكاح لانجما لا علكانها بالعقد وكذا المكاتب اذا اشرى زوجته لا مفسدالكاح لانه لا علكها وانما يثبت له فها حقالملك وكذا قال ابو حنيفة فين اشترى زوجته وهُو فيها بالحبار لم يفسد نكاحها على اصله ان خبار المشترى لا يدخل المبيم في ملكه (قُولِه و بجوز تزوج الكتابات) سوا. كانت الكتابية حرة او امة عندنا وقال الشانعي بجوز تزوج الحرائر منهن دون الاماء واما وطائها علك عين فجوزعندنا وعنده (قوله ولا بجوز تزوج المجرسيات ولا الوثنيات) الجموس قزم بعبدون النــار وبستملون نكاح الحــارم ولو تزوج المسلم كنابية فتمجست حرمت عابه والفسخ نكاحها وال تزوج بمودية فتنصرت او نُصرائية فهودت لانفسد نكاحها واو تصابأت وعند ابي حنيفة لانفسدوعندهما منسد (قوله و بجوز تزوج الصابئات عنبد الى حنيفة اذا كانوا يؤمنون بدن و مقرؤن بكتاب وقال لا مجوز) والصابئون قوم عداوا عن دن المود والنصاري وعبدوا الملائكة من صبا يصبو اذا خرج من دين الى دين وقبل هم قوم يؤمنون بادريس عليه السلام وينظمونه وقيل انهم يزعون انهم على دين نوح عليه السسلام و ذلتم مهدالجنوب (فوله فان كانوا بعبدون الكواكب ولا كتساب لهم لم تجز منسا كخنم) لانهم ، شركون (قو له و بجسوز المعرم والمحرمة ان ينزو بيا في حال الاحرام) خلافا فاشسانهي رحمه الله و تزويج المحرم ولبته عسلي هذا الحلاف و من وطيء جارته ثم زوجها جاز لائما ايست فراشا لمولاها فائما لو جاءت نواد لائبت نسبه من غر دموة الا أن عليه أن يستبرئها صيانة لمائه وأذا جازالكاح فلازوج أن بطأها قبل الاستبراء عندهما وقال محمد لا احب له ان يطأها حتى يستبرئها لاحتمال الشفل عاءالمولى وألهما ان الحكم جواز الكاح امارة الفراغ فلا يؤمر بالاستراء وكذا اذاً رأى امرأة تزنى متزوجهما حل له أن يطأها قبل أن يسترمُما عندهما

و حكم ذبا ثم على ذلك اه (و يجوز للمحرم و الحرمة) بالحج او العمرة اوج ما (ان يتزو جافى ما ل الاحرام) لماروى المصلى الله عليه و سلم و لاينكح الحرم و لاينكح عجول على الوطى كمانى المدايه

(وينعقدنكاح) المرأة (الحرة البالفة العاقلة برضاها) فقطسوا، باشرته بنفسها اووكلت غيرها (وان لم بعقدها بما ولى) ولم يأذن به (عند ابى حنيفة بكراكانت اوثيبا) لتصرفها فى خالص حقها وهى مناهله ولهذاكان لها التصرف فى المال (وقالا لا ينعقد نكاح المرأة الابولى) قال الاسبهابي وهن ابى بوسف انه رجع الى قول ابى حنيفة وهو الصحيح وصرح به فى الهداية بأنه ظاهر الرواية ثم قال و يروى رجوع محدالى قولهما ﴿ لَمْ الله واختار، المحبوبي والنسق اله تصميح قال

وقال مجمد لا احب له ان يطأهــا حتى يند. تبرئها والمعتى ما ذكرناكذا في الهـــدايه (قَوْلِهُ وَيَسْقَدُ نَكَاحَ الْحُرَةُ البَّـالْمَةُ العَاقَلَةُ بَرْضَاهَا وَانْ لَمْ يَشْدُ عَلَمَا وَلَى عَنْدُ ابِّي حنيفة وزفر بكرا كانت اوثيبا) وفي الهداية ابر يوسىف مع ابي حنيفة في ظاهر الرواية وعن ابي بوسمف اله لانعقد الابول وعند مجد شقد موقوفا على الجازة الولى ثم أذا المقد موقوفا على قول مجمد لابجوز الابالاجازةالولى فان امتنع من الاجازة لم بحز بأجازة الحاكم بل يسقط الحاكم ولاية الولى ويعقد علما عقد! مستأنفا وبطل العقد المتقدم لان كل عقد وقف على اجازة انسان لم بجز ان مقف على الحازة غيره وقال ابو بوسف اذا امتنع الولى من الاجارة الحاكم يعني أنَّ الحاكم يأم الولى اولا بالاجازة فان ابا يقضى عليه بالعضل وبجبرءالحاكم فان مات الزوج اوالزوجة قبل الاجازة فان كان كفأ ورثه الباقي عند ابي يوسف وقال مجمد لارثه كفوأ كان اوغير كفوه وهو عنده عنزلة الامة أذا تزوجت بغير أذن مولاها حتى لوطافها اوظاهر منها لانقع طلاقه ولاظهاره وان وطائ كان وطئه حراما قال فيالكرخي قال ابوبوسف ومجمد اذا اذنااولى للمرأة قياانكاح فمقدت جازوقالالشافعي لاختقد النكاح مقول امرأة محال (فو له ولابجوز الولى اجبار البالفة على النكاح بكر اكانت اوثيها) وقال الشانعي بجوز للاب والجد اجبار البكر البالغة (قو له واذا استأذنها فسكنت اوضعكت فذلك اذن منها) وقبل اذا ضعكت كالمستهزئة لايكون رضيوق الهداية اذا استأمرها غير ولي اواستأمرها ولي وهنــاك اولي منه لم يكن سكوتها رضى حتى تنكام لان هذا السكوت لعلةالالتفات الى كلامه فلربكن دلالة علىالرضى يخلاف مااذا كان المستأمر رسول الولى لانه قائم منامه وبمتبر في الاستيار تسمية الزوج على وجه مقملها المعرفة لهليظهر رغبتما فيه من رغبتما عنه يعني ان سكوتها لابكون رضى الا اذا بين لها من نخطبها فسكنت فانه بكون رضى اما اذا لم بينه فالسكوت لايكون رضى لاز الاستيار لم يكن صمحما ولايشترط تسمية المهر هوالصميم لان للنكان محمة بدونه وقال بعشهم لايكون رضى بدونه والصيح انالمزوج اذاكان ابا اوجدا فذكرالزوج يكني واما أذاكان غيرهما فيشترط تسمية المهر ابضا وان زوجها من غير كنفوء لايكون حكوتها رضي لازالولي لاعلك تزويجها من غيركفوه ا فان بكت عند الاستيذان لم يكن رضى لانه دايل السخط والكراهة ونني الرسى

في الهداية ثم فيظاهر الرواية لافرق بين الكفوء وغيره لكن لاولي الاعتراض في غير الكذو. وعن ابي حنيفية وابي بوسف اله لابجوز في غير ڪفو، لان کم من واقع لاندفع اعوقال في البسوط روى الحسن عن ابي حنيفة ان كان الزوج كيفوأ لها باز النكاح وان لم يكن كغوأ لها لاجوز النكاح اه و هدذا القول مختبار صماحب خلاصة الفتارى وفال مكذا كان مذي شمس الأنمه المرخبي كذا في غاية البيان وهو الحنار لافتوى كافى الدر (ولا بجوز لاولى) مطلف (اجبار البكر البالغة على النكاح) لانقطباع الولاية بالبلوغ (واذا استأذنها) الولى الاقرب وهي تط الزوج (فسكنت اوضعكت) غير مستمرز لة (فذلك اذن منها) دلالة لانها نستمي من اظهار الرغبة لامن اظهار

الردو الضمك ادل على الرضاء من السكوت لانه بدل على الفرح والسرور قيدنا الضمك بغير المستمزئة (وقيل) لاتما اذ ضمكت ،ستمزئة بما ممعت لايكون رضاقال فى الغاية وذهك معروف بين الناس فلايفدح فى ضمك الفرح اه وقيدنا الاستيذان بالولى وبالاقرب لانه لواستأذنما اجنبى اوولى غيره اوولى منه كميكن رضاحتى تشكام كافى الهدايه وقيدنا بكونما فعلم الزوج لانها اولم تعلم الزوج لايكون سكوتها رضاكافى الدرر ولوزوجها فبلغها الحنبر فهو على ماذكرنا لان وجه الدلالة فالسكوت لايختلف ثم المجبر انكان فضوليا يشرط فيه المدد او المدالة عند ابى حنيفة خلافا للمما ولوكان رسولا لايشرط بالاجماع هدانه (وان ﴿ ٩ ﴾ ابت لم يزوجها) اى لم يجز له ان يزوجها لمدم رضاها (واذا

استأذن) او اولى الافرب (الثيب فلاند من رضاها بالقول) لانها جربت الامور و مارست الرجال فلامانع من النطق في حقها (و اذا زالت بكارتها و ثبة) اى نطفة (او حيضة) قـوية (او) حصـول (جراحمة) او تمنيش (فهي في حكم الابكار) في أن سكوتها رضاء لا نها بكر حفيقة (وانزالت) بكارتها (زنا فهي كذاك) اى في حكم الابكار (عند الى حنيفة) فيكن بسكوتها لان الناس يعرفونها بكرا فيعيبونها بالنطق فتمنع منه كيلا تتعلل غليا مصالحما وقالا لايكتني بسكوتهالانها لمب حقيقة قال الاسبيمالي والعميم قولاالامام واعتده و النسمني والمحبوبي قال في الحقائق والحلاف فيما أذالم يضر الفيور عادة لها ولم يقم علما الحدحي اذا اعتادت ذاك اواتيم علمها المد يشرط نطاما بالأثناق وهو التحيح اه نصيح (واذا قال الزوج) للرأة البكر (بلغك البكاح فسكت و قالت) المرأة

وقيل اذبكت بلاسوت لم يكن كراهة وانكان معالصوت فهودليل الكراهة ولانه اذًا كان من غيرُ صوت فهو حزَّن على مفارقة الويرا و اهلها وذلك دليل الاجازة واما اذاكان ممالصوت كالويل والسخط فهودليل الكراهة فلا يكون رضي وقيل ان كانت الدموع عذبة فهورضاء وان كانت ملحة فهوكراهة وقبل ان كانت باردة فهو من المرور والرضى والكانت عارة فليس وضي واذا قال الولى البكر الى اربد الذازوجك فلانا فقالت غيره اولىمنه لم يكن هذا اذنا وال زوجها رجلا ثم اخبرها فغالت كان غيره او لىمنه كان هذا اجازة وان قال اربد ان ازوجك فلانا او فلانا أو فلانا حىمد جماعة فسكنت فبأبيم زوجها جاز لانالسكوت دليل علىالرضى بأبيم زوجها (قو لد و أن استأذن الثيبة فلاند من رضاها بالقول) لقوله عليه السلام و البكر نستأمي والثيب تعرب من نفسها « ولان النطق لا يعد هيه امنها ولامانم من النطق في حقها مخلاف البكر فانه منهادليل على فلة حيائمالا نما لم تمارس الازواج (قُولُه واذاز التبكارتها وُبَّة او حیضة فهی فی حکم الابکار) ای تزوج کا یزوج البکر فیکون سکوتها رضی و کذا ازا زالت بظفرة وهو الوئيسة من تحت الى فوق والوئية من فوق الى تحت واذا نزوجها على انهـا بكر فوجدها ثببا حين وطئها فلها المهركاملا و للاب أن يقبض مهر البكر بغير اذنها مالم تنه عن ذك وليس له ان يعبض مهر الثيب الا بأدُّنها (قولد وان زالت بزنا فهی کذی عند ای حنیفه) بنی انها تزوج کا بزوج البكر وقال ابو يوسف ومحمد تزوج كما يزوج الثيب ولا يكنني بسكوتها وان زالت بشبهة او بنكاح فاسد فهي في حكم الثيب اجماعا لان الشرع اظهر ذلك الفعل عليها حين الزمها العدة والمهر واثبت النسب بذلك ثم الحلاف في زوالهـــا بالزناء اذا لم مقرعاما الحد ولم يصرالزناه عادة لها ولم تشهر به إما اذا وجد شيء من ذلك لابكنني بسكوتها اجماما (قو له واذا قال الزوج بلغك النكاح فسكت فغالت) مجيبة له (رددت فالقول قولها و لاعين علما عندا بي حنيفة) وقال زفر القول قوله فان اقام الزوج البينة على سكوتما تبت النكاح وان اقاما جيما فبيتما اولى لانما تثبت الرد والبينة أما هي علىالاتبات وأن أقام الزوج بينة على أنها أجازت حين أخبرت وأقامت هي بينة على أنهاردت كانت ينة الزوج اولىلائهما استوى فيالصورة وبينته البنث الزوج فرجعت على ينتما علاف الاولىلان ممه قامت بينته على العدم وهي السكوت لاعلى اثبات شي حادث لانها انما قامت على السكوت وهو عدم الكلام وبينها قامت على اثبات الرد • وقوله • ولا مين علما عند الى حنيفة ، وقال ابوبوسف و مجد ال خلفت برثت وان نكات لزمها النكاح (فوله ولايسطف فالنكاح هندابي حنيفة وقال الوبوسف و محمد يستُملف فيه) قال ڧالكمنز والفتوى على قولهما والاصل في هذا عند ابي

(بل رددت فالقول قولها) لانكارها زوم العقد خلافا جنى (٢) لزفر (ولا عين علما ولا يستخلف فالنكاح عندابي حنيفة و قالا يستخلف) قال في المفائن والفتوى على ولهما المهوم البلوى كما في التقدونتاوى قاضخان اه

حَنيفة لايستخلف في ممانية اشباء النكاح والرجمة والنيء فيالايلاء والرق والاستبلاد والولاء والنصب والحدود وعندهما يستخلف فيجيعها الافي الحدود وصورة هذة المسائل اذا ادمى عام نكاما اوهى عابه وانكر الآخر وفي الرجعة اذا أدعى عاما اوهي،عليه بعد العدة انه رجعها وانكر الآخر وفي الايلاء ادعى علما اوهي عليه بعد المدة انهاء المها وانكر الآخر وفي الرق ادعى على مجمول انه عبده او ادعى المجهول عليه انهمولاء وانكرالآخروفي الولاء ادعى على معروف انه اعتقه او هو عليه وانكر الآخر وفي النسب ادى على مجهول انه ولذه أوعلى المكس وفي الاستبلاد أدعت أمة على مولاها أنها ولدت منه هذا الولد اووادا قدمات وانكر المولى وأما أذا ادعى المولى ذاك عليها فلاعبرة بانكارها فالدعوى تصور من الجانبين في الكل (فو له وينعقد النكاح بلفظ النكاح والنزويج والهبة والصدقة والتمليك) الاصل في هذا الدالنكاح عندنا ينعذبكل لفظة يقم ما الخليك في مال الحياة على النأبيد وهذا احتراز عن الوصية والاجارة قال في المداية وينعقد بلفظ البيع هو الصحيح وصورته أن يقول المرأة بعث نفسي منك او قال الوها بعثك المتى بكذا وهل نعقد بلفظ الشراء مثل ان يقول اشتريتك بكدا فاجابت بنم قال ابو القاسم البلخي ينعة. (فولد ولا ينعفد بلفظالاجارة والاباحة) لان الاجارة موقتة وذلك منا في النكاح لان مفتضاء النابيد واما الاباحة والاعارة والاحلال فلا منقد بهــا لانها ايست بســبــ لللك (قو له ولا شعقد بلفظ الوصية) لان التمليك فيها مشاف الى مابعد الموت فلا شعقد به و لوقال لامرأة تزوجنك علىكذا منالدراهم بحضرة الشهود فقالت قبلت النكاح ولااقبل المهركم بصح الذكاح وعن ابي حفص الكبر يصح لان النكاح اصل والمال تبم وقدقبلت ف الاصل ولوقالت امرأة لرجل محضر شاهدين تزوجتك على كذا من المــال ان اجازابي أورضي فقال قبلت لايصيح فان كان الاب حاضرا في المجلس فغال رضيت اواجزت جاز ولواضاف النكاح الى نصف المرأة فقيال زوجنك نصيف التي فيه رواينان اصمهما انه لايصيح لانالتعدى عتنم اذالحرمة في سائر الاجزاء تغلب الحل ف هذا الجزء بخلاف ما اذا قال نسفك طاآن حيث اصم الاضافة و مقم الطلاقلان الحلهناك ثابتًا في كل الاجزاء فلما اوقع الحرمة في بعضها وقع في الكل احتياطا لعدم الْجَزَى ﴿ قُولُهُ وَبِحُوزُ نَكَاحَ صَغَيرُ وَالْصَغَيرَةُ اذَا زُوجُهُمَا الَّوَلِّي بَكُرُ اكَانَتِ الصَّغْرَةُ اوثيا) وقال مان لا زوج الصغرة الاالاب وقال الشافعي الاالاب و الجدادًا كانت بكرا واما اذا كانت ثيبا ولايزوجها احدعنده قال فالنوادراذازوج الصغيراوالصغيرة غير الاب اوالجدفالاحتياط ال يعقدم تين مرة عهر مسمى ومرة بغير تسمية لجواز ال يكول في السمية نقصان فلايصح المقدالاول ويصمح الثاني عهر المثل ولوان صغيرة لايستنم بها زوجها ابوهافله ازبطالب الزوج بمهرها دون نفقتها لان النفقة بازاء الاحتباس لحق الزوج وهيءنر محبوسة لحقه والمهربازاء الملك وهوثابت واوان امرأة زوجه ابتترا

(و خف الدكاح بلفظ النكاح والزيج) من غير نية ولادلالة حال لانهما صريحان فيسه ومأعداهما كناية وهوكل لفظ وضع لمُليك العين في الحال (و) ذلك لفظ (التمايك و الهبة و الصدقة) والبيسم والشراء فيشترط النية اوقر سنة قال في التنار خانية ان كل لفظ موضوع لتمليك المين خفد مالنكاح ان ذكر المهر والافبالنية اه (ولا نعقد) النكاح (بلفظ الاجارةو) لابلفظ (الاباحة) والاعارة لانها ليدت لتمليك العين و لابلفظ الوصية لانها توجب الملك مضافا الى ما بعد الموت هدانه (و بجدوز نکاح الصغير والصفيرة (جبرا (اذا زوجهما الولي) الآنى ذكره (بكراكانت الصغيرة او يدبسا) لوجود شرط الولاية وهو البجز

بالصغر (والولى) فالنكاح (هوالعصبة) بنفسه على ترتب الارث والحبب فيقدم ال المجنونة على ابها لاله يحجبه حجب لقصال (انزوجهما) اى السغير والصغيرة (الاب اوالجد فلاخيار لهما بعد بلوغهما) و لو ڪان بغين فاحش او من غير كفؤ ان لم بعرف منهما سوء الاختيار لانهما كاملا الرأى وافرا الشفتة فيلزم بمباشرتهماكا اذا باشراها برضاها بعدالبلوغ (وان زوجهما غر الاب والجد) من كفؤ وعهر المثل (فلكل و احد منهما الخيار اذًا بلغ) ولوبعــد الدخول (أن شاءاقام على النكاح وازشاء فسيخ)لان ولاية غرهما قاصرة لقصور شففته فرما خطرق خلل فتدارك عيار الادراكال في الهداية واطلاق الجواب في غيرالابوالجد بتنباول الام والفاضي وهو الصبح من الرواية لقصور الرأى في احدهما وتقصان الشنقة فيالآخر اء قبدنا بالكذؤ ومهر المثل لائه لو كان من غير كفؤ اوبنين فاحش لايصم اصلاكما في الناوير وغيره

الصغيرة وقبضت مهرها ثم ادركت الصغيرة فان كانت الام وصية فلها ان تطالب امها عهرها دون زوجها وان لم تكن وصية فلها ان تطالب الزوج ويرجع الزوج على امها أن كان المهر قاءًا وكذا هذا في غير الآب والجد (فو له والولي هوالمصبة) ويعتبر في الولاية الاقرب فالاقرب فاذا اجتمع لبان في دَرجة واحدة فزوج احدهما باز سواء اجاز الآخر او نسخخ بخلاف الجارية بين اثنينزوجها احدهما فانه لايجوز الا باجازة الآخر واذا كانت جارية بين اثنين جاءت بولد فادعياء حتى ثبت النسب منهما جاز ان ينفرد احدهما بتزويجه انهما كان وقال مالك لانتفرديه احدهما دون الآخر (قو له فان زوجهما الاب او الجد فلاخيار لهما بعدالباوغ) لكمال ولايتهما ووفور شنفتهما فكأنهما باشراه برضاهما بعدالبلوغ (قو له وان زوجهما غيرالاب والحِد فلكل واحد منهما الحيار ان شـاء اقام على النكاح وان شاء فسخخ) وهذا عندهما وقال الولوسف لاخيارلهما اعتبارا بالاب والحيد ولهما آن قرابة الاخ ناقصة مدلالة انه لاولاية له في المسال واطلاق الجواب في غيرالاب والجدد يتناول الام والقاضي وهو الصميح لغصور الرأى في الاموالشففة في الفاضي فيصبر كذافي الهداية وفي شرجه اذا زوجهماالفاضي ثم بلغا فلا خيارلهماهندهما وقال محمد لهماالخيارهما متولان القاضي بلي عاميما في المالوالنكاح بسببواحد فاشبه الاب ومعنى قوله بسبب واحد يحترز من العلم اذا كان وصبا ومجد يقول عقدا لحاكم متأخر عن عقدالعلم فاذا نبت أما المباربولاية الم فالحاكم اولى ثم خبار البلوغ على الفور فتى علت بالنكاح فسكت عن رد بطل خيارها ولا يمند الى آخر المجلس قال في الهداية اذا بلغت الصغيرة وقد علمت بالنكاح فسكنت فهو رضىوان لم تعلم بالنكاح فلها الحيارحى تعلم فنسكت شرطالعلم باصل النكاح لائما لاتمكن من التصرف محكم الحيار الابه والولى ينرديه فعذرتُ ولم يشترط العلم بالخيار لانها تنفرغ لمعرفة الاحكام الشرعية والدار دارالاسلام فلم تعذر بالجهل تخلاف المعتقة لان الامة لاتنفرغ لمعرفتها فتعسذر بالحيل ثنبوت الخيار وبشنرط في خبار البلوغ الفضاء بخلاف خيار العنق بعني اذا ادر كتالصغيرة وبلغها النكاح فاختارت نفسمها لم يقع الفرقة الابحكم الحاكم وخيار البلوغ في حق البكر بعال بالسكوت ولايطل خيار الغلام مالم يقل رضيت او يجيء منه مابطم أنه رضي وكذا الجارية اذا دخل بها الزوج قبل البلوغ اعتبرلهذه الحالة ابتداء النَّكاحوخيار الباوغ في حق البكر لاعتد الى آخر المجلس بعني أنه ببطل مجرد السكوت ولايبطل بالنيام في حق الثيب والغلاموا عا يبطل بالرضى غير ان السكوت من البكررضي يخلاف خبار العنق لانه ثبت باثبات المولى وهو الاعناق فيعتبر فيه المجلس كافى خيارالخبرثم خيار المتق يغارق خيار البلوغ مناربعة اوجه يقع باختيارها من غيرقفاء ولابطل بالسكوت ويقتصر على المجلس ولابطل بالجهل كذا في الوجيز ثم الفرقة بخيار البلوغ لبست بطلاق لانه يصح من الا ثى ولاطلاق لها و كذا خبار المثق لماذكر المخلاف

خيار المخيرة لان الزوج هوالــذي ماكمها وهو مائك لاطلاق فأن مات احدهما قبل البلوغ ورثه الآخر وكذا ادامات بعد البلوغ قبل التفريق لان اصل العقد صحيح قال في الكرخي اذا زوج الم الصغيراو الصغيرة ثم بلغا فان كانت بكرا فسكنت عقبب بلوهها سقط خيارها والكانت وطئت قبل الباوغ بطل خبارها الابالقول اوبالفعل الذي يستدل به على الرضاء وكذا الغلام اما البكر فلان سكوتما اجرى مجرى قولها قد رضيت واما الثيب فسكوتها لابدل على الرضاء فوق الرضى عل قولها اوماجرى مجراه وكذا الغلام لايستدل بسكوته على الرضاء فالم يقل رضيت اويغمل فعلابستدل له على الرضى لايسقط خيار مو في العيون قال هشام عن مجدً في الصغيرة زوجهاعها فدخل مها زوجها فحاضت عند الزوج قال هي على خبارها مالم مجامعهاالزوج قال قلت فان مكنت سنة لم بجامعها وهي ف خدمته قال هي علىخبارها مالم تطلب النفقة قال الخجنسدى الخيارات ثلاثة خيار الادراك وخيار المنقة وخيسار المخرة فمنبار المدركة ببطل بالسكوت اذا كانت بكرا فان كانت ثيبا لابطل بالسكوت وان كان الخيسار لازوج لاسطل الابصريح الابطال وبجئ منه دلبل على ابطال الحباركماذا اشتفل بعمل آخر اواعرض عن الاختيار بوجه من الوجوء ولا تفع الفرقة الابقضاء الفاضي وعلم عقد النكاح شرط وعلم الحيار ايس بشرط واما خيار المتقة لايطل بالسكوت ويمتد الى آخر المجلس ونقع الفرقة بنفس الاختبار ولايحتاج الى قنسساء القاضي وكذا هذا في خبار المخرةانه لامحناج الى الفضاء وعندالي آخر المجلسو شاق بعلم الحيار ثم اذا ادركت الصفرةواختارت الفرقة قبلالدخول فلامهرلها والكانت بعد الدخول فلها المهروكذا الصفر اذا اختاراافرقة قبل الدخول فلامهر عليه وايس في الفصول فرقة تغم من قبل الزوج من غير مهرالا هذه المسئلة (قوله ولاولاية لصغير ولاعبدولامجنون) لانه لا ولاية لهم على انفسهم ناولي أن لايلوا على غيرهم (قُولِدٍ ولا ولاية لكافر على مسلمة) قال الله تمالي ﴿ وَلَنْ بَحِمُ اللَّهُ لِكَافَرِ بَ عَلَى المؤمنين سبيلا ﴾ ولهذا لا تواريان و بجوز فكافر ان روج المنه الكافرة لقوله تمالى ﴿ وَالَّذِينَ كَفُرُوا بِعَضُمُ أُولِياء بِمِسْ ﴾ ولهذا توارثان ﴿ قُولُهُ وَقَالَ الوحنيفة بجوز الغير العصبات من الاقارب النزويج) هذا هوالمشهوروهو استحسان وقال مجمدلانجوز وقول ابي نوسف مضطرب والاشهرائه مع محمد وهذا عند عدم العصبات وسدواء في ذلك اللذكر والانثى عند الى حنيفة قال في المنظومة

والام والحال وكل ذى رحم * لكام ترويج من لم يحتلم و اولاهم الام ثم الجدة ثم الاخت للابوين ثم الاخت لـلاب ثم الاخت للام ثم اولادهم و فى المصنى اولاهم الام ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت ابنالابن ثم الاخت للابوين و الجد الفاسد اولى من الاخت عند ابى حنيفة قال شيخ الاسلام النساء اللاتى من قوم الاب ولايتم عند عدم المصابات باجاع من اصحابنا وهى

(ولا ولاية لعبد ولاصغير ولامجنون) لعدم ولايتهم على انفسهم فالاولى ان لا تثبت على غيرهم (ولا كافر على مطلة) ولامسلم على كافرة الا أن يكون سيدا اوسلطانا والكافر ولاية على مشبله الناماقا (و قال الوحنيف ذبحو زلغير العصبات من الاقارب) كالام والحِـدة والاخت والعممة والحنال والحسالة وغرهم من دوى الارحام (الزوج) قال فالهداية ومناه عند عدم المصبات وهنذا استمسان وقال مجد لانثبت وهوالقباس وهو روايةعن الىحنيفة وقول ابي بوسف في ذلك مضطرب والاشهر اله مم محد قلت قال في الكافي الجهور على أنَّ أبا يوسف مع الى حنيفة وقال في التبيين والولوسف مع الى حنيفة في اكثر الروامات وعلى الاستعسان مشي الحبربي والنسق وصندر الشربعسة المتعييج

(ومن لاولى لها) عصبة من جمة النسب (اذا زوجها، ولاها الذي اعتقبا جاز) لانه عصبة من جمة السبب وهو آخر المصبات واذا عدم الاولياء فالولاية للاسام لانه ولى من لاولى له (واذا غاب الولى الاقرب غيبة منقطعة جاز ان هو ابعد منه ان يزوج) لان هذه و لاية نظرية وايس من النظر التفويض الى من لا ينتفع برائيه ففوضناه الى الابعد وهومة وم مقام على السلطان اذا مات الاقرب واوزوجها حيث هو نفذ فا يحما عقد او لا نفذ لا أنهما يمزلة ولين متساوبين (وا نهية المنقطعة النها يكون) الولى (في بلد لا تصليب في القوافل في السنة الامرة واحدة) قال في النبيا يع عن المنابع عن الديرة واحدة الله المنابع عن ا

شجاع ومعمدو تال الاسبجابي و منهم من قدر معدة سفرو هو الذي عايه الفتري و في الصغرى ذكر الفضل الهني بالشهور وأعميم بثلاثةايام وفي الهداية و هو اختيار بعض المنأخرين و في التبيين اكثر المناجرين منم القاضي ابوعلي النسق وسعد بن معاد المروزى و محدين مقائل الرازي ابو على السعدى وابو اليسر الزدوي والصدر الشهيد و تبعيم النســق و قيـــل انكان بحال بفوت الكفؤ الحاطب باستطلاع رأبه و هذا اقرب الى النقسه و نسب هذا في البساسم لمحمدن الفضل قال وقيل هو اقرب الصواب وقال المرخبي في المسوط هو الأصم قال الامام الحبوبي و عليـه الاكثر وصدر به صدر الشريعة قات وهذا اصبح من تصبيح اليناسِع اه (والكِفاءَةُ

الاخت للابوين والاخت اللاب والعمةو بنت الاخ وبنت الهواماالام والحالة واللاتى هن من قوم الام نعمند ابي حنيفة لهم الولاية وعند محمد لأولاية لهم وابو يوسيف قبل مع محد والاصم انه مع ابي حنينة واواوا الارحام اولى من ألحاكم (قوله ومن لاولي لمها اذا زوجهه مولاها الذي اعتقها جاز) اي من لاولي لما من العصبة زوجها مولىالمتاقة ذكراكان اوائق ثمذووا الارحام بعددُلك ومولى العناقة آخر العسبات وهواولي من ذوى الارحام (قول واذا غاب ااولى الاقرب غيبة منقطمة جاز لمن هو ابسد منه الريزوج خلافا لزفر) والاصل ان عندنا ان الولى الابسد أولى من السلطان حتى اوزوجها السلطان معحضوره لم مجزوعند الشافعي السلطان اولى منه * وقوله ٥ جاز للابعد منه ال زوج ٠ الا الامة اذا غاب مولاها ليس للاقارب تزويجها واما الوصى فانه لايمك تزويج الصغار ولو اومى اليه الاب بذلك لانه لانرابذله (قوله والغيبة المنقطمة ان يكون في بلد لايصل اليه القوافل في السنة الامرة) هذا اختبار القدورى وفيالمصنى والفتساوى الكبرى قدورها شلائة ايام وعلها الفتوى وقيل اذا كان محال منوت الكفؤ باستطلام رأبه وهذا أقرب الى الففه وهو اختيار محمد من الفضل ومحمد من مقاتل وعليه فنوى جماعة من المتأخرين وقال زفر اذا كان لابدلم ابن هو فهي غيبة منقطعة و قال الامام السعدى اذا كأن الاقرب سياحا لايونف على اثره اومففودا لايطرامكانه او مستخفيا فى بلد لايوقف عليه فهو بمنزلة الغائب غيبة منقطمة واذا اجتم الجيد والاخوة فالجد اولىصد ابى حنيفة سواه كانوا من ابوام اومن اب و عندهما بجوز لكل واحدمتهما ال زوج والرادبالجد ابرالاب (قولد و الكفأة في النكاح معتبرة) قال في الفناوي بعتبر عند أبنداء النكاح ولابيتير استدادها بعد ذئك حتى لوتزوجها وهوكفؤ ثمصار فاجرا لابضهم النكاح ثم الكفأة التاينتير لحق النسباء لالحق الرجال فإن الشريف اذا تزوج وضيعة دنية ايس لاوليائه حقالاعتراض لانه مستفرش لامستفرش والحسيب كفؤ النسيب حتى ان الفقيه يكون كفوأ العلوى لأن شرف العلم فوق شرف النسب حتى ان العالم العجمي كنؤ هربى الجاهل والعالم الغقير كفؤ هنئ الجاهل واما الكفأة في المغل فاختلف فيا و في الفناوي الما مشرة في العلل حتى ان المجنون لايكون كفوأ المائلة (قو له و اذا تزوجت المرأة من غير كنؤ فالاولياء ان يفرقوا بينهمـــا) يمنى اذا زوجت

فالنكاح معتبرة) من جانب الرجللان الشريفة تأبى ان يكون مثنفرشة للفسيس فلابد من اعتبارها بخلاف جانب المرأة لان الزوج مستفرش فلايفيظه دناءة الفراش (فاذا تزوجت المرأة غيركفؤ) لها (فللاولياء) وهم هنا العصبة كاف التصبح عن الحلاصة لا فن يفرقو ابنيما) دفعا لمضرر العار عن اندم قال فى التصبح وهذا مالم تلدوهذا على فاهر الرواية وعلى ما اختاره السرخسى لايصح العقد اصلا قال الاسبيمايي واذا زوجها احد الاولياء من غيركفؤ لم يكن الباقين حق

اكفاء لبمضويقية العرب بعضهم اكفاء ابعض وايسوا باكفاء افربش والمجم ليسوا باكفاء للعرب وهم اكفاء البعضهم والمعتبر فيمالحرية والاسلام فسلر ينفسه أو معتق ليس بكافؤ أن ابوها مسلم اوحر ومنابوه مسلماوحر غير كفؤ لذات ابوين وابوان فهما كالآباء لقام النسب بالجد (و) تعتبرايضا في (الدن) فليس الفاسق بكفؤ الصالحة او منت الصالح قال في الهداية وهذا عند اي حنيفة وابي بوسف وهوالعميم لانه من أعلى المفاخر والمرأة تعير بفسق الزوج نوق ماتعير بضعة نسبه ا ه نصميم (و) نعتبر ابضا في (المال و هو أن يكون مالكا للهر و النفقة) قال في الهداية وهذا هو المشر في ظاهر الرواية والمرادمن المهرقدر ماتعار فوا تجيله وعن ابي بوسفائه اعتبرالقدرة على النفقة دو فالمهر والماالكفاءة في الغني فعتبرة فيقول ابي حنيفة و محمد قلت و هذا خلاف ظاهر الرواية قال الامام الحبوبي والقبادر عليما كفؤ لذات اموال

عظيمة و هو العميم اه

التفاخر به فقريش بعضم النفسما فلهم أن يغرقوا بينهما دفعا الضرر العار عن انفسم وسواء كان الولى ذارحم محرم اولاكان الم هوالخنار كذا فىالفناوى ولانكون هذه الفرقة الاعند الحاكم وسكوت الولى عن المطالبة بالنفريق لا بطل حقه في الفحيخ وان طال الزمان حتى تلد ومالم يقض الفاضى بينهما فحكم الطلاق والنابار والآيلاء والميراث قائم بينهمما والفرقة تكون فمحنا لاطلاقا فان لم بكن الزوج دخل بهـا فلا شيء لها وان دخل بها اوخلاما خلوة صححة لزمه كل المسمى ونفقة المدة وعدرسا المدة وان طلفهما الزوج قبل تفريق القاضي و قبل الدخول فلها نسف المهي ولو انها لمما زوجت نفدما بغير كغؤ جهزهما الولى وقبض مهرهما كان راضيا لان ذلك تغربر لحكم العقد وال زوجها الولى من غركفؤ ثم فارقها الزوج ثم زوجت نفسها من ذلك الرجل بفراذن الولى كان الولى الاعتراض لان لرضاء بالاول لايكون رضاء بالناني وان زوجها احد الاولياء رضاها من غر كفؤ لم يكن لهذا الولى ولا لمن هو مثله اودونه حقالفح عندنا خلافا لزفرولوا قط بعض الاولياء حنه من الكفاءة سقط حق الباقين اذا رضيت بذلك المرأة عندهما وقال الولوسف لايسفط حق من لم رض ﴿ فُولَٰ وَالْكُمُعَاءَ مَعْشَرَةً فَالنَّسِ وَالدِّنُوالِمَالَ ﴾ اما النَّسِبُ فقريشًا كَفَاءُ لَبْعَض وليستالعرب اكفاءلهم لانهم فخروا بفريم مزرسولالله صلىالله عليه وسلم ولاعرة لفضل البعض منهم على بعض حتى ان هاشمية اوزوجت نفسها من قرشي غير هاشمي لايكون لاوليائها الاعتراض وكذا سائر العرب بمضمها كفاء لبمضوبنوا باهلة ليسوا باكفاء لعامة العرب لانهم بعرفون بالخساسة قبل انهر يستخرجون النق من عظام المتة ويأكلونه قال الشاعر

اذا قبل الكاب يا باهلى * عوى الكاب من لوم هذا النسب

واما المولى فبعضهم اكفاء لبعض سواء كانوا موالي لقربش اولغرهم من العرب لان المعنى الذي فخرت به قريش ايس هو في موالمم و مناه أن مولي العرب اكفاء لموالي قريش كذا في الكرخي و في الخميندي مولى اشرف القوم لابساويه مولى الوضيع حيى ال مولاة غي هائهم لوزوجت نفسها من مولى العرب كان لموالمها النعرض ثم الموالي من كان منهرله ابوان في الاسلام فصاعدا فهوكفؤ لمنه آباء في الاسلام ومن اللم ينفسه أوله اب اوجد فالاسلام لايكون كفوأ بانيله انوان فالاسلام لانتمام النسب بالأب والجد وانوبوسف الحق الواحد بالمثنى والمامن المر ينفسه لايكون كفوأ لمن له اب واحد في الاسلام اجماله لان النفاخر فيما بدتم بالاسلام وأماالعرب فن تقدمه اب في الاسلام يكون كفوأ لمن تقدم له آباء في الاسلام لان فخرهم بالنسب لا بالاسلام يخلاف المجم واما الكفاءة في الدين يعنى الديانة فيعتبر ايضا عندهما هوالصحيح وقال مجد لابعتبرلائها من امور الآخرة الا اذا كان بصفع و يحفر منه او يخرج الى الاسواق سكران و تلعب به السببان (قو لد وتعتبر في المال وهو ان يكون ما اكما المهر و النفقة) وهذا هو المعتبر في ظاهر الرواية

(و نعتبر) الكفاءة ابضا (في الصنابع) قال في الهداية و هذا عندابي يوسف و مجمد و هن ابي حنيفة روايتان و عن ابي يوسف لابُعتبر الا أن يفعش كالحجام ﴿ ١٥ ﴾ والحائك وقال الزاهدي وعن أبي يوسف واظهر الروايتين عن

ابي حنيف لايمتر الا ان بغمش و ذکر فی شرح الطعماوي ان ارباب الصناعات المتقاربة اكفاء مخلاف المنباعدة وهدذا مختار المحبوبي قال وحرفة حاك اوجمام اوكناس اودباغ ايست بكافؤ لعطار او بزاز او صراف و ۴ منی اه تصمیم (واذا تزوجت المرأة) من كفؤ (ونقصت من مهرها) ای مهر مثلها (فللاولياء الاعتراض علما عند ابي حنيفذ حتى يتم) الزوج (الهامهر مثلها أونقارقها) وقالاً ايس لهم ذات ورجع دليله واعتده الائمية المحبوبي والنسني والموصلي وصدر الشريعة تصحيح (واذازوج ألاب) اوالجد عند فقد الأب (المنة الصغرة و نقص من مهرها) ای من مهر امثالها اورزوجها من غیر كفؤ (او)زوج (الهوزاد في مهر امرأته) عن مهر امثالها (جاز ذلك عليما) لان الاب كابل الرأي و الشفقة فالطاهرانه لم محط من المهر ولم تزد الالمنفعة تربوا على ذلك وكمذلك الجدقال الاسبيمان وهذا تول ابي حنيفة وقالا لابجوزوالصميم قولالاماءواختارمالمحبوبي والنسق وصدرالشريعةو غرهم اله تصميم (ولايجوزذلك) العقد (لغيرالاب

ان من لم علكهما او مملك احدهما لايكون كفوأ لانالمهر بدل البضغ فلابدمن إلهاء وبالنفقة قوام الازدواج ودوامهاوعن ابي يوسف انه اعتبر القدر تمعلى النفقة دون المهر لانه قديحرى المساهلة فالمهور واماالكفاءة في الفناه فنبرة عندابي حنيفة ومجدحتي ال الفاشة في اليسار لا يكانها القادر على المهر والنفقة لان الناس تفاخرون بالغناء وتعبرون بالنقر وقال أو يوسف لايعتبر لانه لاثباتله اذ المال غاد ورايح قال بعضهموهذا وهواصح لان كثرة المال مذموم في الاصل (قوله ويعتبر في الصنابيع ابننا)وهذا عندهما وعن أبى حنيفة رواينان في روايةلايستير وهوالظاهر حتىان البيطاريكون كفوأ للعطار وفي رواية هم اكفاء بعضهم لبعض الاالحائك والحجامو الدباغ والكناس والحلاق فانهم لايكونون اكفاء لسائر الحرف ويكون بمضهم اكفا لبمض (قولد واذا تزوجت الرأة ونقصت من مهرها فللا ولياء الاعتراض عليها عند ابي حنيفة حتى يتم لها مهر مثلها أو يفارقها) وقال أبو يوسف ايس لهم ذلك و هذا الوضع الهابصح على قول محمد على اعتبارةوله المرجوع البه في النكاح بفيرولي وقد صحر جوعه قال في شرح المختار رجم محمد الى قول ابى حنيفة قبل موته بسبعة ايام وحكى ابو جعفر الهندواني ان امرأة جانت الي محمد قبل موته شلائة الم ففالت له لي ولي لا زوجتي الابدران يأخذ مني مالاكثيرا ففارالها مجمر اذهبي فزوجى لفسك وصورته علىالرواية ائى لم يرجع عنها في صورتين احدهما ال يأذن لها الولى فالتزوج ولم يسم مهر انسقدت على هذا الوَّجه والثانية أنَّ الساطان أذا أكره المرأة ووليها على تزويجها بدون، مهر المثل فالعقد جائز ثم أنه زال الاكراه ورضيت المرأة نذاك المهر دون الولى فعلى قول الى حنيفة الفحخ لاجل التبليغ الى مهر المثل و عندهما ليس له ذلك (قو لد او نفارقها) ولإنكون هدده الغرقة الاعدند الفاضي ومالم يقش الفاضي بالفرقة فحكم الطلاق والظهار والايلاء والميراث قائم ثم اذا فرق الفاضي مينهما أن كان بعد الدخول فلها السمى و ان كان قبله لاشي لها (قوله واذا زوج الاب ابنته الصنبرة ونقس من مهرها اوابته الصغير وزاد في مهر امرأته حاز ذلك علمما) ولابجوز ذلك الهير الاب والجدوهذا عند الىحنيفة وزفر وقال مجدواووسف لانجوز الحط والزيادة الاعانفان فيه ومعنى هذا الكلام انه لانجوز المقدعندهما اصلاوظن بعضهران الزيادة والنقصان لابجوزواما اصلالنكاح فجوزوالاصح الأالنكاح لابجوز عندهمأ والخلاف فيما أذًا لم يعرف سوء الاختيار الآب مجانة او فسفا أما أذًا عرف ذلك منه فالنكاح اطل اجماعاً والذي نتفان فيه في النكاح مادرن نصف الهركذا الناد شخبًا ،وفق الدن رحمالة وقبل مادون العشرة واووكل الابءن نزوج السفير اوالصفيرة فزوجهما الوكيل بغين تاخش فهو على هذا الاختلاف ومن زوج ابنته الصنفيرة عبدا اوابنه الصقير امة جاز هند ابي حنيفة وعندهما لابجوز (قو لد ولابجوز ذبك لفر الاب

والجد ٢ يعني اذا زوج الصغير اوالصغيرة غيرالابوالجد فانه لايجوز الا انتكون الزيادة والنفصان عاينها في اجماعا قال في النوادر اذا زوجهما غير الاب والجد فالاحتياط ان يعقد مرتين مرة عهر مسمى ومرة بغير تسمية لحبواز انبكون في التسمية نقصان فلابصح الاول ويصم الثاني عمر المثل (فوله ويصم النكاح اذا سمى فيه مهرا ويصح واللم يسم فيه مهرا) وكذا اذا تزوجهابشرط أنَّ لامهراما وقد قالوا ان نكاح الشغار منعقد والشرط باطل ولكل واحدة من المرأتين مهر مثلما وهو ان يزوج الرجل ابنته على ان يزوجه الزوج اختداو امه على ان يكون بشمكل و احدة منهماصداق الاخرى فعندنا بجوز النكاح ولمكل وأحدة منهما مهريشلها وقال الشافعي لانجوز هذا النكاح وامانميه عليه السلام عن نكاحالشفارفمو الحالي عنالمهروهو ان يأذلا لعبدًه ان يتزوج برقبته فانه لايجوز لائه اذا تزوجها برقبته ملكنه والفحج النكاح وان تزوجته بلا مهر لايحوز وهونكاح الشفار (قو له واقل المهرعشرة دراهم) اوما قيمته عشرة دراهم يوم العقد لايوم القبض والمعتبر وزن سبعة وهو ان يكون زنه كل دراهم اربعة عشرة راطا (فول لدفان سي اقل من عشرة فام اعشرة) وقال زفرمهر مثاما فان طلقا قبل الدخول فالماخسة وعند زفر بجب الماالمتعة كما اذالم يسم شیئا واذا تزوجها علی ثوب یساوی عشرة دراهم فلم بقبضه حتی صار بساوی خمسة فالعقد صميح ولها الثوب لاغر لمابينا أن المعتر الفيمة يؤم العقد ولو تزوجها علىثوب يصاوى ثمانية فلم يقبضه حتى صار يساوى عشرة فلما الثوب ودرهما (قو له ُ وَانْ سَمَى عَشَرَةً فَأَرْادَ فَلَمَّا الْمَنْمَى انْدَخُلُّ بِمَا أُومَاتُ عَنَّمًا} وَكَذَا اذًا مَاتَتُ هَى فَلْمَا المسمى ايضا وكذا اذا فنت نفسها قبل الدخول فائه بجبالهاكمال الممر لان فتلمانفسها كوتها وعند الشافعي بسقط مهرها وان كانت امة نقتلت نفسمها روى الحسن عن ابي حنيفة آنه بسقط مهر هالان جنايتها مجمولة على السيد فكأنه قناما وروى عن ابي حنيفة آله لايسقط وهوقولهما لان جنايتها على نفسما هدركوتها وآن تنامامولاهاقبل الدخول سقط مهرهاعتد ابي حنيفة وعندهما لايسقط وهذا اذاكان المولي بالغاعاةلا الما اذاكان صبيا اومجنونا لايسقط اجماعا وان قنل المولى زوجما لايسقطاجماعاقا ل في المنظومة * ويسقط المهر نقتل السابد * فقوله يسقط دليل على انه غير مقبوض قان كان مقبوضا رده على الزوج عنده خلافالهما (قوله وان طلقهاقبل الدخول والحلوة فاما نصف المسمى) فان تزوجها على اقل من عشرة ثم طلقها قبل الدخول فامها نصب ماسمى وتمام خسة واختلفوا في نصف المهر فنهم من قال الإبالطلاق يسقط نسف المهر وبيق نصفه ومنهم من قال بسقط جميعه وانما بحب نسفه على طربق المتعة وصحح هذا في المرداية في باب الرجوع عن الشهادات وقائدته اذا تزوجما على مائة درهم ورهنها بهائم طلقها فعلى القول الاول لهاامساك الرهن وعلى الثاني لاوفي المصني ارهنها بالممي وطلقما قبل الدخول فمو رهن بالنصف بالاجاع وال تزوجها على

والجد) أب الآب لنقصان الشنقة في غرهما فولايتهم مقدة بشرط النظر فعند فواته ببطل العقد (ويصمح النكاح اذاسى فيهمهرا) و يلزم المسمى اذا كان عشرة فاكثر (ويصم) النكاح ايضًا (وأنَّ لم يمم فيه مهرا) لانه واجب شرها اظهارا لشرف المحل فلاعتاج الي ذكر في محة النكاح وكذا بشرط أن لامهر لها لما بدنا هداله (واقل المهر عشرة دراهم) وزن سبعة مثاقيل مسواء كانت مضروبة اوغر مضروبة اومافيته عشرة دراهم يوم العقد (فان سمى اقل من عشرة فلها العشرة) بالوطئ اوالموت وخممة بالطلاق قبل الدخول (ومن سمي مهر اعشرة فاذاد) اي فاكثر (فعليه المسمى ان دخل) اوخلا (ما) خلوة صحيحة (أومات عنها) أومانت عنه لانه بالدخول بعقق تسلم المبدل و 4 تأ كدالبدل و بالوت ماتهي النكاح و الثبيء بانهيائه تأكمد وتفرر بجمع مواجبه (وال طلقما قبل المندخولة والحلوة فالم نصف المعين) ان كان المسي عشرة فاكثر والاكان لما خسة كامر

(فان تزوجهاو لم يسم لهامهرا اى) سكت عن ذكر المهر (او تزوجهاعلى ان لامهرالها) اى بشرط ان لامهرالها و هي مسئلة المذوضة (فلها مهر مثلها أن دخل) ﴿ ١٧ ﴾ أوخلا (بها أومات عنها) أوماتت عنه كمام، لأن المقر أبنداً

حق الشرع فلأعلك نفيه وأنما يصرحقها حالة البقاء فتملك الا راء عنه (وان طلقها قبل الدخول) والحُلوة (ما فلما المنصة و هی ثلاثة اثواب) در ع و خمار و ملحفة (من كسوة مثاها) لكن لا تزاد على نصف مهر مثايا ولا تغض عن خسة دراهم قال في اليناسع وهي على اعتبار حال المرأة في اليسار والاعسار هذا هوالاصبح وقال في الهداية قوله من كسوة مثلها اشارة الى آنه يعتبر حالهما وهو قول الكرخي في المتعــة الواجبة لقيامهما مقنام مهرالثل والصحيح آنه يعتبر حاله عملا بالنص و هو قوله تعالى و على الموسم قدره وعلى المفتر قدره 🍫 ومثله في التمنسة والمجنبي فلت تصييح اليناجم أولى لاشارة الكتاب ولا تفساقهم على ان المتمة لا تزاد على نسف مهر المثل لانها حلقه ولاتنفس عن خسة دراهم ولواعتبر حاله لناقش هذا والنس الذي ذكر في الممة قبل أنه في المستعبد الماو أهر

عبد او جارية او حيوان او نحل فحدث من ذلك زيادة ان كانت منسلة حادثة من الاصل كالحن وزوال البياض من المين اوكان اخرس فتكلم اونخلا فاممر اومنفسلة حادثة من الاصل كالولد و الثمر و الارش و العقر وكان ذلك الحدوث في يدالزوج قبل ان تقبض المرأة الاصل ثم طلقها قبل الدخول فان الاصل والزيادة يتنصفان اجماعا وانكانت الزيادة منفصلة غير حادثة من الاصل كالكشب والعبة فان الاصل تمنصف والزيادة كلها المرأة هند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد كلاهما يتنصفان واما اذا كانت منصلة غير حادثة من الاصل كالصبغ صارت المرأة قابضة بذلك وبجب علما نصف الغية يوم حكم بالقبض واما اذا قبضت المرأة الاصل وحصلت الزيادة فى دها الكانت متصلة حادثة مندكالسمن وزوال البياض من العين امتنع التنصيف وفازوج علمها نصف القيمة وم سلم الما وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو بوسف محمد لا متنع التنصيف وان كانت منفصلة حادثة منه كالولد والثمر والارش والعقر امتنع التنصيف اجماعا وكان الاصل والزبادة لها ولازوج علما نسف قيمة الاصل يوم سمه اليها وان كانت منفصلة غير حادثة من الاصلكالكسب والهبة فان الزيادة يكون للرأة اجماعا والاصل بينهمانصفان أبماماً أيضًا (فَقِ لَهِ فَانَ تَرُوجِهَا وَلَمْ يَسَمُّ لَهَا مَهُوا أَوْتُوجِهَا عَلَى الْالْمَهُولُهَا فَلَهَا مهر مثلها أنَّ دخل بِما أومات عنها ﴾ وكذا أذا ماتتهي ﴿ فَو لِهِ فَانَ طَلَقْهَا قَبَلَ الدخول والحلوةفلها المتعةو هي ثلاثة اثواب من كسوة مثلها) وهي درع وخمار وملحفة ثم اذا كانت المنعة اكثر من نصف مهر المثل فلها نصف مهر المثل لان المنعة بدل عن نصف مهرا الثال * وقوله * من كسوة مثلها * اشارة الى نه يعتبر حالها و هوقول الكرخي والسميم انه بعنبر حاله لقوله تعالى ﴿ وعلى الموسم قدره وعلا المفتر قدره ﴾ (قو لدان تزوج المسلم على خر اوخرير فالنكاح جائز ولها مهر مثلها) وان خالمها على خر اوخنزير لأشئ لازوج والفرق ان دخول البضم متقوم فلاعلك الابعوض وخروجه غر متقوم واذا تزوجها على هذا الدن من الحل فاذا هو خر فلها مهر مثلها عند ابي حنيفة وعندهما لها مثل وزنه خلا وأذا تزوجهما على همذا العبد ناذا هو حريجب مهرالمتل عندهما وقال ابويوسف بجب قيمه لوكان عبدفعمدمم ابي حنيفة فالسدومم ابي وسف في الحال واذا تزوجها على هذين العبدين فاذا أحدهما حرفليس لها الاالباني منهما اذا ساوى عشرة دراهم فصاعدا عندهما وقال ابويوسف لها الباق وقيمة الآخر اوكان عبدا وان تزوجها على هذين الدنين من الحل فاذا احدهما خرفلها الباقى عند ابى حنيفة اذاكان بساوى عشرة دراهم وقال أبو يوسف ومحد لهاالباقي ومثل ذلك الدن من الحل واذا تزوجها على هذه الشاة الساوخة لماذا هي ذاعه مجوسي او متروكة السمية عدا اوميتة فلها مهر المثل عندهما وقال ابو يوسف قيمًا

النصوس وتمامه في التحييم ج ني (٣) (وان تزوج المسلم على خر اوخزير فالنكاح جائز) لما مهانه يهوم يسع من غير تسمية فع فسادها اولي (ولها مهر مثلها) لانه لماسمي ماليس عال صار كأنه سكت عن التمية

لوكانت ذكية وان تزوجها على هانين المساوختين فاذا احدهما مينة فمندهماالباق وعند ابي نوسف لها الباني وقيمة الاخرى ولو تزوجها على هذا الحر واشار اليه فاذا هو عبد او على هــذه الميئة فاذا هي ذكية فلها ذلك في اجماعا اما على قول الى حنيفة ومحد فلان الحكم شعلق بالمشار البه دون المعمى لان الاشارة ابلغ من التسمية والمشار اليه مال و كذا على قول ابي يوسف لان الحكم عنده ينملق بالحلال منهما والمشاراليه حلال واذا تزوجها على هذا الدن من الخرِّ قادًا هوخل فلها ذلك عند ابي حنيفة لان الحكم يتعلق بالمشار اليه و كذا هند ابي بوسف لانه ينعلق بالحلال منهما وقال محمد لها مهر المثل (قو له نان تزوجها ولم يسم لها مهرا ثم تراضيا على تسمية مهر فهو لها ان دخل بها او مات عنها ﴿ وَكَذَا اذَا فَرَضُهُ الْحَاكُمُ بِعَدُ الْمُقَدُ قَامُ مقام فرضهما فان طلقها قبل الدخول بها فلها المتمة وقال أنو توسف لها نصف الفريشة (قُو لِه وان زادها في المهر بعد العقد لزمته الزيادة) يعني اذا قبلت المرأة الزيادة وقال زفر هي هبة مبتدأة ان قبضها صحت وان لم نقبضها لم يصبح لنا قوله نسال ﴿ وَلَاجِنَاحَ عَلَيْكُمْ فَيَا تُرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بِعَدَ الفَرَيْضَةَ ﴾ وقد تراضيا بالزيادة واذا صحت الزيادة بسقط بالطلاق قبل الدخول وقال الو يوسف تتنسف معالاصل (قو لد وان حطت هنه من مهرها صحم الحط) لان المهر حقها والحط بلاق حقها وكذا اذا وهبت مهرها لزوجها صحت المهمة وليس لاوليائها اب ولاغره الاعتراض علمالاتها وهبت ملكها بخلاف ما اذا زوجت ندسها وقصرت عن مهرها نان لهم الاعتراض عند ابي حنيفة لان الامهار من حقهم وقد تصرفت في خالص حقهم لانما بلحق برم الشين بذاك ويجوز المول ال يهب صداق امنه ومديرته وام ولد، لا نه ملكه وليس له أن مهم مكانيته ولابيراً الزوج منه دفعه اليه (قو لد واذاخلا الزوج إمرأته وليس هناك مانع من الوطئ ثم طلقا فلها كما ل المهر وعليها العدة) وهذا اذا كانت الحلوة صحيمة امااذاكانت فاسدة فانها توجب المدة ولاتوجبكال المهر وانما وجبت العدة لانهما متهمان في الوطئ والعدة تجب للاحتباط والحلوة السميحة ان تسلم نفسها وليس هناك مانع لامن جهة الطبع ولامن جهة الشرع والفاحدة ان يكونُ هناك مانع اماطبعا واما شرعا فالطبع ال يكونا مربضين او احدهما مرضا لا مكن معدالجاع اومًا رنق او معهما ثالث والذي من جهة الشرع ان يكونًا محرمين او احدهما احرام فرض اوتطوع اوصائمين او احدهما صوم فرض واما مسوم التطوع فهو غر مانع اوكانت عائضا اونفساه واختلف الرواية في صوم غر رمضان فقال في الرواية الصيمة ان صوم النطوع وغضاء رمضان والكفارات والنذور لاعنع الحناوة لان الضرر فيها بالفطر بسير لانه لابلزمه الا القضاء لاخير وليس كذه رمضان فانه بجب به الكفارة والمذا سووابين حج الفرض والنفل لان الكفارة تجب فيما جيمها وفي رواية اخرى انه نفل السوم كفرضه (قو لد نانكان احدهمام بضا

اومات عنما) لعمد السميد بالمالهما على تعيين ماوجب بالنقب فتستقر مِذَهُ الاشياءُ وَأَنَّ طَلَّقُهَا قبل الدخول ما فلها المنعة لان ماتراضيا عليه تمين للواجب بالعقد وهو مهر الشل و مهر المثل لانتصف فكذا ماتزل منزلته (وان زادهاق المهر بعد العقد) وقبلت المرأة (لزمته الزيادة) لتراضيها (و تسقط) الزيادة بالطلاق قبل المدخول لانها لم تكن مسماء في اصل المقد والتنصيف مختص بالمفروض في المفد وقال أبو بوسف تنصف مع الاصل لانها تلتمتي باصل المقد (وان حطت) المرأة (عنمه) ای الزوج (من مهرها) المسمى في العقمد ولوكله (صم الحط) لا نه حقها مقاء كمامرسواء قبل الزوج اولاورتد بالردكا فيالصر (واذاخلا الزوج بامرأته وليس هناك مانع من الوطئ) حسى اوشرعي (ثم طلقها فلهاكال المهر) لانها سلت المبدل حيث رنمت الموانع وذهكوسعها فيتأكد حفها في المسدل اعتبارا بالبيع هدايه (وان كان) مانم حسى بانكان (احدهمام بضاعتم الوطئ اوصغيرا لا عكن معدالجاع اوكان بينهما الثولونامًا (اوصاعًا)

او اعى الاان يكون صغيرا لايمقل الجاع اوكانت رتقاء او قر ناء او ذات عضلة (او) کان مانع شرعی بان کان احدهما (سائاقى رمضان) اخرج صوم غيره وهذا هوالاصعنص عليه في زاد الفقماء والينابيع والمدايه تسميم (او محرما لفرض اونفسل محج اوعرة) لمايلزمه من الدم و فساد النسك والفضاء (اوكانت مانسا فليست مخلوة معيمة) الوجدود اجد المواثع الممذكورة) واذا خملا الجبوب) وهدو الدي المتوصل ذكره وخصبناه (بامرأة) من غير مانع (فامها کمال المهر عند الى حنيفة) لانها انت باقصي ما في وسعما وايس في هذا العقد تسلم يرجى ا كل من هــذا فكان هو المشمق وقالالما نعسف المر لأن صدره فوق عذر المريش قال في التصيير والصميم نوله ومثى علبه الحبون والنسق وغيرهما اه قيد بالجبري لان خارة الخصى والعندين توجب كال المراتفاقا

اوصائمًا في شهر رمضان أو محرما بحج اوعرة اوكانت المرأ حائضًا فليست بخاوة صحيحة ﴾ حتى لواختلفا في عدمالدخول كانالفول قوله والمراد من المرضماءيم الجماع او لحقه به ضرر سواه كان الرض بالرجل اوبالمرأة والصلاة كالصوم فرضها كنفرضه ونفلها كنفله وقيل سنة الفجر والاربع قبل الغلهر تمنع صمة الحناوة كذا فى الوجيز • وقوله ه او محرما محمر ، سوا. كان الحج فرضا اونفلا وكذا اذاكان مجرما بعمرة لما يلزمه من القضاء والكفارة اي من الدم و فساد النسك والقضاء وان خلاما وليس هناك مانع من الوطئ الا آنه لايعرفها ولبثت معه ساعة ثم خرجت او هو دخل عاماولم بعرفها لاتكون هذه خاوة مالم بعرفها كذا في الواقعات ولو خلاما وهناك انسان يعقل حالهما تصبح الحلوة واما النائم فيؤثر لجواز ان يظهر النوم وهو منتهى فلاتصم الخلوة معه وقيل ان كان بالنمار لانصيح الحلوة وان كان بالديل محت وان كان معهما اعى اوعياء ان كاما مقفان على حالهما لم تصح الحلوة وان لم مقفا صحت وال كان اصم ان كا ن بالهار لاتصح وان كان ليلا محت وان كا ن معهما جارية الرجل قال ابريوسف لانصح وقال مجدتصم وان كان معهما جارية المرأة اختلفوا فيه والفتوى على أنها نصر وأن خلامًا ومعهما كلب احدهما قال الحلواني أن كان لما لم نصرح الحناوة لانه آذا رأها ساقطة تحت رجل يصيح والاكان الرجل صحت وال خلابها في مسجد اوطريق او محر آ. فليس يخلوة وان خلايها في الحام ان كان نهارا لانصح وان كان لبلا محت وان خلامًا على سلح لاجاب عليه فليست مخلوة وان كان ليلا صحت وان خلامها في مجل عليه ستر مضروب ليلا اونمارا ان امكن الوطئ صمت والا فلا وان خلابها ولم تمكنه من نفسها قال بعضهم لا تصيم وقال بعضهم ان امكنه وطؤها صحت قال فىالفتاوى كل موضع فسدت فيه الحلوة مع الفدرة عن الجاع حقيقة فطلقها كان عليها العدة وانكان عاجزًا عن الجماع لا نجب العدة دلت هذه المسئلة على ان خلوة المربض لا توجب العدة اذاكان عاجزًا من الجماع وكذا خاوة الصغيرلا نهما لايتهمان وكذا ادًا كانت هي مريضة مدنفة اوصغيرة لا تجامع * ثم ان اصحابنا اقاموا الخلوة مقام الوطئ في بعض المواضع دون بعض من ذلك تأكد لمير المسمى وتأكد يهمهر المثل ووجوب العدة وحرمة نبكاح اختها واربع سواها وثبوت النسب والنفقة والسكني في هذه المدة وحرمة نكاح الامة على الحرة على قياس قول ابي حنيفة ولم شيموُها مقام الوطئ في حق الاحصــان وحرمة البنات وحلما للاول يعني المطاقة ثلاثًا إذًا تزوجت يزوج آخر وخلامًا ولم بطأها لم تحل للاول وكذا المقبموا الحلوة مقام الوملي في حق الرجمة والميراث واما وقوع طلاق آخر فقيد قبل لايتم وقبل يتم وهو الاقرب الى الصواب و فى اليزدوى اذا طلقها بعد الحاوة فانه كالطلاق أبل الدخول في حكم البينونة وفي الكرخي يجب بالخاوة العجمة العدة في النكاح العجم دون الفاحد لان النكاح الفاحد لايوجب النسليم ولايبيم الوطل (قو لد واذا خلا المجبوب بامرأته ثم طلفها فالماكال المر عند ابي حنيفة) وعندهما الما

(وتستحب المتمة لكل مطلقة) دفعالو حشة الفراق عنها (الالمطلقة واحدة وهي التي طلقها قبل الدخول و لم يسم الها مهرا) وهي المنه فأن متما واجبة لا نما بدل عن نصف مهر المثل كامرو في بعض المنسخ وقد سمى لها مهرا قال في التصبيح هكذا وجدفي كثير من النسخ و يتكلف في الجواب عنه وقال أنجم الائمة المكتوب في النسخ و لم يسم لها مهرا قال في الدراية ضبطه كذك غير واحد وقد محمد كن الائمة الصباغي في شرحه لهذا الكتاب وكتب فوقه و تحته وقد امه صح ثلاث مرأة واشار الى ان هذا من الناسخ وقال في البناس عالم كور في المناسخ وقال في البناس عالم كور في الكتاب طلط ﴿ ٢٠ ﴾ من الناسخ وقد زع صحة هذه النسخة

أ نسفه وعليمًاالعدة اجماعًا احتياطًا • الجبوب هوالذي استوصل ذكر. وخسيتا. اي تطموا واما الدنين اذا خلا بامرته من غير الموانع التي ذكرنا ثم طلقهــا وجب لها كالىالهر اجماها وكمذا الخصى ابضا ولو خلا بالرنق فلها نصفالمهر ولا هدة علما لاناارئق عنم صمدالخلوة والما تجب هلماالمدة لان وطأما متمذر والمددة الما تجب للاحنباط (,قو له ونسفب المتعة لكل مطافة الا مطلفة واحدة وهي التي طلقها قبل الدخول ولم يسم لها مهرا) فالمنعة لما واجبة الا أذا جاءت الفرقة من قبلهما وهذا الكلام هـخلُّ عليه المللقة قبل الدخول وقد سمى الم_ا مهرا فانه يستُعب الما المتعة على قول هــذا الكلام وايس كذلك فانه لا يستحب الما ذلك قال الامام بدر الدين المطلقات اربع مطلقة قبلالدخول ولم يسم لما مهرا فهذه تجب لمها المتعة ومطلقة بعد الدخول وقد سمى الهما مهرا فهزه ألمتمة لهما مستفبة ومطلقة بعمد الدخول ولم يسم لها مهرا فهذه ايضا المتعة الها مستحبة ومطلفة قبلالدخول وقد سي المامير المهذه لا تجب المامتعة ولا تستمب قال فالكرخي المتعة الواجبة على قدر حال المرأة والمستمية على قدر حال الرجل وقال ابو بكر الرازى المنعة على قدر حال الرجل ومهر المرأة على قدرهاو النفقة على قدر حالهما وهوالعميم (قولدواذازوج الرجل ابنته على أن يزوج الرجل ابنته أو اخته فبكون أحمد العقدين عوضا عن الآخر فالعقدان جائزانولكل واحدة منها مهر مثامها) وقال الشافعي لا يصحرهذا النكاح لانه هنده نكاح الشفار و عندنا ليس هذا ينكاح الشفار وقد ذكرناه من قبل (قو له وان تزوج حر امرأة على خدمته سنة او على تمايم الفرآن فابها مهر مثابها لان خدمةالمرتمامنه كولده ولان مالايصح ان يكون مهرا لم تكن منافعه مهراواذا لم تكن منافعه مهر اكان لمهامهر مثلها عندهماو قال مجمد لها قيمة خدمته سنة وأمانعليم الفرآنفلانه ذكرواجب فتعليدلا يصحان بكونءمرا ولا يجوز ان يكون المهرالامالا لانالشروع انما هوالابتفامالمال قالآللة تعالى ﴿ وَاحَلَ لَّكُمُ مَاوِرًا، ذَلَكُمُ انْ يُبْتَعُوا ا باموالكم ﴾ والتعليم الس عال واما خدمة العبد فهي مال لتضعنه تسليم رقبته (قوله وان تزوج عبد حرة باذن مولاء على خدمته سنة جاز) ولما خدمة سنة لان منافع

شيخ الاسالام ركن الأعد الدامناني ونجم الأغمة الحفصي فكتب العما الوالرجاء أن هذا خملاف المذكرور في النفاسير والاصول والشروح فاله ذكر في الكثاف وتفسير الحاكم وغرهما ازالتمة مستعبدة التي طلقهما قبل الدخدول وقد سمى لها مهرا وذكر في الاصل والاسبيمان في موضعين وزاد النقهاء وغيرها انها يستمب لها المنعة فلا يصم استثناؤها من الاستعباب بخلاف المنوضة فانها مدينناة من الاسمياب بالوجوب فاستصوبا ذاك والفقوا على أن المستشاة هي التي طلقها قبل الدخول ولم يسم لها مهرا اه (وادًا زوج الرجل ابنه) او اخته (عــل ان زوج الرجل) الآخر (اخته اوالنسه فیکون)

أى على أنْ يكون (احد المقدق عوضا عن) العقد (الآخرة فالمقدان جائزان) لان النكاح لا يبطل (العبد) بالشرط الفاسد (وليكل و احد • نهما مهر مثاما) لفساد الشهية عالا بصلح صدقا كااذا سمى الحز و الحنزير و إسمى هذا نكاح الشفار لحناو من المهر (واذا تزوج حرام أن) حرقاو امنة (على خده ته) لميا (سنة) مثلا (او على تعليم الفرآ فلمها مهد مثلها) لعدم صحة النسمية عاليس بمال ولان خده قالزوج الحرلا يجوز استعقاقها بعقد النكاح لما فيدمن قلب الموشوع (وان تزوج عبد حرقائن مولاه على خده تماسنة) مثلا (جاز) لان خده قالمبد مال تنضيفه تسليم رقبته مخلاف الحر

و اذا اجتمع في المجنونة ابوهاو ابنها فالولى ف نكاحها ابنها عند ابى حنيفة وابى المصوبة وهذه الولاية وبنية عليها (وقال مجدابوها) لانه في التصيع اعتمد قولهما في التصيع اعتمد قولهما الحبوبي واللسفي والموصلي مجوز نكاح المبدو الا من في تنفيذ يكاحهما تعبيهما اذ النكاح عيب فيهما فلا علكانه بدون اذن المولى (واذا تروج

العبد وان لم تكن مالا فبجب بتسليها تسمايم ماهو مال ولان منافعه نماء منه كولده (قوله واذا اجمَع في المجنونة ابوها وابنها فالولى في نكاحها ابنها-عندهما وقال مجمد ابوها) وعلى هذا الحلاف الجد والابن وكذلك ابن الابن وأن سفل حكمه حكم الابن قال مجد اذا زوجها النها ثم مقلت فلها الحيار وان زوجها الوها اوجدها فلا خيارلها وبنبغي عند الىحنيفة انهاذا زوجها انها وعفات الالاخيار لها لان الابن مقدم على الاب عند. وإن زوجها غير الابن والاب والجد فلها الخيار (قول ولا بجوزنكاح العبد والامة الاباذن مولاهما) وقال مالك بجوزللعبد لانه يملك الطلاق قلك النكاح ولنا قوله عليه السلام و أعا صدروج بفراذن مولاء فهوعاهره اىزان وكذا المكانب والمدير والمأذون لا يجوز لهم النزويج الابادن المولى اما المدير فلانه باني علىملكه واما المكانب فلان فك الحجر عنه أعا هوفي حق الكسب وذلك لانتناول النكاح حتى الالمكانب لا ملك تزويج عبده و مملك تزويج امنه لانه من باب الاكتساب وكذا المكاتبة لا يملك تزويج نضمها وعملك تزويج امتها وكذا المأذون لازوج نفسه لانه إنما اذْنُالُهُ فِي الْبَجَارَةُ وَالنَّكَاحُ لَيْسُ مَمًّا وَأَمَّا الْمُنْقُ بِمُضَّهُ فَهُو كَالْمُكَانِبُ عَنْدَانِي حنيفة فهو علك النكاح وقال الولوسف ومجمد هو عنزلة حرمدلون فبجوز نكاحه وكذا المدرة وامالولد لاعلكان تزويج انفسهما فان تزوج احدمن هؤلاء بنسر اذن المولى وقف على الجازئة فان الجازء حازو ان رده بطل وبجوز للمولى اجبار العبد والامة على النكاح وعند الشافعي لا اجبار فيالعبد وهيرواية عنيابي حنيفة واذا زوج امنه من عبده حاز و ان كان بكره منهما ولا بحب المهر فان اعتقهما جميعا فالعبد لاخيبارله وللامة الحيار واما المكانب والمكاتبة فليس للولى ان يكرههما علىالنكاح ولابجوز العقد الا رضاهما ولوان المكاتبة زوجت نفسها بغير اذن المولى توقف على اجازته فاذا اعتفها نفذ العتق بالعتاق ولاخيار فيه وكذا اذن فعتفت وان عجزت انكان بضعها محلله بطل العند وان كان لاتحله كما اذا كانت اخته من الرضاعة توقف على اجازته وان تزوجت امة بغيراذن مولاها ثم اعتفها صح النكاح لانها مناهل العبارة والامتناع كان لحق المولى وقدزال ولاخبارلها وكذا العبد اذا تزوج بغيراذن مولاه ثم اعتق صمح نكاحه لماذكرنا واذا اذن لعبد. ان يتزوج لم بجزله ان يتزوج بذلك الاذن الامرة واحدة لان الامرلاغنضي التكران باطلاقه فاذا اذنه إن يتزوج فهوعلى النكاح الصميح والفاسد عندابي حنيفة وعندهمها علىالصيح لاغير حتى لوتزوج نكاحا فاستدا فله ان يتزوج تزويجا صححا بعده عندهما وعنده لابجوز لا ننها الام وفائدته ايضا اذا دخل بالمنكوحة على الفساد بان تزوجها بدر شهود او متعدة فالمر عليه بؤخذ به في الحال و باع فيه عنده وقال ابو بوسف و يجمد بؤخذبه بمدالمناق وعلى هذا اذا حلف لايتزوج لامحنث بالفاسد عندهما وعنده محنث بالفاسد وقيل سصرف اليمين الى الْجَائز اجماعاً لان الاعان مبنية على العرف ولاعين في الفاسد (قو له واذا تزوج

الديد باذن مولاه فالمهردين في رقبته يباع فيه) اى المهرمية واحدة فان لم بضبه لم يبع ثانيا وانما يطالب به بعد العنق (راذا زوج الولمامته فايس عليه السيوأهابيت الزوج) اى يخلى ﴿ ٢٢ ﴾ بينه وبينها في بيته وال شرطه فى المقد

العبد باذن مولاه ظاهر دين في رقبته ياع فيه) اما المدير والمكانب فيسمون في المهر لتمذر استيفائه من الرقبة وما نزمهم من ذلك بغير اذن المولى اتبعوا به بعدالمتق (قولد واذا زوج الرجل امته فليس عليه ان سوأها ثبت الزوج ولكنها تحام الولى وعال ازوج متى ظفرت ما ومائما) لان حق الولى في الاستخدام باق وصورة التبوأة ان عَلَى بِينَهُ وَ بِينِهَا فَي مَزَّلَ الزَّوجِ ولا يَسْتَقَدُّمُهِمَا قَالَ ضَلَ ذَلْكُ ضَلَ الزُّوجِ النَّفَقَة وان لم شمل فلا نفقة لها و اذا وأها ثم بداله ان بُسَّضَدمها فله ذلك و تسقط النفقة فان عاد فبوأها عادت النفقة وقد قالوا انه اذا بوأها فكانت تخدم المولى احسانًا من غيران يستخدمها لم تسقط نفقتها وكذا المديرة وامالولد حكمها حكمالامة واما المكاتبة اذًا تزوجها باذن المولى فلها النفقة سواء بوأها المولى معه اولا لا نها في د نفسمالاحق للولى فاستخدامها ولوطلق زوجته الامة طلاقا بإنسا وقدكان المولى يوأها ممه ثم اخرجها المرلى تخدمه سقطت نفقتها ولواراد المول آن يعيدها الىالزوج ويأخذ النفقة فله ذلك واولم تكن في بوأه الزوج يوم طلق فأراد المولي ال بوأها في العدة ليمبيلها النفقة لم بجب وفاقول زفر تجب وكذا المرأة اذا ارتدت ووقست الغرقة بالردة فلانفقة لما ثماذا اسلت لاتعود النفقة ثم الامة اذا زوجها مولاها وساءت باولاد منالزوج فلا نفقة لهم علىالزوج لانهم ملك المولى فنفقهم على الكهم لاعلى أبهم ولوتزوج العبد حرة فجاءت باولاد فنفقتهم علمها ان كان لها مالوان لم يكن لها مال فعل من برث الولد من الفرابة ولوتزوج العبد مكاتبة فاولادهــا مكاتبون كالام ونفقهم عليها وام الولد والمديرة نفقة أولادهما على مولاهما (قوله و اذا رُوح امرأة على الف على انلايخرجها من البلد اوعلى ان لايتزوج عليمانان وفي بالشرط فلها المسمى وان تزوج علمااو اخرجها فلما مهر مثاما) ممناه سمى اما مهرا اقل من مهر المثل فان لم يف اما ان كان ماسمىلها مهرمثاما او اكثر فلا شي لما غير. وان كان الذي سمى اما اقل كل أيها مهر مثلما وأن طلقها قبل الدخول فاما نسف الألف وأن تزوجها على الف أوالفين فيند الى حنيفة عب مرالتل لابجاوز والغين ولا نفس ومن الف وال طافرا قبل الدخول فامها نصف الاقل وكذا اذا تزوجما على هذا العبد الحبشي اوعلى هذا العبد الترك يجب لها مهر المثل لا يجاوز به عن فيه التركى ولا ينقس عن فيم الحبشي وقال ابوبوسف ومحمد يلزمه الاقل في الاحوال كلمها والوطلقما قبل الدخول بحب الما نصف الامّل اجماعاً وان تزوجها على الف ان لم يكن له امرأة اوعلى الفين ان كانشله امرأة فالشرط الاول جائز والثاني فاحد هند ابي حنيفة فان لم بكنله امرأة فالها الف والكانشلة امرأة فاما مهرمثاما لانزاد على الفين ولا ينقس عن الف وأكن مع هذا اوطلقها قبل الدخول فلهانصف الاقل وعندهما الشرطان جيما جائزان فابهما وجدفاما ذلك (قولد وان تزوجها على حيوان غير موسوف محت السمية ولها اوسط منه)

(را لكنما تخدم المولى و شال لازوج متى ظفرت بها ومانها) ولكن لانفقة لما الابرا فان بوأها ثم رجع صع وسقطت النفنة (واذا تزوج امرأة على الف هل) ای بشرط (ان لا يخرجها من البلد او على ال لايتزوج علما) او على الف أن افام بها و على الفين ان اخرجمها (قان وفي بالشرط فام- المعي) وهوالالفارضاها ١ (وال) لم يف بالشرط بان (تزوج علما) اخرى (اواخرجما من البلد قام ممر مثلها) لانه سي مالها فيه نقع فنند قواله شدم رضاها بالااف لكن لا شقص عن الااف ولا زاد على الغين في المنالة التي زدياها على المَن لا تَمَاقُهِمِما على ذلك واو طلقها قبل الدخول تنعف المبين في المناسين لسيقوط الدرط كما في الدر (واذا تزوجها على حيروان غير موصوف) عَالَ فِي الهِداية معنى هذه المسئلة أن يسمى جنس الحيوان دون الوصف بان يتزوجها. على فرس او حماراما اذالم يسم الجنس

بان تزوجها على دابة لايجوزانتهية و بجب مهرالمثل اه (صمت انتهية ولهاالوسط منه) اى من الجنس المهم (يعني)

والزوج مخبر أن شاء اعطاعا ذلك) الوسط (وأن شاء اعطاها قيمته) لان الوسط لا يعرف الا بالفيمة فســـارت الفيمة اسلا في حق الابضاء والوسط اصل ﴿ ٢٣ ﴾ تسمية فيتميز بينهماهدايه (وان تزوجها على ثوب غير موصوف

فلها مهر مثاها) قال في الهداية ممناه ذكر الثوب ولم زد عليه روجهه ان هذه جهالة الجنس اذالثياب اجناس واو سمى جنسا بان قال هروی تصبح الشهية ويخبر الزوج الما بينا وكذا اذا سمى مكيلا او موزونا وسمى جنسه دور صفته وان سمي جنسه وصفته لاغير لاز الموصوف منهما ثلت في الذمة ثيونا صحفا اله (ونكاح المتعة) وهمو أن منول لإمرأة اتمتم بك كذا مدة بكذا من المال (ر) الكاح (المونت) و هو ان يتزوج امرأة عشرة أيام مشلا (باطل) اما الاول فهما لاجماع والماائتاني فقال زفر هو حميع لازم لان النكاح لا بطل بالثروط الفاسدة ولنا أنه أتى يمنى المتعة والمبرة في العقو د للماني ولا فرق بين مااذا طالت مدة النوقيت او قصرت لازالترفيت موالمين لجهة المتمة وقدوجند هدانه (وتزويج العبد والامة) ای نزو یج النشولی لیما (بفيرادن مولاهماموقوف)

بهنی سمی جنس الحیوان دون وصفه بان تزوجها علی حمار او فرس او نقرة اما اذا لم يسرالجنس بأن تزوجها على دابة لا تصم النسميسة ولهما مهرالمثل (قو له والزوج مخير انشاء اعطاها الحيوان وانشاء قيمته) لان الحيوان لا يثبت في الذمة شبوتا صحيحا بدلالة ان مستهلكه لايلزمه مثله وانما يلزمه فميته تمااوسط من العبدقيمته اربسون ديناراذا لم بسما ينش فان سمي اين فقيته خسون دينارا ثم الجيد هند الى حنيفة الزوى والوسط السندى والردى الهندى وعندهما الحيد التركى والوسط العيفلاني والردى الهندى ثم عندابي حنيفة الجيد قيمه خسون والوسط اربعون والردى ثلاثون واما عندهما فالمتبر على قدرالعلاه والرخص في البلدان قال في المستى وقولهمسا هو العميم (قو له وان تزوجها على ثوب غير موصوف فلها مهر مثلما) لان النوب مجمول الصفة فلم تصمح التسمية فرجع الى مهرالمثل وهذا اذًا ذكر الثوب وكم يزد عليه لان الثياب اجناس كثيرة اما اذا سمى جنسا بان قال هرويا او مرويا او اشريا صمت انسمية ويخبر الزوج بين اعطائه او اعطاء قيمه وتجب الفية بوم العقد في الطاهر و في رواية ومالتسلم (قو له ونكاح المتعة والنكاح الموقت باطل) وصورة نكاح المنمة ان تقول لامرأة خذى هذه العشرة لاتمنع بك او متعيني نفسك اياما و هو باطل بالاجماع وصورةالموقت ان يتزوجها بشهادة شاهدين عشرة ايام او شهرا وقالرزفر هو محيم لان النكاح لابطل بالشروط الفاسدة والفرق بينهما أنه ذكر لنظالزو يج في الموقت ولم مذكره في المتعدُّ ثم عند زفر اذا جاز النكاح الموقَّت فالشرط باطل ويكونُ مؤدا لان مفتضى النكاح التأبد وان قال تزوجنك على ان اطلقك الى عشرة ابام فالنكاح حائز لانه المالعقد وشرط قطعالت أبد لذكر العلاق والنكاح المؤيد لا بطله الشروط فجازالنكاح وبطل الشرط (قوله وتزوع العبد والامذ بغر اذن وولاهما موقوف فان إحازه المولى حازوان رده بطل) ايس هذا شكرار لقوله ولا بجوزنكاح العبد والامة الا ياذن مولاهما لان المراد من الاول بان باشرا العدد بانفسهما وهنا زوجهما النصول فلا يكون تكرارا وقد قالوا فين نزوج امةالنس بنسر اذن المولى ظر بجزالمولى حتىمات فانكان وارثه بمن محلله وطأيا بطلالنكاح الموقوف لانكل استباحة صحفة طرأت على استباحة موقوفة فانهاتبطلمها وان ورث الامة مزيلا محلله وطئها مثلان رثها جماعة اوبرثها النهوقد كان الميت وطأنها فللوارث الاجازة خلافالزفر فانه لم يطرأ استباحة محمعة على موقوفة فبق الموقوف محاله وكذا اذا لم عث المولى ولكن باصها قبلالاجازة فالحكم في اجازة المشترى كذلك بعني اذا اشتراها رجل بينه وبينها محرميةمن رضاعاو ظهوريةفاجاز نكاحما جاز عندنا وقال زفر لابجوزو جحذا لواشراجا امرأه فاجازت النكاح فانه بجوز عندنا وفالرزفرلا بحوز واما المبدادا زوج

على اجازته (فان اجازه المولى جاز) العقد (وان رده بعلل) وليس هــذا بتكرار لقوله ولا مجوز نكاح العبــد والامة الا باذن مولاهما المار لان ذاك فيما اذا باشرا العقد بالفسما وهنا بماشرة الفضولي كما يدل لذلك قوله (وكذلك) اى يكون التزويج موقوفا على رضاء الاصيل (لوزوج رجل) فضولى (امرأة بغير رضاها) اى اذتها (او) زوج (رجلا بغير رضاه) لانه تصرف فى حق الغير فلا ينفذ الابرضاه وقد من فى البيوع ثوقف عقوده كلها ان لها بجير وقت العقد و الا تبطل (و يجوز لا بن اليم ان يزوج بنت عه) الصغيرة (من نفسه) اذا كانت الولاية له فيكون اصيلا من جانب وليا من آخر و اذا او كانت كبيرة و اذنت له ان يزوجها من نفسه (و اذا اذنت المرأة لرجل ان يزوجها من نفسه) او عن يتولى تزويجه او عن وكله ان يزوجه منها ﴿ ٢٤ ﴾ (فعقد) الرجل عقدها حسما اذنت

بغير اذن المولى ثم مات المولى او باعه فان للوارث و المشترى الاجازة لان العبد لايستباع بالملك ولم يطرأ على الاســنباحة الوقوفة مايناتضها (فوله وكذلك لو زوج رجل امرأة بغير رضاها اورجلا بغير رضاه) والاصل الالعقد عندنا شوقف على الاجازة اذا كانله عجبر سالةالعقد وان لم يكنله مجبر حالةالعقد لاينوقف وشطرالعقد ينوقف على القبول في المجلس و لا يتوقف على ماوراء المجلس فاذا ثبت هذا فنقول اذا قال اشهدوا اني قد زوجت نفسي من فلانة وهي غائبة فبلغها فاحازت اوقالت هي اشهدوا اني قد زوجت نفسي من فلان فبالمه فاجاز فانه لايجوزعندهما وقال الولوسف بجوزبالاجازة واجموا انه لوقبل من الغائب قابل فانه خوقف على الاجازة قال في المصفى رجل وكل رجلا ان زوجه امرأة فزوجهالوكيلالنته ان كانت صفرة لمبجز اجماعا وانكانت بالغة جاز عندهما وقال الوحنيفة لانجوز وعلى هذا اذا زوجه عن لانقبل شهادته لها ولاد كالبنت والام وينت الاين واما الاخت وينت الاخت فجوز اتفساقا ولو وكل رجلا ان نزوجه امرأة فزوجه امرأتين فيعقد واحد لم يلزمه واحدة منهما لانه لاوجه الى تنفيذهما للحخالفة ولا الى التنفيذ في احدهما لعدم الاولوية وعن الى توسف يلزمه واحدة وتيفن ببيان الزوج والصحيح الاول (فوله و بجوز لابن الم ان يزوج النة عمه من نفسه) وقال زفر لا بجوز وهذا اذا كانت صغرة اما اذا كانت كبرة فلا به من الاستيذان حتى لو تزوجها من غر استيذان فسكنت اوضحكت اوافصحت الرضى لايجوز عندهما وقال ابويوسف يجوز وكذا المولى المعتق والحاكم والسلطان (قوله واذا ضمن ااولى المهر صح ضمانه والمرأة الخبار في مطالبة زوجها اووليها) اعتبارا بسائر الكفالات و رجع الولى اذا ادى على الزوج ان كان بامر ، (فو له واذا فرق القاضي بينالزوجين في النكاح الفاســد قبل الدخول نلا مهرالها) لان المهر لامجب فيه بمجردالعقد وانما بجب باستيفاء منافعه (فول وكذلك بعدالحلوة) يعني الوالمهر لابحب فيه بالخلوة وكذا لولمسها او قبلها او جامعها فيالدير لان الحلوة غير صححة كالخلوة بالحائض وهو معني قول المشايخ الحلوة الصحيحة في النكاح الفاسد كالخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح (قو له فان دخلهما فلها مهر مثلها لا زاد على المهمي) هذا اذا كان °مه مسمى اما اذا لم بكن و جب مهر النال بالغا مابلغ و بستبر فى الجماع فى الفبل حتى بصر

له (محضرة شاهدن حاز) المقد ويكون وكيلا من جانب واصلا اوليــا اووكيلامن آخروقدبكون وليا من الجانبين كأن زوج بأنه من الن الحيه قال في الهداية واذاتولي طرفيه فقوله زوجت يتضمن الشطرين ولا محتساج الىالقبول اھ (واذا ضمن الولى) اي ولىالزوجة وكذا وكيلها (المنز) لها (صوضانه) لائه من اهدل الترام والولى والوكيل فيالنكاح سنفير ومعبر ولذا ترجع حقبوقه الى الاصديل (والمرأة الحيار في مطالبة زوجها او وليها) اعتبارا بسائر الكفالات وبرجع الولى أذا ادى علىالزوج ان كان بامره كما هوالرسم فالكفالة هداله (واذا فرق القاضي بين الزوجين في النكاح الفاسد) وهو الذي فقدشرطا من شروط السحة كعدم الشهود وكان

التقريق (قبل الدخول) بما (فلامهر الها) لان النكاح الفاسد لاحكم له قبل الدخول (وكذلك بعد الحلوة) (مستوفيا) لفسادها بفساد النكاح لان الحلوة فيه لايثبت بما التمكن فلاتقام مقام الوطئ (وان دخل بما فلا فلا على مثلها) لان الوطئ في دار الاسلام فلا يخلو عن عقر بالفتح اى حد زاجر او عقر بالضم اى مهر جابر وقد سقط الحد بشبرة العقد فيجب مهر الثل ولكن (لانزاد على المسمى) لرضاها له

وقت التفريق لامن آخر الوطئات هو الصميح لانها نجب باعتبار شهة النكاح ورفعها بالتفريق هداله (و يثبت نسب ولدهما) لان النسب محتاط في اثباته صيانة لاولد عن النسياع قال في المداية وتعتبر مدة النسب من وقت الدخول عنــد محمد وعليه الفتوى اه و مثله فی قاضحان (و مهر مثلما يعتبر باخواتها وعاتما و نات عمها) لانهم قوم أبرا والانساب من جنس قوم اليه (ولا يعتبر بامها وخالتها اذا لم يكونا من قبيلتها) لأن المر مختلف بشرف النسب والنبب يعتبر عن جانب الاب فان كانت الام من قوم الاب بان كانت بنت عسه اعشر عمرها لانها من قوم ابها (ويعتبر في مهر المسل ان تتساوى المرأتان في السن والجمال والمال والعقل والبلد والدن والمصر) وبكارة وثبوبة وعلما وادبا وحسن خلق لان مير المثبل مختباف باختلاف هذه الاوصاف وهذا في الحرة واما الامة فبقدر الرعبة فماكافي الفيح

مستوفيا للمقود عليه كذا فالنهايه (قوله وعلماالمدة) لانه وطي اوجبكال المهر ويعتبر ابتداؤهامن وقت التفريق او عند عدم الوطئ على ترك وطنَّها لامن آخر الوطئات هوالصحيحوة الزفر هو من آخر وطئة وطئها فان كانت حاضت ثلاثحيض بعد آخر وطئة قبل التفريق فقد انقضت عدتها عنده واصحابنا يقولون ان النفريق فى المقد الفاسد مثل الطلاق فى النكاح الصحيح فاذا حل التفريق محل الطلاق اعتبرت العدة منه (قو له ومثبت نسب ولدها) لان النسب بحساط في اثباته أحيساء للولد ويعتبر أبنداء مدةالجل من وقت العقد عندهما وقال مجمسد من وقت الدخول وهو السحيح وهليهالفتوى (قولدومهر مثلها يعتبر باخواتها وعاتما وبنات عمها ولايعتبر بامها ولا غالتها اذا لم يكن من قبيلتها) لأن المرأة تنسب الى قبيل ابيها وتشرف بم فان كانت الام من قبيلة ابيرا بان كانت بنت عم ابيرا فينئذ يعتبر عهرها وسئل ابو القاسم الصف رعن امرأة زوجت نفسها بغير مهر وليس لها مثال في قبيلة ابيما فى المال والجمال نقل الى قبيلة اخرى مثل قبيلة ابها فيقضى لها عثل مهر مثلها من نساء ثلث الفبيلة (فولد وبعتبر في مهر المثل ان يتساوى الرأتان في السن و الجال والمال والعقل والدين والنسب والبلد والعصر والعفة) والبكارة والثيوبةوالمرأة ان تمنع نفسها حتى تأخذالمهر وتمنعه ان يسافر بها حتى نعين حقها فىالبدل كما نعين حقه في المبدل و ايس الزوج ان عنعها من السفر و الحروج من منزله و زيارة اهلها حتى يوفيها المهركله يعنى الجمل لانه ليس له حقالحبس للاستيفاء قبلالايفاء وأن كان المهركله مؤجلا ايس لها ان تمنع نفسها لانها اسقطت حقمها بالتأجيل كما في البيبع فان البايع اذا اجل الثمن ليس له حبس المبيع وحاصله المهر اذا كان حالا فلها ان تمنع نفسها حتى تستوفيه كله ولو بتى منه درهم واحد بالاجماع نان مكفته من نفسهاقبل ذلك برضاهاو ارادت بعد ذلك ان تمنع لاجل المهر فلها ذلك عند ابي حنيفة وعندهما ليس لهاذلك والحلاف فيما ادًا دخل بما برضاها اما اذا كانت مكرهم اوصبية او مجنونة فلها ان تمنع بالاتفاق واما اذا كان المهر مؤجلا فليس لها ان تمنع عندهما وكذا اذا حلالاجل ليس لماان تمنع لان العقد لم يوجب لما الحبس فلا ثبت لما بعد ذلك وقال ابو يوسف اذا كان المهر مؤجلا فلما ان تمتنع اذا لم يكن دخل بما وان كان بعضه حالا وبعضه مؤجلاً فلهان يدخل بما إذا أعطاها الحال ﴿ فروع ﴾ رجل بعث الى امرأته بشيء فقسالت هو هدية وقال هو من المهر فالقول قوله الآيكون مأ كولا فان القول فيه قولما يسى مايكون منه مسيئاللاكل مثلالحز والرطب والبطيخ والابن والحلو اوالشواو مالا ببق ويفسد واما الحنطة والشعير والدقيق والشاة آلحية فالقول قوله وقيل ماكان يجب عليه من الخار والكسوة ابسله ان يحبسه من المهر قبل لابي القاسم الصفار فا تقول في الحف قال ليس على الزوج ان يبيءُ ابرا امر الحروج * وهنامسئلةُ عجيبة وهيانهلا يجبعلي الزوج حقيراو يجب عليه خف امتها لانها منهية عن الخروج

(ويجوز) للحر (تزويج الامة) الزقيقة (مسلة كانت اوكتابية) وأو مع طول الحرة (ولا ليجوز ان يتزوج امة على حرة) ولو برصاها لقوله صلى الله عليه وسلم « لاتنكح الامة على ﴿ ٢٦ ﴾ الحرة » هدايه وكذا في عدتها

دون امّها . رجل تزوج امرأة على عبد بعينه نكاحا فاسدا ودفعه اليها فاعتقته قبل الدخول فالمتق باطل وان اعتقد بعدالد خول فالعتق حائز واوتزوجها على جارية حبلي على انمايكون في بطنهاله فان الجارية ومافى بطفالها لان مافى بطنها كعضو من اعضامًا ولوكانله على امرأة الف دوهم حالة فتذوجها على ان يؤجلها عليها كان لها مهر مثلها والتأجيل باطل واوتزوجها على الف على انترد عليه الفاحاز النكاح والهامهر مثلها كالوتزوجها على ازلا مهر لها واوتزوجها على الف على ازلاينفق عليها كازلها الالف والنفقة واو تزوجها على ازيهب لابيها الف درهم كانالها مهر مثلها سواء وهب لاسِها الفا اولا فانوهبله كانله ان يرجع فيالهبة وان قال لها تزوجتك على دراهم كان لها مهرالمثل ولايتسبه هذا الخلم كل هذه المسائل من الفتساوي الكبري (فوله وبجوز تزويج الامة مسلمة كانت اوكتابية) وقال الشافعي لايجوز تزويج الامة الكتاسة وبجوز ازيطأها علك اليين ويجوز ازيتزوج امة وانقدر علىنكاح حرة عندنا وةلاالشافعي لايجوز اذا قدر على نكاح حرة (فو له ولايجوزان يتزوج امـة على حرة) وكذا لايجوز نكام الامة والحرة تشـد منه فيقول اليحنيفــة لان الحرة فيحبسه مادامت في المدة وقال انونوسف ومجد بجوز اذا كانت معتدة من طلاق باين وبجوز نكام الامة على المكاتبة ويجوز تزويج الذمية على المسلمة (قوله ويجوز تزويج الحرة على الامة) لقوله عليه السلام « لاتنكم الامة على الحرة وتنكح الحرة علىالامة» (فو له وللحر انبتزوج اربعا منالحرائر والاماء وليس له ان يتزوج أكثر من ذلك) ولابجوز للعبد ان يتزوج أكثر من اثنتين وقال مالك يجوز لانه عنده في النكاح بمنزلة الحر قال الخمجندي للمبد ازيتزوج امرأتين ويجمع بينهما حرتين كانتا اوامتين (فو له فان طلق الحر احدى الاربع طلاةا باينا لم بجزله ان يتزوج رابعة غيرها حتى تنقضي عدتها) بخلاف مااذا ماتت فانه يجوز ان يتزوج رابعة قال في المنتقى رجل له اربع نسوة فقدت احديهن لم يكن لهان يتزوج مكانماا خرى حتى يأتيه خبر موتها اوتبلغ من السن مالا يعيش مثلها الى ذلك الزمان وان طلق المفقودة لم يكن له ان يتزوج حتى يعلم ان عدتها قد انقضت ولا يعلم ذلك الا بقولها اوتبلغ حداً لايأس فيتربص ثلاثة اشهر ثم ينزوج (فو له وان زوج الامة مولاها ثم اعتقت فلها الخيار حراكان زوجها اوعبـداً ﴾ وخيارها في المجلس الذي تملم فيه بالعتق وتعلم بان لها الخيار فان علمت بالعتق ولم تعلم بالخيار في مجلس اخر فلها الخيار في ذلك المجلس وهو فرقة بغيرطلاق وسطل خيارها بالقيام عن المجلس كخيار المخيرة (فُو لِه وَكَذَلِكَ المُكَاتَبَة) يَمَنَى اذَا تَزُوجِهَا باذَنَ مُولَاهَا ثُمُ اعْتَقْتَ فَلَهَاالخيار وقال زفر لاخياراها لان العقد نفذِ عليها برضاها ولهذا كان المهرلها (فو له فان تزوجت

و لو من بائن (و بجوز تزويج الحرة علما) اي الامة لقوله صلى الله عليه وسلم « وتنكم الحرة على الامدة ولانما من المحالات فيجيع الحالات هدايه (أوللحران يتزوج اربعا من الحرائر والاماء وليس له ان يتزوج اكثر من ذلك) وله التسرى عاشاء من الاماه (ولا يتزوج العبد اكثر من اثنتين) مطلقا لان الرق منصف وعتنع عليه التسرى لانه لاعلك (فان طلق الحر احدى الاربع) ولو (طلاقا باثنا لم مجزله ان ينزوج رابعة حتى تنقضي عدتها) لان نكاحها باق منوجه سقاء بعض الاحكام بخلاف مااذا مانت فانه بجوز له لانقطاع النكاح بالكلية (واذا زوج الامةمولاها) اوتزوجت باذنه (ثم اعتقت فلها الخيار) بين القرار والفرار (حرا كان زوجها اوعبدا) دفعا لزيادة الملك علها بطلقة الشة (وكذلك) حكم (المكاتبة) لوجود العلة فيها وهي زيادة الملك علها

ويقتصر خيارها على مجلس علمها بالمتق اذاكانت تدلم ان لعا الحيار فان علمت بالدتق ولم تعلم بالخيار (الامة) ثم علت به في مجلس آخر فلم الخيار في ذلك المجلس (وان تزوجت امة بغير اذن مولاها ثم اعتقت صبح النكاح) لانها من اهل العبارة وامتناع النفوذ لحق المولى وقد زال (ولاخيارلها) لان النفوذ بسدالمتق فلا يتحفق زيادة الملك عليها (ومن تزوج امرأتين فى مقدة واحدة) وكانت (احداهما لايحل له نكاحها) بان كانت محرماله اوذات ﴿ ٢٧ ﴾ زوج او وثنية (ضبح نكاح التى يحل له نكاحها وبطل نكاح

اخرى) لان البطل في احداهما فيقتصر علما يخلاف ما اذا جمع بين حر وعبد فالبيع لانه يطل بالشروط الفاسدة يخلاف النكاح ثم جيم المسى الى عمله عند ابى حنيفة وعندهما يقسم على مهر مثلها هدانه (وان كان بالزوجة عيب) كجنون اوجزام اوبرص او رثق او قرن (فسلا خيـار لزوجها) لما فيه من الضرريب بابطال حقها ودفع ضرر الزوج مكن بالطلاق او كاح اخری (و) کذا (اڈا کان بالزوج) عيب (جنون اوجزام اوبرس فلاخيار المرأة عند الى حنيف و ابي يوسف) لانالمستمق على الزوج تصحيح مهرهسا وطئه اياها وهذا موجود (وقال مخدلها الحيار) دفعا هضرر منها كا فيالجب والعنسة قال في التصيح والصميم قول ابى حنيفسة وابي يوسف ومثى عليه الامام المحبوبي والنساق والموصلي وصدر الشريعه

الامة بفير اذن مولاها ثم اعتفت صحالنكاح ولاخيارالها) وكذا العبد وانما خص الامة ناه على بوت الخيار قال الخجندي والمهر بكون أسيد اذا جاز النكاح اعتقها اولم يمثقها وسواء حصل الدخول قبل العتاق اوبعده وان لم بجزحتي اعتقها باز العقد فان دخل قبل العتق فالمهر لمسيد وان كان الدخول بعدالعتق فالمهرلها (قو له ومن تزوج امرأتين فيعفد واحد احدالهما لانحلله نكاحهما صح نكاحالتي تحلله وبطل نكاح!لاخرى) وبكون المهركله لتى صح نكاحها عند آبى حنيفة وقال ابويوسف ومجد نقسم المعيي على قدر مهر مثليهما فما اصاب التي صح نكاحها لزم وما اصاب الاخرى بطل وسواء سمى لكل واحدة مهرا اوجمهما وبطل نكاح الاخرى ولو دخلها فلها تمام مهر مثلها بالغا مابلغ على قياس قول ابى حنيفة وعلى قولهمالها مهر مثلها لايحاوزيه حسمًا منا^{لم}عى (قولد واذا كان بالمرأة عيب فلا خيار لزوجها) وعندالشافعي نثبت الحيار بالميوب الجمعة الجنون والجذام والبرص والرتق والقرن واذا تزوج امرأة بشرط انها بكر شابة جميلة فوجدها ثبيا عجوزا عيا بخرا شوها ذات قروح لها شق مائل وعقل زائل والهاب سائل فانه لاخيـارله كذا فيالمبسوط وفي الفتاوي اذا وكله ان زوجه امرأة فزوجه عيا او شوهالها لعاب سائل وشق مائل وعفل زائل حاز عند الىحنيفة وقال ابوبوسف ومحمد لابجوز وكذا اذا وكلت المرأة رجلا ان تزوجها من رجل فزوجها من حصى اوعنين اومجبوب جاز عنده خلافالهما غير آنها نوجل فيالخصي والعنين سنة ويحير فيالمجبوب أمحال ولووكله ان يزوج امرأة فزوجه امرأة لاتكافيه جاز هند آبي حنيفة وكذا اذا زوجه صغيرة لاتجامم حاز وان وكله ان زوجه امة فزوجه حرة لم بجز فان زوجه مديرة او مكاتبة اوام ولد حاز فان زوجه الوكيل لمنته لمبجز عندأبي حنيفة صغيرة كانت اوكبيرة وعندهما اذا كانت كبيرة بجوز (قوله واذا كان بالزوج جنون او جزام او برس الاخيار الرأة عند الى حنيفة وابي يوسف) وقال مجدلها الحيار دفعا المضرر عنها كما في الحب و العنة بخلاف بانبه لانه متمكن و دفع الضرر بالطلاق ولايما يلحقها الضرر بالمقام مع المجنون اكثر مما يلحقها بالمقام مع العنين فأذا ثبت لها الحيار مع العنين فهذا اولى ولهما أنَّ في الحبَّار ابطال حق الزوج وأنما ثبت في الجبُّ والعنة لانَّهما يخلان بالوطيُّ وهذه العيوب غير مخلقه ولان المستمق على الزوج تعميع مهرهما بوطئه اياها وهذا موجود (قوله فان كان عنينا اجله الحاكم حولا كاملا فأن وصل اليا والافرق الحاكم ينهما ان ماليت المرأة ذلك) هذا اذا لم نكن رثقا اما اذا كانت رثقا فلاخيار الها وحكم

اه (وان كان) الزوج (عنينا) و هو من لابصل الم النساء او يصل الم الثيب دون الابكار او يصلى الم بعض النساء دون بعض فهو هنين فى حق من لايصل اليها فاذا ر نسته الم الحماكم (اجله الحماكم) المولى (حولا) تاما لاشتماله على الفصول الاربعة (فان وصل اليها) مرة فى ذلك الحول فيها (والافرق) الفاضى (بينهما ان طلبت المرأة ذلك) وابى الزوج الطلاق قال فى التصيح الحنثي المشكل حكم العينين يمني اذا وجدت زوجها خنثي. • والعنين منه صورة آلة وليس لهمعناها وهوالجاع • وقوله •حولاه اي سنة شمية و في الهداية قرية و هو الصحيح فالثمسية ثلاثمائة وخسة وستوث بوما والقمرية ثلاثمائة واربعةو خسون بوما واول السنة قيل من حين يترافعان ولامحسب عايه ماقبلاالترافع ومحسب عليه ايامالحيض وشهر رمضان ولايحسب عليه عرضه ولامرضها لانالسنة قد مخلو عنه مخلافالاول ثم أذا أجل سنة وترافعا بعد ذلك الى الفاضي وأدعت أنه لم يصل الها وقال هو قد وطائها نظر اليها النساء فان قلن هي بكر فالفول قولهـــا وخيرت وبجزى فيه شهادة الواحدة العدلة والاثنتان احوط واوثق ولاعين علما لان شهادتهن تفوت بالاصل و هي البكارة و ان قلن هي ثيب فالفول قوله مع عينه فان نكل عن اليمين خيرت لتأ بدها بالنكول والأخلف لاتخير فالكانت ثبيا فيالاصل فالقول قوله مع عينه وال شكالنساء في امرها فانها تؤمر حتى نبول على اجدار فان رمته عليه فهي بكر والا فهي ثبت وقيل تمخن بديضة الدبك فان وسعتها فهي ثبب والافهي بكر ثم اذا ثبت اله لم يطأها اما بإعترافه اوبظهور البكارة فاث الفاضي نخيرها فان اختار تألمفام معه بطلحقها ولميكن لها خيار بعد ذلك المدا ولاخصومة فيهذا النكاح لانها رضيت بطلان حقها وان طلبت الفرقة فرقالقاضي مينهما وهذهالفرقة نختص سببها بالحاكم فلاتفع الاخربقالحاكم وهذا ةول الىحنيفة وعندهما تقعالفرقة ينفس اختيارها ولامحتاج الىالفضاء كحنيار المعنقة وخيسارالمخيرة وابوحنيفة يقول لاتقع الفرقة مالم يقل القاضي فرقت بينكما كمنسار الدركة ثم هذا التخير لانتصر على المجلس في ظاهر الرواية وعن ابي وسنف نقنصر عليه كخيسار المخبرة لان نخبر الفياضي اياهما كتخبير الزوج (قوله وكانت الفرقة تطلبقة باينة) ثم اذا فرق بينهما وتزوجها بعد ذلك لم بكن لها خيار وان تزوجت المرأة رجلا وهي تعلم انه عنين فلا خيار لهــا واذاكانت المرأة رتمًا وكان زوجها عنينا لم يوجلها لحماكم لانه لاحقالها في الوطئ ولو اقامت امرأة العنين معه بعد مضى الاجل مطاوعة في الضاجعة لم يكن هذا رضاء لانهسا تفعل ذلك اختيار الحاله فلا مدل ذلك على الرضى فان قالت قد رضيت بطل خيارها لان هذا نصر يح بالاسفاط وان وطمِّها فيديرها فيالمدة فلا عبرة بذلك لانه ليس بحل الومليُّ وانَّ وطُّهُا وهي حائض سقط خيارِها وانَّ وصل الى غيرِها في المدة لم يعتبر ذلك ولاجلل الاجل لان وعلى غيرها لابستفر 4 مهرها فلا عبرةبه ولو اجلالمنين فمضت المدة وقد جن فرق الناضي بينهمما وكان ذلك طلاقا لان الطلاق على امرأة الجنون من طربق الحكم والوان الجنون زوجه ابوه فلم يصل الهالم يؤجل لان فرقته طلاق والجنون لاطلاقله بخلاف الاول واذا كان زوج الامة عنينا فالحبَّار فيذَّكُ الىالمولى عند ابو بوسف وقال مجمد الىالامة (قو له ولها كال المهر اذا كان قد خلامها) لان خلوة المنين صحيحة تجب بها المدة (قوله وان كان

فلو مرش أحدهما مرضا لابستطاع معه الجماع عن مجد لانحسب الثيز وما دونه عسب وهو اصع الاناويل ولوتزوج امرأة تدارساله مع الى قبلها العميم اللهاحق الخصومة اه (و) هذه (الفرقة تطليقة) لانيا بسبب من جهة الزوير (بائنة) لازمشروعيتها لتملك نغسها بالرجعية (ولهاكمال المهر ان كان قد حلامها) خلوة صححة لان خلوة العنبن صححة تحسما العدة وان تزوجها بعدذلك اوتزوجته وهى تعاراته عنين فلا خيار لها وان کان عنیسا و هی رتفاء لم يكن لها خيار كا في الجوهر (وانكان)الزوج

(بجبوبا) او مقطوع الذكر فقط وطلبت المرأة الفرقة (فرق الفاضى بينهما في الحالولم بؤجله) لعدم الفائد فيه (و الخصى) و هو الذي سات خصيتاه و بقيت آلته اذا كانت لا تنشر آلته (بؤجل كابؤجل الدنين) لا حمّال الا نتشار و الوصول (و اذا اسلت المرأة و زوجها كافر) و هو بعقل الاسلام (عرض عليه الفاضى الاسلام فان السلم فني امرأته) لعدم المنافى (و ان ابي من الاسلام فرق) الفاضى (بينهما) ﴿ ٢٩ ﴾ لعدم جواز شاء المسلمة تحت الكافر (وكان ذلك) التفريق (طلاقاباتنا

عنداي حنيفة ومحدوقال ابو بوسف هي فرقعة من غير طلاق) والعميم فوالهماومشي عليه المحبوبي والنسق والموصلي وصدر الشريعه اله تعميع قيدنا بالذي يعقل الاسلام لانه لولم يعقل لصغره اوجنوته عرض الاسلام على ابوله فان اسلم احدهما والافرق بينهما (وان اسلم الزوج وتعنه مجوسية عرض) القاضي (علمًا الاسلام فان اسلت فهي امرأته وان ابت) عن الاسلام (فرق القاضي بينهما) لان نكاح المجوسية حرام النداء وبقاء (ولم تكن) هذه (الفرقة طلاقا)لان الالفرقة إ بسبب من قبلها والمرأة ليست باهل اطلاق (فان كان) الزوج (قددخل بها فلها المر) الممي لتأكده بالدخول فلايسقط بعد بالفرقة (وان لم يكن دخل ہوا فلا میرلیا) لان الغرقبة جامت من قبلها قبل الدخول بها (واذا اسلت المرأة في دار

مجبوبا فرق بينهما في الحال ولم يؤجله) لانه لاقائدة في انتظار. ثم اذا خلابها فلما كال المهر وعليها العدة في قول ابي حنيفة وعندهما يجب نصف المهر ويجب العدة وسوا. كان الجبوب بالفا او صبيا نانها تمير في الحال لعدم الفائدة في الانتظار ولايقع طلاق من العبي الا في هذه الحالة واذا اسلت امرأته بدرما عقل وابي ان بسلم فرق الفاضي بينهما وعند ابي بوسف لايغرق بينهما حتى يدرك (قوله والخصى بؤجل كابؤجل العنين) لازالوطئ مرجومنه وهوالذي اخرجت انتباءو بتي ذكره فهو والعنين سمواء ولوكان بعض الذكر مجبوبا وبتي ماعكن به الجاع فقالت المرأة اله لاغكن من الجاع وقال هو الما اعكن منه قال بعضهم الفول قوله لان لهما عكن به الابلاج وقال بمضم القول قولها لان الذكر اذا قطع بعضه ضعف (قوله واذا أسلت المرأة وزوجها كافر عرض عليه الفاضي الاسلام فان اسلم فهي امرأته وأن ابي فرق بينهما وكان ذلك طلاقا بائنا عند ابي حنيفة و مجمد) وهٰذا اذا كانا في دار الاسلام وقال ابو يوسف ليس بطلاق وهذا اذا كان بالغا طاقلا اما اذا كان مجنونا فان الفاضي يحضر اباء فيعرض على الاب الاسلام فان اسلم والافرق بينهما والكان ابوء قدمات وله ام عرض عليها كالاب فان اسلت والافرق بينهما وان كان الزوج صغيرا يعفل الاسلام عرض عليه الفاضي الاسلام فان أسلم والا فرق بينهما وأما الحرية اذا الحلت في دارا لحرب فانها لا تبين حتى تحيض ثلاث حيض لان الاسلام هناك مرجو من الزوج الا ان العرض عليه غير ممكن فاشبه المطلق امرأته طلاقا رجميا (قوله وان اسلم الزوج وتحنه مجوسية عرض عليها الاسلام فان اسلت فهي امرأته وان ابت فرق الفاضي بينهما ولم تكن الفرقة طلاقاً ﴾ لان الفرقة جائث من قبلها والمرأة ليست باهل المعلاق مخلاف المسئلة قبلها قان الفرقة هناك من جهة الرجل وهو من اهل الطلاق (قو لهان كان قددخل فلها المر) يسى اذا فرق بينهما بأبائها (قوله وان لم يكن دخل بها فلا مسهرلها) لان الفرقة جائت من قبلها قبل الدخول فصارت مانعةلنفسها كالمطاوعة لابن زوجها قبل الدخول قال الخجندى اباء الاسلام وردة احد الزوجين اذا حصل من المرأة فهو فسخ اجماط وان كان من جمَّنه فمو فسخ ايضا عند ابي يوسـف في كليما وفي قول مجد كلاهمـا طلاق و في قول ابي حنيفة الردة فسخ واباء الزوج الاسلام طلاق (قوله واذا اسلتالم أه فى دار الحرب لم تقع الفرقة عليها حتى تحيض ثلاث حيض فاذا حاضت بانت من زوجها ﴾

الحرب من تقع الفرقة عليها) بمبر دالاسلام بل (حتى) تنفضى هدتما بان (تحيض ثلاث حيض) ان كانت من ذاوت الحيض او بمضى ثلاثة اشهران كانت من ذو ات الانهر او تضع حلها ان كانت حاملاو ذلك لان اسلامه مرجوو العرض عليه متعذر فتزل منزلة الطلاق الرجمى (فاذا) انقضت عدتما بان (حاضت) ثلاث حيض او مضت شهرها او وضعت حلها (بانت من زوجها) ولافرق

ف ذلك بين المدخولة و غيرها ثم أن كانت الفرقة قبل الدخول فلاعدة عليمااتفاقا و أن كانت بعده فكذلك عندابي حنيفة و عندهما لابدلهامن عدة اخرى و تمامه في سعراج الدراية (واذا اسلم زوج الكتابية فهماعلى نكاحهما) لانه يصح النكاح بينهما ابتدا فبقاء اولى (واذا خرج احد الزوجين البنا) أى الى دار الاسلام (من دار الحرب مسلما وقعت البينونة بينهما) لما قلما (وان سبيا مما لم تقع بينهما) لما قلما (وان سبيا مما لم تقع

و أن لم تكن من ذوات الحيض فثلاثة أشهر و لافرق بين المدخول بها وغير المدخول بها في ذلك اى في توقف وقوع الفرقة على ثلاث حيض لان هذه الحيض لانكون عدة فيستوى فهاالمدخولة وغيرهام تظران كانت الفرقة قبل الدخول فلاعدة عاماوان كانت بعد مفكذا لاعدة علما عند أبي حنيفة وعند هما بجب علم أثلاث حيض * وقوله ، لم تقم علمها الفرقة حتى تحيض ثلاث حيض ، فائدته انه لواسلم الزوج فلما على نكاحمنا ثم اذا وقمت الغرقة عضى ثلاث حيض فهي فرقة بطلاق عندهما وقال ابو بوسف فرقة بغیر طلاق وان کان الزوج هو المسلم نمی فرقة بغیر طلاق (قو له واذا اسلم زوج الكتابية فلما على نكاحيماً ﴾ لانه يضم النكاح بينهما ابندا. فلان ببق أو ل (فو له واذا خرج احد الزوجين الينا من دارالحرب مسلما وفعت البينونة بينهما) وعنــد الشافعي لانقع (قولة واذا سي احدهما وقمت البينونة) لتبان الدارين (فو له وان سبيا معالم تقع البينونة) لا نه لم يختلف ممادين ولا دار (فو له واذا خرجت المرأة الينا مهاجرة جاز ال تتزوج ولا عدة علما عند ابي حنيفة) وقال علما العدة لان الغرقة وقبت بمدالدخول في دار الاسلام ولايي حنيفة قوله تمالي ﴿ وَلا تُمسكُوا ا بعصم الكوافر ﴾ وفي المنع من تزونجها تمسك بعصمته (قو لد فان كانت ما، الالم تزوج حتى تضم حملها) وعن ابي حنيفة انه بجوز النكاح ولانفر ما الزوج حتى قضع حملها كما في الحامل من الزناء لان ماء الحربي لاحرمة له فحل محل الزاني وجه الاول أنها عامل بولد ثابت النسب فتمع من النكاح احتياطا (قو له واذا ارتد احد الزوجين عن الاسلام رقت البينونة بِنهما فرقة بغير طلاق) هندهما وقال مجد ان كانت الردة من الزوج فهي طلاق وال كانت مها فهي فرقة بنير طلاق هويعتبره بالاباء وابو يوسف مر على اصله في الاباء لان من اصله ان اباء الزوج ايس بطلاق فالردة كذلك وأبو حنيفة فرق بينهما ووجهه أن الردة فية للنكاح والطلاق رافع فتعذرت الردة ان تجمل طلاة بخلاف الاباء لانه نغوت الامساك بالمروف فيجب التسريح بالاحسان والمذا يتوقف الفرقة بالاباء على الفضاء ولا غوقف بالردة وسواء كان ارتداد احد الزوجهين قبل الدخول او بعده فانه يوجب فسخ النكاح صندناقال في الملتقط امرأة ارتدت لتفارق زوجها تقع الفرقة وتجبّر على الاسلام وتعزز خمسة وسبمين سوطًا وليس لمها أن تنزوج الا بزوجها الاول قال في المصني مجدد المقدعمر يسير رضيت او ابت يعني انها تجبر على تجديد النكاح (فَقُ لَهُ فَانَ كَانَ الزُّوجِ هُو المرُّدُ

البينونة) بينها لعدم نبان الدار وانما حمدث الرق وهو غير مناف النكاح (واذا خرجت المراة الينا مهاجرة) لبدار الكفر (جازلها ان نتزوج) حالا (ولا عدة عليا عند ابي حنيفة) لغوله تسالي و ولا تمسكوا بعضم الكوافر ﴾ وفرازومالمدة علبها تميك بمصنه وقالا طلبا العدة لأن الفرقة وقعت بعد الدخول هار الاسلام قال في التعيم و العميم قوله واعتده المحبوبى والنسق والموصلي وصدر الشريعة اه (وان كانت) المهاجرة (حاملا لم تنزوج حتى تضم جلها) لان الحل ثابت النسب فينم محمة النكاح قال في الهدايه وعن ابي حنيف آنه يصيح النكاح ولايغربها زوجها حتى تضم كا في الحبل من الزق قال الا سبجسابى والصبح الاول (واذا ارتداحد الزوجين

عن الاسلام) والعياذ بالله تعالى (وقعت الغرقة بينهما بغير طلاق) قال فى الهداية وهذا عند ابى (وقد) حنيفة وابى يوسف وقال مجمد الكانت الردة من الزوج فهى فرقة طلاق واهمنده قولهما المحبوبى والنسنى والموسل وصدر الشريعه اه (فان كان الزوج هوالمرتد و) وكان (قد دخل بها فلها كال المهر) لانه قد استقربالدخول (وان كان لم يدخل بها) بعد (فلها نصف المهر) لانها فرقة حصلت من الزوج قبل الدخول وهي منصفة (وان كأنت المرأة هي المرتدة) وكانت الردة (قبل الدخول فلا مهرلها) لانها منعت المعقود عليه بالارتداد فصارت كالبابع أذا اتلف المبيع قبل القبض (وان كانت الردة بعد الدخول) بها (فلها المهر)كاملا لما مران الدخول في دار الاسلام لا يخلو عن عقر او عقر (وان ارتدا معا) اولم ﴿ ٣١﴾ بعلم السبق (واسلامها) كذه (فهما على نكاحهما) استحسانا

لعدم اختلاف دنهما (ولا يجوز ان ينزوج) الرجل (الرئد) امرأة (مسلمة ولا حكافرة ولا مرتدة) لأنه مستحق للفتل والامرال أنما هو ضرورة التأمل (وكذلك المرتدة لايتزوجهما) اي لابجوزان يتزوجها (مسلم ولا كافر ولا مرك) لا نهامحبوسة التأمل (و ان كان احد الزوجين مسلما فالولد على دينه) لان في داك نظرا الولد والاسلام يملو و لا يعلا عليه (وكذلك ان اسلم احدهما وله ولد صفير) أو مجنون (صار ولده مسلما باسلامه) لما قلنا (و ان كان احد الابون كتاب و) كان (الأخرمجوسيا) اووثنيا او نحوه (فالولدكتابي) لان فيه نوم فظرلا نه اقرب الي الاسلام في الإحكام كحل منساكته و ذبعته (واذا تزوج الكافر بغير شهود او في صدة كافر و ذلك في دينهم جائز ثم اسل

وقد دخل بما فلها المهر) لا نه قد استقر بالدخول (قوله وان لم يدخل بها فلها النصف) لانها فرقة حصات منه قبل الدخول فصارت كالطلاق (قو له وال كانت هي المرتدة قبل الدخول فلا مهرلها) لانها منعت بضعها بالارتداد فصارت كالبابع ادًا اتلف المبيع قبل القبض (قوله و ان كانت ارتدت بعد الدخول فلها جميع المهر) لانه قد استقر بالدخول ولانفقة لها لان الفرقة من قبلها (قو له وان ارتدا معا ثم اسلما معا فهما على نكاحهما) وقال زفر بطل النكاح لانردة احدهما منافية وفيردتهما ردة احدهما وزيادة واما اذا اسلم احدهما بعد الارتداد دون الآخر فان النكاح بطل لاصرار الآخر على الردة وهي منافية مثل الندائها ولو ال حربيا تزوج حربية ثم اسلم احدهما في دار الحرب فالفرقة لا تقع منفس الاستلام مالم نحض المرأة ثلاث حيض أن كانت عن تحيض او ثلاثة اشهران لم تكن تحيض قان اسلم البساقي منهما في هذه المدة فهما علىالنكاح والافقد وقعت الفرقة عند مضى المدة ثم الىالمرأة ال كانت هي المسلة فهي كالمهاجرة لاعدة عليها هند ابي حنيفة بعد ذلك وهندهمــا عليها العدة وان كان الممايرهوالزوج فلاعدة علما اجماعاً (قو له ولا مجوزان يتزوج المرتدمسلة ولاكافرة ولأمريدة) لانه مستحق للفتل والامهال آغا هو ضرورة التأمل والنكاح بشغله عن النأمل (قو له وكذلك المرتدة لايتزوجها مسلم ولا كافر ولامرتد لانها محبوسة للنامل و خدمة الزوج بشغلها عن التأمل (قو لله واذا كان احد الزوجين مسلمًا فالولد على دنه وكذا اذا اسلم احدهما وله ولد صغير صارمسلما باسلامه) لان فىذلك نظرا لاواد والاسلام بعلوولابعلا وانما يتصور الزئكون المرأة مسلمة والزوج كافرا في حال البقاء بان اسلت هي ولم يسلم فهما زوجان حتى يغرق بينهما (قوله فالولد على دينه) يعنى اذا كان الولد الصغير مع من اسلم اوكان الولد في دار الاسلام والذي اسلم في دار الحرب امااذا كان الذي اسلم في دار الاسلام والواد في دار الحرب لايكون مسلًا باسلامه حتى أنه يصح سبه وبكون علوكا للذى سسباه (فخو له وادا كان احد الابون كتابا والآخر مجوـــا فالواد كتابي) لان فيه نوع نظرله (قوله واذا تزوج الكافر بغير شهود اوفى هدة من كافر وذلك جائز عندهم فىدينهم ثم اسلما اقرا عليه) وهذا قول ابي حنيفة وقال زفرالنكاح قاسد في الوجهين يني بغيرشهود وفي عدة من كافر الا أنه لايتعرض لهم قبل الأسلام والمرافعة المالحاكم وقال أبو يوسف ومجد فىالوجه الاولكما قال ابوحنيفة وفىالوجه الثانىكما قال زفرلان حرمة نكاح

اقرا عليه) قال فإزاد الفقهاء اما قوله فاحدة كافرفهو قول ابى خنيفة وقال ابو يوسف وعجد وزفر لايتران حليه والصيح قولالاماموا عنده الحبوبى والنسف والموصلى وصدرالشربعه احتصيح قيدبعدة الكافرلانه لوكانت من مسلم فرق بينها لان المسلم بعتقد العدة بخلاف الكافر

على الكفر (فرق بينها) لعدم المحلية البحرمية ومارجع الى المحل يستوى فيه الابتداء والبقاء نخلاف مامر درر (واذا کان نرجل امرأنان حرثان) او امثان (فعليه ان يعدل يانهما في القسم) في البيتوت والمليسوس والمأكول والعبة (بكرين كانسا او ئيبتين او) كانت (احداهما بكرا والاخرى ثيبا) لقول الذي صلى الله عليه وسلم • منكانته امرأتان ومال الى أحدهما فيالقسم ما. يوم الفيمة وشقه ماثل » ولا فصل فيما روشاه والقدعة والجديدة سبواء لاطلاق مارویناه و لان القسم من حقوق النكاح ولا تفاوت بينهن في ذلك والاختيار فمقدار الدور الى الزوج لان المستمق هو النسوية دون طريقها والتسوية المتحفة في البيتوتة لا فيالمجامعة لانما تبتني على النشاط هداله (و ان کانت احدهما حرةو)كانت (الاخرى امة فللورة) اىكان عليه للحرة

(الثلثان من القسم و) كان

للامدّالثلث) ذلك وردالاثر

ولان حق الامة انقص من

المعتدة مجمع عليه وحرمة النكاح بغير شهود مختلف فيه وآنما قال في عدة من كافر احترازا من الذمية اذا كانت معندة من مسلم فانه لايجوز النكاح وتفريع المسائل اذا تزوج ذمی دمیة بغیر شهود ثم الم فائه بقر عایه خلافا لزفر وان تزوج دمی دمیة في عدة دى فانه بجوز عند ابى حنيفة فان اسلما اقرا عليه وقال ابو يوسف و محمد وزفر النكاح فاسد ولا يقرآن عليه بالاسلام وأما نكاح المحارم فهو فاسد الا أن عند أبي حنيفة لانمترض عليمالا ان يتراضوا الينا اويسلم احدهما وقال ابويوسف أفرق بيهما سواء ترافعوا البنا املا وقال مجد انارتذم احدهما فرقتوالا فلاولو تزوج الكافر اختين في عقدوا حد اوجع بين اكثر من اربعة نسوة فالنكاح باطل و لا يقرعليه بالاسلام عند ابي حنيفة و ابي وسف وزفر و قال محمد اذا المراختار احدى الاختين و من الجس اربعا فان كان جمع بين امرأة وينتها فهو كذلك في قولهم وقال محمد ان دخل منتها فرقت ينخما وان لم مدخل تواحدة منهما حرمت عليهالام و بمسك البنت لان تزويج البنت محرم الام وان لم دخل ونكاح الام لاهجرم البنتمالم دخل بها و اذا تزوج الحربي اربع نسبوة ثم استرق فعند ابي حنيفة وأبي يوسيف يغرق بينه وبينهن و عند مجد مخير بين ننتين وان تزوج ذمي بذمية على ان لاصداق لها قال ابو حنيفة لاصداق لها كالحربي والحربية وقال او نوسف ومجد كالمسلم والمسلمة قال صاحب المنظومة في مقالات ابي حنيفة رجم الله

والمهر في نكاح اهل الذمه * لو نفياه لم يجب في الذمه

(قوله واذا تروج الجوسى الله اوابنته تماسلا فرق بينها) وكذا اذا اللم احدهما اولم يسلا وترافعا الينا الما اذا رفع احدهما لا يفرق بينها عند ابى حنيفة وعندهما مغرق بينها على الصحيح وعندهما له حكم البطلان فيا بينهم وظائمة فى وجوب النفقة والكسوة وثبوت النسب والعدة عند النفريق فعند ابى حنيفة يحب ذلك خلافا المما (قوله واذا كان للرجل امرأنان حرثان فعليه ان يعدل بينهما فى الفسم بكرين كانسا او ثيبين اواحد يحما بكرا والاخرى ثيبا) او كانت احد يحما حديثة والاخرى قديمة وسواكن مسلمات اوكتابيات او احد يحما مسلمة والاخرى كتابية فاله ينبغى ان يعدل بينهما فى الله كول والمشروب والملبوس (قوله فان كانت احد يحما حرة والاخرى المة فللحرة الثلاثان من الفتم والمامة الثلث) والمكاتبة والمدبرة وام الولد يمزلة الامة لان الرق فيم قائم والمربض والتحميم في اعتبار القسم سواء ثم التسوية المستحقة انما هى فى البيتوتة القسم الميل ولا يجامع المرأة فى غير يومها ولا يدخل باليل على التى لا قسم لها ولابأس ان يدخل عليها بالنهار لحاجة و بدودها فى مرضها في لية غيرها وان ثغل مرضها فلا ان يدخل عليها بالنهار لحاجة و بدودها فى مرضها في لية ين يلتين او ثلاثا ثلاثا الن يقيم عندها حتى تشفى او تحوت وان اراد ان يقسم ليلتين ليلتين او ثلاثا ثلاثا النس ان يقيم عندها حتى تشفى او تحوت وان اراد ان يقسم ليلتين ليلتين او ثلاثا ثلاثا

فله ذلك ويسوى في القسم بين المراهةة والبالغة والجنونة والعاقلة والمريضة والصحيحة والمسلة والكنابية وكذا المجبوب والخصى والعنين في القهم بين النساء سواء لان وجوب المدل في الموانسة دون الجامعة ويسوى في القسم بين الحديثة والقدعة وعند الشافعي ال كانت الحديثة بكرا فضالها بسبع لبال وال كانت يبا فبثلاث قلنا اووجب التنمذيل لكانت القدعة احق لان الوحشة في جانبها اكثر حيث ادخل علمامابغيظها (قو لد ولاحق لهن في القسم في حال السفرو بسافر عن شاء منهن و الاولى ان تقرع بينهن فبداف من خرجت قرعتما) فان سافر باحد من ثم عاد من سفره فطاب البافيات ان يقيم عندهن مثل سفره لم بكن لهن ذلك ولم يحسب عليه بايام سفره في التي كانت معه لكن بستقبل العدل بينهن وقدقالوا ان الرجل اذا امتنع من القسم يضرب لانه يستدرك الحق فيه بالحبس لانه يفوت نمضي الزمان واوكان له امرأة واحدةفطالبته ان مبيت معها وهو يشنغل منها بالمحلاة والصوم فرفعته الى الفاضي فاله يؤمر أن يبيث معها ويغطر لها وليس في ذلك حد ولا توقيت وفي الخجندي كان ابو حنيفة اولايقول بحمل لها يوما ولبلة و ثلاثة و ايام و لباليما خفرخ للعبادة لا نهيقدر أن يتزوج عليما ثلاثا اخرفيكون لها من القسم يوما واللة من الاربع و بهذا حكم كعب بن سور واستحنسه عمر رضي الله عنه فائه روى أن أمرأة اتت إلى عر رضى الله عنه فقالت أن زوّجي يصوم النمار ويقوم الآيل فقال عمر ثم الزوج زوجك فاعادت عليه كلامها مرارا فقال الهامااحسن ثناءك على زوجك فغال كعب بن سور اثما تشكوه قال وكيف ذلك قال اثما تشكوه اذ صــام بالنمار وقام بالليل هجر صحبتها ولم ينفرغ لها فجعب عمر من ذلك وقال انض يؤرما باكعب فحكم كعب لها بليلة ولزوجها يثلاث فاستحسنه عر وولاء قضاء البصرة كذا في النالم الا أن الم حنيفة رجع عن هذا وقال ليس هــذا بثي الا له أو تزوج أربعا فطلبته بالواجب يكون لكل واحدة لبلة من الاربع فلوجعانا هــذا حقا لكل واحدة لتَكَانُ لاَنْفَرغُ لاَفْعَالُهُ فَلَمْ يُوقَتْ لَهَذَا وَقَنَا وَا ثَمَا يَجْعَلُ لَهَا لِيلَةً مَن الآيام يقدر ماتحسن من ذلك وإن كانت ألمرأة امة فعلى قول الى حنيفة الاول وهـو قول الطحاوي بجعل لها ليلة من كل سبع ليال لان له ان يزوج ثلاث حرار فبكون لها لبلة من سبع ليال (قو له واذا رضيت احدى الزوجات بترك فعمها لصاحبتها جاز ولها ان ترجع في ذلك) لانها اسقطت حقالم بجب فلا يسقطولانه تبرع والانسان لايجبر على التبرع ولوان واحدة منهن بذلت مالا لازوج أجمل لها من النسم اكثر او بذل الها الزوج مالا لتجمل يومها الساحبتها أو بذلت هي المال لساحبتها أتجمل يومها الها فــذلك كله لابجوز و برد المال الى حساحيه لا نه رشوة والرشوة حرام وليس الرجل ان يعزل ماءه عن زوجته الحرة الا باذنها فان كانت امدَ فالاذن الى مولاها عندهما و قال ابو يوسف الى الامة وان اراد ان بعزل عن امته كان له دَّاك بغير رضاها والله سمانه وتعالى اعلم بالصواب

(ولاحق اهن)ای الزو سات (في القمم عالة السفر) د ضا العرب (نيسافر الزوج عن شاه منهن) لان له ان لايستعب واحدة مهن فكان له ان بسافر بواحدة منهن (ر) الكن (الاولى ان سرع منهن) تطبيا لخاطرهن (فيسهافر عن خرجتة منها)ولا محسب علما ايالي سفرها ولكن يستقبل العدل منهن (و إذا رضيت احدى الزوجات بترك قميما) بالحكير نويتما (لساحبتها جاز) لا نه حقها (ولها أن ترجم في ذلك) لائما اسقطت حقالم بحب بعد فلا يسقط هدان

﴿ كتاب الرضاع ﴾ مناسبته للنكاح ظاهرة وهو بالفتح والكمر لفة المن وشرحامين لبن آدمية في وقت مخصوص و (قليل الرضاع و كثيره) في الحكم (سواء أذا حصل) ذلك (في مدة الرضاع تعلق به الحريم) لقوله تعالى ﴿ و امها تكم اللائي الرضاع من غير فصل هدايه (و مدة الرضاع ارضعنكم ﴾ الآية وقوله عليه الصلاة والسلام و محرم من الرضاع ما عرم من النسب ، من غير فصل هدايه (و مدة الرضاع عند ابي حنيفة ثلاثون شهرا) لان الله تعالى ذكر شيئين وضرب العمامة ﴿ ٣٤ ﴾ فكانت لكل و احد منهما بكما لها

- کاب الرضاع کی-

هوق اللغة المس وفي الشر عبارة عن ارشاع مخصوص يتعلق التحريم فقولنا بمخصوص أنْ تَكُونُ المُرضَمَةُ آدميةُ والراضعُ في مدة الرضاع وسوا، وصل المبن الي جوف الطفل من ثدى او مسعط اوغيره فان حفن به لم شعلق به تحريم في المشهور والناقطر في اذنه او في احليله او في جائمة او امه لم يحرم (قو له رحمه الله قليل الرضاع و كـ ثيره سواء اذا حصل في مدة الرضاع تعاقبه التحريم) يهني بعد ال بعلم انه وصل الي الجوف قال في اليناسِع الفليل مفسر عا بعلم انه وصل الى الجوف (قوله ومدة الرضاع عنمه ابي حنيفة ثلاثون شهرا وقال ابو نوسف و محمد سنتان) وقال زفر ثلاث سنين وفي الذخيرةمدته ثلاثة اوقات دنى ووسط واقصى فالادني حول ونصف والوسط حولان والاقصى حولان ونسف حتى لونقض عن الحولين لايكون شططا وان زاد على الحولين لايكون تعديا واذاكانت له امة فولدت فله اجبارها على ارضاع الولد لان لبنها ومنافعها عملوكة له وله أن يأمرها بفطامه قبل الحولين أذا لم بضره الفطام مخلاف الزوجة الحرة فانه لابجبرها على الارضاع فانرضيت به فايسله ازيأم هاقبل الحولين لان لها حق التربية الى تمام مدة الرضاع الا ان تختار هي ذلك (قو له فاذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع تحريم) قال عليه السلام • لارضاع بمدالفصال ، والختلف اصحابنا فيمن فعمل في مدة الرضاع واستغنى عن الرضاع في المدة على قول كل واحد منهم فروى محمدعن ابى حنيفة ان ماكا ن من رضاع في الثلاثين شهرا قبل الفطام او بعده فهو رضاع تحريم وعليه الفتوىوروى الحسن عن ابىحنيفة انه اذا فطم في السنتين حتى استغنى بالطعام فارتضع بعد ذلك في السنتين او الثلاثين شهرا لم يكن رضاعالا له لارضاع بعد الفطام وأنهى فطمته فاكل أكلا ضعيفا لايستغنى به عن الرضاع ثم عاد فارتضع فهورضاع تحريم و اما محمد فكان لابعثد بالفطامة قبل الحولين (قو له و بحرم من الرضاع مايحرم من النسب الاام اخيه من الرضاع فانه يجوزله أن يتزوجه او لايجوز أَنْ يَرُوجِ أَمُ اخْتُهُ مِنَ النَّسْبِ ﴾ لا ثما تكون امه أو موطورة البه يخلاف الرضاع ولا بجوز ان يتزوج امرأة ابيه من الرضاع ولوتزوج امرأة فطلقها قبل الله خل ما لم يحل له أن يتزوج أمها من الرضاعة لان المقدعل المرأة يحرم أمها من النسب فكذامن الرضاع ولايحل له تزويج بنت امرأته من الرضاع ان دخل بها لان تحريم الربيبة منالنسب

كالاجل المضروب للدن الاائه قام المنقض في احدهما فبق الثاني على ظاهره هـداله ومثبي على قوله المحبسون والنسني كما في التصميم وفي الجوهرة وعليه الفنوى (و قالا سنتان) لان ادنى مدة الحل سية أشر فبتي للفصال حولان قال في القنَّع و هو الاصم و في التصيح عن العبول وبقولهما تأخلا للفتوى وهدذا اولى لائه اجيب في شرح الهداية عايستدل به على الزيادة على سنتين وبعد الجواب قال فكان الاصبح قولهما وهومخشار الطيعاوى اله ثم الحلاف في النَّصر بم اما لزوم اجرة الرضاع المطلقية ففدر بالحوامن بالاجماع كافي الدر (فاذا مضت مدة الرضاع) على الخلاف ولم تعلق بالرضاع تحرم) ولولم مفطم كما أنه مثبت فى المدة ولوبعــد الفطــام والاستمناء بالطعمام على المذهب كافي الحروفي

الهداية و لايعتبر الفطام قبل المدة الافيرواية عن الاماماذا استغنى عنه اه (ويحرم من الرضاع مايحرم من (يتعلق) النسب) للحديث المار (الااماخته) او اخيه (من الرضاع قانه يجوز أن يتزوجهاو لايجوز) له (ان يتزوج اماخته) او اخيه (من النسب) لانها تكون امه او موطوعة ابيه مخلاف الرضاع (و أ خت ابنه من الرضاع) قانه

الرضاع (وامرأة ابنه من الرضاع لانجوز) له (ان يتزوجها كالانجوز) له (ان يزوج امرأنانه من النسب) و ذكر الاصلاب فيالنس لاستاط اعتبار النبي (و ابن الفعل) اى الرجل من زوجته المرضعة اذا كان لبنيا منه (شعاق 4 التحريم و هو ان ترضم المرأة صيبة أنحرم هذه السبية على زوجها) اي زوج المرضة (وعلى آبائه واشائه ويصبر الزوج الذي زل منه المين) و دناك بالولادة منه (اباللرضعة) بالنَّح أي السبية كما أنَّ المرضعة بالكسرام لها قيد بالذي زل منه المان لا له اذا لم بكن اللبن منه بان تزوجت ذات لبن رجلا فارضمت صبيا فأنه لايكون ولداله من الرضاع بل يكون ربيبا له من الرضاع و اشا لساحب اللبن (ويجوزان يزوج الرجل باخت الحيد من الرضاع كا بجوز ان بنزوج باخت اخيه من النسب و دلك مثل الاغ من الاب أذا كان 4 اخت من امه جاز لاخیه من الله ال يتزوجها.) لانه لا قرابة بنهما (وكل صبيين اجتما على ثدى واحد) بان رضعا منه و ان اختلف الزمن و الاب (لم نجز لاحدهما ان يتزوج بالآخر) لانهما

تعلق بوطائ الام فكذا الربية من الرضاع (قوله بجوز ان يزوح اخت ابه من الرضاع ولابجوز من النسب) لانه لما وعلى امها حرمت عليه ولايوجد هذا المعنى في الرضاع (قو له وامرأة انه من الرضاع لا بجوز ان بزوجها كما لابجوز ذلك من النسب) وذكر الاصلاب في النص لاستقاط اعتبار النبني (فولد و ابن الفحل نماق بهالتحريم وهوان ترضع المرأة صبية فنحرم هذه الصبية علىزوجها وعلى آبانه واسائه وبصير الزوج الذي نزل منه اللين الج الحرضمة) وأنما شعلقالنحوم بابن النحل اذا ولدت المرأة منه اما اذا لمتلد و نزل لها ابن فان النحريم يختص بها دونه حي لانحرم هذه السبية على ولدهذا الرجل من امرأة اخرى • وقوله • فقرم هذه السبية على زوجها ، وقع النماقا وخرج مخرج النااب والافلا فرق بينزوجها وغيره حتى لوزنى رجل بامرأة فولدت منه وارضعت صبية بلبنه تحرم عليه هذه السبية وعلى اصوله و فروعه و ذكر الحجندي خلاف هذا فقال المرأة اذاو لدت من الزني فترل لها لبن او نزل لها ابن من غير ولادة فارضمت مصيبا فالدائر ضاع يكون منها خاصة لامن الزاني وكل مزلم يثبت منه النسب لايثبت منه الرضاع والنوطئ امرأه بشيمة فجلت منه فارضعت حبيا فهو ابن الواطئ من الرضاع وعلى هذا كلمن ثبت نسبه من الواطئ ثبت منه الرضاع ومن لا ثبت نسبه منه لا نتبت منه الرضاع وعلى المرأة أن لا ترضع كل صي من غير ضرورة نان ارضعت فلتحفظ ولتكتب احتياطا حتى لا منسي بطول الزمان ومن طاق زوجته ولها لين منه وانفضت عدتها وتزوجت بآخر ثم ارضعت صببا عندالناني ان كان قبل أن تحبل من الثاني فالرضاع بكون من الاول اجماعا و ان كان بمد ماحبلت من الثاني قبل الاتلا فالرضاع من الاول الى الاتلد عند الى حنيفة فاذا والدت فالصريم للنانى دون الاول وقال الوبوسف يشيرالفلية فانكانا سواء فهومنهما وأناعلم الأهذا اللبن من التأتى كان منه والانهو من الاول وقال مجد هو أنهما جميما اليال تلذ فاذا ولدت فالقرم لثاني (فولد وبجوز انبزوج اخت اخيه منالرضاع كما بجوز من النسب وذلك مثل ألاخ من الاب أذا كان له أخت من أمه حاز لاخيه من أبيه ان بزرجها) لانه اپس بینهما مانوجب نحر ما (قو له وکل صبین اجنما علی ندی واحد في مدة الرضاع لم يجز لاجدهما ان يزوج بالآخر) الراد اجتماعهما على الارضاع طالت المدة اوقصرت تقدم رضاع احدهما علىالآخر املا لان الحما واحدة فلما اخ و آخت وليس الراد اجمة علما معا في حالة و احدة و أنما ربد أذا كان رضاعهما من ثدى واحد فعلى هذا لو زوج صغيرة فارضمتها المدحرمت عابه لانها تصير اخته واوتزوج صفيرتين فجائت امرأة فارضعتهما معا اوواحدة بعد اخرى صارنا اختين وحرمتا عليه ولكل واحدة منهما نصف المهر لان الفرنة حصلت قبلاالدخول بغير فعلهما فان كانت المرضعة تعمدت الفساد رجع علما نما غرم من المهر وان لم تنعمد لم يرجم عامًا بشيء وعند الشافعي نضمن في الوجهين فان كن ثلاث سبابًا فارضعتهن

اخوان (ولا بجوز ان تنزوج المرضعة) بفتح الضاد والرفع على الفاعلية اى الصبية (احدا) بالنصب على المفهولية وفي بعض الشخ تنزوج المرضعة احدبالرفع (من ولد التي ارضعتها) لا نهم اخواتها (ولاولدها) لا نهم اولاد اخواتهاوقد اختاف في اعراب قوله ولد ولدها فبعضهم رفعه و بعضهم نصبه وكان شيخ الاسلام الحارثي يقول بجوز فيه الحركات الثلاث اما الرفع فعطفا على احد و اما النصب فعطفا على الرضعة و اما الحجر فعطفا على ولد والرفع أفلهركذا في التصبح (ولا ينزوج المرضعة (٣٦) اى اخت الزوج (عته من

واحدة بعد واحدة بانت اوليان وكانت الثالثة امرأته لانها لما ارضعت الثانية صار جامعا بين اختين فوقعت الفرقة بينه وبينهما ثمملا ارضعت الثالثة صارت اختالهما وهما اجنبيتان والنحريم ينعلق بالجمع وان ارضعت الاولى ثم البنتين معاين جميعا لان ارضاع الاولى لم شلق به تحرم فلما ارضعت الاخيرتين معاصر ١٥خوات فيحلة واحدة فيفسد نكاحهن وانكن اربع صبايا فارضمتهن واحدة بعد الاخرى بنجيعا لانها لما ارضعت الثانية صارت اخنا للاولى فباننا فلمما ارضمت الرابعة صارت اختا للثالثة فباننا جميعا (فول ولا يجوز ان تتزوج المرضعة احدمن ولد التي ارضعتها) لا نه اخوها ولاولد ولدها لانه ولد اختها (قُولُه ولايتزوج الصبي المرضع باخت الزوج لانها عته من الرضاعة) قال عليه السلام • يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، (قوله واذا اختلط اللبن بالماء واللبن هوالغالب تعلق مه التحريم) وإن غلب الماء لم تعلق مه النحريم وغلبة اللبن ازبوجد طمعه ولونه وريحه واما اذاكان الغالب هوالماء لم يتعلق به انحريم لانه لايقع له النفديكما في اليمين اذا حلف لايشرب المبن فشرب لبنا مخلوطًا بالماء والماء غالب لم محنث وقبل الغلبة عند ابي يوسف تغيراللون والطم وعند محمد اخراجه من الاسم (قُولِد واذا اختلط بالطعام لم شعلق له الحرم وان كان اللبن غالباً عند ابي حنيفة) وعندهما اذا كان البن غالبا نعاق به التحريم قال في الهداية قولهمافيًا اذا لم تمسه النارحتي لوطبخ بها لانعاق به التحريم فيقولهم جميما و في المستصفى انما لم يثبت التحريم عنده اذا لم يشربه اما اذا احساء حسوا ينبغي أن يثبت وقيل أن كان الطعام قليلا محيث البصير المبن مشروبا فيه فشربه ثبت التموم (قو له واذا اختلط بالدواء والمبن هوالغالب تعلق النمر م) لان البن بني منصودا فيه اذالدواء لنغوينه على الوصول (فو له و اذاحلب المبن من المرأة بعد موتما فاو جربه الصبي نعلق بدالتحريم) لان المبن بعد الموت على ماكان عليه قبله الا انه فيوماء نجس وذلك لا عنم النحر بمولان البن لا يلحفه الموت فحاله بعده كحاله قبله ولان الميتة فقد فعلها وفعل المرضعة لايشر بدلالة ارتضاع الصبي منها وهينائمة وفائدة المحرم بلبن الميتة انه لوارتضع بلبنها صغيرة ولها زوج فال الميتة نصيرام زوجته و تصير محرما للمينة فله ال تنمها ويدفنها وهذا مخلاف وطئ الميتة فانه لا يتماق به حرمة المصاهرة بالاجماع والفرق إن المقصود من اللبن التعدى والموت

الرضاع) لأن الزوج أوه من الرضاع كمامي (و اذا اختاط اللبن بالمساء واللبن هو الغالب) على الماء (نعلق مه النحريم و ان غلب الماء) على اللبن (لم يتعلق النحرم) لأن المغلوب غير موجود حكما (وادًا اختلط) الابن (بالطعمام لم شلق به النحريم و ان كان اللبن عالما) على الطمام (عند الى حنيفة) قال في الهداية و قالا اذا كان الذن غالبا تعلق 4 الحرم و قولهما فيما ادا لم تصبه النبار حتى لو طبخ بها لاعلق به الصريم فيقولهم جيعا ولابعتبر يتفاطر اللبن من الطمام عنده و هو العميم و قال قاضيمان انه الاصم وهذا احراز من قول من قال من المشايخ ال عدم اثبات الحرمة عنده اذا لم يكن منفاطرا عند رفع اللقمة اما معه فحرم اتفاقا وقد رجحوا

دايل الامام ومثى على قوله المحبوبى والنسق وصدر الشريعة كذا فى التصميم (واذا اختلط) المبن (لايمنع) (بالدواء و) كان المبن (هوالغالب تعلق به التحريم) لان المبن يبق مقصودا فيهاذ الدواء لتقويته على الوصول عدايه (و اذا حلب المبن من المرأة بعد موثما فاوجر به الصبي) اى صب فى حلقه ووصل الى جوفه (تعلق به التحريم) لحصول معنى الرضاع لان المبن بعد الموت على ماكان قبله

(واذا اختلطالبن) من المرأة (بلبن الشاة والبن) من المرأة (هو الغالب تعلق به التحريم وان غلب لبن الشاة لم يتعلق به التحريم) اعتبارا الفالب كما في الماء (واذا اختلط ابن امرأتين تعلق التحريم باكثرهما عند ابى يوسف لان الكل صدار شيئا واحدا فيصل الاقل تبعا للاكثر في بناء الحكم عليه (وقال محد يتعلق عهما) لان الجنس لا يغلب الجنس فان الشيء لايصير مستملكا في جنسه لاتحاد المقصودة الى الهداية وعن ابي حنيفة في هذار وابنان ومثى على قول ابى وسف فان الشيء لا المحدودة التحديد عن المرام المحبوبي و الذين و المنافرة في عد المحمد عنه المردية و عبل كلام المصنف الى ما قال محمد حيث الحرد لله فاله الفاه و من عالم من تأخر كلامه في المنافرة في الانه قاطع للاخر و اصله ان السكوت فاهر في الانقطاع و رجم

بعض المشاريخ قول محمد ايضا وهو ظاهر اله قلت وقبوله احبوط في باب المزمات كـذا في النصيح (واذ نزل ابحكر لبن فارضيفت صبيبًا تعلق به النحرم) لاطلاق النص ولانه سبب النشو فيثبت به شبهة البعضية هدايه (واذا نزل الرجــل لبن فارضع به صبياً لم تعلق به المحريم) لانه ليس بلبن على الحقيقة لان المبن انما بتصبور عن تصبور منسه الولادة واذا تزل المنفى لبن أن علم أنه أمرأة تعلق بدالتمريم والأعلمانه رجل لم يتعلق به النحريم وأن أشكل أن قال النساء انه لا يكون على غزارته الالامرأة أملق به القريم احتياطا وانالم يقلنذك لاشطق به التحريم وادّاجن

لا يمنع منه والمقصود من الوطى اللذة المتادة وذلك لا يوجد في وطي الميتة (قولِه وان اختلط بلبن شاة والبن هوالغالب تعلق بهالتحريم وان غلب لبن الشاة لم يتعلق به الفرم) كما في الماء وعلى هذا اذا اختلط بالدهن (قوله واذا اختلط لبن امرأنين ثلق المُعرم باكثرهما عند الى توسف وقال مجمد يتملق جما) وعن أبي حنيفة مثل قول ابي وسف واما اذا تساويا تعلق جما جيما اجماع لعدم الاولوية (قو له واذا نزل المبكر لبن فارضعت 4 صببا تعلق 4 المحرم) لاطلاق الناس وهو قوله نمال ﴿ وَامْهَانَكُمْ اللَّاقِ ارْضَعْتُكُمْ ﴾ ولو النَّصية لم تباغ نسع سنين نزل لها لبن فارضعت به صبيا لم نعلق به تحريم وانما يتعلق القريم به اذا حصل من بنت تسع سنين فصاعدا (قُولُهُ وَاذَا نُولُ الرَّجِلُ لِمِنْ قَارَضُعُ بِهِ صَبِّياً لم يَعَاقُ بِهُ تَحْرِيمٌ ﴾ لآنه ليس بلبن على الحقيقة لانالبن انما يتسور عن يتسور منه الولادة واذائزل العزفي لبن ان علم انه أمرأة نعلق بهالتحريم وان علم انه رجل لم يتعلق به تحريم وان اشكل ان قال النساءانه لايكون على غزارته الا لامرأة تعلق به القرم احتياطــا واللَّم بقلن ذلك لم يتعلق به تحريم واذا جبن لبن امرأة واطم الصبي تعلق به الفريم (قوله واذا شرب صبيان من لبن شاة فلارضاع بينهما) لان لبن الشاة لا حرمة له بدليل أن الامومة لا تُثبت به ولاأخوة بينه وبين ولدها ولإن لبن البائم له حكم الطمام (قوله واذا تزوجالرجل مغيرة وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة حرمنا على الزوج) لان الكبيرة صارت اما لها فيكون جامعاً بين الامو البنت و ذلك حرام (قول قان كان لم يدخل بالكبرة فلا مهر لها لانها صارت مانعة لنفيها قبل الدخول (قول، والصغيرة نصف المهر) لانه لم بحصل منها فعل (فولدو يرجع به على الكبيرة ان كانت تعمدت الفساد) بان علمت بالنكاح وقصدت بالارضاعالنساد وقأل عجديرجم علياتهمدت اولا والعميح الاول وهو قول ابى حنيفة والى يوسف والفول قولها انها لم تتعمدهم عينها وتفسير التعمدهو ان ترضعها من غير حاجة بان كانت شبعانة وال تعلم بقيام النكاح و أن تعلم بال الارضاع مفسد امااذا فات شي من هذا

لبن امرأة واطم الصبى تعلق به النحريم كذا في الجوهره (واذا شهرب صبيان من لبن شاة فلا رضاع بينهما) لانه لاجزئية بين الآدمى والبهائم والحرمة باعتبارها (واذا زوج الرجل صغيرة وكبرة فارضعت) الزوجة (الكبيرة الصغيرة حرمتا) كتاهما (على الزوج) ابدا ان كان دخل بالكبيرة واجاز له تزوج الدخيرة ثانيا ثم (فان كان لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها) لان الفرقة جامت من قبلها (و) كان على الزوج (الصغيرة نصف المهر) لان الفرقة وقعت لامن جهتها والارتضاع وان كان فلها غير معتبر في اسفاط حقها كما ذا قتلت ورثها هدا به (ويرجم به الزوج على الكبيرة ان كانت ما قلة طائمة متيقظة عالمة بالنكاح وباف ادالارضاع ولم تفصد دفع جوع او هلاك كافي الدر

لمنكن متعمدة وانارضتها على لطن انها جابعة ثم بان انها شبعانة لانكون متعمدة ولوكان له امرأنان صفيرة ومجنونة فارضعت المجنونةالصفيرة حرمتا عليه فان لم يدخل بالمجنونة فلها نصف المهر وللصغيرة النصف ولاترجع به على المجنونة لان فعلها لايوصف بالجناية وكذا اذا جاءت الصفيرة الىالكبيرةالعاقلة وهي نائمة فاخذت تديما وجعلته فيقهب وارتضعت منها من غرعلمها بانتا منه ولكل واحدة الخما نصف المهر ولاترجم به على احد ولوان رجلا اخذ لبن الكبرة فاوجر ١٠الصفرة باننا منه و لكل و احدة منهما نصف الصداق فال تعمد الرجل الفساد غرم نصف الصداق لكل واحدة منهما كذا في الواقدات (قُولُه وان لم تعمد فلا ثبي علما) وان علت انالصفيرة امرأته معناه اذا تصدت دفع الجوع عنها خوف الهلاك علمها لاز الارضاع فرض عليها اذا غانت هلاكها وان علت بالنكاح ولمنطم بالفساد لم تكن متعدية فلايلزمها ضمان (قول و لاتقبل ف الرضاع شهادةالنساء منفردات) من غير ان يكون معهن رجل لانه عا يطلع عليه الرجال لان ذا الرحمالمحرم منظر الىالتدى و هو مقبول الشهادة فيذلك (قو له وانما نثبت بشهادة رجلين اورجل وامرأتين) اذا كانوا عدولا فاذا شهدوا بذلك فرق بينهما فان كان قبلالدخول فلامهرلها وان كان بعده فلها الاقل منالحيي ومن مهرالمثل وليسالها في المدة نفقة ولاسكني قال في الكرخي وروى ان عقبة بن الحيارث قال تزوجت ام يحيى بنت ابي اهاب فيماءت سوداء فغالث اني ارضعتكما قال فذكرت ذلك لرسول الله سل الله عليه و سلم فاعرض ثم ذكرته له فاعرض حتى قال في الثالثة او الرابعة وفد عها اذاء وروى • فارقها • فغلت بارسول الله المها سودا • فغال • كيف وقد قبل • انها اختك، وانما امر، النبي صلى الله عليه و سلم على طريق النزء الاثرى انه اعرض عنه او لا وثانيا واو وجبالتفريق لما اعرض عنه ولامره بالتفريق فياول سؤاله فلما لم يفعل

نفقة و لاسكنى كافى الجو هره ﴿ كنتاب الطلاق ﴾

المعراج (ولاتقبل في الرضاع

شهادة النساء منفردات)

لان شهادة النساء ضرورية

فيما لا اطلاع الرجال عليه

والرضاع ابس كنذاك

(وانا نبت) ا نبته

المال وذلك (بشهادة

ر جلین) عدلین او مستورین

(او رجل وامرأنين)

كذلك لما فيه من ابطال

الملك وهولانتبت الابحجة

فاذا قامت الجِمة فرق

بينهما ولائقم الفرقمة

الا تنفريق الفاضي لتضمنها

ابطال حق العبــد ثم ان

كانت الفرقة قبل الدخول

فلا مهرالها وأن بعده كان

لها الاقل مزالمبي ومهر

المثل وايس لهما في العدة

مناسبته الرضاع هو ان كلا منهما محرم وهو لفة رفع الفيد اكن جعلوه فى المرأة طلاقا وفى غير هااطلاقاو لذا كان انت مطلقة بالشديد صريحا ومطلقة بالشفيف كنساية وشرطا رفع قيد النكاح فى الحسال او الماكل بلغظ مخصوص واقسامه شوله (الطلاق على ثلاثة

حرو كتاب الطلاق كه⊸

هوفى اللغة عبارة عن از الة الفيد مأخود من الاطلاق تقول العرب اطلقت ابلى و اسرى وطلقت امرأتى وهما سواء وانما فرقوا بين الفظين لاختلاف المدنيين فبعلوه فى المرأة طلاقا و فى غيرها اطلاقا كا فرقوا بين حصان وحصان فقالوا المرأة حسان والفرس حصان وهو سواء فى اللفظ مختلف فى المنى ، وهو فى الشرع عبارة عن المنى الموضوع لحل عقدة الذكاح ويقال عبارة عن اسقاط الحق عن البضع ولهذا يجوز تعليقه بالشرط و الطلاق عندهم لا زيل الملك و الما محصل زوال الملك عقبه اذا كان طلاقا قبل الدخول اوبانيا وان كان رجعيا وقف على انفضاء المدة اى لم يزل الملك الابعد انفضائها (فوله رحمالة الملك على تلاثة الوجه) يعنى انه حسن واحسن و بدعى و هذا اختيار صاحب الهداية و فى الكرخى هو على ضربين طلاق سنة وطلاق بدعة اما تقسيم الشيخ على

اوجه احسن الطلاق و طلاق السنة و طلاق البدعة) وجعله الكرخي على ضربين طلاق السنة (ثلاثة)

وطلاق البدعة (فاحسن الطلاق) بالنسبة الى بغية اقسامه (ان بطلق الرجل امرأته تطليقة واحدة) رجعية كما في ظاهر الرواية وفي زيادات الزيادات البائن ﴿ ٣٩ ﴾ و الرجعي سواء كذا في التعميح (في طمر لم بجاسها فيه ويتركها حتى

تنقضي عدتما) لانه ابعد من الندامة لتحكنه من الندارك واقبل ضررا بالمرأة (و مللاق المنة أن يطاق المدخول بهسا ثلاثا فيثلاثه اطهار) في كل طهر تطليقة ئم قبل الاولى ان يؤخر الانتماع الى آخر الطور احترازا عن تطويل المدة والاظهر أن يطلقهما كما طبرت لانه او آخر رعا عامعها ومن قصده التطليق فيبتل بالاشاع عقب الموقاع هدابه (وطلاق الدعة أن يطلقها ثلاثا) او ثنتین (بکلمه واحمدة او) يطلقهما (ثلاثًا) او ثنتين (في طرر واحد) لأن الأصل في طلاق الحظر لما فيه من فطم النكاح الذي تعلفته المصالح الدبية والديوية والاباحة أنما هي أساجة الى الحلاس ولا عاجة الى الجم بين الثلاث او في طهر واحد لأن الحاجة تندفع بالواحدة وتمام الخلاص في المفرق على الاطمار قاز بادة اسراف فكل دعف (فاذا فعل دف وقع الطلاق وبانت) المرأة (منه وكان

ثلاثة اوجه فعنملائه اراد طلاق سنة وطلاق يدعة وطلاقا غارجا عنهما وهوطلاق غيرالمدخولها وطلاقالصغيرة والآيسة ويمتملايضا آنه اراد طلاق صرخ وطلاق كنابة وطلاقا فيمني الصريح وليس بصريح ولاكنابة وهوالانة الفاظ يقعها الرجعي ولايتم به الاراحدة وهوقوله اعتدى واستبرئي رجك وانت واحدة (فولد فاحسن الطلاقان بطلق امرأته تطليفة واحدة فيطهر لمجامعها فيه وبتركها حتى خضي عدثها فَانُ قِيلُ قُولُهُ احْسَنُ بَابِغِي أَنْ يَكُونُ وَالطَّلَاقَ مَاهُو حَسَنُ وَهَذَا أَحْسَنُ مَنْهُ قَبِلُ هُو كذلك لان الطلاق ثلاثا في ثلاثة الحهار لايجامعها فيه حسن وهو طلاق السنة وهذا احسن منه (قوله وطلاق السنة ان بطاق المدخول بها ثلاثًا فى ثلاثة أطهار) وهو انبطلفها تطليقة فيطهر لاجماع فيه ثم اذا حاضت وطهرت طلقها اخرى ثماذا حاضت وطهرت طلقها اخرى ففدوقع عليا ثلاث تطليفات ومضى منعدتها حيضنان فاذا حاضت اخرى انقضت عدتها وأن كانت من ذوات الاثنهر طلقها واحدة على ماذكرنا تماذا مضى ثهر طلقها اخرىثم اذأ مضى شهرطلغها اخرى ففد وقع عليما ثلاث ومضى من عدتما شهران فاذا مضى شهر اخر انقضت عدنها وان كانت حاملا فكذا عندهما يطلقها ثلاثا للسنة ويفسل بين كل تطلبقين بشهر وقال محمد وزفر الحامل لانطلق السنة الامرة (قوله وطلاق البدعة ال يطلقها ثلاثًا بكلمة واحدة اوثلاثًا في طهر واحد فاذًا ضل ذلك وقع الطلاق وبانت منه وكان عاصياً) لان الاصل في الطلاق الحظر لما فيه مزقطع النكاح الذي تملقت المصالح الدينية والدنيوية فالدينية حفظ النفس من الزناء وحنظالرأة ابيضاعنه وفيه تكثيرالموحدين وتحقيق مباهاة سيدالرسلين واما الدنيوية فغوام امرالمبيئة لازالمرأة نعمل داخل البيت والرجل غارجه فينتظم امرهما فاذا كان كذلك كان فيه معنى الحنطر وانما ابيح للحاجة الىالحلاص من حيالة النكاح وذلك محمل تفريق المللاق على الاملهار وانمسا كان عاصيا لازالني عليه السدلام لما انكر على ان عر الطلاق في الحيض قال ان عر أرأيت بارسول الله لوطلقها ثلاثًا قال وادَّاعصيت ربك وبانت منك ، وقال عبادة فالصاءت طلق بعض ابائنا امرأته الفا فذكر ذلك انبي صلى الله عليه و سلم فقال، بانت ثلاث في معصية و تسعمائة و سبعة تسعون فيما لا علك • وكان عررضي الله هنه لايؤتى برجل طلق ثلاثا الااوجعه ضربا وكذا المناع التنتين في الطامر الواحد بدعة وكذا الطلاق في حالة الحيض مكروه لما فيه من تطويل العدة على الرأة وكذا فالنفاس أيضا واختلفت الرواية فيالواحدة الباسة قال في الاصل انه اخطأ السنة لانه لاحاجة الى اثبات صفة زائدة في الحلاص وهي البينونة وفي الزيادات لايكره الساجة المالحُلاص الناجز (قو له و السنة في الطلاق من وجهين سنة في الوقت و سنة في المدد فالسنة فيالعدد يستوى فيها المدخول برا وغيرالمدخول بها) لأن الطلاق الثلاث

عاسيا) لانالنهي لمنى في غيره فلابعدم المشروعية (والسنة في الطلاق من وجهين سنة في الوقت) بان تكون طاهرة (و سنة في المدد) بان تكون و احدة (فالسنة في العدد بستوى فيها المدخول بها وغير المدخول بها) لان الطلاق الثالث في كماة واحدة انمامنع منه خوفا من الندم و هوموجود في غير المدخول بها (والسنة في الوقت تثبت في المدخول بها خاصة و هوائ يطلقها في طهر لم يجامعها فيه) لان المراجى دايل الحماجة و هوالافدام على الطلاق في زمان تجدد الرغبة و هوالطهر الحالى عن الجماع اماز مان الحريض فزمان النفرة و بالجماع مرة في الطهر تفرّ الرغبة (وغير المدخول بها يطلقها في حال الطهر و الحريض لان الرغبة بها صادقة في كل حال و لا عديض من صغر المدر بطولها ﴿ ٤٠ ﴾ (واذا كانت المرأة لا تحيض من صغر

في كلة انما منع منه خوفا من الندم ان يبدوله فيستدرك العقد عليها ثانيا وهذا المحنى موجود فيغير المدخول مــا وبقال الاالسينة في العدد هو احسن الطلاق وهو ال بطلفها واحدة لاغير وسميت الواحسدة عددا مجازا لانه اصل العدد فال كانت غير مدخولة فقد وجدت السنق في طلاقها من غير النفات امر آخر وال كانت مدخولة فلايد من النظر الى الوقت قان كان يصلح للايقاع كان سببا وان لم يصلح كان بدعياء وقوله ويستوى المدخولة وغيرها ، حتى لوقال الها قبل الدخول انت طالق ثلاثا السنة يقع واحدة ساعة نكلم فان تزوجها وقنت اخرى ساعة تزوجها وكذا الثالثة ساعة تزوجهما مرة اخرى وقال الولوسف لالقم اخرى حتى بمضى شهر من الاولى كذا فالذخيرة (قو له والسنة فيالوقت تثبت فيالمدخول مِــا خاصة وهو ان يطلقها في طهر لم مجامعها فيه) او حاملا قد استبان جلها لانه اذا طلقهــا في حال الحيض طول عليها العدة وأن طلقها في طهر قد جاسها فيه لم يؤمن أن يكون علقت من ذلك الجماع فيندم على طلاقهما وهذا لانصور الا في المدخولة واما غير المدخولة فلانثبت فيها السنة في الوقت حتى أنه لايكره طلاقها وهي حائض لانها لاعدة عاميا (قوله وغر المدخول مها بطلقها في اله العامر والحيض) وقال زفر لابطلغهما في حالة الحيض (قو له واذا كانتُ المرأة لاتخيض من صغر اوكبر واراد ان بطلقهـــا لمسنة طلفها وأحدة متى شاه) لان المانع من طلاق الحائض تطويل العدة وخوف الحبل وهذا معدوم فيالآبسة والصغيرة وقال زفر لايطلقها حتى عضي شهر بعد ماجاسها فان اراد ان يخلص لها طلاق السنة بالمدد طلقها واحدة متى شاء ثم يتركها حتى عضى شمر ثم يطلقها اخرى ثم يتركها شهرا ثم يطلقها اخرى (قو له و بجوز ان يطلقهـا ولا نفصل بين وظائهـا وطلاقهـا نزمان) بني التي لانحيض من صغر اوكبر وقال زفر مفصل بين وطأبها وطلاقها بشهر والخلاف فيما اذا كانت صفرة لاربى منها الحيض والحبل اما اذاكان رجى منهــا ذلك فالافضــل ان يغصل بين وطنها وطلافها بشهر اجماعا (قو لد وطلاق الحامل بجوز عنيبالجماع) لانه لابؤدى الى اشتباء العدة (قوله و بطلفها للسنة ثلاثًا يفصل بين كل تطليقين بشهر عندهما وقال مجمد وزفر لايطلقها لمسنة الا واحدة) لان الاصل فى العلاق الحمار وقد وردالثهرع بالتفريق على فصول العدة وهيالائهر اوالحيض والثهر فيحق او كبر فاراد ان يطلقها السنة طلقها واحدة) و ترکیسا حتی عضی شمور (فاذا مضى شهر طلقها) طلقة (اخرى) وتركها ابضا حتى بمضى شهر آخر (فاذا مضي شهر آخر طافها) طلفة (اخرى) فنصر ثلاث طلفات في الاثة أشهر لان الثهر فيحقهما قائم مفام الحيض ثم أن كان الطلاق فياول الشهر تعتبر الشهور بالاهلة وال كان في وسطه فبالايام في حق النفريق وحبق العبدة كذاك فند ابي حنيفة ومندهما يكمل الاول بالخبر والمتوسطان بالاهلة وهي مسئلة الاحارات هداله (و بجوزان بطلقها) اى من لا تعيض (و لا نفصل بين وطمُّها وطلاقها بزمان) لان الكراهة فين تحيض لتوهم الجيل وهو مفقود هنا (وطلاقة الحامل بجوز مقيب الجاع) لانه لايؤدى الى اشتباء وجه العقدة

وزمان الحبل زَمَان الرغبة فى الوطئ (وبطلقها) اى الحامل (السنة ثلاثا) فى ثلاثة انهركا (الحامل) فى ذوات الاشهر (يفصل بين كل الطلقتين بشهر عند ابى حنيفة وابى يوسف) لان الاباحة لعلة الحاجة والشهر دليلها كما فى حق الآيسية والصغيرة (وقال محمد) وزفر (الايطلقها المسنة الاواحدة) الان الاصل فى الطلاق الحفل وقد ورد الشرع بالتفريق على فصول العدة والشهر فى حق الحامل أيس من فصولها فصار كالممتد طهرها واعتد قول

الاو اين الهبوبي و النسقي و الموصلي و غيرهم كما هوالرسم اله تصبيح (واذا طلق الرجل المرأته في حال الحيض و قع الطلاق) لان النهى هنه لمعنى في غيره فلا تندم مشروعيته (و) لكن (يستحب له ان براجعها) قال نجم الاثمة في الشرح استحباب المراجعة قول بعض المشايخ و الاصح انه و اجب علا يحقيقة امرود فعا المسينة بالقدر الممكن و مثله في الهداية و قال برهان الاثمة الحبوبي و تجب رجعتها في الاصح كذا في التصبيح (فاذاطهرت) من حيضها الذي طلقها و راجعها فيه (وحاضت) حيضا آخر (وطهرت) منه (فهو) ﴿ 13 كم ال الزوج (بجير ان شاء طلقها) ثانيا (وان شاء المسكها) قال

في الهداية وهكذا ذكر في الاصل وذكر الطعاوي. انه بطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة قال الو الحسن الكرخى ماذكر والطعاوى قول ابی حنیفة وما ذکر في الاصل قولهما اله وفي التعميم قال الكرخى هذا قولهما وقول ابي حنيفة له ال يطلقها في الطهر الذي بلي الحيضة التي طلقهـــا وراجها فيه وقال في الكافي المذكور في الكتاب ظاهر الروية عن ابي حنيفة والذي ذكره الكرخي رواية عن ابي حنيفة اه (ويقع طلاق كل زوج إذاكان بالف مافلا) ولو مکرها اوسكران بمخلور (ولايتم طلاق الصي) ولومراحقا اواجازه بعبد البلوغ اما لوتال اوتعت وقع لائه اشداء القاع (و) لاطلاق (المجنون) الا اذا علق عاقلا ثمجن فوجد الشرط

الحامل ليس من فصمولها وهما يقيسانها على الآيسة والصفيرة (قوله واذا طلق امرأته في حال الحيض وقع الطلاق ويستحب له ان يراجعها) الاستمباب قول بعض المشايخ والاصبح انه وأجب علا محقيقة الامر وهو قوله عليه السلام لهمر رضى الله عنه : مر الله فليراجعها ، وقد كان طلقها وهي حائض * فان قبل الامر انما اثبت الوجوب على عمر ان يأمر ابنه بالمراجعة فكيف يثبت وجوب المراجعة يفول عر * قلنا فعل النائب كفعل المنوب عنه فصار كأن النبي صلى الله عليه و سلم هو الذي امره بالمراجعة فيثبت الوجوب قال الخجندى والحنع في سالة الحيض مكروه فيرواية الزيادات و في المنتق لابأس به في حالة الحيض واذًا رأى منها مايكرة (قو له نان طهرت وحاضبت ثم طهرت فان شاء طلقها و ان شساء المسكمها) و هذا قو لهم، و قال او جنيفة وزفر اذا راجمها بالقول بعدما طلقها في الحبش جاز ان بطلقها في الطهر الذي يلي ثلث الحيضة وعلى هذا الحُلاف اذا طلفها في طهر لاجماع فيه ثم راجعها في ذلك الطهر بالقول واراد ان بطلقها اخرى للسنة في ذلك الطَّهر فله ذلك عند ابى حنيفة وزفر وقال ابو بوسف ابس له ذلك وقول محمد مضطرب ذكر الطحاوى انه مع ابى حنيفة وذكر ابواقيث انه مع ابى يوسف وكذلك الاختلاف اذار اجمها بالنمس أو بالقبلة أو بالنظر إلى الفرج وأن راجعها بالجاع أيس له ذلك أجماعاً (قو له ويقع طلاق كل زوج اذا كان بالغا طقلا) سواء كان حرا اوعبدا طائما او مكرها هازلا او جادا لغوله عليه السلام • كل الطلاق جائز الاطلاق الصي و الجنون • (قو له ولانقع طلاق الصي و المجنون) لا نه ليس لعمًّا قول صحيح وكذا المعنو. لايقع طلاقه ايضا وهو من كان مختلط الكلام بمض كلامه مثل كلام المقلاء وبمضمه مثل كلام الجانين وهذا اذاكان في حالة المنه اما في حالة الاناقة فالصيح انه واقع وكذا النائم لايقع طلاقه لانه عديم الاختيار وكذا المغمى عليه ومن شرب البنج ولو جرى على لسانَ النائم طلاق لاعبرة به ولو استيقظ وقال اجزت ذلك الطلاق او اوقعته لايقع لانه اماد الضمير الى غير مستبر (قوله واذا تزوج العبد ثم طلق امرأته وقع طلاقه) لان قوله صميح اذا لم بؤثر في استفاط حتى مولاه ولاحق المولى في هـــــذا النكاح (قُولِه ولا بَمْ عَ طلاق مولاه على امرأته) لفوله عليه السلام • الطلاق بيد من ملك

اوكان عنينا ارمجبوبا او اسلت امرأته وهو كافروابي ابواه ج ني (٦) الاسلام كما في الاشباه (و) لا طلاق (النائم) لعدم الاختيار و كذا المغمى عليه ولو استيفظ وقال اجزت ذلك الطلاق او اوقعته لايقع لائه اعاد الضمير الى غير مستبر جوهره (واذا تزوج العبد) وطلق (وقع طلاقه) لان ملك النكاح حقه فيكون الاسقاط اليه (ولايقع طلاق مولاه على امرأة) العبد لائه لاحق له في نكاحه

الساق ، ولان الحل حصل للعبد فكان رفعه اليه (فحو له والطلاق عل ضربين صرع وكناية) الصريح ما ظهر المراديه ظهورا بينا مثل انتطالق انت حرام ويعتق منه سمى الفصر صرحا لارتفاعد على سائر الانبية والكناية ما استتر الراد به (فوله فالصريح قوله انت طالق ومطلقة وقد طلقتـك فهذا بقع به الطلاق الرجعي) لأن هذه الالفاظ تستممل في الطلاق ولا تستمل في غيره (فو له ولا يقع به الا واحدة) وقال الشافعي يقم ما نوى (فولد ولا يفتقر الى نية) يعنى الصريح لغلبة الاستعمال وكذا اذا نوى الابانة لاتصم لانه نوى تنجيز ما علقه الشرع با نقضاء العدة فيرد عليه قصده وان نوى الطلاق عن وتاق لم يصدق في القضاء لانه خلاف الظاهر ويصدق فيما بينه وبيناللة تعالى لانه يحتمله وان صرح به فقال انت طالق مزوَّتاق لم يقع شيءً في القضاء وان نوى به الطلاق عن العمل لم يصدق قضاء ولاديانة وعن ابي حنيفة يدين فيما بينه وبينالله تعالى واو قال انت مطلقة بتسكين الطاء والتحفيف لايكون طلاقا الا بالنية واو طلقها طلقة رجعية ثم قال جملتها بأينا او ثلاثًا صار ذلك عند أبي حنيفة وقال ابو بوسف تصير باسا ولا تصير ثلاثًا وقال مجد وزفر لاتصير باينا ولا ثلاثًا و لو قال لها كونى طالقا او اطلق قال محد اراه واقعا وكذا اذا قال لامته كونى حرة او اعتقى (فو له وقوله انتالطلاق وانت طالق الطلاق وانت طالق طلاقا فان لم يكن له نبة فهي واحدة رجمية وان نوى اثنتين فهي واحدة رجمية ايضا وان نوى ثلاثًا فهي ثلاث) وكذا أذا قال انت طلاق بقم ما الطلاق ايضا ولا يحتاج فيما لى نية ويكون رجعيا ويصم نية الثلاث فيه لازالمصدر يحتملالعموم والكثرة لانه اسم جنس ولايسم نية الثنتين فيه خلافا لزفر هوىقول انالئنتين بعض الثلاث فلماصحت نية الثلاث صحت نية بمضها ونحن نقول نية الثلاث انحـاصحت لكونها جنسا حتى الوكانت المرأة امة تصيم نية الثنتين باعتبار الجنسية اماالثنتان في حق الحرة عدد واللفظ لابحمل المدد ولوقال انت طالق الطلاق وقال اردت يقولي طالق واحدة ويقولي الطلاق اخرى صدق لانكل واحدة منهما صالحة للايقياع فكأثه قال انت طالق وطالق فيقم رجميا اذا كانت مدخولاها (فو له وان نوى اثنين لم يقم الاواحدة) هذا اذا كانت حرة امااذا كانت امة يقع ثنتان وتحرم اويكون قد تقــدم على الحرة واحدة فيقعا ثنتان اذا نواهما يعنيمم الاولى ولوقال انت طالق طلاقا ولانبيةله وقست واحدة لانالمصدر انما فيد التأكيد لاغير كقولك قمت قياما واكلت اكلاوالتأكيد لانفيد الاماافاده المؤكد واننوى ثلاثا فيرواية الاصل لانالمصدر نفيد منى الكثرة وعزابى حنيفة لايقع الاواحدة ولوقال يامطلقة بالتشديد وقععلها الطلاق لاندوصفها بذلك فان نوى الاثاكان ثلاثا واوقال انت طال لايقع الابالنية الافي حال مذاكرة الطلاق واوقال ياطال بكسراللام وقع الطلاق وانلمينو ولوةل انت طالق طالق اوانت طالق انت طالق وقال عنيب الاول صدق دبإنة وكذا اذا ول تدطلقتك أد طلقتك اوانت

تشديد اللام (وطلقتك فهذا) المذكور (يقعيه الطلاق الرجعي) لان هذه الالفاظ تستعمل في الطلاق ولايستعمل فيغيره فكان صرمحا والديمقب الرجمة بالنص ولانفتقر الىالنية لائد صريح فيمه لفلية الاستعمال هدايه (ولا يقميه الاواحدة)رجعية (وان نون اکثر من ذلك) ای أكثرمن الواحدة الرجعة فيشمل الواحدة البائة والاكثر من الواحد لانه نعت فرد حتى قبل للمثنى طالقان وللثلاث طوالق فلاعتمل المدد لاندضده والمددالذي نقرن يدنعت لمصدر محذوف مضاه طلاقا ثلاثا هدامه محرد النسة من غير لفظ دال لأعبرة بها ﴿ ولانفتقر الى النيسة) لأن النيسة لتمسين المحتمل وهمذا مستعمل في خاص (وقوله انت الطلاق) او طلاق (أو انت طالق الطلاق اوانت طالق طلاقافان لمتكن له نیة) اونوی واحدة اوْئْنَتْين (فهی واحدة رجعة) لانه مصدر صريح لامحتمل العدد (وان نوی به ثلاثا کان

(والضرب الثانى الكنايات) وهي مالم يوضع له واحتمله وغيره و (لايقع ما الطلاق الابنية اودلالة حال) من مذاكرة الطلاق او وجود الغضب لانها غير موضوعة للطلاق بل تحتمله وغيره فلا بد من النعين او دلالنه لان الطلاق لانقع بالاحتمال (وهي) اى الفاظ الكنايات (على ضربين منها ثلاثة الفاظ يقع ما الطلاق الرجبي) اذا نوى الطلاق (ولايقع ما الاطلقة واحدة وهي قوله اعتدى) لاحتمال انه اراد اعتدى نع الله تعالى او نعمى عليك او اعتدى من النكاح فاذا نوى الاعتداد من النكاح زال الامهام وو جب بها الطلاق اقتضاه كائنه قال طلقتك او انت طالق فاعتدى (و) كذا (استبرئ رجك) فانه يستعمل بمنى الاعتداد لانه تصريح عاهو المقصود بالمدة فكان عنزلته و يحتمل الاستبراء ليطلقها حال فراغ رجهااى تعرى رجك لاطلقك ﴿ 2٣ ﴾ (وانت واحدة) لاحتمال انه اراد انت واحدة عندقومك اومتفردة عندى

ليس لى معك غيرك اونعتا لمصدر بمذوف اى انت طالق تطلقة واحدة فاذا نواه جعلكاً نه قاله قال في الهداية ولما احتملت هذه الالفاظ الطائق وغيره مجتاج فيد الى النية ولايقم الاواحدة لان قوله انتطالق فعامقتضي اومضمر ولوكان مظهرا لاهم بها الا واحدة فاذا كان مضمرا اولى ثم قال ولامتبرباعراب الواحدة عنبد عامّة المشابخ وهو الصعيم لانالعوام لاعتزون بين وجوه الاعراب اه وقو له فها مقتضى اومضمر یعنی ان ثبوت الطالق بهذه الالفاظ اما بطريق الاقتضاء كافي اعتدى واستدى رحك

طالق قدطلقتك اوقال انت طالق فقالله رجل ماقلت قال قد طلقها اوقال قلت هي طالق فهي واحدة فيالقضاء ولوقال للمدخول بهاانت طالق انت اوانت طالقوانت قال ابويوسف يقع واحدة وقال محد ثنتان (فو أبد والضرب الثاني الكنايات لايقع مها الطلاق الانئية او دلالة حال) لانها تحتمل الطلاق وغيره فلاند من النية او الدلالة (فَوَ لِهِ وَهِي عَلَىٰ صَرَبَيْنَ ثَلَائَةَ الفَاظَ مَهَا يَقَعَ بِهَا الرَّجِيِّي وَلاَيْقِعِهِ الا واحدة وهو قوله اعتدى واستبرئ رجك وانت واحدة) اماقوله اعتدى فلانه يحتمل الاعتداد منالنكاح والاعتداد بنم الله فيمتاج الى النية وقوله استبرى رحك يحقل لانى قد طلقتك ويحتمل انىاريد طلاقك وقوله انتواحدة يحتمل انيكون نعتالمصدر محذوف اى تطليقة واحدة ويحتمل انت واحدة في قومك ولامعتبر بإعراب الواحدة عندعامة المشايخ وهو الصحيم لان العوام لايميزون بين وجوه الاعراب وقال بمضهم اننصب الواحدة يقع نوى اولم ينو وان رفع لايقع شئ وان نوى وان سكنها ففيه الكلام والصحيم انالكل سواء في اله لايقع الا بالنية (فو له وبقية الكنايات اذا نوى بهــا الطلاق كانت واحدة باسة) الكنايات كلها بوان الا الثلاثة الى ذكرناها وقال الشافعي كلمها رجعي (قو له وان نوى ثلاثًا كان ثلاثًا لان البينونة تنوع الى غليظة) وخفيفة فتارة تكونالبينونة بواحدة وبارة تكون بالثلاث فيقع مانوي منها (فو لد وان نوى اثنتين كانت واحدة) ولا تصم نية الثنتين عندنا وقال زفر يقع اثنتان لنا ان البينونة لاتتضمن العدد الاترى انك لاتقول انت باينتين فلايسم أن يقع بالنية مالم بتضمنه الكلام وليس كذلك اذا اراد الثلاث لأنها لاتقع من حيث المدد ولكفانوع بينونة ولهذا اذا قال لزوجته الامة انت باين بنوى آنتين وقمتا لانتهاء البينونة الطبا

لآن الطلاق ثبت شرعا لالفة واما بطريق الاضماركما في قوله انت واحدة لانه لما زال الابهام بنية الطلاق ثبت الطلاق لفة على انه مضمر فيه بحذف الموسوف واقامة الصفة مقامه و هذا شايع في كلامهم وقوله ولامتبر باعراب الواحدة الخ احتراز عاقبل ان رفع واحدة لايقع شي لانه صفة للمرأة وان نصها وقعت واحدة لانها صفة للمصدر وان سكن اعتبرت بيته كافي غاية البيان و تمامه فيها (وبقية الكنايات) اى ماسوى الالفاظ الثلاثة المذكورة (اذا نوى بها الطلاق كانت) طلقة (واحدة بابيان و تمامه فيها ليست كناية عن بحرد الطلاق بل عن الطلاق على وجدالبينونة لانهاء وامل في حقائقها واشتراط النية لتعين احد نوعى البينونة نوعا مفلظة وهي الثلاث و محففة وهي الواحدة فا يقما نوى و تعت لا حقال اللفظ (وان نوى ائتين كانت) طلقة (واحدة) لان النتين عد يحض ولا دلالة الواحدة فا يقما نوى و تعت لا حقال اللفظ (وان نوى ائتين كانت) طلقة (واحدة) لان النتين عد يحض ولا دلالة

في حقها كالنلاث في الحرة (قو لدوهذا مثل قوله انت بان وينة و نلة و حرام او حباك على غاربك والحق باهلك وخلية و ترية الى آخره) لان هذه الالفاظ تحتمل الطلاق وغر مفلا بد من النية • وقوله • انت بان • محتمل البينو نة من النكاح و يحتمل من ألدين * قوله ﴿ وَمَنَّهُ ۚ الْبُتُّ هُوَ الْقُطْمُ فَهُمَّهُ اللَّهُ عَلَى السَّكَاحِ وَعَنَّ الْمُرْوَّةُ وَالْحَمر وينلة بِمُزِّلة شة * وقوله د حرام ، محتمل الطلاق و اليمين و حباك على غار لك محتمل لانك قد نت مني وعتملانك لانطعني والحق ماهلك محتمل لاني طلقتك ومحتمل الزيارة لاهلها وخلية مختمل من النكاح و من الحنير و من الشفل و برية محتمل من النكاح و من الدين * و قوله و و هبالمت لاهلان سواء قبلوها اولم يقبلوها يحتمل وهبتك لهم لانك قدينت مى ويحتمل هبة المين وعن ابي حنيفة اذا قال وهبنك لاهلك او لايك او لانك اواللازواج فهو طلاق اذا نوى لانها ثرد بالطلاق على هؤلاء و علكها الازواج بعدالطلاق واذا قال وهيئك لاخيك او لعمك او لحالك او لفلان لاجنبي لم يكن طلانا لانها لاترد بالطلاق على هؤلاء * وقوله «وسرحتك و فارقتك ، هما كنا بنان عندنا لا فهمايستهملان في الطلاق و غير ، مقال سرحنك ابلي وفارقت صديق فقوله سرحنك محتمل بالطلاق ومحتمل فيحسوابجي وفارقتك محتمل الطلاق و محتمل بدني * وقوله • وانتحرة • بغيد التحريم و محتمل كونما حرة * وقوله • وتقنعي ، محتمل لانك مطلقة و محتمل ستر العورة و • ثله و استترى * وقوله • واغربي • محتمل لانك قد منت مني ومحتمل الك لانطيعين ومثله اعزى بالعين المجملة والزاى ومعناه غبي وابعدى ومنه قوله تعالى ﴿ وَلَا بِحَرْبِ عَنْرِبُكُ مَنْ مُثْقَالَ دُرِّهُ ﴾ والدزوبالبعد والزهاب * وقوله دانتي الازواج ، محتمل لائي طلقتك و محتمل ابعادها منه * و من الكنايات ايضا اخرجي و اذهبي و قومي و تزوجي و انطاقي و انتقلي و لانكاح بني وبينك ولا سبيللي هايك ولانكاح لي عليك فان اراديه الطلاق كان طلاقا والا فلا و لوقال أنا برى من نكاحك وقع الطلاق اذا نواء و أن قال أنا برى من طلاقك لا يقم شي لان البراءة من الشي ثرك له و اهراض عنه و المعرض عن الطلاق لايكون مطلقًا والمعرض عن النكاح يكون مطلقا كذا فيالواقعات ولوقال خذى طلاقك فقالت قد اخذته طلقت ولوقالالها طلقكالله اوقال لامنه اعتفكالله وقعالطلاق والمناق نوى اولم ينو واوقال جميم نساءالدنيا طوالق تطلق امرأته ولايصدق فيالقضاء انه لم ينوها وأن قال عبيد أهل آلدنها أحرار قال انونوسف لايمتق عبده وقال محمديمتني وأوقال أولاد آدم كلهم احر ار لابعنق عبده اجماعا كذا في الواقعات و اوقال است لي بامر أمّا و قاله ما انت لي بامرأة كان طلاقا عند ابي حنيفة وكذا ما انا نزوجك اوسئل هللك امرأة فقال لاان نوى الطلاق كان طلاقاعندا بي حنيفية وقال ابو بوسف و محمد لا يكون شيء من ذلك طلاقا نوی اولم ینو لان نفیالزوجه کذب فلا مقم به شیء کفوله لم انزوجك وقدا مفوجیما على انه او قال والله ماانت لى بامرأة اولست والله لى بامرأة انه لا يقع مه شي ُوان نوى لان اليمين على النبي متناول الماضي و هو كاذب فيه فلا نقع شي و لانه لما اكدالنفي باليمين صار ذلك اخبار الا الماعالان اليمين لا بؤكد بها الاالخبر و الحبر لا لقع به الطلاق الاترى

لفظ عليه فيثبت ادبى البينونسين وهىالواحد (و هندا مثل قوله) لامرأته (انت بائن) ا (و ښغ) ا (و ښلغ) ا (وحرام) ا (و حیلك على غاربك) ا (والحق) بالوصل والقطم (باهلك) ا (وخلية) ا (وترية) ا (ووهبتـك لاهلك) ا (وسرحك) ا و فارقتك) ا (و انتجرة) ا (و تفنعي او تغمري ا (واشسري) ا (واغربي) مجسد فعهملة من الغربة وهيُّ البعد او اعزى علملة فبجمة من العزوبة وهي هدم الزوج او اخرجي اوادهی او قومی ا (و انتغی الازواج) او نحسو ذاك

(كان لم تكن له نية لمبقع بهذه الالفاظ طلاق) لانها تحتمله و غيره و الطلاق لايقع بالاحتمال (الا ان بكونا) اى الزوجان (فى مذاكرة الطلاق فيقع بها الطلاق) اى جعضها و هوكل لفظ لا يصلح ردا لقولها و هذا (فى القضاء) لان الظاهر ان مهاده الطلاق و القاضى انما يقضى بالظاهر (و لايقع) فيما يصلح ردا لقولها لاحتمال ارادة الرد و هو الادنى فيحمل عليه ولا (فيما بينه و بين الله تعالى) فى الجيم ﴿ وَ لا وَ لا النّانَ يَوْمِهُ) لائه يحتمل غيره (و ان لم يكونا فى مذاكرة الطلاق

و) لكن (كانا فيغضب اوخصومة وقع الطلاق) نشاء ابضا (بكل لفظ لانفصد بهالسب (والشتية) لان النسب على على ارادة الطلاق (ولم يقم عا يقصد به السب و الشنيمة الا أن شوه) لأن الحال بدل على ارادة السب والشتيمة ويسان ذاك ان الاحوال ثلاثة حالة مطلقة وهي حالة الرضاء وحالة مذاكرة الطلاق وحالة الغضب والكنايات ثلاثة انسام قسم منها يصلح جوابا ولايصلح ردا ولاشتا وهى ثلاثة الفاظ امرك يدك اختاري اعتدي ومرادفها وتسم يصلح جوابا وشتمنا ولايصلح ردا وهي خسة . الفاظ خابة بربة بنة بائن حرام ومرادفهما وقسم يصلح بجواباوردا ولايصلح سبا وشما وهي خسة ابضا اخرجي اذهبي اغربي أقومي تقنعي ومرادفها أني حالة الرضاء لايقع الطلاق بشي منها الا بالنية

انه لوقال كنت طلفتك امس لمبقع بذلك شيء اذا المبكن طلفها امس كذا في شرحه ولوقال لاحاجدلي فيه ينوى الطلاق فايس بطلاق ولوقال افلحي او فسخت النبكاح بيني وبينك منوى الطلاق كان طلاقا (فولد فان لم يكن له نية لمينع بهذه الالفاظ طلاق الا أن يكونًا في مذاكرة الطلاق) وهو أن تطالبه بالطلاق أو تطالبه بطلاق غيرها (قولد فينع بما الطلاق فالقضاء ولايفع فيما بينه وبينالله ثعالى الا أن ينويه) اما اذا كانا في مذاكرة الطلاق فانه يقم بكل لفظة تدل على الفرقة كقوله انت حرام وامرك بدك واختارى واعندى وانت خلية وبربة وباين لان هذه يينه وبين الله تمالي لانه يحتمل ان يكون جوابالها ويحتمل ان يكون ابتداء فلايقع الابالنية (قوله وان لمبكونا في مذاكرة الطلاق وكانا في غضب او خصومة وقع الطلاق بكل لفظة لايقصد بها السب والشتيمة) مثل اعتدى اختارى أمرك يدك لان هذه الالفاظ لاتصلح الشتيمة بل يحتمل الفرقة وحال الفضب سأل فرقة فالظاهر من كلامه الفرقة فحاصله أن الكنايات ثلاثة أقسام كنايات ومداولات وتغويضات فالكنايات انت حرام وبابن وبنة ونلة وخلية وبرية واعتدى واستبرى وسمك فان تكلم مِذا في مذاكرة الطلاق وقال لم ارد به الطلاق لم يصدق وان تكلم بما في عالة الرمني ان نوى بها الطلاق وقع والانلا ويصدق انه لم يُو الطلاق وأن تكلم بها فحالة الغضب صدق فخسسة الفاظ انه لم يرد بها الطلاق وهي انت حرام وبأثن وبشة وحلية وترية لان هذه تصلح الشتيمة محتمل بائن بهنالدين وشالة من المرؤة وخلية من الحير وبرية من الاسلام وحرام الاجتماع ممك والحسال حال الشتيمة فالظاهر انه ارادها ولم برد الطلاق والمداولات اذهبى وقومى واسستترى وتقنعى والحرجي والحقي باهلك وحبلك على غاربك ولانكاح بيني وبينك واشباه ذلك أن نوى مها الطلاق وقع بائنا وان نوى ثلاثا فثلاث وان لم سولا يكون طلاقا سواء كانا في حالة الرضى او الغضب او مذاكرة العالاق و النفو بضات امرك بيدك اختارى فني حالة الغضب لايصدق في النفويضات ولافي الكنايات الرجيعة بعني لايصدق في التفويضات اذا قالت مجيدته اخترت نفسي اوطاقت نفسي ثم في أولها اخترت نفسي بقع طلقة بائنة وفي قولها طلقت نفسي واحدة رجبية (فوله واذا وصف الطلاق بضرب من الزيادة والشدة كان بائنا) لان الطلاق يقع بمجرداللفظ فاذا وصفه بزيادة

و القول قوله في عدم النية و في حالة مذاكرة الطلاق يقع بكل افظ لايصلح قرد و هو القسم الاول و الثانى و في حالة الغضب لا يقع بكل لفظ يصلح فسب و الرد و هو الفسم الثانى و الثالث و يقع بكل لفظ لا يصلح لتما بل للجواب نقط و هو القسم الاول كافى الايضاح (واذا وصف الطلاق بضرب من الزيادة و الشدة كان) الطلاق (بأننا) لان العالاق يقع بمجرد اللفظ

افاد معنى ايس في لفظه (قو لد مثل ان مقول انت طالق بأئن اوطالق اشدالعالاق اوافحش الطلاق اوطلاق الشيطان اوطلاق البدعة اوكالحبل او ملاء البيت) وكذا اخبث العلاق او اسوء الطلاق او انت طالق اقبح العلاق و نوى ثلاثًا فهي ثلاث وان نوى واحدة فهي واحدة رجعية عند ابي يوسف وقال مجمد باللة وفي الهداية اذًا قال انت طالق اشد الطلاق اوكالف او ملا ً البيت فهي واحدة بإينة الا ان ينوى ثلاثًا فيكمون ثلاثًا لذكر الصدر وفي شرحه اذا قال كالف ان نوى ثلاثًا فثلاثًا و ان نوى واحدة فهي واحدة بالنة وان لم يكن له لية فواحدة بالنة عندهما وقال مجمد هي ثلاث لا نه عدد فيراد به النشبيه في العدد كما اذا قال كعدد الالف قال مجد فان نوى واحدة بالنة دندية فيما بينه وبينالله نعالىولا ادلنه فيالفضاء وآن قال واحدة كالف فهى واحدة بالنة اجماعاً ولايكون ثلاثًا وإن ثوى لان الواحدة لا تحتمل الثلاث وإن قال انت طالق كعدد الالف او مثل عدد الالف او كعدد ثلاث او مثل عدد ثلاث فهی ثلاث و آن نوی غیر ذلك قال الخبندی اذا قال انتطالق مثل الحبل او مثل عظم الحبل اوملا الكوزاو ملا البيت اوكالف اومثل الف كان بائنا في ظاهر الرواية بالاجماع والاصل أن عند أبي حنيفة متى شبه الطلاق بشيء مقع بأنا بأي شيء شهه صغيراكان او كبيرا سواء ذكر العظم اولا وعند ابي يوسف انذكر العظمكان بأننا والافلا سواء كان المشبه به صغيرا اوكبيرا وان لم بذكرالمظم يكون رجعيا وعند زفر ان كان المشبه به يوصف بالشدة والعظم كان باشا والا فهو رجعي ومجمد قبل مع ابي حنيفة وقيل مع ابي توسف بيانه اذا قال انت طالق مثل عظم رأس الابرة كان باثنا عند الى حنيفة وابي يوسف وقال زفر هورجعي وان قال مثل رأس الابرة اومثل جبة الحُردل فهوبائن عند ابي حنيفة ورجعي عند ابي يوسف وزفر وان قال مثل الجبل كان بائنا عند الى حنيفة وزفر وقال الولوسف رجعي وان قال مثل عظم الجبل كان بائنا اجماعا فان نوى مهذه الألفاظ كابها ثلاثا كان ثلاثا بالاجماع وان قال انتطالق مثل عدد كذا واضاف الىشى ليس له عدد كما اذا قال انت طالق عدد الشمس او عدد القمر فهي واحدة بائنة عند ابي حنيفة و رجعية عند ابي توسيف ولو قال كالنجوم فواحدة عند محمد لان معناه كالنجوم ضياء الا ان نوى العدد فيكون ثلاثًا وإن قال انت طالق عدد التراب فهي واحدة عندابي بوسف وثلاث عند مجد وان قال عدد الرمل فهي ثلاث اجماعاً وإن قال انت طالق لا قليل ولاكثير نقع ثلاثًا هو المحتسار لان القليل واحدة والكثير ثلاث فاذا قال اولا لاقليل فقصــد الثلاث ثم لا يعمل قوله ولاكثير بعد ذلك وان قال لاقليل ولاكثير مقم واحدة على هذا القياس كذا في الواقعات وان قال انت طالق مرارا تطلق ثلاثًا اذا كانت مدخولاً بها كذا في النهام و أن قال أنت طباق عدد ما في هذا الحوض من السمك و ليس فيه سمك لقم واحدة وان قال انت طالق تطليقة شديدة اوقوية او عربضة اوطويلة فهي واحدة

فاذا وصفه نزيادة وشدة افاد معنى ليس في لفظه و ذلك (مثل أن تقول انت طالق بائن او طالق اشــد الطلاق ا وافحش الطلاق اواشره اواخبثه اوطلاق الشيطان اوالبدعة ا وكالجبال ا وملا البيث) اوعريضة او طويلة لان الطلاق انما بوصف مذه الصفة باعتبار اثره وهي البينونة في الحال فتقعرو احدة بائنة اذا لم يكن له نية او نوى ثنتين في غير الامة اما اذا نوى الثلاث فثلاث لمامر من قبل و لوهني مقوله انت طالق واحدة ويقوله مائن او البنَّة اخرى يقع تطليقتان بائتان لان هذا الومسف يصلح لاشداء الانقام هدانه

(واذا إضاف الطلاق الي جلتها او الى مايسر له عن الجلةوقم الطلاق) وذلك (مثل أن مقول) لها (انت طالق اورقبنك طالق اوعنفك طالق اوروحك طالق او جددك) او مدلك (اوفرجك اووجمهك) اورأسك لان هذه الاشياء يسر بها عن الجلة فكان عنزلة قوله انت طاق (و كذبك ان طلق جزأ شايعا) منها و ذلك (مثل ان مقول) لها (نصفك او ثلثك) طالق لان الجزء الشايع محل لسائر التصرفات كالبيع وغيره فكذا يكون محلا للطلاق الا انه لايجزي في حق الطلاق فيثبت في المكل ضرورة (وأن قال مدك اورجلك طالق لم يقع الطلاق) لاضافته الى غير محله فيلغو كماذا اضافه الي ريقها او الى طفرها واختلفوافي البطن والظهر والاظهر أنه لايصيح لانه لايعبر برما عن جميع البدن

بأثنة وعن ابي يوسـف رجعية لان هذا الوسـف لايلبق بها فيلغو وان قال انت طالق من ههنا الى الشام او الى بلد كذا كا ن رجعيا عندناو عند زفر طلقة بائنة و ان قا ل طلقة بنبلة اوجيلة اوحدلة اوحسنة فتي ظاهر الرواية بقم الحال سواء كان حالة حيض اوطهر ولايكون السنةوعن ابي يوسف السنةويقع في وقت السنةوان قال انتطالق للسنة اوللمدة أو طلاق الدين أوطلاق الاسلام أو طلاق السنة أواحسسن الطلاق اواعدله او أخيره اوطلاق الحق اوعلى السنة فهذاكله للسنة ان صادف وقت السنة يقع والا فينتظر الى وقت السنة يعني انه يقع اذا كانت المرأة طاهرة من غير جماع أوحاملا قد استبال حلها وأن قال انتطالق على انى بالخيار طلقت ولاخيار لهو ان قال انت طالق الى سنة طلقت عند مضى السنة عند ابى حنيفة ومجدوة الرز وطلقت في لحال كذا في الينابيع ولوقال انت طالق مالابجوز عليك من الطلاق طلقت واحدةوقوله مالابجوز عليك إطل وأن قال انتطالق على أنه لارجمة لي عليك يلغوو علك الرجمة وقيل مقع واحدة بائنة وان نوى الثلاث فثلاث وان قال انت طالق فقيل له بعدما سکت کم فقال ثلاث فعندابی حنیفة و ابی یوسف بقع ثلاث و آن قال انت طالق کذاو اشار بالابرام والسبابة والوسطى فهيءثلاث لان الاشارة بالاصابع تفيد العلم بالعددفان نوى المُضُومَتِينُ لايصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى وان قال انتطالق كذا واشار بواحدة فهي واحدةوان اشار نتنتن فهما اثنتان والاشارةتقع بالمنشورة وقيل اذا اشاربطهورها فبالمضمومة بعني اذا جعل ظاهر الكف الي المرأة وبطون الاصابع ألى نفسه فالمعتبر في الاشارة بعدد ماقبضه من اصابعه دون ماارسله ولوقا ات له طلقني وطلقني وطلقني فغال قدطلفتك فهيثلاثنوى اولم ينولانها امرته بالثلاث وهذا يصلح جواباً وان قالت طلقني طلقني طلقني بغير واو فقال طلقتك ان نوى واحدة فواحدة و أن نُوى ثلاثًا فثلاث و أن قالت طلقني ثلاثًا فقال انت طالق او فانت طالق فهي و احدة وأن قال قد طلفتك فهي ثلاث كمذا في الواقعات (قو له واذا اضاف الطلاق الي جعائها اوالي مايعبريه عن الجملة وقع الطلاق مثل ان يقول انت طالق اورقبتك طالق اوعنك اوروحك اوجسدك اوفرجك اووجهك) لان كل واحد من هذه الاشباء يعبريه عن الجلة ولهذا ينعقد البيع بالاضافة اليما مثل أن يقول بعتك رقبة هذه الجاربة اوجسدها او فرجها فكذا في الطلاق وكذا اذا قال نفسك طالق او بدئك وكذا الدم فى رواية اذا قال دمك طالق فيه روايتان الصحيحة منهما يقع لان الدم يعبر به عن الجملة عال ذهب دمه هدرا واذا قال الرأس منك طالق اوالوجه منك طالق اووضع بده على رأسها اووجهها وقال هذه العضو طالق لانقع الطلاق لانه لم يضفه المها وكذا العتاق مثل الطلاق (قو له وكذلك أن طلق جزأ شابعًا مثل أن نفول نصفك طالق اوثلثك) اوربعك أوسدسك اوعشرك وان قال انت نصف طالق طلقتكما اذاقال نصفك طالق (قو له و إن قال مدك طالق اورجاك طالق لاسم الطلاق) وكذا

اذا قال ثديك طالق وقال زفر والشافعي يتم و كذا المسان والانف والاذن والساق والفيند عل هذا الخلاف • فان قيل الدعزلة الرأس بعبر بها عن الجيع قال عليه السلام ه على اليد مااخذت حتى ترد ، قبل أراد باليد صاحبًا و هندنا أذا قال الزوج اردت صاحبًا طلقت ولا نه مجوز ان تكون البد هناك عبارة عن الكل مقرونا بالاخذ لان الاخذ باليد يكون ولايكون كذلك مقرونا بالطلاق وجه قول زفر آنه جزء مستمنع به بعد النكاح فيكون معلا الطلاق ثم يسرى الى الكل كما في جزء الشابع بخلاف مااذا اضيف اليه النكاح فانه لابجوز اجماعاً لان التعدى ممنع اذا لحرمة في سائر الاجزاء تغلب الحل في هذا الجزء وفي الطلاق الام على المكس ولنا آنه اضاف الطلاق الى غير محله فيلفوكما أدا أضافه إلى ربقها أوظفر هاو هذا لأن محل الطلاق مايكو ل ف الفيد لان الطلاق ينبي عن دفع القيد ولاقيد في اليـد بعني بطريق الاصالة حتى لانصيح اضافة النكاح المها اجماعا وانما ملكت علائالنكاح تبعا لااصالة وممناه انه لابصيح اضافة النكاح الى اليد والرجل بخلاف الجزء الشابع لائه محل للنكاح عندنا حتى تصح أضافته اليه فكذا تكون محلا لاطلاق وفي الفتاوى اذا اضاف لنكاح الى نسف المرأة فيه رواشان الصحة منهما آنه لايصيح وان قال ديرك طالق لانطلق وكذا في لمملوكة لاتمثق لانه لايسر به عن جميع البدن واختلفوا في الظهر والبطن والاظهر انه لانقم لانه لابعير مما عن جميع البدن وال قال شعرك طالق او ظفرك او ريفك او دمك او اعرفك لم تطلق بالاجاع لانه لايصح اضافة النكاح اليه (قو له و ان طلقها نصف أطليفة اوثلث تطليقة كانت طلقة واحدة) لان الطلاق لا يُجزى وعلى هذا ادًا قال آنت طالق طلقة وربعا اوطلقة ونصفا طلقت اثنين وان قال طلقة ونصفها لمبقعالاو احدة لانه اضاف النصف الى ألموقوعة وقد وقعت جملتها فلم تقع ثانيا وهذا قولَ بعضهم والمختار انه يقع ثنتان وان قال انت طالق نصف طلقة ثلث طلقة سدس طلقة طلقت واحدة وأن أثبت الواو طلقت ثلاث لان العطف غير المعاوف عليه ولوكا ناهار بم نسوة فقال بينكن تطليقة طلفت كل واحدة تطليقة كاملة وكذا اذا اوقع ليُمْين اثنتين اوثلاثًا او اربعا وقع على كل و احدة طلقة فان نوى أن يكون كل طائقة بينهن جميعاو قم علمين ثلاث لانه شدد على نفسه وان قال بينكن خس تطليفة طلفة كل واحدة اثنانين وكذا الى الثمان وان قال بينكن نسع تطايفات وقع علىكل واحدة ثلاث وان قال لامرأته انت طالق ثلاثة انصاف تطليفتين طلفت ثلاثا لان نصف تطليفة طلفة فاذا قال ثلاثة انساف كن ثلاثاو ان قال ثلاثة انصاف طلفة قيل بقع ثنتان لا ثما طلقة ونصف فتكامل وقيل متم ثلاث لان نصف كل تطليقة متكامل في نفسها وان قال نصف طلغة وثلث طلفةور بمطلقة يقع ثلاث لانه اضاف كل جزءالى طلقة نكرة والنكرة اذا اعيدت كان الثانى غيرالاول وأن قال نصف طلقة وثلثها وسدسها فهي واحدة لانه اضافكل جزمالى تطليقة معرفة بالكناية والمرفة اذا اعيدت كان الناني هو الاول قوله وطلاق

هدایه (وازاطلفها نسف تطلیفهٔ اوئلث تطلیفهٔ کانت طلفهٔ واحدهٔ) لان الطلاق لاینجزی وذکر بعض مالا یتجزی کسذکر السکل (وطلاق

المكره والسكران واقع) اما المكره فطلائه واقع عندنا وقال الشافى لايقع والحنلاف فيا اذا اكره على لنظ الطلاق اما اذا اكره على الافرارية كافريه لايقع اجماعاً لائه لم يقصده اشاع الطلاق بلقصد الاقرار والاقرار محتمل الصدق والكذب وقيام السيف عل رأسه بدل على انه كاذب والهزل بالطلاق يتم طلاقه لقوله عليه السلام • ثلاث جدهن جد وهزلهن جدالنكاح والمتاق والطلاق » • وقوله • والسكران • هذا أذا سكر منالحر والنبيذ اما من البيم والدواء لامتع كالمتمى عليه وفى شاهان هذا اذا لمبطرانه بنبج اما اذا علم يقع و في الحيط السكر من البنج حرام وطلاقه واقع وان ارتد السكران لآتبينام أنه منه لان الكفر من باب الاعتقاد فلا يُصفق مع السكر وان اكره على شرب الخر اوشره مند الضرورةفسكر فطلق اواعنق قال فالكرخي يتم وفاليزدوى لابقع وهو الصيح وفىالبنابيع الطلاق منالسكران واقع سواء شربالجر طوط اوكرها او مضطَّرا قوله عشرة السياء نصم معالاً كراء النكاح والطلاق والعناق والرجمة والايلاء والقُ فيه والظهسار وآليين والنذر والعفو عن القصساس واما السكران فيسيم تصرفاته نافذة لائه زال مغله عا هومصية فلايشرزوا له زجرا له ولائه مكلف بدلالة انه يلزمه الحد بالفذف والقود بالفتل ولائه مخساطب بالشرايع قال الله تمالي ﴿ وَلا تَمْرِيوا الصلوة وانتم سكارى ﴾ واختار الكرخي و الحساوى ال طلاق السكران لامتم لانه زائلالمقل للما زال بسبب هو معصية فجمل باقبا زجراله وقد قالوا الالطلاق يقع من الانسال وال لم يقصده مثل الديد ال يقول لامرأته اسفى فسبق لسائه فقالت أنت طالق طلقت وكذا المتاق فيالعجع وروى هشام عن عمد انه اذا اراد ان يغول لعبده اسقى فغال انت حر لايستق مخلافالطلاق والعميم انه يقع فياما (فَوْ لِلَّهُ و مُتَمَالُطُلاق أَذَا قَالَ نُويِتُهُ الْطَلاق) يعني المكره والسكران لان الا كراه والسكر لايؤثران في الطلاق فاذا اخر اله كان قاصدا لذلك فقدا كده فوقع وهذا اختيار الكرخي واللماوي ويحتمل ان الشيخ ترجح تولهما عنده فاذا افاق السكران واقر على نفسه انه نوىالطلاق مدق عندالكرخي والطماوى ويتم الطلاق حينتذ بالاجام وقال عامة المحاشا ان صريح الطلاق والسكران من الحر والنبيذ يوقع الطلاق من ضر نيسة ضلى هذا القول محتمل ان يكون قوله ويتم الطلاق اذا قال نويت الطلاق وقع سهوا من الكانب وفي بنس النسخ وبقع الطلاق بالكسايات اذا قال نويت هالطلاق وهو صواب لان الكنايات هي التي تُعتقر الىالنية وفي بعض النسع ويتع الطلاق بالكناب فانكان كذا فالمراديه اذاكتب طلاق امرأته كتابا مستبينا على لوح او حالط او رمل او ورق الانتجار او غير ذاك وهو مستبين اذنوى الطلاق وقع وال لم ينو لاينع وقبل المستبين كالصريح واما اذا كان لابستبين بان مختب فيالهوى او على المساء او على الحديد او على صفرة صمسا لايتم نوى اولم ينو بالاجاع واما اذا كتب على وجه الكتابة والرسالة والخطاب مثل ان يكتب بإفلانة

المكره والسكران واقع)
قال فالبناسع بردبالسكران
الذى سكر بالجر اوالنبيذ
الما اذا سكر بالبنج او من
قال فى الجوهرة وفى هذا
الزمان اذا سكر بالبنج يتع
طلاقه زجرا عليه وحليه
الفتوى ثم الطلاق بالسكر
طوط اوكرها او مضطرا

كذا في التعجيم (ويقع طلاق الاخرس بالاشارة) المهودة له لانهاقائمة مقام عبارته دفعاللحاجة (واذااصاف الطلاق الى النكاح وقع) الطلاق (عقيب النكاح)وذلك (مثل ان يقول) لاجنبية ﴿ ٥٠ ﴾ (ان تزوجتك فانت طالق او)

اذا الماك كتابي هذا فأنت طالق فانها تطلق يوصول الكتاب اليها ولايصدق انه لم ينو الطلاق (فو له ويقع طلاق الاخرس بالاشارة) هذا على وجهين ان كانت الاشارة يسرف بهاكلامه وقع وانكان لايسرف بهاكلامه لايقع لانا تبقنا بقاء نكاحه وشككنا في ذو اله ولا يزول بالشك ثم طلاقه المفهول بالاشارة اذا كان دون الثلاث فهو رجى (فو له و اذا امناف الطلاق الى النكام وقع عقيب النكام مثل ان يقول لاجنبية ان تزوجتك فانت طالق اوكل امرأة اتزوجها فهي طالق) فأنه اذا تزوجها طلقت عندنائم اذاطلقت وجب عندنا نصف الصداق وان دخل بها وجبالها مهر مثلها ولا بجب الحدثم اذا تزوجهام، أخرى لانطلق لان «ان» لاتوجب التكرار واماه كل» فانها تكرر الاسماء ولا تكرر الانعال حتى لوتزوج امرأة اخرى طلقت قل الأمام ظهيرالدين انما يقع الطلاق فى قوله ان تزوجتك فانت طالق اذا كان وقت التمليق وهي غير مطلقة بالثلاث أما أذا طلقها ثلاثًا ثم قال لها أن تزوجتك فأنت طالق ثم تزوجها بعد زوج آخر لم تطلق قال فىالمنتقى رجل قال انتزوجت امرأة فهى طالق وكماحلت حرمت فتزوجها فبانت بثلاث ثم تزوجها بمد زوج فانه يجوز فان عني نقوله كما حلت حرمت الطلاق فليس بشيٌّ وأن لم يرديه طالاقا فهو يمين (فو له واذا امناف الى شرط وقع عقيب الشرط مثل ان يقول ان دخلت الدار فانت طالق) هذا بالاتفاق لان الملك قائم في الحال والظاهر بقاؤه الىوقت الشرط ولانه اذا علقه بالشرط صار عند وجود الشرط كالمتكلم بالطلاق فىذلك الوقت فاذا وجد الشرط والمرأة في ملكه وقع الطلاق كا نه قال لها في ذلك الوقت انت طالق وانكانت خرجت من ملكه بعد هذا القول ثم وجد الشرط وهي غيرملكه لم تطلق وانحلت البمين لما بيتا أنه يصير عند وجود الشرط كالمتكلم بالطلاق ولوقال لها وقد خرجت من ملكه انت طالق لم تطلق حاصله اذا قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم ابأنهاوانقضت عدتها ودخت الدار انحلت اليمين لوجودالشرط ولم يقع عليها طلاق لان الملق عنم وجود الشرط كالمتكلم بالجواب في ذلك الوقت من طريق الحكم ، فإن قيل اليس أذا قال العميم لامرأ ته أن دخلت الدار فانت طالق ثم جن فدخلت فاثما تطلق وان كان لوابتدأه لم يقع • قلنا انما اعتبرنا الوقوع حكماوالمجنون انما نقم طلاقه منطريق الحكم الاترى انالمنين اذا اجل فمضت المدة وقدجن فان القاضي يفرق بينهما ويكون ذلك طلاقا في الصحيم ولوقال المجنون لامرأ ته ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت وهو صحيح لم يطلق لما قلنا ولو قال ذلك الصحيح فدخلت وهو عجنسون طلقت (فخو له ولا يَصْمَ امنافة الطلاق الا ان يكون الخسالف مالكا اويضيفه ألى ملك) فإن قال لاجنبيـة إن دخلت الدار فإنت طالق ثم تزوجهـا فدخلت الدار لم تطلق) لانه لم يوقع الطلاق في نكاح ولا اضافة الى نكاح

يقول(كلامرأةانزوجها فهی طالق) فاذا تزوجها طلقت ووجبالها نصف المهر فاندخل بها وجب لهامهر مثلها ولأعجب الحد لوجودالشهة ثما ذا تزوحها لاتطلق أسالان انلاتوجب التكرارواما كل فانها توجب تكرار الافراد دون الافعال حق الوتزوج امرأة اخرى تطلق (واذاامنافه) ای الطلاق (الي) وجود (شرطوقع عقيب)وجود (الشرط) وذلك (مثل ان يقول لا مرأته ان دخلت الدار فانتطالق) وهذا بالاتفاق لان الملك قائم في الحال والظـاهر بقياؤه إلى وقت الشرط ويمير عندوحودالشرط كالمتكلم بالطلاق فيذلك الوقت (ولايصم اصافة الطّلاق) اى تعلقه (الا ان يكون الحالف مالكا) للطلاق حان الحلف كقبوله لمنكوحته ان دخلت الدار فانت طالق (اويَّضيفه اليملك) كقوله لاجنبية ان نكعتك فانت طالق (وان) لم يكن مالكا للطلاق حن الحلف

ولم يضغه الى ملك بان (قال لا جنبية ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها فدخات الدار لم تطلق) لدم (قوله)

ما وكل) و هذا ليس بشرط حقيقة لان مايلها اسم والشرط ماستعلق بد الجزاء و الاجزية تنملق بالافسال لكنبه الحق بالشروط لتعلق الفسل بالاسم الذى يليما كقولك كل امرأة الزوجها فكذا درر (وکلاومتی ومتی ما) ونحوذلك كلونحوانت كذا لودخلت الدار (فني كل هذه الشروط اذا وجد الشرط انحلت اليين) لانها غبر مقتضية للعملوم والتكرار فبوجود الفعل مرة يتم الشرط ولانقساء للمين بدونه (الا في كلما فان الطلاق ستكرر ستكرار الشرط) لانها تقتضى تعميم الافعال ومن ضرورة التعميم التكرار (حتى نقع ثلاث تطلبقات) و متهى الحل مزوال المحلية (فان تزوحها بعدذلك وتكرر الشرط لم يقع شئ) لان باستنفاء الطلقات الثلاث المملوكات في هذه النكاح لم سِق الجزاء ويقاء اليمين به وبالشرط وفيه خلاف زفرهدایه (وزوال الملك) بطلقة او تُنسين (بعــد اليمين لابطلها) اي لاسطل اليمين لاندلم بوجد

(قوله والفاظ الشرط ان واذا واذاما وكل وكما ومتى ومتىما) انما قال و الفاظ الشرط ولم يقلوحروف الشرط لان بعشها اسماء وبعضها حروف فالاسماء مثلكل واذا ولهذا يدخلهما التنوين فيقال كل واذا والتنوين علامة الاسمية وكذا متى اسم الوقت المهم والالفاظ تتناول الحروف والاسماء لانكل واحدمهما لفظ فلهذا قال والفاظ ليشمل الحروف والاسماء وانمايدأ بانلانها صرف للشرط ليسفيها منىالوقت وما ورأها ملحق ما واذا تصلح للوقت والشرط فيجازى بها نارة ولا يجازى بها نارة ومتى اسم الوقت المبهم ولزم في باب المجازاة مثل ان لكن مع قيام الوقت وكل للاحاطة على سبيل الافرادوهي تم الاسماء لانما تلازمها فاذا وسلت بما اوجبت عومالافعال وأنما جملت هذه شروطا لان الافسال تايا والشرط آنما حِمل شرطا للفمل ولهذا قالوا ان كلة كل ليست بشرط على الحقيقة لان الذي يليها الاسم دون الفمل الا انها حملت في معنى الشرط لأن الافعال المذكورة بعدها تعود على الاسماء التي وقعت عليها كل فيكون ذلك الفعل عمني الشرط مثل كل عبد اشترينه فهو حر (فو له وكل هذه الشروط اذا وجدت انحلت اليمين) اي انهت لانها غير مقتضية للموم والتكرار فيوجود الشرط مرة تم الشرط ولايقاء اليمين بدونه (قوله الافي كما فان الطلاق يتكرر بتكرر الشرط حتى يقع ثلاث تطليقات) لان كلا تقتضى تعميم الافسال قال الله تمالى ﴿ كُلَّا نَصْعِت جَلُودُهُم بِدُلْنَاهُم جَلُودًا غَيْرُهَا وَكُلَّا ارادُوا أَنْ يُخْرَجُوا مُهَا اعيدوا فيها كا فكررت النضج وارادة الخروج وذاك افعال فولدفان تزوجها بعد ذلك وتكور الشرط لم يقع شي) اى فان تزوجها بعد زوج آخر وتكرر الشرط لم نقع شيُّ عنــدنا وقال زَفر تطلق لنا أن الملك قد انقضى والتطليقات التي استأنفها فى الثانى لم تكن ملكه حالة اليمين ولا شئ منها ولاكانت مضافة الى ملكه فلم يقع شئ و واعلم ان كما اذا دخلت على نفس النزوج بان قال كما تزوجت امرأة فهي طالق محنث بكل مرة وانكان بعد زوج لانانعقادهاباعتبار ماعلك عليها منالطلاق بالنزويج وذلك غيرمحبوره بيانه اذاقال كماتزوجتك فانت طالق ثلاثا طلقت كاا تزوجها ابدا لانبا تكرر الفمل وقد أمناف الطلاق الى تزوجها فتي وجد الشرط وقع الطلاق ولا يشبه ذلك قوله كلا دخلت الدار وكلاكلت فلانا فانالطلاق يتكرر علمها مادامت في ملكه في ذلك النكام فاذا زال طلاق ذلك الملك لم ينصرف التكرار الى غيره كذا فيشرحه (فو لد وزوال الملك بعداليمين لاسطلها) صورته ان يقول لها اندخلت الدار فانتطالق فطلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها ودخلتالدار طلقت لاناليمين انتقدت وهي في ملكه وانحلت وهي في ملكه وهذا مني قوله فان وجد الشرط فى ملكه انحلت اليمين ووقع الطلاق وانكانت دخلت الدار بعد انقضاء عدتها ثم تزوجها ودخلت الدار لم تطلق لاناليمين انحلت وهي في غيرملكه وهذا منى قوله وان وجد فيغير ملكه انحلت البمين ولم يقع شيُّ وكان شيخنا موفق الدين رحه الله

الشرط فبق والجزاء باق لبقاء عله فبق ليمين قيدنازوال الملك بالطلقة اوالثنتين لانه اذا ازال شلاث طلقات فانه سطل

يتول في منى قوله وزوال الملك بعداليمين لا يطلما زوال حل الحملية لازوال الحل حتى لو طلقها ثلاثًا بعد التعليق وتزوجها بعد زوج ودخلت لايقع شئ لانه اذا وجسد الشرط في ملكه انحلت الجين ووقع الطلاق لانه وجد الشرط والحل قابل والزجود في غير الملك انحلت الجين لوجود الثرط ولم يتع شيء لانعدام الحلية وان قال لامرأته ان دخلت الدار نانت طالق ثلاًا فطلقها نمنين و تزوجت غيره ثم عادت اليه و دخلت الدار طلقت ثلاثًا عندهما قال محد تطلق مابق وهو قول زفر واصله أن الثاني مِدم مادون الثلاث حندهما فتعوداليه بالثلاث وحند مجد وزفرلا تهدم فتعود عا بقوان قال لها أن دخلت الدار فانت طالق ثلاثًا ثم طلقها ثلاثًا قرُّوجت غيره ثم رجعت البه ودخلت الدار لم يتع شي كذا في الهدايه وقال انت طالق ان دخلت الداز ينتم ان طلفت في الحال لان ان المفتوحة لبست بشرط لانها تداول الماضي فكأنه قال انت طالق لانك دخلت الدار وكذا اذا قال اذا دخلت الدار يقع في الحال ابضا لا نه يغير الماضي وحروف الشرط ماوقع على المستقبل ولوقال النخلت الدر انتطال طلفت في الحال في القضاءةان قال اردت المهاطالق بالدخول دئ فيما بينه و بين الله تعالى و ان قال انت طالق و أن دخلت الدارطلفت في الحال في القضاء و فيما بينه و بين الله لان مسناه انت طالق دخلت الدار اولم تدخلي وان قال انت طالق الساعة وان دخلت الدار كانت طالغا لساعة واحدة وأن دخلت الدار اخرى قال انت طالق لودخلت الدار لم تطلق وهو عَزْلَةَ قُولُهُ أَنْ دَخُلَتُ الدَّارِ لا له جِمَلُ طَلَاقُهَا مِعْلَقًا يَدْخُولُ الدَّارِ لُووَجِّدُو لِمُعِرِّجُدُ وكذبك اذا قال انت طالق لولا دخوف الدار لم تطلق ايضا وكذا اذا قال انت طالق لادخلت الدار لايقع شي حتى تدخل وان قال انت طالق دخلت الدار طلقت الساعة (قو له قان وجد الشرط وهي في ملكه انحلت الجين ووقع الطلان) لا نه وجو الشرط والحل قابل الجزاء فيزل الجزاء ولا ثبق اليمين (فَوَلَّهُ وَانْ وَجِدُ فَاعْرِمُكُ انحلت اليمين) لوجود الشرط (ولم ينع شي) لانسدام المحلية مثل ان يقول الدخلت الدار نانت طالق ثم طلقها قبل دخول الدار فدخلت ضد الطلاق وانقضاء العدة ثم بستأنف المقد علمًا و تدخل لابقع شي لا تحلال البمين (فَق لَد واذا اختلفا في وجود الشرط كالقول قول الزوج الا انْ يَثِيم المرأة بينة) لأن الاصل بِعَاء النكاح وهي تدعى عليه زواله بالحنث في شرط يجوز البطاع عليه غيرها فلامتيل قولها لا بينة ﴿ قُولُه الْنَ كان الشرطلابط الامنجه تما فالقول قولها في حق تدمها مثل السقول الاحضت فانت طالق فقالت قد حضت طلت) لا نها امينة في حق تعمها اذا لم بطر ذاك الامن جه تما قال فيالذخيرة انما مقبل قولها في الحيض اذا اخبرت وشرط وقو م الطلاق بأق المااذا اخبرت بعد فواته لامقبل حتى لوقالت حضت وطهرت لامقبل واذا قال اذا حضت حيضة فانت طالق فغالت حضت يقبل قولها مالم ترحيضة اخرى لان شرط الطلاق وجود الطهر فيقبل قولهما مابق العابر حتى لوقالت حضت وطهرت ثم الأث

اليمين لزوال المحلية (فا ن وجدد الشرط في ملك أنحلت اليبين) لوجود الشرط (ووقع الطلاق) لوجودالهلية (والوجد) الشرط (في ضير ملك انعلت الجين) ايضا لوجود الشرط (ولم يقع شي) لمدم المحلية (واذااختلفا) ای الزوجان (فی وجود الشرط)و عدمه (فالقول فول الزوج فيه) لتمكه بالاصل وهو عدم الشرط (الاان تغيم المرأة البينة) لاتها مدمية (فان كان الشرط) لايطلع عليه غيرهاو (الإيطرالامن جهتها فالقول) فيمة (قولها) لكن (في حق نفيها) فقط وذك (مثل الانقول) لها (ان حضت فانت طالق ففالت قد حضت طلفت) استعسانا لانها امينة في حق نفسها حيث لاوقف عليه الامن جهنها كا في

امًا حائش اوطهرت منها لاغبل (قو له واذا قال ان حسَّت قانت طالق وفلانة معك فقالت حضت طلفت هي ولم تطلق فلانة لائما شــاهدة في حق ضرتها وهي مَهُمة فلا هَبِل قُولُها في حق ضرتها وهذا اذا كذبها الله بقع هابها خاصة اما اذا صدقها وقع هايهما جميعاً وهذا أيضًا أذا لم بعلم وجود الحيض منها أما أذا علم طلقت فلانة ابضاً وعلى هذا كلا لم يعلم الا من جهاثها مثل قوله أن كنت تحبيني اوْتَبْتَضيني فانت طَالَقَ فَا لَقُولَ قُولُهَا لَانْ أَلْحِيةَ وَالْبَشْنِ لَابِيلِمُ الْامْنَ جَهْمًا وَكَذَا اذَا قَالَ ان كنت تحبين أن بعدنك الله بالنار وأن كنت تبغضين الجنة نانت طالق فغالت أنا احب أن يعذ ثمالة بالنار أوابغض الجنة فالفول قولها ولقم عاما الطلاق والجواب في هذا على الجلس لا له على الطلاق بلقظهما فرقف على الجلس كأنه قال لها ان قلت انا احب أنَّ يُعدُّ فِي اللَّهُ بِالنَّارِ أُوانِعْشِ الْجَنَّةِ وَأَنْ قَالَ لِهَا أَنْ كَنْتُ تَجْيِنُ أَنْ يُعدُّنكُ اللَّهِ بالبار فانت طالق وعبدي حر نقالت أنا أحب دَّهِكِ أو تال أن كـُنتُ تحييني فانت طالق وهذه ممك فغالت أنا أحبك طلقت ولم يعتق العبد ولم نطلق صاحبتها وأن قال أذا ولدت فانت طالق فقالت قد ولدت لا تطلق مالم بصدقها اوبشمد بولادتها رجلان اورجل وامرأتان عندابي حنيفة وعندهما شم الطلاق اذا شهدت القالة وأن تا للها ان دخلت الدار فانت طالق و ان كلت قلامًا فانت طالق فغالت دخلت اوكلت ا, تطلق مالم يصدقها اويشهد رجلان اورجل وامرأتان بالانتماق وان قال لامرأته اذا خضتما ا أمّا طالفان فقالتا جيما حضنا أن صدقهما طلقتا جيما وأن كذبهما لم يطلفاو ان صدق وأحدة وكذب الاخرى طانت الكذبة ولم نطلق المصدقة لوجودكمال الشرط ف المكذبة لان الجين اذا علقت بشرطين لم محنث توجود احدهما وهنا قد علق الطلاق محيضهما جميما فاذا قالتا حضنا فكل واحدة مخبرة عن نفسها شاهدة على غيرها وهي مصدقة على نفسها مكذبة في حق ضرها قادًا صدق احداهما وجد الشرطان في حق المكذبة وهواخبارها عن نفيها انها حاضت وتصديقه لصاحبتها عيضها فلهذا طلقت واما المصدقة فوجد فها احد الشرطين وهو اخبارها عن نفسها ولم بوجد الشرط الآخر من جهة صاحبتها لانه كذمها وهي غير مصدقة في حق غيرها فلهذا لم تطلق (قو له واذا قال لها اذا حضت فانت طالق فرأت الدم لم تطلق حتى يسفر الانتايام) لان ما غطم دونه لایکون حیضا (قو له واذا تمت ثلاثة ایام حکمنا بالطلاق من حین حاضت) وظدُّته أن الطلاق ه في ولو علق عنق عبده ذلك كان في الثلاث حكمه حكم الاحرار ولو غالمها في الثلاث بطل الحلم لكونها مطاقة ولو كانت غير مدخول بها فتروجت حين رأت الدم صمح النزويج ﴿ فَقُولِهِ وَاذَا قَالَ لَهَا انْ حَضْتَ حَيْضَةَ قَانَتَ طالق لم نطلق حتى تطهر من حيضتها) لان الحيضة بالها، هي الكامل منها وكالهابانتهامًا وذلك بالطهر ثم اذا كانت ايامها دول العشرة لم يحكم بطهار ثما بالا نقطاع مالم فنتسل او عضى علما وقت صلاة كامل لجواز أن يعاودها الدم في المدة فتكون حائضاوان كانت

انقضاء العدة (و أذا قال) لها (أن حضت قانت طالق وفلانة ففالت قسد حضت طلفت مي) فنط (ولم تطلق فلانة) لانبا ف حق النير كالمدمية فصبارت كاحد الوراة اذا اقردن على المت قبل قوله في حصيته وال سبل في حق منية الوراة (و أذا قال لها) اى زوجته (ان حضت فانت طالق فرأت الدم لم متم الطلاق) علما حالابل (حتى يستر ثلاثدالم) لاحفال انقطاصه دونها فلا یکون حیضا (فاذا تمت) أما (تلاثة ايام حكمنا بوقوع الطلاق من حين حاضت) لانه بالامتداد عرف اله من الرجم فكان حينسا من الاشداء (وادًا قال لها اذا حضت حيضة فانت طالق لم تطلق حتى تطهر من حيضها) لأن الحيشة بالهاء هي الكاملة منها ولهـذا جل عليه حديث الاستبراء وكالها بانتهائها وذبك بالعلهر هداه

ايامها عشرة وقم علما الطلاق عضيا و أن لم تغلَّمل ﴿ وقولُه ﴿ حَتَّى تَعْلَمُو مِنْ حَيْضُمًّا ﴾ فائدته ازالطلاق سنى ولوهلق عتق عبده ذاك كان فى الثلاث حكمه حكم المبيد وان غالمها صرم الحلم لكونها زوجة وأن كانت غيرمدخول ما فتُزوجت حينرأت الدملم يصرم النكاح وان قال ان حضت نصف حيضة فانت طالق لم نطلق حتى تحيض و تطهروكذا اذًا قال ثلث حيضة أوبندس حيضة وأذا قال أذا حضت نصف حيضة فانت طاأتي واذا حضت نصفها الآخر فانت طالق لايدم شيء مالم تحض وتطهر فاذا حاضت وطهرت وقم طلقتان والزقال لها انت طالق فى حيضك اومع حيضك فحين مارأت الدم تطلق بشرط أن يستمر ثلثان وأن قال في حيضتك أومم حيضنك قالم تحض وتطهر لانطلق ولا يعتد مثلث الحبضة من العدة ولو قال لها وهي حائض اذا حضت فانت طالق اوقال وهو مربض اذا مرضت فانت طالق فهذا على حيض ستقبل ومرض مستقبل فان قال عنيت ما محدث من هذا الحيض أوماز بد من هذا المرض فهو كانوى لان الحيض ذواجزاء فحدث حالا فعالا و كذ الرض فاذا نوى جزأ عادنًا من ذلك صدق و كذا صاحب الرطف اذا قال الرعفت فانت طالق فهو على هذا و كذااذا قال الحبل اذا حبلت فهو على حبل مستقبل الا أنه أذا نوى الحبل الذي هي فيه لايحنث لانه ليس له اجزاء متعددة وانماهو معنى واحدوان قال انت طالق اذا صمت وماطلقت حين ننيب الثمس في اليوم الذي تصوم فيه مخلاف ما اذا قال اذا صمت فانها نطاق اذا اصبح صائما لانه لم يقدره عبيار وقدوجد الصوم يركنه وشرطه ومن قال لامرأته وادًا وَلَدَتْ غَلَامًا غَانتُ طَالَقُ وَأَحْدَةُ وَأَدًّا وَلدَتْ جَارِيَّةً فَانتُ طَالَقَ أَنْنَينَ فُولَدَتْ غلاماً وجارية ولايدرى أيهما أولالزمه في القضاء طلقة وفي النزء ثنان وانقضت العدة لانها ان ولدت الغلام اولا وقعت الواحدة وتنفضي عدتها نوضع الجاربة ثم لاشم شيء آخر لانه حال انقضباه العبدة وان ولدت الجارية اولا وقعت طلقنان والقضت عدنتها بوضع الغلام ثم لايقع شي آخر لا نه حال الفضاء العدة فاذا في حال يقم واحسدة وفي حال الننان فلايقم الثانية بالشك والاولى أن يأخذ بالننين تنزها واحتياطا والعدة منقضية ييقين وان قال اذا ولدت ولدا فانت طالق فولدت ولدأ مينا طلقت وكذا اذا قال لامته اذا ولدت ولدا فانت حرة فهوكذبك لان الموجود مولود فيكون ولدا حقيقة وبعتبر ولدا في الشرع حتى شقضيء العدة والدم بعده نفاس وامنه أمولد فبْصِّق الشرط وهو ولادة الولد (فَوْ لِهُ وطلاق الامة تطليقنان حراكان زوجها اوعبدا وطلاق الحرة ثلاث حراكان زوجها اوعبدا) والاصل في هذا إن الطلاق والمدة عندنا ممتران بالنساء وقال الشافعي الطلاق بالرجال والمدة بالنساء وتقسره حرة نحت عبد طلاقها ثلاث عندناو عنده ثننان واجعوا أن عد تباثلاث حيض امة تحت حرطلاقها ثنتان عندمًا وعنده ثلاث واجعوا أن عدتما حيضنان وبأمااذا كانت الامة نحت عبــد فطلاقها ثنتان وعدتها حيضتان بالاجاع واجموا ان عدد

(وطلاق الامة تطلبقتان حراكان زوجها اوعبدا وطلاق الحرة ثلاث حراكان زوجها اوعبدا) والاصل في هذا ان الطلاق والصدة عندنا معتبران بالنساء لان حل المحلية نمسة في حقها والرق اثر في تنصيف النم الاأن العقد لاتجزى فتكاملت عقدتين (واذا طلق الرجل امرأته قبل الدخول بها) والحاوة (ثلاثًا) جلة (وقس عليها) لان الواقع مصدر عدوف لان معناه طلاقا ثلاثًا على ما بينا فلم يكن قولهانت طالق ايقاعًا على عدة فيقمن جلة عدايه (فان فرق الطلاق كا ثن يقول الها انت طالق طالق طالق (بانت بالاولى ولم تقع الثانية) لان كل واحد ايقاع على حدة وليس عليهًا عدة كاذا بانت بالاول صادفها الثاني فح ٥٥ كه وهي اجنبية (وان قال لها انت طالق واحدة وواحدة وقعت

علمها) طلقة (واحدة)لما ذكركا انها بانت بالاولى ظرُتُمُمُ الثَّالِيةُ ﴿ وَانَّ قَالَالُهَا انت طالق واحدة قبل واحمدة وقعت) علمها (واحدة) و الاصل في دَاك أَنْ الْلَقُوطُ لَهُ أُولاً ان كان موقعا اولا وقعت واختدة والكالاالمفوظ له اولا موقعا آخراوتيت تنتان لان الامتاع في الماضي الماع فالحال لازالاسناد ايس في وسعه فيقتر نان فاذا ثبت هذا فقوله انت طالق واحدة قبلواحدة الملفوظ به اولا موقع اولا فتقع الاولى لا غير لانه اوقع واحدة واخبر أنها قبل اخرى مستقع وتسذ بأنت يهذه فلغت الشائبة (و) كذا (أن قال لها وأحدة بعدها واحدة وقت واحدة) ايضا لان اللفوط 4 أولاموقع أولا فنقم الاولى لا غير لانه اوقع واحدة واخبران بمدها اخرى سنقم (وان

المنكوحة معتبر بالرجال فانكان الرجل حرا علك اربعا من الحرائر والاماء وانكان عبدا بِهِكُ اثنين حرتين كانتا او امتين (فَو لِدواذا طلق امرأته قبل الدخول ما ثلاثا وقعن عامًا) لأن قوله انت طالق ثلاثًا كلة واحدة لأنه لا مقدر شكام ما الا على هذا الوجه لال قوله ثلاثًا تفسيروصفة وليس باينداء ايناع وكذا انت طالق بائن لان الصفة والموصوف كلام واحدوكذا انت طالق اثنتين (فوله نان فرق الطلاق بانت بالاولى ولم تقم الثانية) لا نما لما بانت بالاولى ولا عدة علما صادفتها الثانية وهي اجنبية فلهذا لم متم وسنوا، كرر لفظ الطلاق محرف عطف او بغير حرف عطف فانه متم الاول ذون الثانية اذا لم مخل هلى الكلام شرطا و هذا مثل قوله انت طالق طالق او انت طاس وطااق او طالق فطالق او طالق ثمطالق او انت طالق انت طالق لان كلو احد من هذا امناع على حدة فيتع الاولى في الحال (قو لدو اذا قال لها انت طالق و احدة ووأحدة وقعت علما واحدة) لانها بانت بالاولى وان مانت قبل قوله واحدة لم يقع عليها شي لانه قرن الوصف بالمددفكان الواقع هو المدد فاذا مانت قبل ذكر المدد فات المحل قبل الابقياع فبطل وكذا اذا قال انت طيالق ثنين أو ثلاثا كذا في الهدايه (قُو لِهِ وَانْ قَالَ وَاحْدَةُ بُلُ وَاحْدَةُ وَفَتْ وَاحْدَةً) وَكَذَا أَذًا قَالَ وَاحْدَةً بِعَدْهَا واحدة والاصلان الملفوظه اولاان كان وقعا اولاوقمت واحدة وان كان الملفوظه اولا موقعًا اخر وقعت تُنشالُ فاذا ثبت هذا فقوله انت طالق واحدة قبل واحدة الملفوظ به اولا موقع اولا فيقع الاولى وتصادفها الثانية وهي اجنبية وكذا واحدة ببدها واحدة الملفوظ به اولا موتم اولا فيقم الاولى لا غير لانه اوقم واحدة واخبر ان بمدها اخرى وقد بانت بهذه (قو له و ان قال و احدة قبلها و احدة وقعت ثنتان) لان الملفوظ به اولا موقع اخرى فوقتنا معا لانه اوقع الواحدة واخر ان قبلها واحدة (قُولُه وأن قال واحدة بمد واحدة يقع ثنان) وكذا أذا قال واحدة مع واحدة أو معها وأحدة لان مع المفارنة فكما "نه فرق بينهما فوتعنا وڨالمدخول بها مقع ثنتان في الوجوء كلها لقيام المحلية بعد وقوم الاولى وأن قال لفر المدخول بها أنت طالق واحدة وعثمر فناووا حدةو ثلاثين طلفة ثلاثا لال هذه الجلة لا يعتر بها الا هكذا فهي جلة واحدة كقوله احد عثمر طلقة وقال زفر تطلق واحدة لان العشرين معطوفة على الواحدة فيصركا منه قال انت طالق واحدة وثنتين فانها نطلق واحدة كذا هذا

قال لهساً) انت طالق (واحدة قبلها واحدة وقعت ثنشان) لان الملفوظ به اولا موقع آخر لانه وقع واحدة والمجر ان قبلها واحدة سابقة فوقعنا معا لما تقدم ان الايفاع فى الحام فى الحال (و) كذا (ان قال واحدة بعد واحدة او مع واحدة او معها واحدة وقعت ثنتان) ابضا لانه فى الاولى اوقع واحدة او اخبر ائما بعد واحدة سابقة فافرتنا وفى النائبة والثالثة مع المقارنة فكا نه فرق بينهما فوقعنا

وعلىهذا الحلاف اذا قال آمنين وعشرين اوالنتين وثلاثين واناقال انتطالق احدى عشرة اواثنتي عشرة طلقت ثلاثا أجماط لانه كلام واحدغير معطوف واذقال واحدة وعشراً وقلت واحدة اجماط لانه كان يمكنه ال يتكلم بها على غيرهذا للفظ والزقال واحدة ونصفا وقت تتنان في قولهم لانها جملة واحدة لايمكن ان شكام بها على غير هذا الوجه واذقال نصفا وواحدة وقع تننان مند الى يوسف ومند مجدواحدة وهو الصبح كذا فيالكرخي (قوله و أن قال لها أن دخلت الدار فانت طالق وأحدة وواحدة فدخلت الداروقيت واحدة عندابي حنيفة) يربديه ان قدم الشرط وعندهما يقع ثنتان واما اذا اخرالشرط يقع ثبنتان اجاعا ثماذا قدم الشرط وكررثلانا طلغت واحدة هنده وعندهما يقع ثلاث وان اخر الشرط وكرر الثلاث طلقت ثلانا اجماط وانكانت مدخولة طلقت ثلاً؛ فيالوجهينُ وكذلك اختلفوا في من قال لغير المدخولة انت طائق ثم طالق ان دخات الدار فانها تطلق واحدة في الحال و بحال مابعدها صند ابي حنيفة لان ثم هتراحي فصاركاً له قال انت طالق وسكت ثم قال انت طالق ال دخلت الدار بخلاف الواو لانها يلجمع وقال ابو يوسسف وعجد لانطلق حتى تدخل المدار فيقع "نتان وان قال لها انت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار وقت الاولى المحال وسقط مابعدها عند ابي حنيفة وعندهما لا يقع عليا شيء حتى تدخل الدار فيفع ثلاث و ان قال انت طسالق طالق ان دخات الداروهي غيرمدخول بها وقعت واحدة ولم يصيح التعليق لانهما اجنبية والكانت مدخولة وقعت وأحدة وتعلقت الثانية لكونها في المدة (قو له واز قال لها انتطالق في مكة طلقت في جميع البلاد) وكذا اذا قال عكة وتطلق في الحال لان الطلاق لإيخنس بمكان دون مكان لانه وصف لها بالطلاق في مكة و منى طلقت فيها طلقت في كل البلاد (قوله وكذا قال انت طالق في الدار) بني الماتطلق فها و في غير هافي الحال • فان قيل اذا عرف عدم الاختصاص عكة عرف ايضا عدمه بالدار فأ فائدة ذكر الدار • فلنا انما ذكر الدار لا له لا يمكن النقال انما لم عنص مكة لانها اشرف الاماكن فاذا كانت وطلقة فها فالاولى الاتكون مطلقة في ما رالاما كن فوضع المسئلة في الدار ليعلم إن عدم الاختصاص بالمكان لا إعتبار شرف مكة واما اذا قال انت طالق في ذهابك الى مكة فهو على الذهاب لا له ادخل في على ضل فصار شرطا وان قال انت طالق فيالثمين وهي فيالظل كانت طالفًا مكانها لان الثمس ليست يفعل ويكون معناء في مكان الثمس والمطلقة في مكان مطلقة فكل مكان واذقال انت طالق فى ثلاثة المام طلقت حين تكلم لا نه جعل الايام ظرة ولاعكن ان يكون كلها ظرة للايقاع فصار الظرف جزأ منها وقد وجد عقيب كلامه (فَوَ لَهِ وَانْ قَالَ لَهَا انتَ طَالَقَ اذَا دَخَلَتَ مَكُهُ لَمْ نَطْلَقَ حَيْمَدَخُلُ مَكُهُ ﴾ لانه علقه بشرط الدخول وهوضل غير موجود فلم تطلق دون وجوده (فوله وان قال لها انت طالق غدا وقع عليهــا العالاق بطلوع النَّهِ) لائه توسفها بالعلاق في جميع

واحدة عند ابي حنيفة) وعندهما ثنتان و ان اخر الشرط بقم ثنان اتعاقالان الشرط اذا تأخرينير صدر الكلام فيتوقف عليه فيفعن جلة ولا منبر فيما أذا تقدم الشرط فلم ينسوقف ولو مطف محرف الفياء فهو مل هذا الخلاف فيا ذكر الكرخي وذكر الفقيم أبو الميث يقسع واحدة بالاتفاق لان الفاء بتمقيت وعوالامهم عدابه (واذا قال لها انت طالق عكة) او في مكة (فهي طالق) في الحال (في كل البلادو) كذبك (اذا تال انت طالق في الدار) لان الطلاق لا يخصص عکان دون مکان و ان عنى ١١٤١ البت مكة بصدق ديانة لاقضاء لانه نوى الاضمار وهو خلاف القاامر مداه (و ان قالها انتطالق اذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة) لانه علقه بالدخول ولوقال في دخواك الدار بتعلق بالفعل لمفساربة بين الشرط والظرف فحمل عليه مند تعذر الظرف هدانه (و أن قال لها انت طالق غداوتم الطلاق عليا

بطلوع النبر) لائه وصفها بالطلاق في بيسع المنه و ذلك بوقوحه في اول جزء منه ولونوى آخر النهاد ﴿ المند ﴾

الند ودُّك يوقوعه في اول جزَّ منه فان نوى به آخرالنهار صدق ديانة لا قضاء لانه نوىالقنصسيص فالنموم وهو عشمل ونية القنصيص فالنموم صححة فيسا تينه وبين الله نعالي كما اذا قال لا آكل طعاما وهو خوى طعاما دون طعام وأن قال انت طالق اليوم غدا اوغدا اليوميؤخذ باول الوقنين الذي تفوه به فيقم في الاول في اليوم وفيالناني فيالغد لانه لمسا قال اليوم كان تنجيزا والمجز لا يحتمل الاضافة واذا قال غدا كان اضافة والمضاف لا يتجز لما فيه من ابطال الاضافة فلفي الشرط في الفظين قال فيالنساية أذا قال أنت طالق اليومغدا طلقت اليوم طلقة في ألحال ولا تطلق اخرى في ضد لان وقوع هـذه الطلقة اليوم يتصف بهـا اليوم وخدا وبعـد غد وال قالت انت طالق اولاالنهارو آخره يقع واحدة لا غير لما ذكرنا وال قال أنت طالق غدا اليوم لا يتم الاف غد لانه انما وصفها بالطلاق غدا وبالطلاق الذي يتم في الغد لا تكون موصوفة بماليوم فلفي قوله إليوم وان قال انت طالق آخرالتهار وأولهضم تثنان وان قال انت طالق اليوم و ذدا بالواو قال في المبسوط تطلق في الحسال وأحدة ولا تطلق غرها لازالعطف للإشراك وقدوصفها بالطلاق فىالوقتين وهى بالطلقة الاولى تنصبف بالطلاق فيالوقنين وان قال غدا والبوم تطلقالبوم واحدة وغدا اخرى وقال زفر لا تطلق الاو احدة قوله وان قال انتطالق ف د وقع علما الطلاق بطُّاوعِ الغَبِرِ قَالَ قَالَ نُوبِتُ ﴾ آخرالمَار صدق عند ابي حنيفة ديانة وقضاء وعندهما لا بصدق في الفضاء و بدئ فيما بينه و بين الله لابي حنيفة أنه جمل المدرّ فارقا لوقوع الطلاق فيهوكونه ظرفا لانقتضي كونها مطلفة فيجيع اجزائه لان الفارفية لا نقنضي الاستيماب الاترى الك ادا قلت صحت في شعبان لا يقتضي ان يكون صياما في جميمه مخلاف قوله غدا لانه منتضى الاستيعاب حيث وصفها مذه الصفة مضاة الى جميع الغد الاترى الكاذا قلت صمت شعبان اقتضى صوم جميعه ولهما أنه وصفها بالطلاق في جيم الله فصار عزلة قوله غداو أذا قال انت طالق امين و أنما تزوجها اليوم لمتطلق لانما لم تكن في ملكه امس مخلاف ما اذا قال لعبده انت حر امس وانما اشتراءالبوم فانه بمثق لان كونه حرا امس يحرم استرقاقه اليوم فكا أنه قال انت حر الاصل و في مسئلة المرأة كونها طالقا امس لا محزم نكاحها اليوم و أن تزوجها أول أمس وقع الطلاق الساعدلانه اضافه الى حال ملكه وان قال انت طالق قبل ان الزوجك لميقع شئ لانه لا يصم تقدم الطلاق على النكاح وان قال لامرأة يوم ارزوجك فانت طالق فتزوجها ليلاطلنت وان قال لامرأته انا منكطالق فليس بشيُّ وان نوى طلاقا لان الطلاق لازالة القيد وهي فهادونه الاثرى ائماهي الممنوعة من التزوج والحروج والزوج خطلق الى ماشاء من النزوج شلات سواهاو يستمتم بامائه و ان قال انا منك بان اوعليك حرام نوى الطلاق طلقت لان الابانة لازالة الومسلة وهي مشتركة وكذا التمريم لازالاا كحل وهو مشترك فعمت اضافتهما الهما وان قال انت طالق اولا فليس بشئ

صدق ديانة لاقضاء لانه نوى القصيص في العموم وهو محتمله مخالفا فطاهر هدانه (و أن قال لامرأته اختارى نقسك سوى ذاك الطلاق) قيد غية الطلاق لانه من الكنايات فلا يعمل الابالنية (او قال لها طاق نفسك فلها ال تطلق ندسها مادامت في محلسها ذاك) ولا اعتبار بمجلس الرجل حي لو قام عن علسه و عي في معلما كانت على خيارها (قان قامت منه) ای المجلس (و اخذت فی عمــل آخر خرج الامر من بدها) لان المغيرة لها المجلس باجاء العمابة ولانه تمليك الغمل منها والتليكات تقتضي جواباً في المجلس كما في البيم لان سامات الجلس اعتبرت ساعة واحدة الا أن الجلس تارة بتبدل بالذهباب عنه و مرة الاشتغال بعمل آخر اد مجلس الاكل غير محلس المناظرة ومحلس الفتال غرهما هداه

اجاما وان قال انت طالق واحدة اولا فكذلك ايضا عندهما وقال مجمدتطاق واحدة رجمية والفرق لمحمد انه ادخل الشك في الواحدة لدخول كلة او بينها وبين النفي فسقط اعتبار الواحدة وبق قوله انت طالق مخلاف قوله انت طالق اولا لانه ادخل الشك فياصل الايتماع غلايتم ومن دخل عليه الشك في مالان زوجته فلأيدرى اطلقها املا لم منع الطلاق ولابجب طبه اجتنابها وكان على منهنه حتى بعلم ال الطلاق وقع يغينا و اذا ينم الى امرأته مالا يُقُع عليه الطلاق مثل الجر والبهيد فقــال احدكما طالق طلنت امرأته عندهما وقال مجمد لانطلق والاضماليا من يوصف بالطلاق الا أل الزوج لا مملك طلاقها كالاجنبية لايقم العلمان على زوجته و أن منم اليها رجلا فغال احدكما طالق لم تطلق امرأته عند ابي حنيفة وقال الو لوسف تطلق امرأته لانالرجل لابصح وقوع الطلاق عليه محال كالجهة ولابى حنيفة اله نوصف بالطلاق لان البينونة نسمى طلاقا وقد يوصف بالبينونة والجع بين امرأته وميتذ لم تطلق زوجته اجماعا لان المينة توسف بالطلاق قبل موتها وآن قال لامرأته هذه الكابة طاانطلفت وكذا اذا قال لمبدء هذا الحار حرمتق (قوله واذا قاللامرأته اختارى ننسك ينوى ذلك الطلاق او قا ل لها طاق تفسك فلها ال تطلق نفسها مادامت في مجاسها ذلك) وال تطاول وما أواكثر مالم ثقم منه أو تأخذ في عل آخر وكذا أذا قام هو من الجلس فالاس في يدها ماداءت في مجلسها وايس الزوج ان يرجع في ذلك ولاينهاها عن ماجعل البها ولايفسخ (قول فان قامت منه واخذت في عَلَّ آخر خرج الام من يدها) بعني اذا قامت من مجلمها قبل ان تختار نفسها لانهما اذا قامت صارت معرضة وكذا اذا اشتغلت بعمل آخر بعلم انه قاطع لماكان قبله كما اذا دعت بطعام لتأكله أو ناست اوامتشطت اواغتسلت أواختضبت او باسها زوجها او ناطبت رجلا بالبيم اوالشراء فهذا كله يبطل خبارها وال اكلت لفمة او لقلتين اوشربة جرعة اوجرعتين او نامت قاعدة اوابست ثيابا من غير النتوم او ضلت ضلا قليلا فهي على خيارها وكذا لوقالت ادمو الى مهودا اشهدهم على اختياري او ادعوالي ابي استشيره او كانت قائمة فقعدت فهي على خيارهما و ان كانت قاعدة فاضطبعت فعن ابي بوسف رواشان احدهما يبطل خيارها وبه قال زفر والثانية لايبطل و ان كانت قاعدة فغامت ببطل خيارها وكذا اذا كانت قاعمة فركبت لان هذا أعراض واناخبرها وهيراكبة فان مارت الدابة ما قبل ان تختار بطل خيارها لان سير الدابة من ضلها لانها تقدر على المافها وكذا اذا اخبرها والذابة تسيرضارت قبل ان تختار بطل خيارها والااونفتها فهى على خيارها وان خيرها وهي فيالسفينة فسارت لم يسفط خيارها لان سيرها ليس من ضلها لانها لا تقدر على ايقافها و حكمها حكم البيت فكل ما ابطل خيارها في البيت ابطله نها ومالا الا وان كان الزوج معها علىالدابة اوكانا فيمحل فهي على خيارها وان اندأت في الصلاة بطل خيارها سواء كانت فرضا وتطوعا وان اخبرها وهي

(وان اختارت نسب في قوله اختاري كانت) . طلقة (واحدة بأنسة) لان اختيارها نعموا شبوت احتصاصها مها وذلك بالبان اذبالرجعي تفحكن الزوج من رجعتها يدون رضاها (ولايحكون ثلاثا وان نوى الزوج ذلك) لان الاختيار لايتنوع لانه بني عن الحلوص وهو غير متنوع الاالفلظة والحنة بخلاف البينونة (ولابه من ذكر النفس ف كلامه أو في كلامها) فلو قال لها اختاري ففالت اخترت كان لفوا لان قولهما اخترت من غير ذكر النفس في احمد كلامهما محتمل لاختيار لفمها اوزوجها فلانطلق

ف الصلافة تمتما ان كانت فريضه او وترا فهي على خيارها وان كانت تطوما ان سلت على ركسين فهي على خيارها و أن زادت عليما بطل خيارها لان مازاد على ركسين في التطوع كالدخول في صلاة اخرى وان كانت في سنة الظهر الاولى لم ببطل خيارها بانتقالها الى الشفع الثانى وكذا سنة الجمة وعلى هذا الشفعة وان سخت اوقرأت شيئا يسيرا لم يطل وأن طال بطل وليس لها أن تختار الامرة وأحدة فأن قال لها أمرك يدك كل شئت قامرها يدها في ذلك الجلس وغيره ولها أن تطلق نفسها في كل مجلس واحدة حتى تبين شلاث لان كما تقتضي التكرار الاانبا لانطلق نفسها في كل مجلس اكثر من واحدة فاذا استوفت ثلاثا وتزوجها بعد زوج فلا خيارلها ثم لاهمن النية في قوله اختاري لانه كناية وكذا ايضا في قوله امرك بدك قال كاللها امرك بدك اذا شئت او متى شئت او اذاما شئت فلها في المجلس و غير مان تختار مرة و احدة لاغير لان اذا ومتى منيد ان الوقت فكأنه قال لها اختارى اى وقت شأت قان اختارت في المجلس زوجها خرج الامر من دها في كما وغيره (قو لد نان اختارت نفسها في قوله اختاري نفسك كانت واحدة بانة) ولاتحل له الاشكاح مستقبل (قو له ولانكون ثلاثا وان نوى الزوج ذلك) وقال الشيانعي تكون ثلاثًا اذا نوى ذلك (فَوَلِم ولابد من ذكر النفس في كلامه أوكلامها) حتى لوقال اختاري فقالت اخترت فهو باطل واذا قالت اخترت ننسي اواني اواي اواهلي اوالازواج فهذا كله دلالة على الطلاق وان تالت اخترت نفسي لابل زوجي اواخترت نفسي وزوجي وقم الطلاق واذ تالت اخترت زوجي لابل نفسسي او اخترت زوجي ونفسي لايتع شيء وخرج الامر من يدهاوان قالت انا اختار نفسي فالقياس اللايشمشي لان هذا مجرد وهد و في الاستحسان مَمْ وَإِنْ قَالَ طَلَقَ نُفْسُكِ فَقَالَتَ إِنَا أَطَاقَ نَعْمَى لَايْقُمْ فَيَاسًا وَأَسْتُصَمَّانَا وَأَنْ قَالَ لَهَا اختياري فقالت اخترت نفسي اواننت نفسي اوحرمت نفسي اوطلقت نفسي كان جوابا ويقم به الطلاق بإينا وان قال لها طلق نفسك فقالت طلقت نفسي اوحرمت نفسي كان جواباً ويقع به الطلاق رجعيا وان قالت اخترت نفسي لايكون جواباو اوقال اخناري نفسك ونوى الثلاث فطلقت نفسها ثلاثا اوواحدة فهي واحددة بانسة ولايكون ثلاثا وأن قال لها طلق نفسك ثلاثا أونوى الثلاث فطلفت نفسها ثلاثاوقمن وان طلقت نفسها واحدة فهى واحدة بالانفاق وان قال لها طلتي نفسمك واحدة فطلفت نفهما ثلاثا لايقع شئ عند ابى حنيفة وعندهما يقع واحدة وان قال لها طلق نفسك ولائية له اوتوى واحدة فغالت طلفت نفسي فهي واحدة رجعية لان المفوض الها صريح الطلاق وأن طلفت نفسها ثلاثا ولمدارد الزوج ذئك وقمن علها وأننوى اثنين لاتصم الا اذا كانت امة لانه جنس حقها وان قال لها طابق نفسك فقالت المت نفسي طُلفت وأن قالت اخترت نفسي لم تطلق لأن الآبانة من الفاظ الطلاق الا ترى أنه أذا قال لها أنتك خوى الطلاق أوقالت أنت نفسي فقال الزوج قد أجزت ذلك

بانت بخلافالاختيار لانه ليس من الفاظ الطلاق الاترى انه لو قال لامرأته اخترتك او اختاری بنویالطلاق لم يتم و لو قالت المرأة ابتداء اخترت ننسي فضال الزوج اجزت لا نقع شيء لانه انما عرف طلاقا اذا حصل جوابا لتخبير وقوله مانق ننسك اليس تغير فيلفوو عن ابي حنيفة انه لا مقع مقولها الفت نفسى لانها انت بغير مافوض الها لازالابانة تفا رالطلاق وال قال لها طابئ نفسك فليس له ال يرجع عنه فازقامت من مجاسما بطل لانه عليك مخلاف ما اذا قال لها طابق ضرتك لانه توكيل فلا يتنصر على المجلس فيقبل الرجوع قوله ما دامت في مجاسها هذا اذا لم يكن الخبار موقتا اما اذا كانموننا كالذاقال لهااختارى نفسك البوماو هذا الشهر او شهرا او سنة فلهاان تختار مادامالوقت باقيا سمواء اهرضت عن المجلس او اشتفلت بعمل آخر اولم تعرض فهو سوا. ويكون لهـــاالحيَّار في ذلكالوقت الموقَّث وان قال لها اختاريالبوماوام ك يدك اليوم او هذا الثهرفلها الحيّار فيا بق من اليوم او الثهر لا غر و ان قال ومافهو من ساعة تكلم الى مثلها من الفد وال قال شهرا فهو من الساعة التي تكلم فها الى ان يستكمل ثلاثين بوماو الحيار اذا كان موقنا سطل عضي الوقت سواء علت او المنطم غلاف ما اذا كان غير موقت مثاله اذا قال امرك بدك وهي تسم فامرها بدها ف مجلسهانان كانت فائدةان لم يوقت المهاالحيار في مجلس علمها وال وقته يوتت فبلغهم العلم مع بقاء شيء من الوقت فلما الحيار في بقية الوقت وان مضى الوقت قبل الأاملم ثم علمت فلاخبارلها لانه خصالتفويض بزمان فبل بمضيه علمت اولم فملم واذ قال اما اختارى اختارى اختارى بالواو او بالفاء او بالالف فقالت اخترت نفسي او اخترت نفهم مرةاو عرفاو دفعةاو بدفعةاو في واحدةاو بواحدة او اختيارة مفمثلاث في قولهم جيما واز قالت اخترت تطليقة او خطليقة نفع واحدة بأنة ولا محناج الى نية الزوج وان قالت اخترت الأولى او الوسطى او الاخيرة طلقت ثلاثًا عند ابي حنيفة و عندهما واحدة وانما لاعتاج إلى النية لدلاة النكرار عليه اذ الاختيار في حقالطلاق هو الذي شكرر وأن قالت اخترت اختيارة فهي ثلاث أجاعاً لانها المدة (قو له فان طلقت نفيها في قوله طلق نفسك فهي واحدة رجعية) لانه أمرها بصر مح الطلاق وَصَرِيحُ الطَّلَاقُ اذَا لَمْ بَكُنْ بِأَنَّا كَانَ رَجِعِيا ﴿ فَوَ لَهُ فَانَ طَلَفَتَ نَعْمُهَا ثَلانًا وقد اراد الزوج ذلك وقمن علمها) لأن قوله طلق معناه افعلي فعل الطلاق و هو اسم جنس فيقم على الاقل مع احتمال الكل فلهذا يعمل فيه نية الثلاث ويصرف الى الثلاث عند عدمها ثم اذا اطلقت نفسها ثلاثا وقال الزوج انما اردت واحدة لميقع عليما شئ عند اني حنيفة وقال ابو يوسف و محمد تنم واحدة (قو لد وان قال لها طاق نفــك مّى شئت فلما ان تطلق نفسها في الجبلس وبعده) لان كلة متى عامة في الاوقات فصار كااذًا قال في اي وقت شئت و لمها المشية مرة و احدة لان اذا و متى لاتفتضى النكرار فاذا شاءت وجد شرط الطلاق فطلفت ولم بق لها مشية حتى لواسمترجمها فشاءت بعد

بالثك (و أن طلقت نفسها ف قوله طلق نفسك فهي) طلقة (واحدة رجيبة) لانه صرع (وان طلقت نفسها ثلاثًا) جلة او منفرة (وقد أراد الزوج ذلك وقنن علما) لان الامر محتسل المدد وال لم يغتضمه فاذا نواه صحت نبته (وان قال لها طلق نفسك متى شبئت فلها ان تطلق تقمها في الجلس وبعده) لأن كلة متى لعموم الاوقات ولها المشبيئة مرة وأحده لانها لاتقنضى النكرار فاذا شاءت مرة وقع الطلاق ولم بن لها مشيئة فلو راجمها فشمامت بعد ذاك كان لغوا ولوقال كاشثت كان لها ذلك الما حتى نكمل السلات لان كل تغنضي النكرار فكأما شاءت وقم علما الطلاق حتى تكمل الشلاث فان عادت البه بعد زوج آخر سفطت مشيلتها لزوال المحلية وليستالها الانطلق نفسها ثلاثا بكلمة واحدة لانها توجب عوم الانقراد لاءوم الاجتماع وان قال لها أن شئت فذلك مقصور على الجلسو عامه في الجوهره

ذلك لم يوثر مشبتها ولوقال كاششت كان ذلك لها ابدا حتى يقم ثلاث لان كما تغنضي التكرار فكاما شامت وقع عليها الطلاق فان عادت البه بعد زوج مفطت مشيها وليس لها أن تطلق نفييها ثلاثا بكلمة وأحمدة لانها توجب عوم الانفراد لاعوم الاجتماع فلاعلك الايقاع بعلة وجعا وان قال لها طلق نفسك ان شنت فذلك مقسود على الجلس لان ٥ ان ٥ لا تنتضى الوقت وكذا ان اجبت او رضيت او اردتكاه منتصر على الجلس لانه علقه يغمل من المال الغاب فهو مثل الحيار ﴿ فَو لِلَّهُ وَانْ قَالَ لَرْجُلُ طلق امرأتي فله ان يطلقها في المجلس وله ان يرجم) لان هذا توكيل واستعانة وليس يَمْلِيكَ فَلا يَقْتَصِرُ هَلِي الْجِلْسِ يَخْلاف قُولِهِ البِرَأَةِ طَاقَ نَفْسَكَ سُواءً قَالَ لَهَا أَنْ شُنْت أولم مثل فائه متنصر على الجلس لانها عاملة لنفسها فكان تمليكا لا توكيلا (فو لموازة الله طلقها ان شئت فله ان بطلقها في المجلس خاصة) وليس ازوج ان رجع وعند زفرهذا والاول سواه والاسل في هذا ال كل ما كان تقويضًا فأنه متنصر على الجاس ولا علك الزوج النبي عنه وكل ما كان توكيلا لاستنصر على الحبلس وعلك الزوج الرجوع عنه او النبي عنه فاذا ثبت هذا فنقول اذا قال لها طلق نفسك سواء قال لها ان شنت او لا ظها ال تطلق نفسها في ذلك المجلس خاصة وليس له ال بعزلها لا نه تفويض وكذا اذا قال لرجل طلق لامرأتي وقرئه بالشية فهو كذاك وال لم يقرئه بالشية كأن توكيلا ولم يقتصر على المجلسوعات العزل عنه وادًا قال لها طاني نفسك وصاحبتك فلها أن تطلق نفسها في المجلس لا نه تفويض في حقها والها ال تطاق صاحبتها في المجلس وغيره لا ته تُوكيل في حق صاحبتها وان قال لرجلين طلقا امرأتي ان شدَّتما فليس لاحدهماالتفريق بالطلاق مالم يجتمعا مليموان قال طلفا امرأتي ولمبقرته بالشية كان وكيلاوكا فالاحدهما ان يطلفها وان قال طلق نفسك ثلاثًا فطلفت نفسها واحدة فهي وأحدة لانها ملكت المام النالث فقك ايمام الواحدة ضرورة وان قال لها طاق ننسك واحدة فطلقت نفسها ثلاثًا لم يقع شيء عنسد ابي حنيفة لانها انت. بغير ما فوض اليها فكانت مبتدأة وهندهما منع واحدة لانها انت عا ملكته وزيادة فصاركا اذا طلقها الزوج الفا وان قال لها طلق نفسك واحدة املك الرجمة فها فقالت طلقت نفسي طلقة باعة وقعت واحدة رجعية لانها انت بالاصل وزيادة وصف فيلغو الوصف ويق الاصل وان قال طلق نتسك واحدة بالنة فقالت طاغت نفسي واحدة رجعية وقمت بالنة اعتبارالاس الزوج وان قال طلق نفسك ثلاثًا ان شمئت فطلقت واحدة لم هم شيء لان معناه ان شئت الثلاث وهي ماشامت الثلاث فلم يوجد الشرط وان قال طاني نفسك وأحدة ان شأت فطلقت ثلايًا فكذا عند ابي حنيفة لايقع شي لان مشية الثلاث ليس مشية المواحدة وعندهما يقع واحدة لان مشية الثلاث مشية الواحدة (قو له و أن قال لها ان كنت تحييني او تبغضيني فانت طالق ففالت آنا احبك او ابغضك وقم الطلاق و ان كان في قلبها مخلاف ما اظهرت) وان قال ان كنت تحبيني مقلبك وانت طالق فقالت

(و أن قال لرجل طلق امر أني فله) ای الرجل المخاطب (أن بطلقها في المجلس وبعده) لانها وكالة وهي لا تنفيد بالمجلس (وان قال) له (طلقها ال شئت خاصة) لأن التعليق بالشبئة عليك لاتوكيل (و أن قال لها) ای لزوجته (ان كنت تحييني او) قال لها ان كنت (تبغضيني فانت طالق فضالت) له (أنا احبك او ابغضك وقع الطلاق) عاماً (وان كان في قامها خلاف ما اظهرت) لائه لما تعذر الوقوف على الحفيقة جمل السبب الظاهر وهو الاخبار دليلا عليه

(واذاطلق الرجل امرأنه في مرض موته) وهوالذي يعيز بدعن افامة مصالحه خارج البيت هوالامم درر (طلاقا بائنا) من غير سؤال منها ولارمناها (فات) فیه (وهی فی المدة ورثت منه وانمات بمد انقضاء المدة فلا ميراث لها) لانه لم يبق بيبها علقية وصارت كالا حانب قدد بالبان لان الرجعي لا يقطع الميراث في السدة لأنه لابزيل النكاح وقيدنا بعدمالسؤال والرمناء لأنه اذا سألته ذلك اوخا لعها اوقال لها اختـا رى فاختارت نمسها لم ترث لانها رضبت بابطال حقها وقيدنا بالموت فيه لانه لوصم منه ثم مرض ومات في المدة لم ترث ومثل المريض من قدم ليقتل ومن انكسرت به السفينة ويق على لوح ومن افترسه السبع وصار فی فه ونحو ذلك (واذا قال لامرأ ته انت طالق ان شاء الله متصاد لم نقع الطلاق علما)لان النمليق بشرط لايسلم وجوده مغير لصدر الكلام ولهذا اشترط اتصاله

الما احبك وهي كاذبة طلقت عندهما وقال عجد لاتطلق لان المحبة اذا علقت بالقلب برادم حقيقة الحب ولم يوجد وهما يقيسانه علىالاول (فو له واذا طلق الرجل أمرأ ته في مرض موته طلاقا بائنا فات وهي في العدة ورثت منه) وكذا اذا طلقها ثلاًا وأن مات بعد انقضاء عدتها فلا ميراث لها ومعناء أذا طلقها بغير سؤال منها ولا رضي اما اذ سألته ذلك فطلقها بائنا او ثلاثًا اوخالمها اوقال لهـــا اختاري فاختارت نفسها فات وهي في العدة لاترث لانها رضيت بابطال حقها وانما ذكر البــائن لان الرجعي لايحرمالميراث فيالمدة سواء طلقها بسؤالها اوبغيرسؤالها لازالرجي لايزيل النكام حتى لوطلقها في صحته طلاقا رجميا ومات وهيي فيالمدة ورثت منه وانقلبت عدتها الى عدة الوفاة قال الخجندي اذا ابانها في مرض موتد بغير رضاها ورثت من الزوج وهو لايرث منها و منبغي ان تكون المرأة وقت الطلاق من اهل الميراث اما اذا كانت وقت الطلاق مملوكة اوكتابية ثم اعتقت في المدة او اسلمت لاترث لان الفرار لم يوحد وانقالته في مرضه طلقني للرجمة فطلقها ثلاثًا ورثت لانالرجعي لا يزيل النكاح فلم تكن بسؤالها رامنية بابطال حقها وان طلقها ثلاثا وهو مريض ثم صم ثم مات بعد ذلك وهي في العدة لم ترثه وقال زفر ترثه ثم الريض الذي ترثه المطلقة ان يكون مريضا مرمنا لايميش منه غالبا ويخاف منه الهلاك غالبا بان يكون صاحب فراش لايجيُّ ولا يذهب الى ان يموت و قبل هو ان يكون مضنا لا يقوم الا بشدة وهوفى حال بجوزله الصلاة قاعدا فاما اذاكان يذهب وبجئ وهويحم فهوكالصحيموان قدم لقتل قصاصا او رجما فطلق حينئذ ورثت وكذا اذا انكسرت بهالسفينة ويق على لوح او وقع في في سبع فطلق ثلاثًا ومات من ذلك ورثت (فو له واذا قال لاحرأ ته انت طالق ان شاءالله متصلا لم يقع الطلاق)سواء سمم الاستثناء او لم يسممه اذا كان قد حرك به لسانه وهذا اختيارالكرخي وقال الهندواني لا يصحمالم يسممه نفسه فانماتت المرأة قبل ان يقول انشاءالله لم يقع الطلاق وان قدم الاستثناء فقال انشاء الله أنت طالق فهو استثناء عندهما وقال محدليس باستثناء وهومنقطم والطلاق واقع فيالقضاء وهو مدين فيما يندوبين الله انكان ارادالاستثناء واما اذاقال انشاءالله فانت طالق فهواستشاء اجاعا وكذا اذا فالرانشاءالله وانت طالق بالواو فهواستثناه اجاعا كذا في شرحه وفي الخجندي لايصم الاستثناء بذكرالواو بالاجاع وهوالاظهر وان قدم ذكرالطلاق فقال انت طااق وانشاء الله اوانت طالق فانشاء الله لم يكن مستثنياوان قال الاان يشاء الله اوماشاء الله اوادَّاشاهُ ألله اويقضاه الله اويقدرة الله اويما احبالله او عا ارادالله فهومثل انشاه الله وان قال انت طالق بمشية الله فهواستثناه وكذا اذا علق بمشية من لايظهرلنا مشيته كان حكمه حكم الاستثناء كما اذا قال ان شاء جبريل اوالملائكة اوالجن اوابليس وكذا اذا ضم مع مشية الله مشية غيره كما اذا قال ان شاء الله وشاء زيد فشاء زيد لم تطلق وان قال انت طالق ان شاء زيد وقف على مشية زيد فان شاء في ذلك المجلس طلقت

وكذا اذاكان غائبًا وقف على مجلس عله ويقتصرعليه فإن شاء في المجلس وقم وانقام بطلوصورة مشيته ان قول شيئت ماجعله الىفلان ولايشترط سة الطلاق ولاذكره وان قال لامرأته انت طالق ثلاثًا وثلاثًا ان شاء الله وقع عليها ثلاث عند ابي حنيفة وقال الاستثناء حِائز وهذا الخلاف اذا قال ثلاثًا وواحدة ان شاء الله لابي حنيفة انالمدد الثاني لغو لاحكم له لان الزوج لاعلك اكثر من ثلاث واللغو حشو فيفصل بين الانقاع والاستثناء كالسكوت ولهما اندكلام واحد لان الواو للجمع وكائنه قال شئت ان شاه الله وان قال انت طالق واحدة وثلاثًا ان شاه الله فالاستثناء جائز اجاعا لان الكلام الثاني ليس بلغو (فو له وان قال لها انت طالق ثلاثًا الاواحدة طلقت ثنتين وان قال ثلاثًا الاثنتين طلقت وأحدة) وان قال ثلاثًا الانصف واحدة طلقت ثلاثًا عندهما وقال ومجد اثنتين وان قال ثلاثًا الاثلاثًا يقع ثلاث لانه لايسم استثناء الكلواختلفوا فياستثناهالكل فقال بمضهم هورجوع لأنه ببطل كل الكلام وقال بمضهم هواستثناه فاسدوليس برجوع وهوالصيم لانم قالوافي الموصى اذا استثنى جيم الموسى به بطل الاستثناء والوصية صحيحة ولوكان رجوعا لبطلت الوصية لانالرجوع فهاجأثز وانقال انت طالق ثلاثا الاواحدة وواحدة وقمت الشلاث عند الىحنيفة وبطل الاستشاء لانحكم اول الكلام موقوف على آخره فكالنه قال الاثلاث وقال ابو بوسف استثناء الاولى والثانية جائز وبطل استثناء الثالثة ويلزمه واحدة لان استثناءالاولى والثانية قد صمح الاترى اندلوسكت عليه جاز فاذا ذكر الثالثة فقد استثنى مالايصم فيطلوصهم استثناه ماسواه وانقال انتطالق واحدة وواحدة وواحدة الائلا ابطل الاستثناه اجاعا لانه استثناه الجلة فإيصم وكذا اذا قال انت طالق واحدة وواحدة وواحدة الاواحدة وواحدة وواحدة لانكل واحدة جلة على حيالها وقداستثناها فلايصم وقدقال أبو بوسف ومجد اذاقال انت طالق ائتين واثنتين الااثنتين وقم اثنتان وجمل الاستثناء من كل اثنين واحدة وقال زفر يقم ثلاث لان الاستثناء يرجم الى مايليه ولابرجع الىغيره ومتى رجع الى مايليه كان استثناء الكل فلايصم وعن مجد فيمنقال انت طالق اثنتين واثنتين الاثلاثا قالهي ثلاث لاندلاعكن ازبجملالاستثناء منالجلتين لانه يكون منكل واحدة طلقة ونصف وهذا يكون استثناء جميع الجلة ولايمكن ان يكون من احمدي الجلنسين لانه يرفعها وعن ابي يوسف اذا قال واحدة واثنتين قال هيثلاث وهوقول مجدلانا اذارددنا الاستثناء اليكل واحدة مزالجلتين ابطلناهما وانرددنا بعضه الىهذه وبعضه المهذه ابطلهما ايضا لانديقهم على قدر الثلاث والثلاثين فلم يبق الابطلان الاستشاء وان قال انت طالق ثلاثا الاثلاثاالاواحدة وقعت واحدة لانه بجعل كل استثناء ممايليه فاذا استثنى الواحدة من الثلاث يق "ننان يستثنيهما منالثلاث فيبقى واحدة وان قال ثلاثا الاثلاثا الااثنتين الاواحدة فاستثنى الواحدة من أنتين ببتي واحدة يستثنيهما من الثلاث ببتي ثنان يستثنيما من الثلاث

(وان قال لها انت طالق ثلاثا الا واحدة طلقت ثنين وان قال ثلاثا الاثنين طلقت واحدة) والاصل الستثناء تكلم بالباقى بعد الثنيا فشرط محته ان يبقى ور اء المستثنى شي ليصير متكلما به ثلاثا الا ثلاثا تطلق ثلاثا لا ثلاثا تطلق ثلاثا لا ثلاثا تطلق ثلاثا فلم بيق بعدالاستثناء شي ليتكلم به

بينهما) بفيرطلاق للنافاة بين ملك النكاح و ملك الرقبة الاان يشترى المأذون او المدبر او المكاتب زوجته لان لها حقا لاملكا ناما جوهره

﴿ كتاب الرجعة ﴾

بالفتع وتكرر وهي عبارة عن استدامة الملك القائم في العبدة يقمو واجعتك وبما يوجب حرمة المساهرة كما اشار الى ذلك بقسوله (اذا طلق الرجل امرأته تطليف رجعيمة) و هي الطلاق بصريح الطلاق بسد الدخول من غير مقالة موض قبل المتيفاء عدد طلاقها (او طلقتین) رجمين (فله أن راجعها في عدتها) اي عدة امرأته الدخول بها حقيقة اذلا رجمة في صدة الحلوة ان كال وفي الزازيه ادعى الوطيء بعد الدخول وانكرت فله الرجمة لافي عكمده (رشيت بذفك أولم رُّضُ) لانها باقية على الزوجية لدليل جواز الظهار عاما والايلاء و الممان و النوار ثو العالاق مادامت في العدة بالاجماع و قد دل على ذلك قوله

بيق واحدة وان قال انت طالق مابين واحدة الى ثلاث اومن واحدة الى ثلاث طلقت اثنتين عند ابي حنيفة بدخل الابتداء دون الفاية وقال زفر لابدخلان جميما وقال اوموسف ومجمد مدخلان جميعا وان قال انت طالق مابين واحدة الى اخرى او من واحدة الى واحدة فهي واحدة الماعلي اصل ابي حنيفة فالابتداء يدخل والفاية تسقط فيقع واحدة واما على قولهما فيدخلان جيما الا انه محتمل الايكون قوله من واحدة الى واحدة يعني منها الها فهي واحدة ولايقع اكثر منهما وقال زفر لايقع شيءُ لانه بسقط الابتداء اوالفاية واذا سقط لم يقمشي و منهم من قال يقع و احدة عند زفر ايضا وهوالصميم لانه جمل الثبيء الواحد حدا ومحدودا وذاك لاينصور فيلغو آخر كلامه وسبق قوله انت طالق قال بشر عن ابي يوسف اذا قال من ثنين الى ثانين متم ثنتان وان قال من واحدة الى ننين اومابين واحدة الى ثنتين فهي واحدة عند ابي حنيفة وان قال واحدة في ثننين ونوى الضرب والحساب اولم يكنله نية فهي واحدة وقال زفريقع لنتان فان نوى واحدة وثنانين فهىثلاث اجماعا والكانت غير مدخول مها مقم واحدة كما في قوله واحدة وثنتين و ان نوى واحدة مع ثنتين يقع ثلاث لان كُلَد م في ، قد تأتي عني مع قال الله تعالى ﴿ قادخل في عبادى ﴾ ايمع عبادى وان نوى الفارف يقع واحدة اجماعا وان قال ثننين في ثنين ونوى الضرب والحسباب فهي تنتان وعند زفر ثلاث لان قضيته ان يكون اربسا الا انه لامزيد المطلاق على ثلاث (قو له واذا ملك الزوج امرأته او شفصا منها اوملكت امرأة زوجها اوشقصا منه وقعت الفرقة بينهما) الا ال يشترى المأذون اوالمذ راوالمكانب كل منهرزوجته لايفسد النكاح لاناليم حقا لاملكا ناما ثماذا ملكت المرأة زوجيها هل علك هايها وقوع الطلاق هندهما لاو هند مجد نم يني أذا كان مدخولا بها أم ا ان الطلاق يستدعى قيسام النكاح ولا بقاءله مع المنساق وهو ملك اليمين وكذا اذا اشتراها ثم طلقها لا يقع شيُّ لما قانا ولمحمد الالعدة الله باقية ادًّا كانت مدخولا بها والق سمانه وتمالى املم

- الرجعة المحمد

هى المراجعة وهى عبارة عن ارتجاع المطلق مطافته على حكم النكاح الاول وهى أثبت فى كل مطلقة بصريح العلاق بعد الدخول مالم بستوف عدد العالاق عليها ولم يحصل فى مقابلة طلاقها عوض ويعتبر بقاؤها فى العدة (فو له رجه الله واذا طلق الرجل امرأته تطليقة رجعية او تطليقتين فله ال براجعها فى عدتها رضيت بذلك اولم ترض) انما شرط بقاؤها فى العدة لانها اذا انقضت زال الملك وحقوقه فلاتصح الرجعة بعد ذلك ، وقوله ، رضيت اولم ترض ، لانها باقية على الزوجية بدليل جواز الفاهار عليها والايلاء والمحال والتوارث ووقوع العلان عليها مادامت معتدة بالاجماع

والزوج امساك زوجته رختيت اولم ترض وقد دل على ذاك قوله تسالى ﴿ وبعولتهن اخق بردهن ﴾ سماء بملاوهذا يقتضى بقاء الزوجية بينهما (قوله والرجعة النيقول راجعتك اوراجعت امرأتي) هذا صريح فى الرجعة ولا خلاف فيه فقوله راجعتك

هذا في الحضرة • وقوله راجعت امرأتي في الحضرة و الغيبة ثم الرجعة على ضربين سني و بدعيّ فالسنى ان واجعها بالقول ويشهد على رجعتها شــاهدىن ويعلمها بذلك فان راجمتها بالقول نحو ان مقول لهما راجعتك او راجعت امرأتي ولم يشهد على ذلك اواشهد ولم يعلمها بذلك فهو مخالف السمنة والرجعة صححة وان راجعها بالفعل مثل ان يطأها اويغلبها لشهوة اوينظرالي فرجها لشهوة فانه بصير مراجعا عندنا الا انهيكرهاه ذَك ويستحب ال يراجعها بعد ذلك بالاشهادوان نظر الى سائر اعضائها لشهوة لايكون مراجعا (قول او يطأها او يقبلها او السما اشهوة او ينظر الى فرجها اشهوة) بعنى الفرج الداخل ولايضنق ذيك الأعندانكباسا وقال الشانعي لأتصيح الرجعة الابالقول معالقدرة عليه ولامهر فالرجعة ولاعوش لانالطلاق الرجعي لاربل الملك والعوض لاعب على الانسان في مقالمة ملكه و ان راجعها بلفظ الزوج جاز عند محمد وعليه الفتوى وكذا اذا تزوجها صارم اجعالها هوالمختار والأقال انت امرأتي ونوى الرجعة فالرابن مفاتل هورجمة ومن الفاظ الرجعة ايضا اردئك وامسكنك اوانت عندى كاكنت اذا نوى بذلك الرجعة كذا فيالناية وهذه كنايات الرجعة ولو حامعته وهو نائم اومغمي عليه او مجنون صارم اجعا ، وقوله ، او متبالها لشهوة ، يعنى على الفم بالاجماع و الكان على الحد او الزقن او الجبمة او الرأس اختلفوا فيه وظاهر مااطلق في العيون ان الفبلة فهاى موضع كانت توجب حرمة المصاهرة عند بعض المشايخ وهوالصحيح كذا ف الذخيرة * وقوله و اوطيم التموة وكذا اذا لسته هي ايضا لشهوة كان رجعة عنداني حنيفة و مجد وقال ابو يوسف اذا لمسته فتركها وهو بقدرعلى منعها فهورجمة وان منعها ولم يتركها لم تكن رجعة وفي اليناسِم اذا لمسته مختلسة وهوكاره او نائم أوزائل المعلوا قر الزوج أنها فعلته لشهوة كان رجعة عندهما وقال ابو بوسف لايكون رجعة الا أذا تركها وهوعكنه منعها واما اذاكان اللس والنظرمن غير شهوة لم يكن رجعة بالاجماع قال محمد ولو صدقها الورثة بعد موته انها لمسته لثموة كان ذلك رجعة والنشهد الشهود انها قبلته اشهوة لم يقبل الشهادة لان الشهوة معى فى الفاب لايشاهدونها وقال بعضهم بقبل لانه يظهر الشهود نشساط في الوجه وان شهدوا على النكاح جاز اجماعاً لانه بشاهد فلا محتساج فيه الىشرط الشهوة. وأن نظرت هي الى فرجه الشهوة فعند ابي حنيفة يكون رجعة وعند ابي يوسف لايكون رجعة وان نظرالى ديرها بشهوة لايكون رجمة اجماها لانه لايجرى مجرى الفرج ولايجوز تعليقالرجمة بالشرط مثل

آن مقول اداجاء غليفند راجعتك اواذا دخلت الدار اواذا فعلت كذا فهذا لايكون رجعة اجماعاً (قو له ويستحب ان بشهر على الرجعة شاهدين) مقولهما اشهدا انى

(والرجعة) اما ان تكون بالغول مشل (ان يقول راجعتك) اذاكانت عاضرة اورددتك او امسكتك (او راجعت امرأتی) اذاكانت غائبة ولايحتاج فى ذلك الى نية لانه صريح (او) بالفعل مثل ان (يطأها او يقبلها او علمها بشهوة او ينظر الم فرجها) الداخل الربشهوة) وكذا بكل ما يوجب حرمة المصاهرة الا انه يكره ذلك ويستحب ان يراجعها بعده بالقول (ويستحب) له (ان يشهر

قد راجعت امرأتي فلانة اومايؤدي عن هذا المني قال الله تسالي ﴿ واشهرو دوى عدل منكم كه ولانه لا يؤمن ان تنفضي المدة فلا تصدقه على الرجعة (قوله واذا لم يشهد صمة الرجمة) وقا ل مانك لاتصح للاَّ بة والامرانوجوبولنا اطلاق النصوص عن قيد الاشهاد و هوقوله تعالى ﴿ فَامْسَكُوهُنْ عِمْرُوفْ ﴾ وقوله تعالى ﴿ وَ بِمُولِّينَ احق بردهن که و قوله عليه السالام أسر رضي الله عنه ه مراينك فليراجعها ، ولم لذكرالاشهاد فيشئ منهذا ولانه استدامة النكاح والشهادة ليستشرطا فيه فيحالة البقاءكما فيالنيء والايلاء الااله يستحب الاشمادكى لابجرى التناكر فيها والآية مجمولة على الاستعباب الاثرى انه قرنما بالمفارقة اى قرن المراجعة بالمفارقة في قوله ﴿ فاسكوهن عمروف او فارقوهن عمروف ﴾ والاشهاد في المسارةة مستعب فكذا في المراجعة (فَوْ لَهِ وَاذَا انقضت العدة فقال قد كنت راجعتها في العدة فصدقته فهي رجمية وأن كذبته فالقول قولها) لانه اخبر عا لا علت انشاء في الحال فكان منهما إلا أن بالتصديق ترتفع النهمة وهذا اذا ادمى بعد انقضاء العدة (فو له ولا يمين عليها عند ابي حنيفة) وهذه من المسائل الثمان التي لايستملف فيما وقد بيناها فيالنكاح وتستملف المرأة على انفضاء العدة بالاجماع (قوله واذا قال الزوج قدر اجعتك فقالت مجيبة له قدانقضت عدتي لم تصم الرجعة عند ابي حنيفة) وقال ابو بوسف الفول فول الزوج وتصم الرجعة والحلاف فيما اذا قالت على الفور متصلا بكلامه اما اذا سكنت ساعة ثم قالت له ذلك محمة الرجمة بالاجماع وتستملف في هذه المسئلة عند ابي حنيفة لائما ينكولها تبدل الامتناع منالازواج والكون فيمنزل الزوج وهذا عايصهم بذله فلهذا صح منهاولا مقال اذا نكلت محمت الرجمة والرجعة لابصح بذاها فنقول آنا ثبت نكولها العدة والزوج علك الرجعة من طريق الحكم لبقاء العدة لانقولها ولو بدأت المرأت بالكلام ففالت انقضت عدتى فقال الزوج مجيبا لهاموصولا بكلامها راجعنك لم تصيح الرجعة كذا في الحجندي (فو لد واذا قال زوج الامة بعد انقضاء عدتها قد كنت راجعتما فصدقه المولى وكذبته الامة فالقول قولها) وهذا عند ابي حنيفة وزفروقا ل ابويوسف ومجد الفول قول المولى لان بعضما علوك له فقد اقر بما هو خالصحفه للزوج فشابه الاقرار علما بالنكاح وللما ان حكم الرجمة تبتني على العدة والقول في العدة قولها فكذا فيما يبتني عليها ولان المولى لامدخل له في ذلك لان الرجمة الى الزوج والعدة

اليمن وهي احدى مسائل الاسملاف السنة قال في التحيح قدتغدم ان الفنوى على قولهما قال الامام قاضمان في شرح الجامع الصغر في كتاب الفضاء في باب القضاء في الاعان المنكر بسفلف في الاشياء الستة عندهما فاذا نكل حبس حتى بقر او محلف والغنوى على هذا قال الامام السديدي الزوزني وهو الخشار عندي و به كنت اعل بالرى و اصهان اه (و اذا قال الزوج قد راجعشك فقالت) الزوجة (مجيسة له قد القضت عدتي لم تصع الرجعة عند ابي حنيفة) وقالا تصم قال الاسبيمايي والعميم قول ابي حنيفة و اعتده الحبوبي والنسق و غيرهما كذا في التصميح (و ادا قال زوج الامة بعد انقضاء عدتما قد كنت راجمتها في العدة فصدقه المولى) اى مولى الامة

(وكذبته الامة) ولابينة (فالفول قولها) عند ابي حنيفة وقالا الفول قول المولى لان بضمها مملوك له (من) فقد اقر بما هو خالص حقه لمزوج فشابه الاقرار عليها بالنكاح وهو يقول بان حكم الرجعة يبنى على المدة والفول فى المدة قولها فكذا فيما يبننى عليها هدايه قال فى التصيح والصحيح قول الامام ومشى عليه المحبوبى والنسفى وغيرهما ولوكان على الفلب فعندهما القول قول المولى وكذا عنده فى الصحيح فص عليه فى الهداية احترازا عما حكى فى البناب عمن انه على الحلاف (واذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة) في الحرة والحيضة الثانية في الامة (امشرة ايام انقطات الرجمة وان لم تفتسل) لان الحيض لا مزيدله على العشرة فبمجرد الانقطاع خرجت من الحيض بيقين فانقضات العدة و انقطعت الرجمة (وان انقطع لاقل من عشرة ايام) وكانت الزوجة مسلمة (لم تقطع الرجمة حتى تفتسل) لان عود الدم محتمل فيكون حيضا لبقاء المدة فلابد ان يعتضد الانقطاع بحقيقة الاغتسال (او) بلزوم حكم من احكام الطاهرات بان (عضى عليها وقت صلاة) فتصير دينا في هو ٦٧ كي ذمتما وهي لاتجب الاعلى الطاهرات (اوتنيم) للمذر (وتصلى) فيه

و او نفلا (عند ابی حنیفة وایی توسف) و همذا استمسان هدابه (وقال محد اذا عمت) العدد (انقطعت الرجعة و أن لم تصل) وهذا قياس لأن التيم مال عدم الماء طهارة مطلقة حتى شبت له من الاحكام ما نأبت بالاغتسال فكان عزلته ولهما أنه ملوث غمير مطهروانما اعتبر طهارته ضرورة ال لا تنضاعف الواجبات وهذه الضرورة تعقق عال اداء الصنلاة لا فيما قبلها من الأوقات هدامه قال الامام بهاء الدئ في شرحه لهذا الكتباب والصميم قولهما واختسار الحبوبي والنسني والموصلي و صدر الشريف اله تصحيح قيدنا بالمسلمة احترازا عن الكتباية فاله تنقطع بمبرد الانقطاع لعدم توقع المارة زائدة في حقها

من الامة الا ترى ال المولى لوقال الزوج انت قد راجمتها فانكر الزوج لم يقبل قول المولى هايه ولوكذبه المولى وصدقته الامة فعندهما الغول قول المولى وكذا عنده في العميم لانها منفضية العدة في الحال وقد ظهر ملك المتعة للولى فلا نقبل قولهـــا في ابطالها يخلاف الاول لان المولى بالتصديق في الرجمة مقر نقيام المدة ولا يظهر ملكه مع العدة وإن قالت قد انقضت عدتي وقال الزوج والمولى لم تنقض فالقول قولها لانها امينة في ذلك (قوله و اذا انقطع الدم من الحيضة الشاائة لعشرة الم انقضت العدة وان لمنفتسل) لان الحيض لا وزيد له على العشرة فمجرد الانقطاع خرجت من الحبض فانقضت العدة و انقطع الرجعـــة (قو له و ان انقطع لاقل من قشرة المام لم تقطع الرجعة حتى تفتيل او نمضي علما وقت ملاة كاملة) لان فيما دون العشرة يحتمل عود الدم الابد من الغسل او مضى وقت المعلاة وهذا اذا كانت مسلمة اما اذا كانت كتسانية فان عدتها تنفضي بنفس الانقطاع و انقطعت رجمتهـــا صدواً. كان الانقطاع لاكثر الحيض اولافله لائه لايتوقع في حقها امارة زائدة لان فرض الفسل لايلزمها * وقوله « او عضى علماوقت صلاة ، وهذا اذا انقطم اول الوقت فان انقطع آخر. يعتبر ادنى وقت تقدر فيه علىالاغتسال والتحريمة (قُولُه او تتجم وتصلى عند ابى حنيفة وابي يوسف وقال محمد اذا تيمت القطع الرجعة وانهم تصل) بعثى أذًا كانت مسافرة فتيمت لهما أن التيم لا يرفع الحدث الاثرى أنها لو رأت الما. بطل تيمها ومسار كأن لم يكن فلم ينقطع الرجعة و ليس كذلك اذا صلت لانه تعلق بالتيم حكم لا يلحقه الفحخ الا ترى انها لورأت الماء لم تبطل تلك العسلاة فصار كالفسل و لحمد الهسا أذا يمت استباحت به ما تستبعه بالفسل فصار كا لوافتسات مم قبل يتقطع الرجمة ينفس الشروع في الصلاة عندهما وقبل بعد الفراع وصمح في الفتاوي انها تنقطع بالشروع (قولد فان اغتسات ونسبت شيئا من بدنها لم يصبه الماء نان كان عضوا كاملا فا فوقه لم نقطم الرجعة وال كان اقل من عضو القطعت) وذلك قدر اصبع اواصبعين والفياس في العضو الكامل ان لاتبق الرجعة لانها قد غسلت أكثر مدنها وللاكثر حكم الكل الا إن في الاستحسان تبتي الرجعة

كما في الهدايه وغيرها (وان اغتسات ونسيت شيئا من بدنها لم يصبه الماء فان كان) المنسى (عضوا) كا الا (فا فوقه لم تنقطع الرجعة وان كان اقل من ذلك انقطعت) قال في الهداية وهذه استحسان والفياس فيادون العضو ان سبق لان حكم الجنابة والحيض لا يتجزى ووجه الاستحسان وهوالفرق ان مادون العضو يتسارع اليه الجفاف لقلته فلا يتيقن بعدم وصول الماء اليه فقلنا انه تنقطع الرجعة ولا يحل لها النزوج اخذا بالاحتياط فيلما يخلاف العضوالكامل لانه لا يتسارع اليه الجفاف ولا يفل عنه عادة فافترقا اه

لان الحدث باق بقائه فكأنها لم تغتسل وان بني اقل من عضو انقطمت الرجعة لان مادون هضو يتسسارع اليه الجفاف لفلته فلاتيقن بعدم وصول الماء اليه فقلنا تنقطع الرجعة الاانها لايحللها النزوج احتياطا واما اذا يقيتالمضمضة والاستنشاق قال محمد ابينها من زوجها ولاعل للازواج مالم تأت بذاك وعن ابي يوسف رواينان احداهما انالرجمية لايقطع لانالحدث فءضو كامل والثانية مثل قول مجمد لان المضمضة والاستنشاق مختلف فيوجوبها والرجعة يعتر فيها الاحتياط فلا يجوز أثبائها بالمثك ولاتستبيم الازواج بالشك واما اذا اغتسلت بسؤر حار وتبمت فلارجمه علما ولاعل للازواج لانسؤرالجار مشكوك فيه فان كانطاهرا انفطمت الرجعة وحلت للازواج وان كان نجسا مقيت الرجعة ولم تعلى للازواج فاعتبر الاحتياط في الحيثيتين فقالوا تنقطع الرجمة ولاتحل للازواج (قوله والمطلقة الرجمية تتشوق وتتزين) لانها حلال الزوج اذالنكاح قائم بينهما ثمالرجعة مستمبة والنزين حامل عليها • وقوله • تتشوق • ای تنظر و تطاول کی براها الزوج (فول ویسمب لزوجها ان لایدخل علیا حی بؤذنها) بمنى بالنفخ وما اشمِه (فولد اويسمها خفق نعليه) هذا اذا لمبكن قصده الراجعة لانه رعا تكون مجردة فيقم بصره على موضع بصيره مراجعا ثم يطلقها فيطول علما المدة وقد نهي الله تعالى عن ذلك مقوله ﴿ولا تمسكو هن ضرار التعدو اله انزات هذه الاية في ابت بن يسار الانصاري طاق امرأته حتى اذا انقضت عدتها الا ومين او ثلاثة وكادت تبين منه راجعها ثم طلقها فعل ما مثل ذلك حتى منت علها سبعة اشهر مضارة الما خاك وكان الرجل اذا اراد ان بضار امرأته طلقها ثم يتركما حتى تحيض الحيضة الثالثة ثم راجعها ثم طلقها فنطول علما العدة قائز ل الله تعالى ﴿ وَاذَا طلقتم النساء ﴾ الآية ومعناها اذا طلغتم النساء تطليقة او تطليقتين ﴿ فبلغن أجلمن ﴾ اى تأرين وقت انتضاء المدة ﴿ قامسكُوهِن عمروف ﴾ اى اسكوهن بالرجعة على احسن العجبة لالنطويل المدة ﴿ اوسرحوهن معروف ﴾ اى اتركوهن حتى نقضى عدتين ﴿ولا تُعسكو هن ضرارا ﴾ اي ولا تحبسوهن مضارة ابن لنطويل العدة ﴿ لتعدوا علمن ﴾ اى نظاوهن خلك وليسله أن يسافر ما حتى بشهد على رجمتها لفوله تعالى ﴿ لاَ تَخْرُجُو هُنَّ مِن سُونَهِنَ ﴾ نزل ق المعتدات من الرجعي * فان قبل الرجعة تصم بدلالة فعل يختص بالنكاح فلم لا يكون المسافرة بها رجعة * قلنا المسافرة لا تكون اعظم من السكني ممها في منزل واحدة وذلك لايكون رجمة فكذا المسافرة بها (قو له والطلاق الرجمي لامحرم الوطئ) و قال الشافعي محزمه وفائدته في وجوب المهر بالوطئ فعندنا لابجب وعنده بجب اذا وطئها قبلان راجعهالنا ان الطلاق الرجعي لا زبل الملك ولا رفع المقد مدليل الله مراجعتها من غير رضاها و الحقم الظهار والايلاء والمان ولهذا لوقال نسائي طوالق دخات في جلتها وان لم نوها (قو له واذا كان الطلاق باننا دون الثلاث فله انْ يَرْوجها في هدتها وبعد انقضاء هدتها) لان حل الحلية باق لان زواله معلق بالطلقة

(والملقة) الطلقة (الرجعية) يسقب لها انها (تتشوق) ای تانظر لزوجها (ونتزين) له لان الزوجية قائمة والرجسة مسمية والزين داملها (ويسمب لزوجها ان لايدخل علماحي يستأذنها) بالتفخع ونحوه (اويسمها خنق نعمله) إن لم يكن قصده الراجعة لأنها رعا تكون مجردة فيقع بصره على موضع يصير به مراجعا ثم يطلقها فتطول عليها العدة (والطّلاق الرجعي لاعرم الوطئ) لالهلا زيل الملك ولاوفعالمقد بدليل الههمراجعتهامن غيررضاها ويلحقها الظهمار والايلاء واللمان ولذا لوقال نسائي طوالق دخلت فيجلنهن واللهنوها جوهره (واذا كان الطلاق ائتادون الثلاث فله أن يتزوجهما في عدثها و بمدانقضاه عدتها) لان حل المحلية باق لان زواله معاق بالطلقة الثالثة فينعدم قبله ومنعالغير فبالعدة لاشتباء النسب ولااشتباء فاباحنه

الثالثة فينمدم قبله ومنعالتين فيالمدة في اشتباء النسب ولا اشتباء في طلاقه (فو لد واذا كانالطلاق ثلاثًا في الحرة اواثنتين في الامة لمتحله حتى تنكح زوجًا غيره نكامًا محما و دخل ما ثم بطلقها او عوت منها) المراد بالدخول الوطئ حقيقة و ثبت شرط الوطئ باشارة النص وهو أن محمل النكاح على الوطئ حلا فكلام على الافادة دون الاطدة اذ العقد قد استفيد بالحلاق اسم الزوج او يزاء على النص بالحديث المشهور وهو قوله عليه السلام • لاتحل الدول حتى تذوق عسية الأخر • ولا «لاف لاحد من العلماء في هذا سوى سعيد بن السيب وقوله غير مشر حتى اوقضي به الفاضي لاينفذ قضاؤه وروى اذالنبي صليانة عليه وسلم سئل وهو علىالمنبر عزرجل طاق امرأته ثلاثًا فتزوجها غيره فاغاق الباب وارخا السُّر وكشف الحار ثم فارقها نَفال عليه السلام و لاتحل للاول حتى نذوق مسيَّلة الآخر، واحتبم ان المسيب بظاهر قوله ﴿ حَيَّ نَسْكُمُ زويا غيره ﴾ قانا لاجدًا لا لأناقة أمالي لماذكر النكاح والزوج دل على اعتبار امر بن ولوكان بكني احدهما لاقتصر عليه ثم الشرط فيالوطئ هوالايلاج دون الانزال لازالانزال كال ومبائمة والكمال قيد والنص مطاق وسدواء وطنها الزوج الثانى فحيض اونفاس او صوم او احرام فانها تحل بدك الوطي بعد ان يكون النكاح صححا واوكان الزوج الثاني عبدا او مدرا او مكاتبا تزوج باذن مولاه ودخلها حلت للاول واوطلفها ثلاثا فتزوجت زوجا آخر فطلفها ثلاثا قبل ان بدخلها فتزوجت زوج كالث فدخل ما حات الاولين كذا في الكرخي (قو له المطاقة ثلاثا اذا كانت مفضاة فتزوجت يزوج آخر ودخلهما الثاني لاتحل الاول مالم تحبل) لاحمثال الأبكون الوطئ حصل فيالدبر فاذا حبلت علمنا ال الوطئ حصل في القبل وقد نظم الفقيه الاجل سراج الدين الوبكر بن على بن موسى الهاملي رحمه الله في ذلك أشما جيدا فنال

وفى المفضاة مسئلة عبيه و لدى من ليس بعر فهاغر به أذا حردت على زوج وحات و لثان ال من وطئ نصيه فطلقها ظم تحبل فايست و حلالا للقديم ولاخطبه لشك ان ذاك الوطئ منها و بفرج او شكيلة الفريه فان حبلت فقد وطئت بفرج و ولم تبق الشكوك لذا مربه

(قوله والصيالراهق في التحليل كالبالغ) معناه اذا كانت آلاه تحرك وتشتى ويجب على المرأة النمسل بوطئه لالنقاء الحتائين وهو سبب لنزول مائها واما الصي فلا غسل عليه وان كان يؤمريه تخلقا وان كان الزوج الثاني مساولا ينشر وبجامع حلت منه لانه يوجد منه المخالطة وانما بعدم منه الانزال وهو ليس بشرط فعسار كالخمل اذا جامع ولم بنزل والمسلول هوالذي خلست انتياء واما الجروب فان وطئه لا يحلها للاول لانه لم يوجد منه الاالملاصقة والاباحة انما تحصل بالنقاء المتانين فان حملت من الجبوب وولدت حات الاول وكانت محضة عندا وروسف وقال زفرو الحسن لاتحل

(وادَّا كَانَ الطَّلاقُ "عُلانًا في الحرة او تنين في الامة) واوقبل الدخول (لمفعله حتى تنكم زوما غيره نكاما صما ودخل با) ای بطأها (ثم يطلقها او عوت فنها) وأنفض فدمها منه قيد بالنكاح الصيع احمر ازا من الفاسد والوقدوف فلونكمها عبد بلا ادْنَ السيدُ ووطئِّوا قبل الاعارة لاعاما حتى بطاما سدماكا فالدر (والمي الراهق) وهو الذي تعرك آلته وتشمى وقدره شمرالاسلام بعثير سنين (في التعليل كالبالغ) لوجود الوطئ فانكاح هيم وهوااثرط والمسا مدم منه الانزال وهوايس بشرط فكال الزاة المسلول والغملالذي بزل

(ووطى المولى لا محلها) لاشتراطالزوج بالنص (واذا تزوجها بشرط التحليل) ولو صريحة بان قال تزوجتك على ان احلك (فالنكاح) صحيح ولكنه (مكروه) تحزيما لحديث ولعن الله المحلل والمحلل له ، (فان وطها حلت للاول) لوجودالدخول في نكاح صحيح اذالنكاح لا بطل بالشرط هدايه وقال الاسبيجابي إذا تزوجها بشرط التحليل بالقلب ولم يقل بالسان محل الاول في قولهم جيما اما اذا شرط الاحلال بالقول فالنكاح صحيح عند ابي حنيفة وزفر والقلب ولم للناني وتحل للاول وقال ابو يوسف النكاح الناني فاسد والوطئ فيه لا محلها الاول وقال مجد النكاح الناني محيح ولا تحل الاول وقال المحد النكاح الناني محيح ولا تحل الاول والصحيح قول ابي حنيفة وزفر واعتمده المحبوبي والنسني والموصلي وصدرااشريمه كذا في التحصيح (واذا طلق) الرجل امرأته (الحرة تطلبقين في ٧٠ كه وانقضت عدتما) منه (و تزوجت في التحصيح و دخل ما الرجل امرأته (الحرة تطلبقين في ٧٠ كه وانقضت عدتما) منه (و تزوجت من مدخل ما الله المسلم ال

اللاول ولا تكون محصنة (فوله وملى المولى لا يحلها له) لانالله تعالى شرط ان يكون الوطئ منزوج والمولي ايس نزوج والوطئ في النكاح الفاسد لا محلها اللاول وقد قالوا في الامة اذا اشتراها الزوج وقد طلقها النتين لم محل له وطؤهما علاءاليمين حتى تنزوج غيره ويدخل مهاوكذا لو اهتقت فاراد ان ينزوجها لم يكن له ذلك لان الطلاق اوجب تحريما لا يرتفع الا يوطى الزوج ولو تزوج امرأة نكاما فاسلاا وطلقها ثلاثًا جاز له أن يتزوجها ولولم تنكح زوجًا غير (قو له واذا تزوجها بشرط التعليل فالنكاح مكروه)لقوله عليه السلام و لعن الله المحلل والمحلل في وقال و الاانتكم بالنيس المستمد، قيل من هو قال « المحلل » و هذا نفيد الكر أهة وصورته ان مقول تزوجتك على أن أحلك أو قالت المرأة ذلك إما اذا أضمر الشاني في قلبه الا حـــلال الاول ولم يشرطه ق العقد لفظاو دخل بها حلت للاول اجماعاً كذا في المصنى * وقوله • فالنكاح مكرو. • يسنى لثنانى والاول (قو لدنان وطنها حلت اللاول) هذا عند ابى حنيفة و زفر وقال أبو بوسف النكاح فاسد لانه في معنى الموقت ولا محل للاول لفساده وقال مجمد النكاح صميم ولا تحل الاول لانه استجل ما آخره الشهرع فبجازى بمنع مقصموده كما في قتل المورث (قو له و اذا طلق الحرة تطليفة او تطليفين و انقضت عدتها و تزوجت زوجا آخر ثم مادت الى الاول عادت يثلاث نطليف ات وجدم الزوج الثانى الطلاق كما بهدم الثلاث) وهذا عندهما وقال مجد لا يردم ما دون الثلاث وبه قال الشافعي (قو له واذا طلقهــا ثلاًما فغالت قد انقضت عدتی و تزوجت نروج آخر ودخل ى الزوج وطلفني وانقضت عدتي والمدة نحتمل ذلك حاز للزوج أن بصدقها أذا كان في غالب ظنه أثبًا صادقة) انما ذكره هكذا مطولًا لأنبا لو قالت حلات لك فتزوجها ثم فالت ان الثاني لم يدخل بي ان كانت طلة بشرطالحل للاول لم تصدق وانلم تكن عالمة به صدقت واما اذا ذكرته مطولاكما ذكر الشيخ فانما لا تصدق على

بزوج آخر) ودخل ما (ثم) طلفتها الآخرو (عادت الى) زوجهـا (الاول عادت) اليه عل جديد اي (علات) تطلقسات و بهندم الزوج الثبائي ما دون الثلاث) عند ابي حنيفة وابي وسف (كا بردم الثلاث) بالاجماع لانه اذا كان مدم الشلاث فا دونها اولى (وقال مجدلا مدم مادون الشيلات) قال الامام ابو العسالي والصخيح قسول الامام وصباحيه ومثى عليه المبوى وألنسني والموصل وصدر الشريعه اه تصبح قيد الدخول الثاني لانه لولم يدخل لم مهدم اتفاقا قنيه (واذا طلقهــا ثلاثًا) ومضت علما مدة (فقالت قد انقضت عدني)

منك (وتزوجت) آخر (ودخل بى الزوج) آخر (وطلغى و) قد (انقضت عدتى) منه (و)كانت (المدة تحمل ذلك جاز الزوج) الاول (ان يصدقها) ويتكمها (اذاكان غالب ظنه انها صادقة) قال فى الجوهره انحا ذكره مطولا لانه لو قالت حللت لك فتزوجها ثم قالت ان الشانى لم يدخل بى ان كانت عالمة بشرط الحل للاول لم تصدق وان لم تكن عالمة به صدقت واما اذا ذكرته مطولاكما ذكر الشيخ فانها لا تصدق على كل حال وفى المبسوط لو قالت حللت لا تحل له حتى بسنفسرها وان تزوجها ولم بسئلها ولم تخبره بشئ ثم قالت لم آتزوج آخر او تزوجت ولم يدخل فالقول قولها ويغسدالنكاح اه

كل حال وفى البسوط لوقالت حلقت الد لا تحل له مالم بستنسرها وان يزوجها ولم يسألها ولم تخبره بشى ثم قالت لم الزوج زوجا آخر او تزوجت ولم يدخل بى فالقول قولها وينسد النكاح وفى الفتاوى اذا كانت عن تعرف شرائط الحل فدخولها فى المقد اعتراف بانقضاء العدة ولو ان الزوج الثانى انكر الدخول وادعت هى الدخول فالقول قولها وان كان هوالذى اقر بالدخول وهى لم تنكر تحل للاول ولا يصدق الثانى عليا ولا يلتفت فى قوله انه دخل بها كذا فى البناسِع والله اعلم

مع كتاب الايلاء كا

هو قالفة البين وفي الدرم عبارة عن البين على ترادو ملى الزوجة في مدة مخسوصة والايلاء عدود لانه مصدر الاملاء والمولى من لاعكنه قربان امرأته في المدة الا بشي يلزمه بسبب الجاع في المدة (قَوْ لَهِ رَجِهُ اللَّهِ إِذَا قَالَ الزَّوْجِ لَامْ أَنَّهُ وَاللَّه لماقربك او والله لااقربك اربعة اشهر فهو مول) وان قال والله لااقربك وانت حائض لايكون موليا لا نه ممنوع من وطها من غير عين فلم يكن المنع مضافا الى البمين واعا قال لاافريك ولم يقل لااطاؤك لان القربان عبارة عن الوطي قال الله تعالى ﴿ وَلا تَقْرُو هِنْ حَيْ يَطْهُرُنْ ﴾ وأراد به الجاع فان قال لم أرده الجاع لم يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تمالي وكذا لوقال والله لاأجامتك أولا أباضمك اولا الجاؤك او لااغتسل منك من جنابة وقال لم ارديه الجاع لم يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى وان قال والله لاامسك اولايجتمع رأسي ورأسك اولا ادنو منك اولا ادخل عليك اولا أقرب فرائسك اولاءس جلدى جلدك فأن في هذه الالفاظ اذا قال لم ارديه الجاع صدق قضاء وديانة لانها تحتمل الجاعو غير وفان قال نويت ما الجاع كان موليا وكذا اذا حلف لابأتها اولا بنشاها أن نوى الجاع كان موليا والافلا و سُقد الايلاء بكل لفظـة سُقـديها البين كفوله بالله ومّا الله وعظمة الله وجلاله وكبريائه ولاختفد عا لاختفد به البين كقوله وعلم الله لااقربك وعلى غضب الله وسخطه أن قرنك وأن جمل للايلاء غاية أن كان لأبرجا وجودها في مدة الايلاء كان موليا كما أذا قال والله لاافريك حتى أصوم المحرم وهو في رجب اولا أقربك الا في مكان كذا وبينه وبينه مسيرة اربعة اشهر فصاعدا فانه يكون موليا وان كان اقل لم يكن موليا وكذا اذا قا ل حتى تفطمي طفلك وبينها وبين الفطام اربعة اشهر فصاعدا وأن كان أقل لم يكن موليها وأن قال لاأقربك حتى تطلع الشمس من مغربها اوحتى تخرج الدابة اوالدجاءكان الفياس ان لايكون موليالانه رجى وجود ذلك ساعة فساعة وفي الاستعسان يكون موليا لان هذا المفظ في العرف والعادة انما يكون لتأبيد وكذا اذا قال حتى ثغوم الساعة أوحى يلج الجمل في سم الحياط فانه يكون موليا وان كان رجي وجوده في المدة لامم نقاء النكاح

﴿ كتاب الايلاء ﴾

مناسبته البينونة مآلاوهو لنسة الحلف مطلقا وشرعا الحلف على ترك قربان زوجت مدة مخصوصة وشرط محليبة المرأة بان تكون منكوحة وقت تجز الايلاء واهلمة الزوج للطلاق وحكمته وقوع طلقة بأثنة أن بررفي حلفه والكفارة والجزاء المعلق ان حنث كما صرح مذاك بقوله (ادًا قال الرجل لامرأته والله لاافريك) اولا احامعك اولا اطاؤك او لااغتسل منك من جنابة و گذاکل ما شقد به اليمين (او)قال (الاافريك اربعة اشير) اوقال ال قربتك فعلى حج او عبدى حر اوانت طالق (فهو مول) لقوله تمالي ﴿ للذَنْ بؤلون من نسائم تربس اربعة اشر كه الآية

(فانوطهٔ افى الاربعة الاشهر حنث فى عينه) لفعله المحلوف عليه (ولزمته الكفارة) فى عقد الجيئ و الجزاء المعلق او الكفارة فى التعليق على العميم الذى رجع اليه الامام كما فى الشر تبلاليه (وسقط الايلاء) لا نتماء اليمين بالحنث (وان لم يتربها حتى مضـت اربعة اشهر بانت منه بتطليقة) لا ته ظلمها عنع حقها ﴿ ٧٧ ﴾ فجاز اه الشرع يزوال فعمة النكاح

فانه يكون موليا ابضما مثل ان مفول والله لا افريك حتى تموتى اوتغتل او اموت او اقتل او حتى اطلقك ثلاثًا فاله لايكون موليا اجماعاً وكذا اذاكانت امة فقال لا افريك حتى الملكك او الملك شـفصا منك يكون موليا وان قال حتى اشتريك لايكون موليا لانه قديشتر بها لغيره ولايغهد النكاح ولوقال اشتريك لنفسي لايكون موليا ابضا لانه ربما بشتر ما لنفسه شراء ناسدا واو قال حتى اشتربك لنفسي لايكون مولياايضا لانه رعا بشتر ما لنفسه شراء فاسداوان قال حتى اشتربك لنفسي واقبضك كان موليا وان كان يرجى وجوده مع بقاء النكاح كان موليا مثل ان يقول أن قربتك فعبدى حر او فامرأتي الاخرى طالق اوفانت طالق فائه يكون موليا وكذا اذا قال فعلى عنق رقبة او أحج اوالعمرة وان قال فعلى ان اصلى ركمتين او اغزو لايكون،وليا عندهما وقال مجمد بحكون موليا وان جعله غاية ففال حتى اعتق عبدى اوحتى اطلق امرأني كان موليا عندهما وقال الو توسيف لابكون موليا وان قال والله لا اقربك سينة الا وما لايكون موليها و قال زفر يكون موليا لان اليوم المستنى بحمل في آخر المدة كما لو. قال الانقصال نوم ولنا أنه لما استشى يوما غير معين صَّارَكُلُ بَوْمُ السُّنَةُ كَأَنَّهُ المُسْتَنَّى الا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ صَّمَتَ فِي هَذْهُ السُّنَّةُ بِومَا احمَل أنْ يكون ذُكِ اليوم في ابتدائها واثنائها وآخرها واما أذا قال ألا نخصان يوم كان موليا لان النفصان يكون في آخر المدة لانه عبارة عن مابق (قو له قانوطها في الاربعة الاشهر حنث في يمينه ولزمته الكفارة وسقط الايلاء) لانَّ الجمين يرتفع بالحنث (قُل لِه وان لم يقربها حتى مضناربعة اشهر بانت منه بتطليقة واحدة) لانه لخلمها يمنع حقها فببازاه الشرع يزوال نىمة النكاح عند مضى هذه المدة وهوالمأثور عن عَمَانَ وعلى و المبادلة الثلاثة وزيد بن ثابت (فوله نان كان حلف على اربعة اشهر فغط سقطت البين) لانها كانت موقنة بها فزالت بانقضائها (قو لله وال حلف على الابد فاليمن بافية) لانها مطلقة ولم يوجد الحنث الا أنه لا يتكرر الطلاق قبل الزوج لانه لم توجد منع الحق بعد البينونة لان البان لاحق لها في الوطي (قوله فان عاد فَرُوجِماً عاد الآبِلاء) لانالجين باقية فان وطلُّها والاء وقعت بمضى اربعة اشم اخرى فيمتبر ابتداء هذا الابلاء من حين النزويج فان تزوجها ثالثا طد الايلاء ووقعت بمضى اربعة اشر اخرى أن لم نقر ما لان الين باقية مالم محنث فما (قو له فان تزوجها بمد زوج لم يقع بذهك الآيلاء طلاق) لتقبيده بطلاق هذا المهك والآن استفاد طلاقا لم بكن في ملكه يوم البمين ولا اضاف عينه البه (قوله والبمين باقية) لعدم الحنث (قُوْ لِهِ فَانَ وَمَامًا كَفَرَ عَنْ يُمِينُه) لُوجُودُ الْحَنْثُ (قُوْ لِهُ فَانَ حَلْفُ عَلَى اقل

عند مضي هذه المدة وهو المأثور من عمّان وعلى والعبادلة الثلاثة وزدن تابترمني الله عنم وكني بهم قدوة (فان كا ن حلف على) مدة الايلاء فقط (اربعه اشهر فقد سقطت اليمِن) لانه كانت موفئة بوآت فترتقع بمضيه (وان كان حلف على الابد فاليمن باقية) بعد البينونة لعدم المنث (فان عاد) الم (فتروجما) كانسا (عاد الايلام) لمامر أن زوال الملك بعد اليمن لاسطلها الااله لاشكرر الطبلاق قبل التزوج لعدم منع الحق بعد البينونة (فان وطائبًا) حنث في عيشه ولزمته الكفارة وسقط الايلاء لانه رتمع بالحنث (والا) يطها (وقعت عضى اربعة اشمر) اخرى (تطليقة اخرى) ايضا لائه بالزوج ثبت حقها فيتمفق الظلم فيعتبر ابتداء هبذا الايلاء من وقت الزوج هداله (فان) عاد اليها و (تزوجمها) ثالثا (عاد الايلاء و وقع

عضى اربعة اشهر) اخرى (تطليقــة اخرى) لبقاء طلاق ذلك الملك ببقاء المحليــة (قان) عاد البها (من) و (تزوجهــا) رابعا (بـــد) حلها بتزوج (زوج آخر لم يقع بذلك الايلاء طلاق) لزوال طلاق ذلك الملك يزوال المحلية (و) لكن (البمين باقية) لعدم الحنث (وان وطئها كفر عن يمينه) لوجود الحنث (وان حاف على اقل

من اربعة اشهر لم يكن موليا) لانه يصل الى جاميها في تلك المدة من غر خنت بازمه (وال حلف بجج اوصوم اوصدقة او منق او طلاق فهو مول) لفعنق المنم باليمين وهوذكر الشرط والجزاء وهذه الاجزية مانعة لمما فها من الشقة وصورة بقربائها عتق عبسده وفيه خلاف ایی پوسف فاله يقول مكنه البيع ثم القربان فلايلزمه وهما بقولان البيم موهوم فلا عنسع المانعية فيه هدايه قال في التعجيم ومثى على قولهما الاعد حي ان غالم لا عكى

من اربعةاشهر لم يكن موليا) لا نه يصل الى جماعها في تلك المدة من غير حنث يلز مهيكة ذا لم يكن مولياى أن قال والله لاافريك شهرين وشهرين كان موليا وأن قال والله لاافريك شهرين ومكث يوما ثم قال والله لااقربك شهرين بعد الشهرين الاولين لم يكن موليا لان الثاني ابجاب مبتدأ وقد صار عنوما بعد المبين الاولى بشمرين وبعد الثانية أربعة اثهر الا يوما مكث فيه فلم شكامل مسدة المنع وكذا اذا قال والله لا أقربك شهرين ومكت ساعة ثم قالوالة لاأقر بك ثهرين لم يكن موليا لما ذكرنا وان قالوالة لااقربك شهرين ولاشهرين لم يكن موليا لائه حند الحدة حرف النفي صار الثاني|بجابا آخرو اذا كان كذبك صار اجلين فنداخلا الاثرى ان من قال والله لا اكلم فلانابوما ولابومين الى اليمين ينضى يومين كذا في النها، (فولد وان خلف محم او صوم او صدقة او منق او طلاق فهومول) لَصْنَقَ المنعباليين وهوذكر الشرط والجزاءو هذه الاجزية مانمة لما فيها من المشقة اما الحج قانه يلزمه لاجمله مال في القالب وكذا لوحلف بسمرة اوهدى لان المرة محتاج في أدامًا إلى مال والهدى من جلة الكفارات وكذاالصوم من موجب الكفارات وكذا الصدقة والنتق والاعتكاف لائه لابصم الإبالصومو أن قال ان قرنك ولله على صوم تهركذا ان كان ذلكالشهر عضى قبل مضى اربعة أشهر فليس عول لانه اذا مضى امكنه الوطى في المدة من غير شي بلزمه وأن كا فالاعضى الا بعد اربعة اشهر فهو مول لائه لانتوصل الى وطأيًا في المدة الا بصبام يلزمه وأما ۗ الحلف بالعنق أن يعلق اذا حلف بطلاق فانه لانتوصل الى وطائبا الا عمني بلزمه من أحكام اليمين وكذا اذا حلف بظهاركا ن موليا فان حلف بصلاة لم يكن موليا عند ابي حنفة وابي بوسف وقال محد والحسن وزفر يكون موايا لان الصلاة يصيح اجابها بالنذر فصارت كالحج والصوم ولهما أن الصلاة ليست من أحكام الاعان ولأبارمه مال لاجلها في الغالب فصاركن حلفٌ بصلاة الجنازة او مجدة النلاوة وهذاكله في حق المسلم أما الذمي فلا يصبح ابلاؤه بالجلف بالحج والصوم والعسدقة والاعتكاف لانه ايس من اهلها واما اذا آلي باسم من اسماء الله فانه بكون موليا هند ابي حنيفة خلافالهما وان حلف بملاق او مناق يكون موليا بالالجاع وصورة الحلف بالصوم ان يقول ان قربنك فله عل صوم شهر اما اذا قال هذا الثهر لايكون موليا ولا يلزمه شي صورة الحلف بالحج ان مقول ان قرئك فلله على جمة وصورة الحلف بالصدقة ان يقول ان قرينك فله على صدقة كذا وصورته في المثق والطلاق هوان يقول ان قرينك فعل عنقرقبة او عتق عبدى هذا و في الطلاق ان قريتك فانت طالق او فلانة طالق زوجة له اخرى وفي مسئلة تميين الطلاق والمتاق يشترط مفاء المحلوف عليه في ملكه الى ان تمضى المدة حتى لوباع العبد اومات قبل مضى المدة سقط الايلاء ثم اذا عاد الى ملكه بوجد من الوجوء قبل القربان انمقد الايلاء وان دخل في ملكه بمد القربان لاختفدالايلاء مثاله اذا قال أن قربتك ضيدى هذا حر ثم باعه سقط الايلاء لا نه لايازمه بالقربان

شيء ثم أذا عاد ملكه قبل القربان انمند الا يلاء وأن دخل في ملكه بعد الفربان لاختقد وأن قال أن قرنك فعبدا هذان حران قات احدهما اوباع احدهما لابطل الايلاء لا نه يلزمه بالفربان عنق و أن مانا جيما أو باههما جيما مما أو على التعاقب بطل الايلاء فان دخل احدهما في ملكه بوجه من الوجوء قبل القربان انتقد الايلاء ثم أذًا دخل الآخر في ملكه انعقد الا يلاء من وقت دخول الاول وأن قال أن قرينك ضلى نحو ولدى فهو مول وقال زفر لايكون موليا وهذا فرع على ان هذا النذر وجب ذبح شاة وذك من جلة الكفارات (قو له قان آلي من الطلقة الرجمية كا ن مُولِياً ﴾ لأن الزوجية بينهما قائمة فان انقضت عدتها قبل انقضاء مدة الا يلاء ســقط الا يلاء لغوات المحلية (قو له وان آلي من الباين لايكون موليا) لان الباين لاحق لها في الوطئ فلم يكن مانما حقها مخلاف الرجعية فان لها حقا في الوطيُّ لا نهازوجة واذا آلى من امرأته ثم ابانها فضت اربعة اشهر وهي في العدة وقعت اخرى بالا بلاء لان اشداء الايلاء كان وهي زوجة فيصم الايلاء فاذا ابانها فالبشوثة يلحفها البينونة بعقد سابق وال كال لايلحقها النداء كذا في الكرخي ولو آلي من أمرأته في مجلس وأحسد ثلاث مرات نقال والله لا اقربك والله لا اقربك والله لا اقربك ان اراد التكرار ثالا يلاء واحد واليمين واحدة وان لم يكن له نية ثالا يلاء واحد واليمين ثلاث وان اراد التغليظ وانتشده فالا يلا. واحد والبمين ثلاث في قول ابي حنيفة وابي نوسف حتى اذا مضت أربعة أشهر ولم نقريها بانت شطليفة وأن قريها وجب ثلاث كفارات وقال محمد وزفروالا يلاء ثلاث والجين نلاث والبمين والا يلاء الاول مُعَمَّدُ حَيْنُ مَا يَلْفُظُ بِالْأُولُ وَالثَّانِي حَيْنُ مَانَلَفُظُ بِالثَّانِي وَالثَّالَثُ حَيْنُ مَايِلْفُظُ بالثالث فاذا مضت أربعة أشهر ولم مقرما بانت خطليقة فاذا مضت ساعة بانت باخرى فاذا مضت ساعة بانت باخرى واذا فرما وجب عليه ثلاث كفارات واجموا انهاذا آلي من أمرأته في ثلاث مجالس فالأيلاء ثلاث والجين ثلاث ثم الايلاء على اربعة أوجه أيلاً، وأحمد وعين وأحدة كفوله والله لاأفريك والابلاآن وعينان وهو أذا ألى من امرأته في مجلسين اوقال اذاجاء غدفوالله لااقربك وان جاء بعد غدفوالله لاافريك وايلاء واحد وعينان وهي مسئلة الحلاف اذا قال في مجلس واحد والله لا اقربك والله لا اقربك وارادم التغليظ فالايلاء واحد واليمن ثنتان عندهما حتى اذا مضت اربعة أشهر ولم مقربها بانت وأحدةوان قربها وجب كفار تان وقال مجد وزفر الايلاء اثنان واليمن ثنتان وايلاآن وعمن واحدة وهو اذا قال لامرأنه كلا دخلت هذين الدارئ فوالله لاافربك فدخلت أحديهما دخلتين أودخلتهما جيما دخلة وأحسدة فهوايلاآن وعين واحدة فالاول خقد عند الدخلة الأولى والناني هند الدخلة الثانية (قو له ومدة الايلاء الامة شهران) وذلك نصف ايلاء مدة الحرة فان اعتفت في مدة الا يلاء نصير مدتها اشهر وأو آلي منها ثم طلقها ثم اعتقت تكون عدتها عدة الاماء

الحدالاف اله (وان آلى
من للطالمة الرجعية كان
موليا) لبضاء الزوجية
فان انفضت عدتها قبل
النيلاء لفوات المحلية
بوهره (وان آلى من)
موليا) لمدم بقاء الزوجية
اذ لاحق لها في الوطئ
فل بكن مانها حقها بخلاف
الرجية (ومدة ايلاء
الامة شهران) لانها مدة
ضربت اجلا المينونة
فناسف في الرق كدة

ومدة أبلائها مدة الحرائر قال الحجندي اذا طلقها طلاقا بإنا ثم اعتفت في العدة لايصول عدمًا الى هدة الحرائر وان طلقها رجعيا ثم اعتفت في المدة تحولت الى هدة الحرائر والعبد فىالايلاءكالحر وانما نظر الى الزوجة ال كانت امة فدتما شهران وال كانت حرة فاربعة اشمر (قوله وان كان المولى مربضًا لانقدر على الجماع اوكانت المرأة مريضة أورتفاء أوصغيرة لايجامع مثلها أوكانت بينهما مسافة لايقدر أن يصل اليها في مدة الايلاء ففيئه أن يقول بلسانه فئت الما قادًا قال ذلك مقط الايلاء) والاسل ان النيُّ هوالرجوع ومنه فالظل اذا رجم فلا كان الزوج بترك الوطئ في المدة مانما لها من حقها جمل رجوعه عن ذلك فياً والني مختص بالمدة بدليل قراءة ابن مسعود ﴿ فَانَ فَاوُا فَيِنَ ﴾ والنُّ عندنا هو الوطئ ممالقدرة عليه قادًا عِز عنه قام النُّ بالغول مقامه وعندالشانعي لافئ الإبالجاع ثمالبجز على ضربين عجز من طربق المشاهدة مثل أن يكون مربضا لايقدر على الجاع أوهى كذلك أويكون بيهما مسافة لايقدر على ائبانها الابعد مضى المدة او تكون صغيرة لايجامع مثلها اورتقا او يكون هو مجبوبا اوتكون هي محبوسة في موضع لايقدر عليها اوناشرة في موضع لايقدر عليها فغيثه فيجمعهذا الغول وال كان هومحبوسا فيموضع لاعكن الأبدخلها عليه قال في الكرخي فيئه القول وفىالخبندى فيئه الجماع والعبز الثانى منطربق الحكم مثل انبكون محرما أوصائما اوهي كذبك فهذا فيئه الوطئ عندنا لانه قادر عليه وعندزفر بالقول لان المنع منه لحقاللة ثعالى فهو كالمنع من طريق المشاهدة • وقوله • ففيئه • ان مقول بلسانه فئت اليما اوراجعتما وحند الىحنيفة متول اشهدوا انىفثت الى امرأتي وابطلت الايلاء هذا. الاثماد ايس بشرط وآنما هواحتياط حتى ادًا مضت المدة وادعى الزوج الغول فكذبته اقام البيئة واذا اختلفا في الني مع بِقاء المدة فالقول قوله لانه علك فيها الني وان اختلفا بعد مضيها فالقول قولها لانه مدى الني في حال لاعالكه فيه ولا عين عليها لانه عا لايستملف فيه قوله ففيئه أن مقول بلسائه فئت الها هذا أذا آل وهو مربض امااذا آلى وهو صحيح ثم مرض فنيته لايصح الابالجاع ثم اذا كان فيته بالقول لامنع الملاق علمًا عضى المدة امااليين اذا كانت مطلقة فهي على حالها اذا وطي لزمته الكفارة لانها لاتنحل الابالحنث وذلك انما مقع غمل المحلوف هليه فاما القول فليس بمحلوف عليه فلانفل البين به والكانت البين موقتة باربعة أشهر وفاء فها ثم وطنًّا بعد الاربعة الاشهر لا كفاره عليه • وقوله • فاذا قال ذلك سقط الايلاءِ • يعني أذا قال فيئت الهاسقط الايلاء أي لايتم الطلاق عضي المدة وأمااذا أقربها كفر عن عينه (قوله والأصح فى المدة بطل ذلك الني وصار فيته الجام) اى اذا قدر على الجام فى المدة بطل ذلك القول وصار فيئه الجاع لانه قدر علىالاصل قبل حصول المقصود كالتيم ممالما. وعلى هذا أذا طلقها بعد الايلاء طلاقا باينا لم يصح الني منه بالقول لان الني بالقول اقبم مقامالوطئ لاجلالضرورة حتى لاتبين بمضى المدة وهذا المغي لايوجد بعدالبينونة ثم

المددة (فان كان المولى مريضا) بحيث (لا مقدر عل الجماع اوكانت المرأة مربضة) ارتقاء اوصغيرة لاتجامع (اوكان بينهما اسافة) بعيدة محيث (المدران يصلالها فيمدة الأيلام) او محبوسة او ناشزة لايصل اليها (فنيئه ان مقول بلساله فئت اليها) او ابطات الايلاء او رجعت عافات اونحو ذاك (فاذا قال ذهك سنقط الايلاء) لانه اذاها ذكر المنع فيكون ارضاؤها بالوعد واذا ارتتم الظلم لايجازى بالطلاق (وأن صم) من مرضيه اوزال المانع (ف المدة بطل ذلك الني) الذي ذكره بلسائه (وصار فيئه الجام) لانه قدر على الامسل قبل حصول المقصود فيبطل الحلف كالثيم

(واذا قال) الرَجل (لامرائه انت على حرام) اوانت معى في الحرام او نحو ذلك (سئل عن ثبته قال قال اردت الكذب فهو كاقال) لانه نوى حقيقة كلامه قال في التصبيح هذا ظاهر الرواية و مثى عليه الحلواني وقال السرخسى لا بصدق في الفضاء حتى قال في اليناسع في قول القدورى فهو كاقال بريد فيابينه و بين الله تعالى اما في الفضاء فلابصدق بذك و يكون عينا و مثله في شرح الاسبيماني و في شرح الهداية و هذا هو الصواب و عليه العمل و الفتوى اه (و آن قال اردت الملكاني في مليفة بائة) لانه كناية (الا ان نوى الثلاث) فيكون ثلاثا اعتبارا بسائر الكنابات (و ان قال اردت الفلهار فهو ظهار) و هذا عند ابى حنيفة و ابى يوسف و قال محمد ﴿ ٢٧ ﴾ ليس بظهار لانمدام التشبيه بالمحرمة

الن الله بالقول يرفع المدة ولا يرفع البين والق بالفعل يرفع المدة والبين (قوله واذا قال لامرأته انت على حرام سئل عن نيته فان قال اردت الكذب فهو كاقال) اي موكذب في ظاهر الرواية ولايكون ابلاء لائه نوى حقيقة كلامه قال في اليناسِع وهذا فيما بينه وبينالله اما فيالقضاء فلابصدق ويكون عينا لان الطاهر أن الحرام فيالشرع عين (قَوْ إِنَّ وَانْ قَالَ نُوبِتُ الطَّلَاقُ فَهِي تَطَلِّفُهُ بَاسْمَةُ الآانُ مَوى الثَّلَاثُ) لأن قوله حرام كناية والكناية يرجع فيها الى نيته كما ذكرنا فى الطّلاق (قوله وان قال اردت الظهار فهو ظهار) هذا عندهما وقال مجد لايكون ظهارا لانعدام التشبيه بالمحارم ولهما آنه وصفها بالفرتم وفي الظمار نوع عرتم والمطلق بحمل على المقيند اذا نواء (قو له وان قال اردت العرم اولم ارده شيئا فهو عين بسير بها موليا) لان الاصل ف غرم الحلال العاهو العين هندنا فان قال اردت القرم فقد ار اداليين وأن قال لمارد شيئا لم يصدق في القضاء لان ظاهر ذلك الجين وإذا ثبت أنه عين كان بها موليا قال في الكرخي اذا قال الما انت على حرام اوقد حروتك على اوانا عليك حرام اوقد حرمت نفسى عليك اوانت محرمة على فهوكله سواء يرجع فيه الى نينه قال قال اردت الطلاق فهو طلاق وأن نوى ثلاثًا فثلاث وأن نوى وأحدة فواحدة وأزنوى ثنتين فواحدة بأنَّذ وان لم يكن له نبذ فهو عين وهو مول ان تركها اربعة اشهر بانت مطلبقة وان قال اردت الكذب فليس بشئ فيما بينه وبين الله ولايصدق في نفي البين في الفضاء وان قال كل حل على جرام ان نوى جميع المباحات صدق لانه شدد على نفسه وان نوى الطعام دون غيره اوشرابا اولباسا دون غيره اوامرأته دون غيرها صدق وان لم يكن له نيد فهو على الطمام والشراب خاصة وان قال لامرأته انت على كالمينة اوكالدم اوكلعم الخنزير اوكالحر ان نوى كذبا فهو كذب وان نوى التحريم فهو ايلاء وان نوىالطلاق فهوطلاق وان قاللها ان فعات كذا فانت اى رديه التحريم فهو إطل لازالقمرم انما يكون اذا جعلها مثلاءه فالما اذا قال انت امي فهوكذب وازقال انت مني حرام فهو مثل قوله انت على حرام وان قال لامرأتيه انتما على حرام ونوى

وهو الركن فيه وللما انه اطلق الحرمة وفي الظهار نوع حرمة والملاق عتدل المقيد هداه فال الاسبجابي والعنيج توادا واعتده المحبوبي والنسئي وغيرهما تصيم (وان قال اردت القريم إولج اردبه شبياً فهو عين يصبرنها موليا) لان الاصل في نحرم الحلال آعا هواليين مندنا فاذا قال اردت التموم فقسد اراد المين وان قال لم ارد شيأ لم يصدق في القضاء لان ظاهر ذلك اليمين واذا ثلت انه عين کان مها موايسا جوهره قال في الهداية و من المثاغ من يصرف لفظ التمريم الى الطبلاق من غير ثية لحكم العرف قال الامام المبوبي وبه بغي وقال تجم الأئمة في شرحه لهذا الكتاب قال اصانا

المناخرون الحلال على حرام اوانت على حرام اوحلال الله على حرام اوكل حلال على (في احديهما) حرام طلاق بائن ولايفتقر الى النية العرف عنى قالوا في قول مجمد ان نوى عينا فهو عين ولا تدخل امرأته الابالنية وهو ، على الما كول والمشروب انما اجاب على عرف ديارهم اما في عرف بلادنا فيريدون تحريم المنكوحة فصل عليه اه وفي منارات النوازل وقدقال المناخرون يقع به الطلاق من غير نية لقلبة الاستعمال بالعرف وعليه الفتوى ولهذا لا يحلف به الإ الرف و عليه الفتوى ولهذا لا يحلف به الإ الرف و عليه العلاق بالرفي و المرام يلزمني و على الطلاق

﴿ كتاب الْحَلْمُ ﴾

بضمالحاء ونقها واستعمل في أزالة الزوجيــة بالضم وفى غير. بالفتح وهو لفة الازالة وشرماكا في العر ازالة ملك النكاح المتوقفة عملى قبولهما بلفظ الخلم اوما في معناه اله ولا بأس به عنبدالحاجة كما اشبار الى ذاك متوله (اذا تشاق الزو حان) اى اختلفاو وقع ينهما المداوة والمازمة (وخانا أن لا يقيما حدود الله) أي ما ياز مهما من موجبات النكاح عا بحب له ملها وعليه لها (فلا بأس ان تفتدى) المرأة (نفسها منه عال مخلمها به) لقوله تمالي ﴿ فلاجناح علممافيا افتدتبه ف الآية (فاذا) قبلاازوج و (فعل ذاك) الطلوب منه (وقع بالحام نطليفة بأندة) لانه من الكنايات الاال ذكرالمال اغنى عن النية ههنا ولانها لا تبذل له المال الا لتسلي اما تقسمها وذاك بالبينونة (ولزمها المال) ألذى افتدت به نفسها لقبولها فى احديهما الطلاق وفى الثانية الا يلاء فهما طلاقان جيما لان المنظ الواحل لايحمل على امرين كاذا ارادهما جل على اغلظهما فوقع الطلاق عليهما وان قال هذه على حرام بنوى الطلاق وهذه على حرام بنوى اليمين كان على ما نوى لا نهما لفظان وان قال اثنا على حرام بنوى في احديهما ثلاثا وفي الاخرى واحدة فهما طالقان ثلاثا ثلاثا لما بينا اله يحمل على اغلظها واقلة سبحانه وتعالى اعلم

۔ ﴿ كتاب الملم ﴾ -

هو في الفة مشتق من الانخلاع ومنه خلع النمل والقميس وفي الشرع عبارة عن عقد بين الزوجين المال فيه من الرأة تبذله فضلعها او يطلقها وحكمه من جهتها حكم المعارضة حتى بجوز لها الرجوع عنه ويبطل باعراضها ويجوز لها فيه شرطالحيار على الصحيح ولا يصح تمايقه بالاخطار وحكمه من جهة الزوج حكم النعليق اى طلاق معلق بشرط حتى لا يصبح رجوعه عنه ولايجوز لهفيه شرطا لحيار ولا يبطل باحراضه عنـه ويصم تعليقه بالخطر (فو له رحمالله ان تشـاق الزوجان وخاة ان لا يقيــا حدودالله فلابأس ان يفتدي نسما عال مخلمها 4) المشافة المخالفة والتباعد عن الحق وهو ان يكون كلواحدمهما في شق على حدة ولم يدر من احما جا النشوز وحدود الله ما يلز مهمامن مواجبالنكاحوهو مافرضه الله للزوج طيما ولها عليه وانما شرط التشائل لانه اذا لم يكن منها نشوز وكان ذهك منه كرمة ان يأخذ منها شيئا (قوله فاذًا فعلا ذلك وقع بالْحَلْم تطليقة بانة) سواء نوى اولم ينو اذا كان في مقابلته ما ل لان بذكرالمال في مقابلة الحُلْع متمين الانخلاع من النكاح مرادا فلا يحتاج الى النيسة واللَّم يَعَالِمُهُ مَالَانَ نُوى الطَّلَاقَ وَقَعُ وَالْنَفَلَا لَانَهُ كُنَايَةٌ مِنْ كُنَايَاتُ الطَّلَاقَ وَامَااذًا كان في تقابلته المال فوجود المال منن من النبية لانما لانسلم الما لنسلم لها نفسما و داك بالبينونة ثمالحلع مندنا طلاق وعندالشسانعي فسيخ وفائدته اذا غالعهسأ ثم تزوجها بعد ذلك عادت اليه بطليقتين لا غير صدنا وعنده بثلاث (قوله ولزمها المال) لانه ايجاب وقبول يقع بهالفرقة من قبلالزوج ويسقق الموض منها وقد وجد الفرقة منجهته فلزمهاالما لولايصح الحُلْمُ والطلاق على مال الا بالفبول في المجلس فان قامت من المجلس قبل الفبول او اخذت في عل آخر بدل على الاهراض لا يصح الحلم ويستبر فيه مجلها لامجلمه حتى لو ذهب من المجلس ثمقبلت في مجلها ذلك صبح قبولها ووقع العلاق ولزمهاالمسال والحُلْم من بالبه عنزلةاليمين لا علكالرجوع عنه وبصح تعليقه بالاخطار و من جانها عزلة مبادلة المال بالمال حتى انها تملك الرجوع عن ذلك قبل قبول الزوج ولا يصنع تعليقه بالاخطار بيانه اذا قال خالعت امرأتي على الف او طنفتهاعلى الف وهي غائبة بتوقف على فبولها في مجلس علمهما ولوكانت هي التي قالت ذلك وهوغائب فانهلا يصبح حتى اذا بلغه الحبر فاجازه فى مجلس علمه لا بجوز قال الكرخى

ذَك (وانكانالنشوز) اىالنقرةوالجفاء (من قَبُلِهِ) اىالزوج (كرهنالهان يأخذ منهاعوضا) لانه اوحثها بالاستبدال فلا يزيد فىوحشتها بأخذالمال (وان كان النشوز من قبُلُها) اىالزوجة (كر هنسا لهان يأخذ) منها عوضا (اكثر عا اعطساها من المهر دون النفقة وغيرها و فى الجامع الصغير يطيب له الفضل ﴿ ٧٨ ﴾ ابضا (فان فعل ذك) بان اخذ .

اذا انتذالزوج ففسال غالعتك على الف لم يصيح رجوعه عن ذلك ولم ببطل بغيامه عن المجلس قبل قبولها ويجوزان يعلقه بشرطاو يوتت فيقول اذا جاء غد فقدخالعتك على الف واذا قدم زيد فان قبلت قبل ذلك لم يجز واما اذا ابتدأت هي فقالت خلمت نفسى هنك بالف فذلك مثل ايجساب البيع يجوز لها ان ترجع فيه قبل قبوله ويبطل بقيامها عنالجلس وبقيامه ولايجوز ان ينعلق بشرط ولا وأت وذكر فىالبدايم انالزوج اذا قالخالمتك على الف على انى بالخيار ثلاثًا لم بصبح خيار الشرط وبصبح الحُلُم اذا قبلتوان شرط الحيار لها فغال خالعتك بالف على انك بالحيار ثلاثا فقبلت او شرطت هي لنقسها الحيار جاز عند ابي حنيفة قان ردته في النلاث بطل الحالم و الرلم ترده تم لان الذي من جهتها تمليك المال وشرط الحيار بجوز فيه كالبيع وعندهما لا بحوز والفساظ الحُلْم خسسة خالعتك بارأتك باينتك فارقتك طاق نفسسك على الف فان قال خالعتك على الف فقبات فقال لم انو بذاك الطلاق لم يصدق لان ذكر الموض دلالة عليه (قوله فان كان النشوز من قبل الزوج كرهنا له أن بأخذ منهما عوضًا) لقوله تعالى ﴿ وَانَّارُدُتُمُ اسْتَبِدَالُ زُوجِ مَكَانُ زُوجِ الى أَنْ قَالَ فَلَا تَأْخَذُوا مَنْهُ شَيْئًا ﴾ (قوله و انكان النشوز من قبلها كر هناه ان يأخذ مها اكثر عا اعطاها) يعني من الهر دون النفقة وغيرها لقوله عليه السلام لامرأة ثابت بن قيس حين جاءت البه فقالت يا رسولالله لاانا ولا تابت نفسال و الردين عليه حديثته ، فقالت نيم وزيادة ففال ه المالزيادة فلا ، وقد كان النشــوز منها و في الحالم الصــفير بطيب له الفضل ابنســا لاطلاق قوله تبالي ﴿ فلا جناح علمهما فيما افتدت له ﴾ (فو لد فان فعل ذلك جاز في الغضاء) يعني اذا اخذازيادة وكذا اذا اخذ والنشور منه (فو له وان طافهـــا عل مال فقبلت وقعالطلاق ولزمها المال وكانالطلاق بانًا) صورته انت طــالق بالف اوعلى الف اما اذا قال انت طالق وعليك الف فغبلت طلقت ولا يلزمها شيء عند ابي حنيفة ومعنى المسئلة قبولها يقف على المجلس فان قامت منسه قبل القبول بطل كمنيار المخيرة (قو له وان بطل الدوض في الحَام مثل ان مخالم المملمة على خَرَاوِخَرْيرِ اومِينَةَ فَلَا شَيْ لِمَزْوجِ وَالْفَرَقَةُ بَائِنَةً ﴾ وانما لم بجب شي ٌ لانها ما ممت مالا ولاوجه الى ابجاب المسمى للاسلام ولا الى ابجــاب غيره لعدم الالتزام يخلاف ما اذًا خالع على خل بعينه و ظهر خرا لانها سمت مالافصـــار مغرورا فبجب المهر وبخلاف مااذا كانب اواعتق على خرحيث بجب فيمة العبدلان ملك المولى فيه متفوم ولم يرض بزواله مجانا اما ملك البضع في حالة الحروج غيرمنفوم وانما كان بائنا لان الحُلْم من كنايات الطلاق والكنايات نوان (قو له وبطل الموض في الطلاق كان

اكثر عا اعطاها (ماز في الفضاء) لا طلاق قوله تعالى ﴿ فلا جناح علمهمافيا افتدت 4 که و کذبك ادا اخذ والنشوز منه هداله (وان طلقها على مال) بان قال لهاانت طالق بالف او عملي الف (فقبات) في المجلس (وقسم الطلاق ولزمها المال) لانالزوج يستبدل بالطلاق تجرا و تعايقا وقد علقه مقبولهما والمرأة تملك التزام المسال لولايتها على نفسها وملك النكاح عا بحوز الاعتباض عنــه وان لم يكن مالا كالقصاص هداله (وكان الطلاق بانا) لان بدل المال اعا كان السل لهانفسراو دلك بالبينونة (وأذابطل العوض في الْحَلَّم) وذلك (مشـل ان مخالع المرأة المسلمة على خراو خنزر) او ميتة اودم (فلا شي الزوج) عليا لانها لم تسم له مالا منفسوما حتى تصمير غارة له بخلاف ما اذا خالع على خل بعينه فظهر خرا لانها سمت مالافصيار مغرورا (و الفرقة) فيه (بائنة) لانه

لما بطل الموضكان العامل فيه لفظ الخُلُم وهو كناية (وان بطل الموض في الطلاق كان) الطلاق (رجميا)

(رجبیا) لان العامل فید لفظ الطلاق و هو صدیح و الصدیح بعقب الرجمة (و ماجازان یکون مهرا) فی النکاح (جازان یکون بدلا فی الحکم) لان مابسلح ان یکون بدلا للتقوم اولی ان یسلح لغیره (فان قالت لم عالمی صلمافیدی) الحسیة (فعالمها و لم یکن فی بدها شی فلا ﴿ ٧٩ ﴾ شی له علیها) لانها لم قفره بتسمیة المسال (و ان قالت) له (خالشی

عل ما في بدى من مال ولم بكن في بدهما .شيء ردت عليه مهرها) لانها لما سمت مالا لم بكن الزوج راضيا بالزوال الابالموض ولا وجه الى انجاب المبمى وقيمت للممالة ولا الى فيمذ البضم اعنى مير المثل لائه غير متقوم حالة الحروج فنمين ابجاب ماقام 4 على الزوج دفعا الضرر هداه (و ان قالت) 4 خالمني عل مافي بدی من دراهمولم یکن فی مدها شي) او كأن في اقل من الالقدر اهم (فعلما الاثقة دراهم) لانهاسمت الجعواقله ثلاثة (و أن قالت) له (طالقني ثلاما بالف فطلفها واحدة (ضايا ثلث الالف) لانها لا طلبت الثلاث بالف فقد طلبت كلواحد تثلث الالف وهذاالآن حرف الباءيعيب الاعواض والعوض ينقسم على الموض والطلاق بائن لوجوب المال (و ان قالت طلقني ثلاثًا على الف فطلقهما واحدة فلاشي علماعند ابي حنيفة) وتقم رجمية و قالا علها ثلث

رجمياً) هذا اذا لم يستوف هددالطلاق وانما كانرجميا لانصريح الطلاق اذا خلا عن الموض ولم يوسف بالبينونة كان رجميا وهذا ايضا فيالحرة أما الامة اذا بذلت مالا فمزوج وطلقها كان بائنا لانه بجب عليها بعد العنق (قولد وما جاز ان يكون مهرا جاز ان يكون بدلا في الخُنْع) فائدته انه يجوز الخُنْع على حيوان مطلق فيكون له الوسيط منه وتكون المرأة مخيرة بين دفع حينه اوقيته وانميا جاز ذلك الحُنْع عقد مل البضع فا جاز أن يثبت في النكاح جاز أن يثبت في الحُلْمُ الا أنه يفارق النكاح ف انها اذا سمت في الحُنْعُ خورا اوخزيرا اوما لاقيمة فخلمها عليه لم يكنه علماشي وصع الحُنَّمَ وفي النكاح يلزم الزوج مهر المثل والفرق ان خروج البضع من مك الزوج خيرمتقوم ودخوله فيملكه قيمة بدليل انه اذا تزوجها ولم بسبملها مهرا ثبت لها مهر المثل بالدخول و في الحُنْلُع لوخلعها ولم يسم لها شـيئا و نوى الطلاق طلفت ولم يكن إه علما شي (قو إدو اذا قالت المني على مأنى بدى فغالها ولم يكن في دهاشي فلا شيء له طلبها ﴾ لانها لم تفره حيث لم تسمله مالا ولاسمت له شيئاله قيمة وكذا أذا قالت على ما في بني ولم بكن في بيتها شي صح الحُلُع ولاشي له (قوله وان قالت على ما في يدى من مال فعنالعها ولم يكن في يدها شي ودت عليه مهرها) لانها لما سمت مالا لم يكن راضيا بالزوال الا بموض ولاوجه الى ايجاب المسمى اوقيته للجهالة ولا الى قيمة البضم اعني مهر المثللانه غير متقوم حالة الحروج فنعيين ماقام به على الزوج ثماذا وجب الرجوع بالمهر وكانت قد ابرأ له منه لم يرجع عليها بشيء لان غير مابستهقه قد سلم له بالبراءة فلو رجع عليها لرجع الهية و هي لا توجب على الواهب ضمانا (قُولُه وال قالت على ما في من دراهم او من الدراهم نفسل ولم يكن في يدها شي فله عليها ثلاثة دراهم) لانها سمتالجمع واقله ثلاثة وان وجد في دها دراهم من ثلاثة الى اكثر فهي الزوج وان كان في بدها اقل من ثلاثة فله ثلاثة وان وقع الحلم على المهر صح فان لم يقبضه المرأة سقط عندوان قبضته استرده منها وان غالمها علىنفقة عدتها صح الْحَلَمُ وسقطت عنه النفقة (قُولِه وان قالت طلقني ثلاثًا بالف فطلقها واحدة ضايمًا ثلث الالف) لانما لما طلبت الثلاث بالف فقد طلبت على واحدة بثلث الالف وليس كذبك اذا قال لما طلق نفسك ثلاثا بالف فطلقت نفسها واحدة لانه لم برض بالبينونة الا بكل الالف فلم تجزو قوع البينونة بعضما (قوله واذا قال طلقي ثلاثا على الف فطلقها واحدة فلأشئ له علما عند ابيحنيفة) وعلك الرجمة وعندهما هيواحدة بائنة ينلث الالف لان كلة على عنزلة الباء في المعرضات حيَّان قولهم أحما هذا المناع

الالفوتتع بائنة لال كلة مل عزلة الباء فىالماوضات وله ال كلة على الشرط والمشروط لانوزع على اجزاء الشرط عفلاف الباء لانه المنوض علىمام، قال الاسبيمابي والصيح قوله واعتدء البرهاني والنسنى وغيرهما تصميم يدرهم وعلى درهم سواء ولابي حنيفة ان كلة على الشرط قال الله تعالى ﴿ بِاللَّهِ عَلَى اللَّهِ بِاللَّهِ على اللايشركن إلله شيئا كه ومن قال لامرأته انت طالق على ال تدخل الداركان شرطا واذا كان فيسا معنى الشرط فالشرط لاينقهم على عدد المشروط وانما يلزم المشروط عند وجود جيم الشرط الاثرى انه الوقال اما أن دخلت الدار ثلاثًا فانت طالق ثلاثًا فدخات الدار حرة لم نقع علما شي لعدم كما ل الشرط كذبك في مسئلتنا مالم وجدكا ل الشرط المستقيه جميم البدل لم يرجع عليها بشي وان قالت طلقني ثلاثا ولك الف وطلقها وقعالطلاق ولا شئ له علمها عند الىحنيفة لانها ذكرت الالف وطلفها وقع الطلاق ولا شيء له علما عند ابي حنيفة لانها ذكرتالالف غبر متعلقة بالعلاق والطلاق لانقف على عوض وقال ابروسف ومحمد يلزمها الالف لانه لافرق فالاعواض بين الباء والواو الاترى ال من قال لرجل احل ل هذا المتاع والله درهم غمله استمقالدرهم فكذا هذا والجواب لابي حنبفة انالاجارة لانصيح بغير عوض والطلاقة عُملافه ﴿ قُولُهِ وَانْ قَالَ الرَّوْجِ طَالَقَ نَفْسُكُ ثَلاًّا بِالنَّهُ اوْ عَلَى الْأَلْف فطلقت نفسها واحدة لم يقع عليها شيم) لانه مارضي بالبينونة الا ليسلمله الالف كله بخلاف قولها طلغني ثلاثا بالف لانها لما رضيت بالبينونة بالف كانت بعضها ارضى ولوقالت طلقني وأحدة بالف فطلقها ثلاثًا طاقت ثلاثًا عند الىحنيفة بغير شيُّ وقال أوبوسف ومحمد تطلق ثلاثًا وبلزمها الالف (قوله والمبارأة كالحُلَّم) وصورتها ان يقول برثت من النكاح الذي بيني وبينك على الف فقبات (فو له و الحُمْع و المبارات بسقطان كل حق لكل و احد من الزوجين على الآخر ١٤ بنعاق بالنكاح عند ابى حنيفة) بعني النكاح الفائم حالة المبارأة اما الذي قبله لابسفط حقوقه وقال ابوبوسف في البارأة مثل قول ابي حنيفة و اما الحُلَّم فهو كالطلاق على مال لايسقط الاماسمياء وقال مجمد فيهما جميعاً لايسقط الا ماسمياه وصورة المثلة اختلفت منه على شيء مسمى عين اودنوكان المهر غيردُنك وهو فيدَّمة الزوج وقد دخل بها اولم يدخل لزمها ماسمته ولاشي لها عليه من المهر عند ابى حنيفة وعندهمالها ان ترجع عليه بالمهر ان دخلبها وبخمفه ان لم يدخل بها ولوانها كانت قد قبضت المهر ثم بارأها او غالمها قبل ان بدخلها على شيء فهوجائز والمهركله لها ولا يتبيع كل واحد منهما صاحبه بمدالحلم والبسارأة بثيء من المهر وكذا لوكانت قيضت منه نصف المهر او اقل اكثر ثم اختلعت منه لدراهم مسماة قبل أن بدخل مل فلازوج ماسمت له ولاشئ لواحد منهما علىضاحبه مما فيده من الهرو في التمة اذا غالمها على مال معلوم ولم بذكر المهر وقبات هل يسقط المهرر هذا موضمالخلاف فسندابى حنيفة يسقط وعندهما لابسقط وابما الاترجعه الدخلهما او بنصفه اللم يدخلها وفي شرحه اذاخالهها اوبارأها على عبد او ثوب او دراهم وكال المهر غير ذلك فلاشي له غير ذلك و أن كان قداعطاها المهر لا رجع علما بشي منه فان كان قبل الدخول ولم بعطها شيئا منه لم يكن لها عليه شيُّ وهذا قول ابي حنيفة ووافقه

(و لوقال الزوج) لزوجته (طاني نفسيك ثلاثًا بالف اوعلى الف فطافت ندما واحدة لم يقم علما شيء) لان الزوج مارضي بالبينونة الالتدارالالف لاكلم اعلاف قولما طلقني ثلاثا بالف لانها لمارضيت بالبينونة بالفكانت سعضها ارضى (والمبارأة) مثل ال مقول لها يرثت من نكاحك على الف فقبلت (كالحُلُم) قال في المختار ات اى معم ما الطلاق البائن بلانية كامرق الحلم (والحلم والمبارأة يسفطان كل حق لكل واحد من الزوجين على الاخر عا تعلق بالنكاح) كالمهر مقبوضاا وغير مقبوض قبل الدخول وبعده و النفقة الماضية واما نفقة العدة فلا تسغط الأبالذكر وهذا (عند ابي حنيفة) وقال الولوسف في المبارأة مثل ذاك وفيالحكم لابسقط ابر يوسف فى المبارأة و اما فى الحنم فلم بوافقه و قال ان الحنم لا يوجب ذلك و قال مجد فى كيمما هو كالطلاق هل مال فابويوسف مع مجد فى الحنم و مع الى حنيفه فى المسارأة قال فى الينابيع ان كان الحنم بافظ الحنم برى الزوج من كل حق وجب لها بالنكاح كالمهر و النفقة الماشية فالكسوة الماشية و لا يسقط عند الهدة و ان كان بلفظ المبارأة فكذلك ايضا عند الى حنيفة فان كانت قد قبضت مهرها سلم لها و ان كانت لم تقبضه فلا شى لها على الزوج سواء كان قبل الدخول اوبعده و قال ابويوسف ان كان بلفظ المبارأة فكما قال ابوحنيقة و ان كان بلفظ الحنم المبارأة فعلى قوله ان كان قبل الدخول و قد فكما قال ابوحنيقة و ان كان بلفظ الحنم المبارأة فعلى قوله ان كان قبل الدخول و قد قبضت مهرها و جب عليها رد النصف منه و ان كان بعد الدخول فهواها وله عليها قبضت مهرها و جب عليها رد النصف منه و ان كان بعد الدخول فهواها وله عليها لا يسقط و هو الذى احترز به الشيخ بقوله من حقوق النكاح في مسئلة كه قال فى الواقمات رجل تزوج بامرأة على مهر معيى ثم طلقها طلاقا بانا ثم تزوجها أاب الواقمات رجل تزوج بامرأة على مهر ها يبرأ لزوج من المهر الناني و الله اعلم على مهر آخر ثم اختلعت منه على مهر ها يبرأ لزوج من المهر الناني و الله اعلم على مهر آخر ثم اختلعت منه على مهر ها يبرأ لزوج من المهر الناني و الله اعلم على مهر آخر ثم اختلعت منه على مهر ها يبرأ لزوج من المهر الناني و الله اعلم على مهر آخر ثم اختلعت منه على مهر ها يبرأ لزوج من المهر الناني و الله اعلم

-مع كتاب الظهار كهم.

الظهار هو ان بشبه امرأته اوعضوا مناعضاتها بعبر به عن جمعها او جزأ شسابعا منها عن تحرم عليه على النابيد واحل ثبوته اول سورة المحادلة نزات في خولة بنت ثملبة امرأة من الحزرج وفي زوجها اوس بن الضامت وهو اخوعبادة بن الصامت وكانت خولة حسنة الجسم فرأها زوجها وهى سساجدة فىصلائها فنظر الى عجزها فَنَا فَرَغَتُ مِنْ صَلاتُهَا رَاوُدُهَا عَنْ نَعْهُمَا قَابِتَ عَلَيْهِ فَغَضْبٌ وَقَالَ انتَ عَلَى كَظْهُرَا مِي وندم بعد ذلك ثم عاد فراو دهما عن نفهما فامتنعت وقالت والذي نفس خولة بيده لا تسل الى وقد قلت ماةات حتى بقضى الله ورسوله ببننا و محكم الله في وفيكم محكمه قالت خولة فوقع على فدفعته عا هدفع به المرأة الشيخ الكبير الضعيف ممخرجت الى جبرتى فاخذت منهم ثبابا فلبستها و مضت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدت عائشة تغسل شق رأسه فغلت يا رسول الله زوجي اوس من الصاءت تزوجني و انا شابة مرغوب فيوكنت غنية ذات مالرواهل حتى اذا اكل مالى وافتى شبابي وتعرق اهلى وكبرسني و بثرته دا. بطني ظاهر مني وجعلني كامه ثم ندم علىذىك ولى منه اولاد صفار ان ضمتم اليه ضارعوا وان ضمتم الى جاعوا فهل شي با رسوله الله بجمعني والماه فقال صلى الله عليه وسلم فماادراك الا فدحرمت عليه ، فقلت يار سول الله ماذكر طلاقا والهزوجي وان عيواو اولادي واحب الناس اليوهو شيخ كبير لا يستطيع إنْ يَحْدُم نفسه نقال صلى الله عليه وسلم • حرمت عليه • قالت فِعات آراجع رسول الله صلى الله عليه و سلم و هو مقول ، خر مت عليه ، فقلت لاتفل ذلك فو الله ماذكر

الأماسيا وقال محدلا يسقط فينما الاماسيا والصيح قول الدحنيفة ومتى عليه الحبوبي والنسق والموسل وصدر الشريسه تصيح قيد عا الشريسة تصيح لانه لايسقط مالا يتعلق الزازية اختامت على الرادة أم ادعى الله كذا من القطن صبح لاختساس الرادة معقوق الذكاح اه

﴿ كتاب الطهار ﴾

هولغة مصدر ظاهر امرأته اذ قال لها انت على كظير الحكم في العصاح والمغرب وفي الدرر هولغة مقابلة الظير بالظير فان التحصين اذا كان بينهما عداوة يجعل كل منهما ظهره المنظهره الآخر اه

طلاقا فغال صلى الله عليه وسلم • ماعندى في امرك شيء وان نزل في امرك شيء يبندلك • فهنفت وبكت وجعلت تراجع رسولالله صلىالله عليه وسلم ثم قالت المهم انى اشكوا البك شدة وجدى وفانتي ووحدتي وما بشنق على من فراقه ورفعت بدها المالسماء تدعو وتنضرع فبينا هيكذاك اذ نغشى رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحي كاكان تنشاه فلا سرى عنه قال باخولة • قد الزلاللة فيك وفي زوجك الفرآن • ثم تلا قوله عز وجل ﴿ قد سممالله قول التي تجادلك فيزوجها ونشتكي الماللة والله يسمم تحاور كما ﴾ الى آخرالا بات فقالت عائشة تبارك الذى وسسع سمعه كل شيء وقوله نمالي ﴿ الله سميم بصير ﴾ سميم عن ناجيه و يتضرع اليه بصير عن بشكوا ليه فقال سل الله عليه وسلم ه صربه فليمنق رقبة ، فقالت و الله ماعند. ذلك فقال ، مربه فليصم شهر بن متنابه بن و قالت آنه شيخ كبير مايه من صوم قال و مربه فليطم ستين مسكينا وسفا من تمره قالت والله ما مجد ذلك فقال • انا سنمينه بعرق ثمن تمره و هومكثل بسم ثلاثين صاعا قالت وانا اهبنه عثل ذلك فقال افعلى واستوصى به خيرا وفي رواية النبي صلى الله عليه وسلم قال لاوس بن الصاءت • هل تستطيع ان تمنق رقبة • قال لاقاني قليل المال قال • فهل تستطيع الاتسوم شهر بن متنابعين • قال و الله يارسول الله اني اذا لم اكل البدوم ثلاث مرات كل بصرى وخفت ان ننشو عبني قال ٥ نها، تستطيم أن تطم ستين مسكينا ، قال لأوالله الا أن تعينني بارسول الله قال واني معينك تخمسة عشر صاعا وداع لك فيه بالركة فاعانه رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك (قَوْ لَهُ رَحِمَاللَّهُ أَذًا قَالَ الرَّجِلُ لَامْرَأَتُهُ أَنْتُ عَلَى كُلَّمُورُ أَى فَقَدْ جَرَمَتْ عَليسه لاعل له وطامًا ولا لمسما ولا تقبيلهما حتى يكفر عن ظماره) يعنى لاتحله ابدا لا شكاح ولا علك عين ولا بعد زوج تزوجها بعد طلاق الثلاث ثم رجعت اليه حتى بكفر • وكذا اذا كانت زوجته امة فظاهر منها ثم اشتراها لأتحلله حتى بكفره وكذا لوكانت حرة فارتدت ولحقت ثم سبيت فاشتراها لان الظمار نوجب تحريما لايرتغم الا بالكفارة • وكذا لاعلله السنظر الى فرجما لشهوة لانه من دواعي الجماع • وكذا لانبغي المرأة ان تدعه مقريها حتى يكفر لانها حرام عليه فلزمها الامتناع من الحرام كما لزمالرجل وانما حرم عليه اللمس والقبلة والنظر المالفرج لانه من دواعي الجماع فحرمت عليه دواهيه حتى لايقع فيه كما فىالاحرام مخلاف الحائض والصائم لانه يكثر وجودهما فلو حرمتالدواهى لكان نغضى المالخرج ولاكذاك الاحرام والغلهار وهذا كله في الظمهار المطلق او المؤلد اما في الموقت كما أذا ظهاهر مدة معلومة كاليوم والشهر والسنة فانه أن قرما فيتلك المدة يلزمه الكفارة وأن لم نقرما حتى مضت المدة سقطت عنه الكفارة وبطل الغلمار * وقوله ، كظهر اي ، صريح فىالظمار فيقع بهالظمار توى اولم ينو والناراديهاالطلاق لم يكن الاظمارا ولايصح انبكون طلاقا ولايصبح ظهارالصبي والمجنون لانه قول واقوالهما لاحكم لها كالطلاق

وشرط نشبيه المسلم زوجته اومايسر به عنها او جزأ شائعا منها بمعرمة عليه تأبداكما اشار الى دَهِ معوله (اداقال الزوج لامرأته انت على كفلهرامي) وكذا اوحذف هل كما تى النهر (فقد حروت عليه لاعلله وطأما ولالمما ولاتقبيلها) وكذا محرم علما تمكينه من ذلك (حتى بكنفر من ظهاره) وهذا لانه جناية لانه منكرمن القول وزور فيناسب المجازاة علمها بالمرمذو ارتفاعهابالكغارة ثم الوطء اذا حرم حرم دواعيه كيلا مقم فيه كما فيالاحرام مخلاف الحائض والصائم لانه يكثرو جودهما فلو حرم الدواعي غضي الى الحرج ولا كـذلك الظمار والاحرام هداه

الاولى) وقيسل عليمه اخرى الوط كا في الدر (ولاساودها حي يكفر) لفوله صلى الله عليه وسلم للذي واقع في ظهاره قبل الفكارة و استغفرالله ولائمه حتى تكفره و اوکان شیثی واجبا لنبه عليه هداه (والعود لازى تجت 4 الكفارة) فيقوله تعالى ﴿ ثم يعودون لما قالوا فه (ان يعزم على وطنها) قال في الجوهرة بعني أن الكفارة العائجب عليه اذا تصدوطتها بعسد الظهار فانرضى انتكون محرمة عليه ولم يعزم على وطأما لأنجب عليه وبجبر على التكفير دفعا الضرر عنها اه (واذا قال أنتِ على كبطن اي أوكفيندها اوكفرجها فهو مظاهر) لان الظار ايس الانشبيه المحللة بالمحرمة وهذا ألمني يَمِنِينَ فِي مِصْـو لا يُجوز النظر اليه هدامه (وكذات). الحكم (أن شبهها عن لاعل 4 النظر اليا) نظر الزوج ازوجة (على التأبيد من محارمه) نسبااو رسناها ودُّنك (مثل اخته اوعمته او امد من الرضاعة) لا بين فيالهم المؤلد كالام

و اذا ظاهر الرجل من امرأته ثم مانت سقطت عنه الكفارة وان امتنع المظـاهر من الكفارة فرفعته امرأته الىالفاضي حبسه حتى يكفر اوبطلق (قو له فا ن وطايًا قبل أنْ يَكْفُرُ اسْتَغْرُ الله تَعَالَى وَلَاشَى عَلَيْهِ غَيْرِ الْكَفَارَةُ الْأُولِي وَلَايِعَاوِدَ حَتَّى يَكُفُر ﴾ ولو ظاهر ثم ارتدتم الم فتزوجها فالظهار بحاله عند ابى حنيفة وعندهما لايكون مظاهرا بعدالردة كذا في الينابيع قولد والعود الذي يجب به الكفارة ال بعزم على وطائها) بعنى الدَّالكفارة الما مجب عليه اذا قصدوطنَّها بعدالظهار فاذا رضي ال تكون محرمة عليه ولم بعزم على وطايا لا يجب عليه الكفارة وتجبر على التكفير دفعاللضرر عنها فان عنم على وطنهاو جبت عليه الكفارة فان عن م بعددُك اللابطأ هاسفط وكذا اذا مات احدهما بعدالعزم واذاكفر عن ظهاره وهي مبانة اونحت زوج آخراجزأه وأنْ ظاهِر من امرأتُه مراراً في مجلس واحد اوفي مجالس متفرقة فعليه لكل ظهار كفارة الاان يمني في كل مرة الفلهار الاول فاذا اراد الكرار صدق في الفضاء اذاقا ل في مجلس واحد ولايصدق فيما إذا قال ذلك في مجالس عنزف الطلاق فانه لايصدق في الوجهين جميمًا ﴿ قُو لِهِ وَاذَا قَالَ النَّامِلِي كَبَطَنَ أَمِي اوْكَفَعْدُهَا اوْكُفْرِجُهَا فَهُو مظاهر) وكذا اذا شههابعضو من امد لابجوزالنظر اليه فهو كتشبهه بظهر (قو له وكذك اذا شهها عن لايحل له منا كرتما على التأسيد من دَّوات محارمه مثل اختيه أوعمته أو أمه أومه من الرضاعة أو اخته من الرضاعة) لا نهن حرام على التأبيد و قال الشمى لايصح الظهار الابالنشيه بالام وقال مانك يصبح بالنشبيه بالاجنبيةواذاقا للها انت على كظهر امك كان مظاهرا سواه كان مدخولاً بما املاً وأن قال كظهر المنك ان كانت مدخولا بها كان مظاهرا والافلا وكذا اذا شهها بامرأة ابه اومرأة اسه كان مظاهرا لانهما حرام عليه على التأبيد وان شها بامرأة وقدري بامهااوبامرأة قد زني ابوء كان مظاهرا عند ابي بوسف لا نه لامحل له نكاحها على التأبيد وقال مجمد لايكون مظاهرا لان هــذا مختلف فيه حتى لوحكم حاكم بجواز نكاحه لم ابطله فلم تصر محرمة على التأبيد وهند ابي توسف اوحكم ماكم بجوازه لم نفذ حكمه والأقبل اجنبية لشهوة اونظر الى فرجها لشهوة ثم شبه زوجته بانتها لم بكن مظاهرا عنــد ابي حنيفة ولايشبه هذا الوطئ لان الوطئ ابين واظهر وقال ابو بوسف يكون مظاهرا وان شـمها بامرأة محرمة عليه في الحال وهي تحل له في آخر مثل اخت امرأته اوامرأة لها زوج اومجوسية لم يكن مظاهرا وان شيها بامرأة بينه وبينها بلعان لايكون مظاهرا اجماما اساهندهما فظاهر وكذا هند ابي نوسف وان كانت هنده حرام على التأبيدلا نه لوحكم ماكم بجواز نكاحها جاز ثم الظهَّار انما يكون من جانب النساء حتى لوقال انت على كفلهر ابي اواني لايكون مظاهرا وان قال كفرج ابي او كغرج انى كان مظاهر ااوقد ظاهرت منك فهو مظاهر وان قال انت منى كظهراني او عندى او ميم ديو مظاهر ولاتكون المرأة مظاهرة من زوجها عند مجد وقال

ابویوسنف تکون مظاهرة والفتوی علی قول محمد و هو الحمیم وعند الحسن بن زياد عليسا كفارة عين لان الظهمار تفتضي التحريم فكانها قالت أنت على حرام فصِ عليها كفارة عن اذا وطيها ولهمد انها لا علك العرنم كالطلاق كذا في الكرخي (قو له وكذك قال رأسك على كظهر اي او فرجك او وجمك او مدلك او رقبتك او نصفك او تلتك او عشرك كان مظاهرا) لانه يعبر بهده الاشـياء عن جميع البدن وان قال ظهرك عل كظهر اى اوكبطنها اوكفرجها اوبطنك او فعدك او دلك او رجلك لايكون مظاهرا كذا في البنايع لأن هذا العضو من أمرأته الإبعرية عن جميع الشخص وهو أما يكون مظاهرا أذا شبه امرأته او عضوا منها يعيريه عن جميع النفس بمن لايحل له على النأيد (قو له وان قال انت على مثل ابي او كابي رجم الى نينه) عند ابي حنيفة قان اراد الاكرام فليس بشيء وأن أراد الطلاق أوالفلمسار فهوكما نوى وأن أراد التحريم فهو ايلاء وقال الو يوسيف هو تمريم لان الطباهر من التشبيه المحريم وادناه الایلاء وقال محمد هو ظهار ولیس کذاك اذا قال انت على كفرج اى لان النشبيه بالكرامة لايكون بالفرج فلم تبق الا التمريم (فتو لد وان قال اردت الظهار فهو ظهار) لانه نشيه بجميعها وفيه نشبيه بالظهرلكنه ليس بصريح فيفتقرالىالنية (قُولُه وان قال اردت الطلاق فهو طلاق بان) لانه نشبيه بالام في القرم فكأنه قال انت على حرام ونوى الطلاق (قو له وان لم بكن له نيسة غليس بشي) هذا صدهما وقال محد يكون ظهارا لان التشبيه بعضومنها لماكان ظهارا فانتشبيه بجميمها اولى واللما انه عمل الحل على الكرامة فلريكن ظهارا وال قال انت على حرام كاي ونوى ظمارا اوطلاة فهو على مانوى لانه محتمل الظمار الكان التشبيه ومحتمل العلاق لمكانالقوم وان نوىالقريم لاغيركان ظهارا ابضا وان لمبكنه نية ضل قول ای وسف یکون ایلاه و علی قول مجد ظهار ا و ان قال انت على حرام كظهر اى فهو ظهار هند ابي حنيفة سواء نوى فلهارا او ايلاء او طلاقا او تحر عا مطلقا او لم منو شيئا لانه صريح فيالظمار فلاعتبل غيره وعندهما النوى طلاقا فهوطلاق وال قال انت امي فهو كذب (قو له ولايكون الظمار الا من زوجة لفوله تعالى ﴿والذِّنْ يظهرون من نسائم ﴾ والمراديه الزوجات لفوله تعالى ﴿ الذِّينَ بَوْلُونَ مَنْ نَسَائُهُم ﴾ مسواه كانت الزوجة حرة او امة اومديرة اومكائهة اوام ولد اوكتابية وكفارته كفارةالحرة السلمة (قو له و ان ظاهر من امنه لم يكن مظاهراً) وكذا من مديرته اوام ولده لایکون مظاهرا وان ظاهرالعبد اوالمدير اوالمکاتب صح ظهاره و کفارته كفارة الحر الا ال التكفير بالعنق والاطعام لابجوز منه مالم يعتق ولوكفر بلهما باذن مولاه اوالمولي كغرائما هنه لايجوز وبجوزله التكفير بالصيام وليسالممولي ان يمنمه من ذك لانه تعلق به حق المرأة بخلاف النظر وكفسارة الجين فاذله ان يمنعه من ذلك

جيم البدل (او نصفك او ثلثـك) لانه ثبت الحكم في الشائغ ثم يتعدى الى الكل كامرق الطلاق (و ا ن قال انت على مثل ای) اوکای و کذا لوحذف على غانيه (رجع الى بينه) لينكشف حکمه (فان قال ار د ت الكر اسنة فهوكا قال) لاز التكرم ف النشيه كائن في الكلام (وان قال ار دت الظهار فهـو ظهار) لأنه تشيه بجميمها وفيه تشيه بالعضو لكنه ليس بصرع فيفتقر الى النية (وان قال اردت الطلاق فهو طلاق بأن) لانه تشبيه بالام فيالحرمة فكاله قال أنت على حرام ونوى الملاق (وأن ا تكن له نسة) او حذف الكاف كافي الدر (فليس يشي) لاحمّال الحسل على الكرامة وهذا هند ابي حنيفة وابي يوسف وقال مجد يكون ظهارا قال جال الا سلام في شرحه المصبح تول ابي حنيفسة وابى بوسيف واعتقده البرحاني والنسق وغر هما تصبح (ولايكون الظهار الامن زوجته)

لا نه لم يتعلق به حق أدمى (فَقُو لِله و مَن قال النسانة انتن على كَفَاهِر الَّي كَا نَ مَقَاهُر ا يهن جيمهن وعليمه لكل و احدة كفارة) سـواء كان في مجلس او مجالس و ايس كذلك اذ آلى من نسائه فجاء معهن ناته لايجب الاكفارة وأحدة لانه أقسم بالله وهو واحد لاشرمك له واما هنا فالكمفارة آنما تجب لرفع النجريم والتجريم في كل واحدة منهن غير القرم فيالاخرى ولومانت وأحدة لم بسقط القريم عن الباقيات عُمَلاف الايلا. وكذا ظاهر من امرأة واحسدة مرارا في مجلس اومجالس فاله بجب لكل ظهار كفارة الا ان ينوى الغلهار الاول فيكون عليه كفارة واحدة فيما بينهو بينالله لان الظهار الاول المام والثاني اخبار فاذا توى الاخبار حل عليه وقال في الياسم اذا قال اردت التكرار صدق في القضاء اذا قال ذلك في مجلس واحدو لا يصدق فيمااذا قال ذَهُمْ في مجالس مختلفة مخلاف الطلاق فانه لايصدق في الوجهين ولوطلق امرأته طلاقا رجميا ثم ظاهرمنها في حدثها صح ظهار ملانهازو جدوان كان العلاق بأنالم بصح ظهاره لان الظهار لايكون الامن زوجة وهذه ليست زوجة مدليل آنها لاتعود البه الابعقد جديد ولانها محرمة بالطلاق وتحريم الطلان آكد من تحريم الظهار لانه يزيل الملك ولارتنم بالكفارة والظهار لازبل الملك ويرتفع بالكفارة (قوله و كفارة الظهار عنق رقبة) بعني كالمة الرق في ملكه مقرونا بنية الكفارة وجنسما نبغي من المنافع فائم بلا بدل فقولنا كاملة الرق حتى أدًا اعتق نصف الرقبة ثم اعتق نصفها الآخرقبل الإعامها بجوز عن كفارته وبعدما باسهالابجوز عن كفارته عندابي حنيفة وعندهما يجوز لان عتق النصف عنزلة الكل عندهما اذهو لايتجزى عندهما ولوكان عبدبين اثنيناهتق احدهما نصيبه عن كفارة لابجوز هندابي حنيفة سواءكا ن موسرااو مسرا لان العبد لايفك عن السعاية في الاحوال كلها عند ابي حنيفة فكان متقابالبدل وعندهما اذاكان المعتق موسرا جاز وانكان مصراغ بجز لان يسار المعتق عنع سعاية العبد عندهما وان اعنق نصف رقبة وصام شهرا او امام ثلاثين مسكينا لايجوز عن كفارته فهذا معنى قولنارقية كاملة الرقافي ملكه قولنامقرو نابالنية فانهاذا اعتق عبده ولم ينوه من كفارته لانجوز عن كفارته وكذا اذا نوى من كفارته بعدالاعتاق لابجوز ابضاو لو دخل ذورجم محرم منه في ملكه بصنعه أن نوى عن كفارته وقتوجودالصنع باز عن كفارته عندًا وقال الشافعي لامجوز وقولنا وجنس ماستفي من المنافع قائم فانه ادًا اعتق عبدا مقطوع اليدين اوالرجلين اويابس الشق او مفعدا اوشل اليدين اوزمنا او مقطو عبدو احدة ورجل و احدة من جانب او مقطوع ا برامي البدين او مقطوع اللاث اصابع من كل بدسوى الا بمامين او اعمى او مستوها او اخرس لا بحوز عن كفار ته فال كا ن مقطوع دواحدة او مقطوع دورجل من خلاف اواشل دواحدة او مقطوع اصبعين من كل حسوى الاجامين او احور اواحشاءاو مقطوع الاذنين او مقطوع الانف او حنينا اوخصیا او مجبوبا او خنثی او امة رتغااوقرنابجوز من كفارته و آن كان اصم بجوز

ولا طلاق في الملموكة (و من قال انساله) المعد دات (انتن على كفاير اي كان مظاهرا من جاءتين) لانه اضاف الظهار الين فصاركا اذا انساف الطلاق (وعليه لكل واحدة كفارة) لان الحرمة تثبت في كل واحدة والكفارة لأنها المرمسة فيتعدد شعبددها غلاف الايلاء منهن لان الكفارة فيه لصيانة حرمة الاسم يعني اسم الله تسالي ولم شعدد ذكر الاسم هدایه (و کفارة العلمار منق رقبة) اى اعتاقها بنة الكفارة

فى ظاهر الرواية وقبل اذا كان محال لوصيح فى اذنه لم يسمم قانه لا يجوز وقوانا بغير بدل فاله أذا اعتق عبد على بدل ونواه عن كفار ته لا بحوز وان ابرأه بعد ذلك عن البدل فانه لايجوز ايضاً وكذا المربض أذا هتق عبده عن كفارته و هو لاعفرج من ثلث ماله فات من ذلك المرض لا بجوز من كفارته و ال اجازت الورثة غال برى من مرضه جاز (قو له فان لم بجد صام شهر بن متنابسين) من قبل ان يُخاسا وحد عدم الوجود ان لايكون ف ملكه ذلك حتى لوكان له عبد الخدمة لايجوز له الصوم الا أن يكون زمنا فجوزتم اذا كفر بالصيام وافطر بوما لمذر مرض اوسفر فانه يستأنف الصدوم وكذا لوجاء وم الفطر او يوم النحر او ايام التشريق فائه يستأنف فان صام هذه الايام ولم نفطر فائه يستأنف ايضا لان الصوم فما عن ماوجب في ذمته لابجوز وال كانت امرأة فصامت عن كفارة الافطار او عن كفارة القتل فحاضت اونفست في خلاب دُلك قا تما لاتستأنف ولكن تصلى القضاء بعد الحيض والناس لائها لأنجد صوم شهر ن لاحيض فهما فان افطرت وما بعد الحيض والنفاس فانها تستأنفوان كان تصوم عن كفارة عين فحاضت اونفست في خلال ذلك فانها تستأنف لانها نجد صوم ثلاثة المم لاحيض فما وان صام شهر من متنابعين ثم قدر على الاعتاق قبل غروب الشمس في آخردنك اليوم بجب المنق ويكون صومه تطوعا لانه قدر على المبدل قبل فراغه من البدل كالمتيم اذا وجدالماء قبل الفراغ من الصلاة و الافضل له ان يتم صوم هذا اليوم قال لم عمه و افطر لا يجب عليه قضاؤه عندنا و قال زفر بجب قضاؤه (قو له فان المبستطم فاطعام سنين مسكينا) و لا يكون الاعلى هذا الترتيب (قو له كل ذلك قبل المسيس) هذا في الاعناق والصوم ظاهر للنص لان الله تمالي قال فهما ﴿ من قبل ان غاسا ﴾ وكذا في الاطعام ابضاء: دار قال مالك من كانت كفارته الاطامام جاز ان بطأ قبله (قو له و بجزى في المنق الرقبة المسلمة والكافرة والذكر والانثى والصغير والكبير) لان اسم الرقبة خطلق على هؤلاء والشافعي مخالفنا في الكافرة وبقول الكفارة حنيالله تعالى فلابجوز صرفهاالي عدوه كالزكاة قلنا المنصوص عليه عنق رقبة مطلقا من غير شرط الاعان والفياس على الزكاة قياس المنصوص على المنصوص وهو لابجوز لان من شرط صحة الغياس عدم النس ف المنيس ولابجوز عنق الجنين لانه لايعرف حياته وســــــلامته (قو له ولابجوز العمياء ولا مقطوعة اليدن او الرجلين) وقد بينا ذلك (قو له و بجوز الاصم) هـذا استحســان والقياس ان لايجوز وهـذا اذا كان بحيث اذا صحح يسمم اما اذا كان يسمم أصلا وهو الاخرص بالصاد لابجزيه وبجوز مقطوع الاذنين لانهما آنما راد للزئة والمنفعة قائمة بعد ذهامها وكذا مجوز مقطوع الانف لانه براد للجدلال ومنفعة الشم باقية ويجوز مقطوع الذكر لانفقده اصلا من غير قطع لاعنع الجواز بان كان ائى (قو لد ولا بحوز مقطوع المامى البدين) احزز بذلك عن المامى الرجاين لان ذلك لا يمنع الجواز وانما لابجوزمقطوع البراي البدئلان قوة البطش والتناول

الكانارة على هذا الترتيب و (كل ذاك) بجب بالمزم (قبل المبيس) لا نما منهة السرمة فلابد من تقديمها على الوطي ليكون الوطي حلالا (وبجزى في ذلك) التكفير (عنق الرقبـــة الكافرة والمسلة والذكر والاثي والصغير والكبير) لان اسم الرقيمة مطلق على هؤلاء اذهى مسارة من الدات الرقوقة المملوكة من كل وجمه وليست مغاشة المنفعة (ولاتجوز العمياء ولا المقطوعة البدن اوالرجلين) لانه فائت جنس المنفعة فكان هالكا حكما (وبجبوز الاصم والفطوع احدى اليدن واحدى الرجلين من خلاف) و القطوع الاذنين والانف والاعور و الا عش و الخصي و المجبوب لائه ليس بغائت جنس المنفعة بل مختلها وهو لايمنع (ولا بجوز مقطوع ابهام اليدن) لان قوة البطش مهما فبفواتها خدوت جنس المنفعة

ولامجنون الذي لايستل) لان الانتفاع بالجوارح لايكون الا بالسلل فكان فانت المنافع والذي يجن ويفيق يجزيه لان الاختلال غيرمانع (ولايجوز عنق للدبر وام الولد) لاستمعافهما الحرية بتلك سليرة فحكان الرق فيهما نافسا (و) كذا (المكاتب الذي ادى بمن المال) ولم يعبر نفسه لانه اعتاق بدل (فان اعنق مكاتبا لم يؤد شيئا) وهجز نفسه (جاز) لقيامالرق من كل وجه (و ان اشتري) المظاهر (اباء و ابنه ينوي بالشراء الكفارة جاز عنها!) لثبوت العتق اقتصاء بالنية عنلاف،الوو رئهلانه لاصنعله فيه (وان اعتق) المظاهر (نصف عبدمشترك هن الكفارة) و هو موسر (و ضمن فيمة باقية فاحتقد لم يجز عند ابي حنيفة) ويجوز ﴿ ٨٧ ﴾ عندهما لانه تملك نصيب صاحبه بالشمال فسارمتها الكل وهو

ملكه ولابي حنيف أن السيب ساحيه بأنقس على ملكه ثم يحول اليه بالضمان ومثله عنعالكفارة حدايه قال في التعميم وهدده من فروع تجزى . العنق قال الاسبهبابي فيه العيج قبول ابن حنيف وعلى هذا مثى المحبوبي والنسبق وغرهما قيبدنا بالموسر لأنه اذا كان معسرا لم بجز أنفاقا لأنه وجب طيه السعاية في نصيب الشرنك فيكون اعشاقا بموض (وان اعنق نصف عبده عن كفارته ثما عنق باقيه عما باز) لانه اعتقه بكلامين والنفصان حصل على ملكه جهة الكفارة ومثله غبر مانع كن اضجع شاة للاطعية فاصابت السكين ميرا نخلاف ما تفدم لأن النصان

تغوت يفقدهما فصارفواتهما كفوات جيهمالاصابع وكذا لايجوز مقطوع ثلث اصابع من كل يد انوات الاكثر من الاصابع ولا يجزى الذاهب الاستان ولا مقطوع الشنتين اذا كان لانقدر على الاكل فان كان بقدر عليمه جاز ولا يجزى الاخرس والخرسي لان منفعةالكلام انعدمت وبجوز ذاهب الشسعر والمحية والحاجبين لان ذلك اعما هو ازمة (فو له ولا الجنون الذي لابعقل) لان الانتفاع بالجوارح لايكون الا بالعفل فسكان فانت المنافع فاما أذاكان يجن ويغيق فانه يجزى وأن اعتق طفلا رضيعا اجزأه وان اعتق مربضا يرجى له الحيساة ويخاف عليه الموت اجزأه فان كان في حدالموت لم يجز. (قولد ولا يجوز عنق المدير وام الولد) لان رقمها نائس حتى لايجوز بعهما (قو له ولا الكانب الذي ادى بعض المال) لان عنفه بدل (فولد فان اعنق مكاتبا لم يؤد شيئا جاز) لانالرق قائم فيه من كل جانب لائه يقبلالانفساح ولم يحصل عنه حوض ويسلم أمكانب الاولاد والاكساب ويجوز عنق الابق عق الكفارة كذا في شاهان (قول له فان اشرى اباه او الله ينوى بالشراء الكفارة جاز مندنا) بخلاف مالو ورثه لانه لاصنعله فيه (قوله وان اعتق نصف عبد مشترك وضمن قبمة باتيه واعتفه لم يجز عند ابى حنيفة وقال ابويوسنف ومحد يجوز اذا كان موسرا ولابجوز اذاكان مسرا (قو له وان اعتق نسف عبده عن كفارة ثم اعنق باقيه عنها جاز) لانه اعنقه بكلامين والنفصان متمكن على ملكه بسبب الاهتاق بجهة الكفارة وذبك لاعتمالجواز مخلاف مالقدم لان النقصان هناك تمكن على ملك الشريك (قو له وان أمنق نسف عبده عن كفارته ثم جامع التي ظاهر منها ثم اعتق باقيه لم بجز هذا عند ابي حنيفة) لان اعتقاق ينجزى عنده وشرط الاعتاق أن يكون قبل المديس بالنص قال الله تعالى ﴿ فَصُر بر رقبة من قبل أن عمَّاسا ﴾ وامتاق انصف حصل بمدالميس وعندهما بجوز لان اعتاق النصف عندهما اعتاق الكل فعصل اعتاق الكل قبل المديس واذا لم يجز عند ابى حنيفة استأنف عنق رقبة أخرى (قوله وأن الم بحد الظاهر مايعتق فكفارته صوم شورين متنايمين المحكن على ملك الشربك

و هذا على اصل الى حنيفذا ما هندهما الاعتاق لا بفرى فا متاق النصف احتاق المكل فيكون اعتاقا بكلامين هدا له (و ان اعتق نسف عبده عن كفارته ثم عامم الي ظاهر منها ثم اعتق باقيه لم بحز هندا في حنيفة) لان الاعناق بقرى عنده وشرط الاعناق ان يكون قبل المسيس بالنص واعتاق النصف حصل بعده وعندهما اعتاق النصف اعناق المكل فمصل المكل قبل المسيس هدايه وقد قدمنا تصميمالاسبيمايي لقول الامام في تجزي الاحتاق و هليه مثى الحبوبي و النسني و غرهما تصميم ﴿ واذا لم بجدالمظاهر مابنتي) ولوعمنا جاليه لحندمته اوقضاء دينه لانه واجدحفيقة بدايع (فكفارته صوم شهرين) بالاهلة و ان كان كلواحد مهما تسعة وعشر ين يرماو الافستين يرما فان صام بالايام وافطر لتسعة و خسين ضليه الاستقبال كما في الجيط و لوصام تسعة و عشر ين يرما بالداو ثلاثين بالايام عاز كاف النظم و لو قدر على التحرير و أو في آخر اليوم الاخير لزمه العتق واتم يومه ثدبا (متنابه ين) النس عليه (ايس فهما شهر رمضان) لاه لا يقم عن الظهار لما فيه من ابطال ما أوجبه الله تمالى (و لا يوم الفطر و لا يوم التحر و لا ايام التشريق) لان الصوم في هذه الايام منى عنه فلا ينوب عن الواجب الكامل هدا به و فان عام التي ظاهر منها في خلال الشهر ين ليلا عامدا أو نمارا في ١٨٨ كمه ناسيا استأنف الصوم هند أبي حنيفة محد) مقال الدروس في المسلمة المس

ايس فهما شهر رمضان ولا يوماافعار ولا يومالفر ولا ايامالتشريق) لان النتابع منصدوس عليه وصنوم هذه الايام منهي عنه فلا شوى عن الواجب (قوله فان جامع التي ظاهر منها في خلال الشهر لبلا عامدا او نهارا ناسيا استأنف الصوم عندهما) وقال ابو يوسف عضى على صيامه ولا يستأنف لنا ان الله تعالى امر بشهرين متتاجين لا مسيس فعما فاذا جامع فعما لم يأت بالمأمور به ولان الوطئ هنا لم يختص بالصوم فاشبه الوطئ فالاعتكاف و لا يُشبه هذا اذا وطئ في كفارة العتق نهارا ناسبا اوليلا عامدا حبث لا بسستأنف لان المنع من الوطئ فيها لمني يختص بالصدوم ولابي يوسنف اذكل وعلى لا بؤثر في فسادالصوم لاسمل التتابيم دليله الوطي ناسيا بالنمار وعامدا بالليل في كمارة الفتل * وقوله • نهارا ناسيا ، او بالليل عامدا او ناسيا لم يستأنف اجماعا (فَوْ لِهِ وَانَ الطَّرِقَ تُومِمُهُمُ اللَّذِرِ أُولِنِيرِ عَذَرِ اسْتَأْنُفَ) لَفُواتُ النَّابِم و هو قادر عليه فان كانت امرأه فعاضت او نفست في خلال ذلك لم يستأنف وقد بينا ذلك (قوله واذا ظاهرالعبد لم يجزه في الكفارة الاالصوم) لانه لا ملك له وهو من اهل الصوم فلزمه وايس المولى أن يمنمه عنه (فوله وان اعتقالمولى عنــه او امام عنه لم يجزه وظهار الذمى عندنا لا يصح لانه لايصح منه الصوم (فوله واذا لم يستعلم المظاهر الصبام الهم ستين مسكينا) المشر المجز الحالي في الكفارات في جواز الانتفال بخلاف الشيخ الفاني حيث يعتبر المجز فيه الىالموت والمعتر في اليسار والاهسار في ذلك وقت التُكَفير لا وقت الظهارحتي لو ظاهر وهو غني وكان وقت التكفير مصرا اجزأه الصوم وان كانوقت الظهاروهوفتير ثمايدر لم يجزه الصوم • وقوله • ستين مسكينا سواء كانوا الميناو دمين عندهماو قال ابو بوسف لا مجوز فقراء اهل الذمة (قوله نصف صاع من ر) ودتيق البر وسوشه مثله في اعتبار نصف الصماع (قوله او صاعاً من تمز أو شعير) ودقيق الشعر وسويقه مثله والساع أربعة أمناء فان أعطاه منا من ير ومنون من تمر او شعير اجزأه الحصول المفصود (قو لد او أبية ذلك) لان الغيمة عنمدنا تجزى فيالزكوة فكذا فيالكفارات ولانالمنسبود سدالحلة ودفع الحاجة وذلك يوجد في العيمة (قول نان غداهم وعشاهم جاز قليلا اكاوا اوكثيرا

ومجد) وقال او نوسف لايستأنف لانهلا عنمالتتابع اذ لا شدد به الصوم و هو الثرط ولهسا ال الترط في العسوم ان يكون قبل الميس وأن يكون غاليا عنه. منرورة بالنص وهذا الشرط شدم بالجاع في خلان المسوم فيستأنف كا في الهداله قال في زاد الفقهاو العميم قول ابى حنيفة ومجد ومثى عليه البرهاني والنسن وسدر الشريبه تعجيم (وان انظر يوما مسما ای الشهرین (بعدر) كمغر ومرش ونفاس بخبلاف الحيض لتسذر الحُلُو عنه (او بغير عذر استأنف) ايمنا لفوات التشابع وهو قادر عليه عادة (وان ظاهر العبد) وُلُـو مَكَاتِبًا ﴿ لَمْ يُجْزُهُ ق الكفارة الاالصوم) لانه لا ملك له فلم يكن من اهل التكفير بالمال (فان

اعتق المولى عنه او اطّم لم بحزه) لانه ليس من اهل الملك فلا يصير مالكا غلكه (وان لم يستطع (يعنى) المظاهر الصيام) لمرض لا يرجى برؤة او كبرسن (اطم) هواو نائبه (ستين سكينا) النقييد به اتفاقى لجواز صرفه الى غيره من مسارف الزكاة و لا يجزى غير المراهق بدايع (كل مسكين نصف صاع من بر اوصاعاً من تمر او شعر)كالفطرة قدرا ومصرة (او قيمة ذلك) لان المقدود سدالحلة ودفع الحاجة و يوجد ذلك في القيمة (فان غداهم وعشاهم جاز قابلا)كان ما (اكلوا او كثيرا) لان المنصوص عليه هو الاطمام وهو حقيقة في القيمة (فالكم وفي الاباحة ذلك كما

في الخليك مخلاف الواجب في الزكوة وصد قد الفطر فانه الائبناء والاداء وهما للخليك حقيقة ولا بد من الادام في خنز الشمير ليمكنه الاستيفاء الى الشبع و في خبر الحنطة لا يشترط الادام كما في الهدايه (فان اعطى مسكينا و احداستين بو ما اجزأه لان المنصود حد خلة المحتاج و الحاجة تجدد ف كل يوم فالدفع اليه في اليوم الثاني كالدفع الى غير. (وأن أعطاء في يوم واحد (ولو بدفعات على الاصح زياعي ﴿ ٨٩ ﴾ (لم يجزء الا عن يومه) ذلك المقدد التعدد حقيقة و حكما (و ال قرب

الى فلاهر منها) اى باسها (فخلال الاطمام لم يستأنف) لان النص فيه مطلق الا أنه عنم من المسيس قبله لانه ربما بقدر على الاعتاق أو الصوم فيقعان بعد المسيس والمنع لعنى في غسره الإيسام الشروعية فانفسه (ومن وجب عليه كفاريًا ظهار) من امرأة ار امرأتين (فاعتق رقبتين لا سوى عن احداهما بعينها جاز عنهما وكذلك) الحكم (اذا مسام ارجة اشهر او اطم مائة وعشرين مسكينا) لان الجنس معد فلا حاجة الى بية معينة (وان اعتق رقبة و احدة او مسام شهر من) عن كفارتي ظهار (كانله ان مجعل ذلك عن انهما شاء) لان النية معتبرة عند اختلاف الجنس

﴿ كتاب الممان ﴾

رحمه الله أذا قذف الرجل أمرأ ته بالزاه وهما من أهل الشهادة والمرأة من محمد قاذفها عو لفية مصدر لاعن كفائل من المن و هو الطرد و الابعاد "ى له لا بالغضب للعنه ج تى ﴿ (١٢) نفسه اولاوالسبق من اسباب الترجيح وشرها شهادات مؤكدات بالايمان مقرونة باللمن مِنْ جِهَةٍ وبالغضب من آخرى قائمة مقام حدالقذف في حقه ومقام حدالزنا في حقهاكما اشسار الى ذهك يقوله (اذا قذف الرجلُ امرأته بالزنا) صريحا (وهما) اى الزوجان (من اهل الشم-ادة) على المسلم (و) كانت (المرأة عن يحد قاذفها) لانه قائم في حقه مقام حد الفذف فلا من احسائها

يمني بعد أن وضع لهممايشبعهم والمعتبر هوالشبيع لا مقدار الطعام ولا يد من اكانين مشعبتين غداء وعشاءاو معور وعشاءاو غدائين اوعشاء او معورين ولا يجزى في غير الر الا بالادام قال في المداية لا بد من الادام في خز الشمر ليكنه الاستيفاء الي الشبع وفي خزالمنطة لايشترطالادام فانكان فيم صبى فعام لايجزى لانه لا يستوفىالاكل كاملا والممتر أن يكونكل واحـد منهم بســـنوفيالاكل (قو له وأن اطم مسكيناً واحدا سنتين وما اكانين مشبعتين اجزأه) وكذا اذا اعطاء سنين وماكل وم نسف ساعمن براوساعامن تمراوشمير (فولد وان اعطاء في يوم واحد طمام ستين ممكينا لم مجزء الا عن نومه ذلك) ولو اطم مائة وعشر ين مسكينا دفعة واحدةفعليه ان يطم احدى الفرقتين اكلة مشبعة اخرى وكذا اذا غدا ستين وعشا ستين غيرهم فعليه أنَّ يَعْلَمُ أَحَدَى الفرقتينُ أكَاهُ مشبعة أخرى ﴿ قُولِهُ قَالَ قَرْبِ أَلَى ظَاهُرُ مَنَّا في خلال الاطمام إبستأنف) كما إذا اطم ثلاثين مسكينا ثم جامع امرأته قائه يطم ثلاثين مسكينا والجماع لا سفس الاطامام لازالله تعالى لم ذكر فيه من قبل أن تماسـما الا انه عنم من المديس بمدوقبله لانه رعا مقدر على الاعتاق او الصوم فيعمان بمدالمسيس ولو اعطى ستين مسكيناكل مسكين صاعا من الحنطة عن ظهار بن لا مجز 4 الا عن احدهما في قولهما وقال مجمد بجزيه عجما فان كانت الكفارثان من جنسين مختلفين فانه يجزبه اجماعاكما اذا اطم عن افطار وظهار (قوله و من وجب عليه كفارنا ظهما فاعتق رقبتين لا ينوى احداهمما بعينها جاز عنهما وان صمام اربعة اشهر او اطم مانة وعشرين مسكينا جاز وان اعنق رقبة واحدة وصام شهرين جاز ان بجمل ذلك من اجما شاه) و قال زفو لا يحزبه من احدهما في جبيم ذلك والله اعلم

۔ ﷺ كتاباللمان ﷺ۔

لقيه باللعان دون الغضب وان كان فيه الغضب ايضا لان اللمن من بإنب الرجل وهو مقدم وسابق والسبق من اسبابالترجيح ثم المعان شمادات عند ابي بوســف وعند محد أعان فيها معى الحد وفائدته أذا عزل الحاكم بعداهمان قبل الحكم وانتقلوا الى غيره فعند ابي توسف بسأنف اللمان لانه شهادة فيها معنى اليمين وعند محمد مني (قو له

او نني نسب ولدها فعاالبته عوجب القذف فعليه الهمان) وذلك بأن بقول لها بإزائية اوانت زئیت او رأمك تزنین او هذا الولد من الزناء او ایس هو منی نانه مجب اللمان وأذقال جومعت جماعا حرامااو وطيت وطيا حراما فلاحد ولالعان وانما شرط انبكونا من أهل الشيادة لأن المان هنديًا شهادات مؤكدات بالاعان مقرونة بالمعن فأتمة مقام حد القذف في حقه و مقام حد الزاء في حقها لقوله تعالى ﴿ وَلَمْ يَكُنُّ لَهُمْ شَهْدَاءُ الْأَ انغمهم ﴾ فسماهم شهداه و استثناهم من جلة الشهداه و الاستثناء العايكون من الجنس و قال تمالي ﴿ فَسُمَادَةُ احدهم اربع شهادات بالله ﴾ نص على الشهادة واليمين فقلنا الركن هو الشمادة المؤكدة باليمين ثم قرن الركن في جانبه بالمعن لوكان كاذبا و هو قائم مقام حد الفذف وفي جانبها بالغضب وهوقائم مفام حد الزناء فاذا "مت هذا قلنا لا د ان يكونا من اهل الشهادة لان الركن فيه الشهادة ولابد أن تذكون هي عن محد قاذفها لانه قائم فيحقه مقام حد الفذف فلاه من احصائها وبحب ايضا سي الولد لائه لما نغاه صار قادْقالها ومَّى سقط اللمان لمنى في الشهادة ان كان من جانب الزوج فعليه الحد و انكان من جانبها فلاحد ولالعال * وقوله • فطالبته انما شرط • طابها لانه حقها فلوغ تطالبه وسكنت لابطل حفها واوطالت المدة لان طول المدة لابطل حدالفذف ولاالقصاص ولاحقوق العباد ولالعان بينالحر والامة ولابين العبد والحرة لان العبد والامة ليسا من اهل الشهادة و لابين السلم و الكافرة لان الامة و الكافرة لامحد قاذفهما ومن شرائط اللمان ال يكونا حرين بالغين عاقلين مسلمين غير محدودين في قذف و ال يكون النكاح بديهما صميحاسوا. دخل ما اولم يدخل مافان تزوجما نكاما فاسدائم قذفها لم تلاعنا لانه قذف لم يصادف الزوجية كفذف الاجنبي لان الموطوءة نكاح فاسد لامحد قاذفها فلا بجب عليه الممان كفاذف الصغيرة قال الخجندي اذا كانت المرأة صغيرة او مجنونة اوكتابية اوامة اومديرة اومكاتبة اوامولد اومحدودة فيقذف اوكانت قدوطلت وطئا حراما في جيم عرها مرة أوخرسا فلاحد ولالمان لان المعان سقط عمني من جهتها وكذا اذاكانا صبيين او مجنونين او اخرَسين او مملوكين اوكافر بن فان كامًا اعبن او فاسفين بجب الممان لائهما من اهل الشمادة في بعض الاحكام ولهذا شغد النكاح بشماد تمملق ولان الاعمى من اهل الشمادة فيما طريقه الاستفاضة كالموت والنكاح والنسب ولوكانا محدودين فَ فَذَفَ بُعِبِ عَلَى الزُّوجِ الْحَدُ لَانَ اللَّمَانَ سَقَطَ مِنْ جَمِّنُهُ أَذًا البِّدَائِةُ لَهُ وَانْ كَانَتَ المرأة حرة عفيفة وكان الزوج عبدا او محدودا فيقذف فعليه الحد لان قذفها صحيح وقد سقط اللعان بمنى منجمته وهوانه لايصيح منه اللمان ومنىكان الزوج نمن لايصيح قذفه كالصبي والمجنون والزوجة عن محد قاذنما فلالمان لان قذفه لم يصيح وان كان الزوج حرا مسلما عاقلا غير محدود في قذف وهي امد اوكافرة او صغيرة اومجنونة او زائية فلاحد ولالعان لان قذفها ليس بِقذف صحيح و ان كانت حرة مسلمة عفيفة ألا أنها محدودة فيقذف فلاحد ولالعان لان القذف صحيح وأنما سقط اللمان يمني من

(اونق نسب ولدها) منه ارمن غيره لانه اذا نق نسب ولدها صار تاذنا لها ظاهرا (وطالبته عوجب الفذف) لانه حقها فلايد من طلبا كسائر الحقوق فلولم تطالبه ولو طالت المدة لان طول المدة لا يطل حقوق العباد (فعليه الاسان) ان عجز هن البرهان

(فان امتنع منه حبسه الحاكم حتى يلامن) فيهرأ (اويكذب نفسه فعد) لان المعان خلف عن الحد فاذا لم يأت بالحلف و جب عليه العمل و جب عليه العمل الدي فيطاب منه الجمة او لا فلو بدأ بلما نهاطات بعده فلو فرق قبل الاطادة صح لحسول المقسود كما في الدر (فان امتنمت) المرأة (حبسها الحماكم حتى تلامن او تصدقه) قال الزيامي و في بعض شمخ القدوري او تصدقه فقدوه و فلط لان الحدلا بجب بالاقرار مرة فكيف بجب بالتصديق مرة وهو لا يجب بالتصديق ادبع مرات ﴿ ٩١ ﴾ لان التصديق ايس اقرار قصدا فلا بعتبر في حق وجوب الحدوبة به

ف درنه فيندفع بدالمان ولا بجب بدالحد ولاينتني النسب لانه اعا ينقطم حكما بالممان ولم يوجد و هو حق الولد فلا يصدقان في ابطائه وبه يظهر عدم محة قول صدر الشريعة فينانى نسب ولدها درر قال شيمنا وقد بجاب بأن مراد القدورى بالتصديق الاقرار بالزنا لا مجرد قولها صدقت واكنق من ذكر النكرار اعتمادا على ما ذكره في بابه اه (واذا كان الزوج) غر اهل اشهاده بأن كان (عبدا اوكافرا اومحدودا فی فیدف) و کان ا املا القذف بال كال بالفا عاقلا ناطفها (فقه ف أمرأ ته فعليه الحد) والاصل ان المان اذا سقط لمني من جهته فلو الغذف صحما حدوالا فلا حدولا لمان كا فالدر (وانكان)

جهمًا وهو الما ليست من اهل الشمادة فلا بعب المان و لا الحدو ال كان كالاهما محدود ف في قذف فقذفها فعليه الحد لان الممان مسقط لمعنى في الزوج لان البداية به وقوله و والمرأة عن عد قادفها ، عترز عاادًا كانت من اهل الشهادة الاانه لا عدقاد فها بال كان الها ولد لابعرف له اب فهذه لابجب عَدْفها لعان (قو له نان امتنع حبسه الحاكم حتى بلاعن او بكذب نفسه فعد) لاذ المان حق مستمق عليه و هو قادر على الفالة فعيس حتى بأنى به او بكذب نفسه ليرتفع الشين فان كذب نفسه حد حد الفذف (قو له فان لاعروج ، عاماالامان فان امتنعت حبيما الحاكم حتى تلاهن او تصدفه فقعل) بني حد الزياء قالوا هذا غلط من النساخ لان تصديقها الياء لايكون ابلغ من اقرارها بالزياء وثم لانحد عرة واحدة فهنا اولى وأن صدقته عند الحاكم اربع مرات لانحد ايضا لانها ﴿ لِمُتَصِرَحُ بِالْمُنَاءُ وَالْحَدُ لَا يُجِبُ الْآبَالُتُصِرِ عُ وَأَعَا بِدَأَ فَى الْمَانُ بِالزوجِ لَانَهُ هُو المَدَّى (قولد و اذا كان الزوج عبدا اوكافرا او محدودا فىقذف نفذف امرأته فعليه الحد) لانه نمذر الهمان عمني من جهنه فيصار الى الواجب الاصلى وهو النابت بقوله تمالى ﴿ وَالَّذِينَ رَمُونَ الْحُصَانَاتُ ثُمْ لَمْ يَأْتُوا بِارْبِمَةَ شَهِدَاهُ ﴾ الآية والمان خلف هنه وصورة كون الزوج كافرا بان كان الزوجان كافرين فاسلت المرأة فقذفها بالزناء قبل عرش الاسلام عليه ارنني نسب ولدها فانه يجب عليه الحد فان اقبم عليه بعض الحمد ثم اسلم نفذفها ثانياوقال ابويوسف اقبم عليه بغية الحدثم بلاعنا وقالزفر لالعان بيهما وهذا مناء على أن شهادة الفاذف الما تبطل بعد كال الحد وعند زفر تبطل باول سوط وقيد بقوله او محدودا في قذف اذلو كان محدودا في زناء او خر نانه بلاهن (قو له وان كانالزوج من اهل النهادة وهي امد اوكافرة او محدودة في قذف اوكانت عن لابحد قادْمُهَا بَانْ كَانْتُ صَبِّيةُ أُو مِجْنُونَةُ أُو زَائِيةً فَلَاحِدُ عَلَيْهِ فَى تَدْمُهَا وَلَالْعَالَ ﴾ لأن القذف قدصم منجهته وانما سقط موجبه بمغي منجهتها لانها لبست من اهل الشهادة ولامحصنة فصبار كمالو صدقته وكذا اذاكانت مدرة اومكاتبة اوام ولد اوخرسنا (قُو لِهِ وصفة اللمان ال يبتدئ الفاضي بالزوج فيشهد اربع شهادات بالله فيقول في كل مرة اشهد بالله اني لمن المسادقين فيا رميمابه من الزناء) الى أن قال ويشير

الزوج (من اهل الشهادة وهي) غير اهل لهالانها (امة او آفرة او محدودة في فذف) اوصية او مجنونة (او كانت من لا يحد قاذفها) بان كانتذائية او مو طؤة بشهرة او نكاح فاسد (فلاحد عليه في قذفه) كما اوقذفها اجنبي (و لالعان) لانه خلفه لكنه يدزر حيما لهذا الباب (و صدفة المعان) ما نطق بدالفر آن و حاصله (ان يبتدى الفاضي بالزوج فيشهد) على نشده (اربع مرات يقول في كل مرة اشهد بالله انى لمن الصادة بين فيما رمينها به من الزناه) و روى الحسن عن ابى حنيفة انه بأ تى بلفظ المواجهة فيقول فيما رمينك به لانه اقطع للاحقال وجه ماذكره في الكتاب وهو ظاهر الرواية

ان لفظ النسائب اذا انضمت اليه الانسارة انقطع الاحتمال كما في الهدام ثم يقون في الحامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رماهام من الزنا) ان قذفها م او ﴿ ٩٢ ﴾ نفي الواسد اذنفاه وفي انظر

المها انما شرط الاشازة لزوال الاحتمال لانه قد مقصد غيرها بذاك (قو لد ثم تشهد المرأة اربع شهادات بالله) بعني وهي قائمة وكذا الرجل بلاعن وهو قائم وفي الكرخي الفيام ايس بشرط وانما هو اشهر واباغ (قو له تغول فيكل مرة اشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزناء وتقول في الحامسة ان غضب الله علما ان كان من الصادقين) انما ذكر النصب في جانبها لان النساء يستعملن المن كثيرا فيكون ذكر الغضب ادعى لهن الى الصدق مم المن مقف على لفظ الشهادة عندمًا حتى لو قال احلف بالله اني لمن السادقين او قالت هي ذلك لم يصح اللمان (قو له فاذا النمنا فرق الحاكم بينهما) ولا تقم الفرقة حتى يقضى بالفرقة على الزوج فيفارقها بالطلاق فال امتنم من ذلك فرقالفاضي بينهما وقبل أن يفرق الحاكم لاتفع الفرقة والزوجية قائمة مقمّ طلاقالزوج عليها وظهاره وأيلاؤه وتجرىالنوارث ببنهما آذا مات احدهما وقال زفر اذا فرغا من المعان وتست الفرقة من غير تغربق الفاضي و لو الهما المتنما من الهمان بعد ثبوته اوامتنع احدهما اجبرهما الحاكم ولوانها جنت بعدما التعز الزوج قبل ان تلتمن هي سقطالهمان ولاحد ولوافهما لما فرغا من الهمان سأل الفاضي ان لانفرق بينهما لم يجيما الى ذلك ومغرق بينهما وأو الالقاضي بدأ بلعال المرأة ثم بعد ذلك بالزوج فانه ينبغيله ان يأمرالمرأة تنتعن ثانيا فان لم يأمرها وفرق بينهما تقمالفرقة و لوانهما النعنا فلم بغرق بينهما حتى مات اوعزل و نصب غيره فان الحاكم الثاني يستقبل اللمان بينهما في قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لايستقبل ولو قذفها الزوج فلم يلتمنا حتى طُلقها ثلاثًا او تطليقة بائنة فلاحد ولالمان لاناللمان تمذر من طربق الحكمُ لازاهمان موضوع لفطمالفراش وقد انقطع بالطلاق فلامعتي قمان وازكان العلاق رجميا نلاعنا لان الزوجية باقية وان تزوجهـا بمدالطلاق فاخذته بذلك القذف فلا حد ولالعان لان كل واحد من النكاحين منفرد بحقوقه عن الآخر والهمام من أحكام الذكاح الاول فلم يجز أن يتلاعنا في نكاح بقذف في نكاح آخر قال الخميندي اذا قذفها ثم ابانها فلا حد ولا لمان اما سقوطالحد فلان القذف او جب المعان و اما المعان فلان الزوجية قد زاات وان قذفها ثم طلقها طلاقا رجميا تلاعنا لقيامالزوجية وان طلقها طلاقا بائنا ثم قذفها بالزئاء فعليه الحد لانها اجنبية والزقال لامرأته بإزائية انت طالق ثلاثا فلاحد هليه ولالعان لازالهمان سقط بزوال الملك لان من شرطالهمان الزوجية وقد زالت بالطلاق واذا سقطالهمان من طريق الحكم لم ينتفل الى الحد ولو قال انت طالق ثلاثًا ما زانية وجب عليه الحد لانه قذفها بعد الابانة (قو له وكانت الفرقة تطليفة بائنة عند ابى حنيفة ومحمد) لانها شفربق الفاضي كما فيالعنين ولها النفقة والسكني في هدئها ويثبت نسب ولدها الى سننين ان كان متدة وان لم تكن متدة قالى

منول له القياضي اثق الله فانها موجبة و (بشير) الزوج (الما في جيم ذاك ثم تشهد المرأة) بعده على تفسها (اربع مرات) ابضًا (تقبول فيكل مرة اشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رماني. من الزنا وتغول فيالخامسة از غضالله علما ان كان من السادتين فيا رمانيه من الزلم) واتما خس النسب في جانبها لان النساء يجاسرن بالمان فانهن يستعملن اللعن في كلامهن كثيرا كما وردبه الحديث فاختير الغضب لنتق ولاتقم عليمه (فاذا النمنا فرقالفاضي بينهما) ولاتقع الفرقة حتى بقضي بها على الزوج فيفارقهما بالطلاق وان امتدع من ذلك فرق الفاضي بإتهما وما لميقض بالفرقة فالزوجيسة قائمة فيلحقها العالاق وألظمار والايلاء وبجرى يبتهمها النوارث كما في الجوهره (وكانت الفرقة تطليفة بائنة عندابي حنيفة و محد) لانها شغربق الفاضي كا

فى العنين و الها النفقة و السكنى فى عدتها و يثبت نسب و لدها الى سنتين ان كانت معتدة و ان الم (سنة) تكن معندة قالى سنة اشهر جوهره (وقال ابو بوسف) يقع (تحريم مؤيد) لقوله عليه الصلاة و السلام • المثلامنان لا يجتمعان أبدا ، و لهما الوالأكذاب رجوع و الشهادة بعد الرجوع لا حكم ﴿ ٩٣ ﴾ لهما ولا يجتمعمان ماكانا منلامنين و لم يبق التلاعن ولا حكمه بعد

الاكذاب فجتمان مداه قال حملاسببساني والصبح نولهما تعجع (وان كان القذف) من الزوج (بولد)ای تی نسب و لدها (نني الفاضي نسبه) عن ايه والحقيه بامه) ويشترط في نفي الولد ان تكون المرأة من اهل الثمادة من حين العلوق الى حين الوضع حتى لو كانتي حين الوضع كتبابد او امد ثم اسلت او عثقت لا ينتني ولدهسا لانهالما علفت وليسست من اهمل العمال ثبت نبب ولدها ثبونا لا يلمقه النسيخ فلا تغير بعده ذلك بتفر حالها كما في الجوهره (فان طدالزوج فاكذب نفسه) ولو دلالة بأن مات الولد المنفي من مال قادعي نسبه (حده القاضي) حد القدف لاقراره وجوه عليه (وحل له ان يتروجها) لانه لما حد لم بق اعلا إحسان فارتفع حكمه النوط به وهدو العرم (وكندك) اى بجوز له ان يزوجها (ان قـذف خيرها فعد) لما بنا (اوزنت) مي

سنة أثهر (قوله وقال أبو بوسف تحريما مؤيداً) لقوله عليه السلام ، المتلاهنان لايجتمعان ابدا ، وهما يتولان معنى الحديث ماداما متلاعنين فامااذا اكذب نفسه لم بق التلامن بعدالا كذاب (قوله قان كان القذف بولد نق الفاضي نسبه والحقه بامه) ويشرط في نفي الولد ال تكون المرأة من اهل الشهادة من حين العلوق الى حين الوضع حتى لوكانت كتابة او امة حين العلوق ثم اسلت او عنفت لا بصيح نفي الولد لانها لما علقت وليست من اهل المال ثبت نسب ولدها ثبونًا لا يلحقه القسم فلا يغير بعد ذَلك بَنفير حالها لان ولد الزوجة لاينتني الاباللمان وأونني ولد ألحرة فصدقته فلا حد على الزوج ولالمان وهو البخما لابصدقان على تميه لان النسب حق الولد والام لا تملك اسقاط حفوق ولدها ولامجوزان يلا عنها مع تصديقها له فيالفذف الاثرى انه يستميل ان تشهد باقة انه لن الكاذبين وقدقالت انه صادق وصورة المان سنى الولد ان بأمرالحاكم الزوج فيقول اربع مرات اشهد بالله انى لمن الصادقين فيما رميتك به من نفي الولد فكذا في جانب المرأة ولو قذفها بالزناء ونفي الولد ذكر في العان الامرين ثم ينتي القياضي نسب الولد و يلحقه بأمه فيقول قد الزمت الولد امه واخرجته من نسبالاب ثم انه بعدما قطع نميه من الاب جيم احكام نسبه بلغية من الاب سموى المراث والنفقة حتى ان شهادة احتدهما للآخر لا تقبل ودفع زكاة احدهما الى الآخرلا نجوز وانكانتاسة مزوبجه لها لا مجوز ولايجوز ثزو بجالولد لبنتالزوج ولا يجوز لاحمد غيرالملاءن ان يدمى الولد المنى و ان صدقه الولد (قولد فان عاد الزوج فاكذب نفسه) بان قال كنت كاذبا فيما رميتها به من الزناء (حد حدالقذف وحلهان يتزوجها) وهذا عندهماوقال ابو يوسف لا تحل له لانها قد حرءت حرمة وقيدة (فوله وكذبك ان فذف غيرها فسد) لانه خرج بذبك من ان يكون من اهل النهادة (قوله وكذك ان زنت فعدت) لانها تخرج بذك من اعلالشهادة وتصير عن لا بحد قادفها وصورته ان تكون بكرا وقت المان او تكون محصنة ثم ترد بدار الحرب ثم تسبى و تدلم و تزنى فعدها في الوجهين الجلد فيكون فول الشيخ او زنت فعدت اى زنت قبل الدخول المابعد مفلا يتصور الجلدالا ال ترتد وتلحق و تسبى ثم تسلم و تزنى وروایةالفقیه ابن دیاس زنت بالتشدید ای قذفت (قوله واذا قذف امرأ نه و هی صفرة او مجنونة فلالعان بينهما) لا نهما لا عد قادفهالوكان اجنبيا ولان الصغرة يستعيل منها الزناء وكذبك الجنونة لان اضالها ليسست بصحة وان قال لامرأ ته زنيت وانت صفيرة او مجنونة فلاحد والالمان لانه اضاف الى حالة لا يصح منها فيها فعل ذلك والنقال زنيت وانت امد او كافرة كان عليه المعان لانه صار قاذفا لها في الحال بزناء يتصورمنها وان قال لها زنیت قبل ان انزوجك كان علیه المحان لانه بصر قاذفا لها في الحال زناء

او قذفت (غدت) لانناءاهلية المعان من جانبا و الحاصل الله تزوجهااذًا خرجا اواحدهما عن اهلية المعان كما في المد (واذا قذف) الرجل (امرأته و هي صغيرة او جنونة فلا لعان بينهما) لائه لا يحدقاذنها كوكان اجنبيا فكذالا يلامن الزوج لقيامه مقامه (وقذف الاخرس لايتعلقبه اللهان) لانه يتعلق بالتصريح كحد الفذف وقذفه لايعرى عن شهة والحدود تندرى بالشبمة (واذا قال الزوج) لامرأته الحامل (ايس حلك من فلا لعان) وان جاءت به لاقل من ستة اشهر وهذا قول ابى حنيفة وزفر لانه لا يتيفن بقيام الحل فلم يصر قاذفا وقال ابويوسف ومجد بجب اللهان اذا جاءت به لاقل من سنة اشهر لتيفن الحمل عنده فيتمفق الفذف واجبب بانه اذا ﴿ ٤٤ ﴾ لم يكن قادفا في الحال يصبر كالملق والفيذف لابصور تعلقه [

يتصور منها يدل عليه من قال لرجلزنيت سنذخسين سنة كان قاذفا ووجب عليه الحد وال كان سن الغائل مشرين سنة لا نه بصير قاذفاله في الحال كذبك هذا (فو له و مذف الاخرس لايتعلق بملمان) لانه لايأتي بصريح لفظ الزناء وانما يستدل هليه بالاشسارة فهى كالكناية (قوله واذا قال الزوج ليس حملك منى فلا لمان هذا قول ابى حنيفة وزفر) لانه لم يتيفن بقيام الجل فلم يصر قادُفا (وعندهما ان جاءتبه لاقل من ستة اشهر فهو تاذف ويلامن) لا نا تُيفنا وجوده عنسد القذف قلنا اذا لم يكن قذنا في الحال صار كالتعليق بالشرط فكانه قال ان كان بك حمل فليس مني والغذف لابصح تعليفه بالشرط وان عامتبه لستة اشهر فلالعان لانه لاشيقن وجوده عنمد القذف فلايلاعن بالشبك (فو لد وان قال زئيت وهذا الحل من الزناء تلاعنا ولم ينف الغاضي الحمل) لانه قذفها بصريح الزناء فوجب عليه بالمعان واما الولد فلا ينتني نسبه لان الاحكام لانترتب عليــه الابعد الولادة لتمكن الاحمال قبله الاترى انه لايحكم باستمقاقه للميراث والوصية لانه مجهول بجوز ان يكون وبجوز ازلايكون فلا يصح نفيه والماماروي انه عليه السلام لاعن بين هلال وبين امرأته وهي عامل والحق الحمل بامه فهو محمول على انه عرف قبام الحمل وحباونحن لانعلم ذلك (قو لد واذا نَقُ الرَجُلُ وَلَدُ امْرَأَتُهُ عَفَيْبِ الْوَلَادَةُ فِي الْحَالُ الَّتِي مَثْبُلُ فَمَا الْمُنْثَةُ وَيُبْتَاعُ لَهُ آلَةً الولادة صمح نفيه ولاعن به وان نفاه بعد ذلك لاعن وثبت النسب) اعلم ان المولود ف فرأش الزوجة لانتني الا باللمان والفراش ثلاثة قوى ووسط وضعيف فالفوى فراش المنكوحة يثبت النسب فيه من غير دعوة ولاناتني الا باللمان والشعيف فراش الامة لا يُبت النسب فيه الا بالدعوة والوسط فراش ام الولد ثبت فيه النسب من غير دعوة وينتني من غيرلعان واذا نني ولد الزوجة بان قال ليسهو، في أومن الزناه وسقط المان توجه من الوجوه فانه لانتني نسبه أبدأ وكذا أذاكانا من أهل اللمان ولم يتلامنا فانه لانتنى فاذا تمت هذا قلنا اذائماه مقيب الولادة صخ نفيه ولاحن به عند ابي حنيفة مالم يظهر منه اعتراف اودلالة على الاعتراف ولم يوقت ابو حنيفة في مدة النبي وقتا وانماهو مفوض الى رأى الامام وذكر الوالليث الله يقية الى ثلاثة ابام وروى الحسن الى سبعة ايام وهو مابين الولادة الى العقيقة وهذا غير صحيح لانه تغدر لادليل عليه (قُو لَه وقال ابو نوسفله ان نفيه في مدةالنفاس) وهذا اذا

والفسذف لابصم تعليقسه بالشرط ومثى على قول الامام أأبرهاني والنسني والموسلي وصدر الشريمة تعميم (واذاةال) الزوج لامرأته الحامل (زنبت وهدذا الجمل من الزنا تلاعنا) اوجود القدف بصرخ الزلا (ولم نف القاضي الحل) عن الفاذف لأن تلاعمما بسبب قوله زنيت لا منى الحمل على ان الحل لا ترنب عايــه الاحكام الا بعد الولادة (واذا نني الرجل ولمد امرأته عقيب الولادة او في الحال) اي المدة (الى تقبل) فيها (التهنئة) ومدتها سيعة ايام عادة كما في النمايه (وتعتاع له) اى ئىشرى قىما (آلةالولادة صرم كفيه) لاحتياجه الى ننى ولدغيره عن نفسه ولم يوجبد منه الاعتراف صرمحا ولا دلالة (و لاعن به) لانه بالني صار قادفا (و أن نفاه بعد ذلك

لاعن وثبت النسب) لانه ثبت نسبه بوجودالاعتراف منه دلالة وهو السكوت وقبول انترنئة فلا ينني (كان) بعد ذلك وهذا عند ابى حنفية (وقال ابويوسف وتحد يصبح نفيه فى مدة النفاس) لان النبي بصبح فى مدة قصيرة ولايصبح فى مدة طويلة ففصلنا بينهما عدة النفاس لا نه اثر الولادة وله انه لامعنى لاتقدير لان الزمان للتأمل واحوال الناس فيه مختلفة فاعتبر ناما يدل عليه وهوقبول التهنئة وسكوته عندها او ابتياعه متاع الولادة اومضى الوقت هدايه قال الامام ابوالمعالى

علم كالة و لادنها (و اذاو لدت) المرأة (و لدن في بطن و احد) وهوان يكون بينهما اقل من سنة اشهر (فنق) الزوج الولد ثبت نسبهما) لانهما توأمان الزوج) لانه اكذب نفسه بلاول و نق الشاني ثبت بدهوى الثاني (و ان اعترف الشاني ألما تدنيا الما ت

﴿ كتاب المدة ﴾

هي لفة الاحضاء وشرعار بس يلزم المرأة عندزو ال النكاح اوشهته وسمىالتربص عدة لان المرأة تحصى الابام المضرو بةعاماو تنتظر الفرج الموهودلها (اذاطلق الرجل امرأته) المدخول بها سواء كان (طلاقاباتنا او رجعيا او واقت الفرقة بينهما بغير طلاق) كان حرمت عليه نوجه من الوجوه السنامة كمكين ان از وجو تحوذات عابوجب الفرقة (وهيحرة)و (من تحيض فعدتهما ثلاثة اقراء كوامل من وقت الطلاق والفرقة فاو طلقت في الحيض لم يعد من العبدة

كان الزوج حاضرا اما اذا ولدت وهو فائب ولم بملم حتىقدم فلهالنفي عند ابي حنيفة في مقدار ماهبل فيه التهنئة بعد قدومه و هندهما في مقدار مدة النفاس بعد قدومه ايضا وقد قالوا فيولد الزوجة اذا هني 4 فسكت كان اعترانا وان هني بولد الامة فسكت لم بكن احترافا لان نسب ولد الزوجة يثبت بالغراش وانما يترقب النق من الزوج فاذا كت عند التهنئة صار مذهك معرفا واما ولد الامة فلا نتبت الفراش لا نه لافراش لها وانما نثبت بالدعوى فالمكوت لانقوم مقام الدعوى وولد امالولد كولد الزوجة لان لها فرائسًا (قُولُه واذا ولدت ولدين في بطن واحد فنني الاول واعزف بالناني ثبت نسيما وحد الزوج ولا لمان) لانهما نؤمان خلقا من ما، واحد وحد الزوج لاه اكذب نفسه بدعوى الثاني والاصل ان الحل الواحد لابجوز ان نثبت بعض نسبه دون بمن لانهما حمل واحد فهو كالولد الواحد (قول وان اعترف بالاول و أني الثاني ثبت نسمِما ولا من) لانهما حل واحدقادًا اعترف إلاول ثبت نسبه فلابصح نغيه الثاني فثبتا جميما وعليه العال لانه صار قاذقا الزوجة بني الثاني ولانه لما أقربالاول ونني الثاني كان نفيه لثاني رجوماً فلم يُصحح رجوعه عن الاقرار الاول وان ولدت احدهما ميتا فنفاهما لاعن ولزمه الولدان والنفاهما تممات احدهما قبل اللمال فانه بلامن وبلزمه نسهما جميما اما ثبوت النسب فلان المبت منهما لا يصبح نغيه لان ذقك حكم عايه والميت لا يحكم عليه لذا لم يحضرله خصم والثاني ليس يخصم عنه واما اللمان فعند ابي بوسف يستقط لان المقصود به نفي النسب وقد تعذر ذلك يموته فلم يكن فاللمان فائدة وعند مجد لا يسقط لان اللمان قد مفرد عن نقى النسب كذا في الخبندى وان جاءت بثلاثة اولاد في بطن واحد فاقر بالاول ونني الثاني واقر بالنسالث لاعن وان نني الاول والثالث واقر بالناتي محدوهم بنوه كذا في الوجيز والله أعلم

حر كتاب المدة كيه⊸

المدة جمع عدة والمدة هى التربس الذى يلزم المرأة بزوال النكاح اوشبته وهى مدة وضمت شرعاً لاتمرف عن رأة الرحم وهى على ثلاثة أضرب الحيض والثمور ووضع الحل فالحيض بجب بالعالاق والذرقة فى النكاح الفاسد والوطى بشبة النكاح وبعنق ام الولد و ووت مولاها واما الثمور فعل ضربين ضرب منها بجب بدلا عن الحيض فى الصغيرة والآيسة والضرب الثانى هوالذى يلزم المتوفى عنها زوجها اذا لم تكن حاملا ويستوى فيه المدخول بها وغير المدخول بها اذا كان النكاح صحيها اما الفاسد فعدتها فيه الحيض فى الفرقة و الموت واما وضع الحل فيقضى به كل حدة عندهما وقال ابويوسف مثله الافى الامرأة الصغيرة (قو لم رجماللة اذا طاق الرجل امرأته طلاقا باينا اورجعيا او ثلاثا اووقعت الفرقة بينهما بغير الطلاق وهى حرة بمن تحيض فعدتها تلائة اقراء) سواء كانت الحرة مسلة اوكنابية وهذا اذا طلاها بعد الدخول اماقبله تلاثة اقراء) سواء كانت الحرة مسلة اوكنابية وهذا اذا طلاها بعد الدخول اماقبله

فلاعدة علما * وقوله ٥ أووقيت الفرقة ينهما بغير طلاق ٥ مثل ال تحرم عليه بعدالدخول بان تمكن ابن زوجها من نفسها اوما اشبه ذلك بمنا بوجب الفرقة بالنفريم (قو لد والاقراء الحيض) و قال ماك والشانعي هي الاطهار آني تخلل الحيض و فائدته اذا طلقها في طهرتم بجامعها فيه لاتنقضي عدتها مالم تطهريهن الحبضة الثالثة عندنا وعند الشافعيمتي شرحت في الحيضة الثالثة انقضت حدثها والدليل علىان الافراء هي الحيش قوله عليه السلام و المستحاضة تدع الصلاة الماقر الما ، اى الم حيضها وقوله عليه السلام لفاطمة • اذا اتاك قرئك فدفع الصلاة » (قوله وان كانت لاتحيض من صغر اوكبر نسدتها ثلاثة اشم.) ثم العدة بالشهورق الطلاق والوفاة اذا اتفقاق غرة الشهراعتبرت الثمور بالاهلة اجماعا والانقصت فالمددوان حصل ذاك فيعض الثمر فعند المحنيفة يسبر بالايام فتمتد بالطلاق لتسمين نوما وفي الوفاة عائمة وثلاثين نوما وكذا قال فيصوم الشهرين المنابعين اذا المداهما في بعض الشهور وعن ابي وسف رواينان احداهما مثل قول الى حنيفة والثانية تعند بقية، الشهر بالايام و شهر بن بالاهلة وتكمل الشهر الاول مزالثالث مالايام وهوقول تحمد والذمية اذا كانت تحت مسلمفعايها العدة كالمسلمة الحرة والامة كالامة لال المدة تجب لحقاللة تعالى وحقالزوج والذمية غيرمخاطبة محقالله ثمالي ومخاطبة محق الزوج وان كانت تحث ذمي فلا عدة علما في موت ولافرقة عند ابي حنيفة اذا كان ذلك في د نهم و عندهما عليها العدة و اما اذا كانت حاملا فلا بجوز نكاحها حتى تضع اجماعاً (قو له و ان كانت حاءلا فعدتها ان تضع خملها) سسواء كان ذلك منطلاق أووفاة وسواء كانت حرة او امة وسواء كان الحمل ثابت النسب امملا وليس للمندة بالحل مدة سواء ولدت بعد الطلاق والموت بيوم او اقل ولو ولدت والميت على سريره فان عدتها تنقضي فان ولدت ولدين اوثلاثة انقضت العدة بالاخير والمطلقة الرجمية اذاظهرمنها اكثرالولدبانت فعلىهذا ننبغي الانتفضىالمددة بظهور اكثر الولد وان امقطت مقطا ان كان مستبين الحلق اوبعضه انقضت به العدة والا فلا و ان كانت المتعددة ممن تحيض فارتفع حيضها فان عدثها بالحيض لا بالشهور مالم تدخل فيحد الاياس وكذا اذاكانت صغيرة تمند بالثمهور فحاضت بطلحكم الشهور واستأنفت العدة بالحبض (قو له و ان كانت امة فعدتها حيضتان) لفوله عليه السلام و طلاق الامة تطليفتان و عدتها حيضتان ، لان الرق منصف والحيض لا يُجزأ وكذا المدرة و ام الولد والمكاتبة لوجود الرق فمن والمستسعات كالمكاتبة عند ابي حنيفة وعندهما كالحرة (قوله وال كانت لانحيض فعدتما شهر ونصف) فانه يُجزى فامكن تنصيفه وسواءكان زوجما حرا او عبدا لان العدة معتبرة بالنساء وان طلقت المرأة فقالت بعد مدة انقضت عدتي فني كم تصدق قال ابو حنيفة لاتصدق في اقل من سنين وما اذا كانت حرة عن تحيض وفي تخريجه روانان فني رواية محمد عنه بجعل كا نه طلقها عقيب حيضها فيقدر اقل الطهر لجمية عشر بوما و نصف مدة الحيض خمسة

(والافراء) هي (الحيض) عندنا لان الحيش معرف لبراءة الرحم وهو المقصود (والكانت) بمن (لاتحيض من صغر) او بلوغ بالسن (او كبر) بان بلغت سن الاياس (فعد تما ثلاثة اشمر) قيدنا الكر باوغ سن الاياس لانه اذا كانت عن تحيض فامتد طهرها فان عدتها بالحيض مالم تدخل في حد الاياس جوهره (وانكانت ما، الاندام ال تشم علها) وهذا اذا كانت حرة (وان كانت امة فعدتها) اذا كانت عن تعيض (حيضنان) لان الرق منصف والحيضة لا تَجْزَى فَكُملَتْ فَصَارِت حیضتین (و ان کانت) عن لا تحيض فعدتها شهير ونصف) لأن الثير مُجزّ فامكن تنسيفه علا بالرقوان كانت ماملا فعدتها ان تضع 3 16 lela

(و اذا مات الرجل عن امرأته الحرة) دخل با اولا سغيرة كانت الوكاية عاشت في المدة اولم تعض كانة الفتين كانة الفتين وعشرة) ايام افوله تعالى ﴿ ويدرون ازوا جايتربصن اربعة اشهر وعشرة) ايام افوله تعالى ﴿ ويدرون ازوا جايتربصن اربعة اشهر وعشرا)

المائم خممة عشر طهرا وخممة حيضائم خممة عشر طهرا وخمة حيضافذاك ستون وفي رواية الحسن بجمل كانه طلقها في آخر الطهر فيقدر اكثر مدة الحيض عشرة ابام ثم اقل الطهر ثم عثرة حيضا وخمة عشر طهرا وعشرة حيضا وعندهما لاتصدق في الله من تسمة وثلاثين ويوما وتخريجه كانها طلقت في آخر الطهر فيدأ باللالحيش واقل الطهرئم ثلاثة ابام حيض وخمسة عشر طهرا وثلاثة حيض وان كانت عاملا وطلقها عقيب الولادة او قال لها وهي حامل اذا ولدت قانت طالق فانما لانصدق عند ابي حنيفة في اقل من خسةو ممانين وماو تخريجه أن يجمل خسة وعشرين نهاسا وخملة عشر طهرا ثم علىرواية محدنجلل خملة ابامحيضاو خملة عشرطهرا وخملة حيمنا فذاك خسة وتمانين وفي رواية الحسن لايصدق في اقل من مائة يوم و إذلك ان تجمل الحبض عشرة ايام وقال بمشهم لانصدق في اقل من مائة وخسة عشريوما لائم يعتبرون النفاس اربعين يوما ثم بعده خممة عشر طهرا وعشرة حيضا وخسة عثبر طهرا اوعشرة حيضا وخسة عشر طهرا وعشرة حيضافذاكمائة وخسة عشر وقال ابو توسف لاتصدق في ائل من خسة وستين توما بجعل النفاس احد عشر يوما وبعده خسة عشر ماهرا وثلاثة حيضا وخسة عشر ملهرا وثلاثة حيضا وخسة عشر طهرا وثلاثة حيضا وقال محمد تصدق في اربعة وحسمين يوم وساعة بجمل النفاس ساعة وخملة عشرطهرا وثلاثة حيضا وخملةعشر طهرا وثلاثة حيضا وخملةعشر طهرا وثلاثة حيضا وهذا كله اذا كانت حرة اما اذا كانت امة وهي من ذوات الحيض فعند ابي حنيفة لاتصدق في اقل من اربعين وما في رواية محمد هنه تحمل كانه طلقها عقيب الحبض فيشر خمة عشر طهرا وخماة حيضا وخمةعشر طهرا وخمة حيضا و في روايد الحسن تصدق في خسدو ثلاثين بحمل كانه طلقها في آخرا لطهر ثم استقبلها عشرة ايام حيضا وخمية عشر طهرا وخسةطهرا وقال اوبوسف ومجدتصدق فيأحد و مشرين بوما كا نه طلقها في آخر الطهر ثم استقبلتماثلاته ايام حيضا و خسة عشرطهرا وثلاثة حيضا وانطلفت عقيب الولادة لم تصدق في اقل من خمسة وستين يوماعلي رواية مجد بجمل نفسها خسة وعثبرين بوما خسة عشر طهرائم خسة حيضا وخسة عشر طارا وخمنة حيضا وعلى رواية الحسن لاندمن خمنةوسيمين بوما لانه يعتبرالنفاس والطهراربين ثم عشرحيضاو خسة عشرطهراو عشرة حيضاوعلى قول ابي وسفلايه من سبعة واربعين بومالانه يعتبرالنفاس احدعشر بوما ثم خسة عشرطهر او ثلاثة حيضا وخممة عشر طهرا وثلاثة حيضا وعندمجد ستة وثلاثون وما وساعة لانه يعتبرالنفاس ساهة ثم خدد عشر طهرا وثلاثة حيضار خمة عشر مأهر اوثلاثة حيضا (قو له واذا مات الرجل عن امرأته الحرة ضدتها اربعة الهروعشرة) وهذه العدة لاتجب الاف نكاح معيم سوامدخل عااولم يدخل والمدرعثر مايام وعدرايال من الثهر الخامس وسوامكانت سطة اوكنابية اوصفيرة اذاكان زوجها مسلما اوصفيرا واما اذا كانتالكمتابية نحت

(وان كانت امة فعد تها شهران و خدة ايام) لان الرق منصف كامر (وان كانت) امرأة الميت (حاملافه دنهاان نضع حلها) ايضالاطلاق قوله تمالي ﴿ واولات الاجال اجلهن الذينمين حملهن ﴾ (واذا ورثت المطافة) بائنا (في المرض) بان كان الطلاق فو ارثت المطافة) بائنا (في المرض) بان كان الطلاق فو ارثت الموادي في المدة (فعد تها ابعد الاجلين) من عدة الوقات وعدة الطلاق احتياطا بان تتربس اربعة اشهر وعشرا من وقت الموت قان لم ترفيها حيضا تمتد بعدها علات حيض حتى لوامتد طهرها بق عدتها حتى بلغ الاياس كما في الفتح قال كال الاسلام في شرحه وهذا قول ﴿ ٩٨ ﴾ ابي حنيفة و مجد وقال ابو يوسف

ذى فلاعدة عليها في فرقة ولاموت عندابي حنيفة اذا كان دِنك في دبنهم الاان تكون حاملا فلا تنزوج حتى نضع حملها وعنــدهما عليها العدة في الفرقة والموت (قو له وان كانت امد فعدتها شهران و خمسة ايام) لان الرق منصف وام الولد والمدرة والمكاتبة مثلها (قو له وان كانت عاملة فدرتهاان تضم حملها) لفؤله تعالى هو و اولات الاحال اجلهن ان بضمن حلهن ﴾ ﴿ قُو لَهُ وَاذَا وَرَبُّ الطُّلَّفَةُ فِي المُرضُ فَعَـٰدَتُهَا ابعد الاجلين) يعني عددة الوفاة فيها ثلاث حين عندهما وقال أبو وسنف ثلاث حبض لاغير وصورته طلقها في مرضه وهي مدخول بها طلاقا باثنا اوثلاثا ومات وهي في العدة فانها ترث عندنا واما اذا كان رجعيا فعليها عدة الوفاة اجماعا سواء كان في صدّ اومرض ضايها اربسة اثهر وعشر وتبطل صدة الحيض اجماعا لان النكاح باق (قو له وال احتفت الامة في عدنها من طلاق رجعي انتقات عدنها الى حسدة الحرائر) افيام المنكاح من كل وجمه ويكون ذلك من وقت الطلاق (قُولُهُ وَانَ اعْنَفُتُ وَهُي مُبْتُونَةُ أَوْ مُثُولُ عَنْهَا زُوجُهَا لَمْ تُنْقُلُ عَدْتُهَمَا الى عَدْهُ الحرائر) لزوال النكاح بالبينونة والموت (قو له واذا كانت آبسة فاعتدت بالشهور ثم رأت الدم انتفض مامضي من عدتها وكان عليها ان نسـ تأنف العدة بالحيض ﴾ وهذا على الرواية التي لم يقدروا للاياس فيها قدرافانها ادًا رأت الدم على العادة بعل الاباس وظهر أن ماضي من صدنها لم بكن خلف وهو العميم لان شرط الحليفة عفق الاباس وذهك باستدامة المجز الى الممات اما على الرواية الذي قسدرواء الاياس فيها عدة اذا بلغنها ثم رأت الدم بعدها لم يكن حيضا وبكون كما تراء السغيرة التي لا تحيض مثلها وفي الرأثية عن بعضهم أن ماثراه الآبسة حيض على الروايات اجم لان الحكم بالاياس بند خمن و خسين سسنة بالاجتهاد ورؤية الدم نص فيبطل به الاجتهاد فعلى هذا لابدان يكون الدم احر على مأهو المادة اما أذاكا ن اصفر او اخضر لايطل الاياس ثم على هذا اختيار اذا كان احر تبطل هدة الاثمر ونفسد النكاح وهذا بميد وقال بعضهم ان كان الفاضيقضي بجواز النكاح ثم رأت الدم لانقضى يغساده وقال بمضهم يقضى يغساده قضى اولم يغض وهوالصيح وذكر الصدرالشهيد ان المرثى بعد الحكم بالاياس اذاكان دما غائصًا فهو حبض وينتفض الحكم بالاباس

عدتها ثلاث حيسض والصيح قولهما واعتسده الحبوبي والنسني وغيرهما بتعييم فيبدنا الطبلاق بالبائن لانه اذا كان رجعيا فعليها عدة الوقات اجاعا كا في الهداله (فان اعتقت الامة في عداما من طلاق رجمي النفات عدنها) من عدة الاماء (الى عدة الحرائر) لان الزوجيــة بافیهٔ (وان اعتقت و هی مبتوتة اومتوفى عنها زوجها لم تنتقل مدتها) لزوال النكاح بالبنونة والموت (وان كانت) المرأة (آبسية فاعتبدت والشهور ثم رأت الدم) على جارى عادتها او حبات من زوج آخر (انتفض مامضي من صدالها) وفسد نكاحها (وكان عليها أن تستأنف المدة بالحيش) قال في الهداية و معناه أذا رأت على العادة لان عودها بطل الاياس

هو السميح اله قال في النحميم بحترز بهذا السميح عا فصيله في زاد الفقها فقال الهمار هندنا إفها اذا (فيا) رأت الدم قبل الامتداد بالاثهر سطل الاعتداد بالاثهر واذا رأت بعد الاعتداد بالاثهر لاسطل قال نجم الائمه هذا هو الاصبح والختارة فتوي قال في الذخيرة وكان صدرالشهيد حسام الدين ينتي بانها لورأت الدم بعد ذلك على الى صفحة رأت يكون حيضا ويفي سطلان الاعتداد بالاثهر ان كانت رأت السدم قبل الاعتبداد بالاثهر ولا يغتي سطلان

وهذاالتصحيم اولى من الميه فغر الدن فيالهدا موقد حقق وجهه في أثم القدير اه (والمنكوحة نكاحا فاسدا) المدخول بها (والموطوثة بشيهةعدتها الميض)ان كانت عن تحيض والاشهر ان كانت بمن لانحيض (في الفرقة والموت) لانهاللتعرف عن برأة الرحم لالقضاء حق النكاح والحيض هوالمرف والاشهر قاعة مقام الحيض (واذامات مولى امالولد عها اواعتقها) ولم تكن تحت زوج ولامشدة (نىدتها ئلاث حيض) ان كانت من ذوات الحيض وثلاثة اشهر أن كانت من ذوات الأشهر لانها وجبت بالوطء لابالنكاح و و جبت و هي حرة فتكون ثلاث حمض اوما نقوم مقاسهاكما فيالوطء بشية قيد بام الولد لان القنة والمدرة اذااعتقهما المولى اومات عهمالاعدة عليما لعدم القراش وقدنا مان لاتكون متزوحة ولاستدة لانها اذاكانت متزوحة اومعدة ومات مولاها اواعتقها

فيما يستقبل لافيما مضى من الاحكام وأنكان المرثى كدرة أوخضرة لايكون حيضا ويحمل علىفساد المنبت وهذا القول هوالختار وعليه الفتوى وهويشترط حكم الحاكم بالاياس لمدم بطلان مامضي اولايشترط اذابلنت مدة الاياس ولمترالدمفيه اختلاف المشابخ والاولى انلايشترط واختلفوا فيمسدة الاياس قال بمشهم ستون سسنة وقيل سبعون وفيالنهاية الاعتماد علىخس وخسين سنة واليه ذهب أكثر مشايخ المتأخرين وعند الشافى آثنان وستون سنة ولوحامنت المرأة حيضة اوحيضتين ثم انقطع حيضها فانها تصبر الى خس وخسين سنة ثم تستأنف العدة بالشهور وانحاضت الصفيرة قبل عام هدتها استأنفت المدة بالحيض سواء كان الطلاق بإيسا أورجعيا (قو له والمنكوحة تكاحاقاسدا والموطوثة بشبهة فمدتها الحيض في الفرقة والموت) هذا اذا دخلها اما اذا لم مخل بها حق مات لم يجب علمها شي وانما كان عدتها ألحيض في الفرقة والموت لان هذه المدة تجب لأجل الوطي لالقضاء حق النكام والمدة اذا وجبت لاجل الوطئ كانت ثلاث حيض وانالم تكن منذوات الحيض كان عليها ثلاثة اشهر لان كل شهر نقوم مقام حيضة وآنا استوى الموت والطلاق لان عدة الوفاة التاتجب على الزوجة لقوله تعالى ﴿ وَيَدْرُونَ ازْوَاجًا ﴾ وهذه ليست يزوجة وان كانت امة فندتها بالحيض حيضتان وبالاشهر شهر ونسف (قوله موانمات مولى ام الولد عنها اواعتقها فمدتها ثلاث حيض) هذا اذا لم تكن مندة ولا تحت زوج ولانفقة لها في المدة لانهاعدة وطي كالمتدة من نكاح فاسد وان كانت بمن لاتحيض فمدتها ثلاثة اشهركا فيالنكاح وآنا استوى فيها الموت والنتق لانها عدة وطي وان مات عنامة كان يطاؤها اومدىرة كان يطاؤها اواعتقها لم يكن عليهماشي ً لانهما ليسا بغراش له واذازوج امواده ثممات عنا وهي تحت زوج اوفى عدة منزوج فلاعدة عليها عوت المولى لانها ليست فراشاله فاناعتقها ثم طلقها الزوج فمدتها عدة الحرائر واناعتها وهي فيالمدة انكانت رجمية تغيرت عدتها وانكانت بأثنالم تنغير وان كانت عدتها قد انقضت ثم مات المولى فعلما عوته ثلاث حيض لانها عادت فراشاله فانمات المولى والزوج وبين موتيهما اكثر منشهرين وخسسة ايام ولايعلم المهما مات اولافعليها اربعة اشهر وعشر فيهاثلاث حيض بالاجاع لانهاذامات الزوج اولا فقد وجب عليها شهران وخسة آيام لانها امة ثممات المولى بعد انقضاء عدتها فوجب عليها ثلاث حيض عدة المولى فيمسم بينهما احتياطا وان مات المولى اولا عتقت بموته ولم بجب عليها عدة بموته لانها أنكوحة النير فلامات الزوج وهي حرة وجب عليها اربعة اشهر وعشر والشهور بدخل اقلها في أكثرها فوجب عليها على طريق الاحتياط أربسة أشهر و عشر فيها أثلاث حيض و أن كان بين موتيهما أقل منشهرين وخسة ايام فعليها اربعة اشهر وعشر اجاعا وليس عليها حيض لانهلاحالة لوجوب الحيض ههنا لأن المولى أن مات أولا لم بجب عليها شي لانها تحت زوج

وبعتق بموته ثم بموت الزوج بجب عليها اربعة اشهر وعشر لانها حرةوال مأت الزوج اولا وجب عليها شهران وخسة الماو بموت المولى لا يلزمها عدة لانها تستد من نكاح فيزمهانى سال ادبعة اشهرو حشرونى سال نصفه كالزمناها الاكثر استياطا والألجيم كم بين موتيهما ولا أيهمسا مات اولا فعند أبي حنيفة عليها اربعة أشهر 'وعشر بلا حيض نيا لازكل امرين حادثين لا يدلم كاريخ ما بينهما يحكم يوقوعهما معا كالفرق والأ حكمنا عوت الزوج مع موت الولى وجبت علما العددة وهي حرة فكان علما عدة المراثرولم يكن لايماب الحيض معنى فسقط وحندهما عليا ادبعة اشير وعثبر فيائلات حيض لانه بمشملان يكون موشالزوج متقدما وانقضت العدة ثم ماتالولي ويمشمل ان يكون المولى عات او لا ثم مات الزوج والعدة يعتبر فيما الاحتياط فيمسع بين الشهور والحيض واذا اشترى الزوج امرأته ولها منه ولد فاعتقها فعلما ثلاث حيض حيضتان من النكاح تجنب فيهما ما تجننب الزوجة وحيضة من العنق لا يجننب فيها ذاك لانه لما اشراها فسدنكاحهافصارت معندة في حق غيره وان لم تكن معندة في حقه بدلالة انه لا يجوز له أن يتزوجها فاذا اعتفها صارت معتدة في حقه وحق غيره لان المعنى المانع من كونها معندة في حقه اباحة وطئها وقد زال بالعتق فوجب طيها حيضنان من فسادالنكاح ومن المتق وعدة النكاح يجب فيهاالاحداد واساالحيضة الثالثة فانمسا تجب لاجل المئق خاصة و عدة المنق لا احداد فيها فان كان طلقهما قبل ان يشتريها تطلبقة بأنة ثم اشراها حل له وطؤها لان الملك سبب في الاباحة فاذا حصل بعد البياونة صار كعدالنكاح فان حاضت فالمسئلة الاولى حيضتين قبل المنق ثم اعتقها فلا عدة عليها من النكاح حتى ان له ان يزوجها وتعتد من العنق ثلاث حيض اخرى كذا فيالكرخي (قوله واذا مات الصغير عن امرأته وبيسا حمل فعدتها ان تضع جلها) هذا عندهما وقال ابو بوسف عدتها اربعة اثبر وعشر لانالجل ايس بنابت النسب منه فصار كالمادث بعدالموت والما اطلاق قوله تعالى ﴿ وُاولات الاحال اجلهن ان يضمن علمن ﴾ (قوله وان حدث الحل بعدالموت فعدتها اربعة أشهر وعشر ولا يثبت نسبه في الوجهين جيماً) لان الصغير لاماله • وقوله • حدث الجل بعدالموت ، معرفة حدوثه ان تضمه لسنتة اشهر فصاعدا عند عامة المسارخ وتنسيرا لجل يوم الموت ان تلده لافل من ستة اشهر بعد موته واما امرأة الكبير اذا حدث بهاحبل بعدالموت في العدة انتقلت عدقها من الشهور الى وضم الجل لان النسب يثبت منه فكان كالفائم عندالموت حكما كذا فبالهدايه واذا مات الحتمى عن أمرأ ته وهي حامل اوحدث الحل بمدالموت ضدتها ان تضع حلما والولد "ابت النسب منه لانه بجامع واماالجبوب ادامات عنها وهي حامل او حدث بعد موته في احداروايتين هو كالفحل في ثبوت النسب وانفضساء المدة يوضعا لحلَّ لانه يحذف بالماء وفالوواية النائية هو كالسي أن حدث الحل قبل موته انقضت به العدة وأن حدث بعد موته

(واذا مات الصغير) الذي لا تأتى منه الاحبال (عن امرأته وبها حبل) معقق وذلك بان تضملدون سنة اشهر من موته (تعدثها ان نضع حلها) لاطلاق قوله تسالي ﴿ وَاوَلَاتَ الاحال اجلهن. أن يضمن جايئ كه قال في الهداية وعيدًا منه ابي حنيف وعمد وقال أبو يوسف مدنيا اربعة اثبر وعشر لان الحسل ليس شابت النسب منه فصار كالحادث بمدالوت اهقال جمال الاسلام العميم قولهما واعتده الرهاني والنبق وغيرهما نعميم قيدنا الحبل بالمحفق لانه اذاكان محتملا بان ولسعت لاكثر من سنة اثير فعلما عدة الرونات الفياقا كال في التعبيم (فان حدث الميل بعد المرت فعدتها اربسة أشهر و عشر) لانها وجبت صدالوت كذه فلا تنفر بسده ولا مثبت نسب الولد في الوجهين لأن الصبى لاماء له فلا تصبور منه الماوق والنكاح مقامه ف موضع النصور هدايه

(واذا طلق الرجل امرأته في مال الحيض لم تعند) المرأة (بالحيضة التيوقع فيها العلاق) لانه انقضى بعضها ولايقع اعتداد الا بالكاملة (واذا وطئت ﴿ ١٠١ ﴾ المعندة بشبمة) ولو من الطلق (فعليها عدة اخرى) لتجدد السبب

(وتداخات المدتان فكون ما تراه من الحيض) في تلك المدة (معتميا به مرما جيما) لان المقصود هو التعرف عن فراغ الرجم وقد حصل (وإذا انقضت العدة الاولى ولم تكمل) المدة (الثانية فان عليها عام المدة الثانية) فاذا كان الوطئ الثاني بعد مارأت حيضة كانت الاولى من العددة الاولى والانتبال بمدها من المدتين وتجب رابعة لتتم الثائية وأن كان الوطي قبل رؤية الحيض فلا على علما الا ثلاث حیض و هی تشوب عن ست حين كما في الدرر (وانداء المدة في الطلاق مقيب الطلاق وفي الوفاة مقيب الوقاة) لا تهما السبب في جوبها فيحتبر التداؤهما من وقت وجود النسبب (فان لم تمل بالطلاق و الوفاة حتى مضت مدة العدة فقد القضت هدلها) لأن المدة هي منبي الزمان فاذا مضت المدة انقضت المددة قال في الهداية و مشايخنا مغثون في الطلاق ان التداءها من وقت

لمتنفض بالمدة وانما تنقضي بالثهور ولايثبت النسب منه لانه لايولج فاستمال كوث الولد منه (قوله واذا طلق الرجل امرأته في مال الحيضلم بعند بالحيضة التي وقع فيها الطَّلاق) لان المدة مقدرة بثلاث حيض كواءل وهذه قدقات بعضها قبله ﴿ قُولُهُ واذا وطِئت المعدة بشبهة فعايها هدة اخرى) ووطئ الشبهة انواع منه المعدة اذا زفت الى غير زوجها ففيل 4 انهــا زوجتك فوطانها ثم بان الامر مخلافه و منهــا ادًا طلقها ثلاثًا ثم عاد فتروجها في العدة ودخل بها ومنها أذًا وطابهــا في العدة وقد طلقها ثلاثًا وقال ظننت انها تحل ل و منها اذا طلقها دون الثلاث بعوض أو بلفظ الكناية وومائها فيالعدة ومنها أذاوطات بشبهة ولهازوج فطلفها بعد ذاكالوطئ فان هذه المواضع بجب عليهـا عديّان ويتداخلان ويمضيان في مدة وأحدة عنــدنا (قو لد و تنداخل العدثان فيكون ماتراه من الحيض محتسبا به منهما جميما) وعند الشانعي لا يتداخلان وحاصل الخلاف راجع الى اصـل وهو انالركن في المدة هل هو الفعل ام ترك الفعل فعنسده هو الفعل لكونهما مأمورة بالتربص الذي هو الكف عن النزوج و عن الحروج و هو فعل ولا تنصبور فعلان في وقت وأحد كالصبومين فيوم واحد وعندنا الركن ترك الفعل وهو ترك النزوج وترك الحزوج ويتصور ثرك انسال كثيرة في وقت واحد كترك مطالبات كثيرة ولهذا بجب على من لا فعل هليهـ اصلا كالصبية والمجنونة ثم اذا تداخلت عندنا وكانت العدة من طلاق رجعي فلانفقة علىواحد منهما وان كانت من بان فنفقتها علىالاول ولو ان الزوجة اذا تزوجت وفرق بينهما وبين الثانى وقدوطنها فعليها العدة ولانفقة لهاعلى زوجها مادامت في العدة لانها منعت نفسها في العدة كذا في العيون • وقوله • وتنداخل العدَّانَ ، سُواء كاننا من جنس و احد كالطلقة اذا تزوجت او من جنسين كالمتوفى عنها زوجها اذا وطئت بشبهة فانهما شداخلان وتعتد عا تراه من الحيض في الاشهر * وقوله * و بكون ما تراه من الحيض محتسبات منهما جيما ، يعني بعد النفر بن من الثاني اما اذا كانت قدماضت حيضة قبل وعلى الثاني قانها من عدة الاول خاصة ويكون عليها من تمام عدتها حيضتان و من الثاني ثلاث حيض فاذا حاضت حيضتين كانت منهما جيما وانفضت عدة الاول ونقيت من عدة الناني حيضة (قو له فاذا انفضت المدة من الاول ولم تكمل الثانية فإن عليها تمام عدة الثاني) و المذا لوكان الطلاق رجعياكان الاول از راجعها فيالحيضتين ولاراجعها فيالثالثة لازعدتها قدانقضت فيحفه والثاني الايتزوجها في الحيضة الثالثة التي هي الرابعة فيحقها (قو له والنداء الحدة في الطلاق عنب الطلاق وفي الوفاة عنب الوفاة فان لم تدلم بالطلاق او الوفاة حتى مضت المدة .فقد انقضت عدثها) لإن المدة هي مضى الزمان فاذا مضـت المدة

الاقرارنفيا لنهمة المواضعة اله قال في التحجيج بدني ان مشايخ بخارى و سمر قند يفتون ان من اقر بطلاق سابق و صدقته الزوجة وهما من مظان النهمة لايصدق في الاسناد و يكون أبنداء المدة من وقت الإقرار ولانفقة و لاسكني للزوجة لتصديقها قال الامام ابو على السفدى ما ذكر مجمد من ان ابتداء العدة من وقت الطلاق ﴿ ١٠٢ ﴾ مجمول على ما اذا كانا منفرة بن من

انقضت المدة قال في الهداية ومشامخنا فتون في الطلاق ان ابتداؤها من وقت الاقرار نفيها لنمَّة المواضعة حتى أنه لو اقرآنه طلقها من منذ سمنة قال كذبته في الاسمناد او قالت لا ادرى فانه تجب العدة من وقت الاقرار وان صدقته قال محد تجب العدة من وقت الطلاق و المختار من وقت الاقرار و لا يجب لها نفقة المدة و لا: لسكنى لا نها صدقة ولو النامرأة اخبرهائفة اوزوجها الغائب مات او طلقها ثلاثا اوكال غيرثقة والماهابكناب من زوجها بالطلاق ولاندرى انه كنابه املا الا ان اكبر رأيها اله حق فلا بأس ان نصدد ونتزوج وكذا او قالت امرأة لرجل طلقني زوجي وانغضت عدتي لا بأس ان يتزوجها (قوله والعدة فىالنكاح الناسد عقيب النفريق سينهما أو عند عزم الواطئ على ترك وطايًا) وقال زفر من آخر الوطئات فان كانت حاضت ثلاثًا | بمد آخرالوطائ قبلالتفريق فقد الفضت عدتهما عنده واو فرق بينهما ثم وطأيها وجب الحدوصورة العزم على ترك الوطئ ان مفول تركت وطأيا أوتركتها أو خلبت سبيلها اوما مقوم مقام هذاالقول اما مجردالعزم فلا عبرة نه قال فىالنهـاية ولو انكر نكاحها فايس ذلك عتاركة اماالمتاركة بان مقول تركتك او تركتها او خليت سبيلها وهذا فيالمدخول بها اما في غير المدخول بها يكني تفرق الامدان وهو أن يتركها على فسد ان لا يعود اليها والطلاق في النكاح الفاسد لا شقم عدد الطلاق لاته أيس بطلاق حفيفة آنما هوفسخ كذا فىالذخيرة ثمالحلوة فىالنكاح الفاسدلا توجب عدة وأناثزوج منكوحةالفير ووطئهاان كان لا بعلم انها منكوحةغيره تجبالعدةوتحرم علىالاولالى ان تنقضي العدة وان علم انها منكوحة لا تجب العدة ولا تحرم على الاول لانه حينتذيكون زناء محضا (قو لهو ملى المبتوتة و التوفي عنها زوجها اذا كانت بالغة طفلة مسلمة الاحداد و مندالشاقعي لا احداد على المبنوتة لان الاحداد وجب اظهارا لمناسف على موت زوج وفاء بمدها الى مماته وهذا قد اوحتهما بالابانة فلا تأسف بغوثه ولنا أنه بجب اظهارا فتأسف على فوات نعمة النكاح الذى هوسبب لصونها وكمفاية وؤشما والابانة اقطع من الموت حتى كان لما ان تغدله مينا قبل الابانة لا بعدها ولا بشبه هذا المجللة الرجمية لانها لم تفارق زوجها فلم يجب عليهاالاحداد (فولد والاحداد ان تترك الطيب والزنة والكمل والدهن) وسواء فيذاك الدهن المطيب اوغيرء لأن فيهزينة الشعر ومقال الحداد والاحداد لفتان (قول الا من عذر) بان كان بها وجع العين فنكفل اوحكة فنلبس الحربر او تشكلي رأمها فندهن وتمتشبط بالأسنان الفليفاة المتباعدة من غير ارادة الزينة لان هذا تداولا زينة (قوله ولا تختضب بالحنا) لقوله عليه السلام • الحناطيب ، ولانه زمنة ﴿ قُولُهُ وَلا تَابِسُومًا مَصْبُوفًا بِمُصَمِّرُ وَلا يَرْحَمُوانَ ولا ورث) قال غسل الثوب المصبوغ حتى صارلا شغض جازات تلبسه لزوال الطيب منه وكذا لا تابس الثرب المطبب و امالبس الحرير ان قصدت به الزينة لم يجز و ال ابسته لعذر كما اذا كان بهاحكة او لعدم غره جاز من غر ارادة الزينة وكذا لا يحل لمالبس الحل

الوقت الذي اسند العللاق السه اما اذاكانا مجتمين فالكذب في كلامهما ظاهر الا يصدقان في الاستاد اه (و العدة في النكاح الفاسد) النداؤ أ (عقيب النفرين) من القسامي (اللهما أو) افلمار (عزم الواطئ) عل رك و مائما) بان مقول باسانه تركت وطئما او تركتما او خليت سبياما ونحوه ومنيه الطلاق اما مجرد العزم فسلا هبرة به وهـذا في المدخولة اما غيرها فيكني تفرق الاندان والحلوة في الكاح الفاسد لا توجب المدة والطبلاق فيه لا شقص العدد لائه فاع جاوهره (و) بجب (على المتدونة والمندوفي هنها زوجها اذا كانتبالغة المعنف والوامة (الاحداد) وال امرهاالمطلق اوالميت تتركة لانه حق الشرع اظهارا للتأسف على فوات نعمة النكاح (و) ذلك برك (الطيب والزينة) محل او حرير (والندهن) ولو بلاطيب كزيت خالس (والكمل الا من عدر) راجع الجميع اذالضرورات نبيم الحظورات (ولا تخنضب بالعنساء ولاتلبس

ثوبا مصبوغا بصفر ولا زمفران) ولا ورس لان هذمالاشياء دواعي الرغبة فيها وهي عنوعة فتجتنبها (لانها)

كيلا تصير زريعة الى الوقوع فى الحرم (والاحدادعل كافرة) لا نباغير مخاطبة بمحقوق الشرع (والا) على (صغيرة) الان الحسلاب موضوع عنها (و على الامة الاحداد) الا نباع اطبة محقوق الله تعالى فيا ليس فيه إيطال حق المولى بخلاف المنع عن الحروج الان فيه ابطال حقه ﴿ ١٠٣ ﴾ وحق العبد مقدم لحاجته (وليس في عدة النكاح الفاسد والافي عدة

ام الولد ااحداد) لانه لاظمار التأسف على فوات نعمة النكاح و لمفتهماذاك (ولا ينبغي) بل يحرم (أن تخطب المندة) أي معتدة كانت (ولا بأس بالتعريض) لقوله تمالي ﴿ وَلا جِناحِ عليكم فيما عرضم به من خطية النساء فه الى ن قال و لكن لاتواعدوهن سرا الا أن تقولوا قولا معروفا كه قال عليه الصلاة والملام ، المر النكاح ، وقال ابن عباس رضي الله عنم، التعريض أن مقول ائی ارد ان انزوج و عن سميد بن جبير في الفول المروف انى فيك لراغب واني اريد ان نيسم هدانه (ولايجوز المطلقة الرجعية والمبتوتة) الحرة (الحروج من بينهـا ليلا ولا نمارا) لان تفتنها واجده طيالزوج فلاحاجة الى الحروج كالزوجمة حتی لو اختامت علی ان لانفقه لها قبل مخرج نهارا الماشها وقبل لاوهوالاصح لانماهي التي اختيارت اسفاط تدفئها كالمختعة على

لانها تلبس ازنة (قو له ولا احداد على كافرة ولاصغيرة) وقال الشافعي مجب على الصغيرة قياساهل المدة قلنا الاحداد عبادة بدنية كالصلاة والصوم واما المدة فليست بعبادة لا نماه ضي الزمان قال الحسالكا فرقف العدة لزمها الاحداد فيما بق من العدة (قو له وعلى الامة الاحداد) وكذا المكاتبة والمديرة لانهن مخاطبات محقوق الله فيما لم يكن فيه ابطال حق المولى مخلاف المنم من الحروج لان فيه ابطال حقه (قوله وابس في عدة النكاح الفاحدولا في عدة ام الولداحداد) لان الاحداد لحر مة الزوجية والفاحد لاحرمة له وام ااولد عدتما عدة وطئ فهي كالنكوحة نكاما فامدا ومعنى قوله ولا في هدة ام الولد يعني من المولى اذا اعتقها او مات همًا لا نه لازوجية جِيْمًا امااذامات زوجها فعليها الاحداد (قوله ولاينبني ان تخطب المعتدة ولابأس بالتعربض في الخطبة) وصورة التعريض أن مقول لها الهاريد النكاحواحب أمرأة صفتها كذا فيصفها بالصفة التي هي فها او يقول ليث لي مثلك او ارجو ان يحمِم الله بيني وَبِينك وان قضاء الله امراكان وهــذا في النوفي عنها زوجها اما المطلقة فلابجوز التعربض مخطبتها لانها لاتخرج من منزلها فلاغكن من ذك (قو له ولابجوز المطلقة الرجعية والمبتونة الحروجين ينهاليلاولانهارا) بخلاف امالولد والمدرة والامة والمكاتبة حيث بجوز لهن الحروج في الوفاة والطلاق بالناكان اورجميا والصغيرة نخرج في البائن دون الرجمي وكذا المتدة من نكاح فاسدلها ال نخرج وقبل للزوج ال عنم الكنابية من الخروج في مد نهاكا لوكان النكاح بانيا واصل هذا قوله ثمالي ﴿ فِي المُطْلِقَاتُ لا تَحْرَجُو هِن من بوتهن ولا بخرجن الا ان يأنين بفاحشــة ﴾ واختلف السلف في الفاحشـــة قال ابن مسمود هوان تزني فقرج لاقامة الحد عليماوقال الغني هو نفس الخروج وكلا القولين جيد الا أن اصابنا قالوا السميم قول الن مسمودلان الغابة لاتكون غاية لندما فلا قال تمال ﴿ الاالْ يأتِينُ مَاحِشَةً ﴾ دل على ال الفاحشة غير الحروج و المطلفة الرجعية والبائن والثالث فيما يلزم المعندة سواء اما الرجعية فلانها زوجة فله منعما من الحروج وكذا المبتوتة والمطلقة ثلاثًا له منعما لقمسين مائه قال كانت المعتمدة امة اومدرة اومكائبة اوام ولدفلما الحروج في الطلاق والوقاة لا لهلايلزمها المفامق منزله حال قيام النكاح فكذا في العدةلان حق المولى في حدمثماو المكاتبة في سعايتما فلو منه ذاها الخروج بمذرت المعاية واماالمتق بعضوافهي مكاتبة عندابي حنيفة وعندهما حرة مدنونة (قَوْ لِهُ وَالْمُتُوفِ عَنْمَازُ وَجِمَا تَخْرِجُ نَمَارُ أَوْ بِمِسْ الْمَيْلُ وَلَا تَعْيَتُ عَنْ مَزْ أَمَا) لا له لانفقة لما فقتاج الى الحروج نهارا لطلب الماش وقدعتد ذهكالى هجوماليلولا كذهكالمطلقة

آن لاسكنى لهالا بجوزلها الحروج اختيار افيازمها ان تكنترى بيت الزوج معراج قيدنابا لحرة لان الامة تخرج في حاجة المولى كامر (والمنوفى عنها زوجها تخرج نهار او بعض الميل) لانه لانفقة الها فتضر الى الحروج لاصلاح معاشهاو ربما متددك الى الميل حتى اوكا ن عندها كفايتها صارت كالمطلقة فلابحل لها الحروج فتح (ولا نهيت غير منزلها) لعدم الاضطرار اليه (و) يجب (على المتدة ان تمتد في المزل الذي يضاف اليما بالسكني حال وقوع الفرقة) حتى لوطلقت وهي في غير منزلها عادت اليه فورا فتمتد فيه (فان كان أصبيبها من دار) روجها (الميت لا يكفيها) لضيقه (فاخرجها الورثة من نصيبم انتقات) الى حيث شاءت لانهذا الانتقال بعذر ﴿١٠٤﴾ والعبادات تؤثر فيها الاعذار وصار

لان نففتها و اجبة على الزوج • وقوله • وبمضائيل • يمنى مقدار ماتستكمل حوايجها وعن محمد أنها نديت في منز أما اكثر البيل (فول و على المندة أن نمند في المزل الذي بضاف اليها بالسكني حال وقو م الفرقة والموت) هذا أذا كان العلاق رجعيا اما أذا كَانَ بِانْنَا اوثلاثًا فلاند من سترة بينها وبين الزوج الا أن يكون فاسقا يُحَاف عليها منه فانها تخرج لانهذا عذرو لاغنرج عاائقلت اليه والاولى أن يخرج ويتركما وأنجملا ينهما امرأته نفذ تفدر على الحيلولة ينهما فحسن وان ضاق بها المنزل خرجت ولاينتفل عاغرج اليه (فولد وال كان نصيما من دار المت بكفها فليس اما ان غرج الامن عدر) بان يمدم البيت اوكانت في الرسناق فينا فت المصوص او الظلمة فلابأس بالانتقال (قوله وان كان نصيبًا من دارالميت لايكفيها فاخرجها الورثة من نصيبم انتقلت) لان هذا عذر (قوله ولابجوز أن يسافرالزوج بالمطلقة الرجعية) وقال زفرله ذلك وأوخرج الرجل بامرأته فسافر الحج فطلقها في بعض الطريق اومات عنها فان كان بينها وبين مصرها اقل من ثلاثة ايام عادت اليه سواء كان بينها وبين مقصدها ثلاثة ايام او اقل لانها تغدر أن تعود إلى منزلها من غير أنشاء سفر وأما أذا كان بينهاو بين مصرها ثلاثة ايام فصاعدا وينخما وبين مقصدها اقل من ذلك فانها تمضى لمقصدها لانها تحتاج في عودها الى انشاء سفر وهي عنوهد من السفر ولا يحتاج اليه في المضى وأنَّ كان بينها وبين مصرها اقل من ثلاثة وبينها وبين مقصدها كذبك فهي بالخيار ان شاءت مضت وأن شاءت رجعت بمحرم أوغيره الاأن الرجوع أولى ليكون الاعتداد في مزل الزوج وان كان الى كل واحد منهما سفر وهي في المفازة فان شاءت مضت وان شاءت رجست كان معهم عرماولا لان المكث هناك اخوف علما من الخروج لاله لايسلم الانامة الاان الرجوع اولى عاذكرنا ثماذا مضت وبلغت الى اقرب بتعدّ فيها الامنوهي تصلح للاقامة اقامت فيه عند ابي حنيفة واما اذا كان موضع الطلاق اوالموت يصلح للاقامة عَامُهَا لاَتَخْرِج منه حتى تنقضي عدتما سوا. كان مهما محرماولا ثم تخرج بعددتك وهذا عندابي حنيفة وقال ابوبوسف ومجد اذا كان معها محرم فلابأس ال تخرج معه الياجهما شاءتلان نفس الحزوج مباح دفعا لضرر الغربة ووحشة الوحدة وانما الحرمة لسفر وقد ارتفعت بالحرم ولايي حنيفة ال المرأة في السفر البعة الزوج فاذا مات او طافها القطع حكم سفرها النابع له وصارالحكم يتعلق بديتها فخروجها انشساء سفر فىالعدة فلايجوز من غير ضرورة ولان العدة امنع الخروج من عدمالحرم فان البرأة ان تخرج الى مادون السفر بفيرعوم وليس المعتدة ذلك فلما جرم عايما الحروج الىالسفر بفير محرم فق المدة اولى (فو له واذا طلق الرجل امرأته طلاقا بائنا ثم تزوجها في عدتها ثم طلقها

كم اذا خانت على متاعها أوخانت سيقوط المئزل أوكانت فيه باجر ولانجد ماتؤديه ثم ان وقعت الفرقة بطلاق بائن اوثلاث لابد من سترة بدنهما ثم لا بأس . به مع السيرة لانه معرف بالحرمة الاان يكون فاسفا بخان ملها منه فحيناذ تغرج لانه عذر ولاتغرج عما النقات اليه والاولى ان مخرج هو ويتركها و ان جعلا يتمما امرأة ثفة تقدر على الحياولة فحسن هداله (ولانجوز أن يسافر الزوج بالطلقة الرجمية) لعموم قوله تعمالي فؤ ولا تخرجوهن من يوتمن 🌣 فيتناول الزوج وغيره وقال زفرله ذلك شاء على ان السفر عنده رجعة اذلا يسافرنها الأوهو بربد أمساكها فالأيكون اخراجا المتدة فيد بالرجمية لان المانة لا مجوز السفر ما اتفاقا وال أبائها أوطلقها فيسفر وينها وبين مصرها اقل من ثلاثة ايام رجمت ال مصرها و أن كان ثلاثة ايام خيرت والمود أنضل

الا أن تكون في مصر فا نها لاتخرج حتى تعتدكما في المهداية (واذا طلق الرجل امرأته طلاما (قبل) بانا ثم تزوجما في عدتها) منه (وطلقها) ثانيا

الاولى وبق اثرمو هوالعدة فاذا جدد النكاح وهي مقبوضة ناب ذلك القبض من القبض الواجب في هذا النكاح فكون طلاقا بعد الدخول درر وهذا عند ابي حنيفة وابي وسنف (وقال مجداما نصف المهر وعلما عام العدة الاولى) لانه طلاق قبل المسيس فلا يوجب كال المير ولا استيناف المدة وكالالعدة الاولى انما وجب بالطلاق الاولمداله قالالالبيمالى البحيم قولهما و اختاره الحبوبي والنسنى وغيرهما تعیم (ویثبت نسب ولد المطلقة الرجمية اذا جاءت 4) ای الولد (لمنتبن اواكثر) ولوطالت الدة لاحتمال امتداد طهرها وعلوقها في العدة (رمالم تقر بانقضاء عدتها) والمدة تعتمله (وان جادته لاقل من سنتين بانت منه) من زوجهما بانفضاء المدة وثدت نسبه لوجودالطوق فىالنكاح او فىالعدة ولا يصير مراجعا لانه محتمل العلوق قبل الطلاق ومحتمل بعده الايصير مراجعا بالشك جدایه (وال جاءت به لاكثر من سلتان ثعت نسبه اكثر من سنتين والظاهر

قبل الدخول فعليه مهركاءل وعليها عدة مستقبلة عندهما وقال مجدلها نصف المهر وعلما تمام المدة الاولى) واصله ان الدخول في النكاح الاول هل هو دخول في الثاني بمجردالمقد فسندهما نبم وعند مجمد لافعلي هذا اذا تزوجت من غير كمفؤ ودخل مها فرفع الولى الامرالقاضي ففرى بينهما والزمه المهر والزمها ألمدة ثم تزوجها فيالمدة بغيرولىثم فرق بينهما قبلالدخول اوتزوج مغيرة ودخليما ثم بلغت واختارت نفسها ثم تزوجها فيالمدة وطلقها قبلالدخول اوتزوج صغيرة ودخابها ثم طلقها بالنائم تزوجبها فىالمدة ثم بلغت واختارت نفسها قبلالدخول اوتزوج امرأة نكاحا فأسدأ ودخلبها ثم فرق بينهما ثم تزوجها فىالعدة نكاما صححا ثم طلقما قبل الدخول ففي هذه المسائل كلما بجب المهر عندهما كاهلا خلافا لمحمد وقال زفر لاعدة علمها اصلا لابالمدة الاول قد سقطت بالزوج فلا نمود والثانية لم نجب لانه عقد ورد عليه الملاق قبل الدخول فلا توجب كال المور ولا استيناف العدة (قو لم و ثبت نسب ولد المطلقة الرجمية اذا بانت به السنتين واكثر مالم تغر بانقضاء هدتها) لاحتمال العاوق في عالة العدة لجواز أن تكون عندة الطهر والاصل في هذا أن اقل مدة الحل سنة اشهر بلاخلاف واكثرها سنتان عندنا فاذا ثبت هذا قلنا اذا جاءت الرجعية نولد لسنتين ولمتكن اقرت بانقضاء عدتها ثبت نسبه لان العدة باقية ومدة الحل باقية وال جاءت 4 لا كثر من سندين ثمت ابسًا وكان عاوفها له رجعة أذًا لم تكن أقرت بالانقضاء لان الرجمي لايزيل المك فاذا جاءت به لاكثر من سنتين علم أنه بوطي عادث وهي مباحة الوملى فحمل امره على أنه وطلبًا في العدة فصار مراجعًا بوطلبًا فابرذا لزمه وكان ذلك رجعة واما اذا اقرت بالانقضاء في مدة تنقضي مها العدة ثم جاءت به المستة اشهر فساعدا لم يلزمه لان اقل مدة الجل ستة اشهر فاذا جاءت بعد الاقرار لستة أشهر علم آنه حدث بمدالاقرار فلم يلزمه وان جاءت به لاقل من سنة أشهر لزمه لانا "يقنا كذيها بالاقرار وعلنا إنها اقرت وهي حبل فلابصهم المرارها ولوقال لامرأته كلا ولدتولدا إفانت طاان فولدت ولدش فيبطن واحد طلفت بالاول وانقضت العدة بالثاني ولايقم به طلاق لان الحنث النساني صادنها وهي اجنبية فلا مقم شيء وأن ولدت ثلاثة وقع طلقتان وانفضت العدة بالثالث لانكا تكرر الافعال فقد تكررا لجزاء شكرار الشرط "لائما لما و ندت الأور طلقت و احدة و يقيت معندة لبقاء الولد في بطنها فاذا ولدت الثاني طلفت آخري لان عدتما باتية مالم تضع الثالث فاذا وضعت الثالث انقضت عدتما فيصادفها الطلاق التبالث وهي اجنبية فلا يقم شي (قو له فاذا عامته لاقل من سنتين بانت منه) لانما تصير نوضعه منفضية العدة ونثبت نسبه لوجوب العلوق فىالنكاح اوفىالعدة ولايسير مراجعا لانه محتمل العلوق قبلاالطلاق ومحتمل بعده فلا بسير مراجما بالشبك (قو له وان جانته لاكثر من سنتين ثبت نسبه وكانت رجمة) لان العلوق بعدالطلاق فالظاهر أنه منه لانتفاء الزناء منهما فيصير بالوطئ انه منه لانتفاء الزياء من المسلم فحمل امره على انه وطائها في المدة فيصير مراجعا (والمبتوتة بتبت نسب ولدها) بلادهوى مالم تقربا نقضاء المدة كامر (اذا بيات به لاقل من سنتين) لانه يحتمل ان يكون الولدقاعا وقت الطلاق فلا يتقين زوال الفراش قبل العلوق فينبت نسبه) من الزوج لانه حادث بمد الطلاق فلا يكون منه لان وطائها بشبه في المدة قال في الهدام بمد الطلاق فلا يكون منه لان وطائها بشبهة في المدة قال في الهدام فان كانت المبتوتة صفيرة بجامع مثلها فجاءت بولدائسة اشهر المبلزمه حتى تأتى بى لاقل من تسعة اشهر عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف بثبت النسب منه الاستين لانها معتدة بحتمل ان تكون حاملا ولم تقربا نقضاء المدة فاشبهت الكبيرة والهما ان الانقضاء عدتها جهة متمينة وهى الاشهر وعضبها بحكم الشرع بالانقضاء هو الدلالة فوق اقرارها لانه

مراجعا (قو له والمبتوتة ثبت نسب ولدها اذا جاءت به لاقل من سسنتين) لانه محتمل أن يكون الحمل قائمًا وقت العلاق (قول و وأن جاءت به لمَّمَّام سسنتين من يوم الفرقة لم نثبت نسبه) لان الحمل حادث بعدالطلاق فلا يكون منه لان وطنها حرام قال فيشرحه هذاالكلام سهو لان في غرمه ن الكتب ان نسبه نبت اذا جاءت السنتين لانرحها مشغول بالحل ومدته سنتان وفى البنابيع اذا خرج رأس الولد لاقل من سنتين ثم انفصل عنها لا كثر من سنتين لا بلزمه الولد حتى يخرج الرأس ونصف البدل لااقل منهسنتين او نخرج من قبل الرجلين الاكثر من البدن لاقل من سننين والباق لاكثر من سنتين (قو له الا أن مدهيه) لانه أذا ادعاء فقد النزمه وله وجه بأن وطاها بشبهة فالمدة ثم اذا ادعاء هل محتاج الى تصديقها فيه رواينان (قوله و نتبت نسب المتوفى عنها زوجهما مابينالوفاة وبين سننين) سواء كان قبلالدخول او بعمده وقال زفر اذا جاءت 4 بعد انقضاء عدةالوفاة لسنة اشهر لا لمبت النسب وذلك لعشرة اشتهر وعشرةابامين ومالوفاة واوزني بامرأة فحبلت ثم تزوجها فوادت ال جاءت ماستة اشهر فصاعدا تعتنسيه و الرجاءت له لا قل لم نتبت الا ال مدعيه ولم يقل اله من الزناء اما اذا قال هو الني من الزناء لا ثبت نسبه ولا برث منه (قو لد واذا اعترفت المعتدة بانقضاء عدتها ثم جاءت بولد لا اقل من سنة اشهر ثبت نسبه) لانه فلهر كذبها يفين (قُو لِه وان جات به استة اشهر لم يثبت لاحمّال الحدوث بعد العدة) وكذاالمنوفي عنها زوجها اذا إقرت بانقضاءهدتها اربعةاشهر وعشرائم والدت لاقل منستةاشهر من ومالافرار ثبت نسبه وأن ولدته لسنة أشهر فصناعدا من وقت الاقرار لم يثبت (قو له واذا ولدالمندة ولدا لم يثبت نسسبه عند ابي حنيفة الا أن يشهد بولادتهما رجلان او رجلووامرأ ثان الا ان یکون هناك حمل ظاهر او اعتراف من قبلالزوج فيُبت النسب من غير شهادة) سواء كانت معندة من طلاق بأن او رجعي او وغاة،

لا عنسل الخلاف اه (و ثبت نسب ولدالمتوفى عنها زوجهما) ولو غر مدخدول بها اذا لم تقر بانقضاء عدثها (مابين الوفاة وبين سنتين) ومقال زفر اذا عاءت مه بعد انقضاء عدة الوفاة ليستة اشبهر لا شبت النسب لان الشرع حكم بانقشاء عدتهابالشهور لتمين الجهة فصباركم اذا اةرت بالانقضاء كالينا في العسفيرة الا أنا نقول لانقشاء عدتها جهة اخرى وهو وضم الجل مخلاف الصغرة لأن الأصل فيهسأ عدم الحل لانها ليست بمحل قبل البلوغ همداله (واذا اعترفت المتدة) مطلقا (بانقضاء عدتها) والمدة نحتمله (ثم جاءت بولد لاقل من ستة اشهر)

من وقت الاقرار (ثبت نسبه) لظهور كذبها بيقين فبطل الاقرار (وان جاءت به لستة اشهر) فاكثر (وقوله) (لم يثبت نسبه) لانه علم بالاقرار انه حدث بعده لانها الميئة فى الاخبار وقول الامين مقبول الا اذا تحقق كذبه (واذا ولدت المعتدة ولدا) وجمعدت ولادتها (لم يثبت نسبه عند ابى حنيفة الا بحجة نامة وهى (ان يشهد بولادتها رجلان اورجل وامرأ تان) لانه حق مقسود فلا يتبت الا يحجة كاملة و تصور اطلاع الرجال عليه مع جواز مالضرورة كاف فى اعتبار (الا ان يكون هناك حيل ظاهر الى المحريمة فلا هرا في المعربية في المعادة بكوئه ظاهرا في المعربية المعربية في المعربية في المعربية في المعربية في القابة لجواز الا النسب من غير شمادة) به في تامة لانه اذا كان هناك حمل ظاهر وانكر الزوج الولادة فلا بد ان تشهد بولادتها الفابة لجواز

ان تكون ولدت ولدا ميتا وارادت الزامه ولدغيره جوهرة (ولايثبت في الجيع بشهادة امرأة واحدة) لان الغراش قام متيام العدة و هو ملزم هنسب والحاجة الى تعيين الولد فيتعين بشهادتها كما في حال قيام النكاح هدايه قال في التصيح واحتمد قول الامام الحبوبي والنسف وصدر الشريعه ﴿ ١٠٧ ﴾ (واذا تزوج) الرجل (امرأة فيها من ولد لاقل من ستة

شهرمنذ ومتزوجها لمشبت نسبه) المعنيق سبق العلوق النكاح (وان جاءت 4 لبيئة اثير فصاعدا بثبت نسبه أن أمرّفبه الزوج اوسكت) لان الفراش قائم والمدة نامة (وان جمد) الزوج (الولادة شت) نسبه (بشوادة أمرأة واحدة تشهد بالولادة) لأن النسب ثابت بالفراش والحباجة الى تعيين الولد وهو شعين بشهادة المرأة كامر (واكثر منة الحل سنتان) لغول عايشة رضي الله عنياه الولد لابيق فالبطن اكثر من سنتين ولوبظل مراحقه مغزل ءو الظاهرانيا قالته سماحا اذا العقللا يبتدى اليه هدايه (واقله سنة اشم.) لقوله تعالى ﴿ و جله و فصاله ثلاثون شيراً ﴾ ثم قال ﴿ وفساله في عادين ﴾ فيق العمل سنة اشهر (واذا طلق الذمي الذمية) او مات منها (فلاعدة علما) عند ابي حنيفة أذا كأن ذلك فدنهم لانها أعسا تجب لحقالله تعالى وحقالزوج

وقوله و حمل ظاهر ، بان جاءت له لاقل من سنة اشهر ، وقوله و من غير شهادة ، بعني نامة لان شهادةالقابلة شرط معناه اذا كان هناك حل ظاهر و انكر الزوج الولادة فلالد من أن يشهد بولادتها قابلة لجواز أن تكون ولدت ولدا مينا وأردت الزامه ولد غيره (قولد وقال الولوسيف وعمد ثبت في الجيم بشهادة امرأة واحدة) لان الفراش قائم لفيام المدة والفراش ملزم النسب كما فيحال قيام النكاح قال فمخر الاملام ولايد أن تكون المرأة حرة مسلة عدلة على قولهما وأما شهادة الرجل الواحد فذكر الامام خواهر زاده انها لاتغبل في هذا الموضع و في الخلاصة يقبل على اصح الاقاويل كذا فالسنصني (قو له واذا تزوج امرأة فجانت بولد لاقل من سنة اشهر من يوم تزوجها لم يثبت نسبه) لان العلوق سابق على النَّكاح فلا يكون منه وينفسخ النكاح لان من تزوج امرأة وهي حامل لم مجز نكاحها الا أن يكون الحل من الزناء هند ابي حنيفة ومجد ثم اذا وطئها فهذا النكاح يلزمه المهر لأنه حصل في عقد • وقوله لم يثبت نسبه ، بنى اذا لم يدعه اما اذا ادهاه ولم مثل هومن الزناه ثبت نسبه (قوله وان جاسته لسنة اثهر فساعدا ثبت نسبه اذا اعزف به) بني أنه لم ينفه فيوقت النبي وكذا اذا حكت ايضًا نابت نسبه لان الفراش قائم والمدة نامة (قو أنه وان جمع الولادة ثبت نسبه بشمادة امرأة واحدة تشهد بالولادة) وكذا يرجل واحد حتى لونفاه يلاعن لازاانسب ئبت بالفراش وصورته منكوحة ولدت فغال ازوج لمتلده فشهدت 4 أمرأة فنفاء لامن فان ولدت ثم اختلفا فقال تزوجتك منذ اربعة أشهر وقالت منذ سنة اشهر فالقول قولها لان الطاهر شاهدلها فانها تلد ظاهرا من نكاح لامن سفاح ولم ذكر الاستملاف وهو على الحلاف المروف وادًا قال لامرأته اذا ولدتُ فانت طالق فثمدت امرأة على الولادة لم تطلق عند ابي حنيفة لانها ادعت الحنث فلاثبت الابحيمة تامة وعندهما تطلق لان شهادتها جمة فدنك وال كانالزوج قداعترف بالحبل طلقت من غير شهادة عند الى حنيفة لان الاقرار بالحبل اقرار عامضي اليه وهوالولادة و عندهما يشرّط شهادةالفابلة لانه لا دمن جفة لدعواها الحنث (قوله واكثر مدةا لحل سنتان) وقال الشانعي اربع سنين (قوله واقله سنة اشهر) لغوله تمالي ﴿ وَحَلَّهُ وَفَصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهِرًا ﴾ وقال تسالي ﴿ وفَسَالُهُ فَيَعَامِينَ ﴾ فبق الحمل سنة اشهر (قو له و إذا طلق الذي الذمية فلأعدة علما) هذا عند أبي حنيفة اذا كان ذاك في دينهم وكذا اذا مات عنها وقال الوبوسف ومجد علها المدة لانهما في دار الاسلام لايي حنيفة الاالعدم نجب لحقالله ولحقالزوج وهي غير مخساطبة بحفوق الله كالملاة والصوم والزوج قد اسفط حقه لانه لايعقده حقا (قو لد واذا تزوجت

وهى غير مخاطبة محقوق الله تعالى كالصلاة والصوم والزوج قد اسقط حقه لعدم اعتقاده حقيقتها كما في الجوهره قال بعال الاسلام في شرحه وقال الويوسف و محدملها المدة والصبح قوله واحتده الحبوبي والنسق وغيرهما تصبح (وال تزوجت

الحامل من الزناء جاز النكاح) لان ماء الزاني لاحرمة له (و) ﴿ ١٠٨ ﴾ لكن (لا يطأهــا حتى تضع حملهــا)

ائلا يسق ماؤه زرع غيره الا ان يكون هو الزانى قال الاسبيجابي وهذا قول ابي حنيفة ومجد وقال ابو توسف لا يجوز والعميم قوله ومثى عليسه الائمة والحبوبي والنسق والموسلي

﴿ كتاب النقات ﴾

جم نفقة وهيانية مالنققة الانسان على عياله وشرعا كما قال هشام سألت الامام مجد من النفقة فقال هي الطمام والكسوة والسكني وتجد إسباب ثلاثة زوجية وقرابة و الك تولما كانت الزوجية اصل النسب والنسب اقوى من الملك هـ أ بالزوجية فقال (النفقة واجبة فازوجة على زوجها) ولوصنيرا اوفنيرا (مسلة كانت) الزوجة (اوكافرة) فغيرة اوغنية موطؤة اولا ولورثقاءاوقرناءاو معتوهة او كبرة لاتوطأ او صغيرة تطيق الوطء او تسلم للخدمة أو الاستيناس (اذا سلت نفسها) لازوج (في منزله) قال في التصيم هذه رواية عن ابي بوسف وظاهر الرواية مافي المبسوط والمحيط من أنها تجب لها قبل الدخول والتمول اذا

الحامل من الزناء جاز النكاح) ولا نغقة لهاحتى تضع وهذا قول ابى حنيفة و محمد لان ماه الزانى لاحرمة له والمنع من تزوج الحامل لحرمة ماه الوطئ (قول له ولا يطاؤها حتى تضع علمها) لقوله عليه السلام و لا توطأ عامل حتى تضع عالا ان يكون هوالزانى فيموزله ان بطأها وقال ابو بوسف وزغر نكاح الحبل من الزناء فاسد والخلاف فيما اذا انكر الحل واذا اقرائه منه فالنكاح صحيح بالاتفاق ولا يمنع من وطئها ولها النفقة عند الكل ثم اذا جاءت بالولد لسنة اشهر فضاعدا بعد النكاح ثبت نسبه ويرث منه وارا جاءت به لاقل من ذلك لا ثبت نسبه ولا برث منه كذا في الواقعات والله اعلم

-مع كتاب النفقات كي-

النفة في الغة مشتقة من النفاق وهو البلاك مثال نفق فرسه اذا هاك سميت بذلك لما فيما من صرف المال واهلاكه و في الشرع عبارة عن استحقاق النفقة بنسب أوسبب (فَوَلَد رَحِه الله النفقة واجبة للزوجة على زوجها) سواء كانت حرة او مكاتبة اما اذاكانت امة اومدرة اوام ولد فلا نفقة لها الا بالنبوئة وانما تجبقالنكاح العميم وعدته اما الفاسد وعدته نلا نفقة لها فيه (قُولُه مسلة كانت اوكافرة) بعني بالكَّافرة الكتابة والنفقة هي الماكول والمشروب وهو الطعام من غالب قوت البلد والادام من فالب ادم البلد فاذا امتنعت من الطحن والخبز ان كانت من ذوات الهيئات وجب عليه أن بأنها بطعام مهياء والا فلا ولا لمبغى إن تكون النفقة دراهم لان السعر بغلو و رخم و بجب عليه آلة الطبخ وآنية الاكل والشرب مثل الحكوز والجرة والقدر والمعرفة و اشـباه ذلك وتجب النفقة على الانســان علائة انواع بالزوجية والنسب والملك فنفقة الزوجة ومن فيحكمها نجب مع اليسار والاعسار ولا يسقط بيسار المرأة ولا بكفرها لانها تشبه المعاوضة لانهسا تجب بتسليم نفسها ونفقة أأنسب ثلاثة اضرب منهسا نغقة الاولاد وهي نجب علىالاب موسرا كأن اومصرا الا أنه يعتبر أن يكون الولد حرا والاب كذبك وأن يكون الولد فقيرا أما أذا كان له مال فننفته فيماله ومنها نفقة الوالدين فجب علىالولد اذا كان موسرا وهما معسران ولا تسقط بكفرهما ومنها نفقة ذوى الارسام يجب عليه اذا كان موسرا وهم معسرون ولابجب مع كفرهم واما نفقة الملك فبجب عليه نفقة عبده وامائه على مايأتى بيانه انشاءالله تعالى (قوله اذا سلت نفسها في منزله فعليه نفقتها وكسوتها وسكناها) شرط تسليها نفسها وفي ظاهر الرواية بعد صحة العقد بجبلها النفقة وأن لم تنقل الى ببت الزوج وعن ابي يوسف انه اعتبر لوجوب النفقة انتقالها الى ببت الزوج فاذا لم وجد ذلك لاتجب النفقة النداء فاما بعدما انتقات الى مزله تجب النفقة واختار الفدوري رجمه الله قول ابي يوسف وعن ابي يوسف ابضا انها اذا طلبت النفقة قبل تحولها الى بيت الزوج فلها النفقة مالم بطالبها بالنفلة لان النقــلة حق له

لم تمنع من المفام معداه (فعليه نفقتها) اى المرفية وهي المأكول والمشروب (وكسوتها وسكناها) واتما فسرنا (والنفقة)

كان الزوج اومصرا) قال في المداله وهدا اختيارا الخصاف وعليه الفتوى اه وهذا خيلاف ظناهر الرواية وظناهر الرواية وهسو اختيار الكرخي يعتبر حال الزوج وفي شرح الاسبيماني العميم ما ذكره الحمداف وفي الجواهر والفتوي عمل قول الخصاف وفي شرح الزاهدى وعليه الفتوى وعليه مثى الحبوبي والنسق كافيالتعجع وعاصله اله ال كانا موسرين تجب نفقة اليمار والكانا معمرين فنفقة الاعسار والكانا مختلفين فعلى ظاهر الروابة يمتبر حال الزوج وعلى ما اختاره صاحب الهداية فبسن الحالين الاانه اذا كان هدو المدر يطالب عدر وسعه والباق دين عليه الى الميسرة كما فى الدر (فان امتنعت) الزوجمة (من تسام نفسها) واو بعد الدخول بما (حي يعطيها مهرهما) المجل (فلم النفقة) لانه منه محق فكان فوت الاحتباس عمني من قبله فيممل كلا فأثت هداله قيدنا بالمجل لانه اذا كان مؤجلا و لو

والنفقة حق لها فاذا ترك حقه لم يسقط حقهما وان طالبها بالنفلة فامتندت ان كان ذهك لتستوفي مهرها فلها لازالمهر حقها والنفقة حقها والمطالبة باحدالحقين لا بسقطالآخر واما اذا كان قد اعطاها مهرها اوكان مؤجلا فامتندت فلا نفقة لها لانها ناشرة (قو له يشردك بحالهما جميعاموسراكان الزوج او مدرا) هذا اختيار الحصاف وعليه الفتوى وتفسيره اذاكانا موسرين نجب نفقة اليسار والأكانا معسرين فنققة الاعسبار والكانت معسرة وهو موسر فدول تفقة الموسرات وفسوق نفقة المسرات والكالمعسرا وهي موسرة فنففة الاعسار لقوله تعالى فولينفق ذرسعة من سَعَنه ﴾ • وقوله • وكسوتها ، وهيدرهان وخاران و الحفة و في اليناجع اذا كان معسرا يقرش هليه فيالشتساء درع هروي وملحقة وخار وكسساء وفي الصيف درع وخار وملحقه وانكان موسرا يفرش عليه فيالشناء درع هروى وملحفة دينورية وخار أبريسم وكسساء ولحادمها قيص وازار وكسساء ويغرض لها في الصيف درع ساوری و خار ابریسم و ملحفة و لو فرض لها الکسوة فی مدة سنة اشهر ایس لها شي حتى تمضي المدة فان تخرقت قبل مضيا ان كان بحيث لولب بها معنادا لم تنخرق ع نجب والا وجبت وان بق الثوب بعدالمدة ان كان يقاؤه لعدم الابس اواللبس ثوب خيره او قابسه يوما دول يوم قائه يفرض لها كسوة الجزى والا فلا وكذا اذا امسكت نفقتها ولم تنفقها فانه يفرض لها نفقة احرى فال لبست كسوتها لبسا معتادا فتخرقت قبل الوقت جدد لها اخرىواذا لم نَفْرَق فىالمدة لا تُجب غيرها قال الخجنزى ولو سرق الثوبلا تجب غيره وان قترت علىضما فالنفقة وغضل منها شيء فالمدة وجب غيرها و فالبناب ع إذا ضاعت النفقة و الكسوة عندها فلا شيء لم او جب عليه أن يعطم التعرشه على قدر حال الزوج فان كان موسرا وجب عليه طنفسة في الشتاء ونطع في الصيف وعلى الغفير حصير في الصيف ولبدني الشناء ولا يكون الطنفسة والنطع الا بعدال تغرش حصير وتجب لما ما تتنظف به ويزيل الوسخ كالمشبط والدهن والسندر والخطمي والاشنان والصاون على عادة اهل البلد والمائلضاب والكحل فلا يلزمه بل هوعلى اختياره واماالطيب فيجب عليه منهما يقع بهالتهوكة لا غير ويجب عليه ما يقع به الصنان ولا يجب عليه الدواء للمرض ولا اجرة الطيب ولاالغصساد ولاالجام وعليه من الماء ما تفسل به ثبابها و بدنها من الوسخ و ليس عليه شراء الماء الفسل من الجنابة فان كانت مصرة فهوبالحباران شاءئقله البيما وان شاء اذن لها ان تذهبالتنقلهانفسها وال كانت موسرة استأجرت من شفله اليها وتجب عليه ما الوضوء وبجب عليه مداس الرجل (قول فان امتنعت من تسمام نفسها حتى يونما مهرها فالماالنفقة) بعني المهر المجلاما اذا كان مؤجلا فايس لما ان تمنع نفسها عندهما حلافا لابي يوسف وكذا بعد حلول الاجل في ظاهر الرواية وكذا اذاكان بعضه وؤجلا وبعضه عالا واستوفت الحال ليس لمها ان تمتنع عندهما وكذا لو اجلته بعدالعقد اجلا معلوما ليس

كله او بعضه واســـتونت الحال ايس لها ان تمنع نفسها عندهما خلافا اشــانى وكذا لو اجلته بعد العقد كما في الحبوهره

(وان نشرت) اى خرجت من بيته بلا اذنه بغير حق ولو بعد سفره (فلا نفقة لها حتى تعود الى منزله) لان فوت الاحتباس منها واذا مادت جازالاحتباس فتجب النفقة بخلاف ما اذا امتنعت من الفكين في بيت الزوج لان الاحتباس قائم والزوج بقدر على الوطئ كرها هدايه واذا كان الزوج معهما في بيتها فنعة من الدخول عليها كانت ناشزة الا ان تسأ له السمول عنه كاف الجوهره (واذا كانت) الزوجة (صفيرة) ﴿ ١١٠ ﴾ لابستيم ما) ولو المندمة او الاستيناس

طت اليه) لان النفقة مقالة باحتباسهاله والاحتباس له بكونها منتفعا بها قيد بالنفضة لان المهر بجب مجرد العقبد وال كانت لا يستتم بهاكما في الجوهره (واذا كان الزوج صغيرا) عيث (المقدر على الوطي والرأة كبيرة) محيث يستمنع بها (فلهاالنفقة ماله) لان التسليم محقق منهــا وانماالهجز من قبــله قصاز كالمجبوب والعنبن قيد بالكبرة لانه لوكانت مسفرة ايضالم تجب لها النفقية لان المنم معنى جاء من قبلها فغاية مافي الباب ان بجسل النع من قبله كالمدوم فالمنع من قبلها قائم ومع قيامه من قبلهـــا لاتسمق النفقة كافي الدرر عن النهاية (وأذا طلق الرجل أمرأ ته ظلها) عليه

(النفقة والسكني في)

مدة (عدتها رجمياكان)

الطلاق (او بائسا) اما

الرجعي فلان النكاح بعده

كما مر (فلا نفقة لها وان

لها ان تمنع نفسها وقال أبو يوسف لها ان تمنع نفسها الى استيفاء المؤجل فى جبع هذه الفصول أذا لم يكن دخل بها قان دخل بها فليس أبها أن تمنع نفسها عندهما وقال أبو حنيفة لها أن تمنع نفسها والحلاف فيما أذا كان الدخول برضاها حتى لوكانت مكرهة أو صبية أو مجنونة لا يسفط حقها من الحبس بالاتفاق و ينبى على هذا أسفهاى النفقة فمند أبى حنيفة لها النفقة لها النفقة لها قال فى المنظومة لابى حنيفة والامتنام لانفاء الصدقة م بعد الدخول لا تربل النفقة

و في مقالات ابي يوسف رحه الله

وان يكن صداقها ووجلا + نقبل نقد مهرهما الدخول لا وصورته تزوجها على الف درهم مؤجلة الى سنة غلبس له ان بدخل ما عندابي وسف قبل ان عدهاو لهاان تمنيع حي يسطيها جيمه وعندهماله ذلك وليس لهاان تمنيم (قوله وان نشرت فلا نفقة لماحتي تمود الي منزله) النشوز خروجها من بيته بغير اذنه بفرحق فان كان الزوج ساكنا في بيتها فنعته من الدخول عليها كانت ناشرَة الا آدَا سَمَالُتُهُ انْ يحولها الى منزله او يكترى لها فنعبه من الدخول كان لهاالنفقة (قو له وان كانت صغيرة لا يستمنع مِها فلا نقفة لها وان سلت اليه) لأن الامتنساع لمني فيهـا واما المهر فَهِبِ قَالَ كَانْتُ مِنْ مُنْفَعِ بِهَا للاستيناس او للْهُدمة فاسكها في بيته فلها النفقة (قوله والكان الزوج صغيراً لا يقدر على الوطى والمرأة كبيرة فلها النفقة من ماله) لان العِز جاء من قبلة نان كلاهما صغيرا لا يطيفان الجاع فلا نفقة لما حتى تباغ حدا يستمتع بها والكانت الزوجة مربضة مرضا لا يمكنه الوصول اليها فطلبت النفقة ولم يكن نقاماظها النفقة اذالم تعنع من الانتقال هند طلبه وان امتنعت من الانتقال فلا نفقة لما ﴿ قُو لَهُ وَاذَا طَلَقَ الرَّجِلُ امْرَأَ لَهُ فَلَمِ النَّفَقَةُ وَالسَّكَنِّي فِي عَدْتُهَا رَّجِيمًا كان الطلاق او بانًا) وكذاالكسوة ابضا وقال الشافعي لا نفقة للبنونة الا الدِتكون حاملا فان كانت حائلا فلمها السكني بلا نفقة والمبانة بَالْحَلْم والابلاء والعسائلُ وردة الزوج ومجامعة امهافي النفقة سواء ولوادعت المطلقة انها حامل انفق عليها الىسنتين منذ طلقها قال الخبندى ولو ان امرأة تطاولت عدنها فلها النفقة والسكني وان امتد ذهك الى عشر سبنين ملل تدخل في حدالاباس وتنفضي العدة بالثهور بعمد ذَك ثَانَ أَنْهُمُهَا حَلِمُهَامَا أَنْتَضَتْ صَدَّتِهَا ﴿ قُولُهُ وَلَا نَفَعَةٌ أَمْنُوفَى عَنْهَا زُوجِهَا ﴾ سواء كانت حاملا او حايلا الا اذا كانت ام ولد وهي غلهاالنفقة من جميع المال كذا فالفتياوى وانما لم تجب نفقة المتوفي عنها زوجهما لان ملك المبت زال الىالورثة

قائم لا سميا عندنا فانه يمل له الوطئ و اسالبائن قلان النفقة جزاء الاحتباسكما مر والاحتباس قائم (فلو) في حق حكم مقصود بالنكاح و هو الولد اذ المدة و اجبة لصيانة الولد فبمب النفقة و لهذا كان لها السكنى بالاجماع كافى الهدا به (ولا نفقة للنوفي منها زوجها) لانها تجب في ما في شأو لا مال له بعد الموت ولا يمكن ايجابها على الورثة كافي الدرر

﴿ وَكُلُّ فَرَقَةَ جَاءَتَ مَنْ قَبُلُ المرأة عِمْصِيةً ﴾ كالردة وأثمبيل النَّ الزوج ﴿ فَلاَ نَفَقَةُ لَهَا ﴾ لانها صارت حابسة نفسها بغيرحق فصارت لانما ناشرة قيد بالمصية لانما ﴿ ١١١ ﴾ اذا كانت بسبب مباح كما اذا اختارت نفسها للادراك او المتق

اولعدم الكفاء فلها النفقة كا ف الجوهر. (وان طلقها) الزوج ولو ثلاثًا (ثم ارتدت سقطت تفقتها وان مكنت ان زوجها من نفسها ان کان) ذلك (بمدالطلاق فلها النفقة) لان الفرقة نشت بالطلاق ولاعل فبها اردةوالتمكن الا أن المركدة تعبس حتى تنوب ولانفقة للحبوسة والمتكنة لانعبس ظها النفقة كما في الدر (وان كأن قبل الطلاق فلاشقة لها) لثبوت الفرقة بالتمكين (واذا حبست الرأة في دن اوغسبها رجل كرها فذهب بها او حجت) ولو (مم عرم فلا نقصة لها) لفوات الاحتباس الا إن تكون مع الزوج فتجبلها تنقبة الحضر وعن ابي وسف أن المصوبة والحاجة مع المحرم لهما النففة قالقالتصيح والمعتمد الاول ومشىعليه المحبوبي والنسق وغرهما (فان مرضت) الزوجية (في مرّل الزوج فلها النفقة) استعسانا لأن الاحتياس قائم فاله يستأنس بها وعسها وتحفظ البيت والمانع انما هولمارض ناشبه الحيضوعن ابي يوسف إذا سلت نفسها ثم مرشت فلهاالنفقة لتحقق التسليم

فلو او جيناها اوجيناها في ملك الغير وهذا لابصح (قوله و كل فرقة جاءت من قبل المرأة عصية فلانفقة لها) مثل الردة ويقبيل أن الزوج أو محكينه من نفسها لانها صارت مانمة نفسها بغير حق كالناشزة واما اذا مكنت ابن زوجها من نفسها في العدة لم تسقط نفقتًا وإن ارتدت في العدة سقطت نفقتًا قان اسلت عادت النفقة والسكني واما اذا حات الفرقة بسبب مباح كما اذا اختارت نفهما للادراك اوالمتاق أولمدم الكفاءة وهي مدخول ما نان لها النفقة والسكني ولو خلمها بمد الدخول فلها النفقة والسكني الا اذا خلمها بشرط ان ببرئه من النفقة والسكني فانه يعرأ من النفقة دون السكني لأن السكني خالص حق الله تمالي فلا تصرم الابراء عنه (قوله وان طلقها ثم اردت سقطت نفقتها) سواء كانت الطلاق بابنا اورجميا وق الهداية اذا طلقها ثلاثًا ثم ارتدت سنقطت نفقتها وان مكنت ان زوجها من نقسما بعدالطلاق فلها النفقة والفرق ان المرئدة تحبس حتى تنوب ولا نفقة للحمبوسة والمكنة لا تعبس (قو له واذا حبست الرأة في دين اوغضيا رجل كرها فذهب بها اوجت مع غير محرم فلانفقة لها) و في الكرخي اذا حبست في الدن لا تقدر على انه وفائه فلها النففة وان كانت تقدر فلا نفقة لها لان للنع باختيارها والفتوى على انه لا نفقة لها في الوجهين و ان حبسها الزوج بدين له علما فلهاالنفقة على الاصمواما ادًا غصبها رجل كرها فذهب ما اشهرا فلا نقفة لها لأن هذا عذر من جهة آدمي و من أبي يوسف لها ألتفقة لان هذا ليس بسبب منها والفنوي على الاول * وقوله ه أوجنت بمير محرم ، بمني حجة الاسلام واحترز مما أذا حجت بمحرم قال لها النفقة عند أبي يوسف أذاكان الزوج قد نقلها الى منزله لان التسليم قد وجد والمنم انماهولاداء فرض علمًا فصارت كالصائمة في رمضان وقال مجد لا نفقة لها سواء حبث بمحرم املا وهوالاظهر لائها مانعةلنفسها واما اذا حبت قبلالنفقة فلانفقة لها بالاجهاع ولوحبت بمحرم ثم أذًا وجبت لها النفقة عند ابي نوسف النا تجب نفقة الحضر دون السفر لانها هي المستحقة عليه قال جاورت عكمة اواقامت بعد اداء الحج اقامة لاعتاج الها سقطت نفقتها واما اذا حج الزوج معها فلها النفقة اجماعاً لا نه مُقَكَّن من الاستمناع مِا ف طريقه و يجب عليه نفقة الحضر دون السغرولايجب الكرى وامااذا حبستانطوع فلا نفقة لها اجماط اذا لم يكن الزوج معها لان فرُوج منعها من ذلك (قو له واذاً مرضت في بيت زوجها فلها النفقة) لانها مسلة لنفيها والمنع من قبل الله فلا يؤثر فلك في سقوط نفقتها و لان الاحتباس قائم فائه بستأنس بها و بمسها وتحفظ البيت والمانع أنما هو بعارض كالحيض وعن إي يوسف اذا سلت نفسها ثم مرضت فلها النفقة لتمفيق التسليم وان مرضت ثم سلت لايجب لان النسليم لم يصيح وهذا حسسن وفي لفظ

إون مرضت ثم سلَّت لا يجب لان التسليم لم يصبح وهو حسن في كلام المسنف مابشيراليه حبث قال وان مرضت ف مزل

الزوج احترازا عا اذا مرمنت في بيت ابها كما في الجوهره (وتفرض على الزوج نفقة خادمها اذا كان) الزوج (موسرا) وهي حرة كما في الجوهره قال في الهداية وقوله في الكتاب «اذا كان موسرا» اشارة الى اله لا تجب (نفقة الحادم) عند اعساره وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة وهو الاصم خلافا لما قاله مجد لان الواجب على المعسر ادنى الكفاية وهي قد تكتنى بخدمة نفسها اه وفي قاضيفان فان لم يكن لها خادم لا تستحق نفقة الخادم في ظاهر الرواية موسرا كان الزوج اومسرا ثم قال والعميم ان الزوج لا علك الحراج خادم المرأة اه (ولا تفرض) النفقة (لاكثر في ١١٢) من خادم واحد) قال في الهدايد وهذا

الكتاب اشارة اليه حيث قال وان مرمنت في مثرل الزوج احترز عا اذا مرمنت في بيت ابيها قال ابن سماعة سمعت ابا يوسف قال في الرتقا لايلزمه نفقها مالم منقلها فاذا نقلها فلها النفقة وليسله ردها بعد ذلك لانه مكنه الاستمتاع سها بغير الوطئ كالحائض (فو له ويفرض على الزوج اذاكان موسرا نفقة خادمها) لان عليه ان يقيم من يصلح طعامها وشرابها واما شرطه فى ذلك كونه موسرا فهذه رواية الحسن عن ابي حنيفة وهي الاصم وعنه ايضا يفرض لها ذلك وانكان ممسرا وهو قول محمد (فَوْ لِهِ وَلَا يَفْرَضُ لَا كَثَرُ مِنْ خَادِمٍ) واحد هَذَا عندهما وقال ابويوسف ان كان لها خادمان فرض لهما لانها قد تحتاج الى خادمين احدهما مخدمها في منزلها والثاني ترسله الى زوجها يطلب منه النفقة ويبتاع لها مايصلح لها وترسله الى ابويها ويقضى حوابجها ولغما انالزوج لوقام بخدمتها بنفسه لميلزمه نفقة خادم فكذا اذا اقام غيره مقام نفسه لم يلزمه ان يقيم اكثر من واحد و الخادم هوالمملوك وقيل اى خادم كان حرة كانت اومملوكة الغير والمنكوحة اذاكانت امة لاتستحق نفقة الخادم (قو لدوعليه ان يسكنها في دار منفردة ليس فها احد من اهله) لانها قد تستقر بمن يدخل عليها ويخاف منه على متاعبها وقد يمنسها من المماشرة مع زوجها (فو له الا ان تختارذلك) لانها رضيت باسقاط حقها (فو له وان كانله ولد من غيرها فليس عليها ان تسكنه ممها) لانه عنمها من الماشرة مع زوجها وقد تخاف منه على متاعبا (فو لد وللزوج ان يمنع والديها وولدها من غيره واهلها الدخول عليها) لان عليها الخلوة معه في اى وقت شاءوبدخول هؤلاء يتمذر ذلك وقبل لاعنم والديما من الدخول عليها في الاسبوع مرة وفي غيرهما من المحارم التقدير بسنة وهو العجيم (فو لد ولاعتمهم من النظر اليها و كلامها في اى وقت شاؤا) لما في ذلك من قطيعة الرحم ولان اهلمها لابدلهم من أفتقادها والعار محالما ولا يمنعها من الخروج الى الوالدين (قو له ومن اعسر سفقةزوجته لم يفرق بينهما ويقال لمها استدبى عليه) فائدة الاذن في الاستدانة انها تحيل الغريم على الزوج فيطالبه بالدين وان لم يرض الزوج وان استدانت بغيراذنه كانت المطالبة عليها خاصة وان استدانت قبل أن يأمرها الحاكم فهي متنوعة ولاشي من ذلك على

عندا لىحنيفة ومجدوقال ابو بوسف تفرض لخادمين قال الاسبيباني والصميم قولهماومش عليدالحبوبي والنسني تصيم (وعليه) ایعلمالزوج (ازیسکنها في دار مفردة) بحسب حالهما كالالطمام والكسوة (ليسفها احدمن اهله) سوى طفله الذي لايفهم الجاع وامته وام ولده كا في الدر (الا ان تختار) المرأة (ذلك) لرمناها بانتقاص حقها (وان كان له ولد منغيرها) عيث يفهم الجاع (فليس لدان يسكندسها) لأن السكني واجبة لها فليس له ان يشرك غيرهالا باتضرر مه فانها لا تأمن على مشاعها و يمنعها من المعاشرة مع زوجها (وللزوج ان عنم والدنيا وولدها من غيره و اهلهــا) ای محارمها (من الدخول علما) لأن المنزل ملكه فله حق المنع

من دخوله (ولا يمنعهم من النظر اليها وكلامها في اى وقت اختاروا) لمافيه من قطيفة الرجم وليس له في ذلك (الزوج) ضرر وقيل لا يمنعهم من الدخول والكلام وانعا يمنعهم من القرار وقيل لا يمنعها من الحروج اليما ولا يمنعهما من الدخول عليها في كل جعة وغيرهما من المحارم التقدير بسنة وهو الصحيح كما في الهداية (ومن اعسر شفقة اسرأ تعلم فيرق بينهما) بل يفرض القاضى لها النفقة (ويقال لها استدنى عليه) لان في التفريق ابطال حقه من كل وجه و في الاستدانة تأخير حقها مع القاء حقد فكان اولى لكونه اقل ضررا قال في الهداية و فائدة الاس بالاستدانة مع الفرض أن يمكنها احالة الغريم على الزوج

من المحارم انما تجب تدفقهم بالفضاء والقضاء على الغائب لا يجوزةال في النهاية واولم يعلم الفاضي ذاك و لولم بكن مقرابه فاقامت البينية على الزوجية اولم يخلف مالا فاقامت البينة ليفرض القاضي تففتها على الغائب وبأمرها بالاستدانةلا يقضي القاضي بذلك لان ف ذلك تضاء على الغيائب وقال زفر يقضى لأن فيه نظر اليما ولا ضرر فيه على الفائب الى أن قال وعل الفضاة اليوم على هذا أه قال في الدر مازيا الى العر وهذه من السبت التي شي بيا بقول زفر وعليه فلوغاب وله زوجة وصنغار تقبل يبتنماعل النكاح ازلم يكن عالما به ثم يقرض المهم

الزوج بعني اذا كانت النفقة لم تفرض لهما عليمه قبل ذاك اما اذا كانت قد فرضت لم تكن متطوعة بل يكون دينا على الزوج (قو له و اذا غاب الرجل وله مال في بد رجل مشرف 4 وبالزوجية فرضالفاضي في ذلك الما لنفقة زوجة الغائب واولاده السغار ووالديه) وحكذا ادًا علم الفاضي بذلك ولم بعثرف فانه يغضي فيه بذلك سواء كان المالذي مداو دينا او مضاربة واما اذا جمعد احدالامرين فاله لا مضي عليه (قوله وبأخذ منهم كفيلا بذك) لان الفاضي ناظر محتساط وفي اخذالكفيل نظر للغائب لانه اذا وصل ربما مقنم البيئة على طلاقها او على استيفائها نفقتها فيضمن الكفيل وكذا ابضا محلفها القاضي بالله ما اعطاها النفقة اولم بكن بينكما سبب يسقط النففة من نشــوز او غره (قول ولا مفضى سفقة في مال الفائب الا لهؤلاء) بعني الزوجة والاولاد الصغار والوالدين لان نفقة هؤلاء واجبة قبل قضاءالفاضي ولهذا كان لهم أن يأخذوا بانفسهم فكان قضاء القاضي أعانة أمم أما غيرهم من الجمارم العاتجب نفقتهم بالقضاء القضاء على الفائب لايجوزوقال ابوحنيفة يجوز للابوين ال يبعاعلى الولد اذًا كَانَ فَائِبَاالْمُرُوضُ فِي تَفْقَتُهُمَا مَدْرُ حَاجَتُهُمُمَا وَلَا مَيْمَانُ الْعَقَارُ وَابْسُ لِلْفَاضِي انْ يعرض عليمسا في ذلك والذي شوتي البيع الاب دونالام وقال او يوسسف و مجد ايس لهما ذاك (قو له واذا قضى القاضي لها شفقة الاصسار ثم ايسر فخاصمته الى القاضي تمراما نفقة الموسر) لانه تجدداما حق بيساره (قو لدواذا مضت مدة المنق عليماالزوج فها وطالبته بذلك فلاشئ الهاالاان يكون القاضي فرض لهاالنفقة اوصالحت الزوج على مفدارها فيقضي لما ينفقة ما مضي) لان النفقة صلة و ايست بموض عندنا فلا يستحكم الوجوب فيما الا بالقضاء اما اذا فرض القاضي لماالنفقة ولم عنق عليمهما حتى مضت مدة كان لها المطالبة بذلك لانها تصير دينار في ذمنة وكذا اذا فرضها الزوج

وبأمرها بالاتفاق او الاستدانة تترجع اه (واذا قضى ج نى (١٥) الفاضى لها بنفة الاعسارتم أبسر) الزوج (فضاصمته تم) القاضى (لها نفقة الموسر) لان النفقة تمختلف باختلاف اليسارو الاعسار فاذا تبدل حاله لها المطالبة بها حقها (واذا مضت مدة لم بنفق الزوج) فيها (عليها فطالبته) الزوجة (بذك فلا شي لها) لان النفقة فيها معنى الصلة فلا يسخكم الوجوب وتعسير دينا (الا) بالقضاء وهو (ان يكون القاضى فرض لها النفقة) عليه (او) الرضا بأن تمكون الزوجة قد (صالحت الزوج على مقدارها) ففرض لها على نفسه قدرا معلوما ولم ينفق عليها حتى مضت مدة فيقضى لها بنفقة ما مضى) لان فرضه على نفسه اكد من فرض القاضى لان ولايته على نفسه القوى من ولاية القرعليه واذا صارت النفقة دينا عليه لم تسقط بطول الزمان الا اذا مات احدهما او وقعت الفرقة كما صرح به المصنف يقوله واذا صارت النفقة دينا عليه لم تسقط بطول الزمان الا اذا مات احدهما او وقعت الفرقة كما صرح به المصنف يقوله

. على نفسه بإصطلاحهما لان فرضه اكد من فرضالحًا كم لان ولانه على نفسه اقوى من ولاية القاضي عليه واذا صارت دينا بالفضاء اوبالاصطلاح لم تسفط بطول الزمان الا اذا مات احدهما اووقعت الفرقة حينئذ تسقط (قول واذا مات الزوج بعد ماقضي عليه بالنفقة او مضت شهور سقطت) وكذا اذا مانت الزوجة لان النفقة صلة والصلة تبطل بالموت كالعبد تبطل بالموت قبل القبض ولو الرأت زوجها من تفقيما فالاوقات المستقبلة لمتصح البراءة لانها براءة عما يستعب فلايصم ولوفرض الفاضى لها النفقة على الزوج والنفق من مالها فلها الرجوع في مال الزوج ماداما حبين ونسقط عوت احدهما الا ان يكون ماانفه دينا بامر القاضي ناله لابسقط (قو له وان اسلفها نففة سنة) اي عجلها (ثم مانت قبل مضما لم بسترجم منها شيئا) عند ابي حنيفة وابي توسيف وكذا اذا اعطاها نفقة شهر وتكون النفقة ملكا لها وتورث عنيا (قو له وقال محد بجب لها نفغة مامضي ومابق ازوج) اي مامضي من المدة و يرد مانتي الى الزوج او الى ورثته ال كأنت قائمة او مستملكة اما اذا كانت هالكة فلاشئ مليها بالانفاق وعلى هذا الخلاف الكسموة عند محمد يرد الباق منها وكذا اذا مات الزوج قبل مضى الوقت لمبكن لورثنه الرجوع عليها بشئ عندهما لان النفقة صلة اتصل بها الغبض ولارجوع في الصلة بعدالموت كمافي المهبة ولمهذا لوهلكت من غير استهلاك لم يرجع عليها بشي بالاجماع ولمحمد انها قبضت قبضا مضمونا لانستمقه فالمستقبل فبجب رده كالدين قال فالمنظومة لمحمد رجمه الله وموته اوموتهـا في المده * توجب فيما استجملته ردهً

وروى ان سماعة عن محد انها اذا قبضت نفقة شهر قادونه لم يرجع عليها بشى الانه في حكم اليسير وان قبضت اكثر من ذلك رفع عنها نفقة شهر وردت مانق لان مازاد على الشهر في حكم الكثير (قوله واذا تزوج العبد حرة فنفقتها دين عليه باع فيها) قيد بالحرة لانه اذا تزوج امة فليس على مولاها ان يبوئها معه وبحون التبوئة لانفقة لمها وانما يباع فيها اذا تزوج باذن مولاه وللولى ان نفديه لان حقها في عين النفقة لافي عين الرقبة فلومات العبد سقطت لانها صلة وكذا اذا قتل في المحجم واما اذا لم يأذن له المولى في الترويج فلانفقة الها لان التكاح فاسدو لانفقة في النكاح القاسد ولوسع في مهرما ولم يف بالتن بطالب بالباق بعد العتى قال في الوجيز نفقة امرأة العبد والمكانب والمد نفقة ولده سواه كان من امرأة حرة اوامة بل ان كانت امة فيل مولاها وان كانت حرة فنفقه على امه ان كان لها مال فان لم يكن الها مال فيل من برث الولد من الزابة وولدا لمكانبة والمستماة داخل في كتابة امه فيكون نفقة عليها وهو مكانب مثالها وام الولد والمدبرة نفقة اولادهما على مولاها والكانب اذا استولد جارية فعليه

النفقة) المجمدة عليه لمامر ان فيا من الصلة و الصلاة تسقط بالموت قبل القبض (و ال اسافها) الزوج (نفقة) جيم (السنة ثم مات) هو اوهي (لميسترجم) بالبناء للجهول (منها) اى النفة المالغة (شي) لانيا صلة وقدا تصل عا القبض ولارجوع في الصلاة بعد الموت لانتياء حكمها كما في الهبة هداله وهذا عند الى حنيفة و ابي بوسف (و قال محد محتسب لها نفغة مامضی و مابق) بسترد (الزوج) قال في زاد الغفهاء والقف العميم قولهما وفي فتع القيدر الفتوي على قولهما و اعتده المحبوبى والنسنى وغيرهما تصميح (واذا تزوج العبد حرة) باذن مولاه (فنفقتها) المفروضة (د ش عليه) لازومها بعقدباشره باذن المولى فيظهر في حقه كسائر الديون (يباع فيها) اذا لم شده المولى دُخيره وهكذا مرة بعد اخرى اذا تجدد عليه نفقة اخرى بعد ما اشتراه من علم به اولم بيلم ثم علم فرمني و أنما أحدث المفروضة لانها مدون فرض تبقط بالضي

كنفقة زوجة الحركاني النبر قال فيالفتم وينبغي ال لايصيم فرضها بتراضيها لجرالعبد عن التصرف (نقفتها)

ولاتهامه بقصدان بادة لاضرار المولى اه (واذا تزوج الرجل امة) قنة اومدرة اوامولد (فبوأها) اى خلاه (مولاها ممه) اى معان وج (منزلا) اى فرن الزوج بال بعثها الي منزل وترك استخدامها (فليه) اى الزوج (النفقة) لحمق الاحتباس (وان لم بوأها) مولاها منزل الزوج او لم بيزك استخدامها (ملافقة لها) عليه لمدم الاحتباس قال فى المهداية ولو استخدامها بعد المتبات النفقة لانه الاحتباس ولوخد منه احيانا من غير ان يستخدمها لانسقط النفقة لانه المستخدمها ليكون استردادا اه (ونفقة الاولاد الصغار) الفقر ادالاحر ار (على الاب لا بشاركه فيها احد) مديرا كان الاب او مديرا غير اند اذا كان مديرا كان الاب المناس والم في المديرا كان الاب المناس والموجودة تؤمر الام بالاتفاق ويكون دينا على الاب كان الجوهرة يدنا

بالفقراء الاحرار لان نفقة الاغنياء في ماليم و الارقام لي مالكهم (كم) انه (لابشاركه) اىالاب (ڧنفقة الزوجة احد) مالم یکن مصرا أيلحق بالميت فتجب عسل غبر بلاز جوع عليه على الصميم من المذهب الالام موسرة محرقال وعليه فلا بدمن اصلاحالمتوناه قال شيمنا لان قسول المتون ان الاب لا يشــاركه في نفقة ولده احبد يقتضي آنه لوكان مصرا وامرغيره بالانفاق رجع سواه كاثاما اوجدا اوغرهما اذا لولم يرجع عليه لحصات المشاركة واجاب المقدسي بحمل ما في المتبون عيلي مالة اليساراھ (فان كانالصغر رضيعا فليس على اله ال ترضمه) قضاءلان ارضاعه بجرى مجزى النفغته ونفقته على الابكام، ولكن

نفقتها واذا كان الابوان مُكاتبين نولدهما يدخل في كتابة الامونفقته على أبيه (قُولُهواذًا تزوج الرجل امة فيوأها مولاها معمنز لافنفقها عليه وانَّ لم يومُّها معه فلا نفقته لها) والتبوئة التحلية بينه وبينها فيمنزل الزوج ولايستضدمها المولى فان استخدمها بمدالتبوئة سقطت النفقة لفوات الاحتباس وال خدمته احبانا من غير ال يستخدمها لا تسقط نفقتها والمديرة وامالولد في هذا كالامة (قول و نفقة الاولاد الصفار على الاب لا بشاركه لهما أحدكما لا يشاركه فينفقذ زوجته احد) وبجب عليه ذلك موسرا كان او مصرا الا انه يمترفيه أن يكون الولدحرا والاب كذاك وأن يكون الولد فقيرا لأنه ان كان لهما ل فنفتته في ماله وكذا يجب علىالاب نغفة اولاده الآناث اذاكن فقراء والذكور اذا كانوا زمنا اوعيانا اومجانين لائم لايقدرون على الكسب فان كان ما ل الصغير فالباامر الاب بالانفاق هليه ويرجعهه فيماله فان الغق عليه بغير امر لميرجع الا ان يكون اشهد انه رجع وبسعه فيما بينه وبينالله تعالى ان يرجع وان لم بشهد اذا كانت نيته ان يرجع ناما فىالفضاء فلايرجع الا أن يشهد وأن كانالصنفير مصرا وله أبوان فنفقته على الاب دون الام فان كان الاب مسرا والام موسرة فان الفساضي يأمرالام بالانفاق عليه ويكون دينا على الاب يرجع به عليه (قو له و ان كان الولد رضيعا فليس عل امد ان رُضمه) لان ارضاعه تجرى بحرى نفقته ونفقته على الاب وقدقيل في قوله تعالى ﴿ لاتضار والدة يولدها ﴾ اى بالزامها ارضاعه مع كراهتها وهذا اذا كان يوجد في الموضع من رضمه غيرها امااذا كان لا وجد سواها فانها تجبر على ارضاعه صيانة له عن الهلاك نمل هذا لااجرة لها (قو له و بستأجر الاب من برضعه عندها) بعني اذا ارادت ذلك ثم اذا ارضعته الغلر عندها وارادت ان نعود الظئر الى منزلها فلها ذهك ولايجب حاما ان "عكث ف بيتالام اذالم بشرط ذلك عليما عندالعقد وان اشترط عليها أن يكون الارضاع في بيت الام لزمها الوفاء بالشرط قال في الحسام أذا لمبشرط على الفائر الارضاع عند الام كان لها أن تحمل الصبي الى منزلها اوتفول اخرجوه فترضمه عند فنا. دارالام ثم تدخلالولد الى امه (قول الله استأجرها وهي زوجة اومعتدة لرضم ولدا منه لم يجز) لان الارضاع مسقق عليها ديانة وان لم يجب

تؤمريه ديانة لانه من باب الاستخدام ككنس البيت و الطبخ و الحنز فانه تؤمر بذلك ديانة و لا يجبرها القاضى هلياً لان المستحق هليا بدن المستحق هليا بدن المستحق هليا بدن أن الله المستحق هليا المستحق على المستحد المستحق المستحد الم

واجباً عليها فلا يجوز اخذ الاجرة عليه هدايه قيد بولدها لانه لواستأجرها لارضاع ولده من غيرها جاز لانه غير مستمق عليها وقيدنا المعتدة بالرجمي لان المعتدة من البائن فيها روايتان و الصحيحة منهما انه يجوز لان النكاح قد زال فهي كالاجنبية كما في الجودر، (و ان انقضت عد تهافاستأجرها على ارضاعه) اى الولد (جاز) لان النكاح قد زال بالكلية و صارت كالاجنبية (و ان قال الاب لااستأجرها) اى الام (وجاء بغيرها) لمرضعه عندها (فرضيت الام عثل اجرة) تلك (الاجنبية كانت الاماحق به) لانها اشفق فكان نظرا المسى في الدفه الها هدا به (فان ﴿ ١١٦ ﴾ التحسين يادة) عن الاجنبية ولو بدون

> اجرالمثل او متبرهة زيلعي (لم بحبر الزوج عليها) دفعا المضرر عنه واليه الاشارة في قوله تعالى ﴿ لا تضار و الدة ولدها ولامولودة ولده ای بالزامه اکثر من اجرة الاجنبية هداله قيد باجرة الارضاع لان الحضانة تبق الام فترضعه الاجنبية عندها كاصرح به في البدائع ولانكون الاجنية المترعة الحضانة اولىمنها اذاطلبته باجر المثل نم لو تبرعت العمة محضائته من غير ان تمنم الام هشه والاب معسر فالعصيح البعال لملام اما أن عمكيه بلا إجر اوتدنسيه المها قال شيخنا وبه ظهرالفرق بين الحضانة والارضاع وهو الانتقال الارضاع الى غير الام لانونف صلى طلب إلام اكثر من اجر المثل ولا بامسار الاب ولا يكون المشرعة عة او نحوها من الاقارب أه (وتفقة الصغير

في الحكم قال الله تعالى ﴿ والوالدات يرضعن اولادهن ﴾ الا انها عدرت لاحمَّال عجزجا فاذا اقدمتحايه بالاجرة ظهرت قدرتها فكال الفعل واجبا عليها فلايجوز أخذ الاجرة عابه * وقوله * او معندة ، يعني من الطلاق الرجعي رواية و أحدة لان النكاح قائم واما المئدة منالباين ففيه روايتان والصححة منهما انه يجوز لانالنكاح تدزال فهي كالاجنبية فإن استأجرها وهي منكوحة اوسندة من الرجعي لارضاع اسه من غرها حاز سواه اوجد غيرها ام لالانه غير مسفيق علمها (قوله وان أتفضت هدتها فاستأجرها على ارضاعه جاز) لانالنكاح زال بالكلية وصارت اجنبية وقد قالوا انالاب اذا الخس من يرضعه فارادتالام ان ترضعه فهي أولى لانها اقوم به و اشفق عليه فال ارادت ال تأخذ اجرة مع هاء النكاح الم يجز (قوله و ال قال الاب لااستأجرها وجاء بغيرها فرضيت الام عثل اجرة الاجنبية كانت احق وان الخست زيادة لم يجبر الزوج عليها) دنما المضرر عنه واليهالاشارة بقوله تعسالي ﴿ لاتضار والدة بولدها ولامولودة بولده كه اي بلزامه بها اكثر منالاجرة الاجنبية (قولد وتجب نفقة الصغير على آيه) بعني أذا لم يكن له مال (قوله وأن عالفه فدسه) صوته ذي تزوج ذمية ثم اسلت ولها منه ولد بحكم باسسلامالولد تبعالهما ونفقته على الاب الكافر وكذا الصبي اذا ارتد فارتداده صميم عند ابي حنيفة و محمد ونفقته على الاب وكذا مجب عليه تفقة الابوش وان خالفاه في الدين لقوله تعالى ﴿ وصاحبِها في الدنيا ممروناً ﴾ يعني الكافرين وحسن المصاحبة ان يطسهما أذا جاها ويكسوهما اذا عربا وبعاشرهما معاشرة جبلة وليس من المعروف أن بعبش بنعمة الله ويتركهما عونان جوماً (قوله واذا ونست الفرقة بين الزوجين وينبسا ولد صندير قالام احن 4 مالم نتزوج) لفوله عليه السلام • انت احق 4 مالم تنكمي • ولانها اشسفق واقدر على الحضانة من الاب والبه الاشارة بقول ابي بكر لعمر رضي الله عنهما حين ونست الفرقة بينه وبين امرأته ام ابنه عاصم ونازعها فيه ريفها خيرله من شسهد وعسل عندك ياعر قله والمحابة حاضرون ومتوافرون ولم ينكر عليه احد منهم وروی ان امرأة قالت بارسسول الله ان انی هذا کان بطنی له و ها، و جری له حوا، و ثدى له سفاه و زعم الوه انه ينزعه منى فقال سلى الله عليه وسلم * انت احق به مالم

هل آبه و آن غانفه في دينه) لاطلاق قوله تعالى ﴿ وعلى المولودله رزفهن ﴾ ولانه جزؤه فيكون (تتزوجى) ف منى نفسه هدايه (كما تجب نفقة الزوجة على الزوج و آن غالفته في دينه) لان نفقتها بمقابلة الاحتباس الثابت بالسقد وقد صح المقد بين المسلم و الكافرة فوجبت النفقة (واذا وقعت الفرقة بين الزوجين قالام) ولوكتابية (احتى الولد) لمام انها اشفق عليه و اعرف بتربيته (فان لم تكن ام فامالام) وان بعدت (اولى من امالاب) لان هذه انولاية نستفادس تبل الامهات (فان لم تكن) ام الام (فام الاب) وان بعدت ابضا (اولى من الاخوات) مطلقا لانها اكثر شفقة منهن لان قرابتها ولاد (فان لم تكن جدة) مطلقاً (فلاخوات) مطلقاً ﴿ ١١٧ ﴾ (اولى من العمات و الحنالات) مطلقاً لانين افرب لا نهن اولاد الابوين

ولهدا تدمن في البراث (وتفدل الاخت من الاب والام) لانها ذات قرامتين (ثم الاخت من الام) لأن الحق من قبلها (ثم الاخت من الاب) ثم بنات الاخت لابون ثم لام (ثم الحالات اول من العمات) ومن شات الاخت لاب رجما لفرابة الام و (ينزلن كما بنزلن الاخوات) فترجم ذات الفرائين ثم فرابة الام ثم بأت الأخت لاب قال في الحانسة اخنانت الرواية في بنت الاخت لاب مع الحالة والعجيم ان الحالة اولى أه (ثم العمات) و (بنز ان كذلك) ثم خالة الام كدناك ثم خالة الاب كسذلك ثم عد الام كـ ذلك ثم عد الاب كذلك مرذا الترتيب (وكل من تزوجت من هؤلاء) المذكورات باجنى من الصغير (سقط حقها) من الحضانة لأن الاجنى يعطيه نذرا و مظر اليمه شزرا فلا نظر في ذلك

تتزوجي ، ولا تجبرالام على الحضانة لانها قد تجزعتها (قوله نان لم تكن اماوكانت الا انها روجت فاما الام اولى من ام الاب) بعني ان ام الام وان بعدت اولى منام الاب لانها من قبل الام و هذه الولاية مستفادة مها قن ادلى برا اولى (قو ألمقائلم يكن فام الاب) وال بعدت (اولى من الاخوات) لان أبها ولادا فهي ادخل في الولاية و اكثر شفقة (قوله فان لم يكن له جدة فالاخوات اولي من العمات والحالات) لائين اقرب لائين اولاد الايوين ولهـذا قد من في الميراث و اولاهن من كانت لاب وام ثم الاخت من الام أولى من الاخت الاب ويُختلفت الراوية فالاخت من الاب والحالة فروى محمد عن ابي حنيفة وابي يوسف ال الحالة أولى وهو قول محد وزفرلتوله عليه السلام • الحنائة والدة • وروى ابوبوست عن الدحنينة ان الاخت اولى لاتما بنت الاب والحالة بنت الجدد والقربي اولى واولاد الاخوات للاب والام اوللام اولى من الحالات والسمات في الروايات كلها واما اولادالاخوات للاب فالتحييم البالحنالات اولممنهن والاخت من الام اولى من ولدالاخت اللاب والام و نات الاخ أولى من الحمات و الحالات و منات الاخت أولى من نات الاخ فأما بنات ألم وينات الحال وينات العمة وينات الحالة فلاحق لهن في الحضانة لانهن رحم بالامحرم (قول و تفدم الاخت من الاب والام ثم الاخت من الام ثم الاخت من الاب ثم الحالات اولى من السمات) ترجيما لفرابة الام (قوله وينزلن كما نزل الاخوات) اى ترجح ذوات قرابتين ﴿ مسئلة ﴾ اذا قبل اك ما الحكمة في ان الام اشفق على الولد من الآب و هو خلق من ما يُهما جيعا فالجواب أن ماء الام من قدامها من بين رائمًا قريبا من القلب الذي هوموضع الشفقة ومحل المحبة والاب يخرج ماؤممن وراء ظهره من الصاب و هوبميدمن القلب الذي هوموضم الشفقة و الرحمة • قال قبل وما الحكمة فال الولد ينسب المالاب دون الام • قيل لان ماء الام يخلق منه الحسن في الوادو العن والهزال والنسسر والمعم وهذه الاشياء لا تدوم في الولد بل تزول وتنغير وتذهب وماه الرجل يخلق منه العظم والعصب والعروق والمفاصل وهذه الاشياء لاتزول منه ولا تعارفه الى ان عوت (قوله و كل من زوجت من هؤلاء سقط حفها) اى تزوجت باجني من الصبي فانه تسقط حضائنها وتصير كالمينة لان الصبي للحقه الجفاء من زوج امه اذا كان اجببا لانه ينظر اليه شزراويهطيه زرا الشزر نظرالفضبان بمؤخر المين والنزر الذي الفليل جدا وكل من سقط حقها من هؤلا بالنزو بج قات عنها زوجها اوابانها عاد حقها لزوال المانع (قول الا الجدة اذا كان زوجها آلجد)

المسفير بخلاف ما اذاكان الزوج ذارح محرم من السغير كاصرح بذلك بقوله (الاالجدة اذاكان زوجها الجد) اى فلا يسقط لها لا له قام ابيه فينظر اليه و كذاكل زوج هو ذورحم محرم منه لقيام الشفةة نظرا الى الفرابة الفربية هدايه وتعود الحضانة بالفرقة (زوال المانع والقول لها فى ننى الزوج وكذا فى تطليقه ان الهمته لاان حينته كما فى الدر (فان لم تكن العبي امرأة من اهله) تستحلق الحضانة (فاختصم فيه الرجال فاولاهم به الرجم تعصيبا) لان الولاية للاقرب وقد عرف الترتيب في موضعه غير ان الصغيرة لا تدفع الى عصبة غير ﴿ ١١٨ ﴾ محرم كولى العناقة و ابن الم تحرز ا

وصورته ان يتزوج من له اب بمن الما ام فتأتى بولد فقوت الزوجة فحضانتها لاميا فاذا تزوجت سقط حقها الا ان تنزوج جد الطفل الذي هو انو زوج بنها و كــذا اذًا تزوجت الام عم الطفل او ذارحم محرم منه ممن له حضائه لم يسقط حقما لقبام الشففة (قوله نان لم نكن للصبي امرأة من اهله واختصم فيه الرجال فاولاهم به أقربه نصيبًا ﴾ وكذا أذًا استغنى الصبي بنفسه أوبلغت الجارية فالعصبات أولى للما على الترتيب في الفراية والاقرب الاب ثم الجد ابو الاب ثم الاخ للابون ثم الاخ اللب كما في المراث وادًا اجتم مستمنوا الحضانة في درجة واحدة فاورهم اولى ثم اكبرهم سنا ولاحق لابن الم وابن الحال في كفالة الجارية ولهما حق في كفالة الفلام لانهما ليسا بمحرم لما فلابؤمنان عليما (قوله والام والجدة احق بالفلام حتى يأكل وحده وبشرب وحده ويلبس وحده ويستنجى وحده) قدره الخصاف بسبع سنين اعتبارا للغالب والمرادبالاستنجاء ان بطهر نفسه من انجاسات لا نه يؤمربالصلاةلسبيم سنين وفي الخجندي قال والام والجدات بلفظ الجم احق بالفلام وهنا بلفظ الواحد لائهن جنس وأحدوق الكرخىالام والجد تان ولان الولد اذا بلغ هذا البلغ استغنى عن قبام النساء واحتاج الىالتأديب والنخلق باخلاق الرجال والاب اقدر علىالتأديب والتشقيف (قوله وبالجارية حتى نحيض) وعن محمد حتى نبلغ حد الشهوة قال ابو الميث لا تشتي مالم تبلغ سبع سنين وعليه الفتوى ومن بلغ معتوها كان عند الام سواءكمان ابنا اوبنتا قال الخجندى اذاكان الرجل بنت بالفة وطابت الانفرادمنه ان كانت ثيبا وهي مأمونة على نفسها ولها رأى فليس له منعما وان كانت غيرمأمونة ضمها الى نفسه وان كرهت واما اذا كانت بكرا فله منعها من الانفراد وان كانت مأمونة واذا اختلف الام والاب في الولد لم مخرقبل البلوغ عندنا وقال الشافعي يخبر الغلام والجارية اذا عفلا التخيرلنا ان مصالح الصغير لايرجع فبهما الى اختياره كمسالح ماله ولائه مختار من يخلي بينه وبين العب ويترك تأديبه فلايتمفق النظر واما ماروی آن امرأة اثت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت آن هذا يريد آن ينزعاب م منى واله قد نفعني وسقاني من برُّ ابي عنبة نقال استهماء عليه فقال الرجل من بشانني قى التى فقال عليه السلام للغلام و اخترا للهما شئت ، فاختار هافاعطاها الموفقد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ٥ اللهم أهده ، فوفق لاختيار الانظر بدعاءالنبي صلى الله عليه وسلم او محمل على أنه بالغ لا نها قالت نفعني اي اكتسب على • وقبل ان بثرابي حنبة لايمكن الصغير الاستفاء منها قال اصحابنا وليس الاب أن يأخذ الصغير من امه. ويسافر به قبل بلوغ الحد الذي يجوز له اخذه فيه وعند الشافعي له ذلك (قو لمه ومن ســوى الام و الجنــدة احق بالجارية حتى تباغ حدا تشــتــي لان حق هؤلاء

من الفتنة هدايه ثم اذالم يكن مصبة فلذوى الارسام فان استووا فاصلحهم ثم اورمهم ثم احسكيرهم ولاحق لول د ع وعمة وخال وخالة لعدم المحرمية كافي الدر (والام والجدة احق بالفلام حتى) يستغنى بان (يأكلوحده وبشرب وحده ويلبس وحده ويستنجي وحده) لان عام الاستغناء بالقدرة على الاستنجاء قال في الهداية ووجمه آله اذا استغنى محتاج الى النأديبو النحق بآداب الرجال واخلاقهم والاب اقدر على الناديب والتثفيف والحصاف قدر الاستغناء بسبع سنين اعتبارا للغالب اه (و) هما احق (بالجارية حتى تحيض) اى تبلغ لال بعد الاستفناء تحشاج الى معرفة آداب النساء والرأة على ذلك اقدر وبعد البلوغ تحتاج الى التمصين والحفظ والآب نيد اتوى واهدى هدابه (ومن سوى الام والجدة) عن لها الحضانة (احق بالجارية حتى ثبلغ حدا تشتی) وقدر بتسم

وبه ينتى كما في الدر وفي التنوير وعن مجدان الحبكم في الام والجدة كذهت و به ينتى اله وفي المنع قال ﴿ لابستحق ﴾ مولاً ا صاحب البحر و الحاصل أن الفتوى على خلاف ظاهر الرواية فقد صرح في التجنيس بان ظاهر الرواية المهاحق بها حتى تعيض واختلف في حدالتهوة فقدره ابواليث بتسع صنين و هليه الفتوى كذا في ثبين الكنزاه (والامة اذا اعتفها مولاها وإم الولد اذا اعتفت في) ببوت حق حضانة (الولد كالحرة) لا نهما حر آن او ان ببوت الحق (وليس للامة وام الولد المعتق حق في الولد) لهزهما من الحضانة بالاستفال بخدمة المولى (والذمية احق بولدها المسلم) سواء كان ذكرا اواتي (مالم يسقل الاديان و يخاف ان يألف الكفر) النظر قبل ذلك و احتمال الضرر بعده هدا به (و اذا ارادت المطلقة ان تفرج بولده من المسمر) الى مصر آخر و بينها تفاوت بحيث لا يمكنه ان بصرولده ثم يرجع في نهاره (فليس لها ذلك) لما في من الاضرار بالاب فجزه عن ﴿ ١١٩ ﴾ مطالعة ولده (الا أن تفرجه الى وطنها وقد كان الزوج تزوجها) اى

عقد علما (فیه) ای وطنها ولو قرية ڧالاصم كما ڧ الدر لانه النزم ذلك مادة لان من تزوج في بلد متصد المقام معالبا قال في المداية و اذا ارادت الحروج الى مصر غير وطنها وقد كان النزوج فيهاشارق الكتاب الى أنه أيس لها ذلك وذكر في الجيامع الصغير ان لهما ذلك وجه الاول ان الزوج في دار الغربة ايس الزاما المكث فيه عرفا وهذا احبع فالحاصل انه لابد من الامرين جميعنا الوطن ووجود النكاح وهذاكله اذاكان بين المصر بن تفساوت أما اذا تقداريا بحيث عكن الوالد ال بطالع ولده و سيت في مديه فلا بأس و كذا الجواب في القرشين ولو اشقلت من قرية المصر الى المصر لا بأس 4 لان

لايستمق بالولادة و امما يثبت لهم مادام الصغير بحنساج الى الحضانة فاذا استغنى عنها إِّ زَالٍ ذَلِكَ المِنْيُ ﴿ قُو لِهِ وَالْامِدُ اذَا امْتَهَا مُولَاهَا وَامَالُولَدُ اذَا امْتَقَتَ فَهَى فَالُولَد كالحرة) يبني في الحضانة (قو له وليس الامة وام الولد قبل العنق حق في الولد) لان الحضالة ضرب من الولاية ولاحق للاماء في الولاية ولان منافعهما على ملك المولى وبالاشتفال بالحضانة تنقطع خدمة المولى ثم المولى اذا اعتق ام ولده ولها منه ولد فهي أولى محنسانه قولد والذمية احق بولدهما من زوجها المسلم مالم بعقل الادبان ومخاف هليه ان يألف الكفر) سواء كان الولد ذكرا اوا ثي وصورته ان يسلم الزوج أفتقع الغرقة بينهما وكل وأحدمنهما بربدان بكون الولد عنده فهي احق به مالم يعقل الأديان لاله منى عفل عودته اخلاق الكفروني ذلك ضررعليه (قو له واذا ارادت المطلقة ال تخرج ولدها من المصر فليس لها ذلك الا أن تخرجه الى وطنها وقدكان الزوج تزوجها فيه) لاث الرجل اذا تزوج في بلد فالظاهرانه بقيم فيه فقد التزم لها المقام في بلدها وأذا ارادت ال تنقله الى بلدها وقد وقع النكاح في غيره فليس لها ذلك لانه لم يلزم المقسام في بلدها فلا مجوزلها التفريق بينسه وبين ولده من غير الترامه ولايجوز لما ايضًا أن تنقله إلى البلد الذي تزوجها فيه لانهدار غربة هذاكله أذا كَانَ بِينِ البلدين تفاوت اما اذا تقاربا بحيث عكن الاب ان بطلع على ولده و بيت في بيته فلا بأس به (قو له و على الرجل ان منق على الوبه و اجداده و جداته اذا كانوا فقراء وان غالفوه في دمنه) ويعتبر فهم الففر ولا يعتبر الزمانة و سواه كانت الاجداد والجدات من قبل الاب اومن قبل الام فان كان الان فقيرا والاب فقيرا الا انه صحيح البدن لم يجبر الابن على نفقته الا ان يكون الاب زمنا لا مقدر على الكسب فانه يشارك الامن في نفقته و اما الام اذا كانت فقيرة فانه يلزم الامن نفقتها و ان كان مصمرا وهيمغير زمنة لانما لايقدر علىالكسب واذا كانالابن بقدر علىنفقة احد ابونه ولا يقدر عليهما جيما فالام احق لانما لانقدر على الكسب وقال بعضهم الاب الحق لانه هوالذي يجب عليمه نفقة الابن في صغره دون الام وقبل يقسمها بينهما

فيه نظرا المصغير حيث يتخلق الحلاق الهل المصر وايس فيه ضرر بالاب و في مكسه ضرر بالصغير انخلقه باخلاق الهل السواد فليس لها ذلك (و) بجب (على الرجل) الموسر بسار الغطرة (ان ينفق على الويه واجداده وجدائه) سسواء كانوا من قبل الاب او الام (اذا كانوافقراء) ولوقادر بن على الكسب والفول لمنكر اليسار و البينة لمدعيه كافي الدر و في الخلاصة المحتار ان الكسوب يدخل الويه في نفقته اله وعليه الفتوى (وان خالفوه في دينه) اما الابوان فلفوله تعالى ﴿ وصاحبهما في الدنيا معروفا ﴾ ترات في الابوين الكافرين وابس من المعروف ان بعيش في نم الله تعالى ويتركهما بموتان جوعا واما الاجداد والجدات فلانهم من الآباء والامهات و لهذا يقوم الجد مقسام الاب عند عديمه هدايه (ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين الافزوجة والابوين والاجداد والجدات والولد وولد الولد) لما مران نفقة الزوجة بمقابلة الاحتباس واساغيرها فلتبوت الجزية وجزء المرأ في معنى نفسه فكما لا تمنع نفقة نفسه بكفر لا تمنع نفقة جزئه الاانهم اذا كانواحربيين لا تجب نفقتم على المسلم ولومستأمنين لنهينا عن برمن يقاتلنا في الدين كما في المهدايه (ولايشارك الولد في نفقة ابويه احد) لان لهما عمر ﴿ ١٣٠ ﴾ وهي على الكبير الذكور والانات الحديدة في ظاهر الديام المداهة المد

وان كان هرجل اب و ابن صغيرو هو لايقدر الاعلى نفقة احدهما قالاين احق و قبل يجمل بينهما وانكان له ابوان وهو لايقدر علىنفقة احدمنهما فافهمما يأ كلان ممه ما اكل واناحتاج الاب الي زوجة والابن موسر وجبعليه ان زوجه اوبشرى له جارية ويلزمه نفقتهما وكسونهما كما بجب نفقة الاب وكسونه فان كان اللاب ام والد لزمالان نفقتهما ايضا وان كان للاب زوجتان اواكثر لم يلزم الان الانفقة واحدة و مدفعها الى الابو هو يوزهها علمن ، وقوله ، والخالفوه في دينه ، يعني اذا كاناذ مين اما اذا كانا حربين لا تجب و ان كانا مستأمنين لانه منهي عن برمن بقاتلنا في الدين (قُولُه ولا تُجِب نَفقَة مَمَ اختلاف الدِّن الا الزُّوجَةُ والأوِّينُ والاجدادُ والجِّداتُ والولد وولد الولد) ولا تجب على البصرائي مفقة اخيه المسلم ولاعلى المسلم نفقة اخيه النصرائي لان النفقة متعلقة بالارث قال الله تعالى ﴿ وعلى الوارث مثل ذلك ﴾ غلاف العتق عند الملك لانه متعلق بالفرابة والمحرمية قال عليه السلام « من ملك ذار حم محرم منه عتق عليه ، (قو له و لايشارك الولد في نفقة ابوله احد) مثل أن يكون له اب غنى وابن غنى فنفقته على الابن دون الاب لان مال الابن مضاف الى الاب قال عليه السلام • انتومائك لابيك ، وهي على الذكورو الآناث بالسوية في ظاهر الرواية وهو العميم لان المني يشملهما ولوكان له ان واين اين فنفقته على الاين لانه اقرب وان كان الان صغيرا او معنونا فنفقة هؤلاء تقدر في ماله (فو لد والنفقة لكل ذي رحم محرم اذاكان صغيرا فقبرا اوكانت امرأة بالفة فقيرة اوكان ذكرا زمنا اواعي ففيرا او مجنونا فقرا فجب ذاك على قدر المراث) وقال الشافعي لأبحب النفقة الالوالدين والاولاد ثملايد منالحاجة والصغر والانوثة والزمانة والعمى تتحفقالهجز عن الكسب يخلاف الانون لانه يلحقهما ثعب الكسب والان مأمور بدفع الضرر عنهما فتجب ننقتهما مع قدرتهما على الكسب ولاتجب نغقة ذوى الارحام الاعلى الغني لائها صلة فاذا كان فقيرا فهو غر قادر على صلة الرحم واختلفوا في حد الغني في ذلك فقــال أو توسف هو مقدر بالنصاب و قال مجمد عا مفضل عن نفقة نفسه وهياله شهرا ولا معنى لاعتبار النصاب لان ذلك ممتبر في حقوقالله المالية وهذا حق آدمي فلا يعتبر فيه

بالسوية في ظاهر الرواية و هو العميم لان المعنى بشماهما هداله قال في الصميم وحواظهر الروانين عن ابي حنيفة و 4 اخذ النقيه الوالليث و به نعني و احترز به عن رواید الحسن عن ابي حنيفة انها بين الذكور والاناث اثلاثا اه (والنفقة) تجب (لكل دی رحم محرم) منبه (اذا كان صغيرا فقيرا او كانت امرأة) ولو (بالغة) اڈاکانٹ (فغیرۃ او کاڻ) ذوالرحم (ذكرا زمنا او اعی) و کان (نقیرا) لان المسلة في القرابة القربة واجبة دون البعيدة والفاصل أن يكون دارجم مجرم وقد قال الله تعالى ووعلى الوارث مثل ذلك و في قراءة ان مسمود وعلى الوارث ذي الرحم المحرم مثل ذاك ثم لابد من الحاجة والصفر

والانوثة والزمانة والعمى امارة الحاجة لتحقق المجز فان الفادر على الكسب غنى بكسبه بخلاف الابوين (النصاب) لا نفما الحقهما نحقهما تعب الكسب هداية قبر بالمحرم لا نفما الحقهما مع قدر تفما على الكسب هداية قبر بالمحرم لا نفما الحرمية بجهة الفراية ولذاقيدنا المحرمية بقولنامنه الرحم غير المحرما ون غير جهة الرحم كابن الم اذا كان الخامن الرضاع فأنه لانفقة له كافى البحر عن شرح العلماوى (ويجب ذفك) عليم (على قدر الميراث) لان التنصيص على الوارث تنبيه على اعتبار المقدار ولان الغرم بالغنم هدا به

(وتجب نفقة الابنة البالغة و الابن الرمن) و الاعمادًا كانوا فقراه (على ابو باللانا) على قدر مير الهما (على الاب الثلثان وعلى الام الثاث) لان الميرات الهما على هذا قال في الهداية و هذا الذي ذكر مرو اية الحتصاف و الحسن و في ظاهر الرواية كل النفقة على الاب قال الحبوبي و منفى و منى مليه صدر الشربعة و النسنى تعميم • واحل ان مسائل هذا الباب عاتمير فيه او لو الباب وقد اقضم شيخنا 4 شابطالم بسبق البهو لم يحم احدقبله عليه مأخوذ من كلامهم تصريحا او تلويحا جامع لغروعهم جما صحيحا عيث لا يخرج عنه شاذتو لاينادر منها فاذتو حاصله انه لاعتلو اما ان يكون الموجودين قرابة الولادو احدا او اكثرو الاول ظاهروهوائه تجب النفقة مليه والثانى اماان يكوئوا فروعافقط اوفروها وحواشي اوفروهأو اصولاو حواشي اواصولافقط او اصولا وحواشي فهذه سنة اقسام و بق قدم سابع تمة الاقسام العقلية و هو الحواشي فقط لذكره تميّما للاقسام و الناميكن من قرابة الولاد • النسم الاول و الثانى الفروع منطو الفروع مع الحواشى و المعتبر فيم الغرب و الجزئية دول الميراث فق ولدين لمالم والواحد همانصر اليا أو التي ﴿ ١٢١ ﴾ علهماسوية وفي بنتوابن ابن على البنت فقط وفي بنتو اختشقيقة

على البنت غطوق ابن نصرانی واخ مسلم علی الان فقط وفي ولد بنت واخ شفيق على ولدالبنت الترجعها الجزية معالتساوي فالفرب لاولادكل منهما بواسطة ، القمم الشالث والرابع إلغروع مع الاصول والغروع مع الامسول والحبواش والمتبر فيم الاقرب جزيدة قان لم يوجد فالترجيم فان لم وجد فالارث في أب وان عسل الابن لترجمه بانت وملك لابيك وكذا الام مم الان وفي جيد وابن ابن عل قدر المراث

النصاب وانما يعتبر فعالامكان فيمب ذاك على قدرالميراث كما اذاكان له جسد وابن ابن فيل الجد سدس النفقة والباق على ابن الابن وال كان له ام واخ او ام وحم نسل الام النلث والبساق على الاخ اذا كان لاب وام او لاب ولوكان الرجل ثلاثة اخوة متفرقون وله ابن صغير مصر اوكبير زمن فنفقته على اخيه من ابيه وامه وعلى اخيه من امه استداسا ونفقة الولد على الاخ من الاب والام خاصة وأو كان الاب مصرا زمنا وله ابن صغيروله اخ موسر فرضت نفقته على عمه واذا كانالرجل معسراوله زوجة والزوجة اخ،وسراجبراخوها على نفقتها وبكون ذلك دينا على الزوج بتبعه به اذا ابسر لان الزوج لا بشــاركه في نفقة زوجته احد ولوكان الرجل عم وخال فالنفقة على الم لانه وارث وان كان له خال وابن عم فالنفقة على الحال لانه ذو رحم عرم ولو كان له عمة وخالة وابن عم ضلى الحالة الثاث وعلى العمة الثلثان لان رحم أن الم غر كامل واذا كان له ثلاث اخوات متفرقات وابن عم فالنفقة على الاخوات اسداسا لإذالاخ من الاب لا يرث معلما (قوله وتجب نفقة الابن الزمن والابنة البالغة على الابوين اثلاثًا على الاب الثلثان وعلى الام الثلث) اعتبسارا للمراث وهذه رواية الخساف وفي ظهاهر الرواية كل النفقة على الاب (قولد ولا تجب نفقتم مع اختلافالدين) لبطلان اهليةالارث والضمر في نفشتهم راجم الى غير الابتةالبالغة والان الزمن كذا في المستصنى مدل عليه ما ذكر في شرح القدوري وبجر الكافر على تنقة أبنته المسلمة ويجبرالمسلم على نفقة ابنته النصرائية ووجهه ال هذاالرجم متأكد السداسا النساوى وعدم

المرجح والحواشي تسقط بالفروع لترجمهم بالقرب والجرئية فكا نه ج في (١٦) لم يوجد سوىالفروع والاصول • القسم الحنامس الاصول نقط فان كان فيم اب ضليه نقطو الافاماات يكون البعض وارثا و البعض غير و ارت اوكلهم وارثين فنىالاول بمتبرالاقرب جزئية فان نساووا فىالنرب ترجح الوارث فنى جد لاموجد لاب على الجدلاب فقط لترجمه بالارثو في الثاني اعتى لو كان الكل و ارثين فلارث فني ام وجدلاب علهما اثلاثًا في ظاهر الرو اية غانية • القسم السادس الاصول معالحواشي فان كان احدالصنفين غيرو ارث اعتبر الاصول وحدهم فيقدم الاصلوان كان غير الوارث في جدلام وعم على الجد وأذكان كل مهماوار ااعترا لارث نفي أم واخ عصبي على الام الثلث وعلى الاخ الثلثار وأذا تعدد الاصول فهذاالقهم بنوعيه يعتبر فيم مااعتبر في الفهم الحامس • القهم السابع الحواشى فقط والمعتبر فيم الارث بعد كو به ذار حم عرم و تما مه في رسالته في النفقات (ولا تجب نفةتم) اي ذوى الارحام (مع اختلاف الدين) لبطلال اهلية الارث

(ولا نجب كالنفقة (على الفقير) لانها تجب صلة وهو يستحقها على غير ، فكيف تستحق عليه يخلاف نفقة الزوجة وولده السعير لانه النزامها بالاقدام على المبقداذ المقاصدلا نتظم دو نها و لا يحمل في مثلها الاعسار هدا به قال في المختارات النوازل ال حداليسار هنا مقدر بالنصاب الذي تجب به صدفة الفطر وعن مجمد ما يفضل عن نفسه و نفقة عياله شهرا و الفتوى على الاول و هكذا في الهدا به و في الصغرى انه العجم و به يغتى و عليه مشى المحبوبي اله تحجيج (واذا كان الابن الفائب مال) عند مودع او مضارب أو مديون كامر (فضى عليه) بالبناء المحبهول (سنفقة ابو به) و ولده الصفار وزوجته كامر قربا و بيناوجهه (وان باع ابو متاحه في نفقته ماز عندا بي حنيفة بالمستحسانا (وان باع المفار لم يجز) و الفياس ال لا يجوز له سيم شي وهوقو للمما لانه لا يحد الله ولا يذله لا نقطاعها بالبلوغ و لهذا لا بملك حال حضرته و لا بحدث هو دين له سوى النفقة و لا بي حنيفة ال اللاب ولا يد المنا في مال الغائب و يبع المنقول من باب الحفظ و لا كذلك هو 177 كي المقار لا نهسا محصنة سند ما قيد بالاب

فَجِبِ صَلَّمُهُ مَعُ اخْتَلَافَالَدُنُّ ﴿ قُولُهُ وَلَا بَعِبِ عَلَى الْفَقَرِ ﴾ لانهــا تجب صلة والففر يستمقها على غرء فكيف تستحق عليه مخلاف لنفذالزوجة والولدالسغير وقد قالوا البالعيد لائجب عليه تفقذ ولدمالحز لائه لاولاية له عليه ولاندولا أكسسانه لمولاه وكدنا لاتجب على الحر نفقة ولده المملوك لانه ملك الغر ﴿ قُولُهِ وَإِذَا كَانَ لَلا نَ الفائب مال نمضي فيه بنفقة ابويه) ولاينفق مين ما ل الغائب الاعلى الابوين و الزوجة والولدالصقر وللاب أن ينفق على نفسه من مأله الابنالفائب أذا كان محتاجًا لاندله شهرة ملك فيماله (قوله قال باع ابواه متاعه في نفقتهما جاز عند إلى حنيفة) وانحا شولي البيم الآب دونالام اما الام اذا القردت لاتنولاه وقال أويوسيف وعجمه لابجوز سِمالاب لانه لاولاية له عليه لانقطاعهما بالبلوغ وقد قال محمد الدالفاضي لامدِم للابالمروض ولكن لابعترض عليه فيهما ﴿ قُولُهُ وَانَّ بَامَا الْمُقَارِلُمُ بَحْزُ ﴾ ﴿ يني بالاجاع (قو له وان كان اللان النسائب مال في د ابوله فانفقا منه لم الصنا.)} لانهما استوفيا حقهما (قوله فان كان، مال في د اجنبي والغق عليهما منه بغير اصر القاضي ضمن) لانه تصرف في مال الغير بغير ولاية فلزمه الضمان (فَوْ لِهِ وَاذَا عَسَارًا القاضي الولد والوالدين وذوى الارحام بالنفقة فضت مدة سقطت) لأن نفقتهم تجب كفاية للحاجة حتى لاتجب معاليسار وقد حصلت الكفاية بمضى المدة تخلآف نغفة الزَوْجَةُ اذَا قَضَى بِمَا لَانُهَا تَجِبُ مِع يَسَارُهَا فَلَا تَسْفَطُ ﴿ قُولِهُ الَّا انِّ يَأْذُنُ النَّاضِيَ ق الاستدانة عليه) لان القاضي ولاية عليه نسار اذنه كامرانغانب فيسر سا فَدْمَتُهُ فَلَانْسَقَطُ عَضَى المَدَّةُ وَكَانَاتُهُمُ الرَّجُوعُ بِهُ وَلَوْ أَنْ عَبِدًا صَغَيْرًا اعْتَنَّهُ مُولَاهُۥ ولا شي له نانه ينفق عليه من بيتالمال لانه ايسله قرابة اغنيــا. ﴿ فَوَلَّهُ وَعَلَّمُ اللَّهِ اللَّهِ

لان الام وسار الاقارب ليس لهم سع شيء الفساقا لانهم لا ولايةلهم اصلا في النصرف حالة الصغر ولا قالحفظ بسد الكبر كا في الهداله (وان كان للان النائب مال في يد الوله فانقفا منه) على انفسهما (لم يضمنا) ما انفقاء لانهما استوفيا حقهما لان تفقتما واجبة قبل القضاء على ما مر وقد اختذا جنس الحق هدانه (وال كالله) اي للان (مال في د اجني قانفق) الاجنبي (عليهما) اى الانوش (بغسر اذن الفاضي ضمن) لائه تصرف في مال القر بقر ولاية لانه نائب فيالحفظ لاغر

بخلاف ما اذا امرالقاضى لان امره ملزم لعموم ولايته و اذا ضمن لا يرجع على الفابض لانه ملكه (المولى) باضمان نظهر انه كان متبرط فيه هدا ه (واذا قضى الفاضى الولد والوالدين و ذوى الارحام بالنفقة قضت مدة) وطالت شهرا قاكثر (سقطت) نفقة بهك المدة لان نفقة هؤلاء تجب كفاية الحاجة حتى لا تجب مع البسار وقد حصات الكفاية بمضى المدة بخلاف نفقة الزوجة اذا قضى به الفاضى لانها نجب مع بسارها فلانسقط محصول الاستفناء فيا مضى هدا به قيد الله تبدأ المدة بشرق الترقيق مقدا حيث طالت المدة قاما اذا قصرت فلانسقط ومادون الشهر قصيرة فلانسقطة يل وكف لانسير القصرة دينا و الفاضى مأمور بالقضاء ولو لم تصر دينا لم يكن للامر بالقضاء بالنفقة قائدة لان كل مامضى يسقط فلا يمكن الدمر بالقضاء بالنفقة قائدة لان كل مامضى يسقط فلا يمكن المربع القائدة والا المنافية والم المائية والمنافقة والمنافقة والاستدانة عليه) اى على المفروض طليه لان الفاضى له ولاية عامة فسار اذنه كامر القائب فيصر دينا في ذمته فلا يستقط عضى المدة هدا به (و) بجد (على الفاضى له ولاية عامة فسار اذنه كامر القائب فيصر دينا في دمته فلا يستقط عضى المدة هدا به (و) بجد (على

المولى أن خقق على عبده وامنه) سواء في ذك القن والمدر وام الوليد والصغير والكبير (فان امتنم) المولى من الانفاق (وكان لهماكسب اكتسبا والفضا) على القسما لان فيسه نظرا الجسائين بقاء حياة المملوك ونقساه ملك المالك (وان لم يكن للماكسب) إن كان عبدا ذمنا اوجارية لانواجر مثلها (اجبر المولى على يعهما) ال كأنا محلاليهم لانهمامن اهل الاستمناق وفي البيم الفاء حقهما والفاء حق الولى بالخلف مخسلاف نفقسة الزوجة لانها تصمير دنا فكان تأخيرا علىما ذكرنا ونفقة الملوك لاتصير دينا فكون أبطالا ومخلاف سائر الحيوانات لانهاليست من اهل الاستمقاق فلاعبر على تفقيًا الا أنه يؤمريه فيما بينه وبين الله تعالى هداله قيدنا بكونهما محلا ابيم لانه اذا لم يحكونا علاله كدر وام ولدائرم بالانفاق لاغيركا فالدرر

المول أن ينفق عل عبده و امنه) لفوله عليه السلام في المماليك و انهم اخوانكم جعلهم الله نجت المديكم اطمموهم عا تأكلون والبسوهم عا تابسون ولاتعذبوا عبدالله ، وسوأه في ذلك النن والمدير وام الولد صغيراكان اوكبيرام، هونااوموجرا ويجب على المولى شراء الماء يعلمهارة لرقيفه ولا تجب نفقة المكاتب على سيده وأذاكا ن الرجل عبيد استحب له أن بسوى بينم في الطعام والادام والكسوة وتكون من غالب قوت البلد وادامه واذا ولدت امته فله ان يجبرها على ارضاع الولد يخلاف الزوجة لان لبنها ومناضهاك نان اراد ان يسلم الولد الى خيرهاو ارادت هي ارضاحه فله ذلك لانها ملكه وقد يريد الاستناع بها او خدمتها وقبل ليس له ذلك لأن فيه تقريفًا بينهما وبين وُلدها ﴿ فَوَلِهِ فَانَ امْنَعَ وَكَانَ لَهُمَا كَسِبِ اكْتُسِبًا وَانْفَقًا عَلَى انْفُسِهِما ﴾ لأن فيه نظر العالمين بقاء المملوك حيا وبقاء ملك المالك له وان لم بف كسسهما ينفقهما فالباق على المولي و اذا امتنع المولى من الاتفاق على العبد فللعبد ان يأخذه بيده من مال المولى ويأكل اذا لم يكن مكتسبا فان كان مكتسبا ليس له ذلك كذا في الحيط و ان كا ن السبد مشتركا فامتنع احدهما انفق الثاني ورجع عايه (قوله فان لم يكن لهما كسب اجبر المولى على نفقتهما او يعهما) وذلك بان يكون العبد زمنا والجارية لايوجرمثلها لان في يدوما المساء حفهما وحق المولى بالعوض ولايجوز للمولى تكليف العبد مالا بطيق من العمل ويستمب اذا استخدمه نمارا ان يتركه ليلا وكذا بالعكس ويستمب ان يأذن له بالقيلولة في أيام الصيف أذا أعيا على ماجرت به العادةو في العبد بذل المجهود في الحندمة والنسعة وترك الكسل ومن ملك ميمة لزمه علفهاوسقها فان امتنع من ذاكا إيجبر عليه لانها أيست من أهل الاستفاق ولاعبر على بينها ألا أنه يؤمرته ديانة فيما بينه وبين الله تعالى طربق الامر بالمروف والنبي عن المنكر اما بالانفساق واما البيع لان في رُك الانفاق وتعذيبا لها وقد نمي الني عليه السلام عن تعذيب الحيوال وعن ابي توسف أنه بجر على الانفاق علما والاول أصيح ويكر والاستقصاء في حلب لبيمة إذا كان ذلك يضر ما لغلة العلف ويكره ترك الحلب ايضا لانه بضر بالميمة ويستحب ان مقص الحالب إظفار واثلا بؤدم ا ويستحب أن لايأخذ من لبنها الا مافضل عن ولدها أمادام لايأكل غيره ويكره تكليف السداية مالا تطيقه من نقيل الحل وادامة السر وغيره وكذا اذاكان له تحليستحب ان بنق لها في كوارتها شيئاءن العسل ويستجب ان يكون ذلك في الشناء اكثر لانه تعذر علما الحروج في أيام الشنا. وان قامشي لندائها مفام المدل لم تعين عليه العاه العسل ولو كانت الدابة بين شربكين فامننع احدهما من الانفاق عليها اجيز على ذاك ﴿ مسئلة ﴾ قال في الواقعات رجل طلق امرأته طلاقا بائنا فجاء رجل البها وهي في العبدة وقال لها انا الفق عليك مادمت في المدة بشرط أن الزوجك أذا انقضت عدلك فرضيت فانفق هلما حتى مضت عديها ثم ابت ان تزوج به فله ان يرجع عليها بما الفق عليها بشرط فاسد وهذا اذا انفق

علمًا بهذا الشرط اما اذا إنفق علما ولم يشرط علما النزويج الكن به علمت عرة اله انفق لذلك فالعميم انه لابرجم علمها لانه مترع والله سيمسانه ونسالي اعلم

حم كتاب المتاق كي∞-

المتق في الغنة هو الغوة لانه ازالة الضعف وهو الرق والبات الغوة الحكمية وهي الحربة وانماكانت الحربة قوة حكمية لان ما بظهر سلطان المالكية ونفاذ الولاية والتمادة اذ الملوك لانقدر على شيء من هذا قال الله تمالي ﴿ عبدا عملوكا لايقدر على شيء ﴾ وفي الشرع مبارة من اسقاط المولى حقه عن علوكه توجه بصير به من الاحرار والاعناق مندوب اليه قال عليه السلام د اعا مؤمن اعنق مؤمنا في الدنيا اعنق الله بكل عضو منه عضوا منه من النار ، ولهذا استجسنوا أن يعنق الرجل العبد والمرأة الامة ليضفق مقالمة الاعضاء الأعضاء وعن ابي ذر قلت إرسول الله اي الرقاب خير قال • اغلاها ممنا وانفسها عنداهاما ، (قو لد رحمالة العنق بصحومن الحر البالغ العاقل) في ملكه شرط الحرية لان العنق يصمح الا في الملك ولا ملك للملوك وشرط البلوغ لانالصي ليس مناهله لكونه ضرار آظاهراو لهذا لاعلكه المولى عليه وشرط العل لان الجنون ليس من اهل التصرف وكذا اذا قال الصي كل علوك املكه حرا اذا احتلت لابصح لانه ليس باهل لقول ملزم وانما شرط ان يكون في ملكه لقوله عليه السلام • لاعتق فيما لا علك ان ادم » (قو لد و اذا قال لعبده او لامته انت مر اوعتبق ارمعتق اومحرر اوقد حررتك اواعتقتك فقدعتق نوى المولى العنق اولم نو) لان هذه الالفاظ صريح فيه فاغنى عن نبته قال في الكرخي الصريح على ثلاثة اضرب اخبار كفوله قد اعتقتك او حررتك و صفة كفوله انت حراوعتيق • و نداء كفوله ياحر ياعتيق يامعتق فان قال نويت انه حرمن العمل او نويت الكذب لم يصدق في الفضاء ويصدق ديانة وان قال ياحر واسمه حرلم يعتق لان مراده الاستمضار باسم علمولو زاحته امرأة في الطريق فقال تأخري بإحرة فبانت امته لاثمثق ولوقا ل لعبد مقل لن استقبلك آنا حر فقال العبد ذلك عتق الا اذا قال له سميتك حرا حينئذ لايعتق قال الوائليث هذا في الفضاء أما في ما ينه و بين الله لا يعتق في الوجهين اذا أراد له الكذب ولوقال لمن لامحسن العربيه قل لعبدك انت حر فقال ذلك وهو لابعلم انه عتق عتق ق الفضاء ولايمتن فيما بينه و بينالله تعالى وكذا في الطلاق ولو اراد الرجل!ن نقول شيئا فجرى على لسانه العنق وعنق واوقال العبـد اولاه وهو مربض الماحر فحرك رأسه ای نیم لایمنق وان قال لعبده نسبك حر اواصلك حر ان كان بعلم انه مسى لايمتق وأن لم يكن مسببا عنق و في الواقعات لايمتق من غير فصل وأن قال أنت دحره اوقال لزوجته انت •ط ال ق• فنهجى ذلك ان نوى 4 الطلاق والمنق وقعوالافلا ولم بجملوه صربحا (قولد وكذاك اذا قال رأسك حر اووجهك اورقبنك أوبدنك)

الطلاق لمناسبته النكاح مع كون الاعناق اقل وقوط (المتق)لغة القوة مطلقاهال عتق الفرخ اذا قوىوطار وشرها عبارة عن اسقاط المولى حقبه عن عملوكه بوجمه يصبر المموك به من الاحرار و (يقع) العنق (من الحر) لان العنق لايصيح الاق الملك ولاملك الملوك (البالغ) لان الصبي ليس من اهله لحكونه ضررا ظاهرا ولهذا لاعاكمه الولي عليه (العاقل) لان الجنون ايس باهل الصرف ويشرط أن يكون الملوك (في ملكه) اويضيفه اليه كان ملكتك فانت حرفلو اعنق عبىد غيره لانف وان ملكه بسده لفوله صلىالله عليه وسلم ولاعنق فيما لا علك ان آدم ، (فاذا قال) المولى (لعبده او امته انت حر او) عنق او (معنق او هنبق او محرراو قد حررتك اواعتفتك فقد عنق) العبد سواء (نوى المولى العنق اولم شو) لان هذه الالفاظ صريح فيه لانها مستعملة فيسه شرعا وعرفا فاغنى ذلك عن ألنية لانها انما تشرط اذا اشتبه مراد المنكلم وذالا

اشتباه فيه فلانشترط فيه النية (وكذاك) الحكم (اذا قال رأسك-ر اووجهك اورقبتك اوبدنك) حر (لان)

(او قال لامنه فرجك حر) لان هذه الالفاظ يعبر بهما عن جميع البدن وقد من فىالطلاق وان اضافه الى جزء ممين لايسربه عن الجلة كاليد والرجل ﴿ ١٣٥ ﴾ لابقع عندنا والكلام فيه كالكلام في الطلاق وقد بيناه هدايه (ولوقال

لاملت لی طلیك و نوی به الحرية حنق وان لم ينو لم يمثق) لانه كفاية لانه محتمل اله اراد لاملك لي علیك لانی بعنك و محتمل لاني اعتقتهك فلا خمين احدهما مرادا الا بالنية (و كذاك كنايات العنق) و هي ما احمّله و غيره كفوله خرجت من ملكي ولاسبيل لم عليك ولارق لي عليك وقد خليت سبياك لاحمال نني هذه الاشهاء بالبيم او الكتابة كاحماله بالمنق فلا شمين الا بالنية (و أن قال لا سلطان لي عليـك و نوى 4 العتق لم يعنق) لان السلطان عبارة عن اليد وسي 4 السلطان لقيام بده وقدستي المك دون البيد كا في المكاتب مخملاف فدوله لاسبيل لي عليك لان نفيه مطلف بإنتفاء الملك لان المولى على المكانب سبيلا فلهذا محتمل المنق هداله (وان قال لعيده (هذا انی) او لامشه ... ا هــذه لتي وكان محيث ولد مثله لمثله لماليل مابعده (وثبت على ذاك)

لان هذهالاشياء يسربها عن جميعالمدن وان قال رأسك حر اوجههك وجه حر او هالك بدن حر بالاضافة الانسنق وكذا اذا قال مثل رأس حر اومثل وجه حر اومثل بدن حر لايمنق وان قال رأسك رأس حر اووجمك وجه حر اوبدئك بدن حر بالننون عنق لان هذا وصف وليس مشبيه وكذا اذا قال فرجك فرج حر بالتنوين عنقت لما ذكرنا (قو له وكذا اذا قال لامته فرجك حر) عنقت لان الفرج بعبريه عن الجلة وفىالدير والاست روايتان والعميم لاتعتق وان قال لعبده ذكرك حراوفرجك حرفالصميم لايعنق وفيالدم روانتان أصمهما المنق والناضاف المنق الى هضو لابمربه عن جميع البدن لابعنق مثل بدك حر اورجاك اوساقك او فعدْك اوشعرك لم بعنق وان نوى ﴿ فَوَلَّمْ وَانْ قَالَ لَا مُكِّ لَى عَلَيْكَ وَنُوى مِهِ الحرية عتق وان لم نو لم يعتق وكذاك كنايات العنق) مثل خرجت من ملكي ولا سبيل لى عليك ولا رق لى عليك وخليت سمبيلك لان كل انفطة بحسل وجهبن ففوله خرجت مزملكل يحتمل بالهييم وبالعتق ولاسبيل لم عليك لاتك وفيت بالحدمة الاسبيل لى عليك بالموم والمقوبة ومحتمل لالك معتق وكذا أذا قال لامته قد اطلقتك ونوى المنسق لان الاطهلاق تغنضي زوال البد وقد تزول لده عنها بالمنق وغيره وهو مثل خليت سببك ولو قال لها طلفتك ونوى العنق لم نعنق لان الطلاق لايزبل البد وانما تغنضي القريم والرق بجشع مع القريم لانه قد يشسرى اخته من الرضاعة اوجارية قد وطئ امها او منتها فلم يكن القريم دلالة على العنق و ال قال فرجك على حرام رند المتق لم نستق لما ذحكرنا (قو له وان قال لاسلطان لي عليك ونوى العنق لم نعنق) لان الساطان عبارة عن البد وسمى الساطان. لفيام ده و قد سِق اللك دون البدكا في المكانب فكا نه قال لا بدلي عليك بخلاف مااذا قال لاسبيل لى عليك ونوىء المتق فانه يعتق لان نقيه مطلقا أنما يكون بانتفاء الملك الا ترى أن المكاتب على المولى سمبيلا فلهذا محتمل العنق وأن قال لاسبيل لم عليك الا سبيل الولاء عنق في القضاء ولم يصدق على صرفه عن العنق لانه لما نفي السبيل عنه واثبت الولاء والولاء منتضى الحرية علم انه اراد ذلك فلابصدق على غير، وقبل بدن في انقضاء قال في الوائمات اذا قال عنفك على واجب لابعثق (قُو له وال قال هذا اني وثبت على ذلك عنق) وكذا اذا قال لامته هذه بذي او ابي ارقال لعبده هذا ابي اوعى او عالى فهذمالالفاظ يقع برا العنق ولايحتاج الىالنية فان قال قد نوبت ١ الكذب صدق ديانة لاقضاء • وقوله • ثبت على ذلك • معناه اذا كان يولد مثله لمثله ثم اذا لم يكن لَعَبِدُ نَسِبُ مُعْرُوفَ بِثَرِتُ نَسِبُهُ مِنْهُ وَبِمِنْقُ وَأَنْ كَانْ لِهُ نَسِبُ مَعْرُوفَ لَا نُتُبِثُ نَسِبُهُ منه و بعنق وقبل معنى قوله و نثبت على ذلك اى لم هل از شاءالله متصلا وقبل احترز

قال في الفيح قيل هذا قيدائفاق لامعتريه ولذا لم يذكره في البسوط وفي اصول فنر الاسلام الثبات على ذك شرط لتبوت النسب لاالعتق ويوافقه ما في الحيط و جامع شمس الائمة والمجتبي هذا ايس قيد حتى لوقال بعد ذك اوهمت او اخطأت بعتق ولايصدق اه (اوقال هذا مولاى او) ناداه (يامولاى عتق) لان لفظ المولى مشترك احدمعانيه المنتق و في العبد لايليق الا هذا المعنى فيعتق بلانية لانه الحمق بالصريح كقوله ياحروياعتيق كافي الدرثم في دعوى البنوة اذا لم يكن للعبد نسب معروف يثبت نسبه منه واذا ثبت النسب عتق لانه يستند الى وقت العلوق ﴿ ١٣٦﴾ وان كان له نسب معروف لايثبت

بذلك عن من لا يولد مثله لمثله ولوقال لعبده هذا ابي ومثله لا يلد مثله عتق عند ابي حنيفه وعسدهما لاينتق ولو قل لعبد غيره هذا أبي من الزناء ثم اشتراء عتق عليه ولا يُنبت نسبه ولواشترى اخاه من الزناء لايستق عليه فان كان الاخ للام عتق ولواشترى المملوك ولد. لايمتق عليه فان اشترى ذا رحم محرم منسيد. عتق فان كان على العبد دين مستغرق فاشترى ابن مولاه لم يمتق عند ابي حنيفة ويمتق عندهما فاما المكاتب اذا اشترى ابن مولاه لم يمتق اجاءا فان اشترت المكاتبة اسها من سيدها عتق وانقال السده هذا ابنتي قيل يمتق عنــد ابي حنيفة وعنــدهما لايمتق وقيل لايعتــق اجاعا (فَوْ لِهِ اوهذا مولاي اويا مولاي عتق) وكذا اذا قال لامته هذه مولاتي وان قال عنيت به الكذب صدق ديانة لاقضاه ثم في قوله هذا تؤلاى لا بحتاج إلى سد لاندالتمق بالصريح وكذا يامولاي لان النداء بالصرع لاعتاج الى النية كقوله ياحر ويا عتيق ثم الحرية لايقم بالسداء الا في ثلاثة الفاظ ياحر ياعتيق يا مولاي فان قال باسيدي إمالكي لايتسق (فو له وان قال بإ ابني يا اخي لم يعتق) لان هذا اللفظ في العادة يستعمل اللاكرام والشفقة ولا يراد به التمقيق وان قال يا ابن بالضم لم يتسق لانه كما اخبر فانه ابن ابيه (فو لد وان قال لغلام له لايولد مثله لمثله هذا ابني عتق عليه عند ابى حنيفة) و عندهما لايمتق والكلام في قوله هذا ابي او جدى او هذه امي كالكلام في قوله هذا ابني على الخلاف و اما اذا كان يولد مشله لمثله الا انه معروف النسب فانه يمتق أجاعا ولم ثبت النسب الما وقوع المتق فانه اقر عا لايستعمل منه لائه يحقل أن يكون مخلوقًا من مائه بأن وطئ بزناء أوبشبة وآنا لم ثبت نسبه لانه مسقق لمن هومنسوب اليه وان كان مثله يولد لمثله ولابعرف له نسب عتق عليه ويثبت نسبه منه لانه اقر بمكن على فسه وهوالحصم فيه فقبل اقراره وقولنا وهوالحصم فيه احتراز عا أذا قال هذا اخي وأذا قال لعبده وهو صبي هذا جدى فهو على الخلاف وقبل لاينتق اجاءا لان هذا الكلام لاموجيبله فيالملك الا يواسطة وهوالابوهي غير أابنة في كلامه فتمذر أن يجبل عجازا عن الواجب بخلاف الابوة والبنوة لازلهما موجبا فىالملك منفيرواسطة ولوقال هذا اخى لايعتق فىظاهرالرواية وعنابى حنيفة ينتق ولوقال لسبه هذه متى قبل هوعل الخلاف وقبل لاينتق بالاجساع لان المشار اليه ليس من جنس المسمى فتعلق الحكم بالمسمى وهو معدوم فلا يعتبركذ في الهداية ولوقال لعبده انت حرة اوقال لامته انت حرعتق كذا في الواقمات ولوقال لامرأته وهي معروفة النسب وهي تولد لمثله او اكبر سنا منه هذه بنتي لم تقع الفرقة بذلك كذا فيشرح المنار (فو له وان قال لامته انتطالق بنوى الحرية لم تعتق) لان الطلاق

نسبه للتعذر ويعتق اعالا للفظ في محازه عند تمذر الحققة (وإن قال) لعبده (یابی اویا اخی لم يمتق) لأن مدا اللفظ في المادة يستعمل للاكرام والشفقة ولأبراديداليمقيق قال فىالتعيم وحداظاهر الروايةوفيرواية شاذةعن الأمام اند يعتق والاعتماد على ظاهر الرواية قاله فيشرح نجم الأنمة ومثله في الهدايد اه (وان قال لغلام له كبير محيث (لا يولد مثله) اي الغلام (لمثله) اي المولى (هذا : الى عتق عليه عنيد ال حنيفة) علا بالمجاز عند تعذرالحققة كامروقال ابويوسف وعجد لايعتق لانه كلام محال فيلغو وبرد قال الاسبيمان في شرحه العقيم قول أي حنيفة واختاره المحبوبي وغيره تعميم (واذا قال المولى لامته انت طالق) اوبائن (سنوی) مذلك (الحرية لم تعتق) وكذا سائر الفاظ صريح الطلاق وكناياته وذلك لأن ملك

اليمين اقوى من ملك النكاح وما يكون مزيلا للاضف لايلزم ان يكون من يلا للاقوى بخلاف المكس كا (صرع) سبق فى كنايات الطلاق ولان صريح الطلاق وكناياته مستعملة لحرمة الوطئ وحرمة الوطئ لاتنافى المملوكة فلايقع كناية

سريح في إبد فل يقم مدالتق وان نواء كا لوقال انت على كظهر اي ونوى به المتق لمُ تُمْتِقُ وَكُذَا لَوْقَالُ انْسُهَا إِنْ الْوَنْحُمْرِي وَيُوى بِدَالِمُنْقُ لَمْ تَمْتَقُ وَلاَنْهُ نُوى مَالَا يُحْتَمُهُ لفظه لانالاعتاق لفة أثبات القوة والطلاق رفع القيد وهذا لانالمبد الحق بالجادات والاعتلق محيي فيقدر ولاكذلك المنكوحة فانهاقادرة الاان قدالنكاح مانع وبالطلاق برتفع المانم فتظهر القوة ولا خفاء أن الاول لقوى لأن ملك اليمين فوق ملك التكام فكان اسقاطه اقوى واللفظ يصلم عازا عنماهودون حقيقته لاعن باهوفوقه فلهذا المتنع فيالاعتاق (فوله وإن قال لعبده التمثل الحر لم يعتق) ولونوى كذا في خزانة الغقه ولان المثل استعمل المشاركة في بعض الماني عرفا فوقع الشك في الحرية (قو لد وان قال ماانت الاحرعتق) لان الاستثناء من الني أثبات على وجه البّأكيد للاثبات كافي كلة الشهادة واثبات الحرية عتق وان قلل ماانت الامثل الحر لم يعتق وان قالمالي حروله عبيد لم يعتقوا وان قال عبيد الدنياكلهم احرار ولم ينو عبده لم يعتق عند إيربوسف وانقال اولاد آدم كلهم احرار لاينتق عبده اجاعاكذا في الواقعات ولو عَلَلُ لَثُوبُ خَاطَهُ عُلُوكُهُ هَذُهُ خَاطَةً حَرَّ لَمْ يُعِتِّقُ لَانُهُ ارادُ التَّشْبِيهِ وَلُوقَالَ السِّيدُهُ أذا شتمتك فانت حر ثم قالمله لا بارك الله فيك لم يستق لان هذا ليس بشتم بل هودعاه طبه ولوجم بين عده وبين من لايقم عليه المتق كالبيمة اوالحائط اوالسارية فقال عبدي حراوهذا اوقال احدكاحر عتق العبد عند الى حنيفة وعندهما لايعتق وأنقال ألعبده انتحر اولا لاينتق اجاعا وانقال لعبده وعبد غيره احدكا حرلم ينتق عبده أجاعا الا بالنية لأن عبد الفير يوصف بالحرية من جهة مولاه وقد يجوز أن يكون أوقع حرية موقوفة على اجازة المولى وكذا اذا جم بينامة حية وامة ميتة فقال انت حرة اوهذه اواحد كاحرة لم تعتق امته لان الميتة توصف بالحرية فيقال ماتت حرة وماتت امة فلا تختص الحرية بامته وانبال لجدار انت حر اوعبدي عتق العبد عند أبي حنيفة لانه خير نفسه فيها قلا فرق بين تقديم العبد اوالحائط ولوجع بين عبده وبين حرفقال احدكماحر لايمتق عبده الابالنية وان قال لمبدء انت حر اليوم اوغدا لايستن مالم بحيُّ غدوان ظلماليوم وغداعتق اليوم ولم يفرق أنه أذا قال اوغد فقد اوقم المتق في أحد الوكتين لافيهما جيما فلو اوقيناه في اليوم كان وأتما في الوكتين جيمالانه أذا عتق البوم عتق غدا ولوةالماليوم وغدا فقداوتمه فيالوكنين جيما فادلوتم فياليوم كان واقسا في الند واذا وقم في الند لأيكون واقبا في اليوم واذا قال انت حر اذا قدم فلان اوفلان فقدم احسدهما عتق لانه علقه باحدهما وقد وجد واذا قال انت حر أذا قدم فلان اواذا جاء غد فان قدم فلان قبل عبي الفد عتق واذا جاء عُـد اولا لايبتق حتى يقدم فلان وعن ابي يوسف أنه يمتق والاصل فيه أنه أذا جم بين فمل ووقت وادخل بينهما حرف او نان وجد الفيل اولا يقم وان وجد الوقت اولا لايقع حتى يوجد الفعل وعن ابي يوسف يتعلق باسقهما وجودا واذا قال لامرأته

عنه كافى الاختيار (وان قال لمبده انت مثل الحر لم يستق) لان مثل يستعمل المشاركة فى بسض المعانى عرفافوقع الشك فى الحرية فلم تثبت (وان قال) له (ماانت الاحرعتق) لان الاستثناء من النبى اثبات على وجد الشأكيد كافى كلة التوحيد

(واذا ملك الرجل ذارح) ولادا اوغيره (محرم منه) اى الرحم كامر (عتق عليه)قال في الهداية وهذا اللفظ مروى عن رسولالله عليه وسلم واللفظ بعمومه ينتظم كل قرابة مؤيدة بالمحرمية ولادا ﴿ ١٢٨ ﴾ اوغيره اهم لافرق بين كون

انت طالق اليوم وغدا تطلق في اليوم واحدة ولا تطلق فيالف الا اذا قال عنيث فىالند اخرى ولوقل عدا واليوم طلقت فىاليوم واحدة وفىالند اخرى لانعطف اليوم على الند لايصم فكان ذلك للاستيناف (فولد واذا ملك الرجل ذارح محرم منه عتق عليه) سواء ملكه بالارث اوبالشراء اوبالهبة اوبنير ذلك وسواء كان المالك صغيرا اوكبيرا أوعبسونا لان عتقهم بالملك وملك هؤلاء صميم وكذا الذم اذا ملك ذارج محرم منه عتق عليه لائه من اهل دار الاسلام واما اذا ملك الحربى ذارحم عرم منه في دارالحرب لم يمنق عندهما وقال ابويوسف يمتق وأن اعتق الحربي عبدا حربيا فيدار الحرب لم يمتق عندهما وقال ابويوسف يمتق ولو اعتق الحربى عبدا مسلما اوذميا فيدارالحرب عتق اجاعا ولودخل المسلم دار الحرب فاشترى عبدا حرسافاعتقه هناك لايعتق عند الىحنيفة مالم نخلسبيله وعندابو يوسف يعتق بالقول وقول مجد مضطرب ولواشترى المملوك ولده لايعتق لأنه لاملكله فان اشترى ذارحم غرم من مولاء عتق ألان المولى ملكه فان كان على العبد دين مستفرق فاشترى ابن مولاه لمهيتق عندابى حنيفة علىاصله لانهلايملك ويستق عندهما لانه ملكه فاماالمكاتب اذا اشترى ابن مولاً. لايعتق اجماعاً لان المولى لايملك أكساب المكاتب (فولد واذا اعتق الرجل بمض عبده عتق ذلك البمض وسعى فينقية قيمته لمولاه عند ابى حنيفة وعنــدهما يعتق كله) وصورته ان نقول نصفك حر اوثلثك او ربعك يعتق ذلك القدر عند ابي حنيفة ويسمى في الباقي وعندهما يعتق كله ولاسعاية عليه وان ذكر جزأعهولاكا آذا قال بعضك حر اوجزؤمنك حرفىندهما يعتقكله وعندابي حنيفة يؤمر بالبيان وان قال سهم منك حر فانة يعتق كله عنـــدهما وقال ابو حنيفة يعتق سدسمه ثم الاصل أن الاعتاق يتجزى عنده فقتصر على ما اعتق وعندهما لايتجزى فاصافته الى البعض كامنافشه الى الكل لان الاعتاق اثبـات العتق وهو قوة حكمية واثباتها بازالة مندها وهوالرق الذى هومنعف حكمي وهما لايتجزيان فصار كالطلاق والعفو عن القصاص والاستيلاد ولابي حنيفة ان الاعتاق اثبات المتق بازالة الملك اوهو ازالة الملك لان الملك حقه والرق حق الشرع وحق التصرف مايدخل تحت ولاية التصرف وهو ازالة حقمه لاحق غيره قال في المصنى الاعتاق عنمد الي حنيفة ازالة الملك وهو عبارة على القدرة على التصرفات وهومتجز ثبوتا وزوالا لماعرف فيبيع النصف وشراء النصف لكن يتعلق به حكم لايتجزى وهوالعتق وهوغير متجز لانه عبــارة عن قوة حكمية يظهربها سلطان المالكية وتعاد الولاية والثهادة وألقوة لايتجزى الا أنه لايتصور أن يكون بعض الشخص قويا وبعضه منعيفا وهذا كأعضاء الومنوء فانها متجزية ويتبلق بها اباحة الصلاة وهي غيرمتجزية وكذلك عدد الطلاق للحريم فاذا كان كذلك فبا عتاق البعض لا يُتبتشى من المتق فلا يزول شي من الرق

الملك بشراء او ارث او غيرهماولابين كون المالك صغيرا اوكبيرا بحنونا او عاقلاذميا اومسلما لاندعتق بسبب الملك وملكهم معيخ كافي الجوهره (واذااعتق المولى بعض عبده عتق ذلك البمض) الذينس عليەنقط (وسعى في نقية قيمته لمولاء) لاحتباس مالة البعض الباقي عند العبد فله ان يضمنه كا اذا حبت الرع في ثوب انسان والقته فيصبغ غيره حتى انصبغ به نعلى صاحب الثوب قيمة صبغ الآخر موسراكان اومسرالما قلنا فكذا هنا الاان السد فقير فيستسميه ويصير عنزلة المكاتب غير اله اذا عجز لارد الى الرق لأنداسقاط لاالي احدفلا مقبل الفسخ مخللاف الكتابة المقصودة لأسا عقد بقيال ويفسخ كافي الهداية وهذا (عند ابي حنفة) لنجزى الاعتاق فقنصر على مااعتق (وقال أبوبوسف وعجد يعتق كله) لعدم تجزيه عندهما فاضافة العتق ألى البعض كامنافته الى الكل فيمتق كله قال في زاد الفقهاء الصيم قول الامام واعتمده المحبوبي والنسني وغيرهما تصيم

(واذا كان العبد بين شريكين فاعتق احدهما نصيه)منه (عتق) عليه نصيبه ثم لا علمو المنق من ال يكبون منوسرا او معمرا (فال كان المعثق موسرا) وهو ال يكون مالكا ليوم الاعتماق قدر فيمة نصيب الآخر سبوي ملبوسه و قوت نومه فی الاصم كما في الدر عن الجنى وفي التعميم وعليه عامة المشاع وهوظاهر الرواية اه (فشريكه بالخيار) بين ثلاثة أشباء وهي أنه (أن شاء اعتق كما اعتق شريكه لقيام ملكه في الباقي ويكون الولاء لهما لصدور العتق منهما (و أن شاء ضمن شريكه فية نصيبه لانه جان عليه بافساد الصيبه حيث امتنع عليه البيسع والهبة وغر ذلك عاسوى الاعتاق وتوابعه والاستسعاء وبرجع المثق عاضمن على العبد و الولاء الممثق في هذا الوجه لان العنق كله من جهته حيث ملكه بالضمان (و أن شاء استسمى العيد) لما بينا ويكون الولاء ينهما الصدور المثق مهميا

لان سنغوط الرق وثبوت العنق حكم بسنقوط كل الملك فاذا سنفط بعضه فقد وجد شطر علةالمتق فلايكون حرا اصلا فيشهاداته وسائر احكامه وانما هو مكانب لاباع ولا يوجبالا انه اذاعجز لا يرد في الرق تحلاف الكتابة المفصودة وأنما قلنا أن الاهناق ازالة الملك قصدا لان الملك حق العبد والرق حق شرع لان ضرب الرق عليمه الحبازاة علىالاستنكاف عن الاسلام وعن الانقياد والنعبد لله تعمالي فجوز على ذلك بضرب الرق عليه والجزاءحق لله تعالى والانسان لا غكن من ابطال حق الغير قصدا و غيكن منه ضمنا الاترى الدالمبيد المشرك اذا اعنق احدهما نصيب صاحبه لا مجوز ولو اعتق نصيبه تعدى الى نصيب صاحبه وقال الو يوسف و محدالاعتاق اثبات العنق وازالةال قالاعسلام اثبات الملم وازالة الجهل وكلاهما غير مجز لان الرق عقوبة والعقوبة لا تصور وجوبها على النصف لان الذنب لا تصور من النصف دون النصف ومالا يَجْزِي أَذَا ثَبِتَ بَعضه ثبت كله كالطلاق فظهر أن الملك مُجْزُ أجاما والاعتساق مختلف فيه والاختلاف فيه بنا على انه ازالةالملك ام اسبات العنق فعنده ازالة الملك قصدا والرقاضمنا وتبعاو عندهمااثبات العتق و زيل الرق قصدا والملك تبعا فاحكم هذا الاصل و احفظه ففيه فقه كثير * وقوله • عنق ذلك البعض • بغير سعاية * وقوله • وسعى في نقمة قيمة لمولاه ، استسم عنزلة المكانب عند أبي حنيفة حتى بؤدى السعاية أما الي المتق اذا ضمن و اماالي الآخراذا اختار السعاية لان الرق باق و آنما يسعى انخليص رقبته من الرق كالمكاتب فلا يرث و لا يورث و لا تجوز شهادته و لا يتزوج و له خيار اللهمتقه لان المكانب فابل للاعتاق الا أنه نفسارق المكانب من وجه و احمد و هو أنه أذا عجز لا يرد فيالرقلان المهني الموجب للسعاية وقوع الحرية في جزء منه وهذاالمعني موجود بمدالهز وقال ابر يوسف ومجدالمستسعى عنزلة حر مديون لان العنق وقوع في جميعه واتما يؤدى دينه مع الحرية فهو كسائر الاحرار ثم المستسعى عند ابي حنيفة على ضربين كل من بسمى في تخليص رقبته فهو كالمكاتب وكل من بسمى في بدل رقبته الذي لزم بالمنق فهو كالحرق احكامه كالمرهون والمأذون اذا اعتقا وعلىالمأذوندين والامة اذااعتقها مولاها على أن يتزوجها قابت فانها تسعى في قَيْمًا وهي حرة (قُولُه واذا كان العبد بين شريكين فاعتق احدهما نصيبه عنق) يعني اذا قال نصيبي منك حرا وقال نصفك حر او انت حر اما اذاقال نصيب صاحبي حر لابعتن اجماعا (قوله فان كان موسرا فشريكه بالخبار عند ابي حنيفة ان شاءاعتق و ان شاء ضمن شربكه فيمة نصيبه وان شاه استسعى العبد) المعنق اذاكان موسرا فلشريكه ثلث خيارات عند ابي حنيفة أن شاء اعتق كما اعتق شريكه لقيام ملكه في الباق اذالاعتاق عنده بتجزى ويكون الوَّلاء النَّهُما وانْ شاء ضعنه قيمة نصيبه لانه اتلفه عليه لانه لا مقدر ان خصرف فيه بالبيع والهبة وخر ذاك بما سوى الاعناق وتوابعه ومتى ضمنه فالولاءكله الضامن لانه عنق على ماكمه حين تملكه بالضمان و ان شاء استسعى العبد لان بسار المعنق لا عنم

(و ان كان المتق مصرا فالشريك بالحيار) بين شيئين ان شاءاعتق لمقاملكه و (ان شاء استسعى العبد) لما بينا والولاء بدنهما فى الوجه بين و ليس له تضمين المعتق لا نه صفر اليدين و هذا عندا بى حنيقة (و قال ابويوسف و محمدايس له الا الضمان) الممتق (مع اليسار و السماية) له بد (مع الاعسار) قال فى الهدابه و هذه المسئلة ﴿ ١٣٠ ﴾ تبنى على حرفين احدهما تجزى

السماية عند ابي حنيفة واي الوجهين اختار الشربك من المنق اوالسماية فالولاء بينهما (فو له وان كان المنق معمرا فالشربك الخيار عند او حنيفة ان شاءاعتق وان شاء استسعى العبد) وليس له التضمين والولاء بدنهما في الوجهين (قوله وكال ابو يوسف و محمد ليس 4 الضمان مع البسمار اوالسماية مع الاعسار) لان المعنق اذًا كان موسرا فقد و جب له الضمان عليه وليس الذي لم يُمتَّق أن يستسعى العبد مع يسار المنق عندهما ثم اذا ضمن المنق ليس له أن رجع على المبد عندهما والولاء المعتق لان العنق كله من جهنه لعدم النجزى عندهما والكان مصرا فايس له الا السعاية والولاء فيالوجهين جيماعلى تولهما المعتق لان العبد عنق باعتاقه وانتقل نصيب شريكه اليه يمني بالوجهين مواسرا كان اوممسرا ثم لاترجع المستسعي على المعنق عا ادى بالاجماع لا نه سمى افكالارقبته لااقضاء من على المتق اذلاشي، عليه لعسرته يخلاف المرهون اذا اعتفه الراهن المسر فانه بسسمي في الأقل من قيمته ومن الدن و برجم على الراهن بذبك لانه يسمى في رقبة قد فكت اويقضى دينا على الراهن فالهذا رجم عليه و لوكا ن العبد بين ثلاثة فاعتق احدهم نصيبه ثم اعتق الثاني بمده فلانالث ال يضمن الاول اذاكان موسرا هند ابي حنيفة وان شاه اعتق ليساونه وان شاه استسعى العبد وليس له أن يضمن الشاني لا نه ثبت له حق النقل الى الاول وذلك النقسل خلق به حكم الولاء والولاء لايلحفه الفسيخ ثم اذا اختار تضمين الاول فللاول ان بمتن لان السهر انتقل اليه وان شماء استسمى العبد لانه قام مقام المضمن وليس له ان يضمن المنق الناني لان الملك لم يكن له أن يضمينه وقد قام هــذا مقامه وهــذا كله قول ابي حنيفة اما على اصلحما لما اعتق الاول عنق جميم العبد فعنق الثاني بأطل ثم معرفة اليسار هو أن يكون المنق مالكا لمندار قيمة مابق من العبد قلت أوكثرت بعني أذا كان له من المال او العروض مقدار قيمة نصيب شريكه نانه يضمنه و أن كان علك اقل من ذلك لايضه، وهوالمدر الراد بالخبر لانه لايفدر على تخليص العبد لتعتبر القيمة في الضمان والسعابة يوم المعتق لان العتق سبب المضمان وكذا سا ل المعتق في بساره واعتباره ابضا يوم العتق (قول واذا اشترى رجلان ابن احدهما عتق نصيب الاب ولاضمان عليه) سواء علم الآخر وقت الشراءانه ابن شريكه او لمبيلم في ظاهر الرواية (فو له و كذك اذا ورثاه) يني بعني نصيب الاب و لاضمان عليه (فو لهو الشرك بالخيار ان شاء اعتق نصيبه وان شاء استسمى العبد) وهذا كله عندابي حنيفة وعندهما في الشراء يضمن الاب نسف فينه ال كان موسرا فال كان معمرا سعى العبدق نسف قينه اشريك ابيه سواء علم اولم بعلم واما فى الارث فلايضمن قولا واحدادا انماالواجب

الاعتباق وقدمه عل ما ميناه و الثاني في أن يسار المنق لاعنع السعاية عنده و مندهما عنم ام قال جمال الاسلام في شرحه العميم قول ای حنیف و مشی عليه البرهائي والنسني وغرهما تعميم (واذا اشتری رجلان ان احد هما عنق) من الان (نصيب الاب) لا له ولك شبقص قربه (ولاضمان علمه) ای الاب لان الشراء حصل بقولهما جيعا فصار الشربك راضيا بالمتق لان شراء القربب اعناق فصار کم لواذن له باعتاق نصيبه صرمحاحيث شاركه فيماهو علة المتق و هو الشراء ولاعتنف الجواب بينالم وعدمه وهوظاهر الرواية عنه لان الحكم مدار على السبب كا في الهداه (وكذك) الحكم (اذاورنا) لانه لم بوجد منه فعل إصلا (فالشريك بالخيار) بين شيئين (ان شاء اعنق نصيبه وان شاء استسعى) العبد والولاء يدنهما في الوجهين كامر

وهذا عند ابي حنيفة ايضا وقالانى الشراء يضمن الاب نصف قيمنه ان كان وسرا وان كان مصرا سبى (نيه) الان فى نسف قيمته لشريك الاب وعلى هذا الحلاف اذا ملكاه بهة اوصدتة اووصية وقد علت ان السحيح قول الام

من الشريحكين على) شريكه (الآخر بالجرية) ف نصيبه وانكر الآخر (سمع العبد لكل واحد منهما في نصيبه موسرين كانااو مصرين) او مختلفين (عندابي حنفة) لان كل واحد منهما نزيم ان صاحبه اعتق نصيبه وان لهالتضمن اوالسماية وقد تسذر التضمين لانكار الشربك فتعين الاستسعاء والبولاء لهما لأن كل منهمها بقول عنق نصيب ماحى عليه باعتاته وولاؤه له وعنق نصيبي بالسماية وولاؤملي (وقال ابو وسنف ومجد ال كانا موسرين فلا سعاية عليه) لان من اصلهما أن السعاية لا تثبت مع اليسار فوجود اليسار من كل منهما ابراء للمبد من السماية (وان كانا مسرين سعى للمسا) لأن في زعهما أن الواجب هو السعاية دون الضمان العسرة فإيكن اراء العبد من السعاية فيسعى لهما (وان حكان احدهما مبوسرا والآخر مسرا سعى الموسر ولم يسم المسر) لما علت قال الامام ابو المعالى في شرحـه التحييم قول الامام واختساره الحبوبي والنسـني والموصلي ومسـدر الشربعة تتحييم

فيه السعاية لأغير وعلى هذا الحلاف اذا ملكاه مبية او صدقة او وصية نعنده لا يضمن من عنق عليه لشربكه شيئا ويسمى العبد في نصيبه وعندهما يضمن الذي عنق عليه نصيبه اذا كان موسرا * وقوله • وكذلك اذا ورثاه ، صورته امرأة اشترت الن زوجها ثم ماتت من زوجها وعن اخما وكذا اذا كان للرجلين ان عم ولابن الم جارية نزوجها احدهما فولدت ولدائم مات ابن الم عنق نصيب الاب ولا ضمان عليه (قو له واذا شهدكل واحد من الشربكين على الآخر بالحربة سمى العبد لَمُكُلُّ وَاحْدَ مُعْمَا فَيُنْصِيهِمُوسِرِ مِنْ كَانَا اوْمُصَّرِينَ عَنْدُ أَبِّي حَنَّفَةً ﴾ لأن كل واحد منهما نزع ان شريكه اعتقمه و ان له الضمان او السماية وقد تعذر الضمان حيث لم يصدقه صاحبه ف ذلك فبفيت السماية ولا فرق عنده بين اليمار والاصمار فىالسعابة والولاء للما جيما لان كلا منهما مقول عنق نصيب صاحبي عليه باعتاقه وولاؤ. لهو عنق نصيبي بالسماية وولاؤ، لي ﴿ قُو لَمْ وَقَالَ ابُو بُوسَفَ وَمُحَمَّدُ أَذَا كَانَا موسر من فلا سعابة وأن كانا معسر من سعى لهما) لأن من أصلهما الدالسعابة لاثبت مع البسار فوجود البسار من كل و احد منهما ارأ المبد من السماية (قو له و ان كان احدهما موسرا والآخر مصرا سعي الموسر ولم يسم المسر) لأنَّ الموسر بقول الضمان لي على شربكي لكوله معسرا ولي السعاية على العبد فكان له أن يستسعه وأما الممسر فيقول اذالعتق اوجب الضمان على شريكي واستقط السماية عن العبد فكان مرياله ويعتقد وجوب الضمان على شريكه فلا يصدق علىالشرنك ولا ترجع على العبد بالسماية لا يراثه منها والولاء موقوف في جميع ذلك عندهما لان كلا منهما محيله على صاحبه وهو شرأ عنه فيبتى موقوة الى ان شفقا على اعتاق احدهما وهو عند الى حنيفة عبد يؤدى ما عليه لان من اصله ان المستسعى عنزلة المكانب وعندهما هو حرحين شهدالموليان وتعذر السماية عندهما لا عنم الحربة فان شهد احدهما على صاحبه أنه اعتقه وأن يشهدالآخر عاز أقرار الشاهد على نفسه ولم بجز على صاحبه ولا ضمان على الشباهد لانه لم يوقع العنق في نصيبه و انما اقربه على غيره و اما السعاية فن اصل ابي حنيفة آنها تثبت معاليسار والاعسار وفي زع الشاهد الناشريك قد اعتقه وان لهالضمان اوالسماية وقد تعذر الضمان حيث لم يصدقه فبفيت السماية واما المنكر فني زعم ال نصيبه على ملكه وقد تعذر تصرفه فيه باقرار شريكه فكان له ان يستسعى العبد وهذا كله قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحدالسماية لا تثبت مع اليسار فال كان المشهود عليه موسرا فلا سعاية الشاهد على العبد لانه نرعم اله عتق إعتاق شربكه ولا حق له الاالضمان فقد الرأالمبد من السعاية وانكان المشهود عليه مسرا فالشاهدان يستسعى العبد لان السعاية تثبت مع الاعسار وان الممود عليه يستسعى كِل حَالَ لَانَ نُصَافِيهِ عَلَى مَلَكُهُ وَلَمْ يُعَرِّفُ بَسَقُوطُ حَقَّهُ مِنَ السَّمَايَةُ فَكَانَ لَهُ ذَلك والولاء بينهما عند ابي حنيفة وقال ابو يوسىف ومحمد الولاء موقوف لان الشاهد (ومن امتق عبدهلوجه الله) تعالى (او الشيطان او العسم حتق) عليه لصدور الاعتاق من اجله مضافا الى محله فيقع ويلفه قوله بعده الصنم او الشيطان ويكون آئما به بل ان قصد التعظيم كفر (و عتق المكر مو السكران) بسبب محظور (و اقع لصدوره من اهله فى محله كما مر فى الطلاق قيدنا السكر بسبب محظور ﴿ ١٣٢ ﴾ لان غير المحظور كسكر المضعلر

زع انالولاه كله لشريكه وشريكه محجد فلهذا وقف (قو له ومن امنق عبده اوجه الله تعالى او الشيطان او الصنم عنق) الاانه اذا قال الشيطان او الصنم كمفرو العياد بالله سمسانه (قوله و عنسن المكره و السكران و انم) كما في الطلاق و بجب الغيسة على المكره أوان قال لعبده انت حران شاءاقة اوان لم يشاءاقة او عشية الله او الا ان يشاءالله كانه لايعتق وكذا اذا قال اذا شاء هذا الحائط او ان لم يشاء لم يعتق و لوقدم المشية فغال انشاءالله فانت حر لا يعنق وان قال الشاءالله انت حر لا يعبق عنعهما وقال محمدينتن وانقال ان شاءلة وانتحر يمتق الاجماع (قول، واذا اضاف المتق الى ملك او شرط صمح كمايصهم في الطلاق) فالاضافة الى الشرط مثل ان دخلت الدار فانت حر او الكائز مدا فانت حرفانه يعتق عند وجود الشرط و مجوز له يعه و اخراجه عن ملكه في ذلك قبل وجود الشرط لان تعليق العنق بالشرط لا نزيل ملكه الافي الندبير خاصة واذا قال المكانب او المبدكل مماوك اماكه فيما ستقبل فهو حر فعنق ثم ملك مملوكا لا يمتق عند ابي حنيفةو عندهما بِمتق و أن قال أذا اعتقت قلكت عبدا فهو حر فاعتق قلك عبدا عنق اجماعالانه اضاف الحرية الى ملك صحيح واذا قال الرجل كل علوك الملكه فهو حر ولا نية له فهو على كل من علكه يوم قال هذه المقالة ولايعتق من استقبل ملكه بعد ذلك ولو قال اذااشتريت مملوكين فهما حران فاشترى امة حاملا لم يعتقا ولو قال. لامنه كل علوك لى غيرك حر لم بعنق حملها لان اسم المملوك لا يتناوله لانه لابجب عليه صدقة فطره فدل على الهليس من عاليكه واو ان عبدا قال لله على عنى نعمة او اطعام عشرة مساكين لزمه ذلك بعدالحرين والزقال الناشتريت هذا العبد فهوحر والناشتريت هذه الشاة فهي هدى لم يلزمه ذلك حتى يقول أن اشتريتها بمدالمتن عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف بلزمه (قول واذا خرج عبد الحربي من دار الحرب الينا مسلما عنق) لانه احرزنفسه و هو مسلم والاسترقاق على المسلم ابتداء ولاولاء عليه بل يكون لعامة المسلمين وان خرج العبد الينا مستأمنا في تجارة باذن مولاه فاسلم باعدالامام وحفظ ثمنه لمولاه لانا امناه هليه الا أنه لا مجوز تبقيته على ملك الكافر لمما يلحقه من مذلة استرقاق الكافر له واو كان مولاه حاضرا اجر على بعه فاذا دخل الحربي دارنا بامان واشترى مبدا مسلما وادخله دارالحرب عنق عليه عند ابي حنيفة وعندهما لا يُسْنَقُ (قُولُهُ وَاذَا اعْنُقُ جَارِيةً جَاءَلًا عَنْفُتُ وَعَنْقُ جَلَّهَا ﴾ لأنه ثابع لها كعضومن اعضائها لانصاله بها ولو ان جارية موصى بها لرجل وبحملها لآخر فاعنق صحاحب الجارية الام متق الحمل وضمن فينه يوم الولادة (قوله و ان اعتق الحل غاصمة عنق ولم بعنق الام) بعني اذا جاءت 4 لائل من سنة اشهر لانا تبغنا وجوده وان جاءت به

عزلة الاغاء لا يصم معه النصرف سواء كان طلاقا او مناة او غیرهماکا نی المر عن المرير (واذا اضاف العتق الى ملك) كان ملكتك فانت حر (او) الى وجود (شرط) كان دخلت المدار فانت حر (صم) لانه اسفاط فهرى فيد التعليق (كابعه) ذاك (في الطيلاق) وقد سبق بانه (واذا خرج عبد من دارالحرب الينا مسلما عنق) لانه لما دخل دار الاسلام فايرت يده وهسو مسالم فلا بسترق (وادًا اعتق) المولى (حارية حاملا عنق جلها) معها لانه عزلة عضو من اعضامًا ولواستثناءلا يصح كاستثناء جزء منها كما في البحر اطلق في منسق الجسل فشمل ما اذا ولـدته بعــد عتقها لستة اشير او اقل أكن أن ولدته لاقل فانه يعتق مقصودا لا بطربق النبية فحنشذ لاينجر ولاؤه إلى منوالي الاب كما في النحر (وان اعتق

الحمل خاصة عتق ولم تمتقالام) معه لانه لاوجه الى اعتاقها مفصودا لعدم الاضافة ولا تبعا لما فيه (لاكثر) من فلبالموضوع هدايه وهذا اذا جاءت به لاقل من ستذاشهر اتحقق وجوده والا لم يعتق لجواز ان يكون حلت به

بعمد القول فلا يعتق بالثبك الاانتكون معتدة من الزوج وجاءت به لدون سنتين وان جاءت بولدين احدهما لاقل من ستة اشهر والآخر لاكثر عتقسا جمعا لانهما جل واحد كافي الجوهره (واذا اعتق عبده على مال) كانت حر على الف درهم اوبالف درهم (فقبل المبد) في المجلس مع و (عتق) العبــد في الحال (ولزمه المال) المشروط فيصمير دننا في ذنته واطلا ق لفظ المال منتظم الواعب من النقد والمرض والحيوان وان كان بنير عينه لانه معاوضة المال بشبير المال فشابد النكام وكذاالطمام والمكيل والوزون اذا كان معلوم الجنس ولايضر جهالة الوصف لأنهايسيرة. وامااذا كثرت الجهالةبان قال انت حر على ثوب نقبل عتق وعليه قيمة نفسه جوهره (ولو) علق عتقد باداء المال بان (قال ان ادبت الى الفا فانت حرصيم)التعليق (وصار) المبد (مأذونا) لأن الاداء لاعدلالإالكسب والكسب بالنجارة فكان

لاكثر لم يعتق لجواز أن تكون حلت به بعد هذا القول فلا يعتق بالشك الا أن يكون الامة فيعدة زوج وجاءت به ماينها وبينسنتين فأنه يستق وأنجاءت بولدين احدهما لاقل من ستة اشهر والآخر لاكثر منهـا عتقا حيما لانهما حل واحد واذاقال لامته اذا ولدت ولدا فهوحر فان جاءت، في ملكه عتى وان جاءت، بعد زوال ملكه مثل ان تلد بعد موته او بيعها فتلد في ملك المشترى لايستق وان قال لامته اذا ولدت ولدا فهو حر فولدت ولداميًّا ثم ولدا حيا فإن الثاني ينتق عند إلى حنيفة وعندهما لاينتق لان شرطالبين وجومالاول فانحلتاليمين بوسمه ولايقعش علىالثاني ولابي حنيفة ان العتق لما لم يقع الاعلى حي واستمال وقوعه علىالميت صارت الحياة مشروطة فيه وان لم يتلفظ بها قال محد في الاصل اذا قال اول عبد يدخل على فهو حر فادخل عليه عبد ميت ثم عبدحي عتق الحيولم يذكر فيه خلافا فمن اصحابنا من قال المسئلة على الخلاف فمند ابىحنيفة يمتق الحي وعندهما لايمتق ومهم منقال ليس فيها خلاف ويعتق الحي وحوالعميم لان البد عبارة عا تُعلق به الرق والرق يبطل بالموت فليس حذا بسِدبسد موته على الحقيقة فيمتق الثانى وان قال اذا ولدت ولدا فانت حرة اوفاصأتى طالق فولدت ولدا متا عتقت وطلقت المرأة وكان الوسميد البردعي بقول الولد الميت ولد فيحق غيره وليس بولد فيحق نفسه بدليل أن الامة تصيربه أم ولد وتنقضي بدالمدة فلايرث ولا يستمق الوصية ووقع العتق عليه حقاله فلم يكن ولدا فيحق نفسه وان كان ولدا في حق السد الذي علق عنقه بولادته ولايقال فهلاكان ولدا في حق الثاني حتى لايمتق قلنا لانه ليس منحقالثاني ان لايمتق وانماحقه ان يمتق ولوقال اوسيت شلث مالي لما في بطن هذه فولدت حيا وميتاكان جيم الوصية للحي قال محدفي الجامع الكبر اذا قال لامته انكان مافي بطنك ذكرفانت حرة فولدت غلاما وجارية لاتمتق لان كلة ماعامة فتقتضي ان يكون جيم مافي بطنهـا ذكرا (فولد واذا اعتق عبـده على مال فقبل العبد ذلك عتق ولزمه المال وأن قال أن أديت الى الفا فانت حرصم ولزمه المال وصارماًذوناً) هذا على وجهين ان قال انت حر على الف اوبالف اوعلى ان تعطيني ﴿ الفا اوعلى ان لي عليك الفسا اوعلى الف تجيني بها فقبل العبد في المجلس صمح وعتق في الحال وعليه الف دين في ذمته حتى تصم الكفالة بها بخلاف بدل الكتابة لاشبت ممالمنافى وهوقيامالرق واوكان العبد غائبا فيلغه الخبر فقبل في المجلس فكذلك وانقام من المجلس لايصم قبوله واطلاق لفظ المال يتناول انواعه من النقد والمروض والحيوان وانكان بغير عينه لانه معاوضة المال بغير المال فاشبه النكاح وكذا المكيل والموزون اذاكان معلوم الجنس ولايضر جهالة الوصف لانها يسيرة واما اذاكثرت الجهالة بان قال انت حر على ثوب فقبل عتق وعليه قيمة نفسه والوجه الثاني ان يعلق عنقه باداء المال فانه يصم و يصير مأذونا مشل ان يقول اذا اديت الى الفا فانت حر واذا ما اديت أومتي اديت أوحيث اديت فائه لايمتق إلا بالاداء ولا يمتق سفس القبـول

لانه علق متفه بشرط الاداء فلابعثق قبله كما اوعلقه مدخول الدار وانما صار مأذونا لانه رغبه في الاكتساب بطلبه الاداء منه قال اصحابنا ومالم يقبل في المسئلة الاولى وبؤد في الثانية فهو عاوك والمهول أن يبيمه ولومات الولي قبل أن نقبل في الاولى ويؤدى في الثانية بطل ذلك الغول وكان العبدرقيقاكما اذا قال ان دخلت الدار فانتحرقات قبل أن مدخل (قوله فان أحضر المال أجبر أأولى على قبضه وعنق العبد) هذا راجع الى أوله أذا أديت إلى الفا فانت حراما في قوله أنت حر على الت فيعتق بالفبول قبل اداء المال ومعنى الاجبار في هذه المسئلة وفي غيرها أنه بنزل قابضًا بالتحلية بحبث عُكُن المولى من قبضه واوادىالبعض بحبر المولى على قبضه الا أنه لابعثق مالم بؤد الكل لمدم الشرط فان ابرأه المولى من البمن او من الكل لابرأ ولابعثق مخلاف المكانب ولوادى العبدالمال من مال اكتسبه قبل هذاالقول عتق وكا نالمولى ان يرجع هليه عثله لان شرط العنق وجود الاداء وقدوجد فمتقهه وانما رجع هليه عثلهلان المال الذي اكتسبه قبل المتق مال المولى فاذا ادا، صار كانه ادى مالا مفسوبا قال في الهدانه في قوله الذاديت مقتصر على المجلس لانه تخبير العبد فكانه قال انت حر ان شئت فيفف على المجلس و في قوله اذا اديت لانة: صر على المجلس لان اذا تستعمل الوقت عنزلة منى قال في البناسيم أذا قال أد إلى الفا أنت حر عنن في الحال أدى و لم بؤد وان قال أنت حر وعليك الف عنى الحال ولم يلزمه شيء قبل اولم يقبل عندابي حنيفة وقال أبو يوسف ومجمد أن قبل عنق ولزمه الالفوان لم يقبل لايعنق وأن قاله أنت حر على أن تخدمني أربع سنين فقبل عنق ولزمه ان مخدمه اربع سنين فان مات المولى قبل الخدمة بطات الحدمة وعلى العبد قيمة نفسه عندهما وقال مجمد عليه قيمة خدمته اربع سنين وان كان قدخدمه سنة ثم مات فعندهماعليه ثلاثة ارباع قيمة نفسه وعندمجمد قَيمة خدمة ثلاث سنين وكذا أومات ترك العبد وترك مالانقضي في ماله بقيمة نفسه اولاه عندهما وعندمجد بقيمة الخدمة واصلالمشلةان من باع العبد من نفسه بجارية مم استحقت فعندهما ترجع عايه الولى بقيمة نفسه وعندمجمد بفيمة الجارية ولوقال لعبده انتحروحر النشاء الله بطل و عتق العبد عندا بي حنيفة لأن الحرية و قعت بالففظ الأول و الثاني الغو ففصل بين الحرية والاستثناء كالسكوت وعندهما الاستثناء حائز ولابعتق لانه كلام واحدكما اوقال انت حرلله واوكان له ثلاثة اعبدفقال احدمبيدي حر احدعبيدي حر احدمبيدي حر عتق كلهم لان احدهم عتق باللفظ الاول ثم او قم المنق الثاني على عبد ين بمنق احدهما ولم بق الاواحد فيمنق باللفظ الثالث ولوقال احدكم حراحدكم حر لم يعنق الاواحد لان احدهم عنق باللفظ الاول ثم جم بين حر وعبدين نفال احدكم حر فلم يُتلق باللفظ الثاني و النالث حكم لانه صادق فيه ﴿ مسئلة ﴾ رجل له ثلاثة اعبد دخل عليه منهم اثنان فقال احد كما حرثم خرج احدهما وثبت الآخر ثم دخل الثالث فقال احدكما حر وذلك في صحته فا دام حيا يؤمر بالبيان فان مات قبل البيان فعندهما

(قان احضر) العبد (المال) المشروط عليه (اجبر الحاكم المول على قبضه وعنق العبد (قال فى المداية ومنى الاجبار فيه وفى سائر الحقوق انه ينزل قابنسا بالتملية اه الراد (وولد الامة من مولاها الراد حر) لائه مخلوق من مائه فيمتن عليه وهذا اذا ادعاء رقبة المرلى (وولدها من اخل زوجها) سواء كان حرا الولد تابع للام في المكت والرق الا ولد المنرور المتن

بعتق ثلاثة ارباع الثابت ونسسف كل واحد من الآخرين وقال محسد كذلك الا في الداخل فانه يمنق ربعه و اما الحارج فلان الايجاب الاول دائر بينه وبين الثابت فاوجب عتق رقبة بينهما لاستوائهما فيصيب كالامنهما النصف غير أن الثابت استفاد بالابجاب الثانى ربعا آخر لان الابجاب الثاني دائر ببنمه وبين الداخل فيتنسمف بينها الا ان الثابت قدكان اسمّق نعسف الحرية بالابجاب الاول نشاع النعسف المستمق بالايحاب الثاني في نسنيه فا اصاب المستمق بالايجاب الاول لغا واما احساب الفارخ فبق فيكون له الربيَّم فتم له ثلاثة ارباع ولا نه لو اربد بالابجاب النابي الثابت عنق نصف الباق ولو ارد به الداخل لايعتق هــذا النصف فيتنصـف فيعتق منه الربع بالاعجاب الثاني والنسف بالاول وقداخل نصف حربة على اعتبار الاحوال ايضًا لانه يعنق في حال ولا يعنق في حال واما محمد فيقول لما دار الابحاب بين الثابت والداخل وقد اصاب الثابت منه الربم فكذا يسيب الداخل وهما عولان أنه دائر بينهما وقضيته التنصيف وانما نزل الى الربع في حق الثابت لاستمقاقه النصف بالايجاب الاول ولا استمقاق اداخل من قبل فيثبت فيه النصف وان شــثت قلت في احتِماج لمحمد أن الابجاب الثاني دارٌ بين السحة و الفساد لانه أن كان المراد بالابجاب الاول الحارج صمح البجابالثاني لا نددار بين عبدين وان كان الراديه الثابت لابصيح امجاب الثاني لانه دائر بين عبد وحر واوكان صحيحا لا محالة افاد حربة رقبة كالملة واذا تردد بين المحمة والفساد ينيد حربة نصف رقبة يدنهما فاصاب الداخل نصف النصف وهو الربم الا ترى انه اصاب الثابت في الاعاب الثاني الربم بالاجماع فكذا نسيب الداخل الربع وان كان القول منه في المرض ولامال له غيرهم ضربوا في الثلث بقدر ما استحقوا ومقسم الثلث على هسذا ومعناه ال بجمع بين سمام العنق وهي سبيعة على قولهما لانا نحمل كل رقبة على اربعة لحاجتنا الى الثلاثة الارباع فيضرب الثابت في رقبته غلثه وكل واحد من الداخل والحارج بسمهمين فعنق من الثابث ثلاثة ومنهما اربعة والعتق في مرض الموت وصية وتنفذ من النلث فبكون سهام الورثة مسعف ذاك فصِمل كل رقبة على سنبعة وجميع ذاك احد وعشرون فيعتق من الثابت ثلاثة و هي ثلاثة اسباعه ويسعى في اربعة اسباعه وبعنق من كل وأحد من الآخر بن سبعاء و بسعى في خسة اسباعه و عند مجد مجمل كل رقبة عل سنة لانه بِمِنْقُ عَنْدُهُ مِنْ الدَاخِلُ سَهُمْ وَمِنْ الثَّابِتُ ثَنْتُهُ وَمِنْ الْخَارِجِ سَهُمَانُ فَذَلْكُ سَنَهُ وَلُورِثُهُ مثل ذلك فيكون جميع المال عائبة عشر فجمل كل رقبة سنة فيضرب الثابت فبماشانه فيستمق نصف رقبة وبسمي في نصف قيمه وبستمق الحارج ثلث رقبة وبسمي في ثاني قيمنه ويستمق الداخل سدس رقبة ويسمى في خدة اسداس قيمنه (قو له وولد الامة من مولاها خر) لانه ثابت النسب من المولى وهذا اذا ادعاء المولى (قو له وولدها من زوجها علوك لسيدها) لأن الولد تابع الام وسواء تزوج بها حراوعبد

(فوله الحرة من العبد حر) لانه تبع فو مسائل كه أذا شهد شاهدان على رجل انه اعتق عبده والعبد خكر لم تقبل الشهادة عند ابى حنيقة وعندهما تقبل ولوكان مكانالعبد امة قبلت الشهادة من غير دعوى اجماعاً وكذا الشهادة على طلاق المنكوحة مقبولة من غير دعوى بالا تفاق والحلاف بناء على ان العتق يشمل على حق الله تعالى وهو حرمة الاسترقاق وعلى حقوق العبد وهو مالكيته ودفع القهر عنه لكنهما قالا الفالب حق الله تعالى لما فيه من وجوب الزكاة والاضعية واقامة الجمة وغيرها والشهادة فجا هو من حق الله يقبل بدون الدعوى وابو حنيفة يقول معظم المقصود من العبق نفع العبد فلا يقبل بدون الدعوى كا في دعوى الاموال مخلف طلاق المرأة وعتق الامة لانه يقضن تحريم الفروج وهو حق الشرع اذا قال لعبده اذا دخات هذه الدار فانت حر فباعه ثم دخلها لا يعتق وانحات المين فبعد ذلك لو اشتراه ثم دخل لا يعتق ولوكان بعد البيع فبعد ذلك لو اشتراه ثم دخل لا يعتق ولوكان بعد البيع فالم فطلقها المليقة ثم شوحات فالدار فانت طالق فطلقها المليقة ثم تروجها فدخلت طلقت والله اعلم

-مر باب الندبير كهم

الندبير هو أن بعلق عنق عبده عوته على الاطلاق أو يذكر صريح الندبير من غير تغبيد مثاله أن مت فانت حر أو أنت حر بعد موتى و مقال النبدير عبارة عن تعليق المولى عتق عبده بشرط متحفق كائن لامحالة وهو الموت وحممه حكم الوصية ونقع بلفظ الوصية مثل أن يوصي له ترقبته (قو له رحم الله أذا قال المولى لعبده أذامت فانت حر او انت حر عن دبر مني او انت مدر اوقد دبرتك فقد صار مديرا ولابجوزله يعه ولاهبته ولا تمليكه) لان هذه الالفاظ صريح في الندبير لانها مقتضى اثبات العتق عن دېر وگذا اذا قال انت حر بعد موتي او اعتقتك بعد موتي او انت حرمعموتي اوعند موتى او في موتى وكذا اذا ذكر مكان الموت الوفاة والهلاك وكذا اذا قال أنَّ ومَّى منتُّثُم الندبير على ضربين مطاق ومقيد فالطاق ما علقه عوته من غير انضمام شيء اليه مثل دبرتك او انت مدير او انت حر عن دبر مني او ان مت نانت حر او او صيت لك برخبتك او شلث مالي فتدخل رقبته فيه والمقيد أن يعلق عتقه بصفة على خطر الوجود مثل ان مت من مرضى هذا او في سفرى هذا او غرقت او قتلت قال الو حنيفة اذا قال ان مت و دفنت او غسلت او كفنت فانت حر فايس عدر لا له علقه عوثه و عمني آخر و الندبر هو تعليق العنق بالوت على الاطلاق و ان علقه عوثه وموت غیره مثل آن متول آنت حر بعد موتی وموت ذلال او بعد موت فلان وموتى فان مات فلان اولافهومدير لا نه وجداحدالشرطين في ملكه والشرط الثاني موت المولى على الاطلاق وان مات المولى اولا لم يكن مدرا ولم بعنق لان

(وولد الحرة من العبد حر) تبعا لامه كما تبعها فىالك والرقواميةالولد والكتابة كما فى الهـدايه

﴿ باب التدبير ﴾

هو لفة النظر الى عاقبة الامروشرها تعليق العتق عوته كما اشار الىذلك مقوله (ادا قال المولى للملوك ادًا مت فانت حر او انت حر عن درمني او انت مدر اوقد درتك) اوانت حر بعد موتی او اعتفتك بعد وتي او مع موتی او عند موتی او فی موتی (فقد صار) العبد (مديرا) لأن هذه الالفاظ صريح في التدبير وادًا صار مديراً و (الا بجوز) لمولاه (بعه ولا هبته) ولااخراجه عن ملكه الا إلى الحرية كما في الكتابة هداله

(و) بجوز (المولى ان يستخدمه ويؤاجره وان كانت) المديرة (امة وطأما وله أن يزوجها) جبر الان الملك ثابت له و به يستفاد ولاية هده التصرفات (قادًا مات المولى عنق المدر من ثلث ماله ان خرم من الثلث) والافعساء لأن الندبير وصية لائه تبرع مضاف ال وقت الموب والحكم غير 'ابت في الحال فينف من الثلث هدابه (وان لم يكن له مال غيره سعى) المندر فورثة (في ثافي قيسه) لان عنف من انثاث فيعتق ثلثه ويستسعى في ثلثيمه (فان كان على الولى دين) يستفرق رقبة المدير (سعى في جيم قيمت للفرماء) لتقدم الدن على الوصية والاعكن نفض العنق فبجب رد قيمته وهو حينشاذ ككانب عند الامام وقالاحر مديون

الشرط انثاني وجد بعد انتقاله الى الورثة فلابعتق وأن قال أنت حرقبل موتى بشهر فليس عدير فاذا مضي شهر قبل موته وهو في ملكه فهومدير عندابي حنيفة وعندهما ايس عدر لائه لم بعلق الحرية بالموت على الاطلاق وال مات قبل مضى الشهر لايعتق اجاءاً • وقوله • لايجوز بيمه ولاهبته • وكذا لايجوز رهنه لان فائدةالرهن الاستيفاء من عنه (قو له والمولى ان يستخدمه و بؤاجره) لان الحرية لا تمنم الإستخدام والاجارة فكذا الندبير والاصل الكل تصرف بجوز ال يتم في الحر بجوز ال يتم في المدير كالاسارة والاستخدام والوطئ في الامة وكل تصرف لايجوز في الحر لايجوز في المدير الاالكتابة فانه يجوز ان يكانب المدير (قوله و ان كانت امد وطنمًا) لأن ملكه قائم نيما (قوله وله ان يزوجها) لان منافع بضمها على ملكه فجاز التصرف فيه باحذ الموض قالوا له ان يزوجها بغير رضاها لآن وطئها على ملكه (قوله وادامات المولى عتق المدير من ثلث ماله ال خرج من الثلث) لان التدبير وصية لإنه تبرع مضاف الى وقت الموت ويستوى فيه الندبير الطلق والفيد في أنه يعتق من الثلث وكذا اذا زال ملك المولى عن المدر بغير الموت فانه يعنق مثل أن ترتد ويلحق فحكم بلحاقه لا نه كاارت (قوله وان لم يكن له مال غيره سعى في ثاني أينه) لأن عنفه من الناث فاذا عنق ثلثه سمى في ثلثيه (قو له فان كان على المول دين يستغرق أبيته سمى في جيم قَيْمُتُهُ لَهُ رَمَّاتُهُ ﴾ بعني في جميع قَيْمُتُهُ قَنَا لَنْقُدُمُ الدِّينُ عَلَى الوصيةُ وَلَا يمكن نَفْض العَنْقُ فبجب رد قيمته ولان التدبير عنزلة الوصية والدين عنمه الوصية الا ان تدبيره بمد وقوعه لالجنمه الفحخ فوجب عليه ضمان قيته ومن دبرعبدا بينهوبين آخرفان الندبير نَدِمَن عند ابي حنيفة كالعنق وعندهما لا يتبعض كما في العنق عندهما فاذا "بت هذا قال ابو حنيفة اذا ديره احدهما وهوموسر فاشريكه خس خيارات ان شاء اعتق و ان شاء در ويكون مدرا بينهما فاذا مات احدهما عنق نصيبه من الثلث وسعى في نصف فيته الباق الا اذا مات قبل اخذ السعاية حينشد ببطل السعاية لانه هنق عوته وان شاء ضمن المدر نصف قيمه اذاكان موسرا ويكون الولاءكله المدر والمدر ان يرجع على العبد عا ضمن لان الشريك كان له ان يستسعيه فلاضمن شريكه قام مقامه فيماكان له فان لم يرجع عليه حتى مات المولى عنق نصيبه من ثلث ماله وسمى العبد في النصف الآخركا.لا للورثة لان ذلك النصيف كان غير مدير وان شاء استسعر العبد لان نصيبه على ملكه وقد تعذر بعه فاذا ادى السعاية عتق ذلك النصف والمدر ان يرجع على العبد فيستسعيه فاذا ادى عتق كله واذا مات المدير قبل ان يأخــــذ المعاية بطلت المعاية وعنق ذاك النصيف من ثلث ماله وأن شاء تركه على عاله فاذا مات كون نصبه مورثا لورثنه ويكون لهذا الخيار في العنق والسعاية وتحوذاك وان مات المدير عتق ذي النصف من الثلث ولغير المدير ان بستسمى العبد في نصف قيمته والولاء بينهما هذا اذاكان المدوييوسرافان كان مصرافلأشربك اربع خيارات

من مرمنی اوسفری) هذا (او من مرمنی کذا) او مات فلان (فانت مدر فايس عمدير) حالا لان الموت على تلك الحالة ليس كائنا لا محالة فلم ينعقد سببا في الحبال وأذا اننسق معنى المبيية لتردده بين النبوت والعدم بق تعليفا كسمائر التعايفات لا عنم التصرف فيه (و) لذا (مجوز) بعبه) ورهشه وهيشه (فان مات المولى على السفة التي ذكرها) وعان تدبيره عــل وجودهــا بال مات من سفره او مرضه (عنق كا يمنق المدر) المطلق لاز الصيغة لما سيارت معينسة في آخر جزء من اجزاء الحياة اخلذ حكم المدبر المطلق لوجاود الاضافة الىالموت وزوال

الردد درر

﴿ باب الاستبلاد ﴾

هو لغة طلب الولد وشرها طلب المولى الواحد من امة بالوطئ در و (اذا ولدت الامة) ولو مدرة (من مولى ها فقد صارت ام ولند له) وحكمها حكم المدرة (لا مجوز يعهاو لا عليكها) ولا رهنها

ويسقط الضمان ان شاه دبر وان شاه اعنق وان شاه استسم وان شاه ترکه على ماله هذاكله قول ابي حنيفة وعندهما قد صارالعبد جميعه مديرا واشقل نيسبب شريكه اليه فضمن قيمة نصيب صاحبه موسرا كاذاو معسرا لاذ ضمان النفل لا مختلف بالبسار والاعسار فاذا مات عنق من الثلث والولاء كلمه له (قول، وولد المدرة مدر) لان الولد تابع لامه يعنق بعنفهاو برق برقها (قو له قان هان الندير عوله على صفة مثل النامول ال مت من مرضى هذا اوسفرى هذا او من مرض كذا) فليس عدير وبجوز بعه مخلاف المدىر المطلق (قو له فان مات المولى على الصفة التي ذكرها عنق كما بمنق المدير) يعني من الثلث و ان جنا المدير على ولاه ان كان عدا بجب الفصـاس لانه مع مولاً، فيما توجب القصاص كالاجنى فعل هذا اذا قتل مولاً، عدا وجب عليه آن يسمى في جميع فيمنه لان العنق وصية وهي لا تسلم الفائل الا ال فحم العنق بعد وقوعه لا يصح فوجب عليه قيمة نفسه تمالورثة بالخيار الشاؤا عجلواالقساس وال شاؤا استوفواالسماية ثمقاوه ولايكون اختيار السماية مسقطا ففصاص لانهاعوض عنالرق لاعوض عنالمقتولوان قتلءولاء خطأ لجناية هدر وكذا فيما دونالنفس الا انه يسعى في قبمه لان المتقوصية ولا وصية لفاتل واما جنانته على عبيد ولاه ان كانت عدا فللمولي القصاص وكذا احدالمبدين اذا قنلالاً خر عدا وهما أواحد ثبت للمولى الفصاص و ان كانت جناية المدر على عبيد مولاه خطأ فهي هدر لان المولى لا نثبت له على مدر مدين وكذا المولى إذا جنى على مديره فجانته هدر لائه على ملكه ام الولد اذا قتات مولاها فانها ته ق لان القتل موت فان كان عدا اقتض منها وان كان خطأً لا شيء علما من سعاية ولا غيرها لان عنقها ليس بوصية بخلاف الدبرة فانهما تمتق من الثلث وتسمى في جميع فجهما يسني اذا فتات مولاها خطأ ردا للوصية لانه لا وصية للفائل والله اعلم

- م اسالاستلاد كه م

الاستيلاد طاب الولد وهو فرع النسب فاذا "بالاصل "بت فرعه فكل علوكه "بت نسب ولدها من مالك لها او ابعضمافهي ام ولد له وكذا ادا يُتِ نسب ولدهاوكه من غير سيدها نكاح او نوطي شهرة تمملكها فهي المولد له حين ما كها وعند الشافعي اذا استولدهافي ملك غيره ثم ملكها لم تصر ام ولد (قو له رجه الله اذا ولدت الامة من مولاها فقد صارت ام و لد له) سواء كان الولد حيا او مينا او سقطا قد استبال خالفه او بعض خلقه اذا اقر به فهو عنزلةااولد الحي الكامل الحلق لان الدقط علق به احكام الولادة بدلالة!نقضاء المدة به وإذا لم يستين شيُّ من خلفه فانما لا تكون بهام ولد (قو لهلابجوز بيمها ولاتمليكهاولاهبتها) يعنيلا بجوزيمها من غيرها المالوباعها من نفسها جاز وثمتق وكذا لا مجوز رهنها لان فائدة الرهن الاستيفاء من رقبتها بيمها وذلك لا بصيح فيها (قو له وله وطؤها واستخدامها والجارثها وتزونجهــا) (ولا يُثبت نسب ولدها) من مولاها (الا ان يسترف المولى) لان وطئ الامة يقصد به قضاء الشهوة دون الولد فلا بد من الدعوى مخلاف المقد لان الولد مقصدودا منه فلا حاجة الى الدعوى كما فى الهدا به (فان جاءت بعد ذهك) اى بعد اعترانه بولدها الاول (بولد) آخر (ثبت نسبه منه بغير اقرار) لانه بدعوى الاول نسين الولد مقصودا منها فصارت فراشه كالمقودة (و) لكنه (ان نفاه ﴿ ١٣٩ ﴾ انتنى بمجرد (قوله) اى من غير لمان لان فراشها ضعيف حتى يمك

نقبله بالزويج عفلاف المنكوحة حتى لانتنى الولد بنفيه الابالمان لتأكيد الفراش حتى لأعلك ابطاله بالزوج هنداه وفها وهذا الذي ذكرناه حكم واما الدبانة فان حكان وطأبا وحصنها ولم يعزل عنها يلزمه أن يعرفه و دعى لان الطاهر ان الولد منه وال عزل منها اولم عصنها جازله ان بنفيه، لأن هذا الظاهر يقابله ظـاهر آخر كذا روى عن الىحنيفة وفيه روانان آخرا وان عنابي يوسف ومجد ذكرناهما في كفاية المشهى اه (وان زوجها) ای زوج المولی ام ولده (فجا . ت بولد) من زوجها (نمو في حكم اميه) لان حق الحرية يسرى المالوليد (واذا ماتالولي عنفت) ام ولده (من جميع المال) لان الحاجة الى الولد اسلية فيقدم على حق الورثة والدن كالتكفين

الان الملك فيها قائم (قو له ولا ثبت نسب ولدها الا أن يعزف 4) قال اصحاسا اذا وطي امته ولم برزل عنهما وحدثها وجاءت نولد لم محلله فيما بينه وبينالله ثمالي أن سنيه وبجب أن يعترف لازالظاهر أنه منه وأن عزل عنها ولم محصنها جازله نفيه عنمد ابي حنيفة لانه يجوز ان يكون منه و يجموز ان يكون من غيره فلايلزمه الاعتراف بالشك وعند ابي وسف يستحبه ان يدعيه وهند محد يستعبله ان بعقه فاذا مات اعتقها لانه لما احتمل الوجهين استقب له ان بعقه اثلا يسترق بالشك ومن تزوج علوكة غيره فاولدهنا ثم ملكها صارت ام ولدله لايجهوزله يما واما وادها الذي محدث بعد استيلادها في ملك الغير قبل ان يشترنها اذا ملكه فهو علوكه بجوز بيعه وقال زفر ادًا ملكه صار انهام ولد واما الولدالذي تجيءً يه من الغير بعد الله المولى اياها فهو النام ولد اجماعاً لا بجوز سعه (قو لد فال حالت بعد ذلك بولد ثبت نسبه بغير اقرار منه) معناه بعد الاعتراف بالولد الاول الا انه (اذا نَنَاهُ النَّقُ بِقُولُهُ) لأنَّ فراشها ضعيف حتى عَلَكُ نَفْلُهُ بِالنَّرُوبِجُ يُخْلَفُ المُنكُوحَة حيث لا نَانَى و لدها سُفيه الا باللمان لنأ كد فراشها (قو له نان زوجها فجا ، ت ولد فهي في حكم امه) لأن حق الحرية بسرى الى الولد كالتدبير و النسب مثبت من الزوج لان الفراشلة وأن كان النكام فاسدا وأن ادعاه المولى لا نثبت نسبه منه لانه "ابت النسب من غيره ويعتق 4 الولد وتسير امه ام ولدله لافراره (قو لد واذا مات المولى عنَّفْتُ مَن جميع المال ولايلزمها السماية للغرماء اذا كان على المولى دين) لانها ليست بما لو متقوم حتى لايضمن بالفبسب عند ابي حنيفة فلا شلق مِــا حق الفرماء يخلاف المدير لانه مال متقوم بدايل انه يسعى للورثة وللقرماء بمدموث مولاه والما امالولد لاقيمة لرقبتها لانسسعي فورثة والهذا اذاكانت بين اثنين فاعتقها احدهما لم يضمن اشريكه شيئا ولم تسع في نصيبه عند ابي حنيفة وعندهما يضمن قال في المدنى قيمة ام الواد عندهما ثاث فيم الغن وقيمة المدبر ثلث قيمة الغن وقبل نصف فيمذالفن وهو اختيار الصدر الشهيد وعليه الفتوى وعند ابي حنيفة لاقيمة لامالولد قال في المراله اذا اسلت ام ولدالنصراني ضليها ان نسعي في قيمًا وهي عنزلة المكانب لانسنق حتى تؤدى السعاية وقال زفر نعنق في الحال و السعاية دين علما وهذا الخلاف فيا اذا اعرض على المولى الاسلام فابي فان اسلم تبق على حالها و اما اذا مات مولاها فانها تمتق بلاسعاية (قُولُه وأذا وطَيُّ الرجل أمة غيره سَكاح فولدت منه ثم ملكها صارت ام ولدله)

بخلافالتدبير لانه وصية بما هو من زو الدالحوائج (ولانلزمها) اى امالولد (السعاية هفرما، ان كان على المولى دين) لما قلنا ولانها ايست بمال متقوم حتى لاتضمن بالقصب هند ابى حنيفة فلايتملق بها حقالفرما، (واذا وطلى رجل امة غيره بنكاح فولدت منه ثم) بعد ذهن (ملكها) بوجه من وجوه الملك (صارت ام ولدله) لان السبب هو الجزئية و الجزئية انما تُذِت بِينِما بنسبة الولد الواحد الى كل منهما كملا وقد ثبت النسب فنبنت الجزئية بهذه الواسطة وقد كان المانع حين الولادة ملك النبي وقد زال قيد بالنكاح لانه اوكان الوطئ بازنا ﴿ ١٤٠ ﴾ لانسير ام ولدله لانه لانسبة لولدالزنا

هذا عندنا وقال الشانعي لانصير ام ولدله ولوزني بامة غيره فولدت منه من الزناء ثم ماكمها الزاني لاتكون ام ولدله لانه لانسبة فيه الولد المالزاني والما يتقالولد على الزاقة أذا ملكه لانه جزء م مخلاف ما اذا اشرى أخاه من الزناه حيث لابه ق عليه لانه جزء غيره (قو له واذا وطي الاب جارية ابنه فجاءت بولد فادعاه ثبت نسبه منه وصارت ام ولاله) سواء صدقه الاین او کذبه ادبی الاب شسیمة او لم بدع وهذا اذا كان الاب حزا مسلم وسكت الان عن دعوى الوالد اما اذا كان عبدا اوكافرا والنه اسلما لايصيم دعواه وهذا عندهما وقال الولوسف لانتبت الاستبلاد من الاب قان ادماء ابن مم ايه فالولد للابن والجارية ام ولدله كذا فالبناسم وذكر الحارية ليبين انه محل الخليك حتى لوكانت ام ولد للابن او درته بحبث لانتفال المالاب فدموته باطلة ولا يثبت النسب وبازم الابالمفر ثم دءرة الاب أعا تصيح بشرط أن تكون الجارية في ال الان من وقت العلوق الى وقت الدعرة وأن تكون الولاية ثانية من وقت الداوق الى وقت الدعوة حتى اوكان كافرا فاسلم اوعبدا فاعتق لايصح ولهذا لايصح دعوة الجد مع بقاء الاب لاته لاولاية له وأو خرجت الجارية من ملك الابن ثم جاءت بولد بعد ذلك بيوم فادعاء الاب فدعواه باطل لزوال الولاية عن مالالابن وكذا اوكانالعلوق فى لك اجنبي ثم اشتراها الابن فولدت في ملكه فادعاء الاب فان ذلك لا يجوز (فو له و عليه قيمًا) يعني الاب اذًا وعلى جارية ابنه فعليه قيمًا موسرا كان اومصرا لانا نقلناها اليه من الك الان فلا ينتفل الا بعوض ويستوى اليسار والاعسسار لانه ضمان نفل كالبيع ويجب قَيْمًا يَوْمَالْمُلُوقَ لَانْهَا انْتَفَاتَ الَّهِ حَيْنَذُ ﴿ قُولُهُ وَايْسَ عَلَيْهُ عَفْرُهَا وَلاَنْهُمْ وَلَدُهَا ﴾ اما عفرها فلالا ضمناه قيمها وهو ضمان اكل وضمان المفر ضمان الحزء فبدخل الاقل في الاكثر كن قطع بد رجل فات و اما قيمة ولدها فلانا طلناها اليه بالعلوق فلكهـــا حينئذ فصار العلوق في ملكه ولان الولد في ذلك الوقت لا قيمة له فلم يلز.. ضمائه والولد حرالاصل لاولا، عليه لانه لما ، لك الام بالضمان حصل الولد عاديًا على ملكه فكانه استولد جارية نفسه العقر اذا ذكر فيالحرائر يرادبه مهر المثل واذا ذكر في الاما. فهو عشر فيتها ان كانت بكرا وان كانت ثيبا فنصف عشر قيتها كذا ذكره السرخسي واما على قول ابي يوسف اذا لم يثبت الاستيلاد من الاب قانه يجب المقر لان الوطئ في ملك الغير لا مخلوا من حد او مهر وقد سنفط الحمد الشميمة فبق المهر وعليه قيمة الولد عند ابي يوسـف لانا نقلناه اليه من الك ولد. فلاند من ابحــاب الفيمة ويستبر قيمته يوم ولد لان التمليك فيه لايصح الابعد الولادة (فولد فاذا وطلي أب الاب مع يقاء الاب لم يثبت النسب) لانه لاولاية للجد حال قيام الاب

من الزاني وانما يعنق عليه اذا ملكه لانه جزؤه حقيقة وتمامه في العر (واذا وطي الاب جارية اشه فجاءت بولد فادفاه) الاب (ثبت نسبه) منه ومسارت ام ولدله) سواء صدقه الان اوكذه ادعى الاب شهة أولم دع لأن للاب ان علك مال الله العاجد الى البغاء للاكل والشرب ذله ان عَلك ان جارت العاجمة الى صيانة مائه ومقاء نسله لان كفاية الاب على اشه كامر الا أن الحاجة الى صيانة مائه دون حاجته الى نشا. ننسمه ولذا قالوا تثلك الطمام بلاقيمة والحارية بة ينها كاصرح 4 بقوله (وعليه قيمًا) اى الحارية وم العاوق لانها النقات اليه حيننذ ويستوى فيه المعسر والموسر لانه ضمال علك (وابس عليه عقرها) لبُوت الملك مستندا لما قبل العلوق ضرورة صمة الاستيلادو اذاصح الاستيلاد في ملكه لا يازمه عقرها (ولا قيمة ولدها) لعاوقه حر الاصل عبر بالجارية ليفيد

انها محل القليك حتى اوكانت ام ولدالا بن او مدبرة لا تصبح دء و قالاب و لا يثبت النسب و بلزم الاب العقر كاف الجوهر م (أوله) (و ان وطئ) الجد (اب الاب) جارية ابن ابنه (مع بقاء) ابنه (الاب لم يثبت النسب) لانه لاولاية تعجد حال قيام الاب

(فان كان الاب مينا ثبت النسب من الجد) وصارت ام ولدله (كا يثبت من الاب) لظهور ولايته عند فقد الاب وكفر الاب ورقه عنزلة موته لانه قاطع الولاية هدايه (واذا كانت الجارية بين شريكين فجاءت بولد فادعاه احدهما ثبت نسبه منه) لانه لما ثبت في المناف المنه منه) لانه لما ثبت في المناف المنه في المناف المنه وهو العاوق لا يتجزى لان الولد الواحد لا يتعاق من ما ثين (وصارت ام ولد له) اتفاقا اما هنده منافظاهر لان الاستيلادلا يتجزى واما عنده فيصير نصيبه ام ولد ثم يخلك نصيب صاحبه اد هو قابل الهاك فتكمل له (و) وجب (عليه في الشريكية (نصف عقرها) لانه وطئ جارية مشتركة اذا الماك في نصيب صاحبه بخلاف الاستيلاد (الماك في نصيب صاحبه بخلاف الاب اذا استولد جارية

اشه لاناللك منابى شبت شرطا للاستيلاد فيتقدمه فيصير واطئا ءلك نفسمه (و) حكذا (نصن قيمًا) لانه علك نصيب ماحيه حتن استكمل الاستبلاد ونشر قيمها وم العلوق لان امومية الولمد تثبت من ذلك الوقت ويستوى فيه المسر والموسر لانه ضمان تمليك كما مر (وايس عليه شي من قيمة ولدها) لان النسب شبت مستندا الى وقت العملوق فلم شعلق شي منه على ملك الشريك هداله (فان ادعياه) اي الشريكان (معا) وكان الحيل في ملكهما (ثات نسيه منهما) لاستوائهما في سبب الاستعقاق فيستويان فيمه والنسب وال كان لاينجزى ولكن تعلق به احكام مجزية فيا مقبل

(قوله وان كازالاب مبنا ثبت من الجدكما ثبت من الاب) لظهور و لاينه عند ففد الاب وكفرالابورته عزلةموته لانه قاطع للولاية حتى لوكان الاب نصرانيا والجد والان مسلين حمت دعوة الجدلان النصراني لاولاية له على انه السلم فكانت الولاية المبدف معت دعوته و الراد بالجداب الاب اما اب الام فلا يقبل دعوته (فوله و اذا كانت الجارية بين شريكين فجاءت بولد فادعاه احدهما ثبت نسبه منه) لانه لما ثبت النسب ف نصغه لمصادفته ملكه ثبت فىالباق ضرورة لائه لا يتجزى وهو العلوق اذا الولا الواحدلايتناق من مائين (فولدو صارت ام ولد له) لان الاستيلاد لا يجزى عندهما وقال ابو حنيفة يصير نصيبه ام ولد ثم غلك نصيب صاحبه اذ هو قابل للملك حكما ويضمن نصف قيتها ونصف مقرها لانه وطيء جاربة مشتركة (فوله وعليه نصف قيمًا) لائه اتلف على شريكه نصيبه بالاستيلاد ويستوى فيهاليسسار والاعسار لانه ضمان نقل كضمان البيم (قو لد و عليه نصف عفرها) لان الحد لماسقط الشبرة وجب المغر (قوله وليس عليه شي من فية ولدها) لأن النسب يثبت مستدا الى وقت العلوق فلم تعلق منه شيء على ملك الشريك (قوله و أن ادعياء جيما ثبت نسبه منهما معناه اذا حلت على الكمما ولافرق عند ابي حنيفية بين ان يدعيه اثنيان او ثلاثة او اربعة او خسة او اكثر اذا ادعوه معا وقال ابو يوسف لا يثبت من اكثر من اثنين وقال مجدلا يثبت من اكثر من ثلاثة (قولدو كانت الامة ام ولدهما وعلى كل واحد منهما نصف العقر ويصير قصاصا. بما له على الآخر) لان كل واحد منهما واط لنصيب شريكه فاذا سفط الحد لزمه المقر ويكون قصاصا لان كل و احد منهما وجب له على صاحبه مثل ما وجب لصاحبه عليه ولوكانا اشترياها وهى حامل فولدت فادعياه فهو ابنهما ولا عقر لاحدمنهما على صاحبه لان وطئ كل واحد منهما في غرملك الآخر ولوكانت الجارية بين مسلم وذى فجاءت بولد فادعياء فالمسلم اولى والكانت بین کتابی و مجوسی فالکنسایی او لی و آن کانت بین عبد و مکانب فالمکانب اولی و لو سبق احدهما بالدعوة فالسابق اولى كائنا من كان كذا في البناسِع (فولد و يرث الابن

النجزية بثبت في حقيما على النجزية و مالانقبلها بثبت في حق كل كملاكانه ليس معه غيره آلا اذاكان احدالشريكين اب الآخر أوكان اسطاو الآخر ذميا الوجود الرجم في حق المسلم و هو الاسلام و في حق الاب و هو ماله عليه من الحق هدايه (وكانت الام ام ولدلهما) لثبوت نسب ولدها انجما (و) وجب (على كل واحد منهما نصف العقر) لصاحبه لان كل واحد منهما واطئ لنصيب شريكه فاذا سقط الحد لزمه العقر ويكون ذلك (قصاصا عا) وجب (له على الآخر) لان كل واحد انجما وجبله على صاحبه مثل ماوجب عليه له فلا فائدة في قبضه ورده (ويرث الابن

من كل واحد منهما ميراث ابن كامل) لانه افرله يميرانه كله وهوجمة في حقه (وهما) اى المدعبان بنوته (يرثان منه ميراث اب واحد) لاستوائهما في السبب قيدنا بكون الحبل في ملكهما لانه لو اشترياها وهي حبل بان جات به لدون ستة اشهر اواشترياها بمدااولادة فادعياه لاتكون امولدانهما لان هذه دعوى عنق لادعوى استبلاد فانشرطها كون العاوق في الملك فيمتق الولد مفتصرا على وقت الدهوى كما في الفنَّع وفي الجوهرة ولواشرٌ بإها وهي عامل فوادت فادعياه فهو انهما ولا عقر لاحد منهما على صاحبه لان وطي كل ﴿ ١٤٣ ﴾ منهما في غير ملك الآخر اله (وأذا

فجاءت بولد فادعاه) المولى

(فان صدقه المكانب

ثبت نسب ااولد منه)

لوجود سبب الملك و هو

رق المكاتب و هذا كاف

في ثبوت النسب لانه

محاط في اثبياته (و كان

(عليه) لكاند (عقرها)

لانه لا تقدمه الملك لان

. ماله من الحق كاف المحدّ

الاستبلاد (و) كذا

(قيمة ولدها) لانه

في معنى المغرور حيث

اعتد دليلا وهوانه كسب

كسيه الم يرض رقبه

فيكون حرا بالفيمة ثابت

النب منه هدانه (و)

لكن (لا تصر) الجارية (ام ولدله) لانه لاملك له

فها حقيقة كمافى ولدالمغرور

هداه (وانكذه) المكانب

(ق) دعوى (النسب

لم يُبت) لان فيه ابطال

ملك المكاتب فلا نبت

وطئ المولى جارية مكاتبه من كل واحد منهما ميرأث ابن كامل) لانه افرله بميرائه كله (قوله و برئان منه مراث أب وا عد) لاستوائهما قالنسب ﴿ مسئلة ﴾ اذا اقرالمولى في محنه انها ام ولدله صمح اقراره وصارت ام ولدنم سواء كان معها ولد اولم بكن وان افر ندتك في مرض موته أن كان معها ولد فكذلك وأن لمبكن فهي أم ولده أيضا ألا أنما تعتق من الثلث كما يعنق المديركذا في البناسم (قوله و اذا وطي المولى جارية مكاتبه فجائت والد فادعاء فان صدقه المكانب ثبت نسب الواد منه وكان عليه عقرها وقيمة ولدها) وعن ابي بوسف انه لابحناج في صحة دعوته الى تصديق المكاتب لان حق المولى في جارية مكاتبه اقوى من حقه في جارية ابنه فاذا ثبت النسب في جارية الان من غير تصديق فهذا اولى ولنا أن المولى لاعلك التصرف في مال مكانبه والاب علك ذلك وقيد مجاربة مكاتبه احترازا عن المكاتبة نفيما فانها اذا جاءت تواد فادعاء ثات منه صدقته اوكذته ولاعفر عليه اذاكان لسنة اشهرمن نوم الكتابة وال كان لاكثر فهليه العفراذا اختارت المضيعلىالكتابة وال شاءت عجزت نفسها وصارت امولدله ولاعترعايه وهذا اذا لم يكن للولد نسب معروف • وقوله • وقينولدها • يعني قيمه ومالحُصومة (قو له ولانصير عن ولدله) بانه لاملكه فيها حقيقة وبجوز المكانب يمها كذا في اليناسِم (قو له وان كذه المكانب في النسب لم ثبت) لان مافي مد المكاتب في حق المولى كما في مدالاجنبي فلو ملكه عوما ثبت نسبه منه لزوال حق المكانب لانه هو المانع

مع كتاب المكات كا

الكتابة في اللغة الضم اي ضم كان ومنه الكتبة و الكتابة + و في الشرع عبارة عن ضم مخصوص وهو ضم حرية البد أمكانب الى حربة الرقبة في المال باداء عدل الكتابة والمكاتب في بمضالاحكام عنزلة الاحرار وفي بعضها عزلة الارقاء والهذا قال مشايخنا المكاتب طار عن قيدالعبودية ولم ينزل بساحة الحرية فصار كالخامة اذا استطير تباعر وان استحمل تطاير والكنابة مستحبة اذا طابها العبد وليسمت بواجبة وقوله تعالى ﴿ فَكَاتُبُوهُم ﴾ امرندب واستعباب لاامر حتم وايجاب وقوله تعالى ﴿ والْ عَلْمُ فَيْمُ

الانتصديقه وهذا ظباهر الرواية وهن ابي يوسف لايمتبر تصديقه احتبارا بالاب يدعى جارية انه ووجه ظاهرالروايذ وهو (خيرا) الفرق ان المولى لاعلك التصرف في اكساب مكاتبه حق لاغلكه والاب علك تملكه فلا معتبر تصديق الابن هدام ﴿ كتاب المكاتب ﴾ اورده هنا لان الكتابة من تو ابع المتق كالندبير و الاستبلاد و هي انه الضمو الجمع و منه الكتيبة للجيش العظيم والكتب بلمع الحروف فىالحنط وشرط تحرير المملوك بدا سالا ورقبة سالا اى حند اداء البدل وركنها

الا بيجاب والقبول و شرطها كون البدل معلوما كما اشار الى ذاك مقوله (اذا كانب الولى عبده او امته على مال) معلوم (شرطه عليه وقبل العبد ذاك صار) العبد (مكاتبا) ﴿ ١٤٣ ﴾ لوجود الركن و الشرط و الامر في العبد ذاك صار) العبد (مكاتبا) ﴿ ١٤٣ ﴾ لوجود الركن و الشرط و الامر في العبد المالية و في العبد المالية و المالية و

خيرا كله اندب على التعييم والمراد بالخير ان لايضر بالسلين بعد العنق فاو يضريم فالافتسل وكه وان كان يصح لونعله كما في الهـداله (وبجوز ان يشرط)المولى (المال) كلمه (مالا وبجوز) ان يشترطه كلمه (موجلا) الى اجل معلوم (و) بجوز (منجما) ای مقسطا على ازمنة مسنة لا ته عقد معارضه فاشبه الثمن في البيع (وتجوز كتابةالعبد السغير اذاكان يعقل البيع والشراء) إذا العاقل من اهل القبول والتصرف نانع في حقه فبجوز (فاذامحت الكتابة) نوجود ركنها وشرطها (خرج المكاتب من يدالمولى) المحقيق مقسود الكتابة وهو اداء السدل (ولم غرج من ملكه) اي الولى لا ئە فقد مماو شە فيفتضى المساراة بين المتعاقدين ويتعسدم ذلك بنجزاله تقو بنحقق تأخره فيثبت المكانب نوع مالكية والمولى البدل في دمته فان اعتقه عتق بمثقه لانه مانك ارتبته ومسقط عنه برل الكنابة كالى الهدايه (أجوز

خيرًا كه قبل اراد به اقامة الصلاة واداء الفرائضوقيل اراد به ان كا ن بعدالمتن لايضر بالسلين لانه مادام عبدا يكون تحت بد مولاه فينمه من ذلك فان علم انه بضر بالمسلمن بعد المتق فالافضل أن لايكاتبه فأن كاتبه جاز وقبل مفناه أن علم فيم رشدا وامانة ووفاه وقدرة على الكسب وقوله نعالي ﴿ وَآنُوهُم مِنْ مَالَ اللَّهُ ﴾ قبل اراد 4 ان عمل عنه بعض مال الكتابة على سبيل الندب لاعلى سبيل الحتم وقبل اراد به صرف الصدقة اليه وهذا اقرب الى ظاهر الآية لان الابتاء هوالأعطاء دون الحُط ويدل عليه قوله تمالي ﴿ وَفِي الرقابِ ﴾ (قو لد رحه الله اذا كانب المولى عبد ماو امته على ماشرطه عليه وقبل العبد ذاك صار مكاتبًا) شرط المال احترازًا عن الميتة والدم فان الكتابة لاتصم عليما ولا يعنق بادائها الا أن يكون قال له أذا أديث الى ذلك فانت حر فيعنق بالشرط ولاشيء علبسه مخلاق ما اذا كاتبه على خر او خزر فادى الجر وقيته فانه بعنق عند ابي يوسف وعندهما لا يعنق بادائها الا أن بكون قال له اذا اديث الى ذلك فانت حر فيمتق بالاداء ويسعى في قيمه وشرط قبول العبد لائه مال مابلزمه فلابد من النزامهوالمولى ان برجع قبل قبوله مخلاف النا اعتقه على مال لانه لايحتمل الفسخ ولايعتق المكانب الاباداء الكل لفوله عليه السلام • المكانب ُ حبد مابق حایه در هم • قال ا^{شل}جندی ااسکاتب رق مابق علیه در هم ولایعتق بالفیول وهو قول زيد بن ثابت وبه قال اصحابنا وقال على كرم الله وجهه أنه يعنق بقدرما ادى وقال عبدالله من عباس بمنق بالقبول ويكون غريما كالفرماء وقال أمن مسعود اذا ادى قدر القيمة عتق والباق دين عليه ويجوز شرط الحيار كمولى والعبدق الكشابة لائها معاوضية يلحقها الفسخ اذا شرط ثلاثة ايام ولايجوز اكثر منها عند ابى حنيفة وعندهما بحوز اذا سمى مدة معلومة (قو له و بحوز ان بشرط المال حالاو بحوز ووجالا مُضِما) وقال الشانعي لا يجوز حالا ولابد من نجمين (قوله و بجوز كنابة العبد الصغير ادًا كان يعقل البيم والشراء) لان العاقل من اهل القبول والتصرف افع في حقه والشافعي يخالفنا فيهواما اذاكان لابعقل البيع والشراء لابجوزاجاعاحتي لوقبل عنه غيره لابعتق ويستردماد فع كذا في الهداية وفي الجهندي اذا قبل عنه انسان جازو يتوقف الي ادراكه فان ادى هذا الفابل عنق وايس له ان بسرداسمساناو قالز فرلهان يسرد (قوله فاذا محت الكتابة خرج الكانب من بد المولى ولم يخرج من ماكمه هذا قول عامة المشاخ وقال بعضهم يخرج عن المث الولى و اكمن لا عليكها العبد كالمشترى بشرط الحيار • وقوله ه خرج من دااولى ، حتى اوجنى عليه وجب الارش و لوكانت امة فوطرا وجب العفر ثم الكتابة في الحال فك الحجر وبعد الاداء عنقه وعنق اولاده وكذا اذا ابرأه مولاه من بدل الكنابة اووهب له قبل اولم يقبل نانه يعنق (قوله ويجوزله البيع والشراء والسقر) لأن مقد الكتابة وجب الأذن فالاكتساب ولايحصل الاكتساب الايذاك

له البيع و الشراء والسفر) لان موجب الكتابة الإيسير حرابدا عالكية التصرف مستبدا به تصرفا برصله الى المنسود وهو

ئيل الحرية باداء البدل والبيع والشراء من هذا القبيلوكفك السفر لان المجارة ربما لا تنفق في الحضر فيمتاج الى المسافرة وعلك البيع بالمحابات لا نه من صديع المجار فان الناجر قديمابي ﴿ ١٤١ ﴾ في سففة ليربح ف الاخرى هدايه

و على هذا قالوا بجوز أن يشتري من المولى و يبيع على المولى لأن المولى معه كالاجنبي وايس لاحدهما ان يبيع ما اشتراء من الآخر مرابحة على اجنبي ولايجوز أمولى ال المُتَوَمِّقُ مِنْ مَكَاتِهِ درهمين بدرهم لا نه معه كالاجنبي فال شرط عليه مولامال لايخرج من الكوفة فله أن مخرج لان هذا شرط يخالف مفتضى المقد وهو مالكة البد على جهة الاستبداد وثبوت الاختصاص فبطل الشرط وصح العقد (قول والايجوز النزرج الابادن المولى) بعني لايزوج نفسه ولاعبده وله أن يزوج امته لاز المولى لاعلك رقبتها وهو يتوصل الى تحصيل مهرها بخلاف تزوج عبده لانه يلحقه الدين من غير تحصيل منفعة وكذا تزوج نفسه لانه يلزم نفسه الدين الايجوز وكذا المكاتبة لابجوزلها النتزوج بغير اذلاالمولي لال بعضها باق على ملك المول والمامنع من التصرف فُه ليقد الكتابة ولايجوز المكانب مثق عبدة لابدل ولابغير بدلولايجوز انتقول له اذا أدبت إلى الفا فاتت حر لانه لاعلك الصفيق فلا علام التعليق الا الكتابة فانها تجوز منمه لانها عقد مبادلة والعثق ينزل بالاداء حكما الاثرى أن الاب والوصى والمناوض لاعلكون العتق على مال وعلكون الكتابة كذلك المكاتب وبجوز المكاتب والهؤلاء الثلاثة تزويج الامة وليس لهم تزويج العبد (فوله ولايمب ولا تعسدق الا بالثيرُ اليسر) يعني كالرغيف ونحوه والبصل والملع ونحو ذلك وأنما لم نجز هبته لانه عنوع من التبرع فان وهب على عوض لم يصح ابضا لانه تبرع ابندا. (فو له ولاشكفل) لأن الكفالة تبرع فلاعالكه خوهيه نفسا ومالا ولا يغرض لانه تبرع فان اذنه له مولاً، في الكفالة فكفل الحذبه بدر المنق ولا علك العنو عن الفصاص ولايجوز له البيم والشراء الاعلى العروف في قولهما وبجوز في قول ابي حنيفة كيف ماكان وبجوز اقراره بالدين والاستيفاء (قو له فان و لداه و لدمن امد له دخل ف كتابته وكان حكمه كحكمه وكسبه له) فان قبل استبلاد الكاتب جارية نفسه لانجوز فكيف مسور هذا قانا عكن انه وطئ مع انه حرام اوتمول صورته أن يزوج امة قبل الكتابة فاذا كوتب اشراها فتلدله ولدا وكذا اذا ولدت المكاتبة ولدا من زوجها دخل في كناشها ابعثه كذا في الهدابه واذا اشترى المكاتب زوجته لم ينفسخ النكاح لان له حق الملك وليس له حقيقة الملك وحق الملك عنم ابتداء النكاح ولاعنم البقاء عليه بانه اذا اشرى زوجته لايفسد النكاح واذا طافهاطلاقار جميالهان تراجعهاواذا طافها مالاقا بأننا ايسله ان يتروجها بعد ذهكثم اذا اشترىزوجته انكان معهاولدمنه دخلق الكتابة وتسير الجاربة امولدة لايجوزة بعهاواذا اشراهابغيرالوك فعل قولهما صارت ام ولدله فلابجوز له بعها وعند ابي حنيفة بجوز وان اشر اهاولم تكن ولدت منه فله بِعها كالحر اذا اشترى زوجته ولم تكن ولدت منه ولو اشترت المكاتبة زوجها لاشكائب بالاجماع (قو له نان زوج المولى عبده من المنه ثم كانبهما فوادت منه

(ولانجسوز له النزوج الا باذن المولى) لان الكتابة فك الحبرمع قيام الملك ضرورة التوسل الى المطلوب والنزوج ليس وسيلة اأيه ومجوز باذن الولى لان اللك له هداله (ولا يرب) المكانب (ولا تصدر) لائه تبرع وهو لاعاكمه (الا) ان يكون (بالشي البدير) لا نه من منرورات التمسارة ومن ولك شديدًا ملك ماهو من طرورته وتوانعه (ولا شكفل) لانه تبرع محض وليس من ضرورات النجارة والاكتساب (فان ولدله ولد من امدله) قادعاء ثبت نسبه منه والكان لايجوزه الاستيلاد و (دخل) الوليد (في الكتابة) لان الكاتب من اهل إن يكاتب وان لم يعكن من اهل الاعتماق فجمل مكاسا تحقيقا العساة بقدر الانكان (وكان حكمه) ای الولد (کمکمه) اي الاب (وكسبه 4) لان كسب الواد كسيه وكذا اذا ولدت الكاتب من زوجها (وان زوج المولى عبده من امته ثم كاتبها فولدت منه) اى من زوجها الكانب

(ولدا دخل) الولد (فكتاتها) اي الامة (وكان كسبه لها) لان تبعيةالام ارجح ولهذا يتبعها في الرق و الحربه (وان وطئ المولى مكانمته لزمه العقر) لانها صارت احق باجزائها ومنافعالبضع ملحقة بالاجزاء والاعيان (وان جنى عليها او ملى ولدها) جناية خطأ (لزمته الجناية) لما بينا قيدنا الجناية بالخطأ لان جنايةالعمد تستقط الشبة كما في الجوهر. (و أن أتلف مالالها غرمه) لان المولى كالأجنبي في حق اكسابها (وأذا اشترى المكاتب أباه) وأن علا (اوابنه) وان سفل (دخل في كتابته) ﴿ ١٤٥ ﴾ لمامر من انه من اهل ان يكانب وان لم يكن من اهل الاعتاق فيحمل

مكانبا تحفيقا الصلة مندر الامكان الا رى ان المر منى كان علك الاعتاق بعنق عليه كما في الهداله (وان اشرى ام ولام) مع ولدها منه (دخل ولدها في الكتابة) لانه ولده ولم تدخيل هي (و) لكن (ال مجزله جمها) لانها ام ولده والالمبكن ممها ولد فكذلك الجواب عندهما خلافا لابي حنينة قال الاسبياني العيم قوله ومثى عليه الحبوبي تعیم (وان اشتری) المكانب (ذا رجم محرم air Kekel by Right في كتابته عند ابي حنيفة) لان المكاتب له كسب لاملك والكسب يكني المسلة في الولاد دون غيره حتى الاالفادر على الكسب غاطب خفقة قرابة الولادة دون غيرها لاغها على الوسر كا مر

ولدا دخل في كتابتهما وكان كسبه لها) لان تبعية الام ارجح ولهذا يتبعها في الرق والحربة وتفقة الولد عليها وتفقيها علىالزوج (قوله واذا وطئ المولى مكاتبته لزمه المقر لان المول عقد معها عقدا منع به نفسه من التصرف فيها وفي منافعها والوطئ من منافعهما والهذا قالوا أن المكاتبة حرام على مولاها مادامت مكاتبـة لانها خارجة من يده (قوله وان جني عايها اوعلى ولدها لزمته الجناية) لما بينا في الوطئ بني جناية خطأ فان جنا عليها عدا سقط القصاص فمشهد (قو له وان انلف مالها غرمه) لان المولى في كسب المكاتب كالاجنى (قو له واذا اشترى المكانب اباه اواسه دخل فيكتاسه) بعنياله بعثق بعنفه ويرق برقه ولاعكمنه بيعه وعلى هذا كل من ملكه منقرابة الولادة كالاجداد والجدات واولادالاولاد ثم ادًا اشترى المكاتب اباء اوانسه ايسله ان برده بالعبب ولا برجع بالنفصان الا اذا عجز حبنائله الرد (قوله واذا اشترى ام ولده دخل ولدها ڧالكتابة ولم نجز بيمها) يريد بهذا انه اشتراها مع ولدها او اشتراها ثم اشترى الولد بمدها وال أبكن ممها ولد فكذبك عندهما لايجوزله يمها لائها ام ولد وعندابي حنيفةله يمها واما اذا ولدت فى ملكه لم يجزله بيعها سواء كان ولدها باقيا او مينا (فول و اذا اشترى ذا رحم محرم منه لاولادله لم يدخل فكناينه عند الى حنيفة) حتى أنه مجوزله بيمه وعندهما ه خل وابس له بعه وعند أن حنينة أذا أدى المكاتب مال الكتابة وهم في ملكه عنفوا ولاسعاية عامِم واواشترى زوجته لم ينف مخ النكاح لانه ليسله ملك وأنماله حق الملك وحقالملك لاءنم مقاه النكاح واستدامته وعنع ابتداء النكاح كالعدة وصورته مسلم تزوج معتدة من مسلم لايجوز ولوتزوج امرأة ثم وطئت بشيهة حتى وجبت المدة بق النكاج بديما وصورته في العبد اذا زوجه مولاه ثم كاتبه فليسله ان يزوج. في مال الكتابة ولا بطل النكاح المتقدم (قوله واذا عجز المكانب عن نجم نظر الماكم في حاله فان كازله دين منصبه اومال تغدم عليه لم يجمل بتجيزه وأنتظر عليه اليومين اوالثلاثة ولا يزيد على ذاك) لان ألثلاثة الايام هي المدة التي ضربت لايلاء الاعذار كا الخاصم للدفع و المديون القضاء فلا يزاد عليها (فو له فان ابكن له وجه

وابدا لاشترنان فيالحر في وقالا بدخل اعتبارا تقرابة الولاد لان وجوب الصلة بأنفامها ج ني حق الحرية قال في التصيح وجعل الاستجابي قوله استحسانا واختاره الحبوبي والنسني وغيرهما اه (واذا جزالمكانب عن) اداء (نجم انظر الحاكم في ماله) بالسؤال منه (فانكانله دين يقبضه او مال) في د غائب (يقدم) عليه (إليمل بتجزء وانظرهليه اليومين والثلاثة) نظرا الباسين والثلاث همالمدة اتى ضربت لايلاءالعذر كامهال الخصم للدفع إنه والمديون القضاء فلا يزاد عليه عدايه (وان لم يكن له يجاجه وطاب المولى أهيزه عجزه) الحماكم (وضح الكتابة) التبين عجزه وهذا عندابي حنيفة و محد (وقال ابويوسف لا يعجزه سئى تولى عليه بحمال) قال جعالا الاسلام في شرحه الصبح قول ابي حنيفة و محدو اعتده البرها بي والذي و فيرهما تصبح (واذا عجز المكاتب) بالفضاء او الرضا (عاد الى احكام الرق) لا نفساخ الكتابة (وكان مافيده من الاكساب المولى) لا نه ظهر انه كسب عبده لا نه كان موقوظ عليه او على مولاه وقد زال التوقف (وان مات المكانب ولهمال) في بدله (لم تنفسخ الكتابة وقضيت كتابته من اكسابه) عالا (وحكم جنفه ﴿ ١٤٦ ﴾ في آخر جزء من جزاه حياته) وما بق

وطلب المولى نعيزه عِزه وضم الكتابة) هذا قولهما لا نه قديم عزه (فو له وقال او وسف لا يعز محى خوالي عليه نجمان) نيسيرا عليه (قو له واذا عجز المكانب ماد الى احكام الرق) وانما لم يقل ماد الىالرق لانالرق فيه كابت الاان الكتابة منعت المول من بمن الاحكام ناذا مجرَّاد الى احكامه (قو له وكان ما في مدمن الا كنساب لمولاه) لا نه ظهر انه كسب عبده واذا ادى المكانب من العدقات الى مولاه ثم عجز فهوطيب للمولىاتبدل الملاءفان العبد غلكه صدقة والمول موضا عزالمنق واليه وقمت الاشارة النبوية في حديث بر يرة • هي لها صدقة ولنا هدية • وهذا مخلاف ما اذا المِح للنبي اولمهاشمي لان المباح له يتناوله على ملك المبيم وان عجز المكانب قبل الاداء الى المولى فكذلك الجواب لا نه بالمجز يتبدل الملك (فولد قان مات المكاتب وله مال لم تنفح الكتابة وقضى ماعليه من اكتسابه وحكم بعتفه في آخر جزء من اجزاء حياته (وما بق فهو مراث لورثه ويعنق اولاده وقال الشافعي تنفح الكتابة و عوت عبدا وما تركه لمولاه (قوله واللم يترك وفاه وترك ولدا مواودا في الكتابة سعى ف كتابة ابد على نجومه) صورته مكاتب اشرى جارية فوطئها فجاءت ولدنا عرفه ثم مات عنه لانه داخل في كتابته وكسبه مثل كسبه فضلفه فىالادا، نان تركه معدابويه وولدا آخر مشرى في الكتابة فهوا وقوف على اداء مال الكتابة من ولده المولود في الكتابة وليس أمولي بيعم ولاله أن يستسهيم فأذا أدى الولود بدل الكتابة عنق ومتنوا جيما وأن عِزورد في الرقردةؤلاءمه الاان متولوا عن نؤدي المال الساعة فيقبل ذاك منهم قبل تضاء الفاضي بفر الولدا اولود في الكنابة (قو له فاذا ادى حكمنا بعثق اليدفيل موته و عثق الولد) لان الواد داخل في كتابته فخلفه في الاداءو صاركما اذا ترك و فاء (فو له و ان تركو لدامشرى قبل له المان نؤدى الكتابة مالة و الارددت المارق) هذا عندا بي حنيفة اما عندهما فلا فرق بين المولود في كتاب والمشرى في أنه يسمى بعد موت أيه على بحومه (قو له و اذا كانب المبلم عده على خراو خزيراو عل قية نقسه فالكتابة فاسدة) لان الخرو الخزر ايسا عال في حقه فيصر كانه كائبه على غير لدل واما على قيمة نفسه فهي مجهولة قدرا ووصفا وجنسنا انتفاحش الجهالة فصسار كما إذا كاتبه على ثوب أو دابة ﴿ قُولُهِ فَانَ أَدَى الْحَرَّ مَنْقُ وَلَوْمُهُ أَنَّ يَسْمَى فَيْقِيمُهُ

فهومير اث لوراثه وتعتق اولاد متماله (وان لم يترك وناء وترك ولدا مولودا ف الكتابة معي) الولد (ل كتابدايد على بحومه) الممة عليه (فاذا ادى) ما على أبه (حكمنا بعثق المد ألموته و هنق الولد) الآن لان الوليد داخل فى كتانه وكمبه ككمبه فتعلفه في الاداء وصاركا اذا ترك وقاء (وأن ترك وادا مشرى قبل 4) اى اولد (اماان تؤدى الكتابة مالا والا رددت فالرق) لانه لم دخيل عت المقد لمبدم الأضافة اليه ولايسرى اليه حكمه لانتبداله مخلاف المولود في الكتابة لانه متصل 4 وقت الكشابة فيمرى الحكم اليه وهذا منبد ابي حنف و قالا هو كالولود في الكتابة لانه يكانب نيعا فاستوباكا في الاختيار (و إذا كاتب المعلم

عبده على خر او خزر راو على قيمة نفسه فالكتابة فاسدة) لان الجرو الحزر وليسا عال فى حق المسلم (لا ينقص) فتسميتهما تفسدالمبقدو كذلك القيمة لا نها مجهولة (فان ادى) ماكو تب عليه احتى (الحر) او الحتزر (حتق) المكانب الاداء لا نهما مال فى الجملة (ولزمه ان بسعى فى قيمته) اى قيمة تفسه لا نه و جب عليه ود وقبته لفساد العقد و قدته فرد فك بالستق فجب ود قيمته كما فى البيع الفاسد اذا تلف البيع واما فيما اذا كائبه على قيمة نفسه فانه يعتق باداء القيمة لائه هو البدل يخلاف مااذًا كاتبه على ثوب حيث لابعثق باداء ثوب لائه لابوقف فيه على مهادالعاقد لاختلاف اجناسه فلاثبت العتق بدون ارادته كافى الهدايه واهلم انه منى سمى مالا و فسدت الكتابة بوجه من الوجوه و جبت قيمته و لكن (لابنقس من المسمى و يزاد عليه) وذاك كن كاتب عبده ﴿ ١٤٧ ﴾ على الف ورطل من خر قادى ذلك عتق و و جب عليه قيمة نفسه ان

كانت كثر من الالف وان كانت افل لايسترد الفشل وتمامه في التعيم قال فالبسوط اذا كانب عبده بالف على أن تخديه الدا فالكنابة فاسدة فتجب القيمة فان كانت القصة عن الالف لانتنقس وأن كانت زائدة زيدت عليه اه (و أن كائبه على حيوان غسر موصوف فالكتابة جازة) قال في الهيداية ومعنياه ان من الجنس ولاسين النوع والصفة ومصرف الى الوسيط و عير على قبول القيمة وقد من في النصكاح اما اذا لم سين الجنس مثل أن تقول داية لابحوز لانه يشمل اجناسا فتتفاحش الجهبالة واذا بين الجنس كالعبد فالجهدالة يسمرة ومثلها يعمل في الكتابة اه (وان كانب عبديه كتابة واحدة بالف درهم) مشالا جاز مم (أن أديا) أأف (عنقا) لحصول الشرط (وان عزاردا إلى الق) ولا يدتفان الا باداء الجيم لان

لاشقص من المسمى و يزاد عليه) لائه وجب عليه رد رقبة لفسادالعقد وقدتمذر ذلك بالمتق فصب رد قيمته كاف البيع الفاسد اذا تلف المبيع ويعتبر قيمته يوم الكنابة ثم أذا كاتبه على فيمة نفسه بعنق باداء الفيمة لائما هي البدل مخلاف مااذا كاتبه على ثوب حيث لايمتن إداءالثوب لانه لانوقف فيه على مراد العاقد لاختلاف اجناسه فلانتبث العنق لدون ارادته وكذا اذا كاتبه على الف ورطل من خرفاذا ادى عنق و بجب الا كثران كانت الغيمة اكثر يلزمهالقيمةوان كان بدل الكتابة اكثر لابستردالفضل وان كانبه على مينة اودم فالكتابة فاسدة فان أدى ذلك لايمنق الا أن مقول أذا أديت إلى ذلك فانت حر فانه يمتق لاجل اليمين لا لاجل الكتابة ولايلزمه شي والفرق بين الكتابة الفاسدة والجائزة ان فيالفاسدة للمولى ان يرده فيالرق وتفسخ الكنسابة بغير رضي العبد والجائزة ليسله ال يفسخ الا برضىالعبد والعبد ال يفسخ فى الجائزة والفاسدة بغير رضى المولى قال في اليناسِيع اذا كانب على قيمة نفسه فالكتابة فاسدة فان اداها عنق ولاشي عليه غيرها ثم القيمة تثبت بتعسادفهما نان اختلفا يرجع الى تغويم المقومين فان ائتق اثنان على شيء بجمل ذك قيمة وإن اختلفا فقوم احدهما بالف والآخر بالف وعشرة لابعنق مالم يؤد الانضاء (قو له وان كانبه على ثوب لم يسم جنسه لم مجرُّ وأن أداء لم يعنق) لتفاحش الجهالة مخلاف ماأذا قال له أنت أديت إلى ثوبا فانت حرّ قادى اليه ثوبا عنق لاجل الشرط (قو له و ان كاتبه على حيوان غر موصوف فالكتابة حائزة) يعني أنه بين جنس الحيوان ولم بين نوعه وصفته مثل أن منول فرس اوبفل اوبقرة اوبسر وتنصرف المااوسيط منه وبجبرالمولي على قبول القيمة لما اذا قال دابة او حيوان لانجوز وان قال كانتك على عبد جاز وله عبد وسط فان احضر عبدا دون الوسط الجبر على قبضه وفي الخبندي اذا قال كانبك على عبد لابجوز ولواداه لابنتق كافي الثوب والدابة وان قال كانتك على دراهم فالكنابة فاسدة فاذا ادى ثلاثة دراهم لابعنق لانالجهالة فيذلك متفاحشة وابس للدراهم وسط حتى يقع عليه وايس هذا كااذا اعنى عبده على دراهم فقبل العبد فاله يعتق ويلزمه قيمة نفسه لانالمنق هناك نقع بالقبول والجهالة فاحشة فوجبت قيمة نفسسه (قو له وان كانب مبده كتابة واحدة على الف درهم أن أدبا عنفا وأن عجرا ردا فيالرق وان كاتبهما على ان كل واحد منهما ضاءن علىالآخر عازت الكتابة والهما ادى عنقا و رجم على شريكه بندف ماادى) ويشمرط في ذلك قبولهما جيعا فان قبل احدهما ولم يقبل الآخر بطل لانهما صنفة واحدة الاتصبح الابقبولهما كالبيع

الكتابة واحدة فكا اكشخص واحد (وان كانهما على ان كل واحد منهما ضاءن عن الآخر) حصته (جازت الكتابة وانهما ادى) البدل (عنقا) جميما (ويرجع) الذى ادى (على شريكه بنصف ماادى) وبشرط فى ذاك قبو أنها جميما قال قبل احدهما ولم يقبل الآخر بطل لانها صفقة واحدة والهولى ان يطالب كل واحد شهما بالجميع نصفه محق الاصالة

ونسفه بحق الكفالة وابرما ادى شبئار جع على صاحبه بنصفه قليلا كان اوكثيرا لانهما مستويان في ضمان المال فان اعتق المولى احدهما عنق وسفعات حصنه عن الآخر ويكون مكاتبا عانق وبطالب المكاتب باداء حصنه بطريق الاصالة والمعنق بطريق الكفالة فازاداها المتق رجم برا على صاحبه وأن اداها الكاتب لم رجع بشي لانها مستحقة عليه جوهره (وأذا اعنق المولى مكاتبه عنق بعنقه) لقيام ملكه (وسقط عنه مال\الكتابة) ﴿ ١٤٨ ﴾ مع سلامة الاكســاب والاولاد له

(واذا مات مولى المكانب أثم اذا اديا معا هنفا وان عجزا ردا في الرق وان عجز احدهما لمبلتفت الى عجزه حتى اذا ادىالآخرالمال عنفاجيما ويرجع على شريكه بالنصف وللمولى ازيطالب كلواحد منهما بالجيم نصنه محق الاصالة و نصنه بحق الكفالة و ابهما ادى شيئا رَجع على صاحبه خصفه قليلا كان اوكثيرا لانهما متساويان في ضمال المال فان اعتق المولى احدهما عنق وسفطت حصته عن الآخر ويكون مكاتباً بما بقي ويطالب المولى المكانب بإداء حصته لاجلالاصالة والمعتق لاجلاالكمفالة فاذا اداها المعتق رجم بها على صاحبه وال اداها المكانب لا رجم على صاحبه بشيء لانها مستفقة عليه (فولد و اذا اعتقالول مكاتبه عنق بمتة، وسفط عنه مالى الكتابة) يعني مع سلامة الاكساب و الاولادله لانه بعثقه صار مبريا له منه لانه ماالتزمه الامقابلا بالمتن وقدحصل له دونه فلايازمه (قوله واذا مات مولى المكانب لم تنفح الكتابة وقيل له اد المال الى ورثة المولى على نجومه) لانهم قاموا مقامالميت ولوكان الكانب مزوجا على بنتالول ثم مات الولى لم ينفسخ النكاح لانما لم تملك رقبته وأما تملك ديسًا فما وذلك لاعنم بقاء النكاح (قُولُهُ قَالَ اعتقه احد الورثة لم يعتق) هذا بدل على أنه لم ينتقل اليم بالارث وانما ننتقل المهم مافي ذمته من المال (قو لد وان اعتقره جميما عنق وسنط عنه مال الكتابة) معناه يعتق من جهة الميت حتى الاالولاء يكون الذكور من عصبته دون الاناث وانما عتق استحسسانا واما فيالفياس لاينتق لانهم لم يرثوا رقبته وآنما ورثوا دينا فيها وجه الاستحسان ان عنفهم تتميرالكمنابة فسار كالادا. والابرا. ولاتهم بمتفهم اياه مرئوز له من المال و برائة من مال الكرنابة توجب عنقه كالو استوفوا منه ولايشمه هذا اذا اعتقه احدهم فانه لايمتق لان ابراء له انما يصادف حسته لاغير واويرى من حصته بالاداء ابعنق كذا هذا ولو دفع الكاتب الى وصى الميت عتق سواء كان على الميت دين املا لان الوصى قائم مقام الميت فصاركما لودفعه اليه وان دفعه المالوارث ال كان على الميت دين أبيتق لانه دفعه الى من لا يستمق القبض منه فصار كالدفع الى اجنبي وان لم يكن عليه دين لم بعثق ابضا حتى يؤدى الى كل واحد من الورثة حصته ويدفع الى الوصى حصة الصفار لانه اذا لم يدفع على هذا الوجه لم يدفع الىالمستمق كذا في شرحه (فَوْلِد واذا كانب المولى ام ولده جاز) لانها على حكم ملكه لان له وطهـا واجارتها فلك مكانهتهـا كالمديرة فان مات المولى عنفت بالاستبلاد وسقط عنها مال الكتابة وبسالها الاولاد والاكساب (قوله نان أ مات المولى سفط عنها ما ل الكتابة ﴾ لان موته نوجب عنهها (قوله و ان و لدت مكانبته

لم تنفيخ الحكتابة) كيلا يؤدى الى ابطال حق الكانب اذالكنابة سبب الحرية وسبب حق المرء حد، هداله (وقيسل له) ای الکاتب (اد المال) المين عليك (الى الورثة المولى على نجومه) لانه استمق الحربة على هــذا الوجه والسبب المقدكذاك فببق مذه السفة ولاختبر الا أن أأورثة محلفوته في الاستيفاء (فان اعنقه احدالورثة لم نفذ عتقه) لانه لم علكه لان المكاتب لاعلك بسائر اسباب الملك فكذا الورثة هداله واغا منتفل الى الورثة مافى ذمته من المال (و ال اعتقوم) اى الورثة (جيما مثق) مجانا استعسانا (وسقط عنه مال الكتابة) لانه بصيرا براء عن بدل الكتابة وبراثه منه توجب عنفه وبعتق من جهة الميت حتى ان الولاء يكون للذكور من مصبته دو ن الا ناث و لا

بشبه هذا مااذا اعتنه بعضم لان ابراءه انما بصادف حصته ولوبرى من حصته بالاداء لمبعتق فكَّذَا هذا (منه) كما في الجوهره (و اذا كاتب المولى ام ولده جاز) لبقاء ملكه فيها (فان ماث المولى) قبل الادا. (سقط عها ما لاكتنابة) لعنفها بالاستبلاد فعلل حكم الك: ! يَ وتسلم لهما الاكساب والأولاد (وأن ولدت مكاتب) أي المولى

وصارت ام ولدله) لانه تلقتها جهتا حرية عاجل بدل واجل بغير دل فغير يدنهما ونسب ولدها نابت من المسول (واذا كاتب) الولى (مدرته باز) لماجمًا الى تعيل الحرية (قال مات المولى) قبل اداماليدل (ولاماله) غرها (كانت بالخيار بين ان تسمى) الورثة (فى الى قيم الوجيع مال الكتابة) قال في الهداية وهدا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف تسعى في الاقل منهما وقال مجد تسعى في الاقل من ثافي قيمها وثافي بدل الكتابة فالحلاف في الخبار و المقدار فابو بوسف مع ابي حنيفة في القدار ومم مجد في نني الحيار قال الاسبجسابي واليميم قول ابي حنيفة واعتمده الحبوبى والنسق وغرهما تعیم (واز در مکاتبشه صم التدبر) لمامر من أنه تُلفتها جهنا حرية (ولما الخيار ال شامت مضمت على الكتابة) نجيلا الحرية (وان شاءت عزت نفسها وصارت مدرة) لان الكتابة ايست بلازمة في حانب الملوك

منه فهي بالخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت عجزت نفهما ومسارت ام ولدله) لا نه ثبت لها جهتا خرية عاجل بدل واجل بغير بدل فقير بديها ونسب ولدها ثابت من الولى وهو حرفان اختارت المضى على الكتابة اخذت العثر من مولاها واستعانت به في كتابتها فاذا ادت عنفت وان لم نؤد حتى مات المولى عنفت عوته بالاستبلاد وسفط عنها مال الكنابة وان مانت هي وتركت مالابؤدي منه كنابتها ومائق ميراث لابنها والل لم ترك مالاً فلا سعاية على الولد لا نه حرقان ولدت ولدا آخر لم يلزم المولى الا أن يدعيه لحرمة وطائبا هليه فان لم يدعيه ومانت من غير وفاء سعى هذا الولد لا نه مكانب تبالها فلومات المولى بعد ذلك عتق و بطات عنه السعاية لانه عزلة ام الولد ادْهوولدها.فيتبعها كذا في الهدايه (قو لد وان كانب مدرته باز فان مات المولى ولامال له كانت بالخيار بين ان نسبى في ثافي أيَّها أوفي جميع مال الكتابة) هذا عل وجهين ان مات المولى وله مال تخرج المديرة من ثائه هتات وبطلت الكتابة عنها وان لم يكن له مال فهي بالخيار ان شاءت من مال الكتابة وان شاءت في ثاني قيمًا وهذا قول الى حنيفة لان عقد الكتابة انعقد على مابق من الرق ولم يعقد على ماقات منه بالندبير وقال أبو يوسف يسمى في الاقل مهما ولايخير لانها نمنق باداء الاقل ولايفف عنفها على الاكثر وقال محد أن شاءت سعت في ثافي فينها وان شاءت في ثني الكنابة لانه قابل البدل في الكلوقد سلم لها الثلث الندبير فحاصل الخلاف أن عند ابي حنيفة يسمى في جوم الكتابة او ثافي الغية أذا كان لامال له غيرها ولها الحيار في ذهك فان اختارت الكتابة سنت على النجوم وان اختارت السماية في ثاني القيمة سعت حالاً و عند ابي يوسف تسعى في الاقل من جميع الكتابة ومن ثافي الغيمة بلاخيار وعند مجمد تسعى في الاقل من ثابي الفيمة ومن ثابي الكنابة بلاخيار فائنق ابو حنيفة وابو بوسف فبالمقدار وغالفهما محمد واثفق ابو يوسف ومجمد في نني الحبّار وخالفهما الو حنيفة (قو له تسعى في ناثى قيمنها) بعني مديرة لافنة. لان الكتابة عقدت حال كونها مديرة قال في الحسام رجلدير عبده ثم كاتبه علىمائة وقيمة أنثانة وذك في محمد ثم مات المولى و لا مال له غيره قال الوحنيفة ال شاءسمي في ثاغي الفيمة مأتين وانشاء سعى في جسم مال الكتابة مائد وقال أبويوسف لاخيارله بل بسمى في الاقلوهومائة وقال مجديسمي في الاقل من ثافي الفيمة ومن ثافي الكنابة وذلك سنة وسنون وثلثان (قوله وان دير مكانبته صمح الندبير ولها الخيارانشات مضت على الكتابة و انشاءت عزت نفسها وصارت مدرة) و انما صبح تدبير المكاتب لان فيه زيادة ابجاب عنق بدليل ان الكتابة بلحقها الفسخ والتدبير لايلحقه الفسخ ولا نه بالندير بعنق عوته و العتق الراه من الكتابة فالمات مولاها وهيلا تخرج من الثاث فان شاءت معت في ثلثي الكرتابة و إن شاءت في ثاني الفيمة و هذا عند الى حنيفة و عندهما في الاقل من ثافي الفيمة و من ثافي الكتابة بلاخياروالاختلاف في هذا الفصا في الحيار

(فان مضت على كتابئها فات المولى ولامال له) غيرها (فهى الحيار انشاءت سمت) الورثة (فى نافى مال الكتابة او تاق قيمها عندا بي حنيفة) و قالاتسمى فى الاقل منهما الحملاف فى هذه الفصل شاء هلى ماذكر ما الما المقدار فنفق عليه هدا به و الذى ذكره هو تجزى الاهناف و قدت قدم مرار ان الفتوى فيه على قول الأمام ﴿ ١٥٠ ﴾ كما تقلته عن الاعمام و على

ولا خلاف في المقدار وانما قال الوحنيفة في هذه المسئلة الما تسعى في ثاني الكتابة غلاف المسئلة الاولى لان التدبيرا را. من الكتابة والايراء في المرض لايتجاوزالثلث فصيح ذلك في ثلث الكتابة وعي ثاثاها فتسمى في ذلكوعلي قولهما انها تبرأبالاقل فلا بَلزمها الاكثر (قو له قال مضت على كتابتها ومات المولى ولامال 4 فهي الخيار ان شاءت سعت في ثاني مال الكرابة وإن شاءت سعت في تاني فيمًا عند أبي حنيفة) وقال او وسف ومحد تسبي في الافل والحلاف في هذا الفصل في الحيار اما المغدار فنفق عليه قال في السنى الخلاف في هذه المسئلة بناء على تجزي الاعتاق وعدمه نصند ابي حنيفة بق الثلثان عبدا وقدتلقاء جهنا حربة ببدلين مؤجل بالتدبير ومعجل بالكتابة فنخير لان لكل واحد مهما نوع فائدة لتفاوت الناس فيه نصبي يخسار الكثير المؤجل على الغابل المجل وعندهما أا عنق بعنب بعنق كاه فهو حر وجب عليه احد المالين فهو مختار الاقل لامحالة الا معنى النمير (قو لد واذا اعتق المكاتب عبده على مال لم يحز) لانه ترع (قو لد وان و هب عل عوض لم بعن ع) لاله تبرع اسداء ظم يكن له ذاك (قو له وال كاتب عبده جاز) هذا استحسان والغياس أن لايجوز لائه أبجاب عنق بدل وجه الاستعمان أن هذا عقد معاوضة يلهنه الفسخ كالبيع فلا جازله سم عبده جازله مكانية (قوله فان ادى الثاني قبل ان يمتق الاول فولاؤه للمولى الاول) لأن له فيه نوع ملك وكذا اذا ادياءها لانه ايس هناك من يصحم الولاء منه فانتقل الولاء الى اقرب الناس البه و افر مم اليه مولاه فان ادى الكانب الاول بعد ذاك فنعق لم يرجع الولاء البه لان الولاء كالنسب والنسب اذا ثبت من واحدلا ينتقل الى غيره (فو له وان ادى الثاني بعدمتق الاول عنق وولاؤمله) لأن العاقد من أهل ثبوت الولاء لأن المكاتب الأول لماادي شار حرا فاذا ادى الثاني بعد كونه حر اعتق من جهته فكان و لاؤماه ﴿ مسئلة ﴾ اذا كانب الرجل نصف عبده علىمال جاز وكان نصفه مكاتبا والنصف الآخر مأذونا له في الجمارة ناذا ادى عتق نسفه ومافضل في بده من الكبيب نسفه له ونسفه المولى وصار النسبف الآخر مستسعى فان شاءاعتقه وانشاءاستسعاء وهذا عندابي حنيفة لان الكتابة تخرجه الى العنق والعنق عنده نجزى فكذا الكتابة واماعندهما فالعنق لا يُجزى فكذا الكتابة فيصركه مكانا عندهما فاذا ادى عنق كله وما اكتسب فهوكاء المكانب

- ﴿ كتاب الولاء ﴾

الولاء نوعان ولاء عناة، ويسمى ولاء نعمة وسببه العنق على ملكه في العميج حتى

المكاتب الاول فولاه 4) لان العاقد من اهل ثبوت الولاء وهو الاصل فيثبت له هدا به (لتوحتق) ﴿ كَتَابِ الْوَلَاءَ كَا فَا الْزِيلِي ﴿ كَتَابِ الْوَلَاءَ كَا فَا الْزِيلِي الْوَلَاءَ كَا فَى الزيلِي

هذا مثى الامام الحبوبي والنبق والوسل وصدر الشريسة تصيم (وادًا اعتق المكانب عبده على مال لم بحز) لانه ليس من الكسب ولامن توابعه لانه اسقاط الملك عن رقبته واثبات الدين في ذمة الفلس وكذا تزويجه لانه تعيب له بشغل رقبته بالمهر والنفقمة تخسلاف تزوج الامة لانه اكتساب استفادة المهر كما في الهداه (و) كذا (اذا وهب على عوض إبصح) لانها تبرع اشداء (وال كانب) المكانب (عبده العسال لاله عقد اكتساب وقديكون انفم من البيم لانه لا زيل المك الابعد ومسول البدل البه (فان ادى انتاني) البدل (قبل ان يعشق الاول فولاؤه المولى) لان فيله نوع ملك فيصح أضافة الاحتاق اليمه في الجالة فاذا تعذر اضافته الى مباشر العقسد لعدم اهلية اضيف اليه (وان ادی بعد عثق

و في الهداية الولاء تومان ولاء متاقة و إسمى ولاء قمة وسببه الدنق على ملكه في الصبح حتى ارع تى قريبه عايه بالورائة كان الولاء له وولاء موالاة وسببه المقد ولهذا مثال ولاء المثاقة وولاء الوالاة والحكم بشاف ال سببه أه (أذا اعتق الرجل علوكه فولاؤه له) لانه احياء بازالة ﴿ ١٥١ ﴾ الرق عنه فيرته اذا مات ويعقل عنه اذا جنى ويصركا اولاد لان النم

بالفرم (و كذات المرأة أمنق) علوكها فكون ولاؤه لها لمامنا (فان شرط) المولى (اله) اي العبد (سائد) اي لاونه إذا مات ولا يعقل هنمه اذا جني (فاشرط باطل) لمخالفته منس (والولاء ان امنق) كا هو نس الحديث (واذا ادى الكانب) مدل الكتابة ومولاه ي (متق) و كان (ولاؤه الول) لعنفه على ملكه (و كذا ان عنق بعد موت المولى) لان المنق من جهنمه وان تأخر عزلة المدر وقد مرانه لاورث و انما بننفل المم مافي ذمته تقرر وكذا العبد الموصى يعتنه أوبشرائه وعنقه بعدءونه لأن قمل الوصى بعد موتد كفعله والتركة على حكم ما كمه هدایه (فان مات الولی هنق مدرو موامهات او لادم وولاؤهمه) المتقهم باستبلاده و تدبيره (ومن الله دارجم مجرمنه عنق عليه وولاؤه له) اوجود المبب و هو العنق هابه (واذا تزوج عبد رجل امة لآخر فاعتق

لوحتق عليه قريبه بالورائة كان ولاؤماء واحترز بقوله فيالعميج عن ما قاله بعضم ان هبيه الاحتاق فمندهم اذا ملك قريبه وحتق هليه لايثبت الولاء مته لمدم الاحتاق والثاني ولاء الوالاة وسبه العقد وهو أن يسلم رجل على بد رجل فيقول له والينك عل اني ان مت قارش بك وان جنيت فعقل عذك وعل عافلتك وقبل الآخر فهو كما قال فاتى جني الاسفل يعقله الاهلى وان مات رئه الاعلى ولارث الاسفل من الاعلى ولانثيث هذه الاحكام بمجرد الاسلام على لمه لدون عقد الوالاة و في البسوط بجرى التوارث من الجيائيين كذا في المسفى (قولد رحه الله أذا أعنن الرجل عاركه فولاؤه له) لقوله عليه السلام ، الولاء لمن اعتق ، (قوله وكذلك المرأة تمنق) ويستوى فيه الاهتاق عال وبغير سال اواهنق بالقرابة او بادا، بدل الكتابة او هنق بعد الوقاة بالتدبير أوبالاستبلاد وسواء كان المنق وأجبا أوغير وأجبكا في كفارة المنل والظهار او الانطار اواليين اوالنذر وسواء شرط الولاء اولم يشرط و تبرأ من الولاء ولو قال اعتق عبدك عنى على الف فاعتقه بكون العنق الآمر استحسانًا والولامة وقال زفر يكون عن المأمور وأن قال اعتق عبدك عنى والم يذكر البدل كاعتقه يكون عن المأمور والولاء له عندها وقال او يوسسف عن الآمر والولاء له (قول نان شرط انه سائبة فالشرط باطل والولاء أن اعتنى) لأن الشرط عناف النش و موقول عليه السلام و الولاء لن اعتق ، والسائمة البسته على أن لاولاء عليه او على ان ولاؤه لجماعة المسلمين (قوله واذا ادى المكاتب عنق وولاؤه المرلى وكذبك أن اعتق بعدالول فولائه أورثة أأولى) أي ولو أعتى بعد موث مولاه وكذا المبد الموصى بعثله اوبشرائه وعثله بعد موته وعثق السلم والذى والجوسى في استَّمَقاق الولاء بالمنق سواء واوكان العبد دُميا والمعنق له مسلما ثبت الولاء منه واذاكان المئق دُمياً لا عِنْم ثبوت الولاء لان الولاء كالنسب والكفر لا عِنْم ثبوت النسب فكذا لاعنع ثبوت الولاء الا انه لايرث منه لان المسلم لا يرثه التكافر الا اذا اسلم المنق قبل الوت (فولد و اذا مات المولى عنق مدروه وأمهات اولاده وولاؤهمه) لانم عنفوا منجهته (قولد ومن الله ذارحم محرم منه عنق عليه وولاؤه له) صورته اختان اشترت احدهما اباهما فات عنهما و ثرك مالا فلهما الثنثان بالفرض والثلث المشترية بالولاء وهذا إذا لم يكنله عصبة من النسب لان مولى المتاقة ابعد من العصبة (قولد واذا تزوج عبد رجل امة لآخر ناعني مول الامة الامة وهيما من العبد عنقت و عنق حملها وولاء الحمل الولى الام لا منقل عنه ابداً) لأنَّ المولى باشر الحل بالمنق لا نه جزء من الامة فلهذا لم يُنقل الولاء عنسه

مولى الامة الامة وهي عامل من العبد عنقت) الامة (وعنق حلماً) تبعالها (وولاء الحل الول الاملايانقل عنه) أي عن مولى الام (أبدأ) لانه عنق بعثق الام مقسوداً أذ هوجزء منها يقبل الاعتاق مقسودا فالايانقل ولاؤ، عنه وهذا أذا ولدته لاقل من سنة شهر النيقن بقيام الجل وقت الاعتاق وكذا لو ولدت ولدين احدهما لاقل من سنة اشهر والآخر لاكثر لا نهما توأما حلوا حد كافى الهما و ان وادت بعد عنقها لاكثر من سنة اشهر ولدا فولاه لمولى الام) ايعشالاله عنق لاتبها الام لانساله بها فيتبهها فى الولاء ولكن لمالم يكن معنق الوجود وقت الاعتاق لم يكن عنقه مقسودا (فان اعتق العبد جرولاء إنه) المهد المولية (وانتقل) الولاء (عن موالى الام الى موالى الاب) لان الولاء عنزلة النسب والنسب الى الاب الهلا عند الله الملاه والهلاء وانا عاد الولاء وانتقل) المن منه ورة لعدم الهلية الاب ﴿ ١٥٢ ﴾ قاذًا صار الاب الهلا عاد الولاء

وهذا اذا ولدته لاقل من سنة اشهر النيقن بالحل وقت الاعتماق وكذا اذا ولدت ولدين احدهما لا اقل من سنة اشهر والآخر لاكثر لاتهما نؤما حمل واحد قو له وان ولدت بعد عنقها لا كثر من سنة أشهر ولدا فولاؤه لمولى الام) لانه عنق تبعا لها لانصاله بها فيتبعها في الولاء (قو له نان اعنق العبيد جر ولاء اسه وانتفل عن موالي الام الي موالي الاب الان المنق هنا ثبت في الولد تبعا مخلاف الاول (قُولُه و من تزوج من العجم عمنفة العرب فولدت له اولادا فولا. اولادها لموالمها هند أبي حنيفة ومجد) وقال أبو يوسف حكمهم في هذا حكم أبيهم لأن النسب الي الابكما أذا كان الاب عربيا مخلاف ما أذا كان الاب عبدا فان العبد أذا تزوج معتفه فولدت له اولادا فولاؤهم لموالي الام ولهما أن الاب مجهول النسب لانه ليس له نسب امروف ولاولا، ولاء عثاقة وليس له عاقلة فكان ولاء ولده اوالي امه وصورة المثلة رجل حرالاصل عجمي من غيرالعرب ليس يمنق لاحد تزوج معنفية العرب فولدت له اولادا فعندهما ولاءالاولاد لموالى اللام لان غير العرب لا متناصرون بالقبائل فصاركمتفة تزوجت عبدا وقال ابو يوسف ولاؤهم لموالى أبيهم قالى في شاهان الوضع في معتقة العرب وقع اتفاقا حيى لو كان النزوج بمعتقة غير العرب يكون الحكم فيـه كذبك فان كانت الام حرة لاولاء علمها لاحد والاب مولى فالولـد حر لاولاء عليمه لازالولد يتبعالام في حكمها (قوله وولاءالعشاقة نعصيب) اي موجب المصوبة + اعاران مولى العناقة ابعد من العصبة و مقدم على ذوى الارجام و برئه الذكور دون الاناث حتى لو ترك ان مسولي و بنت مولى فالمراث للان دونها وان ترك ان مولى وأب مولى فالمراث للائن خاصة عندهما لانه اقرب عصوبة وقال ابو بوسف يكون ينهما اسداسا للاب السدس والباق للابن وان ترك جد مولي واغا مولى فالمراث للجد عند ابي حنينة وعندهما هو النهما نصفان سواء كان الاخ لاب وام او لاب والمراد بالجد الوالاب (فو له فان كان المنق عصية من النسب فهم او لي منه) لان موالي النشاقة آخرالعصبات وانما برث اذا لم يكن عصبة من المسب (قوله وانالم يكن عصبة من النسب فيراثه المنتى) بعنى اذا لم يكن هناك صاحب

البه (ومن تزوج من اليم) جسم المجمى وهو خـ الف العربي و أن كان فصف كا في الغرب (عمثقة العرب فوادت له اولادا فولاء ولدها لموالما عند الى حنيفة) قال في الهداية وهو قسول مجد وقال الولوسيف حكمه حكم ابعه لان النسب المالاب كا اذاكان الاب عرب عنلاف ما اذا كان الاب عبدا لانه مالك منى وللما ال ولاء العناقة قوى معتبر في حق الاحكام حنى اعتبرت الاحكام فيه والنسب في حق البجم ضعيف فانهم ضيعوا انساجم ولهذالم تعتبر الكفاءة فيما يومهم بالنسب بالقوى لا يعارضه النسميف مخسلاف ما اذا كان الاب عرب لان انساب العرب قاوية معتبرة في حكم الكفاءة

والمغل لما ان تناصرهم بها فاغنت عن الولاء إه قال جمال الاسلام في شرح الصحيح قولهما و مثبي عليه (فرض) الحبوبي و النسني و غيرهما كما في التصحيح (وولا العناقة تعصيب) اى موجب العصوبة (فان كان العبق) بالبناء المغمول (عصبة من النسب أبو الحلمة في الله المحتق (عصبة من النسب أبوائه المعتق) بالبناء المعتق بعني المالميكن هناك ساحب فرض في حال الما الماكن فله الباق بعد فرضه لائه عصبة و معني قولنا في حال اى حالة و احدة كالبئت خلاف الاب فال له حال في حال المحالة و احدة كالبئت خلاف الاب فان له حال في الرو و في الارضاله تا فلار عامة المحتون فلا و حدة كالبئت المحتون في المحتون في المحتون فلار عالم المحتون فلا مناطقة و احدة كالبئت المحتون في المحتون

فى زاد الفقهاء ثم عندنا المولى الاسفل لا يرث من الأمل لان المثق انم عليه بالمثق و هذا لا يوجد فى المئق أه (قال مأت المولى) اولا (ثم مات) بعده (المعتق فيرائه لنى المولى دون بنائه) لان الولاء تعصيب ولا تعصيب النساء الاماذكره المصنف مقوله (و ايس انساء من الولاء الا ﴿ ١٤٣﴾ كما اعتفن أو اعتق من اعتقن او كانين او كانب من كاتين) قال فى الهدامة

بهذا الهنظ ورد الحديث من الني مسل الله عليه وسلم و فی آخرہ اوجر ولاء معتقهن و لان ثبوت المالكية والقوة في المثق من جهتها فينتسب بالولاء البها وينسب البها من نسب الى مولاها مخلاف النسب لأن سبيه الفراش و صاحب الفراش انما هو الزوج و ليس حكم ميراث المئق مقصورا على نى المولى بل هو لسبته الافرب اه باختصار (و اذا ترك المولى انا و اولاد این آخر فیراث المتن للابن) لانه اقرب (دون في الان) لانهم ابعد (والولاء) حيث اجمعت العصية (الكبر) تال فالعماخ يقال هوكبر قومه ای هوافندهمنیا اه والمراد هنا افريم (و أذا اسلم رجل) حر مکاف معهول النسب (على ند رجسل ووالاه) ای مقيد معه عقيد الموالاة و هو ان شماقدا (على ان رئه) اذامات (ويعقل

فرض في حال اما اذا كان فله الباق بعد فرضه لائه عصبة ومعنى قولنا في حال اى صاحب فرض له حالة واحدة كالبنت مخلاف الاب فاؤله حال فرض وحال تعصيب فلا رث المنتق في هذه الحسالة (قو له نان مات المولى ثم مات المنق فيراثه لبني المولى دون مناته) لان الولاء تعصيب والانسميب الرأة (قو لد وليس النساء من الولاء الاما اعتقن اواعنق من 'متفن اوكانين اوكانب من كانين) جذا الفظ ورد الحديث وفي آخره اوجر ولاء معنفهن وصورة الجر أن المرأة اذا زوجت عبدها امرأة حرة فولدت ولدا قال الولد حربها لامهو ولاؤه لموالي امه دون موالي اليه حتى لو مات الولد يكون ميرائه لموالى الام ولا يكهن المرأة ولو ان المرأة اعتقت عبدها جرولاء ولدء الى نفسه والى مولائه والرأة جرت ولاء معنقها الى نفسمها فبعد ذلك لومات الابن ولا ميراث له قيرائه لابسه فان لم يكن له اب فيرائه المرأة التي اعتقت اباء كذا في الخبندي في باب الفرائض * وقوله * او اعنق من اعتقن * يمني ان معتفها اذا اشرى عبدا فاعتقه ثممات الاول وبق الثاني ولاوارشاه فالأسرائه لها لانهـا اعتفت من اعتفه ولوترك المتق ابن مولاته والخاها فالولاء لانها دون اخيا لانه اقرب عصوبة الا ان مقل جنايتها على اخيها لانه من قوم ايها (قو له او درن) صورته امرأة دبرت عبدها ثم ارتدت ولحقت بدار الحرب و قضى بلحاقها حتى جتق مدرهما ثم بياءت مسلمة البنسا ثم مات المدير وثرك مديرته هذه فولاؤه لهسأ (قو له او در من درن) صورته ان هذا المدير بعد ماهنق دير عبده ومات ثم مات الثاني نولاؤه لمدرة مدره (فولد فان ترك المولى امنا واولاد ابن آخر فيراث المنق للان دون ني الان) لانه افرب منه (قو له والولاء الكبير) اى لاقرب عصبة المتن ومعناه ان من كان اقرب الى الميت كان الولاء له (قول وواذا اسلم رجل على بد رجل وولاه على ان يرثه و يعقل عنه أواسلم على يدغيره ووالاه فالولاء صميم وعفله على مولاه) صورته مجهول النسب قال اذى اسلم على بديه أوغيره والبنك على أني أن من فيراني أك و أن جنيت نعقل عليك فقبل الآخر صح ذلك عندنا ويكون الفائل مولا له اذا مات ترثه ويعقل عنه اذا جني ولكن بشرط اللايكون له وارث حتى لوكان له وارث لاتصم الموالاة لان فيه ابطال حق الوارث وان شرط من الجيانين فعلى ما شرط قان جني الاسفل يعقه الاعلى و ان مات برئه الاحلى ولارث الامنل من الاعلى و في المبسوط ان التوارث بجرى من الجانبين اذا شرطاء وكذا في الخجندي ثم ولاء الموالاة له شرائط منهـا ان يكون المولى الاسفل

عنه) اذا جنى (اواسلم على دغير مووالاه) كذبك (فالولاء جنى (٢٠) صحيح وعقله على مولاه) قال ابو نصر الاقطع في شرحه قالوا والملبص الولاء بشرائط احدها الكيكون الموالى من العرب لانتقاض العرب المبالمبالل الموى والثالث الكيكون عقل عنه غيره لتأكد ذك الرابم البهرة المطلو الارشاه

(فانمات) المولى الاسفل (ولا وارث له فيراثه المولى) الاعلى لانماله حقد فيصر فه الى حيث شاه والعسرف الى بيت الملل ضرورة عدم المستحق لانه مستحق هدايه (وان كان له وارث فهو اولى منه) لانه وارث شرعا فلا يملكان ابطاله (وللمولى) الاسفل (ان ينتقل عنه) اى عن المولى الاعلى (بولائه ﴿ ١٥٤﴾ الى غيره) لانه عقد غير لازم عنزلة

الوصة وكذا للاعلى ان سرأ عن ولائد لمدم اللزوم الا أنه يشترط في هذا ان يكون محضر من الآخر كا في عن ل الوكيل قمسدا بخلاف مااذا عقد الاسفل مع غيره بغير محضر من الأول لأنه فسخ حكمي عنزلة العزل الحمكمي فيالوكالة هدايه وهذا (مالم يعقل عنــه فاذا عقل عنه لم يكن له ان يتمسول بولائه الى غیره) لانه تملق به حق النير وكذا لا:حول ولده وكذا أذا عقل عن ولده كا في الهدامه (وليس لمولى المتاقة أن يوالي احدا) لأنه لازم ومع تقاله لايظهر الادى مدامه

من غير العرب لأن العرب يتناصرون بالقبائل فاغني عن الموالاة ومنها أن لايكون منقا لان ولاء المتاقة لايحتمل النقص ومنها ان يتسترط الميراث والعقل والمرأة اذا عقمدت مع رجل عقدت الولاء فاند يصمح و ثبت ولاؤها و ولاء اولادها الصغار ايضًا عند أبي حنيفة وقال أبويوسف ومحد لا يُنبت ذلك وأما الرجل أذا والا أحدا ثبت ولاؤه وولاء اولاده الصغار ولايثبت ولاء اولاده الكبار لانه لاولاية له عليم (قُولُهُ قَانَ مَاتُ وَلَاوَارِثُ لِهُ فَيِرَاتُهُ لَلْمُولَى) يَمَنَى الذِّي عَاقِدُهُ (فَوَلِهُ وَأَنْ كَانَ لِهُ وارث فهواولي منه) قال في الهداية ولوكانت عدَّاوحالة اوغيرهما من ذوي الارحام (قُولِه والممولى أن يتقل عنه يولاية إلى غيره مالم يبقل عنه) يعني الاسفل له أن ينقلمالم يعقل عنه الاعلى لائه فسخ حكمي عنزلة العزل الحكمي في الوكالة وليس للاعلى ولاللاسفل أن يفهم عقد الولاء قصدًا بنير عضر من صاحبه كافي الوكيل ثم الفسم على ضربين فسخ من طريق القول وهو ان يقول فسخت الولاء ممك واعا يصم بحضرته وقسخ منطريقاليقل وهو ان يبقد الاسفل مع آخر محضرت الاول وبنير حضرته (قو له فان عقل عنه لم يكن له ان يتمول بولائه الى غيره) لانه تملق به حق المتير (قوله وليسلولي العتاقة أن بوالي أحداً) لأن ولاء العتق فرع النسب والنسب أذا ثبت من واحد لا يُنقل الى غيره قال في المستصنى ولا. الموالاة محالف ولاء المتاقة في فصول احدها أن في ولاء الموالاة سوريَّان من الجانبين اذا انفقا على ذلك مخلاف ولاء المتاقة والثاني انولاء الموالاة يحتمل النقض وولاء المتاقة لا يحتملها والثالث ان ولاء الموالاة مؤخر عن ذوى الارحام وولاء المتاقة مقدم عليم

المنابات المنابات

الجناية فى اللغة التعدى وفى الشرع عبارة عن فعل واقع فى النفوس والاطراف ويقال الجناية ما يفعله الانسان بغيره او عالى غيره على وجه التعدى فى الانفس جناية والتعدى فى الانفس جناية والتعدى فى الاموال غصبا او اتلافا (فولى رجه الله القتل على خسة اوجه عد وشبه عد وخطأ وما اجرى عجرى الخطأ والقتل بسبب) وذكر محد انه على ثلاثة اوجه عد وشبه عد وخطأ وانا زاد الشيخ هذين القسمين الآخرين لبيان حكمهما واندخلا فى حكم الخطأ و وقوله «على خسة اوجه» يعنى القتل بغير حق والافانواعه اكثر كالقتل الذى هورج وقتل الحربي والقتل قصاصا والقتل سلبالقطاع الطريق و واعلم ان قتل النفس بغير حق من اكبر الكبائر بعد الكفر بالله تعالى و تقبل التوبة منه فان قتل مسلم مات قبل التوبة منه لا يتمتم دخوله النار بل هوفى مشية الله كسائر الكبائر فان دخلها

﴿ كتاب الجنايات ﴾

وجه المناسبة بينه وبين العتق ان في مشروعية كل مهما احياء معنويا والجنسايات جع جناية وهي لفة التعدي وشرعا عبارة بهن التعدي الواقع في النفس والاطراف (القتل) الذي تتعلق به

(فالممد ما) اى آدى (تعمد) بالبناء المجهول (صربه بسلاح اومااجري مجرى السلام في تقريق الاجزاء) وذك (كالمعدد) ای الذی له حد شرق الاجزاء (من الخشب وألحير والنار) لأن العمد هو القصد ولا يوقف عليه الأعدلية وهو استعمال الآلة الفاتلة فافترالاستعمال مقام القصد كااقيم السفر مقام المثقة وفرحدد غير محدد روانان اظهرهما أله عد كا في الدرر من البرمان (وموجددات) اى القتل العمد (الما ثم) لاته من اكبر الكسائر بعدالشرك بالله (والفود) اى الفصاص (الاان يعفوا الارلياء) أو يصالحوا لاثالحق لهرثم هو واجب عينا وليس اول إخذالدية الارضاء الفائل مداه (ولا كفارة فه) لانه كبيرة عضة وفي الكفارة منى المبادة فلا مناطعها ومن حكمه حرمان الارث لقوله صل الله عليه وسلم و لاميرات لفاتل ، كافي الهداه ، 4

المخلدنيا (قو لدناامد ماتم دسريه بسلاح او مااجري بجرى السلاح في شريق الاجزاء كالمحدد من الحشب والحجر والدار) العمد ماتعمد قبله بالحدد كالسيف والسكين والرح والحجر والنشابة والابرة والاشفاء وجبيع ماكان من الحديد سواءكان يقطع اوبيضع او برش كالسيف ومطرقة الحداد والزبرة وغير وذلك سواءكان الغالب منه الهلاك املا ولايشترط الحد في الحديد في ظاهر الرواية لانه وضع الغنل قال الله تعالى ﴿ وَالْرَابُنَا الحدد فيه بأس شديد كه وكذا كل مابشبه الحديد كالصغر والرصاص والذهب والغضة سواء كان بضم او رض حتى لوقته بالنقل مها بجب عليه القصاص كما إذا ضربه بعمود من صفر او رصاص ، وقوله ، او ما اجرى مجرى السلاح في تفريق الأجزاء ، كالزجاج والايطة والحجر المعددوكل ماكان يتع بءالذكاة اذا قبله غنيه القصاس وان متره عرفقته أن أصابه المود ففيه الدية وأن أصابه الحديد ففيه القصاص وأن أحرقه بالنار فعليه القصاص وإن القاء في الماء نفرق قات فلاقصاص فيه عند ابي حنيفة وبجب الديد على الماثلة و عندهما عليه القصاص أذا كان الماء لا تضلص منه في الغالب لأنه كانتل بالسار قال فياليناه ع أذا قط رجلا والفاء فيالعم فغرق بجبالدبة عند أبي حنيقة والرَّبِح ساعة ثم غرق بعد ذلك لمُجبِالدية ولوغلق على حربينا اوطينه فات جوعا او عطشا لم يضمن شيئا هند ابي حنيفة لائه سبب لابؤدي الىالتلف وانما مات بسبب آخر وهو فقدالطعسام والماء فلم يبق الااليد والحر لايضمن باليد وقال أبو يوسف وعمد عليه اندية لانه سبب اداه ألى التلف كدقي السم وأن حق رجلا سما او اطعمه ایا. قات فان کان المیت اکله منصه فلاضمان علی الذی اطعمه و لکن پعزر ويضرب وان اوجره اياه اوكانه اكله ضليه الدية لأنه اذا اكله ينفسه فهوالفاتل لها والذي قدمه البه أنما غره والغرور لا يتعلق به ضمان المنفس وال القاء من سطح اومن جبل على رأسه فلانصاص عليه عند ابي حنيفة وقال الووسف ومحمد عليه القصاص اذا كان لا يضام منه في الغالب ما تعمد ضربه سواء تعمد المغلل او غيره حتى الوقعمد موضعاً من جسده فاخطأه فوقع في غيره المات منه فهو عد بجب به القصاص (قو له وموجب ذلك الما ثم والقود ولا كفارة في قتل العمد عندنا) لان الله تعالى ذكر العمد وحكمه فقال ﴿ وَمِنْ يَقِتُلُ مُؤْمِنًا مُتَّعَمِّدًا فِيرًا وُهُ جَانِمٌ ﴾ والمذكر الكفارة وذكرالحنطأ وحكمه فبينالكفارة فىالخطأ فلوكانت واجبة فىالىمدكوجوبيا فىالحطآ لبيها ومن حكم الفنل ان يحرم الميراث (قوله الا أن يعفوا الاولياء) لان الحق لهم وكذا لهم أن يصالحوا هنه على مال فاذا صالحوا سقط حقهم عن القصاص كالوعفوا (قوله ولا كفارة فيه) وقال الثانمي رحمالة تجب الكفارة وقد ذكرنا ذلك ثم اذًا صَاحُ الأواياء عن مال حاز قليلا كان اوكثيرًا من جنس الدية أو من غير جنسها حالاً كان او ، وجلا فان لم بصالحوا ولكن منى بمضم تطل الفصياس ولا ينقلب فصيب الماني مالا وينفاب نصيب الباقين مالا لان الفقاص متى تعذر استيفاؤه من قبل من ا

(وشبه الممدعند ابى حنيفة ان يتعمد الضرب عاليس بسلاح ولا مااجرى مجرى السلاح) مما مر لتقاصر معنى العمدية باستعمال آلة غالبا لايقتل بها ويقصد بها غيره كالتأديب ونحوه فكان شبه العمد (وقال ابويوسف و سحد اذا ضربه بحسير عظيم اوحشبة عظيمة) مما يقتل غالبا (فهو عمد) لانه لما كان يقتل ﴿ ١٥٦﴾ غالبا صار بمنزلة الآلة الموضوعة له

القصاص لانتقلب نصيبه مالا ومتى تعذر من جهة من عليه القصاص ينقلب نصيبه مالاثم نصيب العافى لاينقلب مالا لانالاستيفاء تعذر منجهته ونصيب الذىلم يعف منقلب مالا لانه تمذر الاستيفاء منجهة غيره (قوله وشبه العمد عند ابي حنيفة ان معمد ضربه عا ليس بسلام ولامااجري عمري السلام) بليضربه بشي الغالب منيه الهلاك كدقة القصارين والحجر الكبير والمصاء الكبيرة ونحو ذلك فاذا قسله مذلك فهوشيه العمدعنده وقالا هوعد واما اذا ضربه بعصا صغيرة اولطمه عدا فات أوضرمه بسوط فات فهوشيه عد اجاعا وان ضرمه بسوط صغير ووالي الضرب حتى قتله فعلمه القصاص عندهما خلافا لا بي حنفة (فو له وشيه العمد عندهما أن سميد ضربه عا لانقتل غالبا) لأن عثل ذلك نقصد التأديب (فو له وموجب ذلك على القولين المأثم والكفارة) فان قلت لم جع في هذا بين الاثم والكفارة وهي ستارة قلت حاز أن يكون عليه الكفارة والاثم ابنداء ثم يسقط الاثم بازاء الكفارة • وقوله على القولين » اى اختلاف القولين (فو له ولا قود فيه) لانه ليس بمد محض واذا التقرصفان منالمسلمين والمشركين فقتل مسلم مسلماظنه كافرا لاقصاص عليه وعليه الكفارة وتجب الدية أيضا اذاكانوا مختلطين أما اذاكان في صف الكفار لا تجب الدية لانه اسقط عصمته بنكثير سوادهم قال عليه السلام « من كثرسواد قوم فهومنهم» كذا في الهدام (قو له وفيه الدية المفلظة على العاقلة) ويحرم الميراث ايضا وتجب الدية فى ثلاث سنين ويدخل القاتل ممهم فىالدية فيكون كاحدهم (فو لد والخطأ على وجهین خطأ فی القصد وهو ان برمی شخصا یظنه صیدا فاذا هو آدی) اوظنه حرسا فاذا هو مسلم اورمي الى حربي اسلم وهو لايعلم اورمي الى رجل فاصاب غيره فهذا كله خطأ في القصد و اما اذا قصد عضوا من شخص فاصباب عضوا آخر من ذلك الشخص فهو عد يجب به القعساص (قو له وخطأ في الفيل وهو ان برى غرضا فيصيب آدمياً) لأن كل واحد من القسمين خطأ الا أن احدهما في الفعل والآخر في القصد (فوله وموحب ذلك الكفارة والدية على العاقلة) وعرم المراث وتجب الدية في ثلاث سنين وسواء تتسل مسلما او ذميا في وجوب الدية والكفارة لقوله تعالى ﴿ وَانْ كَانَ مِنْ تُومُ بِينَكُمْ وَبِينَهُمْ مِيثَاقَ فَدَيَّةٌ مُسْلِمَةً الحَاهَلُهُ وتحرير رقبة مؤمنة ﴾ وأن اسلمالحربي في دار الحرب فقتله مسلم هناك قبل أن يهاجر الينا فلاشي الله عليه الا الكفارة لقوله تعالى ﴿ وَانْ كَانْ مِنْ قُومُ عَدُوا لَكُمْ وَهُومُؤُمِنْ فَنْحُرِ رُقِّبَةً مؤمنة ﴾ فاوجب الكفارة لاغير ولم نقل فيــه فدية مسلمة لاند لم محرز دمه في دار الاسلام فلم يكن له قيمة ولا يشبه ذلك اذا اسلم هناك وهاجر الينا ثم عاد اليهم ان لزمه

(وشبه العمد ان يتعمد ضربه عا لايقتل غالبا) قال الامام الاسبيمايي في شرحه الحيج قول الامام وفي الكبرى الفتوى في شبه العمد على ماقال الوحنيفة واختاره المحبوبي والنسني وغيرهما تعييم (وموجب ذلك) اى شبه العمد (على) اختلاف (القولين المأثم) لانه قاتل و هو قاصد في لضرب (والكفارة) لشمه بالخطأ (ولا قود فيد) لاند ليس المسد (و فيــه دية مفلظة على الماقلة) والاصل في ذلك ان كل دية وحبت بالقتل اشداء لا لمعنى بحدث من بعد فهي على الماقلة اعتبارا بالخطأ وىتعلق مه حرمان الارث لاندحزأ القتل والشبهة توثر في اسقاط القصاص دون حرمان الارث كا في الهــدايد (والخطأ على وحين خطأ في القصد) اى قصد الفاعل (وهو ان برمی شخصا یظنه صدا فاذا هو آدمي) اويظنــه حربا فاذا هو

مسلم (وخطأً فى) نفس (الفعل وهو ان يرى غرضا) اوصيدا (فيصيب آدميا وموجب ذلك) (قيمة) فىالوجهين (الكفارة والدية علىالعاقلة) لقوله تعالى ﴿ فَتَحْرِير رَقّبة مومنة ودية مسلمة الىاهله ﴾ الآيه قيمة لاند قد احرزه بدارنا (فو له ولا مأثم نيه) يعنى لا اثم نيه في الوجهين سواء كان خطأ في القمد او خطأ في الفعل لانه لم يقصد الفعل و المراد اثم القتل امانفس

الاثم لايعرى عنــه لانه ترك التثبت في حالة الرمى ويحرم الميراث لانه يجــوز ان يُعتَد القتبل و يظهر الحطأ فاتهم فسقط ميراله والاصل انكل تسل يتعلق به القصاص اوالكفارة فانه عنع الميراث ومالا فلا اما الذي يتملق به القصاص فقد پیناه واما الذی پتملق به الکفارة فهو القتل بالمباشرة اوتطاه دابة وهو راکبا اوانقلب عليه فياليوم فقتله اوسقط عليه منسطح اوسقط منيده جر اولبنة اوخشبة اوحديدة فهذا كلد قبل المباشرة يوجب الكفارة ويحرم الميراث انكان وارثا والوصية انكان اجنبيا واما الذي لا ينملق به قصاص ولاكفارة فهو أن يقسل الصبق اوالمجنون مورثهما فانه لاعتم الميراث عندناوكذا قتل مورثه بالسبب كااذا اشرع جناحا في الطريق فسقط على مورثه اوحفر بئرًا على الطريق فوقع فيها مورثه فات لاعتمالميراث وكذا اذا قتله قصاصا اورجا اوشهد عليه بالزماء فرج فأنه لاعتمالميراث وكذًا اذا ومنع جرا علىالطريق فتعقل به مورثه او ساق دابة اوقادها فاوطأت مورثه فات لاعنع الميراث وكذا اذا وجد مورثه قتيلاً في دار. تجبالقسامة والدية ولا عنم الميراث وكذا العادل اذا قتل الباغي لاعنم الميراث لأنه لايجبالقصياص ولا الكفارة في هذهالمواضم كلها واما اذا قتل الباغي العادل فهو على وجهين أن قال قتلته وأنا على الباطل وأنا الآن على الباطل لايرثه أجاعا وأن قال قتلته وأنا على الحق والآن أنا على الحق ورثه عندهما لأن هذا قتل لابوجب قصاصا ولاكفارة وعند ابي يوسف لايرثه لانه قتله بنير حق والاب اذا قتل ابنه عدا لابجب القصاص ولا الكفارة ومع ذلك لابرث ويشكل هذا على اصلنا الآ أمَّا نقول قد وحب القصاص هنا ثم سقط للشبهة وقال الشافي لايرث من وقع عليه اسم القتل من صغير وكبير وعاقل وعجنون ومتأول ويورث دمالمقتول كسسائر امواله ويستحقه من يرث ماله ويدخل فيــه الزوجان خلافا لمالك ولا يدخل فيه الموصى له وليس للبمض أن يقتص حتى مجتمعوا كلهم فانكان للمقتول اولاد صغار وكبار فللكبار ان يقتصوا عند ابى حنيفة قبل بلوغالصغار لما روى انالحسن بن على رضيالله عنه اقتص من ابن ملجم وفي ورثة على رضىالله عنه صفار وقد اوصى البه على بذلك وقال اضربه ضربة واحدة وقال ابو بوسف وعجد ليس للكبار ان تقتصوا حتى سلم الصفار وكان ابو بكرالراذي يقول مجد مع ابى حنيفة فىهذمالمسئلة وديةالمقثول خطأ يكون ميراثا عنه كسائر امواله لجيع ورثتهوقال مالك لايرث منها الزوجان لان وجوبها بعدالموت والزوجية ترتفع بالموت مخلاف القرابة ولنا حديث الضماك بن سيفيان قال امرنى رسول الله صلالله عليه وسلم ان اورث امرأة اشم الغباني منعقل زوجها اشيم واذا اومى

جل بثلث ماله دخلت ديشه في تلك الوصية لان الوصية اخت الميراث ولان الدية

(ولاماً ثم فيد) في الوجهين قال في الهداية قالوا المراد اثم القتل واما في نفسه فلا يعرى عن الاثم من حيث ترك المزعة والمبالفة في التثبت في حال الرمى اذشرع الكفارة يؤذن باعتبار هذا المني ويحرم عن الميراث لان فيه اثما فيصم تعليق الحرمان به اه (وما اجرى بحرى الحطأ مثلالنائم يتقلب طرحل فيقته) لائه معذور كالمخطئ (فحكمه حكم الحُطأ) من وجوب الكفارة والدية وحرمان الإرث (واماالفتل بسبب كحافر البئر وواضع الحجر في غير ملكه) بغيراذن من السلطان در عن ابن كال (وموجبه) اى الفتل بسبب (اذا تلف فيه آدى ﴿ ١٥٨ ﴾ الدية على العساقلة ولا كفسارة فيه)

مال الميت حتى تفضى منها دبونه و تنفذ منهاو صاباء كسائر امواله (قو له وما اجرى بحرى الحطأ مثل النائم ينفاب على رجل فيفتله غكمه حكم الحطأ) بني من سفوط الفصاص ووجوب الدية وحرمان الميراث اما سقوط القصساس فلانه لم خمند واما وجوب الدية فلائه مات يفعله واما وجوب الكفارة فلائه مات ثقله واما حرمان المراث فلجواز ال يكون احمّد تناه واظهر النوم وانما اجرى ذاك مجرى الحطأ وال تملقه حكم الخطأ لان النائم لا قصد له فلا بوسف ضله جمد ولاخطأ فالهذا لم يطاق عليه اسم الحَمَاأُ (فَوَ لِهُ وَامَا الْفَتَلُ بَسِبِ كَافَرُ البُّرُ وَوَاضِعُ الْحَبِرُ فَي ضِرَ مَاكُهُ ﴾ لانه ليس بمتد الفتل ولاخاطي فيه وأنما هو سبب فيه لتمديه (قو له وموجب ذلك اذا الله فيه آدى الدية على العاقلة) لا نه سبب التلف (قول ولا كفار ذفية) لانه لم باشر الفتل مفسهولا وقع منفلهولايشبه الراكب على الدابة اذا وطنت آدميا ان فيه الكفارة لان الفتل حصل بوطئها وثقل الراكب ولهذا قالوا لا كفارة على السابق والقائد لانمما لم باشرا الفتل ولامات شفلهما ولاعرم المراث بسسبب الحفر ووضم الحبر لانه غيرمنهم في ذلك وهذا كله اذا حفرها في عمر الناس اما في غير ممرهم لاضمان عليه (قوله وواضع الحبر) انما بضمن بذلك اذا لم تعمد المني على الحبر اما اذا تسدالمار ذلك لايضمن لانه هوالذي جنا على نفسه خمده المرور عليه وأو وضم حبرا ففاه غيره من موشعه فالضمان على الذي نماه واذا اختلف الولى والحافر فقال الحافر هوالذي اسقط نفسه فالقول قول الحافر استحسانا وفي الخبيندي هذاقول عهد (قو له والقصاص واجب منتل كل عقون اللهم على النابد) احترز بقول على التأبيد من المستأمن لان دمه انما هو محقون في دارنا اما اذا رجم الى دار مصار مرَّاح الدم والحقن هو المنع بقال حقن دمه اى منمه ان يسفك والحقن ابضاأ لحفظ (قَوْ لِهِ وَمَثِلُ الْحُرُ وَالْحُرُ وَالْحُرُ بِالْعَبِدُ وَيَكُونُ القَصَاسُ لَسَبِّدُهُ ﴾ قال الشافعي لانفتل الحر بالعبدلان مبنى الغصساس علىالمساواة وهي منتفية بديمها والهذ لانقطع طرف الحر بطرفه ولنا قوله تعالى ﴿ وكتبنا علىم فيها ال النفس بالنفس ﴾ وذاك متاول الجيم (قو له والعبد بالحر) وهـذا لاخلاف فيه لا له نافس من المقتول ناذا جاز ان يستوى في الحر بالحر وهو أكل فهذا أولى (قو له والعبد بالعبد) ولوقتل احد العبدن الآخر وهما لرجل وأحدثهت للمولى القصاص وكذا المدر أذا قتل عبدا لمولاً، ﴿ قُولُهُ وَيَعْنَلُ الْمُمْلِمُ بِالذِّي ﴾ وقال الشافعي لايقتل له ولاخلافانالسلم اذا سرق من الذي انه يقطع (قوله و لا يقتل بالسنامن) لا نه غير محقون الدم ملى النابيد ولاخل البذى بالسنأهن وبقتل المستأهن بالمستأمن فياسا المساواة ولامتل

ولا ائم ولا تعاق 4 حرمان الميراث لان الفتل معدوم منه حقيقة والحقيه في حق الضمان فبق في حق غيره وعلى الاصل كا في المداه (و القصاص واجب مقتل كل محقون االمدم على التأسِيد) وهو المسلم والبذى مخلاف الحربي والمنسأمن لان الاول غير محقون السدم والثاني وأن حكان محتون الدم في داريًا لكن لامل التأبيد لاته اذا رجع مسار مباح الدم (اذا قتل) بالبناء المجهول (عددا) بشرط كون الغاتل مكلفا وانتفاء الشهة بينهما (ومقتل الحر بالحر والحر بالعبيد والعبديا لحر والعبديالمبد) لاطلاق قوله تعالى ﴿ ان النفس بالنفس كه فاله اسم لفوله تعالى ﴿ الحربالحر فَهُ ولان الفصاص يعتمد المساواة في العصمة وهي بالدن اوبالدار وهما مستوبان فيهما (والمسلم بالذي) لماروى اله صلى الله مليه وسلم قتل مسلما بذمي ولان المباواة في العصمة ثانة بالدار والمبيح كفر

المحارب دون المسالم (ولايفتل المبلم بالمستأمن) لانه خير عنون الدم على التأبيد لانه على قصد (استجسانا الرجوع ولايفتل المنستأمن لما بينا ويقتل المستأمن بالمسد تأمن قياسا للمسساواة ولايفتل استحسانا لفيام المبيح

للعمومات ولان فياعتبار التفاوت فما وراء العصمة امتناء القصاص كافي الهدامد (ولانقتل الرحل بالنه) لقوله صلى الله عليه وسلم ولا بقاد الوالد ولده ولاند سبب احياله فن المحال ان يستمق له افناؤه والحد من قبل الرجال والنساء وان علا في هذا عنزلة الابوكذاالوالدة والجدة من قبل الاب اوالام قربت اوبعدت لما بيسا وبقتل الرحل بالوالد لعدم المسقط كافي الهدايد (ولا بعده ولا مديره ولامكاتبه ولابعد ولده) لأنه لايستوجب لنفسمه على نفسه القصداس ولا ولد. عليه وكذا لاقتل بعيد ملك بعضه لان القصاص لايعزى حدایه (ومن ورث. قصاصا على اسله (سقط) عنه لان الفرع لايستوجب المقوبة على اسله وسورة المسئلة فيما اذا قتل الإب اب امرأته مثلا ولا وارث له غيرها ثم مانت المرأة فان اسها منه برث القود الواجب على اسه فسقط لماذكرما واماتصو رصدر الشريعة

استحسانا لقيام المبيم وهو الكفر (فولد ويقتسل الرجل بالمرأة) والكبر بالصفير والعيم بالاعي والزمن وكذا بالجنون وناقص الاطراف لقوله تعالى ﴿ وَكُتْبُنَا عَلَيْهُ فها انالنفس بالنفس كه ولان المائلة في النفس غيرمتبرة حتى لو قتل رجل مقطوع اليدين والرجلين والاذنين والمذاكير ومفقودالسنين فائه يجب القصاص اذاكان عدا كذا في الخسندي (فو له ولا يقتل الرجل بابنه ولابعبده) لقوله عليمالسلام « لايقاد والد يولد. ولا السيد بعده ، وتجب الدية في ماله في قتل الآن لان هذا عد والعاقلة لاتعقل العمد وتجب في ثلاث سنين وكذا لاتصاص على الاب فيما جنى على الابن فيما دونالنفس ايضا وكذا حكم الجد وانعلا لايقتل بابن الابن وكذا الجد من قبل الام وإن علاا لجد وسفل الولد وكذا الام وأن علت وكذا الجدات من قبل الاب والام وانطون فاما الابن اذا كتل الاب اوالام اوالجدة أوالجد وانعلا فائه يجب القصاص فيالنفس وفيا دونها اذاكان عدا وانكان خطأ تبب الدية على الماقلة والفرق ان الابن في حكم الجزء من الاب والانسان لابجب عليه قصاص في بعض أجزأتُه وأما الاب فليس في معنى الجزء منالولد فكان معه كالاجنى ولو اشترك رجلان في قتل انسان احدهما يجب عليه القصاص لوانفرد والآخر لايجب عليه القصاص كالاجنى والاب والخاطئ والعامد او أحدهما بالسيف والآخر بالعصا فانه لايجب عليهما القصاص وتجب الدية والذي لايجب عليه القصاص لو انفرد تجب الدية على عاقلته كالخاطئ والذي تجب عليه القصاص لو انفرد تجب الدية في ماله وهذا في غير شريك الاب فاما الاب والاجنى اذا اشــتركا تجب الدية في مالهمــا لانالاب لو انفرد تجب الدية في ماله (قوايه ولا بعبده) لانه ماله والانسان لايجب عليه باتلاف ماله شيُّ ولانه هوالمستمق المطالبة بدمه ومحال ان يستمق ذلك على نفسه (فوله ولا عديره ولا عكاتبه) لأن المدير علوك والمكاتب رق مايتي عليه درهم وكذا لا يقتل بعبد ملك بمضه لان القصاص لايتجزى (قوله ولا بعبد ولده) لانه في حكم ملكه قال علمه السلام « انت ومالك لاسك » لانه لابجب عليه الحد بوطي جارية ابنه فكذا لابجب القصاص نقتلها كامته وتجب الكفارة على المولى نقتل عبده ومدبره ومكاتبه وعبد ولده فان قتل المكاتب مولاه عدا اقتص منه (قو له ومن ورث تصاصا على اسه سقط) لحرمة الابوة واذاسقط وجبت الدية وصورته بأن قتل ام انه عدا او قتل اخاوله. من امه وهو وارثه وعلى هذاكل من قتله الاب وولد، وارثه فانقيل كف يصم قوله ورث والقصاص للوارث ثبت ابتداء بدليل أنه يصم عفو الوارث قبل موت المورث والمورث علك القصاص بعد الموت وهو ليس باهل للتمليك في ذلك الوقت فيثبت الوارث التداء قلنا ثبت عند البعض بطريق الارث اونقول بمين صورة يتحقق فها الارث بان قتل رجل ابا امرأته يكون ولاية الاستيفاء للمرأة ثم ماتت المرأة ولها ولدمن القاتل فالدرث القصاص الواجب على اسه كذا في المشكل

فبوته فيه للابن ابتداء لاارثا عند ابي حنيفة وان اعدا لحكم كما لايمنى در

(ولايستوفالقصاص الابالسيف) وان قتل بغيره لقوله عليه الصلاة والسلام ه لاقود الابالسف ، والمراديه السلاح هدانه (واذا قتل) المجهول (المكاتب عدا) و ترك و فاء ﴿ ١٦٠ ﴾ (وايسله وارث الا المولى وله القصاص

قال في الكرخي اذا عني الجروح ثم مات فالنباس ان لايصهم عنوه لان القصاص يُثبت ابتداء الوراة لولاذاك لم يثبت لهم بمدالموت فكا نه ابرأ من حق غيره والاستصال بجوز عفوه لان الحقله وانما يقوم الوارث مقامه في استيفائه فاذا اسقطه جاز ويكون من جيم المال لانه حق ليس عال كالطلاق وقالوا في الوارث اذا عني عن الجارح قبل موت المجروح فالقباس ال لايصم عفوه لانه عني عن حق غيره لان المجروح لوعني في هَذه الحالة جاز وانما ثبت فوارث الحق بعد موته فاذا عني قبل بُوت حقه لم يجز والاستمسان ان مجوز مغوم لان الحق مثبت الورثة عندالجرح لولا ذا لم يثبت لهم عند الموت فاذا ارأ عنه عند ثبوت سببالموت وهوالجراحة جاز (قولد ولايســـُوق القصاص الابالسيف) سوا، قنابه اوبغيره من المحدد او النار وقال الشافعي يقتل عثل الآكة التي تتلها ويغملبه ماضلان كان ضلاء تثروها فائهات والانحرز رقبته لانهبى القصاص على المساواة و اناقوله عليه السلام ولا قود الإبالسيف، و قال عليه السلام و لا تعذيوا عبادالله و (قو له واذا قتل الكانب عدا وايس له وارث الا المولى فله القصاص) هذا على ثلاثة أوجه أن لم يترك وفاء فالمولى القصاص أجاماً لانه مأت وهو ملك المولى لانه مات عبدا والحريقتل بالعبد واذا ترك وفاء ووارثه غيرالمولى فلاقصاص فيه اجاماً لانالجراحة وقت والمستمقالولي لبقاء الرق فيه وحصلالوت والمستمق غيرالمولى فلا تغير المستمق صار ذلك شهة فيسقوط الفصاص كن جرح عبده وباعه ومات في د المشــترى لايثبت المشترى قصاص لانه لم يكنه حق عندالجراحة وال ترك وفاء وليسة وارث الاالمولى فلهولى القصاص عندهما وقال عجد لاقصاص 4 لازالمولى يستمق عندالجراحة بسبب الملك وعندالموت بسبب الولاء فلسا اختلف جهتها الاستهقاق صار كاختلاف المستحق فنعالقصاص ولهمسا ال المولى هوالمستحق لحقوق المكاتب في الحالين فوجبه القصاص كما لومات عن غير وفا. (فو لد وان ترك وفاء ووارثه غيرالمولى فلا قصاصلهم وان اجتموا ممالمولي) لانالمولى سقط حقه بالمتق فاجتماعه معالوارث لايعتدبه فبقالوارث وحده وقد بينا انه لاقصاصله (فولد و اذا قتل عبد الرهن في ما المرتمن لم بجب الفصاص حتى بجتمع الراهن و المرتمن) لان المرتمن لاملك له فلا مله والراهن لو تولاه لبطل حق المرتمن فيالدين فشرط اجتماعهما ليسقط حق المرتهن برضاه وهذا قولهما وقال مجد لاقصاص والا اجتما وعن الى وسف مثله وقيد باجمًا علمـــا حتى لواختلفا فلها القيمة تكون رهنا مكانه واوقتل عبد الاجارة بجب القصاص لمموجر واما المبيع اذا قتل فيد البايع قبل الغبض فان اختار المشترى اجازة البيع فله القصاص لانه ماكمه وان اختسار ردالمبيع فلابابع القصاس عند ابى حنيفة لأن المشعرى اذا رد انف يخالمقد من اصله فكانه لم يكن وقال او وسف لاقساس والبابع الفية لان البابع لم ثبت القصاص عندالجراحة

مند الى حنيفة والى وسف لان حق الاستيفاء له بنين على التقدرين وقال محد لااري فيدتصاصا لانداشتيه فيهمبب الاستيفاء فانه الولاء المات حرا والملك الأمات حدا قال الاسبجابي وهو قول زفر ورواية عن ابي وسف والعميم قول ابي حنيفة اه قيدنا بكونه ترك وقاء لانه أذا لم يترك وقاء فالمولى القصاص اجاط لانه مات على ملكه كافي الجوهره (وازرك) المكانب (وقاء ووارثه غيرالمولى فلاقصاص لهم) ای اورنه (وان اجتموا معالمولي)لانه اشتبه هن الحق لانه المولى الأمات عبدا والوارث ال مات حرا ادْ ظهرالاختلاف بين العابة رمني الله عنهم في موته على نعت الحرية او الرق غلاف الاولى لان الول متمين فها هداله (و اذاقتل مبدالرهن لابوجب القصاص حي بجتم الراهن والرمن (لان الرغن لاملائه فلابليه والراهن لوتولاه لبطلحق الرتهن فالدين فيشترط اجتماعهماليسفطحق المرتهن برشاء هدابه

(ومنجر حرجلاعدا فلم يزل) المجروح (صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص) اوجود السبب وعدم ما يبطل حكمه في الظاهر فامنيت اليه هدايه (ومن ﴿ ١٦١ ﴾ قطعت بد غيره عدا من المفصل قطعت بده) اقوله تعالى ﴿ والجروح

قساص که و هو بنی عن. المماثلة وكلماامكن رعامها فيد بجب القصاص ومالأ فالا وقدامكن في القطع من المفصل فاعتبر ولاممتبر بكبر الد وصفرها لأن منفعة الدلانختاف بذلك حدايه فلو القطع من الساعد لم بقد لامتناع حفظ المماثلة وهي الاصل في جريان التصاص (وكذلك الرجل ومارن الانف والاذن) لامكان رعاية الماثلة (ومن ضرب عين رجل فقلمها فلا قصاص علم) لامتناع المماثلة (و) لكن (ان كانت قاعدً)غير منحسفة (فذهب منوءها) فقط (فعليسه القصاص) لامكان الماثلة حنفذقال (تحمى له الرآة وبحمل على وجهد)وعينه الاخرى (قطن رطب) ای مبلول (و تقابل عینه بالمر آة حتى بدهب منوءها) وهو مأثور عن الصحابة رضىالله عنهم (وفي السن القصاص) لقوله تعالى ﴿ والسن بالسن ﴾ ف ان قلمت وقسل تبرد ا اللعمر وسقطماسواه لتعا المماثلة أذرعا تفسد

لان الملك كان المشترى فلايثبت له بعد ذلك (فولد ومن جرح رجلا عدا فل يزل صاحب فراش حىمات فعليه القصاص) لأن سبب القتل وجدمنه واتصل بالموت ولم يوجب بينهما مايسقط القصاص واوشق بطن رجل واخرج امداه ثم ضرب آخر عنقه بالسيف عدا فالقاتل الذي ضرب المنق لانه قد يميش بعد شق البطن ولايعيش بمدضرب المنقفان كان ضربرقبته خطأ فعليهالدية وعلىالذى شقالبطن ثلث الدية ارش الجايفة فان كان الشـق نفذ من الجانب الآخر وجب ثلثـا الدية هذا الهاكان الشق يتوهم معه الحياة بانكان يعيش معه يوما أوبعض يوم أما أذاكان يتوهم معه الحياة وانمايضطرب اضطراب المقتول فالقاتل الذي شق البطن فيقتص منه فيالىمىد ويجب الدية فيالخطأ والذىضرب المنق يعزر لانهارتكب المنكر ولاضمان عليه لانه ذيم المفروغ منه وكذا اذا جرحه جراحة لايميش منهـا وجرحه آخر فالقاتل هو الاول وهذا اذاكانت الجراحتان علىالتماقب اما اذاكاننا مما فهما قاتلان ولو قطع يد انسان ورجليه ان مات من ذلك اقتص منه وتحز رقبته ولا يقطع يداه ورجلاه وعند الشافي يفعل مثل مافعل به فانمات والاقتل بالسيف (فو م ومن قطع يدغيره من المفصل عدا قطعت يده ولوكانت اكبر من يد المقطوع) وهذا اذا كان بعد البر و لا تصاص قبل البر و (فقوله و كذلك الرجل ومارن الانف والاذن) يعنى أنه يجب يقطع ذلك القصاص أما الرجل فعناه أذا قطعها من مفصل القدم أومن مفصل الركبة وأما الانف فان قطع منه المارن وجب القصاص لانه يمكن فيهالمماثلة وهو مالان منه وانما اذا قطع بعض القصبة اوكلها فلاقصاص لأنه عظم ولاقساص في عظم لمتذر المماثلة الاالسن واما الاذن اذا قطمها مناصلها وجب القصاص لامكان الممثلة وان قطع بعضها انكان ذلك البعض عكن فيه المماثلة وجب القصاص بقدره والا فلا (فوله ومنضرب عين رجل فقلمها فلاقصاص فيها) لانه لايمكن استيفاء القصاص لمدم الماثلة (فو إلم فانكانت قائمة وذهب منوءها فعليه القصاص) واما اذا انخسفت اوقورت فلا قصاص فيها اذا كانت قائمة وكيفية القصاص فيها ماذكره الشيخ وهوقوله وتحسىله المرأة ويجمل علىوجهه قطن رطبه اىمبلول وتربطعينه الإخرى بقطن رطب إيضا (فو نه ويقابل عينه بالمرآة حتى يذهب منوءها) قضى بذلك على كرم الله وجهه بحضرة العصابة رضي الله عنهم من غير خلاف واجع المسلمون على أنه لايؤخذ الميناليمني باليسرى ولااليسرى باليمن وكذا اليدان والرجلان وكذا اصابعهما ويؤخذ ابهام اليمني باليمني والسبابة بالسبابة والوسطى بالوسطى ولايؤخذ شيءُ مناعضاء اليمين الاباليمي ولااليسرى الأباليسرى (فولد وفيالسن القصاص) القوله تعالى ﴿ والسن بالسن ﴾ وسواء كان سن المقتص منه أكبراواصغر لان منفسهما لاتنفاوت وكذا اليد ومن نزع سن رجل فانتزع المنزوعة سنه سن النــازع فنبت ومه اخذ صاحب الكانى وفى الجتي (٢١) (ني) (جوهرة) و به يفق وفيه وتؤ خذ الثنية بالثنية والناب بالس ولا يؤخذ الاعلى بالاسفل ولا الاسفل بالاعلى اله والحاصل انه لايؤخذ عضو الأعثله (وفي كل شجة عكن فيها المماثلة القصاص) لما تلونا (ولاقصاص في عظم الافي السن) وهذا اللفظ ﴿ ١٦٢ ﴾ مروى عن عمر وابن مسهود رضي الله

سن الاول فعلى الاول خسمائة درهم لانه تبين انه استوفى بغير حق لامه لما نبتت اخرى انمدمت الجناية ولهذا يستأنى حولاً وقيل ان فيسنالبالغ لايستأني لانالغالب فيها انها لا تنبت والنادر لاعبرة به كذا في المبسوط لكن هذه الرواية في القلم اما في التحريك يستأنى حولاصغيراكان اوكبيرا ولوقلعها من اصلها عمدالم يقلع سنالقالع بل تؤخذ بالمبرداليان تنهي الم اللحم ويسقط ماسوى ذلك (فو له وفي كل شجة يمكن فها الماثلة القساس) لقوله تعالى ﴿ والجروم قساص ﴾ (فو ولاقساص في عظم الا في السن) ولا تؤخذ اليمني باليسرى ولا اليسرى باليني وتؤخذ الثنية بالثنية والناب بالناب والضرس بالضرس ولايؤ خذالاعلى بالاسفل ولاالاسفل بالاعلى ولوكسر بمض السن يؤخذ من سن الكاسر بقدر ذلك بالمبرد ولا قصاص في السن الزائدة والماتجب حكومة عدل ولاقصاص في اللطمة واللكمة والكزة والوجاءة والدقة (فو له وليس فيما دون النفس شبه عد انما هو عد اوخطأ) سواء كانت الجناية فيما دون النفس بسلام اوغيره ففيه القصاص واذا آلت الضربة الىالنفس فانكانت بحديدة اوحشبة عددة ففيه القصاص اجاعا وان كانت بشي لا يعمل عل السلام ففيه الدية على الماقلة لان السراية للجنساية (غو له ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس) حتى لوقطع مدها عدا لانجب القصاص لان الارش مختلف المقدار والتكافى معتبر فيما دون النفس بدليل أنه لايقطع اليمين باليسار ولا السد الصحيحة بالشلاء وناقصة الاصابع بخلاف القصاص في الانفس فان التكافي لايمتبر فيه ولهذا يقتل الصحيح بالزمن والجماعة بالواحد فانكان التكافى معتبرا فيما دون النفس فلاتكافى بينالرجل والمرأة لان بدها تصلح لما لايصلحله بده كالطخن والخبز والغزل واذا سقط القصاص وجب الارش في ماله حالا وقال الشافعي بجرى القصاص بينهما اعتبارا بالانفس (فو له ولا بين الحرو المبعد) لان مدالعبد لا تكافى مد الحر لان ارشهما مختلف فارش يد العبد قيمًا (فوله ولا بين العبدين) لأن اتفاقهما لايعرف الا بالحرز والظن (فُولِه وبجب القصاص في الاطراف بين المسلم والكافر) يمنى الذي وكذا بين المرأثين الحرتين والمسلمة والكتابية وكذا بين الكتابيتين ولورمي بسهم الى مسلم فقبل ان يقع فيه السهم ارتد المرى اليه فوقع به فقتله فاله بجب الدية على عاقلة الراني في الخطأ وفي ماله في الممد وسقط القصاص للشبهة وهذا عندابي حنيفة فاعتبر حالة خروج السهروعندهما لاضمان عليه لأنه قتل نفسا مباحة الدم وأورى الى مرتد فاسلم قبل وقوع السهم ثم وقع به وهومسلم فلاشئ عليه وقال زفرتجب الدية لانه يعتبر حالةالاصابة (فو له ومن قطع يدرجل من نصف الساعد اوجرحه جائفة فبرى منها فلاقصاص عليه) لأنه لا عكن اعتبار المماثلة في ذلك لأن الساعد عظم ولا قصاص في عظم ولان هذا كسر ولا يمكن ان يكسر ساعده مثل ماكسر. وكذا اذا قطع نصف الساق وكذا اذا

عنهما ولان اعتبار المماثلة في غير السن متعذر لاحتمال الزيادة والنقصان يخلاف السن لانه يبر دبالمبرد كا في الهدامه (وليس فيما دون النفس شبه عد) و(انعاهوعد اوخطأ)لان شبه العمد يعود الى الآلة والقتل هو الذي يختلف باختلافها نخلاف مادون النفس لأنه مختلف اتلافه ماختسلاف الآلة فإيبق الاالىمد والخطأكا في الهدامه (ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس ولابين الحر والعبد ولابين العبدين أ) لان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال فينعدم التماثل بالتفاوت في القيمة (وبجب القصاص في الاطراف) فيما (بين المسلم والكافر) للتساوى بينهما في الارش (ومن قطم بدرجل من نصف الساعد اوجرحه ما فقة) وهي التي وصلت الي جوفه (فيرأمنهافلاقصاص عليه) لتمذر الماثلة لان الساعد عظم ولا قصاص في عظم كما من والبرء في الجائفة نادر فلا عكن ان

بجرح الجاني على وجه يبرأ منه فيكون اهلاكا فلابجوز واما اذا لم تبرأ فان سرت وجب القود (جرحه)

والافلا يقاد الى ان يظهر الحال من البرء اوالسراية كما في الدرر (واذا كانت يد المقطوع صحيحة و) كانت (يدالقاطع شلا او اقسة الاصابع فالمقطوع بالخيار ان شاء قطع اليد المعيبة ولاشى له غيرها وان شاء اخذ الارش كاملا) لان استيفاء حقه كاملا متعذر فله ان يتجوز بدون حقدوله ان يعدل الموض كن اتلف مثلها فانقطع عن ايدى الناس ولم سبق الاالردى يخير المالك بين اخذ الموجود وبين القيمة (١٦٣) (و من شم رجلا) اى جرحه في رأسه (فاستوعبت الشمجة ما بين

قرنید) ای طرفی رأسه (وهي) إذا اريداستيفاؤها (لاتستوعب مابين قرني الشاج) لكون رأسه أكبر من رأس المشجوج (فالمشجوج بالخيارانشاه اقتص عقدار شعبته فيبتدى من ای الجانبین شاء وان شاء اخذ الارش) لان في استيفائه مابين قرني الشاج زيادة على مافعل وفي استفائه قدر حقه لا يلحق الشاج من الشين مالحقه فينتقص حقه فغير كافى بدالشلا (ولاقساص فى اللسان ولافى الذكر) ولو القطع من اصلهما قال في الهداية وعن ابي يوسف الد اذا قطع من اصله بجب لانه عكن اعتبارا لمساواة و لنا اله ينقبض و منسط فلا عكن اعتبار المساواة اهومثله فيشرح حال الاسلام ثم قال والسحيع ظاهرالرواية كافي التعيم (الاان تقطم الحشفة)لان موضم القطع معاوم كالمفصل

حرحه حائفة لاقصاص لانه لاعكن المماثلة و بجب الارش (فو لد وان كانت يد المقطوع صحيحة ويد القاطع شلاء اوناقصة الاصابع فالمقطوع بالخيار ان شاء قطماليد المميية ولا شيُّ له وان شـاء اخذ الارش كاملا) ولا يشبه هذا اذا قطع له اصبعين وليس للقاطم الا اصبع واحدة فانه يقطمها ويأخذ ارش الاخرى ومن قطع اصبعا زائدة وفي يده مثلها فلا قصاص عليه عند ابى حنيفة وابى يوسف لانها تجرى مجرى التولول وذلك لاقصاص فيه ومن قطع يدرجل عدا فاقتصمنه ثم مات المقتصمنه من ذلك فديته على المقتضله عند ابي حنيفة لانه استوفى غيرحقه لان حقه اليد وقد استوفى فيالنفس وقال ابو بوسف ومجد لاشئ عليه لانه كان مأذونا له في القطع فلا يجب عليه ضمان ما يحدث منه ﴿ مسئلة ﴾ اذا قال لرجل اقطع بدى وذلك لعلاج كما اذا وقمت فيها اكلة فلا بأس مه وانكان منغير علاج لايحلله قطمها في الحالين ثم لوسرى الى النفس لايضمن لان الجناية كانت بالاس وان قالله اقتلني لايحل له قتله فانقتله لاقصاص عليه للشبة وبجب الدية فيماله وانقالاأقتل عبدى فقتله لايجب عليه شيُّ والحجام والحتان والبزاع والفصاد لاضمان عليهم فيما يحدث منذلك في النفس إذا كان بالاذن(قو له ومن شم رجلا شعبة فاستوعبت الشعبة مابين قرنيه وهي لاتستوعب مابن قرني الشاج فالمشجوج بالخيار) انشاء اقتص عقدار شجته بتدئ من اى الجانبين شاه وانشاه اخذالار في كاملاً بعني يأخذ مقدارها طولاوعرضا وكذا اذا كانت الشجة لاتأخذما بين قرني المشجوج وهي تأخذ مابين قرني الشاج فانه يخير المشجوج ايضا انشاء اخذالارش وانشاه اقتص قدر مابين قرنى الشاج لايزيدعليه شيئا لانه يتعذر الاستيفاء كاملا فلتمدى الىغيرحقه وانشجه في مقدم الرأس ليسله ان يشجه في مؤخره (فو له ولاقصاص في اللسان) هذا اذاقطع بعضه اما اذاقطع من اصلافذ كرفي الاصل اله لاقصاص ايضاوعنابي يوسف فيمالقصاص (قوله ولافى الذكر) اذا قطم لانه ينقبض وينبسط فلا يمكن المساواة وعن ابي يوسف اذا قطع من اصله بجب القصاص (فوله الا ان يقطع الحشفة) لأن موضع القطع معلوم كالمفصل وان قطع بعضها فلا قصاص لأنه لايعلم مقدارذلك والشفة اذا استقصاها بالقطع بجبالقصاص لا مكان المماثلة بخلاف ما اذا قطع بعضها لانه يتعذرالمساواة ﴿ فُولِهِ وَاذَا اصْطَلِّحُ القَاتِلُ وَاوْلِياءَ المُقْتُولُ عَلى مال سقط القصاص ووجب المال قليلا كان اوكثيرًا) ثم اذا لم مذكروا حالا ولا

ولوقطع بعض الحشفة اوبعض الذكرفلا قصاص فيه لانالبعض لايعلم مقداره بخلاف الاذن اذا قطع كله اوبعضه لأنه لايتقبض ولاينبسط وله حديعرف فيكن اعتبار المساواة والشفة ان استقصاها بالقطع يجب القصاص لامكان اعتبار المساواة بخلاف ما اذا قطع بعضهالانه يعتذر اعتبارها هدايه (واذا اصطلح القاتل واولياء المقتول على مال) معلوم (سقط القصاص ووجب المال) المصالح عليه (قليلا كان) المال (اوكثيرا) لانه حق ثابت للورثة يجرى فيه الاسقاط عفوا فكذا تعويضا لاشتماله

على احسان الاوليا، واحياء الفاتل فبجوز بالتراضى والقليل والكثير فيه سوا، لانه ليس لهم فيه نس مقدر فينوض الى ا اسطلاحهما كالحام وغيره واللم يذكروا حالا ولامؤجلا فهو حال كافى الهدايه (فان عفا احدال شركاء من الدم اوصالح من نسيبه على عوض سفط حق الباقين من القصاص وكان ﴿ ١٦٤ ﴾ أهم نسسيهم من الدية) في ما ل القاتل

مؤجلا فهو حال الا ان بشترط فيه الاجل (فوله و ان عفا احد الشركاء في الدم اوصالح من نصيبه على عوض سقط حق البانين من القصاص وكان لهم نسيبم من الديد) لان القساس لا يتبس فاذا سفط بعضه سفط كله يخلاف مااذا قتل رجل رجاين وعنا احد الوليين قائه بجب الفسساس للآخر لان الواجب هنــاك قساصان وهنا الواجب قساس واحد وانما انقلب حقالباقين مالا لان الفسساس لما تعذر بغير فعلهم انتقل الى المال واما العاني فلاشي له من المال لانه استقط حقه بغمله ورضاء ثم مأيجب للباقين منالمال في مال الفائل لانه عد والعمد لاتعقله الماقلة وبجب فيمال القانل فيثلاث سنين واوعني احدالثمريكين عن الفصامن فقتله الآخر ولم يملم بالمغو اوعلم ولكن لابط انه يستقط القصاص فلاتود عليه ويجب عليه في ماله نسف الدية وقال زفر هليه القود لان القساس قد سقط بالعفو فسار كن فلن ان رجلا قتل اباء فقتله ثم تبين انه لم يغتسل اباء واما أذا كان عالما بعفو صاحبه ويعلم أن دمه صار حراما عليه فأنه يجب القصاص اجماعا وله على المفتول نصف الديَّة ﴿ مسئلة ﴾ رجل قتل رجلين ووليها واحد نعفا الولى عن الفصاص في احدهما ليس له أن منته بالآخر لانه لابستمق الانسمة وأحدة في الاثنين فاذا مني في احدهما فكانه استقط القساس في نصفه وهو لا يتبعض وليس لبعض الورثة ان يقتص دون بسن حتى بحجموا قان كان بعضهم غائبا لم يقتل الفياتل حتى محضروا جيما لجواز ان يكون الغائب قد مني وليس الغائب ان يوكل في القصاص لان الوكيل لواسبتوني مع غبيته استوقاء مع قيام الشبهة لجواز أن يكون الموكل قد عفا يخلاف مَااذًا وكله وهو حاضر قاله بجوز لانه لائسهة فيسه لانه لوعفا لاظهر العفو ومن عفا من ورثة المفتول عن الغصناس رجل اوام أمّ اوام اوجدة اوكان المفتول امرأة نمفا زوجها فلاسببل الى الفصاص لان الدم مورث على فرائض الله تعالى (قو له واذا ننل جامة واحدا انتم من جيمهم) لما روى ان سبعة من اهل صنما فتلوا رجلا ففتلهم همر رضي الله عنه وقال اوتمالي هليه اهل مسنما لقتائهم به (قو له واذا قنل واحد جماعة فحضر اولياء المفتولين فنل لجماعتم ولاشي لهم غير ذاك وان حضر واحد منهم قتلله وسقط حقالبانين) لان النساس لايتبخش كاذا قتل لجماعة صاركان كل واحد منهم فنله على الانفراد (قو له و من وجب عليه القصاص فات سقط القدماس) لفوات المحل (فو لد واذا قطع رجلان بد رجل عدا فلاقصــاس على واحد منهما) لان اليد تنبيس فيصــيركل واحد منهما آخذا

فى ثلاث سنين لاعلى العاقلة ووقع في الختــار ومجم العربن وتجب بغيثها على الساقلة وهــذا ليس من مذهب حمائنا ولااعله قولا لاحد مطلقا كذا في التحييم (واذا قتل جاعة واحدا عبدا اقتص من جيمهم) لغول عر رضي الله عنه لوتمالي عليه اهل صنعاء لفتلتم ولان القصاص من جرة السفهاء فجب تحفيفا لمكمة الاحباء وف التصبيح كال في الفوائد وتشيرط المباشرة من الكل بان جرح کل واحد جرما ساريااه و هذااذا كان الفتل (عدا) واما اذا حكان خطأ فالواجب عليم دية واحدة (واذا قتل واحد تعامة) عدا (فضر اوليماء المفتولين) جيمهم (قتل بجماعتم) اكتفاء به (ولاشي الهم غير ذلك) لانهم اجتمو اعلى قنله و ز هوق الروح لايتمض فصاركل واحدمنهم مستوفيا جيم حقه (وانحضر واحد) من الأولياء (قنل 4) اي

قولى الحاضر وفى بعض السح به اى بسببه (وسقط حق الباقين) لان حقهم فى القصاص وقدفات فسار (لبعضها) كااذا مات القاتل (ومن وجب عليه القصاص فات سقط القصاص) لفوات محل الاستيفاء (واذا فعلم و حلاف بد رجل واحد) اورجله اوقلما سنه او محودات ما دون النفس (فلاقصاص على واحد منهما) لان كل واحد منهما قاطم بمض البد لان الانقطاع حصل باعتادهما و الصل مجز فيضاف الى كلو احد منهما السن فلاعائلة مخلاف النفس لان الازهاق لا يتجزى (و) بجب (طيما نصف الدية) بالسوية ﴿ ١٦٥ ﴾ لانهادية البدالواحدة (وان قطع واحد يمني رجلين فحضرا قلهما

لبعضها وذلك لايوجبالتصاس عفلاف النفس لان الازهاق لانتجرى ﴿ فَوْلُهُ وَعَلَيْمًا إِ نصف الدية) يني نصف دية جيم الانسان لان دية البد نصف دية النفس ويكون ذلك عليهما نصفين وكذا اذا جني رجاين على رجل فيما دون النفس بما نجب على الواحد فيه القصاص لوانترد فلا قصاص عليما كالو قاما سنه اوقطعا بده او رجله وعليما الارش نصفا وكذبك مازاد على ذاك فيالعدد نهو عزاة هذا لاقصاص عليم وطيم الارش على عددهم بالسوية وقال الشائعي القصاص على القاطمين وان كثروا (فوله واذا قطع واحد عنى رجاين فحضرا فلهما ان يقطعا عينه ويأخذا منه نصف الدية يقلُّمانها نصفين) يني بأخذان منه دية بد واحدة يقتمائها لان كل واحد منهما اخذ بدض حقه وبني له النصف فيرجم في ذلك القدر الى الارش (قُولُهُ وان حضر و احد منها تطع بده وللآخر عليه نسف دية) بن فصف جميع الانسان وانما يثبت له تطع يده مع غيبة الآخر لان حفه ثابت في جميع اليد وأنما تسقط حقه عن بعضها بالزاحمة فاذا غاب الآخر فلا مزاحمة غازله أن يقتس ولايلزمه انتظار الغائب لان الشائب يجوز أن يطاب وبجوز أن يَعْمُو قَادًا خَصْرِ الفَائْبِ كَانَ لَهُ دَيْمٌ يَدْمُ وَادًا عَمَا أَحَدُهُمَا يَطُلُ حَنَّهُ وَكَانَ آثَانَى أَنَّ يقطع بده و أن ذهبت بده بآنة سماوية لاشي عليه لان ماتمين فيه القصاص فات بنير ضله ومن قطع بد رجل عدا ثم قتله عدا قبل ان يبرأ فان شاءالامام قال اقطعوه ثم اقتلوه وال شاء كال انتلوه وهذا قول ابي حنيفة وعندهما يقتل ولايقطع ممناه ان هند ابي حنيفة الولى ان يقطع بده ثم يقاله وعندهما يقاله وسنقط حكم اليد (فَوْ لِهُ وَاذًا اقرالُهُ مِنْتُلَالُهُمُو لَرْمُهُ الْعُودُ) وقال زفر لا اصح اقرار م لانه بلاق حق المولى بالابطال فصار كااذا اقر بمال ولنا أنه غير منهم فيه لانه مضر نفسمه غنيل اقراره على نفسه واما اذا اقر يقتل الحطأ لم يلزمالمولى وكان في رقية العبسد الى ان يعتق (قوله ومن رى رجلا عدا فننذ منه السيم الى آخر فسانا ضليه القصاص للاول والدية اثناني على فاقلته) لانهما جائدان احداهما عد وموجها القساص والنائبة خطأ وموجما الدية وما اوجب الدية كان على العائلة

-م كتاب الديات كال

الدية بدل النفس و الارش اسم الواجب بالجناية على مادون النفس و الدية عبارة عن مايؤدى في بدل الانسان دون غيره و القيمة اسم المايؤدى في بدل الانسان دون غيره و القيمة اسم المايؤدى في بدل الماية تجب في المنابؤة بهنما ثم الديثة تجب في قتل الحمال و ماجرى مجراه و في شبه العمد و في الفتل بسبب و في قتل السبي و المجنون لان عدهما خطأ و هذه الديات كلما على العساقلة الاقتل الاب ابنه عدا غانها في ماله في ثلاث

ان مقطعا بده ويأخذا منه نصف الدية يعمانها) بنهما (نصفين) سواء قطمهما معا اوعلى التعاقب لانهما استويا فاسبب الاسفيقاق فيستويان في حَكُمه كالغر مين في التركة (وأن حضر واحد منهما فقطم هـ، فالآخر عليــه نصف الدية) لان المامير أن يستوفي لنبوت حقد قادًا استوفى لم ببق محن الاستيفاء الآخر فيتمين حقه في الدية لأن حقمه لايسفط الا بالدوش او المفو (وادًا أقر العبد مقتل العمد لزمه القود) لانه لاتهمة في اقراره بالعقوبة على نفسه مخلاف المال (ومن رمي رجلا عدا فنفذ السهر منه الى آخر مَانَا صَلِهِ النَّصَاصِ للأول) لانه عد (و) عليه (الدية الشاني على عاقاته) لانه احدنوع الخطأ فكانه رمى صيدا فامساب آدميا والفعل شعدد شعدد الاثر كا في الهداه

﴿ كتابالديات ﴾

مناسبتها لبمنایات و تأخیرها عنما ظاهروالدیات جعدیة وهی فیالشرع اسم آلمال

الذي هو يدل النفس لاتسمية المغمول بالمصدر لانه من المنقولات الشرعية والارش اسم الواجب فيما دول النفس كافي الدر

(اذاقتل رجل رجلا شبه عد) كاتقدم (فعلى عاقلته دية مغلظة وعليه) ايضا (كفارة) وسيأتى الهاعتق رقبة مؤمنة وان لم يجد فسيام شهرين متنابعين (ودية شبه العمد) المبرعها بالمغلظة (عندابي حنيفة وابي وسف مائة من الابل ارباعا) وهني (خس وعشرون بنت مخاض) وتقدم في الزكاة الهالتي طعنت في السنة الثانية (وخس وعشرون بنت لبون) وهي التي طعنت في الثالثة (وخس وعشرون محرون بنت لبون) وهي التي طعنت في المحالمة (وخس وعشرون محروب مجزعة) وهي التي طعنت في الحاسمة التربية المحدد المحدد المحدد التربية التربية المحدد الم

سنين ولاتجب علىالماقلة (فولد رجهاللهِ اذا قتل رجل رجلا شبه عد فعل عاقلته دية مغلظة وعليه الكفارة) سمى هذا القتل شبه عمد لانه شابه العمد حين قصد به القتل وشابه الخطأ حين لم يضربه بسلاح ولا عاجري مجراه فصار عدا خطأ (قو له ودية شبدالىمد عند الى حنيفة والى توسف مائة من الابل ارباعا الى آخره) وقال مجد اثلاثاثلاثون حقة وثلاثون جدعة واربعون ثنية كلهاحاملات في بطونها اولادهما يعني الاربعين (قو له ولا يثبت التغليظ الا في الابل خاصة) لان السحابة رضي الله عنه لم يثبتوه الأفها (غو له فان قضي بالدية من غير الابل لم تنفاظ ﴾ حتى أنه لا نزاد في الفضة على عشرة آلاف ولا في الذهب على الف دينار (فَوْ لِهُ وَتَتُلَ الْحُمَّا بُحِبُ فَيَهُ الدِّيَّةُ عَلَى الْمَاقَلَةُ وَالْكَفَارَةُ عَلَى القَاتَلُ ﴾ لقوله تعالى ﴿ وَمِنْ قِتْلُ مُؤْمِنا خُطَّأُ فَتَمْرِسُ رَقَّبَةً مُؤْمِنَةً وَدِيَّةً مُسَلَّةً الى اهله ﴾ (فو له والدية في الخطأ مائة من الابل الحاسا الى آخره) وكذا عند مالك والشافعي الا انهما جعلا بدل النالمخاص ابن لبون (قو لد ومنالمين الف دينـــار) وهــــذالاخلاف فيــــه (فُو لِه ومنالورق عشرة آلاف) يمني وزنسبعة وقال مالك والشافعي اثنا عشر الف درهم (قو له ولا تثبت الدية الا من هذه الانواع الثلاثة عند الى حنيفة وقال أبو يوسف ومجد ومنالبقر مائنا يقرة ومنالغنم الفاشاة ومنالحلل مائنا حلة كل حلة ثو بان) ازار ورداء قيمة كل حلة خسون درهما وقيمة كل نقرة خسون درهما وقيمة كل شاة خسة دراهم (فولد ودية المسلم والذمي سواء) قال في النهاية ولادية فىالمستأمن على الصحيح وقال الشافعي دية اليهودي والنصراني اربعة آلاف درهم وديةالمجوسي ثمان مائة درهم واما المرأة فديتها نصف ديةالرجل بلا خلاف لان المرأة جملت علىالنصف منالرجل في ميراثها وشهادتها فكذا في دينها وما دون النفس منالمرأة معتبر بديتها وقال سعيد بن المسيب تعاقل المرأة الرجل الى ثلث ديتها معناه ان ماكان اقل من ثلث الدية فالرجل والمرأة فيه سواء وقد روى ان ربيعة بن عبدالرجن سأل ابن المسيب عن رجل قطع اصبع امرأة فقال فيها عشر من الابل قال فان قطم اصبعين قال فيها عشرون من الابل قال فان قطع ثلاث اصابع قال فيها ثلاثون قال مان قطع اربعـا قال فيهـا عشرون من الابل قال رسِمة لما عظم المها وزادت مصيبها قل إرشها فقالله اعراقي انت قال لابل حاهل متعلم قال هكذا

وقال مجد ثلاثون حزعة وثلاثون حقة واربعون ثنة كلهاخلفات في بطونها اولادها قال الاسبيالي والصحيح قول الامام واعتمده المحبوبي والنسني وغيرهما كافي التعيم (ولاثبت التغليظ الافي الابل خاصة) لأن التوقف فيه (فان قضى بالدية من غير الابل لم تتغلظ) لاند من باب المقدرات فيقف على التوقيف (وقتل الخطأ تجب بدالديةعلى العاقلة والكفارة على القاتل) لما بينا اول الجنايات(والدية فىالخطأ) غير مفلظة وهي (مائة من الابل اخاسا عشرون يئت مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون منت لبون وعشرون حقمة وعشرون حزعة) لانيا اليق محالة الخطأ لان الخاطئ ممذور (و) الدية (من العمين) اي الذهب (الف دشار

ومن الورق) اى الفضة (عشرة آلاف درهم) وزن سبعة (ولا تثبت الدية الا من هذه الانواع (السنة) الثلاثة) المذكوة (عندابي حنيفة وقال ابو يوسف و عجد) ثبت ايضا (من البقر مائنا بقرة ومن الفنم الفاشاة ومن الحلل مائنا حلة كل حلة ثوبان) لان عمر رضى الله عنه هكذا جعل على اهل كل مال منها قال جال الاسلام في شرحه المصبح قول ابى حنيفة واختاره البرهاني والنسنى وغيرهما تصبح (ودية المسلم والذي سواء) لقوله صلى الله عليه وسلم دية كل ذي عهد

ف عهده الف دينار ه و به قضى ابوبكر و عركا فىالدرد ولادية للستأمن هواللحيج واما المرأة قديثها تصنف الدية كا فى الجوهرة (وفى النفس الدية) والمراد نفس الحر و يستوى فيه الصغير والكبير والوشيع والشريف والمسلم والذمى لاستوائم فى الحرمة والعصمة وكال ﴿ ١٦٧ ﴾ الاحوال فى الاحكام الدئيرية اختيار (وفى المارث) وهو مالان

من الانف وبسمى الارتبة (الديد) لفسوات منفعة الحدال والاسدل ال كل ما يفوت به جنس المنفعة عب به دية كادلة لان البدن يسر هالكا بالنسبة الى تلك المنفعة ولو قطع من القصبة لا زاد على دية واحدة لانه مضبو واحد (وفي المسان) العصيم ادًا منع النطق او أداء اكتر الحروف (الدية) قيدنا بالنصيح لان في لسان الاخرس حكومة عدل وعنم النطق اواداء اكثر الحروف لاندادًا منم أقلها أسمت الدية على مسدد حروف العجباء الثمانية والعشرين أوحروف المسان تصعمان فا اصاب الفائت يلزمه كما في الدرر وتمامه في شرح الوهبائية (وف الذكر) العيم (الدية) اما ذكر العنين والخصى والحنثي ففيسه حكومة (و في العقل ادًا طربرأسه فذهب) منه (مفله الدية) لانه شهاب العفل تنلف منفعة الاعضاء فصار كتلف النفس

السنة أراد سنة زيد بن ثابت (قوله و ف النفس الدية و ف المارن الدية) و هومالان من الانف ويسمى الارتبة ولو قطع المسارق مع القصية لاتزاد على دية واحدة لائه عضو واحد (فو له و في السان الدية) يعني السان العصيم اما لسان الاخرس فنيه حكومة وكذا في قطع بعض المسان اذا منع الكلام تجب الدية كاملة لتفويت المنفعة المقصودة منه فان تكام بِعض الحروف دون بعض قعمت الدية على عدد الحروف وهي ثمانية ومشرون حرفا فا قدر هايه من الحروف لا بحب عليه فيه شي ومالا يقدر عليه فيه الدية يقسطه والصيح انه يقهم على حروف المسان وهيءائية عشر حرة الالف والتا. والشا. والدال والجم والذال والرا. والزا. والسبن والشين والصاد والضادوالطاء والظاء والكاف واللاموالنون والياء قال الامام خواهر زادم والاول اصم (فق له و فى الذكر الدية) يعنى الذكر النجيم اما ذكر العنين والحمى والحنثي نفيه حكومة وانما وجبت الدية بقطع الذكر لانه نفوت بذلك منفعة الوطئ والايلاج والرع بالبول ودفع الماء الذي هو طريق الاعلاق وكذا في الحشفة الدية كاملة لانها اصل في منفعة الآيلاج والدفق والقصبة كالنابع لها وهذا كله اذا قطع الذكر والانميان باقيتان اما اذا قطع وقدكا نتا قطمتا فغيه حكومة لانه بغطعها يصير خصيا و فى ذكر الحنصى حكومة ولآنه لامنفعة فمذكر معفقدهما وان قطع الانتبين والذكر بدنسة واحدة ان قطعها عرضا بجب دنتان وانقطعهما طولا انقطع الذكر اولا ثم الانثيين بجب دنتان وان دأ بالانثيين اولا ثم بالذكر فق الانثيين الدية كاملة و في الذكر حكومة لانه لامنفعة لهذكرمع فقدهما قال الوالحسن الاعضاء التي بجب ف كل هضو منها دية كاملة ثلاثة اللسان والانف والذكر (قو له وف المغل اذا ضرب رأسه فذهب عقله الدية) لأن يذهاب المقل تلف منفعة الاعضاء فصار كنلف النفش ولان انسال الجنون تجرى بجرى انسال الهام وكذا اذا ذهب سمه اوبصره اوشمه او دُونه او کلامه وقد روی آن عررضی الله عنه قضی فی رجل واحد باردم دبات منترب على رأسه فذهب عقله وكلامه و سمسه وبصر. (قو لد و في اللحية أذا حلفت فلم تنبت الدية) بعني لحية الرجل اما لحية المرأة فلا شيء فيما لانها نفص و حكى عن أبي جُنفر الهند وأني أن اللحية على ثلاثة أوجه أن كانت وافرة تجب الدية كاءلة وان كانت شعرات قابلة مجتمة لا بقم برا جمال كامل ففهما حكومة و أن كانت شعرات متفرقات تشيئه فالا شيء فيها لانه أزال عنه الشين فان نبنت بيضاء فعن إبي حنيفة لابجب فيها شئ في الحر وفي العبد تجب حكومة لانها تنقص قيمه و عندهما تجب حكومة في الحر ابضا ويستنوى العمد والخطأ في ذلك على

وكذا اذاذهب ممهاوبصره اوشمه اوذوقه اوكلامه كما في الجوهره (وفي اللحية) من الرجل (اذا حلفت فلم تنبت الدية) المالحية المرأة فلاشي، فيها لانها نقص وفي شرح الاسبيماني قال الفقيه الإجعفر الهند والى هذا اذا كانت اللحية كاملة بتحمل بها فان كانت طافات متفرقة لا يُصِمل بهافلاشي فيها فان كانت غير متفرقة الا أنه لايقع بهاجال كامل ففيها حكومة عدل اه وفي الهداية وفي الشارب حكومة عدل هو التحييم اه (وفي شعر ﴿ ١٦٨ ﴾ الرأس) من الرحل والمرأة اذاحلقه

المشهور وفي الشارب حكومة وهوالاصم لأنه تابع الحية فصار كبعض اطرافها وفي لحية العبد روايتان في رواية الاصل حكومة وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة قيمته لانالقيمة فيهاكالدية في الحركذا في الكرخي وفي الحاجبين الدية وفي احدهما نصف الدية (قُو له وفي شعر الرأس الدية) يعني اذا لم ينبت سواء حلقه او ننفه ويستوى في ذلك الرجل والمرأة لانهما يستويان في التجمل به واما شعر الصدر والساق ففيه حكومة لانه لايحتمل به الجال الكامل ولا قصاص في الشمر لانه لا يمكن المماثلة فيه وان خلق رأس رجل فنبت ابيض فعند ابي حنيفة لاشي فيه وعند ابي يوسمف فيه حكومة وان كان عبدا ففيه ارش النقصان (فو أبد وفي السينين الذية وفي البدين الدية وفيالرجلين الدية وفيالاذنين الدية وفيالشفتين الدية وفيالاثيين الدية و في ثديي المرأة الدية و في كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية) وفي عين الاعور المبصرة نصف الدية وكذا في عين الاحول و الاعمش • وقوله • وفي ثديي المرأة الدية » يعني دية المرأة وهي نصف دية الرجل وفي احدهما نصف دية المرأة وفي حملة ثديها الدية كاملة لفوات الارمناع وامساك اللبن وفي احدهما نصف الدية وفي ثديي الخنثي عند إبي حنيفة ما في ثديي المرأة وعنمذهما نصف مافي ثديي الرجل ونصف مافىثديي المرأة علىاصلها في الميراث وفي يدالخنثي مافي يدالمرأة عندابي حنيفة وعندهما نصف مافي يدالرجل ونصف مافي يدالمرأة فان قتل الخبثي عدا ففيدالقساس وفي ثديي الرجل حكومة (فو له وفي اشفار المينين الدية وفي احدهما ربع الدية) هذا اذالم تنبت اما اذا نبت فلاش عليه ولاقصاص فيه اذا لم ينبت لانه شعرولاقصاص في الشمر ولوقطع الجفون بإهدابها ففيها دية واحدة لان الكلكشيُّ واحد ومسار كالمارن مع القصبة (فو له وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشر الدية) لقوله عليه السلام د في كل اصبع عشر من الابل، (فو لد والاصابع كلها سواء) يعني مغيرها وكبيرها سواء قطع الآصابع دونالكف اوقطعالكف وفيه الاصابع وكذا القدم معالاصابع ولوقطع الكف معالزند وفيهالاصابع فعليه دية الاصابع ويدخل الكف فيها تبما لأن الكف لامنفعة فيه الابها وان قطع اليد من نصف الساعد فني الاصابع ديتها وفي الساعد حكومة عنــدهما وقال أبو يوسف يدخل أرش الساعد فيدية الاسابع وان قطم الذراع من المفصل خطأ فني الكف والاسابع نسنت الدية وفى الذراع حكومة عندهما وقال ابويوسف فيه نصف الدية والذراع تبع ومافوق الكف تبع وكذا لوقطع اليد مع العضد اوالرجل مع الفخذ ففيه نصف الدية ومافوق القدم عنده تبع وقال ابواحنيفة لايتبع الاصابع غيرالكف وكذا اسابع الرجل لايتبعها غير القدم (فو الد وكل أصبح فيها ثلاث مفاصل فني أحدها ثاث دية الاسبع ومافيا مقسلان فني احدهما نصف دية الاصبع / لان مافي الاصبع ينقم على اصله اكانتسم

او نتفه ولم منبت (الدية و في الحاجبين) كذلك (الدية وفي المينين الدية وفياليدىنالديةوفىالرجلين الدية وفي الأذنين الدية وفي الشفتين الدية وفي الانتين) اى الحميتين (الدية وفي مدى المرأة) ومجلما (الدية اى دية المرأة قيد بالرأة ، لان في لدى الرجل حكومة كا في الجوهره (وفي كل واحد منهذه الاشاء) المزدوجة (نصف الدية) لان في تفويت الاثنين منها تفويت جنس المنفسة اوكال الجال فعب كال الدية وفي احدهما تفويت النصف أيجب أصف الدبه (و في اشفار المينين) الاربعة اذا لم تنبت (الدية) وفي الاثنين مها نصف الدية (وفي احدهما ربع الدية) لما بينا (و في كل اصبع من اصابع اليدين و الرجلين عشر الدية)لقوله صلى الله عليدوسا فيكل اصبع عشر من الابل (والامسابع کلما) ای صغیرها و کیرها (سواء) لاستوامًا في المنفعة (وكل اصبع فيها ثلاث مفاصل ففي احدها) احد المفاصل (ثلث دية

الاصبع) لانه ثلثها (ومافيهامفصلان فني احدهما نصف دية اصبع) لاندنصفها توزيعا للبدل على المبدل (مافي)

(وفى كل سن) من الرجل نصف عشر الدية وهى (خس من الابل) او خسون دينارا او خسمائة درهم وحينئذ تزيد دية الاسنان كلها على دية النفس بثلاثة الخاسما لانها فى الفااب اثنان و ثلاثون عشرون ضرسا و اربعه انياب و اربعة ثنايا و اربعة شواحك و لابأس فى ذلك لثبوته بالنس على خلاف الفياس كما فى الفاية و فى العناية و ايس فى البدن ما يجب بتقويته اكثر من قدر الدية سوى الاسنان اله هم ١٦٩ كى قبدنا بسن الرجل كما

فالجوهره (والاسنان والاضراس كلها شواء) لاستوائرا في المني لان الطواحن وان كان فيها منتمذالطمن فقالضواحك زند نستوی ذاک کا في الجوهره (ومن ضرب مضوا فاذهب منفمة ففيه دية كانة) اى دية ذاك المضو وازبق تائما ويصير (كَالُومُعَلِمَهُ) وَدُابُ (كَالِيد اذا شات والمين اذا ذهب ضوءها) لان القصود من العضمو منفعته فذهاب منفعته كذهاب عينه (والثجاج) وهو مایکون في الوجمه والرأس فن الجراحة (عشرة) وهي (الحارصة) بممالات وهي التي تحرس الجلسد اي تخدشه (والدامعة) عملات ايضا وهي التي تظهرالدم كالدمع ولأنسيله (والدامية) وهي الي تسيل الدم (والباضعة) وهي الى تبضم اللعم اى نقطمه (والدلاجة)

مافىاليد على عدد الاصابع والقطع والشلل مسواء اذا ذهبت منفعة بالجنساية عليه (قُولُه و في كل سن خس من الآبل) بعني اذا كان خطأ اما في العمد تحب القصاص ودية سن المرأة نصف دية سن الرجل ، وقوله ، خسمن الابل، وهونصف عشر الدية والكان منالدراهم فغمسمائة درهم وهذا اذا سقطت اواسـودت اواخضرت او احرت ولمتسقط فان فيها الارش ئاما ولاقصاص فيها اجماعاً لانه لاعكن ال يضهرب سنه فتسود اوتمخضر وبجبالارش فيماله واما اذا اصغرت فسن ابي حنيفة روايتان فرواية تجب حكومة وفيرواية ان كان مملوكا فحسكومة وان كان حرا فلاشي فيما و في الخبندي اذا اجرت او الصفرت ضند ابي حنيفة ان كان حرا فلاشي وانكان عبدا فحكومة وعندهما حكومة في الحر والعبد وعند زفر بجب ارشها ناما (قوله والاسنان والاضراس كلها سواء) لانها متساوية في المني لان العلواحين وبان كان نها منفعة اللحن نني الضواحك زينة تساوى ذلك ولو ضرب رجلا على فه حتى اسقط اسنانه كلها وهيماثنان وثلاثون منها عشرون ضرسا واربعة أنياب واربعمتنايا واربع ضواحك كان عليه دية وثلاثة اخاس دية وهي منالدراهم ستة عشر الف درهم في السنة الاولى ثلثا الدية ثلث من الدية الكاملة وثلث من ثلاثة الحاسما وفي السنة الثانية نلثالدية وماءتي من الثلاثة الاخاس وفيالسنة الثالثة نلث الدية وهو ماءني من الدية الكاملة (قوله و من ضرب عضوا فاذهب منفعة ففيه دية كاهة كالوقطعه كاليد اذا شبلت والمين اذا ذهب ضوءها) لان المنصود من العضو المنفعة فذهاب منفعه كذهاب عينه ومن ضبرب صلب رجل فانقطع ماؤه بجبالدية وكذا لواحده لانه فوت جالا على الكمال وهو استواءالقامة فان زاات الحدوبة لاشي عليه (قوله والنجاج عشر) بعني التي نخنص بالوجه والرأس لان ماسوى ذلك بما يقع في البدن لإغاله شجة وانما يقالله جراحة (قوله الحارصة والدامعة والدامية والباضعة والمتلاحة) فالحارصة التي تحرس الجلد ولايخرج منه الدم والدامعة التي تخرج منها مايشبه الدم وقبل التي تظهر الدم ولانسيله والداءية التي يخرج منها الدم ويسيل والباضعة التي تبضع ألمعم اي تقطعه والمتلاحة هي التي تذهب في اللحم اكثر من الباضعة (فو لد والسماق والموضَّمة والحاشمة والنفلة والآمة) فالسمَّاق التي تصل ال جلسدة رقيقة فوق العظم تسمى تلك الجلدة السمعاق تحفها ورقتها ومنه قبل لمغبم

وهى التى تأخذ فى اللهم ولا تبلغ السمعاق (والسمعاق) جنى (٢٢) وهى التى تصل السمعاق وهى جلدة رقيقة بين اللهم وعظم الرأس (والموضعة) وهى التى توضيح العظم الى تظهره (والهاشعة) وهى التى تهشم العظم الى تكسره (والمنظة) وهى تصل الى ام الدماغ وهى الحيادة التى تعلى الدماغ وبعدها الدامنة بنين مجمعة وهى التى تخرج الدماغ ولم يذكرها محمد المدوت بعد عادة فتكون قتلا لاشجاجا فعلم

بالاستقراء بحسب الآثار انها لاتزيد على المشرة در (فني الموضحة القصاص ان كانت) الشجة (عدا) لامكان المماثلة فيا بالقطع المائلة في المائلة المائلة في المائلة المائلة في المائلة المائل

الرقيق سماحيق والموضعة هي التي توضع العظم اي تبينه والهاشمة هي التي تهشم المظم فوق الدماغ وقيل هيالتي يصل الى أم الرأس وهي التي فيها الدماغ وبسدها الدامعة وهي التي يصل الى الدماغ وانما لم يذكرها الشيخ لان الانسان لا يعيش معها في الناك فلا معنى لذكرها (فو لد فني الموضعة القصاص اذا كانت عدا) لان الماثلة فها ممكنة بأن تنبي السكين الى العظم فيتساويان ولا تكون الموضعة في الرأس وأعا خص الموضفة لأن مافوقها من الشجاج لاقصاص فيمه بالأجاع وأن كان عدا كالهاشمة والمنقلة والآمة لانه لا يمكن المماثلة فيا لان الهاشمة تكسر العظم ولاقصاص في عظم وكذا المنقلة و الا ممة يتعذر فيها المماثلة و اما ماقيسل الموضحة ففيها خلاف روى الحسن عن الى حنيفة أنه لاقصاص فيها لأنه لاحد فيه تنهي السكين اليه وذكر عد في الاصل وهوظاهر الرواية ان فيه القصاص الافي السمحاق فانه لاقصاص فها اجاعا ووحه ذلك أنه عكن المساواة فيا اذليس فهاكسر عظم ولأخوف هلاك غالبا فيسير غور الجراحة عسمار ثم تعمل حديدة بقدر ذلك وينفذها في اللحم الى آخرها فستوفى منه مثلمافعل واما السمحاق فلا عكن الماثلة فيها لانه لايقدر أن يشق جلده حتى ينهى السكين الىجلدة رقيقة فوق العظم فيتعذر الاستيفاء فسقط القصاص ورجع الىالارش (فو اله ولاقصاص في بقيةالشجاج) هذا بسمومه أنما هوعلى رواية الحسن عن ابي حنيفة واما على ماذكره عجد فحمول على مافوق الموضحة (فو له ومادون الموضَّعة نفيها حكومة عدل) تفسير الحكومة على ماقاله الطحاوي أن نقوم لوكان علوكا ولبسء هذه الشبجة وتقوم وهيء ثم تنظركم نقص ذلك من قيمة المبدفيجب ذلك القدر من دية الحر فان كان نصف عشر القيمة بجب نصف عشر الدية وان كان ربع عشر فربع عشر وكان ابوالحسن ينكر هذا ويقول اعتباره يؤدى الى ان يجب فيما دون الموضعة اكثر ما في الموضعة لانه بجوز ان يكون نقصان الشعبة التي هي السمعاق في العبد أكثر من نصف عشر قيمته فاذا أوجبنا مثل ذلك من دية الحر أوجبنا فيالسحاق اكثر عابجب في الموضحة وهذا لايصم وقال الوالحسن تفسير حكومة المدل ان سنظر الى ادني شجة لها ارش مقدر وهي الموضحة فان كان هذا نصف ذلك وجب نصف إرش الموضحة وعلى هذا الاعتبار قال شيخالاســـلام وهذا هو الاصم لكن هذا انما يستقيم اذا كانت الجناية على الوجه أو الرأس لانهماموضم الموضمة وأنكانت الجناية على غيرهما كانت الفتوى على قول الطعاوى وقال بمضهم تفسيرا لحكومة هو مامحتاجاليه من النفقة واجرة الطبيب والادوية الى ان يبرأ وعن على كرمالله وجهه انه اوجب في السمحاق اربعا من الابل وهو مجول عندنا على وجه الحكومة لاعلى وجدالتقدير وعن جاعة منالعلاء آنهم قدروا فيالسمحاق اربمين مثقالا قبمة اربع منالابل وفي المتلاجة ثلاثين مثقالا قيمة ثلث من الابل وفي الباضمة عشرين مثقالا

عن اي حنيفة لاقصاص فها وذكر عجد في الأصل وهي ظاهر الرواية ان فيه القصاص الافي السمعاق فالد لاقصاص فيه اجلها لتعذر المماثلة اذ لا عكن ان منشق حتى بنهي الى جلدة رقيقة فوق العظم بخلاف ماقبلها لامكانه بعسل حدمدة بقدر ذلك وتنفذ فياللعم الى آخرها ئىيستوفى منه كا في الجوهره ومشله في الهداية وشرح الاسبيجابي (ولا قصاص في قية الشعام) هذا بعمومه أنما مورواية الحسن عن ابي حنيفة واما على ماذكره عدفي الاصل فعمول على مافوق الموضعة جوهره ثم مالا تصاص فيه يستوى العمد والخطأ (ومادون الموضعة) من الستة السابقة (ففه حكومة عدل) وهي كا قال الطحاوى ان يقوم مملوكا بغير هذا الاثر ثم ممه فقدرالتفاوت بين الثمنين بجب بحسابه من دية الحرفان كان نصف عشر الثمنين وجب نصف عشر الدية وهكذا وبد نفتي كما فىالدر تبعا للوقاية والنقاية والملتق والخانية وغيرها

(و) بجب (في الموضعة الكانتخطأ نصف عشر الدية) وذلك من الدراهم خسمائة درهم في الرجل و مائنان و خسون في المرأة وهي على العاقلة و لانعقل العاقلة مادونها كما يأتي (وفي الهاشمة عشر الدية وفي المنفلة عشر ونصف عشر الدية وفي الامة ثلث الدية وفي الجائمة) ﴿ ١٧١ ﴾ وهي من الجراحة لامن الشجاج وهي التي تصل الى الجوف (ثلث

الدية) ابضا لانها عنزلة الامية و كل ذلك ثبت بالحديث (وان تفذت) الجائمة (فهي جائفتان فضيما ثلثا الدية) في كل مائنة ثلثها كا قضى ذاك ابو بکر رضی اللہ عنــه (ر) بجب (في) تطع (اصابع اليد) كلها (نصف الدية) لأن في كل اصبع عشر الدية كامر (و) كذا الحكم (ان قطعها مع الكف فديها) اى الاسابع مع الكف (نصف الدية) لأن الف تبع للاصابع (وان قطعها) اى الاصابع (مع نصف الساعد فني الكف نصف الدية وفي الزيادة حكومة عدل) قال جال الاسلام وهدا قول ابي حنيفة ومجد وعند ابي بوسف لاعب فها الارش السد وأتعميم قولهسا واعتسده المحبوبي والنسنى تعميم (و) يجب (في الاصبع الزائدة حكومة عدل) تشريفا للآدمي لانهاجزه من بدء لكن لامنفعة فيا ولازشة وكذا السن

فيمة بسيرين وفي الدامية الكبرى التي يسيل منها الدم اثنى عشر مثقالا ونصفاقية بسير وربع وفى الداميةالصغرىوهى التى يلتمم فيا الدملايسيل ستة مثاقيل وفىالحارصة خسة ، ثاقيل و فيما دو نها اربعة مثاقيل (فلى له و في الموضعة اذا كانت خطأ نصف عشرالدية) وذلك خسائة درهم في الرجل ومائنان وخسون في المرأة وتجب ذلك على العائلة وأن ادىمن الابل ادى في موضعة الرجل خسامن الابل وفي الرأة نصف ذبك (قوله و فالهاشمة حشرالدية) و هو من الدراهم المضحرهم و من الابل مشر وفي المرأة نصيف ذك (قو له وفي المنفلة عشر ونصف عشر) وهو من الدراهم النوخسانة ومن الابل خس عشر (قولد وق الامة ثلث الدية) وفي ثلاث اما دية كالمة و في اربع دية و ثلث (قوله و في الجائفة ثلث الدية) و هي من الجراحة و ايست من الثجاج و الجائمة مانصل الى الجوف من الغلن او الصدر اوما توصل من الرقبة الى الموضع الذي اذاو صل اليه الشرابكا زمنطرا فان كانت الجراحة بين الاثنين والذكر حتى تُصل الى الجوف فهي جائمة ثم ما كان ارشه خسمائة درهم فما فوقها في الحُطأُ فهو على العاقلة اجماعاً وماكان دون ذلك فني مال الحِاني وهذا في الرجل!ماف!لمرأة فتممل الماقلةمن الجنابة عليهامائين وخسين فصاعدا لان الذي يعتبر فيذاك نصف عشر الدية (فَوَلَد قان تمدت فهما جائمتان ففيهما ثابتا الدية) قضى بذلك ابو بكر الصديق رضى الله عنه (فوله و ف اصابع اليدنسف الدية) لأن ف كل اصبع عشر الدية فكان في الجس ندف الدية (فولد فان قطعها مع الكفي فديها نصف الدية لان الكف تُبِع لها أذا لبطش انما هو بما واوقطعت اليد وفيها أصبع واحدة فعليه دية الاصبع وليس عليه في الكف شي وكذا اداكا ن فيها اصبعان او ثلاثة ففيه دية الاصابع لاغير ولوقطع كفا لااصابع فيه قال الويوسف فيه حكومة لايباغ بها ارش اصبع لان الاصبع يتبعها الكنف والتبع لايساوي المتبوع (قوله وان قطمها مع نصف الساعد نني الاصابع والكف ندف الدية وفي الساهد حكومة) هذا عندهما وقال ابو يوسف مافوق الكف والقدمتهم الاصابعوعلى هذا اذا قطع اليد من العضد اوالرجل من الفينذ فعندهمافيه الديةوما فرف الكرنب والقدم فيه حكومةوعند ابى وسف مافوق الكثف والقدم تبع نلاصابع وكذا اذا قطع البد من المنكب فهُوعلى هذا (قوله و في الاصبع الزائدة حكومة عدل) تشريفا الآدمي لانها جزء من بدء الكن لامنفعة فيها ولازينة وكذا السنالزائدة على هذا (فولد وق مين السبي ولسانه وذكره اذالم بالم صفذات حكومة عدل) و المرفة العجة في السان بالكلام وفي الذكر بالحركة وفي المين عابستدل به على النظر وقبل في معرفة عين الصبي اذا قوبل بها الشمس، فتوحة أن دمعت فهي

الزائده جوهره (وَ) كذا (في عين الصبي وذكره ولسانه أذا لم تعلم صحنه) اى صحة ذلك العضو بنظرفي العين وحركة في الذكر وكلام في السان (حكومة عدل) لان منفعته غير معلومة

في الكل كن قطع احسبها فشلت الدقيدنا بالكل لانه اذا تناثر بعضه ستغار الي ارش الموضعة والمالحكومة في الشعر قال كامًا سواء بحب ارش الموضعة وان كان احدهما اكثر من الآخر دخيل الاقل في الاصكثركما في الجوهره (وال ذهب) بسيمها (سمه اوبصره او کلامه فعليسه ارش الموضعة مع الدية) ولادخل فها لانه كاعضاء عنلفة مخلاف العفل لدود نغصه فكحل (ومن قطع اصبع رجل فشلت اخرى الى جنبها ففيها الارش ولاقصاص فيده عنداني حنيفة) وعندهما عليه الغمساس ني الاولي والارش في الاخرى قال الاسبصابي والعميم قول ابي حنيضة وعايسه مشي البرهاني والنسنى وغيرهما تعميم (ومن قلع سن رجل فنبت مكانها اخرى مقط سقط الارش) لان لان حقه قبد أنجبر بعود

المقعة والزبنة

صحمة والا فلا واستهلال الصبي ليس بكلام وانما هو مجرد صوت وق ذكر المنين والخصى حكومة لانه كالبد الشلاء وفي سن الصغير أذًا لم ينفر أذًا نبت لاشي فياعند ابي حنيفة وقال الولوسف فيما حكومة واما أذا لم تنبت فغيها دية السن كاءلة وفي اذن الصغير وانفه الديد كاملة وفي مده ورجليه حكومة يعني اذا لم عش ولم يفعد وَلَمْ مُحْرَكُهُمَا أَمَا أَذَا وَجِدَ ذَلَكُ مَنْهُ وَجِبْتُ الدِّيةُ كَامُّلَةً وَقَى تُنْدُونَى الرجل حكومة وفي احدهما نصف ذلك وفي حملة تندويه حكومة دُوَّن ذلك وفي لسان الاخرس والمعن القائمة الذاهب نورها والسن السوداء القائمة واليد الشلاء والرجل الشلاء والذكر القطوع الحشفة والانف المفطوع الارتبة حكومة وكذا ثدىالمرأة المقطوع الحلمة والكف المقطوع الاصابع والجفن الذى لاشمر عليه فيه حكومة ولو قلع سن غيره فردهاصاحبها في مكانها ونبت الحم فعلى القالع الارش كاملا لان العروقلافعود الى ما كانت عليه و كذا اذا قطع اذنه والصفها فاتحمت وفي الظاهر اذا منكما كان لاشيء عليه (قوله ومن شج رجلا موضعة فذهب عقله او شعر رأسه) فلم يأت (دخل ارش الموضعة في الدية) ولايدخل الارش الموضعة في غير هــذين وقال الحسن ابن زياد لايدخل ارش الموضعة الا في الشعرخاصة وكال زفر لايدخلارشها في شيء من ذلك . وقوله ، اوشعر رأسه ، يعني جميعه اما اذا تناثر بضعه اوشي. ينسر منه ضليه ارش الموضَّعة ودخل فيه الشمر وذلك أنَّ ينظر الى ارش الموضَّعة و الى الحكومة في الشعر فانكانا سواء يجب ارش الموضعة وانكان احدهما اكثر من الآخر دخل الاقل في الاكثر وهذا اذا لم ينبت شعر رأسمه اما اذا ثبت ورجم كاكان لم يلزمه شي (قوله وان ذهب محمد او بصر او كلامه فعليه ارش الموضعة مع الدية) هذا اذا لم يحصل مع الجناية موت اما اذا حصل سقظ الارش وبكون عَلَى الْجَانِي الدَّيَّةُ انْ كَانَتَ الْجِنَابَةُ خَطًّا فَعَلَّى فَاللَّهِ وَانْ كَانْتَ عُـدًا فَق مَا له و كُلّ نه في ثلاث سنين سوا، وجبت على العاظة او في ماله (قوله ومن قطع اصبع رجل نشلت اخرى الى جانبها فضيما الارش ولاقصاص عليه عند ابى حنيفتو عندهما عليه النصاص في الاولى والارش في الاخرى) وعلى هذا اذا تجه موضعة عدا فذهب منها عقله اوشحر رأسه لاقصاص فيهما وعليه دية العقل والشحر اذا لم نت و يدخل ارش الموضعة فها لان الجناية حصلت في عضو واحد بغملي واحد والاصل ان الجِناية اذا حصات في عضو واحد واتلف شيئين دخل ارش الافل في الاكثر ومنى وقعت في مضوين وكانت خطأ لايدخل وان كانت عدا بجب المال في الجيم ولانصاص في شيء من ذلك عند ابي حنيفة وعندهما بحب القصاص في الاول والارش في الثاني كما اذا قطع اصبعا فشلت آخرى (فقو له ومن قلع سن رجل فنبتت في موضعها اخرى سقط الارش) هذا عند ابي حنيفة وقال الوبوسف ومجدعليه الارش كاملا لاز الجناية قد تحققت والحادث نعمة مبتدأة من الله تعالى ولابى حنيفة

(ومن شيخ رجلا فالقمت) النجة (ولم بق لهااثرو بتالشعر) كمادته (سقط الارش عند ابي حنينة) لزوال الشين الموجب له ولم بيقسوى عبر دالالم وهو لا يوجب الارش (وقال ابو يوسف عليه ارش الالم وهي حكومة عدل عدايه (وقال عبد عليه اجرة الطبيب) ونمن الدو اولائه المالزمه ذلك من ضله وفي الدر عن شرح الطحاوى فسرقول ابي يوسف ارش الالم بأخرة الطبيب ونمين الدواء فسليه لاخسلاف بينهما اه وفي النصيح وعلى قول الامام احتسد الأنمة المحبوبي والنسق وخيرهما لكن قال في الحبوب والنسق وخيرهما لكن قال في المام احتسد الأنمة المحبوبي والنسق وخيرهما لكن قال في المحبوبية عنه المناسقة والمناسقة المحبوبي والنسق المناسقة المحبوبية والنسقة والمناسقة المحبوبية والمناسقة والمناسقة المحبوبية والمناسقة المحبوبية والمناسقة والم

اجرة الطبيب وثمن الدواء وهكذاكل جراحة رئت زجراللمنابة وجبرا المذرر اه (ومن جرح رجـالا جراحة لم مقاص منسه) حالا بل (حتى بيراً) منه لانالجرح مشر عنا يؤل اليه لاحقال الدراية الى النفس فيظهر اله قتمل وانميا يستقرالام بالره (ومن قطع بدرجلخطأ ثم قتله) خطأ ايضا (قبل الرء) منها (فعليه السدية . وسقط ارشالید) لانحاد جنس الجناية وهذه عانية مدائل لان القطم اما عد او خطأ والقيال كذاك فصارت اربعة ثم اما ان يكون بينهما تره او لاصارت عانية فان كان كل منها عدا و ری بینهما منص بالفطع ثم بالفتسل وال لم برأ فكسذاك عنسد الامام خلاة للمها والكالكل منهما خطأ فان رى بينوما اخذ ١٠٠٠ نفيب دية اليد

ان الجنابة الددمت مني فصار كما اذا قاع سن صغير فنبتت لا يحب الارش اجماعا (قوله ومن شجر جلائمة فالفيت ولم بن لها اثرو لمبت الشعر مقط الارش عند أبي حنيلة) لزوالالشينوالارشاعا يجببالشين فاذا زاللم يبق الاجرد الالم وبجرد الالملايجب الدرش كما لو لعلمه قاله (قو له وقال ابو بوسف عليه ارش الا لم) وهو حكومة عدل (فوله و قال محد عليه اجرة الطبيب) لانه أنما لزمه أجرة الطبيب و عن الدواء منعله فصمار كانه اخذ ذلك من ماله (فوله ومن جرح رجلا جراحة لم يفتص هنه حتى يبرأ) لان الجرح معتبر عا بؤل اليه فر عا يسرى الى النفس فيوجب حكمها فوجب ان ينتظر به ذه (فوله و من قطع بد رجل خطأ ثم قتله قبل البر فعليه الدية و سقط ارش اليد) معناه قاله خطباً لان الجناية من جنس واحسد فدخل الطرف فيالنفس ولو فطع يده عمدا ممتنه عدا بالسيف فللولى ان يقطع بده ثم يفتله عند ابي حنيفة وقال ابو يوسىف وعهد أن فعل ذبك قبل البرء فعليه القصماس فىالنفس وسنفط حكم اليد وان قطم هـ. فاقتص له بها ثم مات فانه يذل المقتص منه لانه يذين أن الجناية كانت تمثل عمد وحق المغتمن الغود واستيفاء الفطع لا يوجب سقوط القود وعن ابي يوسف اله يسقط حقه في القصاص الانه لما قدم على القطع فقد ابرأه عا وراء، قلنا أنما اقدم على القطمظناءنهان حقه فيه وبعدالسراية تبينانه فيالقود فلم يكن مبريا عنه بدون العلم به ومن لهالفصاص فالطرف اذا استوفاه ثم سرى الى النفس ومات ضمن ديةالنفس عند الى حنيفة لانه قتل بغير حق لان حقه في القطم وهذا وقع قتلا الا ان القصاص سقط لمشبهة فوجب المال وصدهما لا يضمن لانه استوفى حفه وهوالقطم ولا يمكن التقبيد وصف السلامة لما فيه من سدباب القصاص اذا لاحتراز عن السراية ابس في وسعه و من قطم بد رجل عدافات من ذاك فلاول النبقتله وايس له ال بقطم بده وقال الشافعي تذملم يد. قال مات و الا فنله (فولد وكل عد صفط فيه الفصاص بشيمة قالدية في مال الفائل) يعني في ثلاث سنين كما أذا فتل ولده أو ولده أو عشرة فتلوا رجلا و أحدهم ابوء فان الفصام بسقط عنهم جميعا عندنا وبجب على جميمهم دية واحدة على كل واحد عشرهاوذلك العشر في ثلاث سنين ويجب في مالهم اذاكان عدا وعلى كل واحدكمارة ان كان الفتل خطأ كذا في البناييم (قول وكل ارش وجب بالصلح فهو في مال الفاتل

والنفس وأن لم يبرأ بينهما كفت دية الفتلوهي مسئلة الكتاب وأن قطع عدا ثم قتل خطأ أو بالمكس سواء رئ بينهما أولم يبرأ أخذ جمالا ختلاف الجنابتين وتمامه في صدر الشريعة (وكلء سقط فيه الفصاص بشبة)ككون الفائل أبااو من له الفصاص ولدا المجاني أوكان في الفائلين صغيرا وعنى احدالاولياء (فالدية في مال الفائل) في ثلاث سنين (وكل ارش وجب بالصلح فهو في مال الفائل) أيضا و ثبب حالالانه استحق بالمقد وما يستحق بالمقدفهو حال الالذا اشترط فيه الاجل

وبجب طالالانه بالراسمي بالمقدوكل مال وجب بالعقدفهو حالحي بشترط فيدالاجل كأتمان البياطة واصلفوه عليه السلام و لا يعقل العاقلة عدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا ، قوله ولا عبدا أي أذا جني على العبد فيما دون النفس لا بحب على العاقلة لانه بسلك فيه مسلك الاموال وكذا المبد أذا جني يجب على مولاه الدفع او الفداء ولا يجب على العاقلة قاما اذا قتل الرجل عبد خطأ بحب فيته على العاقلة وذلك غير مراد بالخبر قوله ولا صلحا اى اذا ادمى على رجل قصاصا في النفس او فيادو نبااو خطأ فصالحه من ذلك على مال قان صلمه ملىنفسه ولايجوز على ضرء قوله ولااعرافااى ولا اقرارااذا اقر اقريجناية توجب المال فانها تجب في مله دو ف الماقة (فو له و اذا قتل الاب اسه عدا قالدية في مله في ثلاث سنين) ولو اشترك الآب والاجنى فاقتل الابن فلا قصاص على الاجنبي وقال الشاهي عليه الفصاص واذا اشـــرّك مأمدا في قنل رجل فيني عن احدهما فالمشهور ان الآخر بجب هليه القصاص وعن ابي بوسف لاقصاص عليه لانه لما اسقط عن احدهما صار كاند جبيم النفس مستوفاة بِعمله كذا في الكرخي (قو له وكل جناية اعترف باالجاني فهي في ماله ولا بصدق على طفلته) ونكون في ماله حالًا لانه مال الترَّمه باقراره فلا نُبت التأجيل فيه الا بالشرط (قو له وعِد الصبي والمجنون خطأ وفيه الدية طىالعاقلة) ولا نخرمالمراث لان حرمان المراث عقوبة وهما أيسا من اهل العتوبة والمتوه كالمجنون (قو له ومن حفز بؤا في طربق السلين او وضع جرا فتلف بذلك انسان فدنه على طفلته وان تلف فها عجة فضمائها في ماله) لان ذلك ضمان مال وضمان المال لا يُصمله المسافلة واليس عليه كفارة لانها تعلق بالفتل وحافر البئر ليس عَامَلُ لانه قد مَم في البؤ بعد موت الحافر فيستعبل ان يكون قائلًا بعد موته ولا يحرم المراث لما بينما أنه ليس بقاتل وحرمان المراث يتملق بالفتل وأو دفع رجل فيهما انسانا فالضمان على الدافع لانه مباشر والترجيع للباشرة ولو حفر بثرا فعمقهما رجل آخر فانضمان عليهمااستمساناو القياس على الاترك ولولم بعمقها ولكن وسع رأسهافا لضمان عليهما قياما واستحسانا ولو وضع رجل حجرا في قبرالبر نسقط فها انسان فسأت كالضمان على الحافرولو حفر برّا ثم سد رأسها أو كبسها فجاء رجل وفتح رأسها اركان الاول كبسهابالتراب او الجارة فالضمان على الثانى وان كبسها بالحنطة وآلدقبق فالضمان على الاول ولو وقع فها انسان قات غا او جوها فلا ضمان على الحافر عند ابي حنيفة وقال او وسف أن مات جوما فلا ضمال هليه و ال مات عما يضي و قال مجمد يضمن في الوجهين لأن ذلك أنما حدث بسبب الوقوع ولو وضم حميرا على الطربق ففساه آخرالي موضع آخر فعطب 4 انسان فالضمان على الماني لاز التمدى الاول قد زال منمل الثاني والقاء الحشية والتراب والطين في الطريق عَزلة الفاء الجر ولو استأجر من محفر له بثرًا فحفروها في غر ملكه فالضمان على المستأجر دون الحافر اذا لم بعلم الحافر انها في غير ملكه لانه معذور وان علم ضمن لانالمستأجر لا يصمح امر، في ملك غيره

كأعمان البياطة كاني الجوهره (واذا كتلالاب اشه عدا فالديد في ماله ق ثلاث سنين) وكذا لو شارکه فی تنسله اجنی كالده علهما وسقط عنه القصاص واذا اشترك طامدان في قنسل رجل فني عن احدهما فالمثيورانالآخر بحب عليه القصاص وعن أبي بوسف لاتصاص مليدلانه لماسقط من احدهما مساركان جيسم النفس مستوفاة منعمله كذا في الكرخي جسوهره (وكل جناية اعزف ماالجاني فهي في ماله ولا يصدق على مافلته) وبجب حالا لانه النزمه باقراره (و عد الصيو المجنون خطأ) لانه ليس لهما قصد مميع ولذا لمياً عا (و) عب (فيه الديد على الساقة) ولا يحرم الميراث لانه فعفوبة وهما ليسا من اهل المقبوية (و من حفر بثرا في طريق المسلمين او وضع جرا) او خشبة او ترابا (فتلف بذبك انسان فدته على طاقلته) لوجوما بتسبيه (وازتلف فيهجية فضمائيا في ماله) لانه ضمان مال وضمان الماللا تعملهالماقلة

(واناشرع) الحاخرج (فالطريق روشنا) كظة وجزع ومر طو (او ميزابا) الوتحود في انسقط على انسان فسلب) الله هلك (فالدية على طاقلته) لوجوبها بتسبه وهذا ان اسابه الطرف الخارج المالواسابه الطرف الداخل الذي هو في حائطه فلا ضمان عليه لمدم تمديه لائه موضوع في ملكه وان اسابه فالغياس المنان عليه المالم في السابه فالغياس الديضين المشكل وفي الاستحداث ﴿ ١٧٥ ﴾ يضمن النصف كما في الجوهره ثم هو جائز ان لم يضر بالعامة ولسكل

واحد من اهل الخصومة منمه و مطالبته بنفضه اذا في نفسه من غر اذن الامام و أن. في المسلمين كمحجدو تعوماو باذن الامام لا خنش و اما اذا كان يضربالعامة فلابجوز مطلقا والجلوس فالطريق ابيع والثراء على عبدًا وعدًا كله في الطريق العام اما غير النافذ فلا بجوز احداث شي فيه مطلقا الا باذنهم لانه عزلة الملك الحساس یم (ولا کفارة علی حافر البرُّ وواضع الجر) لانيا تنملق محقيقة الفتال والتسبب ليس مساتل حقيقة لانه قد يقع بعد موته و بسمیل ان یکون الميت قاتلا ولاعرم المراث لما بيناكا مر (ومنحفر برًا في ملكه فعطب ما انسان لم يضمن) لانه غير متعد في فعله فلا باز مه ضمان ما تولد منه (والراكب) في طريق العامة (ضامن لماوطئت الدابة ومااصابت يدها) او رجلها او صدمته

ولاغرور فيه فبق الغمل مضافا المالحافر ولو استأجر اربعة محفرون فوقعت عليم منحفرهم فحات واحد منهم فعلى كل واحد من الثلاثة ربع الدية ويسقط الربع لانه مات منجناته وجناية اصحانه فيسقط ما اصانه نفعله وهذا اذكانت البئر في الطريق. اما اذا كأنت في ملك المستأجر فينبغي ان لابجب شي لان الفعل مباح فامحدث منه غير مضمون (فخو له فان اشرع في الطربق روشنا او مزابا فسقط على انســان فات فالدية على فاقلته) هذا على وجهين أن أصابه الطرف الداخل الذي هو في الحائط لم يضمن لانه غيرمتمد لانهوضمه في ملكه وان اصابه الطرف الحارج ضمن ولاكفارة عليه ولاعرم الميراث والااصاله الطرفال جميعا ضمن النصف وال لم يطر اى الطرفين اصله فالقياس اللايضين لمشك و في الاستحسان يضمن النصف وأن وضم في الطريق جمرا فاحرق شيئا ضمنه فاذا حركشه الربح الى موضع آخر فاخرق شبيئا لا يضمن لنسخ الربح فاله وقيل اذاكان نومالربح يضمن لانه فعله معطه بعاقبته فجعل كمباشرته واذا استأجرصاحب الدار الاجراء لاخراج الجناح ووقعففتل انسانا قبلان يفرغوا من العمل فالضمان علمه مالم يكن العمل مسلما الىصاحب الدار وعليهم البكفارة وان سقط بعد فراغهم فالضمان على صاحب الدار استحسانا وان سقط من الديهم آجرا او جارة او خشبا فاصاب انسامًا فقتله وجب الدية على عافلة من سقط ذلك من لده وعليه الكفارة لانه مباشر (قو له ولا كفارة على حافر البئر وتواضم الجر في غير ملكه) لان الكفارة تتعلق بالنتل و هذا ليس بقائل لاب تحيل ان بكون قائلا بدليل انه قد مقم في البئر و تغير بالجر بعد موت الفاعل ذلك و هو عن لا يصبح منه الفعل و لهذا قالوا اله لا محرم الميراث لهذه العلة (قو له و من حفر بثرا في ملكه فعطب فها انسان لم يضمن) لانه غير متعد في ملكه (فوله والراكب ضامن لماوطلت الدابة) وما اصابت (بيدها او كدمت) بفيها وكذا ماصدمته برأسها او صدرها دون دنبرافجب الدية عايه وعلى عافلته وبجب عايه الكفارة ومحرم البراث والوصية وهو قانل في المباشرة لان الدابة صارت لا كالا لة قان كان العاطب ذلك عبدا وجبت قَيْمُنه على العائلة ايضًا لان دعه قيمنه وان اصابت مالا فاتلفه وجب قيمه في ما له واذا اصابت مادون النفس ال كان ارشه اقل من نصف عشر الدية فني ما له والكان نصف العشر فصاعدا فهو على العافلة (فو له ولا يضمن ما نفخت برجلها أو نذنبها) هذا اذا كانت تسير لانه لاعكنه الاحراز عنه مع السير اما اذا اوقفها في الطريق

برأسها (اوكدمت) اى صنت بفهها لامكان النمرز عنه (ولايضمن مانفخت) اى ضربت (برجلها او ذنبها) والاسلان الرور في طربق المسلمين مباح لكنه مفيد بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه دون مالا يمكن لما فيه من المناصر ف وسديا به والاحتراز عن الوطئ ومايضاهيه بمكن فأنه ايس من ضرورات التيسير فقيد بشرط السلامة عنه و النفخة بالرجل

والذنب ليس عكنه الاحترازهنه فلم يتقيده كما فى المهدايه (فائر رائت) الدابة (اوبالت فى الطريق) و هى تسير (فسطب مانسان لم يضمن) لا نه من ضرورات السير فلا عكنه الاحترازهنه وكذا اذا اوقفها لذهك لان من الدواب مالايتمل ذلك الابلايقاف وان او قفها لغير ذلك فعطب انسسان بروثها او بولها ﴿ ١٧٦ ﴾ ضمن لائه متعد فى هدذا الايقاف

فهو ضامن في ذهك كله في النفيذة بالرجل والذنب لانه منعد بالابقاف وشغل الطريق واذا نارت بدهـ او رجلها حصاة او خبارا ظفأت مين انسان لم يضمن وان كان الحبر كبيرا ضمن لان في الوجه الاول لاعكنه القرز عنه لان سير الدابة لابعرى عنه وفي الناني اتماهو تعسف الراكب وشدة ضربه لماوالمركدف فيا ذكر ناكالراكب وكل شيُّ ضمنه الراكب ضمنه السائق والفائد الا أن على الراكب الكفارة فيمااوطأته الدابة يدها اورجلهاولا كفارة على السائق والقائد لانهما مسيبان ولامحرمان الميراث والوصية لانهما غير مباشرين للقتل ولا نصل منهما الى المحل شي وكذا لا كفارة على الراكب فياوراه الا يطاموما في الابطاء قالرا كب مباشر فيه لان التلف شفاونقل الدابة تبع لان سير الدابة مضاف اليه وهي آلة له وعرم الراكب الميراث والوصية لانه مباشر علاف السائق والقائد (فو له نان رائت اوبالت في الطربق وهي نسير فعطب 4 انسان لم يضمن) لانه من ضرورات السير لا عكنه الاحزاز عنه وكذا اذا او قفها لذهك لان من الدواب من لايفعل ذهك الا بالايقاف نان او قفها لغير ذلك نسطب انسان برو ثما او بولها ضمن لائه متمد في هذا الايدّاف لائه ايس من ضرورات السير ولو ان رجلا نخس دابة وعلما راكب بغر امره فوثبت فالفت الراكب فالناخس ضامن وال لم يلنه ولكن جمعت به فما اصابت في فورها ضمنه الناخس فان نُفخت الناخس ففتلنسه فدمه هدر لانه الجائي على نفسمه والناخس اذا كان عبدا فالضمان في رقبته وان كان صبيا فني ماله (قو له والسائق ضامن لما أصابت بدها او رجلها والقائد ضامن لما اصابت بدها دون رجلها) والمراد النفخة قال في الهداية حكذا ذكر القسدوري في مختصره واليه مال بعض المشابخ . ووجهه أن النفخة عراي من عين السائق فيكنه الاحتراز عنه وغائبة عن بصر القائد فلاعكنه الاحتراز عنه وقال اكثر الشايخ ان السائق لايضمن النفخة ابضا والكان تراما لانه لا عكنه التحرز عنه وهو الاصم (فو له ومن قاد قطارا فهو ضامن لما ارحاً) لانه مقرب له الى الجناية ويسنوى فيه اول الفطار وآخره فان وطئ بدر انسانا ضمن دعه و يكون على العائلة (قو له و أن كا ن معه سائن فالضمان علىهما) لاشتراكهما في ذهك وأن ربط رجل بسرا الى النطار والفائد لابعلم فوطميء المربوط انسانا ففتله فعلى طاقلة القائد الدية لانه عكنه صيانة القطار من ربط غره ثم رجمون على عاقلة الرابط لائه هوالذي اوقعهم في هذه العهدة وهذا اذا ربط والقطار يسير اما اذا ربط والابل قيام ثم قادها ضن المقائد لا نه قاد بدير غيره بغير

لانه ليس من ضرورات السر هدانه (والسائق للدابة (ضامن لما اصبابت يدها اورجاها والقائد) لها (ضامن لما اصابت يدها دون رجلما) قال الزاهدى في شرحيه وصاحب المداه فنها وفي جمهو عالنوازل مكذا ذكره القدوري في مخصره ونذاك اخذيس المناخ واكثر الشاخ على أن السائق لايضين النفيخة لائه لاعكنه دفعها عنها وان كانت ترى منه وهو الاصم تعميم وقال في الهدالة وفي الجامع وكل شي ضمنه الراكب يضمنه السائق والقائدلانهما متسببال عباشرتهما شرط النلفوهو تقريب الدابة الى مكان الجنابة فيتقيد بشرط السلامة فيما عكن الاحتراز منسه كالراكب الا أن على الراسكب الفيارة فيما اوطلت ولاكفارة علمما وتمامه فيها (ومن قاد قطارا فهو ضامن لما وطي) لان

عليه حفظ كالسائق فيصر متعديا بالتقصير فيه وانتسبب بوصف التعدى سبب الضمان الا أن ضمان (اصره) النفس على العاقلة وضمان المال في ماله كما في المهدابه (فان كان معه) أي مع الغائد (سسائق فالضمان عليهما) لاشتراكهما في ذاك لان قائد الكل وكذا السائق لاتسال الازمة

(واذا جنى البد جناية خطأ) على حر او عبد في النفس او مادونها قل ارشها او كثر (قيل لولاه) انت بالحيار (اماان تدخه بها) الى ولى الجناية تبد بالحطأ لانه في العد يجب عليه القصاص واتما فيادونها فلاتميد لاستواء خطأه وجده فيا دونها خطأه وجده فيا دونها

امره لاصريحا ولادلالة ملاترجع بمالحقه عليه كذا فيالهداية ومن ساق دابة فوقع السرج اواللجام اوسائر الادوات والجل على رجل فقتله ضمن لان الوقوع لنقصيره بترك الربط والأحكام فيهومن ارسل سيمة وكان لها سائفا فاصابت في فورها انسآنا اوشيئا ضمنه والنارسل طائرا واصابشيئا فيفور ملهضم والفرق الدن البهيمة محتمل السوق فامترسوقه والطيرلا عتمل السوق فصار وجودالسوق وعدمه سواءو لوان رجلاجرح رجلا جراحة واحدة وجرحه آخر عشر جراحات فات مزذنك فالدبة عليهما نصفا لان الانسان قدعوت من جراحة واحدة ولاعوت من عشر جراحات فاحتمل البكون الموت من الجراحة الواحدة واحتمل ان يكون من الجراحات الباقية وانجرحه رجل وعفره سبم ونهشته حبة واصابه حبر رمت بهالرع فات من ذلك كله فعلى الرجل نصف الدية وبجملالباق كله جراحة واحدة فكانه مات من جناسين احداهما هدر والاخرى مضمونة وكذا لوجرحه رجل جراحة وجرخه آخر ثم انضم الى ذلك ماذكرناه فإن على كل واحد ثلث الدية وعدر الثلث قال في الهداية شاة لفصاب فغلت عينها ففها مانفصها لان المقصود هواللم فلا يعتبر الا النقصان وفي عين مقرة الجزار وجزوره ربع التمية وكذا في عين البغل والحار والفرس لان فها مضاصد سوىالخم كالحل والركوب والحراثة ولائه أنما عكن اقامة العمل باربعة اعين حيناهاو حينا المتعمل فكانها ذات اربعة اهين فبجب الربع بفوات احدها ﴿ مسائل ﴾ أذا قال ارجل اقتلني ففتله عدا لاقصاص عليه للشهة وقال زفر عليه القصاص واما الدية فروى الحسن من ابي حنيفة انه لادية عليه قال فيالكرخي وهوالصحيح وفيالرواية الثانية عليه الدية وهو قول ابي يوسف ومجد وان قال اقطع يدى اوآفقاً عيني نفعل لاشيءُ عليه وان قال اقتل عبدي او اقطع بده ففعل لم يضمن وان قال اقتل اخي وهو وارثه ففتله وجبت الدية في مال الفاتل (قوله واذا جني العبد جناية خطأ قبل لمولاه اما ان تدفعه بها اوتفديه) قبد بالخطأ لانه اذا قتل رجلا عدا وجب عليه القصاص ثمالواجب الاصلى فرقتل الحطأ هوالدفع دون الفداء ولهذا يسبقط الوجب عوت المبد لفوات محل الواجب كذا في الهداله وذكر فخر الاسلام الصيم أن الواجب الاصل هوالقداء ثم المولى ادًا اختار الفداء فات العبد بعد اختياره الفداء لم يستقط الفداء لانه باختياره نقل الحق من رقبة العبد الى دْمته وان مات قبل ان مختار شيئا سقط حق المجنى عليه لان حقه كان متعلقا برقية العبد فان لم عت ولكن المولى قتله صمار مختارا للارش فان قتله اجنبي ان كانت عدا بطلت الجناية وللولى ان يقتص وان كان خطأ اخذالمولي القيمة ودفعها الى ولي الجنباية ولايخير حتى اوتصرف في تلك الفيمة لايصير مختـارا للارش ثم اذا اختار المولى الفداء واعــر بعد ذلك لاحبيل المولى على العبد ويكون ف دُمة المولى الى ان يجد ذلك عند الى حنيفة وعندهما اذًا لم يكن في بدالمولى وقت الاختيار مقدار الارش كان اختياره باطلا وكان حق

(فان دفعه) مولاه بها (ملكه ولى الجناية) ولاشي له غيره (وان فداه فداه بارشها) وكل ذلك يلزمه حالا اماالاول فلان التأجيل في الاعيان باطل واما الثاني فلانه جعل بدلا عن العبد فقام مقامه واخذ حكمه واسما اختاره وفعله لاشي ولى الجناية سواه فان لم يختر شيئا حق مات العبد بطل حق المجنى عليه لفوات محل حقه وان مات بعدما اختار الفداء لم يبرأ لتحول الحق الى ذمة المولى كان حكم الجناية الثانية الثانية المحترى بعدما فداه المولى (كان حكم الجناية الثانية الثانية (فان جنى جنايتين) متواليتين اى من غير حكم الاولى انت بالخيار (اما ان تدفعه الى ولى الجنايتين (محمد) المتعانه) بينهما (على قدر حقيهما)

ولى الجناية فيرقبة المبد (فو له فان دفعه ملكه ولى الجناية وانفداء بارشها) وكل ذلك يلزمه حالا فان لم يختر المولى شيئا من الدفع والفداء حتى مات العبد بطل حق المجنى عليه (فولد فان عاد فجني كان حكم الجناية الثانية حكم الاولى) معناه بعدالفداه لان المولى لمسا فداه فقد اسقط الجناية عن رقبته فكانها لم تكن (قو له فان حجى جنايتين قبل للمولى اما ان تدفعه الى ولى الجنايتين يقتسمانه على قدر حقيهما واما ان يفديه بارشكل واحدة منهما) لان تعلق الأولى برقبته لا عنم تعلق الثانية برقبها فاذا قتل واحد اوفقاً عين الآخر اقتسماه اثلاثًا لأن ارشالمين نصف ارشالنفس وكذا اذاكانوا جاعة اقتسموه علىقدر اروشهم فان اختارالمولى الفداء فداء بحبميع اروشهم (فَوْ لِهِ أَمَانَ اعتقه المولى وهو لايعلم بالجناية ضمن الاقل من قيمته ومن ارشها) لانه لما لم يعلم لم يكن مختارا للفداء الا أنه استهاك رقبته تعلق بها حق ولى الجناية فيلزمه الضمان وأعا لزمه الاقل لان الارش ان كان اقل فليس عليه سواه وان كانت قيمة العبد أقل فلم يتلف بالمتق سواها وكذا اذاكانت جارية فاستولدها أو دبرها فهو على هذا (فوله وان باعه او اعتقه بعد العلم بالجناية وجب عليه الارش) وكذا اذا وهبه اوديره او اقربه لذيره فان باعه من المجنى عليـه فهو مختار للفداء وكذا اذا امر المجنى عليه بمتقه فاعتقه صارمختارا للفداء اذاكان عالما بالجناية لان المجنى عليه قام مقامه في المتق وان استخدمه المولى بعدالعلم بالجناية فعطب بالخدمة فلاضمان عليه ولايكون هذا اختيارا فان اجره نقص الحاكم الاجارة وقال للمولى ادفعه اوافده والاجارة والرهن ليست باختيار ولوكانب العبد ثم عجز فانكان بعد العلم بالجناية فعليه الارش عند ابى حنيفة وابي يوسف وانكان لم يعلم بها قيلله ادفعه او افده والنزوع لايكون اختيارا (فو له واذا جني المدير أوام الولد جناية ضمن المولى الاقل من قيمهما ومن أرش جنايتهما) اعلم أن جناية المدبر تكون على سيده في ماله دون عاقلته حالة وكذا ام الولد فان قتل المدير فتيلا خطأ اوجني عليه فيما دون النفس فذلك كله على المولى ويكون عليه الاقل منقيمة المدىر ومنارش الجناية لانه لاحق لولى الجناية في أكثر

منارش جناشهما (واما ان تفديد بارش كل واحدة مهما) ای الجناسین لان تملق الاولى ترقبته لاعنع تعلق الثانية بها كالديون المتلاحقة الابرى ان ملك المولى لم عنع تعلق الجناية ترقبته فحق ولي الجناية الاولى اولى ان لا عنم كما في الهدامه (وان اعتقه المولى) اوباعه اووهبه اوديره اواستولدها(وهو لايم بالجناية ضمن الاقل من قيمته ومن ارشها) لانه لمالم يعلم يكن مختارا للفداء أذلا اختيار بدونالماالااله استهلك رقبة تعلق ساحق ولى الجناية فلزمه الضمان وأنما لزمه الاقل لان الارشان كان اقل فليس عليه سواءوان كانت القيمة اتل لم يكن متلفا سمواها (وانباعدالمولى اواعتقد) اوتصرف به تصرفا عنمه

عن الدفع بما ذكرنا قبله (بعد الملم بالجناية وجب عليه الارش) فقط لانه لما تصرف به تصرف (من) منه من الدفع بالجناية بعد علمه بها صار محتارا للفداء لان المخيربين شيئين اذا فعل ما يمنع من اختيار احد مما تعين الآخر عليه (واذا جنى المدبر اوام الولد جنساية خطأ ضمن المولى الاقل من قيته) اى المدبر او ام الولد و ذلك فى ام الولد ثلث قيمًا وفى المدبر الثلثان و تعتسبر القيمة يوم الجناية لايوم التدبير والاستيلاد (ومن ارشها) اى الجناية لانه صار مانما بذلك للدفع من غير اختيار فصار كما لواعتق المبعد قبل العلم بالجناية

(فان جنى) المدير اوام الولد جناية (اخرى وقد) كان (دفع المولى القيمة الى) الولى (الاول بقضاء) من القاضى (فلاشى عليه)سواها لانه لم يتلف الاقيمة واحدة وقد اجبرعلى دفعها (و) لكن (يتبع ولى الجناية الثانية ولى الجناية الاولى فيشاركه فيما اخذ) لانه قبض ماتملق بهحقه ﴿ ١٧٩٤﴾ فصار بمنزلة الوصى اذا دفع التركة الى الفرماء ثم ظهر غريم آخر

(وان كان المولى دفع القيمة) الى ولى الجناية الاولى (بغير قضاء فالولى) اى ولى الجناية الثانية (بالخيار ان شاء اتبع المولى) لدفعه ماتعلق به حقه الى الغير باختياره ثم يرجم المولى على الاول (وان شا أتبع ولى الجناية الاولى) لائه قبض حقه ظلما وهذا عندابي جنيفة وقالا لاش على المولى سواء دفع بقضاء اوبدونه لأنددفع الى الاول ولاحق للثاني فإ يكن متعديا بالدفع ولابي حنيفة ان الجنايات استند شمانها الى التدبير الذي صاريه المولى مانعا فكانه دبر بعد الجنايات فيتعلق حق جاعتهم بالقيمة فأذا دنعها بقضاء فقد زالت يده عماينير اختاره فلايلزمه ضمانها واندفعها بذير قضاء فقد سلم الحاول ماتملق مه حق الثماني باختياره فللثاني ان يضمن الهما شاه (واذامال الحائط الى طريق للسلين فطول ماحبه بنقضبه واشهد

من الارش ولا منع من المولى في اكثر من القيمة ويعتبر قيمة المدبر يوم جنى لايوم التدبيرة وقوله « ضمن المولى الاقل من قيمتهما» وذلك في امالولد ثلث قيمتها وفي المدبر الثلثان (فَو لِه فان جني جناية اخرى وقد دفع المولى القيمة للاول بقضاء قاض فلا شي عليه) لانه تجبور على الدفع (قو له يتبع ولى الجناية الثانية ولى الجناية الاولى فيشباركه فيما اخذ وانكان المولى دفع القيمة للاول بنسير قضاء قاض فالولى بالخيار انشاء اتبع المولى وان شاء اتبع ولى الجناية الاولى) وهذا قول ابى حنيفة وعندهما الدفع بقضاء وبغير قضاء واحد ويتبع الثانى الاول ولا سبيلله على المولى لان المولى دفع الى الاول ولاحق لولى الجناية الثانية فلم يكن متعديا فلا يضمن ولابي حنيفة ان جنايات المدبر يستند ضمانها الى التدبير السابق الذي صار المولى به مانما فان دفعها نقضاء فقد زالت مده عنها بغيراختياره فلا يضمن وأن دفعها بغير قضاء فقد سلم للاول ماتملق به حقالتاني وكان الثاني بالخيار في تضمين اسهما شاء ويمتبرقيمة المدبر يوم جني لابومالمطالبة ولابوم التدبير واماجناية المكاتب فهي على نفسه دون سيده ودون العاقلة لإن اكسامه لنفسه فيحكم عليه بالاقل من قيته ومن ارش جناسه (فولد واذامال الحالط الىطريق المسلين فطولب صاحبه بنقضه واشهد عليه فإنتقضه فيمدة يقدرعلى نقضه فيهاحتي سقط ضمن ماتلف من نفس او مال وان لم يطالب بنقضه حتى تلف به انسان او مال لم يضمن) وهذا اذا كان بناؤه من اوله مستويا لان اصل البناء في ملكه فإيكن متعديا والميل حصل بنير فعله فلا يضمن واما اذا بناه في ابتدائه مائلا ضمن ما تلف بسقوطه سواء طولب بمدمه املا لانه متمديا ابناء في هواه غيره ثم ما تلف من نفس فهو على العاقلة وما تلف من مال فهو في ماله ، وقوله « فطولب صاحبه ، فيه اشارة الى انالتقدم المالمرتهن والمستأجر والمستعير والساكن لايصح لانه لايتمكن من نقضه لانه غير مالك فان تقدم اليم واشهد عليم فذلك باطل ولا يُلزمهم شيُّ لانهم لا علكون نقض الحائط ويصم التقدم الى الراهن والموجر لانالراهن يمكنه أن يقضى الدين ويهدمه وكذا الموجر لانالاجارة تفسخ للاعذار وهذا عذر ويصمالنقدم المالاب والومى واماليتم في هدم حائط الصغير و يكون الضمان في مال اليتيم يعني اذا لم ينقضه حتى أنهدم وحصلت منه جناية فهي لازمة للصغير فماكان منهما يلزم في مال البالغ فهو لازم في مال الصغير وماكان منه على عاقلةالبالغ فهو على عاقلة الصغير ويصحمالتقدم المالمكاتب لأن الولاية له والى العبد التاجر سواء كان مديونًا اولا لأنالنقض اليه ثم التالفبالسقوط انكان مالا فهو فىرقبة العبد وانكان نفسا فهو على عاقلة المولى

عليه) بذلك (فلم ينقض) الحائط (في مدة يقدر) فيها (على نقضدحتى سقط) الحائط (ضمن مانلف به من نفس او مال) الا ان مانلف به من النفوس فعلى العاقلة ومن الاموال فعليه قيد بالطلب لانه لولم يطالب حتى تلف انسان او مال لم يضمن وهذا اذا كان بناؤه ابتداء مستويا لانه بناء في ملكه فلم يكن متعديا والميل حصل بنير فعله يخلاف ما اذابناء مائلا من الابتداء

وصورة العالب أن تقول المنقدم أن حائماك هذا مائل أو مخوف أو متصدم فا نقضه قبل ان يسقط و تلف شيئا وصورة الاثماد ان يقول المتقدم اشهدوا اني قد تندمت الى هذا في هدم حائط هذا وانما يصمح الاشماد اذا كان الحائط مائلا او واهيا او مخوفا وقيل الاشهاد ليس إثمرط وانما الشرط المطالبة بالنقش والتقدم اليه حتى لو تقدم اليه ولم نفعل حتى الهدم لزمه ماتلف به فيما بينه وبين الله ثمالي وانما ذكر الاشهاد تحرزًا عن الجحودكما في طاب الشفعة ويقبل شهادة رجل وإمرأتين على التقدم لائما لبست بشهادة على القتل ولوباع الدار بعد مااشهد عليه وقبضها المشترى رى من ضمانه بخلاف اشراع الجناح لانه كان جانبا بالوضع و لم ينفسخ ذلك بالبيع فلا يبرأ ولاضمان على المشترى لا نه لم يشهد عليه فان اشهد عليه بعدما اشــترا. فهو ضامن * وقوله و ضمن ماتلف ، اي ماتلف من النفوس على الماقلة و لا كفارة عليمه لانه غير مباشر ولامحرم الميراثوان كان مادون النفس ان يلغ ارشه من الرجل نصف عشردته ومن المرأة عشر دتها فهو على العاقلة ابضا والكان اقل فني ماله والما ما تلف من الدواب والعروض فني ماله حاصة لأن العافلة لانعقل الاموال والرانكرت العاقلة أن الدارله لا على حتى بشهد الشهود على الانة أشياء على النقدم اليه و على أنه مات من سقوطه وعلى أن الدارلة وأن أقر صاحب الدار بهذه الاشياء الثلاثة لزمه الشمان في ماله دون العاقلة * وقوله و فلم ينقضه في مدة يقدر فيها ، على نقضه ضمن لانه فرط واما اذا لم نفرط ولكن ذهب يطلب من يهدمه فكان في طاب ذاك فسفط واتلف نفسا اومالا فانه لاضمان عليه لا نه لم يمكن من ازالنه واولم يشهده لى الحائط فسقط فاثمرد على النفض فتعقل به انسال عن اجماعاوال اشهد على الحائط الماثل فسقط بعدالاشراد فتعفل نقضه أو بترابه أنسان فهاك ضمن عندهما لأن الاشراد على الحائيد اشهد على النفض وعند ابي وسف لايضمن الا اذا اشهد على النفض و أو سفط الحائط المائل على انسان بمدالاشهاد فتعثر بالقثيل غيره فعطب لايضين لان رفع الميت ليس على صاحب الحائط وانما هو الى اولياء الميت وان هطب بجرة اوحشبة كانت على الحائط فسقطت بسفوطه وهي في ملكه ضمنه لان النفريغاليه فان كانت في الناغيره لم يضمن لان النفر بنم الى مالكها قال في المداية اذا كان الحائط بين خسة اشهد على احدهم فقتل انسانًا ضمن خس الدية ويكون على ماقلته وهذاعند ابي حنيفة و هندهما عليه نصف الدية على عاقلته لانه مات جنايتين بعضما معتبر وهو نصيب من اشهد عليه وبعضما هدر وهو نصيب من لم بشهد عليه فكانا قعين فيضمن النصف كما اذا جرحه انسان ولدغته عقرب واسعته حية وعقره اسد قات من السكل فانه يضمن النصف كذبك هذا ولابي حنيفة أنه مات من فعل الحائط فيجب على قدر الملك (قوله وبدنوى ان يطالبه بنقضه مسلم او ذي) لان الناس كام شركاً في المرور فيصم النقدماليه من كل واحد منهم رجلاكان او امرأة حركان او عبدامكاتباكان او مديرا مسلا

قائه يغين ماتلف بسقوطه سواء طولب ام لالتعديه البناء وقبد بصاحبه فيره كالمرتمن والمستأجر والمستمير كان باطلا ولا يقضه كا في الحجوه (ويستوى) في الطلب من اهل الحضومة (مسلم الوشي) او مكاتب وكذا المستمير والرقيق المأذون لهمالاستوائم في حقالرور

كان او ذميا (قوله وان مال الى دار رجل فالمطالبة الى مالك الدار خاصة) لان

الحق له وان كان فيها سكان فلهم ان يطالبوه سواء سكنوها باجارة أو عادية (فوله واذا اصطدم فارسمان فانا فعلى عاقلة كل واحمد منهما دية الآخر) همذا اذاكان الاغطدام خطأ اما اذا كان عدا فعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر والفرق ان في الخطأ كل واحد منهما مات من صدمة صاحبه لان الوت مضاف الى فعل صاحبه لانفعله في نفسه مباح وهو المشى في الطريق فلا يصلح سببا للضمان ويكون مالزم كل واحد منهما على عاقلته فى ثلاث سنين واما اذا اصطدما عدا فاتا فانهما ماتا نفطين محظورين وقد مات كل واحد منهما بفعله وفعل غيره واو ان رحلين مدا حيلاً وجِدْبِه كُلُّ واحد منهما الى نفسه فانقطم بينهما فسقطا فانا فهذا على ثلاثة اوجه ان سقطا جيما على ظهورهما فلا ضمان قيهما ويكونان هدرا لانكل واحد منهما مات مجنايته على نفسه اذ لو اثر فعل صاحبه فيه لجذبه الى نفسه فكان يسقط على وجهه وان سقطا جيما على وجوهما فدية كل واحد منهما على عاقلة الآخر لانكل واحد منهما مات بجذب الآخر وقوته وان سقط احدهما على قفاه والآخر على وجهه فدية الساقط على وجهه على عاقلة الآخر وأما الذي سقط على قفاه فدمه هدر لآنه مات من فعل نفسه وان قطع الحبل بينهما قاطع غيرهما فسقط فاآما فالضمان علىالقساطم لانالاتلاف منه ويكون على عاقلتمه واو كان صبي في مد ابيه جذبه رجل من يده والاب عسكه حتى مات فدينه على الجاذب ويرثه ابوء لانالاب ممسك له بحق والجاذب متعد فكان الضمان عليه ولو تجاذب رجالان صيبا واحدهما بدعي أنه أنه والآخر بدعي أنه عبده فات من جذبهما فعلى الذي مدعى الله عبده دينه لان المتسازعين فيالولد اذا زعم احدهمما اله ابوء فهو اولى من الذي يدعى أنه عبده فصار امساكه محق وجذب الثاني بغير حق فضمن واو ان رجلا في بده ثوب وتشبث به آخر فجذبه صاحب الثوب من بده فتخرق خمن المسك نصف الخرق واو أن رجاد عض ذراع رجدًل جُذب ذراعه من فه فسقطت اسنانه وذهب لحم ذراع الآخر فالاسنان هدر ويضمن العاضارش الذراع لان العض ضرر فله أن مدفعه عن نفسه بالجذب فا محدث منه من سقوط الاسنان لايضمنمه ولو جلس رجل بجنب رجل فجلس على ثوبه وهو لايمل فقمام صاحب الثوب فانشق ثومه من جلوس هذا ضمن نصف الشدق لاله ليس له أن يجلس عليه فصارذلك تعديا وقد حصل التلف من الجلوس والجذب فانقسم الضمان ولو انرجلا اخد بيد رجل فعدب الآخر مده فسقط الجاذب فات أن كان اخذها ليصافعه فلا شيُّ عليه وإن اخذها لينصرها فاذاه فجذبهاضمن المسلُّك لها ديته لانهاذا صافحه كان جذبه لها من غير ضرر فصار حانيا على نفســه واما اذا اراد ان يعصرها فهو

دافع للضرر عن نفسه فلزم الجمسك الضمان وان انكسرت يد المسسك لم يضمن

(و أن مال) الحيائط (الى دار رجل فالمطالبة الى مالك الدار خاصة) لان الحق له خاصة وأن كان فيم سكان فلهم ان يطالبوه سواء كانواباحارة او اعارة (واذا اصطدم فارسان) حران خطأ (فاتما) منه (فعلي عاقلة كلواحد منهمادية الآخر) لان قتل كل واحد منهما مضاف الى فعل الأسخر قىدنا بالحرين لانه لوكانا عدن فهما هدر سواء كان خطأ أوعدا اما الاول فلان الجناية تعلقت مرقمة كل منهما دفعا وفداءوقد فات بدر فعل المولى واما الثماني فلانكل واحد منهما هاك بعد ما حتى فسقطوقد بالططأ لاند او كانا عامدين منتمن كل واحد منهما نصف الدية لان فعل كل واحد منهما يحظور والنبف التلف الي فعلهماكما فيالاختيار

(واذا قتل رجل عبدا خطأفطيه قيمته) لكن (لايزاد) بها (على عشرة آلاف ذرهم) لانها جناية على آدمى فلائزاد على دية الحر لان الممانى التى فى العبد موجودة فى الحر وفى الحرزيادة الحرية فاذا لم بجب فيه اكثر فلان لا بجب فى العبد مع نقصائه اولى (فان كانت قيمته عشرة آلاف) درهم (فاكثر قضى عليه بعشرة ﴿ ١٨٢﴾ آلاف الاعشرة) اظهارا لانحطاط

رتبته (وفي الامة اذازادت الجاذب هذا كله فيالكرخي ﴿ مسئلة ﴾ روى عن على رضيالله عنه أنه قضي على قيمها على الدية) اي دية القارصة والواقصة والقامصة بالدية اثلاثا وذلك أن ثلاث جواركن يلعبن فركبت المرأة الحرة (خسة احداهن الاخرى فجاءت الثالثة فقرصت المركوبة فقيمست المركوبة فسقطت الراكبة آلاف الاعشرة) اعتبارا فالدق عنقها فجدل على رضي الله عنه على القيارصة ثلث الدية وعلى القامصة الثلث بالحرة فان ديتماعلى النصف واسقط الثلث لانالواقصة اعانت على نفسها وروى ان عشرة مدوا نخلة فسقطت من الرجل و سقص المشرة على احدهم فمات فقضى على رضىالله عنه على كل واحد منهم بعشر الدية واسقط اظهارا لانحطاط الرق العشر لانالمقتول اعان على نفســـه (فو له واذا قتل رجل عبدًا خطأ فعليه قيمته كما في العبد وهـذا عند لايزاد على عشرة آلاف درهم فانكانت قيمته عشرة آلاف او اكثر قضى عليه ابي حنيفة وعجمد وقال بمشرة آلاف الا عشرة دراهم ويكون ذلك علىالعاقلة فى لاث سنين وهذا قولهما ابو وسف تجب القيمة بالنة وقال ابو يوسف تجب قيمته بالغة مابلغت) لانها جناية على مال فوجبت القيمة بالغة ما بانت قال في التصيم مابلغت ولعما انها جناية على نفس آدمى فلا يزاد علىالدية كالجناية علىالحر وتجب وعلى قول ابى حنيفة وعجد الكفارة بقتل العبد في قولهم جيمًا . وقوله « الا عشرة دراهم » أنما قدر النقصان اعتمد الاعة البرماني بها لان لها اصلا فيالشرع من تقدير نصاب السرقة والمهر (فوله وفي الامة اذا والنسني والموصلي وغيرهم زادت قيتها على الدية خسة آلاف درهم الا خسسة دراهم) وفي الهداية الا عشرة و قال الزاهدی وما وقع دراهم وهو ظاهر الرواية لأن هذه دية الحرة فينقص منها عشرة كا ينقص مندية في بعض أسيخ المختصروفي الرجل والمذكور فىالقدورى رواية الحسن عن ابى حنيفة ووجهها ان دية الحرة الامة خسة آلاف الا نصف دية الرجل فاعتبر في الامة ان لا تزيد على دية الحرة فاذا كانت قيتها خسة آلاف خسة غير ظاهر الرواية كان اعتبر النقصان خسة (فو له وفي يد العبد نصف قيته لايزاد على خســة آلاف وفىءامةالاصول والشروح الا خسة دراهم) لاناليدمن الآدمي نصفه فيعتبر بكله وهذا اذا كانت قيمته عشرة التي ظفرت بها الاعشرة آلاف او آكثر اما اذاكانت خسة آلاف فانه يجب الغان وخسمائة من غير نقصان وروى الحسن عن ابي ولو غصب عبدا قيته عشرون الفا فهلك في يده وجبت الدية بالفة ما بلغت اجماعا حنيفة الدبجب خسة آلاف وكذا اذا غصب امة قيتها عشرون فانت في يده فعليه قيتها اجماعا لان ضمان النصب الاخمة والصيح ماذكرناه ضمان المالية لاضمان الآدمية لان الفصب لايرد الاعلى المال الاترى ان الحر لايضمن وفي النابيع والرواية بالفصب لان ضمان النصب يقتضى التمليـك والحر لايعسم فيه التمليـك ومن غصب المشهورةهي الاولىوهي صبيا حرا فات في يده نجما او فجأة فالاشئ عليه وان مات من صاعقه او نهشته السيمة في النسم أه (وفي حية او اكله سبع فعلى عاقلة الغاصب الدية استحسانًا وان قتل الصبي نفسه او وقع بد العبد) اذا قطمت في بئر او سـقط عليه حائط فان الفاصب صامن دينه على عاقلته وان قتله رجل عدا (نصف قته) لكن فاولياؤه بالخيار أن شاؤا اتبعوا القاتل فقتلوه وان شاؤا أتبعوا الناصب بالدية على عاقلته آلاف) درهم(الاخسة) الموسجع عاقلة الفاصب في مال الفاتل وان قتله رجل في يد الفاصب خطأ فللاوليــاء (لایزاد) فیها (علی خسة

لاناليد منالاً مَى نصفه فيعتبر بكله فينقص هذا المقدار اظهاراً لانحطاط رتبته هدايه لكن قال (ان) في التصحيح ان المذكور في الكتاب رواية عن يحد والصحيح تجب القيمة بالغة ، ابلغت اه

(وكل مايقدر من دية الحر فهو مقدر من قيمة العبد) فاوجب فيه في الحر نصف الدية مثلاً ففيه من العبد نصف القيمة و هكذا لان القيمة في العبد كالدية في الحر لاند بدل الدم ثم الجناية على العبد فيما دون النفس على الجانى في ماله لانه الجرى مجرى ضمان الأموال ﴿ ١٨٣﴾ وفي النفس على العاتلة عند ابى حنيفة و محد خلافا لابى يوسف كا

في الجوهره (واذاضرب بطن امرأة فالقتحنينا) حرا (ميتافعليه)اي الضارب و تحمله عاقلته (غرة) في سنة واحدة (وهي نصف عشر الدية)اى دية الرحل لو الجنين ذكرا وعشر دية المرأة لو اتى وكل منهما خسمائة درهم (فان القتد حيا ثم مات فعليه دية كاملة) لانه اتلف حيا بالضرب السابق (وان القته ميتا ثم ماتت الامفىليددية)الام (وغرة) للعنين لما تقرر أن الفعل شعدد شعدد اثره وحسرح في الذخيرة شدد الفرة اومتن فاكثر كافي الدر (وان مانت الام) اولا (ثم القنه ميتا فعليه دية في الام) فقط (ولاشي ا في الجنين) لانموت الأم سبب لموته ظاهرا فاحيل اليه وان القته حيائممانا اومانت ثم القته حياو مات فعليه ديشان (ومانجب في الجنين) من الفرة او الدية (موروث عنه) لورثته لأند بدل نفسه والبدل عن المقتول لورثته الأ

ان يتبعوا ايعما شاؤا بالدية اما الناصب واما القياتل فان اتبعوا الناصب رجم على القائل وان اتبعوا القائل لم يرجع على الناصب لان حاصل الضمان عليه (فولد وكل ما يقدر من دية الحر فهو مقدر منقيمة العبد) يمنى ان ما وجب فيه منالحر الدية فهو من العبد فيه القيمة وما وجب في الحر منه نصف الدية ففيه من العبد نصف القيمة وعلىمذا القياس الجناية على العبد فيا دون النفس لانقمله العاقلة لانه أجرى غيرى ضمان الاموال واما اذا قتل العبـد خطأ فتميته علىالداقلة عندهما وقال ابو يوسسف في مال القاتل لقول عمر لايمقل الماقلة عدا ولا عدا قلنا هو محول على ما جناه العبد لاماجني عليه فان ماجني العبد لابحمله العباقلة لانالمولى اقرب اليه منهم (فو له ضرب رجل بطن امرأة فالقت جنينا ميتا فعليه غرة عبد او امة قيتها نصف عشر الدية) اي نصف عشر دية الرجل سواه كان الجنين ذكرا او انثى بعدما استبان خلقه او بعض خلقه لما روى ان امرأة ضربت بطن امرأة فالقت جنينا ميتا فقضى النبي صلى الله عليه وسلم على عاقلة الضاربة بفرة عبد اوامة قيتها خسمائة درهم ولم يستفسرهم اله ذكر أوانثي فدل على ان حكمهما سواه وخسمالة هو نصف عشر دية المرآة وهي على عاقلة الضارب عندنا في سنة وقال مالك في ماله وهذا في الجنين الحر وهــو ان تكون المرأة حرة او امة غلقت من ســيدها او من مىذور فيكون الولد حرا فيجب ما ذكرنا ويكون موروثا عنه ولا يكون للام خاصة وعنــد مالك للام ولوكان الضارب وارثا لابرث هذا اذا خرج ميتا فان خرج حيا ثم مات من ذلك الضرب تجب الدية كاملة والكفـارة (فو له فانالقتـه حيا) ثم مات ففيه الدية كاملة وتجب على العماقلة (فو له وان القته مينا ثم مانت فعليه دية وغرة) الدية بقتل الام والغرة باتلاف الجنين وان خرج حيا ثم مات ثم مانت الام تجب دينان وترث الام من دينه (فولد وان مانت ثم القته ميتـا فلا شي في الجنين) وتجب دية الام وان ماتت الام ثم خرج حيـا ومات وجب دينــان (فو له وما بجب فىالجنين موروث عنه) لانه بدل نفسـه والبدل عنالمقتول لورثته ثم الجنين اذا خرج حيا يرث ويورث وانخرج ميتا لايرث ويورث وفىخزانةابى الليثـاربمة لايرثون ويورثون المكاتب والمرتد والجنين والقاتل وان التتجنين بجبغر آن فان خرج احدهما حياثم مات والآخر خرج ميتا تجبغرة وديةوعلى النمارب الكفارة وان مانتالام ثم خرجًا ميتين تجب دية الام وحدها وان خرجًا حيين ثم مانًا نجب ثلاث ديات وسميت غرة لانها اول مقدر وجب بالجناية على الولد واول كل شيء غرته كا يقال لاول الشهر غرة الشهر (فو له وثي جنين الامة اذاكان ذكرا نصف عشر

أن الضارب اذا كان من الورثة لابرث لان القاتل لابرث قيد بالمرأة لان في جنين البيمة مانقصت الام أن نقصت و الا فلا يجب شئ وقيدنا بالحر لما ذكره بقوله (و في جنين الامة) حيث كان رقيقا (اذا كان ذكرا نصف عشر قيمته لوكان حياوعشر قيمته ان كان التي) لمامر ان دية الرقيق قيمته وانما قلنا حيث كان رقيقا لانه لايلزم منرقيته الامرقية الجنين فالعالق من السيد او المفرور حر وفيه الفرة وانكانت امه ﴿ ١٨٤ ﴾ . رقية كما فىالدر عن الزيلمي (ولا

> كفارة في الجنين) وجوبا بل مديادر عن الزيلمي لاما أعانجب فيالقتل والجنين لاتعل حياته (والكفارة) الواجبة (في شبه العمد والخطأعتق رقبة مؤمنة) لتولدتمالي فأتحرير رقبة مؤمنة كه الآمه (فان لم بجد) مایتقه (فصیام شهر بن متنابين) بدا النص (ولابجزي فيها الاطعام) لاندار رديدنص والمقادير تدرف بالنوقيف واثبات الا بدال بالرأى لا بجوز وبجزيد عتق رضيع احد ابويه مسلم لانه مسلم به والظاهر لسلامة اطرافه ولابجزيه مافيالبطنلانه لم يعرف-حياته ولاسلامته كافي الهدامه

و باب القسامه ك

هي لنة عمني القسم وهو اليمن مطقا وشرعا اليمين بعدد مخصوص وسبب غموصعلي وجدغموص كابينه بقوله (واذا وجد القتبل في محلة لايملم من قتلدا محلف خسون رجاد منهم) اي من اهل المحلة (يتخيرهم الولى) لان

قيمته اوكان حيا وعشرقيمته انكان انى) وصورته اذاكانت قيمة الجنين الذكرلوكان حيا عشرة دنانير فانه يجب نصف دينـــار وانكان انى قيمها عشرة بجب ديناركامل فان قبل في هذا تفضيل الآثي على الذكر في الارش وذلك لابجوز قلساكما لايجوز النفضيل فكذا لايجوزالتسوية ايضا وقد جازت النسوية هنا بالانفاق فكذا التفضيل و هذا لان الوجوب باعتبار قطع النشو لا باعتبار صفة المالكية اذلا مالكية في الجميع والانئى فيممني النشو تساوى الذكر وربما تكون اسرع نشواكما بعد الانفصال فلهذا جوزنا تفضيل الانى على الذكر وفي جنين الامة يعنى المملوكة والمسديرة اما جنين ام الولد بجب فيه مايجب في جنين الحرة وكذا اذا قال لامته المملوكة مافى بطنك حر فضربها رجل فالقت جنينا فان فيه مافى جنين الحرة قال في الهداية اذا ضرب بطن الامة فاعتق المولى مافى طنها ثم القته حَيا ثم مات ففيه قيته حيا ولا تجب الديةوان مات بعد المتق لانه قتله بالضرب السسابق وقد كان ذلك في حال الرق فلهذا نجب القيمة دون الدية وتجب قيمته حيا ذال في الكرخي وماوجب في جنين الامة فهوفي مال الضارب يؤخذ به حالا منساعته لان مادونالنفس منالدقيق ضمانه ضمان الاموال بدلالة الله لايتملق به قصاص بحال ولاكفارة (فولد ولاكفارة في الجنين) لانها عرفت فيالنفوس الكاءلة وألجنين ناقص مدليل نقصان ديته ولان الكفارة أعانجب بالقتل والجنين لايملم حياته فان تطوع بها خاز وقال الشافى فيه الكفارة (قوله والكفارة فيشبه الممد والخطأ عنق رقبة مؤمنة) ولابجزته المدير وام الولد لأن رقهما القص واناعتق مكاتبا لم يؤد شيئا جاز وانكان قدادى شيئا لم يجز ولابجريه ما في البطن لانه لاسمر فهو كالاعي (قو لد فان لم بجد فصيام شهرين مستابعين ولا يجزى فيهـا الاطمام) لان الله تمالي لم يذكر في كفارة القتل و أنما ذكر المتق والصوم لاغير والله سيمانه وتمالى اعلم

حرور بالسامه الاسامة

(فوله واذا وجــد القتيل في محلة لايم من قتله استمان خــون رجلا يُتميرهم الولى فيملغون بالله ماقتلنـــام ولا علمنا له قاتلاً) و قال الشـــانبي اذا كان هناك لوث استملف الولى خسين عينا ويقضى بالدية علىالمدعى عليه عمداكانت الدعوى اوخطأ والاوث ان كان هناك عادمة للقتل على واحد بمنه اوظاهر يدبهد تممدعي من عداوة ظاهرة اوشهادة عدل اوسهاعة غير عدول ان اهلالمحلة قتلوه . وقوله « ماقتلناه » هذا بالنسبةالى جلتم وانمايحلف كلواحدمنهم بالله ماقتلت ولايحلف ماقتلنا لجواز انهباشر القتل بنفسه فان قيل بجوز أنه قتله مع غيره فيجتريا على اليمين بالله ماقتلت قلنا من حلف

اليمين حقم و الظاهر أنه يختار من يتهمه بالقتل أو الصالحين مهم لتباعدهم عن أنيين الكاذبة (بالله) فيظهر القاتل (بالله ماقتلناه ولا علمنا له قانلا) اي الدي كل واحد منهم بالله ماقتلته ولا علمت له قاتلا (فاذا حلفوا قضى على اهل المحلة بالدية) في مالهم ان كانت الدعوى بالعمد وعلى عواقلهم ان بالخطأكا في شرح المجمع معزيا للذخيرة والخانية ونقل ابن الكمال عن المبسوط ان في ظاهر الرواية القسامة على اهل المحلة والدية على عواقلهم اى في ثلاث سنين وكذا قيمة القن تؤخذ في ثلاث سنين شر ببلاليه كذا في الدر (ولا يستحلف الولى) وان كان من اهل المحلة لانه غير مشروع (ولا يقضى له) اى للولى (بالجناية) بمينه لان البمين شرعت للدفع لا للاستحقاق وانما وجبت الدية بالقتل الموجود منهم ظاهر الوجود القتيل بين اظهرهم أو بتقسيرهم في المحافظة كافي قتل الخطأ والقسامة لم تشرع لنجب الدية اذا نكلوا وانما شرعت ليظهر القصاص بتحرزهم ﴿ ١٨٥﴾ عن اليمين الكاذبة فيقر ون بالقتل فاذا حلفوا حصلت البراءة عن القصاص

وببت الدية لئلا يهدر دمه ثم من نكل ميم حيس حتى محلف لان اليمين فيه مستحقة لذاتها تعظيما لامر الدم ولهذا بجمع بينه وبين الدية مخلاف النكول في الاموال لان الحلف فيها بدل عن اصل حقه ولهذا يسقط سذل المدعى بدوهنا لايسقط بذل الدية كما في الدر (وأن لم يكمل اهل المحلة) خسین رحلا (کررت الا عان عليم حتى يتم خسون) عينالا باالواجية بالسنة فبجب اتمامها ماامكن ولايطلب فسه الوقوف على الفائدة لشوتها بالسنة فان كان المدد كاملا فاراد الولى ان يكرر على احدهم فليس له ذلك لان المسير الى التكرار ضرورة عدم الاكال هدانه (ولا بدخل في

بالله ماقتلت وكان قد قتل مع غيره محنث في عينه فان الجماعة اذا قتلوا واحدا يكون كل واجدمنه قاتلا ولهذا تجب الكفارة علىكل واحد منهم وتجب القصاص عليم ومن إبي ان يُحلف من اهل المحلة حبســه الحاكم حتى يحلف كذا في الهـــداية قال في شاهان هذا في العمد اما في الخطأ اذا نكلوا قضي عليم بالدية و لو اختار الولى عيامًا اومحدودين في قذف جاز لانه عين وليس بشهادة (قُولِه فاذا حلفوا قضى على اهل المحلة بالدية وقال الشافعي لاتجب الدية معالا عان) لأن البين عهدت في الشرع مبرئة للمدعى عليه لا ملزمة ولنا أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أن إخى قتل بين قريتين فقال صلى الله عليه وسلم ﴿ محلف منهم خسون رجلا » فقال اليس لى من اخي غير هذا قال « بلي ولك مائة من الابل » وروى ان عرا استحلف في القسامة خسين يمينا و عزمهم الدية فقال الحارث بن الازمع انفرم إيماننا و اموالنــا قال نعم فيم بطل دم هذا فان امتنعوا ان يدفعوا الدية حبسمهم الامام حتى يدفعوها (فو لـد ولايستعلف الولى ثم يقضى له بالجناية) لقوله عليه السلام « لو اعطى الناس مدعاويهم لادعا قوم دماء قوم واموالهم لكن البينة على المدعى والبمين على منانكر » (قو له فان لم يكمل اهل المحلة خسين كررت الإعان عليهم حتى تم خسون عينا) لان الخسين واحِب بالسنة فيمِب أعامها (فو أبه ولا يدخل في القسامة صي ولامجنون ولا امرأة ولاعبد ولا مدبر ولا بكانب) اما الصبى والجمنون فليسا من اهل القول العجيم واليمين قول واما المرأة والعبد فليســا من اهل النصرة ويدخل فى القـــــامة الاعمى والمحدود فيالقذف لانهما يستملفان في الحقوق (فو له وان وجدميًّا لااثربه لاقسامة ولادية) لانه ليس بقتيل والاثر ان يكون به جراحة او اثر ضرب اوخنق اوكان الدم يخرج من عينيه اواذب وان وجد أكثر بدن القنيل اوالنصف وممه الرأس في محلة فعليم القسامة والدية وان وجد اقل من النصف ومعه الرأس فلاشئ عليهم (فوله وكذلك اذاكان الدم يسيل من انفه اودبر. اوفه) لانخروجه من انف رعاف ومن دبره علة ومن فه قئ وسوداء فلا يدل على القتل (قو إبر وان كان يخرج من عينيه او اذنيه فهو قتيل) لان الظاهر ان هذا يكون من ضرب شديد

القسامة صبى ولا مجنون)لانهما (٢٤) (نى) (جوهرة) ليسا من اهل القول الصحيح (ولا امرأة ولاعبد) لانهما ليسا من اهل النصرة واليمين على اهلها (وان وجد) فى المحلة (ميت لااثربه) من جراحة اواثر ضرب اوخنق (فلا قسامة) فيه (ولادية) لانه ليس بقتيل اذالقتيل فى العرف من فاتت حياته بسبب مباشرة الحى وهذا ميت حتف انفه حيث لااثر يستدل معلى كونه قتيلا (وكذلك) الحكم (اذاكان الدم يسيل من انفه اومن دبره) اوقبله (اومن فه) لان الدم يحرج مناعادة بلافعل احد (وان كان) الدم (يحرج من عينه اومن اذنه فهوقتيل) لانه لا تحرج منالا بفعل من جهة الحى عادة

(واذا وجد القتيل على دابة يسوقها رجل فا) لقسامة عليه و (الدية على عاقلته دون اهل المحلة) لأنه في يده فصار كا اذاكان في داره وكذا اذاكان في داره وكذا اذاكان في داره وكذا اذاكان في داره وكذا اذاكان في الديم فصار كا اذا وجد في دارهم هدايه وفي القهستاني ثم من المشايخ من قال ان هذا اعم من ان يكون للدابة مالك معروف اولم يكن ومنه اطلاق الكتاب ومهم من قال ان كان لها مالك فعليه القسامة والدية ثم قال واعا قال يسوقها رجل اشارة الى أنه لولم يكن معها احدكانا على اهل المحلة كا في الذخيره اه (وان وجد القتيل في دار انسان فالقسامة عليه) لان الدار في يده (والدية على عاقلته) لان نصرته مهم وقوته بهم (ولا يدخل السكان في القسامة مع الملاك عند (١٩٨٩) ابى حنيفة) وهوقول حمد وذلك لان

(فوله واذاوجدالقتيل على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلته دون اهل المحلة) لان دامنه في مدم كدار، وكذا اذا كان قائدها اور أكبا قال الامام خواهرزاده هذا اذا كان يسوقها سرامستعشماامااذا ساقها بهارا جهارا فلاشي عليه (فو له وان وجد في دار انسان فالقسامة والدية عليه وعلى عاقلته) قال في الهداية والقسامة عليه لأن الدار في ملم والدية على عاقلته لان نصرته منهم وقوته بهم فتكرر الاعان عليه ومن اشترى دارا فلم يقبضها فوجد فيهاقيل فالدية على عاقلة البايع (قوله ولا يدخل السكان في القسامة مم الملاك عندهما) وقال ابو يوسف هي عليهما جيما لان ولاية التدبير يكون بالكني كا يكون بالمالك ولهما ان المالك هوالمختص منصرة البقعة دون السكان لانسكني الملاك الزم وقرارهم ادوم فكانت ولاية التدبير اليم فيتمقق التقصير منهم (فو له وهى على اهل الخطة دون المشترين ولو بقى منهم واحد) وهذا قولهما وقال ابو يوسف الكل مشتركونلانالضمان يجب بترك الحفظ وقداستووا فيه ولهما انصاحب الخطة اصيلوالمشترى دخل وولاية الندبير الى الاصيل (فول وان لم ببق واحد منهم) بان تلفواكلهم فهيعلى المشترين الملاك دون السكان عندهمالان الولاية انتقلت اليهم وزاات عن من تقدمهم (فو له واذا وجدقتيل في الدار فالقسامة على رب الدار) وقومه ويدخل الماقلة فيالقسامة ان كانوا حضورا فان كانوا غيبا فعلىصاحبالدار تكرر عليه وهذا عندهما وقال ابو يوسف لاقسامة علىالعاقلة ومن وجد قتيلا فى دار نفسه فمند ابى حنيفة تجب دنته علىعاقلته لورثته وعندهما هو هدر لاشئ فيه (فو له وان وجد القتل في سفينة فالقسامة على منفيها منالركاب والملاحين) لانها في الديهم والمالك وغيره في ذلك سواء (فو اله وان وجد في مسمجد محلة فالقسامة على اهلها) لانهم اخص بمسجدهم من غيرهم (قول وان وجد في الجامع اوالشارع الاعظم فلاقسامة فيه والدية على بيتالمال) لانه للمامة لايختص به واحد منهم وان وجد في السمين ولم يعرف قائله فالدية في بيتالمال عندهما وقال ابو يوسف الدية والقسامة على اهل

المالك هو المختص بنصرة البقعة دون السكان لانسكني الملاك الزموقرارهمادوم فكانت ولاية الندبير اليم فيمحقق التقصير منهم وقال ابويوسف هي عليهم جيما لان ولاية التدبير تكون بالسكني كاتكون بالملك (وهي) اي القسامة (على اهل الخطة) وهي مااختط للبنيا والمراد ماخطه الامام حين فتع الملدة وقسمها بين الناعين (دون المشترين) منهم لان صاحب الخطة هو الاصل والمشترى دخيل وولاية التدبير خلصت للاصيل فلا يزاجهم الدخيل (ولويق منهم)اي من اهل الخطة (واحد) لما قلنا وهذا عنمد ابي حنفة ومجد ايضا وقال ابوبوسف الكل مشتركون

لان الضمان اعا يجب بترك الحفظ عن له ولاية الحفظ والولاية باعتبار الملك وقد استووا فيدقال في التصحيح (السجن) وعلى قول ابى حنيفة و محدمشى الاعمة منهم البرهاني والنسني وغيرهما اه وان باعواكلهم كانت على المشتريين اتفاقا لان الولاية انتقلت اليهم لزوال من يتقدم كافي الهدايه (وان وجد القتيل في سفينة فالقسامة على من)كان (فيها من الركاب والملاحين) لانها في الديم وكذا المجلة وذلك لان كلامنهما ينقل ويحول فيعتبر فيها اليد دون الملك كالدابة بخلاف المحلة والدار (وان وجد القتيل في مسجد محلة فالقسامة على أهلها) لان تدبيره عليهم لانهما خص به (وان وجد في) المسجد (الجامع اوالشارع) الى العظم فلا قسامة فيد) لا ندلا يختص بداحد دون غيره (والدية على بيت المال) لانه معد انوائب المسلمين الحالطريق (الاعظم فلا قسامة فيد) لا ندلا يختص بداحد دون غيره (والدية على بيت المال) لانه معد انوائب المسلمين

(وان وجد فى رية ليس يقربها عارة) بحيث يسمع منها الصوت (فهو هدر) لانه اذا كان بدّه الحالة لا يلحقه النوث من غيره فلا يوصف بالتقصير وهذا اذا لم تكن علوكة لاحد فان كانت علوكة لاحد فالقسامة عليه (وان وجد بين قرين كان) كل من النسامة والدية (على اقر عما) اليه قال فى الهداية قيل هذا محمول على ما اذا كانت يحيث بلغ اهله الصوت لانه اذا كان بذه العسفة بلحقه النوث فيكنم النصرة وقد قصروا اه (وان وجد فى وسط) نهر (الفراة) وتحوه من الانهار المنظام التي ليست بحملوكة لاحد (يمر به الماء فهو هدر) لانه ليس في بداحد و لافى ملكه (فانكان) القتبل (محتبسا بالشاطئ) اى جانب النهر (فهو على اقرب الفرى من ذهك المكان) اذا كانوا يسمون الصوت لا نهم اخص بنصرة هذا الموضع فهو كالموضوع على الشط والشط فى بدل عن هو اقرب اليه لانه موردهم ومورد دوا بهم قيدنا بالنهر العثلم

الذي لاملك فيه لان النهر المملوك الذي تستمسق به الثفمة تكون فيه الفسامة والدية على اهله لاته في الديهم لفيام ملكم كا في الهيدايه (وان ادمي الولى على واحد من أهل المحلة بعينه ارتسقطا لقسامة عنهم) لأنه لم يتجاوزهم فىالدموى وتمينه واحدا منم لاشانی (وان ادعی على و احد من غير هم سفطت منهم) لدعواء اللهاتل ليسءتهم وهم أنما يغرمون اذا كان الفائل منهم لكونهم قنله تقدرا حيث لمبأخذوا عملي بد الظمالم ولانهم لايغرمون بمجرد ظمور الفنيل بين اظهرهم بل مدهوى الولى فادًا ادعى على غيرهم امتنع دعواه عليهم قال جال لاسلام

النجن لانهم سكان (قُولُه وان وجد في ربة ليس بقربها عارة فهو هدر) وهذا اذا كانت البرية بحيث أوصاح فيها صاريح لم يسمعه احد من أهل المصر ولا من أهل القرى اما اذا كان يسمم منه الصوت فالقسامة والدية على افرب القرى المها (فو لد وان وجد بين قرتين كان على اقراهما) القسامة والدية هذا اذا كان يسمم الصوت منهما اما اذاكان لايسم فهو هدر وان كاما فيالقرب سنواء فهو عليهما جيما (قول وان وجد في وسط الفرات عربه الماء فهو هدر) لاز الفرات ليس في ه احد فهو كالمفازة المقطمة (قولِه وان كان محتبسا فيااشاط فهو على اقربالغرمين من ذلك المكان) لائم يستفون منه ويوردون دواجم آليه (قوله وان ادمى الولى الفتل على واحد من أهل المحلة بعينه لم تسقط الفسامة عنهم و الفسامة والدية محالها) و عن مجد از النسامة نسقط فان دعواه على و أحد أبراه الباقين (قو له و أن ادعى على واحد من غيرهم سقط هنم الفسامة) والدية لانه صار مبرألهم (قول وال قال المستعلف ذا، فلان المحلف الله مافتلته ولاعرفت له قاتلا غير ملان) لا له ربد اسفاط الحصومة عن نفسه مقوله فلا مقبل ومحلف على ماذكرنا (قوله واذا شهدا نسان من الهل الحلة على رجل من غيرهم أنه قاله لم يقبل شهاد أنما) هذا عندابي حنيفة وقال الونوسف و محد لقبلو از ادعى الولى الفتل على و احد من اهل المحلة بعينه فتهد شاهدان من إهل الملة عليه لم مقبل اجماعا لان الخصومة قائمة مم السكل فالشاهد بريد ان يقطم الخصومة عن نفسه بشمادته فكان متهمًا ومن شهر على رجل سلاحا ليلا او نهارا اوشهر عليه عصا ليلا في المصر اونهارا في الطربق في غير المصر فقنه الشهور عليه عدا فلاشئ عليه لازالسلاح لايلبث فعناج الى دفعه بالقتل والعصا وان كانت نلبث لكن فيالابل لايلمقه النبوث فيضطر الى دفعه وكذا فيالنهار فيالطربق لانه لايلمقه الغوث فاذا قتله كان دمه هدرا وافته اعلم

وعن ابى حنيفة و محدان الفسامة تسقط فى الوجه الاول ايضا و الصيح الاول تصيح (و اذا قال المستحلف) بالبناء المسهول (قتله فلان) لم يقبل قوله لانه يريد المفاط الخصومة عن نفسه (و استحلف بالله ماقتلت و لاحر فت له قائلا غير فلان) لانه لما اقر بالفتل على واحد صاره ستنى عن اليمين فبق حكم من سواه فيحلف عليه (و اذا شهد اثنان من اهل الحلة) التى وجد فيها الفتيل (على رجل) منهم أو (من غيرهم أنه قتله لم تقبل شهاد تهما) لوجود التهمة فى دفع القسامة و الديد عنهما و هذا عنداب حنيفة وقالا تقبل لا نهم كانوا بعرضية أن يصيروا خصاء وقد بطلت بدعوى الولى القتبل على غيرهم منقبل شهادتهم كالوكيل بالخصومة أذا عن ل قبل الحسام فى شرحه و الصيح قول الامام وعليه احتدا لمحبوبي و النسنى وغيرهما

و كتاب المعاقل كلى جعم معلة بفتح المم وضم الفاف عنى العقل اى الدية سميت به لانها تعقل الدماء من ان تسفك ومنه العقل لامه عنم القبائح درر (الدية في شبه العمد والحطأ وكل دية وجبت بنفس الفتل) واجبة (على العاقلة) لان الحامل، معذور وكذا الذي تولى شبه العمد نفار الى الآلة و في ايجاب مال عظيم اجعافه واستنصاله فيضم اليه العاقلة تحقيفا عليه وانما خصوا بالضم لانم افساره وقوته واحترز بالواجبة بنفس الفتل عا وجبت بالشبهة كالواجبة بقتل الاب ابنه او الاقرار والسلح فان هناك الواجبة القساس اكنه سقط لحرمة الابوة فوجبت الديوات) وهم الجيش الذين الفتل وفي الاقرار والصلح وجبت بلهما لا بالفتل كما في المستصفى (والعاقلة ﴿ ١٨٨ ﴾ اهل الديوات) وهم الجيش الذين

-مي كتاب الماقل كهم

هو جم ممثلة وهي الدية وسميت الديد عقلا لانها تعقل الدماء من أن تسفك والعائلة هم الذين يقومون ينصرة الفائل (فو له رحه الله الدية في شبه الممد والخطأ وكل دية وجبت بنفس الفتل على العماقة) احترز بقوله بنفس الفتل عن ماتجب بالصلح (قو له و العاملة اهل الديوان ال كان الفائل من اهل الديوان) و هو الجيش الذين كنب اسماؤهم ف الديوان وقال الشانعي رجه الله هم العشيرة (قوله نؤخذ من عطاياهم ف ثلاث سنين) العطاء بخرج في كل سنة مرة و بعتبر مدة ثلاث سنين من وقت الفضاء بالدية لا من يوم الفتل والعطاء اسم لما يخرج ألبندى من بيتالمال في السنة مرة او مرتين والرزق ما يخرج له فى كل شهر وقيل يوما بيوم واذا كان الواجب ثلث دية النفس اواقل كان في منة واحدة وما زاد على ثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك الى تمام الدية في السنة الثالثة يمنى اذا كان الواجب كل الدية كان ذك على كل واحد فى ثلاث سنين وان كان الواجب النصف اوالثلثين كان في سنتين وان كان النلث اواقل فني سنة وعلى هذا كل ما كان الواجب في كله نصفا ثم وجب في بعضه امّل من ذلك فهو بمنزلة النسف مثاله دية البد في منتين وما يجب في الا نملة فهو على العباقلة في سنتين كذا في شرحه في باب الرجوع عن الشمادات (قو لد فان خرجت المطايل في اكثر من ثلاث سنين او اقل اخذ منها) معناه اذا كانت المطايا بالسنين المستقبلة بمدالقضا بالدية حتى لواجتمت فالسنين الماضية قبلالقضاء ثم خرجت بعد القضاء لايؤخذ منها لان الوجوب بالفضاء ولوخرج للماقلة ثلث عطايا فىسنة واحدة فالمستقبل بؤخذ منهاكل الدية ثم اذا كان جميع الدية فى ثلاث سنين فكل ثلث منها في سنة واذا كان الواجب ثلث دية النفس او اقل كان في سنة واحدة ولو قتل عشرة رجلا خطأ نعلى كل واحد عشر الدية فيثلاث سنين اعتبارا للجزء بالكل

كنبت اساميم فىالديوان وهو جريدةالحساب وهو معرب والاصل دوال كالدل من احدالمصعفين ياء المخفيف ولهذا رد فيالجم الى اصله فيقال دواوين ويقسال ان عر رضي الله عنداول من دون الدواوين في العرب اي رتب الجرائد المال كما في المصياح (ان كان الفاتل من اهل الدوال) لغضية عررضيالله عنه فانه لما دون الدواوين جمل العقل على اهل الدوان بمعضرمن العجابة رضي الله عنهم من غير نكير منهم فكان اجماعاً وليس ذلك بنديخ بل هو تقر ر معني لان المقبل كان على اهل النصرة وقد كانت بانواع بالقرابة والحلف والولاء والمدو فيعهدعررضيالله مه قد مسارت بالدوان

فيملها على اهله اتباعا للمبنى ولهذا قالوا لوكان اليوم قوم تناصرهم بالحرف ضافاتهم اهل الحرفة كما (قوله) في الهدام (بؤخذ) ذلك (من عطاياهم) جمع عطا وهواسم لمايخرج للجندى من بيت المال في السنة مرة او مرتبن و الرزق ما يخرج لهم في كل شهر وقيل يوما بيوم جوهره لان ايجابها فيا هوصلة وهوالعطاء اولى من ايجابها في اصول اموالهم لا نها اخف و ما يحملت العاقلة الاقتضيف و نؤخذ (فثلاث سنين) من وقت الفضاء بها و التقدير بذلك مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم و محكى عن عر رضى الله عنه هدام (فان خرجت العطايا في اكثر من ثلاث سنين او الل اخذت منها) لحصول المتصود وهو التفريق على العطايا

(ومن لم يكن من اهل الديوان فعاقاته قبيلته) لان نصرته بهم (تُضَخَطَ عليم) ايضا (ف ثلاث سنين) في كل سنة ثاثما (لا زاد الواحد) منهم (على اربعة دراهم في كل سنة درهم و دائمان) اذا قلت العاقلة (و ينقس مانها) اذا كثرت قال في الهداية وهذا الشارة الى له يزاد على اربعة من جميع الدية وقد نس محمد على أنه لا زاد على كل و احد من جميع الدية في ثلاث سنين على ثلاثة أو اربعة فلا يوجد من كل و احد في كل سنة الادر هم وثلاث و هو الاصبح اه و مثله في شرح الزاهدي (فان لم تتسع القبلة اذلك) ﴿ ١٨٩ ﴾ النوزيع (فنم البيم اقرب القبائل) المبيم نسبا (من غيرهم) و بضم

الاقرب فالاقرب على ترتيب العصبات (و مدخل القاتل مع العاقلة فيكون فيما بؤدى مثل احدهم) لانه هوالفاعل فلامتى لأخراجه ومؤاخذة غيره (وعاقلة المعتــق قبيلة مولام) لا ن النصرة بهم ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ان ه مولى ألقوم منهم ه (ومولي الوالاة يعقل عنه مولاه) الذي والاه (وقبيلته) اي قبيلة مولاه لائه ولاء بتناصريه فاشبه ولا م العنافة (ولا تحمل العاقلة اقل من نصف عشر الدية لان تحمل العاقلة المرزعن الاجعاف بالجاني بعمل المال العظم فاذا كأن جفيفإ فالاأجعاف عليه المعمله (وتعمل نست العشر فصاعدا) قال في الهداية والاصل فيه حديث ان عباس رضي الله

(قُولُه و من لم يكن من اهل الديوان ضافاته قبيلته وتفسط عليم في ثلاث سـنين لايزاد الواحد منهم على اربعة دراهم في كل سنة درهم ودانقال و ينفس منها) في هذا اشارة الى أنه لا زاد على اربعة من جيم الدية وقدنس محد على أنه لا زاد كل واحد من جميع الدية في ثلاث سنين على ثلاث دراهم او اربعة فلابؤ خـــذ من كل واحد في سنة الادرهم او درهمو ثاث وهو الاصح (فوله فان لم تتسع القبيلة لذاك منم اليها اقرب القبائل اليها) يعنى نسبا ويضم الاقرب فالاقرب على تركيب السميات الاخوة ثم ينوهم ثم الاعام ثم ينوهم و اما الآباء و البنون فقدقيل يدخلون المر بهم وقيل لايدخلون (فول ويدخل في العائلة القائل فيكون فيما يؤدى كاحسدهم) لانه هو الفاعل فلا معنى لاخراجه و مؤاخذة غيره وقال الشافعي لا يجب على القاتل شي من الدية وليس على النسباء والذرية شئ لا نها انما تجب على أعل النصرة وتركهم مراقبته والناس لايتناصرون بالنساء والصبيانوعلى هذا لوكان الفاتل صبيا اوامرأة لاشي عليها من السدية (قوله وعاقلة المتنق قبيلة مولاه) من أهل نصرته فكانوا من اهل عقله قال عليه السلام ، مولى الفوم منم ، (فولد و مولى الموالاة يمقل عنه مولاه و قبيلته) لانهم يرثو به يعد موته (قو لد و لا تحمل العاقلة اقل من نصف عشر الدية وتُحمل نصف العشر فصاعدا) لان الجل على العاقلة في النحرز عن الاجحاف والاجمان في الغليل ثم العافلة اذا حملت نصيف العشركان ذبك في سسنة واذا لم يكن الفائل قبيلة ولا هو من اهل السديوان فعاقلته انصاره فان كانت نصرته بالحرفة فعلى المعترفين الذين هم انصاره كالقصارين والصفارين بسمرقند والاساكفة باسبيجاب وفي الهداية اذا لم يكن له عاقلة فالدية في بيت المال ولهذا اذا مات كان ميرائه لبيت المال فكذا منازمه من الفرامة يلزم بيت المال و أبن الملاحنة تعقله قبيلة امه فان عقلوا هنه ثم ادعاء الاب رجعت عاقلة الام عا ادت على عاقلة الاب في ثلاث سنين من يوم يقضى الفاضي لعاقلة الام على عاقلة الاب (قوله وما نقص من ذلك فني مال الجاني) بعني مانقص ارشه عن نصف عشر الدية كان على الجاني دون العاقلة (قوله ولانعقل العاقلة جناية العبد) بعني اذا جني العبدعلي الحر أوعلى غير الحرة

عنهما موقوفا عليه ومرفوعا الى رسبول الله صلى الله عليه وسلم • لانمقل المواقل عدا ولا عبدا ولاصلحاً ولا اعترافا ولامادون ارش الموضعة ، وارش الموضعة نصف عشر بدل النفس ولان النحمل المحرز عن الاجاف ولا المجمل واتحا هو في الكثير والتقدير الفاصيل عرف بالسم اه (وما نقص من ذلك) اى من نصف العشر (فهو في مال الحجافي دون العاقلة لما ينا (ولا تعقل العاقلة جناية العبد) على الحر اوغيره واتحا هي رقبة والول مخير بين دفعه بالجناية اوفدائه بارشها كما م

(ولاتعقل الجناية التي اعترف بها الجانى) على نفسه لان اقراره قاصر على نفسه فلا يتعدى الى العاقلة (الاان يصدقوه) انبوته بتصادقهم والامتناع كان لحقهم ولهم ولاية على انفسيم (ولاتعقل) أيضاً (سلزم بالعسلم) عن دم العمد لان الواجب فيه القضاص فاذاصالح عنه كان بدله في ماله (واذاحتى الحر على العدماية ﴿ ١٩٠ ﴾ خطأ كان) الدية (على عاقاته) اى

طاقلة الجاني لانه فداء النفس وامأ مادون النفس من العبد فلا تتحمله العاقلة لانه بساك به مساك الاموال هندايه و ادًا لم يكن القساتل عافلة فالدية في بت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى دررو بزازيه و عن ابی حنیفهٔ روایهٔ شادة ال الدية في ما 4 ووجهه ازالاصل ازنجب الدية على القاتل لانه عدل مثلف والاتلاف منمه الا ان العاقلة تعملها تحقيفا المُفيف على ما من فاذا لم تكن له عاقلة طد الحكم الى الاصل هدايه

(فوله ولا يعفل الجناية التي اعترف بها الجانى الا ان يصدقوه) فان قات قدد كر هذا فى الديات فلم اعاده هنا قات ذكر هناك كل ارش وجب بالاقرار والصلح فهوفى مال القاتل وهنا قال ولا يعفل مالزم بالصلح اوباعتراف الجانى فلا تكرار مع ان فى هذا فائدة زائدة لانه ذكر انتصديق هنا بقوله الا ان يصدقوه فلم يذكره هناك (قوله و من اقر بقتل خطأ و لم يرتقمو الى القاضى الا بعد سنين قضى عليه بالدية فى ماله فى ثلاث سنين من يوم يقضى عليه) لان التأجيل من وقت القضاء فى الثابت بالبينة فى ثالثابت بالايزار اولى (قوله و الايعقل مالزم بالصلح) وقديناه (قوله و اذا جنى الحر على العبد فقتله خطأ كانت جنايته على عافلته) بعنى عافلة الجانى و مادون الفس من العبد لانتحمله المافلة ولانه يسلك به مسلك الاموال و الله اعلم

۔ ﴿ كتاب الحدود ﴾ ۔

الحد قاللغة هوالمنع وسمى البواب حداد! لانه عنم الناس عن الدخول وكدا سمى حد الدار الذي تنفي اليه حدا لانه عنم من دخول ماحد اليه في البيع فلما اريد بهذه العقوبة المنع من الفعل سمى ذلك حدا وفى الشرع هوكل عقوبة مقدرة نستوفى حفا لله تسالى ولهذا لايحمى الفصاصحدا وانكان عفوبة لانه حق آدمى مملك اسفاطه والاعتياض عنه وكذا التعزير لايسمى حدا لعدم التقدير فيه (فو لد رحمالله الزناء ثبت بالبينة والاقرار) المراد ثبوته عندالامام وصفة الزنامه والوطئ في فرج المرأة العاري عن نكاح أوملك أوشهتهما ويتجاوز الحنان الحنان هذا هو الزناء الموجب للحد وماسواء ليس يزناه وانما شرط مجاوزة الحنيان الحنيان لانمادونه ملامسة لاينعاق بماحكام الوطئ من النسل و فساد الحج و كفارة رمضان و فى البنابيع الزناء الموجب للحدالوطى الحرام الخالى عن حقيقة ألماك وحقيقة النكاح و الله اليمين وعن شبهة الماك وشبرة النكاح وشبهة الاشتباء واما الوطي' في المك كوطي' جارته المجوسية وجارية أنتي هي اخته من الرضاعة ووطئ المملوك بعضها وأن كانحراما فليس بزناء وكذا وطئ امرأته الحائض والنفساء والمزوجة بغيرشهود اوتزوج امذبغراذل مولاها اوتزوج العبدبغير اذن سيده اووطي وارية ابنه او مكاتبه والجارية من المغنم في دار الحرب بعدما احرزت قبل الفعمة او تزوج امة على حرة او تزوج مجوسي أو خسا في عقد واحد او جم بيناختين اوتزوج بمحارمه فوطأبا وقال علمانها علىحرام فانه لامحد عند ابي حنيفة وقال الويوسف ومحد بحد في كل وطي حرام على النابد كوطي محارمه والزوج مايوجب شدية وماليس بحرام على التأبيد فعقد الكاح يوحب شديمة فيه كالنكاح

﴿ كتاب الحدود ﴾

وجه المناسبة بين الحدود والجنايات و توابعها من القصاص و غيره ظاهر من حيث الاشتال كل منه على على والحدود جمع حد والحدود جمع حد المعواب و في الشريعة هو المعوية المعررة حما لله تعالى حتى الايسمى المعواس حدا لما انه حق العبد والا

النعزير لعدم النقدير والمفصد الاصلى من شرعه الانزجار عما يتضرريه العباد والطهرة ليست فيه (بغير) اصلية بدليل شرعه في حق الكافركما في الهدايه (الزناء بثبت بالبينة والاقرار) لان البينة دايل ظاهروكذا الاقرار لاسيما فيما

بقر شهود وفي هدةالغير وشبه ذلك وشهة الاشدنباء أن مقول فلننت أنها تحللي (قُولِه قالبينة أن تشهد أربعة من الشهود على رجل أو أمرأة بالزناء) فأن قبل الفتل اعظم من الزناء ولم بشمرط فيه اربعة قلنــا لان الزناء لابتم الابائنين وفعل كل واحد لانثيت الابشاهدين والقتل يكون من واحد وبشترط فيالاربعة ان يكونوا ذكورا احرارا مدولا مسلين ولانتبل فيه شوادة النساء معالرجال ولاالثمادة على الثمادة ولاكتاب القاضي الىالفضاضي وان شود اقل من اربعة لائقبل شهادتهم وهم قذفة يحدون جيميا حدالفذف اذا طلب للشهود عليه ذك لماروى ان ابا بكرة وشبل ابن معبد و نافع بن الحارث شهدوا على المفيرة من شعبة بالزناء عند عمر رضي الله عنه فقام زياد وكان الرابع فغال رأيت اقداما بادية ونفسنا عاليا وامرا منكرا ورأيت رجلها على عائقه كاذنى حار ولاادرى ماوراً ذلك فقال عمر رضي الله عنه الحد لله الذي لم يفضيح احدا من اصحاب رسمول الله صلى الله عليه وسلم فحدالنلاثة وكذا اذا جاؤا متفرقين فشهدوا واحدا بعدواحد لم تقبل شهادتهم وهم قذفة بمحدون حدالفذف واما اذا حضروا فمجلس واحد وجلسوا مجلس الثهود وقاموا الىالفاضي واحدا بعد واحد فشهدوا قبلت شهادتهم لانه لايمكن الشهادة دفعة واحدة وقد روى ال عر رضي الله عنه قبل الشهادة على هذا الوجه لانه اجلس المثيرة فلما شهد عليه الاول قال دُهب ربعك بامغيرة فلما شهدانتاني قال دُهب نصفك فلما شهدالثالثقال دُهب ثلاثة ارباعك وكان عر رضي الله عنه في كل مرة بفتل شاربه من شدة الغضب فلا قام زياد وكان الرابع قال له عرقم ياسلم المعاب وانما قال ذلك لان لونه كان يضرب الى السواد فشهد به وقيل وصفه بالشجاعة لازالمقاب اذا سلم على طائر احرق جناحه واعجزه عن الطران فكذاك كان زياد في مقابلة اقرانه وهذا مدح والاول ذم وهو على وجه الانكار عليه في هنك ســــر صــاحبه وتحريض له على الاخف، فقــال زياد لاادرى ماقالوا لكني رأيتهما يضطربان فالحاف واحدكاضطراب الامواج ورأيت نفسها عاليا وامرا منكرا ولاادرى ماوراه ذلك فدراً عنه عرالحد لانه لم يصرح بالقذف وضرب النلائة حدالفذف ولوشهدوا انه زنى بامرأة وقالوا لانعرفها لم تجز شهادتهم قال في الكرخي ادًا ثهر على المرأة اربعة بالزناء احدهم الزوج ولم يكن من الزوج قدف قبل ذلك اقم علما الحمد وقال الشافعي لانقبل شهادةالزوج علما وان قذفها الزوج وجاء نالانة سواه يشهدون فهم قدمحدون ويلا عنالزوج وأن جاء هو وثلاثة فتهدوا آئها قدزنت ولم يعدلوا درىء عنما وعنم الحدود ودرىء عن الزوج المعان لانه شاهد وايس بقادف وذكر في الجزء الخامس منالكرخي فيالفذف في باب رجوع الثمود ان الزوج بلاعن ومحدالثلاثة ولوجاء باربعة فلم يعدلوا فهو قاذف بعليه المان لان الشهادة اذا مقطت تعلق بقذفه العان (قول فيسألهم الامام عن الزناء ماهو وكيفهو) لانه مختلف فيه الحقيقة والجاز قال عليه السلام والعينان تزنيان

النطق ثبوته مضرة ومعرة ولوصول المالط الحقبق متعذر فيكتني بالظاهر (قالبينـة ، أن تشهد أربعة من الشهدود) الرجال الاحرارالعدول في مجلس واحد(على رجل او امرأة بالزناء) متملق متشهد لانه الدال عسلى المعل الحرام دون الوطئ والجماع او غره والالم محدالشاهد ولا الممسود عليمه كا في النرايه (فيسألهم الامام) بعد الشادة (عن الزياء ماهبو) فانه قد يطلب عـلى كل وطء حرام واطلقه الشارع على غير هذا الفعل نحو ، العينان تزنيان ، (وكيف هو) فانه قد يطلب على مجرد عاس الفرجين وعلى ما يكسون 1571

والرجلان يزنيان والفرج محلق ذلك اويكذبه ، وانما يسألهم كيف زنى لانه قديكون مكرها فلا يجب ملبه الحد (فولد و اين زني) لاحقال ان يكون زنا، في دار الحرب او في عداكر البغاة وذك لا توجب الحد لانه لم يكن للامام عليه مد فصار ذلك شبه فیه (قولد ومتی زنی) لجواز ان یکونوا شهدوا علیه بزنا. متفادم فلا مقبل شهادتهم ولجواز ان یکون زنی و هو صبی او مجنون و اختلفوا فی حدالتقادم الذی يسقط الحد فكان ابو حنيفة لا مقدر فيه وقنا وفوضه الى رأى القاضي وعندهما اذا شهدوا بعد مضى شهر من وقت عاينوا لا يقبل شهادتم لانالبشهر في حكم البعيد وما دونه قريب فقبل شهادتهم فيما دون الشهرو في الجامع الصغير قدره بستة اشهر (فوله و عن زنى) لجواز ال تكون امرأ ته او امنه ور عا اذا اسئلوا قالوا لا نعرفها فيصر ذاك شبهة وقد تكون جارية ابنه (قوله فاذا بينوا ذلك وقالوا رأيناه وطأبا في فرجهـــا كالميل في المكحلة) او كالفلم في الحبرة او كالرشاء في البئر صح ذلك فان قالوا تعمدنا النظر لا تبطل الشهادة الا اذا قالوا تعمدناه تلذذا حيننذ تبطل (قو له سأل القاضي عنم فان عداوا في السر والعلانية حكم بشهادتهم) ولم يكتف بظاهر العدالة احتياطا هدره قال هليه السلام و ادرؤا الحدود مااستطعم و قال في الاصيل يحبسه الامام حتى يسأل من الشمود فان قيل كيف محبسه وقد قيل ادرؤا والحدود وايس ف حبسه ذُلك قبل انما حبس تعزيرًا لا نه صار متهمالارتكاب الفاحشة فان شهد اربعة فوجدوًا فسافاوهم احرار مسلمون فلا حد على الرجل لان شهادتهم لم يقبل ولاحــد عليهم لجواز ان بكونوا صادقين فان بانوا هبيدا او محدودين في قذف او عبانا فعليهم حد القذف لان العميان لابرون ماشهدوا عليه فقفقنا كذبهم فكانوا فذفة واما العبيد والمحدودين فليسوا من أهل الشهادة فكانوا قذفة فوجب عليهم حدالفذف * وقوله في المر و العلانية ، التركية نومان فالعلانية الإنجمع القاضى بين المعدل و الشاهد فيقول المدل هوالذي عدلته والمر أن بعثالقاضي رسولا الى المزكى ويكتب اليه كنابا فيه اسماء الشهود وانسا بهم حتى بعرفهم المذكى فن عرفه بالعدالة كتب تحتاسمه مدل جائز الشهادة ومن عرفه بالفسق لم يكتب تحت اسمه شيئا احترازا من هنك الستر او يعول الله اعلم الا اذا عداه غيره و خاف ان لم يصرح بذلك قضى الغاضى بشمادته حينتذ يصرح بذلك ومن لم يعرفه بعدالة ولافسق يكتب تحت اسمه مستور قال ابو حنيفة اقبل في تزكية الدير المرأة والعبد والمحدود في القذف اذا كانوا عدو لا ولا اقبل في تزكية العلائية إلا من اقبل شهادته لان تزكية السر من باب الاخبار والحجر به امر ديني وقول هؤلاء في الامور الدينية مقبول اذا كانوا عدولاالا ترى انه يقبل روايتهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجب الصوم بقولهم رأينا الهلال وتزكية العلانية نظير الشهادة وعلى هذا تزكية الوالد ولده في السر جائزة لا نهامن باب الاخبار ذكره في النهاية وعزاه الذخيرة (فَوْ لَهُ وَالا قرار أنْ يَتْرَالْبَالْغُ الْعَاقَلُ

(واین زنی) لاحتال انه فی دار الحرب (وعن زني) لاحمال انهامن تعل له او له نها شية يعرفها الشهود (وميزني) لاحمال ان بكون متقادما وكل ذاك يسقط الحد فيستقصى احتيالا للدرة (فاذا بينوا دُهِ) كله ﴿ وَقَالُوا رَأْنَاهُ وطائبًا) نذكره (في فرجها) بحيث لمسار فيه (كالميل في المكملة) بضمنين اوالفلم فىالمعبرة (وســأ ل الفاضي عنم) أي عن حالهم (فعداو اف المرو العلالية) فلا يكنني بظاهر المدالة هنا الفاقا مخلاف سأر الحقوق كما في الهيدايه (حكم بشهادتهم) وجوبا لتوجه الحكم عليه وترك الثمادة أولى مالم تنهتك فالشمادة اولى كما فيالنهر (والاقرار أن يقر البالغ الماقل) لأن قول الصبي والمجنون غير معتبر

(علىنفسه بالزناءاربع مرات في اربعة مجالس من مجالس المقر) لأن الاقرار قائم 4 فعتبر انحاد محلسه دون الفاضي قال في البنابيع و قال بعضهم بعثبر مجلس الفاضي والاول اصح (كلا اقر) مرة (رده القاضي) وزجره عن اقراره واظهر كراهته لذلك وامربحيته عنه و زده عیث لاراه فان عاديانيا فعل مه كذلك فان عاد الله فعل به كذبك (فاذاتم افرار ماربع مرات) على مابينا (سأله الامام عن الرياه ماهو وكيف هو وان زنی وین زنی) کا في الشهود للاحفالات المارة قال في المداية ولم ذكر السؤال عن الزمان وذكره ف الشهادة لأن تقادم السهد عنم الشهادة دون الاقرالا وقبل لوسأله جاز لجواز انه زنی فی صباء اه (فادًا بين ذلك) كله (ازمه الحد) لمّام الحيد (فان كان الزاني محصنا رجه) ای امر الامام ترجمه (بالحسارة حتى عبوت) كا فسله مل الله عليه وسلم

على نفسه بالزناه اربع مرات في اربعة مجالس في مجالس المفركا اقر رده الفاضي) بعنى انه لايوأخذه باقراره حتى يقر اربع مرات في مجالس مختلفة كما اقر رد. حتى يتوارا منه وينبغي للقاضي ان يزجره علىالاقرار ويظهرله كراهة ذلك ويأمربتنحيه عنه فان عاد ثانيا فعل به كذفك فان عاد ثالثا فعل به كذلك فان اقرار اربع مرات في مجلس واحد فهو عنزلة اقرار واحد وان افر بالزناء ثم رجع صمح رجوعه وكذا في السرقة وشرب الخر الا أن في السرقة يضيح رجوعه في حق الفطم ولايصيح في حق المال ولايصح رجوهه عن الاقرار بالقذف والقصاص لانهما من حفوق المباد ولو شهد عليه اربَّمة بالزُّناء وهو ينكر ثم اقر بطلت شهادتم ينفس الاقرارويؤخذفيه محكم الاقراروقال مجد مالم يقراربع مراتلا تبطل الشمادة فاذا اقراربعا بطلت إجماعا وبؤخذ بمكم الاقرار حتى لورجع صهرجوعه ولواقر انه زنى بامرأة لجعدت لاحد عليه عند ابي حنيفة وعندهما يحد لما يروى ان رجلاً اقرآنه زني بامرأة فبعث النبي صلىالله عليه وسلم اليها فجعدت فحد الرجل وهو مجمول عند ابي حنيفة انه حده حد الفذف للمرأة ولانى حنبفة ان الفعل لاينصور بدون محله والزناءلاينصور بدون المرأة وانكارها جدانني المحلبة في حقهافاقتنسي النني من الرجل ضرورة فعارس النني الاقرار فسقط الحدولانا صدقناهاحين جعدت وحكمنا ببطلان قوله في سقوط الحد عنهاوان الفعل الذي و حدمته لم يوجدهم او هو فعل و احد فاذا إطل أن يكون زناه في حقها كان ذلك شبة في سقوط الحد عنه وان كانت المرأة التي افر بالزياء مهاغائبة فالفياس الابحد لجواز ان تحضر فينبعد فندعى حد القذف اوتدعى نكاحافتطاب المهر وفى حدمابطال حقها والاستحسان ان يحدلحديث ماعرائه حد مع فيبة المرأة فان جاءت المرأة بعدما اقيم عليه الحد فادعت التزويج وطلبت المهرلم يكن لهامهر لا نا قد حكمنابان هذا الفعل زنا. وفي ايجاب المهر جمَّع بين الحدوالمهر وذلك لايجوز عندنا (قُولُه فاذاتم افراره اربع مرات سأله القاضي عن الزناء ماهو وكيف هوو اين زنى و عن زنى) و أم يذكر الشيخ متى زنى لان تفادم الزمان لا عنم من قبول الافرار (قو له فان كان الزانى محصناً رجمه بالحجارة حتى بموت) الحسن من اجتمع فيه شرائط الاحصان و هي سبعة البلوغ والعثلوالاسلام والحرية والنكاح التفيح والدخول بها وهماعل صفة الاحصان والمتبر في الدخول الا يلاج في النبل على وجه يوجب النسل ولا يشترط فيه الا زال ولااعتبار بالوطئ في الدر وعن ابي يوسف أن الاسلام والدخول بما وهماعلىصفة الاحصان اليس بشرط لنا قوله عليه السلام ، من اشرك الله فليس تحصن ، واما الدخون ما وهما على صفة الاحصال فهو شرط عندهما وقال ابوبوسف ليس بشرط حتى ان هندَ. اذا حسل الوطئ قبل الحرية ثم اعتقا صارا محصنين بالوطئ المنقدم وكذا المسلم اذا وطي الكافرة صاربها محصناعنده والماالوطئ في النكاح الفاسد فلايكون. عصـناكالزنا. ولو تزوج امة فدخل بها ثم اعتقها مولاها قالم يدخل بها بعد العتق

لایکون محصنا وکذا اذا دخل برا و هی صغیرة ثم ادرکت نلم پدخل برا بعد الادراك لایکون محصنا « وقوله « حتی ءوت » یعنی اذا بق المرجوم گذاک اما اذا هرب بعدما اخذوا في رجه ان كا ن ثبت الزناء باقر ار. لا يتبع وكان ذلك رجوها منه فيحلى سبيله وان كا ن بالبينة اتبع ولا غلى سبيله لا نه بعد الشهادة لابصيم انكار. (قو له غرجه الى ارض فضاء) لآنه امكن برجمه وكبلا بصيب، بعضهم بعضاً ولهذا قالوا انهم يصفون كصغوف السلاة اذا ارادوا رجه وكما رجم قوم تعوا وبقدم آخرون ورجموا ولا يحفرله ولا تربط ولكنه يقوم قائما وننتصب فناس واما الرأة فان شاء الامام حفرلها لان النبي صلى الله عليه وسلم حفر الفامدية لان الحفر استرابها مخافة ان تنكشف وان شاء لم محفرلها لانه يتوقع منها الرجوع بالهرب (قول بالمدى الثمود برجمه مُم الامام ثم الناس) يعنى أذا ثبت الزناء بالبينة بدئ بهم امتحانا لهم فريما اسعنظموا الفتل فرجموا عن الشهادة * وقوله • ثم الامام ، استفاهارا في حقه فرعا برى في الشهادة مايوجب درى الحد (قوله فان امتنع الثمود من الابتداء سقط الحد) ولم يجب عليم حد الغذف لعدم التصريح بالغذف وكذا اذا امتنع بمشهم سقط ايشا وكذا اذا غابوا اومانوا اومات بعضهم اوغاب بعضهم اوعىاوخرس اوجن اوارتد اوقذف فضرب الحد بطل الحد عن المشهود عليه عندهما لان بدايتم شرط وقال ابو يوسف اذا امتنعوا اوغابوا رجم الامام ثم الناس و كذا اذا عوا اوجنوا اورندوا فهذاكله اذأ امتنعوا من غير عذر اما اذا كانوا مرضى اومقطوع الايدى فعلى الامام ال برى ثم يأمرالناس بالرمى و ان شهد اربعة على ابهم بالزنا. وجب عليم ان ببدؤا بالرجم وكذا الاخوة وذوالرحم ويستحب ان لاشمدو له مقتلا وكذا ذوالرحم المحرم والماابن الم فلا بأس ان يتعمد قتله لان رجمه لم يكمل فاشبه الاجنبي وقد قالوا ان الابن اذا شهد على أبيه بالزناء لم يحرم الميراث مِذه الثمادة لان الميراث مجب بالموت والثمادة انما وقت على الزناء وذاك غيرالوت وكذا اذا شرد عليه بالقساس نفتل لم يحرم البراث بده العلة (فولد وان كان الزاني مقرا اندأ الامام ثم الناس) لان الذي عليه السلام رمى الغامدية بحصاة مثل الحصة وقال و ارمواو انفوا الوجه وكانت اعترفت بالزاه فان كانت المرأة حاملا لم ترجم حتى أنضهم ويفطم الولد لان رجمها يتلف الولد ذلك غير مستحق فان ادعت انها حبل واشكل امرها نظر الها النساءفان قان انها حبل تربس بها المدة التي ذكرنا فيما تقدم واذا شهدوا على امرأة بالزنا. وقالت انا بكر اورتناه نظر اليما النساء فان قان هي كذاك لم تحد لانه بان كذيم ولا عدالشهود ابضًا لانالو اوجبناه علمم اوجبتاه يقول النساء والحدودلا تجب يقول النساءوان كان الزاني مريضًا وقد وجب عليه الرج رجم ولانتظر برء، لانه لافائدة في انتظار ملان الرجم ملكه صحاكات اومربضاوانكان حده الجلدانظرحييرا لانه اذاكان مربضالحفه الضرر بالضرب اكثر من المستعق عليه وكذا اذا كان المدشددا اوالبرد شدد!

الصلاة وكأارجم صفتضوا وتقدم آخرولا محفرارجل ولاربط واما الرأة فان شاء الامام حفر لها لانه استر مخافة التكشف وان شاء اقامها من غير حفر كالرجل لانه تنوقع منها الرجوع بالهرب كا في الجوهره (مندى النمود رجه) انكان برته بالبينة امتمانا لهم لأن الشاهد قد بماسر على الاداء ثم يستمثلم المساشرة فيرجع فكان في بدائمه احتيال المدره (ثم الامام) أن حضر تعظيماله وحضوره ليس بلازم كا في الايضاح (ثم الناس) الذين عاينوا اداء الشهادة أو أذن لهم القاضي بالرجع وعن محدلا بسعام ان رجوه اذا لم بعاشوا اداء الثمادة قيستاني (فان امتنع الشهود من الابتداء) رجه (سقط الحد) لائه دلالة الرجوع وكنذا اذا غابوا اوماتوا في ظاهر الرواية لفوات الشرط مدابه (وان کان) الذی ارند رجمه (مقرا) على نفسه (التدأ الامام ثم الناس)قال في الدرو مقتضاء اله لو امتنع لم محل الأوم رجه وان امرهم لغوت

شرطه فتم لكن سجى أنه أوقال قاض عدل قضيت على هذا بالرجم و سمك رجمه و أن لم تما من الحجمة ان (انتظر)

(وينسل) المرجوم (ويكفن ويسلى هليه.) لانه قتل بحق فلا يسقط الفسل كالمفتول تساصا وضيح انه صلى الله تعالى هليه وسلم صلى على الفامدية ﴿ ١٩٥ ﴾ كما في الدر (و ان لم يكن) الزانى (بحصنا وكان حرا فحده

مائة جلدة) لقوله تعالى الزائية والزائ فالجلدوا كل واحمد منهما مائة جلدة كه الا أنه الله في حق المحصن فبق في حق غير معمولا 4 هدا 4 (يأمر الامام بضربه بسوطلا ممرة له) اى لاعقد في طرفه كافي العمام (ضربامتوسط) بين البرح وغير المؤلم لافضاء الاول الى الهلاك وخلو الثاني عن المفصود وهو الانزمار و (تنزع عنه نياله) دوق الازار استر عورته (ويغرق الضرب على اعضاله)لان الجم في مضو واحد قد ينضى الى الناف (الا رأسه) لانه بجع الحواس (ووجهه) لانه مجم المحاسق فلايشوه (وفرجه) لائه مقتل قال في الهداية ويضرب في الحدود كلها قائمًا غير ممدود لأنَّ مبنى اقامة الحد على التشهير والقيام ابلغ فيسه ثم قوله غير عدود نقد قبل المد ان ياق على الارش وعد كا غمل في زمانها وقبل ان عد السوط فرفسه النسارب فوق رأسه وقيل ال عدوبعد الضرب

انتظر زوال ذلك ولايقام الحد على النفساء حتى تتعالى من نفاسها لان النفاس مرض وروى اىالفامدية لما اقرت بالزناءوهى مامل قال لها النبي صلى الله عليه و سلم • اذهبي حتى تضمي ، فلما وضحت اثنه بالولد في خرقة نفالت هو هذا قد ولدته نفال ، ادْهبي فارضيه حتى تقطميه، فلا تقطمته انت به و في بده كسرة من خبر فقالت هو هذا قد نطمته وقد أكل الطعام فدفع الصبي ال رجل من المسلمين ثم امريها فحفر لها الى مندرها و امرالناس رجها فاقبل خالد بن الوليد بحبر فرى به رأسها فانتضيم الدم على وجه خالد فشتمها فقال عليه السلام و مهلايا خااد فوالذي نفسي بيده لقد تابت توبة لومًا بها صاحب مكس لففرله ، ثم امريافصل علماودفنت وفي رواية صلى علماالني عليه السلام نقاله عمر انسلي علما وقد زنت فقال ، لقد نابت توبة لوقعمت بين سبعين من اهل الدينة لوسمتم وهل وجدت توبة انضل من ان جادت بنفسهالله تعالى ، ولو شهد الشهود على رجل بالزناء الموجب الرجم نقتله انسان خطأ اوعدا قبل ان تقضى الامام عليه ذلك وجب في العمد القصاص ووجب في الخطأ الدية وان كان الامام قدقضي برجمه فقتله انسان اوقطع بده او نفأ عينه فلاضمان عليه لا نه قد ابيح دمه (قُول له و بنسل و بكنهن و إسل عليه) لا نه قتل محق فلايسفط النسل كالمقتول قصاصا وقد صلى النبي عليه السلام على الفامدية وقال في ماعز ولقديّاب توبة لوقعت على امة اوسمهم ولقد رأيته ينغس في المار الجنة ، ولابأس لاناس في حالة الرجم ان يتعدو المقتله لان المقصود قتله فا كان اسرع كان اولى (قوله والله بكن محسناوكان حرا فحده مائة جلدة يأمرالامام بضربه بسدوط لا مرقه) اى لاشوك ولاعقد ولا شمار يخ (قول مشربا متوسطا) اي بين المرح وغير الؤلم لان المبرح ملك وغير الؤلم لا محمل به الزجر (فوله وينزع عنه ثبابه) يمنى ماخلا الازار لان الثباب تمنع وصول الالم البه قال القائمالي ﴿ ولا تأخذ كم بهما رأنة في دين الله كال القائمالي ﴿ وَلَا وَبِعْرِقَ الضرب على اعضائه) لأن الجم في عضو واحد ملكه والجلدزاجر لامهاك ولا نه بجب أن يوصل الالم الى كل الاعتباء كما وصل الها الذة (قو لد الارأسية ووجهه و فرجه) لقوله عليه السلام الجلاد ، اتن الوجه والرأس والمذاكير ، ولان الفرج مغتل والرأس بخم الحواسفر عا عنل بالضرب سمعه اوبصره اوشعه اوذوقه وبجتنب الصدر والبطن ابضا لانه مفتل وقال ابو بوسف بضرب الرأس سوطا واحدا لان فيه شيطانا ولان سوطا واحدا لامخاف منه التلف ويضرب الرجل في الحدود كلها قائما غيرعدود ولايلق على وجهه علىالارض ولايشدنداه واماالرأة فقد قاعدة لانه استراها فناف ثيا ماهليو تربط الثياب و دولي لف ثبام ا عليها امرأ أو يوالي بين الضرب ولايجوز أن يغرقه في كل يوم سوطا او سوطين لا نه لايحصل به الايلام واوجلد. في يوم خسين متوالية ومثلها في البوم الثاني اجزأه على الاصمو لايقام الحدق المجد

(وان كان عبدا جلده خسين) جلدة (كذك) اى كامرق جلد الحر لان الرق منصف فنممة ومنقس فعوية (فان رجع المقر عن اقراره قبل اقامة الحد عليه او في وسطه قبل رجوعه وخلي سبيله) لان الرجوع خبر محمّل الصدق كالافرار وليس احد يكذبه فحقق الشبرة في الاقرار بخلاف مافيه حق العبد كالقصاص وحدالقذف لوجود من يكذبه ولا حكذت خالص حق الشبرع هدايه (ويستعب للإمام ان ﴿ ١٩٦ ﴾ يلقن المقر الرجوع) عن اقراره (ومقول له لعلك لمست

عندنا لا ته لابؤ من ال يفصل من المجلود عاسة (قول فان كان عبدا جلده خسين كذلك) اى على الصفة التي جلد عليها الحر من نزع ثبابه والقاءوجهه ورأسه و فرجه (قُولُهُ فَانْدَرَجُمُ المَرْ مَن المُرَارِهُ قَبَلَ اقَامَةُ الْحُدُمُلِيةُ اوْفَى وَسَطَّهُ قَبْلُ رَجُوعُهُ وَخَلَى سبيله) تخلاف مافيه حق العبد وهو القصاص والقذف نانه لايقبل رجوعه فيهما (قول و بشقب للامامان بلقن المقرارجوع ويقول له لعك لست اوقبلت) اولعك وطننها لشبهة اويقول له أبك خبلي أيك جنون ولوشود عليه اربعة فاقر ذلك ثم رجع عن افرار. قبل منه وسفط الحد لانه لاحظ الشهادة مع الاقرار (قو له والرَّجل والمرأة فيذك سواء) يسى في صفة الحدوقبول الرجوع (قُولِ غيران المرأة لاينزع عنهامن ثبابهاالاالفرو والحشو) لان في تجريدها كشف مورتهاو تضرب جالسه لا نه استراها (قوله وان حفراها في الرجم جاز) لان النبي عليه السلام حفر الفامدية الى ثديها والحفرلمااحسن لآنه استرلما ومحفرلما الىالصدر ولامحفر الرجللان النبي عليه السلام لم يحفر لماعز (قُو له و لايمتم المولى الحد على عبده الاباذن الامام) لقوله عليه السلام • اربعة الى الولاة الجمة و الني و الحدود و الصدقات ، و لان المولى لا يلى ذلك على نفسه فلايليه على عبده و اما التعزير فله أن يقيم على عبده لا نه حق العبد (قو لد و اذا رجع احدالشهود بمدالحكم قبلالرجم ضربوا الحدوسفط الرجم عنااشهود عليه هذا قولهما) وقال محمد محد الراجع وحده لان الشهادة قد صحت محكم الحاكم ونأكدت بالقضاء فلاينه هخ الا في حق الراجع والهما ان الامضاء من الفضاء فصاركما اذا رجم واحد قبل الفضاء ولمهذا يسقط الحق عن المثمور عليه ولورجم احدهم قبل الحكم حدوا جيما فكذا هذا وانما يسقط الحد من المثمود عليه في قولهم جيما لان الشهادة لم تكمل في حقه فسقطت ولو رجع احد الشهود قبل الحكم ما حدوا جميعًا عندنا وقال زفر محد الراجع وحده لانه لايصدق على غيره قلنا كلامهم قدف في الاصل وانما بصير شهادة للاتصل القضاء فاذا لم خصل به الفضاء بتي قذفا فحمدون واما اذاكان جلدا فرجع احدهم ضليه الحد خاصة اجماعاو لاضمان على الراجع في اثر السياط عند ابى حنيفة وكذا.اذا مات من الجلد وعندهم يضمن قال في المنظومة لابي حنيفة والجلد أن بجرح فقال واحد • كذبت لايضين هذا الشاهد

صورته اربعة شهدوا على غير محصن فجلده الفاضي فجرحه الحبلد ثم رجع احدهم

لمسهااو قبلتهاه قال في الاصل وينبغي أن يقول له الامام لعلك تزوجتها اووطائها بشبهة وهذا قريب من الاول هداله (والرجل والمرأة في ذلك سواه) لأن النصوس تشملهما (غيران المرأة لا تزع عنما ثبابها) تحوزا من كشف المورة لائها عورة (الا الغرو والحشو) لانهما عنصال وصول الالم الى المضروب والسيز عاصل بدونهما وتضرب الحبد جالسة لانه استراما (وان حفرلها في الرجيم جاز) وهو احسن لانه استرلها وأن تركه لابضر لانها مستورة شيابها كافي الهدايه (ولايقيم المولى الحد على عبده الاباذن الامام) لأن الحد حق الله نمالي لأن المفصد منها اخلاء العالم عن الفساد

اوقبلت) لفوله صلى الله

تمالى هليه و سلم لماعن • لعلك

ولهذا لابسقط باسقاط العبد فيستوفيه من هونائب عن الشرع وهوالامام اونائبه كما في الهدايه (لايضمن) (واذا رجع احد الشهود بعد الحكم قبل الرجم ضربوا) اى الشهود كلهم الراجع والباق (الحد) اى حدالقذف لعيرورتهم قذفه بنقصان العدد قبل اقامة الحدكما قبل الحكم (وسقط الرجم) عن المحكوم عليه لنقصان العدد قبل اقامة الحد وهذا قول اي حنيفة واي يوسف وقال مجدد بحد الراجم فقط وحل قولهما احمد الائمة تعميم

(فانرجع) احدهم (بعدالرجم حدالراجعوحده) لان الثمادة تأكدت باقامة الحدو الراجع صار قادفا في الحما لبالثمادة ااساحة (و ضمن ربع الدية) لان ربع ﴿ ١٩٧ ﴾ النفس تلف بشهادته (و ان نفس عددالشهود عن اربعة حدوا)

لانهم قذنه (و) شرط الاحصان أن يكون حرا بالفسا فاقلا مسلما قد تزوج امرأة نكاما صحا ودخل مها وهما) ای الزوجان (على صفة الاحسال) قال في الهداية فالمفل والبلوغ شرط لاهايسة العقوبة اذلاخطاب دومهما وماورائها يشترط لتكامل الجناية واسطة تكامل النبر اذكفران النعمة تنلفظ عند تكثرها وهذه الاشياء من جلائلالانم وقد شرع الرج بالزناءعند المجماعها فينباط به ثم قال والمعتبر ق الدخول أيلاج في القبل على وجه بوجب الفسل وشرط صيفة الاحصان فهما عند الدخول حتى لودخل بالنكوحة الكافرة او المملوكة او المجنونة او الصبية لايكون محسناوكذا اذا كان الزوج موصوفا باحدى هذه الصفات وهي حرة مسلمة عاءلة باخسة وتمامه فيها (ولانجم في المحسن بين الجلد والرجم) لان الجلد يعرى عن القسود مم الرجم ادُ هو في المقوبة اقصاها

لايضمن الراجع أرش الجراحة وكذا ان مات من الجلد لاضمان عليه عند إبي حنيفة وقال ابو بوسف و محد يضين الراجع (قوله فان رجع بعدالرجم جلدالراجع وحده وضين ربع الدية) وقال زفر لا بحد الراجع لانه صار قادْفاله في ما ل الحياة ومن قذف حبا ثم مات المقذوف سقط الحد عن الفاذف لانه لابورث وانا أن الراجع صار قاذنا عند رجوعه بالشهادة السابقة ولمبصر قاذفا في الحال ومن فذف مينا وجب عليه الحد وانما ضمن ربعالدية لاثالمفذوف تلف بشهادته وشوادة غيره وقدبق من ثبت بشهادته ثلاثة ارباعالحق ولوكان الشهود خسة اواكثر فرجع واحد منهم البضن شيئا لانه بق من يقطع جميع الحق بشهادتم وان رجع اثنان وهم خسة ضمن الراجعان ربع الدية لما بينا أنه بتي من ثبت بهم ثلاثة أرباع الحن وأذا شرد أربعة فزكوا فرجم فأذاهم عبيد غالدية على المزكين عند ابي حنيفة معناه ادًا رجموا عن النزكية بأن قالوا علمنا انهم . هبید و مع ذُلك زكيناهم وقال ابو پوسف و مجدالدیة فی بیت المال و لاشی على المزكین لانهم اثنوا علىالشهود خيرا ولكنهم يعزرون عندهما ولابي حنيفة ان الشهادة انما تصير جمة وعاملة بالنزكية فيضاف الحكم اليها والحلاف فما اذا قالوا علنا انهم عسد وزكيناهم اما اذا ثبتوا علىالتزكية وزعوا انهم احرار فلاضماف عايهم ولاعلىالشهود بل على بيتالمال اجماعا واوقال المزكر اخطأت في النزكية لابضمن اجماعا كذا في المدنى وانما الخلاف اذا قال علت انهم عبيد وتعمدت ذبك (قوله وان نقس عدد الشهود عن الاربعة حدوا) لانهم قذُّفه (قول واحسان الرجم ان يكون حرا بالفا عاقلا مسل قد تزوج امرأة نكاما صحصا ودخل ما وهمما على صفة الاحصال) فان كانت المنكوحة امة اوصفيرة او مجنونة اوكتابة وقد دخل ما لايكون محصنا وكذا لودخل بالامذثم اعنقت اواسلت الكتابية ولم وجدبعد ذلك وطء حتى زنى فانه لايكون محصنا وقيد باحصان الرجم احترازا عن احصان المفذوف فانه هناك عبارة عن اجتماع خس شرائط لاغير وهو البلوغ والعفل والاسلام والحرية والعنة من ضاازناه وينقص من احصال الرجم بشيئين انسكاح والدخول ﴿ مُسَلَّةً ﴾ الشهادة على الاحصال ثمنت بشهادة رجل وامرأتين وبالشهادة علىالشهادة كالشهادة على الاموال وقال زفر لاتبت بشهادة النساء لانها شهادة ثبت ما الفتل قلنا الفتل يْبَتْ بَالْزُنَّاءُ وَامَا الاحصانُ فَاتَّمَا هُو صَبِّبَ فِيهِ فَلُمُو جَبِّ اعْتِبَارَ الذَّكُورِيةُ فَيه كَاوَ جَب في الزياء لوجب اعتبار العدد الذي ثابت ١٤ زياء وهذا لم قل ١ احد ولان الاحصان هوالنكاح والباوغ والعفل والاسلام والدخول وكل وأحد من هذه الاشياء يثبت بشمادة النساء مع الرجال عند الانفراد فكذا عندالا جناع (قو لد ولا يحم ف الحصن بين الجلد والرجم ولا بجمع في البحكر بين الجلد والنني الا أن يرى الامام في ذلك

وزجره لايْمصل بعد هلاكه (ولايجمع فىالبكر بينالجلد والنق) لانه زيادة علىالنس والحديث منسوخ كشطره وهو قوله عليمالصلاة والسلام ه النيب بالنيب جلد مائة ورجم بالجارة ، كافى الهدايه (الا ان يرى الامام ذلك

مصلحة فيثريه على قدر مايراه) من المصلحة وذلك تعزير وسياسة لانه قديفيد في بعض الاحوال فيكون الراى فيه للامام وعليه بحملانني المروى من بعض العماية رضي الله عنم هدايه (واذا زني المريش وحده) الواجب عليه (الرجم رجم) لان الاتلاف مستَّمق فلا عتنع بسب المرض (وان كان حده الجلد لم مجلد حتى يبر أ تحرزا عن التلف (وادا زنت الحامل) ووجب عدياالحد (لمتحدحتي تضع حلها (تحرزا عن اهلاك الولد لانه نفس محتر مة (فان كان حدها الجلد فتي تتعالى) أي ترتفع وتخرج (منتفاسما) لانه نوع مرض فيؤخر الى ﴿ ١٩٨ ﴾ البرة (وان كان حدها الرجم رجمت)

بمجردوضع الحللان الناخير المحلمة فيهزر به على مقدار مابراه) من ذاك وان رأى الامام ذاك فعله على علريق النهزير لاعلى ماريق الحد وقال الشافعي بجمع بينهما على طريق الحد لدا قوله تعالى ﴿ الزائية والزاني فاجلدواكل واحد منهما مائة جادة ﴾ وهذا بيان لجميع الحد فلا زاد عليه فلوكان التغريب معه حدا لكانت الغاية بعض الحد ولان الحدود معاومة المقادير وايس انني مقدار في مسافة البادان (فو له فان زني الريش و حدم الرجم رجم) لان الاتلاف مسقى عليه فلامنى للامتناع بيسبب المرض (فولد و أن كان حده الجلد لم بجلد حتى ببرأ)كل لايفتضى الهلاك وهو غبر مستحق عليه ولهذا اذا كان الحر شديدا اوالدد شديدا انتظره زوال ذلك (قو له واذا زنت الحامل لم تحد حتى تنسم حلها)كي لايؤدي الي هلاك الولد وهو نفس محرَّجة (فولد وان كان حدهــا الجلد فحي تتملا من نفاسها) وفي بمض اللَّمَ خُمْ تَنعــالي وهو سهو والصواب تنعلا اى يرتفع بريديه يخرج منه لان النفائس نوع مرش ونجاد الحائض ف مال الحين لان الحيض ايس عرض (فولد و ان كان حدها الرجم رجمت فىالنفاس) لان التأخير انماكان لاجلاالولد وقد الغصال وعن ابى حنيفة نؤخر الى أن يستغني ولدها هنها أذا لم يكن أحد يقوم بتربية ثم الحبلي تحبس الى أن تلد اذاكان الزناء كاشا بالبينةكي لانهرب بخلاف الاقرار لان الرجوع عنه مقبول فلا بغيدالمبس (قولد واذا شردوا الشرود بحد منفادم لم عنمهم عن اقامته بعدهم عن الامام لم تقبل شهادتهم الاق حدالقذف خاصة) بعني اذا شهدوا بسرقة ارتبرب خر اوزناء بعد حين لم يؤخذ به ويضمن في المرقة المال واما حدالفذف والتصاص نانه لاببلل بالنقادم لانهما من حقوق العباد وحقوق العبساد لاتبطل بالنقادم والوثمت هذا كله بالاقرار فائه يصيح ولابطل بالتفادم الا في شرب الحمر فان وجود الرايحة من شرطه عندهما وقال مجمد ليس من شرطه في البينة والانرار جيما وأن حاؤا له من مكان بعيد تذهب الرابحة في مثل ذاك الوقت يقبل بالانفاق • و قوله ما يقبل شهاد تهم، وهل محدون حدالفذف قال ابوالحسن الكرخي الغااهر أنه لاحد عليهم لان الثمادة كاملةالعدد وأنما سقطالحد عن المثمود عليه بالشبهة فلابكون ذلك سببا في انجاب الحد على الشهود ثم النفادم كما يمنع قبول الشهادة في الابتداء فكذلك عنم الاقامة بعد

لاجل الولد وقد انفصال و عن ابي حنيفة انها أؤخر ال أن يستغني الولد عنما أذأ لمبكن أحديقوم بتربيته لان ق الناخير صيانة الولد من الشياع كما في الهداله (و أذا شهد الشهود العد متقادم لم يقطعهم عن اقامته بعدهم عن الامام) اومرضهم اوخوف طريقهم (لم تقبل شراد ترم) المعمدة لان التأخير ان كان لاختيار البير فالاقدام على الاداء بعد ذلك لضعيفة هجشه اولعبداوة حركشه فيتم فها وان كان لغير السير يصير فاسمقا أثما فتيقنا بالمانم (الا في حد الفذف خاصة) اى فتقيل لان فيه حقالعب لمافيه من دفع العار عنه و الثقادم خير مانع فيحقوق العباد ولان الدعوى فيه شرط فعمل كأخيرهم على انعدام الدعوى فلا بوجب تفسيقهم قال

فالهداية واختلفوا في حد التقيادم واشيار في الجامع الصيغير الى سيتة اشهر فانه قال (القشاء) بعد حين وهكذا اشار اللحاوي وابي حنيفة لم يقدر فيذاك ونوشه الى رأى الفاضي في كل مصر وعن مجد أنه قدره بشهر لان مادونه عاجل وهو رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف وهو الاصم اه وفي ناضيخان والشهر وما فوقه متقادم فيمنع قبول الشهادة وعليه الاعتماد اه

(ر من وطي اجنبية فيادون الفرج) كنفشد و تبطين (عزر) لانهمنكر ليسفه شيء مقدر وشمل قوله فيما دوثاافرج الدبر وهو قول الامام لانه ليس بزناء كا يأتي قرسا (ولاحمد على من وطئ خارية ولده) (اوولدولده) وان سنل ولوولده حيا فتم (وان قال علت انها على حرام) لان الشهة حكمية لانها نشأت من دليل و هو قوله مليالله عليه وسلم ه انت ومالك لايبك ، والابوة قاعمة في حق الجيد هدامه (واذا وطي عارية اليه او امه)و ان عليا (او زوجته أووطئ العبد حاربة مولاه وقال علت انها على حرام حد) لعدم الشية (وأن قال مُلنت الما تحللي لم عد) لان بين هؤلاء المساطا فالانتفاع فظنه في الاستنساع منكان شبهة اشتياه وكذا أذا قالت الجارية تلننت اله محللي والغمل لم مدعالمسل لان النمل واحدكافي الجوهره

القضاء وقال زفر لاعنع وفائمته اذا هرب بعد ماضرب بعضالحد ثم اخذ بعد مامقادم الزمان فانه لايقادم عليه الحد لاق الامضاء من القضاء في باب الحدود وعند زفر سنام عليه الحد (قوله ومن وطي اجنبية فيا دون الغرج منر) لانه الى منكرا (قوله ولاحد على من وطي مارية ولده اوولد ولده وان قال علت انها حرام)لان الشمة فيه حكمية وهي نشأت على دليل قال عليه السلام • انتوماك لا يك و اعلم ال الشمة نومان فالهل وتسمى شبية حكمية وشبية فالغعل وتسمى شبة أشتباه فالشبهة فيالحل فيسنة موانسم جارية ابنه والمطلقة بإبنا بالكنايات والمبيعة في حق البايع قبلالنسليم والجمهورة في حقالزوج قبلالقبض والجارية المشمركة بينه وبين خيره والمرهونة في حقالمرتهن في رواية كتاب الرهن فني هذهالمواشع لابجب الحد وان قال هملت ائها على حرام وبجب المهر ويثبت النسب اذا ادماء وبشترط تصديق المالك اذاكان الدى جدا مع وجود الاب ولايجب الحد على قاذف هؤلاء واما الشبهة فىالنعل فني عمانية موآضع جارية ابه وامه وزوجته والمطلغة ثلاثا وهي ف العدة لوكان بالطلاق على مال في العدة و أمالواد اذا اجتفها المولى و هي في العدة و جارية المولى فيحقالمبد والجارية المرهونة في حقالرتهن في رواية كشاب الحدود وهو الاصبح كذا فيالهداية والمستمير للرهن فيهذا يمزلة المرئين فني هذه المواضع لاحد عليه اذا قال ظننت انها تعللي وانقال علمت انهاعلى حرام حدثم فيكل موضع كانت الشبهة فالفعل لا يُثبت نسب الولد منه وان ادعاه وفكل موضع كانت الشبهة في الحل يتبت النسب منه اذا ادعاء ومن طلق زوجته ثلاثا ثم وطئها في العدة وقال علمت أنها على حرام حدازوال الملك في الحل من كل وجه فتكون الشبهة منتفية وأن قال ظنت انها تحلل لم محد لاق الغلن في موضعه اذا اثر الملك قائم في حق النسب والحبس والنفقة وامآلولد اذا اهتفها بولاها والمختلمة والمطلقة على مال عنزلة المطلقة ثلاثا لتبوت الحرمة بالاجماع وقبام بعض الآثار في العدة و ان قال انت خلية او ربة و أمرك بدك فاختارت نفسها ثم وطثها فيالمدة وقال علمت انها حرام على لمبحد واما الجارية العاربة والمستعارة العندمة والوديعة فبجب الحد فيهن مطلفا ومن وطئ جارية ابته اوجارية مكاتبه اووطئ امرأته فىالنكاح الفاسد مرارا فعليه مهر واحد لانه شبهة ملك وان وطئ الابن جارية ابيه اوجارية انه مرازا وقد ادعى الشبهة فعليه لسكل وطئ مهر لان وطئه في المثالفير وان كانت الجارية بين شريكين فوطئها احدهما مرارا فعليه لسكل وطلى فعسف مهركذا فيالواقعات (قوله واذا وطلى جارية ابيه او امه او زوجته او وطي العبد جارية مولاه فان قال علمت انهاعلى حرام حد) لانه لاشبهة لهما في الموطوءة (قو له وان قال ظانت آنها تحل لى فلاحد عليه ولا على قاذفه الضا) لان ظنه استند الى ظاهر لان له تسطا في مال الوله و زوجته اوكذا العبد في مال مولاه يأكل منه عند حاجته فجاز أن يشنبه عليه الاستتاع فكان شهة

(ومن وطئ جارية اخيه اوعمه وقال ظننت انها حلال حد) لانه لا انبساط في المال فيما بينهما وكذا سائر المحارم سوى الولاد لما بيناهدايه (ومن زفت اليه غير امر أنه وقالت النساء انها زوجتك فوطهافالاحد عليه) لانه اعتمد دليلا وهو الاخبار في موضع الاشتباء اذ الانسان لا يميز بين امرأ ته و بين غيرها في اول الوهلة فصار كالمفرور (و عليه الهر) لما تقرران الوطئ في دار الاسلام لا يخلو عن عقر او عقر وقد سقط الحد ﴿ ٢٠٠ ﴾ بالشبة فيجب المهر (ومن وجد

اشتماه الا أنه زنى حقيقة فلا محد قاذفه وكذا أذا قالت الجارية ظننت أنه محل لي والفحل لم يدع الحل لان الفمل واحد فايهما قال ظننتِ آنها تحل لى درى عنهماالحد حتى يقر جيما انهما قد علما ان ذلك حرام عليهما قال في الواقعات رجل زبي بجارية اسد اوامداوجده اوجدته وقال ظننت الها تحللي وقالت الجارية اله خرام درى الحد عنهما اجاعا ولوكان على العكس بأن قالت الامة ظننت أنه حلال وقال هـ وعلمت الدحرام درئ الحد ايضا عنهما عندان موسف وعجد وعند الى حنيفة بجب عليه الحد ودرئ عنها . وقوله « وأن قال ظننت أنها تحل لى لم يحد » ولا يثبت النسب اذا ادعى أنه أنه من هذا الوطئ فإن ملك الصبي عتق عليه وأن ملك أمه لم تصر ام ولد له وكان له بيمها وان وطئ جارية منالمنم قبلالقسمة وهو منالفاً عين فلا حد عليه وانقال علمت أنها حرام لان الغنيمة مشتركة بينالفاتمين فله حكم الملك ولا يثبت نسبالولد (فولد ومن وطئ جارية الحيــه او عمه وقال ظنفت الهــا تحل لى حد) لانه لا أنبساط بينهما فيالمال وكذا سائر المحارم ســوى الاولاد (فَوَ إِنَّ وَمِن زَفْتُ اللَّهِ غَيْرِ أَمَراً لَهُ وَقَالَتَ النَّسَاءُ أَنَّا زُوجِتُكُ فُوطُمًّا فَالْ حد عليه وعليه المهر) يمني مهر المثل وعليهـا المدة ولايحد قاذفه لان وطـُنه في غير ملكه ويثبت نسبولدها (فولد ومن وجد امرأة على فراشه فوطمًا فعليه الحد) لانه لا اشتباء بعد طول الصحية ولا تشبه مسئلة الزفاف لانه هناك جاهل بها لان الانسان لايغرق بين امرأ ته وغيرها في اول الوهلة و لهذا يثبت النسب في مسئلة الزفاف ولا يُثبت في ولد هذه وكذا اذا كان اعمى لانه عكنه التمييز بالسؤال الا اذا ادعاها فاحانته اجنبية وقالت آنا زوجتك فوطهًا لم يحد ويثبت نسب ولدها منه وهي كالمزفوفة الىغير زوجها (فو له ومن تزوج امرأة لايحل له نكاحها فوطئها لم يجب عليـه الحد) و يعزر وان كان يعلم ذلك وهذا عند افي حنيفة وعنــدهما محد اذا كان عالما نذلك لانه عقـد لم يصادف محله فيلغوا و لابي حنيفة أنه ليس نزناء لانالله تمالى لم يبم الزناء في شريعة احد منالانبياء وقد اباح نكاح ذوات المحارم في شريعة بعضالانبياء وانما عزر لانه اتى منكرا (فوله ومن اتى امرأة في الموضع المكروه أو عمل عمل قوم لوط فلاحد عليه عند أبي حنبفة وبعزر) ويودع السجن (فحو إر وقال ابويوسف ومحد هوكالزناء) وعليما لحد هذا على وجهين

امرأة) ناعة (على فراشه قوطئها فعليه الحد) لأنه لااشتياء بمد طول الصحية فإيكن الغان مستندا الى دليل وهذا لانه قد منام على فراشها غيرها من المحارم التي في يتها وكذا اذا كان اعمى لانه عكنه التميز بالسؤال اوغيره الا اذا دعاها فاجاشه وقالت أنازوجتك لان الاخبار دليل هدايه (ومنتزوج امرأة لابحل له نكاحها فوطهالم بحب علدالحد) لشهة العقد قال الاسبيجابي وهــذا قول ابي حنيفة وزفر وقال أبوبوسن وعجد اذا تزوج محرمه وعاالها حرام فليس ذلك بشبة وعليه الحدادا وطي و أن كان لايعلم فلا حــد عليــه والصحيح قول ابي حنيفة وزفر وعليه مثى النسق والمحبوبي وغيرهما تصحیح (ومن آتی امراً ا في الموضع المكروم) اي الدير (اوعل عل قوم

لوط) اى اى ذكرا فى دبره (فلاحد عليه عند ابى حنيفة ويعزر) زاد فى الجامع الصغير ويودع (ان) فى السجن اله لاند ليس بزناء لاختلاف السحابة رضى الله عنه فى موجبه من الاحراق بالنار وهدم الجدار والتنكيس من مكان من تفع واتباع الاحدار وغير ذلك ولا هو فى معنى الزناء لانه ليس فيه اصاعة الولد واشتباء الانساب الاانه يعزر لانه امر منكر ليس فيه شيء مقدر (وقال ابويؤوسف ومجده وكالزناء) لانه فى معنى الزناء قال جال الاسلام فى شرحه السحيم قول ابى حنيفة

ان كان فمله في زوجته او امنه فلاحد عليه وبعزر وان فعله في اجنبية اوفي رجل فلاحد عليه عنسد ابي حنيفة لانه لابسمي زناء ويعزر لانه ابي منكرا وقيل الحلاف في الفلام أما أذا أتى أجنبية في درهما محد أجماعاً ولوضله في هيمده أوامتمه أو زوجته لاعد بلاخلاف ويعزر كذا في الفتــا وي والاستنساء حرام وفيــه التعزير ولومكن أمرأته أوامته من العبث مذكره فالزل فاله مكروه ولاشي عليمه ثم على قولهما اذا اتى اجنبية فيدرها ارعل عل قوم لوط فانهمما محدان جيما أن كانا مخصمتين رجما وان لمبكونا محصمتين جلدا لانه في معنى الزناء ثم الشهادة على الدواط لا د فيها من اربعة عندهما كالزاء وعندالشافعي من عل عل قوم لوط قتل الفاعل والمنمول 4 على كل حال محصدتين كانا اوغير محصنين (قولد ومن وطي جيد فلاحد عليه) لانه ليس بزناه ه وقوله و ويعزر ، لانه منكر ويقبل فيذلك شاهدان لانه ليس برناء ولومكنت امرأة قردا من نفسها فوطائها كان حمكمها كاتبسان الرجل البهيمة (قوله ومن زني في دار الحرب اوفي دارالبغي ثم رجع الينا لم يتم عليه الحد) وهذا عندهما وقال الو يوسف محدلنا أنه زني في وضع لابد الامام فيه فلم يجد ولا يقسام بعد ماانانا لانه لم ينعقد موجبسا الاصسل عند أبي حنيفة ان الحربي المستأمن والحرية المستأمنة عزالفائب والفائبة وعند محمد يمنزلة المجنون والمجنونة والصي والصبية وعند ابي يوسف عنزلة الذي والذمية ببائه ان المسلم والذي اذا زى محربة مستأمنة فانه محدالسلم ولاتحد المستأمنة عند ابى حنيفة ومحمد اما على قول ابي حنيفة فلانها كالغائبة ومن زنى بامرأة ثم غابت محدالرجل وعند مجد هي كالمجنونة فصار كماتل زنى بمجنونة فانه محد وعلى قول ابى يوسىف بحدان جيما كذمى زنى بذميسة ولو زنى حربى مستأمن بمسلة اوذميسة لايحسد الحربي وهو كفائب عند ابى حنيفة وتحد الذمية اوالمسلمة وعند مجد لابحدان جيعسا كمجنون زني بعُسَامَلة و عند ابي يوسسف محدان جيما كذى زني بذمية فانهما بحدال جيما بالاجام ثم الاصل ان الحد من سفط عن احد الزانين بالشيمة سفط عن الآخر اشركة كما اذا ادعى احدهما النكاح والآخر ينكر ومتى سقط لقصبور الفعل فان كان القصور من جهتما سـ نط الحد عنها ولم بسـ فط عن الرجل كما اذا كانت صفيرة اومجنونة او مكرهة اونائمة وال كان الفصور من جهته سنقط عنهما جميعا كما اذا كان مجنونا اوصبيا اومكرها ثم حد السرقة والزناء لايقسام على المستأمن عندهما وقال ابو يوسف يقام عليه وحد الشرب لايقام عليه بالاجماع وحد الغذف والقصاص يقام عليه بالاجماع واما الذي في ماســوى حدالشرب كالمسلم اجماعا ولا يجب عليه حد الشرب واذاً زنى السبي اوالجنون بامرأة مطاوعة فلاحد علبه ولاهلها وقال زفر علما الحد وإذا زني صميم بمبنونة اوصنيرة حدالرجل خاصمة اجميا ما لنا ان فمل الزناء بمحقق منه و أنما هي محل لافعل ولهذا بسمي هو واطئبًا

وعليه مثى المحبوبي والنسني و غیرهما تصبح (ومن وطي جيمة) له اولفسيره (فلاحد عليه) لانه ليس فمعنى الزناء الاانه يعزر لانه منكركام قال فيالهداه والذي روى الميا تذبح وعرق نذاك لفطمالتمدث وليس بواجب اھ (ومن زنى في دار الحرب او دار البغي ثم خرج الينا لم يتم عليه الحد) لانالمقصود هوالانزمار وولاية الامام منقطعة فيها فيعرى عن الفائدة ولائقام بعدماخرج لانهالم تنعد موجية ولو غزا من له ولاية الاقامة شغسه كالحليفة واميرمصر منم الحد على من زني في معسكره لاله تحت امره بخالاف اسر المسحكر والسرية لانه لم نفوض الهما الاقامة كما في الهدايه

4 سكران (فثمد الثمود ندا عليه او اقر) به (فعليه العد) سواء سكرام لالان جناية الشرب قد ظهرت ولم تقادم العهد (وان اقر) بذلك (بعد دهاب رعها لم عد) عند ابي حنيفة وابي بوسف وقال محد محدو كذاك اذا شهدوا مليه بعدما ذهب ريحا الا أن تقادم الزمان كما في الزناء فالتقيادم عنم قبول الثمادة بالاثفاق غير اله مقدربالزمان عنده اعتبارا محد الزياء وعندهما يزوال الرافحة واماالاة رار فالتقادم لابطله عنده كما في حد الزناء وعندهما لانتسام الاصدقام الراعة قال الاسبيجابي والعميم قولهما واعتده المحبوبي والنسيق تعميم وان اخذه الشهود ورمحها بوجند منبه اوسكران فذهبوا به من مصر إلى مصر فيه الأمام فانقطع ذلك قبلان نتموانه حد في قولهم جميعًا لأن هددا عذر كبعد المافة في حدالزناء هدانه (و من سكره من النبيذ) اى نىيذ كان (حد) قيد بالسكر

من النبيذلاله لاعد بشره

اذا لم يسكر اتفاقا وان

وزائبا وهي موطوءة ومزقى بما الا انها سميت زائبا مجازا لكونها مسببة بالتمكن فتعلق الحد في حقها بالتمكين من قبع الزناء وهو فعل من هو محاطب بالكن عنه ثم مباشرته وضل الصبي ليس بهذه الصفة واذا زقى بجارية فقتلها بفعل الزناء حد وعليه القية وعن إن يوسف لا يحد لان تقرر ضمان القيمة سبب لملكها فكانه اشتراها بعدما زقى بما ومن زقى بامة ثم اشتراها او وهبت له وقبضها او ورثها او اوصى له بها او والله شيئامها درى عنه الحد ولوغصب امة فزنى بها فاتت من ذلك او غصب امة فزنى بها فاتت من ذلك او غصب حرة ثيبافزني بها فاتت من ذلك فان اباحنيفة قال عليه الحد في الوجهين وعليه مع ذلك دية الحرة وقيمة الامة المالحرة والمالمة فا نا المحنيفة والامنان فيما لانها لاتماك بدفع الدية واما الامة فا نها تمك المنافق وعمد لان الحد المنافق المنافق المنافق وعمد لان الحد المنافق المنافق وعمد لان الحد المنافق المنافق وعد لان الحد المنافق والمنافق وعد المنافق وعد لان الحد المنافق وعد المنافق وعد لان الحد المنافق وعد والله المنافق وعد والله والمنافق وعد المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق وعد المنافق المنافق والمنافق وعد والله المنافق والمنافق والمنافق والمنافق المنافق والمنافق والم

- مع باب حد الشرب كا⊸

(قوله رحمه الله ومن شرب الخر فاخذ ورسمها موجود) معه او جاه اله سكران المشهد عليه الشهود بذلك فعليه الحد) وكذا أذا أقر ورسمها موجود أمعه وسسواء شرب من الحر قليلا أو كثيرا وأنما شرط وجود رسمها معه وقت الشهادة لان من شهد على رجل برناء متقادم أوشرب خر متقادم أوسرقة قديمة لم نقبل الشهادة شهدوا عليه بعد ذهاب رسمها لم يحد) هذا عندهما وقال محمد بحد فالتقادم يمنع شهدوا عليه بعد ذهاب رسمها والسكر لم يحد عندهما وقال محمد بحد فالتقادم يمنع بزوال الرابحة وأما الاقرار فالتقادم لا بعلله عند محمد كما في حد الزناء وعندهما لا يحد بزوال الرابحة وأما الاقرار فالتقادم لا بعلله عند محمد كما في حد الزناء وعندهما لا يحد الامام فانقطعت الرابحة قبل أن يصلوا به حد اجماعاً وروى أن رجلا جاء بابن اخيمالي المن مسمود رضى ألله عنه فقال له أن هذا ابناني وأنه كان ينجا في جرى وقد شرب المحمد عنه ثم قال ترتروه وزووه فان وجدتم رسمها الحده وقوله وزووه فان يحدكه والمامة المده وقوله وأدووه والمد ومن سكر من النبيذ حدد) أنما شرط بالزاى حركوه واقبلوا به وادبروا (قوله ومن سكر من النبيذ حدد) أنما شرط بالزاى حركوه واقبلوا به وادبروا (قوله ومن سكر من النبيذ حدد) أنما شرط بالزاى حركوه واقبلوا به وادبروا (قوله ومن سكر من النبيذ حدد) أنما شرط

اختلف في الحل و الحرمة في شرب دون المسكر اذاكان كثير بسكرة للشبمة و السكر ان عندابي حنيفة (السكر)

من لايعرفالرجل من الرأة والارض من السماء وقالا هوالذي يختلط كلامه ويهذى لانه هوالمتعارف بين الناس وهو اختيار اكثرالشاخ كافى الاختيار وقال قاضيخان والفتوى على قولهما اه (ولاحدهل من وجدمنه رايحة الجراو تعياها) لان الرابحة محتملة وكذا الشرب قديقع ﴿ ٢٠٣ ﴾ عن اكراء واضطرار (ولا يحد السكران) بمجرد وجد

> السكر لان شربه من غير سكر لايوجب الحد بخلاف الخر فان الحد يجب بشرب قليلها من غير اشتراطالسكر (فؤ له ولاحد على من وجد منه ربح الجر اوتقيأها) لان ذلك لايدل على شربها باختياره لجواز ان يكون اكره اوشربها في الاالعطش مضطرا لعدم الماء فلا يحد معالشك (قو له ولا يحد السكران حتى يعلم انه سكر من النبيذ وشربه طوعا) لانه يحتمل انه سكر من غير النبيذ كالبيج و ابن الرماك اوشرب النبيذ مكرها فلايحد بالشك (قوله ولايحد حتى نزول عنه السكر) لعصل الانزجار لانه زائل العقل كالمجنون والسكران الذي محد هو الذي لابعقل نطقها ولاجوابا ولايعرف الرجل منالمرأة ولا الارش منالسماء وهذا عند ابى حنيفة وعندهما هوالذي يهدى وبمختلط كلامه والى هذا مال اكثر الشايخ وعن أبي يوسف يستقرأ ﴿ قُلْ يَا مِنَا الْكَافِرُونَ ﴾ قان امكنه قراءتها والاحدولا محد السكران باقراره على نفسمه في حال سكره لاحمّال الكذب فعنال الدرء به لانه خالص حق الله مخلاف حدالقذف لأن فيه حق العبد فالسكر أن فيه كالصاحى عقوبة له و لو ارئد السكر أن لاتبين منه امرأته لان الكفر من باب الاعتقاد فلايتحقق معالشك (قوله وحد الحر والسكر من النبيذ في الحرُّ ممانون سوطًا) بجوز في السَّكر ضم السِّين و فتحما مع سكون الكاف وبغنج السين وتحريك الكاف فاذا قال الفختين بكون المصير وان قال بالسكون وضم السين يكون حدالجر بمجرد الشرب وحد سائر الاشربة بعد حصول السكر والشيخ رحمالله مال الى السكون والضم (قو له يغرق الضرب على بدنه كاذكرنا في حدالزناء) و بحتنب الوجه والرأس و بجرد في المثمور وعن محمد لا بحرد (قوله و ان كان عبدا فحده اربعون سوطا) لان الرق منصف (قوله و من اقرُ بشرب الحرر والسكر ثم رجع لم يحد) لانه خالص حقالله فقب ل فيه الرجوع كحد الزناء والسرقة والسكر ههنا الفختين متوالبتين (ويثبت) حدالشرب (بشهادة شاهدين اوباقراره مرة واحدة) وعن ابي يوسف يشترط الاقرار مرتين (قولد ولايقبل فيه شهادة النساء معالرجال) لانه حد ولامدخل لشهادة النساء في العدود

-مي باب حدالقذف كهم-

الاصل فيه قوله تعالى ﴿ والذِّن بِرمونَ المحصناتُ ثُم لِمِياْتُوا باربعة شهدا، ﴾ الآية والمراد بالرمى ألرمى بالزِّنا، بالاجماع دون الرمى بغيره من الفسوق والكفر وسـاثر

انه سکران بل (حتی بدلم انه سكر من النبية) او الحر (وشربه ماوعا) الاحتمال سكره عا لانوجب العدد كالبنج ولين الرماك والشرب مكرها اومضطرا (ولاعد) المكران عال سکره بل (حتی زول عنه السكر) تحصيلا المفصود وهو الانزجار بوجد انالالم والسكران زائل العنسل كالجنسون لايعُمال الالم (وحدالحر والسكر فيالس تمسانون سروطا) لاجاع الصحابة رضي الله تعالى عنهم (معرق) ذلك (علىدنه كاذكرناف) حـد (الزياء فان كان) الشارب (عبدا فحده اربسون) سوطا لان الرق منصف على ماعرف (ومن اقر) على نفســه (بشرب الجر اوالسكر ثم رجع لم محد) لانه خالص حق الله نسالي فيقبل فيه الرجوع كامرق حد لزناه (و مثبت الشرب بشهادة شاهدين) كسائر العدود سوى الزكاء لثبوته

بالنص (وباقراره مرةواحدة) قال الاسبيجابي هوقول ابي حنيفة وقال ابو يوسف و زفر بشترط الاقرار مرتين والعميم قول الامام واعتمده المحبوبي و النسني و غيرهما تصميم (ولاتقبل فيه شهادة النساء معالر جال) لانه حد ولامدخل اشهادة النساء في المعدود جوهره ﴿ باب حدالفذف ﴾ هو لغة الرمى وشرعا الرمى بالزناء وهو من الكب أثر بالاجماع فنم

المعاصي وفي النص اشارة اليه وهو اشتراط اربعة من الشهودو ذلك يختص بالزناء (فوله رجه الله اذا قذف الرجل رجلا محصنا او امرأة محصنة بصر بح الزناء) بأن قال بازاني او انت زئیت او انت زانی اما اذا قال انت از بی الناس فاله لا محد فان معناه انت اقدر الماس على الزناء وانما قال بصر عجالزناء لانه لابجب بالكناية حتى لوقذف رجلابالزناء وقال له آخر صدقت لاحد على الذي قال صدقت لانه ليس بصر ع في القذف (قوله فطالبه المقذوف بالحمد) بشرط مطالبته لانه حقه ولامد أن يكون المقذوف بمن نصور منه فلمالزناء حتى لو كان مجنونا او خنثى لابحد قاذنه وبسقط الحد عن الفاذف خصيديق المقذوف اوبان يقيم اربعة على زناء المقذوف سيواء اقامها بعدالحد اوفي خلاله على احدى الروايات فان اقامها بعدالحد قال في الكرخي اطلقت شهادته و اجنزت لان مِدْمَالْبِينَةُ ثُلَتْ زَنَّاءُ فَتَبِينَ آنَهُ قَدْفَ غَيْرٍ مُحْصَنَ وَالْضَرِبِ الذِّي لِيسَ يُحد لا عنم قبول الشهادة وفي شرحه أذا أقام البينة بعد استيفاء ألحد على الكمال لم تقبل بينته فيهتمل ان يكون فيه اختلاف المشايخ فان قيلالنس ورد في قذف المحسنات فكيف اشركتم المحصنين معهن قلنا النص وان ورد فيمن فالحكم يثبت في المحصــنين بدلالة النس لان الوجوب لدنع العبار وهو يهالجيع وانميا خصين لان القذف فيالاعم لهن (قو لد حده الحاكم عمانين سـوطا ان كان حرا) قال في الهداية لاخلاف ان فيه حقالشرع وحقالعبد لانه شرع لدفع العبار عنالمقذوف فن هذا الوجه هو حقالعبد ثم انه شرع زاجرا ومنسه سمى حدا وهذا آية حقالشرع حتى انه اذا ادعاء ثم عنى فعفوه باطل عند ابي حنيفة و مجمد لان الذي يستوفيه الامام دون المقذوف فبان لنا انه حق لله مختلط بحقالعباد وانما تعارضت الجهتان فاصحابنا مالوا الى تغليب حق الشرع لان مال العبد يتولاه مولاه ولانه حد ينضمن عددا لاتجور الزيادة عليه ولان النقصان منه فكان حقا لله تعالى كحدالزناء والمهرقة ولائه بتنصف بالرق ناذًا ثبت آنه حق لله تعالى لم نورث ولايجوز العفو عنه والشافعي رحمه الله مال فيه الى تغليب حق العبد باعتبار حاجته وغناه الشرع حتى أن من قذف رجلا قات المقذوف بطل الحق عندنا وقال الشافعي لاسطل وأن مات بعد ما اقيم بعض الحد بطل الباقي عندنا وعنده لا بطل بناء على انه تورث عنده لانه حق العبد وهندنا لابورث لانالمغلب فيه حق الله تعسالي واو مَذَف رجلا فطسالب المقذوف بالحد نفال الفاذف أنا عبد فحدني حدالعبد وقال المقذوف أنت حر فالغول فول القاذف حتى يقيم المقذوف بينة وكذا اذا قال القاذف للمقذوف انت عبد فلابجب على في قذفك حد وقال المنذوف انت حر فالقول قول الفاذف أيضا و لوكرر الفذف بعدالحد لاحد على الفاذف ذكره في الهداله في السرقة و اشار اليه في الكرخي ايضًا فيهاب اللمان حيث قال والملاعن ادًا كرر لفظ الفذف الهيازمه حد ولو قذف جمياعة بكلمة واحدة اوقذف كل واحــد منهم بكلام على حدة او فى ايام منفرقة

(اذا قذف رجل) او امرأة (رجلا محصنا او امرأة عصنة بصرر عالزناه كزنبت اويازانية (وطالب المفذوف بالحد حده الحاكم ممانين سيوطا ان كان) القاذف (حرا) لقوله السالي ﴿ والذبن يرمون المصنات كه الى ان قال و فاجلدو هم عانين جلدة ك والرادالري بالزناه بالاجماع هداله قيد عطالبة المقذوف لان فيسه حقه من حيث دفع العار عنه وباحصانه لمساتلونا وبالحر لان العبد على النصف كما يأتي

به لاحتال صدقه (غيرانه ينزع منه الحشو والقرو) لانه عنم ايصال الالم اليه (وال كان) الفاذف (عبدا جلده) الحاكم (اربعین) سموطا لکان الرق كا سبق ولما كان معنى الاحصال هنا مفاترا لمني الاحصال في الزياء فدره مقوله (والاحصان ان يكون المقذوف حرا) لاطلاق امم الاحصال عليه في قوله تعالى ﴿ فعلمن نصف ماعلى الحسنات كه اى المرار (ماةلا بالنا) لان المجنون الصبي لايلحقهما عاره لعدم تحقق فعل الزياء منهما (مسلما) لقوله صلى الله عليه و سلم ه من اشرك بالله فايس تعسن ، (عنيفا عن نسل الزياء) لأن غر المفيف لابلحف المارو الفادف صادق فیمه (ومن نفی نسب غيره ففال است) بان (لايك) فانه عدد وهذا اذاكانتامه محصنة لانه في الحقيقية فبذف لامه لان النسب انما نني عن الزاني لاعن غيره (او) قاله (ياان ازاية وامه مينة محصنة وطالب الان بالحد حد القادف)

فناصموا ضرب الهم حدا واحدا وكذا اذا حاصم بعضمهم دون يعض فعد فالحمد يكون لهر جيما وكذا اذا حضر واحد منهم فانما على الفاذف حد واحد لاغير فان حضر بعد ذلك من لم يخاصم في قذفه بعلل الحد في حقه ولم يحد لهم مرة اخرى وقال الثانعي ان قذفهم بكلمة واحدة وجب حد واحد وان كرر القذف فلكل واحد منهم الحد ثم عندنا اذا حد الفاذف وفرغ من حده ثم قذف رجلا آخرفانه عد الثاني حدا آخر ولو قذف رجلا فضرب نسعة وسبمين سوطا ثم فذف آخر ضرب السوط الباق ولم يكن عليه حد اثناني والاصل أن متى بتى من الحد الاول شي فقذف آخر قبل تمامه ضرب بقية الحد للاول ولم محد الثانيولو قذف رجلا ولم يكن مع القددوف بنة على انه قذفه واراد استملافه بالله مافدنه فان الحاكم لاب ملفه عندنا لانه دعوى عد كحد الزناء وقال الشافعي بسفلف وبجوز في الثادة على الفذف شهادة رجلين ولايجوز شهادة رجل امرأتين ولاشهادة على شهادة ولا كتاب القاضي إلى القاضي فإن أقام الغاذف على المغذوف أنه صدقه على قذفه رجلا و امرأنين او شاهد بن على شاهد بن او اتى بكناب قاض الى قاض جاز (قولد يغرق الضرب على اعضاله) لان جمع في موضع واحد يؤدى الى النلف وليس الناف مستمن علبه وبيق الوجمه والرأس (قوله ولابحرد من ثباه) بخلاف حد الزناء كذا في البداله قال في الخميندي بضرب في الحدود كلها في ازار واحد الا في حد الفذف فانه لايزع هنه النياب وانما يزع هنه انفرو والحشسو (قو له غير انه ينزع عنه الفرو والحُشو) لان مقاء ذلك عنع حصول الالم اما اذا كان عليه قيم او جبة فانه يضرب على ذلك حد الفذف وياتي عنه الرد آ. (قو لد فان كان القاذف عبدا جلد اربين) لان حد العبد على النصف من حدالاحرار ، فان قلت الآية ، طلقة فاجلدوهم عمانين جلدة فن ابن جمل حد العبيد ، قلنا مرادالآية الاحرار بدايل قوله تمالي ﴿ ولاتقلبوا لهم شهادة أبدا ﴾ والعبد لايقبل شهادته وأن لم يغذف (قوله والاحصان ان يكون المنذرف حرا بالغا عاقلا مسلما عفيفا عن فعل الزناء) هذه خس شرائط لام منها في احصان الفذف والعفيف هوالذي لم يكن وطي امرأة بالزناء ولا بالشبمة ولاسكاح فاحد في عره فان وجددًاك منه في عرممية واحدة لايكون محصنا ولامحد قاذفه (قو له ومن نني نسب غره فقال است لابيك او يا ان الزانية وامه ميتة محصنة فطالبه الان محدها حد الفاذف) هذا اذا كانت امه حرة مسلة فان كانت حية محصنة كان لها المطالبة بالحد لان الحق لها وانكانت غائبة لم يكن لاحد أن خولاء غيرها لأن الحد لايجوزالينابة فيه وأن قال ليسهدا اباك فان قاله في رضي فليس بفاذف لانه محتمل المدح وان قاله في غضب حد لانه قصد نني نسبه عنه وان قال لست لابيك او است لامك كم محد لانه كلام موصول وان قال لست لامك فليس بقادف لانه كذب فكانه قال لم تلدك امك و كذا اذا

قال لست لانونك لم يكن قاذفا و ان قال لست ابن فلان يعني جده لامحد لا له صادق ولو نسبه الى جده لم محد ايضا وان قال لست لايك وامه حرة وانوه عبد لزمه الحد لامه وان كانت امه امد وابوء حرالم محد لان امه ايست محصنة وبعزر وقيد نقوله ميتة لانه اذا قذفها وهي حية ثم ماتت قبل اقامة الحد بطل الحدلانه لايورث عندنا خلافا للشافعي ولو قال يا ان الزانيتين وكانت امه مسلمة فعليه الحد ولا بالى ان كانت الجدة مسلة والام كافرة لاحد عليه ولوقال يا ولد الزناء اويا ان الزناء حدلانه قذف أباه وامه وأن قال يا أن الفرائية حد لانه قذف الام ومن فوقها من الامهات وقذف الام يكني في ابجاب الحد ولوقال يا ان الفعية لم محمد وبعزر لان الفعية قد تكون المتعرضة لازناء وان لم تفعل فلم يكن هذا صريح قذف وكذا اذا قال يا ابن الفاجرة او يا ابن الفاسعة وأو قال يا قواد فليس بقادف لا له يحتمل قود الدواب وغيرها (قو له ولايطالب محد القذف الميت الا من بقع القدح في نسبه بَعْدُفه) وهو الولد والوالد لان العار يلحق به لمكان الحرية وعند الشافعي يثبت لكل وارث لائه عنده بورث وعندنا ولابة المطالبة ليسـت بطريق الارث بل عا ذكرنا ولهـذا ثبت عنـدنا المحروم عن الميراث بالقتل ونثبت لولـد البنت خلافا لمحمسد ويثبت لولد الولسد حال قيام الولد كذا في المسدايه واما الاخوة والاعمام والاخوال والاولادهم فليس لهم حق الخصومة ولو قال لرجل لم يلدك ابوك فلا حد عليه لانه صادق لان حال ماطرحه الاب في رحم امه انماكان نطفة ولمبكن ولدا وانما ولدته امه (قوله وان كان المقذوف محصناجاز لانه الكافر والعبدان يطالب بالحد) وقال زفر ليس لهما ذلك لان القذف بذاولهما لرجوع العاراليماولنا انه غيره بقذف محصن فبجب عليه الحد ولوكان المقذوف ميثة نصرائية اوامة ولها ولد مسلم لم يكن على قاذفها حد لانه لم نقذف محصنة (فو له وايس للعبد أن بطالب مولا متذف المرة المسلمة) لا ثه لا علك مطالبة مولا و محد القذف لنفسه فلا علكه لا مه فان اعتق بعد ذلك لم يكن له ان يطالب مولاه ايضا لانه لما لم ثبت له الطالبة في الحال لم ثبت 4 بعد ذلك وكذا الولد ايس له أن يطالب اباء بقذف أمه الميتة لانه لا علك ذلك على ابيه لنفسه فلاعلكه لامه فلوكان لها ابن من غيره كان لام الملوك ولدحرغير المملوك كان لهما المطالبة لانهما كالاجنبيين (قو له قان اقر بالفذف ممرجم لم يقبل رجو عه) لانه نسلقه حقالاً دى (قوله ومن قال لعربي يانبطي لم بحد) لانه اراديه النشبيه فالاحلاق وعدم الفصاحة فلايكون قذفا والنبط حيل من الناس بسواد العراق وكذا اذا قال لست بعربي اويا ابن الحياط اويا ان الاعور وليس ابوء كذلك لم يكن قاذقا ولوقال لست بان آدم ولست لانسان اولست لرجل اوما انت بانسان لم يكن قادْفا وان قال لست لاب اولست ولد فلان فهو قذف ولوقال لرجل بإزانية لم محد عندهماوةا لمجمد محدلان الهاءقد تدخل في الكلام للبالغة في الصفة يقال رجل علامة

والغروع لان العار يلمق بهم لكان الجزئية فيكون القبذف متناولا لهم معني قيد عوت الام لانها اذا كانت حية فالمطالبة لها وكذا لوكانت فائبة لجواز ان تصدقه والثقبيد بالام اتفاق لانه لو قذف رجلا مئا فلاصله وفرعه المطالبة ولذا اطلقه فيما بعده حيث قال ولايطالب محد القذف الميت الخ (واذا كان المقذوف محصنا جازلابته) ولومير محصن كابنه (الكافر او العبد ان يطالب بالحد) لانه عيره منذف محصن وهو من اهل الاستعقاق لأن عدم الاحصال لاما في اهلية الاستعفاق (وليس العبد ان يطالب مولاه) ولا للائ ال يطالب اياء (مقذف المدالحرة) المحصنه لأن المولى لايعاقب بسبب عبده وكذا الآب بسبب انه ولهذا لايقاد الوالسد ولدهو لاالسيديعبده (وان افربالقذف ثم رجملم يقبل رجومه) لان للفهذوف فيهحفا فيكذبه فىالرجوع مخلاف ماهو خالص حق الله تعالى لانه لامكـذب له فيه (ومن قال لعربي

يانبطي) نسبة الى النبط بغضتين جيل من العرب ينزلون البطائح في سواد العراق (لم يحد) لأنه يراد (ولهما)

ولهما أنه أحال كلامه فوصف الرجلبصفة ألمرأة ولو قال لامرأة بإزانى بغيرالهاء فاله بحد بالاجماع لان الاصل في الكلام التذكير وأن قال لرجل زنأت حد وأن قال زنأت في الجبل حد أيضا عندهما وقال مجمد لايحد لان المهموز منه المصحود حقيقة قالت أمرأة من العرب وهي ترقص أبنها

اشبه ابا امك اواشبه على * ولانكون كهلوف و كل وارق الى الحرات زنا، في الجيل

* على اسم خاله اى لا يجاوزنا في الشبه * والهلوف النفيل الجافي العظيم الحية * والوكل العاجز الذي يكل امره الى غيره و لان ذكر الجبل مقرره مراداو لهما أنه يستعمل في الفاحشة مهموزايضا وحالةالغضب والمشائمة نمين الفاحشة مراد عنزلة مااذا قال بإزائن بالهمزة اوقا ل زنات ولم مذكر الجبل وذكر الجبل اعابعين الصعودم ادا اذاكا ن مغرو فابكلمة علىلانه هوالمستعمل فيهولوقا لزنأت على الجبل لم عدلماذكر اوقيل بحدكذا في البدايه ولوقلف رجلابقير لسان العرب اى لسان كان فهو قادف ولوقا ل لامرأة يازانية فغالت زئيت مك حدث المرأة و لا محد الرجل لانها صدقته حين قال زئيت وقذفته بقولها مك فسقط حكرقذفه وبق حكرقذنها ولوقال بإزانية فقالتلابل انتالزاني حدا جميعالان كل واحد منهما قذف الآخر ولم توجد من المقذوف تصديق ولوقال بإزانية فقلت زندت ممك فلاحدعل واحد مهمالان قولها زئيت تصديق وقولهاممك محتمل الأبكون وانت حاضر اوشاهد فلم يكن قذفاولوقال بإزانية ففالتانت ازني متى حدالرجللانه قذفهاو ليست هي مقاذفة لانه محتمل انت اعلم مني بالزناء ولوقا ل لرجل مار أيت زائيا خيرا منكاوقا لذه الامرأة فلاحد هليه لانهجل المخاطبين خيرا من الزناة وهذا لانقتضي المشاركة في الزناء ولوقال لامرأة زني لك زوجك قبل الزيزوجك فهوقذف لان الزناء يصحممهاقبل النكاح ولوقال زنى فخذك اوظهرك فايس يقاذف وان قال زنى فرجك فهو قاذف وال قال زي بك فلان باصبعه فليس يقاذف والأقال زنبت وانت صغيرة اومكرهة اونائمة اومجنونة لم محد وكذا آذا قال وطنت وطناحرامالان وطي الحرام قديكون بالزناء وغيره ولوقال لامة قداعتقت اواكافرة قد اسلت زنيت وانت امة اوكافرة فعليه الحد لاته قاذف يوم تكلم بزناءها و المتبر عندنا في الفذف حال ظهوره دوق حال الاضافة واو قال لرجل اذهب ففل لفلان بإزاني اويا الزانية فلاحد على المرسل لاندام. بالفذف ولم يقذف والامر ليس يقذفكا أن الامر بالزناء ليس نزناء واما الرسول فان قذف قذفا مطلقاحد و إن قال له إن فلاناار سلني اليك مقول لك كذا فلاحد عليه لانه حاك القذف عن غرموال قال زئيت و فلان ممك فهو قذف لهماوان قال عنيت فلانا معك شاهدا لم يلتفت الى ذلك وعليه الحدلانه عطف فلانا على الضمير في زنيت فاقتضى اشترا كهمافي العفل واذقال لام أقزنيت بعيراو شور اوبحمار اوبغرس فلاحد عليه لانه اضاف الزناء الى من يكون منه الوطى منكانه قال وطنك حار او تورو ال قال

به التشبيه في الاخلاق اوصدم الفصاحة وكذا اذا قال است بعربي لماقلنا هدايه

زنبت يَهْرة أوبشاء أو يُوب أو بدارهم فهو قاذف لان الاشي لايكون منها خل الزناء لا نمى فحمل ذلك على العوض وان قال لرجل زنيت بقرة أو بناقة فلاحد عليه لا نه لايكون بذبك زانيا وان قال زنيت بامة حدوان قال زنيت شوراو يعير لمبكن قاذفا (قولد ومن قال لرجل با بن ماء الحماء فليس بفاذف) لا نه محتمل المدح محسن الحلق والكرم والصفاء ولان ابن ماء السماء لفبيه لصفائه وسخانه وهواسم لجدالتعمال بن المنذر (قوله وان نسبه الى عه اوالى خاله اوزوج امه فليس يقادف) لان كل واحدمن هؤلاء يسمى اباقا ل القائمال ﴿ واله آبائك ابراهم واسميل واسمق ﴾ واسماعيل كان عاوني الحديث و الحالاب و وزوج الام يسمى ابا التربية (قوله ومن و طي و طانا حراما في غير ملك لم محد قاذفه) قيد بغير الملك احتراز عن وطي امرأنه الحائض وامته الحبوسية فانه حرام في الملك وأنما لايحد قاذفالواطئ في غيرالملك لان الوطئ في غير الملك بشبه الزناء وهو كن وطئ المندة منه من طلاق بأين اوثلاث فهذاوطئ حرام في غير الملك وكذا اذا وطي الهنه وهي اخته من الرضاعة او امه من الرضاعة لم يحد قاذفه لانما حرام حرمة مؤيدة بخلاف وطئ امرأته الحائض وامته المجوسية لانها حرمة موقنة وكذا اذا تزوج اختين في عقد واحمد اوامرأة عمّها اوخالبً اووطنها فلاحده لي قاذفه و كذا اذا وطي امة بينه وبين غيره او جارية ابه او امه او امة قد وطايًا الوه اووطيُّ هو امها فلاحد على قادْفه وانَّ وطيُّ مَكَانُهُ فَعَنْدُهُمَا تَحْدُ فاذفه لائما ملكه وتحريمها طارض فهى كالحائض والحبوسية وقال ابويوسف وزفر لاعد قادفه لان ملكه زال عن وطأما هالالة وجوب المهر عليه والأتزوج امرأة بغير شهود اوامرأة وهوبعلم ان لها زوجا اونى عدة من زوج اذات رجم محرم منه وهو بعلم فوطئها فلاحد على قاذفه وال اتى شيئا من ذلك بغير علم قال ابو يوسف بحد قاذفه وان لمس امرأة لشهوة اوقبلها اونظر الى فرجها لشهوة ثم تزوج بينتها ودخل بها او تزوج امها و دخل بها لم يسقط احصانه عند ابي حنيفة حتى انه محدقاذنه عنده وقال ابوبوسف ومحمد يسقط احسانه حتى انه لابحد قادفه (قو لله والملاعنة بولد لاعد قادْفها) لأن والدها غير ثابت النسب من احد فان ادعى الآب الولد بمدالفذف لم محد قاذنها وان قذفها قذف بعدما ادعى الاب الولدجد وان كانت الاعنة بغير ولد فقذفها قاذف حد وان دخل حربي البنا بامان فقذف مسلما حد لان فيه حق المبدو مدالثرب لايتام عليه كالذى وحد السرقة والزناء لايتام عليه عندهما وقال ابو يوسف يقام عليه واما الذي فانه يفام عليه حد الزناء والسرقة بالاجماع (فو له ومن قذف امة او عبدا اوام ولد اوكافرا بالزناء) عزر و لمع بالنور بر غائبة لانه قذف بينس مايجب فيه الحد (قوله او قذف مسلما بغير الزياء فقال يافاسق أو ياخبيث عزر) الا أنه لا يلغ بالتعزير غايته في هذا بل يكون الرأى فيه الى الامام فيعزره على قدر ماری و کذا اذا قال یافاجر او یا یهودی او یا نصرانی او یا مجوسی او یا کافر او یا مخنث

لان ان ماء البمساء لقب لجد النعال من المنذر لقب به لصفائه ومخانه كا في الجوهر (واذانسبه الى عه او خاله او زوجامه فليس مقادف) لان كل واحد مل هؤلاء يسمى ايا اماالاول فلفوله تعالى ﴿ و اله آباك إراهم والعيسل واسمق که واسمامیل کان عا له و الثاني بغوله صل الله عايه و سلم • الحال اب ه والثالث لمزية هداه (ومن وطي وطئا حراما في غير ملكه) ولو بشهة كالوطئ شكاح فاسد (لم محدقاذفه) لعدم الاحصان (والملاءنية بولد لامحيد قاذفها) لان ولسدها غير ثابت النسب وهو أمارة الزياه فسقط احصائها (و من قذف امة او عبدا او كافرا) اوصفيرا (بالزناء) عزر لانه آذاه والحقه الشين ولاعدبه لعدم احصائه ولا مدخل لقياس في الحدود فوجب التصذير الا أنه بلغه غاشه لانه من جنس ماعب به الحد و كذا او قذف من ذكر (اوقذف مسلما) محصنا (بغير الراء فقال) 4 (ياناسـق اويا كافر اويا خبیث) او پاسارق او پا

فيه الحد فالرأى فيه الامام كافي الهدام (و إن قال) له (باحار او ياخنز بر) او ياكلب او ياتيس (لم يعزر) لائه ماالحق به الشين التبقن لفيهوقيل فوعرفنا بدررلانه بمدسبا وقيلاانكان المسبوق منالاشراف كالفقهاء والعلوية بعزرلانه تلحقهمالوحشة خلك وان كان من العامة لايعزر وهو ﴿ ٢٠٩ ﴾ الاحسن هداله (والنمذير) لفة التأديبوشرها تأديب دون الحد

كا اشاراليه مقوله (اكثره تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلاث جلدات) لأن حد الرقيق في الفذف اربعون فينقص منمه سموط لئلا بلغ الحد وهذا منسد ابي حنيفة ومجمد (و قال ابو يوسف يبلغ بالتعزير خسة و سبعين سوطا) قال في الهداية والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم • من ابي حدا في غير حد فهو من المتدين ، فابو حنيفة ومجمد نظرا الى ادنى الحبد و هو حد عبد في القذف أربعون فنقصا منه سوطا و ابو بوسف اعتبر اقل الحدق الاحرار اذالاصل هو الحرية ثم نقس سوطا ف رواية عنه و هو قول زفر وهوالقياس وفي هذه الرواية نقس خسة وهو مأثور عن على رضي الله عنه فقلده ثم قدر الادني فالكتاب بثلاث جادات لأن مادونها لايقع بهالزجر و ذكر مشامخنا أن أدناه على ما راه الامام مقدوه بقدر مايط أنه ينزجر لانه

اويا ابن الفاسق اويا ابن الفاجر اويا ابن الفحبة اويا ابن الفاسقة أويا ابن الحبيثة أويا لس اوياسارق فانه يعزر في جيم ذلك اما اذا قال يافاستي اويالس اوياسارق وهو كذاك لم بعزر وكذا اذا قال ياكلب اويا قرد اويا ثور اويا ان الكلب اويا أن الحمار لم يعذر لانه كاذب و لان العرب قد تنسمي يهذه الاسماء مقال ســفيان الثورى ودحية الكلبيوقيل فيعرفنا يعزر فيجيعذنك لانهبعد سباوقيل الكان المسيوب به من الفقهاء والعلوية يعزر والا فلا وهذا حسن ولوقال بالاهي او باستخرة او باضحكة اويا مقامر فالطاهر آنه يعزر وازقال يا بليد عزروكذا فيالواقعات وازقال ياسفلة عزر واختلفوا فيالسفلة فال الوحنيفة هو الكافر وقال الولوسف هوالذي لالبالي عا قالوما قبله وقال مجد هوالمقام واللاعب بالطنبور وقال مجد ن الذ هوالذي بأنى الافعال الدنية وقال نصيرين محبي هوالذي اذا دعى الي طعام اكلو حمل (قو له والتعزير أكثره تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلاث جلدات) لان اقل من ذلك لالقع 4 النمزير وهذا قولهما ولا يبلغ به الىالاربعين لقوله عليه السلام ه من اتى حدا في غير حد فهو من المتدِّن ، و الاربعون حدق العبد ق القذف فينقص منه سوط ويستوى فىالتمز ر الحروالعبدوالمرأة والرجل لان المقصودية الانزجار (فو له وقال ابوبوسف بِلغ بالتَّرْير خَسة وسبعون سوطًا) اعتبر الويوسف اقل الحد في الاحرار اذالاصل هوالحرية والل حد فيالحرية ممانون فينقس منه سوط فيرواية وهوفول زفروفي رواية الكتاب ينفس منه خسة اسواط وهومأثور عن على رضي الله عنه وتأوله ان عليا كرم الله وجه كان يعقد اكل خسة عقدة فلمابلغ خسا وسيعين عقدو ذلك خس عشرة عقدة ثم لم يعقد في الباقي وهواربه جلدات لآتها لم تبلغ خسا فظن الراوي أنه اقتصر على خس وسبعين فاما العبد فيعزر على قول الى يوسف خسا وثلاثين لان ادنى حده اربعون فينقس خمسة قباسا علىالحر وكذا ايضًا عند ابي حنيفة وزرالميد مابين ثلاثة اسواط الى تسعة وثلاثين على مايراه الفاضي ثم التمزير على اربع مراتب تعزير الاشراف كالدهاقنة والقواد وتمزير اشراف الاشراف كالفقهساء والعلوية وتنزر الاوساط وتنزر الحساس فتعزر الاشراف الاعلام والجر الى باب القاضي وتنزر اشراف الاشراف الاعلام لاغيروهوان مقولله الفاضي بلغنيانك تفعل كذا وتعزر الاوساط كالسوقة الاعلام والجر الى باب القاضي والحبس وتعزرالخساس الجر والضرب والحبس ولايقبل فىالتنزير شمادة النساء مع الرجال عند ابى حنيفة لانه عقوبة كالحد والقصاص و قال ابو يوسيف ومجد نقبل فيه شهادة النساء مع الرجال لانه حق آدمی كالديون لانه بصبح العنو عنه (قوله وان رأى الامام ان

🖊 يختلف باختلاف الناس هدايه وفي المجتبي ويكون بالحبس 🔫 ل (٢٧) و بالصفع على المنق و فرك الاذن وبالكلام المنيف وينفلر القاضيله بوجه عبوس وبشتم غير القذف ثم قال وعن سرخمي لايباح بالصفعلانه من أعلى مايكون من الاستحفاف فيصان عنه أهل الفبلة أه (وأن رأى الامام أن

يضم الى الضرب في التعزير الحبس فعل) لان التعزير موقوف على رأى الامام و المنسود منه الردع والزجر ناذا رأى ال الشاتم لا ترتدع بالضرب حبسه ابضا والككال ترتدم لا محبيه (قوله واشيد الضرب التعزير) لانه مخنف من حيث العدد فلا خنف من حيث الوصفكي لايؤدي الى تفويت المقصود ولهذا لم مخفف من حيث التفريق على الاعضاء (قو له ثم حد الزناء) لانه ثابت بالكتاب و مؤكد مغوله نعالي ﴿ وَلاَ تأخذ كم مها رأفة في دن الله ﴾ (قو لد ثم حد الشرب) لان سببه منيفن (قو لد ثم حدالفذف) لازسببه محمّل لاحمّال كونه صادة ولانه قد جرى فيه التغليظ من حيث رد الشهادة فلا تغليظ منحيث الوصفةال فيالفوائدواختلفوا فيكيفية شدة التعزير قالبعضهم بجمع في موضع واحد وقال بعضهم الشدة من حيث الضرب وفي حدو دالاصل يغرق على الاعضاء وفي اشربة الاصل بضرب في وضع واحدوقيل انما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فوضوع الاول اذا باغ بالتعز براقصاء وفىالناني اذا لم يبام به اقصاء نان اجتمت الحدود الاربعة حد الفــذف وحد السرقة و حد الزناء وحد الشرب قال ابو حنيفة بدأ بحد الفذف ثم يحبس فاذا برى الامام بالخيار أن شاء قدم حد الزُّناه على حد المرقة و انشاه قدم حد المرقة عليه ثم يحبس فاذا بري حدق الآخر مُم يحبس حتى يبرأ فاذا برى اقام عليه حد الشرب فال كال معها ، نم يبدأ جد القذف ويضمن المال في السرقة ثم ترجم وسطل ماعداها وان كان فها قصاص في النفس او فيما دونها بِدأ بحد القذف ثم يقتص فيما دون النفس ثم يقتص في النفس ويلغوماعدا ذلك من الجدود كذا في الينابيم (قوله و من حده الامام اوعزره فات فدمه هدر) لانه فعله بأمرالشرع و فعل المأمور به لايتنبد بشرط السلامة (قوله و اذا حد السلم في القذف سقطت شهادته وان ثاب) لقوله تعمالي ﴿ وَلا تَقْبِلُوا لَهُمْ شَهَادَةُ آلِمُا ﴾ ولانه اذى المفذوف بلسانه فسلبه الله عمرة لسانه مجازاته وعمرة اللسان نفاذ الاقوال فلوقبل بمدالتوبة لتوهران قذفه كان صدقافينهنك عرض المسلم وعندالشافعي تغبل شمادته اذا تاب لقوله تعالى ﴿ الاالذي تابوا ﴾ قلنا هذا الاستثناء واجعالى مايليه من الفسق دون المنع من قبول الشهادة ولانه اقرب الى الاستبناف ولان الله نعالى ذكر شينين الفسق و سفوط التمادة فبالتوبة يزول عنه اسم النسق ويبق المنع من قبول الشمادة لانالله اكد منفوط الشهادة بالنسأبيد فلو كانت شهادته تغبل بالنوبة لم يكن لذكر التأبيد معنى فان ارتم بعداقامة الحد عليه ثم اسلم لم تقبل شمادته لانه حد في الاسلام حداكاملا وال كان الفاذف كافرا فحد في حال كفره ثم اسلم بعد ذلك جازت شهادته لفوله عليه السلام • الاسلام بحب ماقبله • و ان كان المحدود عبدا فاعتق لم نجز شهادة ابدا وان تاب لان له نوع شهادة بدلیسل آنه او شهد برؤیة هالال رمنسان قبلت شهادته ولو قذف العبد رجلا في حال الرق ثم اعنق منام عايه. حد العبيد (قو لد وان حد الكافر فيالفذف ثم اسلم قبات شهادته) اعلم ان الكافر اذا حد في قذف

اكنني به والاضم البــه ماراه من الحبس والنق كما مر (واشدالضرب التعذير) لائه خفف من حيث العدد فيفلظ من حيث الوصف لتلابؤدى الىفوت المفصود ولهذا لم مخفف من حيث التفريق على الاعضاء كا في الهداه (ثم حد الزناء) لانه اعظم جناية حتى شرع فيه الرجم (ثم حد الشرب) لان سببه منيفن (ثم حد القلف) لان سببه محتل لاحتال صدقه (ومنحده الامام اوعزره قات) منه (فدمه هدر) لائه ضلمانعل بامرالشرع وفعل المأمورلا تقيدبشرط السلامة كالفصاد والبزاغ بخلاف الزوج اذا عذر زوجته لانه مطلق فيسه والاطلاقات تنقسد بشرط السلامة كالمرور فيالطريق هدابه (وادًا حد المسلم في القذف نبقطت شمادته و أنَّ نَابٍ) لقوله تعمالي ﴿ وَلَا تَقْبُلُوا لَهُمْ شَهِادَةً ابدا ﴾ والاستثناء في الآية عائد الى مابليه و عامه في الهداية في الشهادات (وأنحد الكافرق القذف ثم اسلم قبات شهادته) لأن هذه شهادة استفادها

لمتقبل شهادته على اهل الذمة لان له شهادة على جنسه فترد تنيبا لحده فان اسمر قبلت عليه وعلى المسلمين لانه بالاسلام حدثت له عدالة لمنخرج وهي عدالة الاسلام يخلافالمبد اذا حد ثم اعتق حيث لائتبل شهادته وان كان الفذف في حال الكفر غد في حال الاسلام بطلت شهادته على التأبيد لأن الحد حصل وله شهادة فبطات تثميها لحده نخلاف ما اذا حد وهو كافر لآنه حد ولا شـهادة له فلم يصـادف الحد شهادة تبطلها ولو حصل بعض الحد في حالة كفره وبعضه في حالة اسلامه فني ظاهر الرواية لاتبطل بشهادته على التسأيد حتى لوطاب قبلت لان المبطل كاله وكاله لم توجد في حالةالاسملام وفي رواية اذا وجد السموط الاخر في حالة الاسملام بطلت شهادته على التمأيد لان المبطل فشهادة هو السموط الاخير لانه لواقم عليه بعضالحد ثم قذف آخر فانه يضرب البساق وتبطل الشهادة وفي رواية إعتبر اكثر الحد نان وجد اكثر. في مالة الاسلام بطلت شهادته علىالتأبيد وان وجد اكثر. في حالة الكفر لاتبطل شهادته وفي الهداية اذا ضرب الكافر سوطا واحدا في قذف ثم اسلم ثم ضرب مابق جازت شهادته وعن ابي يوسف ترد شهادته والافل نابع للاكثر والاول اصح ولو قذف ثم اسلم ثم حدكلاألحد بعد الاسلام لائتبل شهادته بالاجماع ولو ضرب المسلم بعض الحدثم هرب قبل تمامه فني ظاهر الرواية انه تقبل شهادته مالم بضرب جميعه وفي رواية اذا ضرب سوطا واحدا لانغبل شهادته وفي رواية اذا ضرب اكثره مقطت شمادته وال ضرب الإقل لم تسقط قال في المنظومة لا ي حنيفة

شهادة الرامى بسوط بهدر • وجاء عنه اذبقال الاكثر وجاء عنه الرد حين تما • وذاك قول صاحبيه فاعما

والله اعلم

- المرقة وقطاع الطريق ا

السرقة في الفقة عبارة عن اخذ مال الغير على وجه الحنفية ومنه استراق السمع وقد زيدت عليه اوصاف في الشريعة والمنى المفوى مراط فيسه ابندا، وانهها، او ابتدا، لاغير كما اذا فقب البيت على الحفية واخذ المال من المالك مكابرة على الجهار بعنى ليلا واما اذا كان نهارا اشترط الابتدا، والانتها، واما شرط الاخذ على الحقية لان الاخذ على غير الحقية يكون نبها وخلسة وغصبا واما قطع العلريق فهو الحروج لاخذ المال على وجه الجاهرة في مريسم لا يلحق المأخوذ منه الغوث فهو الحروج لاخذ المال على وجه الجاهرة في مريسم لا يلحق المأخوذ منه الغوث في في رحه الله اذا سرق البالغ المائل عشرة دراهم) بعنى دفعة و احدة وسواء كانت العشرة لما لك واحد او الحماحة اذا كانت في حرز واحد فانه يقطع ويتسترط في ثبوت القطع ال يكون المارق من اهل العقوبة بان يكون بالغا وان يكون المسروق نصابا كاملا وهو مقدر بعشرة دراهم عندنا وقال الشافعي ربع دينار وقال مائك ثلاثة نصابا كاملا وهو مقدر بعشرة دراهم عندنا وقال الشافعي ربع دينار وقال مائك ثلائة

اصلا فی حال الرق فکان رد شهادته بعد المثق من تمام حده هدایه

﴿ كتاب السرقة ﴾

وهى فى الغشة اخذائشي من الغير على الخنية والاستمرار ومنه استراق السم وقد زيدت عليه اوساف فى التربعة على ما يأتيك بانه هدايه (اذا مرق البالغ الساقل) الناطق البسير (عشرة دراهم) جياد

(اوما) اى شيئاما لا يتسارع اليه الفساد (قيمته عشرة دراهم) سواء كانت الدراهم (مضروبة او غير مضروبة من حرز) وهوما عنم وصول يدالفيرسواء كان بناء او سافظا (لاشبة فيه) ولا تأويل بحرة واحدة اتحدالمالك ام تعدد (وجب عليه القطع) والاسل فيه قوله تمال في والسارق والسارقة فاقطموا الديهما كه الآية ولا بد من اعتبار المقل والبلوغ لان القطع جزاء الجناية وهى لا تتحقق بدونهما قيدنا بالناماق لان الاخرس لا يقطع لا حمقال نطفه بشبمة وبالبعسير لان الاعى لا يقطع المسمنة وبالا شباء والدين الاعمى لا يقطع المسمنة وبالا شباء على مدا النص الوارد في حق المسرقة بحل في حق الفيمة وقدورد في السنة بيانه في الجملة بمن والعن الله على عشرة دراهم عن عشرة دراهم عند و الم كان يساوى عشرة دراهم

دراهم (قول اوما قيمته عشرة دراهم) فيه اشارة الى ان غير الدراهم يعتبر قيمته لها و ان كان ذهبا ويعتبر ان يكون قيمة المسروق عشرة من حين السرقة الى حين القطع فان نفس الشعرفيما بينهما لم يقطع وهذا عندهما وقال محمد لاعبرة بالنقصان بعدالاخذ واذا سرق المال في بلد وترافعا اليحاكم فيبلد آخر فلابد ان يكون قيمة المسروق نصابا في البلدين جميعا (قو له مضروبة اوغير مضروبة) اختلفت الرواية فيذلك وظاهر الرواية انه يشترط المضروبة وبه قال انو نوسف ومحمد وهوالاصمح لان اسم الدراهم تطلق على المضروبة عرفا حتى لوسرق عشرة دراهم تبرأ قيمها افل من عشرة ،ضروبة لمنقطعوروى الحسن عن ابى حنيفة الهسوى بين المضروبة وغيرها كنصاب الزكاة ثم المتبرق الدراهم ان تكون العشرة منهاوزن سبعة يدليل مقادير الديات وانسرق دراهمزيونا ونهرجة اوستوقة لميقطع حتى تساوى عشرة دراهم جياد اذلا عبرة للوزن فماوكذا اذا سرق نفرة وزنها عشرة وقيتها اقللم يقطع ولوسرق نسف دينار أتينه عشرة دراهم جياد قطعوان كانتافل لم يقطع ولاقطع على مجنون ولاصبي لانهما غيرمخاطبين ولكن يضمنان المال وان كان يجن ويفيق فسرق في حال افاقته قطع كذا في الخجندي (قوله من حرز ولاشبهة فيه وجب القطع) الحرز شرط لوجوب الفطع حتى لوانتهب اواختلس اوسرق مالا ظاهرا كالثمار على الاشجار او الحيوان فيالمرعى لايجب الفطع والحرز علىوجهين احدهما المبنى لحفظ المال والامتعة وسواء فىذلك ان يكمون دارا اودكاما اوخيمة او فسطاطا او صندوقا والحرز الثانى ان يكون محرزا بساحبه لانالنبي عليهالسلام قطع سارق رداء صفوان وكانت تحت رأسه فِعَلَّهُ مُحْرِرًا بِهُ وَ سُمُواهُ كَانَ صَاحِبُهُ نَائُمًا أَوْ مُسْتَبَقِّنُنَا لَانَ صَفُوانَ كَانَ نَائُما حَيْن سرق رداؤه غان دخل السارق الدار و علم به المالك والسارق يعلم ذلك لا يقطم لانه جهر و ليس يُحفية و ان لم يعلم المسالك قطع و ان دخل اللص ليلا وصحاحب الدار فيها أن علم كل وأحد منهما بصاحبه لم يقطع وأنَّ لم يعلم أحدهما دون الآخر قطع ولاقطع على من سرق فى دار الاسلام من حربى استأمن وان سرق المسلم من الذمى

وعم في الدراهم بقلوله مضروبة أو غير مضربة وهورواية الحسن عنابي حنيفة لكن ظاهر الرواية يشترط المضروب و4 قال ایورداست و مجد و هو الامم لان اسم الدرهم يطلق على المضروب مرفا وظاهر كلام الهداية مدل على أن عبارة المنف مقيدة بالمضروبة حيث قال وقد تألد ذلك بقوله صل الله عليه و سلم و لاقطع الافيدينار اوعشر قدر اهمه و الم الدرهم. يطلق على المضروبة فهلذا بين لك اشتراط المضروب كاقال في الكتباب وهو ظاهر الرواية وهوالاصح رعاية لكمال الجناية حي لوسرق عشرة تبرا قيمها انقص من عشرة مضروبة لأنجب القطع اه و تبعمه في ذلك الكمال في الفنع قائلا كما

ذكره الغدورى لكن في غاية البيان بعد نفله كلام الهداية وهذا صحيح لكن في نفله عن الغدورى نظ (قطع) لان الشيخ ابا نصرالاقطع ذكر في الشرح وهو تليذ الغدورى رواية المختصرولم يقيد بالمضروبة بل اثبت الرواية بقوله مضروبة اوغير مضروبة فهوقول ابى حنيفة مم قال وروى بشر عن ابى وسف و ابن سماعة عن محد فين سرق عشرة دراهم تبرا لايقع اه وقوله او ما باغ قيمة عشرة دراهم اشارة الى ان غيرالدراهم يعتبر قيمته بها و ان كان ذهباكما في الهدايه وقيد بالحرزلان الاستسرار لا يتحقق دونه

ويشرط أن يكون الحرز وأحدا فاوسرق نصابا من حرزين مختلفين لايقطع رشرط عدم الشبهة لان الشبهة دارثة الحد وكذا التأويل كاياتى وقيدنا عرة وأحدة لانه لموسرق نسابا وأحدا من حرزرا عد بمرتين فاكثر لايقطع (والعبدو الحر فى القطع سواه) لان التنصيف متعذر فيتكامل الجزاء صيانة لاموال الناس (ويجب العظم باقراره مرة واحدة) قال فى الهداية وهذا عند الى حنيفة و مجدوقال ابو يوسف لايقطع الاباقرار مرتين و بروى عنه المهما فى مجلسين مختلفين اه قال فى التصيح وتقدم تصيح الاسبيمابي في ٢١٣ كه الموالهما وعليه اعتده الانتفاكا هو الرسم (او بشهادة شاهدين)

العفق الفاور كان سائر الحفوق ويسألهما الامام کف هی و ناهی و می هی وان هی و کم هی وعن سرق لزيادة الاحتياط واحتسالا لدره كامر في الحدود وكذا يسئل النر عن الكل الاالزمال وماني الغتم الا الكان تحريف كافي النهر (واذا اشـترك جماعة في سرقة فاصاب كل واحد منهم) بالقعمة على السوية (عشر مدراهم) او ما تباغ قیمت دلک (تطمع) الجميع و أن كان الاختذ يعشنهم لوجود الاخذ من الكل معنى لان المتاد ان تولى الاخذ بعضهم وبستعد الباقون الدفع (وأن أصله) ای کل و احد منهم (اقل من ذَاك المقطم) واحد منم لان الوجب له سرقة النساب وبجب القطع على كل واحد مجنانه فيعتبر كال النصاب

قطع وقوله و لاشبه قفيه و اى في الجرز لان الشبهة فيه تسقط القطع على مانبين ان شاءالله (فَوْ لَهُ وَالْحُرُوالْمَبِدُ قُالْقَعْلَمُ مُواهُ) لاطلاق الآبة من غير فسل ولان الفطع لا يُنتسف وكذا الرجل والمرأة فيه سواء للاَّ ية (فولد و يجب الفطع باترار. مرة واحدة) هذا حندهما وقال ابو بوسف لايتمام الاباقراره مرتين فيجلسين يختلفين وروى منه الرجوع الى قولهما (قوله وبشهادة شاهدين) ولا يجوز بشهادة رجل وامرأنين لانه حد قان شهد رجل و امرأتان لم يقطع و يجب المال لان شهادة النساء مع الرجال جمة فالاموال و نبغي القاضي ان بسأل الشاهدين من كيفية السرقة وماهيها وزمانها ومكانها وقدرها للاحتياط كافي الحدود ويعتبر في اقامة الفطع فيالسرقة بالافرار حضورالمسروق منه فيطالبه باقامته عندهما وقال ابو يوسف لابعتبر ذلك واماني ثبوته بالشهادة فلاند من حضوره اجماعاً (قو له واذا اشترك جماعة في سرقة فاصاب كل واحد منهم عشرة دراهم قطع والناصابه اقل لميقطع) وال لم بحب الفطع ضمن مااصابه من ذلك وال سرق واحد من جماعة عشرة دراهم قطع ويكون داك الفطم لهم جميعا ولودخل دارا فسرق من ميت منها درهما فاخرجه الى ساحتها ثم عاد فسرق درهما آخر ولم يزل يفعل هكذا حتى سرق عشرة فهسذه سرقة واحدة ناذا اخرج العشرة من الدار قطع و ال خرج في كل مرة من الدار ثم عاد حتى أمل ذاك عشر مرات المنطع لائها سرقات وأوسرق ثوبا لايساوى عشرة دراهم وفيطرفه دراهم مصرورة تزيد على العشرة فمن ابى حنيفة اذا لم يعلم بالدراهم لم يقطع وان علم بها قطع وعن إبي يوسف عليه القطع علم اولم يعلم (قو له و لاقطع فيما يوجد نافها مباعاً في دار الاسلام كالخشب والحشيش والقصب وألىمك والصيد والعلير) وكذلك الزرنيخ والمغرة والماء • والتاخية | هي الثي الحقير ويدخل في الطبر الدجاج والاوز والحام وعن إي يوسف يقطع في كل شيء الاالطين والتراب والمهرقين قال الوحنيفة ولاقطع فيشيء من الحجارة والكمل والملح والقدور والغمار وكذا المبنوالآجر والزجاج وعنابى جنينة فيالزجاج القطع وقال ابر يوسف اقطع في ذاك كله و عن ابي حنيفة يقطع في الجواهر والاؤاؤ واليافرت والزمرد والغيروزج لانه لاتوجد كافها فصار كالذهب والفضة • و أوله • كالحشب يبنى ماسوى الساج والقناء والابنوس والصندل (قول ولافيا يسرع اليه الفساد

فى حقه (ولايقطع فيما يؤخذ كافها) اى حقيرا ويوجد جنسه (مباحا فدار الاسلام) وذلك (كالحشب والقنسب والحشيش والسمك والعلير والصيد) والمغرة والنورة والزرنيخ ونحو ذلك لان مايوجد مباحا فى الاسل بصورته تغل الرضات فيه والعلباع لاتضن به فقل مايوجدا خذه على كرمهن المالك فلاحاجة الى شرع الزاجر ولهذالم بجب الفطع عادون النصاب ولان الحرز فيه ناقص (وكذلك) اى لاقطع (فيمايت ترع اليه الفساد) بان لابق منة كافي القهستاني عن المضمرات

كالفواكه الرطبة و المين و اللحم و البطيخ) لقولة عليه السلام • لاقطع في ممر و لا كمثر • والكثر هوالحار وقبلااودي وهواأتخل الصفار وقال ابو يوسف يُقطع فيذنك كله ولوسرق شاة،ذبوحة او ذبحها بنفسه ثماخرجها لايقطع لانما صارت لحا ولاقطع فيه والفواكه الرطبة مثل العنب والسفر جل والنفاح والرمان واشباء ذلك لاقطع فيما ولوكانت مجدودة في حضيرة وعلما باب مغفل واما الفواكه البابسة كالجوز واللوز فانه يقطع فيها اذا كانت محرزة وكذا لاقطع في بقل ولا ربحــان ويقطع فيالحنـــا. والوشعة لانه لابسرع المما الفساد (قُولُه والفاكهة على النجر والررع الذي الم يحصد) يعنى لاقطع فهما لعدمالاحراز والما اذا قطعت الفاكهة بعد استحكامها وحصد الزرع وجعل فيحضيرة وعليما باب مغلق قطع ولاقطع فيسرقة الثياب التي بسطت للجغيف وان سرق شاة من المرعى اوبقرة اوبعيرا وان كان هناك راع فأن أو أها باللبل الى حائط قد في لها عليه بأب مقلق ومعها حافظ أو أيس معها حافظ فكسرالباب ودخل وسرق نقرة اوشناة نسناوى عشرة دراهم واخرجها وهو يقود بها او يسموقها اوراكب عليسا قطع وقيسد بقوله باب مغلق لانه يعتبر أغلاق الباب في هذه المواضع لأن من طبعها النفور اما الحنطة في الحضيرة وسسار الامتعة لابعتبر فيها الاغلاق ويقطع فى الحبوب كلهما والادهمان والطبب والعود والمسك لانه بما لايسرعاليه الفساد ويقطع فيالحل ابضا لانه لايسرع اليه الفسساد ويقطع فيسرقة القطن والكمنان والصوف والدقيق والعن والتي والزبيب والمسل والملبوس والمفروش والآواني من الحديد والصفر والرصاص والادم والفراطيش والسكاكين والمفاريض والموازئ والارسان ولانقطع في الاشنان لانه نوجد نافها مباحا (قو له و لاقطع في الاشربة المطربة) اى المسكرة و الطرب النشاط و مقطع في سرقة الفقاع والدبس والحل ولايقطع في الخيز والثريد (فو لد ولاقي الطنبور وكذا الدف والمزمار) لانه الملاهي (قُو لِهِ ولاني سرقة المعمف وان كانت عليه حلية) تساوى الف درهم و عن ابي توسف يقطع فيه مطانا و عنه يقطع اذا بلغت قَيْمُ الحَلِيمُ عَشَرَةُ دَرَاهُمُ لِنَا انْ المُصُودُ مِنْ نَاوَلِهُ الفَرَاءَةُ فِيهُ وَذَلِكُ مَأْذُونَ فِيهُ عَادَةً والحلية آنما هي تابعة ولاعبرة بالنبع الاترى ان من سرق آنية فيرًا وقيمة الآنبة يزيد على النصباب لايقطع وكذا لافطع في كتب الفقه والنحو والثفة والشـعر لان المقصود مافيا وهو ايس عال ولو سرق اناه فضه فيته مائة فيه نديد اوماه او طَمَام لا بِق او ابن لا يقطع و انمها خَلُو الى مافي الانا، وعند ابي توسيف اذا كانت قية الانا، عشرة دراهم قطع (قوله ولاق صليب الذهب والنضة) لانه مأذون فكدره وكذا الصنم مزالذهب والفضة فاما الدراهم التي عايها الخائبل فانه يقطع فيها لانها ليست معدة للعبادة والوسرق ذمي من ذمي خرا لم يقطع لان معني المالية فيها نانس (قوله ولا في الشطرنج ولاالزد) وان كانا من ذهب اوفضة لانها

(كالفواحكه الرطية واللحم والمبن والبطيخ) لقوله صلى الله عليه وسملم « لاقطع في الطعام » قالوا ممناه مالتسارع اليه الفساد لائه مقطم في الحبوب والسكراجاها كإف الاختيار (ولا في الزرع الذي لم محصد) والثمر على الشبخر لمدم الاحراز (ولا قطع في الاشربة الطيربة) لاحمال أنه تناولهاللاراقة ولان بعضا ليس عالوفي مالية بعضها اختلاف فتتحفق شمهة عدم المالية (ولاق الطنبور) وجميع الآت الهمو لاحتمال تناوله للسكر نهيا عن المنكر (ولا في سرقة المحف لأنه بتناول في اخذما المراءة والنظر فيه (وان كان عليه حلية) تبلغ نصابا لانها تبع ولاتعتبر بالنبع كن سرق الآنية تزدعلي النصاب (ولافي) سرقة (الصلب) او الصنم (الذهب) أوالفضة لانه مأذون في كمره (ولافي) سرقة (الشطر بجولاالزد) لانها من الملاهي كما من

(ولاقطع على سارق الصبي الحروان كان عليه حلى) بِلغ النصاب لان الحرليس عال والحلية أبرعه (ولا قطع في سرقة الهبدالكبير) لانه غصب او خداع لانه في د نفسه (ويقطع في سرقة المبدالصغير) الذي لا يعبر عن نفسه لانه مال ولايدله على نفسه كالبهيمة واذا كان يعبر عن نفسه فهو والبالغ سواء (ولا نعلم في سرقة (الدائر كلها) لا نها او شرعية ككتب تفسير وحديث وفقه ﴿ ٢١٥ ﴾ فكم عف والا فكطنبور كا في الدر (الا في دفاتر الحساب)

لان القصود ورقها فيقطع بها أن بلغت نصاباً ﴿ وَلا ـ قطع في سرقــة كلب ولا فهد) ونحوه ولوعله طرق من ذهب لان من جنسها مساح الاصل وما عامِما تبعلها (ولا في سرقة (دف ولاطبل ولاهزمار) لانها من آلات, المهو (ويقطع في) سرقة خشب (الساج) قال الزمخشري هو خشب اسود رزين بجلب من الهند ولا تكاد الارض تبليه (والفنا) جمع قناة وهي الرمح (والابنوس) خشب معروف اشدسوادا من الساج (والصندل) شجر طبب الرايحة وكذا العود لانها اموال محرزة عزيزه عند الناس ولا توجد بصورتها مباحة فى دار الاسلام (واذا أتخذ من الخشب) الذي لا نقطه له (آوان) كصندوق وقسعة (او الواب قطع فمها) اذا كانت

الملاهي (قو له و لاقطع على سار في الصي الحر و الكان عليه حلية) لان الحرابس عال والحلية تبعة وقال ابويوست يقطع اذا كانت الحلية نصابا والحلاف فيالصي الذي لاعشى ولاشكلم اما أذا كان عشى و شكام فلاقطع فيه اجماعاً و الكان عايه حلية كشيرة لائله ما على نفسه وعلى ماعليه وان سرق جرابا فيه مال كثير اوجوالق فيها مال قطع لانما اوعية للمال والمقصود بالسرقة المال دون الوطاء (فو له ولا فسرفة العبدالكبير) لانه في نفسه فكان غصبا لاسرقة (قول ويقطع في سرقة العبد الصغير) يعنى اذا كان لايمر عن ندسه ولاشكام لانه مال ولابدله على نفسه كالنائجة واما ادَّاكَانَ يُعْبِرُ مِنْ تُعْسِبُهُ فَهُو كَالْبَالُمْ وَقَالَ الْوِ تُوسَـفَ لَابْقُمْ وَانْ كَانَ صَغْيرًا لاشكلم ولايعفل لانه آدمي من وجه مال من وجه كذا في الهدايه (قوله ولاقطم في الدفائر كلها الا دفائر الحساب) لان مافيها لايقصد بالاخذ وان كانت كتب النحو والفقه والشعر لان المفصود بسرقها مافها وهو ليس عال واما دفار الحساب وهم اهلالديوان فالمقسود منها الورق دون مافيها والورق مال فبجب فيه الفطع والمراد بذلك دفائر قد مضى حسابها اما اذا لم يمن لم يقطع لان غرضه مافيه و ذلك غير مال واما دفاترالتجار ضيها الفطع لان الفصود منها الورق (فو لد ولاقطع في سرقة كلب ولافهد) لانهما ليسا عال على الاطلاق أذ في ماليَّتهمـا قصور لانه نجوز سِعها عند الشافعي ولهذا لو سرق كابا في عنقه طوق ذهب لا نقطم لان المقصود سرقة الكلب وهذا تابيها اذلواراد سرقةالعاوق لقطمه من عنقالكلب واخذه (قوله ولادف ولاطبل ولا مزمار) لأن هذه معارف قد ندب الى كسرها والمراد بالطبل طبل المهو اما طبلاالغزاة ففيه اختلاف والمخنار انه لاقطع فيه ايضا (قولِد ويقطع في الساج والفناء والابنوس والصندل) لانها اموال عززة محرزة (فو له واذا اتخذ من الحشب او اني او ابواب قطم فيها) لانها بالصنعة التحقت بالاموال النفيسة ولايقطع فيابوابالمساجد لانما غير محرزة ولوسرق فسطاطا انكان مركبا منصوبا لم يقطع وان كان ملفوفا قطع ولا قطع في سرقة الحصير ويوارى القصب لان الصنعة فيها لم تغلب على الجنس الاترى انها تبسط في غير الحرز (فو لد ولا قطع على خائن ولاغائنة) وهما الذان يأخذان مافي الديهمـا من الثبي المأمون (فو لد ولا نباش) هذا عندهما وقال ابويوسف عليه القطع لانه مال متقوم محرز محرز مثله ولنا ان

محرزة لانها بالصنعة التحقت بالاموال النفيسة (ولاقطع على خائن) لما اثنن عليه كودغ (ولا خائنة) لفصور الحرز (ولا) على (نباش) لقبر سواء كان فى التحراء او البيت و اومقفلا للشبمة فى الملك لانه لاملك الميت حقيقة ولا لاوارث لتقدم حاجة الميت قال الاسبيجابي وهذا قول ابى حنيفة ومجد وقال ابوبوسف عليه الفطع والتحييم قوام،ا واعتده الائمة الحبوبي و النسق وغيرهما تصحيح

الشمهة تمكنت في الملك لانه لاملك للميت حقيقة ولا للوارث لتؤدم حاجة الميت وان كان القبر في بيت مقفل فهو على الخلاف في الصحيح لانه يتأول الدخول فيه لزيادة القبر وكذا لوسرقه من تابوت في الفافلة وفيه ميت ولوسرق من القبر دراهم او دنائير لم يقطع اجماعاً (فو له و لامنتهب و لا يختاس) الانتهاب هو الاخذ علانية قهرا و الاختلاس ان محطف الثبيء بسرعة على غفلة وال الطوار اذا طر من خارج الكم لايقطع وبيانه اذا كانت الدراهم مشدودة من داخل الكم فادخل بده في الكم وحل العقدة واخذ من الحارج لانقطم وان كانت العقدة مشدودة من خارج فحمله وادخل مده فيها واخرجه قطع وقال الولوسف بقطع سواء طر من الحارج اوالداخل ومن اصمانا من قال ينظر أن كان بحيث أذا قطعت سقطت في الكم قطع لانه اخذها من الحرز وان كان بحيث اذا قطعت تسقط علىالارض لم نقطع (قولد ولا نقطع السارق من بيت المال) لانه ما ل لكافة المسلمين و هومنهم (فنو له ولامن ما ل السارق فيه شركة) لان ثبوت ملكه في بعض المال شهرة ولو اوصىله بشيء فسرقه قبل موت الموصى قطع وان سرقه بعد موته وقبلالقبول لم نقطع ومزيله على آخر دراهم فسرق منه مثلها لم نقطع والحال والمؤجل فيه سواء وانسرق منه عروضا تساوى عشرة دراهم قطع لانه ليسله ولايةالاستبفاء منه وعن ابي بوسف لايقطع لائله ان يأخذ عند بمضالعلماء قضاء عن حقه واما اذا قال اخذته رهنا محتى اوقضاء لحتى درى عنه الفطع بالاجماع وآن كان حقه دراهم فسرق دنانيراو علىالعكس قيل بقطع لاندايسله حتى الاخــذ وقيل لايقطم لان النقود جنس واحد والتوفيق بإنهمــا أن على القول الاول بحمل على ان السارق لا يعرف الخلاف الذي شوله اصحاب الشافعي ان الغريم بجوزله أن يأخذ من غير جنس حقه وعلىالقول الثاني محمل على انه يدرف الحلاف ويعتدبه وذلك بورث شمة تسقط القطم وان سرق حليا من فننة وعليه دراهم اوحليا من ذهب وعليه دنانير قطع لانه لايكون قضاء عن حقه الاعلى وجهاابيم والمعاوضة فصار كالعروض كذا في الكرخي وأن سرق العبد من غريم مولاه أو الرجل من غريم أبيه قطع وأن سرق من غريم ولده المدنون قطع لانه ليسله حق الفيض في ديونهما فان لم يكن على عبده دين وسرق من غريمه من جنس دين عبده لم يقطع لان دين عبده ماله (قوله ومن سرق من ابويه او ولده او ذي رحم محرم منه لم يقطم) وان سرق من بيت ذي الرحم المحرم متاع غيره لم يقطع وان سرق ما له من بيت غيره قطع اعتبارا للحرز وعدمه كذا فىالهدايه وانسرق منامه منالرضاعة قطع ومن الى وسف لابقطع لانله أن يدخل عليها من غير استبذان ولا وحشة مخلاف ما اذا سرق من اخته من الرضاعة فانه يقطع اجماعا (فو لد وكذا اذا سرق احدالزوجين من الآخر) لان بينهما سببا بوجب الثوارث ولو سرق من اجنبية ثم تزوجهــا قبل ان يقضى عليه بالقطع لم يقطع وان تزوجها بعد القضاء بالقطع فكذلك ايضا

بجاهر بفعله فلريحقق معنى السرقة (ولايقطم السارق من بيت المال) لانه ما ل العامة و هو منهم (ولا من مال للسارق فيه شركة) لائله فيه حقا و منله على آخز دراهم فسرق مثلها لم يقطع لانه استيفاء لحقه والحال والمؤجل فيه سواء لان التأجيل لتأخير المطالبة وكذا اذا سرق زيادة على حقد لائه عقدارحقه يصير شريكا فيه وان سرق منه مروضها قطع الانه ايسه ولاية الاستيفاء منه الابعا بالتراضي وعن ابي يوسف أنه لانقطع لأنله أن يأخذ عند بعض العلماء قضاء من حقداور هنا به هدایه (و من سرق من ابویه او و لده او ذى رحم محرم منه لم يقطم) فالاولوهواأولادالبسوطة في المال و في الدخول في الحرز والثاني الممنى الثاني فلوسرق من بيت ذي الرحم المحرم مناع غيره ينبغي الالقطع و او سرق ماله من بیت غیره قطع اعتبارا العرز وعدمه كا في الهداله (وكذلك) اي لم يقطع (اذا سرق احد الزوجين من الآخر

اوالعبد منسيده اومن امرأة سيده او) من (زوج سيدته) لوجود الاذن بالدخول عادة (و) كذا إذا سرق (المولى من كاتبه) لان له في اكسابه حقا (و) كذا (السارق من المنم) اذا كان له نسيب فيها في الاربعة اخاس اوفى الخس كالناعين لان لهم فيه نسيبا ﴿٢١٧﴾ الما غيرهم فينبني ان يقطع الا ان يقال انه مباح الاسل وهو بعد

على صورته التي كان علمها ولم يتغير فعسار بقاوه شبهة فسقط القطم كافي غاية اليان (والحرز على ضربین حرز لمنی فید) وهو المكان المدللاحراز وذلك (كاليوت والدور) والحانوت والسندوق والفسطاط وهو الحرز حقيقة (وحرزبا لحافظ) كن جلس في الطريق اوالمحدوعنده متاعدفهو عرزيه فكون حرزاسي (فنسرق شيئاهن حرز) وانلميكن صاحبه عنده اولم يكن لدباب اولدو هومفتوح (او)من(غير حرز و)لكن (ماحبه عنده بحفظه) سواءكان مستيقظا اوناعا والمتاع تحته اوعنده هو الصحيم لالد يعدالنائم عند متاعه حافظا له في المادة هدایه (وجب علمه القطم) لاند سرق مالا عرزا باحدا لحرزين (ولاقطع على من سرق من جام) في وقت جرت المادة بدخو له وكذا حوانيت التجار والخانات لوجود الاذن عادة فلو

لم يقطع عندهما وقال ابويوسف يقطع ولوسرقت المرأة من زوجها اوسرق هومها ثم طلقها ولم يدخل بها فبانت بغير عدة لم يقطع واحد منهما لان اصله غير موجب للقطع وان سرق من امرأته المبثوثة اوالمختلمة ان كانت في المدة لم يقطع سواه كانت مطلقة اثنين اوثلاثًا وكذا اذا سرقت هيمن زوجها وهي في المدة لم يقطم (فخوله اوالعبد منسيده اومنامرأة سيده أوزوج سيدته اوالمولى من مكاتبه) فاله لأيقطم ولا فرق بين ان يكون المبدمديرا اومكاتبا اومأذونا اوامولد سرقت من مولاها وكذا اذا سرق المولى من مكاتبه لايقطع لانله في كسبه حقا (فولدوكذلك السارق من المنم) لاقطع عليه لاناهفيه نصيبا (فولد والحرزعل ضربين حرز لمنى فيه كالبوت والدور) ويسمى هذا حرز بالمكان وكذلك الفساطيط والحوابت فهذه كامها حرزوان لميكن فيها حافظ سواء سرق من ذلك وهومفَّتوح الباب أولابابله لانالبناء لقصد الاحرازالاانه لابجي القطم الا بالاخراج لقيام مدمالكه عليه بخلاف المحرز بالحافظ حيث بجب القطم فيه بمجرد الاخذ لزوال بدالمالك بذلك (فول وحرزبالحافظ) كنجلس في الطريق اوفي العجراء اوفي المسجد وعند. متاعه فهو محرزته وقدةطم النبي صلى الله عليه وسلم سارق رداه صفوان من تحترأسه وهونائم في المسجد ولافرق بين ان يكون الحافظ مشتيقظا اوناعًا والمتاع تحتد اوعند. هوالعجيم لأنه يعد النائم عند متاعه حافظا له في المادة ولهذا لايضمن المودع والمستمير بمثله لانه ليس بتضييم . وقوله « بالحافظ » هذا اذا كان الحافظ قريبا منه بحيث يراه اما اذا بعد بحيث لايراه فليس محافظ قال مشامخنا كلشيء معتبر محرز مثله كااذاسرق الدابة من الاصطبل اوالشاة من الحضيرة فانه نقطم وإذا سرق الدراهم اوالحلم من هذه المواضع لايقطم وفي الكرخي ماكان حرز النوع فهو حرز لكل نوع حتى جعلوا شريحة البقــال وقواصر التمر حرز للدراهم والدنانير واللؤلؤ قال وهوالصيم مالشريحة الجرار الوسخة واوسرق الابل من الطريق مع جلها لايقطم سواه كان صاحبها غليها اولا لان هذا مال ظاهر غير عرز وكذا اذا سرق الجوالق بعينها اما اذا شق الجوالق فاخرج مافيهما ان كان مساحبها هناك قطع والا فلا ولو سرق من القطار بسيرا او جلا لم يقطم (فو لد وان سرق شيئا من حرز او غيره حرز وصاحبه عنده محفظه وجب عليه القطم) يعني من حرز وأحد حتى لوسرق من حرز لرجل تسمة دراهم ثم الى منزلا آخر فسرق منه درهما آخر لم نقطم (قو له ولاقطم على من سرق من حمام او من يت اذن للناس في دخوله) ومدخل في ذلك حوانيت النجار والخـانات الا اذا سرق منها ليلا فاله يقطع لانها ينيت لاحراز الاموال وآنما الاذن يختص بالنهمار

سرق في غير وقت الاذن (٢٨) (ني) (جوهرة) المتاد قطع لانها بنيت للاحراز وانما الاذن يختص فيوقت

المادة (اومن بيت اذن للناس في دخوله) لوجود الاذن حقيقة

(ومن سرق من المسجد متاعا وصاحبه عنده قطع) لانه عرز بالحافظ لان المسجد ماني لاحراز الاموال فلم يكن المال عرزا بالمكان بخلاف الحام والبيت الذي اذن للناس في دخوله حيث ﴿ ٢١٨ ﴾ لايقطع وان كان صاحبه عنده لانه

(فوله ومنسرق من السعبد مناعا وصاحبه عنده قطع) لانه محرز بالحافظ (قوله ولاقطع على الضيف أذا سرق عمن أمنافه) لأن البيت لم يبق حرزا في حقه لكونه مأذوناً له في دخوله فيكون فعله خيانة لاسرقة وكذا لاقطم على خادم القوم اذا سرق مشاعهم ولا اجير سرق من موضع اذن له في دخوله واذا آجر داره على رجل فسرق الموجر من المستأجر اوالمستأجر من الموجر وكل واحد منهما في منزل من الدار على حدة قطع السارق منهما عند ابي حنيفة لان المستأجر قد صار اخص بالحرز من المالك الا ترى انله ان عنمه من دخوله وعندهما اذا سرق الموجر من المستأجر لايقطع لانالدار ملكه فسار ذلك شبهة في سقوط القطع وان سرق المستأجر منالموجر قطع بالاجماع اذاكان في بيت مفرد لانه لاشبهة له في الحرز ولا فيالمال وانسرق من بيت الاصهار اوالاختان لم يقطم عند أبي حنيفة وعندهما نقطم والخلاف فيما اذاكان البيت للحتن اما اذاكان للبنت لايقطم اجماعا وكذا فى مسئلة الصهراذا كانالبيت للزوجة لايقطم اجاعا ولوسرق الراهن رهنه من بيت المرتهن اومن بيت العدل لم يقطم لانه ملكه وكذا اذا سرقه المرتهن من بيت العدل لم يقطع لان يده قائمة مقام يده (قو له واذا نقب اللصالبيت ودخل فاخذ المال وناوله آخرخارج البيت فلاقطع على واحد منهما عندابي حنيفة) لان الاول لم يوجد منه الاخراج وكذا الخارج لم يوجدمنه هتك الحرز وعندهما يقطم الداخل لانه لما ناوله قامت بدالثاني مقام بده فكانه خرج والشيُّ في بده وعن ابي يوسف ان دخل الخارج مده فتناوله من مدالداخل قطما جيما ولوان الداخل ري به الى صاحب له خارج الحرز منغير مناولة فاخذه الخارج فلاقطع على واحد منهما والاصل انءن سرق سرقة ولم يخرجها من الدار لم يقطم (فو لد وان القاء في الطريق ثم خرج فاخذ قطع) وهـذا اذا رمى به فىالطريق بحيث يراء اما اذا رمى به بحيث لايراء فلا قطع عليـه وان خرج واحدة لانه صار مستهلكا قبل خروجه بدليـل وجوب الضمان عليه فاذا وجب عليه الضمان باستملاكه قبل خروجه لم بجب عليه قطع كما لو ذيح الشاة في الحرز وليس كذلك اذا رمى مد محيث براء لانه باق في مده فاذا خرج واخذه صار كانه خرج وهـو معه وقيد بقوله فاخذه لانه اذا خرج ولم يأخذه لم يقطع لانه لما لم يأخذه علم انه قصد التضييم لا السرقة فكان مضيما لاسارةا (فو له وكذلك ان حله على جار وساقه فاخرجه) يمني آنه نقطع لان ما على البعيمة مده ثابتة علمه ولان سيرالدابة مضاف اليه لسوقه وقيد نقوله وساقه اذلو لم يسقه حتى خرج الحار بنفسه لايقطع وكذا او جمل اؤاؤا على جناح طائر وطيره قطع وأن طار ننفسه لاقطع عليه ولو أتلف المال في الحرز باكل أو أحراق قبل اخراجه لم يقطع ولو سرق دراهم اودنانير او لؤاؤا فابتلمه في الحرز ثم خرج

في للاحراز فكان إلكان حرزا فلايتبرممه الآحراز بالحافظ لانه اقوى كا في الهدايه (ولاقطع على النيف اذا سرق عن امنافه) لانالبیت لم بیق حرزافي حقه لكونه مأذونا في دخوله و لانه عنزلة اهل الدار فيكون فعله خيانة لاسرقية (واذا نقب اللص البيت ودخل فاخذ المال و ناوله آخر خارج اليت فلا قطم عليما)لان الاول لم يوجد منه الاخراج لاعتراض بد متبرة علىالمال قبل خروجه والثاني لم يوجد منه هتك الحرزفواتم السرقةمن كل واحد قال جال الاسلام وهذاقول الىحنيفة وعليه مشىالاتمة المحبوبي والنسني والموصلي وغيرهم تعفيع (وان القاء) ای التی اللص المتاع (في العلريق) قبل ان بخرج (ثم خرج فاخذه قطع) لان الرمي حيلة يعتاده السراق لتعذر الخروج معالمتاع اوليتفرغ لقتال صاحب الدار اوللفرار ولم يعترض عليه بدمعتبرة فاعتبر الكل فملا واحد او اذا خرج ولم يأخذه فهومضيع لاسازق هدايد

(وكذلك) اى قطع (أن جله) اى المتاع (على جاز قساقه فاخرجه) لان سيره مضاف المه لسوقه (لم يقطم)

ومنى المعاونة وهذا لان المناد فيما بينم أن محمل البعض المناع ويتشمر الباقون المدفع فلو امتنع القطع ادى آلى سند باب الحند (ومن نقب البيت وادخل ده فيه) من غير ال دخل (فاخذ شيئا) بلغ النصاب (لمقطع) لازهنك الحرز بالدخول فيه ولم بوجد قال عاء الدن في شرحه وعن ابي يوسف الهيقطم وأنعيم قولنا واعتسده البر هاني و غير ، تصبح (وان ادخل ده في صندوق الصير في اوكم غيره فاخذ المال نطع) كفنق هنك الحرز لانه لا عكن منسك مثل هذا المرز الاعلى هذه الصفة (ومقطع عين المارق من الزند) وهو المفسل بين الزراع والكف (وتحسم) وجوبا لانه لولم تحسم تفضى الى التلف والحد زاجرلامتلف وصورة الحمم الابحل هاه بمدالقطم فيدهن قد اعلى بالنار لينقطم الدم قال في الذخميرة والاجرة وممن الدهنعل السارق لازمنه سبب ذاك وهو السرقة جوهره (قان سرق ثانیا قطعت رجله اليسرى) من الكعب وهوالمقصل بين الساق والقدموتحمم ايضا

لم يقطع ويضمن مثله اوقيمته ان لم يكن مثليا ولاينتظر حتى يضعها مع الغائط ولونفب البيت ثم خرج ولم يأخذ شـيئا ثم جا. في ليلة إخرى فدخل واخذ شـيئا ان كان صاحب البيت قد علم بالنقب و الهبيده اوكان النقب ظاهرا يراه المارون و بق كذلك فلاقطع هليه والاقطع وان خرج شباة منالحرز فتبعتهما اخرى ولم تكن الاولى نصاباً لم يقطع وال كان في الحرز نمر جار فوضع المناع فيه حتى خرج ١١١٠٠ بقوة نفسه لم يقطع وال لم يكن له قوة ولكن اخرجه غربك قطع ولو سرق مالا من حرز فدخل آخر و حمل السارق و المال مع السارق قطع المحمول خاصة لانه لاعبرة العساءل الاترى أن من يحمل طبقسا فحمل رجلا حاءلا لطبق لم يحنث ولو آخرج نسابا من الحرز دفعين نصاعدا ان تخلل بينهما اطلاع الملك فاغلق الباب اوسىد النقب فالاخراج الشانى سرقة اخرى فلابجب الفطع اذا كان المخرج ف كل دفعة دون النصاب وان لم يُصلل ذلك قطع ولوشقالثوب في الحرز ثم اخرجه ان شفه نصغين حرضا قطع اذاكال بعدالشق بساوى نعسابا والنشقه طولا فكذا يقطع عندهما ابضا وقال ابو يوسف لايقطم لازالشق بالطول استهلاك فيكون لصاحبه الحيار ازشاء ضمنه قيمه و ان شاه اخذه و ضمنه النقصان فلا كاذله خيارك المبرك عايه كان له فيه شهرة الملك بالضمان ملا يقطع ثم على قولهما انما بجب القطع اذا ارادالمانك اخذالثوب فانه اذا اخذه قطع وايسه ازيضمنه النقصان واما اذا ترك الثوب له و ضمنه قيمته صححاسفط القطم هذا كله اذا كان الحرق فاحشا اما اذا كان يسيرا قطم اجماعا لانمدام سبب الملك اذايس له اختيار تضمين كل النبية (قوله واذا دخل الحرز جاعة فتولى بمضهم الاخذ قطموا جميعاً) يعنى اذا اصاحب كل واحدمنهم فشيرة دراهم أومانيمته عشرة وقال زفر مقطم الآخذ وحده (قول ومن نقب البيت وادخل بده فيه فاخذ شيئا لمفطم) هذا عندهما وقال ابو يوسف يقطع لانه اخذ المال من الحرز فلا يشترط الدخول فيه كماذا ادخل يده فيصندوقالصير في ولهما ان هنك الحرز بشترط فيهالكمال والكمال في الدخول والدخول هو المعناد بخلاف الصندوق فان المكن فيه ادخال اليد (قوله وان ادخل بده في صندوق الصيرفي اوفي كم غيره فاخذالمال قطع) لانه لا يمكن هكالصندوق والكم الاعلى هذهالصفة واو الااسارق اخذ فيالحرز لم يقطع لال السرقة لم تم الابالاخراج (فو له و يقطم عين السارق من الزند) وهو المصم وكان القياس متناول اليد كلهاالي المكب لقوله تعالى وفاقط موا الديما كالاا الذي صلى الله عليه وسلم امر يقطع يدالسارق من الزند وضله بيان (قوله وتحسم) لانها اذا لم تحسم ادى الىااناف وصورة الحمم ال يجمل يده بعدالقطع في دهن قداغلي بالنار اينقطع الدم قال في الذخيرة و اجرة القاطع و عن الدهن على السارق لأن منه سبب ذلك و هو السرقة قالوا ولانقطع في الحر الشديد ولافي البرد الشديد بل محبس حتى توسط الامر فىذىك (فولد فانسرق مانيا قطعت رجله اليسرى) لانه لوقطعت مدما يسرى ذهبت

(فان سرق الله لمقطع) ولكن عزر (وخلد في النجن حتى ينوب) لما روی من علی رضی الله منه أنه قال أني لاسمى من الله أن لاادم له مدا یاکل مها ویستنجی مها ورجلا عثى علما ومذا حاج مقية العصابة فعجهم فانمقد اجماما هدانه (وادًا كان السارق اشل اليد اليسرى او اقطع) اى مقطوعها (او مقطوع الرجل اليني) او اشلهـــا (لم يقطع) لان في ذلك تفويت جنس المنفعة بطشا فيما اذا كان اشل اليد اليسرى او اقطع و مسيا فيما اذا كان مغطو عالرجل البني او اشل و تفویت داك أهلاك سنى قلا بقام ألحد لئدلا نفضى الى الاملاك (ولانقطع السارق الاان محضر المسروق منه فيطالب بالدرقة) لأن الخصومة شرط لظهورها ولا فرق بين الشهادة والاقرار لان الجناية على مال الغير لا تظهر الا بالخصومة وكذا اذا غاب عند القطم لان الاستيفاء من الفضاء في باب المدود هدانه

منفهة الجذس (فَوْ لِهُ فَانْ سرق الثالم يقطم و خلد في السجن حتى يتوب) او بموت و بدر ر ابضا وان كان السارق كفان في معصم واحد قال بمضم يقطعان جيما وقال بعضم ان تميزت الاصلية وامكن الاقتصار على قطعها لم تقطع الزائدة وان لم يكن قطعها جميعا وهذا هو المختبار فان كان ببطش باحدهما قطعت الباطشية فان سرق ثانيها قطت رجل اليسرى ولاتغطع هذه الزائدة وال كال السسارق اشسل البد اليسرى اواقطع اومقطو عالرجل اليمني لم يقطع وكذا اذا كانت رجله اليمني شلا ويضمن المال كله وآن كانت البد البني شلا او مقطوعة الاصابع اومقطوعة الابهام او اصبعين سوى الابرام فانما تقطع من الزند لانها اذا كانت صحيحة قطعت فكذا اذا كانت شلا وان كانت اليني مقطوعة قبل ذك قطعت رجله البسرى من المفصدل فال كانت رجله البسرى منطوعة قبل ذك لم يقطم ويضمن السرقة ويحبس حتى يتوب واذا قال الحساكم للمداد اقطع عين هذا في سرقة فقطع يساره عدالاشي عليه عند الى حنيفة لانه اتلفها بدل وهياليني فاتلف واخلف من جنسه باهو خير منه فلايعد اتلافا وعندهما يضمن القاطع فيالىمد ولاشيء هليه في الخطأ وقال زفر يضن في الخطأ ايصالانه قطع بدا معصومة والخطأ فيحق العباد غير موضوع اى غير معفوا عنه قلنا انه اخطأ في اجتماده اذليس في النس تعيين الجين والحطمأ في الاجتهاد معفو عنه ولهما أنه قطع طرفا معصموما بغير حق ولاتأويل لانه تعمدالظلم فلا بعنى وكان ينبغى ان يجب القصاص الا انه سقط الشهة ثم عند الى حنيفة هل يكون هذا الفطع المسرقة املا قال بعضهم يكون عنماحتي لابجب الفصياص على الفاطع وقال الطحاوى لايكون عنها حتى اله اذا كان عدا عب الفصياس وان كان خطئًا مجب الدية وان كان الحداد قطع بدء خطأ لم يضمن عندنا خلافا لزفر والمراد بالخطأ الخطأ في الاجتماد بأن اجتمد وقال الفطع مطلق فيالنص اماالخطأ في معرفة اليمين واليسار لايجعل عفوا وفي المصني اذا قطعها لايضمن سنوا. اخطأ في الاجتهاد او في معرفة اليمين والثمان قال وهوالعميم ولو اخرج السارق بسساره ففال هده يمبني فقطعها لمبضمن بالاتفاق لانه قطعها بامره وال قطع احديد السارق البسرى بغير اذن الحاكم فني الخطأ بجب الدية وفي العمد بجب القصاص وبسغط عنه القطع في البني ويضمن السارق المال (فولد ولايقطم السارق الا ان يحضرالمسروق منه فيطالب بالسرقة) لان الخصومة شرط فيذلك وانما قال الا أن محضرالمسروق منه ولم يقل الا أن محضر المالك لان عندنا يقطع مخصومة المستودع والمستعير والمستأجر والمرتهن والمضارب والمستبضع وكلءن كانتباه مدحافظة سوى المالك سواء كان المالك حاضرا او غائباوكذا الخصومة عن كانت مده مدضمان كماذا سرق من الفاصب وقال زفرو الشافعي لايقطع الايخصومة المالك وال حضر المالك وغاب الؤتمن فانه يقطع بخصومته في ظاهر الرواية وان سرق من السارق سارق آخر به دماقطمت عينه أوقبل فأنه لايقطع لأن يده أيست بيد صححة لانها أيست بيد مالك ولا أمين

ولاضمين وآعا هي لد ضابعة لاحاظة فصار الاخذ منه كالاخذ من الطربق ولايقطع بخسومة المائك ابضا لان السادق لم يكن له يد صحيحة على المال ولو درى الفطع عن السارق ثم سرق منه سارق قطع لان القطع اذا درى عنه تعاق باخذه الضمان وبد الضامن بد صححة فازالتها توجب الفطع ويصير السارق الاول كالغاصب وقد قالوا هل السارق أن يطالب بردالمين المسروقة إلى يده فني رواية ليس! ذلك لان يده ليست بيد صحيمة وفي رواية له ذلك لانه يجوز ان يختار المالك الضمان وينزك القطع فيتخلص السارق بردالمين من الضمان اما بمدالقطع فلايلزمه ضمان فلاحق لة في الطالبة و بجوز أن يقال بثبت له ابضا المطالبة بعدالقطع لانه بتخلص رد المين من الضمان الواجب عليه فيما بينه و بين الله نعالي كذا في الكرخي واذا هلك الرهن فيدالسارق من المرتمن فللمرتمن ان يقطع السارق ولاسسبيل للراهن عليه لانه لم يبق له يد و لاحق في المين لانه يسقط عنه الدين بهاد كها فلم يثبت له المطالبة (فو له فان وهبها من السارق اوباعها منه او نفست قيمًا عن النصاب لم يقطع) وكدا اذا ملكهما بميراث سنقط القطع لمنى في الهبة بعدما "لحث وسنواء كان ذلك كله قبل الترافع اوبعده وقال ابويوسف اذاوهماله اوباعها منه ونقصت قيمها بعدالتر افعلم بسقط القطع وأوردالسارق السرقة قبل الترافع المالحاكم فلاقطع عليه وأن ردها بعد ذلك قطع ولوامرالحاكم يقطع المسارق فعق عندالمسروق منه كان عفوه بالحلا لان القطع حتىالله فلايصبح العقو عنه وان قال شهدت شهودى يزور اولم يسرق منى أوالغين المسروقةله لميقطع والسرق من رجل مالاثمرده اليه قبل الرافعة ثم اقام عليه البينة لم مقطع لانه اذا ردالمال سقطت الخصومة والمطالبة فان لم يرده الىالمائك ولكن دفعه الى ايه اواخيه اوعه اوخاله ان كانوا في عياله لم يقطع لان يدهم يده وان لم يكونوا في عباله و في البناسِم وكذا الى امرأته وعبده سواء كانوا في عباله املا وان دفعها الى مَكَاتِهِ لم مَعْطِم النِمَا وان دفعها الى من في ميال اليه لم بسقط عنه القطع (قوله ومن سرق عينا فقطع فيها وردها ثم عاد فسرقها و هي محالها لمبقعلم) وقال زفر نقطع واذا لمقطع عندنا وجب الضمان مخلاف مااذا زني بامرأة فحد ثم عاد فزني بها حد ابضا ثابا والغرق انفىالسرقة اذا مقطالقطع وجب ضمانالمال عوضا عنهوني لزناه اذا سفط الحد لم يضمن عين المرأة (فولد وان نفيرت عن حالها مثل ان كانت غزلا فسرقه نفطم فيه فرده ثم نسبج فعاد فسرقه قطع وهذا لاخلاف فيه) لان العين قدُّ دلت والهذا اذا غصب غزلا فنحجه ثوبا انقطع حق صاحبه عنه وملكه الغاصب ولزمه قيمة الغزل واوسرق نفرة فضريما دراهم أودنانير فانه يقطع والدراهم والدنانير تردالى صاحبها عند ابى حنيفة والوسرق ثوبا فقطمه وغاطه يكون للسارق بعد ان قطعت بده ولاضمان عليه لان العين زالت عن ملك المسروق منه والنضمين متعذر لاجل قطع يده اذالقطع والضمان لايجتمان واوسرقائوبا فصبغه اجر اواصفر فقطعت ده فمندهما

(فان وهبها) اى المسرقة (من السارق او باعها اياه او نقصت فيتها من النصاب) و او بعد القضاء بها (المقطم) لأن الأمضاء في هذا الباب من الفضاء فيشترط قيام الخصومة عند الاستيفاء فصار كما اذا حصلت قبل الفضاء وعامه في الهدالة (ومن سرق عينا فقطم فها وردها) الكها (ثم عادف رقها) ثانيا (وهي) بعد (محالها) ارتفر (لم مقطع) برا كانيا لانه وجب لهتك حرمة العين فتكراره فهنا لانوجب تكرار الحد (فاز تغرت عن مالها) الاول (مثل ان) لو (كان) المروق (غزلا فسرقه فقطم فيه فرده) لمالكه (ثم نسيح) ذلك الغزل وصار كرباسا (نعاد) السارق (فسرقه) ثانیا (فطع) ثانیا لصرورته شيئا آخر (واذاقطعالسارق والعين)المسروقة (قائمة في يده ردها) على مالكها لبقائها على ملكة (وان كانت) العين (هالكة) او مستهلكة غلى المشهور (لم يضمن) لاندلا يحتم القطع والضمان عندناسواه كان الاستهلاك قبل القطع او بعده مجتبى وفيه لو استهلكه المشترى منه او الموهوب له فللمالك تضمينه (واذا ادعى السارق ان العين المسروقة ملكه سقط القطع عنه وان لم يقم بينة) لوجود الشبة باحتمال الصدق ولما انهى الكلام على السرقة الكبرى ﴿ ٢٣٧ ﴾ *اخذ في الكلام على السرقة الكبرى

يكون للسارق وينقطم حق صاحبه عنه وقال مجمد يؤخذ الثوب منه ويعطى مازاد الصبغ فيه اعتبارا بالنصب ولوصبغه اسود اخذمنه ناقصا عند ابي حنيقة لان السواد عنده نقصان وعند ابي بوسف لايؤخذمنه مثل المصفر وعند مجد يؤخذمنه ويعطى مازاد الصبغ فيه وانسرق فضة اوذهبا فقطع فيها ثم ردها على صاحبها فجملها آنية اوكانت آئية فضربها دراهم ثم عاد فسرقها لم يقطع هند ابي حنيفة لان المين لم تنغير عنده وقالا يقطع لانها تغيرت عندهما ﴿ فَوْ أَيْهِ وَاذَا قَطْعُ السَّارِقُ وَالْمَيْنُ قَائْمَةً فِي مَدَّهُ ردت على صاحبها) وكذا اذاكان السارق قد باعها اووهها اوتزوج علمها وهي قائمة في يد منهي فيهم فانها ترد المصاحبها لانها على ملكه وتصرف السارق فيها باطل وكذا اذا فعل هذا بمدالقطع لانالقطع لا يزيل ملك النير (فولد وان كانت هالكة لم يضمنها) وكذا اذاكانت مسولكة في المشهور لانه لا يحتم الضمان والقطع عندنا وعن ابيحنيفة يضمن بالاستهلاك وقال الشافعي يضمن في الوجهين وعن محمد أنه قال يلزمه الضمان فيما بينه وبين الله ولايلزمه في القضاء ولوقطمت يد السارق ثماستهلك المال غيره كان لصاحبه ان يضمن المستهلك وان او دعه السارق عند. غيره فهلك في يده لايضمنه المودع ومنسرق سرقات فقطع لاحدها فهو لجيمها ولايضمن شيئا عندابى حنيفة لانالواجب بالكل قطع واحد لان مبنى الحدود على التداخل وعندهما يضمن كلها الاالق قطع لها ومعنى المسئلة اذا حضر احدهم فانحضروا جيمها وقطمت بده بحضرتهم لايضمن شيئا أجاعا في السرقات كلها (فُولِد وأن أدعى السارق أن الدين المسروقة ملكه سقط القطع عنه وان لم يقم بينة) معناه بعدما شهدا عليه بالسرقة وقال الشافعي لايسقط بمجرد الدعوى لانه لايعجز عنه سارق فيؤدى الىسد باب الحدولنا انالشبة دارئة وهي تتمقق بمجرد الدعوى للاحتمال ولانه يصيمالرجوع بمدالاقرار وان ادعی علی رجل سرقة فانكر يستخلف فان ابی ان محلف لم يقطع ويضمن المال لان المال يستحلف فيه والقطع لايستحلف فيه ولواقر بذلك اقرارا ثم رجع عناقراره وانكر لم يقطع ويضمن المال لان الرجوع يقبل في الحدود ولايقبل في المال الذي هوحق الآدى ولوقال سرقت هذالدراهم ولا ادرى لمنهى لم يقطع لانالاقرار لنير ممين لاينعلقبه حكم فبقيت الدراهم علىحكم ملكه ولوشهدوا علىرجل بسرقة بمد حين لم يقطع وضمن المال (فوله واذاخر ج جاعة ممتنمون او واحد يقدرعلي الامتاع فقصدوا قطع الطريق فاخذوا قبل ان يأخذوا مالا ولاقتلوا نفساحبسهم الامام

فقال (و اذا خرج جاعة ممتنمین) ای قادرین على أن عنموا عن أنفسهم تمرض النبر (او واحد مقدر على الامتناع) بنفسه قال في غاية البيان واطلاق اسم الجاعة يتناول المسلم والذى والكافر والحر والمبدوالمرادمن الامتناع ان يكون قاطع الطريق محيث عكن له ان بدافع عن نفسه بقوته وشعاعته تعرض الغير قال الامام الاسبيمايي في شرع الطبحاوي اعبار أن قاطع الطريق اعايكون بعد ان تستجمع فيدشرائط وهو انيكون لهم قوة وشوكة ينقطع الطريق بم وان لايكون بين قر سين ولا بين مصرين ولابين مدينتين وان يكون ينهم وبين المصر مسيرة سفر فاذا وجدت هذه الاشياء يكون قاطما للطريق والا فسلا مكذا ذكر فى ظـاهر الرواية وروی عن ایی پوسف أنه قال أن كان أقل من

مسيرةسفر اوكان فىالمصرليلا فانه بجرى عليم حكم قطاع الطريق وهو ان يقطع بده اليمنى ورجله (حق) السيرى والفتوى هنا على قول الميوسف اله و نقل مثله فى التصيح عن اليناسيم وشرح الطبحاوى (فقصدوا قطع الطريق فاخذوا قبل ان يأخذوا مالاولاقتلوا نفسا حبسهم الامام) وهوالمراد بالنفى فى الآية اذالمراد توزيع الاجزية على الاحوال كا هو

مقرر فى الاصول (حتى بحدثوا توبة) لا بحبرد القول بل بخلهور سبماء الصالحين اوالموت (وان اخذوا مال مسلم اودى والمأخوذ اذاقسم على جاعتهم) بالسوية (اصاب كل واحد منهم عشرة دراهم) فضط فصاعدا (اوماقيمته ذلك) من غيرها (قطع الامام ايديم وارجلهم من خلاف) اى قطع من كل واحد منهم بده البينى ورجله اليسرى وهذا اذا كان صحيح الاطراف كا من وهذه حالة ثانية م ﴿ ٢٩٣﴾ ﴿ (وان قتلوا ولم يأخذوا مالا قتامم الامام حدا) لاقصاصا ولذا

لايشترط فيه ان يكون موجبا للقاص بإن يكون بحدد ولابجوز العقوعته کا صرح به بقوله (فان عنى الأولياء عنهم لم يلتفت الىعفوهم) لأن الحدود ' وجبت حقالله تمالي لاحق للماد فها وهذه حالة الثة (وانقلواواخذواالمال) وحى الحالة الرابسة (فالامام بالخيار أن شاء قطع ابديهم وارجلهم من خلاف) جزاء على اخذ المال (و) بعددلك (قتلهم وصليم) جزاء على القتل (وان شاء قبلهم) فقط (وان شاه صلبم) فقط لمافى كل منها من الاهلاك وفيه كفاية في الزجرقال الامام الاسبيمايي وهذا الذى ذكره قول ابي حنيفة وزفر وقال الولوسف لااعفيه من العسلب وقال مجد لانقطم ولكن يتتل ويصلب والسحيم قول ابي حنيفة وفي الهداية والنجنيس الم ظاهر الرواية واختاره المحوى والموصل وغرهما

حق يحدثوا توبة) و يمزرون ايضا لمباشرتهم منكرا ولو اشترك الرجل والنساء فىقطع الطريق ذكرالطحاوى انالحكم فىالنساءكالحكم فىالرجال قياسا على السرقة الا أن ظاهر الرواية لاقطم على النساء لان هذا القطم أنما شرع فيم لكونهم حرباً والنساء ليسوا مناهل الحرب الاترى انهن فيالحرب لايقتلن فكذا هنا اذا لم يقطع ايديهن ولاارجلهن هل يسقط القطع عن الرجال فيه روايتان فيرواية يسقط وفي رواية لايسقط (فولد فان اخذوا مال مسلم اوذى والمأخوذ اذا قسم عنى جساعتهم اصاب كل واحد منهم عشرة دراهم فصاعدا اوماقيته ذلك قطع الامام ايديم وارجلهم من خلاف) وانما وجب قطع اليد والرجل لانه ضم ألى اخذ المال أخافة الطريق فتفلظ حكمه بزيادة قطع رجله واعا قطع منخلاف لانالقطع منجانب واحديؤدى الى تفويت جنس المنفعة والمراد قطع اليد البني والرجل اليسرى ومن شرط قطع الطريق ان يكون في موضع لا يلحقه النوث اما اذا كان يلحقه فيه النوث لم يكن قطما الا انهريؤخذون بردالمال الى صاحبه ويؤذبون ويحبسون لارتكابهم الخيانة وانقتلوا فالاس فيه الى الاولياء (فواير وان قتلوا ولم يأخذوا مالا تتلهم الامام حدا) اى سياسة لاقصاصاوا عاكان القتل حدا لانهم اصاقوا الى القتل اخافة الطريق فانحتم القتل عليم (فُولِ حَيْلُومُ عَنِم الأولياء لم يلتفت الى عنوهم) لأن ذلك حقّ الله تعالى وحدودالله لايجوزالمفوعها ووتوله دوان قتلوا عسواءكان القتل بعصا او يحسرا وبخشب اوبسيف (فوله وانتتلوا واخذوا المال فالامام بالخيار انشاء قطع ايديم وارجلهم منخلاف وقتلهم صلبا وانشاء قتلهم) وهذا قول ابى حنيفة وعندهما يقتصر عن الصلب وحدم ولا يقطم الأيدي والارجل لان مادون النفس يدخل في النفس وعن ابي يوسف أندقال لااعفيه من الصلب لاندمنصوص عليه في القرآن فلايجوز اسقاطه وفي الكرخي ابويوسف مع ابيحنيفة وفي المنظومة ابوحنيفة وحده (فولد وان شباء صلبهم) يمنى بعد القتل اوقبله على اختلاف الرواية في ذلك (فولد ويصلبون احياء ثم تبج بطوئم بالرمح الى ان يموتوا) وكيفية الصلب ان يغرز خشبة فى الارض ثم يربط عليها خشبة اخرى عرمنافيضم قدميه عليها ويربط من اعلاها خشبة اخرى ويربط عليه ابديه ثم يطمن بالريح في تديهالايسر ويخضخض بطنه بالريح الى ان عوت وفي هذه المسئلة اختلاف رواية فروى انه يصلب حيا وروى الطعاوى انه يقتل اولائم يصلب بعد القتل لانالصلب حيا مثلة ولانه يؤدى الى تمذيبه والاول اصمح لان صابه حيا ابلغ

تصمیح و (یصلب) من یراد صلبه (حیا) وکیفیته ان یفرز خشبة ویوقف عایها وفوقها خشبة اخری ویربط علیها بدیه (ویسیج بطنه بالریح) من تحت ثدیه الایسر و یخضیمض بطنه (الی ان یموت) وروی الطحاوی آنه بقتل اولا ثم بصلب بصلب بعد القتل لان الصلب حیا مثله ولانه یؤدی الی التعذیب والاول اصبح لان صلبه حیا ابلغ فی الزجر والردع کا فى الجوهره (ولايصلب) اى لا يبتى مصلوبا (أكثر من ثلاثة ايام) وهو ظاهر الرواية كذاً قال الصدر الشهيد فى شرح الجامع الصغير وعنابى يوسف أنه يترك على خشبته حتى يتقطم ﴿ ٢٢٤ ﴾ فيسقط ليحصل الاعتبار لنيره وجدالظاهر

في الردع والزجر من صلبه بعدالموت (فو له ولا يصلبون اكثر من ثلاثة ايام) لانه بعدالثلاثة الايام ينأذى الناس برايحته فاذاصلب ثلاثة ايام خلى بينه وبين اهله ليمد فنو. وعن ابي يوسف يترك على خشبة حتى يتمزق حتى يعتبر به غير. قلنــا قد حصل الاعتبار بما ذكرنا (فؤلد فانكان فيم صبى او بجنون او ذو رحم محرم من المقطوع عليه سقط الحد عن الباتين) وهذا عند ابى حنيفة وزفر وقال أبو يوسف انهاشر الاخذالصبي اوالمجنون فلاحدعليم جيما وازباشروه المقلاء البالنون حدوا او لم يحدالصبي والمجنون اذا باشروا فهم المتبوعون والساتون ثبع فاذا سـقطالحد عنالمتبرع فمقوطه عنالتبع اولى ولهما انالجناية واحدة قامت بالكل فاذأكم بقع فعل بعضهم موجباكان فعلَ الباقى بعضالعلة وبع لايثبت الحكم كالمُخطئ والسامد اذا اشتركا في القتل واما اذا كان فيهم ذو رحم محرم من المقطوع عليه فانه يسقط الحد عن الباتين لان لذي الرحم شهة في مال ذي الرحم بدلالة سقوط القطع عنه في السرقة واذا سقطالحد صارالقتل الىالاولياء ان شباؤا تتلوا وانشاؤا عفوا وأنكان فيهم امرأة ان وليت القتل فقتلت واخذُت المال ولم يفعل ذلك الرجال قال ابو يوسف اقتلالرجال وافعل بهم ما افعل بالمحاربين ولا اقتل المرأة وقال مجمد اقتلها ان قتلت واضمنها المال ان اخذته ولا اقتل الرجال ولكن اوجمهم ضربا واحبسمهم و عن ابي حنيفة مثل قول مجمد وعن ابي حنيفة ايضا انه قال ادرأ الحد عنهم لانه اشترك في القال من يجب عليه الحد ومن لايجب عليه فصار كالمخطئ والعامد قال في اليناسيم من باشر ومن لم يباشر سواه قال ابن مقاتل لو ان عشرة قطموا الطريق والتسمة منهم قيام والواحد منهم يقتل ويأخذ المال فانهم يقتلون فان تابوا ثم اخذوا يقتل الواحد لاغير (فو له وصارالةتل الىالاولياء ان شاؤا قتلوا وان شاؤا عنوا) يسى انشاؤا قتلوا من قتل وهو رجل ليس بمجنون وقد قتل محديد اما اذا قتل بعصا او بحجر كان على عاقلته الدية لورثة المقتول وانكان الذي ولى القثل الصبي أو المجنَّــون كان على عاقلتهما الدية وان كانا أخذالمــال ضمنا (فوله وان باشر الفعل واحد منهم اجر الحد على جيمهم) يمنى من باشرالقتل منهم واخذالمال ومن لم بباشر وكان ردالهم فالحكم فيهم كلهم سواه وما لزمالمباشر فهو لازم لنيره عمن كان مينالهم ومن قطع الطريق واخذ المـال فطلبه الامام فلم يقدر عليه حتى جاء تائبـا سقط عنه الحد لقسوله تمالى ﴿ إلا الذين تابوا من قبل أن يقدروا عليهم ﴾ الا ية وان تاب بمدالقدرة عليه لم يَسقط عنه الحد ثم اذا سقط الحد بالنوبة فبلالقدرة رفع الى اولياء المقتول ان شاؤا قتلوه أن كان قتل واقتص منه ان كان جرح ورد المال ان كان قاعًا وضمنه ان كان هـالكا لان التوبة لاتسـةط حق الآدميين ثم اذا سقط الحد في قطع الطريق وقدكان قتل اعتبرت الآلة عند ابي حنيفة في وجوب القصاص على اصله والحر والعبد في قطعالطريق سواه كالسرقة والله اعلم

ان الاعتبار عصل بالثلاثة فبعدها يتغيرف أذى الناس فنفلى بيندو بين اهله ليدفن فایة (فان کان فیم) ای القطاع (صبي اومجنون اوذورج محرم من المقطوع عليم) الطريق (سقط الحد عن الباتين) لان الجناية واحدة قامت بالجيع فاذا لم يكن فعل بعضهم موجبا صار فعل الباقين بعض العلة فبلا يترتب عليه الحكم قال في الفاية وهذاالذيذكره القدوري ظاهر الرواية عن اسحابنا وهو قولزفر اه (و) اذا سقط الحد (سار القتل الىالاولياء) لظهورحق المد وحنئذ (انشاؤا قتلوا) قصاصا فعتبر فيه موجيه من القصاص او الدية (وانشاؤا عفوا)لاندسار خالصحقهم (وان باشر الفعل واحد مهم) دون الباتين (اجرى الحد على جاعم) لانه اعا يأخذه بقوة الساقين و من قطع الطريق فإيقدر عليه حتى حاء نائبا سقط عنه الحد بالتوبة قبل القدرة ودفع الى اولياء المقتول ان كان قتل اقتص منه وان كان

﴿ كتاب الاشربه ﴾ وجهمناسبته المعدود ظاهروالاشربة جع شراب وهو لغة كلمايشرب وخص شرعا بالمسكر (الاشربة المحرمة اربعة) احدها (الحد ﴿ ٢٢٥ ﴾ وهيء صير العنب) الني (اذا) ترك حتى (على) اى ساريفور

(واشتد)ای قوی وصار مسكرا (وقذف) اى دى بالزبد ای الرغوة بحیث لابتي شي منها فيصفو وبرق وهذا أول أبي حنيفة وعندهما اذا اشتد محيث صارمسكرا وان لم تقذف (و) الثاني (المصير) المذكور (اذا لَمْبِخ حتى ذهب اقل من ثلثيه)ويسمى الباذق والطلاء ايضاوقيل الطالاء ماذهب ثلثاء وبتي ثلثه كافي المحيط وقيل اذا دهب ثلثه فهو الطلاء وان ذهب نسفه فهوالمنصف وانطبخادني طبخه فالباذق والكلحرام اذاغلي واشتد وقذف بالزيدعلى الاختلاف كافى الاختيار وقال قاضخان ماء العنب اذا طبخ ادنى طبخ وحدو البساذق بحل شريه مادام حاوا عنسذ الكل واذا غلى واشــتـد وتذف بالزبد بحرم قليله وكثيره ولايفسق شاريد ولايكفر مستمله ولابحد شار به مالم يسكر منه اه والثالث(ونقيم التمرو) الرابع نقيم (الزبيب) الني (اذا) على (اشتد) وتذف بالزيدعل الاختلاف

- الأثرية كا _ الأثرية

الاشربة جعشراب (فوله رجعالله الاشربة المحرمة اربعة الحمر وهو عصيرالسنب) يمنى الني منه (ادّاغلي واشـــّـد وقدْف بالزبد) من دون ان يطبخ (فخو له والمصير اذا طبخ حتى ذهب اقل من ثلثيمه) ويسمى الطلاء (فو اله ونقيع التمر اذا اشتد وعلى)ويسمىالسكر(و) نقيم(الزبيباذا غلىواشتد) والكلام فيالخر فيعشرة مواضع احدها في بان ماهيتها وهي الني من ماءالمنب اذا صار مكرا والثاني في حد ثبوت هذا الاسم وهذا الذي ذكره مناشتراط القذف بالزبد هوقول ابى حنيفة وعندهما اذا اشتد وغل ولايشــترط القذف بالزبد والثالث ان عينها حرام غير معلول بالسكر ولا موقوف عليه لانها رجس والرجس عرم المين والرابع أنها نجسة مفلظة كالبول والخامس أنه يكفر مستملها والسادس سقوط تقومها في حق المسلم حتى لايضمن متلفها وغاصبها ولانجوز سيها لانالله تعالى لما نجسها فقد اهانها والتقوم يشمر بعزتها ومن كان له على مسلم دبن فاوفاه من ثمن خر لايحل له ان يأخذه ولا يحل للمديون ان يؤديه لانه ثمن سبع باطل وان كان الدين على ذى نانه يؤديه من ثمن الخمر والمسلم ان يستوفيه منه لان بيمهافيما بينهم جائز والسابع حرمة الانتفاع بها لان الانتفاع بالنجس حرام ولان الخر واجب الاجتناب وفى الانتفاع به اقتراب قال الله تمسالى ﴿ فَاحِتْنُوه ﴾ والثامن أنه محد شاربها وانالم يسكر منها لقوله عليه السلام «منشرب الحمر فاجلدو. فإن عاد فاجلدو. فإنءاد فاجلدو. » والتاسم إن الطبخ لايؤثر فيها بمد القذف بازيد الا أنه لامحد فيه ما لم يسكر منه على ماقالوا لان الحد بالقليل في الى خاصة وهذا قدطبخ والعاشر جوازتحليلها وفيه خلافالشافىهذا هوالكلامفي الحمر واما العصير اذا طبخ حتى ذهب اقل من ثلثيــه فهو المطبوخ ادنى طبخ وذلك حرام اذ اغل واشتد وقذف بالزيد على الاختلاف ويسمى الباذق والمنسف وهو ما ذهب نصفه بالطبخ وهو حرام عندنا اينسا اذا غلى واشتد واما تقيعالتمر وهو يسمى السكر وهو التي من ماه الرطب فهو حرام ايضا اذا غلى واشتد واما نقبح الزبيب فهو التي من ماء الزبيب فهوحرام اذا غلى واشتهد قال في اليناسم الاشربة عماسة الخمر والسكر ونقيع الزبيب ونبيذ التمر والفشيج والباذق والطلاء وألجهـورى فالخر حوالتي من عصيرالمنب اذا غلى واشتد على الاختلاف والسكر وهو التي من ماه الرطب اذا غلى من غير طبخ واشــتد وقذف بالزبد ونقيم الزبيب وهو الني من مائد وهو حرام اذا غلى واشتد على الخلاف و ببيذالتمر اذا غلى واشتد والفضيم وهو البسريدق ويكسر وينقع فىالماء ويترك حتى يغلى ويشتد ويقذف بالزبد والباذق وحوالعصير اذا طبخ حتى يذهب اقل من ثلثيــه وهو حرام اذا غلى واشــتد و قذف بالزبد و الطلاء ما طبخ

رانقيع اسم مفعول قال في المفرب (٢٩) (ني) (جوهرة) يقال انقم الزبيب في الخاسة ونقمه اذا القاه في البيال وتخرج منه الحلاوة وزبيب منقع بالفتح تفففا واسم الشراب نقيع اه قال في الهداية وهو حرام اذا اشتد وغلى لانه رقيق ملذ منطرب

الاانحرمة هذمالاشربة دونحرمةالجر حتىلايكفرمستملها ولايجبالحد بشربها حتىبسكرونجاستها خفيفة فىرواية غليظة في اخرى يخلاف الخز اه يختصرا (و تبيذائم) هواسم جنس فتناول الياس والرماب والبسرو يُحد حكم السكل كما فيالزاهدي والنبيذ شراب يتخذمن التمر أوالزبيب أوالعسل أوالبراوغيره بالدياق فيالماء يترك حتى يستخرج منهمشنق من النبذو هو الالفاء كما اشير البه في الطلبة وغير مقهستاني (و) نبيذ (الزبيب اذاطبخ كل و احدمهما ادبي طبخ) قال في الهدايه ادًا ذهب اقل من تشيه فهو المطبوخ ادني طعه اه (حلالوان) غلى ﴿ ٣٢٦ ﴾ و (اشند) وقذف بالزيد قهستاني قال

من عصم المنب أوشمس حتى ذهب ثاناه او الجهوري هوالطلاء المذكور ولكن صب فيه من الماء مقدار ماذهب منه بالطبخ ثم طبخ بعد ذلك أدنى طبخ وصار مسكرا وحكمه حكمالباذق ثم الخرحرام قلبلها وكشرها ومن شرب منها فليلا وجب عليه انه لابسكره) وكان شربه 🖟 المد ولايجوزالنداوي مها ويكفر مستحلها ومن شرب منها مقدار مابصل الى الجوف وجب عليه الحد ولوخاط الحر بالماء وشرما الكان الحر فاابا اومثله حد في القليل منه اذا وصل جوفه وان كان الماء غالبا لم يحد حتى يسكر وشرب ذلك حرام قل اوكثر لانها نجسة والنجاسة اذا غالطت الماء لم يجز شربه واوطبخ لحمر اوغيره منالاشربة بعدالاشتداد حتى ذهب ثلثاء لم محل شربه لان الحرمة قد تقررت فيه فلا نزيلها الطبخ فأن شربه انسان حد لان الملبخ حصل في عين محرمة فلايؤثر في اباحتما كطبخ الحزير وليس كذلك العصير اذا طبخ حتى ذهب ثلثاء لان العلبخ حصل في عين مباحة تتفير من هيئة العصير فحدث الشدة فيه وهو ايس بعصير فلذاك حل ولوطيخ العنب كما هو ثم عصر فقد روىالحسن عن ابى حنيفة انه يحل بالطبخ وروى ابو بوسف عن ابى حنيفة الهلايحل حتى بذهب ثلثاء بالطبخ و هوالاصح لان العنب اذا طبخ فالعصير قائم فيده لم تنفر وطنخه قبل العصسر كطيحه بعد العصــر الامحل حتى ذهب المناه ولوجع فيالطيخ بين العنب والتمر اوبين العنب والزيب لامحل حتى بذهب ثاناه لان التمر وان كان يكنني بادى طعم فعصر المنب لابد فيه من ذهاب الشه فيعتبر جانب المنب احتياطاوكذا اذاجع بين عصير العنب ونغيبع التمر لماقلنا (قو له و نعيذ التمر و الزبيب اذا طبخ كلواحد منهما ادنى لهم) اى حتى ينضبح (فهو حلال و ان اشتد اذا شرب منه مانِفاب على ظله أنه لايسكره من غير لهو ولاطرب) هذا عندهما وقال محد هو حرام والحلاف فيااذا شره انقوى في الطاعة أولاستم اءالطمام أوالنداوي و الا فهو حرام بالاجداع (قولد ولابأس بالخليطين) وهو ان مجمع ما التمر وما الزيب ويطخان ادنى طبخ وقيلهما الجمع بينالتمر والعنب اوالتمر والزبيب ويعتبر فى لحبخهما ذهاب الثلثين وأوسفا الشاة خرا ثم ذبحها من سياعتما نحل معالكراهة وبعد يوم فصاعدا تحل من غير كراهة ولوبل الحنطة بآلحر فائما تفسمل فاذا جفت وطعنت ان لم يوجد فيها علم الحر ولا رايحتها حل اكلها وان وجد ذاك لايحل (قوله ونديدُ العسلُ والجُنطة والشمير والدرة حلال وان لم يطبخ) هذا عند ابي حنيفة

العيني ولم بذكر القبذف اكتفاء بما سنبق (ادا شرب منه مايغلب على ظه النفوى و نحوه (من غرلهو وَلَاطُرْبِ) قال الفهستاني فالفرق أبائمه وبين النفيع بالطبخ وعدمه كا في النظم فالفالهداية وهذامندابي حنيفة وابي نوسف وقال محدحرام ومثله فياليناسع ثم قال و الصحيح قو للماو اعتده الائمــة المحبوبي والنــــني والموصلي وصدر الشريعه تعميم لكن بأنى قريبا ان الفتوى على قول مجد فتنبه قيد بعدم اللهو والطرب لانه مع ذلك لا عل بالاتفاق كما في الهداله (ولا بأس بالخليط بين) ای ماء الزبیب و ا^لمر او الرطاب او البسر المجتمعين الملبوحين ادنىطعه كاف المراج والمنابه وغرهما والمفهوم من عبارة الملتق عدم اشتراط الطبخ ثم هذا

اذًا لم يكن احدا لحليطين ماءالمنب والا فلابد من ذهاب الثلثين كما في الكافي (و نعيذالعصل) ويسمى (و ابي) البتع قال في المغرب البتع بكسر الباء وسكون الناء شراب مسكر يتعذ من العسل بالبين (و) نعيذ (التينو) نعيذ (الحنطة وبسمى بالمزر بكسراليم كما في المغرب (و) نبيذ (الشعير) ويسمى بالحفه بكسرالحاء كما في الفهستاني (و) نبيذ (الذرة) بالذال المجمة ويسمى بالسكر بضم السين و الكاف وسكون الراء كافي المغرب (حلال) شربه انقوى و استمر ا العلمام (واذانم المبخ)

وان اشتد وقد في الزيد وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند مجد حرام قال في التصحيح واعتمد قولهما البرهائى والنسنى وصدرالشريعة اه وفي القهستانى وحاصله ان شرب بيذا لحبوب والحلاوات بشرطه حلال عندالشيمين فلا بحدالسكران منه ولا يقع طلاقه و حرام عند مجد فيحد ويقع كافي الكافي وعليه الفتوى كافي الكفايه وغيره اه ومثله في التنوير والملتق والمواهب والنهايه والممراج وشرح المجمع وشرح دررالبحار والميني حيث قالوا الفتوى في زماننا بقول مجداخلية الفساد وفي النوازل لابى الميث ولواتخذ شيئا من الشعيرا والزرة او التفاح او العسل فاشتد وهو مطبوخ اوغير مطبوخ فانه بجوز شربه مادون السكر عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند مجد لا يجوز شربه وبدنا خذ اه (وعسيرالمنب اذا طبخ) بالنار او الشمس مدون السكر عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند مجد لا يجوز شربه وبدنا خذ اه (وعسيرالمنب اذا طبخ) بالنار او الشمس وحتى ذهب منه ثلثاء و بق ثلثه حلال) شربه حيث وجد شرطه (وان) غلى و (اشتد) وقذف بالزيد كاسبق وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف ايضا خلافا ﴿ ٢٢٧﴾ للجمدوا خلاف فيه كالخلاف في ابقه وقد علت ان فنوى المتأخر بن

على قول مجد لفساد الزمان وفي التعميم ولوطيم حتى دهب ثلث م زيد عليه واعيد الحالنار ان اعيد قبـل ان يغلي لابأس مه لاندتم الطبخ قبل شوت الحرمة وان اعد بعدما على الصحيم لايحل شريد اه (ولابأس بالانتباد) اى اعداد النبيد (في الدبآء) بضم الفاء وتشديد العين والمدالقرع الواحدة دبأه مصباح (والحنم) الحدف الاحضر اوكل خذف وعنابي عيدة هي جرار حر تحمل فها الحر الي المبدئة الواحد حنتمه مغرب (والمزفت) الموعاء المطلي بالزفت وهو القار وهذا ممامحــد ث

وابي يوسف اذا شربه من غير لهو ولاطرب وكذا المتخذ من الدخن والاحاص والمشمس ونحوه لقوله عليه السلام « الخر من هاتين الشجرتين » واشار الى الكرمة والنخلة ثم قيل يشترط الطبخ لاباحته وقيل لايشترط وهو المذكور في الكتاب وهل يحد في شرب المُفذ من الحيوب اذا سكر منه قال الخيندي لاعد وصحيم في الهدايد أنه يحد لأن الفساق بحجمون اليه كاحجماعهم على سائر الاشربة بل فوق ذلك ثم أذا سكر منالاشربة المتخذة منالحبوب لانقع طلاقه عندابي حنيفة بمنزلة النائم وذاهب المِقل بالبُنج وقال محد يقع طلاقه كما في سائر الاشربة المحرمة وهذا الخلاف فيما اذا شربه للتداوى اما اذا شربه للهو والطرب فانه يقع طلاقه بالاجاع (فو لد وعصير العنب اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه و بق ثلثه حلال وان إشدت) هذا عندهما وقال مجد حرام والخلاف فيما اذا قصد به التقوى اما اذا قصد به التلمي لابحل اجاءاه وقوله **«حلال واناشتد، هذا اذا طبخ كا هو عصير اما اذا على واشتد وقذف بالزبد من غير** طبخ ثم طبغ لم يحل فان شربه آنسان حد (فولد ولابأس بالانتباد في الدباء والحنتم والمزفت والنقير والمقير) الدباء القرع والحنتم بفتح الحاء والتاء وكسرهما لغتان هو جرار خضر والمزفت الآياء المطلى بالزفت وهو القير وقيل بالشمم وقيل بالصفاع والنقير عود منقور والمقير المطلى بالقير وآنما لم يكره ذلك لان الظروف لانحل شيئا ولاتحرمه (فوله واذا تحللت الخر حلت سواء صارت خلا بنفسها اوبشي طرح فيها) مثل ان يطرح فيها الملح اويصيب فيها الماء الحار اومااشبه ذلك خلافا للشافى ثم اذا صارت خلا يطهر مايوازيها من الآناء فاما اعلاء وهو الذي نقص منه الحر قبل يطهر تبما وقبل لايطهر لاند خريابس الا اذا غــل بالخل فتخلل منساعته فيطهر

التغير في الشراب سريما مغرب (والنقير) خشبة تنقر وينبذ فيه مصباح و ما ورد من الهي عن ذلك منسوخ بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث فيه طول بعد ذكر هذه الاشياء «فاشر بوا في كل ظرف فان النارف لابحل شيئا ولابحرمه ولا تشر بوا المسكر» وقال بعدما اخبر عن الهي عنه فكان ناسخا له هدايه (واذا تحللت الحمر حلت) لزوال الوسف المفسد (سواء صارت خلا بنفسها اوبشي طرح فيها) كالحلح والحل والماء الحار لان التحليل يزبل الوسف المفسد وإذا زال الوسف المفسد الموجب للمحرمة حلت كما اذا تخلت بنفسها واذا تخلت طهر الاناء ايضا لان جميع مافيه من اجزاء الحر يتخلل الاماكان منه خاليا عن الحل فقيل يطهر تبعا وقيل يفسل بالحل لمطهر لانه يتخلل من ساعته وكذالوسب منه الحر فلاء خلا طهر من ساعته كافي الاختيار

(ولا يكر، تخليلها) لانه اصلاح والاصلاح مباح ولايجوز اكل البنج والحشيشة والافيون وذلك كله حرام لانه يفسد العقل ويصد عن ذكرالله وعن الصلاة لكن تحريم ذلك دون تحريم ﴿ ٢٢٨ ﴾ الخر فان اكل شيئا من ذلك لاحد

كذا فى المصنى ذكره فى باب مقالات الشافى (فوايم ولايكره تخليلها) وقال الشافى يكره ولا يجوزاكل البنج والخشيشة والافيون وذلك كله حرام لانه يفسد المقل حتى يصير الرجل فيه خلاعة وفسادا ويصده عن ذكر الله وعن المسلاة لكن تحريم ذلك دون تحريم الخر فان اكل شيئا منذلك لاحد عليه وان سكر منه كما اذا شرب البول واكل النائط فانه حرام ولاحد عليه فىذلك بل يعزر عا دون الحد والله اعلم

- العدد والذائج كاب

الصيد فى اللغة اسم لمايساد مأكولا كان اوغير مأكول قال الشاعر صيد الملوك ارانب وثعالب • واذا ركبت فصيدك الابطال

الااند في الشرعله احكام وشر العلكاذكر في المتن والذباج جمد بيحة (فو لد رجدالله ويجوزالاصطياد بالكلب المهروالفهدالمهروالبازى وسائر الجوارح المعلمة) من الاسدو الغر والدبوالفهد ولايجوز بالخنربر لاندنجسالمين وعنبمضا سحابنا انه لابجوز بالذئب والاسدلانالاسدلايهمل لنيرم لمافيه منالكبر والذئب لايتصورمنه التعليم لخيانته ولهذا يقال من التعذيب تهذيب الذئب واعاشرط التعليم لقوله تعالى ووماعلمتم من الجوارح مكلين ﴾ اى مسلطين والنكليب اغراء السبع على الصيد ثم للاصطياد سبع شرائط اربع في المرسل وهو ان يكون معلما وان يكون ذا جارحة غير نجس المين وان بجرحهالكلب والبازى وانعمك علىصاحبه وثلاث في المرسل احدها ان يكون مسلان اوكتابيا يعقل الارسال والثاني التسمية في حال الارسال عند الذكر والثالث أن. يلحقه المرسل اومن قام مقامه قبل انقطاع الطلب والتوارى (فولد وتعليم للكلب ان يترك الاكل ثلاث مرات) هذا عندهما وهي رواية عن ابي حنيفة وقال ابر حنيفة لا ثبت التعليم مالم يفلب على ظن الصائد أنه تعلم ولا يقدر على ذلك بالثلاث بلُ يفوض الرأى السائد ثم على الرواية الاولى عنده يحل مااسطاده ثالثا وعندهما لايحل لانه أنما يصير معلما بعد تمام الثلاث حتى أن عندهما لايؤكل الا الرابع وعنده يؤكل النااث وانما قدراه بالثلاث لانها مدة ضربت للاختيار كافي مدة الخيار وقدقال موسى عليه السلام المغضر في المرة الثالثة ان سألتك عن شي بعدها فلاتصاحبني قال عررنى الله عنه من أنجر فيشئ ثلاث مهات فلم يرع فلينتقل الى غيره ثم اذاصاد الكلب مطا في الظاهر فصاديه صاحبه صيودا ثم أكل بعد ذلك مماصاده بطل تعليمه ولا يؤكل ماصاده بعد هذا حتى يعلم ثانيا فيصير معلما وما كان قد صاده قبل ذلك من الصيود لايحل اكلها هند ابي حنيفة وقال ابويوسف ومجد يحل اكلها (ثواء وتعليم البازى ان يرجع اذا دعوته) وترك الاكلفيه لبس بشرط وفي البازي لغتان تشديد

عادون الحدكافي الجوهره ﴿ كتاب الميدوالذباع ﴾ مناسة العسد للاشرية ان كلامنهما يورث النفلة واللهو ومناسبة السيد الذبائع جلية اولان العيد والذبائح للاطعمة ومناسبها للاشربةغيرخفية والعسد لنة مصدر صاده اذا اخذه فهو صبائد وذاك مصيد ويسمى المعيد ميدا فيجمع مديودا وهدو كل ممتنع متوحش طبعالا عكن الخذه الابحيلة مغربوزيدعليه احكام شرعا كايأتي سأنها (بجوز الاصطبادبالكلب المملم والفهدد والبسازى وسأثر الجوارح المعلة) وهي کل ذي ناب من السباع او ذي مخلب من الطير وعن ان حنيفة آله استشى من ذلك الاسمد والدب لأنها لاعملان لغيرهما الاسد لملوهمته والدب لخساسته والحق بعضهم مما الحداة لخساسها والخنزير مستثنى لانه نجس المين ولابجوز الانتفاع به هدایه (و تعلیم الکلب) ونحوه من السباع (ان

عليه وانسكرمنه بل يعرر

يترك الاكل) ممايسيد. (ثلاث مرات) قيد بالاكل لانه اوشرب الدم لايضر لانه من ناية علم (الياء) (وتعليم البازى) ونحو. من الطير (بان برجع اذا دءوته) لان آية التعليم ترك ماهو مألوفه عادة والبازى متوحش متنفر

فكانت الاجابة تعليم اما الكلب فهو الوفَّ بعتاد الانتهاب فكان ابنة تعليمه "رك مألوف وهوالاكل (فاذًا ارسل) مريد الصيد (كلبه المعلم أو بازيه ﴿ ٢٢٩ ﴾ أوصفره) المعلم (وذكر أسم الله عليه عند أرساله) ولو حكما بأن

أسما فالشرط عدم تركها عدا (فأخمذ) المرسمل (الصيد وجرحه) في ای موضع کان (قات) السيد من جرحه (حل اكله) قيد بالجرح لانه اذا لم مجرحمه ومات لم يؤكل في ظاهر الرواية كا يأتي قربا (وأن اكل منه الكاب) ونحوه من المباع بعد ثبوت شلمه (لم يؤكل) هذا الصيد لانه علامة الجهل وكذا مابصيده بعده حتى بصر معلما واما ماصادا قبله فا اكل منها لانظهر فيسه الحرمة نعدم المحليد ومألم يؤكل محرم منسده خلافا الهما وعامه في البيداية (وأن أكل منه البازى اكل) لان الزك ليس شرطا في علمه (وان ادرك المرسل) اوالرامي كما بأتي (الصيد حيا وجب عليه ان نذكيه) لانه قدرعلي الذكاة الاختيارية فلأبجزى الا ضطرارية لعدم الضرورة (فان ترك التذكية حتى مات) وكان فيمه حياة فوف حياة المذبوح بان بعيش مدة كاليوم او نصفه كاف البدايم (لم يؤكل) لانه مقدور على ذبحه و لم يذبح نصار كالميتة اطاق الادراك فشمل مااذا لم يمكن من ذبحه لفقدآلة اوضيق الوقت كماهوظاهر

الياء وتخفيفها وجمع براة والباز ابضا لغة فيموجمه ابواز (قوله عن أرسل كابه المعلم اوبازه اوسةره وذكر اسم الله ثمالي عند ارساله فأخذ السيدوجرحه فات حل اكله) ولايد من السيمة وقت الري والارسال فان ري ولم يسم عامدا او ارسل كلبه ولم يسم عامدا فالصيد ميتة لاعل اكله عندنا خلافا الشسانبي وأن ترك التسمية عند ذلك ناسيا حل اكله وان رمى ثم سمى بعد ذلك او ارسل كابه ثم سمى بعددلك يحلُّ الله لان المتبروقت الرمي ووقت الاسال هذا بالانفاق * وقوله • وجرحه • الجرح شرط لالدمنه في ظاهر الرواية ويكنني به في أي موضع كما له من بدن الصيد (قو له فان اكل منه ا لكاب او الفهد لم بؤكل) لانه انما امسك على نفسه و ذلك بدل على فقد التمليم قان شرب الكلب من دم الصيد ولم يأكل منه اكل لا نه اسك الصيد على صاحبه وهذا بدل على غاية عله حيث شرب مالايصلح لصاحبه وامسك عليه مابصلح لهوأن اخذالصائد الصيد من الكلب ثم قطمه منه قطمة قطمة والفاها اليه واكلها جأز اكل الباق وكذا اذا وثب الكلب على الصيد وقدصار في بد صاحبه فأخذ منه لقمة كانه يؤكل الباق مخلاف مااذا ضل ذه قبلان محرزه صاحبه وكذا اذاسرق الكلب من الصيد بعد دفعه الى صاحبه فانه بؤكل الباق وان ارسل كابه على صيدفأ حطأه الكلب واخذ صيدا غيره ففتله فانه يؤكل وكذا اذا ارسله على صيد بعينه فأخطاه واخذ غيره اكل وكذا اذا ارسله على ظبي فأخذ طيرا او على طير فأخذظبيا اكل والطير في هذا كله عنزلة الكلب وان انقلب كلب على صيدولا مرسل له فاعزا مسلم وسمى قان انزجر بزجر. اكل والافلا وان ارسل كلبا على صيد وسمى فا اخذ في ذلك الفور من الصيود ففتله اكل كله و ان اخذ صيدا ففتله ثم اخذ صيدا آخر ففنله ثم اخذ صيدا آخر فقتله اكل ذلك ايضا وكذا البازى على هذا اذًا اخذ في فوره وان اخذ الكلب صيدا ففتله وجثم عليه طويلا ثم مربه صيدا آخر فقتله لم يؤكل لانه قد خرج عن ارسال الاول ولو كن الكلب حتى مر عليه الصيد فوثب عليه فأحذه وقتله اكل لان كونه ليتكن من الصيد من اسباب الاصطياد فلايقطع حكم الإرسال وكذا البازي ادًا ارسل فسقط على ثم طار فأخذ السيد اكل لانه أنما سقط على الثي التفكن من الصيدو هذا اذا لم يمكث طويلا وكذا الرامي اذا رمي بسهم فااصاب في سننه ذلك اكل حتى لواصاب صيدائم نفذمنه الى آخر ثم نفذه منه الى آخراكلوا جميعاقان امالت الريح السهم الى ناحية اخرى يمنة او بسرة فاصاب صيدالم بؤكل (فو لد وان اكل منه البازى اكل) لانه ابس من شرط تعليمه ترك الاكل (فوله و ان ادرك بالمرسل الصيدحيا وجب عليه ان يذكيه فان ترك تذكيته حتى مات لم بؤكل) لانه مقدور على ذبحه ولم بذبح نصار كالمينة وهذا اذا تمكن من ذبحه امااذالم نمكن فيه من الحياة فوق مايكون من المذبوح لم بؤكل ايضا في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة محل

لرواية قال فالمدايه اذا وقع الصيد في يده ولم يمكن من دّبحه وفيه من الحياة نوق مايكون في المذبوح لم يؤكل ف ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة وابى يوسف انه يحل اه و مثله في اليناسع وزاد وروى عن اصحابنا الثلاثة انه يؤكل استحسانا وقيل هذا اصبح اه وقيدنا عافوق حياة المذبوح لانه اذا ادرك به حياة ﴿ ٢٣٠ ﴾ مثل حياة المذبوح لاتلزم تذكيه

وذكر بعضهم فيه تفصيلا وهوانه اذا لم يمكن انقدسكين لم يؤكل وان لم يمكن لضيق الوقت فكذا ايضا لايؤكل عندنا لانه اذا يوقع في يده لم يق صيدا فيطل حكم ذكاة الاضطرار وما عقره السبع اوجرحه السم من الانعام فانكان الجرح ممالايميش منه الاقدر ما يديش المسذوح فذكاه لم يؤكل وان كان بعيش مثله يوما او يومين لواقي فهو كالموقودة والمزدية فعن ابي حنيفة بحل بالذبح وعندابي يوسف انكانت الجراحة بعيش من مثلها اكثر اليوم محل بالذبح وقال محمد انكان بق اكثر من بقاه المذبوح فذبح اكل قال في النظومه

أو ذُبح الحجروح حل ان عـلم • حيانه بوما لو اذبح عـدم واكثر البوم كلاا الثانى و في • قول الاخير فوق مايحي الذك

وفسر حامظ الدين الجرح بان مثر الذئب بطنه ولوقطع شاة بنصفين ثم ذبحها آخر والرأس يتحرك اوشق جوفها واخرج مافيه ثم ذبحها آخر لم تؤكل لان الاول قنلها (قُو لَهُ وَانْ حَنْهُ الْكُلِّبُ وَلَمْ يُجْرِحُهُ لِمِيْؤُكُلُّ ﴾ وكذا لوصدمه بصدره أو بجيته فقاله ولم مجرحه ناب ولاعظب لان الجرحه شرط في طاهر الرواية وفي هذا دايل على انه لايحل بالكسر لانه لاينهرالدم فصار كالحنق وعن ابى حنيفة اذا كسر عضوامنه اكل لانهجراحة باطنة ولواصابالسهم ظلف الصيد اوقرنه فان وصل الىاقحم فادماء أكل والافلا (قوله وان شاركه كلب غيرمعلم اوكلب مجوسي لم يذكر اسم الله نعالى عليه) بعنو عدا (ا بؤكل) لفوله عليه السلام لمدى بن ماتم ه ثم اذا ارسلت كابك الملم وذكرت اسم الله نمالي عليه بعني عد مكل و از شاركه كلب آخر فلانأ كل قالك المأسميت على كلبك ، واوارسلكلبه الى ظبي موثق فاصاب صيدالم بؤكل لان الموثق لايجوز صيده بالكلب فهو كالشاة ولوارسل كلبه على قبل فاصاب صيداً لم يؤكل كذا في الكرخي وان سمرحسافظنه صيدا فارسل كلبه اوبازيه اورمي الها سلما فاصاب صيدائم علم انه كا زحس شاة او آدى اباؤكل و ان علم انه حس صيده أكول او غير مأ كول حل مااصطاد وقال زفر ال كان احس صيدالابؤكل كالسباع ونحوهالم بؤكل لان رمبها لإشعاق به اباحدالا كلفان اصاب غيرها لم يؤكل كالوكان حس آدمي و عن ابي توسف ال كان. حسخز ر لابؤكل لانه متفاظ الفرح وان كان حس سبع اكل الصيد لان السابع وانكانت محرمة الاكل فانه بجوز الانتفاع بما بخلاف الحنزير فانه لايحل الانتفاع به بحال وامااذا لم يعلم النالس حسن صيد او غير ملم بؤكل ما اصاب لان الخطر و الاباحة تساويا مكان ألحكم المخطر قال في الينابيع اذا ارسل كلبه الى بعير فاصاب صيدا لم يؤكل وان ارسله الى ذئب او خنز ر فاصاب ظبيا اكل (قو لد واذا رمى الرجل

لانه مت حكما ولهدذا لو وقع في الماء في هذه الحسالة لايحرم كما اذا وقع وهمو ميت وقبل همذا قولهما أما عنسد ابي حنيفة لابؤكل ابضا لانه وقع في بده حيسا فلا محل الا بذكاة الاختيار كافي الهدايه والاختيار (وان خنف الكاب) او صدمه بصدره او جبهتمه فقتمله (ولم بحر حدا بؤكل) في ظاهر الرواية لان الجرح شرط قال الاسبيماني وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يؤكل وهو رواية عن ابي توسف و العميم ظاهر المبذهب أهاوق العناية والمعراج وغيرهما والفتوى على ظاهر الرواية اهاكال في المدايه و.هــذا بداك على انه الانحسل بالكسر وعن ابي حنيفة اذاكر ومضوا فقتله لابأس بأكلسه لانه جراحة باطنة فهي كالجراحة الظاهرة وجه الاول أن المشبر جرح شتهض سببا لاتهاض الدم ولأعصل ذاك بالكمر فاشبه المحنيق اه (وان شاركه) اى شارك الكلب

الحلم المرسل عن تؤكل ذبحته المحموب بالتبعية (كالب غير «الم أو كاب بجوسى أو كاب لم يذكر (سمما) أسم الله عليه) عدا (لم يؤكل) لانه اجتم المبيع والمحرم فقلب جهة المحرم احتياطا كما في الاختيار (وادًا رمى الرجل

ألة له فتشيرط السمية عنده وجميع البندل محل الهددا النوع من الذكاة ولاند من الجرح ليُعقق معنى الذكاة على ما بينا هدایه (و آن ادر که حیا د کاه و آن ترك تذكيتمه لم يؤكل) كما تفسدم آنفا (وادًا وقع النهم بالضيد فعامل) ای ذهب الجرح قال في المغرب النصامل بالشي ان شكافه على مشقة واعياء مقال تحاملت في المثى ومنه ضربه ضربا بقدر على المحامل منداي على المثى مع التكاف ومنه رعا يتعامل الصيد ويطبر اى شكاف العاران اه (حتى غاب) السيد. (عنه و) لكن (لم زل). الرامي (في طلب حتى اصابه ميتا) وايس به الارسلمة (إكل) لانه غير مفرط وقيد د كاه الذكآة الضرورية فحال الموت الما (وان) كان (قعد عن طليه ثم اصابه. ميتالم يؤكل) لاحقال موته . بسبب آخرو الوهوم في هذا إلباب كالمحفق الأانه سفط اعتبار ممادام في طلبه ضرورة انه لايعرى الإصطباد عنه ولاضرورة فمااذا تعدهن طلبه قيدنابانه ليسيمه الااثر سممه لانه او وجدبه جراحة اخرى حرم لاحتمال موته منها والحبواب في ارسال الكاب في هذا

سلما الى صيد فعي الله تعالى عند الرمي أكل ماساله اذا جرحه السهم فات وان ادركه حيا ذكا. وان ترك تذكيته حتى مات لم بؤكل) لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل فبطل حكم البدل وهذا اذا تمكن من ذبحه امااذاوقع في ده ولم يحكنوفيه من الحياة فوق مايكون من المذبوح لم بؤكل في ظاهر الروابة (قو لد واذًا وقع المم بالصيد فنحامل حتى غاب عنه ولم نزل في طلبه حتى اصاله! كل) هدا استحسان والغباس لابؤ كل فانه بجوز ان بكونمات من رميته وبجوز ان يكون من غير هاو جه الاستفسال ال النبي عليه السلام مربالرو خارجمار وحش عفير فبادر اليه اصحابه فقال « دعوه حتى بأتى صاحبه ؛ فجاءر جلمن نهر فقال هذه رسيي وانا في طابها وقد جعلتها فك بارسول الله فامر النبي هايه السلام ابابكران يفسمها بين الرفاق ، وقوله ولم يزل في طلبه حتى اصابه اكل هذا اذا لم يجديه جراحة اخرى سـوى جراحة سنمه اما اذا وجد به ذلك لابؤكل لانه موهوم فلمله مات منها (قوله و إن قمد عن طلبه فاصابه ميتا لم يؤكل) لما روى ان رجلا اهدى انبي عليه السلام صيدا فقال له « من اثراك هذا ؛ قال رميته بالامس فكنت في طلبه حتى هجر على الليل فقط عني هنه ثم وجدته اليوم ومرماتي فيه فقال عليه السلام و الهغاب عنك والاادري لمل هو أم الارض أعانتك عليه ففتله لاحاجة لي فيه ، وقد روى عن أن عباس أنه قال كل مااصمت ودع ماائميت الاصماء ماعاً مذنه والانما مانوارى عنك وفي المصني الاصماء ان رميه فيموت بين مده سريما والانما ان يغيب عنه بعد وقوع السم فيه ثم عوت (قوله وأنرمي صيدا فوقع فالماملم بؤكل) لانه بحتل انهمات من الغرق (فو له وكذبك اذا وقع على سطح اوجبل ثم تردى منه الى الإرض فات لم بؤكل) لانه يحتمل الموت من السقوط (قو لد وان وقع على الارض ابنداءاكل) لانه لا يمكن الاحتراز هنه وفي اعتباره سد بابالاصطاد بخلاف ماتفدم فانه عكن الاحتراز هنه ولو وقع على صفرة فالغلق رأسه لم يؤكل لاحمَّال الموت بذلك كذا في المنتفيَّ قال الحاكم الشهيد وهذا خلاف جواب الاصل فيمثمل ان يكون فيه روايتان (فو له وما اصاب المراض بعرضه لم يؤكل وان جرحه اكل) لانه لابد من الحرح ليُحفق معنى الذكاة والمراض عصى محددة الرأس وقبل هوالسهم المحوت من الطرفين (قوله ولايؤكل ما اصابت البندفة أذا مات منها) لانها تدق وتكمر ولانجرح وكذا لورماه بحجر ولو جرحه اذاكان ثغيلا لاحتمال أنه فتله يثقله وانكان الحجر خفيفا وبه حدة محل اكله ثم البندقة اذاكان لها حدة تجرح به اكل قال فاليناسِيم ولورى طائرا بحجر اوعود فكسر جناحه ولم بخرقه لم يؤكل وال خرقه اكل وان اصاب رأسه فقطعه وابانه لم يؤكل لانه ابانه بالثقل والقوة وان ابانه تحدد أكل وان رماه بسيف اوسكين فإصابه نحده فجرحه اكل وان اصابه نقفاء السكين او عقيض السيف لايؤكل لانه قتله دقا والحديد وغيره فيه سواه كذا في الهسدايه

كالجواب في الرمى في جيم ماذكرناه كما في المدايه (واذا رمى صيدا فوقع في الماه قات لم يؤكل) لاحمال مو بمبالغرق (وكذهك ان وقع على سلح اوجبل ثم تردى منه الى الارض) لاحمال موته من التردى (وان ورفع) المسيد (على الارض ابنداداكل) لانه لا يمكن الاحراز وفي اعتباره محر ماسد باب الاصطياد مخالف ما تقدم لانه عكن الاحراز وفي اعتبارا المحرز عاهو بب الحرمة ترجح جهة الحرمة احتباطاوان كان عالا يمكن الاصل ان سبب الحرمة والحل اذا اجماوا اكن التكايف محسب الوسع هدايه (وما اصاب المعراض بعرضه لم يؤكل) لانه المحرح والجرح لا يدمنه لبخفق منى الذكاة على ما قدمناه (وان) اصاب محده و (جرحه اكل) اتحقق منى الذكاة فيد نابا بلرض بالحدلانه لوجرح بعرضه قات لم يؤكل لفتله بثقله والمعراض هوسم لاريش له كافي المغرب وفي الجوهرة المعراض عصامحددة الرأس وقيل هو السيم المحوت من الطرفين (ولا يؤكل ما اصاب المنته البندقة) بضم الباء والدال طينة مدورة يرمي ما مغرب (اذا مات منها) لا نهاتدى وتكسر ولا تجرح فسار كالمراض اذا لم بحرح وكذلك اذا رماه محجر قال في المداه وكذلك ان منها) لا نهاتدى وتكسر ولا تجرح فسار كالمراض اذا لم بحرح وكذلك اذا رماه محجر قال في المداه وكذلك ان منها كان خفيفا و بحده

ولورماه فجرحه فات بالجرح ان كان الجرح مدميا اكل بالا تفاق وان لم يكن مدميا فكذلك ابضا عند بعض المتأخرين سواه كانت الجراحه صغيرة اوكبيرة لان الدم قد يحبس لضيق المنفذ او غلظ الدم و عند بعضهم يشترط الادماه و عند بعضهم ان كانت كبيرة حل بدون الادماء وان كانت صغيرة لابد من الادماء (فو له واذا رمى صيدا فقطع عضواهنه اكل العميد ولابؤكل المضو) لقوله عليه السلام ه ما ابين من الحي فهو هيت ه والعضو مذه الصفة لان المبان منه حى حقيقة اقيام الحباة فيه وكذا حكما لانه يتوهم سلامته بعد هذه الجراحة (فو له وان قطعه ائلاً اوالا كثر عايل البحز اكل الجيم) لان الاوداج متعسلة بالقلب الى الدماغ فاذا قطع الثلث عايل الرأس مار قاطمالهمر وق كما لودعه وان كان الاكثر عايل الرأس لابؤكل ماصادف المجز وان قطعه منصفين اكل الجبع ولو ضرب عتق شاة فابان رأسها عمل لفطع الاوداج وبكره (فو له ولا يؤكل صديد المجوسي والمرتد والوثني والحرم) واما العسبي ولا ذبحه والمجنون كذلك (فو له ومن رمى صديدا فاصابه ولم يشخنه ولم يخرجه ولا يثمناء فرماه اخر فهو لهاني ويؤكل) لانه الذاتي هو الذي صاده واخذه من حيز الامتناع فرماه اخر فهو لثاني ويؤكل) لانه الثاني هو الذي صاده واخذه

محل لنبغن الموت بالجرح ثم قال والاصل في هذه المسائل أن الموت أن كان مضافا الى الجرح بقين كان الصيد حلالا واذا كأن مضافا الى الثقل بغمین کان حراما وان وقع الشك كان حراما احتياطا والحبدد وغيره سواء اه مع بعض تغيير (واذا رمى الى صيدنقطع عضوا منه اكل) داك الصيد اوجود الجرح (ولم يؤكل المنسو) المفطوع لفوله صلى الله عليه وسلم ٥ مأ ابين من الحي

فهو ميت ، والعضو بهذه الصفة لان المبان منه حي حقيقة لقيام الحياة وكذا حكما لانه توهم سلامته (قوله) بعدهذه الجراحة جوهره (وان قطعه اثلاثاو) كان (الاكثر عابل البحز) اوقده نصفين اوقطع نصف رأسه اواكثره (اكل) الكل لان في هذه الصور لا يمكن فيه حياة المذبوح في يتناوله الحديث المذكور مخلاف ماأذا كان الاكثر عابل الرأس لامكان الحياة فوق حياة المذبوح فيحل مامع الرأس ومحرم البحز لانه مبان من الحي كام (ولا يؤكل صيد المجوسي والمرتدوالوثني) لائم ليسوا من اهل الذكاة كايأتي وذكاة الاضطرار كذكاة الاختيار (ومن رمى صيدا فاصابه ولم يخنه) اى لم يوهنه (ولم يخرجه من حز الامتناع) عن الاخذ (فرماه آخر فقتله) اواثمنه واخرجه عن خز الامتناع (فهو لائاتي) لانه الاخذ وقدقال عليه الصلاة والسلام الصيد لمن اخذه هدايه (ويؤكل) اى ذلك الصيد لانه مالم مخرج عن خزالامتناع فذكاته ضرورية وقد حسسلت قال في المهداية وهذا اذا كانشال مية الاولى محال يجومته الصيد لانه حينذ يكون الوت مضافا الى الرمي الماني اه

الموت بالثاني وهذا أيس لذكاة القيدرة على ذكاة الاختيار نخلاف الوجه الاول هدانه (و) الزامي (الثاني ضامن لقيمته للاول) لانه بالرمي اتلف صيدا علوكا للفر لان الاول ملكه بالرمي المنحن (غرمانقصته جراحته) لانه اتلفه و هو جريح وقيمة المثلف تعتبر وم الاتلاف (و بجوز اصطياد مايؤكل لجه من الحيوان) لانه سبب للانفاع الحمه ونقية اجزأه (و) كذا (مالا يؤكل) لانه سبب الانتفاع مجلده او شره اوقرنه اولاستدفاع شره (وذاعمة المسلم والكتابي) اذا كان يعفل السمية والذع ويضبطه و ان كان صبيا او مجنونا او امرأة كما في الهدايه (حلال) اوجود شرطه وهو كون الذاريح صاحب ملة التوحيد اما اعتفادا كالمملم اودعوي كالكئابي هدایه (ولایؤکل دیمیة المجوسي) لفوله صلى الله عليه وسلم دسنوابهم سنة اهل الكتاب غراكي نسائم ولا آکلی ذبا محم ، ولانه لا بدعى النوحيــد فانعدمت الملة اعتقاد

(قولد و ان كان الاول أنخنه فرماه المثاني ففتله فهو للاول و لم يؤكل) لا حمَّال الموت بالثاني وهو ايس مذكاة القدرة على ذكاة الاختيسار بخلاف الاول وهذا اذا كانت الرمية الاولى محيث ينجو منها الصيد لانه حيناذ يكون الموت مضافا الى رمى الثاني اما اذكان الري الاول عيث لابسار منه الصيد بأن لابيق فيه من الحبات الابقدر مابيق في المذوح كما اذا ابان رأسه محل لان الموت لايضاف الى الرمي الثاني لان وجوده وعدمه سواه (قو له والثاني ضامن لفينه للاول غير مالقصته جراحته) لانه بالرمي اتلف صيدا مملوكا له لانه ملكه بالرمى المثخن وهو منفوص بجراحته وقيمة المتلف يعتبر يومالاتلاف وهذه المسئلة على وجوه ان مات من رميةالاول بعد رمية الثانى اكل وعلى الثاني ضمان مانقصته جراحته لان جنانه صادفته مجروحا وان مات من الجراحة الثمانية لم يؤكل لان الشاني رمي اليه وهو غير ممتنع فصار كمن رمي الى شماة ويضمن الثماني ايضما مانقصمته جراحته لانه قتل حبوانا مملوكا للاول منقوصا بالجراحة كما اذا قتل عبدا مربضها وان مات من الجراحتين جبعا لم بؤكل لانه تعلق به الحطر والاباحة فكان الحكم المخطر والصيد الاول لانه هوالذى اخرجه عن حيزالامتناع وعلى الثاني للاول نصف قيمنه مجروحا بجراحتين ومانقصته الجراحة الثانية لانه مات مفعلهما فسقط عنه نصف الضمان وثبت نصفه وانما ضمن مانقصته الجراحة الثانية لانه حصل في ملك غيره قال في الزيادات يضمن مانقصته الجراحة ثم يضين نصف قيمة لجه اما الضمان الاول فلانه جرح حيوانا عملوكا الغير وقد نقصه فبضمن مانفصه اولا واما الثاني فلان الموت ابضا حصل بالجراحتين فيكون هو متلف نصفه و هو علوك غره فيضمن نصف قيمه مجروحا بالجراحتين لان الاولى لم تكن بصنيعه والثانية ضمنها مرة فلايضمنها ثانيا واما النالث فلان بالرمية الاولى صار عبال محل مذكاة الاختيار لولارمي الثاني فهذا الرمي الثاني افسد عليه نصف اللحم فيضمنه (قوله وبجوز اصطياد مابؤكل لحمه من الحبوان ومالابؤكل) لان له عوضا في غيرالمأكول بان ينتفع بجلده اويشعره اوريشه اوقرنه اولاستدفاع شره (قوله ودُ:صدّالمه والكتابي حلال) قال في المستصنى هذا اذا كان الكتابي لابستفد السيح الها اما اذا اعتقده الها فهو كالمجوسي لاتحللنا ذبيحته ومن شرطه ان يكون الذابح صاحب ملة النوحيد اما اعتفادا كالمسلم اودعوى كالكتابي وان يكون حلالا خارج الحرم وهذا الشرط في حق الصديد لأفي حق الانسام وإطلاق ذبيحة المسلم والكتابي يريد به اذاكان الذابح بعقل النسمية وبضبطها ذكراكان اوآئى صغرأ كان اوكبيرا وانكان لايقدر علىالذبح ولا بضبط النسمية فذبيحيه مينة لاتؤكل ولا بؤكل ذبيحة الصبي الذى لابعفل والمجنون والسكران الذى لابعتل وبجوز ذبيحة الاخرس (قوله ولانؤكل ذبيحــة المجرسي والمرتد والوثني) لان المرئد لاملة له والوثني مثله واما المجوسي فلقوله عليه السلام في المجوسي • سنوا يهم سنة اهل الكتاب

(والحرم) باحداانسكين قال في المدايه بسى من الصيدوكذالايؤكل ماذبحق الحرم من الصيدوالاطلاق في الحرب ينتظم الحل والحرم و المذبح في الحرم يستوى فيه الحلال والمحرم و هذا لان الذكاة فعل مشروع و هذا الصنيع عرم ظم تمكن ذكاة اله (وان ترك الذابح النسمية عدا) مسلماكان اوكتابيا ﴿ ٢٣٤ ﴾ (فذابحته ميثة لاثؤكل) لقوله تعالى

غير ناكمي نسائم ولا اكلي ذبامحهم ، واما ذبحة الصابئين وهم فرقة من النصاري نسند ابي حنيفة ثؤكل اذا كانوا بؤمنون بنبي ويقرون بكتاب وان كانوا يعبدون الكواكب ولا يقرون بنبوة عيسى عليه السلام لم نؤكل (قوله والحرم) بعنى في الصيد غامسة واطلاق المحرم ينتظم حرمة ذاهته في الحل والحرم ولكن لايجوز ماذع في الحرم من الصيد سواء ذمحه حلال او محرم ومجوز ذبيحة من بعقل الذبح والنعية وبضبط ذلك والكانت امرأة اوصبيا ومعنى ضبطالذ يح ال يقدر على فرى الاوداج والانلف والجبوب والخصى والحنثى والمحنث بجوز ذيحتهم عل ما ذكرنا (فَوْ لَهُ وَانَ رُكَ الذَّاعِ النَّهِيةُ عَداً فَالذَّاعِةُ مَيْنَةً لَا عِلَ أَكُلُمًا وَانْ رُكُمًّا نَاسِيا ا كل) وقال الشافعي يؤكل في الوجهين وقال مايك لا يؤكل في الوجهين و المسلم و الذمي في ترك السمية سوانوعلي هذا الخلاف اذا ترك السمية عند ارسال الكاب والبازي والرى ثم النسمية فيذكاة الاختبارى بشترط عنده الذبح وهي علىالمذبوح وفي الصيد بشترط عندالارسال والرمي وهي على الآكة حتى أو أضجم شاة وسمي فذبح غيرها نلك الشعية لايجوز ولو رمي الى صيدوسمي واصابه غيره حل وكذ في الارسال ولو اضجم شاة وسمى وكله انسانواستق ما، فشرب او شهد السكين قلبلا ممذبح على ثلث النَّهِ الأولى اجزأه واما اذا طال الحديث او اخذ في عمل آخر واشـنغل به ثم ذبح بنك النحية الاولى لم بؤكل واما استفبال الفبلة بالذبحة فليس بواجب بالانفاق وآنما هو سنة وصورة التسمية بسم الله والله اكبر وقال الحلوانى بسمالله الله ا كبر بدون الواو وان قال بدم الله الرحن الرحيم فهو حسن والشرط هوالذكر الحالص المجرد على ما قال ابن مسمود جردوا النَّمية حتى لو قال مكان السَّمية اللهم اغفرني لم يؤكل لائه دما وسؤال ولوقال سمان الله أو الجدالله أو لاالهالاالله رد السَّمية اجزأه لان المأمورة ذكرالله تمال على وجه النمظم واو عطس عند الذبح فقال الجدية لابحزه عن التسمية وكذا اذا قال الجدية ربدالشكردون التسمية لاَبِوْ كُلُّ وَلَا غَبِغِي أَنْ مَذَكُرُ مَمَ أَسَمُ اللَّهُ تَعَالَى شَبَيْنًا غَيْرِهُ مَثَلُ أَنْ يَقُول بَسَّمُ اللَّهُ محمد رسول الله والكلام فيه على ثلاثة أوجه أحدها أن يذكره موسولا به لامعطوفا مثل ان مقول ما ذكرنا فهذا يكره ولاتحرمالذ بحمة والناني ان يذكره معطوفا شل ان يقول بسم الله ومجد رسول الله بكسر الدال فمرم الذبحة لانه اهل ما لفرالله والثالث أن يغول مفصولا هنه صورة ومعنى بأن يقول قبل الشعبة أوبعدها وقبل ان يضجم الذبيمة تانه لابأس به وقد قال عليه السلام و موضعان لا اذكر فيهما هند

﴿ وَلَا تَأْكُمُو اعْمَا لَمْ فَدْ كُرّ اسم الله عليه ﴾ الآية (وأن تركها السيا أكل) لان في تحر عه حرجا عظيما لان الانسان قل ما مخلوعن النسيان فكان في اعتباره حرج والحرج مدنوع ولان الناسي غير مخاطب عا نسيه بالحديث فلم يترك فرضا عليه عند الذع يخلاف العامد كافي الاختبار قال في الردالة ثم التسمية في ذكاة الاختيار تشترط عندالذ بحوهي على المذبوح وفي الصيد عند الارســال والرومى وهي على الآلة لأن المقدورة في الاول الذبح و في الثاني الري والارسال دون الاصابة متشترط مند فعل مقدر عليه حتى اذا اضجع شاة وسمى فذع غيرها شك النسمية لايجوز واو رمى الصيد وسمى واصباب غيره حل وكذا في الارسال ولواضجع شناة وسمي ثم رمي بالشفرةوذع باخرى اکل ولوسی علی سم ثم رمى بغيره مسيدا لابؤكل

اه و فيها ابضا والشروط في التسمية هوالذكر الحَالصالحَجْرِد فلوقال عندالذبح الهم اغفرلي لايحل (الذبحة) لا نهدماً. وسوألولوقال الحدللة اوسيمان الله يريد التسمية حلولوعطس عندالذبح فقال الحجدللة لايحل في اصحالووا يتين لا نه يريدا لجدللة على نعمة العطاس دونُ التسمية وماتداولنه الاسن عندالذبح و هوبسم الله والله اكبر منقول عن ابن عباس اه (والذع) الاختيارى (في الحلق) وهو في الاصل الحلقوم كافي القاموس (والابة) بالفتح والتشديد بوزن حبة المحمراي من المعندة الى مبدأ الصدر وكلام الصفة والكافي وغيرهما يدل على ان الحلق بسته لم في المهنوة الحبر في قالمدايه وفي الجامع اى اصل السنق كافي الفهستاني فكلام المصنف محتل الروايين الآنيين عن الجامع والمبسوط قال في الهدايه وفي الجامع الصغير لا بأس بالذبح في الحاق كله وسطه و اعلاء واسفله أه و عبارة المبسوط الذبحة ما بين اللبة والحميين كالحديث الحق في النابية والحميين كالحديث الم في النابية و بينهما اختلاف من حيث الفاه ولان رواية المبسوط تفتضى الحل في الذبح فكانت رواية الجامع مقيدة لا طلاق والمحميين و رواية الجامع مقيدة لا المال الله المال الله المال المسلم المنابي عنه المال المنابق على الذبح فكانت رواية الجامع مقيدة لا طلاق الرساني تفالف هذه المرابط وقد صرح في الذخيرة بان الذبح اذا وقع اعلى من الحلفوم لا يحل لان الذبح هو الحلقوم الكن رواية الامام المستندي تفالف هذه المنابق المام المستندي تفالف والعمل المام والمال المنابق المام المنابق المام المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق على المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق على المنابق على المنابق على المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق على المنابق على المنابق المناب

بين البدة والسبين بالمديث وقد حصلت لاسيا على قول الاسام من الاكتفاء بثلاثة من الاربع الما كانت و مجوز المقدة السفل اله ومشله المقدة السفل اله ومشله والملنق والمبنى و غيرهم والمواهب والاصلاح بأنه لابد ان تكون المقدة المال المقدة المال عا تلى الرأس والها مال المأس والها مال

الذبحة وعند العطاس ، وان قال بسم الله وصلى الله على مجمد نؤكل والاولى ان لا يقول ذاك وفي المشكل الذبح عند مرأى الضيف تعظيا له لا يحل اكلها وكذا عند قدوم الامير اوغره تعظيا له لانه اهل به لغير الله واما اذا ذبح عند غيبة النسيف لا لاجل الضيافة فانه لابأس به ولوسمى بالفارسية اوالرومية وهو بحسن العربية او لا يحسنها اجزاه (فوله والذبح بين الحلق والله) الله اعلاء الصدر وهي نقرة النحر وفي الكرخي الذكاة في الله قافوق ذلك الى العينيني وفي الجامع الصغير لا بأس بالذبح في الحلق كانه وسطه واعلاه ومعني كلام الشيخ بين يمني في اى والذبح في الحلق والله وأفوله والدروق التي تفطع في الذكاة اربعة الحلقوم والمرى والودجان) الحلقوم بحرى النفس والمرى بحرى الطعام والودجان بحرى الدم وهما المرقان الهذان بينهما الحلقوم والمرى (فوله وان قطع اكثرها فكذلك عند ابى حنيفة) لان الاكثر يقوم ، فام في محالها (فوله وان قطع اكثرها فكذلك عند ابى حنيفة) لان الاكثر يقوم ، فام الكل في كثير من الاحكام (فوله وقال ابو يوسف ومحد لابد من قطع الحلقوم والمرى واحد الودجين) قال في الهداية والمشهور ان هذا قول ابي يوسف وحده .

ازبای قال شینا والنمر رانمقام از بقال ان کانبالذ بح فوق المقدة قطع ثلاثة من الدروق فالحق ماقا له شراح الهدایه تبعا الرستنی والافالحق خلافه ادلم بوجد شرط الحل باشفاق اهل المذهب و بظهر ذلك بالمشاهدة اوسؤال اهل الحبرة فاغتم هذا المقال و دع عنك الجدال اه (والعروق التي تغطع في الذكاة اربعة الحلقوم) بفتح الحماء اصله الحلق زيد الواو والم كا في المقايد بس مجرى النفس لاغير قهستاني (والمرق) و زان كريم رأس المعدة و الكرش اللازق بالحلقوم تجرى فيه العلمام و الشراب و منه يدخل في المعدة و هو محموز و جده مرق بضمين مثل بريد و برد و حكى الازهرى الهمزة و الابدال و الادغام مصباح (والودجان) تابية و دج بفتحتين عرقان عظیمان في جانبي قدام الدق بينما الحلقوم و المرقي قهستاني (فان قطع اكثرها) اى المروق الاربعة (حل الاكل) اتفاقا (وان قطع اكثرها) يمنى ثلاثة منها اى ثلثة كانت (فكذلك) اى حل الاكل (عندابي حديثة و قالا لا بدهن قطع الحماية والحدالودجين) قال في الجواهر و المشهور في كتب اصحابنا ان هذا قول ابي يوسف و حده اه و كذا قال الزاهدي و صاحب الهداية ثم قال و عن محمد انه بعتبر اكثر كل فرده هورواية عن الامام لان كل فرد منها اه قال في زاد الفقياء و العصيم قوله فرد منها اصل بندسه لانفصاله عن غيره و لورد الامربة ربه فيعتبر اكثر كل فرده هورواية عن الامام لان كل فرد منها اه قال في زاد الفقياء و العصيم قوله

ابى حنيفة واصمحده الامام المحبوبى والنسنى وغيرهما تصميم (ويجوز الذبح بالابطة) بكدر اللام وسكون الياء هى فشر القصب اللازق كما في ماشية الجوى (والمروة) بفتح المبم كما فى المنم عن الحى زاده قال فى الجوهر ، والمروة واحدة المرو وهى حبسارة بيض براق قدح منها النار اه (وبكل شى) له ﴿ ١٣٦ ﴾ حسدة تذبح به بحيث اذا ذبح افرى

ومعناه ادًا قطع ثلاثة وترك واحدا جاز اى الثلاثة كانت عند ابى حنيفة وعند ابى يوسف ان قطع الحلقوم والمرى واحد الودجين جاز والا فلاحتى لوقطع الحلقوم والمرى اواقتصر على احدهما مع الودجين لم يجز عند ابي يوسف وقال محمد لايجوز حتى يقطع من كلواحد من العروقالاربعة اكثره (قوله ويجوز الذبح بالبطة والمروة وبكل شيء انهر الدم الا السن الفائم والغائم) الليطة تشرة القصب والمروة واحدة المرو وهي جارة بض براقة يقدح منها النار وقيد بالظفر القائم والسن الفائمة لانها اذا كانت منزوعة جاز الذبح بها ولا بأس باكله وقال الشافعي المذبوح بهما ميتة لايجوز اكلها واما الذبح بالسن الفائمة والظفر القائم فانه لايجوز بالاجاع فان ذبح بهماكان ميتة لانه يقتل بالنقل لانه بعقد عليه ولو ذبح الشارةو لم يسل منها دم قال ابو القاسم الصفار لا نؤكل وقال ابو بكر الاسكاف والهند واتى تؤكل لان فرى الاوداج أند حصل وهذا انما يكون في الشاة اذا علفت العناب (فولد ويستعب أن يحد الذابح شفرته) لقوله عليه السلام • وأذ ذبحتم فاحسنو الذبحة وليحد احدكم شفرته ، ولان تجديدها اسرع للذبح واسمهل على الحيوان ويكر. الذبح بالسكين الكليلة لما فيه من تعذيب الحيوان وهو منهى عنه ويكر. ان يضجع الشاة ثم محد الشفرة بعض ما اضجعها وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا قد اضمع شاة وهو يحد شفرته فقال ء لقد اردت ان نميتها مينين الأ حددتُها قبل ان تضمِمها ٥ ورأى عر رضىالله عنه رجلا قد أضمِمشاةوجملرجله على صفحة وجها وهو يحد الشفرة فضربه بالدرة فهرب وشردت الشاة فقال عر هل لاحددتها قبل أن نضم رجلك موضع وضعتها ولأن البهائم تحس عايجز عمنه فاذا فعل ذلك زاد في المها و ذلك لا يجوزو يكر و ايضان ان يجر برجلها اذا اراد ذبحها ويستحب أن يسوقها برفقو بضجعها برفق قوله ومن بلغ بالسكين النفاع او قطع الرأس كرمله ذلك ويؤكل ذبيحته) النخاع عرقايض في عظم الرقبة ويكرمه أبضا ان يكسر المنق قبل ان تموت وان يخلع جلدها قبل ال تبرد (فولد فان ذبح الشاة من قفاها فان بقبت حية حتى قطع العروق جاز ويكره) لا نه خلاف المسنون (فولد وان مانت قبل قطع العروق لم تؤكل) لانما مانت قبل وجود الذكاة في محلها كما لومانت حتف انفها رجل ذبح شاةم بضة فلم يتحرك منها الافوها أن فتحت فاهالانؤكل وأن ضمنه أكات وأن فنحت مينها لا تؤكل وان غضمها اكلت وان مدت رجليها لا تؤكل وان فبضمها اكلت وان لم يقم شعرها لا تؤكلوان قام اكلت هذاكله أذا لم يعلم أنها حية وقت الذبح اما اذا علت منهنا اكلت بكل عال كذا في الواقعات وفي الينابيع الشاء اذا مرضت

الاوداجو(انمر)ای اسال (الدم) لان ذاك حقيقة الذع (الا السن الغائم) اى غير النزوع (و الظفر القسائم) فانه لاعل و ان افرى الاوداج وانير الدم بالاجاع للنص ولاته مقتسل بالثقل لانه بعقد عليه قبدبالقائم لان المنزوع ادًا عل عل السكين حل عندنا وان کره فهستانی (ويسمِب ال معد الذاع شفرته) بالفنع السكين العظيم وان يكون قبل الاضماع وكر مبعده (و من بلغ بالسكين النَّمَاع) تليث النون هو خيطابض في جوف الفقار مقال دعم فنخمه ای جاوز منتى الذبح الى الماع كما ق العماح (او قطع الرأس) فبل از نسکن (کرهاه ذلك) لما فيمه من زيادة تعذيب الحيوان بلا فائدة وهو منهی عنسه ویؤکل د بعته) لان كراهة الفعل لاتوجب التمريم (وان ذرع الشاة من قفاها فان سن حسد حي قطم العروق) اللازم قطعهــا (حاز) وحلت لتحنق

الموت بما هو ذكاة (و) لكن (يكرم) ذلك لمافيه من زيادة التعــذيب من غير حاجة كما مر (اوشق) (وان ماتت) الشاة) قبل قطع العروق لم تؤكل) لوجود الموت بما ليس بذكاة اذ شق الذئب بطنها ولم يبق فيها من الحياة الا مقدار مايميش المسذبوح فعند ابي وسف مجمد لأتحل المذكاة والمخنار ال كان كل شي ذبح وهو حي حل اكلمه ولا توفيت فيه وعليه الفتوى لقوله تمالي ﴿ الا ما ذَكَيْم ﴾ من غير فصل وان ذبح شباة او بقرة وتحركت وخرج منها الدم اكلت وان لم تنحرك ولم يخرج منها الدم لم نؤكل وان تحركت ولم يخرج منها السدم اكات وان خرج منها الدم ولم يُصرك وخروجه مشل مايخرج من الحي اكلت عند ابي حنيفة وبه نأخذ كذا في البناسِع (فو له وما استأنس من العسيد فذكاته الذبح) لانه مقدور على ذبحه كالشاة (قُو لِه وما توحش من النم فذكائه العفر والجرح) والاصل في هذا ان الذكاة على ضربين اختيارية واضطرارية ومئي قدر على الاختيارية لامحل له الذكاة الاضطرارية ومتى عجز عنما حلت له الاضطرارية فالاختبارية مابين البسة والسيين والاضطرارية الطمن والجرح وانهار الدم في الصيد وكل ما كا ن في علة الصيد من الاهل كالابل اذا ندت او وقع منها شي في بثر فلم يقدر على نحره فانه يطمنه في اى موضع قدر عليه فممل اكله وكذا اذا تردث نقرة في بئر فلم نقسدر على ذبحها فان ذكائها العقر والجرح مالم يصادف العروق على هذا اجم ألطاءلان الذبح فيه متعذر واماالشاة فائما اذا ندت في الصحراء فذكائما العقر لائمِما مدفعان عن انفسهما مقومهما فلانقسدر عليهما (قوله والمستحب في البقرة والغنم الذبح) قال الله ثمالي ﴿ أَنَّ اللَّهُ يَأْمُرُكُمُ أَنْ تُذِّعُوالشَّرَةَ ﴾ وقال في النَّمُ ﴿ وَفَدْيَنَاهُ فَدْ بِح عظيم ﴾ (قولد قان نحرها جاز ويكره) اما الجواز فلفوله عليه السلام • انهر الدِم عا شئت ۽ واما الكراهد فلمخالفة السـنة المتوارثة فان قبل روى جار قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة ولم مقل ذيحنا البقرة قيل العرب قد تضمر الفعل اذا كان في اللفظ دليل عليه قال الشاعر علقتها تمنا وماء باردا + حتى شبت همالة عيناها

اى و ملقيتها ماه باردا فاضم الفعل كذا هذا معناه و ذبحنا البقرة (قول له والمستحب في الابل النحر) لقوله تعالى هو فصل لربك وانحر كه يعنى البدن و لان اللبة من البدنة اليس فيها لحم فلذاك استحب فيها التحر لا نه اسهل على الحيوان بخلاف الغنم والبقر فان حاقهما على وجه و احد (قول فان ذبحهما جاز ويكره) و قال مالك لا يجوز فان ذبحها لم تؤكل و كذا عنده اذا نحر الشاة والبقرة لا يؤكلان لنا قوله عليسه السلام و انهر الدم بما شئت ، والسنة في البعير ان يخر قائما معقول البداليسرى فان اصجمه جاز والاول افضل و السنة في المثاة و البقرة ان نذبح مضجمة لانه امكن القطع العروق و يستقبل الفيلة في الجميع قال في الواقعات رجل ذبح شاة و قطع الحلقوم والاوداج الا ان الحياة فيها باقية فقطع انسان منها قطعة على اكل المقطوع لان الخيسوس بعدم الحل ما ابين من الحي وهذا لا يسمى حيا مطلقا قال في التقسير

(وما استأنس من الصيد) وصارمقدوراعليه (فذكاته الذبح)لان ذكاة الاضطرار انما يصار الما عندالمجزعن ذُكَاةُ الاختيارُ وَلَا عِنْ اذا استأنس وصار مقدورا عليه (وماتوحش،نالنم) وصار عننما لانتسدر عليه (فذكاته) ذكاة الضرورة (العقر والجرح) لنحقق البجز (والمستعب فيالابل الغر) في اللبدو هو موضع القلادة من الصدر لموافقة السنة المتوارثة ولاجتماع العروق فيها في المحر (فان ذمحها) من الاعلى (جارو) لكن (يكره) لخالفة السنة (والمستحب فيالبقر والغنم الذبح) من اعلى العنق لانه المنوارث ولاجتماع العروق فهما في المبذع (فان نجر هما) من اسفل المنق (حاز) ايضا (و) لكن (يكره) لمخالفة السنة

(ومن محر نافقاو ذبح بقرة اوشاة فوجد في بطنها جنينا مينا لم يؤكل) سواء كان (اشعر او لم يشمر) يعني تم خلقه او لم يتم لانه لايشعر الا بعد تمام الحلم قال في الهدايه و هذا عند ابي حنيفة ﴿ ٢٣٨ ﴾ و هو قول زفر و الحســن بن زياد

قوله تمالي ﴿ فَاذَا وَجَبُّ جَنَّو بِهَا فَكُلُوا مَيًّا ﴾ يعني الابل اذا سنقطت بعدالنحر فوقعت جنوبها على الارض وخرجت روحها فكلوا منها ولايجوز الاكل من البدن الابعد خروج الروح (قوله ومن نحر نافة اوذبح بقرة اوشــاة فوجد في بطنها جنينا ميتالج يؤكل اشعر أولج يشمر) هذا قول ابي حنيفة وزفر وهندهما أن تم خلقه اكل والافلا لقوله عليه السلام • ذكاة الجنين ذكاة امه ، ولانه في حكم جزء من اجزائًا بدليل أنه يدخل في يعها وبعنق بعنقها فصار كسائر اعضائها ولايي حنيفة قوله تعالى ﴿ حرمت عليكم المبتة ﴾ وهي اسم لما مات حنف الغه وهذا موجود في الجنين لانه لايموت يموت امه لانها قد تموت و بيق الجنين في بطنها حيا وعوت وهي حية فعيائه غير متعلقة محيائها فلا تكون ذكائها ذكاة له فصـــارا كالشاطين لايكون ذكاة احدهما ذكاة للآخر ولانه اصل فيالحياة والدم لانه نصور حياته بعدموتها ولهدم على حدة غير دمها والذبح شرع انتهير الدم النجس من الحم الطاهر وذيحها لايكون سببا لحروج الدممنه ومارواهمن الحديث قدروى ذكاةامه بالنصب بتزع الحُسَافِسَ اى كذكاة امه واما اذا خرج الجنين حيا ومات لم يؤكل بالاجماع وانمــا الحلاف فيما اذا خرج ميتا وآنما شرطا انيكون كامل الحلق لانه اذا لميكمل فهوكالمضفة والدم فلايحل اكله ومعنى قوله اشعر اولجيشعر اى تم خلفه اولم يتم (قوله ولايجوز ا كل كل ذي ناب من السباع و لاذي مخلب من العاير) المراد من ذي الناب أن يكون ♦ ناب بصطاد 4 وكذا من ذى المخلب والافالحامة لها مخلب والبعرله ناب وذاك لانأثرله فذوا الناب من الهسباع الاسد والنمر والفهد والذئب والضبع والثعلب والكلب والسنور البرى والاهلى والفيل والمفرد وكذا اليربوع وابن عرس من سباعالهوام وذوالمخلب مزالطير السبقر والبازى واندير والعقاب والرحم والغراب الاسبود والحدأة والشاهين وكل مايسطاد بمخابه وقد روىالنبي عليهالسلام لعن نوم خير عشرةوحرم خممة لعن اكل الرباء وموكله وكانبه وشاهده ونمليه والواشمة والموشومة والواملة والموصولةومانعالصدةة وحرما لخاطفة والمنتهبة والمجشمة والحارالاهلىوكل ذى ناب من السباعوة ال ١ اكل كل ذى ناب من السباع حرام ، فالخاطفة هي ما تخطف من الهوى مثل البازق والحداة والمنتهبة هي ماتنتهب من الارض مثل الذئب ونحوه والمجشمة يروى بغنم الناء وكسرها فهي بالغنع كل صيد جثم عليه التكلب حتى مات يما و بالكسر هو كل شي عادته اذ يجم على الصيد مثل الكلب و الذئب (قو له ولابأس بغراب الذرع) لانه يأكل الحب وكيس هو من سباع الطير ولاياً كل الجيف وكذا لابأس باكل العفعق والهدهد والحام والعصافير لان عامة اكلها الحب والتمار (قولد ولابؤكل الابغع الذي يأكل الجبف) وكذاكل خراب يخلط الجيف والحب لابؤكل

وقال ابي توسيف ومجد اذا ثم خلفه اكل اه قال في التصميم واختسار قول ابي حنيفة الامام البرهاني والنسق وغرهما اه (ولا بجوز اكل كل دى ناب) يسده (من الساع) بيان لذى ناب والسباع جم سبم و هو کل حبوان مختطف منتب جارح قاتل مادی مادة هداه (و لاكل ذي مخلب) بكسر المم يصيد به والمخاب ظفر كل سبع من الماشي و الطائر كافى الغاموس (من العلير) بان لذی مخاب (ولا بأس بغراب الزرع) وهو المروف بالزاغ لانه يأكل الحب وليش من سباح الطير وكذا الذي مخلط بين اكل الحب والجيف كالعقعق وهو المروف بالغاف على الاصح كافي العناه وغيرها وفي الهداله لابأس باكل المقمق لانه مخاط فاشبه الدجاجة ومن ابي نوسف انه بكر. لان فالب أكاه الجيف (ولايؤكل) الغراب (الا بنع الذي يأكل الجيف) جمع جيفة جشـة الميت ادا راح كافى العماح

قال القهستانى أى لاياً كل الآالجيفة وجئة الميت وفيه اشعار بانه لواكل من الثلاثة الجيفة والجئة ﴿ وَامَا ﴾ والحب جيعا حل ولمبكره وقالا يكره والاول اصح اه وفي العناية والغراب ثلاثة انواع نوع يلتقط الحب ولاياً كل

الجيف وايس بمكروه وتوع لاياً كل الا الجيف وهوالذى سماه المصنفالا بتع وانه مكروه وتوع يخلط يأكل الحب مرة والجيف الخرى ولم يخلط يأكل الحب مرة والجيف الخرى ولم يذكره في الكتاب وهو غير مكروه حنده مكروه حندابي يوسف اله (ويكره) الي لا يحل (اكل الضبع) - لائه نابا (والخشرات) والمن الجردون لورود الني حنه ولائه من الحشرات (والحشرات) وهي صفاردو ابالارض (كلها) اى المائى والبرى كالمضدع ﴿ ٢٣٩ ﴾ والسلحفات والسرطان والفاروالوزع والحيات لائها من الحبائث

ولهذا لا بحب على المحرم بقتلها شي (ولا بجوز اكل لح الحر) بضمتين (الاهلية) أورود التي عنها (و البغال) لانما متولدة مَن الجر فكانت مثلها قيد بالاهلية لان الوحشية و أن سارت أهلية حلال وأزنزا اخدهما علىالاخر فالمكم للام كما في النظم قهستانی (و یکره اکل لجم الفرس عند الى حنيفة) قالالهام الاسبيمابي العميع الهكراهة تنزيهو في الهداية و شرح الزاهدي ثمقيسل الكرامة عنده كراهة تحريم و قبل كراهة ننزله والأول اصم وقالا لابأس بأكامه و رجعوا دليمل الامام و اختساره العبوى والنسق والموصلي وصدر الشريعة تعميم (أولا بأس باكل الارنب) لانه ليس من السياع ولا من آكلة الجيف فاشبه الظلي (واذا ذبح مالا بؤكل لجه طهر) افتح الهاء و ضمها (لحمه

واما الدياج فلا بأس باكله باجاع المماموكذا البطالكسكرى في حكم الدياج (قو له وبكره أكل الضبع والضب والحُشرات كلها) وقال الشيافي لا بأس باكل الضبع والضب • وقوله • والحشرات كلها • يعنى المائى والرى كالمضدع وغيرها وكذا التصلفاة لانمامن الحشرات وكذا الغيرال والاوزاخ والعضاية والمقنافد والحيات وجميع الذبيب والزنابير والعقارب والذباب والجملان لازهذه الاشياء مستخبئة قال الله تعالى ﴿ وَيَحْرَمُ عليم الخبائث ﴾ واما الوير فقال ابويوسف هومثل الارنبلانه يعتلف البقول والنبت ولا يأكل الجبف و يجوز اكل الضبأ و يقر الوحش وحر الوحش والابل و هو الوعل (فوله ولا يجوز اكل لحوم الحر الاهلية والبغال) لازالني عليه السلام سرم لحوم الحر الاهلية يوم خبير وامراباطلحة الانادى ال رسولالله صلىالة عليه وسلم ينهاكم عن لحوم الحرالاهلية فانها رجس فاراقوا القدوروهي تغلا واما البغلفهو متولد من الحارفكان مثله (قوله و يكره اكل لحم الفرس عندابي حنيفة) يسى كراهة تحرم لاكراهة تنزيه وقال ايوبوسف ومحدلابأس باكله لماروى ساير قالئهى دسول الله صلىالله عليه وسسلم عن لحوم الجر واذن فىالحبِّل يوم خبير ولابى حنيفة قوله تمالي ﴿ وَالْحَلْمِلُو البَّمَالُ وَالْجَيْرِ لِتُركِوهِا ﴾ خرج مخرج الامتنان فلوجازا كلها لذكره وان النعمة بالاكل اكثر من النعمة بالركوب الاثرى ان الابل لما كانت تؤكل وتركب جعم بينهما فقال تمالى ﴿ و منهار كوبهم و منهاياً كلون ﴾ و لان الحيل آلة ارهاب العدو فيكره اكلها احتراما لها و لهذا يضرب لغرس سلما في الننية ولان في اباحرًا تغليل الجهاد واما لبنها فلابأس بهلا نه ليس في شربه تقليل الجهاد (فولد ولابأس باكل الارانب) لانما ليست من السباع ولا من اكلت الجيف فاشبرت الفلسا ﴿ مسئلة ﴾ الكلب اذا نزى على معزة فولدت ولدا رأسه مثل رأس الكلب وماسوى ذلك من الإحضاء بشبه المهز فائه مقدم اليه اللحموالملف فان تناول اللحمدون السطف لم يأكللانه كاب وان تناول الملف دون اللم برى بالرأس ويؤكل ما سهواه فان تناولهما جيما بضرب فان نبح لابؤكل وان نعريرى بالرأس بعدالذيح وبؤكل ماسواه وان نبح ونعر بقرب البه الماء فان ولغ فهو كلب لابؤكل وان شرب يرمى بالرأس ويؤكل ماسواه وقبل ان خرج منه الكُرش بُؤكل ماسوى الرأس وان خرج منه الاماء لابؤكل (فو له واذا ذبح مالا يؤكل لجمد ماهر لجمه و جلده الاالآدمي والحنزير فان الزكاة لانعمل فيهما شـيئاً ﴾

وجلد.) لان الذكاة ثوثر في ازالة الرطوبات والدماء السيالة وهي النجسة دون الجلد واللحم فاذا زالت طهرتكما في الدباغ هدايه قال في التصيح وهذا مختار صاحب الهدايه ايضاً وقال كثير من المشايخ يطهر جلد. لالحمه وهو الاصح كهامي الكاني والغايه والنبايه وغيرهما أه (الا الآدمي والحنزير فان الذكاة لاتعمل فيهما) الآدي لكرامته وحرمته والحنزير نبياسة عينه وأهانه كما في الدباغ

اما الآدى لحرمته وألخنزير لنجاسته كا فىالدباغ لقوله عليه السلام • دباغ الاديم ذكاته ، فكما يطهر بالدباغ كذلك يطهر بالذكاة بخلاف ماذبحــه المجوسي لأن ذبحه امانة في الشرع فلا بد من الدباغ وكما يطهر لحمه يطهر شحمه حتى لووقع في الماء القليل لانفسد. وهل بجوز الانتفاع به في غير الاكل قبل لامجوز كالاكل وقبل يجوزكالزيت اذا خالطه ودك الميتة والزيت غالب لايؤكل وينتغم به فيغير الاكل كذا فيالهدابه واختلفوا فيالموجب لطهارة مالا يؤكل لحمه هل محرد الذبح اوالذبح ممالتسمية والظاهر اند لايطهر الابالذع ممالتسمية والافيازم تطهيرماذ بحمالجوسي و يكره أكل لحوم الابل الجلالة و شرب لينها وكذا البقرة و الشاة والجلالة هي التي تأكل العسذرة والنجاسيات لاغير اما اذا خلطت فليس بجلالة وقيل هي التي الا غلب من اكلها النجاسة وكذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يحج عليها أويغزى عليها او متفع مها في العمل الاان تحبس المماوتملف وهذا مجول على آنها تنتن في نفسها فنم من استعمالها حتى لانتأذى الناس بريحها وكان ابوحنيفة لايوقت في حبسها وقتا وآنما قال يحبسها حتى يطيب لحمها وروى انها يحبس ثلاثة ايام وقيل سبم ايام وذلك موقوف علىزوال النتن ولاعبرة بالايام . وتوقف أبوحنيفة في ثمان مسائل ولم يوقت فها وقتا . احدها هذه متى يطيب لحها . والثانية الكلب متى يصير معلما . والثالثة متىوقت الختان . والرابعة الخنثي المشكل . والخامسة سؤر الحار . والسادسة الدهر منكرا ، والسابعة على الملائكة افضل ام الأبياء ، والثامنة اطفال المشركين توقف في هذه المسائل لغاية ورعه واماالدجاج فانها لم تكره وان تناول النجاسة لانه لاستنكا ينتين الابل فاذا اريدذع الجلالة حبست ثلاثة ايام اونحوهاو تعلف وهل تحبس الدحاجة اذا اربد ذبحها قال ابو بوسف لاوروى إنها تحبس ثلاثة ايام لان الني عليه السلام كان عيس الدجاج ثلاثا يأكله قلنا هذا على طريق التنزه لاعلى الوجوب ولوار تضم جدى بلين كلية اوخنزيرة حتى كبر لايكر. اكله لان لحمه لايتغير بذلك (فوله ولايؤكل من حوان الماء الا العمك ويكره اكل الطافي منمه) اي من السمك واما ماتلف من شدة الحر والبرد ففيه روايتان احداهما يؤكل لانه مات بسبب حادث وهولوالقاه الماء علىالشط والثانسة لايؤكل لانه مات حتف انفه ولو ان سمكة التلمت سمكة اكلتا جيما لانالبلوعة مانت بسبب حادث واما أذا خرجت من دبر السمك لاتؤكل لانها قداستمالت عذرة (قو له ولابأس باكل الجريث والمار ماهي) لانهما وزانواع السمك فاطريت البكاس والمار ماهي العربي وقيلالقدز (فوايه وبجوز اكل الجراد ولاذكاة له) لقوله عليه السلام ه احلت لنا ميتنان ودمان ، فالميتنان السمك والجراد والدمان الكيد والطحال وقدروي عن ابي داود قال غزونا مم رسول الله سلىالله عليه وسلم سبع غزوات نأكل الجراد و سئل علي رضى الله عنه عن الجراد يأخذه الرجل وفيد الميت فقال كله كله وهذا عد من نساحته ودل على اباحته ﴿ مسئلة ﴾

(ولا يؤكل من حوان الماء الاالسمك)لقوله تمالي ﴿ ويحرم عليم الخالث ﴾ وما سوى السمك خبيث (ويكره أكل الطافي منه) على وحدالماء الذي مات حتف الفه وهو مابطنه من فوق فلوظهره من فوق فليس بطافي فسؤكل كا يؤكل ما في بطن الطافي ومامات محرالماء وبرده وبربطه فيه اوالقاء شئ فوته بآفة درعن الوحبائية (ولابأس باكل) السمك (الجربث) بكسر الجم وتشديد الراء ويقال له الجرى ضرب من السمك مدور (والمار ماهي) ضرب من السمك في صورة الحية قال في الدرر وخسهما بالذكر اشارة الى منعف مانقل في المفرب عن يحد ان جيم السمك حلال غير الجريث والمار ماهي اه (وبحوز اكل الجرادولا ذكاة له) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم د احلت انا. ميتتان، وسئل الامام على رضي الله تعالى عنه عن الجراديأ خذمالر حلوفيه اات فقال كله كله وهذا عد من فصاحته هدامه

كره رسول الله صلى الله عليه وسلم من الذبيحة سبعة اشياء الذكر والانتيين والقبل والمندد والمرارة والمثانة والدم وزاد فى اليناسع الدبر قال ابوحنيفة اماالدم فحرام بالنص واما السنة الباقية فكروهة لان النفس تستخبرا وتكرهها والله اعلم

- الاضحه الم

الاضعية ارافةالدم منالنع دون سائرالحيوان والدليل على انها الاراقة انه لوتصدق بعين الحبوان لمبجز والصدقة بلحمها بعدالذع مستعب وليس بواجب حتى لولم يتصدق به جاز قال في الواقعات شراء الاضعية بعشرة دراهم خير من التصدق بالف درهم لان الفرية التي تحصل باراقة الدم لا تحصل بالصدقة (قول درجه الله الاضعية و اجبة) أى التضهية لان الوجوب من صفات الفعل الاان الشيخ قال ذلك توسعة و مجازا و نعني يقوله واجبة عملا لا اعتقادا حتى لا يكفر جاحدها وعن ابي يوسف انها سنة مؤكدة وبه قال الشافعي وذكر الطحاوى قول محمد مع أبي يوسف (قوله على كل حر مسلم مقم موسر فيومالاضمى) شرط الحرية لازالعبد لاعلك شسيئا وشرط الاسسلام لانها عبادة والكافر ليس من اهلها وشرط الاقامة لانها لو وجبت على المسافر لتشاغل بها عن سفره ولانه قد سقط عنه ماهو اكد من ذلك كالجمة ويعش الفرض حتى لالمشاغل عن سفره وتجب على اهلالامصار والفرى والبرارئ وبشترط في وجوبها اليسار لانها حق في مال بحب على وجه القربة كالزكاة واحترز يقوله على وجه القربة عن النفقة واشسترط يوم الاضحى لإن اليوم مضاف الها وايام الاضحى ثلاثة يوم المحر ويومان بعده واولها افضلها والمستعب ذمحها بالنهار دون الايل لانه امكن لاستيفاء العروق وان ذبحها بالليل اجزأه معالكراهة ولاتجب علىالحاج والمسافر فاما اهل مكة فانها بجب عليهم وان جوا وف الخبندى لانجب على الحاج اذا كان عرماوانكان من اهل مكة واما المتيرة فهي منسوخة وهي شاة كانت تقام فيرجب (قو له عن نفسه وعن اولاده الصغار) اعتبارا بالفطرة هذه رواية الحسن عن ابي حنيفة وفي ظاهرالرواية لأنجب الاعلى نفسه خاصة مخلاف صدقة الفطر لان السبب هناك رأس عونه ويل عليه وهذه قربة محضة والامسال في القرب أن لا يُعب على الغير بسبب الغير ولهذا قالوا لايجب أن يضعى عن عبده بالاجاع وأن كان يجب عليه نطرته فان كان للصغير مال ضعى عنه اوه اووصيه من ما لالصغير عندهما وقال مجدوزفر يضحى منداوه منءال نفسه لامنءالاالصغير وهذاكله على روايةالحسن والحلاف في هذا كالحَلاف في صدقة الفطر وقيل لا مجوز التضعية من مال الصنفير اجماعاً لان القربة تتأدى بالقرابة والصدقة بعدها تطوع فلا تجوز ذلك في مال الصغير ولاعكن الصغر ان يأكله كله والاصح انه بضمى عنه من ماله ويأكل منهالصغير ماامكنه ويدخر له قدر حاجته ويبتاع له بما بتي ماينتفع بعينه كما يجوز ان ينتفع البالغ يجلد الاضعية وقال في شـــاهان بشترى له به مابؤكل كالعنطة والحنز وغير. وقال

افولة وكمرهما إتماعا لكمرة الحاء والجم اضاحي والشالت ضميمة والجمع ضعابا مثل عطية وعطايا والرابسة اضماة بننع الهمزة والجمع اضحى مثل ارطاه وارطى ومنه عيد الاضعى كذا فالمسباح (الاضمينة) لغنة اسم للذعوقت الضعيم كثر حتى صار اسما لما فر عن اى وقت كان مزايام الاضعى من تسمية الشي باسم وقته وشرط ذبح حبوان مخصوس فيونت مخصوص نَيْهُ الفرية وهي (واجبة) تال فىالتعميم وهذا تول ابي حنيفة ومجمد والحسن وزفر واحدى الرواتين عن ابي بوسف وعنه انها سنة وذكرالطعماوي آنه على قول الى حنفة و اجبة و على قول ابي نوسف و مجد سنة مؤكدة وهكذا ذكر بعنى المثاغ الاختلاف وعلى قول ابي حنيفة اعتمد المعمون كالمحبوبي والنسني وغرهما اه (على كل حر مسئلم مقم) عصراو قرية او بادية كما في الجوهره (موسر) بسار الفطرة (في نوم الاضمى) اى يوم من ايامها الثلاثة الآية لانها مختصة

بها (من نفسه و) من كل واحد من (ولده) بضمالواو ج نى (٣١) جمع ولد (السفار) اعتبارا بالفطرة

فاليناسيم ولوكان المجنون موسرا ضعى عنه وفيصمن ماله في الرواية المشهورة وروى أنه لانجب الاضمية في مال المجنون ولانجب عليه أن يضحى عن أولاده الكبارلانه لاولايةله عليم والها ابن ابنــه الصغير فروى الحسن عن ابي حنيفة أنه يضمى عنه اذاكان ابو. مينا وانكان حيا لاتجب عليه لانه لاولاية للعبد عليه كالاخ واذولد للرجل ولد وهو موسر في ايام الذبح قال الحسن عن ابي حنيفة بجب عليه ان يذبح عنه مالم تمض ايامالذع لانه حدث فيوقت الوجوب وان مات ابن له صغير في ايام النعر قبل أن يذبح عنه فليس عليه أن تضمى عنه لان المبادات الموقعة تجب عندنا بآخر وقنها فن مات قبل الوجوب لم ينبين فيحقه وقد قال ابوحنيفة ليسءلم المسافر ان يذع عن نفسه وعليه ان يذع عن اولاده اذا كانوا مقيمين فان كانوا مسافرين ممه لم يصم عنه كذا فيالكرخي وان كان مقيما واولاده مسافرين ضمي عن نفسه خاصة ومنمات في وسط ايام النحر فلا اضمية عليه سواه كان بالف اوصبيا (فوله يذبح عن كل واحد منهم شاة) شرط الذبح حتى لوتصدق بها حية في ايام النحر لايجوز لان الاضمية الأراقة (فولد أو ندبح بدنة أو بقرة عن سبعة) والبدنة والبقرة تجزيُّ * كل واحدة منهما عنسبعة اذاكانواكلهم يريدون بها وجه الله تعالى وان اختلفت وجوه القرب بان يريد احدهم الهمدى و الآخر جزاء الصيد والآخر هدى المتعمة والآخر الاضحية والآخر التطوع وقال زفر لايجوز الا اذا انفقت القرب كلها وانكان احدهم يريد بنصيبه اللحم فانه لابجزئ عنالكل اجاعا وكذا اذاكان نصيب احدهم اقل من السبع فاله لايجوز عن الكل ايضا لانعدام وصف القربة في البعض وكذا بجوز عن خسة اوثلاثة ولامجوز عن عانية وقال مالك يجوز عن اهل بيت واحد وانكانوا اكثر منسبعة ولابجوز عن اهل بيتين وانكانوا اقل منسبعة ثم اذا جازت الشركة فالقسمـة للحم بالوزن فان اقتسموا اجزاء لم يجز الا اذا كان معه من الاكارع والجلد اعتبارا بالبيع وان اشترك سبعة في بدنة فات احدهم قبل الذبح فرضى ورثشه أن يذبح عن الميت جاز استحسانا وقال زفر لايجوز لان الميت قدسقط عنسه الذبح وضل الوارث لايقوم مقام فعله فصار نصيبه اللحم فإنجز ولنا انالوارث يملك ان يتقرب عن الميت بدليل انه يجوز ان بحج عنه ويتصدق عنه فصار نصيب الميت للقربة فيجوز عن الباقين فانكان احدهم ذميا اراد القربة لم يجز عنه ولا عن غيره لانه لاقر بة له فصار كن بريد سميبه اللحم (قو له وليس على الفقير والمسافر اضحية) اما الفقير فظاهر واما المسافر فلما روى عن على رضيالله عنه اله قال ليس على المسافر جعة ولا اضمية (فوله ووقت الاضمية مدخل بطلوع الفجير من يومالنحر) فاو جاء من يومالنحر وله مائنا درهم اواكثر فسرقت منه اوهلكت اونقص عددها فلا اضمية عليه ولوجاء بومالاضمي ولا مال له ثم استفاد مائين في ايام النحر فعليه الاضحية اذا لم يكن عليه دين (قو أله الا أنه لابجوز لاهل الامصار الذع

(مذبح عن كل واحد منهم شاة اويدع بدنة) من الابل (او نقرة عن سبعة) وكذا مادونها بالاولى فلوعن أكثرلم تجز عن احد مهم قال في التحيم وهذ. رواية الحسن عن ابي حنيفة قال فيشرم الزاهدي ويروى عنه انه لابجب عن ولده وهو ظاهر الرواية ومثله في الهدايد وقال الاسبيجابي و هو الاظهر وأن كان للصفير مال اختلف المشايخ على قول ابى حنيفية والاصم أنه لابجب ومكذا ذكر شمس الائمة السرخسي وجعله الصدر الثهد ظاهر الرواية وقال القدوري وتبصه صاحب الهدايد والاميم انديضمي منماله ويأكل منه ماامكنه وببتاع عابتي مانتفع بمنه اه (وليس على الفقير والمسافر اضحمة) واحبة دفعا للغرج اما الفقير فظاهر واما المسافر فلان ادامًا يختص باسباب تشق على المسافر وتفوت عضى الوقت (ووقت الاضعة) لاهل الامصار والقرى (مدخل بطلوع الفيجر من يومالنحرالا اند لايجوز لاهل الأمسار الذبح) في السوم الأول

(حق يصل الامام صلاة العيد) اويخرج وقتها بالزوال لائه يشترط فى حقهم تقديم صلاة العيد على الاضحية اوخروج وقتها فاذا لم يوجد احدهما لا يجوز الاضحية لفتداك رط فاما اعلى السول الى القرى (فيذبحون بعد الفجر) لوجود الوقت وعدم اشتراط العسلاة لائه لاصلاة عليم وما عبر به بعضهم من إن اول وقتها بعد صلاة الديدان ذع فى مصر وبعد طلوع الفجر ان ذع فى غيره قال القهستانى فيه تساع إذا التضحية عبادة لا يختلف وقتها بالمصر وغيره بل شرطها قاول وقتها فى حق المصرى والقروى طلوع الفجر الاسلام المعرقة عليها فعدم الجواز لفقد الشرط المصرة تقديم العسلاة عليها فعدم الجواز لفقد الشرط

لالمدم الوقت كا في المبسوط واليه اشير في الهدايد وغيره اهتمالمتبر في ذنك مكان الاضمية حتى لوكانت في السواد والمضمى في المصر تجوز كااندق النعروفي المكس. لابجوز الابسد السلاة هدايد قيديا باليوم الأول لاند في غير اليوم الاول لايشترط تقديم السلاة وان صليت فيمه قال في البدايع وان اخر الامام ملاة الميد فلا ذع حتى يأتمف الهار فان اشتفل الامام فإيسل اوترك عدا حتى زالت الشمس فقدحل الذع بغير صلاة في الايام كالها لانه لمازالت التمس فقدفات وقت السلاة وأعانحرج الامام في الرم الثاني والثالث على وحدالتضاء والتربيب شرط في الاداء لافي التضاء كذا ذكره القدوري اه وذكر نحو. في الزيلمي

حتى يصل الامام صلاة الميد) لقوله عليه السلام داناول نسكنا في يومناهذا الصلاة ثم الذع ، وقال عليه السلام و من ذع قبل السلاة فليعد ذبحته ومن ذع بعد السلاة فقدتم نسكه واصابسنة المسليف فاناخرالامامالسلاة فليس لهان يذبع حتى ينتسف النهار وكذا اذا ترك العملاة متمدا حتى انتصف النهار نقد حل الذبح من غير صلاة فيالايام كلهافانذع بعدماقدالامام مقدار التشهدجاز ولوذع بعدما صلىاهل المسجد ولم يصل اهل الجبانة اجزأه انتحسانا لانها صلاة متبرة حتى لو أكتفوا بها اجزأهم وكذا على مكسه وقيل في عكسه بجزيد قياسا واستحسانا وان ذبح بعدما صل الامام ثم علم أنه صلى بهم وهو محدث اجزأ. وينتبر فيالذبح مكان الانحية لامكان الرجل فىالمصر والشاة فىالسواد فذبحوا عنه بمد طاوع الفجر باس، جاز وان كان فى السواد والشاة فيالمصر لايجوز الذع الابعد صلاة الميد وحيلة المصرى اذا اراد ان يتعجل فانه يبث بهــا الى خارج المصر فيضمى بهــا بمدطاوع الفجر قال في الهدايه وهذا لانها اشبعال كاة من حيث انها تسقط بهلاك المال قبل مضى الممالهم كالزكاة تسقط بهلاك النصاب فيمتبر فيالقرب مكان المحل لامكان الفاعل اعتبارا بها مخلاف صدقة الفطر لانها لاتسقط بهلاك المال بعد ماطلع الفجر من يوم الفطر وانكان الرجل من اهل السواد مسكنه فيه دخل المصر لعبلاة الاخمى وامرهم ان يضموا عنه جاز ان يذبحوا عنه بطلوع الفجر لانالمتبر مكانالفيل دون مكانالمفيول عنه وانسلى الامام ولم يخطب أجزأه من ذبح لان خطبة السيد ليست بواجبة (فو أبه فاما أهل السواد فيـذبحون بعد طلوع الفجر) لان صلاة العيد ليست واجبـة عليم ولايجوز الهم ان يذبحوا قبل طلوع الفيسر لان وقت الذبح لايدخل الا بطلوع الفير (فوا، وهي جائزة فىثلاثة ايام يوم النحر ويومان بعد.) ولواعقل اضحية حتى مضت ايام النحر ارمناعت فاصابها بعد ايام النمر فليس عليه ان مذبحها ولكن يتصدق بها ولا يترك منها شيئا وأن أشترى شاة للاضعية فنسلت فاشترى غيرها ثم وجد الاولى فالافضل ان يذبح الكل وانذبح الاولى لاغير اجزأه سبواه كانت قيمة الاولى أكثر من قيمة الثانية اواقل وانذع التانية لاغير ان كانت مثل الاولى اوافضل جاز وان كانت دونها يضمن الزيادة ويتصدق بها ولايلزمدان يحممهما جيما سواء كانمسرا اوموسرا وقال

عن الحيط (وهي جائزة فىثلاثة ايام) وهى (يوم النحر ويومان بسده) لما روى عن عمر وعلى وابن عباس رشىالله عنهم قالوا ايام النحر ثلاثة افضالها اولها وقدتالوه سماعا لان الرأى لايهتدى المىالمقادير وفى الاخبار تسارض فاخذنا بالمنية نوهو الاقل وافضالها اوالها كاقالوا ولان فيهمسارعة الى اداء القربة وهو الاسل الالمارض ويجوز الذبح فى لياليا الا انديكره لاحتمل الغلط فى ظلة الليل وايام النحر ثلاثة وايام التشريق ثلاثة والكل عضى باربسة اولها نحر لاغير و آخرها تشتريق لاغير

و المتوسطان نحر و تشريق هدايه (ولايضيمي بالسمياء) الذاهبة العينين (والدوراء) الذاهبة احدا^{هم}ا (والعرجاء) العاطلة احدى القوائم اذا كانت بيئة العرج وهي لا التي لاتمشى ﴿ ٢٤٤﴾ الى المنسك) بفتم السين وكسرها

بمضاصحاناان كان موسرا فكذلك وانكان مسرا يلزمه ذبح الكل لان الوجوب على الغنى بالشرع اشداء لابالشراء فلم يتعين به وعلى الفقير بشراء. بنيسة الاضمية فتصنت علىه وكذا اذا اشترى شاة سلية ثم تبيبت بعيب مانع ان كان غنيا عليه غيرها وان كان فقيرا تجزيد هذه لما ذكرنا أن الوجوب على النفي بالشرع أبنداه لابالشراء و على هذا قالوا اذا ماتت المشستراة للتضعية فعلى الموسر مكانهها أخرى ولاشيءُ على الفقير وأن ولدت الأضمة ولدا ذبحه معها لان الوجوب تعين فيها فيسرى الى ولدها ومن اسحابنا منقل هذا في الاضعية الواجبة لان الوجوب تمين فيها بالشراء واما الشاة التي اشتراها الموسر ليضمى بها اذا ولدت لم يتبعها ولدها وكان احماينا يقولون لابجب ذعالواد ولو تصدق به جاز لانالحق لم يسر اليه ولكندماق بها نهو كجلدها وخطامها فان باعه اواكله تصدق بقبته فيالاكل وثمنه فيالبيع وأن امسك الولد حق مضت أيامًالذبح تصدق به قال في الخجندي اذا ولدت الأضمية فذبح الولد يومالاضمى بعدالام أجزأ. ويكون حكمه كحكم امه وان ذبحه قبل ذبحها لاعل اكله ويتصدق به (فوله ولايضمى بالعمياء ولاالموراء ولاإلسرجاء الىلاعشى الىالمنسك) وهو المذبح (ولا بالجفاء) لقوله عليه السلام « لايجزى فىالغمايا اربع المورالين عور هاوالمرجاه البين عرجها والمريضة البين مرضها والعفاء الق لاتنق اى لانتى لها وهوالمخ ليثيدة الهزال (فو له ولايجوز مقطوعة الاذن اوالذنب) قال عليهالسلام هاستشرفوا المين والاذن» اى اطلبوا سلامهما واما الذنب فهو عضو مقصود كالاذن (فو لدولا التي ذهب اكثر اذنها او ذنها فان يق اكثر الاذن او الذنب جاز)وكذا حكم الالية واختلفت الرواية عن الى حنيفة في ذلك فروى عنه اله ان كان الذاهب من الاذن اوالذنب الثلث فا دونه اجزأ. وان كان أكثر من الثلث لم يجز فجمل الثلث في حد القليل لائد تنفذ فيه الوصية من غير رضى الورثة وروى عنه انكان الذاهب الثلث لم يجز وانكان اقل جاز فجمل الثاث في حد الكثير لقوله عليه السلام « والثلث كثير» وروى عنه ان كانالذاهب الربع لم يجز لانالربع في حكم الكل في كثير منالاحكام الاترى انهم تدروا به مسممالرأس ووجوب الدم فىالحلق وعند ابى يوسف اذا يق اكثرمن النصف اجزأه وانذهب أكثرمنه لم بجزه وان كان الذاهب النصف فيدرواينان احداهما لابجوز لاجتماع الخطر والاباحة نغلب الخطر وفي الثانية بجوز وقول مجمد قيل مع ابى حنيفة وفي الهمدايه مع ابي يوسف والاظهر ان عند ابي حنيفة ان الثلث في حد القليل ومازاد عليه في حد الكثير (فنو له ويجوز ان يضمي بالجاء) وهي التى لاقرن لهاخلقة وتسمى الجلحا اينسا وكذلك القصما وهىالتى انكسر غلاف قرنها (فؤ له والخصى) لانه اطيب لحما من غيرالخصى قال الوحنيفة مازاد في لحمه الفع ا ماذهب منخصيتيه (فول والثولاء) وهي المجنونة لانالمقل غيرمقسود في البائم

المومنم الذي تذبح فيمه النسائك (ولا الجفاء) اى المهزولة التي لامخ في عظامها (ولا تجزى مقطوعـة الاذن ق)لا مقطوعة (الذنب ولاالتي ذهب أكثر اذنها) او ذنبها (فان يق الاكثر من الاذن والذنب جاز) لان للاكثر حكم الكل نقاء وذهابا ولان الميب اليسير لاعكن التمرز عنه فجمل عفوا (ومجوز ان يضمي بالجاء) وهي التي لاقرن لها لأن القرن لايتملقبه مقصود وكذا مكسورة القرن لما قلنا هدايد (والحسى) لان لحداطب (والجرياء) السمينة لان الجربيكون في جلدها و لا نقيسان في لحمها خلاف المهزولة لاناللهزولة يكون في لحها (والثولاء) وهي محنونة وقبل هذااذا كانت تمتلف لانه لانخل بالمقصود اما اذا كانت لاتعتلف لاتجزيه حدايه ثم قالوحذا الذي ذكرنا اذاكانت هذه الموب قائمة وقت الشراء ولواشتراها سليمة ثم تصبت بعيب مانم ان كان غنيا غيرها وانكان فقيرا تجزيد وعامه فها

(والاضعية) انما تكون (من الابلو البقرو الغنم) لانها عرفت شرعاً ولم سفل النضمية بغير عامن النبي سلى الله عايه وسلم ولامن العماية رضيالله عنم هدايه ﴿ ٢٤٥ ﴾ ﴿ يجزى من ذلك كله الذي) وهو ابن خس من الابل وحولين من

البقر والجاموس وحول من الضأن والمعز (فصاعدا الا النسأن فان الجزع) وهو أن ستة أشير (منه بجزى) قالوا وهنذا اذا كانت عظيمة محيث لوخلط بالثنايا يشتبه على النافلر من بعيد هداله (ويأكل) المضمى (من لحم الانتصاد ويطم الاغنياء والففراء و دخر) الموله صلى الله عايد وسلم ، كنت نهيتكم عن اكل لحومالاضاحي فكاوا وادخرواه ولايعطى اجر الجزار منها انهى عنه كما في الهداله (وبسعب) له (أن لانقص الصدقة من الثلث) لان الجهات ثلاثة الاكلوالادحار لما روينا والاطعام لقوله تعالى وواطعموا القائعوالمرم فانقسم عليا اثلاثا هدايه (و نصدق بجلدها) لانه جزء منها (او يعمل منه آلة) كنطع وجراب وغربان و نعوها (تستعمل في البيت) قال في الهداله ولابأس بان بشترى به ما ينفع بعيبه في البيت مع بقاله استحساما لان للبدل حكم المبدل اه (والافتسل ال لذع المنحيته بدء الكال محسن الذبح) لائه عبادة وقعلها بنفسه افضلوان كان لايحسن الدبح استعان بغيره وشهدها بنفسه اقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة

وهذا اذاكانت تعتلف اما اذا كانت لاتعثلف لايجزيه واما السكا وهي التي لا اذرالها خُلَقَةً لا يجوز ان يضمي بها لانه فاتبالاذن حقَّ النقراء واما أذا كانتالها أذن صغيرة خلقة جاز لان العضو ووجود وصنفره غير مانع واما الجربا الكانت سمينة جاز لان الجرب آنما هو فيالجلد ولانقصان في الدم واما التماء وهي التي لااسـنان لها فغيرا روايتان عن ابي يوسف احداهما اعتبرها بالإذن نقال ان بق اكثرها اجزأت والا فلا وفي الرواية الاخرى اذا بتي لها مانستاف به اجزأه لان المقصود منها الاكل ما (قُولَ والاضعية من الابل والبقر والغنم) ولا يحوز فيها شي من الوحش فان كان متولدا من الاهلي و الوحثي فالمتبر في ذلك الام لانها هي الاصل في التبعية حتى اذا نزى الذئب على الشاة يضمى بالولد وكذا اذا كانت البفرة اهلية نزا عاما ثور وحشى فان كان على المكس لم تجز ان يضمى بالولد (قو لد يجزى من ذلك كله الني نصاعدا الا الضأن فان الجذع منه بجزى) يمنى اذا كان صنايا عيث اذا خاط بالدايا بشتبه على الناظر من بعيد فالجذع من الضأن ماتم له سستة اشهر وقبل سبعة والتي مثما ومن المهر ماله سمنة وطمن فالثائية ومن إليقر ماله سنتان وطمن فىالثائثة ومن الابل مله خسبتين وطمن في السادسة ويدخل في البقر الجواميس لانها من جنسها و الذكر من الضأن افضل من الائي اذا استوبا والائي من البقر افضل من الذكر أذا استوبا (قولد ويأكل من لم الاضعية) قال الله تعالى ﴿ فَكَاوا مَهِا واطَّمُوا البَّالَس الفقير ﴾ البائس الذي اصابه ضررالجوع و بين عليه اثر البوس بان عديده البك وقيل هوالزمن المحتاج (قوله وبدخر) لفوله عليه السلام • فكلوا منها وادخروا • قال الخيندى الافضل ال مصدق منها بالثاث ضيافة الاقارب والثاث لفسمه فال لم خمسدق بشيء منها حاز (قول و يستحب أن لاينفس العسدقة من الثلث) أقوله ثمالي ﴿ فَكُلُوا مَنْهَا وَاطْعُمُوا القائمُ وَالْمُدُّ ﴾ فالقائم هوالذي بسألوالمعتر هوالذي شعرض و ترمك نفسه ولايسألك قال عليه السلام ه كلوا وادخروا ، فصارت الجهات اثلاثا الاكل والاطعام والادخار فان تصدق مجميعها فهو أفضل وأن لم يتصدق بشي منها اجزأه لان الراد منها اراقة (قو له و تصدن بجلدها لانها جزء منها (قُولِهِ او يَعْمَلُ منه آلة نستعمل في البيت) كالنظم و الجراب و الغربال ولا بأس ان يتخذه فروالنفسه وقد روى ان عابشة رضي الله عنما أتخذت جلد اضميتها شِفا ولانه بجوز ان ينتفع المحمها فكذا بجلدها ولابأس ان بشترى به ماينتفع بسينه في البيت مع حقائه مثلالمخل والجراب وغير ذاك ولايشترى مابستملك منه كالحل والملح والايزار والحنطة والابن وليس له ان يعطيه اجرة جزارهـا واللحم في هذا عنزلة الجلد على العميم فان باع الجلد اواللحم بالفاوس اوالدراهم اوالحطنة تصدق غنه لان القربة اشقلت الى مدلة (قولد والافضل ان ذبح اضحيته بدء ان كان محسن الذبح) لانه رضى القاعنها و قوى فاشهدى اضميتك فانه يتفرك باول قطرة من دمهاكل ذنب و كافى الهدايه (ويكر وان يذبحها الكتابي) لائه عل هوقر بة وهو ليس من اهلها و لوا مر وفذ بج جازلانه من اهل الذكاة و الفر بة اقيت بأنابته و نيته بخلاف مااذا امر المجوسى لانه ليس من اهل الذكاة كان افسادا هدايه (واذا خلط رجلان فذ بح كل واحد منهما اضمية الآخر اجزأ منهما استحسانا لانها تعبنت فذ بح فصار الملك مستعينا بحل من كان اهلافذ بح ﴿ ٢٤٦ ﴾ اذنا له دلالة فيأخذ كل واحد منهما

عبادة كاذا وليه ينفسه فهو افصل وقد صح عن النبي سلى الله عليه وسلم أنه مسأق مائة بدنة ففر منها بيده ثيفا وستين واعطى الحربة عليا ففر الباق واما اذا كان لايحسن الذبح استعان بغيره وينبغي له ان يشهدها لقوله عليه السلام لفاطمة • يافاطمة بنت مجد قوى فاشهدى اضعيتك فاله بنفراك باول قطرة بقطر من دمها كل ذنب علتبه وقولي ان صلاتي ونسكي وعياى ونماتي فة ربالعالمين لاشربكاء اما أنه يجاء بلحمها ودمها فتوضع فيميزانك وسبعون ضعفا ۽ فقال ابوسعيد الحدرى بإبى الله هذه لآل مجد غاصة ام الهم و السلمين عامة فقال • لاَّ ل مجد خاصة و المسلمين عامة ، (قوله ويكره ان يدعهاالكتابي) لانها قربة وهوليس من اهلها فان دعها المسلم بامره اجزأه وبكر. (قوله واذا غلط رجلان فذبح كل واحد منهما اضحية الآخر اجزأ عنهما ولاضمان عليهما) لانها قد نسينت لذبح فصار المالك مستمينا بكل من كان اهلا للذبح اذله دلالة وقال زفر يضمن ولا يجوز من الاضمية لانه ذبح شاء غيره بنير امره ثم عندنا اذا ذبح كل واحد منهما شاة خيره بغير امره اخذكل واحد منهما مسلوخته من صاحبه ولافضينه لانه وكيله دلالة فانكانا قد اكلا منها فليحالل كل واحد سمهما صاحبه وبجزيهما وان فصب شساة فضهى بها ضمن قيتها وحازت عن الاضمية لانه ملكها بسابق الغصب مخلاف مااذا اودع شئاة فضعى ما المودع فاله لايجزيه لانه يضمنها بالذبح فلم نثبت الملك الا بعدالذبح وعند زفر لابجوز في الوحمين والله أعلم

-مي كتاب الأعان كان

الاعسان جم عين واليمين في الهذة هي الفرة قال الله تمالي ﴿ لاخذنا منه باليمين ﴾ ال عبان جم عين والميان في المفرة على المفرة ومنه قول الشاعر

ادًا عارأيت رفت لجده تلقاها حرابة بالين

اى بالفوة و هرابة اسم رجل معدود من الصحابة و فى الشرع هبارة عن عقد قوى عزم الحالف على الفعل او الترك و سمى هذا العقد بها لان المزيمة تنقوى بها (فحو لله رجه الله الايمان على ثلاثة اضرب عين فوس و عتن منعقدة و عين الهو فالنموس هى الحاف على امرماض يتعمد الكذب فيه) مثل ان محلف على شىء قدنعله ما علمه بذلك او على شىء المحلم الله المعالم الله المنعله وقديقع على الحال ايضا و لا يختص بالماضى مثل از يقول

(ولا ضما ن عليما) لان كل واحد الهما وكبلعن صاحبه فيا فعل دلالة فان كانا قد اكل ثم علاقليمال كل واحد منهما صاحبه وبجزيهما لانه لو اطعمه فالانداء بجوز وأن كان غنيا فكذا له أن علله في الانتهاء وأن تشاما فلكل واحد منهما أن يضمن صاحبه قيمة لجه مم يتعسدق بنك القيمة لانهسأ لدل عن الحم فصار كما لو باع اضعبته وهذا لان التضميسة لما وفعت من صاحبه كان الحم له و من اتلف اضمية غيره كان الحكم ماذكرناه هدابه ﴿ كناب الاءان ﴾

معلوخه من صاحبه (ولا

(الاعان) جم عين و هولنة القوة و شرحاً حبار تهن حقد قوى 4 حزم الحسالف على الفعل او الذك و حى (على ثلاثة اضرب) الاول (عين غوس) بالتنكير صفة ليمين

من النمس وهوالادخال في الماء سميت به لانها تدخل صاحبًا في الاثم ثم في النار وفي بمن النسخ النموس (والله) بالتعريف على الاضافة اليه فيكون من اضافة الجينس الى توعه لكن قال في المترب ان الاضافة خطأ لفة و سماعاً (و) الثاني (عين منعة دة) سميت به لعقد الحالف على البر بالقصد والنية (و) الثالث (عين لنو) سميت به لانها ساقطة لامؤ اخذة فيا الافئلات طلاق و عتاق و نذر كافي الاشباء (قالجين النموس) و تسمى الفاجرة (هي الحلف على امر ماض يتحمد الكذب فيه) مثل ال يحلف

على شي تدفيله مافيله او بالعكس مع على بدلك وقد يقم على الحال مشل ان علن ماليذا على دن وهو كاذب فالتقيد بالماض اتفاقي او اكثرى (فهذه الين يأثم باصاحبا) لقوله صلى الله عليه وسلم همن حلف كاذبا ادخله الله النار ، (ولا كفارة فيها الأ الاستففار) مم الثوبة لانها ليست عينا حقيقة لان اليمين عقد مشروع وهـ ذه كبيرة فلا تكون مشروعة وتسميها عينامجاز لوجود مسورة البمين كما نهى ملى الله عليه وسلمان سم الحر سماء سما عازا كافي الاختيار وغيره وفي المحيط الغموس يأثم صاحبه يه ولايرنسه الا التوبة النمسوح والاستغفار لاند اعظم من أن ترفعه الكفارة انتهى (واليين المنعقدة هي الحلف على الام المستقبل ان نعطه اولا نفعله فاذا حنث في ذلك لزمت الكفارة) لقبوله تعالى ﴿ وَ لَكُنَّ يؤاخذكم عاعقدتم الإعان 🍑

والله مالهذا على دين وهوكاذب اويدعى عليه حق فيملف بالله مايستمقه على معلم باستحقاقه فهذمكلها بمينالنموس لانه يقطع بهسا حقالمسلم والتجرى علىالله تمسالى وميت غوسا لانها تمس ساحيا في النار (فولد فهذه اليين يأثم بها ساحيا) لقوله عليمالسلام همن حلف بالله كاذبا ادخله الله النار» (فو له ولا كفارة لهاالا الاستغفار) يسى معالتوبة لقوله تعالى ﴿ انالذين يشترون بمهدالله واعانهم عنا قليلااو لئك لاخلاق لم في الاخرة ﴾ الآية ولم يذكر الكفارة وقال عليه السلام « ثلاث من الكاثر اليين الغموس وعقوق الوالدين والفرار من الزحف ٥ ولانها كيدة من الكاثر فلا يؤثر فيها الكفارة لإن الله تعالى اوجب الكفارة في اليمين المنقدة والمقد ماتصور فيدالحل والمقد وذلك لايتصور فيالغموس لانه لايصم البقاء على عقدها لانالمني الموجب لحلها وهوالحنث مقارنها فلا تنعقد كالبيع الذي مقارئه المتق والصلاة التي يقارنها الحدث وصورة البيع الذي يقارئه المتق أن يوكل رجلا ببيع عبده ويوكل آخر بعقه فبأع الوكيل واعتق الآخر وخرج كلاهما ما فان البيع لا ينعقد ، وقوله هالا الاستنفار» وذلك على ثلاث حالات الندم والا قلاع والمزم على أن لا يمود (قو لد والبين المنعقدة هى الحلف على الامر المستقبل ان يفعله اولا يفعله فاذا حنث في ذلك لزمته الكفارة) ثم المتقدثلاثة اقسام مرسل وموقت وفور فالمرسل هواغالى عن الوقت في الفعل ونفيه وذلك قد يكون الباتا وقد يكون نفيا فالأثبات والقدلاضرين زيدا والنفي والقدلااضرب زمدا فني الاول مادام الحالف والمحلوف عليه قائمين لابحنث وان هلك احدهماحنث وفيالتاني لابحنث امدا فان فعل المحلوف عليمه مرة واحدة حنث ولزمته الكفارة ولا ينقد اليمين كانيا والموقت مثل والله لاشر من الماء الذي في هذا الكوز اليوم وفيه ماه فهنا لايحنث مالم عض اليوم فاذا مضى ولم يفعل حنث ولزمته الكفارة فانمات قبل مض اليوم لا محنث الاجاع وان سب الماء الذي في الكوز قبل مضى اليوم لم عنث عندهما وقال أبويوسف يحنث عند مضى اليوم وحاصله أن مادام الحالف والمحلوف عليه قائمين فيالوقت لامحنث فاذا فاتالوقت وحده والحالف والمحاوف علمه قائمان حنث بالاجاع فان مات الحالف والوقت قائم لايحنث بالاجاع وان فات المحلوف عليمه ويق الوقت والحالف بطلت البين عندهما فلا يحنث وقال ابويوسف يحنث اذا مضى اليوم لانالاصل عندهما ان قيام المحلوف عليه شرط لانمقاد اليمين ففواته ترفع اليمين وعند أبي يوسف ليس بشرط وذلك بأن يقول والله لاشر بنالماء الذي في هذا الكوز واذا هو ليس فيه ماء فانه لاعنث عندهما وعند، محنث من اعته فان كان يعلم أنه لاماء فيه حنث بالاتفاق وعن ابي حنيفة لايحنث علم اولم يعلم وهو قول زفر واما يمين الفار فهو ان يكون ليمينه سبب فدلالة الحال توجب تصر عينه على ذلك السبب وذلك كل عين خرجت جوابا لكلام أوساء على اس فيتقيد بد بدلالة الحال نحو ان تهيأ المرأة للخروج فقال ان خرجت فانت طالق فقىدت ساعة ثم خرجت

(والبيين اللغوان مخلف على امرماض) مثل أن مجلف على شئ أنه فعله أولم يفعسله (وهويغلن أنه كمأقال و) كان (الامر بخلافه) وقديقم على الجال مثل ﴿ ٢٤٨ ﴾ ان يحلف انه زيد وانما هوعرو فالفارق بينه

وبين الغموس تعمد الكذب الاتطلق وكذالواراد ان يضرب عبده فقال رجل ان ضربته فعبدى حرفكت ساعة ثم ضربه بعددُنك لم يحنث لانه يقع على فوره ذلك ولم يوجد شرط حنثه في فوره وكذا أذا قالله تقدمعي فقال والله لااتفدى أوأن تغديت فعيدى حرفل تغدمه و ذهب الى يته و تفدى فانه لامحنث في هذه الوجوء كلها استمساناوالقياس أن محنث ولوقال لرجل اذا فعلت كذافل افعل كذأ فعبدى حرقال الوحنيفة هوعلى الغور فان لم نفعل المحلوف عليه على اثر فعله حنثوان كان قال ثم لماضل كدا فهو على الابد وقال ابو بوسف كلاهما على الفور وقال مجد اذاقال لعبدك ان مت فلم اضربك فانت حرانه على الفور و اووهب السكران لام أته درهما فقالت الك نسرد منى اذا صوت فقال اذا استرددته منك فانت طالق فاسترده مهافى ساعته و هو سكران لم محنث و يكون يمنه جوابالكلامها ولوحلف غريمه لايخرج منالبلدالاباذنهلم يحنث كذاني البنابيع (قول وعين الغوان محلف على امرماس وهويفان اله كاقال والامر مخلافه) مثل والله لفد نسلت كذا وهوبظن انه صادق اووالله مانسات وهولابها انه قدفعل وقد یکون علی الحال مثل ان بری شخصا من بعید فصلف انه زید فاذا هو عرو او ري طائرًا فَعلفُ انه غراب فاذا هوغيره اووالله ماا كات اليوموقد اكل فهذا كله لغو لاحنث فيه وقبل ان عين اللغو مايجرى على الالسنة من قولهم لاو الله بلي والله من غير اعتقاد في ذلك والهنو هو الكلام الساقط الذي لابعند. ﴿ قُولِ فَهَذَّهُ الْهِينَ ترجوان لابؤاخذالله بها) صاحرا فان قبل قد اخبرالله تعالى انه لايؤاخذ بما على القطع فلر علقه بالرجاء والشك قلنا الجواب عنه من وجهين احدهما أن اللغو الذي فسرناه لمُبيلٍ قطعا انه هوالذي ارادهالله ام لاللاختلاف في تفسسيره وعدم العلم بالتوصل الى حقيقته فلهذا قال نرجو والثاني انالرجاء على ضربين رجاءطمع ورجأه تواضع فبجوز أن يكون هذا الرجاء تواضعاب تعالى قال أبنرستم عن محمد ولايكون اللغو الافياليمين بالله اما اذا حلف بطلاق اوعناق على امر ماضوه ويظن اله صادق فاذا هوكاذب وقع الطلاق و العتاق وكذا اذاحلف بنذر لزمه ذلك (فوله و العامد في اليمين والناسي والمكر مسواء) لقوله عليه السلام و ثلاث جدهن جدوه زلهن جدالطلاق و المثاق و اليمين ، وكذلك الحاطئ كماذا اراد ان يسبح فجرى على لسانه اليمين فهو كالعامد (فو له ومن فعل المحلوف عليه عامدا او ناسيا او مكر هافهوسواه) لان الفعل الحقيق لاشدم بالاكراء وهوالشرط وكذا اذا فعلهوهو مغمى عليه اومجنون ليضفق الشرط فانقبل الكفارة شرعت لاجل ستزالذنب ولاذنب المعبنون فينبغي الانجب الكفارة اذافعل المحلوف هليه حالة الجنونقلنا الحكم وهووجوبالكفارةدائرمعدليلالذنب وهوالحنث لامع حقيقة الذنب كوجوب الاستبراءفانه دائر مع دليل شغلالرحم وهو استحداث الملك لامع حقيقة الشغل حتى انه يجب و ان لم يوجد الشغل اصلابان اشترى جاربة

قال في الاختيار وحكى من مجد من ابي حنيفة ان الغومابجرى بين الناس من قولهم لاوالله بليوالله اه (فهذه اليمين ترجوا ان لا يؤاخدذالله ما صاحبها) و تعلیق عدم المؤاخذة بالرجاء وقدقال الله تعالى ولابؤاخذكم الله باللغو في إِمَانَكُم ﴾ للاختلاف في تفسيره وتواضعا (والقاصد ق اليمين والمكره) عليه (والناسي.) اي المخطيكا اذار ادان يقول استنى فقال والله لااشرب (سواء) في الحكم لقوله صلىالله عايه وسلم ، ثلاث جدهن جد وهزلهن جد الطلاق والنكاح واليمين ، هدا 4 (ومن فعل المحلوف عليه قاصدا اومكرها) على فعله (اوناسيا) لحلفه (سواء) في الحكم ايضالان الفعل حقيق لابعدمه الاكراه والنسيان وكذا الاغساء والمجنون فنجت الكفارة بالمنث كيف ما كان لوجود الشرط حنيفة واذلم يتحقق الذنب لان لحكم بدار على دايله وموالحنث لاعلى حقيقة الذنب كان الهدام (والبَيْنُ) انما بكون (بالله تعالى) اى مِذَا الاسمالمروف باسم الذات (اوباسم) آخر (من اسمائه) تعالى سواء تعورف الحلف به والحرم) والعلم والحلم (اوبصفة من صفات ذاته) تعالى وهى الى لايوسف بضدها اذا تعورف الحلف ﴿ ٢٤٩ ﴾ مِما وذك (كنزة الله وجلاله وكبريائه) وملكوته وجبروته

وعظمته وقندرته لان الحلف ما متعارف ومعنى اليمين وهو الفوة حامسل لانه يستقد تعظم الله تعمالي وصفاته فصلح ذكره حاملا ومانما هداله (الاقوله و علم الله قاله لا يكون عينا) وان کان من صفات ذاته تسالي لانه غير متمارف ولائه ذكر و راد به المعلوم مقسان اغفر عملك فينا اي مملومك عداله اي ومعلوم الله تعالى شره فلا يكون عينا قالوا الا ان ر ده المسفة فاله يكون عينا لزوال الاحتمال جـوهره (وان حاف بصفة من صفات الفعل) و هي الي يوسف بها ويشدها اذا لم يتسارف الحلف ما (كفضبالله وسخطه ورضائه ورجمته (لم بكن عالف) لان الحلف مها غير متعدارف ولال هذه السفات قد يراديها اثرها والحاصل أن الحلف بالسفة سواء كانت صفة ذات اوصفة الله ال تعورف الحلف بها

بكراً او اشتراها من امرأة (فولد و البين بالله تمالي او باسم من اسماله كالرجن الرحيم) لان تنظيم اسماللة تعالى واجب ومن اصحابنا من قال استراقة على ضربين منها مالا اشتراك فيه مثلاللة والرجن فالحلف ينعذبه بكل حال ومنها ماهو مشترك مثل الكبر والمزيز والفادر فانازاده الجين كان عينا وان لم رده الجين لم يكن عينا وذكر ابوالحسسن انتسمين فجملهما عبنا ولم يغصل لأزالظاهر أن الحسالف فصد عينسا صحيحة (فَوَ لِهِ أُو بِسَفَةَ مِنْ صَفَاتِ ذَاتَهُ كَفُولُهُ وَعَنْءَ اللَّهُ وَجَلَالُهُ وَكَبَرِياتُهُ) أعلم أن صفات الله على صربين صفات الذات وصفات الفعل فاكان من صفات ذاته كان به حالفا وما كان من صفات فعله لا يكون 4 حالفا و الفرق بينهما أن كان ماوصف الله به ولم يجز أن يوصف بضده فهو من صفات ذاته كالعثم والفدرة والفوة وما جاز ان يوصف و وبضده فهو من صفات فعلم كرحته وعضبه فاذا ثبت هذا فلنا من حلف مقدرة الله او المظمنه أو بعزته اويقوته اوما اشبه ذلك من صفات ذاته كان به حالفا كالحالف باسمه تسالى واذا قال رة أرة الله صاركانه قال والقدالفادر (فَق لِه الا قولة و علم الله فانه لا بكون بمينا) وكان القياس فيه ان يكون عينا لانه من صفات ذاته الاانهم استحسنوا ان لايكون عينا لان الدلم قد يراديه الملوم بقال الهم اغفرانا علك فينا اى مملومك ومعلوم الله غيره فلا يكون عينا قالوا الا ان ريده الدلم الذي هوالصفة فانه يكون عينا لزوال الاحتال والنقال ووجه الله فهو عين لان الوجه براديه الذات قال الله تمالي هو بق وجه ريك قال الحجندي اذا قال وحقالله ووجهالله لايكون عينــا فهما عند ابي حنيفة وقال ابويوسف يكون بمينا فيهما وقال محمد فيقوله وحقالله لايكون بمينا لانحفه علىعباده طاعته ولم يرو عنه في وجه الله شي وروى الكرخي من ابي حنيفة في وجه الله يكون عيثا واوقال لاالهالا لله لافعان لايكون عينا الا ان سوما وكذا -بحازالله والله اكبر لانسل وكذا بسم الله اذا عني 4 الجين كان عينا وعن محمد أن بسم الله عين على كل حار اوجود حروف القسم واوقال وملكوثالله وجروت لله فهو عين لانه من صفات الذات وان قال علم على اللا اكلم فلانا فليس عِبن الا ال ينوما فال نوى ما البمين ثم كله حنث وعليه الكذارة (قو له و أن حلف بصفة من صفات النمل كغضبالله وسخمله لم يكن حاشا) لازانغنب والمخط هوالعناب والنارموذاك ليس عين وكذا غوله ورحمة الله لاز الرحمة يعبر بها عن الجنة قال الله تعالى ﴿ فَقَ رَحِمَالُهُ هُمْ فَيُهَا خا دون ﴾ وقد راد بالرحمة ابضا المطر وذاك كله لايكون عبنا (قوله وبمن حلف بغيرالله أم يكن حالفا كالنبي صلىالله عليه وسلم والفرآن والكبة) أما أذا قال هو

فَيِنَ وَالاَ فَلاَ لاَنَالاَ عَانَ مَبْنِيةَ عَلَى الْمَرْفَ (وَمَنْ حَلَفَ جَ فَى (٢٢) بَغِيرَالله) تَعَالَى (لَمِبَكُنْ حَالَمًا) (اقوله صلى الله عايه وسلم • من كازمنكم حالفا قليملف بالله اوليذر • وذك (كالنبي و الفرآن و الكعبة) قال في الهدامة لانه غير متمارف ثم قال مناه ازيقول و النبي و القرآن اما لوقال إنا برى • منه يكون عينا لان النبرى منها كنفراه قال الكمالُ ولايئني ال الحلف بالقرآن الآن متعارف فيكون بمينا و اما الحلف بكلام الله تعالى فيدور مع العرف اله (و الحلف) انما يكون (محروف القسمو حروف القسم) ثلاثه و هي (الواوكفوله و الله و الباء كفوله بالله و الناء كفوله الله) لان كل ذلك مه، ود في الايتان و مذكور في الفرآن (وقد تضمر) هذه (الحروف ﴿ ٢٥٠ ﴾ فيكون حافا) و ذلك (كفوله الله

برى من النبي او من الفرآن كان حالفا لان النبرى منهمــا كفر (قول، والحاف بحروف القسم و حروفه الواو كقوله والله والباء كفوله بالله والناء كفوله ثالله) غالباء اعم من الواو والتاء لائها تدخل علىالمظهر والمضمر فيقول حلفت باتله وحلفت به والواو اع مزالتا. لانها تدخل هل جميع اسماءاته وصفاته والتا. مختصة باسمالله نعالى دون سسائر اسمائه تفول نافة ولا يقول تالرجن (فوله وقد تضمر الحروف فيكون حالفا كقوله الله لانعان كذا) ويقال اذا حذف حرف القدم فهوعلى ثلانذ اوجهان كنحرف الاعراب لايكون عينا والكمره يكون عينا والنصبه اختلفوا فيه والسميم بكون عينا وان قال والله او الله او الله فهو عين سواء نصب اوكر اوسكن لانه قدائى بحرف الخسم وان قال فة كان يمينا لان اللام قديمام مقام للباء وتبدل ممًا قال الله تعالى ﴿ قد آمنتمه ﴾ وفي رواية اخرى أمنتم به والمني واحد (قوله وقال ابو حنيفة اذا قال وحقافة فليس محالف) وهو قول مجد لان حقاللة على عباده ال يعبدوه ولايشركوا هشيئا واذاكان الحق عبارة عن الطاعات والعبادات صاركأنه قال والسادات لانسان وذهك لايكون عينا وعن ابي ويحف ال قوله وحق الله عين لان الله تعالى توصف بانه الحق فكأنه قال والله الحق ولوقار والحق لاضلن قال اين ابي مطبع يكون عينا لان الحق هوالله تعالى قالالله تعالى ﴿ وَلُو اتَّبِعُ الْحُقِّ اهْوَاتُمْ لفسدت السموات والارض ﴾ وقال تعالى ﴿ ويعلمون ان الله هوالحق المبين ﴾ وقال ابو نصر لايكون عبنا لان الحق من اسماءالله والمنكر يراد به تحقيق الوهد (قوله وادًا قال اقسم او اقسم بالله او احلف او احلف بالله او اشهد ار اشهدبالله فهو حالف) لان هذه الالفاظ مستعملة في الحلف وهذه الصيغة الجال حقيقة وتستعمل للاسستقبال يقرينة فيكون حالفا في الحال و الشهادة عين قال الله تعالى ﴿ قَالُوا نَصْهُوا لِكُ لُوسُولُ الله ﴾ ثم قال ﴿ اتَّخْذُوا اعْسَائُمْ جَنَّةً ﴾ والحلف بالله هو المهود المشروع وبغيره محفاور فينصرف اليه ولهذا قيل لامحتاج المالنية وقيللاند منها لاحتمال العدة واليمين بفيرالله وان قال آليت لافعلن كذا فهو عين لان الآلية هي الجين قال الشاعر * قليل الآلا با حافظا لجينه • اذاندرت منه الآلية رت • (قول د كذلك ان قار على عبدالله أو ميثاقه فهو يمين) لفوله تمالي ﴿ وَاوَفُوا بِمَهْدَافَةُ اذَا عَاهُدُمُ وَلَا تَنْفُسُوا الآيَانَ ﴾ فجنل العهد عينا والميثاق عبارة عن العهد وكذا اذا قال على دُمدالله فهو يُمين لانها كالعهد امااذا قال وعهدالله ولم يقل على عهدالله قال ابو يوسـف هو عين كما في توله وحق الله وعندهما لايكون عينا لان عهدالله هوامره قال الله نمالي ﴿ الم اعهد البكم بابني آدم ﴾ وقال ﴿ وَلَقَدْعَهِدُنَا الْيَآدَمُ ﴾ فصاركانه قال وامراقة كذا في شرحه (قوله وعلى نذر

لا انعل كذا) لأن حذف حرف الجر من عادة العرب ابجازا ثم قبل ينصب لانزاع حرف الخفش و قيل مخفض فكون الكسرة دالة على المحدوق درر (وقال الوحنيفة اذا قال) مرد الحلف (وحقالله فليس محالف) وهو قول محد واحدى الروانين عن ابي توسيف وعنه رواية اخرى انه يكون عينا لان الحلق من صفات الله و هو حقيقة فصار كأنه قال والله الحق والحلف له متمارف وللما انه براد به طاعة الله اذا لطاعات حقوقه فيكون حلف بغيرالله مدله قال الاسبعالي والصبح قول ابي حنيفة وهليه مثى الأنمة كما هو الرسم تعميم (و اذا قال أنسم اواقسم بالله او احلف او أحاف بألله) او اعزم او اعزم بالله (او اشهد او اشهد بالله فهو حالف) لان هذه الالفاظ مستعملة في الحلف و هذه الصيغة اللحال حقيقة وتستعمل

للاستقبال بقريئة فجمل حالفاً في الحال هدايه (وكذبك قوله وعهدالله وميثاقه) لان المهد عين. (او نذر) قال تمالي ﴿ وَاوْفُوا بِعَهْدَاللَّهُ ﴾ والميثاق عبارة عن العهد (و) كذا قوله (على نذر

كذا فانا بهودى او نصرائي او كافرفهو عين) لانه لماجمل ااشرط علما على الكفر فقد اعتقده واجبالامتناعوقد امكن الفول توجو 4 لغيره مجمله عينا كالمول في تحريم الملال و او قال ذلك لشي قد نعله فهو الغموس ولا يكفر اعتبارا بالسنقبل وقيل بكفر لانه ننجز معنى فصار كم اذا قال هو بهودى والصيح الهلايكفر فيهما ان كان بدائه عين وان كان عنده انه يكنه بالخلف يكفر فبهما لانه رضي بالكفر حيث اقدم على الفعل همدايه وفي شرح السر خمئي والفتوى على اندان اعتقد الكفريه يكفر والا فلا ومعمه قاضفان (و ان قال) ان فعات كذا (نعلى غضبالله او مغطه ٠ او آنازان او شارب خر او آکل ربافلیس محالف) لانه غيرمتمارف فلوتمورف مل یکون عینا ظاهر كلامهم نع و ظهاهر كلام الكمال لا وتمامه في النهر (وكفارة اليمين عتق رقبة مجزى فها ما مجزى فى كف رة (الظهار) اي رقيسة مطلقة سمواء كأنتكافرة اوسطة صفيرة او كبرة كا من

او نذر الله على) لقوله عليه السلام ، من نذر نذر اسماء فعليه الوظاء به و من نذر نذر المايسمه فعليه كنفارة عين ، وكذا اذا قال على عين او عين الله على فهو حالف لا نه صرح بالجلع اليمين على نفسه واليمين لا يكون الا بالله تمالى (فو له و ان قال ان فعات كذا قانا يمودى او نصرانی او مجوسی او کافر او مشرك كان عينا) حتى اذا حنث في ذلك لزمته كفارة عين وكذا ادًا قال هو برى من القرآن او من الاسلام النفيل ذلك فهو عين وكذا ادَّاقال هو برى من هذه القبلة او من الصلاة او من شهر رمضان فهو عين و هذا كله اذا حلف على المنقبل اما اذاحاف على الماضي مجوز مثل ان مقول هو مودى او نصراني او كافر ان كان خلكذا وهوبه لم اله فعله قال محدين مقاتل يكفرلان كلامه خرج مخرج التحقيق وكتب نصير بن يحيي المرابن شجاع يسأله عن ذلك فقال لا يكفر لان الكفر بالاعتفاد وهو لم بعتقد الكفر واثما تصد أن بصدق في مفالته وهذا هو الصحيح (فو له و ان قال ان فعات كذا فعليه غضب الله او سخطه فايس محالف) وكذا اذا قال فعليه لعنذالله او عفانه (قو له وكذك ان قال ان ضات كذا قالا زان اوشارب خراو آكل ربا اوميتة فليس بحالف) لانها معصبة ومرتكما لايكون كافرا ولان الميتذ قدا بحث عند الضرورة واما اذا قال ان فعات كذا كانامستمل للخمراو لليتة او يرباء فانه يكون سالفا لان معتقد الله كافر فهوكما اذا قال قانا يهودي و من ادخل بين اسمين حرف عطف كان يمينين مثل والله والله اووالله والرحنوان كان بغير عطف مثل والله الله او الله الرحن فهو عين واحدة قال أنونوسف إذا قال والله لااكلك والله لااكلك فهما عينان و عن مجد اذا قال هوبهودي از فعل كذا و هو نصراني ان فعل كذا و هو مجوسي ان فعل كذا لشي واحد نعليه لكل شي من ذلك عين وان قال هو عودي هو نصراني هو بجوسي فهو عين واحدة وان قال هو برى من الله ورسوله فهو عين واحدة وان قال برى من الله ورسوله فهي عين و احدة و ان قال برى من الله و برى من رسوله فهما يمينان وفيهما كفارنان قال في الكرخي اليمين على نبة الحالف اذا كان مظلوما والكانظالما فعل ثبة المستُعلف قال عليه السلام ، من قطع حق مسلم بجينه حرم الله عليه الجنة و او جبه النار ، قبل و ان كان شيئا يسير اقال ، و ان كان قضيباً من ار ال ، قال في الواقعات اما اذا كانت اليمين بالطلاق او العنساق فعلى نية الحالف سموا. كان ظالما او مظلوما (قُولُه و كفارة اليمين عنق رقبة بجزى فيسا ما يجزى في الظهار) بعني بجزئه عنق الرقبة المؤمنة والكافرة والصغيرة والكبيرة نان قيل السغير لامنافع في اعضائه فهو كالزمن قلنا منافع اعضائه كاملة و انما فيسا ضعف فهو كالكبير الضعيف وان اعتق حملاً لا يجوز و أنَّ ولد بعد يوم حيالاته نائص الحلق مالم تنفصل لا نه لا ببصر فهو کالاعی و آن احتق مدیرا او ام ولد لم بحزیه لان رقهم ناقس بدلیل امتناع بیمهم واما المكاتب انكان قدادى شيئا المجز وانكان لم بؤد شيئا جاز وبجوز عنق الآبق والاعور ومقطوم احدى اليــدين او احد الرجلين او اليــد والرجل من خلاف

ولابجزيه مقطوعاليدين اوالرجلين ولامقطوع اليد والرجل منجانب وأحد وكذا لايجزيه عتى المجنون الذى لايسغل فانكان يجن ويغيق اجزأه ويجوز الاصم اذاكان بحيث اذا صبح في اذته يجمع والا فلا ولا يجوز المقعد ولا يابس الشــق ولا الزمن ولا اشمل البدين ولا مقطوع الابرامين ولا الاعي ولا الاخرس و ان أعنق مباح الدم اجزأه الا المرئد وان اشرى اباه او انه نوى بالشراء العنق عن عمينه اجزأه ويجوز مقطوع الاذنين والانف لان منفعة السمع والثيم باقية و انصا فاتت الزيسة ونجوز مقطوع الذكر لان عدمه اصلا لا يمنم الجواز بان كان ائن ويجوزوالحنثي والحنصى والعنين والرئقاء ولايجزئ الذاهب الاسنان ولا مقطوع الشفتين أثأا كان لانقدر على الاكل فان قدر اجزأه (قو له و إن شاء كسا عشرة مساكين لكل واحد ثوبا فازاد وادناه مايجوز فيه الصلاة) ولا يجزيه العمامة والفانسوة والحفان لانها لاتسمى كسسوة واما المهروال فالمعجع انه لايجزى لانه لابد من ثوب بسستر عورته وسائر بدنه وعن مجد بجزيه لان الصلاة تجوزمعه وهذاكله اذا كسارجلا اما اذا كما امرأة فلايد من ان يزيدها خارا لان رأسها عورة ولا يجوزلها الصلاة مع كشفه ولواهطى عشرة مساكين ثوبا واحدا وهوبساوى عشرة أثواب لايجزيه الا عند ابي طاهر الدباس فان كانت قيمة مثل اطعام عشرة مساكين اجزأه عن الاطمام عندهما وقال الو توسف لانجزيه مالم سوء عن الاطمام كذا في البناسيع واما اذا اعطاهم دراهم وهيلا تبلغ قيمة الكسوة وتبلغ قيمة الطعام فانه يجزيه عن العامام اجماعاً وان كانت لاتبلغ فيمة الطعام وتبلغ فيمة الكسوة جاز عن الكسوة ولوكسا خسة واطوخسة اجزأه (قو له وانشاه اطم عشرة مساكين) وتجزئ في الاطعام النمايك والتمكين فالتليك ان بعطى كل مسكين نسف صاع من ير او دقيقه او سويقه اوصاها منشمير اودقيقه اوسويقه اوصاعا منتمرواما الزبيب فالصميح انه كالحنطة بجزى منه نسف صاع وفي رواية كالشعيرواما ماعدا هذه الحبوب كالآرز والدخن فلا بجزيه الاعلى طريق الفيمة اي مخرج منها فيمة نصف صاع من بر او قيمة صاع من تمر اوشعير ولا يعتبر في سائر الحبوب عام كيله لان النص لم يتناوله و اعما المعتبر فيها القيمة والما التمكين فهو ان يغديهم ويعشيم فيحصل لهم اكلنان مسبعتان اوبعشيم عشائين اوينديم غدائين او يعشيم ويعصرهم فان اطعمهم بغير ادام لابحزيه الافي خبر الحنطة لاغيرفان اطعمهم خبراً وتمرا اوسمويقاً لاغير اجزأه اذا كان ذلك من طمام اهله وان اطم مسكينا واحدا عشرة ايام غداء وعشاء اجزأه وان لم يأكل في كل أكان الارغيفا واحدا لان المفصود اشباعه وآنا بشر النقدم في التمليك وأن غدا عشرة وعشا عشرة غيرهم لم يجزيه وكذا اذاغدا مسكينا وعشاغيره عشرةايام لم مجزيه لانه فرقطمام العشرة على عشر من فلم محصل لكل واحد منهم المقدار المفدر كما اذا فرق حصة المسكين على مسكينين ولو غدا مسكينا واعطاء أيمة العشاء فلوسا

(و ان شاه کسا عشرة مساكين كل واحد ثوبا) يصلح للاوساط و ينتفع به فوق ثلاثة أشهر (فاذاد) عليه (وادناه) اى ادنى مايكنى فالكفارة (ما تجزى فيه الصلاة) قال في الهداله و شرح الزاهدى المذكور فى الكتاب مروى عن عهد وعن ابي حنيفة وابي وسف ان ادناه مايستر عامة بدنه حتى لابجوز السراويل و هو العميع لان لا بسبه يسمى عريانا فى العرف لكن مالا بجزيه عن الكسوة مجزه عن الاطمام باعتبار القيمة اه (و ان شاء اطم عشرة مساكين) كل مسكين نصف صاع من بر او دقيقه اوصاعا من شعير اوتمرا او اكانين مشبعتين (كالاطعام) المار (في كفارة الظهار) والاصل فيه أوله تمالي ﴿ فكفارته اطعام عشرة مساكين كالآ وكلذار انخبير فكان الواجب احد الاشاء الثلاثة هدايه

فصيام ثلاثة المام 🅏 وقرأ ان مسمود رمني الله عنه متنابعات وهي كالخبر المشهور كما في الهدايه وبشنرط استمرار البجز الى الفراغ من الصوم فلوصام المعسر نومين ثم ايسر لانجوز ويستأنف بالمال كما في الحائيه (وان قدم الكفارة على الحنث لم يجزه) ذلك لمعدم وجوما بعد لانما أنما تجب بالحنث ثم لابسترد من المسكين لوقوعه صدقه (و من حلف على معصية) وذاك (مثل) حلفه على (ان لابسل اولا يكام اياء او ليفتلن فلانا) اليوم مالا (فينبغي) بل بجب عليه (إن هنث) نفسه (ویکمفر عن بمینه) لفرله صلى الله عليه وسلم د من من حلف على عين ورأى غيرها خيرا منها فلبأت بالذي هر خير ثم لكفر عينه ۽ ولاڻ ف ذلك تغويت البرالي ماروهوالكفارة ولاجار المعصية في ضده واعما قيدنا باليوم لأن وجوب ألحنث لانتأتى الا في اليمن الموقتة أما المطلقة فحشه في آخر حيانه فيوصى بالكفارة عوت

او دراهم اجزأه وكذا اذا فعله في عشرة مساكين فنداهم واعطاهم قيمة عشائم فلوسا او دراهم قال هشام عن مجد لو غدا مسكينا عشرين يوما اوعشا في رمضان عشرين ليلة اجزأه لان سدالجوعة في ايام لواحد كسدالجوعة في يوم واحد لجاعة كذا في الكرخي وان اعطا مسكينا واحدا طمام عشرة مساكين في يوم وأحد لم يجزه لان تكرار الدفع مستفق كما اذا رمى الجرة بسبع حصياة دفعة و احدة لم بجز الاعن واحدة كذا هذا ولو صام عن كفارة بمينه وفي ماكمه عبده قد نسيه اوطعام قدنسيه لم تذكر بعد ذلك لم يجزيه الصوم بالاجاع لان الله تعالى قيد ذلك بعدم الوجودو هذا واحد ولا يجوز صرف الكفارة إلى من لا يجوز دفع زكاته اليه كالوالدين والمولودين وغيرهم الاانه بجوزالى فقراء اهل الذمة مندهما يخلاف الزكاة وقال ابوبوسف لايجوز صرفها الدبر كالزكاة ولامجوز صرفها في كنفن الموتى و نناء المساجد (قو له فان ايندر على احد هذه الاشياء الثلاثة صام ثلاثة الم متنابعات) هذه كفارة المسر والاولى كفارة الموسروحداليسار في كفارة اليمين ال يكون له فضل عن كفاية مقدار مايكـفرجن عينه وهذا اذا لم يكن في ملكه عين المنصوص عليه اما اذاكان في ملكه ذلك لا بحز الصوم وهوان يكون في ملكه عبد اوكسوة اوطعام عشرةمساكين سواء كان عليه دن ام لا واما اذا لم يكن ذك في ملكه حيننذ يعتبر اليسار والاعسار قال في شرحه اذاهلك عبدا وهو محتاج اليه لم بجزيه الصوم ووجب عليه عتقه لانه واجد الرقبة فلايجزيه الصوم والمثير عندنا في اليسار والاعسار وفتالادا، لاوقت الوجوب حتى لوكان موسرا وقت الوجوب ثم اعسر جازة الصوم واوكان مصرا وقت الوجوب ثمايسر لاعور له الصوم عند فاخلافا الشافعي * وقوله ومتنابعات، النابع شرط عند فا حتى أوفرق الصوم لايجوز وعند الشافعي أن شاء فرق وأن شاء تابع ومن شرطهذا الصوم النية من الميل فان شرع فيه ثم ايسر فالانضل ان يتم صوم ذلك اليوم فان افطر لا يجب عليه القضاء عندنا وقال زفر يلزمه القضاء والمرأة اذاكانت مسهرة فلزوجها منعهامن الصوم لان كل صوم وجب علما بابجاما فله منعامته وكذف في العبد الا اداخاهر من امرأته ليس المولى منعه لانه تعلق به حق المرأة اذ لايصل اليما الابالكفارة (قو له فان قدم الكفارة على الحنث لم يجز) هذا عندنا وقال الشافعي يجوز الا اذا كفر بالصوم نانه لابجوز عنده أيضًا (قو له ومن حلف على معصية مثل الالإيصلي أو لا يكلم ابا. او ليقتلن فلانا فيذبني ان يحنث نفسه ويكفر عن يمينه) لقوله عليه السلام ه من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها قلبأت الذي هو خيرتم ليكفر عن عينه ، ولان فيه تفويت البر الى الجابر وهو الكفارة ولاجابر المنسية في ضده وحكى اثابا حنيفة سأل الشعبي عن هذه المسئلة فقال لا كفارة عليه لان هذه عين في معصية فقال اليس جملالة الظهار منكرا منالقول وزورا واوجب فيه الكفارة فقال لهالشسى انت من الارائين اي بمن يقول بالرأى • وقوله • فينبغي ال يحنث نفسه • اي يكام اباه و يصلي

ركمتين وبدزم على ترك الفثل ويكفر عن عينه فان ترك الصلاة ولم يكلم أباءو قتل فلانا فهُو عاص وعليه التوبة والاستغفار وامره إلى الله ولا كفارة عليه لانه لم باشر المحاوف عليه وهذاكله اذاكانت البمين موقنة اما عنــد الاطلاق فلامحنث الا في آخر جزء ا من اجزاء حياته واما النذر اذا كان في المباح اوفي المعصية لايلزمه كما اذا قال لله على ان ادهب الى سوق او اعود مربضا او اطلق امرأتي او اضرب او اشتم او غير ذلك وان نذر ذبح ولده نزمه ذبح شاة استمسانا عندهما وقال ابي يوسف لايلزمه شيء لقوله عليه السلام • لانذر في معصية ، والعمال ذبح الولد في الشرع عبارة عن ذبح الشاة بدليل أن الله تعالى أمر أراهيم عليه السلام عين نذر ذبح ولده أن بني عذر دثم امره بذبح شاة وقال قد صدات الرؤيا فدل على ال الامر بالذبح بتناول ما مقوم مقامه وقد امرالله بالاقتداء باراهم ففال ثغالي ﴿ وَاتَّهِمْ مَاهُ الرَّاهُمْ ﴾ وانْ نَدْر ذُ يم عبده فعندهما لايلزمه شي وعند مجمد يلزمه شاة لانه املك لعبده من الله وال نذر ذريح نفسه فكذا عندهما لايلزمه شئ وعند مجد يلزمه شاة لان ماحاز ان يلزمه عن انه جاز أن بلزمه عن نفسه كصدقة الفطر فحاصله أن هذا على الائة انواع النذر نذبح ولده وعبده ونفسه فعند محمد تجب شاةفي الثلاثة الانواع وعند ابي وسف لاشيء فها وعند ابي حنيفة يلزمه شاة في الولد خاصة وولد الائن في هذا عنزلة الولد واما في الآب و الام و الجدلايلزمه شي اجماعا قال الخجندي هذا كله اذال رده تنفيذاليين اما اذا اراد تنفيذ الفعل في اليمين لابلزمه شي لانه نذر في معصية (قو لد و ال حلف الكافر ثم حنث في حال الكافر اوبعد اسلامه فلا حنث عايه) لانه ليس باهل أليمن لانها تنقد لتمثليم الله تعالى و هو مع الكفر لايكون معظما ولاهو من اهل الكفارة لانها عبادة من شرطها النية فلا تُصْح منه كالصلاة والصوم واما اذا حلف بطلاق وعناق لزمه وان آلا من امرأته صبح ايلاؤه حتى لوام يقربها اربعة اشهر بانت منه صند ابي حنيفة وقال ابو بوسف و محد لا يصح ايلاؤه (قو له و من حرم على نفسه شيئه مما عاكمه لم يصر محرما هايه وعليه ان استباحه كفارة عبن) بان نقول هذا العامام على حرام أوحرام على أكله قال أكله حنث ولزمته الكفارة وصاركماذا حرمامته اوزوجته قان قبل قوله أن استباحه يناقض قوله لم بصر محرما لان الاستباحة نفتضي الحرمة فلنا لم يصر محرما حراما لعينه والمراد من الاستباحة ان يعامل معاملة المباح لان المباح يؤكل وقد اكله بعدما حلف فيكون معاملا معاملة المباح لا ان المراد صمار حلالا بعدا أن كان حرّاماتم أذا فعل ماحره على نفسه قليلا أو كثير احنث و وجبت عليه الكفارة وهو المراد من الاستباحة المذكورة لان التمريم اذا ثبت تناول كل جزء،نه بخلاف ما اذا حاف لا يأكل هذا الطعام قان فيه تفصيلًا أن كأ ن طماما مقدر على اكله مرة واحدة كالرغيف ونحوه لم يحنث باكل بعضه وان كان لايستطيم اكله مرة حنث باكل بعضه وذكر فىالاصل اذا حلف لايأكل هذه الرمانة فاكلها الاحبة أوحبتين حنث استصمانا لان ذاك القدر لايعنده وأن ترك نسفها وثائها

(واذا حلف الكافر ثم حنث في مال الحكفر او بعد إسالامه فلا حنث عليه) لانه ليس باهمل اليين لانها تعقد لتعظم الله تمالي ومم الكفر لايكون مطلما ولاهواهل الكفارة لانها عبادة هداه (ومن حرم على نفسه شيشا عاعلكه) وذلك كان شول هـذا الطبام على حرام اوحرام على اكله (لم يصر محرما لعيشه وعليمه ال استباحه كفارة مين) لان الفظ بني من اتبات الحرمة وقد امكن اعماله يثبوت حرمة لفيره باثبات موجب اليمن فصار اليه هدانه وكذا لوكان حراما او المئ غيره كفوله الجر او مال قلان على حرام مالم. و الاخبار غانسه

(فان قال كل حلال) او حلال الله او حلال المسلمين (على حرام فهو على الطعام و الشراب الأان ينوى غير ذلك) قال في الهدا به و شرح انز اهدى و هذا كله جواب ظاهر (٢٥٥) الرواية ومشابخنا قالوا يفع به الطلاق من غير نبة لفلبة الاستعمال

وعله الفنوى اله و ف البنايع ولوله اربع ندوة يقعطل كل واحدة منهن طلفة فائلم یکن له امرأة کانت عينا وجليه كفيارة عين اه (ومن ندر ندرامطلفا) ای غیر معلق بشرط و هو عبادة منصودة ركان من جنسه واجب (فعليمه الرقاء به) ای عما نذره لقوله مسلىالله عايه وسلم ه من نذروسي نسليه الوقاء عامى وهداه (وازعاق تذره بشرط) فوجد الثرط الماق عليه (فعليه الوقاء عفس النذر) البذي سماء لاطالق الحديث ولان الماق بالشرط كالمجز حنده (وروىان|با حنيفةرجع من ذاك رقال) اذا قال الناذر (ان نملت كذا فعلى عبد او صوماند او مدند ما املکه) او نحو ذاك (اجزأه من ذاك كفارة مین و هر قول مجد) و مخرج عن المهدة بالرقاء عاسمي ايضا قال في الهداله وهدذا اذاكان شرطا لا رد كونه لان فيسه معنى الجين و هو المنم و هو

لم يحنث لانه ليس بآكل لجيمها واو حلف لا يبيع هذه الجزور او لا يبيع هذه الحنابة الزبت فباع نسفها لم يحنث لان البيع عكن ان شأتى على السكل فعملت الجين على الحقيقة (فولديران قال كلحلال على حرام فهو على الطعام والشراب الا ان ينوى غير ذلك) فائدته أن امرأته لا تدخل في عينسه ألا أن ينوتيما فاذا تواها كان أيلاء ولا يصرف من المأ كولوالمشروب وكذلك البساس لا يدخل في يمينه الا ال ينوبه وان قال كل حلال على حرام ينوى امرأته كان عليا وعلى الطعام والثراب لان الطعاموالثراب بلزمه بظاهر الغظوتحريم المرأة يلزمه بنيته واذا قال لا مرأ تبدا غاعل حرام ينوى في احدهما الطلاق وق الآخرى الايلاءكاننا طبالفتين جيميا لان الفظ الواحد لا يحدل على امرين فاذًا اراد احدهما حل على الاخلط منهما وهو الطلاق وكذا ادَّامًا ل فيما أغَّامل حرام ينوى في احداهما ثلاثًا وفي الاخرى واحدة يطلقان علانًا علامًا لما ذكرنا النافلظ الواحد لا يحمل على معنيين فصمل على اشدهما كذا فى الكرخى (قوله و من نذر ندرا مطلقا فعليه الوقاء به) بأن قال قد أن اتصدق عائددرهماو لله على عشر حمج رواية واحدة وان قال لله على صوم سنة فكاذا ايضا يلزمه الوفاء به ولايجزيه كفارة عين في ظاهرالروايةو في رواية جزبه ويروىانابا حنيفة رجم الى هذا القول ، وقوله و فعليه الوقامة ، لقوله عليه السلام ، و من تذر ندر اسماء فعليه الوظاء به و من نذر نذرا لم يسمعه فعليه كفارة عين ، قال في المستصنى هنا أربع مسائل احدهاا لبطلق النذر فيقول على فلانذر أو نذر فله على فمليه كفارة عين الثانية ان مقول فة على صوم وم الجمعة فعليه الوقاء له وهي مسئلة الكتاب فهو مطلق من حبث أنه لم بعلقه بشرط الثبالثة أن يعلق نذره بشرط وهي مذكورة في الكتاب بعد هذه والرابعة ال مقول على نذر ال فعلت كذا فهذه تنفد عينا وموجيها موجب البمين (قو له وان علق نذره بشرط نعليه الوقاء بنفس النذر وروى ال المحنيفة أنه رجع هن ذلك وقال أن نملت كذا نملي جمد أو صوم سنة أو صدقة ما أملك أجزأه من ذلك كفارة عين وهوقول محمد) ويخرج عن المهدة بما سما ايضا وهذا اذاكان رشرطاً لا ردكونه بان قال ان كلت زيدا قالي صدقة او على جمة لان فيه معنى البين وهوالمنع وهو بظاهره نذر فيضر ويمبل الى اى الجهنين شساء بخلاف ما اذا كان شرطا ردكونه كنوله انشفاالله مريضي اورد فائي فشفاالله مريشه اورد غائبه فان عليه الوقاء بالنذر بلا خلاف لانعدام مغنى الين فيه وهذا التفصيل هو العميم كذا في الهدام قال في البناسع اذا قال لله على صدقة ولم ينو شبيئا تعدق بنسف صاع وال قال الطعام عشرة مساكين ولم ينو شيئا لزهمه اطعام عشرة مساكين لكل مكين نصف صاع (قو له ومن حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة والمُجد

بظاهر منذر فيتغير و بميل المام الجهنين شاء بخلاف الذا كان شرطا يريدكونه كفوله ان شفى الله مريضى لانمدام معنى البمين فيه و هذا التناه المام و هذا التناه على المام و من حاف لا يدخل بينا فدخل الكعبة او المجمد

أوالبيعة أوالكنيسية لم يحنث) لان هذه لاتسمى بيونًا في العادة والعتبر في الاعان الاسم والعادة ولاثالبيت هومااعد ابيتونة وهذه البقاع مابنيت اما ولايقال ازالله تمالي سمى الساجد بيوم فقال تسالي ﴿ في بيوت اذْنَالله أنْ ترفع ﴾ لأن المتبر هوالتصاددون تسمية الفرآن (قوله ومن حلف لانتكام ففرأ الفرآن في العسالة لمعنث) لان القراءة في الصلاة ايست بكلام لقوله عليه السلام ، ان هذه سلامًا لايصلح فيها شيء من كلامالناس ، وانما هي النسبيح و التمليل وقراءة الفرآن فدل على ان مايؤتي، في الصلاة من الاذكار ليس بكلام فلايحنث وكذا اذا سبم في الصلاة-اوهلل اوكبر لم يحنث وان قرأ الفرآن في غير الصلاة اوكبر أوهلل اوسبح في غير العسلاة حنث لانه متكلم وقبل في حرفنا لايحنث بذبي لانه لايسي متكلما بل يسمى قاريًا او مسما وان حلف لاشكام فصل لم محنث استحسسانا بلانه غير مراد باليمين وأن حلف لايكلم فلانا فصل حلفه فسهى الامام فسبح بهالحالف أوفتح عايه بالقراءة لم محنث لان هذا لابسي اللها على الاطلاق لان الكلام جعل الصلاة وهذا لابطلها وان فنم عليه في غيرالصلاة حنث لانه كلام ولوكان الامام هو الحسالف والمحلوف عليه حلفه فسلم لم يحنث لان سلام الصلاة ليس بكلام كتكبيرها والقراءة فيها وان حلف لايغرأ كرشاب فلان فنظر فيه وفهمه ولم ينطن به لامحنث عند ابي يوسىف لانالفراءة فعل المسيان وقال محمد محيث لانه مجاز متمارف والإيمان تقع على العرف قال في الواقعات رجل حلف لايقرأ سورة من القرآن فنظر فيها حَى انى على آخرها لايحنث بالانفاق فابو يوسف ســوى بين هذه وبين ما اذا حلف لايقرأ كتاب فلان ومجد فرق بينهما فقال المقصود من قراءة كتاب فلان فهم مافيه وقد حصـل بالنظر وامًا قراءة الفرآن فالمفصـود منها عين الفراءة اذا لنرض من قراءةالفرآن الثواب وذهك انما يكون بمحريك اللسان ولوحاف لايفرأ سـورة فنزك منهـا كلة حنث وإن كان آية كاملة لامحنث وإن حلف لانقرأ كـــاب فلان فقرأه الاستطرا حنث وكائه قرأه كله لان الغرض منه الوقوف على مافيه فان قرأ نصفه لم يحنث وكانه لم مقرأه قال في الهدامه ولوقال يوم اكلم فلانا فامرأته طالق أبو على البيل والنمار لان اسم اليوم اذا قرن بفعل لاعتد يراديه مطاق الوقت والكلام لا يمند وأن عنى به النهار خاسة دين في الفنساء وعن أبي يوسف لايدين في النشاء لائه خلافالمنعارف وان قال لبلة اكم فلانا فهو دلىالابل غاسة لانه حقيقة فسعاد اليل (فولد ومن حلف لايلبس ثوبا وهو لابسه فنزعه في الحال لم محنث) وقال زفر يحنث لانه حصل لابسا من وقت اليمين الى ان نزعه ولنا ال الا عان مجمولة على العرف والعادة وقصد الانسان في العادة ان محلف على ماعكن الاحتراز عنه وبعاء الثوب عايه بعد اليمين الا ان ينزعه لابدخل تحت عينه فلهذا لم محنث ولان الجين لانعقد على مالا عكن الاحتراز عنه لأن الانسان أنما علف لير لالعنث ومعاوم

اوالبعة او الحكنيسة لم محنث) لان البيت مااصدا البياونة وهذه البفاع مانيت لهما وكذا الدمليز والظلة الي على الباب اذا لم يسلما للبيتونة محر (ومن حلف لاشكام فقرأ في الصلاة لم محنث) الفياقا وال قرأ في غير المسلاة حنث وعلى هذا انتسبيم والتهليل والتكرير لاته في الصلاة ليس بكلام عرفا ولاشرها وقسل في فعرنسا لامحنث مطافسا لانه لايسي منكلما بل قارنا مسعماكا فيالهداه ورجح هـذا القول في الفنح المرف وحايه الدرد والملتق وقواه في الشر ببلاليه قائلا ولاعليك من اكثرية التعميم له مع مخالفة المرف (ومن حاف لايابس ثوبا ممينا رهو لابسه نزعه في الحال) من غير تراخ (لم محنث) لوجود البر محسب الوسع لأن ماليس في وسنمه مستثني عرفا اذ الجين دند بير لالعنث

فاخذ في النقلة من ساعة (وان لبث) على ماله (ساعة حنث) لان هدده الانسال الها دوام محدوث امثالها ولمذا يضرب لها المدة فيقال ركبت الدابة بوما وابست الشوب وما وسكنت الدارشمرا ولوثوى الابتداء الخيالس يصدق به لانه محتل كلامه كما في الهدام واو خرج منالدار وبق متاعه واهله فباحنث لانه بعد ساكنا بقاء اهله ومناعه واعتبر محمد نقل ما نقوم خالسكني وهو ارفق وعليه الفتدوى كا في الدر عن العيني (ومن حلف لا بدخل هذه الدار وهو فيها لم يحنث بالقمود) بل (حتى بخرج ثم يدخل) لان الـدخول لا دوام له لانه انفصال من الخيارج الى الداخل (ومن حلف لا يدخــل دارا) بالننكير (فدخل دارا خرابالم يحنث) في عينه لانه لما لم يسينها كان المعتبر في عيشه دارا معتادا دخولها لان الإعان مبنية على السادة والعرف ولهذا لوحاف لا يلبس قيمسا فار دى 4 لم محنث لان المقصود الابس المتاد (و من حات حنث) لا نوا لما عينها نماق

ا انما بين اليمين والنزع لا عكن الاحتراز عنه فكانت اليمين علىما سواه (قوله وكذاك اذا حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكم ا فنزل من ساعته) لم محنث (وان لبث ساعة حنث) لان البقاء على البس و الركوب ابس وركوب فاذا ترك النزع و النزول بعد ممينه حصل راكبا ولابسـا فحنث وان حلف لا يكسـو فلابًا شـيئا ولانية له فكساه قلنسوة او خفين او نعلين حنث لان هذه الانسياء عما تكسى ولانه حلف على نني الفعل فعنث يوجود اليسمير منسه كما لو حلف لا يأكل ولا يشرب وعن مجد لا يحنث لازالكسوة عبارة بما يجزئ فيكفارةاليمين وان حلف لا يكسوفلانا تُوبًا فاعطاء دراهم بِشرَى بِما تُوبًا لم يحنث لانه لم يكسه وانما وهب له دراهموشاوره فيما ينمل كذا في الكرخي (قول وان حلف لا دخل هــذه الدار وهو فيهــا لم بيمنث بالفعود حتى يخرج ثم يدخل) لان الدخول لا دوام له وانما هو انفصال من الحسارج الى الداخل و أيس المكث دخولا الاترى ان من دخل دارا يوم الجيس ومكث الى يوم الجمعة لا يقول دخائرا يوم الجمعة وسواء دخالها راكبا او ماشيها او مجمولا بامره فانه محنث لان اسمالدخول يتناول الجيم فان ادخلها مكرها لا يحنث لائه ليس بداخل واعا هو مدخل نان ادخل احدى رجليه ولم يدخل الاخرى لا يحنث لامًا لو جعلناه داخلا باحدى رجليه جعلناه غارجا بالاخرى فلا يكون في وقت واحد داخلا وخارجاوان ادخل رأسه ولم بدخل قدميه لم محنث وأوحلف لالمخلولي فلان فدخل عايدني المسجد لا محنث لان هذا ايس بدخول عليه عادة وانما الدخول المتاد فيالبيوت خامسة ولوحلف لا يخرج من المجهد فامر انسمانا أممله واخرجه حنث وان اخرجه مكرها لا يحنث وان حلف لا يخرج الى مكة فخرج من بلده وريدهام رجم حنث اوجودالخروج على قصد مكة واو حلف لا يأتي مكة لم يحنث حتى يدخلها لان الاتيان عبارة من الوصول قال الله نمالي ﴿ فَأَنَّيَا فَرَعُونَ ﴾ وان حلفلا يذهب الىمكة فهو كالاثبان قال بمضم هو كالخروج وهو الاصح كذا في الهداء (قول ومن حلف لا مدخل دارا فدخل دارا خرابا لم يحنث) لانه لما لم يسين الدار كان المعتبر في بمينه دارا معتادا دخولها و سكناها اذالا عان محمولة على المــادة والهذا لو حلف لا يلبس قيصا فارتدى كم لم محنث لان المقصود البس المعناد (قو لد وان "خَالْ لا يِدخُل هذه الدار فدخلهـا بُند ما المُرديث وصـارت صحراء حنث) لانه لما عينها تعاق ذلك بنما. اسمها والاسم فيها باق كما لو انمردنت سقوفها وبغبت حيطانها وعلى هذا اذا حلف لا يلبس هذا القميص بسينه فارتدى به حنث لان الهين وتست علىالاسم لا علىالمتاد من الابس والاسل في هذا ان الصقة في الحاضر الهو وفي الغائب شرط وقيامالاسم شرط فهما جيما بيائه اذا حاف لا يدخل هذه الدار واشار أأبسا او دارا بعيمًا فدخاها بعدما المردمت وصارت صحراء حنث لان الاسم بأق ادالداراسم كساحة والبناءوصف فيهاو الصفة في الحاضر لغو وان جملت مسجدا أو حماما اوبستانا

فدخله لم محنث لا ترالا مرقد زال فلو بناها دارا اخرى بعد ما جعلها منجدا فدخلها لم محنث لا نها غير الدار الاولى و ان بناها دارا بعد ما صبارت حراه فدخلها حنث ولوحاف لا يدخل دارا بغير عيها فدخل دارا قد هدمت وصارت حراه الم محنث لا المسفة في القائب شرط الا اذا كانت حيطا نها قائمة حينئذ يحنث و اما اذا حلف لا يدخل هذا البيت فدخله بعدما انهذم سقفه حنث لانه لم يزل غير الوصف و ان زالت حيطانه لم يحنث لانه زال الاسم و لا يسمى بينا بعد زوال الحيطان مخلاف الدار قال الشاعر الدار دار و ان زالت حوائمها ه و البيت ايس مدت بعد نهد نهدم

(قَوْ لُهُ وَانْ حَلْفُ لَا هَخُلُهُ هَذَا البَيْتُ فَدَخُلُهُ بَعْدُمَا الْمُهُمُ لِمُ مُعْنَثُ) لان البيت اسم لمبنى فاذاز ال البناء لم بسم بينا وان كان الهدم يعقفه ويقيت حيطاته فدخل حنث لائه بات فيه والسنف وصف فيه ولانه بهدمالسنف لم يزل هنه اسماليه المادامت الحيطان باقية وانماهال بيت خراب وان حلف لا بدخل بيتا فدخل بيتا لاسفف لم محنث لان البناء وصف فيه و الوصف في الغائب شرط و ان حلف لا حاخل هذا البيت فانهدم و بي بينا آخر فدخمه لم يحنث لان الاسم لم بيق بعد الانهدام (فو له ولو حلف لا بكام زوجة فلان فطلقها فلان) اى طلاة بائب (ثم كُلهما حنث) هذا اذا كان اليمين على زوجة معينة مشار المها بان قال زوجة فلان هذه وَكذااذا حلف لا يكلم صديق فلان وعينه فعاداه فلان ثم كله حنث و اما اذا لم يكونا معينين لم يحنث عندهما وقال محمد يحنث واماالعبد اذا لم بكن معينا لم يحنث بالاجماع فال كان معينا فكذا ابضا لا يحنث مندهما وقال محد بحنث (فحوله وان حلف لا يكام مبدفلان اولا بدخلدار فلان فباع فلان عبده او داره فكام العبد او دخل الدار لم محنث) هذا قولهماوقال محمد محنث قاسه على صديق فلان وزوجة فلان والهما ان امتناعه من الام العبد لاجل مولاء اذ لو اراد العبد بعينه لم يعنفه الى المولى فلما اضاف الملك فيه المالمولى زالت عينه عنه زوال ملكه وكذا الدار لا تعسادى ولاتوالى فادًا حلف على دخولها مع الاضافة صار الامتناع باليمين لاجل صاحبها فاذا زالت الملك زالت البمين وكذا اذا حلف لا يابس ثوب نلان اولا ركب دابة فلان فباعها أ فليس الثوب وركب السداية لم يحنث لانه يمتنع منها الالمني في المالك فعساركانه قال ماداما ملكا لفلان وكذا العبد لا يعادى ولا بوالي الحساسة ومسقوط منزاته وأنما يمتنم منه لاجل مولاه وأيس كذك الصديق والزوجة لان هؤلاه بعادون ويوالون لانفسم ضلم آنه تسدهم باليمين وأو حلف لا يدخل دار فلان فدخلدارا بسكنها فلان مملك او ايارة ار اهارة حنث وان حلف لا نزوج منت فلان فولدت له ننت بعــد البمين فنزوجهــا لم محنث لان قوله ننت فــلان مقنضي بنتــا موجودة في الحالوان قال نتا لفلان او بنتا من سات فلان ولا بنات له وقت اليمين ثم ولد له بعدالیمین بنت فنزوجهاحنث عند ابی حنیفة ولو حلف لا یأکل•ن طعام ا

ذلك مضاء اممها والاسم فهاباق ولذامقال دارفامرة (ولو حلف لا يدخلهذا البيت فدخله بعد ما انمدم) وصار صحراه (لم محنث) لزوال اسم البيت عنه فانه لابات فيهقيدنا بصيرورته صراء لاته لو سقطالسقف وبق الحيطال محنث لانه بات فيه كما فالهداله (ومن حاف لا يكام زوجة فلان) المينة (فطاقها فلان) بأنا (ثم كلها) الحالف (حنث) لان الحر متصدد بالهجران فكانت الاضافة التعريف المحنن مخملاف غير المينة حيث لا محنث لعقب داليين على فيل واقع في محل مضاف الىفلان ولم بوجد قيدنا بالسائن لان الرجعي لار فع الزوجية (و أن حلف لايكلم عبدفلان اولا دخل دار فلان فيام) فلان عيده وداره ثم كما لحالف (العبد ودخل الدار لم محنث) لان الميدو الدار لا متصدان بالصران لذواتهما بل النسبة الى الاكها واليمن خفد على مقصود الحالف اذا احتمله الفظ فصار

كانه قالماداماللغلان (وان حلف لايكام صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كله حنث) لان هذه الاضافة لاتحتمل الاالنعريف لان الانسان لايمادى لمنى في الطيلسان ﴿ ٢٥٩ ﴾ فصار كااذا اشار أليه (وكذاك ان حلف لا يكام هذا الشاب فكامه

بعدما صار شعا او) حلف (لایا کل لم مذا الحل) عهملات ولد الضأن في السنة الاولى (فصار) الحل (كيشافا كله حنث)لان المنع كان لعينهما الا لاتصافهما مذا الوصف لانهليس داع البمين (و ان حلف لاياً كل من هـذه الخلة فهو على ثيرها) لانه اضاف اليين الى مالابؤ كل فيصرف الى مانخرج منه لائه سبب له فيصلح مجاز عنمه لكن الشرط ال لانفير بصنعة جديدة حتى لا محنث بالنيهذ والحل والدبس الطبوح هداله (وال حلف لاياً كل من هدا البدر) بضم الموحدة وسكون المهملة عمر النفل قبل ال يصير رطبا) فصار رُطبًا(او من هذا الرطب فصار تمرا (فا کلیه از عد) لان هذه الاوصاف داهية الى اليمن فينفيدالين ما (و) كذا (ان حاف لاياً كل بسرا) بالنكير (فاكل رطبا لم محنث) لا ته ليس بنسر (و من حاف لا بأكلر طبا) اوبدرا اولايا كل رطبا ولابسرا (قاكل بسرا مذنبا) اورطبامذنبا (حنث عند ابى حنيفة) لان البسر المذنب ما يكوز في ذنب قليل رطب والرطب المذنب على عكسه فيكون آكله آكل البسرو الرطب

فلان فأكل من طعام مشعرك بينه وبين آخر وبين الحسالف حنث لان كل جزء منه بسمى طعاما فقد اكل من طعام المحلوف عليه (قو له و ان حلف لا يكام صاحب هذا الطلبان فيامه ثم كله حنث) لأن هذه الانسافة لامحتمل الا التعريف لأن الانسان لايعادي لمني في الطيلسان فصار كما اذا اشار اليه (فو له وكذاك اذا حلف لايكلم هذا الشماب فكامه وةد صار شخا اوصيبا بلفظ النكرة حنث) لان الحكم تعلق بالمشار البه اذ الصفة في الحاضر لفو وانَّ قال لا الحكم شابا اوشيمًا اوصبها بلفظ النكرة يفيده (قو له وكذك اذا حلف لاياً كل لم هذا الحل فصار كبشا فأكله حنث) لأن عينه تعلفتْ بالشار اليه (قوله وان حلف لايأكل من هذه النخلة فهو على عمرها) لانه لا الله الكاني الله المين على ما عدث منها فان اكل من عينها لم نحدث وقال محمد اذا اكل من ثمرها اوجارها اوطالمها اودبسها محنث لان هذه الاشياء منها والمراد بالدبس الذي لم يطبخ اما اذا طبخ لم يحنث بأكله قان شرب من خلها او نبيذها لم يحنث لان هــذا قد تفير بصــنمة جددة وان حلف لاباً كل من هذا الكرم شيئا فهو عن عنبه وزييه وعصيره والكرم بمنزلة المخلوان حلف لاباً كل من هذه الثاة فهو على لحمها خاصة دون مايخبذ من الهن والزيدو الجين والاقط وغيره لان الشاة مأكولة في نضما فحملت البين على لحمها دون غيره مخلاف النخلة فانها غير ما كولة في نفسها فحملت الجين على مايحدث منها ولونظر الى عنب غَلْفُ لَا يَا كُلُّ مَنْهُ فَهُو عَلَى الْعَنْبِ فَي نَفْسَهُ دُونَ زَيِّبِهُ لَانَ الدَّبِ مَأْ كُولَ فَيُغْسَهُ فانصرف عينه البه كالشاة (قو له و ان حلف لاياً كل من هذا البسر فسار رمابا فأكله لم محنث) لأن البين اذا تعلقت بعين نقت بقاء اسمه وزالت نزواله ومعلوم ان انتقاله الى الرطب يربل عنه اسم البدر والآدا اذا حلف لا يأكل من هذا ابن مأكل إن جين صنع منه او مصل اؤقط اوشيراز المسل المواه والشيراز الجدابة وكذا اذا حلف لاياً كل من هذه البضة فأكل من فرخ حرج منها اولايدوق هذه الخرفصارت خلافترب منه لم يحنث فان نوى مايكون من ذك حنث لانه شدد على نفسه (فو له وال حاف لأبأ كل بسرا فأكل رطبا لم يحنث) لا نه ليس بدر (قولد وان حلف لایاً کل رطبا فأکل بسرا مذّبًا حنث مند این حنیفهٔ) ووافقه محمد فی ذلک وقال ابو يوسىف لايحنث لائه اختص باسم يخرج به من اسم الرطب و فما ان المني بمينه اكل الرحاب والبسم المذنب فيه الرحاب اوكذا اذا حلف لايأكل بديرا فأكل رطبا غيه بسر يسير حنث عندهما لما ذكرنا وعند ابي نوسف لاعنث لان الذي في الرطب لابسمى بسرا في الغالب و ابو يوسيف احتبر الفلية فان كانت الفليسة المحاوف عليه حنث وان كانت لغيره لم محنث فصارهنا اربع مسائل اذا حلف لايأكل بسرا فأكل رطبا مذنبا أوحلف لايأكل رطبا فأكل رطبا فيه بسر بسير فعندهما محنث وعند

ابي يوسف لامحنث ولو حلف لاياً كل هذا الرطب فأكله بعد ماسمار تمرا لايحنث لانه زال الاسم وكذا ادًا حلف لايأكل هذا البسر فأكله بعدما صار رطبًا لأنحنث لهذا المعنى هذا كله في اليمن على الاكل اما في الشراء اذا حلف لايشــترى بــرا اورطبا فاشترى بدرا مذنبافانه يعتبر الغلبة اجماعا فان كان الفلبة المحلوف عليه حنث اجماطًا فابويوسف سوى بينهما وهما فرقا بين الاكل والشراء ففالا ال الشراء يصادف الجُملة والمفلوب ثابع فيتبع الفايل فيه الكثير وفىالاكل يصادفه شيئا فشيئا فكانكل واحد منهما مقصودا قال في الهداله اذا حلف لايشتري رطبا فاشتري كباسة بسرفها رطب لايمنث لازالشراء يصادف الجللوالمغلوب تابع وكذا اذا حلف لايشترىشيرا اولا يأكله فاشترى حنطة فيها حبات شعير او اكلها فأنه بحنت في الاكل دون الشراء لما قلنا ولو حلف لاياً كل تمرا ولائية له فأكل قسبا اورطبا لايحنث الا ان سوى ذلك كذاني الكرخي (قوله و من حلف لايأكل لحا فأكل الحلك لم محنث) لان اطلاق اسم الحمر لا يتناوله في العرف و العادة ولا اعتبار بنميته لحما في الفرآن لان الاعان لاعتمل على الفائد الفرآن الاثرى ان من حلف لاغرب بيتافخرب بيت العنكبوت اولا يركب دابة فركب كاثرا لم يحنث وال كان قد سمى الكافر دابة في قول تعالى ﴿ أَنْ شَرَالِدُوابِ عَنْدَاللَّهُ الذِّنْ كَفُرُوا ﴾ وكذا جيماني النحر حكمه حكم الحمل وان حلف لايأكل لجما فاي لجم اكلمه من سمائر الحيوان غير العمك فأنه محنث محرمة ومياحة ومطبوحة ومشوية وعلى اى حال اكله فإن اكل ميتة ارلحم خزير او لحم انسان حنث في جميع ذلك لانه يسمى لجا وهذا في الجين على الاكل اما اذا كانت عينه على الثراء فانه يقع على اللحم الذي يجوز شراؤه كذا في الخبندي وان حلف لايأكل لحا فاكل كبدا اوكرشا اورأسا اوالكلا اوالرية اوالنشاشة او الامعا اوالطعال حنث في هذا كله واما شهم البطن فليس الحم لامحنث باكامه الا أن نوم وكـذا الالية حكمهـا حكم النهم وان اكل شهم الفاهر اوما على المحم حنث لانه مثال له لج سمين فان اكل لجم الطيور اولجم صديود البر حنث وكذا لجم الرؤس لان الرأس عضو من الحيوان بخلاف ما اذا حاف لايشترى لحما فاشترى رأسا فانه لابحنث لانه لايقال اشترى لحما وانما يقال اشترى رأســا ولو حلف لايشترى لحما ولا شحما فاشزى الية لم محنث لانها أيست بلحم ولاشهم وآنما هي نوع ثالث (قو له و من حاف لابشرب من دجلة فشرب منها باناه لم محنث حتى يكرع فيها كرها عند الى حنيفة وهو أن يباشر الماء بغيه فان اخذه بيده أوباناه لم يحنث وقال أبو بوسنف ومحد عنث بالكرم والاغزاف بالبد والاماء والاصل أن اليمين عنــد. اذا كانت لها حقيقة مستعمله ومجاز متعارف مستعمل حملت على الحقيقة دون المجاز وعندهما محمل علمها جيما ومعلوم ال الكرع في الدجلة هو الحنيفة وهي مستعملة متعارف يفعلها كثير من الناس والمجاز ابضا متمارفوهوان بأخذ منها باماء فحملت عنده على الحقيقة

وكل واحد مقصود في الاكل قال جال الاسلام وهو قول محد وقال ابو بوسف لايحنث والصيح قو لهماو احتمد الائمة والحبوبي والنسني وغيرهما تعميم (ومن حلف لابأ كل لجافاكل الملك لم محنث) لان اطلاق اسم اللحم لابتياوله في العرف والعادة ولارد تبميته لجانى القرآن لان الاعان مبنية على العرف والعادة لاعلى الفاظ الفرآن ولهذا لوحلف لاعفرب بيتاب فغرب بيت العنكبوت لايحنث وان تسمى في الفرآن بيناكم في الجوهره قال الاسبجسابي والقياس ان محنث وهو رواية عن ابي بوسف والقفيح ظاهر الروأيةوهو المعتد حندالاتمة والمحبوبي والنسني وغيرهما تصميح

(ولوحلف لايشرب من) شئ يمكن فيه الكرع نحو (دجلة فشرب منها بانا، لم بحنث) لعدم وجود حقيقة المحاوف عليه فلا يحنث (حتى يكرع منها كرط) ﴿ ٢٦١ ﴾ وذلك (فيقول ابي حنيفة) لان الحقيقة مستعملة وابدا بحنث بالكرع

اجماعاً فنعت المنسير الي الحجاز وانكان متعارفا قال العلامة بها الدين فيشرحه و قال او نوستف و محد عنث والعيم أول ابي حنيفة و مشى عليه الائمة تعميم فيدنا عما عكن فيه الكرع لان مالا عكن فه ذلك كالبئر مخنث مطلقا بل او تكلف الكرع الانحنث في الاصم الهجر المفيقدة و تمين المجاز (و من حلف لا يشرب من ماء دجلة فشرب منها باناه حنث) لأن عينه انعقد على الماء المنسوب اليه ويعد الاغتراف بق منسوبا اليه (و من حلف لا يأكل من هذه الحنطة فأكل من خزها لم محنث) عند ابي حنيفة لان لاحقيقة مستعملة فانهما تفلي وتغلى وتؤكل قضما والحفيقة راجحة على الجاز النعارف على ما هو الاصل عنده قال العلامة بهاءالدن في شرحه وقال ابو بوسف و مجد بحث والصيح أول ابى حنيفة ومثى عليه الائمة والمحبوبي والنسنى وغرهما ولوقضها حنث عندهما في الصيم

وعندهما على الامرين فان شرب من نهر يأخذ من دجلة لم يحنث اجماعاً سواء كرع فيه اوشرب منه بالله لانه لم يشرب من دجلة وانما شرب من غيره كن حلف لايشرب من هذا الكور اومنهذا الاناء فحول فاؤه الى كور آخر اواناء آخر فانه لايحنث بشرب ذاك اما اداحلف لايشرب من ماء دجلة فكرع في نهر يأخذ منها حنث اجماعا لان ماه دجلة موجود في النهر الذي يأخذ منهـا وأنَّ حلف لايشرب ماء من دجلة فامتنى له من نهر بأخذ منها فشربه حنث لان مينه على المساء وهو موجود في هذا النهر (قوله ولو حلف لا يشرب من ماه دجلة فشرب منها باناه حنث) لانه شرب ماء مضاة الى دجلة فحنث ولوحلف لابشرب ماء من دجلة ولانية له فشرب منها باناه لم يحنث حتى بضع فاه في الدجلة لانه لما ذكر من وهي لانبعيش صارت اليمين على النهر ظم محنث آلا بالكرع وان حلف لا يشرب من هذا الجب نان كان علوا فهو على الكرع لاغير عند ابى حنيفة وقال أو يوسف على الكرع والاغتراف وان كان غير علو فعلى الاغتراف بالاجاع وإن حاف لايشرب منهذا البئر او من ماه هذا البئر فهو على الاغتراف لان الحقيقة غير متعارفة فيما فحمات اليمين على الجماز فان تكلف وكرع من اسفلها اختلفوا فيه والصميح انه لايحنث (فولد ومن حلف لاياً كل من هذه الحطنة فاكل من خبرها لم يحنث) عند ابي حنيفة و انحسا بحنث اذا قضمها لان لهما حقيقة استعملة فانهما نغلى وتغلى ونؤكل قضما والحقيقة مقدمة على المجاز و عندهما محنث اذا اكلها خزا وقضما وهو السميح لعموم المجاز والحلاف فيما اذا لم يكن له نية أما أذا نوى أن يأكلها حبا فاكل من خزها لم عث أجاما وأن حلف لاياً كل من هذه الحنطة فاكل من سويقها لم محنث عند ابي حنيفة على اصله ان اليمين يحمل على الحقيقة و حقيقتها ان تؤكل حبسا وقال محمد يحنث كما في الحبر على اصله وأما أبو يوسف النم من قال هو مع محدكما في الحبر وذكر في الاصل أنه مع ابى حنيفة وفرق بين الحنز والسوبق لان الحبريسي حنطة مجازا بقال خبر حنطة والسويق لايسمي بذلك ولو حلف لاياً كل من هذه الحنطة فزرعها واكل من غلتما لم يحنث (قولد وان حلف لا يأكل من هذا الدقبق فاكل من خبره حنث) لان العادة أكله هكذا وليسرله حقيقة نعرف غيرذهك وهذا اذا لم يكن له نبة فان نوى ان يأكله بعينه ام محنث اذا اكل من خزه لانه نوى حقيقة كلامه (قو له واو استنه كهمولم بحنث) لانه لم تجر العادة باستعماله كذلك لان من له بجاز مستعمل وليست له حفيفة مستعملة تناولت اليمين المجاز بالاجاع والدقيق مذه المنزلة وكذا لوحلف لايلبس هذا النزل فتعمم به قبل ان ينسج لم يحنث لما ذكرنا وان حلف لاياً كل هذا المين اوهذا العمل اوهذا الحل فاكله يحز اوتمر حنث وان شربه لم يحنث لان الثرب

قاله قاضيمان تصميم (و لوحلف لاياً كل من هذا الدفيق فاكل من خبره) و نحوه بما يتحذ منه كمصيدة و حلوى حنث لان عيه غيرماً كول لمدم جريان العادة باستعماله كذهك فينصرف الى ما يتحذ منه (و لواستفه كماهولم يحنث) قال قاضحان و صاحب

لايسمى اكلاو اوحلف لايأكل هذا الخيز فجففه ودقه وشربه لميحنث لان هذا شرب وليس بآكل وأن حلف لايأكل هنبا فجال عصمه و ترميّ شفله و سلع ماؤه لم يحنث فالاكل ولافي الشرب لان هذا ايس باكل ولا بشرب وأنما هو مس ولو حلف لاياكل سكرا فجمل في فيه سكرة وجمل تباغ ماؤها حتى ذابت لم يحنت لانه حين اومسلها الى جونه وصات وهي عالايتأتي فيها المضغ واوحلف لايدوق الماء فتضمض الوضوء لم محنث لان المقصدود 4 التطهير دون مقرفة الطع وحلف لايأكل طاماما ا فاكل خزا او لحا او تارا او فاكهة حنث لان الطعام كل مايطم ويؤكل ينفسه أومع غره والادام يسمى طعاما فعنث 4 وأن أكل الهليلجا اومجودة لم يحنث لانه لابسمى طماما وان حلف لايأكل طماما من طمام فلان فاكل من حله اوزيته اوملحه اواخذ منه شبيئًا فاكله بطعام نفسه حنث وان اخذ من ندبذه اومائه فاكل به خبزًا لم محنث وان حلف لاياً كل سمنا فاكل سومةا ملتونا بسمن ولانية له فان كان السموبق بحيث اذا عصر سال منه السمن حنث و الافلا (قوله و أن حلف لا يكلم فلانا فكلمه و هو عيث يسمم الا أنه نائم حنث) لانه قد كله ووصل الى سمع الأ أنه لم مديم أنومه كَمَا لُوكُلُهُ وَهُو غَافِلُ وَكَذَا اذًا نَادَاهُ وَهُو بِحِيثُ لِهُمُ الْا أَنَّهُ لَمْ يَعْهُمُ لَفُنَاسُهُ وَكَذَا اودق عليه الباب فغال الحالف من هذا او انت فانه يحنث لانه مكايزله و او ناداه المحاوف عليه فغال له لبيك حنث كذا في النهاية وان حلف لابؤم احدا فافتح الصلاة لنفسه فجاء قوم فانتدوا به حنث قضاء لادبانة لانه فى الطاهر امهم فحنث قضاء لكنه لم يقسد المامتم فلم محنث ديانة وان المهم في صلانا لجنازة اوفي سجّدة التلاوة لم محنث لانضاء ولاديانة في كل الوجوء لان البمين عند الامامة يصرف الى الصلاة المعهودة الفريشة والناملة (قولد وان حلف لايكلمه الاباذنه فاذنه له ولم بطر باذنه حتى كله حنث) هذا عندهما وقال ابو يوسف لايحنث وأوحلف لايكلم فلانا حتى بأذنله زبد فات زبد قبل ان يأذن له فعندهما يسقط عينه فان كله بعد ذلك لاعنث وعند ابي يوسف مني كله حنث ولوقال أن ضربتك فعبدى حر فضربه بعد موته لامحنث وكذا أذا حلف لايكسوه فهو على الحياة ابضا حتى أوكفنه لايحنث الا أن ينوى بالكسوة الستر وأن قال أن غسلنك فمبدى حر ففسله بعد موته حنث ولو حاف لايكلمه اولا بدخل عليه ففعل ذلك بعد موته لامحنث (قو له واذا استحاف الوالي رجلا التله بكل داعر خبيث دخلالبلد فهو على عال ولايته خاصة) لانالمفصود منه دفع شره بزجره فلايغيد غائدته بعد ولانته والزوال بالموت وكذا بالعزل فىظاهرالرواية فان عزل ثم عاد واليا المتعداليمين وشق اليمين مالم عت الوالى او يعزل وصورته استحلف ليرفهن اليه كل من علم به من فاسق اوسارق في محلته فلم يعلم شيئا من ذلك حتى عن ل العامل من عله ثم علم فليس عليه أن يرفعه وقدخرج من عينه وبطلت عنه اليمين فان عاداامامل عاملا بعد عزله لميكن عليه ايضا ان يرضه اليه وقد بطلت عينه الداعر بالعين المملة الفاجر

كلامه (الاله نائم حنث) لانه قد كله ووصل الي سمه الكذب لميفهم لنومه فصار كما أذا ناداه من بعيد وهو محبث يسمم لكنه ع بغهم لتفسافله وفي بعض روايات المبسوط شرظ ان يوقظه وعايه مشايخنا لانه اذا لم ينشبه كان كما ادًا ناداء من بعيب و هو عيث لا يعم صوته هدايه و و مثله في المجنور (و أن حاف الا باذله فاذن له) الصلوف عليه بكلامه (و) اكن (لم يعلم) الحالف (بالاذن حتى كله حنث) لانالاذن مشتق من الاذان الذي هو الاعلام اومن الوقوع في الاذن وكل ذاك لا يُصفق الا بالسماع وقال ابو بوسف لا محنث لان الاذن هو الاطلاق . وانه بتم بالاذن كالرض قلنا الرضا من اعال القلب ورولا حكداك الاذن على مام هداه (و اذا استماف الوالي رجلا ليعله بكل داعر) اى مفسد (دخل البلد فهدا) الحلف منصود (على حال ولاته خاصة) لان مقصود الوالي دفع شرالداهم يزجره وهدذا انما يكون حال ولايته فاذا مات اوعزل زاات البين ولم تعد بعوده كما في الجوهر.

(ومن حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة حيده) المأذون له سواه كان مديونا اولا (لم يحنث) عند ابي حنيفة الاانه اذا كان عليه دين مستفرق لا يحنث وان نوى لا له لا يمكن له في عنده وان كان الدين غير مستفرق او لم يكن دين عليه لا يحنث مالم ينوه لان الملك فيه للولي لكنه يضاف الى العبد عرفا وشرحا وقال ابوبوسف في الوجوه كلها نحنث اذا نواه لاختلال الاضافة وقال محدد عند هما كافي الهدام قال في التصيح الاضافة وقال محدد عند هما كافي الهدام قال في التصيح وعلى قول ابي حنيفة مشي الاعمة المحدون اهرومن حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها او دخل دها برفا حنث) لا يا المسلح من الدار الاترى ان الممتكف ﴿ ٢٦٣﴾ لا يغسد اعتكافه بالخروج الى سطح المسجد وقبل في حرفنا لا يحدث

هدانه و وفق الكمــال عدل الحنث على سطح له ساتر و عدمه على مقياله وفي العر والظاهر عدم الحنث فيالكل لانه لايسمى داخلا عرة (وان وقف في طاق الباب) وكان (محنث اذا اغلق الباب كان خارجا) عنه (لم عنث) لان الباب لاحراز الدار وما فها فلم يكن الحارج من المدار (و من حلف لا يأكل الشواء فهر) ای حلف (علی اللحم) المشوى فقط (دون) عیره عا بشوی مثل (الباز مُعان و الجزر) و تخوه لانه المراد عنمد الاطلاق الا أن سوى مطلق ما یشموی اکان الحقيقة (و من حلف لا يأكل الطبيح فهو على مالطبح من الحم) استحساما

الحبيث (قوله و من حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده لم يحنث) المراد صدالمأذو نسواه كان مدومًا أم لا وهو قولهما وقال مجد غنث لان الدابة ملك المولى وان اضيف الى العبد لان العبد وما في بده لمولاه (قو له و من حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على سطمها او دخل دهايزها حنث) لأن سلمهما منها الاترى ان المتكف لا يضد امتكافه بعموده الى سطح المسجد وكذا الدهليز من الدار لان الدار ما اشتلت عليه المدائرة وقيل في حرفنا لا يحنث بالصعود الىالسطح كذا في الهدام (قول ان وقف على طافى الباب محنث اذا غلق الباب كان غاربًا لم يحنث) وان كان داخل الباب اذا خاق حنث وان ادخل احدى رجليــه ولم يدخل الاخرى انكانت الدار منهبطة حنثوان كانت مستوية لا يحنث وِ في الكرخي لا يحنث سواء كانت متبطة او مستوية وهوالصيح وان ادخل رأسه ولم يدخل قدميه او تشاول منها شيئا بده لم محنث لان هذا ليس بدخول الاثرى ازالسارق او ضله لم يقطع (قو له ومن حلف لا يأكل الشنواء فهو على اللحم دون البازنجسان و الجزر) لان الشواه يراد به اللحم حتى لو اكل سمكا مشويا لا محنث فأن نوى كل ما بشــوى من يض او غير مفهو على ما نوى لانه شدد على نفسه (قو له و ان حلف لا يأ كل الطبيخ فهو على مايطج من اللخم) اعتبارًا قعرف قان اكل سمكًا مطبوعًا لم محنث وان اكل لحا مغلياً لامرق فيه لم محنث فإن طبخ لم له مرق حنث لان المرق فيه اجزاءاالم وفي البنسابيع ادًا حلف لا يأكل من هذا اللهم شبيئًا فاكل من حرقه لم يحنث الا ان ينوى ألمرقة وان حاف لا يأكل الطبيخ فأكل شحسا مطبوخا حنث افان طبخ عدسابودك او اشهم او البدنه وطبيع وان طبعه اسمن او زيت لم يكن طبخا ولايكون الارزطيمًا (قولُد ومن حاف لا يأكل الرؤس فينه على ما يكبس في التنانيروباع في المصر) الكبس هـوالعام وكان قول ابي حينفة الاول على رؤس الابل والبقر والغنم ثم رجع عن رؤسالابل وجعلها على رؤسالبقروالنَّم خاصةو قارابويوسف

امتبارا المرف وهذا لان التعميم متدر فيصرف الى خاص هو متعارف و هوالخم المطبوخ بالماء الاأذ آنوى غير ذلك لان فيه تشديدا على نفسه كما في الهدايه (ومن حاف لاياً كل الرؤس فيه) مفصورة (على مايكبس) اى يدخل (في التنافير وبياع في) ذلك (المصر) أى مصرالحالف لانه لا يمكن حله على العموم اذا لانسان لا يقصد بمينه رؤس الجرادو المصافير وتحوذاك فكان المراد منه المتعارف قال في الهداية وفي الجامع الصغير او حلف لا يأكل رأسا فهو على رؤس البقر والمنتم عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف و مجمد على الغام خاصة وهذا اختلاف عصرو زمان كان العرف في زمنه فيما وفي زمنها في الغندم اه

ومجمد هي على رؤس الغنم خاصة وفي الخجندي اذا حلف لابشتري رأسا فهو عند ابى حنيفة على رؤس البقر والغنم وعندهما على رؤس الغنم لاغير ولايقع على رؤس الابل بالاجام وهذا فالشراء اما فيالا كل يتم علىالكل ولايدخل فياليين رؤس الجراد والحمك والمصافير اجاما لا فالاكل ولا فالشراء وكذا رؤس الابل لاتدخل بالاجاع وان حلف لاياً كل بيضا ولانبغاه غهو على بيض الطبر كله الاوز والدباج وغيره ولا يحنث فيبن السمك الا ان سويه (قوله وان حلف لابأ كل خبرًا فيمنه على مايعتاد اهل المصر اكله خبرًا) مثل الحنطة والشعير والدرة والدخن وكلماغنز عادة في البلاد (قو له نان اكل خبز القطابف او خبز الارز بالمراق لم يحنث) لانه غير معتاد عندهم و ان اكله في طيرستان او في بلد عاد نهم يأ كلون الارز خبزا حنث (فولد ومن حلف لابيع ولابشــترى ولابوجر فوكل من نمل ذلك لم بحنث الا ان ينوى ذلك لان حقوق هذه الاشياء ترجع الى العباقد دون الآمر فاما اذا نوى ذهك حنث لانه شدد على نفسه وان كان الوكيل هوالحالف حنث لانه التزم حقوقهذا العقد والكان الحالف ممنجرت عادته الالإتولى ذاك بنفسه مثل السلطان ونحوه فامرغيره النفعل ذلك حنث لان عينه على الآمرية فال نوى أن يتولاه ينفسه دىن ڧالفضاء لانه نوى حقيقة كلامه (فوله وان حلف لايتزوج اولايطلق اولا بِمِنْقُ فَوَكُلُ مِنْ فِسَ ذَكَ حَنْثُ ﴾ وكذا الحُلم والكتابة والصُّلح من دمالعمد والهبة | والمدقة والكسوة والنفقة لاثالوكيل فيهذه الانسياء سفير ومعير ولهذا لايضيفه الى نفسه لاغول تزوجت وانما مقول زوجت فلانا وطلفت امرأة فلان وحقوق العقد راجعة الى الأمر لا اليه فان قال الآمر نويت أن الى ذاك سنفيي لايدين فيالفضاء وبدن فيما بينه وبينانة نسال واوحلف لايضرب عيده اولا يذيح شاته قام انسانًا فعد ذلك حنث وأن قال نويت أن الله ينفعي دين في الفضاء وفي الهداية ادًا حلق لابضرب ولده فامرانسانا فضربه لم يحنث لان منفعة ضربالولد عائدة المالولد وهو التأديب والشسفيف ظم ينسب ضله الم الآمر بخلاف الامر بصرب العبد لان منفعته الانتار بامره فيضاف الفعل اليه وان حاف لاروج المنه الصفيرة فامر رجلا يزوجها اوزوجها رجل بغير امره فاجاز فانه محنث لان حقوق المقد لانتملق بالمساقد فتعلفت بالمجيز والوحلف لايؤخر عن فلان حقه شهرا فلم بؤخره شهرا بل سكت عن تقاضيه حتى مضي الشهر لم محنث لان التأخير هو التأجيسل و ترك التفاضي ليس تأجيل ولوان امرأة بكرا حلفت لاتأذن في تزويجها وهي بكر فزوجها ابوها فسكنت فانها تحنث والنكاح لازم لها لانالسكوت ليس باذن وانما اقيم مقام الاذن بالمنة ولوحلف لايب له شيئا اولاتصدق عليه فوهب له أوتصدق عليه فلم يقبل حنث وكذا اذا حلف لايميره ثم قال اهرئك حنث سواء قبل ام لا لان الملك هنا من جانب واحد لامن جانبين مخلاف ما اذا حلف لابيـم اولايوجر اولايكاتب

(اكله خزا) لمامرمنان المرف هو المتبر (فالداكل خبزالفطائف اوخيزالارز بالعسراق لم محنث) لان الفطائف لايسي خزا مطاقسا الااذا نواه لانه محتمله وخنز الارز غير مشاد عند اهل العراق حنى او كان في بلدة طعامهم ذلك محنث (و من حلف لابيع ولايشترى او لابوجر فوكل) المالف غيره (ندك) الفعل (الم محنث) لأن حقوق هذه العقود "رجـم الي العاقد فلم يوجد ماهو الشرط وهو العقب من الامر وانما الثابتله حكم العفيد الا أن نوى ذلك لان فيه تشديدا على نفسه اویکون الحالف ذا سلطان لانتولى المقد شفسه لائه عننع نفسه عما يعتاده حتى اوكأن الوكيل هوالحالف بحنث كما في الهداله (ومن حاف لايتزوج او لايطلق او لايمن فوكل) غيره (بذلك) الفعل (حنث) لازالوكيل فيهذه العقود مغير ومعر ولهذا لايضيفه الى نفسه بل الى الامر وحقوق العند ترجع الى الامر لااليه هداله

ما اذا حال بينه و بدنها لباسه لانه تبع له فلم يعتبر حائلا (و من حلف لا مجلس على سرى) معين (فجلس على سرو) اى على السرو المحلوف عليه وكان (فوقه بساط) او حصير (حنث) لائه بعد عرة بالسا عليه (و أن جمل فوقه سريرا آخر فجلس عليه لم محنث) لانه لم يحلس على السرو المحلوف عليه وانما جلس على فيره إذا لجلوس حيثانا بأسب إلى السائي ولذا قيدنا بالمعين ولوكان عينه على غير معين محنث لوجدود الجلوس عملي سرير (وان خلف لا ينام على فراش) معين كا تقدم (فنام عليه وفوقه قرام) ای ستر (حنث) لانه تبع للفراش فعد ناعا عليمه (و ان جمل فوقه فراشا آخر لم محنث) لان مثل الشي لا يكون تبعاله فقطعت النسبية عن الاول (ومن حلف عين وقال أن شاءالله) أو الا ان يشاء الله (متصلا عينه) سواءكان مقدما او مؤخرا (فلا حنث عليه) ولامد من الاتصال لانه بمدالفراخ رجوع ولارجوع فياليين

ففعل فانه لامحنث حتى قبل الآخر لان المقصود مذلك حصول العوضين وذلك لايكون الابالايجاب والفبول وان باع بيعا فيه خيار للبابع اوللمشترى حنث عند محمدلوجوب المترط وهو البيع ولم يحنث عند ابى يوسف وأما الغرض نغيه روايتان عن ابى حنيفة فرواية كالبيع وفي. واية كلهبة والطحاوي جمله كالبيع ولوحلف لايتزوج ولابصلي فهو على العميم من ذهك دون القاسد بخلاف البيع لأن النرض منه الملك وهويقع مناسده وكذا الصلاة الفرض منها القرب الىالله تعالى وذلك لا يوجد بالفاســـد ولو حلف لابصلي فكبر ودخل في الصلاة لم يحنث حتى يركع او بسجد وأن قال والله لااصلى صلاة لم محنث حتى بصلى ركمتين وان حلف لا يصلى فصلى صلاة الجنازة لا محنث ولوحلف لابصلي الظهر لم محنث حتى متشهد في الرابعة وان حلف لابصوم فاصبح ناويا قصوم وصامساعة ثم افطرحنث وان قال لا اصوم صوما لم يحنث حتى يصوم بوما كاملا (قوله ومن. حلف لايجلس على الارض فجلس على سالم او حصير لم يحنث) لانه لا يسمى جالسا علىالارض يخلاف ما اذا حال بينه و بينها لباسه لانه تبع له فلا يعتبر حائلا ولان الجالس علىالارض هومن باشرها ولم محل بينه وبينها حائل منفصل عنه (قو لدومن حلف لا بحلس على سرر) اى على هذا السرر (فجلس على سرر فوقه بساط) او حصير (حنث) لانه بعد جالسا عليه ومعنى قوله على سر بر أي على هذا السرير ولهذا قال بعددُنك فجعل فوقه سريرا آخر اذلا تصور آخر من غير ان يسبقه مثله (قو له وان جعل فوقه سر را آحر فجلس عليه لم محنث) هذا اذا كانت عينه علىسرير معرف بانقال على هذا السرير فاله لايحنث لاله لم يتعدعلى السرير المحلوف عليه وأنما قعد على غيره فلا محنث أما أذا كانت عينه على سرىر منكر فأنه محنث وعلى هذا اذا حلف لاينام على هذا السطح فنا عليه سطحا آخر فجلس على الثاني لا يحنث لما بينا ولوحلف لامجلس الى هذا الحائط فهدم ثم في ينقضه لم يحنث بالجلوس اليه لانه لما المدم زال الاسمونه وهذا حائط آخرلم محلف عليه وكذا أذا حلف لايكتب بهذا الفلم فكسره من الموضع الذي براه ثم براه "مابسا لم يحنث اذا كتب (فولد وان حلْف لايسام على فراش فنسام عليه و فوقه قرام حنث) لانه تبسع للفراش فيمد نائمًا عليه والفرام المجلس (فو له فان جمل فوقه فراشًا آخر لم محنث) هذا اذا حلف لا يجلس على هذا الفراش وانما لا يحنث لان مثل الشيء لا يكون تبسأله وهذا قول محد وهوالصيح وعن ابي يوسنف يحنث لان ذلك يفعل لزيادة التوطئة فصار نائما على الفراش المحاوف عليه كما اوحلف لايلبس هذا القميص فلبسه فوق قيص آخر انه محنث لذلك هذا (فو له ومن حلف يين وقال ان شــا، الله متصلا عينه فلاحنث عليه) سواء كان الاستثناء مقدما او وؤخرا بعدان يكون موصولا وكذا اذا قال اذا شاء الله اوالا ان يشاء الله او مقضاء الله او مقدرة الله او ما احب الله اوارادالله اوان اعانى الله او عمونة الله بريد الاستثناء فهو مستثن فيما بينه وبين الله

(وان حلف ليأتينه) خدامثلا (افاستطاع فهذا) الحلف (حل استطاعة الميمة) وحى سلامة الآلات والاسباب مع حدم المانع لانه المتسارف والاعالُ مبنية حل العرف (دول المقدرة) الحقيقية المقارنة يغسل لانه غير متسارف كارفى الهدايه و هذا لال حقيقة الاستطاعة فجايفارق الفعل و بطاق الاسم على سلامة ﴿ ٣٦٦ ﴾ الآلات و محمة الاسباب فى المتعارف ضند

(قُولِه وان حالف لبأتينه ان استطاع فهو على استطاعة العمة دون الفدرة) بعني استطاعة الحال وممناه اذا لم يمرض او بجيء امر يمنعه من اليانه فلم يأنه حنث فال نوى استطاعة المنضا، والقدر من قبل الله ثمالي دين فيما بينه و بين الله نمالي و لا يدين في الغضاء وقيل هـ فن في القضاء ايضا لانه نوى حقيقة كلامه ويكفيه في الاتبان ان بصل الى منزله لقبه املا و كذا عبادة المربض اذا حلف بأن بموده فعساده والم بؤذنه برفي بينه (قول و ان حلف لايكام فلانا حينا او زمانا او الحين او الزمان فهو على سنة اشهر) هذا أذا لم يكن له نية أما أذا نوى شبيئًا فهو على مأنوى وأن قال دهر اوالدهر قال او حنيفة أن كان له نيد فهو على مانوى و أن لم يكن له نية قا ادرى ما الدهر و مندهما أذا قال دهرا فهو على سنة أشهر وأن قال الدهر فهو على ألابه ومن اصحابًا من قال لاخلاف في الدهر انه الابد وهو العجيم اما الحين والزمان فنارة بكون لاقلالاوقات كفوله تعالى ﴿ فَسَجَانَ اللَّهُ حَيْنُ عُسُونَ وَحَيْنُ لَصَجُونَ ﴾ واراد به صلاة العصر وصلاة السبح ولا يجوز ان يكون ذلك مراد الحالف اذاو اراده لامتنع من كلامه بغير عين و تارة يقع على اربعين سنة قال الله تعالى ﴿ هَا آنَى على الانسان حين من الدهر؛ ﴾ يعني اربعين سنة ولا مجوز ان يكون ذلك مراد الحالف أيضًا أذَّاو أراده لقال أبدا وثارة وبقع على سنة أشهر قال الله تعالى فى النخلة ﴿ نَوْتَى اكْلُمَا كُلُّ حَيْنَ ﴾ اى كل سنة اشر لان من وقت الفطاع وقت الرطب الى وقت خروج الطلع سنة اشم. وهذا اوسط ما قبل في الحين فكان اولي قال عليه السلام ه خير الامور اوسطها ، وكذا الزمان يستعمل استعمال الحين بقال مارأيته منذ زمان ومنذحين بمنى واحد (قوله وكذا الدهر عنسد ابي بوسـف و محد) بعني اذا حلف لا يكلمه دمرا فعندهما يقع على نستة اشهر واما ابر حنيفة فلم يقدر فيه تقديرا وهذا الاختلاف فيالمنكر هوالعميم اما المهرف بالاان واللام فالمراد به الابد في قولهم المشهور على جميع عمره وعن ابي حنيفة أن الدهر و دهرا سمواء لايعرف تفسيره ولوحلف لايكامه حقبا فهو على ممانين سنة وان قال الى بعيد فهو شهر فساعدا وأن قال الى قريب قادون الشهر ولوقال لااكله عاجلا نهو على اقل من شر (قوله وان حلف لايكلمه اياما نهو على ثلاثة ايام) اعتبـــارا لافل الجمع وال قال الماكثيرة قال الوحنيفة فهو على عشرة المم وعندهما هوالابام الاسبوع وان قال بضمة عشريوما فهو على ثلاثة عشرلان البضم من ثلاثة الى تسمة فيحمل مل اقلهـا (قوله واو حلف لا يكامه الابام فهو على عشرة ابام عند ابي حنيفة

الاطلاق شمرف اليه ويصم نيشه الأول ديانة لانه حقيقة كلامه ثم قبل يعنع قضاء لمسا بينا وقيل لابصم لانه خلاف الظاهر اه قال في الفح و هو الأوجه (وانحلف لايكام فلاناحينا اوزمانا) منكرا (اوالحين او الزمال) معرفا (فهو على سنة أشهر) من حين حلفه لانه الوسيط فينصرف مند الاطلاق البعه و أن نوى غيره من احد معاليه فهو على مازاه لانه حقيقة كلامه (وكذبك الدمر عند ابي توسيف و محد) قال الاسبيماني في شرحه وقال او حنيفة لا ادرى ما الدمر فان كانت له نية نهو صلی ما نوی و من " اعمامنا من قال الدهر بالالف واللام وهو الأبد عندهم و انميا الحلاف في المنكر و مثله في الهدابه وشرح الزاهدى زيادةو هوالعيم ثم قال الاسبيماني والحيج قول ابي حنيفة لانه لم نقل عن أهل الفة فيه تقدير معلوم فلم بجز اثباته بل

يرجع المُنيَّة الحالف اه و اختاره الائمة المحبوبي والنسق وصدر الشريعة نصيح (ولو حلف (وعندهما) لايكلمه اياما فهوعلى ثلاثة ايام) لانه اسم جع ذكر منكرا فتناول اقل الجح وهو الثلاث (ولوحلف لايكلمه الايام فهو على عشرة ايام عند ابى حنيفة) لانه جعم ذكر معرفا فينصرف الى اقصى ماذكر بافظ الجم وذك عشرة هدا به (وقال ابو يوسف و عبدالا إمالاسبوع) لان اللام للمهود و هوالاسبوع لانه يدور عليا (و لوحلف لا يكلمه الشهور فهو على عشرة اشهو عنده يوسف الما المسلم المسلمة على عنده يتصرف الماقصى ما ذكر بلفظ الجمع وهواله المسلمة و عندهما يتصرف المالمهود و هواشهرالهام الاتى عشر لانه يدور عليا قال بجال الاسلام المصيح قول المي حنيفة و احتده الائمة المذكورون قبله تصميم (واذا حلف لايفعل كذا تركه أبداً) لأن عينه وقعت على الني والني لا يضمن برمان دون زمان فعل على حره و احدة برق عينه) لان

الممسود امجادالفمل وقد اوجده ولاعنثالاوتوع الياس منه وذاك عوله اومنوت محلالفيل (ومن حلف لانخرج امرأته الابادَّة) اوبامره اوبطه (فاذن لها) او امرها (مرة نغرجت) ورجعت (ثم خرجت مرة اخرى بنیر اذنه) او امر ماوعله (حنث) في حلقه (ولايد) لمدم الحنث (من اذن) او امراو علم (فكل خروج) لان المستثنى خروج مخصوص بالاذن وماوراء داخل في الحظرالهام ولو نوى الاذن مرة يصدق دبانة لاقضاء لانه محتمل كلامه الكنه خلاف الظاهر هدایه و لوقال کلاخرجت فقد اذنت في سيقط اذنه كافي الجوهره (وان قال الاال) اوختي (آذنك) او آمزك (فاذن لها) او امرها (مرة واحدة مم

وعندهما الايام الاسبوع) وان حلف لايكلمه الشهور فهو على عشرة أشهر عند ابي حنيفة وهندهما على آئى عشر شهرا وان حلف لايكلمه الجلع اوالسنين فهو على عشر جم وعشر سنين فصاعدا عند ابي حنيفة وعندهما على جيم الهمر وان قال لاا كله سنين فهو على ثلاث بالاجماع وان قال جما فهو ثلاث بالاجماع ثم أذا حلف لابكامه الجم او جما فله ال يكلمه في غير يوم الجمة في قولهم جما وكذا اذا نذر صوم الجم لم بازمه صوم مابينها (قوله و ان حاف لا يحكمه الشهور فهو على عشرة اشهر عند ابي حنيفة و عندهما على اثني عشر شهرا) وقد بيناه قال في الواقعات اذا قال لامرأته والله لا اكمك مادام الواك حبين فمات احدهما ثم كلمها لايحنث ولوحاف لابكام فلانا فكتب اليه كتابا وارسل البه رسولا فكلمهالرسول اوامى اليه اوشاد البه لايحنث والكلام يقع على النطق دون هذه الإنسياء وكذا اذا حلف لايحدث فلانا فهو على هذا (قو له واذا حلف لانعمل كذا تركه ابدا) لان عبينه وقت على الني و الني لا يخصص زمان دون زمان غمل على النابد (قو له وان حلف ليفعلن كذا ففعله مرة واحدة بر في عينه) لانالقصمود امجاد الفعل وقد أوجده واتما محنث بوقوع البأس منه وذلك عوله اوبفوت محل النمل (قو له و من حلف لانخرج امرأته الاباذنه فاذن لها مرة واحدة فغرجت) ورجعت (ثم خرجت مرة اخرى بنسير اذنه حنث ولانه من الاذن في كل خروج) قال نوى الاذن مرة واحدة بصدق دبانة لانضاء وفي الكرخي يصدق ديانة وقضاء والحيلة في عدم الحنث ان يقول اذنتاك بالحروج فى كل مرة اواذنت اك كا خرجت وان حلف لأنفرج امرأته الا باذنه فاذن لها من حيث لانسم فخرجت بعدالاذن حنث عندهما وقال ابو بوسف لا يخنث * وقوله • ولابد من الاذنّ في كل خروخ ، او مقول اذنت اك كَمَا خَرَجِتُ ﴿ قُولُهُ وَانْ قَالَ الَّا انْ آذَنُكُ فَاذْنُلُهَا مِنْ وَاحْدَةُ ثُمَّ خُرَجِتُ بَعْد ذَك بغير اذَّه لم محنث) وكذا اذا قال حتى ارضى اوالا ان ارضى فان نوىالاذن نى كل مرة فهو على مانوى فىقولهم جيما لانه شدد على نفسه (قول وان حلف لايتغدى فالنسداء هوالاكل من طلوع الغبر الىالظهر والعشباء من مسلاة الظهر

خرجت بعدها بنسير اذنه) او امره (لم يحنث) فى حلفه لان ذلك التوقيت فاذا آذن مرة فقيد انتهى الوقت وانتهى الحاف باتها أنه و واذا حلف لا يتغدى فالفداء الاكل) الذى يقصد به الشبيع عادة و يعتبر عادة كل بلدة فى حقهم حتى اواشبيع بشرب المان محت البيدوى لا الحضرى زياعى (من طاوع المفجر الى الفاهر) و فى البحر من الحلاصة طاوع الشمن قال و يذنى اعتماده المرف زاد فى النهر و اعل مصر يسمونه فطورا الى ارتفاع الضمى الاكبر فيدخل وقت الغداء فيمل بعرفهم قلت و حكفا اعل دمشق الشامدر (والغشاء من صلاة الظهر

الى نصف الميل) لانه مأخوذ من اكل العشى قال الخجندى وهذا في عرفهم اماني عرفنا فوقت العشاء من بعد صلاة العصر مم الغداء والعشاء عبارة عن اكل الذي يقصد بهالشبع في العادة في كل بلد في غالب عادتهم حتى أن اهل الحضر أذا أحلفوا على ترك الغداء فشربوا المبن لم محنثوا لانهم لايقصدون الشبع من ذلك في السادة ولوكان هذا في البادية حنثوا لانه غداه عنــدهم واوحاف لاتندا فاكل فاكهة اوتمراحتي شبع لم محنث وكذا لجا بنير خيز لان الغداء في غير البوادي لايكون الاعلى الحنز وعن ابي توسيف في اكل الارز والهريسية الحنث وعنه أيضيا في الهربسة والحلوا لاعنث وغداءكل بلد مانعارفونه ويشسترط فيالغدى ال يكون اكثر من نصف الشبع ولوحلف لايتصبع قال مجدالتسبع مابين طلوع الثمس وبين ارتفاع الضمى الاكبر (فوله والمحور من نسف البل الى طلوع النجر) و في الكرخي من بعسد نصف البيل و لو حلف لا يأثدم فالادام كل شيء بعسبه به الحنز وبؤكل معه مختلطانه كالمين والحنل والزيت والعسسل واما مالابصبع فايس بادام عند ابي حنيفة وابي يوسف الا ان ينويه مثلاالشنواء والجبن والبيض واللسم غمير المطبوخ وقال مجمد هو ادام وان لم شوه واللح ادام بالاجماع لانه لايؤكل بانفراده بخلاف اللحم ومايضاهيه فانه يؤكل وحده الا ان نوبه وان ثرد خزا عاء وملح لم يكن اداما لانه خلافالعرف واما السمن فذكر الخجندى انه ليس بادام عندهما وقال محد ادام والفاكهة ايست بادام اجماعا والبقل والبطيح والعنب ايس بادام والتمر والجوز ليس بادام لازالتم مفرد بالاكل فيالفالب وعن ابي يوسـف ومجد اذ التمر ادام لانالني عليه السلام اخذ لقمة بيده و تمرة بيده الاخرى وقال • هذه ادام هذه • كذا في الكرخي وان حلف لاياً كل فاكهــة فهو على ثلاثة اوجه في وجه يحنث اجماماً وهو مااذًا اكل المثمس اوالفرسك اوالسفر جل اوالاجاس اوالنين او البطيخ اونحوها وكذا قصب السكر وفىوجه لاعنث بالاجمساع وهو مااذا اكل الفشاء او الحيار و الجزر ونحو ذلك و في وجه اختلفوا فيه وهوالرمان و الرطب و العنب فعند ابي حنيفة لامحنث يه لان الفاكهة عنده مالقصد باكله التفكه دون الشجيع والرطب يؤكل للشبع والرمال لايقصد اكله وانما عس وكذا المنب وعندهما كل ذلك فاكلة لانه من اعن الفواكه والتنم به يفوق التنم بغيره ولابي حنيضة قوله ثمالي ﴿ فَيِّمَا قَاكَهُ وَنَحْلُ وَرَمَانٌ ﴾ فعطفهما على الفاكهة وقال في آية اخرى ﴿ حبا وعنبا وقضبا وزينونا ونخلا ﴾ ثم قال وفاكهة فطعف الفاكهة علىالعنب والرطب والعطف غير المعلوف عليه فان نوى بقوله لااكل فاكهة العنب والرطب والرمان حنث اجماعاً لانه شدد على نفسه وإن حلف لاياً كل الحلوا فهو على كل شيء حلو انيس في جنسه حامض كالخبيص والعسل والسكر فان اكل عنبا حلوا اورمانا حلوا او بطخــا لم محنث لان في جنس العنب والرمان ماهو حامض وكذا الزبيب ليس

الى نصف اليل) و فى المر عن الاسبجابى و فى عرفنا وقت العشاء بعد حالاة المعنر قلت و هو عرف مصرو الشامدر (والمعور من نصف اليل الى طلوع المبر) لائه مأخوذ من المعرو ينطلق على مايترب منه و هو نصف اليل فهوا كثر من الثمر) وكذا الثهر لان الثهر وما زاد عليه بعد بعيدا و لهدذا مقال عند بعدالعود مالقيتك منذشهر کمانی الهدانه (و من حاف لايسكن هذه الدار) او البيت اوالمحلة (فخرج مها مقسه و ترك فها اهله و مناعه حنث) لا له بعد ساكنا بقاء اهله و متاءه فها عرفا فال السوق عامد نهاره في السبوق و مغول اسكن سكة كذا ثم قال ابوحنيفة لابد من نقل كل المناع حتى لوبق وتدحنث لان السكني ثانت بالكل فنبق ما بني شيء منه و قال الولوسيف يعابر نقل الاكثر لان نقل الكل قد خدر وقال مجد يعتسر نقل ما شاقوم 4 البكني لان ما وراء ذلك ليس من المكنى قالوا هذا احسن و ارفق بالناس كذا في الهدال وفي الدر عن العيني و عايه الذوي (و من حلف ليصددن السماء او لفاين هذا الجر دهيدا انعدت عيد) لامكان السر حقيقة بافدار الله نسالي فينعفد عينه (وحنث عقيما) المجز طادة مخلاف ما اذا

من الحلوا لان فيجنسه حامض فان اكل تينا وربطا فمن مجمد يحنثلانه ليسفى جنسه حامن وأن حاف لاياً كل حلاوة فهومثل الحلو أوأن حاف لايلبس حايا فابس غاتما من الفضة لم يحنث لانه في المرف ليس بحلي حتى ابيح الرجال و ان كان من الذهب حنث لانه حليحي لاياح الريال وانابس عقد لؤلؤ غير مرسم لا يحنث عند أبي حنينة و مندهما محنث والفتوى على قوالهما لانه حلى قال الله تعالى ﴿ محاون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤا ﴾ (قول وان حاف لفيضين ديه الى قريب فيو مادون الشهر) هذا اذا لم یکن له نیة اما اذا کانت نمو على مانوی مالم یکذیه الظاهرو کذا لاقضینك عاجلا ولوحلف ليعطينه حفه اذا صلى الظهر فله وقت الظهر الى آخره ولوحلف ليعطينه في أول الثمر الداخل فله أن يعطيه قبل أن يمضى نصفه فأن مضى نسفه قبل ان بعطيه حنث (قوله و ان قال الى بعيد فهو اكثر من الثمر) لان مادونه بعد قربا (قوله ومن حف لابسكن هذه الدار فغرج منها تنفسه و ترك اهله ومناعه فيها حنث) لانه بعد ساكنا بِغاء اهله ومتاهه فيها عرفا ومن حاف لايسكن في بلد فغرج منهوترك اهلهفيه لمبحنث لانه لايقال لمن بالبصرة الهساكن فيالكوفة بخلاف الدار قال فيالكر غيادًا حلف لايسكن هذه الدارقائه لايبرحتي ينتقل عما ينفسه واهله واولاده الذين ممه ومناعه فاثام ينمل ذاك ولم يأخذ في النقلة ون ساعته وهو يمكنه حنث قال في المدايه ولايد من نقل المناع عند ابي حنيفة حتى أوبق فيها وتدحنث وقال ابوبوسف بمتبر نفل الاكثر لازنفل الكل قدينعذرو قال مجمد يعتبرنقل مأهومه كدخرانيه اى اثاث بيته لان ماوراء ذاك ليس من السكنى وهذا ارفق بالناس وينبغي ان ينتفل الى موضع آخر بلا تأخر حتى يبر قان انتقل الى السكة اوالى المعجمد قالوا لابير فان كرهت المرأة الانتقال معه فغرج هو ولم يعد يحنث وكذا اذاوجد البيت مفاوقا ولم يغدر على فقعه فخرج وترك متاعه لم يحنث وكذا لوكانت اليمين فىجوف الليل فلم عكمنه الحروج حىيصبح اوكانت امتعنه كثيرة فحرج وهوينغلها ينفسه و يمكنه استجار الدواب والحالين فلم يغمل لم يحنث وكذا اذا خرج لدابة ركبا لبنفل عليا النساع لم يحنث (قوله و من حلف لبصدن السماء أو ليقابن هذا الحجر دُهبا انعدت عينه و حنث عنيها) اي بعد فراغه من اليمين وقال زفر لانتقد بمينه لانه مستميل عادة فاشبه المستحيل حفيقة ولنسا ان البر منصور حقيقة لان الصعود الى السماء غير مستميل وقد صعدت الانبياء والملائكة عليم السلام وأنما ينفس قدرة غيرهم و هذا اذا طلق البين اما اذا و نها لا محنث حتى عضى الوقت كما اذا قال لاصعدن الحاء اليوم فانه يحنث عندغروب التمس مندهما وقال ابويوسف يحنث في الحال لانه اذا لم يترقب في اليمين برحنث في الحسال واو حلف ايشربن الماء الذي في هذا الكوز ولاماء فيسه لم يحنث صند ابي حنيفة ومحد و زفر لائه ليس هنــاك ماه معقود عليــه لاموجود ولا منوهم فلم ينفد عينه و أيس هذا كن

حلف ليشرين ما، هذا الكوز ولاما، فيه حيث لايمنث لال شرب مائه ولاما، فيه لا تصور والاصل ف: إلى المكال

البرق.المستقبل شرط انعقاد البمين الذلابد من تصور الاصل لتنعقد فيحق الحاف وهو الكفارة (ومن حلف ليقشين فلانا دينه اليوم) ممثلا (فقضاه) اياه (ثموجد فلاكركبصه) اوكله ﴿ ٢٧٠ ﴾ (زيوفا) وهي مايقبله التجار و رده

حلف ليصمدن السماء اوليقابن هذا الحجر ذهبا لان هذه الافعال متوهم وجودها الانها قد تدخل تحت قدرة قادر لان الملائكة بصعدون السماء في كل وقت و انحا نقص قدرة غيرهم فاذا كانت البين متوهما وجودها انمغدت بخلاف مسئلننا و قال ابو يوسف محنث في الحال لان عدم المناه يؤكد شرط الحنث هذا اذا لم يوقت اما اذا قال لاشرى الماء الذي في هذا الكوز اليوم ولاماء فيه فهوكذاك ابضا عندهم لامحنث وعند ابي يوسف يحنث في الحسال لان من اصله ان الجين الموقته اذا لم يترقبُ لها برمنعقدة في الحال فكائه قال لاشرين الماء الساعة ولاماء فيه فصنت في الحال هذا كله اذا حلف ولم يكن في الكوز ما، اما اذا قال لاشر من الما، الذي في هذا الكوز وفيه ماه فانصب حنث اجاءا لان اليهن تناولت معقودا عليه موجودا فانعقدت عينه ثم هدم شرط البر فحنث قال وقت فقال لاثر بن المناء الذي في هذا الكوز اليوم وفيه ماء فانصب قبل الغروب لم محنث عندهما لان اليمين لم سَفَد لان الموقنة عملق انتقادها بآخر الوقت عندهما فكانه قال عند الغروب لاشرين الماء الذي في هذا الكوز ولاماء فيهغان عينه لاستقد عندهما وقال ابو بوسف محنث عند الغروب واما الوانسب بعدالغروب محنث اجماعا لان اليمين انمقدت بالانفاق ثم عدم شرط البر فحنث (قو له و من حلف ليقضين فلانا دنه اليوم فقضاه ثم وجد ذلان بعضه زبوفا او نبهرجة او مستحة لم محنث) لان الزيافة عيب والعيب لابعدم الجنس والهذا الونجوز بها صار مستوفيا وقبض المستحقة صحيم ولا يرتذم يردها البر المتحفق الزيوف مارده بيث المال وهي در اهم فها غش والنهرجة ماضرب في غير دار الضرب (قوله وان وجدها متوقة اور صاصا حنث) لا نم ايسا من جنس الدراهم الستوقة صفر عوه بالفضة وهي المشهة قال في الهداله والناعه بدنه عبدا وقبضه برفي عينه لان قضاء الدين طريقةالمقاصة وقدتمفقت بمجرد البيعواذ وهبه الدين لميبرأ لعدمالمقاصة لان القضاء فعله والهبة اسقاط من صاحب الدين فلم يوجد شرطالر (فوله و من حلف لانقبض دينه درهما دون درهم فقبض بعضه أم محنث حتى يقبض جميعه متفرقاً) لأن الشرط قبض الكل لكنه نوصف التفريق الاترى أنه أضاف الفبض الىدن معروف مضاف البه فينصرف الى كله ملا يحنث الابه ولان عينه وقعت على جميم دمه الالانقبضه متفرقا فان الحذ بعضه لم يكن إلحد الجميعة متفرقاً فلا محنث وإن الحد نفيته وقد كان الحد بعضه متفرقا حنثلانه تقدم شرط البرواوكان قال الاقبضت منه درهما دول درهم فبدى حر فقبض بعضبه ومضى حنث لان من لتبعيض ذكانه قال لا اخذت بعضه درهما دون درهروقد ضل فحنث وان قال ان قيضت اليوم درهما دون درهم فاخذ في أول النَّهار بعضه واخذ الباق قي آخر النَّهار حنث لان عينه وقعت على اللَّا يأخذه متفرقا في اليوم وقد اخذه فحنث واو جمل نزله اولا فاولا لم محنث لان هذا لايمد

بيت المال (او نبهرجة) و هي ما وده کل نترمسا (أو مشمقة) المير (لم هنث الحالف) اوجود ألثرط لان الزوف والنبرجة من الدارهم غير انها معية والعيب لايمدم الجنس ولذا لونجوز ما مسار استوفیا و قبض المستعفة معيع نلا وتقع برده البر المحفق كما في الهداه ﴿ و أن وجدها رصاصلها ستوقة) بالفتم ارُدُي مِن النبرجة وعن الكرخي السنوقة عندهم ماكان الصفر اوالعماس هو الغالب الاكثر فيله مغرب وقيل ماكان داخله تحياس وخارجه فشة (حنث) في عينه لانهما. ليسما من جنس الدراهم حي لا محوز الجوز سا في المسرف والسلم عداله (و من حاف لا نقبض دنه درهما دون درهم) ای منفرة (فقبض بعضه لم يحنث) بمبرد قبض البعض بل (حتى معبض جيمه وتفرقا) لأن الشرط قبض الكل لكنه بوصف التفرق لانه اضاف القبض الى دن مروف مضاف

(و الدقيق دين في وزنين) او اكثرو (لم يشاخل بونهما الا العلى الوزل لم يحنث و ليس ذَلَكِ بَعْرِيق) لائه قدينعذر قبض الكمل دفعة و احدة طدة فيصير هذا القدر مستنى عنه هدا به (و من يطف ليأتين البصرة) مثلا (طم يأتيا حتى مات حنث في آخر جزء من اجزاء حياته) لان عنه انتقدت مطلقة غير موقنة تغيق مادا مالير موجودا قاذا مات وقع اليأس فيضاف الحنث الى آخر جزء من اجزاء حياته قال في البنابيع حتى اذا حلف بطلاق امرأته فلامير التلهد اذا لم يكن دخل جاولا عدة علم او ان كان دخل جا فلها الميرات هي الميرات هي الميرات هي الميلة لان شرط

البر لم يتعذر بموتما جوهره ﴿ كتاب الدعوى ﴾

كنتوى والفها فتأنبث فلا ترن وجمها دهاري كفتاوي كافي الدرز وجزم فالمسباح بكرها على الاسل وبغفهافيهماءانثاة على الغيالتأنيث وهريلتة قول يقصد 4 الانسان امحاب حق على غيره وشرعا اخبار محقل على غيره عند الحاكم ولماكانت مسسائل الدعوى متوقفة علىمترفة الدعى والمدعى عليه ومعرفة الفرق بدنهما من اهم ما وتي عليه بدأ المصنف شريفهما ففال (المدعى من لابجبر على الحصومة اذا تركها) لانه طالب (والمدعى عليه من بجبر على الخصومة) لانه مطلوب قال في الهدايه وقدا ختلفت مبارات المشاع في الفرق بين الدعى والمدعى عليه المها ماقال في الكتباب

۔ہ کی کتاب الدعوی کی۔۔

جمعه دهارى والدعوى فى المنف قول بقصد به الانسان ابجاب حق هل غيره وفى الشرع عبارة من قول لاجمة لمدعيه على دهواه حتى ان من كان له جمة بسمى محقا لامدهيا ويصح ان بقال مسيلة مدع المنبوة لانه لادلالة معه ولا بقال النبي صلى الله عليه وسلم مدع النبوة لان الفر آن دل على صدقه وكذا الحاكم اذا قامت عنه البينة لا بقال الطالب انه مدع و انما بقال اذى قبل اقامتها و بقال كل من شهد على مافيد غيره لغيره فهو شاهد وكل من شهد ان مافي بد نفسه لغيره فهو مقر (فقوله رجه الله المدى من لا بجبر على المناسبة المناسبة المدى من لا بجبر على الما المناسبة المناسبة على ماهو من ادى باطا ليزبله غاهرا و المدى عليه هو من ادى ظاهرا و قرر الشيء على ماهو على من الدى من المناسبة و قدره)

و هو حد نام صحيح وقبل المدعى من لايستحق الاجمعة كالحارج والمدعى عليه من يكون مستحقا بقوله من غيرجة كذى اليد وقبل المدعى من يلتس غير الفاهر و المدعى عليه من يتسك بالفاعر و قال محد فى الاصل المدعى عليه هوالمنكر و هذا صبح لكن الشان فى معرفته والمؤجيع بالفقه عندا لحذاق من اصحابنا لان الامتبار للمانى دون العبور فان المودع اذا قال رددت الوديمة فالقول له مع الجين و ان كان مدعيا الردسورة لانه شكر الضمان اه (ولائقبل المدعى) من المدعى و يلزم جاحضور المدعى عليه و المجور المجارة فيها و ففة (وقدره) ككذا

قفيزا اومثقالاً اودرهما لان فائدة الدعوى الالزام بواسطة اقامة الحجة والالزام في المجهول لا يتحقق (فان كان) المدعى به (عينا في يد المدعى عليه كانت) المدعى عليه (احبضارها ليشيراليها) المدعى (بالدعوى) والشهود بالشهادة والمدعى عليه بالاستحلاف لان الاعلام باقصى ما يمكن شرط وذلك بالاشارة في المنقول لان النقل ممكن والاشارة ابلغ في التعريف (وان لم يكن) العين (حاضرة) بان كانت هالكة اوفى نقلها مؤنة (ذكر قيمها) ليصير المدعى بدمعلوما لان القيمة تمر فهامهن هدايه (وان ادعى عقارا حدده) لانه تعذر التعريف بالاشارة لتعذر النقل فصار الى التحديد فان العقار يعرف به ويذكر الحدود الاربعة و اسماء اصحابها وانسابهم ولا بد من ذكر الجد (٢٧٧) في التحديم الا ان يكون صاحب الحد

فجنسه ان نقول ذهب اوفضة وقدره ان يقول عشرة دراهم اوخسة دنانير لانه اذا لم متبين ذلك كان محهولا والمجهول لاتصم اقامة البينة عليه ولو نكل الخصم فيه عن اليمين لايقضى عليه بشي (فوله فان كان عينا في يد المدعى عليه كلف احضارها ليشير اليا بالدعوى) وكذا في الشهادة والاستحلاف حتى يقول الشاهد أن هذا المين حقه وكذا فيالاستخلاف لان الاعلام باقصى ما مكن شرط وذلك بالاشسارة في المنقول لان النقل عكن والاشارة ابلغ في التمريف (فوله وان لم تكن حاضرة ذكر قيمًا) لان المين لاتمرف الوصف وقد تتعذر مشاهدة العين ويشترط مع بيان القيمة ذكرالذكورة والانوثة (فولد واذا ادعى عقارا حدد، وذكر انه في يدالمدعى عليمه وانه يطالبه به) لجواز انبكون مرهومًا في بده اوعبوسا بالتمن في بده وبالطالبة يزول هذا الاحتمال ويذكر الحدود الاربعة ويذكر اسماء اسحاب الحدود وانسابم ولابد منذكر الجدعندابي حنيفة هوالصحيم وقبل يكتني بذكرالاب في هذا الموضع وانكان الرجل مشهورا يكتني بذكره فان ذكر ثلاثة حدود يكتني به عندنا لوجود الاكثر خلافا لزفر وكما يشترط النمديد فى الدعوى يشترط فى الشهَّادة (فو لدوان كانحقافي الذمة ذكر الله يطالبه به)لان صاحب الذمة قد حضر فإيبق الا المطالبة لكن لابد من تعريفه بالوصف ايعرف به (فوله فاذا صحت الدعوى سئل القاضي المدعى عليه عنها فان اعترف بها قضي عليه ﴾ بها فان قال المدعى عليه لااقر ولا انكر فهو منكر عندهما فيستملف وعند إبي حنيفة ليس عنكر فلايستعلف بل محبس حتى يقر فيقضى عليه اوينكر فيستعلف لان اليين أعا تتوجه على الذكر صريحا (فوله وان انكر سئل المدعى البينة) لان من اصل ابي حنيفة ان لايحلف المنكر اذا قال المدعى لي بينة حاضرة (فوله فان احضرها قضى بها وان عجز عن ذلك وطلب بمين خصمه الحملف عليها) ولايستحلفه الإعطالبته لان الاستعلاف حقه لانه مجوز ان مختار تأخير اليمين الى ان يقدر على البينة فان استحلفه لم يأمن ان يرفعه الى قاض آخر لايرى سماع البينة بعد اليمين فلذلك وقفت البين على مطالبته ثم اذا قطع القانق الخصومة بيمين المدعى عليه فالمدعى على دعواه

مشهورا فكتني بذكره لحصول المقصدود وان ذكر ثلاثة من الحدود يكتني بها عندنا خلافا لزفر مخلاف مااذا غلط في الرابع لائه يختلف مه المدعى ولاكذلك يتركها وكإيشترط التحديد في الدعوى يشترط في الشهادة هدامه (وذكرانه في يد المدعى عليه) لانه أعا بنتصب خصمااذاكان في بدء ولايكني تصديق المدعى علمه الله في مده بللا تبت الدفيد الابالينة اوعاالقاضى هوالعميم نفيا الهمة المواضعة اذا المقار عاه في يد غيرهما مخلاف المنقول لأن البدفيه مشاهدة هداند (واله يطاليهه) لأن المطالة حقه فلامد من طلب ولانه يحتمل ان یکون مهمونا فی مده اومحبوســا بالثمن في مده

وبالمطالبة يزول هذا الاحتمال وعن هذا قالوا في المنقول بجب أن يقول في يده بغير حق هدايد (وان كان) (بعد) المدعى به (حقا) أى دينا (في الذمة ذكر أنه يطالبه به) لان صاحب الذمة قد حضر فلم سق الاالمطالبة (فاذا صحت الدعوى) من المدعى (سأل القاضى المدعى عليه عنها) لينكشف له وجدا لحكم (فان اعترف) بدءواه (قضى عليه بها) لازم غيرمتم في حق نفسه (وان انكر سأل المدعى البينة) لاثبات ما ادعاه (فان احضر ها تضى بها) لفله ورصدتها (وان عجز عن ذلك وطاب عين خصمه استعلف) القاني (عليها) ولابد من طلبه لان اليمين حقد واجموا على التحليف بالاطلب في دعوى الله بن على الميت

كما في الدروغيره (فان قال المدعى لي بيئة حاضرة) بعنى في المصر (وطلب الجين الم يستملف عندا بي حنيفة) و قال ابويوسف يستماف لان اليمين حقه فاذا طالبه به بجينه و لابى حنيفة ان ثبوت الحق فى اليمين مرتب على العجز عن اقامة البينة فلايكون حقه دونه كما اذا كانت البيئة حاضرة ﴿ ٢٧٣ ﴾ في المجلس ومحمد مع ابي يوسف فيما ذكر الحنصاف ومع ابي حنيفة

فيما ذكره الطحاوي كما في الهدايدو في التعميم قال جال الاسلام الصيح قول ابي حنيفة وعليه مثي الحبوبي والنسني وغرهما اهفيد محضورها لانها لوكانت غائبة حلف اتفاقا وقدر الغيبة فيالمجنبي عسيرة المغر (ولا ترد اليين على المدعى) لحديث البينة على المدعى و البمين على .من انكر ، وحديث ه الشاهد والبين ضعيف » بلرده این معین بل انکره الراوي كما في الدر عن العيني (ولا تقيسل عنسة صاحب البد في الملك المطلق) لانها لاتفياد اكثر مما تغيده البدفلواقام الحارج البينة كانت مينته أولى لانها أكثر أثباثالانها تظهر الملك له مخالاف ذى البد فان ظاهر اللك البت له باليد فلم تثبت له شيئاز الدا قد باللك الطلق احترازاهن المقيد بدموى النتاج وعن المفيد عا اذا ادعياتلق الملك من واحد واحدهما قابض اوادعيا الشراء من أثنين وارخا و تاريخ ذي اليد اسبق قانه

بعد ذلك حتى لواقامالبينة بعد ذلك قبلت فاذا قبلت هل بظهر كذبه ام لافعند مجمد لايظهر كذه وعند ابي توسف بظهر والفتوى أنه أذا أدعى المال من غير سبب فحلفتم اقامه البينةلابظهر كذبه بالبينة لجواز آنه وجد الفرض ثم الابراء وفي الجامع رجل قال لامرأته انت طالق ان كان لفلان على شيء فشردشاهدان ان فلاما قرضه الفاقبل المين فقضاء الفاضي بالمال لامحنث لجواز آنه وجد القرض ثم الابراء ولو شهد أن لفلان عليه الفا وقضى القاضى نذك محنث كذا في النهاه (فولد وأن قال لى بينة حاضرة وطلب اليمين لم يستحلف عند ابي حنيفة) بمناه حاضرة في المصر وقال ابي يوسف يستملف وعن محمد روايتان ذكره الحضاف آنه مع ابي يوسسف وذكر الطحاوى انه مع ابي حنيفة واما اذاكانت البينة في مجلس الحكم لم يستخلف اجماعا وان كانت خارج المصر بستصلف اجماعا وان قال لي بينة غائبة فحلفه فان حلف حنث بالبينة اجماعاً فان احضر بينته بعد ما حلف فبلت بينته وان قال لابينة لى على دعواى فحلفه الحاكم ثم جا، بالبيتة ذكر الحبندى انها تقبل عند ابى حنيفة وقال محمد لا تقبل وفي شرحه تقبل ولوقال لابينة وكل بينة لي فهي زور ومنان ثم اقام بينة قبلت عندهما وقال محسد لاتقبل لائه مكذب لنفسسه باقراره وهما يقولان بجوز أن يكون له بينة قد نسيااو تكون له وهو لابعرفها بان يكون المدعى عليه قد اقر عند رجلين بغير علم المدعى مم علم المدعى بذاك بعد ماسبق منه هـذا الفول (فو لد ولارد البين على المدعى) وقال الشافعي ردلنا قوله عليه السلام و البينة على المدعى والبين على من انكر ، (قو له ولا تقبل بينة صاحب البدق الملك المطلق) بأن يدعى ان هذا ملكه ولا زيد عليه وان قال اشترته اوورث لابكون دعوى ملك مطلق قال في العدايه وبينة الخارج اولي وقال الشافعي بقضي بينة ذى البد لاعتضادها بالبد فيقوى الظهور ولنا أن بينة ذى البد لاتفيدناا كثر عاتفيدنا يده فلامعني المحاصهاولان يده قددلت على الملك فكانت بينة الحارج اكثراثبانا و اظهارا (قو لد و اذا نكل المدعى عليه عن الجين قضى عليه بالنكول و لزمه ما ادعى عليه) وعند الشافعي لايقضي عليه بل يرد اليمين على المدعى فاذا حلف قضي به نمالنكول فديكون حقيقة كقوله لااحلف وحكمابان يسكت وحكمه حكم الاول اذا لمبكن اخرس ولااصم ثمالنكول عندابي حنيفة قائم مقام البذل وعندهما قائم مقام الاقرار لان النكول ثبت حكمه من المكانب والمأذون والوكيل وهؤلاء لابصح بذلهم فلوكان بذلالم يصيح منم فدل على انه قائم مقام الاقراروله ان المدعى عليه لماكان برباني الملاهر من الدعوى جمل له الحبّار بين اسقاطها عن نفسه باليمين اوبالنزام الحق وبذله فلما اختار احدهما

ي في هذه الصور تغبل بينة ذي البدبالاجماع و عامه في العنابه ج في (٣٥) (واذا نكل الدعي عليه عن البين قضي عليه بالنكول و از مه ماادعي عليه) لان النكول دل على كونه باذلا عند ماو مقر اعندهما اذاو لاذك لاقدم على اليمين اقامة الواجب

كان باذلا لما اختار مولان الواهب لما كان عنير ابين ان يهب وبين ان لا يبب فاذاوهب كان يادُلالما وهب ولا كذلك الاقرار لانه ان كان حقاو جب عليه ان يقربه ولا محل له تركه وان لم يكن حفا لم بجز ان يقربه لانه يكون كاذبا ولايجوز ان يتعمد الكذب قوله و ينبغي الفاضي ان يقول له اني اعرض عليك اليمين الانا فان حلفت و الاقضيت عليك عا ادعاء فاذا كرر عليه العرض ثلاث مراتقضي عليه بالنكول) هذا احتياط فلو قضي عليه فالنكول بعد العرض مرة واحدة جاز وصورة العرض أن يقول 4 القاضي احلف بالله مالهذا عليك هذا المال فأن ابي أن يعلف يقول له ذاك في المرة الثانية فإن ابي مقوله مقيت الثالثة فإن لم تعلف قضيت عليك النكول حلف والا قضى عليه قالوا فاذا حلف فاقام المدى البينة قضى ما لماروى عن عمر وشريح وطاوس انم قالوا البين الفاجرة احق ال ثرد من البينة المادلة (قو له واذا كانت الدعوى نكاما لم يستملف المنكر عند ابى حنيفة) لأن النكول عنده عنزلة البذل والنكاح لايصم مذله وفائدة اليمين النكول فلهذا لم يستملف فيه ولانفقة لها في مدة المسئلة عن الشهوديَّال في الذخيرة إذا قالت المرأة للقاضي لاعكنني إن الزوج لان هذا زوجي وقد انكرالنكاح فليطلفني لاتزوج والزوج لاعكمنه ان يطلقها لان بالطلاق يصير مقرا بالنكاح فاذا بصنع قال فخر الاسلاميقول الفاضي ازوج قل لها انكنت امرأتي فانت طالق ثلاكا فانه على هذا التقدير لايصمير مقرا بالنكاح ولايلزمه شي (فولد ولايستملف ف النكاح والرجعةُ والقُ في الايلاء والرقوالاستيلاد والولاء والنسب والحدود) وهذا عند ابي حنيفة لما بينا أن فائدة اليمين النكول وهو قائم مقام البذل عنده وهذه الاشياء لايصح بذلها وصورة هذه المسائل اذا قال لها بلغك النكاح فسكت فغالث رددت فالغول قولها ولايمين هليا وكذا اذا ادعتهىالنكاح هليه فانكر لم يستملف وصورة الرجمة ادعت عليه قبل انفضاء عددتها انه راجِمها ف العدة أو أدعى هو ذلك عليه وصورة أأني أدعى المولى عليها بعد انقضاء المدة انه فاء المانى المدةاوهي ادعت ذلك عليه وصورة الرق ادمى على مجهول انه مبده او ادمى المجهول انه مولاه وانكرالاً خر وصورة الاستيلاد أن تفول الجارية أنا أم ولد لمولاى وهذا ائي منه وانكر المولى اوادعت انها ولدت منه ولدا قدمات وانكر المولى واماالمولى اذا ادعى الاستيلاد شبت اقراره ولا يلتفت الى انكارها ففي هذه المسائل مصور الدعوى من الحانبين الا في الاستيلاد خاصة وصورة الولاء ادعى مجهول على معروف أنه أعتفه او ادعى المعروف عليه ذاك في ولاء الموالاة وصورته في النسب ادعى على مجهول انه ولده بان قال هــذا انى وهو شكر اويدعى هو عليسه واما الحدود فاجعوا انه لابستهلف فها الا في السرقة فانه يستملف فها لاجل المال وصورته ادعىعلى آخر سرقة فانكر فانه يستملف فان نكل لم يقطع ويضمن المال وكذا العسان لايستملف فيه بالاجاع لانه في معنى الحدود وصورته ادعت على زوجها انه قذفها وارادت

(منول له اني امر سعليك اليمن ثلاثًا فان حلفت) فها (والاقضايت عليك عا ادماه) خصمك وهددا الانذار لاصلامه بالحكم ادهو موضع الحنفاء (فادًا كرر) القاضي (العرض) عليه (ثلاث مرات) وهو على نكوله (قضى عليه بالنكول) قال في المدايه وهذاالتكرارذ كرمالخصاف لزمادة الاحتياط والمبالغمة في ابلاء المذر فاما المذهب فإنه لوقضي بالنكول بعد العرض مرة جاز لماقد منا هو العميم و الاول اولي م ثم الذكول قديكون حقيقيا كفوله لااحلف وقديكون حكميا بأن يسكت وحكمه حكم الاول اذا عدلم اله لاآفة بممن طرش او خرس هواالعميم اه (و أن كانت الدموى نكاما) منه او منها وانكر والآخر (لم يستعلف المنكر) منهما (عند ابي حنيقة) لأن النكول عنده بذل والبذل لابحرى في هذه الاشياء المذكورة نتوله (ولايستملف في) انكار (النكاح والرجعة) بعد العدة (والق ف الايلام) بمدالدة (والرق والاستلاد) اذا انكره السيد ولانتأتي عكسه لثبوته باقراره (والولاه) عتاقة اومولاة (والحدود

وقالا يستحلف) المنكر (فيذهك كله الافي الحدود) لان النكول حندهما اقراروالاقراد بحرى في هذه الاشياء لكنه اقرار فيه شبة والحدود تندرى بالشبهات والفتوى حلى قولهما كانفل في التصميح من قاضيمان والفتاوى الكبرى والتخه والحلاصه و مختارات النوازل والزوزى في شرح المنظومة و فمنرالاسلام عن البزدوى والنسنى في الكنز والزبلى في شرحه ثم قال و اختار المتأخرون من مشايخنا ان ﴿ ٢٧٥ ﴾ القامنى ينظر في حال المدعى حليه فان رآء متعنتا محلفه الحذا بقولهما وان

رآء مظلوما لاعلقه اخذا بقول الامام وهو نظير ما اختباره شمس الأثميه في النوكيل بالخصومة من غير رضاه الخصماه (واذا ادعى النان مينا فيدآخر) و (كل واحد منهما يزعم انها له و اقاما البينة قضى بها) اى المن الدعى بها (منهما) نصفين لاستوائهما فيسبب الاستعقاق وقبول المحل الاشزاك (وانادعي كل واحد مهما نكاح امرأة) حة (واقاما البينة) على ذاك (لم يقش بواحدة من البينتين) لعدم او لوية احدهما وتعذر الحكم سما لعدم قبول المحل اشتراكهما (ورجم الى تصديق الرأة لاحدمنا) لان النكاح عا محكم به خصادقهما قال في الهيدايه وهيذا أذا لم توقت البينتان فاما اذا وقتنا فصاحب الوثت الاول اولى وان اقرت لاحدهما قبل اقامة البينة فهي امرأته لنصادقهما فان اقام الآخر

استملاف خانه لايستحلف ثم مدى قوله لايستحلف فى النكاح بعنى اذا لم يقصد به المال اما اذا قصدبه ذلك وجب الاستحلاف بان ادعت انه تزوجها على كذا وانه طلقها قبل الدخول فازمه فصف مهرها خانه يستحلف لها بالاجماع وكذا اذا قصد الارث والنفقة كذا فى المصنى (فحوله وقال ابو بوسف و مجد يسجملف فى ذلك كله الا فى الحدود و الممان) و الفتوى على قولهما ذكره فى الكنز و ذلك لان النكول عندهما أقرار والاقرار بجرى فى هذه الاشياء لكنه اقرار فيه شهة و الحدود تندرى بالشهات و الممان فى معنى الحد واما دعوى الفصاص في ستحلف فيها استحسانا لان النبي عليه السلام استحلف في القسامة خان كانت عوض القصاص فى النفس فا منتم المدمى عليه من اليمن حبس حتى مجلف او يقر لان حرمة النفس مستعظمة فلم يحكم فيا بالذكول بعنى اذا حلف فانه يهرأ و ان نكل لا يقضى عليه بالدية اذا نكل و قال زفر يقضى عليه بالدين اذ الكن و قال زفر يقضى عليه بالدين ان حلف فيا برئ بين منه عند ابى حنيفة و عندهما يقضى عليه بالارش قال فى النظومة وان نكل اقتص منه عند ابى حنيفة و عندهما يقضى عليه بالارش قال فى النظومة وان نكل اقتص منه عند ابى حنيفة و عندهما يقضى عليه بالارش قال فى النظومة وان نكل اقتص منه عند ابى حنيفة و عندهما يقضى عليه بالارش قال فى النظومة وان كانت الفصاص فيا يقضى عليه بالارش قال فى النظومة وان نكل اقتص منه عند ابى حنيفة و عندهما يقضى عليه بالارش قال فى النظومة وان كل اقتص منه عند ابى حنيفة و عندهما يقضى عليه بالارش قال فى النظومة وان كل النسم منه عند ابى حنيفة و عندهما يقضى عليه بالارش قال فى النظومة وان كل القس منه عند ابى حنيفة و عندهما يقضى عليه بالارش قال فى النظوم النسمة عند ابى حنيفة و عندهما يقضى عليه بالارش قال فى النظوم المنان النسم النسمة عند ابى حنيفة و عندهما يقضى عليه بالارش قال فى النظوم المنان النسم النسمة عند ابى حنيفة و عندهما يقضى عليه بالارش قال فى النظوم المنان النسم النسمة عند ابى حنيفة و عند المنان النسم النسمة عند ابى حنيفة و عند المنان النسمة عند ابى حنيفة و عند المنان النسمة المنان النسمة عند المنان النسمة عند المنان المنان ا

يفتس بالنكول فى الاطرف + وفى النفوس الحكم بالحلاف عبس كى يقر اوكى بقسما + وبالنكول المال قالا فيرسا .

(قوله واذا ادعى اثنان عنافي درجل واحدوكل واحدمنما يزع انها له واقاما البينة تضى بها بينها أدا ادعيا ذاك ملكا مطلقا ولا تاريخ معهما اوكان الريخهما واحدا فان كانت بينة احدهما اسبق الريخا فهى له عندهما وقال محد بقضى بها بينهما نصفين وان ارخ احدهما ولم يورخ الآخر فهى بينهما نصفان عند ابى حنيفة ولا عبرة الوقت وقال ابر يوسف بقضى بها لصاحب الثاريخ وقال مجد بقضى بها الذى لم يورخ وهذا اذا كانت المين في د الله اما إذا كانت في د احدهما قضى بها المخارج الا ان بذكرا ادع كانت المين في د الله الله المنازج (قوله وان المنازج وهوا المعلوم المنازع ما حب اليد المين المنازج (قوله وان المنازع الم

البيئة قضى بها لانالبيئة اقوى من الاقرار ولوتنر داحدهما بالدموى والمرأة يحجد فاقام البيئة وقضى باالقاضى ثم ادمي ألا خر و اقام البيئة على مثل ذلك لا يحكم بها لان الفضاء بالاول صح فلاستفض عا هو مثله بل دونه الاان بوقت شهو دالتانى سابقالانه ظهر الحطاء فى الاول بيتين وكذا أذا كانت المرأة في دالزوج و نكاحه ظاهى لا تغبل بيندا الحال واحد فصف المهر قيدنا محياة المرأة لانها اذا كانت ميئة قضى به بينهما لان المقصود الميراث وهو يعيل الاشتراك و على كل واحد فصف المهر

و بر أن سرات زوج واحدو تمامه فى الحلاصه (وان ادعى اثنان) على الثذى يد (كل و احد منهما انه اشترى منه) اى من ذى اليد (هذا العبد) مثلا (و اقاما البينة) على ذلك قبلتا و ثبت لهما الحيار لانه لم يسلم اكل منهما سوى النصف (فكل و احدمنهما بالحيار ان شاه الحذفصف العبد خصف التمن و انشاه ترك) لنفر بن الصفقة عليه (قان قضى به القاضى بينهما و قال احدهما) يعد القضاء (لا اختار) ذلك و تركه (لم يكن ﴿ ٢٧٦ ﴾ يأخذ للآخر جميمه) لا نه بالقضاء انفسيم

الدخول نعلى كل واحد منهما نصف الحبي وان مات احدهما فقالت المرأة هوالاول فلها المهراو البراث قال في شرحه وانما يرجم الى تصديقها أذا لم تكن في بيت أحدهما اولم بدخل ما ولم يكن وقت احدهما اسبق فان وجد احد هذه الاشياء فصــاحما اولي (قُولُه وان ادعي اثنان على رجله كل واحد منهما نرع انه اشترى منه هذا العبد) معناه من صاحب اليد (واقاما البينة فكل واحد منهما بالخيار أن شاه اخذ نصف العبد منصف الثمن و ان شاء ترك) لان كل و احد منهما عاقد على الجلة وقد الميلة نصفهاولم يسلم له الباق فكان له الحبار بين الاخذ والنزك هذا اذا لم يورغا فان ارخا فا-بقهما ناريخا اولى وان ارخ احدهما ولم يورخ الآخر قضي به لصاحب الناريخ بخلاف ما اذا ادعيا تلق الملك من رجلين فانه هناك اذا ارخ احدهماو لمهورخ الآخر نهو بينهما نصفان (قو له فان تضي ١ الفاضي بينهما فقال احدهما لااختار) اي لااختار النصف خصف الثمن (لم يكن الآخر ان يأخذ جميمه) هذا اذاكا ن بعد الفضاء اما اذا اختار احدهما النزك قبل ان يفضي الفاضي فللا خر ان يأخذ الجيم بجميع النمن (قولد ولو ذكر كل واحد منهما ناريخا فهو للاول منهما) لانه اثبت الشراء في زمال لاينازعه فيه احدو يرد البايع على الثاني الثن الذي دخه اليه لانه دفع ذهاليه ليسلم له المبيع فاذالم بسلم له كان له الرجوع (قوله وال لم يذكرا الريحاو م احدهما قبض فهو اوليه) معناه أنه في هده لان تمكنه من قبضه دليل على سبق شراله فَانْذَكُرُ صَاحِبُهُ مِنْ عَلَمْ لِمُنْفُتَ الْهِ الَّا أَنْ بَهُدُوا الْ شَرَاءُ كَا زُمِّل شَرَاءُ لَلْذَى هو في بده لان الصرع بفوق الدلالة (قو له فان ادمي احدهما شرا، والآخر هبة وقبضًا) معناه من و احد اما اذا كان من اثنين نقبل البينتان و متنصف (و اقاماالبينة ولانار بخ معهما فالشراء اولى) لانا اذا لم ضلم تاريخهما حكمنا يوقو عالمقدين معاو اذا حكمنا بإساقها عقدالشراء يوجب الملك ينفسه وعقد الهبة لايوجب الملك الا بالضغام القبض فسبق الملك في البيع الملك في العبة فكان اولي (قو له وان أدمى احدهما الشراء ولجدعت امرأته اله تزوجها عليه فهماسواه) هذا قول ابي يوسف وقال محمد الشراء اولى من النكاح ولها على الزوج الغيمة لان من اصله تصبح البينتان ما امكن و عكن تعميمهما هذا بان يقال الشكاح لايحناج الى تسمية عوض في معته والبيع لايدمن تسمية الموض ف محمته فصار عبد البيع منعدا على المسمى والنكاح منعدا على غير المسمى

عقد كل واحد في نسبقه فلايمود الايمقد جديد فيدنا عا بعد القضاء لانه لوكان قبل الفضاء كان للآخر ان يأخل جيمه لانه يدمى الكل والحجة قامت به ولم ينفسخ سبيه وزال المائم وهو مزاحة الآخركا في البداه (وان ذكركل واحمد منهما ار مخا (و كان ار يخاحدهما اسبق (فهو الاول منهما لانه ثبت الثنراء في زمان لانازعه فيه احد فاندفع الآخر به ولو و قت احداهما ولم توقنت الاخرى فهو لصاحب الوقت لثبوت ملكه في ذلك الوقت فاحتمل الآخر ان يكون قبله او بعده فلا مضى لا باشك هدا به (و ان لم ذكرا تاريخا) إوذكرا تاريخا واحدا أؤ ارخ احدهما دون الآخر (و) كان) مع احدهما قبض فهو اولي) لان تمكنه من قبضه عل على سبق

شرائه ولانه قد لهبتویا فی الاثبات نلازول البد الثابتة بالنسك (وان ادعی) اثنان عل ثالث (وترجع) ذی بد (احدهماشراه) منه (والآخر هبةوقبضاواقاما البينة) على ذك (ولاثاريخ معهماقالشراء اولی) لائه آؤی لكونه معاوضة من الجائبين ولانه يثبت بنفسه مخلاف البهة قانه بتوقف على القبض (وان ادعی احدهما الشراء وادعت امرأة انه تزوجها علیه سواه) لاستوائبها فی القوة لان كل منها معاوضة من الجائبين و ثبت المك شعه (وان ادعى احدهما رهنا وقيضا والآخر هبة وقيضا قالرهن اولى) قال فى الهدايه وهذا استحسان وفى القياس الهبة اولى لانها تثبت المك والرهن لا يثبته وجه الاستحسان ان المقبوض بحكم الرهن مضمون وبحكم الهبة غير مضمون وعقدا لضمان اولى اه (وان اقام) المدهيان (الحاربان البينة على المك والناريخ) المختلف (فصاحب الناريخ الابعد) الى الاسبق تاريخا (اولى) لانه اثبت انه اول المالكين فلايتاق المك الا من جهنه ولم يناق الآخر منه (وان ادهيا الشراء من واحد) اى غير ذى يد الثلا شكرر معماسبق (واقاما البينة على الناريخين) المختلفين (قالاول اولى) لما ينا المنازع له فيه (وان هو ٢٧٧) له اقام كل واحد منهما بينة على الشراء من آخر) بان قال احدهما

اشتربت من زيد والآخر من عرو (ود حڪرا تاريخا) متفقا او مختلفا (فلما سواه) لانهما شبتان الملك أبابعهما فيعسيران كانهما اقاما البينة على الماك من غير الريخ فتغير كل مهما بين اخذ النسف ينصف الثمن وبين الترك (وان اقام الحّارج البينة على ملك مورخ و) اقام (صاحب اليد البينة على ماك اقدم تاريخا كان) دُوالِيدِ (إولى) لان البينة مع الشاريخ المضينة منى الدفع قال في الهدابه وشرح الزاهدي وهذا عندابي حنیفة و این نوست و هو رواية عن محدو عنه لانقبل ينددى البدو على قو الهما اعتد المحبَوبي والنسنى وغيرهما كما هوالرسم تصميح (وان اقام

وترجع المرأة بقيمة العبد علىالزوج لان سبب الاستحقاق قائم وهو النكاح وقد تسذر تسليم فرجم الى قيمته ولابي بوسف ال النكاح والبيع يتساويان في وأو عالمك بنفس المقدفهو كالبيمين فعلى هذا تأخذالمرأة من الزوج نصف الفيمة (قوله و ان ادعى احدهما رهناو قبضا و الآخر هبة وقبضا قالرهن اولى) من الهبة بعني بغير هوض امااذا كانت بشرط الموض فهواولى لانها بيع انتها، والبيع اولى من الرهن • وقوله وقاله هذا ولي و هذا ادًّا كان دعواهما منواحد امااذا كان من اثنين فهما سوا. ﴿ فَوَ لِهُ وَانْ اتَّامَ الْحَارَ جَانَ الْبَيْنَةُ عَلَى الملك والتاريخ فصاحب التاريخ الابعداولي) لانه اثبت أنه أو ل المالكين فأن كان المدعى دابة اوامة فوافق سنها احدالتاريخين كان اولى لان سنالدابة مكذب لاحدهما فكان من صدقه اولى (قو له فان ادعيا الشراء من واحد) معناه من غير صاحب البد (و اقاما كل واحد منهما بينة على اشراء من آخر وذكرا ناريخا فلما سواء) لانهما بثبتان الملك لبايسهما فيصير كانجما حضرا واقاما البينة على الملك من غير نار يخ * وقوله • ذكرا ناريخا فهما سواء ، يعني تاريخا واحدا اوكان احدهما اسبق اوارخ احدهما ولم يورخ الآخر * وقوله: فلماسوا. » و يخبركل واحد فنهما الـْ شاءاخذالنصف؛ نصف النمن وان شا. ترك والنوقت احدى البيئتين ولم توقت الاخرى قضي بها بينهما نصفين لان توقيت احداهما لايدل على تقديم الملك لجواز ان يكون الآخر اقدم مخلاف ما اذا كان البابع واحدا لاجما المقا ال الملك لا يلتق الامن جهته فاذا اثنت احدهما تاريخا حكم به حتى نبين انه تقدمه شراء غيره (فولد و أن إقام الحارج البينة على الك اورخ وصاحب البد على ملك اقدم ثار مِمَّا كان أولى) هذا حندهما وقال محد لايقبل بينة ذي اليد وكانجما اقاما البينة على الماك فبكون بنهما (قو له و ان اقام الحارج وصاحب البدكل و احد منهما بينة بالنتاج فصاحب البداولي) وهذا هوالتعميم خلافا لما يقوله عيسى بن ابان انه تهاتر البينتان ويترك في بده لاعلى طريق الفضاء و فالدُّنه انه اذا أقام الحَّارج بينة بعد

الخارج وساحب اليدكل واحد مهما بينة بالنتاج) من غير تاريخ او ارخا تاريخا و احدا بدليل ماياتي (فصاحب اليداولي) لان البينة قامت على مالاتدل عليه البد قامت على مالاتدل عليه البد قامت على البينة على المال المطلق و الآخر على البينة على البيناج الساحب البينة على البينة البينة على البينة على البينة على البينة على البينة على البينة البينة على البي

بينته وينقض القضاء لانه بمنزلة النص هدايه (وكذلك) اى مثل النتاج (النسج في الثياب التي لاتنسج الامرة واحدة) كالكرباس (و) كذا (كل سيب في الملك يتكرر) كغزل قطن وحلب ابن وجز صوف ونحو ذلك لانه في منى النتاج فان كان يتكرر كالبنا، والنرس قدنى به الشارج بمنزلة اللك الممالق وان اشكل برجم به الى اهل الخبرة فان اشكل عليم قضى به العنارج وتمامه في الهدايه (وان اقام الحارج البينة على الملك) الممالق (وصاحب اليد بينة على الشراء منه كان صاحب اليد (اولى) لانه اثبت تلق الملك منه فصار كاذا اقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه (وان اقام كل واحد منهما البينة على الشراء من الآخر ولا تاريخ معهما تها ترت البينتان) ويترك المدعى به في يد ذى البد قال في الهدايه وهذا عند ابى حنيفة وابي بوسيف وقال مجد يقضى بالبينتين ويكون العنارج اه ﴿ ٢٧٨ ﴾ قال في التعميم وعلى قولهما اغتمد

ذلك يقبل عند ابن ابان لانه لم بصر مفتضيا عليه عنده وعندنا لايقبل (فو لهو كذلك النج في النباب التي لاتنج الامرة واحدة) كغزل الفطن (وكل سبب في الملك لاشكرر) كالآواني اذا كسرت لانعود واما التي تنكسر مرةبعد اخرى فائه مقضي 4 للخارج عنزلة الملك المطلق وذلك مثلالثوب المنسوج من الشعر والبناء والغرس فان اشكل انه شكرر اولا فانه يرجع فيه الى اهل الخبرة فان اشكل عليم فضى به العنارج وكل مايصنع من الذهب والفضدو الحديد والصفر والزجاج فانه يتكرر ولايكون عنزلة النتاج وان كان حلياً قضي به المخارج لان الحلي يصاغ مرة بعد اخرى (قوله فان اقام الخارج مينة على الماك المطلق وصاحب اليد مينة على الشراء منه كان صاحب البداولي) لان البينة الاولى أن كانت أثنت أو لية الملك فهذا تاتى منه (قو له و أن أمّام كلو أحد منهما البينة علىالشراء من الآخر ولاثار يخمعهما تماثرت البينتان) اى نساقطنا وبطلنا وتركت الدارق مددى اليدوهذا عندهما وقال محد اقضى بالبينتين واجعل الخارج هوالذي اشتراه اخرا فبكون له (قو له وان اقام احدالمدميين شاهدين والآخر اربعة فهما سواء) لان شهادة الاربعة كشهادة الاثنين (فو له و من ادعى قصاصا على غيره فِعد استُعلف فإن نكل من اليمين فيا دون النفس لزمه الفساس وال نكل ف النفس حبي حتى مر أو محلف) و هذا عندابي حنيفة (و عندهما باز مه الارش فهما) لان النكول اقرارفيه شرة عندهما فلاثبت مالقصاص و ثبت 4 الارش ولاى حنيفة ان الاطراف يسلك مامسلك الاموال (قو لدوادًا قال المدعى لي بينة حاضرة قبل المحمد اعطه كفيلا سفسك ثلاثة ايام فان فعل والااص علازمته) ولاندهب حقه + وقوله وحاضرة، اى في المصر حتى لوقال لا بينة لي أو شهودى غيب لا يكفل و التقدر الا الله الم مروى من ابي حنيفة وهوالصميم ولافرق بين الحامل والوجيه والحقير من المال والخطير

المصحون وقيد رجعوا دليلهما قولا وأحبدا أه (وأن أقام احد المدعين شاهد من و) اقام (الآخر اربعة) أو اكثر (فهما سبواء) لان كل شهادة علة تمامة وحكذا لوكانت احدهما اعبدل من الاخرى لان العبرة لاصل المدالة اذلاحد للاعدلية كما في الدر (ومن ادعي قساصا على غيره فعده) المدعى عليه (احماف) اجماعاً لانه منكر (فان نكل من اليين فيا دون النفس لزمه القساس وان نكل في النفس حيس حتى هر أو محلف) و هذا عند الى حنيفة لأن النكول عنده بذل معنى والاطراف ملحقة بالاموال فبحرى

فيا البذل ولهذا تستباح بالاباحة كنلع السن عند وجمه وقطع الطرف عند وقوع الآكلة بخلاف (ولابد). النفس فان امرها اعظم ولاتستباح بحال ولهذا لوقال له اقتلى ففتله تجب الدية (وقالا يلز مه الارش فيها) لان النكول عندهما افرا رنيه شبة فلا يثبت به القصاص ويثبت به الارش قال فى التصيح وعلى قول الامام متى المصحون (واذا قال المدعى لى بينة حاضرة) فى المصر (قبل لخصمه أعطه كفي الا بنفسك ثلاثة أيام) لئلا يغيب نفسه فينسيع حقه والكنفالة بالنفس جائزة عندنا واخذ الكفيل لمجرد الدعوى استحسان عندنا لان فيه نظرا المدعى وابس فيه كثير ضرر بالمدعى عليه والنقد بر شلائة أيام مروى عن ابى حنيفة وهوالصحيح ولافرق فى الفاهر بين الحامل والوجيه والحقير من المال والحجيه بنفسه فيها (والا امر علازمته)

لثلا يذهب حقه (الا ان يكون) المدمى عليه (غربا) مسافرا (على الطربق فيلازمه مجلس الفاضى) فقط وكذا لا يكفل الاالى آخرالجس فالاستثناء منصرف اليمالان في اخذالكفيل والملازمة زيادة على ذهك اضرار به عنه عن السفر به ولاضرر في هذا المقدار ظاهرا هدايه (واذا قال المدمى عليه) في جواب مدمى المائى (هذا الثين) المدعى به منفولا كا ن العارب المدين المعارا (او دهنيه فلان المناب) في ١٧٩ كي او الحرب الواجرب (او رهنه عندى او فسينه منه) اي من الفائب

(واقام بينـة على ذلك) وقال الثهود نعرفه باسمه وتسبه اوبوجهه وشرطأ محد سرفته بوجهه ايضا قال في الزازيه و ندوبل الأعد على قول محمد اه (فلا خصومة عنه ويين المدمى) لانه اثبت بيشه ان بده ليست بدخصومة وقال او وسف ال كان الرجل مسالحا فالجواب كم قلنــا وانكان ممروفا بالحيللاتندفع عنه الخصومة قال البدر وبه يؤخبذ واختاره في المختار وهذه مخسة كتاب الدعوى لان فيها اقوال خمسة علاءكا بسط في الدر اولان صورها خي اه قيدنا يدعوى الملك لانه لوكان دعواه عليه الغصب او المرقة لالندفع الجصومة لانه يصير خصما دعوى الفعل عليه لايده يخلاف دعوى. (و از قال اشته من الغائب فهو خصم) لانه لما زعم ان دوراك اعرف كونه

ولايد منقول لي يندحاضرة التكفيل قال في شرحه يؤم باعطاء الكفيل لانه اخف عليه من الملازمة ولانجبر على ذلك قان فعل سقط الملازمة عن نفسه و أن لم يفعل غيث الملازمة عليه (قو له الا أن يكون غربا على الطريق فبلازمه مقدار بحلس القاضي) وكذا لايكفل الا الى آخر المجلس والاستثناء منصرف اليما اى الى اخذ الكفيل والملازمة واخذ الكفيل أكثر من ذلك زيادة ضرر له عنمه من السفر ولاضرر في هذا المقدار و وقوله و علازمته و ايس تفسير الملازمة النع من الذهاب لكن يذهب الطالب منه ويدور منه اغا دار فاذا انتهى الى باب داره واراد الدخول يستأذنه الطالب في الدخول فان ادْنِ 4 دخل معه وان لم يأدْنُ 4 بحبسه على بابدار، وعنمه. من الدخول كذا في الفوائد ثماذا لازم المدهى غرعه باذن الفاضي ليس له ال يلازمه بغلامه ولابغيره وآنما يلازمه شفسه اذا لم برش المدعى هليه لائه هو الحصم وحده كذا في النتاوي (قو له نان قال المدمى عليه هذا الشي او دمنيه فلان الغائب او رهنه عندى اوغصبته منه واقام بينة على ذلك فلاخصومة بينه وبين المدعى وكذااذاقا ل اطرنيه اوآجرنيه واقام بينة لانه اثبتان دهليست دخصومة ولا غدفم عنه الخصومة بمجرد دعواء الا اذا اقام البينة وقال ابن ابيليل شدنع بقوله مع عينه وقال ابن شيرمة لاندفع عنه ولو أقام البينة وقال أبو بوسف أن كان الرجل سالحا وأقام بينة الدفعت الحصومةوانكا نسروفابالحيل لاتندفع عنهلان المجتال قدندفع سأله الى مسافر بودعه آياه ويشهد عليه فعنال لابطال حق غيره فاذا أتهمه الفاضي لانقبله ولانه قديفصب مال انسان ويدفعه في السر الى من ويدالمغروبأمره أن يودعه أياه علانيةو بشهد عليه الشهود حتى أذا أدعاء الماك المفصوب منه يقيم دواليد البينة أنه مودع فلان الفائب ليدفع الخصومة عن نفسه فاذا الهمه القاضي لانقبل منه اما اذاكان عدلا فانه بقبل منه ولو أن المدمى أذا كان يدعى الفعل على صاحب البدكم أذا قال غصب مني هذا الثبي اوسرفته فانه لاخبل بينة المدعى عليه ولايدنم الخصومة عن نفسه بالاجاع وان اقام دواليد بينة على الوديمة وأن قال عصب مني على مالم يسم فاعله الدفعت بالاجماع (قو له و ان قال اشته من فلان الفائب فهو خصم) لانه لما زعم ان مده مدمك اعترف بكونه خصما مخلاف المسئلة الاولى (قو لد وان قال المدمى سرقمني واقام البينة وقال صاحب البد اودعنيه فلان واقام البينة لم تدفع الحصومة)

خصما (وان قال المدعى سرق) بالبناء المجهول (منى) هذا التي (واقام البينة) على دعواه (وقال صاحب البدار دعنيه فلان واقام البينة) على دعواه (وقال صاحب البدار دعنيه فلان والبينة) على دعواه (لم تند عن المناف وقال مجد تندفع لائه لم يدع الفعار كا ذاقال غصب منى على مالم يسم قاعله والمماان ذكر الفعل يستدعى الفاعل لا محالة والفاهرائه هو الذي في ده الاائه لم يعينه درأ المحدونه شفقة عليه واقامة لحسبة السترفصار كا ذاقال سرقت مخلاف الفصب لائه لاحدفيه

فلا يحترز عن كشفه اه قال الاسبيجابي والعميم الاستمسان وعليه أعمّد الائمة المصمون بمعيم (واداقال المدعى ابنعه من فلان) الفائب (وقال صاحب البداو دعنيه فلان ذلك اسقط الخصومة) عن المدعى عليه (بغيربينة) كتصادقها على ان الملك لغير ذى البد فلم تكن بده بدخصومة الا ان يقيم المدعى البينة ان فلا اوكاه بقيضه لاثباته كونه احق باحساكه (والجين) انماهى (بالله تمالى دون غيره) لقوله صلى الله عليه وسلم ه من كان منكم حالفا فالمحلف بالله الديره (ويؤكد) اى يفلظ الجين (بذكر اوصافه تمالى المراهبة كقوله قل ه والله الذي لا اله على ١٨٠٠ الأهو عالم الغيب والشهادة الذي يسلم

هذا قولهما وقال مجرد تندفع لانه لم يدع الفسل عليه فصار كما ادًا قال خصب مني على مالم يسم فاعله و لهما أن ذكر الفعل يستدعى الفاعل لامحالة فالطاهر أنه هوالذي في يده ألا أنه لم بعينه درأ الحد مشفقة عليه وأقامة لحسبةالستر فصاركاأذا قالسرقت يخلاف الغصب لانه لاحد نبه فلايحرّز عن كشفه (قو له واذا قال المدعى ابنته من فلان) اى من زيد (وقال صاحب البد او دهنيه فلان ذلك بمينه دفع الخصو مذبغير بينة) لانهما توافقا على اصل الملك فيه لغير. فيكون وصولها الى ذى البد من جهته الله تكن يده يدخصومة الا أن فلانا وكاه بقبضه لانه أثبت بينته أنه احق بامساكها (قُولِهِ وَالْمِينِ بَاللَّهِ تَمَالَى دُونَ غَيْرِهُ) لَفُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامِ ﴿ مَنْ كَانَ حَالَفَا فَلْجَلْفُ بِاللَّهُ اوليذر ، (قُولُه وبؤكد بذكر اوصافه) يمني بدون حرف العطف مثل * والله الذي لااله الاهو عالم الغيب والشهادة الرحيم الرحن • مالفلان عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاء وهو كذا و كذا ولاشي منه واما محرف العطف فان البمين تكرر عليه والسَّمْقَ عليه بمين واحدة فانه أوقال * والله والرحم * كان أيمانا ثلاثاران شاء القاضي لم يغلظ فيقول والله أو بالله وقبل لايغلظ على المدروف بالصلاح وبناظ على غيره وقبل بغاظ في الخطير من المال دون الحفير من المال (قو له ولايستملف بالطلاق ولابالمتاق) وقبل في زماننا اذا الح الخصيرساغ الفاضي ان محانه ذلك لفلة مبالات الدعى عليه بالجين بالله تمالي وكثرة الامتناع بسبب الحلف بالطلاق كذافي الهدابه وفي الهايه ذكر بعضهم ال الفاضي اذا حلف المدعى عليه بالطلاق فنكل لابغضى عليهابالنكول لانهنكل عاهو مهى عنه شرطاوان قال المدعى عليه الشاهد كاذب واراد تحليف المدعى مابيلم انه كاذب لايحلفه وكذا لايحلف الشاهد لائااس نا باكرام الثمود وليس من اكرامهم استحلائهم (فولد و استحلف البودي بالله الذي انزل النوارة على موسى والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيدي والجوسي بالله الذي حلق النار) وعن ابي حنيفة لابستحلف احدا الا بالله غالسا وذكر الحساف انه لايستملف غير المودي والنصراني الآبالله لان ذكر النار مع اسم الله تستأيمالها فلاينبغي ان تذكر مخلاف الكنابين لان كتبالله معظمة ويستعلف الوثني بالله تعالى خالصاً ولايسْتُملفبالله الذي حلق الوثن (فوله ولايحلفون في بيوت عبادا تمم)لان

من الدر مابعلم من العلائية * وله أن زد عيل هذا و نقس الا انه محتنب المعلف كيلا شكرر اليمين لأن المنفق عليه عين واحدة والاختيار فيه الى الغاضي وقبل لايفلظ على المروف بالصلاح ويغلظ على غيره قبل بغلظ في الخطير من المال دون الحقير كل في الهداله (ولايسماف بالطلاق ولا بللمثاق) في ظاهر الروابة قال قاضيحان وبمضهم جوز ذاك في زمانياو الصميح ظاهرالرواية تنحيح فارحاف به فنكل لانقضى عليه بالنكول لنكوله جماهو منهى عنسه شرط (ويستعلف المودى بالله الذى انزل التواراة عمل موسى والنصراني بالله المذى انزل الانجيل عل ميدي والجرسي بالله الذي خاق النار) فيغاظ على كل عمتقده فلو اكنني

بالله كنى كالمسلم اختيار قال فى الهدايه هكذا ذكر محد فى الاصل و يروى عن ابى حنيفة انه (القاضى) لاب تحلف غيرال مودى والنصرانى الابالله وهوا ختيار بعض مشايحنا لان في ذكر النار مع اسم الله تعالى تستايها وما ينبغى ان تسفلم يخلاف الكتابين لان كتب تعالى معظمة والوثنى لا يحلف الابالله تعالى لان الكفرة باسرهم بعتقدون الله قال الله تعالى ﴿ وَلَنْ سَالتُم مَن خَلَقُهم لِيقُولُ الله ﴾ اه (ولا يحلقون فى يون عباداتهم) لكراهة دخوا هاو لما فيه من ايمام تعنايها (ولا يجب تغليظ اليمين على المسلم بزمان) كيوم الجمة بعد العصر (ولا يمكان) كبين الركن و المقام يمكة و عندمنبر النبي على الله على الدينة لان المقصود تعظيم القسمية و هو حاصل بدون ذلك و في المجاب ذلك تكليف القاضي حضورها و هو مدنو عهداية (و من ادعى انه ابناع) أى اشترى (من هذا) الحاضر (عبده بالف فبعد) المدعى عليه (استحلف بالله) تعالى (مابينكما بعم قائم فيه) أى في هذا العبد (ولا يستحلف بالله مابست) هذا العبد لا حمّال انه باع ثم فعن الواقال (و يستحلف) كذلك (في النصب) بان يقول له (بالله ما يستحلق عليك رده ولا يحلف بالله ما فصبت) لا حمّال العبد الوادا، صمانه (و) كذلك في النكاح (بان هو ٢٨١) يقول له (بالله ما ينكمانكاح قائم في الحمّال) لا حمّال العلاق البائن (و في

دعوى الطلاق بالله ماهي بائن منك الساعة عاد كرت) ای بالوجه الذی ذکرته المدعية (ولا يستعلف الله ماطلقتها) لاحقال تجدد النكاح بمدالابانة فعلف على الحاصل وهو. صورة انكار المنكر لائه لوحلف على السبب تضرر المدعى عليه وهذا قول ايي جنيفة ومجسد قال ابو بوسنت يعلف في الجميع على السبب الاادًا عرض عما ذكر فعاف على الحامسل قال في البدانه والحامسل هو. الاسك عندهما اذاكان سببا وتمم فالتعليف على السبب بالاجماع كالعبد الملم اذا ادعى العنق على مولاً، وتمامه فيها ﴿ وَأَذَا کانت دار فی بد رجسل ادعاها) عليه (اثنان) فادعى (احدهما جيمهاو) ادعى (الآخر نصفها

الفاضي عنوع من ان يحضرها (قوله و لا بجب تغليط اليمين على الماريز مان و لا بمكان) لان المنصود نعظم المنسم به وهو حاصل بدون ذلك (قوله ومن ادعى انه اتاع من هذا عبد ، بالف فبعد استُعلف بالله ما بينكما يع قام في الحال و لا يستَعلف بالله ما بعث) لاته قد يباع الني ثم يقال فيه او يرد بالعبب (قول ويستملف في النصب بالله مابستُمق عليك رد هذه العين ولا رد قيمًا ولايستُملف بالله ماغصبت) لانه بحوز الْ يَكُونُ عَصِبه ثم رده اليه اووهبه منه اواشتراه منه وكذا دعوىالوديسةوالمَّأْرية لابستملف بالله ماغصب او دعك ولا اعارك ولكن بستملف بالله مابستحق عليك رد هذه المين ولارد فيتها وانما ذكرنا القيمة لجواز ان يكون تلفت عنــد المودع والمستمير شعد منهما (قو له و في النكاح بالله ماينكما نكاح قائم في حال) هــذا على قول من يستَحلف في النكاح و الما استُعلف على هذه الصفة لجواز ان يكون تزوجها ثم طلقها وبانت منسه اوخالعها فاذا حلفه الحاكم يغول فرقت بينكما كذا روى عن ابي يوسف و قال بعضهم يقول القاضي ان كانت امرأنك فهي طالق فيقول. الزوج نم والحبلة في دفع اليمين في دعوى النكاح على قولهما ان تزوج زوج آخر فان بعد مَاتُزُوجِت لايستَحلف المدعى كذا في الذخيرة ولانفقة لها في مدة المسئلة عن الشهود ولوكان الزوج هو المدمى واقام البينة لانفقة لها ايضــا لان انكارها النكاح اكثر من التشاوز (قوله ولابستملف بالله ماطلقتهما) لجواز ان يكون طلقها واحدة ثم استرجمها اوطلقها ثلاثا ثم رجمت البه بعدزوج (قول وواذاكانت دار فى د رجلادعاها اثنائ احدهما جيمها والآخر نصفها واقاما البينة فلصــاحب الجبع ثلاثة ارباعها ولصاحب النصف ربعها عند ابى حنيفة) لان صاحب النصف لازاج صاحب الجيم في النصف الباقي فانفرد له صاحب الجميم والنصف الباقي استوت منازَّ قُتْمِما فيه فكان بينهما نصفين وهذه الفحمة على طربق المنازعة (قو له وقال الولوسف و محدهي ينهما أثلاثًا) لان صاحب الجسم يدعى سهمين و صاحب النصف ندعى سلما فضربكل واحد منهما عابدعيه وذلك ثلاثة امهم وهذه الفسمة على طريق المول (قوله ولو كانت الدار في الديهما سلت لصاحب الجيم نصفها على وجه

واقاماالبنة) على ذلك (فلصاحب) دعوى (الجميع ثلاثة جنى (٣٦) ارباعها ولصاحب) دعوى (النصف ربهها عندا بي حنيفة) اعتبارا لطريق المنازعة فان صاصب النصف لا ينازع الآخر في النصف فسلم الواستوت منازعهما في النصف الآخر في النصف فلم لا ينهما (وقالاهي يدنهما اثلاثا) اعتبارا لعلم بين العول لان في المسئلة كلاو نصفا فالمسئلة من اثنين وتعول الى ثلاثة فنقسم بينهما اثلاثا قال في التصيح واختار فوله البرها بي والمسئلة عالما (ولوكانت) الدار (في الديما) الدعين والمسئلة محالها (الصاحب) دعوى (الجميع) ولكن بسلم له (نصفها على وجه

القضاء) وهو الذي في مشريكه (ونصفها لاعلى وجه الفضاء) وهوالذي في ده وسناه قضاء ترك لاقضاء الزام وذلك لان في بدكل واحد منهما نصفها فبينة صاحب الجميع غير مقبولة على النصف الذي في بدء وقبل على النصف في بد صاحبه وبينة صاحب النصف غير مقبولة اذ النصف في مدم فكمنا اسماحب الجيم بالنصف الذي في ه صاحبه وبتي النصف الآخر في هـ، على ماكان عليه فلهذا ثلنا ان صاحب الجيم يأخذ نصفها على وجه القضاء والنصف الثاني يترك في بدء لاعلى وجه الفضاء وهذا كله اذا اقاما البيئة فاما أذا لم تكن لهما بينة فلا عين على مدع الجيع لان مدع النصف اقرله الدار و هدعى النالنصف الذي في مد نفسه له فلا عين على مدعى الجيم لان صاحب الجيم لايدى ذلك النصف الذي في بدء و علف مدى النصف فاذا حلف ترك الدار في الديما نصفين و أن نكل قضي ﴿ مسئله ﴾ دار في دالاثة احدهم يدمي جيمها والثانى تلثيهاو الثالث نصفهاو اقامكل واحد منهم البينة على ماادعاه فعندابي حنيفة عنهم مينهم على طريق المنازعة فنكون من اربعة وعشر فالساحب الجيم خسةعشر ولصاحب الثلثين ستة ولصاحب النعسف ثلاثة وطربق ذلك انانسي مدعي الكل الكامل ومدعى الثلثين الليث ومدعى النصف النصر فجعل الدار على ستة لحاجتنا الى الثلثين والنصف فيكون في يدكل واحــد سهمان ثم يجـم بين دعوى الكامل والبث على ما في بد نصر فالكامل بدعي كله والبث دعى نصفه لا نه مقول حتى الثلثان و يدى الثلث بتى لى الثلثنصفه في مدالكاملونصفه في مد نصر ومخرج النصف اثنان فالنصف المكامل بلا منازعة والنصف الآخر استوت منازعتهما فيه فيقسم بيتهما نصفین و هو منکسر فاضرب اثنین فی سنة بکون آئی عشر و جمع بین دعوی الكامل ونصر على الله اللبث وهواربعة من اثني عشرفالكامل هعي كله و نصر بدعي ربعه لا نه مقول حتى النصف سنة معي منه الثلث اربعة بتي السدس سهمان سهم في بد البيث وسهم في بد الكامل فسلم ثلاثة للكامل وتنازعا في سبهم فانكسر فاضرب أثنين في أنى عشر يكون اربعة وعشرين فجعل في مكل واحد مُعانية ثم جمع بين دعوى الكامل والميث على الثمانية التي في بد نصر فاربعة علمت الكامل بلا منازعة لان اليث لا دعى الاستة عشر من الكل فمَّائية منها في ده و اربعة في د نصرواربعة في بدالكامل فبقيت الاربعة الآخرى بينهما نصفين لاستوا مُمافي المنازعة فعصل الكامل سنة واليث سهمال ثم يحمع بين دعوى الكامل ونصر على ما في بد الليث فنصر مدعى ربع مافى أمده سلمين فالستة المتهكا ملو المتوت منازعهما في سهمين فلكل واحمد سهم فحصل الكامل سميعة ولنصر سهم ثم يجمع بين دعوى الميث ونصر على ما في ه الكامل فالبث يدعى نصف مافي هده اربعة ونصر يدعى ردع مافى هـ.ه سلمين و في المال سعة فاخذ البيث اربعة ونصر سلمين و بني المكامل سلمان فاذا حصل فلكامل مما في دنصر سنة ونما في د الليث سبعة ومعه مجمان صار ذلك

الفضاء ونسفها) الآخر (لاعلى وجه الفضاء) لانه خارج فى النصف فيقضى بيئته والنصف الذى في يده سالم النسف وهو فى يده سالم له ولولم تنصرف البيد ولا قضاء بدون الدموى فيرك فى يده هدايه

خسة عشر وهي خسة الممان الدار وحصل للبث من نصر سلمان ومن الكامل اربعة فذلك سئة وهو ربع الدار وحصل لنصر من اقيث سهم ومن الكاءل سهمان فذلك ثلاثة وهو ثمن الدار وبالاختصار تكون من ثمانية فخمسة اثمائها الكامل وربعها البث وثمنها لنَصر وهذا قول اني حنيفة وعلى قولهما تنسم الدار بينهم على طريق العول فنصح من مائة وثمانين سلما ووجهه ان بجمع بين دعوىالكامل واقبث على نصر فالكامل دعى كله واليث نصفهواقل مال له نصف اثنان فالكامل يضرب بكله سممين والميث بنصفه سمهم وعالت الى ثلاثة ثم يجمع بين دعوىالكامل ونصر علىاليث فالكامل ندعى كله ونصر ندعى ربعه ومخرج الربع اربعة بضرب هذا ربعه وهذا بكله فعالت الى خسة ويجمع بين دموى البث ونصر على الكامل فالبث مدعى نصف مانىده ونصردعي ربعه وذلك من اربعة فعصل مانىده على اربعة وفيه سبعة فنصفه سلمان فيث وربعه سهم لنصربتي الربع فكامل فحصل ثلاثة واربعة وخسة وكلها متباسة فاضرب الثلاثة في الاربعة ثم في الحسَّة يكون ستين والدار بينهم على ثلاثة فاضرب السنين في ثلاثة تكون مائة وعانين يكون بيد كل واحد منم سنون أا في بد نصر ثلاثة لميث عشرون وثلاثاه للكامل اربعون والذي في بدالميث خسة لنصر وهوائني عشر واربعة الحَاسه فكامل وذاك ممانية واربعون والذي في بدالكامل نصفه فابث وذاك ثلاثون وربعه لنصر وذلك خسة وبني فيده الربع خسة عشر فجميع ماحسل أيث خسون مرة عشرون ومرة ثلاثون وجميع ماحصل لنصرسبعة وعشرون مرة اثنا عشر ومرة خممة عشر وجميع ماحصل الكامل مائة وثلاثة مرة اربعون ومرة عمانية واربعون وبتي فيده خسة عشر هذاكله اذا كانت الدار في الديم امااذا كانت في يد غيرهم فانها تقسم بينهم عند ابي حنيفة على الني عشر سهما لصاحب الجبع سبعة ولصاحب الثلاثين ثلاثة ولصاحب ألنصف اثنان ووجهه الك تحتاج ال حساب له ثلثان ونصف واقلهستة فالبيث دعى اربعة ونصر دعى ثلاثة ولامنازعة لهما فيالباق وذلك سممال فلما لمكامل ونصر لايدعي الائلانة فخلا عن منازعته سهم استوت فيه منازعة الكامل واثايث فيكون سهم بينهما فانكسر فضرننا آننين فيستة بكون آثنى عشر فالبث لابدعي اكثر من عائبة ونصرلابدعي اكثرمن سنة واربعة سلت المكامل وسخمان بينالميث والكامل لكل واحد منهما سهر وبني ستة استوت منازعتهر فيها لكل واحد سممان فاصابالكامل سبعة من اثنى عشر مرة اربعة ومرة سهم ومرة سلمان وأصاب الميث ثلاثة مرة سلمان ومرة سهم واصاب النصر سلمان وعلى قوللما نقسم بينهم على ثلاثة عشرة بطريق العول فكامل سنة وقيث اربعة ولنصر ثلاثة ووجهه اذالكامل يضرب إلكل وهوستة لاذالدار قسمت علىسنة لحاجتنا المالثلثين والنصف فاليث يضرب باربعة وهوالثلثان والنصر بضرب بالنصف ثلاثة والكامل يضرب بستة فصارالجيع ثلاثة عشر وامامعرفة مانخص كل واحد منهم من عمن الدار

(واذا تنازطً فيدابة) في دهما او في د احدهمااو غيرهما (واقام كل واحد منهما بينة المهانجت) بالبناءالمجهول (عنده وذكرا تاريخا) مختلفا (وسسن الدابة يوانق احد التساريخين ﴿ ٢٨٤ ﴾ فهو) اى صاحب التاريخ الموافق

مثل أن يكون ثمنها الفا فان على كل و احد منهم من الثمن بقدر مااصاب ضلى قول ابى حنيفة على الكامل سبعة أجزاء من اثنى عشر من الف وذلك خسمانة وثلاثة وثمانون وثلث درهم وطريقه أن تقديم الالف على أنى عشر عفرج من القديم ثلاثة وعمانون وثلث درهم فاضرب ذلك في سبعة تصمح خسمائة وثلاثة وممانون وثلث وان شثث قلت سبعة من أثى عشر نصفها ونصف سدسها فخذ تلك النسبة من الف تجده كذاك وعلى البث مائنان وخسون ووجهه انك نضرب ثلاثة وثمانين وثلثا وهى التي خرجت من القسم فيما في يده و هو ثلاثة يصح مائنان و خسون وان شئت قلت يده ثلاثة من ائن عشر وهي ربعها فعند تاك النسبة من الالف وعلى نصر مائة وسنة وستون وثلثان ووجهه ان بضرب الاثنين المذن بيدء فىثلاثة وتمانين وثلث وال شئت قلت بده سدس انى عشر فهنذ من الالف سدسها تجده كذلك وعلى قولهما اقسم الالف على ثلاثة عشر تصح سنة وسبعون واثناء شرجزأ من ثلاثة عشر فيضرب سهام الكامل والنصر فيذلك فبكون علىالكامل ارجمائة واحد وستون وسبعة اجزاء من ثلاثة عشر على نصد مسعه مائنان و ثلاثون و عشرة اجزاء من ثلاثة عشر وكذلك سهام البيثوهي اربعة فيذلك ابضابكون ثلاثمائة ونسعة اجزاء من ثلاثة عشر (قو له واذا تنازطاف دابة واقام كل واحد منهما بينة انها نجث منده وذكرا تار مخاوسن الدابة بوافق احدالتاريخين فهو اولى) لان الحال بشهدله فيترجم ولافرق في هذا بين ان تكون الدابة في دها اوق د غيرهما و اما اذا كان سنها تخالف الوقتين بطلت البينتان لانه ظهر كذب الغربتين وبترك فيد من كانت فيده كذا ذكره الحاكم وهوالصيح وفي رواية الاصل مقضى مها بينهما نصفين (وان اشكل ذلك كانت بينهما) لانه سفط التوقت وصار كأنهما لمذكرا ارتخاقال فيشرحه وهذا اذا ادهاها فيد غيرهما لأن كل واحدة من النينتين مجكوم مها وايس احدهما اولى من الاخرى فتسباويا فيها فكانت ينهما نصفين واما اذا كانت في د احدهما فصاحب البد اولى لانه محكوم بدينته ومعه اليد فهو اولى (قو له واذا انسازها في دابة احدهما را كبما: والآخر متملق بلجامها قالراكب اولى) لأن تصرفه اظهر وكذا اذا كان احدهما راكب في السرج والآخر ردمنه فالراكب في السرج اولى لان الغالب ان مالك الدابة يركب على السرج ويردف غيره معه فكان اولى قال الخبسدى هذا قول ابي وسنف وعندهما سنواه واما اذا كانا جيعا راكبين على السرج فهما سنواه (قو له وكذلك اذا تنازها بسرا وعليه جل لاحدهما فصاحب الحل اولي) وكذا اذا كان لاحدهما حل وللآخر كور معلق فصاحب الحل اولى لانه هو المتصرف (قو له واذا تنازط قيصا احدهما لابسه والآخر متملق بكمه قاللابس اولي) لانه

لسنها (اولی) لان الطاهر بشهد بصدق بينته فترجح (وان اشكل ذك) اي سنيا (كانت منهما) ان كانت في الديمما وفي لد غيرهما وان في د احدهما قضي له بها لانه سفط التوقيت وصبار كانجمالم يذكرا تاريخا وان خالف سن الدابة و الوقعين بطلت البينتان كذا ذكر . الحاكم الشهيد لانه ظهر كذب الفرىقين فيترك في بد من كانت في ده هداله قيسد بذكر التباريخ لانه لولم ورخا تضي بها لذي البد ولهما أن في الديهما أوفي مدثالث (و اذا تنازعا دابة احدهما راكها والآخر متعلق بلجامها فالراكب اولى) لان تصرفه اظهر فانه مختص بالماك وكذا اذا كان احدهما راكب فالسرح والآخر ردينه فالراكب في المرج اولي لما ذكرنا مخلاف ما اذا كانا راكبين حيث يكون بينهما لاستوائهما في التصرف هداه (وكذلك) الحكم (اذا تنازها بعيرا وعليه جل لاحدهما) والآخر

قائده (فصاحب الحل اولى) من الفائد لانه هو النصرف (واذا تنازعا قبطًا احدهما لابسه (اظهر) والآخر متملق بكمه فاللابس اولى) لانه اظهرهما قصرة

(واذا اختلف المتبايعان في البيع) اى في ممن المبيع (فادهى احدهما) اى المشترى (ممناو ادهى البايع اكثر منه او) في قدره بان (اواحزف البايع بقدر من المبيع وادهى المشترى اكثر منه) اى اكثر من الفدر الذى احترف به البايع (واقام احدهما) اى البايع و المبينة) على دعواه (قضى له بها) لان في الجانب الآخر بجر دالدعوى و أبيئة اقوى منها (وان اقام كل واحد منهما البيئة) على دعواه (كانت البيئة المثبئة فازيادة اولى) لانها اكثر بياناو اثباتا فبيئة البايع اولى لو الاختلاف في المتمن و بيئة المبيع و الاختلاف في المتمن وبيئة المشترى في المبيع نظر الله والمنافق المنافق المن

والبيع قائم (استعلف الحاكم كل و احد منهما على دعوى الآخر) لان كل واحد وبعما مدع ومدعي عليه (مندی) الحاكم (عين المشرى) قال في الهدام وهدذا قول محمد وابي يوسف آخرا وهو رواية عن ابي حنيفة و هو العجيم اه وقال الاسبجابي بدأه پین المستری وفی رواید يمين البسابع وهكذا ذكر ابوالحسن في جامعه والصحيح الرواية الاولى وعليه مثي الأثمية المصحون رتصيح (فاذاحلفافسخ القاضي البيع بنهما) لانه اذا تحالفابق العقد بلا بدل معين فيفسد قال في الهداله وهذا لدل على أنه لاينف ع ينفس

اظهر تصرفا ولوتنازعا فيبساط احدهما جالس عليه والآخر متعلق به فهو بيرما لانالقمود ايس بيد عليه فاستويا فيه وكذا اذا كان ثوب في د رجل وطرف منه فيد آخر فهما سواء (قوله واذا اختلف المتبايمان فيالبيع فادعى المشترى نمنا والجمي البايع اكثر منه اواحرف البايع بقدر منالمبيع وادعى المشرى اكثر منه واقام احدهما البينة قضيء بهاوان اقام كلواحدمنهما البينة كانت البينة المتبتة الزيادة اولى) لان مثبت الزيادة مدع ونافيها منكر والبيئة بينة المدعى ولابينة للنكر لان البيناث للاثبات (قوله نان لم يكن لكل واحد منهما بينة قيل المشــترى اما ان ترضى بالتمنالذي ادعاءالبايع وألاضفنا البيع وقبل قبايع اما الاتسلم ماادعاء المشترى من المبيع والانسخنا البيع فان لم يتراضيا استحلف الحاكم كل واحد أنهما على دعوى الآخر) لان كل واحد منهما مدع على صاحبه والآخر منكر (قوله بندأ بمين المشرّى) هذا قول عجد و هو العميم لان المشرّى اشدهما انكار ا لانه مطالب او لابالثمن (قُولَه قاذًا حلقًا فَسَخَ الفَّاضَى البِّيمَ بِينَهِما) يعنى اذًا طلبًا ذَلِكَ أما بدون الطلب فلا يفسخ (قو لد فان نكل احدهما من اليمين لزمه دعوى الآخر) لانه بجعل باذلا فلم تبق دمواه معارضة دعوىالآخر (قوله وان اختلفا فىالاجل اوفى شرط الحياراً اوفى استيفاء بعض الثمن فلاتحالف) لان هذه اختلاف في غير المفود عليه والمعقود (قُولُه والقول قول من حكر الخيار والاجل مع عينه) لانهما يثبتان تضارض الشرط والقول انكر الموارض ولان الاجل اجنى من المقد لانه بحوز ان محلو المقد منه والخيار مثله في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ان كانا في مجلس المقد فالقول قول مدعى الحيّار و ال كانا قد أفترقا فالقول قول من ينفيه و قال مجدالفول

التحالف لانه لم يثبت ماادعاه كل واحد منهما فيبق بيم مجهول فيف هذا لفاضى قطعا للنازعة او يقال اذا لم يثبت البدل بيق بيما بلابدل وهو قاسد و لابد من الفسخ فى قاسدالبيم اه (وان نكل احدهما عن البين لزمه دعوى الآخر) لانه جمل باذلا فلم تبق دعواه معارضة لدعوى الآخر فلزمه القول بثبوته هدا به (وان اختلاف فى الإجل او فى شرط الحبار او فى استيفاه بينها) لان هذا اختلاف فى فيرالمتود عايم و المتودبه فاشبه الاختلاف فى الحط و الابراه و هذا لان بانمدامه لا يختل ما به قوام العقد بخلاف الاختلاف فى وصف التن وجنسه حبث يكون عزلة الاختلاف فى القدر فى جريان الصالف لان ذلك برجع الى فيس الثن فالآثرى وهو يعرف بالوصف ولا كذاك الاجل لانه ليس بوصف الابرى ان التن موجود بعد مضيه هدا به (والقول قول من ينكر الحيار والاجل) والاستيفاء (مع مينه لان القول قول المنكر

(وان هك المبيع) اى بعدالتبض قبل نقدالتن وكذا اذا خرج من ملكه اوصار بحال لايقدر على رده بالعيب (ثم اختلفا) في ثمنه (لم يتحالفا عندابي حنيفة وابي وسف) لان المحالف فيما اذا كانت السلمة قائمة عرف بالنس والمحالف فيه يقضى الى الفسخ ولا كذبك بعدهلاكها لارتفاع المفد الم يكن بمناه (وجعل القول قول المشترى) بينه لانه منكر لؤيادة الثمن (وقال محديث الفان ويفح البيع على قية الهالك) لانه اختلاف في ثمن عقدقائم بينه ما فاشبه حال بقاء السلمة قال جمال الاسلام والمحيج قولهما وعليه مثى الحبوبي والنسفي وغيرهما كاهوالرسم تصحيح (وان) هلك بعض المبيع كان (هاك احدالمبدين) او الثوبين او تحو ذلك (ثم اختلفا في الثمن لم يتحالفا عند ابي حنيفة) لمامر ان المحالف ثبت على خلاف العياس حال فيام السلمة وهي اسم لجميع اجزائما قلابق بنوات بعضها (الاان يرضى البابع ان يترك حصة الهالك) اصلا لانه حينتذ يكون الثمن كله بمقابلة الفائم وغرج إلهاك عن المقد في ٢٨٦ كه فيضالفان (وقال ابو يوسف يتحالفان

قول مدعى الخيار في الحالين هذا كله اذا اختلفا والمبيع قائم (قولد نان هلك المبيع ثم اختلفا في الثمن فلا تحالف عند ابي حنيفة وابي يوسيف والفول قول المشترى ف النمن) معنماه هلك المبيع في بدالمسترى بعد قبضه (قولد مع عينه) بني اذا طلب البابع عينه على ذهك فان حاف سلم ماقال وان نكل لزمه ماقال البابع (قوله وقال مجمد يتحالفان ويفحم البيع على قيمة الهالك) اى نبيب رد قيمته فان اختلفا في مقدار القيمة بمدا انحالف فالفول قول المشرى مع عينه (قول دوان هلك احدالهبدين ثم اختلفا في الثمن لم يتحالفا عند ابي حنيفة) والقول قول المشترى مع بمينه (الا ان رضى البابع أن يترك حصمة الهلك) فعيننذ يتحالفان ويتراد أن الحي ولاشي البابع غير ذلك (قوله وقال ابو يوسف يتمالغان وينسخ البيع في الحي وقيمة الهالك وهو قول محمد) ثم اذا اختلفا في أية الهالك قال في شرحه القول قول البابع عند أبي يوسف وقال محمد قولالمشترى والهما اقامالبينة قبلت بينته وان اقاما معا فبينة البايع أولى ﴿ وَوَ لَهُ وَانَ أَخْتَلَفَ الرَّوْجَانَ فِي المهر فادعى الرَّوْجَ انَّهُ تَرْوَجُهَا بِالْفُ وَقَالَتُ بِالْفَينَ قايرما اقامالبينة قبلت بينته وان اقاما جميما البينة قالبينة بينة المرأة) لانمها تثبت الزيادة وبينة الزوج تنفي ذلك فالمثبتة اولى (قو له و أن لم يكن ألهما بينة تجالفا عند ابي حنيفة و محد ولم يفسخ النكاح ولكن يحكم بمهر المثل قال كان مثل مااعترف به الزوج اواقل قضي بما قال الزوج) ينني مع بمينه لان الطاهر شاهدله (قوله وان كان مثل ماادعته المرأة اواكثر قضى عا ادعته المرأة) اى مع يمينها ابضا قوله وان كان مهرالمثل اكثر بما اعترف به الزوج واقل نما ادعته المرأة قضى لها بمهر المثل) لان موجب العقد مهر المثل و هو فيمة البضع وانما سقط ذلك بالتسيمة فاذا اختلفا

ويفسخ البيع في الحي وقيمة الهالك) لأن امتناع التمالف الهلاك فيتفدر شدره (وهو قول مجد) قال الاسبجابي محكذا ذكرهنا وذكر في الجامع الصنير أن القول قول المسترى في حصة الهالك و يتحالفان على الباق عند ابي توسيف وعنبد مجد بتحالفان علمما وبردالقائم وقيمة الهائك وتصميح قول ابي حنيفة وعليه مشي الحبوبي والنسق وغيرهما تصميم (و اذا اختلف الزوجان في) قدر (المهر) ار في جنسه (فادعي الزوج انه تزوجها بالف وقالت) المرآة (تزوجتني بالفين) اومائة مثقال (فالهما اقام

البينة قبلت بينه) لانه توردهو امبالجة (و ان اقاما البينة قالبينة بينة المرأة) لانها تثبت الزيادة قال في الهدام معناه اذا كان (فيا) مهر مثلها اقل عااده عنه اهاذا كان مهر مثلها مثل ما ادعته او اكثر كانت بينة الزوج او لى لانها تثبت الحطوبينها لا تثبت ثينا لان مااده ته عابن المتحالية ال

مهر المثلو الاططاعة (واذا ختلفا في الا بارة) في البدل او المبدل (قبل استيفاء المعقوده المدعود الله عندا الله عقد معاوضة قابل الفسخ فكان عنزة البيع وبدأ بين المستاجر لواختلفا في البدل و الموجر لوفي المدة وال برهنا فالبيئة المؤجر في البدل والمستأجر في المدة كافي الدة كافي الدر (وان اختلفا بعد الاستيفاء) بليع المعقود عليه (لم يتحالفاوكا ن القول قول المستأجر) قال في المداية وهذا عند المي حنيفة والي يوسف ظاهر الان هلاك المعقود عليه عنم التحالف عنده عنا وضح المقد فلاقية المنافع المنافع المنافع المنافع المعدود والما المستأجر مع بمينه الله هو المنافع المنافع المنافع المستأجر مع بمينه الله هو المنافع المنافع المنافع المستأجر مع بمينه الله هو المنافع المنافع المنافع المنافع المستأجر مع بمينه الله هو المنافع ال

السفق عليه اه (و ان اختلفا بعد استيفاء بعض العقود عليه تحالفا وفسخ العقسد فيما بتى) الثمامًا لأن المقد شقد ساعة فساعه فيصير ف كل جزء من المنفسة كانه ابتداء العقد عاميا بخلاف البيع لان العقد فيه دنعة واحدة فاذاتعذر في البعض تعذر في الكل مدانه (وكان القول في الماضي قول المستأجر) لانه منكر (واذا اختلف المولى والكائب في) قدر (مال الكتابة لم يصالفا عند ابي حنيفة) لان التمالفورد في البيع على خلاف الفياس والكنابة ليست في معنى البيع لانه ليس بلازم في جانب المكاتب (وقالا يتعالفان وتفسخ الكنابة) لانه عقد معاوضة بقبل الفحج فاشبه البيع منى قال في

فها ولم يكن مع احدهما ظاهر يشهد له رجع الى موجب العقمد وهو مهر الثل وقال ابو يوسف الغول قول الزوج مع يمينه مالم يأت بشيء مستنكر واختلفوا في المستنكر قبل هو ال دعى مادون عشرة دراهم لان ذلك مستنكر في الشرعونا ل الامام خواهر زاده هو ان يدعى مهرا لاينزوج مثلها عليه عادة كما لوادعى النكاح على مائة درهم ومير مثلها الف وقال بعضهم المنتكر مادون نصف المير فاذا باوز نصف المهر لم يكن مستنكرا (قو له واذا اختلفا في الابارة قبل استبغاء المعقود عليه تحالفا وترادا) معناه اختلفافي البدل والمبدل فان وقع الاختلاف في الاجرة سدأ بيمن المستأجر لانه منكر لوجوب الاجرة وان وقع في المنفعة بدء عين الموجر والهما نكل لزمه دعوى صاحبه واليهما اقام البينة قبلت بينته فان اقاماجيما البينة فينة الموجر أولى أن كان الاختلاف في الإجرةوان كانا في المنافع فبينة المستأجر اولى وان كانا فهما قبلت بينة كل واحدفيما يدهيه من الفضل محو أن يدعى هذاشهرا بعشرة والمستأجر شهر بن مخمسة يغضى بشهرين بعشرة (قوله وان احتلفا بعداستيفاء المقود عليه لم يتحالفا ويكون القول قول المستأجر مع عينه) لا له هو المستحق عليه ﴿ قُولُهِ وَانَ اخْتَلْهَا بَعْدُ اسْتَيْفًاءُ بَيْسُ الْمُقُودُ عَلَيْهِ تَحَالْفَاوُ فَحَمْ الْمُقَدْ فَيَا بَقَ وَكَا نَ القول في الماضي قول المستأجر) مع يمينه ولايتُعالفان فيه لان المقد ينعقدسا عدَّفساعة فيصير في كل جزء من المنفسة كانه ابتدأ العقيد عليها (قول واذا اختلف المولى والمكاتب في مال الكتابة لم يتحالفا عند ابي حنيفة) فاذا لم يتحالفا فالفول قول المكاتبة في بدل الكتابة مع عينه (فوله وقال ابو يوسف و مجد بنمالغان ثم نفسيم الكتابة) (قُولُه واذا احتلف الزوجان في متاع البيت قابصلح الرجال فهوالرجل) كالعمامة والحمق والكتب والقوس والفرس والسلاح (قُولُه ومايصلح للنساء فهو للرأة)كالرقاية والخلخال والدملج والحزز وثياب الحرير (فُولَا ومايصلح لممانهو هرجل)كالسرير والحصير والآئية لان الظاهر ان الرَّجل ينولي آلة البيتُ وبشترما فكان اظهريدا منها ولافرق بين مااذاكان الاختلاف في حال قيام النكاح اوبعر الفرقة

التصميح وقوله هوالمعول عليه عند النسنى و هوالاصمح الاقاويل و الاختيار ات صدالمحبوبي (و اذا اختلف الزوجان في مناع البيت) و هومايكون فيه و لوذهبااو فضد (قايصلح لرجل) فقط كالسامة و الفلنسوة (فهو قرجل مايصلح قنساء) فقط كالحمادة و الحلفة (فهو قدراً) بشادة الظاهر الااذا كان كل منها نقط او بسيم ما يصلح للآخر فانه بمزلة الصالح لهما لتعارض الفلاهر بن (و مايصلح لهما) كالآنية و النقود (فهو قرجل) لان المرأة و مافي بدها بدازوج و الفول في الدعاوى لصاحب البد يخلاف ما يختص بها لانه يعارضه خلاه راقوى منه و لافرق بينهما اذا كان الاختلاف في حال قيام النكاح او بعدما وقت

انفرقة هدایه (فان مات احدهماو اختلف و رثنه) ای و رثة احدالزوجین المیت (مع) الزوج (الآخر) الحی (فایصلح الربال و النساء فهوقیاق) ای الحمی (منهما) سواء کما ن الرجل و الرأة لان الید الحمی دون المیت و هذا قول این حنیفة (و قال ابویوسف بدفتم الی الرأة) سواء کما نت حیة او میتة (ما) ای مقدار (یجهز به مثلها و الباق) بعد میکون (فزوج) مع یمینه لان المظاهر ان المرأة تأتی بالجهاز و هذا اقوی قبیطل به ظاهر ﴿ ۲۸۸ ﴾ الزوج ثم فی الباق لامعار من لظاهر ، فرند مالط لاد مالدت السبب

(قو له فان مات احدهما واختلف ورثه مع الآخر قا بصلح الرجال والنساء فهو المباق منهما) لان اليد السمى دون الميتوهذا قول ابى حنيفة (قو له وقال ابوبوسف يدفع المرأة مايجهز به مثلها و الباق الرجل مع يمينه) لان الظاهر ان المرأة تأتى بالجهاز من بيت اهلها ثم فياعداه لامعارض له الظاهريده عليه و الطلاق و الموت سواء وقال المحد ماكان الرجال فهو الرجل فهو الرجل فهو الرجل فهو الرجل المائن و الموت سواء لغيام الوارث مقام المورث هذا كله اذا كانا حرين اما اذا كان احدهما علوكا فالمتاع السر في حل الحياة لان يده اقوى و السي بعد الموت لائه لايد أميت فحلت بدالحي عن المعارض و هذا عند ابى حنيفة و عندهما المكانب و المأدون عنزلة الحر لان لهما بدا معتبرة في الخصومات قال في المنظومة

زوجان مأذون وحر خصما ه وفي مناع البيت قد تكلما • فذاك السر وقالا الهما •

(قوله و اذا باع الرجل جارية فجانت بولد فادعاه البايع فان جانت به لافل من سنة اشهر من يوم باعهافهوا ين البايع والمهامولدله وينسخ البيع فيهو بردالتمن) هذا استحسان وقال زفر دعوته باطله لان البيم اعتراف منه أنه عبد فكان في دعواه مناقضاو لناان انصال العلوق علكه شهادة ظاهرة على كونه منه لان الظاهرعدم الزناءواذا محت الدعوة اسندت الى وقت العلوق فتبين انه باع ام و لده فيفسخ البيع لان بيع ام الولد لابجوز ويرد الثن لانه قبضه بغير حق (قو له فان ادعاه المشترى مع دعوة البادم او بعده فدموة البابع اولى) لانه اسبق لاستنادها الى وقت العلوق وهذه دموة استيلادوان جاءت به لاكثر من سنتين من وقت البيم لم تصيح دعوة البابع لانه لم يوجدانصال العلوق في ماكمه الااذا صدقه المشرى فينئذ نثبت النسب ويحمل على الاستيلاد بالنكاح ولا بطل البيع لا نا تيفنا ان العلوق لم يكن في ملكه فلانتبت به حقيقة العتق ولاحقه وهذه دعوة تحرر وغير المالك لبسءن اهله وانكان المشترى ادعاءقبلدعوةالبابع فالمسئلة الاولى صمندموته ونثبت نسبه منه لانه اقربمكن علىنفسه والامة في ملكه فعمت دعوته وآنما قلنا أنه أقربمكن على نفسه لانه بجوز أن يكون تزوجها في ملك و احبلها ثم اشتراها مع الحبل فاذا أدعاه و هو في ملكه قبل منه فال ادعاه البايع بمددَّك لم تصم دعوته لا نه قد تعلق به معنى لايلحقه الفحم وهو ثبوت النسب من المشترى ﴿ فَوْلِهُ وَانْ جَاءَتُ بِهِ لَا كُثُّرُ مَنْ سَنَةَاشُهُرَ وَلَامَّلُ مِنْ سَنَيْنِ لَمْ تَقْبَلُدُعُوى البابِعُ فَيْهِ

فيمتبر والطلاق والموت سواء لقيسام الورثة مقام مورثيم وقال محدماكان الرجال فهمو الرجمل وما كان للنساء فمو المرأة وما يكون لهما فهو الرجل اولورثنه والطلاق والموت سواء قال الاسبهاني والغول ألعميم قول ابي حنيفة واعتمده النسمق والحبوبي وغيرهما تعميم (واذا باع الرجل عارية فجاءت ولد فادهاه البايم فان جاءت 4 لاقل من ستة اشهر من يوم البيم فهسو ابن البايع والمدامولدله) استمسالا لأن انصال العلوق في ملكه شهادة ظاهرة على كونهمنه ومبنى النسب على الخفا فيعنى فيه التناقش و اذا صحت الدعوى فاستنذت الى وقت العلوق تبين انه باع ام ولده (فيفاح البيع فيه) لأن يم أم الولد لابجوز (ويرد) البايع (الثمن) الذي قبضه لانه قبضه بفيرحق (وان ادعاه

. المشرَى) الولد ابضا سواء كانت دعواه (مع دعوة البايع اوبعده فدعوة البايع اولى) لانمائستند (الا) الى وقت العلوق فكانت اسبق قال القهستانى وفيه اشعار إنه لوادعاه المشرَى قبل دعوة البايع ثبت مسبه منه و حل على النكاح اه (و ان جاءت به لا كثرهن سبّة اشهر) ولدون الحولين (لم تقبل دعوة البابع فيه) لا حمّال حدوثه بعدالبيع (الاال يصدقه المشترى) فيثبت النصب و يبطل البيم والولد حر والام ام ولدله كافى المسئلة الاولى لتصادفهما واحتمال العلوق كا العلى هدايه و في الفهستانى و فيه اشارة الى انه لوادهباء احتبر دموة المشترى لقيام الملك المحتمل العلوق كا في الاختبار اه و ال جارت به لا كثر من سفتين لم تصمح دموة البابع الااذا صدقه المشترى فيثبت النسب و يحمل حلى الاستيلاد بالنسكاح ولا يبطل البيم و تمامه في الهدايه ﴿ ٢٨٩ ﴾ (واز مات الولد فادماء البابع وقد) كانت (جارت به لاقل

الا ان بصدقه المشتري) لان دموة البايع هنا دموة ملك لادموة استيلاد لانا لانط الاالطوق كال في ملكه واذا كانت دموة ملك فدهوة الملك كمثاق موقم وحثقه فهذما لحاة لاشفذ لازالولد ايس فرملكه واعاقبلت دعوته اذا صدقه المشرى لجواز أنْ يَكُونَ الأمُ كَاقَالُ وَاذَا صَدَقَ المُشْرَى مُبُتُ نَسَبِ الوَلَدُ وَبِطُلُ الْبِيعِ وَالْوَلَدُ حَرّ والام ولد فان ادعاه المشترى بعد التصديق لم غبل لان النسب لما ثبت من البابع تصديق المشرى زال مك المشرى ولاخبل دعوته في ازالة نسب ثابت من غيره (قو لم وان مات الولد فادعاء البابع وقد عامت به لاقل من سنة اشهر لم يثبت الاستيلاد في الام) لانها نابعة الولد ولمثبت نسبه بعدالموت لعدم حاجته الى ذلك فلا يتبعه استبلاد الام (قوله نان مانت الام فادعاه البابع وقد جاءت 4 لاقل من سنة اشهر يثبت النسب فىالولد واخذه البابع ويرد كل الثمن فى قول ابى حنيفة وقال ابر يوسسف و يحمد يرد حصة الولد ولا رد حصة الام) اما ثبوت النسب فلان الولد هو الاصل لان الام تضاف اليه فيفام ام الولد وتستفيد هي الحرية من جهته لفوله عليه السلام واعتقها والدهاه والشابت لها حقالحرية وله حقيقة الحرية والادنى يتبع الاعلى واما ردالثمن كله عند اى حنيفة فلانه فلهر الدالجارية ام ولد ومن باع امولد فهلكت عندالمشرى فائها لاتكون مضمونة عليه عندهلان ماليتهاغير متفومة عنده في العند والنصب فلذاك يرد جينعالتمن وعندهما تكون مضمونة لائها متقومة عندهما فيرد مناأتمن مقدار قيمة الولد فيُعتبر القيمتان ويقسم الثمن على مقدار قيمتهما فما اصاب قيمة الام سقط و مااصاب قيةالولد رده هذا اذا مانت اما اذا قتلها رجل فاخذ المسترى قيتها ثم ادعى البابع الواد فانه رد فيد الولد دون الام بالاجاع (فو له ومن ادعى نسب ا حدى النوأمين نثبت نسمِما منه) لانهما ماه واحد والحل الواحد لانثبت نسب بعضه دون بعض وعلى هذا لوباع المولى الجارية واحد التوأمين فادعى المولى الولد الباق في بده حمت دموته في الجسم و فسمخ البيم و كانت الام ام و لدله

- ﴿ كتاب السهادات ﴾-

البيع (لم يثبت الاستيلاد فى الام) لانها تابعة المولد ولم يثبت نسبه بعدالموت لعدم حاجشه الى دلك فلا يتبعه استيلاد الام (وان ماتت الا) وبق الولد (فادعاء البايم وقد) كانت (جاءت به لاقل من سنة اشهر) مذبعت (يثبت النسب منه في الولد، واختذه البابع) لأن الولد هو الاصل فالنسب فلايضره فوات النبع (ويرد الثمن كله في قول ابي حنيفة) لانه تبين انه باع ام ولده وماليتها غير متقومة عنده في المقدد والغصنير فلا يضمنها المسترى (وقال ابوبوسف وعجد برد حصة الولد ولارد حصة الام) بان سم اأغن على الام وقيمة الولد فا اصاب الولد رده اليابع وما اصاب الام سقط عنه لان الثمن كان مقابلا مهما وماليتها متقومة

من ستة اشهر) من وقت

؛ عندهما فيضمم المشترى قال في التصبيح وعلى قول الامام شي جنى (٣٧) الائمة كالنسق والحيوبي والموسلى وصدر الشريعة (ومن ادعى نسب احد النوامين) وهما ولدان بين ولاد تهما اقل من سنة اشهر (ثبت نسبهما منه) لانهما من ماه واحد فن ضرورة ثبوت نسب احدهما ثبوت نسب الآخر اذلا تصور علوق الثاني عادمًا لانه لاحيل اقل من سنة اشهر هدايه ﴿ كتاب الشهادات ﴾ لا تفنى مناسبة الشهادة الدعوى و تأخيرها عنها

(الشهادة) لنة خبر قاطع و شرعا اخبار صدق لاثبات حق كما فى الفسخ و شرطها العقل الكامل والضبط والولاية وركمنها لفظ اشهد و حكمها وجوب الحكم على القاضى بموجبها ذا استوفت ﴿ ٢٩٠﴾ شرائطها و اداؤها (فرض) على

عن الماينة وقيل مشتقة من الشهود وهوالحضور لأن الشاهد يحضر مجلس القاضى للاداء فسمى الحاضر شاهدا واداؤه شهادة وفي الشرع عبارة عن أخبار بصدق مشروط في علس القضاء ولفظه الشهادة ولها شرط وسبب وركن وحكم فسببها طلب المدعى من الشساهد اداءها وشرطها العقل الكامل والضبط والاهليسة وركنها لفظ الشهادة وحكمها وجوب الحكم على القساضي عا تقتضيه الشهادة (فو لد رجه الله الشهامة فرض) يه في اداؤها وهذا أذا يحملها والذم حكمها امااذا لم يتعملها فهو غيربين التحمل وتركه لانه النزام للوجوب فهوكا يوجبه على نفسمه من النذر وللانسان ان يتحرز عن قبول الشهاة وتحملها وفي الواتمات رجل طلب منه أن يُنبت شهادته الزيشهد على عقدةابي ذلك فانكان الطالب بجد غيره جازله ان يتنع والا فلايسمه الامتناع (فو إير الشهود اداؤها) تأكيد لقوله فرض (قو له ولا يسمهم كتمانهــا) قال في النهايه الا اذا علم أن القاض لايقبل سهادته فانا ترجو أن يسعه ذلك أوكان في العسك جاعة. سواه بمن تقبل شهادتهم واجابوه فانه يسعه الامتناع وان لم يكن سواه اوكانوا ولكن عن لايظهر الحق بشهادتهم عند القاضي اوكان يظهر الا ان شهادته اسرع قبولا لايسمه الامتناع وعن محمد اذاكان له شهودكثير فدعا بعضهم للاداء وهوبجد غيره لايسمه الامتناع وعن مجد ايشا لودعي للاداء والقاضي بمن يقضى بشمهادته لكنه خلاف مذهب الشاهد لاارىله ان يشهد فان شهد لابأس مذلك قال حلف بن ابوب لورفعت الخصومة الى قاض غير عدل فله أن يكثم الشهادة حتى يرفعها الى قاضعدل وكذا اذا خاف الشاهد على نفسه من سلطان جابر اوغيره اولم سذكر الشهادة على وجهها وسعه الامتناع وكذا لو شهد على باطل وكذا مثل أن يكون رجل من أهل السوق اخذسوق النحاسين مقاطمة كلشهر بكذا فدعى الى اداء الشهادة عليه لمجزله الاداءحتى قالوا لوشهد بذلك استوجب اللمنة لواقرر جل عنده بدراه وعرف الشاهد ان سببه من وجه باطل فانه عتم من ادائبًا (فو له اذا طالبم المدعى) هذا بيان وتت الفرضية (فو لد والشهادة في الحدود يخير فها الشاهدين بين الستر والاظهار) هذا اذاكانوا اربعة امااذاكانوا اقل والستر واحب لانها تكون قذفا وانماكان غيرا فها لانه بين حسبتين اقامةالحد والتوقى عناالهتك فان ستر فقد احسن وان اظهر اظهر حقالله تعالى فلذلك خير فيهما (قو له والسترافضل) لقوله عليه السلام ه من ستر على مسلم ستره اللَّهِ في الدُّسا والآخرة » ولان الاظهار حق لله تعالى وهو غنى عنه والستر ترك كشف الآدى وهو عتاج اليه فكان اولى (فو له الااله مجب ان يشهد بالمال في المهرقة) لأن المال حق الآدمي فلايسمه كتمانه (فو له فيتول اخذ ولايقول سرق) لأن قوله اخذ يوجب الشمان وقوله سرق يوجب القطع وقدندب

من علمها محيث (يازم الثمود) اداؤها (ولا يـمهم كتمانها)لقوله تعالى ﴿ وَلا يأتِي الشهداء أَذَا مادعوا 🏈 و قوله تمالی وولاتكتموا الشادةومن يكتمهافاندآثم قلبه كهوهذا (اذا طالبم المدعى) بالأنبا حقه فيتوقف على طالبه كسائر الحقوق الا اذا لم يعلم جا ذوالحق وخاف فوتدلزمه ان يشهد بلاطلب كافي الفنع و بحب الاداء بلا طلب لو الشهادة في حقوق الله تمالي وهي كثيرة عدمنها في الاشاء اربعة عشرقال ومتى اخر شاهد الحسبة شيادته بالاعذر فسق فترد شهادته اه وهذا کله فی غير الحدود (و) اما (الشهادة في لحدود) فانه (يخير فيها الشاهدين بين المتر والاظهار)لانهبين حبتيناقامة الحدوالتوقي عن الهتك (و)لكن (الستر انضل) لقوله صلى الله عليهوسلم للذى شهدعنده « اوسىترته بثوبك لكان خيرالك، وقال على والسلاة والملامة من سترعلي مملم سترالله تمالي عليه في الدنيا والاخرة » وفيما لقل من

تلة بن الدرء عن النبي صلى الله عليه و-لم واصحابه رضى الله عنم دلالة ظاهرة على افضلية الستر هدايه (الى) (الا انه بجب) عليه(ان يشهد بالمال في السرقة فيةول اخذ) المال احياء لحق المسروق منه(ولايقول سرق) صومًا ليد السارق عن القطع فيكون جما بين الستروالاظهار (والشهادة على) اربع (مرانب) الاولى (منها الشهادة فى الزناء يعتبر في الربعة من الرجال) لقوله تعالى هو واللائى بأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا علين اربة منكم كه ولقوله تعالى هو ثم لم يأتوا باربعة شهداه كه (ولاتقبل في اشهادة النساء) لحديث الزهرى منت السنة من لدن رسول الله سلى الله عليه وسلم والخليفتين من بعده ان لاشهادة للنساء فى الحدود والقصاص هدايه (و) الثانية (منها الشهادة ببقية الحدود والقصاص تقبل في اشهادة رجلين) لقوله تعالى هو فاستشهدوا شهيدين من رجالكم كه (ولا تقبل في ا) ايضا (شهادة النساء) لما مر (و) الثالثة منها (ماسوى ذلك) المذكور . هو ٢٩١ كه (من) بقية (الحقوق تقبل) في ا(شهادة رجلين اورجل وإمرأنين

سواءكان الحق) المشهوديه (مالا اوغير مال) وذاك (مشل النكام والطلاق والوكالة والزمية) لان الاصل فهاالقبول ارجود ما بتى عليه اهلية الشهادة وهو المشاهدة والضبط والاداء اذبالاول تحصل لم للشاهد وباالثاني ستى وباالساك محمسل العلم للقياضي ولهذا نقيل احبارها في الاخبار ونقمسان الصبط بزيادة النسانا بجبر بضمالا خرى الما فإيق بعد ذلك الا الشهة فلهذا لاتقبل فيما شدرى بالشهات وهذه الحقوق تثبت معالشهات وعدم قبول الاربع على خلاف القياس كيلا يكثر خروجهن همدنه (و) الرابعة الشهادة على مالا يطلع عليه الرحال كاعبرعنه مقوله و (تقبل في الولادة

الىالستر فيما يوجب القطع وتجب عليهالشهادة فيمايوجب الضمانولان في قوله اخذ احياء لحق المسروق منه الاترى انه لوقال سرق وجب القطع والضمان لايجامع القطم فلا يحصل في قوله سرق احياء حقه (فو لد والشهادة على مرانب مهاالشهادة في الزماء يتبرفها اربعة من الرجال) قال الله تعالى ﴿ فاستشهدوا عليه اربعة منكم ﴾ واختلفوا فيالشهادة على اللواط فمند ابى حنيفة يقبل فيه رجلان عدلان لان موجبه التمزير عنده وعندهما لابد فيه من اربسة كالزناء واما آتيان البهيمة فالأصم عند اصحابنا جيما الله بقبل فيه شاهدان عدلان ولا تقبل فيه شهادة النساء (فو له ولاتقبل فيها شهادة النساء) لان الحدود يؤثر فيها الشبهة والنساء شهادتهن شبهة لانها قائمة مقام شهادة الرجال فهي كالشهادة على الشهادة (فُو أبد ومنهاالشهادة ببقية الحدود والقصاص يقبل فيها شهادة رجلين ولايقبل فيها شهادة النساء) لماروى عن الزهرى اله قال مضت السنة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفتين من بعده ان لاتجوز شهادة النساء في الحدود والقصاص وقد قالوا أن شهادة النساء مع الرجال تقبل في الاحسان وعند زفر لايقبل الاالرجال وكذلك قال ابو يوسف ومجد يقبل شهادة النساء مع الرجال في تزكية شهو دالنساء وعند الى حنيفة لأنجوز واما الشهادة في السرقة يقبل فيها في حق المال رجل واحرأ نان ولايقبل في حق القطع الارجلان فلوشهد رجل وامرأنان بالسرقة ثبتالمال دونالقطم (فو أبدوماسوى ذلك من الحقوق يقبل فيه رجلان اورجل وامرأتان سواء كان الحق مالا اوغيرمال مثلالنكاح والمتاق والطلاق والوكالة والوصية) وغير ذلك والمراد بالوصية ههنا الايصاءلانه قال اوغيرمال فلوكان المراد الوصية لكان مالا (قو له ويقبل في الولادة والبكارة والميوب بالنساء في موضم لا يطلم عليه الرجال ثهادة امرأة واحدة) الاان الاثنين احوطه وقوله هوالدوب بالنساء يمنى اذا ادعى الميب بالجارية فان قولهن مقبول ومحلف البايع ايضا واما شهادة النساء وحدهن علىاستهلال المواود فلا يقبل عند إلى حنيفة في حق الارث لانه مما يطام عليه الرحال فلامد فيه من سجلين اورجل

والبكارة والعيوب) التى(بالنساء) اذا كانت (في موضع لا يطلع عليه الرجال شهادة اسرأة واحدة) لقوله عليه السلاة والسلام «شهادة النساء جائزة فيمالا يستطيع الرجال النظراليه» الجمع المحلى بالالف واللام براد به الجنس فيتناول الاقل ولائه اتنا سقطت الذكورة ليخف النظرلان نظر الجنس اخف فكذا يسقط اعتبار المدد الاان المننى والثلاث احوط لما فيه من معنى

الالزام كافى الهدايد ثم قال اماشهادتهن على استهلال الصبى لاتقبل عند ابى حنيفة فى حق الارث لائه ممايطلع عليه الرجال الفي من المدالة الاندمن المور الدين وعندهما تقبل فى شق الارث ايضا لاند صوت عندالولادة ولا محضرها الرجال عادة فعمار كانوادتهن على نفس الولادة اه ورجد فى الفتح (ولابد فى ذلك كله من المدالة) لقوله تعالى ﴿ فاشهدوا ذوى عدل منكم ﴾ ولان المدالة هى المينة للعمدى لان من يتعاطى غير الكذب قد يتعاطاه وعن ابى يوسف ان الفاسق اذكان وجيا فى الناس ذامروة تقبل شهاته لاندلايستاً جراوجاهته و يمتع عن الكذب عد على عروته والاول اسم الاان القاضى

وامرأتين وعندهما يقبل شهادتهن في حتى الارث ويكني في ذلك امرأة واحدة عندهما لاند صوت عند الولادة وتلك الحالة لايحضرها الرجال واما في حق الصلاة عليه فقبولة بالاجاع لانها من امور الدين واماالرساع فلا تقبل فيه الاشهادة رجلين اورجل وامرأتين عندنا لانه عايطلع عليه الرجال بدليل ان لذى الرحم المحرم مها ان ينظر الى تديها ويشاهد ارمناعها ﴿ فَو لَمْ وَلابِد فَى ذَلْكَ كُلَّهُ مِن العِمَالَةُ وَلَمْظُ الشهادة) هذا اشارة الى جهم ماتقدم حتى يشترط المدالة ولفظ الشهادة في شهادة التساء في الولادة وغيرها هو العجيم لانها شهادة لما فيه من مني الالزام حتى اختص بحبلس القضاء وشرط فيه الحرية والالسلام كذا فىالهدايه وامالفظ الشهادة فلابد منه لان في لفظها زيادة توكيد فان في قوله اشهد من الفاظ البين فسكان الامتناع من الكذب بهذه اللفظة اشـد و انما شرطت المدالة النوله تعالى ﴿ بمن تُرَصُونَ من الشهداء ﴾ قال في الذخريرة احسن ماقيل في تفسير المدل أن يكون مجتنبا الكبائر ولايكون مصراعل الصنائر ويكون صلاحه اكثر من فساده وصوابه أكثر من خطائد وقال في اليناسيم المدل من لم يطمن عليه في بطن ولافرج أي لايقاله اند يأكل الربا والمنصوب واشباه ذلك ولايقال انه زان فان موضع الطمن البطن والفرج ولهما توابع فافاسلم عنها وعن توابعها كان عدلا والكذب من جاة العلمن في البطن لانه مخرج منه (فو له فان لم يذكر الشاهدافظ الشهادة وقال اعلم اواليقن لم تقبل شهادته) لأن بهذه اللفظة لم يكن شاهدا لأن الله تعالى اعتبر الشهادة بقوله ﴿ فَسُهَادَةُ احدهُمُ اربِعُ شَهَادات ﴾ ﴿ فُولُهُ وقالُ ابوحنيفة يقتصر الحاكم على ظاهر عدالة المسلم) يمنى لايستل عنه حتى يطمن الخصم فيه لقوله عليه السلام والمساون عدول بعضهم على بعض الاعدودا في قذف (فو لد الا في الحدودوالتصاص فاند يسئل عن الشهود) لاند يحتال لاسقاطها فيشترط الاستقصاء فيها (فخو لد ذان طمن الحصم فيهم سأل عنم) وكذا اذا وقع للقاضي في شهادتهم الثك والارتباب فلابد ان يسئل عن عدالتم الزول التهمة ولا تزول الا بالنزكية (قوله وقال أبو يوسف وعجد لابد ان يسئل عيم في السر والعلانية) يمني في جيم الحقوق وسائر الحوادث

اوقضى بشهادة الفاق يصم والمسئلة مسروفة هدايه (ولفظ الشهادة) لأن النصوص نطقت باشتراطها اذالاس فيها بهذه اللفظة ولان فها زيادة تأكيد فان قوله اشهد من الفاظ اليين فكان الاستناع عن الكذب يهذا اللفظ اهد (فان لم مذكر الشاهد لفظ الشهادة وقال) عرمنا عنها (اعلم اراتيقن لم تقبل عهادته) لما قلنا قال في الهدامه وقوله في ذلك كلهاشارة الىجيع ماتقدم حتى بشرط المدالة ولفظ الشهادة في شهادة النساء في الولادة وغيرهما هو الصحيم لانه شهادة لما فيه من معنى الالزام حتى اختص اعجلس القضاء ويشترط الحرية والاسلام اه (وقال ابو حنيفة بقتصر الحاكم على ظاهر عدالة) الشاهد (المسلم) ولايسأل عنه الا

أذا طمن فيدا ظهم انوله عليه الصلاة والسلام «المسلون عدول بعضهم على بعض الامحدودا فى قدّف » (سواه) ولان النظاهر الانزجار عامو عرم دينه و بالنظاهر كفاية اذلاو صول الى القطع هدايه (الافى الحدو دوالقصاص فانه يسأل) فيها (عنالشهود) وان لم يعلمن الخصم لانه يحتال لاسقاطها في شرط الاستقضاء فيها لان الشهرة فيها دارته (وان طون الخصم فيهم) المالشود (سأل) القانبي (عنهم) لانه تقابل النظاهر ازيسال طلبالترجيح وهذا حيث لم يعلم القانبي حالهم المالذا على م وعدالة فلايسال عنهم وعامه في المسرواله الانبية) اوعد الله في المسرواله النه والعلائمة)

في سارُ الحقوق طم الخصم فيهسم اولا لاز الحكم اعما بجب بشهادة المدل فوجب العث عن المدالة قال في الهداله وقيل هذا اختلاف عصر وزماز والفتوى علىقولهما في هذا الزمان ومثله في الجوهره وشرح الاسبيماني وشرحال أهدى واليناسم وقال صدر الشهيد في الكبرى والفتوى اليوم على قولهما ومثله فيشرح المنظمومة لاسديدى والحفايق وقاضمنان ومختبارات النبوازل والاختيار والبرهاني ومدر الشريعه وعامه فيالنصيم و في الهدال ثم قبل لابدان بقول المبدل هو عبدل مارُ الثمادة لأن المد قديعدل وقيل يكثني بقوله هو عدل لان الحريد ثالة بامسل الدار وهذا اصم

سواء طمن الخصم فيم او لم يطمن والفتوى على قولهما في هذا الزمان كذا في الهدايه وكيفية السؤال عنم في السر والملائية ان يكتب الحاكم اسماء الشهود وانساجم حتى بسرفهم المزكى ويسئل عن جيرانهم واصدقائهم ويرسل بالكتاب اليم فكتب الزكون المين تحت اسم العدل ولايكتبون الغا تحت اسم الفاسق صيانة لعرض المسلم وفي النهاية تزكيةالسنر ان بعثالقاضي رسولا الىالمزك ويكنب اليه كنابا فيه اساء الشهود حتى يعرفهم ويكون المكتوب البه عدلا له خبرة بالنساس ولايكون منزويا غير مخالط فناس لانه اذا لم يخالطهم لم يدرف العدل من غيره و يرد المكتوب اليه الجواب فن هرفه بالعبدالة كتب تحت اسمه هو هدل جائز الشبهادة ومن عرفه بالفسق لايكتنب شيئا تحت اسمه احترازا عن هنكالستر او مول الله أعلم الا ادا عدله غيره وخاف أن لم يصرح بذلك قضى الفاضي بشسهادته فجنئذ يصرح بذلك ومن لمبعرف بعدالة ولافسق كتب تحت اسمه مستور ويكون جميع ذاك فيالسر لابطلع هايه فعدم المعدل اويتهدد اويستمال بالمسال واما تزكية الملائبة فان الفاضي بجمع بعنالمدل والشاهد لاحمتهما تزكية فيالعلانية لننتني شبمة تعديل غيره فبقول الناضي للمدل اهذا الذي عدلته في الدر قان قال محضرة المدى عليه نع قضى عليه حيناذ وقيل صفة الزكية في العلائبة أن مقول المعدل.عند الحساكم أنه عدل مرضى الغول جائز الشهادة لان العبـد قد يكون عدلا وشـهادته لانجوز وقيـل بكني مقوله هو حذل لازالحرية ثابتة بالدار وهذا اصمح كذا في الهدانه وقال انو نوسف نقول في تعديله مااعلم منسه الاخيرا ولوقال لابأس به فقد عدله وزكاء والنزكيـة كانت في عهد المحابة علانية ولم يكن في المنر تزكية لانم كانوا صلحاء وكان المعدل لايخاف الاذية منالشهود اذا جرحهم وفى زمانسا تركت تزكية العلانسة واكننى بتزكية السر تحرزا منالفتنة والاذية لانالشهود يؤذون الجارح وعن محد انه قال نزكية الملائية بلاه وفتنة كذا فيالهداله واذا رأىالمزك رجلا حافظا الجماعة ولم ر منه رية قال او سليمان بسمه ان يعدله وان كان لابعرفه فجاء شاهدان عدلان فعدلاه عنده وسمعه ان يعدله يقولهما كذا فىاليناسع وتعديل الواحد جائز عندهما والاثنان احوط وقال محمد لايد من اثنين اعتبارا بالشهادة وعلى هذا الحلاف المرجم عن الشاهد ورسول القاضي الى المعدل يمني اذا كان رسول الفاضي الى المعدل واحدا اوالمترجم عن الثهود جاز عندهما والاثنيان احوط وعند مجد لابد من اثنين لان انزكية في معنى الشهادة فيعتبر فها العدد كابعتبر فهما العدالة وهما مقولان النزكية في السر ليست فيسمني الشهادة ولهذا لايشترط لفظ الشهادة وكذا العدد بالاجمام على ماقال الحُصاف لاختصاصها بمجلس الفضاء ويشسترط اربعة في تزكية شهود الزناء هند مجد كذا في الهدان وقد قال انو حنيفة اقبسل في تركيسة السر المرأة والعبسد والمحدود فالقذف ادًا كانوا عدولا ولا اقبل في تركيسة العلابسة الا تركيسة من

(ومايتحمله الشاهد على ضربين احدهما ما يثبت بنفسه) وذلك (مثل البيع والاقرار والنصب والقتل وحكم الحاكم) ونحوذلك بما يسمع اويرى (فاذا سمع ذلك الشاهد) وجوما يسرف ﴿ ٢٩٤ ﴾ بالسماع مثل البيع والاقرار (اور آه)

اقبل شـهادته لان نزكية السر من باب الاخبار والمخبر به امر ديني وتول هؤلاء فيالامور الدنثية مقبول اذاكانوا عدولا الآثري آنه تقبل روايتهم فيالاخبار عن رسولانة صلى الله عليه وسلم وبجب الصوم بقولهم وتزكية العلانية نظير الشهادة فيشترط فيها اهلية الشهادة وكذا المدد بالاجاع على ما قال الخصاف وعلى هذا تزكية الوالدلولد. في السر جائز لانها من باب الاخبار كذا في انهايه وكذا تعديل الاعاء والمملوك عندهما خلافا لمحمد كذا فيالينابيع (فو لد وما يتحمله الشاهد على ضربين احدهما ما يُنبت بنفسه مثل البيم والاجارة والنكاح والاقرار والنصب والقتل وحكم الحاكم فاذا سمع ذلك الشاهد آورآه وسمه ان يشهد به وان لم يغهد عليه) واما اذا سمع الحاكم يقول حكمت لفلان على فلان بالف درهم ان سمعه يقول ذلك في موضع تجوز حكمه فيه جازله ان يشهد بذلك وان لم يأمره الحاكم بذلك وانكان سممة في موضع لايجوز حكمه فيه لايجوزله انيشهد بذلك (فو لدوبقول اشهد اله باع) هذا في البيم الصريح ظاهر واما اذا كان البيم بالتعاطى فاله يشهد على الاخذ والاعطاء ولا يشهد على البيع وفي الذخيرة او شهد على البيع جاز وفي الاقرار يقول أشهد أن فلانا أقر بكذا ولوفسر للقاضي بأنقال أشهد بإلسماع لايقبل كذا فيالنهايه (فو لد ولا يقول اشهدني) لابه كذب ولو سمعه من وراء جماب لايجوز له ان يشهد ولو فسره للقاضي لايقبله لان الننمة تشبه النغمة الا اذا كان دخل البيت وعلم أنه ليس فيه احد ثم جلس علىالبـاب وايس وفيه مسلك غيره فسيم اترار الرجل ولا يراه لانه حصل له العلم في هذه الصورة رجـل كتب على ننسه مكا محق وقال لتموم اشهدوا على بما في هذا السك جاز لهم ان يشهدوا عليه وإن كتبه غيره وقال لهم ذلك لم يجز حتى يقرأه عليهم (فو له ومنــه مالا يتبين حكمه منفسهمثل الشهادة على الشهادة فاذاسمم شاهدا يشهد بشي لم يجز له أن يشهد علىشهادته الا أن يشهدم) لان الشـهادة غير موجبة بنفـــها وآنا تصير موجبة بالنقل الى علس القضاء فلابد فيها من الآثابة والتحمل ولم يوجد الاترى الهلورجم عنالشهادة بمدماشهد بها عند الحاكم لم يازمه الحاكم شيئا ولم يقطع بشهادته حقا فاذا صم هذا قلنا من سمم شاهدا يشهد على رجل بشي لم بجزله أن يشهد بذلك لاند شهد بما لم يثبت به حق على المشهود عليه قال في الهابه هذا اذاسمه في غير مجلس القضاء امالوسم شاهدا يشهد في مجلس القاضي جازله ان يشهد على شهادته وان لم يشهده (فو الد وكذلك او سمعه يشهد شاهدا على شهادته لم يسم السامع ان يشهد على ذلك) لانه اعامل غيره ولم يحمله واو قال الشاهد لرجل الا اشهد ان لفلان على فلان الفدرهم فاشهد عليه بذلك لم يلتفت الى ذلك وكذا اوقال فاشهد بما شهدت به أو أشهدعلى عا

فعلدوهوما يعرف بالرؤية كالفصب والقتل (وسعه ان يشهديد وان لم يشهد عليه) اي يحمل تلك الشهادة لأندعإما هوالموجب بنفسه وهوالركن فيالاداء (ويقدول اشهد اله باع ولايقول اشهد نی) لانه كذب قال في الهدايه و لو سمم من وراء الحبساب لابجوز له ان يشهد ولو فسر للقادى لايقبله لان النغمة تشبه النغمة الااذا كان دخل البيت وعلم أنه ليس فيه احد سواه ثم جلس على الباب وليس لليت مسلك غييره فسمع اقرار الداخل ولاراه لانه حصل الملم في هذه الصورة اله (و) الشائي (منه مالائلت حكمه بنف) وذلك (شـل الشهادة على الشهادة) لأنها غير موجبة ننفسا وانما تصير موجية بالنقل الي علس القضاء والنقل لابد من يحمل ليصمير الفرع كالوكيل (فاذا سمع شاهدا يشهد بشي لم يجزان يشهد على شهادته) لعدم الأنابة

(الا ان شهده) على شهادته ويأمره بادائها ليكون نائباعنه (وكذلك اوسمنه يشهد الشاهد على (شهدت) شهادته) ويأمره بادائها (لم يسم للسامم) له (ان شهد) لانه لم يحمله وانما جل غيره

شهدت به فذلك كله باطل حتى يقول اشهد على شهادتى لأن جيم هذه الالفائل امر بالشهادة لاعلى طريقالتحسيل وهذا المأمور لميماين اقرار المشهود عليه ولااشتهده الشاهد على نفسه مخلاف مااذا قال اشهد على شهادتي لان ذلك استنابة في نقل شهادته واشهادله على نفسه بذلك (فو له ولا يحل الشاهد اذا رأى خطه ان يشهد الاان يذكر الشهادة) لأن الخط يشبه الخط فلم يحصل له العلم ببقين وهذا قوالهما وقال أبو بوسف يحلله ان يشهد وفي الهدابه مجد مع ابي يوسف وقيل لاخلاف بنهم في هذه السئلة وانهم متفقون على أنه لاعل له أن يشهد في قول العمامنا جيما الاأن مذكر الشهادة وأعا الخلاف بينم فيما اذا وجدالقاض شهادة في ديواند لأن ما في قطره تحت خممه يؤمن علبه من الزيادة والنقصان فعصل لدالم ولاكذلك الشهادة في السك لانها في دغيره وعلى هذا اذا ذكر المجلس الذي كانت فيه الشهادة اواخبره قوم عن يثق بهم أناشهدنا نحن واثت كذا في المدايه وفي البردوي الصغير اذا استيقن اله خطه وعلمانه لم يزد فيه شيءُ بانكان عنبوا عنده اوعلم بدليل العلم يزد فيه لكن لايحفظ ماسمم فسندهما لايسمه ان يشهد وعندان يوسف يسمه وماقاله ابويوسف هوالمموليه وقال فىالتقوم قولهماهو العيم (قو له ولاتقبل شهادة الاعمى) وكذَّقَسَاؤُه لا بحوز ثم شهادته على وجهين احدهما انكان تحملها وهوبصيرثم اداها وهواعي لم بجز عندهما وقال ابويوسف بجوز لائه لم فقد منه في حال الاداء الاماينة المشهود عليه فاذا صم تحمله جاز اداؤه كالوشهد بمسير علىميت اوعلى غائب والهما ان العمى عنم التحمل فنع الاداء كالجنون ولان حالة الاداه اكد من حالة العمل بدليل ان العمل يصم في حال لا يصم فيدالاداء مثل ان يكون فاسقاا وعدا اوصبيا وقت التعمل فان تحمله معيم فأذا كان العمى عنم التحمل فاولى واحرى ان عنم الاداء والثاني اذا ادا الشهادة عندالحاكم وهوبصير ثم عي قبل الحكم بها لم يجز الساكم ان محكم بها عندنا لانمن شرط الحكم بالشهادة عندنا بقاء الشهود على حال اهلية الشهادة الى ان يحكم بها الحاكم حتى اذاار تدوا او فقوا او خرسوا اور جموا قبل الحكم بها فانذلك عنم القضاء بها فكذا اذاعى قبل الحكم بشهادته بخلاف مااذا مات الشهود اوغابوا بعد الاداء قبل الحكم فان ذلك لاعتمالحكم لانالاهلية بالموت انهت وبالنيبة مابطلت يمنى في الملل وكذا في الحدود الافي الرجم خاصة فاند يسقط اذا غابت الشهود او ماتوا بعالقضاءلفوات البدأة يهم وعنابي يوسف لايبطل الرجم أيشا بموتهم ولابغيتم وقدقالوا انشهادة الاعي لايقبل فيشئ اصلا وقال زفر تقبل فياطريقه الاستفاضة كالنسب والنكاح والموت وبجوز ذلك لان الأعمى يقع لدالملم عا طريقه الاستفاسة كما يقم البصير (غو له ولاالمماوك) لأن الثهادة من باب الولاية وهو لايلي على نفسه فاولى أن لايل على غيره قال الله تمالى ﴿ عبدا علوكا لايقدر على شي م وقال تمالى ﴿ وَلا يَا إِنَّا إِنَّا إِنَّا مَادَّءُواكُ فَالْرَبِّدُ خَلَّالْمَبَّدُ تَحْتُمَذًا لانْ عَلَيْهُ خُدَّمَةً مُولاً، يَمْتُم بها عن الحضور الي مجلس الحاكم ولانه ليس من اهل الشمان بالرجوع عن الشهادة

(ولا محل للشاهد اذا رأى خطه ان يشهد الا ان مذكر الشهادة) لان الخط يشبه الخط فلم بحصل السلم وهذا قول الامام وعايد شي الاعد المائز مون للعجيم كافي التصيم وفى الدر وجوز اله لو في حوزه وبه نأخذ بحر عن الملتق اھ (ولا تقبل شهادة الاعي) لأن الاداء مفتقرالي التميز بالاشارة بين المشهود له والمشهود عليه ولا عنز الاعي الا بالنغمة والنغمة تشبدالنغمة واوعى بمدالاداء عتنمالقضاء عندالى حنيفة ونحدلان قيام الاهلة شرط وقت القضاء لصيرور تهاعة عنده وصار كااذاخرس اوجن اوفسق مخلاف مااذا مات اوغاب لانالاهله بالموت أنبت وبالنسة مابطلت كافي الهدامة (ولاالمماوك) الكه وغيره لان الثمادة من باب الولاية وهو لايل نفسه فاولى ان لا تمتله الولاية على غيره

(ماأذا)

وواولئك ممالفاسقون قال في الهدايد و الوحد الكافر فى قذف ثم اساتقبل شهادته لان للكافر شهادة فكان ودهامن تمام الحدوبالاسلام حدثت له شهادة اخرى يخلاف العبد اذا حدثم اعتق لانه لاشهادة قامبد امالافتمام حدوبر دشهادته بعد العتق أه (ولاشهادة الوالد) وان علا (لولده وولد ولد.) وان سفل (ولاشهادة الولد) وان سفل (الإبوبدواجداده) وان عاوا لان المنافع بين الآباء والاولاد متصملة ولذا لابجوز اداء الزكاة الهمفتكون شهادة لنفسه من وجه ولتمكن الممة ﴿ وَلَا تُقْبِلُ شَهَادَةً أَحَمَٰدُ الزوجين للآخر) لأنّ الانتفاع متعسل عادةوهو المقصود فيصير شباهدا لنفسه منوجه ولوجود الهمة (ولانهادة المولى لعدم) لائد شهادة لنفسه من كل وجه اذا لم يكن على الدين اومن وجه اذا كان عليمه دين لان الحال وتوف مهاعي هدامه (ولالمكاتبه) لما قلنا (ولاشهادة الشريك لشريك. فيما هــو من

﴿ فَوْ لِهِ وَلَا لَحُدُودُ فِي القَدْفُ وَانْ بَابٍ ﴾ لقوله تمالى ﴿ وَلَانْتَبَاوَا لَهُمْ شَهَادَةُ ابْدَا ﴾ ولان رد شهادته من عام الحد مخلاف المحدود في غيرالقذف لانالرد بالفسق وقدارتفع بالتوبة وعند الشافعي تقبل شــهادته اذا ثاب لقوله تعالى ﴿ الاالَّذِينَ تَابُوا ﴾ قلنا الاستثناء ينصرف الى مايليه وحوالفسق وتدقال اصحابنا انشهادته تقبل مالميقم عليه الحد لاناللة تمالى شرط في ابطالها اقامة الحد عليه فالم يوجد الشرط بق على مأكان عليه ولوضرب بمضالحد فهرب قبل تمامه فني ظاهر الرواية تقبل شهادته مالم يسرب جيمه وفيرواية اذا ضرب سوطاواحدا لاتقبل شهادته وفيرواية اذا ضرباكثر الحد سقطت شهادته وان ضرب الاول لاتسقط ولوجد الكافر في قذف ثم اسلم تقبل شهادته لان للكافر شهادة فكان ردها من عام الحد وبالاسلام حدثت له شهأدة أخرى بخالاف العبد اذا حد ثم اعتق لائه لاشهادة له اسلا فقام حده رد شهادته بعدالتق واما اذاكان القذف في حالة الكفر فحد في حالة الاسلام بطلت شهادته على التأسيد ولوحصل بمضالحدفي جالة الكفروبعضه فيحالة الاسلام فغيه ثلاث روايات في ظاهر الرواية لانبطل شهادته على التأسيد حتى لوانه لوناب تقبل لان المطل كال الحد وكالد لم وجدفي حالة الايلام وفي رواية اذاو جدالسوط الاخير في حالة الاسلام بطلت شهادته على التأبيد لانالمبطل الها هوالسوط الاخير وفيرواية اعتبر أكثرالحد فان وجد أكثر. في حالة الاسالام تبطل شهادته وانوجد أكثر. في حالة الكفر لاتبطل (فو لد ولاشهادة الوالد لولد، وولد ولد،) لانمال الابن منسوب الحالاب قال عليه السلام وانت مالك لا يك وذا كان كذلك كان شهادته لنفسه فلا تقبل وولد ااولد عنزلة الولد وتجوز شهادته عليه لانتفاء التهمة (فنو ولاشهادة الولد لابوء واجدا /لانه منسوب اليهم بالولادة والمنافع بين الآباء والاولاد منصلة ولهذا لايحوز اداءالز كاة اليهم فتمكنت فيهمالنهمة (فنو له ولاتقبل شهادة احدالزوجين للدُّخر) لانالانتفاع بينهما متصل عادة فيكون منهما (عو لدولاشهادة المولى لعبده)لانها شهادة لنفسه من كل وجه اذا لم يكن على السبد دين اومن وجه انكان عليه دين لان الحال موقوف مراعا (فو الد والمكاتبه) الاندعلى حكرملكه قال عليه السائم «المكانب رق ما بقي عليه درهم» وكذالا يجوز شهادة الاجير لمن استأجره والمراد بالاجير التليذ الخاص الذي يمدضرر استاذه ضرر نفسه وقبل المراد بدالاجير مسانهة اومشاهرة (غُوله ولاشهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما) لانه شهادة لنفسه من وجه لاشتراكهما في المال فان شهد عاليس من شركتهما تقبل لانتفاء التهمة والاصل ان كل شهادة جرت الشاهد مغفااو دفت عنه مغرما لاتقيل وشهادة الشرطك فيماهو من شركتهما تجلبله مغنما فلاتجوز واواودع رجل رجلين وديعة فجاء مدع فادعاها فشهدله المودعان حازت شهادتهما لم يجرا الى انفسهمابشهادتهمامغفاولادفعا بهامغرما وكذااذا شهدالمرتها ذبالرهن لرجل غيرالراهن جازت شهادتها لاندليس لهمافي هذه الشهادة نفع بل فيها ابطال حقهما من الوثيقة تخالف

شركتهما) لانها شهادة لنفسه من وجه لاشتراكهما ولوشهد عا ليس من شركتهما نقبل لانتفاء التهمة

(وثة بل شهادة الرجل لاخيه وعمه) لانعدام التهمة قال الأملاك ومنافعها متباشة ولا بسوطة ابعضهم في مال بعض (ولا تقبل شهادة مخنث) بالفتح من يفعل ﴿ ٢٩٧ ﴾ الردى ويؤتى كالنساء لانه فاستى فاما الذي في كلامه لين و في

اعضائه تكسر فهو بقبول الشهادة كما في الهداه (ولاشهادة بائحة) في مصيبة غيرها باجر درر و فتم (ولا منسة) ولو لنفسها لحرمة رفع صوتها خصـوصا مع الفناء (و لا مد من الشرب) لغير الجر من الاشرية (على الهو) لحرمة ذك قيد بالادمان ليكون ذلك ظاهرا منه لانه لاغرج عن المدالة الااذا كان يظهر منه ذاك وقيد باللهو لانه لو شرب فنداوى لانسقط عدالته لشهة الاختلاف كافي صدر الشريعة وقيدنا بغير الحن لان شرب الخر يسقط المدالة ولوقطرة ولوبغير لهو (ولا) شهادة (من يلهب بالطيور) لانه بورث غفلة ولانه قد يقف على مورات النساء بمسعود سطحه البطير طيره وفي بعض النحخ ولا من يلغب بالطنبور وهو الغني هدانه (ولامن بغني الناس) لانه يجمع الناس على ارتكاب كبيرة هداه واما من يغني لنفسه لدفع و حشة فلابأس به عند السامة عنايه وصحه العيني وغيره

مااذاباع عينا على اثنين فادعى مدع تلك العين فشهدا بهاله فائه لانجوز شهاد تهمالا نهائد فع عنها مغرما وهو ابطال الثمن عنهما فهما يشهدان لا نفسهما فلا تقيل (فو له و تقبل شهادةالرجل لاخيه وعه) لأن الإملاك مقزة والا دى مفهزة لأنه ايس لاحدهما تبسط في مال الآخر (قوله ولا تقبل شهادة مخنث) بعني اذا كان ردى الافعال لانه فاسق اما الذي في كلامه لين وفي اعضماله تكسر ولم نفعل الفواحش فهو مقبول الشهادة (قَوْ لَهُ وَلا نائحة) مِني التي تنوح في مصيبة غيرها اما التي تنوح في مصيبتها فشرادتها مقبولة تال بعضهم لاخير في النائحة لا نهانأم بالجذع وتنهى من الصبر وتبكي شجو غيرها وتأخذ الاجرة على دمعها وتحزن الحيونؤذي الميت (قو له ولامغنية) لانهام تكبة حراما فان النبي عليه السلام نهي عن الصوتين الاحقين النائحة والمغنية (فو لدولامد من الثرب على الهو) بعني شرب غير الجر من الاشربة اما الجر فشرم ابسقط العدالة وال كان بغير لهو والادمان المداومة والملازمة اي بشرب ومن نيته ال بشرب بعد ذَلِكُ أَذَا وَجِدُهَا وَأَعَاشَرُطُ فِي الأَدْمَانُ لَيْكُونُ ذَلِكُ ظَاهِرًا مِنْهُ فَأَمَّا مِنْ يَتُم بالشرب ولم يظهر ذاك منه لم يخرج من العدالة قبل ظهور ذلك منه وكذا من جلس في مجلس الفيوروالهربلا تقبل شهادته وان لم بشرب (قول و لامن بلعب بالطنبور) وهوالمني وكذامن يلعب بالطيوروالحام لانقبل شمادته لانه يورث غفلة وقديقف على الدورات بصمودسطمه اذا اراد تطيرالحام وامااذاكا ن يبيعها ولايطيرها ولابعرف فيما مقمار قبات شهادته (قو له ولامن بفني لاناس) لانقال في هذا تكرار لانه قد ذكر المنية قلنا محصوص بالمرأة وهذا عام اولان الاول في التنني مطاقاو هذا في التننيء ناسوقيد بالتغني للناس لانه اذاكان لابغني لغيره واكن يغني لنفسه احبانا لازالة الوحشة فلا بأس مداك كذا في المستصفى وروى أن عبدالرجن بن عوف عاء الى بيت عمر رضى الله عنه فسم عر يترنم في بينه قدماه فخرجاليه عرخجلا ففال له اسمنني يا عبدالرحن قال نم قال له أنا أذا خلونا قلنسا ما يقول النساس الدرى ما كنت أبول قاللا قال إنى قلت لم بق من شرف العلاه الا النعر ض العذيوف فلا و مين بمعبقي بين الاسنة و السيوف * (قول ولامن بأنى بامن ابواب الكبائر الى يتعلق ما الحد) اى نوعاً من انواعها و الكبيرة ما كانت حرامًا محضا شرع عليما عقوبة محضة بنص قامام قال عبدالله بن عر الكبائر سبع * الاشراكبات * وحقوق الوالدين * والقتل * وأكل الربا * وأكل مال البتم ظُلما * وقدف المحصنات * واليمين النموس * وقال الن مسمودتسمولعله زاد شمادة الزورو الاياس من روح الله او شهادة الزورو الزياء وسئل إن عباس عن الكبائر اسبع هي قال هن الى السبعين اقرب وقيل هن سبع عشرة أربع في القلب الكفر بالله مو الاصر ارعلي معسية الله و القنوط من رجمة الله • و الامن من مكر الله • و اربع في السان • النافظ بالكفر • وشهادة الزور • وقذف المصنات والين الغموس و ثلاث في البطن و اكل الرباء و اكل مال البتم * وشرب

(ولاهن يدخل الجمام بغيرازار) لان كشف المورة حراماذا رآه فيره (و) لامن (يأكل الربا) قا ل في المهدايه و شرط في الاصل ان يكون مشهورا به لان الانسان قلما ما ينجمو عن ﴿ ٢٩٨ ﴾ مباشرة المقود الفاسدة وكل ذك ربا (م) لا (الفاص الذ د) 11 .

الحُرْ • وَاثَنَالُ فَى الْفُرْجِ الزُّنَّاءُ • وَالْمُواطُّ • وَاثَنَالُ فَى البِّدْ • الفَّتَلُ • والسرقة •وواحدة ق الرجل الفرار من الزحف و و احدة في سائر البدن * عقوق الوالدين * و من الكبائر * السهر * وكتمان الثهادتين غير عذر * والانطار في رمضان من غير عذر * و قطع الرجم * و رك الصلاة متعمدا * ومنع الزكاة * ونسيال الفرأن * وسب العجابة ارضى الله عنهم * والحيانة في الكيل والوزنُّ • واخذالرشوة • وضرب المسلم بخير حق • وامتناع المرأة علىزوجهابلاسبب • والوقيعة في اهل العلم • واكل المبتة ولح الحنز ر بغير اضطرار • والوطي في الحيض، والنبية، والنبية، والكذب ، والنباحة ، والحسد، والكبر ، وترك الامربالمروف • والنبي عن المنكر مع القدرة • وقتل الولد خشية ال يأكل معه • والحيف ق الوصية * وتحقير المسلمين * و الغلهار قال معيدين جبير كل ذنب او عداقة عليه النارفهو كبروالصغار النظر الى مالا محل • والمس • والقبلة وهبران المسلم فوق ثلاثه الم • والبيع • والشراء فالمجد • والعبث في الصلاة • وتحطى الرقاب وم الجمعة • والكلام في حالة الحُملية * والنفوط مستقبل الفبلة او في طريق المسلمين * والاستمناء * والحُلوة بالاجنبية • ومسافر فالمرأة بفير محرم و لازوج • والنجش • والسوم على سوم اخيه • وناقي الركبان • وسِما لحاضر قبادى • والاحتكار • وسِم المسِيمن غربان • والخطبة على خطبة اخيه ، والتبخر في المنبي ، والصلاة في الاوقات المنبي عنها ، والسكرت عند عمام النيبة ووطى الزوجة المطاهر عنماقبل التكفير (قُول له ولامن يدخل الحام بغبر ازار لان كشيف المورة حرام مستقبع بين الناس وكذا من يمثى في الطريق بسروال ابس عليه غده كذا في النهاء (قُولِه ولا آكل الربا) لانه منأكد العرم وشرط فى الاصل الشهرة في اكل الرباوكذا كل من اشترباكل الحرام فهو فاسق مردود الشهادة (قوله ولاالمقام بالزد والشطر يج) شرط الغمار لان مجرد العب بالشطر يج لايقدح في المدالة اما القمار فحرام وفاعله ناسق وفي شرحه من لعب بالشطرنج من غير قار ولاذكر فاحشة لا تراء صلاة فشهادته مقبولة وانكا نذلك بقطعه عن الصلاة او يذكر عليه فسفا او محلف عليه لم يقبل شهادته واما المعب بالزد وسائر مايلعبه كانه بمجرده عنع قبول الشهادة لاجماع الناس على تحرم ذلك مخلاف المعب بالشطرنج فان فيه اختلافا بين الناس (قو لدولا ، ن معل الانعال المستفيعة كالبول على الطربق و الا كل على العلربق لانه تارك المرؤة فاذا كأن لايستميي عن مثل ذلك لا يمنع عن الكذب وكذا من بأكل في السوق بين الناس قال في النهاية المااذا شرب الماءو اكل الفوفل على الطربق لالقدح ف عدالته لان الناس لانستقيم ذك والمراد بالبول على الطريق اذا كان يحبث راه الناس وكذا لا تقبل شهادة التماس وهوالدلال الا اذا كلن مدلايكذب ولاعلف (قو له ولا نقبل شهادة من يظهر سبالسلف الصالح) لظهور فسقه والمراد بالسلف الصالح الصحابة والتابعون وكذالا تقبل شهادة نارك الجمعة رغبة عنمالان ناركهامن غبر

(و) لا (المفامر بالنود) وبقال النردشير ويعرف الا دُبالزهر (والشطرنج) لان كل ذاك من الكبار قال في صدر الشريعة قيد المفامرة بالزد وقع اتفاقا وفي الـذخيرة من يلعب بالنرد فهو مردود الشهادة على كل حال اهو في القبستاني لاحب الزد بلاقارلم تغبل شادته بلا خلاف غلاف لاعب الشمار بج فاله مقبل الا اذا وجد واحد من ثلاثة اى المقامرة وفوت الصلاة واكثار الحلف مليه بالكذب اه وزاد في الاشباء ال يلعب 4 على الطريق اولد كر عليه فسفا (ولا) تغبل ايضا شهادة (من شعل الاضال المستففة) بما عمل بالمرؤة (كالبول على الطربق والاكل على الطريق) لانه مّا رك المرؤة واذا كان لايستمى عن مثل ذاك لاعتنم عن الكذب فيهم هدانه قال في الفتح ومنه كشدف مورنه ايستنجى من جانب البركة والناس حضوروقدكثر فهزماننااه (ولا نقبل شهادة من يظهر سب الساف) لظهور

فسفة بخلاف من يخفيه لانه فاسق مستورعيني قال في المنح وائما فيدنابالسلف تبعالكلامهم والافالاولى (عذر)

ان يقال سب مسلم لسقوط العدالة بسب المسلم وان لم بكن من السلف كافى السراج والنهاية اه (وتقبل الشهادة اهل الاهواء) اى اصحاب بدع لا تكفر كبر وقدر ورفض وخروج وتشبيه وتعطيل وكل فرقة من هذه الغرق السنة اثنتا عشر فرقة (الا المنطابية) فرقة من الروافض برون الشهادة اشبعتم ولكل من حلف انه محق فردهم لالبدعتم بل الهمة الكذب ولم بيق لمذهبم ذكر بحر (وتقبل شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض) اذا كانوا عدولا في دينهم جوهره لانم من اهل الولاية على انفسهم واولادهم الصفار فيكونون ﴿ ٢٩٩ ﴾ من اهل الشهادة على جنسهم (وان اختلف ملهم) كاليود والنصارى

قال في الهدام لأن ملل الكفر وان اختلفت فلا قهر فلا محملهم الغيظ على التقول اه (ولا تقبـل شهادة الحربي) المستأمن (على الذي) لانه لاو لاية 4 عليه لان الذي من اهل ديارنا وهو اعلى حالا منه وتقبل شرادة الذمي عليه كشمادة السلم عليه وعلى الذمي وتقبل شهادة المدأمنين بعضيم على بعض اذا كانوا من اهل دار واحدة وتمامه في الهدامه (وان كانت الحسنات اغلب من السيئات) يسى الصغائر جوهره (والرجل عن بحنب الكبار) و متباعد عنها (قبلت شمادته) قال فيالجوهره هذا هواأمدالة المعشرة اذ لابد من توق الكبائر كلها وبعد توقيهما يمتر الغالب أن كثرت معاصية اثر ذلك في شهادته . ومن ندرت منه المصية قبلت شمادته لان في اعتبار

عذر فاسق وكذا لاتفبل شهادة من اشتهر بترك زكاة ماله ولا شهادة من هو معروف بالكذبالفاحش امااذكان لايعرف به وانما ابنلي بشئ منه والحير فيه اغلب فشهادته مقبولة و بروى أن و زير هارون الرشيد شهد عند ابي يوسف فلم يقبله فقال له هارون مامنعك من قبول شهادته مااعلم منه الاخيرا قال سخته بوما قال أن في مجلسك أنا عبدك فَانَ كَانَ صَادَةًا فَمُهَادَةً العَبِدُ غَيْرِ مَفْبُولَةً وَأَنْ كَانْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ العدالة (قوله وتقبل شهادة اهل الاهواء الا الخطابة) وهم قوم من الروافش بشهد بعضهم لبعض خصديق المثمود له يعتقدون بانه صادق في دعواه نسبوا الى ابن الخطاب وهو رجل بالكوفة يعتقد ان عليا هوالاله الاكبر وجعفر الصادق الاله الاصغرو قدة تله الامير عيسي بن موسى و صلبه (قو له و نقبل شمادة اهلالذمة بعضهم على بعض) اذا كانوا عدو لا في دينهم (قوله و ان اختلف ۴۰م) و هم اليهود و النصاري و المجوسي اذا ضربت عليم الجزية واعطوا الذمة ولاتقبل شهادتهم علىالمسلم (فقوله ولاتفبل شهادة الحربي على الذي) بني بالحربي المستأمن وتقبل شهادةالذي عليه وتقبل شهادةالمستأمنين بعضهم على بعض أذا كانوا من أهلدار و أحدة قان كانوا من أهل دارين كالروم والترك لانقبل وعلى هذا الارث لان اختلاف الدارين يقطم الولايه وعنم التوارث بينما يخلاف الذميين لائم من أهل دارنا وتغبل شهادة المسلم على الذي لان المسلم محق في عداوته الذي فغبات شهادته عليه والذى مبطل في عداوته المسلم فلانقبل عليه (قوله وان كانت الحسنات اغلب من السيئات والرجل عن يجتنب الكبائر قبلت شمادته و الدالم بمعصية) هذا هو حدالمدالة المثيرة اذلايد من توقى الكبائر كلها وبعد توةما يعتبر الغالب فن كثرت معاصيه أثرذتك في شهادته ومن ندرت منه المصية قبلت شهادته لان في اعتبار الكل مد باب الثمادة وهو مفتوح احياء العقوق * وقوله • وأن الم عمصية ، لان كل واحد من دون الأنبياء عليهم السلام لايخلوا من ارتكاب خطيته فلوو قمت الشمادة على من لاذنب له اصلا لتعذر وجود ذلك في الدنيا فسوح في ذلك واحتير الاغلب • وقوله • ان كانت الحسنات اغلب من السيئات ، يعني الصفائر وحاصله أن كل من ارتكب كبيرة أواصر على صغيرة فانه تسقط عدالته (قول و و تغبل شهادته الانلف) وهوالذي لم يختن وخصه بالذكر الشيمة الواردة من قول ابن عباس اله لاتقبل شهادته وانما مقبل اذا ترك الاختنان

اجتنابه الكل سدباب الثمادة وهومفتوح احياء الصقوق اه وفي الهدايه و المجتبي و مختارات النوازل هذا هو الصحيح في حد العدالة المعتبره (و إن الم عمصية) لان كلواحد من سوى الانبياء عليم الصلاة و السلام لايخلو من ارتكاب خطيئة فلو وقفت الشمادة على من لاذنب له اصلا لتعذر وجود وإصلا فاعتبر الاغلب و حاصله النمن ارتكب كبيرة او اصر على صغيرة سقطت عدالته كافي الجوهره (وتقبل شمادة الاقاف) لانه لا يخل بالعدالة الااذا تركه استخفاظ بالدين لانه لم يتي بهذا الصنيع عدلا هدایه (والحصی) لانه قطع عضو منه تلما فصار کمااذا قطعت بده (وولدالزناه) اذا کان عدلا لان فسق الابوین لایوجب نسق الولد (وشهادة الحنی بیائزة) لانه رجل او امرأة وشهادة الجنسین مقبولة الاانه کاش (واذا وافقت الشهادة الدعوی) لفظاو معنی او معنی فقط (قبلت) تلک الشهادة (وان خالفتها) ای خالفت الشهادة الدعوی لفظا و معنی (لمتغبل) تلک الشهادة لان تقدم الدعوی فی حقوق المباد شرط قبول الشهادة ﴿ ٣٠٠ ﴾ وقد و جدت فیما وافقها وانعدمت

من عذر اما اذا تركه استخفافا بالدين واستمانة بالسنة لم تغبل شهادته (قوله والخمسي) لان. قطممنه عضو ظلما فصار كمادًا قطعت بدر ظلمه ﴿ قُو لَهُ وَوَلِدَالُونَاهُ ﴾ بعني إذا كان عدلا لأن فسق الوالدين لاتوجب فسق الولد ككفر هما وقال مالك لانقبل شهادته في الزناء لانه بجب أن يكون ضرء كمثله فيتم فلناالمدل لابجب ذلك والكلام أنما هو في العدل (قو له وشهادة الحنثي جائزة) المراد المشكل وحكمه في الثمادة حكم المرأة (قو له واذا وافقت النمادة الدموى قبات و أن خالفتها لم تغبل) كما أذا ادمى الف درهم وشهد عائة دنار اوبكر حنطة لان من حكم الشمادة ان تطابق الدعوى فى المنى والفظ (قو لدوميتراتفاق الشاهدين في الانظو المني) في الاموال و الطلاق حتى اوشهد احدهما انه قال انتخليةوشترد آخر انه قال انت ريةلاشبت شيءن ذلك وأن الغق المني (قو له فان شهد احدهما بالف والآخر بالفين المتقبل شهادتهما عند ابي حنيفة) لانهما اختلفا لفظا ومعنى لان الالف لايسر به عن الالفين (وقال الولوسف ومجدنقبل بالالف) لانها داخلة في الالفين فقد انفقا عليها وهذا اذا كان المدعى مدى الفين اما اذا ادمى الفا لاتقبل بالاجماع وعلى هذا المائة والمائنان والطلقة والطلقتان فانشمدواحد بطلقة وواحد بطلقتين وشاهد شلاث وقد دخل بها فهىطالق ثلاثا والألم بدخل بها يقع ثنتان كذا فيالنهايه لان الاولى انفقوا فيهاو الاثنين اتفق فيهماشاهدهما وشاهدالثلاث فصاروا ثلاثًا (قو له فان شهد احدهما بالف والآخر بالف وخسمانة والمدعى بدمي الفا وخسمائة قبلت الشمادة بالف) بني بالاجاع لاتفاق الشاهدين على الالف لفظا ومعنى لان الااف والجسمانة جملتان فالالف جلة والجسمانة جملة اخرى والمدمى بدعى الفا وخسمائة فقد الففا على احدالجلتين مع دعوى المدعى لها فنبت ماالففا عليه ولم ثبت مااختلفا فيه وايس هذا عند ابي حنيفة كالوشود احدهما بالف والآخر بالفين لان ذلك جملة واحدة وقد اختلفا فيها فلاتقبل ولوكان المدعى انما أدعى الفا لاغير لم تقبل بالاجماع لان شوادة الذي شود بالف وخسمائة باطلة لانه كذبه المدعى فيذهك ونظير مسئلة الالف خسمائة الطلقة والطلقة والنصف والمائة والجسون علاف العشرة والجنمة عشر لانه ليس ينهما حرف عطف فهو نظرالالف والالفين قال الخبندي هذا كله اذا كان في دعوى مال كالفرض ونحوه اما لوكان على دعوى عند لاتنبل بالاجام فىالفصول كلها كماذا ادعى اندباع عبدا من فلان بالفين والمشرى

فيما بخالفها هدانه (ويعتبر) اى يشرط (اتفاق الشاهدين في الفظ والمني) جيما بطريق الوضع لا التضمن (مندای حنیفة) و عندهما يكنني بالموافضة العنومه (فان شهد احدهما بالف و الآخر بالفين) و المدعى بدعى الالفين (لم تقبل الشرادة) عنده لاختلافهما لفظا و ذاك بدل على اختلاف المني لانه يستفاد بالانظ وذلك لان الالف لايمبر به من الالفين بلهما جلنان متبانشان نصار كما اذا اختلف جنس المال وعندهما تقبل على الالف لانهما انفاقا على الالف وتفرد احدهما بالزيادة فيثبت ما أجتما عليه فصار كالالف والالف والجسمائة وعلى هذا المائة والمائنان والطلفة والطلقشان قال الاسبجسابي والعميم قول ابى حنيفة وعله مثي الأعة الصحبون تعيم فيبدنا يدعوى الالفين لانه ادا

ادعى المدعى الالف لاتقبل الشهادة بالاجماع (وان شهد احدهما بالف والآخر بالف وخسمائة والمدعى (ينكر) يدعى الفا وخسمائة قبلت شهادتهما بالف) اتفاقا لاتفاق الشاهدين عليها لفظا ومعنى لان الالف والجسمائة جملتان عطفت احداهما على الاخرى والعطف يقرر الاول ونظيره الطلقمه والطلقمة والنصمف والمائة والمائة والجسمون تخملاف الجمعة عشر لائه لميس بينهما حرف العطف فهو نظمر الالف والالفين همدا به لاتفاقهما عليه (ولم يعم قوله انه قضاه) لا نها شهادة فرد (الا أن بشهد معه آخر) ليتم نصاب الشهادة (وينبغي الشاهد اذا علم دك) اى علم تضاء الديون وخشى انكار المدعى لما قبضه (ان لايشهد) له (بالف حتى مقر المدعى انه قبض خسمائة) كيلا يصير معينا على الظلم (و اذا شهد شاهدان ان زيدا قتل يوم الفر) من هذا العام مثلا (عكمة وشهد) شاهدان (آخران انه قنل يوم النحر) من هذا العام (بالكوفة واجتموا) اي الشهود كلهم (عندالحا كم لمقبل) الحاكم (الشهادتين) النبغن بكذب احدهماو أيست احداهما باولي من الأخرى (فان سبقت احداهما و تضي بهائم حضرت الاخرى لمنتبل) الثانية لان الاولى قد ترجت بانصال الفضاء بها فبلا ينفض بانبانية (ولايسمم القاضي الشهادة على جرح) الشهود بان ادعى المدعى عليه ال شاود الدعى فسقه او مستأجرون واقام بينة على ذلك نان الفاطي لايلنفت الها (ولایحکم ذاك) ولكن

شكر فثهد شاهد بالف والآخر بالفين اوشهد احدهما بالف والاخر بالف وخسمائة لاتقبل بالاجماع (فَوْ لِهِ وَاذَا شَهِدُ بَالْفُ وَقَالَ آخِرَ قَضَاهُ مَهَا خَسَمَانَةُ قَبَلَتَ شَهَادَتُه بالف) لا تفاقهما (هايه و لم تقبل قوله انه قضاه) لا ثما شهادة فرد (ان يشهد معه آخر) وعنابي يوسف انه يقضى بخمسمائة لانشاهد الفضاء مضمون شهادته الهلادين الاخسمانة وجواء ماقلناه كذا في الهدايه (قوله وينبغي اشاهداد امل ذك اللابشهد بالالف حتى يقر المدمى انه قبض خسمائة)كي لابصير مسينا له على الطَّلْم ومَّني قوله بنبغي (قوله و اذاشهد شاهدان انزيدا قتليوم العر عكة وشهد آخر أنانه قتليوم النمر بالكوفة واجتمعوا صدالحًا كم لم تقبل الشهادتين) لأن احداهماكاذبة وليست احدهما اولى من الاخرى ولان القتل ضلو الفعل لايعادو لايكرر و نائدة ذه فيماأذا تا ل ان لم الحج لمام فعيدى حرفا قام العبد شاهدين انه قتل يوم النحربالكوفة واقام الورثة شاهدين انه فتل عكة وال شهدوا على اقرار الفائل بذاك في وقنين او في مكانين قبلت الشهادة لإن الاقرار قول والاقوال تعاد وتنكرر فيحوز أن يكون اقر بذك ف كل واحد من الوةنين فتقبل و على هذا اذا شهد احدالشاهدين انه باعه هذا النوب امس وشهد آخر انه باعد البوماو شهد احدهما انه اقر انه باعه امس وشهد الآخرانه إقر انه يامه اليوم قبلت الشهادة لان المشهود به معنى واحد وهو الغول والاقول بجوز أن تعاد وتكرر وليس هذا من شرط سمة ثبوته حضور شاهدين بخلاف التكاح فانه اذا شهد احدهما انه تزوجها امس وشهد آخر انه تزوجها اليوم فان شهادتهما لانتبل لان النكاح لايصيح الابحضور شاهدين ولم بشهد احدهما بالنكاح انه وهم بشهادة اثنين والله شهدكل منهما ان العقد وقع بشهادة واحد (قو له ولايهم الفاضي الشهادة على جرح ولانق ولايحكم بذك) وهو أن بجرح المدعى الشهود فيتول انهم فسقة اومستأجرون على الشهادة واقام على ذلك بينة فالاالقاضي لابسم بينته ولايلتلث الميا ولكن بسأل عن شهود المدعى في السرو يزكيم فيالعلائية فاذا "بيت مدالتم قبل شهادتم * وقوله • ولانني • الشهادة على النفي مقبولة اذا كان النق مفرونا بالاثبات وكما ن ذهك مما يدخل نحت الفضاءكما اذا اشهدوا ان هذا وارث فلان لا وارث له غيره اولا نعلم له وارثا غيره تقبل هذه الشهادة حتى إنه بسلم اليه كل المال وكذا اذا قال لعبده أن لم تدخل الدار البوم قانت حر فشهد شاهدان انه لم بدخل فبلت شهادتهما ومقضى بعنفه لان الشهادة على الشروط في النبي مسموعة وأنما قال اذا كان مدخل تحت الفضاء لان الرجل اذا قال أن لم احج هذا المام فعيدى حر فشهد شاهدان انه ضمى بالكوفة لم بعنق عندهما لائها قامت على النني والتضمية عا لا يدخل محت الفضاء وقال مجمد يعتق لانهاقات على امر معلوم • قوله • ولا محكم بذاك • فان قبل لاحاجة إلى هـ ذا قانه أذا لم يسمم فعلوم أنه لا يحكم قلنسا عكن أن لا تسمم ولكن جاز أن يحكم قال الفاضي لايجوز أن يسمع البينة في بيم المدبر قامااذا حكم (ولايجوز الشاهدين بشي لم يعاينه) لان الشهادة مشتقة من المساهدة وذاك بالم ولم يحصل (الا النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضيفانه يسعدان بشهر مزمالاشياء اذا اخبره بها من يتى به) استحسائالان هذه الامور يختص بمعاينة اسبابها الحنواص من الناس يتعلق بها احكام تبق على انقضاء الغرون والاعوام فلو لم يقبل فهاالشهادة بالتسامع لادى الى الحرج وتعطيل الاحكام قال في الهدايه وانما بجوز الشاهد ان يشهد بالاشتمار وذاك بالتواتر او اخبار من يتن به كما قال في الكتاب وبشرط ان مخبره وجلان عدلان او رجل وامر أنان المحصلة نوع من الملم وقبل في الموت يكنني باخبار واحداو واحدة لا نه قال مايشاه داء الشهادة اما يكنني باخبار واحداو واحدة لا نه قل مايشاه داما لشهادة اما يكنني باخبار واحداد واح

بجواز بيمه صمح لانه مختلف فبه قال عدل الشاهد وجرحه آخر بسأل الفاضيآخر فان صدله قضى بذلك وان جرحمه اثنان لانقضى به وان عدله بعد ذلك الف (قوله ولايجوز الشاهدان يشهد بشي لم بسايه الا النسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي فانه بسمه ان يشهد مذه الاشياء اذا اخبره من ثق به) و هذا استحمال ويشترط ان يخبره بذلك رجلان صدلان او رجل وامرأنان عن يْق بِم وبقع في قلبه صدقهم ويشترط ابضا ان يكون الاخبار بلفظ الشهادة كذا ذكره الحصاف وقبل في الموت يلتق باخبار واجد اما رجل واما امرأة واحــدة لانه قل مايشاهدماله غيرالواحد اذالاندان يرابه ويكرهه ولأكذاك النكاح والنسب و نبغي أن بطلق أداء الثمادة ولانغمرها أما أذا ضرها الفاضي بأن قال أني أشمد بالتسامع لم تعبل شهادته ثم ان الشيخ رجه الله قصر الشهادة بالتسامع على خدة اشباء ولم يذكره غيرها وهذا يني اعتبار التسامع في الولاء والوقف وعن ابي يوسف انه يجوز في الولاء لانه منزلة النسب و عن محمدانه بجوز في الوقف لانه بني على مرالعصور والدهور قال الامام ظهيرالدين المرغيناني لابد في الشهادة على الوقف من بيان الجهة بان بشهروا انه وقف على المسجد او المغيرة حتى لولم لذ كروا ذلك في شهاد تهم لانقبل (قوله والشهادة على النهادة جائزة ف كل حق لابسقط بالشهة) احتراز اعن الحدود والفصاص (قُولِه ولا تقبل في الحدود والفصاص) لانها تؤثر فها الشبهة فلاثنبت عا قام منام النبر (قوله و بحوز شهادة شاهدين) وقال الشانعي لابحوز الااربعة على كل اصل شاهدان لان كل شاهدىن قاعان مقام واحد وصورته شاهدان شردا على شهادة رجل ثم انهما بعينهما شـهدا ايضا على شهادة رجل آخر فانه جاز لانه وجده على شهادة كل واحد شاهدأن وعندالشافعي لابجوز الا ان يشهد علىشهادة الاول شاهدان وعلى شهادة الآخر شناهدان غيرهما وتجوز مسندنا شهادة رجل و امرأتين عل شوادة رجلين (قو له ولاتفبل شوادة واحد على شهادة واحــد)

ادًا فسر القاشي أنه يشهد بالتسامع لم تغبل شهادته كم ازمعانة اليدفي الاملاك نطلق فيه الشهادة ثم اذا فسر لاتقبل كذا هذا ثم قصر الاستثناء في الكتاب على هذه الأشياء منى اعتبار التسامع في الولاء والوقف وعن ابي يوسف آخرا انه بجوز في الولاء لانه عنزلة النسب وعن محسد يجوز في الوقف لانه ببق عدل مرالامصار الا انا نقدول الولاء متنى عسلي زوال الملك ولابد فيه من المعاسة فكذا فيما ماتني عليه واما الوقف فالصيح انه تغبل الشهاده بالتسامع في امسله دون شرائطه لان اصله هو الذي يشتر اه (والثمادة على الثمادة بائزة في كل حق لابسقط بالشهة (قال في المدايه

وهذا استصان لشدة الحاجة اليها اذا شاهد الاصل قداجمز من اداء الشهادة لبعض العوارض فاو (لأن) لم تجز الشهادة على الشهادة وان كثرت الا ان فياشهة من حيث البدلية اومن حيث ان فيها زيادة الحمّال وقد امكن الاحتراز عنه بجنس الشهبود (و) لذا (لا تقبل في الحدود) (والقصاص) لانها تسقط بالشهة (ويجوز شهادة شاهدين) اورجل وامرأتين (على شهادة شاهدين) لان نقل الشهادة من جعلة المقوق وقد شهدا بحق شم يحق آخر فتقبل لاق شهادة الشاهدين على حقين المرازة (ولا تقبل الحق

(وصفة الاشهاد ان يقول شاهدالاصل) مخاطبا (لشاهدالفرع اشهدمل شهادتی) لان الفرع كالنائب عنه فلابد من المصمل والنوكيل كامر (انى اشهدان فلان ابن فلان) الفلانی (اقر عندی بكذا و اشهدئی) به (على نفسه) لانه لابدان بشهد شاهد الاصل عندالفرع كابشهد عندالقاضی لينقله الى مجلس القضاء (و ان لم يقل اشهدی على نفسه جاز) لان من سمع اقرار غير محل له الشهادة و ان لم يقل له اشهد ال هلاناء) لما تحمله (اشهد ان فلانا

اشهدن على شهادته اله بشهد أن فلانا أقر عنده بكذا وقال لي اشهد على شهادتی بذاك) لانه لاد من شمهادته و ذكر شهادة الامسل وذكر التحمسل ولها لفظ الحول من هذا واقصر منبه وخير الأثمور اوسطها هدايه قال في الدر والاقصران بقول الامدل اشهد على شهادتي بكذا وبقولالفرع اشرد على شهادته بكذا وعليمه فتوى المرخبي وغيره انكال وهوالاصم كإفى القهستاني من الزاهدي اه (ولاتقبل شهادة شهود الفرع الا ان) بنعمذر حضور شهود الاصل ودَّاك بأنَّ (عوت شهود الامل) (عند الاداء اوبغيوا مسيرة) سفر (ثلاثة ايام فساعدا) قال في الدر واكنني الثــائي بغيبت عيث شعدر ان يدبت باعله واستحسنه غر واحد وفي القهشتاني

لان شهادةالواحد لانقوم ما حجة فلاند من شــهادة رجلين على شهادته ولابشــبه هذا اذا شهد اثنان على اثنيز لانالشاهدين جميعاً بشهدان على كل واحد منهما فقد ثنت شهادة كل واحد بشهادته شــاهدىن (قو له وصفة الاشهاد ان مقول شــاهد الاصل لشاهدالفرع اشهد على شهادتي اني اشهد ان فلان بن فلان افر عندي بكذا واشهدئي على نفسه) انما يقول واشهدني اذا كان المقر اشهده على نفسه اما اذا كان سمعه ولم بشهده على نفسه غاله مقول اقر هندى ولا يقول اشهدني كي لايكون كاذبا ولوقال له في الحميل اشهد أن لفلان على فلان كذا فاشهد على شهادتى بذلك كني وان قال فاشرد عثل ماشهدت 4 اوكما شهدت اوعلى ماشمهدت لايصح حتى مقول فاشهد على شهادتي (قو له واذلم يقل اشهدني على نفسه باز) والماقوله اشهد على شهادتی فلاید منه و هو شرط عندهما وقال ابو توسیف تجوز وان لم بذکر ذبك ولابد من عدالة الاصل و الناقل (قوله و مقول شاهد الفرع عند الادا، اشهد ان فلانا اشهدني على شهادته انه يشهد أن فلانا أفر عنده بكذا وقال ل أشهد على شهادتي ندنك) لانه لابد من شهادته وذكر شهادة الاسل ولفظ النحميل ويشترط نقاه شهودالاصل على اهلية الشهادة حتى لوفسيقا أوعيا أوخرسا لم تقبل شهادة الفرع (قو له ولا تغبل شهادة شهود الفرع الا أن عوث شهود الاصل أو بغيبوا مسيرة ثلاثة ايام او عرضوا مرضا لايستطيعون معه حضور مجلس الحاكم) لان شهود الفرع كالبدل من شهود الاصل والبدل لايثبت حكمه مع المقدرة علىالاصل بدلالة الماء والتراب وعن ابي يوسف ان كان في كان لوغدا لاداءالثمادة لايستطبع ان بديث أفياهله صحالاتسهاد احيساء لحقوقالناس واول احسسن والثباني ارفق وبه اخذ ابوالبيث (قوله فان صدل شهود الاصل شهود الفرع باز) لانهر من اهل التزكية معناه اذا نبرغ هماازكون للاصول وذلك لان نفلهم لشبادتهم لاتمنع صمة تعسديلهم فلافرق بين تعسديلهم وتعسديل غيرهم ولايجوز ان يقسال فيذبك تعميم شهادتهم لان تعميم شهادة الشاهد لانؤثر في شهادته الاترى أنه يظهر من نفسه السلاح والمدالة ولايؤثر ذلك في شهادته وكذا ادًا شهد شباهدان فعدل احدهما الآخر صم نمدله لما فلنــاكذا في الهدابه (قوله وان حكنوا عن نمديلهم جاز وينظرالحاكم في حالهم) لان التعديل لايلزمهم وهذا قول ابي يوسسف لان الماخوذ

والسراجيه وعليه الفتوى واقره المس أه (أو بمرضوا مرضاً) فويا بحبث (الابسنطيمون مع حضور بجلس الحاكم) لان جوازه المحاجة وأنمائيس عند عجز الاصل وبهذه الاشياء يتمفق المجز (فان عدل شهود الاصل) بالنسب على المفعولية (شهود الفرع) بالرفع فاعل عدل (حاز) الانم من أهل التركية وكذا أذا شهد شاهدان فعدل أحدهما الآخر صح المكاناهدايه (وان سكتوا عن تعديلهم جاز) ابضا (وينظر القاضي في حالهم) أي حال الاصول كماذا حضروا بانفسم وشهدوا

عليم النفل دون التعديل لائه قد يخني عليم مدالتم وقال محدال لم تعدل شهوداافرع شهودالاصل لم يلتفت الى شهادتم لا له لاشهادة الا بالعدالة فاذا لم يعرفوها فيهم لم عقاوا الشهادة فلائقبل ثم عنداني بوسف اذا شهدوا وهم عدول وسكتوا من تعديل اسواهم سأل الحاكم عن تمديلهم فان عدلوا حكم بشهادة الفرع والافلاوان لمبطرالحاكم محال الاصول والفروع سأل عن حيمهم في السر وزكاهم في العلانية كذافي اليناسِعوادًا كان شاهد الاصل محبوسا في المصر فاشهد على شهادته هل بجوز الفرع ال بشهد على شهادته واذا شهد عندالقاضي هل محكم بها قال في الذخيرةاختلف فيهمشابخ زمانناقال بعضهم انكا زعبوسا فيسجن هذا الغاضي لايجوزلان الفاضي بخرجه من سجنه حتى بشهدتم يعيدماليالسجن والأكان في سجن الوالي و لا عكمته الاخراج اشهادة بجوز + وقوله + و مظر الحاكم في حالهم ، يعنى على ماتقدم من الحلاف في تعديل الشاهدة بل طعن الخصم عليه قال الو حنيفة والولوسف شبل الواحد في التعديل والجرح لان التعديل ليس بشهادة وانماهوخبرالا ترى انه لايحناج الى لفظ الثمادة ويثبت بالرسالة وتقبل تعديل الوالد اولده والولد لوالده ولامحتاج الى حضور خصم ولانفتفر تعديل الشهادة على الزناه الى اربعة وقال مجد لانقبل فيه اقل من اثنين والخلاف في تعديل السراما تعديل العلاجة فلا مدفيه من اثنين و لفظ الثم ادة بالاجاع و في الهدام يشترط في تزكية شهود الزناء أربعة عند محد و كذا اختلافهم في الترجمان اذا لم يغهمالقاضي كلام الحنصم على هذا يغبل فيه عندهماقول الواحد وعندمجد لامدمن اثنين وعلى هذا تقبل تعديل المرأة عندهما وقال محمدلابجوز ثم عند الىحنيفة انحاتقبل تعديلهما في غير العقوبات اما في العقوبة فيشترط الذكورة على اصله ان النزكية علة العلة والعلة هي الشمادة وعلة التركية و مقول المزك هو عدل رضى و لا عناج الى قوله على ولى لا نه اذا قال هو عدل رضى فهو عدل عليه وله قال في اليناسِع اذا احتاج المدعى الى اخراج الشهود الى موضع فاستأجراهم دواب هر كوب لم تقبَّل شهادتهم عندان بوسف و إنَّ اكلوا من طعامه في الطربق قبلت و قال مجه لااة بل شمادتهم في الوجهين جيما وقال فصيرين بحي لابأس المشهود ال شكلف المشاهددابة اذاكان شيخالا يقدرعلي المثيوة لاالغقيه ابوالبث انكان لهم قوة ملي المثي اوما نستكرون 4 دابة فهو كما قاله الولوسف (قو له وان انكرشهود الاصل الثمادة لم تقبل شهادة شهود الفرع) بان قالوا ليس لنا في هذه الحادثة شهادة غايوا اوماثواثم با. الفروع بشهدون على شهادتهم في هذه الحادثة اوقالوا لم نشهدالفروع على شهادتنا فان شهادة الفرع على شهاد تهما لا تقبل لان الصيل لم شبت و هو شرط ﴿ مسائل ﴾ اذاشهد الفاسفان بشمادة فردت شهادتهما ثم كابا والابا ثم جاء فشهدا مالم تغبل لانهما العاردت شهادتهما فتهمة وهي باقية لجواز الايكونا توصلا باظهار التوبة الي تعميم شهادتهماوكذا اذاشهدازوج الحرازوجته بشهادة فردت ممابانهاو تزوجت غيره مم شهداما بتاك الشهادة لمنفبل لجوازان يكون توصل بطلاقما الى تصييم شهادته وكذا اذا شهدت لزوجهاتم ابانما

قال في التعميم وهذا عندابي وسف وحليه مشى الانمة المعمون وقال محد لانفيل اهر وان انكر شهود الاسل المهادة) بان الحالوا مالنا وماتوا اوغابوا ثم أجاء الفروع يشهدون على شهادتم كا في الكافي وكذا لوانكروا العمل بان قالوا لم تقبيل على الزيلمي (لم تقبيل شهادة شهود الفرع) لان الحمل من الخبر بن الخبر بن الخبر بن الخبر بن الخبر بن المخبر ب

(وقال ابو حنيفة فى شاهدالزور اشهره فى السوق) بان بعثه الى سوقه ان كان سوقيا او الى قومه ان كان غير سوقى بعد العصر اجمع ما كانوا و يقول المرسل معه انا و جدنا هذا شاهد زور فاحذروه و حذروه الناس كانقل عن القاضى شريح (و لا اعذره) بالضرب لان المقعود الانز بار وهو يحصل بالتشهر بل ربما يكون اعظم عندالناس من الضرب فيكننى به (وقال ابويوسف و محمد نوجمه صربا و تعبسه) ﴿ ٣٠٥ ﴾ حتى بحدث توبة قال فى التصبح و على قول ابى حنيفة مشى النسفى

ثم شهدته و اوشهداامبد او الكافر او المجبون او الصبي بشهادة فردث ثما عنق العبد او اسلم الكافر او افاق المجنون او باغ العبي ثم عادو ا فشهدو الجما قبلت شهادتهم لانهم لم يكونو ا مناهلالثمادة حال ادائها ولاردت شهادتهم لاجلاالثهمة وانما ردت لكونهم ليسوا من اهل الشهادة ثم صاروا من اهلها فزال المعنى الذى لاجله ردت شهاد ثهر فلهذا قبلوا (قول وقال ابوحنيفة في شاهد الزور اشهره في السوق ولا اعزره) اي لااضر به وتفسير الشهرة ماذكر في البسوط ال شريحا كان بعث بشاهد الزور الي اهل سوق ال كان سوقيا اوالي قومه ال لم بكن سوقيا بعدالعصر اجمع مايكون ويقول الأشريحا يقرئكم السلام ويقول لكم انا وجدنا هذا شاهد زور فاحذروه وحذروا الناس منه والرجل والمرأة فيشمادةالزور سواء ثم اذا تاب شاهدالزور فشهد بعد ذلك فيحادثة هلتفيل شوادته الجواب فيه على وجهين الكان فاسفا ثم ثاب قبلت شهادته لان فسقه زال بالتوبة ولماهين فيالكتاب مدة ظهورالتوبة فعند بعضهم مقدرة بستة اشر وعند بعضهم بسنة والعجيح يغوضال رأى القاضي والثاني انكان مستورا لاتفبل شوادته ابدا فيالحكم و هندا بي وسف تقبل و عليه الفتوى و شاهدالزور هو المفر على نفسه بذلك اذلاطريق الىاثباته بالبينة نني للشهادة والبينات للاثبات وقيل هو أن يشهد نقتل رجل ثم يجيء المشهود مقتله حيا حتى مثبتكذبه بيقين اما اذا فالراخطأت في الشهادة أو غلطت لابعزر (فَوْلِدُ وَقَالَ أَبُو يُوسَفُ وَمُحَدَّ نُوجِمَهُ ضَرَّبًا وَنُحْبُسُهُ ﴾ لأنَّ عَرْ رضياللَّهُ عنه أمر بشاهدالزور حيعروسمم وجهه وطيفه وحبسقانا هذا محول عليانه كان،صرا على ذلك و عند! بي حنيفة اذا كان بهذه الصفة بعزر و لهذا جمع عر عليه النهزيز و النسخيم والثهرة والحبس

- مر كتاب الرجوع عن الشهادة كات

هذا الباب الركن وشرط وحكم فركنه قول الشاهد رجعت عاشهدت اوشهدت زور وشرطه آن يكون مندالقاضى و حكمه ايجاب التعزير على كل حال سواء رجع قبل الفضاء بشمادته او بعدالقضاء بها و الضمان معالمتعذير آن رجع بعد القضاء وكان المشهوديه مالا وقداز اله بغير عوض كذا فى المستصفى (فول رجمالله اذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بها سقط و لاضمان عليهم) لانهم لم يتلغوا بها شيئا (فول له فان حكم بشهادتهم مرجعوا لم يضمخ الحكم ووجب عليهم ضمان ما للغود بشمادتهم) لانهم اعترفوا بالتعدى

ث المشهودعليه هدايه (و ان)كان(حكم بشهادتم ثم رجعوا لم يفسخ ج نى (٢٩) الحكم) لان آخركلامهم ينخش الحكم المنافض ولانه في الدلالة على الصدق مثل الاول وقد ترجح الاول بانصال القضاميه (ووجب عليه من الكان على المنافق و المن

ال قول ابي حنيفة مثى النسق و البرهاني و صدر الشريمة اله ثم شاهد الزور هو المقي على نفسه بذلك اذ لاطريق الى اثباته بالبينة لانه نفي وقبل هو ان يشهد بقتل رجل ثم نجي ألشهود يقتله حيا حتى يثبت كذبه بيعين الما اذا قال اخطأت في الشهادة او غلطت لا يعذر و

﴿ كتاب الرجوع عن الشهادة ﴾

هو عنراة الباب من كتاب الشمادات لانه مندرج تحت رخعام الشهادات (اذا رجع الشهود عن شهاد شم) بن قالوا رجعنا عا شهدنا به و نحوه بخلاف الانكار ذلك (قبل الحكم بها) شهاد تهم لان الحق الما شهاد تهم لان الحق الما لايقضى بكلام متناقض في الما ولاضمان عليه مالانه ما ما الله ولاحل المدى ولاحل المدى ولاحل

القضاء ودعوى اتلاف المال على المثهود عليه بشهادتم فلايصدتون فى حق الفضاء بعددة ون بسبب المشمال (ولايصهم الرجو عالا بحضرة الحاكم) واوغير الاول لانه فسخ الشهادة فيختص بما يختص به الشهادة من المجلس و هو مجلس الفاضى كما في المهدود (واذا اشهد الهدام (واذا اشهد الهدان عال عكم الحاكم به ثم رجعاً) عن الشهادة عندا لحاكم (ضمنا المال) المشهود به (المشهود عليه) لان السبب على وجه التعدي المشبب الضمان كحافر البرو تعدّسبها ﴿ ٣٠٦ ﴾ للانلاف تعديا مع تعذر تضمين المباشر

المنان (قوله ولابصم الرجوع الابحضرة الحاكم) لانه نسخ اشهادة فيغنص بما يختص به الشهادة من مجلس الفاضي والمراد اي حاكم كان ولايشترط الذي يحكم وفائدة قوله لايصح الرجوع الابمضرة الحاكمانه لوادى المشهود عليه رجوعهما لم تقبل خصومته والأاراد عيثم الامحلفان وكذا لانقبل بينته علىما لانه ادغي رجوط باطلا (قوله و اذا اشهد شاهدان عال فعكم ١ الحاكم ثم جعاضمنا المال المشهود عليه) لان السبب على وجه النعدى سبب الضمان كافي البد وقد نسببا للانلاف تعديا وانما يضمنان اذا قبض المدمى المال لان الانلاف به ينمنق (فوله وان رجم احدهماضمن النصف) والاصل أن المنبر بقاء من بق لارجوع من رجع وقد بق من بني بشمادته نصف الحق (قول و والشهد بالمال ثلاثة فرجع احدهم فلاضمان عليه) لانه بق من يبق بشمادته كل الحق فلابلتفت الى الراجع (قولًا فان رَجع آخر ضمن الراجمان نصف المال) لانه قديق على الشهادة من يقطع بشهادته نصف الحق (قول دوان شهد رجل و امرأتان فرجعت امرأة ضمنت ربع الحق) لبفاء ثلاثة ارباع المال بقاءمن سبق (قوله والدرجمنا ضمننا نصف الحق) لان بشمادة الرجل بتي نصف الحق (قو له والشهد رجلوعشر نسوة فرجع ممان فلاضمان عليهن) لانه بق من يقع بشمادته كل الحق (قول فان رجمت اخرى كان على النسوة ربع الحق) لانه بني النصف بشهادة الرجل و الربع بثهادة الباقية (قوله نان رجع الرجل والنساء كان على الرجل سدس الحق وعلى النسوة خسة اسداسه عند ابي حنيفة) لا نه انقطع بشمادة كل امرأتين مثل ماانقطع بشمادة رجل نصار كالوكانوا سنة رجال فرجموا ضمنوا المال اسداسا (فو له و قال ابو وسفو مجمد على الرجل النصف وعلى النسوة النعيف) لا نمن و أن كثرت بمنزلة و أحدة وان رجع النسوة المشردون الرجل فعامين نسف الحق على القولين لماقلنا الإالاعتبار بقاء من بق وإن شود رجلا و امرأة ثم رجموا جيما فالضمان على الرجلين دونما لانه لاعبوز شهادة امرأة واحدة فوجودها وعدمها سواءلانها بمض شاهد ولوشهد رجل وثلاث نسوة فرجم الرجل وامرأة ضمن الرجل النصف ولم تضمن الرأةشيئا عندهما وعلى قياس قول الى حنيفة بضمان النصف اثلا اعلبه الثلثان و عذم الثلث و ان رجموا جميعا كان عليه النصف وعدمن النصف عندهماو عندابي حنيفة على خما المال وعامن ثلاثة اخاسه وإن شهدر جلان وامرأنان فرجع المرأنان فلاضمان عليهما لان الرجلين يحفظان المال فان رُّجع الرجلان وبق المرأنان قالمرأنان قامتا خسف المال وعلىالرجلين نسف

وهو الفاضي لإنه كالمجي الى القضاء (وان رجع احدهما ضمن النصف) والاصل ان المتبر في هذا يقامن اق لارجوع منرجع وقذ بني من بني بشهادته نصف الحق (وان تهد بالمال ثلاثة) من الرجل (فرجم احدهم فلاضمال عليه) لانه بق من بيق بشمادته كل الحق (فان رجع آخرضمن الراجعان نصف المال) لاند بقاء احدهم بق نصف الحق (وان شهــد رجل وامرأتان فرجست امرأة ضمنت ربع الحق) لبفاء ثلاثة الارباع بفا ن بن (وان رجمتا) اى الرأمان (ضمننا نسف الحق) لانه بشهادة الرجل الباق بق نصف الحق (وان شهد رجل وعشر نسوة ثم رجع ثمان منهن فلاضمان عابين) لانه بق من ببق بشهادته كل الحق (فان رجعت) امرأة (اخرى كان على النسوة) الراجعين (ربمالحق) لاله

بق النصف بشهادة الرجل والربع بشهادة الباقية (فان رجع الرجل والنساء) جميعاً (فعلى الرجل (المال) سدس الحق وعلى النسوة خسة اسداس الحق عندا بي حنيفة) لان كل امرأتين قامت فامر جل واحد فصار كما اذا اشهد بذك سنة رجال ثم رجعوا جميعاً (وقال ابو بوسف و مجدعلى الرجل النصف وعلى النسوة النصف) لا نهن و ان كثرت

يتمن مقام رجلو احدو لهذا لاتقبل شهاد تمن الابافضمام رجلة ل فى التصميح و على قول الامام مشى المحبوبى و النسنى و غير هما (و ان شهدشا هدان على امر أقبالنكاح) على مهر (بمقدار مهر مثلها) او اقل او اكثر (ثمر جما فلاضمان عليهما) لان منافع البضم غير متقومة عند الاتلاف لان التضمين ﴿ ٣٠٧ ﴾ يستدعى المماثلة و لاعائلة بين البضم و المال و انما تنقوم على الزوج

عند التملك ضرورة الملك اظهار الخطر المحل (وكذلك ان شهدا على رجل بتزوج امرأة عقدار مهر مثلها) لانه اتلاف بموض لان البضم منفوم مالة الدخول في ألمك كما سبق والانلاف بموض ككلا اتلاف (فان شهدا باكثر من مهرالمثل ثم رجعًا ضما الزيادة) لاتلافهما الزيادة م غير عوض (و ان شهدا) على بايع (بيع) شي (بمثــل القيمة او اكثر ثم رجعًا لم يضمنا) لانه ليس باتلاف معنى نظرا الى العوض (وأنَّ كانُ) ماشودا به (باقل من الفيمة طعنا النقصال) لاتلافهما هـذا الجزء بلا عوض (وان شهدا على رجل انه طاق امرأته) و کان ذلك (قبل الدخول) مها (ثم رجعما ضمنا نصف المهر) لانهما اقررا عليه ما لا كان على شرف المسقوط بمجيء الفرقة من قبلها (و ال كان) دُلِكُ (بعد الدخول) بها (لم يضمنا) شيئا لأن المهر

المال والارجع رجل واحدلاضمان عليه فال رجع رجلوامرأة ونقرجل وامرأة فعلى الرجل و المرأة ربع المال اثلاثا و ان رجمو اجميما كان الضمان اثلاثا ثاناه على الرجلين والثلث على المرأمين (قوله واذا شهد شاهدان على المرأة بالنكاح عقدار مهر مثلها اوا كثر مرجعا فلاضمان عليهما) لالهما اتلفا عليه هين مال بعوض لان البضع عند دخوله في ملكه متقوم (قو له وان شهدا باقل من مهر المثل ثمر جما يضمنا النقصان) لان منافع البضع غير متقومة عندالاتلاف وصورته ال يشهدا انه تزوجها على خسمائة وههرمثلها الفثم يرجعان فانعما لايضمنان شيئا لانعما لم تخرجا عن ماكمها ماله قيمة والمال يلزم باقرار الزوج لانه لما ادعى ذلك لزمه باقراره فالالمصنى اذى ادعى نكاح امرأة على مائة وقالت هي على الف ومهر مثلها الف قاقام شاهدين على مائة وقضى لها ثم رجعا بعد الدخول بها لايضمنان لها شيئا عندابي يوسف وعندهما يضمنان لها تسمائة بناء عندهما علىان الغول قولها الى تمام مهر مثلها فكان يقضيها بالف ولا شهائهما ففداتلفا عليها تسعمانه وعند ابى يوسسف الفول قول الزوج فلم يتلفا عليهما شيئا (قوله و كذك اذا شهدا على رجل بنزويج امرأة عندار مهر مثلما اواقل ثم رجمًا لم يضمنا) لان هذا اثلاف بعوض لان البضم متقوم حال الدخول في الملك والاتلاف بعوض كلا اتلاف (قو له وان شهرا باكثر من سهر المثل ثم رجما ضنا الزيادة) لانهما اتلفاها بغير عوض ثم هذا النكاح جائز عنــد ابي حنيفة في الظاهر والباطن وعندهما يجوز فيالظاهر ولابجوز فيالباطن ونائبته انه بجوزله وطؤها عند ابى حنيفة و عندهما لايجوز (قوله وازشهدا بيبع عثل القيمة او اكثرتم رجمالم يضمنا) لانهما حصلاله بشهادتهما مثل ماازالاه عن ملكه وهذا اذا كان المشترى بدعى والبابع يكراما اذا كان البابغ يدمى والمشترى نكر بضمنان الزبادة كذا في المستصفي (قو له وان كان باقل من الحية ضمنا النقصان) لا نهما اللفاهذا الجزر. بلاهوض (قو له و ان شردا على رجل أنه طلق امرأته قبل الدخول بها ثمرجعا ضمنا نصف المبر) لانهما اكدا عليه ضما ماكان على شرف الزوال والسفوط الاثرى انها اوطاو عت اين الزوج او ارتدت مقط المهراصلا واذكان لم بسم لهامهرا وضمن المنعة رجع بماابضا عليمما (قوله وان كان بعدالدخول لم يضمنا) لان خروج البضع من ملك الزوج لاقيمة و المهر بلزمه بالدخول فلم يتلفا عليه شيئاله قيمة (قوله وان شهدًا انه اعتق عبده تمرجما ضمناقيمته) لانهما اتلفأ مالية العبد عليه من غير هوض والولاء للمتقلان المتق لايتحول البحما بهذا الضمان الا يقول الولاء وان شهدا انداستولد جار شدهذه فقضى القاضي بذاكثم رجعا ضمناما نقصها الاستبلاد والجاربةباقية علىملكه فالساشالولىبعدذاك عتنت وضمنا فيتها

نأكد بالدخول والبضع عند الحروج عن الملك لاقيمة له كامرفلا يلزم بمقابلته شيّ (والرشودا) على رجل (انه اعتق عبده ثمرجها ضمنا قيمته) لاتلافهما مالية العبد من غير عوض والولاء للم تىلان المثق لاينحول اليهما بهذا الضمان فلاينحول الولاء هدايه (وانشهدابقصاص ثم رجعابعدالفتل ضمناالدية) في ماأنما في ثلاث ساين لانهما معترفان والعاقلة لانسقل الاحتراف (ولا يقتص منهما) لا نهما المباشرالفتل والمحصل منهما اكراه عليه (واذارجع شهود الفرع ضمنوا) ماأتلفوه بشهاد تم لان الشهادة في بحاس الفضاء صدرت منهم فكان الناف مضافا المهم (وان رجع شهود الاصل) بعدالقضاء (وقالوا لم نشهد شهودالفرع على شهادتها فلا ضمان عليم) لانهم انكروا لسبب ولا يعمل الفضاء لتعارض الحبرين اما اذا كان قبل الفضاء فانها شهادة الفرع لانكار شهودالاصل التحميل ولا بد منه (وان قالوا اشهداهم) (و) اكن (غلطنا ضمنوا) قال في الهدايه و هذا عند مجد و عندابي حنيفة وابي يوسف ﴿ ٣٠٨ ﴾ لا ضمان عليم لاذ الفضاء و قع بشهادة

امة لانها تلفت بشهادتهما المتقدمة فجب ضمانها الورثة (فحوله وال شهرا بقصاص ثم رجمابعدالفتل ضمنا الدية ولايفتس منهما) لانهمالم باشرا الفتل ولم عصل منهما اكراه عليه و عندالشافعي يقتص منهما ثم عندنا يكون ضمان الدية في مالهما في ثلاث سسنين لانهمامسترفان والعاقلةلا تعفلالاعتراف ولا يجب علهما الكفارة ولا يحرمان الميراث بان كاماو لدى المثمود هليه فانهما يرثانه (قو لدواذا رجم شهودالفرع ضينوا) لان الشهادة في مجلس القضاء صدرت منهم فكان النلف مضافا البيم (قوله وأن رجع شهود الاصل) يعنى بعد ما قضى الفاضى بثهادة الفرعين (وقالوا لم نشمد شهود الفرع على شهادتنا فلاضمان عليم) اى على الاصول لا نهم انكرو االاشهاد ولا يبطل الفضاء (قوله والنااوا اشردناهم وخلطنا ضنوا) اى على الاصول لانهم انكروا الاشهاد ولاجلل الفضاء * وقوله • وال قالوا اشهدناهم و خلطنا ضمنوا له هذا عند محدّ لال الفروع نقلوا شهادة الاصول فصاركا وحضروا واماعندهما فلاضمان مل الاصول اذا رجينوا لاق القضاء وتع بشمادةالفروع وال رجع الاصول والفروع جيما فنندهما الضيئن علىالفروع لان الفضاء وتع بشهاد تم و عند تحد هو بالحنيار ان شاء سمن الفروع أو الاصول (فو له وان قال شموداالمرع كذب شهود الاصل او خلطوا في شمادتهم لم ياتفت الى ذلك) لان ما ادضى من القضاء لا ينقض بقولهم ولا يجب الضمان عليم لا ثم ما رجعوا عن شادتهم انما شهدوا على غيرهم بالرجوع (قوله وان شهد أربعة بالزناء وشاهدان بالاحسان فرجع شهودالاحصان لم يضمنوا) لان شهود الاحصان غر موجبين الرجم وأعاالاحصان شرط فيه كالباوغ والعقل ولانءالرجم مقوبة والاحصان لايجوز المقاب عليه اذه والبلوغ والاسلام والنزو بجوالحرية وهذه معان لا يعاقب عليها وانما بسقن المقاب إلزاء لا بفره ولانالاحصان كان موجودا فيه قبل الزناء غيره موجب الرجم فلما وجد الزماء بعد الاحصان وجبالرجم واذا لم يجب بشمادة شهود الاحصان رجم لم يضمنوا بالرجوع (قوله واذا رجع المزكون من النزكية ضمنوا) هذاعندابي حنيفة لانهم جعلوا شهدادةالشهود شهادة الاثرى انهاكانت قبل النزكية لا شعلق ما

الفرو علان القامي مقضى عسا بعسائ من الجنة وهي شهادتهم ولهان الفروع نقلوا شهادة الاصول فصاركانهم حضروا أه قال ف النم وقد اخرالصنف دليل محد وطدته ال يكون الرجع عنده ما اخره اه و في الهدايه واورجع الاصول والفروع جيعابجب الضمان حندهما على الغروع لاغير لان الفضاء وقع بشمادتهم ومند محمد المثمود عليه بالحيارات شاءخن الاصول وان شــاء ضمن الفروع وتمامه فيها (وان قال شيودالفرع) بعد القضاء بشهدادتهم (كذب شهود الاسلاو غلطوا فيشوادتهم لم يلتفت الى ذاك) لان ما امضى من الفضاء لا مفض يتوايم ولا يجب الضمان هليم لانهم ما رجعوا عن شهادتم وانماشه دوابالرجوع

على غيرهم (واذا شهد اربعة بالزناء وشاهدان بالاحسان فرجع شهود الاحسان) عن شهادتهم (حكم) (لم يضمنوا) لازالح كم يضاف الى السبب و هوهنا الزناء مخلاف الاخصان فانه شرط كالبلوغ والعقل والاسلام وهذه المساق لا يستحق عليا العقاب وانمايستمق المفاب بالزناء وتحامه في الجوهره (واذا رجع الزكون عن الزكية ضمنوا) قال في الهدايه وهذا عندا بي حنيفة و قالالا يضمو ولا لا يم اثنوا على الشهود وصاروا كشهود الاحسان ولهان الزكية اعال الشهادة اذا الفاضى لا يعمل بها الا بالزكية فصارف، عن الاسلام في شرحة والسميم

قول الامام واحتدمالبرهاني والنسق وصدر الشربعة بمعيم (واذاشه دشاهدان باليمين وشاهدان) آخران (بوجود الشرط ممرجعوا) جيما (فاضمان على شهود اليمين خاصة) لانه هوالسبب والثلف بضاف الى مثبتي السبب دون الشرط الحض الا يحيى ان الفاضي يقضى بشهادة الجين دون شهود الشروط ولورجع شهود السرط وحدهم اختلف المشايخ فيه اه هدا به وفالعني لاضمان عليم على العميم ﴿ ٣٠٩ ﴾ ﴿ كتاب اداب القاضي ﴾ مناسبته الشهادات وتعقيمه لها خاهرة من حيث

حكم وا تنايشاق بالزكية وعندهما لاضمان عليم لانهم اثنوا على الشهود فسأر كشهود الاحصان وصورته اربعة شهدوا علىرجل بالزناء دركوا فرجم فاذا الشهودعبيد فالمدية على الزكين عندابى حنيفة ومعناه اذا رجعوا عن النزكية بال قالوا علمناه المهمبيد ومع ذك ذكيناهم اما اذائبتوا على الزكية وزعوا انم احرار فلاضمان عايم ولأعلى الشهود لانه لم ينبين كذب الشهود بجوازان بكونوا صدقوا فيذلك ولايحد الشهود حدالقذف لائم قذفوا حيا وقد مات فلا يورث عندنا وقال ابويوسف ومحدالدية على بيت المال وقيل الحلاف فيما اذا اخبر الزكون بالحرية بان قالوا هم احراراما اذا قالوا هم عدول فهانوا حبيدا لايضمنون اجماعاً لانالعبد قديكون عدلا (فولد واذا شهدشاهدان باليمين وشاهدان يوجود الشرط ثم رجموا فالضمان على شهود اليمين خاصة) لازالحكم يتملق باليين ودخول الدارشرط فيذاك فهو كثمود الاحصان مع شهود الزناء ومعنى المسئلة يعين المتق والطلاق قبل الدخول اما بعد. فلا بقاءر فيه فائدة لان شهود الطلاق بعد الدخول اذا رجموا لاضمان عليم وانما نظهر الفائدة في الطلاق قبل الدخول أو فيما اذا شهد شاهدان انه حلف بعثق هبده لا يدخل هذه الدار وشهر آخران انه دخلها فحكم بعثق العبد ثمرجعوا جميعا فالضمان على شاهدى اليمين الاترى ان رجلا أوقال لمبدمان ضربك فلان قانت حرفضربه فلان بعنق العبد ولابضن الضارب لانه عنق يمين مولا. لابالضرب فكذلك هذا والله أعلم

حر كتاب آداب الناسي كة ص

الآداب اسم يقع على كل ياضة مجودة محرج بها الانسان في نضيلة من الفضائل وادلم الفضاء امر من امور الدين و مصلحة من مصالح المسلمين بجب الدناية به لان بالناس اليه ساجة عظيمة (قول و رحدالله لا تصحولاية القاضى حتى يجتم ف المولى شرائط الشهادة وهي الحرية والبلوغ والمدالة وانحما ذكر المولى بلفظ اسم الفعول ولم يقل المتولى ليكون فيه دلالة على التولية فيرمه بدون طلبه وهو الأولى القاضى وانحا احتبر فيه شرائط الشهادة لان الحكم لما كان فيه نفوذ الحكم على الغير اشبه الشهادة التي توجب الحق طل الغير قال في شرحه لا ينبغي ان يولى القضاء الا المرثوق بعقافه و صلاحه ودينه ولي ويكون من اهل الاجتماد) وهو ان يكون عارفا بالسنة والاساديث و بعرف

ان النصاء درتف على الشمادة غالبا قال في الجوهره الادب أسم يقع على كل رياضة محودة الفرج ما الانسان في فضيلة من الخضائله واعلمان الغضاءامي من أمور الدين ومصلحة من مصالح السلين بجب المناية به لأن بالناس اليه ماجة عظيمة الد (لا يصم ولاية الفاضي حتى بجثمع في المولى) الخيم اللام اسم مفعول وعدل عن الضار الى الظاهر ليكون فيه دلالة على توليدة غيره له بدون طلبه وهو الاولى فقاضي كما في الكفيابه (شرائل الثمادة) لأن حكم القضاء يستق من حكم الشوادة لان كل و احد منهما من باب الولاية فكل من كان اهلا إشرادة يكون اهاد القضاء وما يشبرط لاهلية الثمادة يشسرط لاهلية القضاء والفاسق اهل انتساء

حتى أو قلد يصيم الا أنه

اشهادة قائه لا ينبغي المفاص الدجهاد) وهو المهمون عارة بالسنة والمعاديث ويعرف لا ينبغي ال يقاد كا حكم في الشهادة قائه لا ينبغي المفتل شهادته ولوقبل جازعندنا ولوكان عدلاففسق باخذ الرشوة اوغيرها لا يعزل ويستحق المزلو هذا هو ظاهر المذهب و عليه مشايخنا وقال بعض المشايخ اذا قلدالفاسق بندا، يصح ولوقلد وهو عدل يعزل بالفسق لانالملد اعتد عدالته فلم يكن راضيا دونها هدايه (ويكون) بالنصب عطفا على يجتم (من اهل الاجتماد) قال في الهدايه والمعجم عندنا لانه يمكنه ال يغضى يفتوى غيره و مقصود الفضا

يحصل به وهو ايصال الحق الى مستحقه ولكن يبنى المقلدان يختار من هو الاقدر والاولى اقوله صلى الله عليه وسلم همن قلد انسانا علا وفي رعيته من هو اولى منه فقد خان الله ورسوله وجاعة المسلمين، وفي حد الاجتهاد كلام عرف في اصول الفقه وحاصله ان يكون ساحب حديث له معرفة بالفقه ليعرف معانى الآثابي او صاحب فقه له معرفة الحديث لئلا يشتغل بالقياس في المنصوص عليه وقيل وان يكون صاحب قريحة يعرف بها عادات الناس لان من الاحكام ما يبتنى عليها اه (ولا بأس بالدخول في القضاء لمن يثق بنفسه) اى يعلم من نفسه (انه يؤدى فرضه) وهوالحكم على قائدة الشرع قال في الجوهر، وقد دخل فيه قوم صالحون واجتنبه قوم صالحون وترك الدخول فيه احوط واسلم للدين والدنيا لما فيه من الحطر العظيم والاس المخوف (ويكره الدخول فيه لمن على القساء فيه) اى عن الظلم قال في المهروع (ولا يأمن على نفسه الحيف فيه) اى الظلم قال في الهداية وكر، بعضهم الدخول فيه عنارا لقوله ﴿ ٣١٠ ﴾ صلى الله عليه وسلم «من جمل على القضاء فيه) اى الظلم قال في الهداية وكر. بعضهم الدخول فيه عنارا لقوله ﴿ ٣١٠ ﴾ صلى الله عليه وسلم «من جمل على القضاء فيه) اى الظلم قال في الهداية وكر. بعضهم الدخول فيه عنارا لقوله ﴿ ٣١٠ ﴾ صلى الله عليه وسلم «من جمل على القضاء فيه) اى الظلم قال في الهداية وكر. بعضهم الدخول فيه عنارا لقوله ﴿ ٣١٠ ﴾ صلى الله عليه وسلم «من جمل على القضاء فيه المواهد في المواهد و الموهد و المواهد و المو

ناسخها ومنسوخها وعامها وخاصها ومااجع عليه المسلمون منذلك (غُوله ولابأس بالدخول في القضاء لمن بثق من نفسه ان يؤدي فرضه) وقد دخل في الفضاء قوم صالحون واجتنبه قوم صالحون وترك الدخول فيه احوط واسلم للدين والدنيا لمافيه من الخطر العظيم والامر المخلوف (فولد ويكر الدخول فيه لمن يخاف البجز عنه ولايأمن على نفسه الحيف فيه) قال عليه السلام « قاضيان في النار وقاض في الجنة » رجل علم علما فقضي بماعلم فهوفي الجنة ورجل جهل فقضا بما جهل فهوفي النار ورجل علمفقض بغيرماعلم فهوفى النار (فوله ولاينبني ان يطلب الولاية ولايسألها) اى لايطلها بقلبه ولايسألهابلسانه وفيالينا بيع الطلب ان يقول للامام ولني والسؤال اذيقولالناس لو ولانىالامام قضاء مدينة كذا لاجبته الىذلك وهويطمم ان يبلغ ذلك الى الامام فيقلده القضاء وكل ذلك مكروم لقوله عليه السلام « من طلب القضاء وكل الى نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه ملك يسدده» (قو إلا ومن قلدالقضاء يسلم اليه ديو ان القاضى الذي قبله) وهي الخرائط التي فها السجلات والسكوك ونصب الاوصيا والقوام باموال الوقف (فَو لَه وسَظر في حال المحمونين) لأنه نصب ناظرا في امور المسلمين (فو له فن اعترف منه بحق الزمه اياه ومن انكر لم يقبل قول المعزول عليه الاببينة) يعني اذاقال المعزول الى حبسته بحق لم يلتفت الى قوله بدون البينة لانه بالعزل النحق بسائر الناس وشهادة الفرد غيرمة ولذلا سيما اذاكانت على فعل نفسه (فوله فان لم تقريبنة لم يجل بتحكيثه حتى نادىعليه ويستظهر في امره) وصورة النداه ان ينادى في مجلسه اياما من كان يطلب فلان بنفلان المحبوس بحق فليمضر فان لم يظهرله خصم اخذمنه كفيلا بنفسه واطلقه واعا اخذالكفيل لجواز ان يكون له خصم غائب فاستعب ان يتوثق في ذلك باخذالكفيل

فكانا ذع بدير سكين » والصحيح ان الدخول فيه رخصة طمعا في اقامة المدل والنرك عزعمة فلمله مخطئ ظنه فلا نفوق له اولا يسنه غيره ولابد من الاعانة الااذاكان هو الاهل للقضاء دون غيره فحنئذ سترض علىه التقليد صيانة لحقوق المبادو اخلاء العالم عن الفسادا، (ولا ينبغي) للانسان (ان يطلب الولاية) قلبه (ولايسالها) بلمانه لقوله صلى الله عليه وبإدمن طاب القضاء وكل الى ئفنه ومن اجبرعليه نرل عليه ملك يسدده ه ثم مجوز التقليدمن السلطان العادل والجائر ولوكافرا كافي الدرعين مسكين وغيره

الا اذا كان لا يمكنه من القضاء بالحق لان المقصود لا يحصل بالتقليد (ومن قلدا القضاء يسلم اليه ديوان (قوله) القاضى الذى) كان (قبله) وهي الحرائط التي فيها السجلات وغيرها لانها وصنت فيها لتكون حجة عند الحاجة فتجمل في يد من له ولاية القضاء فيبعث امنين ايقبضاها بحضرة المعزول اوامينه ويسألانه شيئا فشيئا وبجعلان كل نوع منهما في خريطة كيلا تشتبه على المولى وهذا السؤال اكشف الحال لا الزارم هدايه (وينظر في حال المحبوسين) لانه جعل ناظرا للمسلمين (فن اعترف بحق الزمه اياه) عملا باقراره (ومن انكر لم يقبل قول المهزول عليه الا بيئة) لانه بالدزل التحق بالرعايا وشهادة الفرد ليست بحجة لا سيما اذا كان على فعل نفسه هدايه (فان لم تقم) عليه (بينة لم ينجل بتخليته) بل يتمهل (حتى ينادى عليه بالمجامع والاسواق بقدر مايرى (ويستظهر في امره) لان فعل المعزول حق ظاهر فلا يجل بتخليته كيلا يؤدى الى ابطال

حق انتير (و ينظر في الودايع) التي وضعها المنزول في إدى الامناه (وارتفاع الوقوف) اى غلائها (فيعمل على) حسب (ماتفوم به البينة أو يعترف به من هو في بده) لان كل و احدم نها جة (ولايقبل) عليه (قول المنزول) المام (الاان بعرف الذي هو في بده أن) المقاضى (المعزول سلما) اى الودايع او العلات (اليه بعبل أوله) اى المزول (فيا) لانه ثبت القرار ذي البد أن البد كانت العزول ﴿ ١٩١٩ ﴾ فيصح اقراره كانه في بده في الحال (و يجلس) المقاضى (الحكم

إجلوسا ظاهرا في المجمد) وغنار معدا في وسط البلسد تيسيرا على الناس والمسجد الجامع اولى لائه ائير (ولا نقبل همدية) من احد (الامن ذي رحم محرم اوعن جرت طدته قبل) تفليد (الفضاء عهاداته) قال في الهدايه لأن الأول صلة الرحم والثاني ليس الفضاء بل جرى على العادة و فجاور ا، ذلك يكون آكلا مقضائه حتى لوكانت اهربب خصومةلانقبل هدئهوكذا ادًا زاد الهدى على المتاد او كانت له خصومة لانه لاجل الفنساء فيتحاماه اه (ولاعضر دعوة الاان تكون) الدعوة (عامة) لان الحاسة مظنة الرسة مخلاف العامة (وبشهد الجنازة ويمود المريض) لان ذاك من حقوق المسلمين ولابضيف احد الخصين دون خسمه) لما فيه من الهمة وفي النفيد باحد الخصين اشارة الى اندلاباس باضافتهما مما (وادًا حضرا) اي

(قو له و يظرف الودايموف ارتفاعات الوقوف)اى خلات الوقوف (فيعل على حسب (ماتفوم ١٨ ابينة او يمرّف ٥ من هو في ده و لايغبل قول المرّول) في ذلك (قو له و يملس الحاكم جلوسا ظاهرا في المبجد)كي لابشتبه مكانه على الفربارو بدنة بل القبلة في جلوسه ويدموالة أن يرفته ويسدده وينبل على الخسوم مفرغا ننسه لهم فالدخله همأو ضجر اوضاس اوضنب كف عن الحكم لانه اذا كان برده الصفة اشتقل قلبه فلم ينهم الام الحضوم ولايغضى وهوجابع اوحطشان اوحانن اوحابس اومربش لان ذاك يشغل نلبه ولا مقضى وهورا كب او ماش و لا رنشي فقوله عليه السلام • لمن الله الراشي و المرتشي وينبغي أن يتحذكاتيا من أهل العفاف والصلاح ويقعده محبث ري مايكتب لثلايلنبس طيه و نبغي الايكون الكانب من اهل النمادة لانه ودعتاج الى شهادته (قوله ولا فرل حدية الامن ذي رجم محرم منه أو ممن جرت عادته قبل الفضاء عماداته) و هذا أذا لمبكن لمقريب خصومة اماا اذا كانتُ لايقبل وكذا المهدى اذا زاد على المتاد اوكانت له خصومة لاينبل هدينه (قوله ولا محضر دموة الا ان تكون مأمة) وهماالي مااوعلم المضيف ان القاضي لايحضرها يعلمها وهذا اصبح ماقبل في تنسيرها وقبل هي دعوة العرس والحنتان والحناصة عىمالوعلم المضيف انآلقامتى لايحضرهالم يعلمها ثمان الشيخ لميغصل فالحناسة بين ان تكون لاجنبي اولذي رحم محرم وفي الهدايه لا يحسبها الااذا كآنت لذي رجم محر (قو له ويشهد الجنائز ويمودالرضي) لان ذلك من السنة و من حقوق المسلم فلاعنع الغضاء سنها وقدكان النبي عليه السلام بشهد الجنائز وبعود المرضىوهوا نضل الحكام (قو له ولايضيف احد الخسمين دون خصه) لان فيه أرك النسوية وفيه اشارة الى أنه لابأس أن بضيفهما جيما لوجود التسوية (قو له فاذا حضرا ساوى بديهما في المجلس والاقبال) وكذا في النظر اليهما والكلام معهما وينبغي لمن يدخل مجلس الفاضي لاجل الحصومة ان لايسلم على الفاضي فان سلم لابجب عليه ردسلامه فان اراد جوابه لا يزيد على قوله و عليكم السلام و بسلم الشاهد على الفاضي و يرد عليه ثم اذا سمع القامني البينة ولم محكم بها حتى فاب المدعى عليه حكم بها ولا منظر عوده عند ابي بوسف وقال محدلالد من احضاره كذا في البنابيع (قول له ولابسار احد مماو لابشير اليه ولايلفنه حبمة) لان فيه كـرقلبالآخر واضعافاله وكذا لا يرفع صوته على احدهما مالم رفعه علىالآخر لان ذلك بدهشه وربما يخير وثرك حنه وكذا لايضصك فيوجه احدهما دون صاحبه (قوله فاذا ثات الحق عنده وطلب صاحب الحق حبس غر عه

انتصمان (سوی)الفامتی(پینهدافی الجلوس) بین بدیه (و الاقبال) علیماو الاشارة الیمایغمل دان مع الشریف و الدی و الاب و الابن و الحلیفة و الرحیه (و لایسار احدهماو لایشیر الیه و لایلهٔ نه حجهٔ) و لایضصك فی و جهه احتراز احن التمه و لا عاز سهم و لا و احدامتیم لانه یذ هب بمهابة الفضاء (فاذا) نمت الدعوی و (ثبت اساق عنده) علی احدهما (و طلب صاحب الحق سیس خریمه غيجل) الفاصى (بحسبه و) لكن (امره بدفع ما) ثبت (عليه) لان الحبس جزاء المماطلة الالمه من فلهور هاو هذا اذا ثبت الحق باقراره لانه لم يعرف كونه بحاطلا بمخلاف مااذا ثبت بالبينة فانه بحبسه كما ثبت الخلهور المعلل بانكاره كافى الهداء قال فى المحرو هو المذهب عند نااه (فان امتنع) عن دفعه (حبسه) وان تعلل بفقره الى فلهور عسره و ذلك (فى كل دين لزمه بدل عن مال حصل فى بده كنن المبيع) وبدل مستأجر لا نه اذا حصل المال فى بده ثبت فنامه (او الترمه بعدكا لمهرو الكفالة) كن مال حصل فى بده كنن المبيع على المرابعة والكفالة) كبدل لا نادا مع المنابعة المرابعة والمنابعة وا

لم يعمل عبسه (و امره بدفع ماعليه) لان الحبس انما هو حزاه المماطلة فلابد من طهورها وهذا اذا ثبت الحق باقر ار ملانه لا يعرف كونه عاطلافي اول الوهلة فلعله طمع في الامهال فلم يستمب المال فاذا امتنع بعد ذلك حبسه و اما اذا ثبت الحق بالبينة حبسه حين يثبت لظهور المطل بانكاره كذا في الهدايه واذا طمع الحاكم في أن يصطلح الخصان فلابأس ال ردهماو لا شفذا لحكم بينهما لعلهما يصطلحان أويعلمهما أن الصلح خيرة لرارضي الله عند ردوا الحضومكي يصطلحوا فال فصل الفضاء بورث الضغاين ولاينبني ال بردهم اكثر من مرتين (قو له امننم حبسه في كلُّ دين لزومه مدلاعن مال حصل في يده كَثَنَ المبيع وبدل القرض اوالتزمه بعقد كالمهر والكفالة) لانه أذا حصل المال في ده ثبت غناه وانما عيسه اذاكان موسرا اما اذاكان معسرا لاعبسه واما المهر فالرادبه المجل دون المؤجل (فنو له ولايحبسه فيا سوى ذلك) كموض المغصوب واروش الجنايات (اذا قال الى فغير الاال ثبت غرعه الله مالا) فيحبسه حيننذ (قو لدو يحبسه شهر بن او ثلاثة ثم يسأل عنه فال لم يظهر له مال خلاسبيله) لانه استحق الانظار الى الميدرة فكون حبسه بعد ذلك لخلا وليس تغدىرمدة حبسه بشهرين اوثلاثة بلازم بل التقدير فيه مفوض الى رأى القاضي لاختلاف احوال الناس فيه فن الناس من يضجره الحبس الفايل و منهم من لا بضجر والكثير فوقف ذهك على رأى الحاكم فان فامت البينة على افلاسه قبل حبسه اوقبل المدة تقبل في رواية ولا تقبل في اخرى وهي المختار لان البينة لانطع على اعساره و لايساره لجوازان يكون له مال محبولا بطلع عليه الشهود فلا له من حبسه ثم اذا حبسه القاضي المدة المذكورة وسأل عنه فاخبر باعساره اخرجه من الحبس و لاعتاج الى لفظ الشهادة بل اذا اخبره بذبك ثفة على يقوله و الاثنان احوط و هذا اذا لم يكن الحال حالمنازعةاما اذاكان بانادعي المطاوب الاعسار وقال الطالب هو موسر فلاندمن اقامة البينة (فق لد ولا محول مينه و بين غرمانه) بعد خروجه من الحبس فان دخل دراه لحاجة لانتبعونه بل ينتظرونه حتى يخرج فان كان الدين لرجل على أمرأة لايلازمها لما فيه من الحلوة بها وانكن بعث امرأة امنية الازمها (قُولُه و يحبس الرجل في نفقة زوجته) لانه ظالم بالامتناع عنها ويحبس ابضا في دين مكاتبه وعبده المأذون المديون

خام والهصاوب ومثلف ونحو ذلك (اذا قال انى فنبر) اذالاصل الدرة الا ان بأبت غرعه أن له مالا فعيسه) حيشذ لظهور المطل (شهرين او نلائة) او اكثر او اقل عسب ماری عیث بغلب على ظنه انه او كا ن له مال لاظهر مقال في الهدايه والصحيحان التقدير مفوض الى رأى الفاضي لاختلاف احوال الاتخاس فيسه ومثله في شرح الزاهدي والاسبجاني وفشاوي ما - دران كا في التعيم (ثم يسأل عنه) جيرانه واقار به ومن له خبرةبه (فان لم يظهر له مال خلي سبيله) لانه اسمق النظرة الى الميسرة فيكون حبسه بعد ذلك ظلما وفي قوله ثم يسأل عنه اشارة الى انه لاتقبل مدينة الافلاس فبل الحبس قال جمال

الاسلام وهذا قول الامام وهو المحتار وقال قاضيمان اذا اقامالبينة على الافلاس قبل الحبين فيه روايتان (ولا) قال ابن الفضلو الصحيح انه مقبلو ينبغي ان يكون ذلك مفوضا الى أي القاضي ان علم انه وقح لايقبل بينة قبل الحبسوان دلم انه لين قبل بينته كدا في التصحيح وفي النهر عن الحالية ولوفقره ظاهرا سأل عنه طاجلاو قبل بينته على افلاسه وخلى سببله اه (ولا يحول بينه وبين غرمائه) بعد خروجه من الحبس فاذا دخل داره لا يتبعونه بل ينتظرونه على غرج فان كان الدين لرجل على امرأة لا يلازمها ولكن بعث امرأة امنية تلازمها (وتحبس الرجل في نفقة زوجته) لغله بامتناعه (ولا يحبس والدنى دين ولده) لا نه توع عقوبة فلا بستم قد الولده ل والده (الااذّا امتنع) والده (من الانفاق عليه) دضا الهلاكه و احترازا عن سقوطها فا نهانسفط بمضى الزمان (و يجوز قضاه المرأة في كل شي الافي الحدود والقصاص) اعتبارا بشمادتها (ويقبل كتاب الفاضى في الجقوق) ﴿ ٣١٣ ﴾ التي لانسقط باليمة (اذا شهد) بالبناء السجهول (4) اى الكتاب

(منده)اي القاضي المكتوب اليدانه كتاب فلان الفاضي و خمنه (قان) كان الشهداء شهدوا) عندالفاضي الكاتب (على خصم) حاضر (حكم بالشهادة) على قواعد مذهبه (وكتب محكمه) الى القاضي الآخر لينفذه ويكون هذا في صبورة الاستمضاق فان المدعى عليه اذا حكم عليهو اراد الرجوع على بايسه وهو في بلمدة أخرى وطلب من القاضي ال يكتب بمكسه إلى قاضى تلك البلدة يكتب له ويسمى هذا الكتاب مجلا لتضمنه الحكم (وان) حكانوا (شهدوا بغير حضرة خصم لم محكم) بناك الشهادة لمامر من أن الفضأ على الغاب لابصح (و) اكن (كتب بالثمادة لعكم ما المكتوب اليه) على قواعد مذهبه ويعي حذا الكناب الملكى لان المقصود به حکم المكتوب البه وهو في الحقيقة نقل الثهادة ا (و لا مقبل) الفاضي

ولاعبس المكانب لمولاه بدن الكتابة لانه لابصير ظالما بذلك والحبس انما هو جزاه الظلم (قو له و لا مجبس و الدفي د ن و لده) يعني لا مجبس الوالدون و ان علوا لاجل دن الولد لان الحبس نوع عقوبة فلايستمقها الولد على والدمه كالحدود والقساس قال الله نمالي ﴿ فلاتفل لهما أف ولانهرهما ﴾ والحبس أشد من ذلك ﴿ فَو لَهُ وَعَبِسِ أَذَا امتنع من الانفاق عليه) اذا كان صغيرا فغيرا لان ف ذلك احياء الولدو النفقة لانستدرك عضى الزمان مخلاف دين الولد فانه انما محبس به لابسقط عضى الزمان قال الحجندي اذاكان المديون صغيرا وله ولى يجوزله قضاء ديونه وقصعير مال حبسالقاضي الولى اذا امتنعمن فضاء ديونه (فو له و يجوز فضاء الرأة ف كل شي الاف الحدود والقصاص) اعتبار الشهادتها (فو له ويقبل كرتاب الفاضي الى الفاضي في ألحقوق اذا شهد بها عنده) ربده من قاضي مصر الى قاضي مصر آخرو من قاضي مصرال قاضي رسناق ولايقبل كتاب قاضي الرستاق اذا ورد على قاضي مصر كذا في اليناسِع واما شرط الشهادة فلان القاضي المكتوب اليه لايطرائه كتاب القاضي الابها + وقوله ، اذا شهد ما عنده ، يعنى الحقوق و روى به عنده اي بالكتاب و المائة بل كتاب القاضي الى القاضي اذا كان يبتهما مسيرة سفر ثلاثة المعم فصاعدا المااذا كان اقل من ذلك لا تقبل وفي نوادر هشام اذا كان في مصر واحد قاضيان جاز كتاب احدهما الىالآخر في الاحكام كذا في البناسِع ولومات الفاضي الكاتب اوعزل قبل وصول كتابه الى المكتوب البه لابعمل. لان كتابه يقوم مقام خطابه وخطابه بعد العزل لايثبت به حكم وبعد الموت يخرج من ان يكون كتابه عزلة خطابه لان خطابهقد بطل وان وصل اليهالكتاب فقرآه ثم مات الكاتب بعد ذلك اوعزل فذلك جائز وان مات المكتوب اليه اولا اوعن ل وولى غيره الغضاء لم ينبغي له ان يقبل الكتاب لانه كتب الي غيره وان كان مات الحصم يتقذ الكتاب على ورثته لقيامهم مقامه (قو له قال شهدوا علخصم حكم بالشهادة وكتب محكمه) صدورته رجل ادعى على رجل الفا واقام على ذلك مينة او اقر بذلك فاصطلحا على أن يأخذها منه في بلد آخر يكتب هذا الفاضي كتابا ال دُلْتُ الفَاضَى مُحَافِدًانَ مَكُرَ وَيَأْخِذُهُ بِالكَتَابِ ﴿ فَوَلَّهُ وَانْ شَهْدُوا بَغِيرَ حَصْرَةً خَصَم لم محكم) اى ان شهدو احندالةاضي الكاتب وقوله ﴿ وَكَتْبُ بِالشِّهَادَةُ لَهِكُمُ الْمُكْتُوبُ اليه بها) وانعا محكم مها لان القضاء على الغائب لابجوز عندًا مالم يكن عند. خصم حاضر واذا لم بجز الفضاء كان كنابه عزلة الثمادة عليه في اثبات الحق فكأنه شهر خَلَكُ عَلَيْهِ (قُو لَهِ وَلا نَعْبَلُ الْكِنَابِ الْابْتِهَادَةُ رَجَّلَيْنَ أُورِجِلُ وَامْرَأَتَينَ) لان الكتاب بشبه الكتاب فلا يثبت الابحجـة نامة (قوله وبجب البقرأ. عليم

الكتوب البه (الكتاب الابشمادة رجلين او رجل و امرأنين) جن في (٤٠) لاحتمال النزويروهذا عندانكار الخصم انه كتاب الفاضي و امااذا افر فلاحاجة الى اقامة بينة (ويجب) على الكاتب (ان يقرأ الكتاب عليم) اى على الشهود

(لير فوا مافيه) او يعلمهم به لا نه لاشهادة بدون العلم (ثم يختمه بحضر تهم و يسلمه اليم.) نفيا الشك والتردد من كل وجه قال في الهدايه و شرح الزاهدى اما الحتم بحضر تهم وكذا حفظ ماف الكتاب فشرط عندا بي حنيفة و مجدقال ابو يوسف اخرا ليس شيء من ذلك بشرط والشرط ان يشهدهم ان هذا كتابه و خقه و عنه الحتم ليس بشرط ايضا فسهل في ذلك لما المقال المقرف المقرف الهداية ولاشك عندى في صحته قال النفي المنازاكان عدالة الشهود وهم جلة الكتاب فلا يضره كونه غير محتوم مع شهاد مم انه كنا به نم اذاكان الكتاب مع المدى بنبغي ان يشترط الحتم الاحتمال النفير الا ان يشهدوا عافيه حفظ قالوجه ان كان الكتاب، ما الشهود ان لا يشترط مع ما المنافق التحميم (واذا علي بنبغي ان يشترط المقاض لم يقبله الاعضرة الحصم) لانه عزلة ﴿ ٢١٤ ﴾ اداء الشهادة ملا بدحضوره (قاذا سلمه والشهود الله) الكتاب (الى القاضي لم يقبله الاعضرة الحصم) لانه عزلة ﴿ ٣١٤ ﴾ اداء الشهادة ملا بدحضوره (قاذا سلمه الشهود الله) الكتاب (الى القاضي المستملة المنافقة المنافقة

ليعرفوا مافيه) اويعلهم به لانه لاشهادة بدون العلم (ثم يختبه بحضرتهم ويسلماليم) كى لا يُوهم النفير وهذا عند ابى حنيفة و محد لان علم ماف الكتاب والحتم مخضرتهم شرط عندهما وكذا حفظ ما في الكتاب ايضا عندهما شرط وقال ابو يوسف ايس شي من ذلك شرطا والشرط ان يشهدهم ان هذا كنابه وخمَّه واختار السر خسى أول ابي يوسف ولاينتمه حتى بسألهم عندابي حنيفة عن سا في الكتاب ويقول هل قرأه عليكم وهل خمم محضرتكم فان قالوا لااوقرأه هلبنا ولم بخنمه بحضرتنااوخمه عضرتنا ولم مقرأه علينسا لايفضه وان قالوا نع قرأه علينا وخمته بحضرتنا فقسه حيننذ (قولد واذا وصل الى القاضى لم يقبله الامحضرة الحصم) لانه عزلة اداء الثمادة قلابد من حضوره ولابد ابضا من حضور المتمود له لا نه شمادة والشمادة لا تُنبت الاعدع وخصم (قولد فاذا سلم الشهود البه نظر الى خمَّه فان شهدواانه كتاب فلان القاضي سلمه الينا في مجلس حكمه وقرآه علينا وخمَّه نضة حبنبذ وقرأه على الخصم والزمه مافيه) ومعنى قوله في مجلس حكمه اى في مجلس يصم حكمه فيه حتى لوسله في غير ذلك الجس لايصيم كذا في شان * وقوله « وقرأ، عليناً ، فلابدمن ان ستباوا ذلك عندهما وقال ابر بوسف اذا يشهدوا ان هذا كتاب فلان القاضي قبله وان لم مَل قرأ. علينا (فولد ولايقبل كتاب القاضي الى القاضي في الحـدود والقصاص) لانمابسقطان بالشهة وفي كتاب القاضي الى القاضي شهة لان الخط بشبه المنط فيكن انه لم يكن من الفاضي الحدود تندرأ بالشبات (قو لدوايس لفاضي ان إستُماف على القضاء الا أن يفوض اليه ذلك) لانه قلد الفضاء دون النقليد فيه

الثموداليه) اى الى القاضي محضرة الخصم (نظر) الغياضي (الى ختمه) اولاليشرف (فان شهوا انه كتاب فلان الفاضي سله البنا في مجلس حجمه وقرأه هلينا وخخه يخنمه فضية حينشذ وقرأه على الخصم والزمه مانيه) قال في البيدايد وهذا عنيد ابي حنيفة ومجمله وقال ابو وسف اذا شهدوا انه كتابدوخانمه قبلهعلى مامر ولم بشترط في الكتاب فلهورالعدالة للفتح والعميح انه يغض الكتاب بعد بوت العدالة كذا ذكر والخساف لانه رعا عناج ال زيادة الشرود وانما عكثهم اداء

الشهادة بعدقيام الحتم وانماية بله المكتوب اليه اذاكان الكاتب على قضاء حتى لوعزل او مات اولم بيق (فسار) العلاقضاء قبل وصول الكتاب لا يقبله لانه التحق بواحد من الرطاع وكذا لومات المكتوب اليه الاذاكتب ال فالان بن فلان فالمن فلان فالمن بن فلا في بلد كذاو الى كل من بصل المه من قضاة المسلمين لان غير مصر ف و اوكان مات الحصم نفذ الكتاب على وارثه لقيامه مقامه اله (و لا يقبل كتاب القاضى في الحدود و القصاص) لان فيه شبحة البدلية عن الشمادة فسار كالشمادة على الشمادة لان مبناها على الا مقاط و في قبوله سمى في البائم (و ابس القاضى ان يستملف) نائبا عنه (على القضاء) لانه قلد الفضاء دون التقليد فسار كتركيل الوكيل و لوقضى الثاني بحسفر من الاول و هو الشرط (الاان يفوض الثاني بحسفر من الاول و هو الشرط (الاان يفوض اليد ذلك) صريحاكول من شداو دلالة كباء كان الوكالة هذا اقوى من الصريح المذكور عال الانتماد المناه المنا

اللزل وفى الدلالة علكهما فان قاضى القضاة هوالذى يتصرف فيم مطلقا تقليدا اوعزلا (واذا رفع الى القاضى حكم حاكم) مولى ولوبعد عزله اوموته اذاكان بعددعوى صحيحة (امضاه) اى الزم الحكم والعمل عقتضاه سواء وافق رأيه اوخالفه اذاكان مجتهدا فيه لان القضاء متى لاقى محلا مجتهدا فيه غذه ولا يرده غيره لان الاجتهاد الثانى كالاجتهاد الاول لتساويهما فى الغلن وترجيح الاول باتصال القضاء به فلا ينقض عاهو دونه واوقضى محتهدا فيه مخالفال أيه ناسيا لمذهبه نفذ عند ابى حنيفة وانكان عامدا فعنه رواتان وعندهما لا ينفذ فى الوجهين لانه قضى عاهو خطأ عنده وعايه الفتوى كما فى الهدايه والوقايه والمجتمو الملتق قيدنا حوالا على المولى لان حكم المحكم لا يرفع الخلاف كاياتى ويكونه بعددعوى

صيحة بإن تكون من خصم على خصم حاضر لأنداذا لم يكن كذلك يكون افتاء فيحكم عدميه الاغيركافي البحرقال في الدرو به عرف ان تنافيذ زماننا لاتعتبر لترك ماذكر (الاان يخالف) حكم الاول (الكتاب) فيميا لم مختلف في تأومله السلف كتروك التسمة عدا (اوالسنة) المثبورة كالتحامل مالا وطي المخالفته حديث العسيلة المشهور (اوالاجاع) كحل المتعة لاجاع السحابة على فساده (اويكون قولالادليل عليه) كسقوط الدبن عضى السنين من غير مطالبة (ولا تقضى القاضي على غائب) ولاله (الا أن يحذر من يقوم مقامه) کوکیله وو صبه ومتولى الوقف اونائب شرعا كوصى القاضى او حکمــا بان یکون علی

فصاركتوكيل الوكيل ولان الشي لايتضمن مثله كالوكيل لابجوز له ان يوكل الا اذاقيل له اعمل برأيك وهنا اذقال له الامام وله منشئت نانه يمكن منالاستحلاف ومن الدلالة على انالقاضي في معنى الوكيل أنه لا بجوز له ان يحكم في غيرالبلد الذي جعل اليدكا لايجوز فاوكل أن يتصرف الا فيما جعل اليد فان قضى المستملف بمصضر من الاول اوقضى المستحلف فاجاز الاول جازكافي الوكالة لانه حسر رأى الاول وهو الشرط واعلم انالقضاة لاينعزلون بموت الامراء والقضاة بموت الخليفة لانهم نواب عن جاعة السلمين وهم باقون ولاينعزل السلطان عوت الخليفة كذا فى النهاية (فو له واذا رفع الى القاضى حكم حاكم امضاه الا ان يخالف الكتاب اوالسنة اوالاجاع او يكون قولا لادليل عليه) مخالفة الكتاب مثل ألحكم بحل متروك التسمية عدا والحكم بشاهد وعين لقوله تعالى ﴿ فَاسْتَشْهُدُوا شَهْدُ بِنَّ ﴾ وعنالفة السنة كمعلالمطلقة ثلاثًا بنفسالمقد كاهومذهب سعيد بن المسيب • وقوله • والا جاع، مثل تجويز بيم امهات الاولاد (فو إله ولايقضى القاضي على غائب) لانه يحتمل الاقرار والانكار من الخصم فاشتبه وجه القضاء ولان الغائب لا بجوز القضاء له فكذا لابجوز القضاء عليه (فَوْ لِهُ الْأَانْ مُحْضِّرُ مَنْ يَقُومُ مَقَامُهُ) كَالُوكِيلُ امْنُ ونصبه القاضى(غُو له واذا حكمرجلانرجلا بينهماورضيا بحكمه جاز اذاكان بصفةالحاكم) بإن لم يكن كافرا ولا عبدا ولاصبيا ويشترط انيكون من أهل الشهادة وقت التحكيم والحكم حتى لوكان وةت التمكيم عبدائم اعتق اوصبيا فبلغ اوكافرا فاسلم وحكم لاینفذ حکمه ویروی آنه کان بین عروایی بن کب رضیالله عنهما مخاصمة فحکما بينهما زيدبن ثابت فاتياه فمخرح أليما فقال زيد لعمر هلابعت الى فاتبك يااميرالمؤمنين فقال عمر في بيته يؤتى الحكم فالتي لعمر وسادة فقال عرهذا اول الجور وكانت اليمين على عمر فقال زمد لابي اواعفيت عنها اميرالمؤمنين فقال عمر يمين لزمتني بل احلف فقال ابي بل نسفي اميرالمؤمنين عنها ونصدقه وهذا دليل على جوازالنحكيم ودليل على انالامام لايكون قاضيا فىحق نفسه وانماحكماه لفقهه وقدكان معروفا بالفقه فيهم حتىروى ان ابن عباس

الغائب سببا لما يدعى به على الحاضر كان يدعى دارا فى يدرجل ويبرهن عليه انه اشترى الدار من فلان الغائب فحكم الحاكم به على ذى اليد الحاضر كان حكماتهملى الغائب ايضا حتى لوحضر وانكر لم يعتبر لان الشراء من المالك سبب الملكية وله صور كثيرة ذكر منها جملة فى شرح الزاهدى (واذا حكم رجلان) متداعيان (رجلا ليحكم بينهما ورضيا محمكه) فحكم بينهما (جاز) لان لهما ولاية على انفسهما فصيح تحكيمهما وينفذ حكمه عليهما (اذا كان) المحكم (بصفة الحاكم) لانه بمنزلة القاضى بينهما فيشترط فيه مايشترط في القاضى وقدفرع على مفهوم ذلك بقوله

(ولا بجوز تحكيم الكافر) الحربي (والعبد) مطعفا (والذي) الاان يحكمه ذويان لانه ون اهل الشهادة عليهم فهوون اهل الحكم عليهم (والمحدود في القذف) وان تاب والفاسق والصبي لانه دام اهلية القضاء ونهما عتبار اباهاية الشهادة قال في المهدايه والفاسق اذا حكم مجب ان مجوز عندنا كامر في المولى (ولكل واحدمن المحكمين) له (ان يرجع) عن تحكمه لانه مقلد من جهنهما فلا يحكم الابر مناهما جيما وذلك (مالم محكم عليهما فاذا حكم) عليهما وهما على تحكيمهما (لزمهما) الحكم لمصدوره عن ولاية عليهما (واذا رفع حكمه) المحكم (الى القاضى فوافق ملا ١٩٤٣) مذهبه امضاه) لانه لا فائدة في نقضه ثم

كان يختاف اليهويأخذ بركابه اذا ارادان يركب وقال هكذا امرنا ان نصنع بفقهائنا فقيل زمدمه ويتول حكذا امرنا انتصنع باشرافنا واما ومنع زيدالوسادة لمرفامتثال لقوله عليه السلام « اذا الم كم يم قوم فاكر موه » وأعالم يستحسنه عر رضى الله عنه فهذا الوقت وفي قول هذا اولى الجور دليل على وجوبالنسوية بيناغصمين ولم يكن ذلك يخنى على زيد لكن وقع عنده لنا لحكم في مذاتيس كالقاض فين له عروض الله في حتى الخصمين كالقامني (قُوَّ له ولايجوز تحكيم الكافر والعبدوالذي والمحدود في قذف والفاحق والصبي) لانعدام اهلية القضاء منم اعتبارا باهليةالشهادة (قو له ولكل واحد من المحكمين ان برجع مالم يحكم عليما) لانه مقلد من جمعها فلاتحكم الابر ضاهما (قوله فاذا حكم لزمهماً) يني اذاحكم عليها قبل الرجوع لصدور حكم على ولاية ممليما (فخو له واذا رفع ذاك الحكم الى القاضى فوافق مذهبه امضاء) لانه لافائدة في نقضه ثم ابرامه على ذلك الوجه وفائدة امضائد ههنا انه لورفع الى قاض آخر يخالف مذهبه ليس لذلك القاضي النقض فيما امضاء هذا القاضي (فول وان خالفه ابطله) لانه حكم لم يصدر عن ولاية الامام وان حكمًا رجاين فلايد من اجتماعهما (فول ولايجوز ألفكم في الحدود والقصاص) لانه لاولاية لهما على دمهما والهذا لاعلكان اباحته ولان الحدود والقصاص يسقطان بالشهة ونقصان ولايقالحكم شبهة في المنع منه كشهادة النساء مع الرجال وفي الذخيرة نجوز في القصاص لآنه من السباد (قُو لَهُ وَاذَا حَكُما فَ دَيَّةُ الْحُطَّأُ فَقَضَى الحَاكُمُ بِالدِّيَّةُ عَلَى المَاقَلَةُ لَمُرْتَفَذُ حَكَّمَهُ) لانه لاولاية له عليها ذلا محكم من جهتهم (قو لدو بجوز ان يسمع اليينة ويقضى النكول) وكذا بالاقرار لانه حكم موافقالشرع(فو له وحكمالحاكم لابويه وولده وزوجته باطل) اى حكم المحكم والمولى جيما لانه لم يقبل شــهادته لهم وكذا لايصم القضاء لهم لاجلالتمة بخلاف مااذا حكم عليم فأنه يجوز لانديقبل شهادته لانتفساء التهمة فكذلك القضاءكذا فىالهدايه واللهاعلم

- القسمة كا سالم

القسمة تميز الحقوق وتعديل الانصباء (قو له رجه الله يذبي للامام ان ينصب قاسما يزرقه

حكم موافق الشرع (وحكم الحاكم) مطلقا (لابويه) وانعليا (وولده) وانسفل (وزوجته باطل) (من) كلفه لا تقبل شهادته لهؤلاء لمكان التهة فلا يصح القضاء لهم مخلاف ما اذاحكم عليم لانه تقبل شهادته عليم لانتقاء التهمة فكذا القضاء هدايه وكتاب القسمة في لايخني مناسبها للقضاء لانها بالقضاء اكثر من الرمناء وهي لفة اسم الاقتسام وشرعا جع نصيب شائع في مكان محصوص وسبها طلب الشركاء او بعضهم للانتفاع علكه على وجه الحصوص وشرطها عدم

ابرامه على هذا الوجمه (وانخالفه) ای خالف رأيه (ابطله) لان حكمه لايلزمه لمدم التمكيم منه مدایدای لان حکم الحکم لاستدى المحكمين (ولامجو التمكيم في الحـدود والقصاص) لانه لاولاية لهما على دمهما ولهــذا لاعلكان الاباحة قانوا وتخصيص الحدود والقصاص) بدل على جواز التمكيم فىسائر المجتهدات ودو صحيم الا انه لاندتى به ونقال محتاج الى حكم المولى دفعا أهاسر الدوام هدامه (وانحکما)رجلا (في دم خطاء فقضي) المحكم (بالدية على الماقلة لم ينفذ حكمه)لانه لاولاية له عليهم لانه لاتحكم من جهتهم وقد سبق ان ولايته قاصرة على المحكم عليهم (ويجوز) للمحكم (ان يسمع البينة ويقضى بالنكول) والاقرار لانه

فوت المنفعة بالقسمة ثم هى لاتعرى عن معنى المبادلة لان ما يجتمع لاحدهم بعضه كان له و بعضه كان لصاحبه فهو يأخذه عوصا عابق من حقه في نصيب صاحبه فكان مبادلة من وجه وافرازا من وجه والافراز هوالظاهر في المكيلات والموزو فات لعدم التفاوت حتى كان لاحدهما ان يأخذ نصيبه حال غيبة صاحبه والمبادلة هى الظاهر في غيره لتفاوت حتى لايكون لاحدهما اخذ نصيبه عندغية صاحبه الاانه اذا كانت من جنس واحدا جبره القاضى على القسمة عند طلب احدهم لان فيه معنى الافراز تقارب المقاصد والمبادلة مما يجرى فيه الجبركا في قضاء الدين وان كانت اجناسا عتلفة لا يجبر القاضى على قسمتها لتعذر المهادلة باعتبار فحشى التفاوت في المقاصد واوتران واعليا جاز لان الحق لهم و عامه في الهدايه (ينبنى للامام ان ينصب قاسما يرزقه من بيت المال ليقسم بين الناس بغيرا جرة) لان القسمة من جنس على القضاء من حيث انه يتم به قطع المنازعة فاشبه رزق القاضى (فان لم يفعل نصب في ١٤٧٧)

بقضاء حقيقة فجازلداخذ الاجرة علما وان لمبجز على القضاء كما في الدر عن اخى زاده قال فى الهدامه والافضل ان برزقه من بيت المال لانه ارفق بالناس وابعد عن التهمة اه (وبجب ان یکون) المنصوب للقسمة (عدلا) لأنه من حنس عل القضاء (مأمونا) ليعتمد على قوله (عالما بالقسمة) لقدر علما لأن من لايعلمها لانقدر عليها (ولايجـبر القاض الناس على قاسم واحد) قال في الهدايد معناه لايجبرهم على ان يستأجروه لانه لاحير على المقود ولانه لوتمين لنمكم بالزيادة على احر

من بيت المال ليقسم بين الناس بنير اجر) لان القسمة من جنس عمل القضاء من حيث أنه يتم بها قطعالمنازعة وآعا يرزفه من بيتالمال لان منفعة نصب القاسم تعم الكافة فكانت كفايته في بيت مالمه غرما بغنم (فوله فان لم يفعل نصب قاسما بالاجرة) ممناه باجر على المتقاسمين لان النفع لهم على الخصوص (فو له وبجب ان يكون عدلا مأموما عالما بالقسمة) يمنى هدلا فيما بينهو بين الله امينافيما بين الناس عالما باحكام القسمة لانهاذالم يكن كذلك حصل منه الحيف (قو له ولايجبر القاضي الناس على قاسم واحد)اي يجبرهم على ان يستأجروه لان في اجبارهم على ذلك اضرار لهم لانه ربما يطلب مهم زيادة على اجرالمثل ومتقاعد بهم (قو له ولايترك القسام يشتركون) لانهم اذا اشتركوا تحكموا على الناس في الاجر وتقاعدوا عنم وعند عدم الاشتراك يتبادركل منم الى ذلك خشية الفوت فترخص الاجرة (فو له واجرة القسمة على عددالرؤس عند ابي حنيفة) لان الاجر مقابل بالتميينز و هو لانتفاوت لان العمل محصل لصاحب القليمال مثل مايحصل لصاحب الكثير ورعا ينصمب الحساب بالنظر الى القليل وقدينعكس الاس فيتعذر اعتباره فيتعلق الحكم باصل التميز (فو له و قال ابو يوسف و محد على قدر الانصباء) لأنه مؤنة الملك فيقدر بقدر كاجرة الكيال والوزان وحفرالبئر المشتركة قلنا في حفر اليثر الاجر مقابل منقل التراب وهو لانتفاوت و الكيل والوزن انكانا القسمة قيل هو على الحلاف وان لم يكونا لها فالاجر مقابل بعمل الكيل والوزن وهو يتفاوت وقولنا وان لم يكونا للقسمة بان اشتريا مكيلا وامر انسانا ليكيله ليصير الكل معلوم القــدر فالاجر على قدر الانصباء (فو أبه و أذا حضر الشركاء عند القاضي وفى ايديم دار اوضيعة ادعوا انهم ورثوها عن فلان لم يقسمها القاضي عندابي حنيفة

مثله ولواصطلحوا فاقتسموا جازالا اذا كان فيم صفير فيحتاج الى اسرالقاضى لانه لاولاية لهم عليه اه (ولايترك) القاضى (القسام يشتركون) كيلايتواضعوا على مغالات الاجر فيحصل الاضرار بالناس (واجرة القسمة على عددالرؤس عندابى حنيفة) لان الاجر مقابل بالتمييز وانه لا يتفاوت وربما يصعب الحساب بالنظر الى القليل وقد ينعكس الحال فتعذر اعتباره فيتعلق الحكم باصل التمييز (وقالا على قدر الانصباه) لانه مؤنة الملك فيتقدر بقدره قال في التصحيح وعلى قول الامام مشى في المذى والمحبوبي وغيرهما (واذا حضر الشركاء عندالقاضى وفي ايديم دار او صنيعة) اى ارض (ادعوا انهم ورثوها عن) مورثه (فلان وغيرهما (واذا حضر الشركاء عندالقاضى وفي ايديم دار او صنيعة على المكه قبل القسمة بدليل ثبوت حقد في الزوائد لم يقسمها عند ابى حنيفة) لان القسمة قضاء على الميت اذ التركة مبقاة على ملكه قبل القسمة بدليل ثبوت حقد في الزوائد كاولام ملكه وارباحه حتى تقضى ديونه منها وتنفذ وصياه وبالقسمة ينقطع حتى الميت عن التركة حتى لايثبت حقه

فيما بحدث بعده، والزوائد فكانت قضاء على الميت فلا بجابون اليها بمجرد الدعوى بل (حتى يقيموا البينة على موته وعدد ورثته) ويصير البعض مدعيا والبعض الآخر خصماً له عن الميت لان بعض الورثة ينصب خصما عن المورث ولا يمتنع ذك بافراره كما في الوارث او الوصى المقر بالدين فانه نقبل البينة عليه مع اقراره (وقالا يقسمها باعترافهم) لان اليد دليل الملك و لامنازع لهم فيقسمه كما في المقول و المقار المشترى (و) لكن يذكر في كتاب القسمة انه فسمها بقولهم) ليقتصر عليم ولا يكون قضاه على شريك آخر لهم قال الامام جمال الاسلام في شرحه (٣١٨) الصحيح قول الامام واعتده المحبوبي والنسف وصدر الشريعة

حتى بقيموا البينة علىموته وعددورثنه) لان القسمة قضاء على الميت لان التركة مبقاة على ملكه قبل الفسمة حتى لو حدثت زيادة ينفذ وصاياه فيها ويقضى ديونه منها بخلاف مابعدالقعة واذاكانت قضاء على الميت فاقرار ليس بحجة عليه فلا بد من البينة بخلاف المنقول وسسائرالعروش اذا ادعوها ميراثا بينهم ان يقسيمه وانام يقيوا البيئة لانه يخشى عليها التوى والماالمقار فهو محصن بنفسه ﴿ فَوْلِهُ وَقَالَ ابْرِ يُوسَفُ وَمُحْدَّلِقُ عِلَمُا باعترافهم) ويذكر في كتاب القسمة اله قسمها بقولهم بينهم كما في المنقول الموروث والعفار المشتراة وهذا لانه لامنكر ولا بينةالاعلى المنكر والفرق لايي حنيفة أن ملك المشترى ليس في حكم ملك البايع بل هو ملك مستأنف الاترى انه لا برد على بايع بعيب فاذا قعها بينهم كان ذلك تصرفا عليم ولا يكون تصرفا على البابع بخلاف الميراث فان التركه فيه باقية على حكم ملك الميتوالوارث مخلفه فيه الاثرى أنه يردالوارث على بايم الميت بالعيب فالقسمة فيمانصرف على الميت ونقل الشيءمن حكم ماكمه الى ملك الورثة وذلك لا يجوز ولا يصدقون على انتقا ل الملك اليم الا ببينة (فولدويذكر في كتاب القسمة أنه قعها بقولهم) فائدته ان حكم القعمة يختلف بين ما اذا كانت بالبينة او بالاقرارفتي كانت بالبينة بمدى الحكم الى الميت وبالاقرار يقتصر عليم حتى لا يتبين امرأته ولايعتق مديره وامهسات اولاده ولا يحل الدين الذي على الميت لانا لم نعلم موته بالبينة وانما علمناه باقرار هم واقر ارهم لايعدوهم (فوله واذا كان المال المشترك بمأ سوى العفار ادعو انهم ورثو. قسمه في قولهم جميعاً) اذا كان عروضا اوشيئاً مما نقل لان في قسمته خطأ للبث لانه يحتاج المالحفظ فاذا قسم حفظ كلواحد منهم ماحسله والمقار محفوظ ينفسه (فَوْلَهُ وَانَادَعُوا فِي المقارا لَمُ اشْرُو ، فَعَمْ بِينَمُ) وقدد كرناه (فوله و ان ادعو اللك ولم يذكروا كيف انتقل اليهم قسمه بينهم باعترافهم) معناه اذا كان المفارق ايديهم يدعون اله الله لهم والإيدعون انتقال الملك فيه من غيرهم فانه يقسم بينهم باعترافهم لانه ليس فىالقسمة قضاء علىالفيرفانهم مااقروا بالملك لفيرهم وهذه رواية كناب القسمة وفي الجامع الصفير لابقتها حتى يقيموا البينة لاحتمال ان يكون لغيرهم (قوله واذا كان كلواحد من الشركاء ينتفع بنصيبه قسم بطاب احدهم والكان أحدهم ينتفع والآخر يستضرلفلة نصيبه فان طلب صاحب الكثير قسموان طلب صاحب القليل لم يقسم) لان الاول

والنسق وصدر الشريعه و غيرهم كذا في التعميم (وان كان المال المسترك ماسوى العقار وادعموا انه مرات) او مشتری او ملك مطلق وطلبوا تسمند (تسمه في تولهم جيما) لان في قسمة المنفول نظرا لحساجة الى الحفظ (وان ادعوا في المقاراتهم اشتروه) وطلب و تسمشه (قسمه بينهم) ايضا لان المبيع يخرجمن المثالبابع وال لم يقسم فالم تكن القبيهة قضاء على النر (و أن أدميوا الملك) المطلق(ولم يذكروا كيف انفل) اليم (قعه بينم) ايضا لانه ليس في القسمة مَضاء على الغير فائم ما اقروا بالملك لغيرهم قأل في التعميع هذه رواية كناب القسمة وفي رواية الجامع لا يقسمها حتى يقيما البيئة انهالهماقال فىالهدايه ثم قبل هوقول ابي حنيفة

غاصة وقيلهو قول النكل وهوالاصح وكذا نقل الزاهدى (واذا كان كل واحد من الشركاء ينتفع (منتفع) بنصيبه) بعدالقسمة (قسم بطلب احدهم) لان في القسمة تنكميل المنفعة فكانت حقا لازما فجايقبلها بعدطلب احدهم(وان كان احدهم ينتفع) بالقسمة لكثرة نصيبه (والآخر يستضر لفلة نصيبه فان طلب صاحب الكثير قسم) له لانه ينتفع شعيبه فاعتبر طلبه لان الحقلا بتضرفكال متعننا في طلبه

فلم يعتبر طلبه قال فى التصيح وذكر الحنصاف على قلب هذا وذكر الحاكم فى مختصره أن أبيما طلب الفيمة يقسم المقاضى قال فى الهدايه وشرح الزاهدى ان الاصح ماذكر فى الكتاب وعليه مشى الامام البرهانى والنسنى وصدر الشريعه وغيرهم أه (وأن كان كل وأحد منهما يستضر) لفلته (لم يقيمها) القاضى (الابتراضيما) لان الجبر على الفيمة لتكميل المنفعة وفى هذا تنويتها ويجوز بتراضيها لان الحق لهما وهما أحرف بشائيما (ويقسم العروض) جميع عرض كنفلس خلاف المقار (إذا كانت من صنف ﴿ ٣١٩﴾ واحد) لانحاد المفاصد فيمصل التعديل فى المقسمة و التكميل فى المنفعة

منتفع به عاهتبر طلبه والثانى متمنت في طلبه فلي يعتبر ه وقوله دان كان صاحب القليل لم يستم ولن تجب المهاباة بينم (قول و واذا كان كل و احد منهما يستضر لم يقسم الابتران يهما) لان الجبر على الفتحة لتكميل المنتفة و في هذا تقويتها و بحوز بترانيهما لان الحق ألهما (قول و يقسم العروض اذا كانت من صنف و احد) لان القسمة هي تميز الحقوق و ذاك عكن في النصف الواحد و ذاك كالابل او البقر او الغنم او الثباب او الدواب او الحنطة او الشعير يقسم كل صنف من ذاك على حدة (قول و لا يقسم الجنسان بعضها في بعض الابتراضيما) لانه لا اختلاط بين الجنسين فلانعم القسمة تميز ابل تقع معاوضة و سبيلها التراضي دون جبر القاضي (فول و و قال ابو حنيفة لا يقسم الرقيق) يمنى بانفراده فان التراضي دون جبر القاضي (فول و و قال ابو حنيفة لا يقسم الرقيق) يمنى بانفراده فان كان معه شيء آخر قسم بالاتفاف قال في اليناب عاما لا يقسم اذا طلب القسمة بمض الشركاء والزبر جد لان هذه اجناس مختلفة لا تنقسم بعضها في بعض و اما اذا انفرد جنس منها والوقاد و الفسد على الحدمة و الاحتمال و الوقاد و العسدة و الشماعة منم المقلة و قد والوقاء و حسن الحقلق و ذاك لا يمكن الوقوف عليه فصاروا كالاجناس المختلفة وقد يكون الواحد منم خيرا من الف من جنسه قال الشاهى

ولم ار امسال الرجال تفاوئا ، الى الفضل حتى عد الف بواحد ولان التفاوت فى الآدى قاحش لتفاوت الممانى الباطنة فصار كالجنس المختلف بخلاف سائر الحيوانات الان التفاوت فيها يقل هند اتحادا لجنس الاترى ان الذكر والانثى من بى ادم جنسان ومن الحيوانات جنس واحد وقال فى الاصل اذا كان ممالرقيق شى سواء من الثياب وغيرها قسم وادخلوا فيه الرقيق تبعا قال او بكر الرازى وهذا مجول على تراضى الملاك بذك وقال ابو يوسسف و مجد بقسم الرقيق لاتحساد الجنس كافى الابل والفنم ورقيق المفنم قلنا رقيق المفنم انعاق من عالمان حق الفاعين فى المالية حتى كان للامام بيمها و قسمة عنها وهنا بتعلق بالعين والمالية فافترقا (فقو له و لا يقسم حام ولابئرولار حالاان يتراضى الشركان) وكذا الحائط بين الدارين لاشتمال الضرر فى المطرفين

(ولايقهم الجنسان بعضها في بمض) لانه لا اختلاط بين الجنسين فلاتدم القسمة تمييزا بل تقع مصاوضة وسبيلها التراضي دون جدير الفاضي (وقال او حنيفة لابقسم الرقيق ولا الجواهر لتفاوته) لان التفاوت في الآدى فاحش لتفاوت المعانى الباطنة فكان كالجنس المخنلف مخلاف الحيوانات لان التفارت فيها مثل عند إنحاد الجنس وتفاوت الجواهر الحش من تفاوت الرقيق (وقال ابو يوسف ومجد يقسم الرقيق) لانحاد الجنس كما في الابل والفنم قالقالهدابه وابنا لجواهر فقدقيل أذا اختلف الجنس لاينسم كما في اللآلي واليوافيت وقيدل لانقمم الكبار منها الكثرةالتفاوت ويقسم الصغار لفلة التفاوت وقبل بحرى الجواب على

اطلافه لان جهالة الجواهر الحش من جهالة الرقيق الاترى انه لوتزوج على لؤلؤة اوبانونة أو غالم علما لانصح التسمية ويصح ذاك على عبد فاولى ان لايجر على الفسمة أه قال الامام بهاء الدين في شرحه الصميح قول ابى حنيفة واحمده المحبوبي والنسق وصدر الشريعة وغيرهم كذا في التصميح (ولايتسم حمام ولابئر ولارحى) ولاكل ما في قسمه ضرر لهم كالحائط بين الدارين والكنب لا بشمّا على الضرر في الطرفين لا نه لا بيق كل نصيب منتفعا به اشفاعا مقصودا فلايقسمه القائمي على الشروة هذا اذا كانوا عن بصمح الزامهم الضرر والافلا

(واذا حضروار ان واقاما البينة على الوفاة و هدد الورثة والدار) او العروض بالاولى (قايد يهم و مهم و ارشفا ئب) اوصغير (قسمها الفاضى بطلب الحاضرين و ينصب الغائب وكيلا) والصغير وصيا (يقبض نصيبه) لان فى ذلك نظر المغائب والصغير ولايد من اقامة البينة على اصل الميراث فى هذه الصورة عند ابى حنيفة ايضا لان فى هذه النسخة قضاء على المغائب و الصغير بقولهم خلافا فهما (وان كانوا مشترين لم ينسم مع غيدة احدهم) والغرق ان ملك الوارث ملك خلافه حتى يرد بالعيب ويرد هليه بالعيب فيها اشتراه المورث ويصير مغرور ا بشراء المورث فانتصب احدهما خصما عن المبت فيا في يده و الآخر عن نقسه فصارت المقسمة قضاء بمضرت المقاصمين اما الملك الثابت بالشراء ملك مبتدأو لهذا لا يرد بالعيب على بايع بايعه فلايصلح الحاضر خصما عن المنائب و مودعه بايد فلايدا به وكذا اذا كان في دالصغير لان القسمة قضاء على الفائب والصغير باستحقاق يدهما من غير خصم حاضر عنها و امين الحسم أيس مخصم عنه في السخق عليه و القضاء من غير خصم لا يجوز و لا فرق في هذا الفصل بين اقامة البينة و عناصما و عناصما و كذا مقاسما و مقاسما بخلاف ما إذا هر ٣٢٠ كه كان الحاضر اثنين على ما بينا و لوكان الواحد لا يصلح عناصما و عناصما و كذا مقاسما و مقاسما بخلاف ما إذا هر ٣٢٠ كه كان الحاضر اثنين على ما بينا و لوكان الواحد لا يصلح محاصما و عناصما و كذا مقاسما و مقاسما بخلاف ما إذا هر ٣٢٠ كان الحاضر اثنين على ما بينا و لوكان

اذلا يتنفع بكل قسم منها (فو له و اذا حضر و ارثان و اقاما البينة على الوفاة و عدد الورثة و الدار في ابديم و معهم و ارث فائب قسمها القاضى بطلب الحاضرين و نصب الغائب و كلا يتبض نصيبه) و كذا لوكان مكان الفائب صبى يقسم و ينصب له وصيا يقبض نصيبه (فو له و اذا كانوا مشترين لم يقسم مع غيبة احدهم) و ان اقاموا البينة على الشراء (و ان كان العقار في دالوارث الغائب او شئ منه لم يقسم) لان في القسمة استحقاقا ليد الفائب فلا يجوز الاان يكون عنه خصم و لاخصم هنا (فو له و ان حضر و ارث و احد لم يقسم) و ان اقام البينة لانه لابد من حضور خصمين لان الواحد لا يصلح مخاصما و مخاصما فكذا مقاسما و مقاسما بخلاف ما اذا كان الحاضر اثنين فان كان الحاضر كبيرا و مغيرا نصب القاضى المصغير و صيا و قسم اذا اقيت البينة و كذا اذا حضر و ارث كبير و موصى له بالثلث فيا و طلب القسمة و اقام البينة على الميراث و الوصية (فو له و اذا و موسى له بالثلث فيا و طلب القسمة و اقام البينة على الميراث و الوصية (فو له و اذا الخنفة بمزلة الاجناس المخلفة الاان يتراضوا على ذاك (فو له و قال ابو وسف و محد ان كان الاصلح لهم قسمة بهضها في بعض قسمها) لانها جنس و احد اسماء و صورة نظرا الى النان الاصلح لهم قسمة بهضها في بعض قسمها) لانها جنس و احد اسماء و صورة نظرا الى

الحساض كبرا وصفرا نصب القاضى عن الصغير وصيا وقسم اذا اقيت البينة وحكذا اذا حضر وارث كبير وموصى له بالثلث فيها وطلبا القسمة واقاما البينة على المراث والوصية لاجتماع الحصمين الكبير عن الميت والموصى عن الكبير عن الميت والموصى عن المبي كانه حضر بنسه بعد المبي كانه حضر بنسه بعد فقوله فيها تقدم وكذا اذا كان في بد صغير اوغائب كا

يدل له مافىالبزازية و نصه وبان حضر الوارث و معه صغير نصب و صيا و قدم بينها كام، قان كان (اصل) الصغير غائبا و طلب من الحاكم نصب الوصى لا نسب الى ان قال و الفرق بين الصغير الغائب و الحاضر ان الدعوى لا تصبح الاعلى خصم حاضر و جعل الغير خصما عن الغائب خلاف الحقيقة فلا يصار اليه الاعتدائيم و العسفير عاجز عن الجواب لاعن الحضور فلم يجعل عنه غيره خصما فى حق الحضور و جعل خصما فى الجواب فاذا كان الصبى حاضرا و جدالدعوى على حاضر فينصب و صياعته فى الجواب لعدم على حاضر فينصب و صياعته فى الجواب لعدم معن الدعوى اله و اذا كانت دور مشركة فى مصروا حد قسمت كل دار على حدثها فى قول ابى حيفة) لان الدور اجناس مختلفة لاختلاف المقاصد باختلاف الحال و الجيران و القرب من المسجد و الماء و السوق فلا يمكن التعديل (و قالا) الرأى فيه الى القاضى (ان كان الاصلح لهم قسمة بعضما فى بعض قسمها) كذاك و الاقتما كل دار على حدثها لان الفاضى مأمور بشعل الاصلح مع المحافظة على الحقوق قال الاسبجابي الصبح قول الامام و جنيه مثى البرها فى و النسفى و غيرهما تصبح قال فى الهدايه الاصلح مع المحافظة على الحقوق قال الاسبجابي الصبح قول الامام و جنيه مثى البرها فى و النسفى و غيرهما تصبح قال فى الهدايه و قييد الكتاب بكونهما فى مصرو احداشارة الى ان الدارين اذا كانتافى مصر بن لا يجمعان فى القسمة عنده ما و هو و احداشارة هو رو اية هلال

صنها وعن عبدانه يقدم الحدهما في الاخرى أه (وانكانت داروضيعة) اى ارض (او دار و حانوت قدم كل واحد على حدثه) مظلقا لاختلاف الجنس قال في الدرر ههناا مور ثلاثة الدور والبيوت والمنازل فالدور متلازقة كانت او متفرقة لاتقدم قسمة واحدة الابالة المنى و البيوت تغدم مطلقالتقاربها في معنى السكنى والمنازل ان كانت مجتمعة في داروا حدة منلاصقا بعض قسمت قسمة واحدة والاندلال المنزل فوق البيت و دون الدار فالجقت المنازل بالبيوب اذا كانت متلاصقة وبالدور اذا كانت متباينة و قالا في الفصول ﴿ ٣٢١ ﴾ كلها بنظر القاضى الى اعدل الوجوه و عضى على ذلك و أما الدور

والضيعةوالدوروا لحائوت فنسم كل منهما واحدها لاختلاف الجنس اه ولما فرغ من بيان القسمة و بيان ماينهم ومالاينهم شرع في بيان كيفية القسمة ففال (وينبغى للفاسم ان يصور مايقىمه .) على قر طاس أيكنه حفظه ورفعه فقاضي (ويعمدله) يعني بسمونه على سمام القسمة وبروى لبرله اى بقطعه بالقسمة عن غير معداله (وندرعه) ليعرف مقسدره (ومقوم البناء) لانه رعا محتاجه آخرا (نفرز کل نصیب عن الباق بطريقه وشنريه حتى لايكون لنصيب بعضهم ينعسيب الآخر تعلق) أيتحقق معنى التميز والافراز عام التمقق (ثم يلقب) الانصباء (نسيب بالاول والذي يايه بالثاني و الثالث) بالثالث و الرابع و مابعده (و على هذا) المنوال وبكتب اسماء المتقاسمين على

اصل السكني اجناس معنىنظرا الىاختلاف المقاصد ووجوه السكني فيغوض الترجيح الى القاضي وفي النقيد بقوله مصر واحد اشارة الى أن الدارين أذا كانتافي مصرين لابجتمان في القسمة عندهماوهي رواية هلال عليماو عن مجديقهم احداهما في الآخرى والبيوت تضمقهمة واحدةسواء كانت فءعلة اوفى محال لان النفاوت فيما بينهما بسير (قُولَة واذا كانت داروضية او دارو حانوت قسم كل و احدمنهماعل حدثه)لاختلاف الجنس لان الدار والضيعة جنسان وقدينا ان الجنسين لانقسم بعضها في بعض لان القسمة تميز احدالحقين من الآخر ولا اختلاط بين الجنسين ثمان الشيم رحمالله جمل الدار والحاثوت جنسين وهكذا ذكر الخصاف وفيالاصل مايدل علىآنها جنس واحد فيمعل فالمسئلة روايتان (قوله و ينبغي لغاسم ان بصور مايفسمه) ليمكنه حفظ بعني يكتب هل كل كاهدة نصيب الان كذا و نصيب الان كذا لير فع ثلث الكاهدة الى الفاضي حتى شولي الاقرار بينم ينفسه وفي الحواشي متناه بصورماية بمه قطعا وبهونه على سمام المقسوم عليم ويعتبر افل الانصباء حتى لوكان ذاك سدسا جعله اسداسا وان كان ربعاجعه ارباعاً ليمكن القسمة وال كان لاحدهم سدس والآخر ثلث وللآخر نصف جمله سندا مهم ويلقب نصيبا بالاول والذي يليه بالثاني والثالث على هذا ويكتب اساميم وبجعلها قرعة ويلقيانى كمه فنخرج سميم او لافله السهم الاول انكا ن يسهمه بني فان كان ذلك صاحب المدس فلهالجزءالاول واذكان صاحب الثلث فلهالاول والذي يلبه واذكا نصاحب النَّجَمَفُ فَلَهُ الأُولُ وَالدَّانَ بِلَيَانِهِ ﴿ قُولُهُ وَبِعَدُلُهُ ﴾ أَي مَنْ حَيثُ الصَّورَةُ والْقَيمَ أَي يسويه على سهام القسمة و يروى بدرله بالزاى اى بقطعه بالقسمة عن غيره (فو لدو بدرعه) ليعرف قدره (فَوَلِد وبِقُوم البناء) بهني اذا كان يحتاج الى النقوم ثم قال في الهدايه يقوم البناء لحاجته اليه اذا البناء يقسم على حدة فيقوم حتى اذا أسمت الارض بالمساحة ووقع في نصيب أحدهم يعرف أيمة الدار ليمطى الآخر مثل ذلك ﴿ قُولِهِ وَنَعْرِزَ كُلُّ نصيب عن الثاني بطريقه وشربه حتى لايكون لنصيب بعضهم ينصيب إلآخر تعلق ﴾ فتنقطم المنازمة ويُصفق معنى القسمة على النما (قو له ثم يلقب نسيبا بالاول والذي يليه بالثانى والذي يليه بالثالث وعلى هذائم يخرج الفرعة فمن خرج سهمه اولا فله السهر الاولومن خرج اليافله السيم الثاني) والقرعة ليست واجبة وأتماهي لنطيب الانفس

تطع قرطاس او نحوه و توضع و بجعلها ج نی (٤١) قرحة (ثم بخرج الفرعة) ای قطعة من تلك الفطع المكثوب فيما استفاد في استفاد النفاد السهم الثانی) فيما المنفاد المنفود و من خرج) استفاد النفاد السهم الثانی) و ها اجرا و هذا حيث الحدت السيم مقلو اختلفت السيم الثانی كانت بين ثلادة مثلالا حدهم عشرة اسم و الآخر خسة اسهم و الآخر منفود و الآخر منفود و الآخر منفود و الآخر سيم و الآخر سيما و كتب اسما الثلاثة فال خرج او لا اسم ساحب الدشرة اعطاء الاول و تسعة متصلة به

لِكُونَ سهامه على الانصال و هكذا حتى يتم قال فى الهدايه وقوله فى الكتاب ويغرزكل نصيب بطريقه وشربه بيان الافضل وان لم يغمل او لم يكن جاز على مانذكره بنفصيله ان شأه القدّنمالي و الفرعة لتطبيب الفلوب و ازاحة تهمة الميل حتى لوهين لكل منهم من غيرا قتراع جازلانه فى «منى القضاء فك الالزام اه (ولا يدخل) الفسام (فى الفسحة الدراهم والدنانير) لان الفسيمة تجرى فى المشرك و المشرك وينهما المقار لا الدراهم والدنانير فلوكان ينهما دار واردوا قسمتها وفى احدى الجانبين فضل بناه فاراد حدهما ان يكون عوضه من الارض فانه بجمل

وسكون الغلب ولنني تهمة الميل حتى ان الفاضى لومين لكل و احدمهم نصيبا من غير اقراع جاز لانه في منى النشاء فيهك الالزام (قوله ولايدخل في القسمة الدراهم والدَّنائير الابتراضيم) لأنَّ ادْغَالُ ذَلِكُ يَجِعَلُ العقد معاوضة والمعاوضة الابجبر عليماً وصورته داربين جاعة ارادوانستها وفي احد الجاسين فضل نا، واراد احد الشركاء الْ يكون عوض البناء دراهم واراد الآخر الْ يكون عوضه من الارض فانه بجمل موض البناء من الارضولايكلف الذي وقع البناء في نصيه ال يرد بازاء البناء دراهم الااذا نعذر فينتذ القاسى ذلك (فو له فان قدم بينهم ولاحدهم مسيل في ملك الآخر اوطربقولم يشترطف القيمة فان امكن صرف الطربق والمسيل عنه قايس له ال يستطرق وبسيل في نديب الآخر) لانه امكن تخليق القيمة من غير ضرورة (فق لدو الله بكن فحنت القعة) لان القعمة مختلفة لبقاء الاختلاط الستأنف وهذا اذالم بشترط الفاسم في القدَّة ان ما اصابكل و احد منهم كا ذله بحقه لانه اذالم يشرط ذاك لم يكن له حقُّ الاستطراق فينصيب شريكه فيصير من مقم له ذاك لانتفع يتصيبه فلهذا فسخت وآماً اذاكان القاسم شرط فيها أن مااصابكل وأحد منم فهوله محقوقه قائه يترك الطربق والمسبل في حق إلا خر مل ما كان عليه قبل القيمة (قوله وان كان سفل لا عاوله و عاو لاسفل له وسفل؛ هاوةوم كل واحد منهم على حدثه وقسم بالقيم: ولايبتبر بغير ذلك ﴾ وهذا تول محدو مليه الغتوى وعندهما يغنم بالذراح وءمنى المسئلة اذاكان سغلمشترك ينهما وعلولاخره وقوله و هاولاسفلله و أي علومشرك بينهما وسفله لأخره وقوله ه وسفله هاو ، او مشترك بينهما وجه قولهما ان القعة بالذراع هي الاسل فيصار البه ماامكن ووجه قول محدان السغل بعملم لالابصلح الالماومن اتماذه بثرا واصطبلاو غيرذنك فلايتمان التعديل الابالقسمة ثم اختلف ابو حنيفة وابو بوسف في كبفية القسمة بالذراع فقال ابو حنيفة دراع من سفل بدراعين من علو قال ابو يوسف كل دراع من الماو بذراع من السفل الذي لاعاوله بيانه سسقل بين رجلين وعاد في بيت آخر بينهما ابضااراد فتمتهما فاله يقسم البناء علىطربق القيمة بالاجماع واسا الساحة فنقسم بالذراع فذراع من العل بدراعين من العلى حندابي حنيفة وقال أبويوسف دراع من العلوبدراع

هوضه من الارض و لا يكلف الذي وقع البتاء في نصيبه ان برد بازائه دراهم (الابتراضيم) كما في القسمية من معنى المسادلة فهور دخول السدراهم فهما بالتراضي دون جبر الفاضي الإاذا تعذر فينئذ للقامني ذاك قال في الينابيع قول القدوري ولا بدخل في القيمة الدراهم و الديائير يريديه اذا امكنت القعمة خونها إما اذا لم تمصكن عدل اضنعف الانسيا بالدراهم والدنانير احكال فالتعيم وفي بسن النهج ينبني القاض ان لا دخل فيالق عدالدراهم والدنانير فان نعل جاز و ترکه او لی اه (فان قسم بينهم والاحدام مسيل) ماه (في ١١٠٠ الآخرا وطربق) ارتحوه والمال اله (لم يشرط) ذبك (في القسية فان ا، کن صرف) ذاك

(الطربق والمسيل عنه فايس له إن يستطرق ويسبل فى نسيب) الشريك (الآخر لا نه امكن تحقيق (من) القسيمة من غيرضرر (و إن ام يكن) ذلك (ف عنت القسمة من غيرضرر (و إن ام يكن) ذلك (ف عنت القسمة من غيرضرر (و ان ام يكن) ذلك (ف عنت القسمة من غيرضر (و) بعضه (علولا سفل له) بأن كان السفل الغير (و) بعضه (سفل لا علوقوم كل و احد على حدته وقدم بالقيمة و لا يعتبر بغير ذلك) و هذا هند مجد قال الوحنيفة و ابو يوسف بقسم بالذرع ثم اختلفا فى كيفية القسمة بالذراع قال ابويوسف ذراع من السفل بذراع ين من العلو و قال ابويوسف ذراغ

بذراع ثم قبل كل منهما على عادة اهل مصره او بلده وقبل اختلاف معنى قال الاسبيجابي و المحيح قول ابي حنيفة قلت هذا المحيح بالنسبة الى قول اب يوسف والمشارخ اختاروا قول محد بل قال في التحفظ والبدايع والعمل في هذه المسئلة على قول محدو قال في البناس مو الهدايه و شرح الزاهدي و المحيط و عليه الفتوى اليوم كذا في التحييج (و اذا اختلف المنفاسون) في الفسمة (فشم دالقاسمان قبلت شما) كال في الهداية الذي ذكر مقول ابي حنيفة و ابي يوسف و قال محد لا تغيل و هو قول ابي يوسف اولاو به قال الشاخي و ذكر الحنساف ﴿ ٣٢٣ ﴾ قول محد مع قولهما و قاسم المفاضي و غيره سوا، و قال جال الاسلام

تعجم قول ابن حنيف وعليه مثبي البرهباني والنسني وغيرهما تصيح (فان ادعی احدهما) اى المتقاسمان (الفلط) في القسمة (وزعم اله مما اصاله شيئا في بد صاحبه وقد) كان (اشسهد على ندسه بالاستيفاء لم بعيدق على ذلك) الذي له عيسه (الامنة) لاله يدعى فديخ الفحمة بعبيد وقوعها فلا بصدق الانحجة قال لم تقمله بينة استعلف الشركاء فن نكل منم جم بين نصيب الناكل والمدعى فيقسم بديما على قيدر انصبائهما لأن النكول حجة في حقه خاسسة فيعاملان على زعهما وننبغي ال لانقبل دعواء اصلالتناقشه واليه اشار من بعد هدانه ومثله في حكاق النساق وظاهر كلامهما الهالم عوجمد فيمه رواية لكن

من السغل لان المفصود منهما السكنيوهما متساويان فيهولابي حنيفة ان منفعة العلو القص من السفل الاترى ان منفعة السمل السكني والبناء عليه وحفر البئر فيه وان بجمل فيه أو ناداو مربطا الدواب وغر ذاك واما العلو اللا منفعة فيه الاالسكني لأغراذلا عكمته البناء علوه الارضاء صاحب السفل ولان منفعة العاولاتيق بعد فوات السفل ومنفغة السفل ثبق بعدفوات العلو والماعلى قول محد يقتمان بالقيمة لان منفعتهما تختلف ماختلاف الحرو البردفلا عكن التعديل الابالقيمة والفتوى على قول محد ﴿ مسائل ﴾ ببت كامل وهوسفل وهلووعلوبين رجلين وعلو في بيت آخر بينهما ارادا أحمة ذلك بالتمديل فكل زراع من بيت الكامل بثلاثة ازرع من العلولان ذراعا من هاومبذراع من ذلك العلو و ذراع من سفل هذا بذار عين من علوذلك و هذا عندابي حنيفة وقال ابو بوسف ذراع من الكال بدراهين من العلوفان كان سفل وبيت كامل فبكل ذراع من الكامل نذراع ونصف من السفل عند ابي حنيفة وقال الولوسف كل ذراع من البيت الكامل بذار مين من السفل فعلى قول الى حنيفة تجمل عقالة مائة ذراع من العلو المجرد ثلاثة وثلاثون ذراعا من البيت الكامل وثلاث ذراعوذلك أن بقسم مائة على ثلاثة لان كل ثلاثة اذرعمن العلوبذراع من الكامل وعند ابي توسف خسون ذراعا من البيت الكامل عائة ذراع من العاو المجرد لان العلو والسفل هنده سوا، فخدسون من الكامل منزلة مائة خسون منها سفل وخسون محلو (قو له و إذا اختلف المتقاسمان فشهد القاسمان قبلت شهادتهما) هذا قولهما وقال مجد لاتقبل وسواء في ذلك قاسم الفاضي وغره وفي شرحه أن قعمًا غير أجرة قبلت شهاد تهما وأن قسما باجرة لاتقبل وعند مجمد لاتقبل في الوجهين لا نهما يشهدان على فعل انفسهما والهماانهما شهدا على فعل غرهما و هو الاستيفاء والغبض لاعلى فعل انفسهما لان فعلهما التميز واما اذا قسما بالاجر فان الهما منفعة اذا صحت القيمة فاثر ذلك في شوادتهما بالاجاع لا غما دعيان الفاء على استوجرا هليه وفى المصنى شهادتهما مقبولة سواء قسما باجر اوبغير اجر وهو العميم فال شهدةاسم واحد لايقبل لان شهادة الفرد غير مقبولة (قو له وال ادعى احدهما الفلط وزعمانه ما اصله في شي في دصاحبه وقداشهد على نفسه الاستيفاء لم يصدق على ذلك الاسينة)

قال صدر الفريمة بعد نقله البحث المذكور وفي البسوط وفتاوى قاضيحان مابؤيدهذا ثم قال وجه رواية المتراته اعتمد هل فسل القاسم في اقراره باستيناء حقه ثم لما تأول حقالنا أل ظهر الحطا في فعل فلا يؤاحذ بذلك الاقرار عند فلهور الحق اه وقول الهدام واليه اشار من بعد اى اشار القدورى الى ما عنه من انه ينبني ان لا تقبل دعواه اصلافي الفرع الآتي بعد هذا حيث قال وان قال اصابى الى موضع كذا فلم تسلم لى ولم يشهد على نشيه بالاستيفاء وكذبه شريكه تحالفا و فسطت القيمة فان مفهومه انه على نقسه بالاستيفاء قبل الدعوى لا يتحالفان وماذاك الالعدم محدة الدعوى لان الصالف مبنى على محدة الدعوى لا يتحالفان وماذاك الالعدم المدون المتالف مبنى على محدة الدعوى لا يتحالفان وماذاك الالعدم المدون التحالف مبنى على محدة الدعوى لا يتحالفان وماذاك الالعدم التحديد التحديد القالم المدون التحديد القالم المدون التحديد التح

لانه يدعى فسحخ القمتمة بعد تمامها وقداقر باستيفاء حقه فلايصدق الابينة فانهم تتمرله بينة أسفحلف الشركاء فن نكل منهم بيعم بين نسيب الناكل والمدعى فيفسم بينهماعلى قدر انصباهما (قول و و ان قال استوفیت حق ثم اخذت بسنمه فالغول قول خصمه مع يمينه) لانه الله علم بخام الفسعة و استبغاء لنسيبه تم ادعى حفا على خصمه و هو منكر فلاتفيل عايه الابينة (قوله وان قال اصابى ال موضع كذا ولم بسلم ال ولم يشهر على نفسه بالاستيفاءُ وكذبه شريكه عمالنا و فسحنت القسمة) لان العقد لم بتم بينهما • وقوله • لم بشمر عل نفسه ، اى لم يتر (قوله واذا استمق بعض نسبب احدهما بسينه لم تفسخ القسمة عند الى حنيفة و يرجع محصة ذاك من نسبب شريكه) وقال ابوبوسف تفسيخ ويكون مابق بنيهما نصفين ومجد مع ابي حنيفة في السميح وبعض النسخ مع ابي بوسف قال في الهدام الحلاف في جزء شابع من نهيب احدهما اما في استعقاق بمض معين فلا يفديخ القبعة بالاجام لان الاستمناق يكون في ممين لا في جيم الدار وان استمق بعض شابع ف الكل بفديخ بالاتفاق كمادا استمق نصف الدار مشاط يبطل القسمة لحق المستحق لانها أولم تبطل احتجنا الى القدمة لمانى يدكل واحد منهما المستفق فيتفرق عليه نصيبه في موضمين فيتضرر واما اذا استمق نسف مافيد احدهما معلوما مقسوما فالمستمق عليه بالخيار ان شاء ابطلالة عدد تعرق عليه نصيبه باستمناق بعضه و ان لم سِطل القسمة برجع على صاحبه بربع مانيد. لانه لواسفى عليه جيع مانيد. كان برجع بنصف مانيد شربكه فاذا اسقى النصف يرجع بربع مافيده وهذا ابضا بالاجماع وأما اذا استحق

موضع كذا ظرتسله الىولم يشهد) قبسل ذلك (على تنسبه بالاستيفاء وكذبه شريكه) في دعواه (تحالفا و فعضت القعمة) لاختلافهما في نفس القيمة فانهما قد اختلافا في قدر ماحصال بالقبية فاشبه الاختلاف في قدر المبيع فوجب الضالف كذا في شرح الاسبعالي قيد بكونه لم يشهد على نفسه بالاستيفاء لائه لوسيق منه ذاك لايتمالفان وأن محت الدموى بل بينته أو عين خصمه قال قلت أذا كانت الدعوى معحمة سواء كانت قبل الاشهاد او بعده

فا وجه وجوب النمالف اذا كانت الدعوى قبل الاشهاد وعدمه اذا كانت بعده قلت لان وجوب (نسف) التمالف في الفرعة المايكون اذا ادعى الفلط على وجه لايكون مدعيا الفصب كافي الذخيرة و غيرها و اذا كانت الدعوى بعد الاشهاد بالاستيفاء يكون مدعيا الفيب خياكانه يقول الذي اسافي الى موضع كذا و انت فاصب لبعشه و اذا سافت منه الدعوى بمدالاشهاد لان دعوى الفصب لا تناقش الاقرار بالاستيفاء (و اذا استحق بعض نصيب احدهما بسيئه لم أفسخ القسمة فندا يحت عصته ذاك) المستحق (من نسيب شربكه) لانه المكن جبر حقه بالله فلا يسار الى الفسخ (و قال الوليسند الفسخ الله المنافق الفسخ الواهدى الوليسند الى الفسخ الواهدى المنافق الله المنافق المنافق

فهذه ثلاثة أوجه ولم يذكر قول مجد وذكره أبوسليان منم أبي يوسف وأبوحقص مع أبي حنيفة وهو ألاصيح وهكذا ذكره ألاسابيجابي قال وأليحيح قولهما وعايد منى الامام الحبوبي والذي وغيرهما كذا في التسجيح وتحذه المهاباة جائزة أسخسانا ولا تبيال عولهما ولا عوت احدهما واوطلبت احدهما القاعة بطلت وبجوز في دارواحدة بأن يسكن كل منهما طائفة أو احدهما العاو والآخر السفل وله اجارته واخذ غلته وبجوز في عبد واحد يخدم هذا يوما وهذا يوما وكذا في المين المعتبر وفي العبدين يخدمه جاز وفي الكسوة لا يجوز في البيت العبد على من يخدمه جاز وفي الكسوة لا يجوز ولا يجوز في عبد ولا في عبد ولا في عمرة الشهرة ولا في المين المنه والادها ولا في مناسبته المتها ويجوز في عبد ودار على السكني والمندمة وكذاك كل مختلق المنفية كذا في الفتار فو كتاب الاكراء كي مناسبته المتهمة ويجوز في عبد ودار على السكني والمندمة وكذاك كل مختلق المنفية كذا في الفتر على فعل عا يعدم رضاه دون اختيار المنفي اجبار المتنع فيها وهولفة جل الانسان على امن يكرهه وشرعا حل الفير على فعل عالم وهذا معام المنهمة بان يكون بغوث النفس او العضوا وهذا معام لكنه قد يغسده وقد لا نفسوا والعضوا وهذا معام المنهمة بان يكون بغوث النفس او العضوا وهذا معام لكنه قد يغسده وقد لا نفسوا والعضوا وهذا معام المنهمة بان يكون بغوث النفس او العضوا وهذا معام لكنه قد يغسده وقد لا نفسوا الله في خود مو مواما ملميء بان يكون بغوث النفس او العضوا وهذا معام لكنه قد يغسده وقد لا نفس المناه المنهمة بان يكون بغوث النفس او العضوا وهذا معام المنهمة بان يكون بغوث النفس او المناه الم

نصف مان بد احدهما مشاط قال ابوحنيفة وعمد هوبالخيار كا لواستمق نصف ماني بده معلوماً و قال ابو بوسف نبطل القيمة لان باستمقاق جزء شادع ظهر شريك ثالث والقيمة بدون رضاء باطلة كما اذا استمق بعض شادع في النصيبين والله اعلم

- الاكراه كان الاكراء

الاكره اسم لفعل ينعله الانسان بغيره فيذنى به رضاه او يفسد به اختياره مع بقاء اهلية وحدًا أعا يتحقق اذاخاف المكره تحقيق ماتوعد به وذاك انمايكون من القادر سواء كان سلطانا او غيره فقولنا فيذي بدالرضاء آلة له اى فيابصر كالبيع وقوله واو يفسد به اختياره اى فيا يصر آلة له كالاتلاف وذاك بان يكون الاكراه كاملا بان يكون بالفتل او بالفعلم فيغنن به الرضاء و يفسد به الاختيار الصفق الالجاء اذا الانسان بحبول على سب الحياة وذاك بعنطره الممااكره عليه فيفسد به اختياره (قوله رجه الله الاكراه يأبت تحكمه اذا حصل من يفدر على ابقاع ماتوعد به سلطانا كان اولصا) لانه اذا كان مزد المسفة او على المناع من ذاك أمجزه (قوله واذا اكره الرجل على بيع ماله او على شراء سلمة او على ان بقر له خوله واذا اكره الرجل على بيع ماله او على شراء سلمة او على ان بقر له جلوالف در هم او بواجر داره واكره على ذلك بالضرب الشديد او بالفتل او بالحبس فباع أو اشترى فهو بالحيار ان شاء امضى البيع و ان شاء نسخه و رجع بالميسم) لان من شرط هذه العقود التراضى قال الله تعالى هو الا ان تكون نجارة ورجع بالميسم) لان من شرط هذه العقود التراضى قال الله تعالى هو الا ان تكون نجارة

للرضاء مفسد للاختيبار واما غير المجي بان يكون عبس او تيند او ضرب و هذا معدم الرضاء غير مفسد للاختيار والحاصل كما فىالدرر ان عدم الرضا معتبرق جميع صورالاكراء واصل الاختيار ثابت في جيم صور لکن في بعض الصور مفسدالاختيار وفي بعضما لايفسنده وشرطه قدرة المكرم على القياع ماهديه وخوف المكره وامتناعه عنه قبله كما اشار اليمة مقولة (الاكراه ثبت حكمه) اى الآنى (اذا حبسل عن مقدر

على ايفاع ماتوعد به سلطانا كان اولصا) او نحوه اذا تحقق منه القدرة لا نه اذا كان برده الصفة لم يقدر المكره على الامتناع وهذا عندهما وعند ابي حنيفة لا يتحقق الامن السلطان لان القدرة لا تكون بلا منعة و المنعة قسلطان قالوا هذا اختلاف عصرو زمان لا اختلاف جمة و بر هان لان في زما نه لم يكن لفير السلطان من القوة ما يتحقق به الاكراه فا بهاب بناء على ماشاهد وفي زمانهما فلمر الفساد و صار الامر ال كل متفلب في تحقق الاكراه من الكل و الفتوى على قولهما در ون الحلاصه (واذا اكره الرجل يعلى به عماله او) اكره (على شراء سلمة او على ان يقر لرجل بالف) من الدراهم مثلا (او بواجر داره واكره على ذلك بالقتل او بالضرب الشديد او بالحبس المديد فباع أو اشترى) خشية من ذلك (فهو بالخيار ان شاء واكره على ذلك بالقتل او بالضرب الشديد او بالحبس المديد فباع أو اشترى) خشية من ذلك (فهو بالخيار ان شاء امضى البيع وان شاء في في دما الوجيس بوم اوقيد بوم لانه لا يبالى به بالنظر الى المادة فلا يتحقق به الاكراء الااذا كان الرجل صاحب منسب بيا النه بي النظر الى المادة فلا يتحقق به الاكراء الااذا كان الرجل صاحب منسب بيا النفر اله بيانه لا يبالى به بالنظر الى المادة فلا يتحقق به الاكراء الااذا كان الرجل صاحب منسب بيا النفر اله بيانه بالنظر الى المادة فلا يتحقق به الاكراء الااذا كان الرجل صاحب منسب بيا النه النه الوراء الرضاء هدايه

(وان كان قبض النمن ماوها نقد اجاز البيم) لانه دلالة الاجازة كما فى بيع الموقوف وكما اذا سلم طائعا بان كان الاكراه على البيم لا على الدفع لانه دلبل الاجازة هدايه (و ان كان قبضه مكرها فليس باجازة) لعدم الرضاء (و عليه رده ان كان قائما فى يده) لفساد المقد (و ان)كان قد (هلك البيم فى يدالمشترى و هو) اى المشترى (غير مكره) و البابع مكره (ضمن) المشترى (قيمنه) البابع لتلف مال الفير فى يده من غير هقد صحيح فنازمه القيمة قيد بكون المشترى غير مكره لانه اذا كان مكرها ابضا يكون المشترى في المكره و ته هو ٣٢٩ كه (و للمكره) بالبناء المجهول (ان يضمن المكره) بالبناء للمعلوم (ان المناه في المكره) بالبناء للملوم (ان المناه في ترافي المكره) بالبناء المجهول (ان يضمن المكره) بالبناء للملوم (ان المناه في المكره) بالبناء للملوم (ان المداه) بالبناء في المكره الملوم (ان المناه في المكره) بالبناء للملوم (ان المكره) بالبناء للمكره المكره المكره المكره المكره المكرة المكره المكرة المكر

عن تراض منكم ﴾ ثماذا باعمكرهاو الم مكرها ثبت به المك عندنا وقال زفر الا يثبت لانه ،وقوف على الاجازة و الموقوف قبل الاجازة لا خيدالمك وُلنا أن ركن البيم صدر من أهله مضافاللي محله والفسادلفقدشرطه وهوالتراضي فصار كسائر الشروط المفسدة فَيْبِتَ بِهَالِكَ عَنْدَالْقَبِضَ حَتَى لُو قَبِضُهُ وَاعْتَهُ أَوْ تَصْرَفَ فِيهِ تَصْرَفَا لَا يَكُن نَفْضُه كالندبيرو الاستيلاد سازو لزمته القيمة والى تصرف فيه تصر فالخفه الف- حز كالبيس والاجازة والكتابة ونحوها فانه ينفحو لم ينقطم حق استردادالبابع وال تداولته الايدى بخلاف سائرالبيامات الفاسدة فال تصرف المشترى فها لايفسخ لان الفساد فها هناك لحق الشرع وقد تماق بالبيم الثانى حقالعبد وحقه مقدم لحاجته اماهنا الرد لحقالعبد وهما سوآء فلا بطل حق الاول لحق الثاني، وقوله ، أو على أن يقر لر جل بالف در هم ، قال في شرحه أذا اكره على النيفرله بالف فاقر بخمسمائة فاقراره باطل لانه مكره على الالف وعلى ابعاضها وأناكره على الابقر بالف فاقر بالغين لزمه الالف لان الالف الاول أكره عليه فإيلزمه والالت الثاني لم تدخل تحتالا كراه وانما ابنداه باختياره فلزمه وكذا اذا اكرمعل ان مقربالالف در هم فاقر عائد دستار او صنف آخر غر ما اكره عليه لزمه ذلك (فو لدو ال كان قبض الثمن طوط نقد اجاز البيم) وكذا اذا اسلم المبيع طايعًا لانه دلالة الاجازة (فولد وان كان قبضه مكرها فليس باجازة وعليه رده أن كان قائمًا في يده) بعني الثمن والكان هالكالابؤخذمنه شي لانه مكره على قبضه فكان امانة كذا في السندني (قوله و ان هلك المبيم في مدالمشتري و هو غير مكره ضمن فيمة البايم) وان كان قائما رده عليه (قولِه والمكره ال يضمن المكرمان شاه) فان ضمن المكرم كان له ان يرجم على المشرى عاضمن وهوالقيمة وان شاء ضمن المشرى وهو لا يرجع على المكره (فو لَه ومن أكره على ان يأكل الميتذاو بشرب الخرفاذا اكر معلى ذاك بضرب الوحبس او قيد لم محل له) الانقدم على ذلك (الا ان يكره عليه بامر يُحاف منه على نفسه او على عشو من اعشاء فاذاخاف ذلك وسعدان يقدم على ما اكره عليه) وعلى هذا اذا اكره على شربالدم أو اكل الحنزير وهذااذاكان اكبر رأيه انهم يوتعون به ما توعدوه به او غلب على ظنه ذلك امااذا لم يكن ذهك لم يسعه تناوله (قو له قان صبر حتى او قدوا به و لم يأكل فهوائم) لان

شاه) لانه آلة للاكراه فيما يرجع للاتلاف فكاله دفعه مفسمه المالمشرى فيكون مخيرا في نضين ابهما شاء كالفاصب وغاصب الفاصب فلو ضمن المكره رجع على المشترى بالغيمة وان ضمن المشترى نفذكل شراءكان بعبد شرائه لو تناسخته المغود لانه تملكه بالضمان فظهر انه باع ملكه ولا لنفذما كانقبله لان الاستناد الى وقت قبضه مخلاف ماأذا أجاز الساك المكره مقدا منها حيث مجوز ماةبله وما بعده لانه اسقط حقه وهوالمانع فعادالكل الى الجوز هدانه (ومن اكره على أن يأكل المينة) اوالدم او لجمالحنز ر (او يشرب الخرواكره على ذاك) بغير ملجي بان كان (محساو قيد او ضرب) لا نخساف منه ثلف على

النفس او عضو من الاعضاء لم يحل له) الاقدام اذلا ضرورة في اكراه غير الجيء الاانه لا يحد (المبتة) بالشهرب الشهمة ولا يحل له الاقدام (الا ان يكره) بالجيء اى (عا يخاف منه على) تلف (نفسه او على) تلف (عضو من اعضائه فاذا غاف ذاك وسعه آن بقدم على ما اكره عليه) بل يجب عليه ولذا قال (ولا يسسه) اى لا يجوز له (ان يصبر على ما توعد به) حتى يوقعوا به الفعل (فان صبر حتى او قدوا به) فعلا (ولم يأكل فهو آثم) لانه لما ابيح له ذاك كان بالامتناع معاونا لغيره على اهلاك نفسه فيأثم كما في حالة المختصة

(وان اكره طى الكفربالله) عزوجل (اوسبالنبي صلى الله عليه و سلم بقيداو حبس او ضرب لم يكن ذلك اكراها) لان الاكراه بهذه الاشياء ليس باكراه فى شرب الجركام ، فى الكفراولى بل (حتى بكره بامر يخاف منه على نفسه او على عضو من اعضائه فاذا خاف ذلك و سعه ﴿ ٣٢٧ ﴾ ان بظهر) على لسانه (ما امروه به و يورى) و هى ان يظهر خلاف

ما يضمر : ﴿ فَاذَا الْخُدِيرِ دُّك) على لسانه (وقابه مطمئن بالاعدان فلا ائم مليه) لا به باظهار دلك لا شوت الاعبان حقيقة لفيام التعديق وفي الامتناع فوت النفس حقيقة فيسمه الميل الى أظهـار ما طلبوه (و أن صبر) على ذاك (عنى قتلوه ولم يظهر الكفر كان مأجوراً) لأن الاستناع لاعزاز الدين عزمة (و أنَّ اكره على أتلاف مال) إمره (بدلم عامر مخاف منه علىنفسه أوعلى عضو من اعضاله وسعه ان منعل ذلك) لان مال الغير يستباح الضرورة كافي حالة الخمصة وقد عففت الضرورة (ولساحب المال أن يضمن المكرم) مالكمر لأن المكره بالفنع كالآلة (وان اكره مقتل على قتل غيره لم يسمه ان بقدم عليه و يصبر حتى مَنْ فَانْ فَنَاهِ كَانْ آثْمًا) لان فنل المطرعالا يستباح الضرورة ما فكذا بهده الضرورة هبدله (و)

المبتة في هذه الحالة كالطمام المباح و من و جد طاماً مباحاً فامتنع من اكله حتى مات كان آ مُمَا (فو له و مان ا كره على الكفر بالله تمال اوسب النبي صلى الله عليه وسلم بحبس اوقيد اومنرب لم يكن ذلك باكراهه حتى يكره بام عناف منه على نفسه اوعلى مضو من اهتائه) وكذا اذا اكره على قذف مسلم او مسلمة او شمَّهما ﴿ قُولُهُ فَاذَا خَافِدُكُ وسعه أن يظهرما أمروه له) أذا غلب على ظنه أنهم فأعلوه (قوله فأذا أظهر ذك وقليه مطبئن بالاعان فلا اثم عليه) لماروى ال المشركين اخذوا عارين باسرو اكرهوه حَيْقَالَ فَي آلهُمْمُ خَيْرًا وَقَالَ فَيُرْسُولَ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ شَرًّا فَلَا جَاء الدَّرسُولَ اللَّهُ صلى الله عليه وسلم قال له و ماوراك و قال شرا اكر هوني حيى قلت في آله تم خيرا وقلت فيك شرا قال و كيف و جدت قلبك ، قال مطمشا بالاعان قال ، فان عادو ا فعد الى العمائينة لاالى الكفر ، وفيه نزل قوله تعالى ﴿ الامن اكره وقلبه ملمين بالاعان ﴾ ولان جذه الاظهار لانفوت الاعان حقيقة لقيام التصديق وفيالامتناع فوات النفس حقيقة وان اجرى كلة الكنر بحبس او قيد وقال كنت مطمئنا بالا عان لم يصدق كذا في الخجندي (قول و ان صبرحتى قتل و لم يظهر الكفركان مأجورا) اى يكون انضل من اقدامه عايه لما روى ان المشركين اخذوا حبيب ن حدى فقالوا له انتثلنك او لنذكرون آ لهتنا مخبر ونشتم محمدا مكان يشتم آلهتم ويذكر محمدا صلىالله عليه ولملم بخيرفنناوه وصابوه فقال طبه السلام • هور فبني في الجنة • وسماه سيدالشهدا، ﴿ فُو لِهُ وَالْ اكر مُعَلِّي اللَّفَ مال مدلم بامر مخاف منه على نفسه أو على عضو من أعضائه وسعه أن فعل ذلك) لان مال الغير بستباح عند الضرورة كما في المجاءة والاكراء ضرورة (فوله والساحب الملل الابضمن المكره) لان المكره آلة له فكان المكره فعل ذلك نفسه (فوله وان اكره يقتل على قتل غير ملايسه قتله بل بصبر حتى يقتل فان قتله كان آئما وبعزر) لان قتل المسلم لايستباح المضرورة فان صبر حتى قنل كان .أجورا (فو له و القصاص على الذي اكرهه ان كان القال عدا) وهذا عندهما وقال الولوسف لابجب هليهما القصاص وعلى المكره الآمرالدية ولاشيء على المكره المأموروقال زفرعلى المكره الفصاص لأن الاكراه لايبيح القتل فحاله بعدالا كراء كحاله قبله ولابي يوسف ان المكره لم باشر الفتل وانما هو سبب فيه كحافز البئروواضع الجرواعا وجبتالدية فيماله لانهذا قنلءد تعول مالا والعاقلة الانتَّصِمَلُ العَمْدُ وَلَهُمَا قُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامِ وَ رَفَّمَ عَنْ آمَنَى الْخَطَّأُ وَالنَّسِيانُ وَمَا اسْتَكُرُ هُوا عليه ، وأنما وجب الفصاص على الكره لان فعل المكره غنفل اليه و لا بسير كالآلة فكانه اخذ بيد الكره وفيها سيف نفتله بهوقيد بالمد لانه اذا كان خطأ تجب الدين على عأفلة المكره والكفارة علىالكره اجماعاً وفي قنل العمد لامحرم المكره الميراث والأقبل له

لكن (القصاس على الذي اكرهه انكان الفتل عدا) قال في الهدايه و هذا عندابي حنيفة و مجدو قال زفر يجب على المكرم وقال ابو يوسف لايجب عليهما قال الاسبيمابي والصبيح قول ابي حنيفة و مجد وعليه مثى الائمة كاهو الرسم تصبيح (وان اكرهه على طلاق امرأته) او ذكاح امراة (او عنق عبده نفسل و قع ما اكره عليه) لا نما نصيح مع الاكراه كما تصخم الهزل كامر فى العلاق (ويرجع) المكره (على الذي اكرهه بقيمة العبد) فى الاعتنق لانه صلح مآلة له فيه من حيث الاتلاف فلا يضاف اليه فله ان يضمنه موسراكان او مصرا ﴿ ٣٢٨ ﴾ لكونه ضمان اتلاف كما مر ولا يرجع

لنقتلنك اولنقتلن فلانا فقسال له ألان اقتلني قانت في حل من دمي فقتله عدا فهو آثم ولاشئ عليه وتجب دنه فيمال الآمركذا فيالكرخيوان اكره يقتل عليقنل مورثه مثل ابه أو اخيه لم يكن على المكره قود ولادية ولا عنم المراث و يقاتل الوارث ال متنل الذي اكرهه هندهما وقال ابوبوسف عليه الدية وان كان المكره واراً المقتول منعالميرات وأن قاله رجللاقتانك اولنقطمن بدرك وسمه قطع بده لانه يصل بقطعها الي احيا، نفسه (قوله وان اكره على طلاق امرأنه او عنق عبده ففعل ذاك و قيما اكره عليه) هذا عندنا خلافا للشانعي قال الحج دى الاكراء لايعمل في الطلاق و الستاق و النكاح والرجمة والتدبير والمفو من دم العمد والبمين والنذر والظهار والايلاء والقُ فيه والاسلام اما اذا اكره علىالمثق فاعتقاصح عنفه ويرجع افميته عنده علىالكره وفى الطلاق قبل الدخول لم يرجع عليه عا الزَّمه من نصف الصداق او المتعة ان كان المهر غير مسمى وانكان بعد الدخول لا يرجع بشي وان اكره على النكاح جاز العقد قال كان المسمى مثل مهر المثل او اقل جار ولا يرجع على المكره بثبي لا نه عوضه مثل ما اخرجه عن ملكه وان كان اكثر من مهرالمثل فازيادة باطلة و مجب مقدار مهر المثل ويصير كانهما سميا ذلك المدار حتى انه ينتصف بالطّلاق قبل الدخول (قوله و يرجع على الذي اكرهه بفيمة العبد) سواءكان المكره موسرا اومعسرا والولاء للمولى المعتق ولا سعاية على المبد لان المتق وقعمن جهة لمولى و لاحق لأحدق ملكه مع تمام الملك، وليس هذا كمبدالرهن اذا اعتقه الراهن وهومصر لان تعلق حقالفير بالملك هوالذي اوجب السماية وان اكره على شرا. ذي رحم محرم منه عنق ولاضمان هلى المكره لانه اكرهه على الشراء دون المتق (قُولُه و يرجع بنصف مهر المرأة اذا كان قبل الدخول) هذا اذا كانالمر مسمى فان لم يكن مسمى رجع على المكره عايلزمه من المنعة وانما وجبله الرجوع بذلك على الكره لا نه قرر عليه ضمانا كان بجواز ان يضلص منه اذالمهر قبل الدخول على شرف السقوط الاترى ان الفرقة أو كانت بسبب من جهة المرأة بأن أرثدت قبل الدخول اوقبلت الن زوجها قانه يسقط هنه المهر والمتعة وأنما تأكد عليه ذلك بالطلاق فكان اتلافا للمال من هذا الوجه فيضاف المالمكر. لا نه قرره عليه فكانه اخذه من ماله فاتلفه عليه والما اذا كان الزوج قددخل لها فلها المهر على الزوج كاللا ولا ضَّمَانَ عَلَى المَكْرِهِ لانَّ المهر تقرر في ذُنته بالدخول لابالطلاق ألا يرجع عليه (قوله وان اكره على الزناه وجب هايه الحد عند ابي حنيفة الا أن يكرهه السلطان) لان الاكراء لايتصور فالزناء لان الوطل، لا يمكن الابالانتشار وهو لايكون مع الحنوف

الحامل على العبد بالضمال لانه موآخذ باتلافه درر (و نصف مهر الرأة) في الملاق (ان كان) الطلاق (قبل الدخول) وكان المهر مسمى في المقد لائرماعايه كان على شرف السنوط بوقوع الفرقة من جهتما وقد تأكد ذلك بالطلاق فكان تقريرا أأمال من هذا الوجه فيضاف تفريره الحالما لمامل والتقرير كالاعاب درر قبد عا اذا كان قبدل الدخول لانه لوكان دخل ما تغرر المهر بالدخول لابالطلاق وقيدنا بكون المهر مسمى في العقد لانه لولم یکن مسمی فیسه أنما يرجم عما لزمه من المنعة ولا ترجع فيالنكاح بثي لأن المهران كان مهر الله او الل كان الموض مثلمااخرجه عن ملكه او اكثروانكان اكثرمن مهر المثل فالزيادة باطالة و بجب مقدارمهر المثل ويصير كانهما ميا دُهِك المقدار حتى انه لمتصف بالطلاق قبل الدخول جوهره و فها

عن الخبندى الاكراه لا يعمل ف الطلاق والمتاق والنكاح والرجمة والتدبير والعفو عن دم العمد (وانما) والبين والنذر والظهار والايلاء والني فيه و الاسلام اه (وان اكرهه على الذناء وجب عليه الحدعند ابى حنيفة الا ان بكره السلطان) لان الاكراء عند الابتحقق من غيره

(وقال ابويسف و عجد لايلزمدا حد) لأن الاكراء يُحتق من غيره وعليه الفتوى قال قاضيمان الاكراه لايضيق الامن السلطان في قول الامام وفي قول صاحبيه يتحتق من كل متغلب بعدر على عملق ماهدد به وعليه الفتوى وفي اسلقايق والمنتوى على أنه والمناوع على الامام البرهاني والمنسق وغيرهما تصيح (واذا اكره) الرجل (على الردة لم تبترم أنه منه) لان الردة تتعلق بالاعتقاد الاثرى ﴿ ٣٢٩ ﴾ لوكان قليه مطمئنا بالاعان لا يكفر وفي احتضاده الكفر شك

فلا نثبت البينونة بالشك فان قالت المرأة قد بنت منك وقال هو قد اظهرت ذلك وقلي مطمئن بالاعان فالفول له استحسانا لان وهو بتدل الاعتقاد ومع الاكراء لا على التبدل فكان الفول قوله هداله

اذا اكرهت على الزناء فانها لانحد لانه ليس منها الا التكنين وذهك عصل مع الاكراء واما اذا اكرهه السلطان فغيه روانتان احداهما بجب هالحدونه قالزفروالوجهفيه ماذكرنا والثانية لاحدطيه ويعزز ونجب طيه المهر لان السلطان لامكن مثالبته ولا النظلم منه الىغيره و في الزردي الكبير اذا اكرهه السلطان على الزناء لابسعه الاقدام عليه لان فيه فساد الغراش وشياع النسل وذلك عزلة القضاء (فَوَطِه وقال أبريوسف و محدلاباز مه الحد) و بعزر سواء اكر هه السلطان او غير ، لان الانتشار من طبع الانسان فهسل بغيراختيارهثم يكوه علىالواقعة فيصيم الاكراه ويسنط الحدويجب المهر لان الوطئ في منك الغير لانخلو من حد اومهر فاذا سقط الحد وجب المهر ولا يرجع به على الذي اكره، والماكره عليه عبس اوقيد اوضرب لامخاف منه تلفا فليسله ال نغمل فاذخل فعليه الحدلان الحبس والفيد اكراه فيالاموال والعقود فاما المحظورات فلا اكراه فها الا عا عناف منه تلف نفس او عشو (قو له و اذا اكره على الردة لم تبن منه امرأته) بعني اذا كان قلبه مطمئنا بالاعال لازالردة تتعلق بالاعتقاد وروى الحسن انه يكوز مرتدا في الفا هروفيا بينه وبين الله يكوز مسلما ان اخلص الايمان وتبين امرأته ولا يصلى عايه ولايورث ولايرث من ابيه المسلم لكن الاول هو المتهور وال اكره كافر على الاسلام قاسلم صنح اسلامه لقوله تدالي ﴿ وَلِهُ اسْلُمُ مِنْ فِي الْحَوَاتُ وَالْارْضِ طرعاً وكرها كه وقال عليه السلام ، امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لالله الالقه ،

وانما يكون معالمذة وسكون النفسوالاختيارة فكانه زنى باختياره وليسكذك المرأة

وكتاب السرك

مناسبته للاكراء لا مخنى كان كلا منهما إن جر والرد الى الوقاء الا أن الأول في المسلمل والكفسار عام علاف الثاني فكان اولي بالاهفام والاول زاجرهن المصيال والثاني عن الكفر و الطغيان فزق من الأدني الى الاعلى كما في غاية البيان والبير بكسر السين وأتع الياء جم سيرة وهي الطرشة في الأمور وفي الثرع يختص بسسير الني صلى الله عليه وسلم في مغازيه عدانه و ترجم له الكثير بالجهاد و هو لند مصدر

۔ ﴿ كتاب السير ﴾

وهذا أكراء على الاملام والله أعلم

هو جميع سيرة وهى الطريقة فى الامور وفى الشرع عبارة عن الاقتداء عايمتص بسيرة النبي سل الله عليه وسلم فى مفازيه و السير ههنا هو الجهاد فلمدو وهو ركن من اركان الاسلام والاسل فى وجويه قواء تسالى هو كتب عليكم الفتال وهوكره لكم فه اى فرض عليكم الفتال وهوشاق عليكم وقوله تسالى هو فاقتلوا المشركين حيث وجريموهم فه وقوله تعالى هو وقائلوهم حتى لا تكون فتنة فه اى لا يكون شرك هو و يكون الدين كله فله في وقوله رجد الله الجهاد فرض على الكفاية اذا قام به فريق سقط عن البانين) بعنى اذا

جَاهدف سبيل الله وشرعا الدعاء الم الدين الحق وقتال جنى (٤٢) من لم يقبله كاف التهنى (الجهاد فرض على الكفاية) لائه لم يغرض لعينه اذهوانساد في نفسه و اتمافرض لاحزاز دين الله و دفع النساد عن العباد وكل ماهوكذلك فهو فرض كفاية اذا حصل المقصود بالبحض و الاففوض عين كماصر حبذلك حيث قال (اذاقام به فريق من الناس سقط) الاثم من المباقيق كلم عصول المقسود بذلك كصلاة الجنازة و دفتها و رد السلام فان كل و احد منها اذا حصل من بعض الجماعة

سقط الفرش من الباقين وهذا اذاكان بذهك الفربق كفاية امااذا لمبكن بهم كفاية فرض على الاقرب فالاقرب من العدو المان تحصل الكفاية (وان لم يتم به احداتم جميع الناس بتركه) التركهم فرضاعليم (وقنال الكفارو اجب وان يبدؤنا) المنصوص العامة (ولا يجب الجهاد على سبي) لعدم النكليف (ولا عبد ولا امرأة) لتقدم حق الولى والزوج (ولا اعى ولا مقدولا اقطع) لا نهم عاجزون والنكليف القدرة (قان هجم العدو في ٣٣٠) كه على بلدوجب على جميع المسلمين الدفع)

كان بذلك الغريق كفاية امااذا لمريكن جم كفاية فرض على الاقرب فالاقرب من المعدو الى ان يقع الكفاية (فول فاندانهم ماحدا ممجيم الناس بركه) لان الوجوب على الكل الاان في اشتفال الكل به قعلم مصالح السلمين من بعلان الزراعة و منافع المعيشة (فولد وقنال الكفار واجب علينا وان لم يدؤما) لان قتالهم لووقف على مباداتهم لنالكان على وجه الدفع وهذا المني توجد في السلين اذا حصل من بعضهم لبعض الاذية وقتال المشركين مخالف لفتال المسلمين (قوله ولا يجب الجهاد على صي ولا مجنون ولا عبد ولا امرة ولا اعى ولامقند ولا اقطع ﴾ لان الصبي والحجون ليسا من أهل الوجوب لان الغلم مرفوع عنهما والعبد لنقدم حق المولى ولانه يسقط عنه. فرض الحج والجمعة وهما من فرض الاحيان والمرأة يسقط عنها فرض الجعه فسقوط فرض الكفاية عنها اولى والاعمى والمفعد والاقطع عاجزون و الهذا سفط عنهم فرض الحج وسواء كان اقطع الاصابع او اشل ولائه يحتاج في الفتال الي يد بضرب بما ويد يبقي بما الما اذن المولى لعبده فى الفنال خرج الية لان المنع لحقه وقد رضى باسقاطه (فو له فان هجم العدو على بلد وجب على جيع الناس الدفع تخرج المرأة بفيراذن زوجها والعبد بفيراذن سيده) لا نه صار فرض عين و ملك البيين و رق النكاح لاتأثيرله في حق فرو س الاعبان كما في الصلاة والصوم (قولد و اذا دخل المسلمون دار الحرب فحاصروا مدينة اوحصنا دعوهم الى الاسلام فان اجابوهم كفوا عن قتالهم) لحصول المفسود (قو له و أن المتنعوا دعوهم الىاداء الجزية) يعني في حق من يقبل منه الجزية احترازا نحن عبدة الاوثان من العرب والمرتدين لانهم لا يقبل منهم الاالاسلام أو السيف قارالله تعالى ﴿ تَفَاتَلُونُمُ الْ يَسْلُونُ ﴾ (فولد فان دلوها) اى قبلوها (فلهما المسلمين و عليم ماعليم) ای یکون دماؤهم و اموالهم کدما، المسلین و اموالهم (قوله نان استعو قاتلوهم) لا نهر قد اهذروا اليهر قانوا فوجب فتالهم (فو له ولا يجوز ان يقاتل من لم بلقه دعوة الاسلام الا بعد أن يدعوهم) فإن قاتلوهم قبل الدعوة أثموا ولا غرامة عليم في ذلك قال في اليناسِع انما لايجوز ان مِعَاتلِ من بلغه الدعوة في إنداء الاسلام اما في زماننا فلاحاجة الىالدعوة لان الاسلام قدناش واشتهرفا من زمان اومكان الا وقد بلغه بمثالنبي صلىالله عليه والم ودعاؤه إلىالاسلام فيكوم الامام مخيرا بين البعث اليم وتركه وله ان يفاتلهم جهراً وخنية (قوله ويستعب ان يدعو من بلغنه الدعوة الى الاسلام ولا يجب ذلك) لان الدعوة قد بلغتم وقدصهم ان النبي صلى لله عليه وسلم أ

حتى (تخرج المرأة بفــير اذن زوجهما والعبد بغر ادُن المولى) لانه مسار فرض مين كالصلاة والصوم وفرض العين مقدم على حق الزوج والمولى (واذادخل المسلول دارا كحرب فحاصروا مدنـــة اوحصنا دعوهم) اولا (الى الاسلام فان أجاوهم) المذاك (كفوا من فتالهم) لحمسول المقصود وقد قال صلىالله عليه وسلم المرت الااقاتل النــاس حتى يقولو لا اله الله ، المديث (ران امتنعوا) عن الاسلام (دعوهم الى آداء الجزية) اذ كانو عن نقبل منهم الجزية بخلاف من لا تغبل منهم كالمرتدين وعبدة الاوثان من العرب فاته لافائدة في دعام الي قبول الجزية لانه لاتغبل منر الاالاسلام قالالله تمالى وتفاتلونهم اويسلون هداه (فان بداوها) اي قبلوا بذلها كانوا دُمة المساين (فلهم ما المسلمن

وعليم ماعليم) لا ثمرانما بذلوها لذاك (ولايجوز) للامام (ان يفاتل) احدا من (من لم تبلغه دعوة (اغار) الاسلام الابعدان يدعوهم) اليه لا ثمر بالدعوة اليه يعلمون المانقاتلهم على الدين لا على سلب الامو الوسبي الذرارى فلعلم بحيبون فذك في مؤنة الفتال واوقاتلهم قبل الدعوة اثم المبيء ولاغرامة لعدم العاصم وهو الدين او الاحراز بالدار فعمار كفتل الصبيان والنسوان هدايه (ويستمب ان يدعو من بلغته الدعوة) ايضام بالغة في الانذار (و) لكن (الا يجب ذات) عليه الن الدعوة

قدبلغتهر وقدصيم انالنبي صليالله عليهو سلم الهارعلي بي المصطلق وهوغارون اي غافلون ونعمهم تستق على الماء جوهرم (والنابوا) اى المتنفوا عن الاسلام و بذل الجزية (استعانوا بالله عليم و حاربوهم) لانه تعالى هوالناصر لاوليائه والمدمر لاعدائه (ونصبوا عليم الجائيق) جع مُجنبق قال في المحاح وهي التي يرمى بها الجارة معربة و اصلها بالفارسية مُجي نيك اىما اجودنى و هي.ونته و جمها مجنيقات ومجانبق وتسغيره مجينيق اه وقد نصبها النبي صلى الله عليه وسلم على الطائف (و حرة وهم) لانه عليه الصلاة والسلام احريق البويره وهيموضع بقرب المدينة (و ارسلوا عليم الماء و قطعوا شجرهم وانسدوا ذرعهم) لان في ذلك كسر ﴿ ٣٣١ ﴾ شوكتم و تغربق جمهم (ولا بأس رميم وان كان فيهم مسلم اسيراو تاجر)

لانه قل مامخاو حصن على اغار على في المسطلق وهم غارون اي فافلون و نعمهم نستق على الماء و هذا بدل على مسلم فلو امتنع باعتباره جواز الفنال من غير تجديد الدعوة (قول فان ابوا استعانوا عليهم بالله نعالى) لانه لانسد بله (و أن تترسوا هوالناصر لاوليائه والمدمرلاعدائه (قوله ونصبوا عليهم الجانيق) اي نصونها عل بصبيان السلين او بالاسارى حصونهم وبهدمونها كما نصب النبي صلىالله عليه وسملم على أهل الطائف (قوله لم يكفو عن رميهم) لأنه وحرةوهم) لان النبي صلى الله عليه وسلم احرق البويرة وهوموضع قرب المدينة فيه نحل يؤدى الى أن يُعذوا ذلك ﴿ قُولُهُ وَارْسَاوَا عَابِهِمَالِمَا، وَقَطَّمُوا شَهِرَهُمُ وَافْسَدُواْ زَرْعَهُمُ ﴾ لأنْ فَيْنَكُ كُسِر شوكتهم وتغرق جميهم وقدفتم إذالني صلىالله عليه وسلم حاصرني النضير وأمر مقطم نخيلهم وحاصر اهل الطائف وأمر بقطم كرو مهم (فوله ولابأس برميم وال كان فيهم مسلم اسپراو تاجر) بعنى برميم بالنشاب والجارة والمنجنيق لاز في الرمى دفع الضرر العام بالذب عن جماعة المسلمين وقبل الناجر والاسير ضرر خاس (فوله فان تترسوا بصبيات المسلمين او بالاساري لم يكافوا عن رميم ويقعدون بالرمي الكفار) لان المسلم لايجوز اعتماد قتله فان اصابوا احدا من الصبيان او الاسارى فلا ضمان علمهم من دية ولا كفارة (قوله ولابأس باخراج النساء والمصاحف مع المسلمين اذا كان عسكر عظيم يؤمن معهم) لازالنالب هوالسلامة وانفالب كالمتحقق وكذلك كشبالفقه بمنزلة المصاحف قال في المدَّان والمجائز مخرجن في العسكر العظيم لاقامة عمل بلبق بهن كالعاجزء المداواة فاما الشواب فغامهن فيالبيوت ادفع للفتنة ولاحشرون الفتال لانه يستدله علىضبف المسلين الاعند الضرورة ولابسقب اخراجهن للباضعة والخدمة فان كانوا لابد مخرجين فالاماء دون الحرائر وقد كان النساء بخرجن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجماد قالت ام عطية غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات كنت اصلحالهم الطعام واداوى الجرخىواقوم بالمرضى وكذلك امسابم بنت ملجان ام انس بن مانك قاتلت مع رسول الله صلى الله عليه و سلم يوم حنين حين

المزمالاس عنه (فولد ويكره اخراج ذلك في سرية لابؤمن عليها) لان فيه نعريض عمكراً عظما بؤمن عليه) لان الفالب هوالسلامة والفالب كالمتحفق (ويكره اخراج ذلك في سرية لابؤمن عليها) لان فيه تعريضهن على الضياع والفضيمة وتعريضالمصاحف علىالاستخفاف لانهم يستخفون بهامعايظة العسلين وهوالتأويل الصحيح لقول النبي صلىالله عليموسلم • لاتسافروا بالقرأن في ارض العدو ، ولودخل مسلم اليهم باسان لابأس بان يحمل معه آلمحف اذا كانوا قوما نوفون بالعهد لازالظاعر عدمالنعرض والمجاز نخرجهن فبالهسكر العظيم لاقامة عل يلبق بهزكالطبخ والسق والمداواة واماالشواب فقامهن فيالبيوت ادفع للفتنة ولا بباشرن القتال لانه يستدل به جل ضعف المسلمين آلا عند الضرورة ولا يُستقب اخراجين للباضمة والحدمة فان كانوا لابد مخرجين فبالاماه دون الحرائر هدانه

ذريعة الى ابطال قشالهم اصلا (و) لكن (مصدون بالرمي الكفار) لأن السلم لا بجوز اهتماد قناه فاذا تعــذر التمبيز فعلا و امكن فسدا التزم لان الطاعة تحسب الطاقة وما اصابوه منهم لادية عليهم ولا كفارة لأن الجهاد فرض والغرمات لانقترن بالفروض كما في الهدايه (ولا بأس باخراج النساء والمصاحف) كتب والفقه والحديث وكل مأنجب تعظيمه وبحرم الاستخفاف م المسلين اذا كان الله عال

﴿ وَلاَتَمَاتِلَ المرأَةُ الابادُنُ رَوْجُهَا وَالْعَبِدِ الابادُنْ سَيْدُهُ ﴾ لما تقدمان حقالزوج والمولى مقدم (الا أن الهجم العدو الصيرورته فرض مين كامبق (و نبغي السلمين ان لايغدروا) ﴿ ٣٣٢ ﴾ اى نخونوا عنف العهد (ولايغلوا) اى

النساء للضياع وأنفضعة ولحفوق السبي والاسترقاق وكذلك المصاحف لايؤمن عليما من ان ينالها آيدي الكفار فيستخفون بها مغانطة المسلمين وقدقال عليه السلام ولاتسافروا بالقرأنُ الى ارْسُ المدو ، (قو له ولائنا تل المرأة الاباذن زوجها ولا العبد الابأذن سيده الا ان يهجم العدو) لا نه حينئذ يسير فرض مين كالصلاة والصوم (قو له و نُدِنِي السَّلِينِ الْايندروا ولاينلوا) الندر الحيانة ونَفْضَ العهد والحُفْر بِالامان والفلول السرقة من المغنم والحيانة فيه بأن عسك شيئا لنفسه ولايظهره قال عليه السلام « الغلول من جرجهنم، والغلول فاللغة اخذالشي في الحفية (قوله ولا عاواً) وهو ان مقطعوا اطرافالاسارى اواعشاهم كالاذن والانف والسان والاصبع ثم يقتلوهم اوبخاو سبيلهم وقبل هوان بقطعوا رؤسهرو بشقوا اجوافهم ويقطعوا مذاكيرهم وهذا كله لاجوز وأنما تكره المثلة بعد الظفر مم أما قبله فلا بأس مِسا (فوله ولا يعتاوا امرأة ولاصبيا ولاجنونا ولاشخا فانيا ولااعي ولامقندا) لان هؤلاء ايسوا من اهل الفتال الا ادّاقاتلوا او حرضوا على الفتال وكانواعن يطاع فلابأس متناهم. و قوله و لا شيخا فانيا ، بعني الذي لارأى له في الحرب المااذا كان يستمان برأله فتل ثم اذا فتل احد هؤلاء عدا اوخطأ الاضمان عليه ولم يكن عليه دية ولاكفارة الا آنه يكره اذاكان عدا وهليه الاستغفار واذا لم يجزقتلهم ينبغي ازيوسروا ومحماوا الىدارالاسلام اذا قدركم المسلون علىذىك ولايتركونهم فىدارالحرب لانهم يطاؤن النساء فينسلون واز شؤا تركوه لانه لامنفعة فلكفارفيه لابرأيه ولابنسله وكذا الجوزالكبيرة انتىلابرجاولادتها انشاؤا اسروها وإن شاؤا تركوها وتجوز قنل الذي يجن ويغيق لانه في حال افانته كالصحيم وكذا بجوزقنل الاخرس والاءم واقطعاليد اليسرى واقطع أحدىالرجلين لانه عَكُنه أن يَقَاتِل بِمِينه و مِكْنُ الآخرُ أنْ يِقَاتِل رَاكِبًا وَكَذَا الرَّاءُ أَذَا قَاتَات بجوز فتلها لانها اذا قاتلت صارت كالرجل (قوله الا ان يكون احد هؤلاء عن له رآى في الحرب) لامن له رأى بستمان رأه اكثر مما يستمان عقائلته فلهذا يقتل (قوله اوتكون الرأة ملكة) لان في فنلها تغريقا لجمهم وكذا اذًّا كان ملكهم صبيا صغيراً فاحضروه معهم الوقعة وكان في قله نغريق جمعهم فلا بأس بقتله (قو له و لايقتلوا عِنْونًا) لانه غير مخاطب الا ان مقاتل فيقتل دفعا اشره الا ان الصبي و الجنون لا فتلان الا ماداما يقاتلان ويكره للملم أن يبتدأ أباه الحربي بالفتل لفوله تعالى ﴿ وَمُنْحَبِّهُمَا في الدنيا معروفا ﴾ وبحب أحياؤه بالانفاق عليه وفي قتله مناقضة أذلك ولا بأس بان يمالجه ليفنله غيره كما اذا ضرب قوائم فرسه او نحوذلك فان قصدالاب قنله بحبث لا يمكنه دفعه الا يقتله لان مقصوده الدفع قاما من سوا الوالدين من دوى الرحم المحرم الحربين فلابأس يقتلهم والما اهل البغي والحوارج فكل ذىرجم محرم كالاب سواء و قد روى أن ابا صيدة رضي الله هنه قتل اباء وم احد وكذلك مصعب من

يسرفوا من الفنيمة (ولا عثلوا) بالاعداء بان يشقوا أجنوافهم ويرضخوا رؤسهم ونحو ذلك و الثلة المروية في قصة المرنبين منسدوخة بالنهى المتسأخر هو النقول هداله قال في الجوهره و انميا نكره المثلة بعد الطفر بهم اما قبله فلابأس بها اه (ولا متلوا امرأة ولا شما فانسا) و هو الذي فنيت قواء (ولا صبيا ولا اعي ولا مقعداً) لأن هؤلاء ليسوا من أهل القتل و المبيح فلقتل مندنا الحسارية فاو قاتل احد منهم يقتل دفعا لشره (الا ازيكون احد هؤلاء عن له رأى في الحرب) فيفتل لان من له رأى يستمان برأته اكثريستمان عقاتلته (او تكون المرأة .لكة) لان في قتلهـا تفريقسا لجمهم وكذا اذا كان الكهم صبيا مسغيرا واحضروه معهم فيالوقعة وكان في قاله تفريق جمهم فلا بأس مقتسله جوهره (ولا مقتلوا مجنوناً) لائه غر مخاطب الا ان مقاتل فيقتل دفعا الشره غير ال الصمى والمجنون يغتلان ماداما يقاتلان وغيرهما لابأس عتله بعد الاسر لانه من أهل العقوبة لتوجه الحطاب نحوه هداه ﴿ عَيرٍ ﴾

(واذارأى الامام الريصالح اهل الحرب) على ترك الفنال سهم (او فريقامهم) مجانا اوعلىمال منا اومنهم (و کان نی داک مصلحة السلين فلا بأس 4) لان الوادعة جمادمه في اذا كانت خيرا المسلمن لأن المقصود وهو دنع الشر حاصل به مخلاف ماأذا لم يكن خيرالانه ترك الجهاد صورة ومعنى . و عامد في الهداله (فان صالمهم ، دة) معلومة (ثم رأى ان نتش الصلح انفع البسلين نبذ اليهم) مهدهم (وقائلهم) لان المصلحة لما تبدأت كان النبذ جهادا وانقساء العهد رك الجهاد صورة ومنى ولابد من النبذ تحرزا عن الغدر ولابد من اعتبار مدة بلغ خبر النسذ الي جيمهم كما في المداية

عمر قتل أخاه عبيد بن عمر وم احد وكذا عر رضي الله عنه قتل خاله العساس ان عشلم يوم بدر (قولد واذاً رأىالامام ان يسالح أعل الحربُ اوفريقا منهم و كان فيدُه عصلمة المسلين الابأس به) لان الرادمة جهاد اذا كانت خيرا المسلِّين لان المقصود وهو رفع الشر حاصل به وقد وادع الني صلىالله عليه وسلم اهل مكة طام الحديبية واما إذًا لم بكن العسلمين في ذلك مصلمة بان يكونوا اقوى من الكفار فلا يجوز مصالحتم وموادعتم انوله تعالى ﴿ فلا تَهْنُوا وَتَدْعُوا الْمَالُسُمُ وَانْتُمَ الْأَعَاوِنُ وَاللَّهُ ممكم ﴾ اى لاتضعفوا من قتال الكفار وتدموهم المالصلح وانتمالاعلون عا وحد كم الله النصر في الدنيا والكرامة في الآخرة وقبل ممناه وانتم الفالبون والله ممكم بالمون والتصر ولابأس ان يطلب المسلون موادعة المشركين اذا غافوا على انفسهم منه ولا بأس ان بطلب المسلمون مالا على ذلك لان النبي صلىالله عليه وسسلم كان يعطى المؤلفة مالا لدفع منروهم عن المسلين (قوله فأن صالحهم مدة ثم وأى ان تتضاخطح لنع ثبذ اليهو كاتلهم) اى طرح اليه مهدهم و اخبرهمائه نسخ الذى بينهم وبينه حتى بيراً من الندر ولايد من مدة بلغ فيها خرالنبذ الى جيمهم ويكنف فذاك عضى مدة يَعْكَن فيهما ملكهم بعد على من آنماذ الحبرالي اطراف علكته لان بذاك يننى الغدر وقدكان النبي سليانة عليه وسلم عاهدجاعة من المشركين فامر مانة نعال ال ينظر في مهودهم فيقر من كان مهده اربعة اشهر على مهدة الى أن عضى و محط من كان عهده اكثر من ذلك الى اربعة اشهر و رفع عهد منكان اقل مها الم اربعة اشهر خَتَالَ ثَمَالَ ﴿ بِرَاءَ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولُهُ الْمَالَذِينَ عَاهَدَتُمْ مِنْ المُشْرِكِينَ ﴾ الى تمام عشرآيات غَبْعَثُ النِّي سَلَالَةً عَلَيْهِ وَسَلَّمُ اللَّهِ مِنْهُ اللَّهِ مَنْهُ اللَّهِ مِنْهُ المُثَّرِ الآيات من اول سورة وامة وامره النشرأها علىالمشركين ومالفرحث حيث بجنهم وبذ الى كل عهد عهده فمنرج ابوبكر رضيالله عنه متوجها الى مكة فنزل جبريل عليه السلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لا بلغ عنك الارجل من اهل بيتك فبعث عليا رضي الله عنه الى ابى بكر وقاله كن انتالذي تفرأ الآيات فسار حتى لحق ابا بكر رضي الله عنه في طريق فاخبره بذه فلا كان يوم النصر اجتم اهل الشرك من كل ناحية قام على كرمانة وجه عند جمرة العقبة وقال يا ابهاألناس أنى رسول الله صلى الله عليه وسلم البكم فقالوا عاذا قال بانه لايدخل الجنة الاءؤمن ولايحبن هذا البيت بعد هذا المام مشرك ومنكان بينه وبين رسولالله صلىالله عليه وسلم عهد فان اجله الى اربعة اشهر فاذا مضت فان الله برى من المشركين ورسوله برى منهم ثم قرأ ﴿ رِاءة منالله ورسوله الى الذين طاهدتم من المشركين فسحوا في الارض اربعة اشهر ﴾ الماخر الايات والبراءة هيرفع العصمة • وقوله وفسيموا فيالارض، اى نسيروا نيها على المال واقبلوا واديروا آمنين غير غائفين من قبل ولا اسر ولا نهب الى أن يمضى أربعة أشهر فانكم وأن أجلتم هذه المدة فانتقوتوا الله وأنالله

مُخْرَى الكَافِرِ مِنْ فِي الدُّبِّيا بِالنِّتِلُ وِ فِي الأَخْرَةُ بِالنَّارِ ﴿ وَاذْانُ مِنْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾ اي وأعلام منافة ورسوله المالناس يعلى المشركين يوم الحج الاكبر و هو يوم النمر انالله: يرى من المشركين ورسوله برى منهم فان تبتم من الشرك فهو خيرانكم من الاقامة عليه وال امرضتم فاعلوا انكم غير مجزى الله وقوله تعالى ﴿ الاالذِينَ عَاهِدُتُم مِن المشركينِ ﴾ وهم حي من كنانة عاهدهم النبي صلىالله عليه وسلم عام الحد يبية بان لا يمالوا عليه هدوا ولایأتی المسلمین منهم اذی نلم ینفسوکم شیئا عا فاهد تموهم علیه و لم بمالوا علیكم عدوا وكان بق لهم من عهدهم أسعة اشم. فامر النبي صلى الله عليه وسلم أن بني لهم بعدهم الى مدتم قال الله تعالى ﴿ فَاذَا الْسَاخِ الاشهر الحرم ﴾ اى اذا مضت هذه الاربعة الاشهر التي حرم الفتال فها بالعهد ﴿ فَاقْتَلُوا الْمُشْرِكِينَ حَبُّ وَجَدَّءُوهُم ﴾ فيالحل اوفيالحرم وخذوهم واحبسوهم والمنعوهم من دخولمكة وانعدوا انتالهم كلطريق يأخذون فيه المالبيت اوالى التجارة وهذا امريتضييق السبيل عليهم وهذه الاثنير هي شوال . وذوالفعدة . وذوالجة والمحرم . وليست هي الاربعة الحرم المعروفة (قول فان بدؤا بخيانة قاتلهم ولم نبذالهم اذا كان ذلك باتفاقهم) لانهم حيننذ يسيرون الفضى العهد و اذا كانت الموادعة على وقت معلوم فمضى الوقت فقد بطل المهد بغير نبذ فلا بأس ان تغير المسلون عليهم بعد ذاك لأن الموقت جلل بمضى الوقت ومن كان منهم دخل البنا يتلك الموادعة فضت المدة وهو في دارنا فهو آمن حتى بعود الى مأمنه و لا محل دمه و لاسبيه لقوله تعالى ﴿ ثُمَا بِلغه مأمنه ﴾ (قوله واذا خرج عبيدهم الى عسكر المسلمين فهم احرار) لانهم احرزوا انفعهم بالحروج البنا مراغين لمواليم وكذااذا اسلواهناك ولم يخرجوا البناو ظهرنا على دارهم كانوا أحرارا ولا نثبت الولاء عامم من احد لان هذا عنق حكمي (فو أله ولا بأس ال بعلف العسكر فدارالحرب ويأكلوا عا وجدوء منالطهام) كالحيز واللحم والسمن والعسل والزبت ولم منيدالشيخذك بالحاجة وفيه اختلاف رواية نفيرواية يشترط الحاجة كافىالثياب والدواب وقرواية لايشترط بلجوز تناولها لمنني والفقر لقوله عليه السلام في طمام خيره كلوا واعلفوا ونحملوا ، وكذا لابينوا منه يذهب ولافضة (قوله ويستعملوا الحطب) وفن نعفة ويستملوا الطيب (قوله و مدهنوا بالدهن) بعني الدهن المأكول مثلاليمن والزيت والحتل وهو السليط واما مالا يؤكل منه كالبنفسيج ودهن الورد وما اشهه فليس له الأهدين له لانه يستعمل الزينة نهو كالثياب وان دخل التجار معالعسكر لا ريدون الفتال لم يجزَّلهم أن يأكلوا منه شيئا ولايعلفوا دوابهم الا بالثمن لانَّ الناجر لاحقله في الشيمة نان اكل شيئا منه أو علف فلا ضمان عليه لان حق المسلمين لم يستفر فيه واما المسكرفلهم ازيطموا عبيدهم وتساؤهم وصبيائهم لان نفقة هؤلاء وأجبة علمهم فكانوا مثلهم واما الاجير المخدمة فلا يأكل لان نفقته لانجب عليه وانما بسنحق الاجرة واندخل النساء لمداواة الجرحي والمرضي اكلن وهلفن واطعمن رقيفهن لان

الى نقضه علاف ما اذا دخل جاعة منهم فقطعوا الطريق ولاءنمة لهم حيث لا يكون هذا نفضاً قعهد فيحقهم والوكانت لهم منعة وقاتلوا المسلمين علانية يكون نقضا للعهد في حقهم دون غيرهم لانه بسير اذن ملكمم ففعلهم لايلزم غيرهم حتى لو كان باذن ماكمهم صاروا ناقضين لمهد لانه بانفاقهم معنى هدايه (و اذا خرج عبيدهم الى مسكر المسلمين فهم احرار) لانهم احرزوا انفسهم بالخروج الينا مراعين لموالهم وكذا اذا اسلواهناك ولم محرجوا الينا وظهرنا على دارهم فهم احرار ولا نثبت الولاء عدر لاحد لان هذا عنق حكمي جوهره (ولا بأس ان يعلف المسكر في دار الحرب) دوابهم (و یأکلوا ماوجدوه من الطعمام) كالحيز واللحم والسمن والزيت قال الزاهدي وهذا عندالحاجة وفي الاباحة من غير حاجة روانان اه (ويستملون الحطب) و في بسن النسخ الطيب خدايه (و مدهنون بالدهن) لماس الحاجة الى ذاك

(ويتانلون عابحدونه من السلاح كل ذاك بغير قعة) يعنى إذا احتاج اليه بان انتطع سيفه او انكسر رعمه او لم يكن له سلاح وكذا اذا دمنه حاجمة المركوب فرس ﴿ ٣٣٥ ﴾ من المغنم ليفائل عايمانلا بأس ذلك فا الزالمة والمحاجمة و تعالى المعنية

و مُنبَّن الْ تعمل من الدو اب والثياب والسلاح شيئالنبق به دانه وثبابه و سلاحه لانه من القلول لاستعماله من غير حاجة وتمامه في الجوهره (ولابجوز أن عيموا من ذلك) الطمام ونحوه (شيئاولاغولونه) لانه لم علك بالاخذ واعا ابيم التناول الضرورة فأذأ باع احدهم رد الثن الي المُغنم (ومن الملم منهم) في دار الحرب قبل اخذه (احرز باسلاله نفسه) لان الاسلام نافي ابتدأ الاسرزقاق (و اولاده الصفار) لائهم مسلمون تبعا لاسلامه (وكل مال هو في هده) لسبقها اليه (او و ديعة في لد) معصوم الدم (مسلم او ذمی) لانه في مد معهد عفرمة ويده كيده (فال ظهر ناعلى الدار فعقاره في) لانه في بد اهل الدار اذعو من جملة دار الحرب نلم يكن في نده حقيقة (و)كذا (زوجته أي) لا يا كافرة حربية لاتنبعه في الاسلام (و) كذا (حلها في) لانه جزء منها فيتمها في الرق والحرية والركا زتيما للاب

لهن حفا في النبحة الا زي انه رضع لبن فصرن كالرجالولوان العسكرذعوا البقر والغنم والابل فاكلوا العم ردوا الجلود الى المغنم لانم لايحتاجون اليه في الاكل والعلف فهي كالثباب (قو له و مفاتلون عابحدونه من السلاح كل ذلك بدر قعمة) بعنى اذا احتاج اليه بان انقطع سيفه او انكدر رمحه اولم يكنله سلاح وكذا اذا دعته حاجة الى ركوب فرس من المغنم ليقاتل عليه فلابأس بذلك فاذاز الت الحاجة رده في الغنية ولاغبغي ان يستعمل منالدوالب والثياب والسلاح شيئا لبق به دايته وسلاحه لفوله عليه السلام، اباكم ورباالغلول،ولان هذا انتفاع من غيرحاجة لكن ليصون ثبا به و فرسه وسلاحه فان فعل ذلك فلاضمان عليه اذا هلك منه شي لان الحق فيه لم يستقر للفائمين (قُولَهُ وَلا يُجُورُ أَنْ يَبِيْمُوا شَيْنًا مَنْ ذَلِكَ وَلا يَجُولُونَهُ ﴾ يَنَى لَكُن يَجُولُونَهُ حَنى لُوبًا ع شيئا بطمام جاز بشرط از يأكله ولايبعه بالذهب والفضة والعروض وسئل الني صلى الله عليه وسلم هل احدا حق بشي من المنم قال • لاحتى السهم بأخذه احدكم من جنبه فليس هواحق به من اخبه ه و اخذ النبي صلى الله عليه و سلم و برة من ستام بعير ففا ل ه أيها الناسه (مهن غناءكم قادوا الحيط والمخبط ومادون ذاك ومافوقه فازالغاول عار علماً الهله وما أفية و ناروشنار ، (قول فائن اسلم احدمهم احرز بالملامه نفسه و اولاده الصفار) لانم مسلون باسلامه تبعا ويكون احرارا (قو له وكل مال هو في يده) القوله عليه السلام ومن اسلم على مال فهوله و (قوله أو و ديمة في د مسلم أو ذي) لان ماني يدالمسلم والذى فهو محرز لان الهمايدا صحيحة مترمة فهي كالوكانت في ده اذيد مودعة بدله وأما ماكان ف هـ حرى فهو في لان الحربي ايس له يدميمية (قولِه فان ظهر ما على الدار فعقاره في *) لان العقار بقعة من دار الحرب في بداهل الدار فلم يكن في دم حقيفة فكانت غنيمة والزرع اذاكان غبر محسود فحكمه حكم العقار قال الحجندى ماكا ن منفولافهوله كالدراهم والثياب والعبيد والجوارى ولايكون فيأ الااذا كان العبد لماتل فانه بكون قبالانه لما قائل خرج من بد المولى واما ماكا ن غير منقول كالدور والعقار والزرع غر المحصود فهو في عندهما وقال ابو يوسف المنقول وغر المنقول سوا.لایکون نیأ (فو له و زوجته نی ٔ) کانما گافرة حربة لاتتجه ف الاسلام (فو له وجلها في) لانه مادام متصار بامه فهو كعضو منها بدليل انه يتبههافي البيم والعنق والتدبير والكتابة ففلنا هو رقبق مسلم تبما اللاب في الاسلام ورقبق في آلحـكم تبما الام والمسلم قديكمون لحلا التلبك تبعا لغيره مخلاف المنفصل فانه حر لانبدام الجَزْيَة (قوله وأولاده الكبار في) لائم كفار حربيون ولاتبية بينم لا نم على حكم انفسهم و من قاتل من عبده في لانه لماتر د على مولاه حرج من بده وصار تبعالاهل المرب (فو له ولاينني أن ياح السلاح من أهل الحرب) لأن فيه تعوية الهم على

ق الاسلام لازالمسلم على اتماك تبعالفيره بخلاف المنفسل قائه حرامدم الجزئية حندنات (و) كذا (اولاده الكبار في*) لا نهم عل حكم انفسهم (ولا ينبِغى) بل بحرم كافى ازيلي (انَّ باع السلاح) و الكراع (من اهل الحرب) 1 فيه من تقويتهم على قتال المسلمين وكذاكل مافيه تقوية لهم كالحديدو العبيد ونحو ذلك (ولايجهز) اى يتاجر بذلك (اليهم) قال في الفايه اى لا يحمل اليم التجار الجهاز وهوالمتاع يعنى هنا السلاح اه (ولايفادون بالأسارى عند بابي حنيفة) لان فيه ممونة للكفرة لانه يعود حر باعلينا ودفع شر حرابه خير من استنقاد الاسير المسلم (٢٣٦ ﴾ لانه اذا يتى في ابديم كان ابتلاء في حقه

قتالنا لان السلاح لايصلح الاللحرب وكذا الحديد لاند اصل السلاح وكذلك الخيل والبغال والحير لان فيد تقوية لهم علينا وكذا لايباع منهم رقيق اهل الذمة لانه مما يستعان بهم على القتال ولودخل الحربي دارنا فاشترى سلاحا فانه بمنع من ذلك ولا يمكن من ادخاله البهم (فو له ولا يفادون بالاسارى عند ابى حنيفة) يعنى لايفادى اسارى المسلمون باسارى المشركين لان فيه تقوية الكفا علينا ودفع شر حياته خير من استنقاده اسيرنا (فو إنه وقال ابويوسف ومحمد لا أس ان يفادى بهم اسسارى المسلمين) لان فيه تخليص المسلم فهو اولى من قتل الكافر واما مفاداة اسارى المشركان عال نأخذه منهم فلايجوز في المشهور من الذهب لان فيه من الموندلهم عايختص بالحرب والقتال فصار كيم السلاح منهم بالمال وعن محمد لابأس بذلك اذاكان بالمسلمين حاجة استدلالا باسارى بدرةال محد ولابأس ازينادىالشبخ الكبير والعجوز الفانية بالمال اذا كان لايرجئ منهماالولد واماالنساء والعسيبان فلا يشادى بهم الأان يضطرالمسلون الى ذلك لان الشيخ الفاني لاقتال فيه ولا يولدله فليس في رده اليهم ممونة لهم وأما النساء والصبيان فني ردهم معونة لهم لان العبيان ببلغون فيقاتلون والنساء يلدون فيكثر نسلهم قال مجد وكذلك الحيل والسلاح اذا اخذناهم منهم فطلبوا مفاداةبالمال لم يجز ان يفعل ذلك لانفيه معونة لهم عايختص بالقتال (فولد ولايجوز المنعليهم) اىعلى الاسارى بان يطلقهم عجانا منغيرخراج ولاجزية لانه بالاسرئبت حقالاسترقاق فيه فلايجوز اسقاطه منه بنيرعوض واما منالنبي صلى الله علية وسلم على ابى غرة لانه كان من الحسرب لَاَجُورُ اَسْتُرَقَاقُهُ ﴿ فَوَ لَهُ وَاذَا فَمُ الْأَمَامُ بِلَّذَا عَنُومٌ ﴾ أي قهرا ﴿ فهو بالحيار أن شاه قسمها بين الغامين)كا فعل التي صلى الله عليه وسلم مخيير (قو له ولمن شاء اقر اهلها عليها وومنع عليهم الجزية)كما فعل عمر رضي الله عنه بسواد الدراق عوافقة العماية و قبل الاولى ان يقسمه عند حاجة الفاعين وان يترك قسمتها عند عدم حاجتهم وهذا فى المقار اما المنقول فلا يجوز المن برده عليهم (فو لد وهوفى الاسارى بالخيار انشاه قبلهم) الا ان يسلموا لان في قتلهم حسم مادة الفساد اذا رأى الامام ذلك لما يخاف غدرهم بالمسلين (فو اد وانشاء استرقهم) سواء اسلموا اولم يسلموا اذاكانوا بمن يجوز استرقاقهم بان لم يكونوا من العرب واي رجل من السلين تتل اسيدا فيعلم الإسلام أوفي دار الحرب قبلان يقسموا وقبل ان يسلوا فلاشي علية من دية ولاقية ولاكفارة لأنهم على اصل الاباحة فان قسمهم الامام اوباعهم حرمت دماؤهم فان قتلهم قاتل عزم قيتهم ووجبت عليدالكفارة اذا قتلهم خطأ لانالقسمة والبيع تقريرا للرق فيهم واستاطا لحكم القتل

غيرمضاف الناوالاعانة بدفع اسيرهم مضاف الينا (وقالا يفادي بم اساري الماين) لانفيه تخليص المسلم وهو أولى من قشل الكافر والانتفاع بدقال الاسبيماني والصيم قول ابي حنيفة وأعتمده المحبوبي والنسني وغيرهما قال الزاحدي والمفادات بالمال لامجوز فى ظامر المذهب كذا في التعيم وفي السير الكبير اله لابأس به اذا كان بالمسلين حاجة استدلالا باسارى بذرو لوكان الاسير اسهل في ايدينا لايفادي عسر اسير في ايديم لأنه لانفيد الااذاطابت نفسه بدوهومأمون علىاسلامة همدايه (ولايجوز المن عليهم) لمافيه من ابطال حق الفانين (واذا قىم الامام بلدة عندوة) اي قهرا (فهو) في المقار (بالخيسار) بين امرين ﴿ ان شِاء قسمه بين الفاعين) يكا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيير (وان شاء اقراهله عليه ووضع عليهم الحراج) كا فعل

عر رنى الله عنه بسواد العراق بموافقة الصحابة رصوان الله تعالى عليهم و فى كل من ذلك قدوة فيتخير وقيل (عنهم) الاولى هوالاول عندحاجة الفاعين والبتانى عندعدم الحاجة قيدنا بالعقار لان المقول لايجوز المن فيه بالرد عليهم (وهو) اي الامام (فى الاسرى بالخيار) بين ثلاثة امور (أن شاء قتلهم) حسما لمادة الفساد (وانَّ شاء استرقهم) توفيرا لمنفعة الاسلام (وانشاء تركهم احرارا دُمة المسلمين) اذا كانوا اهلافدمة كانسل عروضي الله تعالى عنه بسواد المراق قيد نابكونهم اهلا فلذمة احتراز اعن المرتدين و شركي العرب كاسبق (ولا يجوز) للام (ان يردهم الي دار الحرب) لما فيه من تقويتهم على المسلمين كامر (واذااراد) الامام (العود) ﴿ ١٣٣٧ ﴾ الي دار الاسلام ومه ، واش فله تقدر على نقلها الي دار الاسلام

دُنحها و) بعده (حرقها) لان دع الحيان مجوز لغرض صميح ولاغرض اصم من كنر أشوكة اعداءالله (ولا يعقرها) بأن يقطع قوائمها وندعها حيمة لما فيمه من المشالة والتعذيب (ولا يتركهما) لهم حيمة ولا معقبورة ولا من غر حربي قطما لمفعلم مها (ولا نقسم) الامام (غنيمة ف دار الحرب) بل (حتى غرجها الى دار الاسلام) لازالمك لا نثبت المفاعين الا بالاحرازق دارالاسلام (والرد،) اى المعين (والمقائل في العسكر سواء) لاستوائم فالسبب وهو الجاوزة او شرود الوقعة على ماعرف وكذبك اذالم مقاتل لمرض او غره لما ذكرناه هداله (وادًا لحقهم المد) وهوما برسل الى الجيش لزدادوا وفي الاصل ما زاد به الشي ویکنر قهستانی (فی دار الحرب قبسل أن مخرجوا الفنية الى دار الاسلام)

عنم فصار الفائل خاتًا كن قتل عبد غيره ولا يجب عليه القود لأن الاباحة التي كانت في الاصل شبهة والقصاص يسقط بالشبهة قال اسلم الاسيرقبل أن يقسم جرم دمه وقسم فىالننيمة لان الفتل مفوية على الكفر فبرتفع بالأسلام و اماالة عمة فلان الاسلام لا ينافى الاسترقاق (قو له وان شاءتر كهم احرارا دمد المسلمين) الامشرك العرب والرندين فاله لا يتركهم والعالهم الاسلام او السيف لما بينامن قبل (قو لهو لا بجوزان ردهم الى دار الحرب) لان في ذلك تغوية لهم على المسلين فان اسلوا لا منتلهم وله ان بسرقهم توفيرا المنقمة بعد انعقادالمسبب وهوالاخذ بخلاف استلامهم قبلالاخذ لانه لم يتعقدالسبب (قوله واذا ارادالامام العودالدارالاسلام ومع مواش فل يعدر على نقلها الدار الاسلام ذعها وحرقها) لان ذريح الحيوان بجوز لفرض صحيح ولاغرض اصبح من كدرة شبوكة اعداماقة واما تحريقها بعدالذع فلقطع منفعةالكفار للحومها وجلودها ولا بجوز تحريقهاقبلالذبح لما فيه من تعذيب الحبوان ولايعفرها لانه مثلة (فو له ولا بمقرها ولايتركها) معناه لايمقرها ولا يتركها مقورة ولا يتركها ابتداء بدون العقرفها تان ممثلتان لا مسئلة واحدة وقوله • و لا يعقرها • احترازا عن قول ماك فان عنده يعقرها • وقوله وولايتركهاه احرازاعن قول الشافعي فان عند ميتركهامن غر عفر ولاذ بحو ماكان من سلاح عكن تحريقه حرقه وان كان لا عكن تحريقه كالحديد فانه يدفنه في موضع لا بجده اهل الحرب وكذئك يكسر آنيتم وآثائم بحيث لا ينتفعون به ويراق جميع ادنائهم وجميع المعايات مقايفاة الهمو الماالسي اذا لم يقدروا على نقلهم فانه بغتل الرجال اذالم يسلموا ويترك النساء والمبيان والشيوخ في ارض مضيعة لملكوا جوعا و مطشا وكذا اذاوجدالمسلول حيذاو عقربا فيدار الحرب فانهم مطعون ذنب المقرب وبكدرون اليساب الحية ولا يقتلونهما قطعا اضررهما عن المسلمين ماداموا فى دار الحرب وابقاء انسلهما كذا في المحيط (قول ولا يقسم غنية في دارا لحرب حتى يخرجهــا الى دار الاسلام) المراد بالنبي الكراهة لا عدم الجواز و عند الشيافعي لا بأس بفعتها هناك (قوله والردى والمباشرسواء) الردى المدين الناصر بقال فلان ردى فلان اذا كان مصروو بشمر ملهر مقال الله تعالى ما كيا عن موسى عليه السلام ﴿ فارسله معي رداً ﴾ اى عومًا والمساشر هوالذي باشر القتال (فو لدنان لحقهم مدد في دار الحرب قبل ان محرزوا الننية بدارالاسلام شاركوهم فيها) هذا اذا كان قبلالقهمة او قبل بسم الفنية (قوله ولا حق لاهل سوق العسكر في الفنية الا أن يقاتلوا) وكذا لايسهم التاجر ولا اللاجر فان قائل الناجر مع العسكر اسم، له أن كان فارسا فغارس أو راجلا

وقبل الفسمة وبيم المنهة ولو بعد انقضاء الفتال شساركوهم فيما ج نى (١٣ لوجود الجهاد منهم مسى قبل استفر ارالمك المسكر ولذا يتقطع حق المشاركة بالاحراز وبقسمة الامام في دار الحرب اوبيعه المفاتم فيما لان بكل منها يتم الملك فينقطم حق شركة المدد (ولاحق لاهل سوق المسكر في المنهجة الاان يقائلوا) لا نهم لم يجاوزوا على القصد الفتال فانعدم السبب

الظاهر فيشبرالسبب الحقيق وهوقصدالقنال فيتفيدالاستحقاق على حسب ما منارسا اور اجلاءندالفتال هدايه (واذا آمن رجل حر او امرأة حرة كافرا) واحدا (او جماعة) من الكفار (او اهل حصن او مدينة صحح امائم) لانه من اهل الفتال اذهو من اهل المنعة فيتحقق منه الامان ثم يتعدى الى غيره ولان سببه ﴿ ٣٣٨ ﴾ وهو الايمان لا يتجزى فكذا الامان

فراجل وكذا للاجير ان ترك خدمة صاحبه وقاتل مع المسكر استحق السهم وان لميترك الحدمة فلاشو له والاصل ان من دخل على نية الفتال استحق الـ من سوا. قاتل امَّلا و من دخل لغير الفتال لا يسهم له الاان مقاتل و هو من اهل الفتال و من دخل ليفاتل فلم يقاتل لمرض اوغيره فله سهم ال كان فارسا فغارس اوراجلا وكذا اذا دخل مقاتلاً فاسر ثم تخلص قبل اخراج الغنية فله سلمه (فولد واذا آمن رجل خر اوامرأه حرة كافرا اوجماعة اواهل حصن اومدينة صبح امانهم) اما امان الرجل الواحد فلقوله عليه السلام والمسلون يدعل من سواهم شكافادماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم واي أقلهم وهوالواحد ومعني تنكافا دماؤهم ان دمالشريف والوضيع فيالقصاص والدية سوا، و ، بني قوله بد على من سواهم اي مفانلون من كان على غير دينهم حتى يسلوا او بؤدوا الجزية واما امان المرأة فهو جائز لماروى ان زنب نت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم آمنت زوجها اباالعاس واجازاانبي صلىافة عليه وسلم امانمافغال وقذ اجرنا من اجرت و امنا من آمنت ، وروى ان ام ه ني بنت ابي طالب اجازت حوين لها من ٹی مخزوم و هما آلحارث بن هشام و عبداللہ بن ابی ربیعۃ فنفلت الحوها علی کرم الله وجهه عليهما ليقتلهما وقال أتجير ن المشركين على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فغالت والله لاتفتلهما حتى تفتلني قبلهما ثم اغلفت دونه الباب ومضت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت بارسول الله ما فيت من ابي وامي وذكرت له الفصد فغال ه ماكازله ذلك قد اجرنا من اجرت و امنا من امنت ، (فو له ولا بحوز لاحد من المسلمين قتااهم الاان يكون فيه مفسدة فينبذ اليم الامام) لانه اذا كان يلحق المسلمين بذهك وهن ومذلة كان للامام نقضه فينبذ البرم كمااذا امنهم الامام بنفسه قال فىالكرخى والمراهق اذا كان بعقلالاسلام لايصيح امانه عندابي حنيفة حتى يبلغ وقال مجد يصيح لانه من اهلالقنال كالبالغ ولابي حنيفة أنه لا علك المقود و الامان عقدمن المقود (فوله ولايجوز امان دَى) لانه منهم على المسلين لانه بقصد تقوية الكمفار والهار كلنهم ولانه لاولاية له على السلين (فو له ولااسير ولاالناجر الذي بدخل عليم) وكذلك من اسلم هناك ولم براجر البنا لايجوز امانه لان هؤلا. يضطرون الى ماريده الكفار ليخلصوا بذك من الضرر (قوله ولا بحوز امان العبد عند اب حنيفة الاان بأذن له المولى ف القتال) لان العبد لا على الفتال مفسه فهم آمنون منه فلا يصبح المانه ولانه لاعك الولاية فصار كالصبي والمجنون (قوله وقال ا ويوسف و محديد عاما به) اذناه في الفتل او لم يؤذن له قال في اليناسع اذا قال الهل الحرب الامان الأمان فقال رجل حرمن المسلمين اوامرأة حرة لاتخافوا ولاتذهلوا اوههدالله وذمته اوتعالوا واسموا

فيتكامل كولاية النكاح (و) حبث صم امانهم (لم بحز لاحد من المسلمين قتلهم) و لاالتعرض لمامهم والامسل في ذاك قوله صلى الله عليه و سلم و المسلون يد على من سوأهم تنكافا دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم و ای اقلهم و هو الواحدهدايه (الاانيكون في ذلك مفسدة) تلحق السلين (فينبذالاماماليم) اما نم كا اذا كان الامام منه ثم رأى المصلحة في النبسد كامر (ولابجوز امان ذمي) لانه مترم بهم ولاولاية له على المسلمين (ولا اسبير ولا تاجر بدخل علمم) لانهمامفهوران تحتايديهم فلا مخما فونهما والامان يختص بمحال الخدوف ولانهم كأاشتدالام علهم بحدون اسيرا اوتاجرا فيتخلصون بامائه فلا ينفتع بابالغم هدامه (ولابحوز امان العبد عنداني حنيفة) لان الامان عقد من جعلة العقود والعيد محجور فلا يصم عقد، (الاان بأذنه ولاء فالفتال) لانه يصير

مأذر نافيصهم عقدالامان منه (وقال ابوبوسف ومجد يصهم امانه) لانه مؤمن ذوقوة وامتناع يُصَفَق منه (الكلام) الخوف والامان مختص بمحل الخوف قال جمال الاسلام في شرحه وذكر الكرخي قول ابي يوسف معابي حنيفة و مشي عليه

الائمة البرهاني والنسق وغيرهما تعجيم (واذا فلب الترك) جعم تركى (على الروم) جعمروى والمراد كفار الترك وكفار الروم (فسبوهم واخذوا اموالهم) وسبوا ذر اربيم (ما يكوها) لان اموال اهل الحرب و رقابم مباحة فخلك بالاخذ (فان خلبنا على الترك) بعد ذك (حل لناما بحده من ذك) الذي اخذو من الروم اعتبار ابسائر اموالهم و اذا خلبوا) اى الكفار (على اموالنا) ولوعبيدا او اماه مسلمين (فاحرزوها بدارهم ملكوها) لان السحمة من جعلة الاحكام المشرعية والكفار غير مخاطبين الى حقهم مالاغير معصوم في الكونه كاحققه صاحب الجم في شرحه قيد بالاحر از لا نهم قبل الاحر از بالا علكون شيئا حتى لواشرى منهم تاجر شيئا اجراز و وجده ﴿ ٣٣٩ ﴾ مالكه اخذه بالاشي (فان ظهر عليا) اى على دارهم (المسلون) بعد ذك

(فوجدوها) ای وجد السلون اموالهم (قبسل القسمة) بين الغامين (فهي الم بغيرشيم) لأن المالك الفدم زال ملكه بغير رضاء فكان له حق الاخذ نظرا له (و ان وجدوها بعد القسمة اخذوها بالقيمة ان أحبوا) لان من وقع المال في نصيه مضرر بالاخدد منه مجانا لانه استحقه عوضا عن سلمه ف الغنيمة ففلنا محق الاخذ بالقيمة لما فيه من النظر للجانين كا في الهداه. (و ان دخل دار الحرب ناجر فاشرى ذاك) المال (وأخرجه الى دار الاسلام فالكه الاول بالخيار انشاء اخذه بالثن الذي) كان (اشتراه) 4 (الناجر) من العدو (وال شاء ترك) لانه متضرر بالاخذ مجسانا الا برى انه دفع العوض

الكلام فهذا كله امان صحيح (قوله واذا غلب النزك على الروم فسبوهم واخذوا اموالهم ملكوها) يعنى اخذوا اموالهم واسترقوا اولادهم فانهم عاكون ذلك وال قطع حقالاولين عنها فصارت مالالهم وكذا اذا غاب الروم على النزك فهوكذاك والنزك حربي مثل الروى (قول فان غلبنا على النزك حل لنا ماناً خده من ذلك) اي من امو الهم وأولادهم ولاعنع صلحنامم احدالفريقين من ذاك لان الاخذ منهم عنزلة الشراءو أواشتريناه ميم ملكناه فكذا اذا غلبناهم عليه (قوله فان غلبوا على اموالنا) اعلم ان الكفار اذا غابوا على اموال الساين (و احرزوها بدارهم ماكوها) عندنا خلافا الشانعي ثم عندنا لايخاوا اما ان يسلموا اويتلهم المسلمون فان اسلموا فلا سبيل لاصحابها علما لقوله عايه السلام • من اسلم على مال فهوله • و ان غليم المسلون و استنفذو ها من الديهم فان جاء اربابها فوجدوها قبل القيمة اخذوها وهو ﴿ قُولُهُ فَانْ ظَهْرُ عَلَمْ الْمُسْلُونُ فُوجِدُوهَا قبلالقَّعَة فهيلهم بفير شيَّ والروجدوها بعدالقَّعَة اخذَرها بالقيّة الـاحبوا) وأما اذاكان مثليا لاياخزه لعدم الفائدة لانهم اذا اخذوه ردوا مثله ولوكان عبدا فاعتقه مزوقع في سلمه نفذ عنقه وبطل حتى المالك و انباعه من رجل كانله ان يأخذه بالثمن الذَّى باعه به وليسله أن نقص البيم (قو له وأن دخل دار الحرب ناجر فاشترى ذلك بثمن واخرجه الى دارالاسلام فالكه الاول بالخبار ان شاء اخذه بالثمن الذى اشتراء التاجرية وأنشاء تركه) لان الناجر يتضرر بأخذه منه مجانا لانه دفع الموض فيه فكان اهدل النظرفيما قلنا وان اشتراه بعرض اخذه بقيمة العرض وان اشتراه يخمر اوخزير اخذه بقيمة العبد وانشاء ترك وان وهبوه لمسلم بأخذه اتميمة (قوله ولا علك علبنا أهل الحرب بالفلية مدبرنا وأمهات أولادنا ومكاتبينا وأحرارنا وتملك عليهم جميع ذَك) لان احرارهم يجوز ال بملكوا بالبيع والشراء فكذا بالسيلان الشرع اسقط عصمتهم وجعلهم ارقا ومدبرونا ومكاتبونا وامهات اولادنا قد تعلق بهم حق الحرية ولهذا لايجوز بيعهم فكذا لايجوز سبيم فلهذا لم يدخلوا تحت، لكهم (قوله واذا ابق مبدالمـ لم فدخل البرم، فاخذوه لم علكوه صندابي حنيفة) لاز العبد لما خرج من دار

عفابلته فكان احتدال النظر فيما قاناولواشراه بعرض يأخذه بقيمة العرض ولو و هبودله يأخذه بقيمته لانه ثبت له ملك خاص فلا يزال الابالقيمة هدايه (و لا علك عابنا اهل الحرب بالفلية) علينا (مدير بناو امهات او لادنا و مكاتبناو احرار نا) لانهم احرار من وجه و الحر معصوم بنفسه فلا علك (و تعلك عابم) اذا فلبنا عليم (جيسم ذلك) لعدم عصمتم (واذا ابق عبد) من دارنا سواء كان (المسلم) او ذى (فدخل اليم) اى الى دار هم (فاخذوه لم علكوه عند ابى حنيفة) لفلهور يده على نفسه بزوال بدمولاه فعمار معصوما بنفسه فلم يتى علا لملك و قالا علكونه و الصحيح قوله و اعتده المحيوبي و النسنى و غيرهما تصبح و اذا لم يثبت

الملك لهم بأخذه المالك القديم بغيرشي مرهوباكان او مشترى او مفنوما قبل القسمة وبعدها الاان بعد القسمة بؤدى عوضه من بيت المال لا ته لا عكن اعادة القسمة (وان ند) منا (بعير) ﴿ ٣٤٠ ﴾ او فرس (العم فاخذوه ملكوه) المحفق

الاسلام زالت يدمولاه عنه لامتناع انتبق يده مع اختلاف الدارين فحصل العبدني يدنفسه واذا فلهرت يده على نفسه صارت معصومة غلم بِـ فعلا التمليك فاذا لم علكوه كان لصاحبه قبل القسمة وبمدها بغيرشي عنده وقال ابويوسف مملكونه لان العصنة لحن الماك لقيام يده وقد زالت فصار كالبعير او الفرس اذا بداليم فانهم علكونه (قوله فان ندالهم بسر فاخذوه ملكوه) التحلق الاسمتيلاء اذلابد المجماء تظهر عندالحروج فاذا اخذوه صاروا آخذينه من بد صاحبه فلذاك ملكوه بخلاف النبد على ماذكر ماه وان اشتراه رجل ودخل به دار الاسلام فصاحبه يأخذه بالثمن انشاء وان ابق عبد اليم و ذهب معه بغرس اومناع فاخذ المشركون ذلك كله واشترى رجل ذلك كله واخرجه الينا فان المولى يأخذا امهد بغيرشئ والفرس والنساع بالثمن وهذا عند ابي حنيفة و عندهما بأخذ العبد وماسه بالتمن ان شــا، والها دخل الحربي دارنا باسان واشترى عبدا مسطا وادخله دارالحرب عتقصدابي حنيفة لابه تخليص المسلم عن ذل الكافرو اجب فيقام الشرط وهو تباين الدارين مقام االة وهي العلة تخليصا له كا يقام ثلاث حيض مقام التفريق فيما اذا اسلم احد الزوجين في دارالحرب وقال أبو يوسف ومحمد لابستن (قُولُه و اذالم بكن للأمام حولة يحمل عليها الفنيمة أسمها أبين الفاءين قسمة الدام) لا قسمة تمليك (الصماوها الى دارالاسسلام ثم رَجْعُهَا مَهُم وبَهْسمها) هكذا ذكره الشيخ مطلقا ولم يشترط رضاهم وهيفى رواية السيرالكبير وجملته أن الامام اذا وجد في الفتم حولة حمل علمها الفاحاتم لان الحولة والحول مال لهم وكذا أذا كان في بيتالمال حولة حلمًا علمًا لائمًا مال المسلمين وأن كانت الدواب لنفاعين اوليمضهم فانه لابجرهم على حلمها على دوايم في رواية السير الصغير بل بستأجرها مهم لذلك فان لم يرض صاحبها لم محملها علمها وفي السير الكبير بحماما علمها بالاجر و ان لم وضوا لانه دفعالضرو العام بعمل ضررناس والاكان بحال أوضعوا بنهم بغدركل واحد منه علىجله فسمها بينهرفعة ابداع وال كانوا لايقدرون علىالحل ولابجدون الدواب بالاجارة فان الامام يقتل الرجال اذا كانوا لم يسلموا ويترك النساء والذرارى والشيوخ في الطريق ليموتوا جوعاً وعطشا ويذبح الحيوان ويجرفها بالنار (قوله ولابجوز بيع الفنائم قبلالقسمة) لانه لاءاك لاحدفيها قبلدلك وأنما البيمام الانتفاع بالطمام والملف للحاجة و من ابجه تناول شي لم بجزله بِعد كن اباح طعاما لغيره (قوله و من مات من الفاعمين في دار الحرب فلاحق له في القعمة) لأن حق الفاعمين لا يثبت فيما مالم محرزوها بدار الاسلام ولاعاكمونها الا بالقسمة فن مات منهم قبل ذلك لا يستمنى منها شبئا (فولد ومن مات منه بعد اخراجها فنصيه لورثه) لانه مات بعد ثبوت حقه فيها (فولد ولابأس ان يفل الامام في حال الفتال و محرض بالنفل على الفتال)

الاستيلاء اذ لابد المساء (وادَّا لِم يكن للامام حولة) بفتم اوله الابل اتى تعمل وكذا كل ما احتل عليد الحي من حار وغيره سواء كانت عليه الاحتمال اولم تكن محساح (محمل علما الثنائم فسعها بين الغامين فبعدا داع لحملوها الى دار الاسلام ثم) اذا رجعوا الى دار الاسلام (رجمهام نه فيقمها) قسيد عليك بدنم فان ابوا ان معملوها اجبرهم على ذاك باجر المثل في رواية السير الكبير لانه دنم ضرر عام بتعمل منرر خاس ولا مجرهم عملي رواية السير الصغير وعامه في الهداه والدرر (ولا موز بع الفائم قبل الفيمة) في دارا لحرب لانها لاعلك قبلها (ومن مات من الغانين في دار الحرب فلا حق له في الفنيمة) قبسل القيمة وسم الغنيمة لأن الارث بجرى في الملك ولا ملك قبل ماذ کر کامر (و من مات منم) ای الغامین (بعداخراجها) اى الفنيمة (الى دار الاسلام) او بعد قسمتها او بیمها واو

فدار الحرب (فنصيبه آورته) لان حقهم قداستقر عا ذكر فينتل الما الورثة (ولابأس) بل يحب (بان ﴿ ﴿ ذَكَرَ هُ) شغل الامام في حال الفتال) وقبله بالاولى (و يحرش) اى يحثويترى (بالنقل حل الفتال) والنفل احطاء شي ﴿ زَائْدُ حَلَّ

سهم الفنيمة وقدفسره بقوله (فيقول من قتل قتيلا فله -سلبه) وسیأتی «مناه (او يغول أسرية وهي الفعاءة من الحيش (قدجهات الكمر الربع) او النصف (بعد) رفع (الحس) لا في ذلك من تقوية القلوب واغراء المقائلة على المحاطرة واظهار الجالادة رغبة في ذلك وقد قال أهالي ﴿ حرض المؤمنين على الفتال 🏟 و هو نوع تحريش (ولا شفال بعد احراز الفنيمة) في دار الاسلام لتأكد حق القياعين ما ولذا يوترب عنهم (الامن الحس) لان الرأى فيه الى الامام ولاحق فيمه للفاعين

ذكره للفظ لابأس وفي المسوط بلفظ الاستحياب وفي الهداله التحريض مندوب اليه قا الله أمالي ﴿ يَا يُهَالنِّي حَرْضُ المؤمنينُ عَلَى الفَّنَالَ ﴾ الدر غير والحريض الترغيب في الثبي والتنفيل نوع تحريش ولان في ذلك منفعة المسلمين لان الشجمان رغبون ف ذلك فطاطرون بانفسيم ويقدمون على الفتال (قولد فيقول من قتل) منكم (قتيلا فله سلبه) قال الخجندى التنفيل على وجهين اما ان يكون قبل الفراغ من الفتال او بعده فان كان بعده لاعلك الامام ذلك لانه العاجاز لاجل التحريض على الفتال وبعدالفراغ منه لِاتحربض ثم اذاكان قبل الفراغ من الفتال فهو على اربعة اوجه اماان بقول من اخذمنكم شيئا فهوله اويقول من اخذشيئا فهوله ولم يقل منكم اويقول من قتل منكم قتيلا فله سلبه او مقول من قتل قتيلا ولم مقل منكم الماأذا قال من الحذمنكم فال الاسام لا دخل تحت ذاك وأن قال من أخذ شيئًا دخل الامام تحت ذلك وكذا أذا قال من قتل قتيلا دخل هوحتى لوقتل هو او غيره فله سلبه و أن قال من قتل منكم فان الاسام لا لم خل ثم اذا قال من قنله منكم قنيلا فقتل رجلا رجلين او اكثر فله ساب الكل وان كان رجلان او ثلاثة اواكثر فتاوا رجلانانك تنظر انكان المفتول مبارزامةاوم كلامتم كانله سلبه وانكان لايقاومهم صار عأجزا الديستمتون سابه ويكون غنيمة لجيم الجيش لان الامام انما مقول هذا لاظهار الجلادة فان كان عاجزا فلا جلادة ف فتله ووقوله و فتيلا ٥ سمامة تبلاو هو حي اعتبارا عابؤل اليه و منه قوله تعالى ﴿ قَالَ احدِهُمَا اني اراني اعصر خرا ﴾ وانما يعصر عنبالكنه لما كان يؤل الي الحرسي خراو اوقتله وجلان اشتركاه في سلبه فان بدآ احدهما فضربه ثم اجهزه الآخر ان كان ضرب الاول أنخه بحيث لاعكمنه أن مقاتل ولايمين مقول فالساب للاول لانه صار في حكم المفتول والكان ضربالاول لم يصيره المحدد الحالة فالسلب لاثاني وقدروى المعجد ابن مسلمة ضرب مرحبا فقطع رجليه ضرب على رضي الله عنه عنقه فقال محمد بن مُحَلَّمُ وَاللَّهُ بِارْسُـُولُ اللَّهُ لُوأُرُدَتُ فَنَالُهُ لَقَنَّاتُهُ وَلَكُمْنِي اردَتُ انْ اعذَهُ كما عذب اخي فاعطا الني صلى الله عليه و سلم سابه لحمد بن مسلمة و هذا محمول على أن ضربه جعله بحيث لابقائل ولا يمين على الفتال قال او حنيفة واذا لم بجمل السلب للقاتل فقتل رجل فتبلا فسابه مِن جملة الفنيمة والقاتل وغيره في ذلك سوا. (فو له اويقول للسرية قد جملت الكم الربع بعد الحس) اى بعدما برفع الحس وكذا اذا قال الثاث بعدالحس أو النصف بمدالجُس مناه اللَّم منفردون بالربع من جملة العسكر بؤخذ منه خمسدُلك ويكون الهم ماسمى لهم من ذهك بعد الجس و ماز ادهلي ماسمى الهم بشار كون العسكر فيه وان قال فلكم الربع والل لم يقل بعد الخس لم مخمس الربع وصارلهمالنفل بخمس وكذا اذًا قال من قتل قتيلاً ذله سلبه لم يخمس الاسلاب وان قال من قتل قتيلاً فله سلبه بعد الجس تخمس الاملاب (قوله ولانفل بمداحراز الفنية بدارالاسلام الامن الجس) لانها اذا احرزت تناق بها حق جميع الجيش وإما الحس الاحق العبش فيه فبجوز

التنفيل منه (قو له واذا لم بجمل السلب للفاتل فهو من جملة الفنيمة والقاتل وغيره فيه سواء) وقال الشافع إذاة ل كافر امقبلاغير مدير فاله سلبه (قوله والسلب ماعلى المفتول من أله وسلاحه و مركبه) و كذا ما على مركبه من السرج والآلة ومامعه على مركبه من ماله كل حقيقته او على و سطه و اما جنيه و غلامه و ما كان مع غلامه على دابة اخرى وما كان على فرس آخر فليس ذلك بسلب و هو عنيمة لجيم الحيش وقدروى أن ألبراء أن مالك بأرز المرزبان نفتله واخذ سلبه فكان عليه منطقة ذهب فما جوهر فقوم عليه فبلغ ثـ (ثين الفا فقال عر رضي الله عنه اناكنا لاتخمس الاسلاب وأن هذا مالا عظيما وآنا آخذو الحمه (فو له واذا خرج المسلون مزدار الحرب لم بجزان بعانوا من الفنجة ولاياً كلوامنهاشيئاً) لان الضرورة والحاجة ألى ذعمت قدارتدءت لان الغالب انهم بجدون في دار الاسلام الطمام والعلف فلايباح لهم التناول من الفنيمة (قِوْلُه ومن فضل معه علف اوطعام رده الى الغنيمة) لأن الضرورة قد ارتفعت فان النفعوا بثى من أكل او علف فيذبني لمن كان غنيا ان يتصدق بفيمة ان كان بعدالفسمة اورد قَيْمُهُ فِي المَعْمُ انْ كَا زُقِبَلِ القَّعَمُو انْ كَا نَ نَفْيَرَ ارْدُهُ قَبِلُ القَّعْمَةُ وَلَمْ يَلْزُمُهُ بَعْدَالْتَعْمَةُ شَيْ وأنما ترده الغني إذا كان قبل القممة لانه عكمنه رده الى الفنيمة لانه حقالفترو اسابعدها فوجبه النصدق وهو محل للتعسدق لانه نفر (قو له ويقسم الامام الفنيمة فيخرج خسمًا) قال الله نمالي ﴿ فَانْ لله خسه ﴾ (فو له ويفسم الاربعة الحاس بين الفاعين ا للفارس سهمان) يعني سلماله و سلما لفرسه (ولار اجل سهم عند ابي حنيفة) و به قال ز فرو الحسن إن زيادو هو قول العراقبين و الكوفيين و البصريين (قول له و قال ابويوسف و محمد للفارس ثلاثة اسهم) معناه سهم له وسلمان للفرس والراجل سهم و هو قول اهل الحباز لان مؤنة الفرس اكثر من مؤنة الآدمى فوجبان يكون سنمه اكثر ولابي حنيفة أن القياس يمنع الاحتماني بالفرس لانه آلة الحرب يمزلة الآت كالمفوس والرمح والسيف والبعل وآنما ترك الفياس للخبر وقد اختلف الاخبار في بعضها أن النبي صلى الله عليه و سلم اعطى الفارس سمدين و روى انداعطاه ثلانه فلما اختلفت الاخبار اسقط مااختلف فيه واثبت مااتمق عليه ولان الانتفاع بالفارس اعظم من الانتفاع بالفرس الاترى النالفرس بانفراده لايقاتل والفارس بانفراده يقاتل فلربجز الربسقى بالفرس اكثر ممايستحق بصاحبه والهذا قال ابو حنيفة لافضل أنكية علىانسان وروى ان النبي على الله عليه وسلم قسم غنائم خبير على الهل الحديدية على عانية عشر شعما وكان الجيش الفاو خسمائة منها ثلاثمائة فارس والف ومائناً راجل فاعطى الفارس سممين سلماله وسلما لفرسه واعطى الراجل سلما واحدا ووجه النخريج على ثمانية عشر الك تغول الرحالة اثنا عشر مائة فجعلها اثني عشر سلماكل مائة سلماويقول الفرسان ثلاثمانة فبحملها ثلاثة من المددكل مائة واحدا ثم تضعف هذه البالاثة لان لكل و احدمنهم سمين فشكون سنة و تضهاالي انبي عشر يكون ثمانية عشر فيكون الغرسان

لائه ماخود بقوة الجيش فيكون غنية لهم (والسلب) هو (ما على المغنول من ثبانه وسلاحه ومركبه) و كذا ما على مركبه من المرج والآلة وكذا معه على الدابة من ماله في حقببته اوعلى وسلطه وماعدا ذلك فايس باب وما كان مع غلامه على دابة اخرى فليس تسلبه هدانه (واذاخرجالمسلون من دار الحرب لم يجز) لهم (ان بعلقو ا) دو الهم (من الفنيمة ولا يأكلوا منها) لان حق الفاعين قدنا كد فها كامر (و من فضل مه. علف اوطعام رده الي الغنيمة) اذا لم تقسم وبعد القسمة تصدقوا به أن كأنوا اغتيباه والتفعوا به ان کا نوا محاو بج لانه صار في حكم اللفطة لتعذر الرد وعامه في الهدابه (ويقسم الامام الفنيمة) بعد الاحراز بدار الاسبلام كا تفدم (فخرج) اولا (خمما) للاسناف النلاثة الاتهة (و مقسم الاربعة الجاس) البانية (بين الغامين للفارس) ای اساحب الفرس (مهمان والراجل) ضد الفارس (مهم)

هند ابي حنيفة) وقالاً وللفارس ثلاثه اسهم) والراجل سهم قال الامام براء الدين في شرحه الصبح (في هذه)

واحد) لان الفتال لايتمنق الاعل فرس واحد قال الاسبهاني و هذا قول ابي حنيفة و مجمد و قال ابو بوسف يدم لفرسين والتحيح قولهما وعليه مشي الائمسة المذكورون فها تصحیح (والبراذين) جم بردون الترک من العنيل (و العتاق) جعم عتيق المرى منها (سواء) لأن اسم الغيل مطلق على الكل و الارهاب، مضاف الماولان المربي أن كان في الطلب والهرب أقرى فالبرذون اصروالين عطفا فنكل مهما منفعة معتبر فاستوبأ (ولا بسهم لراحلة) و هي المركب من الابل ذكر اكان او اثى (ولابغل) ولا حمار فصاحب ماذكر والراجل سواء لان المنى الذى في الغيسل معدوم فيم (و من دخل دارالحرب فارسا فنفق) ای علك (فرسه)فشهدااوقمة راجلا (استحق سم فارس و من دخل راجلا فاشــترى) هناك (فرسا) فشهدالوقمة فارسا (استعق سم راجل) لان الونوف على حفيقة الفتال متعسر وكذا شهود الوئمة فنقام المجاوزة مقامه

ق هذه القسمة ثلث الجميم و الرجالة الثلثان (قوله و لايسهم الالفرس و احد) و هذا قول ابي حنيفة ومجد وزفر والحسن انزياد وقال ابوبوسف يسم كفرسين ولايسهم لنلاثة لان الرجل قديحتاج المافرسين احدهما يركبه والآخر يكون جنيبة فاذا اعبا الذى تحته ركب الآخر يقاتل عليه ولهمماروى اذالزبير بنالعوام حضريوم خبيربا فراس الم يسهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الالفرس واحد ولان الفنال لايكون الاعلى فرُسُ وَاحْدُ وَلَا يَكُونُ عَلَى فُرْسِينَ دَفَعَةُ وَاحْدَةً ﴿ قُولُهُ وَالْرَادُينَ وَالْعَنَاقَ سُواء ﴾ لأن اسم الحيل يشتمل على جميع ذفك والارهاب مضاف الى جميع جنس الحبل قال الله تعالى ﴿ وَمَنْ رَبَّاطُ الْحَيْلُ تُرْهِبُونُ لِهُ عَدُواللَّهُ وَعَدُوكُم ﴾ واسم الحيل بطاق على الراذين والمتناق والهجين والمغرف اطلاقا واحدا ولان العثيق اذاكان فى الطلب والهرب أقوى فالبرذون اصبر والين عطفا فني كل مرم منفعة فاستوى البرذون الذي فيه الدنائة من قبل ابيه والعتبق الذي لادناءة فيه لامن قبل ابيه ولامن قبل امه بل كلاهما عربيان والعبين الذي فيه الدَّاءَ من قبل امه والفرف دني الابون جيمًا بأن يكونا اعجمين وفي العماح المترف هوالدني الهيئة من الغرس وغيره وهو الذي المه عربية وأوه ليس كذاك لان الافراف اعاهو من قبل الفحل (قولد ولايسم لراحلة ولابنل) بمنى الأمنية بعير اوبغل اوحارفهو والراجل سواء لانالمني الذي فيالخبل معدوم فيم (قُولِه ومن دخل دار الحرب فارسا فقل فرسه اسمق سهرفارس) وسواء استعاره اواستأجره للمثال فحضربه نانه يسهرله والنغسبه وحضربه استحق سممه من وجه محظور فيتصدق به ، وقوله ، فنفق ، اي مات بقال نفقت الدابة و مات الانسان و تذبل البعير كله ممنى هاك وسواء في فرسه معه حتى حسل الغنيمة أوبعدها فانه يستمق سهم فارس وقال الشافعي اذا مات فرسه قبل القنال فهوراجل والاصل أن المعتر عندا حالة المجاوزة وعنده حالة الحرب لانه هوالسبب وقلنا المجاوزة نوع قنالي لانه يلحقهم الخرف ما وان دخلقارسا ثمهاع فرسهاورهنه اوآجره اووهبه اواعاره نفيظاهر الرواية بطلسهم الغرس ويأخذ سهر زاجل لان الاقدام على هذه النصر فات بدل على انه لم يكن قصده بالمجاوزة الفتال فارسا ولان بيعله رضى باسفاط حقه وليسكذنك اذا انفق فرسه لانه لم يوجدُمنه رضي إلى قاط حقه وروى الحسن عن إنى حنيفة أنه يضرب إديم قارس لانسببالاستمفاق قدحسل وهودخوله فارسا وبهمالفرس كموته وامااذاباعه بمدانفراغ من الفتال لم بسقط سهم الفرس وكذا اذا باعه في حالة الفتال هندالبمض و الاصبح انه بسقط لان بِيمه في حالة الفتال مدل على ان غرضه المجارة فيه لانه ينتظر عن له (فوله و من دخل راجلا فاشترَى فرسا استمق سم راجل) وكذا اذا استماره اواستأجره اووهب؛ فله سهم واجل لان المنبر بحالة الدخول وقال الحسن اذا دخل واجلاو اشترى فرسا او وهبله قبل النيغتم المسكرشينا ثمقاتل عليه معهم حتى غفوا ضربله بسهم فارس لان المقسود بالدخول الفتال والانتفاع بهحالة الدخول قالفىالهدايه ولودخل يارسا فغانل راجلا

اوراجلا (ولايسم لمملوك) ولامكانب (ولاامرأة ولاذي لاصبي) ولا بجنون ولامعتوه (ولكن يرضخ امم) اى بعطيم من الغنيمة (على حسب ما يرى الامام) قال في الهدايه ثم العبدا نما يرضخ اماذا قاتل لا نه لحدمة المولى فتعاركا لنا جرو المرأة يرضخ الها اذا كانت تداوى الجرحي وتفوم على المرضى لا نما عاجزة ﴿ ٣٤٤ ﴾ من حقيقة القتال فيقام هذا النوع من الإمانة مقارفان الداري الذي المناسبة المستحدد المستحد المستحدد المستحدد

لضيق المكان يستمق سهم النرسان بالاتغاق وفي الخجندى اذا بأع فيرسه اووهبه اواعاره بعد الدخول سقط سم فرسه فاناشرى مكانه آخراسم له سم فارس (فوله ولايسم لملوك ولاامرأة ولاسبي ولاجنون ولاذى واكمن برضنخ لهم الامام علىقدر مارى) ولاجلغ بهالمهرلان المرأة والصي فاجزان والعبدلولاء ان عنمه الاانه يرضخ لهم تحريضا على الفنال والمكانب عنزلة العبدلفيام الرق فيه وتوهم عجزه فينعه المولى من الحروج المالةنال وانمارضخ للعبد اذا فاتلوكذا المرأة انما يرضخكها اذا كانت تداوىالجرحى وتقوم على المرضى امآ اذا دخلت لحذمة زوجها والعبدلخ مة مولاه ولم محصل من العبد قتلولامن المرأة مداواة ولانفع أمسلين فانه لايرضيخ لهم وكذا الذى اتما يرضيخ هاذا قاتل اودل على الطريق وينبغي الاِمام اللايستمين باهل الذمة على الفنال لانه يؤمن عذرهم وخيانتهم بالمسلمين الا انهماذا حضروا وقاتلوا مع المسلمين باذن الامام فانه يرضيخاهم ولابلغ لرجائتم سيم الرجالة ولالغرسانم سيم الغرسان لنفسان منزلتم وانحطاط رتبتم (فولد فاما الحس فيقسم على ثلاثة اسم سيم البناى) و بشرط فيم الفقر (فولد وسم المساكين وسم لابناه السبيل) وان السبيل هوالمنقطع عن ماله (فوله ويدخل فقراء ذرى القربي فيم) اى ايتام ذوى القربي فيم يدخلون في سم البنامي والمساكين دوى القربي يدخلون في سم المساكين و ابن السبيل من دوى القربي كذلك كدا في المستمنى وقوله ، ذوى القربي ، قرابة النبي صلى الله عايه و سلم (فول و يقدمون) لان الله تعالى . قدمهم في الآبة فقال تمالي ﴿ و لذى الفربي و البتاى را الساكين و السبيل ﴾ (قوله ولا دفع الى اغنياهم شيئا) لانه انما يستمق بالفقر والحاجة (قوله فاساماذ كر الله تعالى لنفسه فيكتابه من الحمس فانما هولافتناج الكلام نبركا باسمه نعالى وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط عوته كما سقط الدني) و هوشي كان يصطفيه الني صلى الله عليه و سلم انفسه من ألفنية مثل درع اوسيف او جارية (قوله وسهم دُوى القربي كانوا يستحقونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالنصرة) وعوته زالت النصرة (قولد و بعده بالفقر) مقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنترين ويكون لبني هاشم و بني المطلبة دون غيرهم من بني عبدشمس ونى نوقل وكان اولاد عبدمناف اربعة هاشمو المطلب وعبد شمس ونوفل فهنو اعبدشمس وينوا نوفل لابعطون منه شيئا وانما هوابني هاشي وخي المطلب خاصة لماروي انجبر ابن معلم وهو من خينو فل قال لرسول الله صلى الله عايه و سلم لما قدم لبني هاشم و بني المطلب قسمت يارسولالله لاخواننا من بمى المطلب و بمى هاشمو لم تعطنا شيئا وقرابتها مثل قرابتهم فقل هليه السلام ٥ انما هاشم و المطلب شيء و احد انهم لم يفارقونا في ما علية و لا الحلام ا

من الاعانة مقام الفنال و الذمي اعا رضيخه اذا قاتل اودل على الطريق لان فيه منفعة المسلين الا أنه زادله على البيم في الدلالة اذا كانت فيه منفعة عظيمة انتهى باختصار (و اما الجس فيقسم على ثلاثة أسهم سهم لایتسای) الفقراء (و سیم المساكين وسهم لإنساء المبيل) وهم المنقطعون عن مالهم و بجوز صرفه لنصف وأحدكما في الفتح من النحفة و (يدخــل فقراء دوى القربي) من نی هاشم (فیم) ای فی الاصناف الثلاثة (و) لكن (بقدمون) على غيرهم لعدم جواز الصدقة عليم (ولا يدفع الى اغتيام) منه (شيء) لانه المايستين بالفقر والحساجة (فاما ذكرالله تمالي في الجس) ف قوله جل ذكره فوواعلوا ا عا عَنْم من شي عال الله خسه ﴾ (قانما هولافتناح الكلام تبركا باعه تسالي وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط عوثه كما سقط

الدنى) و هُوشى كان يصطفيه النبي ملى الله عليه وسلم لفسه اي بخناره من الفنيمة مثل دع وسيف و جارية (اكما) (وسهم ذوى الفري كانوا يستحقونه في من النبي صلى الله عليه وسلم بالنصرة) له الا يرى اله علل فقال الهم لن يز الواممى هكذا في الجاهلية و الاسلام وشيك بين اصابعه (وبعده) اى بعد و قائة صلى الله عليه و سلم (بالففر) لا نعطاع النصرة (واذا دخلااواحد) من المسلمين (اوالاثنان الدار الحرب مفيرين بغيراذن الامام فاخذوا شيئا لم يخمس) لانه مال مباح اخذ على غيروجه الفنية لانها المأخوذ قهراو غابة لااختلاسا وسرقة والحسو فباغة الفنية قيديكونه بغيراذن الامام لانداذا كان بالاذن ففيه روانان المشهورائه يخمس لانه لماذن لهم فقد الزم تصرفهم كما في الهدايه (وأن دخل جماعة لها منعة) اى قوة (فاخذوا شيئا خس) ﴿ ٣٤٥ ﴾ ما اخذوه (وأن لم يأذن لهم الامام) لانه غنية لاخذه على وجه

الفهر والقلبة ولائه بجب على الامام تصرتم اذلو خذلهم كان فينه وهن للسلمين نخلاف الواحد والاثنين لانه لا يجب عليه نصرتم مدايه قيد بالنمة لانه لودخل جاعة لا منعمة لهم بضير اذن فاخذوا شيئا لا مخس لانه اختلاس لا فنمه كما في الجوهره (و اذا دخل الملم دار الحرب) بامان (ناجرا) او تحوه (فلا عل له ان يترس لثي من اموالهم ولا) لشيء (من دمائم) او فروجهم لأن دلك غدربهم والقدر حرام الا اذا صدر غدر من ملكهم أو منهم بعله ولم يأخذ على بديهم لان النقض يكون من جهتهم قيد بالتاجر لان الاسس غرمستأمن فيباحله التعرض لمالهم و دمائهم كما في الهدايد (و ان) تعدى الناجرونحوه و (غدربهم واخذشیئا) من مالهم (وخرج به) عن دراهم (ملكه ملكا

اعا بنو هاشم وبنوالمطاب شيء واحد ، هكذا ثم شبك بين اصابعه ، لعن الله من فرق بينهما ربونا صفارا وحلناهم كبارا ، وروى الثالنبي صلىالله عليه وبهلم لمسا أعطمه بني هاشم و بني المطلب ولم يعط بني نوفل و بني عبد شمين آياه عثمان بن عفان رضي الله هنه و هو من بني عبد شمس و جبير بن، ملم و هو من بني نوفل فقالا يارسول الله هو لابنو هاشم لانكر فضلهم الموضع الذى وضعك الله تعسالي فيهم فا بال الحوانسا من بني المطلب اعطيتهم و منعتنا و قرايتنا و احدة فقال • انا و منو المطاب ولم يُعترق في جاهلية والااسلاموانا المطاب و في هاشم شي واحده وشبك بين اصابعه وهذا بدل على الاستمناق انما هوبالنصرة لابالقرابة (فوله واذا دخل واحد او إثنان دار الحرب مفرين بغير اذن الامام فاخذوا شيئا لم يخمس) لانه ليس بشنية اذالنسية هي المأخوذة قهرا وغلبة لااختلاسا وسرقة واما اذا دخل الواحد وآلا تنان بأذن الاسام ففيه روايتان والمشهورانه يخمسوالباق لمن اسابهوالرواية الثانية لايخمس لانه مأخوذ على طريق النلصص والرواية الاولى اضم لانه لما اذن لهم اللامام فقد التزم نصرتهم فكان المأخوذ بظهرة لابالناصص (قو له و ان دخل جماعة لهم منعة فاخذا شميئا خَس وَانَ لَمْ يَأْذُنْ لِهِمَ الْآمَامِ ﴾ ودخاوا بشيرالامام فقد الزَّم نصرتُهم فكان المأخوذة فهراو غنيمة والكاثوا جماعة لامنمة لهمو دخلوا بغير اذر الامام واخذوا شيئا لم يخمس لان المأخوذ ايس بقنيمة اذا الغنيمة ما اخذت بالقابة والقهر وهؤلاء كالصوص لانهم يستدرون عا يأخذونه راذا لم يكن غنيمة قا اخذه كلواحد منهرفهوله لابشاركه فبه صاحبه لائه مأخوذ على اصل الاباحة كالصيد والحشيش (قو له واذا دخل السلم دار الحرب اجرا فلايحله ال يتعرض لشيء من اموالهم ولامن دمائم) لا نه ضمن ال لاشر شالهم بالاستيمان فالتعريض بعد ذلك يكون غدرا والغدر حرام يخلاف الاسمير فانه غرمستأمن فبباحله التعرض وان اطلقوه طوعاً ﴿ قُولُهُ وَالْهَفِدُ مِمْ وَاحْدُ شَيْئًا وخرج نه ملكه ملكا محظورا و يؤمران شمدق،) لانه حصل بسبب الندر فاوجب دَلَتُخبِثا فِيهِ فَكَانَ مُحْطُورًا فَانَالُم نَصَدَقَ بِهِ وَلَكَنَّهُ بِأَعْدَاصِهُ بِعِهُ وَلَا يَطْلُبُ الْمُشْتَرَى الثاني كما لانطلب للاول (قو له واذا دخل الحربي البنا بامان لم عكر ان يقم في دارنا سنة) لانه اذا قام في دارنا وقف على مورات المسلمين فلم يؤمن أن يدل علينا المشركين فكون مينا الهموعونا هلينا وغكن منالاقامة اليسرة لأنه قدبجوزان يظهرالهم رغبة فى دينالاسلام فيدخل فيه ولان في منه من الاقامة اليسرة قطع الجلب في سد باب

محظوراً) لاباحة اموالهم الا انه حصل بالفدر فكان جر نى (٤٤) خبيثاً لان المؤمنين عَنْد شروطهم (ويؤمر ان يتصدق به) تفريقاً لذمته و"داركا لجناته (واذا دخل الحربي البنا مستأمناً) اى طالباً للامان (لم يكن ان يقيم في دارنا سنة) فا فوقها لئلا يصير عينا لهم وعونا علينا

(ويقوله الامام) اذا آمنه واذنه في الدخول الى دارنا (أن اقت) في دارنا (تمام السنة وضمت عليك الجزية) والاصل ان الحربي لايمكن من اقامة دائمة في دارنا الا بالاسترقاق او الجزية لا نه يسير عينا لهم وعونا علينا فيلتمق المضرة بالمسلمين و يمكن من الاقامة اليسيرة لان في منعها قطع الميرة و الجاب و سدباب التجارة فقصلنا بدنها بسنة لا نهامدة تجب فيها الجزية فتكون الاقامة لمصلحة الجزية هدايه (فان) رجع بعد ذلك قبل تمام السنة الى وطنه فلاسبيل عليه وان (اقام) تمام السنة (اخذت منه الجزية و صار ذميا) لالترامه ذلك (ولم يترك) بعدها (ان يرجع الى دار الحرب) لان عقد الزمة لا يقضى وللامام ان يوقت في ذلك مادون السنة كالشهر والشمرين كما في الهداية (وانعاد) المستأمن (الى دار الحرب) ولوالى فيرداره (وتركوديمة عند) معصوم (مسلم او ذمي او) ترك ﴿ ٣٤٦ ﴾ (دينا في ذمتهم فقد صار دمه مباحا بالعود)

التجارة والميرة وفيه منهرر بالمسلمين والمارة العاويلة هي السنة والسيرة مادونها ﴿ قُولُهُ وبقوله الامام اذا التمتام السنة وضعت عليك الجزية) فيداشارة الى ان الجزية توضع عليه منوقت الدخول وفي بعض الكتب منوقت الفول و نبغي للامام ان مقول له ذلك في اول مادخل ويضرب له مدة على ما يرى ويكون دون السنة نحو الشهرين والثلاثة ويقول له اذا جاوزتها جعلتك ذميا ووضعت عليك الجزية (قول له فان اقام اخذت منه الحزية وصار دُميا ولم يترك ان يرجع الى دار الحرب) لا نه لما اقام بعد هذاصارملتزما للجرية فاذا اخذت منه الجزية صاردميا والذي لاعكن منَّ الرجوع الى دار الحربُ (فولد فان عاد الى دار الحرب و ترك و دبعة عند سلم او ذى او دينا فى دستم فقد ساردمه مباحا بالعود) لا نه ابطل!مانة ترجوعه الىدارالحرب (قو له وماق.دار الاسلام مزمله علىخطر) لانه بالابمان خطردمه وماله وزوال الحطر عن دمه لا زبل الخطر عن ما له فيق ما له على ما كان عليه (قو له فان اسر او ظهر على الدار فغنل سفطت دونه و صارت الوديمة فينا) اما الوديمة فلانها في مده تقدرا لان مد المودع كيده فيصير فيثا ثبعا لنفسه واما الدين فلان البد عليه بواسطة المطالبة وقد ستقطت وبد من عليه اسبق من العامة فنحنص به نيسقط (فو له وما اوجف عليه المسلون) اى اسرعوا الياخذه (من اموال اهل الحرب بغيرة ال صرف في مصالح المطين كايصرف الخراج) الامجاف هوالاسراع والازعاج للسير والوجيف نوع منالسير فوق النفريب ومعنى المسئلة مااوجف عليه المسلمون من اموال اهل الحرب بغير قنال مثل الارضين التي اجلوا اهلهاعمًا لاخس فيها * وقوله «كابصرف الحراج ، فائدته انه لايقدم قُّعَة الغُنيَّة ولاعب فيه الحس (فوله وآرض العرب كلها ارض عشر وهي مابين العذيب الي اقصى حجر باليمن بمهرة الى حدالشام) العذيب قرية من قرى الكوفة • وقوله • حجر ، هو

لبطلان امائه (وما) كان (قدار الاسلام) من ماله (نهو علىخطر) اىموتوف لان د المصوم عليه باقية (فان اسرا و قتل سقطت دونه) لان بد من عليه الدئ اسبق اليه من دالعامة فختس 4 فيسقط (وصارت الوديعة وما عند شريكه و مضاربه وما فی بنته فی دارة (فينا) لانها في هده حكسا لأن يد المودع والشرك والمضارب كيده فيصير فينا تبعا لنفسه (و ما اوجف عليمه المسلون) اى اسرعوا الى الحدد (من اموال اهل الحرب بغر قشال يصرف) جيمه (في مصالح السلين كايصرف الحراج) والجزية لانه حصل نقوة

المسلمين من غيرقنال فكان كالحراج والجزية ولما انهى الكلام على بيان مايسير به الحربى ذميا اخذ (بفتح) في بيان مايؤخذ منه و بيان العشر غيا الوظائف المالية وقدم بيان العشر لما فيه من سنى العبادة فقال (وارض العرب كلها ارض عشر) لان الحراج لا يجب ابنداء الا بعقد الذمة وعقد الذمة من مشرك العرب لا يصح (وهى) اى ارض العرب اى حدها (ما بين العذيب) بضم العين الممهلة و فتح الذال المحمه قرية من قرى الكوفة (الى اقصى) اى آخر (جر) بفتحتين واحد الاجار عمنى الصخرة كما وقع المحديد به في غير موضع (بالين عهرة) بفتح الميم وسكون الهاء اسم موضع بالين يسمى مهرة ابن حيد ان ابو قبيلة تنسب اليه الابل المهرية فيكون قوله عهرة بدلا من قوله بالين كما في البناية (الى حد الشام) وفي المغرب عن ابويوسف في الامالي حدود ارض العرب ماور ا، حدود ارض الكوفة الى اقصى صفرة بالين وهو

مهرة وقال الكرخى هى ارض الجاز وتهامة و البين و مكة و الطائف و البرية يعنى البادية و قال محدار ض العرب من العذيب الى مكة و عدن ابين الى اتضى حجر بالبين عهر ماه باختصار و عده العبار المتعقارية يفسر بعضا بعضاو عدن بفت بندة بالبين تضاف الى بانيما فيقال عدن ابين كما في المصباح (والسواد) اى ارض سواد العراق سمى سوادا لخضرة اشجاره و زروعه و هو الذى فتح على عهد سيدنا عرفاق اهله عليه و وضع على رقابم الجزية و على اراضيم الحراج (ارض خراج) لا نه و ظيفة ارض الكفار (وهى) اى ارض السواد حدها عرضا (مابين العذيب) المنقدمه (الى عقبة حلوان) بضم الحاء المحملة و سكون اللام أسم بلدة مشمورة بينها و بين بغداد نحو خس مراحل و هي طرف العراق من الشرق سميت بأسم عران بن بانيما و هو حلوان ابن الحارث كافي المصباح (و) حدها عولا (من العلث) بفتح العين المحملة و سكون اللام و آخره أه مثانة قرية موقوفة على السلويه على ﴿ ٣٤٧ ﴾ شرق دجة (الى عبادان) بتشديد الباء الموحدة حصن صغير على

شط الحروقال في المغرب حده طولا من حدشة المومعل المعبادان وعرضا من العنديب الى حلوان اه و قال في باب الجباء حدثة الموسل قرية وهي اول حد السواد طولا وحدثة الفرات موضع آخر و قال في باب الشاء الثعلبية من منازل البادية ووضعها مواضيع العلث في حد السواد خطاء اهـ.. والظاهر من كلامه أن كلا من العاث و حدشة الوصيل حيد السواد لكونهمما محاذتين و اما التحديد بالثلعبيه كافي بعض الكتب خطباء والله اعلم و ارض السواد علوكة

بفتح الحاء والحبم واحد الاجار ومهرة هوموضع بالبين مسماة بمهرة بن حيدان ابوقيلة ينسب اليا الابل المهربة (قوله والسواد كلها ارض خراج) بني سواد المراق سمى بذاك لخضرة اشجاره وذرعه وسواد البراق إراشيه وقال الترتاشى سواد البصرة وَالْكُوفَةُ مُرَاهُمَا ﴿ قُولُهُ وَهُيْ مَانِينَ الْعَذَبِ إِلَى عَقِبَةٌ حَاوَانٌ وَمِنَالِعَكُ الْيُعِبَادَانَ عقبة حاوان حد سواد العراق عرضا والعلث قرية بالعراق شرق دجلة و عبادان حَصَّىٰ صغير على شاطئ الصروطول سوادالعراق مائة وتمانون فرسمنا وعرضه ممانون فرسخا ومساحته اثنان وثلاثون الفالف جريب وقبلستة وثلاثون الفالف جريب (قو له وارش السواد كلها مملوكة لاهلها بجوز بيعهم لها وتصرفهم فيهــا) لانها فتمت منوة وقهرا واقراهاها عليا ووشع عليم الحزاج فحارشهم والجزبة علىدؤسهم فبقيت الارش علوكة لهم (قوله وكل ارض اللّم آهلها عليما أو فصت عنوة وقسمت بين الفاعين فهي ارض عشر) بعني ماسوا ارض العرب لان المسلم لاشدأ بالحراج والعشر البق ۱۹ نه ماهرو عبادة و كذاك ماسوى ارش السواد (قوله وكل ارش قصت عنوة فاقراهاها عليما فهي ارش خراج) لان الحاجة الرائداء النوطيف على الكافر والخراج البق به وهذا اذا وصلالها ما الانهار وكل ارض لابصل اليا ما الانهار وانما نسق بِعِينَ فَهِي عَشَرِيةً لَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامِ * مَاسَنْتُهُ مَاهُ السَّبَاءِ فَفَيْهِ الدَّشر ، وماء العين في مغيماء السماء قال الله تعالى ﴿ الم تران الله الزن من السماء ماء فسلكه بنابيع في الارض ﴾ (قوله و من احيا ارضاء وانا فعندا في وسف هي معتبرة بحيزها) اى غربها و الحيز القرب (فو له فانكانت من حيز ارض الخراج فهي خراجية و انكانت من حيز ارض العشر فهي عشرية)

لاهلها بجوز بعهم لها وتصرفهم فيها) لان الامام اذا فتح ارضا عنوة وقهرا كان بالخيار بين أن يقيمها بين الغامين وبين أن عن بها على اهلها ويضع عليم الجزية والخراج جباية للسلمين كامر (وكل ارض الم اهلها عليها) قبل أن يقدر عايما (او فقت عنوة وقعت بين الفاعين فهى ارض عشر) لا نها وظيفة ارض السلمين لمافيه من منى العبادة (وكل ارض فقت عنوة قافر اهلها عليها) وكذا أذا صالحهم الامام (فهى ارض خراج) لما مرائه وظيفة ارض الكفار لمافيه من منى العقوبة قال في الهدايه و مكة مخصوصة من هذا فان رسول الله صلى الله عليه وسلم فتحها عنوة و تركها لاهلها ولم يوظف الخراج أه (ومن احيا) من المسلمين (ارضامونا) اى غير منتفع بها (فهى عند ابي وسف معتبرة بحيرها) اى عايقرب منها (فان كانت من حيز ارض الدر بهى عشرية) لان ماقارب الشيء يعطى حكمه كانت من حيز ارض الدارله حكم الدار حتى بجوز لصاحبها الانفاع به

(والبصرة عنده) الى عند الى يوسف (عشرية باجاع السحابة) وكان الفياس ان تكون عنده خراجية لانها بحيرارض الحراج الان المحملة المعلم وظنوا عليم المشر فرك الفياس لاجاعم هدايه (وقال محد) تمتير بشربما اذهو السبب الجاه (ان احياها) عاماله عاماله او (برحفرها و مين استفرجها او ما مدجلة او الفراة او الانهار العظام التي لا علكها احد) كسيمون وجمعون (فهي عشرية) لا نهامياه المشر (وان احياها عامالانهار التي احتفرها) الى شقها (الاعاجم) و ذلك (مثل فرد مرد و اللك) كسرى نوشروان و هونم على طريق الكوفة من بغداد و هو هو هونم على طريق الكوفة من بغداد و هو هو هونم على طريق الكوفة من بغداد و هو

هذا اذاكال المحيلها • سلما امااذا كالأدميافعليه الخراج والكانت من حيزار ض العشر وكان القياس عندابي نوسف ال يكون البصرة خراجية لانها من حزارض الحراج الا ان السحابة وضعوا علمها العشر فرك الفياس لاجماعهم (قو له والبصرة عندنا عشرية باجماع المحماية رمني الله العنم) لما بيناه (قوله وقال محمد ان احياها ببؤ حفرها او مين استفرجها او ماه دجلة أو الفرات او الانهار المظام التي لا علكها احدفهي عشرية) قال فالهداله الماء العشرى ماء السماء والآبار والعبون و المحاراتي لاتدخل تحت ولاية احدوالماء الحراجي الانهار التيشقها الاعاجم وماءسيمون وجيمون ودجلة والغرات عشرى مند محمدو خراجي مند الى وسف ذكره في إب زكاة الزروع والثمار ﴿ قُولُهِ وَانَاحِياهَا عَاءَ الانْهَارِ التَّيَاحَنْفُرِهَا الاعاجِمُ كَنْهُرَالِمَاكَ وِنْهُرَ رَدْجُرُدُ فَهُمُ خراجية) نزدجر من ملوك نارس و هو آخرماوكهم(قوله و الخراج الذي وضعه عر ائن العظاب رضي الله هنه على اهل السواد منكل جريب بالمه الماء تفيز هاشمي وهو الصاع ودرهم) الحراج علىضربين خراج مقاطعة وخراج مقاسمة فحنراج المقاظمة هوالذي ذكره الشيخوخراج المقاسمة هومااذا افتتح الامام بلدا ومن عايم ورأى ال بضم عايم جزأ من الخراج امانصف الغراج اوثلثه اوربعه فانه بجوز ويكون حكمه حكم المشربعنيانه تعلق بالمخارج لابالتمكن من الزراعة حتى اذا عطل الارض مع التمكن لابجب عليه شيٌّ كما في العشر وتوضَّم ذلك في الغراج و من حكمه اله لا زيد على النصف ويُدِّفي اللانفس عن الخس ضعف مايؤخذ من المسلين و الجريب ارض طوله سـتول ذراعا وعرضه سنون ذراعا زند على ذراع العامة يقبضة وذكر الصير في رجمه الله ال الذراع المتبر سبع قبضات من غير الابرام قفيز هاشى هو ثلاثة ارطال بالعراق مثل الساع الجازى وذلك اربعة امنا عندابى حنيفة ومحدويكون عازرع فيثلك الارض وقال الامام ظهيرالدين يكون من المنتطة والشمير كذاق المستصنى ودرهم معناه يكون الدرهم من وزنسمة وهوان يكون وزنه اربعة عشر قيراطا (قوله و في جريب الرطبة خمة دراهم وفي جربب الكرم النصل والنحل المنصل عشرة دراهم) المنصلة مإلا عكن الزراعة تحته ولان المؤن متفاوتة فالكرم اخفها مؤنة والرطبة بيتهماو الوظيفة تنفاوت

بوزن يستعتب اسم ملك من ملوك العجم (فهي خراجية) قال في التصيم واختاره قؤل ابي يوسف الامام الحبوبي والنسني وصدر الشريصة اه (والحراج الذَّق وضع) امير المؤمنين (عر) بن الخطاب) رضيالة عنه على السبواد) هو (من كل جريب) بنتح الجيم النحتيه وكسر الراء قطعة ارش طولها ستون زراعا و عرضها كذاك قالوا والاصل فيه المكيال ثم سمى 4 المبذر مترب (يبلغه الماء) ويصلح ازراعة (تغیر هاشمی) کا زرع فياكما في شرح الطماوي و قال الامام ظهير الدين من حنطة اوشمير (وهو) اى الففر الهاشى (الصام) النبوى (ودرهم) عطف على قفر من اجود النقود زیامی (و من جریب

الرطبة) الخيرال الدين على البرسم ومثلها البقول (خسة دراهم ومن جريب الكرم) شجر (بنفاوتها) العنب ومثله غيره (المنصل) بعضه بعض محيث تكون الآرض مشغولة به (والنحل المنصل) كذاك (عشرة دراهم) هذا هوالمنقول عن عر رضى الله عنه فأنه بعث عنان بن حنيف رضى الله عنه حتى منهم سواد العراق وجعل حذيفة عليه مشرفا فبلغ ستا وثلاثين الف الف جربب ووضع ذاك على ماقلنا وكان داك بمستضر من الصحابة رضوان الله تعالى عليم من غير نكير فكان داك اجماعاً منهم ولان المؤن متفاوتة والكرم اخفهها مؤنة ولمزارع اكثرها مؤنة والرطاب

بينهما والوظيفة تنفاوت تفاوتها فجمل الواجب في الكرم اعلاها وفي الزرع ادناها وفي الرطبة اوسطها هدايه قيد بالاتسال لانها اذا كانت متفرقة بجوانب الارض ووسطها مرروع لاشي فيهاوكذا اوغرس اشجارا غير مثمرة كافي البحر (وماسوى ذلك من) بقية (الاسناف) مماليس فيه ﴿ ٢٤٩﴾ توظيف الامام عررضي الله عنه كالبستان وهو كل ارض يحوطها

حائطوفيها اشجارمتفرقة عكن الزرع تحتها فلوملتفة اى متصلة لاعكن زراعة ارمنهافهو كرمكافي الدر (يوضع عليها بحسب الطاقة) لأن الامام رضى الله تعالى عنه آنما اعتبر فيما وظف الطاقة فنعتبرها فيمالا توظف فيه وغاية الطاقة نصف الخارج لأن التصيف عين الانصاف فلاتزاد عليه وان طاقت وتمامه في الكافي (فان لم تطلق ماومنع علیها) بان لم يبلغ الخارج منعف الخراج (نقصهم الامام) الى قدرالطاقة وحوبا وننغى ان لايزاد على النصف ولانقص عن الخس كما في الدر عن الحدادي (وان غلب على ارض الخراج الماء) حتى منع زراعها (اوانقطم) الماء (عنهااواصطلم)ای استاصل (الزرع آفة) سماوية لاعكن الاحتراز عيا كفرق وحرق وشدة برد (فالاخراج علم)لفوات التمكن من الزراعة وهو

بتفاوتها فجمل الواجب فيالكرم اعلاها وفيالزرع ادناها وفيالرطبة اوسطها كذا في الهدايه وهذا التقدير منقول عن عمر (غو له وماسوى ذلك من الاصناف يوضع عليها محسب الطاقة) معناه كالزعفران وغيره لانه فيه توظيف عمررضي الله عنه وقد اعتبر عرالطاقة فيالموظف فيعترها فيما لاتوظف فيه قالوا ونهاية الطاقة ازيباغ الواجب نصف الخارج ولايزاد عليه لان النصف عين الانصاف قال الخجندى وفى جريب الزعفران الخراج قدرمايطيقانكان يبلغ قدرغلة الارضالمزروعة يؤخذمنه قدرخراج المزروعة وانكان يبلغ غلقالرطبة ففيه خسة دراهم وعلىهذا التقدير واعلم انالخراج لايتكرر بتكرر الخارج فيسنة واحدة وانما عليه فيالسنة الواحدة خراج واحد سواء زرعها فيالسنة مرة اومرتين اوثلاثا بخلاف الشرلانه لايتمقق عشرالا بوجوده فيكل خارج (فوله فان لم يطق ماومنع عليها نقصها الامام) قال في الهدايه النقص عندقلة الربيع جائز بالاجاع واماالزيادة عندزيادة الرببع فجائزة عندمجدايضا اعتبارا بالنقصانوعند الى وسف لابجوز وعن الى حنيفة مثل قول مجدقال أبو يوسف لا ينبغي للوالى أن يزيد على وظيفة عمر وقال مجد لابأس بذلك اذا كانت ارامنيهم تحمل اكثر من ذلك فان اخرجت الارض قدرالخراج اخذ نصفه وان اخرجت مثل الحراج اخذالخراج كله وبؤخذا لخراج من ارض النساء والصبيان والمجانين (فولد فان غلب على ارض الخراج الماه اوانقطع عنها اواصطلم الزرع آفة فلاخراج عليهم) لأنه قات التمكن منالزراعة وكذا اذا كانت الارض نزة اوسفة ووقوله «اصطالزرع آفة» يسى اذا ذهبكل الخارج اما اذاذهب بعضه قال محد ان يق مقدار الخراج ومثله بان بتي مقدار قفيزين ودرهمين يجب الخراج وان يق إقل من مقدار الحراج أخذ نصفه قال مشايخنا والصواك في هذا ان تنظراولا الى ماائفق هذا الرجل في هذا الارض ثم تنظر الى الخارج فتحسب ماانفق اولا من الخارج فان فضل منه شي الخذمنه على نحو ما بينا. وماذكر فىالكتاب ان الخراج يسقط بالاصطلام محول على مااذا لم سق من السنة مقدار ما يكنه ان يزرع الارض امااذا يتيذلك فلايسقط الخراج كذا فىالغوائده وقوله هاواصطلمالزرع آفقه يمنى سماوية لايمكن الاحتراز عنهاكالاحتراق ونحوه اما اذاكانت غيرسماوية وبمكن الاحتراز غنها كالقردة والسباع والانعام ونحوه لايسقط الحراج علىالاصم وذكرشيخ الاسلام ان هلاك الخارج قبل الحصاد يسقط الخراج وهلاكه بعدالحصاد لايسقطه ولومات صاحب الارض بعد تمام السنة لم يؤخذ خراج الارض من تركته عند الي حنيفة والي يوسف وذكر في زكاة الاصل انه يؤخذ من تركته بخلاف العشر فانه لايسقط عوت

النماء التقديرى الممتبر فى الحراج حتى لوبق من السنة ما يمكن الزرعفيه ثانياً وجب لوجودالتمكن قيدنا الآفة بالسماوية التى لا يمكن الاحتراز عنهالانها اذا كانت غيرسماوية و يمكن الاحتراز عنها كا كل القردة والسباع والانعام لايسقط وقيد الا مطلام قذر ع لانه لوكان بعدالحصار لايسقط وتمامه فى البحر (وأن عطلها صاحباً) مع امكان زراعها (فعلي الخراج) لوجود التمكن وهذا اذاكان الخراج موظفا امااذاكان خراج مقاسمة فاند لا يجب عليه شي كما في الجوهره عن الفوائد (ومن اسلم من اهل الخراج المخدمنه الخراج على حاله)لان الارض قد اتصفت بالخراج فلا تنفير بتغير المالك (ويجوز أن يشترى المسلم ارض الخراج من الذي) اعتبارا بسائر املاكه (ويؤخذ منه) اعتبارا بسائر املاكه (ويؤخذ منه) الله عليها لاالتزامه ذلك دلالة قال في الهدايد ﴿ ٣٥٠ ﴾ وقد صبح أن الصحابة رصوان الله تعالى المناسكة الله المناسكة الله المناسكة المنا

من هوهليَّه في ظاهرالرواية وفي رواية ابن المبارك يسقط (قوله وان عطلها صاحبها فطيه الخراج) لانه متمكن منالزراعة وهوالذي فوت الزراعة وهذا اذاكان الخراج موظفا المالذا كانخراج مقاسمة لابجبشي كذا في الفوائد ومن انتقل الح اخس الامرين من غير عذر فعليه خراج الاعلا لانه هوالذي منيم الزيادة وهذا يعرف ولايفتىبه كى لاتبجره الظلة على اخذ مال المسلمين كذا في الهدامه (فو له ومن اسلم من اهل الخراج اخذ منه الخراج على حاله) لان الارض اتصف بالخراج فلايتفير بتغير المالك (قوله ويجوز ان يشترى المسلم ارض الخراج من الذمى ويؤخذ منه الخراج ولاعشر في الخارج من ارمن الخراج) يعنى اذا اشترى المسلمار من الخراج فعليه الخراج لاغيرولاعشرعليه ولايحتم خراج وعشر في ارض واحدة وعند الشافعي يجمع بينهما لانهما حقان مختلفان وجيا في علين بسبين مختلفين فلا تنافيان فقوله حقان مختلفان يمني أن أحدهما مؤنة في ممني المقوبة وهو الحراج والثاني مؤنة في ممنى العبادة وهو المشر وقوله في علين مختلفين يمني ان عمل الحراجالدمة وعمل المشر الخارج وقوله بسببين مختلفين فسبب وجوب العشرالنماء الحقيق وهو وجود الخارج وسبب الخراجالنماء التقديرى وهوالتمكن من الزراعة ولناقوله عليه السلام « لا يحتم عشر وخراج في ارض مسلم» ولان الخراج يجب فيارض فتحت عنوة وقهرا والعشر في ارض اسبا اهلها طوعا والوصفان لإيحبمان فيارض واحدة وعلى هذا الحلاف الزكاة مع اجدهماكما اذا اشترى احدهما ارض عشراوارضخراج للمجارة كان فهاالعشر اوالخراج دون زكاةالتجارة (فو لدوالجزية على ضربين جزية توضع بالتراضي والصلح فتقدر بحسب مايقم عليه الاتفاق) كما حالح النبي صلىالله عليه وسلم بني نجزان علىالف ومائتي حلة ولان الموجب هوالتراضي فلا بجوزالتمدى الىغير ماوقع عليه (فوله وجزية ببتدئ الإمام بوضعها اذا غلبالامام على الكفار واقرهم على املاكهم فيضع على الغنى الظاهر الفناء فى كل سنة ثمانية واربسين درهما يأخذمنه في كل شهرار بعة دراهم) والظاهرالفناء هوصاحبالمال الكثير وقبل هو الذي يملك عشرة آلاف ثم اذاكان الرجل في اكثر السنة غنيا اخذمنه جزية الاغنياء وانكان في اكثرهافقيرا اخذمنه جزية الفقراء ومن مرض اكثر السنة لم يؤخذ منه جزية لان المريض لانقدر علىالىمل فهوكالذى وكذا اذا مرض نصف السنة لانالموجب والمسقط تساويا فيما طريقه العقوبة فكان الحكم المسقط كالحدود فانصيم

عليم اشتروا اراضى الخراج وكانوا يؤدون خراجها فدل ذلك على جواز الشراء واخمذ الخراج وادائه للمسلم من غير كراهة اه (ولاعشر في الخارج من ارضاخراج)لاناخراج بجب في ارض فيحث عنوة وقهرا والعشر فى ارض اسلم اهلها طوعاو الوصفان لامجتمعان في ارض واحدة وسبب الحقين واحدوهو الارض النامية الااله يشبر في العشر تحقيقا وفى الخراج تقديرا ولهذا يضافان الىالارضوتمامه في الهدايه (والجزية) بالكسر وهي اسم لما يؤخذ من اهل الدمة لانها تجزى من القتل اى تعصم والجع جزى كلعية ولحي (على ضربين) الضرب الاول (جزية تومنه بالتراض والسلم) قبل قهرهم والاستبلاء عليم فتقدر بحسب) ای بقدر (مابقع عليه الانفاق)

لان الموجب هوالتراض فلا يجوز التعدى الم غيره تحرزا عن الندر بهم (و") الضرب الثاني (جزية ببتدئ (اكثر) الامام وضعها اذاغلب الامام على الكفار) واستولى عليم (واقوهم على املاكهم) لما مرانه مخير في عقارهم (فيضع على النفى المظاهر النناه) وهو من يملك عشرة آلاف درهم فصاعدا (في كل سنة ثمانية واربسين درهما) منجمة على الاشهر (يأخذ في كل شهر اربعة دراهم) وهذا لاجل التسهيل عايد لابيان لاوجوب لانه باول الحول كافى البحر عن الهدايه

(و) يضم (على المتوسط الحال) وهومن علك مأتى درهم فصاعدا (اربعة وعشرين درهما) منجمة ايضا (فى كل شهر درهماين و) يضم (على الفقير) وهومن علك مادون المأتين اولاعلك شيئا (المعتمل أنى عشر درهما) منجمة ايضا (فى كل شهر درهما) قال فى النحر وظاهر كلامهم ان حد الذى والتوسط والفقر لم يذكر فى ظاهر الرواية ولذا اختلف المشاخ فيه واحسن الاقوال مااختاره فى شرح الطحاوى ثم ذكر عبارته عثل ماذكرناه (وتوضع الجزية على اهل الكتاب) شامل لليهودى والنصراني ويدخل فى اليهود السامريه لائهم يدينون بشريعة موسى عليدالسلاة والسلام الأأنهم مخالفونهم فى فروع ويدخل فى النهود السامرية لأنهم يدينون بشريعة من الصابئة عندابى حنيفة خلافالهما بحر (والمجوسي) فى فروع ويدخل فى الفراغ والارمن وفى الخاسة وتؤخذ الجزية من الصابئة عندابى حنيفة خلافالهما بحر (والمجوسي) وموالصنم اذا كانوا من العجم لجواز فى استرقاقهم فجاز ضرب الجزية عليم (ولانون على عبدة الاوثان

من العرب) لانه صلى الله عليه وسإنشاء بين اظهرهم ونزل القرأن بلنتهم فكانت المجزة اظهر في حقهم فإيمذروا في كفرهم (ولا) على (المرتدين) لكفرهم بعد الهداية للاسالام فلايقبل مهما الا الاسلام او الحسام و اذا ظهرنا عليهم فنساؤهم وذراريم في لان ابابكر رضى الله تعالى عنداسترق نسوان عى حنيفة وصيالهم لما ارتدوا وقسمهم بين الفاعين هدامه (ولاحزية على امرأة ولاصي) ولامجنبون ولامعتبوه (ولاز من ولااعمي) ولأمفاوج ولاشيخ كبير لانهما وحبت مدلا عن

اكثرالسنة فعليه الجزية لان للاكثر حكم الكل (عو لد وعلى المتوسط الحال اربعة وعشرون درهما في كل شهر درهمان) المتوسط الحال الذيله مال لكنه لأيستني به عن العملوقيل هومن علك مائق درهما فصاعدا (فوله وعلىالفتيرالمثمل الخيءشردرهما في كل شهر درهما) المعمّل هوالذي يقدر على تحصيل الدراهم والدّانير باي وجه كان وانكان لايحسن لحرفة اصلاقال فيالهدايه ولابد أن يكون المعتمل صحيحا ويكتني بعمة في اكثرالسنة واماالفقير الذي ليس يمتمل فلاجزية عليه عندنا ﴿ فُو لِهُ وَتُومُمُ الْجَزِيةُ على اهل الكتاب والمجوس وعبدة الاوثان من العجم ولاتوضع على عبدة الاوثان من المرب ولاعلىالمرتدين) لانكفرهما قد تفلظ امامشركوا العرب فلان الني صلىالله عليهوسيا نشاه بيناظهرهم والقرآن نزل بلغتهم فالمجزة فيحقهماظهر واماالمرتد فانهكفر بمدنما هدى للاسلام ووقف على محاسنه فلايقبل منالفريقين الاالاسلام اوالسيف زيادة في المقوبة ولانهم لايقرون على الكفر بالرق فلايجوز اقرارهم عليه بالجزية (قو لم ولاجزية على امرأة ولاصي) لان الجزية وجبت بدلاعن القتال اوالقتل وهمالايقتلان ولايقاتلان لمدم الاهلية (فو إله ولاعلى زمن ولاعلماعي) وكذا المفلوج ولاالشيخ الكبير لمابينا وقال.ابويوسف عليم الجزية اذاكانوا اغنياء لانهم يقتلون فى الجملة اذاكان لهم رأى ولنا أنم ليــوا من أهل القتال فاشهوا النساء والصبيان (فُو لَهُ وَلاعَلَى فَقَير غيرمعتمل) وكذا لاتوضع علىالمملوك والمكانب والمدبر وامالولد ولايؤدى عهم مواليم (غُولِ ولاعلى الرهبان الذين لايخالطون الناس) هذا محول على أنه اذا كانوا لا يقدرون على العمل امااذا كانوا يقدرون فعليم الجزية لان القدرة فيم موجودة وهم الذين ضيعوها فصاركتمطيل ارض الحراج (قو له ومن الم وعليه جزية سقطت عنه) لأنهاتجب

القتل اوعن القتال وهم لايقتلون ولايقاتلون لمدم الاهلية (ولافقير غيرمعتمل) اى مكتب واوبالسؤال لمدم الطاقة فلوقدر على ذلك وضع عليه قهستانى (ولاعلى الرهبان الذين لايخالطون الناس) لانهم اذا لم يخالطوا الناس لاقتل عليهم والاصل فىذلك أن الجزية لاستقاط القتل فن لايجب عليه القتل لاتوضع عليه الجزية وتمامه فى الاختيار ولاتوضع على المملوك ولا المكانب ولا المدبر ولاام الولد لعدم الملك ولايؤدى غيم مواليم أتحملهم الزيادة بسبيم والعبرة فى الاهلية وعدمها وقت وضع الامام لم توضع عليه حتى تمضى تلك السنة كما فى الاختيار ومن اسم وعليه جزية) ولوبعد تمام الحول (سقطت عنه) لانها تجب على وجه المقوبة فتسقط بالاسلام كالقتل وكذا اذامات لان شرع المقوبة فى الدئيا لايكون الالدفع الشر وقد اندفع بالموت و تمامه فى الهدايد

(وان اجتم عليه) اى على الذي (حولان) فاكثر (تداخلت الجزية) لانها عقوبة والعقولات إذا اجتمت تداخلت كالحدود وقيل خراج ارض علىهذا الخلاف هدايه (ولا يجوز احداث بعة) ﴿ ٣٥٣ ﴾ بكسر الباء (ولا كنيسة) ولاصومنة

على وجه العقوبة فتسقط بالاسلام كالفتل ولائها تجب على وجه الاذلال وذلك يسقط عنه بالاسلام وكذااذامات ذمياو عليه جزية سقطت عنه لمامضي ولا بؤخذ من ركنه وهذا كله هندنا وقال الشافعي لاتسقطيمنه في الوجهين اعني اذا اسلم اوماتكافرا (قوله وان اجتم عليه حولان تداخلت الجزبة) بيني بدخل احدهما في الاخرى و منتصر على جزية واحدة وهذا هند ابي حنيفة لاله لماو جبت عايه الجزية في السنة الاولى و لم بؤخذ حتى دخلت السنة الاخرى ووجبت جزبة اخرى اجمتم عليه مقو نتان. ن جنس واحد فبحب الاقتصارعلي احدهما كالحدود وقال ابو يوسف ومحمد يؤخذمنه لانها حتى فيمال فلانتداخلان كالدنون والخراج والاجرة وانسات هندتمام السنة لايؤخذ منه في أو لهرجيما وكذا أن مات في بعض السنة وقبل خراج الارض على هذا الخلاف وقيل لاتداخل فيه بالاتفاق قال في البنايع الجزية تجب في اول الحول عند ابي حنيفة الاائما يؤخذ في آخرالحول قبل تمامه من حيث ببق منه يوماو ومان وقال ابويوسف يؤخذالجزية حين تدخل السنة وعمضي شهران منها (فخوله ولايجوز احداث بعة ولا كنيسة في دار الاسلام) فأما اذا كانت لهم بيع وكنايس قلاعة لم يتعرض لهم في ذلك لانا الرزناهم على ماهرعايه فلوا خذناهم ينقضها كان فيم نقض لمهدهم وذاك لايجوز (فو له واذا ا نهدمت الكنابس والبيم القد عة الهادوها) الاانهم عنمون من الزيادة على البناءالاول وكذالبس لهم ال محولوهامن الموضع الذي هي فيه إلى موضع آخر من المصر فالفالهدابه والصومعة المخلفها عنزلة البيعة وقال محد لا ينبغي البترك فالارض المرب كنيسة ولايعة ولاياع نيماا لخروا لحزر معهرا كاناوقرية وعنع اهل الذمة ان يتخذوا ارش المرب مسكنااووطنا قال عليه السلام • لا يجتم دينات في جزيرة العرب • وقال عليه السلام و لان عشت الى قابل لا خرجن النصارى من نجر أن ، (قو له و يؤخذا هل الذمة بالتميز عن المسلمين في في يهم و مراكبهم و سروجهم و ثلانسهم) لأن عرر منى الله عنه كتب المامراءالاجنادان بأمروا اهلاالذمةان يختموا ق رقابم بالرصاص واذ يفاءروا مناطئم وان يجدنوا برا دينهم ولايتشهوا بالمسلين في اثوا يهم ولان الكافر لايجوز موالاته ولأ تعظيمه فاذا اختلط زيم ولم يتميز والم نأمن ان نواليم ظامنا انهم مسلون وقال عايه السلام و الاتبرؤهم بالسلام و الجوهم الى اضيق الطويق فاذا لم ندر فهم لم نأمن النابدأعم بالسلام ، ولانه قديموت احدهم و هو غير منهز بزيه فنصل هذه و ندفنه في مقابر المسلمين ونستغفرله وذنك لايجوز وقال ابو حنيفة لانتبغي ان يترك احد مناهل الذمة يتشبه بالمسلم فياباسه ولافي مركبه وهيئته ولايلبسوا طيالسة مثل طيالسة المسلين ولااردية مثل أردتهم وعنمون أن يلبسوا لباسا يختص به أهل العلم والزهد والشرف وينبغي از يؤخذوا حتى بجمل كل واحد منم في وسطه زنارا وهو خبط عظم من الصوف بهقده على وسطه ويكون في الفلظ محيث بظهر الرائي ويلبس قانسرة طوطة سوداه

ولايت نار ولامتبرة (في دار الاسلام) قال في البناية مقال كنيسة المودو النصارئ لمتعبدهم وكذاك البيعسة كان مطافا في الاصل ثم طلب استعمال الكنيسة لمتعبد البهود والبيعة لمتعد النصارى إد قال في الفيم وفي ديار مصر لايستعمل لفظ البيعة بل الكنيسه لمتعبدالفريقين ولفظ الدر انصاری خامسة اه و مثله في الديار الشامية ثم اطلاق دار الاسلام يشمل الامصار والقرى وهو المخناركما في الفتح (و اذا انهـدمت ألكنايس والبيم القدعة اعادوها) حكم ما كانت من غير زيادة على البناء الأولولايعدل عن النقض الاول أن كني وتمامه في شرح الوهبائية لأن الانسية لاتبق داعا ولما اقرهم الامام فقسد عهد اليم الا عادة الا أنرم لاعكنون من نقلها لانما احداث في الحقيقة هداله (ويؤخمذ اهل الذمة) ای یکافسون و باز مون (بالتيمز عن المملين في زيم) بكس اوله لبأسم وهيأتم (ومراكم وسروجهم وقلانسهم) ولا بمانون ولا بدؤن بالسلام ويضيق عليم الطريق فاولم يكن له علامة عميزة (من)

ظمله بعامل معاملة المسلمين و ذلك لا يجوز (و لا يركبون الحيل و لا يحملون) و في بعض النسخ يتعملون (السلاح) اى لا يمكنون من ذلك لان في ذلك توسعة عليم و تقوية لشوكتم و هو خلاف اللازم عليم و يمنعون من لبس العمائم و زنار الا يربسم و الثياب الفاخرة و المحنصة باهل العلم و الشرف و يظهر ون الكستجات بضم الكاف جع كستيع فارسى معرب الزنار من مرف او بشعر عيث يكون في ظلفا اصبح فوق الثياب و يجب ان يميز نساؤهم عن نسائنا في الطرقات و الحمامات و يجمل على دورهم علامات و يمام الذي الشياء من احكام الذي (و من احتنه عن دينه العمال و تعلم على القدم عن المال المربق (او سب النبي صلى القدم الهورية و النبي ملى القدم المقارن الورني يمسلم المنازي من المقارة و تعلم المنازي منه المقساص المناقل المنازي المنافرية و المنافرة و المنافرية و المنافرية و المنافرة و المن

ويقام عليه الحسد اذا زني و يؤدب و يساقب ملي السب حاوى وغيره والخثار بعض المناخرين قتمله وتبعه الن الهمام وافتي له الحير الرمل قال في الدر ورأيت في معرضات المفتى ابي السعود اله ورد امر سلطاني بالعمل مقول أتمتنسأ القائلين مقتله ان ظهر انه معتاده و به افتی و تمامه فيه (ولا ناتقش العهد) اى عهد اهل الذمة (الا بان يلحق) احدهم (مدار الحرب او يغلبوا عل موضع فصاربونا) لانهم مساروا حربا علينسا فيرى عقد الذمية من الافادة وهبو دفيع شر الحراب فينغض عهدهم وبصيرون كالمرتدن الاانه

من اللهد يعرف بها لا تشبه قلانس السلين و بمعل عمل بيوتهم علامات كى لا يقف عليها سائل دعوا لهم بالقفرة وبجب ايضا أن يتميز نساؤهم عن نسائنا في الزي و الهيئة (قوله ولا يركبون الخيلولا محملون السلاح) لان في ذلك توسعة عليم وقدام نا بالتضييق عليم ولانا لانؤمن اذا فعلوا ذاك النقوى شوكتم فيعودوا الى حر ساوليس لهم ان يبيعوا الجرو الخنزر بمضم على بمض في ديار السلمين صلابية ولا يدخلون ذاك في امصار المسلمين و لا قر اهم لانه فسق و لا محل اظهار الفسق في بلاد المسلمين لانهم اذا ظهروم لم يؤمن ال تألفه المسلمون (فتو له ومن امتنع من اداء الجزئية او قنل مسلما او سب النبي صلى الله عليه و سلم او زنى عسلمة لم ينتفض عهده) امااذا امتنع من اداء الجزية امكن الامام اخذها منه وكذا اذا قتل مسلما او زنى بمسلمة امكن الامام استيفاءالقصاص منه واقامةالحدودعليه واما سبالنبي صلىاللة عليه وسلم نلا يكون نقضا للمهد عندنا لانه كفر والكفرالمقارن له لا عنمه فالطارى لا يرفعه ولان سبالنبي صلىالله عليه وسلم بحرى مجرى سبالله ثمالي و هم بسبون الله ثمالي فيقولون له ولد (قوله ولاينتفضُ المهد الا ان يلحق بدارا لحرب او يغلبوا على موضع فصاربونا) لانهم اذا لحقوابدار الحرب صاروا حرباعلينا فيعرى مقدالذمة من الفسائمة وهو دفع شرا طرب (قول واذا ارتدالسلم عن الاسلام و العياذ بافة عرض عليه الاسلام فان كأنت له شهة كشف) لان المرض طيما قالوا غير واجب لان الدعوة قد بلغنه كذا في المداية وفي الحجندي اذا ارتدالبالغ من الاسلامائه يستناب فان تابواسلم والاقتل مكانه الا اذا طاببان بؤجلة بؤجل الانة المالا زاد علماولا تعبل منه جزية (قوله و بحبس الانة الم نان اسلم والاقتل) هذا أذا استهل قاما أذالم يستمهل قتل من ساعته قال في الفوائد لا يحوز الابهال دونالاستمال في ظاهرالوايةو من إبي يوسف يسحبالامهال وان المبستميل

لواسرواحد منم يسترق والمرتدينتل و لا يجبر على قبول الذمة والمرتد ج تى (١٥) يجبر على الاسلام ولما انهى الكلام على الذي الحذ في بيان احكام المرتد وهوالراجع عن الاسلام فقال (واذا ارتد المسلم عن الاسلام) والسياذيالله تمالى (مرض عليه الاسلام) استحبابا على المذهب لبلوغه الدعوة در (فان كانت له شهة كشفت له) بسال المرش اذالقاهر انه لا رتدالا من شبة (ويحبس ثلاثة أيام) ندبا وقبل أن استمهل وجوبا والاندبا وبعرض عليه الاسلام في كل يوم (فان اسلم) فيها وكذا لوارتد ثابا لكنه بضرب فان عاد يضرب ويحبس حتى تظهر عليه التوبة فان عاد فكذك تنار خانيه قال في الهدايه وكيفية توبته أن شرأ عن الاديان كلها سسوى الاسلام ولو تبرأ عائتكل اليه كفاء لحصول المقصود أه (والا) أي وان لم يسلم (قتل) لحديث م من الملك دينه فاقتلوه ه

(فان قتله قاتل قبل عرض الاسلام عليه كره ذلك) تنزيها اوتحريما على مامر من حكم المرض (ولاشي على القاتل) لقتله مباح الدم (واما المرأة اذا ارتدت فلا تقتل) لنيه صلى الله عليه وسلم عن قتل النشاء من غير نفرفة بين الكافرة الاصلية والمرتدة (ولكن تحبس حتى تسلم) لامتناعها عن ايفاء حق الله تعالى ﴿ ٣٥٤ ﴾ بعد الاقرار فتجبر على الايفاء بالحبس كا

وكذا روى عن ابى حنيفة ايضا وفى الجامع الصغير يعرض عليه الاسلام فان ابى قتل ولم يذكر الامهال فيحتمل على أنه لم يستمهل (قو لد فان قتله قاتل قبل عرض الاسلام عليه كرمله ذلك ولاشي على القاتل) لان القتل مستمق عليه بكفره والكفر مبيم الدم والعرض بعد بلوغ الدعوة غيرواجب (قو له والمالمرتدة فلاتقتل ولكن تحبس حتى تسل) سواه كانت حرة اوامة الاان الامة مجبرها مولاها على الاسلام ويفوض اسها وتأديبها اليه ولايطأها وكيفية حبس المرأة ان يحبسها القاضى ثم يخرجها في كل يوم يعرض عليها الاسلام فان ابت ضربها اسواطا ثم يعرض عليها الاسلام فان ابت حبسها يفبلها هكذاكل يومايدا حق تسلم اوتموت والعبد يستتاب فاناسلم والاقتل واكتسابه يكون لمولاه واذا ارتدالسي من الاسلام وهويمقل فلرتداده ارتداد عندهما وبجبر على الاسلام ولايقتل وأسلامه الملام حتى لايرث ابواه الكافرين واذا مات مرتدا لم يصل عليه وقال ابي وسف ارتداده ليس إرتداد واسلامه اسلام والذي يعقل هوالذي يعرف أن الاسلام سبب النجاة وعز الخبيث من الطيب (قو أبه و يزول ملك المرتد عناملاكه بردته) لزوالا مر عندابي حنيفة وقال ابو يوسف ومجدلا يزول (قو له فان اسل عادت املاكه على حالها وانقتل اومات على ردته انتقل مااكتسبه في حل اسلامه الى ورثنه المسلمين وما أكتسبه في حال ردته فينا) يسنى أنه يومنع في بيت الملل فكذا اذالحق بدار الحرب مرتدا وحكم بلحاقه وهذا قول ابي حنيفة وقالا كلا الكسبين لورثته المسلمين وقال الشافعي كلاهما في لانهمات كافراوالمسلم لايرث الكافر ولها ان ملكه في الكسبين بعد الردة باق على ما بيناه فينتقل عوته الى ورثته ويستند التوريث الى ماقبل ودته اذ الردة سبب الموت فيكون توريث المسلم من المسلم ولان الردة لما كانت سبباللموت جملت موتاحكما فكان آخر جزء من اجزاماسلامه آخر جزء من اجزاء حياته حكما فيرث الوارث المسلم ماكان ملكاله فى تلك الحال ولابى حنيفة انكسبه فى حال ردته كسب مباح الدم ليسفيه حق لاحد فكان فيثا كال الحربي وأنما احترزنا بقولنا ليسفيه حق لاحد عن المكاتب اذاارتد واكتسب مالافي حال ردته فاله لا يكون فيأو يكون لمولاه لان حقه متملق مه واذا ثبت مااكتسبه فيحال الاسلام لورثته المسلمين قال انوحنيفة يعتبرحال ورثةالمرتد بيومارتداده لابيوم موته ولاقبله فانكان حرا مسلما يومئذورث وان كان عبدا اوكافرا لم يرث وان اعتق اواسلم قبل ان يقتل المرتد او عوت لم يرث وقال أبو يوسف ومحد يعتبر حاله يوم عوت اوتقتل اويحكم بلحاقه مدار الحرب لان من اصلهما أن ملك المرتد لم يزل بالردة وأنما يزول بالموت أوالقتل أو الحكم باللحاق فاعتبرحال الوارث في تلك الحال ومن اصل الدحنيفة ان ملك المرتد يزول في آخر جزء

في حقوق العباد هدامه (و يزول ملك المرتد عن امواله بردته) لزوال عصمة دمه فكذاعصمة ماله قال جال الاسلام وهذا قول الىحنيفة وقال الوبوسف وعد لايزول والعيم قول الأمام وعليه مثى الامام البرهانى والتسني وغيرهما تصيم واعابزول ملكه عند ابي حنفة (زوالاس اعي) اي موقوفا الى أن يتبين حاله لان حاله متردد بين ان يسلم فيعود الى العصمة وبين ان شت على رديه فيقتل (فان الم عادت) حرمة امواله (على حالها) السابق وصار کانه لم پر تد (وان مات اوقتل على ردند) او لحق بدارالحرب وحكم بلحاقه (انتقل ما كان اكتسبه فيحال اسلامه الىورثته السلين) لوجوده قبل الردة فيستند الارث الى آخر حزء من احزاه اسلامه لان ردته عنزلة موته فيكون توريث المسلم من المسلم (وكان ما اكتسبه في حال ربد فيثا) المسلين

فيومنع فى بيت المال لان كسبه حال ردئه كسب مباح الدم ليس فيه حق لاحدفكان فيثاكال الحربى (من) قال الزاهدى وهذا عند ابى حنيفة وقالاكلاهما لورثته والصحيح قول الامام واختار قوله البرهانى والنسنى وصدر الشريمة تصبح (وان لمق بدار المرب مرتداو حكم الحاكم بلحقاقه عنق مدبروه) من ثلث ماله (وامهات اولاده) من كل مال واما مكاتبه فيؤدى مال الكتابة الى ورثته وبكون ولاؤه المرتد كاللبيت جوهره (وحلت الديون التى عليه ونقل ما) كان (اكتسبه في حال الاسلام الى ورثته المسلمين) لانه باللحاق صار من اهل الحرب وهم أموات فى حق احكام المسلمين لانقطاع ولاية الازام كاهى منقطمة عن الموتي فصاركا لوت الاانه لايستقر لحاقه الانقضاء الفاضى لا حمّال المود البنا فلا بد من القضاء واذا تقرر موته ثبت ﴿ ٣٥٥ ﴾ الا حكام المتعلقة به وهى ماذكر ناها فى الموت الحقيق ثم يعتبركونه وارثا

عند لحاقه في قول محمد لان الحاق هو السبب و القضاء لتغرره مقطع الاختمال و قال أو وسنف وقت القضاء لانه بعسير موتا بالفضاء والمرئدة اذا لحفت بدار الخرب فهي على هذا هدانه (و تفضى الديون التي لزمته في حال الاسلام عا اكتسبه في حال الاسلام وما لزمه من الديون في حاله ردة) يقضي (عما اكتسبه في حال ردته) قال في الجوهره و هــذه رواية عن الى حنيفة وهو قول زفر وعن ابي حيفة ان دونه كلها فيما اكتسبه في حال الردة خاصة فان لمبتكان الباقي فيما اكتسبه في حال الاسلام لان كسب الاسلام حق الورثة وكنب الردة خالص حفه فكان قضاءالدين منه اولي الا اذا أمذر بالم يف به فحند تفضي من كسب الاسلام تقدعا لحقبه هداله

من اجزاء اسلامه كما يزول اللث المسلم يوم الموت في آخر جزء من اجزاء حياته فكماوجب اعتبارحال وارثالمهلم يومالموت فكذا يعتبرحال وارشالمرئد يومالزدة كذا فمشرحه وق الهداله أنما رئه من كان و ارثاله عالة الردة و يقو ارثا الموقت موته في روايه من اليحنيفة قالوا وههرواية الحسنءنه حتىان منءات قبلذك لايرث وفيرواية عنه انه يرقه من كان و ارثاله عندالردة و لا سطل استحقاقه عونه بل يخلفه و ارثه لان الردة بمنزلة الموت قالوا وهي رواية ابي يوسف عنه والمرتدة كسيا لورثنها لان لا حرب منها الم توجدسيب المني مخلاف المرتد عند بي حنيفة و برثماز وجها المسلم ان ارتدت و هي مريضة لانها نارة وال كانت محجة لايرثها لانها لاتفتل الم تعلق حقه عالها بالردة بخلاف المرئد فانه إذا ارئد و هومميم فانها برث لان الزوج يغتل فاشبه الطلاق فى المرض (قو لمه وال لحق بدار الحرب مرتدا وحكم الحاكم بلحاقه عنق مدبروه و امهات اولاده) يعنى من الثلث وحلت الديون التي عليه وهذا قولهم جميعا اماعلي اصل ابي حنيفة فالأزوال ملكه بالردة مراعاو الحكم باللحاق بمزلة موته ولومات استفرزوال ملكه وعتق مدروه وامهات اولاده واما على اصلهما فان ملكه لم يزل بالردة و انما يزول بالوت او باللحاق لذًا حَكُم مَ فَاتَمْقَ الْجُوَابِفِيهِ وَامَامُكَا تَبِهِ فَيُؤْدَى مَالَ الْكُتَابَةِ الْيُورِثُنَّهُ وَيَكُونَ وَلَاؤُهُ للرتدكا يكون ولاؤه الولى الميت و اذا استقر زوال ملكه باللحساق حلت دنونه الؤجلة كما لومات (قو له ونقل ما اكتسبه في حال الاسلام اليورث من المسلمين) لا نه باللحاق صار من اهل دار الحرب وهم اموات في حق احكام اهل الاسلام بانقطاع ولاية الالزام كاهي منقطمة عن الموتى فصار كالموت الا انه لايستقر لحاقه الانقضاء الفاضي لاحتمال العود الينا فلاند من القضاء (قو لد و مقضى الدنون التي لزمته ف حال الاسلام عا اكتسبه في حال الاسلام وعالزمه من الديون في حال ردته) وهذه رواية عن ابي حنيفة وهي قول زفر وعن ابي حنيفة أن ديونه كلها فيما اكتبسه في حال الردة خاصة قائل بف كان الباق فيما اكتبسه في حال الاسلام لأن كسب الابتلام حق الورثة وكسبالردة خالص حقه فكان قضاء الدبون منه اولى الااذا لميف فيننذ بفضى من كسب الاسلام (قول وماباعه اواشراه اوتصرف فيه من امواله في عال ردته موقوف فان اسلم صحت عقوده والأمات او قنل او لحق بدار الحرب بطلت) وهذا عند ابي حنيفة

(وماباهه) المرتد (اواشراه) اواعتقه اورهنه (اوتصرف فيه من امواله في حال ردنه) فهو (موقوف) المهان يتبين حاله (قان اللم صحت عقوده) لمامر انه يصبركا له لم يرتد (وان مات اوقتل) على رديه (او لحق بدار الحرب) وحكم المحالة (بطلت) عقوده كانها لان بطلان عصمته او جب خلاف الاهلية وهذا عندان حنيفة وقالا بجوزما صنع في الوجهين الوجود الاهلية لكونه مخاطبا والملك لفيامه قبل موته والعميم قول الامام كا سبق قال في الهداية واعلم ان تصرفات المرتد

على اقسام نافذ بالاتفاق كالاستيلاد والطلاق لا تهلايفتقر الى حقيقة الملكو تمام الولاية باطل بالاتفاق كالنكاح والذبحة لانه يعتمد الملة ولاملة له وموقوف بالاتفاق كالمفاوضة لا نهسا تعتمد ﴿ ٣٥٦ ﴾ المساواة ولامساواة بين المسلم والمرتد

و عندهما بصرفاته جائزة الا ان عند ابي يوسف هي كتصرف الصيح فلا يبطل عوته ولا بالحكم بلحاقه وعند مجد هي كتصرف المريض فتصع كما تصع من المريض لان الارتداد يقضى الىالفتل ظاهرا فاذا مات اوحكم بلحاقه جاز عتقه وهبته وصدقته و محاباته من الثلث عند محمد كما يكون من المريض. يخلاف المرتدة فانها لاتفتل فتصرفاتها كتصرفات العميم (قو له و اذا عاد الرئد الى دار الاسلام مسلما فاوجده في يد ورثنه من ماله بعينه اخذه) لان الوارث أمّا مُحلفه لاستفنائه عنه فاذا عاد مسلمًا احتاج البه فيقدم عليه واما اذا باعدالوارث قبل الرجوع اووهبه أواعتقه فلارجوع له فيه لاب الملك زال عن من علكه فصار كلك الموهوب له اذا زال قائه يسقط حق الرجوع كذلك هذا ولاضمان على الوارث فيما تصرف فيه قبل رجوعه مسلمًا لا نه تصرف على ظاهر ملكه كتصرف الموهوب له وهذا كله اذا لحق وحكم المحاقه اما اذا رجع مسلما قبل ان يحكم الحافه فجميع امواله على حالها ولاينتن مدروه ولا امهات اولاده (قوله والمرَّدةُ اذا تصرفتُ في مالها في حال ردتها جاز تصرفها) لأن ملكها لا يزول ودتها تم هى لا تغنل ولكن تحبس و تجبر على الاسلام فأن مانت في الحبس او لحقت كان مالها ميراثا لورثتها ولايرث زوجها منه شيئا لان الفرقة وقعت بالردة الا اذا ارتدث وهى مريضة فماتت منذلك المرضحيننذ يرث منها لانها قصدت الفرار والزوج اذا ارتد وهوصميم فانها ترث منه لائه يتتل فاشبه الطلاق في مرض الموت (فوله ونسارى بى تغلب بۇخد من اموالهم ضعف مايۇخد من المسلمين من الزكاة) وهم قوم من نصارى العرب بقرب الروم طلب عر رضى الله عنه منهم الجزية فنسالوا نحن قوم لنا شوكه نانف من زل الجزية فان اردت ان تأخذ منا الجزية فانا نلحق باهدائك بارض الروم وان اردت ان تأخذ منا ضعف ماتأخذه من المسلمين فلكذلك فصالحهم عمر رضي الله عنه على الصدفة والمضاعفة وقال لهرهذه جزية فعموها ماشتم ولان ذلك بحضرة العمابة رضىالله عنيم وتوضع على مؤلى التغلبي الجزية وخراج الارض وقال زفر يضاعف عليه لغوله عليه السلام و مولى الجنوم منهم ، الاترى مولى الهاشمي يلحق به في حق حرمان الصدقة ولنا اناخذ مضاعفة الزكاة تحفيف لاندليس فيه وصف الصفار فالمولى فيه لايلحق بالاصلولهذا توضع الجزية على مولى المسلم اذا كان تُصرانيا (قوله و تؤخذ من نسائم ولا يؤخذ من صبياتهم شيم) لان الصلح على الزكاة المضاعفة والزكاة تجب على النساء دون الصبيان فكذا المضاعف وقال زفر لا يؤخذ من نسائم ايضا لانه جزية في الحفيفة كما قال عررضي الله عنه . هذه جزية فسموهاماشتم . ولهذا تصرف مصارف الجزية ولاجزبة على النباء ولنا ان هذا مال وجب السلح والمرأة من اهل وجوب مثله علما و في ارض الصبي والمرأة النفلبيين ما في ارض الرجل منهم يعني

مالم يسلم ومختلف في توقفه وهو ما عددناه اه (وان ماد المرئد بعد المحكم بلحاقه إلى ذار الاسالام مسلما قاوجده في دورثنه) اوق بيت المال (من ماله بعينه اخذه) منه لان الوارث او بيت المال انما مخلفه لاستغنائه قاذا اعأد مسلما احتساج اليه فيقدم هليه لانه ملك عليه بغير عوض فصار كالهبة قيد عا بعد الحكم لانه اذا طد قبله فكانه لم رتد كامر وبالمال لان امهات او لاده و مديريه لابعودون الى الرق و يوجوده بمينه لان الوارث اذا ازاله من ملكه لا رجع عليه لأن القضاء قد صم بدليسل معجم فلا نقض كا في الهيدايه (والمرتدة اذا تصرفت في مالها في حال ردتها جاز تصرفها) لان ردتها لا تزيل عصمتها في حق الدم فني حق المال بالاولى (ونصارى نى تغلب) ابن وائل من العرب من ربعة تنصروا في الجاهلية وصاروا ذمة المسلمين (يؤخذ من امو الهم ضعف مايؤخذ من المسلمين

من الزكاة) لان الصلح وقع كذاك (ويؤخذ من نسائم ولايؤخذ من صبيائم) لان الصلح على (العشر) الصدقة المضاهفة والصدقة نجب علمين دون الصبيان فكذا المضاعف (وماجباه الامام من الخراج ومن اموال بنى تغلب) لاندجزية (ومااهداه اهل الحرب الى الامام والجزية) ومااخذ منهم من غير حرب ومنه تركة ذي (تصرف في مصالح المسلين) الهامة (فتسد منها النفور) جم تفركفلس وهوموضع المحافة من فروج المبدان صحاح (وتبنى) منها (القناطر) جم قنطره ما يعبر عليه النهر ولا ترفع (والجسور) جم جسر بكسر الجم وفتحه اما يعبر عليه ويرفع كافى البحر عن العنايه (ويعلى قضاء المسلين وعالهم) كفتى و محتسب و مرابط (وعلم منه منه منه كاف المعرفية عنه المناية و فراه بهم) لان هذه الاموال حسلت تقوة المسلين من غير قتال فكانت لهم معدة لمسالحهم العامة وهؤلاء علتهم ونفقة الذرارى وسم على الآباء فلولم يعطوا كفايتهم لاحتاج والى الاكتساب فلا يتفرغون

لتك الا بمال و لما أبي الكلام على احكام المرتدين الحذ في الكلام على احكام البفاة . والبغاة جع باعمن بغي على. الناس ظايواءتدى وفيعرف الفقهاء ألخارج عن طاعة الامام الحق بنسير حق كافى التنوير (واذاتفلب قوم من المسلمين على بلد) قسد بالمسلمين لان اهسل الذمة اذاغلبوا علىموضع للعراب صاروا اهل حرب كام (وخرجوا عنطاعة الامام) اوطاعة مَاسِّه قال في الخدانية من السير قال علماؤنا السلطان يصير سلطانا بامرين بالمبايمة ممه ويعتبر في المبايعة مبايعة اشرافهم وإعيام والنانى ان ينفذ حكمه في رعيشه خوفا من قهره وجبروته فان بابع الناس ولم ينفذ حكمه

المشر مضاعفة فىالشر والحراج الواحد فىالحراجية ثم علىالضي والمرأة اذاكانا من المسلين المشتر فكذا يضعف عليها اذاكانا من في تغلب واذا اشترى التغلي ارض عشر فعليه عشران عندهما وقال مجدعشر وأحد فاناسا التفلي لم يتغيرالمشران عندابي حنيفة وقال ابو يوسف و عدعشر وأحد (قو له وماجباه الامام من الحراج ومن اموال تصارى بى تقلب وما اهداه اهل الحرب الى الامام والجزية تصرف في مصالح المسلين فيسد به الثغور) الثغر موضع المخافة ومكان دخول العدو منه (فول و"بنى به القناطر والجسور) وفائدة ذلك أنه لايخمس ولايقسم بين الفاعين (فوله ويعطى منه قضاة المسلمين وعالهم وعلماؤهم مايكفيهم ويدفع منهم ارزاق المقاتلة وذراريم)لانه مال معد لمصالح المسلمين وهؤلاء علتهم ونفقة الذراري علىالآباء فلولم يسطوا كفايتهم لاحتاجوا الى الاكتساب فلم يتفرغوا للقتال قال في الذخيرة انما بقبل الامام هدية اهل الحرب اذا غلب على الظن انالمشرك وقع عنده انالمسلين يقاتلون طمعا لانقبل هدينه وقيل من منص لايطمع في إعاله لوردت هديته اما من يطمع في إعاله اذا ردت هديته لايقبل منه (فوله واذا تغلب قوم من المسلمين على بلد وخرجوا عن طاعة الامام دعاهم الحالمود الحالجاعة وكشف عن شبهتم) يعنى يسألهم عن سبب خروجهمان كان لاجل ظلم ازاله عنهم وانهلم يكن خروجهم لذلك ولكنهم قالوا الحق معنا وادعوا الولاية فهم بغاة وللسلطان ان يقاتلهم اذاكانت لهم شوكة وقوة وبجب على الناس ان يمينوا السلطان ويقاتلوهم معه لقوله تعالى ﴿ فقاتلوا التي تبنى حتى تني ً الى اصر الله ﴾ اى حتى ترجع عنالبغي الى كتــاب الله والصلح الذي امرالله به والبني هوالاســـتطالة والمدول عن الحق وعن ماعليه جاعة المسلمين (فولد ولا ببدأهم بقتال حتى يبدؤه) هذا اختيار القدوري وذكر الامام خواهر زاده ان عندنا بجوز ان يبدأ بقتالهم اذا تمسكروا واجتمعوا لانه اذا انتظر حقيقة قتالهم ربما لايكنه الدفع (قوله فان بدؤنا قاتلناهم حتى نفرق جمعهم) قال الله تمالي ﴿ فَقَاتِلُوا الَّتِي سَبْنِي حَتَّى تَنْيُ ۗ الى امرالله ﴾

فيم ليجز ، عن قهرهم لا يصير سلطانا فاذا صارسلطانا بالمبايعة فجاز ان كان له قهر وغلبة لا ينمزل لا نه او انمزل يقتير سلطانا والمقهر والفلبة فلا يفيدوان لم يكن له قهر وبغلبة بنعزل اه (دعاهم) اى الامام او نائبه استحبابا (الى الدود الى الجاعة) والطاعة (وكشف عن شبهتهم) ان ابدؤا شبهة لعل الشريند فعيه (ولا يبدأهم بقتال ختى يبدأوه) ابالا العذر واقامة للحجة عليم ولذا بعث على رضى الله عنه الى اهل حروراء من يناظرهم قبل القتال (فان بدأوه) بالقتال (قاتلهم حتى يفرق جمهم) قال في الهدايد هذا ذكر القدورى في مختصره و ذكر الامام المعروف بخواهر زاده ان عندنا ان يبدأ بقتالهم اذا تسكروا واجتموا لان الحكم يدار مع الد ليل وهو الاجتماع والامتناع وهذا لوانتظر الامام حقيقة قتالهم لا يمكنه الدفع فيدار

على الدليل ضرورة دفع شرهم واذابلغه المم يشترون السلاح وتهيؤن للقتال ينبنى ان يأخذهم ومحبسهم حتى يقلعوا عن ذلك وبحدثوا توبة دفعا للشر بقدر الامكان والمروى عن ابي حنبفة من لزوم البيت مجمول على حال عدم الامام اما اعانة الامام الحق من الواجب عند النناء والقدرة اه (فان كانت) البغاة (لهم فئة) اى طائفة يلتحقون بها اوحصن يلتجئون اليد (اجهز على جر يحمم) اى تم قتله قال فى السحاح اجهزت على الجريح اذا اسرعت قتله وقد تمت عليه (واتبع مواجم) اى هاربم دفعال مشرهم كيلا ياتحقابهم اى بفئتم اويلتجا الى ﴿ ٣٥٨ ﴾ حصنهم (وان لم يكن لهم فئة) ولاحسن

(قولد فان كانت لهم فيئة اجهز على جريحهم واتبع موايم) اى اذا كانت لهم فيئة يلجؤن الباتلمدبر وهماذا انهزموا وهربوا واجهزعلى جريحم اىاسرع فيقتله والاجهاز الاسراع ويقتل اسيرهم لان الواجب ان يقاتلوا حتى يزول بغيم واندأى الامام ان يخلى الاسير خلاه لان عليا رضى الله عندكان اذا اخذ اسيرا استملفه ان لايسين عليه وخلاه (فنو له وان لم يكنله فيئة لم بجهز على جربحهم ولم يتبع موليم) لأندفاع شرحم بدون ذلك (فولد ولاتسي لهم ذرية ولايقسم الهم مال) لقول على رضى الله عند يوم الحل لانتتل اسير ولايكشف سترولايؤ خذمال وهوالقدوة في هذا الباب قوله لايكشف الهم سترميناه لايُسبألهم نساه وقوله فىالاسير تأويله اذا لم يكن لهم فيئة فاذا كانت لهم يقتل الاسيرانشاء وان شاء حبسه (فو له ولابأس ان بقاتلوا بسلاحهم ان احتاج المسلون اليه) والكراع كذلك فاذا ومنت الحرب اوزارها رد عليم سلاحهم وكراعهم لأن مالهم ماعلك بالغلبة وأعا يمنعون منه حتى لايستمينوا بدعلى الهدل فاذا زال بغيم رد عليم (فُول ويحبسالامام اموالهم ولاير دهاعليم ولايقسمها حتى يتوبوا فيردها عليم) الا ان الامام ببيع الكراع ويحبس عنه لان ذلك انظر وايسر لان الكراع يحتاج الى مؤنة وقد تأتى على قيمته فكان سِعه الفع لصاحبه وما اصاب الخوارج من اهل المدل او اصاب اهل المدل منم من دم او جراحات او مااسمنگه احد الفريقين على صاحبه فذلك كله هدر لاضمان لاحد منهم علىالآخر واما مافعلو. قبل الخروج اوبمد تفريق جمهم اخذوابه لانهم مناهل دار الاسلام ثم قتلي اهل المدل شهداء يصنع بهم مايصنع بالشهداء يدفنون بدمائهم ولايفسلون ولايصلى عليم واما قتلاء اهل البنى فلايسلى عليم ويدفنون (فولد وماجباً، اهل البني من البلاد التي غلبوا عليها من الخراج والمشر لم يأخذه الامام ثانيا)ظاهرهذا اله اذا لم يجيبوا فللامام العدل ان يطالبم وفي المبسوط من لم يؤد زكاته سنين في عسكر الخوارج ثم تاب لم يؤخذ بها لعدم جاية الامام اذلابحرى حكمه عليم اى يؤدى زكانه فيما يينه وبين الله تعالى لان الحق يلزمه لتقرر سبيه وكذا منام في دار الحرب وعرف وجوب الزكاة فلم يؤدها حتى خرج الينا (فولد فانكانوا صرفوه في حقد اجزأ من الخذمنه وان لم يكونوا صرفوه في حقه انتي اهله فيما بينهم وبين الله تمالى ازيميدوا ذلك) قال في الهدايه لإاعاده عليهم في الخراج لانهم مقاتلة

(لم مجهز على حرمحم ولم يتبع موليهم) لان المقسود تفريق ج٠٠م وتبديد شملهم وقدحصل فلاداعي لقتلهم وفيه اشمار بالد او اسر أحدا مهم لم نقتله ان لم يكن له فئة والاقتله كإفى المحيط قهستاني (ولاتسبي لهم ذرية) ولا نساء (ولايتسم لهم مال)لانهم مسلون والاسادم يسمم النفس والمال (ولابأس ان يقاتلوا) بالبناء للمعبهول اى البغاة (بسلاحهم) ويرتفق بكراءهم (ان احتاج المملون) اى المطمون (اليد) لان للامام ان يفعل ذلك مال المادل عند الحاجة فق مال الباغي اولى (ومحيس الامام أموالهم) دفعا لشرهم باستفانتم على القتال الانديب الكراعلان حبس الثمن انظر وايسرهدايه (ولايردها عايم ولايقسمها) بين

المائيين لما من ان اموالهم لاتفتم ولكنها تحبس (حتى يتوبوا فيردهاعليم) لزوال بغيهم (وماجباء (فكانوا) اهل الجنى من البالاد التى غابوا عليها من الحراج و العشر لم يأخذه الامام ثانيا) لان ولاية الاخذ له باعتبار الحماية ولم يحمهم (فان كانوا) اى البفاة صرفوه فى حقه (اجزى من اخذ منه) لوصول الحق الى مستمقه (وان لم يكونوا صرفوه فى حقه افتى اهله (فيا بينهم وبين الله تعالى ان يميدوا ذلك) لانه لم يسل

لى مستحقه قال فى الهدايه قالوا الااعادة عليم فى الخراج الأنهم مقاتلة فكانوا مصارف وان كانوا اغنياء وفى العشر ان كانوا فقراء كذلك الأنه حقى الفقراء وقد بيناه فى الزكاة وفى المستقبل يأ خذه الامام الأنه محميم فيه لظهور والابنه انهى حرات المستدراك المات المنابعة بالجميع فيكون عنزلة الاستدراك الماقات وعنونله فى الهدايه وغيرها بالكراهية والاستحسان والحظر المنة المنع والحبس وشرعا مامنع من استعماله شرعا والاباحة مندا الحظر والمباح ما المجيز المكلفين ﴿ ٣٥٩ ﴾ فعله وتركه بالاستحقاق ثواب والاعقاب نع محاسب عليه حسابا

فكانوا مصارف وانكانوا اغنياه وفي النشر انكانوا فقراء كذلك لان المشرحق الفقراء فيحمل كلام الشيخ على الشرواذا قتل رجل من اهل المدل باغيا وهووارثه فهو برثه لائه قتل بحق فلا يمنم الارث وان قتل الباغى وقال كنت على حق وانا الآن على حقايضا فانه برثه وان قال قتلته وانا اعلم انى على باطل لم يرثه وهذا عندهما وقال ابويوسف لايرث الباغى فى الوجهين والله اعلم

العظر والاراه العلم

الحظر هوالمنع والحبس قال الله تصالى ﴿ وَمَا كَانَ عَيَّاهُ رَبِّكَ عَظُورًا ﴾ أي ما كان رزق ربك عبوسا من البروالفاجر وهوهنا عبارة عن مامنع من استعماله شرعا والمحظور مندالماح والمباح ماخيرالمكلف بين فعله وتركه من غيرا سحقاق ثواب ولاعقاب وصاحب الهدايه لقب هذاالباب بكتاب الكراهية ثمقال وتكلموا في معنى المكروء والمروى عن عد انكل مكروه حرام الانه مالم بحدفيه نساقاطما لم يطلق عليه لفظ الحرام وعندابي حنيفة وابي يوسف الدالي الحرام اقرب (فوله رجدالله لايحل للرجال لبس الحرير) لقوله عليه السلام و أنما يلبسه من لاخلاق لدفي الآخرة ، وكذا لا بجوز لار جال لبس المصفر والمزعفر والمصبوغ بالورس اشار الى ذلك فى الكرخي في بأب الكفن (فو الد ويحل للنساء) لقوله عليه السلام « احل الحرير والذهب لا ناث امتى و حرم على ذكورها» وقد قال ابو حنيفة لا بأس بالم في الثوب اذا كان قدر ثلاث اصابع او اربع يسى مضمومة (فولد ولابأس بتوسده عندا بي حنيفة) وكذا افتراشه والنوم عليه والجلوس عليه عنده وكذا اذاجعل وسادة وهي المخدة لان الجلوس عليه استمفاف به (فوله وقال ابويوسف و يجد يكر. توسَّده) لانه منزى الجبابرة والاكاسرة والتشبه بم حرام قال، وضي الله عنه اياكم وزىالاعاج وعندسمدين ابى وقاص رضى الله عنه الدقال لأن انكئ على جر الفضاء احب الى منان اتكئ على الحرير ولان لبسه لابجوز فكذا الجلوس عليه ولابى حنيفة انالنبي صلىالله عليه وسلم جلس على مرفقة حريز وروى انانسا رضي الله عنه حضر وليمة فجلس على وسادة حريروفي الخجندي قول الديوسف معابى حنفة واوجعله سترا ذكر في الميون انه لا يكر و بالاجاع وفي الهدايه على الاختلاف (قو له و لا بأس بلبس الديباج

يسيرا اختيار (لايحل للرحال ليس الحرير) ولوبحائل بينه وبين بدنه على المذهب وعن الامام أعا يحرم أذا مس الجلد قال في القنية وهي رخصة عظيمه في موضع عم بدالبلوي ام الا إذا كان قدر اربع اصابع كافى القنية وغيرهما وفيها عامة طرزها قدر اربعاصابعمنابريسممن اصابع عمررضي الله تعالى عنه وذلك قيسبشبرنا برخص فيهاه وكذاالثوب المنسوج الذهب محل اذاكان هذا المقدار والالاكافي الزيلعي وغيره (ويحل) اي الحرير (للنساء) لحديث ھان ھد ن مشير المافي بديد وكان في احداهما ذهب والاخرى حرير «حرام على ذكور امتى حــل لانائم» (ولابأس بتوسده) ای حمله وسادة وهی المخد. وكذا افترا شــــه والنوم عليــه (عند ابي

حنيفة)لانذلك استخفاف به فصار كالتصاوير على البساط فانه بحوز الجلوس عليه و لا مجوز ابس التصاوير اختيار (وقالا يكره توسده) وافتراشه ونحوذلك لعموم النهى ولانه زى من لاخلاق له من الاعاج قال في الهدايه وفي الجامع الصغير ذكر قول محدولم يذكر قول ابي يوسف واغاذكره القدورى وغيره من المشايخ وكذا الاختلاف في سترا لحرير وتعليقه على الابواب اه واختار قول الامام البرهاني والنسني وصدر الشريعه وغيرهم تصحيم (ولا بأس بلبس الدبياج) وهوماسداه و الحتدابريسيم

مصباح (في الحرب عندهما) لان الحاجة مات اليه فائه برد الحديد بقوته ويكون رعبا في قلؤب الاعداء لكونه اهيب في اعينهم ببريقة ولمائه كافي (ويكره) لبسه (عندابي حنيفة) ﴿ ٣٦٠ ﴾ لعموم النهى والضرورة تندفع بالمخلوط مائة به قوله المحرورة المدادي مائة به قوله المحرورة المدادي مائة بالمحرورة المدادي بالمحرورة المدادي بالمحرورة المحرورة المحرورة

عنــدهما في الحرب ويكره عند ابي حنيفة) اعلم ان لبس الحرير والديســاج يكوه في الحرب عند الى حنيفة اذاكان مصمتا لأن النبي عليه السلام نهى الرجال عن ابسه ولم نفصل ولانه عكن انتقوم غيره مقامه فيالحرب فلاتدعو لحاجة اليه وعندهما لايكره لأن فيه ضرورة فإن الخالص منــه ادفع لمضرة السلاح واجيب في عين العدو قلنــا الضرورة تندفع بالمخلوط وهوالذي لحته حرير وسداء غيرحربر والمخلوط لايكره لِبسه اجاعا ذكره الخجندي (فو له ولابأس بلبس الملحم اذاكان سداه ايرسيما ولحمته قطنااوخزا) يعنى في الحرب وغيره واما اذا كان لحته حرير وسداه غير حرير لايحل ابسه فىغيرا لحرب ولابأس به فى الحرب اجاعا واذا كان لحته وسداه كلاهمامن حرير لم بجزابسه عند ابى حنيفة لافي الحرب ولافي غيره وعندهما مجوز في الحرث وهذا اذاكان صفيقا يحصل به اتقاء المدو في الحرب اما اذا كان رقيقا لا يحصل به الانقاء لا يحل لبسه بالإجاع لمدم الفائدة (غو له ولا بجوز "رجال النحلي بالذهب والفضة) وكذا اللؤاؤلاندحل للنساء (فو له الا الخاتم) يعني من الفضة لاغير اماالذهب فلا بجوز للرجال التختم به ثم الخاتم من الفضة أغابباح للرجل أذاضرب على صفة مايلب، الرجال أمااذاكان على صفة خواتم النساء فمكرو. قال فىالذخيرة وينبني انيكمون قدر فضة الخاتم مثقالاولا يزاد عليه وقيل لايبلغه المثقال ولواتخذ خاتما منفضة وفصــه من عقيق او ياقوت اوزبرجد اوفيروزج نقش عليه اسمه اواسماء مناسماء الله تمالى لابأسبه وفيالجامع الصغيرلا يتختم الابالفضة وهذا نصءلي ان التختم بالصغر والحجر حرام وقدروى ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى على رجل خاتما من صفر فقال همالي اجدمنك رامحة الاصنام، ورأى على آخر خاتما من حديد ﴿ فقال مالى ارى عليك حلية اهل النارِ ﴿ وَفَي الْحَجِّندِي التحتم بالحديد والصفر والنحاس والرصاص مكروه للرجال والنساء لاندزى اهلالنار واما المقيق فني النمتم به اختلاف المشايخ وصحح فىالوجيز اله لايجوز وقال قاضيمان الصحيم الديجوز ويستعب ان بجمل فص الحاتم آلى باطن كفه بخلاف النساء لالهتزين فىحقهن وآنما يتختمالقاخي والسلطان لحاجتهما الىالختم واماغيرهما فالافضلله تركه لعدم الحاجة اليه كذا فىالهدايه قال فى اليناسيع وينبنى ان يتمتم فى حنصره اليسرى لافى اليمني ثما لحلقة في الخياتم هي المتبرة لان قوام الخاتم بها ولأستبر بالفص حتى اند يجوز ان يكون حِرا اوغير. (فو إلى الاألخاتم والمنطقة وحلية السيف بالفضة) فان ذلك لايكره بالاجاع (غو له وبجوز التملي بالذهب والفضة للنساء) اعاقيد بالتملي لانهن في استعمال آنية الذهب والفضة والاكل فها والاهان منها كالرجال (فو أبد ويكر وان يلبس الصبي الذهب والحرير) قال الخجندي والانم على من البسه ذلك لانه لماحر م اللبس حرمالالباس كالخرلماحرم شربه حرمسقيه ولانهم عنعون من ذلك لئالا يألفوه كإعنعون

واعتمد قوله المحبون والنسلى وغيرهما تصيم (ولابأس بلبس الملحم) بغير آريسيم في الحرب وغيره (اذا كان سـدأه اربسما و)كانت (لحمته قطنا اوخزا) او كتانا اونحوم لان التوب أعما يصير ثوبا بالنسيم والنسيم باللحمة فكانتهى المتبرة دون السلمى وأما اذا كانت لحته حريرا وسداه غير. لايحل ابسه في غير الحرب ولابأس به في الحرب اجماعاكا ذكره الخعندى(ولابجوزلارجال التحلي)اى النزين ابالذهب والفضة) مطلقا (الاالخاتم) بقدر مثقال فادوندوقيل لاسلغ المثقال كمافى الجوهره (والمنطقة)قال في القاموس ككنسة ماينطق بدالرجل شدوسطه عطقة اه (وحلية السيف) بشرط ان لايضع يده على موضع الفضة اذاكانكل واحد منها (من الفضية) لما جاء من الآثار في اباحة ذلك كافي الهدامه (وبجوز للنساء التحلى بالذهب والنضة) مطلقا واعاقد

بالنحلى لانهن فى استعمال آنية و النضة والاكل فيها و الاهان منهاكالرجالكا يأتى (ويكر.) لاولى (·ن) (ان يلبسالصبى الذهب) والفضة (والحرير)لانالتحر بملا ثبت فىحقالذكوروحرماللبسحرمالالباسكالخملاحرم شربه حرمسقید ولانه بجب علیه ان بعود الصبی طریق الشربسة لبألفها كالصلاة و الصوم (ولا بجوز الاكل و الشرب و الادهان و التعلیب) و جمیع انواع الاستعمال (فی آنیة الذهب و الفضة قر جال و النساء) لعموم النس و كذا الاكل بملفة ذهب و فضة و الاكتفال بمبلغه و ما اشبه ذلك من الاستعمال كسكسلة و مرآة و قل و دواة و نحوها بعنی اذا استعملت ابتدا فیا صنعت له بحسب متعارف الناس و الا فلاكر اهة حتی او نقل الطعام من اناه الذهب الى موضع آخر او صب الماه او الدهن فی كفه لا علی رأبه ابتدا ثم استعمله لا بأس به مجتبی و غیره و هو ما حرده فی الدرونا ایمنظ المناس با ستعمال آنیة الزجاج و البلور و المنقیق) و الیاقوت و الزبرجد و نحو ذلك لا نها لیست فی معنی الذهب و الفضة (و بحوز الشرب) ﴿ ٣٦١ ﴾ و الوضوه فی الاناه المفضض) المزین الفضة (عند ابی حنیفة و)

كذاك بجوزعنده (الركوب على السرج المنضض والجلوش على المرو المنشش) قال في الهدايه اذاكان بنتي موضع الفضة ومعناه تتي موضع الفضة او ممناه شق موضع القم وقيل هذا وموضع اليد في الاخيد وفي البرو والسرج موضع الجلوس وقال ابو يوسف بكر مذاك وقول عجد روی مم ایی حنيفة و روىمعابي وسف وعلى هذا الاختلاف الآثاء المضيب بالذهب والفضمة والكرمي المنسبب عسا واذا جعل ذلك في السيف والمجد وحلقة المرآة ا او جدل المعمف مذهب او مفضضاو كذاالاختلاف فالغيام والركاب والثنر

من شرب الجر ومسائر المامي ولهذا امرالني صلىالة عليه وسلم بتعليهم الصلاة وضريم على تركها لكي يألفوهاو بسادوها قال فيالعبون ويكره للانسان الايخضب يده ورجله الحنا وكذاك الصي ولابأس به انساء واما خضب الشيب بالحنا فلابأس به الرجال والنساء ويكرم تغير الشيب بالسواد (قوله ولا بجوز الاكل والشرب والادهان والتطيب في آنية الذهب والفضة للرجال والنساء) لانالنبي عليه السلام. ني من ذلك وكذا لا بجوزالاكل علمقة الذهب والفضة والاكتمال بميلالذهب والغضة وكذبكالمكملةوالهرةوالمرآة وخيرذك واماالآ ئية من غيرالذهبوالفضة فلا بأس بالاكل والثرب فيها والادهان والتطبب منها والائتفاع بها الرجال والنساء كالحديد والصغر والنماس والحشب والعلمين (فوَلَهُ ولا بأس باستعما ل آنية الزجاج، الرصاص والبلور والعقيق) وكذالياقوت (فق لدو يجوز الشرب في الاناه المفضض عند ابى حنيقة والركوب على السرج المنضض والجلوس على السرير المغضض) هذا اذاكان ينتى موضعالفضة اى يئتى موضعالهم وقيل موضع الغم وموضعاليدايضا فالاخذوفالبريروااسرج موشع الجلوس وقال ابويوسف يكرمذك وقال بجديروى مع ابى حنيفة و يروى مع ابى يوسف و على هذاالحلاف الالمهالمضبب بالذهب و الفضة والكرسي الضبب مماوكذااذا فعل ذك في السقف والمجدو حلقة المرآة وجعله على المعمف واللجامو كذالكتابة بالذهب والفضة على الثوب على هذاالخلاف والخلاف على ما علم الماالتو به لا بأس م اجماعا (قوله و بكر م التعشير في المحف) و هو التعلم و الفصل بين كل عشر ايات علامة بقال ان ف الفر آن سمَّا ثق عاشر مو الاثار عشر بن عاشر م (قولدو النقط) الما كان النقط مكروها فيانقدم لائم كانو اعربا صريحا لابعثرهم اللحن والتحيف اسالان فقد اختلطت الجم بالمرب فالنقط والشكل مستحب لان ترك ذاك أخلال بالحفظ (فو لدو لا بأس

اذا كان مفضط وكذا الثوب فيه كتابة بذهب او فضة على ج نى (21) هذا وهذا الاختلاف فيا يخلص فاما التموية الذى لا يخلص فلا بأس بالاجماع واختار قول الامام الائمة المصحون كالمحبوبي والنسبق وصدر الشريعة وغيرهم تصحيح (ويكره التعشير) اى وضع علامات بين كل عشر آيات (في المحف و) كذا (النقط اى اعجامه لاظهار اهرابه لقول ابن مسعود رضى الله عنه جردوا القرآن ويروى جردوا المساحف وفي التعشير والنقط ترك المجريد ولان التعشير مخل محفظ الآي والنقط محفظ الاهراب انتكالا عليه فيكره قالوا في زماننا لا بدا بجم من دلا المحلوبية والمناب المنابعة الله في الدر وعلى هذا لا بأس بمكتابة اسامي السور وعدالا ي وعلامات الوقف ونحوها فهي بدعة حسنة درر وقنيه اه (ولا بأس بحلية المحمف) المفه من تعظيمه

(ونفش المسجد) وتزنه (وزخرفته عاء الذهب) إذا كان المفصود بذلك تسطيم ويكره أذا كان يقصد الرياء ويضمن اذا كان من مال المسجد (ويكره استخدام الحصيان) لان الرخية في استخدامهم تحمل حل هذا السنيم وهو مثلة محرمة (ولابأس بخصاء البهائم) لانه يغمل النفع لان الدابة تسمن ويطيب لجها ذلك (والزاء الحبر على الحيل) لماصح ان النبي سلمالله عليه وسلم ركب الماللة فلو كان هذا الفعل حراما لما ركبه لما فيه ﴿ ٣٦٧ ﴾ من فتح بابه هدا به (و بجوز أن يقبل في السمالية المالية على المسلم المسل

بَصَلِيةُ المُحصَفُونَتُشَ المُسجِدُ وَالرَّحْرَفَةُ عَاءَالدَّهِ ﴾ لأنَّ المُتسود بذلك التعظيم والتشريف ويكره نسل ذنك علىطريقالرياء وزننة الدنيا وفيالخبندى لابأس بهاذا كان منخير وقف المبجد اما اذا كان من غلة المبجد لم يجز وبضمن المتولى لذلك (قوله وبكره استخدام الحصيان) لان الرغبة في استخدامهم حث الناس مل هذا الطبع وهو مثلة محرمة (قُولَهُ وَلا بأس بحصاء الباغ) لا نه يَعْمَلُ لانفع لان الدابة أَسْمَنُ ويطيب لحما بذلك (قَوَ لِدُوا زَاء الحَيْرِ عَلِي الحَيْلِ) لان الني عليه السلام كان ركب البغلة ويتخذها فلوكان هذا الغيلمكروها لما اتخذها ولازكيها ولذىرويمائه مليهالسلام كرمذاك لبخاحاتم فلان الخيل كانت مندم قليلة فاحب تكثيرها (قوله و بجوزان مبل في الهداية و الاذن قول العبد و الجارية والصبي) وهذا اذا خلب على رأه صدقهم أما اذا لم يغلب ظه ذلك لم يسعقبوله منهرقال فيالمبسوط اذا الىصغريفلوس الميسوق ليشتزى بياشيئا منه والخبر النامه امرته بذاك فالأطلب الصابول او الاشنال او نحوذاك فلابأسال بيعه والأطلب الزبيب اوالحلوا اومايأكله الصبيان ينبغيان لابيعه منهلانالظاهرانه كاذب وقدمشر على فلوس امه فاخذها ليشتري عاماجة نفسه قال في الجامع الصفراذا قالت جارية لرجل بشيمولاى اليك هدية وسمه ال يأخذها لاله لافرق بين ما اذا اخبرت باهداء المولى غيرها اونفسها (قو له ويقبل في المعاملات قول الفاسق) مثل الوكالات والمضاربات والاذن في التجارات وهذا أذا غلب على الرأى صدقه اما اذاغلب عليه كذبه خلايعمل عليه (قوله ولانقبل في اخبار الديانات الاالعدل) ويقبل فها قول الحرو العبدو الامة أذا كانوا عدو لا ومن الديانات الاخبار بمجاسة الماء حتى اذا اخبره مسلم مرضى بنجاسة الماء لم يتوضأ به ويتيم والكاذ الهنبر فاسقا تحرى فالكال اكثر رأبه أنه صادق يتيم ولايتوضأ به وال اراق الماء ويتيم كان احوطوان كان اكررأه الهكاذب توضأ بهولايتيم وهذاجواب الحكم اما في الاحتياط يتيم بعدالوضو. ﴿ قُولُهُ وَلا يُجوزُانُ يَنْظُرُ الرَّجْلُ مِنَ الاجْنِيمَ الا الى وجهها وكفيها) لاز في ابداء الوجه والكف ضرورة لحاجمًا الى المعاملة مع الرجال اخذ واعطاء وقد تضطر الى كشف وجيهها اشهادة لها وعليسا عند الحاكم فرخص لها فيه وفي كلام الشيخ دلالة على انه لأباح له النظر الى قدمها وروى الحسن عن ابي حنيفة إنه باح ذلك لان المرأة تضطر الى المشى فيبدو قدمها فعسار كالكف ولان الوجه يشتمي مالا يشــتمي القدم فاذا جاز النظر الى وجهها فقدمها اولى قلنا

في الهدأية والأذن) في المِسارة (قول الصبي والعبد) لأن العادة جارية بعث الهدايا على بد هؤلاء والاذن في المِصارة ولا عكنهم استعصاب الشهود معهم اذا سافروا اوجلسوا في السوق فلو لم يقبل قولهم لادى الى الحرج وهذا اذا اغلب على ظنه صدقهم والا لم يسعه ذلك وفي الجيامع الصغير أذأ قالت حارية لرجل بعثني مولاى البك هدية وسعه ان يأخذهما لانه لا فرق علما اذا اخرت باهداء المولى غيرها اوتفسها لما قلنا هدایه (و مقبل فالماملات قول الفاسق) والكافر لكثرة وجودها بين اجناس الناس فلو شرطها شرطا زائد الادى الى الحرج فيقبسل قول الواحد فها عدلا كان او فاسقا كافرا او مطأ عبدا او حرا ذكرا او اثني دنما للحرج هدایه (ولا نقبل

في اخبار الديانات الا العدل) لعدم كثرة وقوعها حسب وقوع المعاملات فجاز ان بشترط فيه (المضرورة) زيادة فلا يقبل الاقول المسلم العدل لان الفاسق متم والكافر لايلتزم الحكم فليسله ازيلزم المسلم هدايه (ولا يجوز) قرجل (ان ينظر من الاجنبية) الحرة (الاالى وجههاو كفيها) ضرورة احتياجها الى المعاملة مع الرجال اخذاو اعطاء وغير ذهك وهذا تنصيص على انه لايباح النظر الى قدمها وعن ابى حنيفة انه بباح لان فيه بعض الضرورة وعن ابى يوسف انه باح النظرالى ذراعها ابضالانه قد بدوا منها عادة هدایه و هذا اذاكان یأمن الشهوة (قان كان لایأمن) حل نفسه من (الشهوة لم ينظر الى و جهها الالحاجة) ضرورية لقوله عليه الصلاة والسلام • من نظر الى محاسن امرأة اجنبية عن شهوة صب فى عينيه الانك يوم القيامة • هدايه قال فى الدر غل النظر مقيد بعدم الشهوة و الا غرام و هذا فى زما نهم و اما فى زماننا فنع من الشابة قهستانى و غير • اه (و يجوز فقامنى ﴿ ٣١٣ ﴾ اذا ارادان يحكم عليا) اى المرأة (وفشاهداذا ارادالشهادة

علمها النظر الى وجههما وال خاف ال بشتهي) العاجة الى احياء حقوق الناس بواسطة القضاء واداء النهادة ولكن ينبغي ان ينصده اداء النسادة اوالحكم عليها لاقضاه الثهوة تحرزا عما عكنه التحرز عنسه وهو قصسد الغبيم واما النظر أتعمل الشهادة اذا اشتى قبل باح والاصيح أنه لأبساح لانه يوجده من لايشتي فلا ضرورة بخلاف حالة الاداء هداله (ونجوز) ايضا (اطبيب ان مظر الى موضع المرض منها) رينبغي البطم امرأتمدواتها لارنظر الجنس الى الجنس امهل فال لم يقدروا يستر كل موضع منهاسوى موشم المرض ثم ينظر ويفض بصره ما استطاع لان مائدت بالضرورة لتقبدر بقبدر الضرورة وصبار كنظر الحافضية والحتان هـداه (و نظر الرجل من الرجل) وأو

الضرورة لاتَّصْفَق في كشف القدم أذالمرأة تحتى في الجور بين والحَّفين فقستغنى به من اظهار القدمين فلايجوز النظر اليما (فق له فان كان لايأمن الثهوة لاينظر الى وجهها الالحاجة) لقوله عليه الملام ، من نظر الى محاسن امرأة اجنبية صبق عبنيه الآلك يومالقيمة ، الآلك هوالرص ، وقوله الألحاجة ، هوان ربدالشيادة على الجوزله النظر الى وجهها وان غاف التهوة لانه مضطر اليه ف اقامة الشهادة اصله شهودالزناء لابد من نظرهم الى العورة اذا ارادوا اقامة الشهادة ولا يحل له أن عس وجهها ولا كفها وان كان يأمن الشهوة لقيام المحرم وانعدام الضرورة تخلاف النظر لان فيه منرورةوالحرمقوةطيدالسلام و من مس كفامرأة ليسمها بسبيل وشع على كفه. جرنوم القيمة ، ولان الهـ س الخلط من النظر لان الشهوة فيه اكثرو هذا اذا كَانت شابذ تشتى اما اذا كانت مجوزا لاتشتى لا أس مصافحتها ومن بدها لانعدام خوف الفتنه و قد روى ان ابابكر رضيافة عنه كان بصافع الصائز و عبدالة بن الزبير استأجر عجوزًا لترشه فكانت تنمز رجليه وتغلىدأسه وروىان امرأة مدت بدها الى اراهمالفنى لتصافحه ففال لها اكثنى من وجهك فكشفته فاذا هيمجوز فصافحها وكذا اذاكان شيخا بأمن على نفسه ومليها اما اذا كان لايأمن لايحل له مصافحتها وان عطست امرأة أن كانت بجوزًا شُمَّها والافلاوكذا ردالسلام علما على هذا ﴿ قُولُهُ وَبَحُوزَ الْفَاسُي اذًّا اراد ان محكم علما وقشاهد ان بشهد عليها ان ينظر الى وجهها وان خاف ان نشتمي) المحاجة الى أحيا، حقوق الناس بواسطة القضاء واداء الشمادة ولكن نبغي أن مقصد به اداء الشهادة والحكم علمالاقتفاء الشهوة والماالنظر اتحمل الشهادة اذا اشتمى قبل ساح كافي حالة الاداء والاصيم اله لاباح لاله يوجد من لابشتمي فلاضرورة ومن أراد ان يتزوج امرأة فلابأس أن ينظر اليها وان علم الهيشتمي لان المفصود اقامة السنة لاقضاء الشهوة (قوله و بحوز الطبيب أن منظر الى موضع المرض منها) أما أذا كان المرض في الرُّبد يَا غير الفرج فانه بجوزله النظر اليه عند الدواء لانه ضرورة وأن كان في موضع الفرج فينبغي ال يعلم امرأة تداويوا قال لم يوجد اسرأة تداويواو خافو عليها ال تهلك اوبصيبها بلاء اووجعًلا يتحمل مستروا منهاكل شئ الاموضع العلة ثم يداويها الرجل ويغفى بصره مااستطاع الامن موضم الجرح وكذلك نظر القابلة والحنان عل هذا (قو له و ينظر الرجل الى جميع بدله الامابين سرته الى ركبته) لقوله عليه ً السلام لدل رضي الله عنه و لاتنظر الى فحذ حي ولاميت و وماياح النظر اليه الرجل

امردصيح الوجه اذا امن الشهوة (الى بعيسم بدنه الامايين سرته الى) منتى (ركبته) قالسرة اليست بمورة و الركبة عورة و انما قيد بالنظر الى الامرد بمااذا امن الشهوة بما في الهندية و الغلام اذابلغ مبلغ الرجال و لم يكن صبيحا فحكمه حكم الرجال و ان كان صبحا فحكمه حكم النساء و هو عور قمن قرئه الى قدمه لا يجل النظر اليه عن شهوة فاما الحلوق النظر اليه لا عن شهوة فلا بأس به وإذا لم يؤمر بالنقاب كذا فى الملتقط اه (ويجوز الرأة ان تنظر من الرجل الى ما ينظر الرجل الدمنه) اى من الرجل اذا امنت الشهوة لاستواء الرجل والمرأة فى النظر الى ماليس بعورة كالثياب والدواب هدايد (وتنظر المرأة من المرأة الى ما يجون الرجل ان ينظر اليه من الرجل) لوجود المجانسة وانعدام الشهوة غالبا كافى نظر الرجل الى الرجل وكذا الضرورة قد تحققت الى الانكشاف فيما بنهن هدايد (وينظر الرجل من امته التي تحلله) الموطئ (و) من (زوجته الى فرجها) وهذا اطلاق في النظر الى سائر بدنها عن شهوة وعن غير شهوة الاصل فيه موسوك قوله ملى الله عليه وسلم حفض بصرك

من الرجل بباح المس (فوله ويجوز المرأة انشظر من الرجل الى مايجوز ان يُظرِّ الرجل اليه من الرجل اذا امنت الشهوة) وذكر في الإصل أن نظر المرأة الى الرجل الاحنى عنزلة نظر الرجل الى محارمه لان النظر الى خلاف الجنس اغلظ (فواير وتنظر المرأة من المرأة الى مايجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل) لوجود المجانسة وانمدام الشهوة غالبًا (قول وينظر الرجل منامته التي تحلله وزوجته الى فرجها) لأنديبا له وطؤها والاستمتاع بها وهو فوقالنظرفلان يجوزالنظر اولى قال فىالبناسيم يبام للرجل ان ينظر الا فرج امرأته وعلوكته وفرج انفسه الا أنه من الادب ولهذا قالو أن الاولى ان لاينظر كل واحد من الزوجين الى عورة صاحبه وكان عمر رضى الله عنه يقول الاولى ان ينظر ليكون البلغ في تحصيل اللذة كذا في الهدايه وقال ابوبوسف سألت اباحنيفة اعس الرجل فرج امرأته وتمس هيفرجه ليممرك عليه قال لابأس بذلك واذا زوج الرجل امته حرم عليه النظر ال مابين سرتها وركبتها ومسها لشهوة ولا بأس ان يستمتع بامرأته الحائض والنفساء عا دون الفرج وكذلك الامة وهذا قول عجد وعندهما انما بحوز له ذلك عاعد امايين السرة الى الركبة (فوله وينظر الرجل من ذوات محارمه الى الوجه والرأس والصدر والساقين والمضدين) والمحارم منلابجوزله مناخمهن علىالتأسد بنسب اوسبب مثل الرمناع والمصاهرة سواء كانت المصاهرة بنكام اوسفاح في الاصم كذا في الهدايه (فوله ولاينظر الى ظهرها وبطنها) لانهما بحلان محل الفرج مدليل انه اذا شبه امرأنه بظهر امه كان مظاهرا فلولا اذالنظراليه حرام لما وقع التمريم بالتشبيه الاثرى انه لوقال لامرأيه إنت على كرأس امي لم يقع بعالتمريم وآذا ثبت بهذا تحريم النظر الىالظهر فالبطن اولى لان البطن يشتبي مالا يشتهي الظهر فكاناولي بالتحريم (غوابه ولابأس ان عسما يجوزله ان ينظر اليه منها) أذًا أمن على نفسه الشهوة فانكم يأمن الشهوة لم يجزله ذلك ولا بأس بالخلوة معهن والمسافرة بهن(فولد وينظر الرجل من مملوكة غيره الىما بجوزله ان ينظر اليه من ذات عارمه) والمديرة والمكاتبة وام الولد في جبع ذلك كالامة القن والمستسعاة كالمكانبة عند ابى حنيفة وعندهما كالحرة المديونة واما الخلوة بالامة ومن

الاءنامتك وامرأتك • ولانمافوق ذلك من المسيس والنشيان مباح فالنظراولي الا ان الاولى ان لاشظر كلواحد منها الى عورة صاحبه وتمامه فيالهدامه (وينظر الرجل من ذوات محارمه) وهن من لايحل له نكاحهن الدا لننب او بسبب (الى الوجه والرأس والمسدر والساقين) وحد الماق من الركة الى القدم (والعضدين) اى الساعدين وحد الساعد من المرفق الي الكتف كافي العمام (ولا ينظر الىظهرها وبطنها) لان الله تعالى حرماارأة اذا شبها بظهر الام فاو ان النظر السه حرام لما حرمت المرأة بالتشسه يه واذا حرم النظر الي الظهر فالبطن اولى لأنه ادعى الشهوة (ولابأس) لارجل (ان عس) من

الاعضاء (ماجاز)له (انينظراليممنها) اىمنالاعضاء منذكراوانىاذا امنالشهوة على نفسه وعليها وان لم (فى) يأمن ذلك اوشك لم يحلله المس ولاالنظر كافى المجتنى وغيره وهذا فى غيره الاجنبية الشابة اماهي فلا يحلمس وجهها وكفيها وان امنالشهوة لعدم الضرورة بخلاف النظر وقيدنا بالشابة لان المجوز التى لاتشهى لابأس بمصافحتها ومس يدها لانعدام خوف الفتنة وتحامد فى الهدايه (وينظر الرجل من مملوكة غيره) ولو مدبرة او مكاتبة اوام ولد (الى ماعره:) له (ان ينظر اليه من ذوات عارمه) لانها تحرج لحوائج مولاها وتحدم اضافه وهى في ثياب مهنتها فكانت الضرورة داعية اليموكان عروضي الله عنه اذارائي جارية منقبة محلاها بالدرة وقال الق عنك الخار ياد فار التشهين بالحرا واما الحلوة بها والمسافرة فقد قبل تباح كافي المحارم وقبل لا تباح للدم الضرورة واليممال الحاكم الشهيد (ولا بأس) عليه (بان عس ذلك) الموضع الذي يجوز النظر اليه من الامة (اذا ارادالشراء وان خاف ان يشتهي) قال في الهدايد كذا ذكر في المختصر واطلق ايضا في الجامع ﴿ ٣٦٥﴾ الصغير ولم يفصل وقال مشايخنا بباح النظر في هذه الحالة وان اشتهى

للضرورة ولأساح ألمس اذااشتهى اوكان اكبررأمه ذلك لانه نوع استمتاعوفي غير حالة الشراء ساح النظر والمس بشرط عدم الشهؤة اه (و الخصى) والمحبوب والمخنث (في النظر الى الأحنية كالفعل) لانه ذكر ذوشهوة داخل تحت عوم النص والطفل العنفير مستثنى بالنص (ولا يجوز للمملوك ان منظر من سيدته الا الي مانجوز الاجنى النظر اليه منها) لانه فحل غير محرم ولازوج والشهوة متعققة لجواز النكاح في الجملة والحاجة قاصرة لأبه يعمل خارج البيت والمراد بالنص الاماء قال سعيد والحسن وغيرهما لايغرنكم سيورة النور لانها في الآناث دون الذكور هدامه (ويمزل) السيد (عن امته بغير اذنها) لانها لاحق لها في الوطي (ولايعزل)

فىمتناها والمسافرة بهن نقد قيل يجوزكا فىالمحارم وقيل لايباح لعدم الضرورة وفى الاركاب والانزال اعتبر محد في الاصل الضرورة فيهن وفي ذوات المحارم محردا لحاجة (قَوْ الله ولا بأس ان عس ذلك اذا اراد الشرى وان خاف ان يشتبي) يعني ماسوى البطن والظهر بمايجوز له النظر اليه مهاوفي الهدليه قال مشايخنا بباح النظر فيحذه الحالة وان اشتى لاجل الضرورة ولايباح المس اذا اشتى اوكان اكبر رأيه ذلك لانه نوع استمتاع (فوله و الحصى في النظر الى الاجنبية كالفحل) لقول عايشة رضىانةعنها الخصىمثلة فلايبيع ماكان حراماقبله ولأندفحل يجامع وكذا المجبوب لانه يستمق وينزل وكذا المخنث لانه رجل فاسق (غواله ولايجوز للمملوك ان ينظر من سيدته الا مامجوز للاجني ان ينظر اليه منها) لأنه فحل غير محرم ولا زو جوالشهوة متمققة لجواز النكاح في الجلة ويكره ان نقبل الرجل فم الرجل اوبده اوشيئا منه وقال السرخسيرخص بعض المتأخرين في تقبيل مد العالم والمتورع على سبيل التبدك وقال سفيان تقبيل مدالعالم سنة قالالفقيه الوالليث القبلة على خسة اوجه. قبلة تحية وهو انيقبل بمضنا بمضاعلى اليد. وقبلة رجة وهي قبلة الوالدين ولدهما على الحد. وقبلة شفقة وهي تقبيل الولد والدمه على رؤسهما وقبلة مودة وهو تقبيل الاخ أخاء على الجبهة. وقبلة شهوة وهو تقبيلالزوجة والامة علىالفم. وزاد بعضهم قبلة ديانة وهو تقبيل الحجر الاسود (فولد ويعزل عنامته بغير اذنها)لان الامة لاحق لهافي الوطئ على مولاها (فو له ولايعزل عن زوجته الا باذنها) هذا اذا كانت حرة اما اذا كانت امة فالاذن فيذلك الى مولاها عندهما وقال انونوسف الى الامدّلان الاستمتاع بالوطئ ً محصل لها والعزل نقص فيه فوجب اعتبار اذنها كالحرة ولهما ان المولى احق بامساك ولدها وتبدل وطنها (غوله ويكره الاحتكار في اقوات الآدمين والهام اذاكان ذلك في بلديضر الاحتكار باهله) لقوله على السلام « الجالب مرزوق والمحتكر ملمون» فاما اذاكان في موضع لايضر باهله بان كان مصر أكبيراً فالأبأس به لأنه حابس لملكه من غير اضرار بغيره وكذا التلقى على هذا التفصيل وخس الاحتكار بالاقوات كالحنطة والشمير والقت والتبن والحشيش وهو قول ابى حنيفة وقال الولوسفكل مااضر بالعامة حبسه فهو احتكار وانكان ذهبا اوشابا وعن محمد اندقال لااحتكار فىالثباب ويفة الاحتكار المكروء انيشتري الطمام منالسون أومن قرب ذلك المصر الذي

لزوج (عن زوجته) الحرة (الاباذنها) لان لهاحقا فى الوطئ ولذا نحير فى الجب والمنة قدنا بالحرة لان الزوجة اذا كانت امة فالاذن لمولاها عندابى حنيفة ومجمد خلافا لابى يوسف (ويكره الاحتكار) والتلتى (فى اقوات الآدميين) كبر وشعير وتمر وتين وزبيب (والبهائم)كتبن وقش (اذاكان ذلك فى بلديضر الاحتكار) والتلتى (باهله) لحديث «الجالب مرزوق والمحتكر ملمون» وان لم يضر لم يكره

بجلب طمامه الى المصر في حال عوزه ثم المدة اذا قصرت لايكون احتكارا واذا طاات كان احتكارا ثم قيل هي مقدرة باربعين بومالقوله عليه السلام « من احتكر طعاما اربعين لياة فقدىرى من الله و برى الله منه » وقيل بالشهر مادوند قليل عاجل ومافوقه كثير آجل والحاصل ان التجارة في الطمام غير مجودة (في أن ومن احتكر غلة ضيعته اوما جلبه من بلد آخر فليس بمحتكر) اما اذا احتكر غلة منيمته فلانه خالص حقه لم يتلق به حق العامةالاترى انله ان يزرعها فكذلكله انلايبيعواماماجلبهمنموضع آخر فالمذكور قول ابي حنيفة لان حق العامة انما يتعلق عاجم من المهمر وجلب الى فنائها وقال ابو بوسف يكره لاطلاق الحديث وهوقوله عليه السلام والحتكر ملمون (فوله ولاينبني للسلطان ان يسعر على الناس) لماروى ان السعر غلاء في المدسة فقالوا يارسول الله ارسمرت فقال « انالله تعالى هوالمسعر القابض الباسْط الرازق» ولان الثمن حق العاقد فاليه تقديره فلا ينبغي للامام ال يتعرض لحقه الا اذا تعلق به دفع ضرر العامة واذاوقع الضرر باهل البلد وامنطروا الىالطعام ورفعوا امرهم الى القاضى امر المحتكر أن يبيع مافضل عن قوته وقوت اهله على اعتبار السعة فىذلك ونهاه عن الاحتكار فان رفع اليه مرّة اخرى حبسه عزره على مايرى زجراله ودفعا للضر على الناس قال محمد اجبر المحتكرين على بيع مااحتكروا ولااسمر واقول لهم ببعوا كابييع الناس وزيادة سنفان فيمثلها ولااتركهم ببيعون باكثر منها واذا خاف الامام علىاهل البلد الهلاك اخذ الطمام منالمحتكرين وفرقه عليم فاذا وجدوا سمة ردوا مثله وهذاليس بحجر وأنما هو للضرورة ومن اصطرالى مال غيره وخاف الهلاك جاز له تناوله بغبر رضاء (فوار ويكره سعالسلاح في ايام الفتنة) معناه عن يعرف أنه من اهل الفتنة كالخوارج والبغاة لان فىذلك معونة علينا وانكان لايعرف اله مناهل الفتنة فلابأس بذلك (فوله ولابأس ببيع العصير عن يعلم الله يتخذه خرا) يعنى لابأس ببيعه من المجوس واهل الذمة لانالمصية لايقام بعين العصير بل بعد تغيره بخلاف سِعالسلاح في ايام الفتنة لانالمصية يقع بمينه ولوكان لمسلم علىذى دين فباع الذى خرآ وقضا المسلممن عنها جاز للمسلم اخذه لان سعه لها مباح ولوكان الدين لمسلم على مسلم فباع المسلم خرا وقضاه من تمنها لم بجزله اخذه لان سع المسلم للخمر لا يجوز فيكون الثمن حراما والله اعلم

- الرصايا كا-

الفتنةلان المعصية تقوم بعينه هدايه ﴿ كتاب الوصايا ﴾ وجهمناسبة الوصاياللحظرو الاباحة ظاهر من حيث (ياسعد)

مه حتى العامــة الابرى ان له ان لا مزرع فكذلك له ان لايبيع واما الشاني فالمذكور قول ابى حنيفة لان حتى العامة اعا متعلق عاجع في المصر وجلب الى فنائها وقال ابويوسف يكره لاطلاق مارونا وقال محدكل ما يجلب منه الى المصر في الغالب فهو يمنزلة فنساء المصر يحرم الاحتكار فيه وعلى قول ابي حنيفة مشي الأتمة المصحون كاذكره المص تعييم (ولاينبني للسلطان ان يسعر على الناس) لان الثمن حق الماقد فالسه تقدره فلامنبني للحاكم ان متعرض لحقه الا اذا تعلق به ضرر العامة بان كان ارباب الطعام يتحكمون وشعدون عن القيمة تعديا فاحشا فحيننذ لاباس مه عشورةاهلالرأى والبصر وتمامه في الهدايه (ويكره بيع السلاح في ايام الفتنة) عن يعرف أنه من أهل الفتنمة لانه تسبب الى المصية (ولا بأس ببيع المصير) ولو (ممن يعلم الديتخده خرا الان المصية لاتقام بسنه بل بعد تغيره بخادف بيع السلام في ايام

أنها تعتريها تلك الاحكام وأرادبالوصاياماييم الوصية والايصا يقال أوصى الىفلان أىجعله وصياوالاسم منه الوصاية واوصى لفلان عمنى ملكه بطريق الوصى والمصنف لم يتعرض للفرق بينهما وبيان كل واحدمنهما بالاستقلال بل ذكرهما فى اثناء تقرير المسائل ثم الوصية اسم ﴿٣٦٧﴾ عمنى المصدر ثم سمى به الموصى به وهى عليك مضاف الى مابعد

الموت وشرطهاكون الموصى احلاللتمليك وعدم استغراقه بالدىنوالموضى له حيا نوقتها غير وارث ولا قاتل والموسى بد قابلا للتملك بعد موت الموصى ولماكان الاصل فهاالا - عماب قال (الوصة غير واحية) لانها تبرع . عنزلة الهبة والتبرعات ليست نواجبة وهذا اذا لم يكن مشغول الذمة بنحو زكاة وفدية صـوم وصلاة فرطفهاوالافواجية (وهي مشحة) لانيا تبرع على وجه الصدقة ولذا قال فى المجتبى انهــا على الفني ساحة وعلى اهل الفسق مكرو. (ولاتجوز الوصية لوارث) لقوله صلى الله عليه وساء ان الله اعطى كل ذي حق حقه فلاوصية لوارث» ويعتبر كونه وارثا عند الموت لاعند الوصة فن كان والرثا عند الوصية غير وارث عند الموت سحتله الوصة وان كان بالعكس لم تصيم (الا ان يجيزها الورثة) بعد موتد وهم كبار لان الامتناع كان لحقهم فتجوز باجا زنهموان اجاز بمضهم دون بعض جاز على المجيز بقدر حصته (ولاتجوز)

ياسمد ان تدع ورثتك اغنياء خيرا من ان تدعهم عالة » يتكففون الناس او بمدون أكفهم فيالمسئلة للناس ولان الانسان مغرور بامله مقصر فيعمله فاذا عرض لهالموث وخاف الفوات محتاج الى تلاقى تقصيره عاله (فو له رجهالله الوصيه غير واحية) لانها اثبات حق فيمال يعقد كالهبة والعارية (فو اله وهي مستمبة) اي اللاجني دون الوارث ثمالدين يقدم عليا وعلى الميراث لانالدين واجب والوصية تبرع والواجب مقدم على التبرع ثمهما مقدمان على الميراث لانالله تعالى أثبت الميراث بعدهما نقوله ﴿ من بعد وصية بوصى ما اودين ﴾ فان قبل الله تعالى ذكر الوصية قبل الا بن فكيف يكون الدين مقدما عليها قيل انكلة اولاتوجب الترتيب ولكنها توجب تأخيرقسمة الميراث في هذه الآية عن احد هما اذا انفرد وعن كل واحد منهما اذا اجتما فانقل هل الوصية باقل من الثلث اولى ام تركها اصلا قيل ان كان الورثة فقراء ولايستغنون بنصيبهم فالوصية اولى وقيل هو فيهذا الوجه مخير وسئل الولوسف عنرجل يريدان يومى وله ورثة صفارقال يترك لورثته فهو افضلوعن الىبكر وعر وعائشة رضي الله عنهم أنم قالوا لأن نوصي بالربم احب الينا من إن نوصي بالثلث ولان نوصي بالخس احب الينامن ان نوصي بالربع (فواله ولا تجوز الوصية لوارث) لقوله عليه السلام دانالله قد اعطى كل ذي حق حقه فلاوصية لوارثولانه حيف، وقد قال عليه السلام « الحيف في الوسية من اكبر الكبائر» وفسروه بالوسية للوارث وبالزيادة على الثلث ويعتبركونه وارثا عند الموت لاوقت الوصية فن كان وارثا وقت الوصية ثم صار وارثًا وقت الموت لم تصحله الوصية مثاله اذا اوصى لزوجته ثم طلقها وبانت عندالموت معمت الوصية لها وآو اوصى لاجنبية ثم تزوجها ومات وهي فينكاحه لاتصم الوصية لها والهبة مزالمريض للوارث فيهذا تطير الوصية لانها وصية حكما حتى أنها تنفذ من الثلث وأقرار المريض على عكس هذا لانه تصرف في حال فمتبر ذلك وقت الاقرار (فو أبه الا أن مجيزها الورثة) يمنى بعدمونه وهم أصحاء بالغون لان الإمتناع لحقهم فيجوز بإجازتهم وان اوصي لاجنبي ولوارثه فللا جنبي نصف الوصية وتبطل وصية الآخر الوارث وعلى هذا اذا اوصى للقاتل وللاجني (قواير ولا تجوز عا زاد على الثلث الى ان بجنزه الورثة) يعنى بعد موته وهم اصحاء بالنون فان اجازه بعضهم لبعض ورثته اويوصى ولم يجزه بمضهم جاز على المجيز يقدر حصته وبطل فيحق الراد ومعناه انه يجعل فيحق الذي اجازكانهم كلهم اجازوا وفي حق الذي لم بجز كانهم كم بجيزوا بيانه اذا ترك ابنين واوصى الرجل بنصف ماله فان اجازت الورثة فالمال بينهم ارباعا للموصى له ربعان وهو النصف فلا بنين ربعان وان

الوصية (عازاد على الثلث) الا أن بجنزها الورثة كمام

لم بجزوا فالموصى له الثلث وللانبين الثلثان وان اجاز احدهما دون الآخر بجعل ف حق الذي الجاز كالم كلهم الجازوا ويعطى السجيز ربع المال وفي حق الذي لم بجز كانبركلهم لم مجزوا وبعطيله ثلث المال ويكون الباق الموسيله فبجعل المال على اثق عشر لحاجتنا الى الثلث او الربع فالربع لمذى الجاز وهو ثلثة والثلث للذى لم يجز وهو اربعة وستى خسة للموصىله قال في الهدايه ولا معتبر باجازتهم في حال حياته لانيا قبل ثبوت الحق اذ الحق عندالموت فكان لهمان تردوه بعدوقاته مخلاف مااذا اجازوها بمدالموت لانه بمد ثبوتالحق فليسلهم الارجموا عنهلال الساقط متلاش وكل ماجاز باجازة الوارث فانه غلكه الجازله من قبل الموصى عندنا لان السبب صدر منالموصي والاجازة رفع المانع وليس منشرطه الفبضوصار كالمرتمن اذا اجازيع الرهن قال فيشرحه فيقوله ولانجوز مازاد علىالثلث بدياذا كان هناك وارث بجوز ان يسقق جيم المراث اما اذا كان لايسقق جيم المال كالزوج والزوجة فانه بجوز البومي عازاد علىذك ولاءنع مزذك استعفاقهما مارثانه لانهما يستعفان سلمامن المراث لازاد عليه محال أا زاد على ذلك فهو مال المريض لاحق فيه لاحد فجاز ان وصيه وحل هذا قال محد اذا تركت المرأة زوجا ولم تترك وارثا غيره واوصت لاجنبي خصفءالها فالوصية جائزة ويكون الزوج ثلث المال والموصىله النصف وببق السدس لبيت المال و انماكان ازوج الثلث لانه لابستمق الميراث الا بعد أخراج الوصية فيمتاج الى الايخرج الثلث اولا للوصيله لانه بستمقه بكل حال فيبق الثائان يستحقالزوج نصفه ميراثا بتي الثلث للوصيلة تكملة النصف وبتي السدس لابستمق له فيكون لبيت المال وكذا أذا أوصت بذلك لزوجها كان المال كلمله نصفه ميراثا ونصفه وصية لانه لايسقق الوصية قبلالمراث مخلاف الاجنى لان الزوج وارث وانما جازته الوصية لانه لاوارث لها تقف همة الوصية على اجازته وعلى هذا أذا ترك زوجة لاوارثله غيرها واوصى لرجل بحميع ماله كاذلها سدس وللوصى له خسة اسداس لانها لاتسقق من الميراث شيئا حتى نخرج الثلث الوصية فاذا اخرج الثلثاسقفت ربعالباق بعددك يكون للوصية بالجبع واصله مناثق عشر للومي له اربعة وهو الثلث بتي الثلثان ثمانية الزوجة ربعها آتنان بني سنة تعود الموصىلة فيكونه عشرتهن اثني عشروذاك خسة اسداسها ولوكان اوصي معالزوجة لاجني بجميع المال ولها بجميعه بدأنا اولا بالاجنى ناهطيناه الثلث وهواربعة سزائى عشر بني ثمانية تعطيها ربعها ميراثا بني سنة وبني الاجنى من تمسام وصيته ثمانية لاله موصىله بالجبم والمرأة موصىلها تخانية لانها استحق ذلك بعداخراج الثلث اللجنى حصالها مزهذه الثمانية سممان بقيلها ستذمن تمام وصيتها والباق مزالمال ستذفيضرب فيها الاجنبي غانبة والمرأة بستة يكون فرجلارجة اسباع البيتة ولها ثلاثة اسباعها لك اذا جمت الثمانية التي تضرب ما الرجل الى الدينة التي تضرب مهما المرآة

كان ذك اربعة عشر فننس الثانية مهاتجدها اربعة اسامها وتنس السنة مها تجدها ثلاثة السبامها فتضرب السنة في مخرج السبع بكون اثنين واربعين ومن ذاك تصم المسئلة فيعطى الرجل اولائلتها اربعة عشر بتي ممانية وعشرون المرأة ربعها سبعة ميراثا بتي احد وعشرون بعطي الرجل منها اربعة اسباعها اثني عشر بتي منها تسمة هي ثلاثة اسباعها ألمرأة فيكون برجل سنة وعشرون ولها سنة عشر نسعة بوصيتها وسيعة عيرائها وهذا قول محسد على قياس من قال بضرب الموصى 4 يجبع ومسية اما على قباس قول ابي حنيفة بنبغي أن يكون الباق بعد اخراج الثلث وما يستحقه المرأة عراثها وهو سنة مقسوماً بينهما على تمانية الرجل خسسة اتمان ولها ثلاثة اتمان لان مازاد على الستة الى الثمانية لامنازعة لها فيه وهوسهمان فيكونان للرجل بتى من الثمانية ستة يكون. بينهما نسفين لها ثلاثة وله ثلاثة مع سهميه الذين الفرد بهما يكون خسة فتقول له خسة اثمان السنة ولها ثلاثة اممانها فنضرب السنة في مخرج الثمن يكون ثمانية وأربعين للرجل منهاستة عشر محق الثلث متى اثنان وثلاثون لها ربعها تمانية مراثا متى اربعة وعشرون بعطي الرجل خسمة الممانها وذهك خسمة عشر مضمومة الى ستة عشر بكون احمد وثلاثين ولها ثلاثة انمانها تسبعة مضمومة الى عانية يكون سبعة عشر لذلك عبانية واربعون (قو له ولاتجوز الوصية للفائل) سدواً كان عامدًا اوخاطنا بعد أن كان مباشرا لانه استجل ما آخره الله فحرم الوصية كما محرم المراث فان أوصى لفائله قاجازتها الورثة جاز عندهما وقال ابو يوسف لابجوز لانه منم من الوصية على طريق المنوبة فهو كحرمان المراث وذلك لايقف على اجازتم فكذا الومسية وللمسا ان الامتناع لحق الورثة لان نغم بطلائها بعود الهركنفع بطلان المراث فاذا جازوهما عَازِتُ كَالُومِسِيةِ \$وارث قال الطُّعاوي القياس ما قاله الو يُوسيف واذا مات الرجل وترك زوجة واوصى لفائله استعفت الزوجة ربع المسال كاءلا ومابق وصمية لمفانل لانه لايسقىق الومسية الا اذالم يكن هناك وارث او يجيزها الوارث له فاذا لم يكن مسقمقالهما الاعلى ماذكرنا سلنما لممرأة الردع ميراثها يبق ثلاثة ارباع المال وارث له فيستَّمَة الفاتل بحق الوصية (قوله و بجوز ان يوصى المسلم المكافر والكافر المسلم)المراد بالكافر الذي لان الوصية السربي باطلة كذا في المستصفى أو انما جازت لوصية الذي ولم بجز السربي لفوله تمال ﴿ لا ينها كم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تروهم ﴾ ثم قال ﴿ انمانهاكم الله من الذين قاتلوكم في الدين ﴾ الآية وانما أورد هذه المسئلة لان فيها نوع اشكال وهوان الوصية آخت الميراثولاتوارث بين المسلم والكافر والجواب أن الوسية نشبه المراث من حيث الثبوت ولانشبهه من حيث أنه يثبت جبرافلابكون النص الواردف واردفي الوصية وقال السر خسى في الفرق ينهما ان الارث طريقه طريق الولاية اما الوصية فغليك مبتدأ ولهذا لابرد الموصى 4 بالعيب بخلاف الوارث كذا في شاحال (فو له وقبول الوصية بعد الموت) الاصل في حذا الله الوصية تفف على قبول الموصى له عندنا وقال زفر لاتففت على القبول لانه ملك نتقل

(ولالفائل) عداكان او خطأ بعد ان كان مباشرا ولو المازيا الورثة ماز عند الى حنيفة ومجدوقال ابو يوسيف لاتجوز وعلى فولهمامشي الأنسة كما هو الرسم تعميم (ويجوز ان وصى السلم فكافر) اى الذي (والكافر المسلم) لانهم يعقد الذمة سناووا السلين فالعاملات ولهذا بإز البرع من الجانبين في حالة الحياة فكذا في حالة الممات هداه (وقبول الوصية) أنما يعشر (بعد الموت) لانه او ان ثبوتها لاضافتها الى مابعده فلا تعشر قبله

بالمُوتَ كالميراث ولنا انه تمليك بعد فوقف على القبول كالتمليك بالهبد بالبيم فان وجــد القبول بمدالموت تمت الوصية وان وجد قبله لم شعلق به حكم فاذا مات الموصى زال ملكه عن الموصي 4 لان الموت زبل الاملاك ولم يدخل في ملك الموصى لانه مقف على قبول ولا علكه الورثة لتملق حق الوصى له 4 (قو لله قال قبلها الموسى له في حال الحياة اوردها فذلك باطل) لان آوان ثبوت ملكه بعــد الموت ثم اذا قبل بعد موت الموصى ثبت الملك قبضه او لم يقبضه قال الخجندى الفول على ضربين صريح ودايل فالصريح أن يقول قبلت بعد موت الموضى أو الدليل أن عوت الموصى له قبل والرد بمدموت الموصى فبكون موته قبولالوجيته ويكون مراثا أورثه (فو لد ويستحب أن وصى الانسان هون الثلث سواء كان الورثة اغنياء اوفقراء لان في التنقيص مسلة القرابة ننوفر المال علم مخلاف استكمال الثلث لانه استبفاء تمام حقه فلاصلة ولامنة (قُو لِه و اذا اوسى الى رجل نقبل الوسية في وجه الوسى وردها في غروجه فليس رد) لانه لماقبلها فقد اطمأن قلب الموصى الى تصرفه قات وهو معتمد على ذلك قلوصح رده في غر وجهه في حياته اوبعد موته مغرورا من جهته فلهذا لم يصح رده مخلاف الوكيل بشراء عبدبغير عينه او بيع ماله حيث يصمح رده في غير وجه لانه لاضرر هناك لانه عي قادر على التصرف ينفسه كذا في الهداية وفي الكرخي أن الوكيل لاعلك عن ل نفسه من غيرهلم موكله قياسا على الوصية فيممل كلام الكرخي على مااذا وكله في شيء بعبنه اوبكون فيه اختلاف المشايخ (قو له و ان ردها فروجهه فهورد و تبطل الوصية) لان الوصى ليس له ولاية الزامه التصرف لانه مترع مقولها والمترع أن شاء أقام الترع وانشاه رَجع فان مقبل ولم ترد حتى مات الموصى فهو بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم تغبل لان الموصى ليس له ولاية الالزام فكان مخبرا فلو انه باع شبئا من تركته فقدارمته لان هذا دلالة النزام والقبول وهوممتر بعدالموت وسواءعلم بالوصابة اولم يعلم مخلاف الوكيل فباع حيث لاغذ يعه لان الوصية خلافه لانما مختصة بحال انقطاع ولاية المت فتغتقل الولاية البيه لان الوصى يخلف الموصى عنبد خلاء مكانه الوارث فاذاكانت خلافه عَالْحُلافَة لاتَتُوفَفَ عَلَى المَمْ كَالُورَاثَةُ الاترى ان الوارث اذا باع شيئًا من النزكة بسد موت المورث وهولابط عونه فانه بجوز بيعه كذلك الوصى ولا كذلك التوكيل وعزل الوكيل لأن التوكيل أنابة لنبوته في حال قيام ولاية الحي فلا يصيم من غير علم أوتفول لان التوكيل امرمنه والعزل نمى عنه واوامر العباد ونواهيم معتبرة باوامراقة تعالى ونواهبه وامرالله تعالى ونواهيمه لاتلزم الابعمدالعلم الاترى ان بعض الصحابة شربوا الحر بمديحر عها قبل علهم بالتحريم فنزل في عذرهم فوله تمالي ﴿ ليس على الذين آمنوا وعِلُوا الصالحات جناح فيما طسوا ﴾ الآية قال في الكرخي اذا قبل الوصم الوصية اوتصرف بَسَدَّلُوت واراد ان يَخْرج نفسه من الوصية لِم يجز ذلك الاعتدالحاكم لانه الذم الفيام بها فدله لنفسه بغير حضرة الحاكم كعزل الوكيل لنفسه بغير حضرة الموكل امااذًا حضر عندالحًا كم فالحًا كم قائمة مقام الموصى المجزء عن استيفاء حقوقه و صار كالوكيل

(فأن قبلها الموصى له في حال الحساة اوردها فذلك إطل) لاعرقه (و يستمد أن ومي الانسان بدون الثاث) سواء كانب الورثة اغنياء امفقراء لان في التنفصيص حلة الفريب بزك ماله عليم مخلاف استكمال الثلث لائه استيفاء تمام حقه فلاصلة ولا منة وتركها عندفقر الورثة وعدم استغنائه لحصصه احب (واذا اوصى الى رجل) ای جمله وصبا علی نغیذ وميته اوقضاءدته اوعلى اولادم السمار (فقبل الوصى في وجه الموسى) ثم داله (فردما في غير وجهه) في حياته او بعـــد موته (فليس) ذاك (رد) ای لم یصیح رده لازالیت مضي الى سبيله معتدا عليد فلو صم رده في غير وجهه صار مفرورا من جهشه فرد رده هنداله (واڭردھا قى وجهه فهو رد) لائه ليس له الزامه على قبولها وان لم مقبل ولم بردحتي مات الموصى فهو بالخيار فان باع شيئًا من تركته فقيد لزمتيه لانه دلالة القبول و هو مشر بعد الموت وسواء علم بالوصاية ولم يعلم وعامه في الجوهره

(والموسى به على بالقبول) لأن الوصية منبتة الملك والقبول شرط للدخول فيه مخلاف الأرث فائه خلافه فيثبت الملك من غير قبول (الا في مسئلة واحدة) ﴿٣٧٦﴾ فان الموسى به فيها علك من غير قبول (وهي ان يموت المصى

ثم يموت الموصى له قبل القبول) والرد (فيدخل الموصى به في ملك ورثته) الآن الوصية قدعت من جانب الموصى بموتد تماما لايلهقه الفسخ من جهته وائنا توقف لحق الموسىله فَادْامَات دخل في ملكه كا في البيع المشروط فيه الخيار للمشترى اذا مات قبل الاجازة (ومناوصي الى عبد) لغير. (اوكافر اوفاسق اخرجهم القاضي من الوصية ونصب غيرهم) أعاما للنظرلان العيدعاوك المنافع والكافر معاداته الدمنة باعشة على ترك النظروالفاسق مهم بالخيانة وتعبيره باخرجهم يشمير الى صحة الوصية لأن الاخراج بعمدها فلو تصرفوا قبل الاخراج جاز سراجيه وفي شرح الا-بيمابي هذا اللفظ لقتضى حواز الوصية وذكر الشيخ ابوالحسن أنيا باطلة فيحتمل انسني ذاك أن القاضي أن سطلها وبحتمل انهاباطلة والاول اصم اه (و من اوص

اذاعن نفسه بحضرة الموكل (فو له والموصى به علك بالقبول الافي مسئلة واحدة وهي ان يموت الموسى ثم عوت الموصىله قبل القبول فيدخل المؤسى به في ملك ورثة الموصى له) لان الوصية قد تمت من جانب الوصى عوته تمامالا يلحقه الفسخ من جهته والمانوقف لحق الموصىله فاذامات دخل فى ملكه كافى البيع المشروط فيه الخيار للمشترى اذامات قبل الاجازة ومن اوسى وعليه دين محيط عاله لم تجز الوصية لان الدين مقدم على الوصية لانهلازم والوصية تبرع فالاحم اولاان الايبرأ الفرماء لانه لم يبق الدين بعدالبرأ تفتنفذ الوصية (فو له ومناوصي الى عبد اوكافر اوفاسق اخرجهم القياضي من الوصية ونصب، غيرهم) هذا اللفظ يشيرالي صحة الوصية لانالإخراج أنما يكون بمدها وذكر محد في الاصل ان الوصية باطلة قيل مناه في جيم هذه الصور ستبطل وقيل في الدبد ممناه باطل حقيقة لمدمولا يتدوكذا في الكافر معناه باطلة لمدمولايته على المسلمو في الفاسق مناه ستيطل والمراد من الكافر في هذا الذي قال في الكرخي اذا أوصى الى عبد غيره فالوصية باطلة لأنجوز وإن اجازها مولى السبد لان منافع العبـد مستمقد لمولاه فلايجوز صرفها الى ورثة الموسى ولواجاز المولى الوصية فله انبرجم وعتم العبد من التصرف فلهذا لم تهم الوصية وكان على القاضي اخراجه منها فان تصرف في شي " منها قبل اخراجه منها جاز لان تصرف السد بالوصية كمصرفه بالوكالة والسد بحوز أن تصرف الوكالة فكذا بالوصية والمالمكانب فتصبم الوصية اليه سواءكان مكاتبه او مكانب غير. لأن المكانب مالك لمنافع نفسه كالحر فاذا عجز صار حاله كحال العبد وانما لم يجز الومية إلى الكافر لان تصرف الومي بالولاية ولا ولاية للكافر على المسلم وقد روى اذا تصرف قبل ان يخرجه القاضي صم تصرفه كايسيم منه بالوكالة وأنما لم بجز الوصية الى الفاسق لانه مخوف على المال فان تصرف قبل الاخراج صم تصرفه اعتبارا والوكالة وإن أوصى رجل إلى أمرأة أوالمرأة إلى رجل حاز لان المرأة من أهل الولاية كالرجل وان اوصى الى اعمى حازلانه من أهل الولاية وان اوسى الى محدود في قذف حاز يمني التائب اما اذا لم يتب فهي الوصية الى الفاسق وان أوصى ذي الى مسلمجاز لانالمسلم يثبت لهالولاية على الذى بخلاف مااذا اوصى المسلم الى الذى فهى باطلة (فوله ومناومي الى عبدننسه وفي الورثة كبار لم تصم الوصية) لان العبد لاولاية له على الكبار لان الكبار أن بيموه فيكون محجورا عليه فلاعكنه التصرف يعنى أن الكبير ان بييم نصيبه منه فينمه المشترى فيجز عن الوفاء يحق الوصية واما اذا كانو اكلهم صفارا فهند الى حنيفة تجوز الوصية لانه ليس في الورثة من يلى عليه وهو بقدر على التصرف والقيام عصالحهم ومنافعه مستمقة لهم فجازت الوصية اليه كالحر وليس كذلك عبد غيره لأن منافعه لمولاه فلا يقدر على صرفها إلى الورثة وقال ابويوسف ومحد لاتجوز

الى عبد نفسه وفى الورثة كبار لم تصبح الوصية) لانه يصير موايا عليه من جهتم فلا يكون واليا عليم ولاعلى غيرهم لان الوصية لاتجزى فلوكان الكل صفارا جاز عندا ي حنيفة وقالا لا يجوز ايضا وقيل قول محد مضطرب وعلى قول الامام ا تمد الأعمة الاعلام تصحيح (ومن اوصى الى من يجزعن القيام بالوصية) حقيقة (ضم اليه القاضى غيره) رعاية لحق الموصى والورثة واعاقيدنا البحز بالحقيقة لانه لوشكى اليه ذلك لا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة لانه قديكون كاذبا تحفيفا على نفسه وان ظهر للقاضى عجزه اصلا استبدل به غيره ولوكان قادرا على التصرف امينا فيه ليس للقاضى ان يخرجه لانه لواختار غيره كان دونه لما انه مختار الميت ومرضيه فانقاؤه اولى ولهذا قدم على اب الميث مع وفور شفقته فاولى ان يقدم على غيره وكذا اذا شكى الورثة او بعضهم الوصى الى القاضى فانه لا ينبنى ال يعزله حتى لا ١٧٦٠ الله بدو منه خيانة لانه استفاد الولاية

الوصية اليه لان الولاية منعدمة لما ان الرق ينافيها ولان فيه اثبات الولاية للمملوك على المالك وهذا عكس المشروع وان اوصى الى مكاتبه جاز سواه كانت الورثة صفارا اوكبارا لانه لايمكنم بيع المكاتب فان ادى وعتق مضى الاس وان عجز صار حكمه حكم السد على ماذكرنا (فولد ومن اوصى الى من يجز عن القبام بالوصية ضم اليه القاضي غيره) رعاية لحق الموصى والورثة لان تكميل النظر يحصل بضم الآخر. البه فلوشكا البه الوصى ذلك لابجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة لان الشاكى قد يكون كاذبأ تخفيفا على نفسه فان ظهر عند القاضي عجزه اصلا استبدل به غيره رعاية للنظر من الجانبين (فولد ومن اوص الى انسين لم يجز لاحدهما ان يتصرف عند الى حنيفة ومحد دون صاحبه) الا في اشياء نبيها إنشاء الله وقال ابويوسف بجوز لكلُّ واحد منهما كان سفرد بالتصرف في المال من غير اذن صاحبه في جيم الاشياء لان الوصاية سبيلها الولاية وهى وصف شرعى لايتمزأ فيثبت لكل واحمد منما كملاكولاية الانكاح للاخوين ولهما ان الولاية تثبت بالتفويض فيراعى وصف التفويض وهو وصف الاجتماع وهو شرط مقيد برضي الموصى ولم يرض الإ بالمثني وليس الواحد كالمثنى بخلاف الاخوين فىالانكاح لان السبب هناك القرابة وقد قامت بكل واحد منهما كاملا (فو له الا في شراء الكفن للميت وتجهيزه) لان في التأخير فساد الميت وفي انتظار أحد هما لصاحبه فيشراء الكفن تأخير لدفنه ونحن مأمورون بتجيل دفنه (فوله وطعام الصغار وكسوتهم) يني الصغار من اولاد الميت لانه يخلف موتهم جوعاً وعريا فتسقط ولاية الغائب فيذلك (فو له ورد وديمة بعينها) وكذا ردالموارى والامانات كلها وكذا ردالمنصوب والمشترا شراء فاسدا وحفظ المالوقضاء الديون (فوله وقضاء دين عليه)يني لاحدهما ان ينفرد بقضاء الدين لامه لواخذه من لدالدين بغير اذنهما جاز ووقع عن القضاء فكذا اذا اخذه باذن احدهما فهو أولى بالجواز وكذا الوديعة لواخذها صاحبها بغير تسليم منهما جاز فكذا اذا اخذها بتسليم احدهما (فو له وتنفيذ وصية بسيها وعتق عبد بسينه) لانه لابحتاج فيها الى الرأى (فَوَ لَهُ وَالْحُمُومَةُ فَيْحَقُّ الْمُبِّتُ) لأن الاجتماع فيها متعذر لانها لابتأتى منها في حالة

من الميت وتمامه في الهدايه وفي جامع الفصولين من القصل السابع والعشرين الوصيمن الميت لوعدلا كافيا لانبغي للقاضي ان يعزله فلوعن له قبل ينعزل اقول العصيم عندى أبد لاشعزل لان الموصى اشفق بنفسة من القاضي فكف يعزله وننبى ان يفتى مدلفساد قضاةالزمان اه وفي البحر فقد ترجح عدم معية العزل للوصي فكيف الوظائم بفي الاوقاف اه (ومن أوصى الى اثنين) مما اوعلى التعاقب (لم بجز لاحدهما ان نتصرف عند أبي حنيفة وعجد دون صاحبه) لان الولاية تثبت بالتفويض فيراعى وصفدوهو وصف الاجتماع اذهو شرط مقيد (الافي) اشياء ضرورية ليست من باب الولاية وهي ما استشاها

المصنف واخواتها وذلك مثل (شراء كفن الميت و تجهيزه) لان فى التأخير فساد الميت و لهذا (واحدة) علكه الجيران عند ذلك (وسامام الصفار وكسوتهم) خشية ضباعهم (ورد وديعة بعينها) ورد مغصوب و مشترى شر عاسدا و حفظ اموال (وقضاء دين عليه) لانها ليست من باب الولاية فانه علكه المالك وصاحب الدين اذا ظفر بجنس حقه فكان من باب الاعانة هدايه (وتنفيذ وصية بعينها وعتى عبد بعينه) لانه لايحتاج فيه الحالوائي (والخصومة في حقوق الميت) لان الاجتماع فيها متمذر ولهذا ينفرد بها احد الوكيلين زاد في الهدايد قبول الهبة لان في التأخير خفية الغوات

ولانه تملكه الام والذي في جرء فلم يكن من باب الولاية وبنيع ما يحشى عايه النوى والتلف لان فيه ضرورة لايخني و جبع الاموال الشائمة لان في التأخير خشية الفوات ولانه علكه كل من وقع في يده فلم يكن من باب الولاية اه قال الاسبيما بي وقال . ابو يوسف يجوز لكل واحد منهما ﴿ ٣٧٣﴾ ماستع و الصبح قولهما واعتمده الأئمة المسحمون كما هو الرسم .

تعميم (ومناؤسي لرجل شلثماله ولا خر) ایضا (شلث ماله و لم تجز الورثة) ذلك (فالثلث بينهما نصفان) اتفاقا لتسها ويهما في سبب الا ستعقاق فيستويان في الاستمقاق والثلث يضلق عن حقهما فيكون بينهما (وان اوسي لاحدهما بالثاث ولآخر بالسدس ولمتجز الورثة فالثلث ينهما اثلاثا) أتفاقا أيضا لأن الثلث يضيق عن حقيما فيقسماند على قدر حقهما كما في اسحماب الدنون (وان اوسى لاحدهما مجميع ماله ولآخر شك ماله ولم بجز الورثة) ذلك (فالثلث ينهما على اربعة اسهم عند ابي يوسف ومجد) على طريق العول لعساحب الجيم ثلاثة ارباع ولصاحب الثلث ربع لان الموصى قصد شيئين الاحققاق والتفعيسل وامتنع الاحتمقاق لحق الورثة ولامانعمن التفضيل

واحدة لانحااذا تحكمامها لم يفهم ما يقولان ولكن اذاآل الاس الى القبض ليس لاحدهما ان تقبض الا باذن الآخر وكذا قبول الهبة للصغير لان في التأخير خيفة الفوات وكذا بيع مايخش عليه التلف لان في التأخير خشية التلف وفيه ضرورة قال الخجندي فن اصحابنا منقل ان لااختلاف في هذه المسائل فيما اذا اوصى اليما مما اما اذا اوصى الىكل واحد منهما على حدة فلكل واحد مهما ان يتصرف دون الآخر اجاعا ومهم منقال لااختلاف فيما اذا اوسى الىكل واحد منهما على حدة اما اذا اوسى اليهما مما فلايجوز لاحدهما ان ينفره بالتصرف اجاما والسيم ان الاختلاف فيها واحد وكذلك هذا الاختلاف في الابوين ليسُ لاحد هما أن يتصرف في مال الولد الاباذن الآخر الا في الاشياء المخصوصة التي ذكر ناها في الوصيين الاان فيه زيادة شي وهو الله ليس لاحد الابوين أن يزوجه أمرأة انكان بكرا وأن كانت ثيبًا يزوجها وأيس للآخر إربيطه ولومات احد الوصيين لايتقل ولايته الىالآخر حتى الهليسله ان يتصرف مللم ينصب القانق وصيا آخر اوالومى الذي مات اوصى الحالحي اوالى رجل آخر وعن أبي حنيفة أنه أذا أوسى الى الحي لايجوزله ان يتصرف مالم ينصب القاضي وصيا آخر لان الميت لم يرض برأى احدهما وانما رضي برأى اثنين واواوصي الى رجلين ثمان احدهماتصوف فيالمال فيغيرالاشياء المدودة ثم اجاز صاحبه فأنه بجوز ولايحتاج الى تجديد البقد واذا مات الوصى واوصى الى آخر فهو وصى فى تركته وتركة الميت الاول عندنا وقال الشافعي لايكون وصيا في تركة الميت الاول لانه رضي برأيه لابرأىغيره ولنا أنه لمااستمان به فيذلك مع علمه أنه تمتريه المنية قبل تثيم مقصوده صار رامتيا بايصائه الى غيره (فوله ومن اوصى لرجل بثلث ماله ولآ خر بثلث ماله ولم تجرّ الورثة فالثلث يينهما نصفان) امااذا اجازوا استحق كل واحد منهما الثلث بكما له فيكون لهما الثلثان وبيق للورثة الثلث (فو له فان اوسى لاحدهما بائلث وللآخر بالسدس ولم يجز الورثة فالثلث بينهما اثلاثًا ﴾ لأن الثلث صاق عن حقيهما فيقتسمانه على قدر حقيهما فيعطى للاقلسهم والاكثرسهمان (فو له فاناوسي لاحدهما بحبيع مله وللآخر بثلث ماله فلم تجز الورثة فالثلث بينهما على اربعة اسهم عند ابى يوسف ويحد) على طريق العول الصاحب الجميع ثلاثة ارباعه ولصاحب الثلث ربعه وتحريجه أن يقول جيع المال ثلاثة اثلاث فاذا ضمتاليه الثلثالموصى به للآخركان ذلك اربعة اللاث إصاحب الجيم ثلثه ولصاحب الثلث واحمد (فو لد وقال الولخنيفة الثلث بينهما نصفان) يسنى اذا لم تجزالورثة ووجهة ان فىالموصىله عازاد علىالثلث وقت

فيبت كما فى المحاباة واختها كما فى الهدايه (وقال ابوحنيفة الثلث بينهما نصفان) لان الوصية وتعت بغير المشروع عند عدم الاحبازة فتبطل اصلا والتفضيل ثبت فى ضمن الاستحقاق فبطل ببطلانه فيبتى الوصية لكل واحد مهما بالثلث وان احازت الورثة فعلى قولهما يكون بينهما ارباعا على طريق العول وعلى قول الامام اثلاثًا على طريق المنازعة قال الامام جال

الزيادة على غيرالمشروع عندعدمالاجازة ولانها وصية بحقالفير فوجب انلايضرب بتلك الزيادة مع الموصى له بالثلث وانشئت قلت بان الموصى عازاد على الثلث يدل بسبب غيرثابت في الحال لاندموقوف على الاجازة فكانه لم يرضله الا بالثلث فتساويا فكان الثلث بينهما نصفين وأنَّ أجازت الورثة فعلى قول إبى حنيفة يكون القسمة بينهما على طريقالمنازعة فيمطىصاحب الجميع ثلثى المال بلا منازعة واستوت منازعتهما فىالثلث الثانى فيكون ينهمانسفين فيكون لصاحب الجيع خسة اساس ولصاحب الثلث السدس وعلى هذا اذا اوصى لرجل بربع ماله ولآخر بنصف ماله فان اجازت الورثة كان نصف المــال لصاحب النصف وللآخر الربع ويبتى للورثة الربع وانكم يجيزوا فأنما تجوزالوصية من الثلث فيكون الثلث ينهما على سبعة على قولنابي حنيفة الموصى لهبالنصف اربعة وللموصىله بالربع ثلاثة ووجهه انالموصىله بالنصف لايضرب الابالثلث لان الزيادة على الثلث ملفاة عنده والموصى له بالربع يضرب بالربع فكانه أوصى لاحدهما بالثلث وللآخر بالربع فيمتاح الى حساب لدثلث وربع وذلك اثنى عشر فثلثه أربعة وربعه ثلثه فذلك سبعة فيجمل وصيتهما علىذلك ويكون السبعة تلث المال والمال كله واحد وعشرون سيعة منه للموسىلهما واربعة عشرالورثة وقال أبويوسف ومحديقهم الثلث بينهماعلى ثلاثة للموصىله بالنصف سهمان وللموصىله بالربعسهم لانالموسىله بالنصف يضرب بحبيع وصيته والموصىلمالردع يضرب بالربع والربع مثل تصف النصف فيجعل كل ربع بينهما فالنصف يكون سهمين (فو له ولايضرب ابوَحنيفة للمودىله عازاد على الئلث الا في المحاباة والسعاية والدراهم المرسلة) يعني تلفا الزيادة على الثلث ويجعل كانه اوصىله بالثلث وصورة المحاباة اذاكانله عبداز قيمة احدهما المب ومائة وقيمة الآخر ستمائة واوصى انساع احدهما عائة لفلان والآخر عائة لفلان آخرفهنا قدحصلت المحاباةلاحه هما بالفوللآخر بخمسمائة وذلككله وصيةلانه فيحال المرض فإنخرج ذلك من الثلث جاز وان لم يخرج بان لم يكن م مال غير هذين العبدين و لم بحز الورثة فان عاباتهما تجوز عقدار الثلث ويكون الثلث بينهما اثلاثا على قدروصيتهما احدهما يضرب فيدبالف والآخر بخد ممائة فلركان هذاكسائر الوصايا علىقياس قول الدحنيفة وجب انلايضرب الموصىله بالالف إكثر من خسمائة وستة وستين وثلثي درهم لان عنده الموصى له باكثر من الثلث لايضرب الا بالثلث و هذا ثلث ماله لان جميع المال الف وسبعمائة وهوقيمةالعبدين وصورةالسعاية انيوصى بعتقعبدينقيمة احدهماالفوقيمة الآخرالفان ولامالله غيرهما ان اجازت الورثة عتقا جيما وان لم بجيزوا فانهما يعتقان من الثلث وثلث ماله الف يكون بينهما على قدر وصيتهما اثلاثا فالثلث للذي قيمته الف ويسمى فىالباقى والثلاثان للآخرويسمى فىالباقى وهوالف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث واوكان كسائر الوصايا وحسان يسمى الذي قيته الف في خسمانة نصف قيته والذي قيتدالفان في الف وخسمائة ثلاثة ارباع قيته لان القياس ان لايضرب عاز ادعلى الثلث

ابو حنفة للموصى له عازاد على الثلث الافي) ثلاث مسائل (المحاباة والسعاية والدارهم للرسلة) اي "الطلقة عن التقيد بنصف اؤثلث اونحوهما وصورة المحماباة ان يكون لرجل عبدان قية احدهما ثلاثون والآخرستون ولامالله سواهما فاوصى بأن يباع الاول من زيد بمثارة والثانى منعرو بعشرين فالومسية في حق زيد بشرين وفي حق عرو باربمين فيقسم الثلث بينهما اثلاثا فيباع الاول من زيدبعشرين والعشرة وصية لد وساع الثانى من عمرو باربيين والمشرون وصة له فأخذ عرومن الثلث شدر وصية وأن كانت زائدة على الثلث وصورة السعاية انوصي بعتق عبـدين له قيمتهما ماذكر ولامالله سواهما فيعتق من الاول ثلثــه بعشرة ويسعى بعشرين ويعتق من النانى ثلثه بعشرين ويسمى باربين وصورة الدراهم المرسلةان ومي لزيد بعشرين ولعمرو باربعين وهما ثلثا ماله فالثلث بينهما اثلاثا لزيد عشرة ولعمرو عشرون أثفاقا

زو من اوحى وعليه دس محيط عاله لم تجز الوصبية) لأن الدين مقدم عليها لأبد فرض و هي تبرع (الا ان يبرأ الغرماء) الموسى (من الدن) الذي عليه فتنفذ الوصية لانه لم يبق عليه دىن (ومن اوصى ئىسىپ النه) اوغيره من الورثة (فالوصية باطلة) لانه وصية عـال الغير (وان اوسى عشل نصيب الله جاز) الوصية لان مثل الشي عيره غير أنه مقدر مه (فانکانله) ای الموصی (اىنان فللموصىلەالثلث) لانديصير عنزلة ابن ثالث فيكون المسال بينهم اثلاثا فان كان لدائنواحدكان للموصى له النصــف ان اجاز الابن والاكان له الثلث كالواوسي له ينصف ماله والاصل انه متى اوصى عثل نصيب بعض الورثة بزادمثادعلي سهام الورثة

وهوالف فيكون يبنهمانصفين وصورة الدراهم المرسلة ان يوصى لاحدهما بالف وللاخر بالفين وثلث ماله الف ولم تجزالورثة فالثلث ببنهما اثلاثا ويضرب كل واحدمنهما بجمدع وصيته وصورة اخرى للثلاث المسائل صورة المحاباة ان ببيع عبدا منرجل بمائة وقيمته ثلاثمائة ثم يومى لآخر بثلث مالة وليسله مالسوى العبد فانالوصية منالثلث وهو مائة يقسم بينهما علىقدر وصيتهما فوصيةالاول مائتان ووصية الثاني مائة فاقسم الثلث وهومائة على ثلاثة لصاحب المائين ثلثاها ولصاحب المائة ثلثها وصورة السعاية أنيمتق عبدا في مرض موته قيته مائة ثم اعتق عبدا آخر قيته مائتان ثم مات ولامال سوى العبدين فاقسم الثلث وهومائة بينهما اثلاثا ثلثاها للذين قيمته مائنان وثلثها للآخر ويسعىكل واحد منها فيما يتي من قيمت وصورة الدراهم المرسلة اذااوِصي لرجل عائة ولآخر بمائتين فاتعن ثلاثمانة يقسم الثلث وهومائة بينهما اثلاثالصاحب المائتين ثلثاهار لصاحب المائة ثلثها وآعا يضرب فيحذه الثلاثة المواضع بجميع وصيته لان الوصية فيمخرجها صحيمة لجواز ان يكونله مال آخر يخرج هذا المقدار من الثلث ولا كذلك اذا اوصى لرجل بثلثماله ولآخر بنصف ماله اوبجميع ماله لان الوصية في غرجها غير صحيحة يعنى اناللفظ فيخرجه لميصم لانماله لوكثر اوخرجله مالآخر يدخلفيه تلك الوصية ولايخرج منالثك ولواومي بجميعماله لرجل وبثلثماله لآخر فانلمتكنلهورثة اوكانتله ورثة واجازوا فان المال يقسم بينهم علىطريق ألمنسازعة على قول ابى حنيفة مازاد على الثلث فذلك كله للموصىله بالجيع من غيرمنازعة واستوت منازعتهما في الثلث فيقسم بيهما نصفين وعلى قولهما يقسم بينهما علىطريق العول يضربكل واحدمنهما مجميع وصيته كالموصى لهبالثلث يضرب بالثلث وهوسهم والموصىله بالجميع وهوثلاثة فيجمل المال على اربعة لصاحب الثلث سهم والصاحب الجليم ثلاثة هذا اذا اجازت الورثة فان لم يجيزوا جازت الوصية في الثلث فيكون المال بينهما فيقسم عند الى حيفة نصفين لان الموصىله باكثر منالئلث لايضرب الابالئلث وعلى قولهما يضرب بجميع وصيته فيقسم بينهماارباعا (فوله ومن اوصى وعليهدين بحيط بماله لم تجزالوصية الآان يبرئ الغرماء منالدين) لانالدين مقدم على الوصية لان الوصية تبرع والدين واجب والواجب مقدم على التبرع (قو إبر ومن اوسى بنصيب ابنه فالوصية باطلة) لاجا-وصية على الغير (فولد وان اومي عثل نصيب ابنه جاز) لان مثل الثي عيره وان كان يتقدريه (فو له فانكان/ه ابنان فللموصىله الثلث) لانانجمل الموسىله عنل نصيب ابن كابن أالث فيكون ماله مقسوما على ثلاثة فيكون له الثلث من غير اجازة وان لم يكن له الاان واحد كان له ثلث المال بغير اجازة ومازاد على ذلك ان اجازه الابن جاز وانلم بجزء لم يجز كااراوصىله بنصف ماله كانله الثلث منغيراجازة ومازاد موقوف على الاجازة وقال الخجندي اذا اوصى مصيب الله اوسميب المنه وله أن اوابنة لم تصم الوصية فان لم يكن له ابن ولا ابنة جازت الوصية فان اوسى عثل نصيب

بوجه فكان اقوى من هذا

الوجه واختار قول الامام

الامام البرهاني والنسق

وصدر الشريعد وغيرهم

ابنه جاز لان مثل الشي غيره لاعينه فيمتبر نصيب الابن ثم يزاد عليه مثله فيكون له النصف فان اجازة الابن جاز وان لم يجزء فله الثلث وان كان له امنان فله الثلث ولا بحتاج الى الاجازة والااوسى بمثل نصيب بنته وله بنت واحدة كاناله نسف المال لانه مثل نصيب البنت فان اجازته جازوان لم تجزه فله الثلث وان كانله انبتان كان له الثلث لان للبنتين نلثى المال لكل واحدة ثلث فمثل نصيب احداهما الثلث ولو اوصى بنصيب ابن لوكان يعطى نعسف المال ان اجازت الورثة وان اوسى عثل نصيب ابن لوكان يعطى ثلث المال لانه اوصى له عثل نصيب ابن معدوم فالابد من ان يقدر نصيب ذلك الابن سم ايضا فقد اوسىله بسم من ثلاثة بخلاف الاولى فابه هناك اوسى بنصيب ابن لوكان ولم يقل عثل نصيب ابن لوكان (فولد ومن اعتق عبدا في مرمنه اوباع وحابا او وهب فذلك كله جائز وهو معتبر من الثلث ويضرب به مع اصحاب الوصايا) وفي بيض النسيخ فهــو وصية مكان قوله جائز وهو غلط لان مأتبرعبه فيمرضه من الدتق والهبة والمحاباة حكمه حكم الوصايا فياعتبار الثلث فيه فاما ان يكون وصية فلالانه منجز قبل موثه غير مضاف فصار كالذى ينجزه في صحته لكنه ساوى الوصايا في اعتبار الثلث فيه اويقول لعل معنى ماذكره في بعض النسخ انه اراد بقوله وصية الاعتبار من الثلث والضرب مع اصحاب الوصايا لاحقيقة الوصية لان الوسية انجاب عند الموت وهذ منجز واعتبار. من الثلث لتملق حق الوثة (فقر لد فان حابا ثم اعتق فالمحاباة اولى عند إين حنيفة) هذا أذا صاق الثلث عنما اماأذا أتسع لعما امضى كل واحد منهما على جهته وانما كانت المحاباة اولى إذا صاق التلث لانها حق آدى وقد اخرجها غرج الماوضة فصارت كالدين الذي يقربه المريض فأنه مقدم على المتق لانه اخرجه عخرج المعاوضة (فوله نان اعتق ثم حابا فهما سواء) لانهما تساويا فىهذا الحال لانهحصل فىالمتق مزية التقديم بوقوعه ولايلحق الغسخ وللمحاباة مزية المعاوصة ولانه لايلحقها الفسيخ من جهة الموسى فلما تسساويا تخاصا (فنو له وقال ابويوسـف وعجد العتق اولى في المسئلتين) لانالعتق لايلحق الفسخ والمحاباة قد يلحقها الفسخ فكان العتق اولى وصورته مريض عتق عبدا قيمته الف واشترى عبدا قيمته النب بالفين فحصل للبايع الف محاباة وجيع ماله ثلاثة آلاف فان بدا بالمتق ثم المحاباة تخاصا عند ابي حنفية فيكون للبايع خسمائة ويسيى العبد في خسمائة وعند هما المتق اولى تقدم على المحاباة اوتأخر فيصرف الثلث وهو الف الى العتق فيتق العبد ولاشئ عليه وبردُ البايم إلى الورثة الف درهم قال أبوحنيفة أذا حايا ثم اعتق ثم حابا قسم الثلث بين المحابّاتين نصفين لتساويهما في الجهة فا اصاب المحاباة الاخيرة قديم بينهما وبين المتق نصفين لان المتق مقدم عليها وقد بينا أنه اذا تقدم عليها ساواها ولو اعتق ثم حابائم اعتق قسم الثلث بينالمتق الاول والمحاباة نصفين فما أصاب المتق تسم بينه وبين المتق الثانى لنساويهما في الجهد كمالو اعتق ثم اعتق تساويا

فالثلث كذك هذا قال في اليناسع رجل له عبد ان احدهما يساوى الفين و الآخر بساوى الفا قاصفه و لا مال له سواهما قالهاباة اولى والمتق جاز و بسمى الورثة في جيم قيته و هذا عند إلى حنيفة و عندهما العنق اولى والمشترى بالخيار ان شاء اخذ المبد بالفين و ان شاء رده قان قدم العنق قائلث بينهما نصفان عند إلى حنيفة و بسمى المبد في فصف قيته والمشترى بالخيار ان شاء اخذالمبد بالف و خسمائة و ان شاء تركه قان رضى باخذه سمى المتق الورثة في خسمائة و ان رضى المشترى بالترك عنق المبد ولا سماية عليه (قوله و من اوصى بسم من ماله فله اخس مهام الورثة الا ان يفص عن السدس فيم له السسس) و هذه احدى الروايين عن إلى حنيفة قال في الهداية و لا يزاد عليه وروى عنه رواية اخرى ان له اخسى سهام الورثة الا ان زيد على السدس فيم له السدس فيم له السدس فيم له السدس فيم المنازية على من المنازية عن المنازية على عن المنازية عن المنازية على المنازية عن المنازية على المنازية عن المنازية المنازية عن المنازية المنازية عن المنازية على المنازية عن المنازية على المنازية عن المنازية المنازية المنازية عن المنازية عن المنازية عن المنازية عن المنازية عن المنازية عن المنازية المنازية عن المنازية عن

عندمدم الاجازة بيانه زوجة وابن واوصى لرجل بسهم من مله ضل الرواية الاولى مندابي حنيفة بعطى الموسى له سدس المال لان اخس سهام الورثة الثمن وهو نصيب الزوجة وهو نانس من السدس فيتم السدس وعلى الرواية الثانية بسطى مثل نصيب الزوجة وال كان ناقصا من السدس فزاد على الفريضة سيم يكون تسعة فيعطى الوصى لهسلما والزوجة سمما وتبق للابن سبعة وكذا ايضا على قولهمــا لان اخس سيامهم لا يزيد على الثلث وال ترك زوجة و الحالاب وام اولاب فاخس سهامهم الربع فمند ابي حنيفة يعطى السندس لانه لا يجوز الزيادة عليه وعلى قولهما بعطى الربع لانه اقل من الثلث ويزاد على الفريضة سهم يكون خسة فيعطى الموصى الحانس على فوللمسا وق المنتقا اذا اوصى بسم من مله قات ولا وارث له فله نصف المال و بحمل بيت المال عزلة ان واحد (قولهوان اومي مجزه من مله قبل اورثة اعطوه ما شتم) لانه مجهول شاول الغليل والكثير غير الالجهالة لا تمنع صمة الوصية والورثة قائمون مقام الموصى فاليم البيان مخلاف السم لانه عبارة من قدر معلوم فلا يقف على بسال الورثة وكذا اذا اوصى بحط من مله او بشقص من مله او بدى او يصيب او يبض فاما البيال الى الموسى مادام حبا قان مات قالبيال الى ورثته لانهم قائمون مقامه ومن قال سدسمال لفلان ثم قال في ذلك المجلس او في مجلس آخر له ثلث مالي و اجازة الورئة فله ثلث ماله و دخل الدس فيه وان قال سدس مالي اللان ثم قال في ذاك الجلس او في غيره مدس مالى لفلان فلهمدس واحد لان السدس ذكر معرفا بالاضافة الى المال والمرفة متى اهيدت راد بالثاني الاول هوالمهود في المنة (قو له ومن أوصى بوصايا من حقوق الله تمالي قدمت الفرائش منها سواء قدمها الموسى او آخرها متل الحج والزكاة والكفارات

فيتم له) اى الدوصى له (السدس) ولا يزاد على رواية الجامع الصغير قال في الاختيار وحاصله ان لاالسدس وعلى رواية كتاب الومسالية اخس سهام البورثة مالم يزد على البدس فه السدس وكلاهما مروى عن أبي حنيفة وقال ابو بوسف ومحمد له اخس البهام الا أن رد على الثلث فله النلث قال الاسبعابي والعميم قول الامام وعليه مشي الأنمة المحسون تنصيح قال في الهداية قالوا هـذا في عرفهم وفي عرفشا الهم كالجزء آه ومثبي عليه في الكئز والبدرر والتنوير وفي الوقاية المهم المدس في عرفهم وعو كالجزء في عرفنا آه (روان اوصي بجزء من ماله قبل قورثة اعطوه ما شتم) لانه مجهسول بتساول القليل والكثير غير ان الجهاة لاتمنم محذالوصيدو الورثة قائمون مقام الموصى فالبهم البيان هدانه (ومناوسي وسايا من حضوق الله تعالى) وضاق عنها الثلث (قدمت الفرائض منها مل غيرالغرائض سواء (قدمهاالوصي) في الوصية

وان تساوت قوة بان حكانت فرائض او واجبات مدى بما قدمه لان الظاهر انه يبتـ دى بالاهم (وماليس بواجب قدم منـه ماقدمه الموصى) لان تقـديمه يدل على ﴿ ٣٧٨ ﴾ الاهتمام به مكان كا اذا صرح بذلك

لان الغريضة اهم من النافلة والظاهر منه البداية بما هوالاهم حسن ظن بلم قان كانت الغرائض كلها متساوية في الغوة بدأ منها بما قدمه الموصى اذا ضاق الثلث عن جبعهـا واختلفت الرواية عن ابي يوسـف في الحج والزكاة فقــال في احــدى الرواشين يبدأ بالحج وان اخره الموصى لانه يتعلق بالبيدن والمال والزكاة بالمال لا غسير وكان الحج اولى بالتقديم وقال في الرواية الاخرى بقدمالزكاة وهو قول محمد لان كل واحمد منهما منصموس عليه فىالقرآن فلهما متساويان في الفرضية الا ان الزكاة يتعلق مِها حق الآدى فكانت اقوى قال في البنساسِع اذا اوصى ان يُضَدّ طماما لمناس بعد موته للذين محضرون التعزية ثلاثة ايام قال ابو جعفر الهندواني بجوز ذَاك من الثلث الذي يطول مقامه عندهم والذي يجي من بعيد ويستوى فيه الغني والفقير ولا بجوز الذى لا بطول مقامه ان يأكل منه وقال بعضهم الوصية باطلة وان اوصى لرجل بشي ليقزأ على قبره فالوصية باطلة وكذا اذا اوسى ان يضرب على قبره قبة أو يطين قبره وأن أوصى بأن محمل بعد موته الى موضع كذا فهوباطل فان حمله الوصى بغير اذن الورثة ضمن ما انفق في حمله ولو قبل لمريض اوصى بشيء فغال ثلث مالي ولم يزدعلي هذا ان اخرجه على اثر السؤال مخرج ثلث ماله ويصرف الى الففرا. وأن قال تصدقوا بالف درهم فالوصية جائزة ومصرفها فففرا، لان قال لغريمه اذامت فانت برى من الدين الذي لي عليك فهو وصية تعتبر من الثلث (قو له وما ليس بواجب قدم منه ما قدمه الموسى) بعني النوافل لانها متساوية و الانسان مقدم الاهم فكان ما قدمه اولى (قو له ومن اوصى بحبة الاسلام اجموا عنه رجلا من بلده يحج راكباً) لان الواجب عليه الحج من بلده وانما قال راكباً لانه لا يجب عليه الحج ماشيا فوجب ان يحج عنه كذلك وهذا اذا كان الثلث يتسم لذلك فان كان له او طان كثيرة حج عنه راكباً من اقرب او طانه الى مكة وأن كان مكيا فات بخراسان فاوصى ان يحج عنه حجمعنه من مكة الا ان يوصى بالقران فيسمج عنه قارنا منخراسان وانهم یکن له وطن حج عنه من حیث مات وان کان ثلث ماله لا بغی بذلك حج عنه من حيث بلغ (قو له تازلم تبلغ الوصية النفقة الجوا عنه من حيث تبلغ) لانا نطر ان الموسى قصد تقيذ الوصية فوجب تفيذها ما امكن والممكن فيمه ما ذكرناه (قو له ومن خرج من بلده حاجا فسات في الطربق واوصى ان يحج عنه حج عنه من بلده عند ابى حنيفة و قال ابو يوسف و محمد يحج عنه من حيث مات) و على هذا الحلاف اذا مات الحساج عن غيره في الطربق فعندهما يحج عنمه بالبساق من حيث مات وعند ابي حنيفة بضم مابق في بده الى مال الموسى ويؤخـــذ ثلثه ويحج به عنــه من وطنه ولا ضمان على الأول فيما انفق الى وقت الموت (فقو لد ولا تُصْمَ وصية الصبي) لانها تبزع والصي ليس من اهـل الثبرع الاثرى انه لا تصيح هبشه في مال محته

(ومن اوضى بحبدة الاسلام اجموا عنه رجلا منبلده) لان الواجب الحج من بلده ولهدذا يعتبر فيه من المال مايكفيه من بلده والوصية لاداء ماككان واجبا عليه و (يحج عنه راكبا) لانه لايلزمه ان يخج ماشسيا كانصرف اليه هل الوجه الذي وجب طيهوهذا ان كفت النفقة فك (فأن لمبلغ الوصية) تلك (النفقة اجوا منه) راكبا (من حيث بلغ) تلك النفقة تفيذا لها بقدر الامكان (ومن خرج من يلده حاجا فات في الطريق) قبل اداء النسك (و او صي ان يحج عنه حج عنه من بلده را کیا (مند ای حنيفة)لان الوصية تنصرف الى الحج من بلدم كما مر (وقالا بحج عنه منحيث مات) لان السفر بنية الحج وقع فربة وسنقط فرض قطع المسافة بقدره فيبتدأ من ذاك المكان كانه من اهله قال جال الاسلام وعلى هذا اذا مات الحاج عن غسره في الطريق حم عن الميت من بلده والصحيح قوله واختباره الهبوي

والتسنى وغيرهما تصيح (ولاتصح وصية الصبي) مطلقا اى سواء كان بميزا اولامات قبل الادراك (وحال) اوبعده اضافه الى الادراك اولا فىوجوء الحير اولا لانها تبرع وهو ليس من اهل التبرع فلا علكها تنجيزا ولانسليقا (و) لا (المكاتب و ان ترك و فاء) لان ماله يقبل التبرع (و يجوز الموصى الرجوع عن الوصية) لا نما تبرع لم يتم فجاز الرجوع فيه كالمهبة (فاذاصر ح بالرجوع) بان قال ﴿ ٣٧٩ ﴾ رجعت ١٤ اوصيت به او ابطلته (او فعل ما يدل على الرجوع) بان

ازاله من ملكه اوزاد 4 زيادة تمنع تسليمه الابها كلت السويق والبناء في الدار او نمل به نملا لو نعله في المنصوب لانقطع 4 حق الماك (كان رجوط) اما الصرع فظاهر وكذا الدلالة لانها تسل عل الصرع فقسام مقام قوله قد ابطلت وصار كالبيع بشرط الحياز فانه بطل الخيار فيه بالدلالة هداه (ومن جعد الومسية لم يكن رجوعاً) قال في الهداية كذا ذكره محمد وقال ابو يوسن يكون رجوما ورجح قول مجهد واعتمده الامام المجبوبي والنسيق وغيرهما أجميح (ومن اوصى لحيرانه فهم الملاصفون) له (عند ابي حنيفة) لان الجواز مبارة عن الفرب وحفيضة ذلك في الملاصق ومابعده بعيمه بالنسبة البه وقال أبو يوسف وشجند هم الملاصقون وغرهم بمن يسكن محلة الموصى وعمعهم منعمد المحلةو هذا استحسان هدانه قال في التعميم والعميم قول الام واختاره المحبوبي

وحال الحمة اكد في الثبوت من الوصية بدليل أن قبالغ أن يهب جميع ماله في حال محمته ولايجوز ان يوصى باكثر من الثلث فاذا لم تجز ومسيته وكذا لو أوصى ثم مات بعد الادراكلا تصبح ومسيئه لعدم الاهلية وقت المباشرة وكذا اذا قال اذا ادركت فتلث مالى لفلان وصية لم تصم لفصور اهليته فلاعلكه نجيزا وتعليقاكا في الطلاق والمناق يخلاف العبد والمكاتب اذا اضاف الوصية الى مابعد العنق حيث يجهم لان اهليتهما مستمة والمانع حق المولى فيصم اضافتهما الى حال سفوطه (فوله ولانصم ومسية المكاتب وان ترك وفا.) لان ماله لامنيل الترع وقيل على قول ابي حنيفة لايصم وعندهما يصم (قتى له ويجوز الموصى الرجوع عن الوسية) لانها نوع تبرع لم يتم قجازله الرجوع فيهاكا لهبـة قالوا الافيما وقع لازماكالحماباة المنجزة والتدبير والهبة المفهوشــةلذى رحم محرممنه لمانه لايصم الرجوع فيهاكذا في البنابيع (قوله واذا صرح الرجيوع اوضل مايدل على الرجوعاكات رجوماً) اما الصريح فقوله ابطلت وصيى او العبد الذي اوصيت 4 لفلان نهو لفلان نهو رجوع لان الفظ بدل على قطم الشركة اذ لوارادها لبين لفظها مخلاف ما اذا اوصى به لرجل ثم أوصى به لآخر نائه بكون بينهما لان المحل يختمل الشركة والهفظ مسالح لها واما الفغل الذى يدل على الرجوع كما اذا اومي يتوب ثم قطعه وخاطه اوبنزل فنسجمه اوبدار فبنسا فيها اوبشياة فتذبحها اوبامة ثم باعها اواعتقها اوكاتبها اودرها فهنذاكله يكون رجوعاً وابطالا فموصية وغسل الثوب الموسى به لايكون رجوماً (قوله ومنجد الوصية لم يكن رجوها) هـذا عند محـد ويكون رجوها عند ابي بوسف (قوله ومن اومي لحيرانه فهم الملامسقون عند ابي حنفة) وقال ابر بوسف و محمد هم الملانسقون وغيرهم نمن يسنكن محلة الموصى ويجمعهم مسجد واحسد وجماعة واحدة لأن مؤلاء يعمون جيرانا قال عليه السلام ، لاسلاة لجار المجد الا في المبجد ، وضروه بكل من سم الندا، ولابي حنيفة ان الجبار من الجاورة وهي الملاصفة ولهدا بسقق الشفعة مذا الجوار وصورة المسئلة أن مغول أوصبت بثلث مالي لحيراني فعند ابي حنيفة هولجيرانه الملاصفين لداره ويستوى فيه الساكن والملك سواه كان مسلما او ذميا رجلا كان او امرأة مسبيان كان اوبالغا و مدخل فيسه العبسد السباكن عند ابى حنيفة وعنسدهما ايس العمائك والمدرين وامهات الاولاد من ذلك شيء لان الومسية لهم ومسية للمولى لانه المستمق لذلك وهو ايس بجسار الموصى واما المكاتب فيستمق ذلك بالاجماع لانه هوالمستمق لذلك دون مولا. (فول له ومن اوصى لاصهاره فالوصية لمكل ذي رحم محرم من امرأته) وبدخل في ذلك ایشاکل ڈی رجم محرم من زوجہ اپنہ ومن زوجہ اینہ وزوجہ کل ڈی رحم محرم منمه فهؤلاء كلهم اصبهاره ولاندخل في ذلك الزوجة ولازوجة الآن ولازوجمة

والنسق وصدر الشريعة وغيرهم اه (ومن اوصى لاصهاره فالوصية لكل ذى رجم عمرم من امرأته) كا با مُاواعامها واخرالها واخواتها قال الحلواني هذا في عرفهم واما في عرفنا فيمنس بابويها هنايه وغيرها واقره الفهستاني قلت لكن

الاب ولازوجة كل ذيرج محرم منه لان الاستهار مختصون باهلها دونها ولومات الموصى والمرأة فينكاحه او في جدته من طلاق رجعي في الصهر يستمق الوصية وان كان في عدة من طلاق باين لايستمقها لان بنساء الصهرية ببقاء النكاح وهو شرط وقت الموت (فوله وان اوصى لاختانه فالحتن زوج كل ذات رحم محرم منه) وكذا محسارم الازواج لان الحتن اسم لزوج البنت وزوج الاخت وزوج كل ذات رح محرم منه ومن كان ذارح محرم منهم لان الكل يسمى ختنا وام الزوج وجدته وغيرهما فيه سمواه قال في الهدايه قبل هذا في عرفهم اما عرفنا لايتساول الازواج الحارم ويسستوى ف ذلك الحر والبد والاقرب والابعد لان الفظ يتشاول الكل وبستوى فيه الغني والنقر والذكر والاش كلهم فيه سواء لايفضل احدهم على الآخر من غير تفضيل من الموسى (فخوله و من او صى لاقاربه والوصية الاقرب فالاقرب من كل ذيرجم هرم منه) وصورته ان يقول الله مالي لذوي قراقي وانما امتبرال جم المحرم لاناللفصود مذهالوصية الصلة فاختصت بالرحم المحرم كالنفقة وايحاب المنق (قولد ولا دخل فيم الولدان والولد) لان الغرابة اسم لمامقرب من الانسان بغيره والابوان اصل القرابة والولد يقرب يقسمه فلا يتناولهم الاسم ولهذا قالوا من سمى والده قريبا كاندنك عفوقامنه ولأنافة نسالى عطف الاقربين على الوالدين والسطف غيرالمعاوف عليه (قوله وتكون للاثنين فصاعدا) لانه ذكر دُنك بلفظ الجميع واقل الجمع في المواريث اثنان بدليل قوله تمالي ﴿ فَانْ كَانُهُ احْوَمْ فَلانه السدس ﴾ و الراديه اثنان فلغوقهما وهذاكله فيقول ابيحنيفة ووجهه انالوصية اختالمراث وفيالمراث يعتبر الاقرب فالاقرب وقدقالوا اذا اوصى لذى قرابة ولمبقل لذوى فهو على الواحد لان هذا اسم اواجد فاصله أن أبا حنيفة أشرط لهذه المسئلة ست شرائط الفرابة وعدم الورائة وال لايكون نيم ولاذوالجيمة والمحرمية والاقرب فالاقرب وواقفه صاحباء فالثلاثة الاولى وغالفاء فيالثلاثة الاخيرة الم بشترطاها وهيالجيمة والمحرمبة والاقرب فالاقرب (قوله و اذا او مى ذاك وله عَـأن و خالان فالومسية لعميه عند ابي حنيفة) لما بينا أن من أصله أعتبار الاقرب فالاقرب والعمان أقرب من الخسالين (قو له وان كان له ع، وخالان فلام النصف والمضالين النصف) لان البعيد عنده لابساوى القريب فكان الم انفرد فيستمق نصف الوصية لان الوصي جعل الوصية لجم واقله اثنان فلايستمق الم اكثر من نصفها ونني النصف الثاني لامستمق له اقرب منَ الحَسَالِينَ فكانَ لهمـا ولولم يكن له الاع واحـد وليس له من ذوى الرحم المحرم غره كان له نسبف ألوصية لانه لايستمق اكثر من النصف لما بينا ومابق لامستمق له فبطل فيه الومبية فيرد على الورثة مخلاف مااذا اوصى لذى قرايشه حيث يكون الم كل الوصية لان اللفظ الفرد فحرزها كلها اذ هو الاقرب ولو ترك عما وعمة وخالا وخالة فالوصية لام والعمة بينهما بالسسوية لاستواء قرابتهما وهي اقوى من قرابة الاخوال والسمة وال لم تكن وارثة فهي مستمقمة الوصية كا لو كان الفريب

زوج ڪل ڏات رحم محرم منه) کازواج شاته واخواته وعباته وخالاته قال القيستاني و منبغي في ديار نا ان يختص الصهر بابي الزوجدة والحنتن يزوج البنت لانه المشهور اه (ومن أوصى لاقربائه) اولذری قرابته اولا رحامه اولا تساله (فالومسية لملاقرب فالاقرب.من كل ذي رحم عرم منيه ولايدخل نهم الوالدان والولد (لانهم لايسمون اقارب ومن سمى والده قريباكان منه عقوقا لان القريب من تقرب وسيلة غسره وتغرب الوالد والولد نفسه لايتيره وتمسامه فيالهدام (وتحكون) الوصية (الاثنان فصاعدا) لانه ذكر بلفظ الجم وقل الجم في الومسية اشان كإفي المراث (واذا اوصى نداك) اى لاقربائه و عوه (وله) اى الموصى (عان وغالان فالوصية) كلها (نغمیه عند ای حنیفة) اعتبارا الافرب كا في الارث (وان كان له عم وخالان فللم النصف وأمنالين النصف) لانه لايد من اعتبار معنى الجم

رقيقا او ذميا (قوله و قال ابو يوسن وعمد الوصية لكل من ينسب الى اقصى آب له في الانسلام) و يسستوى فيه الاقرب والابعد والواحد والجمع والمسلم والذي و يدخل في الوصية كل قريب ينسب اليه من قبسل الاب او الام وتكون الوصية بَلْهِم قراشه من جهة الرجال والنساء الى اقصى اب له في الاسلام في الطرفين جيمًا بَشْمَرُكُونِ فِي الثلث الافرب منهم والا بعد والذكر والا ثني سـوا. بـــائه اذا اوصى رجل من في العباس لاقاره دخل في الوصية كل من ينسب الى العباس و كذبك العلوى اذا اومى لاقاربه دخل في الوصية كل من ينسب الى على كرمالة وجهه القريب والبعيد في ذلك سنواء ثم على اصليمنا اذا أوصى لاقاريه وله عنان وغالان اشترك فيه الحمان و غالان فيكون بينم ارباعا لانهما لا يعتبر أن الاقرب وال ترك ما و خالين اللم نصف الوصية والخالين نصف الوصية صد ابي حنيفة وهندهما هي بينم اثلاث ولو كان له عم واحد لا يسفق الا النصف هند أبي حنيفة و هندهما يسمن جبع الوصية على اسلهما ان الواحد تسمَّق الجيم وأو أوطى لاهل قلان نهو على روجته عند إلى حنينة لأن إسمالاهل حقيقة في الزوجة قال الله تسالي ﴿ وسار باهله ﴾ ومنه قولهم تأهل فلان بلد كذا اى تروج وقال الريوسف وعجد اسم الاهل يتناول كل من يعول و يصميم نفقة اعتبارا العرف وهو مؤيد بقوله تعالى ﴿ وَأَنُونَى إَهْلَكُمُ أَجْمَعِنَ ﴾ قال محمد فالزيادات القياس فهذا الدالوصية الزوجة خاصة لكنا استحسانا أن يكون لجيع من يعوله بمن يجمعه منزلة من الاحرار والزوجة واليتم فيجره والولد اذا كانبيوله فاما اذا كان كبيرا قداعزل اوكانت ينتا قد زوجت فليسا مناهله ولامدخل فبذلك عاليك ولاوارث للوصي ولامدخل الموصى لاهله فيشئ من الوصية لانه او صيمان اضيف اليه والمضاف غير المضاف اليه فلا يدخل ف الوصية كن اوصى لولد فلان لا يدخل فلان في الوصية (قول و من او صي لرجل بثلث دراهمه او بثاث غَنه فهلك ثلثا ذلك وبتي ثلثه وهو نخرج منثلث مابق منماله فله جميع مابتي) وقال زفرله ثلثمايق ولواوصى شاشفنه فهلك الننم كله قبل وته أولم يكنله غنم فىالاصل فالوصية باطلة لان الوصية ابجاب بمدالوث فيعتبر فيسامه حينئذ وهذه الوصية تعلقت بالمين فتبطل بفواتها هندالموت ولوقال له شاة من مالي وليسله غنم بعطى قية شاة لانه لما اضافها الىالمال علمناه الرمراده الوصية عالية الشاة وأن اوصى بشاة ولم يضفها الى ما له ولاغنمله قبل لابصيح لان المصح اضافته الى المال و بدونها يعتبر صورة الشاة وفيل يصح لانه لما ذكر الشاة وليس فيملكه شاة علم ان مراده المالية ولوقال شاة من غنى ولاضمه فالوصية باطلةواون أوصىله بسيفه قالمحمد اهطيهالسيف محقبه وحلبته وكذا قال زَفْرِ يَعْنِي أَنْ لَهُ حَقَّبُهُ وَ حَمَّا لَهُ وَأَنْ أُوصِي لِهُ بَسْرِجٍ فَلَهُ الْسَرُجِ وتوابعه من البد والرقادة وكذا او صيل بمحف قله الفلاف عند زفرو قال ابو بوسف في السيف له النصل دون الجنن وفي السرج له الرفتان والركابان دون البد والمبثرة وهي قطن محشويترك على ظهر البعير وفي المحف له المحف دون الفلاف لان هذه الاشبياء منفصلة ألا

بالسوبة لاستواء قرائها وعامه في الهدايه (ولا) تكون (اأومسية لكل من نسب) اليه من قبل آبائه (الى المصى اب له ق الاسلام) وهو اول اب اسلم القريب والبعيد والذكر والاش فيه سواء قال في زاد الفقهاء والزاهدى في شرحه الصيح قول ابى حنيفة وعليه اعتد الحبوب والنسق و غرهما نحميم (ومن اومى لرجل ثلث دراهمه) المينة (اوثلث عُمه) المينة (فهاك ثائسا وبق ثلثه و هو) ای ثلث ذلك (بخرج من ثلث ما بني من ماله فله) اى الموصى له (جميع مابق) لان الوصية تعقلت بعيبا بدليل انه لو قامته الورثة استمق ذاك و ما تعانمت الوصية بعينه يستعقه الموصى له اذ اخرج من الثاث کا او اومی ثلث شی بعينه فاستعق ثلثاه

(و أن أوصى له بثلث ثبابه فهلك ثلثاء و بق ثلثها و هو) أى الثلث الباق (يخرج من ثلث مابق من ماله لم يستحق) الموصىلة (الاثلث مابق من الثباب) قال في الهداية ﴿ ٣٨٢ ﴾ قالو هذا أذا كانت النباب من أجناس

يدخل الا بالتسمية كن اوصى بدار لايدخل فيرا المتساع والفتوى على قول زفر لان الفلاف تابع للمحف كجفن السيف على اصله وان اوصىله بميزان فله الكفتسان والعمود والمسان وكيس له الصفحات ولا القت وهذا عند ابي يوسيف وقال زفرله ذاك لائه من وابع المزان لان المنفعة لاتكمل الا بالجيع وابو يوسف يقول هي منفصلة فلا تدخل الا بالسمية قال محمد لواوصيله محنطة في جوالق فله الحنطة دون الجوالق وان اوصى له يقوصرة ثمرله القوصرة والثمر لان القوصرة تدخل في سِم الثمر في العسادة بخلاف الجوالق وان اوصيله بعسل في زق اوبسن في ظرف او بزيت في اناء لم تدخل الآنبة و الماله العسل وحده والسمن وحده كذا في الكرخي (قولد ومن اوجي بثلث ثبابه فهلك ثلثاها وبقي ثلثها وهي يخرج من ثلث مابق من ماله لم يستحيق الا ثلث مابق من الثياب) هذا اذا كانت الثياب من اجناس مختلفة اما اذا كانت من جنس واحد فهي عزلة الدراهم لان الثباب اذا كانت مختلفة لا يقسم بعضها في بعض فالباق منها لا يحوز ان يسمَّق الموصىلة بالفِّجة فلم تكن الوصية متعلقة بالباقي فلا بجوز ان يسمُّق الموسى له اكثر من ثائمه (قوله و من اوسى لرجل بالف درهم وله مال عين و دين نان خرجت الف من ثلث المين دفعت الى الموصى له و ان لم يخرج دفع اليه ثلث المين وكلُّما خرج شيء من الدين اخذ ثلث حتى بستوني الالف) لان المرصي له شربك الورثة وفي تخصيصه بالمين بخس في حق الورثة لان المين فضلا على الدين (قوله وتجوز الوصية للحمل وبالحل اذا وضع لاقل من سنة اشهر من يوم الوصية) ولا يحتساج الى القبول اما الوصية فلان الوصية استخلاف من وجه لانه يجمله خليفة في بمن ماله والجنبن بصلح خليفة في الارث فكذا في الوصية لانها اخته الا انهــا تربد بالرد لما فيها من سنى التمليك بخلاف الهيمة فانها لاتصححه لانها تمليك و ليسـت باستخلاف ولاولاية لاحد عليه ليملكه شيئا واما الوصية به نهى جائزة ابيضا اذا علم وجوده وتت الوسية لان باب الوسية والسع لحاجة الميث وعجز. ولهذا يصبح في غير الوجود كالثمرة فلان بصمح في الموجود اولي وصورة المئلة اذا اوصى لرجل عا في بطن جاريته ولم يكن ذلك من المولى او بما في بطن دابته فهو جائز اذا علم وجوده في بعان ومعرفة وجوده اذا ولدته بلاائل من سنة اثهر من وقت موت الموصى وذكر الطحساوي انه بعتبر المدة مزوقت الهيهية وهوالمذكور فيالكتاب وال ولدته لسنة اشهر فسأعدا بعد ذاك فالرصية باطلة لجواز ان يكون الولد حدث بعدها الا أذا كانت الجارية في العدة حينتذ لاجل بُبوتِ النسب يعتبر الى سنتين فكذاك في جواز الوصية يعتبر إلى ُسنتين واللمنكن في العدة يعتبر لاقل من سنة أشهر في الجاربة والدابة سدوا. وال اوصى بالجارية لرجل وما في بطنهـا لآخر جاز الا اذا ولدت لا كثر من ســـتة اشهر او لسنة اشهر حينتذ تكون الجارية وولدها للوصىلة بالجارية (فولد واذا ارصى

مختلفة ولوكانت من جنس واحد فهو عنزلة الدراهم اه لان الوصية حيث كانت الباب مختلفة تملق بمينها ولذا لاتنسم بمضها في بعض مخلاف ما اذا كانت معدة فانها يتم بعضها في بعض عزلة المدراهم (و من اوصى لرجل بالف درهم) مثلا (و **ل**) اى الموسى (مال مين و دن فان خرجت الالف) الموصى 4 (من ثلث المين دفعت) الالف الموصى مها (ال Head Y (4 lass) النساء كل ذي حق حقه من غيريخس فيصار اليه (وان لم تخرج الالف من الثلث المين (دفع اليه) اي الوصيلة (ثلث المين وكل خرج شيء من الدين اخذ ثلثه حتى يستوفي الالف) لان الموصلي 4 شربك الوارث و في تخصيصه بالسن ينمس في حق الورثة لان المين نضلا على الدن (و تجوز الومسية الحمل وبالحلاذا) تحقق وجوده وقت الوصية بان (وضع لاقل من سنة اشبهر من

بوم الوصية) لوزج الحامل حيـا ولو ميتـا و هي معندة حين الوصية فلا قل من سـنتين بدايل (بجاربة) ثهوت نسبه اختيار وجوهرة (واذ ارصي

لرجل بجارية الاحلها صمة الوصية والاستثناء) لان ما جاز اراد المقد عليه جاز استثناؤه منه (ومن اوصى لرجل بحارية فولدت بعد موت المهي) ولو (قبل ان مقبل الموصى له ولدا ثم قبل) الموص إله (وهما)اى الحارية والولد (بخرجان من الثلث فامالموصى 4) لان الولد عاء الام فكان تبعا لهــا) وان لم مخرحامن الثلث ضرب) الموصى له (بالثلث فاخسدُ ما محصمه مرما جيميا في قول ایی توسف و محمد) لان الولد لما دخمل فالوصية صاركان الابجاب ورد علمها مسا قلا بقدم احدهماعل الآخر (وقال الو حنيفة بأخذ ذاك) اي الثلث (من الام فان فضل من الثلث (شيء اخذه من الولد) لان الام استل في المقدفكذاق التنفيذو اختار قوله الرهائي والنسني وغيرهما تصيح (وتجسوز الوصية مخدمة عبده وسكني داره سنين معلومة وتجوز ايضا (بذاك الدا) لان المنافع بحوز عليكهابعوض وبغيرعوض كالأجارة والمسارية فذاك بالوصية ويكوز محبوساعلي ماك الميت في حق المنفسة كافى الوقف وتمامه في الدرر (فان خرجت رقب

بجارية الاحلها محتالوصية والاستثناء) اى اوصى بهما واستشى مانى بطنها فانه بجوز لانالوصبة اختالميرات ففد جعل الجارية وصية وما في بطنها ميراثا والميراث يجري فيما فالبطن ولان اسمالجبارية لا يتباول الجل لفظما لكنه يستمق بالاطلاق تبعا فاذا افرد الام بالومسية صم افرادها ولانه يصم افراد الحل بالومسية فجناز استثناؤه وهذا هو الاصل ان ما يُصح افراده بالعقد صحم استثناؤه منه وما لافلا ولو اوضى برقبة الجارية لانسان وما في بطنها لآخر فات الموصى له بالولد أنتقل الملك الى ورثة فإن اوصى رقبتها لانسان وعُدمتها وفلتهما لآخر قسات الموصى له بالخدمة والغلة عاد الملك الى مساحب الرقبة دون ورثة الموسى (قوله ومن اوسى لرجل محارية فولدت بعد موتالموصى قبل ان مقبلالموصى لا ولدا ثم قبل وهما غربيان مَنَ الثاث فهمنا للموسى 4) لازالام دخلت في الوصية إصبالة والولد تبعيا حين كان متصلا بهـا فاذا ولدت قبلالقسمة والنركة قبلالقسمة مبقات على ملك المبت حتى منضى بها ديونه دخل في الوصية فيكونان الموصى له • وقوله • قبل ان مقبل الموصى له ، لم بذكر هذا الشرط في الهداية وصنوانه قبل القسمية ، وقوله ، فولدت بعد موت الموضى و انسا قيد به لانه لا يستحق ما ولدت قبل موت الموسى ذكره في الكرخي (فقي له وان لم يخرجا من الثلث ضرب بالثلث فاخذ بالحسسة منهما جيما) لانالوصية تناولهمما جيما ولذا استفقهما الموصى له اذا خرجا منالثلث فاذا لم مخرجا يميها من الثلث ضرب فهما بالخصة وهذا هند ابي حنيفة (قو له وقال الو حنيفة يأخيد ذلك من الام قان فضل شي اخذه من الولد) لان الوصية تعلقت بين الام والولد بدخل منها على طريق التبام فاذالم مخرجا من الثلث نعينت الومسية في الام فان فضل من الثلث شي كان ذلك من الولد وفي الهيداية اختلاف على حكس هيذا فجمل قولهما قول ابى حنيفة وقول ابو حنيفة قولهما وصورة المسئلة رجل له ستمائة درهم وامة تساوى ثلثمائة درهم ولا مال له بغير ذلك فاوصى بالامة لرجل ثم مات فولدت ولدا يساوى تلفائة درهم قبل القسمة فالمرصى له الام وثلث الولد عند الى حنيفة مابق بورثة وهذا شأدى على ما ذكر في هداله وهو ضد ما في القدوري وهندهما له ثلاثًا كل واحد منهما وما بق للورثة وجه قول ابي حنيفة ان الوصية قد صحت فيالام وهي تخرج من الثلث فلا بجوز أن يفحخالوصية في شيء منها بعد صمتها ولان الام الاصل والولد تبع وانتبع لا يزاح الاصل فلو نفذنا الوصية فبهسا جيما تنتفض الوصية في بعض الاصل وذلك لا مجوز ولهما ال الولد قد دخل في الوصية تبعا حالةالاتصال غلا مخرج عنها بالانفصال هذا اذا ولدت قبلالقسمة فان ولدت بعدها فهو الموصى له لانه عا خالص ملكه لنقرر ملكه فيه بعدالة عند (فو الدو بجوز الوصية غدمة عبده وسكني داره سنين معلومة ويجوز بذاك ابدا) لان المنافع بصح تمليكها في حال الحياة بدل وبغير بدل فكذا بعد الموت وبجوز مونتا ومؤيدا ونفقة العبيد في الوضيمين عبلي الموصى له بالخيدمة (فو له فان خرجت رفية

العبد من الثلث سلم اليه ليخدمه) لان حق الموصى له في الثلث لا زاجه فيه الورثة (قَوْ لِهِ قَانَ كَانَ لَامَالَ لَهُ غَيْرِهُ خَدَمُ الورثَةُ تُومِينُ وَالْمُوصِي لَهُ يُومًا) لان حقه في الثلث وحقهم في الثلثين وهذا اذا لم يجز الورثة لان العبد لاعكن قسمته اجزاء لانه لايجزأ وعكن استيفاه خدمته على المهاباة بخلاف الوصية بسكني الدار اذا كانت لأتخرج من الثلث حيث يقسم هين المدار اثلاثا للانتصاع لانه عكن القسمة بالاجزاء وهو اعدل فتسوية بينهما زمانا وذانا وق المهاباة تقديم احدهما زمانا ثم العبد المُوسى مخدمته ليس الوارثة ان يبعوه الا اذا اجاز الموصى له بالخدمة فاذا اجاز لم منقل الى العوض (قو له فان مات المومى له عاد الى الورثة) لان المومى اوجب الحق الموصى له ليسمتوفي المنافع على حُكم ملكه فلو النفل الى وارث الموصى له استحقها اندا، من ملك الموصى من غير رضا. وذلك لابجوز (قو له وان مات الموصى له في حياة الموصى بطلت الوصية) لان انجامًا تعاق بالموت ولان شرط صحة الوسسية الفيول ومن شرط القبول أن يكون بعد موت الموسى فاذا مات الموسى له قبل ذلك عدم هــذا (قو له واذا اومي لولد فلان فالوصية مينم الذكر والائق فيه سواه) لان اسم ااولد منتظم السكل انظاما واحدا فان لم يكن لفلان وأحد من صابه دخل الوسية ولد الان الذكور دون الاناث عند ابي حنيفة وعندهما بدخل الاناث وتكون الوصية للما يجيما كما في ولد الصلب فلا مدخل اولاد البنات في ذلك المشهور وان اوصى لبني فلان فين ابي حنيفة رواينان في رواية ان السذكور ينفردون كذلك دون الاناث لان الاناث لايتناولهم اسم البنين وفي رواية يدخلون معالذ كور ويكونون سيواء وهو قولهما لان اسم البنين يتناول الجيم في عال الجمَّاعيم قال الله تُمالَى ﴿ بَانِي آدم ﴾ فالحطاب متناول فكل واما اذا قال لبني فلان ولم يكز له الا نات منفردات لم يكن لهن شيء بلا خلاف لان حقيقة الاسم للذكور ولو اوصى شلثماله لامهات اولاده وهن ثلث والفقراء والمساكين فلهن ثلاثة اسهم من خسسة عندهما وقال محمد نفسم الثلث على سبعة لهن ثلاثة ولكل فريق سهمان لان الفقراء والمساكين جنسان والمذكور لفظ الجمع وادناه في الميراث اثنان لما بيناه فيما تنسدم فكان من كل فربق ائنان و ليما ان الجمع المذكور بالالف واللام يراديه الجنس فيتناول الادنى كما اذاقال لااتزوج النسباء فاذاكان كذلك اعتبر من كل فريق واحسد وأن أوصى بثلثه لفلان والمساكين فنصفه لفلان ونصفه للمساكين عندهماوقال محمد ثلثه لفلان وثلثاء للمساكين ولو اوصى المساكين فله صرفه الى مسكين واحد عندهما وعنسده لابصرف الا الى مسكينين على ماينا وان اوصى بثلثه لمبائس والمنفير والمسكين قال ابو حنيفة ومحمد بجعل الثلث على ثلاثة اجزاء جزء البائس وهوالذي اذا كان محتاجاً وجزء المسكين وهوالذي يطوف على الانواب وجزء ففقير الذي لايطوف على الانواب ولايسأل قال انو نوسف مجمل على جزءن الفقير والمسكين واحمد البائس واحمد ومن اوصى لرجل عائة درهم ولآخر عمائة درهم ثم قال لآخل اشركتك معهما فله ثلث كل مائة بخلاف

مخدمت (خدم الورثة و مين و) خدم (الموسىله وما) لان حقه في الثلث وحقهم في الثلثين كما في الوصية بالمين ولاعكن فسمه فعدل الى المهاباة الماء المقبن واما الدار اذا لم يكن 4 غيرها فانها تنسم اثلاثا للانتفاع ولوا قسموا مهاباة من حيث الزمان مجوز ايسًا لأن الحق لهم الا ان الاول اولى وليس اورثة ان يبيدون اما في الديهم من ثلثي الدار وعن ابي يوسنف لهم ذلك تمسامه في الهداله (فان مات الموصى له عاد) العبد الموصى 4 (الى الورثة لان الموصى اوجب الحق الموسى له ايستوق المنافع على حكم ملكه فلوانقل الى وارث الموصى له استعقب اشدأ من ملك الموصى بلا رضياه وذلك لابحوز هداله (فان مات الوصى له في حياة الوصى بطلت الومسية) لمتقدم أنالوصية انجاب بعدالموت وقدمات الموسى له قبل وجموب الحق له فبطل (واذا اوصى لولد فلان فالوصية بينم) اى بين جميم او لاده (الذكرو الاشي فيه سواه) لأن اسم الولد خطلق عليهما على حدسواء

(و من او سي اور ثة فلال فالوصية بدنهم) اي بين جيم ورثشه (لذكر مثلحظ الانتين) لان الايجاب باسم الميراث متنضى التفضيل كما في المبراث (ومن اوصي لزند وعرو شاث ماله مثلا قاذاعروميت) قبل الوصية (فالثلث كله از مد) لان الميت ليس باهل لاوصية فلا زاحم الحي فصاركم اذا اوسي لزند وجدار وعن ابي وسف انه اذا لم يعلم عوثه فله نمسف الثلث و على مافى الكتاب مثى الحبوبي والنسق وغيرهما تحيح (وازقال) الموصى (ثلث مالي بين زيدوعرو وزيد ميت) قبل الوصية (كان لعمرو نصف ألثلث) لان اشدأ الانجاب لا يوجب له الا النصف لان كلمة بين تقضى الاشتراك (ومن اوصى ثلث ماله و لا مال له) اذ ذاك اوكان له مال وهلك (ئم) بعد ذلك (اكتسب مالا) ومات (استفق الموصى له ثلث ما علكه) الموصى (عند الموت) لأن الوصية عقد استفلاف مضاف الى مابعد الموت ونثبت حكمه بعده فيشترط وجود المال عند الموت لا قبله هـ دا به

ماذا اوصى ثرجل باربع مائة ولآخر عائسين ثم قال لآخر اشركتك معمسا لانه لا عكن تحقيقالمـــاواة بينالـكل لتفاوتالمالين فحملناه على مساواة كل واحد بتنصيف نصيبه علا بالغظ بغدر الامكان (قوله ومن اوصى لورثة فلان فالوصبة بينهم اذكر مثل حظ الا تثبين) لانه لما نص على لفظ الوراثة علم ان قصده التفضل كما في الميرات وان اوصى لعقب فلان فالعقب عبارة عن من وجد من الولد بعد موت الانسان فاما في حال حبائه فليسوا بعقب له وعقب ولده من الذكور والاناث فازلم يكن له ولد فولد ولدهالذكور والإناث ابضا ولا هخل فهم ولد الآناث لان اولاد بناته ليسسوا بعقب له وانما هم عقب لآ بائم ويقدم ولد العسلب على ولدااولد لازالاسم يتساول الاعلى الاترى الولدالولد عثب لابائهم وآباؤهم عثب لجدهم فال حدم الآباء فالمقب ولــد الولد (قو له و من او صي لزند و عرو شك ماله فاذا عرو مبت فالثلث كلــه ازد) لازالمت ليس باهل الوصية فلا يزاح الحي الذي هو من اهلها وصاركا اذا اوصى (زند وجدار وهذا كلها في ظهاهر الرواية ومن ابي نوسف انه قال اذا كان بعلم عوته فهو كذاك و إن كان لا بعلم عوته فللحي نصف الثلث لانه لم رض الحي الا نصف الثلث ونصفه لور : المبت و لو كانا حبين وقت الوصية ثم مات احدهما قبل مونالموصى بطلت حصته وانتفل ذاك الى ورثةالموصى وللحى نصفالثلث وانسات احدهما بعد موت الموصى كان نصيبه مورونًا عنه (قو له نان قال ثلث مالى بين زه وعرو وزه ميت كان لعمرو نصف الثلث) لان كلة بين كلة تقسم واشتراك فقد أوصى لكل واحد منهما منصف الثلث مخلاف ما تقدم الاترى أن من قال ثلث مال الفلان وحكت كان له كل الثلث ولو قال ثلث مالي بين فلان وحكت لم بسقى الثلث قال في البناسِع اذا اوصى بعبده سالم لزيد ثم اوصى به لعمرو فهو يشما نصفان فان مات احدهما في حياةالموصى فهو قباق منهما وأناقل أوصيت نثلث مالي لعمرو ولريد ان كان فقيرا نظرت ان كان زيدا وقت الموت فقيرا فالثلث بينهمـــا وان لم يكن فقيرا ومات قبل ذلك بطلت حصته وانتقل الى ورثة الموسى ولعمرو نسف الثاث (قو له وان اوصى ثلث ماله ولا مال له ثم اكتسب مالا استمق الموسى له ثلث ما علكه عندالموت) لان الوصية عقد استخلاف مضاف الى ما بعدالموت و ثابت حكمه بعدالموت فيشترط وجودالمال عندالموت لا قبله وكذا لوكانله مال وهلك ثم اكتسب مالا لما بينا ﴿ مسائل ﴾ اذا اوصى بومسايا وكانت زائدة على الثلث واردت فعمة الثلث بينهم فالوجه فيه أن تجمع الوصايا كلها ثم تنظر اليها والىالثاث والى نقصائه من الوصايا فان كان النقصان مثل نصف الوصال نقصت من كل وصية نسفها وان كان النقصان مثل "ثلث الومسايا نقصت من كل وصية ثلثها وعلى هذا الفياس بكون العمل مشاله اذا بلفت الوصايا الف درهم لاحمدهم مائة ولآخر مائسان ولآخر ثلاثمائة ولآخر اربعمائة وثلث ماله خسمائة فالنقصان من خسمائة الى مبلغ ألوسايا مثل نصف الوصابا خسسائة فينقص من كل وصية نصفها فلصاحب المائة خسون

ولصاحب المائين مائة ولصاحب الثلاثمائة مائة وخمسون ولصاحب الاراهمائة مأشان وعلى هـذا ففس اذا اوصى لرجل مصـف ماله ولآخر بربع ماله والشالث بنات ماله نسند ابي حنيفة الثلث بينهم على احدد عشر سهما الساحب الثلث اربعة ولصاحب النعف اربعة لانه لا بضرب عا زاد على الثلث الا بالناث ولصاحب الربع ثلاثة فاذا كان ثلثالمال احد عشر كان جميعه ثلاثة وثلثين ووجهه أن مخرج الثلث و الربع اثني عشر فالموصى له بالنصف كانه لم يوس له الا بالثلث لانه لا يضرب الا بالثلث فيعطيه ثلث ائنى مشر وهو ارسمة والشاتى اربسمة وللوصى له بالربع ثلاثة فذلك احد عشر وقال ابو يوسف ومجمد يقسم الثلث على ثلاثة عشر لعساحب النصف منة لانه عندهما يضارب بجميع وصية وهي النصف وذلك سنة من اثني عثىر والصاحبالثلث اربعة والصاحبالربع ثلاثة وذلك ثلاثة عشرة فيكون المال كله نســعة وثلثين وان اوصى لرجل بجميع ماله ولآخر بثلث ماله ولم يجز الورثة أ فالثلث بينهمــا نصــفان عنــد ابي حنيفة على اصله وان اجاز والانص فيــه عند ابي حنيفة واختلفوا في قياس قوله فقال ابو يوسف هو اللهما استداس خمسة اسداس لصاحب الجيع والمدس لصاحب الثلث على طريق المنازعة بعني ان صاحب الثلث لا منازعة له في الثانين فسلم ذلك لصاحب الجميع واستويا في الثلث نفسم بينهما نصفين وقال الحسن هـذا قبيم فان نصيب الموصى له بالثلث عند الاجازة مثمل نصيبه عنــد عدمهــا بل مجب له الربع وللآخر ثلاثة ارباع وقول أبى يوســف هـوالتحيم ذكره فالبنـابيم ويخرج ما قاله الحسن أن ينسم الثاث بينهمـا نصـفين لان الاجازة في الثلث ساقطة العبرة ثم نقسم الثلثين فنقول اصلهما من ثلاثة لحاجتنا الى الثلث مم بقسم الثلث ينجمها نصفين لاستوائهما فه فانكسر فاضعفه يكون ستة فصار الثلث سممين بينهما واتي اربعة صاحب الجيم يدعى كلها وصباحب الثلث يدعى بنهسا سهمنا ليصير له معالمهم الاول ثلث الجبنع فسنلم انسباحب الجميع منسه ثلاثة وامتوت منازعتهما فالسم الباق فبقم ينهما نصفين فانكمر فأضعف السبتة تكون اثنى عشر لصاحب الجميع تسمة وهي ثلاثة وهي ثلاثة ارباع الممال والآخر ثلاثة وهوالربع لانهالمال اذا صار اثني عشر قسم ثلاثة للنجما اولا نصفين بيق عمالية صــاحبـالجميع يدعى كلهــا والآخر لا بدعى منهـا الا سِمْمِين ليكمل له ثلث الجهيم ولا منازعة له فىالسنة البــاقية فسلت لصــاحب الجيع ويق سلمان استوت منــازعتهما فهما فيقسم بينهما وعلى هـذا قول ابى حنيفــة كقولهــا الا ان التخريج مختلف فعنده بالمنسازعة وعندهمسا بالعول وتخريج قوالهما ان نقول اجتمع ومسيبة بالكل ووصَّية بالثلث فكانت المسئلة من الثلاثة لاجل الثلث فصـاحب الجرِّيع بدعي كلهــا والآخر بدعى سلمسا فتعمول الى اربعمة الصاحب الثاث سم وللآخر ثلاثة ولو اوصى لانسان نخسدمة عبد فنفقته وحكسوته وما يصلحمه على المسوسي له بالخدمة لانه المنفرد بالانتفاع دون الوراة فصار في حكم المالك والله اصلم

﴿ كتاب الفرائس ﴾ جع فريضة ضيلة من الفرض وهو في اللغه التقدير والقطع وفي الشرع ما يتبت بدليل قطعي لاشبة فيه فضد اشتل على المني لاشبة فيه فضد اشتل على المني المنبودي والماخص بهذا الاسم لان الله تعالى الله به فقال ﴿ بعدالله على لاشبة فيه فضد النبي صلى الله عليه وسلم حيثقال و تعلوا الفرائض من العلوم الشريفة التي تجب العنداية بهالافتقار الناس اليها فتي الحديث و تعلو الفرائض و علوها الناس فاني امره مقبوض وان العلم سيقبض وتفاهر الفئن حتى يختلف اثنان في الفريضة فلا يجسد ان من يقضى بينهما و رواه الامام احد ﴿ ٣٨٧ ﴾ والترمذي والنسائي والحاكم وقال صحيح الاستناد لكن في رواية

-م ﴿ كتاب الفرائض ﴾ --

الفرض في الهفه هوالتقدير يقال فرض القاضي النفقة اي قدرها والفرائض من العلوم الشريفة التي بجب المناية بها لافنقار الناس الها قال عليه السلام • الفرائس نصف العلم وهو أول علم يرمع من الامة ، وقال عليه السلام ، أن الله تعالى لم يكل قسم موارشكم الى ملك مفرب ولا الى ني مرسل ولكن تولى رينا بيانها ففعها ابين قسم الاولاوسية لوارث ، وقال عليه السلام ، تعملوا الفرائض وعلوها الناس فانها: تنسف العلوم وانى امر، مقبوض وسمينزع العلم من امتى حتى يختلف الرجلان فى الفريضة فلايجد أن من يعرف حكم الله تعالى • فان قبل مامعني قوله نصف العلم قبل لان للانســان حانين حالة حياة وحالة موت والفرائض من أحكام الموت فيكون لفظ النصف ههنا عبارة عن قسم من قسمين ومناسبتها بالوصيا ان الوصية تصرف في حال مرض الموت والفرائض حكم بمدالموت (فولد رحدالله المجمع على وريثهم من الرجال عشرة) انما اراد مهذا من يستمق الميراث في الجلة وال اختلفوا في الاستمقاق وتقدم نعضهم على بعض فيــه (قَوَلِه الان وان الان وان سفل والاب والجدار الاب وان علا والاخ وابن الاخ والم وابن الم ومولى النعسة والزوج) المراد بالجسد ابوالاب اما ابوالام فهورحم وايس بعصبة فلايرث الاميراث ذوى الارعام اذالم يكن احد من العصبات على مابأتي بيانه ان شباءالله (قو له ومن الاناث سبع الانسة واخة الائن وان سبفلت والام والجدة والاخت والزوجة ومولاة النعمة) فالجدة ومولاة النعمة لاذكر لميراثهما في القرآن وانما ثبت بالحديث وذلك لماروى ان جدة جات الى ابى بكر رضى الله عنمه تطلب ميراثها نقسال لااجمد لك في كتساب الله شيئًا فَعَامَ اللَّهِ الْمَعْرِةُ ابن شَعِبَةُ فَعَالَ شَهِدَتُ انْ رَسُولُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَالِمَ وَسَلَّم وَدَحَاءُهُ جدة تطُّلب ميراثها مفرض لها السدس فاوجب لها ابو بكر رضى الله عنه ذلك واما مولاة النعمة فلها الميراث لغوله عليه السلام • تجوز المرأة ميراث عنيفها والفيطهاوولدها الذي لاعنت به • والمراد بلفيطها والله اعلم ولدها من الزياء وقال عليه السلام: الولاء

الحاكم من يقضي بها قال رجمه الله تمالي (المجمع على توريثهم من الذكور) فرضا اوتنصيبا اوجما بطريق الاختصار (عشرة الابن وان الابن وان سفل) عمض الذكور (والاب والجد ابوالاب وان علا) بمعض الذكور (والاخ) مطلقا (وابن الاخ) الشمقيق أولاب وان سفل بمسنس الذكور (والم) الشفيق اولاب (وابن اام) كذاك وان سفل بمسن الذكور (والزوج ومولى النعمة) اى المشق واما بطريق البسط فغمسة عشر الابن واشه وال تزل والاب والجداء وان علاوالاخ الشفيق والاخ للاب والاخ للام وابن الاخ الشفيق وان الاخ الاب والم الشفيق والم للاب وابن الم الشفيق وان الم للاب

والزوج والمعتق ومن عدا هؤلاء من السذكور فن ذوى الارحام (و) المجمع على وريثهم (من الآبات) بطريق الاختصار ايضا (سبع البنت وبنت لابن وان سسفات) بمحض الذكور (والام والجدة) لام اولاب وان علت مالم تدل بجد فاسد (والاخت) مطلقا (والزوجة ومولاة الندمة) اى المعتقة واما بطريق البسط فعشرة البنت وبنت الأبن والام والجدة من الاب والاخت المسقيقة والاخت للاب والاخت للام والزوجة والمعتقة ومن هذا هؤلاء من الانات في فوى الارحام

﴿ وَلا يَرِثُ ارْبِعَ الْمُمَلُوكُ مَمْلُقَالَانَ المِرَاتُ نُوعَ تَمْلِيكُ وَالْعَبْدِلا عَلْكُولَانْ مَلْكَهُ لَسَيْدُهُ وَلاَقَالِهُ وَلاَيْمِنْ الْعَبْدُهُ وَلَا اللَّهِ الْمُعْلِقُ وَالْقَاتِلُ من المفتول) لاستجماله مااخره الله تعالى فعوقب بحرمائه وهذا اذا ﴿ ٣٨٨ ﴾ كان قتلايوجب الفودا والكفارة واماما

لجد كلسمة النسب ، (قو له ولارث اربعة الملوك والفاتل من المفتول والمرتدواهل الملتين) اما الحملوك فلان الميراث نوع تعليك والعبد لاعلك ولان ملكه لسيد.ولاقرابة بين السيد والميت وكذا كل من في رقبته شيء من الرق كالمكاتب والمدر وام الولد . فاله لا رث ولابورث الا المكاتب ادًا مات عن وفاء فاله يؤدى منه مكاتبشه وبحكم بحريته قبل موته بلافصل ومافضل يكون ميراثا عنه واما المستسعى فأنه ينظر أن كان يسمى لفكاك رقبته فهو كالمكاتب عند ابى حنيفة وعندهما كحر مديون وهذا مثل معتق البمض وان كان يسعى لالفكاك رقبته ولكن لحق فهاكالعبد المرهون اذا اعتقدمولاه والمأذون اذا عنفه المولى وعلى المأذون دين او الامَدّ اذا اعتقها الولى على أنْ يزوجها فابت فانها تسسمي في قيمًا وهي حرة فان هؤلاء يرثون بالاجماع وأما الفاتل فلا رث من المفتول لامن الدية ولامن غيرها لقوله عليه السلام • لا رث القاتل • ولانه حرم الميراث عقوبة له لانه استصل سااخره الله فنم من الميراث وهذا اذا كان فتلاعلق 4 القصاص والكفارة امامالاتعلق ذلك لاءنع الميراث وقديينا ذلك في الجنايات ومن ألذى لانوجب القصاص ولاالكفارة هوالصبي والمجنون اذا فلامور ثرما فانه لابحرم ميراثهما و كذا اذا فتل مورثه بالسبب كما اذا اشرع روشنا اوحفر بثرا على الطريق اووضع حجرا على الطريق اوساق دابة اوقادها فوطائت مورثه اوقتله قصاصااورجما اومال حائطه فاشهد عليه اولم بشــهد حتى ســقط على مورثه اووجد مورثه قتيلا في داره بجب الفسامة والدية ولاعنم الارث وكذا المادل اذا قتل الباغي لاعنع الارث واما اذا قتل البَّافي العادل ان قال قتلته وإنا على الباطل وإنا الآ ن على الباطل لا يرثه اجماعاً وإن قال قتلتمه وإنا على الحق وإنا الآن على الحق فمنسدهما رث وعنسد الى وسنف لارث والاب اذا قتل ابنته خطأ لارث وتجب الكفارة وال قتله عمداً لابجب القصاص والكفارة ومع ذلك لابرث وبشكل هذا على الامسل الذي ذكرناه الا المانقول قد وجب النصاص الا انه مفط ناشهة و اما المرتد الارث من مسلم ولاذمي ولامرته واما أهل ملتين فلقوله عليه السلام • لا توارث أهل ملتين • ولا يرثُ الحربي من الذي ولاالذي من الحربي واهل الذمة يرث بسفهم مِن بسف واهل الحربكلهم ملة واحدة الااذا كانت دارهم مختلف فن للايرث بمضهم من بعض كما اذا كانا في حصنين يستفلكل واحبد منهما دم الآخر فان فنل المرتد اولحق بدار الحرب وحكم بلحاقه ورثه ورثنه المسلمون عندنا وقال الشافعي يكون ماله فيئاكمال الحربي سواءكان ذلك المال اكتسبه في حال الردة اوفي حال الاسلام وقال ابو حنيفة كسب الردةوكسب الاسلام ءوروث وقال ابوبوسف وعجد كسب الاسلام والردة سواء برثه ورثته المسلمون (قو له والفروض المحدودة في كتاب الله نمالي سنة النصف والربع الثمن والثلثان والثلث والسدس فالنصف فرض خسة الاسة واسة الابن اذالم تكن اسة الصلب والاخت للاب وللام والاخت للاب اذا لم يكن اخت لاب وام) ولا اخوهــا (والزو ج

لاشطق 4 ذلك فلا عنم و قدم في الجنايات (و المرتد) فلا رث مخلاف من مسلم ولاذي ولامرتدلانه لاملة له دليل أله لالقر على ماهو عليه (واهل الملتين فلاتوارث بين مسلم وكافر وكذا اهل الدارين حقيقة كالذمي والحربي او حكما كالذمى والمنتأمن وحربيين من دار بن مختلفین کترکی وهنسدي لانقطاع العصمة فيما بيئهم مخلاف المسلين كافي البدر (والفروش المحــدودة) اي المفــدرة.ا (ف كتاب الله تعالى سنة النصف و) نصفه و هو (الربع و) نصف نصفه وهو (الثمن والثلثان و) نصفهما وهو (الثباث و) نصبف نصفهما و هو (السدس) ومقال غير ذلك من العبار ات التي اخدر ها قول ابن الهائم ثلثوربع و نصدف کل و ضدهه (فالنصف فرض خمسة) امناف (البنت) مند انغرادها (و بنت الان اذا) كانت منفردة و (غ تكن منت الصلب) ولا ابن فاكثر (والاخت) الشفيقة و هي لاخت (من الأبوالام) عند انفرادها وحدم الاولاد واولاد الابنا ﴿ والاخت منالابِ ﴾ اذا كانت منفردة ﴿ وَلِمْ نَكُنَا حُتُ ﴾ ولاخ ﴿ لابوام ﴾ ﴿ المَّا ﴾

فاكثر ولامن شرط فقده مع الشقيقة (والزوج ادّالم يكن ألميت ولد) مطلقا (ولاولد ابن والربع) فرضائين (ازوج مع الولد) مطلقا (اوولد الابن والزوجات) تستقل به لواحده اذا انفردت ويشترك به الاكثر (اذا لم يكن الهيت ولد) مطلقا (ولاولد ابن والتمن) فرض صنف واحد اي (ازوجات مع الولد) مطلقا (اوولد الابن) (تستقل به الواحدة اذا انفردت ويشترك به الاكثر كامر (والثلثان) فرض اربعة اصناف عبر عنها بقوله (الكلاائين فصاعدا عن فرضه النصف الاالزوج) وتقدم انهم خسة فاذا خرج الزوج المستئنى بق اربعة وهن البنات وبنات الابن والاخوات الاشقا والاخوات من الاب ويشترط في حال تعددهن ما يشترط حال انفرادهن (والثلث) فرض صنفين (اللام اذا لم يكن الميت ولد) مطلقا (ولاولد ابن ولااثنائ) فاكثر (من الاخوة والاخوات) اشقا اولاب اولام متحدين او مختلفين (وبغرض لها) اي الام (قى سئلين) نقط (وهما زوج ﴿ ٣٨٩ ﴾ وابوان وامرأة) اي زوجة (وابوان ثلث ما يق بعد) رفع (فرض

الزوج) في الأول (و) فرض (الزوجة) في الثانية وكان الاصل على ماسبق ان يكون لها ثلث جميع المال و لكن بلزم من دلك تفضيل الام فاعطيت ثاث الباق واوكان مكان الاب جد كان لها ثلث الجيم. (رهو) ای الناث (لیکل اثنين فصاعدا من ولد الام ذكورهم وأناثهم فيه) اى الثلث المفروض لهم (سواه) ای من غیر تفضيل ذكرهم على اثناهم لقوله تعالى ﴿ فَانْ كَانُوا أَكُثُّرُ من ذلك فهم شرحكاء في الثلث ﴾ و التشريك اذا أطلق مغنضي المساواة (والسدس فرض سبعة) اصناف (لكل و احد من

اذا لمبكن الميت ولد ولاولد ابن) ومافضل من هذا يصرف الىالمصبة (قوله والربع فرض الزوج مع الولد اوولد الابن والزوجات اذا لم يكن الميت ولد ولا ولد ابن) وانما خص ولدالان فيالمسئلتين لان ولدالبنت ذورحم لابرثالامع ذوىالارعام فلإبحجب الزوجين (قوله والثمن ازوجات مع الولد اوولد الابن) وهو منسوص في القرآن (قُولُه والثلثان لكل اثنين فصاعدا عن فرضه النصف الاالزوج) بعني الاباتين والاختين فصاهدا (قولُه والثاث الام اذا لمبكن أميت ولد ولاولد ابن ولا اثنان من الاخوة والاخوات) لقوله نسالي ﴿ فَانْ لَمْ يَحْكُنُ لَهُ وَلَدُ وَوَرَبُهُ أَبُواهُ فَلَامُهُ الثلث قان كان له اخوة فلامه السـدس ﴾ (قولد ويفرض لهـا في مسـئلنين ثاث مابق وهما زوج والوان او زوجة والوان فلهما ثاث مابق بعمد فرض الزوج والزوجة) ولوكان مكان الاب جد فلما ثلث جهم المال بالاجماع والباقي المجد (قول وهو اكل اثنين فصاعدا من ولد الام ذكورهم واشاهم فيه سوا) لقوله تمالي ﴿ فَانْ كَانُوا أَكُثُّرُ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرِكَاهُ فِي النَّاتُ ﴾ وهذا يقنضي التساوي بنيم (قو له والسندس فرض سنبعة الكل واحد من الانون معالولد اوولد الآبن وللام معالاخوة والاخوات والبحد معااولد اوولد الابن) وللبعدات ولبنسات الابن مع البنت والاخوات للاب مع الاخت للاب والام وقواحــد من ولد الام (قولد وتستقط الجدات بالام والجد والاخوة والاخوات بالاب) اما الجدات فيسقطن بالام سواءكن من قبل الاب اومن قبل الام وكذاك الجدة ام الاب تسفط مع ابنها والاب يحجب الجدات من قبل نفسه ولايحجب الجدات من قبل الام حتى ان ام الام ترث مع الاب والجداث ست تنسان في وثنيان لابك وثنيان لامك وكلهن

الابوين مع وجود الولد وولد الابن) مطلف (والام) ايضا (مع) اثنين فاكثر من (الاخوة والاخوات) مطلف معالاتحاد اوالاختلاف وارثين اولا (وللجدات) الصحيحات وهن اللاقى لمدلين بجد فاسد نستفل به الواحدة اذا انفردت ويشترك بهالاكثر اذاكثرن وتحازين (والبد) الصحيح وهو الذى لم يدخل فى نسبته الى المبت التى (مع الولد وولد الابن) وحدم الاب لانه يقوم مقامه (ولبنات الابن) اذاكن (مع البنت) اذا لمبتن معهن من يعصبن تستقل بهالواحدة اذا انفردت ويشترك بهالاكثر (وللاخوات لاب معالاخت) الواحدة التى (لاب وام) اذا لمبكن معهن من يعصبن تستقل بهالواحدة اذا انفردت وبشترك بهالاكثر كامر (والواحد من ولد الام) سعواء كان ذكرا او اثنى ولما انهى الكلام على اصحاب الفروض شرع فى ذكر الحبب من ولد الام) سعواء كان ذكرا الإب واسقط الجدات) مطلفا (بالاب

ويسقط ولد الام) اى الاخ من الام (باربعة) اصناف (بالولد) مطلقا (وولد الامن) مطلقا وان سفل بمحض الذكور (والاب والجد) الصبح وان علا (واذا استكملت البنات الثلثين سقطت بنات الامن) لانه لاحق ابنات وبنسات الامن فيما وراء الثلثين فربضة (الا ان يكون بازارهن) اى بازاء بنسات الامن سدواء كان اخا اوامن عم (اواسفل منمن) بدرجة اواكثر (امن امن فيعصبين -) الا انه الما يعصب من فوقه اذا لم تكن ذات سهم اما اذا كانت ذات سهم كا اذا كان بنت و بنت امن وامن من من فال البنت تأخذ النصف و بنت الامن السدس والباق لامن من الامن ولا تصبر عصبة به (واذا استكملت الاخوات لاب وام الثلثين سقطت الاخوات لاب) لانه لاحق للاخوات فيما وراء الثانين فربضة (الا ان يكون معهن اخ لهن ﴿ ٢٩٠ ﴾ فيعصبين) كامر في بنات الامن مع البنات و سيذكر تمام وارثات غير ام اب الام فانه لاشي الها واعلم ان كل من لابرث لا يحبب احدا من احماء الحجب بعد انهاء

وارثات غير ام اب الام ظاله لاشي الها واعلم ان كل من لايرث لا يحبب احدا من الميراث كالان اذا كان قاتلا او عبدا اوكافرا ظاله لايرث و بجمل بحزاة المبت وليس بعذا كالاثنين من الاخوة والاخوات المهما لايرثان ممالاب ومع ذلك بجبان الام من الثاث الى السدس لانهما من اهدل الميراث في الاسدل الا أن الاب جبها (فوله ويسقط ولد الام باحد اربعة بالولد وولد الاين والاب والجد) وهذا لاخهلاف فيه (فوله واذا استكمل البنات الثانين سقطت بنات الاين الا ان يكون مهن اوبأزائمن اواسفل منهن ابن ابن فيعصبهن) ويكون الميراث بينم الذكر مثل حظ الانتيين (فوله واذا استكمل الاخوات للاب والام الثانين سقط الاخوات اللاب الاان بكون مهمن اخ لهن فيعصبهن و لا يعصبهن) ابن الاخ والله اعلم

- المصات المصات

(فول رجه الله واقرب المصبات البنون ثم سوهم ثم الاب ثم الجدثم الاخوة هذا عند ابي حنيفة لان الجيد آباء الاب اولى من الاخوة عنده ولاحظ الهم مسه في الميراث لان له ولادا وتعصبا من جهدة الولادة ايضا فاشبه الاب ولانه يأكل من مال ابن اسه عند الحاجة من غير ادّه ولانه غير مقبول الشهادة له فاشبه الاب وقال ابو بوسدف ومحمد بقاسم الاخوة ماداءت للقاسمة خيراله فان كان الثلث خيراله اعطى الثلث و وقوله ، ثم بنوهم ، لانهم بمنزلتم (فوله ثم بنوا الجدد وهم الاعام ثم منوا اب الجدد) وهم اعام الاب واولاهم من كان لاب وام ثم مولى العتاقه وهو آخر العصبات مسدم على ذوى الارحام و ولى الموالاة ابعد الورثة مؤخر عن ذوى الارحام (فوله واذا استوى وارثان في درجة واحدة فاولاهم من كان الاب والاهم من كان الاب المدالورثة مؤخر عن ذوى الارحام (فوله واذا استوى وارثان في درجة واحدة فاولاهم من كان اللاب والام من كان اللاب والام من الذكر مشل حظ الانتين ومن عداهم من العسبات والاخوة مناهد من العسبات

الجد وهم الاعمام الابوين ابعد الورثة مؤل العنافة وهو آخر العصبات مسدم على ذوى الارحام و ولى الوالاة الولاب عند عندم الاعمام البعد الورثة مؤخر عن ذوى الارحام (فوله واذا استوى وارثان في درجة واحدة وان سفلوا بحسن الذكور والابن والابن اللاب الابن الدين الولاية (فوله والابن وابن الابن وان سفلوا بحسن الذكور مشل حظ الانثين ومن عداهم من العسبات اسالميت لابوين اولاب ثم شوهم كذلك وان سفلوا وهكذا لائم في القرب والدرجة على هذا (ينفرد) التربيب فيكونون في الميرات كذلك (واذا استوى شوا اب في درجة) وكانواكلهم لاب وام) لان الانتساب الى الابوين وان كان بعضهم لاب وام وبعضم لاب فقط (فاولاهم) بالميراث (من كان من اب وام) لان الانتساب الى الابوين الولاب خام (والابن وابن الابن الميرات المناب بغيره فقال (والابن وابن الابن والمناب خلالات في الميرات المناب على الابوين الولاب كام (يقاسمون اخوا تم الذكر مثل حظالاتذين كه و المالاخوات ناقوله تمالي هو وان كانوا اخوة و سات الابن فلقوله تمالي هو وان كانوا اخوة و سات الابن فلقوله تمالي هو وان كانوا اخوة و سات الابن فلقوله تمالي هو وان كانوا اخوة و سات الابن فلقوله تمالي هو وان كانوا اخوة و سات الابن فلقوله تمالي هو وان كانوا اخوة و سات الابن فلقوله تمالي هو وان كانوا اخوة و سات الابن فلقوله تمالي هو وان كانوا اخوة و سات الابن فلقوله تمالي هو وان كانوا اخوة و سات الابن فلقوله تمالي هو وان كانوا اخوة و سات الابن فلقوله تمالي هو وان كانوا اخوة و سات الابن فلقوله تمالي هو وان كانوا اخوة و سات الابن فلقوله تمالي هو وان كانوا اخوة و سات الابنات و سات الابنات و سات المناب و سات الابنات و المناب و سات الابنات و سات الابنات و المناب و سات الابنات و سات طات الابنات و سات الابنات و سات المناب و سات الابنات و سات

🎉 باب اقر ب العصبات 🦫

الكلام على المصبات

(واقرب السبات) جمع عصبة وهو ذكر إيدخل في نسبته المالية التي جزء البت وهم (البنون مم نوهم) وان سفلوا بمحض الذكور (ثم) اصله وهو بنوا الاب وهم الاخوة) هيمض الذكور (ثم بنوا الاب وهم الاخوة لابوين أو لاب عند عندم الاخوة أبلد وهم الاعام) لابوين بمحض الذكور (ثم بنوا اللاب عند عندم الاعام) لابوين بمحض الذكور (ثم بنوا الله عند عندم الاعام لابوين ثم بنوهم كذاك الوين ثم بنوهم كذاك المحلم الاعلم وان سفلوا بمحض الذكور المحمن الذكور المحمن الذكور المحمن الذكور المحمن الذكور المحمن الذكور المحمن الاعلم وان سفلوا بمحض الذكور المحمن الله المحمن الذكور المحمن الذكور المحمن الله المحمن اله

كالم واسه وابن الاخ (يتود بالميرات ذكورهم دون انائم) لان اخوائم لا يصرن حصبة بهم لانهن لم يكن لهن فرض بخلاف الاولين فان اخوائم لهن فرض وجعلوا عسبة بهم اثلا يكون نصبين ساويا لنصيبم اواكثر وههنا ليس كذك و بق من العصبات النسبية العصبة مع النيروهم الاخوات لابوبن اولاب مع البنات او بنات الابن و لما انهى الكلام على العصبة النسبية اخذفي ذكر العصبة السببية فقال (واذا لم تكن) للبت (عصبة من النسب فالمصبة) له (المولى المعنق) سواء كان ذكرا اوائني (ثم) بعده (اقرب عصبة المولى) بنفسه على الترثيب السابق و لما لم يستوعب احكام الجسفيا سبق اخذ في عام ذلك فقيال في باب الجب في (و "محبب الام من الثلث الى السدس بالولداوولد الابن اواخوبن) مطلقا كامراً نفا (و الفاضل عن فرض البنات الني الابن في ١٩٥٣ في واخواتهم للذكر مثل حظالا ثنيين) لمامرانهن بصرن مصبة بهم (و)

ينفرد ذكورهم بالميراث دون انائم) مثل اولاد الاخوة واولاد الجد (فخوله و اذا لم يكن لليت عصبة من اانسب فالعصبة هوالمولى المعنق ثم الافرب فالافرب من عصبة المولى) يعنى الذكور دون الاناث لقوله عليه السلام ه ليس انساء من الولاء الا ما اعتفن اواعتق من اعتقن ، وافقه اعلم

- مروز باب الحب

(هو له رحدالله و تحبب الام من الثلث الى السدس بالولد اوولد الابن او اخوبن) او اختين فصاحدا سواه كان الاخوان او الاختان و ارثين او سفطا من الميراث الا ان يكونا هدين او كافرين فانهما لا يحببانها (فقو له و الفاضل عن فرض البنات لبني الابن و اخواتهم للذكر مثل حظ الا تذين و كذا الفاضل ابن فلبنت النصف و الباق لبني الابن و اخواتهم للذكر مثل حظ الا تذين و كذا الفاضل عن فرض الاخت اللاب و المي الاب و بنامنا الاب لاذكر مثل حظ الا تذين) (فقو له و ان المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق اللاب و بنامنا الاب لاذكر مثل حظ الا تذين) (فقو له و المنافق اللاب و المنافق المنافق

مر باب الرد کی⊸

(فوله رجهالة والفاضل عن فرض ذوى السيام اذا لم يكن عصبة مردود عليم

فللاخ) من الام (السدس) بالفرضيه (والباق) بعدالسدس (بينهنا) نصفين بالعصوبة لاستوائها بها (و) المسئلة (المشركة) بفتح الراء كا ضبطها ابن الصلاح والنووى اى المشترك فيا وبكسرها على نسبة التشريك المهامجازا كاضبطها ابن يونساى المشترة ذبك عند الفرضين وصورتها (ان تزك المرأة زوجاو) ذات سدس (امااوجدة) صحيحة (واختين من أم) فاكثر (واخالاب و ام) فاكثر (فلازوج النصف وللام السدس ولولدى الام الثلث) بالنصوس الواردة فيهم (ولا شئ للاخ من الاب والام) لاستغراق التركة بالفروض ولما المي الكلام على احكام الجب اخذ في أحكام الرد فقال فو باب الرد في (والفاضل عن فرض ذوى السيام 13 الم يكن عصبة مردود عليم) اى على ذوى السيام

النائية (الفاضل عن فرض الاختين من الام والام الاختين من الام والام الاخوة والاختوات من الاب قذكر مشل حظ الانثيين) كامر (واذاترك) الميت (بنتا و بنات ابن) واحدة او اكثر (و في

ان) واحد او اكثر اخوة

لبنات الان او اولادعم

او مختلف بن (فلابنت النصف والباق لبني الابن واخواتهم) او اولاد عهم (فلاحكر مسل حظ الانتيين) احتبارا عا اذا لم يكن معمر ذو فرض

من الاب والأم) يكون (لبنى الاب و بنات الاب لذكر مثل حظالانثيين)

(و كذاك الفاسل عن)

النصيف (فرض الاخت

وقد مر آنفا (ومن ترك ابنى عم احدهما اخ لام (عقدار سهامهم الا) انه لا برد (على الزوجين) لان الرد انما بستمق بالرحم لقوله تعالى ﴿ واولوا الارحام بعضم اولى بعض كو ولارحم بين الزوجين (ولا برث الفائل) اذا كان بالفا هاقلا (من المقتول) وقدمر (والكفر كله ملة واحدة يتوارث به اهله) اذا اتحدت الداركامر (ولا برث المسلم التكافر ﴿ ٣٩٣ ﴾ ولاالكافر المسلم) لاختلاف الملة (ومال

عقدار سمامهم الاعلى الزوجين) وعند الشانعي الفاضل لبيت المال و انما لم يرد على الزوجين لان فرضهما بالسبب لا بالنسب فهو ضعيف لانهمــا استفقاء بعد انقطــاع السبب الذي يستحقال به فلا زاد ان على فرضهما بخلاف من برث بالنسب لان النسب باق بعد الموت فقوى حاام في الاستعفاق ذكانوا اولى بالفانسل اونقول ال الزوجين بستمقان بسبب واحد وهو النكاح فاذا استمقيا له لم يكن لهما سبب غير ذَلِكُ يَسْتُعَمَّانَ لَهُ وَ أَهُلُ النَّسَبِ يَسْتَعَفُّونَ بِالنَّسِبِ وَهُوَ الْبِنُوةُ فِي البِّنَّ والأخوة في الاخت والبـاقي بالرحم (قو له و لا رث الفائل من المفتول) يمني اذا كان بالفــا عاقلا و برث الصبي والمجنول من ابيه اذا قتله والبـالغ المـاقل اذا وقع مورثه في بثر حفرها على الطريق او مقط على حجر وشعه في الطريق اووجد الاب في دار اسه فتيلا اوقتل مورثه في قعساس اورجم او قتله مكرها او شهد الابن على ابه بالزناء أنى جميع هذه الاشسياء لا يحرم الميراث (قوله والكافر كله ملة واحدة ينــوارث به اهله ولا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم) وقد بينا ذك (قوله ومال المرته اور ثنه من المعلمين) يعني ما اكتسبه في حال اسلامه (قو لد وما اكتسبه في حال ردئه في مذا قول ابي حنيفة وقال ابو بوسف ومجد هو لورثته من المطين لا نه لما لم يرثه ورثته الكفار ورثه المسلون ولان من اصلهما ان ملكه لا زول بالردة فحاله بعدالردة في كسبه كحاله قبلها و لابي حنيفة وارثالرند مباح الدم فوجب ان يكون مافي يده فىنلك الحالة فينا كحال الحربي ثم على قول ابى حنيفة وارث المرتد يعتبر حاله يوم الردة فان كان حرا مسلما يوم ردته ورثه وان كان عبدا اوكافرا يوم لردة لم يرثه وان اعتق اواسلم قبل ان يوتاويقتل او يحكم بلحافه لم يرثه (فولد واذا غرق جاعة اوسقط عليم عائط ولم يعلم من مات منهم او لا فالكل و احد منهم للاحباء من ورثنه) و و لا برث بعضهم من بعض لانه يحكم ، وتم معا (فو له واذا اجتمع في المجوسي قر ابنان اوتفرقت في شخصين ورثبكل وأحدة منهماً) فاذا اجتما في شخصورث الهما جميعا تفسيره مجوسي تزوج أمه فولدتله بنتائم مات عنام هيزوجته وعن بنت هياخته لامهالا ترث الام بالزوجية ولاالمته بالاختية لان الاخت للام لاترث معالالنة ولكن الام السدس باعتبار الامومية وللاسة النصف والباق للعصبة مجوسي زوج بلته فولدت له المنين فمات المجوسي ثم مانت احدى الانتين فانها مانت عنام هي اخت لاب وعن اخت لابوام فللام السدس بالامومية وللاخت للاب والام النصف وللام السندس بالاختبة للاب لانا لمنا اعتبرنا الاختية اللب انتي وجدت في الام لاستمقاق البدس ما صار ذاك كالموجود في شخص آخر كانها تركت الاختين وهما يحببان الام من الثلث الى السدس كذا في المستصفى (قو له ولارث المجومي بالالكسة الفاسدة التي يستعلونها في دينهم) لان النكاح الفاسد

المرتد) الذي (ا كتسبه حالة اسدلامه أذا مأت او قتل) (لورثنــه من المسلمين) لاستثناد زوال الملك لزمن الردة (وما اكتسبه في عال ردته ف،) لانه مباح الدم فكون ما يكنسبه في تلك الحيالة فيسأكما في الحربي (و اذا غرق جماعة) او احترقوا (او سقط عايم حائط فلم يعلم من مات منهم اولأ فال كل واحمد منهم) يكون (الاحياء من ورشه) ولا رث بعضم من بعض لانه لما لم يعلم حالهم جعلوا كانهم ماتوا معا واذا ماتوا مسا لا برث بمضهم من بعض لاشتراط محقق حياة الوارث بعد موت المورث (و أذا اجتم في الجوسي قراشان) وكان محيث (اوتفرقت) قراشاه (ق شخصين) لكان (ورث احدهما) اى احد المفروضيين (مع الآخر ورث بهما) اعتبارا بالمسلم اذا كان له قرابتان کابن اام اذا کان اغالام كا مر (ولا وت

المجوسي بالانكمة الفاسدة التي بسقطونها في ديمهم) لاستمقاقها النقض وآلفسخ و لهذا لو رفع الينا (لايوجب) لانفرهم عليه والعقد الفاسد لا يوجب الاستمقاق (وعصبة ولد الزنا وولد الملاعنة مولى أمهما) لائه لانسب لهما من قبل الاب فيكون ولاءهما أولى الام والمراد بالمولى ماهم المتق والعسبة ليتناول مالوكانت ﴿ ٣٩٣) حرة الاصل قال في التصميم نقلا عن الجواهر يعني أذا كانت الام

حرة الاصل يكون الميراث لمواليها وهم عسبتها و ان كانت معنقة بكون الميراث لمتفها اوعسبة ففولهموالي امهما بتناول المعتق وغيره و هوعصبة امهمااه (و من مات و ترك) ورثم و (Hr) بشارك ميسة الورثة او يحجيم حجب نقسان (وقف ماله) اى مال المبت (حتى تضع امرأته عند الى حنيفة) الملا محتاج الى فسيخ الغممة فال طلب الورثة حقوقهم دفع اليم المتينن و يوقف مبراث اربع بنين في روايه أن المسارك عن الامام وقال مجد ميراث انين وقال أبو يوسف ميراث واحد قال الزاهدى والاسبه_ابي و صاحب الحفائق والمحبط وقاضمخان و عليــه الفتــوى و قال فاضخان وهو مختار السدر الشهيدوية انتي فغرالدين وهو المختسار تصميح وانمسا قيدت عا اذا كان يشارك نفيلة الورثة او يحجبهم حجب تقصال لائه اذا کان ہے جب حبیب حرمان فانه يوقف جميع التركة اتفاقا (و

لا يوجب التوارث بين المسلمين فلابوجبه بين المجوسي بخلاف الانسباب والاصل ان المجوس يرثون بلزوجية اذاكان النكاح بينهما عائزا فان لم يكن بينهما عائزا فانهما لا توارثان بازو بعية ومعرفة الجائز من الفاسند ال كل نكاج او اسلما يتركان عليه فذلك نكاح جائز و مالا يتركان عليمه فهو فاسند و ماكان بدل بسببين واحدهما لا يحبب الآخر فانه رِث بالسببين و ان كان احدهما يُعبب بالآخر فانه رِث بالحاجب ولا يرث بالحجوب بيانه مجوسي ترك زوجة هي امه وهي اخته لابيه كما اذا تزوج ابنته فوادت منسه ولدا ثم تزوج هذا امه وهي اخته لابسه فان هذا النكاح فاسند لايرت بلزوجية ويرث ثاث المال لانهما المه وترث ابينما نصف الممال لانها اخته لابيه فيزت بالسببين جيعا لان اجدهما لا يحجب الآخر والبـاق رد عليهما بالبسببين جميعا ان لم يكن عصبة واو ترك امرأت وهي المنه وهي اخته لامه كما اذا تزوج امه فولدت له ينتب فهذه ينته و الجته لامه ثم مات فلهما النسف بكونها ينتسأ ولا ترث بكونها اختـا لام لان الاخت للام لا ترث مع ولد الصلب (قوله وعصبة ولد الزَّنا، وولد الملاعنة من الامهات) لان ولد الزَّناء لما لم يكن له اب تعلق ذلك بامه و كذا ولد الملاعنة من الامهات فاذا مات ذلك الولد يكون ميرائه لامه واولاد امه الذكر والا ثي فيه سموا، فاذا ترك النا والحوة من ام فللواحد السدس والاسمين فساعدا الثلث وما بق بعد ميراث الام و اولادها يكون أسسبة الام الاقرب فالاقرب فان كانت مولاة لقوم كان البــاقي لموالي امه او لعصبة موالي امه وان لم يكن عصبة نااباق رد على الام واولادها (قو له ومن مات وترك حلا وقف ماله حتى تضم امرأته في قول ابي حنيفة) و هذا اذا لم يكن الميت ولد سوى الحل أما اذا كان له والد سدواء فان كان ذكرا اعطى خين المال وواقف اربعة الحاسه وان كان اشي اعطیت نستم المال واوقف تمانی انساعه و هذا قول ای حنینة وقال او وسلف يعطى الائن نعسف المال وقال محمد ثاث المال لان الرأة لاتلد في العادة في بطن و احد اكثر من أثنين فيستمق هذا الموجود النلث ولابي بوسف أنها تلد في العادة و لدا و احدا فيجوز ال يكون انثى ولابي حنيفة ان اكثر ستلد المرأة في بطن واحد أربعة فبجوز ان يكون الحل اربعة بنين أيستمن الابن الجنس والبنث تستمق التسم والفتوى على قول الى بوسف هذا كاه اذا عرف وجوده في البطن بان جاءت به لاقل من سنة اشهر منذمات المورث اما اذا جاءت له لا كثر من ذلك فلا ميراث له اذا كان النكاح قاعما فان كانت معتدة ان بات به لاقل من سنتين منه وقعت الفرقة عوت او طلاق فهو من جملة الورثة كذا في الستصني (قوله والجد اولي بالمال من الاخوة عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف و محد يفاعهم الا أن تنفصه المفاسمة من الثلث) ثم على قولها للجد حالتان احداهما إذا لم يكن هناك صاحب فرض فهو مخبر بين المفاسمة و بين ثلث جميع المـــال والثانية اذا كان

بالميرات من الاخوة) والاخوات (عند ابي حنيفة) لانه ج ل (٥٠) عثرلة الاب عند بقاسمهم لمالا ان تقصه الفساسمة من الثلث) فيكون له الثلث والباق بين الاخوة والاخواث قال الاس

هناك صباحب فرض فهو مخيرٌ بين ثلاثة اشـياء اما المفاعة او ثلث مابق او ســدس جميع المسال بيانه جدواخ المجد النصف وللاخ النصف جدواخوان الثلث والمفاسمة هنا ســوا. جد و ثلاثة اخوة الثلث هنــا خيرله من المفــاسمة فال كان معهم صــاحب فرض اصلي فرضــه ثم نظر الى ثلث مانق و الى ســدس جميع المــال والى المقاسمة تنظر اولا الى ثلث مابق والى سندس جيبع المنال ابهمنا خيرله ثم تنظر الى اخيرهما و الى المضاسمة فابهما كان خيرا له بيا نه بنت وجدو اخ قابنت النسف والباق بينهما نصفان لان المنساسمة خيرله من ثاث مابق و من ســدس جميع المــال فان كا نا اخوين والمسئلة بحالها فهنبا ثلث ما بتي و سندس جميع المبال والمفاسمة سنواء فال كانوا ثلاثة وهي محالهـا فنلث البـا ق وهو سـدس جميم المـال خيرله من المقاسمة بننان وجد و اخوان لاب وام للانتين الثلثـان وما بق وهو الثلث يعطى الجد منه سدس جميع المال لان ذلك خير له من المفاسمة ومن ثلث الباقي وان ترك المنتين وجدا و اختــان لاب و ام فللابنتين الثلثــان وما بنى فهو للجد والاخت للذكر مثل حظ لا تُدين لان الفاسمة خير له من السندس و من ثلث ما بق ولو زاد في الفريضية فريضة اخرى كاينتين و ام وجد و اخ لاب و ام او اخت فللاينتين الثلثـان وللام السندس و بق السندس يعطى الجدلان مذهب زند أن تصيب الجد لا نتفس من السندس ولا شي للاخ أو الاخت لان الاخت مهنباك عسبة (قو له و أذا أجمَّع الجدات فالسدس لاقربين) اعلم انه اذا كان بمض الجدات اقرب من بعض فان علياً كرمالله وجهه مجمل السدس للقربي من اى جهة كانت وبه قال الوحنيفة واصحابه وعن زيد أن كانت الفري من جهة إلام فالسدس لها و أن كانت من جهة الاب شــاركـتها البعدي من جهة الام وكان ان مسعود تورث القربي والبعدي جميمًا من أي جهة كانت فان كان من جهة الاب قربي و بعدى ورث افريها مثال ذلك امام وامام أب قال ابو حنيفة السدس لام الام وفي قول ابن مسمعود هو بينهمسا ام اب وامام اب فعند ابي حنيفة السدس لامالاب لاتما اقرب وعن زيد هو بينهما ام ابي اب وامام امام فعند ابي حنيفة السدس لام الاب وعلى قول زبد هو بانهما واذكان المجدة قراشان فعند مجمد وزفرلها نصيب جدتين وعند ابي نوسف الهما نصيب جدة واحدة سيانه رجل نزوج بنت خالته فولدت له ولدا فان جدة الرجل ام امه هي جدة هذا الولد ام ام امه و هي ايضا جدته امام اسه فان مات الرجل وخلف جدته ام اليه ثم مات هذا الولد و خلف هاتين الجدتين ضلى قول محمد و زفر اصباحبة القرانين نشبا السندس واللاخرى ألتي هى ام اب الاب ثلث السدس وعند الى يوسف همو بينهما نصفال وحند مالك السدس كله لصاحب الفرانين (قوله و بحبب الجدامه كهوفي بعض النسم ولا محبب الجد امه و هذا اذا كان الجد غير وارث اما اذا كان وارثًا فائه "محميمًا لانهــا تدلى به وقد استمق هذا الميراث فلا توث معه كام الام قال المطيندي ولا محبب الحيد من الحيدات الا من كان من قبله (قولد ولاترث ام الاب الام بسم لانها رحم فهي من جلة ذوي

والصيح قول ابي حنيفة و قال في الحقائق و به يغني تصيح (و اذا اجتمت الجدات) السيمات و تنساوتن في الدرجية (قالسيدس كانت (ويحبب الجدامه) لانها تدلى به (ولا ترث ام اب الام بسيم) اي يغرض لادلائها بغير الوارث في من ذوى الارحام

(وكل جدة تحسب امها) لانهما يرثان مجهة واحدة فكانت القربي اولى كالام والجدة ولما انهى الكلام على الوارثين بالفرضية والعصوبة اخذ في الكلام على ذوى الارحام فقال ﴿ باب ذوى الارحام ﴾ (واذا لم يكن لليت عصبة ولاذوسهم ورثه ذووا ارحامه) ﴿ ٣٩٥ ﴾ ﴿ و اولوا الارحام بعضهم اولى بعض ﴾ والارحام جمع

الارحام ولانها تدلى بابيها وهو من ذوى الارحام وتسمى هذه الجدة الفاسدة و ابنها الجد الفاسسد (فوله وكل جدة "محبب امها) لان محل ام الجدة مع الجدة كمحل الجدة معالام والام "محبب امها فكذا الجدة "محبب امها والله اعلم

-م اب ذوى الارحام كه⊸

(فَوْلِهُ رَحِمُ اللَّهِ وَاذَا لِمْ يَكُنَ الْمَيْتُ مُصَبَّةً وَلَاذُوسُهُمْ وَرَبُّهُ ذُو وَالْارْحَامُ ﴾ والأسل هذا ال ذوى الارحام اولى بالميراث من بيت المسال أقوله تعسالي ﴿ وأوأوا الارحام بعضهم اولى بعض في كتماب الله ﴾ (قوله وهم عشرة ولد البنت ووكد الأخت و بنت الاخ وبنت الم والحال والحسالة وأبوا لام والم الام والعمة وولد الاخ من الام ومن ادلى بهم) ثم توريث ذوى الارحام كتوريث المصبة برث الاقرب فالاقرب الى المبت الا ان الكلام وقع في معرفة الاقرب قال أبو حنيفة أقربهم الى المبت ألجد ابوالام ثم اولاد البنسات ثم اولاد الاخوات و بنسات الاخوة ثم العمسات والحالات ثم اولادهم كذا ذكر. في ظاهر الرواية و روى منه ان اقربهم اولاد البنــات ثم الجد ابو الام و قالا الاقرب اولاد البنات ثم اولاد الاخوات و بنـات الاخوة ثم الجد ابو الام ثم المسات والحسالات ثم اولادهن كذا في الخبنسدي و في القدوري اولاهم من كان من ولد الميت لان ولد الميت اقرب البـه من غيره و ان ســفل (قوله ثم ولد الاوين اواحدهما وهم سَاتُ الاخوة و اولاد الاخوات) يعني الهم اولى من اولاد الجد وهم العمات ومن شاكلهم من ذوى الرحم من اولاد الجداب الام لان الاخوة اقرب إلى الميت من هؤلاء فكذلك اولادهم اقرب اليه كاولاد اشه و أما أذًا أوك جده أبا إمه وأنه أخيسه لأمه فالمسأل الجد أب الام عنسد أبي حنيفة و قالا هو لابشة الاخ من الام وكذلك روى عن ابي حنيفة في ابنة الاخت اللاب والام أو اللاب أن المسال الجميد أبي الام لأن الجميد أبي الام ولادا فهو أولى ﴿ مَسَائِلٌ ﴾ مَنت بِنت وَابِنُ بِنت مَنت المال لبنت البنت لانها اقرب ابن مَنت و مَنت المنت اخرى اوهما لانت واحدة فالمال المنهما للذكر مثل حظ الانتيين كانه ترك اما و منتا من صلبه قال الخجندي الاصل في او لاد البنات عند ابي بوسف اله يعتبر الابدال و مقسم بالابدان ان كابواكاهم ذكورا فالمال مينم بالسوية وانكانوا مختلطين فالمال بينم للذكر مثل حظ الانثيين ومحمد يعتبرنى اولاد البنات اول الحلاف فان كان اول الحلاف يقع بالابدان فانه يكون بينم اذكر مثل حظ الانثيين و ان كان الحلاف في الاصل بعطى لهم ميراث الاصل بانه اذا ترك بنت بنت و ابن بنت فهو بينهما فلذكر مثل حظ الانبين اما على قول ابى يوسـف فلا يشكل لائه بعتبر الابدان واحدهمـا ذكرا

رجم و هو قريب ايس بعصبة ولاذی سهم (وهم عشرة) اصناف الاول (ولدالبنت) مطلفا(و)الثاني (ولدالاخت) مطلقا (و) الثالث (الله الاخ) مطلقاً (و) الرابع (الله الم) مطلقا (و) الخاس (الخال) مطلقا (و) السادس (الحالة) مطلف (و) السابع (اب الام و) الثامن (الم) اخ الاب (من الامو) التاسم (العمة) مطلف (و) العاشر (ولد الاخ من الام و) كذبك (من ادل بهم) أوجود القرابة والرحم و لما کان توریث ذوی الارحام كتوريث العصبة عيث منانفرد منيم أحرز جميع الممال وأذا اجتمعوا يعتبر اولا قرب الفرابة ثم قرب الدرجة ثم قرب الغوة بكون الاصل وارثا شرع في سال ذلك فقال (و اولاهم) ای اقرب جهات ذوى الارحام (من

كان من ولد الميت) لا له

اقرب اليه من غيره و ان

سفل ثم الجد الفاسد لانه

المحاسنا كما في التصميح من زاد الفقها، ونص عليه المسنيف كما يأتى قريباً (ثم ولد الابوين او احدهما وهم يسات الاخوة) مطلقا (وولد الاخوات) مطلقا

والآخر اثني وكذا عنمد مجمد لان اول الخلاف وقع بالابدان و لو ترك ابن لمت بنت و بنت ابن بنت فعند ابي يوسف المال بينهما للذكر مثل حظ الانتهبن ثنثاء لان ينت البنت و ثلثه لبنت ابن ألبنت و عند محمد ثاث المال لائن منت البنت وثائساه لبنت ابن البنت لانه يعتبر اول الحلاف وكذلك هذا في اولاد الاخوات و سَات الاخوة كما أذا ترك أن آخت و لنت آخ كلاهمــا لاب وأم على قول أبي توســف للذكر مثل حظ الانتيين و هند محمد له، ام برأت أصلهما ثلاث أبنت الاخ و ثلث لابن الاخت (قوله ثم ولد ابوی ابوله او احدهما و هم الاحوال والحالات والعمات) لان هؤلاء اقرب اليه بعد من ذكرنا و أن اجتمع عة وخالة فنلث المال اللخالة من الاب والام وثلثاء العمدة لان العمد تدلى بالاب والحالة بالام فكان لكل واحدة نصيب من تدلى به و أن ترك عما لام وحالان لاب فلخمالان الثلث والبساق الم من الام لانهم يرثون بالابدان والم يمزلة المسبة والحسال بمزلة الام وللام الثلث وهم ما بق كذهك هذا و ان ترك ثلاث سات اخوات منفرقات و ثلاثة نِي الحوات منفرقات فالاصل عند ابي حنيفة و محمد انهم بعطون ميراث اصلهم لاولاد الاخوات من الاب والام النصف ولاولاد الاخوات من الاب السدس نكماة الثلثين ولاولاد الاخوات من الام الســدس ميراث اصلهم والبــاقي رد عليــه قدر الصبائم فيكون بينم على خسة وقال ابوبوسف الميرات اولد الاخت للاب والام لانه يعتبر الاقرب فالافرب وهما بعتبران عن يدلى به كل واحدة منهن فجعل لكل واحدة ماكان لامها و اما العمات والحالات فانه يعتبر فيهن الافرب فالاقرب بالاجماع و اما اولادهن فعلى قول ابي يوسيف يقسم بالايدان وعشيد مجمدكما ذكرنا في اولاد البنيات و اولاد اخوات بيائه الاث خالات متفرقات المال الخيالة من قبل الاب والام اجماعاً لانها اقرب وال ترك ثلاثة الحوال متفرقين فالمسال كله للخال من قبل الاب والام ولو ترك خالا و خالة كلاهما في درجة واحدة فالمال مينهما للذكر مثل حظ الانثيين وأن ترك ثلاث عات منفرقات فالمال كله للعمة من قبل الآب والام لانها أقرب وأوترك عمة وخالة للممة الثلثان والمخالة الثاث وأو ترك عمة وخالا قالثلث للحال والثلثان للهمة والأترك خالة وإنءة المال المخالة لان ابن العمة ابعد في الدرجة والأترك الله خال وان خالة نسلي قول ابي نوسف المسال ينخما للذكر مثلحظ الانثبين وعند محمد الثلثان لالنة الخال والثلث لائن الحالة رثكل واحد منهما ميراث أصله وأن ترك النة عم وَاينَءَهُ المال كله لبنت الم لانها من اولاد العصبة والآخر مناولاد دُوىالارحام (فَوْلِهُ وَاذَا اسْتُوى وَارْثَانَ فَي دَرَجَةَ وَاحْدَةً فَاوِلَاهُمْ مِنْ ادْلِي تُوارِثُ } كَرْجُلُ مَات و ترك ابنة عم و ابن عمة المسالكله لبنت الم وكذا لو ترك بنت بنت بنت و بنت بنت ابن فالمال لبنت نت الابن (قوله و اقرمهم اولي من ابعدهم) فعند ابي حنيفة قرب ذوى الارحام الحِد الو الام ثم اولاد الاخوات و نسات الاخوة ثم العمات والحسالات ثم اولادهم (قو له و ابو الام اولي من ولمه الاخ والاخت) و هذا عند ابي حنيفة ﴿

(ثم ولد ابوی ابوله او أحدهمنا واهم الاخوال و الحالات و الحمات) مطلفا (و اذا استوی ولد اب ف درجة) و كان بعضهم بدلى توارث ويعظم بغير وارت (فاولاهم من ادلي) اليه (بوارث) لان الادلاء بالوارث اقوى وذاك كبنت منت البنت وبنت بنت الابن فالمال كله لبنت مأت الان لما ذكر (و) ان تفاوتوا بالقرب كان (اقربه) و آن ادلی بغیرو ار ث(او لی من ابعدهم)و ان ادلى وارث وذلك كبنت العمة وبنتان الم لابوش او لاب فالمال كله لبنت العمد لما من من ال المتبر هو القرب (و اب الام) و ان علا (اولي من ولد الاخ والاخت) اعتبارا بالمصيات قال الزاهدي والاسبعان هذا عند اني حنيفة و قالا و لد الاخو الاخت او لي و رجعا دایل ای حنیفهٔ و اخ:اره النسني وغيره تصييح (والمعنق احق) من ذوى الارحام (بالفاضل عن سهم ذوى السهام اذا لم تكن عصبة سواه) وكذاك عصبته بعده كما مر ومولى الموالاة برث) عن والاه اذا لم يكن له وارث سواه (واذا ثرك المنقاب مولاه وابن مولاه فاله للابن) وحده عند ابى حنيفة و محمد لان ولاه العاقة تعصيب والابن مقدم بهل الاب في التعصيب (وقال أو يوسف للاب السدس والباق للابن) اعتبارا بالارث قال الاسبيمابي السميم قولهما تصبيم (فان ثرك جد مولاه واخ مولاه قالمال المجد فيقول ابى حنيفة و قالا هو بينهما) قال الاسبيمابي والزاهدي هذا بناه على اختلافهم في الميراث وقدم، قلت وقد مران الفتوى على قول الامام تصبيم (ولابياع الولاه ولا يوهب ولا يورث ه على قول الامام تصبيم (ولابياع الولاه ولا يوهب ولا يورث ه و هذه ولما اتم الكلام على احكام الفرائض اخذ في الكلام على كيفية تقسيمها بين مستحقيها فقال فو حساب الفرائض في و هذه ترجد الاصول التي يحتاج اليم الفرضون في تصبيم المسائل وقسمة الفروض على مستحقيها وفي محارج الفروض الذكورة في الفرض مفرد اقل عدد يكون ذب انفرض منه واحدا صبيحها وعزج في الفرآن العظم واحدا صبيحها وعزج

وقد بيناه (قوله و المعتق احق بالفاضل عن سم ذوى السمام اذا لم يكن هصبة سواه و مولى المولاة برث) وهو الرجل بسلم على بد الرجل و بواليه و يعاقده ثم يموث و لا وارث له غيره قيرائه له عندنا و قال مائك ميرائه المسلمين (قوله و اذا ترك المعتق اب مولاه وابن مولاه والم للابن عندهما و قال ابو بوسف للاب السدس والباق للابن قان ترك جد مولاه والما مولاه ظلمال المجد عند ابى حيفة) لان من اصله ان الاخوة لا يرثون معالجد شيئا فكذا في الولاه (قوله و قال ابو بوسف و محد هو يبنهما) لان السلما ان الاخوة بشماركونه في الميراث فكذا في الولاء (قوله ولا باع الولاء ولا يوهب) لانه لحة كلسمة النسب لا باع و لا يوهب

- ابالفرائض كا حساب الفرائض

(قوله رحمه الله اذا كان في المسئلة نصف و نسف او نسف و ما بني فاصلها من اثنين) فلاول كزوج و اخت لاب و ام او لاب و الشاني كزوج و ع (قوله و اذا كاني فبها الله و مابق او الثان و مابق فاصلها من ثلاثة) فالاول كام و عم و الشاني كابنين و عم (قوله و اذا كان فيها ربع و مابق او بها و الشاني كزوجة و مصبة و الثاني كزوج و بنت (قوله و ان كان فيها ممن فيها من مائية) فالاول كزوجة و ان و الثانية كزوجة و بنت (قوله و ان كان فيها نسف و مابق الله و ان كان فيها نسف و اثانية كزوجة و بنت (قوله و ان كان فيها نسف و اثانية كزوجة و بنت (قوله و ان كان فيها الله و اثانية كروجة و بنت (قوله و ان كان فيها الله و اثانية كروجة و بنت و عشمة فالاول كروج

وانابد الم وبنت (فوله و بمول الى سبعه و عابيه و نسمه و هنهم و الول الروج و اخت شقيقة اولاب (او نسف و مابق) كرنت و اخت شقيقة اولاب (او نسف و مابق) كرنت و اخت شقيقة اولاب (او نسف و مابق) كرنت و اخت شقيقة اولاب (ناصلها من اثنين و اذاكان) في المسئلة (ثلث و ما بق) كام و اخ شقيق اولاب او ثلث و ثانان كاخوين لام و اختين لابوين اولاب (او ثلثان) و مابق كرنتين و ع (فاصلها من ثلاثة و ان كان) في المسئلة (ربع و مابق) كروجة و عم (و المسئلة (عمن و مابق) كروجة و ما بق كروجة و بنت و ع (فاصلها من عائية و اذا كان في المسئلة سدس و نسف) و ما بق مجدة و عم او سدس و ثاث و ما بق كروجة و بنت و ع (فاصلها من عائية و اذا كان في المسئلة سدس و نسف) و ما بق مجدة و عم او سدس و ثاث و ما بق كروجة و ما و سدس و نصف و ما بق كروجة و المنان كروجة و المابق كروجة و المابق كروجة و المابقة (الى المبعة) كروجة و المراد (ألى المبعة) كروجة و المنانة (الى المبعة) كروجة كروبة و المنانة (الى المبعة) كروجة و المنانة (الى المبعة) كروجة كروبة و المنانة (الى المبعة) كروبة كروبة و المنانة (الى المنانة (و المنانة) كروبة كروبة و المنانة (الى المنانة (و المنانة) كروبة كروبة و المنانة (و المنانة) كروبة كروبة و المنانة (و المنانة) كروبة كر

منه واحدا همها ومحرج الفرض المكرد هو مخرج الفرض المود فالنصف من ثلاثة وكذا أمن المثنون والثلث من ثلاثة أومان النصف والثلثان وتصفها و نصف نصفها و نصف نصفها المحد النوهين في الآخر كان الاصل المسئلة من الحرج ادق فرض فيا

في الآخر فان اختلط

النصف بالرم الثاني كله

اوبعضه في المسئلة من ستة

و أن اختلط الربع كذاك

أن ائي عشر وان اختا ا

الثن حكذاك أن اربعة

وام واختین لابو اختین لام (وان کان مع الربع ثاش) کروجهٔ و ام (او) کان مع الربع (سدس) کروجهٔ و اخ لام (فاصلها من اثنی عشرو) قد (نسول) الاثنا عشر (الی ثلاثهٔ عشر) کروجهٔ و ثلاث اخوات متفرقهٔ (و) الی (خسهٔ عشر) کالسئلهٔ السابقهٔ زیادهٔ اخت اخری من ام (و) الی (سیمهٔ عشر) کالوکان معهن ام ایضا (واذا کان مع الثمن ثلثان) کروجهٔ و بنتین (او) کان مع الثمن (سدس) کروجهٔ و ام و این (فاصلها من اربعهٔ و عشرین و) قد (قسول الی سیمهٔ و عشرین) کروجهٔ و بنتین و ابوین (فان انقسمت المسئلهٔ) الحادثهٔ (علی الورثهٔ) من غیر کسر (فقد صحت) المسئلهٔ من اصلها کروجهٔ و بنتین و ابوین (فان انقسمت المسئلهٔ) الحادثهٔ (علی الورثهٔ) من غیر کسر (فقد صحت) المسئلهٔ من اصلها الفریق (فاضرب عدد) ای عدد ذبک الفریق المنکمر علیه اذا لم یکن بینهما موافقهٔ کا یأنی (فی اصل المسئلهٔ) ان کانت عادهٔ (و) فی (عولها ان کانت عائمهٔ) و بسمی المضروب فیه عندهم جزء ﴿ ۲۹۸ ﴾ السهم (فاخرج فنه تصمح المسئله و بسمی المالم المضرب التصمیم و ذبک الفریق المناس الم

(كامرأة واخون) لاب

وام اولاب اصل المسئلة

من اربعة (المرأة الربعسم

وللاخون ما بق و هو

ثلاثة اسمهم) او هي

(لا تنقسم عليهما) قسمة

صحيحة ولا موافقة بينهسا

(فاضرب انسين) عدد

رؤسهم (قراصل المسئلة)

وهواربعة (بكون الحاصل

(ثمانية ومنها تصحم) المسئلة

الرأة واحد في اثنين باثنين

و اللاخوش ثلاثة في اثنين

بسنة لكل واحد ثلاثة

وكزوج وثلاث اخوات

كذاك اصلها من ستة و عالت

الىسبعة وقد انكسر سهام

و اختین لابوین اولاب فهذه تعول إلی سنبعة والثانی کنزوج واختین لاب وام واخ لام فهذه تعول الى تمانية والثالث كزوح و اختين لاب وام واخوين لام فهذه نسول الى تسمة والرابع كمالوكان مع هؤلاء ام فهي تمول الى عشرة ولانمول الى غير ذلك المول هو الزيادة في الفرائض عند تضايق المستمنين (قول واذا كان معالربع ثاث اوسدس فاصلها من آئى عشر) فالاول كزوجةوام والثاني كزوجة واختلام (فو له وتعول الىثلاثة عشرو خمسة عشر وسبعة عشر) فالتي تعول الىثلاثة عشرزوج وام وابنسان والتي تعولالي خمسة عشر زوجة واختان لانونن واختسان لام والتي تعول الي سبعة عشر اذا كان مع فؤلاء ام (قولد واذا كان مع الثن سدسان او ثلثــان فاصلها من اربعة وعشرين) فالاول كـزوجة وانوين وانن والنانيكـزوجة والمنتين (قولدونمول الى سبمة وعشرين) كزوجة و اينتين وابوين و هذه أسمى المنبرية لان عليا كرمالله وجهه الجاب بها وهو على المنر فقال عاد "نها نسما و ذلك انه كان مخطب خطبة او لها الجمدلله الذي حكم بالحق قطعا وبجزى كل نفس عا تسعى والبه المـأب والرجعي فلمــا سئل قال عاد ثمنها نسمًا واستمر على خطبة (قوله واذا انفسمت المسئلة على الورثة فقد صحت و أنَّ لم تنفسم سهمام فريق منهم عليهم فاضرب عددهم في أصلي الهربضة وعولها ال كانت عائمة فــا خرج صحت منه المســئلة كامرأة واحوين للرأة الربع سم وللاخو ن مانتي وهوثلاثة اسم لانقسم عليهما فاضرب اثنين في اصل المسئلة تكون "ممائية ومنها تصيم • وقوله • وعولها انعالت •كما اذا كانت الفريضة زوجاً وثلاث اخوات لاب وام اولاب اصلها من منة وتمول الى سبعة وتصيم من واحد وعشرين (فولد فان

4

الاخوات علين ولاه وافقة وام اولاب اسلها من سنه و هول الى سبعد و صحيح من واحد و عدري (حوله من بينها فاضرب عدد رؤسين وافق سيامهم عددهم ضربت و فق عددهم في اصل المسئلة) فا باغ فالمسئلة أقصيم منه وهى ثلاثة في اصل المسئلة مع عولها و هو سبعة نبلغ احدى و عشرين فنها تصح الزوج ثلاثة في (كامرأة) بتسعة وللاخوات اربعة في ثلاثة باثني عشر لكل واحد اربعة (وان وافق سيامهم) اي سيام الفريق المنكسر عليم (عددهم فاضرب و فق عددهم في اصل المسئلة) ان كانت عادلة و عولها ان كانت عائمة كامروذك (كامرأة و ستة اخوة) لاب وام اولاب اصل المسئلة من اربعة (المرأة الربع سهم وللاخوة ثلاثة) وهي لا تنقسم عايم لكن بينهما موافقة بالثاث (فاصرب ثلث عددهم) و هو اثنان (في اصل المسئلة) وهو اربعة بكن الحاصل ثمانية (و منها تصح المسئلة لكل واحد منم واحد و كزوج و ابوين و ست بنات اصلها من المؤة واحد في اثنين باثنين والمنحود علي و بينهما موافقة بالنصف فاضرب و فق الرؤس و هو ثلاثة في اصل المسئلة مع عولها يكن الحاصل

خسة واربعين ومنها تصمح الزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللاوين اربعة في ثلاثة بانى عشر لكل واحدستة والبنات عائية في ثلاثة باربعة وعشرين لكل واحدة اربعة و لمافرغ من النظر بين السهام والرؤس اخذفي النظر بين الرؤس والرؤس على الربعة اصول لانه اما أن يتباينا أو يتماثلا أو يتداخلا أو يتوافقاو به على الاول بقوله (وانه تضم سهام فريقين) من الورثة (اواكثر) وكان بين العدد ين مباينة (فاضرب احدالفريقين) اى عدد رؤس احدالفريقين (ف) عدد رؤس (الآخرثم) اضرب (ما اجتمع) بالمضرب (في الفريق النالث) أن كان ثم ما اجتمع في الرابع أن كان وهذا غابته بالاستقراء (ثم) اضرب (ما اجتمع) بضرب رؤس الفرق و يسمى جزء السهم كامر (في اصل المسئلة والحاصل هو التصميح و مثال من ذلك ثلاث زوسات واخوين اصل المسئلة من والنحوين ثلاثة لا تقسم

علمماو بين الثلاثة و الاثنين نبان فاضرب الاندين ف اصل المسئلة يكن الحاصل اربعية وعشرن ومنهاتصح كان الزوجات لكل واحدة اثنان واللاخوين ثلاثة في سنة عانبة عشر لكل نسعة وابعه على الشاني بقوله (قال تساوت الاعداد) اي تماثلت (اجزأاحدهما) اى ضرب احد المماثلين (عن) ضرب (الآخر) لانه بضرب احدهما ينجبر الكسر فهما وذاك (کامرأتین واخون) لاب وام اولاب امسل المسئلة مزاربسة المرأنين سهم واحد لانقسم عليما وللاخوين ثلاثة لانقسم

كامراة وسنة اعام المرآة الربع سم وللاعام مابق ثلاثة لانتسم عليم ولكن بوافق مانى المديم عدد رؤسم بثلث وثلث فاضرب ثلث عددهم وهوائشان في اصل المسئلة يكون ثمانية ومنها نصيح الزوجة الربع سلمان وللاعام سنة لكل واحد سهم (قو ُله فان لم ينفسم سوام فريقين منهم اواكثر فاضرب احد الفريقين في الآخر ثم ما اجتمع في الفريق الثالث ثم ما اجتم في اصل المسئلة)كزوجتين وخس جدات وثلاثة اخوة لام وع اصلها من اثنى عشر الزوجتين الربع ثلاثة والجدات السدس سهمان وللاخوة للام الثلث اربعة ولام مابتي وهو ثلاثة وانكسر على الزوجين والجدات والاخوة فاضرب عدد الزوجتين وهو اثنان في حدد الجدات يكون عشرة ثم اضرب العشرة في ثلاثة عدد الاخوة بكون ثلاثين ثم اضرب الثلاثين في اصل المسئلة وهي اثنا عشر يكون ثلاثمائة وستين ومنها تصيح ثم بقول من له شي في الفريضة مضروب في ثلاثين الزوجتين ثلاثة في ثلاثين يكون تسمين وهوالربع من الجميع لكل واحدة خسسة واربعون والجدات سسهمان في ثلاثين يكون سنين لكل واحسدة اثنى عشر واللاخوة اربعة في ثلاثين يكون مائة وعشرين لكل واحد اربعون والم ثلاثة في ثلاثين بكون تسمين فذلك كله ثلاثمائة وستون (قولد فان تساوت الاعداد اجزأ احدهما عن الآخر كامرأتين واخوين فاضرب اثنين في اصل المسئلة) وهِذِا يسمى المُمَاثل فاصلها من اربعة الزوجئين الرابع سم منكسرعليما والاخوين مابق وهوثلاثةمنكسر ابضا واحدالمددين يفنيك عن الآخر فاضرب اثنين في اربعة يكون عمانية للزوجتين سهمان وللاخوين سنة (قو له وان كان احد المددين جزأ من الآخر اجزأهالاكثر من الاقل كاربم نسوة والجوش ضربت الاربعة اجزأك عن عدد الاخوش) وهذا يسمى المنداخل منفول اصل المدئلة من اربعة الزوجات سهم منكسر علمين واللاخوىن ثلاثة منكسر ابضا فاستغن بضرب الاربسة لان الاثنين يدخلان فيها فاضرب

عليما أيضا وبين رؤس الفريقين عائلة (فاضرب أثنين أحد رؤس الفريقين (في أصل المسئلة) وهو أربعة يكن الحماص عانية ومنها تصبح المسئلة كان المرأتين واحد في أثين باثنين لسكل واحدة واحد وكان للاخوين ثلاثة في أثنين بستة لسكل واحد ثلاثة وبه على الثالث يقوله (فانكان أحدا لمعددين) داخلا في الآخر بانكان (جزأ من الآخر اغني الاكثر) أي ضربالا كثر منهما (عن) ضرب (الاقل) لدخول الاقل في الاكثروذك (كاربع نسوة واخوين) لاب وام أولاب أصل المسئلة من أربعة النسوة سم واحد لا يقسم علين وللاخوين ثلاثة أسم لا تقسم عليما أبضا وعدد الفرقين جزء من الآخر فينبغي ضرب الاكثر عن الأخروش المنال المذكور (اذا ضربت الاربعة) عدد رؤس النسوة في أصل المسئلة (اجزأك) ذاك (عن) ضربه في رؤس (الاخوين) ثم في المسئلة الحصول الانجيار مع الاختصارونيه على

الرابع تقوله (وان وافق احدالعددين) العدد (الآخر) بجزء من الاجزاء (ضربت وفق احدهما في جيم الآخريم) ضربت (ما اجتم في اصل المسئلة) محصل التصحيم وذلك (كاربعة نسوة واخت) لاب وام اولاب (وستة اعام) اصل المسئلة من اربعة لانسوة سهم لاينقسم عليهن وللاخت سعمان وللاعام سهم لاينقسم عليم) ايضا فيكون الرؤس المنكسر عليا اربعة وستة (فالستة توافق الاربعة بالنصف فاضرب نصف احدهما) اى الازبعة اوالستة (فى جيم الآخر) يكن الحاصل التى عشر (ثم) اضرب الحاصل (في اصل المسئلة يكن) الحاصل (ثمانية واربعين ومنها تصم) المسئلة كان المنسوة واحد في اتنى عشر باتنى عشر لكل واحدة ثلاثة وكان للاخت سعمان في اتنى عشر باتنى عشر لكل واحداثنان (فاذاصحت المسئلة) بالطرق المارة واردت معرفة ما يخص كل واحد من التركة حيث كانت دراهم او دنانير اونحوهما (فاضرب سهام كل وارث) من التصميم (في) جيم (التركة ثم افسم ما اجتمع) المضرب (على ماصحت منه الفريضه) اى التصميم (يخرج) بالقسمة (حق ذلك الوارث) في المسئلة المسائلة السابقة لوفر مننا التركة سنة وتسمين وقد كان المزوجات من التصميم (يخرج) بالقسمة (حق ذلك الوارث) في المسئلة في السئلة السابقة والتسمين التركة سنة وتسمين وقد كان المزوجات من التصميم الكل واحدة المسئلة والتسمين وتسمين وقد كان المزوجات من التصميم الكل واحدة المنارة واحدة والتسمين وقد كان المزوجات من التصميم الكل واحدة المنارة واحدة والتسمين وقد كان المزوجات من التصميم الكل واحدة المنارة واحدة والتسمين وقد كان المزوجات من التصميم الكل واحدة والمرب والمنارة في المنارة في المسئلة والتسمين وقد كان المزوجات من التصميم الكل واحدة والمنارة واحدة واحد

الاربعة في اربعة يكون ستة عشر الزوجات اربعة وللاخوين اثنان عشر (قوله فان كان احدالمددين موافقاللا خر ضربت وفق احدهما في جيع الآخر فااجتم فاضربه في اصل المسئلة كاربع نسوة واخت وستة عما فالستة توافق الاربعة بالنصف فاضرب نصف احدهما في جيم الآخر ثم ما اجتم في اصل المسئلة يكون ثمانية واربعين ومنها تصح) (فقوله فاذا صحت المسئلة فاضرب سبهام كل وارث في التركة ثم اقسم ما اجتمع على ما صحت منه الفريضة يخرج حق ذلك الوارث) لانك تقول اصل المسئلة من اربعة الزوجات الربع وللاخت النصف و للاعام سهم منكسر عليم وهم ستة فاضرب نصف عدد الزوجات في عدد الاعمام يكون اثنى عشر ثم في الفريضة يكون ثمانية واربعين للزوجات اثنى عشر وللاخت اربعة وعشرون وللاعمام اثنى عشر (فقوله فان لم تقسم التركة حتى مات احد الورثة فان كان نصيبه من الميت الاول ينقسم على عدد ورثته فاقسمه وقد صحت منه المسئلة وان لم ينقسم صحت فريضة الميت المنائل بوافق ما صحت منه فريضته) كزوجة واخت لاب وام واربعة اعام ثم لم الميت التركة حتى مات بعض الاعمام وليس له وارث سوى اخوته فان المسئلة الاولى من اربعة للزوجة سهم وللاخت سهمان وللاعمام سهم منكسر عليهم فاضرب اربعة من اربعة للزوجة سهم وللاخت سهمان وللاعمام سهم منكسر عليهم فاضرب اربعة من اربعة للزوجة سهم وللاخت سهمان وللاعمام سهم منكسر عليهم فاضرب اربعة من اربعة للزوجة سهم وللاخت سهمان وللاعمام سهم منكسر عليهم فاضرب اربعة من اربعة للزوجة سهم وللاخت سهمان وللاعمام سهم منكسر عليهم فاضرب اربعة من اربعة للزوجة سهم وللاخت سهمان وللاعمام سهم منكسر عليهم فاضرب اربعة من اربعة للزوجة سهم فاللاخرة سهمان وللاعمام سهم منكسر عليهم فاضرب اربعة الإيها وللاغة عليهم فالمسرب اربعة الميم واللاخت سهمان وللاعام سهم منكسر عليهم فاضرب اربعة والمي المينة المينه المينان وللاعام سهم منكسر عليهم فاضرب اربعة والمين والاعتمان وللاعام سهم منكسر عليهم فاضرب اربعة والمينة والمينة والمينة والمين والمينة وال

يكن الحاصل مائين وعانية وعانين اقسمهما على عانية واربس بخرجتة فهي لها وكذلك نقية الزوجات وكان للاخت اربسة وعشرون اضر بها في الستة والتسمين يكن الحاصل الفين وثلاثمائة واربعة اقسمها على عائية واربس بخرج عانيــة واربعون فهی ایما وکان لكل واحد من الأعام سلمان اضر: لهما في الستة والتسمين يكن الحاصل مائة واثنين وتسمين اقسمها على عانية واربعين بخرج

اربعة فهى له و مثله بقية الاعام وجلة ذلك ستة وتسعون ولما انهى الكلام على حساب الفرائض (سهم) اخذ فى الكلام على كيفية على المناسخة فقال (وان لم تقسيم التركة حتى مات احد الورثة) عن فى المسئلة فقط اوعن غيرهم فقط اوعنهما واردت تصحيح مسئليتهما معا فطريقه ان تصبح مسئلة الميت الاول بالطرق المارة و تنظر ماخص الميت الشانى من التصحيح (فان كان مايسيبه من الميت الاول ينقسم على عدد ورثة) اى ورثة الميت الثانى (فقط محت المسئلة الذى (صحت) منه المسئلة (الاولى) فلا يحتاج الى على آخر وذلك كا اذا ترك ابنا وبتنا ثم مات الابن عن ابنين فالمسئلة الاولى من ثلاثة اللابن مها اثنان وللبنت واحد والذى اصاب الثانى ينقسم على ورثته فاصل المسئلتين من ثلاثة (وان لم ينقسم) مايسيب الميت الثانى على عدد ورثنه (صحت) ايضا (فريضة) اى مسئلة (الميت الثانى بالطريقة التي ذكرنا) آنفا (ثم ضربت احدى المسئلتين فى) المسئلة (الاخرى ان لم يكن بين سهام الميت الثانى) من فريضة الميت الثانى

في خسة تخسسة وجوعهما ثلاثة وعشرون واللاب من الاولى فقط أثنان في سنة باتى وعشر للام من الاولى اثنان في سنة باثني عشر ومن الثانية واحد في خسة تخسية وبجوعهما سبيعة عشر وللابن من الثائية فقطاربية فيخسة بمشرين وعجوع ذاك أثنان وسبمون وعلى هذا نقس وقدحرت عادة الفرمنين اذا انتهوا مرعل المناسخة او غيرها من الماثل ان محولوا ذلك الى القيراط اوالادق منه وهو الحبة

فى ادبعة يكون سه عصر الزوجة ادبعة واللاغت عائية واللاعام ادبعة لتكل واحد سهرمات احدهم وخلف اخوته الثلاثة وسده سهرالا ينقسم على ورشه فاضرب مسئلته وهى ثلاثة فى سسة عشر يكون ثمانية وادبعين ومنها تصع الزوجة ادبعة فى ثلاثة يكون التى عشر وهوديع الجيع واللاخت عمانية فى ثلاثة بادبعة عشرين وهو النصف يتى التى عشر بين بقيسة الورثة لتكل واحد ادبعة (قوله فان كانت سهامهم موافقة فاضرب وفق المسئلة الثانية فى الاولى فااجتم صحت منه المسئلتان فكل من له شى من المسئلة الثانية منالمسئلة الثانية وكل من له شى من المسئلة الثانية الثانية وكل من له شى من المسئلة الثانية الربعة بنين اصلها من ادبعة ويتوافقان بالانصاف فاضرب نصف عددهم فى جيع الآخر يكون عانية ومنه تصع المسئلتان للاخوين ادبعة ولاولاد الزوج ادبعة (قوله واذا صحت منه المسئلة المناسخة واددت معرفة نصيب كل واحد من حبات الدرهم قسمت ماصحت منه المسئلة على عمانية وادبعين فا خرج اخذت له من سهام كل وادث حبة ماصورته زوج ابوان وابن من اتى عشر ثم مات الابن وخلف ابنا وابا وجدة وجدا وهم الذى خلفهم الميت الاولى يكون اثنين وسبعين للاب فى الاولى اتى عشر وليس له فى فاضرب الثانية فى الاولى يكون اثنين وسبعين للاب فى الاولى اتى عشر وليس له فى فاضرب الثانية فى الاولى يكون اثنين وسبعين للاب فى الاولى اتى عشر وليس له فى فاضرب الثانية فى الاولى يكون اثنين وسبعين للاب فى الاولى اتى عشر وليس له فى

فذكر المستف كيفية ذلك بقوله (١٥) (نه) (جوهرة) (واذا صحتالمناسخة) بالطريق المارة ومثلها غيرها من المسائل (واردت معرفة مايسيب كلواحد) من الورثة (من حبات الدرهم) جع حبة وهي الشعيرة المتوسطة التي لم تقسر وقطع من طرفها مادق وطال ونسبتها الى القيراط ثلث واعلم ال القيراط في عرف اهل الحيباز والبن ومصر والشام والمغرب عبادة عن جزء من اربعة وعشرين جزأ من الواحد فيات الواحد عندهم اثنان وسبعون حبة وفي عرف اهل المعراق ونواحيها عبادة عن جزء من عشرين جزأ من الواحد وعلى هذا فرع كثير من المتقدمين كالموسل صاحب المفتار في شرحه الاختياد وفيه فحيات الواحد عندهم عانية واربعون حبة وعليه فرع المستف بقوله (قسمت ما سحت منه المسئلة على عائبة واربعين) القدمي غضر بالمقتد (اخذت له) القالم عضر بالمقدور فاخر به) بالقسمة وموالحبة (من سهام كل وارث) كل قدر ما يقابله (حبة) وذلك بان تقسم ما لكل وارث من التصيم على الخارج بالقسمة وهوالحبة (من سهام كل وارث) كل قدر ما يقابله (حبة) وذلك بان تقسم ما لكل وارث من التصيم على

الخارج بانتسمة اعنى الحبة فيكون كل واحد من الخارج بالقسمة عليه حبة فجملة الخارج بالقسمة هوحبات ذبك الوارث نني المسئلة المتقدمة صحت من أثنين وسبمين فاذا قسمناذلك على تُعانية ﴿ ٤٠٢ ﴾ واربعين كان الخارج بالنسمة واحد

اونصفاوهو حبة فاقسمِ ما الثانية شق لائد ابوام وللامسمة عشر والزوج في المسئلتين وهوالاب في الثانية ثلاثة وعشرون وللابن فيالتائية عشرون فاتسم سهام المسئلة عل حباب الدرهم وهي نمائية واربون يخرج نصف السهامسة وثلاثين يقابل ذلك تصف الدرهم وهو اربعة وعشرون وثلث السهام اربسة وعشرون يقابلها ثلث الدرهم وهوسستة عصركل سهم ثلثا حبة وللثلاثة الاسم جبتان والربع ثمانية عشر والدانق اثنى عشر والمئن تسمة والقيراط ستة اسم والطسوج وهو نصف القيراط وهوحبتان ثلاثة إسم والحبة سمرونصف ولكل سهم ثلثاحية وقد علت ازللاب اتى عشر سمها وذلك دانق وللام سبعة عشر وذلك دانق وثلث حبات وثلث حبة لأن الدانق التي عشر بقي خسسة يقابلها بثلثيها كاقابلت سنة وثلاثين وقابلت إربعة وعشرين وقابلت اربعة وعشرين بستة عشرفيقابل كل شي بثلثيه فاذا قابلت خسة بثلثيها كان ثلثاها ثلثه وثلث كاذكر والزوج ربع درهم وثلث حبات وثلث حبة ولابن الابن ربع درهم وحبة وثلث حبة فجميع ذلك درهم وعلى حسب ذلك تقسم الغلة ويقسم كل شي من التركة ثم الدانق سدس درهم وسدس عانية واربين عانية حصتها منسهام اثنين وسبينا ثنا عثير والطسوج حنان والدانق اربعة طساسيم والقيراط نصف دانق ويبتبر بالقيراط سدسالدرهم واهلالمراق يحمون نسف سدس الدرهم قيراطا وهو اربع حبات وقد يقال الدرهم سة دوانق والدانق تمانى حبات والمراد حبة الشعير المتوسط التي لم تغشر لكن قطع من طرفيها مادق وطال وكل مشرة دراهم وزن سبعة مناقيل واقرب من هذا ان يقول صورته زوج وابوان وابن مناثى عشر الزوج الربع ثلاثة وللابن السدس اثنان ويبتى للابن خسة ثم مات الابن وخلف ابنتا وابا وهوالزوج فىالاول وجدة وهي الام في الاولى فريضة من سنة ومات يوم مات وسيد خسة لايوافق ولاينقسم فاضرب الفريضة الثانية فحالاولة تكون آئنين وسسيمين ومنه تصم الاولى والثائبة للزوج مزالاولى والثائية ثلاثة وعشرون وللام مزالاولىوالثائية سبمة عشروللاب في الأولى التي عشرو لاش لدفي الثانية لأنه أيوام وللابن الهالك الثاني عشرون فذلك اثنان وسبعون وقد علت انحبات الدرم أنمائية واربعون فاضرب نسيب كلوادث في عائبة واربين واقسمه على اثنين وسبين بصبح للاب ثماني حبات وللام احدمشس حبة وثلث حبة ولازوج خسة عشر حبة وثلث حبة ولابن الابن ثلاثة عشر حبة وثلث حبة فلذلك كله عائبة واربعون حبة والمتحانه ان تقول التركة وهي عمائية واربعون ثلثا النربسة وهي اثنان وسبعون فيسقط من سهام كل وارث ثلاثة فمابئ فهوتصيبه منالتركة فان اسقطت من نصيب الزوج وهو ثلاثة وعشرون ثلثه وهوسبعة وثلثان بق خسة عشر وثلث وهونسيبه من التركة وكذاكل وارث والله سجانه وتعالى اعلم . وسل الله على سيدنا مجد خير خلقه . وآله وحميه وسلم تسليما . كما ذكره الذاكرون . وكما غفل عن ذكره النافلون . والحد لله رب العالمين . حداً دائماً الداً .

لكل وارث عليــه يكن الحارج حلة ماله من الحبات فالزوجله ثلاثة وعشرون اقسمهاعلى واحدونسف یکن الخار بر خسة عشر و ثلثا و للاب أثنا عشر اقسمها عليه يكن الخارج تمانية وللام سبمة عشر اقسمها عله يكن اظارج أحد عشر وثلثا و للابن عشرون اقسمها عليه يكن الحارج ثلاثة عشر وثلثا والله سمانه وتسالى اعلم فال مؤلف حفظه الله قدتم بحمدالة تعالى وقت الضعوة الكبرى منيوم الأثنين ثالث عشر شهر رمشان المبارك (سنة ست وستين ومائنين والف) مزهجرة المصطنى الموصوف باكل ومفعلى بدنجامعه الحقيرا لجاني كثير الاماني (عدالني النيي) المداني غفرالله لدولوالديه وإحبابه ومزله حقعليه واحسن اليهم و البه و بتنا بالقول النابت عند الحانمة ويوم الوقوف بين مديه والحدلله الذي ينمتعتنم الصالحات وصلي الله على سيديًا عجد وعلى آلدوا صحابدوازواجه

الطاهرات صلاة وسلاما دائين ماتعاقبت الاوقات وتواصلت البركات آمين

🖊 نرجة ساحب الكتاب 🦫

كتاب عنصر القدوري الذي صنفه الامام احد بن عمد بن جعفر بن حدان ابوالحسن بن ابي بكرالقدوري البغدادي ولد رجه افله سنة اثنين وسستين وثلثمائة ومات ببغداد يوم الاحد منتصف رجب سسنة نمان وعشرين واربعمائة رجه الله عليه رجة واسمة

﴿ نقل من تاج التراجم ﴾

﴿ بِسَانَ طَبْقَاتَ الْجَهْدِينَ وَ الْفَقْهَاءُ قَدْسَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى ارواحِهم رَجَّةً رَبِ الملك الاعلى نقله الفقـير حين الطبع ﴾ (بالاختصار لانتفاع طالب العلم و الاعتبار)

يقول العلامة المحقق فىجيع الحال المولى اجد المفتى المشهور بابن الكمال اسكنهالله جنته فىرسالته اعلم ان الفقهاء على سبع طبقات (الاولى) طبقات المجتهدين في الشرع كالائمة الاربعة ومن سلك مسلكهم في تأسيس قواعدالا مول واستنباط احكام الغروع من الادلة الاربعة الكتاب والسنة والاجاع والقياس على حسب تلك القواعد من غير تقليد لاحد لاقى الفروع ولافى الاصول (الثانية) طبقة الجهدين في المذهب كابي يوسف ويحد وسائر اسحاب اب حنيفة القادرين على استخراج الاحكام عن الادلة المذكورة على مقتضى القواعد التي قررها استادهم ابوحنيفة فانهم وانخالفوه في المذهب

و بقيار قونهم كالشياني بند جداله على آلائه والصلاة والسلام على خاتم البيائه بقول (احد راءت) خادم تعيم كتب العلوم بدار الطباعة العامرة اعامالله تعالى على القيام بواجب هذه الصناعة تم في الاحكام غير مقلدين له بموناقة تعالى كتاب (جوهرة النيرة) وبهامشه (اللباب الميداني) شرح القدوري لكن لزم في الأصول (الثالثة) طبغة ان يخطار للناظرين والقارئين هذين الكتابين انمتن الجوهرة والميدان برى في بعض المحتهدن في المسائل الي الهل مغايرين لغظا ومحدين ممنا ولاعكن ان يجعل متمدا لان صاحب الجوهره يغسر ببارةالنسفة التىقدو جدهاو صاحب المدائي كذلك يشرح ببارة قدو جدهاو مقصدها في المسئلة واحدولكن تمبيراتهما متفايرة وفتأمل ، ونحمدالله تعالى على ما محنا بطبع هذا الكتاب في عصر عن حضرت السلطان ابن السلطان ﴿ السلطان النازى عبدا لحيد خان ﴾ لازالت اعلام دولته منصوبة بامرار الازمان وكان طبعه في (المطبعة العاسمة) وتصادف ختام طبعه فياواخر ذيالحجة لسنة ست وعشر وثلاثمائة والف الاسلام الزدوى و فغر

ونظائر والمحالفين لابى حنفه لارواية فها عن صاحب المذهب كالخصاف و الى جعفر الطحاري و ابن الجسن الكرخي و شمس الأئمة السريسى وفغر

الدين قامنيمان واشالهم فانهم لايقدرون على المخالفة للشيخ لافىالاصول ولافى الفروع اكمهم يستنبطون الاحكام في مسائل التي لانص فيها عنه على حسب أصول قررها و مقتضى قواعد بـطها (الرابعة) طبَّة اصحاب النَّفريج من المفلدين كالرازى واحزابه غانهم لايقدرون علىالاجتهاد اصلا لكنهملا حاطتهم بالاسول وضبطهم للمأخذ يقدرون على نفسيل قول مجل ذي وجهين وحكم مبهم عممل لامرين منقول عن صاحب المذهب اوعن واحد من اسماب المجتهدين برأيهم وتظرهم فىالاصول والمفايسة علىامثاله ونظرائه منالفروع وماوقع فيبهض الموامنع منالهداية من قوله كذا في تخريج الكرخي وتخريج الرازي من هذا القبيل (الخامسة) طبقة اصحاب الترجيع من المقلدين كابي الحسن القدوري وصاحب الهداية وشائهم تفضيل بعضالروآيات على بعض آخر بقولهم هذا اولى وهذا اسم دراية وهذا اوضيم رواية وهذا ارفقالناس (السادسة) طبقة المقلدين القادرين على تمييز بين الاقوى والقوى والضعيف وظاهر المذهب وظاهرالرواية والرواية النادرة كاسحاب المتون الممتبرة من المتأخرين مثل صاحب الكنز وصاحب المخنار وصاحب الوقاية وصاحب المجمع وشانهم انلابنقل فيكتابهم الاقوال المردودة والروايات الضعيفة (السابعة) طبقة المفلدين\يقدرون علىماذكر ولايفرقون بين النث ولاالسمين ولا يميزون الشمال عناليين بل يحبمون مايجدون كحاطب الايل فالوبل ابهم وكمن قلدهم كل الويل أنتهي

مع في فهرست الجزء الاول من جوهرة النيزة شرح مختصر القدوري في ا - الكتاب الباب في شرح الكتاب الميدان

معينه	منبه
۱۵۲ باب زکاۃ الفنم	٢ كتاب الطهارة
۱۵۳ باب زکاۃ الخیل	٢٦ باب التيم
۱۵۷ باب زکاۃالفضۃ	٣٣ باب المسم على الحفين
١٥٨ باب زكاة الذهب	٣٧ باب الحيض
١٦٠ باب زكاة العروض	٤٦ باب الانجاس
١٦١ باب زكاةالزروع والثمار	٥٢ كتاب المسلاة
١٦٤ كاب من بجوز دفعالصدقة اليه ١٦٤ أومن لايجوز	٥٦ باب الاذان
	٥٩ باب شروطالصلاة التي تنقدمها
١٧٠ باب صدقة الفطر	٦٣ باب صفة العملاة
١٧٤ كتاب الصوم	٨٥ باب قضاء الفوائت
١٨٧ باب الاعتكان	٨٨ بابالاوقاتالتى نكر. فيها الصلاة
١٩١ كتاب الحبج	٩٠ باب النوافل
٢٠٩ بابالقران	۹۷ باب -عبود السهو
٢١٢ باب التمنع	١٠١ باب صالاةالمريض
٢١٦ باب الجنايات فى الحج	١٠٤ باب سمبود التلاوة
٢٣٠ بابالاحمار	۱۰۸ باب صلاةالمسافر
۲۳۲ باب الفوات	١١٣ ياب صلاة الجمة
۲۳۳ باب الهدى	١١٩ باب صلاة العيدين
٢٣٧ كتاب اليوع	۱۲۳ باب ملاةالكـون
٢٤٦ باب خيار الشرط	١٢٤ باب صلاة الاستسقاء
٢٥١ باب خيار الرؤية	۱۲۵ باب قیام شهر رمضان
٢٥٤ باب خيار السيب	۱۲۸ باب صلاة الخوف
٢٥٨ باب البيع الغامد	١٣٠ باب الجنائز
۲۲۷ باب الافالة	١٤٢ باب الشهيد
٢٦٨ باب المرابحة والتولية	١٤٥ باب العادة في الكمبة
۲۷۳ باب الربوا	۱٤٦ كتاب الزكاة
۲۷۸ باب الاستبراء	١٤٩ باب زكاة الابل
٢٧٩ باب الـم	١٥١ باب زكاة البقر

معی فهرست الجزء الثانی من جوهر ةالنیرة شرح نختصر القدوری در در الکتاب المیدانی در الکتاب المیدانی در ا

معبغه

٢١١ كتاب الدرقة ٢٢٥ كتاب الاشربة ٢٢٨ كتاب الصيد والذباع ٢٤١ كناب الاضعية ٢٤٦ كتاب الاعان ۲۷۱ كتاب الدموى ٢٨٩ كتاب الشمادات ٣٠٥ كناب الرجوع عن الشهادات ٢٠٩ كتاب آداب الفاضي ٣١٦ كناب القيمة ٣٢٥ كتاب الاكراء ٢٢٩ كتاب السير ٢٥٩ كناب الخطر والاباحة ٢٦٦ كتاب الوصايا ٣٨٧ كتاب الفرائش ٢٩٠ باب اقرب المصبات ٣٩١ باب الجب

۲۹۱ بابالرد

٣٩٥ باب ذوى الارحام

٣٩٧ حساب الفرائض

۲ کتابالنکاح ٣٤ كتاب الرضاع ٢٨ كتابالطلاق ٦٤ كتابالرجعة ٧١ كتابالايلا. ٧٧ كتاب الحلع كتابالظهار ٨٩ كتابالمان ٩٥ كتاب المدة ١٠٨ كتاب النفقات ١٢٤ كتاب المتاق ١٣٦ بابالندبير ١٢٨ بابالارتيلاد ١٤٢ كنابالكانب ١٥٠ كتاب الولاء ١٥٤ كتاب الجنابات ١٦٥ كتاب الديات ١٨٤ باب النسامة ١٨٨ كتاب الماقل ٢٠٢ باب حد الشرب ٢٠٣ باب حدالقذف

سميفه

27. كتاب الوقت 273 كتاب النصب 284 كتاب الوديمة 201 كتاب اللقيط 201 كتاب اللقيط 271 كتاب المنقود 272 كتاب المنقود 273 كتاب المنقود 274 كتاب الماؤون 274 كتاب المأذون 274 كتاب المأذون 274 كتاب المأذون

ء غ

٢٨٠ باب الصرف ٢٩٠ كناب الرهن ٣٠٠ كناب الحجر ٣٣٠ كناب الاقرار ٣٣٠ كناب الاجارة ٣٦٧ كناب الشفعة ٣٧٠ كناب الشفاربة ٣٧٠ كناب المخالة ٤٠٠ كناب المكفالة ٤٠٠ كناب المحالة ٤٠٠ كناب المحالة





ومركتب خاندى جيذقابل قدر طبوعات معنادراضافا مفيده

فطبی (عربی)

الكافى (مرن) نى العُروضِ والقَوافِ اذ: احدبن عبادبن شبب القباء -

كما بالتحقيق (شرح حساى) المعروف (بغاية التحقين)

اذ: عبدالعزيزالبخادي ـ

كنزالدفائق (عربي) اذ: مولانامحداحس صديقي الكوكب الترريعلى جامع المتومذى -رشيدا حركنگوي معها : الشيخ مولانا محري كا نرصلوي مجوعة المسكسكات والترالتمين والتوادر

از: مولاناالشبيح وُلِيُّ اللَّهُ الْمُدِّتْ الدَّهُ الدُّهُ وَيُّ اللَّهُ الْمُدِّتْ الدَّهُ لُونَا ۗ

مترح ما ق عامل (كلان) (عربي) مرّب: ولانااللي شفي إلى المجموع فواعد الفقر كالمتيازي المين ادبني سيتيم الاحسان اس من دومفيدرسالوب كااضا فهد (ا) قواعدالكلية من الاشباه و النظائر (٢) القواعد الكلية من المدخل الفقهى العام ان اضافات سے قواعد الفقركى افاديث دوبالا بوكى سے ـ

تمرح معانى الأثار للطاوى: البغ بجنوب والطادي المختصر القدوري (دين) عملاستى-التوضيح الفردري

(عربي) اذ : مولانا محداع انزعلي صاحب ـ

مخنصرالمقاصدالكسنة فبهان كثيرين الاماديث الشتهره

على الأسنة ـ "اليعت: الامام محرب عبدالباتي الزرقانية

مختضرالوقاية في مسائل الهيداية (عربي) از: علامه عبيدالترين مسعوريه

مراقی الفلاح شرح (نورالابضاح) اذ :حسن ب قارب على الشرنبلالي وماشير: العلامة الطحطادي ي

تفصيلى فهرست كتب مفت طلب فرمائيي

رحمد بنتث خانه الام باغ براي منترح جامی (عربی) مع مفیداضا فات ـ

تنرح دبوان حسان بن ثابت الانصاري ا

مبطالدبين وتخرعب الرجن الرفوني

مترح سلم مولانا المولوى حمرالله السنديلي مد

حاشيدمبنغهم ورتبطيفات المفتى يحدعبداللد ونكارج

مترح العفا ترالنسفية بعفدالفرائرعلى تترح العفائد

از: مولانا محسبدعلی _

شرح عقودرسم المفتى وباب نشرح المهذب للنودي والسيدم رأسين الشهير إبن عابرب

منوح علامه ابن عقيل ً.

تنرح منن الاركبين النّووية في الاحا دبيث

الصبيحة النبوية يقلم يحيين شرف الدين النووى

منرح وقايم (أولين) معماشية عدة الرعاير . مشرح وقايم (آخرين) علم

ماليف: علام عبدالترب مسعود

العيرات از بمصطفى تطيني المنفَاوطي م

العواصمُ من القواصم تاليف: القامَى ابي بمرن العربُ أ

عُصِيدِكُرة الشَّهِركة مثرة تصيده البردة للبوميريُّ -

ننزالدفائق

غابة التحقيق (شرح عرب) كافيه . اذ :- مولانا

صغى بن نصيرالدى ي

فَمُ أَوْى نُوازَلَ رَبِي امْمَاقًا) هُلفه: ابي الليث سم فيذي يَ اسك شروع بس أد الملفتي والمستفيتي لابن العسلاح ومفقة وخرج مدینه وعَلِّوعلیه الوکنورعبلاطی امین کا اضافہ ہے۔

قېرمنير(مثرع الدو، نومير- تاليف: مولانا عراجوعتماني تعانوي^م نا در مجوعدرساكل جناب مولانا عرقاسم نانوتى ".

نا در مجوعه فن توسنولسي (اردو) يه بايخ نادر مجوون يشمّل مي أنرتكم الشَّظراني وضيع أنجة الفكران اردورجم اسلمة المُرَّة اله ومنيح شرخ النحنبر بتحثية ولانامح علداللهوكي ترجره ولانام وعليلي نفائس المرغوبرفى حكم الدعار بعد المكتوبران ولانامعتى وكفارات نوراللصباح مترجم وشرح اردونورايضل والدمولاناسيكوميان نونية الأحاد (معترجه دسفرع) مشابيراً مت.

اذ : مولانا القارى محرطيب صاحب ـ

نيل الأماتى (شرح ارده) منتصرالمعاني (معاضافه) نقشه علم البيبان - مترجم : مولانا محرمنيعت كَلُوبي -

هُ وَيُرِيرُ تَشْبِيتِيرِ (سشورحادده) نحويردا : والمانانبيّر اجرماحب نوا کھالوی ۔

بصِعْبِرِتْتْرِح تَحْوِمِيرِمصْنة : مولانا اصغرعلى ماحب . كِرِينَةُ المصلين (نازكُ مكلّ كمّاب) مُولّفه: مولانا فتى سيديموعميمالاحسان صاحب ـ

تفصيلى فهرست كتب مفت طلب فرمائين

हारां वंशि

لغًا الحديث (من ارده) اليف علام دحيدالرمال -اعنى المدينة عده ريكي يستمرى والى والى ملدول ين كل طبع بكيا الدرجو حركمات تراور حداضافه) مراة القراك فى لغة القراك (مع اضافه البينة قراك) القراك فى لغة القراك (مع اضافة المينة قراك) الذي والناحافظ علي المناطقة المناطق

> مشارق الانوار درجم عوبهما ددو فقيى ترتيط الريش " قاليت: الماضى الديني ن صغاني " ترجه: علام زخم على بلهوري م. هزيل الغواثى شرح اددومول الشاشى يؤلفهم فبالغني فادابيوكم تشكوة السراج (شرع اردوسراي) يع مُنتن مُنتين ـ اذ : مولانامفتی محرصا برعلی صاحب (مروبوی م مشكوة الأتوارد فرع اردد) نولانواد تاليف ولانام المق اسرى مصباح العوامل درجه وثرح معتركيب شرح مأنه عال ـ

> > اذ: مولانا ما مدمیان صاحب

مصباح الكفات ديمل عن اردود كتري مولانا على فينابي العليم الميون كح حالات تاليف: عبدالرجل شوق _ مصمقات (شرح اردو) مرقات يولفه: ولانا افتخار على مُعدلِ الحقائق شرح ارد وكنز الدقائق الديولان محرِيف كُلُوي . معلم الصول دشرة مول الشاشى ادده اتمارح بولانايم مالنف ماك معين الاول مع مقرفافيدي الديث ي الربيد عرفادم حن زبري معاضر عى مهك بياريان اوران كاجلاح از احرز بجر مفتاح الكمال (شرعاددة) تعنة اللطفال از بولانات مماني بي م إن المعتدى (الحصل) الميبند - مولفه: مفاح عربي (مونيم ن اليف: مواق مرنعيم الرجل ايم الدر مفيرالطالبين مع (اردوترجم) مترجم مواي عمرا من صاحب المراية النوري ماشيداددو- حاشيد و دوانامفتي عمرا براجم ما مقدمة ما الريخ النظارون اددو ترجه ولاناسعدمال يسفي طيباكيجفرا فيائى حالات ازسيش الدفادرى مابرا أرقدير مْدِيَّةُ الْمُراجِي لَقُ مَل)السراجي يشابع: مولانا مفتق مح ابرابيم هما^{يع} مُوطااهم مالك ومدر ترجيرو فوائر خرور بركتنفُ المُخطَّا ترجه